الدين الخالص

تأليف

السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري
المتوفى سنة ١٢٥٣هـ

ضبطه وصححه وخرج آياته
محمد سالم هاشم

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٣ ٦٠٢١ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٣٣ ٦٠٢١ /٩٦١١/ ٠٠

فهرس الجزء الأول
من
كتاب الدين الخالص

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

فهرس الجزء الثاني
من
كتاب الدين الخالص

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

فهرس الجزء الثالث
من
كتاب الدين الخالص

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

فهرس الجزء الرابع
من
كتاب الدين الخالص

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الدين الخالص

تأليف
السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري
المتوفى سنة ١٢٥٣هـ

ضبطه وصححه وخرج آياته
محمد سالم هاشم

الجزء الأول

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الواحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، حمداً يليق بشأنه العلي الرفيع مسعوداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في الخلق والأمر شهادة من لا يتخذ من دونه سبحانه معبوداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي بعثه إلى الخلق كافة وأرسله للعالمين رحمة أكرم به مرسلاً مبعوثاً أعطى مقاماً محموداً، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وحملة علومه وأولياء أمته صلاة مباركة عليها ولها وفيها وسلاماً مرضياً مشهوداً.

أما بعد: فيقول الإنسان الضعيف المكلّف الحنيف عبد الله ورقيقه وابن عبده وأمته عفا الله عنه كل خطأ ونسيان وما استكره عليه من جهة أي إنسان.

هذا كتاب ناطق ببيان ما دلت عليه كلمة الإخلاص والتوحيد وأفهمته من رد أنواع الضلال من الشرك والبدعة والتقليد وهي التي جعلها إبراهيم الخليل عليه السلام كلمة باقية في عقبه موصلة أصحابها إلى دار السلام.

طالما كان يخطر لي بالبال أن أحرر في تيك الدلائل صحيفة كاملة وأحبر المسائل رقيمة حافلة.

ولكن يعوقني الزمان الحاضر الحائز للفتن عن البلوغ إلى هذا المرام ولا يساعدني الدهر الماشي على خلاف المراد على سلوك هذه السبل، سبل السلام.

وكنت دائماً بالمرصاد لانتهاز الفرص تحصيلاً لهذه البغية على ما يراد إلى أن وجدت ـ بحمد الله وحسن توفيقه ـ فرصة نَزِرةً[1] اختطفتها من أيدي آناء الليل والنهار، وزماناً يسيراً سرقته من حركات الفلك المحدد الدوار مع هجوم الأشغال وتشتت البال من كثرة الأسقام والاعتلال واختلاف الرجال.

فجعلتها وقتاً لزبر[2] هذا المرقوم على سبيل الارتجال وجناح الاستعجال بالتفصيل والإجمال.

---

(١) نزرة: أي قليلة، كما في القاموس.

(٢) لزبر: أي لكتابة هذا الكتاب.

فجمعت ـ حسبما تمكّنت وقدر ما تحصّلت ـ آيات بيّنات وأحاديث شريفات وردت في إثبات التوحيد وَنَفْيِ الإشراك واتباع السنة ورد البدعات مع تفسيرها الذي حرره العلماء الفحول وشرحها الذي أذعن له سلف الأمة وأئمتها بالتلقي والقبول ضاماً إليها من مقالات أهل العلم المتقدمين منهم والمتأخرين، ما وقفت عليها، جامعاً لأشتات هذه الأبواب المتفرقة في الدواوين المؤلفة إليها.

فجاء ـ بحمد الله ـ أجمع ما جمع في هذا العلم.

وظني أن هذا المجموع ـ مع كونه شذر مذر لفقد ترتيبه المتقن وعدم تهذيبه المستحسن ـ عزيز الوجود في بابه، خطيب الخطباء في مسجد التوحيد ومحرابه. يا هذا هذه صحائف العلماء المشهورين المختصرة منها والمطولة بين يديك وهاتيك السياقات العريضة والبطاقات الوجيزة بين ظهرانيك.

انظر فيها وارجع إليها تجدها لا تبلغ هذا الكتاب ولا أدنى مداه ولا تساوي شيئاً منه بل لا تحكي أيسر هداه.

إذا تأملت في هذا الرقيم صدقت ما قلتُ لك.

وإذا رقيت على سُلَّمِ تحقيقه صعدت ـ إن شاء الله تعالى ـ إلى أوج الفلك.

وقلتَ: إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ . إن كنت ممن احتظى بإيثار الحق على الخلق الباطل وعاد جيد فهمك الصحيح عن أغلال الضلال عاطل وإلا فكم يتلى القرآن الكريم بين ربوعك، وكم تدرس هذه السنة المطهرة في مطاوي أسبوعك وأنت لا تبالي لها بالاً، ولا تخاف من غفلتك وإعراضك عنها وبالاً، بل ولا تلين لها جلود أحد من الأقربين والأبعدين مع أنهم يدَّعون الإسلام، وظنوا أنهم من زمرة المسلمين المؤمنين.

فيالله العجب من قوم ضربوا كسباً للعلوم في الأغوار والأنجاد أكباد المطايا والخيول، ورهطٍ أدركوا من دقائق الفنون كل معروف ومجهول ومحسوس ومعقول.

لكنهم عن درك الحقائق القرآنية العليا والدقائق الحديثية الحسنى بمعزل، حيث يعترفون بجهلهم لها وعجزهم عنها.

وفي هذا عبرة بالغة للمعتبرين ممن يعرف مدارك الدين ويخاف يوماً يقوم الناس فيه لرب العالمين.

ومن ثم تراهم قد وقعوا من الشرك في حيص بيص، وأجابوا من البدع بـ «نعم» لإبليس.

فهذا السفر جاءك نذيراً للمشركين، وبشيراً للمسلمين يقود أهل الإيمان إلى إخلاص

التوحيد المفيد، ويقيهم عن الاقتحام في النار القائلة: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ.

فمن كان شحيحاً بدينه، حريصاً على يقينه، فعليه أن يصرف ساعة يسيرةً من أوقاته الشريفة في الخوض في هذا الكتاب ومبانيه، ويتخذ زاداً كافياً وافياً شافياً لآخرته من محاسن معانيه، فعسى الله أن يهديه إلى اجتياز الصراط المستقيم وينقذه ـ برحمته الواسعة ـ عن التهافت في نار الجحيم. إن أريد من جمع هذا إلا الإصلاح وفلاح الأشباح التي فيها تلك الأرواح، وما توفيقي إلا بالله.

اللهم أصلح لي شأني كله أولاً، وشأن أخلافي ومن انتفع بهذا الكتاب ثانياً، فإنه لا مانع لما أعطيت ولا راد لما قضيت.

وهل يتمكن أحد من السلامة من البلوى إلا من وفقه الله بإيثار الحق على الخلق واختيار التقوى؟

ومن ذا الذي يوفق أحداً بالخير والطاعة إلا اللهُ سبحانه وتعالى؟

فاجعل اللهم توفيقك الحق لنا رفيقاً ولا تجعل هذا ولا ذاك علينا وبالاً.

وحيث إن هذا المجموع اشتمل على نصيبين.

نصيب في بيان إثبات التوحيد ونفي الشرك بجميع أنواعه والأصناف.

ونصيب في التحريض على اتباع السنة ورد البدعات بأقسامها والأطراف، وكان غاية في باب إخلاص التوحيد لله رب العالمين والاجتناب عن الإشراك والبدع. تمحيضاً[1] للدين عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين سميته «**الدين الخالص**» مقتبساً اسمه من قوله سبحانه:

﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣].

خَلَّصنا الله وعقبنا وجميع المسلمين من شَرَكِ الإشراك، وحلَّانا بحلى التوحيد الخالص المحض الصرف مع صحيح الإدراك. فما ذلك بعزيز عليه عز وجل وخير الكلام ما قل ودلّ.

---

(١) تمحيضاً: أي تخصيصاً للدين.

النَّصِيبُ الأَوَّلُ

في بيان إثبات التوحيد ونفي الشرك

وهو معنى أشهد أن لا إله إلا الله، وفيه أبواب مفتحة لمن يريد الدخول فيها على وجه الصدق والصواب.

باب في الآيات القرآنية الدالة على توحيد الله تعالى

وإن كان إخلاص التوحيد لله عزَّ وجل وقطع علائق الشرك ـ كائنة ما كانت ـ لا يحتاج إلى أن ينقل فيه أقوال الرجال أو يستدل عليه بالأدلة، فإنه الأمر الذي بعث الله لأجله رسله وأنزل فيه كتبه.

وفي هذا الإجمال ما يغني عن التفصيل. ومن شك في هذا فعليه بالتفكير في القرآن الكريم، فإنه سيجده من أعظم مقاصده وأكبر موارده.

فإن عجز عن ذلك فلينظر في سورة من سُوَرِهِ.

فإن قلت: أريد منك مثالاً لأقتدي به وأمشي على طريقته وأهتدي إلى التفكر الذي أرشدتني إليه بتقديم النظر فيه.

فنقول: ها نحن نقرب لك المسافة ونسهّل عليك ما استصعبته ثم نذكر لك بعض آيات الكتاب العزيز على الترتيب القرآني، ونبدأ ها هنا بما بدأ الله به في كتابه.

فاعلم أن فاتحة الكتاب العزيز التي يكرّرها كل مسلم في كل صلاة مرات، ويفتتح بها التالي لكتاب الله والمتعلم له فيها الإرشاد إلى إخلاص التوحيد في ثلاثين موضعاً.

الأول: قوله تعالى: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾ [الفاتحة: ١] فإن علماء المعاني والبيان ذكروا أنه يقدر المتعلق متأخراً ليفيد اختصاص البداية باسم الله تعالى لا باسم غيره.

وفي هذا المعنى ما لا يخفى من إخلاص التوحيد.

الثاني والثالث: الاسم الشريف أعني لفظ «الله» عزَّ وجل.

فـإن مفهومـه ـ كما حققـه علماء هـذا الشأن ـ الـواجب الوجـود، المختص بجميع المحامد.

فكأن في هذا المفهوم إشارتين إلى إخلاص التوحيد:

أحدهما: تفرده بوجوب الوجود.

وثانيهما: اختصاصه بجميع المحامد.

فاستفيد من الاسم الشريف الذي أضيف إليه لفظ «اسم» هذان الأمران.

الرابع: تحلية «الرحمن» باللام فإنها من أدوات الاختصاص، سواء كانت موصولة كما هو شأن آلة التعريف إذا دخلت على المشتقات. أو لمجرد التعريف، كما يكون إذا دخلت على غيرها من الأسماء والصفات.

وقد أوضح هذا المعنى أهل البيان بما لا مزيد عليه.

الخامس، اللام الداخلة على قوله: ﴿**الرحيم**﴾ [الفاتحة: ١] والكلام فيها كالكلام في «الرحمن».

السادس، اللام الداخلة على قوله: ﴿**الحمدُ لِلَّهِ**﴾ [الفاتحة: ٢] فإنها تفيد أن كل حمد له، ومقصور عليه لا يشاركه فيه غيره، وفي هذا أعظم دلالة على إخلاص توحيده.

السابع: لام الاختصاص الداخلة على الاسم الشريف.

فإن مقتضى هذا أنه لا حمد لغيره أصلاً، وما وقع منه لغيره فهو في حكم العدم.

وقد تقرّر أن الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري لقصد التعظيم.

فلا ثناء إلا عليه، ولا جميل إلا منه، ولا تعظيم إلا له.

وفي هذا من أدلة إخلاص التوحيد ما لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه، وما ليس عليـه بمزيد.

الثامن، والتاسع والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشـر، قولـه: ﴿**رب العالمين**﴾ [الفاتحة: ٢].

فإن لفظ «الرب» ـ باعتبار معناه اللغوي ـ مشعر أتم إشعار بإخلاص توحيده.

هذا باعتبار معناه الإفرادي دون الإضافي.

ثم في معناه الإضافي دلالة أخرى.

فإن كونه ﴿**رب العالمين**﴾[الفاتحة: ٢] يدل على ذلك أبلغ دلالة.

ثم في لفظ «العالمين» معنى ثالث.

فإنه قد تقرّر ـ لغة وشرعاً ـ أن «العالم» هو اسم لمن عدا الله عزَّ وجل وسواه

فيدخل في هذا كل شيء غير الله سبحانه، فلا رب غيره، وكل من عداه فهو مربوب.

ثم في تعريفه باللام معنى رابع بمثل ما قدّمنا، فإنها تفيد زيادة الإخلاص وتقرر ذلك المفهوم في هذا الموضع.

ثم في صيغة الجمع معنى خامس بزيادة تأكيد وتقرير.

فإن العالم إن كان اسماً لمن عدا الله لم يكن جمعه إلا لمثل هذا المعنى.

وعلى فرض انهدامه باللام، فهو لا يقتضي ذهاب هذا المعنى المستفاد من أصل الجمع.

الثالث عشر والرابع عشر، قوله: ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

وتقرير الكلام فيهما كما سلف.

الخامس عشر، والسادس عشر قوله: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

فإن لفظ «مالك» ومعناه الإفرادي ـ من غير نظر إلى معناه الإضافي ـ يفيد استحقاقه بإخلاص توحيده، ويفيد أنه لا ملك لغيره.

فلا ينفذ إلا تصرفه، لا تصرف أحد من خلقه، من غير فرق بين نبي مرسل، وملك مقرب، وعبد صالح.

وهكذا معنى كونه «ملك» ـ على القراءة الأخرى وهما السبعيتان ـ فإنه يفيد أن الأمر أمره، والحكم حكمه، ليس لغيره معه أمر ولا حكم، كما أنه ليس لغير ملوك الأرض معهم أمر ولا حكم، ولله المثل الأعلى.

ثم في معناه الإضافي إلى «يوم الدين» معنى ثان.

فإن من كان له الملك في مثل هذا اليوم، الذي هو يوم الجزاء لكل العباد وفيه يجتمع العالم أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، جنهم وإنسهم وملائكتهم فهو المستحق لإفراده بالعبادة.

وفيه إشارة إلى استحقاقه إخلاص توحيده.

وقد فسّر الله هذا المعنى الإضافي المذكور في فاتحة الكتاب هذه في موضع آخر من كتابه العزيز فقال:

﴿وما أَدْراكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ ما أَدْراكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً والأَمْرُ يَومئذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩].

ومن كان يفهم كلام العرب ونكته وأسراره كفته هذه الآية عن غيرها من الأدلة،واندفعت لديه كل شبهة.

السابع عشر: ما يستفاد من نفس لفظ «الدين» من غير نظر إلى كونه مضافاً إليه.

الثامن عشر: ما يستفاد من تعريفه، فإن في ذلك زيادة إحاطة وشمول.

فإن ذلك «الملك» إذا كان في يوم هو «يوم الدين» الذي يشتمل على كل دين كان من له هذا الملك حقيقاً بأن يخلص العباد توحيده، ويفردونه بالعبادة كما تفرد بملك يوم له هذا الشأن.

فإن قلت هذان المعنيان الكائنان في لفظ «الدين» باعتبار أصله وباعتبار تعريفه قد أخذا في معنى الإضافي حسبما ذكرته سابقاً.

قلت: لا تزاحم بين المقتضيات، ولا يستنكر النظر إلى الشيء باعتبار معناه الإفرادي تارة، وباعتبار معناه الإضافي أخرى.

وليس ذلك بممنوع ولا محجور عند من يعرف العلم الذي يستفاد منه دقائق العربية وأسرارها، وهم أهل علم المعاني والبيان.

التاسع عشر، والموفي عشرين والحادي والعشرون، قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن تقديم الضمير معمولاً للفعل الذي بعده قد صرح أئمة المعاني والبيان وأئمة التفسير أنه يفيد اختصاص العبادة به سبحانه وتعالى، ولا يشارك فيها غيره، ولا يستحقها، ومن اختص بالعبادة فهو الحقيق بإخلاص توحيده، وقد تقرّر أن الاستغاثة والدعاء، والتعظيم، والذبح، والتقرّب، من أنواع العبادة.

ثم مادة هذا الفعل ـ أعني لفظ «نعبد» ـ تفيد معنى آخر. ثم المجيء بنون الجماعة لكون هذا الكلام صادراً عن كل من تقوم به العبادة من العابدين كذلك.

فكانت الدلالات في هذه الجملة ثلاثاً:

الأولى: في «إياك» مع النظر إلى الفعل الواقع بعده.

الثانية: ما تفيد مادة «نعبد» مع ملاحظة كونها واقعة لمن ذلك الضمير عبارة عنه وإشارة إليه.

الثالثة: ما تفيده النون مع ملاحظة الأمرين المذكورين، ولا تزاحم بين المقتضيات.

الثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والرابع والعشرون، قوله: ﴿وَإِياكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن تقديم الضمير ها هنا معمولاً لهذا الفعل، له معنى، وهو يقتضي أنه لا يشاركه غيره في الاستعانة به في الأمور التي لا يقدر عليها غيره.

ثم مادة هذا الفعل لها معنى آخر.

فإن من كان لا يستعان بغيره لا ينبغي أن يكون له شريك، بل يجب إفراده بالعبادة وإخلاص توحيده، إذ وجود من لا يستعان به كعدمه.

وتقرير الكلام في الثلاث الدلالات كتقريره في «إياك نعبد» فلا نعيده. وصيغ ـ الحصر إذا تتبعتها من كتب المعاني، والبيان، والتفسير، والأصول ـ بلغت ثلاث عشرة صيغة فصاعداً، ومن شك في هذا فليتتبع كشاف الزمخشري، فإنه سيجد فيه ما ليس له ذكر في كتب المعاني والبيان كالقلب فإنه جعله من مقتضيات الحصر.

ولعله ذكر ذلك عند تفسيره للطاغوت وغير ذلك مما لا يقتضي المقام بسطه.

ومع الإحاطة بصيغ الحصر المذكورة تكثر الأدلة الدالة على إخلاص التوحيد وإبطال الشرك بجميع أقسامه.

الخامس والعشرون، والسادس والعشرون، والسابع والعشرون، قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

فإن طلب الهداية منه وحده ـ باعتبار كون هذا الفعل واقعاً بعد الفعلين اللذين تقدم معمولهما فكان له حكمهما ـ وإن كان قد تغيّر أسلوب الكلام في الجملة، حيث لم يقل نستهدي أو نطلب الهداية حتى يصح أن يكون ذلك الضمير المتقدّم المنصوب معمولاً له تقديراً.

لكن مع بقاء المخاطبة وعدم الخروج عما يقتضيه لم يقطع النظر عن ذلك الضمير الواقع على تلك الصورة لتوسطه بين هذا الفعل ـ أعني «اهدنا» ـ وبين من أسند إليه.

ثم في ضمير الجماعة معنى يشير إلى استحقاقه سبحانه إخلاص التوحيد على الوجه الذي قدمناه في الفعلين السابقين.

ثم في كون هذه الهداية، هي هداية الصراط المستقيم التي هي الهداية بالحقيقة ولا اعتبار بهداية إلى صراط لا استقامة فيه معنى ثالث يشير إلى ذلك المدلول.

الثامن والعشرون، قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

فإن من يهدى إلى هذا الصراط الذي هو صراط من أنعم الله عليهم يستحق أن لا يشتغل بغيره، ولا ينظر إلى سواه، لأن الإيصال إلى طرائق النعم هو المقصود من المشي، والمراد بحركات السائرين، وذلك كناية عن الوصول إلى النعم أنفسها، إذ لا اعتبار بالوصول إلى طرائقها من دون وصول إليها.

فكان وقوع الهداية على الصراط المستقيم نعمة بمجردها، لأن الاستقامة إذا تصورت عند تصور الاعوجاج كان فيها راحة بهذا الاعتبار، فكيف إذا كان ذلك كناية عن طريق الحق؟ فكيف إذا كان حقاً موصلاً إلى الفوز بنعيم الله سبحانه!؟.

التاسع والعشرون. قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ووجه ذلك أن الوصول إلى النعم قد يكون منغصاً مكدراً بشيء من غضب المنعم سبحانه.

فإذا صفا ذلك عن هذا الكدر، وانضم إلى الظفر بالنعمة، الظفر بما هو أحسن منها موقعاً عند العارفين وأعظم قدراً في صدور المتقين، وهو رضاء رب العالمين، كان في ذلك من البهجة والسرور ما لا يمكن التعبير عنه، ولا الوقوف على حقيقته ولا تصور معناه.

وإذا كان المولى لهذه النعمة والمتفضّل بها هو الله سبحانه، ولا يقدر على ذلك غيره، ولا يتمكّن منه سواه، فهو المستحق لإخلاص توحيده وإفراده بالعبادة.

الموفي ثلاثين، قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ووجهه أن الوصول إلى النعم مع الرضاء قد يكون مشوباً بشيء من الغواية، مكدراً بنوع من أنواع المخالفة، وعدم الهداية.

وهذا باعتبار أصل الوصول إلى نعمة من النعم مع رضاء المنعم بها.

فإنه لا يستلزم سلب كون المنعم عليه على ضلالة، لا باعتبار هذه النعمة الخاصة من هذا المنعم عز وجل.

ولما كان الأمر في الأصل هكذا كان في وصول النعم إلى المنعَم عليه من المنعِم ـ بها مع كونه راضياً عليه غير غاضب منه إذا كان ذلك الوصول مصحوباً بكون صاحبه على ضلالة في نفسه ـ قصوراً عن وصولها إلى من كان جامعاً بين كونه واصلاً إلى المنعم، فائزاً برضاء المنعم عليه خالصاً من كدر كونه في نفسه على ضلالة، وتقريراً لدلالة من هذا الوجه على إخلاص التوحيد، كتقريرها في الوجه الذي قبله.

فهذه ثلاثون دليلاً مستفادة من سورة الفاتحة باعتبار ما يستفاد من تراكيبها العربية مع ملاحظة ما يفيده ما اشتملت عليه من تلك الدقائق والأسرار التي هي راجعة إلى العلوم الألية، وداخلة فيما تقتضيه تلك الألفاظ بحسب المادة والهيئة والصورة، مع قطع النظر عن التفسير بمعنى خاص. قاله بعض السلف، أو وقف عنده من بعدهم من الخلف.

وهذه المواضع يفيد كل واحد منها إخلاص التوحيد. مع أن فاتحة الكتاب ليست إلا سبع آيات، فما ظنك بما في سائر الكتاب العزيز؟

وهذا كالبرهان على أن في الكتاب العزيز من ذلك ما يطول تعداد وتتعسر الإحاطة به.

فلو استعملت مثل هذا التدبر، وأعملت الفكر لمثل هذا التفكر في سائر الأيات الدالة على إخلاص توحيده تعالى وإفراده بالعبادة، وقطع وسائل الشرك وعلائقه، لفزت بأكثر من هذا الذي ذكرناه، ووجدت دقائق وأسراراً غير ما سقناه.

وستمر بك آيات في هذا الباب فادخل فيها بقلب سليم بالإخلاص والصواب تظهرْ

عليك فوائدها، وتعدْ إليكَ عوائدها إن شاء الله تعالى، وهو المستعان وبيده التوفيق والإحسان.

وكتاب «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين» الذي فسّر فيه الشارح فاتحة الكتاب في مجلدين ضخمين، أحسن ما جُمع في باب الإخلاص والتوحيد السنّي، الصافي عن أكدار الآراء وشوب الأهواء.

فعليك به إن كنت تريد التوحيد المفيد، وتعرف قدر هذا العلم الشريف الحميد، وترجو لقاء الله تعالى يوم المزيد.

فإن قلت: هذه الأدلة التي استخرجتها من هذه السورة المباركة، وبلغت بها إلى هذا العدد وجعلتها ثلاثين دليلاً على مدلول واحد، واستفدتها من كلام العلامة القاضي «محمد بن علي الشوكاني اليماني» قدس سره، لم نجد لك فيها سلفاً، ولا سبقك بها غيرك.

قلت: هذه شكاة ظاهر عنك عارها، واعتراض غير واقع موقعه، ولا مصادف محله، فإن القرآن عربي.

وهذا الاستخراج لما ذكرناه من الأدلة هو على مقتضى اللغة العربية، وبحسب ما تقتضيه علومها التي دونها الثقات، ورواها العدول الإثبات الذين كانوا أئمة الدين، وخدمة الشرع المبين.

وليس هذا من التفسير بالرأي الذي وَرَدَ النهي عنه، والزجر لفاعله.

بل من الفهم الذي يعطاه الرجل في كتاب الله، كما أشار إليه علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في كلامه المشهور.

وما كان من هذا القبيل فلا يحتاج فيه إلى سلف وإلى دليل، وكفى بلغة العرب العرباء وعلومها المدونة بين ظهراني الناس، وعلى ظهر البسيطة سلفاً.

وحيث انتهى الكلام بنا إلى هذا المقام، وأشرنا إلى ما يستفاد من بعض العلوم المعدّة لتفسير كتاب الله العزيز ـ لا سيما من سورة فاتحة الكتاب التي هي شفاء من كل داء لأولي الألباب ـ فلنرجع إلى ذكر الآيات الشريفة، والنصوص الكريمة الواردة في بيان التوحيد، وإثبات الإخلاص مقتصراً في تفسير معانيها على أوجز لفظ، وأخصر عبارة، طاوياً للكشح عن الكلام على مبانيها، ومفاهيمها على الوجه الذي سقناه في هذه السورة، إحالة لدقائقها وحقائقها على أفهام العلماء الفحول، الناظرين في هذا الكتاب فأقول، وبالله أجول وأصول.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

النداء في الأصل طلب الإقبال، والمراد به هنا التنبيه، والخطاب عام لسائر المكلفين.

وأصل العبادة: غاية التذلل، وهو أقصى غايات الخضوع، والعبودية أدنى منها. وسمي العبد عبداً لذلته وانقياده، ولا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى.

قال ابن كثير: وفي الشرع عبارة عما يجمع كمال المحبة، والخضوع، والخوف.

قال ابن عباس: في الآية[1] وحِّدوا. قيل: وكل ما وَرَدَ في القرآن من العبـادة معناه التوحيد.

قال الشيخ العلاّمة علي المهايمي في تفسيره «تبصير الرحمن»: اعبـدوا ربكم فإن مقتضى حقيقة الرب أن يكون معبوداً، وحقيقة العبد أن يكون عابداً سيما إذا أنعم عليه بأجلِّ النعم، وهو الإيجاد وما يتوقّف عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

قال أهل العلم: عبادة الله إثبات توحيده، وتصديق رسله، والعمل بما أنزل الله في كتابه.

والآية خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، لما فيه من الاعتناء بشأن المنهيِّ عنه، وتأكد طلب امتثاله، حتى كأنه امتثل وأخبر عنه.

وقال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَـعْدِي قَالُـوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أي مخلصون له التوحيد والعبودية.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة ١٦٣].

معناه لا شريك له في الألوهية، ولا نظير له في الربوبية.

والتوحيد هو نفي الشريك، والقسيم، والشبيه.

فالله تعالى واحد في أفعاله لا شريك له يشاركه في مصنوعاته.

وواحد في ذاته لا قسيم له. وواحد في صفاته، لا يشبهه شيء من خلقه.

فيه تقرير للوحدانية بنفي الألوهية من غيره وإثباتها له.

وفيه الإرشاد إلى التوحيد وقطع العلائق، والإشارة إلى أن أول ما يجب بيانه، ويحرم كتمانه هو أمر التوحيد.

ومن ثم ورد عن أسماء بنت يزيد بن السكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين، ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ إلخ. و﴿آلم * الله لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) قوله في الآية: أي في تفسير كلمة «اعبدوا» من قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا﴾ الخ.

أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد، والدارمي، وأبو داود، والترمذي وصححه، وابن ماجة.

وأخرج الديلمي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليس شيء أشد على مردة الجن من هؤلاء الآيات التي في سورة البقرة ﴿وإلهكم إله واحد﴾ الآيتين، وذلك لاشتمال هذه الآيات على إثبات التوحيد، وإثبات الشرك».

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إلى آخر الآية وهي آية الكرسي، وهي أفضل آية في القرآن وقد اشتملت على أمهات المسائل الإلهية.

فإنها دالّة على أنه تعالى موجود واحد في الألوهية، متصف بالحياة الأبدية، واجب الوجود لذاته، موجد لغيره.

أعظم آية في القران وأفضلها

عن أبيّ بن كعب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأله: أي آية من كتاب الله أعظم؟ قال: «آية الكرسي». قال: ليهنك العلم أبا المنذر، أخرجه أحمد، ومسلم، وقد ورد في فضلها غير هذا، لاشتمالها على أصول التوحيد.

وقال تعالى: ﴿آلم * اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة ٢٥٥] أي: هو المستحق للعبودية لا يستحقها أحد سواه.

وقال تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦ و٨٦]، فيه بيان توحيد الألوهية والربوبية، وحصرهما فيه سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨ و١٩].

دليل وجود الصانع

سئل بعض الأعراب: ما الدليل على وجود الصانع الواحد، قال: إن البعرة تدل على البعير، واثار القدم تدل على المسير فهيكل علوي بهذه اللطافة ومركز سفلي بهذه الكثافة، أما يدلان على وجود الصانع الخبير؟!.

وفي القران من دلائل التوحيد كثير طيب.

وتكرير قوله: ﴿لا إله إلا هو﴾ [البقرة: ٢٥٥] للتأكيد، وفائدة تكريرها الإعلام بأن هذه الكلمة أعظم الكلام وأشرفه، وفيه حث العباد على تكريرها والاشتغال بها.

فإنه من اشتغل بها اشتغل بأفضل العبادات، وبالاشتغال بها ترسخ قدم التوحيد في قلوب العباد.

وقوله: ﴿العزيز الحكيم﴾ [آل عمران: ٦ ـ و١٨] لتقرير معنى الوحدانية والدين، كما قال الزجاج: اسم لجميع ما تعبّد الله به خلقه وأمرهم بالإقامة عليه.

والمعنى: أن الدين المرضي هو الإسلام المبني على التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣].

قال قتادة: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، والإقرار بما جاء به الرسول من عند الله، وهو دين الله شرع لنفسه[1] وبعث به رسله ودل عليه أولياءه لا يقبل غيره.

رد التثليث والتقليد

وقال تعالى: ﴿وَما مِنْ إِلهٍ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فيه رد على من قال بالتثليث من النصارى.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهُ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ٦٤].

وذلك أن النصارى عبدوا غير الله وهو المسيح، وأشركوا به، وهو قولهم: أب، وابن، وروح القدس، فجعلوا الواحد ثلاثة.

﴿وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] تبكيت لمن اعتقد ربوبية المسيح وَعُزَيْر، وإشارة إلى أن هؤلاء من جنس البشر وبعض منه، وإزراء على من قلد الرجال في دين الله فحلل ما حللوه، وحرّم ما حرّموه عليه.

فإن من فعل ذلك فقد اتخذ من قلده رباً ومنه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وقال تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ * وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ ـ ١١٦] هذا الحكم يشمل جميع طوائف الكفار من أهل الكتاب وغيرهم.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه لم يكن من أهل المغفرة التي يفضل الله بها على غير أهل الشرك حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين فداخلون تحت المشيئة ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وظاهره أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه ورحمة، وإن لم يقع من ذلك المذنب توبة، وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة، والأول أولى.

ومع ذلك فلا شك في أن التوبة محاء الذنوب، وقد وَرَدَ الأمر بها في آيات كثيرة وأحاديث طيبة.

---

(١) قوله: شرع لنفسه. هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: شرعه بنفسه.

وهي أرجى آية لأهل التوحيد، فإنه سبحانه لم يؤسهم عن المغفرة.

عن علي عليه السلام: ما في القرآن أحب إليَّ من هذه الآية **﴿ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً﴾** [النساء: ٤٨].

وعن جابر قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله. ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك به دخل النار» أخرجه مسلم.

والمعنى اختلق ذنباً كبيراً غير مغفور، إن مات عليه.

وقال تعالى: **﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾** [النساء: ٨٧].

هذه الآية فيها بيان التوحيد نزلت في منكري البعث ومن أصدق من الله حديثاً؟!

وقد نص على حشر الأموات من القبور وجمعهم للحساب في يوم لا ريب في إتيانه، ومن أنكر البعث أنكر التوحيد.

وقال تعالى: **﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾** [النساء: ١٧١] أي لا تقولوا: ألهتنا ثلاثة كما قالت النصارى، وهم مع تفرق مذاهبهم متفقون على التثليث.

ويعنون بـ«الثلاثة» الثلاثة الأقانيم. فيجعلونه سبحانه جوهراً واحداً له ثلاثة أقانيم. ويعنون بها: أقنوم الوجود، وأقنوم الحياة، وأقنوم العلم، ويعبرون عنها بالأب، والابن، وروح القدس، فعنوا الأب: الوجود، وبالروح: الحياة، وبالابن: المسيح.

وقيل: المراد بالآلهة الثلاثة: الله سبحانه وتعالى، ومريم، والمسيح.

وقد اختبط النصارى في هذا اختباطاً طويلاً، وقفنا في الأناجيل الأربعة التي يطلق عليها اسم الأنجيل عندهم، على اختلاف كثير في عيسى.

فتارة يوصف بأنه ابن الإنسان، وتارة يوصف بأنه ابن الله، وأخرى بأنه ابن الرب. وهذا تناقض ظاهر، وتلاعب بالدين.

والحق ما أخبرنا الله به في القرآن، وما خالفه في التوراة أو الأنجيل أو الزبور، فهو من تحريف المحرفين وتلاعب المتلاعبين.

ومن أعجب ما رأيناه أن الأناجيل الأربعة: كل واحد منسوب إلى واحد من أصحاب عيسى عليه السلام.

وحاصل ما فيها جميعاً، أن كل واحد من هؤلاء الأربعة، ذكر سيرة عيسى من عند أن

بعثه الله إلى أن رفعه، وذكر له ما جرى له من المعجزات، والمراجعات لليهود ونحوهم.

فاختلفت ألفاظهم، واتفقت معانيها، وقد يزيد بعضهم على بعض بحسب ما يقتضيه الحفظ والضبط، وذكر ما قاله عيسى عليه السلام.

وقيل له: وليس فيها من كلام الله سبحانه شيء، ولا أنزل على عيسى من عنده كتاباً، بل كان عيسى عليه السلام يحتج عليهم بما في التوراة، ويذكر أنه لم يأت بما يخالفها.

وهكذا الزبور: فإنه من أوله إلى آخره من كلام داود عليه السلام.

وكلام الله أصدق، وكتابه أحق، وقد أخبرنا أن الإنجيل كتابه أنزله على عبده ورسوله، عيسى ابن مريم عليهما السلام، وأن الزبور كتابه آتاه داود وأنزله عليه. ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] أي: عن التثليث، ﴿إِنَّما اللَّهُ إِلهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] لا شريك له، ولا صاحبة له ولا ولد، سبحانه أن يكون له ولد، لأن الولد جزء من الأب، وهو متعال عن التجزئة وصفات الحدوث.

ولكن جعل هؤلاء الكفار له من عباده جزءاً، إن الإنسان لكفور.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِين قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيْحُ ابْنُ مَرْيَم﴾ [المائدة: ١٧ ـ ٧٢].

أي إن الله حلَّ في ذات عيسى، وإن مريم ولدت إلٰهاً:

فرد الله عليهم بقوله: ﴿وَقَالَ الْمَسيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا الله رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢].

أي: فكيف يدعون الإلهية لمن يعترف على نفسه بأنه عبد مثلهم، ودلائل الحدوث ظاهرة عليه؟

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ الله ثَالِثُ ثَلٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

القائل بهذا: هم النصارى، والمراد بالثلاثة: الله، وعيسى، ومريم، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوني وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١٦]، وهذا هو المراد بقولهم: ثلاثة أقانيم، أقنيم الأب، وأقنيم الابن، وأقنيم روح القدس. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وهو كلام معلوم البطلان، ولا ترى في الدنيا مقالة أشد فساداً، ولا أظهر بطلاناً من مقالة النصارى ﴿وَمَا مِنْ إِلٰه إِلاَّ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فيه بيان التوحيد، أي ليس في الوجود إله لا ثاني له ولا شريك له ولا ولد له ولا صاحبة له إلا الله سبحانه.

ولفظة «من» لتأكيد الاستغراق المستفاد من النفي قاله الزمخشري.

﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣] من الكفر وهذه المقالة الخبيثة ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيم﴾ [المائدة ٧٣] أي شديد الألم وجيع، في الآخرة.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي فعبدوهم، كما عبدوه وعظموهم، كما عظموه، أي أطاعوهم في عبادة الأوثان.

وقيل: المراد بالجن هنا، الملائكة، لاجتنانهم أي استتارهم، وهم الذين قالوا: الملائكة بنات الله.

وقيل نزلت في الزنادقة، الذين قالوا: إن الله تعالى وإبليس أخوان.

فالله خالق الناس، والدواب. وإبليس: خالق الحيَّات، والسباع، والعقارب، قاله الكلبي وابن السائب وابن عباس.

ويقرب من هذا قول المجوس: للعالم صانعان هما الرب، والشيطان.

وفي لغتهم الرب «يزدان»، والشيطان «أهرمن»، وهكذا القائلون بأن كل خير من النور وكل شر من الظلمة، وهم المانوية.

﴿وَخلَقَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠١] أي: وقد علموا أن الله خلقهم أو خلق ما جعلوه شركاء لله.

وهذا كالدليل القاطع على أن المخلوق لا يكون شريكاً لله، وكل ما في الكون محدث مخلوق فامتنع أن يكون شريكاً له.

﴿وخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، أي تباعد وارتفع عن قولهم الباطل الذي وصفوه به:

﴿بديعُ السَّمَواتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] جملة مقررة لما قبلها، لأن من كان خالقاً لكل شيء استحال منه أن يتخذ بعض مخلوقاته ولداً.

وهذه الآية حجة قاطعة على فساد قول النصارى.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] أي مما سيكون كما خلق في الماضي.

ومن كانت هذه صفاته فهو الحقيق بالعبادة التي هي التوحيد الخالص، والإسلام السالم عن كدر الشرك وشَوْب الكفر.

﴿فاعْبُدوه﴾ [الأنعام: ١٠٢] ولا تعبدوا غيره، من ليس له من هذه الصفات العظيمة شيء.

﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيل﴾ [الأنعام: ١٠٢] أي رقيب حفيظ.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] وهو أول الرسل إلى أهل الأرض بعد آدم عليه السلام.

وقال ابن عباس: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق.

وما قيل: إن إدريس قبل نوح فقال ابن العربي: إنه وهم. قال المازري: فإن صح ما ذكره المؤرخون كان محمولاً على أن إدريس كان نبياً غير مرسل.

﴿فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩] أي وحِّدوه بالعبادة والطاعة الخالصة عن الشرك.

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ - إن عبدتم غيره - ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] فيه بيان دعاية الأنبياء إلى توحيد الرب، وتسجيل بالعذاب العظيم على عابدي غيره سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً﴾، [الأعراف: ٦٥، هود: ٥٠] قال المفسرون: سماه أخاً لكونه ابن آدم مثلهم، وبه قال الزجاج.

والعرب تسمي صاحب القوم أخاهم.

جواز إطلاق الأخ على الرسل

وفيه دلالة: على جواز إطلاق لفظة: «الأخ» على الرسل والأنبياء، بناء على المثلية في البشرية والصحبة، خلافاً لمن يزعم أن في ذلك استخفافاً لهم، وتدفعه هذه الآية.

وهي عاد الأولى، وعاد الثاني، قوم صالح.

وكان بينه وبين نوح، ثمانمائة سنة وعاش أربعمائة وأربعاً وستين سنة.

وكانت «عاد» ما بين اليمن والشام مثل الذر.

وقيل: كانت منازلهم بالأحقاف باليمن، و«الأحقاف» الرمل الذي عند «عُمان» و«حضرموت».

وكان الرجل من «عاد» ستين ذراعاً بذراعهم، وقيل: كانوا اثنى عشر ذراعاً طولاً.

وقال ابن عباس: كان الرجل منهم ثمانين ذراعاً.

قيل: وكانت هامة الرجل، مثل القبة العظيمة.

قال: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥] أي تخافون ما نزل بكم من العذاب إلى قوله: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠].

قال أهل العلم: هذا داخل في جملة ما استنكروه، وهكذا يقول المقلدة لأهل الاتِّباع،

والمبتدعة لأهل السنة كأنهم هم. وقال تعالى: ﴿وَ إلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾ [الأعراف: ٧٣]، وكان أخاهم في النسب لا في الدين، وبينه وبين هود مائة سنة.

وكانت مساكنهم بين الحجاز والشام إلى وادي القرى وما حوله، وعاش صالح مائتين وثمانين سنة.

قال: ﴿يا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [الأعراف: ٧٣] أي وحدوه ولا تشركوا به شيئاً «مَا لَكُمْ مِنْ «إلهٍ غَيْرُهُ» يستحق أن يعبد سواه.

وقال تعالى: ﴿وإلى مدْيَن أَخاهُم شُعَيْباً﴾ [الأعراف: ٨٥، العنكبوت: ٣٦].

عن عكرمة والسدي قالا: ما بعث الله نبيا مرتين إلا شعيباً مرة إلى مدين، فأخذتهم الصيحة، ومرة إلى أصحاب الأيكة فأخذهم الله بعذاب الظلة.

وكان شعيب أعمى(١)، وكان قومه أهل كفر وبخس في المكيال والميزان.

قال: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ ما لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥] فيه دعاية إلى التوحيد وتنبيه لهم على ذلك.

وقال تعالى: ﴿قالُوا يا مُوسَى اجْعلْ لَنَا إلَهاً كما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

قال البغوي: لم يكن ذلك شكًا من بني إسرائيل في توحيد الله، وإنما المعنى: اجعل لنا شيئاً نعظّمه ونتقرب بتعظيمه إلى الله، وظنوا إن دلك لا يضر، وفيه بُعْدٌ. وقيل: إنهم توهّموا أنه يجوز عبادة غير الله فحملهم جهلهم على ما أتوا.

«قال» أي موسى: ﴿إنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وصفهم بالجهل لأنهم قد شاهدوا من ايات الله ما يزجر من له أدنى علم عن طلب عبادة غير الله ولكن هؤلاء القوم ـ أعني بني إسرائيل ـ أشد خلق الله عناداً وجهلاً. إلى قوله: ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إلهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ على الْعالمين﴾ [الأعراف: ١٤] من أهل عصركم.

وقال تعالى: ﴿اتَّخذُوا أَحْبارَهُمْ ورُهْبانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا إلهاً وَاحِداً لا إله إلاَّ هُو سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

---

(١) القول: بأن شعيباً عليه السلام كان أعمى خطأ تسرب إلى المؤلف من الإسرائيليات لأن الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة: هو تنزيه الرسل والأنبياء عن العاهات والأمراض المنفرة.
وفساد عقيدة من يعتق ذلك أمر مجمع عليه.
إذ لا يجوز ـ عقلاً وشرعاً ـ في حق الله ان يرسل العميان لهداية الناس. لأن الأعمى لا يرى ما حوله. فلا يتمكن من التعرف على نفسيات الأفراد، ولا على تنويع أساليب الدعوة على حسب المقتضيات، ولا على انتزاع الحجج الدامغة من المجتمع للمعاندين وأرباب الضلالات.
فبذلك تفوت الحكمة الإلهية من إرسال الرسل مع ما في ذلك من تجويز السفه على الله ـ مع أن صفة الحكمة واجبة لله تعالى ـ تعالى الله العليم الحكيم عن ذلك علواً كبيراً.

أي ما أُمروا ـ في الكتب القديمة المنزلة عليهم على ألسنة أنبيائهم ـ إلا بعبادة الله وحده.

وفيه ما يزجر من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد في دين الله وتأثير[1] ما يقوله الأسلاف، من العلماء، والمشائخ، والأساتذة، والكبراء، على ما في الكتاب العزيز، والسنة المطهّرة.

فإن طاعة المتمذهب، لمن يقتدى بقوله، ويستنّ بسنّتِهِ من علماء هذه الأمة، وأئمتها، وشيوخها مع مخالفته لما جاءت به النصوص، وقامت به حجج الله، وبراهينه ونطقت به كتبه وأنبياؤه، كاتخاذ اليهود، والنصارى، الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله، للقطع بأنهم لم يعبدوهم بل أطاعوهم وحرموا ما حرموا، وحللوا ما حللوا.

وهذا صنيع المقلّدين، للأئمة المجتهدين من هذه الأمة، وهو أشبه به شبه البيضة بالبيضة، والتمرة بالتمرة، والماء بالماء، والكلام على هذا يطول جداً وسيأتي بعضه في هذا الكتاب في موضعه إن شاء الله تعالى.

والمراد هنا بيان أن التوحيد هو المأمور به، والشرك هو المنهيُّ عنه.

وفيه أن التقليد نوع من أنواعه، أعاذنا الله منه.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أي أعرضوا عنك ولم يعملوا بما جئت به، ولا قبلوه ﴿فَقُلْ﴾ يا محمد ﷺ ﴿حَسْبِيَ اللهُ﴾ أي كافيّ ﴿لا إله إلاَّ هُوَ﴾ أي المتفرد بالألوهية ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ أي فوضت جميع أموري إليه لا إلى غيره ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] فيه بيان التوحيد والثقة بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخاهُمْ هُوداً﴾ [الأعراف: ٦٥، هود) ٥] أي واحداً منهم في النسب لا في الدين، وكانوا عبدة أوثان، وقد تقدم مثل ذلك، وتقدم الكلام عليه.

قال: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [الأعراف: ٥٩] أي وحِّدوه ولا تشركوا معه شيئاً في العبادة ﴿مَا لَكُم مِنْ إله غَيْرُهُ إنْ أَنْتُمْ إلاَّ مُفْتَرُونَ﴾ [هود: ٥٠] أي كاذبون على الله بالشرك.

وفيه الإرشاد إلى عبادة الله وحده وأنه لا إله لكم سواه.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَالَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وتقدم الكلام عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].

---

(١) قوله: وتأثير إلخ: أي وإيثار ما يقوله الأسلاف على ما جاء به الكتاب والسنة الصحيحة.

لما كان الدعوة إلى توحيد الله وعبادته أهم الأشياء دعاهم إليه، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وقال تعالى: ﴿يَا صاحِبَيِ السِّجْنِ أأَرْبَابٌ مُتَفرِّقُونَ خَيْـرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْـقَهَّـارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

استفهام إنكار مع التوبيخ والتقريع، أورد «يوسف» عليه السلام هذه الحجة القاهرة على طريق الاستفهام لأنهما كانا ممن يعبد الأصنام.

﴿ما تَعْبُدُون مِنْ دُونِهِ إلاَّ أَسْمَاء﴾ [يوسف: ٤٠] فارغة لا مسميات لها، وهي الآلهة التي تعبدونها من دون الله.

وقيل: خطاب لأهل السجن جميعاً، لا لخصوص الصاحبين، وهذا هو الأظهر وكذلك ما بعده من الضمائر.

﴿سميْتُمُوها أَنْتُمْ وَآبَاؤُكم﴾ [يوسف: ٤٠] من تلقائكم بمحض جهلكم وضلالتكم. ليس لها من الإلٰهية شيء، إلا مجرد الأسماء، لكونها جمادات لا تسمع، ولا تبصر ولا تنفع ولا تضر.

﴿ما أَنْزَل اللَّهُ بها مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكمُ﴾ [يوسف: ٤٠] في العبادة المتفرعة على تلك التسمية ﴿إلاَّ للَّه﴾ [يوسف: ٤٠] عزَّ سلطانه، لأنه المستحق لها بالذات ﴿أَمَرَ أَنْ لا تَعْبُدُوا إلاَّ إيّاه﴾ [يوسف: ٤٠] حسب ما تقتضيه قضية العقل أيضاً.

بيّن أن عبادته وحده دون غيره، هي دين الله الذي لا دين غيره.

﴿ذلك الدّينُ الْقيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠] أي المستقيم الثابت العدل، الذي تعاضدت عليه البراهين، عقلاً ونقلاً.

﴿ولكنّ أكْثر النّاس لا يعْلمُون﴾ [يوسف: ٤٠]، لجهلهم وبعدهم عن الحقائق، أو لا يعلمون ما يصيرون إليه من العذاب فيشركون.

قال أهل العلم: وهذا يدل على أن العقوبة تلزم العبد، وإن جهل إذا أمكن له العلم بطريقة.

وقال تعالى: قُلْ يا محمد ﷺ ﴿هُو رَبِّي لا إله إلاَّ هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠] أي لا يستحق العبادة له والإيمان به سواه.

﴿عليْه توكّلتُ وإليْه متاب﴾ [الرعد: ٣٠] أي توبتي.

فيه تعريض بالكفار، وحثّ على الرجوع إلى الله، والتوبة من الكفر والشرك والدخول في التوحيد والإسلام.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَحده ولا أُشْرِكَ بِهِ﴾ [الرعد: ٣٦] بوجه من الوجوه الظاهرة والخفية.

وهذا أمر اتفقت الشرائع عليه، وتطابقت على عدم إنكاره جميع الملل المقتدية بالرسل. ﴿إِلَيْهِ أَدْعُو﴾ [الرعد: ٣٦] أي إلى الله وحده لا إلى غيره ﴿وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ [الرعد ٣٦] أي مرجعي يوم القيامة للجزاء.

وقال تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] أي ظهروا من قبورهم ليستوفوا جزاء أعمالهم، لِلَّه المتفرد بالألوهية، والوحدانية، الكثير القهر لمن عانده،

وقال تعالى: ﴿هَذَا بلاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا به وَلِيَعْلَمُوا أَنَّما هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [إبراهيم: ٥٢] لا شريك له ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]. أي أصحاب العقول السليمة والأفهام الصحيحة.

وقال تعالى: ﴿أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لا إله إلاَّ أنا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، أي مروهم بتوحيدي وأعلموهم ذلك مع تخويفهم؛ لأن في الإنذار تخويفاً وتهديداً، أو هو تحذير لهم من الشرك بالله.

وقال تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ إِلهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢] صرح بما هو الحق في نفس الأمر وهو وحدانيته سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فيه رد على من يقول بإلهين ويعبدهما من دون الله.

﴿إِنَّما هو إِلَهٌ واحِدٌ﴾ [النحل: ٥١] في ذاته وصفاته ﴿فَإِيَّايَ فارْهَبُونِ﴾ [النحل ٥١]. أي إن كنتم راهبين شيئاً فارهبوني لا غيري، فالتركيب أفاد الحصر.

وقال تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. أي أمر أمراً جزماً وحكماً قطعاً وحتماً مبرماً.

وقرأ ابن عباس «ووصَّى» مكان «وقضى».

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾ [الكهف: ٣٨].

فيه إقرار بالوحدانية وإنكار على الشرك إلى قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيراً﴾ [الإسراء: ١١١].

فيه نَفْيُ الشرك وإثبات التوحيد.

وقال تعالى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسمِعْ مَا لَهُم مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أحداً﴾ [الكهف: ٢٦].

فيه إثبات توحيد الربوبية ونَفْيُ الإشراك.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]. أي آدمي، حالي مقصور على البشرية، لا يتخطاها إلى الإلٰهية ولا إلى الملكية.

﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] لا شريك له في الألوهية والملك، وفي هذا إرشاد إلى التوحيد.

﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعَبَادَةِ رَبِّهِ أَحداً﴾ [الكهف: ١١٠] من خلقه سواء كان صالحاً أو طالحاً، حيواناً أو جماداً.

قال أهل العلم: دخول الشرك الجليّ الذي كان يفعله المشركون تحت هذه الآية هو المقدم على دخول الشرك الخفي الذي هو الرياء.

ولا مانع من دخول الخفي تحتها، إنما المانع من كونه هو المراد بهذه الآية.

وبالجملة فيه الإرشاد إلى العمل الصالح، وهو التوحيد المبني على الإسلام، والنهي عن الشرك بالله شيئاً كائناً ما كان.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْماءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨]. أي لا إله في الوجود إلا هو، وهو المستحق لها، وهي التسعة والتسعون التي ورد الحديث الصحيح بها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّه لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] لأن اختصاص الإلٰهية به سبحانه موجب لتخصيصه بالعبادة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّما إِلٰهكُمْ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلٰهَ إِلاَّ هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [طه: ٩٨] أي وسع علمه كل شيء، وصفة علمه سبحانه إمام أئمة الصفات.

الآية حجة قطعية لا إقناعية

وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسدتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. أي لو كان في السموات والأرض آلهة معبودون غير الله لبطلتا بما فيما من المخلوقات وخرجتا عن نظامهما المشاهد، وهلك من فيهما، لوجود التمانع من الآلهة على العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه؛ لأن كل أمر صدر عن الاثنين فأكثر لم يجر على النظام، ويدل العقل على ذلك.

قيل: هذا دليل إقناعي بحسب ما يفهمه المخاطب وبحسب ما فرط منهم. قاله الحفناوي والتفتازاني.

والصحيح أن الآية حجة قطعية الدلالة، والقول بأنها حجة إقناعية قول منكر والكلام على تفصيل هذا الإجمال يطول جداً.

وأقول: الأدلة القرآنية والحجج الفرقانية على توحيد الله تعالى تغني عن البراهين الكلامية والمسائل العقلية والدلائل الفلسفية في هذا المقصود، وليس وراء بيان الله بيان، ودونه خرط القتاد.

قال الرازي: القول بوجود إلٰهين يفضي إلى المحال.

ثم ذكر دلائل ذلك وقال:

هذه حجة تامة في مسألة التوحيد، والفساد لازم على كل التقديرات التي قدروها.

وإذا وقفت على هذا، عرفت أن جميع ما في العالم العلويّ والسفليّ من المحدثات والمخلوقات والكائنات فهو دليل على وحدانيته تعالى.

وأما الدلائل السمعية على التوحيد فكثيرة طيبة في القرآن وفي الأحاديث.

﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. أي تنزّه عما لا يليق به من ثبوت الشريك له.

وفيه إرشاد للعبادة إلى تنزيهه سبحانه عما لا ينبغي له ولا يليق به.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فيه تقرير لأمر التوحيد الذي نطقت به الكتب الإلٰهية وأجمعت عليه الرسل، وقد صح به دليل النقل ودليل العقل وقامت عليه حجة الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

هذا القول من «يونس» عليه السلام اعتراف بوحدانيّته تعالى.

أوله تهليل، وأوسطه تسبيح، وآخره إقرار بالذنب، وتوبة من الخطيئة.

قال ذلك وهو في بطن الحوت.

﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] الداعين بهذا الدعاء المشتمل على خالص التوحيد المطلوب من العباد.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] أي إن هذا دينكم دين واحد لا خلاف بين الأمم المختلفة في التوحيد ولا يخرج عن ذلك إلا الكفرة المشركون بالله.

﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] خاصة. لا تعبدوا غيري، كائناً ما كان.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

أي إن الذي يوحى إلي هو أن وصفه تعالى مقصور على الوحدانيّة لا يتجاوزها إلى ما

يناقضها أو يضادها ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]. أي منقادون مخلصون للعبادة ولتوحيد الله.

والمراد بهذا الاستفهام الأمرُ. أي أسلموا.

وقال تعالى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾ [الحج: ٣٤] أي انقادوا وأخلصوا وأطيعوا.

وتقديم الظرف على الفعل للقصر.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢] أي ذو الحق.

فدينه حق، وعبادته حق، ونصره لأوليائه على أعدائه حق، ووعده حق، ووعيده حق.

فهو ـ عز وجل ـ في نفسه وأفعاله وصفاته كلها، حق.

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] أي إن الذي يدعونه إلٰهاً وهي الأصنام والأوثان ونحوها، هو الباطل الذي لا ثبوت له ولا لكونه إلٰهاً، أو المعدوم في حد ذاته:

* ألَا كل شيء ما خلا الله باطل * (١)

وعموم الآية ناصٌّ على أن كل معبود من دون الله تعالى ـ كائناً ما كان ـ من حيوان وجماد ونبات، ذاهب فانٍ زائل.

ومن كانت هذه صفته فهو لا يستحق للدعاء الذي هو العبادة، التي هي التوحيد، وقيل: الباطل هو الشيطان ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] أي العالي على كل شيء من خلقه بذاته، المتقدّس عن الأشباه والأنداد، المتصف بصفات الكمال ونعوت الجلال والجمال، المنزّه عما يقوله الظالمون والمعطلون والمتكلمون الخائضون فيما لم يكن يصلح لهم الخوض فيه، وهو ذو الكبرياء الذي يصغر كل شيء سواه، وهو عبارة عن كمال ذاته وعظيم قدرته وسلطانه وتفرُّده بالإلٰهيّة.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] وهو آدم الثاني، لانحصار النوع الإنساني بعده في نسله، وعاش من العمر ألف سنة وخمسين.

﴿فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [الأعراف: ٥٩] وحده وأطيعوه ولا تشركوا به شيئاً.

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥] تخافون ان تتركوا عبادة ربكم الذي لا يستحقها غيره، وليس لكم إلٰهٌ سواه.

---

(١) شطر بيت للشاعر «لبيد بن ربيعة العامري الصحابي» وتمامه:
* وكل نعيمٍ لا محالةِ زائل *

وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٢] هو قَوْم هود، أو ثمود، أو شعيب عليهم السلام.

﴿أن اعْبُدوا الله مَا لَكُمْ مِن إله غيرُهُ أفَلاَ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَى الله الْمَلِكُ الْحَقُّ لاَ إله إلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيم﴾ [المؤمنون: ١١٦].

أي تنزه عن الشركاء والأولاد وهو الملك الذي يحق له الملك على الإطلاق إيجاداً وإعداماً، بدءاً وإعادة، إحياء وإماتة، عقاباً وإثابة، وكل ما سواه مملوك له بالذات، مقهور لملكوته، مالك بالعرض من وجه دون وجه، وفي حال دون حال.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ الله هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

إنما سمى سبحانه «الحق» لأن عبادته هي الحق دون عبادة غيره.

وقال تعالى: ﴿الله لاَ إله إلاَّ هُـوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦].

خص العرش بالذكر لأنه أعظم المخلوقات. كما ثبت ذلك في المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنِ اعْبُدُوا الله﴾ [النمل: ٤٥]، أي وحده.

﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَان يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥] المراد بهما، المؤمنون منهم والكافرون.

وقال تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَـعَ الله﴾ [النمل: ٦٣] الذي يُوليكم هذه النعم الجسام ﴿قَليلاً مَا تَذكرون﴾ ما زائدة لتقليل القليل، وهو كناية عن العدم بالكلية.

فالمراد نفي تذكرهم رأساً، وقال تعالى: ﴿أَإِله مَعَ الله تَعَالَى الله عَمَّا يُشْرِكُـونَ﴾ [النمل: ٦٣] أي تنزه وتقدس عن وجود ما يجعلونه له شريكاً.

وقال تعالى: ﴿أَإِله مَعَ الله قُـلْ هَاتُوا بُرْهَانَكِمْ﴾ [النمل: ٦٤] أي حجتكم ـ عقلية أو نقلية ـ على أن لِلّهِ سبحانه شريكاً، أو على أن ثَمَّ صانعاً يصنع كصنعه.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤] وفي هذا تبكيت لهم وتهكم بهم.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ لَهُ الحَمْدُ في الأُوْلَى والآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠] لأنه الْمُولي للنعم كلها، عاجلها وآجلها.

يحمده المؤمنون في الآخرة، كما حمدوه في الدنيا.

والتحميد ثَمَّةَ على وجه اللذة، لا على وجه الكلفة.

اللهم إني أحمدك على نعمك كلها، التي لا أحصيها كثرة على كثرة ذنوبنا فتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

﴿وله الْحُكْمُ﴾ [القصص: ٧٠]، أي القضاء النافذ في كل شيء، فيقضي بين عباده بما شاء من غير مشارك ﴿وإليْهِ﴾ [القصص: ٧٠] لا إلى غيره ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠] بالبعث والنشور والخروج من القبور.

وقال تعالى: ﴿منْ إلهٌ غيْرُ الله﴾ [القصص: ٧١]. أي هل لكم من إله بزعمكم من الآلهة التي تعبدونها ﴿يأتيكُمْ بضِياءٍ﴾ [القصص: ٧١] ويرفع هذه الظلمة الدائمة عنكم؟.

﴿أفلا تسْمعُون؟﴾ [القصص: ٧١] هذا الكلام سماع فَهْم وقبول، وتدبر، وتفكر.

وهذا توبيخ لهم على أربع وجه.

وقال تعالى: ﴿منْ إلهٌ غيْرُ الله يأْتِيكُمْ بليْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أفَلاَ تُبْصِرونَ﴾ [القصص: ٧٢] هذه المنفعة إبصار متغظ متيقظ، حتى تنزجروا عما أنتم فيه من عبادة غير الله.

فإذا أقروا بأنه لا يقدر على ذلك إلا الله عز وجل فقد لزمتهم الحجة وبطل ما يتمسكون به من الشبهة الساقطة.

وقال تعالى: ﴿لا إله إلاّ هُو كُلُّ شيْء هالكٌ إلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

قال ابن عباس: لما نزلت ﴿كُلُّ منْ عليْهافانٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٦] قالت الملائكة: هلك أهل الأرض.

فلما نزلت ﴿كُلُّ نفْسٍ ذائقةُ الموْت﴾ [آل عمران: ١٨٥، والأنبياء:٣٥، والعنكبوت: ٥٧] قالت الملائكة: هلك كل نفس.

فلما نزلت هذه الآية. قالت الملائكة: هلك أهل السماء والأرض.

قال أهل العلم: المستثنى من الهلاك والفناء ثمانية أشياء نظمها السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله:

ثمانية حُكْمُ البقاء يعمها ... من الخلق والباقون في حَيِّز العدم
هي العرش والكرسي ونار وجنة ... وعجْبٌ وأرواح كذا اللوح والقلم

وفي الآية نعْيٌ على أهل الشرك الذين يقولون بإلٰهيّة دون الله، بفناء كل ما سوى الله.

وقال تعالى: ﴿وإبْراهيم إذْ قال لقوْمِه اعْبُدُوا الله﴾ [العنكبوت: ١٦] أي أفردوه بالعبادة وخصّوه بها، ووحدوه وأطيعوه.

وفيه إشارة إلى إثبات الإله الواحد الفرد.

«واتَّقُوهُ» أن تشركوا به شيئاً، وفيه إشارة إلى نفي الغير،لأن من يشرك مع الملك غيره في ملكه فقد أتى بأعظم الجرائم.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١] أي توحيد الله وعبادته وتقواه خير لكم من الشرك، ولا خير في الشرك أبداً، ولكنه خاطبهم باعتبار اعتقادهم.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أي أفردوه بالعبادة وخصوه بها.

﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أي توقّعوه وافعلوا اليوم من الأعمال ما يدفع عذابه عنكم.

فيه إثبات التوحيد وإثبات القيامة.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦] لا شريك له، ولا ند، ولا ضد ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦] مطيعون له خاصة.

لم نقل: عزير ابن الله، ولا المسيح ولد الله، ولا اتخذنا أحبارنا ورهباننا أرباباً من دون الله.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ﴾ [لقمان: ٣٢] أي كالجبال التي تظل مَنْ تحتها.

﴿دَعُوا اللهَ «وحده» مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢] أي لا يعولون على غيره في خلاصهم لأنهم يعلمون أنه لا يضر ولا ينفع سواه، ولكنه يغلب على طبائعهم العادات وتقليد الأموات.

فإذا وقعوا في مثل هذه الحالة، اعترفوا بوحدانيّة الله تعالى وأخصلوا دينهم لـه طلباً للخلاص والسلامة مما وقعوا فيه، لزوال ما ينازع الفطرة الإيمانية من الهوى والتقليد بمـا دهاهم من الشدائد.

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ﴾ [لقمان: ٣٢] صاروا قسمين ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] أي عدل موفٍ في البَرِّ بما عاهد عليه الله في البحر من إخلاص الدين له، باقٍ على ذلك بعد أن نجّاه الله من هول البحر.

﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢] أي ومنهم كافر لم يوفِّ بما عاهد و«الختار» الغدار والجاحد، و«الكفور» عظيم الكفر.

وقال تعالى: ﴿اللهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾ [فاطر: ١٣] فيه إثبات صفة الربوبية له سبحانه، وإثبات الملك له.

فهو الخالق المقدر، والقادر المقتدر، المالك للعالم، والمتصرف فيه، لا شريك له في هذا أحد، كائناً من كان.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذا قِيلَ لَهُمْ لَا إِله إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] عن القبول.

فيه بيان التوحيد الإلٰهيّ، ونَعْيٌ على أهل الشرك.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله».

وأنزل الله في كتابه وذكر قوماً استكبروا فقال: إنهم الآية:

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلٰهٍ «يستحق العبادة» إِلَّا الله الْوَاحِدُ الْقَهَّار﴾ [صٓ: ٦٥] لكل شيء سواه ﴿رَبُّ السَّمٰوٰاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيز «الذي لا يغالبه مغالب» الْغَفَّارُ﴾ [صٓ: ٦٦]. لمن أطاعه.

وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] أي من الشرك والرياء بالتوحيد:

وتصفية السر والإخلاص، أن يقصد العبد بعمله وجه الله سبحانه:

والدين، العبادة والطاعة، ورأسها(١) توحيد الله، وأنه لا شريك له:

وفي الآية دليل على وجوب النية وإخلاصها عن الشوائب، لأن الإخلاص من الأمور القلبية التي لا تكون إلا بأعمال القلب:

وقد جاءت السنة الصحيحة بأن ملاك الأمر في الأقوال والأفعال النية، كما في حديث «إنما الأعمال بالنيات» وحديث «لا قول ولا عمل إلا بالنيّة»:

﴿أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣] أي الدين الخالص من شوائب الشرك وغيره هو لله سبحانه وتعالى:

وما سواه من الأديان فليس بدين الله الخالص الذي أمر به:

قال قتادة: الدين الخالص، شهادة أن لا إله إلا الله.

وعن يزيد الرقاشي يرفعه: إن الله لا يقبل إلا ما أخلص له. ثم تلا هذه الآية(٢).

وقال تعالى: ﴿هُوَ الله الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ بِالْحَقِّ﴾ [الزمر: ٤ و٥]

---

(١) قوله: ورأسها: أي رأس العبادة. لأن جميع الطاعات بدون التوحيد الخالص داخلة في قوله تعالى: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً﴾.

(٢) قوله: ثم تلا هذه الآية، أي قوله تعالى: ﴿ألا لله الدين الخالص﴾.

أي هو المتوحّد في ذاته، فلا مماثل له، القاهر لكل مخلوقاته فلا يستحق العبادة أحد سواه:

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾ [الزمر: ٦] الحقيقي في الدنيا والآخرة لا شركة لغيره فيه ﴿لا إله إلا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر: ٦] أي فكيف تنصرفون عن عبادته وتنقلبون عنها إلى عبادة غيره، أو تصرفون عن طريق الحق بعد هذا البيان؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١] أي أعبده عبادة خالصة من الشرك والرياء وغير ذلك ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] من هذه الأمة:

قال علماء التفسير: وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه أول من خالف دين آبائه، ودعا إلى التوحيد:

ومعنى الأولية، السبق بحسب الزمان. فالمراد بالسبق، السبق بحسب الدعوة:

فإن الأفضل أن من يدعو الغير إلى خلق كريم أن يدعو نفسه إليه أولاً ويتخلّق به حتى يؤثر في الغير، كسنة الأنبياء والصالحين لا الملوك والمتجبرين:

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] أي ما عرفوه حق معرفته:

وقال المبرد: ما عظموه حق عظمته حين أشركوا به غيره:

وإنما وصفهم بهذا، لأنهم عبدوا غير الله، وأمروا رسوله بأن يكون مثلهم في الشرك.

وقال تعالى: ﴿لَا إِله إلاَّ هُوَ إِلَيْهِ المصيرُ﴾، أي مصير من يقول لا إله إلا الله، فيدخل الجنة.

ومصير من لا يقول لَا إِلَهَ إِلَّا الله فيدخل النار، وذلك في اليوم الآخر.

وقال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤] أي العبادة التي أمركم بها.

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤] ذلك،فلا تلتفتوا إلى كراهتهم، ودعوهم يموتوا بغيظهم ويهلكوا بحسرتهم.

وقال تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] قال المفسرون: إذا هلك كل من في السموات والأرض يقول الرب تبارك وتعالى هذا القول، فلا يجيبه أحد فيجيب تعالى نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قال الحسن: هو السائل، وهو المجيب حين لا أحد يجيبه، فيجيب نفسه.

وقيل غير ذلك، وهذا أظهر وأولى.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢] أي الفاعل المخصوص بالأفعال المقتضية للألوهية والربوبية.

﴿لا إله إلاّ هُو فأنّى تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر: ٦٢] أي فكيف تنقلبون عن عبادته وتنصرفون عن توحيده، وتصرفون عن الإيمان مع قيام البرهان؟

وقال تعالى: ﴿ذٰلكُمْ الله ربُّكُمْ فتبَارَك الله رَبُّ الْعالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤] أي كثر خيره وبركته.

﴿هُو الْحيُّ لَا إله إلاّ هُو﴾ [غافر: ٦٥] أي الباقي الذي لا يفنى، المتفرد بالألوهية. وهذا التركيب يفيد الحصر وفيه إشارة إلى العلم التام والقدرة التامة الكاملة.

﴿فادْعُوهُ﴾ [غافر: ٦٥] أي اعبدوه ﴿مُخْلِصين لهُ الدِّين﴾ [غافر: ٦٥] أي الطاعة والعبادة من الشرك ﴿الْحمْدُ للّٰه رَبِّ الْعالمين﴾ [غافر: ٦٥، الفاتحة: ٢] أي احمدوه. قاله الفراء.

وعن ابن عباس قال: من قال لا إله إلاّ الله، فليقل إثرها: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ [الفاتحة٢، وغافر: ٦٥] وذلك قوله: ﴿فادعوه مخلصين له الدين﴾ [غافر: ٦٥] الآية.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إنّما أنا بشرٌ مِثْلُكُمْ يُوحى إليَّ أنَّما إلٰهُكُمْ إله واحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠ وفصلت: ٦].

قال أهل العلم: معناه، أي أنا كواحد منكم لولا الوحي، ولم أكن من جنس مغاير لكم حتى تكون قلوبكم في أكنة مما أدعوكم إليه، وفي آذانكم وقر ومن بيني وبينكم حجاب، ولم أدعكم إلى ما يخالف العقل، وإنما أدعوكم إلى التوحيد.

وقيل: المعنى، إني لا أقدر على أن أحملكم على الإيمان قسراً فإني بشر مثلكم، ولا امتياز لي عنكم إلا أني أوحي إليَّ التوحيد والأمر به، فعليَّ البلاغ وحده، فإن قبلتم رشدتم، وان أبيتم هلكتم.

وقيل: المعنى إني لست بملك وإنما أنا بشر مثلكم وقد أوحي إليَّ دونكم فصرت بالوحي نبيّاً، ووجب عليكم اتباعي.

﴿فاسْتقيمُوا إليْه﴾ [فصلت: ٦] أي بالطاعة، ولا تميلوا عن سبيله ﴿وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت: ٦] لما فرط منكم من الذنوب والشرك، وما أنتم عليه من سوء العقيدة والعمل.

وقال تعالى: ﴿إنَّ اللّه هُو ربّي وربُّكُمْ فاعْبُدُوهُ هٰذا﴾ [آل عمران: ٥١] أي عبادة الله وحده والعمل بشرائعه ﴿صراطٌ مُسْتقيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١] وهذا تمام كلام عيسى عليه السلام.

وقال تعالى: ﴿ربُّ السّمٰواتِ وَالأرْضِ وما بيْنهُما إنْ كُنْتُمْ مُوقِنين لا إلٰه إلاَّ هُو يُحْيِي ويُميتُ ربُّكُمْ وربُّ آبَائِكُمُ الأوَّلِينَ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُون﴾ [الدخان: ٧، ٨، ٩].

أَضْرَبَ عن كونهم موقنين إلى كونهم في شك من التوحيد والبعث وفي إقرارهم بأن الله خالقهم وخالق سائر المخلوقات.

وإنما يقولونه تقليداً لآبائهم من غير علم وإن ذلك منهم على طريقة اللعب والهزو في دينهم بما يعن لهم من غير حجة.

وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحقاف: ٢١] وحده ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢١] أي هائل بسبب شرككم.

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أي إذا علمت أن مدار الخير هو التوحيد والطاعة، ومدار الشر هو الشرك والعمل بمعاصي الله، فاعلم أنه لاَ إلهَ غيره ولا رب سواه.

والمعنى: اُثْبُتْ على ذلك واسْتَمِرَّ عَليه، ودُمْ على ما أنت عليه من العلم بالوحدانيّة، فإنه النافع يوم القيامة، لأنه عليه الصلاة والسلام كان عالماً بأنه لاَ إلهَ إلاَّ الله قبل هذا.

ويدل عليه قوله ﷺ: «من مات وهو يعلم أنه لاَ إلهَ إلاَّ اللَّه دخل الجنة». رواه مسلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال مجاهد: ليعرفوني.

قال الثعلبي: هذا قول حسن، لأنه لو لم يخلقهم لما عُرِفَ وجوده وتوحيده.

وقيل: لآمرهم وأنهاهم، ويدل عليه قوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا «الله» إِلَهاً وَاحِداً لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] واختاره الزجاج.

وقال زيد بن أسلم: هو ما جُبِلوا عليه من السعادة والشقاوة.

فخلق السعداء من الجن والإنس للعبادة، وخلق الأشقياء للمعصية.

وقال الكلبي: المعنى ليوحدوني.

فأما المؤمن فيوحده في الشدة والرخاء، وأما الكافر فيوحده في الشدة دون النعمة.

وقال جماعة: ليخضعوا لي ويتذللوا.

ومعنى العبادة في اللغة: الذل والخضوع والانقياد.

وكل مخلوق من الجن والإنس خاضع لقضاء الله، متذلل لمشيئته، منقاد لما قدره عليه، خلقهم على ما أراد، ورزقهم كما قضى، لا يملك واحد منهم لنفسه نفعاً ولا ضراً.

وقال ابن عباس: أي ليقروا بالعبودية طوعاً أو كرهاً.

وعنه قال: على ما خلقتهم عليه من طاعتي ومعصيتي، وشقوتي وسعادتي.

والمعاني متقاربة، ولا مانع من الحمل على الجميع.

قيل: هذا لا ينافي تخلف العبادة من بعضهم.

لأن هذا البعض وإن لم يعبد الله لكن فيه التهيؤ والاستعداد الذي هو الغاية بالحقيقة. وهذا أحسن.

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ يحفظهم ويرزقهم وينصرهم ويكشف السوء عنهم ويغيثهم ويعينهم.

وهذا استفهام إنكاري على معنى نفي الحصول من أصله، أي ليس لهم في الواقع إله غير الله ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣] «ما» يحتمل وجهين.

أحدهما: أن تكون مصدرية، معناه، سبحانه عن إشراكهم.

ثانيهما: خبرية، معناه عن الذين يشركون.

وعلى هذا فيحتمل أن يكون التنزيه عن الولد لأنهم كانوا يقولون: البنات لله. فقال «سبحان» عن البنات والبنين وأن يكون عن مثل الآلهة لأنهم كانوا يقولون هو مثل ما يعبدونه فقال: سبحان الله عن مثل ما يعبدونه.

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣].

فيه من بيان التوحيد وصفاته العليا وأسمائه الحسنى ما لا يخفى على من له أدنى إلمام بمدارك الشرع الشريف والدين الحق الحنيف.

عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أمر رجلاً إذا آوى إلى فراشه أن يقرأ آخر سورة الحشر وقال:

«إن متَّ مت شهيداً».

أخرجه ابن السني، وابن مردويه،

وعن ابي أمامة يرفعه: من قرأ خواتيم الحشر في ليل أو نهار فمات من يومه أو ليلته أوجب الله له الجنة.

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي، وابن مردويه، والخطيب.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي هو المستحق للعبادة دون غيره فَوَحِّدُوه ولا تشركوا به شيئاً.

وقال تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمّل: ٩].

أي إذا عرفت أنه المختص بالربوبية فاتخذه قائماً بأمورك وعوِّلْ عليه في جميع مهماتك.

وقيل: كفيلاً بما وعدك من الجزاء والنصر.

قال البقاعي: وليس ذلك بأن يترك الإنسان كل عمل، فإن ذلك طمع فارغ، بل بالإجمال في طلب كل ما ندب الإنسان إلى طلبه ليكون متوكِّلاً في السبب منتظراً للمسبب:

فلا يهمل الأسباب ويتركها طامعاً في المسببات، لأنه حينئذ يكون كمن يطلب الولد من غير صاحبة، وهو مخالف لحكمة هذه الدار المبنية على الأسباب.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ و٢ و٣ و٤].

هذه السورة لها أسماء كثيرة طيبة، منها سورة الإخلاص، وهي مصرّحة بالتوحيد، رادّة على عُبَّادِ غير الله تعالى كائناً ما كان، وفي أي مكان كان، وناعية على القائلة بالتثنية والتثليث، وهي أربع أو خمس آيات.

عن أُبيٍّ بن كعب: أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: اُنْسُبْ لَنَا رَبَّكَ، فأنزل الله هذه السورة.

وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة.

وعن أنس قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني أُحِبُّ هذه السورة، فقال: «حبك إياها أدخلك الجنة».

رواه أحمد، والترمذي، وابن الضريس، والبيهقي.

وقد ورد ـ من غير وجه ـ أنها تعدل ثلث القرآن، وفيها ما هو صحيح وما هو حسن.

وهذه السورة قد تجرّدت لبيان توحيد الألوهية وصفاته العليا وفيه دليل على شرف علم التوحيد.

وكيف، والعلم يشرف بشرف المعلوم ويتضع بضعته!!

ومعلوم[1] هذا العلم، هو الله سبحانه، وما يجوز عليه، وما لا يجوز.

فما ظنك بذلك؟ والله أعلم بما هنالك.

ومعنى «الكفو» المثل، أي ليس كمثله شيء. قاله ابن عباس.

---

(١) قوله: ومعلوم هذا العلم: أي موضوع علم التوحيد.

ومن زعم أن نفي «الكُفْو» و«المثل» في الماضي لا يدل على نفيه في الحال والكفار يدَّعونه في الحال فقد تاه في غيِّه ، لأنه إذا لم يكن فيما مضى ، لم يكن في الحال ضرورة، وكذا في الاستقبال، إذِ الحادث لا يكون كُفْواً للقديم.

وحاصل كلام الكفرة يؤول إلى الإشراك والتشبيه والتعطيل.

والسورة الكريمة تدفع الكل، بأدل الدليل.

ومجال القول في تفسير هذه السورة واسع جدّاً لا يأتي عليه الحصر، وقد أفرده بعض أهل العلم بالتأليف المستقل، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ١ لغاية ٦].

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير المعوذتين:

وأما سورة الناس فقد تضمَّنت أيضاً مستعاذاً به، ومستعاذاً منه، ومستعيذاً.

فأما المستعاذ به فهو رب العالمين، رب الناس، ملك الناس وإله الناس.

فذكر ربوبيته للناس، وملكه إياهم، وألوهيته لهم.

ولا بد من مناسبة في ذكر ذلك في الاستعاذة من الشيطان.

فأضافهم في الكلمة الأولى إلى ربوبيته المتضمِّنة لخلقهم وتربيتهم وتدبيرهم وإصلاحهم وحفظهم مما يفسدهم، وهذا معنى ربوبيته لهم، وذلك بتضمين قدرته التامة، ورحمته الواسعة، وعلمه بتفاصيل أحوالهم وإجابة دعواتهم وكشف كرباتهم.

وأضافهم في الكلمة الثانية إلى ملكه، فهو ملكهم المتصرف فيهم، وهم عبيده ومماليكه، وهو المتصرف بهم، المدبر لهم كما شاء، النافذ القدرة فيهم فهو مَلِكُهم الحق الذي إليه مفزعهم في الشدائد والنوائب، فلا صلاح لهم ولا قيام إلا به.

وأضافهم في الكلمة الثالثة إلى ألوهيته لهم.

فهو إلههم الحق، ومعبودهم المطلق، الذي لا إله سواه، ولا معبود لهم غيره.

فكما صح أنه ـ وحده ـ ربهم ومليكهم لم يشاركه في ربوبيته ولا في ملكه أحد، فكذلك هو وحده إلٰهُهم ومعبودهم فلا ينبغي أن يجعل معه شريكاً في الإلٰهية والمعبودية، كما لا ينبغي أن يجعل معه شريكاً في ربوبيته وملكه.

وهذا طريقة القرآن يحتج عليهم سبحانه وتعالى بإقرارهم هذا التوحيد على ما أنكروه من توحيد الألوهية والعبادة.

فإذا كان هو ربنا ومليكنا فلا مفزع لنا غيره، فلا ينبغي أن يدعى إلا إيَّاه ولا يخاف ولا

يرجى ولا يحب سواه، ولا يذل لغيره، ولا يخضع إلا له، لا لسواه، ولا يتكل إلا عليه.

لأن من ترجوه أو تخافه أو تدعوه، إما ان يكون مربيك والْقَيِّمَ بأمورك، فلا رب لك سواه.

أو يكون مَلِكُكَ ومعبودك الحق. فهو ملك الناس حقاً، وكلهم مماليكه وعبيده.

أو يكون معبودك وإلٰهك الذي لا تستغني عنه طرفة عين، بل حاجتك إليه أعظم من حاجتك إلى روحك وحياتك، وهو إلٰه الخلق وإلٰه الناس الذي لا إلٰه لهم سواه، فهم جديرون أن لا يستعيذوا بغيره ولا يستنصروا بسواه.

فظهرت مناسبة هذه الإضافات الثلاث للاستعاذة من أعدى العدو وأعظمهم عداوة.

ثم إنه ـ سبحانه وتعالى ـ كرر الاسم الظاهر، ولم يوقع المضمر موقعه فيقول: رب الناس وملكهم، وإلٰههم، تحقيقاً لهذا المعنى.

فأعاد ذكرهم عند كل اسم من أسمائه. ولم يعطف بالواو لما فيها من الإيذان بالمغايرة.

وقدم الربوبية لعمومها وشمولها لكل مربوب، وأخّر الإلٰهيّة لخصوصها. لأنه ـ سُبْحَانه ـ إنما هو إلٰه من عبده ووحّده، واتخذه إلٰهاً دون غيره.

فمن لم يعبده ويوحّده فليس بإلٰهه، وإن كان ـ في الحقيقة ـ لا إلٰه سواه، ولا مستحق للعبادة إلا إيَّاه.

لكنه ترك إلٰهه الحق واتخذ إلٰهاً غيره.

ووسط صفة «الْمُلْكِ» بين الربوبية والألوهية، لأن الملك هو المتصرف بقوله، وأمره المطاع إذا أمر.

فملكه لهم تابع لخلقه إياهم، فملكهم من كمال ربوبيته، وكونه إلٰههم الحق من كمال ملكه، فربوبيته تستلزم ملكه، وملكه يستلزم إلٰهيته.

فهو الرب الملك الإلٰه، خلقهم بالربوبية، وقهرهم بالملك، واستعبدهم بالألوهية.

فتأمل هذه الجلالة وهذه العظمة، التي تضمنتها هذه الإضافات الثلاث على جميع قواعد الإيمان، وتضمّنت معاني جميع أسمائه الحسنى.

تضمن سورة «الناس» لأسماء الله الحسنى

أما تضمنها لمعاني أسمائه الحسنى، فإن «الرب» هو القادر الخالق البارىء المصور، الحي القيوم، العليم، السميع، البصير، المحسن، المنعم، الجواد، المعطي، النافع، الضار، المقدّم، المؤخر، يهدي ويضل، ويُشْقِي ويُسْعِد، ويُعِزُّ ويُذِلُّ إلى غير ذلك من معاني الربوبية.

وأما «الْمَلِكُ» فهو الآمر الناهي، المعز المذل، والذي يصرف أمور عباده كما يجب، ويقلبهم كيف يشاء.

فهو العزيز الجبار، المتكبر، الخافض، الرافع، القابض، الباسط، العظيم، الجليل، الْوَلِيّ، المتعال، الملك، القدوس، المقسط، الجامع، إلى غير ذلك من الأسماء العائدة إلى معاني الملك.

وأما «الإله» فهو الجامع لجميع صفات الكمال، الحاوي لتمام نعوت الجلال والجمال، فيدخل في هذا جميع الأسماء الحسنى.

ولهذا كان القول: أن «الله» أصله الإله، وأن اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العليا.

وأسرار أحكام الله تعالى أعزّ وأَجَلُّ من أن تدركها عقول البشر، وإنما غاية أولى العلم الاستدلال على ما يظهر منها على ما وراءه. انتهى كلام ابن القيم رحمه الله.

وبنحوه قرر الكلام وحقق المقام في تفسير سورة «الفلق» أيضاً فراجعه.

باب في الأدلة الدالة على توحيد الله تعالى أيضاً
وحكاية أقوال أهل العلم في بيان أنواعه وما يتصل بذلك

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وفيه الأمر بالتوحيد، والنَّهْيُ عن الشرك.

والأمر حقيقة في الوجوب، كما أن النَّهيَ حقيقة في التحريم على ما قرّره علماء البيان والمعاني.

معنى الطاغوت

ومادة لفظة «طاغوت» من الطغيان، وهو مجاوزة الحد.

قال عمر رضى الله عنه: الطاغوت: الشيطان.

وقال جابر: الطواغيت: الكهنة، كانت تنزل عليهم الشياطين.

وقال مالك. الطاغوت: كل ما عُبِدَ غير الله.

وقال ابن كثير: الطاغوت: الشيطان، وكل ما زينه من عبادة غير الله.

وقال «ابن القيم»: الطاغوت: ما تجاوز به العبد حده، من معبود، أو متبوع، أو مطاع.

فطاغوت كل قَوْم ما يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة الله.

فهذه طواغيت العالم، إذا تأملتها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم ممن أعرض عن عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعة الله ومتابعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، إلى طاعة الطاغوت ومتابعته.

ومعنى الآية: أنه سُبْحَانه أخبرنا أنه بعث في كل طائفة من الناس رسولاً بهذه الكلمة «أنِ اعْبُدُوا الله».

أي وحِّدوه وأخلصوا له العبادة، ولا تشركوا به شيئاً أيَّ شيء كان، من أي شخص في أي مكان.

«واجتنبوا الطاغوت» أي اتركوا عبادة ما سواه عز وجل، أيَّ عبادة كانت من التي نهى عنها الله ورسوله، ولم يأذن بها أحداً، كما قال سُبْحَانه وتعالى.

﴿فَمَنْ يَكْفُرَ بِالطاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِالله فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وهذا معنى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه» فإنها هي العروة الوثقى.

قال ابن كثير في هذه الآية: كلهم يدعوا إلى عبادة الله، وينهى عن عبادة ما سواه.

فلم يزل الله تعالى يرسل الرسل إلى الناس بذلك منذ حدث الشرك في قوم نوح.

وكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض إلى أن ختمهم بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم، الذي طبقت دعوته الجن والإنس في المشارق والمغارب.

وكلهم ـ كما قال تعالى في هذه الآية ـ قالوا: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة غيره، كائناً ما كان.

فكيف يسوغ لأحد من المشركين ـ بعد هذا ـ ان يقول: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيءٍ؟

فمشيئته الشرعية عنهم منفية، لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله.

وأما مشيئته الكونية ـ وهي تمكينهم من ذلك قدراً ـ فلا حجة لهم فيه لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر وله في ذلك حجة بالغة، وحكمة قاطعة.

ولهذا قال: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] انتهى.

فكانت الحكمة في إرسال الرسل، دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين كلهم أجمعين، أكتعين أبصعين، كما أخبر بذلك ربنا رب العالمين حيث قال.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رَسُول إلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلهَ إلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وإن اختلفت فيه شريعتهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦].

المراد بالعبادة هنا: التوحيد مع إخلاص العمل، لكونها واقعة في مقابلة النهي عن الإشراك.

أنواع التوحيد

والتوحيد نوعان:

توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء الصفات.

وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الإلٰهية والعبادة.

وسمي دين الإسلام توحيداً لأن مبناه على أن الله **واحد** في ملكه وأفعاله لا شريك له. **وواحد** في ذاته لا ندَّ له. **وواحد** في ألوهيته وعبادته.

وإلى هذه الأنواع الثلاثة ينقسم توحيد الأنبياء والرسل الذين جاءوا به من عند الله، وهي متلازمة، فكل نوع منه، لا ينفك عن الآخر.

فمن أتى بنوع منها ولم يأت بالآخر، فما ذلك إلا لأنه لم يأت به على وجه الكمال المطلوب.

قال «ابن القيم»:

الأول ـ يعني توحيد المعرفة ـ هو إثبات حقيقة الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه وتكلمه بكتبه وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمته.

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جدَّ الإفصاح كما في أول «الحديد» و«طه» وآخر «الحشر» وأول «آلم تنزيل ـ السجدة» وأول «آل عمران» وسورة «الإخلاص» وغير ذلك.

والثاني ـ يعني توحيد الطلب والقصد ـ هو ما تضمنته سورة «قل يا أيها الكافرون» وقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالُوا إلى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ٦٤].

وأول سورة «تنزيل الكتاب» وآخرها، وأول سورة «المؤمن» ووسطها وآخرها، وأول

سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة سورة «الأنعام» وغالب سُوَرِ القرآن.

بل كل سورة فيه هي متضمّنة لنوعَيِ التوحيد، شاهدة به، داعية إليه.

فإن القرآن إما خبر عن الله تعالى وأسمائه وأفعاله وأقواله، فهو التوحيد العلميّ الخبريّ.

وإما دعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبيّ.

وأما أمر ونهي وإلزام بطاعته في كل ما يُؤْتَى به ويُذَرُ، فهو من حقوق التوحيد ومكملاته.

وإما خبر عن إكرام أهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا ويكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب والوبال، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم. انتهى.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله تعالى: التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما جاء يتضمّن إثبات الإلٰهية للّه وحده، بأن يشهد لاَ إِلٰهَ إلاَّ هُوَ ولا يعبد إلا إيَّاه، ولا يتوكّل إلاَّ عليه، ولا يوالي إلاَّ له، ولا يعادي إلاَّ فيه، ولا يعمل إلاَّ لأجله. وذلك بتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات:

وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ؟﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دَعَوُا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْراهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُون وَيَقُولونَ ءَإِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ؟﴾ [الصافات: ٣٦]. وهذا في القرآن كثير.

لا يكفي مجرد توحيد الربوبية

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية ـ وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم ـ كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف.

ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا بهذا وفَنُوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد.

فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب من الصفات، ونزّهه عن كل ما تنزّه عنه وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحداً حتى يشهد أن لاَ إلَهَ إلاَّ اللَّه.

فيقر بأن الله ـ وحده ـ هو الإله المستحق العبادة ولا يستحقها غيره، ويلتزم بعبادته تعالى وحده لا شريك له.

معنى الإله

والإله هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق.

فإذا فسر المفسر «الإله» بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف للإله، وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمي الصفاتية، وهو الذي يقولون عن أبي الحسن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله.

فإن مشركي العرب كانوا مقرّين بأن الله وحده خالق كل شيء.

وكانوا ـ مع هذا ـ مشركين.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون: الله، وهم ـ مع هذا ـ يعبدون غيره.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تذكَّرُونَ﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩].

فليس كل من أقر بأن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له، خائفاً منه دون ما سواه، يوالي له، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه.

وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أنداداً.

وفي القرآن الكريم آيات في ذلك الباب كثيرة.

ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ويدعوها ويصوم وينسك لها، ويتقرب إليها ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدتُ انها المدبرة لي.

فإذا جعلتُها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً.

ومن المعلوم ـ بالاضطرار من دين الإسلام ـ أن هذا شرك. انتهى كلامه.

وحاصله أن الإنسان لا يصير موحداً حتى يقر بتوحيد الألوهية كما يقر بتوحيد الربوبية، وأن كثيراً من الناس لا يهتدون سبيلاً إلى هذا المقام، فيقرون بالنوع الثاني ولا يقرون بالنوع الأول، أو ينكرونه جهلاً منهم.

فهم ـ في الحقيقة ـ مشركون، وعليهم هذا النَّعْيُ في الكتاب العزيز والسنة المطهرة وأن رسل الله وأنبياءه ـ من أولهم إلى آخرهم ـ بُعِثُوا لدعاء العباد إلى توحيد الله تعالى بتوحيد العبادة، وإخلاص العمل له.

فكل واحد من الرسل أول ما يقرع به أسماع قومه قوله:

﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا مَا لَكُمْ مِنْ إِله غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].

و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٧٠] و﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣] ونحوه من الآيات التي سبقت في الباب الأول.

وهذا هو الذي تضمنه قول لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، فإنها دعت الرسل قَوْمها إلى قول هذه الكلمة، واعتقاد معناها، لا مجرد قولها باللسان.

ومعناها هو إفراده ـ سُبْحَانه ـ بالإلٰهية والعبادة؛ والنفي لما يعبد من دونه والبراءة منه.

وهذا الأصل لا مِرْيَةَ فيما تضمنه ولا شك فيه، وأنه لا يتم إيمان أحد حتى يعمله ويعتقده ويعمل بمقتضاه.

أقسام التوحيد

فتحصل من هذا أن التوحيد قسمان:

الأول ـ: توحيد الربوبية، والخالقية، والرازقية، ونحوها.

معنى توحيد الربوبية

ومعناه أن الله وحده هو الخالق للعالم، وهو الرب لهم، والرازق لهم.

وهذا لا ينكره المشركون، ولا يجعلون لِلَّهِ فيه شريكاً، بل هم مقرّون به.

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ إلى أن قال ـ ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ: أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لمن الأَرْضِ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذكَّرُون﴾ [المؤمنون: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ منْ ربُّ السَّموات السَّبْع وَربُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ؟ سَيَقُولونَ لِلَّهِ قُلْ أفلا تتَّقون﴾ [المؤمنون: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ منْ بيده ملكُوتُ كُلِّ شيْءٍ وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُجارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيقولون للَه قُلْ فأنَّى تُسْحرُون﴾ [المؤمنون: ٨٩].

وهذا فرعون ـ مع غلوه في كفره ودعواه أقبح دعوى، ونطقه بالكلمة الشنعاء ـ حكى الله سُبْحانه فيه عن لسان موسى عليه السلام: ﴿لقدْ علمْتُ مَا أَنْزل هٰؤلاءِ إلَّا رَبُّ السَّمٰوَاتِ والأرْض بصائر﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال إبليس اللعين: ﴿إنِّي أخافُ اللَّهَ ربَّ الْعَالمين﴾ [المائدة: ٢٨].

وقال: ﴿ربِّ بما أغْويْتني﴾ [الحجر: ٣٩] وقال: ﴿ربِّ فأنْظِرْني﴾ [الحجر: ٣٦ وص: ٧٩].

وكل مشرك مقرّ بأن الله خالقه وخالق السموات والأرض، ورب ما فيها ورازقهم.

ولهذا احتج عليهم الرسل بقولهم: ﴿أفمنْ يخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

وبقولهم: ﴿إنَّ الَّذِيْنَ تدْعُون منْ دُون اللَّه لنْ يَخْلُقُوا ذُباباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

فأهل الشرك مقرون بذلك، لا ينكرونه ولا يجحدونه.

معنى توحيد العبادة

الثاني: ـ وتوحيد العبادة، ومعناه إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات.

فهذا هو الذي جعلوا لله فيه الشركاء، ولفظ «شريك» يشعر بالإقرار بالله تعالى.

فالرسل عليهم السلام بُعثُوا لتقرير الأول ودعاء المشركين إلى الثاني بمثل قولهم ـ في خطاب المشركين ـ: ﴿أفي اللَّه شكٌّ﴾ [ابراهيم: ١٠] ﴿هلْ مِنْ خَالقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ونهيهم عن شرك العبادة، ولذا قال تعالى:

﴿ولقدْ بعثْنا في كلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أن اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦] أي قائلين لأممهم هذا القول.

فأفاد قوله: «في كل امة» أن جميع الأمم لم ترسل إليهم الرسل ولم تبعث إليهم الأنبياء إلا لطلب توحيد العبادة، لا للتعريف بأن الخالق للعالم وأنه رب السموات والأرض وما بينهما، فإنهم مقرّون بهذا.

ولهذا أوردت الآيات ـ غالباً ـ باستفهام التقرير.

نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ [فاطر: ٣] ـ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ [إبراهيم: ١٠] أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ [الأنعام: ١٤] ـ أَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ [لقمان: ١١] ـ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأحقاف: ٤] إلى غير ذلك مما سبق في الباب الأول من الأدلة الناطقة به. وهذا استفهام تقرير لهم أنهم مقرّون بتوحيد الخالقية والربوبية.

فتلك مسألة مجمع عليها بين الأمم كلها من أولهم إلى آخرهم، لم يختلف فيه أمة من الأمم، بل ولا واحد منهم أبداً إلا من يكون معتوهاً أو مجنوناً.

وبهذا عرفت أن المشركين لم يتخذوا ما اتخذوه معبوداً لهم كالأوثان والأصنام والمسيح وأمه عليهما السلام والملائكة والجن والشياطين لأجل أنهم أشركوه في خلق شيء من الأشياء وفي خلق أنفسهم.

بل اتخذوهم آلهة وعبدوهم، بناء على أنهم يقرّبونهم إلى الله تعالى زلفى.

كما أفصحوا بذلك وقالوا.

فهم مقرّون بالله تعالى في نفس كلماتهم الكفرية ويقولون: إنهم شفعاؤنا عند الله.
قال، تعالى: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمٰوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

فجعل اتخاذهم الشفعاء شركاً فيه، ونزّه نفسه المقدسة عنه لأنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والله لا يأذن لهؤلاء الشفعاء في الشفاعة ولا هم أهل لها ولا يغنون عنهم من الله شيئاً فلا يصح من أحد لأحد منهم العبادة التي هي أقصى غايات الخضوع والتذلل، ولم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى لأنه مُولِي النعم كلها جليلها ودقيقها، كبيرها وحقيرها. فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضعان(١).

ومن هنا تقرّر أن رأس العبادات وأساس الطاعات توحيد الله سُبْحَانه وتعالى التي أفادته كلمته التي إليها كانت دعوة الرسل الكرام جميعهم، وهو قول «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ» أي لا معبود بحق إلا هو.

ومن ثمَّ لم يقل: لا خالق، أو لا رازق، أو لا رب إلا الله.

فإن هذا التركيب لا يفيد ما يفيد اسم الجلالة الذي هو بمعنى المألوه أي المعبود.

والمراد اعتقاد معناها من صميم الجنان، لا مجرد قولها باللسان.

---

(١) قوله: الخضعان: هكذا في الأصل، ولعل الصواب أن يقال: الخضوع لأن معاجم اللغة لم تذكر الخضعان.

ومعناها إفراد الله تعالى بالعبادة أي عبادة كانت مما ورد به الشرع، والنفي والبراءة من كل معبود دونه، إنساناً كان أو حيواناً آخر، أو جماداً أو نباتاً أو شيئاً من الأشياء.

وقد علم الكفار هذا لأنهم أهل اللسان العربي فقالوا: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلٰهاً وَاحِداً إِنَّ هٰذَا لَشَيءٌ عُجَابٌ﴾ [صٓ: ٥].

قال الشيخ أحمد بن علي المقريزي: إن الله سُبْحَانه هو رب كل شيء ومالكه وإلٰهه.

فالرب مصدر «ربّ» يربّ ربًا فهو راب.

فمعنى قوله: ﴿رب العالمين﴾ [الفاتحة: ٢]. أي رابُّهم، وهو الرب الخالق الموجد لعباده، القائم بتربيتهم وإصلاحهم، المتكفّل لهم من خلق ورِزْقٍ وعافية، وإصلاح دين ودنيا.

والإلهية: كون العباد يتخذونه مألوهاً معبوداً محبوباً.

يفردونه بالحب، والخوف، والرجاء، والإخبات، والتوبة، والنذر، والطاعة، والطلب، والتوكل، ونحو هذه الأشياء.

حقيقة التوحيد

فإن التوحيد حقيقته أن ترى الأمور كلها من الله تعالى رؤية تقطع الالتفات عن الأسباب والوسائط، فلا ترى الخير والشر إلا منه.

وهذا المقام يثمر التوكّل وترك شكاية الخلق، وترك لومهم، والرضاء عن الله تعالى والتسليم لحكمه.

وإذا عرفت ذلك علمت أن الربوبية منه تعالى للعباد والتألُّه من عباده له سُبْحَانه، كما أن الرحمة هي الوصلة بينه عز وجل وبينهم، وأن أَنْفسَ الأعمال وأجلَّها قدراً توحيد الله تعالى.

غير أن التوحيد له قشران:

الأول: أن تقول بلسانك: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، ويسمى هذا القول توحيداً، وهو مناقض للتثليث الذي تعتقده النصارى، وهذا التوحيد يصدر أيضاً من المنافق الذي يخالف سره جهره.

والثاني: أن لا يكون في القلب مخالفة ولا إنكار لمفهوم هذا القول، بل يشتمل القلب على اعتقاد ذلك والتصديق به، وهذا هو توحيد عامة الناس.

لباب التوحيد

ولباب التوحيد أن يرى الأمور كلها لله تعالى ومنه سُبْحَانه، ثم يقطع الالتفات عن الوسائط، وأن يعبده سُبْحَانه عبادة يفرده بها ولا يعبد غيره.

ويخرج عن هذا التوحيد اتباع الهوى، فكل من اتبع هواه فقد اتخذ هواه معبوده.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وإذا تأملت عرفت أن عابد الصنم لم يعبد الصنم، إنما عبد هواه، وهو مَيْلُ نفسه إلى دين آبائه فيتبع ذلك الميل.

وميل النفس إلى المألوفات أحد المعاني التي يعبر عنها بالهوى.

ويخرج عن هذا التوحيد، السخط على الخلق والالتفات إليهم.

توحيد الصديقين

فإن من يرى الكل من الله، كيف يسخط على غيره، أو يأمل سواه؟

وهذا التوحيد مقام الصديقين.

ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون، بل أقروا بأنه سُبْحَانه وحده خالقهم وخالق السموات والأرض والقائم بمصالح العالم كله.

وإنما أنكروا توحيد الإلهية والمحبة، كما حكى الله تعالى عنهم في قوله:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّـه وَالَّذِيَن آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ﴾ [البقرة ١٦٥].

فلما سووا غيره به في هذا التوحيد كانوا مشركين كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ أي يسوون غيره به.

وقال تعالى: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

وقدعلَّم الله عباده كيفية مباينة الشرك في توحيد الإلهية بإفراده وليّاً وحكماً وربّاً. فقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾ [الأنعام: ١٤].

وقال: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَماً﴾ [الأنعام: ١١٤] وقال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبّاً﴾ [الأنعام: ١٦٤]

فلا وليَّ ولا حكم ولا رب إلا الله الذي من عدل به غيره فقد أشرك في ألوهيته ولو وحَّد ربوبيته.

فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق، مؤمنها وكافرها.

وتوحيد الألوهية مَفْرَقُ الطرق بين المؤمنين والمشركين، ولهذا كانت كلمة الإسلام: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، فلو قال: لا رب إلا الله لما أجزأه عند المحققين.

توحيد الألوهية هو المطلوب من العباد

فتوحيد الألوهية هو المطلوب من العباد، ولهذا كان أصله[1] الإله كما هو قول سيبويه وهو الصحيح، وهو قول جمهور أصحابه إلا من شذّ منهم.

وبهذا الاعتبار الذي قرّرنا به الإله وأنه المحبوب، لاجتماع صفات الكمال فيه، كان «الله» هو الاسم الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العليا، وهو الذي ينكره المشركون.

ويحتج الربّ سبحانه عليهم بتوحيدهم ربوبيته على توحيد ألوهيته كما قال تعالى:

﴿آللَّهُ خيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنا به حدائق ذات بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أن تُنْبِتُوا شَجَرَها أَإِلٰهٌ مَعَ اللَّـهِ بلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٥٩، ٦٠].

أي يسوون غير الله تعالى بالله تعالى.

وكلما ذكر الله تعالى من آياته جملة من الجمل قال عقبها: ءَإِلٰهٌ مع الله؟

فأبان سُبْحَانه بذلك أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات توحيد الإلهية لا الربوبية، على أن منهم من أشرك أيضاً في الربوبية كما سيأتي بعد ذلك.

وبالجملة فهو تعالى يحتج على منكري الإلهية بإثباتهم الربوبية.

«والْملكُ» هو الأمر الناهي لا يخلق خلقاً بمقتضى ربوبيته ويتركهم سدى معطلين لا يؤمرون ولا ينهون ولا يعاقبون. فهو الملك المعطي، المانع، الضار، النافع، المثيب المعاقب.

ولذلك جاءت الاستعاذة في سورة «الفلق» وسورة «الناس» بالأسماء الحسنى الثلاثة، الرب، و«الملك» و«الإله».

فإنه لما قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِربِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] كان فيه إثبات أنه ربهم وخالقهم وفاطرهم ورازقهم، فبقي أن يقال: إنه تعالى لما خلقهم، هل كلفهم وأمرهم ونهاهم؟

قيل: نعم. فجاء «ملك الناس» فأثبت الخلق والأمر له ﴿أَلَا لَـهُ الخَلْقُ وَالأَمْـرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فلما قال ذلك قيل: فإذا كان ربّاً موجداً ومَلِكاً مُكلِّفاً، فهل يحب ويرغب إليه ويكون التوجّه إليه غاية الخلق والأمر؟

---

(١) قوله: اصله. اي أصل كلمة «الله» الإله.

قيل: نعم فجاء ﴿إِلَه النَّاس﴾ [الناس: ٣] أي مألوههم ومعبودهم ومحبوبهم الذي لا يتوجه العبد المخلوق المكلف العابد إلا له فجاءت الإلهية خاتمة وغاية، وما قبلها كالتوطئة لها.

وهاتان السورتان أعظم عَوْذَةٍ في القرآن، وجاءت الاستعاذة بهما وقت الحاجة إلى ذلك، وهو حين سُحِرَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخيّل له أنه يفعل الشيء وما فعله، وأقام على ذلك أربعين يوماً كما في الصحيح.

وكانت عقود السحر أحد عشر عقدة، فأنزل الله المعوذتين إحدى عشرة آية، فانحلت بكل آية عقدة.

وتعلّقت الاستعاذة في أوائل القرآن باسمه الإله الكامل ذي الأسماء الحسنى والصفات العليا المرغوب إليه في أن يستعيذ عبده الذي يناجيه بكلامه من الشيطان الحائل بينه وبين مناجاة ربه.

ثم استحب التعليق باسمه الإله الشريف في جميع المواطن التي يقال فيها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

لأن اسمه «الله» هو الغاية لجميع الأسماء، ولهذا كان اسم بعده لا يتعرف إلا به فتقول: الله هو السلام المؤمن المهيمن، فالجلالة تعرف غيرها وغيرها لا يعرفها.

والذين أشركوا به تعالى في الربوبية، منهم من أثبت معه خالقاً آخر وإن لم يقولوا: إنه مكافىء له، وهم المشركون ومن ضاهاهم من القدرية.

وربوبيته سُبْحَانه للعالم هي الربوبية الكاملة المطلقة الشاملة العامة تبطل أقوالهم لأنها تقتضي ربوبيته لجميع ما فيه من الذوات والصفات والحركات والأفعال.

وحقيقة قول القدرية المجوسية: أنه تعالى ليس رباً لأفعال الحيوان ولا يتناولها ربوبيته، إذ كيف يتناول ما لا يدخل تحت قدرته ومشيئته وخلقه؟

أنواع الشرك

وشرك الأمم كله نوعان: شرك في الإلٰهية، وشرك في الربوبية.

فالشرك في الإلٰهية والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عباد الأصنام وعباد الملائكة وعباد الجن وعباد المشائخ والصالحين الأحياء منهم والأموات الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. وهم يشفعون لنا عنده بسبب قربهم من الله وكرامته لهم قرب كرامة كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك وأقاربه وخاصته.

والكتب الإلهية كلها ـ من أولها إلى آخرها ـ تبطل هذا المذهب، وترده وتقبح أهله وتنص على أنهم أعداء الله تعالى.

وجميع الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ متفقون على ذلك من أولهم إلى آخرهم وما أهلك الله من الأمم إلا بسبب هذا الشرك ومن أجله، وأصله الشرك في محبة الله تعالى.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأخبر أن من أحب مع الله تعالى شيئاً غيره كما يحبه فقد اتخذ نداً من دونه، وهذا على أصح القولين في الآية الشريفة أنهم يحبونهم كما يحبون الله.

وهذا هو العدل المذكور في قوله سُبْحَانه: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

والمعنى أنهم يعدلون به غيره في العبادة فيسوون بينه وبين غيره في الحب والعبادة.

وكذلك قول المشركين في النار لأصنامهم: ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٨].

ومعلوم قطعاً أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربهم وخالقهم. فإنهم كانوا ـ كما أخبر الله عنهم ـ مقرّين بأن الله وحده هو ربهم وخالقهم وأن الأرض ومَن فيها لله تعالى وحده، وأنه رب السموات السبع ورب العرش العظيم، وأنه سُبْحَانه هو الذي بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه.

وإنما كانت هذه التسوية بينهم وبين الله تعالى في المحبة والعبادة.

فمن أحب غير الله وخافه ورجاه وذلَّ له وخضع كما يحب الله ويخافه ويرجوه ويخضع له فهو المشرك، وهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله.

فكيف بمن كان غير الله أتمّ عنده وأحب إليه وأخوف عنده، وهو في مرضاته أشد سعياً منه، في مرضاة الله؟

فإذا كان المسوِّي بين الله وبين غيره في ذلك مشركاً فما الظن بهذا؟

فعياذاً بالله من أن ينسلخ القلب من التوحيد والإسلام كانسلاخ الحية من قشرها وهو يظن انه مسلم موحّد فهذا أحد أنواع الشرك.

والأدلة الدالة على أنه تعالى يجب أن يكون وحده هو المألوه تبطل هذا الشرك وتدحض حجج أهله وهي أكثر من ان يحيط بها إلا الله، بل كل ما خلقه الله تعالى فهو آية شاهدة بتوحيده. وكذلك كل ما أمر به وخلقه، فهو أمره وخلقه.

وما فطر عليه عباده وركبه فيهم من العقل شاهد بأنه الله الذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وأن كل معبود سواه باطل وأنه هو الحق المبين، تقدس وتعالى عن ظنون الظانين.

فواعجبا كيف يعصى الإله أم كيف يجحده الجاحد
ولله في كل تحريكة وتسكينة أبداً شاهد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

الشرك في الربوبية

والنوع الثاني: الشرك به تعالى في الربوبية، كشرك من جعل معه خالقاً آخر كالمجوس وغيرهم، الذين يقولونَ بأن للعالم رَبَّيْنِ، أحدهما خالق الخير، والآخر خالق الشر.

وكالفلاسفة ومن تبعهم الذين يقولون: بأنه لم يصدر عنه إلا واحد بسيط، وأن مصدر هذا العالم عن العقل الفعّال، فهو رب كل ما تحته ومدبره.

وهذا أشد من عباد الأصنام والمجوس والنصارى، وهو أخبث شرك في العالم. إذ يتضمن من التعطيل وجحد الألهية والربوبية واستناد الخلق إلى غيره سبحانه ما لم يتضمنه شرك أمة من الأمم.

وشرك القدرية مختصر من هذا المطول، وباب يدخل منه إليه.

ولهذا شبَّههم الصحابة رضي الله عنهم بالمجوس كما ثبت عن ابن عمر، وابن عباس.

وقد روى أهل السنن فيهم ذلك مرفوعاً «أنهم مجوس هذه الأمة».

اجتماع الشركين في العبد

وكثيراً ما يجتمع الشركان في العبد، وقد ينفرد أحدهما عن الآخر.

والقرآن الكريم، بل الكتب المنزلة من عند الله تعالى كلها مصرّحة بالرد على أهل هذا الإشراك.

كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإنه ينفي شرك المحبة والإلهية.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنه ينفي شرك الخلق والربوبية.

فتضمنت هذه الآية تجريد التوحيد لربِّ العالمين في العبادة والاستعانة وأنه لا يجوز إشراك غيره معه، لا في الأفعال، ولا في الألفاظ ولا في الإرادات.

هذا آخر كلام المقريزي رحمه الله في كتابه «تجريد التوحيد المفيد».

وإنما أتيت به في هذا الباب ليقف الناظر فيه، والمطلع عليه، على حقيقة توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية يدرك[1] ما فيهما من طرائق الإشراك بالله تعالى فإن الأشياء تعرف بأضدادها، وسيأتي الكلام على حقيقة الشرك وبيان أنواعه في محله.

---

(١) قوله: يدرك. هكذا في الأصل: والصواب أن يقال: أيدرك.

وبالجملة فأصل أصول البر وعمدة أنواعه التوحيد، وذلك لأنه يتوقف عليه الإخبات لربّ العالمين الذي هو أعظم الأخلاق الكاسبة للسعادة وهو أصل التدبير العلمي الذي هو أفيد التدبيرين، وبه يحصل للإنسان التوجه التام تلقاء الغيب، ويستعد نفسه للحوق به بالوجه المقدس.

وقد نبّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عظم أمره وكونه من أنواع البر، بمنزلة القلب، إذا صلح صلح الجميع، وإذا فسد فسد الجميع، حيث أطلق القول فيمن مات لا يشرك بالله أنه دخل الجنة، أو حرمه الله على النار، أو لا يحجب من الجنة، ونحو ذلك من العبارات.

وحكى عن ربه تبارك وتعالى: «من لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بالله شيئاً لقيته بمثلها مغفرة». وما أحق عدم الإشراك بالله ـ ولو كانت معه ذنوب وخطايا صغائر أو كبائر ـ بأن يدخل صاحبه الذي يعتقد التوحيدين اللدين سبق بيانهما الجنة ولا يحرم منها، فإن التوحيد رأس الطاعات وليس وراء عبادته قربة، كما أن الشرك ـ جلياً كان أو خفياً ـ وإن كانت معه عبادة كثيرة ـ لا ينفع صاحبه ولا يغني عنه شيئا، كما نطق بهذا القرآن، وليس وراء بيان الله بيان.

مراتب التوحيد

قال في «حجة الله البالغة»: إن للتوحيد أربع مراتب.

إحداهما: حصر وجوب الوجود فيه تعالى، فلا يكون غيره واجباً.

الثانية: حصر خلق العرش والسموات والأرض وسائر الجواهر فيه تعالى.

وهاتان المرتبتان لم تبحث الكتب الإلهية عنهما ولم يخالف فيهما مشركو العرب ولا اليهود ولا النصارى.

بل القران العظيم ناصٌّ على أنهما من المقدمات المسلمة عندهم.

والثالثة: حصر تدبير السموات والأرض وما بيَّنهما فيه تعالى.

والرابعة: أنه لا يستحق غيره العبادة، وهما متشابكتان متلازمتان لربط طبيعي بينهما.

وقد اختلف فيها طوائف من الناس، معظمهم ثلاث فرق:

الأولى: النجامون ذهبوا إلى أن النجوم تستحق العبادة، وأن عبادتها تنفع في الدنيا، ورفع الحاجات إليها حق.

قالوا: قد تحققنا أن له أثراً عظيماً في الحوادث اليومية وسعادة المرء وشقاوته وصحته وسقمه، وأن لها نفوساً مجردة عاقلة تبعثها على الحركة ولا تغفل عن عبادها. فبنوا هياكل على أسمائها وعبدوها.

الثانية: المشركون. وافقوا المسلمين في تدبير الأمور العظام، وفيما أبرم وجزم ولم يترك لغيره خبرة، ولم يوافقوهم في سائر الأمور.

وذهبوا إلى أن الصالحين من قبلهم عبدوا الله وتقربوا إليه فأعطاهم الله الألوهية، فاستحقوا العبادة من سائر خلق الله.

كما أن ملك الملوك يخدمه عبده فيحسن خدمته فيعطيه خلعة الملك ويفوض إليه تدبير بلد من بلاده فيستحق السمع والطاعة من أهل ذلك البلد.

وقالوا: لا تقبل عبادة الله إلا مضمومة بعبادتهم، بل الحق في غاية التعالي، فلا تفيد عبادته تقرباً منه، بل لا بد من عبادة هؤلاء ليقربوا إلى الله زلفى.

وقالوا: هؤلاء يسمعون ويبصرون ويشفعون لعبادهم ويدبرون أمورهم وينصرونهم.

فنحتوا على أسمائهم أحجاراً، وجعلوها قبلة عند توجههم إلى هؤلاء.

فخلف من بعدهم خلف، فلم يفطنوا للفرق بين الأصنام، وبيّن من هي عليه صورته فقط، فظنوها معبودات بأعيانها، ولذلك ردّ الله تعالى عليهم، تارة بالتنبيه على أن الحكم والملك له خاصة، وتارة ببيان أنها جمادات: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

الثالثة: النصارى ذهبوا إلى أن للمسيح عليه السلام قرباً من الله، وعُلُوًّا على الخلق، فلا ينبغي أن يسمى عبداً، فيسوى بغيره، لأن هذا سوء أدب معه، وإهمال لقربه من الله.

ثم مال بعضهم عند التعبير عن تلك الخصوصية إلى تسميته «ابن الله» نظراً إلى أن الأب يرحم الابن ويربيه على عينيه وهو فوق العبيد. فهذا الاسم أولى به.

وبعضهم مال إلى تسميته بـ «الله» نظراً إلى أن الواجب حلّ فيه وصار داخله، ولهذا يصدر منه آثار لم تعهد من البشر، مثل إحياء الأموات، وخلق الطير.

فكلامه كلام الله، وعبادته هي عبادة الله.

فخلف من بعدهم خلف لم يفطنوا لوجه التسمية، وكادوا يجعلون الْبُنُوَّة حقيقته أو يزعمون أنه الواجب من جميع الوجوه.

ولذلك ردَّ الله تعالى عليهم تارة بأنه لا صاحبة له وتارة بأنه ﴿بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: ١٠١].

وهذه الفرق الثلاث لهم دعاوى عريضة، وخرافات كثيرة، لا تخفى على المتتبع.

وعن هاتين المرتبتين بحث القرآن العظيم ورد على الكافرين شبهتهم رداً مشبعاً. انتهى كلام الحجة.

وهذه المراتب الأربعة للتوحيد إذا تأملت فيها وجدتها ترجع إلى القسمين اللَّذَيْنِ سبقا في أول هذا الباب.

أقسام علوم القرآن

قال في «الفوز الكبير»: إن معاني القرآن المنطوقة لا تخرج عن خمسة علوم:

منها علم المخاصمة والرد على الفرق الضالة الأربع، من اليهود، والنصارى، والمشركين، والمنافقين.

والتفريع على هذا العلم منوط بذمة المتكلم.

وقال: واختار سُبْحَانه وتعالى في آيات المخاصمة إلزام الخصم بالمشهورات المسلمة، والخطابيات النافعة، لا تنقيح البراهين على طريق المنطقيين.

ولم يراع مناسبة في الانتقال من مطلب إلى مطلب كما هو قاعدة الأدباء المتأخرين، بل نشر كل ما أهم إلقاؤه على العباد، تقدم أو تأخر.

وعامة المفسرين يربطون كل آية من آيات المخاصمة وآيات الأحكام بقصة، ويظنون أن تلك القصة سبب نزولها.

والمحقق أن القصد الأصلي من نزول القرآن تهذيب النفوس البشرية، ودمغ العقائد الباطلة، ونفي الأعمال الفاسدة.

فوجود العقائد الباطلة في المكلفين سبب لنزول آيات المخاصمة.

ووجود الأعمال الفاسدة وجريان المظالم فيما بينهم، سبب لنزول آيات الأحكام.

قال: قد وقع في القرآن المجيد المخاصمة مع الفرق الأربع الضالة، المشركين والمنافقين، واليهود والنصارى.

وهذه المخاصمة على قسمين:

الأول: أن تذكر العقيدة الباطلة مع التنصيص على شناعتها، وتذكرها إنكاراً لا غير.

والثاني: أن تقرر شبهاتهم وتذكر حلها بالأدلة البرهانية أو الخطابية.

أما المشركون فكانوا يسمون أنفسهم حنفاء، وكانوا يدعون التدين بالملة الإبراهيمية.

وإنما يقال الحنيف، لمن تدين بالملة الإبراهيمية، والتزم شعارها.

وشعارها حج البيت الحرام، واستقباله في الصلاة، والغسل من الجنابة، والاختتان، وسائر خصال الفطرة، وتحريم الأشهر الحرم، وتعظيم المسجد الحرام، وتحريم المحرمات النسبية والرضاعية، والذبح في الحَلْق، والنحر في اللَّبَّة، والتقرب بالذبح والنحر، خصوصاً في أيام الحجر.

وقد كان في أصل الملة، الوضوء، والصلاة، والصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، والصدقة على اليتامى والمساكين، والإعانة في نوائب الحق، وصلة الأرحام مشروعة. وكان التمدح بهذه الأفعال شائعاً فيما بينهم.

ولكن جمهور المشركين كانوا يتركونها، حتى صارت هذه الأفعال كأن لم تكن شيئاً.

وقد كان تحريم القتل والسرقة والزنا والربا والغصب أيضاً ثابتاً في أصل الملة، وكان إنكار هذه الأشياء جارياً في الجملة.

وأما جمهور المشركين فيرتكبونها ويتبعون النفس الأمّارة فيها، وقد كانت عقيدة إثبات الصانع سُبْحَانه وتعالى، وأنه هو خالق السموات والأرضين، ومدبر الحوادث العظام، وأنه قادر على إرسال الرسل وجزاء العباد بما يعملون، وأنه مقدر لحوادث قبل وقوعها، وعقيدة أن الملائكة عباده المقرّبون للتعظيم أيضاً، ثابتة فيما بينهم.

ويدل على ذلك أشعارهم.

وكان قد وقع لجمهور المشركين في هذه العقائد شبهات كثيرة ناشئة من استبعاد هذه الأمور وعدم ألفتها.

وكان ضلالهم الشرك والتشبيه والتحريف وإنكار المعاد، واستبعاد رسالته صلى الله عليه وآله وسلم، وشيوع الأعمال القبيحة والمظالم فيما بينهم وابتداع الرسوم الفاسدة، واندراس العبادات.

تعريف الشرك

والشرك أن يثبت لغير الله سُبْحَانه وتعالى شيئاً من صفاته المختصّة به، كالتصرف في العالم بالإرادة الذي يعبر عنه بـ «كن فيكون» أو العلم الذاتي من غير اكتساب بالحواس، ودليل العقل والمنام والإلهام ونحو ذلك، إو الإيجاد لشفاء المريض، أو اللعن لشخص، والسخط عليه، حتى يقدر[١] عليه الرزق أو يمرض أو يشقى لذلك السخط أو الرحمة لشخص حتى يبسط له الرزق ويُصِحّ بدنه ويسعد.

ما كان شرك المشركين في خالق الجواهر

ولم يكن المشركون يشركون أحداً في خالق الجواهر، وتدبير الأمور العظام، ولا يثبتون لأحد قدرة على الممانعة إذا أبرم الله سُبْحَانه وتعالى أمراً.

وإنما كان إشراكهم في الأمور الخاصة ببعض العباد.

---

(١) قوله: يقدر: أي يضيق عليه الرزق.

وكانوا يظنون أن الملك على الإطلاق ـ جل مجده ـ شَرَّف بعض العباد بخلعة الألوهية، ويؤثر رضاهم وسخطهم في سائر العباد.

كما أن ملكاً من الملوك عظيم القدر يرسل عبيده المخصوصين إلى نواحي الملك ويجعلهم متصرفين في الأمور الجزئية إلى أن يصدر عن الملك حكم صريح.

فلا يتوجه إلى تدبير الأمور الجزئية ويفوض إليهم أمور سائر العباد ويقبل شفاعتهم في باب من يخدمهم ويتوسل بهم.

فيقولون بوجوب التقرب بعباد الله سُبْحَانه المخصوصين المذكورين ليتيسر لهم قبول الملك المطلق، وتقبل شفاعتهم للمتقربين بهم في مجاري الأمور.

وكانوا يجوزون ـ بملاحظة هذه الأمور ـ أن يسجد لهم ويذبح لهم، ويحلف بهم، ويستعان بهم في الأمور الضرورية بقدرة «كن فيكون».

وكانوا ينحتون من الحجر والصفر وغير ذلك صُوَراً يتخذونها قبلة التوجه إلى تلك الأرواح حتى يعتقد الجهال شيئاً فشيئاً تلك الصور معبودة بذواتها فيتطرق بذلك خلط عظيم.

التشبيه

والتشبيه عبارة عن إثبات الصفات البشرية لله تبارك وتعالى.

فكانوا يقولون: الملائكة بنات الله، وإنه يقبل شفاعة عباده، وإن لم يرض بها. كما أن الملوك يفعلون مثل ذلك بالنسبة إلى الأمراء الكبار.

وكانوا يقيسون علمه تعالى، وسمعه، وبصره الذي يليق بجناب الألوهية على علمهم، وسمعهم، وأبصارهم. لقصود أذهانهم، فيقعون في القول بالتجسيم والتحيز.

تحريف المشركين

وبيان التحريف أن أولاد إسماعيل عليه السلام كانوا على شريعة جدهم الكريم حتى جاء «عمرو بن لُحيٍّ» فوضع لهم أصناماً، وشرع لهم عبادتهم واخترع لهم من بحيرة، وسائبة، وحام، واستقسام بأزلام، وما أشبه ذلك.

وقد وقعت هذه الحادثة قبل بعثته صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثمائة سنة تقريباً.

وكان الجهلة يتمسكون في هذا الباب بآثار آبائهم، وكانوا يعدون ذلك من الحجج القاطعة.

وقد بيَّن الأنبياء السالفين الحشر والنشر، لكن ليس ذلك البيان بشرح وبسطٍ تضمنه القرآن الكريم.

ولذلك ما كان جمهور المشركين مطلعين عليه وكانوا يستعبدونه.

وهؤلاء الجماعة وإن اعترفوا بنبوة سيدنا إبراهيم وسيدنا إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، بل بنبوة سيدنا موسى أيضاً لكن كانت الصفات البشرية التي هي حجاب لجمال الأنبياء الكامل تشوشهم تشويشاً، ولم يعرفوا حقيقة تدبير الله عز وجل الذي هو مقتضى بعثة الأنبياء.

فكانوا يستبعدون ذلك، لما ألفوا المماثلة بين الرسول والمرسل فكانوا يوردون شبهات واهية غير مسموعة كما قالوا: إنهم كيف يحتاجون إلى الشراب والطعام وهم أنبياء؟ وهلاَّ يرسل الله سُبْحَانه وتعالى الملائكة؟

ولم لا ينزل الوحي على كل إنسان على حدة؟ وعلى هذه الأسلوب.

تصوير حال المشركين

وإن كنت متوقفاً في تصوير حال المشركين وعقائدهم وأعمالهم فانظر إلى حال العوام والجهلة من أهل الزمان، خصوصاً من سكن منهم بأطراف دار الإسلام كيف يظنون الولاية، وماذا يخيل إليهم منها.

ومع أنهم يعترفون بولاية الأولياء المتقدمين يعدون وجود الأولياء في هذا الزمان من قبيل المحال، ويذهبون إلى القبور والآثار ويرتكبون أنواعاً من الشرك، وكيف تطرق إليهم التشبيه والتحريف بحكم الحديث الصحيح «لتتبعن سنن من قبلكم حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ».

وما من آفة من هذه الآفات إلا وقوم من أهل هذا الزمان واقعون في ارتكابها، معتقدون مثلها. عافانا الله سُبْحَانه من ذلك.

وبالجملة فإن الله تعالى ـ برحمته ـ بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم في العرب، وأمره بإقامة الملة الحنيفية، وخاصمهم في القرآن العظيم.

وقد وقع التمسك في تلك المخاصمة بمسلماتهم من بقايا الملة الحنيفية ليتحقق الإلزام.

فجواب الإشراك «أولاً» طلب الدليل، ونقض التمسك بتقليد الآباء.

جواب الإشراك

وثانياً: عدم التساوي بين هؤلاء العباد وبينه تبارك وتعالى، واختصاصه عز وجل باستحقاق أقصى غاية التعظيم بخلاف هؤلاء العباد.

وثالثاً: بيان إجماع الأنبياء على هذه المسألة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ و ٤٤].

﴿ويَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].

ورابعاً: بيان شناعة عبادة الأصنام وسقوط الأحجار من مراتب الكمالات الإنسانية، فكيف بمرتبة الألوهية؟!

وهذا الجواب مسوق لقوم يعتقدون الأصنام، معبودين لذواتهم.

جواب التشبيه

وجواب التشبيه «أولاً» طلب الدليل ونقض التمسك بتقليد الآباء.

وثانياً: بيان ضرورة المجانسة بين الوالد والولد وهي مفقودة.

وثالثاً: بيان شناعة إثبات ما هو مكروه ومذموم عند أنفسهم لله تبارك وتعالى: ﴿أَلِرَبِّكَ الْبناتُ ولهُمُ الْبَنُونَ﴾.

وهذا الجواب مسوق لأجل قوم اعتادوا المقدمات المشهورة والمتوهمات الشعرية وأكثرهم على هذه الصفة.

جواب التحريف

وجواب التحريف: بيان عدم نقله عن أئمة الملة، وبيان أن ذلك كله اختراع وابتداع غير معصوم.

جواب استبعاد المعاد

وجواب استبعاد الحشر والنشر.

أولاً: القياس على إحياء الأرض وما أشبه ذلك، وتنقيح المناط الذي هو شمول القدرة وإمكان الإعادة.

وثانياً: بيان موافقة أهل الكتب الإلهية في الإخبار به.

جواب استبعاد الرسل

وجواب استبعاد الرسل «أولاً» ببيان وجودها في الأنبياء المتقدمين ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِك إلَّا رِجالاً﴾ [الأنبياء: ٧] إلى آخره.

ثانياً: دفع الاستبعاد ببيان أن الرسالة هٰهنا عبارة عن الوحي ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوْحَى إليّ﴾ [الكهف: ١١٠ وفصلت: ٦].

وتفسير الوحي بما لا يكون محالاً ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

وثالثاً: ببيان عدم ظهور المعجزات التي يقترحونها لمصلحة كلية، يقصر علمهم عن إدراكها.

وكذلك عدم موافقة الحق لهم في تعيين شخص يفرحون بنبوته.

وكذلك لم يجعل الرسول مَلَكاً، ولم يوح إلى كل واحد منهم، فليس كل شيء من ذلك إلا للمصلحة الكلية.

ولما كان أكثر من بعث إليهم مشركين أثبت هذه المضامين في سُورٍ كثيرة بأساليب متعددة وتأكيدات بليغة، ولم يتحاش من إعادتها مرات كثيرة.

نعم هكذا ينبغي أن تكون مخاطبة الحكيم المطلق، بالنسبة إلى هؤلاء الجهلة والكلام في مقابلة هؤلاء السفهاء بهذا التأكيد، ذلك تقدير العزيز العليم.

ضلالة اليهود

وكان اليهود قد آمنوا بالتوراة، وكانت ضلالتهم تحريف أحكام التوراة تحريفاً لفظيا أو معنوياً وكتمان آياتها وإلحاق ما ليس منها بها افتراءً منهم، والتساهل في إقامة أحكامها، والمبالغة في التعصب بمذاهبهم، واستبعاد رسالة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وسوء الأدب والطعن بالنسبة إليه صلى الله عليه وآله وسلم، بل بالنسبة إلى حضرة الحق تبارك وتعالى أيضاً، وابتلاءهم بالبخل والحرص وغير ذلك.

تحريف اليهود

أما التحريف اللفظي فإنهم كانوا يرتكبونه في ترجمة التوراة وأمثالها لا في أصل التوراة، هكذا الحق عند الفقير، وهو قول ابن عباس النحرير.

والتحريف المعنوي تأويل فاسد يحمل آية على غير معناها بتحكم وانحراف عن الصراط المستقيم.

الفرق بين الكافر والفاسق في كل ملة

فمن جملة ذلك أنه قد بيّن الفرق بين المتدين الفاسق، والكافر الجاحد في كل ملة وأثبت العذاب الشديد والخلود للكافر، وجوز خروج الفاسق من النار بشفاعة الأنبياء وأظهر في تقرير هذا المعنى اسم المتدين في كل ملة بتلك الملة وأثبت في التوراة هذه المنزلة لليهودي والعبري، وفي الإنجيل للنصراني، وفي القرآن العظيم للمسلمين.

ومناط الحكم، الإيمان بالله واليوم الآخر، والانقياد لنبي بعث إليهم، والعمل بشرائع الملة واجتناب المنهيات من تلك الملة لا خصوص فرقة من الفرق لذاتها.

فحسب اليهود أن اليهودي والعبري يدخلان الجنة البتة، وينقذه شفاعة الأنبياء من النار، ﴿وقالُوا لنْ تمسّنا النّارُ إلاّ أيّاما معْدُودة﴾ [البقرة: ٨٠].

ولو لم يتحقق مناط الحكم ولو كان مؤمناً بالله بوجه غير صحيح ولو لم يكن له حظ من الإيمان بالآخرة وبرسالة النبي المبعوث إليه.

وهذا غلط صرْفٌ، وجهل محض.

ولما كان القران العظيم مهيمنا على الكتب السالفة ومبيناً لمواضع الإشكال فيها كشف الغطاء عن هذه الشبهة على وجه أتم ﴿بلى مَنْ كسب سَيّئَةً وَأَحَاطَتْ به خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحابُ النّار هُمْ فيها خالدُون﴾ [البقرة: ٨١].

ومن جملة ذلك أنه قد بين في كل ملة أحكاماً تناسب مصالح ذلك العصر.

وقد سلك في التشريع مسلك عادات القوم ،وأمر الأخذ بها وإدامة الاعتقاد والعمل عليها تأكيداًبحصر الحقية فيها، والمراد أن الحقية محصورة فيها في ذلك العصر وذلك الزمان، والمراد هنالك الإدامة الظاهرية لا الإدامة الحقيقية.

يعني ما لم يأت نبي آخر، ولم يكشف الغطاء عن وجه النبوة.

وهم حملوا ذلك على استحالة نسخ اليهودية ومعنى وصية الأخذ بتلك الملة في الحقيقة وصية بالإيمان والأعمال الصالحة، ولم تعتبر خصوصية تلك الملة لذاتها.

وهؤلاء اعتبروا الخصوصية، فظنوا أن يعقوب عليه السلام وَصَّى أولاده باليهودية.

إطلاق الابن على المحبوب

ومن جملة ذلك أن الله عز وجل شرَّف الأنبياء وتابعيهم في كل ملة بلقب المقرّب والمحبوب، وذم الذين ينكرون الملة بصفة المغضوبية، وقد وقع التكلم في هذا الباب بلفظ شائع في كل قوم.

فلا عجب أن يكون قد ذكر لفظ «الأبناء» مقام المحبوبين.

فظن اليهود أن ذلك التشريف دائر مع اسم اليهودي والعبري والإسرائيلي ولم يعلموا أنه دائر على صفة الانقياد والخضوع وتمشية ما أراد الحق سُبْحَانه ببعثة الأنبياء لا غير.

وكان أن ارتكز من هذا القبيل في خاطرهم كثير من التأويلات الفاسدة المأخودة من ابائهم وأجدادهم، فأزال القرآن الكريم هذه الشبهات على وجه أتم.

كتمان اليهود للآيات

اما كتمان الآيات فهو أنهم كانوا يخفون بعض الأحكام والآيات ليحافظوا على جاهٍ شريف، أو لأجل رياسة يطلبونها.

وكانوا يحذرون أن يضمحل اعتقاد الناس فيهم ويلاموا بترك العمل بتلك الآيات.

ومن جملة ذلك أن رجم الزاني مذكور في التوراة، وكانوا يتركونه لإجماع أحبارهم على ترك الرجم وإقامة الحد وتسخيم الوجه مقامه، ويكتمون ذلك مخالفة الفضيحة.

ومن جملة ذلك أنهم كانوا يؤولون آيات فيها بشارة هاجر وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام ببعثة نبي في أولادهما وفيها إشارة بوجود ملة يتم ظهورها وشهرتها في أرض الحجاز، وتمتلىء بها جبال عرفة من التلبية، ويقصدون ذلك الموضع من أطراف الأقاليم، وهي ثابتة في التوراة إلى الآن.

وكانوا يؤولونها بأن ذلك إخبار بوجود هذه الملة، ليس فيه أمر بالأخذ بها وكانوا يقولون: ملةٌ ما كتبت علينا.

ولما كان هذا التأويل ركيكاً فلا يسمعه أحد ولا يكاد يصح عند أحد كانوا يتواصون بإخفائه ولا يجوزون إظهاره لكل عام وخاص.

﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ﴾.

وما أجهلهم! كيف تحمل منة الله على هاجر وإسماعيل بهذه المبالغة وذكر هذه الآية التشريعية أن لا يكون فيه حث وتحريض على الأخذ بها وترغيب في التدين بها، سبحانك هذا بهتان عظيم.

الافتراء

أما الافتراء فالسبب فيه دخول التعمق والتشدد على أحبارهم ورهبانهم، والاستحسان يعني استنباط بعض الأحكام لإدراك المصلحة فيه بدون نص الشارع وترويج الاستنباطات الواهية، فألحقوا اتباعه بالأصل.

وكانوا يزعمون أن اتفاق سلفهم من الحجج القاطعة، ليس لهم في إنكار نبوة عيسى عليه السلام مستند إلا أقوال السلف، وكذلك في كثير من الأحكام.

تساهل اليهود في إقامة أحكام التوراة

وأما المساهلة في إقامة أحكامها وارتكاب البخل والحرص فظاهر أنه مقتضى النفس الأمارة.

ولا يخفى أنها تغلب الناس إلا من شاء الله ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾.

إلا أن هذه الرذيلة قد تلونت في أهل الكتاب بكيفية أخرى كانوا يتكلفون تصحيحها بتأويل فاسد، وكانوا يظهرونه في صورة التشرع.

وأما استبعاد رسالة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فسببه اختلاف عادة الأنبياء وأحوالهم في إكثار التزوج والإقلال وما أشبه ذلك، واختلاف شرائعهم، واختلاف سنة الله في معاملة الأنبياء من بني إسرائيل وأمثال ذلك.

النبوة لا تحدث أصول بر وإثم

والأصل في هذه المسألة أن النبوة بمنزلة إصلاح نفوس العالم وتسوية عاداتهم وعباداتهم، لا إيجاد أصول بر وإثم.

ولكل قوم عادة في العبادات، وتدبير المنزل، والسياسة المدنية.

فإذا حدثت النبوة في أولئك القوم لا تفنى تلك العادة بالمرة، ولا تستأنف إيجاد عادة أخرى.

بل يميز النبي من العادات ما كان على القاعدة، موافقاً لما يرضي الله سُبْحَانه وتعالى فيبقيه، وما كان منها بخلاف ذلك فيغيره بقدر الضرورة.

التذكرة بآلاء الله وبأيام الله

والتذكير بآلاء الله وبأيام الله أيضاً يكون على هذا الأسلوب كما يكون شائعاً فيما بينهم فيألفونها.

فاختلفت شرائع الأنبياء لهذه النكتة.

ومثل هذا الاختلاف كمثل اختلاف الطبيب إذا دبر أمر المريضَيْنِ فيصف لأحدهما دواءً بارداً، وغذاءً بارداً. ويأمر لآخر بدواء حار وغذاء حار.

وغرض الطبيب في الموضعين واحد، وهو إصلاح الطبع وإزالة المفسد لا غير.

وقد يصف في كل إقليم دواء وغذاء على حدة بحسب عادة الإقليم.

ويختار في كل فصل تدبيراً موافقاً بحسب طبع الفصل.

وهكذا الحكيم الحقيقي ـ جل مجده ـ لما أراد ان يعالج من ابتلي بالمرض النفساني ويقوي الطبع والقوة الملكية ويزيل المفسد اختلفت المعالجة بحسب اختلاف أقوام كل عصر، واختلاف عاداتهم، ومشهوراتهم، ومسلماتهم.

أنموذج من الخصال اليهودية التي تسربت إلى هذه الأمة

وبالجملة فإن شئت أن ترى أنموذج اليهود، فانظر إلى علماء السوء من الذين يطلبون الدنيا.

وقد اعتادوا تقليد السلف وأعرضوا عن نصوص الكتاب والسنة، وتمسّكوا بتعمق عالم وتشدده، واستحسانه، فأعرضوا عن كلام الشارع المعصوم، وتمسّكوا بأحاديث موضوعة، وتأويلات فاسدة، كأنهم هم.

ضلالة النصارى

وأما النصارى فكانوا مؤمنين بعيسى عليه الصلاة والسلام، وكان من ضلالتهم أنهم يزعمون أن الله سُبْحَانه وتعالى ثلاث شعب متغايرة بوجه، متحدة بآخر. ويسمون الشعب الثلاثة أقانيم ثلاثة.

أحدها: الأب، وذلك بإزاء المبدىء للعالم.

والثاني: الابن، وهو بإزاء الصادر الأول، وهو معنى عام شامل لجميع الموجودات.

والثالث: روح القدس، وهو بإزاء العقول المجردة.

وكانوا يعتقدون أن أقنوم الابن تدرع بروح عيسى عليه السلام، يعني تصور الابن بصورة روح عيسى كما أن جبريل يظهر بصورة الإنسان.

ويزعمون أن عيسى إله، وإنه ابن الله أيضاً، وأنه بشر أيضاً، تجري عليه الأحكام البشرية والإلهية معاً.

وكانوا يتمسكون في هذا الباب ببعض نصوص الإنجيل، حيث وقع فيه لفظ «الابن» وقد نسب إلى نفسه بعض الأفعال الإلهية.

وجواب الإشكال الأول ـ على تقدير تسليم أنه كلام عيسى ليس في تحريف ـ أن لفظ «الابن» كان في الزمان القديم بمعنى المحبوب، والمقرّب، والمختار، كما يدل عليه كثير من القرائن في الإنجيل.

وجواب الإشكال الثاني أنه على سبيل الحكاية. كما يقول رسول ملك من الملوك: يا فلان، قد غلبنا الملك الفلاني، وقد أخذنا قلعة كذا.

والمعنى ـ في الحقيقة ـ راجع إلى الملك، وإنما هو ترجمان محض.

وأيضاً يحتمل أن يكون طريق الوحي إلى عيسى عليه السلام انطباع المعاني في لوح نفسه من قبل العالم الأعلى لا تمثل جبريل بالصورة البشرية وإلقاء الكلام.

فربما يجري بسبب هذا الانطباع منه عليه السلام كلام مشعر بنسبة تلك الأفعال إلى نفسه، والحقيقة غير خفية.

وبالجملة فقد رد الله سُبْحَانه وتعالى هذا المذهب الباطل، وهو أن عيسى عبد الله وروحه المقدس، نفخ في رحم مريم الصديقة، وأيده الله سُبْحَانه بروح القدس، ونظر إليه بالعناية الخاصة المرعية في حقه.

ولو ظهر الله سُبْحَانه وتعالى في الكسوة الروحية التي هي من جنس سائر الأرواح وتدرع بالبشرية لا ينطبق لفظ «الاتحاد» على هذا المعنى عند التعمق والإمعان إلا بتسامح.

وأقرب الألفاظ لهذا المعنى التقويم ومثله، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

نموذج من الخصال النصرانية التي تسربت إلى هذه الأمة

وإن شئت أن ترى أنموذجاً لهذا الفريق فانظر اليوم إلى أولاد المشايخ الأولياء ماذا يظنون بأبائهم فتجدهم قد أفرطوا في إجلالهم كل الإفراط.

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وأيضاً من ضلالة أولئك أنهم يجزمون أنه قد قتل عيسى عليه السلام.

وفي الواقع أنه وقع اشتباه في قصته، فلما رفع إلى السماء ظنوا أنه قد قتل.

ويروون هذا الغلط كابراً عن كابر.

فأزال الله تعالى هذه الشبهة في القرآن العظيم: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

وما ذكر في الإنجيل من مقتولية عيسى فمعناه إخبار بجرأة اليهود وإقدامهم على قتله، وإن كان الله سُبْحَانه وتعالى ينجيه من هذه المهلكة.

وأما مقولة الحواريين فمنشؤها وقوع اشتباه، وعدم اطلاع على حقيقة الرفع الذي لا تألفه الأذهان والأسماع.

تحريف النصارى لمعنى الفارقليط

ومن ضلالتهم أيضاً أنهم يقولون: إن «فارقليط» الموعود هو عيسى روح الله الذي جاءهم بعد القتل، ووصاهم بالتمسك بالإنجيل.

ويقولون: إنه وصى عيسى وأخبرهم بأن المتنبئين يكثرون، فمن سماني فاقبلوا كلامه، وإلا فلا.

فبين القرآن العظيم أن بشارة عيسى إنما تنطبق على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، لا على الصورة الروحانية لعيسى.

لأنه قال في الإنجيل: إن «فارقليط» يلبث فيكم مدة من الدهر، ويعلم العلم، ويطهر الناس ويزكيهم.

ولا يظهر هذا المعنى في غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما تسمية عيسى عليه السلام فهو عبارة عن إثبات نبوته، لا أن يسميه الله، أو ابن الله.

أقسام المنافقين

وأما المنافقون فهم على قسمين:

١ ـ قوم يقولون الكلمة الطيبة بألسنتهم، وقلوبهم مطمئنة بالكفر، ويضمرون الجحود الصِّرف في أنفسهم.

قال تعالى في حقهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

٢ ـ وطائفة دخلوا في الإسلام بضعف.

١ ـ فمنهم من يتبعون عادة قومهم ويعتادون موافقتهم، إن آمن القوم آمنوا، وإن كفروا كفروا.

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

٢ ـ ومنهم من هجم على قلوبهم لذات الدنيا الدنية، بحيث لم تترك في القلب محلاً لمحبة الله ومحبة رسوله، أو ملك قلوبهم حرص المال والحسد والحقد ونحو ذلك، حتى لا يخطر ببالهم حلاوة المناجاة ولا بركات العبادات.

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْباً خَالِيَاً فَتَمَكَّنَا

٣ ـ ومنهم من شغفوا بأمور المعاش واشتغلوا بها، حتى لم يبق فرصة للاهتمام بإمر المعاد، وتوقعه وتفكره.

٤ ـ ومنهم من يخطر ببالهم ظنون واهية وشبهات ركيكة في رسالة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وإن لم يبلغوا درجة يخلعون بها ربقة الإسلام، ويخرجون منه بالكلية.

ومنشأ تلك الشكوك جريان الأحكام البشرية على حضرة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وظهور ملة الإسلام في صورة غلبة الملوك على أطراف الممالك وما أشبه ذلك.

نفاق العمل والخلق

٥ ـ ومنهم من حملتهم محبة القبائل والعشائر على أن يبذلوا الجهد البليغ في نصرتهم وتقويتهم وتأييدهم، وإن كان فيه خلاف أهل الإسلام، ويتهاونون في أمر الإسلام عند هذه المقابلة.

وهذا القسم من نفاق العمل، ونفاق الأخلاق.

ولا يمكن الاطلاع على النفاق الأول بعد حضرة الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم، فإن ذلك من قبيل علم الغيب.

ولا يمكن الاطلاع على ما ارتكز في القلوب.

والنفاق الثاني كثير الوقوع، لا سيما في زماننا، هذا الزمان الأخير.

وإليه الإشارة في الحديث «ثلاث من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر».

إلى غير ذلك من الأحاديث قد بيّن الله سُبْحَانه وتعالى أعمالهم وأخلاقهم في القرآن العظيم وقد ذكر من أحوال الفريقين أشياء كثيرة لتحترز الأمة منها.

أنواع المنافقين

وإن شئت أن ترى أنموذجاً من المنافقين فانطلق إلى مجلس الأمراء، وانظر إلى مصاحبيهم كيف يرجحون مرضاتهم على مرضاة الشارع، لا فرق عند الإنصاف بين من سمع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة وسلك مسلك النفاق، وبين من حدثوا في هذا الزمن وعلموا حكم الشارع بطريق اليقين، ثم آثروا خلاف ذلك، وأقدموا على مخالفته.

وعلى هذا القياس جماعة من المعقولين تمكنت في خواطرهم شكوك وشبهات، حتى جعلوا المعاد نَسْياً مَنْسِياً، فهؤلاء أنموذج المنافقين.

وبالجملة إذا قرأت القرآن فلا تحسب أن المخاصمة كانت مع قوم انقرضوا أو درجوا.

بل الواقع أنه ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان إلا وهو موجود اليوم بطريق الأنموذج، بحكم حديث: «لتتبعن سنن من قبلكم» إلى قوله: هذا ما تيسر لي في هذا الكتاب من بيان عقائد الفرق الضالة المذكورة وتقرير أجوبتها.

وهذا القدر كاف في فهم معاني آيات المخاصمة إن شاء الله تعالى.

انتهى كلام «الفوز الكبير في أصول التفسير» للشيخ الأجل «أحمد ولي الله» المحدث الدهلوي قدس سره، وهو كالشرح لما سبق نقله من كتابه «حجة الله البالغة»:

كشف الغطاء عن التوحيد

وبالجملة قال الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي».

كشف الغطاء عن هذه المسألة أن يقال: إن الله عز وجل أرسل رسله وأنزل كتبه وخلق السموات والأرض لِيُعْرَفَ، وَيُوَحَّدَ وَيُعْبَد، ويكون الدين كله لله، والطاعة كلها له، والدعوة له كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدُون﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّموَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣].

وقال: ﴿الله الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمْوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢].

وقال: ﴿وَجَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧].

فأخبر ـ سُبْحَانه ـ أن القصد بالخلق والأمر: أن يعرف بأسمائه وصفاته ويعبد وحده، لا يشرك به شيء، وأن يقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض.

كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُم الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فأخبر أنه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل.

ومن أعظم القسط التوحيد، بل هو رأس العدل وقوامه، وأن الشرك لظلم عظيم.

فالشرك أظلم الظلم، والتوحيد أعدل العدل.

فما كان أشد منافاة لهذا المقصود فهو أكبر الكبائر. وتفاوتها في درجاتها بحسب منافاتها له.

وما كان أشد موافقة لهذا المقصود فهو أوجب الواجبات، وأفرض الطاعات.

فتأمل هذا الأصل حق التأمل، واعتبر به تفاصيله، تعرف به حكمة أحكم الحاكمين وأعلم العالمين، فيما فرضه على عباده وحرّمه عليهم، وتفاوت مراتب الطاعات والمعاصي.

فلما كان الشرك بالله منافياً ـ بالذات ـ لهذا المقصود كان أكبر الكبائر على الإطلاق، وحرّم الله الجنة على كل مشرك وأباح دمه وماله لأهل التوحيد، وأن يتخذوهم عبيداً لهم لما تركوا القيام بعبوديته وأبى الله أن يقبل من مشرك عملاً أو يقبل فيه شفاعة أو يستجيب له في الآخرة دعوة أو يقيل له فيها عثرة.

فإن المشرك أجهل الجاهلين بالله، حيث جعل له من خلقه نِداً.

وذلك غاية الجهل به، كما أنه غاية الظلم منه وإن كان المشرك لم يظلم ربه وإنما ظلم نفسه. انتهى.

حقيقة التوحيد ومراتبه

قال الشيخ العلامة «محمد بن الموصلي» في كتابه «سيف السنة الرفيعة لقطع رقاب الجهمية والشيعة».

التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات الكمال لله تعالى وتنزيهه عن أضدادها.

قد اصطلح أهل الباطل على وضعه للتعطيل المحض ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا من لم يعرف معناه في اصطلاحهم، وظن أن ذلك هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل.

والتوحيد ـ عندهم ـ اسم لأربعة معان:

١ ـ توحيد الفلاسفة.

٢ ـ وتوحيد الجهمية.

٣ ـ وتوحيد الجبرية.

٤ ـ وتوحيد الاتحادية.

فهذه الأربعة الأنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها ودلّ على بطلانها العقل والنقل.

توحيد الفلاسفة

أما توحيد الفلاسفة فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا قدرة ولا حياة، ولا إرادة ولا كلام، ولا وجه له ولا يدين، وليس فيه معنيان، متميز أحدهما عن الآخر البتة.

قالوا: لأنه لو كان كذلك لكان مركباً وكان جسماً مؤلفاً، ولم يكن واحداً من كل وجه.

فجعلوه من جنس الجوهر الفرد الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب من جانب، بل الجوهر الفرد يمكن وجوده.

وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين مستحيل وجوده.

فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: لو كان له صفة أو كلام، أو مشيئة، أو علم، أو حياة، أو قدرة، أو بصر لم يكن واحداً، وكان مركباً مؤلفاً.

فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء، وهو التوحيد، وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت ـ وهو صفات الرب تعالى شأنه ـ بأقبح الأسماء، وهو التركيب والتأليف.

فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة، المعنى الباطل، جحد حقائق أسماء الرب وصفاته، بل وجحد ماهيّته وذاته، وتكذيب رسله وكتبه، ونشأ من نشأ على اصطلاحهم مع إعراضه من استفادة الهدى والحق من الوحي.

فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه، فجعله أصلاً لدينه.

فلما رأى ما جاءت به الرسل معارضة، قال: إذا تعارض العقل والنقل قُدِّمَ العقل.

توحيد الجهمية

التوحيد الثاني: توحيد الجهمية، وهو مشتق من توحيد الفلاسفة.

وهو نفي صفات الرب سُبْحَانه وتعالى، كتكلمه، وكلامه، وسمعه، وبصره، وحياته، وعلوه على عرشه، ونفي وجهه ويديه.

وقطب رحى هذا التوحيد جحد حقائق أسمائه الحسنى وصفاته العليا التي جاءت بها الرسل وأطبقت عليها كتبه.

توحيد الجبرية

التوحيد الثالث: توحيد الجبرية، وهو إخراج العباد عن أن يكون فعل لهم، وأن يكون واقعاً بإرادتهم وكسبهم، بل هي نفس فعل الله تعالى، فهو الفاعل لها دونهم ونسبتها إليهم، وأنهم فعلوها، تنافى التوحيد عندهم.

توحيد القائلين بـ «وحدة الوجود»، وأن الوجود عندهم واحد، ليس عندهم وجودان، قديم، وحادث، وخالق، ومخلوق، وواجب، وممكن.

بل الوجود عندهم واحد بالعين.

توحيد الاتحادية

والذي يقال له: الخلق المشبه، وهو الحق المنزه، والكل من عين واحد، بل هو العين الواحد.

فهذه الأنواع الأربعة سماها أهل الباطل توحيداً.

فاعتصموا بالاسم من إنكار المسلمين عليهم، وقالوا: نحن الموحّدون.

وسمو التوحيد الذي بعث الله به رسله تركيباً، وتجسيماً، وتشبيهاً، وتمثيلاً، وجعلوا هذه الألقاب لها سهاماً وسلاحاً يقاتلون بها أهله، فَتَتَرَّسُوا بما عند أهل الحق من الأسماء الصحيحة، وقاتلوهم بالأسماء الباطلة.

وقد وَرَدَ في الحديث الصحيح في حجة الوداع عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «أهلّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتوحيد، وقال: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

فهذا توحيد الرسول المتضمّن لإثبات الصفات الكمالية التي يستحق عليها الحمد، ولإثبات الأفعال التي استحق بها أن يكون منعماً، ولإثبات القدرة والمشيئة والإرادة والتصرف، والغضب، والرضى، والغنى، والجود الذي هو حقيقة ملكه، وعدم نسبة ذلك إليه هو حقيقة قولهم.

فأي حمد لمن لا يسمع، ولا يبصر، ولا يعلم، ولا يتكلم، ولا يفعل، ولا هو في هذا

العالم، ولا خارج منه، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا من يمينه، ولا من يساره.

وأي نعمة لمن لا يقوم به فعل البتة؟ وأي ملك لمن لا وصف له ولا فعل؟

فانظر إلى توحيد الرسل وتوحيد من خالفهم.

ومن العجب أنهم سموا توحيد الرسل شركاً وتجسيماً وتشبيهاً، مع أنه غاية الكمال.

وسموا تعطيلهم واتخادهم ونفيهم توحيداً، وهو غاية النقص.

ونسبوا أتباع الرسل إلى تنقيص الرّب، وقد سلبوه كل كمال.

وزعموا أنهم أثبتوا له الكمال وقد نزهوا[1] عنه.

فهذا توحيد الملاحدة، والجهمية والمعطلة.

توحيد الرسل

وأما توحيد الرسل فهو إثبات صفات الكمال له وإثبات كونه فاعلاً بمشيئته وقدرته واختياره، وأن له فعلاً حقيقة، وأنه وحده الذي يستحق أن يعبد ويخاف ويرجى ويتوكل عليه، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل.

وليس لخلقه من دونه وكيل، ولا وليّ، ولا شفيع، ولا واسطة بينه وبينهم في رفع حوائجهم إليه وفي تفريج كرباتهم وإجابة دعواتهم.

نعم بينه وبينهم واسطة في تبليغ أمره ونهيه وأخباره.

فلا يعرفون ما يحبه ويرضاه، وما يبغضه ويسخطه، ولا حقائق أسمائه وصفاته، ولا تفصيل ما يجب له ويمتنع عليه ويوصف به، إلا من جهة هذه الواسطة.

فجاء هؤلاء الملاحدة فعكسوا الأمر، وقلبوا الحقائق، فنفوا كون الرسل وسائط في ذلك، وقالوا يكفي توسط العقل، ونفوا حقائق أسمائه وصفاته.

ويسمون هذا «التوحيد» ويقولون: نحن ننزه الله عن الأعراض، والأبعاض، والحدود والجهات وحلول الحوادث فيه.

فيسمع الْغِرُّ المخدوع هذه الألفاظ، فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيه عند الإطلاق، ومن العيوب والنقائص والحاجة.

---

(١) قوله: وقد نزهوا. هكذا في الأصل والصواب أن يقال: نزهوه، كما يدل عليه سياق الكلام وسباقه.

فلايشك[1] أنهم يمجدونه ويعظمونه ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ، فيرى تحتها إلحاد أو تكذيب الرسل، وتعطيل الرّب عما يستحقه من كماله.

فتنزيههم عن الأعراض هو جحد صفاته، كسمعه، وبصره، وحياته، وعلمه، وكلامه، وإرادته.

فإن هذه الأعراض ـ عندهم ـ لا تقوم إلا بجسم، فلو كان متصفاً بها لكان جسماً، وكانت أعراضاً له. وهو منزّه عن الأعراض.

فأما عند أهل الحق فهذه التي سموها أعراضاً هي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق، ويفعل، ويأمر، وينهى، ويثيب، ويعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة به من أمره ونهيه وفعله. فيسمونها أعراضاً وعللاً ثم ينزهونه عنها.

وأما الأبعاض فمرادهم بتنزيهه عنها، أنه ليس له وجه، ولا يدان، ولا يمسك السموات على إصبع، والأرض على إصبع، والشجر على إصبع، والملك على إصبع.

فإن ذلك كله ـ عندهم ـ أبعاض والله منزه عن الأبعاض.

وأما الحدود والجهات فمرادهم بتنزيهه عنها أنه ليس فوق السموات رب، ولا على العرش إله، ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق، كما أشار إليه أعلم الخلق به ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا رفع المسيح إليه، ولا عرج برسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم إليه.

إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات.

وأما حلول الحوادث، فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة، ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضياً، ولا يرضى بعد أن كان غضباناً، ولا يقوم به فعل البتة، ولا أمر يجدد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئاً بعد أن لم يكن مريداً له.

فلا يقول «كن» حقيقة، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستوياً عليه، ولا يغضب يوم القيامة غضباً لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن منادياً لهم.

ولا يقول للمصلي إذا قال: «الحمد لله رب العالمين»: حمدني عبدي، فإذا قال «الرحمن الرحيم» قال: أثنى عليَّ عبدي فإذا قال: «مالك يوم الدين» قال: مجّدني عبدي، فإن هذه كلها حوادث، وهو منزه عن حلول الحوادث.

---

(١) قوله: فلا يشك: هكذا في الأصل والأولى أن يقال: فلا شك.

وقالت الجهمية: نحن نثبت قديماً واحداً، ومثبتو الصفات يثبتون عدة قدماء، قالوا: والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله تعالى فكفروهم، فكيف من أثبت سبعة قدماء أو أكثر!

فانظر إلى هذا التدليس والتلبيس الذي يوهم السامع أنهم أثبتوا قدماء مع الله تعالى. وإنما أثبتوا قديماً واحدا بصفاته، وصفاته داخلة في مسمى اسمه.

كما أنهم أثبتوا إلٰهاً واحدا، ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إلٰهاً، بل هو الواحد بجميع أسمائه وصفاته.

وهذا بعينه يتلقى من عباد الأصنام المشركين بالله المكذبين لرسوله.

قالوا: يدعو محمد إلى إله واحد، ثم يقول: يا ألله يا سميع يا بصير فيدعي آلهة متعددة فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾.

فأي اسم دعوتموه به، فإنما دعوتم المسمى بذلك الاسم.

فأخبر سُبْحانه أنه إله واحد وإن تعددت أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته العليا.

ولهذا كانت حسنى، وإلا فلو كانت كما يقول الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني، ليس لها حقائق، لم تكن حسنى، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسن منها.

فدلت الاية على توحيد الذات، وكثرة النعوت والصفات.

ومن ذلك قول هؤلاء: أخص صفات الإله: القديم، فإذا أثبتم له صفات قديمة لزم أن تكون آلهة قديمة ولا يكون الإله واحداً.

فيقال لهؤلاء المدلسين الملبسين على أمثالهم من أشباه الأنعام: إن المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة وأجمعت الأنبياء على بطلانه، أن يكون مع الله آلهة أخرى؛ لا أن يكون إله العالمين الواحد القهار حيّا، قيوماً، سميعا، بصيراً، متكلماً، امراً، ناهيا، مستوياً على العرش، فوق السموات، له الأسماء الحسنى، والصفات العليا. فلم ينف العقل والشرع والفطرة أن يكون للإله الواحد صفات كمال يختص بها لذاته.

لفظ «الجسم» لا يطلق على الله تعالى

واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتا، فيكون له الإثبات، ولا نفياً، فيكون له النفي.

فمن أطلقه نفيا وإثباتا، سئل عما أراد به.

فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب، وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه.

فلا يقال للهواء جسم، لغة، ولا للنار، ولا للماء.

هذه اللغة وكتبها بين أظهرنا.

فهذا المعنى منفي من الله سبحانه عقلاً وسمعاً.

وإن أردتم به المركب من المادة والصورة، أو المركب من الجواهر الفردة، فهذا منفي عن الله تعالى قطعاً، والصواب نفيه من الممكنات أيضاً، فليس الجسم المخلوق مركباً من هذه.

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار، ويتكلم ويكلم، ويسمع ويبصر، ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة للرب تعالى، وهو موصوف بها. فلا ننفيها عنه بتسميتكم الموصوف بها جسماً.

كما أنَّا لا نسب الصحابة لأجل تسمية الروافض لمن يحبهم، ويواليهم نواصب.

ولا ننفي قدر الرّب ونكذب به لأجل تسمية القدرية لمن أثبته جبرياً.

ولا نرد ما أخبر به الصادق المصدوق من الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله لتسمية أعداء الحديث متبيعها حشوية.

ولا نجحد صفات خالقنا من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه لتسمية الفرعونية المعطلة لمن أثبت ذلك مشبهاً.

فإن كان تجسيماً ثبوت استوائه ... على عرشه إني إذاً لمجسم
وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته ... فمن ذلك التشبيه لا أتلعثم
وإن كان تنزيهاً جحود استوائه ... وأوصافه أو كونه يتكلم
فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا ... بتوفيقه والله أعلى وأعلم

ورحمة الله على الشافعي حيث فتح للناس هذا الباب في قوله المشهور:

يا راكباً قف بالمحصَّب من منى ... واهتف بقاعد خَيفها والناهض
إن كان رفضا حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

وكأنَّ هذا كله مأخوذ من قول الشاعر الأول:

وعيَّرني الواشون أني أحبها ... وذلك ذنب لستُ منه أتوب

ومن هذا الوادي قول مجنون بني عامر لما ذهب به أبوه إلى بيت الحرام وأراد أن يدعو عند الملتزم بزوال حب ليلى فالتزم بالملتزم وقال:

يا رب لا تسلبني حبها أبداً ... ويرحم الله عبداً قال آمينا

وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية فقد أشار أعرف الخلق بالله تعالى إليه بإصبعه رافعاً لها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهداً له لا للقبلة.

وإن أردتم بالجسم ما يقال له «أين» فقد سأل أعلم الخلق به عنه بـ «أين» منبهاً على علوه على عرشه، وسمع السؤال بـ «أين» وأجاب منه.

ولم يقل: هذا السؤال إنما يكون من الجسم وأنه ليس بجسم.

وإن أردتم بالجسم ما يلحقه «مِنْ» و«إلى» فقد نزل جبريل عليه السلام من عنده تعالى، وعرج برسوله صلى الله عليه وآله وسلم إليه، وإليه يصعد الكلم الطيب، وعبده عيسى ابن مريم المسيح رفع إليه.

وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غير أمر فهو سُبْحَانه موصوف بصفات الكمال، منعوت بنعوت الجلال والجمال جميعها، من السمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والحياة، والإرادة.

وهذه صفات متميزة متغايرة.

ومن قال: إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء.

وقد قال أعلم الخلق به: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ».

والمستعاذ به غير المستعاذ منه.

وأما استعاذته صلى الله عليه وآله وسلم به منه، فباعتبارين مختلفين.

فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد وربٍّ واحد.

والمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذ بالموصوف بهما منه.

وإن أردتم بالجسم ما له وجه، ويدان، وسمع، وبصر، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى، وبيديه، وبسمعه، وبصره، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه المقدسة، أو أطلقها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه.

وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستوياً على غيره، فهو سُبْحَانه فوق عباده، مستوٍ على عرشه.

وكذلك إن أردتم بالتشبيه والتركيب هذه المعاني التي دل عليها الوحي والعقل.

فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنى وجناية على ألفاظ الوحي.

أما الخطأ اللفظي فتسميتكم الموصوف بذلك جسماً مركباً مؤلفاً مشبهاً بغيره وتسميتكم هذه الصفات تجسيماً وتركيباً وتشبيهاً.

فكذبتم على القرآن، وعلى الرسول، وعلى اللغة، ووضعتم لصفاته ألفاظاً منكم بدأت، وإليكم تعود.

وأما خطؤكم في المعنى فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب فنفيتم المعنى الحق، وسميتموه بالاسم المنكر.

وكنتم في ذلك بمنزلة من سمع أن في العسل شفاء ولم يره، فسأل منه، فقيل له: مائع رقيق أصفر، يشبه القذرة، يتقيؤها الزنابير.

ومن لم يعرف العسل ينفر منه بهذا التعريف، ومن عرفه وذاقه لم يزد هذا التعريف عنده إلا محبة له ورغبة فيه.

ولله در القائل.

تقول هذا جنى النحل تمدحه | وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير
مدحاً وذمّاً وما جاوزت وصفهما | والحق قد يعتريه سوء تعبير

وأشد ما جادل به أعداء الرسول من التنفير عنه، هو سوء التعبير عما جاء به وضرب الأمثال القبيحة له والتعبير عن تلك المعاني التي لا أحسن منها بألفاظ منكرة ألقوها في مسامع المغترين المخدوعين، توصلت إلى قلوبهم فنفرت عنه.

وأكثر العقول ـ كما عهدت ـ يقبل القول بعبارة، ويرده بعبارة أخرى.

وكذلك إذا قال الفرعوني: لو كان فوق السموات ربٌّ، وعلى العرش إله، لكان مركّباً.

قيل له: لفظ «المركب» في اللغة هو الذي ركبه غيره في محله.

كقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨].

وقولهم: ركبت الخشبة والباب.

أو ما يركب من أخلاط وأجزاء، بحيث كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت وركبت حتى صار شيئاً واحداً. كقولهم: ركبت الدواء من كذا وكذا.

فإن أردتم بقولكم: لو كان فوق العرش كان مركباً هذا التركيب المعهود، أو أنه كان متفرقاً فاجتمع، فهو كذب وفرية، وبهت على الله وعلى الشرع وعلى العقل.

وإن أردتم أنه لو كان فوق العرش لكان عالياً على خلقه، بائناً عن مخلوقاته مستوياً على عرشه، ليس فوقه شيء فهذا المعنى حق.

فكأنك قلت: لو كان فوق العرش لكان فوق العرش، فنفيت الشيء بنفسه بتغيير العبارة عنه، وقلبها إلى عبارة أخرى.

وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم.

وإن أردت بقولك: كان مركباً، أنه يتميز منه شيء عن شيء فقد وصفته أنتَ بصفات يتميز بعضها عن بعض، فهل كان عندك هذا تركيباً؟

فإن قلت: هذا لا يقال لي، وإنما يقال لمن أثبت شيئاً من الصفات.

وأما أنا فلا أثبت له صفة واحدة، فراراً من التركيب.

وقيل لك: العقل لم يدل على نفي المعنى الذي سميته أنت مركباً.

وقد دل الوحي والعقل والنظر على ثبوته، أتنفيه لمجرد تسميتك الباطلة؟

للتركيب خمسة معان

فإن التركيب يطلق ويراد به خمسة معان:

الأول: تركيب الذات من الوجود والماهية، عند من يجعل وجودها زائدها على ماهيتها.

فإذا نفيت هذا التركيب جعلته وجوداً مطلقاً، إنما هو في الأذهان ولا وجود له في الخارج والأعيان.

والثاني: تركيب الماهيّة من الذات والصفات.

فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتاً مجردة من كل وصف لا يبصر، ولا يسمع، ولا يعلم، ولا يقدر، ولا يريد، ولا حياة له، ولا مشيئة، ولا صفة له أصلاً.

فكل ذات في المخلوقات أولى من هذه الذات.

فاستفدت بنفي هذا التركيب كفرك بالله، وجحدك لذاته وصفاته وأفعاله.

والثالث: تركيب الماهيّة الجسمية من الهيولي والصورة، كما يقوله الفلاسفة.

والرابع: تركيبها من الجواهر الفردة كما يقوله كثير من أهل الكلام.

والخامس: تركيب الماهيّة من أجزاء متفرقة اجتمعت وركبت.

فإن أردت بقولك: لو كان فوق العرش لكان مركباً كما يدعيه الفلاسفة والمتكلمون.

قيل لك: جمهور العقلاء ـ عندهم ـ أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة، لا من هذا، ولا من هذا.

فلو كان فوق العرش جسم مخلوق محدث لم يلزم أن يكون مركباً بهذا الاعتبار.

فكيف يلزم ذلك في حق خالق المركب الذي يجمع المتفرق، ويفرق المجتمع، ويؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء.

والعقل إنما دلَّ على إثبات إله واحد، ورب واحد لا شريك له ولا شبيه له، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له ولا صفة ولا وجه ولا يدين، ولا هو فوق خلقه، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء.

فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه، كما هي كذب صريح على الوحي.

الكلام على الجهة

وكذلك تنزيهه عن الجهة، إن أردتم أنه منزه من جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف المظروف، فنعم، هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى.

ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.

وإن أردتم بالجهة أمراً يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه، واستواءه على عرشه، فنفيكم لهذا المعنى باطل، وتسميته «جهة» اصطلاح منكم توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة.

فسميتم ما فوق العالم جهة، وقلتم: منزه عن الجهات.

وسميتم العرش حيزاً، وقلتم: ليس متحيزاً.

وسميتم الصفات أعراضاً، وقلتم: الرب منزه عن قيام الأعراض به.

وسميتم حكمته غرضاً، وقلتم: منزه عن الأغراض.

وسميتم كلامه بمشيئته، ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء وإرادته المقارنة لمرادها وإدراكه المقارن لوجود المدرك، وغضبه إذا عصى ورضاه إذا أطيع، وفرحه إذا تاب إليه العباد، ونِدَاهُ لموسى حين أتى الشجرة ونِدَاهُ للأبوين حين أكلا من الشجرة، ونداه لعباده يوم القيامة، ومحبته لمن كان يبغضه حال كفره، ثم صار يحبه بعد إيمانه، وربوبيته التي شملت كل مخلوق وكل يوم هو في شأن، حوادث[1]، وقلتم: هو منزه عن حلول الحوادث.

وحقيقة هذا التنزيه انه منزه عن الوجود ومن الماهيه، ومن الربوبية، ومن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد.

بل عن الحياة القيومية.

فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بحسم، ولا جوهر، ولا مركب، ولا تقوم به الأعراض، ولا يوصف بالأبعاض، ولا يفعل بالأغراض، ولا تحله الحوادث، ولا تحيط به الجهات، ولا يقال في حقه أين؟ وليس بمتحيز، كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، وتكليمه لخلقه، ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته نحو[2] هذه الألفاظ؟

---

(١) قوله: حوادث. هو المفعول الثاني لـ «سميتم».
(٢) قوله: نحو. هو المفعول الثاني لـ «كَسَوْا».

ثم توسلوا إلى نفيها بـواسطتهـا، وكفروا، وضللوا من أثبتهـا، واستحلوا منه مـا لم يستحلوه من أعداء الله: اليهود والنصارى.

فالله الموعد، وإليه التحاكم، وبين يديه التخاصم.

نحن وإياهم نموت، ولا أفلح يوم الحساب من ندما.

﴿وَسَيَعْلَمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

هذا آخر كلام «سيف السنة» وما أحقه بأن يكتب بماء ذهب الإيمـان على صفحات قلوب الإنسان.

وإذا وزنته مع أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة الكثيرة الطيبة التي لا يسع لذكرها هذا المقام، وجدته في ميزان العدل والإنصاف ثقيلاً.

ومتى تجنبت في الإيمان به والتعويل عليه خفايا العصبية ورزايا الاعتساف صرت موحداً في الدنيا والآخرة وكان الله لك ناصراً ودليلاً.

باب في بيان أن من حقق التوحيد دخل الجنة والدعاء إلى كلمة الشهادة

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّـالِحَاتِ كَـانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِـرْدَوْسِ نُزُلاً * خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِولاً﴾ـ إلى قوله ـ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ١٠٧: ١٠٨: ١١٠].

دلت الآية الكريمة على أن تحقيق التوحيد في عدم الإشراك في عبادة الرب.

لما تقدم أن التوحيد قسمان: توحيد العبادة لله تعالى وحده، وتوحيد الربوبية.

فمن لم يشرك في عبادة الرب أحداً، فقد حقق التوحيد، وكان له جنة الفردوس نزلاً، يخلد فيه أبداً.

وإنما استحق هذه المنزلة للإيمان والعمل الصالح الذي رأسه عدم الشرك بالله تعالى.

لأن من أشرك بالله شيئاً في ربوبيته أو عبادته فهو مشرك وليس له عمل صالح أصلاً، وإن أتى بأعمال يظنها صالحات، ولا تنفعه تلك الأعمال مع الشرك.

وصاحب التوحيد ـ وإن قصر في الأعمال ـ فقد جاء بأكمل العمل وأفضل الإيمان، وهو التوحيد الذي هو رأس الطاعات وأساس الصالحات.

قال الجنيد ـ قُدس سره ـ التوحيد إفراد القديم من المحدث.

وقال أبو القاسم التميمي: التوحيد مصدر وحّد يوحد.

ومعنى وحّدت الله: اعتقدته منفرداً بذاته وصفاته لا نظير له، ولا شبه.

وقيل: معنى وحدته، علمته واحداً.

وقيل: سلبت عنه الكيفية والكمية، فهو واحد في ذاته، لا انقسام له، وفي صفاته لا شبيه له، وفي إلٰهيته وملكه وتدبيره لا شريك له، ولا رب سواه ولا خالق غيره.

رؤوس البدعة

ورؤوس البدعة فرق أربع:

الجهمية ولم يردوا التوحيد، وإنما اختلفوا في تفسيره.

وقد عقد أمير المؤمنين في الحديث النبوي «محمد بن إسماعيل البخاري» في صحيحه «كتاب التوحيد» وزاد المستملي «الرد على الجهمية وغيرهم».

ولفظ ابن التين «كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيد».

والمراد بقوله «وغيرهم»: الرافضة.

وظاهره معترض، لأن الجهمية، والقدرية والخوارج والرافضة لم يردوا التوحيد.

وقد سمى المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلٰهية، لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه، ومن شبّه الله بخلقه فقد أشرك، وهم ـ في هذا النفي ـ موافقون للجهمية.

وأما أهل السنة، فضمروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل.

وأما الجهمية: فلم يختلف أحد ممن صنف في المقالات أنهم ينفون الصفات حتى نُسِبُوا إلى التعطيل.

وثبت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: بالغ «جهم» في نَفْيِ التشبيه حتى قال: إن الله ليس بشيء.

قال الكرماني: الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة: أن لا قدرة للعبد أصلاً. وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة.

ومات مقتولاً في زمن «هشام بن عبد الملك» انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»: وليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم نسبة إنكار الصفات، حتى قالوا: إن القرآن ليس كلام الله، وإنه مخلوق.

قال الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي في كتاب «الفرق بين الفِرَق»: إن رؤوس المبتدعة أربعة، إلى أن قال: والجهمية أتباع «جهم بن صفوان» الذي قال بالإجبار وبالاضطرار إلى الأعمال، وقال: لا فعل لأحد غير الله تعالى، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء.

وزعم أن عِلْمَ الله حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حيّ، أو عالم، أو مريد، حتى قال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره.

قال: وأصفه بأنه خالق، ومحيي، ومميت، وموحِّداً ـ بفتح الحاء المهملة الثقيلة ـ لأن هذه الأوصاف خاصة به.

وزعم أن كلام الله حادث، ولم يسم الله متكلماً به.

قال: وكان جهم يحمل السلاح ويقاتل، وخرج مع الحارث بن سريج وهو بمهملة وجيم مصغراً ـ لما قام على «نصر بن سيار» عامل بني أمية بخراسان فآل أمره إلى أن قتله «سَلْم بن أحوز» ـ وهو بفتح المهملة وسكون اللام وأبوه بمهملة وزاي، وزن أعور ـ وكان صاحب شرطة نصر.

وقال البخاري ـ في كتاب «خلق الأفعال» ـ: بلغني أن «جهماً» كان يأخذ عن «الجعد بن درهم».

وكان «خالد القسري» وهو أمير العراق خطب فقال: إن مضحّ بالجعد بن درهم، لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً.

قلت: وكان ذلك في خلافة «هشام بن عبد الملك» فكأنّ الكرماني انتقل ذهنه من الجعد إلى الجهم.

فإن قتل جهم كان بعد ذلك بمدة.

ونقل «البخاري» عن محمد بن مقاتل قال: قال عبد الله بن المبارك: ولا أقول بقول الجهم، إنه قول يضارع قول أهل الشرك أحياناً.

وعن ابن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكي قول جهم.

وعن عبد الله بن شوذب قال: ترك جهم الصلاة أربعين يوماً على وجه الشك.

وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» من طريق خلف بن سليمان البلخي قال: كان جهم من أهل الكوفة، وكان فصيحاً، ولم يكن له نفاذ في العلم، فلقيه قوم من الزنادقة فقالوا له: صف لنا ربك الذي تعبده.

فدخل البيت لا يخرج مدة، ثم خرج فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء.

وأخرج ابن خزيمة في «التوحيد» ومن طريقه البيهقي في «الأسماء» قال: سمعت أبا قدامة يقول: سمعت أبا معاذ البلخي يقول: كان جهم على معبر ترمذ، وكان كوفيّ الأصل فصيحاً، ولم يكن له علم ولا مجالسة أهل العلم.

فقيل له: صف لنا ربك فدخل البيت لا يخرج كذا ثم خرج بعد أيام فقال: هو هذا الهواء، مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو منه شيء.

وأخرج «البخاري» من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال:

كلام جهم صفة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يعد قط في أهل العلم وقد سئل عن رجل طلّق قبل الدخول فقال: تعتد امرأته.

وأورد آثاراً كثيرة عن السلف بتكفير جهم.

وذكر الطبري في تاريخه في حوادث سنة سبع وعشرين: أن الحارث بن سريج خرج على «نصر بن سيار» عامل خراسان لبني أمية، وحاربه، والحارث حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب والسنة، وكان جهم حينئذ كاتبه.

ثم تراسلا في الصلح وتراضيا بحكم مقاتل بن حيان والجهم.

فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى تراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل.

فلم يقبل «نصر» ذلك، واستمر على محاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين ومائة في خلافة «مروان» الحمار.

فيقال: إن الجهم قتل في المعركة، ويقال: بل أُسِرَ فأمر «نصر بن سيار» سلم بن أحوز بقتله، فادعى جهم الأمان فقال له «سلم»:

لو كنت في بطني لشققته حتى أقتلك. فقتله.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح مولى بني هاشم قال:

قال «سلم» حين أخذه: يا جهم إني لست أقتلك لأنك قاتلتني.

أنت ـ عندي ـ أحقر من ذلك، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك إلا قتلتك. فقتله.

ومن طريق معتمر بن سليمان، عن حلاد الطفاوي بلغ «سلم بن أحوز» ـ وكان على شرط خراسان ـ أن جهم بن صفوان ينكر أن الله كلم موسى تكليماً. فقتله.

ومن طريق بكير بن معروف قال: رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنق جهم، فاسود وجه جهم.

وأسند أبو القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» له أن قتل جهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، والمعتمد ما ذكره الطبري أنه كان في سنة ثمان وعشرين.

وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحاق القراري أن قصة جهم كانت في سنة ثلاثين ومائة.

وهذا يمكن حمله على جبر الكسر، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج.

وأما قول الكرماني: إن قتل جهم كان في خلافة «هشام بن عبد الملك» فَوَهْمٌ. لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك.

ولعل مستند الكرماني ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال: قرأت في دواوين «هشام بن عبد الملك» إلى «نصر بن سيار» عامل خراسان.

أما بعد فقد نجم قِبَلَكَ رجل يقال له «جهم» من الدهرية، فإن ظفرت به فاقتله.

ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن «هشام» وإن كان ظهور مقالته وقع قبل ذلك، حتى كاتب فيه هشام، والله أعلم.

فرق المقرين بالإسلام

وقال ابن حزم في كتاب «الملل والنحل»: فرق المقرّين بملة الإسلام خمس: أهل السنة، ثم المعتزلة، ومنهم القدرية، ثم المرجئة، ومنهم الجهمية والكرامية، ثم الرافضة ومنهم الشيعة، ثم الخوارج، ومنهم الأزارقة والأباضية.

ثم افترقوا فرقاً كثيرة.

فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع.

وأما في الاعتقاد، ففي نبذة يسيرة.

وأما الباقون ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب.

فأقرب فرق المرجئة من قال: الإيمان، التصديق بالقلب واللسان.

وليست العبادة من الإيمان.

وأبعدهم الجهمية القائلون: بأن الإيمان عقد بالقلب فقط، وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه، وعبد الوثن من غير تقية.

والكرامية القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط، وإن اعتقدوا الكفر بقلوبهم.

وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال:

فأما المرجئة، فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر.

فمن قال: إن العبادة من الإيمان، وإنه يزيد وينقص، ولا نكفر مؤمناً بذنب، ولا نقول: بأنه يخلد في النار، فليس مرجيًا، ولو وافقهم في بقية مقالتهم.

وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر.

فمن قال: القرآن ليس بمخلوق، وأثبت القدر، ورؤية الله تعالى في القيامة، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة، وإن صاحب الكبيرة لا يخرج بذلك من الإيمان، فليس بمعتزلي. وإن وافقهم في سائر مقالاتهم.

وساق بقية ذلك إلى أن قال: وأما الكلام فيما يوصف الله تعالى به فمشترك بين الفرق الخمسة من مثبتٍ لها ونافٍ.

فرأس النفاة المعتزلة، والجهمية قد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون.

ورأس المشبتة «مقاتل بن سليمان» ومن تبعه من الرافضة والكرامية.

فإنهم بالغوا، حتى شبهوا الله تعالى بخلقه. تعالى الله سُبْحَانه عن أقوالهم علواً كبيراً.

ونظير هذا التباين قول الجهمية: إن العبد لا قدرة له أصلاً، وقول القدرية: إنه يخلق فعل نفسه.

قلت: وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيف، وذكر منه أشياء بعد فراغه، مما يتعلّق بالجهمية، انتهى كلام فتح الباري.

وقد نجم في هذا العصر رجل جاهل سار في مقالاته مسير جهم، وجعل ديانته الدهرية مع بعد باعد من العلم وأسبابه، وسمى نفسه نيفرا وزادت فتنته بين ساكني الهند، وهو إلى الآن حي يسعى ويلسع عامة المسلمين.

وقد تصدّى للرد عليه جماعة من المؤمنين نصرهم الله تعالى عليه وأقماه[1] الله ومن تبعه، وطهر هذه الأرض من قذرات كلامه وأدناس بيانه، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهذا من أشراط الساعة لا ريب في ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

قال أهل العلم: وصف الله تعالى إبراهيم عليه السلام بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد:

الأول: انه كان أمة ـ أي قدوة وإماماً معلماً للخير ـ وما ذلك إلا لتكميله مقام اليقين والصبر اللذين تنال بهما مرتبة الإمامة في الدين.

---

(١) أي أضله الله ومن تبعه، يقال خرج فلان يتقمه، أي لا يدري أين يتوجه.

والثاني: كونه قانتاً.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: القنوت دوام الطاعة لله وحده، والمصلي إذا طال قيامه وركوعه وسجوده فهو قانت.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]. انتهى.

الثالث: كونه حنيفاً.

قال ابن القيم رحمه الله: الحنيف، المقبل على الله وحده، والمعرض عن كل ما سواه. انتهى.

الرابع: نفي كونه من المشركين. وهذا لصحة إخلاصه وكمال صدقه في عبودية معبوده، وَبُعْدِهِ عن الشرك المنافي لتحقيق التوحيد.

ويوضح هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٤] أي على دينه من أخوانه المرسلين.

﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَاءُ مِنْكُم وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَداً حَتَّى تؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وذكر سبحانه عن خليله أنه قال لأبيه آزر: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ - إلى قوله - ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨ و٤٩].

فهذا هو تحقيق التوحيد، وهو البراءة من الشرك وأهله واعتزالهم والكفر بهم، وعداوتهم وبغضهم.

قال أهل العلم في هاتين الأيتين: إبراهيم كان «أمة» لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين «قانتاً لله» لا للملوك، ولا للتجار المترفين «حنيفاً» لا يميل يميناً ولا شمالاً كفعل العلماء السوء المفتونين بالدنيا الدنية، المقلدين للرجال وآرائهم، مع مصادمتها لأدلة الكتاب والسنة «ولم يكن من المشركين» بالله شيئاً كائناً ما كان، ولم يكن مقلداً للآباء والأحبار والرهبان، خلافاً لمن كثَّر سوادهم، ويزعم أنه من المسلمين، وهو مشرك في العبادة، مقلد في الديانة.

وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كان أمة﴾، أي كان على الإسلام، ولم يكن في زمانه أحد على الإسلام غيره.

قلت: ولا منافاة بين هذا، وبين ما تقدّم من أنه كان إماماً يقتدى به في الخير.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩]، أثنى على المؤمنين

السابقين إلى الجنة بالصفات التي أعظمها أنهم غير مشركين بربهم.

والمرء قد يعرض له ما يقدح في إسلامه من شرك جليّ أو خفيّ. فنفى ذلك عنه.

وهذا هو تحقيق التوحيد الذي حسنت به أعمالهم، وزكت به نياتهم وأقوالهم وكملت به أفعالهم، ونفعهم.

وهذا باعتبار سلامتهم من الشرك الأصغر.

وأما الشرك الأكبر فلا يقال في تركه ذلك.

قال ابن كثير في الآية: لا يشركون أي لا يعبدون مع الله غيره، بل يوحِّدونه ويعلمون أنه لا إله إلا هو، أحد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأنه لا نظير له، انتهى.

وعن عبادة بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل» أخرجه الشيخان والترمذي.

وفي أخرى لمسلم «من شهد أن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه، وأن محمداً رسول الله حرم الله تعالى عليه النار».

فيه دلالة على تحقيق التوحيد، وأن مصير صاحبه إلى الجنة لا محالة بفضل الله تعالى ورحمته.

وأن التوحيد: هو الإقرار بألوهيته، تعالى، من دون شرك شيء به، والاعتراف بما ذكر.

وأن التوحيد يهدم الذنوب، ويذهب بأهله إلى الجنة، ويبعدهم من النار.

وأن النار حرام على من شهد بالله وحده وبرسالة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

ويوضحه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قال رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وجبت له الجنة». أخرجه أبو داود، فيه بيان تحقيق توحيد الربوبية.

وورد عن معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله عنه أنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كان آخر كلامه لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّه دخل الجنة» رواه أبو داود.

وفيه بيان تحقيق توحيد الألوهية، فإذا اجتمعا في رجل فقد استحق الجنة بلا ريب ولا شك، وعداً من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ويؤيد حديث أبي ذر «جندب بن جنادة الغفاري» رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل عليه السلام فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق.

قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق.

ثم قال: في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر» أخرجه الشيخان والترمذي.

والرغم: الذل والهوان.

وفيه دلالة واضحة على أن التوحيد رأس الطاعات، وأن الذنوب ـ وإن كانت كبائر ـ تضمحل عنده إلى أن لا تؤثر في هلاكه، إن شاء الله تعالى.

بل التوحيد إذا تحقق وثبت ورسخ، يوصل أهله إلى الجنة.

ويدل لذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ستان موجبتان.

فقال رجل يا رسول الله: ما الموجبتان؟

قال: من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة». أخرجه مسلم.

فيه أن الشرك يحبط الأعمال كلها وإن كانت صالحة، وأن التوحيد موجب لدخول الجنة وإن كان صاحبه مقصراً في تكثير الأعمال الصالحات.

وما أبلغ هذه البشارة لو كانوا يعلمون! وما أكثر نَعْيَ هذا الحديث على الذين هم بربهم يشركون في الربوبية، أو الألوهية!.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، خالصاً من قلبه» أخرجه البخاري.

فيه أن شفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون لمن يوحد الله بالإخلاص، ولا يشرك به أحداً.

فمن قال الكلمة باللسان ولم يعمل بموجبها مخلصاً له الدين فلا تناله شفاعته صلى الله عليه وآله وسلم بحال من الأحوال، لأن الشرك لا يغفره الله تعالى ويغفر ما دونه لمن يشاء.

ويبين ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«عرضت عليَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي فقيل لي: هذا موسى وقومه، فنظرت

فإذا سواد أعظم، فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك.

فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال بعضهم: لعلهم الذين وُلِدُوا في الإسلام فلم يشركوا بالله شيئاً وذكروا أشياء.

فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبروه فقال:

هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون.

فقام عكاشة بن محصن فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم.

قال: أنت منهم.

ثم قام رجل آخر فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم. فقال: سبقك بها عكاشة».

أخرجه البخاري مختصراً ومطولاً، و«مسلم» واللفظ له، والترمذي والنسائي وهذا الحديث يعرف بحديث عكاشة.

وما أدله على إخلاص أهل التوحيد من النار! بل على سبقهم إلى الجنة من دون عذاب ولا حساب!.

وفيه بيان أوصاف الموحدين، وأن هذه الصفات تجعل صاحبها من أهل التوحيد المستحقين لدخول الجنان بفضل الرحيم الرحمن.

والرهط: الجماعة دون العشرة.

وفي قوله: «معه الرجل والرجلان» الرد على من احتج بكثرة أهل الضلال لأن الاعتبار بالحق، قلَّ أو كثر، لا بالباطل.

والمراد بالسواد: الشخص الذي يرى من بعيد.

والمراد بقوم موسى: أتباعه الذين على دينه من بني إسرائيل، الذين لم يغيروا ولا حرفوا، وكانوا على صرافة الإيمان وإخلاص العمل، وصحة العقيدة.

وإنما استحق سبعون ألفاً من هذه الأمة المرحومة المحمدية الجنة بغير حساب ولا كتاب، لتحقيقهم التوحيد.

وزاد في حديث أبي هريرة في الصحيحين: «تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر».

وروى أحمد والبيهقي، في حديث أبي هريرة: «فاستزدت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً».

قال الحافظ: وسنده جيد.

وهذا مقام الطامع الحريص مثلي، وليس على الله بعزيز أن يغفر ذنوبي التي بلغت عنان السماء، وطبقت الأرض مشارقها ومغاربها.

فإن العبد مقر بتوحيده مخلصاً من قلبه.

وقد سبقت رحمته على[1] غضبه، ووعد الموحدين بغفران الذنوب كلها وإن أتوا بقراب الأرض خطايا.

وفي خوض الصحابة في هذا، إباحة النظر والمناظرة والمباحثة في نصوص الشرع على وجه الاستفادة، وبيان الحق وطلبه.

وفيه حرصهم على درك الخير.

وفي هذا الحديث عند الشيخين: «لا يسترقون» وهو كذلك، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه في مسند أحمد.

وفي رواية لمسلم «ولا يرقون».

زيادة «لا يرقون» وهم من الراوي

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: هذه الزيادة وَهَمٌ من الراوي، لم يقل النبي صلى الله عليه واله وسلم «ولا يرقون».

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسئل عن الرقى: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه».

وقال: لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا.

قال: وأيضاً فقد رقى جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورقى النبي أصحابه.

قال: والفرق بين الراقي والمسترقي، أن المسترقي سائل، مستعطف، ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن.

قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفا بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقاهم، ولا يكويهم. وكذا قال ابن القيم رحمه الله، وهكذا لا يسألون غيرهم أن يكويهم كما لا يسألون غيرهم أن يرقاهم، استسلاما للقضاء، وتلذذا بالبلاء.

قلت: والظاهر أن الاكتواء أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل بهم ذلك باختيارهم.

وأما الكيُّ عند الضرورة فجائز كما في الصحيح عن جابر بن عبد الله:

---

(١) قوله: على غضبه. هكذا في الأصل. والصواب حذف «على»

«أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث إلى أبيٍّ بن كعب طبيباً فقطع له عرقاً وكواه».

وفي صحيح البخاري عن أنس: أنه كوي من ذات الجنب، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حيّ.

وروى الترمذي وغيره عن ابن عباس: «وأنا أنهى عن الكيّ».

وفي لفظ: «ما أحب أن أكتوي».

قال ابن القيم: قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع:

أحدها: فعله.

والثاني: عدم محبته.

والثالث: الثناء على من تركه.

والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينهما ـ بحمد الله تعالى ـ فإن قوله وفعله يدل على جوازه. وعدم محبته، لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركه، فيدل على أن تركه أولى وأفضل. وأما النهي فعلى سبيل الاختيار والكراهة. انتهى.

ومعنى «لا يتطيرون» لا يتشاءمون بالطيور ونحوها. وسيأتي بيان الطيرة وما يتعلّق بها في بابها إن شاء الله تعالى.

التوكل

والتوكل هو الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الخصال الحميدة والأفعال المجيدة، وهو التعويل على الله وحده، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد، المثمر كل مقام كريم ومنال عظيم، من المحبة والرجاء والخوف والرضاء به ربّاً وإلٰهاً، والرضاء بقضائه، والتسليم لقدره.

وليس في هذا الحديث أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً.

فإن مباشرة الأسباب وتمدن نوع الإنسان في الجملة أمر فطريّ، وشيء ضروري، لا يكاد أحد أن ينفك عنه.

بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، أي كافيه.

وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها، اعتماداً عليه سبحانه وتفويضاً إليه.

فتركهم ـ مثلاً ـ للاكتواء والاسترقاء مباشرة لسبب كاف لكونهما مكروهين، لا سيما والمريض يتشبث ـ فيما يظنه سبباً لشفائه ـ بخيط العنكبوت.

التداوي لا ينافي التوكل

وأما مباشرة الأسباب والتداوي على وجه لا كراهة فيه فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه من هذا الوادي.

لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء».

وقد جاءنا بهذا من جاء بحديث الباب، فلا يحسن منا أن نؤمن ببعض ونكفر ببعض.

ويزيده إيضاحاً ما روي عن أسامة بن شريك قال: «كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاءت الأعراب فقالوا: يارسول الله أنتداوى؟ قال: نعم، يا عباد الله تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا ووضع له شفاء، غير داء واحد قالوا: وما هو؟ قال: الهرم» رواه أحمد.

قال ابن القيم رحمه الله: هذه الأحادث تضمنت إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها.

والأمر بالتداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافي دفع ألم الجوع والعطش، والحر والبرد بأضدادها.

بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى مقتضيات لمسبباتها، قدراً وشرعاً.

وإن تعاطيها لا يقدح في نفس التوكل، كما لا يقدح في الأمر والحكمة.

ويضعف، من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى من التوكل.

فإن تركها عجزاً، ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره فيهما.

ولا بد ـ مع الاعتماد ـ من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً.

حكم التداوي

وقد اختلف العلماء في التداوي هل هو مباح وتركه أفضل، أو مستحب أو واجب؟

والمشهور عن أحمد الأول، لهذا الحديث، وما في معناه.

والمشهو عند الشافعي الثاني.

حتى ذكر النووي في شرح مسلم: أنه مذهبهم ومذهب جمهور السلف وعامة الخلف، واختاره الوزير أبو المظفر.

قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب.

قال: ومذهب مالك، أنه يستوي فعله وتركه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، لا بأس بتركه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي وأحمد. انتهى.

قلت: والذي ترجح عندي - بالنظر في الأحاديث الواردة في هذا الباب - أنه سنة يثاب فاعله، إن نوى اتباع السنة، ولا يلام تاركه أبداً إن قوي على تركه.

وطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باب مستقل من أبواب الشرع.

وأما عكاشة بن محصن، فبضم العين وتشديد الكاف «ومحصن» بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد، ابن حرثان الأسدي من بني أسد بن خزيمة.

وفي حديثه هذا طلب الدعاء من الفاضل.

وفي رواية للبخاري، فقال: اللهم اجعله منهم.

وأما الرجل الآخر فقال القرطبي: لم يكن عنده من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجبه.

إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً، فيتسلسل الأمر، فَسَدَّ الباب بقوله ذلك، انتهى.

يعني سبقك بها عكاشة.

وفيه استعمال المعاريض، وحسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم.

وبالجملة، هذه الأدلة التي سيقت هنا من الكتاب والسنة تدل دلالة واضحة على أن من حقق التوحيد تحقيقاً كاملاً وانصبغ انصباغاً صادقاً يدخله الله تعالى في جنته برحمته بغير حساب ولا كتاب ولا عذاب ولا عتاب.

ومن تحقق به وقصر في العمل وأتى بالذنوب، وارتكب الخطايا التي لم تبلغ به إلى حد الكفر والشرك فالعفو في حقه مرجُوٌّ، ونجاته من النار متقرر ولو بعد حين، ولا يخلد في النار أبداً مع المشركين إن شاء الله تعالى.

الدعاء عام إلى التوحيد

وأما الدعاء إلى التوحيد الذي هو عبارة عن الشهادتين، فقد دل الكتاب والسنة وأقوال

الأئمة عليه دلالة هي أوضح من شمس النهار.

قال تعالى: ﴿قُلْ هذه سبيلي أدْعُوا إلَى اللَّه عَلَى بَصِيرةٍ أنَا وَمَنْ اتّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّه وَمَا أنا من المُشْركين﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال ابن جرير الطبري: يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

قل يا محمد: هذه الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له، دون الألهة والأوثان والانتهاء إلى طاعة الله وترك معصيته، سبيلي - أي طريقي ودعوتي إلى الله وحده لا شريك له - على بصيرة بذلك ويقين، وعلم مني أنا، ويدعو إليه على بصيرة أيضا من اتبعني وصدقني وآمن بي.

وقل: تنزيهاً لله وتعظيماً له من أن يكون له شريك في ملكه أو معبود سواه في سلطانه: وأنا بريء من أهل الشرك به. ولست منهم ولا هم مني. انتهى.

وفي الاية التنبيه على الإخلاص، لأن كثيراً ممن يدعو إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه.

وفيها أن البصيرة من أعلى درجات العلم التي تكون نسبة العلوم فيها كنسبة المرئي إلى البصر.

وهذه هي الخصيصة التي اختص بها الصحابة على سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء.

فالاية تدل على أن أتباعه الداعين إلى الله تعالى أهل البصائر، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة والموافقة وإن كان من أتباعه على الانتساب والدعوى.

ويوضحه قوله تعالى: ﴿أدعُ إلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بالّتي هي أحْسنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

أقسام الدعوة

قال ابن القيم رحمه الله في معنى هذه الآية، ذكر سُبْحَانه مراتب الدعوة فجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو.

١ - فإنه إما أن يكون طالباً للحق. محبّاً له، مؤثراً له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال.

٢ - وإما أن يكون مشتغلاً بضد الحق، لكن لو عرفه آثره واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب والترهيب.

٣ - وإما أن يكون معانداً معارضاً، فهذا يجادَل بالتي هي أحسن.

فإن رجع فيها، وإلا ينقل معه إلى الجهاد، إن أمكن، انتهى.

قال الحافظ في «فتح الباري» تحت قول البخاري «باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته إلى توحيد الله تعالى»: المراد بتوحيد الله، الشهادة بأنه إله واحد.

وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة وقد ادّعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعوهما.

أحدهما: تفسير المعتزلة كما تقدم.

ثانيهما: تفسير غلاة الصوفية، فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة الْمَحْوِ والفناء وكان مرادهم بذلك، المبالغة في الرضاء والتسليم وتفويض الأمر، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفي نسبة الفعل إلى العبد.

وجرَّ ذلك الخصمَ إلى معذرة العصاة، ثم غلا بعضهم، فعذر الكفار، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود.

وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير من أهل العلم بمتقدميهم وحاشاهم من ذلك.

وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجنيد، وهو في غاية الحسن والإيجاز.

وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة فقال: : وهل من غيرٍ؟

ولهم في ذلك كلام طويل يَنْبُو عنه سمع كل من كان على فطرة الإسلام والله المستعان. انتهى كلام الفتح.

قلت: مذهب الصوفية في مسألة التوحيد مذهبان:

وحدة الشهود

الأول: «وحدة الشهود». وعليه درج سلفهم وأئمتهم.

وهو الذي رجّحه جمع جَمٌّ من السلف والخلف، وعليه تنطبق أدلة الكتاب والسنة جميعاً وإن كانت على طريقة إشارة النص دون دلالته.

ويشمله قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] وإياه عنى من خاض في هذه المسألة بعد العلم بأقوال أهل الباطن من الصوفية والعلماء الجامعين بين الشريعة والطريقة، والمعرفة والحقيقة.

وهو الحق البحت، والصواب المحض، الذي لا محيص عنه لمن يؤمن بالله واليوم الآخر، ويخاف الله ويرجوه، ويشح بدينه وإيمانه.

وحدة الوجود

والمذهب الثاني «وحدة الوجود» الذي أحدثه المغلوبون السكارى أو المحجوبون الحيارى.

وقال به جماعة من متأخري المشايخ الذين هم على مراحل من مدارك الشرع ومفاهيمه ومعاطفه، وهو الذي أشار إليه الحافظ فيما سبق قريباً، وقال فيه:

ينبو عنه سمع كل من كان على فطرة الإسلام.

وتقدم على ذلك الكلام منا، نقلاً عن «سيف السنة الرفيعة».

فإياك أن تغتر بأقوالهم، وتصير مشركاً خالصاً بالتمسك بمقالاتهم المضادة لكتاب الله العزيز وسنة رسوله الكريم، وبالاعتقاد بها والجمود عليها.

والذي سماه بعضهم «توحيد العامة» فهو الذي دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته وندب إليه، وحث عليه.

وليس وراء بيان الله ورسوله بيان، ولا قرية بعد عبادان.

فمن اعتقد أن ما دل عليه الكتاب والسنة من بيان التوحيد المجمع عليه بين الأنبياء والرسل هو توحيد العامة، وتوحيد الخاصة هو وحدة الوجود، أو ما ذهب إليه الفلاسفة والملاحدة من الجهمية ومن أشبههم في ذلك فقد خلع ربقة الإسلام عن رقبته، وعادى الله ورسوله، وصار يصدق عليه ما أخبرنا الله تعالى به في كتابه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥].

وقد ذكر البخاري في الباب المشار إليه أربعة أحاديث في المعنى.

منها حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن، وفيه: فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك الخ.

وفي رواية: فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله الخ، وكذا أخرجه «مسلم» عن الشيخ الذي أخرجه عنه البخاري.

قال الحافظ في الفتح: وقد تمسك به من قال: أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الآمر الناهي.

واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال وهو مقدمة الواجب فتجب، فيكون أول واجب النظر.

وذهب إلى هذا طائفة كابن فورك.

وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض، فيكون أول واجب جزء من النظر، وهو مَحْكِيٌّ عن القاضي أبي بكر بن الطيب.

وعن الأستاذ أبي أسحاق الأسفرائيني: أول واجب القصد إلى النظر.

وجمع بعضهم بين هذا الأقوال بأن من قال: أول واجب المعرفة. أراد طلباً أو تكليفاً.

ومن قال: النظر أو القصد، أراد امتثالاً، لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة.

وقد ذكرت في «باب كفارة الأيمان» من أعرض عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، وحديث كل مولود يولد على الفطرة، فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فأبواه يهودانه وينصرانه».

وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأن لا يكفي التقليد في ذلك. انتهى.

وقرأت في جزء من كلام شيخ شيوخنا «صلاح الدين العلائي» ما ملخصه.

إن هذه المسألة مما تناقضت فيه المذاهب وتباينت بين مفرط، ومفرط، ومتوسط.

فالطرف الأول: قول من قال: يكفي التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفي الشريك منه.

وممن نسب إليه إطلاق ذلك «عبيد الله بن الحسن العنبري» وجماعة من الحنابلة والظاهرية.

ومنهم من بالغ فحرم النظر في الأدلة وأسند إلى ما ثبت عن الائمة الكبار في ذم الكلام كما سيأتي.

والطرف الثاني: قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام.

ونسب ذلك لأبي إسحاق الأسفرائيني.

وقال الغزالي: أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر.

فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين.

وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعاني، وأطال في الرد على قائله. ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا: لا يجوز أن يكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها، لأن في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع الفقهية.

وأما المذهب المتوسط فذكره، وسأذكره ملخصاً بعد هذا.

وقال القرطبي في «المفهم» في شرح حديث «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» الذي تقدم شرحه في أثناء كتاب الأحكام وهو في أوائل كتاب العلم من صحيح مسلم.

هذا الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة، والشبه الموهمة.

وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة، وقوانين جدلية، وأمور صناعية.

ومدار أكثرها على آراء سوفسطائية، أو مناقضات لفظية تنشأ بسببها على الآخذ فيها شُبَهٌ ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم لا أعلمهم.

فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها. وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها.

ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها الْبُلْه ولا الأطفال لما بحثوا من تحيز الجوهر والألوان والأحوال.

فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعديدها واتحادها في نفسها.

وهل هي الذات أو غيرها؟ وفي الكلام، هل هو متحد أو منقسم؟

وعلى الثاني: هل ينقسم بالنوع أو بالوصف؟ وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً؟

ثم إذا انعدم المأمور، هل يبقى التعلق؟ وهل الأمر لزيد بالصلاة - مثلاً - هو نفس الأمر لعمرو بالزكاة؟

إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة، ومن سلك سبيلهم.

بل نهوا عن الخوض فيها، لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل لكون العقول لها حد تقف عنده.

ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات، وكيفية الصفات.

ومن توقف في هذا فليعلم إنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها، وعن كيفية إدراك ما يدرك به، فهو عن إدراك غيره أعجز.

وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات، منزه عن التشبيه، مقدس عن النظير، متصف بصفات الكمال.

ثم متى ثبت النقل بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه كما هو طريق السلف.

وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل.

وكفى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز، و«مالك» بن أنس، و«الشافعي».

وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلّق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقتهم فكفاه ضلالاً.

قال: وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد، وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات.

وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع في الحكم التي استأثر بها.

وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال:

ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد، والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف.

هذا كلامه أو معناه.

وعنه أنه قال ـ عند موته ـ: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت، ما تشاغلت به، إلى أن قال القرطبي:

ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان، هما من مباديه، لكان حقيقاً بالذم.

إحداهما قول بعضهم: إن أول واجب الشك، إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر.

وإليه أشار الإمام بقوله: ركبت البحر الأعظم.

ثانيتهما: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه.

حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك فقال: لا تشنع عليَّ بكثرة أهل النار.

قال: وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظري، وهو خطأ منه.

فإن القائل بالمسألتين كافر شرعاً لجعله الشك في الله واجباً، ومعظم المسلمين كفاراً

حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري.

وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطال النفس في هذا الموضع لما شاع بين الناس من هذه البدعة، حتى اغتر بها كثير من الأغمار، فوجب بذل النصيحة والله يهدي من يشاء، انتهى.

وقال الآمدي في «أبكار الأفكار»: ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر لأن ضد المعرفة النكرة، والنكرة كفر.

قال: وأصحابنا مجمعون على خلافه، وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً لكن عن غير دليل.

فمنهم من قال: إن صاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب.

ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق، وإن لم يكن عن دليل، وسماه علماً.

وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر.

وقال غيره: من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على الصانع.

وغايته أن يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفاً صحيحاً، وتنتج العلم لكنه لو سئل: كيف حصل له ذلك؟ ما اهتدى للتعبير به.

وقيل: الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين.

وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها فمهما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقطوعاً عنده بصدقه، فإذا اعتقده لم يكن مقلداً، لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة.

وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلّق بهذا الباب، فآمنوا بالمحكم من ذلك، وفوضوا أمر المتشابه منه إلى ربهم.

وإنما قال من قال: إن مذهب الخلف أحكم بالنسبة إلى الرد على من لم يثبت النبوة فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يذعن فيسلم أو يعاند فيهلك، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك وليس الأول سبب إلا جعل الأصل عدم الإيمان، فلزم إيجاب النظر المؤدي إلى المعرفة، وإلا فطريق السلف أسهل من هذا، كما

تقدم إيضاحه من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن.

فاختلط الأمر على من اشترط ذلك، والله المستعان.

واحتج بعض من أوجب الاستدلال باتفاقهم على ذم التقليد وذكروا الايات والأحاديث الواردة في ذم التقليد، وبأن كل أحد ـ قبل الاستدلال ـ لا يدري أي الأمرين هو الهدى، وبأن كل ما لا يصح بالدليل فهو دعوى لا يعمل بها، وبأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو عليه عن ضرورة أو استدلال.

والجواب عن الأول، أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة.

وليس من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن الله عز وجل أوجب اتباعه في كل ما يقول.

وليس العمل بما أمر به أو نهى عنه داخلا تحت التقليد المذموم اتفاقا.

وأما من دونه ممن اتبعه في قول قاله واعتقد أنه لو لم يقله لم يقل هو به فهو المقلد المذموم.

بخلاف ما لو اعتقد ذلك في خبر الله ورسوله، فإنه يكون ممدوحاً.

وأما احتجاجهم بأن أحداً لا يدري قبل الاستدلال أي الأمرين هو الهدى فليس بمُسَلَّمٍ.

بل من الناس من تطمئن نفسه وينشرح صدره للإسلام من أول وهلة، ومنهم من يتوقف على الاستدلال.

فالذي ذكروه هم أهل الشق الثاني، فيجب عليه النظر ليقي نفسه النار.

لقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ناراً﴾.

ويجب على كل من استرشده أن يرشده ويبرهن له الحق.

وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده.

وأما من استقرت نفسه إلى تصديق الرسول ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل، توفيقاً من الله، وتيسيراً، فهم الذين قال الله تعالى في حقهم: ﴿وَلٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيْمانَ وزَيَّنَهُ في قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وقال: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم ولا لرؤسائهم، لأنهم لو كفر آباؤهم أو رؤسائهم لم يتابعوهم بل يجدون النفرة عن كل ما سمعوا عنه ما يخالف الشريعة.

وأما الآيات والأحاديث، فإنما وردت في حق الكفار الذين اتبعوا من نهوا عن اتباعه، وتركوا اتباع من أمروا باتباعه وإنماكلفهم الله تعالى الإتيان بالبرهان على دعواهم. بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط اتباعهم حتى يأتوا بالبرهان وكل من خالف الله ورسوله فلا برهان له أصلاً وإنما كلف الإتيان بالبرهان تبكيتاً وتعجيزاً.

وأما من اتبع الرسول فيما جاء به فقد اتبع الحق الذي أمر به، وقامت البراهين على صحته، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان أم لا.

وقول من قال منهم: إن الله ذكر الاستدلال وأمر به، مسلم.

لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاقه، وواجب على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق، كما تقدم تقريره، وبالله التوفيق.

وقال غيره: قول من قال: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم، ليس بمستقيم.

لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات.

فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف، والدعوى في طريقة الخلف.

وليس الأمر كما ظن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره، والتسليم لمراده.

وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله.

وأما قولهم في العلم، فزادوا في التعريف، «عن ضرورة أو استدلال» وتعريف العلم انتهى عند قوله عليه.

فإن أبوا إلا الزيادة فليزدادوا عن تيسير الله له ذلك، وخلقه ذلك المعتقد في قلبه.

وإلا فالذي زاده هو محل النزاع فلا دلالة فيه. وبالله التوفيق.

وقال أبو المظفر السمعاني: تعقب بعض أهل العلم قول من قال: إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد، بأنهم لم يشتغلوا بالتفريعات في أحكام الحوادث، وقد قبل ذلك الفقهاء واستحسنوه، فدونوه في كتبهم، فكذلك علم الكلام.

ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين وأهل الأهواء، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ ويثبت اليقين لأهل الحق.

وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيته، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقل.

وأجاب: أما أولاً: فإن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع.

وصح عن السلف أنهم نهوا عن الكلام، وعدوه ذريعة للشك والارتياب.

وأما الفروع فلم يثبت عن أحد منهم النهي عنها إلا لمن ترك النص الصحيح وقدم عليه القياس.

وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ لأحد من أئمة السلف إنكار ذلك لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي، وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم.

فمن ثَمَّ تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك، بخلاف علم الكلام.

وأما ثانياً: فإن الدين كمل لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣٥].

فإذا كان أكمله وأتمه وتلقاه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واعتقده من تلقّى عنهم، واطمأنت به نفوسهم فأي حاجة بهم إلى تحكيم العقول والرجوع إلى قضاياها وجعلها أصلاً؟

والنصوص الصحيحة الصريحة يعترض عليها، فتارة يهمل[1] بمضمونها، وتارة تحرف عن مواضعها.

وإذا كان الدين قد كمل فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى.

مثل زيادة إصبع في اليد، فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك.

وقد توسط بعض المتكلمين فقال: لا يكفي التقليد، بل لا بد من دليل ينشرح به الصدر ويحصل به الطمأنينة العلمية.

ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية، بل يكتفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه، انتهى.

والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كافٍ في هذا القدر.

وقال بعضهم: المطلوب من كل أحد التصديق الْجَزْمِيُّ الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى والإيمان برسله وبما جاءوا به كيفما حصل، وبأي طريق إليه يوصل ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزلزل.

قال القرطبي: هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف.

واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة، وبما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة، أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان.

---

(١) قوله: يهمل. هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: يعمل.

فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين والتزام أحكام الإسلام من غير التزام بتعليم الأدلة، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما بسبب وضوحه له.

فالكثير منهم قد أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم سيبعث وينتصر على من خالفه.

فلما ظهرت لهم العلامات في محمد صلى الله عليه وآله وسلم بادروا إلى الإسلام وصدقوه في كل شيء قاله ودعاهم إليه، من الصلاة والزكاة، وغيرهما.

وكثير منهم كان يؤذن له في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم، فلا يزالوا يزدادون إيماناً ويقيناً.

العقل لا يوجب ولا يحرم شيئاً

وقال أبو المظفر السمعاني أيضاً ما ملخصه: إن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحرم شيئاً، ولا حظّ له في شيء من ذلك، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء لقوله تعالى: ﴿وما كُنّا مُعذّبينَ حتى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥].

وقوله سُبْحانه: ﴿لِئَلَّا يكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرّسُلِ﴾ [النساء: ٦٥]. ونحو ذلك من الآيات.

فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الله دون الرسول.

ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه ـ بالنسبة إلى الدعاء إلى الله ـ سواء. وكفى بهذا ضلالاً.

ونحن لا ننكر أن العقل يرشد إلى التوحيد، وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه، مع قطع النظر عن السمعيات، لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التي تواترت، ولو بالطريق المعنوي.

ولو كان كما يقول أولئك، لبطلت السمعيات التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها.

بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعيات، فإن عقلناه، فبتوفيق الله تعالى، وإلا اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله تعالى. انتهى.

ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس: «أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم: أنشدك الله. الله أرسلك أن نشهد أن لاَ إلٰهَ إلاَّ اللَّه، وأن ندع اللات والعزى؟ قال: نعم فأسلم». وأصله في الصحيحين في قصة «ضمام» بن ثعلبة.

وفي حديث عمرو بن عيسة عند مسلم «أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

ما أنت؟ قال: نبي الله. قلت: آلله أرسلك؟ قال: نعم، قلت بأي شيء؟ قال: أُوَحِّد الله لا أشرك به شيئاً» الحديث.

وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتيله الذي قال: لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه فأنكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وحديث المقداد في معناه.

وفي كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد، إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التواتر المعنوي الدالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده، ويصدقوه فيما جاء به عنه.

فمن فعل ذلك قبل منه، سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا.

ومن توقف منهم نبهه حينئذٍ على النظر، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده.

قال البيهقي في «كتاب الاعتقاد»: سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدث[1] العالم طريق الاستدلال بمعجزات الرسالة فإنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسل.

ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له: بعث الله إلينا رسولاً نعرف صدقه فدعانا إلى الله، وتلا علينا تنزيلاً من الله، لا يشبهه شيء، فصدقناه، وعرفنا أن الذي جاء به الحق. الحديث بطوله.

وقد أخرجه ابن خزيمة في «كتاب الزكاة» من صحيحه من رواية ابن إسحاق وحاله معروفة، وحديثه في درجة الحسن.

قال البيهقي: فاستدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووحدانيته وحدث[1] العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن وغيره.

واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار.

فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع، ولا يكون ذلك تقليداً، بل هو اتباع. انتهى.

---

(١) قوله: وحدث. هكذا في الأصل. والصواب حدوث.

لا يتوقف حصول الإيمان على النظر

وقد استدل من شرط النظر بالأيات والأحاديث الواردة في ذلك، ولا حجة فيها.

لأن من يشترط النظر لم ينكر أصل النظر وإنما أنكر توقف الايمان على وجود النظر بالطرق الكلامية.

إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جعله شرطاً. .

واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم، إذ لو أفاده لكان العلم حاصلاً لمن قلد في قدم العالم، ولمن قلد في حدثه[1] وهو محال لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين.

وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما تقليد صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلا.

واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر، بأن ذلك كان لضرورة المبادىء.

وأما بعد تقرير الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة.

ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار.

والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه، حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصّلوها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها، وهذا هو محض التقليد.

فال أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في معرفة الله، والقول بإيمان من قلدهم. وكفى بهذا ضلالاً.

وما مثلهم إلا، كما قال بعض السلف: إنهم كمثل قوم كانوا سَفْراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكول والمشروب، ورأوا فيها طرقاً شتى فانقسموا قسمين.

فقسم: وجدوا من قال لهم: أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها تنجوا، فتبعوه.

وتخلفت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة وظهر لهم أن في العمل بها النجاة، فعملوا بها فنجوا.

وقسم: هجموا بغير مرشد ولا أمارة فهلكوا، فليست نجاة من اتبع المرشد أدون من نجاة من أخذ بالأمارة إن لم يكن أولى منها.

---

(١) الصواب في حدوثه.

ونقلت من جزء الحافظ «صلاح الدين العلائي» يمكن أن يفصل فيقال: من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل له اليقين التام بالمطلوب.

إمَّا بنشأته على ذلك، أو لنور يقذفه الله تعالى في قلبه، فإنه يكتفي فيه بذلك.

ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل.

ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر.

ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم، إلى أن تزول عنه.

قال: فبهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة.

وأما من غلا فقال: لا يكفي إيمان المقلد فلا يلتفت إليه، لما يلزم منه القول بعدم إيمان أكثر المسلمين.

وكذا من غلا فقال: لا يجوز النظر في الأدلة، لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر. انتهى ملخصاً.

واستدل بقوله: فإذا عرفوا الله، بأن معرفة الله بحقيقة كنهه ممكنة للبشر.

فإن كان ذلك مقيداً بما عرف به نفسه من وجوده وصفاته اللائقة من العلم والقدرة والإرادة مثلاً، وتنزيهه عن كل نقيصة كالحدوث، فلا بأس به.

فأما ما عدا ذلك فإنه غير معلوم للبشر وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

فإذا حمل قوله: فإذا عرفوا الله، على ذلك كان واضحاً، مع أن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نطق بهذه اللفظة.

وفيه نظر. لأن القصة واحدة، ورواة هذا الحديث اختلفوا، هل ورد الحديث بهذا اللفظ أو بغيره، فلم يقل صلى الله عليه وآله وسلم إلا بلفظ منها؟

ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال.

وقد بيّنت في أواخر كتاب الزكاة أن الأكثرين رواه بلفظ «فادعهم إلى شهادة أن لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه، وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك».

ومنهم من رواه «فادعهم إلى أن يوحدوا الله. فإذا عرفوا ذلك».

ومنهم من رواه بلفظ «فادعهم إلى عبادة الله. فإذا عرفوا الله».

ووجه الجمع بينها أن المراد بالعبادة التوحيد.

والمراد بالتوحيد، الإقرار بالشهادتين.

والإشارة بقوله: «ذلك» إلى التوحيد.

وقوله: «فإذا عرفوا الله». أي عرفوا توحيد الله، والمراد بالمعرفة الإقرار والطواعية.

فبذلك يجمع بين هذه الألفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق.

وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدّم، الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقرّ بالشهادتين، فإن من لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل ما ثبت عنهما والتزام ذلك، فيحصل ذلك لمن صدق بالشهادتين.

وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر.

لأنه إن كان مع تأويل فظاهر، وإن كان عناداً قدح في صحة الإسلام فيعامل بما يترتّب عليه من ذلك، كإجراء أحكام المرتد وغير ذلك.

وفيه قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به.

وتعقب بأن مثل خبر «معاذ» حفّته قرينة أنه في زمن نزول الوحي، فلا يستوي مع سائر أخبار الآحاد، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يغني عن إعادته.

وفيه أن الكافر إذا صدق بشيء من أركان الإسلام كالصلاة مثلاً، يصير بذلك مسلماً.

وبالغ من قال: كل شيء يكفر به المسلم إذا جحده، يصير به الكافر مسلماً إذا اعتقده.

والأول أرجح، كما جزم به الجمهور، وهذا في الاعتقاد.

أما الفعل، كما لو صلى، فلا يحكم بإسلامه، وهو أولى بالمنع، لأن الفعل لا عموم له، فيدخله احتمال العبث والاستهزاء.

هذا آخر كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري» مطولاً بلفظه.

والحاصل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، دعا الناس إلى توحيد الألوهية.

والتوحيد عبارة عن القول بالشهادتين، والشهادتان تدعوان إلى إخلاص العبادة لله تعالى.

ويكفي في ذلك اتباع الدعاة من الرسل، واتباعهم قدوة بهم.

ولا يجب النظر، ولا الاستدلال على ثبوت الصانع القديم الواحد الواجب الوجود، ذي الصفات العليا، والأسماء الحسنى.

وإن كان ولا بد، فهذه أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة تغني عن غيرها.

قال الغزالي: في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة برهان.

وقد ذكر صاحب الوظائف على مذهب السلف: أن في القرآن قدر خمسمائة آية تدل عليها.

وقد أجمع أهل الملل الدينية وسائر الفرق الإسلامية على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى واضح.

والآيات الدالة على الصانع ووحدانيته وصفاته أكثر من أن تحصى.

ومَنْ أبلغ من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الاستدلال والنظر؟ وأصدق من الله قيلاً فيما هدى الناس إليه من الاعتبار بخلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار وما بينهن؟

وأما نصب الأدلة التي أحدثها الطائفة المتكلمة في الإسلام، وجاءوا بها على نهج الفلاسفة الطغام، وزادوا عليها من عند أنفسهم ـ ما نهوا عن الخوض فيه والإتيان به ـ ودعوا الناس إليه، وألزموهم العلم والاعتقاد به، فليس من الشرعة الحقة في صَدَرٍ ولا وِرْدٍ.

وليس عليه أثارة من علم ،وإنما هو من الجهل البسيط والمركب بمكان لا يخفى على من له أدنى إلمام بالقرآن والحديث وطريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

وبالله العجب من قوم إذا سألت عنهم[1] عن فضائل السلف أقروا بمزيتهم في العلم والعمل عليهم وعلى غيرهم من كل أحد.

وإذا طالبتهم إلى القول بما قالوا، والعمل بما عملوا، والاعتقاد بمثل اعتقادهم الساذج عن أهواء المتكلمين وآراء المجادلين اشمأزت قلوبهم ونفرت طبائعهم كأنهم ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠].

وبالجملة فالحق الحقيق بالقبول، الذي أنزل الله تعالى لأجله كتبه، ودعا إليه كل رسول، هو التوحيد الخالص من شوب الأكدار، المصفّى من قذرات الأفكار.

وهو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، بوجود الصانع لهذا العالم بالفطرة التي فطر الله الخلق عليها من غير استدلال بأدلة نظرية مبنية على شفا جرف هار، ومعرفته سبحانه بالصفات الواردة في كتابه، وفي أحاديث رسوله والاكتفاء بمجمل الإيمان على طريق السلف.

هذا صحيح البخاري تلْوُ القرآن، فيه كتاب التوحيد المشتمل على بيان صفات الله تعالى التي ورد بها القرآن، وصحت بها السنة المطهرة على لسان سيد ولد عدنان.

راجعه تجد فيه من هذا الباب كثيراً طيباً.

قال الحافظ في «الفتح»: تنبيهان.

أحدهما: الذي يظهر من تصرف البخاري في «كتاب التوحيد» أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة

---

(١) قوله: إذا سألت عنهم. خطأ في التعبير. والصواب. إذا سألتهم.

إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم «في كتاب الرد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع ـ وهو شيخ شيوخ البخاري ـ أنه ذكر المبتدعة فقال:

ويْلَهُمْ ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله. يقول الله: ﴿إنَّ اللَّهَ سَميعٌ بَصِيرٌ﴾ [لقمان: ٨ والحج: ٧٥] ﴿ويُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨ و٣٠] ﴿والأرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ والسَّمواتُ مطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

﴿ما منعك أنْ تَسْجُدَ لِما خَلقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وكلَّم اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٤] ﴿الرَّحْمَنُ على الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥]. ونحو ذلك فلم يزل من العصر إلى غروب الشمس. انتهى.

ولم يذكر الحافظ تنبيهاً ثانياً في النسخة التي عندنا ولا أدري، أهو سهو منه أو من الكاتب؟

وعلى كل حال فالذي قال ابن أبي مطيع، هو الحق الصريح، والصدق الصحيح.

وإن كنت في ريب مما قلنا، فهذا «كتاب الجوائز والصلات في بيان الأسامي والصفات» لبعض أهل العلم.

انظر فيه فسترى لكل صفة مقدسة من صفات الباري ـ جلّ مجده ـ باباً مستقلاً.

وكل باب مصدر بآيات من الكتاب العزيز الناطقة بالصفة التي عقد لها الباب.

وهذا يرشدك أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ يوحى.

والسنة المطهرة تصدق الكتاب العزيز، وكذلك الكتاب الكريم يصدق سنة النبي الرؤوف الرحيم: ﴿ولَوْ كان مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتلافا كثيرا﴾ [النساء: ٨٢].

وتلك الصفات الثابتة للرحمن الذي استوى على العرش، وتقدس عن المماثلة والتشبيه والتعطيل، والتكييف، مجراة على ظاهرها، من غير تأويل.

ويعالج التشبيه اللازم في بادىء الأمر منها بكلمة إجمالية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وهكذا بقوله تعالى: ﴿ولَمْ يكُنْ لهُ كُفُوا أحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

ولو ذهبنا إلى تأويل كل صفة، وكل لفظة منها وقعنا في حيص بيص.

وكنا على مراحل شائعة من أصل التوحيد المطلوب.

ولا وجه لقبول تأويل من عالم من علماء الإسلام، ورد تأوُّل غيره منهم.

مع أن الله تعالى لم يوجب على أحد أن يؤول كلامه وكلام رسوله.

ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أوجب على الأمة أن يذهبوا في تأويل صفاته العليا إلى مكان بعيد أو قريب.

بل الذي ندب إليه الشارع وحثّ عليه جميع الناس هو الأخذ بظاهر النصوص، والإيمان بألفاظها، مع تفويض علم المتشابهات إليه سبحانه.

ولهذا لا تجد أحداً من سلف الأمة وأئمتها أوَّل شيئاً من صفات الرحمن.

بل صرحوا بأن ذلك من اتباع خطوات الشيطان، وأن التأويل فرع التكذيب، وأن صرف الكلام - بلا برهان شرعي ودليل سمعي - ضَرْبٌ من التحريف.

والخوض في ذلك قسم من البدعة والهذيان. عصمنا الله تعالى عن ذلك.

والمسير إلى توحيد الله تعالى ومعرفة صفاته العليا وأسمائه الحسنى بالصعود على سلالم أهل الكلام نقيصة واضحة في الدين، وثلمة بارزة في حصن اليقين.

بل رد للتوحيد الذي دعا إليه الرسول، وندب إليه سبحانه كل جيل من الناس، وقبيل من سفهاء الخلق والأكياس.

فمن زعم أن الحق في كلام علماء الكلام، والتوحيد هو الذي جاء به هؤلاء الطغام والملاحدة والفلاسفة اللئام، والقرآن لا يكفي في ذلك، والحديث لا يغني عما هنالك، فقد خرج عن دائرة الإسلام، وعليه دائرة السَّوْءِ من الله العزيز العلام.

والكلام على هذا المقام طويل جدًّا يستدعي مؤلفاً بسيطاً.

وليس من مقصودنا في هذا الكتاب إنما الغرض بيان التوحيد الخالص واعتقاد الإله الموصوف بصفات الكمال، المنعوت بنعوت الجلال والجمال، دون الكلام على كل صفة صفة، ودون بيان جميع العقائد التي حرروها في كتب أصول الدين، لأنها قد قضي الوطر منها في كتب مستقلة ممتعة منتفع بها من مؤلفات بعض الفحول الأعلام، ومؤلفات غيره من علماء التوحيد وفضلاء الحق السديد، فعليك بها إن كنت من أهلها، وإلا فأنت وصنيعك كما قيل:

كل نفس ودينها، وكل حزب بما لديهم فرحون.

وإنما الموعد غداً، والخصومة بين يدي الله سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الشعراء: ٢٢٧ وهود: ٨١] أي أشركوا بالله ولم يوحّدوه، ولم يعبدوه خالصاً مخلصاً له الدين ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

ستعلم ليلى أي دين تداينت ... وأي غريم في التقاضي غريمها

باب في الكلام على معنى كلمة التوحيد
والتحقق به وما يتصل بذلك

عن أنس رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومعاذ رديفه، فقال: يا معاذ.

قال: لبيك وسعديك يا رسول الله، قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معاذ قال: لبيك يا رسول الله وسعديك قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار.

قال: يا رسول الله. ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟ قال: إذاً يتكلوا فأخبر بها معاذ عند موته تأثُما» أخرجه الشيخان.

وعن عتبان بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله حرم على النار من قال: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه يبتغي بها وجه الله» أخرجه البخاري ومسلم.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة، أو أبي سعيد في قصة غزوة «تبوك»، وفضل أزوادهم بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أشهد أن لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما فيحجب عنه الجنة».

وفي الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من قال: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة».

قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، قال وإن زنى وإن سرق؟ قالها ثلاثاً.

ثم قال في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر».

فخرج أبو ذر وهو يقول: «وإن رغم أنف أبي ذر».

وفي مسلم أيضاً عن عبادة بن الصامت أنه قال عند موته: سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول: «من شهد أن لَا إِلَٰه إِلَّا اللَّه وأن محمداً رسول الله حرّم الله عليه النار».

وفي الصحيحين عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من شهد أن لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل».

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى: وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة يطول ذكرها.

وأحاديث هذا الباب نوعان:

أحدهما: ما فيه أن من أتى بالشهادتين دخل الحنة، أو لم يحجب عنها.

وهذا ظاهر، فإن النار لا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد الخالص، وقد يدخل الجنة ولا يحجب عنها، إذا طهر من ذنوبه بالنار.

وحديث «أبي ذر» معناه: إن الزنا والسرقة لا يمنعان دخول الجنة مع التوحيد، وهذا حق لا مرية فيه، ليس فيه أنه لا يعذب عليهما مع التوحيد.

وفي مسند البزار عن أبي هريرة مرفوعاً: «من قال لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه نفعته يوماً من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه».

والثاني: ما فيه أنه يحرم على النار.

وهذا حمله بعضهم على الخلود فيها أو على نار يخلد فيها أهلها، وهي ما عدا الدرك الأعلى.

فإن الدرك الأعلى يدخله خلق كثير من عصاة الموحدين بذنوبهم، ثم يخرجون بشفاعة الشافعين، وبرحمة أرحم الراحمين.

وفي الصحيحين أن الله تعالى يقول: «وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه».

قال طائفة من العلماء: المراد من هذه الأحاديث أن «لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه» سبب دخول الجنة والنجاة من النار والمقتضى لذلك.

ولكن المقتضى لا يعول عليه إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه.

فقد يتخلف عند مقتضاه، لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع.

وهذا قول الحسن، ووهب بن منبه، وهو الأظهر.

قال الحسن للفرزدق وهو يدفن امرأته: ما أعددت لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه، منذ سبعين سنة.

قال الحسن: نعم العدة أن لـ «لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه» شروطاً، فإياك وقذف المحصنات.

وروي عنه أنه قال للفرزدق: هذا العمود، فأين الطنب؟

وقيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه دخل الجنة.

فقال: من قال: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه فأدَّى حقها وفرضها، دخل الجنة.

وقال وهب بن منبه لمن سأل: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان.

فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك.

وهذا الحديث «أن مفتاح الجنة لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه» أخرجه أحمد بإسناد منقطع عن معاذ

«قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا سألك أهل اليمن عن مفتاح الجنة فقل: شهادة لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه».

ويدل على صحة هذا القول: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رتب دخول الجنة على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص.

كما في الصحيحين عن أبي أيوب «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة.

فقال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم».

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة «أن رجلاً قال: يا رسول الله، دلني على عمل إن عملته دخلت الجنة.

قال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان.

فقال الرجل: والذي نفسي بيده لا أزيدن على هذا شيئاً ولا أنقص منه.

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»

وفي المسند عن بشير بن الخصاصية قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبايعه فاشترط عليّ شهادة أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة وأوتي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله.

فقلت يا رسول الله: أما اثنتين فوالله ما أطيقهما: الجهاد، والصدقة.

فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم حركها وقال: لا جهاد ولا صدقة فبم تدخل الجنة إذاً؟ قلت: يا رسول الله أبايعك، فبايعته عليهن كلهن».

ففي هذا الحديث أن الجهاد والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد، وكذا الصلاة والصيام والحج.

توقف الصحابة في قتال مانعي الزكاة

ونظير هذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه وأن محمداً رسول الله».

ففهم «عمر» وجماعة من الصحابة أن من أتى بالشهادتين امتنع عن عقوبة الدنيا بمجرد ذلك، فتوقفوا في قتال مانعي الزكاة.

وفهم الصديق رضي الله عنه أنه لايمتنع قتاله إلا بأداء حقوقها.

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فإذا فعلوا ذلك منعوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها.

وقال: الزكاة حق المال.

وهذا الذي فهمه «الصديق» قد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً غيرُ واحد من الصحابة.

منهم ابن عمر، وأنس، وغيرهما، وأنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لَا إلَهَ إلَّا اللَّه وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة».

وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ يعني على أن الأخوة في الدين لا تثبت إلا بأداء الفرائض.

فإن التوبة من الشرك لا تحصل إلا بالتوحيد، ولا يتم التوحيد إلا بالعمل الصالح، وعليه رتب دخول الجنة.

ولما قرر أبو بكر رضي الله عنه هذا للصحابة، رجعوا إلى قوله، ورأوه صواباً.

فإذا علم أن عقوبة الدنيا لا ترفع عمن أدى الشهادتين مطلقاً، بل يعاقب بإخلاله بحق من حقوق الإسلام، فكذلك عقوبة الآخرة.

وقد ذهب طائفة إلى هذه الأحاديث المذكورة أولاً، وما في معناه.

وقالوا: كانت قبل نزول الفرائض والحدود.

منهم الزهري، والثوري، وغيرهما. وهذا بعيد جداً.

فإن كثيراً منها كانت بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود.

وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك وهي آخر حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وهؤلاء، منهم من يقول في هذه الأحاديث: إنها منسوخة.

ومنهم من يقول: هي محكمة. ولكن ضم إليها شرائط، ويلتفت هذا إلى أن الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا؟

والخلاف في ذلك بين الأصوليين مشهور.

وقد صرح الثوري وغيره بأنها منسوخة، وأنه نسخها الفرائض والحدود

وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح، فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً.

أو يكون مقصودهم أن آيات الفرائض والحدود تبين بها توقف دخول الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض واجتناب المحارم.

فصارت تلك النصوص منسوخة، أي مبينة مفسرة.

ونصوص الفرائض والحدود ناسخة، أي مفسرة لمعنى تلك، موضحة لها.

وقال طائفة: تلك النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخر:

ففي بعضها «من قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه مخلصاً».

وفي بعضها «مستيقناً».

وفي بعضها «يصدق قلبه لسانه».

وفي بعضها «يقولها حقاً من قلبه».

وفي بعضها «قد ذل بها لسانه واطمأن بها قلبه».

وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحقيقه[1] بمعنى الشهادتين.

وتحقيقه[1] بقوله: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه. أن لا يؤله القلب غير الله، جاهاً ورجاء، وخوفاً، وتوكلاً، واستعانة، وخضوعاً، وإنابة، وطلباً.

وتحقيقه[1] بأن محمداً رسول الله، أن لا يعبد الله بغير ما شرعه الله على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد جاء هذا المعنى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً.

أنه «من قال لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه مخلصاً دخل الجنة».

قيل: ما إخلاصها يا رسول الله؟ قال: «أن تحجزك عما حرم الله عليك».

وهذا يروى من حديث أنس بن مالك، وزيد بن أرقم. ولكن إسنادهما لا يصح، وجاء أيضاً من مراسيل الحسن نحوه.

وتحقيق هذا المعنى وإيضاحه أن قول العبد: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه يقتضي، أن لَا إِلٰهَ غير اللّٰه.

والإله هو الذي يطاع فلا يعصى هيبة له، وإجلالاً، ومحبة، وخوفاً، ورجاء وتوكلاً عليه، وسؤالاً منه ودعاءً له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله عز وجل.

فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك.

---

(١) هكذا في الأصل: والصواب أن يقال: تحققه في المواضع المشار إليها بالرقم (١).

إطلاق الكفر على المعاصي

ولهذا ورد إطلاق الكفر على كثير من المعاصي التي منشؤها من طاعة غير الله، وخوفه، أو رجائه، أو التوكل عليه، أو العمل لأجله.

إطلاق الشرك على الرياء

كما ورد إطلاق الشرك على الرياء، وعلى الحلف بغير الله، وعلى التوكيل على غير الله والاعتماد عليه.

وعلى من سوَّى بين الله وبين المخلوق في المشيئة، مثل أن يقول:

ما شاء الله، وشاء فلان.

وكذا قوله: ما لي إلا الله وأنت.

وكذلك ما يقدح في التوحيد، وفي تفرد الله سبحانه وتعالى بالنفع والضُّر، كالطيرة، والرقى المكروهة، وإتيان الكهان، وتصديقهم بما يقولون.

وكذلك اتِّباع هوى النفس فيما نهى الله عنه، وقادح في تمام التوحيد وكماله

ولهذا أطلق الشرع على كثير من الذنوب التي منشؤها من اتباع هوى النفس أنها كفر وشرك.

كقتال المسلم، ومن أتى حائضاً في دبرها، ومن شرب الخمر في المرة الرابعة، وإن كان ذلك لا يخرج عن الملة بالكلية.

ولهذا قال السلف: كفر دون كفر، وشرك دون شرك.

إطلاق الإله على الهوى

وقد ورد إطلاق الإله على الهوى المتَّبع، قال تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]،

قال الحسن: هو الذي لا يهوى شيئاً إلا ركبه.

وقال قتادة: هو الذي كلما هوى شيئاً ركبه، وكلما اشتهى شيئاً أتاه، لا يحجزه عن ذلك شرع ولا تقوى قال الشاعر:

من كل شيء لذيذ أحتسي قدحاً ... وكل ناطقة في الكون يطربني

وقال آخر:

من راقب الناس مات غماً ... وفاز باللذة الجسور

ونعوذ بالله من جميع ما كرهه الله.

وروي من حديث أبي أمامة مرفوعاً بإسناد ضعيف: ما تحت ظل السماء إله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع.

وفي حديث آخر: «لا تزال (لا إله إلاَّ اللَّه) تدفع عن أصحابها حتى يؤثروا دنياهم على دينهم، فإذا فعلوا ذلك ردت عليهم، وقيل لهم: كذبتم».

ويشهد لذلك، الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش».

فدل هذا على أن كل من أحب شيئاً وأطاعه، وكان من غاية قصده ومطلوبه، ووالى لأجله، وعادى لأجله فهو عبده، وذلك الشيء معبوده وإلهه.

ويدل عليه أيضاً: أن الله سمى طاعة الشيطان معصية وعبادة، كما قال تعالى ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يا بني آدم أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يٓس: ٦٠].

وقال تعالى ـ حاكياً عن خليله إبراهيم عليه السلام أنه قال لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطان إنَّ الشَّيْطان كَانَ لِلرَّحْمٰنِ عَصِيّاً﴾ [مريم: ٤٤].

فمن لم يحقق عبودية الرحمن وطاعته، فإنه يعبد الشيطان بطاعته له.

ولم يخلص من عبادة الشيطان إلا من أخلص عبودية الرحمن، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ عِبادي لَيْسَ لكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢ الإسراء: ٦٥].

فهم الذين حققوا قول: لا إلٰه إلاَّ اللَّه، وأخلصوا في قولها وصدقوا قولهم بفعلهم، فلم يلتفتوا إلى غير الله محبة، ورجاء، وخشية، وطاعة وتوكلا.

وهم الذين صدقوا في قول لا إله إلاَّ اللَّه وهم عباد الله لأن من قال: لاَ إِلٰهَ إلاَّ اللَّه بلسانه ثم أطاع الشيطان وهواه في معصية الله ومخالفته فقد كذب فعله قوله، ونقص من كمال توحيده بقدر معصية الله في طاعة الشيطان والهوى: ﴿ومنْ أَضلُّ ممَّن اتَّبَع هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥] ﴿ولا تَتَبِع الْهوَى فَيُضلَّك عَنْ سبيلِ اللَّه﴾ [صٓ: ٢٦].

فيا هذا كن عبد الله لا عبد الهوى، فإن الهوى يهوي بصاحبه في النار: ﴿أأَرْبَابٌ مُتفرِّقُون خَيْرٌ أم اللَّهُ الْواحدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار.

واخر الأول الهمُّ، وآخر الأخر النار.

والله ما ينجو غداً من عذاب الله إلا من حقق عبودية الله وحده، ولم يلتفت معه إلى شيء من الأغيار.

غيـر حق برجـه دلـت رابربـود سـدّراه تـوهـمـان خـوابـدبـود

من علم أن الله تعالى معبود فردٌ فليفرده بالعبودية ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ١١٠].

كان بعض العارفين يتكلم على بعض أصحابه على رأس جبل فقال في كلامه لا ينال أحد مزادة حتى ينفرد فرداً بفرد، فانزعج واضطرب حتى رأى أصحابه أن الصخور قد تدكدكت، وبقي على ذلك ساعة، فلما أفاق فكأنه نشر من قبره.

فإن قول «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه» يقتضي أن لا يحب سواه، فإن الله هو الذي يطاع محبة وخوفاً ورجاء.

ومن تمام التوحيد محبة ما يحبه وكراهة ما يكرهه، فمن أحب شيئاً مما يكرهه الله، أو كره شيئاً مما يحبه الله لم يكمل توحيده وصدقه في قوله لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه.

وكان فيه من الشرك الخفي بحسب ما كرهه مما يحبه الله، وما أحبه مما يكرهه.

قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨].

قال الليث عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ [النور: ٥٥] أي لا يحبون غيري.

وفي صحيح الحاكم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل على الصفا، في الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور، أو تبغض على شيء من العدل.

وهل الدين إلا الحب والبغض في الله؟

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُم الله﴾ [آل عمران: ٣١].

وأخرجه أيضاً ابن أبي حاتم وأبو نعيم في الحلية.

وهذا نص على أن محبة ما يكرهه الله، وبغض ما يحبه الله ـ متابعةً للهوى والموالاة على ذلك والمعاداة عليه ـ من الشرك الخفي.

وقال الحسن: اعلم أنك لن تحب الله حتى تحب طاعته.

وسئل ذو النون: متى أحب ربي؟ قال: إذا كان ما يبغضه عندك أمرٌ من الصبر.

وقال بشر بن السري: ليس من أعلام الحب أن تحب ما يبغضه حبيبك.

وقال أبو يعقوب النهر جوري: كل من ادَّعى محبة الله، ولم يوافق الله في أمره، فدعواه باطلة.

وقال يحيى بن معاذ: الموافقة في جميع الأحوال، وأنشد:

وَلَــوْ قلْتَ لي مُتْ مِتُّ سَمْعاً وطَـاعَـةً وَقُلْتُ لِـدَاعي المَـوْتِ أهْـلاً وَمَـرْحَبـاً

ويشهد لهذا المعنى أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُم اللهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال الحسن: قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

إنا نحب ربنا حباً شديداً فنحب أن يجعل الله لحبه عَلَماً، فأنزل الله هذه الآية.

ومن ها هنا يعلم أنه لا تتم شهادة أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه إلا بشهادة أن محمداً رسول الله.

فإنه إذا علم أنه لا تتم محبة الله إلا بمحبة ما يحبه، وكراهة ما يكرهه، ولا طريق إلى معرفة ما يحبه وما يكرهه إلا من جهة محمد المبلغ عن الله ما يحبه وما يكرهه. فصارت محبة الله مستلزمة لمحبة رسوله وتصديقه ومتابعته.

ولهذا قرن الله بين محبته ومحبة رسوله في قوله: ﴿قُلْ إنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وإخْـوانُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحبَّ إِلَيْكُمْ مِن اللهِ ورَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٢٤]، كما قرن بين طاعته وطاعة رسوله في مواضع كثيرة.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: ١ ـ أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ٢ ـ وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، ٣ ـ وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار».

هـذه حال السحرة لما سكنت المحبة في قلوبهم سمحوا ببذل نفوسهم، وقالوا لفرعون: ﴿فاقْضِ ما أنْتَ قاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

ومتى تمكنت المحبة في القلب لم تبعث الجوارح إلا إلى طاعة الله رب العالمين.

وهذا هو معنى الحديث الإلهي الذي أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: «لا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها».

وقد قيل: إن في بعض الروايات «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي».

والمعنى أن محبة الله إذا استغرق بها القلب، واستولت عليه، لم تبعث الجوارح إلا إلى مراضي الرب، وصارت النفس حينئذ مطمئنة بإرادة مولاها عن مرادها وهواها.

يا هذا، اعبد الله لمراده منك، لا لمرادك منه.

فمن عبده لمراده منه، فهو ممن يعبد الله على حرف ﴿فَإنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وإنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١].

ومتى قويت المعرفة والمحبة، لم يرد صاحبها إلا ما يريده مولاه.

وفي بعض الكتب السالفة: من أحب الله لم يكن عنده شيء أحب من رضاه، ومن أحب الدنيا لم يكن شيء عنده آثر من هوى نفسه.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن الحسن قال: ما نظرت ببصري، ولا نطقت بلساني، ولا بطشت بيدي، ولا نهضت على قدمي حتى أنظر على طاعة أو على معصية؟

فإن كانت طاعة تقدمت، وإن كانت معصية تأخرت.

هذه خواص المحبين الصادقين.

فافهموا ـ رحمكم الله ـ هذا، فإنه من دقائق أسرار التوحيد الغامضة.

وإلى هذا المقام أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته لما قدم المدينة حيث قال:

«أحبوا الله من كل قلوبكم» وقد ذكرها ابن إسحاق وغيره.

فإن من امتلأ قلبه من محبة الله لم يكن فيه فراغ لشيء من إرادة النفس والهوى.

وإلى ذلك أشار القائل بقوله:

أروح وقد ختمت على فؤادي ... بحبك أن يحل به سواكا
فلو أني استطعت غضضت طرفي ... فلم أنظر به حتى أراكا
أحبك لا ببعضي بل بِكُلِّي ... وإن لم يبق حبك لي حراكا
وفي الأحباب مختص بوجد ... وآخر يدعي معه اشتراكا
إذا انسكبت دموع في خدود ... تبين من بكى ممن تباكى
فأما من بكى فيذوب وجداً ... وينطق بالهوى من قد تباكى

متى يبقى للمحب حظ من نفسه فما بيده من المحبة إلا الدعوى إنما المحب من يفنى عن هوى كله ويبقى بحبيبه.

فبي يسمع، وبي يبصر، القلب بيت الرب.

وفي الإسرائيليات، يقول الله تعالى: ما وسعني سمائي ولا أرضي، ووسعني قلب عبدي المؤمن(١).

---

(١) هذا الحديث ذكره الغزالي في الإحياء. قال العراقي: لم أجد له أصلاً.
وقال ابن تيمية: هو مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد.
وفي هذا الحديث نزعة من كلام أهل الحلول. وإذا صح كان معناه أن قلب المؤمن يسع ويقبل كلما ورد من عند الله ويسلم للأقدار فيتسع قلبه ولا ينفر من شيء خالف هوى النفس بل يحملها على الصبر والرضا. اهـ. أسنى المطالب.

فمتى كان القلب فيه غير الله، فالله أغنى الأغنياء عن الشرك، وهو لا يرضى بمزاحمة أصنام الهوى.

الحق غيور يغار على عبده المؤمن أن يسكن في قلبه سواه، وأن يكون فيه شيء لا يرضاه.

أَرَدْنَاكُمْ صِرْفاً فَلَمَّا مَزَجْتُمْ بَعُدْتُمْ بِمِقْدَارِ التِفَاتِكُمْ عَنَّا
وَقُلْنَا لَكُمْ لاَ تُسْكِنُوا القَلْبَ غَيْرَنَا فَأَسْكَنْتُمُ الأَغْيَارَ مَا أَنْتُمْ مِنَّا

لا ينجو غداً إلا من لَقِيَ الله بقلب سليم، ليس فيه سواه.

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨] هو الطاهر من أدناس المخالفات.

فأما المتلطخ بشيء من المكروهات، فلا يصلح لمجاورة حضرة القدس إلا بعد أن يطهر في كير العذاب، فإذا زال منه الخبث صلح حينئذ للمجاورة.

«إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً».

فأما القلوب الطيبة فتصلح للمجاورة من أول الأمر: ﴿سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الزمر: ٧٣ والنحل: ٣٢].

من لم يحرق اليوم قلبه بنار الأسف على ما سلف، أو بنار الشوق إلى لقاء الحبيب، فنار جهنم أشد حرّاً.

ما يحتاج إلى التطهير بنار جهنم إلا من لم يكمل تحقيق التوحيد والقيام بحقوقه.

وأول من تُسْعَر به النار من الموحدين العباد، المراءون بأعمالهم.

وأولهم العالم، والمجاهد، والمتصدّق للرياء، لأن يسير الرياء شرك.

ما نظر المرائي بعمله إلا بجهله بعظمة الخالق، والمرائي يُزَوِّر التواقيع على اسم الملك ليأخذ البراطيل لنفسه، ويوهم أنه من خاصة الملك، وهو ما يعرف الملك بالكلية.

نقش المرائي على الدرهم الزائف اسم الملك، ليروج وليبهرج، والبهرج ما يجوز إلا على غير الناقد.

وبعد أهل الرياء، يدخل النار أهل الشهوات، وعبيد الهوى الذين أطاعوا هواهم وعصوا مولاهم.

فأما عبيد الله حقاً فيقال لهم: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩ و٣٠].

جهنم تنطفىء بنور إيمان الموحدين.

وفي الحديث تقول النار للمؤمن: «جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي».

وفي المسند عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يبقى بَرٌّ ولا فاجر إلا دخلها. فتكون على المؤمن برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم، حتى أن للنار ضجيجاً من بردهم».

هذا ميراث ورثه «المحبُّونَ» من حال الخليل عليه السلام.

نار المحبة في قلوب المحبين تخاف منها نار جهنم.

قال الجنيد: قالت النار: يا رب لو لم أطعك، هل كنت تعذبني بشيء أشد مني؟

قال: نعم، كنت أسلط عليك ناري الكبرى.

قالت: وهل نار أعظم مني وأشد؟

قال: نعم، نار محبتي أسكنها قلوب أوليائي المؤمنين.

وكان بعض العارفين يقول: أليس عجباً أن أكون حيًّا بين أظهركم وفي قلبي من لاشتياق إلى ربي مثل شُعَلِ النار التي لا تطفأ.

ولم أر سوى نار الحب ناراً تزيد ببعد موقدها إيقاداً.

ما للعارفين شغل بغير مولاهم، ولا لهم غيره.

وفي الحديث «من أصبح وَهَمُّهُ غير الله، فليس من الله».

قال بعضهم: من أخبرك أن وليه له هَمٌّ في غيره فلا تصدقه.

وكان داود الطائي يقول: في الليل همك عطل عني الهموم، وخالف بيني وبين السهاد، وشوقي النظر إليك أوبق مني اللذات، وحال بيني وبين الشهوات فأنا في سجنك أيها الكريم.

إذا فهمتم هذا المعنى فهمتم معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من شهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، صادقاً من قلبه، حرّمه الله على النار».

من دخل النار من أهل كلمة التوحيد فلقلة صدقه فيها

فأما من دخل النار من أهل هذه الكلمة فلقلة صدقه في قولها.

إن هذه الكلمة إذا صدقت طهرت القلب من كل ما سوى الله.

ومتى يبقى في القلب أثر لسوى الله، فمن قلة الصدق في قولها.

من صدق في قول «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه» لم يحب سواه ولم يرج إلا إياه، ولم يخش أحداً إلا الله، ولم يتوكّل إلا على الله، ولم يبق له من آثار نفسه وهواه.

وإن الله عز وجل له عناية بمن يحبه من عباده.

فكلما زلق ذلك العبد في هفوات الهوى أخذ بيده إلى النجاء.

فيسبب له أسباب التوبة وينبهه على قبح زلته فيفزع إلى الاعتذار، أو يبتليه بمصائب مكفرة لما جنى.

وفي الصحيح عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الحمى تذهب الخطايا كما يذهب الكثير خبث الحديد».

وفي المسند وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن مغفل: «أن رجلاً لقي امرأة كانت بَغِيّاً في الجاهلية، فجعل يلاعبها حتى بسط يده إليها فقالت: مه، إن الله قد أذهب الشرك وجاء بالإسلام.

فتركها وولّى. فجعل يلتفت خلفه وينظر إليها حتى غابت.

فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بالأمر، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنت عبد الله أراد الله بك خيراً ثم قال:

إن الله إذا أراد بعبده خيراً أمسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة».

فيا قوم، قلوبكم على أصل الطهارة، وإنما أصابها رشاش من نجاسة الذنوب،فرشوا عليها قليلاً من دموع العيون وقد طهرت.

اعزموا على فطام النفوس عن رضاع الهوى، فالحمية رأس الدواء.

متى طابت نفوسكم بمألوفاتها، فقولوا كما قالت تلك المرأة لذلك الرجل:

قد أذهب الله الشرك، وجاء بالإسلام.

والإسلام يقتضي الاستسلام والانقياد للطاعة.

وذكّروها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، لعلها تَحِنُّ إلى الاستقامة.

وعرِّفوها اطلاع من هو أقرب إليها من حبل الوريد، لعلها تستحيي من قربه ونظره: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَـرَى وَإِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الضحى: ١٤ والفلق: ١٤].

راود رجل امرأة في فلاة فأبت، فقال لها: ما يرانا إلا الكواكب:

فقالت: فأين مكوكبها؟

أكره رجل امرأة على نفسها وأمرها بغلق الأبواب ففعلت فقال لها: هل بقي باب لم

تغلقيه؟ قالت: نعم الباب الذي بيننا وبين الله تعالى، فلم يتعرّض لها.

رأى بعد العارفين زجلاً يكلم امرأة فقال: إن الله يراكما، سترنا الله وإياكما.

سئل الجنيد: بما يُستعان على غض البصر؟ قال: بعلمك أن نظر الله إليك أبقى من نظرك إلى ما تنظره.

المراقبة

قال المحاسبي: المراقبة علم القلب بقرب الرب، كلما قويت المعرفة قوي الحياء من قربه ونظره سبحانه وتعالى.

قال بعضهم: اسْتَحِيِ من الله على قدر قربه منك، وخف الله على قدر قدرته عليك.

وكان بعضهم يقول: لي منذ أربعين سنة ما خطوت خطوة لغير الله، ولا نظرت إلى شيء لغير الله، حياء من الله عز وجل.

كأن رقيباً منك يرعى خواطري ... وآخر يُدْعَى ناظري ولساني
فما أبصرت عيناي بعدك منظراً ... لغيرك إلا قلت قد رمقاني
ولا بدرت من فيّ بعدك لفظة ... لغيرك إلا قلت قد سمعاني
ولا خطرت من غير ذكرك خطرة ... على القلب إلا عرّجا بعناني

وبالجملة فالتوحيد الإلهي عبارة عن ذل العبودية، وعز المحبوبية.

ومن استبدل ذلك بعبادة غير الله تعالى ومحبته فقد أشرك ولم يعرف قدر الله ولا قدر ربوبيته وعبادته.

وسيأتي بيان شرك المحبة في آخر هذا الكتاب، وبيان آفاته وأنواعه.

فضائل كلمة التوحيد

هذا وكلمة التوحيد لها فضائل عظيمة، وفواضل كريمة، لا يمكن هنا استقصاؤها فلنذكر بعض ما ورد فيها.

قال عمر، وغيره من الصحابة: هي كلمة التقوى، وهي كلمة الإخلاص، وشهادة الحق، ودعوة الصدق، وهي براءة من الشرك، ونجاة من النار، ولأجلها خلقت الخلائق.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي يوحدوني ويعرفوني.

ولأجلها أرسلت الرسل وأنزلت الكتب كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢].

وهذه الآية أول ما عدد الله على عباده من النِعَم في سورة النحل.

قال ابن عيينة: ما أنعم الله على عباده نعمة أعظم من أن عرفهم لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه وأن هذه الكلمة الطيبة لأهل الجنة كالماء البارد لأهل الدنيا، ولأجلها أعدت دار الثواب ودار العقاب، ولأجلها أمرت الرسل بالجهاد.

فمن قالها عصم ماله ودمه، ومن أباها فماله ودمه قدر وهي مفتاح دعوة الرسل وبها كلم الله موسى كفاحاً.

وفي مسند البزار وغيره عن عياض الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن (لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه) كلمة حق على الله كريمة، ولها من الله مكان، وهي كلمة جمعت وشرعت».

فمن قالها صادقاً أدخله الله الجنة، ومن قالها كاذباً أحرزت ماله وحقنت دمه، ولقي الله سبحانه فيحاسبه، وهي ثمن الجنة. قاله الحسن.

وجاء مرفوعاً من وجوه ضعيفة: ومن كانت آخر كلامه أدخل الجنة.

وهي نجاة من النار.

«وسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذناً يقول: أشهد أن لا إله إلا الله فقال: أخرج من النار» أخرجه مسلم. وهي توجب المغفرة.

وفي المسند عن شداد بن أوس وعبادة بن الصامت: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأصحابه يوماً:

«ارفعوا أيديكم، وقولوا: لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه». فرفعنا أيدينا ساعة، ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده، ثم قال: «الحمد لله. اللهم أمرتني بهذه الكلمة وبعثتني بها، ووعدتني الجنة عليها، وإنك لا تخلف الميعاد».

ثم قال: «أبشروا فإن الله قد غفر لكم» وهي أحسن الحسنات.

قال أبو ذر: قلت يا رسول الله: علمني بعمل[1] يقربني من الجنة ويباعدني من النار، وقال: «إذا عملت سيئة فاعمل حسنة، فإنها عشر أمثالها».

قلت: يا رسول الله «لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّه» من الحسنات؟

قال: «هي أحسن الحسنات، وهي تمحو الذنوب والخطايا».

---

(١) الصواب ان يقال: عملاً. بدل بعمل.

وفي سنن ابن ماجه عن أم هانىء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه لا تترك ذنباً ولا يسبقها عمل».

ومن هنا قيل: التوحيد رأس الطاعات، والإخلاص أفضل العبادات.

رئي بعض السلف بعد موته في المنام، فسئل عن حاله.

فقال: ما أبقت لا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه شيئاً، وهي تجدد ما درس من الأعمال في القلب.

وفي المسند أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأصحابه: «جددوا إيمانكم» قالوا: كيف نجدد إيماننا؟ قال: «قَولوا لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه وهي التي لا يعدلها شيء في الوزن، فلو وزنت بالسموات والأرض لرجحت بهن».

كما في المسند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن نوحاً قال لابنه عند موته: آمرك بـ (لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه) فإن السموات السبع والأرضين السبع، لو وضعت في كفة، ووضعت لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه في كفة لرجحت بهن لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه، ولو أن السموات السبع والأرضين السبع كنَّ خُلِقْنَ بَهْمَةً[1] لفصحهن لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه».

وفيه أيضاً عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن موسى قال: يا رب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به.

قال: يا موسى قل: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه. قال يا رب كل عبادك يقولون هذا، قال: يا موسى، لو أن السموات السبع وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة ولَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه في كفة، لمالت بهن لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه».

حديث البطاقة

وكذلك ترجح بصحائف الذنوب، كما في حديث السجلات والبطاقة.

وقد خرّجه أحمد والنسائي والترمذي أيضاً من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

مهما تفكرت في ذنوبي ... خفت على قلبي احتراقه
لكنه ينطفي لهيبي ... بذكر ما جاء في البطاقه

اللهم عبدك هذا،ليس له من الحسنات والخيرات شيء غير لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه، فتقبلها منه، واغفر له برحمتك واحمه عن معاصيك، ظاهرها وباطنها، فإنك على ما تشاء قدير.

وأما أنا فإن النفس لأمارة بالسوء، وإن الشيطان وحزبه إنما يدعون إلى النار واليأس من عفوك وحنانك، وأنت أكبر من كل شيء، وأنت تَقْضِي ولا يقضى عليك.

---

(١) البهمة: أولاد الضأن والمعزة. اهـ قاموس.

فاصنع بنا ما نحن نرجوه، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، اللهم آمين.

وهي التي تخرق الحجب كلها حتى تصل إلى الله عز وجل.

وفي الترمذي عن ابن عمر يرفعه قال: «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، ليس يحجبها دون الله حجاب حتى تصل إليه».

وفيه أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما قال عبد لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه مخلصاً إلا فتحت له أبواب السماء، حتى يفضي إلى العرش ما اجتنب الكبائر».

وروي عن ابن عباس مرفوعاً: «ما من شيء إلا بينه وبين الله حجاب إلا قول لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، كما أن شفتيك لا تحجبها كذلك لا يحجبها شيء، حتى تنتهي إلى الله عز وجل».

وهي التي ينظر الله إلى قائلها ويجيب دعاءه.

خرّج النسائي في كتاب «اليوم والليلة» من حديث رجلين من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

«من قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه وحده لا شريك له. له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، مخلصاً بها روحه، مصدقاً بها لسانه إلا فتق الله له السماء فتقاً حتى ينظر إلى قائلها من أهل الأرض، وحق العبد من نظر الله إليه أن يعطيه سؤاله».

وهي الكلمة التي يصدق قائلها، كما خرجه النسائي والترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«إذا قال العبد: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه والله أكبر، صدقه ربه، وقال:

لَا إِلٰهَ إِلَّا أنا وحدي».

«وإذا قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه وحده لا شريك له، قال الله:

لَا إِلٰهَ إِلَّا أنا وحدي لا شريك لي».

«وإذا قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، قال الله: لَا إِلٰهَ إِلَّا أنا وحدي لا شريك لي، لي الملك ولي الحمد».

«وإذا قال لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، قال الله: لَا إِلٰهَ إِلَّا أنا وحدي، ولا حول ولا قوة إلا بي».

وكان يقول: «من قالها في مرضه ثم مات، لم تطعمه النار».

أفضل الذكر «لا إله إلا الله»

وهي أفضل الذكر كما في حديث جابر المرفوع «أفضل الذكر لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه».

وعن ابن عباس قال: «أحب كلمة إلى الله «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰه» لا يقبل الله عملاً إلا بها».

وهي أفضل الأعمال وأكثرها تضعيفاً، وتعدل عتق الرقاب، وتكون حرزاً من الشيطان.

كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«من قال لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة، كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، إلا أحد عمل أكثر من ذلك».

وفيهما أيضاً عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من قالها عشر مرات كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل».

وفي الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً «من قالها إذا دخل السوق» وزاد فيها «يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة».

وفي رواية: «وبنى له بيتاً في الجنة».

كلمة التوحيد أمان من عذاب القبر

ومن فضائلها، انها أمان من وحشة القبر، وهول الحشر.

كما في المسند وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليس على أهل لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه وحشة في قبورهم، ولا في نشورهم، وكأني بأهل لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه قد قاموا ينفضون التراب عن رؤوسهم ويقولون: الحمد الله الذي أذهب عنا الحزن.

وفي حديث مرسل من قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه الملك الحق المبين، كل يوم مائة مرة كان له أماناً من الفقر وأنساً من وحشة القبر، واستجلب به الغنى، واستقرع به باب الجنة، وهي شعار المؤمنين، إذا قاموا من قبورهم.

كما قال النضر بن عربي: بلغني أن الناس إذا قاموا من قبورهم كان شعارهم لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه.

وقد خرّج الطبراني حديثاً مرفوعاً «أن شعار هذه الأمة على الصراط لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه».

فضائل لا إله إلا الله

من فضائلها أنها تفتح لقائلها أبواب الجنة الثمانية، ويدخل من أيها شاء.

كما في حديث عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيمن أتى بالشهادتين بعد الوضوء، وقد خرّجه مسلم.

وفي الصحيحين عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى

عبدالله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، وأن الله يبعث من في القبور، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء».

وفي حديث عبد الرحمن بن سمرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قصة منامه الطويل قال:

«ورأيت رجلاً من أمتي انتهى إلى أبواب الجنة فأغلقت الأبواب دونه، فجاءته شهادة أن لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه فتحت له الأبواب وأدخلته الجنة».

ومن فضائلها أن أهلها ـ وإن دخلوا النار بتقصيرهم في حقوقها ـ فإنهم لا بد أن يخرجوا منها.

كما في الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«يقول الله عز وجل: وعزتي وجلالي، وكبريائي، وعظمتي لأخرجن منها من قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه».

وخرج الطبراني عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«إن ناساً من أهل لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه يدخلون النار بذنوبهم، فيقول لهم أهل اللات والعزى: ما أغنى عنكم قول لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه؟ فيغضب الله لهم، فيخرجهم من النار، فيدخلون الجنة».

ومن كان في سخطه محسناً، فكيف يكون إذا ما رضي؟ لا يسوي بين من وحده ـ وإن قصّر في توحيده ـ وبين من أشرك به.

وكان بعض السلف يقول في دعائه: اللهم إنك قلت عن أهل النار: إنهم ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

ونحن نقسم بالله ـ جهد أيماننا ـ ليبعثن الله من يموت.

اللهم لا تجمع بين القسمين في دار واحدة.

وكان يقول أبو سليمان: إن طالبني ببخلي طالبته بجوده، وإن طالبني بذنوبي، طالبته بعفوه، وإن أدخلني النار، أخبرت أهل النار أني أحبه.

ما أطيب وصله وما أعذبه، وما أثقل هجره وما أصعبه!!

وكان بعض العارفين يبكي طول ليله ويقول:

إن تعذبني فإن لك محب، وإن ترحمني فإني لك محب.

العارفون يخافون من الحجاب، أكثر مما يخافون من العذاب.

قال ذو النون: خوف النار عند خوف الفراق، كقطرة في بحر لُجِّيٍّ.

وكان بعضهم يقول: إلهي وسيدي ومولاي، لو أنك تعذبني بعذابك كله كان ما فاتني من قربك أعظم عندي من العذاب.

وقيل لبعضهم: لو طردك ما كنت تفعل؟ فقال:

أنا إن لم أجد من الحب وَصْلاً رُمْتُ في النار منزلاً ومقيلا
ثم أزعجت أهلها بندائي بكرة في عرصاتها ومقيلا
معشر المشركين نوحوا على من يدّعي أنه يحب الجليلا
لم يكن في الذي ادَّعاه بحق فجزاؤه العذاب الطويلا

هذا آخر كلام شيخ الإسلام مع تصرف يسير فيه بالنقص وبعض الزيادة.

كلمة التوحيد هي الفارقة بين الكفر والإسلام

وبالجملة هذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والإسلام وهي كلمة التقوى، وهي العروة الوثقى، وهي التي جعلها إبراهيم عليه السلام كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون.

وليس المراد قولها باللسان مع الجهل بمعناها. فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في النار، مع كونهم يصلون ويصومون ويتصدقون.

ولكن المراد معرفتها بالقلب ومحبتها، ومحبة أهلها، وبغض من خالفها ومعاداته.

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من قال لاَ إِلَهَ إلاَّ اللَّه مخلصاً، وفي رواية «خالصاً من قلبه» وفي لفظ: «من قال لاَ إِلَهَ إلاَّ اللَّه وكفر بما يعبد من دون الله دخل الجنة» إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على جهالة أكثر الناس هذه الشهادة.

وفي هذه الكلمة نَفْيٌ وإثبات، نَفْيُ الألوهية عما سوى الله تعالى من المرسلين حتى محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والملائكة حتى جبريل عليه السلام فضلاً عن غيرهم من الأولياء والصالحين وإثباتها له وحده، لا حق في ذلك لأحد من المقربين.

إذا فهمت ذلك فتأمل هذه الألوهية التي أثبتها كلها لنفسه المقدسة ونفى عن محمد وجبريل وغيرهما عليهم السلام أن يكون لهم مثقال حبة خردل منها.

والألوهية التي تسميها العامة في زماننا ـ الولاية، والسر، وسر السر، ويسمون أهلها الفقراء والمشائخ، والأولياء، وأصحاب السير والملوك، وأولي الباطن وأشباه هذا.

ويظنون أن الله جعل لخواص الخلق منزلة يرضى أن العاميَّ يلتجىء إليهم، ويرجوهم، ويخافهم، ويستغيث بهم، ويستعين منهم[1]، في قضاء حوائجه وإسعاف مرامه، وإنجاح مقامه،

---

(١) الأولى أن يقال: ويستعين بهم.

ويجعلهم وسائط بينه وبين الله تعالى.

هي الشرك الجلي[1] الذي لا يغفره الله تعالى أبداً.

فالذين يزعم أهل الشرك في زماننا أنهم وسائل هم الذين سماهم الأولون الآلهة وقالوا: إنما نعبدهم ليقربوا إلى الله زلفى.

فقول الرجل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، فيه إبطال الوسائط المسماة بالآلهة.

وإن أردت أن تعرف هذا واضحاً فاعرف أمرين، تعرف ذلك.

الكفار مقرون بتوحيد الربوبية

الأول: أن تعرف الكفار الذين قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقتلهم ونهب أموالهم وسبى ذراريهم واستحل نسائهم، كانوا مقرين لله بتوحيد الربوبية، وأنه لا يخلق ولا يرزق، ولا يدبر الأمر إلا هو.

كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٤]، الآية إلى غير ذلك من الآيات التي تقدمت في الكتاب.

وهذه مسألة جليلة عظيمة مهمة، عرف منها أن الكفار كانوا مقرين بهذا كله، شاهدين به.

ومع هذا لم يدخلهم ذلك في الإسلام، ولم يخرجهم من الكفر، لم يحرم دماءهم، ولا أموالهم.

وأيضاً كانوا يتعبدون ويحجون، ويعتمرون، ويتصدّقون، ويكفون عن أشياء من المحرمات خوفاً من الله تعالى، فما أغنى عنهم ذلك شيئاً ولكن الأمر الثاني الذي كفرهم وأحل دماءهم وأموالهم، أنهم لم يشهدوا بتوحيد الألوهية.

وهي أنه لا يدعى، ولا يعبد، ولا يخاف، ولا يرجى، ولا يستعان ولا يستغاث إلا الله وحده لا شريك له.

ولا يذبح لغيره، ولا ينذر لغيره، لا لِمَلِكٍ مقرب، ولا لنبيّ مرسل، ولا لغيرهما

فمن استغاث بغيره في الشدائد ودعا غيره فيها فقد كفر.

ومن ذبح لغيره تقرباً إليه، أو نذر لغيره فقد خالف الكلمة وفعل فعل الكفر.

وكذلك حكم ما أشبه ذلك، ويوضحه.

أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يدعون

---

(١) قوله: هي الشرك الجلي إلخ خبر للمبتدأ وهو قوله: والألوهية التي تسميها العامة إلخ.

الصالحين، مثل الملائكة وعيسى، وعزير وغيرهم من الأولياء، فكفروا بهذا مع إقرارهم بأن الله الخالق الرازق الرب المدبر.

إذا تأملت هذا عرفت معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، وعرفت أن من دعا نبياً أو ملكاً أو ولياً أو جنّاً أو شيطاناً أو أحداً من دون الله كائناً من كان، من الصلحاء أو من الطلحاء، أو ندبه أو استغاث به، فقد خرج من الإسلام.

وهذا هو الكفر والشرك الذي قاتل عليه رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم الناس المشركين، والخلق الكافرين، وعباد الأوثان والأصنام، ومعتقدي الأسلاف والآباء الطغام.

فإن قال قائل من المشركين: نحن نعرف أن الله هو الخالق الرازق المدبر، لكن هؤلاء الصالحون مقربون، ونحن ندعوهم وننذر لهم، وندخل عليهم، ونستغيث بهم، ونريد بذلك الوجاهة والشفاعة والزلفى والنجاة عند الله من سخطه ولا تقول: إنهم آلهة، أو مدبرون لما في السموات والأرض، أو رازقوهم.

فقل: كلامك هذا هو مذهب أبي جهل وأبي لهب وأمثالهما.

فإن الكفار الذين يدعون عيسى وعزيراً والملائكة والأولياء، يريدون ذلـك، كما قـال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

فإذا تأملت هذا تأملاً صحيحاً جيداً عرفت أن الكفار يشهدون لله بتوحيد الربوبية، وهي التفرد بالخلق والتدبير.

وكذلك النصارى منهم من يعبد الليل والنهار، ويزهد في الدنيا، ويتصدّق بما دخل عليه، معتزل في صومعته عن الناس.

وهو مع هذا عدو الله، كافر مخلد في النار بسبب اعتقاده في عيسى أو غيره من أولياء الله، يدعوه، ويذبح له، وينذر له.

وكذلك من الناس من يعبد الظلمة والنور.

كفار الهند عبدوا كل شيء غير الله

ومنهم من يعبد شيئاً من الأشياء، حتى أن كفار الهند عبدوا كل شيء غير الله، ولم يعبدوا الله سبحانه وتعالى.

والعابدون لغير الله من مخلوقاته ومكوّناته من السموات إلى الأرض كثيرون، لا يحصرهم العدد.

والموحدون بتوحيد الربوبية أيضاً أكثر من أن يحصوا، بل كلهم مقرون بها، إلا شرذمة قليلة.

وهم ـ مع ذلك ـ في توحيد العبودية قاصرون، وعن صراط الهدى ناكبون.

فتبين لك بهذا أن التوحيد لا يتم إلا بإخلاص الربوبية والعبودية.

وهي في هذا الزمان الأخير ـ بل من زمن كثير ـ غريب جداً في أكثر الخلق وغالب الناس.

وهذا معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ ثم قال: فطوبى للغرباء».

وهذا يرشدك إلى قلة أهل التوحيد الذين خلقت لهم الجنة.

وفيه أيضاً بشارة للموحدين على قلة جمعهم وكسر حالهم وذلتهم في الناس.

فالله الله يا أيها الناس تمسكوا بأصل دينكم الذي ارتضاه الله تعالى لكم ودعا إليه نبيكم، وقاتل المشركين عليه، وندبنا إليه، وجاهد فيه لله حق جهاده.

وأساس هذا الدين ورأسه ونبراسه، شهادة أن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه ـ أي لا معبود ـ إلا الله.

واعرفوا معناها واستقيموا عليها، وادعوا الناس ـ تبعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ إليها، واجعلوها كلمة باقية في أبناء زمانكم، إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة، وكونوا من أهلها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم في الدين، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت وعادوهم وأبغضوهم وأبغضوا من أحبهم أو جادل عنهم.

ومن لم يكفرهم، أو قال: ما عليَّ منهم، أو قال: ما كلفك الله بهم، فقد كذب هذا على الله، وافترى.

فقد كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم والبراءة منهم، ولو كانوا إخوانهم وأولادهم.

فالله الله تمسكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم وأنتم لا تشركون به شيئاً.

الشرك الذي تسرب إلى المسلمين في العصور الأخيرة أغلظ من شرك الجاهلية

وإذا أحطت بما ذكرنا علماً أدركت أن كفر المشركين من المؤمنين من أمة رسولنا صلى الله عليه واله وسلم في العرب والعجم أعظم من كفر الذين قاتلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد سمعت أن الله تعالى ذكر عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر تركوا غير الله من السادة والقادة والطواغيت فلم يدعوا أحداً منهم، ولم يستغيثوا بهم، بل أخلصوا لله وحده لا شريك له.

وأنت ترى المشركين المدعين للإيمان من المسلمين، وفيهم من يدعي أنه من أهل العلم والفضل، وفيه الصلاح والزهد والاجتهاد في العبادة، إذا مسه الضرر وأهمه أمر من أمور الدنيا، قام يستغيث بغير الله من الأولياء كـ «معروف الكرخي» و «الشيخ عبد القادر الجيلاني» و «سالا رومدار» ونحوهم.

وأجل من هؤلاء مثل الخفاء الراشدين والصحابة المكرمين أجمعين.

وأجل منهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأشنع وأفظع وأقبح وأعظم جرماً وأطم ضلالة أنهم يستغيثون بالطواغيت، والأجداث، وأهل القبور، والمردة من الجن والشياطين، ويذبحون لهم، وينذرون لهم، ويسافرون إلى أنصابهم، ويفزعون إلى أحبارهم ورهبانهم، تقليداً في الفروع والأصول المبنية على شفا جرف هار. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم توفّنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، ولا تشركنا يوم الدين مع المشركين.

رحم الله من نصح نفسه، وعرف أن وراءه جنة وناراً، وأن الله تعالى جعل لكل منهما أهلاً وأعمالاً.

نجاة أهل التوحيد

فإن سئل عن ذلك وجد رأس أعمال الجنة توحيد الله تعالى.

فمن أتى به يوم القيامة فهو من أهل الجنة قطعاً لا ريب فيه، ولو كان عليه من الذنوب مثل جبل رضوى، بل بلغ به إلى عنان السماء.

ورأس أعمال أهل النار الشرك بالله تعالى في أسمائه وصفاته كائناً ما كان.

فمن مات عليه جلياً كان أو خفياً، علانية كان أو سراً، فهو من أهل النار قطعاً لا شك ولا شبهة في ذلك، ولو أتى بالعبادة ليلاً ونهاراً، وبالصدقة سراً وجهراً، كطوائف أهل الكتاب، والمجوس، والهنود، ومن مثلهم في شيء من ذلك.

ولكنه لما خلط هذا بالشرك بالله تعالى لم ينفعه شيء من هذا، بل صارت عبادته لغير الله وَبَالاً عليه، وموجبه له النار.

قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [ابراهيم: ١٨].

فرحم الله من انتدب لهذا الأمر العظيم قبل أن يعض الظالم على يديه.

﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٧].

نسأل الله أن يهدينا وإخواننا المسلمين إلى صراطه المستقيم ودينه القويم، وأن يجنبنا طريق المغضوب عليهم، وهم الأخبار الذين لم يعملوا بما علموا، وحرفوا كتاب الله لفظاً ومعنى، وطريق الضالين، وهم الفرقة التي عملت بما لم تعلم، واتبعت الهوى، وضلت عن صراط الهدى.

فما أعظم هذا الدعاء الذي نطقت به فاتحة الكتاب؟

وما أحوج من دعا به أن يحضر قلبه!

فإذا قرأ بها بين يدي الله يهديه ويجنبه.

فإن الله ذكر أنه يستجيب هذا الدعاء الذي في سورة الفاتحة إذا دعا به الإنسان من قلب حاضر.

فنقول: لا إله إلا الله، هي العروة الوثقى، وكلمة الله العليا ، وهي الحنيفية السمحة السهلة البيضاء، وهي ملة نبينا إبراهيم عليه السلام سيد الموحّدين وإمام المتقين، وخليل رب العالمين.

وهي التي جعلها كلمة باقية في عقبه إلى يوم الدين.

وهي التي لأجلها والتأهل بها خلقت المخلوقات، وبها قامت الأرضون السبع والسموات، وبها نطقت الموجودات، ولأجلها أنزلت الكتب وأرسلت الرسل.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦] ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿ولقد بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

والمراد اعتقاد معنى هذه الكلمة الإلهية، والجملة القدوسية بالقلب السليم عن الشرك السقيم.

وأما التلفظ بها باللسان مع الجهل بمرادها، والعمل بمقتضاها، فليس من إخلاص التوحيد في صدرٍ ولا وِرْدٍ، ولا ينفع ذلك نفعاً ولا يغني من عذاب الله شيئاً، ولا يكشف ضراً.

فإن المنافقين يقولونها وقد قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

فهم تحت الكفار الساذجين، عقوبة على مخالفة لسانهم بجنانهم.

فاستحقوا من عقاب الله تعالى ما لم يستحقه الكفار.

معنى كلمة التوحيد نفي وإثبات

ومعنى هذه الكلمة كما تقدم قريباً، هو النفي والإثبات.

نفي اعتقاد الألوهية عما سوى الله تعالى، واعتقاد إثباتها لله وحده لا شريك له ليس في ذلك حق لِمَـلِكٍ مقرب، ولا لنبي مرسل.

فكيف بمن عداهما من صالحي عباد الله تعالى وأعدائه!

قال تعالى: ﴿إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً﴾ [مريم: ٩٣].

وهذا يدل على أن كل ملك، ورسول، وولي، وصالح - وإن بلغ ما بلغ في علو التربة وسُمُوِّ المكانة - عبد لله وحده، ليس له شرف إلا عبودية المعبود المطلق الفرد الأحد.

﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

ولم يقل أحد من عباد الله المخلصين هذا القول أبداً، ولم يدع أحد منهم إلى عبادته وإشراكه بالله في شيء من ذاته وصفاته العليا.

وإنما أخذهم(١) آلهة، هؤلاء المشركون الظالمون، وعبدوهم واعتقدوا فيهم ما لم يندبوهم إليه.

بل نصوا في كتبهم ومقالاتهم ومواعظهم على كون هذه الأفعال شِرْكاً بَحْتاً، وكفراً بواحاً.

وصرحوا بأن فاعلها مشرك بالله خارج عن الإيمان، واقع في سعير النيران.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١].

وقال تعالى: ﴿لاَ يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَقَالَ صَوَاباً﴾ [النبأ: ٣٨].

فإذا قيل: لا خالق إلا الله، ولا رازق ولا مدبر إلا هو، فهٰذا معروف لأنه لا يخلق الخلق ولا يرزقهم ولا يدبرهم إلا الله، ولا يشاركه في ذلك أحد لا مَلِكٌ مقرب، ولا نبي مرسل، ولا عبد آخر مقبول ومحبوب له سبحانه.

فاسأل يا هذا عن معنى الكلمة الطيبة كما تسأل عن معنى الخالق والرازق المدبر.

معنى الإله

واعلم أن معنى «الإله» هو المعبود، هذا تفسير هذه اللفظة المباركة بإجماع أهل العلم، سلفاً وخلفاً.

ومعناها أن من عبد شيئاً فقد اتخذه إلٰهاً من دون الله.

---

(١) قوله: أخذهم. هكذا في الأصل والصواب أن يقال: اتخذهم.

وجميع ذلك باطل فاسد، مخالف للدين الحنيف الذي بعث لأجله الرسل، وأنزل له الكتب، وقوتل عليه إلا الله الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

والعبادة أنواع كثيرة، يأتي ذكرها في هذا الكتاب في مواضعها، في أبـواب مستقلة كالسجود لغير الله، والذبح له، ودعاء غيره تعالى، إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

الاستغاثة بغير الله شرك

فتفكر ـ رحمك الله وإيانا ـ فيما أحدثه الناس المشركون القاسطون عن عبادة غير الله في البر والبحر.

فيستمدون ويستغيثون بالشيخ «عبد القادر الجيلاني» والسيد «معين الـدين الجشتي» و«نظام الأولياء» و«قطب الكاكي» وأمثالهم من الصلحاء الأتقياء أن يُنَجُّوهُ من شدائد هذه الدار الفانية.

فيقال لهذا الجاهل: إذا كنت تعرف أن الإله هو المعبود، وتعرف أن الدعاء ـ مثلاً ـ هو العباد فكيف تدعو مخلوقاً غائباً ميتاً، لا يعلم متى يبعث وماذا يفعل به، وتترك إلهاً حاضراً، ناظراً، قديراً، نافعاً، ضاراً؟

فيقول هذا المشرك: إن الأمر بيد الله، ولكن هذا الصالح يشفع لي وتنفعني شفاعته وجاهه:

ويظن أن هذا يسلمه من الشرك.

فيقال له: المشـركون الـذين قاتلهم رسـول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم واستحل دماءهم وأموالهم، كلهم يقرون بذلك ويعتقدون أن الله هو الذي يدبر الأمر ويرب الخلق.

وإنما أرادوا بهؤلاء ما أرادوا من القربة والشفاعة كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وما بعد هذا البيان من الله بيان، ولا قرية وراء عبادان.

وإذا كان الله قد حكى عن الكفـار أنهم يقرون بـذلك وإنمـا أرادوا التقرب إلى الله والشفاعة وماضاها.

فإذا احتجوا بأن أولئك يعتقدون في الأصنام والأوثان وهي حجارة أو خشب أو نحوها ونحن إنما اعتقدنا في الصلحاء.

فقل لهم: إن الكفار الأولين أيضاً، منهم من كان يعتقد في الملائكة، ومنهم من يعتقد في عيسى وعزير، ومنهم من يعتقد في الجن، ومنهم من يعبد الأصنام، والكفر ملة واحدة.

وقـد قال تعـالى ـ فيمن اعتقد في المـلائكة ـ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ

﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ و٤١].

وقال ـ فيمن اعتقد في عيسى عليه السلام ـ : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١].

وقال ـ فيمن عبد الأصنام واعتقدها ـ : ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعاً وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة ٧٦].

ولفظة «من دون» تشمل كل شيء، من حيوان، وجماد، ونبات، وصالح، وطالح.

فإذا كان «عيسى» من أولي العزم من الرسل قيل فيه هذا، فكيف بآحاد الأولياء من هذه الأمة الإسلامية أن يملكوا لعابديه ضراً أو نفعاً؟

وقد حكى الله تعالى عن مثل هؤلاء الذين اعتذروا في الأولياء بما تقدم في كتابه وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قالت طائفة من السلف: كان قَوْم يدعون الملائكة وعزيراً.

فأفصح سبحانه بأن هؤلاء عبيدي كما أنتم عبيدي، ويرجون رحمتي كما أنتم ترجون رحمتي، ويخافون عذابي كما أنتم تخافون عذابي.

وما أحق هذه الآية بالتفكر فيها، والتدبر لها، وما في معناها من الآيات الأخرى الكثيرة الطيبة.

ولما قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يفرق بين الذين يعتقدون في الأحجار والأشجار والقبور ونحوها. وبين من يعتقدون في الملائكة والأنبياء والصلحاء.

بل ساقهم مساقاً واحداً، وسلخهم من مسلخ واحد، ونص عليهم بالكفر والشرك، من غير فرق بينهم.

وهذا واضح بيّن ـ بحمد الله تعالى ـ يعرفه كل من له أدنى درك، وأيسر عقل، وأنزر فهم، وذلك شيء كثير.

ومن أنواع الشرك أشياء ما عرفها الصحابة إلا بعد سنين، فمن أنت حتى تعرفه بغير تعلم؟

وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فإذا كان هذا في حق سيد الرسل وخاتمهم، فما ظنك بغيره من الناس؟

الشرك محبط للأعمال

وفيه دلالة واضحة على أن الشرك محبط للأعمال الصالحة كلها، ولا ينفع صاحبه منها شيء، ولو كان نبياً، بل أفضل الأنبياء، أعاذنا الله منه.

وما بال الخليل إبراهيم عليه السلام يوصي بنيه وهم أنبياء الله:

﴿يا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتَنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وقال إبراهيم الخليل أيضاً: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا بَلَدَاً آمِناً وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾ [ابراهيم: ٣٥].

فإذا كان أبو الأنبياء يخاف على نفسه وعلى بنيه الأنبياء فما ترجو في غيره وغيرهم من آحاد الناس، الذين ليسوا بأنبياء؟

فسبحان من طبع على قلوب كثير من عباده، فأصمهم وأعمى أبصارهم.

وأنت يا هذا، قد منّ الله عليك بالإسلام، وسماك إبراهيم مسلماً، وعرفت أنه ما من إله إلا الله الواحد القهار.

فاعتقد ما اعتقده الأنبياء والرسل، وأجمعوا عليه من آخرهم[1]. من توحيد الإلهية.

ودع عنك القيل والقال وسخيف السؤال والإشكال، وكن عبداً لِلَّهِ وحده، الذي لا شريك له، كما قال تعالى ـ مخبراً عن خليله إبراهيم ـ: ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وهكذا ينبغي لكل من يعتقد الله ويرجوه ويخافه ويدعي الإسلام أن يتبرأ من أهل الشرك والطغيان، ولا يودهم حتى يؤمنوا بالله الواحد القهار، العزيز الجبار.

فإن الايمان هو الحب لله، والبغض فيه، ومن أحب غير الله فقد أشرك واتخذ نداً.

جهال العلماء والمشايخ

وأما جهال العلماء والمشائخ الذين يسكتون على هذه الأعمال والعقائد، فهم من جهلة الخلق، وعامة الناس الذين قال تعالى فيهم:

---

(١) قوله «من آخرهم» يعني اعتقد ما دعا إليه الأنبياء ـ من أولهم مع آخرهم ـ من توحيد الألوهية و«من» هنا مراد بها معنى «مع».

﴿أولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقال: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾ [الأنفال: ٢٢].

فهم ليسوا ـ في الحقيقة ـ بعلماء ولا مشائخ، بل هم من أجهل خلق الله بالله.

وما مرادهم بذلك إلا الأكل بالباطل، وهم شياطين في جثمان الإنس.

وقد أفصح القرآن عنهم إفصاحاً واضحاً لا يرتاب فيه إلا من أعمى الله بصر بصيرته.

قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكلونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤].

والمراد بالأحبار: العلماء، وبالرهبان: المشائخ والفقراء.

وهذا بَيِّن واضح مكشوف، لا حجاب عليه، ولا غبار.

ويؤيده الحديث الصحيح «لتتبعُنَّ سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع».

فاتفق القرآن والسنة الصحيحة على بيان هؤلاء اللصوص في الدين، والمفسدين في الأرض بإفساد ما في الشرع المبين، من توحيد رب العالمين.

ووجود هذا في الملة الإسلامية مما لا يمكن إنكاره لأحد، ولا يستطيع مشرك ولا مكابر أن يجحده.

وذِكرهم السوالف الكفرية التي كانت لآبائهم شيء معهود، يعرفه من يعرف حالهم وَقَالَهُمْ، وهم كما قالَ تعالى: ﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧].

تقليد المذاهب من الشرك

تأمل في مقلدة المذاهب كيف أقروا على أنفسهم بتقليد الأموات من العلماء والأولياء، واعترفوا بأن فهم الكتاب والسنة كان خاصاً بهم، واستدلوا لإشراكهم في الصلحاء بعبارات القوم، ومكاشفات الشيوخ في النوم، ورجحوا كلام الأمة والأئمة على كلام الله تعالى ورسوله، على بصيرة منهم، وعلى علم.

فما ندري ما عذرهم عن ذلك غداً يوم الحساب والكتاب؟ وما ينجيهم من ذلك العذاب والعقاب؟

وقد ذكر تعالى عن الكفار أنهم يخلصون الدين لله تارة، ويشركون تارة.

وأهل زماننا اليوم، إذا جاءتهم شدة تركوا الله، ودعوا فلاناً وفلاناً، واستغاثوا بهم في البر والبحر، فهم أخف شركاً وأيسر كفراً من أهل زماننا هذا.

رحم الله من تفكر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ

فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنْسَانُ كَفُوراً﴾ [الإسراء: ٦٧].

ففي هذه الآية الكريمة عبرة عظيمة لمن اعتبر، وفكرة واضحة لمن فكز وذكر. ومثل هذه في الكتاب كثيرة.

ولكن الرجل إذا لم يرفع رأسه إلى القرآن، ولم يتل يوماً من الدهر آية من الفرقان، فلا معالجة.

ومن صار أسيراً للتقليد، وعبداً للعبيد، وقنع من الإسلام بالاسم، ومن الدين بالرسم، واعتقد أن الإيمان هو الذي في كتب المقلدة والمتكلمة، وملفوظات الصوفية، وصحائف الفروع الفقهية المختلفة، التي لا سند لها من أدلة الحديث والكتاب، فعلى نفسها براقش تجنى، نعَم لا مهدي إلا من هداه الله.

ومَنْ مَنَّ الله عليه بالعقل المستقيم والقلب السليم فليحمد الله على هدايته له إلى الإسلام.

وإن أشكل عليه شيء في الدين فليسأل أهل الذكر، وهم العارفون بمعاني كتاب الله، والشارحون لحديث رسوله كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُم لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

والذكر اسم من أسماء القرآن، والسنة تِلْوُه فشملت الآية علماء الحديث والتنزيل.

وينبغي أن لا يبادر بالإنكار بل يعلم أن جحده وردّه إنما هو ردٌّ على الله وعلى رسوله المختار.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمَ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذاً أَبَداً﴾ [الكهف: ٥٧].

وحيث إن الشرك أخفى من دبيب النمل ابتلى به بعض من لم يتفطن له، وأفصح به في مقالاته، على جهل منه، كما وقع من صاحب البردة في قوله:

يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به   سواك عند حلول الحادث العمم

وفي الهمزية من هذا الجنس شيء كثير.

وتبعهما جمع جم من الشعراء بالعربية والفارسية في دواوينهم، وقصائدهم، وغزلياتهم، ونظمهم، ونثرهم.

ففاهوا في بيان مدائح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما تقشعر منه الجلود، ويميع عنده صم الصخور.

وهو صلى الله عليه وآله وسلم ـ بأبي هو وأمي ـ لا يحتاج في كمالاته وثبوت أوصافه الشريفة التي لا تقبل حصراً، ولا تحصى عدداً إلى مثل هذا القول، من الزور، والفجور.

بل يكفيه ثناء الله تعالى عليه في كتابه عن مثل جميع هذا الإطراء والأمور.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وهو سيد ولد آدم، وأول شافع ومشفع باليقين كما ورد بذلك الحديث.

فإذا جاء بعض المشركين بجلالة هذا القائل، وعلمه وصلاحه فقال:

إن أصحاب موسى عليه السلام، الذين اختارهم الله على العالمين كانوا أعلم منه وأجل، وقد قالوا لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

فإذا دخل هذا المنكر على بني إسرائيل، فما ظنك بمن ليس في مرتبتهم من آحاد هذه الأمة؟

وكذلك أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم كانوا أعلم وأصلح من الجميع.

ولما مرُّوا بشجرة قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط(١).

وهذا فيه عبرتان:

الأولى: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح أن من اعتقد في شجرة أو تبرك بها فقد اتخذها إلٰهاً.

وقد كان الصحابة يعرفون أنه لا ينفع ولا يضر إلا بالله، وإنما ظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا يأمرهم بها تصير فيها بركة.

والثانية: أن الشرك قد يقع لمن هو أعلم الناس وأفضلهم، وهو لا يدري.

فإن الشرك أخفى من دبيب النمل، والله أعلم.

وبالجملة فأفرض ما على العبد معرفة توحيد الله تعالى ودرجاته، وهو الحاجز بين العبد، وبين النار.

وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنا أغنى الشركاء على الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه».

قال البيهقي في كتاب «الاعتقاد والهدايا إلى سبيل الرشاد»:

---

(١) قال في مختار الصحاح في مادة «ناط»، ناط الشيء علقه وبابه قال، وذات أنواط اسم شجرة بعينها وهو في الحديث.
وهو عني أو مني مناط الثريا، أي في البعد.

أول ما يجب على العبد معرفة الله والإقرار به.

قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقال له ولأمته: ﴿فاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٠].

وقال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

وقال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦].

فوجب بالايات قبلها، معرفة الله، وعلمه، ووجب بهذه الآية الاعتراف به، والشهادة له بما عرفه.

ودلت السنة على مثل ما دل عليه الكتاب.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، فإذا قالوها، عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

وفي حديث طويل عنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:

«يا أبا هريرة ـ وأعطاني نعليه ـ اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه ـ مستيقناً بها قلبه ـ فبشره بالجنة».

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:

«من مات وهو يعلم أن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّه دخل الجنة».

وعن معاذ بن جبل: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من كان آخر كلامه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه وجبت له الجنة».

هذه الأحاديث ساقها البيهقي بسنده، وقال في الحديث الأول:

بيان ما يجب على المدعو أن يأتي به حتى يحقن به دمه.

وفي الحديث الثاني: بيان ما يجب عليه من الجمع بين معرفة القلب والإقرار باللسان مع الإمكان حتى يصح إيمانه.

وفي الخبر الثالث والرابع: شرط الوفاة على الإيمان حتى يستحق دخول الجنان بوعد الله تعالى. انتهى.

وقال العلامة «ابن القيم» رحمه الله تعالى في كتابه الذي سماه «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية».

ملاك السعادة والنجاة والفوز، بتحقيق التوحيدين اللذين عليهما مدار كتب الله تعالى.

وبتحقيقهما بعث الله رسله، وإليهما دعت الرسل من أولهم إلى آخرهم.

أحدهما: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، المتضمن إثبات صفات الكمال لله تعالى وتنزيهه فيها، عن التشبيه، والتمثيل، وتنزيهه عن صفات النقص.

والثاني: عبادته وحده لا شريك له، وتجريد محبته، والإخلاص له، وخوفه ورجاؤه، والتوكل عليه، والرضاء به ربًّا وإلٰهاً، ووليًّا، وأن لا يجعل عدلاً له في شيء من الأشياء.

وقد جمع الله هذين النوعين من التوحيد في سورتي الإخلاص.

وهما: سورة «قل يا أيها الكافرون» المتضمنة للتوحيد العملي الإرادي وسورة «قل هو الله أحد» المتضمنة للتوحيد العلمي الخبريّ.

فسورة «قل هو الله أحد» فيها بيان ما يجب لله تعالى من صفات الكمال وبيان ما يجب تنزيهه عنه من النقائص والأمثال.

وسورة «قل يا أيها الكافرون» فيها إيجاب عبادته وحده لا شريك له، والتبرِّي من عبادة كل ما سواه.

ولا يتم أحد التوحيدين إلا بالآخر.

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بهاتين السورتين في سنة الفجر وصلاة المغرب اللتين هما فاتحة العمل وخاتمته، ليكون مبدأ النهار توحيداً. وخاتمته توحيداً.

فالتوحيد العلمي الخبري له ضدان، التعطيل، والتشبيه، والتمثيل.

فمن نفى صفات الرب وعطلها، كذب تعطيله توحيده.

ومن شبهه بخلقه ومثله بهم كذب تشبيهه وتمثيله توحيده.

والتوحيد الإرادي العملي، له ضدان:

الإعراض عن محبته، والإنابة إليه، والتوكل عليه والإشراك به في ذلك، واتخاذ أوليائه شفعاء من دونه.

وقد جمع الله تعالى بين التوحيدين في غير موضع من القرآن.

منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إلى قوله ـ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١ و٢٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ إلى قوله ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٢ ـ ٦٥].

ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ * ذٰلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [السجدة: ٤ - ٥- ٦].

تأمل ما في هذه الآيات من الرد على طوائف المعطلين والمشركين.

فقوله: ﴿خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤]، يتضمن إبطال قول الملاحدة القائلين بقدم العالم، وأنه لم يزل، وأن الله سبحانه لم يخلقه بقدرته ومشيئته.

ومن أثبت منهم وجود الرب جعله لازماً لذاته أزلاً وأبداً غير مخلوق، كما هو قول «ابن سينا» و «النصير» الطوسي، وأتباعهما من الملاحدة الجاحدين لما اتفقت عليه الرسل عليهم الصلاة والسلام والكتب وشهدت به العقول والفطر.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، يتضمن إبطال قول المعطلة، والجهمية الذين يقولون: ليس على العرش شيء سوى العدم، وان الله ليس مستوياً على عرشه، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا يصعد إليه الكلم الطيب، ولا رفع المسيح إليه، ولا عرج برسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل من عنده جبريل عليه السلام ولا غيره، ولا ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يخافه عباده من الملائكة وغيرهم من فوقهم، ولا يراه المؤمنون في الدار الآخرة عياناً بأبصارهم من فوقهم، ولا تجوز الإشارة إليه بالأصابع إلى فوق، كما أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أعظم مجامعه في حجة الوداع إليه، وجعل يرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إلى الناس ويقول: اللهم اشهد. انتهى كلام ابن القيم رحمه الله تعالى، الذي يلوح عليه من أنوار الإيمان وقوته ما لا يخفى على إنسان.

قال الإمام العلامة «محمد بن الحاج أحمد السفاريني» في كتابه «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية» لشرح الدرة المضيَّة في عقيدة الفرقة المرضية.

التوحيد «تفعيل» للنسبة

التوحيد تفعيل للنسبة، كالتصديق والتكذيب، لا للجعل.

فمعنى وحَّدت الله نسبت الوحدانية إليه، لا جعلته واحداً، فإن وحدانيته تعالى ذاتية له، ليست بجعل جاعل.

قال في القاموس: التوحيد إيمان بالله وحده، انتهى.

أي التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الخبر الدال على أن الله تعالى واحد في ألوهيته لا شريك له.

والتصديق بذلك الخبر أن ينسبه إلى الصدق ومطابقة الواقع بالقلب واللسان معاً لأنا نعني بالتوحيد هنا، الشرعي، وهو إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدته، ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً.

فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه، ولا تشبه صفاته الصفات، ولا تنفك عن الذات، ولا يدخل أفعاله الاشتراك، فهو الخالق دون من سواه، انتهى.

باب في بيان درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين

قال بعض العلماء هذه ثمانية درجات يرقى بها المستفيد إلى معارج علم التوحيد ويصعد بها السالك على مدارج حكم التفريد، ويجاوز بها دركات الشرك والتقليد.

الدرجة الأولى (١)

الأولى: أن أصل البعثة ورأس الدعوة هو توحيد الألوهية الذي هو إفراد الله بالعبادة ونفي الشريك منها. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

قال المفسرون: «الرجز» هو الأوثان، و«الهجر» هو الترك.

وفي الحديث ما يدل على أن عبادة الشيء تُصَيِّرُهُ وثناً.

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد».

وقال تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ١ و٢].

قال البغوي: أي مُرُوهُمْ بلا إله إلا الله.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

قال أهل العلم: الطاغوت: اسم عام لما يعبد من دون الله.

وطاغوت كل قَوْم معبودهم من دون الله، أو متبوعهم على غير بصيرة من الله، أو حاكمهم بغير ما أنزل الله.

---

(١) تيسيراً للقارىء جعلنا كل درجة من الدرجات الثمانية عنواناً. مع العلم بأنها من كلام المؤلف.

وقال تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وهذه الأدلة في دعوة كل رسول أمته إلى التوحيد إما مجملة وأما مفصلة.

فهذه آيات القرآن المتقدمة في الباب الأول من هذا الكتاب.

فيها ذكر الأنبياء عليهم السلام، اسماً باسم. وفيها الأمر لهم بإنذار قَوْمهم، وفيها ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّه واتَّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٦].

والمراد بالإنذار: الأمر بالعبادة التي هي التوحيد والتقوى، والطاعة، وذكر الله تعالى.

وفي سورة نوح ما قال نوح، وما قال له قومه حتى ذكر: ﴿وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

وهذه أسماء قوم صالحين، ماتوا جميعاً فحزنوا عليهم، ونصبوا صورهم وكانوا يعكفون عليها، ويعبدونهم، بعد طول المدة.

وكان ذلك أول شرك بني آدم وقع في الأرض.

وسببه: هو الغلو في الصلحاء، وتلك الصور هي أصول أصنام قريش أيضاً.

وفي سورة العنكبوت ذكر دعوة إبراهيم عليه السلام[١].

وكذلك ذكرها في سورة الشعراء[٢]، وفيها ذكر عبادة الأصنام وهو عكوفهم عليها.

وفي سورة الممتحنة[٣].

في قصته عليه السلام أيضاً ما يدل على وجوب البراءة منهم، والكفر بهم، وظهور العداوة والبغضاء، حتى يؤمنوا بالله وحده.

فالغاية التي ينتهي عندها هذه الأمور هي الإخلاص في العبادة، والتصديق والإذعان له.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين﴾ إلى اخر اية ٧٧.

(٣) وهو قوله تعالى) ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول ابراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير﴾.

وفي سورة «الزخرف»: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦].

وهذه الكلمة هي الباقية في عقبه، وهي معنى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه.

إذ قوله: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] معناه النفي، وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦] معناه الإثبات. ذكر هذا البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات».

وفي سورة النحل: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣] و«الحنيف» هو الموحد.

والخطاب يقتضي العموم، فهذه ملته عليه السلام أيها السالكون، وهذه سنة رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم أيها المتبعون.

وقد وصى إبراهيم بنيه ويعقوب بذلك كما حكاه سبحانه وتعالى عنه في الكتاب، ومن أصدق من الله قيلاً.

وفي سورة الأنعام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٨].

هذا مقام سكوب العبرات إن كنت ـ يا هذا ـ من أهل الاعتبارات لمعاني العبارات.

والحجة التي أُوتيها إبراهيم الخليل على قَوْمه في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

قاله مجاهد كما ذكر البغوي في تفسيره.

والظلم هنا: هو الشرك كما ذكره «البخاري» في صحيحه، في كتاب التفسير.

وقيل: هي التي احتج بها إبراهيم على قَوْمه من أفول الكواكب وغيرها.

وقال أصدق القائلين في أصدق الكتب: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥ ـ ٦٦].

والخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمراد هو وأمته جميعاً.

وما أخوف هذا الكلام لمن له بالدين الحق إلمام.

فإن الله تعالى إذا كان خاطب سيد الرسل بهذا الخطاب، فما ظنك بغيره من الناس وإن بلغوا أي مبلغ في الشرف والمكان؟

ثم حكى سبحانه في سورة «الأعراف»(1) دعوة نوح قومه إلى عبادة الله تعالى وكذا عن «صالح» و«هود» و«شعيب» و«لوط» و«موسى» إلى آخر ما قصه عن الرسل العظام في بيان هذا المرام، من دعوتهم أقوامهم إلى توحيد الألوهية، وإخلاص العبادة له سبحانه وتعالى.

وختم ذلك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقال سبحانه: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: ٢].

فتفكر في هذه الدعوة من الرسل ما هي، فقد قص الله علينا في كتابه العزيز دعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم:

والله تعالى قال في سورة هود: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنَ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠]. قيل الحكاية جند من جنود الله. أي لا تردُّ ولا تُقاوم.

فانظر ما في أنباء الرسل من الفوائد العظيمة: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وفي البخاري عن ابن عباس: اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آباؤكم.

وفي صحيح مسلم عن حديث عمرو بن عنبسة في قوله: ما أرسلك الله به؟ قال: أرسلني بصلة الأرحام وكسر الأوثان وأن يوحدوا الله، ولا يشركوا به شيئاً.

---

(1) وذلك في قوله تعالى: ﴿لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم﴾ [آية: ٥٩].

وكذا حكى الله ـ في نفس سورة الأعراف ـ دعوة صالح وهود وشعيب ولوط وموسى أقوامهم إلى عبادة الله وحده فقال عن هود. وإلى عاد أخاهم هوداً فقال: ﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون؟﴾ [آية ٦٥]. وقال عن صالح: وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال: ﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم الخ﴾ [آية: ٧٣] وقال عن لوط: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها أحد من العالمين؟﴾ [آية: ٨٠].

وقال عن شعيب: وإلى مدين أخاهم شعيباً قال: ﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره الخ﴾ [آية: ٨٥].

فانظر إلى ما ذكر فيهما من معنى الدعوة والرسالة وأنه توحيد الألوهية وترك الشرك، ورفض ما عليه الآباء المشركون.

وتفكر فيما كان عليه النبي وأصحابه بعد الهجرة وقبلها، وما كانوا يدعون الناس إليه وينهونهم عنه، والقرآن ينزل عليه عشر سنين ما بين مقبل ومدبر، والموالاة والمعاداة قائمة بين المقر والمنكر، ومكث على ذلك عشر سنين.

فمن لم يتبعه ولم يطعه، فهو المشرك الهالك، وليس إذ ذاك صلاة ولا صيام، فضلاً عن غيرهما من شرائع الإسلام.

ولا هناك نهي عن شيء من الكبائر تقام فيه الحدود والأحكام.

ومات على ذلك كثير من الفريقين فريق في الجنة، وفريق في السعير:

فإذا تفكّرت ظهرت لك الفائدة وعاد عليك النظر بأحسن عائدة، وتبين لك أن الذي طلبه منهم توحيد الألوهية، وإفراد الله تعالى بالعبادة من الذبح، والاعتقاد، والعكوف ونحوها. وأنهم مشركون بذلك، يعاديهم عليه، ويحاربهم فيه، من غير نظر إلى بقية المعاصي من الكبائر والصغائر، وأن أصحابه هم الموحدون بترك ذلك وصرفه لله دون غيره.

يواليهم عليه، ويدعوهم إليه، من غير نظر إلى غيره من الطاعات الواجبات والمندوبات.

وبهذا التقرير يحصل التأثير، وتنقشع ظلمة الجهل بهذا التنوير ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧ و٥٨].

الدرجة الثانية

إن المشركين كانوا يقرون بتوحيد الربوبية وهو الإقرار بأفعال الله تعالى وصفاته، واتصافه سبحانه بذلك دون غيره، كالخالقية، والرازقية والمالكية وغيرها من صفات الربوبية، وأن غيره مربوب له، ومخلوق، ومرزوق ومتصرف فيه، لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوزاً.

وقد أقروا بذلك، ولكن ذلك لم يدخلهم في الإسلام، ولم يخرجهم من الكفر، ولم يحرم دماءهم وأموالهم لانتفاء شرطه وشطره، من توحيد الألوهية.

والدليل على ذلك آيات كريمات من القرآن،منها قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣١ و٣٢].

ويفهم من الآية تفريقهم بين الألوهية والربوبية، وأنهما حيث اجتمعا افترقا.

وعلى هذا يكون سؤال القبر في قوله: من ربك؟ أي إلهك. لأن توحيد الربوبية لا يمتحن بها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]،أي إلهاً.

وأما افتراقهما فقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ﴾ فاعرف هذا.

وقال تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سيقُولون لله قُلْ أفلا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمٰوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيقُولُونَ لله قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سيقُولُون لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لذهب كُلُّ إِلَٰهٍ بما خلق وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنين: ٨٣ - ٩١].

وهذا الاستفهام للتقرير.

وقد أخبرنا سبحانه بما يقولون، فقال في سورة العنكبوت: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوات والأرض وسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١].

﴿ولَئِن سأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لله بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿وما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وتفسير هذه الاية: إيمانهم بتوحيد الربوبية، وشركهم في توحيد الألوهية.

وههنا اجتمع الشرك والإيمان اللغوي.

وقال تعالى في سورة الزخرف: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى يُؤْفَكُون﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

وكان دعوى فرعون أقبح دعوى، ومع ذلك قال الله تعالى فيه - حاكياً عن موسى عليه السلام -: ﴿لقدْ علمْتَ ما أنْزلَ هٰؤُلاء إلَّا رَبُّ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال إبليس اللعين: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦ والمائدة: ٢٨].

فبعث الله النبي محمداً صلى الله عليه وآله وسلم يدعو الناس إلى الله تعالى بأن يفردوه بالعبادة كما أفردوه بالربوبية، وأن يوحدوه بكلمة لآ إِلٰهَ إلاَّ اللّه، معتقدين معناهـا، عاملين بمقتضاها، لا يدعون مع الله أحداً.

ولم ينكر المشركون على الرسول إلا طلبه إفراد العبادة لله، ولم ينكروا الله ولا أنه يعبد، بل أنكروا كونه يفرد، وقالوا: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٩].

وكانت عبادتهم العكوف عند معابدهم، والهتف بها عند شدائدهم، والذبح لها، مع اعتقادهم أن صفات الربوبية لله وحده ليس لشركائهم منها شيء، وأنهم إنما يريدون بذلك التقرب والشفاعة منهم عند الله.

الفرق بين المشركين الأولين وبين مشركي هذا الزمان

فبين شركهم وشرك أهل زماننا هذا فروق أربعة.

الأول: ـ أنهم كانوا لا يشركون في توحيد الربوبية.

الثاني ـ: أنهم كانوا لا يشركون بالله في حالة الشدائد.

الثالث ـ: كانوا أرادوا بذلك الشفاعة والقربة.

الرابع ـ: أنهم كانوا يطلبون ذلك بواسطتهم من الله.

ومشركو هذا الزمان يفارقونهم في هذه الأربع.

يعني أنهم يقولون: يا شيخ فلان أعط كذا وكذا، لمن زار قبرك، أو نذر لك.

ويهتفون بالمخلوقين عند الشدة كقولهم ـ عند تموُّج البحر وتلاطمه ـ: يا فلان، نَجِّنا من الغرق ولك كذا وكذا من النذور.

وفيه إرادة الفعل منهم، من العطا والنجاة بلا واسطة.

والدليل على الأول (أي على أنهم لا يشركون في الربوبية) ما مر من قولـه تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١] إلخ.

والدليل على الثاني (أي على أنهم لا يشركون في الشدة) قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٣ ـ ٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنْسَانُ كَفُوراً﴾ [الإسراء: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥ و٦٦].

وهذه لام العاقبة عند النحاة (أي عاقبة شركهم الكفر والتمتع).

والدليل على الثالث (أي على انهم يطلبون الشفاعة ويريدون القربة).

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وهذه الأدلة هي دليل المسألة الرابعة، أنهم يريدون ذلك من الله سبحانه، لا منهم، بل أرادوا الواسطة، واتخاذها هو الشرك.

وإذا وازنت بينهم وبين مشركي هذا العصر في هذه الأربع، عرفت أنهم إنما أشركوا في صفات الألوهية، دون الربوبية.

فإن الفطرة السليمة، والعقول المستقيمة، تدل عليها.

وأكثر أهل الزمان ظنهم أن الله بعيد عنهم، وأن المخلوق ـ كالنبي، والولي ـ قريب[1] إليه من الله تعالى.

وهذا عين الشرك بنص الكتاب والسنة وإجماع أئمة الأمة، بالضرورة الشرعية، والعقلية، لولا أن الشياطين اجتالت قلوب المشركين، والطواغيت غيرت الفطرة، وهذا هو الواقع في الخارج، والمشاهد لأهل البصائر.

وقد أشرقت بهذا البيان المطالع، وأسفر الصبح للقارىء والسامع، والله يقول، وقوله الحق المبين: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧ و٢٢ و٣٢ و٤٠].

الدرجة الثالثة

إن الألوهية هي العبادة، وأن العبادة معناها التوحيد.

وقال ابن عباس: كل ما ورد في القرآن من العبادة، فمعناها التوحيد.

وقال تعالى في سورة الذاريات: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

---

(١) قوله: قريب إليه، الصواب أن يقال: أقرب إليه.

وقال تعالى في فاتحة كتابه العزيز: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. أي إياك نوحّد ونطيع ونستمد.

وتقديم المعمول على العامل يفيد الحصر والاختصاص كما صرح بذلك علماء المعاني والبيان.

ومثله قوله سبحانه: ﴿وَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾، أي وحّدون.

وهذا تضمن الأمر بالعبادة لله وحده، والنهي عن الشرك فيه.

لأن الضمير الظاهر المتقدم أفاد النهي عن الإشراك بالله في عبادته، والأمر أفاد الوجوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦].

وقال في سورة «البقرة» وهو أول آية ذكر فيها كلمة «أيها» التي هي للنداء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٥]. أي وحّدوه. كما قاله المفسرون.

وقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١ و٢] إلى آخر السورة وهي تسمى سورة الإخلاص كما تسمى سورة «قل هو الله أحد» بذلك.

والعبادة المذكورة فيها، هي التوحيد، وهو الدين المرضيّ، وكرر النفي ليعم الماضي والمستقبل.

والتكرير يفيد التأثير، والمراد بها التوحيد العملي، ويحتاج الشرك العملي في نفيه إلى مثل ذلك البيان.

والمراد هنا أن العبادة هي المختصة بالله تعالى.

وهي ـ في اللغة ـ غاية التذلل ونهاية الخضوع.

وفي الشرع: ما أمر به الشارع من أفعال العباد وأقوالهم المختضة بجلال الله تعالى وعظمته، وهي اسم الجنس، يشمل أنواعاً كثيرة.

وأصل العبودية، الخضوع والتذلل، فالتعبد هو التذلل، والعبادة هي الطاعة.

ومنها الاستعانة، والاستعاذة، والذبح، والنذر، والدعاء، والعكوف، والطواف، ونحوها.

والطاعة والعبادة، قد يجتمعان، وقد يفترقان.

ولا يقال: إن الرد، والتكفير، والذم والتحقير، إنما ورد فيمن عبد الأصنام والأحجار وتذلل للأوثان والأشجار، أو عبد الطواغيت من الكهان أو الشيطان وغيرها من الكفار.

فكيف يكون ما نزل فيهم محمولاً على من عبد الملائكة المقربين والأولياء الصالحين، والأنبياء والمرسلين.

لأن ما يعبد به الأصنام وغيرها، من الدعاء، والذبح، والاعتقاد. هو الذي يفعل للأولياء وغيرهم.

والذي يطلب منهم، هو الذي يطلب من أولئك.

ففعل المشركين الأولين، هو عين فعل المشركين الآخرين، واستوت الكفتان، وتشابهت الطائفتان.

رَقَّ الزُّجَاجُ وَرَاقَتِ الْخَمْرُ فَتَشَابَهَا وَتَشَاكَلَ الأَمْرُ
فَكَأَنَّمَا خَمْرٌ وَلاَ قَدَحٌ وَكَأَنَّمَا قَدَحٌ ولا خمر

وإذا استوى الأصل والفرع في العلة، استويا في حكم الملة.

فكيف إذا وجد النص المتقدم على القياس؟ فإنه يرتفع الإشكال والالتباس.

وإذا لم يبق الفرق بين عبادة الصالح والطالح، فهاك الدليل البيِّن الواضح؟

﴿الرَّحْمَٰنِ عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ * الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَنْ لاَ تَطْغَوا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٩].

الدليل العام في الرد على المشركين

وأما الدليل العام على ذلك فقوله تعالى:

﴿قُلْ ادعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضرِّ عَنْكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٥٦].

وقال تعالى في سورة سبأ: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمٰوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ و٢٣].

وفي هذه نفي كل ما تعلق به المشركون، من الملك، والشريك، والظهير، والشفاعة بغير إذنه.

وقال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾ [الإسراء: ٥٧].

وقد ذكر السلف أن هذه الآية نزلت في عابدي عزير، والمسيح ونحوهما.

ولفظة «الذين» من صيغ العموم.

والحق أنه لا وسيلة إلى الله إلا الاعتراف بتوحيديه، والاتصاف بهما خالصاً مخلصاً من صميم القلب مع اتباع لرسوله في كل ما أمر به ونهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

الدليل الخاص في الرد على المشركين

وأما الدليل الخاص فقوله تعالى ـ فيمن عبد الملائكة ـ : ﴿يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلاَئِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ و٤١].

فإن قيل: قد كانوا يعبدون الملائكة، فكيف قال يعبدون الجن؟

قيل: معنى يعبدون هنا، يطيعون، أي كانوا طائعي الجن في عبادة الملائكة.

وقال تعالى ـ فيمن عبد المسيح ـ : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال: ﴿وَإِذَا قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقال: ﴿لَقَد كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧ و٧٢].

وقال: ﴿وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

الدرجة الرابعة

إن الإله هو المعبود بإجماع أهل العلم

والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة «الزخرف»: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي معبود واحد يعبد فيهما. قاله قتادة.

وقال أهل العلم: لا يصح غيره.

وقال في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمٰوَاتِ وفي الأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] أي إله معبود فيهما.

وقال في سورة «الجاثية»: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] أي معبوداً لنفسه.

وقال في سورة «صٓ» وقالوا: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [صٓ: ٥].

ذكر «البغوي» في تفسيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لقريش: اتعطوني كلمة واحدة تملكون بها العرب وتدين لكم بها العجم.

قال «أبو جهل»: والله ربك لنعطينكها وعشر أمثالها.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قوله: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه.

فتفرقوا من ذلك، وقالوا: أجعل الآلهة إلٰهاً واحداً؟

وقال تعالى في «الزخرف»: ﴿وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وقال في سورة «الطور»: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣].

وقال: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٨ - ١٤٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤].

وقال في سورة «طه» حكاية عن قول موسى عليه السلام للسامري:

﴿وَانْظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفاً * إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [طه: ٩٧ و٩٨].

والمعنى لما عكف السامري على العجل صار إلٰهاً له بزعمه، لأن العكوف عبادة، لا يستحقها أحد غير الله تعالى.

وقال سبحانه في سورة البقرة: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٥] أي شركاء في العبادة والمحبة.

وقال ابن مسعود وابن عباس: أي أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله.

وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قال مجاهد في قوله سبحانه: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾[النور: ٥٥]، أي لا يحبون غيري، وهذا يرشدك إلى أن محبة غير الله من الشرك.

وقال في سورة «التوبة»: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهاً وَاحِداً لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وفي تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم: أن عبادتهم هي طاعتهم في معصية الله.

قال أبو العالية: ومنه قولهم ـ لا لسبق علمائنا ـ ما حللوه حل، وما حرموه حرم.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] وهذا لما حللوا لهم الميتة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال ابن جرير: معناه لا يطيع بعضنا بعضاً في معصية الله.

وقال في سورة «الذاريات»: ﴿وَلاَ تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥١].

وقال في سورة المائدة: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧ و٧٢].

وقال فيها أيضاً: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلٰهٍ إِلاَّ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

وقال فيها أيضاً: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ * قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥ و٧٦].

وقال في سورة «الشعراء» حكاية عن قول فرعون لموسى عليه السلام: ﴿لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلٰهاً غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩].

وهذه الدرجة فيها تعريف الإله، وأنه هو المعبود بحق، وما سواه باطل: إنك حق وهم الباطل، ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

وقيل: الإله هو الذي يطاع محبة وخوفاً، ورجاء وتوكلاً، وهو اسم صفة لمن يعبد.

الدعاء من أعظم أنواع العبادة

ومن عظيم أنواع العبادة الدعاء، والمحبة كحب الله، والطاعة في المعصية، والعكوف لغيره سبحانه.

وفيه أنه يكفر من سمى غيره تعالى إلٰهاً، أو قال: ثالث ثلاثة، فمن عبد غير الله تعالى ولم يسمه إلٰهاً بل سماه نبياً، أو ملكاً، أو صالحاً، أو ولياً، أو إماماً، أو شجراً، أو حجراً، أو مدراً، فقد أشرك بالله وخرج من دائرة الإسلام.

لأن الأسماء لا تغير المعاني من حقيقتها، كما لو سمى خمراً كرماً، أو لبناً أو نبيذاً، لم تكن حلالاً.

وكذلك لو سمى الربا منفعة، أو وثيقة، أو ربحاً، أو بيعاً لم تصر بذلك حلالاً.

تأمل في قصة «ذات أنواط» فإن فيها البيان التام الشافي، والدليل الوافي الكافي.

فإنهم لم يسموها إلا ذات أنواط، ولم يصرحوا بـ «أن اجعل لنا إلهاً» فقال صلى الله عليه وآله وسلم: قلتم كما قال بنو إسرائيل ﴿اجْعَلَ لَنَا إِلٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] رواه الترمذي.

وكذلك من أحب شيئاً يسمى عابداً له، يدل عليه الحديث الصحيح «تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم» الحديث.

وفيه إطلاق اسم العبودية بسبب التعلق بشيء وتصح الإضافة بأدنى ملابسة. قال «ابن العربي» المالكي: إن الأحكام تتعلّق بمسميات الأسماء لا بألقابها ولا بالتسمية. انتهى. وهذا واضح بيِّن، ولله الحمد.

وقال تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ * أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هٰذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧ ـ ٢٤].

اللهم لا تجعلنا من المعرضين، وثبت قلوبنا على الدين الحق المبين.

الدرجة الخامسة

إن الدعاء من العبادة، بل هو مخها ورأسها، وأفضلها وأساسها وفي الحديث «أكرم شيء على الله الدعاء».

ورد: «إن أفضل العبادة الدعاء». أخرجه الحاكم وصححه.

وورد «الدعاء هو العبادة» رواه الترمذي، وفيه دلالة على الحصر ـ أي حصر الخبر في المبتدأ لأجل الفصل ـ فيكون مفيداً للتنبيه، بأفضليته، وللمبالغة والاهتمام بشأنه، وقد سبق مرات: أن معنى العبادة التوحيد.

فالدعاء هو التوحيد، فمن دعا غير الله فقد أشرك، ودعاء غيره سبحانه شرك لا شك فيه.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

وقوله: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الأعراف: ٥٦] جمع ههنا دعاء العبادة، ودعاء المسألة، وأنهما مختصان بالله وحده، ولا ينبغي لأحد سواه.

وفي سورة «البقرة»: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقد دل سبب نزول هذه الآية على أن الدعاء هو النداء، والمسألة.

لأنهم قالوا: هل ربنا قريب فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فنزلت.

ذكره في تفسير الجلالين.

وقال سبحانه في سورة «الإسراء»: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ذات ليلة، فجعل يقول: يا الله، يا رحمٰن.

فقال أبو جهل: إن محمداً ينهانا عن آلهتنا وهو يدعو إلهين فأنزل الله هذه الآية.

وفي سورة «نوح»: ﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَاراً * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلاَّ فِرَاراً * وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً﴾ [نوح: ٥ ـ ٧].

فهذه نصوص صريحة واضحة، محكمة المبنى والمعنى في أن الدعاء عبادة، وأنه نداء، وأنه المنهي عنه لغير الله، وأن المنادَى إلٰه للمنادي، وأن ذلك شرك واضح.

وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، أي يسوُّون غيره به تعالى في العبادة والدعاء.

وقال: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٦ ـ ٩٨]، والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

وقال في سورة «الأعراف»: ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩ ـ ١٩٠].

فيه، أن الدعاء هو قولهما: لئن آتيتنا صالحاً إلخ.

وهنا يقال: إن الشرك وقع منهما في الطاعة لا في العبادة.

وأقول[1] الصحيح أن الشرك إنما وقع من حواء فقط دون آدم عليه السلام لأنه نَبِيٌّ وخليفة، والنبي لا يتأتى منه مثل هذا.

---

(١) الشرك لم يقع من حواء ولا من آدم عليهما السلام، والمؤلف يشير بقوله هذا إلى الآثار المروية في أن آدم وحواء استجابا لإبليس حينما دعاهما إلى أن يسميا ما تلده «حواء» عبد الحارث وإن لم يفعلا سينزل الولد ميتاً. فأدركهما حب الولد فسميا المولود «عبد الحارث» فعاش. وكأن المؤلف بقوله: الصحيح أن الشرك إنما وقع من حواء إلخ ـ اطمأن إلى صحة تلك الآثار حتى ذهب إلى هذا التأويل فوقع فيما وقع فيه من رمي أم البشر في الشرك.
ولا شك أن هذا طعن قبيح في السيدة حواء.

والعرب تخاطب الواحد بالتثنية، وذلك شائع ذائع في لغتهم ومحاورتهم، كما صرح بذلك في تفسير «فتح البيان» فارتفع الإشكال الذي حيَّر العلماء في كل زمان.

وإنما كررنا الاستدلال على أن الدعاء هو النداء، لأن المفسرين قد حملوا الدعاء على أحد خمسة معان، بحسب المقام في كل آية وآية، وإلا فأصل الدعاء في اللغة الإيمان.

قال في القاموس: الدعاء رغبة إلى الله، وعُرِفَ بأنه رفع الحاجات إلى رفيع الدرجات.

وقد وَرَدَ الوعيد الشديد والنهي الأكيد، فيمن سأل الناس من أموالهم خاصة إذا كان معه ما يكفيه، أو ما يعشيه، أو ما يغديه؟ فكيف من يسأل الأموات قضاء الحوائج، ولا يسأل الله الذي خلق الأرض والسموات؟

﴿أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ١٥٣].

قال تعالى في سورة «الجن»: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

أي لا تعبدوا، ولا تنادوا غيره، كائناً من كان، وأينما كان.

وقال في سورة «الأحقاف»: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ * وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥ و٦].

وهذا نص في محل النزاع.

= ولما كانت هذه الآثار طعناً في عقيدة أبوي البشر آدم وحواء عليهما السلام بما تبطله عقائد الإسلام وما جاءه به الرسل قاطبة لدعوة بني الإنسان إلى توحيد الله بقسميه ـ توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ـ وجب الجزم ببطلانها وتكذيب رواتها فيها.

يدل على هذا ما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ـ بعد أن سرد الآثار ومحصها ـ من أن الحسن البصري رضي الله عنه قال في قوله تعالى ﴿جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾ كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم. وقال الحسن أيضاً: عنى الله بها ذرية آدم ومن أشرك منهم بعده. وروى «قتادة» عن الحسن أنه كان يقول: هم اليهود والنصارى رزقهم الله أولاداً فهودوا ونصروا. وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه: أنه فسر الآية بذلك وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية. ولو كان حديث سمرة بن جندب القائل: سمى آدم ابنه عبد الحارث. مرفوعاً ومحفوظاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما عدل عنه الحسن ولا غيره. ولا سيما تقواه وورعه.

فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي ويحتمل أن ذلك الصحابي تلقاه من بعض أهل الكتاب ممن آمن منهم مثل كعب الأحبار، أو «وهب بن منبه» وغيرهما. انتهى كلام ابن كثير بتصرف واختصار.

ومن رام تحقيق الكلام فليرجع إلى تفسير ابن كثير وتفسير المنار فإنهما ـ ولا سيما السيد رشيد رضا ـ وفيا الكلام حقه.

رحمهما الله وجزاهما عن جهادهما ـ في خدمة الدين وتنقيته من أدران البدع والخرافات ـ خير الجزاء.

فقد ثبت بهذه الآية، أن الدعاء هو العبادة، والعبادة هي الدعاء.

وقال في سورة «يونس»: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].

فيه أيضاً أن الدعاء هو العبادة، وأن عبادة غير الله تعالى هي الظلم، والظلم هو الشرك، كما يدل عليه القرآن الكريم في غير موضع.

فمن دعا غير الله لا يقدر على النفع والضرر، فقد صار من الظلمة المشركين بالله تعالى.

وقال في سورة «المؤمنين»: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فيه أن عبادة غيره تعالى ـ مع عبادته سبحانه ـ من الكفر، والمحاسبة يوم الحساب، ومن نوقش في الحساب فقد هلك.

وقال في سورة «العنكبوت»: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] الآية وقد تقدمت.

فيفهم منها أن دعاء غير الله تعالى ضلالة، وظلم، وشرك، وكفر، وصاحبها كذلك.

واللام في آخر هذه الآية في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] هي لام العاقبة، أي عاقبة شركهم هو الكفر والتمتع القليل الفاني.

فإن قيل: إن الداعي إنما أراد التقرُّب إلى الله بدعوته مَدْعُوَّهُ والشفاعة إليه سبحانه، لا عبادته.

فالجواب: أن هذا عين ما أراد المشركون الأولون بدليل قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وفي آية شريفة أخرى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وختم الآية الأولى بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

وختم الآية الثانية بقوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

فإن قيل: إنهم يظنون أنهم على هدى، ولا يظنون أنهم على ضلال.

فالجواب قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩ و٣٠].

وهذا فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق، هو والجاحد المعاند سواء.

وقد فسر ابن عباس الحبر البحر ترجمان القرآن «القسط» هنا بـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه» وفسره الضحاك بالتوحيد.

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ و٣٧].

وفي تفسير «البغوي» عند قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، أي أخلصوا في دعاء الله، ولم يدعوا أحداً سواه. انتهى.

وفي هذا: أن الدعاء هو الدين، والإخلاص فيه هو التوحيد، وأن دعوة غير الله شرك.

ولا يقال: إن هذا إن كان شركاً فشرك أصغر لا أكبر.

والجواب: أن الدعاء لغير الله على اعتقاد النفع والضر من المدعو من دون الله، في قضاء الحوائج، وإغاثة اللهفات، وشفاء المرض، وقضاء القرض ونحو ذلك هو الذي كان عليه مشركو العرب، وكان هذا عبادتهم وشركهم بالله تعالى، والعكوف، والذبح، ونحوهما فروع لهذه المطالب.

ونتيجة أشكال دعوتهم الميت والغائب أنهم يجعلونهم وسائط بينهم وبين الله تعالى. وهي منتفية ههنا، وفيها تشبيه الخالق بالمخلوق، وهو شرك محض، كما أن التعطيل جهل بحت.

ولم تكن بعثة الرسل ودعوتهم إلا إلى توحيد الألوهية، التي هي عبارة عن العبادة الخالصة للرب تعالى وتقدس، ليكون كلها ـ بحذافيرها، ونقيرها، وقطميرها ـ لله وحده.

وهذا هو المراد من قول أهل العلم: إن دعاء غير الله شرك أكبر.

ومن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه. ودعا غير الله على ما تقدم ذكره، فقد هدم مبناه، ونقض ما قاله ونفاه، ولم تصح بينته على دعواه.

والدعاوى ما لم تقم عليها بينات فأبناؤها أدعياء، وهي على شفا جرف هار

والله تعالى يقول في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

وقال في سورة «يونس»: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

الدرجة السادسة

في بيان أنَّ عبادة غير الله كفر وشرك أكبر، يُحِلُّ الدم والمال، ويخلد صاحبه في النار إذا بلغته الدعوة، وقامت عليه الحجة، وعاند مُصِرًّا على الشرك فيها، معلناً بكفره.

فأما إنها كفر وشرك، فلأن لفظ «الشرك» معناه أن يعبد غير الله مع الله وهذا هو الواقع.

ولفظ «الكفر» معناه الجحود والتكذيب والإنكار على ما علم مجيء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم به ضرورة.

فهذه الأسماء وهذه المسميات بينهما كما بين الأمهات والبنات.

وقد ذكر «ابن هشام» في السيرة: إنما كانت عبادة المشركين، العكوف، والدعاء ونحوهما من الذبح، والطواف.

وفي «زاد المسافرين» لابن القيم في المغازي، في فصل قدوم وفد خولان، وهم عشرة: أنه قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما فعل عم أنس وهو صنم «خولان» الذي كانوا يعبدونه.

قالوا: شر، بدَّلنا الله به ما جئت به، وقد بقيت منا بقايا من شيخ كبير وعجوز كبيرة متمسكون به، ولئن قدمنا عليه لهدمناه إن شاء الله تعالى فقد كنا منه في غرور وفتنة.

فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما أعظم ما رأيتم من فتنة؟

قالوا: لقد رأينا قحطاً حتى أكلنا الرمة، فجمعنا ما قدرنا عليه، وابتعنا به مائة ثور ونحرنا لعم أنس قرباناً غداة واحدة، وتركناها تردها السباع، فجاء ونحن أحوج إليها من السباع ونزل الغيث من ساعتها.

ولقد رأينا الغيث يواري رجالاً ويقول قائلنا: أنعم عم أنس.

وذكروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كانوا يقتسمون لصنمهم هذا من أنعامهم وحروثهم، وأنهم كانوا يجعلون من ذلك جزءاً له، وجزءاً لله بزعمهم، إلى آخر القصة. وفيها: وكنا نتحاكم إليه.

وقد ذكر قطرب في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ أن «على» بمعنى اللام، أي ما ذبح لأجلها.

فإذا جادل مجادل، وأنكر منكر، أو كابر مكابر في هذا الأمر الظاهر، فقل له: بَيِّنْ لي الشرك ما هو؟ وما الذي حرم الله ونهانا عنه؟ وما الذي كان المشركون يعبدونه من أصنامهم المنقوشة وأنصابهم المنصوبة، وغيرها من معبوداتهم؟

فإنه لا يجد جواباً أبداً إلا أن يقول: إنه عبادة غير الله.

وعبادة غيره إما بالدعاء أو بالذبح أو بغيرهما من العبادات. وأصح الشهادات ما شهدت به الأعداء.

أو يقول: لا أدري.

فقل له: فكيف تنكر ما لا تعرف، وتجحد ما لا تدري؟ وكذلك تقول في العبادة التي فرضها علينا وأمرنا بها، وخلقنا لها، ومستحقة لدينا: إن صرفناها إليه وعبدناه بها كنا من الموحدين، وإن صرفناها لغيره، وعبدناه بها، صرنا من المشركين.

فإن عرفها وبيَّنها وإلا فَبَيِّنْ له ذلك بأقسامها، من الاعتقادية، والقولية والفعلية والبدنية والمالية: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [الإسراء: ٨١ وسبأ: ٤٩].

وقد بين الله سبحانه لنا الأحكام، وفصل لنا الحلال والحرام، وأحاطت الشريعة المحمدية بأقسام العلوم، واشتملت على الأصول والفروع، بالمنطوق والمفهوم.

وقد تركنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المحجة البيضاء، والحنيفية السمحة السهلة الغراء، ليلها كنهارها.

وما طار طائر في الجو إلا وجعل لأمته منه ذكراً، وقد أفادت السنة بكيفية الاستجمار بالأحجار، كيف يصنعها.

بل في سنن أبي داود في آداب الخلاء قولهم: لقد علمكم نبيكم حتى الخراءة

فما بالك أيها الإنسان بمسألة عظيمة فخيمة، لأجلها أعدت الجنة للمتقين، وبرزت الجحيم للغاوين؟!

كيف لا يبينها ويوضحها، ويشرحها؟ واللهِ لقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلاغاً مبيناً، ولم يترك من ذلك ذرة.

هذه كتب السير، والمغازي تدل على ذلك دلالة واضحة، وأن هذا الذي قاتل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشركين وحاربهم عليه.

ولم تكن عبادتهم الأصنام ونحوها إلا الدعاء بهم والتعلّق والاعتقاد فيهم، والالتجاء إليهم، والاستغاثة بهم، والاستعانة منهم، والعكوف عندهم.

وأما الدليل على أنه يخلد صاحبه في النار فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَاداً كَحُبِّ اللَّهِ﴾إلى قوله﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٥ - ١٦٧].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

وأما الدليل على القتال، فقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥].

قال الحسين بن الفضل: هذه الآية نسخت كل آية فيها الإعراض والصبر على الأذى من الأعداء.

والمعنى، إن تابوا من الكفر والشرك، وأتوا بما ذكر، فخلوا سبيلهم.

وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. أي لا يعبد غيره، وقيل: أي يكون خالصاً لله لا شرك فيه.

وفي تفسير الجلالين، أن الفتنة هنا هي الشرك بالله تعالى.

وقال سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

وفي الصحيح «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لَا إِلٰـهَ إِلَّا اللَّه وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».

قال النووي: قال الخطابي: معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف.

وذكر عياض: أن اختصاص عصمة النفس لمن قال: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّه، إذا تأملها الإنسان خاف على نفسه، فضلاً عن أهل الشرك والكفر والطغيان.

منها أن لا يشك فيها ولا يرتاب، ولا يتكبّر ولا يجور، ولا يستخف بها، وأن يحجزه ذلك عن المعاصي، وأن يقولها مخلصاً من قلبه.

وقد قال بعض الأئمة: احفظوا العلم بقيوده.

بل أئمة المذاهب الأربعة قد صرحوا بوجوب قتال من نفى الزكاة أو ترك الصلاة، بل ترك الآذان، وصلاة العيد، لأنهما من شعائر الإسلام، بل نقل بعضهم الإجماع على قتال طائفة ممتنعة من فريضة من الفرائض المشهورة.

وذكر النووي في شرحه للأربعين: أن حكم الواحد كذلك، مع أنه يدخل في اسم الطائفة.

وفي الحديث الشريف، عن بريدة بن الخصيب في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للغزو: «اغزوا باسم الله، وقاتلوا من كفر بالله» أخرجه أبو داود. والله يقول الخير للخلق أجمعين.

قال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

اللهم إنا قد وجدنا كتابك كذلك، وقبلنا بشراك على ما هنالك، فاكتبنا مع الشاهدين، واحشرنا في زمرة الصالحين.

الدرجة السابعة

إذا قيل: إن هذه الآيات قد نزلت ووردت في حق المشركين عباد الأصنام، والكفار العبيد للأوثان، والمحاربين الله ورسوله، فلا ينبغي أن تكون في غيرهم، ممن يؤمن، ولا تشتمل على من سواهم.

فالجواب: أن الجامع بين المشركين من الأولين والآخرين موجود ثابت مشهود، وهو الشرك بالله.

فالحكم في ذلك واحد، لا فرق فيه، لعدم الفارق، ووجود الجامع.

وقد تقرّر في «أصول الفقه» عند العلماء الفحول: أن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، وعليه مدار الشرائع والأحكام.

وفي الحديث الشريف: «حكمي على الواحد كحكمي على الجماعة».

ويلزم من هذا الاعتراض أن يقال: كل حكم نزل على سبب مخصوص في قصة سالفة، فهو لا يتعداها إلى غيرها، وهذا من أبطل الباطلات، وأكذب الكذبات، وفيه تعطيل لجريان الأحكام الشرعية على جميع البرية.

فإن آيات الحدود والجنايات، والمواريث والديات، نزلت في قضايا خاصة، قد مضت، ومضى أهلها الذين نزلت فيهم تلك الآيات والنصوص البينات وحكمها عام إلى يوم القيامة. لأن العام لا يقصر على السبب.

وخطابات الشرع تتعلّق بالمكلف المعدوم، تعلقاً معنوياً.

وقد قال ابن عباس في مثل ذلك مما نزل على بني إسرائيل: إنه علينا مثلهم، وما أشبه الليلة بالبارحة.

وقال بعضهم: نعم الأخوة بنو إسرائيل، إذا كان كل حلوة لكم، ولهم كل مرة.

وفي «أصول الفقه» إن شرائع من قبلنا، شرع لنا عند الثلاثة.

وعند الشافعي: أنه شرع لنا إذا ورد تقريره في شرعنا.

ولا ريب أن هذه المسائل قد ورد شرعنا بتقريرها، ونطق الكتاب والسنة بتكريرها وهذا إنما هو جواب على السؤال وإلا فما نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم مشركي العرب،

وقاتلهم عليه، ونزل في القرآن فيه آيات محكمات غير منسوخة فهو للأول والآخر، بل الآيات النازلة فيمن كان قبلنا من الأمم، نازلة فينا، اعتباراً بعموم الألفاظ، مع أن شرعتنا وسنة رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم أغنت وأقنت، وكفت وشفت، وأبدت وأعادت، ونصت وأظهرت، والصبح يغني عن المصباح ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمٰوَاتِ وَرَبِّ الأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَلَهُ الْكِبْرِيَاءِ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجاثية: ٣٦ و٣٧]. وفي تفسير آخر سورة البقرة: أنهم قالوا: كيف كلفنا من العمل ما لا نطيق؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أتريدون أن تقولوا كما قال من كان قبلكم: سمعنا وعصينا»؟ فشبه ما قالوا من الكلام بقول من سلف من الأنام.

وعن عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى مخيله[1] تغير وجهه وتلون، ودخل وخرج، وأقبل وأدبر، وإذا أمطرت السماء سرى عنه.

قالت: وذكرت الذي رأيت، فقال وما يدريك يا عائشة؟ لعله كما قال قوم: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]». خرجه البغوي مسنداً، ومثله في صحيح البخاري.

قال الإمام الحافظ «ابن القيم» ـ رحمه الله ـ في مبحث الشرك الأكبر: الآية التي في سورة سبأ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمٰوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ و٢٣].

إن القرآن مملوء من أمثالها، ولكن أكثر الناس لا يعلمون بدخول الواقع تحته، ويجعلونه في قوم خَلَوْا، أو لم يعقبوا إرثاً.

وهذا الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن، كما قال عمر رضي الله عنه:

إنما ينتقص عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبأ الذين كفروا مِنْ قَبْلُ فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التغابن: ٥].

الدرجة الثامنة

في ذكر من قال: إن هذا شرك يحل الدم والمال ويوجب الحرب والقتال، بعد قيام الحجة، وبلوغ الدعوة، ووصول العلم، وظهور الكفر منه.

---

(١) موضع الخيل وهو الظن وفي السحابة الخليقة بالمطر هو بفتح الميم.
وإنما تغير لونه خوفاً أن يصيب أمته عقوبة ذنب العامة ١٢ مجمع البحار.

وهذه الأشياء لها قيود وشروط أطلقناها في هذا البحث ولا تكفير بالظن أيضاً.

فاعلم أن الاستقصاء غير ممكن، وليس بعد كلام الله سبحانه وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كلام، يطلب الاستدلال به.

﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ * وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً﴾ [يونس: ٣٢].

والسنة النبوية هي الحجة عند النزاع والمرد إذا تنازعت الأشياء.

فمن استدل بها، أو اعتمد عليها فقد أفلح، ومن استعملها، ووزن بها، فميزانه هو الأرجح ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣ و٤].

وقد سمعت ما مر من الآيات البينات والأحاديث.

وإذا لم تغن البينات شيئاً، فالتماس الهدى بهن عيٌّ، وإذا ضلت العقول على علم، فماذا تقول له النصحاء؟

أنكس كه بقرآن وخبر زونربي ... اين ست جوابش كه جوابش ندى

لكن سنذكر من كلام العلماء ما يعلم به أنهم ورثة الأنبياء ومصابيح الظلام.

فأولهم صديق هذه الأمة «أبو بكر» رضي الله عنه، فإنه قال في قتال أهل الردة: لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، بل لو منعوني عقالاً كانوا يعطونه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأقاتلنهم عليه.

ولما كفر من كفر من الغرب في خلافته قاتلهم واستحل دماءهم وأموالهم بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، فصار ذلك إجماعاً.

وأكبر شيء في ردتهم ـ على تنوعها ـ قولهم: إن مسيلمة الكذاب نبي.

فكيف بمن قال: إن غير الله يعبد. أو عبده واعتقد فيه الألوهية وجعله متصفاً بها، وإن لم يقلها بلسانه؟

ووافقة «عمر» الفاروق على قتال من فرق بين الصلاة والزكاة بعد أن توقف فيهم، ثم ظهر الدليل فسلكوا سواء السبيل.

تارك الصلاة عمداً كافر

وقال بكفر تارك الصلاة جماعة من الصحابة والتابعين.

ففي كتاب «الترغيب والترهيب» للمنذري، عن عمرو بن حزم: أنه جاء كفر تارك الصلاة عن «عمر» و«عبد الرحمن بن عوف» و«معاذ بن جبل» و«أبي هريرة».

قال المنذري: وقد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى كفر تارك الصلاة متعمداً حتى خرج وقتها، منهم «ابن مسعود» و«ابن عباس» و«ابن عمر».

ومن غير الصحابة «أحمد بن حنبل» و«إسحق» و«ابن المبارك» هذا في تركها.

وقد صنف القحطي في ذلك مؤلفاً، وكتاب الصلاة للحافظ ابن القيم في هذه المسألة أحسن مؤلف جمع فيها، وقد طبع لهذا العصر في بعض بلاد الهند.

وفي كتاب «هداية السائل إلى أدلة المسائل» بحث مستقل في إثبات كفر من ترك الصلاة متعمداً بلا عذر صحيح سائغ في الشرع.

وأما جحودها، فكون ذلك كفراً مسألة وفاق بين العلماء.

فكيف بمن ترك التوحيد وجحد حق الله تعالى على العبيد، وجعل المخلوق في مرتبة الخالق، وسَبَّهُ بالشرك والتنديد؟

وقد ورد الوعيد الشديد فيمن تكلم بكلمة من سخط الله، لا يرى بها بأساً، وفي رواية «لا يريد بها بأساً» أي لا يظن أنها تبلغ به ما بلغت.

فتفطن لها فإنها مشدة.

بل في قصة «تبوك» إن الذين تكلموا بالكفر ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، إنهم اعتذروا بالمزح واللعب والخوض، ولم يعذروا، ونزل قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥].

وقد حكم الصحابة بكفر من استحل الخمر متأولاً.

لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، ومن أولئك «قدامة» بن مظعون.

لكنهم تابوا ورجعوا عما تأولوه، كما وقع لحاطب بن أبي بلتعة مما ذكره الله في سورة المائدة.

وهمَّ عمر رضي الله عنه بقتله، لولا ما ذكره من العذر.

ومن ذلك حكم «ابن مسعود» في زمن عثمان بكفر الذين تكلموا في مسجد بني حنيفة في الكوفة بأن مسيلمة مصيب في دعواه.

وتكلم علي كرّم الله وجهه بكفر الذين غلوا فيه، واعتقدوا فيه صفات الألوهية ثم حرقهم بالنار.

فهذه سنة الخلفاء الراشدين المهديين فيمن كان يقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه، ثم صدر عنه ما ينافيها وينتقض بنيانها منه، وإن كانوا ما بين معتذر، ومتأول، تائب، إنما الغرض التكفير، وأن ذلك كفر وشرك، وإن لم يكونوا من قبلُ مُشركين.

وأما ما حصل بعد الخلفاء، فمن ذلك حكمهم بقتل «الجعد» بن درهم و«جهم» بن

صفوان لتعطيلهما رب العالمين عن الصفات التي نطقت بها الآيات، ووردت بها الأحاديث الصحيحات، ولقوهم: إن القرآن مخلوق وإن الأمر أُنُف، حتى صار أهل الكلام من فرق الضلال.

وأفتى الشافعي بتحريمه.

وأما أتباع الأئمة الأربعة فأقاويلهم في ذلك كثيرة.

وأسلوب كل مذهب، أن يجعلوا باباً مستقلاً يسمونه «باب الردة» أو «باب حكم المرتد» ويفسرونه بأنه المسلم الذي كفر بعد إسلامه، ثم يسردون المكفرات ويطيلون فيها المقالات.

ومن أوسعهم في ذلك الحنفية.

وأما الحنابلة، فحصرها بعضهم في أربعمائة مسألة، كل واحدة تنقض الإسلام، وتلحق صاحبها بعبدة الأصنام.

والشافعية والمالكية، لهم في ذلك مباحث طويلة مثل ذلك.

ولابن حجر الهيثمي المكي مؤلف سماه «الإعلام بقواطع الإسلام».

وفي كتابه «الزواجر عن اقتراف الكبائر» نبذة من هذه.

وفي «مشارق الأنوار» من كتب الشافعية باب طويل من ذلك.

ولابن المقري مؤلفات نحوها، وشراح منهاج النووي أوضحوا تلك المهالك.

ونقل شيخ الإسلام «ابن تيمية» والشيخ ابن حجر الإجماع على كفر من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم.

وبعض ما ذكروه في باب الردة، فهو من مسائل فرعية وليست من القواعد الإسلامية، ولا من أصول السنة الإيمانية.

فما ظنك بمسألة توحيد الله سبحانه بالعبادة التي هي أصل الأصول، ومركز دائرة أهل المنقول والمعقول؟ والقطب الذي يدور عليه الحاصل والمحصول؟ والأساس الذي عليه بناء مدينة العلم، التي فيها النزول والحلول، والصراط المستقيم الذي عليه السير والوصول؟

فإن قيل: كيف يقاتلون وهم يقولون: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه محمد رسول الله، ويأتون بكثير من شرائع الإسلام، وقد ورد في الصحيح: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه» الحديث.

فالجواب: أنه قد ورد في صحيح البخاري: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

فجعل الغاية التي ينتهي عندها القتال الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث.

لأن القول المجرد عن الاعتقاد والعمل غير مفيد، وإلا فقد قال اليهود ذلك.

والمراد معناها لا مجرد لفظها، وأن يقولوها كما قاله صلى الله عليه وآله وسلم، موقنين بمعناها من النفي والإثبات، عاملين بمقتضاها، غير فاعلين ما ينافيها من الشرك والكفران والطغيان.

فإن قيل: كيف إذا كانوا يأتون بالأمور الثلاثة المذكورة لكنهم يصرفون بعض العبادات لغير الله، مثل الاعتقاد في المقبورين ونحو ذلك.

فالجواب أن القصص المذكورة آنفاً فيمن جرى عليه القتل في زمن الخلفاء، هو ممن كان يفعل الأمور الثلاثة المذكورة ويناقضها بما يوجب قتله.

فإن قيل: إن هؤلاء لم يعلموا ذلك، أنه ينافي أحسن المسالك.

فالجواب: أن المقرر إنما هو تكفير من بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة، فأبى وعاند بعد العلم مُصِرًّا على الشرك.

فمن حين ظهرت هذه الدعوة المحمدية إلى توحيد الألوهية، وجردت عليها السيوف، فمن ردها وأباها فالكلام عليه، واللوم متوجه إليه. وهي الآن - بحمد الله - قد غارت وطارت.

والقرآن العظيم أكبر حجة على الخاص والعام، فمثل توحيد الله بالعبادة وأنه لا شريك له فيها، يدل على هذا، القرآن دلالة صريحة، للتالي والسامع وفيه هداية للعقل إليه وإقامة للحجة عليه.

وأما فهم الحجة فغير لازم، وللعلماء في هذا الموضع أقوال، وقد نص الفرقان العظيم على ذم قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

وأما الأموات فقد أفضوا إلى ما قدموا، وقد ورد النهي عن إيذاء الأحياء بذكر مساوي الأموات، وهذا فيمن عمله عمل المشركين منهم، وفعله فعل الكافرين

وأما من يعلم صلاحه وتوحيده فذلك الناجي، سواء تقدم أو تأخر.

وأما من لا يعلم حاله فَكَفُّ اللسان عنه حَسَنٌ جِداً لأن تكفير المعين يحتاج إلى ثبوت إقامة الحجة عليه.

وفي نجاة أهل الفترات مباحث واختلافات.

والشأن كل الشأن في أمر أهل هذا الزمان، فإن علم التوحيد أمر مستفاض وشيء معروف، وأنه فرض لازم، وواجب متحتم.

وعلم الشرك مذموم وأنه حرام محض، وضلال بحت.

ولكنه حصلت فيه غلطات فاضحة وعادات شنيعة، وأعمال كفرية، وأقوال شركية، وردَّة فظيعة، وأفعال قبيحة، تابع فيه الآخر الأول وابْتُلِيَ به كثير ممن قلد بعضهم بعضاً إلا قليلاً من الناس ونبذاهم الأكياس.

وكادت آثار مباني الشريعة الحقة تنطمس، وأعيان معانيها المنيعة الرفيعة تندرس، وما أُتِيَ الناس إلا من قبل الديانة والأمانة، وغربة الإسلام، وضعف الإيمان.

ولم يفسد الدين إلا الأحبارُ والرهبان السوء.

فإلى الله المشتكى من نفس إذا ابتليت، وجهل إذا طغى، وهوى إذا أعمى.

اللهم وفقنا لتوحيدك الخالص عن شائبة الأهواء، واسلك بنا مَسْلَكَ العمل الصالح الصواب، الذي تحبه وترضاه، ونجنا من الشرك وتطوراته في قلوب أهل الآراء، وبالله التوفيق وهو المستعان.

باب في الآيات الواردة في ذكر المشركين والمشركات من أهل الكتاب وغيرهم وذم الشرك بالله تعالى وبيان أنواع شركهم

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ أي اليهود ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] هم مشركو العرب، وقيل: المجوس.

وعموم اللفظ هو المعتبر لا خصوص السبب.

﴿وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ أي ما التعمير بمبعده عن النار ﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ طول عمره ﴿واللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦] لا يخفى عليه خافية من أحوالهم.

وفي الآية دليل على أن حب طول العمر من عادة الكفار والمشركين.

وأما المؤمنون فيحبون لقاء الله تعالى كما في الحديث «من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه».

وقال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فيه بيان شدة عداوة الكفار للمسلمين، حيث لا يودون إنزال الخير عليهم من الله سبحانه، أي خير كان، كما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي وتأكيد العموم بدخول «من» المزيدة عليها، وإن كان بعض أنواع الخير أعظم من بعض فذلك لا يوجب التخصيص.

﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]. أي رحمة كانت من غير تعيين، كما يفيد ذلك الإضافة إلى ضميره تعالى.

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥] وكل خير ناله عباده في دينهم ودنياهم فإنه منه ابتداء، تفضلاً عليهم من غير استحقاق أحد منهم، بل له الفضل والمنة على خلقه.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١] أي لا تتزوجوهن، والمراد بالنكاح العقد لا الوطء.

﴿حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١] فيه النهي عن نكاح المشركات قيل: المراد بها الوثنيات وقيل: إنها تعم الكتابيات.

﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ من جهة كونها ذات جمال، أو مال، أو نسب، أو شرف.

﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١] أي لا تزوجوا الكفار بالمؤمنات.

خطاب للأولياء ﴿حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١].

قال القرطبي: أجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه، لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام.

﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٢٢١] إشارة إلى المشركين والمشركات ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٢١] أي إلى الأعمال الموجبة لها.

فكان في مصاهرتهم ومعاشرتهم ومصاحبتهم من الخطر العظيم ما لا يجوز للمؤمنين أن يتعرضوا له ويدخلوا فيه.

﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١١] أي الأعمال الموجبة للجنة، وأعظمها إخلاص التوحيدين لله تعالى، كما أن أعظم الأعمال الموجب للنار الشرك بالله سبحانه.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾ الناطق بالحق ﴿وَالْحُكْمَ﴾ يعني الفهم والعلم والنبوة ﴿ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] أي هذه المقالة، وهو متصف بتلك الصفة.

وفيه بيان من الله لعباده أن النصارى افتروا على عيسى عليه السلام ما لا يصح عنه ولا ينبغي أن يقوله، ولكن يقول: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

قال المبرد: هم أرباب العلم، واحدهم رَبَّانِيّ، أي العالم بدين الرب، القَوِيّ المتمسك بطاعة الله.

﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٧٩] التشديد يدل على العلم والتعليم.

﴿وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] الدراسة مذاكرة العلم.

دلت الآية على أن العلم والتعليم والدراسة، توجب كون الإنسان رَبَّانِيا.

فمن اشتغل بها، لا لهذا المقصود، فقد ضاع علمه وخاب سعيه.

﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ بل ينهى عنه ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] أي لا يقول هذا ولا يفعله.

وقد استدل به من قال: إن سبب نزول الآية استئذان من استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين في أن يسجدوا له.

وهذا يرشد إلى أن السجود لغير الله ـ نبياً كان أو مَلَكاً ـ كفر بعد الإسلام.

وقال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] أي الخوف والفزع.

﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ أي بسبب إشراكهم به تعالى ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ﴾ [آل عمران: ١٥١] أي يجعله شريكاً له ﴿سُلْطَانًا﴾ [آل عمران: ١٥١] حجة وبياناً، وبرهاناً.

سميت «الحجة» سلطاناً لقوتها على دفع الباطل، أو لوضوحها وإنارتها، أو لحدتها ونفوذها.

والنفي يتوجه إلى القيد والمقيد، أي لا حجة ولا إنزال.

والمعنى: إن الإشراك بالله لم يثبت في شيء من الملل.

﴿وَمَأْوَاهُمُ﴾ [آل عمران: ١٥١] أي مسكنهم ﴿النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٥١] بيان لأحوالهم في الآخرة بعد بيان أحوالهم في الدنيا.

﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١] الذين يستقرون فيه.

وفي جعلها مثواهم بعد جعلها مأواهم رمز إلى خلودهم فيها. فإن المثوى مكان الإقامة المنبئة عن المكث.

والمأوى: المكان الذي يأوي إليه الإنسان.

وقدَّم المأوى على المثوى لأنه على الترتيب الوجودي، يأوي ثم يثوي.

وفي الآية دليل على أن عاقبة الشرك، الخلود في النار.

وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] الابتلاء: الامتحان، والاختبار.

والمعنى: لتمتحنن في أموالكم بالمصائب والإنفاقات الواجبة، وسائر التكاليف

الشرعية المتعلقة بها، والابتلاء في الأنفس، بالموت والأمراض، وفقد الأحباب والقتل في سبيل الله.

وفيه تسلية للأمة الإسلامية بما سيلقونه من الكفرة الفسقة الفجرة، ليوطنوا أنفسهم على الثبات والصبر على المكاره.

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]: هم اليهود والنصارى.

وكان المسلمون يسمعون من اليهود، عزير ابن الله، ومن النصارى، المسيح ابن الله، وهذه السماعة باقية إلى الآن.

فإن النصارى في هذا الزمان في كل مكان، يقولون بألوهية المسيح، ويهتفون بذلك، ويقرأونه في كتبهم الجديدة التأليف، ويردون على المسلمين توحيدهم لله تعالى وشرائعهم. وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال.

﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [آل عمران: ١٨٦] من سائر الطوائف الكفرية، من غير أهل الكتاب، كالمجوس، والهنود، والنصيرية، والبابية ﴿أَذًى كَثِيراً﴾ [آل عمران: ١٨٦] من الطعن في دينكم وأعراضكم.

وزاد «السيوطي» والتشبيب بنسائكم.

قال في «الجمل»: هو ذكر أوصاف الجمال.

وقد استطال المجوس والهنود والنيفرية في هذا الزمان على المسلمين، فحرروا كتباً في الطعن في دين الإسلام والإعراض عن المسلمين.

ووجد مصداق هذه الآية: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٨٦] الصبر: عبارة عن احتمال الأذى والمكروه، والتقوى عن الاحتراز عما لا ينبغي.

﴿فَإِنَّ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٦] الصبر والتقوى ﴿مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] أي معزوماتها لكونها عزمة من عزمات الله التي أوجب عليهم القيام بها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦] هذا الحكم يشمل جميع طوائف الكفار من أهل الكتاب وغيرهم ولا يختص بكفار أهل الحرب.

لأن اليهود قالوا: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالوا: ثالث ثلاثة.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه، لم يكن من أهل المغفرة التي يفضل الله بها على غير أهل الشرك حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين فداخلون تحت المشيئة: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨].

قال ابن جرير: قد أبانت هذه الآية، أن صاحب كل كبيرة في مشيئة الله عز وجل، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله عز وجل.

وظاهره أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه ورحمة، وإن لم تقع من ذلك المذنب توبة.

وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة.

وقد قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وهي تدل على أنه سبحانه يغفر سيئات من اجتنب الكبائر، فيكون مجتنب الكبائر ممن قد شاء الله غفران سيئاته.

عن ابن عمر بسند صحيح قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله لا يغفر. الآية.

وقال: «إني ادَّخرت دعوتي وشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا.

وعن ابن عباس قال في هذه الآية: إن الله حرم المغفرة على من مات وهو مشرك كافر.

وأرجى أهل التوحيد إلى مشيئته، فلم يؤيسهم عن المغفرة.

وأخرج الترمذي وحسنه، عن علي رضي الله عنه قال: ما في القرآن أحب إلي من هذه الآية.

وعن جابر قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟

قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك به دخل النار». أخرجه مسلم.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٤٨] أي يجعل معه شريكاً غيره، إظهار في موضع الإضمار، لإدخال الروع.

﴿فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨] أي اختلق وافتعل.

والافتراء كما يطلق على القول حقيقة، يطلق على الفعل مجازاً، صححه التفتازاني.

﴿إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] أي ذنباً كبيراً غير مغفور إن مات عليه.

فيه دلالة على أن الشرك أعظم من جميع الآثام، وأنه لا يغفر في حال من الأحوال، أعاذنا الله منه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء:١١٦] هذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور، إذا مات صاحبه عليه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء:١١٦] أي ما دون الشرك: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:١١٦] من أهل التوحيد.

وهذه المشيئة فيمن لم يتب من ذنوبه من الموحدين فإن شاء غفر له، وإن شاء عذبه.

وأما من تاب منهم، وانقلع عن الذنوب، وندم على ما فعله من المعاصي، وأناب إلى الله تعالى، فهو مغفور. لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» فالتوبة محاء الذنوب، كبيرها وصغيرها.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]. أي أذهب عن طريق الهدى وحرم الخير كله إذا مات على شركه.

لأن الشرك أعظم أنواع الضلال وأبعدها من الصواب والاستقامة، كما أنه افتراء وإثم عظيم.

ولذلك جعل الجزاء في هذه الشرطية «فقد ضل» وفيما سبق «فقد افترى إثماً عظيماً» حسبما يقتضيه سياق النظم الكريم وسباقه.

قال السمين: ختمت الآية المتقدمة بقوله: «فقد افترى»، وهذه بقوله: «فقد ضل»، لأن الأولى في شأن أهل الكتاب وهم عندهم علم بصحة نبوته وأن شريعته ناسخة لجميع الشرائع، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك وافتروا على الله.

وهذه في شأن قوم مشركين ليس لهم كتاب، ولا عندهم علم، فناسب وصفهم بالضلال.

وأيضاً قد تقدم كما ذكر «الهدى» وهو ضد الضلال. انتهى.

وعن الضحاك: أن شيخاً من الأعراب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله:

إني شيخ منهمك في الذنوب والخطايا، إلا أني لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته وآمنت به، ولم أتخذ من دونه وليًّا، ولم أوقع المعاصي جرأة على الله ولا مكابرة له، وإني لنادم وتائب ومستغفر، فما حالي عند الله؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية. أخرجه الترمذي.

وعن علي كرم الله وجهه قال: ما في القرآن آية أحب إليَّ من هذه الآية. رواه الترمذي وقال: حسن غريب.

وقال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ [النساء: ١١٧] أي أصناماً لها أسماء مؤنثة، كاللات، والعزى، ومناة. قاله أبي بن كعب.

وقيل: المراد بالإناث الأموات التي لا روح لها، كالخشبة والحجر. قاله ابن عباس.

وقيل: المراد الملائكة. لقولهم: هم بنات الله.

قلت: ولا مانع من الحمل على الجميع، والكلام خارج مخرج التوبيخ للمشركين، والإزراء عليهم والتضعيف لعقولهم، لكونهم عبدوا من دون الله نوعاً ضعيفاً.

قال الحسن: كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونه ويسمونه أنثى بني فلان. فأنزل الله هذه الآية.

﴿وإنْ يَدْعُونَ إلاَّ شَيْطَاناً مَرِيداً﴾ [النساء: ١١٧] وهو إبليس: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] لأنهم إذا أطاعوه فيما سوَّل لهم، فقد عبدوه، وتقدم أن الدعاء هو العبادة:

قال ابن عباس: لكل صنم شيطان يدخل في جوفه، ويتراءى للسدنة والكهنة ويكلمهم.

وقال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٩] يعني الأصنام التي كانوا يعبدونها وما في معنى ذلك:

﴿قُلْ لاَ أَشْهَدُ﴾ أي بما تشهدون به، بل أجحد ذلك وأنكره.

وذلك لكون هذه الشهادة باطلة ممتنعة.

ومثله «فإن شهدوا فلا تشهد معهم».

﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ لا شريك له وبذلك أشهد ﴿وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أي من إشراككم بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢] الاستفهام للتقريع والتوبيخ للمشركين.

وأضاف الشركاء إليهم لأنها لم تكن شركاء لله في الحقيقة، بل لَمَّا سموها شركاء أضيفت إليهم، وهي ما كانوا يعبدونه من دون الله أو مع الله.

﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] أنهم شركاء.

ووجه التوبيخ: أن معبوداتهم غابت عنهم في تلك الحال، أو كانت حاضرة، ولكن لا ينتفعون بها بوجه من الوجوه، فكان وجودها كعدمها.

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣] أي معذرتهم، قاله ابن عباس، أو جوابهم. وسماه فتنة لأنه كذب، أو حجتهم، والفتنة: التجربة.

﴿إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣] ـ يعني المنافقين والمشركين قالوا ـ وهم في النار: هَلُمَّ فلنكذب، فلعله أن ينفعنا ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

انتفوا من الشرك، وحلفوا على نفيه، وجاءوا بالكذب في تلك الدار أيضاً.

وقال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام في رؤيته الكواكب: ﴿فَلَمَّا أَفَلَتْ﴾ [الأنعام: ٧٨] أي غابت الشمس، وقويت عليهم الحجة، ولم يرجعوا.

قال: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] أي من الأشياء التي تجعلونها شركاء لله، وتعبدونها من الأصنام والأجرام المحدثة المحتاجة إلى محدث.

قال بهذا لَمَّا ظهر له أن هذه الأشياء مخلوقة لا تنفع ولا تضر، مستدلاً على ذلك بأفولها الذي هو دليل حدوثها.

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩] أي قصدت بعبادتي وتوحيدي الله عز وجل.

﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩] أي خلقهما وأبدعهما.

﴿حَنِيفاً﴾ [الأنعام: ٧٩] أي مائلاً إلى الدين الحق ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]. وبه تبرأ من الشرك الذي كان عليه قومه.

﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] أي في كونه لا شريك له، ولا ند، ولا ضد.

﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] إلى توحيده وأنتم تريدون أن أكون مثلكم في الضلالة والجهالة وعدم الهداية.

﴿وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي﴾ [الأنعام: ٨٠] بأن يلحقني شيئاً من الضرر بذنب عملته.

فالأمر إليه، وذلك منه، لا من معبوداتكم الباطلة، التي لا تنفع، ولا تضر.

والمعنى على نفي حصول الضرر منهم على كل حال وإثبات الضرر والنفع لله سبحانه.

﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ؟﴾ [الأنعام: ٨٠] أن هذه الأصنام جمادات لا تضر ولا تنفع، وأن النافع الضار هو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما.

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

رد عليهم هذا الكلام الإلزامي الذي لا يجدون عنه مخلصاً ولا متحولاً.

والاستفهام للإنكار عليهم والتقريع لهم ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً﴾ [الأنعام: ٨١] أي حجة وبرهاناً.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] من العذاب، وعدم الخوف يوم القيامة الموحد أم المشرك؟ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١] بحقيقة الحال، وتعرفون البراهين الصحيحة، وتميزونها عن الشُبَهِ الباطلة.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] أي لم يخلطوه به.

والمراد بالظلم: الشرك، وقد فسره بذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وعمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان، وسلمان الفارسي، وأبي بن كعب، وابن عباس، وجماعة من التابعين رضي الله عنهم.

ويغني عن الجميع في تفسير الآية ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال:

لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان: يا بني لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم».

والعجب من صاحب الكشاف حيث يقول في تفسير هذه الآية: وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ «اللبس».

وهو لا يدري أن الصادق المصدوق قد فسرها بهذا وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

وفي «زاده» على البيضاوي: وذهب المعتزلة: إلى أن المراد بالظلم في هذه الآية المعصية لا الشرك بناء على أن خلط أحد الشيئين بالآخر يقتضي اجتماعاً، ولا يتصور خلط الإيمان بالشرك، لأنهما ضدان لا يجتمعان.

وهذه الشبهة ترد عليهم بأن يقال: كما أن الإيمان لا يجامع الكفر فكذلك المعصية لا تجامع الإيمان عندكم، لكونه اسماً لفعل الطاعات واجتناب المعاصي، فلا يكون مرتكب الكبيرة مؤمناً عندكم. انتهى.

اقول: لا استحالة في اجتماع الشرك بالإيمان في مواضع خاصة.

ألا ترى المشركين من المسلمين عابدي القبور، والهاتفين بأهلها، الذابحين للأولياء، والناذرين لهم في إنجاح الحاجات، وقضاء المرادات، كيف يشركون بالله مع اعترافهم بالإيمان، وتفوههم بكلمة التوحيد؟.

وهذا الذي قلت دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

أي موحدون في توحيد الربوبية، ومشركون في توحيد الألوهية.

﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢] يوم القيامة من عذاب النار.

والآية دليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً كانت عاقبته الأمن من عذاب جهنم.

﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] إلى الحق، ثابتون عليه، وغيرهم على ضلال.

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ [الأنعام: ٨٣] أي ما تقدم من الحجة التي أوردها إبراهيم عليه السلام عليهم.

﴿آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣] أي أعطيناها إياه، وأرشدناه إليها.

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] بالهداية والعلم، والفهم، والعقل، والفضيلة، والإرشاد إلى الحق، وتلقين الحجة، أو بما هو أعم من ذلك.

وفيه نقض قول المعتزلة في الأصلح.

قال الضحاك: للعلماء درجات كدرجات الشهداء.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٤] ابناً لصلبه.

﴿وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٨] ولد الولد ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٤] إلى سبيل الرشاد وطريق الحق، وهو توحيد الله تعالى ﴿وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام. ٨٤ ـ٨٨].

هذا موضع الاستدلال. أي: لو أشرك هؤلاء المذكورون، وهم ثمانية عشر رسولاً، بعبادة غير الله ﴿لَحَبِطَ عَنْهُمْ﴾ الحبوط: البطلان والذهاب ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٤ ـ ٨٨] من الطاعات قبل ذلك.

لأن الله لا يقبل مع الشرك من الأعمال شيئاً.

فيه عبرة عظيمة، ونصيحة كريمة، لأن الشرك إذا أحبط أعمال الرسل، فما الظن بغيرهم؟.

وهذه الآية أخوف آية لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ولا بيان بعد بيان الرحمن، ولا قرية وراء عبادان.

وأقول: أين المشركون من المؤمنين؟ فلينظروا إلى هذه الآية، وليتأملوا فيها، وفي سباقها وسياقها كيف سجل الله تعالى على أفاضل خلقه بحبط أعمالهم الصالحات، وأفعالهم الطيبات عند وجود الشرك منهم، مع استحالة وقوعه عنهم.

فاستدلال بعض الجهلة بأن إيراد الآيات الدالة على ذم أهل الشرك في مقابلة المسلمين ليس كما ينبغي.

لأنها وردت في حق الكفار، وهؤلاء مؤمنون، مردود عليه بنص هذه الآية الشريفة.

فإن الإخبار فيها عن رسله سبحانه خاصة دون غيرهم من أهل الكفر والشرك، ومن هو أفضل منهم من قوة الإيمان وصحة الإسلام.

ثم القاعدة التي أجمع عليها أهل الأصول من الفحول هي، أن العبرة بعموم المباني لا بخصوص المعاني.

وهذه ترشدك إلى أن الاحتجاج من أهل التوحيد على أهل الشرك بتلك الآيات الناعية على المشركين صحيح واقع في محله، لا شنار عليه، ولا غبار فيه.

وإنما يعرج على مثل هذه الشبه الضعيفة من لا عقل له، ولا سمع، ولا يستحق الخطاب، ولا الجواب.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] هذا نوع من جهالاتهم وضلالاتهم، أنهم جعلوا الجن شركاءه سبحانه وعبدوهم كما عبدوه، وعظَموهم كما عظموه.

قال الحسن: أطاعوا الجن في عبادة الأوثان.

وقال الزجاج: فيما سولت لهم من شركهم. وقيل: المراد بالجن هنا، الملائكة.

وقيل: نزلت في الزنادقة الذين قالوا: إن الله تعالى وإبليس أخوان.

ويقرب من هذا قول المجوس: إن للعالم صانعين، هما الرب والشيطان.

وهكذا القائلون: إن كل خير من النور، وكل شر من الظلمة، وهم «المانوية» أتباع «ماني» المصور المتنبي.

﴿وخلقهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٠] وهذا كالدليل القاطع على أن المخلوق لا يكون شريكاً لله. وكل ما في الكون محدث مخلوق، فامتنع أن يكون شريكاً له في ملكه.

﴿وخرقُوا لَهُ بنينَ وبَناتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي شَقُّوا له هذه، لأن المشركين ادَّعوا أن الملائكة بنات الله.

والنصارى ادَّعَوْا أن المسيح ابن الله.

واليهود ادعوا أن عزيراً ابن الله، وكثر ذلك منهم: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّموات والأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عليمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠ و١٠١]، لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية.

وقال تعالى: ﴿وأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] هذا قبل نزول آية السيف: ﴿فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ عدم إشراكهم ما أشركوا فيه، إن الشرك بمشيئة الله سبحانه، خلافاً للمعتزلة.

والكلام في تقرير هذا على الوجه الذي يتعارف به علماء الكلام والميزان معروف، لا فائدة في إيراده هاهنا.

قال ابن عباس: يقول الله: لو شئت لجمعتهم على الهدى أجمعين.

وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقد وقع مقتضاه كما حكى عنهم سبحانه في سورة «النحل»: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ [النحل: ٣٥] إلخ لو شاء الله عدم شركهم، وعدم تحريمهم: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ظنوا أن هذا القول يخلصهم عن الحجة التي ألزمهم بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن ما فعلوه حق:

ولو لم يكن حقاً لأرسل الله إلى آبائهم الذين ماتوا على الشرك، وعلى تحريم ما لم يحرمه الله رُسُلًا يأمرونهم بترك الشرك، وبترك التحريم.

﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقد تمسك القدرية والمعتزلة بهذه الآية، ولا دليل لهم في ذلك على مذهب الجبر والاعتزال.

لأن أمر الله بمعزل عن مشيئته وإرادته. ولا يلزم من ثبوت المشيئة دفع دعوة الأنبياء عليهم السلام.

﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ علمٍ﴾ أي دليل صحيح يُعَدُّ من العلم النافع، وحجةٍ وكتابٍ يوجب اليقين بأن الله راضٍ بذلك فتخرجوه لنا لننظر فيه ونتدبره.

والمقصود من هذا تبكيتهم، لأنه قد علم أنه لا علم عندهم يصلح للحجة ويقوم به البرهان.

ثم أوضح لهم أنهم ليسوا على شيء من العلم فقال:

﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨] الذي هو محل الخطأ ومكان الجهل ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

أي تتوهمون مجرد توهم فقط كما يتوهم الخارص، وتقولون على الله الباطل.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ على الناس أي التي تنقطع عندها معاذيرهم، وتبطل شبههم وظنونهم، وتوهماتهم.

والمراد بها الكتب المنزلة والرسل المرسلة، وما جاءوا به من المعجزات.

قال: الربيع بن أنس: لا حجة لأحد عصى الله أو أشرك به، على الله.

بل له الحجة التامة على عباده: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] ولكنه لم يشأ ذلك.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشركُوا * وَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٠٧ ـ ١١١] ومثله كثير.

فالمنتفي في الخارج مشيئته هداية الكل، وإلا فقد هدى بعضهم.

وعن ابن عباس: أنه قيل له: إن ناساً يقولون: ليس الشر بقَدَر.

فقال ابن عباس: بيننا وبين أهل القدر هذه الآية.

والعجز والكيس من القدر.

وقال علي بن زيد: انقطعت حجة القدرية عند هذه الآية ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩] إلى قوله: أَجْمَعِينَ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١] هذا نص ظاهر على تحريم الشرك.

وفي آخر هذه الآية ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] وهو ملة إبراهيم عليه السلام.

﴿دِيناً قِيماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [الأنعام: ١٦١] مائلاً إلى الحق.

وفي القاموس: الحنيف، كأمير، الصحيح الميل إلى الإسلام، الثابت عليه، وكل من حج وكان على دين إبراهيم.

﴿وما كان مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦١ و١٦٢ و١٦٣] في العبادة، والخلق، والقضاء، والقدر وسائر أفعاله، لا يشاركه فيها أحد من خلقه.

﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[الأنعام: ١٦٣] أي المنقادين من هذه الأمة.

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الأنعام: ١٦٤] فيه توحيد الربوبية.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً﴾ [الأعراف: ٣٣] أي وأن تجعلوا لله شريكاً لم ينزل عليكم به حجة، وتسووه به في العبادة.

والمراد التهكم بالمشركين، لأن الله لا ينزل برهاناً بأن يكون غيره شريكاً له.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً﴾ [الأعراف: ١٩٠] أي ما طلباه من الولد الصالح

وأجاب دعاءهما ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠].

قال: كثير من المفسرين: إنه جاء إبليس إلى حواء، وقال لها: إن ولدت ولداً فَسَمِّيهِ باسمي.

فقالت: وما اسمك؟ قال: الحارث، لو سمى لها نفسه لعرفَتْه فسمَّتْهُ عبد الحارث.

فكان هذا شركاً في التسمية، ولم يكن شركاً في العبادة.

وقد روي هذا بطرق وألفاظ عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم.

ويدل له حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

لما ولدت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد فقال:

سميه عبد الحارث، فإنه يعيش، فسمته «عبد الحارث» فعاش، فكان ذلك من وحْيِ الشيطان وأمره.

أخرجه أحمد والترمذي وحسنه، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والروياني، وأبو الشيخ، والحاكم وصححه، وابن مردويه.

وفيه دليل على أن الجاعل شركاً فيما آتاهما هو حواء[1] دون آدم عليه السلام.

وقوله تعالى: «جَعَلَا» بصيغة التثنية لا ينافي ذلك لأنه قد يسند فعل الواحد إلى اثنين، بل إلى جماعة وهو شائع في كلام العرب.

وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الطيب تصدى لبيانه صاحب تفسير «فتح البيان في مقاصد القرآن» فراجعه.

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً﴾ [الأعراف: ١٩٠ و١٩١] ولا يقدر على نفع لهم، ولا دفع ضر عنهم: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] الضمير راجع إلى الشركاء.

أي وهؤلاء الذين جعلوهم شركاء من الأصنام والشياطين مخلوقون:

وجمعهم جمع العقلاء، لاعتقاد من جعلهم شركاء أنهم كذلك.

﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٢] أي لمن جعلهم شركاء ﴿نَصْراً﴾ [الأعراف: : ١٩٢] أن طلبوه منهم: ﴿وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] إن حصل عليهم شيء من جهة غيرهم.

ومن عجز عن نصر نفسه فهو عن نصر غيره أعجز.

---

(١) أنظر ما علقناه على هذا الكلام في صحيفة ٢٢٣.
ولا تغتر بما ساقه المؤلف هنا وهناك من الروايات والأسانيد، لأن الشرك بالله لم يكن معروفاً لآدم ولا لحواء عليهما السلام.

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

أي دعاؤكم لهم عند الشدائد وعدمه سواء. لا فرق بينهما لأنهم لا ينفعون، ولا يضرون، ولا يسمعون، ولا يجيبون.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٠ - ١٩٤].

أخبرهم سبحانه بأن هؤلاء الذين جعلتموهم آلهة هم عباد الله كما أنتم عباد له.

مع أنكم أكمل منهم لأنكم أحياء تنطقون، وتمشون، وتسمعون، وتبصرون.

وهذه الأصنام ليست كذلك. ولكنها مثلكم في كونها مملوكة لله، مسخرة لأمره.

وهذا تقريع لهم بالغ، وتوبيخ لهم عظيم.

قال مقاتل: إنها الملائكة، والخطاب مع قوم كانوا يعبدونها. والأول أولى.

وإنما وصفها بأنها عباده مع أنها جمادات، تنزيلاً لها منزلة العقلاء على وفق معتقدهم.

ولذلك قال: ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] وهذا اللفظ ورد في معرض الاستهزاء بالمشركين.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فيما تدّعونه لهم، من قدرتهم على النفع والضرر، وأنها آلهة.

ثم بيّن غاية عجزهم وفضل عابديهم عليهم فقال: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

الاستفهام للتقريع والتوبيخ.

أي هؤلاء الذين جعلتموهم شركاء، ليس لهم شيء من الآلات التي هي ثابتة لكم، فضلاً عن أن يكونوا قادرين على ما تطلبونه منهم.

فإنكم - كما ترون هذه الأصنام التي تعكفون على عبادتها -؛ ليست لهم أرجل يمشون بها إلى نفع أنفسهم، فضلاً عن أن يمشوا في نفعكم.

وليس لهم أيد يبطشون بها كما يبطش غيرهم من الأحياء.

وليس لهم أعين يبصرون بها كما تبصرون.

وليس لهم آذان يسمعون بها كما تسمعون.

فكيف تدعون من هم على هذه الصفة من سلب الأدوات، وبهذه المنزلة من العجز؟ وما أحسن ما قيل.

كـافـران از بت بيجـان چـه تمتـع داريـد بــارى آن بت بپـرستيــدكـه جــاني دارد

﴿قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون فَلاَ تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] وليس بعد هذا التحدي لهم والتعجيز لأصنامهم شيء.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلاَ أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥ ـ ١٩٧].

فيه إهانة للمشركين، والتنقص بهم، وإظهار سخف عقولهم، وركاكة أحلامهم.

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

أي ذوو نجاسة، لأنهم معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجاسة.

وصفهم بذلك حتى كأنهم عين النجاسة والقذر، لخُبْثِ باطنهم مبالغة في وصفهم.

قال ابن عباس: أعيانهم نجسة كالكلاب والخنازير.

وقال قتادة، ومعمر، وغيرهما: وصفوا بذلك لأنهم لا يتطهرون، ولا يغتسلون، ولا يجتنبون النجاسات، فهي ملابسة لهم.

قيل: أراد بالمشركين، عبدة الأصنام دون غيرهم من أصناف الكفار.

وقيل: بل جميع أصنافهم من اليهود والنصارى وغيرهم.

قال بعض الظاهرية: إن المشرك نجس الذات، استدلالاً بهذه الآية.

وروي عن الحسن وابن عباس وابن صالح: من مس مشركاً فليتوضأ.

وذهب الجمهور من السلف والخلف، ومنهم أهل المذاهب الأربعة، إلى أن الكافر ليس بنجس الذات، لأن الله سبحانه، أحل طعامهم.

وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في ذلك من فعله وقوله ما يفيد عدم نجاسة ذواتهم.

فأكل في آنيتهم، وشرب منها، وتوضأ فيها، وأنزلهم في مسجده. وهو الحق.

﴿فَلاَ يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] نهوا عن الاقتراب للمبالغة في المنع من دخول الحرم.

وهذا النهي راجع إلى نهي المسلمين عن تمكينهم من ذلك. قاله أبو السعود.

فهو من باب قولهم: لا أرينك ها هنا.

والمراد بالمسجد الحرام، جميع الحرم، أو المسجد نفسه.

وأما غيره من المساجد، فذهب أهل المدينة إلى منع كل مشرك عن كل مسجد وقال الشافعي: لا يمنع من دخول غير المسجد الحرام. وهذا أولى.

أنواع بلاد الإسلام

والحاصل أن بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أنواع.

أحدها: ـ الحَرم فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال، ذِمِّيًا كان أو مستأْمناً، لظاهر هذه الآية، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد.

الثاني: ـ الحجاز وَحَدُّه، ما بين «يمامة» و«اليمن» و«نجد» و«المدينة» الشريفة.

قيل: نصفها تهامي، ونصفها حجازي، وقيل: كلها حجازي.

وقال ابن الكلبي: حد الحجاز ما بين جبل «طي» وطريق العراق قال الحربي: و«تبوك» من الحجاز.

فيجوز للكفار دخول أرض الحجاز بالإذن، ولكن لا يقيمون فيها أكثر من مُقَام المسافر، وهو ثلاثة أيام. لأحاديث صحيحة في هذا الباب.

منها ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:

«لأُخْرِجَنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلا مسلماً».

وأجلاهم «عمر» في خلافته وأجَّلَ لمن قَدم منهم تاجراً ثلاثة أيام.

حد جزيرة العرب

وجزيرة العرب من أقصى «عدن» إلى ريف «العراق» في الطول.

وأما في العرض، فمن «جدة» وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام.

والثالث: ـ سائر بلاد الإسلام، فيجوز للكافر أن يقيم فيها، بعهد، وأمان، وذمة. لكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم لحاجة بَعْدَ عَامِهِمْ هٰذَا، أي سنة تسع، أو سنة عشر.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣ والفتح: ٢٨ والصف: ٩] أي على سائر الأديان. وهو أن لا يعبد الله إلا به.

فلا دين ـ بخلاف الإسلام ـ إلا وقد قهره المسلمون وظهروا عليه في بعض المواضع.

وإن لم يكن كذلك في جميع المواضع. فقهروا اليهود وأخرجوهم من جزيرة العرب، وغلبوا النصارى على بلاد الشام وما والاها إلى ناحية الروم والغرب.

وغلبوا المجوس على ملكهم، وغلبوا عباد الأصنام على كثير من بلادهم، مما يلي الترك، والهند، وكذلك سائر الأديان.

فثبت أن الذي أخبر الله عنه في هذه الآية قد وقع وحصل، ولله الحمد، وبقي إلى سنة

ستمائة من الهجرة النبوية، وكان ذلك إخباراً عن الغيب، فكان معجزاً.

وأما اليوم لقد غلب النصارى على المسلمين، على كل قوم وملك.

وهذا من أشراط الساعة الكبرى، وهي كلها خبر عن المغيب فكانت معجزة أيضاً، وسيجعل الله بعد عسر يسرا.

وقيل: ذلك الظهور يكون عند نزول عيسى، وخروج المهديّ.

فلا يبقى أهل دين إلا دخلوا في الإسلام، ويدخل له بعض الأحاديث.

منها حديث أبي هريرة يرفعه، وتلك في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، والكلام على هذا يطول جداً.

وفي «فتح البيان» ما فيه مقنع وبلاغ.

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣] أي أبى الله إلا أن يتم نوره، ويُعلي دِينَه، ويظهر كلمته، ويتم الحق الذي بعث به رسوله. ولو كره ذلك أهل الشرك.

وجواب «لو» محذوف لدلالة ما قبله عليه.

وقال سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] فيه أن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع: ﴿كَما يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

فيه دليل على وجوب قتال المشركين، وأنه فرض على الأعيان إن لم يقم به بعضهم.

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦] أي ينصرهم ويثبتهم. ومن كان الله معه فهو الغالب.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً﴾ [الأنعام: ٢٢] الحشر: الجمع من كل جانب وناحية، إلى موضع واحد.

والمعنى، أَنْذِرْهُمْ يوم نحشرهم لوقف الحساب.

﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [يونس: ٢٨] تقريعاً لهم على رؤوس الأشهاد، وتوبيخاً لهم مع حضور من يشاركهم في العبادة وحضور معبوداتهم.

﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا﴾ [يونس: ٢٨] أي فرقنا، وقطعنا ما كان ﴿بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] من التواصل في الدنيا، وذلك حين يتبرأ كل معبود عمن عبده.

﴿وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] الذين عبدوهم، وجعلوهم شركاء لله سبحانه: ﴿مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨] في الحقيقة ونفس الأمر، وإنما عبدتم هواكم، وضلالكم، وشياطينكم الذي أغووكم لأنها الآمرة لكم بالإشراك.

على حد قوله: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا دُونِهِمْ﴾ [سبأ: ٤١] الآية.

وهذا الجحد من الشركاء وإن كان مخالفاً قد وقع من المشركين من عبادتهم معناه إنكار عبادتهم إياهم عن أمرهم لهم بالعبادة.

﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] القائل لهذا الكلام، هم المعبودون، قالوا لمن عبدهم من المشركين.

والمراد بالغفلة هنا، عدم الرضاء بما فعله المشركون من العبادة لهم، أو عدم علمهم بها، أو كلٍّ من الأمرين.

وفي هذا دليل على أن هؤلاء المعبودين غير الشياطين، لأنهم يرضون بما فعل المشركون من عبادتهم.

وقال تعالى: «قُلْ» للمشركين احتجاجاً لحقية التوحيد، وبطلان ما هم عليه من الشرك.

﴿مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ بالمطر ﴿وَالأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١] بالنبات والمعادن، فإن الأرزاق تحصل بأسباب سماوية ومواد أرضية.

﴿أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ والأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١] خصهما لما فيهما من الصنعة العجيبة والخلقة الغريبة حتى ينتفعوا بهما هذا الانتفاع العظيم، ويحصلون بهما من الفوائد ما لا يدخل تحت حصر الحاصرين.

﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [يونس: ٣١] أي الإنسان من النطفة، والطير من البيضة، والنبات من الحبة، أو المؤمن من الكافر.

والأول أقرب إلى الحقيقة.

﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١] أي النطفة من الإنسان، أو الكافر من صاحب الإيمان، أو البيضة من الطائر.

﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ﴾ [يونس: ٣١] بين الخلائق أي يقدره ويقضيه.

﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] أي سيكون قولهم في جواب هذه الاستفهامات الخمس: إن الفاعل لهذه الأمور هو الله سبحانه، إن أنصفوا عملوا على ما يوجبه الفكر الصحيح، والعقل السليم.

﴿فَقُلْ: أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١] وتفعلون ما يوجبه هذا العلم من تقوى الله الذي يفعل هذه الأفعال، وتعبدون هذه الأموات، والأصنام التي لا تقدر على شيء من هذه الأمور، بل ولا تعلم به؟.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤] أي التي تزعمون أنها آلهة، هل منهم من يقدر على أن ينشىء الخلق من العدم على غير مثال سبق، ثم يعيده بعد الموت في القيامة كهيئته أول مرة للجزاء؟.

قال «أبو السعود»: هذا احتجاج آخر على حقية التوحيد، وبطلان الإشراك، بإظهار كون شركائهم بمعزل عن استحقاق الألوهية، ببيان اختصاص خواصها من بدء الخلق وإعادته.

﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ إلى قوله ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾ [يونس: ٣٤] ولم يكن ذلك عن بصيرة.

أي ظن من ظن من سلفهم أن هذه المعبودات تقربهم إلى الله، وأنها تشفع لهم.

ولم يكن ظنه هذا لمستند قط، بل مجرد خيال مختل، وحَدْسٍ باطل. فقلدوا فيه آباءهم، ولعل تنكير «الظن» هنا للتحقير.

﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

الخرص التخمين والتقدير، ويستعمل بمعنى الكذب، لغلبته في مثله.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤] خطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].

فيه النهي عن عبادة غير الله، وأن غيره تعالى لا يقدر على إيصال النفع ودفع الضرر، وأن الشرك ظلم، والمشرك من الظالمين.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ [النحل: ٣٦] وَحده لا شريك له.

﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] أي اتركوا كل معبود دون الله، كالشيطان، والكاهن، والصنم، وكل من دعا إلى ضلال، كائن من كان، وفي أي مكان وزمان كان.

وفي هذه الآية التصريح بأن الله أمر جميع عباده بعبادته، واجتناب عبادة الشيطان، وإطاعة كل من يدعو إلى الضلال من نوع الإنسان.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ﴾ [الحج: ١٧].

هم قوم يعبدون النجوم، وقيل: هم من جنس النصارى:

وليس ذلك بصحيح. بل هم فرقة معروفة لا ترجع إلى ملة من الملل المنتسبة إلى الأنبياء.

﴿وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ﴾ [الحج: ١٧] هم الذين يعبدون النار، ويقولون: إن للعالم أصلين «النور» و«الظلمة».

وقيل: هم يعبدون الشمس والقمر.

وقيل: هم يستعملون النجاسات.

وقيل: هم قوم من النصارى، اعتزلوا ولبسوا المسوح.

وقيل: إنهم أخذوا بعض دين اليهود وبعض دين النصارى.

﴿وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧] الذين يعبدون الأصنام ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧].

الفصل: هو أن يميز المحق من المبطل، بعلامة يعرف بها كل واحد منهما.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] وقد رفع البيت إلى السماء أيام الطوفان، فأعلم الله إبراهيم مكانه بريح أرسلها فكنست مكان البيت فبناه على أسّه القديم.

﴿أَلَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾ [الحج: ٢٦] أي أوحينا إليه أن لا تعبد غيري.

قال المبرد: كأنه قيل له: وحِّدْني في هذا البيت.

وقيل: الخطاب لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ضعيف جداً.

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٧٣] هم الأصنام التي كانت حول الكعبة وغيرها.

وقيل: المراد بهم السادة الذين صرفوهم عن طاعة الله لكونهم أهل الحل والعقد فيهم.

وقيل الشياطين الذين حملوهم على معصية الله.

والأول أوفق بالمقام، وأظهر في التمثيل، ويصح العموم.

﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾ [الحج: ٧٣] «لن» لتأكيد النفي في المستقبل، وتأكيده هنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل.

وتخصيص الذباب لمهانته واستقذاره، مع كونه صغير الجسم، حقير الذات، وهو أجهل الحيوانات، لأنه يرى نفسه في المهلكات.

﴿وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] أي إن اجتمعت الأصنام، فهي لا تقدر على خلق ذبابة على ضعفها، فكيف يليق بالعاقل جعلها معبودة.

﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] أي إن أخذ واختطف منهم هذا الخلق الأقل الأرذل، شيئاً من الأشياء بسرعة، لا يقدرون على تخليصه منه، لكمال عجزهم، وفرط ضعفهم.

وإذا عجزوا عن هذا، فهم عن غيره ـ مما هو أكبر منه جرماً وأشد منه قوة ـ أعجز وأضعف.

﴿ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] الصنم كالطالب، من حيث إنه يطلب خلق الذباب، أو يطلب استنقاذ ما سلبه منه، والمطلوب الذباب.

وهذا كالتسوية بينهم وبين الذباب في الضعف. ولو حققت وجدت الطالب أضعف.

فإن الذباب حيوان، وهو جماد، وهو غالب، وذلك مغلوب.

وقيل: الطالب عابد الصنم، والمطلوب الصنم.

وقال ابن عباس: الطالب آلهتهم، والمطلوب الذباب.

ثم بين سبحانه، أن المشركين الذين عبدوا من دون الله آلهة عاجزة إلى هذه الغاية في العجز، ما عرفوا الله حق معرفته فقال:

﴿مَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٤] حيث جعلوا هذه الأصنام شركاء له، مع كون حالها هذا الحال.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٤] لا يغالبه أحد، بخلاف آلهة المشركين، فإنها جماد لا يعقل، ولا ينفع، ولا يضر، ولا يقدر على شيء.

وقال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣].

يعني، أن الغالب أن المائل إلى الزنا لا يرغب في نكاح الصوالح، والزانية لا يرغب فيها الصلحاء.

قال ابن عباس: ليس هذا بالنكاح، ولكن الجماع لا يزني بها حين تزني إلا زانٍ أو مشرك.

﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] أي الزنا، أو نكاح الزواني، لما فيه من التشبه بالفسقة، والتعرض للتهمة، والطعن في النسب، والتسبب بسوء المقالة، وغير ذلك من المفاسد.

ومجالسة الخطائين كم فيها من التعرض لاقتراف الآثام، فكيف بمزاوجة البغايا والقحاب، والمشركات بالله؟!.

فعلى المؤمن أن لا يدخل نفسه تحت هذه الآية، ويتصون عنها.

وفي الآية إشارة إلى ذم الشرك، وإلى أن أهله لا ينبغي النكاح بهم والمصاهرة معهم.

وقال تعالى - في حق الصحابة، الذين هم سلف هذه الأمة وأئمتها -: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ أي غير مشركين بي في العبادة شيئاً من الأشياء.

وقيل: معناها لا يراءون بعبادتي أحداً، والرياء شرك.

وقيل: لا يخافون أحداً غيري. قاله ابن عباس.

وقيل: لا يحبون غيري. ولا مانع من الحمل على الجميع.

وقال تعالى: ﴿وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٧] أي إلى الله وإلى توحيده والعمل بفرائضه. واجتناب معاصيه.

﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٧ و٨٨] في جميع أحوالكم في الدنيا، وعند البعث، ليجزي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، لا إلى غيره سبحانه وتعالى.

وقال تعالى:﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [لقمان: ١٥]. أي إن طلب والداك منك أشرك بالله فيه شيء من الأشياء، وألزماك أن تشرك بي إلٰهاً ليس لك علم بكونه إلٰهاً ﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [لقمان: ١٥] في الإشراك.

وإذا لم تجز طاعة الأبوين في هذه المطلب مع المجاهدة منهما له، فعدم جوازها مع مجرد الطلب بدون مجاهدة منهما أولى.

ويلحق بطلب الشرك منهما سائر معاصي الله، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ١٢].

قال الفراء: والزجاج: المبلس الساكت المنقطع في حجته، الذي أيس أن يهتدي إليها.

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ﴾ [الروم: ١٣] أي المشركين [ومن شركائهم﴾ الذين عبدوهم من دون الله وأشركوهم، وهم الأصنام ليشفعوا لهم ﴿شُفَعَاءَ﴾ يجيرونهم من عذاب الله.

﴿وَكَانُوا﴾ [الروم: ١٣] في ذلك الوقت ﴿بِشركَائِهِمْ﴾ [الروم: ١٣] أي بآلِهَتِهِمْ الذين جعلوهم شركاء ﴿كَافِرِينَ﴾ [الروم: ١٣] أي جاحدين لكونهم آلهة، لأنهم علموا ـ إذ ذاك ـ أنهم لا ينفعون ولا يضرون.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١] بالله. أي ممن يشرك به غيره في العبادة.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣].

تعجب من أحوالهم ما صاروا إليه من الاعتراف بوحدانية الله سبحانه عند نزول الشدائد، والرجوع إلى الشرك، عند رفع ذلك عنهم.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

نهاه أن يقع منه إشراكٌ في المستقبل.

وبدأ في وعظه بنهيه عن الشرك، لأنه أهم من غيره.

وإنما كان ظلماً عظيماً لأنه تسوية بين من لا نعمة إلا وهي منه، وبين من لا له نعمة وأصلاً.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [لقمان: ١٥] لا علم لك بشركته.

ولا مفهوم لهذا القيد، إذ ليس لله شريك يعلم، لأنه مستحيل ﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [لقمان: ١٥].

وجملة هذا الباب: أن طاعة الأبوين لا تراعى في ركوب كبيرة، ولا ترك فريضة على الأعيان، وتلزم طاعتهما في المباحات.

وقال تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

فيه تسجيل لعذاب أهل النفاق والشرك، وقبولٌ لتوبة أهل الإيمان.

وهذا يرشدك إلى ذم الشرك، وثناء التوحيد.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ [فاطر: ٤٠]وهم الأصنام وغيرها.

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمٰوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَاباً فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّلِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً﴾ [فاطر: ٤٠].

وذلك قولهم: إن هذه الآلهة تنفعهم وتقربهم إلى الله، وتشفع لهم عنده، وقيل غير ذلك.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ من الرسل الكرام ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ [الزمر: ٦٥] يا محمد صلى الله عليه وآله وسلم فرضاً: ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قال مقاتل: أي أوحي إليك وإلى الأنبياء قبلك بالتوحيد، والتوحيد مقدر ثم قال: لئن أشركت. وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة.

وفي الآية من التخويف ما لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه.

لأن هذا الخطاب إذا كان لسيد المرسلين وأفضل النبيين ومن أرسله الله رحمة للعالمين، فكيف بمن عداه من الناس أجمعين إذا وقع منهم الإشراك بالله رب العالمين؟.

قيل: هذا خاص بالأنبياء عليهم السلام، لأن الشرك منهم أعظم ذنباً من الشرك من غيرهم، والأول أولى.

قال في «فتح البيان» هذه الآية مقيدة بالموت على الشرك كما في الآية الأخرى ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].

﴿بلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ في هذا رَدٌّ على المشركين. ووجه الرد، ما يفيده التقديم من القصر.

﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ لإنعامه عليك بما هداك إليه من التوحيد، والدعاء إلى دينه.

وقال تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ * تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ [غافر: ٤٢].

فيه: أن الشرك موجب لدخول النار، وأن التوحيد موصل إلى النجاة.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؟[غافر: ٧٣].

وهي الأصنام والأوثان وغيرها.

﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [غافر: ٧٤]. أي ذهبوا وغابوا، وفقدناهم فلا تراهم: ﴿بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُو مِنْ قَبْلُ شَيْئاً﴾ [غافر: ٧٤].

ليس هذا إنكاراً منهم لوجود الآلهة الباطلة التي كانوا يعبدونها.

بل اعتراف منهم بأن عبادتهم إياها، كانت باطلة.

﴿كذلكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾[غافر: ٧٤]. حيث عبدوا هذه الأصنام التي أوصلتهم إلى النار.

وقال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [الفتح: ٦].

فيه بيان ما على أهل النفاق، وأهل الشرك من سخط الله وعقابه، ولعنه وطرده، وإعداد النار لهم، وسوء مصيرهم، وأن ذلك مرتب على الإشراك.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ ـ في العبادة ـ أَحَداً * قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً﴾ [الجن: ٢٠ و٢١].

لأن الضار والنافع هو الله وحده لا شريك له.

ووقوع النكرتين في سياقي النفي يعم كل ضرر، وكل رشد في الدنيا والآخرة.

﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجن: ٢٢]. أي: لا يدفع عني أحد عذابه إن أنزله بي.

كقول صالح عليه السلام: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣].

وهذا بيان الخبرة عن شؤون نفسه بعد بيان عجزه عن شؤون غيره.

﴿وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً﴾ [الجن: ٢٢]. أي: ملجأ ومعدلاً وحرزاً ألجأ إليه وأحترز به.

وفي هذه الآية دلالة واضحة على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنكر كونه نافعاً وضارًا لأحد، وأنه كان لا مجير ولا ملتحد إلا الله وحده.

فما ظنك أيها الإنسان بغيره من الأولياء والمقبورين؟.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

المراد بالخلود الدوام الأبدي الذي لا ينقطع، دون المكث الطويل كما سبق إلى ذلك ذهن بعض السلف والخلف. وظاهر الآية العموم.

وفي الآية أيضاً تنبيه على أن وعيد علماء السوء أعظم من وعيد كل أحد.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ١ ـ ٦].

هذه السورة مكية، وقيل: مدنية.

وفي الحديث المرفوع: أنها تعدل ربع القرآن. أخرجه الطبراني عن ابن عمر.

وورد أنها براءة من الشرك. أخرجه أحمد، وأهل السنن، عن نوفل بن معاوية مرفوعاً.

عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا أدلكم على كلمة تنجيكم من الإشراك بالله؟ تقرأون «قل أيها الكافرون» عند منامكم» أخرجه أبو يعلى والطبراني.

وفي الباب روايات.

وسبب نزول هذه السورة: أن الكفار سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعبد آلهتهم سنة، ويعبدوا إلٰهه سنة، فأمره الله أن يقول لهم ذلك.

و«أل» للجنس، والمعنى لا أفعل في الحال ما تطلبون مني من عبادة ما تعبدون من الأصنام.

وقال «ابن القيم»: المقصود بقوله: «لا أعبد ما تعبدون» المعبود، لا العبادة.

ومعنى «ولا أنتم عابدون ما أعبد» ولا أنتم فاعلون في المستقبل ما أطلب منكم من عبادة إلهي.

قال «ابن القيم» في «بدائع الفوائد» اشتمال هذه على النفي المحض، خاصة هذه السورة العظيمة.

فإنها سورة براءة من الشرك كما جاء في وصفها.

فمقصودها الأعظم هو البراءة المطلقة بين الموحدين والمشركين.

ولهذا أتى بالنفي في الجانبين تحقيقاً للبراءة المطلوبة، هذا مع أنها متضمنة للإثبات صريحاً.

فقوله: «لا أعبد ما تعبدون» براءة محضة «ولا أنتم عابدون ما أعبد» إثبات أن له معبوداً يعبده، وأنهم بريئون من عبادته.

فتضمنت النفي والإثبات، فطابقت قول إمام الحنفاء: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦ و٢٧].

وطابقت قول الفئة الموحدين: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها وبـ «قل هو الله أحد» في سنة الفجر، وسنة المغرب، فإن هاتين السورتين سورتا الإخلاص.

وقد اشتملتا على نوعَي التوحيد، الذي لا نجاة لعبد ولا فلاح إلا بهما.

وهما توحيد العلم والاعتقاد، المتضمن تنزيه الله عما لا يليق به، من الشرك، والكفو، والولد، والوالد، وأنه إله واحد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

والثاني: توحيد القصد والإرادة. وهو أن لا يعبد إلا إياه، فلا يشرك به في عبادته سواه.

بل يكون وحده هو المعبود وهذه السورة مشتملة على هذا التوحيد. انتهى.

قلت: وكما قد ختمت باب الآيات الدالة على التوحيد، على سورة «قل هو الله أحد» وسورة «الناس» كما سبق هذا الباب المشتمل على الآيات الدالة على بيان الشرك وذمه، قد ختمته على سورة «قل يا أيها الكافرون».

فالحمد لله على تمام الأمر على إخلاص توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ونفي الشرك بالله فيهما.

اللهم أحينا مسلمين، وتوفنا مسلمين، واحشرنا في زمرة الموحدين المتبعين. آمين.

والذي تحصّل من هذه الآيات هو أن الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده

واجب متحتم، وفرض لازم، لأنه منعم عليهم، مجاز لهم بالإرادة.

العبادة حق الله تعالى

قال في «حجة الله البالغة»: إن من أعظم أنواع البر أن يعتقد الإنسان بمجامع قلبه، بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده أن العبادة حق الله تعالى على عباده، وأنهم مطالبون بالعبادة من الله تعالى، بمنزلة سائر ما يطالبه ذوو الحقوق من حقوقهم.

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ: «يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله؟».

قال معاذ: الله ورسوله أعلم.

قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً».

وذلك لأن من لم يعتقد ذلك اعتقاداً جازماً، واحتمل عنده أن يكون سدى مهملاً، لا يطالب بالعبادة، ولا يؤاخذ بها من جهة رب مريد مختار كان دهرياً لا تقع عبادته وإن باشرها بجوارحه بموقع من قلبه، ولا تفتح باباً بينه وبين ربه، وكانت عادةً كسائر عاداته.

والأصل في ذلك أنه قد ثبت في معارف الأنبياء وورثتهم، أن موطناً من مواطن الجبروت فيه إرادة وقصد، بمعنى الإجماع على فعل، مع صحة الفعل والترك بالنظر إلى هذا الموطن، وإن كانت المصلحة الفوقانية لا تبقى ولا تذر شيئاً إلا أوجب وجوده، أو أوجب عدمه.

لا وجود للحالة المنتظرة بحسب ذلك ولا عبرة بقوم يسمون الحكماء، يزعمون أن الإرادة بهذا المعنى.

فقد حفظوا شيئاً وغابت عنهم أشياء، وهو محجوبون عن مشاهدة هذا الموطن، محجوجون بأدلة الآفاق والأنفس.

أما حجابهم، فهو أنهم لا يهتدوا إلى موطن بين التجلي الأعظم وبين الملأ الأعلى، شبيه بالشعاع القائم بالجوهرة، ولله المثل الأعلى.

ففي هذا الموطن يتمثل إجماع على شيء استوجبه علوم الملأ الأعلى وهيأتهم بعدما كان مستوى الفعل والترك في هذا الموطن سواء.

وأما الحجة عليهم، فهي أن الواحد منا يعلم ـ بداهة ـ أنه يمد يده ويتناول القلم مثلاً، وهو في ذلك مريد قاصد، يستوي بالنسبة إليه الفعل والترك، بحسب هذا القصد، وبحسب هذه القوى المتشبحة في نفسه.

وإن كان كل شيء بحسب المصلحة الفوقانية إما واجب الفعل، أو واجب الترك، فكذلك الحال في كل ما يستوجبه استعداد خاص فينزل من باريء الصور.

ونزول الصور على المواد المستعدة لها، كالاستجابة عقيب الدعاء مما فيه دخل، لمتجدد حادث بوجه من الوجوه.

ولعلك تقول: هذا جهل بوجوب الشيء بحسب المصلحة الفوقانية.

فكيف يكون في موطن من مواطن الحق؟.

فأقول: حاش لله، بل هو علم، وإيفاء لحق هذا الموطن.

إنما الجهل أن يقال: ليس بواجب أصلاً.

وقد نفت الشرائع الإلهية هذا الجهل، حيث أثبتت الإيمان بالقدر، وإن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

وأما إذا قيل: يصح فعله وتركه بحسب هذا الموطن فهو علم حق لا محالة.

كما أنك إذا رأيت الفحل من البهائم يفعل الأفعال الفحلية، ورأيت الأنثى تفعل أفعال الأنثوية، فإن حكمت بأن هذه الأفعال صادرة جبراً ـ كحركة الحجر في تدحرجه ـ كذبت.

وإن حكمت بأنها صادرة من غير علة موجبة لها، فلا المزاج الفحل يوجب هذا الباب، ولا المزاج الأنثوي يوجب ذلك كذبت.

وإن حكمت بأن الإرادة المتشبحة في أنفسها تحكي وجوباً فوقانياً، وتعتمد عليه، وأنها لا تفور فوراناً استقلالياً كان ليس وراء ذلك مرمى، فقد كذبت.

بل الحق اليقين أمر بين الأمرين، وهو أن الاختيار معلول لا يتخلف عن علله، والفعل المراد، توجبه العلل، ولا يمكن أن لا يكون.

ولكن هذا الاختيار من شأنه أن يبتهج بالنظر إلى نفسه، ولا ينظر إلى ما فوق ذلك.

فإن أديت حق هذا الموطن، وقلت: أجد في نفسي أن الفعل والترك كانا مستويين، وأني اخترت الفعل، فكان الاختيار علة لفعله، صدقت وبررت.

فأخبرت الشرائع الإلهية عن هذه الإرادة المتشبحة في هذا الموطن.

وبالجملة فقد ثبتت إرادة يتجدد تعلقها، وثبتت المجازاة في الدنيا والآخرة.

وثبت أن مدبر العالم، دبَّر العالم بإيجاب شريعة يسلكونها لينتفعوا بها.

فكان الأمر شبيهاً بأن السيد استخدم عبيده، وطلب منهم ذلك، ورضي عمن خدم، وسخط على من لم يخدم.

فنزلت الشرائع الإلهية بهذه العبارة، لما ذكرنا أن الشرائع تنزل في الصفات وغيرها،

بعبارة ليس هنالك أفصح ولا أبين للحق منها، سواء أكانت حقيقة لغوية، أو مجازاً متعارفاً.

ثم مكنت الشرائع الإلٰهية هذه المعرفة الغامضة من نفوسهم بثلاث مقامات مسلمة عندهم، جارية مجرى المشهورات البديهية بينهم.

أحدها: ـ أنه تعالى منعم، وشكر المنعم واجب، والعبادة شكر له على نعمة.

والثاني: ـ أنه يجازي المعرضين عنه، التاركين لعبادته في الدنيا أشد الجزاء.

الثالث: ـ أنه يجازي في الآخرة المطيعين والعاصين.

فانبسطت من هنالك ثلاثة علوم ١ ـ: علم التذكير بآلاء الله ٢ ـ: وعلم بأيام التذكير الله ٣ ـ: وعلم التذكير بالمعاد.

فنزل القرآن العظيم شرحاً لهذه العلوم.

وإنما عظمت العناية بشرح هذه العلوم لأن الإنسان خلق في أصل فطرته ميل إلى بارئه ـ جل مجده ـ وذلك الميل أمر دقيق لا يتشبح إلا بخليقته ومظنته.

وخليقته ومظنته ـ على ما أثبته الوجدان الصحيح ـ الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده، لأنه منعم لهم، مجازٍ على أعمالهم.

فمن أنكر الإرادة أو ثبوت حقه على العباد، أو أنكر المجازاة، فهو الدهري الفاقد سلامة فطرته، لأنه أفسد على نفسه مظنة الميل الفطري المودع في جبلته، ونائبه وخليفته والمأخوذ مكانه.

وإن شئت أن تعلم حقيقة هذا الميل، فاعلم أن في روح الإنسان لطيفة نورانية تميل بطبعها إلى الله عز وجل ميل الحديد إلى المغناطيس، وهذا أمر مدرك بالوجدان.

فكل من أمعن في الفحص عن لطائف نفسه، وعرف كل لطيفة بحالها، لا بد أن يدرك هذه اللطيفة النورانية، ويدرك ميلها بطبعها إلى الله تعالى.

ويسمى ذلك الميل ـ عند أهل الوجدان ـ بالمحبة الذاتية مثله، كمثل سائر الوجدانيات لا يقتنص بالبراهين، كجوع هذا الجائع، وعطش هذا العطشان.

فإذا كان الإنسان في غاشية من أحكام لطائفه السفلية كان بمنزلة من استعمل مخدراً في جسده، فلم يحس بالحرارة والبرودة.

فإذا هدأت لطائفه السفلية عن المزاحمة، إما بموت اضطراري يوجب تناثر كثير من أجزاء نسمته، ونقصان كثير من خواصها وقواها، أو بموت اختياري وتمسك بحيل عجيبة من الرياضات النفسانية والبدنية، كان كمن زال المخدر عنه، فأدرك ما كان عنده وهو لا يشعره.

فإذا مات الإنسان وهو غير مقبل على الله تعالى، فإن كان عدم إقباله جهلاً بسيطاً، وفقداً

ساذجاً، فهو شقيٌّ بحسب الكمال النوعي.

وقد يشكف عليه بعض ما هنالك، ولا يتم الانكشاف لفقد استعداده فيبقى حائراً مبهوتاً.

وإن كان ذلك مع قيام هيئة مضادة في قواه العلمية أو العملية كان فيه تجاذب، فانجذبت النفس الناطقة إلى صقع الجبروت والنسمة، بما كسبت من الهيئة المضادة إلى السفل.

فكانت فيه وحشة ساطعة من جواهر النفس، منبسطة على جوهرها.

وربما أوجب ذلك تمثل واقعات هي أشباح الوحشة كما يرى الصفراوي في منامه النيران والشعل، وهذا أصل توجيه حكمة معرفة النفس.

وكان أيضاً في تحديق غضب من الملأ الأعلى يوجب إلهامات في قلوب الملائكة وغيرها من ذوات الاختيار، أن تعذبه وتؤلمه.

وهذا أصل توجيه معرفة أسباب الخطرات، والدواعي الناشئة في نفوس بني آدم.

وبالجملة: فالميل إلى صقع الجبروت ووجوب العمل بما يفك وثاقه من مزاحمة اللطائف السفلية، والمؤاخذة على ترك هذا العمل بمنزلة أحكام الصورة النوعية، وقواها وآثارها الفائضة، في كل فرد من أفراد النوع من بارىء الصور، ومفيض الوجود، وفق المصلحة الكلية، لا باصطلاح البشر والتزامهم على أنفسهم وجريان رسومهم بذلك فقط.

وكل هذه الأعمال ـ في الحقيقة ـ حق هذه اللطيفة النورانية المنجذبة إلى الله تعالى، وتوفير مقتضاها وإصلاح عوجها.

ولما كان هذا المعنى دقيقاً، وهذه اللطيفة لا تدركها إلا شرذمة قليلة، وجب أن ينسب الحق إلى ما إليه مالت، وإياه قصدت، ونحوه انتحت، كان ذلك تعييناً لبعض قوى النفس التي مالت من جهته، وكان ذلك اختصار قولنا: حق هذه اللطيفة من جهة ميلها إلى الله.

فنزلت الشرائع الإلٰهية كاشفة عن هذا السر بعبارة سهلة يفهمها البشر بعلومهم الفطرية ويعطيها سنة الله من إنزال المعاني الدقيقة في صور مناسبة لها بحسب النشأة المثالية، كما يتلقى واحد منا في منامه معنى مجرداً من صورة شيء ملازم له في العادة، أو نظيره وشبهه، فقيل: العبادة حق الله تعالى على عباده.

وعلى هذا ينبغي أن يقاس حق القرآن، وحق الرسول، وحق المولى، وحق الوالدين، وحق الأرحام.

فكل ذلك حق نفسه على نفسه، لتكمل كمالها، ولا تقترف على نفسها جوراً.

ولكن نسب الحق إلى من معه هذه المعاملة ومنه المطالبة.

فلا تكن من الواقفين على الظواهر، بل من المحققين للأمر على ما هو عليه.

حقيقة الشرك

وأما حقيقة الشرك. فبيانها أن العبادة هو التذلل الأقصى.

وكون تذلل أقصى من غيره لا يخلو إما أن يكون بالصورة، مثل كون هذا قياماً، وذلك سجوداً، أو بالنية بأن نوى بهذا الفعل تعظيم العباد لمولاهم وبذلك تعظيم الرعية للمملوك، أو التلامذة للأستاذ. لا ثالث لهما.

ولما ثبت سجود التحية من الملائكة لآدم عليه السلام، ومن إخوة يوسف ليوسف عليه السلام، وأن السجود على صور التعظيم، وجب أن لا يكون التمييز إلا بالنية.

لكن الأمر إلى الآن غير منقح، إذ المولى ـ مثلاً ـ يطلق على معان والمراد بها ها هنا المعبود لا محالة، فقد أخذ في حد العبادة.

فالتنقيح أن التذلل يستدعي ملاحظة ضعف في الذليل وقوة في الآخر، وخسة في الذليل، وشرف في الآخر، وانقياد، واخبات في الذليل، وتسخير ونفاذ حكم للآخر.

والإنسان إذا خلى ونفسه أدرك ـ لا محالة ـ أنه يقدر للقوة، والشرف، والتسخير، وما أشبهها مما يعبر به عن الكمال قدرين، قدراً لنفسه ولمن يشبهه بنفسه، وقدراً لمن هو متعال عن وصمة الحدوث والإمكان بالكلية، ولمن انتقل إليه شيء من خصوصيات هذا المتعالي.

فالعلم بالمغيبات يجعله على درجتين ١ ـ: علم بروية وترتيب مقدمات أو حدس، أو منام، أو تلقي إلهام، مما يجد نفسه، لا يبائن ذلك بالكلية.

وعلم ذاتي هو مقتضى ذات العالم لا يلقاه من غيره، ولا يتجشم كسبه.

وكذلك يجعل التأثير، والتدبير، والتسخير أي لفظ قلت على درجتين بمعنى المباشرة واستعمال الجوارح والقوى والاستعانة بالكيفيات المزاجية، كالحرارة، والبرودة، وما أشبه ذلك مما يجد نفسه مستعدة له استعداداً قريباً أو بعيداً.

وبمعنى التكوين من غير كيفية جسمانية ولا مباشرة شيء، وهو قوله ﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا إِذَا أَرَدْنَا شَيْئاً أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وكذلك يجعل العظمة والشرف والقوة على درجتين.

إحداهما: ـ كعظمة الملك بالنسبة إلى رعيته مما يرجع إلى كثرة الأعوان وزيادة الطَّوْل، أو عظمة البطش، والأستاذ بالنسبة إلى ضعيف البطش، والتلميذ مما يجد نفسه يشارك العظم في أصل الشيء.

وثانيتهما: ـ ما لا يوجد إلا في المتعالي جدًا.

ولا تن في تفتيش هذا السر حتى تستيقن أن المعترف بانصـرام سلسلة الإمكان إلى واجب، لا يحتاج إلى غيره، يضطر إلى جعل هذه الصفات التي يتمادحون بها على درجتين:

١ ـ: درجة لما هنالك.

٢ ـ: ودرجة لما يشبهه بنفسه.

ولما كانت الألفاظ المستعملة في الدرجتين متقاربة، فربما يحمل نصوص الشـرائع الإلٰهية على غير محملها.

وكثيراً ما يطلع الإنسان على أثر صادر من بعض أفراد الإنسان، أو الملائكة أو غيرهما، يستبعده من أبناء جنسه، فيشتبه عليه الأمر، فيثبت له شرفاً مقدساً وتسخيراً إلهيًّا.

وليسوا في معرفة الدرجة المتعالية سواء.

فمنهم من يحيط بقوى الأنوار المحيطة الغالبة على المواليد، ويعرفها من جنسه.

ومنهم من لا يستطيع ذلك.

وكل إنسان مكلف بما عنده من الاستطاعة.

وهذا تأويل ما حكاه الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم من نجاة مسرف على نفسه أمر أهله بحرقه وتذرية رماده، حذراً من أن يبعثه الله ويقدر عليه.

فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة.

لكن القدرة إنما هي في الممكنات لا في الممتنعات.

وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق، نصفه في البر، ونصفه في البحر، ممتنع.

فلم يجعل ذلك نقصاً فأخذ بقدر ما عنده من العلم ولم يعد كافراً، كان[1] التشبيه والإشراك بالنجوم، وبصالحي العباد الذين ظهر منهم خرق العوائد، كالكشف، واستجابة الدعاء متوارثاً فيهم.

وكـل نبيّ يبعث في قومـه فإنـه لا بد أن يفهمهم حقيقـة الإشراك، ويميـز كـلاً من الدرجتين، ويحصر الدرجة المقدسة في الواجب، وإن تقاربت الألفاظ كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطبيب:

«إنما أنت رفيق، والطبيب هو الله».

وكما قال: «السيد هو الله» يشير إلى بعض المعاني دون بعض.

ثم لما انقرض الحواريون من أصحابه وحملة دينه، خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات.

---

(١) جواب لقوله: ولما كانت الألفاظ إلخ:

فحملوا الألفاظ المستعملة المشتبهة على غير محملها، كما حملوا المحبوبية والشفاعة التي أثبتها الله تعالى في قاطبة الشرائع لخواص البشر على غير محملها، وكما حملوا صدور خرق العوائد والإشراقات على انتقال العلم والتسخير الأقصيين إلى هذا الذي يرى منه.

والحق أن ذلك كله يرجع إلى قوى ناسوتية أو روحانية، تعد لنزول التدبير الإلٰهي على وجه، وليس من الإيجاد والأمور المختصة بالواجب في شيء.

والمرضى بهذا المرض على أصناف:

منهم: من نسي جلال الله تعالى بالكلية، فجعل لا يعبد إلا الشركاء، ولا يرفع حاجته إلا إليهم، ولا يلتفت إلى الله أصلاً، وإن كان يعلم بالنظر البرهاني أن سلسلة الوجود تنصرم إلى الله.

ومنهم: من اعتقد أن الله هو السيد، وهو المدبر.

لكنه قد يخلع على بعض عبيده لباس الشرف والتأله، ويجعله متصرفاً في بعض الأمور الخاصة، ويقبل شفاعته في عباده.

بمنزلة ملك الملوك يبعث على كل قطر ملكاً، ويقلده تدبير تلك المملكة، فيما عدا الأمور العظام.

فيتلجلج لسانه أن يسميهم عباد الله، فيسويهم وغيرهم.

فعدل عن ذلك إلى تسميتهم أبناء الله، ومحبوبي الله، وسمى نفسه عبداً لأولئك، كعبد المسيح، وعبد العزى.

وهذا مرض جمهور اليهود، والنصارى والمشركين، وبعض الغلاة من منافقي دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، يومنا هذا.

ولما كان مبنى التشريع على إقامة المظنة مقام الأصل عد أشياء محسوسة هي مظان الإشراك كفراً كسجدة[1] الأصنام والذبح لها، والحلف باسمها وأمثال ذلك.

وكان أول فتح هذا العلم عليّ أن من رفع لي قوم يسجدون لذباب صغير سمي، لا يزال يحرك ذنبه وأطرافه، فنفث في قلبي.

هل تجد فيهم ظلمة الشرك؟ وهل أحاطت الخطيئة بأنفسهم كما تجدها في عبدة الأوثان؟.

---

(١) هكذا في الأصل: والصواب. كالسجود للأصنام.

قلت: لا أجدها فيهم، لأنهم جعلوا الذباب قبلة، ولم يخلطوا درجة تذلل بالأخرى.
قيل: فقد هديت إلى السر.

فيومئذ مليء قلبي بهذا العلم وصرت على بصيرة من الأمر، وعرفت حقيقة التوحيد والإشراك وما نصبه الشرع مظان لهما.

وعرفت ارتباط العبادة بالتدبير. والله أعلم.

حقيقة الشرك

وحقيقة الشرك أن يعتقد إنسان في بعض المعظمين من الناس أن الآثار العجيبة الصادرة منه إنما صدرت لكونه متصفاً بصفة من صفات الكمال، مما لم يعهد في جنس الإنسان، بل يختص بالواجب ـ جل مجده ـ لا يوجد في غيره إلا أن يخلع هو خلعة الألوهية على غيره، أو يفني غيره في ذاته، ويبقى بذاته، أو نحو ذلك، مما يظنه هذا المعتقد من أنواع الخرافات كما ورد في الحديث أن المشركين كانوا يلبون بهذه الصيغة «لبيك لبيك، لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك».

فيتذلل عنده أقصى التذلل، ويعامل معه معاملة العباد مع الله تعالى وهذا معنى له أشباح وقوالب.

والشرع لا يبحث إلا عن أشباحه وقوالبه التي، باشرها الناس بنية الشرك حتى صارت مظنة للشرك ولازمة له في العادة.

كسنة الشرع في إقامة العلل المتلازمة للمصالح والمفاسد مُقَامها.

ونحن نريد أن ننبهك على أمور جعلها الله تعالى في الشريعة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات مظنات للشرك فنهى عنها.

فمنها أنهم كانوا يسجدون للأصنام والنجوم، فجاء النهي عن السجدة لغير الله. قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧].

والإشراك في السجدة كان متلازماً للإشراك في التدبير كما أومأنا إليه.

وليس الأمر كما يظن بعض المتكلمين من أن توحيد العبادة حكم من أحكام الله تعالى مما يختلف باختلاف الأديان، لا يطلب بدليل برهاني.

كيف ولو كان كذلك لم يلزمهم الله تعالى بتفرده بالتخليق والتدبير كما قال عز من قائل: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩] إلى آخر خمس آيات.

بل الحق أنهم اعترفوا بتوحيد الخلق، وبتوحيد التدبير في الأمور العظام وسلموا أن العبادة متلازمة معهما لما أشرنا إليه في تحقيق معنى التوحيد.

فلذلك ألزمهم الله بما ألزمهم، ولله الحجة البالغة.

ومنها: أنهم كانوا يستعينون بغير الله في حوائجهم من شفاء المريض وغناء الفقير، وينذرون لهم، ويتوقعون إنجاح مقاصدهم بتلك النذور، ويتلون أسماءهم رجاء بركتها.

فأوجب الله تعالى عليهم أن يقولوا في صلواتهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

ليس المراد من الدعاء العبادة فقط

وليس المراد من الدعاء العبادة كما قاله بعض المفسرين، بل هو الاستعانة لقوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

ومنها: أنهم كانوا يسمون بعض شركائهم بنات وأبناء الله، فنهوا عن ذلك أشد النهي، وقد شرحنا سواه من قبل.

ومنها: أنهم كانوا يتخذونأحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله. بمعنى أنهم كانوا يعتقدون أن ما أحله هؤلاء حلال لا بأس به في نفس الأمر. وأن ما حرمه هؤلاء، حرام يؤاخذون به في نفس الأمر.

ولما نزل قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١] الآية سأل عديٌّ بن حاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال:

كانوا يحلون لهم أشياء فيستحلونها ويحرمون عليهم أشياء فيحرمونها.

وسر ذلك أن التحليل والتحريم عبارة عن تكوين نافذ في الملكوت أن الشيء الفلاني يؤاخذ به أو لا يؤاخذ به، فيكون هذا التكوين سبباً للمؤاخذة وتركها. وهذا من صفات الله تعالى.

بيان معنى تحريم وتحليل رسول الله وغيره من الأئمة

وأما نسبة التحليل والتحريم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبمعنى أن قوله أمارة قطعية لتحليل الله وتحريمه.

وأما نسبتها إلى المجتهدين من أمته، فبمعنى روايتهم ذلك عن الشرع من نص الشارع، أو استنباط معنى من كلامه.

واعلم أن الله تعالى إذا بعث رسولاً وثبتت رسالته بالمعجزة، وأحل - على لسانه - بعض ما كان حراماً عندهم، ووجد بعض الناس في نفسه انحجاماً عنه وبقي في نفسه ميل إلى حرمته لما وجد في ملته من تحريمه، فهذا على وجهين:

١ ـ إن كان لتردد في ثبوت هذه الشريعة فهو كافر بالنبي .

٢ ـ وإن كان لاعتقاد وقوع التحريم الأول تحريماً لا يحتمل النسخ لأجل أنه تبارك وتعالى خلع على عبد خلعة الألوهية أو صار فانياً في الله، باقياً به، فصار نهيه عن فعل أو كراهيته له مستوجباً لحرم في ماله وأهله، فذلك مشرك بالله تعالى مثبت لغيره غضباً وسخطاً مقدسين، وتحليلاً وتحريماً مقدسين.

ومنها: أنهم كانوا يتقربون إلى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم. إما بالإهلال عند الذبائح بأسمائهم، وإما بالذبح على الأنصاب المخصوصة لهم. فنهوا عن ذلك.

ومنها: أنهم كانوا يُسَيِّبون السوائب والبحائر، تقرباً إلى شركائهم.

فقال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] الآية.

ومنها: أنهم كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة.

وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرماً في ماله وأهله، فلا يقدمون على ذلك.

ولذلك كانوا يستحلفون الخصوم بأسماء الشركاء بزعمهم، فنهوا عن ذلك.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

وقد فسره بعض المحدثين على معنى التغليظ والتهديد.

ولا أقول بذلك، وإنما المراد عندي باليمين المنعقدة، واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا.

منها: الحج لغير الله تعالى، وذلك أن يقصد مواضع متبركة مختصة بشركائهم، يكون الحلول بها تقرباً من هؤلاء، فنهى الشرع عن ذلك.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

ومنها: أنهم كانوا يسمون أبناءهم «عبد العزى» و«عبد شمس» ونحو ذلك.

فقال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. الآية.

وجاء في الحديث «أن حواء سمت ولدها عبد الحارث»[1] وكان ذلك من وحي الشيطان.

---

(١) الحديث عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وضعفه الأستاذ محمود محمد شاكر في تفسير ابن جرير الطبري في سورة الأعراف: آية ١٨٩. وخرجه ابن كثير في تفسيره الجزء الثالث ٦١١ وذكر علله.

وقد ثبت في أحاديث لا تحصى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيَّر أسماء أصحابه «عبد العزى» و«عبد شمس» ونحوهما إلى «عبد الله» و«عبد الرحمن» وما أشبههما.

فهذه أشباح وقوالب للشرك، نهى الشارع عنها، لكونها قوالب له، والله أعلم.

هذا آخر كلام الحجة البالغة وهذا الذي ذكره أقساماً للشرك هو أصول الشرك فقط.

وأما فروعه فهي كثيرة، وكذلك مظانه التي دلت عليها أدلة الكتاب والسنة وتنصيص العلماء بالله، وسيأتي جميع ذلك في هذا الكتاب باباً باباً.

وأما في قول صاحب الحجة: ليس المراد من الدعاء العبادة بل هو الاستعانة.

فأقول: إن الاستعانة أيضاً نوع من العبادة، وقد ثبت كون الدعاء هو العبادة بأدلة واضحة، لا تحتمل تأويلاً ولا توجيهاً، كما سيأتي في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

والحاصل ـ كما قال في رد الإشراك ـ أن الإشراك الذي نزل الكتب الآلهية لإبطاله، وبعث الأنبياء لمحقه، ليس مقصوراً على أن يعتقد أحد أن معبوده، مماثل للرب تبارك وتعالى في وجوب الوجود، أو إحاطة العلم بجميع الكائنات، أو الخالقية لأصول العالم، كالسماء والأرض، أو المتصرف في جميع الممكنات.

فإن هذا الاعتقاد ليس من شأن الإنسان أن يتلوث به.

اللهم إلا إن كان ممسوخاً كفرعون وأمثاله.

وليس لأحد أن يذعن بأن الكتب الآلهية إنما نزلت، والأنبياء إنما أرسلت، وبعثت لأجل إصلاح أمثال هؤلاء المنسوخين فقط.

كيف، ومشركو العرب الذين سماهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مشركين وقاتلهم وأراق دماءهم، وسبى ذراريهم، ونهب أموالهم، لم يكونوا مذعنين بهذا الاعتقاد بدليل قوله تعالى:

﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٨ و٨٩].

وأمثال هذه الآية الكريمة كثيرة جدًّا، بل معناه أن يشرك أحداً ممن سوى الله تعالى في الألوهية، أو الربوبية.

ومعنى الألوهية أن يعتقد في حق أحد أنه بلغ ـ في الاتصاف بصفات الكمال، من العلم المحيط، أو التصرف بمجرد القهر والإرادة ـ مبلغاً جلَّ عن المماثلة والمجانسة مع سائر المخلوقين.

وذلك بأن يعتقد أنه ما من أمر يحدث ـ سواء كان من قبل الجواهر أو الأعراض، من

الأقوال، أو الأفعال، أو الاعتقاد، أو العزائم والإرادات، والنيات- إلا وهو ممتنع أن يغيب عن علمه، وهو شاهد عليه. أو يعتقد أنه يتصرف في الأشياء بالقهر، أي ليس تصرفه فيها من جملة الأسباب، بل هو قاهر على الأسباب.

ومعنى الربوبية أنه بلغ - في رجوع الحوائج، واستحلال المشكلات، واستدفاع البلايا بمجرد الإرادة والقهر على الأسباب - مبلغاً استحق به غاية الخضوع والاستذلال.

أي ليس للتذلل لديه والخضوع عنده حد محدود، فما من تذلل وخضوع إلا وهو مستحسن بالنسبة إليه، وهو مستحق له. فتحقق أن الإشراك على نوعين.

١ - إشراك في العلم.

٢ - وإشراك في التصرف.

ويتفرع منهما الإشراك في العبادات.

وذلك بأنه إذا اعتقد في أحد أن علمه محيط، أو تصرفه قاهر، فلا بد أنه يتذلل عنده، ويفعل لديه أفعال التعظيم والخضوع، ويعظمه تعظيماً لا يكون من جنس التعظيمات المتعارفة فيما بين الناس، وهو المسمى بالعبادة.

ثم يتفرع عليه الإشراك في العادات.

وذلك بأنه إذا اعتقد أن معبوده عالم بالعلم المحيط، متصرف بالتصرف القهري. لا جرم أنه يعظمه في أثناء مجاري عاداته، بأن يميز ما ينتسب إليه، كاسمه، وبيته، ونذره، وأمثال ذلك من سائر الأمور بتعظيم مَّا.

وقد رده الله تعالى في محكم كتابه أولاً، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم آخراً، على جميع أنواع الشرك، من أصوله، وفروعه، وذرائعه، وأبوابه ومجمله، ومفصله.

أما الرد الإجمالي فهو الآيات والأحاديث الواردة في الاجتناب عن الإشراك على الإطلاق.

وأما الرد التفصيلي فهو الأدلة الواردة في رد الإشراك في العلم، وفي التصرف وفي العبادة، وفي العادة، وفي الاجتناب عن البدعة، إلى غير ذلك من الرسوم المخالفة بالإيمان بالله، وبالقدر.

وسيأتي ذلك كله في أبواب مستقلة إن شاء الله تعالى.

باب في ما يجب تقديم ذكره إجمالاً
على بيان رد الإشراك تفصيلاً

اعلم أن البشر كلهم عبيد لله تعالى وشأن العبد أن يعبد الله، فمن لم يعبده لا يكون له عبداً.

وأصل العبادة تصحيح الإيمان، وتقوية الإيقان، وتحقيق الإذعان. لأن من تطرق إلى إيمانه خلل، أو وقع فيه زلل، فلا تقبل منهم عبادة أصلاً، ومن أتى بالإيمان الصحيح، فقليل العبادة منه تقبل.

فعلى كل إنسان أن يصحح إيمانه، وينقح إيقانه، ويجهد في ذلك إمكانه، ويقدمه على كل شيء.

وقد صار الناس في هذا الزمان في أمر الدين على طرائق شتى، ومذاهب لا تحصرها «إلى» و«حتى».

١ ـ فمنهم من اتخذ رسوم أسلافه شرعاً.

٢ ـ ومنهم من اعتقد قصص أكابره واتخذها مشرباً.

٣ ـ ومنهم من استند في طريقه بالسبيل الذي استنبطه العلماء، وأحدثه الأحبار من تلقاء نفوسهم بذكاوة طبائعهم.

٤ ـ ومنهم من يستبد بعقله ويفتخر بفضله.

ولا ريب أن الأفضل والأحق من جميع هذه أن يجعل كلام الله تعالى وكلام رسوله أصلاً، وبه يستند، وعليه يعتمد، ولا يعطي لعقله دخلاً فيه.

وكل ما وافق من قصص الأكابر وأقوال العلماء بهما يقبله، وما خالفهما فلا يستند به، بل يرده، كائناً ما كان، وأينما كان، وكذلك كل سَمْتٍ وَدَلٍّ لهم لا يوافق الأصلين يتركه.

وأما قول العامة: إن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم يشكل فهمه، ويعسر فقهه، وينبغي لدركه علم كبير، وفضل غزير، وأنى لنا أن نفهم ذلك، أو ندرك ما هنالك؟.

بل السلوك على ذلك الصراط إنما هو شأن الأكابر الفحول وصنيع العلماء الذين لا يحول علمهم ولا يزول.

ومَنْ نحن حتى نسلك هذا المسلك، أو ندخل في هذا المقام؟ بل يكفينا تقليدهم، والتمسك بأقوالهم.

فهذا القول من هؤلاء الجهلة يخالف القرآن العزيز.

فإن الله سبحانه وتعالى قال في محكم كتابه: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٩].

وهذا يدل على أن آيات الله واضحة، وشرائعه باهرة، ولا إشكال في شيء منها.

إنما الإشكال في السلوك عليها، لأن النفس يسوؤها امتثال الأوامر، وإطاعة الآمرين، فالفاسقون ينكرونها، ويخالفونها.

وأما كلام الله سبحانه وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا حاجة في فهمه إلى مزيد علم، لأن النبي إنما جاء لهداية السفهاء، وإراءة الطريق الحقة للجهلاء، وتعليم الذين لم يكن لهم علم أصلاً كما قال تعالى.

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

فكان من نعم الله تعالى على عباده أن أرسل إليهم رسولاً، علمهم العلم، وأذهب عنهم الجهل، وطهرهم من الأدناس، وجعل السفهاء منهم الأكياس، والحمقاء العقلاء، والضالين الهداة المهديين.

فمن سمع آية من الكتاب العزيز، أو حديثاً من السنة المطهرة، وقال: إن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفهمهما إلا العالمون، ولا يسلك مسلكهما إلا الكبراء الفاضلون، فقد أنكر هو هذه الآيات، ولم يعرف قدر نعم الله.

بل الذي ينبغي أن يقال: إن الجاهلين يصيرون عالمين بفهم كلامهما، والضالين يهتدون بالسلوك على صراطهما.

مثال ذلك أن يكون طبيب حاذق، ويكون رجل كثير المرض، شديد السقم:

فيقول رجل لهذا المريض: اذهب إلى الطبيب الفلاني واستعلجه تُشْفَ.

فيجيب المريض: إن الذهاب إليه، والتداوي منه، إنما هو فعل الأصحاء الكاملين، وأنا مريض شديد المرض، لا يمكنني ذلك.

فهذا الرجل ما أحمقه! ينكر حكمة الحكيم ويأبى طب الطبيب الحاذق ولم يدر أن الطبيب إنما هو يعالج المرضى خاصة.

ومن كان لا يعالج إلا الأصحاء، ولا ينفع علاجه إلا لهم، ولا يكون للمرضى فائدة منه، فليس هو بطبيب أصلاً.

والحاصل أن الجاهل الشديد الجهل ينبغي له مزيد رغبة في فقه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن العاصي الشديد العصيان، ينبغي له مزيد اجتهاد في سلوك سبيل الله وسبيل رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فعلى كل عام وخاص أن يحقق معاني كلامهما ويفهمهما، ويسلك على مسلكهما ويوفق إيمانه بمدلولهما من النصوص والظواهر، ولا يخاف في الله لومة لائم من الأكابر والأصاغر.

الإيمان له جزءان

فإن الإيمان له جزآن.

أحدهما: أن يعتقدوا أن الإله إلهاً. والآخر: أن الرسول رسولاً.

ولا يكون الاعتقاد بكون الإله إلهاً إلا بأن لا يشرك به شيئاً.

ولا يتحقق الاعتقاد بكون الرسول رسولاً، إلا بأن لا يسلك إلا سبيله.

فالأمر الأول، يقال له التوحيد، وخلافه يسمى شركاً.

فالأمر الثاني، يقال له اتباع السنة، ويسمى خلافه بدعة.

فعلى كل أحد أن يعض على التوحيد، واتباع السنة بنواجذه، ويجتنب الشرك والبدعة بمجامع قلبه.

فإن هذين الشيئين يوقعان الخلل في الإيمان، وينقصان التصديق والإذعان.

بخلاف سائر المعاصي والآثام، فإن الإخلال منها إنما هو في فروع الأعمال دون أصل الإيمان.

وما أحق من كمل في التوحيد واتباع السنة، وفرّ من الشرك والبدعة، وأثرت صحبته في ذلك أن يتخذ شيخاً، وأستاذاً ومعلماً كذلك.

وقد عم الشرك في الناس، وعز التوحيد. ولا يفهم كثير من الناس معنى الشرك والتوحيد، وهم يدعون الإيمان، ويقولون: نحن مؤمنون، مع أنهم واقعون في شبكة الإشراك ومصيده.

فلا بد من أن يعلم الشرك والتوحيد، ويحقق معناهما على وجه التنقيح دون التقليد.

فاعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن كثيراً من الناس يدعون الأنبياء، والأئمة والشهداء، والملائكة، والصلحاء، والجنيات، في الشدائد والمشكلات، ويطلبون منهم إنجاح المرادات، وإسعاف الحاجات، وينذرون لهم ويوجبون نذورهم عليهم، ويسبون أبناءهم وأولادهم إليهم، ليدفعوا بهذا التدبير البلايا والرزايا عنهم.

فمنهم من يسمي ولده «عبد النبي» وعلي بخش، وحسين بخش، وحسن بخش، وبير

بخش، ومدار بخش، وسالار بخش، وعبد فلان، وغلام فلان. كغلام محيي الدين، وغلام معين الدين، وغلام نقشبند.

ومعنى الغلام هنا عندهم، العبد.

ومنهم من يتخذ فرعاً على رأسه باسم عظيم من العظماء، ويستعمل خيطاً له، ويلبس على اسمه ثوباً ويجعل نكل الحديد في رجله.

ومنهم من يذبح على اسمهم حيواناً كالدجاج، والبقر، والشاة.

ومنهم من يستغيث بهم عند الشدائد، ويناديهم للإغاثة بقوله: واغوثاه، ونحوه.

ومنهم من يحلف في أثناء كلامه باسمهم، إلى غير ذلك من الأفعال الشركية والأعمال الكفرية.

والحاصل أن كل ما يفعله المشركون من الهنود وغيرهم مع آلهتهم الباطلة، من الأصنام وغيرها، يفعله هؤلاء المسلمون الكاذبون، مع الأنبياء، والأولياء، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والجنيات والصلحاء.

ومع هذا يدعون الإيمان والإسلام، فسبحان الله وبحمده.

ومن ثم قال تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] يعني أكثر من يدعي الإيمان أسيرون في الشرك. وإذا قيل لهم: إنكم تدعون الإيمان، وتفعلون أفعال الشرك، فكيف تجعلون هذين السبيلين سبيلاً واحداً؟.

قالوا: نحن لا نشرك، إنما تظهر عقيدتنا في جناب الأنبياء والأولياء.

نعم لو كنا نسوي الأولياء، والأنبياء والشهداء، والمشائخ بالله تعالى لكنا مشركين، ولكنا لا نعتقد مساواتهم به سبحانه بل اعتقدنا أنهم عبيد الله، ومخلوقه. وقدرة التصرف هذه أعطاها الله تعالى إياهم، فهم يتصرفون في العالم بمرضاته. ودعاؤنا إياهم هو عين دعاء الله، والاستعانة منهم هي الاستعانة من الله. وهم أحباؤه، يفعلون ما يشاؤون، وهم شفعاؤنا، ووكلاؤنا عند الله. رضى الله في رضاهم، وسخطه في سخطهم.

ويحصل لنا من دعائهم التقرب إلى الله تعالى، وكلما دعوناهم قربنا منه سبحانه، إلى غير ذلك من الخرافات والهذليات.

والسبب في هذا أن هؤلاء المشركين المدعين للإيمان نبذوا كلام الله تعالى، وكلام رسوله وراء ظهورهم، وتمسكوا بالعقل، وأدخلوه في الدين، واقتفوا القصص المختلقة، والحكايات المفتعلة على الصالحين، واستندوا بالرسوم الشنيعة، والمواسم الفظيعة.

ولو فهموا كلام الله وكلام رسوله، لم يتفوهوا بمثل هذه الخزعبلات، ولم يـأتوا في الجواب بنحو هذه الأراجيف.

وقد كان الكافرون يقولون مثل هذه الأقوال بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً.

ولكن الله لم يقبل منهم تلك الأباطيل، بل وجد عليهم، وكذبهم في مقالاتهم كما قال في سورة يونس عليه السلام: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

يعني الذين يعبدونهم هؤلاء لم يعطهم الله قدرة على الفائدة، ولا على الضر.

وأما قولهم: إنهم شفعاؤهم عند الله، فلم يقل الله بهذا قط أَفَهُم أَعْلَمُ من الله فينبؤنه بما لا يعلم؟.

ومفهوم هذه الآية، أنه ليس في السموات والأرض شفيع يستحق العبادة والدعاء، ويتمكن على النفع والضر. كيف وشفاعة الأنبياء، والأولياء في اختيار الله سبحانه، دعوهم أو لم يدعوهم لا ينفعون شيئاً، وفيها أن من دعا أحداً على أنه يشفع له فهو مشرك.

وقد قال تعالى في سورة الزمر: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فيما هُمْ فِيهِ يخْتَلِفُون * إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

يعني كان الأمر الحق أن الله أقرب إلى عبده من كل شيء ليدركوا هذا الأمر. واختلقوا أنهم حماة لهم ومقربوهم إليه سبحانه.

وكان من نعم الله أنه ـ بمحض فضله ـ يعطي المرادات، ويقضي الحاجات، ويدفع البليات. فلم يعرفوا هذا الحق لله، ولم يشكروا له على ذلك.

بل طلبوا هذا من غير الله، وابتغوا قربه في هذا السبيل العوج، فلا يهديهم الله أبداً، ولا يحصل لهم قربه. ومتى سلكوا هذا السبيل بَعُدُوا من الله.

والآية دلت على أن من اتخذ أحداً حامياً له، واعتقد أنه ينفعه، أو يضره من دون إرادة الله سبحانه، وعلم أن من حمايته يحصل التقرب منه تعالى، فهو مشرك، كاذب، كفار لنعم الله.

وقال تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لله قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ؟﴾ [المؤمنون: ٨٨ و٨٩].

يعني إذا سألت عن الكفار، لمن التصرف في العالم على وجه لا يقابله حام؟. فإنهم

يقولون: إن هذا الشأن هو لله. فمن أين يتخطبون؟.

والآية أفادت أن الله لم يعط أحداً قدرة التصرف في العالم، ولا يقدر أحد أن يحمي أحداً دونه.

وفيها أن كفار زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا يعتقـدون أن أصنامهم مساوون لله. بل يعتقدون أن كل ما سوى الله مخلوق لله وعبيد له. ولم يكونوا يثبتون لأحد قوة، وتصرفاً، وطاقة، في مقابلته سبحانه. ولم يكن شركهم إلا هذا الدعاء، والنذر، واعتقاد الوكالة والشفاعة فيهم.

فكان ذلك كفرهم وشركهم بالله الذي رده عليهم في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن عامل أحداً هذه المعاملة وإن اعتقده عبداً ومخلوقاً له تعالى، فهو وأبو جهل اللعين سواء في الشرك.

وليس الشرك موقوفاً على أن يسوي أحداً بالله ويجعله مقابلاً له تعالى.

بل معنى الشرك أن الأشياء المختصة بالله تعالى التي جعلها إمارة العبودية وعلاماتها على عبيده، يفعله لغير الله كالسجدة والذبح، والنذر، والدعاء عند الشدة، وأنه حاضر ناظر، وله قدرة وتصرف.

فمن اعتقد هذا في غيره تعالى فقد صار مشركاً، وثبت منه الشرك، وإن قال إن هذا الغير أصغر من الله، وخلقه، وعبده. ولا فرق في هذا الأمر ـ يعني الشرك ـ بين الأنبياء والأولياء والجنيات والشياطين.

فأي شيء يعامل به هذه المعاملة، أنبياء كانوا أو شيوخاً، أو شهداء، أو الجنيات، أو الشياطين يكون شركاً، ويصير صاحبه مشركاً.

كيف وقد وجد الله على اليهود والنصارى كما وجد على عابدي الأصنام. لأنهم كانوا يعاملون هذه المعاملة مع الأنبياء والأولياء كما قال سبحانه في سورة براءة.

﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

يعني اعتقـدوا أن الله مالـك كبير، ووراءه مـالكون آخـرون صغيرون، وهـو الأحبـار والرهبان، أي العلماء والمشائخ، مع أن الله لم يحكم لهم بهذا.

وثبت الشرك عليهم بهذا الاتخاذ.

وهو سبحانه وحده، مالك لا شـريك لـه، صغيراً كـان أو مثيلاً، بـل جميع الأكـابر

والأصاغر عبيد له عاجزون، سواسية في العجز وعدم القدرة والتصرف في العالم، كما أفصح بذلك في سورة مريم عليها السلام:

﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٣ و٩٤].

وهذا يدل على أن أحداً من الملائكة والبشر لا تزيد رتبته على العبدية والرقية والمملوكية.

وكلهم عاجزون في قبضته ليس لهم قدرة أصلاً، وكل واحد من هؤلاء يأتيه فرداً فرداً، لا يكون له أحد عنده وكيلاً ولا حامياً ولا شفيعاً.

والآيات في هذا الباب في الكتاب العزيز كثيرة طيبة جداً.

فمن فهم معنى الآيات العديدة التي ذكرناها فَهِمَ معنى الشرك، وعلم مضمون التوحيد.

ولا بد في هذا الوضع من العلم بأن أي أشياء خصها الله تعالى لنفسه، واستأثر بها، لا ينبغي أن يشرك به فيها.

وهذه الأشياء كثيرة، نذكر منها نبذة يسيرة، دل عليها هذا الكتاب، ونطقت بها الأحاديث، فقس عليها الباقي.

الإشراك في العلم

فالشيء الأول أن يكون حاضراً ناظراً في كل مكان، ويكون عالماً بكل شيء في كل شأن، سواء كان ظاهراً أو مخفياً، محسوساً أو باطناً، في ظلمة أو نور، في السموات، أو في الأرض على قلل الجبال أو في قعر البحار. وهذا شأن الله تعالى، ليس لأحد هذا الشأن.

فمن يذكر اسم أحد عند القيام، أو القعود، ويدعوه من قرب أو بعد، ويهتف به عند الشدائد، وحلول البلايا وخوف الرزايا، ويستعين باسمه في الحرب على الأعداء، ويجعل اسمه وظيفة له، وشغلاً يشتغل به، ويتصور صورته في حاسة خياله، ويعتقد أنه كلما أذكر اسمه بلساني، أو بقلبي، أو أتصور صورته أو صورة قبره يطلع على ذلك ويعلمه، ولا يخفى عليه شيء من أموري.

وكل ما يطرأ علي من الأحوال كالمرض والعافية والعسر واليسر، والحياة والممات، والأتراح والأفراح فهو يعلمه.

ويسمع كل ما يصدر من الكلام من لساني، أو يخطر بالبال، ويمر بالخيال، فهو واقف على ذلك كله.

فهذا الاعتقاد شرك، ويصير به صاحبه مشركاً.

ويقال لهذا، الإشراك في العلم، لأن في ذلك إثبات العلم لغير الله كثبوته له تعالى. فمن اعتقد هذا الاعتقاد لأحد، صار مشركاً.

سواء كانت هذه العقيدة في الأنبياء، أو الأولياء، أو في المشائخ والشهداء وفي الأئمة، أو في أخلافهم، أو في الجن والشياطين.

وسواء يعتقدون أن هذا الأمر حاصر لهم من ذواتهم أو من إعطاء الله لهم. فالشرك ثابت بهذه العقيدة على كل حال.

الإشراك في التصرف

الشيء الثاني: أن التصرف في العـالم بمحض الإرادة، أي من دون أسباب عـادية كتصرفه تعالى بلفظ «كن» والقضاء بكل شيء، والإحياء والإماتة، وتوسعة الرزق، وتقتيره، والصحـة، والمرض، والفتـح، والهزيمـة، والإقبال، والإدبـار، وإنجاح المـرام، وقضاء الحوائج، ودفع البليات، والإعانة في المشكلات، والإغاثة عند حلول الآفات، وفي أوقات المكروهات، كـل ذلك شـأن الله تعالى، ليس هـذا الشأن لأحـد من الأولياء، والأنبيـاء، والمشائخ، والشهداء، والجن والشياطين، والملائكة.

فمن أثبت مثل هذا التصرف لأحد غير الله، ويطلب منه المرادات، وينذر له على هذا التوقع، ويوجب على نفسه النذور لهم، ويدعوهم عند المصائب والمصاعب فهو مشرك بالله الذي لا إله إلا هو، ولا حكم إلا له وحده لا شريك له.

ويقال لهذا: الإشراك في التصرف، أي أثبات التصرف لغير الله، كإثباته لله تعالى. سواء اعتقد أن قدرة هذا التصرف حصلت له بنفسه، أو أعطاه الله إياها. فالشرك ثابت على كل حال.

الإشراك في العبادة

والشيء الثالث: أن الله تعالى خص بعض الأمور التعظيمية لذاته المقدسة، ويقال لها العبادات، كالسجدة، والركوع، والقيام بضم اليدين بين يديه، وإنفاق المال على اسمه، والصيام له، والإتيان إلى بيته الحرام من كل فج عميق، والسفر إليه على هيئة يعلم منها كلُّ من رآهم أن هؤلاء زائرون له، يُلبُّون باسمه في طريق السفر مع الاجتنـاب فيها عن الرفث، والفسوق، والجدال، والصيد ونحوها.

فإذا وصلوا مع هذه القيود إلى بيته العتيق طافوا به، وسجدوا إليه، وبعثـوا الهدْي، وسألوا عنده الحاجات، وألبسوه اللحاف والسرادق، وقـاموا عنـد باب الكعبـة وَدَعُوا الله، والتجأوا إليه، وطلبوا منه سبحانه حوائج الدارين، وقبَّلوا الحجر الأسـود، والتزمـوا جداره

بالوجه والصدر، وتمسكوا بسرادقه، داعين لله وإيقاد السُّرُج حواليه، وتقديم الخدمة لـديه بالمجاورة، والاشتغال بقمّ المسجد الحرام، وتمهيد الفرش في فنائه، وسقاء الماء، وإعانة المسلمين على الوضوء والغسل بإعداد أسبابه والتبرك بماء زمزمه وإهدائه لأقاربه وأحبابه، من الحاضرين، والغائبين، ورجعة القهقرى عند الانصراف منه والتأدب في صحراواته التي هي حواليه بعدم الاصطياد، وعدم عضـد الأشجار، وقلع الكـلأ الذي هنـاك وقمعه وإيحـاش الحيوانات منها ونحو ذلك.

فإن هذه الأمور كلها جعلها الله تعالى عبادة مختصة به لعباده في الأرض وكلفهم بها.

فمن فعل شيئاً من هذه لأحد غير الله، شيوخاً كانوا، أو أنبياء، أو جنيات، أو شياطين، أو خُبْثاً وخبائث، أو بقبر صادق لأحد من أكابر الدين، أو ضريح كاذب، أو محل أربعين لأحد منهم، أو مكان له، أو معلف، أو يتبرك بآثاره أو بعلم له، أو يسجد لمدفع، أو يركع، أو يصوم لأحد، أو يضم يديه بين يديه، أو يقوم له، أو يذهب إلى أمكنة لم يأذن الشرع بالسفر إليها، فيقصدها، أو يُلْبِس قبراً ثوباً، أو ينصب له نُصُبا، أو يقبل مرقد الميت، صالح أو طالح، أو يسيِّب له بسوائب، أو يذبح له حيواناً، أو يوقد هناك سُرُجا، أو يدب عنه بالمذبة، أو يحلفه بلحاف، أو يلقي على قبره بردة، أو ينصب عليه مظلة، أو يرجـع القهقرى عـنـد الرخصـة والانصراف من عنده، أو يرفع له قضباناً، أو يقبل نحافه وأسكفته، أو يلتمس حاجته قائماً ضامًا يديه عنده، أو يجاوره بالعكوف في مقبرته، أو يتأدب لحوالي صحرائه، وبيدائه، وقاعه، وفيفائه ونحو ذلك من الأمور.

فالشرك يثبت عليه بهذا ويقال له: «الإشراك في العبادة».

لأن فيه تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه سبحانه، سواء اعتقد أنهم لائقون بهذه العظمة بأنفسهم، أو أن الله تعالى يفرج بهذا التعظيم لهم، ويكشف الضر، ويدفع البلاء، ويسهل المشكل عليهم ببركة هذا الفعل بهم، فالشرك ثابت على كل حال.

الشرك في العادات والأفعال

والشيء الرابع: أن الله تعالى أمر عباده، وكلفهم بأن يذكروه سبحانه في جميع أمورهم الدنيوية ولا ينسوه أبداً أو يعظموه دائماً، ليصح إيمانهم، ولا يدخله الشرك، وتحصل البركة في أمورهم، وينحل بذلك مشكلهم، وتسهل مصاعبهم في الأوقات المعضلة، والحالات الصعبة، كالنذر له سبحانه، ودعائه عند حلول البلية، والبداية باسمه الشريف عند فعل كل فعل، والأخذ في كل أمر ذي بال.

وإذا ولد لأحد ذكر، أو أنثى، يذبح حيواناً على اسمه تعالى، ويسميه عبـد الله، أو عبد الرحمن، أو خدا بخش، أو إله ديا، أو أمة الله، أو إله دي.

ويجعل من الحرث والبستان شيئاً له، وكذا في قطيعة الغنم، ومن الأنعام، وبَعْث الْهَـدْيِ إلى بيته الحرام، والائتمار بأمره، والانتهاء بنهيه، في المآكل، والمشارب، والمناكح، والمساكن، والمراكب، وفي كل شيء.

فما أُمِر به يأتي به، وما نهي عنه ينتهى عنه ما استطاع.

وكل ما يحدث من الخصب، والجدب، والصحة، والسقم، والعافية، والمرض، والفتح، والهزيمة، والإقبال، والإدبار، والراحة، والغَمّ، والفرح، والترح، والعسر، واليسر، والثروة، والجاه، ونقص الأنفس والثمرات، وحياة الأولاد ومماتها.

فهذا كله من الله تعالى، وبإرادته، ومشيئته، وقدره، وقضائه.

ليس شيء من هذه بيد أُحد غيره، كائناً من كان، وفي أي مكان كان، وفي أي رتبة من مراتب الصلاح والتقوى، أو الفسوق والفجور ظهر.

وإذا أراد أن يفعل شيئاً فليقل: إن شاء الله تعالى، فيقدم ذكر إرادته تعالى على إرادة نفسه.

كيف وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

فيقول عند إرادة شيء من الأشياء: إن شاء الله أفعل كذا، وأعمل كذا، وأصنع كذا. ويسميه على وجه يظهر منه تعظيم اسمه وذكره تعالى شأنه.

ويفهم منه مالكيته وعبودية هذا القائل بذلك كقوله: إن شاء ربنا، ومالكنا، وخالقنا، ورازقنا.

وإذا حلف فليحلف به سبحانه لا بغيره، لأن من حلف بغير الله فقد أشرك.

فمثل هذه الأمور جعلها الله تعالى لتعظيمه وإجلاله وتكريمه خاصة له.

فمن صنع هذا بأحد من الأنبياء، أو الأولياء، أو الأئمة والشهداء، أو الجن، والطواغيت، والشياطين، والخبث والخبائث، كما ينذر لهم مثلاً عند الإشكال وإعضال الحال، أو يغوث باسمه في شدائد الأمور، أو يوجب على نفسه النذر له عند ولادة الأولاد.

أو يسميها بعبد النبي، أو عبد الرسول أو عبد الحسن، أو عبد الحسين، أو إمام بخش، أو بير بخش.

أو يجعل شيئاً من حرثه وبستانه لهم، ويقدم نصيبهم من الحرث والفواكه عند الحصاد والْجنْي ثم يبذله في حاجته.

أو يجعل شركاً لهم في قطائع الأغنام والأنعام ويسيبها على أسمائهم، ويتأدب معها ولا يدفعها من الماء والحبوب، ولا يضربها لا بالحجر، ولا بالمدر، ولا بالخشب، ولا بالعصا.

أو يستند في المآكل والمشارب، والملابس بالرسوم الواهية المنقولة عن الآباء، والأجداد، والأقارب، والعشائر، والشيوخ والأساتذة، والعلماء الجامدين على تقليد الأسلاف.

ويقول: لا يجوز لفلان أكل الطعام الفلاني، وكذا الثوب الفلاني، واللباس الفلاني.

كما يقال: لا يأكل من القصعة التي هي على اسم حضرة الخاتون، يعني ـ فاطمة الزهراء ـ رضي الله عنها. الرجال، ولا الإماء، ولا المرأة التي نكحت ثانية. ولا يأكل زاد شاه عبد الحق من يستعمل القليان. كل ما يعتري من الخير والشر في هذه الدنيا ينسبه إليهم فيقول: جُنَّ فلان بلعنة الشيخ الفلاني، واحتاج فلان لطرد الشيخ الفلاني، وبلغ العلى فلان بعناية الشيخ الفلاني، وحصل الفتح، وجاء الإقبال بأفضال الولي الفلاني.

وكان القحط من نوء كذا وكذا.

وكان الأمر الفلاني بسبب الكوكب الفلاني وبتأثيره.

ولم تحصل الحاجة الفلانية، لأنها شرعت في ساعة كذا، ووقت كذا.

أو يقول: إن شاء الله وشاء الرسول، يكون كذا، أو إن شاء الشيخ الفلاني، أو الوليّ الفلاني، يكون هذا الأمر، وإن لم يشأ لا يكون.

أو يقول في محاورته: يا مالك الملك، أو يا ملك الملوك، أو يا رازق، أو ما في معنى هذا من ألفاظ اللغة الفارسية والهندية، كخدا وندخدائكان، وشاهنشاه، وأن داتا، ومهاراج.

أو يحلف عند الحاجة باسم نبي، أو وليّ، أو ملك، أو سلطان أو إمام، أو شيخ، أو أستاذ، أو باسم الوالد والجد، أو برأس أحد، أو بقبره، ونحو ذلك.

فهذا كله شرك ويقال له «الإشراك في العادات».

يعني يعظم غيره تعالى في مجاري عاداته، وفحاوى حالاته، ومطاوي خطاباته كتعظيم الله تعالى.

الإشراك في الأفعال

فهذه الأنواع الأربعة للشرك، ورد الكتاب العزيز، والسنة المطهرة بردِّها وسيأتي ذكرها في أبواب مستقلة.

قال المقريزي في «تجريد التوحيد المفيد»: الشرك به تعالى في الأفعال، كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير بيته المحرم، وحلق الرأس عبودية وخضوعاً لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض أو تقبيل القبور، واستلامها، والسجود لها.

وقد لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلى فيها.

فكيف من اتخذ القبور أوثاناً تعبد من دون الله؟!.

فهذا لم يعلم معنى قول الله تعالى: «إياك نعبد».

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفيه أيضاً عنه «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد».

وفيه أيضاً عنه «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن حبان عنه صلى الله عليه وآله وسلم «لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج».

وقال: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وقال: «إن من كان قبلكم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله».

أنواع زيارة القبور

والناس في هذا الباب، أعني زيارة القبور ثلاثة أقسام:

١ ـ قوم يزورون الموتى فيدعون لهم، وهذه هي الزيارة الشرعية.

٢ ـ وقوم يزرونـهم، يدعون بهم، وهؤلاء هم المشركون في الألوهية والمحبة.

٣ ـ وقوم يزرونـهم فيدعونهم أنفسهم، وهؤلاء هم المشركون في الربوبية.

وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جانب التوحيد أعظم حماية تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

حتى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين[1] ذريعة إلى التشبه بعباد الشمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين.

وسَدُّ الذريعة بأن منع من الصلاة بعد العصر والصبح، لاتصال هذين الوقتين بالوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشمس.

---

(١) اي عند طلوع الشمس، وعند غروبها.

وأما السجود لغير الله، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا الله».

معنى «لا ينبغي»

ولفظه «لا ينبغي» في كلام الله وكلام رسوله إنما تستعمل للذي هو في غاية الامتناع كقوله تعالى:

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩١].

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

الحلف بغيره تعالى شرك

ومن الشرك بالله تعالى المبائن لقوله سبحانه: ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] الشرك به في اللفظ.

كالحلف بغيره، كما رواه أحمد، وأبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» صححه الحاكم وابن حبان.

قال ابن حبان: أخبرنا الحسن، وسفيان، حدثنا عبد الله بن عمر الجعفي، حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن الحسن بن عبد الله النخعي، عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند ابن عمر رضي الله عنهما، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك. لا تفعل، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

الشرك في المشيئة

ومن الإشراك قول القائل لأحد من الناس: ما شاء الله وشئت.

كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال له رجل: «ما شاء الله وشئت.

فقال: أجعلتني لله ندًّا؟ قل: ما شاء الله» أي وحده.

وهذا مع أن الله تعالى قد أثبت للعبد مشيئة كقوله سبحانه: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨].

فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله وعليك، أو أنا في حسب الله، وحسبك، أو مالي إلا الله وأنت، أو هذا من الله ومنك، أو هذا من بركات الله وبركاتك، أو الله لي في السماء وأنت لي في الأرض.

زِنْ بين هذه الألفاظ الصادرة من غالب الناس اليوم، وبين ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قول «ما شاء الله وشئت».

ثم انظر أيهما فحش، يتبين لك أن قائلها أولى بالعبد من «إياك نعبد» وبالجواب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقائل تلك الكلمة وأنه إذا كان قد جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ندًّا فهذا قد جعل من لا يداني الله أبداً ندًّا.

وبالجملة فالعبادة المذكورة في قوله «إياك نعبد» هي السجود، والتوكل والإنابة والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والتسبح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضعاناً وتعبداً، والدعاء. كل ذلك حق لله تعالى.

وفي مسند الإمام أحمد: أن رجلاً أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أذنب ذنباً، فلما وقف بين يديه قال: اللهم إني أتوب إليك ولا أتوب إلى محمد. فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «عرف الحق لأهله».

وخرجه الحاكم من حديث الحسن، من الأسود بن سريع، وقال: صحيح.

الشرك في الإرادات والغايات

وأما الشرك في الإرادات والنيات، فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقَلَّ من ينجو منه.

فمن نوى بعمله غير وجه الله تعالى فلم يقم بحقيقة قوله: ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥].

فإن ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] هي الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام، التي أمر الله بها عباده كلهم، ولا يقبل من أحد غيرها، وهي حقيقة الإسلام.

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

استمسك بهذا الأصل، وَرُدَّ ما أخرجه المبتدعة والمشركون إليه، يتحقَّقْ لك معنى الكلمة الإلٰهية.

فإن قيل: إن المشرك إنما قصد بذلك تعظيم جناب الله تعالى، وأنه سبحانه ـ لعظمته ـ لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء، كحال الملوك والرؤساء الأغنياء.

فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجناب الربوبية، بل إنما قصد تعظيمه وقال: إنما أعبد هؤلاء الوسائط ليقربوني إلى الله ويدخلوني عليه، فهو الغاية، وهذه هي الوسائل.

فلِم كان هذا القدر موجباً لسخط الله تعالى وغضبه، ومخلداً في النار، وموجباً لسفك دماء أصحابه، واستباحة حريمهم وأموالهم؟.

وهل يجوز في العقل أن يشرع الله تعالى لعباده التقرّب إليه بالشفعاء والوسائط فيكون

تحريم هذا إنما استفيد بالشرع فقط؟ أم ذلك قبيح في الشرع والعقل معاً؟ إذ العقل يمتنع أن يأتي بشريعة من الشرائع.

وما السرّ في كونه لا يغفر من بين سائر الذنوب كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ]؟﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

قلنا: الشرك شركان.

١ ـ شرك يتعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.

٢ ـ وشرك في عبادته، ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته:

وأما الشرك الثاني، فهو الذي فرغنا من الكلام فيه، وأشرنا إليه الآن، ونشبع الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وأما الشرك الأول فهو نوعان.

أحدهما: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك «فرعون» في قوله: ﴿وما ربُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقوله لـ «هامان»: ﴿فاجْعَلْ لِّي صَرْحاً لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلى إِلٰهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الكَاذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨].

والشرك والتعطيل متلازمان.

فكل مشرك معطل، وكل معطل مشرك.

لكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون المشرك مقراً بالخالق سبحانه، وصفاته، ولكنه معطل حق التوحيد.

مرجع الشرك وأقسام شرك التعطيل

فأصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها، هو التعطيل وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: تعطيل المصنوع من صانعه.

الثاني: تعطيل الصانع عن كماله الثابت له.

الثالث: تعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

ومن أهل هذا الشرك، أهل وحدة الوجود.

ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته، وأن الحوادث ـ بأسرها ـ مستندة إلى أسباب ووسائط، اقتضت إيجادها، ويسمونها العقول والنفوس.

ومنه شرك معطلة الأسماء والصفات، كالجهمية، والقرامطة، وغلاة المعتزلة.

شرك التمثيل

والنوع الثاني: شرك التمثيل، وهو شرك من جعل معه تعالى إلهاً آخر كالنصارى في المسيح، واليهود في غزير، والمجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر، إلى الظلمة.

وشرك القدرية المجوسية، مختصر منه.

وهؤلاء أكبر مشركي العالم، وهم طوائف جمة.

١ ـ منهم من يعبد أجزاء سماوية.

٢ ـ ومنهم من يعبد أجزاء أرضية.

٣ ـ ومن هؤلاء، من يزعم أن معبوده أكبر الآلهة.

٣ ـ ومنهم من يزعم أنه إلهه من جملة الآلهة.

٥ ـ ومنهم من يزعم أنه إذا خصه بعبادته والتبتل إليه أقبل عليه واعتنى به.

٦ ـ ومنهم من يزعم أن معبوده الأدنى يقرب إلى الأعلى الفوقاني، وهذا الفوقاني يقربه إلى من هو فوقه، حتى تقر به تلك الآلهة إلى الله سبحانه.

فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقل.

فإذا عرفت هذه الطوائف، وعرفت اشتداد نكير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على من أشرك به تعالى في الأفعال، والأقوال، والإرادات كما تقدم ذكره، انفتح لك باب الجواب على السؤال فنقول:

اعلم أن حقيقة الشرك تشبيه المخلوق بالخالق، والخالق بالمخلوق.

أما الخالق فإن المشرك شبه المخلوق بالخالق في خصائص الألوهية، وهي التفرد بملك الضُرّ، والنفع، والعطاء، والمنع.

فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق تعالى، وسوّى بين التراب ورب الأرباب.

فأي فجور أكبر، وأي ذنب أعظم من هذا؟.

بعض خصائص الألوهية

ومن خصائص الألوهية الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده عقلاً، وشرعاً، وفطرة.

فمن جعل ذلك لغيره، فقد شبه الغير بمن لا شبيه له.

ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر من كتب على نفسه الرحمة أنه لا يغفره أبداً.

ومن خصائص الألوهية التي لا تقوم إلا على ساقي الحب والذل.

فمن أعطاهما لغيره سبحانه فقد شبهه بالله تعالى في خالص حقه.

وقبح هذا مستقر في العقول والْفِطَر.

لكن لما غيرت الشياطين فِطَرَ أكثر الخلق واجتالتهم عن دينهم وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، كما روي ذلك عن الله تعالى أعرف الخلق به وبخلقه فعموا عن قبح الشرك حتى ظنوه حسناً.

ومن خصائص الإلهية السجود، فمن سجد لغيره فقد شبهه به.

ومنها: التوكل، فمن توكل على غيره فقد شبهه به.

ومنها: التوبة، فمن تاب لغيره فقد شبهه به.

ومنها: الحلف باسمه، فمن حلف بغيره، فقد شبهه به.

ومنها: الذبح له سبحانه، فمن ذبح لغيره فقد شبهه به.

ومنها: حلق الرأس إلى غير ذلك. هذا في جانب التشبيه.

وأما في جانب التشبه، فمن تعاظم، وتكبر، ودعا الناس إلى إطرائه، ورجائه، ومخافته، فقد تشبه بالله، ونازعه في ربوبيته.

وهو حقيق بأن يهينه الله غاية الهوان، ويجعله كالذر تحت أقدام خلقه.

الكبر شعبة من الشرك

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يقول الله عز وجل: العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما، عذبته».

وإذا كان المصور الذي يصنع الصور بيده من أشد الناس عذاباً يوم القيامة لتشبهه بالله سبحانه في مجرد الصنعة، فما الظن بالمتشبه بالله في الربوبية والإلهية؟! كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: يقول الله عز وجل:

«ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؟! فليخلقوا ذرة، فليخلقوا شعيرة».

فنبه بالذرة والشعيرة، على ما هو أعظم منهما.

التشبه والتشبيه كلاهما حقيقة الشرك

وكذلك من تشبه به تعالى في الاسم الذي لا ينبغي إلا له سبحانه.

كملك الملوك، وحاكم الحكام، وقاضي القضاة ونحوها.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إن أخنع الأسماء عند الله رجل يسمى بشاهنشاه ملك الملوك. لا ملك إلا الله».

وفي لفظ: «أغيظ رجل عند الله رجل تسمى بملك الأملاك».

وبالجملة فالتشبه والتشبيه، كلاهما حقيقة الشرك.

ولذلك كان من ظن أنه إذا تقرب إلى غيره بعبادة ما يقربه ذلك الغير إليه تعالى فإنه يخطىء، لكونه شبهه به، وأخذ ما لا ينبغي أن يكون إلاَّ له.

فالشرك مَنْعُهُ سبحانه حقَّه. فهذا قبيح عقلاً وشرعاً، ولذلك لم يشرع ولم يغفر فاعله[1].

واعلم أن الذي ظن أن الرب سبحانه لا يسمع له، ولا يجيب له إلا بواسطة تطلعه على ذلك أو تسأل ذلك منه، فقد ظن بالله ظن السوء.

فإنه إن ظن أنه لا يعلم ولا يسمع إلا بإعلام غيره له وإسماعه ذلك، فقد نفى علم الله وسمعه، وكمال إدراكه. وكفى بذلك ذنباً.

وإن ظن أنه يسمع ويرى، ولكن يحتاج إلى من يُلَيِّنُهُ ويعطفه عليهم، فقد أساء الظن بأفضال ربه، وبره، وإحسانه، وسعة جوده.

وبالجملة فأعظم الذنوب عند الله تعالى إساءة الظن به، ولهذا يتوعدهم في كتابه العزيز على إساءة الظن به أعظم وعيد كما قال تعالى: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [الفتح: ٦].

وقال سبحانه عن خليله إبراهيم عليه السلام: ﴿أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ * فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟﴾ [الصافات: ٨٦ و٨٧].

أي فما ظنكم أن يجازيكم إذا عبدتم معه غيره، وظننتم أنه يحتاج في الاطلاع على ضروريات عباده لمن يكون باباً للحوائج إليه ونحو ذلك.

وهذا بخلاف الملوك، فإنهم محتاجون إلى الوسائط ضرورة، لحاجتهم، وعجزهم، وضعفهم، وقصور علمهم عن إدراك حوائج المضطرين.

فأما من لا يشغله سمع عن سمع، ولا بصر عن بصر، وسبقت رحمته غضبه، وكتب على نفسه الرحمة، فما تصنع الوسائط عنده؟.

فمن اتخذ واسطة بينه وبين الله تعالى، فقد ظن به أقبح الظن، ومستحيل أن يشرعه لعباده، بل ذلك ممتنع في العقول والفطر.

---

(١) الصواب أن يقال: لم يغفر لفاعله.

واعلم أن الخضوع والتأله الذي يجعله العبد لتلك الوسائط، قبيح في نفسه كما قررناه، لا سيما إذا كان المجعول له ذلك عبداً للملك العظيم الرحيم القريب المجيب ومملوكاً له كما قال: ﴿وَضَرَبَ لَكُمْ مَثَلاً مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

أي إذا كان أحدكم يأنف أن يكون مملوكه شريكه في رزقه، فكيف تجعلون لي من عبيدي شركاء فيما أنا منفرد به، وهو الإلهية التي لا تنبغي لغيري، ولا تصلح لسوائي؟!.

فمن زعم ذلك، فما قدرني حق قدري، ولا عظمني حق تعظيمي.

وبالجملة فما قدر الله حق قدره من عبد معه من ظن أنه يوصل إليه.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ إلى أن قال ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣ و٧٤].

وقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

فما قدَّر القوي العزيز الجليل حق قدره، من أشرك معه الضعيف الذليل.

واعلم أنك إذا تأملت جميع طوائف الضلال والبدع، وجدت أصل ضلالهم راجعاً إلى شيئين.

أحدهما: ظنهم بالله ظن السوء.

والثاني: أنهم لم يقدروا الرب حق قدره.

فلم يقدره حق قدره من ظن أنه لم يرسل رسولاً ولا أنزل كتاباً، بل ترك الخلق سدى، وخلقهم عبثاً.

ولا قدره حق قدره، من نفى عموم قدرته، وتعلقها بأفعال عباده من طاعاتهم ومعاصيهم، وأخرجها عن خلقه وقدرته.

ولا قدر الله حق قدره أضداد هؤلاء الذين قالوا إنه يعاقب عبده على ما لم يفعله بل يعاقبه على فعله هو سبحانه.

وإذا استحال في العقول أن يجبر السيد عبده على فعل، ثم يعاقبه عليه، فكيف يصدر هذا من أعدل العادلين؟.

وقول هؤلاء شر من أشباه المجوس القدرية الأذلين.

ولا قدره حق قدره، من نفي رحمته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، وحكمته مطلقاً،

وحقيقة فعله، ولم يجعل له فعلاً اختيارياً، بل جعل أفعاله مفعولات منفصلة عنه.

ولا قدره حق قدره، من جعل له صاحبة وولداً، أو جعله يحل في مخلوقاته، أو جعله عين هذا الوجود.

ولا قدره حق قدره، من قال: إنه رفع أعداء رسوله وأهل بيته، وجعل فيهم الملك، ووضع أولياء رسوله وأهل بيته.

ووهذا يتضمن غاية القدح في الرب، تعالى عن قول الرافضة.

وهذا مشتق من قول اليهود والنصارى في رب العالمين: إنه أرسل ملكاً ظالماً فادَّعى النبوة، وكذب على الله، ومكث زمناً طويلاً يقول: أمرني بكذا أو نهاني عن كذا، ويستبيح دماء أولياء الله وأحبابه، والرب تعالى يظهره ويؤيده ويقيم الأدلة والمعجزات على صدقه ويقبل بقلوب الخلق وأجسادهم إليه ويقيم دولته على الظهور والزيادة ويذل أعداءه أكثر من ثمانمائة عام.

فوازن بين قول هؤلاء، وقول إخوانهم من الرافضة، تجد القولين سواء.

ولا قدره حق قدره من زعم أنه لا يحيي الموتى، ولا يبعث من في القبور، ليبين لعباده الذي كانوا فيه يختلفون، ويعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين.

وبالجملة فهذا باب واسع جداً.

من عبد غير الله فإنما عبد شيطاناً

والمقصود أن كل من عبد مع الله غيره فإنما عبد شيطاناً قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠] فما عبد أحد أحداً من بني آدم كائناً من كان، إلا وقعت عبادته للشيطان.

فيستمتع العابد في تعظيمه له، وإشراكه مع الله تعالى، وذلك غاية رضى الشيطان.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨] أي من إغوائهم وإضلالهم.

﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فهذه إشارة لطيفة إلى السر الذي لأجله كان الشرك أكبر الكبائر عند الله، وأنه لا يغفر بغير التوبة، وأنه موجب للخلود في العذاب العظيم، وأنه ليس تحريمه وقبحه بمجرد النهي عنه فقط.

بل يستحيل على الله سبحانه وتعالى أن يشرع لعباده وعبادة غيره، كما يستحيل عليه ما يناقض أوصاف كماله، ونعوت جلاله وجماله.

أقسام الناس في عبادة الله تعالى والاستعانة به

واعلم أن الناس في عبادة الله تعالى، والاستعانة به على أربعة أقسام:

١ ـ أجلها وأفضلها أهل العبادة والاستعانة بالله عليها.

فعبادة الله غاية مرادهم، وطلبهم منه أن يعينهم عليها، ويوفقهم للقيام بها نهاية قصدهم.

ولهذا كان أفضل ما يسأل الرب تعالى الإعانة على مرضاته، وهو الذي علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ بن جبل فقال: يا معاذ:

والله إني أحبك، فلا تدع أن تقول في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك.

فأنفع الدعاء طلب العون على مرضاته تعالى.

٢ ـ ويقابل هؤلاء القسم الثاني: المعرضون عن عبادته الاستعانة به، فلا عبادة لهم ولا استعانة، بل إن سأله تعالى أحدهم، واستعان به، فعلى حظوظه، وشهواته.

والله تعالى يسأله كل من في السموات والأرض، ويسأله أولياؤه وأعداؤه فيمد هؤلاء وهؤلاء.

وأبغض خلقه إليه إبليس، ومع هذا أجاب سؤاله، وقضى حاجته، ومتعه بها.

ولكن لما لم يكن عوناً على مرضاته كانت زيادة في شقوته، وبعده، وطرده.

وهكذا كل من سأله تعالى واستعان به على ما لم يكن عوناً له على طاعته، كان سؤاله مبعداً له عن الله تعالى.

فليتدبر العاقل هذا، وليعلم أن إجابة الله لسؤال بعض السائلين، ليست لكرامته عليه، بل قد يسأله عبده الحاجة فيقضيها له وفيها هلاكه، ويكون منعه منها حماية له وصيانة، والمعصوم من عصمه الله، والإنسان على نفسه بصيرة.

وعلامة هذا أنك ترى من صانه الله من ذلك، وهو يجهل حقيقة الأمر إذا رآه سبحانه يقضي حوائج غيره، يسوء ظنه به تعالى، وقلبه محشو بذلك وهو لا يشعر.

وأمارة ذلك حمله على الأقدار، وعتابه في الباطن لها.

ولقد كشف الله تعالى المعنى غاية الكشف في قوله: ﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٧].

أي ليس كل من أعطيته، ونعمته، وخولته، فقد أكرمته.

وما ذاك لكرامته عليَّ، ولكنه ابتلاء مني، وامتحان له، أيشكرني فأعطيه فوق ذلك، أم يكفرني فأسلبه وأحوله عنه لغيره؟.

وليس كل من ابتليته وضيقت عليه رزقه، وجعلته بقدر لا يفضل عنه، فذاك من هوانه عليَّ، وحقارته لديّ، وصغاره عندي.

ولكنه ابتلاء وامتحان مني، أيصبر فأعطيه أضعاف ما فاته، أم يسخط فيكون حظه السخط؟.

فأخبر تعالى أن الإكرام والإهانة لا يدوران على المال وسعة الرزق وتقديره وتقتيره.

فإنه سبحانه يوسع على الكافر لا لكرامته، ويقتر على المؤمن لا لهوانه عليه.

وإنما يكرم سبحانه من يكرم من عباده بأن يوفقه لمعرفته، ومحبته، وعبادته واستعانته.

فغاية سعادة العبد في عبادة الله، والاستعانة بها عليها.

أقسام من له نوع عبادة بلا استعانة:

٣ ـ القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة، وهؤلاء نوعان:

أحدهما: أهل القدر القائلون بأنه سبحانه قد فعل بالعبد جميع مقدوره مع الألطاف، وأنه لم يبق في مقدوره إعانة له على الفعل.

فإنه قد أعانه بخلق الآلات وسلامتها، وتعريف الطريق وإرسال الرسول، وتمكينه من الفعل، فلم يبق بعدها إعانة مقدورة يسأله إياها.

وهؤلاء مخذولون موكلون إلى أنفسهم، مسدودة عليهم طريقة الاستعانة والتوحيد.

قال ابن عباس رضي الله عنه: الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن بالله، وكذب بقدره نقص توحيده.

النوع الثاني: ـ من لهم عبادة وأوراد، لكن حظّهم ناقص من التوكل والاستعانة، لم تتسع قلوبهم لارتباط الأسباب بالقدر.

وإنها بدون المقدور كالموات الذي لا تأثير له، وكالعدم الذي لا وجود له وإن القدر كالروح المحرك لها، والمعول على المحرك الأول.

فلم تنفذ بصائرهم من السبب إلى المسبب، ومن الآلة للفاعل، فقلّ نصيبهم من الاستعانة.

وهؤلاء لهم نصيب من التصرف بحسب استعانتهم وتوكلهم، ونصيب من الضعف والخذلان، بحسب استعانتهم وتوكلهم.

ولو توكل العبد على الله حق توكله في إزالة جبل عن مكانه لأزاله.

حقيقة الاستعانة:

فإن قيل: ما حقيقة الاستعانة عملاً؟.

قلنا: هي التي يعبر عنها بالتوكل، وهي حالة تنشأ عن معرفة الله وتفرده بالخلق، والأمر، والتدبير، والضر، والنفع، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فتوجب اعتماداً عليه، وتفويضاً إليه ثقة به، فيصير نسبة العبد إليه تعالى نسبة الطفل إلى أبويه فيما ينوبه من رغبة ورهبة.

فلو دهمه ما عسى أن يدهمه من الآفات، لا يلتجىء إلى غيرهما.

فإن كان العبد ـ مع هذا الاعتماد من أهل التقوى ـ كانت له العاقبة الحميدة.

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢ و٣] أي كافيه.

٤ ـ القسم الرابع: من له استعانة بلا عبادة.

وتلك حالة من شهد تفرد الله بالضر والنفع، ولم يدر ما يحبه ويرضاه، فتوكل عليه في حظوظه وشهواته، فأسعفه بها.

وهذا لا عاقبة له، سواء كانت أموالاً، أو رياسات، أو جاهاً عند الخلق، أو نحو ذلك، فذلك حظه من دنياه وآخرته.

ما يكون التحقق فيه بعبادة الله

واعلم أن العبد لا يكون متحققاً بعبادة الله تعالى إلا بأصلين:

أحدهما: متابعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

والثاني: إخلاص العبودية.

أقسام الناس بالنسبة إلى التحقق بعبادة الله

والناس في هذين الأصلين أربعة أقسام:

الضرب الأول: أهل الإخلاص، والمتابعة، وأعمالهم كلها لله. وأقوالهم، ومنعهم، وعطاؤهم، وحبهم، وبغضهم، كل ذلك لله تعالى، لا يريدون من العباد جزاء ولا شكوراً.

وعَدُّوا جملة الناس كأصحاب القبور، لا يملكون ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، فإنه لا يعامل أحداً من الخلق إلا لجهله بالله، وجهله بالخلق. والإخلاص هو العمل الذي لا يقبل الله من عامل عملاً صواباً عارياً منه، وهو الذي ألزم عباده به إلى الموت.

قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود: ٧ والملك: ٦٧]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الكهف: ٧].

وأحسن العمل وأخلصه وأصوبه.

فالخالص أن يكون لله.

والصواب أن يكون على وفق سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا هو العمل الصالح المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً﴾ [الكهف: ١١٠]، وهو العمل الحسن في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

وهو الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد».

وكل عمل بلا متابعة، فإنه لا يزيد عمله[1] إلا بعداً من الله تعالى.

فإن الله تعالى إنما يُعْبَدُ بأمره، لا بالأهواء والآراء.

الضرب الثاني: من لا إخلاص له ولا متابعة ـ وهؤلاء شرار الخلق.

وهم المتزينون بأعمال الخير، يراءون بها الناس.

وهذا الضرب يكثر فيمن انحرف عن الصراط المستقيم، من المنتسبين إلى الفقه، والعلم، والفقر، والعبادة.

فإنهم يرتكبون البدع والضلال، والرياء والسمعة، ويحبون أن يُحْمَدُوا بما لم يفعلوا.

وفي أضراب هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

الضرب الثالث: من هو مخلص في أعماله، لكنها من غير متابعة الأمر، كجهال العُبَّاد المنتسبين إلى الزهد والفقر، وكل من عبد الله على غير مراده.

والشأن ليس إلا في عبادة الله كما أراد الله.

ومنهم من يمكث في خلوته تاركاً للجمعة، والجماعات، والأعياد، ويرى ذلك قربة، ويرى مواصلة صوم النهار بالليل قربة، وإن صيام يوم الفطر قربة وأمثال ذلك.

الضرب الرابع: من أعماله على متابعة الأمر، لكنها لغير الله تعالى، كطاعات

---

(١) الصواب أن يقال: عامله. بدل «عمله».

المرائين، كالرجل يقاتل رياء وسمعة وحمية وشجاعة وللمغنم ليقال، ويقرأ، ويحج ليقال، ويعلم ويؤلف ليقال، فهذه أعمال صالحة، لكنها غير مقبولة.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥].

فلم يؤمر الناس إلا بالعبادة على المتابعة، والإخلاص فيها.

والقائم بهما، هم أهل «إياك نعبدو وإياك نستعين».

ثم أهل «إياك نعبد» لهم - في أفضل العبادة وأنفعها وأحقها بالإيثار والتخصيص - أربعة طرق وهم في ذلك أربعة أصناف:

أصناف أهل «إياك نعبد»

الصنف الأول: عندهم أنفع العبادات، وأفضلها أشقها على النفوس وأصعبها.

قالوا: لأنه أبعد الأشياء من هواها، وهو حقيقة التعبد، والأجر على قدر المشقة، ورووا حديثاً ليس له أصل: «أفضل الأعمال أحمزها[1]» أي أصعبها وأشقها.

وهؤلاء هم أرباب المجاهدات، والجور على النفوس. قالوا: وإنما تستقيم النفوس بذلك، إذ طبعها الكسل والمهاونة، والإخلاد إلى الراحة، فلا تستقيم إلا بركوب الأهوال وتحمل المشاق.

الصنف الثاني: قالوا: أفضل العبادات وأنفعها التجرد والزهد في الدنيا، والتقلل منه غاية الإمكان، وطرح الاهتمام بها، وعدم الاكتراث لما هو منها.

أقسام الزهاد:

ثم هؤلاء قسمان: -

فعوامهم ظنوا أن هذا غاية. فشمروا إليه، وعملوا عليه، وقالوا: هو أفضل من درجة العلم والعبادة.

ورأوا الزهد في الدنيا غاية كل عبادة ورأسها. وخواصهم رأوا هذا مقصوداً لغيره، وأن المقصود به عكوف القلب على الله تعالى، والاستغراق في محبته، والإنابة إليه، والتوكل عليه، والاشتغال بمرضاته.

فرأوا أفضل العبادات دوام ذكره بالقلب واللسان.

أقسام الخواص من الزهاد:

ثم هؤلاء قسمان: -

---

(١) هذا الحديث من كلام ابن عباس، كما في النهاية لابن الأثير.

١ ـ فالعارفون إذا جاء الأمر والنهي، بادروا إليه، ولو فرقهم وأذهب جميعهم.

٢ ـ والمنحرفون منهم يقولون: المقصود من القلب جمعيته، فإذا جاء ما يعرفونه عن الله لم يلتفتوا إليه، ويقولون: يطالب بالأوراد من كان غافلاً، فكيف يقلب كل أوقاته وِرْدٌ؟!.

أقسام المنحرفين من الزهاد:

ثم هؤلاء أيضاً قسمان: ـ

١ ـ منهم من يترك الواجبات والفرائض لجمعيته: ـ

٢ ـ ومنهم من يقوم بها، ويترك السنن والنوافل، ويعلم العلم النافع لجمعيته.

والحق في الجمعية حظ القلب، وإجابة داعي الله حق الرب، فمن آثر حق نفسه على حق ربه، فليس في شيء.

الصنف الثالث: رأوا أن أفضل العبادات ما كان فيه نفع متعدٍ، فرأوه أفضل من النفع القاصر.

فرأوا خدمة الفقراء، والاشتغال بمصالح الناس، وقضاء حوائجهم، ومساعدتهم بالجاه، والمال، والنفع أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الخلق عيال الله، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله».

قالوا: وعمل العابد قاصر على نفسه، وعمل النفاع متعد إلى الغير فأين أحدهما من الأخر؟!.

ولهذا كان فضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ كرم الله وجهه: «لأن يَهْدِيَ الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم».

وقال: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر، مثل أجر من تبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً».

وقال: «إن الله وملائكته يصلون على معلمي الخير».

وقال: «إن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في البحر، والنملة في حجرها».

قالوا: وصاحب العبادة إذا مات انقطع عمله، وصاحب النفع لا ينقطع عمله ما دام نفعه الذي تسبب فيه.

والأنبياء عليهم السلام إنما بعثوا بالإحسان إلى الخلق، وهدايتهم، ونفعهم في معاشهم، ومعادهم، ولم يبعثوا لأجل الخلوات، والانقطاع.

ولهذا أنكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أولئك النفر الذين هموا بالانقطاع، والتعبد، وترك مخالطة الناس.

ورأى هؤلاء أن التفرغ لنفع الخلق أفضل من الجمعية على الله بدون ذلك.

قالوا: ومن ذلك العلم والتعليم ونحو هذه الأمور الفاضلة.

الصنف الرابع: قالوا: أفضل العبادة العمل على مرضاة الرب سبحانه، واشتغال كل وقت بما هو مقتضى ذلك الوقت، ووظيفته.

١ ـ فأفضل العبادات في وقت الجهاد، الغزو في سبيل الله، وإن آل إلى ترك الأوراد من صلاة الليل، وصيام النهار، بل من ترك صلاة الفرض كما في حالة عدم الأمن.

٢ ـ والأفضل في وقت حضور الضيف القيام بحقه والاشتغال به.

٣ ـ والأفضل في أوقات السحر الاشتغال بالصلاة والقرآن والذكر والدعاء.

٤ ـ والأفضل في وقت الأذان ترك ما هو فيه من الأوراد، والاشتغال بإجابة المؤذن.

٥ ـ والأفضل في أوقات الصلوات الخمس الجد والجهد في إيقاعها على أكمل الوجوه، والمبادرة إليها في أول الوقت، والخروج إلى المسجد وأن يعدو.

٦ ـ والأفضل في أوقات ضرورة المحتاج، المبادرة إلى مساعدته بالجاه والمال والبدن.

٧ ـ والأفضل في السفر، مساعدة المحتاج، وإعانة الرفقة، وإيثار ذلك على الأوراد والخلوة.

٨ ـ والأفضل في وقت قراءة القرآن، جمعية القلب، والهمة على تدبره، والعزم على تنفيذ أوامره، أعظم من جمعية قلب من جاءه كتاب من اسلطان على ذلك.

٩ ـ والأفضل في وقت الوقوف بعرفة الاجتهاد في التضرع، والدعاء والذكر.

١٠ ـ والأفضل في أيام عشر ذي الحجة، والإكثار من التعبد، لا سيما التكبير، والتهليل، والتحميد. وهو أفضل من الجهاد الغير المتعين.

١١ ـ والأفضل في العشر الأواخر من رمضان، لزوم المساجد، والخلوة فيها، مع الاعتكاف والإعراض عن مخالطة الناس والاشتغال بهم، حتى إنه أفضل من الإقبال على تعليمهم العلم، وإقراء القرآن، عند كثير من العلماء.

١٢ ـ والأفضل في وقت مرض الأخ المسلم عادته، وحضور جنازته، وتشييعه، وتقديم ذلك على الخلوة والجمعية.

١٣ ـ والأفضل في وقت نزول النوازل، وأذى الناس له، الصبر على الخلطة بهم.

والمؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أفضل من المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم.

وخلطتهم في الخير، أفضل من عزلتهم فيه.

وعزلتهم في الشر أفضل من خلطتهم فيه.

فإن علم أنه إذا خالطهم ذللوه وقللوه، فخلطتهم خير من اعتزالهم.

وهؤلاء هم أهل التعبد المطلق.

والأصناف التي قبلهم أهل التعبد المقيد.

فمتى خرج أحدهم عن الفرع الذي تعلق به من العبادة وفارقه، يرى نفسه كأنه قد نقص ونزل عن عادته، فهو يعبد الله على وجه واحد.

وصاحب التعبد المطلق ليس له غرض في تعبد بعينه، يؤثره على غيره بل غرضه تتبع مرضاة الله تعالى.

إن رأيت العلماء رأيته معهم، وكذلك في الذاكرين، والمتصدقين، وأصحاب الجمعية، وعكوف القلب على الله.

فهذا هو غذاء الجامع السائر إلى الله تعالى في كل طريق.

واستحضر هنا حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحضوره: «هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟.

قال أبو بكر: أنا، قال: هل منكم أحد أصبح اليوم صائماً، قال أبو بكر: أنا، قال: هل منكم أحد عاد اليوم مريضاً؟ قال أبو بكر: أنا، قال: هل منكم أحد اتبع اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا» الحديث.

وهذا الحديث روي من طريق عبد الغني بن أبي عقيل.

قال حدثنا نعيم بن سالم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جماعة من أصحابه، فقال: من صام اليوم؟ قال أبو بكر: أنا، قال: من عاد اليوم؟ قال أبو بكر: أنا، قال: من شهد اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا، قال: وجبت لك، وجبت لك، يعني الجنة».

ونعيم بن سالم، وإن تكلم فيه، لكن تابعه سالم بن وردان، وله أصل صحيح من حديث مالك عن محمد بن شهاب الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير، فمن كان من أهل

الصلاة نودي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد نودي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دُعِيَ من باب الصدقة، ومن كان أهل الصيام دُعِيَ من باب الرَّيَّان.

فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله. ما على من يُدْعَى من هذه الأبواب من ضرورة، فهل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها؟.

قال: نعم. أرجو أن تكون منهم».

هكذا رواه عن مالك موصولاً مسنداً، يحيى بن يحيى، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن المبارك، رحمهم الله تعالى.

ورواه يحيى بن بكير، وعبد الله بن يوسف، عن مالك عن ابن شهاب، عن حميد مرسلاً، وليس هو عند القعنبي، لا مرسلاً ولا مسنداً.

ومعنى قوله «من أنفق زوجين» يعني شيئين من نوع واحد، نحو درهمين، أو دينارين، أو فرسين، أو قميصين.

وكذلك من صلى ركعتين، أو مشى في سبيل الله خطوتين، أو صام يومين، ونحو ذلك.

فإنما أراد ـ والله أعلم ـ أقل التكرار، وأقل وجوه المداومة على العمل، من أعمال البر، لأن الاثنين أقل الجمع فهذا كالغيث أين وقع نفع صحب الله بلا خلق وصحب الخلق بلا نفس.

إذا كان مع الله عزل الخلق مع البنين، وتخلى عنهم، وإذا كان مع خلقه عزل نفسه من الوسط وتخلى عنها.

فما أعذبه بين الناس، وما أشد وحشته منهم، وما أعظم أنسه بالله، وفرحه به، وطمأنينته وسكونه إليه!!.

واعلم أن للناس في منفعة العبادة، وحكمتها، ومقصودها، طرائق.

وهم في ذلك أربعة أصناف:

أصناف الناس في فهمهم منفعة العبادة وحكمتها

الصنف الأول: نفاة الحكم والعلل، الذين يردون الأمر إلى نفس المشيئة، وصرف الإرادة.

فهؤلاء عند القيام بها ليس إلا لمجرد الأمر، من غير أن تكون سبباً لسعادة في معاش، أو معاد، أو سبباً لنجاة.

وإنما القيام بها لمجرد الأمر، ومحض المشيئة كما قالوا في الخلق: لم يخلق لغاية ولا لعلة هي المقصودة به، ولا لحكمة تعود إليه منه وليس في المخلوقات أسباب تكون مقتضيات

لمسبباتها، وليس في النار سببية الإحراق، ولا في الماء قوة الإغراق ولا التبريد.

وهكذا الأمر عندهم سواء لا فرق بين الخلق والأمر، ولا فرق ـ في نفس الأمر ـ بين المأمور والمحظور.

ولكن المشيئة اقتضت أمره بهذا أو نهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور صفة تقتضي حسنه، ولا بالمنهي صفة تقتضي قبحه.

ولهذا الأصل لوازم وفروع كثيرة.

وهؤلاء ـ غالبهم ـ لا يجدون حلاوة العبادة ولا لذتها، ولا يتنعمون بها.

ولهذا يسمون الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والتوحيد، والإخلاص ونحو ذلك، تكاليف، أي كلفوا بها.

ولو سمى مدع محبة ملك من الملوك أو غيره ما يأمره به، تكليفاً، لم يُعَدَّ محباً له وأول من صدرت عنه هذه المقالة، الجعد بن درهم.

الصنف الثاني: القدرية النفاة، الذين يثبتون نوعاً من الحكمة والتعليل، لا يقوم بالرب، ولا يرجع إليه، بل يرجع لمحض مصلحة المخلوق ومنفعته.

فعندهم أن العبادات شرعت أثماناً لما يناله العباد من الثواب والنعيم، وأنها بمنزلة استيفاء الأجير أجره.

قالوا: ولهذا جعلها سبحانه عِوَضاً كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال: ﴿إِنَّما يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وفي الصحيح: إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم، ثم أوفيكم إياها.

قالوا: وقد سماها، جزاء وأجراً وثواباً، لأنه شيء يؤوب إلى العامل من عمله، أي يرجع إليه.

قالوا: ويدل عليه الموازنة، فلولا تعلق الثواب بالأعمال عوضاً عليها، لم يكن للموازنة معنى.

وهاتان الطائفتان متقابلتان.

فالجبرية لم تجعل للأعمال ارتباطاً بالجزاء البتة.

وجوَّزت أن يعذب الله من أفنى عمره في طاعته، ويُنَعِّمَ من أفنى عمره في مخالفته، وكلاهما سواء بالنسبة إليه، والكل راجع إلى محض المشيئة.

والقدرية أوجبت عليه سبحانه رعاية المصالح، وجعلت ذلك كله بمحض الأعمال،

وأن وصول الثواب إلى العبد بدون عمله، فيه تنقيص باحتمال مِنَّة الصدقة عليه بلا ثمن.

فجعلوا تفضله سبحانه على عبده بمنزلة صدقة العبد على العبد.

وإن أعطاه ما يعطيه أجرة على عمله أحب إلى العبد من أن يعطيه فضلاً منه بلا عمل.

وهم يجعلون للأعمال تأثيراً في الجزاء البتة.

والطائفتان منحرفتان عن الصراط المستقيم.

وهو أن الأعمال أسباب موصلة إلى الثواب، والأعمال الصالحات من توفيق الله وفضله، وليست قدراً لجزائه وثوابه.

بل غايتها ـ إذا وقعت على أكمل الوجوه ـ أن تكون شكراً على أحد الأجزاء القليل من نعمه سبحانه.

فلو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم.

ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم.

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» تجد الآية تدل على أن الجنان بالأعمال، وتجد الحديث ينفي دخول الجنة بالأعمال.

ولا تنافي بينهما، لأن توارد النفي والإثبات، ليسا على محل واحد.

فالنفي بالثمنية، واستحقاق الجنة بمجرد الأعمال ردٌّ على القدرية المجوسية التي زعمت أن للأعمال تأثيراً في جزائها البتة.

والباء المثبتة التي وردت في القرآن هي باء السببية ردٌّ على القدرية الجبرية الذين يقولون: لا ارتباط بين الأعمال وجزائها البتة، ولا هي أسباب لها، وإنما غايتها أن تكون أمارة.

والسنة النبوية هي أن عموم مشيئة الله وقدرته لا تنافي ربط الأسباب بالمسببات وارتباطها بها.

وكل طائفة من أهل الباطل تركت نوعاً من الحق، فإنها ارتكبت لأجله نوعاً من الباطل، بل أنواعاً.

فهدى الله أهل السنة، لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الصنف الثالث:

الذين زعموا أن فائدة العبادة رياضة النفوس، واستعدادها لفيض العلوم والمعارف

عليها، وخروج قواها من قوى النفس السبعية والبهيمية.

فلو عطلت العبادة لا التحقت النفوس بنفوس السباع والبهائم.

فالعبادة تخرجها عنها إلى مشابهة العقول، فتصير قابلة لانتقاش صُوَرِ المعارف فيها. وهذا يقوله طائفتان.

إحداهما: من يقرب إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وعدم الفاعل المختار.

والثانية: من تفلسف من صوفية الإسلام، ويقرب إلى الفلاسفة.

فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات لاستعداد النفوس للمعارف العقلية، ومخالفة العوائد.

ثم من هؤلاء من لا يوجب العبادة إلا لهذا المعنى، فإذا حصل لها ذلك بقي متحيراً في حفظ أوراده، والاشتغال بالوارد عنها.

ومنهم من يوجب القيام بالأوراد، وعدم الإخلال بها، وهم صنفان أيضاً.

١ ـ أحدهما: من يقول بوجوبها حفظاً للقانون، وضبطاً للناموس.

٢ ـ والآخرون يوجبونها حفظاً للوارد، وخوفاً من تدرج النفس بمفارقتها إلى حالتها الأولى من البهيمية.

فهذه نهاية أقدامهم في حكمة العبادة، وما شرعت لأجله.

ولا تكاد تجد في كتب المتكلمين على طريق السلوك، غير طريق من هذه الطرق الثلاثة أو مجموعها.

الصنف الرابع:

هم القائلون بالجمع بين الخلق والأمر، والقدر والسبب.

فعندهم أن سر العبادة وغايتها، مبني على معرفة حقيقة الإلهية.

ومعنى كونه سبحانه إلهاً وأن العبادة موجب الإلهية وأثرها ومقتضاها.

وارتباطها كارتباط متعلق الصفات بالصفات، وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسمع، والإحسان بالرحمة، والعطاء بالجود.

فعندهم، من قام بمعرفتها على النحو الذي فسرناها به لغة وشرعاً، مصدراً وموردا، استقام له معرفة حكمة العبادات وغايتها، وعلم أنها هي الغاية التي خلقت لها العباد، ولها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنة والنار.

وقد صرح سبحانه بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]،

فالعبادة هي التي ما أوجدت الخلائق كلها إلا لأجلها، كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى؟﴾ [القيامة: ٣٦] أي هملاً.

قال الشافعي رضي الله عنه: أي لا يؤمر ولا ينهى؟.

وقال غيره: أي لا يثاب ولا يعاقب على الأمر والنهي، هو طلب العبادة وإرادتها.

وحقيقة العبادة امتثالها، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَاطِلاً﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

وقال: ﴿وَخَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

فأخبر تبارك وتعالى أنه خلق ذلك كله بالحق المتضمن أمره ونهيه، وثوابه وعقابه. فإذا كانت السموات والأرض إنما خلقت لهذا، وهو غاية الخلق. فكيف يقال: لا غاية له ولا حكمة مقصودة؟ أو أن ذلك لمجرد استيجار الأعمال، حتى لا يتكرر عليهم الثواب بالمنَّة، أو لمجرد استعداد النفوس للمعارف العقلية، وارتباط لمخالفة العوائد.

وإذا تأمل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال، وبين ما دل عليه صريح الوحي من الله ذي الجلال، علم أن الله تعالى إنما خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبته مع الخضوع له والانقياد لأمره.

فأصل العبادة، محبة الله تعالى، بل إفراده بالمحبة، فلا يحب معه سواء.

وإنما يحب ما يحبه لأجله، وفيه، كما يحب أنبياءه ورسله وملائكته فيه ولأجله.

لأن محبتهم من تمام محبته تعالى، وليست كمحبة من اتخذ من دونه أنداداً، يحبهم كحبه.

وإذا كانت المحبة له هي حقيقة عبوديته وسرها، فهي إنما تتحقق باتباع أمره واجتناب نهيه.

فعند اتباع الأمر والنهي تتبين حقيقة العبودية والمحب.

ولهذا جعل سبحانه اتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عَلَماً عليها، وشاهداً لها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

فجعل اتباع رسوله مشروطاً بمحبتهم لله تعالى، وشرطاً لمحبة الله لهم.

ووجود المشروط بدون تحقق شرطه ممتنع.

فعلم انتفاء المحبة عند انتفاء المتابعة للرسول، ولا يكفي ذلك حتى يكون الله ورسوله أحبُّ إليه مما سواهما.

ومتى كان عنده شيء أحب إليه منهما، فهو الإشراك الذي لا يغفره الله تعالى.

قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

وكل من قدم قول غير الله على قول الله، أو حكم به، أو حاكم إليه فليس ممن أحبه.

لكن قد يشتبه الأمر على من يقدم قول أحد، أو حكمه، أو طاعته، على قوله ظناً منه أنه لا يأمر، ولا يحكم، ولا يقول إلا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقى أقواله لذلك، فهذا معذور إذا لم يقدر على غير ذلك.

وأما إذا قدر على الوصول إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وعرف أن غير من اتبعه أولى به مطلقاً، أو في بعض الأمور، كمسألة معينة، ولم يلتفت إلى قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا إلى من أولى به، فهذا يخاف عليه.

وكل ما يتعلل به من عدم العلم، أو عدم الفهم، أو عدم حصول آلة الفقه في الدين، أو الاحتجاج بالأشباه والنظائر، أو بأنَّ ذلك المتقدم كان أعلم مني بمراده صلى الله عليه وآله وسلم، فهي كلها تعللات لا تفيد.

هذا مع الإقرار بجواز الخطأ على غير المعصوم، إلا أن ينازع في هذه القاعدة فتسقط مكالمته، وهذا هو داخل تحت الوعيد.

فإن استحل مع ذلك سلب من خالفه، وقرض عرضه ودينه بلسانه، أو انتقل من هذا إلى عقوبته، أو السعي في أذاه، فهو من الظلمة المعتدين، ونواب المفسدين.

قواعد العبادة

واعلم أن للعبادة أربع قواعد، وهي التحقق بما يحبه الله ورسوله ويرضاه، وقيام ذلك القلب، واللسان، والجوارح.

فالعبودية اسم جامع لهذه المراتب الأربع، فأصحاب العبادة حقًّا، هم أصحابها: فقول القلب، هو اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عن ربه، من أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، ولقائه، وما أشبه ذلك.

وقول اللسان، الإخبار عنه بذلك، والدعاء إليه؛ والذبّ عنه وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره تعالى؛ وتبليغ أمره.

وعمل القلب كالمحبة له؛ والتوكل عليه، والإنابة إليه والخوف، والرجاء، والإخلاص، والصبر على أوامره ونواهيه، وإقراره؛ والرضاء به، وله وعنه؛ والموالاة فيه، والمعاداة فيه، والإخبات إليه، والطمأنينة، ونحو ذلك من أعمال القلوب التي فرضها آكد من فرض أعمال الجوارح.

وأما أعمال الجوارح فكالصلاة، والجهاد، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز إلى الخلق، ونحو ذلك.

فقول العبد في صلاته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] التزام أحكام هذه الأربعة وإقرارٌ بها.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] طلب الإعانة عليها والتوفيق لها.

وقوله: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] متضمن للأمرين على التفصيل، وإلهام القيام بهما، وسلوك طريق السالكين إلى الله تعالى وتبارك.

والله الموفق بمنه وكرمه.

هذا آخر كلام المقريزي رحمه الله تعالى في كتابه «تجريد التوحيد المفيد» ولله دره، وعلى الله أجره، فما أبلغ هذا البيان، وما أشده هداية إلى صراط الرحمن، وسبيل الإيمان، وطريق الجنان.

وما أجمعه لبيان الشرك، وأنواعه، وأقسامه، وحقائقه، وطرائقه!.

ولعلك لا تجد مثله في هذا الباب.

وما أولاه - مع اختصاره في جامعيته - بأن يكتب بمداد ماء العيون الباكية على غربة الإسلام وأهله، على صفائح صدور المؤمنين بالله وباليوم الآخر!.

وسيأتي لهذه الأنواع من الإشراك بالله - سبحانه عما يشركون - بيان واضح في مطاوي الأبواب، وفحاوي الكتاب، ومعاطف الخطاب.

باب في تفسير آيتي الشرك وعدم غفرانه

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨].

قال صاحب الكشاف: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعاً، موجهين إلى قوله تعالى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

كأنه قيل: إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك.

على أن المراد بالأول من لم يتب، وبالثاني من تاب.

ونظيره قولك: إن الأمير لا يبذل الدينار، ويبذل القنطار لمن يشاء، تريد لا يبذل الدينار لمن يستأهله، ويبذل القنطار لمن يستأهله.

﴿فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] أي ارتكبه وهو مفترٍ، مفتعل ما لا يصح كونه. انتهى.

ثم قال في موضع آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ تكرير للتأكيد [النساء: ١١٦].

وقيل كرر لقصة: «طعمة»، وروي أنه مات مشركاً.

وقيل: جاء شيخ من العرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني شيخ منهمك في الذنوب إلا أني لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته وآمنت به، ولم أتخذ من دونه ولياً، ولم أُوقع المعاصي جرأة على الله، ولا مكابرة له، ولا توهمت طرفة عين أني أُعْجِزُ الله هرباً، وإني لنادم، تائب، مستغفر.

فما ترى حالي عند الله؟ فنزلت.

وهذا الحديث ينصر قول من فسر من يشاء بالتائب من ذنبه. انتهى.

وقال الرازي في «مفاتيح الغيب» تحت تفسير الآية الأولى ما نصه:

اعلم أن الله تعالى لما هدد اليهود على الكفر، وبين أن ذلك التهديد لا بد من وقوعه لا محالة، بين أن مثل هذا التهديد من خواص الكفر.

فأما سائر الذنوب التي هي مغايرة للكفر، فليست حالها كذلك، بل هو سبحانه قد يعفو عنها.

فلا جرم قال: إن الله لا يغفر إلخ.

وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: هذه الآية دالة على أن اليهودي يسمى مشركاً في عرف الشرع، ويدل عليه وجهان:

الأول: إن الآية دالة على أن ما سوى الشرك مغفور.

فلو كانت اليهودية مغايرة للشرك لوجب أن تكون مغفورة بحكم هذه الآية وبالإجماع هي غير مغفورة، فدل على أنها داخلة تحت اسم الشرك.

الثاني: إن اتصال هذه الآية بما قبلها إنما كان لأنها تتضمن تهديد اليهود.

فلولا أن اليهودية داخلة تحت اسم الشرك، وإلا لم يكن الأمر كذلك.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ [الحج: ١٧] إلى قوله:

﴿وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧] عطف المشرك على اليهودي، وذلك يقتضي المغـايرة.
قلنا: المغايرة حاصلة بسبب المفهوم اللغوي، والاتحاد حاصل بسبب المفهوم الشرعي.

ولا بد من المصير إلى ما ذكرناه، دفعاً للتناقض.

إذا ثبتت هذه المقدمة فنقول: قال «الشافعي» رضي الله تعالى عنه: المسلم لا يقتل بالذمي.

وقال «أبو حنيفة رضي الله عنه»: يقتل.

حجة الشافعي، أن الذمي مشرك لما ذكرناه، والمشرك مباح الدم لقوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فكان الذِّمِّيُّ مباح الدم على الوجه الذي ذكرناه.

ومباح الدم هو الذي لا يجب القصاص على قاتله ولا يتوجه النهي عن تركه قتله ترك العمل بهذا الدليل في حق النهي، فوجب أن يبقى معمولاً به في سقوط القصاص عن قاتله.

المسألة الثانية: هذه الآية من أقوى الدلائل لنا على العفو عن أصحاب الكبائر.

واعلم أن الاستدلال بها من وجوه:

الوجه الأول: أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] معناه لا يغفر الشرك على سبيل التفضل، لأن بالإجماع لا يغفر على سبيل الوجوب، وذلك عندما يتوب المشرك عن شركه.

فإذا كان قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الشرك هو أنه لا يغفره على سبيل التفضل، وجب أن يكون قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] هو أن يغفره على سبيل التفضل حتى يكون النفي والإثبات متواردين على معنى واحد.

ألا ترى أنه لو قال: فلان لا يعطي أحداً تفضلاً، ويعطي زائداً، فإنه يفهم منه أنه يعطيه تفضلاً.

حتى لو صرح وقال: لا يعطي أحداً شيئاً على سبيل التفضل، ويعطي أزيد على سبيل الوجوب، فكل عاقل يحكم بركاكة هذا الكلام.

فثبت أن قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] على سبيل التفضل.

إذا ثبت هذا فنقول: وجب أن يكون المراد منه أصحاب الكبائر قبل التوبة.

لأن عند المعتزلة، غفران الصغيرة، وغفران الكبيرة بعد التوبة واجب عقلاً فلا يمكن حمل الآية عليه.

فإذا تقرر ذلك لم يبق إلا حمل الآية على غفران الكبيرة قبل التوبة وهو المطلوب.

الثاني: إن الله تعالى قسم المنهيات على قسمين، وما سوى الشرك.

ثم إن ما سوى الشرك يدخل فيه الكبيرة قبل التوبة، والكبيرة بعد التوبة، والصغيرة.

ثم حكم على الشرك بأنه غير مغفور قطعاً، وعلى ما سواه بأنه مغفور قطعاً لكن في حق من يشاء.

فصار تقدير الآية: انه تعالى يغفر كل ما سوى الشرك، لكن في حق من شاء.

ولما دلت الآية على أن كل ما سوى الشرك مغفور، وجب أن تكون الكبيرة قبل التوبة أيضاً مغفورة.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] فعلق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبيرة بعد التوبة، وغفران الصغيرة مقطوع به وغير معلق على المشيئة.

فوجب أن يكون الغفران المذكور في هذه الآية هو غفران الكبيرة قبل التوبة، وهو المطلوب.

واعترضوا على هذا الوجه الأخير بأن تعليق الأمر بالمشيئة لا ينافي وجوبه.

الا ترى أنه تعالى قال بعد هذه الآية: ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٩].

ثم إنا نعلم أنه تعالى لا يزكي إلا من كان أهلاً للتزكية، وإلا كان كذباً، والكذب على الله تعالى محال، فكذا هُهنا.

واعلم أنه ليس للمعتزلة على هذه الوجوه كلام يلتفت إليه إلا المعارضة بعمومات الوعيد.

ونحن نعارضها بعمومات الوعد، والكلام فيه على الاستقصاء مذكور في سورة «البقرة» في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ١٨١] فلا فائدة في الإعادة.

وروى الواحدي في البسيط، بإسناده عن ابن عمر قال: كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إذا مات الرجل منا على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت هذه الآية، فأمسكنا عن الشهادات.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إني لأرجو، كما لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب.

ذكر ذلك عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسكت عمر رضي الله عنه.

وروي مرفوعاً: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اتسموا بالإيمان وأقروا به، فكما لا يخرج إحسان المشركِ المشركَ من إشراكه، كذلك لا تخرج ذنوب المؤمن المؤمنَ من إيمانه».

المسألة الثالثة: روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما قتل وحْشِي حمزة رضي الله عنه يوم «أحد» وكانوا قد وعدوه بالإعتاق إن هو فعل ذلك، ثم إنهم ما وفوا له بذلك.

فعند ذلك ندم هو وأصحابه، فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذنبهم وأنه لا يمنعهم عن الدخول في الإسلام إلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهاً آخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨] فقالوا: قد ارتكبنا كل ما في الآية.

فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً﴾ [الفرقان: ٦٨، ٧٠].

فقالوا: هذا شرط شديد نخاف أن لا نقوم به، فنزل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

فقالوا: نخاف أن لا نكون من أهل مشيئته، فنزل: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] فدخلوا عند ذلك في الإسلام.

وطعن القاضي في هذه الرواية وقال: إن من يريد الإيمان لا يجوز منه المراجعة على هذا الحد.

ولأن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ لو كان على إطلاقه، لكان ذلك إغراءً لهم بالثبات على ما هم عليه.

والجواب عنه، لا يبعد أن يقال: إنهم استعظموا قتل حمزة رضي الله عنه وإيذاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك الحد، فوقعت الشبهة في قلوبهم أن ذلك هل يغفر لهم أم لا؟ فلهذا المعنى حصلت المراجعة.

وقوله: هذا إغراء بالقبيح، فهو إنما يتم على مذهبه.

أما على قولنا: إنه تعالى فعَّال لما يريد، فالسؤال ساقط، والله أعلم.

ثم قال: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] أي اختلق ذنباً غير مغفور.

يقال: افترى فلان الكذب، إذا اعتمله واختلقه.

وأصله من الفَرْيِ بمعنى القطع. انتهى.

وقال تحت تفسير الآية الثانية: اعلم أن هذه الآية مكررة في هذه السورة، وفي تكرارها فائدتان:

الأولى: أن عمومات الوعيد، وعمومات الوعد متعارضة في القرآن، وأنه تعالى ما أعاد آية من آيات الوعيد بلفظ واحد مرتين، وقد أعاد هذه الآية دالةً على العفو والمغفرة بلفظ واحد في سورة واحدة.

وقد اتفقوا على أنه لا فائدة في التكرير إلا التأكيد.

فهذا يدل على أنه تعالى خص جانب الوعد والرحمة بمزيل التأكيد، وذلك يقتضي ترجيح الوعد على الوعيد.

والفائدة الثانية أن الآيات المتقدمة إنما نزلت في سارق الدرع.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] إلى آخر الآيات إنما نزلت في ارتداده.

فهذه الآية إنما يحسن اتصالها بما قبلها لو كان المراد أن ذلك السارق لو لم يرتدَّ لم يصر محروماً عن رحمتي، ولكنه لما ارتد وأشرك بالله صار محروماً قطعاً عن رحمة الله تعالى.

ثم إنه أكَّد ذلك بأن شرح أن أمر الشرك عظيم عند الله تعالى فقال: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦].

يعني ومن لم يشرك بالله لم يكن ضلاله بعيداً، فلا جرم لا يصير محروماً من رحمتي.

وهذه المناسبات دالة قطعاً على دلالة هذه الآية على أن ما سوى الشرك مغفور قطعاً، سواء حصلت التوبة أو لم تحصل.

ثم إنه تعالى بين كون الشرك ضلالاً بعيداً فقال: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثاً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَاناً مَرِيداً لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٧ و١١٨-] «إن» هاهنا معناه النفي، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩].

الدعاء هو العبادة:

و«يدعون» بمعنى يعبدون، لأن من عبد شيئاً فإنه يدعوه عند احتياجه إليه. إلى آخر ما قال. انتهى.

وقال النسفي رحمه الله تعالى في تفسيره «مدارك التنزيل» تحت تفسير الآية الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١٤٨ و١١٦] إن مات عليه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٨ و١١٦] أي ما دون الشرك، وإن كان كبيرة مع عدم التوبة.

والحاصل أن الشرك مغفور عنه بالتوبة، وإن وعد غفران ما دونه لمن لم يتب أي لا يغفر لمن يشرك وهو مشرك، ويغفر لمن يذنب وهو مذنب.

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من لقي الله تعالى لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ولم تضره خطيئته.

وتقييده بقوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١٤٨ و١١٦] لا يخرجه عن عمومه كقوله: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الشورى: ١٩].

قال علي رضي الله تعالى عنه: ما في القرآن آية أحب إليّ من هذه الآية.

وحمل المعتزلة على التائب باطل، لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة، لقوله تعالى:

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] فما دونه أولى أن يغفر بالتوبة.

والآية سيقت لبيان التفرقة بينهما، وذا فيما ذكرنا: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] كذب كذباً عظيماً استحق به عذاباً أليماً. انتهى.

وأما الآية الثانية: فما تكلم فيها ببنت شفة، بل أحال تفسيرها على الأولى.

وقال: مرٌ تفسيره في هذه السورة.

وقال الإمام الحجة العلامة علاء الدين علي بن محمد البغدادي الصوفي المعروف بالخازن في تفسيره «لباب التأويل» تحت تفسير الآية الأولى.

قال ابن جرير الطبري: معناه، يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا، وإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

فعلى هذا يكون في الآية دلالة على أن اليهوديَّ يسمى مشركاً في عرف الشرع.

وقيل: إن الآية نزلت في «وحشي» وأصحابه، وذلك لما قتل حمزة رضي الله تعالى عنه ورجع إلى مكة، ندم هو وأصحابه فكتبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

إنا قد ندمنا على ما صنعنا، وأنه ليس يمنعنا عن الإسلام إلا أنا سمعناك بمكة تقول: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨] إلى آخر الآيات، وقد دَعَوْنَا مع الله إلهاً آخر، وقتلنا النفس التي حرم الله، وزنينا، فلولا هذه الآيات لاتَّبعناك فنزلت: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً﴾ [الفرقان: ٧٠] الآيتين.

فبعث بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم، فلما قرأوهما كتبوا إليه: إن هذا شرط شديد، ونخاف أن لا نعمل عملاً صالحاً فنزلت:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]. فبعث بها إليهم.

فبعثوا: إنا نخاف أن لا نكون من أهل المشيئة. فنزلت: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

فبعث بها إليهم، فدخلوا في الإسلام، ورجعوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَبِلَ منهم.

ثم قال لوحشي: أخبرني كيف قتلت حمزة؟ فلما أخبره قال: ويحك غيِّب وجهك

عني»، فلحق بالشام، فكان بها إلى أن مات.

وقيل: لما نزلت ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، قام رجل فقال يا رسول الله: والشرك؟ فسكت، ثم قام إليه مرتين أو ثلاثاً، فنزلت هذه الآية:

ومعنى الآية إن الله تعالى لا يغفر لمشرك مات على شركه، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

يعني ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء من أصحاب الذنوب والآثام.

ففي الآية دليل على أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة، فإنه في خطر المشيئة إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بِمنِّه وكرمه، وإن شاء عذبه بالنار، ثم أدخله الجنة برحمته وإحسانه.

لأن الله تعالى وعد المغفرة لما دون الشرك، فإن مات على الشرك، فهو مخلد في النار، لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

وفي الآبة رد على المعتزلة والقدرية، حيث قالوا: لا يجوز في الحكمة أن يغفر لصاحب كبيرة.

وعند أهل السنة: الله تعالى يفعل ما يشاء، لا مكره ولا حجر عليه.

ويدل على ذلك أيضاً، ما روي عن ابن عمر قال كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات الرجل على كبيرة شهدنا أنه من أهل النار حتى نزلت هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] فأمسكنا عن الشهادة.

وقال ابن عباس لعمر بن الخطاب :يا أمير المؤمنين ،الرجل يعمل من الصالحات لم يدع من الخير شيئاً إلا عمله، غير أنه مشرك؟.

قال عمر: هو في النار.

فقال ابن عباس: الرجل لم يدع شيئاً من الشر إلا عمله، غير أنه لم يشرك بالله شيئاً؟.

فقال عمر: الله أعلم.

قال ابن عباس: إني لأرجو له كما أنه لا ينفع مع الشرك عمل كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب. فسكت عمر.

عن علي بن أبي طالب قال: ما في القرآن أحب إليَّ من هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أخرجه الترمذي وقال حديث حسن غريب.

عن جابر قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله مسلم، فقال: يا رسول الله. ما الموجبتان؟.

قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك به دخل النار».

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٤٨] يعني يجعل معه شريكاً غيره ﴿فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨] أي اختلق ﴿إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] يعني ذنباً عظيماً غير مغفور إن مات عليه. انتهى.

ثم قال في تفسير الآية الثانية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] نزلت في طعمة بن أبيرق أيضاً لكونه مات مشركاً.

ثم ذكر قول عباس: إنها نزلت في شيخ من الأعراب إلخ.

ثم قال: فهذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور إذا مات صاحبه عليه، لأنه قد ثبت أن المشرك إذا تاب من شركه وآمن، قبلت توبته، وصح إيمانه، وغفرت ذنوبه كلها التي عملها في حال الشرك.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦] يعني ما دون الشرك ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦] يعني لمن يشاء من أهل التوحيد.

قال العلماء: لما أخبر الله أنه يغفر الشرك بالإيمان والتوبة، علمنا أنه يغفر ما دون ذلك الشرك بالتوبة. وهذه المشيئة لمن لم يتب من ذنوبه من أهل التوحيد.

فإذا مات صاحب الكبيرة، أو الصغيرة من غير توبة، فهو على خطر المشيئة، إن شاء غفر له وأدخله الجنة بفضله ورحمته، وإن شاء عذبه ثم يدخله الجنة بعد ذلك ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦].

يعني، فقد ذهب عن طريق الهدى، وحرم الخير كله إذا مات على شركه.

فإن قلت: لم كررت هذه الآية بلفظ واحد في موضعين من هذه السورة؟ وما فائدة ذلك؟ قلت: فائدة ذلك التأكيد، أو لأن الآية المتقدمة نزلت في سبب ونزلت هذه الآية في سبب آخر، وهو أن الآية المتقدمة نزلت في سبب سرقة. طعمة بن أبيرق، ونزلت هذه الآية في سبب ارتداده وموته على الشرك. انتهى.

وقال العلامة المفتي «أبو السعود» رحمه الله تعالى في تفسيره «إرشاد العقل السليم» تحت تفسير الآية الأولى ما نصه.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] كلام مستأنف، مسوق لتقرير ما قبله من الوعيد، وتأكيد وجوب الامتثال بالأمر بالإيمان بيان استحالة المغفرة بدونه، فإنهم كانوا يفعلون ما يفعلون من التحريف، ويطمعون في المغفرة كما في قوله تعالى:

﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] أي التحريف ﴿وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩].

والمراد بالشرك مطلق الكفر المنتظم لكفر اليهود انتظاماً أولياً، فإن الشرع قد نص على إشراك أهل الكتاب قاطبة، وقضى بخلود أصناف الكفرة في النار. ونزوله في حق اليهود ـ كما قال مقاتل ـ وهو الأنسب بسياق النظم الكريم وسياقه لا يقتضي اختصاصه بكفرهم.

بل يكفي اندراجه فيه قطعاً، بل لا وجه له أصلاً لاقتضائه جواز مغفرة ما دون كفرهم في الشدة من أنواع الكفر أي لا يغفر الكفر لمن اتصف به بلا توبة وإيمان لأن الحكمة التشريعية مقتضية، لسد باب الكفر. وجواز مغفرته بلا إيمان، مما يؤدي إلى فتحه، ولأن ظلمات الكفر والمعاصي إنما يسترها نور الإيمان، فمن لم يكن له إيمان، لم يغفر له شيء من الكفر والمعاصي.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] عطف على «خبران» وذلك إشارة إلى الشرك وما فيه من معنى البعد، مع قربه في الذكر، للإيذان ببعد درجته، وكونه في أقصى مراتب القبح.

أي ويغفر ما دونه في القبح من المعاصي ـ صغيرة كانت أو كبيرة تفضلاً من لدنه وإحساناً ـ من غير توبة عنها.

لكن لا لكل أحد، بل ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي لمن يشاء أن يغفر له ممن اتصف به فقط، لا بما فوقه.

فإن مغفرتهما لمن اتصف بهما سواء في استحالة الدخول تحت المشيئة المبنية على الحكمة التشريعية.

فإن اختصاص مغفرة المعاصي ـ من غير توبة ـ بأهل الإيمان من متممات الترغيب فيه، والزجر عن الكفر.

ومن علق المشيئة بكلا الفعلين، وجعل الموصول الأول عبارة عمن لم يتب، والثاني عمن تاب، فقد ضل سواء الصواب.

كيف لا؟ وإن مساق النظم الكريم لإظهار كمال عظم جريمة الكفر، وامتيازه عن سائر المعاصي، ببيان استحالة مغفرته وجواز مغفرتهما؟.

فلو كان الجواز على تقدير التوبة لم يظهر بينهما فرق للاجماع على مغفرتهما بالتوبة، ولم يحصل ما هو المقصود من الزجر البليغ عن الكفر، والطغيان، والحمل على التوبة، والإيمان.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٤٨] إظهار الاسم الجليل في موضع الإضمار، لزيادة تقبيح الإشراك، وتفظيع حال من يتصف به.

﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] أي افترى واختلق مرتكباً إثماً لا يقادر قدره،

ويستحقر دونه جميع الآثام، فلا تتعلق به المغفرة قطعاً. انتهى.

وأما الثانية: فقال: قد مرَّ تفسيرها فيما سبق، وهو تكرير للتأكيد والتشديد، أو لقصة «طعمة» وقد مرَّ موته كافراً.

ثم ذكر رواية ابن عباس رضي الله عنهما. أن شيخاً من العرب جاء إلخ.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦] عن الحق.

فإن الشرك أعظم أنواع الضلالة، وأبعدها عن الصواب، والاستقامة، كما أنه افتراء وإثم عظيم.

ولذلك جعل الجزاء في هذه الشرطية ﴿فقد ضل﴾ [النساء: ١١٦] إلخ وفيما سبق ﴿فقد افترى إثماً عظيماً﴾ [النساء: ١١٦] حسبما يقتضيه سياق النظم الكريم وسياقه. انتهى.

وقال الشيخ العلامة عليّ المهائمي قدس سره في تفسيره «تبصير الرحمن وتيسير المنان» تحت تفسير الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] كما لا يغفر ملوك الدنيا من أشرك بهم في ملكهم ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] فجاز أن يغفر لكم شرككم لو آمنتم بمحمد، وتحريفكم، لو رجعتم إلى المنزل.

وكيف يغفر للمشرك ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ﴾ [النساء: ٤٨] أي قصد ﴿إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] تقتضي الحكمة التعذيب عليه بأعظم الوجوه وهو التخليد في النار. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال في تفسيرها.

ثم أشار إلى أن وعيد مشاقة الرسول جازم، دون مخالفة الإجماع لأن مشاقة الرسول دليل تكذيبه، وهو مستلزم للشرك بالله.

إذْ خلق المعجزات لا يكون إلا لكامل القدرة، ولا يكون إلا لإلٰهٍ.

فإذا نفاها عن الله، فقد أثبت له شريكاً ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

ومخالفة الإجماع يجوز أن تكون مغفرة، لأنه ﴿يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] إذا لا تنتهي إلى الشرك وكيف يغفر أن يشرك به؟ وهو أعظم وجوه الضلال؟.

فإن ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦].

فترك جزائه يستلزم التسوية بينه وبين الهداية الكاملة. انتهى.

وقال الشيخ «إسماعيل حقي أفندي» رحمه الله تعالى في تفسيره «روح البيان» تحت

تفسير الآية الأولى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي لا يغفر الكفر ممن اتصف به، بلا توبة وإيمان.

لأن الحكمة التشريعية مقتضية لسد باب الكفر.

وجواز مغفرته بلا إيمان، مما يؤدي إلى فتحه.

ولأن ظلمات الكفر والمعاصي، إنما يسترها نور الإيمان.

فمن لم يكن له إيمان، لم يغفر له شيء من الكفر والمعاصي.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٤٨] أي، ويغفر ما دون الشرك في القبح من المعاصي صغيرة كانت أو كبيرة، تفضلاً من لدنه، وإحساناً، من غير توبة عنها.

لكن لا لكل أحد، بل ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أن يغفر له، ممن اتصف به فقط أي لا بما فوقه.

قال شيخنا السيد الثاني، سمي جامع القرآن: وهم المؤمنون الذين اتقوا من الإشراك بالله تعالى، فيغفر لهم ما دون الإشراك من الصغائر والكبائر، لعدم إشراكهم به.

ولا يغفر للمشركين ما دون الإشراك أيضاً لإشراكهم به.

فكما أن إشراكهم لا يغفر، فكذلك ما دون إشراكهم لا يغفر.

بخلاف المؤمنين، فإنه تعالى كما وقاهم من عذاب الإشراك بحفظهم عنه، كذلك وقاهم من عذاب ما دونه، بمغفرته لهم.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] أي من افترى واختلق مرتكباً إثماً لا يقادر قدره، ويستحقر دونه جميع الآثام، فلا تتعلق به المغفرة قطعاً.

وهذه الآية من أجل الآية التي كانت خيراً لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وما غربت، وأعظمها.

لأنها تُؤْذِنُ بأن ما دون الشرك من الذنب مغفور بحسب المشيئة، والوعد المعلق بالمشيئة من الكريم، محقق الإنجاز، خصوصاً لعباده الموحدين المخلصين من المحمديين كما قال لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣].

ثم ذكر قصة «وحشي» قاتل حمزة رضي الله عنه، قال: ورأى أبو العباس شريح في مرض موته، كأن القيامة قد قامت، وإذا الجبار سبحانه وتعالى يقول: أين العلماء؟ فجاؤوا، فقال: ماذا عملتم فيما علمتم؟.

فقلنا: يا رب قصرنا وأسأنا. فأعاد السؤال، فكأنه لم يرض به وأراد جواباً آخر فقلت: أما أنا فليس في صحيفتي شرك، وقد وعدت أن تغفر ما دونه.

فقال الله تعالى: اذهبوا فقد غفرت لكم.

ومات شريح بعده بثلاث ليال، وهذا من حسن الظن بالله تعالى.

كنــونت كــه چشم ست اشكى ببار ‏ زبــان دردبــان ســت عــذر بــيــار
كنـون بـايـدت عـذر تقصيـر كفت ‏ نــه چــون نفس نــاطق زكفتن نجفت
غنيـمت شـمــارايـن كــرامـى نـفس ‏ كــدبـى مــرغ قيـمـت نــدارد قـفس

مراتب الشرك والمغفرة

واعلم أن للشرك مراتب، وللمغفرة مراتب.

فمرات الشرك ثلاث، الجليّ، والخفي، والأخفى.

وكذلك مراتب المغفرة.

فالشرك الجليّ بالأعيان، وهو للعوام.

وذلك بأن يعبد شيء من دون الله تعالى، كالأصنام، والكواكب وغيرها.

فلا يُغْفَر إلا بالتوحيد، وهو إظهار العبودية في إيبات الربوبية، ومصدقاً بالسر والعلانية.

والشرك الخفيٌّ بالأوصاف، وهو للخواص.

وذلك شوب العبودية بالالتفات إلى غير الربوبية في العبادة، كالدنيا والهوى وما سوى المولى.

فلا يغفر إلا بالوحدانية، وهي إفراد الواحد للواحد بالواحد.

والشرك الأخفى، وهو الأخص، وذلك رؤية الأغيار والأنانية.

فلا يغفر إلا بالوحدة، وهي فناء الناسوتية في بقاء اللاهوتية، ليبقى بالهوية، دون الأنانية.

فإن الله لا يغفر بمراتب المغفرة، أن يشرك به بمراتب الشرك، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

أي لمن يشاء المغفرة، فيستغفر الله تعالى من مراتب الشرك، فيغفر له بمراتب المغفرة.

ومن يشرك بالله بمراتب الشرك فقد افترى إثماً عظيماً. أي جعل بينه وبين الله حجاباً من إثبات وجود الأشياء وأنانيته. وهي أعظم الحجب كما قيل.

وجودك ذنب لا يقاس به ذنب

نيســتي جــولانــكــه أهــل دل ست ‏ شــاهــراه عــاشــقــان كــامــل ســت
چــون وجــودت مــحــو كــردى ازميــان ‏ نــور وحــدت چــشم دل راشــد عــيــان

شـــرك رهـــزن بـــاشـــداي دل درطـــريـــق ذكـــر تـــوفـــيـــق خـــداراكـــن رفـــيـــق

انتهى.

وأما الآية الثانية: فذكر في تفسيرها قصة الشيخ ثم قال: فالشرك غير مغفور إلا بالتوبة عنه، وما سواه مغفور، سواء حصلت التوبة أو لم تحصل.

لكن لا لكل أحد، بل لمن يشاء الله مغفرته: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَد ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦] عن الحق.

فإن الشرك أعظم أنواع الضلالة وأبعدها عن الصواب والاستقامة.

قال الحدادي: أي فقد ذهب عن الصواب والهدى، ذهاباً بعيداً حرم الخير كله.

والفائدة في قوله «بعيداً» أن الذهاب عن الجنة على مراتب، أبعدها الشرك بالله تعالى. انتهى.

فالشرك أقبح الرذائل، كما أن التوحيد أحسن الحسنات.

والسيئات على وجوه، كأكل الحرام، وشرب الخمر، والغيبة ونحوها لكن أسوأ الكل، الشرك بالله، ولذلك لا يغفر.

وهو جليٌّ، وخفيٌّ، حفظنا الله منهما.

وكذا الحسنات على وجوه، ويجمعها العمل الصالح، وهو ما أريد به وجه الله.

وأحسن الكل، التوحيد، لأنه أساس جميع الحسنات، وقامع السيئات، ولذلك لا يوزن.

قال عليه الصلاة والسلام «كل حسنة يعملها ابن آدم، توزن يوم القيامة إلا شهادة أن لا إله إلا الله فإنها لا توضع في ميزانه.

لأنها لو وضعت في ميزان من قالها صادقاً، ووضعت السموات والأرضون السبع وما فيهن، كان لا إله إلا الله أرجح من ذلك. انتهى.

وقال الخطيب الشربيني قدس سره في تفسيره «السراج المنير» عند تفسير الآية الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي لا يغفر الإشراك به.

ثم ذكر رواية ابن عمر رضي الله عنهما في شأن نزولها.

ثم قال: ولما أخبر يعدله، أخبر تعالى بفضله، فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الأمر الكبير العظيم، من كل معصية، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، وسواء أتاب فاعلها أم لا.

ورهَّب بقوله إعلاماً بأنه مختار لا يجب عليه شيء ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

وقال الكلبي: نزلت هذه الآية في وحشي إلخ ﴿وَمَنْ يُشْرِك بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي ارتكب ﴿إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي كبيراً.

فالافتراء كما يطلق على القول، يطلق على الفعل، وكذا الاختلاف.

روي أن رجلاً قال يا رسول الله: ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار.

وروى أبو ذر: أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق إلخ.

وأما الآية الثانية فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي وقوع الشرك به، من أي شخص كان، وبأي شيء كان.

﴿وَيَغْفِرُ مَا﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي كل شيء هو ﴿دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي من سائر المعاصي، لكن ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

لأن جميع الأمور بمشيئته ثم ذكر قصة الشيخ. انتهى.

وقال الشيخ «جلال الدين» رحمه الله تعالى في تفسيره «الجلالين» إن الله ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] أي الإشراك به ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] سوى ﴿ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] من الذنوب ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] المغفرة به، بأن يدخله الجنة بلا عذاب، ومن شاء عذبه من المؤمنين بذنوبه ثم يدخله الجنة.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً﴾ [النساء: ٤٨] ذنباً عظيماً كبيراً. انتهى.

وأما الآية الثانية، فلم يفسرها بشيء إلا قوله «بعيداً» عن الحق. انتهى.

وقال الشيخ السيد معين الدين رحمه الله تعالى في تفسيره «جامع البيان» ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لا يغفر لعبد لقيه مشركاً، ويغفر ما دون الشرك، صغيراً أو كبيراً، لمن يريد، تَفَضُّلاً:

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] يحتقر دونه الذنوب، انتهى.

وأما الثانية، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لمن لقيه مشركاً ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] غفرانه ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦] فإنه أعظم أنواع الضلالة وأبعدها عن الصواب.

ثم ذكر قصة «طعمة»، وقصة «شيخ». انتهى.

وقال القرطبي في تفسيره تحت تفسير الآية الأولى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾.

روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلا ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣].

فقال له رجل يا رسول الله، والشرك؟ فنزلت ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]، وهذا من المحكم المتفق عليه، الذي لا اختلاف فيه بين الأمة ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه.

فقال محمد بن جرير الطبري: قد أبانت هذه الآية: أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله عز وجل. إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله جل وعز.

وقال بعضهم: قيد الله جل وعز ذلك بقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

فاعلم أنه يشاء أن يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر، ولا يغفرها لمن أتى الكبائر.

وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة للتي في آخر «الفرقان».

فإنه قال زيد بن ثابت: نزلت سورة «النساء» بعد «الفرقان» بستة أشهر.

والصحيح أن لا نسخ؛ لأن النسخ في الأخبار مستحيل.

وسيأتي بيان الجمع بين الآي في هذه السورة، وفي «الفرقان» إن شاء الله تعالى.

وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال:

ما في القرآن آية أحبُّ إليَّ من هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[النساء: ٤٨ و١١٦] قال: هذا حديث حسن غريب. انتهى.

وأما الآية الثانية فقال: وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] ردٌّ على الخوارج، حين زعموا أن مرتكب الكبيرة كافر.

وقد تقدم القول في هذا المعنى، ثم ذكر قول عليٍّ المذكور.

قال: قال ابن فورك: وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد للفاسق.

وإن الفاسق من أهل القبلة إذا مات غير تائب فإنه إن عُذِّب بالنار، فلا محالة أن يخرج منها بشفاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو بابتداء رحمة من الله تعالى.

وقال الضحاك: إن شيخاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلخ. انتهى.

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في تفسيره «فتح القدير» ما نصه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

هذا الحكم يشمل جميع طوائف الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، ولا يختص بكفار أهل الحرب.

لأن اليهود قالوا: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالوا: ثالث ثلاثة.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه، لم يكن من أهل المغفرة التي تفضل الله بها على غير أهل الشرك، حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين فداخلون تحت المشيئة ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفتح: ١٤ والمائدة: ١٨].

قال ابن جرير: قد أبانت هذه الآية، أن كل صاحب كبيرة في مشيئة الله عز وجل، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله عز وجل.

وظاهره أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه ورحمة، وإن لم يقع من ذلك المذنب توبة، وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة.

وقد تقدم قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وهي تدل على أن الله سبحانه يغفر سيئات من اجتنب الكبائر، فيكون مجتنب الكبائر ممن قد شاء الله غفران سيئاته.

أخرج ابن أبي حاتم، والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري قال:

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن لي ابن أخ لا ينتهي عن الحرام.

قال: «وما دينه؟».

قال: يصلي ويوحد الله.

قال: «استوهب منه دينه، فإن أبى فابتعه منه».

فطلب الرجل منه ذلك فأبى عليه، فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخبره. وقال: وجدته شحيحاً على دينه فنزلت: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية.

وأخرج ابن الضريس، وأبو يعلى، وابن المنذر، وابن عدي بسند صحيح، عن ابن عمر قال:

كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم

«إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء».

وقال: «إني ادخرت دعوتي وشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا.

وأخرج ابن جرير، وابن المنذر عن ابن عمر قال. لما نزلت ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية.

قام رجل فقال: والشرك يا رسول الله؟ فكره ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء».

وأخرج ابن المنذر عن أبي مجلز: أن سؤال هذا الرجل هو سبب نزول﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾

وأخرج أبو داود في ناسخه، وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال في هذه الآية:

إن الله حرم المغفرة على ما من مات وهو كافر. وأرجى[1] أهل التوحيد إلى مشيئته، فلم يؤيسهم عن المغفرة.

وأخرج الترمذي، وحسنه، عن علي عليه السلام قال: أحب آية إليَّ في القرآن﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾ الآية. انتهى.

وأما الآية الثانية: فقال تحت تفسيرها: قد تقدم تفسير هذه الآية، وتكريرها بلفظها للتأكيد.

وقيل كررت هنا لأجل قصة بني أبيرق.

وقيل: إنها نزلت هنا لسبب، غير قصة بني أبيرق.

وهو ما رواه الثعلبي والقرطبي في تفسيريهما عن الضحاك: أن شيخاً من الأعراب جاء إلخ. انتهى.

وقال الشيخ «أحمد» المدعُوُّ بـ «مُلَّاجيـون» رحمه الله تعـالى في كتابـه «التفسيرات الأحمدية» ما نصه:

هذه الآية المذكورة في القرآن في هذه السورة مرتين، وهذه أولاهما.

وقد قال في الثانية: ﴿ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً﴾ [النساء: ١١٦].

وقيل في نزول الآية الثانية: إنه جاء شيخ. وذكر قصته.

قال: ولم ينقل في نزول الآية الأولى شيء، وهي مع أختها في باب من لم يتب.

---

(١) قوله: وارجى. بالألف المقصورة. والأكثر أن تكون مهموزة أي: وأرجأ معناه. أخر وأجل.

والمفهوم من كل منهما أن الشرك بدون التوبة غير مغفور البتة.

وما دون ذلك من الذنوب موقوف على مشيئة الله تعالى، إن شاء عذب عليها، وإن شاء عفا عنها، سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

وأما التائب فمعفوٌّ من الله تعالى البتة، فضلاً منه، لا وجوباً عليه، سواء كان شركاً، أو غيره من الصغائر، والكبائر، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

وقال المعتزلة: إن الرجل إذا اجتنب الكبائر كان صغائره مغفورة البتة، متمسكاً بقوله تعالى: **﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾** [النساء: ٣١]:

إذ السيئات هي الصغائر للمقابلة.

ونحن نحمل الكبائر على الكفر، إذ هو الكامل منها، وجمعه باعتبار أنواع الكفر، أو أفراده القائمة بأفراد المخاطبين على ما نص به في شرح العقائد.

والسيئات تطلق على الكبائر جميعاً. فيصير المعنى: إن تجتنبوا الكفر، نكفر عنكم ذنوبكم.

وحينئذ نحمله على الفضل والكرامة، لا على الوجوب بدليل هذه الآية.

لأن قوله تعالى: **﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨ و١١٦] أعم من الكبيرة والصغيرة.

فيجوز أن يغفر الكبيرة بالفضل، وأن يعذب على الصغيرة بالعدل، فهذه الآية حجة عليهم.

ثم إنهم ـ أي المعتزلة ـ قالوا: معنى الآية، إن الله لا يغفر أن يشرك به لمن يشاء، أي لمن لم يتب، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، أي لمن تاب، على ما نص به في الكشاف وغيره.

وهو باطل بالبداهة والتعقل؛ لأن الكفر لما كان مغفوراً عنه بالتوبة لقوله تعالى: **﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾** [الأنفال: ٣٨].

فما دونه من الذنوب أولى أن يغفر بالتوبة.

والآية إنما سيقت لبيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب، وهو فيما ذكرنا لا فيما زعموا، كما نص به في المدارك.

فإذا كان المقصود التفرقة بينهما، كانت الآية حجة أيضاً على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك، وأن صاحبه خالد في النار، كما نص في البيضاوي.

ولا يقال: إن قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] يدل على أن الشرك أيضاً مغفور.

لأنا نقول: قد صرح الإمام الزاهد أن المراد من قوله: «أسرفوا على أنفسهم» إن كان الإسراف بالشرك والذنوب جميعاً، كان معنى «إن الله يغفر الذنوب جميعاً» يغفرها إذا آمنتم.

وإن كان الإسراف بالذنوب فقط، فهو المطلوب.

ويكون إضافة العباد إلى الله على الأول: إضافة التمليك، وعلى الثاني: إضافة التكريم والتقرب.

وذلك لأن الآيات الواردة في عدم مغفرة الشرك قطعية، كالآيتين المذكورتين وكقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢] وأمثاله.

والآية المعارضة المذكورة تحتمل المعاني، فلا تستطيع أن تعارضها، بل يجب حملها على معنى يطابق تلك الآيات، وذلك فيما ذكرنا. وكلام غيره أيضاً يدل على أن المراد غير الشرك، ولكن يشكل بأنه لم يقيد المغفرة هاهنا بالتوبة، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]، ولكن لا بأس به؛ لأنه لا يدل على وجوب المغفرة البتة، لكل واحد من غير توبة، ومن غير عقوبة حتى ينافي الوعيد بالتعذيب.

ويعني من التوبة الإخلاص بالعمل، بل على أن الذنوب كلها ـ سوى الشرك ـ تحت مشيئته يمكن أن يعفو عنها عفواً، ولو بعد بعد.

هكذا قال القاضي الأجل.

فكأنه يؤول حينئذ إلى معنى قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

وصاحب الكشاف قيده بالتوبة، رعاية لمذهبه أن الكبائر لا تغفر بدون التوبة. ولكنه خلاف الظاهر لا حاجة إليه، وقد ذكروا في شأن نزوله أوجهاً متعددة، لا نوردها، لطول الكلام، وكثرة الملال. انتهى.

وقال القاضي البيضاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره تحت تفسير الآية الأولى ما نصه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لأنه بتّ الحكم على خلود عذابه، ولأنه ذنب لا ينمحي عنه أثره، فلا يستعد للعفو، بخلاف غيره.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]، أي ما دون الشرك، صغيراً كان أو كبيراً ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] تفضلاً عليه وإحساناً.

وأوّل المعتزلة الفعلين على معنى أن الله لا يغفر الشرك لمن يشاء، وهو من لم يتب، ويغفر ما دونه لمن يشاء، وهو من تاب.

وفيه تقييد بلا دليل، إذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة أولى منه، ونقض لمذهبهم.

فإن تعليق الأمر بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة والصفح بعدها.

فالآية كما هي حجة عليهم، فهي حجة على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك، وأن صاحبه خالد في النار.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] ارتكب ما يستحق دونه الآثام. وهو إشارة إلى المعنى الفارق بينه، وبين سائر الذنوب.

والافتراء، كما يطلق على القول، يطلق على الفعل، وكذلك الاختلاق، انتهى.

وأما الثانية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] إلخ. فقال: كرره للتأكيد، أو لقصة «طعمة». وقيل: جاء شيخ إلخ.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] إلخ. قال: وإنما ذكر في الآية الأولى ﴿فقد افترى﴾؛ لأنها متصلة بقصة أهل الكتاب.

ومنشأ شركهم كان نوع افتراء، وهو دعوى التبني على الله سبحانه وتعالى، انتهى.

قال الشهاب الخفاجي في «العناية» قوله: وأوَّل المعتزلة إلخ. ردٌّ على الزمخشري فيما تعسفه هنا.

وتقريره ـ كما قال النحرير ـ أنه لا خفاء في ظاهر الآية التفرقة بين الشرك وما دونه، بأن الله لا يغفر الأول البتة، ويغفر الثاني، لمن يشاء.

ونحن نقول بذلك عند التوبة. فحملنا الآية عليه بقرينة الآيات والأحاديث الدالة على قبول التوبة فيهما جميعاً، ومغفرتهما عندها بلا خلاف من أحد.

لا يقال: حقيقة المغفرة الستر، وترك إظهار الأثر، والمؤاخذة على ما هو باق، كالمعصية المتصف بها الشخص، تاب أو لم يتب، وهذا لا يتصور في الشرك إلا على تقدير عدم التوبة عنه بالإيمان؛ إذ هو مع الإيمان يزول عنه بالكلية، ولا يبقى حتى يغفر، وإنما المغفرة بالنسبة ترك التعيير بما سلف منه، وهما معنيان مفترقان لا يقع اللفظ عليهما، فلا حاجة في الآية إلى التقييد بعدم التوبة، إذ لا مغفرة للشرك الباقي البتة، بخلاف ما دونه لمن يشاء.

لأنا نقول: الزائل بالإيمان هو الكيفية الحاصلة في النفس، والاعتقاد الباطل، وأما كونه قد أشرك فمساوٍ لكونه قد زنى.

وأما المعتزلة، فلا يقولون بالتفرقة بين الشرك وما دونه من الكبائر، في أنهما يغفران بالتوبة، ولا يغفران بدونها. فحملوا الآية على معنى أن الله لا يغفر الإشراك لمن شاء أن لا يغفر له، وهو غير التائب، ويغفر ما دونه لمن يشاء أن يغفر له وهو التائب.

فقيد المنفي بما قيد به المثبت على قاعدة التنازع.

لكن ﴿من يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] في الأول: المصِرُّونَ بالاتفاق، وفي الثاني: التائبون. قضاءً لحق التقابل.

وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد في معنيين متضادين؛ لأن المذكور إنما تعلق بالثاني، وقدر في الأول مثله، والمعنى واحد.

لكن مفعول المشيئة يقدر في الأول عدم الغفران، وفي الثاني الغفران، بقرينة سبق الذكر.

فإن قيل: لا يخفى أنه لا بد في ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] من عائد على الموصول، وهو في المثبت تقديره من يشاء الله أن يغفر له والمنفي لا يتوجه إليه.

قلنا: مراده التوجه إلى لفظ ﴿من يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] ثم الحمل على ما يناسب من المعنى، وعبادته توهم أن العائد إلى الموصول ضمير الفاعل، كما قيل، وليس كذلك.

ولقائل أن يقول ـ بعد تسليم ما مرّ ـ: لا جهة لتخصيص كل من القيدين بما ذكر. لأن الشرك أيضاً يغفر للتائب، وما دونه لا يغفر لِلْمُصِرّ من غير فرق بينهما.

وسَوْقُ الآية ينادي على التفرقة ويأخذ بكظم المعتزلة. حتى ذهب البعض منهم إلى أن «يغفر» عطف على المنفي، والنفي منسحب عليهما، فالآية للتسوية بينهما لا للتفرقة، ومن تحريف كلامه تعالى قوله: إذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة إلخ.

يعني أنه ترك المفعول الأول للمحافظة على عمومه، فإن حذفه يفيد ذلك، فذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه في أحدهما دون الآخر، وأما كونه من التنازع ـ كما قرره النحرير ـ فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشيئة فيهما. وما ذكره لتوجيهه تعسف لا يصلح ما أفسده الدهر.

قوله: «ونقض لمذاهبهم» الخ. رده صاحب الكشاف فقال:

وما قاله بعض الجماعة: من أن التقييد بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة، ووجوب الصفح بعدها، لم يصدر عن ثبت. لأن الوجوب بالحكمة يؤكد المشيئة عندهم.

وأيضاً فإنه أشار بتمثيله بأن الأمير يبذل القناطير لمن يشاء، ولا يبذل الدينار لمن يشاء، بأن المشيئة بمعنى الاستحقاق، وهي تقتضي الوجوب وتؤكده، كما قاله المدقق، فلا يرد ما ذكره رأساً.

ووجه إلزام الخوارج يفهم من التقابل. فافهم. انتهى.

وقال في كتاب «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز» ما نصه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

قال الزمخشري، فيه ما مقتضاه أن مقصوده أن ينظر ويقابل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لمن لم يتب من الشرك، وأنه يغفر له إن تاب منه على القطع. ثم أشار إلى أن ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لمن تاب أيضاً على القطع. فإن لم يتب لم يغفر له أصلاً، بناء منه على مقابلة آخر الكلام لأوله.

فخرج له من ذلك ـ على زعمه ـ أنه لا يغفر لمن مات مُصِرًّا من عصاة المؤمنين.

وهو اعتزال ملفق من النظر إلي مواضع الكلام وتنظيره ونزول نصه، ووجه دليله على تحقيقه ولو سلمنا هذه المقابلة التي الإجماع على تركها لأجل نصه تعالى على أنه لا يغفر للمشرك، وأن من عصى بما دون الشرك في المشيئة، هذا نص الآية.

فترك هذا ومخالفته لأجل مقابلة أول الكلام لآخره من عمى البصيرة.

فإن النظير إنما يرجع إليه مع عدم النص، لأنه كالقياس، ولا قياس مع وجود النص. هذا ما أجمعت عليه الصحابة رضي الله عنهم، على ما ذكره إمام الحرمين في البرهان، على تقدير تسليم هذه المقابلة كما ذكرناه، وأن مقتضى ذلك ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] لمن تاب. فمفهومه أنه إن لم يتب، فلا غفران له.

فالقول بهذا المفهوم ـ وهو مفهوم المخالفة ـ ضعيف، لضعف دلالته. ومع ضعفه فالمعتزلة لا تقول به، فكيف تحتج بمثله بما لا يقول به؟. لا هو، ولا شيعته؟.

ثم القائلون بدلالته يشترطون في ذلك أن لا يكون دليل آخر يدل على نقضه فإن كان ذلك بطلت دلالته، ويكون ذلك الخطاب لا مفهوم له البتة. وهذا الموضع قد دلت الدلائل الشرعية القطعية والعقلية على جواز الغفران للمصرين، ويرجى ذلك لهم، وأجمعت الأمة في ذلك قبل خلق المعتزلة.

ثم إن عوقبوا، فلا بد من خروجهم بالشفاعة المتواتر نقلها. فلم يصح للزمخشري من تلفيقه لنصرة اعتزاله شيء.

وقوله ـ في أثناء كلامه ـ: إنه قد تبين، يعني ما قاله مغالطة، بل تبين ضده، وهو الحق ومتى تبين الاعتزال قط؟.

بل دلالته داحضة، وحجته ساقطة بما بيناه من الدلائل القطعية العقلية والشرعية ـ انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] ذكر فيه قصة الرجل الذي كثرت ذنوبه، أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبره وتاب، فنزلت.

ثم قال: وهذا الحديث ينصر قول من فسر ﴿من يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] بالتائب من ذنبه.

ولم يعلم الزمخشري من علم «أصول الفقه» شيئاً، لأنه لو قدرنا صحة هذا الخبر فهو آحاد، وقواعد العقائد مبناها القطعيات دون الظنيات.

ومع ذلك فالحكم الشرعي قد يكون له سبب خاص، ويراد أعم من سببه، كما سئل عليه الصلاة والسلام عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماءه الحل ميتته».

فكذلك وردت هذه الآية بصيغة «من» المقتضية للعموم، وإن كان السبب على الخصوص. فدخل هذا التائب في عموم: من شاء الله تعالى أن يغفر له غفر له.

وهذا الذي يقوله محقق أهل الحق، كالقاضي أبي بكر رحمه الله تعالى، ومن سلك مسلك تحقيقه.

فبطل متمسك الزمخشري بها في وجوب تخصيص المغفرة بالتائبين، والقطع بالمغفرة لهم،فلم يقطع بالمغفرة لمن تاب من الكفر لقوله تعالى:

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] والإجماع على ذلك، فكانت الدلائل هنا قطعية.

بخلاف من دلائله[١] فيكون المغفرة له على الرجاء، وقد تقدم بيان هذا كله. انتهى.

وقال المُلاّ كمال الدين حسين الواعظ الكاشفي الهروي رحمه الله في تفسيره المسمى «المواهب العلمية» والمعروف بالتفسير الحسيني ما نصه:

إن الله لا يغفر بدرستي كه خدا يتعالى في آمر زد أن يشرك به آزاكه شرك آورند بدووشريك كيرند درعبادت أو ﴿ويغفر ما دون ذلك﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] وبيامرزد آن كناهي راكه غيراز شرك بود لمن يشاء مرآنكس راكه خواهد أزر روى تفضل وإحسان نه بوسيلة عبادت وعرفان شيخ إمام زاهد فرموده كه مي آمرزد قبل العذاب، هركه را خواهد وبعد العذاب جميع عصات راخواهد أمر زيد ﴿ومن يشرك بالله﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] وهركه شرك آرد بخداي وانباز كيرو باد ﴿فقد افترى﴾ [النساء: ٤٨] بدر ستيكه افترا كرده باشدوبر بافته ﴿إثماً عظيماً﴾ [النساء: ٤٨] دروغ بزرك راكه بدان ستحق عذاب يزرك كروو، انتهى.

وقال في تفسير الآية الثانية: ﴿إن الله لا يغفر﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] بدرستيكه نيامرز دخداي ﴿أن يشرك به﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] آراكه شرك آرديخداي ﴿ويغفر ما دون ذلك﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] وبيامرز دايخه جزين ست ﴿لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] هركر خواهد بعده درشان نزولش بمان قصة شيخ ذكر كرده ﴿ومن يشرك بالله﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] وبركه شرك ارد بخداي ﴿فقد ضل﴾ يس هرآينه كمراة شداز حق ﴿ضلالاً بعيدا﴾ [النساء:

---

(١) بعد هذا بياض قليل في الأصل. فليعلم.

١١٦]كمراهي دور يعني درعيات ضلالته مولانا شيخ عبد القـادر صاحب رحمـه الله تعالى موضح القرآن بزير ترجمه آيت ثانية أين فائدة نوشته اندف أوپري ذكرتهـامنا فقـونكا جـو بغميركى حكم پرراضى نهواو رجدى راه چلى بة آيت فرماني كه الله شرك نهين بخشتانو شرك فرمايا حكم بين شريك كرنيكو يعني سواي دين إسلام كى أوردين بسند كهي أورا وسپر چلى بس جودين هي سواي الإسلام كى سب شرك هي اكرچه پوجني بين شرك نه كرتي هون. انتهى.

قال الشيخ العلامة الحافظ «عماد الدين بن كثير» تحت تفسير الآية الأولى.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك به ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] من الذنوب من عباده.

وقد وردت أحاديث متعلقة بهذه الآية الكريمة، فلنذكر منها ما تيسر.

الحديث الأول قال الإمام أحمد رضي الله عنه بسنده عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان لا يعبأ الله به شيئاً. وديوان لا يترك الله منه شيئاً. وديوان لا يغفره الله».

أما الديوان الذي لا يغفره الله، فالشرك بالله.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية.

وقال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً، فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين الله، من صوم يوم تركه، أو صلاة، فإن الله يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء.

وأما الديوان الذي لا يترك منه شيئاً، فظلم العبادة بعضهم بعضاً لا محالة. تفـرد به أحمد.

الحديث الثاني: قال البزار في مسنده، بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله، وظلم يغفره الله، وظلم لا يترك الله منه شيئاً».

فالظلم الذي لا يغفره الله، فالشرك، وقال: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وأما الظلم الذي يغفره الله، فظلم العباد لأنفسهم فيما بينهم وبين ربهم.

وأما الظلم الذي لا يتركه، فظلم العبيد بعضهم بعضاً، حتى يدين لبعضهم من بعض.

الحديث الثالث: قال أحمد رحمه الله بسنده عن أبي إدريس قـال: سمعت معاويـة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل ذنب عسى الله أن يغفره، إلا

لرجل يموت كافراً، أو لـرجل يَقْتل مؤمناً متعمداً». ورواه النسائي، عن محمد بن المثنى، عن صفوان به.

الحديث الرابع: قال أحمد رحمه الله بسنده: إن أبا ذر حدث ابن غنم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله يقول: «يـا عبدي، إنـك إن لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لقيتك بقرابها مغفرة» تفرد به أحمد من هذا الوجه.

الحديث الخامس: قال أحمد رحمه الله بسنده: إن أبا ذر حدث أبا الأسود الدؤليّ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟. قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟. قال: وإن زنى وإن سرق ثلاثاً. وقال في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر. قـال: فخرج أبو ذر يَجُرُّ إزاره وهو يقول: وإن رغم أنف أبي ذر». وأخرجاه أيضاً من حديثه.

وهاهنا طريق أخرى لحديث أبي ذر قال أحمد رحمه الله بسنده عن أبي ذر قال: «كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حرة المدينة عشاءً، ونحن ننظر إلى «أُحُد» فقال: يا أبا ذر. قلت: لبيك يا رسول الله. قال: ما أحب أن لي أُحُداً ذهباً أمسى ثالثة وعندي منه دينار إلا ديناراً أرصده ـ يعني لِدَيْن ـ إلا أن أقول به على عباد الله هكذا وهكذا. فحثى عن يمينه، وعن يساره، وبين يديه قال: ثم مشينا فقال: يا أبا ذر، إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة، إلا من قال هكذا وهكذا فحثى عن يمينه، وبين يديه، وعن يساره. ثم مشينا فقال: يا أبا ذر: كما أنت حتى آتيك. قال: فانطلق حتى توارى عني، قال: فسمعت لَغَطاً وأصواتاً. فقلت: لعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرض له. قال: هممت أن أتبعه، قال: فذكرت قوله: لا تبرح حتى آتيك. فانتظرته حتى جاء، فذكرت له الذي سمعت. فقال: ذاك جبريل أتاني فقال: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟. قال: وإن زنى وإن سرق». أخرجاه من حديث الأعمش به.

وقد روى البخاري ومسلم أيضاً، كلاهما عن قتيبة بإسنادهما عن أبي ذر قال: «خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي وحده ليس معه إنسان، قال: فظننت أنه يكره أن يمشي معه، قال: فجعلت أمشي في ظل القمر فالتفت فـرآني فقال: من هـذا؟ فقلت: أبـو ذر، جعلني الله فـداك، قـال: يـا أبـا ذر تـعـالَ. قـال: فمشيت معه، فقال: إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة إلا من أعطاه الله خيراً فجعل يبثه عن يمينه وشماله، وبين يديه، ووراءه، وعمل فيه خيراً، قال فمشيت معه ساعة، فقـال اجلس هاهنا، قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة فقال: اجلس هاهنا حتى أرجع إليك فانطلق في الحرة لا أراه. فلبث عني، حتى إذا طال اللبث، ثم إني سمعته وهو مقبل وهو يقول: إن زنى وإن سرق. قال: فلما جاء لم أصبر حتى قلت: يا نبي الله، جعلني الله فداك، من تكلم في جانب الحرة؟ فإني سمعت أحداً يرجع إليك، قال: ذاك جبريل عرض لي من جانب الحرة

فقال: بَشِّرْ أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: يا جبريل وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم. وإن شرب الخمر».

الحديث السادس: قال عبد بن حميد في مسنده بسنده عن جابر قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ قال: من مات لا يشرك بالله شيئاً وجبت له الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً وجبت له النار». تفرد به من هذا الوجه وذكر تمام الحديث.

طريق أخرى. قال ابن أبي حاتم بسنده عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من نفس تموت لا تشرك بالله شيئاً إلا حلَّت لها المغفرة، إن شاء الله عذبها، وإن شاء غفرها. **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن شاء﴾** [النساء: ٤٨ و١١٦].

ورواه الحافظ أبو يعلى في مسنده، بسنده، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تزال المغفرة على العبد ما لم يقع الحجاب. قيل: يا نبي الله؛ وما الحجاب؟ قال: الإشراك بالله. قال: ما من نفس لا تشرك بالله شيئاً إلا حلت لها المغفرة: إن شاء أن يعذبها، وإن شاء أن يغفر لها. ثم قرأ نبي الله **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾**» [النساء: ٤٨ و ١١٦] الآية.

الحديث السابع: قال أحمد رحمه الله بسنده عن عبد الله بن ناشر من بني سريع قال: «سمعت أبا رهم قاصَّ أهل الشام يقول: سمعت أبا أيوب الأنصاري يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم إليهم فقال: إن ربكم عز وجل خيرني بين سبعين ألفاً يدخلون الجنة عفواً بغير حساب، وبين الخبيئة عنده. فقال بعض أصحابه. أيخبأ ربك؟ فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم خرج وهو يكبر وقال: إن ربي زادني مع كل ألف سبعين ألفاً، والخبيئة عنده. قال أبو رهم: يا أبا أيوب. وما تظن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فأكله الناس بأفواههم فقالوا: وما أنت بخبيئة رسول الله؟ فقال أبو أيوب: دعوا الرجل عنكم أخبركم عن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما أظن كالمستيقن. إن خبيئة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول: من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله مصدقاً لسانه قلبه إلا دخل الجنة».

الحديث الثامن: قال ابن أبي حاتم بسنده عن أبي سورة ابن أخي أبي أيوب الأنصاري. قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن لي ابن أخي لا ينتهي عن الحرام، قال: وما دينه؟ قال: يصلي ويوحد الله. قال: استوهبه من دينه، فإن أبى فابتعه منه. فطلب الرجل ذلك منه فأبى عليه، فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره،

قال: وجدته شحيحاً على دينه قال: فنزلت **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨ و١١٦].

الحديث التاسع: قال أبو يعلى بسنده عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله ما تركت حاجة ولا داجة إلا قد أتيت؟ قال: أليس تشهد أن لا أله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟ثلاث مرات قال :نعم. قال: فإن ذلك يأتي على ذلك كله».

الحديث العاشر: قال أحمد رحمه الله بسنده، إن جوشن النهائي قال: قال لي أبو هريرة: بإيماني: لا تقولن لرجل: لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الجنة أبداً. فقلت: يا أبا هريرة، إن هذه كلمة يقولها أحدنا لأخيه وصاحبه إذا غضب. قال: لا تقلها، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كان في بني إسرائيل رجل مجتهداً في العبادة، والآخر مسرفاً على نفسه، وكانا متآخيين. وكان المجتهد لا يزال يرى الأخر على الذنب. قال: فيقول: يا هذا أقصر. فيقول: عليَّ أوزاري، أَبُعِثْتَ عليَّ رقيباً؟ إلى أن رآه يوماً على ذنب، قال له: مالك ويحك أقصر. قال: عليَّ أوزاري. أَبُعِثْتَ عليَّ رقيباً؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، ولا يدخلك الجنة أبداً. قال: فبعث الله إليهما مَلَكاً، فقبض أرواحهما واجتمعا عنده. فقال للمذنب: أدخل الجنة. وقال للآخر: أكنت على ما في يدي قادراً؟ اذهبوا به إلى النار. قال: والذي نفس أبي القاسم بيده، إنه لتكلم بكلمة أَوْبَقَتْ دنياه وآخرته» ورواه أبو داود من حديث عكرمة بن عمار، حدثني ضمضم بن جوشن به.

الحديث الحادي عشر: قال الطبراني بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قال الله عز وجل: من علم أني ذو قدرة على الذنوب، غفرت له ولا أبالي، ما لم يشرك بي شيئاً».

الحديث الثاني عشر: قال البزار، وأبو يعلى بسندهما عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومن توعده على عمل عقاباً، فهو فيه بالخيار». تفردا به.

وقال ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر قال: «كنا أصحابَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نشك في قاتل النفس، وآكل مال اليتيم، وقاذف المحصنات وشهادة الزور حتى نزلت **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨ و١١٦]. فأمسك أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الشهادة».

ورواه ابن جرير من حديث الهيثم بن حماد.

وقال ابن أبي حاتم بسنده من ابن عمر قال: كنا لا نشك فيمن أوجب الله له النار في

الكتاب حتى نزلت علينا هذه الآية ﴿إن الله لا يغفر﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية. قال: فلما سمعناها كففنا عن الشهادة، وأرجينا الأمور إلى الله عز وجل.

وقال البزار بسنده عن ابن عمر قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿إن الله لا يغفر﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية.

وقال: «أخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي يوم القيامة».

وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع عن عبد الله بن عمر أنه قال: «لما نزلت ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله﴾ [الزمر: ٥٣] قام رجل فقال: والشرك بالله يا نبي الله؟ فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦]» رواه ابن جرير، وقد رواه ابن مردويه من طرق عن ابن عمر، وهذا الآية التي في سورة «تنزيل» مشروطة بالتوبة. فمن تاب من أي ذنب ـ وإن تكرر منه ـ تاب الله عليه، ولهذا قال: ﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾ [الزمر: ٥٣] أي بشرط التوبة. ولم يكن كذلك لدخل الشرك فيه، ولا يصح ذلك. لأنه تعالى قد ختمها هنا بأنه لا يغفر الشرك، وحكم بأنه يغفر ما عداه لمن يشاء، أي وإن لم يتب صاحبه.

فهذه أرجى من تلك، من هذا الوجه والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] كقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال: «قلت: يا رسول الله، أي الذنوب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك»، وذكر تمام الحديث.

وقال ابن مردويه بسنده عن عمران بن حصين: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أخبركم بأكبر الكبائر؟ الإشراك بالله. ثم قال: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨]: وعقوق الوالدين، ثم قرأ: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤] انتهى.

وأما الآية الثانية فقال: قد تقدم الكلام على هذه الآية الكريمة، وهي قوله: ﴿إن الله لا يغفر﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية. وذكرنا ما يتعلق بها من الأحاديث في صدر هذه السورة.

وقد روى الترمذي عن عليّ أنه قال، ثم ذكر قوله المذكور.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ النساء: ١١٦] أي فقد سلك عن طريق الحق، وضل عن الهدى، وبَعُدَ عن الصواب، وأهلك نفسه، وخسرها في الدنيا والآخرة، وفاتته السعادة، انتهى.

وقال المولى الأعظم، حسن بن محمد بن الحسين المشتهر بنظام النيسابوري،

رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة متقلبه ومثواه، في تفسيره «أنوار التنزيل» ما نصه:

إن الله لا يغفر، في الآية دلالة على أن اليهوديَّ يسمى مشركاً في عرف الشرع، لاتصالها بقصتهم، ولأنها دلت على أن ما سوى الشرك مغفور واليهودية غير مغفورة بالإجماع، ومن هنا قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: المسلم لا يقتل بالذمي، لأن الذمي مشرك، والمشرك مباح الدم، ومباح الدم هو الذي لا يجب القصاص على قاتله، ولا يتوجه النهي عن قتله إلى ترك العمل بهذا الدليل في النهي، فيبقى معمولاً به في سقوط القصاص عن قاتله.

واستدلت الأشاعرة بالآية على غفران صاحب الكبيرة قبل التوبة، لأن ما دون الشرك يشمله.

والمعتزلة خصصوا الثاني لمن تاب، كما أن الأول مخصص بالإجماع لمن لم يتب.

قالوا: ونظيره قولك، أن الأمير لا يبذل الدينار، ويبذل القنطار لمن يشاء.

والمعنى لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله، ويبذل القنطار لمن يستأهله.

والمشيئة تكون قيداً في الكبيرة، فيستوجب الغفران.

وروى الواحدي في «البسيط» بإسناده عن ابن عمر قال: كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات الرجل منا على كبيرة شهدنا أنه من أهل النار حتى نزلت هذه الآية فأمسكنا عن الشهادة.

وقال ابن عباس بمحضر عمر رضي الله عنه: إني لأرجو كما لا ينفع من الشرك عمل، كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب. فسكت عمر.

وعن ابن عباس رضي الله عنه: لما قتل وحشي حمزة يوم «أُحُد» وكانوا قد وعدوه الإعتاق إن هو فعل ذلك، ثم ما وفوا بذلك، فعند ذلك ندم هو وأصحابه، فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ندمهم، وأنه لا يمنعهم من الدخول في الإسلام إلا قوله تعالى: ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾ [الفرقان: ٦٨].

فقالوا: قد ارتكبنا كل ما في الآية فنزل قوله: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً﴾ [الفرقان: ٧٠].

فقالوا: هذا شرط شديد، نخاف أن لا نقوم به. فنزل قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾.

فقالوا: نخاف أن لا نكون من أهل مشيئته، فنزل ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ [الزمر: ٥٣] فدخلوا عند ذلك في الإسلام.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨] اختلق وافتعل ﴿إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨] لأنه ادَّعى ما لا يصح كونه، انتهى.

وأما الآية الثانية، .فقال: ثم إنه كرر في السورة قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] للتأكيد.

وقيل لقصة «طعمة» وإشراكه بالله ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ [النساء: ١١٦] لأنه لا أجلَّ من وجود الصانع ووحدته. والمطلوب كلما كان أجلَّ كان نقيضه أبعد. انتهى.

وقال القاضي ثناء الله الباني بتي رحمه الله تعالى في تفسيره المظهري ما نصه:

أخرج الطبراني وابن أبي حاتم، عن ابن أيوب الأنصاري قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن لي ابن أخ لا ينتهي عن الحرام. قال: وما دينه؟ قال: يصلي ويوحد. قال: استوهب منه دينه، فإن أبَى فابتعه منه، فطلب الرجل ذلك منه فأبى عليه، فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخبره، فقال: وجدته شحيحاً على دينه فنزلت: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾» تعالى في وجوب الوجود، أو العبادة إذا مات وهو مشرك. وأما إذا تاب عن الشرك وغيره إجماعاً. لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له. يعني كأنه لم يصدر عنه ذلك الذنب قط.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] يعني ما سوى الشرك من الذنوب، صغيرة كانت أو كبيرة، صدرت عنه خطأ أو عمداً وإن مات مذنباً لم يتب، لمن يشاء تعميم المغفرة، لما دون الشرك، وتقييدها بالمشيئة مبطل لمذهب المرجئة، حيث قالوا: بوجوب المغفرة لكل ذنب.

وقالوا: لا يضر ذنب مع الإيمان، كما لا ينفع عمل مع الشرك، ومذهب المعتزلة، حيث قيدوا مغفرة الذنوب بالتوبة.

فإن الآية تدل على نفي التقييد بالتوبة لأن سَوْقَ الكلام للتفرقة بين حال المشرك والمذنب، والتقييد بالمشيئة يبطل القول بوجوب المغفرة للتائب، ووجوب التعذيب لغيره.

فإن قيل: التقييد بالمشيئة لا ينافي الوجوب، بل يستلزم وجوب المشيئة بعد ثبوت المغفرة.

قلنا: فحينئذ لا فائدة في هذا التقييد، ومذهب الخوارج، حيث قالوا: كل ذنب شرك، صاحبه مخلد في النار.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، وابن عدي بسند صحيح عن ابن عمر قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر، حتى سمعنا من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء».

قال: «إني ادخرت دعوتي شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا ثم نطقنا بعد، ورجونا».

قال البغوي ـ ناقلاً عن الكلبي ـ: إن الآية نزلت في وحشي بن حرب وأصحابه ثم ذكرت قصته المذكورة. ثم قال: فإن قيل: هذه القصة تدل على نسخ تقييد المغفرة بالمشيئة، فيثبت مذهب المرجئة. قلنا: هذا التقييد لا يحتمل النسخ، إذ لا يجوز وجود شيء من الأشياء، مغفرة كانت أو غيرها، بدون مشيئة الله.

لكن نزول قوله تعالى: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾ [الزمر: ٥٣] في شأن وحشي دل على كونه من أهل المشيئة، والله أعلم.

وقال البغوي رحمه الله ـ ناقلاً عن أبي مجلز عن ابن عمر ـ أنه لما نزل: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا﴾ [الزمر: ٥٣] الآية قام رجل فقال: والشرك يا رسول الله؟ فسكت. ثم قام إليه مرتين أو ثلاثاً فنزلت: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦] الآية.

وقال ـ ناقلاً عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن ابن عمر قال: «كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مات الرجل على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت الآية فأمسكنا عن الشهادات».

وقال: حكي عن عليٍّ رضي الله عنه أن هذه الآية أرجى آية في القرآن.

﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨] معنى الإفتراء: الإفساد.

والإفتراء استعمل في الكذب، والشرك، والظلم، كذا في الصحاح.

فالمعنى فقد أفسد وكذب «إثماً» منصوب على المصدرية، يعني ارتكب الكذب والفساد كذباً وفساداً عَظِيماً، وجاز أن يكون منصوباً على المفعولية.

والمعنى ـ على التجريد ـ اختلق إثماً عظيماً، يستحقر دونه الآثام.

وهذا وجه الفرق بينه وبين سائر الآثام.

عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثنتان موجبتان، فقال رجل: يا رسول الله ما الموجبتان؟ قال: من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار». رواه مسلم.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه ثوب أبيض وهو نائم. ثم أتيته وقد استيقظ فقال: ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق» الحديث متفق عليه. وفي الباب أحاديث كثيرة والله أعلم. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: قال البغوي: روي أن «طعمة بن أبيرق» نزل على رجل من بني

سليم من أهل مكة، يقال له الحجاج بن غلاط. فنقب بيته، فسقط عليه حجر، فلم يستطع أن يدخله، ولا أن يخرج حتى أصبح فأخِذَ ليقتل. فقال بعضهم: دعوه، فإنه قد لجأ إليكم، فتركوه، فأخرجوه من مكة. فخرج مع تجار من قضاعة نحو الشام، فنزلوا منزلاً، فسرق بعض متاعهم، فهرب. فطلبوه فأخذوه، ورموه بالحجارة حتى قتلوه، فصار قبره تلك الحجارة.

وقيل: إنه ركب سفينة إلى جدة، فسرق فيها كيساً، فيه دنانير فأخِذَ فأُلْقِيَ في البحر.

وقيل: إنه نزل في حرة بني سليم، فكان يعبد صنماً لهم إلى أن مات.

فأنزل الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١١٦] من الصغائر والكبائر، بالتوبة، وبلا توبة ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦] مغفرته ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١١٦] في وجوب الوجود وتأصله، أو في العبادة شيئاً ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [النساء: ١١٦] عن سبيل الحق ﴿ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦] لا يمكن وصوله إلى النجاة والمغفرة.

وقال البغوي: قال الضحاك عن ابن عباس: إن هذه الآية السابقة نزلت في شيخ من الأعراب، إلى آخر القصة. وكذا أخرج الثعلبي عنه. والله أعلم. انتهى.

قال بعض أهل العلم في تفسير آية سورة النساء المذكورة: نسيان الله إنما يكون بأن لا يميز بين الحلال والحرام، أو يسرق، أو يزني، أو يترك الصلاة والصيام، ويضيع حقوق الأزواج، والأولاد، وسائر الأنام ويسيء الأدب مع الأبوين.

ولكن من وقع في شَرَك الشِّرك فهو أنسى له، لأنه عصى عصياناً، وأتى إثماً لا يغفره الله أبداً. وسائر المعاصي لعل الله يغفرها. ويعفو عنها، رحمةً منه، ولطفاً وكرماً.

وهذه الآية قد دلت على أن الشرك لا يغفر، ولا بد له من العقاب الذي عليه. فإن كان الشرك أعظم درجة مما يصير به صاحبه كافراً، فجزاؤه جهنم يخلَّدُ فيها مُهاناً إلى الآباد، ولا ينعم فيها دهر الداهر. وإن كان أصغر درجة يلقى صاحبه عقاباً عُيِّن له.

وسائر الذنوب وباقي الآثام في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذب عليها، وإن شاء غفرها. ومفهوم الآية أن الشرك من أكبر الكبائر.

مثال ذلك، أن رعايا الملك، تقصيرهم في طاعته، وإتيانهم بمعصيته، كالسرقة، وقطع الطريق، والنوم حين الحراسة مثلاً، وعدم الحضور في المجلس والفرار عن معركة الحرب، والضرب، وعدم تأدية الخراج، ومحاصل الأرض والزكاة إليه، ونحوها، لها عقوبات معينة عند الملك. ولكنه إن شاء أخذ العاصي على ذلك، وإن شاء عفا عنه.

وهنا قسم آخر لعصيانهم، يدل على بَغْيِ العاصي على الملك. مثل أن يجعل احداً من دونه أميراً، أو وزيراً، أو زعيم محلةٍ، أو مقنن قرية، أو يقيم كناساً، أو دباغاً، أو حذّاءً، أو

زيَّاتاً، أو واحداً من الخدم والحشم،مُقَام الملك،ويهيِّىء له تاجاً وسريراً، ويخاطبه بالظل سبحاني، ويسلم عليه تسليم الرعويّ على السلطان له يوماً للفرح، وعيداً للسرور، وموسماً للنذور. أو ينذر له نذر الرعايا للملوك، وولاة الأمر.

فهذا الذنب من هذا الإنسان، أكبر من جميع ذنوبه، وأعظم من كل معاصيه. وفي هذا الموضع لا بد للملك من أن يجزيه على ذلك ما عيّنه من الجزاء على هذا الذنب، ولا يغمض البصر عنه. فإن أغمض ولم يعاقب على هذا، أو غفل عن مثل هذه الجريمة، فلا ريب أن في سلطانه ثلمة، وفي شأنه نقصاً. ومثل هذا الملك ـ عند أهل العقل، وأولي النهى ـ ذاهب الغيرة فاقد الحياء.

إذا تقرر هذا، فاعرف أن حال ملوك الدنيا إذا كان كذلك، فالله سبحانه أعلى وأكبر مما هنالك، لأنه مَلِكُ الملوك، ومالك الملكِ. ولا شخص أغْيَر منه، ولا أحد أشد حياء منه، وهو أقدر على كل شيء من كل أحد.

فكيف يستقيم أنه يغفل عن ذنوب المشركين به، ولا يعاقبهم على ذنب الشرك، الذي هو البغي عليه، بمثل ما تقدم؟ وقد قال سبحانه: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ * وَقَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [البقرة: ١٤٤٥ والطلاق: ١٢].

وعلى هذا، فهذه الآية نصٌّ في محل النزاع، ودليل قطعيٌّ على عدم العفو، ونفي غفران الشرك. فكل شيء ـ قولاً كان أو عملاً، إذا ثبت أنه شرك، سواء في ذلك الجليّ منه والخفيّ، وقد نص الكتاب أو السنة عليه بالشرك، وقضى به أحدهما عليه ـ فإنه لا يغفر أبداً بلا شك فيه ولا شبهة.

اللهم إلا أن يتوب قائله وفاعله عنه توبة صحيحة، وينقلع عن الاعتقاد فيه والعمل به ظاهراً وباطناً. اللهم ارحم المؤمنين، وقهم(١) عن آفات المشركين.

قال صاحب «الفتح المجيد»: تبين بهذه الآية أن الشرك أعظم الذنوب وأكبر المعاصي والعيوب: لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وأما ما دونه من الذنوب فهو داخل تحت مشيئة الله، إن شاء غفر لمن لقيه به، وإن شاء عذبه.

وذلك يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم، وتنقُّصٌ لرب العالمين، وصرف خالص حقِّه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

ولأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر، منافٍ له من كل وجه.

---

(١) قوله: «وقهم عن آفات، الصحيح، وقهم آفات».

وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته، والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك. فمتى خلا منه، خرب، وقامت القيامة، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله أكبر» رواه مسلم.

ولأن الشرك تشبيه المخلوق تعالى وتقدس، في خصائص الإلٰهيَّة، من ملك الضر والنفع، والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء، والخوف، والرجاء والتوكل، وأنواع العبادة كلها بالله تعالى وحده. فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، شبيهاً بمن له الخلق كله، والأمر كله، وبيده الخير كله.

فأزمة الأمور كلها بيده سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. إذا فتح للناس رحمة، فلا ممسك لها، وما يمسك، فلا مرسل له من بعده، وهو العزيز الحكيم. فأقبح التشبيه، تشبيه العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات.

ومن خصائص الإلٰهية، الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم والإجلال، والخشية، والدعاء، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستعانة وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لله تعالى وحده، ويمتنع عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لغيره. فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره سبحانه فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثل له، ولا ندَّ له؛ وذلك أقبح التشبيه وأبطله.

فلهذه الأمور وغيرها، أخبر سبحانه أنه لا يغفره، مع أنه كتب على نفسه الرحمة. هذا معنى كلام «ابن القيم»، رحمه الله. قال: وفي الآية رَدٌّ على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين: بأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار.

وليس هؤلاء بمؤمنين ولا بكفار: ولا يجوز أن يحمل قوله: **﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨ و١١٦] على التائب.

فإن التائب من الشرك مغفور له، كما قال تعالى: **﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾** [الزمر: ٥٣].

فهاهنا عمَّمَ وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خَصَّ وعَلَّق، لأن المراد به، من لم يتب. هذا ملخص قول شيخ الإسلام «ابن تيمية» الإمام رحمه الله تعالى.

باب في إقرار بني آدم بالتوحيد في عالم الذّرّ
والاجتناب من الإشْرَاكِ بِاللَّهِ تعالى والنهي عنه ومَا يليه

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وكذا من آدم.

فالأخذ منه لازم للأخذ منهم؛ لأن الأخذ منهم، بعد الأخذ منه. ففي الآية الشريفة، اكتفاء بالملزوم عن اللازم ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] استدل بهذا على أن المراد بالمأخوذين هنا، هم ذرية بني آدم.

أخرجهم الله من أصلابهم، نسلاً بعد نسل، على نحو ما يتوالد الأبناء من الآباء. فلذلك قال: ﴿من ظهورهم﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ولم يقل: من ظهر آدم، لما علم أنهم كلهم بنو آدم.

وقد ذهب إلى هذا، جماعة من المفسرين، وقالوا: معنى ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] دلهم بخلقه على أنه خالقهم فقامت هذه الدلالة مقام الإشهاد فتكون هذه الآية من باب التمثيل، وقيل، غير ذلك.

والمعنى الراجح الأصح، أن الله لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذريته وأخذ عليهم العهد؛ وهؤلاء هم عالم الذر، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه، ولا المصير إلى غيره، لثبوته مرفوعاً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وموقوفاً على غير واحد من الصحابة، ولا ملجىء للمصير إلى المجاز، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

وقد أخرج مالك في الموطأ، وأحمد في المسند، وعبد بن حميد، والبخاري في تاريخه، وأبو داود، والترمذي وحسنه، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن حبان في صحيحه، وأبو الشيخ، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» والضّياء في «المختارة» عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُسْأَلُ عنها. فقال: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية. فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية؛ فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون. فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ فقال: إن الله إذا خلق العبد استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة. وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله النار».

ومسلم بن يسار، لم يسمع من عمر، وذكر الطبري في بعض طرق هذا الحديث

بعمر بن ربيعة بن مسلم، وعمر بنحوه. وفي الحديث دلالة على أن المؤمن الذي يعمل عمل الشرك، من أهل النار.

واختلف الناس في كيفية الاستخراج على أقوال لا مستند لها. والحق وجوب اعتقاد إخراجها من ظهر آدم، كما شاء الله تعالى، كما ورد في الصحيح.

قال العلامة «المقبلي» في الأبحاث المسددة: ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات الواردة في ذلك.

قال بعضهم: الظاهر: أنه استخرجهم أحياء لأنهم سماهم ذرية، والذرية هم الأحياء، لقوله: ﴿**إنا حملنا ذريتهم في الفلك**﴾ [يسۤ: ٤١] الآية.

قال ابن عباس: إن أول ما أهبط الله آدم إلى الأرض أهبطه بدهناء أرض الهند. فأخرج منه كل نسمة هو باريها إلى يوم القيامة، ثم أخذ عليهم الميثاق ﴿**وأشهدهم على أنفسهم**﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي أشهد كل واحد منهم ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟**﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي قائلاً هذا. فهو على إرادة القول.

وفي هذه الآية ردٌّ على أهل المعاني في قولهم: إن الإغراق غير مقبول، ما لم يقارن «كاد» ونحو هذا مما شهد به الذوق السليم، وزكّى شهادته الطبع المستقيم.

والآية ليست من هذا القبيل لإسنادها لله الذي أبرز المعدومات من أرحام العدم ولا يعتصي قدرته شيء في القدم، فما علينا إلا الإيمان بذلك. وما لم تصل له أفهامنا نكله إليه، ونسأله أن يهدينا للوقوف عليه.

وكفى هذا الاحتمال في مثل هذه الحال، وما بعد الحق إلا الضلال. ﴿**قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا**﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي على أنفسنا بأنك ربنا، واختلفوا في الإجابة، كيف كانت؟.

هل كانوا أحياء فأجابوا بلسان المقال، أم أجابوه بلسان الحال؟. والظاهر الأول، ونكل علم كيفيتها إلى الله عز وجل.

وكان هذا القول على وفق السؤال، لأنه تعالى سألهم عن تربيتهم، ولم يسألهم عن إلههم، فقالوا: بلى. فلما انتهوا إلى زمان التكليف، وظهر ما قضى الله في سابق علمه لكل واحدٍ، منهم من وافق، ومنهم من خالف.

وقيل: تجلى للكفار بالهيبة، وللمؤمنين بالرحمة، فقال كلهم: بلى.

قيل: وكان ذلك قبل دخول الجنة بين مكة والطائف، وقيل بعد الهبوط منها.

وقال عليٌّ: في الجنة. وقيل: بسرانديب من أرض الهند، وهو الموضع الذي هبط آدم فيه من الجنة، وكل ذلك محتمل، ولا يضرنا الجهل بالمكان بعد صحة الاعتقاد بأخذ العهد، والله أعلم.

أخرج أحمد، والنسائي، وابن جرير، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان يوم عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ و١٧٣] وإسناده لا مطعن فيه.

وأخرج عبد بن حميد، والحكيم والترمذي، والطبراني، وأبو الشيخ عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لما خلق الخلق، وقضى القضية، وأخذ ميثاق النبيين، وعرشه على الماء، فأخذ أهل اليمين بيمينه، وأخذ أهل الشمال بيده الأخرى، وكلتا يدي الرحمٰن يمين، فقال: يا أصحاب اليمين، فاستجابوا له، فقالوا: لبيك ربنا وسعديك. قال: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢]» الحديث.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، بعضها مقيد بتفسير هذه الآية، وبعضها مطلق يشتمل على ذكر إخراج ذرية آدم من ظهره وأخذ العهد عليهم، كما في حديث أنس مرفوعاً في الصحيحين وغيرهما.

وأما المروي عن الصحابة في تفسير هذه بإخراج ذرية آدم من صلبه في عالم الذر، وأخذ العهد عليهم، وإشهادهم على أنفسهم، فهي كثيرة جداً. وقد روي عن جماعة ممن بعد الصحابة تفسير هذه الآية بإخراج ذرية آدم من ظهره.

وفيما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيرها، مما قدمنا ذكره ما يغني عن التطويل.

وقال أهل الكلام والنظر، قولهم: «بلى شهدنا» على المجاز، لا على الحقيقة. وهو خلاف مذهب جمهور المفسرين من السلف الصالحين الذين عليهم المعول في فهم مسائل الدين.

قال ابن الأنباري: مذهب أصحاب الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه، وأصلاب أولاده، وهم صُوَر كالذَّرِّ، وأخذ عليهم الميثاق أنه خالقهم، وأنهم مصنوعه، فاعترفوا بذلك، وقبلوه. وذلك بعد أن ركب فيهم عقولاً عرفوا بها ما عرض عليهم، كما جعل للجبال عقولاً حتى خوطبوا بقوله: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠]، وكما جعل للبعير عقلاً حتى سجد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك الشجرة حتى سمعت لأمره وانقادت. وقولهم «شَهِدْنَا» إقرار له بالربوبية، وقيل: شهدنا على أنفسنا بهذا الإقرار، وليس في الآية ما يدل على بطلان ما ورد في الأحاديث.

وقد ورد الحديث بثبوت ذلك وصحته. ولله الحمد، فوجب المصير إليه، والأخذ به. جميعاً بينهما.

وحكى الواحدي عن صاحب النظم أنه قال: ليس بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم:

«إن الله مسح ظهر آدم فأخرج منه ذريته» وبين الآية اختلاف بحمد الله تعالى، لأنه تعالى إذا أخرجهم من ظهر آدم، فقد أخرجهم من ظهور ذرية آدم لأن ذرية آدم كذرية بعضهم من بعض.

قيل: إنا لم نتذكر هذا العهد لأن تلك البنية قد انقضت، وتغيرت أحوالها بمرور الدهور عليها في أصلاب الآباء، وأرحام الأمهات، وتطور الأطوار الواردة عليها، من العلقة، والمضغة، واللحم، والعظم، وهذا كله مما يوجب النسيان، وكان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول: إني لأذكر العهد الذي عهد لي ربي.

وكذا كان سهل بن عبد الله الستري يقول: ثم ابتدأهم بالخطاب على ألسنة الرسل وأصحاب الشرائع، فقام ذلك مقام الذكر، ولو لم ينسوه لانتفت المحنة والتكليف، ولم يبلغنا في كون تلك الذرات مصورة دليل، والأقرب إلى العقول عدم الاحتياج إلى كونها بصورة الإنسان، والحكمة في أخذ الميثاق منهم إقامة الحجة على من لم يوف بذلك.

والظاهر أنه لما ردهم إلى ظهره قبض أرواحهم، وأما إن الأرواح، أين رجعت بعد رد الذرات إلى ظهره؟ فهذه مسألة غامضة، لا يتطرق إليها النظر العقلي بأكثر من أن يقال: رجعت كما كانت عليه، قبل حلولها في الذرات.

وورد أن كتاب «العهد والميثاق» مودع في باطن الحجر الأسود، ذكره الشعراني في رسالته «القواعد الكشفية في الصفات الإلهية» وذكر فيها على هذه الآية اثني عشر سؤالاً، وأجاب عنها.

والحق عندنا، أن كل ما لم يرد فيه نص من كتاب ولا من سنة فإطواؤه على غيره أولى، وترك الخوض فيه أحرى.

﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي كراهة أن تقولوا: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي عن كون الله ربنا وحده لا شريك له في العبادة واستحقاقها ﴿غَافِلِينَ * أَوْ تقولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: ١٧٣] أي فعلنا ذلك كراهة أن تعتذروا بالغفلة، أو تنسبوا الشرك في الربوبية إلى آبائكم دونكم.

و«أو» لمنع الخُلُوّ دون الجمع، فقد يعتذرون بمجموع الأمرين ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٧٣] أي: من قبل زماننا.

﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣] أي أتباعاً لهم فاقتديناهم في الشرك في الربوبية، لا نهتدي إلى الحق، ولا نعرف الصواب.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣] من آبائنا، ولا ذنب لنا، لجهلنا، وعجزنا عن النظر، واقتفائنا آثار سلفنا.

بين الله سبحانه في هذه الآية الحكمة التي لأجلها أخرجهم من ظهر آدم، وأشهدهم على أنفسهم، وأنه فعل ذلك بهم، لئلا يقولوا هذه المقالة يوم القيامة، ويعتلُّوا بهذه العلة الباطلة، ويعتذروا بهذه المعذرة الساقطة.

ففي هذه الآية قطع لعذر المشركين والكفار، فلا يمكنهم أن يحتجوا بمثل ذلك.

والمعنى لا يمكنهم الاحتجاج بهذا مع إشهادهم على أنفسهم بالتوحيد.

والتذكير به، على لسان صاحب المعجزة قائم مقام ذكره في النفوس.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٤] أي مثل ذلك التفصيل البليغ ﴿نُفَصِّلُ الآيَاتِ﴾ [الأعراف: ١٧٤] لهم ليتدبروها ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤] إلى الحق، وهو التوحيد، ويتركون ما هم عليه من الباطل، وهو الشرك في الربوبية.

وقيل: يرجعون إلى الميثاق الأول، فيذكرونه، ويعملون بموجبه ومقتضاه، والمآل واحد.

والآية الشريفة دلت على أن المشركين والكفار،اعترفوا في عالم الأرواح بتوحيد الربوبية، وآمنوا به. ثم إذا انتهوا إلى الدنيا نسوا ذلك الميثاق، ولم يتذكروه، مع تذكير الرسل إياهم ذلك، وابتلوا في الإشراك في العبادة، وعبدوا غير الله، واتخذوا من دونه آلهة شتى. فكان هذا ردة منهم عن الإسلام فاستحقوا ما استحقوا به من القتل، والأسر، والنهب، وسَبْيِ الذراري في الدنيا، والعذاب الأليم، والخلود في النار، في العقبى لا يخرجون منها أبداً.

وقد تقدم مراراً أن توحيد الله تعالى، هو الواجب على كل إنسان، وفاءً للميثاق، وإتياناً بالعهد.

ومن لم يوحد الله تعالى في ألوهيته وربوبيته، فهو مشرك حقاً والحكم الحكم. وسيأتي لذلك بيان تحت حديث أُبَيّ بن كعب في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

فإن قلت: كيف يكون اتصافهم بالإيمان في حالة تلبسهم بالشرك، لأنه يستدعي الجمع بين النقيضين في حالة واحدة وهو باطل.

قلت: إيضاح ذلك يتوقف على بيان ما ذكره أهل التفاسير المعتبرة.

وينحصر ذلك في وجوه اثني عشر، وينضم إلى ذلك ما ذكرته أنا، فتكون الوجوه ثلاثة عشر.

الحالات التي يجتمع فيها الإيمان مع الشرك

الأول: أن أهل الجاهلية كانوا يقرون بأن الله سبحانه خالقهم ورازقهم، ويعتقدون غيره من أصنامهم وطواغيتهم.

فهذا الإقرار الصادر منهم بأن الله عز وجل خالقهم ورازقهم، وهو يصدق عليه أنه إيمان بالمعنى الأعم، أي تصديق، لا بالمعنى الأخص، أعني إيمان المؤمنين.

فهذا الإيمان الصادر منهم، واقع منهم في حال الشرك. فقد آمنوا حال كونهم مشركين.

وإلى هذا الوجه ذهب الجمهور من المفسرين وغيرهم، ولكنهم لم يذكروا ما ذكرناه هاهنا، من تقرير كونه إيماناً بالمعنى الأعم. ولا بد من ذلك حتى يستقيم الكلام، ويصدق عليه مسمى الإيمان.

الوجه الثاني: أن المراد بالآية المنافقون. فإنهم كانوا يظهرون الإيمان ويبطنون الشرك.

فما كانوا يؤمنون ظاهراً إلا وهم مشركون باطناً، روي هذا عن الحسن البصري.

الوجه الثالث: أنهم أهل الكتاب، يؤمنون بكتابهم، ويقلدون آباءهم في الكفر بغيره، ويقولون: المسيح ابن الله، وعزير ابن الله.

فهم يؤمنون بما أنزل على أنبيائهم حال كونهم مشركين.

الرابع: أن المقصود بذلك ما كان يقع في تلبية العرب من قولهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك».

فقد كانوا في هذه التلبية يؤمنون بالله وهم مشركون. رُوِيَ نحو ذلك عن ابن عباس.

الخامس: أن المراد بهذه الآية المراءون من هذه الأمة.

لأن الرياء هو الشرك المشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الشرك أخفى في أمتي من دبيب النمل».

فالمراءون آمنوا بالله حال كونهم مشركين بالرياء، وفيه حديث محمود بن لبيد، سيأتي.

السادس: أن المراد بالآية من نَسِيَ ربه في الرخاء، وذكره عند الشدائد روي ذلك عن عطاء. وفيه أنه لا يصدق على ذلك أنه آمن بالله حال كونه مشركاً إلا أن يجعل مجرد نسيان الذكر، والدعاء عند الرخاء شركاً مجازاً. كأنه ـ بنسيانه وتركه للدعاء ـ قد عبد إلٰهاً آخر، وهو بعيد. على أنه لا يمكن اجتماع الأمرين، لأنه حال الذكر الدعاء، غير متصف بالنسيان وترك الذكر. وقد تقرّر أن الحال قيد في عاملها، إلا أن يعتبر ما كان عليه الشيء، فإن ذلك أحد العلامات المصححة للتجوز.

السابع: أن المراد من أسلم من المشركين، فإنه كان مشركاً قبل إيمانه، حكى ذلك:

الحاكم في تفسيره. وتقريره، أنه ما يؤمن أحدهم بالله إلا وقد كان مشركاً قبل إيمانه.

والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله، والجواب الجواب. وأيضاً ليس أن يكون كل مؤمن في الحال، كان مشركاً في الماضي فإن كل مولود يولد على فطرة الإسلام. ومن ولد عليها ثم أبواه لم يهوداه وينصراه ويمجساه ونشأ على الإسلام فلا يصح فيه أن يقال: إنه كان مشركاً من قبل ثم آمن. بل كثير من الناس آمنوا منذ فتحوا الأعين وبقوا عليه إلى الحال.

الثامن: أن المراد بالشرك هنا، ما يعرض من الخواطر والأحوال حال الإيمان، قاله الواسطي، كما حكاه عنه البقاعي.

وفيه: أن هذه الخواطر والأحوال، إن كانت مما يصدق عليه الشرك الأكبر أو الأصغر، فذاك، وإن كانت خارجة عن ذلك، فهو فاسد.

التاسع: أنهم الذين يشبهون الله بخلقه، ذكره في الكشاف عن ابن عباس وتقريره أنهم آمنوا بالله حال تشبيههم له بما يكون شركاً، أو يؤول إلى الشرك.

العاشر: هو ما يقوله القدرية، من إثبات القدرة للعبد. حكاه النسفي في المدارك، وتقريره: أنهم آمنوا بالله حال إثباتهم ما هو مختص به لغيره، وهو شرك، أو منزلة منزل الشرك.

الحادي عشر: ما قاله «محيي الدين بن عربي» في تفسيره: أن أكثر الناس إنما يؤمنون بغير الله ويكفرون بالله دائماً، ففي بعض الأحيان يشركون الله سبحانه مع ذلك الإله الذي يؤمنون به، فلا يؤمن أكثرهم بالله إلا حال كونه مشركاً.

وفيه: أن ظاهر النظم القرآني أن الإيمان بالله والشرك به، تشريك غيره معه، لا تشريكه مع غيره، وبين المعنيين فرق واضح.

الثاني عشر: ذكره ابن كثير في تفسيره، وهو أن ثَمَّ شركاً خفياً، لا يشعر به غالب الناس ممن يفعله.

كما يروى عن حذيفة أنه دخل على مريض يزوره، فرأى في عضده سَيْراً، فقطعه، أو انتزعه، ثم قال: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦].

وفي الحديث الذي رواه الترمذي وحسنه، عن ابن عمر مرفوعاً «من حلف بغير الله فقد أشرك».

وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» وفي لفظ لهما «الطيرة شرك وما مِنَّا إلا[1] ولكن الله يذهبه بالتوكل».

---

(١) قال الحافظ المنذري: قال أبو القاسم الأصبهاني وغيره:

وروى أحمد في المسند عن عيسى بن عبد الرحمن قال: «دخلت على عبد الله بن حكيم وهو مريض فقيل له: لو تعلقت شيئاً، فقال: أتعلق شيئاً، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من تعلّق شيئاً، وُكلَ إليه».

وروى النسائي عن أبي هريرة، وأحمد في المسند، عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من علّق تميمة فقد أشرك».

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: يقول الله: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشركه». وروى أحمد من حديث غيره أيضاً.

وفي المستدرك: من ردّتْهُ الطيرة عن حاجة، فقد أشرك. «قالوا: يا رسول الله، ما كفارة ذلك؟ قال: أن يقول أحدهم: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك».

وأخرج أحمد من حديث أبي موسى قال: «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال: أيها الناس اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من دبيب النمل.

قالوا: كيف نجتنبه، وهو أخفى من دبيب النمل؟. قال: قولوا: اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك شيئاً ونحن نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه». وقد روي من حديث غيره.

عرفت ما تضمنته كتب التفسير من الوجوه التي ذكرناها، وعرفت تقريرها على الوجه الذي قررناه، فاعلم أن هذه الأقوال إنما هي اختلاف في سبب النزول.

وأما النظم القرآني فهو صالح لحمله على كل ما يصدق عليه مسمى الإيمان مع وجود مسمى الشرك.

والاعتبار بما يفيده اللفظ لا بخصوص السبب، كما هو مقرر في مواطنه.

فيقال مثلاً في أهل الشرك: إنه ما يؤمن أكثرهم بأن الله هو الخالق الرازق، إلا وهو مشرك بالله، بما يعتقده من الأصنام.

ويقال فيمن كان واقعاً في شرك من الشرك الخفي وهو من المسلمين: إنه ما يؤمن بالله إلا وهو مشرك بذلك الشرك الخفي.

= في الحديث إضمار، والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء، يعني قلوب أمته، لكن الله يذهب ذلك عن قلب كل من يتوكل على الله، ولا يثبت على ذلك.
والصواب، ما ذكره البخاري وغيره، أن قوله: وما منا إلخ من كلام ابن مسعود مدرج غير مرفوع.
قال الخطابي: قال محمد بن إسماعيل: كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحرف ويقول: ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكأنه قول ابن مسعود.
وحكى الترمذي عن البخاري أيضاً عن سليمان بن حرب نحو هذا. انتهى.

ويقال مثلاً في سائر الوجوه بنحو هذا على التقرير الذي قررناه سابقاً.

وهذا يصلح أن يكون وجهاً مستقلاً، وهو أوجهها وأرجحها فيما أحسب وإن لم يذكره أحد من المفسرين.

فالقول بأنه يشكل وجود اتصافهم بالإيمان في حال تلبسهم بالشرك، إشكال واقِع موقعه، وسؤال حال محله. وجوابه قد ظهر مما سبق.

فإنه يقال مثلاً: إن أهل الجاهلية كان إيمانهم المجامع للشرك هو مجرد الإقرار بأن الله الخالق الرازق، وهو لا ينافي ما هم عليه من الشرك.

وكذلك يقال: إن أهل الإسلام كان شرك من وقع منهم في شيء من الشرك الخفي الأكبر غير مناف لوجود الإيمان منهم.

لأن الشرك الأصغر لا يخرج به فاعله عن مسمى الإيمان، ولهذا كان كفارته أن يتعوذ بالله من أن يشرك به وأن يقول في الطيرة:

«اللهم لا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك».

فقد صح بهذا أنه اجتمع الإيمان الحقيقي والشرك الخفي، في بعض المؤمنين.

واجتمع الإيمان بالمعنى الأعم والشرك الحقيقي في أهل الجاهلية.

وكذا يقال في أهل الكتاب: إنه اجتمع فيهم الإيمان بما أنزل الله على أنبيائهم، والإشراك بجعل المخلوق أبناء الله عز وجل، وهكذا في بقية الوجوه. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله في تفسير هذه الآية.

ويحتمل أن يكون المعنى: وما يؤمن أكثر المشركين من طوائف الناس بالله تعالى بالتكلم بكلمة الإخلاص والتوحيد، والإقرار به لساناً وجناناً، إلا وهم مشركون ببقاء الرسوم الجاهلية اللازمة للشرك، فإنها لا تذهب عنهم أبداً بعيداً.

ألا ترى أن الهنود يسلمون، والنصارى واليهود والمجوس، يسلمون ويعتقدون حقية الإسلام، ويتوبون من دينهم الذي كانوا عليه هم وآباؤهم من قبل، ويصلون، ويصومون.

ثم يأتون برسوم قومهم كلها أو بعضها، ولا يرون ذلك منافية للإسلام.

ولا سيما تحملهم على إتيانها وبقائها نساؤهم فيصنعونها وهم يدعون الإيمان، وينفرون عن اسم الشرك، ولا يخلص إلى قلوبهم حلاوة الإيمان، فهم يصدق عليهم الآية الشريفة.

وهذا واقع كثيراً في أقوام أو أشخاص جديدي الإسلام، حديثي العهد بالإيمان.

ولا ريب أن الأرجح في معنى الآية، أن أكثرهم، أو كلهم يؤمنون بالله بأنه سبحانه خالقهم وخالق العالم كله، ورازقهم ورازق جميع العباد، بل الكائنات وهو مدبر الكل، يدبر

الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يشركون به في أنواع العبادات.

فمنهم من يغلو في الأموات ويفعل بقبورهم ما يؤدي إلى الشرك من السجدة والطواف، وطلب الحاجة منهم، ودعوتهم في الشدائد، والنذور لأجداثهم مع إيقاد السرج، وإلقاء الرداء، وما أشبه ذلك.

وهذا الشرك قد طَمَّ وعَمَّ في الناس حتى لا ينجو منه أهل العلم والسلوك أيضاً، وإن كانوا مؤولين لأفعالهم وأحوالهم.

فالمراد بالآية الشريفة: أن التوحيد الربّاني حاصل لهم.

وأما التوحيد الإلهي ـ بمعنى إخلاص العبادة على كثرة أنواعها ـ لله تعالى لا يحصل إلا لأفراد قليلة منهم.

وهذا صحيح ثابت، ويدل له الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

فصدق على مثل هؤلاء، أنهم مؤمنون بالله بتوحيد الربوبية، ومشركون به سبحانه في توحيد الألوهية.

وليس النزاع في وحدة الرب تعالى في رد الشرك. إنما النزاع في توحيد الألوهية التي هي تحقيق العبادة مع الإخلاص له سبحانه في كل نوع منها، جليٍّ، وخفيّ. ففيها الآفة العظمى، والبلية الكبرى، ولا حول عن الفراق منها، ولا قوة على التوحيد فيها إلا بالله تعالى.

قال السيد الإمام عبد الرحمٰن بن سليمان رحمه الله: إن توحيد الربوبية، هو اعتقاد العبد أن لا رب إلا الله. أي لا خالق، ولا رازق، ولا ضار، ولا نافع، ولا معطي، ولا مانع، ولا محيي، ولا مميت إلا هو.

وهذا التوحيد يُقِرُّ به المشركون، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥ والزمر: ٣٨]، والآيات القرآنية في مثل هذا كثيرة.

وإن توحيد الألوهية، هو اعتقاد العبد أن لا إلٰهَ إلا الله، أي لا معبود بحق إلا الله.

والمعبود بحق: معناه من يستحق العبادة، وليس ذلك إلا الله تعالى.

والعبادة: هي التذلل بما شرعه الله من الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والحلف، والنذر، والذبح، والخوف، والرجاء، والمحبة، والتوكل، وغير ذلك من أنواع العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى.

فمن اعتقد أن مخلوقاً، من مَلَكٍ أو نبيّ، أو رسول، أو وَلِيٍّ، أو غير ذلك يستحق شيئاً من هذه العبادة التي لا تكون إلا لله، فهو كافر.

ولا بد من إخلاص التوحيدين، فلا ينفع أحدهما بدون الآخر. وأن توحيد الربوبية هو الدليل على توحيد الألوهية.

وما بعث الله عز وجل الأنبياء، وأرسل الرسل، وأنزل عليهم الكتب، وختمهم بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلا لتعريف الخلق توحيد الألوهية، علماً وعملاً، والله أعلم. انتهى.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

كان الله تعالى أعطى لقمان عقلاً سليماً، وفكراً صحيحاً، وحكمة مستقيمة، فعلم، وفهم أن الظلم إنما هو أن يعطي حق أحدٍ أحداً، ويضع شيئاً في غير موضعه.

فمن أعطى حق الله تعالى مخلوقه، فهو قد أعطى حق أكبر الكبراء أذل ذليل. كما يضع أحد تاج الملك على رأس الدباغ، ولا ظلم أزيد من ذلك.

وعلمت أن المخلوق، كبيراً كان أو صغيراً، هو في حيال الله سبحانه، أذل من الدبّاغ، وأحقر من الذباب. كما في المثل السائر، ما للتراب ورب الأرباب؟!.

والآية تدل بفحوى الخطاب على أن الشرك، كما هو من العيوب الكبار، شرعاً ـ وهو الحق ـ فكذلك هو عيب عند العقل أيضاً. لأن أكبر العيوب في الآدمي أن يسيء الأدب مع أكابره.

فالله سبحانه لا أكبر منه، ولا أعلى، فالشرك به في شيء إساءة أدب معه تعالى.

وقد قال تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَمَاأَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء) ٢٥] يعني كل رسول جاء من عند الله، فقد جاء وأتى بهذا الحكم، أن العبادة ينبغي أن تكون له لا لغيره.

فكانت مسألة التوحيد، والمنع من الإشراك، مُجْمعاً عليها في جميع الشرائع على ألسنة جميع الرسل عليهم السلام.

فهذا هو سبيل النجاة وجملة السبل غيره طريق الهلاك.

وقال تعالى حكاية عن إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]. جمع صنم، وهو ما كان منحوتاً على صورة، والوثن: ما كان موضوعاً على غير ذلك، ذكره الطبري. وقد يسمى الصنم وثناً، ويقال: إن الوثن أعم منه، وهو قويّ. والمعنى: اجعلني وأولادي في جانب عن عبادتها، وباعد بيننا وبينها. والآية دليل على ذم الشرك، وعلى الاجتناب منه.

وقد استجاب الله دعاءه عليه السلام، وجعل بنيه أنبياء وجنّبهم عن عبادة الأصنام.

وقد بيَّن ما يوجب الخوف من ذلك بقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ

النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وهذا هو الواقع في كل زمان. فمنهم من يعبد الأصنام، ومنهم من يعبد الأوثان، والقبور المعبودة داخلة في ذلك.

وإذا عرف الإنسان أن كثيراً وقعوا في الشرك الأكبر، وضلوا بعبادة الأصنام، أوجب ذلك خوفه أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله تعالى.

قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم عنه.

فلا يأمن من الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه من العلم بالله تعالى، وبما بعث به رسله، من توحيده، والنهي عن الشرك به.

وقد سرى هذا الشرك في هذا الزمان - بل منذ زمن كثير - في أكثر الناس، في غالب الأقطار، وابتلى به من هو معدود في أهل العلم في قبائله وبلاده. وقل من نجا منه، ومن أنواعه الخفيات، بل وأقسامه الجليات.

ولإبليس اللعين في إيقاع الخلق في طرائقه تطورات لا يحصرها العدد، ولا يبلغ مداها، ولا يعرفها إلا من عرف الكتاب والسنة حق العرفان، وتأدب بعطفهما ومفاهيمهما.

وأما غير هؤلاء فلا أظنهم ناجين إلا من رحم الله وكتبه في الصالحين.

وفي الحديث القدسي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه، وأنا منه بريء» أخرجه مسلم.

يعني كما أن الناس يقسمون شيئاً مشتركاً فيما بينهم، فإني لا أفعل ذلك، لأني غني أشد الغنى. فمن عمل لي عملاً أشرك فيه غيري، فإني أترك نصيبي منه، وأتركه كله، وأبرأ منه.

فهذا الحديث دل علي أن من عمل عملاً لله تعالي، ثم عمل ذلك العمل لغيره سبحانه، فقد ثبت الشرك عليه، وأن عبادة المشرك لله لا يقبلها الله أصلاً، بل يتبرأ منه.

وأخرج الإمام أحمد عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدم مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهدهُمْ على أَنْفُسهمْ أَلسْتُ بربِّكُمْ قالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذا غافلين﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال: «جمعهم فجعلهم أزواجاً، ثم صوَّرهم، فاستنطقهم، فتكلموا. ثم أخذ عليهم العهد والميثاق ﴿وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال: فإني أُشْهِدُ عليكم السموات السبع، والأرضين السبع، وأُشْهِدُ عليكم أباكم ادم، أن تقولوا يوم القيامة: لم نعلم بهذا.

اعلموا أنه لا إله غيري، ولا رب غيري، ولا تشركوا بي شيئاً، إني سأرسل إليكم رسلي، يذكرونكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي. قالوا: شهدنا بأنك ربنا وإلهنا، لا رب لنا غيرك، ولا إله لنا غيرك».

ذكره صاحب المشكاة في باب «الإيمان بالقدر».

والمراد أن الله تعالى قال هكذا في سورة «الأعراف» وفسره أُبَيٌّ بن كعب الأنصاري كاتب الوحي، من قراء الصحابة بما تقدم.

وهو في حكم المرفوع، وإن لم يرفعه؛ لأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد.

وحاصل القصة أنَّ الله جمع جميع أولاد آدم في موضع واحد، وجعلهم أزواجاً، فأقام الأنبياء في مكان، والأولياء في مكان، والصلحاء في مقام، والطلحاء في مقام، والمطيعين في محل، والعاصين في محل، وفرقهم جماعات.

فجعل النصارى في موضع، واليهود في موضع، والهنود في مكان، والمجوس في مقام آخر.

مثلاً صور كل واحد كما هو في الدنيا، من حسن قبيح، وبصير وأعمى، وأبكى وأصم ونحوها، ثم أعطاهم القدرة على التكلم. ثم قال لهم: «ألست بربكم؟» فأقر الجميع بأنك ربنا واعترفوا بربوبيته سبحانه فأخذ عليهم الميثاق أن لا يعبدوا إلا إياه، ولا يعتقدوا أحداً الحاكم والمالك سواه، وأن لا يؤمنوا إلا به. فاعترفت الذرية كلها بذلك، وأشهد الله ـ تبارك وتقدس ـ السموات كلها، والأرضين كلها، وآدم أباهم، على هذا الميثاق تقوية للعهد، وتوثيقاً للإقرار وقال لهم: إن رسلنا يأتونكم بالكتب من جهتنا، لتذكير هذا الاعتراف منكم. فأقرَّت كل جماعة على حدة، بتوحيد الألوهية والربوبية، وأنكرت الشرك به تعالى. وهذا دليل على أن ينبغي أن يستدل بأحد بأحد في أمر الشرك، سواء كان شيخاً، أو أستاذاً، أو أباً، أو جدًّا أو ملكاً، أو حبراً، أو راهباً.

فإن قال أحد أو تخيل: إنا نسينا ذلك الميثاق لما جئنا في الدنيا، فأي حجة علينا في أمر نسيناه ولا نذكره؟.

فهذا القول والخيال منه غلط وباطل، لأن أموراً كثيرة لا تبقى للإنسان في الذكر.

ولكن لما يقولها الناس المعتبرون والأشخاص المعتدون، يتيقن بها.

أليس أن الإنسان لا يتذكر ولادته من بطن أمه حين ولد منه؟ ثم إذا يقول الناس له: إنك ولدت من أمك الفلانية ويذكرونه يتيقن، ويتذكر، ويُقِرُّ بذلك، ويعترف، ويعلم أمه أنها أمه، ولا يقول لغيرها إنها أمه؟ فإذا أضاع حق أمه واتخذ غيرها أمه يحمقه الناس، ويسفهونه، ويقبحونه. فإن قال: إني لا أتذكر أنها أمي، وأنها ولدتني حتى أعلمها أمي. يقول الناس: إنه

أحمق، شديد الحماقة، ويكون مسيء الأدب بها. فإذا تحصل اليقين بقول عامة الناس: إن الفلانية أمه، وإن الأمور الكذائية كانت كذلك.

فكيف لا يتحصل اليقين بقول الأنبياء والمرسلين، ولا يحصل التصديق بخبرهم وهم أعلى رتبة من جميع الناس، وأصدقهم بلا وسواس.

والحديث دال على أن حكم أصل التوحيد، والمنع من الشرك قاله الله تعالى لكل أحد في عالم الذَّرِّ والأرواح.

والأنبياء كلهم أجمعون، جاءوا لتأكيده وتذكيره، ونزلت الكتب السماوية جميعها لبيانه.

وقد قيل: إن الأنبياء جاءت مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، والكتب كانت أربعمائة.

فكيف يظن أن هذا المقدار الكثير من الرسل والكتب المخبر بهذه القصة ليس بصادق؟.

هل يقول بذلك أحد ممن له أدنى ملابسة بالعقل والفهم، وأقل شعور بالحال، وأيسر فقه في المقال؟.

بل هذه النكتة الواحدة تكفي في تصحيح التوحيد، والتبعيد من الشرك القبيح.

فوجب أن لا يعلم أحداً حاكماً سوى الله سبحانه، ولا يعتقد التصرف لأحد في شيء، ولا يتخذ أحداً ربًّا إلا إياه.

فيطلب منه حاجته، ويريد منه إنجاح مرامه، ويستعين به في كشف الكُربات، ويستغيث منه في قضاء الحاجات.

وقد تقدم تفسير هذه الآية الكريمة في هذا الباب فراجعه.

وقد أخرج إمام أهل السنة والجماعة على الإطلاق أحمد بن حنبل المشهور في الافاق رحمه الله، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، كما في «باب الكبائر» من المشكاة قال:

«قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تشرك بالله شيئاً، وإن قتلت وحرقت».

أي لا تعتقد ضراً، ولا نفعاً، ولا عطاء، ولا منعاً في أحد غير الله، ولا تخف إلا إياه، ولا تظن أن خبيثاً أو شيطاناً يؤذيك.

بل كما يجب على المسلم أن يصبر على البلايا الظاهرة، ولا يفسد دينه من خوفهم.

فكذلك عليه أن يصبر على أذى الشياطين والخبث والخبيثات.

ولا يؤمن بهم خوفاً من إضرارهم، بل يؤمن بأن الأمور كلها بيد الله تعالى وتحت مشيئته وقضائه وقدره.

ولكنه سبحانه قد يمتحن بعض عباده بإيصال الضرر من بعض الأشرار إلى الخيار، ليبلوهم أيهم أحسن عملاً، وامتيازاً في تفرقة الحق من الباطل، وليميز الله المؤمن من المنافق، والخبيث من الطيب.

فكما أن المتقين يصل إليهم من الأشقياء أذية، وأن المسلمين يتأذون من أيدي الكفار المشركين بإرادة الله تعالى، وهم يصبرون على ذلك، ولا يجدون بُدًّا منه، ولا يفسدون دينهم به.

فكذلك يصل إليهم الأذى من أيدي أولئك الأشرار، من الجنيات، والخبائث، والشياطين تارة فتارة.

فسبيل المؤمن الصادق، أن يصبر على تلك الحال، ولا يظن تصرفاً لهم أصلاً. فإنهم لا تصرف لهم ولا قدرة على شيء إلا أن يشاء الله رب العالمين.

فما لنا وللإيمان بهم، والخوف منهم والإطاعة والنذر لهم؟.

وقد دل هذا الحديث على أن الرجل البريء من الشرك، لو أنكرهم وترك نذورهم، ومحا رسومهم، ونصر الدين، وخذل المشركين، ثم وصل إليه نقص في المال، أو الأولاد، أو الأنفس، أو كلفه شيطان، أو جن، أو خبيث باسم شيخ، أو شهيد، أو صالح، أو وليٍّ وأذاه، فعليه بالصبر الجميل، والقيام على حاله.

وينبغي أن يعلم أن الله مبتليه بهذا، يمتحنه في ذلك.

وأنه سبحانه كما يؤخذ الظلمة على التدريج، ويمهلهم إلى حين قريب، أو مديد، ويخلص المظلومين من أيديهم.

فهكذا أمهل ظلمة الجنيات، والشياطين، والخبث، والخبائث، والأبالسة إلى حين، ثم يأخذهم وينجي المؤمنين الصلحاء من أذياتهم وإيصال تكاليفهم، لا شك في ذلك.

ومن شك فيه، فلا حاجة لله فيما هنالك، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إن الله غني عن العالمين.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «قال رجل: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟.

قال: أن تدعو لله ندًّا وهو خلقك».

أخرجه البخاري ومسلم كما في «باب الكبائر» من المشكاة.

والمعنى أنهم كما يرون أن الله تعالى هو الحاضر الناظر كل وقت، والأمر كله بيده، ويدعونه عند كل مشكل.

فكذلك لا ينبغي أن لا يدعوا غيره على هذه الطريقة والاعتقاد.

فإن ذلك إثم عظيم، بل هذا الأمر غلظ من رأسه.

لأن أحداً لا يقدر على قضاء حاجة، ولا يحضر، ولا ينظر في كل موضع.

ثم لما ثبت أن خالقنا هو الله وحده لا شريك له،وهو الذي خلقنا، وفطرنا، وجب علينا أن ندعوه في حاجاتنا، ولا ندعو ولا نعبد إلا إياه، وما لنا ولغيره؟.

ألا ترى أن من كان مملوكاً للسلطان الواحد، فإنه لا يتعلق في أموره إلا به، ولا يرفع رأسه إلى غيره، ملكاً كان أو مالكاً، فضلاً عن أن يلتفت إلى أحد من الكناسين والدباغين.

و«الند» هو المساوي لغيره في الذات والصفات، المخالف له في الأفعال والأحكام.

و«الضد» هو المخالف لغيره في جميع الأمور. والله سبحانه وتعالى، لا نِدَّ له، ولا ضد.

فمن اتخذ نِدًّا له، ودعاه، فقد أشرك به تعالى، وهذا أعظم الذنوب وأكبرها عند الله، ولهذا لا يغفر هذا الذنب.

وفي رواية أخرى عنه رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من مات وهو يدعو لله نِدًّا، دخل النار» رواه البخاري.

قال «ابن القيم» رحمه الله: النِّدُّ: الشبيه، يقال: فلان ند فلان ونديده، أي مثله وشبيهه. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

والمعنى :من مات وهو يجعل لله نِدًّا في العبادة، يدعوه، ويسأله، ويستغيث به دخل النار.

وفيه من الوعيد ما لا يقادر قدره.

واتخاذ النِّدِّ على قسمين:

الأول: أن يجعل لله شريكاً في أنواع العبادة، وهو شرك أكبر.

والثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر، كقول الرجل: ما شاء الله وشئت ولولا الله وأنت، وكيسير الرياء.

فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له رجل: «ما شاء الله وشئت، فقال: أجعلتني لله نداً؟ بلى ما شاء الله وحده» رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري في «الأدب المفرد» والنسائي، وابن ماجه.

وفيه بيان أن دعوة غير الله في ما لا يقدر عليه إلا الله، شرك جليّ، كطلب الشفاعة من الأموات، فإنها ملك لله، وبيده، ليس بيد غيره منها شيء، وهو الذي يأذن للشفيع أن يشفع

فيمن لاقى الله بالإخلاص والتوحيد من أهل الكبائر، والله أعلم.

وأخرج الترمذي وحسنه، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قال الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني، غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي. يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء، ثم استغفرتني، غفرت لك، يا ابن آدم، إنك لو لقيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لأتيتك بقرابها مغفرة». ذكره في المشكاة في «باب الاستغفار».

وقد روى الإمام أحمد حديث أبي ذر بمعناه ولفظه: «ومن عمل قراب الأرض خطايا ثم لقيني لا يشرك بي شيئاً جعلت له مثلها مغفرة» ورواه مسلم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

«والقراب» بضم القاف، وقيل بكسرها، والضم أشهر، وهو ملؤها أو ما يقارب ملأها. والمعنى أن العصاة كلهم قد عصوا في الدنيا.

فإن فرعون، كان في هذه الدار الفانية، وكذلك «هامان» بل الشيطان اللعين والإبليس الرجيم أيضاً في الدنيا.

فكل ذنب صدر من هؤلاء لـو فعله أحد من الناس، ولم يكن مشركاً، بل كان موحداً، فالله يغفره بمقدار ذنوبه هذه كلها.

فالحديث دليل على أن الذنوب كلها تغفر ببركة التوحيد، كما أن الأعمال الصالحة كلها تصير باطلة بشؤم الشرك، وهذا هو الحق. لأن الإنسان إذا تطهر من الشرك، ولم يعتقد أحداً مالكاً، ولم يعلم له ملجأ، وثبت عنده من صميم الفؤاد أن عاصي الله ومذنبه لا مهرب له منه ولا معاذ، ولا يقدر أحد في مقابلته، ولا ينفع حماية أحد عنده، ولا يستطيع أحد أن يشفع لأحد، باختياره وإرادته.

فكل ذنب يصدر منه بعد هذا العلم والعقيدة، فصدوره من وادي البشرية، ومن النسيان والخطأ.

والخوف قد أحاط قلبه، وهو يتبرأ منه، ويندم عليه، ويضيق صدره من تصورها، فرحمة الله تعالى تتدارك مثل هذا الآدمي.

فكلما وقع منه ذنب تزيد حالته هذه.

وعلى قدر هذه الحالة تزيد رحمة الله عليه وعفوه عنه وغفرانه له.

وبالجملة فذنب الموحد الكامل يفعل ما لا تفعله عبادة غيره.

والفاسق الموحد أفضل من المتقي المشرك ألف درجة.

والرعوي الخاطىء المذنب المقصر في الطاعة أعلى رتبة من الباغي المداري المداهن المتملق. لأن هذا نادم على تقصيراته ومعاصيه، وهو مغرور بكيده.

ولا أرجى من هذا الحديث في هذا الباب، لأنه فيه بشارة عظمى لأهل التوحيد الذي لا يشركون بالله شيئاً في السر والعلانية، وهم عن الشرك أبعد، وعلى مراحل شاسعة منه.

ولكن الشأن كل الشأن في انتهاء الإنسان عن الشرك بالرحمن، فإنه أصعب الأمور، والعقبة الكئود في هذه الدهور، ورب ناس يظنون أنهم موحدون، وليسوا بمشركين، لتركهم الإشراك في الظاهر، وهم واقعون في شركه في الباطن. كما قال تعالى: ﴿وما يُؤْمِنُ أكْثرهُمْ باللَّهِ إلاَّ وَهُمْ مُشْرُكونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

لأن الاتصاف بتوحيد الربوبية والخالقية سهل، يتصف به أكثر الخلق من المؤمن، والكافر.

وأما الاتصاف بتوحيد الإلٰهية فأمر عسير لا يتصف به إلا من وفقه الله وأعطاه فهماً صحيحاً، وقلباً سليماً، وفطرة إسلامية.

فإن الشرك أخفى من دبيب النمل، وقد يتطرق في أفعال القلوب، والجوارح والأعمال، والنيات بحيث لا يشعر به، ولا يدري، ولا ينجو منه كل أحد إلا من حقق التوحيد، وتمسك به، وحقق الشرك وطرائقه، وحقائقه.

ولا يبلغ العبد هذه الرتبة إلا بالاعتصام بكتاب الله سبحانه، وبسنة رسوله المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم، فإن فيهما بيان ذلك وليس بعد هذا البيان بيان، ولا قرية بعد عبادان.

ومن ظن أن الاطلاع على الشرك وأنواعه، يحصل بالاشتغال بغير هذين الأصلين من كلام الأحبار والرهبان، لا سيما أهل الدنيا منهم، فهو مغرور لا يهتدي إلى الحق سبيلاً.

وهل أفسد الدِّينَ إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها؟

قال في «فتح المجيد» قوله: «ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً» شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيره وقليله، وصغيره وكبيره، حقيره وجليله.

ولا يسلم من ذلك إلا من سلمه الله، وذلك هو القلب السليم كما قال سبحانه: ﴿إلاَّ مَنْ أتى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩].

قال ابن رجب رحمه الله: من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة ـ إلى قوله: فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه، ولسانه، وجوارحه أو بقلبه ولسانه عند الموت، أوجب ذلك مغفرة، مع ما سلك من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه، أخرجت منه كل ما سوى الله محبة، وتعظيماً،

وإجلالاً، ومهابة، وخشية، وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها، وإن كانت مثل زبد البحر.

قال العلامة «ابن القيم» في معنى هذا الحديث ما لفظه:

ويعفى لأهل التوحيد المحض الذي لا يشوبه الشرك، ما لا يعفى لمن ليس كذلك. فلو لاتى الموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً البتة ربه بقراب الأرض خطايا، أتاه الله بقرابها مغفرة.

ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده، فإن التوحيد الخالص هو الذي لا يشوبه شرك، ولا يبقى معه ذنب، ولو كانت قراب الأرض، فالنجاسة عارضة والدافع لها قوي. انتهى.

وبالجملة، رأس الطاعات التوحيد، ورأس الخطايا الشرك. ولا نعمة خير من التوحيد، ولا نقمة أشد من الشرك.

فعليك أن تعلم جميع أنواع الإشراك بالله تعالى، وتجتنب منه ما استطعت.

فإنك تفوز غداً ـ إن شاء الله تعالى ـ بالدرجات العلى، في أعلى الفردوس، وتنجو من دَرَكات النار، التي لا عذاب فوقها.

اللهم ثبت قلوبنا على دينك، ولا تزغ قلوبنا بعد إذا هديتنا.

قال في «فتح المجيد»: وفي هذا الحديث كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله وجوده، ورحمته والرَّدُّ على الخوارج، الذين يكفرون المسلم بالذنوب.

وعلى المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، وهو الفاسق يقولون: ليس بمؤمن ولا كافر ويخلد في النار.

والصواب، قول أهل السنة: إنه لا يسلب عنه اسم الإيمان، ولا يُعطاه على الإطلاق. بل يقال: هو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. وعلى هذا يدل الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

وفي حديث الإسراء عن ابن مسعود يرفعه «وغفر لمن يشرك بالله من أمته شيئاً المقحمات» رواه مسلم.

وفي حديث أنس عند أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي قال: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] فقال: قال ربكم: أنا أهْلٌ أن أُتَّقى، فلا يجعل معي إلهاً. فمن اتقى أن يجعل معي إلهاً، كان أهلاً أن أغفر له».

ولمسلم عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من لَقِيَ الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار».

قال القرطبي : أي من لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية ، ولا في الخلق ، ولا في العبادة . ومن العلوم من الشرع بالضرورة ـ وهو المجمع عليه عند أهل السنة ـ أن من مات على ذلك ، فلا بد له من دخول الجنة ، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمحنة ، وأن من مات على الشرك لا يدخل الجنة ، ولا يناله من الله رحمة ، ويخلد في النار أبد الآباد من غير انقطاع العذاب ، وتصرم الآماد .

قال النووي : أما دخول المشرك النار فهو على عمومه ، فيدخلها ويخلد فيها .

ولا فرق بين الكتابي اليهودي ، والنصراني ، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة .

ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً ، أو غيره ، ولا بين من خالف ملة الإسلام وبين من انتسب إليها ، ثم حكم بكفره وبجحده ، وغير ذلك .

وأما دخول من مات غير مشرك الجنة ، فهو مقطوع له به . لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة ، أولاً وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها فهو تحت المشيئة . فإن عفا عنه دخل الجنة ، أولاً ، وإلاّ عُذِّبَ في النار ، ثم أُخْرِجَ إلى الجنة .

وقال غيره : اقتصر على نفْي الشرك لاستدعائه التوحيد بالاقتضاء . واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم . إذ من كذَّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد كذَّب الله ، ومن كذَّب الله فهو مشرك . وهذا كقولك : من توضأ صحت صلاته ، أي مع سائر الشروط .

فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به ، إجمالاً في الإجمال ، وتفصيلاً في التفصيل . انتهى .

وعن محمود بن لبيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر . قالوا : وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال : الرياء ، يقول الله يوم القيامة إذا جُزِيَ الناس بأعمالهم : اذهبوا إلى الذي كنتم تراءون في الدنيا ، فانظروا هل تجدون عنه هم جزاءً؟» .

رواه أحمد ، والطبراني ، والبيهقي . وهذا لفظ أحمد .

قال المنذري : محمود بن لبيد ، رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يصح له منه سماع فيما رأى .

وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال : له صحبة . رجحه ابن عبد البر والحافظ .

وقد رواه الطبراني بأسانيد جيدة عنه ، عن رافع بن خديج : مات محمود سنة ٩٦ ، وقيل سنة ٩٧ ، وله سنة ٩٩ .

وهذا الحديث من وادي شفقته بأمته ، ورحمته ، ورأفته بهم . فلا خير إلا دَلَّهُمْ عليه وأمرهم به ، ولا شر إلا بيَّنه لهم ، وأخبرهم به ، ونهاهم عنه .

كما قال صلى الله عليه وآله وسلم، فيما صح عنه: «ما بعث الله من نبيّ إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

فإذا كان الشرك مخوفاً على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، وغاية عملهم وصحة نيتهم؛ فكيف لا يخافه من هو دونهم في العلم والإيمان، والعمل، والنية بمراتب؟ خصوصاً إذا عرف أن أكثر علماء الأمصارِ، وفضلاء الأقطار من العرب والعجم، والأحمر والأسود، والأبيض لا يعرفون من التوحيد إلا ما يُقِرُّ به المشركون، وما عرفوا معنى الإله الذي نَفَتْهُ كلمة الإخلاص عما سوى الله؟.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، عن حذيفة بن اليمان عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل. قال أبو بكر: يا رسول الله، وهل الشرك إلا ما عُبِد من دون الله، أو ما دُعِيَ مع الله؟. قال: ثكلتك أمك، الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل» الحديث.

ومنه أن تقول: أعطاني الله وفلان.

والنِّدُّ أن يقول الإنسان: لولا فلان قتلني فلان. انتهى من الدر المنثور.

قال الشوكاني في «الدر النضيد»: اعلم أن الله تعالى لم يبعث رسله، ولم ينزل كتبه، لتعريف خلقه بأنه الخالق لهم، والرازق لهم، ونحو ذلك.

فإن هذا يُقرُّ به كل مشرك قبل بعثة الرسل.

﴿ولئِنْ سأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] إلى غير ذلك من الآيات التي ساقها.

ثم قال: ولهذا تجد كل ما ورد في الكتاب العزيز في شأن خالق الخلق ونحوه في مخاطبة الكفار، ورد مُعَنْوَناً باستفهام التقرير ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ * أفي اللَّهِ شَكٌّ * أغيْر اللّه أتّخذُ وَليًّا﴾ [فاطر: ٣ وإبراهيم: ١٠ والأنعام: ١٤].

بل بعث الله رسله، وأنزل كتبه لإخلاص توحيده، وإفراده بالعبادة.

﴿يا قَوْم اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إلٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] ونحو هذا من الآيات.

وإخلاص التوحيد، لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله، والنداء والاستغاثة والرجاء، واستجلاب الخير، واستدفاع الشر له، ومنه، لا لغيره، ولا من غيره ﴿فلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أحدا * لهُ دعْوةُ الْحقِّ * وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلوا إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] ونحوها من الآيات.

قال: وقد تقرر أن شرك المشركين الذين بعث الله إليهم خاتم رسله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن إلا باعتقادهم أن الأنداد التي اتخذوها، تنفعهم، وتضرهم، وتقربهم إلى

الله، وتشفع لهم عنده، مع اعترافهم بأن الله هو خالقها، وخالقهم ورازقها، ورازقهم، ومحييه، ومحييهم، ومميتها، ومميتهم.

﴿وما نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقَرِّبُونا إلى اللَّه زُلفى﴾ [الزمر: ٣] ﴿فلا تجْعَلُوا للَّه أنْداداً وأنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿إنَّا كُنَّا لفي ضلال مُبين﴾ [الشعراء: ٩٧ و٩٨] ﴿إذْ نُسوِّيكُمْ بربِّ الْعَالَمِين﴾ [الشعراء: ٩٧ و٩٨] ﴿وما يُؤْمِنُ أكْثَرُهُمْ باللَّه إلاَّ وهُمْ مُشْرِكُون﴾ [يوسف: ١٠٦] ﴿هؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنا عِنْدَ اللَّه﴾ [يوسف: ١٨].

وكانوا يقولون في تلبيتهم: لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك.

وإذا تقرر هذا، فلا شك من اعتقد في ميت من الأموات، أو حيٍّ من الأحياء أنه يضره، أو ينفعه استقلالاً أو مع الله، وناداه، أو توجه إليه، أو استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفرده العبادة.

الدعاء نوع من أنواع العبادة

إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه، ودفع الضر عنه هو من أنواع العبادة.

ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه، حجراً، أو شجراً، أو ملكاً، أو شيطاناً، كما كان يفعل ذلك الجاهلية. وبين أن يكون إنساناً من الأحياء، أو الأموات، كما يفعل الآن كثير من المسلمين المشركين.

وكل عالم يعلم هذا، وَيُقِرُّ به، فإن العلة واحدة. وعبادة غير الله تعالى، وتشريك غيره معه، يكون للحيوان، كما يكون للجماد، وللحيِّ كما يكون للميت.

فمن زعم أن ثَمَّ فرقاً بين من اعتقد في وثن من الأوثان أنه يضر وينفع، وبين من اعتقد في ميت من بني آدم، أو حَيٍّ منهم، أنه يضر، أو ينفع، أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى، أو يقدر عليه معه، فقد غلط غلطاً بيّناً وأقرَّ على نفسه بجهل كبير.

فإن الشرك هو دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه.

ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكاً، بالصنم، والوثن، والإله، ليس زيادة على التسمية، بالوليِّ، والقبر، والمشهد، كما يفعله كثير من المسلمين المشركين.

بل الحكم واحد، إذا حصل لمن يعتقد في الوليِّ، والقبر، ما كان يحصل لمن كان يعتقد في الصنم، والوثن.

إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات. بل الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئاً يختص به سبحانه. سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسماً آخر، فلا اعتبار بالاسم قط.

ومن لم يعرف هذا، فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب أهل العلم. وقد علم أن عبادة الكفار للأصنام لم تكن إلا بتعظيمها، واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بها عند الحاجة، والتقرب لها في بعض الحالات بجزء من أموالهم.

وهذا كله، قد وقع من المعتقدين في القبور، فإنهم قد عظموها إلى حد لا يكون إلا لله سبحانه. بل بما يترك العاصي منهم فعل المعصية، إذا كان في مشهد من يعتقده أو قريباً منه، مخافة تعجيل العقوبة من ذلك الميت.

وربما لا يتركها إذا كان في حرم الله، أو في مسجد من المساجد، أو قريباً من ذلك.

وربما حلف بعض غلاتهم بالله كاذباً، ولم يحلف بالميت الذي يعتقده.

وأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع، فلولا اشتمال ضمائرهم على هذا الاعتقاد، لم يدع أحد منهم ميتاً أو حياً، عند استجلابه لنفع، أو استدفاعه لضر، قائلاً: يا فلان، افعل لي كذا وكذا، وعلى الله وعليك، وأنا بالله وبك.

وأما التقرب للأموات فانظر ما يجعلونه من النذور لهم، وعلى قبورهم في كثير من المحلات. ولو طلب الواحد منهم أن يسح بجزء من ذلك لله تعالى، لم يفعل، وهذا معلوم يعرفه من عرف أحوال هؤلاء. انتهى كلام الدر «النضيد».

باب في رد الإشراك في العلم

قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] المفاتح: جمع مفتح، بالفتح، وهو المخزن، جُعِلَ للأمور الغيبية مخازن يخزن فيها على طريق الاستعارة. أو جمع مِفْتَح بكسر الميم، وهو المفتاح.

والمعنى، عنده خاصة مخازن الغيب، أو المفاتح التي يتوصل بها إلى المخازن. أي لا علم لأحد من خلقه بشيء من الأمور الغيبية التي استأثر الله بعلمها.

ويستوي في ذلك الملائكة، والأنبياء، والرسل، والأولياء، والجن، والشياطين، وغيرهم، كما يدل على هذا الجملة المستثناة.

فإن هذه الآية الشريفة، بيان لاختصاص المقدورات الغيبية به تعالى، من حيث العلم إِثْرَ بيان اختصاص كلها من حيث القدرة.

وفي هذه الآية الكريمة ما يدفع أباطيل الكهان، والمنجمين، والرمليين وغيرهم، من مدعي الكشف، والإلهام ما ليس من شأنهم، ولا يدخل تحت قدرتهم، ولا يحيط به علمهم.

ولقد ابتلي الإسلام وأهله بقوم سوء من هذه الأجناس الضالة، والأنواع المخذولة، ولم يربحوا من أكاذيبهم وأباطيلهم بغير خطة السوء المذكورة في قول الصادق المصدوق: «من

أتى كاهناً، أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد».

قال ابن مسعود: أوتي نبيكم كل شيء، إلا مفاتح الغيب.

قال ابن عباس: إنها الأقدار والأرزاق.

وقال الضحاك: خزائن الأرض، وعلم نزول العذاب.

وقال عطاء: هو ما غاب عنكم، من الثواب، والعقاب.

وقيل: هو انقضاء الآجال، وعلم أحوال العباد، من السعادة، والشقاوة، وخواتيم أعمالهم.

وقيل: هو علم ما لم يكن، بعد أن يكون إذ يكون، كيف يكون، وما لم يكن، أن لو كان كيف يكون.

واللفظ أوسع من ذلك، ويدخل فيه ما ذكروه دخولاً أَوَّلِيًّا.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مفاتح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله تعالى: لا يعلم ما يكون في غدٍ إلا الله. ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام إلا الله. ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً. ولا تدري نفس بأي أرض تموت. ولا يدري أحد متى يجيء المطر».

أخرجه البخاري، وله ألفاظ. وفي رواية: «ولا يعلم أحد متى تقوم الساعة إلا الله».

وليس في هذه الروايات حصر الأمور الغيبية في تلك الأشياء، بل فيها أنها أصول الغيب.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية الشريفة: إن الله تعالى كما هدى عباده لدرك الأمور الظاهرة إلى سبل، كالعين للبصر والسمع[1] للسماع، والأنف للشم، واللسان للذوق، واليد للأخذ، والعقل للفهم.

وهذه السبل في اختيار العباد يستعملونها على وفق إرادتهم. وينتفعون بها حسب مرادهم.

مثلاً إذا أراد القلب أن يبصر شيئاً فتحوا العين، وإذا لم يرد، أغلقوها.

وكذا إذا أرادوا أن يذوقوا شيئاً ألقوه في الفم ولاكوه، وإذا لم يريدوه، ما لا كوره. فكأنه سبحانه أعطاهم مفاتح إدراك هذه الأشياء. وكل من يكون في يده مفتاح، تكون الأقفال في اختياره، فتحها بها متى شاء، وأغلقها متى شاء.

---

(١) قوله: والسمع للسماع، خطأ، الصواب أن يقال، والأذن للسماع لأن المصادر ليست من أسماء الذوات حتى يصح جعلها اسم آلة.

فالأمور الظاهرة إدراكها إلى العباد، إن شاءوا أدركوا، وإن لم يشاءوا لم يدركوا. فكذلك درك الأمور الغيبية شأن الله تعالى، ليس باختيار أحد من العباد، لا وَلِيّ، ولا نبي، ولا جن، ولا مَلَك، ولا شبح، ولا شهيد، ولا إمام، ولا ولد إمام، ولا خبيث، ولا جنية.

فإن الله تعالى لم يعط أحداً القدرة على إدراك الغيب بحيث متى شاء أدركه وعلم به. بل إذا أراد أن يخبر أحداً شيء، يخبره على قدر الإرادة منه له، لا على قدر إرادة المريد له، وعلى حسب اقتراحه.

وقد اتفق لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرات، أنه أراد أن يعلم شيئاً ويدركه، فلم يعلم به ولا أدركه، وإذا أراد الله أن يعلمه به أخبره صلى الله عليه وآله وسلم في آن واحد.

مثاله: إن المنافقين قذفوا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكان هو صلى الله عليه وآله وسلم في غمٍّ عظيم، من هذا الأمر، وكان يحققه إلى أيام معدودة، فلم يشعر بحقيقة الحال. والبال قد بلبل، من القلق، والهم.

ولكن لما أراد الله أن يطلعه على ذلك، أخبره أن المنافقين لكاذبون، وعائشة بريئة من قذفهم. فينبغي أن يؤمن بأن مفاتح الغيب عند الله تعالى، لم يضعها في يد أحد من الخلق، ولم يجعل أحداً خازناً لها. بل هي في يده الكريمة يفتح بها ويرزق من يشاء ما شاء، لا يقدر أحد أن يمسك يده.

فهذه الآية الشريفة دلت على أن من ادَّعى أن عنده علماً يعلم به أمراً غيبياً متى شاء، وفي قدرته أن يعلم بالأمور المستقبلة الآتية، فهو أكذب الكاذبين. يدَّعي له الألوهية التي استأثر بها رب العالمين.

فمن اعتقد في نبي، أو ولي، أو جن، أو ملك، أو إمام، أو ولد الإمام، أو شبح، أو شهيد، أو منَجِّم، أو رمَّال، أو جفار، أو فاتح فال، أو برهمن، أو راهب، أو جنية، أو خبيث أن له مثل هذا العلم، وهو يعلم الغيب بعلمه ذلك فهو مشرك بالله، وعقيدته هذه من أبطل الباطلات وأكذب المكذوبات، وهو منكر لهذه الآية القرآنية، وجاحد بها.

ولا تغتر بأن في بعض الأحوال والأوقات يطابق خبر المنجم، والرمال، والبرهمن وفأله وطيره الواقع، ويكون الأمر كما أخبر، فإن ذلك غلط بحت، ووسواس صِرْف، ووهم خالص، ولا يثبت من هذا علم الغيب لهم.

الا ترى أن كثيراً من أخبارهم يقع على خلاف حكمهم وخبرهم؟ فلو كانوا يعلمون الغيب لم يكن خبرهم غلط أبداً، أو الحال أنهم يقولون ما يقولون خَرْصاً وظَنًا فتارة يصح، وأخرى لا يصح، بل يكون غلطاً، فأين هذا من ذاك؟.

وهكذا شأن الاستخارة المستحدثة، والكشف، وقال القرآن المجيد.

نعم وَحْيُ الأنبياء عليهم السلام لا يتطرق إليه الخطأ والغلط، وهو ليس في اختيارهم.

فما ظنك بغيرهم من آحاد الخلق؟! بل يخبرهم الله تعالى بما يشاء، لا على حسب إرادتهم. ويدل لذلك قوله سبحانه ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨] أي الذي هو محل الخطأ، ومكان الجهل.

﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] أي تتوهمون مجرد توهم فقط، كما يتوهم الخارص، وتقولون على الله الباطل.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

أي لا يعلم أحد من المخلوقات الكائنة الثابتة الساكنة المستقرة فيهن. وهم الملائكة والإنس، ومنهم الرسل، والجن، وغيرهم، الغيب الذي استأثر الله بعلمه. ولكنه سبحانه يعلم ذلك.

والاستثناء على هذا منقطع، ورفع ما بعد «إلا» على اللغة التميمة.

وقيل: لا يعلم غيب من فيهما، ولا يعلم الأشياء التي تحدث فيهما إلا الله. وقيل: هو استثناء متصل مِن «مَن».

والأول أولى، لأن الاتصال يقتضي أن الله تعالى من جملة من فيهما، مع أنه سبحانه بائن عنهما فوق كل شيء، مستوٍ على عرشه.

أخرج البخاري ومسلم، وغيرهما من حديث عائشة قالت: «ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية» وقالت في آخره «ومن زعم أنه يخبر الناس بما يكون في غدٍ فقد أعظم على الله الفرية» والله تعالى يقول: ﴿قل لا يعلم﴾ [النمل ٦٥] الآية.

ومعنى آخر الآية ما يشعر الكفار متى ينشرون من القبور. لأن الشعور بوقت النشر، وزمان البعث من الأمور الغيبية التي لا علم بها لأحد إلا الله، بل الأبرار أيضاً لا يعلمون بذلك فضلاً عن الفجار والكفار والأشرار.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: إن الله أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول للناس: «إن علم الغيب لا يعلمه غير الله، لا ملك، ولا آدمي، ولا جن، ولا نبي، ولا غير هؤلاء من البررة والفجرة، وليس باختيار أحد أن يعلم أمراً غيبيًا.

والدليل على ذلك: أن الصلحاء يعلمون بأن الساعة تأتي يوماً، ويؤمنون بذلك ولكنهم لا يعلمون متى تأتي. فلو كان الملم بكل شيء في قدرتهم، لعلموا بذلك أيضاً، ولم يكونوا غير شاعرين بها.

فثبت أن العلم بوقت البعث، وحين النشر خاصة لله تعالى. لا يشركه فيه أحد من الخلق، وكذلك بغيره من الأمور المخفية الغيبية التي لم يُطْلِعْ أحداً عليها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] أي علم وقتها الذي تقوم فيه.

قال الفراء: معنى هذا الكلام النفي، أي ما يعلمه إلا الله.

وقال النحاس: وإنما صار فيه معنى النفي لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] أنها هذه ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤] أي في الأوقات المضروبة له، وفي الأمكنة التي جعلها معينة لإنزاله، ولا يعلم ذلك غيره. قرىء من التنزيل، والإنزال.

وفيه رد على من يقول، بنزوله بِنَوْءِ كذا وكذا، في وقت كذا وكذا في مكان كذا وكذا، ونحو ذلك.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] من الذكور والإناث، والصلاح والفساد، وما يتصل بهذا من التطورات.

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ﴾ [لقمان: ٣٤] من النفوس كائنة ما كانت، من غير فرق بين الملائكة والأنبياء، والجن والإنس، والشياطين.

﴿مَاذَا تَكْسِبُ غَداً﴾ [لقمان: ٣٤] من كسب دين، أو كسب دنيا، خير أو شر، فرح أو ترح، بسط أو قبض، عسر أو يسر ونحوها من كل شيء.

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] أي لا تعلم نفس بأي مكان يقضي الله عليها بالموت، من الأرض، في بر أو بحر، في سهل، أو جبل.

وربما أقامت بأرض، وضربت أوتادها، وقالت: لا أبرحها، فترمي بها مرامي القدر، حتى تموت في مكان لم يخطر ببالها.

روي «أن ملك الموت مرَّ على «سليمان» عليه السلام، فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه. فقال الرجل: من هذا؟ ملك الموت. قال: كأنه يريدني، وسأل سليمان عليه السلام أن يحمله على الريح ويلقيه ببلاد الهند، ففعل. ثم قال ملك الموت لسليمان: كان دوام نظري إليه تعجباً منه، لأني أمرت أن أقبض روحه بالهند، وهو عندك». ذكره النسفي في المدارك.

ورأى المنصور في منامه صورة ملك الموت، وسأله عن مدة عمره فأشار بأصابعه الخمس، فعبرها المعبرون بخمس سنوات. وبخمس أشهر، وبخمسة أيام. فقال الإمام أبو حنيفة «نعمان» بن ثابت رضي الله عنه: هو إشارة إلى هذه الآية الشريفة، فإن هذه العلوم الخمسة لا يعلمها إلا الله.

قال الكرخي: أضاف في الآية العلم إلى نفسه في الثلاثة الأُوَلِ من الخمسة المذكورة، ونفى العلم عن العباد في الأخيرتين منها، مع أن الخمسة سواء في اختصاص

الله تعالى بعلمها، وانتفاء علم العباد بها، لأن الثلاثة الأول أمرها أعظم وأفخم فخصت بالإضافة إليه تعالى.

والأخيرتان من صفات العباد فَخُصَّتا بالإضافة إليهم. مع أنه إذا انتفى عنهم علمها كان انتفاء علم ما عداهما من الخمسة أولى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ [لقمان: ٣٤] بهذه الأشياء وبغيرها من الغيوب جميعها ﴿خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] بما كان، وبما يكون، وببواطن الأشياء كلها ليس علمه محيطاً بالظاهر فقط.

قال ابن عباس: هذه الخمسة لا يعلمها مَلَكٌ مقرب، ولا نبي مرسل.

فمن ادَّعى أنه يعلم شيئاً من هذه فإنه كفر بالقرآن.

وفيه ردٌّ على المنجم والكاهن اللذين يخبران بوقت الغيث والموت، وغيرهما.

أخرج البخاري، ومسلم، وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا متى تقوم الساعة إلا الله، ولا ما في الأرحام إلا الله، ولا متى ينزل الغيث إلا الله، وما تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله».

وفي الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي هريرة، في حديث سؤاله عن الساعة، وجوابه بأشراطها ثم قال: «في خمس لا يعلمهن إلا الله» ثم تلا هذه الآية أي لا يدري أحد متى تقوم الساعة، في أي سنة، وأي شهر، وأي يوم، وأي ساعة، ليلاً، أو نهاراً.

وفي الباب أحاديث.

وعن مجاهد قال: «جاء رجل من أهل البادية فقال: إن امرأتي حُبْلَى فأخبرني ما تلد، وبلادنا مجدبة، فأخبرني متى ينزل الغيث، وقد علمت متى ولدت، وأخبرني متى أموت، فأنزل الله هذه» الآية.

وعن عكرمة نحوه، وزاد: «وقد علمت ما كسبت، فماذا أكسب غداً؟».

وزاد أيضاً: «أنه سأل عن قيام الساعة».

وقيل: نزلت في الحارث بن عمرو بن حارثة من أهل البادية.

واللفظ أوسع من التخصيص، والآية نصٌّ في محل النزاع.

وفيها أدل دليل على نفي علم الغيب عنه صلى الله عليه وآله وسلم، فضلاً عن غيره من الرسل والأمم.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: إن العلم بالأمور الغيبية، هو شأن الله تعالى ليس باختيار أحد من الخلق.

هذه القيامة إتيانها مشهور، بلغ حد التواتر لا ريب فيها، ولكن لا يعلم وقت مجيئها إلا هو، فضلاً عن أشياء أخرى، ليست في هذه المثابة من الشهرة واليقين، كفتح أحد، وهزيمة آخر، وصحة أحد، ومرض آخر، أو حياة أحد، وموت آخر. فإن هذه لا تساوي القيامة في الشهرة ولا في اليقين مثلها.

وكذلك لا علم لأحد بنزول المطر، مع أن موسمه متعين، ووقته معروف، ويمطر ـ غالباً ـ في تلك المواسم والأحيان.

وكلهم من نبي، وولي، وسلطان، وحكيم، وطبيب، وعالم، وجاهل، وبدويّ، وقرويّ يحتاج إليه. فلو كان للعلم إلى وقت نزوله سبيل، فلا بد أن يعلم به أحد، وإذ ليس فليس، فكيف بالأشياء التي لا موسم لها، ولا يحتاج إليها جميع الناس؟ كموت أحد، وحياته، وولادة أحد، وكونه غنياً، أو فقيراً، أو فتح أحد وهزيمته في الحرب، وعند الالتحام، فأنى لهم التناوش من مكان بعيد.

وكذلك ما في أرحام الأمهات، فإنه لا يعلم أحد، أهو ذكر أم أنثى، مادة كاملة أو ناقصة، حسن الصورة، أو قبيح الشكل؟ مع أن الأطباء يحكون الأسباب والعلامات لذلك، ولكن لا يقدرون على العلم بحال أحد مخصوص به.

وإذا لم يعلموا ذلك، فما ظنك بما هو مستور في الآدمي في الخيالات، والإرادات والنيات، والإيمان، والنفاق؟ فإنهم لا يتمكنون منها أصلاً.

وكذلك إذا لم يعلم أحد بحال نفسه أنه ماذا يفعل غداً، وماذا يكسب من خير أو شر، فكيف يعلم بحال غيره؟. وإذا لم يدر بمكان موته، فكيف يدري مكان موت أحد ووقته؟.

وبالجملة فلا يقدر أحد على أن يعلم أمراً أو شيئاً سيكون باختياره وإرادته، سوى الله الواحد، الذي لا شريك له، ولا ند، ولا ضد.

وهذه الآية قد دلت على أن هؤلاء الذين يدَّعون العلم بالغيب، بكشف، أو استخارة، أو نظر في تقويم قديم، أو ورقة، أو رمل، أو قرعة، أو أزلام، أو كتاب الفال، فأولئك هم الكاذبون المفترون.

لا ينبغي لأحد أن يقع في شَرَكِهم ومصيدهم، بل الذي يحب أن يكون على حذر منهم، فإنهم لصوص أكالون بطالون.

نعم الذي لا يدَّعي لنفسه العلم بالغيب، ولا يراه في قدرته واختياره.

بل يقول: إنه يعلم تارة شيئاً من جهة الله سبحانه وتعالى، وهذا ليس في قدرته، ولا يتمكن من العلم به متى شاء، بل الله يَمُنُّ بذلك عليه متى أراد.

فهذا الأمر يمكن، لعل قائله صدق أو كاد، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] أي لا أحد أضل منه، ولا أجهل.

فإنه دعا من لا يسمع، فكيف يطمع في الإجابة، فضلاً عن جلب نفع أو دفع ضر؟. فتبين بهذا أنه أجهل الجاهلين، وأضل الضالين، والاستفهام للتوبيخ والتقريع.

ويوم القيامة غاية لعدم الاستجابة، والمراد بها التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨] قاله الشهاب.

وقال في الانتصاف: في هذه الغاية نكتة وهي أنه تعالى لما جعل عدم الاستجابة مُغَيًّا بيوم القيامة. فأشعر الغاية بانتفاء الاستجابة في يوم القيامة على وجه أبلغ وأتم وأوضح وضوحاً، ألحقه بالبين الذي لا يتعرض لذكره. إذ هناك تتجدد العداوة والمباينة بينها وبين عابديها.

الضمير في قوله: «وهم» عن دعائهم غافلون الأول للأصنام، والثاني لعابديها.

والمعنى، الأصنام التي يدعونها غافلون عن ذلك، لا يسمعون، ولا يعقلون، لكونهم جمادات. فالغفلة مجاز عن عدم الفهم فيهم. وأجرى على الأصنام ما هو للعقلاء، لاعتقاد المشركين فيها أنها تعقل. قاله المفسرون.

وأقول: الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. فالآية شملت كل مَدْعُوٍ من دون الله من كل داع، حيًّا كان أو مَيِّتاً.

والدعاء هو العبادة، فمن عبد غير الله دخل في هذه الآية. ومعبوده غافل عن عبادته هذه، ولا يستجيب له يوم البعث أيضاً.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: يعني أن هؤلاء المشركين، هم أشد حماقة في حالهم. تركوا الله القادر العليم وَدَعَوْا غيره مما لا يقدر على شيء ولا يعلم بشيء.

وبيان الحماقة أولاً، أنهم لا يسمعون دعاء هؤلاء أصلاً، ولا يعقلونه.

وثانياً، لا قدرة لهم على شيء، لو دعاهم داع إلى يوم القيامة لا يتمكنون من شيء من دعائه والاستجابة له.

فهذه الآية قد علم منها أن بعض المشائخ الذين يدعونهم الناس من أمد بعيد، ومراحل شاسعة، وأمكنة قصوى، ولا يقولون في دعائهم إلا قولهم هذا:

يا فلان الحضرة، أُدع الله تعالى، يقضي بقدرته حاجتي الفلانية.

ويرون أن هذا ليس من الشرك في شيء، لأنهم لم يدعوه ولم يعبدوه، بل طلبوا منه الدعاء في جناب الباري تعالى شأنه.

فهذا غلط منهم وهفوة لا يعبأ بها، لأنا سلمنا أن الشرك لم يثبت من قبل دعاء الله تعالى في هذا الأمر. ولكن ثبت من جهة نداء غير الله. فإنه لم يدعهم إلا بعد أن اعتقد أنهم يسمعون نداءه ودعاءه من قريب وبعيد سواسية. فكلما ندعوهم، يسمعون دعاءنا ونداءنا، وهذا هو الشرك المحض.

وقد قال تعالى في هذه الآية: إن كل من دون الله، يستجيب للداعي النادي، بل هو عن صنعه هذا في غفلة. فإذا ثبت كونهم غافلين، فدعاؤهم لا يأتي إلا من المشركين الجاهلين، وفيه الشرك وهو المنهي عنه، ولأجله أرسلت الرسل وأنزلت الكتب.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨] قال ابن جرير: يعني الهدى والضلالة.

وهذه الجملة متضمنة لتأكيد ما تقدم قبلها من عدم علمه صلى الله عليه وآله وسلم بالساعة أيان تكون، ومتى تقع؟ لأنه إذا كان لا يقدر على جلب نفع له، أو دفع ضر عنه ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] سبحانه من النفع له والدفع عنه،فبالأولى أن لا يقدر على علم ما استأثر الله بعلمه.

وفي هذا من إظهار العبودية والإقرار بالعجز عن الأمور التي ليست من شأن العبيد، والاعتراف بالضعف عن انتحال ما ليس له صلى الله عليه وآله وسلم ما فيه أعظم زاجراً، وأبلغ واعظ، لمن يدعي لنفسه ما ليس من شأنه، وينتحل علم الغيب بالنجامة، أو الرمل، أو الطرق بالحصى، أو الزجر.

قال النسفي: أي أنا عبد ضعيف، لا أملك لنفسي اجتلاب نفع ولا دفع ضر كالمماليك إلا ما شاء مالكي من النفع لي، والدفع عني.

والاستثناء منقطع، وبه قال ابن عطية، وهو أبلغ في إظهار العجز.

ثم أكد هذا وقرره بقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. أي لو كنت أعلم جنس الغيب، لتعرضت، لما فيه الخير، فجلبته إلى نفسي، وتوقيت ما فيه السوء، حتى لا يمسني. ولكني عبد لا أدري ما عند ربي، ولا ما قضاه فيَّ، وقدره لي، فكيف أدري غير ذلك وأتكلف علمه؟.

وقيل: المعنى: لو كنت أعلم ما يريد الله عز وجل مني من قبل أن يعرفنيه لفعلته.

وقيل: لو كنت أعلم متى يكون لي النصر في الحرب، لقاتلت فلم أغلب.

وقيل: لو كنت أعلم الغيب لأجبت عن كل ما أسأل عنه.

وقيل: لو كنت أعلم وقت الموت لاستكثرت من العمل الصالح.

وقيل: لأعددت من الخصب للجدب، وقيل غير ذلك.

والأولى حمل الآية على العموم، فتندرج هذه الأمور وغيرها تحتها.

﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] أي لو علمت الغيب ما مسني السوء ولحذرت عنه.

وقال ابن جريج: لا يصيبني الفقر.

وقال ابن زيد: لاجتنبت ما يكون من الشر قبل أن يكون.

وقال الكرخي: أي ما مسني سوء يمكن التقصِّي عنه، بالتوقي عن موجباته والمدافعة بموانعه لا سوء ما، فإنه منه ما لا مدفع له ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، أي ما أنا إلا مبلغ عن الله أحكامه.

﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨] أي الذين كتب في الأزل أنهم يؤمنون، فإنهم المنتفعون به. فلا ينافي كونه بشيراً ونذيراً للناس كافة.

وقال في «فتح البيان»: والذي أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم عن المغيبات وقد جاءت بها أحاديث في الصحيح، فهو من قبيل المعجزات. ومن قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك على سبيل التواضع والأدب، فقد أبعد النجعة. بل الحق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله معتقداً بذلك، وأن الله هو المستأثر بعلم الغيب.

والمعجزات مخصصة من هذا العموم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]. انتهى.

فالآية على هذا، نَصٌّ في عدم علمه صلى الله عليه وآله وسلم بالأمور المغيبة.

ومن هو أعلى درجة، وأكمل علماً، وأعرف بالله تعالى من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يعلم الغيب، ويدعي دركه؟.

قال بعض أهل العلم: إن الأنبياء، والأولياء أفضلهم خاتم الرسل. والناس قد رأوا معجزاته العظمى، ومنه تعلموا أسرار الأمور، وباقتدائه صلى الله عليه وآله وسلم حصلت الكرامة لكل أحد. فلما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك، خاطبه الله تعالى في هذه الآية وأمره أن يقول للناس ما تقدم، ليعلموا حاله في عدم إدراك الغيب. فامتثل الأمر، وبلَّغ الناس عدم قدرته على درك المغيبات، وبين أنه غير قادر على نفع نفسه، ولا يملك شيئاً منه ومن ضره فكيف يملكهما للآخرين؟.

ولو كان العلم بالغيب في قدرته وتحت طاقته، وكان يعلم عاقبة الأمر، لَنَفَع نفسه وصانها عن الضرِّ ومس السوء، ولم يأت إلا بما ينفعه، لا بما يضره.

وبالجملة لا قدرة لي، ولا علم لي بالغيب، ولا أدَّعي الإلهية. إنما أنا نبي مرسل وشأن النبي أن ينذر ويبشر. ولا ينفع إنذاره وتبشيره إلا لمن يؤمن ويتيقن.

وليس إلقاء الإيقان في القلوب من شأني، بل هو في قدرة الله وإرادته، واختياره، ومشيئته.

فهذه الآية دليل على أن الأنبياء، والأولياء الذين أكرمهم الله وشرفهم وعظمهم في خلقه، إنما كرامتهم أنهم يهدون الناس إلى سبيل الله، وينذرونهم عن عاقبة السيئات، ويبشرونهم ـ بحسنها ـ على الإتيان بالحسنات. لأنهم عارفون بالمحاسن والقبائح، مطلعون على الفضائل والرذائل. فيعلمون الناس ما هم عالمون به من الخيور والشرور. وإن الله تعالى بارك في كلماتهم. فيسلك الناس ـ ببركاتهم ـ الصراط المستقيم ويهتدون إلى سبيل السوي.

وأما إنهم لا يقدرون على التصرف في العالم، فلا يستطيعون على إماتة أحد ولا على إعطاء ولد، ولا حل مشكل، وكشف معضل، وقضاء حاجة، وعلى الفتح والهزيمة، والغنى والفقر، وجعل أحدٍ مَلِكاً أو وزيراً، أو أميراً، أو رئيساً، أو على شفاء مريض، أو إفاضة عافية لأحد، أو سلب هذه الأمور من أحد، أو إلقاء إيمان في قلب، أو انتزاعه منه. فهذا ليس بنقص فيهم، لأن الناس جميعهم في هذه الأمور، سواء كانوا أكابر أو أصاغر سواسية. وكلهم عاجزون غير قادرين على شيء من ذلك.

وكذلك لا نقص فيهم على أن الله لم يمكنهم من علم الغيب حتى يعلموا حال القلب متى شاءوا، وهل هو حي أم ميت؟ أو في البلد الفلاني، أو في الحال الفلاني؟ وهل يولد له أم لا؟ وهل يربح في التجارة أم لا؟ وهل يغلب في المعركة، أم يهزم؟ فإن هذه الأمور يستوي فيها العباد العظماء والصغراء، وكلهم عن ذلك غافلون، وجاهلون.

فكما أن الناس جميعاً قد يقولون شيئاً بالعقل والقرينة، فيوافق الواقع تارة، ويخطئون فيه أخرى، فهكذا ما يقوله هؤلاء الكبراء الفضلاء بعقلهم، وبالقرائن قد يقع، وقد لا يقع، وقد يصح وقد يغلط. فالحال واحد، والشأن واحد. اللهم إلا ما كان من طريق الوحي، أو الإلهام الإلٰهيّ، فهو أمر آخر. ولكن ليس ذلك أيضاً في قدرتهم وإمكانهم حتى يشاء الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] يا ملائكتي ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣].

يعني ما كان وما سيكون. وذلك أنه سبحانه علم أحوال آدم قبل أن يخلقه.

قال في «فتح البيان»: وفي اختصاصه بعلم غيب السموات والأرض ردٌّ لما يتكلفه كثير من العباد من الاطلاع على شيء من علم الغيب، كالمنجمين، والكهان، وأهل الرَّمْلِ، والسحر والشعوذة. انتهى.

ومنهم جهلة المتصوفة المدعية له بالكشف والإلهام.

﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣] أي ما تظهرون وما تسرون، كما يفيده معنى ذلك عند العرب. ومن فسره بشيء خاص، فلا يقبل منه إلا بدليل.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ٤٤] أي من أخبار ما غاب عنك ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٤٤] أي نعلمك به ونظهرك. والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وفيه أن الغيب مختص علمه به تعالى، ولا يعلمه أحد، نبيًّا كان أو غيره.

﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد استدل بهذا من أثبت القرعة، والخلاف في ذلك معروف وقد ثبت أحاديث صحيحة في اعتبارها، ووردت في خمسة مواضع ذكرها الشوكاني رحمه الله في النَّيْل[١] وعدَّدها.

والمراد هنا بهذه الآية إثبات علم الغيب لله سبحانه، وأنه لا يشركه فيه نبي مرسل، ولا ملك مقرب.

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ لهم مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩] أي ما الذي ردَّ عليكم قومكم حين دعوتموهم في دار الدنيا إلى توحيدي وطاعتي؟.

وتوجيه السؤال إلى الرسل لقصد توبيخ قومهم وأممهم المشركة.

﴿قَالُوا﴾ [المائدة: ١٠٩] صيغة الماضي للدلالة على التحقق ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩] هذا تفويض منهم وإظهار للعجز، وعدم القدرة، وردّ الأمر إلى علمه تعالى.

وقيل: معناه، لا علم لنا بما أحدثوا بعدنا.

وقيل: لا علم لنا بما اشتملت عليه بواطنهم.

وقيل: لا علم لنا بعاقبة أمرهم. وقيل غير ذلك، واللفظ أوسع من هذا.

﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] يعني انك تعلم ما غاب عنا من باطن الأمور.

ونحن نعلم ما نشاهد، ولا نعلم ما في الضمائر؛ ليس تخفى عليك خافية.

وفي الآية دليل على نَفْي علم الأنبياء بالغيوب، إجماعاً منهم، واعترافاً به في تجاه الرب تعالى. وإذا لم يعلم الرسل والأنبياء الغيب، ونفاه عنهم سبحانه، فمن ذا الذي يدَّعيه لنفسه أو لأحد منهم مضادًّا لأخبار الله تعالى؟.

---

(١) النيل، أي كتاب «نيل الأوطار».

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

أشار به إلى أن اتخاذهما آلهين تشريك لهما معك في الألوهية، لا إفرادهما بذلك.

إذ لا شبهة في ألوهيتك، وأنت منزه عن الشريك، فضلاً أن يتخذ إلهاً دونك، على ما يشعر به ظاهر العبارة، نبه عليه السعد التفتازاني.

﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهذا هو غاية الأدب وإظهار المسكنة لعظمة الله تعالى، وتفويض الأمر إلى علمه، وقد علم أنه لم يقله؛ فثبت بذلك عدم القول به.

﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] قال ابن عباس: أي تعلم ما في غيبي؛ ولا أعلم ما في غيبك.

﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] تعلم ما كان وما سيكون.

وفي الآية دليل على اختصاص الله تعالى بعلم الغيب؛ ورد على كل من يدعيه من الناس؛ أو يثبته لأحد من الخلق، سواء كان رسولاً أو غيره.

فإن كلهم ـ في عدم العلم بالغيب، أي غيب كان ـ سواسية.

﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] أي ما أمرتهم إلا أن وحِّدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً.

وفيه رد على النصارى في قولهم: إن المسيح ابن الله، فإنه عليه السلام اعترف هنا بعبديته، وربوبية الله له ولهم أجمعين.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠] المراد: خزائن قدرته التي تشتمل على كل شيء من الأشياء.

أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأن يخبرهم بذلك، وأمره أن يقول لهم أيضاً ولا أدَّعي أني أعلم الغيب من أفعاله، حتى أُخبركم به، وأعرفكم بما سيكون في مستقبل الدهر ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فيه نفي علم الغيب عن خاتم الرسل صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً لا يتطرق إليه شك ولا شبهة، وهو الحق الذي لا محيص عنه.

وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال المفسرون: صفة للذي خلق السموات والأرض، أو هو (١) يعلم ما غاب من عباده، وما يشاهدونه، فلا يغيب عن علمه شيء، ولا يعلم أحد غيره سبحانه شيئاً من الغيب.

---

(١) إشارة إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف لا صفة.

فمن أثبت علم شيء من المغيبات لغير العالم به على الإطلاق فقد أتى باباً عظيماً من الشرك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] أي جميع ما يسرونه من النفاق، وما يتناجون به فيما بينهم من الطعن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى أصحابه، وعلى دين الإسلام.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨] أي ما غاب عن العيان فلا يخفى عليه شيء من الأشياء المغيبة، كائناً ما كان، وهذا يدل ـ بفحواه ـ على اختصاصه سبحانه بعلم الغيب، وإذا كان هذا العلم مختصاً به، فادعاؤه لغيره شرك به سبحانه.

ويدل له قوله تعالى: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠] أي الله هو المحيط بعلمه، المستأثر به، لا علم لي ولا لكم، ولا لسائر مخلوقاته.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٦١] أي ما يغيب عن علمه ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أي نملة حمراء، التي هي خفيفة الوزن جداً.

﴿فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١] أي في دائرة الوجود والإمكان.

وإنما عبَّر عنها بها مع أنه سبحانه لا يغيب عنه شيء لا فيهما ولا فيما هو خارج عنهما. لأن الناس لا يشاهدون سواهما، وسوى ما فيهما من المخلوقات. وقدم الأرض على السماء، لأنها محل استقرار العالم، فهم يشاهدون ما فيها من قرب.

وقال تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [هود: ٣١] أي ولا أدَّعي أنِّي أعلم بغيب الله.

فيه أنكار عن علمه صلى الله عليه وآله وسلم بالغيب، وهو نص في موضع النزاع، وقد تقدم مثله قريباً.

وقال تعالى: : ﴿تلك﴾ [هود: ٤٩] أي قصة نوح عليه السلام: ﴿من أنباء الغيب﴾ [هود: ٤٩] أي من جنسها.

والأنباء: جمع نبأ وهو الخبر ﴿نوحيها إليك﴾ [هود: ٤٩] والمجيء بالمضارع لاستحضار الصورة ﴿ما كنت﴾ [هود: ٤٩] يا محمد ﴿تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا﴾ [هود: ٤٩] أي الوحي أو القرآن ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩].

فيه نَفْيُ علم الغيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن العرب، وغيرهم مثلهم في ذلك.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣] أي علم جميع ما هو غائب عن العباد فيهما.

وخُصَّ الغيب مع كونه يعلم بما هو مشهود، كما يعلم بما هو مغيب، لكونه من العلم الذي لا يشاركه فيه غيره. قاله في «فتح البيان».

﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣] أي أمر الخلق كلهم، في الدنيا والآخرة، يوم القيامة، فيجازي كلًا بعمله.

﴿فَاعْبُدْهُ﴾ [هود: ١٢٣] ولا تعبد غيره، فإن عبادة الغير، وإثبات علم الغيب له شرك به تعالى ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ [هود: ١٢٣] عليه، قيل: هذا الخطاب له صلى الله عليه وآله وسلم، ولجميع خلقه، مؤمنهم وكافرهم.

وفي تأخير الأمر بالتوكل، عن الأمر بالعبادة إشعار بأنه لا ينفع دونها.

قال كعب الأحبار: فاتحة التوراة، فاتحة الأنعام، وخاتمتها، خاتمة هود يعني هذه الآية، ولله إلخ.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ﴾ [يوسف: ١٠٢] المذكور من أمر يوسف عليه السلام ﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [يوسف: ١٠٢] أي أخباره ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٢] فيه نفي علم الغيب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف ١٠٣] على هدايتهم، وبالغت في ذلك ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] بالله لتصميمهم على الشرك الذي هو دين آبائهم، وعلى الكفر.

وقد وجد ما ذكره الله تعالى هاهنا من عدم إيمانهم بتوحيد الألوهية في كل زمان. سيما في هذا الزمان الأخير الذي ظهر فيه الفساد في البر والبحر.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٨ و٩] عما يقوله المشركون. فيه بيان إحاطته سبحانه بالعلم، وعلمه بالغيب وهذا يرشد إلى نفيه عن الغير.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي لا يحصى عددهم، ومقاديرهم، ولا يحيط بهم علماً ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]. وعدم العلم من غير الله يعم ما هو راجع إلى صفاتهم وأحوالهم، وأخلاقهم ومدد أعمارهم، وإلى ما هو راجع إلى ذواتهم.

أي لا يعلم ذلك كله إلا الله سبحانه، لأنه هو المستأثر بذلك، ولا يشاركه أحد في علم ما هنالك.

قال ابن مسعود في هذه الآية كذب النسابون، وعن عمرو بن ميمون مثله.

وعن أبي مجلز قال: «قال رجل لعليّ كرم الله وجهه: أنا أنسب الناس. قال: إنك لا تنسب الناس. فقال: بلى. فقال له عليّ: أرأيت قوله: ﴿وعاداً وثمود وأصحاب الرس

وقروناً بين ذلك كثيراً﴾ [الفرقان: ٣٨]. قال: أنا أنسب ذلك الكثير. قال أرأيت قوله: ﴿والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله﴾ ؟[إبراهيم: ٩]. فسكت.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣ والنحل: ٧٧] قال في «فتح البيان»: أي يختص ذلك به، لا يشاركه فيه غيره، ولا يستقلّ به.

﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧] أي كَرَجْعِ طَرْفٍ من أعلى الحدقة إلى أسفلها ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ منه بأن يكون في زمان نصف تلك الحركة.

والساعة المذكورة هي التي هي أعظم ما وقعت فيه المماراة من الغيوب المختصة به سبحانه، وهو إماتة الأحياء، وإحياء الأموات من الأولين والآخرين، وتبديل صُوَرِ الإمكان أجمعين.

قال تعالى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ٢٦].

أفاد هذا التعجب أن شأنه سبحانه في علمه بذلك خارج عما عليه إدراك المدركين. وقرىء «ولا تشرك» بالتاء، على أنه نَهْيٌ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل لله شريكاً في حكمه. والمراد بحكم الله: ما يقضيه، أو علم الغيب. والأول أولى.

ويدخل علم الغيب في ذلك دخولاً، أولياً فإن علمه سبحانه من جملة قضائه تعالى.

وقال تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الأولَى﴾ [طه: ٥١] كقوم نوح، وهود، ولوط وصالح في عبادتهم الأوثان، فإنها لم تُقِرَّ بالرب، بل عبدت الأوثان ونحوها من المخلوقات.

فأجابه موسى عليه السلام و﴿قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [طه: ٥٢] هو من علم الغيب الذي استأثر الله به لا تعلمه أنت، ولا أنا: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]أضاف موسى هذا العلم إلى الله سبحانه، ونفى ذلك عن نفسه.

فدل على أن الأنبياء لا يعلمون منه شيئاً إلا ما يخبر به سبحانه إياهم.

وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤] أي هو مختص بذلك، وهذا دليل آخر على الوحدانية. ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] أي أنه سبحانه متعالٍ عن أن يكون له شريك في الملك، أو في علم الغيب.

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] الناس ﴿عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي عن وقت حصولها، ووجودها، وقيامها. ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] يعني أنه سبحانه استأثر به، ولم يُطْلِع عليه نبياً مرسلاً، ولا ملكاً مقرباً ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾ [الأحزاب: ٦٣].

قال «في فتح البيان»: الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لبيان أنها إذا

كانت محجوبة عنه لا يعلم وقتها، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف بغيره من الناس؟.

قال: وفي هذا تهديد عظيم للمستعجلين وإسكات للمتحينين، والمشركين، ولمن يثبت علم المغيبات للأنبياء والصالحين، وغيرهم من الخلق أجمعين.

وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمٰوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

فيه رَدٌّ على من يقول من الفلاسفة وغيرهم، من أن الله يعلم الأشياء علماً كلياً، ولا يعلمها علماً جزئياً.

فهذه الآية الشريفة نَصٌّ قاطع في محل النزاع، وحجة بالغة في الأعداء، والأحباء، في كونه سبحانه عالماً بالعلم الجزئي الشامل لكل ذرة من الخلق، ومن جحده فقد كفر.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ﴾ [سبأ: ١٤] أي ظهر لهم وانكشف ﴿أَن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤].

أي لو صح ما تزعمونه من أنهم يعلمون الغيب لَعَلِمُوا بموته، ولم يلبثوا بعد موته مدة طويلة في العذاب، أي العمل الذي أمرهم به، والطاعة له، وهو إذ ذاك ميت.

قال الواحدي: قال المفسرون: كان الناس في زمن سليمان يقولون: إن الجن تعلم الغيب. فلما مكث سليمان قائماً على عصاه حَوْلًا مبيناً، والجن تعمل تلك الأعمال الشاقَّة التي كانت تعمل في حياة سليمان، لا يشعرون بموته، حتى أكلت الأرضة عصاه، فَخَرَّ ميتاً، فعلموا بموته، وعلم الناس أن الجن لا تعلم الغيب. وفي الباب روايات بطرق وألفاظ ذكرها في «فتح البيان».

والآية دلت دلالة واضحة على أن الغيب لا تعلمه الجن، ولا غيرهم من الإنس وغيرهم. بل هو خاصة لله سبحانه وخصيصة لا يشاركه فيه إنس، ولا جن، ولا مَلَكٌ، ولا غيرهم من الخلق. ومثبته لغيره سبحانه مشرك بالله، في صفاته الخاصَّة به.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

ومن قذفه بالحق تنصيصه سبحانه في كتابه العزيز في مواضع لا تحصى بأن علم الغيب مختص به تعالى، وهو مستأثر به، لا شريك[1] له في ذلك أحد من السعداء، والأشقياء.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [فاطر: ٣٨]. أثبت سبحانه لذاته هذا العلم، إشارة إلى عدم شريك له فيه. وهو الحق

---

(١) قوله: لا شريك له في ذلك أحد... إلخ، الصحيح: لا يشركه في ذلك أحد.

الواضح الثابت بأدلة الكتاب والسنة عند كل فقيه ونبيه.

وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] أي مبدعهما وخالقهما. ﴿عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الزمر: ٤٦] أي ما غاب وشوهد ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] قيل: هذه محاكمة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمشركين إلى الله تعالى.

عن ابن المسيب: لا أعرف آية قرئت فدعي عندها إلا أجيب سواها.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ما أنا بأول رسول قاله ابن عباس.

﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي﴾ [الأحقاف: ٩] فيما يستقبل من الزمان ﴿وَلاَ﴾ [الأحقاف: ٩] أدري ما يفعل ﴿بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩].

فيه نَفْيُ العلم عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالأمور المستقبلة به، وبغيره من الناس. والآية تدل ـ بفحوى الخطاب ـ على اختصاص ذلك العلم به سبحانه وتعالى، وهو المراد هنا، وقد تقدم تفسيرها في الباب الأول من هذا الكتاب.

وقال تعالى: ـ قال ـ أي هود عليه السلام ﴿إِنَّمَا الْعِلْمُ﴾ [الأحقاف: ٢٣] بوقت مجيء العذاب ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣] لا عندي، ولا مدخل لي فيه، فأستعجل به.

﴿وَأُبَلِّغُكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٣] أي وأما أنا فإنما وظيفتي التبليغ ﴿مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣] إليكم من ربكم. ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٣] فيه نَفْيُ علم الغيب عن «هود» النبي عليه السلام، واختصاصه بالله تعالى، وأن القوم المشركين جاهلون مُصِرُّون على كفرهم وشركهم بالله في صفاته الواجبة التي من جملتها العلم بالغيب.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨]. فيه بيان علمه تعالى بالغيب، ولازمه أن لا يعلمه غيره أصلاً كائناً من كان.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢] أي المعبود الذي لا تنبغي العبادة والألوهية إلا له. ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] قدم الغيب على الشهادة، لكونه متقدماً وجوداً. والمعنى عالم ما غاب عن الإحساس وما حضر.

وقيل: عالم السر والعلانية. وقيل: ما يكون. وقيل: الدنيا والآخرة. ولا مانع من الحمل على الجميع، فإن اللفظ أوسع من ذلك، والعبرة بعمومه لا بخصوص الأسباب.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤] أي يوم القيامة ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩٤] من الأعمال القبيحة، ويجازيكم عليها. وفيه وعد وتهديد.

وقال تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم﴾ [التغابن: ١٨] أي الغالب القاهر ذو الحكمة الباهرة، في الإخبار عن الغيوب. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ﴾ [الأحقاف: ٢٣] أي إن وقت قيام الساعة علمه ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣] لا يعلمه غيره.

ومثله قوله: ﴿إِنَّمَا عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي وإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ أنذركم وأخوفكم عاقبة شرككم وكفركم، وأبين لكم ما أمر الله ببيانه، بإقامة الأدلة حتى يصير ذلك كأنه مشاهد.

وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً﴾ [الجن: ٢٦] الفاء لترتيب عدم الإظهار على تفرده سبحانه بعلم الغيب.

أي لا يطلع على الغيب الذي يعلمه ﴿إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧] أي من اصطفاه من الرسل، أو من ارتضاه منهم لإظهاره على بعض غيبه، ليكون ذلك دالاً على نبوته.

قال القرطبي: ليس المنجم، ومن ضاهاه، ممن يضرب بالحصى، وينظر في الكف، ويزجر الطير، ممن ارتضاه من رسول، فيطلعه على ما يشاء من غيبه بل هو كافر بالله، مفترٍ عليه بحدسه وتخمينه، وكذبه. انتهى.

وقال الواحدي: وفي هذا دليل على أن من ادَّعى أن النجوم تدله على ما يكون من حادث، فقد كفر بما في القرآن.

وقال الزمخشري: فيه إبطال الكهانة، والسحر، والتنجيم. لأن أصحابها أبعد شيء، من الارتضاء وأدخله في السخط.

قال الرازي: وعندي أن الآية لا دلالة فيها على شيء مما قالوه.

إذا لا صيغة عموم في غيبه، فيحمل على غيب واحد، وهو وقت القيامة، لأنه واقع بعد قوله: ﴿أَقَرِيب مَا تُوعَدُونَ﴾ الآية.

فإن قيل: فما معنى الاستثناء حينئذ.

قلنا: لعله إذا قربت القيامة يظهره، وكيف لا وقد قال: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥] فتعلم الملائكة حينئذ قيام الساعة.

أو استثناء منقطع، أي من ارتضاه من رسول يجعل بين يديه، ومن خلفه حفظة يحفظونه من شر مردة الجن والإنس.

ويدل على أنه ليس المراد أنه لا يُطْلِعُ أحداً على شيء من المغيبات إلا الرسل، أنه ثبت كما يقارب التواتر أن «شِقًّا» و«سطيحاً» كانا كاهنين.

وقد عرفا بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ظهوره، وكانا مشهورين بهذا العلم عند العرب حتى رجع إليهما كسرى.

فثبت أن الله قد يطلع غير الرسل على شيء من المغيبات.

وأيضاً أطبق أهل المال على أن معبر الرؤيا يخبر عن أمور مستقبلة ويكون صادقاً فيها.

وأيضاً قد نقل السلطان «سنجر بن مالك شاه» كاهنة من بغداد إلى خراسان، وسألها عن أمور مستقبلة، فأخبرته بها فوقعت على وفق كلامها.

قال: وأخبرني ناس محققون في علم الكلام والحكمة، أنها أخبرت عن أمور غائبة بالتفصيل، فكانت على وفق خبرها.

وبالغ أبو البركات في كتاب «التعبير» في شرح حالها، وقال: فحصت عن حالها ثلاثين سنة فتحققت أنها كانت تخبر عن المغيبات إخباراً مطابقاً. وأيضاً فإنا نشاهد ذلك في أصحاب الإلهامات الصادقة، وقد يوجد ذلك في السحرة أيضاً.

وقد نرى الأحكام النجومية مطابقة، وإن كانت قد تتخطف. فلو قلنا: إن القرآن يدل على خلاف هذه الأمور المحسوسة لتطرق الطعن إلى القرآن، فيكون التأويل ما ذكرناه. انتهى كلامه بمعناه.

قال «محمد بن علي الشوكاني» رحمه الله تعالى: أما قوله: إذ لا صيغة عموم في غيبه فباطل. فإن إضافة المصدر، واسم الجنس من صيغ العموم كما صرح به أئمة الأصول وغيرهم.

وأما قوله: وهو استثناء منقطع، فمجرد دعوى. يأباها النظم القرآني.

وأما قوله: إن «شِقًّا» و«سطحياً» إلخ، فقد كانا في زمن يسترق فيه الشياطين السمع، ويلقون ما يسمعونه إلى الكهان، فيخلطون الصدق بالكذب كما ثبت في الحديث الصحيح.

وفي قوله: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠] ونحوها من الأيات، فباب الكهانة قد ورد بيانه في هذه الشريعة، وأنه كان طريقاً لبعض الغيب بواسطة استراق الشياطين، حتى منعوا ذلك بالبعثة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام والتحية.

قالوا: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً * وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابا رصداً﴾ [الجن: ٨ و٩].

فباب الكهانة في الوقت الذي كانت فيه مخصوص بأدلته، فهو من جملة ما يخصص به هذا العموم. فلا يَرِدُ ما زعمه من إيراد الكهانة على هذه الآية.

وأما حديث المرأة الذي أورده، فحديث خرافة، ولو سلم وقوع شيء مما حكاه عنها من الأخبار، لكان من باب ما ورد في الحديث «إن في هذه الأمة محدثين، وإن منهم عمر». فيكون كالتخصيص لعموم هذه الآية، لا نقضاً.

وأما ما اجترى به على الله وعلى كتابه، من قوله في آخر كلامه: فلو قلنا: إن القرآن يدل على خلاف هذه الأمور المحسوسة لتطرق الطعن إلى القرآن.

فيقال له: ما هذه بأول زلة من زلاتك، وسقطة من سقطاتك.

وكم لها لديك من أشباه وأمثال نَبَضَ بها عِرْق فلسفتك، وركض بها الشيطان الذي صار يتخبطك في مباحث تفسيرك.

يا عجباً لك! أيكون ما بلغك من خبر هذه المرأة ونحوه موجباً لتطرق الطعن إلى القرآن؟. وما أحسن ما قاله بعض أدباء عصرنا:

وَإِذَا رَامتِ الذبابة للشمس غطاء مدت عليها جناحاً

وقلت من أبيات منها:

مَهَبُّ رياح سَدَّهُ بجناح وقَابَلَ بالمصباح ضَوْءَ صباح

فإن قلت: إذاً قد تقرر بهذا الدليل القرآني أن الله يظهر من ارتضى من رسله على ما شاء من غيبه.

فهل للرسول الذي أظهره الله على ما شاء من غيبه أن يخبر به بعض أمته؟.

قلت: نعم، ولا مانع من ذلك.

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا ما لا يخفى على عارف بالسنة المطهرة، فمن ذلك ما صح أنه قام مقاماً أخبر فيه بما سيكون إلى يوم القيامة، وما ترك شيئاً مما يتعلق بالفتن ونحوها. حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه.

وكذلك ما ثبت من أن حذيفة بن اليمان كان قد أخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يحدث من الفتن بعده، حتى سأله عن ذلك أكابر الصحابة، ورجعوا إليه.

وثبت في الصحيح وغيره «أن عمر بن الخطاب سأله عن الفتنة التي تموج كموج البحر، فقال: إن بينك وبينها باباً: فقال عمر: هل يفتح، أو يكسر؟ فقال: بل يكسر». فعلم عمر أنه الباب، وأن كسره قتله كما في الحديث الصحيح المعروف أنه قيل لحذيفة: هل كان عمر يعلم ذلك؟ فقال: نعم. كما يعلم أن دون غد الليلة.

وكذلك ما ثبت من إخباره لأبي ذر بما يحدث له مما حدث له، وإخباره لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه بخبر ذي الثدية، ونحو هذا مما يكثر تعداده، ولو جمع لجاء منه مصنف مستقل.

وإنما تقرر هذا، فلا مانع من أن يختص بعض صلحاء هذه الأمة بشيء من أخبار الغيب التي أظهرها الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأظهرها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض أمته، وأظهرها هذا البعض من الأمة لمن بعدهم. فتكون كرامات الصالحين من هذا

القبيل. والكل من الفيض الرباني بواسطة الجناب النبوي. انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ومن الأدلة الدالة على رد الإشراك في العلم، ما رويَ عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء قالت: «جاء صلى الله عليه وآله وسلم فدخل حين بنى عليَّ، فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلتْ جُرَيرِيَات لنا يضربْنَ بالدف، ويندبن من قُتِلَ من آبائي يوم «بدر». إذا قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال: دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين». رواه البخاري كذا في «باب إعلان النكاح» من المشكاة.

قال «على القاري» في المرقاة إنما منع لقولها: وفينا نبي الخ، لكراهة نسبة علم الغيب إليه لأنه لا يعلم الغيب إلا الله. وإنما يعلم الرسل من الغيب ما أخبروا معجزة لهم.

قال بعض العلماء: إن الربيع كانت امرأة من الأنصار. فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عرسها وجلس عندها. وكانت للأنصار جوار أخذن في الغناء، فقلن في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنه يعلم الأمر المستقبل. فمنهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقلن هذا، وأمرهن أن يقلن القول السابق.

فدل هذا على أن لا ينبغي أن يعتقد في أحد من الأنبياء والأولياء، والأئمة والشهداء وغيرهم، أنهم يعلمون الغيب، ويدركون ما هو كائن بعد غد.

بل لا يحسن هذه العقيدة في حقه صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو سيد المرسلين، وخاتم النبيين، فضلاً عن غيره، ولا يحسن أن يمدحه بمثل ذلك.

وأما هؤلاء الشعراء الذين يبالغون في مدائح الأنبياء والرسل، وأهل الكرامة والشيوخ، والأساتذة، والملوك، ويأتون بإطراء فيهم، ويتجاوزون الحدود، فيصفونهم بأوصاف لا تليق إلا لله، ويرون أن المبالغة والإغراق يجوز في الشعر.

فهذا من أبطل الباطلات، وأسوأ المقالات، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يُجِزْ مثل هذا المدح في شعر الجويريات الأنصارية له.

فأي عاقل يرضى بأن يسمع مثل هذا النظم أو يكتبه في بياضه وديوانه، أو ينشده في مجالسه ويتواجد عليه؟.

وأخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «من أخبرك أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الخمس التي قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] فقد أعظم الفرية».

والمراد بهذه الخمس هي الآيات التي في آخر سورة لقمان، وقد تقدم تفسيرها.

قال بعض العلماء: المعنى أن كل شيء من الأمور المغيبة داخل في هذه الخمس.

فمن قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلم هذه الخمس التي شملت

كل أمر غيبي، فقد أتى بالفرية العظمى.

فكيف بمن يعتقد هذا في حق إمام، أو كريم، ويقول: إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إنما أبى عنه أدباً بالشريعة؟.

فإن القائل بذلك أكذب القائلين. فإنه لا يعلم الغيب ـ كائناً ما كان، وفي أي شأن ـ إلا الله رب العالمين.

وعن أم العلاء الأنصارية قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «والله لا أدري، والله لا أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي ولا بكم». رواه البخاري. كذا في «باب البكاء والخوف» من المشكاة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

نقل عن القاري في «المرقاة» عن الطيبي وُجُوهاً في معنى هذا الحديث.

ثم قال: والحاصل أنه يريد نَفْيَ علم الغيب عن نفسه، وأنه ليس بمطّلع عليه وأنه غير واقف ولا مطلع على المقدر له ولغيره، والمسكنون من أمره وأمر غيره.

لا أنه متردد في أمره، غير متيقن بنجاته لما صح من الأحاديث الدالة على خلاف ذلك. انتهى.

قال بعض أهل العلم: إن معاملة الله بعباده في الدنيا، وفي القبر، وفي الآخرة شيء لا يعلم به أحد من الناس، لا النبي، ولا الوليّ، لا بالنسبة إلى نفسه، ولا بالنسبة إلى غيره.

ولو سُلِّم أن الله أخبر بعض المقبولين بشيء على طريقة الوحي والإلهام، وأعلمه أن عاقبة فلان بخير أو بسوء، فهذا أمر مجمل.

والعلم بالزيادة عليه، ودرك تفصيله خارج عن دائرة قدرتهم.

قال في «فتح البيان» في تفسير الآية المذكورة: أي ﴿ما أدري ما يفعل بي﴾ [الأحقاف: ٩] فيما يستقبل من الزمان.

هل أبقى في مكة أو أخرج منها؟ وهل أموت، أو أقتل كما فعل بالأنبياء قبلي؟.

وما أدري ما يفعل بكم، يعني هل تعجل لكم العقوبة كالمكذبين قبلكم أم تمهلون؟ وهذا إنما هو في الدنيا.

وأما في الآخرة فقد علم أنه وأمته في الجنة، وأن الكافرين في النار.

وقيل: إن المعنى، ﴿ما أدري ما يفعل بي ولا بكم﴾ [الأحقاف: ٩] يوم القيامة.

قيل: إنها لما نزلت قدح المشركون وقالوا كيف نتبع نبياً لا يدري ما يفعل به، ولا بنا؟

وأنه لا فضل له علينا؟ .

فنزل قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] والأول أولى، لما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث أم العلاء قالت:

«لما مات عثمان بن مظعون قلت: رحمك الله يا أبا السائب، شهادتي عليك لقد أكرمك الله. فقال رسول الله: وما يدريك أن الله أكرمه؟. أما هو فقد جاءه اليقين من ربه، قالت أم العلاء: فوالله لا أُزكِّي بعده أحداً». انتهى.

وهذا يرشدك إلى القول بنسخ هذه الآية ضعيف جداً.

والمراد نَفْيُ علم الغيب عنه، وبيان أن الله مستأثر به، دون خلقه.

وهذا حق لا يتطرق إليه النسخ، والله أعلم.

في حديث عمر يرفعه في قصة جبريل عليه السلام قال: «فأخبرني عن الساعة قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل».

فيه نَفْيُ علم الغيب عن الأنبياء، والملائكة.

وفي رواية أبي هريرة، «في خمس لا يعلمهن إلا الله ثم قرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية.

والحديث متفق عليه، وله دلالة على نفي علم الغيب عن الخلق.

وفي حديث ابن مسعود «إن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلم، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ »[صَ: ٨٦] متفق عليه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. واقرءوا إن شئتم ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]» متفق عليه.

هذا الحديث فيه دليل على نفي العلم بالغيب عن البشر، والرسول أيضاً بشر، فلا علم له أيضاً بهذا، كسائر البشر.

وإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما في الجنة من النعيم وأنواعه، وما في النار من النقم وأقسامها، فأمر آخر أخبره الله تعالى به، إنذاراً، وتبشيراً لعباده.

فكان ذلك معجزة له صلى الله عليه وآله وسلم، لا علماً بالغيب.

وإثبات العلم بما كان وما يكون لأحد من الكرام، مذهب الرافضة.

فإنهم يثبتون هذا لأئمتهم افتراء منهم عليهم، ولو كانوا عالمين بذلك لاستكثروا من

الخير، ولم يمسهم السوء الذي أصابهم من أيدي بني أمية، وبني العباس.

ولكن الأمر الصواب أنهم كانوا كسائر العباد، في عدم العلم بالمغيبات.

وشأنهم أرفع من أن يدَّعوا لهم هذا الأمر، أو يتفوَّهُوا بـه على خلاف ملة الإسـلام الحقة.

فقد دلت الأدلة القرآنية والنصوص الحديثية على أن الله سبحانه مستأثر بعلم الغيب، لا شريك له في ذلك أحد من خلقه.

ومن ادَّعى هذا، فكأنه ادعى الألوهية ونعوذ بالله منها.

وصفة العلم له سبحانه إمام أئمة الصفات.

والآيات في هذا الباب كثيرة طيبة جدًّا لا يحصرها المقام ولا تخفى على من له بالتلاوة أدنى إلمام.

الدين الخالص

تأليف

السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري
المتوفى سنة ١٢٥٣هـ

ضبطه وصححه وخرج آياته
محمد سالم هاشم

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

باب في رد الإشراك في التصرف

قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨] الملكوت، الملك وزيادة التاء للمبالغة، نحو جبروت، ورحموت، ورهبوت، ورغبوت.

وقال مجاهد: يعني خزائن كل شيء.

﴿وَهُوَ يُجِيرُ﴾ [المؤمنون: ٨٨] أي يغيث غيره إذا شاء ويمنعه.

﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨] أي لا يمنع أحد أحداً من عذاب الله: ولا يقدر على نصره وإغاثته.

يقال: أجرت فلاناً إذا استغاث بك فحميته، وأجرت عليه، إذا حميت عنه. والمعنى يحمي ولا يحمى عليه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨] فأجيبوا ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩] أي تصرفون عن الحق وتخدعون.

والمعنى كيف يخيل إليكم الحق باطلاً، والصحيح فاسداً؟ والخادع لهم هو الشيطان، أو الهوى، أو كلاهما.

قال بعض العلماء: يعني أن كل من سألته، من الذي شأنه أن يكون كل شيء في قدرته وقبضته، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يقدر أحد على أن يقبض على يده ويمسكها أو يلقي يده في حماه ولا يجد مذنبه ملجأ إليه ولا تنفع حماية أحد في مقابلته؟

فسيجيب كل مسئول عن هذا: إن ذلك هو شأن الله وحده لا شريك له.

وإذا تقرر هذا، عرفت أن طلب الحاجة من غير الله خبط محض، وخلل في العقل صِرْف، وهوىً متَّبع.

وهذه الآية دلت على أن كفار زمنه صلى الله عليه وآله وسلم كانوا قائلين: لا نِدَّ لله تعالى في هذا الأمر والتصرف ولا يستطيع أحد أن يقابله.

وإنما كانوا يرون الأصنام والأوثان، وكلاءهم عند الله فيعبدونها، فصاروا بذلك كفاراً مشركين.

فمن أثبت لمخلوق تصرفاً في العالم، وعبده وكيلاً له عنده سبحانه، فقد ثبت بهذا الشرك عليه، وإن لم يسوِّه بالله، ولا يثبت له قدرة في مقابلته.

والوكيل هو من يقضي حاجة أحد من تلقائه، من دون إدارة الموكل المالك فلا تمشي تلك الوكالة في حضرة الله أبداً.

ومن ثمَّ أطلق سبحانه لفظ «الوكيل» على نفسه المقدسة في مواضع من القرآن.

لأن شأن الله تبارك وتقدس، أجل وأرفع من أن يجار عليه.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَداً﴾ [الجن: ٢١] أي لا أقدر أن أدفع عنكم غيًّا، ولا أسوق إليك خيراً، لأن الضار والنافع هو الله سبحانه.

وقيل: الضر: الكفر، والرشد: الهدى. والأوّل أولى، لوقوع النكرتين في سياق النفي. فهما يعمان كل ضرر ونفع ورشد في الدنيا والدين.

﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجن: ٢٢] أي لا يدفع عني أحد عذابه إن أنزله بي.

كقوله عن صالح عليه السلام: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣].

وهذا بيان لعجزه عن شئون نفسه، بعد بيان عجزه عن شئون غيره.

﴿وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً﴾ [الجن: ٢٢] أي ملجأً، ومعدلاً، وحرزاً ألجأ إليه وأحترز به.

و «الملتحد» معناه في اللغة: الممال، أي موضعاً أميل إليه، وهو الملجأ.

قال قتادة: مولى. وقال السدي: حرزاً. وقال الكلبي: مدخلاً في الأرض مثل السرب. وقيل: مذهباًومسلكاً. والمعنى متقارب.

قال بعض أهل العلم: إن الله أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول للناس، ويبلغهم:

إني لا أملك لكم شيئاً، من نفع، أو نقصان، ولا تغتروا بأن آمنتم بي، وصرتم في أمتي، فتجاوزوا الحد على أن كَفَّتكم ثقيلة، ووكيلكم قويٌّ بطل، وشفيعكم محبوب لله، فنفعل ما نشاء، ينجينا هو من عذاب الله.

فإن هذا الخيال مختل، لأني أخاف على نفسي، ولا أجد من دون الله ملجأ ألجأ إليه، . فكيف أنجي غيري؟

ومفهوم الآية الشريفة أن نسيان الناس لله، اغتراراً بالكرام، والشهداء، والمشائخ، واعتماداً على حمايتهم عند الله، وهم تاركون عظمة أحكامه، نابذون لأوامره ونواهيه، ضلالة محضة، وغواية صِرْفة.

فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ بأبي هو وأمي ـ شيخ الشيوخ أجمعين.

وكان يخاف الله ليلاً ونهاراً، ولا يجد غير رحمته سبحانه مَنْجاً.

فما ظنك بغيره؟ وأنى له ملتحد من دونه عند مخالفة حكمه المحكم، وقضائه المبرم؟

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً﴾ [النحل: ٧٣].

يعني أن هؤلاء الكفّار يعبدون معبودات لا تملك لهم رزقاً، أي رزق كائناً منهما.

وفي هذا إنكار منه سبحانه عليهم، حيث اختاروا عبادة ما لا ينفع ولا يضر، ولا يستطيعون الفائدة في نَفْي الاستطاعة عنهم.

إن من لا يملك شيئاً قد يكون موصوفاً باستطاعة التملك بطريق من الطرق.

فبين سبحانه أنه لا يملك أصلاً، ولا يستطيع أبداً.

قال بعض العلماء: المعنى أنهم يعظمون غير الله مثل تعظيم الله.

مع أن ذاك الغير لا قدرة له في ترزيقهم ولا يَدَ لهم عليه، لا في السماء، حتى يمطروا، ولا في الأرض حتى ينبتوا، ولا قدرة لهم على ذلك أيَّ قدرة كانت.

ومفهوم الآية أن قول العامة: إن الأنبياء والأولياء، والشهداء والأئمة، لهم تَصَرُّفٌ في العالم، وقدرة عليه، ولكنهم شاكرون لتقدير الله تعالى، راضون بقضائه، ولا يقولون شيئاً، ولا يفعلون أمراً، أدباً منهم، ولو شاءوا لغيروا الأمور في آنٍ.

وسكوتهم إنما هو ـ تعظيماً للشرع الشريف ـ غلط فاضح، وكذب واضح.

لأنهم لا يستطيعون شيئاً، لا حالاً، ولا استقبالاً، ولا حول لهم على ذلك أصلاً.

وهذه العقيدة فيهم شرك بالله سبحانه، لأنه ليس في الدار غيره ديَّار.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٦] أي على حال من الأحوال: ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦] بشيء من النفع والضر إن دعوته.

ودعاء من كان هكذا، لا يجلب نفعاً، ولا يقدر على ضر ضائع، لا يفعله عاقل، على تقدير أنه لا يوجد من يقدر على النفع والضر غيره.

فكيف إذا كان موجوداً؟

فإن العدول عن دعاء القادر إلى دعاء غير القادر، أقبح وأقبح.

﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦] هذا جزاء الشرط، أي فإنك في عدادهم: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧] أي إن الله سبحانه هو الضار النافع.

فإن أنزل بعبده ضراً لم يستطع أحد أن يكشفه، كائناً من كان، بل هو المختص بكشفه كما اختص بإنزاله.

﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ [يونس: ١٠٧] أي خير كان، لم يستطع أحد أن يدفعه عنك، ويحول بينك وبينه، كائناً من كان.

قال النيسابوري: في تخصيص الإرادة بجانب الخير، والمس بجانب الشر، دليل على أن الخير يصدر عنه سبحانه بالذات، والشر بالعرض.

قلت: وفيه نظر، لأن المس هو أمر وراء الإرادة، فهو مستلزم لها.

﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] أي لا دافع لرزقه، ووضع «الفضل» موضع الضمير للدلالة على أنه متفضل بما يريد بهم من الخير، لا استحقاق لهم عليه.

ولم يستثن، لأن مراد الله تعالى لا يمكن رده، وإرادة الله قديمة لا تتغير.

بخلاف مَسِّ الضر فإنه صفة فعل ﴿يُصِيبُ بِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] أي بفضله، أو بكل واحد من الخير والضر: ﴿مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].

عن عامر بن قيس قال: ثلاث آيات في كتاب الله اكتفيت بهن عن جميع الخلائق.

أولهن: ﴿وإن يمسسك الله﴾ [يونس: ١٠٧] الآية.

والثانية: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ﴾ [فاطر: ٢].

والثالثة: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ [هود: ٦].

أخرجه البيهقي في الشعب، وأخرج أبو الشيخ عن الحسن نحوه.

وبالجملة فالآية الشريفة دليل على رد الإشراك في التصرف.

قال بعض أهل العلم: دعاء من لا ينفع ولا يضر وهو عاجز ـ مع وجود القادر العزيز ـ ظلم وعدول عن الحق إلى الباطل، وفيه إعطاء رتبة الكبير للعاجز الحقير الفقير.

وفيه خطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونَهْيٌ له عن دعاء غيره، وأن دعاء من دون الله يجعل الداعي من الظالمين لأنفسهم.

وأن النفع والضر، ليس إلَّا بيد الله تعالى، وهو المختص بإرادتهما لمن شاء.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سبأ: ٢٢].

هذا خطاب وأمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، بأن يقول لكفار قريش، أو للكفار على الإطلاق.

قال مقاتل: يقول: ادعوهم ليكشفوا عنكم الضر الذي نزل بكم في سني الجوع.

ثم أجاب عنهم سبحانه فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] أي ليس لهم قدرة على خير، ولا شر، ولا على جلب نفع، ولا دفع ضر في أمر من الأمور.

وذكر السموات، والأرض لقصد التعميم، لكونهما ظرفي الموجودات الخارجية.

﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبأ ٢٢] أي ليس للآلهة الباطلة في السموات والأرض مشاركة، لا بالخلق، ولا بالملك، ولا بالتصرف.

﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] أي وما لله تعالى من تلك الأمور من معين يعينه على شيء من أمور السموات والأرض، ومن فيهما.

بل هو المنفرد بالإيجاد والإبقاء، فهو الذي يعبد، وعبادة غيرهِ محال.

﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣] استثناء مفرغ من أعم الأحوال.

أي لا تنفع الشفاعة في حال من الأحوال إلا كائنة لمن أذن له أن يشفع من الملائكة، والنبيين، ونحوهم من أهل العلم والعمل.

ومعلوم أن هؤلاء لا يشفعون إلا لمن يستحق الشفاعة، لا للمشركين، والكافرين.

ولا يستحقها إلا من عبد الله وحده لا شريك له، وكان عاصياً، لا مشركاً ولا مبتدعاً، بلغت به البدعة إلى حد الكفر.

وقيل: المعنى لا تنفع الشفاعة من الشفعاء المتأهلين لها في حال من الأحوال إلا كائنة لمن أذن له.

أي لأجله، وفي شأنه من المستحقين للشفاعة لهم، لا من عداهم من غير المستحقين لها.

وقيل: المراد بقوله: «لا تنفع الشفاعة» أنها لا توجد أصلاً إلا لمن أذن له.

وإنما علق النفي بنفعها لا بوقوعها، تصريحاً بنفي ما هو غرضهم من وقوعها.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وهذا تكذيب لقولهم: ﴿هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ [يونس: ١٨].

وقد ثبت بهذا أن الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله، ولا تكون إلا لمن ارتضى، ولا يعلم أحد هل هو ممن ارتضى له أم لا؟

ثم أخبر الله سبحانه عن خوف هؤلاء الشفعاء والمشفوع لهم فقال:

﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] الفاعل هو الله سبحانه، وقرىء مبنياً للفاعل، وفاعله ضمير يرجع إليه سبحانه، وكلتا القراءتين بتشديد الزاي.

و «فعّل» معناه السلب، فالتفزيع إزالة الفزع، وقرىء مخففاً.

قال قطرب: معنى «فزِّع» أخرج ما فيها من الفزع، وهو الخوف.

وقال مجاهد: كشف عن قلوبهم الغطاء يوم القيامة.

وقال ابن عباس: فُزِّع جُلِّي.

والمعنى أن الشفاعة لا تكون من أحد من هؤلاء المعبودين من دون الله، من الملائكة، والأنبياء والأصنام، كائناً من كان إلا أن يأذن الله للملائكة والأنبياء ونحوهم في الشفاعة لمن يستحقها وهم على غاية الفزع من الله، كما قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فإذا أذن لهم في الشفاعة، فزعوا بما يقترن بتلك الحالة من الأمر الهائل والخوف الشديد من أن يقع في تنفيذ ما أذن لهم فيه تقصير أو يحدث شيء من أقدار الله.

فإذا سُرِّيَ عنهم قالوا للملائكة فوقهم أوهم الذين يوردون عليهم الوحي بالإذن: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟﴾ [سبأ: ٢٣] أي ماذا أمر الله به؟ قالوا، أي فيقولون لهم: ﴿قَالَ﴾ [سبأ: ٢٣] القول ﴿الحق﴾ [سبأ: ٢٣] وهو قبول شفاعتكم للمستحقين لها دون غيرهم.

﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] فله أن يحكم في عباده بما يشاء، ويفعل ما يريد ليس لِمَلَكٍ، ولا نبي أن يتكلم ذلك اليوم إلا بإذنه، وأن يشفع إلا لمن ارتضى.

وقيل: هذا الفزع يكون للملائكة في كل أمر يأمر به الرب.

والمعنى: لا تنفع الشفاعة إلا من الملائكة الذين هم فزعون اليوم، مطيعون لله، دون الجمادات والشياطين.

وقيل: إن الذين يقولون: ﴿ماذا قال ربكم﴾ [سبأ: ٢٣] هم المشفوع لهم، والذين أجابوهم هم الشفعاء من الملائكة، والأنبياء.

وقال الحسن وابن زيد، ومجاهد: معنى الآية، حتى إذا كشف الفزع عن قلوب المشركين في الآخرة قالت لهم الملائكة: ﴿ماذا قال ربكم؟﴾ [سبأ: ٢٣] في الدنيا؟ ﴿قالوا: الحق﴾ [سبأ: ٢٣] فأقروا حين لا ينفعهم الإقرار.

وقيل: إنما يفزعون حذراً من قيام الساعة.

وقيل: كشف الفزع عن قلوبهم عند نزول الموت.

أخرج ابن أبي حاتم، وابن مردويه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما أوحى الجبار إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم، دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي. فلما كشف عن قلوبهم سألوا عما قال الله فقالوا: الحق، وقد علموا أن الله لا يقول إلا حقاً.

قال ابن عباس: وصوت الوحي كصوت الحديد على الصفا.

فلما سمعوا خَرُّوا سُجَّداً، فلما رفعوا رءوسهم ﴿قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق، وهو العلي الكبير﴾ [سبأ: ٢٣].

وأخرج عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم أيضاً عنه قال:

ينزل الأمر إلى السماء الدنيا، له وقعة كوقعة السلسلة على الصخرة، فيفزع له جميع أهل السموات فيقولون: ﴿ماذا قال ربكم؟﴾ [سبأ: ٢٣].

ثم يرجعون إلى أنفسهم فيقولون: ﴿الحق وهو العلي الكبير﴾ [سبأ: ٢٣].

وأخرج البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كأنه سلسلة على صفوان ينفذهم ذلك. فإذا فُزِّع عن قلوبهم ﴿قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا﴾ للذي قال: ﴿الحق وهو العلي الكبير﴾ [سبأ: ٢٣]».

قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وعن ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السموات صلصلة كجرس السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، فإذا جاء، فُزِّعَ عن قلوبهم.

فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق». أخرجه أبو داود.

والصلصلة: صوت الأجراس الصلبة بعضها على بعض. وفي معناه أحاديث.

هذا تفسير الآية على وفق ما ذكره المفسرون.

وفيه بيان أشياء.

منها: نَفْيُ مشاركة مخلوقٍ بالخالق في شيء.

ومنها: عدم نفع الشفاعة عنده تعالى إلا لمن أذن له.

ومنها: فزع الخلق من الملائكة والأنبياء ونحوهم عند نزول الأمر منه سبحانه.

ومنها: كيفية نزول الوحي في الأحاديث المذكورة في تفسير هذه الآية.

ومنها: أن للوحي صوتاً يسمع.

ومنها: عُلُوُّهُ سبحانه على خلقه، وكونه فوقهم.

كما قال في آية أخرى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] إلى غير ذلك.

والمراد بإيرادها في هذا الموضع هو رَدُّ الإشراك في التصرف فقط.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: يعني أن من يسأل مُراداً له عن أحد، أو يدعوه عند مشكل، فلا بد أن يكون ذلك المسئول أو المدعو مَالِكاً بنفسه، أو شريكاً لمالك في ملكه أو تكون شركته على مالك، كما يقبل السلطان قول الأمراء والوزراء، لشوكتهم، وشأنهم الرفيع، ومكانهم المنيع، لأنهم عضد له وركن لسلطنته، وفي سخطهم تفسد السلطنة عليه، أو يشفع أحد عند مالك الأمر فيقبل شفاعته طوعاً أو كرهاً، كقبول شفاعة أزواج الملوك وأبنائهم فإن الملك لا يرد شفاعتهم، لمحبة له بهم، وإن لم يرض قلبه بها، فيقبل منهم الشفاعة على رضى أو سخط.

فالذين يدعونهم هؤلاء، ويسألون منهم المرادات، ليسوا بمالك لذرة في السموات ولا في الأرض، ولا هو شريك فيهما، ولا ركن في سلطنة الله تعالى ولا عضد له سبحانه حتى يقبل منه ما يقول، رعاية لشوكته ومكانته.

بل لا يقدر هو على الشفاعة من دون إذن الله له بها، حتى يقبلها منه طوعاً أو كرهاً.

بل المسئولون والمدعوُّون المذكورون حالهم في حضرته ـ تعالى شأنه ـ أنهم إذا قضى الله أمراً، وحكم حكماً يفزعون، ويدهشون، ويرعبون.

ومن غاية الرعب ونهاية الدهشة لا يستطيعون أن يسألوه عنه مرة أخرى، ماذ قال وحكم؟ وإنما يسأل واحد آخر عن شأن ذلك القضاء والأمر.

فإذا تحقق أنه سبحانه قال كذا، وأمر كذا، قالوا: آمنا وصدقنا، فضلاً عن أن يردوه عليه، ويتنازعوا فيه، ولا قدرة لأحد أن يصير وكيلاً، وحامياً لأحد.

قال رضي الله عنه: وهنا كلام نافع، استمعوا له، وكونوا على ذكر منه.

وهو أن أكثر الناس عيال على شفاعة الأنبياء والأولياء، ومعولون عليها، وهم ناسون الله، غلطاً منهم في المعنى المراد، فعليك أن تفقه معنى الشفاعة.

[أنواع الشفاعة في الدنيا والمقارنة بينها وبين الشفاعة عند الله]

أولها: شفاعة الوجاهة

فاعلم أن الشفاعة عبارة عن السَّعْيِ في حق أحد بالخير، وهو في الدنيا على أَنْحَاءٍ:

منها ثبوت السرقة ـ مثلاً ـ على ذمة أحد عند السلطان، فيشفع له أمير أو وزير أو كبير، فيعفو عنه ولا يَحُدُّه، ويبقى سليماً من العذاب.

وهذه الصورة، فيها أن السلطان يريد بقلبه الأخذ عليه، ومن سرق مستحق للجزاء الذي هو معين في قانونه وديوانه.

ولكن قَبِلَ السلطان شفاعة ذلك الأمير، نظراً إلى شوكته وشأنه، وعفا عن تقصير السارق لكون الشافع فيه ركناً من أركان سلطنته، وناصحاً لمملكته.

فيظن السلطان أن كظم الغيظ في موضع واحد والعفو عن سارق خير من أن يسخط على أمير كبير، تخرب المملكة وتفسد السلطنة بسخطه، ويذهب رونق الدولة باغتصابه.

فمثل هذه الشفاعة يقال لها شفاعة الوجاهة، يعني قبلت هذه الشفاعة بناءً على وجاهة ذلك الأمير، أو الكبير ونحوهما.

ولولا هذه الوجاهة لم تقبل.

فمثلها من الشفاعة لا تتمشى في حضرة الواحد القهار، ولا تقبل ولا يقدر أحد أن يشفع مثل هذه الشفاعة عنده سبحانه أبد الآباد.

ومن اعتقد أن أحداً من الأنبياء، والأولياء، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والكبراء والكرماء يشفع عند الله مثل هذه الشفاعة، فهو مشرك على الحقيقة، وجاهل عظيم لم يفهم معنى الإلهية، وما قدر مالك الملك حق قدره بل الله هو ملك الملوك وشأنه الرفيع.

إن يشأ خلق آلافاً وألوفاً من الأولياء والجن والملائكة ومثل جبريل عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم بلفظة «كن» في آن واحد ويقلب العالم كله من العرش إلى الفرش في ساعة واحدة، ويقيم عالماً آخر مقامه.

كيف، وإذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون. لا يحتاج في صفة تكوينه إلى أسباب وآلات ومواد.

ولو فرض أن الأولين والآخرين من الجن والإنس أجمعين يصيرون كجبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام لا يزيد رونق في سلطنة هذا المالك، مالك الملك، وملك الملوك.

وإن صار كلهم أجمعون كالشيطان والدجال، لا ينقص في ملكه ومملكته شيء، ولا يذهب رونقه أصلاً.

فإنه تعالى شأنه أكبر الكبراء، وأعظم العظماء، وسلطان السلاطين، ومالك المالكين، وأحكم الحاكمين.

ليس لأحد أن يفسد شيئاً منه أو يصلح أمراً له.

الثانية: شفاعة المحبة

الصورة الثانية: أن يشفع في ذلك السارق، محبوب لسلطان، ومعشوق له، ويمنعه عن عقابه.

فيقبل السلطان شفاعته حُبًّا للشفيع، وكرامة له، ويعفو عن ذنب السرقة بهذا العجز.

وهذه الشفاعة يقال لها شفاعة المحبة، يعني أن السلطان قبل هذه الشفاعة بناءً على حب الحبيب.

وظن أن كظم الغيظ مرة واحدة، والعفو عن السارق حفظاً لحبه، خير من هَمّ وغَمّ يلحقه من ذهاب المحبوب من عنده.

فمثل هذه الشفاعة أيضاً لا تمكن في حضرته المقدسة.

ومن زعم أن مثلها تقبل في جناب الله ويقدر أحد على مثلها فيه، فهو مشرك بالله، وجاهل به سبحانه كما تقدم سواء بسواء.

بل الله تعالى، وإن أكرم أحداً من عباده واتخذه حبيباً له أو خليلاً أو كليماً أو روحاً، أو وجيهاً، أو يخاطب أحداً منهم بالرسول الكريم، أو الروح الأمين، أو روح القدس، أو المكين، فالمالك مالك، والمملوك مملوك، ما للتراب ورب الأرباب؟

الرب رب وإن تَنَزّل والعبد عبد وإن ترقى

لا يستطيع أحد أن يضع قدمه خارجة عن دائرة العبودية أو يتجاوز عن حد المملوكية والرِّقِّيَّة.

بل كما يذوق رحمته في كل آن مع الفرح والنشاط، فكذلك يشق كبده في كل حال وزمان.

الثالثة: الشفاعة بالإذن

الصورة الثالثة: أن السرقة ثبتت على السارق، لكن ليست السرقة من شنشنته القديمة، وأنه لم يجعل السرقة حرفة لنفسه، ولكن وقع هذا الذنب منه بشؤم النفس الأمارة بالسوء.

فهو عليه نادم ويخاف منه ليلاً ونهاراً، ويقبل قانون السلطان في حقه بالرأس والعين، ويرى ذاته ذات خطأ وقصور، مستحقة للعقاب والجزاء.

ولا يلتجىء ويلوذ بأحد من الأمراء والوزراء، فراراً من جناب السلطان، ولا يعول على حماية أحد منهم في مقابلته.

بل يرى وجه الملك ليلته ونهاره، ماذا يحكم في حقه، وبماذا يقضي عليه؟

فيرحم عليه السلطان، ويلين له فؤاده.

ولكن لا يتجاوز عنه لقانون سلطنته بلا سبب صحيح، ووجه سائغ، لئلا يخف قدر هذا القانون في أعين الناس ويستخفونه.

فيدرك أمير أو وزير مرضاته في العفو عن ذلك السارق، فيشفع له ويسعى فيه، والسلطان يعفو عن ذنبه زيادة في عزة ذاك الأمير في الظاهر باسم الشفاعة.

وذاك الأمير لم يشفع فيه لكونه من ذوي قرباه أو صديقاً له أو حماية عنده تعالى.

بل إنما شفع بعدما وجد مرضاة الملك الكبير فيه، كيف وهو أمير السلطان، ليس بحامٍ للسارق؟!.

فلو شفع فيه حماية، لصار سارقاً بنفسه لا شفيعاً في غيره.

وهذه الشفاعة يقال لها «الشفاعة بالإذن» يعني تكون هذه الشفاعة بإذن من مالكها.

فحضرة الله سبحانه تكون فيها مثل هذه الشفاعة.

وكل نبي، وولي، وصالح جاء ذكر شفاعته في القرآن والحديث، فالمراد بها هي التي قررناها لا غير.

فعلى كل عبد أن يدعو الله وحده في كل آن.

ومنه يخاف، وإليه يلتجىء، وفي تجاهه يبوء بالآثام، ويعترف بالذنوب، ويؤمن بأنه تعالى هو المالك له والحامي إياه.

وكلما وسَّع خياله وساقه إليه، لا يجد ملجأً وملاذاً أو منجاً، إلا هو سبحانه ولا يعول على حماية أحد كائناً من كان. فليس قرية وراء عبادان.

كيف والله سبحانه هو الغفور الرحيم يحل المشكلات ويسهل المعضلات، وييسر الصعوبات بفضله، وكرمه ومَنِّهِ، ولطفه، وإحسانه، وهو غافر الذنب بإفاضة رحمته على المذنبين؟!

ويجعل من شاء شفيعاً لأي مشفوع بإذنه إيضاحاً لغفرانه وإعلاماً برضوانه.

وبالجملة كما ينبغي أن يفوض كل حاجته إليه، فكذلك يفوض هذه الحاجة إليه أيضاً، حتى يجعل من شاء شافعاً مشفعاً له.

لا أن يعتمد على حماية أحد غيره ويدعوه لعونه ونصره، وينسى الله القادر العزيز

ويستخف بأحكامه المحكمة وشرعه الشريف، ويقدم سلوك سبل حماته ويقلدهم فيما يأتي به ويذر. فإن هذا قبيح جدًّا.

وكل الأنبياء والأولياء بريئون منه، ساخطون عليه، لا يكونون له شفعاء أبداً ولا يسعون له أصلاً.

بل أولئك يغتاظون عليه، ويكونون له أعداء.

كيف! وكرامتهم في الدنيا والدين، هي تقديمهم مرضاة الله على مرضاة جميع الخلائق من المريدين والتلامذة، والأجيرين، والمماليك، والأحباب والأصحاب.

وكانوا إذا رأوا من أحد خلاف مرضاة الله شيئاً، صاروا له أعداء في الدنيا.

فمن أين أنهم كانوا شفعاء لهؤلاء الدعاة لهم، ويجادلون فيهم عند الله على خلاف مراد الله سبحانه.

بل إن فعلوا مثل ذلك يسخط عليهم ربهم، ولم تبق كرامتهم وشرافتهم التي حصلت لهم.

والحق الحقيقي بالقبول أن الحب لأحد لله والبغض لله، شأن أولياء الله الكرام فكل من استَقَرَّت إرادة الله في حقه أن يدخله في النار، فهم حاضرون لدفعه فيها مراراً.

ومن تعلقت مشيئة الله تعالى بنجاته من النار وعرفوا مرضاته في شفاعته فاستعدوا للشفاعة تحصيلاً لرضاء الواحد الجبار.

قال الرازي في تفسيره الكبير: لا يملك أحد في يوم القيامة شيئاً.

فلايقدر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله تعالى.

فيكون الشفيع ـ في الحقيقة ـ هو الذي يأذَنُ في تلك الشفاعة، فكان الاشتغال بعبادته أولى من الاشتغال بعبادة غيره.

وقال القسطلاني في الفصل الثاني، من المقصد الخامس من «المواهب اللدنية»: أما ما يغترُّ به الجهال من أنه لا يرضى أن يدخل الله أحداً من أمته النار فهو من غرور الشيطان لهم ولعبه بهم.

فإنه صلى الله عليه وآله وسلم يرضى بما يرضى به تبارك وتعالى.

وهو سبحانه يدخل النار من يستحقها من الكفار، والعصاة.

ثم يحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدًّا يشفع فيهم إلى أن قال الله تعالى يأذن له في الشفاعة، فيشفع فيمن شاء أن يشفع فيه، ولا يشفع في غير من أذن له، ورضيه.

قال في «لباب التأويل» تحت قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي بأمره.

وهذا استفهام إنكار. والمعنى لا يشفع عنده أحد إلا بأمره وإرادته.

وذلك أن المشركين زعموا أن الأصنام يشفعون لهم، فأخبر أنه لا شفاعة لأحد عنده إلا ما استثناه بقوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

يريد بذلك شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وشفاعة الأنبياء والملائكة وشفاعة المؤمنين بعضهم لبعض. انتهى.

قال عياض: جاء في حديث أنس، وحديث أبي هريرة، ابتداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد سجوده وحمده والإذن له في الشفاعة.

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أمتي أمتي».

وقد وقع في حديث حذيفة وأبي هريرة ما لفظه: «فيأتون محمداً، فيقوم محمد ويؤذن له في الشفاعة».

وقال النووي في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فيأتوني فأستأذن على ربي فيؤذن لي» قال عياض: معناه فيؤذن لي في الشفاعة الموعود بها.

وقال الخازن تحت قوله سبحانه: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٤٤]. أي لا يشفع أحدٌ إلا بإذنه، فكان الاشتغال بعبادته أولى، لأنه هو الشفيع في الحقيقة وهو يأذن في الشفاعة لمن يشاء من عباده. انتهى.

والحاصل أن الأمة أجمعت على جواز الشفاعة ووقوعها من الأنبياء، والأولياء والصلحاء، والملائكة، وغيرهم يوم القيامة بعد الإذن من الله لمن يشاء الله العفو عن ذنوبه، والمغفرة له، لا لكل مذنب ولا من دون إذن.

وهذه المسألة من الوضوح بمكان لا يخفى إلا على من أعمى الله بصر بصيرته وَابْتُلِيَ بالشرك، وَهَوَى به الهوى في مكان سحيق.

وقال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً؟﴾ [الأعراف: ١٩١] الاستفهام للتقريع والتوبيخ.

أي كيف يجعلون لله شريكاً لا يخلق شيئاً، ولا يقدر على نفع لهم، ولا دفع ضر عنهم؟.

﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] أي وهؤلاء الذين جعلوهم شركاء من الأصنام والشياطين مخلوقون.

وجمعهم جمع العقلاء، لاعتقاد مَنْ جعلهم شركاء أنهم كذلك.

﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٢] أي لمن جعلهم شركاء ﴿نَصْراً﴾ [الأعراف: ١٩٢] أي إن طلبوه منهم ﴿وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] إن حصل عليهم شيء من جهة غيرهم.

ومن عجز عن نصر نفسه فهو عن نصر غيره أعجز.

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى﴾ [الأعراف: ١٩٣] هذا خطاب للمشركين بطريق الالتفات المنبىء عن مزيد الاعتناء بأمر التوبيخ والتبكيت، وبيانٌ لعجزهم عما هو أدنى من النصر المنفي عنهم وأيسر، وهو مجرد الدلالة على المطلوب من غير تحصيله للطالب.

أي وإن تدعو هؤلاء الشركاء إلى الهدى والرشاد بأن تطلبوا منهم أن يهدوكم ويرشدوكم ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣] ولا يجيبوكم إلى ذلك، وهو دون ما تطلبونه منهم من جلب النفع، ودفع الضرر، والنصر على الأعداء.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي دعاؤكم لهم عند الشدائد وعدمه سواء، لا فرق بينهما، لأنهم لا ينفعون، ولا يضرون، ولا يسمعون، ولا يجيبون.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] مع أنكم أكمل منهم، لأنكم أحياء تنطقون وتمشون وتسمعون وتبصرون.

وهذه الأصنام ليست كذلك، ولكنها مثلكم في كونها مملوكة لله، مع قوم كانوا يعبدونها، والأول أولى.

وإنما وصفها بأنها عباد مع أنها جماد، تنزيلاً لها منزلة العقلاء على وَفْق معتقدهم.

ولذلك قال: ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] أي ادعوا هؤلاء الشركاء أيها المشركون، فإن كانوا كما تزعمون، فليستجيبوا لكم.

وإنما ورد هذا اللفظ في معرض الاستهزاء بالمشركين.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فيما تدعونه لهم من قدرتهم على النفع والضر، وأنها آلهة.

ثم بين غاية عجزهم وفضل عابديهم عليهم فقال: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا؟﴾ [الأعراف: ١٩٥]. لاستفهام للتقريع والتوبيخ.

أي هؤلاء الذين جعلتموهم شركاء، ليس لهم شيء من الآلات التي هي ثابتة لكم، فضلاً عن أن يكونوا قادرين على ما تطلبونه منهم.

فإنهم ـ كما ترون هذه الأصنام التي تعكفون على عبادتها ـ ليست لهم أرجل يمشون بها في نفع أنفسهم، فضلاً عن أن يمشوا في نفعكم، وليس لهم أيد يبطشون بها كما يبطش غيرهم من الأحياء وليس لهم أعين يبصرون بها كما تبصرون، وليس لهم آذان يسمعون بها كما تسمعون.

فكيف تدعون من هم على هذه الصفة من سلب الأدوات، وبهذه المنزلة من العجز؟

﴿قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٥] الذين تزعمون أن لهم قدرة على النفع والضر، واستعينوا بهم في عداوتي حتى يتبين عجزها.

﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] أنتم وهم جميعاً، بما شئتم من وجوه الكيد.

﴿فَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] أي فلا تمهلوني، ولا تؤخروا إنزال الضرر بي من جهتها.

والكيد: المكر. وليس بعد هذا التحدِّي لهم، والتعجيز لأصنامهم شيء.

وهذه الآية، وإن نزلت في من يشرك بالله بعبادة الأصنام، ولكنها تشمل ـ بعمومها ـ كل من عبد من دون الله.

لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وكل من هو دون الله، عاجز عن إيصال النفع ودفع الضرر مطلقاً.

وفيه نَفْيُ تصرف غير الله في العالم، ويؤيده قوله تعالى في آخر هذه الآية.

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧] كرر سبحانه هذا لمزيد التأكيد، والتقرير، ولما في تكرار التوبيخ والتقريع من الإهانة للمشركين، والتَّنقُّصِ بهم، وإظهار سخف عقولهم، وركاكة أحلامهم.

وقيل: الأولى على جهة التقريع والتوبيخ، والأخرى على جهة الفرق بين من تجوز له العبادة، وبين هذه الأصنام.

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٨] أي المشركين قاله الحسن. وقيل: أي الأصنام.

﴿إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٨] لأن آذانهم قد صمت عن سماع الحق، فضلاً عن المساعدة والإمداد. وهذا أبلغ من نَفْي الاتباع.

﴿وَتَرَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٨] الرؤية بصرية ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٩٨] أي يقابلونك كالناظر ﴿وَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٨] أي حال كونهم ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨] أي الأصنام، يشبهون الناظرين ولا أعين لهم يبصرون بها.

وقيل: المراد بذلك المشركون. أخبر الله عنهم بأنهم لا يبصرون حين لم ينتفعوا بأبصارهم، وإن أبصروا بها غير ما فيه نفعهم.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] أي متجاوزين الله سبحانه إلى عبادة غيره.

لا بمعنى ترك عبادته بالكلية، بل بمعنى عدم الاكتفاء بها وضم عبادة الغير إليها للتقرب والشفاعة.

﴿مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨] أي ما ليس من شأنه الضر ولا النفع، ومن حق المعبود أن يكون مثيباً لمن أطاعه، مُعَاقِباً لمن عصاه.

ونَفْيُ الضر والنفع هنا عن الأصنام ونحوها، باعتبار الذات، وإثباتهما لها في الحج في قوله: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[الحج :١٣] باعتبار السبب، فلا منافاة بينهما.

﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] أي زعموا أنهم يشعفون لهم في الآخرة، فلا يعذبهم الله بذنوبهم. قاله ابن جريج.

وهذا غاية الجهالة منهم، حيث ينظرون الشفاعة في المآل، ممن لا يوجد منه نفع، ولا ضر في الحال.

وقيل: أراد بهذه الشفاعة إصلاح أحوال دنياهم. قاله الحسن.

أي لإنكارهم البعث وما يترتب عليه.

ثم أمر الله سبحانه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأن يجيب عنهم فقال:

﴿قُلْ﴾ لهم تبكيتاً: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَـوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ؟﴾ [يونس: ١٨].

أي أتخبرون الله أن له شركاء في ملكه وتصرفه فيه، يُعْبَدُونَ كما يُعْبَدُ أو تخبرونه أن لكم شفعاء بغير إذنه من جميع مخلوقاته الذين هم في سماواته، وفي أرضه.

وهذا الكلام حاصله عدم وجود من هو كذلك أصلاً. وفي هذا من التهكم بالمشركين والكفار ما لا يخفى.

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] نزّه الله سبحانه نفسه عن إشراكهم.

والآية دليل على نَفْي قدرة الضر والنفع لشركاء الله في زعم المشركين.

سواء كانوا أصناماً أو غيرها، لعموم اللفظ، وتحقق مصداق ذلك في غيرها من معتقدي الأموات وعابدي القبور.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ؟﴾ [الرعد: ١٦] أي خالقهما ومتولي أمورهما؟.

أمر الله سبحانه رسوله أن يسأل الكفار من ربهما؟ سؤال تقرير.

ثم لما كانوا يقرون بذلك ويعترفون به كما حكاه الله سبحانه في قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] وقوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجيب فقال:

﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [الرعد: ١٦] فكأنه حكى جوابهم وما يعتقدونه، لأنهم ربما تلعثموا في الجواب حذراً مما يلزمهم.

ثم أمره بأن يلزمهم الحجة ويبكتهم فقال: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ [الرعد: ١٦] الاستفهام للإنكار، أي إذا كان رب السموات والأرض هو الله كما تقرون بذلك، وتعترفون به، كما حكاه سبحانه عنكم بقوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمٰوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ؟ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦ و٨٧] فما بالكم اتخذتم لأنفسكم بعد إقراركم هذا.

﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ؟﴾ [الرعد: ١٦] عاجزين ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعاً وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦] يضرون به غيرهم، أو يدفعونه عن أنفسهم.

فكيف ترجون منهم النفع والضر وهم لا يملكونهما لأنفسهم؟

ثم ضرب الله لهم مثلاً، وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول لهم فقال:

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى﴾ [الرعد: ١٦] في دينه وهو المشرك والكافر ﴿وَالْبَصِيرُ؟﴾ [الرعد: ١٦] فيه، وهو الموحد المؤمن.

فإن الأول جاهل لما يجب عليه، وما يلزمه، والثانى عالم بذلك.

﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنور﴾ [الرعد: ١٦] أي الشرك والكفر، والنور، أي التوحيد والإيمان، أي كيف يكونان مستويين، وبينهما من التفاوت، ما بين الأعمى والبصير، وما بين الظلمات والنور؟.

وجمع «الظلمات» ووحَّد «النور»، لأن طريق الحق واحد، وطرائق الباطل كثيرة غير محصورة.

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦] أي مثل خلق الله، يعني سموات وأرضاً، وشمساً، وقمراً، وجبالاً، وبحاراً، وجنًّا، وإنساً.

﴿فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ؟﴾ [الرعد: ١٦] وهذا كله في خبر النفي كما علمت.

أي ليس الأمر كذلك حتى يشتبه الأمر عليهم، بل إذا فكروا بعقولهم، وجدوا الله هو المتفرد بالخلق، وسائر الشركاء لا يخلقون شيئاً.

والمعنى أنهم لم يجعلوا لله شركاء متصفين بأنهم خلقوا كخلقه فتشابه ـ بهذا السبب ـ الخلق عليهم، حتى يستحقوا بذلك العبادة منهم.

بل إنما جعلوا له شركاء الأصنام والأوثان، والعباد الصلحاء ونحوها بمحض سَفَهٍ وجهل.

وهي بمعزل أن تكون كذلك لأنه لم يصدر عنها فعل ولا خلق ولا أثر البتة ثم أمر سبحانه بأن يوضح لهم الحق، ويرشدهم إلى الصواب فقال:

﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] كائناً ما كان، ليس لغيره في ذلك مشاركة بوجه من الوجوه، فلا شريك له في العبادة.

﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ﴾ [الرعد: ١٦] أي المتفرد بالربوبية ﴿الْقَهَّارُ﴾ لما عداه.

فكل ما عداه، مربوب، مقهور مغلوب، لا يقدر على شيء من التصرف في أمور العالم أصلاً.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [النحل: ٢٠] أي الآلهة الذين يدعوهم الكفار ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٢٠] سبحانه صفتهم هذه الصفات الثلاثة الآتية المنافية للألوهية وهي:

١ ـ أنهم ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٢٠] من المخلوقات أصلاً لا كبيراً ولا صغيراً ولا جليلاً ولا حقيراً.

٢ ـ ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠] أي فكيف يتمكن المخلوق من أن يخلق غيره؟ وفي هذه الآية زيادة بيان، لأنه أثبت لهم صفة النقصان بعد أن سلب عنهم صفة الكمال، بخلاف قوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإنه اقتصر على مجرد سلب صفة الكمال.

٣ ـ ثم ذكر صفة أخرى من صفاتهم فقال: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١].

قيل: المعنى لا تشعر هذه الجمادات من الأصنام وغيرها، أيان يبعث عبدتهم، من المشركين الكفار، ويكون هذا على طريقة التهكم بهم، لأن شعور الجماد مستحيل بما هو من الأمور الظاهرة، فضلاً عن الأمور التي لا يعلمها إلا الله.

وقيل: معناه، ما تشعر هذه الأصنام أيان تبعث؟ ومتى يبعثها الله؟

وبه بدأ القاضي تبعاً للكشاف.

ويؤيد ذلك ما روي: أن الله يبعث الأصنام، ويخلق لها أرواحاً، معها شياطينها فيؤمر بكلها إلى النار.

ويدل على هذا قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

وقيل: الضمير للكفار. وعلى القول بأن الضميرين، أو أحدهما للأصنام يكون التعبير عنها ـ مع كونها لا تعقل ـ بما هو للعقلاء، جرياً على اعتقاد من يعبدها بأنها تعقل. والأصح أن الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

فالآية تشمل كل عابد غير الله، سواء كان صنماً، أو وثناً، أو ملكاً، أو وليًّا، أو جنًّا، أو شيخاً، أو كبيراً من الصلحاء، أو الطلحاء.

فإن النذر لغيره تعالى، والذبح له، وتعظيمه كتعظيم الله، ودعاءه عند الشدائد، وطلب القضاء منه للحوائج والاستغاثة به، والسجدة له، والطواف حول قبره، والتذلل له، واعتقاد التصرف له في العالم، كل ذلك من جنس عبادة غير الله الذي لا يقدر على خلق شيء، وهو مخلوق لله تعالى.

وهذا هو الشرك في الألوهية وفي التصرف.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ؟﴾ [المائدة: ١٧].

وإذا لم يقدر أحد أن يمنع من ذلك، فلا إله إلا الله، ولا رب ولا معبود غيره، ولا يستحق العبادة ـ بحق ـ سواه.

ولو كان المسيح إلهاً لكان له من الأمر شيء، ولَقَدَر أن يدفع عن نفسه أقل حال، ولم يقدر على أن يدفع أمر الموت عند نزوله بها.

وتخصيصها بالذكر ـ مع دخولها في عموم ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ١٧] ـ لكون الدفع منه عنها أولى وأحق من غيرها.

فهو إذا لم يقدر على الدفع عنها، أعجز عن أن يدفع عن غيرها.

وذكر ﴿من في الأرض﴾ [المائدة: ١٧] للدلالة على شمول قدرته، وأنه إذا أراد شيئاً كان، لا معارض له في أمره وقضائه، ولا مشارك له في تصرفه في خلقه.

فمن اعتقد التصرف لأحد من دونه، فهو مشرك به بلا شك ولا ريب.

ومن هو المتصرف غيره، إذا لم يكن للأنبياء تصرف ولا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٧٦] متجاوزين إياه ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً؟﴾ [المائدة: ٧٦] بل هو عبد مأمور.

وما جرى على يده من النفع أو وقع من الضرر، فهو بإقدار الله، وتمكينه منه.

وأما هو فهو يعجز عن أن يملك لنفسه شيئاً من ذلك فضلاً عن أن يملكه لغيره.

ومن كان لا ينفع ولا يضر، فكيف تتخذونه إلهاً، وتعبدونه؟ وأي سبب يقتضي ذلك؟.

والمراد هنا المسيح عليه السلام.

وإيثار «ما» على «من» لتحقيق ما هو المراد من كونه بمعزل عن الألوهية رأساً، ببيان

انتظامه عليه السلام في سلك الأشياء التي لا قدرة لها على شيء أصلاً.

وقدم سبحانه «الضر» على «النفع» لأن دفع المفاسد أهم من جلب المنافع.

وهذا دليل قاطع على أن أمره مناف للربوبية والإلهية، حيث لا يستطيع ضراً ولا نفعاً.

وصفة الرب والإله أن يكون قادراً على كل شيء، لا يخرج مقدور عن قدرته.

وهذا في حق عيسى النبي، فما ظنك بوليّ من الأولياء، أو صالح من الصلحاء حيّاً كان أو ميتاً؟ فإنه أولى بذلك ﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦].

ومن كان كذلك فهو القادر على الضر والنفع لإحاطته بكل مسموع ومعلوم، ومن جملة ذلك مضاركم ومنافعكم.

وقيل: إن الله هو المستحق للعبادة، لأنه يسمع كل شيء يعلمه، وإليه ينحو كلام الزمخشري.

وبالجملة الآية الشريفة نصٌّ في نَفْيِ الملك والتصرف عن غير الله، وأنه لا يملك أحد سواه نفعاً ولا ضراً، سواء كان ذلك الأحد من الرسل والأولياء، والملائكة، والصلحاء، والشهداء، أم من الجن والشياطين والخبث والخبائث.

وإذا لم يقدر أحَد من الأنبياء، كعيسى المسيح عليه السلام وغيره على ذلك، وهم من أفضل خلق الله تعالى وأحبهم إليه وأكرمهم عليه، فما ظنك بغيرهم من أعداء الله وأشرار الخلق؟

فإنهم أذل وأحقر، من أن يملكوا شيئاً، أو يتصرفوا في خلق الله ذرة.

وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] الخلق: المخلوق، والأمر: كلامه، وهو «كن».

والمراد بـ «الأمر» ما يأمر به على وجه التفصيل والتصرف في مخلوقاته.

قال ابن عيينة: الخلق ما دون العرش، و «الأمر» فوق ذلك.

وفي الآية دليل على أنه لا خالق ولا متصرف إلا الله.

وفيها ردٌّ على من يقول: إن للشمس والقمر والكواكب تأثيرات في هذا العالم.

فأخبر أنه هو الخالق المدبر لهذا العالم لا هُنَّ، وله الأمر المطلق، وليس لأحد غيره أمر، فهو الآمر والناهي، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا اعتراض لأحد من خلقه عليه.

﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي كثرت بركته، وعمت ربوبيته للعوالم.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الأنعام: ١٧] أي ينزل بك ضراً، من فقر، أو مرض، أو شدة، وبلية.

﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] أي فلا قادر على كشفه ولا متصرف يصرفه عنك سواه.

﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ [الأنعام: ١٧] من رخاء أو عافية ونعمة.

والخير اسم جامع لكل ما ينال الإنسان من لذة، وفرح، وسرور، ونحو ذلك.

﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] ومن جملة ذلك المس بالخير والشر.

وهذا الخطاب ـ وإن كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ فهو عام لكل واحد.

والآية الشريفة نصٌّ لامِعٌ، ودليل ساطع على حصر ذلك في ذات الله.

وإذا ثبت حصر النفع والضر فيه، وأنها بيده الكريمة، فمن ذلك الذي يقدر على إيصال النفع إليهم ودفع الضر عنهم؟.

وفي الحديث الشريف عن ابن عباس قال: كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فقال لي:

«يا غلام إني أعلمك كلمات، إِحْفَظِ اللّهِ يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك» الحديث، وسيأتي.

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] أي القاهر المتعبد خلقه، العالي عليهم، ذو الحكمة في أمره، وصاحب الخبرة بأفعال عباده.

ومفهومه أنه لا قاهر غيره، وكلهم مقهورون تحت حكمه وقضائه.

فمن ترك عبادة القاهر رأساً، أو أشرك فيها غيره ممن هو مقهور مجبور عاجز ذليل حقير، فهو عن العقل بمراحل، وعن الفقه بمنازل، وهو مشرك بالله تعالى، ما ليس من شأنه أن يشاركه في شيء.

وقال تعالى: ﴿فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ * فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٧ و ٨٨] أي صوت يسمع، أي يخور كما يخور الحيُّ من العجول.

والخوار صوت البقر.

قيل: خواره كان بالريح، لأنه كان عمل فيه خروقاً، فإذا دخلت الريح في جوفه خار، ولم تكن فيه حياة.

قلت: وقد كثر مثله في هذا الزمان، من أشياء كثيرة، فيها أصوات تحصل بالريح، وبالنفخ بالأفواه، أوجدها النصارى، وجاءوا بها تجارة إلى بلاد الهند وغيرها.

وهذه عجلتهم النارية الدخانية قد تُصوِّتُ عند المَشْيِ ، وقد عبدها بعض الهنود في ابتداء ظهورها، إذْ رأوها جسداً عظيماً له خُوَار وسير نحواً من مسيرة شهر في يوم وليلة مثلاً .

وما أجهل هؤلاء المشركين والكفار في أمر ديانتهم، وأشد سفاهة فيه!! تراهم من أعقل الناس في أمر المعاش، وأبعدهم عن الشعور والفهم في أمر الدين.

عبدوا كل شيء من الأشياء الظاهرة في هذا العالم الفاني، ولم يتركوا منها مثقال ذرة .

ولم يعبدوا الله الذي خلقهم وخلقها، فسبحان الله وبحمده.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج : ١١] أي شك، يعني متزلزلاً .

لأنه على غير يقين من وعده ووعيده.

بخلاف المؤمن الموحد، فإنه يعبده على يقين وبصيرة، فلم يكن على حرف .

وقيل: الحرف، الشرط، والشرط هو قوله: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ﴾ [الحج : ١١] دنيوي من رخاء وصحة وعافية وسلامة وخصب وكثرة مال ﴿اطْمَأَنَّ بِهِ﴾ [الحج : ١١] أي ثبت على دينه واستمر على عبادته، أو اطمأن قلبه بذلك الخير الذي أصابه، وسكن إليه.

﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ﴾ [الحج : ١١] أي شيء يفتتن به من مكروه يصيبه في أهله وماله، أو نفسه ومعيشته، كالجدب، والمرض وسائر المحن ﴿انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [الحج : ١١] أي ارتد ورجع إلى الوجه الذي كان عليه من الكفر والشرك.

﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج : ١١] أي ذهبا منه وفقدهما، فلا حظَّ له في الدنيا من الغنيمة والثناء الحسن، وصون المال والدم، ولا في الآخرة من الأجر، وما أعدَّه الله للصالحين.

﴿ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج : ١١] أي الواضح الظاهر الذي لا خسران مثله.

فإنه إذا لم ينضم إليه الأخروي أو بالعكس، لم يتمحض خسراناً، فلم يظهر كونه كذلك ظهوراً تاماً، فانحصر الخسران المبين فيه على ما دل عليه الإتيان بضمير الفصل. قاله الكرخي.

وفي سبب ورود هذه الآية، روايات ذكَرَها في «فتح البيان».

أنواع طبقات البشر

وههنا فائدة نفيسة لا يجوز أن تهمل، وهي أن نوع البشر على أربع طبقات.

الأول: صالح الدارين وفائز الكونين.

وله يدل قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ

﴿لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [النحل: ١٢٢].

وهذا أفضل المراتب وأكملها، ولا يتصور درجة فوقها في الخير.

وإليه ندب سبحانه ـ بعميم كرمه وتمام رحمته ـ أمته صلى الله عليه وآله وسلم، وأخبر عن أهله فقال:

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١].

اللهم اجعلنا من هؤلاء.

الثاني: خاسر الدارين، ومردود النشأتين، وهو الذي ذكره سبحانه في هذه الآية، ونعوذ بالله من ذلك.

الثالث: من سعد في الآخرة، وخسر في الدنيا.

أي بإعدام أسبابها وآلاتها الفانية، وإيثار المحن والمشاق في سبيل الله تعالى على اللذات الحسية المتلاشية عن قريب.

وهذه المرتبة ليست بدون من الرتبة الأولى، وإليه الإشارة في قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [صٓ: ٤٦].

ومن هؤلاء من ترك الدنيا طلباً للآخرة، وقدم العلم على الجهل، والعمل على العجز، والفقر على الغنى، والترح على الفرح، والإخلاص على الرياء، والتسليم والرضا بقضاء الله ونحو ذلك.

الرابع: فائز الدنيا وخاسر العاقبة، ونعوذ بالله منه، وهم الأكثرون الخارجون عن الحصر والعدد.

وإليه الإشارة في قوله سبحانه: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

﴿يَدْعُو﴾ [الحج: ١٢] أي يعبد هذا الذي انقلب على وجهه، ورجع إلى الكفر.

﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُ﴾ [الحج: ١٢] إن ترك عبادته وعصاه: ﴿وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ [الحج: ١٢] إن عبده وأطاعه، لكون ذلك المعبود جماداً لا يقدر على ضُرٍّ ولا نفع.

وفي حكمه كل من عبد من دون الله جرياً على القاعدة المقررة في أصول علم الفقه، من إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ذلك أي الدعاء المفهوم من «يدعو» ﴿هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ عن الحق الرشد.

﴿يَدْعُو﴾ [الحج: ١٣] أي يقول هذا المشرك الكافر يوم القيامة: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ

نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣] و «المولى» الناصر، و «العشير» الصاحب.

وبالجملة الآية الشريفة دليل على نَفْيِ قدرة النفع والضر لأحد غير الله.

فمن أثبت النفع والضر من دونه سبحانه، فقد أشرك بالله، وصار بذلك من المشركين.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ [غافر: ٢٠] أي يعبدونهم من دون الله ﴿لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ [غافر: ٢٠] لأنهم لا يعلمون شيئاً ولا يقدرون على شيء، فكيف يكونون شركاء لله؟

وهذا تهكم بهم، لأن ما لا يوصف بالقدرة كالجماد ونحوه، لا يقال فيه يقضي أو لا يقضي.

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠] فلا يخفى عليه من المسموعات والمبصرات خافية ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٧٣] أي الأصنام أو السادة الذين صرفوهم عن طاعة الله، لكونهم أهل الحل والعقد فيهم.

وقيل: الشياطين الذين حملوهم على معصية الله.

﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾ [الحج: ٧٣] واحداً مع ضعفه وصغره وقلته.

قال في «فتح البيان»: وتخصيص الذباب، لمهانته واستقذاره.

والمعنى: لن يقدروا على خلقه مع كونه حقير الذات، وهو أجهل الحيوانات لأنه يرمي نفسه في المهلكات.

﴿وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] أي لخلق الذباب.

فكأنه قال: إن هذه السادة أو الأصنام أو الشياطين، إن اجتمعت لا تقدر على خلق ذبابة على ضعفها.

فكيف يليق بالعاقل جعلها معبوداً؟

كما أشار إليه في التقرير: ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] أي إذا أخذ، واختطف منهم هذا الخلق الأذل الأقل الأرذل الأجهل شيئاً من الأشياء بسرعة، لا يقدرون على تخليصه منه لكمال عجزهم، وفرط ضعفهم.

وإذا عجزوا عن خلق هذا الحيوان الضعيف، وعن استنقاذ ما أخذه منهم، فهم عن غيره ـ مما هو أكبر منه جرماً ـ وأشد منه قوة، أعجز وأضعف.

﴿ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣] فالصنم، والسيد، والشيطان كالطالب، من حيث إنه يطلب خلق الذباب، أو يطلب استنقاذ ما سلب منه، والمطلوب، الذباب.

وهذا كالتسوية بينهم وبين الذباب في الضعف.

ولو حققت وجدتِ الطّالب أضعف، فإن الذباب حيوان، والصنم جماد، وهو غالب، وذلك مغلوب.

وقيل: الطالب عابد الصنم، والمطلوب الصنم.

قال ابن عباس: الطالب آلهتهم، والمطلوب الذباب.

وعلى الجملة، الآية ـ بعمومها ـ شاملة لكل معبود بباطل، ودليل على نَفْي تصرف غير الله في شيء من أمور العالم، سواء كان ذلك الغير جماداً أو حيواناً، من إنس أو جن، أو شيطان، أو وليّ، أو نبيّ، أو عظيم، أو كبير.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ﴾ [الفرقان: ٣] الضمير للكفار، أو المشركين، أي اتخذ المشركون لأنفسهم ـ متجاوزين الله ـ آلهة، قال قتادة: هي الأوثان التي تعبد من دون الله.

و «الوثن» كل شيء عبد من دون الله غير الأصنام.

فيدخل فيه مكان أربعين أهل الأربعين، وقبور الأنبياء والصالحين، وآثارهم ﴿لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً﴾ [الفرقان: ٣] أي لا يقدرون على خلق شيء من الأشياء.

وغلب العقلاء على غيرهم، لأن في معبودات الكفار الملائكة وعزيراً والمسيح.

﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣] أي يخلقهم الله سبحانه، قال قتادة: أي هو الله الخالق الرازق، وهذه الأوثان تُخْلَق وَلاَ تَخْلُقُ شيئاً، ولا تضر، ولا تنفع.

وقيل: عَبَّر عن الآلهة بضمير العقلاء جرياً على اعتقاد الكفار أنها تضر وتنفع.

﴿وَلاَ يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً﴾ [الفرقان: ٣] أي لا يقدرون على أن يجلبوا لأنفسهم نفعاً، ولا يدفعوا عنها ضراً.

وقدم ذكر «الضر» لأن دفعه أهم من جلب النفع.

وإذا كانوا بحيث لا يقدرون على الدفع والنفع فيما يتعلق بأنفسهم، فكيف يملكون ذلك لمن يعبدهم؟ وهذا يدل على غاية عجزهم ونهاية ضعفهم.

ثم زاد في بيان عجزهم فَنَصَّ على هذه الأمور فقال: ﴿وَلاَ يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلاَ حَيَاةً وَلاَ نُشُوراً﴾ [الفرقان: ٣] أي لا يقدرون على إماتة الأحياء، ولا إحياء الموتى، ولا بعثهم من القبور، لأن النشور هو الإحياء بعد الموت.

وفي الآية بيان التوحيد، وتزييف مذاهب المشركين المثبتين التصرف لغير الله تعالى في الخلق. ورَدٌّ عليهم بالحجة الساطعة والبرهان القطعيّ الذي لا يمكن أن يدفع ويرفع.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَنْفَعُهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥] إن عبدوه ﴿وَلاَ

﴿يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥] إن تركوه ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً﴾ [الفرقان: ٥٥] أي المعاون عليه بالشرك، والعداوة.

والمظاهرة على الرب، هي المظاهرة على رسوله وعلى دينه.

قال الزجاج: لأنه يتابع الشيطان، ويعاونه على معصية الله، لأن عبادتهم لغير الله من الأصنام والسادة، معاونة للشيطان.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ـ ما ـ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] أي لا يقدرون عليه ولا على خلقه.

و «القطمير» القشرة الرقيقة، التي تكون بين التَّمرة والنواة كاللفافة لها، وقيل غير ذلك.

﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ﴾ [فاطر: ١٤٠] أي إن تستغيثوا بهم في النوائب ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لكونها جمادات أو أمواتاً، لا تدرك شيئاً من المدركات.

﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ [فاطر: ١٤] فرضاً وتقديراً ﴿مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لعجزهم عن ذلك.

قال قتادة: المعنى ولو سمعوا لم ينفعوكم.

وقيل: المعنى، لو جعلنا لهم سماعاً وحياة فسمعوا دعاءكم لكانوا أطوع لله منكم، ولم يستجيبوا لكم إلى ما دعوتموهم إليه من الشرك والكفر.

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] أي يتبرؤون من عبادتكم لهم، ويقولون: ما كنتم إيانا تعبدون.

قال في «فتح البيان»: ويجوز أن يرجع ﴿والذين يدعون من دونه﴾ [غافر: ٢٠] وما بعده إلى من يعقل ممن عبدهم المشركون والكفار، وهم الملائكة، والجن والشياطين.

والمعنى: أنهم يجحدون أن يكون ما فعلتموه حقاً، وينكرون أنهم أمروكم بعبادتهم كما أخبر الله تعالى عن عيسى عليه السلام بقوله:

﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة:١١٦].

قال القرطبي: ويجوز أن يندرج فيه الأصنام أيضاً، أي يحييها الله حتى تخبر بأنها ليست أهلاً للعبادة. انتهى.

وأقول: اللفظ أوسع من ذلك، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فيدخل في الآية كل من يعقل، ولا يعقل من المعبودين الباطلين.

﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] أي لا يخبرك أيها المفتون بأسباب الغرور

والمشرك بالله غيره في التصرف في الأمور، مثل من هو خبير بالأشياء، عالم بخبايا الأمور، وهو الله سبحانه.

فإنه لا أحد أخبر بخلقه، وأقوالهم وأفعالهم منه سبحانه، وهو الخبير بكنه الأمور وحقائقها.

وقال تعالى: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُم مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ [الفتح: ١١] أي إنزال ما يضركم من ضياع الأموال وهلاك الأهل، والقتل، والهزيمة، والعقوبة على التخلف.

﴿أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعاً﴾ [الفتح: ١١] أي نصراً وغنيمة، وهذا رَدٌّ عليهم حين ظنوا أن التخلف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفع عنهم الضر، ويجلب لهم النفع.

وفي الآية دليل على نفي التصرف عن الغير في خلق الله.

وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨] أي ما تقذفون وتصبون في أرحام النساء من النطف ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨] أي المقدرون المصورون له؟.

والآية دليل على شرك من يطلب الولد من الأولياء وغيرهم.

فإن خلق المنيّ، وخلق الولد منه في رحم المرأة ما استأثر الله به، لا يشاركه فيه أحد من مخلوقاته.

فمن طلبه من غير الله فقد وقع في شَرَكِ الشِّرْك.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣] أي المنبتون له والجاعلون له زرعاً.

وقوله سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ؟﴾ [الواقعة: ٦٨] دون غيرنا.

فإذا عرفتم ذلك، فكيف لا تُقِرُّون بالتوحيد؟ وتصدقون بالبعث، ولا تتركون الشرك به في التصرف في العالم؟.

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُون * أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ؟﴾ [الواقعة: ٧١] لهابقدرتنا دونكم.

وإذا ثبت أن الخالق للكل والجاعل له، والمتصرف في الخلق، هو الله سبحانه، وهو مستأثر به، فالمثبت للتصرف لغيره مشرك بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمٰنُ﴾ [الملك: ١٩].

أي ما يمسكهن في الهواء عن الوقوع عند الطيران إلا الله القادر على كل شيء وإلا فالثقيل يتسفل طبعاً ولا يعلو، وكذا لو أمسك حفظه وتدبيره عن العالم، لَتَهَافت الأفلاك.

وبالجملة الآية الشريفة دليل على كمال قدرته سبحانه، وعلى أنه هو المتصرف في الكائنات جميعها.

لا قدرة لأحد ولا اختيار في أن يتصرف في شيء من الأشياء.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك: ٣٠] أي غائراً في الأرض، بحيث لا يبقى له وجود فيها، أو صار ذاهباً في الأرض إلى مكان بعيد، بحيث ما تناله الدلاء.

﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ؟﴾ [الملك: ٣٠] أي ظاهر تراه العيون، وتناله الدلاء.

ومن الأدلة الدالة على رد الإشراك في التصرف ما أخرجه الترمذي وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فقال: «يا غلام، اِحْفَظِ الله» أي حقه «يحفظك» من مكاره الدنيا والآخرة «احفظ الله تجده تجاهك» أي مقابلك و «إذا سألت فاسأل الله» أي فاسأله وحده.

فإن خزائن العطايا عنده، ومفاتح المواهب والمزايا بيده، وكل نعمة أو نقمة، دنيوية أو أخروية، تصل إلى العبد، أو تندفع عنه برحمته من غير شائبة غرض، وضميمة علة، لأنه الجواد المطلق، والغني الذي لا يفتقر.

فينبغي أن لا يرجى إلا رحمته، ولا يخشى إلا نقمته، ويلتجأ في عظام الأمور إليه، ويعتمد في جميع الأمور عليه.

أي ولا يسأل غيره، لأن غيره غير قادر على العطاء والمنع، ودفع الضر وجلب النفع.

فإنهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشوراً.

وفي دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا رادَّ لما قضيت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

«وإذا استعنت فاستعن بالله» ويدل له قوله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

«واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن تنفعك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك».

هذا نص جليٌّ على عدم اقتدار أحد على إيصال النفع إلى أحد، ودفع الضر عنه.

وكم من آيات بينات في القرآن لها دلالة على هذا المرام، فاشدد يديك على هذه العقيدة، فإنه ليس بعد بيان الله وبيان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بيان.

ومن لم يستشف بالقرآن وبالحديث فلا شفاه الله .

«رفعت الأقلام وجَفَّتِ الصحف» .

وهذا كناية عن معنى القضاء، وثبوت القدر، وأنهما لا يتغيران ولا يتبدلان .

قال بعض العلماء في شرح هذا الحديث:

إن الله سبحانه وإن كان ملك الملوك، وسلطان السلاطين وأحكم الحاكمين وأقدر القادرين، لكنه ليس كغيره من الملوك متكبراً، لأن الملوك لا يلتفتون إلى أحاد الرعايا من غاية الغرور، ونهاية الكبر، وإن أطال ذلك الرَّعَوِيُّ في الالتجاء وأتى بكل خضوع .

فتلتجىء الرعايا ـ حينئذ ـ إلى الأمراء والأركان، ويبتغون عندهم الوسائل ليقبل الملك عرضهم، ويسمع التجاءهم .

وأما الله سبحانه فهو الرحيم الكريم، لا حاجة في حضرته إلى وكالة أحد، وسعي شخص .

فمن ذكره فالله يذكره، شفع له أحد أو لم يشفع، وكذلك وإن كان هو سبحانه علياً كبيراً واحداً فرداً رفيع الدرجات ذا العرش العظيم، فليس حضرته كحضرة السلاطين لا يصل إليه أحد من الرعايا وإنما يحكم عليهم أمراء الملك ووزراء الدولة. والرعايا منقادون لهم طوعاً وكرهاً، ولا يجدون بُدًّا من ذلك، ولا يمكن لهم الحضور إلا في حضرات الأمراء. بل الله سبحانه أقرب من عباده من كل قريب .

كل عبد ذليل له أدنى رتبة إذا توجه بقلبه إلى جنابه العليّ يجده تجاهه، فالغفلة منا، وإلا فليس هناك حجاب ولا غطاء .

والبعيد منه تعالى، بعيد لغفلته، وإلا فهو قريب من كل عبد يريده .

وعلى هذا كل من يدعو نبياً، أو وليّاً، على أنه يقربه من الله، فإنه على جهل من أن ذلك النبي أو الولي بعيد من هذا الداعي، والله تعالى قريب منه .

ومثال هذا أن يكون أحد من الرعايا حاضراً عند السلطان، ويكون السلطان ملتفتاً إلى سماع عرضه، فيدعو هذا الرَّعوِيُّ أحداً من الأمراء والوزراء ويستدعي منه أن يبلغ الأمرِ الفلاني منه إلى السلطان .

فهذا الداعي إما أعمى، وإما مجنون لأنه خلا وحده بالسلطان، وتوجه السلطان إلى إصغاء حاجته فلم يعرض عليه حاجته تلك وطلبها بوسائط ووسائل من دون ضرورة داعية إليها، وأسخط السلطان عليه، ولم يعرف قدر توجهه إليه، فلا شك في كونه مبتلى، إما بالعمى، وإما بالجنون .

وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث بسؤال كل مراد منه

سبحانه، والاستعانة به تعالى في حل كل إشكال، ودفع كل داء عضال على كل حال، وفي كل جال.

وأخبر أن قلم القدر والقضاء لا يبدل ولا يتغير.

فإن اجتمع أهل العالم كلهم، كبيرهم وصغيرهم، وعزيزهم وذليلهم، وأميرهم وفقيرهم، وشريفهم ووضيعهم، وصالحهم وطالحهم، وبرهم وفاجرهم، وأرادوا أن ينفعوا أحداً أو يضروه لم يستطيعوه ولا يتجاوزوا تقدير الله وقضيته.

فعلم من هذا الحديث أن ما يقوله عوام الناس، من أن الله تعالى أعطى الأولياء قدرة لو شاءوا لبدلوا التقدير وغيروا القضاء، فيعطوا لمن ليس في تقديره ولد ولداً، أو يزيدوا في عمر من انقضى عمره وأتى أجله.

فهذا لا يصح، وليس من الإيمان بتوحيد الله تعالى وعدم الإشراك به سبحانه في صدر ولا ورد، وليس عليه أثارة من علم.

بل الذي ينبغي التعويل عليه والاستناد إليه أن الله تعالى هو الذي قد يقبل دعاء عباده، ويقبل دعاء الأنبياء والأولياء كثيراً بالنسبة إلى آحاد النار.

ولكن التوفيق للدعاء بيده سبحانه وقبوله أيضاً في اختياره كما قال الشاعر:

هم دعا ازتوا جابت هم زتو ايمني ازتو مخافت هم زتو

وبالجملة فكل من عند الله.

فتوفيق الدعاء للداعي وحصول المراد له به هما من القضاء والقدر، ليس أمر يخرج منهما، ولا قدرة لأحد، ولا قوة له على أن يفعل شيئاً ويقضي بشيء، وينذر شيئاً، نبياً كان أو ولياً، كبيراً كان أو صغيراً، لا يقدرون على شيء غير أن يدعوا الله وحده لا شريك له، ويلتجئوا إليه ويطلبوا منه المرادات.

فإن شاء أعطى وإن شاء منع، وإن شاء قبل دعاءهم، وإن شاء رده لحكمته.

فالمرجع إليه، والتعويل في الأمور كلها عليه. وما أحسن ما قيل:

ازخدا خوهم واز غير نخواهم بخدا كدنيم نبده ديگرنه خدايْ دگرستْ

وإذا ثبت رفع الأقلام وجفاف الصحف، وعدم المقدرة لأحد على النفع والضر، والعطاء والمنع، كما نطق بهذا حديث الباب، فالحياءَ الحياءَ من الشرك بالله تعالى في طلب المرادات، وقضاء الحاجات، واعتقاد التصرف في العالم، وأموره في حق الأحياء والأموات من الأنبياء والأولياء، والأعداء.

فإن ذلك شرك محض، وكفر بحت، يهوى به صاحبه في النار، ويسوقه هذا الاعتقاد إلى الدركات السفلى من الجحيم. أعاذنا الله تعالى منه.

أخرج ابن ماجه عن عمرو بن العاص قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن قلب ابن آدم بكل وادٍ شعبة» أي لقلبه قطعة.

قال في النهاية الشعبة: الطائفة من كل شيءٍ.

والمعنى أن القلب واحد، وأودية الهموم متعددة، وما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه.

قال الطيبي: لا بد فيه من تقدير «أي» في كل واد له شعبة.

«فمن أتبع قلبه الشعب كلها» أي من جعل قلبه تابعاً لشعب الهموم «لم يبال الله بأي وادٍ هلك، ومن توكل على الله كفاه الشعب».

أي كفاه مؤن حاجاته المتشعبة المختلفة.

قال بعض أهل العلم رضي الله عنه: يعني إذا كان في قلب الآدمي طلب شيء، أو يعتريه أمر مشكل، فإنه يذهب خياله إلى كل جهة، ويريد أن يدعو نبياً أو وليًّاً، أو إماماً، ويستعين بشيخ أو شهيد، أو ينذر لفلان وفلان، أو يسأل عن منجم، أو رمال، أو يتفاءل من كتاب وصحيفة.

فمن اتبع قلبه الشعب واقتفي أثر كل خيال وظن، فالله تعالى لا ينظر إليه نظر القبول، ولا يعده في عباده الصادقين الفحول.

وقد ضل هو عن سبيل هدايته سبحانه وطريق تربيته، وتاه عقب خيالاته في وادي ضلالته، حتى يهلك.

فمنهم من يصير دُهْرِيًّاً، ومنهم من يصير ملحداً أو مرتداً، ومنهم من يصير مشركاً، ومنهم من ينكر الكل.

وأما من توكل على الله عز وجل، ولم يتبع قلبه الأودية والشعاب، ولم يقتف الخيال، فإن الله تعالى يجعله من المقبولين المرحومين، ويفتح عليه أبواب سبل الهداية واليقين، ويعطي قلبه من السكينة والطمأنينة ما لا يتيسر لمن يتبع الخيالات والظنون، والأوهام، وكل ميسر لما خلق له وقدر وقضى.

وصاحب الخيالات لا يزال في عناء ومشقة بلا فائدة.

والمتوكل على الله يجد مراده في راحة وسكينة، من دون جهد وعناء.

وأخرج الترمذي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها».

أي في جميع مراداته وكل مقصوداته، كائنة ما كانت.

قال أبو علي الدقاق. من علامات المعرفة أن لا تسأل حوائجك كلها ـ قَلَّتْ أو كثرت ـ إلا من الله سبحانه. حكاه عنه في اللمعات.

«حتى يسأل شسع نعله». أي شراكه.

قال أهل العلم: «الشسع» أحد سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام.

«والزمام»: السير الذي يدخل فيه الشسع. قاله الطيبي.

«إذا انقطع» زاد في رواية عن ثابت البناني مرسلاً «حتى يسأله الملح وحتى يسأله شسعه إذا انقطع».

معنى هذا الحديث، أن لا يرى أن الله شأنه كملوك الدنيا وسلاطينها، يصنعون الأمور العظام والأفعال المهام بأنفسهم، ويتركون صغار الأمور، ومحقرات الأشياء على ملازميهم، ويحيلونها عليهم، فيحتاج الناس فيها إلى التجائهم.

بل معاملة الله سبحانه وتعالى ليست كذلك، لأنه قادر مطلق، يصلح في آن واحد آلافاً وألوفاً من الأمور الكبائر والصغائر، لا دخل في سلطنته العالية لأحد ممن سواه.

فالحق سؤال الشيء الحقير والكبير منه تعالى، ولا يقدر أحد على أن يعطي شيئاً لأحد، حقيراً كان أو جليلاً، قليلاً كان أو كثيراً.

فمن ترك السؤال منه وسأل غيره: فقد أتى الشرك بمجامع قلبه وقالبه، لأن الدعاء هو العبادة، وعبادة غير الله تعالى شرك.

فالسؤال عن غيره من حيث هو أنه عبادة مختصة به تعالى شرك بلا شك وشبهة.

ويدل لذلك حديث أنس عند الترمذي بلفظ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الدعاء مخ العبادة».

و «المخ» بالضم هو نقي العظم والدماغ وشحمة العين، وخالص كل شيء. وهذا الأخير هو المراد في هذا الحديث.

قال في اللمعات: إنما كان الدعاء كذلك لأن حقيقة العبادة هو الخضوع والتذلل، وهو حاصل في الدعاء أشد الحصول. انتهى.

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: ليس شيء أكرم على الله من الدعاء.

رواه الترمذي وحسنه، وابن ماجه.

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم عباد الله بالدعاء».

رواه الترمذي واستغربه، ورواه أحمد عن معاذ بن جبل.

وفي حديث أبي مسعود[1] يرفعه: «سلوا الله من فضله، فإن الله يحب أن يسأل». رواه الترمذي، وقال: حديث غريب.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«من لم يسأل الله يغضب عليه». رواه الترمذي.

تأمل في هذا الحديث، وأدرك أن السؤال شيء إذا جاء به أحد إلى أحد وسأله، يغضب عليه، ولا يقضي حاجته إلا نادراً.

وهذا الله الكريم الوهاب، إذا لم يسأله عبده يغضب على عدم السؤال.

فثبت أن بين السؤالين والمسئولين بَوْنٌ بين، وبُعْدٌ باعد.

وهذا مقام غاية الحياء والندامة أن لا يسأل من يغضب على عدم السؤال بل يتركه ويميل إلى سؤال من لا يقدر على العطاء والمنع، ولا يستطيع النفع والضر، بل يعبس ويسخط ويغضب على السائل وينظر إليه بنظر الحقارة والذلة.

ولكن الذين حُرِمُوا من فضيلة السؤال من الله، وسألوا غيره ودعوه لقضاء حوائجهم، فما أحقهم بأن يصيروا أذلاء بالسؤال من غير الله، وَيُعَدُّوا في المشركين - سبحانه - ولا يسألوا الله حتى يصيروا مخلصين له الدين، ويرحم عليهم أرحم الراحمين بإنجاح مرامهم وإسعاف سؤالهم.

والأحاديث في باب الدعاء وذكر من يقبل دعاءه ولا يقبل، وكيف يدعو، وما أدبه، وما العلامة لقبوله، كثيرة جداً لا يحصيها هذا المقام.

وأخرج الشيخان البخاري ومسلم رضي الله عنهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قريشاً فاجتمعوا فَعَمَّ وَخَصَّ، فقال: «يا بني كعب بن لؤي أنقذوا - أي خَلِّصوا - أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، غير أن لكم رحماً سأبلها ببلاها - أي أصلكم في الدنيا بمقتضى القرابة - ولكن لا أغني عنكم من الله شيئاً» رواه مسلم.

وفي المتفق عليه قال: «يا معشر قريش اشتروا أنفسكم»، أي خلصوها بالإيمان بالله

---

(١) قوله أبي مسعود هكذا في الأصل، ولعله ابن مسعود.

وحده لا شريك له «من النار» بترك الإشراك به في العبادة والتصرف في الكائنات «لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً».

معنى هذا الحديث أن قرابة الكرام تتوكل على حمايتهم، ويغترون بكرامتهم، وخوفهم يقل.

فأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن ينذر عشيرته وذا قرباه، فجمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعم وخص حتى قال لبنته: «أنقذي نفسك من النار» أي من عذاب الله القهار الجبار الذي لا يغالبه مغالب، ولا يشاركه في شيء من الأشياء مشارك.

وقال: إن أداء حق القرابة إنما يكون فيما هو في الاختيار، ويدخل تحت الاقتدار، فهذا مالي مبذول عليك، وسلي منه ما شئت، لا بخل لي فيه، ولكن معاملة الله تعالى في دار الآخرة معاملة أخرى، ليس بيدي، ولا تحت قدرتي، لا أقدر أن أحمي أحداً هناك، أو أكون وكيلاً لك أو لغيرك.

فعلى كل أحد أن يصلح معاملته التي تقع هناك ويقي من النار بأي تدبير يمكن ويستطاع.

فهذا الحديث دل على عدم نفع قرابة أحد كائناً من كان لأحد كائناً من كان، وأنها لا تنفع عنده سبحانه أصلاً.

فلا فائدة لأحد(1) حتى يصلح طويته ويصفي معاملته بالله الكريم.

فمن زعم أنه من أولاد الأنبياء عليهم السلام، أو من نسل الأولياء، أو من أعقاب الأئمة، أو من أخلاف الشهداء، أو من تلامذة الشيخ الفلاني، والكبير الفلاني، وأنهم ينفعونه في النجاة من عذاب الله في اليوم الآخر، ويشفعون له في الخلاص من الحساب والكتاب والعقاب، وأنه يغفر له ذنبه، ويعفو عنه زلاته لوجاهة هؤلاء الكرام، وقرابتهم نسلاً، أو صهراً، فهو مغرور جاهل عن مدارك الشرع، محروم من فقه الأحكام، بل هو مشرك بالله تعالى في التصاريف في العالم، التي هي مختصة به سبحانه، لا يشاركه فيها أحد من العالمين، صالحهم وطالحهم، إلّا أن يشاء الله رب العالمين شفاعة أحد لأحد، فيشفع بعد وجدان الرضاء منه والإذن منه تعالى، وذلك بيد الله لا بيده، وقدرته.

---

(1) قوله: فلا فائدة من أحد إلخ معناه:
أن صلاح هؤلاء الصالحين لا ينتفع به غيرهم. فمن أراد نجاة نفسه فالواجب عليه أن يصلح عمله ولا يتكل على صلاح أحد كائناً من كان، لأن الله يقول: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ ﴿وأن ليس للإنسان إلّا ما سعى﴾.

فأنَّى لنا التوكل على نفع القرابة بالأنبياء، والأولياء، والمشائخ، والشهداء؟

نعم لو أردنا أن يُشَفِّعَ الله لنا أحداً منهم، ويجعله شفيعاً لنا، فلا بد من أن نتأهل لذلك، ونجيء بأعمال صالحات يرضاها الله تعالى مع الخوف، والهيبة، والرجاء، وأمل العفو من الله وحده، خالصاً مخلصاً له الدين، ولا نشرك بعبادة ربنا شيئاً مما يأتي به جماعة المشركين، لأن الإيمان بين الخوف والرجاء.

وما أحسن الرجاء مع الخوف، وما أكمل التوبة مع صحة العزم والنية، وإصلاح القلب والقالب، مع رجاء قبولها من الله وحده!!

فلعل الله يرحمنا ويرضى بشفاعة الشافعين فينا، بِمَنِّه وكرمه. اللهم غَفْراً.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] ﴿وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨].

باب في رد الإشراك في العبادات

والمراد بالعبادة هنا أمور، علمها الله تعالى عباده لتعظيمه وتكريمه، وجعلها علامة العبودية لهم.

فمن أشرك غيره فيها، فقد خالف التوحيد، وجاء بنقيضه.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٥ و ٢٦].

المعنى نهيتكم عن عبادة غير الله لأني أخاف عليكم. تقدم تفسير هذه الآية في الباب الأول من هذا الكتاب.

والذي ذكره بعض أهل العلم في هذا المقام هو أن التنازع بين المسلمين والكافرين إنما شرع من زمن نوح عليه السلام الذي كان آدماً ثانياً للأنام.

فمن ذلك الزمان جاء هذا النزاع بين بني الإنسان.

ومن ذاك العصر يقول العباد المقبولون عند الله: إنه لا يجوز تعظيم أحد من دون الله، كتعظيم الله تعالى، وإن كل ما يعمل له سبحانه تعظيماً، وإجلالاً، وتكريماً، لا يجوز أن يعمل لغيره كائناً من كان، لأن الإتيان بمثله لغير الله تعالى هو الذي يقال له الإشراك في العبادة.

وقد تقرر أن العبادة لا تجوز إلا لله، وأنه هو المستحق لها.

فكل ما يسمى في الشرع عبادة، ويصدق عليه مسماها، فإن الله يستحقه ولا استحقاق لغيره فيها، وإن كان مثقال ذرة في السمٰوات والأرض.

ومن أشرك فيها أحداً من دون الله، فقد جاء بالشرك، وكتب اسمه في ديوان الكفر.

ومن هذا الذي يستحق العبادة غير الله وهو مخلوق له سبحانه؟ وأنّى للمخلوق أن يُعْبَدَ دون الخالق؟!.

هذا شأن الصانع القديم الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ * ـ و ـ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩١ والحجر: ٧٢].

وبالجملة فالآية الشريفة دالة على توحيد الألوهية على الإطلاق، وعلى أن المعبود بحق هو الله، وأن نوحاً دعا أمته إليه، وكذا سائر الرسل.

وقال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ [فصلت: ٣٧] لأنهما مخلوقان من مخلوقاته، وإن كثرت منافعهما، فلا يصح أن يكونا شريكين له في ربوبيته.

﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧].

قيل: كانوا يسجدون لهما كالصابئين في عبادتهم الكواكب ويزعمون أنهم يقصدون بالسجود لهما السجود لله، فنهوا عن ذلك.

فهذا وجه تخصيص ذكر السجود بالنَّهْيِ عنه.

وقيل: وجه النَّهْيِ أنه أقصى مراتب العبادة.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: إن من أراد أن يكون عبداً لله خالصاً، فلا يسجد إلا له سبحانه، ولا يسجد للشمس والقمر. نبه بهما على غيرهما من المخلوق العلوي فالسفلي، من الأحجار والأشجار، والضرائح ونحوها بالأولى.

وقد دلت هذه الآية على أن ديننا، هو أن السجود حق الخالق، فلا يسجد لمخلوق أصلاً كائناً ما كان، فإن المخلوقية يتساوى فيها الشمس والقمر، والولي والنبي والحجر والمدر، والشجر ونحوها.

ولا يقال: إن السجدة كانت في الملل الخالية لبعض المخلوقين كما سجد الملائكة لآدم أبي البشر عليه السلام، وسجد يعقوب النبي عليه السلام ليوسف النبي عليه السلام، فإن سجدنا لكبير أو كريم لا مضايقة فيه.

لأنا نقول: إن هذا القول إرجاف باطل، وغلط محض، وجهل صِرْف.

فإن ناساً في زمن آدم كانوا ينكحون أخواتهم.

فعلى المحتجين بمثل هذه الحجج أن ينكحوا أخواتهم أيضاً، مع أنهم لا يجوزون ذلك، ولا يأتون بما هنالك.

وأصل الأمر أن على العبد أن ينقاد لحكم الخالق، ولا يستعمل عقله في أوامره ونواهيه.

بل كان ما يأمر به الرب يقبله بالقلب واللسان، ويأتي به بالأركان في كل شأن وزمان، ولا يعارضه بأن هذا الحكم لم يكن على من قبلنا، فكيف أمرنا به أو نهانا عنه؟

فإن الاحتجاج بمثل هذه الحجج، والاستدلال بنحو هذا التعارض، يكفر المحتج المستدل.

ومثال هذا، أن ملكاً من ملوك أجري حكماً في مملكته إلى أمد، ثم رفعه وأجري حكماً آخر.

فإن قال أحد: إنا نعمل بالحكم الأول السابق، ولا نأتي بالحكم الآخر اللاحق، فهو باغٍ، وحكم الباغي معلوم بالضرورة الدينية.

فتقرر بهذا أن السجدة هي من العبادات التي اختصت به تعالى في شرعنا هذا، ولا تجوز هذه العبادة لغير الله، أيٍّ غير كان، وفي أي زمان ومكان كان.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨] من خلقه كائناً من كان.

هذا توبيخ للمشركين في دعائهم مع الله غيره في المسجد الحرام.

قال مجاهد: كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبِيَعَهُمْ أشركوا بالله.

فأمر الله نبيه والمؤمنين، أن يخلصوا لله الدعوة إذا دخلوا المساجد كلها.

يقول: فلا تشركوا فيها صنماً أو غيره مما يعبد.

وقيل: المعنى، أفردوا المساجد بذكر الله تعالى، ولا تجعلوا لغير الله تعالى فيها نصيباً.

وفي الصحيح: «من نشد ضالة في المسجد فقولوا: لا ردها الله عليك».

فإن المساجد لم تبن لهذا: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً﴾ [الجن: ١٩]، وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولم يقل نبي الله أو رسول الله، لأنه من أحب الأسماء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولأنه لما كان واقعاً في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم عن نفسه جيء به على ما يقتضيه التواضع.

أو لأن عبادة الله المستفادة من قوله: «يدعوه» ليست بمستبعدة.

ومعنى «لِبَداً» يركب بعضهم بعضاً.

﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَداً﴾ [الجن: ٢٠] أي قل يا رسول الله مجيباً للكفار ـ إنما أعبد ربي وحده، ولا أشرك به في العبادة أحداً من خلقه.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: إن عبد الله إذا دعاه بخلوص قلبه يظن الناس الجاهلون السفهاء أنه صار عظيماً كبيراً، يعطي من شاء ما شاء، وينزع ما شاء ممن شاء، فيهجمون عليه بناء على هذا الخيال المختل،والظن المعتل.

فينبغي لذلك العبد أن يظهر الأمر الحق، وهو أن الدعاء عند الإشكال حق الله تعالى. ورجاء النفع وخوف الضرر، إنما يليق به سبحانه لا بغيره.

وفي هذه المعاملة مع غيره شرك به، وأنا بريء من الشرك.

فمن عاملني بهذه المعاملة إرادة لرضائي، فليس هذا بممكن.

وقد دلت هذه الآية الكريمة على أن القيام أدباً، وذكره سرمداً، مما خصه الله لتعظيمه، والإتيان به لغير الله شرك يصير به صاحبه مشركاً.

وقال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧] أي وَنَادِهِمْ بدعوة الحج والأمر به.

والخطاب لإبراهيم عليه السلام، وقيل: لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم والأول أظهر.

وعن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

«يا أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»، أخرجه مسلم.

﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾ [الحج: ٢٧] هذا جواب الأمر، وعده الله إجابة الناس له إلى حج البيت ما بين راجل وراكب.

﴿وَعَلَى كلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] أي بعير، والضامر، البعير المهزول الذي أتعبه السفر ﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧]، «الفج» الطريق الواسع «العميق» البعيد ﴿لِيَشْهَدُوا﴾ [الحج: ٢٨] أي ليحضروا ﴿مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨] وهي تعم منافع الدنيا والآخرة.

وقيل: المراد بها المناسك، وقيل: المغفرة، وقيل: التجاربة ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٨] عند ذَبْح الهدايا والضحايا.

وقيل: إن هذا الذكر كناية عن الذبح، لأنه لا ينفك عنه، تنبيهاً على أن المقصود مما يتقرب به إلى الله تعالى أن يذكر اسمه.

﴿فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨]، هي أيام النحر، كما يفيد ذلك قوله الآتي: ﴿عَلى ما رزقهم من بهيمة الأنعام﴾ [الحج: ٢٨]. وبه قال ابن عمر، والصاحبان.

وقيل: عشر ذي الحجة، وهي قول أكثر المفسرين، والشافعي وأبي حنيفة ﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] البهيمة: مبهمة في كل ذات أربع، في البر والبحر.

فبينت بالأنعام، وهي الإبل، والبقر، والضأن، والمعز، التي تنحر في يوم العيد وما بعده من الهدايا والضحايا.

﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج: ٢٨] أي من لحومها، الأمر هنا للندب عند الجمهور.

وذهبت طائفة إلى أن الأمر للوجوب. وهذا التفات من الغيبة إلى الخطاب.

﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨] البائس: ذو البؤس، وهو شدة الفقر، فذكر الفقير بعده لمزيد الإيضاح.

وقال ابن عباس: «البائس» الزَّمِنُ الذي لا شيء له، والأمر هنا للوجوب وقيل: للندب.

﴿ثُمَّ﴾ [الحج: ٢٩] أي بعد حلهم وخروجهم من الإحرام، وبعد الإتيان بما عليهم من النسك ﴿لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] المراد بالقضاء هنا هو التأدية.

أي ليؤدوا إزالة وسخهم، لأن التَّفَثَ هو الوسخ، والدرن، والشعث، والقذارة من طول الشعر والأظفار.

﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] أي ما ينذرون به من الْبِرِّ في حجهم. والأمر للوجوب.

وقيل: المراد بالنذر هنا أعمال الحج، أو الهدايا، والضحايا.

﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، هذا الطواف هو طواف الإفاضة الواجب وقته يوم النحر بعد الرَّمْيِ والحلق.

قال ابن جرير: لا خلاف في ذلك بين المتأولين «والعتيق» القديم.

قال بعض أهل العلم: يعني أن الله تعالى جعل بعض الأمكنة لإظهار عظمته وكرامته، كالكعبة، وعرفات، والمزدلفة، ومنى، والصفا، والمروة، ومقام إبراهيم، والمسجد الحرام كله، بل سائر مكة المكرمة.

وألقى في قلوب الناس شوقاً إليه، فيقصدونها من أقصى الغايات، رجالاً وركباناً، على مطايا مهزولة، وأنعام ضامرة، في إعياء ومشقة من السفر، وتفث وشعث كثير.

ويذبحون هناك على اسمه بهيمة الأنعام، ويوفون نذورهم، ويطوفون بالبيت العتيق، ويظهرون تعظيم ربه الذي امتلأت به قلوبهم كما هو حق الإظهار.

فمنهم من يُقَبِّلُ أسكفته، ومنهم من يدعو حَيَالَ بابه، ومنهم من يلتزم ستر الكعبة ملتجئاً إليه سبحانه.

ومنهم من ينوي اعتكاف البيت فيشتغل بذكر الله ليلاً ونهاراً، ومنهم من ينظر إليه قائماً في نهاية الأدب.

فمثل هذه الأفعال مختصة بتعظيم الله سبحانه، والله تعالى راض عنهم، وهم يستفيدون هناك فوائد الدنيا والدين.

فلا ينبغي أن يؤتي بمثل هذه الأفعال في تعظيم من دون الله، ولا مع قبر وضريحه وأنصابه، فيقصده من أقصى أمد، ويسافر إليه في عناء وكلفة، ولباس رث، وصورة هي تفث وشعث.

فيرد هناك ويذبح حيواناً، أو ينذر له نذراً، ويطوف بقبره أو مكانه ويتأدب لواديه، ولا يصطاد صيده، ولا يعضد شجره، ولا يختلي خلاه ونحوها من الأفعال أو يتوقع منه نفعاً في الدنيا، أو في الدين.

فإن هذا كله شرك يجب الاجتناب منه، لأن هذه المعاملة لا تليق إلا بالله.

وليس هذا الشأن لأحد من المخلوق حتى يعامل ذلك به.

وقال تعالى: ﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] أي ذَبْحٌ للأصنام، ورفع الصوت على ذبحه باسم غير الله، وسمي فسقاً لتوغله في باب الفسق.

وقيل: أهل به لغير الله فسقاً، وهو تكلف لا حاجة إليه.

وقيل: ذا فسق أي معصية، فهذا من قبيل المبالغة على حد «زيد عدل».

وفي «زادة»[١] جعل العين المحرمة عين الفسق، مبالغة في كون تناولها فسقاً.

قيل: إلا أن يكون فسقاً، أو فسقاً مُهَلاً به لغير الله فهو حرام.

فيه أن ما ذبح لغير الله حرام.

قال بعض أهل العلم: يعني كما أن الخنزير والدم والميتة حرام، فكذلك الحيوان الذي ظهر في صورة عين الفسق حرام نجس أُهِلَّ به لغير الله تعالى، كائناً ما كان.

فدلت الآية على قبح تخصيص الحيوان باسم مخلوق من دون الله، وأنه نجس حرام.

وليس في الآية أن يسمى مخلوقاً عند ذبحه فيصير حراماً.

بل فيها أن تسمية الحيوان باسم مخلوق يصيره حراماً نجساً لا يحل أكله، كالبقرة المنتمية، إلى السيد أحمد الكبير أحد أجداد المؤلف، وكالغنم الْمَعْزُوِّ إلى الشيخ سدُّو، والديك المنسوب إلى زين خان.

فمن رفع الصوت على حيوان باسم أحد من المخلوقين، فقد حرم أكل ذلك الحيوان سواء كان ديكاً، أو بعيراً، أو حيواناً آخر، وسواء كان ذاك المذبوح له نبياً، أو ولياً، أو أباً، أو جداً، أو روحاً خبيثاً، أو جنياً.

---

(١) قوله: وفي زاده. أي في حاشية شيخزاده على تفسير البيضاوي وطبع في إستانبول.

فكل ذلك حرام نجس مشرك، لأن ذبح الحيوان تقرباً يختص باسم الله سبحانه وتعالى، ولا يجوز لغيره أبداً سرمداً.

قال في «فتح البيان» قوله تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [النحل:١١٥] أي ما رفع الصوت به، سواء كان صنماً، أو وثناً، أو نصباً، أو روحاً خبيثاً، من جن، أو روحاً طيباً، من إنْس كنبيّ، أو وليّ أو صالح، حَيّاً كان أو ميتاً، فهو حرام.

وقد ورد في الحديث: «ملعون من ذبح لغير الله» أي سواء سمى الله عند ذبحه أو لم يسم، لأن ما اشتهر من الحيوان على اسم غيره سبحانه وتعالى ورفع الصوت به باسم الفلاني فلا ينفع بعد ذلك ذكر اسمه تعالى عند ذبحه، لأن هذا الحيوان قد انتسب إلى ذلك الغير وحدث فيه من الخبث ما زاد على خبث الميتة، فإنها لم يذكر عليها اسم غير الله، وهذا الحيوان قد عين ووجه لغير خالقه، ثم ذبح له وهو الشرك بعينه.

وحين سرى هذا الخبث وأثر فيه، لا يحل أكله بحال وإن ذكر اسم الله عليه، كما لو ذبح الكلب أو الخنزير مثلاً على اسمه لا يحل.

والسر في ذلك أن نذر الروح لغير خالق الروح لا يجوز.

وإن كان حكم جميع المأكولات والمشروبات والأموال المنذور للتقرب إلى غير الله سبحانه هكذا، فإنها حرام وشرك.

ولكن ثوابها الذي كان يعود إلى الناذر جعله للغير، كما جاز للإنسان أن يعطي ماله من شاء.

بخلاف روح الحيوان فإنّه ليس بمملوك للإنسان حتى يبذله لأحد غير الله.

وإنما وجب الأجر في إنفاق المال، لأن المال شيء ينتفع به في الحال.

ولما كان الموتى لا ينتفعون بعين المال جعل طريق إيصال النفع إليهم أن تجعل الأموال المعطاة أهل الاستحقاق لهم، فيعود ثوابها إليهم.

وأما روح الحيوان فلا يصلح للانتفاع في حياة الإنسان، فكيف بعد مماته ومُضِيِّ الأزمان؟.

وأما الأضحية عن الميت التي ورد بها الحديث فمعناها أن الأجر الذي كان يثبت في إزهاق الروح لله سبحانه وتعالى، يعطى ويبذل لذلك الميت، لا أنها تذبح لأجله، ويرفع به الصوت للتقرب إليه.

ولا يخفى أن هذه الآية الكريمة جاءت في أربعة مواضع من التنزيل.

ومعناها ما رفع به الصوت لغير الله، لا ما ذبح باسم غير الله، وإن قال جمهور المفسرين أو أكثرهم.

فمن رفع الصوت بحيوان لغيره تعالى وأهلّ به، ثم ذكر اسم الله عند ذبحه، فلا ينجع له هذا الذكر شيئاً، ولا يأتي بفائدة، ولا يعود بعائدة.

فإن الأعمال بالنيات، والله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم ونياتكم، ولا يحل أكله بناء على هذا الذكر والتسمية عند الذبح.

وإنما الإهلال في لغة العرب بمعنى رفع الصوت بشيء فقط، لا بمعنى الذبح كيف ولم يرد به عرف، ولا وقع في شعر قط؟!

هذه كتب اللسان العربي ودفاتر اللغات على وجه البسيطة، ليس في أحد منها، الإهلال بمعنى الذبح.

وإنما يقال: الإهلال لرؤية الهلال، ولبكاء الطفل، وللتلبية بالحج، لا للذبح.

فليس معنى أهللت لله، ذبحت له.

في القاموس: استهلّ الصبي، رفع صوته بالبكاء، كأهلّ، وكذا كل متكلم رفع صوته أو خفض.

وأهلّ، نظر إلى الهلال، والملبّي رفع صوته بالتلبية.

وقال الجوهري: استهل الصبي، أي صاح عند الولادة، وأهلّ المعتمر إذا رفع صوته بالتلبية، وأهلّ بالتسمية على الذبيحة، وقوله تعالى: ﴿**وما أهل به لغير الله**﴾ [النحل: ١١٥] أي نودي عليه بغير اسم الله، وأصله رفع الصوت. انتهى.

ولو سلم أن معناه، ذبح لغير الله، فأين هذا من معنى ذبح باسم غير الله حتى تنتهض به الحجة؟.

فالقول بأن الإهلال في هذه الآية ونظائرها بمعنى الذبح، و ﴿**غير الله**﴾ [النحل: ١١٥] بمعنى اسم غير الله، يقرب بتحريف كلامه سبحانه وتعالى حاشاه عن ذلك.

وقد حكى النظام النيسابوري في تفسيره إجماع أهل العلم على أن ذبيحة مسلم التي قصد بذبحها التقرب إلى غير الله ذبيحة مرتد، وقد صار هو مرتدًّا أيضاً.

وكان الكفار في الجاهلية، إذا خرجوا من ديارهم رفعوا الأصوات بأسماء الأصنام في الطرق والشوارع.

وإذا وصلوا إلى مكة المكرمة طافوا الكعبة، مع أن طوافهم هذا لم يكن يقبل عند الله.

ولهذا نزل قوله تعالى: ﴿**فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا**﴾ [التوبة: ٢٨].

فكذلك فيما نحن فيه إذا رفع أحد الصوت بحيوان أنه لفلان، أو لأجله، أو يذبح له، ثم ذكر عليه اسم الله عند الذبح، فهاهنا لا تترتب عليه الحلة أصلاً.

نعم إن يُغَيِّرِ النية ويُبَدِّلِ الأمنية، ويزيل(١) قصد التقرب به إلى غير الله، ويرفع بـه الصوت خلاف ما وقع به أَوَّلاً، ويقول: تبت عنه، ثم يذبح، ويذكر عليه اسم الله تعالى، يحل أكله.

وإذا تقرر لك أن الإهلال بمعنى رفع الصوت في اللغة لا بمعنى الذبح، علمت أن الذي فسره بالذبح قد غلط غلطاً بيِّناً، أو تجوَّز، ولا يصار إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة، أو تأوَّل رفع الصوت بالذبح، بناء على سبب النزول، وإنما العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقد فسرنا الإهلال في «البقرة» و «المائدة» و «الأنعام» بما فسر به جمهور المفسرين، وهو تسامح سبق به القلم.

وإنما الحق في المقام تفسيره برفع الصوت، وإلغاء قيد الذبح، ليتناول النظم الكريم كـل حيوان رفـع به الصـوت لغير الله سبحـانه وتعـالى، سواء ذبـح باسم الله، أوبـاسم غـيره وعليـه تدل اللغة العربية، وهي الأصل المقدم في تفسير كلام الله على الجميع، ما لم يعارضه نص مقدم، أو ناقل مرجح، أو دليل مساوٍ.

والذي فسرنا به الآية هنا قد فسرها به الشيخ «عبد العزيز» المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى في تفسيره، وهو الصواب، وبالله التوفيق.

وقال الله تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩] جعلهما مصـاحبين للسجن لطول مقامهما فيه.

وقيل: المراد يا صاحبيَّ في السجن، لأن السجن ليس بمصحوب فيه، وإن ذلك من باب «يا سارق الليلة».

وعلى الأول يكون من باب الإضافة إلى الشبيه بالمفعول به.

والمعنى: يا ساكني السجن.

كقوله: أصحاب الجنة، وأصحاب النار.

قال قتادة: لما عرف يوسف أن أحدهما مقتول، دعاهما إلى حظهما من ربهما وإلى نصيبهما من آخرتهما فقال: ﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩] الاستفهـام للإنكـار، مع التوبيخ، والتقريع.

ومعنى التفرق هاهنا، هن التفرق في الذوات والصفات والعدد.

---

(١) ويزيل: هكذا في الأصل. والقاعدة النحوية تقتضي أن يقـول. ويزل وكـذا. ويقل. بـدل. ويقول لأن الأفعال كلها معطوفة على المجزوم الذي هو «يغير».

أي هل الأرباب المتفرقون في ذواتهم، المختلفون في صفاتهم، أو المتنافون في عددهم ﴿خَيْرٌ﴾ [يوسف: ٣٩] لكما يا صاحبي السجن ﴿أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ؟﴾ [يوسف: ٣٩] والذي لا يغالبه مغالب ولا يعانده معاند؟.

وقيل: استفهام تقرير، أي طلب الإقرار بجواب الاستفهام، أي أقِرُّوا واعلموا أن الله هو الخير، والأول أولى. أورد يوسف عليهما هذه الحجة القاهرة على طريق الاستفهام، لأنهما كانا ممن يعبد الأصنام.

وقد قيل: إنه كان بين أيديهما أصنام يعبدونها عند أنْ خاطبهما بهذا الخطاب ولهذا قال لهما: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً﴾ [يوسف: ٤٠] فارغة لا مسميات لها، وإن كنتم تزعمون أن لها مسمياب وهي الآلهة التي تعبدونها.

لكنها لما كانت لا تستحق التسمية بذلك، صارت الأسماء كأنها لا مسميات.

وقيل: المعنى، ما تعبدون من دون الله إلا مسميات أسماء.

وقيل: خطاب لأهل السجن جميعاً، لا لخصوص الصاحبين.

وهذا هو الأظهر، وكذلك ما بعده من الضمائر، لأنه قصد خطاب صاحِبَيِ السجن، ومن كان على دينهم.

﴿سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: ٤٠] من تلقائكم، بمحض جهلكم، وضلالتكم، وليس لها من الإلهيَّةِ شيء إلا مجرد الأسماء، لكونها جمادات، لا تسمع، ولا تبصر، ولا تنفع، ولا تضر.

والتقدير، سميتموها آلهة من عند أنفسكم ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا﴾ [يوسف: ٤٠] أي بتلك التسمية المستتبعة للعبادة ﴿مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠] من حجة تدل على صحتها ﴿إِنِ﴾ [يوسف: ٤٠] أي ما ﴿الْحُكْمُ﴾ [يوسف: ٤٠] في أمر العبادة المتفرعة على تلك التسمية ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] عز سلطانه، لأنه المستحق لها بالذات، إذ هو الذي خلقكم، وخلق هذه الأصنام التي جعلتموها معبودة بدون حجة ولا برهان.

﴿أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠] حسبما تقضي به قضية العقل أيضاً، والجملة مستأنفة، أو حالية، والأول هو الظاهر.

والمعنى أنه أمركم بتخصيصه بالعبادة دون غيره مما تزعمون أنه معبود.

ثم بيَّن لهم أن عبادته وحده دون غيره، هي دين الله الذي لا دين غيره.

فقال: ﴿ذَلِكَ﴾ [يوسف: ٤٠] أي تخصيصه تعالى بالعبادة ﴿الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠] أي المستقيم الثابت العدل الذي تعاضدت عليه البراهين عقلاً ونقلاً.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] أن ذلك دينه القويم وصراطه

المستقيم، لجهلهم وبُعْدِهِمْ عن الحقائق أو لا يعلمون ما يصيرون إليه من العذاب فيشركون.

وهذا يدل على أن العقوبة تلزم العبد، وإن جهل إذا أمكن له العلم بطريقه.

قال بعض أهل العلم في تفسيره هذه الآية: فيها وجوه:

الأول: أن كون مالكين متعددين لمملوك واحد يضر كثيراً، إنما يكفيه أن يكون له مالك واحد قوي قادر، يقضي حاجاته كلها، ويصلح جميع أموره.

الثاني: أنه لا حقيقة لهؤلاء المالكين، وأنهم ليسوا ـ في الحقيقة ـ بشيء.

وإنما تخيّلهم المشركون في خيالهم فظنوا أن الأمطار في يد أحدهم، وإنبات الحب في يد آخر، وإعطاء الأولاد في اختيار آخر، وشفاء المريض في يد آخر.

ثم يسمونهم بأسماء من عندهم ويقولون: إن اسم مالك الشيء الفلاني كذا، والفلاني كذا، ويعتقدونهم، ويدعونهم عند إرادة إنجاح تلك المرادات وقضاء تلك الحوائج.

فتجري هذه الرسوم بعد مدة عموماً في الناس كلهم مع أنها خيالات محضة، لهؤلاء المشركين، لا حقيقة لها في نفس الأمر.

ولا معبود هناك غير الله، ولا مالك ولا اسم لأحد، ولا دخل له في شيء من أفعال الباري تعالى، إنما ذلك خيال بحت، ليس هناك مالك ومختار، مسمى بهذا الاسم المنحوت المتخيل.

بل الذي هذه الأفعال في يده اسمه الشريف الجليل «الله» لا محمد ولا علي.

وأما من اسمه محمد أو علي، فليس مختاراً لشيء.

فمحمد أو عليّ الذي تكون أمور العالم بيده، لا وجود له حقيقة، ولا شخص مسمى بهذا الاسم في نفس الأمر يكون له هذه القدرة بل هذا خيال صِرْف.

ولم يأذن الله بهذه الخيالات لأحد من عباده، ولا اعتبار بحكم أحد.

وقد منع الله سبحانه من مثل هذه التخيلات، ومن ذاك الذي يعتبر قوله في هذا الباب؟

وأصل الدين أن يمتثل أمر الله، ولا يمتثل أمر أحد في مقابلة حكمه.

ولكن أكثر الناس لا يسلكون هذا المسلك، إنما يسلكون رسوم كبرائهم، ويقدمونها على حكم الله سبحانه.

والآية قد دلت على أن قبول رسم أحد، والاستناد بحكمه مما خصه الله تعالى لتعظيمه، وجعله شعار حرماته.

فمن عامل مع مخلوق هذه المعاملة، فالشرك يثبت عليه.

وطريق وصول حكم الرب إلى العباد هو بعثة الرسول إليهم وإخباره إياهم.

فمن فعل هذا بإمام، أو مجتهد، أو فقيه، أو بمن يسمى بـ «غوث» أو قطب، أو أبدال، أو أوتاد، أو مَوْلَوِيٍّ، أو شيخ، أو فقير، أو كامل، أو حاج، أو زائر، أو أب، أو جد، أو سلطان، أو وزير، أو أستاذ، أو قسيس، أو برهمن، أو كاهن، أو نجومي، أو ساحر، وقدم رسوم هؤلاء، ومراسمهم، وبدعهم، ومحدثاتهم على إرشادات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وملفوظاته المدونة في دواوين السنة المطهرة، أو على آية من الكتاب العزيز، واستند في مقابلتها بمرشد له، أو شيخ، أو أستاذ، أو حكيم فلسفي، أو متكلم نظَّارٍ، أو قياس فاسد، أو رأي كاسد، أو تقليد لمجتهد، وظن أن الشرع نفسه هو حكم الرسول والنبي فقط، وليس من جهة الله تعالى، بل هو يشرع من تلقاء نفسه ما يريد، ويقول ما يشاء، فيلزم ذلك على أمته.

فهذه الأمور والاعتقاد بها مثبتة للشرك على قائلها وصاحبها.

بل الحاكم على الحقيقة، والشارع في نفس الأمر هو الله تعالى وحده لا شريك له.

كما قال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠].

وما شأن الرسول، أي رسول كان، وفي أي عصر كان، إلى خاتم الرسل إلا إبلاغ حكم الله سبحانه إلى عباده فقط، ودعوتهم إليه باللسان والسنان، واستعمال الأركان.

فمن كان قوله من هؤلاء المشار إليهم موافقاً لخبر الرسول ووحيه سبحانه وتعالى، فهو الحقيق بالقبول.

ومن خالف قوله قول الله تعالى، وحديث رسوله رأس شعرة، فهو مردود عليه، مضروب به في وجهه، وإن علا في الرتبة والمكانة إلى غاية، فإن الحق أكبر من كل كبير. انتهى.

فهذه الآية الكريمة الشريفة تأمل فيها، تجدها نصًّا في نَفْيِ الأرباب المتفرقة، وفي أن هذه الأسماء لا مسميات لها في الواقع، وأن الله لم ينزل بها سلطاناً ولم تقم عليها حجة ولا برهان.

وليس لأحد في العالم الفاني والباقي حكم إلا لله وحده لا شريك له في خلقه وأمره، ولا معبود إلا هو وحده، وذلك هو الدين القيم والصراط السويّ والشرع القويم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

فيشركون بالله تعالى في الحكم، والأمر، والتصرف في الخلق، وذلك هو الشرك الجلي الواضح الذي لا يغفره سبحانه أبداً، ويغفر ما دونه لمن يشاء من عباده.

فيا أيها المسكين تأمل في حالك وقالك، وق نفسك من عذاب الله الأليم، ومن عقابه الشديد.

وأنت ـ ما دمت حياً ـ يمكنك الخلاص من هذه الورطة المهلكة.

وإذا متَّ وذهبت من الدنيا وكنت مشركاً، وكان في اعتقادك شيء من هذه الأمور، ولم

تعرف الله ولم تدرك ماجاء به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من النَّهْيِ عن الشرك وأنواعه، فقد خسرت خسراناً مبيناً ولا علاج لك بعد ذلك.

واعلم أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأن كل ذنب يرجى عفوه إلا الشرك.

فإن دخول المشرك في النار خالداً مخلداً مقطوع به، بنص القرآن، ودليل السنة، ولا ينفعك منه الجد.

والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدًّا لا يحصرها العدد.

ومن لم يستشف بالقليل لم ينفعه الكثير.

هذا القرآن الشريف معجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باهرة باقية دائمة إلى نفخ الصور، وقيام الساعة، فيه شفاء ورحمة للمؤمنين.

فعليك به حتى تخرج من سُبُلِ الشرك إلى صراط العزيز الحميد.

وهذه دواوين السنة المطهرة على وجه البسيطة منتشرة في أيدي المسلمين، باقية ـ إن شاء الله تعالى ـ إلى آخر الدهر، فيها كل هداية، والنَّهْيُ عن كل ضلالة.

فمن تمسك بها، فقد رشد واهتدى.

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ولَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ٦٤].

وذلك أن النصارى عبدوا غير الله، وهو المسيح، وأشركوا به، وهو قولهم: آب، وابن، وروح القدس، فجعلوا الواحد ثلاثة.

وقد أخرج البخاري، ومسلم، والنسائي، عن ابن عباس قال:

حدثني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ، فإذا فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى.

أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين.

وَ ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] إلى قوله: ﴿بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وأخرج الطبراني عن ابن عباس أن كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكفار ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم، عن ابن جريج قال:

بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا يهود المدينة إلى ما في هذه الآية، فأبوا عليه، فجاهدهم حتى أقروا بالجزية.

وعن قتادة قال: ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا يهود أهل المدينة إلى الكلمة السواء ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] تبكيت لمن اعتقد ربوبية المسيح وعزير، وإشارة إلى أن هؤلاء من جنس البشر وبعض منهم، وإزراء على من قلد الرجال في دين الله، فحلل ما حللوه، وحرم ما حرموه عليه.

فإن من فعل ذلك فقد اتَّخذ من قلده ربّاً، ومنه ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

قال ابن جريج: أي لا يطيع بعضنا بعضاً في معصية الله.

ويقال: إن تلك الربوبية أن يطيع الناس سادتهم وقادتهم في غير عبادة وإن لم يُصَلُّوا لهم.

وعن عكرمة قال: سجود بعضهم بعضاً. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [آل عمران: ٦٤] أعرضوا عن التوحيد فقولوا ـ أي أنت والمؤمنون ـ: ﴿اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] موحدون لما لزمتكم الحجة فاعترفوا بأنا مسلمون.

وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٣٦]. يعني وحِّدوه وأطيعوه.

وعبادة الله عبارة عن كل فعل يأتي به العبد لمجرد الله سبحانه.

ويدخل فيه جميع أعمال القلوب وأفعال الجوارح.

﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦] إما مفعول به، أي شيئاً من الأشياء من غير فرق بين حيّ وميت، وجماد وحيوان، وإما مصدر أي شيئاً من الإشراك من غير فرق بين الشرك الأكبر والأصغر، والواضح والخفي.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢] أي والحال أن قد قال المسيح هذه المقالة، فكيف يدعون الإلهية لمن يعترف على نفسه بأنه عبد مثلهم ودلائل الحدوث ظاهرة عليه؟.

﴿إِنَّهُ﴾ [المائدة: ٧٢] أي الشأن: ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

فيه بيان أن الشرك يوجب تحريم دخول الجنة إذا مات صاحبه على شركه وقيل: هو من قول عيسى.

﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] أي مصيره إليها في الآخرة: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] أي المشركين، فينصرونهم فيدخلونهم الجنة، أو يخلصونهم من النار ويمنعونهم.

وصيغة الجمع هنا للإشعار بأن نصرة الواحد أمر غير محتاج إلى التعرض لنفيه، لشدة ظهوره، وإنما ينبغي التعرض لنفي نصرة الجمع.

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وهم النصارى، والمراد بالثلاثة الله سبحانه، وعيسى، ومريم.

كما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ؟﴾ [المائدة: ١١٦].

قال في «فتح البيان»: ولا ترى في الدنيا مقالة أشد فساداً، ولا أظهر بطلاناً من مقالة النصارى.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] أي ليس في الوجود إله لا ثاني له، ولا شريك له، ولا ولد له، ولا صاحبة له، إلا الله سبحانه.

﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣] من الكفر، ومن هذه المقالة الخبيثة: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] أي نوع شديد الألم في العذاب، وجيع في الآخرة.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فعبدوهم كما عبدوه، وعظموهم كما عظموه.

وقال الحسن: أي أطاعوا الجن في عبادة الأوثان.

وقال الزجاج: أطاعوهم فيما سَوَّلَتْ لهم في شرك.

وقيل: المراد بالجن هنا الملائكة لاستتارهم.

﴿وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠٠ و١٠١] على غير مثال سبق ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ؟﴾ [الأنعام: ١٠١] والصاحبة إذا لم توجد، استحال وجود الولد.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية.

وهذه الآية حجة قاطعة على فساد قول النصارى.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]

من الأصنام والأوثان ونحوها، وهذا داخل في جملة ما استنكروه.

وهكذا يقول المقلد لأهل الأتباع، والمبتدعة لأهل السنة، والمشركون لأصحاب التوحيد.

﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠] هذا استعجال منهم بالعذاب الذي كان «هودٍ» عليه السلام يعدهم به لشدة تمردهم على الله، ونكوصهم عن طريق الحق، وبُعْدِهم عن اتّباع الصواب.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلٰهاً وَاحِداً﴾ [التوبة: ٣١] أي والحال أنهم ما أمروا في الكتب القديمة المنزلة عليهم على ألسنة أنبيائهم إلا بعبادة الله وحده.

﴿لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] أي تنزيهاً له عن الإشراك في طاعته وعبادته.

قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا﴾ [هود: ٦٢] أي كنا نرجو أن تكون فينا سيداً مطاعاً، ننتفع برأيك، ونسعد بسيادتك، لما نرى فيك من مخائل الرشد والسداد ﴿قَبْلَ هٰذَا﴾ [هود: ٦٢] أي الذي أظهرته من دعوتك إلى التوحيد ﴿أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٦٢] من عبادة الله وحده ﴿مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢] يعني أننا مرتابون في عبادة الله وحده وترك عبادة الأوثان.

فالآية الشريفة فيها دلالة على رد الإشراك في العبادة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ﴾ [الرعد: ٣٦] بوجه من الوجوه، أي قل لهم ذلك إلزاماً للحجة ورداً للإنكار: إنما أُمرت فيما أنزل إليَّ بعبادة الله وحده من دون شرك به في شيء منها.

وهذا أمر اتفقت عليه الشرائع، وتطابقت على عدم إنكاره جميع الملل المقتدية بالرسل.

﴿إِلَيْهِ﴾ [الرعد: ٣٦] أي إلى الله وحده لا إلى غيره ﴿أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ [الرعد: ٣٦] لا إلى غيره.

قال قتادة: إليه مصير كل عبد.

وقال تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] من الشرائع، وأظهره.

وقيل: اقصد، وقيل: فرق جمعهم، وكلمتهم بأن تدعوهم إلى التوحيد.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] أي لا تبال بهم ولا تلتفت إليهم.

﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ﴾ [الحجر: ٩٥ و ٩٦] أي لم يكن ذنبهم مجرد الاستهزاء، بل لهم ذنب آخر، وهو الشرك بالله سبحانه.

ثم توعدهم فقال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٩٥ و ٩٦] كيف عاقبتهم في الآخرة وما يصيبهم من عقوبة الله.

فيه أنهم كانوا مشركين به سبحانه في العبادة، فاستحقوا هذا الوعيد.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ـ وحده ـ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

أي اتركوا كل معبود من دون الله، كالشيطان، والكاهن، والمنجم، والساحر، والصنم، والوثن، وكل من دعا إلى الضلال.

﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٦] أي أرشده إلى دينه، وتوحيده، وعبادته، واجتناب الطاغوت فآمن.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] أي وجبت وثبتت بالقضاء السابق في الأزل لإصراره على الشرك والكفر، والعناد، فلم يؤمن.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية التصريح بأن الله أمر جميع عباده بعبادته واجتناب الشيطان، وكل ما يدعو إلى الضلال، وأنهم بعد ذلك فريقان فكان في ذلك دليل على أن أمر الله لا يستلزم موافقة إرادته فإنه يأمر الكل بالإيمان، ولا يريد الهداية إلا للبعض، إذ لو أرادها للكل لم يكفر أحد. انتهى.

والآية على هذا شاملة لكل داع إلى الضلالة، كائناً من كان، وأينما كان وفي أي وقت وزمان كان، وعلى أن الداعي إليها داخل في مفهوم الطاغوت.

فهؤلاء الكذابون الدجالون الداعون إلى مذهب الدهر، وإنكار المعاد، ووجود الملائكة، والشياطين، والجن جميعهم طاغوت يجب الاجتناب عنهم، والأمر للوجوب.

وقال تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي أمر أمراً جزماً، وحكم حكماً قطعاً، وقال قولاً حتماً مبرماً. وهذا نهي عن عبادة غير الله.

ففيه وجوب عبادة الله، والمنع من عبادة غيره.

وهذا هو الحق الذي جاءت به الرسل، وأنزلت لأجله الكتب، ولا يوجد الشرك ـ غالباً ـ لا في العبادات.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ فيه الأمر بدعائه سبحانه.

والدعاء هو العبادة، والعبادة لا تكون ولا تنبغي إلا له سبحانه وحده.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ [آل عمران: ٥١] ولا تعبدوا غيره فتكونوا من المشركين به ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١] لا اعوجاج فيه، ولا يضل

سالكه، ومن عبد غيره سبحانه فقد ضل عن سواء الطريق.

وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢] من الأشياء، فلا يجلب لك نفعاً، ولا يدفع عنك ضرراً.

نهى إبراهيم عليه السلام أباه آزر عن الشرك في العبادة، إلى قوله ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤] أي لا تطعه.

فإن عبادة غير الله من الأصنام ونحوها، من طاعة الشيطان وهو الشرك الواضح.

وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي - وحده - عَسَى أَنْ لَا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيّاً﴾[مريم: ٤٨] كما شقيتم بعبادة الأوثان، وصرتم مشركين بالرحمن.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً﴾ [الأنبياء: ٢٦] قيل: هم مشركوا قريش، وقيل: اليهود.

قال في «فتح البيان»: ويصح حمل الآية على كل من جعل لله ولداً.

وقد قالت اليهود: عزير ابن الله وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالت طائفة من العرب: الملائكة بنات الله.

﴿سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ و ٢٧] أي المطيعون لربهم، فلا يخالفونه قولاً ولا عملاً، إلى قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] أن يشفع له وهو من رضي عنه.

وقيل: هم أهل لا إله إلا الله، يعني الموحدين المخلصين له الدين: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨] والخشية: الخوف من التعظيم.

﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٩] أي الملائكة ﴿إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

قال المفسرون: عني بهذا إبليس، لأنه لم يقل أحد من الملائكة: إني إله إلا إبليس، وذلك على سبيل التسامح والتجوُّز، إذ هو معترف بالعبودية، وآيس من رحمة الله، وكونه من الملائكة باعتبار أنه كان مغموراً ودخيلاً فيهم.

وقيل: الضمير للخلائق مطلقاً، وقيل: الإشارة إلى جميع الأنبياء.

والعموم أولى وألصق بظاهر النظم القرآني، لأن العبرة بـه، لا بخصوص الأسباب ﴿نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] أي بسبب هذا القول الذي قاله كما نجزي غيره من المشركين المجرمين.

﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] الواضعين الإلهية والعبادة في غير موضعها. والمراد بالظلمة: المشركون في العبادة.

وقال تعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي الوعد الأزلي بإهلاكه ﴿مِنْهُمْ وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي أشركوا في عبادة الله غيره، وهم كفار قومه عليه السلام: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي مَقْضِيٌّ عليهم بالإغراق لظلمهم، وهو الشرك بالله تعالى في عبادته.

﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ فَقُلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]. أي المشركين.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] يعبده مع الله، أو يعبده وحده، ولا يعبد الله ﴿لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] أي الحجة الواضحة، والدليل الْبَيِّنُ ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] أي فهو مجاز له بقدر ما يستحقه ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] الذين كفروا بربهم، وأشركوا به بعبادة غيره سبحانه وتعالى، وهذا نصٌّ في عدم غفران المشركين.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ﴾ [النمل: ٩١] أي مكة، خصها لكون بيت الله الحرام فيها، ولكونها أحب البلاد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والمعنى قل: يا محمد إنما أمرت أن أخصص الله بالعبادة وحده لا شريك له.

﴿الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٩١] من الأشياء، خلقاً، وملكاً وتصرفاً، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٩١] الموحدين المنقادين لأمر الله تعالى، ونهيه بالطاعة واجتناب الطاغوت.

وقال تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] نزلت الآية الشريفة في مسلمي أهل مكة.

يقول الله: إن كنتم في ضيق فيها من إظهار التوحيد والإيمان، فاخرجوا منها لتتيسر لكم عبادتي وحدي، وتتسهل عليكم.

قال الزجاج: أُمِرُوا بالهجرة من الموضع الذي لا يمكنهم فيه عبادة الله وحده.

وكذلك يجب على كل من كان في بلد يُعْمَلُ فيها بالمعاصي، ولا يمكنه تغيير ذلك، أن يهاجر إلى حيث يتهيأ له أن يعبد الله وحده حق عبادته، ولا يشرك به شيئاً.

وعلى الجملة فالآية دليل على إخلاص العبادة لله وعدم الشرك فيها.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾ [يس: ٦٠] العهد: الوصية والتقدم بأمر فيه خير ومنفعة.

والمراد هنا: ما كلفهم الله به على ألسنة الرسل من الأوامر والنواهي.

ومن جملتها: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يٓس: ٦٠] أي لا تطيعوه في ترك عبادة الله وحده وعبادة غيره.

وقيل: المراد بالعهد هنا، الميثاق المأخوذ عليهم حين أُخْرِجُوا من ظهر آدم عليه السلام.

وإنما عبر عن طاعة الشيطان بعبادته، لزيادة التحذير والتنفير عنها، ولوقوعها في مقابلة عبادة الله تعالى.

﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وأَنِ اعْبُدُونِي، هٰذا﴾ [يٓس: ٦٠ و٦١] أي عبادة الله وحده وتوحيده، أو دين الإسلام.

﴿صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يٓس: ٦١] أي بليغ في الاستقامة ولا صراط أقوم منه.

﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيراً﴾ [يٓس: ٦٢] أي إن الشيطان قد أغوى خلقاً كثيراً عن التوحيد، وعن عبادة الله وحده.

﴿أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ؟﴾ [يٓس: ٦٢] عداوته لكم في إيقاعه إياكم في الشرك به سبحانه في العبادات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ﴾ [الصافات: ٣٥] أي المشركين ﴿كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [الصافات: ٣٥] قولوا ﴿لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] عن القبول. أي لا يقبلون القول بعبادة الله وحده، بل كانوا يشركون به سبحانه غيره في العبادة والدعاء.

وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم ،وابن مردويه، والبيهقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أُمِرْتُ أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله، ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله».

وعن ابن عباس قال: كانوا إذا لم يشرك بالله يستنكفون.

وهذا دليل على أن بعثة الرسل كانت لأجل توحيد العبادة، وترك الإشراك فيها، وأن المستكبر من ذلك، هو الذي يشرك ولا يُوَحِّد.

وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] أي من الشرك والرياء بالتوحيد وتصفية السر.

والإخلاص أن يقصد العبد بعمله وجه الله.

والدين: العبادة، والطاعة رأسها توحيد الله، وأنه لا شريك له.

﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣] من شوائب الشرك وغيره.

وما سواه من الأديان فليس بدين الله الخالص الذي أمر به.

قال قتادة: الدين الخالص، شهادة أن لا إله إلا الله، أي لا معبود بحق إلا هو. وفي

الحديث: «إن الله لا يقبل إلا ما أخلص له». ثم تلى هذه الآية، أخرجه ابن مردويه عن يزيد الرقاشي.

ولما أمر سبحانه بعبادته على وجه الإخلاص، وأن الدين الخالص له لا لغيره، بَيَّنَ بطلان الشرك الذي هو مخالف الإخلاص فقال:

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الزمر: ٣] الموصول عبارة عن المشركين الظالمين.

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] أي تقريباً.

والمراد بالزلفى الشفاعة كما حكاه الواحدي عن المفسرين، والاستثناء مفرغ من أعم العلل.

والمعنى، أن الذين لم يخلصوا العبادة لله، وحده، بل شابوها بعبادة غيره، قائلين: ما نعبدهم لشيء من الأشياء، إلا ليقربونا إليه سبحانه، ويشفعوا له.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] أي بين أهل الأديان: يَوْمَ الْقِيَامَةِ فيجازي كلًّا بما يستحقه، أو بين المخلصين للدين، وبين الذين لم يخلصوا، بل أشركوا، وشابوا.

﴿فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] من التوحيد، فإن كان طائفة تدَّعِي أن الحق معها، وأن الباطل مع غيرها.

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلاً بِلَيْلَى ... وَلَيْلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا

وما أحسن ما قيل:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَينٍ تَدَايَنَتْ ... وَأَيَّ غَرِيمٍ فِي التَّقَاضِي غَرِيمُهَا

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١٢] أي من الشرك والرياء ونحوهما ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] من هذه الأمة.

وكذلك كان صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه أول من خالف دين آبائه ودعا إلى التوحيد، ومنع من الشرك.

إلى قوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] غير مشوب بشرك ولا رياء ولا غيرهما. ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [الزمر: ١٥] أن تعبدوه من دونه.

الأمر للتهديد، والتقريع، والتوبيخ كقوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠].

وفيه إيذان بأنهم لا يعبدون الله ويعبدون غيره.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أفغير اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] أي بعد مشاهدة الآيات الدالة على توحيده، وانفراده.

﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥] من الرسل:

﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ [الزمر: ٦٥] يا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فرضاً:

﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فيه التحذير والإنذار للعباد من الشرك، لأنه إذا كان موجباً لإحباط عمل الأنبياء ـ على الفرض والتقدير ـ فهو محبط لعمل غيرهم بالطريق الأولى.

وقيل: هذا خاص بالأنبياء لأن الشرك منهم أعظم ذنباً من الشرك من غيرهم.

﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] هذا رَدٌّ على المشركين، حيث أمروه بعبادة غير الله تعالى: ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦] لإنعامه عليك بما هداك إليه من التوحيد والدعاء إلى دينه.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] أي ذليلين صاغرين.

وهذا وعيد شديد لمن استكبر عن دعاء الله، ودعا غير الله في الشدائد والحوائج.

وعن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والدعاء هو العبادة، ثم قرأ هذه الآية. أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح، والبخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن حبان، والحاكم وصححه، وابن مردويه، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في الشعب، وأحمد، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وسعيد بن منصور، والطبراني.

وهذا الحديث نص في محل النزاع، وتفسير مرفوع لا ينبغي العدول عنه.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ * هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٤ و ٦٥] أي الباقي الذي لا يفني، المتفرد بالألوهية، وهذا التركيب يفيد الحصر.

﴿فَادْعُوهُ﴾ [غافر: ٦٥] أي اعبدوه: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥] أي الطاعة والعبادة، من الشرك إلى قوله: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [غافر: ٦٥] أي تعبدون من دون الله.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] من دون الله وتشركون به: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٧] أي خلقني ﴿فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾

[الزخرف: ٢٧] ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٧ و٢٨] أي جعل كلمة التوحيد باقية في عقب إبراهيم، وهم ذريته، فلا يزال يوجد فيهم من يوحِّد الله.

وفاعل «جعلها» إبراهيم، وذلك حيث وصاهم بالتوحيد وأمرهم أن يدينوا به، كما في قوله: «ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب».

وقيل: الفاعل هو الله تعالى.

قلت: ولا مانع من حمل اللفظ على المعنيين.

قال قتادة: الكلمة «لا إله إلا الله» لا يـزال من عقبه من يعبـد الله إلى يوم القيـامة، ويوحده، ويدعو إلى توحيده.

وقال عكرمة: هي الإسلام.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨] أي رجاء أن يرجع إليها من يشرك منهم بدعاء من يوحد.

وأقول: اللهم إني من ذرية إبراهيم، وزرع إسماعيل، وضئضيء محمد صلى الله عليه وآله وسلم فارزقني، ومن أخلفه من بعدي، توحيداً لا يزال، ولا يزول، ولا يفني أبداً ولا يحول.

وقـال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ ـ هُـو ـ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُـدُوهُ هٰذا﴾ [الزخرف: ٥١] أي عبادة الله وحده والعمل بشرائعه: ﴿صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١] هذا تمام كلام عيسى عليه السلام.

﴿فَاخْتَلَفَ الأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُـوا﴾ [آل عمران: ٥١] وهم الـذين أشركوا بالله، ولم يعملوا بشرائعه: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥] أي أليم عذابه وهو يوم القيامة.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ﴾ [الذاريات: ٥١] تنصيص على أعظم ما يجب أن يَفِرَّ عنه، وهو الشرك. فنهاهم عن الشرك بالله:

﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥١] إلى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

أي يوحدون ويعرفون الله بالوحدانية، وإخلاص العبادة له، وعدم الشرك به تعالى في شيء من الأشياء.

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٣] أي خصلة حميدة يقتدون بها ﴿فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٣] أي في أفعاله وأقواله: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٣] هم

أصحابه الموحدون المؤمنون بالله وحده ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣] أي من دينكم الشرك: ﴿وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ﴾ [الممتحنة: ٣] بالأفعال ﴿وَالْبَغْضَاءُ﴾ [الممتحنة: ٣] بالقلوب ﴿أَبَداً﴾ [الممتحنة: ٣] أي هذا دأبنا معكم، ما كنتم على شرككم وكفركم: ﴿حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٣] وتتركوا ما أنتم عليه من الشرك.

فإذا فعلتم ذلك، صارت تلك العداوة مُوَالاَةً، والبغضاء محبة.

وفيه: أنه هكذا ينبغي لكل موحد مع كل مشرك، في كل زمان، وفي كل مصر وقطر أن يقول ويفعل.

وفيه: إشارة إلى إيثار عداوة أهل الشرك، وبغضهم على موالاتهم ومحبتهم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

قال الشهاب: الإخلاص عدم الشرك، وأنه ليس بمعنى الإخلاص المتعارف.

﴿حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥] أي مائلين عن الأديان كلها إلى دين التوحيد، وهو ملة الإسلام.

معنى «الحنيف»

قال في «فتح البيان» الحنيف المطلق، هو الذي يكون متبرئاً عن أصول الملل الخمسة، اليهود، والنصارى، والصابئين، والمجوس، والمشركين، وعن فروعها من جميع النحل، إلى الاعتقادات الحقة، وعن توابعها من الخطأ والنسيان إلى العمل الصالح، وهو مقام التَّقِيِّ، وعن المكروهات إلى المستحبات، وهو المقام الأول من الورع. وعن الفضول شفقة على خلق الله، وهو ما لا يعني إلى ما يعني. وهو المقام الثاني من الورع عما يجر إلى الفضول، وهو مقام الزهد.

فالآية جامعة لمقامي الإخلاص الناظر أحدهما إلى الحق، والثاني إلى الخلق. انتهى.

﴿وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي دين الملّة المستقيمة والشريعة المتبوعة.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١] من دليل يدل على جواز ذلك، أي الشرك ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ [الحج: ٧١] بالإشرك ﴿مِنْ نَصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١] ينصرهم ويدفع عنهم عذاب الله.

وقال تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ؟﴾ [النمل: ٦٠] أي هل معبود معه سبحانه حتى يقرن به ويجعل شريكاً له في العبادة؟

﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] يُسَوُّون بالله غيره، ويعدلون عن الحق، وهو التوحيد، إلى الباطل، وهو الشرك.

ولفظ «بل هم» ـ بعد الخطاب ـ أبلغ في تخطئة رأيهم.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٣].

فيه إيذان بأنه لا شيء أَجْلَبَ لغضب الله من الإشراك به، كما لا شيء أدخل في مرضاته من توحيده.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً﴾ [العنكبوت: ١٧] لا تنفع ولا تضر، ولا تسمع ولا تبصر ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً﴾ [العنكبوت: ١٧] أي كذباً ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لاَ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً﴾ [العنكبوت: ١٧] أي شيئاً منه ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧] واطلبوه من فضله ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٧] أي وحدوه ولا تعبدوا غيره سبحانه.

والآية الشريفة جامعة لبيان الشرك في العبادة، وفي التصرف.

وعن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«لا تقوم الساعة حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان».

قال بعض أهل العلم: يعني أن الشرك على نوعين:

أحدهما: أن ينحت صورة فيعبدها، وهذا يقال له في اللسان العربي، الصنم.

والثاني: أن يعبد مكاناً، أوشجراً، أوحجراً، أوخشبة، أوقرطاساً ينسب إلى اسم أحد من الكبراء والعظماء. وهذا يقال له في لغة العرب: الوثن.

ويدخل فيه القبر واللحد، ومكان الأربعين، والقضبان، والتعزية والأعلام، وما يقال له بالهندية شدة، ومهدي الإمام قاسم، والشيخ الجيلي، ومنصة الإمام، ومجلس الأستاذ، والشيخ.

فإن أهل الشرك يعظمون هذه الأشياء، وينذرون هناك نذوراً، ويطلبون المرادات بالسفر إليها.

وكذلك الطاق المنسوب إلى اسم الشهيد، أو السيد، والراية، والمدفع الذي ينذرون عليه التِّيس، ويحلفون به.

ومثلها الأمكنة التي عرفت باسم الأمراض والأسقام، كمكان الجدري، ومكان آلهة الهنود التي يقال لها بالهندية مَسَاني، أو بَهَواني، أو كالي، أو براهي.

فهذه كلها يصدق عليها مسمى الوَثَن.

وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن المسلمين الذين يشركون عند قرب الساعة شركهم يكون من هذا القبيل.

فإنهم يعتقدون هذه الأشياء ويؤمنون بها ويعظمونها.

بخلاف المشركين الآخرين كمشركي العرب، والهنود، فإن أكثرهم عابدو الصنم، يعني يعظمون الصُّوَر.

وكل طائفة من هاتين الطائفتين مشركة بالله العلي العظيم، عَدُوٌّ لرسوله الكريم.

«وأنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي الله، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي».

فيه معجزة ظاهرة، وآية بينة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد وقع ما أخبر به بعده صلى الله عليه وآله وسلم، ووجد الكذابون الثلاثون أو أقل، وسيوجد سائرهم.

وقد ذكر أسماءهم صاحب «الإذاعة» فيها و «البرزنجي» في «الإشاعة».

والزعم يشمل من صرح بنبوته، ومن لم يصرح وأضمرها في نفسه.

فيدخل في الحديث كل داعية إلى الضلالة والهوى والناهية عن شرع النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنهم من طالت فتنته في هذا الزمان الحاضر في بلاد الهند، وأضل ناساً كثيرين، وأخرجهم من النور إلى الظلمات، وجمع مالاً عدًّا، وسافر إلى قرى كثيرة، وصاحب أمراء الدولة الضالة، واستعان بهم في إشاعة طريقه المبني على المذهب الدهري، مع إنكار المعاد الجسماني وإبطال وجود الملائكة والجن بزعمه الباطل، وانتصر له جمع من الأوغاد فـ ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ * أَيَحْسَبُ أَنَّ مَا لَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ * إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ * فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٩].

وبالجملة كل مضل وداع إلى سبيل غير سبيل الإسلام الذي درج عليه سلف هذه الأمة وأئمتها، داخل في هذا الخبر من بدء زمان النبوة إلى آخر أيام الدنيا، كائناً من كان، وفي أي مكان وزمان كان.

وسواء كان من الذين يعرفون من أهل العلم، أو من الجهلاء السفهاء عبيد الدينار والدرهم.

ألا ترى هذا الرجل المشار إليه كيف بلغ في الجهل منتهاه، وهو يزعم أنه نَبِيٌّ للطائفة

النيفرية والحمقاء، الذين لا عقل لهم ولا دين؟

يصغون إلى كلامه، ويشمون على قدمه طلباً لثروة الدنيا، ودخلا في مجالس الولاة الرؤساء.

فما أصدق هذا الخبر على هؤلاء النتنى!!

وهذا الخبر نص في كون نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الرسل أجمعين، وأنه لا نبي بعده أبداً أصلاً، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومن كمال فضل الله تعالى على هذه الأمة المرحومة أن كل من ادعى نبوةً أو رسالة في قطر من الأقطار، أو أفق من الآفاق، لم تنفق دعواه وقام جمع من العباد المخلصين لردها حتى جاء الحق، وزهق الباطل، وسطع نور الإسلام، واضمحل الكفر في كل مقام.

انظر إلى هذا الرجل المتنبي كيف ردوا عليه حتى أفحموه، ولكن إذا لم يَسْتَحِ أحد فليفعل ما شاء، وليقل ما أراد. ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

«ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم، حتى يأتي أمر الله» رواه أبو داود، والترمذي، وفي معناه أحاديث آخر الأيام من الدنيا الفانية، وعلى أن أهله لا يزالون على الحق الحقيق بالاتباع، ظاهرين على أهل الباطل والضلال، لا يصل إليهم ممن خالفهم ضرر ولا نقص.

وهذا أيضاً معجزة ظاهرة، وآية باهرة لقوم يؤمنون، وجماعة يفهمون الشرائع ويعقلون، وقد كان كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم، وسيكون فيما بعد، ولله الحمد.

ألا ترى علماء الكتاب والسنة كيف ظهروا في كل عصر ومكان من الدنيا على كل من خالفهم، فغلبوا على أعداء الله تعالى وهزموهم؟ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وهم في كل زمان ـ مع قلة العدة والعدد، وكثرة العدد والكمد ـ سائرون دائرون، يناظرهم أهل الشرك تارة، والمبتدعة من المقلدة وغيرهم تارة، والدهرية والفرقة الضالة آونة، والإمامية الرافضة، والهنود الكفرة أخرى.

وهم يجيبون كل واحدة من هذه الطوائف الباطلة الجامدة على الضلالة، جواباً شافياً، ويردون عليها ردًّا مشبعاً، ويذبون عن الشريعة الحقة ذبًّا كاملاً.

ألا ترى أبناء هذا الزمان من مقلدة المذاهب؟ لا سيما هؤلاء الحنفية الساكنة في مدائن الهند كيف غلوا في إثبات تقليد الإمام، وجاءوا له بكل حشيش؟.

ولا يزال جمع منهم يؤلف رسائل ويسود قراطيس في رد العاملين بالكتـاب والسنة، والمتمسكين بها، عداوة للإسلام العتيق، وإذاعة لبدعتهم في كل فريق ولكن الله ينصر عبده، ويهزم الأحزاب وحده، وينجز وعده فلا يضره من خالفه. بل يزيد كل يوم شأن الموحدين، ويكثر عددهم في العالمين.

والمقلدة، هم الأذلون، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

وعن أبي الطفيل قال: «سئل عليٌّ رضي الله عنه، هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيء؟»أي من أمر ظاهر أو باطن.

فقال: «ما خصنا بشيء لم يعم به الناس إلا ما في قراب سيفي هذا».

القراب، بالكسر، وعاء يكون فيه السيف.

«فأخرج صحيفة، فيها لعن الله من ذبح لغير الله» الحديث رواه مسلم.

ملعون من ذبح لغير الله

قال بعض أهل العلم: هذا يدل على أن من ذبح حيواناً منسوباً إلى أحد من دون الله، فهو ملعون، ومطرود من رحمة الله الواسعة، التي شملت كل شيء، وعمت كل ميت وحيّ.

وكان عليٌّ كرم الله وجهه كتب أحاديث عديدة في صحيفة جعلها في قراب سيفه، فمنها هذا الحديث. وإنما فعل هذا اهتماماً بشأن هذه المسألة وغيرها، كأنها مما لا ينبغي أن ينسى في وقت من الأوقات.

فهذا الحديث دليل على أن ذبح الحيوان وإزهاق روحه على اسم أحد من الأمور التي خصها سبحانه وتعالى لتعظيمه.

فلا يجوز أن يذبح حيوان على اسم أحد كائناً من كان، وفي أي مكانة، ومنزلة من الصلاح والفلاح كان، إلا على اسم الله الذي خلق ذلك الحيوان، وهذا الإنسان.

ومن خالف هذا، أو ذبحه على اسم غيره ولغيره، فقد أشرك بالله، وصار ملعوناً على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد كثر الذبح في هذا الزمان على أسماء سموها هؤلاء وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، فاستحوذ عليهم الشيطان وذهب من أكثر الناس الإيمان. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومن هذا الذي لا يقدر على خلق ذباب، وإن سلبه الذباب شيئاً لا يستنقذه، ضعف الطالب والمطلوب، ثم يذبح له حيوان، هو أكبر من الذباب؟

والله، ما قدروا الله حق قدره!!

وقد تقدم الكلام على ما أُهِلَّ به لغير الله قريباً، فراجعه.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يذهب الليل والنهار، حتى يعبد اللات والعزى».

«اللات» صنم كان لثقيف، و «العزى» صنم لغطفان.

فقلت: يا رسول الله إني كنت لأظن حين أنزل الله ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الفتح: ٢٨] أن ذلك تام.

قال: «إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحاً طيبة فتوفي كل من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيبقى من لا خير فيه، فيرجعون إلى دين آبائهم». رواه مسلم في صحيحه.

قال بعض أهل العلم: يعني أن الله تعالى أخبر في كتابه في سورة «براءة» من ظهور هذا الدين، دين الإسلام، على الأديان كلها، وإن كرهه أهل الشرك.

ففهمت عائشة من هذه الآية أن هذا الدين يكون باقياً إلى عموم القيامة، وظاهراً على الملل كلها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن ظهوره لا بد أن يكون، ولكن إلى ما شاء الله».

ثم يرسل الله ـ إرادة منه ـ ريحاً طيبة توفي كل من كان في قلبه قليل من الإيمان، ويبقى من الناس من لا يكون فيه من خير شيء، لا تعظيم الله تعالى، ولا سلوك سبيل رسوله، بل شوقهم اتباع رسوم الآباء والأجداد، وتقليد الرجال الأموات، والاستناد بأقوال هؤلاء.

فيقعون بهذه الأسباب في الإشراك بالله تعالى، لأن آباءهم وأجدادهم كانوا مشركين غالباً.

فمن استند به في الدين، واستبد برأيه في فهم الشرع المبين فقد عاد مشركاً، وصار مثله في الضلالة.

فهذا الحديث الشريف دل أوضح دلالة على أن يروج في آخر الزمن الشرك القديم، كما راج في هذا العصر، بل من عصور خالية الشرك الجديد.

والمراد بالأول عبادة الأصنام، وبالثاني عبادة الأوثان، وقد تقدم الفرق بينهما، وأن الرسوم الجارية في جملة المسلمين ـ غالبها ـ من هذا القسم الأخير، وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الخبر، أن القسم الأول أيضاً سيقع في هذه الأمة.

وقد وجدت علامات ما أخبر به الصادق المصدوق في هذا العصر، وظهرت طلائعه في الآفاق، وسطعت مقدماته في العالم.

ألا ترى أن المسلمين كما يعاملون معاملة الشرك مع أنبيائهم، وأوليائهم، وشهدائهم، فكذلك راج الشرك القديم أيضاً فيهم، فإنهم يعظمون أصنام الكفار، ويسلكون على رسومهم كالاستخبار من البرهمن في الأمور، والتفاؤل بالطيور، وبساعات الدهور، والاعتقاد بالجدري، ونحوها، كعبادة المساني وهنومان ولونا الدباغة وكلوابير، والهتف بأسمائهم، والاعتياد بأعياد الهنود، كهولي ودوالي، وبمواسم المجوس كنوروز، ومهرجان، والعبرة بكون القمر في العقرب وتحت الشعاع.

فإن هذه من مراسم كفار الهند، والفرس، وقد شاعت وراجت في جهلة المسلمين. ومن هنا ثبت أن باب الشرك إنما فتح على هؤلاء بالتمسك برسوم الآباء والأجداد، وترك الاعتصام بالكتاب والسنة.

وأخرج مسلم عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

«يخرج الدجال، فيبعث الله عيسى بن مريم، فيطلبه فيهلكه، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير وإيمان إلا قبضته، فيبقى شرار الناس في خفة الطير، وأحلام السباع» أي يكونون في سرعتهم إلى الشرور، وقضاء الشهوات، والفسادات، كالطير، وفي ظلم بعضهم على بعض، والسفك والقتل، في أخلاق السباع. كذا في مجمع البحار «لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، فيتمثّل لهم الشيطان فيقول: «ألا تستحيون؟ فيقولون: فما تأمر؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان وهم [رغم] ذلك دارٌّ» أي كثير «رزقهم، حسن عيشهم، ثم ينفخ في الصور» الحديث.

قال بعض أهل العلم: يعني أنه يموت المؤمنون في آخر الزمان، ويبقى سفهاء الناس، وحمقاؤهم، يريدون أن يأكلوا أموال الناس ليلاً ونهاراً، لا يعرفون الحسن، ولا القبيح، فيقول لهم الشيطان: إن كونهم لا على دين أصلاً محل الحياء، فيشوقهم إلى إيثار الدين.

فيختارون ـ بإغواء إبليس اللعين ـ الأوثان، ولا يسلكون مسلك كتاب الله ولا مسلك سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل يستبدون بآرائهم وينحتون سبلاً للدين، فيقعون في الشرك، ويبتلون بالضلال المبين.

ولكن الله تعالى لا يمنعهم من الرزق، بل يرزقهم، ويوسعهم فيه، ويُحسِّن عيشهم، والحالة هذه.

فيزيدون في الشرك، زعماً منهم أنهم كلما زادوا في عبادة الأوثان ويزيدون فيه(١)، يقضي لهم الحوائج، ويحصل لهم المرادات والمقاصد.

---

(١) قوله: فيه. هكذا في الأصل. والسياق يقتضي أن يقول: فيها. أي في عبادة الأوثان.

فينبغي للمؤمن أن يخاف مكر الله، ولا يأمن كيده.

فإن العبد قد يشرك بالله ويأتي بالذنوب، ويدعو غيره وهو يستدرجه بقضاء الحاجة، وإنجاح المرام، وإسعاف المراد من حيث لا يشعر، بل يدري أنه على سبيل حق، وطريق صواب.

فثبت أنه لا اعتبار بحصول المراد، وعدم حصوله.

بل الدين الحق دين التوحيد، وهو المستحق أن لا يترك بحال من الأحوال، وإذا تقرر هذا، فقد عرفت أن الحديث دل على أن الآدمي، وإن غرق في بحر الذنوب، وصار وقحاً جالعاً(١) محضاً، ولم يقصر في أكل مال الآخر، ولم يميز بين الحسن والقبيح، فإنه مع هذه الحال أيضاً خير من المشرك الذي يعبد غير الله، ويدعوه.

فإن الشيطان يضلهم عنها ويهديهم إلى هذا الطريق الموصلة إلى صراط الجحيم. انتهى.

وإنك إذا تأملت في شأن أبناء هذا الزمان، وجدتهم في أعظم الإشراك، وأكبر الذنوب، وهم مرزوقون منعمون في أرغد عيش وأطيب حياة.

ولا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، بل ينكرون معروفاً، ويعرفون منكراً وهم في خفة الطير، وأحلام السباع، إذا قال لهم أحد: اتَّبِعْ كتاب الله، وسنة رسوله، عَادَوْهُ وردوا عليه، ورموه بكل حجر ومدر، وإذا قيل لهم: إنما الدين التمسك بكتب الفروع، والتحقق بالتقليد الشخصي، وما خالف ذلك فهو مذهب من لا مذهب له، فرحوا به وصافوه وكرموه، وهو عندهم من العلماء الراسخين، وأما من لا يقلد أحداً من الرجال، ولا يلتفت إلى رأي أحد، ولا اجتهاده من الأجيال والأقيال، فهو عندهم جاهل، وليس في عداد العلماء، ولائق بأن يواجه بكل قبيح باللسان والبيان.

فهذا من أشرط الساعة الكبرى وقد أظلت، وتمت المائة الثالثة عشر من الهجرة المقدسة على صاحبها الصلاة والتحية.

والله أعلم ماذا يكون بعدها، وإلى ما يؤول أمر الدين.

اللهم أحْيِنا مسلمين وأمتنا مسلمين.

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلَيَاتُ نساء دَوْس حول ذي الخلصة» وذو الخلصة

---

(١) الجلع: قال في القاموس: جعلت كفرح فهي جلعة كفرحة وجالعة: قليلة الحياء اهـ والمراد هنا: المتجرد عن الحياء.

طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية. هذا الحديث متفق عليه، ومعنى «تضطرب» تتحرك، و «الأليات» بفتحتين جمع ألية وهو في الأصل اللحمة تكون في أصل العضو، وقيل هي اللحمة المشرفة على الظهر والفخذ، وهي لحم المقعد.

والمعنى حتى يرتدوا، فتطوف نساؤهم حول ذي الخلصة.

قال في النهاية: هو بيت كان فيه صنم لِدَوْس وخَثْعَمَ وبَجِيلَةَ وغيره.

وقيل: هي الكعبة اليمانية التي كانت في اليمن، فأنفذ إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جرير بن عبدالله فخربها.

وقيل: اسم الصنم نفسه، ويخدشه اختصاص «ذو» باسم الجنس.

والمعنى أنهم يرتدون إلى جاهليتهم في عبادة الأوثان، فتسعى نساء بني دوس طائفات حول ذي الخلصة، فترتج أعجازهن، مضطربة ألياتهن، كما كانت عادتهن في الجاهلية. قاله في المرقاة شرح المشكاة.

وقال بعض أهل العلم: إن دَوْساً اسم لقوم من العرب، وكان فيهم صنم اسمه «ذو الخلصة» فضاعت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يعبدونها مرة أخرى، وتطوف حولها نساؤهم. مضطربة الأليات والأعجاز.

فدل هذا الحديث على أن طواف شيء[1] غير بيت الله تعالى شرك، ورسم من الكفار، والله تعالى مستأثر بهذه العبادة. انتهى.

وأقول: يكون طواف ذي الخلصة عند قرب الساعة، وهو من أشراطها.

ولكن الشأن كل الشأن في حال أبناء هذا الزمان الذين يطوفون حول قبور الأنبياء، والأولياء، والمشائخ، والأئمة، والشهداء وغيرهم من الصلحاء.

ويرونه من الأعمال الصالحة النافعة لهم، في الدنيا والدين، مع أن فعلهم هذا من الشرك بمكان، لا يخفى على من له أدنى إلمام بمدارك الشرع الشريف ومفاهيم الكتاب والسنة وعطفهما.

بل هم لا يقتصرون على ذلك الطواف حتى يسجدوا لصاحب القبر أو يركعوا له.

وهذا كفر بحت، وظلم محض وضلال صِرْف، تعلموه من الهنود والجهود وما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(١) قوله: طواف شيء: الصواب أن يقال: الطواف بشيء.

ويا لله العجب من دعواهم الإيمان مع هذا الحال والشأن!

فسبحان الله وبحمده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

باب في رد الإشراك في العادات من الكتاب العزيز

قال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً﴾ [النساء: ١١٧] أي ما يدعون من دون الله إلا أصناماً، لها أسماء مؤنثة كاللات، والعزى، ومناة. قاله أبي بن كعب.

وقيل: المراد بالإناث، الأموات التي لا روح لها، كالخشبة، والحجر قاله ابن عباس.

قال الزجاج: الموات كلها يخبر عنها، كما يخبر عن المؤنث. تقول: هـذه الحجر تعجبني، وهذه الدرهم تنفعني، وقد يطلق الأنثى على الجمادات.

وقيل: المراد بالإناث الملائكة، لقولهم: الملائكة بنات الله.

قال الضحاك: اتخذوهن أرباباً، وصوروهن صُوَرَ الجواري، فحلوا، وقلّدوا، وقالوا: هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده[1] ـ يعنون الملائكة.

وقرىء «إِلَّا وُثُناً» بضم الواو والثاء، جمع «وثن» روي هذه عن عائشة.

وقرأ ابن عباس «إلا أُثُناً» جمع «وثن» أيضاً.

وعلى جميـع القراءات، فهـذا الكلام خـارج مخرج التـوبيخ للمشـركين، والإزراء عليهم، والتضعيف لعقولهم، لكونهم عبدوا من دون الله نوعاً ضعيفاً.

وقال الحسن: كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونها، يسمونها أنثى بني فلان، فأنزل الله هذه الآية.

﴿وَإِنْ يَدْعُونَ﴾ [النساء: ١١٧] من دونه ﴿إِلَّا شَيْطاناً مَرِيداً﴾ [النسـاء: ١١٧] وهو إبليس لعنه الله. لأنهم إذا أطاعوه فيما سوَّل لهم، فقد عبدوه.

«والْمَرِيد» المتمرد العاتي. من «مَرَد» إذا عتا، قال الأزهري: المريد، الخـارج عن الطاعة.

قال ابن عباس: لكل صنم شيطان، يدخل في جـوفه، ويتراءى للسدنـة والكهنة، ويكلمهم.

﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] أصل اللعن الطرد والإبعاد، وهو في العرف إبعاد مقترن بسخط.

---

(١) قوله: هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده. هكذا في الأصل والصواب أن يقال: هؤلاء يشبهن بنات الله اللاتي نعبدها.

﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَفْرُوضاً﴾ [النساء: ١٩٨] أي لأجعلنَّ قطعة مقدرة من عباد الله تحت غوايتي، وفي جانب إضلالي، حتى أخرجهم من عبادة الله إلى الكفر به.

عن مقاتل بن حيان قال: هذا إبليس يقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون إلى النار، وواحد إلى الجنة، وعن الربيع بن أنس مثله.

قلت: وهذا صحيح معنى، ويؤيده قوله تعالى لآدم يوم القيامة:

«أخرج من ذريتك بعث النار.

فيقول: يا رب، وما بعث النار؟ فيقول الله تعالى: أخرج من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين.

فعند ذلك تشيب الأطفال من شدة الهول». أخرجه مسلم.

فنصيب الشيطان هو بعث النار.

والمعنى لأتخذنَّ منهم حظاً مقدراً معلوماً فكل ما أطيع فيه إبليس فهو نصيبه ومفروضه، وأصل «الفرض» القطع.

وهذا النصيب هم الذين يتبعون خطواته، ويقبلون وساوسه.

﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩] الإضلال الصَّرفُ عن طريق الهداية إلى طريق الغواية.

والمراد به التزيين والوسوسة، وإلا فليس إليه من الإضلال شيء.

قال بعضهم: لو كان الإضلال إلى إبليس لأضل جميع الخلق.

﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩] والمراد بالأماني التي يمنيهم بها الشيطان هي الأماني الباطلة الناشئة عن تسويله ووسوسته.

وقال ابن عباس: يريد تسويف التوبة وتأخيره.

وقال الكلبي: أمنيهم أنه لا جنة، ولا نار، ولا بعث.

وقيل: إدراك الجنة مع المعاصي.

وقيل: أزين لهم ركوب الأهواء والأحوال الداعية إلى العصيان.

وقيل: طول البقاء في الدنيا ونعيمها، ليؤثروها على الآخرة.

ولا مانع من حمل اللفظ على الجميع.

﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ﴾ [النساء: ١١٩] أي لآمرنهم بتبتيك آذانها أي تقطيعها، فليبتكنها بموجب أمري.

«والبتك» القطع، ومنه سيف باتك أي قاطع.

وقد فعل الكفار ذلك امتثالاً لأمر الشيطان، واتباعاً لرسمه، فشقُّوا آذان البحائر والسوائب كما ذلك معروف.

قال قتادة: التبتيك في البحيرة والسائبة لطواغيتهم.

﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩] بموجب أمري لهم.

واختلف أهل العلم في هذا التغيير ما هو؟

فقالت طائفة: هو الخصي، وفقو العين[١]، وقطع الآذان.

وقال آخرون: إن المراد هو أن الله سبحانه خلق الشمس، والقمر، والأحجار، والنار، ونحوها من المخلوقات لما خلقها له.

فغيَّرَها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة. وبه قال الزجاج.

وقيل: المراد تغيير الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

وقيل: نفي الأنساب واستلحاقها، أو بتغيير الشيب بالسواد، أو بالتحريم والتحليل، أو بالتخنث، أو بتغيير دين الإسلام.

قلت: ولا مانع من حمل الآية الشريفة على جميع هذه المعاني، حملاً شمولياً، أو بدلياً.

بل كل ما يصدق عليه مسمى تغيير خلق الله ولم يرد به الشرع، فالآية شاملة له.

وقد رخص طائفة من العلماء في خَصْيِ البهائم إذا قصد بذلك زيادة الانتفاع به، لِسِمَنٍ أو غيره، وكره ذلك آخرون.

وأما خصي بني آدم، فحرام. وقد كره قوم شراء الخصي.

قال القرطبي: ولم يختلفوا أن خصي بني آدم لا يحل ولا يجوز، أنه مُثْلَةٌ وتغيير لخلق الله، وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حد ولا قَوَدٍ. قاله ابن عمر وابن عبد البر.

وأخرج ابن أبي شيبة، والبيهقي عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خصي البهائم والخيل.

وأخرج ابن المنذر، والبيهقي، عن ابن عباس في الآية قال: «خَلْقُ الله»، دين الله. وعن الضحاك، وسعيد بن جبير مثله.

وعن الحسن قال: الوشم ووصل الشعر.

والأولى العموم، فإن اللفظ أوسع من ذلك كما أشرنا إليه.

---

(١) قوله: وفقو العين: أي فقء العين.

وهذه الجمل الخمسة المحكية عن اللعين مما نطق به لسانه مقالاً أو حالاً.

وما فيها من اللامات الخمس فهو للقسم.

﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩] باتِّباعه، وامتثال ما يأمر به، وإيثار ما يدعو إليه، من دون اتباع لما أمر الله به ولا امتثال له.

وقيل: الولي، من الموالاة، وهو الناصر.

﴿فَقَدْ خَسِرَ﴾ [النساء: ١١٩] بتضييع رأس ماله الفطري ﴿خُسْرَاناً مُبِيناً﴾ [النساء: ١١٩] واضحاً ظاهراً.

لأن طاعة الشيطان توصله إلى نار جهنم المؤبدة عليه، وهي غاية الخسران.

﴿يَعِدُهُم﴾ [النساء: ١٢٠] أي المواعيد الباطلة كطول العمر ﴿وَيُمَنِّيهِمْ﴾ [النساء: ١٢٠] الأماني العاطلة في الدنيا.

﴿وَمَا يَعِدُهُمْ الشَّيْطَانُ﴾ [النساء: ١٢٠] أي بما يوقعه في خواطرهم من الوساوس الفارغة ﴿إِلاَّ غُرُوراً﴾ [النساء: ١٢٠] يغرهم به، ويظهر لهم فيه النفع، وهو ضرر محض.

قال أبو عرفة: «الغرور» ما رأيت له ظاهراً تحبه، وله باطن مكروه.

﴿أولَئِكَ﴾ [النساء: ١٢١] هي إشارة إلى أولياء الشيطان بمراعاة معنى «من» ﴿مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَلاَ يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصاً﴾ [النساء: ١٢١] أي معدلاً من حاص يحيص.

وقيل: ملجأ، ومخلصاً، ومحيداً، ومهرباً، و«المحيص» اسم مكان، وقيل مصدر.

قال بعض العلماء في بيان معنى هذه الآية: يعني إن يدعون من دونِهِ إلاّ إناثاً، إنما يتصورون في خيالهم النساء.

فمنهم: من يسمى واحدة منهم باسم حضرة بي بي مثلاً.

ومنهم: من يسميها بي بي آسيا.

ومنهم: من يسميها بي بي أو تاول.

وبعضهم يسمى أحداً منهم «لال پري» أو «سياه پري» يعني الجنية الحمراء، والجنية السوداء.

ومنهم: من يسميها سيتلا، يعني الحصبة، أو «مساني» أو «كالي».

وبالجملة فهم يتخيلون مثل هذه الخيالات.

وليس هناك ـ في نفس الأمر وفي أصل الحقيقة ـ امرأة ولا رجل، إنما هو خيال مجرد وشيطان محض، تصل إليه نذورهم كلها.

فهؤلاء يبذلون النذور للإناث وهي واصلة إلى الشيطان، ولا فائدة منها للناذرين في الدنيا ولا في الدين.

كيف والشيطان مطرود من باب الله، مرجوم من حضرته؟ فماله وللنفع منه في الدين، وهو عدو للإنسان لا يشاء الخير له أبداً، وأنه قد قال في تجاه الله سبحانه: إني لأتخذ عباداً كثيراً لك عبيداً لنفسي، وإني لأضِلَّنَّهم عن طريق الصواب إلى أن يتبعوا خيالاتهم ويجعلوا الحيوانات على اسمي، ويثبتوا عليها علامات على كونها نذري، كَبَتْكِ الآذان، وتقليد أعناقها بالخيوط، وتلوين نواصيها بالحناء ونحوه، وإلقاء الوشاح على وجهها، ووضع الفلس في الفم.

والحاصل أن وضع العلامة على أي حيوان كان بأنه لنذر فلان، داخل في ذلك.

وأيضاً قال الشيطان: إني آمرهم بأن يغيروا الصور التي خلقها الله تعالى على هيآتها، كما غيروا صورة الإنسان المخلوق عليها.

فمنهم من يجعل جعداً على الرأس على اسم أحد، ومنهم من يثقب أنفه، وأذنه، ومنهم من يحلق لحيته زينة لِلْمُحَيَّا.

ومنهم: من يحلق المحاسن والحواجب والشوارب كلها، إظهاراً لكماله في الفقر والشيخوخة.

ومنهم: من يرسل الشوارب إطالة لها.

ومنهم: من بقصر شعور المحاسن إلى غير ذلك من التغيرات الفاحشة والباطنة.

ومن هذا، الوشم، والنَّمْص، والتفليج، والوصل في الشعور.

فكل ذلك تغيير لخلق الله تعالى ووسواس من الشيطان الرجيم. وكلها خلاف مراد الله ومراد رسوله، وخلاف مرضاتها.

فمن ترك الله، واتخذ الشيطان العدوَّ وَلِيًّاً له، وسلك سبيله، واتبع خطواته واقتفى آثار إضلاله، فقد صار مغبوناً، وعاد مغروراً.

لأن الشيطان عدوٌّ للبشر، باغض لجميع بني آدم، ولا قدرة له غير إلقاء الوساوس في قلوب الناس.

فشأنه أن يعدهم المواعيد الكاذبة، بأنه في الاعتقاد بفلان يكون كذا، وفي الاعتقاد بفلان يحصل كذا، ويمنيهم الأماني البعيدة، بأنه إن كان له المال بقدر كذا يبني حديقة كذا، ومحلة كذا، ويصنع كذا ونحوها.

فيضطر الإنسان ويتخبط وينسى الله سبحانه عند هجوم مثل هذه الأماني والآمال،

ويسعى إلى الشيطان وأوليائه، تحصيلاً لمراداته، وقضاءً لحاجاته، ولا يكون إلا ما قدر الله في حقه وقضاه.

ولا ينفع الاعتقاد ولا النذور في فلان وفلان أصلاً، وما ذاك إلا وسواس الشيطان وغروره وإغواؤه وخديعته للإنسان.

وعاقبة هذه الأمور، هو الإعراض عن الله سبحانه، والإقبال على العدو، بالوقوع في شَرَكَ الشرك والنشب والعلق والصيرورة من أهل النار، والتقيد بمصيده، بحيث لا يمكن الخلاص منه، وإن شاءه بمجامع قلبه وقالبه، ونعوذ بالله منه.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي آدم، قاله جمهور المفسرين. والتأنيث باعتبار لفظ «النفس».

وهذا كلام مبتدأ يتضمن ذكر نعم الله على عباده وعدم مكافأتهم لها بما يجب من الشكر والاعتراف بالعبودية، وأنه المتفرد بالألوهية والربوبية.

﴿وَجَعَلَ مِنْهَا﴾ [الأعراف:١٨٩] أي من هذه النفس، وقيل من جنسها كما في قوله تعالى: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ [الشورى: ١١] والأول أولى.

﴿زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] وهي حواء خلقها من ضلع آدم عليهما السلام ﴿لِيَسْكُنَ﴾ [الأعراف: ١٨٩] عِلة للجعل، أي لأجل أن يأنس ﴿إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ويطمئن بها.

فإن الجنس إلى جنسه أسكن، وبه آنس، وكان هذا في الجنة كما وردت بذلك الأخبار.

ثم ابتدأ سبحانه بحالة أخرى كانت بينهما في الدنيا بعد هبوطهما فقال: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي آدم زوجه، والتَّغشّي كناية عن الوقاع. أي فلما جامعها.

كنى به عن الجماع أحسن كناية، لأن الغشيان إتيان المرأة، وقد غشيها وتغشاها، إذا علاها وتجللها.

﴿حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي علقت به بعد الجماع.

والمشهور أن «الْحَمْلَ» بالفتح، ما كان في بطن، أو على شجرة، و «الحِمْلُ» بالكسر خلافه، وقد حكى في كل منهما الكسر والفتح.

﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ أي استمرت بذلك الحمل تقوم وتقعد وتمضي في حوائجها، لا تجد به ثقلاً ولا مشقة، ولا كلفة.

وقرىء ﴿فَمَرَتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩] بالتخفيف، أي فجزعت لذلك.

وقرىء «فَمَارَتْ بِهِ» من الْمَوْرِ، وهو المجيء والذهاب.

قال «سمرة»: حملاً خفيفاً لم يستبن، فمرت به لما استبان حملها.

وقال ابن عباس: فمرت به أي شكّتْ، أحملت أم لا.

﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي صارت ذات ثقل لكبر الولد في بطنها ﴿دَعَوَا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي دعاء آدم وحواء ﴿رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ومالك أمرهما ﴿لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً﴾ [الأعراف: ١٨٩].

عن أبي صالح قال: أشفقا أن يكون بهيمة، فقالا: لئن آتيتنا بشراً سويًّا. وعن مجاهد نحوه.

وعن الحسن قال: غلاماً سوياً، أي مستوي الأعضاء، خالياً عن العوج، والعرج ونحوهما، وقيل: ولداً ذكراً، لأن الذكورة من الصلاح.

﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩] لك على هذه النعمة.

وفي هذا الدعاء دليل على أنهما قد علما أن ما حدث في بطن حواء من أثر ذلك الجماع هو من جنسهما، وعلماً بثبوت النسل المتأثر عن ذلك السبب.

﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً﴾ [الأعراف: ١٩٠] أي ما طلباه من الولد الصالح، وأجاب سبحانه دعاءهما. ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠].

قرأ سائر أهل الكوفة بالجمع، وقرأ أهل المدينة على التوحيد، أي شركاً، وأنكره الأخفش.

وأجيب عنه بأنها صحت على حذف المضاف، أي جعلا له ذَا شِرْكٍ أو ذوي شرك.

وقال أبو عبيدة: معناه حظاً ونصيباً.

وإنما عاتبها الله على ذلك، لأنها نظرت إلى السبب دون المسبّب.

فقالت: وما اسمك؟ قال: الحارث، ولو سمى لها نفسه لعرفته، فسمته عبد الحارث، فكان هذا شركاً في التسمية ولم يكن شركاً في العبادة.

وقد روى هذا بطرق، وألفاظ، عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم.

ويدل له حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لما ولدت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره» أخرجه أحمد، والترمذي وحسنه، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والروياني، والطبراني، وأبو الشيخ، والحاكم وصححه ابن مردويه.

ذب الشرك عن آدم عليه السلام

وفيه دليل على أن الجاعل شركاً فيما آتاهما هو حواء دون آدم عليه السلام.

وقوله: ﴿جعلا له شركاء﴾ [الأعراف: ١٩٠] بصيغة التثنية لا ينافي ذلك، لأنه قد يسند فعل الواحد إلى اثنين، بل إلى جماعة لأدنى ملابسة، وهو شائع في كلام العرب، وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الطيِّب ذكره صاحب تفسير «فتح البيان» فراجعه.

وحاصل الكلام الطويل المسوق في هذه الآية المذكور في التفاسير:

أن ما وقع فإنما وقع من حواء(١)، لا من آدم.

---

(١) آدم وحواء عليهما السلام لم يشركا بالله قط ولم يخطر على بالهما شيء منه. وكيف يتصور ذلك منهما وقد أصبح الحزن مخيماً عليهما من وقت أن أخرجا من الجنة إلى هذه الأرض المليئة بالمتاعب والهموم؟ وأصبح حالهما أشبه بمن وضع المكواة على جسده ولازمته وهو يزداد تألماً حيناً بعد حين. ولم يزايلهما الأسف والحسرة وظلا يتلظيان بنيران الحزن والندم على ما فرط منهما طوال حياتهما. وكانا يحرصان أشد الحرص على عودتهما إلى الجنة. فمن كان هكذا حاله كيف يتصور منه التمرد على خالقه بارتكاب أفظع الجرائم وهو الشرك بالله تعالى في ألوهيته؟ ولم يزالا مدة حياتهما في تضرع وابتهال وإكثار من الاستغفار والتوبة حتى طمأنهما الله تعالى بإعلامهما أنه قبل توبة آدم واجتباه فكان هذا أيضاً طمأنة للسيدة حواء في شخصية زوجها إظهاراً لفضل الرجل ـ بالقوامة ـ على المرأة. ولم يكن ما أوحاه الله إلى خاتم رسله محمد صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ بدعاً من القول وشيئاً جديداً لم يكن معروفاً في طبيعة البشر. بل جاءت هذه الاية معررة لما هو مركوز في طبيعة الإنسان ومعلوم لديه ولكن بشيء يحفظ للصنفين (الرجل والمرأة) حقهما الكامل بعيداً عن الإجحاف في المرأة التي كانت الأمم السابقة على الإسلام تسومها الخسف والعسف حتى أصبحت من سقط المتاع تباع وتورث وما إلى ذلك مما يطول شرحه. وقد كثرت الآثار والروايات بأن السيدة حواء هي التي أغرت آدم بالاستجابة لإغواء إبليس بأن زينت ما قام في نفسها لزوجها. وما زالت به حتى استجاب لها فكان ما كان من إخراجهما من الجنة. وليس يعنينا قيمة هذه الروايات من حيث الصحة وعدمه بقدر ما يعنينا من أخذ العبرة والاتعاظ من الوقائع والأحداث. خذ مثلاً: جيش خسر المعركة وأباده العدو إبادة تامة مع التكافؤ في العدد والعدة. فعلى من تقع المسئولية عن هذه الخسارة الفادحة؟ أليس على القائد الذي أهمل القيادة؟.

وكذلك هنا لما حصلت الزلة من آدم وحواء كان القسط الأكبر من العتاب موجهاً لآدم. وحواء لم يعاتبها الله إلا مع آدم بدليل عدم ذكر الله قبول توبة حواء على انفراد باسمها الصريح ولا بشيء يشير إليها على انفراد. وأما أبو البشر فقد ألقى الله عليه المسئولية دون حواء وخصه بخطابه اللاذع مبيناً له عظم ما اقترفه من المخالفة من غير أن يذكر أم البشر. فقال: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ مع أنهما مشتركان في ارتكاب ما اقترفاه. ولما أخلصا في التوبة وقبل الله توبتهما خص آدم أيضاً بالخطاب فقال: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه﴾ مع أن حواء قد شاركته الرغبة في أن يتوب الله عليها. وما ذاك إلا لأن آدم هو القائد المسؤول. فكذلك كل رجل هو قائد بطبيعته لأسرته فإذا ألقى المقادة والقيادة لامرأته أو بناته فهو المسؤول عمّا يحصل من الفساد في أسرته والفساد الحاصل في المجتمع إنما يحصل من فساد الأسرة أولاً لأن المجتمع يتكون من وحدات، ووحداته هي الأسر. فإذا أصبح المجتمع يسوده الفساد كان المسؤول عن =

ولم يشرك آدم قط ولا نبي غيره، فإن الأنبياء والرسل معصومون من الإشراك بالله تعالى في شيء من الأشياء، وإن كان صدور الصغائر منهم سائغاً مع التنبيه لهم عليها في الحال.

ولكن الشأن كل الشأن في كونهم مصدراً لأكبر الكبائر الذي بعثت الرسل للنهي عنه، ولأجله أنزلت الكتب.

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] سمى الله سبحانه في هذه الآية ما وقع من حواء في تسمية الولد بـ «عبد الحارث» شركاً:

فدلت الآية الشريفة على كون الشرك في التسمية ككونه في صفات أخرى لله تعالى، وعلى أن أول من وقع من الشرك في بني آدم هو حواء.

فكان هذا الداء العضال في نوع البشر، من زمن أبي البشر، ولم يخل عصر منه.

ولهذا عظم الله مقام التوحيد، ووعد أهله بالغفران وإن كانوا عصاة وأي عصاة، وأوعد أهل الشرك وإن كانوا في العبادة والصلاح في أعلى مكان.

= انهياره الناشيء من فساده هم الرجال لا محالة. ولا يمكنهم أن يتخلّصوا من التبعة أبداً لا في الدنيا ولا في الآخرة. فإذا لم يبادر أرباب الأسَر ومن بيدهم الحل والعقد ممن يعنيهم صلاح المجتمع، بالقضاء على الفساد المنتشر وتأديب هؤلاء المتهتكين والمتهتكات فسيقضي عليهم في دنياهم مع ما ادّخره الله لهم من أليم عذابه وشديد عقابه. إذ لا يمكن لأمة تجرّدت من الأخلاق وعمدت إلى تمزيق أديم الإنسانية والفضيلة أن تقف على رجليها وتحتل مكانتها المرموقة المعتبرة بين الأمم. وهذا استطراد جرّنا إليه قصد إظهار شيء من حكمة معاتبة الله لآدم دون حواء بقدر ما فهمته أنا من الآية ولأفاضل العلماء والقراء الكرام بعد ذلك رأيهم.

نعود إلى الموضوع؛ فنقول: من هذه التقدمة يتبين لكل ذي عقل قويم وفهم مستقيم أن الشرك لم يكن في عهد آدم. بل لم يدب داؤه إلا بعد قرون عدة في عهد نوح. بدليل ما نقله المؤلف نفسه عن ابن كثير في الجزء الأول صحيفة ٥٥ ما نصه: فلم يزل الله تعالى يرسل الرسل إلى الناس بذلك منذ حدث الشرك في قوم نوح عليه السلام وكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض إلخ.

ويقول في الجزء الثاني (وهو هذا) في صحيفة ٥٢ ما نصه: «والذي ذكره بعض أهل العلم في هذا المقام هو أن التنازع بين المسلمين والكافرين (أي بين الموحدين في الألوهية والمشركين بها) إنما شرع من زمن نوح عليه السلام الذي كان آدماً ثانياً للأنام. فمن ذلك الزمان جاء هذا النزاع بين بني الإنسان» إلخ.

فمن هذين النصين اللذين ذكرهما المؤلف يناقض نفسه حينما يقول هنا: «فكان هذا الداء العضال ـ وهو الشرك ـ في نوع البشر من زمن أبي البشر ولم يخل عصره منه» والظاهر أن الذي حمل المؤلف على هذا التناقض نسيانه للنصين اللذين نقلناهما عنه وثانياً تـزاحم تلك الروايـات المختلفة التي مـآلها كلهـا إلى حديث سمرة بن جندب الذي يتخذه المؤلف تكأة يتكيء عليها مع أنه لم يحفظ مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدليل ما كان الحسن البصري يفسر به هذه الآية من أن الشرك المذكور في الآية إنما كان في اليهود والنصارى وغيرهم من الملل المشركة. ويؤيد تفسير الحسن ختام الآية حيث ختمها بصيغة الجمع فقال: «فتعالى الله عما يشركون» وقد سبق أن علقنا على كلام المؤلف عند أول زلة زلها في الجزء الأول صحيفة ٢٢٣ كما أحلنـا القاريء إلى التعليق عنـدما زل ثـانية في صحيفـة ٢٥٩ وفي هذه المـرة اضطررنا إلى إشباع الموضوع بشيء من التطويل لما عثرنا على تناقضه في كلامه في المواضع التي أشرنا إليها. فاقتضى المقام أن نذكر ما علمناه الله تذكرة للعلماء وإفادة للقراء ونسأل الله المثوبة وحسن الجزاء.

ومن هنا يقال: إن التوحيد رأس الطاعات، وإن الشرك رأس السيئات.

قال بعض أهل العلم في بيان معنى هذه الآية: يعني أن الله هو الذي خلق الإنسان أولاً، وجعل له زوجاً وألَّف بينهما، ثم إذا كان لهم رجاء الولد يدعونه سبحانه ويَعِدُون أنهم يشكرونه إن آتاهم ولداً كاملاً غير ناقص الخلقة.

فلما يعطيهم الأولاد يدعون غيره ويعبدونه وينذرون لمن دون الله.

فمنهم من يذهب به إلى قبر من القبور، أو إلى فقير من الفقراء مشهور.

ومنهم من يجعل على رأسه فرعاً لأحد باسمه.

ومنهم من يلبس خيطاً لأحد، ومنهم من يلبس حديداً في الرِّجْلِ باسم أحد ومنهم من يصير فقيراً على اسم أحد.

ومنهم من يسمي ولده نبي بخش، أو إمام بخش، أو بير بخش، أو سيتلاً بخش، أو كنكا بخش، أو عبد فلان، كعبد الحسين، أو الحسن، أو المسيح، أو غلام فلان، كغلام محيي الدين، وغلام معين الدين، ونحو ذلك.

ومرادهم بلفظ «الغلام» في هذه الأسماء، العبد، دون الولد، والعمل بالنية لا باللفظ.

فالله سبحانه لا يحتاج إلى نذورهم أصلاً، فإنه سبحانه أغنى الأغنياء، من أشرك به في عمل، يتركه وعمله.

ولكن هؤلاء المشركين يصيرون ـ بأفعالهم هذه ـ مطرودين مردودين من جنابه العليّ، وحضرته المقدسة. انتهى.

وما أشد هؤلاء حماقة، وأكثرهم سفاهة، حيث لا ينسبون الأولاد إلى من أعطاها وخلقها، ويضيفونها في التسمية تارة إلى مخلوق ذي روح، وأخرى إلى ما لا روح فيه، بل إلى بعض الأمراض وبعض الأنهار، كالحصبة ونهر گنگ ونحوه.

ولم يدروا أن البشر هو أشرف الكائنات جميعاً، وأن كل ما هو سواه، فهو دونه في الشرف.

فأي سفاهة أزيد من أن يعظم أشرفها أدونها، ويعبد العالي السافل.

وأي جهل أبلغ من أن يتذلل ويخضع ويخشع المخلوق الأعلى الأكرم للأدنى الأذل؟!.

من كان في العقل والفهم بهذه المثابة، فهو بمعزل عن الالتفات والخطاب، والله أعلم بالصواب.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً﴾ [الأنعام: ١٣٦]، هذا

بيان نوع آخر من أنواع كفرهم وجهلهم، وإيثارهم لآلهتهم على الله سبحانه.

أي جعلوا لله سبحانه مما خلق من حرثهم ونتاج دوابهم ـ وهي الإبل، والبقر، والغنم ـ نصيباً من ذلك، أي قسماً يصرفونه في سدنتها، والقائمين بخدمتها.

فإذا ذهب ما لآلهتهم بإنفاقه في ذلك عوضوا عنه ما جعلوه لله، وقالوا: الله غني عن ذلك.

قال ابن عباس: جعلوا لله من ثمارهم ومائهم نصيباً، وللشيطان والأوثان نصيباً.

فإن سقط من ثمرهم ما جعلوه لله في نصيب الشيطان تركوه، وإن سقط مما جعلوه للشيطان في نصيب الله ردوه إلى نصيب الشيطان.

وإن انفجر من سقي ما جعلوه لله في نصيب الشيطان تركوه، وإن انفجر من سقي ما جعلوه للشيطان في نصيب الله نزحوه. فهذا ما جعلوه لله من الحرث وسقي الماء.

وأما ما جعلوه للشيطان من الأنعام، فهو قول الله ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] الآية.

وقال مجاهد: جعلوا لله جزءاً، ولشركائهم جزءاً.

فما ذهبت به الريح مما سموه لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني.

وما ذهبت به الريح من أجزاء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه، والأنعام التي سَمَّوْا لله، البحيرة، والسائبة.

﴿فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] الزعم الكذب، وقرىء بضم الزاي وفتحها وهما لغتان.

وإنما نُسِبُوا للكذب في هذه المقالة، مع أن كل شيء لله، لأن هذا الْجَعْلَ لم يأمرهم الله به، فهو مجرد اختراعٍ منهم.

تحقيق معنى «الزعم»

قال الأزهري: وأكثر ما يكون الزُّعْمُ فيما يشك فيه ولا يتحقق.

وقال بعضهم: هو كناية عن الكذب.

وقال المرزوقي: أكثر ما يستعمل فيما كان باطلاً، أو فيه ارتياب.

وقال ابن القوطية: زعم زعماً، قال خبراً لا يدري، أحق هو، أم باطل؟

قال الخطابي: ولهذا قيل «زعم» مطية الكذب.

﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي للأصنام.

﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي ما جعلوه لها من الحرث والأنعام ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي إلى المصارف التي شرع الله الصرف فيها، كالصدقة، وصِلَةِ الرحم وقراء الضيف.

﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي يجعلونه لآلهتهم وينفقونه في مصالحها ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦] أي حكمهم في إيثارهم آلهتهم على الله سبحانه ورجحان جانب الأصنام على جانب الله تعالى في الرعاية والحفاظة، وهذا سَفَهٌ منهم.

وقيل: معنى الآية، أنهم كانوا إذا ذبحوا ما جعلوه لله، ذكروا عليه اسم أصنامهم، وإذا ذبحوا ما لأصنامهم لم يذكروا عليه اسم الله.

فهذا معنى الوصول إلى الله، والوصول إلى شركائهم.

قال بعض العلماء: يعني أن الله هو الذي خلق الحرث والأنعام.

فكما يخرجون منها جزءاً لله تعالى، كذلك ينذرون منها جزءاً لغيره سبحانه أيضاً.

والاحتياط الذي يأتون به فيما نذروه لغير الله تعالى، لا يحتاطون مثله فيما يجعلونه لله.

وهذا هو الشرك المحض، وفيه زيادة أدب وتعظيم للآلهة الباطلة بالنسبة إلى الإله الحق الخالق للجميع.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨] هذا بيان نوع من جهالاتهم وضلالاتهم، وهذه إشارة إلى ما جعلوه لآلهتهم.

والتأنيث باعتبار الخبر، وهو قوله: «أنعام» فهو و «حرث» خبر عن اسم الإشارة.

و «الحجر» بكسر أوله وسكون ثانيه، وقرىء بضم الحاء والجيم، وبفتح الحاء وإسكان الجيم، وقرىء «حرج» بتقديم الراء على الجيم من الحرج وهو الضيق.

والحجر ـ على اختلاف القراءات فيه ـ هو مصدر بمعنى محجور، كذبح، وطحن بمعنى مذبوح ومطحون، يستوى فيه الواحد والكثير، والمذكر، والمؤنث، وأصله المنع.

فمعنى الآية: هذه أنعام وحرث ممنوعة. يعنون أنها لأصنامهم.

قال مجاهد: يعني بالأنعام، البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحامي.

قال ابن عباس: الحجر ما حرموا من الوصيلة.

وقال قتادة، والسُّدِّيُّ: حجر أي حرام.

﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٨] وهم خدام الأصنام والرجال، دون النساء ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] لا حجة لهم فيه.

فجعلوا نصيب الآلهة أقساماً ثلاثة، الأول ما ذكره بقوله: حجر.

والثاني ما ذكره بقوله: ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي البحيرة، والسائبة، والوصيلة والحام، حموا ظهورها عن الركوب.

والقسم الثالث: ﴿أَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] عند الذبح، وهي ما ذبحوا لآلهتهم. فإنهم كانوا يذبحونها باسم أصنامهم، لا باسم الله.

قلت: وزاد مشركو الهند على هذا، فذبحوا ما جعلوه لأوثانهم من قبور الصلحاء وأنصابهم على اسم الله، ونووا به إياها، فكانوا فوقهم في السَّفَه والجهل، والبعد من الحق، والقرب من سوء الأدب.

وقيل: المراد، أنهم يحجون عليها ولا يركبونها لفعل الخير. والأول أولى.

﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي اختلاقاً وكذباً على الله سبحانه.

والتقدير لأجل الافتراء على الباري تعالى.

وقيل: التقدير، افتروا ذلك افتراء، وقيل: قالوا ذلك حال افترائهم.

وهي تشبه الحال المؤكدة.

﴿سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي بافترائهم، أو بالذي يفترونه.

وفيه وعيد، وتهديد لهم.

قال بعض أهل العلم ـ في معنى هذه الآية ـ: يعني أنهم يجعلون ـ خيالاً منهم ـ بعض الأشياء حجراً ويقولون: لا يطعمه فلان وفلان، ويطعمه فلان وفلان، ويمتنعون من ركوب تلك الأنعام والحمل عليها، لكونها منذورة للأصنام، فيتحفظون منها أبداً لآلهتهم الباطلة.

وفي خيالهم أن الله تعالى يرضى عنهم بذلك، ويقضي لهم حاجاتهم بسببه.

فهذا كله افتراء واختلاق يعاقبون عليه.

ومثل هؤلاء مشركو الهند من المسلمين، فإنهم أيضاً قالوا: هذه البقرة، أو الغنم، أو الدجاجة، أو الطعام، حجر لا يأكلها فلان، ويأكلها فلان من الرجال، أو النساء.

ومنهم من يذبح تلك على اسم الكبراء كما نواها لهم.

ومنهم من يذبحها على اسم الله وفي نيته غير الله تعالى.

وهذا الأخير أيضاً حرام، لأنه يصدق عليه أنه مِمَّا أُهِلَّ به لغير الله.

فمن صنع مثل هذا الصنيع وأتى به فقد ثبت له الشرك، وصار من المشركين.

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٣٩] يعنون أَجِنَّة البحائر والسوائب.

وقيل: هو اللبن. واللفظ أوسع من ذلك.

﴿خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] أي حلال لهم ﴿وَمُحَرَّمٌ عَلَى﴾ [الأنعام: ١٣٩] جنس ﴿أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] من النساء. فيدخل في ذلك البنات والأخوات ونحوهن.

﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ [الأنعام: ١٣٩] الذي في بطون الأنعام ﴿مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ١٣٩] أي في الذي في البطون ﴿شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩] يأكل منه الذكور والإناث.

﴿سَيَجْزِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٩] الله ﴿وَصْفَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٩] أي بوصفهم الكذب على الله.

وقيل: يجزيهم جزاء وصفهم. ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] فلأجل حكمته وعلمه لا يترك جزاءهم الذي هو من مقتضيات الحكمة.

وقد وصف الله تعالى في كتابه أنواعاً من ضلالتهم وشركهم بالله، وهذا منها وهي أصول للإشراك نبَّه بها على ما سواها من ذلك الباب الواسع، الذي يعسر عدّه واستقراؤه في هذا المختصر.

ومن رزقه الله علماً نافعاً، وفهماً صحيحاً، وقلباً سليماً، يدرك الشرك وخفاياه وخبايا الكفر في زواياه.

ومن لم يجعل الله له نوراً ولم يشرح صدره للإسلام. فكل شرك عنده هو الإسلام، وكل توحيد هو الخروج عن دائرة الإيمان.

ألا ترى أهل البدعة كيف ينالون من أهل السنة. ويسمونهم بأسماء قبيحة، زعماً منهم أنهم على الحق، وأن المخالف لهم على الباطل؟.

وكذلك المقلدون يطعنون أهل الاتباع بألسنتهم، ويرونهم على الضلال، وإياهم[1] على الصواب.

والأمر ـ كما قيل ـ: رمتني بدائها وانسلت.

وقال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٠٣] هذا كلام مبتدأ يتضمن الرد على أهل الجاهلية فيما ابتدعوه.

و «جعل» هنا بمعنى سمى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [الزخرف: ٣] قاله ابن عطية، والمعنى ما أنزل الله، ولا حكم به.

وقال الزمخشري، وأبو البقاء: إنها تكون بمعنى شرع، ووضع، أي ما شرع الله ولا أمر.

وقيل: ما صير الله.

---

(١) قوله: وإياهم إلخ أي ويرون أنفسهم على الصواب.

تحقيق معنى «البحيرة»

﴿مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] مشروعة، مأخوذة من البحر، وهو شق الأذن.

قال ابن سيد الناس: البحيرة هي التي خليت بلا راع.

وقيل: هي التي يجعل دَرُّها للطواغيت، فلا يحتلبها أحد من الناس، وجعل شق أذنه علامة لذلك. قاله سعيد بن المسيب.

قال الشافعي: كانوا إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن إناثاً، بحرت أذنها فحرمت. وبه قال أبو عبيدة. زاد: فلا تركب، ولا تحلب، ولا تطرد عن مرعى، ولا ماء، وإذا لقيها الضعيف لم يركبها.

وقيل: إن الناقة إذا أنتجت خمسة أبطن، فإن كان الخامس ذكراً، بحروا أذنه، فأكله الرجال والنساء، وإن كان الخامس أنثى بحروا أذنها، وكانت حراماً على النساء لحمها ولبنها.

وقيل: إذا أنتجت خمسة أبطن من غير تقييد بالإناث، شَقُّوا أذنها، وحرموا ركوبها ودرَّها. وقيل غير ذلك.

ووجه الجمع بين هذه الأقوال، أن العرب كانت تختلف أفعالها في البحيرة.

معنى «السائبة»

﴿وَلَا﴾ [المائدة: ١٠٣] أي وما جعل من ﴿سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] أي مسَيَّبَةٍ مُخَلَّاة، وهي الناقة تُسَيَّبُ، أو البعير يسيب لنذر الرجل إن سلمه الله من مرض، أو بلغه منزلة فلا يحبس عن رَعْيٍ ولا ماء، ولا يركبه أحد. قاله أبو عبيدة.

وقيل: هي التي تسيب لله، فلا قيد عليها ولا راعي لها.

وقيل: هي التي تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر، فعند ذلك لا يركب ظهرها، ولا يُجَزُّ وَبَرُهَا، ولا يشرب لبنها إلا الضيف. قاله الفراء.

وقيل: كانوا يسيبون العبد، فيذهب حيث يشاء، لا يد عليه لأحد.

معنى «الوصيلة»

﴿وَلَا﴾ [المائدة: ١٠٣] أي وما جعل من ﴿وَصِيلَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] قيل: هي ناقة ولدت أنثى بعد أنثى.

وقيل: هي الشاة كانت إذا ولدت أنثى فهي لهم، وإن ولدت ذكراً فهو لآلهتهم، وإن ولدت ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، فلم يذبحوا الذكر لآلهتهم.

وقيل: كانوا إذا ولدت الشاة سبعة أبطن نظروا، فإن كان السابع ذكراً ذبح فأكل منه

الرجال والنساء، وإن كانت أنثى تركت في الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى، قالوا: وصلت أخاها، فلم تذبح لمكانها، وكان لحمها حراماً على النساء، إلا أن تموت فيأكلها الرجال والنساء.

وقيل: هي الناقة تبكر فتلد أنثى، ثم تثنى بولادة أنثى أخرى ليس بينهما ذكر فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وصلت أنثى بأنثى.

معنى «حام»

﴿وَلَا﴾ [المائدة: ١٠٣] جعل من ﴿حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، هو الفحل الحامي ظهره عن أن يركب، وينتفع به، وكانوا إذا ركب ولد ولد الفحل قالوا: حمى ظهره، فلا يركب.

وقيل: هو الفحل إذا نتج من صلبه عشرة قالوا: حمى ظهره، فلا يركب، ولا يمنع من كلأ ولا ماء.

وقيل: هو الفحل ينتج من بين أولاده عشر إناث. رواه ابن عطية.

وقيل: هو الفحل يولد من صلبه عشرة أبطن. وهو قول ابن عباس، وابن مسعود، وإليه مال أبو عبيدة، والزجاج.

وقال الشافعي: إنه الفحل يضرب في مال صاحبه عشر سنين.

وقال ابن دريد: هو الفحل ينتج له سبع إناث متواليات، فيحمي ظهره، فيفعل به ما تقدم.

وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء، وأنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها.

وبالجملة كل ما يصدق عليه مسمى هذه، أو واحدة منها على مذهب من مذاهبهم، فهو داخل في حكمها.

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن سعيد بن المسيب، قال:

البحيرة: التي يمنح دَرُّها للطواغيت، ولا يحلبها أحد من الناس.

والسائبة: كانوا يسيبونها لآلهتهم، لا يحمل عليها شيء.

والوصيلة: الناقة البكر، تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى.

وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداهما بالأخرى، ليس بينهما ما ذكر.

والحامي: فحل الإبل يضرب الضراب المعدود.

فإذا قضى ضِرَابَه دعوه للطواغيت، وأعفوه من الحمل فلم يحمل عليه شيء، وسموه «الحامي».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً، ورأيت عمراً - يعني عمرو بن لحي - يجر قصبه (أي أمعاءه) في النار، وهو أول من سيَّب السوائب» أخرجه الشيخان.

﴿وَلَٰكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣] وصفهم الله تعالى بأنهم ما قالوا ذلك إلا افتراء على الله وكذباً، لا لشرع شرعه الله لهم، ولا لعقل دلَّهُمْ عليه.

وسبحان الله العظيم ما أركَّ عقول هؤلاء وأضعفها، يفعلون هذه الأفاعيل التي هي محض الرقاعة، ونفس الحمق.

وهذا شأن علمائهم ورؤسائهم وكبرائهم.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ [المائدة: ١٠٣] أي أراذلهم وعوامهم الذين يتبعونهم من معاصري رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، كما يشهد به سياق النظم ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣] أن هذا كذب باطل، وافتراء من الرؤساء على الله سبحانه، حتى يخالفوهم، ويهتدوا إلى الحق بأنفسهم، فاستمروا في أشد التقليد. وهذا بيان لقصور عقولهم، وعجزهم عن الاهتداء بأنفسهم.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١٠٤] أي لعوامهم المعبر عنهم بالأكثر ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [المائدة: ١٠٤] أي إلى كتاب الله وسنة رسوله وحكمهما.

﴿قَالُوا: حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤]، وهذه أفعال آبائهم وسننهم التي سنوها لهم.

وصدق الله سبحانه حيث يقول: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ [المائدة: ١٠٤] جهلةً ضالين ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ؟﴾ [المائدة: ١٠٤].

والمعنى، أن الاقتداء إنما يصح بالعالم المهتدي، الذي يبني قوله على الحجة والبرهان والدليل، وأن آباءهم ما كانوا كذلك.

فكيف يصح الاقتداء بهم، وقد صارت هذه المقالة التي قالتها الجاهلية نصب أعين المقلدة، وعصاهم التي يتوكأون عليها؟.

إن دعاهم داعي الحق، وصرخ بهم صارخ الكتاب والسنة، فاحتجاجهم بمن قلدوه، ممن هو مثلهم في التعبد بشرع الله، مخالفة قوله لكتاب الله، أو لسنة رسوله، هو كقول هؤلاء.

وليس الفرق إلا في مجرد العبادة اللفظية، لا في المعنى الذي عليه تدور الإفادة والاستفادة.

اللهم غفراً هكذا في تفسير «فتح البيان».

والآية الشريفة دالة على أن هذا الجعل افتراء من الكفار على الله، وأنهم لا يعقلون، وعلى أن الشرك شاع فيهم من قبل التقليد، فكان تقليد الآباء هو الحامل على هذا الافتراء.

وفيه أن آباءهم المقلَّدين ـ بفتح اللام ـ مثلهم في الجهل والضلال.

وهذا بخلاف مقلدي المذاهب، فإن أهل التقليد للرجال هم الجاهلون المبتدعون الضالون.

ومقلَّدوهم ـ بفتح اللام ـ هم الأئمة العالمون المهتدون.

والوزر على هؤلاء لا عليهم، لأنهم نَهَوْا عن تقليدهم، وتقليد غيرهم في دين الله المبين، فكانوا سالمين عن الجرح والقدح.

وإنما سرى هذا المرض في هؤلاء من تقليد الآباء، الذين كانوا لا يعلمون شيئاً، ولا يهتدون سبيلاً.

وبالجملة، المقصود من إيراد هذه الآية ههنا، هو الرد على جاعلي بحيرة، وسائبة، ووصيلة، وحامٍ ومن قلدهم في مثل هذا الإشراك.

قال بعض أهل العلم، في معنى هذه الآية: إنه استنبط منها أن جعل حيوان من الحيوانات، على اسم أحد من الكبراء، ووضع علامته عليه، وتعيين بعض الأنعام لبعض، وبعضها لبعض، كما يقال، إن هذه البقرة للسيد أحمد، وهذه الدجاجة لزين خان، وهذا الغنم للشيخ سَدُّوا نحو ذلك، كل هذا من رسوم الجاهلية، وأفعال السفهاء المشركين.

وهو خلاف ما حكم الله به عباده من إخلاص توحيد الألوهية له سبحانه.

وليس هذا الحكم منحصراً فيما سماه في الآية، بل هي أصول الرسوم المضلة الموقعة في الشرك، نبَّه بها على ما هو مثلها، أو نحوها من المراسم والمواسم المستحدثة في الدين، مما لم يأذن به الله ولا رسوله، ولا ورد في الشرع المبين ولا أفتى به أحد من الأئمة المجتهدين المرحومين.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦] معناه لا تحللوا ولا تحرموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم من غير حجة. قال مجاهد: أي في البحيرة والسائبة.

وقيل: يعني قولهم: «ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا» من غير استناد ذلك الوصف إلى الوحي.

عن أبي نضرة قال: قرأت هذه الآية في سورة «النحل» فلم أزل أخاف الفتيا إلى يومي هذا.

قلت: صدق رحمه الله تعالى، فإن هذه الآية تتناول ـ بعموم لفظها ـ فتيا من أفتى

بخلاف ما في كتاب الله، وفي سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما يقع كثيراً من مؤثري الرأي المقدمين له على الرواية، أو الجاهلين لعلم القرآن والحديث، الواقفين على الفروع التي اشتملت على آراء الرجال، وهي غير مستندة إلى كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحْيٌ يوحى كالمقلدين للمذاهب.

وإنّهم لحقيقون بأن يُحال بينهم وبين فتياهم، ويمنعوا من وصف ألسنتهم الكذب. فإنهم المفتون بغير علم من الله آتاهم، ولا هدى ولا كتاب منير.

فهم يَضِلُّون ويُضِلُّونَ، وهم، ومن يستفتيهم، كما قال القائل:

كبهيمة عمياء قاد زمامها ... أعمى على عوج الطريق الحائر

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود قال: عسى رجل يقول: إن الله أمركم بكذا، ونهاكم عن كذا. فيقول الله عز وجل: كذبت.

أو يقول: إن الله حرم كذا وأحل كذا. فيقول الله: كذبت.

﴿لِتَفْتَرُوا﴾ [النحل: ١١٦] هي لام العاقبة، لا لام الغرض.

أي فيعقب ذلك افتراؤكم ﴿عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] بالتحليل والتحريم، وإسناد ذلك إليه من غير أن يكون منه.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] أيَّ افتراء كان ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦] بنوع من أنواع الفلاح، والفوز بالمطلوب، لا في الدنيا، ولا في الآخرة، بدليل ما بعده. ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٧] يردون إليه في الآخرة.

قال بعض أهل العلم في معنى هذه الآية: يعني لا تفتروا من جهتكم عليه سبحانه شيئاً، بأن الأمر الفلاني ينبغي أن يفعل، والفلاني ينبغي أن لا يفعل.

فإن تحليل شيء وتحريمه إنما هو شأن الله تعالى فقط.

فمن وصف شيئاً بالحلة، أو الحرمة، من تلقاء نفسه، فقد افترى على الله.

ومن تخيل أن في فعل كذا وكذا من الأمر، يحصل المراد، وإلا يقع الخلل فيه، فهذا خيال منه مختل لأنه لا يحصل المراد بالافتراء على الله تعالى أبداً.

فهذه الآية تدل على أن من يقول: إنه لا ينبغي أن يأكل الإنسان ورق التنبول في شهر الله المحرم، ولا يلبس الثوب الأحمر، ولا يأكل الرجال من صحن منسوب إلى حضرة «الخاتون»[1] ولا بد في طعام منذور لها من كذا وكذا البقول والخضروات، وكذا المشي، والحنا، ولا تأكله أمة ولا من نكحت زوجاً آخر، ولا من هو من الأرذال والفجار. ولا يصح.

(١) الخاتون: أي فاطمة بنت النبي عليه الصلاة والسلام.

زاد الشيخ عبد الحق إلا من الحلواء، وأنه لا بد في صنعتها من احتياط لا يصيب منها من يستغل القليان.

ونذر الشاه بديع الدين المدار لا يكون إلا طعام فيه طحن وسكر، وسمن.

وكذا ما ينذر لأبي على القلندر ويسمى سهمني، ولأصحاب الكهف، ويسمى اللحم والخبز، وأنه لا بد من كذا وكذا رسوم في العرس، وكذا وكذا رسوم في الموت، ولا يجلس هو بعد الموت في مجلس الهناء ولا العزاء أصلاً ولا يصنع مخللاً، ولا يلبس فلان ثوباً مصبوغاً بالكتم، وفلان المنسوج المعصفر.

فإن هذا كله كذب وافتراء على دين الله تعالى، وصاحبه مفتر كذاب مأسور في مصيد الشرك، ومداخل في حكم الله الذي لا مجال لأحد أن يداخل فيه شارع شرعاً جديداً من قبل نفسه وهواه، وعلى نفسها براقش تجنى.

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣] أي رفع به الصوت لغيره سبحانه كأن قال: هذا الشيء باسم اللات والعزى، أو باسم الشيخ الفلاني، والمزار الفلاني.

فحرم الله كل شيء رفع به الصوت لا على اسمه سبحانه، حيواناً كان أو غيره.

لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. إلى قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] أي ما قصد بذبحه النصب، ولم يذكر اسمها عند ذبحه، بل قصد تعظيمها فقط بذبحه.

استعمال «على» بمعنى اللام

فـ «على» بمعنى اللام أي لأجلها. قاله قطرب.

وهو على هذا داخل فيما أُهِلَّ به لغير الله. وخص بالذكر لتأكيد تحريمه، ولدفع ما كانوا يظنونه من أن ذلك لتشريف البيت وتعظيمه.

وقيل: ليس هذا مكرراً. إذ ذاك فيما ذكر عند ذبحه اسم الصنم، وهذا فيما قصد بذبحه تعظيم الصنم، من غير ذكره.

وعلى هذا فالآية الشريفة نص على تحريم كل ما ذبح لغير الله، يذكر، اسمه عليه أو لم يذكر.

ويدخل فيه كل ما يرفع به الصوت لولي، أو شيطان، أو جنيّ كبقرة السيد أحمد الكبير، وغنم الشيخ سدو، ودجاجة «زين خان» ونحوه.

فكل ذلك حرام أكله، سواء ذكر اسم الله عند ذبحه، أو لم يذكر.

فإن ذكر اسم غير الله عند ذبحه أيضاً فهو أخبث الأشياء، وأحرم المآكل.

قال ابن فارس: «النصب» حجر كان ينصب فيعبد وتصب عليه دماء الذبائح.

وقيل: واحد «النصب» نصاب، كحمار وحمر.

قال مجاهد: هي حجارة كانت حوالي مكة، يذبحون عليها.

وقال ابن عباس: هن الأصنام المنصوبة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُم مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً﴾ [يونس: ٥٩] أي إنكم تحكمون بتحليل البعض، وتحريم البعض.

فإن كان بمجرد التَّشهِّي والهوى، فهو مهجور باتفاق العقلاء، مسلمهم وكافرهم.

وإن كان لاعتقادكم أنه حكم الله فيكم وفيما رزقكم، فلا تعرفون ذلك إلا بطريق موصلة إلى الله.

ولا طريق يتبين به الحلال من الحرام إلا من جهة الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده.

والمعنى أخبروني، الذي أنزل الله إليكم من رزق (أي زرع، وضرع وغيرهما)، فجعلتم بعضه حراماً، كالبحيرة، والسائبة، وبعضه حلالاً، كالميتة وذلك كما كانوا يفعلونه في الأنعام والحرث، حسبما سبق حكاية ذلك عنهم في سورة الأنعام من الكتاب العزيز.

﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] في هذا التحليل والتحريم، والهمزة للإنكار.

﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ؟﴾ [يونس: ٥٩] أي تكذبون عليه في نسبة الإذن إليه.

قال الكرخي: وكفى به زاجراً لمن أفتى بغير إتقان، كبعض فقهاء هذا الزمان. انتهى.

جهل من أفتى بحل بقرة السيد أحمد كبير

وقد أفتى بعض علماء الهند ممن مات بحلة[1] بقرة السيد أحمد الكبير، وغنم الشيخ سَدُّوا، بدليل ذبحهما على اسم الله، وإن رفع بهما الصوت لغير الله.

وهذا من الجهل بمكان لا يخفى على من له أدنى معرفة بمدارك الشرع.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية الشريفة ما يَصُكُّ مسامع المتصدرين للإفتاء لعباد الله في شريعته، بالتحليل، والتحريم، والجواز وعدمه.

مع كونهم من المقلدين الذين لا يعقلون حجج الله تعالى ولا يفهمونها ولا يدرون ما هي، ومبلغهم من العلم الحكاية لقول قائل من هذه الأمة قد قلدوه في دينهم وجعلوه شارعاً مستقلاً.

---

(١) قوله: بحلة. أي بحل.

ما عمل به من الكتاب والسنة فهو المعمول به عندهم، وما لم يبلغه، أو بلغه، ولم يفهمه حق فهمه وأخطأ الصواب في اجتهاده وترجيحه، فهو في حكم المنسوخ عندهم، المرفوع حكمه عن العباد، مع كون من قلدوه متعبداً بهذه الشريعة كما هم متعبدون بها، ومحكوماً عليه بأحكامها كما هم محكوم عليهم بها.

وقد اجتهد رأيه وأدّى ما عليه وفاز بأجرين مع الإصابة، وبأجر مع الخطأ.

وإنما الشأن في جعلهم لرأيه الذي أخطأ فيه شريعة مستقلة، ودليلاً معمولاً به وقد أخطأ في هذا خطأً بيناً، وغلط غلطاً فاحشاً.

فإن الترخيص للمجتهد في اجتهاد رأيه يخصه وحده.

ولا قائل من أهل الإسلام ـ المعتد بأقوالهم ـ أنه يجوز لغيره أن يعمل به تقليداً له واقتداء به.

وما جاء به المقلدة في تقويم هذا الباطل، فهو من الجهل العاطل.

قال النسفي: الآية زاجرة عن التجوز فيما يسأل من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وأن لا يقول أحد في شيء: جائز، أو غير جائز، إلا بعد إيقان وإتقان، وإلا فهو مفتر على الديان. انتهى.

قلت: وإنك إذا تتبعت فتاوى فقهاء الزمان، وجدت غالبها عارية عن الدليل مبنية على قال وقيل، فيها تحليل ما لم يحلله الشارع، وتحريم ما حلله.

ولا سيما أطال مريدو المشائخ ذيول الإباحة إلى غاية لا تحصى، وأفتى فقهاء الرأي والتقليد بجواز ما لم يأذن به الله، وصار هذا عادة للعوام.

وهم يقتتلون عليه إذا أفتى أحد من أهل الحق بعدم جوازه.

فوقعوا بهذا الاعتقاد في شَرَكَ الشرك، وهم يظنون أنهم مؤمنون، فكان الأمر كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

اللهم كما رزقتنا من العلم ما نُميِّز به بين الحق والباطل، فارزقنا من الإنصاف ما نظفر عنده بما هو الحق عندك، يا واهب الخير، ونبعد عن الشرك في العادات والعبادات كلها، ونحيا على التوحيد، ونموت عليه، إنك على ما تشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [يونس: ٦٦] أي ما يتبعون يقيناً إنما يتبعون ظناً، ويظنون أنهم آلهة تشفع لهم، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦] الخرص التخمين، ويستعمل بمعنى الكذب لغلبته في مثله.

والحاصل أن هذا الظن صار من عادتهم، وصاروا ـ بسببه ـ من المشركين.

فكان ديدنهم دعاء غير الله وعبادته، على ظن شفاعته لهم.

وهذا هو الخرص والكذب.

وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الرعد: ١٤] أي غير الله عز وجل، وهم الأصنام، والأولياء ونحوهم.

﴿لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤] مما يطلبونه منهم كائناً ما كان ﴿إلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ﴾ [الرعد: ١٤] أي كاستجابة الماء لمن بسط كفيه إليه من بعيد، فإنه لا يجيبه، لأنه جماد لا يشعر بحاجته إليه، ولا يقدر أن يجيب دعاءه، ولا يدري أنه طلب منه ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ [الرعد: ١٤] بارتفاعه من البئر إليه.

ولهذا قال: ﴿وَمَا هُوَ﴾ [الرعد: ١٤] أي الماء ﴿بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إلاَّ فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤] أي يضل عنهم ذلك الدعاء، إذا احتاجوا إليه لأن أصواتهم محجوبة عن الله، فلا يجدون منه شيئاً، ولا ينفعهم بوجه من الوجوه، بل هو ضائع ذاهب.

والمراد بالدعاء هنا، العبادة.

فالمعنى أن عبادة المشركين بالله شيئاً، من الأشياء الضائعات.

وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] أي تتضرعون، وتستغيثون، وتضجون في كشفه، فلا كاشف له إلا هو.

﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٤] فيجعلون معه إلهاً آخر، من صنم، أو وثن، أو شيخ، أو وليّ أو كبير أو طاغوت.

وقال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦] أي للجمادات، والشياطين، والأولياء، والشهداء، والأئمة، والطواغيت.

أي يجعلون له نصيباً من أموالهم بالنذور ونحوها، يتقربون به إليهم.

قال مجاهد: يعلمون أن الله خلقهم، ويضرهم، وينفعهم، ثم يجعلون لما لا يعلمون أنه يضرهم وينفعهم نصيباً مما رزقناهم.

وقال قتادة: هم مشركو العرب، جعلوا لأوثانهم، وشياطينهم مما رزقهم الله، وجزَّؤا من أموالهم جُزْءاً، فجعلوه لهم.

وعن السدي قال: هو قولهم: هذا لله بزعمهم، وهذا لشركائنا.

وبالجملة إذا جعل الآدمي جزءاً من ماله لغير الله، كائناً من كان، وبذله في سبيله نذراً لقضاء حاجة له من شفاء مريض، أو حصول ولد أو إنجاح مرام، فقد أتى بالشرك الواضح الجليِّ.

وقد صار هذا الشرك عادة للناس في هذا العصر، قلَّ من نجا منهم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ﴾ [الإسراء: ٦٧] يعني خوف الغرق ﴿فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٦٧] من الآلهة، وذهب عن خواطركم ولم يوجد لإغاثتكم ما كنتم تدعون من دونه من صنم، أو جن، أو مَلَكٍ، أو بشر، أو شهيد، أو وليّ، أو حجر، أو مدر في حوادثكم ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] وحده فإنكم تعتقدون نجاتكم برحمته وإغاثته.

ومعنى الآية: أن المشركين من عادتهم أنهم يعتقدون في سائر معبوداتهم أنها نافعة لهم في غير هذه الحالة.

فأما في هذه الحالة فإن كل واحد منهم يعلم بالفطرة علماً لا يقدر على مدافعته أنهم لا فعل لهم.

﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧] من الغرق، وأوصلكم ﴿إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧] عن الإخلاص لله وتوحيده، ورجعتم إلى دعاء آلهتكم والاستعانة بها.

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً﴾ [الإسراء: ٦٧] أي كثير الكفران لنعمة الله.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ﴾ [العنكبوت: ٦٥] أي إذا انقطع رجاؤهم من الحياة، وخافوا الغرق، رجعوا إلى الفطرة.

﴿دَعَوُا اللَّهَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] ﴿وحده مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، بصدق نياتهم، وتركهم عند ذلك دعاء معبوداتهم لعلمهم أنه لا يكشف هذه الشدة العظيمة النازلة بهم غير الله سبحانه.

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وأمنوا من الغرق ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] أي عادوا إلى الشرك، ودَعَوْا غير الله سبحانه.

﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٦] من نعمة الإنجاء ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] بها ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦] عاقبة ذلك الأمن وما فيه من الوبال عليهم.

وفيه تهديد للمشركين عظيم،

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣] أي قحط وشدة، وهزال، ومرض ونحوها ﴿دَعَوْا رَبَّهُمْ﴾ [الروم: ٣٣] أن يرفع ذلك عنهم واستغاثوا به ﴿مُنِيبِينَ﴾ [الروم: ٣٣] أي راجعين ملتجئين إليه لا يُعَوِّلُونَ على غيره.

﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [الروم: ٣٣] بإجابة دعائهم ورفع تلك الشدائد عنهم.

﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣] أي فاجأ فريق منهم الإشراك، وهم الذين دعوه فخلصهم مما كانوا فيه.

وهذا الكلام مسوق للتعجب من أحوالهم، وما صارا عليه من الاعتراف بوحدانية الله سبحانه عند نزول الشدائد، والرجوع إلى الشرك عند رفع ذلك عنهم.

﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٤] ما يتعقب هذا التمتع الزائل من العذاب الأليم.

﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَاناً﴾ [الروم: ٣٥] أي من حجة ﴿فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥] أي ينطق بإشراكهم بالله سبحانه، أو بالأمر الذي كانوا بسببه يشركون.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾ [الزمر: ٨] أيَّ ضر كان، في جسمه، أو ماله، أو أهله، أو لده من بلاء أو مرض، أو فقر، أو خوف، أو شدة.

لأن اللفظ مطلق، فلا معنى لتقييده.

﴿دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨] أي راجعاً إليه، مستغيثاً به في دفع ما نزل به، تارِكاً لما كان يدعوه ويستغيث به، من ميت، أو حي، أو صنم، أو وثن، أو إمام، أو شهيد، أو شيخ، أو وليّ، أو كبير، أو غير ذلك في حال الرخاء، لعلمه بأنها بمعزل عن القدرة على كشف ضره.

﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ﴾ [الزمر: ٨] أي أعطاه وملكه ﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [الزمر: ٨] أي نسي الضر الذي كان يدعو الله إلى كشفه عنه من قبل أن يخوله ما خوله.

وقيل: نسي الدعاء الذي كان يتضرع به وتركه، أو نسي ربه الذي كان يدعوه ويتضرع إليه، ثم جاوز ذلك إلى الشرك بالله.

وهو معنى قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [الزمر: ٨] أي شركاء من الأصنام، أو غيرها، يستغيث بها، ويعبدها.

وقال السدي: يعني أنداداً من الرجال، يعتمد عليهم في جميع أموره. انتهى.

ويدخل في ذلك، الأنبياء، والأولياء وغيرهم، ممن يعبدهم المشركون، ويستنصرون بهم، وينذرون لهم في الشدائد، ولقضاء الحوائج ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الزمر: ٨] أي ليضل الناس عن طريق الله التي هي الإسلام والتوحيد.

ثم أمر الله سبحانه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يهدد من كان متصفاً بتلك الصفة فقال:

﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾ [الزمر: ٨] أي بشركك ﴿قَلِيلاً﴾ [الزمر: ٨] أي تمتعاً قليلاً، فإن متاع الدنيا وزمانها قليل جداً.

﴿إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨] أي مصيرك إليها عن قريب، وإنك ملازمها، ومعدود من أهلها على الدوام.

وفي هذه الآية من التهديد أمر عظيم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥] معنى «اشمأزت» نفرت، وقيل: انقبضت، وقيل: أنكرت، وقيل: قَسَتْ، والأول أولى.

وكان المشركون إذا قيل لهم: لا إله إلا الله انقبضوا، كما حكى الله تعالى عنهم في قوله: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُوراً﴾ [الإسراء: ٤٦].

﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٤٥] من اللات والعزى ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥] أي يفرحون به ويبتهجون.

وكذلك المشركون من المؤمنين إذا ذكرت لهم التوحيد، ودلائله وتلوت آيات الكتاب العزيز، وأدلة السنة المطهرة الواردة في رد الشرك وأنواعه، رأيتهم تشمئز قلوبهم عن سماعها، وإذا ذكرت أولياءهم، وكراماتهم، وكشوفاتهم، وأتيت بحكايات مختلفة تدل على تصرفهم في الخلق وإنجائهم المريدين من الشدائد والآفات، وبينت أن السفر إلى قبورهم، والنذور لهم ينفع لكذا وكذا، صاروا فرحين مستبشرين، وقالوا لك: ما أحسن عقيدتك، وما أحق طريقتك، وأخذوا في ذم الذين أثبتوا التوحيد، وأنكروا طرائق الشرع والبدع، والرسوم والمراسم، وطعنوا فيهم، وفي كتبهم المؤلفة في هذا الباب، وردوا عليهم وعليها بما استطاعوا، ورموهم بكل حجر ومدر.

وهذا من جهلهم بالشرائع وتسويل الشيطان لهم أفعالهم، وأقوالهم هذه، والله المستعان وبه التوفيق.

باب في رد الإشراك في العادات من السنة المطهرة

وهذا الباب واسع جداً وفيه فصول

فصل: بيان الإشراك في الكواكب والنجوم

عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل أي عقب مطر فلما انصرف أقبل على الناس فقال: هل تدرون ماذا قال ربكم؟

قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: قال: أصبح من عبادي مؤمن وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي».

«النوء» واحد الأنواء، وهي منازل القمر.

قال أبو السعادات؛ هي ثمان وعشرون منزلة، ينزل القمر كل ليلة منها منزلة ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩].

وكانت العرب تزعم أن سقوط المنزلة وطلوع رقبها، يكون مطر، وينسبونه إليها، ويقولون: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا وكذا.

وإنما سُمِّيَ نَوْءاً لأنه إذا سقط الساقط منها ناء الطالع بالشرق، أي نهض وطلع.

وروى أحمد، والترمذي وحسنه، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والضياء في المختارة، عن علي رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وتجعلون رزقكم﴾ [الواقعة: ٨٢] يقول: شكركم أنكم تكذبون، تقولون: مُطِرْنَا بنوء كذا وكذا، وبنجم كذا وكذا.

وهذا أولى ما فسرت به الآية.

وروى ذلك عن ابن عباس، وقتادة، والضحاك، وعطاء الخراساني، وغيرهم وهو قول جمهور المفسرين.

وفي حديث أبي مالك الأشعري يرفعه: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية». وذكر منها الاستسقاء بالنجوم. رواه مسلم.

والمراد بالاستسقاء هنا، نسبة المطر إلى النوء، وهو سقوط النجم.

كما أخرج أحمد، وابن حرب، عن جابر السوائي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أخاف على أمتي ثلاثاً: استسقاءً بالنجوم، وحَيْفَ السلطان، وتكذيباً بالقدر».

قال بعض أهل العلم: فإذا قال قائلهم: مطرنا بنجم كذا وكذا، أو بنوء كذا فلا يخلو.

إما أن يعتقد أن له تأثيراً في نزول المطر، فهذا شرك كفر، وهو الذي يعتقده أهل الجاهلية، كاعتقادهم أن دعاء الميت، والغائب يجلب لهم نفعاً، ويدفع عنهم ضرّاً.

فهذا هو الشرك الذي بعث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالنَّهْي عنه، وقتال من فعله، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] والفتنة: الشرك.

وإما أن يقول مطرنا بنوء كذا مثلاً، مع اعتقاد أن المؤثر هو الله وحده، لكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، فالصحيح أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم، ولو على طريق المجاز.

فقد صرح «ابن مفلح» في «الفروع» بأنه يحرم قول «مطرنا بنوء كذا» وجزم بتحريمه، ولم يذكر خلافاً.

وذلك أن القائل بذلك نسب ما هو فعل الله الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر لا ينفع ولا يضر، ولا قدرة له على شيء.

فيكون ذلك شركاً أصغر. وأصغر الشرك أكبر من جملة الكبائر، فضلاً عن أكبره.

والمراد أن الأمة ستفعل هذا الفعل، إما مع العلم بتحريمه، أو مع الجهل به، مع كونه من أعمال الجاهلية المذمومة المكروهة المحرمة.

والمراد بالجاهلية هنا، ما قبل البعث، سموا بذلك لفرط جهلهم.

وكل ما يخالف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو جاهلية فقد خالفهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم في كثير من أمورهم، وأكثرها، وذلك مدرك بتدبير القرآن ومعرفة السنّة.

ولبعضهم[1] مصنف لطيف ذكر فيه ما خالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل الجاهلية، فبلغ مائة وعشرين مسألة.

قال شيخ الإسلام في هذا الحديث: أخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم، ذمّاً لمن لم يتركه.

وهذا يقتضي أن كل ما كان من أمرها وفعلها، فهو مذموم في دين الإسلام وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها.

ومعلوم أن إضافتها للجاهلية خرجت مخرج الذم وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وفي ذلك للتبرج، وذم لحال الجاهلية الأولى، وذلك يقتضي المنع من مشايعتهم في الجملة.

قال الطيبي: اختلفوا في كفر من قال: مُطِرْنَا بنوء كذا على قولين.

أحدهما: هو كفر بالله سبحانه سالب لأصل الإيمان، وفيه وجهان:

أحدهما: من قال معتقداً بأن الكواكب فاعل، مدبر منشىء للمطر، كزعم أهل الجاهلية، فلا شك في كفره.

وهو قول الشافعي، والجماهير.

---

(١) قوله: ولبعضهم. هو الإمام محمد بن عبد الوهاب محيي السنة، وقامع البدعة، وناشر لواء التوحيد ومجدد شبابه في جزيرة العرب.
والمصنف اللطيف الذي يشير إليه المؤلف هنا هو كتاب «مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل الجاهلية» وشرحه علامة العراق «محمود شكري الآلوسي».
وذكر المؤلف هنا أن المسائل بلغت ١٢٠ مسألة ولكن الآلوسي الذي شرحها يقول: إنها مائة مسألة فقط.

وثانيهما: أنه قال معتقداً بأنه من الله تعالى وبفضله، وأن النوء علامة له فهذا لا يكفر، لأنه بقوله هذا، كأنه قال: مطرنا في وقت كذا.

والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه. لأنه كلمة موهمة مترددة بين الكفر والإيمان فيساء الظن بصاحبها، ولأنه شعار الجاهلية.

والقول الثاني: كفرانٌ لنعمة الله لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب. انتهى.

«مؤمن بالكوكب» متفق عليه. ذكره صاحب المشكاة في «باب الكهانة».

ويؤيده حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث، فيقولون: بكوكب كذا وكذا». رواه مسلم.

قال بعض أهل العلم: إن من يؤمن أن مجاري أمور العالم بتأثير الكواكب فهو ـ عند الله ـ من منكري الله تعالى، وداخل في عبدة الكواكب.

ومن يؤمن أن ذلك كله من الله، فالله يجعله من عباده المقبولين، ويخرجه عن زمرة العابدين للكواكب.

فهذا الحديث دل على أن الإيمان بسعد الساعات وشؤمها، ومراعاة التواريخ للسعادة والنحوسة، والإيقان بقول المنجم، من وادي الشرك الجلي، لأنه يعتقد أن هذه متعلقة بالنجوم، والاعتقاد بها من أفعال عابدي الكواكب.

فمن قال بتأثير كوكب، وأضاف إليه شيئاً من الأحوال الجارية في العالم، فقد أشرك بالله، وآمن بالكواكب، وصار من المشركين، وخرج عن جماعة الموحدين.

قال في «فتح المجيد» في شرح هذا الحديث: إذا اعتقد أن للنوء تأثيراً في إنزال المطر، فهذا كافر، لأنه أشرك في الربوبية، والمشرك كافر.

وإن لم يعتقد ذلك، فهو من الشرك الأصغر، لكونه نسب نعمة الله إلى غيره سبحانه.

ولأن الله لم يجعل النوء سبباً لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضل من الله ورحمة، يحبسه إذا شاء، وينزله إذا شاء.

قال: ودل الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره، ولو على سبيل المجاز، وهذا حال أهل التوحيد.

قال بعض العلماء: إن نسبة النعمة إلى غير الله كفر، ولهذا قطع بعض أهل العلم بتحريمه، وإن لم يعتقد تأثير النوء في إنزال الأمطار.

وإنما كان من كفر النعمة، لعدم نسبتها إلى الذي أنعم بها ونسبتها إلى غيره كما قال

تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣].

قال القرطبي في شرح حديث زيد بن خالد:

وكانت العرب إذا طلع نجم من الشرق، وسقط آخر من الغرب، فحدث عند ذلك مطر أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب نسبة إيجاد واختراع، ويطلقون على ذلك، القول المذكور في الحديث.

فنهى الشارع عن إطلاق ذلك، لئلا يعتقد أحد اعتقادهم، ولا يتشبه بهم في نطقهم بذلك. انتهى.

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو أمسك الله القطر عن عباده خمسة سنين ثم أرسله، لأصبحت طائفة من الناس كافرين، يقولون: سُقِينًا بنوء المجدح». رواه النسائي.

«المجدح» بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال، من الأنواء التي لا تكاد تخطىء، وهو ثلاثة كواكب كالأثافي.

والمجدح منها، خشبة، في رأسها خشبتان معترضتان، يجدح بها السويق، أي يضرب ويخلط.

والمعنى، أنه يقال لهم: أين كان هذا النوء في مدة خمس سنين مثلاً؟

هل كان يطلع كل سنة أم لا؟ وهل له تأثير دائماً أم لا؟.

وبهذا يظهر بطلان قولهم باليقين.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مُطِرَ الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر»، قالوا هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] حتَّى بلغ ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. الحديث رواه مسلم.

قال مجاهد: مواقع النجوم مطالعها ومشارقها، واختاره ابن جرير.

قال ابن كثير في الآية: هذا القرآن منزل من الله رب العالمين وليس كما يقولون: إنه سحر وكهانة، أو شعر، بل هو الحق الذي لا مرية فيه، وليس وراءه حق نافع. انتهى.

فهذه الآية دليل على رد التنجيم، لقوله سبحانه في آخرها: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [الواقعة: ٨٢].

ومعلوم أن المشركين ينسبون رزقهم الذي سببه المطر إلى نوء، ونجم، ولا يعتقدون أن الله هو الرازق.

وليس للنوء والنجم والكواكب في ذلك فعل، بل كلٌّ من عند الله فما لهؤلاء المشركين لا يفقهون حديثاً!

قال البخاري في صحيحه: قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها.

فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم به.

وفي رواية رزين: وتكلف ما لا يعنيه، وما لا علم له به، وما عجز عن علمه الأنبياء والملائكة.

وعن الربيع بن زياد مثله، وزاد: والله ما جعل الله في نجم حياة أحد، ولا رزقه، ولا موته، وإنما يفترون على الله الكذب، ويتعللون بالنجوم.

قلت: ذلك الأثر علقه البخاري في صحيحه، وأخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وغيرهم.

وأخرجه الخطيب في «كتاب النجوم» عن قتادة، ولفظه قال:

إنما جعل الله هذه النجوم لثلاث خصال: جعلها زينة للسماء، وجعلها يهتدى بها، وجعلها رجوماً للشياطين.

فمن تعاطى فيها غير ذلك فقد قال برأيه، وأخطأ حظه، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به.

وإن ناساً جهلة بأمر الله، فقد أحدثوا في هذه النجوم كهانة، من أعرس بنجم كذا وكذا، كان كذا وكذا، أو من سافر بنجم كذا وكذا، كان كذا وكذا.

ولعمري ما من نجم إلا يولد به الأحمر والأسود والطويل والقصير، والحسن والدميم، وما علم هذه النجوم، وهذه الدابة، وهذا الطائر بشيء من هذا الغيب ولو أن أحداً علم الغيب، لعلمه آدم عليه السلام الذي خلقه الله بيده، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء. انتهى.

فتأمل ما أنكره هذا الإمام مما حدث من هذه المنكرات في عصر التابعين وما زال الشيء يزداد في كل عصر بعدهم حتى بلغ الغاية في هذه الأعصار، وعمت به البلوى في جميع الأمصار، فَمُقِلٌّ منها ومستكثر، وعَزَّ في الناس من ينكره.

بلى منهم من ينصر هذا الاعتقاد الفاسد بنوع من التأويل الكاسد، والتقرير البارد. وعظمت المصيبة في الدين، فإنا لله وإنّا إليه راجعون.

ويدل لما قال قتادة رضي الله عنه قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

حكم تعلم علم النجوم

قال ابن مسعود: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما السماء الدنيا فإن الله خلقها من دخان، وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً، وزينها بمصابيح، وجعلها رجوماً للشياطين، وحفظاً من كل شيطان رجيم». رواه ابن مردويه.

ومعنى علامات: دلالات على الجهات، يهتدي بها الناس في ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] أي لتعرفوا بها جهة قصدكم. وليس المراد أنه يهتدي بها في علم الغيب، كما يعتقده المنجمون.

فمن زعم فيها غير ما ذكر الله في كتابه من هذه الثلاث، فقد أخطأ.

حيث زعم شيئاً ما أنزل الله به من سلطان، وأضاع نصيبه من كل خير، لأنه شغل نفسه بما يضره ولا ينفعه.

فإن قيل: المنجم قد يصدق، قيل: صدقه كصدق الكاهن، يصدق في كلمة ويكذب في مائة.

وصدقه ليس عن علم، بل قد يوافق قدراً فيكون فتنة في حق من صدقه وقد جاءت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإبطال علم التنجم كما سيأتي وفي التحذير منه، وهي كثيرة جدًّا.

وكره قتادة رضي الله عنه تعلم منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينة فيه، ورخص فيه أحمد، وإسحاق، وجوزه مجاهد، وإبراهيم النخعي.

وقال الخطابي: ما يعلم به الزوال، وجهة القبلة من طريق المشاهدة فإنه غير داخل فيما نهى عنه.

وقال «ابن رجب»: المأذون في تعلمه علم التسيير، لا علم التأثير، فإنه باطل محرم قليله وكثيره، وأما التسيير، فيتعلم منه ما يحتاج إليه في الاهتداء إلى الطرق، ومعرفة القبلة، عند الجمهور. انتهى.

وأقول: الأحوط أن لا يتعلم منه شيئاً، وإن تعلم فلا يعتقده على خلاف مراد الله.

وما ذهب إليه الجمهور فهو آيل إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]. ولا خلاف في جوازه.

حكم معرفة أوقات الصلوات بالساعات

ومعرفة القبلة، وأوقات الصلوات بالساعات النجومية وسير الكواكب على ما لم يعهد من السنة والسلف بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقد عين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوقات الصلوات الخمس وعرفها بما لا يخطىء فيه قروي، ولا بدوي، ولا امرأة، ولا صبي، فضلاً عن أهل البلد وأهل النهي. فما لنا ولهذه الساعات المعمولة لهذا الأمر؟

وإذا جاء نهي الله بطل نهي معقل، والصباح يغني عن المصباح.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من اقتبس باباً من علم النجوم لغير ما ذكر الله، فقد اقتبس شعبة من السحر، المنجم كاهن، والكاهن ساحر، والساحر كافر» أي فالمنجم كافر، رواه رزين.

وفي رواية أخرى عنه يرفعه: «من اقتبس علماً من علم النجوم اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد». رواه أحمد، وأبو داود وابن ماجه.

قال بعض أهل العلم: إن الله ذكر النجوم في كتابه، وبين أنها للزينة، والرجم، والاهتداء.

ولم يذكر أنها متصرفة في العالم، وأن أمور العالم تجري على حساب تأثيراتها ولم يبين أن الخير والشر منها.

فمن نبذ الأمر الأول، وتبع الأمر الثاني، ويستفيد منها علم الغيب، ويقضي به، فهو في حكم من يستفهم من البراهمة الجن، ثم يلقيه إلى الناس.

فمن تعلم علم النجوم، وجعل يلقي إلى الناس ما علمه في زعمه من الغيوب، فقد صار كالكاهن، وساواه في وحدة الطريق.

والكاهن يحب الجن كالساحر، ولا يحصل المحبة بهم إلا بالاعتقاد فيهم، ودعائهم عند الشدة، ونذر الطعام لهم. وهذا كله شرك بالله، وكفر به.

والمنجم، والكاهن، والساحر، كلهم سائرون طرق[1] الكفر والضلال، سالكون[2] مسالكه في ما يأتون به، ويذرون.

قال شيخ الإسلام: التنجيم، هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية.

---

(١) قوله: سائرون طرق. لعل الصواب أن يقال: سائرون في طرق الكفر وهو الأفصح بلا شك.

(٢) وقوله: سالكون مسالكها لرجوع الضمير المستتر إلى مؤنث وهي الطرق.

وقال الخطابي: علم النجوم المنهي عنه، هو ما يدعيه أهل التنجيم، من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان، كأوقات هبوب الريح ومجيء المطر، وتغير الأسعار، وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرك معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقهم، يدّعون أن لها تأثيراً في السفليات.

وهذا منهم تحكُّم على الغيب وتعاطٍ لعلمٍ قد استأثر الله به، لا يعلم الغيب سواه هكذا في «فتح المجيد».

وفي حديث أبي موسى يرفعه: «ثلاثة لا يدخلون الجنة». الحديث.

وفيه: «ومصدق بالسحر». رواه أحمد، وابن حبان في صحيحه، والطبراني والحاكم وصححه، وأقره الذهبي.

قال في «فتح المجيد»: ومنه: أي من السحر، التنجيم.

قال: وهذا الحديث من نصوص الوعيد التي كره السلف تأويلها وقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت. ومن تأولها، فهو على خطر من التقوُّل على الله.

وأحسن ما يقال: إن كل عمل دون الشرك والكفر المخرج عن ملة الإسلام فإنه يرجع إلى مشيئة الله، فإن عذب به فقد استوجب العذاب، وإن غفر له فبفضل الله وعفوه ورحمته.

حكم تعلم «السيمياء» وعقد المرء عن زوجته

قال الذهبي في ذكر الكبائر(١): ويدخل فيها تعلم السيمياء وعملها، وعقد المرء عن زوجته ومحبة الزوج لامرأته وبغضها وبغضه وأشباه ذلك بكلمات مجهولة.

قال: وكثير من الكبائر بل عامتها إلا الأقل يجهل خَلْقٌ من الأمة تحريمه، وما بلغه الزجر فيه ولا الوعيد عليه. انتهى.

فصل: في الإشراك في العرافة والكهانة والعيافة والطرق والطيرة

عن حفصة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أتى عرافاً» وهو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق، ومكان الضالة ونحوهما «فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة». رواه مسلم.

والمراد السؤال على وجه التصديق، بخلاف من سأله على وجه الاستهزاء والتكذيب.

---

(١) قوله: في ذكر الكبائر. أي في كتاب «الكبائر» أثناء كلامه على الكبيرة التي هي ادعاء علم الغيب.

قال بعض العلماء في معنى هذا الحديث: إن من يذهب إلى من يدَّعِي إظهار الأمور الغيبية وتعريفها للناس، ويسأله عن شيء منها، فقد بطلت صلاته إلى أربعين ليلة.

لأنه فَعل فِعل الشرك، والشرك يحبط الأعمال الصالحة، ويضيع أجره وثوابه.

ويدخل في مفهوم هذا الحديث، كل من يصدق عليه مسمى هذا التعريف من أصحاب النجوم، والرمل، والجفر، والفال، ومخرج الأسماء من الكتب المعدة لذلك الضلال، وأهل الكشف، والاستخارة المدعين للتعريف والتعيين، المخبرين بالأمور المغيبة، والمعرفين لها للناس.

قال في «فتح المجيد»: ظاهر الحديث أن الوعيد مرتب على مجرد مجيئه إليه وسؤاله عنه، سواء صدقه، أو شك في خبره.

فإن في بعض روايات الصحيح: «من أتى عرافاً، فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة».

وإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسئول؟.

قال النووي وغيره: معناه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة بسقوط الفرض عنه.

ولا بد من هذا التأويل في هذا الحديث، فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العرَّاف إعادة صلاة أربعين ليلة. انتهى حاصله.

وعن معاوية بن الحكم قال: قلت يا رسول الله أمور كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان.

قال: «فلا تأتوا الكهان». قال: قلت كنا نتطير. قال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدكم». قال: قلت، ومنا رجال يَخُطُّون. قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك». رواه مسلم.

وفي الحديث النَّهْيُ عن إتيان الكاهن والتطير، وتعاطي علم الرمل، وأن هذا كله من مواقع الشرك، ومظان الكفر.

وعن عائشة قالت: سأل أناس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكهان.

فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنهم ليسوا بشيء».

قالوا: يا رسول الله، فإنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقًّا؟.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجِنِّيُّ، فيقرها في أذن وليه قَرَّ الدجاجة، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة». متفق عليه.

قال أهل اللغة: «القر» ترديدك الكلام في أذن المخاطب حتى يفهمه، وقر الدجاجة صوتها إذا قطعته.

وفي رواية أخرى عنها، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الملائكة تنزل في العنان، وهو السحاب، فتذكر الأمر قضى في السماء فتسترق الشياطين السمع فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبة، من عند أنفسهم». رواه البخاري.

فيه أن الكهنة من أولياء الشيطان، وأنهم يزيدون على ما يسمعون منه.

وعن قَطَن بن قَبِيصة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العيافة» هو زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرها «والطرق» هو الضرب بالحصى الذي يفعله النساء، وقيل: هو الخط في الرمل «والطيرة، من الجبت» وهو السحر والكهانة، وقيل: هو كل ما عبد من دون الله.

والمعنى أنها ناشئة من الشرك. رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم: هذه الأمور الثلاثة من أفعال الشرك ورسومه، بدليل هذا الحديث.

حكم «التطير» و«العدوى» وما ورد فيهما

وعن عبدالله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الطيرة شرك، قاله ثلاثة، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل» أي بسبب التوكل. رواه أبو داود والترمذي وصححه، وقال: سمعت محمد بن إسماعيل، يعني البخاري يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: وما مِنّا إلخ. هذا عندي قول ابن مسعود.

وهذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك، لما فيها من تعلق القلب على غير الله.

ومن قال: إنها تكره فالكراهة ـ في اصطلاح السلف ـ بمعنى الحرام.

قال في شرح السنن: إنما جعل الطيرة من الشرك لأنهم كانوا يعتقدون أن الطيرة تجلب لهم نفعاً، أو تدفع عنهم ضراً إذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى.

وقال أبو القاسم الأصفهاني، والمنذري: في الحديث إضمار، والتقدير وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك. انتهى.

وقال الخلخالي: حذف المستثنى لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا من آداب الكلام.

والمعنى لكن لما توكلنا على الله في جلب نفع، أو دفع ضر، أذهبه الله عنا بتوكلنا عليه وحده.

قال ابن القيم: الصواب أن الطيرة نوع من الشرك.

قلت: إطلاق الشرك عليها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يغني عن قول غيره بشركه، ويرد على من لا يقول بذلك.

قال بعض العلماء: كانت الطيرة رائجة في العرب، وكانوا يتطيرون ويعتقدونها فصرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنها شرك، ليترك الناس تلك العادة القبيحة الشركية. انتهى.

فالحديث دليل على كونها شركاً.

وفي «فتح المجيد» الطيرة، بكسر الطاء وفتح الياء، اسم مصدر من تطير طيرة كما يقال: تخير خيرة، ولم يجيء في المصادر على هذه الزنة غيرهما.

وأصله التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما.

وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم، فنفاه الشرع وأبطله، وأخبر أنه لا تأثير له في جلب نفع، أو دفع ضر.

قال المدايني: سألت رؤبة بن العجاج، ما السانح؟ قال: ما ولاك ميامنه.

قلت: فما البارح؟ قال: ما ولاك مياسره، والذي يجيء من أمامك، فهو الناطح والنطيح، والذي يجيء من خلفك، هو القاعد والقعيد.

ولما كانت الطيرة من الشرك المنافي لكمال التوحيد الواجب، لكونها من إلقاء الشيطان، وتخويفه ووسوسته، يتعلق القلب بها خوفاً وطمعاً، ومنافاة للتوكل على الله، الذي لا ينفع ولا يضر غيره، واعتقاد النفع والضر في طائر ونحوه مما لا علم عنده ولا قصد، وإن كان من الشرك الأصغر، فهو من أقبح الشرك.

وهو كاعتقاد المنجمين في النجوم التي سخرها الله تعالى، اعتقدوا أن لها تأثيراً في الكون، وهي مسخر، لا تنفع ولا تضر.

وكان آل فرعون إذا جاءتهم الحسنة وأصابهم الخصب، والسعة والعافية، قالوا: لنا هذه، أي نحن الجديرون والحقيقيون به، ونحن أهله.

وإن تصبهم سيئة أي بلاء وقحط، يطيروا بموسى ومن معه فيقولون: هذا بسبب موسى وأصحابه أصابنا بشؤمهم.

فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] أي ما قضي عليهم وقدر.

وفي رواية عنه، شؤمهم عند الله، ومن قبله جاءهم هذا الشؤم بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسله.

وقال تعالى: ﴿طائركم معكم﴾ أي حظكم وما نابكم من شر، معكم بسبب كفركم ومخالفتكم الناصحين، ليس هو من أجلنا، ولا بسببنا، بل ببغيكم وعدوانكم.

فطائر الباغي الظالم معه، فما وقع به من الشرور فهو سببه الجالب له، وذلك بقضاء الله وقدره، وحكمته وعدله كما قال سبحانه.

﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟﴾ [القلم: ٣٥ و ٣٦].

ويحتمل أن يكون المعنى: طائركم راجع إليكم، فالطير الذي حصل لكم إنما يعود عليكم.

وهذا من باب القصاص في الكلام، ونظيره قوله عليه السلام: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب، فقولوا: وعليكم». ذكره الحافظ «ابن القيم» رحمه الله تعالى.

وبالجملة، التطير من عمل أهل الجاهلية المشركين، وقد ذمهم الله تعالى به، ونهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه، وأخبر أنه شرك. انتهى.

وعن سعد بن مالك أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: «لا هامة ولا عدوى، ولا طيرة».

قال «ابن القيم» رضي الله عنه: يحتمل أن يكون نفياً أو نهياً أي لا تطيروا.

ولكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث آخر: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة» يدل على أن المراد النفي وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تتعاطاها.

والنفي في هذا أبلغ من النهي، لأن النفي يدل على بطلان ذلك، وعدم تأثيره والنهي إنما يدل على المنع منه.

وفي صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومنا أناس يتطيرون، قال: ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه، فلا يصدنكم».

فأخبر أن تأذيه وتشاؤمه إنما هو في نفسه وعقيدته، لا في المتطير به.

فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يطيره ويصد، لا ما رآه وسمعه.

فأوضح لأمته الأمر، وبين لهم فساد الطيرة، ليعلموا أن الله سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة، ولا فيها دلالة، ولا نصبها سبباً لما يخافونه ويحذرونه، ولتطمئن قلوبهم، وتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله، وأنزل لها كتبه، وخلق لأجلها السموات والأرض، وعمر الدارين، الجنة، والنار بسبب التوحيد.

فقطع صلى الله عليه وآله وسلم علق الشرك من قلوبهم، لئلا يبقى فيها علقة منها ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل النار البتة.

فمن استمسك بعروة التوحيد الوثقى، واعتصم بحبله المتين، وتوكل على الله رب

العالمين، قطع هاجس الطيرة من قبل استقرارها، وبادر خواطرها من قبل استمكانها.

قال عكرمة: كنا جلوساً عند ابن عباس، فمر طائر يصيح، فقال رجل من القوم: خير خير. فقال ابن عباس: لا خير ولا شر.

فبادره بالإنكار عليه، لئلا يعتقد تأثيره في الخير والشر.

وخرج طاووس مع صاحب له في سفر فصاح غراب، فقال الرجل: خير، فقال طاووس: وأي خير عند هذا؟ لا تصحبني. انتهى حاصله.

«وإن تكن الطيرة في شيء، ففي الدار، والفرس، والمرأة» رواه أبو داود.

وقال في «فتح المجيد»: قد ظن بعض الناس أن هذا الحديث، وما في معناه يدل على جواز الطيرة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الشؤم في ثلاث، المرأة والدابة، والدار» ونحو هذا.

وليس الأمر هكذا، فقد قال: «ابن القيم» رحمه الله: إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيها إثبات الطيرة التي نفاها الله.

وإنما غايته أنه سبحانه قد يخلق منها أعياناً مشئومة على من قربها وسكنها، وأعياناً مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر.

هذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولداً مباركاً، يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولداً مشئوماً، يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من دابة وغيرها، فكذلك الدار، والمرأة، والفرس.

والله سبحانه خالق الخير والشر، والسعود، والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعوداً مباركة، ويقضي بسعادة من قاربها وحصول اليمن والبركة له.

ويخلق بعضها نحوساً يتنحس بها من قاربها.

وكل ذلك بقضائه وقدره كما خلق سائر الأسباب، وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة ولذذ بها من قاربها من الناس خلق ضدها وجعلها سبباً لألم من قاربها من الناس.

والفرق بين هذين النوعين مدرك بالحس فكذلك في الديار والنساء والخيل فهذا لَوْنٌ، والطيرة الشركية، لون. انتهى.

أقوال العلماء في حديث «الشؤم في ثلاث»

قال النووي: اختلف العلماء في حديث: «الشؤم في ثلاث».

فقال «مالك»: هو على ظاهره، وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكناها سبباً للضرر، أو

الهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعينة، والفرس والخادم، قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى وقدره.

وقال الخطابي: قال كثيرون، هو في معنى الاستثناء من الطيرة.

أي الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار[1] يكره صحبتها، أو فرس، أو خادم فليفارق الجميع بالبيع ونحوه وبطلاق المرأة.

وقال آخرون: شؤم الدار، ضيقها، وسوء جيرانها وأذاهم.

وشؤم المرأة: عدم ولادتها، وسلاطة لسانها، وتعرضها للريب.

وشؤم الفرس: أن لا يغزى عليها، أي في سبيل الله.

وقيل: حرانها، وغلاء ثمنها.

وشؤم الخادم: سوء خلقه، وقلة تعهده لما فوض إليه.

وقيل: المراد بالشؤم هنا، عدم الموافقة.

قال عياض: قال بعض العلماء: لهذه الفصول السابقة في الأحاديث، ثلاثة أقسام.

أحدها: ما لم يقع الضرر به، ولا اطّردت له عادة خاصة ولا عامة.

فهذا لا يلتفت إليه وأنكر الشرع الالتفات إليه، وهو الطيرة.

والثاني: ما يقع عنده الضرر عموماً لا يخصه، ونادراً لا يتكرر، كالرياء، فلا يقدم عليه ولا يخرج منه.

والثالث: يخص ولا يعم، كالدار والفرس والمرأة. فهذا يباح الفرار منه. انتهى.

وقال ابن قتيبة: وجهه أن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون، فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعلمهم أن لا طيرة، فلما أبوا أن ينتهوا، بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاث.

قال الحافظ: ومشى ابن قتيبة على ظاهره، ويلزم على قوله أن من تشاءم بشيء منها، نزل به ما يكره.

قال القرطبي: ولا يظن به أنه يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده، بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته فإن ذلك خطأ. وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس.

فمن وقع في نفسه منها شيء أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره. انتهى.

وقد ورد في رواية في البخاري، في النكاح بلفظ، ذكروا الشؤم، فقال: إن كان في شيء ففي إلخ.

---

(١) قوله: دار الخ هكذا في الأصل. والصواب: امرأة حسبما يدل عليه آخر الكلام.

ولمسلم: إن يك من الشؤم شيء حق، وفي رواية أخرى: «إن كان الشؤم في شيء».

وكذا في حديث جابر عند مسلم، وكذا في حديث سهل بن سعد عند البخاري في كتاب «الجهاد»، وذلك يقتضي عدم الجزم بذلك.

بخلاف ما في حديث ابن عمر بلفظ: «الشؤم في ثلاث» وبلفظ آخر: «إنما الشؤم في ثلاث» ونحو ذلك مما تقدم.

قال ابن العربي: معناه إن كان خلق الله الشؤم في شيء مما جرى، من نقض العادة، فإنما يخلقه الله في هذه الأشياء.

قال المازري: مجمل هذه الرواية إن يكن الشؤم حقًّا، فهذه الثلاث أحق به.

بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها.

وروى أبو داود في «الطب» عن ابن القاسم، عن مالك، أنه سئل عن حديث: «الشؤم في ثلاث» فقال: كم من دار سكنها ناس فهلكوا.

قال المازري: فيحمله «مالك» على ظاهره.

والمعنى أن قدر الله ربما اتفق ما يكره عنده سكنى الدار، فتصير في ذلك كالسبب فيتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً.

وقال ابن العربي: لم يرد «مالك» إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة عن جَرْيِ العادة فيها.

فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها، صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل.

وقيل: معنى الحديث، أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها، مع كراهة أمرها لملازمتها بالسكنى، والصحبة، ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها، فأشار الحديث إلى الأمر بفراقها ليزول التعذيب.

قال الحافظ: وما أشار إليه «ابن العربي» في تأويل كلام «مالك» أولى وهو نظير الأمر بالفرار من المجذوم، مع صحة نَفْيِ العدوى.

والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة، لئلا يوافق شيء من ذلك القدر، فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى، أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهى عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب فعل ذلك.

والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها، لأنه متى استمر فيها، ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم.

قال ابن العربي: وصف الدار بأنها ذميمة، يدل على جواز ذكر تقبيح ما وقع فيها، من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها.

ولا يمتنع ذم محل المكروه وإن كان ليس منه شرعاً.

وقال الخطابي: معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير.

فكأنه قال: إن كانت لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره سيره، فليفارقه.

وقيل: إن المعنى في ذلك ما رواه الدمياطي بإسناد ضعيف في «الخيل».

إذا كان الفرس ضروباً، فهو مشئوم، وإذا حنت المرأة إلى بعلها الأول، فهي مشئومة، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد لا يسمع منها الأذان، فهي مشئومة.

وقيل: كان ذلك في أول الأمر، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ ـ مبين ـ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] الآية حكاه ابن عبد البر.

قال الحافظ: النسخ لا يثبت بالاحتمال، لا سيما مع إمكان الجمع.

ولا سيما قد ورد في نفس هذا الخبر نفي التطير ثم إثباته في الأشياء المذكورة.

وقيل: يحمل الشؤم على قلة الموافقة، وسوء الطباع.

وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه: «من سعادة المرء، المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الْهَنِيٌّ، ومن شقاوة المرء، المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء» أخرجه أحمد.

وهذا يختص ببعض أنواع الأجناس المذكورة دون بعض.

وبه صرح ابن عبد البر فقال: يكون لقوم دون قوم، وذلك كله بقدر الله.

وقال المهلب ما حاصله: إن المخاطب بقوله: الشؤم في ثلاثة، من التزم التطير، ولم يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم: إنما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال.

فإذا كان كذلك فاتركوها عنكم، ولا تعذبوا أنفسكم بها.

ويدل على ذلك تصديره الحديث بنَفْي الطيرة.

واستدل لذلك بما أخرجه ابن حبان عن أنس رفعه: «لا طيرة، والطيرة على من تطير، وإن تكن في شيء ففي المرأة» الحديث.

وفي إسناده عتبة بن حميد، وعتبة مختلف فيه.

والأرجح ما قدمناه من بناء العام على الخاص، فيكون الحديث في قوة: ليست الطيرة في شيء إلا في الأمور المذكورة.

وهذا هو الذي ذهب إليه جماعة ممن قدمنا النقل عنهم.

الكلام على حديث شؤم السيف

وقد زاد الدارقطني من طريق أم سلمة «والسيف» وإسناده صحيح إلى الزهري، وهو رواه عن بعض أهل أم سلمة عنها.

قال الدارقطني: والمبهم هو أبو عبيدة بن عبدالله بن زمعة، سماه عبد الرحمن بن إسحٰق عن الزهري في روايته.

وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موصولاً عن أم سلمة أنها حدثت بهذا الحديث، وزادت فيه «والسيف».

وقد روى النسائي الحديث المتقدم في ذكر الأمور المشئومة فأدرج فيه السيف وخالف فيه في الإسناد أيضاً.

وجاء عن عائشة أنها أنكرت الحديث المذكور في شؤم تلك الأمور.

فروي أبو داود الطيالسي عنها في مسنده، عن محمد بن راشد عن مكحول قال: قيل لعائشة: إن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الشؤم في ثلاثة.

فقالت: لم يحفظ أنه دخل، وهو يقول: قاتل الله اليهود، يقولون: الشؤم في ثلاثة». فسمع آخر الحديث، ولم يسمع أوله.

ومكحول لم يسمع عن عائشة، فهو منقطع.

لكن روى أحمد، وابن خزيمة، والحاكم من طريق قتادة، عن أبي حبان أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الطيرة في الفرس والمرأة والدار».

فغضبت غضباً شديداً، وقالت: ما قاله، وإنما قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك. انتهى.

قال في «الفتح» ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة غيره من الصحابة له في ذلك.

وقد تأوله غيرها على أن ذلك سبق لبيان اعتقاد الناس في ذلك، لا أنه إخبار من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثبوت ذلك.

وسياق الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يبعد هذا التأويل.

قال ابن العربي: هذا جواب ساقط لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية أو الحاصلة.

وإنما بعث لتعليمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه. انتهى.

قلت: وفيه نظر، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن لم يبعث لذلك ولكنه حكى عن أهل الكتاب وغيرهم بعض أفعالهم وأقوالهم، بل قد حكى الله عنهم في كتابه، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ونحوه من الأحاديث.

وآيات الكتاب العزيز في ذلك كثيرة جداً.

وإنكار عائشة على أبي هريرة متوجه إلى نسيان أول الحديث لا إلى أنه ليس بحديث أصلاً.

فلا منافاة ولا تعارض بين الأحاديث.

فإن ثبت حديث عائشة هذا عند أهل المعرفة بالحديث، فذاك حجة رافعة للإشكال، لأن الزيادة عن الثقة مقبولة.

وحديثها رضي الله عنها من باب الزيادة، لا من باب المعارضة. والله أعلم.

وأما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا شؤم، وقد يكون اليمن في المرأة، والدار، والفرس».

ففي إسناده ضعف، ولكن لا ينزل عن درجة المتابعة والشهادة.

ولكن قضى القاضي العلامة «محمد بن الشوكاني» رحمه الله بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة. وقال: فالحق ما أسلفناه من الجمع، ببناء العام على الخاص. والله عز وجل أعلم. انتهى.

وقال بعض أهل العلم، في معنى حديث: «لا عدوى ولا هامة» وحديث «التشاؤم» ما نصه:

كانت العرب تزعم أن عظام الميت إذا بَلِيتْ تصير هامة تخرج من القبر، وتأتي بأخبار أهله.

وقيل: كانت تزعم أنَّ روح القتيل الذي لا يدرك بثأره تصير هامة فتقول: اسقوني اسقوني. فإذا أدرك بثأره طارت.

فأبطل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الاعتقاد.

معنى «هامة»

و «هامة» بتخفيف الميم، وهي اسم طير يتشاءم به الناس، وهو طير كبير يضعف بصره في النهار، ويظهر بالليل، ويصوت ويقال لها بوم.

وقال الفراء: «الهامة» طير من طير الليل، كأنها البومة.

قال ابن الأعرابي: كانوا يتشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نَعَتْ إليَّ نفسي، أو واحداً من أهل داري.

فجاء الحديث بنفي ذلك وإبطاله. انتهى.

الإنسان لا يظهر بعد الموت بشكل آخر

والحديث دليل على أن من اعتقد أن الإنسان يظهر بعد الموت في شكل حيوان فهو كاذب.

وأيضاً كانت العرب تزعم أن بعض الأمراض كالحَكَّة، والجذام يتعدى، ويلحق بالآخر.

فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن هذا غلط، ووَهْمٌ منهم، لا أصل له في نفس الأمر.

وهذا يدل على بطلان ما هو معروف بين الناس من الاحتراز عن طفل به حصبة، وحمية الأطفال الآخرين منه لئلا يتعدى هذا السقم إليهم، فذلك من رسوم الكفر لا ينبغي أن يعتقدوه.

وهكذا كانت تزعم أن الأمر الفلاني صار غير مبارك لفلان، ولم يستقم له.

فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذا غلط، لا صحة له.

ولو فرض أن له تأثيراً فهذا التأثير ليس إلا في ثلاثة أشياء، الدار، والفرس، والمرأة.

فثبت من هذا الحديث أن هذه الأشياء قد تكون مباركة، وقد لا تكون.

ولكن لم يعلمنا الشارع طريق العلم بها حتى نعلم أن هذا مبارك، وذاك شؤم.

فقول عامة الناس: إن الدار التي تكون على صورة الأسد، والفرس[1] الذي تكون جبهته كالكوكب، والمرأة القرعاء مشئومات، فهذا لا سند له ولا أصل.

والذي ينبغي للمسلمين ألا يتوهموا ذلك.

---

(١) قوله: والفرس: المعروف في اللغة أن الفرس اسم لأنثى الخيل ولعله يريد بالفرس الحصان الذي هو ذكر الخيل بدليل تذكيره اسم الموصول وكذا الضمير التي بعد اسم الموصول.

وإذا اشتروا مكاناً أو داراً، أو اشتروا فرساً، أو نكحوا امرأة أو جارية مملوكة، فليسألوا الله تعالى خيرها وخير ما فيها، ويستعيذوا بالله من شرها وشر ما فيها ولا يزعموا في شيء أنه صار لهم صالحاً أو غير صالح.

وفي حديث أنس يرفعه، قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار، كثير[1] فيها عددنا وأموالنا، فتحولنا إلى دار قلّ فيها عددنا وأموالنا.

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ذرها ذميمة» رواه أبو داود.

والمعنى: ذرها حال كونها مذمومة، لأن هواءها غير موافق لكم.

وعن يحيى بن عبدالله بن بُجَيْر قال: «أخبرني من سمع فروة بن مُسَيْك يقول: قلت يا رسول الله: عندنا أرض يقال لها أبين» وهو في الأصل اسم رجل ينسب إليه عدن، يقال عدن أبين، وقيل: قرية إلى جانب بحر اليمن.

«وهي أرض ريفنا» أي أرض ذات زرع وخصب «وميرتنا» أي طعامنا المجلوب المنقول من بلد إلى بلد «وإن وباءها شديد».

«فقال: دعها عنك، فإن من القرف» بالتحريك مداناة المرض «التلف». رواه أبو داود.

وهذا من باب الطب لا من باب العدوى، فإن صلاح الهواء، له مدخل في صلاح البدن.

قيل: وباؤها شؤمها، فأمره بالتحول دفعاً لما توهمه من العدوى. قاله السيد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا طيرة وخيرها الفأل».

قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم». متفق عليه.

ولهما عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل»: قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة».

والمعنى لا عبرة بتعدية الأسقام من أحد إلى أحد، ولا بالتطير تشاؤماً وتفاؤلاً.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتفاءل ولا يتطير، أي يتشاءم. وكان يحب الاسم الحسن. رواه في شرح السنة.

معنى «الفأل» و«الطيرة»

قال أبوالسعادات: «الفأل» مهموز، وهو فيما يسر ويسوء و«الطيرة» لا تكون إلا فيما يسوء.

---

(١) قوله: كثير إلخ الصواب أن يقال: كثر ليحصل التناسب مع الفعل الآتي وهو «قل».

وربما استعملت فيما يسر، يقال: تفاءلت بكذا، وتفاولت على التخفيف، وقد أولع الناس بترك الهمزة تخفيفاً.

وإنما أحب الفأل، لأن الناس إذ أمّلوا فائدة الله، وَرَجَوْا عائدته عند كل سبب ضعيف أو قوي، فهم على خير.

وإذا قطعوا أَمَلَهُمْ ورجاءهم من الله تعالى، كان ذلك من الشر.

وأما الطيرة فإن فيها سوء الظن بالله، وتوقع البلاء.

والتفاؤل: أن يكون رجل مريض، فسمع آخر يقول: يا سالم.

أو يكون طالب ضالة، فسمع آخر يقول: يا واجد.

فيقع في ظنه أنه يبرأ من مرضه، أو يجد ضالته.

ومنه حديث: ما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة». انتهى.

ويدل له أيضاً حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه إذا خرج أن يسمع «يا راشد يا نجيح». رواه الترمذي.

وفيه دلالة على أن الفأل ليس من الطيرة المنهي عنها.

قال «ابن القيم» رحمه الله: ليس في الإعجاب بالفأل ومحبته شيء من الشرك.

بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة، وموجب الفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يوافقها ويلائمها.

كما أخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم أنه حُبِّبَ إليه من الدنيا: النساء والطيب.

وكان يحب الحلواء والعسل، ويحب حسن الصوت بالقرآن، والآذان، ويستمع إليه. ويحب معالي الأخلاق ومكارم الشيم.

وبالجملة كان يحب كل كمال وخير وما يفضي إليهما.

والله سبحانه قد جعل في غرائز الناس الإعجاب بسماع الاسم الحسن ومحبته، وميل نفوسهم إليه.

وكذلك جعل فيها الارتياح والاستبشار، والسرور باسم الفلاح، والسلام، والنجاح، والتهنية، والبشر، والفوز، والظفر، ونحو ذلك.

فإذا قرعت هذه الأسماع، استبشرت بها النفوس، وانشرح لها الصدور، وقوي بها القلب.

وإذا سمعت أضدادها، أوجبت ضد هذا الحال، فأحزنها ذلك، وأثار لها خوفاً وطيرة، وانكماشاً، وانقباضاً عما قصدت له وعزمت عليه.

فأورث لها ضرراً في الدنيا ونقصاً في الإيمان، ومقارفة الشرك.

وقال الحليمي: وإنما كان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه الفأل، لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى، بغير سبب محقق.

والتفاؤل: حسن ظن به، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى في كل حال وعلى كل حال.

ولأبي داود بسند صحيح مرسلاً عن عروة بن عامر قال: ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أحسنها الفأل، ولا ترد مسلماً».

قال الطيبي: تعريض بأن الكافر بخلافه.

يعني لا تمنع الطيرة مسلماً عن حاجته، فإنه ليس من شأن المسلم، وإنما هو من شأن الكافر.

ويدل له حديث بريدة، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كان لا يتطير بشيء، فإذا بعث عاملاً سأل عن اسمه، فإذا أعجبه اسمه فرح به، ورُئِيَ بِشْرُ وجهه وإن كره اسمه، رُئِيَ كراهية ذلك في وجهه.

وإذا دخل قرية سأل عن اسمها، فإذا أعجبه اسمها فرح به، ورئي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمها رئي كراهة ذلك وجهه». رواه أبو داود، وإسناده حسن وهذا فيه استعمال الفأل.

الفأل من الطيرة

قال «ابن القيم»: أخبر صلى الله عليه وآله وسلم: أن الفأل من الطيرة، وهو خيرها.

فأبطل الطيرة، وأخبر أن الفأل منها، ولكنه خير منها.

ففصل بين الفأل والطيرة، لما بينهما من الامتياز والتضاد، ونفع أحدهما ومضرة الآخر.

ونظير هذا، منعه من الرقي بالشرك، وإذنه في الرقية إن لم يكن فيها شرك، ولما فيها من المنفعة الخالية من المفسدة.

فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: «اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك».

أي لا تأتي الطيرة بالحسنات، ولا تدفع المكروهات، بل أنت وحدك لا شريك لك الذي يأتي بها ويدفعها.

«والحسنات» هنا، النعم و «السيئات» المصائب، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ

﴿يَقُولُوا هَٰذِهِ﴾ [النساء: ٧٨] الآية. إلى قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

ففيه نفي تعلق القلب بغير الله في جلب نفع، أو دفع ضر، وهذا هو التوحيد.

وهو دعاء مناسب لمن وقع في قلبه شيء من الطيرة، وتصريح بأنها لا تجلب نفعاً، ولا تدفع ضراً، ويعد من اعتقدها سفيهاً مشركاً.

وفي قوله: «ولا حول إلخ» استعانة بالله تعالى على فعل التوكل، وعدم الالتفات إلى الطيرة التي قد تكون سبباً لوقوع مكروه، عقوبة لفاعلها.

وذلك الدعاء إنما يصدر عن حقيقة التوكل، الذي هو أقوى الأسباب في جلب الخيرات، ودفع المكروهات.

و «الحول» التحول والانتقال من حال إلى حال و «القوة» على ذلك بالله وحده لا شريك له.

ففيه التبري منهما، ومن المشيئة بدون حول الله، وقوته، ومشيئته.

وهذا هو التوحيد في الربوبية، وهو الدليل على توحيد الألوهية الذي هو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة وهو توحيد القصد، والإرادة.

وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً بحمد الله.

ولأحمد من حديث ابن عمرو: «من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك».

وذلك أن الطيرة من التشاؤم بالشيء المرئي، أو المسموع.

فإذا رده شيء من ذلك عن حاجته التي عزم عليها، كإرادة السفر، وعقد النكاح ونحوهما، فمنعه عما أراده وسعى فيه ما رأى وسمع تشاؤماً، فقد دخل في الشرك، فلا يخلص توكله على الله لالتفاته إلى ما سواه، فيكون للشيطان منه نصيب، وله من الشرك حظاً.

قالوا: «فما كفارة ذلك؟ قال: أن تقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك». ورواه الطبراني أيضاً، وفي إسناده ابن لهيعة، وبقية رجاله ثقات.

وبالجملة، فإذا قال ذلك وأعرض عما وقع في قلبه ولم يلتفت إليه كفَّر الله عنه ما وقع في قلبه ابتداء، لزواله عن قلبه بهذا الدعاء المتضمن للاعتماد على الله وحده، والإعراض عما سواه.

وتضمن هذا الحديث أن الطيرة لا تضر من كرهها، ومضى في طريقه التوحيدي.

وأما من لم يخلص توكله على الله، واسترسل مع الشيطان في ذلك، فقد يعاقب بالوقوع بما يكره، لأنه أعرض عن واجب الإيمان بالله وأن الخير بيده كله. فهو الذي يجلب لعبده نفعاً بمشيئته وإرادته.

وهو الذي يدفع عنه الضر وحده بقدرته ولطفه وإحسانه فلا خير إلا منه.

وهو الذي يدفع الشر عن عبده، فما أصابه من ذلك فبذنبه، كما قال سبحانه:

﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وروى أحمد من حديث الفضل بن عباس: إنما الطيرة ما أمضاك، أو ردَّك.

وروى مرفوعاً أيضاً وفي سنده انقطاع. وهذا هو الطيرة المنهي عنها لأنها ما يحمل الإنسان على المضيِّ فيما أراده، ويمنعه من المضيِّ فيما أراده كذلك.

وأما الفأل الذي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحبه، ففيه نوع بشارة ولطيفة غيبية.

فيسر به العبد ولا يعتمد عليه، بل على الله، بخلاف ما يمضيه، أو يرده، فإن للقلب عليه نوع اعتماد. فافهم الفرق، والله أعلم.

فصل: رد «العدوى» ونحوها

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا عدوى ولا هامة ولا صفر».

فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل لكأنها الظباء، فيخالطها البعير الأجرب فَيُجْرِبُهَا؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن أعدى الأول»؟ رواه البخاري.

وفي رواية أخرى عنه عند مسلم مرفوعاً بلفظ «لا عدوى، ولا هامة، ولا نوء، ولا صفر».

وفي حديث جابر قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا عدوى، ولا صفر، ولا غول». رواه مسلم.

قال أبو السعادات: العدوى، اسم من الإعداء، كالدعوى.

فقال: أعداه الداء يُعْدِيه إعداء، إذا أصابه مثل ما بصاحب الداء.

وفي رواية لمسلم أن أبا هريرة كان يحدث بحديث: «لا عدوى».

ويحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يورد ممرض على مصح».

ثم إن أبا هريرة اقتصر على هذا الحديث وأمسك عن حديث: «لا عدوى». فراجعوه وقالوا: سمعناك تحدثه فأبى أن يعترف به قال أبو سلمة الراوي عنه: فلا أدري. أَنَسِيَ أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر.

وقد روى حديث: «لا عدوى» جماعة من الصحابة أنس بن مالك، وجابر بن عبدالله، والسائب بن يزيد، وغيرهم.

وفي بعض روايات هذا الحديث: «وفر من المجذوم كما تفر من الأسد».

قال الشوكاني: الإنكار إذا وقع من راوي الحديث بعد أن رواه عنه الثقة، لا يكون قادحاً كما تقرر في علم أصول الحديث لاختمال النسيان.

فكيف إذا رواه عنه الثقات؟ فكيف إذا شاركه فيما رواه غيره؟

قال: وقد روى حديث: «لا عدوى» مسلم، وأبو داود من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً، أبو داود من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً مسلم، من طريق جابر. وأخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه من حديث أنس. وأخرجه أبو داود من حديث سعد بن مالك.

وهذا الحديث قد رواه عن أبي هريرة غير أبي سلمة، ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير أبي هريرة كما بيناه. انتهى.

وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث.

وأحسن ما قيل فيه قول البيهقي، وتبعه «ابن الصلاح» و«ابن القيم» و«ابن رجب» و«ابن مفلح» وغيرهم. أن قوله: «لا عدوى» معناه لا عدوى على الوجه الذي يعتقده أهل الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمور تُعْدِي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله ـ بمشيئته ـ مخالطة الصحيح من به شيء من الأمراض سبباً لحدوث ذلك.

ولهذا قال: «وفر من المجذوم» وقال: «لا يورد ممرض على مصحح».

وقال في الطاعون: «من سمع به في أرض فلا يقدم عليه». وكل ذلك بتقدير الله.

ولأحمد والترمذي، عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يعدي شيء» قالها ثلاثاً.

فقال أعرابي: يا رسول الله، النقبة من الجرب تكون بمشعر البعير، أو بذنبه في الإبل العظيمة، فتجرب كلها؟.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن أجرب الأول؟ لا عدوى، ولا طيرة ولا هامة، ولا صفر. خلق الله كل نفس وكتب حياتها ومصائبها ورزقها».

فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك كله بقضاء الله تعالى وقدره.

والعبد مأمور باتقاء أسباب الشر إذا كان في عافية.

فكما أنه يؤمر أن لا يلقي نفسه في الماء، وفي النار، مما جرت العادة أنه يهلك أو يضر، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم والقدوم على بلد الطاعون فإن هذه كلها أسباب للمرض والتلف.

فالله سبحانه هو خالق الأسباب، ومسبباتها، لا خالق غيره، ولا مقدر سواه ولا متصرف إلا إياه.

وأما إذا قوي التوكل على الله، والإيمان بقدره، فقويت النفس على مباشرة بعض هذه الأسباب اعتماداً على الله ورجاء منه أن لا يحصل به ضرر.

ففي هذه الحال تجوز مباشرة ذلك، لا سيما إذا كانت مصلحة عامة، أو خاصة.

وعلى هذا يحمل الحديث الذي رواه أبوداود، والترمذي: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد مجذوم فأدخلها معه في القصعة، ثم قال: «كل بسم الله، وتوكلاً عليه».

وقد أخذ به الإمام أحمد، وروى ذلك عن عمر، وابنه، وسلمان رضي الله عنهم.

ونظير ذلك ما روي عن خالد بن الوليد رضي الله عنه من أكل السم.

ومنه مشى سعد بن أبي وقاص وأبي مسلم الخولاني على متن البحر، قاله ابن رجب رحمه الله تعالى.

قال الطيبي: العدوى: ههنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى آخر.

يقال: أعدى فلان فلاناً، من خلقه، أو من علة به، وذلك على ما ذهبت المطببة في علل سبع.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا.

فمنهم من يقول: إن المراد منه نفي ذلك وإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث.

ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها، كما يدل عليه قول: «فر من المجذوم» الحديث. وإنما أراد بذلك نفي ما اعتقدوا، من أن العلل المتعدية مؤثرة لا محالة.

فأعلمهم أنه ليس كذلك، بل هو متعلق بالمشيئة إن شاء كان، وإن شاء لم يكن. ويشير إلى هذا المعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن أعدى الأول؟».

وبيّن بقوله: «فر من المجذوم» أن مداناة ذلك من أسباب العلة، فليتقه اتقاءه من الجدار المائل. انتهى حاصله.

قال «الشوكاني» رحمه الله تعالى في «إتحاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة»: العدوى والطيرة المذكورتان في هذه الأحاديث نكرتان في سياق النفي. والنكرة الواقعة كذلك، من صيغ العموم كما تقرر في الأصول.

فكأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليس شيء من أفراد العدوى والطيرة ثابتاً».

ومما يقوي هذا العموم حديث ابن مسعود: «الطيرة شرك وما منا إلخ» وقد تقدم.

وقال النووي في شرح مسلم في الكلام على حديث: «لا يورد ممرض على مصح» قال

العلماء: الممرض صاحب الإبل المراض.

فمعنى الحديث: لا يورد إبله على أهل صاحب الإبل الصحاح، لأنه ربما أصابها المرض بفعل الله تعالى وقدره، الذي أجرى به العادة لا بطبعها، فيحصل لصاحبها ضرر بمرضها.

وربما حصل له ضرر أعظم من ذلك، باعتقاد العدوى بطبعها، فيكفر. والله أعلم. انتهى.

وأشار إلى نحو هذا الكلام «ابن بطال» وقال: النهي ليس للعدوى، بل للتأذي بالرائحة الكريهة ونحوها، حكاه ابن رسلان في شرح السنن.

وقال «ابن الصلاح»: وجه الجمع أن هذه الأمراض لا تتعدى بطبعها، ولكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض الصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب.

قال الحافظ «ابن حجر» في شرح «النخبة» والأولى في الجمع أن يقال:

إن نفيه صلى الله عليه وآله وسلم للعدوى باق على عمومه، وقد صح قوله: «لا يعدي شيء شيئاً» وقوله لمن عارضة بالبعير الأجرب فرد عليه بقوله: «فمن أعدى الأول».

يعني أن الله ابتدأ ذلك في الثاني، كما ابتدأ في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله ابتداء، لا بالعدوى المنفية.

فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتمد صحة العدوى فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسماً للمادة. انتهى.

وقد ذكر مثل هذا «في فتح الباري» في كتاب «الجهاد» منه.

والمناسب للعمل الأصولي أن تجعل الأحاديث الواردة بثبوت العدوى في بعض الأمور أو الأمر بالتجنب، أو الفرار، مخصصاً لعموم حديث: «لا عدوى»، وما ورد في معناه، كما هو شأن العام والخاص.

فيكون الوارد في الأحاديث في قوة: «لا عدوى إلا في هذه الأمور».

وقد تقرر في الأصول أنه يبني العام على الخاص مع جهل التاريخ، وادَّعى بعضهم أنه إجماع، والتاريخ في هذه الأحاديث مجهول.

ولا مانع من أن يجعل الله سبحانه في بعض الأمراض خاصة يحصل بها العدوى عند المخالطة، دون بعض.

وقد ذهب إلى نحو هذا «مالك» وغيره. انتهى كلام الشوكاني.

وتقدم الكلام على معنى «هامة».

معنى «صفر»

وأما «صفر» فهو بفتح الفاء، روى أبو عبيدة في غريب الحديث عن رواية أنه قال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب.

وقال «الشوكاني»: حية في البطن تصيب الإنسان إذا جاع فتؤذيه، فكانت العرب تزعم أنها تعدي.

وعلى هذا، فالمراد بِنَفْيِه ما كانوا يعتقدونه من العدوى.

وممن قال بهذا، سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبخاري، وابن جرير.

وقال آخرون: المراد به تأخير المحرم إلى شهر صفر، وهو النسيء.

فالنفي لما كان أهل الجاهلية يفعلونه من النسيء.

فكانوا يحلون المحرم، ويحرمون صفر مكانه، ويتنكبون فيه من الشروع في الأعمال كالنكاح والبناء، فأبطله الإسلام، وهو قول مالك.

وروى أبو داود عن محمد بن راشد، عمن سمعه يقول: إن أهل الجاهلية كانوا يتشاءمون في صفر، ويقولون: إنه شهر مشئوم، فأبطل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك.

قال «ابن رجب»: ولعل هذا القول أشبه الأقوال.

والتشاؤم بصفر هو من جنس الطيرة المنهي عنها، وكذا التشاؤم بيوم من الأيام، كيوم الأربعاء، وتشاؤم أهل الجاهلية بشوال في النكاح خاصة. انتهى.

قال بعض أهل العلم: كان قد اشتهر في جهال العرب أن من كان به مرض جوع الكلب، وهو المرء الذي يأكل ولا يشبع، فإنه يدخل في بطنه شيطان، أو خبيث يأكل ويقال له «صفر» فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الاعتقاد، وبين أنه لا أصل لذلك.

فثبت بهذا أن خيال بعض الناس واعتقادهم أن مع بعض الأمراض يكون بلاء، كالحصبة، ومساني بالهندية، غلط محض، ووهم صِرْف.

وكذلك كان اشتهر فيهم أن شهر صفر مبارك لا ينبغي أن يفعل فيه شيء، وهذا أيضاً باطل.

فالقول بأن ثلاث عشر يوماً من شهر صفر أيام تكليف وآفة، تنزل فيها البلايا والرزايا، شرك واضح.

وهكذا القول بأن الشهر الفلاني والتاريخ الفلاني واليوم الفلاني غير مبارك وفيه شؤم، من أبطل الباطلات.

فمن اعتقد شيئاً من هذه الرسوم، فقد صار مشركاً بالله تعالى. انتهى.

معنى «الغول»

وأما الغول الوارد في حديث جابر المتقدم، فهو واحد الغيلان، وهي جنس من الجن والشياطين، كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة يتراءى للناس فيتغـول تغولاً أي يتلوَّن تلوُّنـاً، في صور شتى، ويغـولهم، أي يضلهم عن الطريق، فيهلكهم، فنفـاه رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأبطله.

وقيل: نفى اغتياله لا وجوده، كذا في الطيبي.

قال في «فتح المجيد» يقال: المنفي ليس وجود الغول، بل ما تزعمه العرب من تصرفه في نفسه، أو يكون المعنى بقوله: لا غول، أنها لا تستطيع أن تضل أحداً مع ذكر الله، والتوكل عليه.

ويشهد له الحديث الآخر: «لا غول ولكن السعالى سحرة الجن» أي ولكن في الجن سحرة لهم تلبيس وتخييل.

ومنه الحديث: «إذا تغولت الغيلان فبادروا بالأذان، ادفعوا شرها بذكر الله».

وهذا يدل على أنه لم يرد بنفيها عدمها.

ومنه حديث أبي أيوب: «كان لي تمرٌ في سهوة، فكانت الغول تجيء فتأخذ». انتهى.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد». رواه البخاري تعليقاً في صحيحه من حديث سعيد بن مينا بلفظ قال: سمعت أبا هريرة يقول قال إلخ.

قال الشوكاني في «إتحاف المهرة»: ظاهر الأحاديث أنه لا يجوز اعتقاد ثبوت العدوى في شيء من الأشياء، ولا التطير من أمر من الأمور.

ولكنه قد ورد ما يعارض ذلك في الظاهر كحديث عمرو بن الشريد بن السويد الثقفي عن أبيه عند مسلم، والنسائي، وابن ماجه، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنا قد بايعناك فارجع» ومن ذلك حديث: «لا يورد ممرض على مصح» وقد تقدم.

قال القاضي عياض: قد اختلفت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة المجذوم، فثبت عنه الحديثان المذكوران.

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد مجذوم، فوضعها معه في القصعة وقال: «كُلْ ثِقَةً بالله، وتوكلاً عليه». رواه ابن ماجه.

وفي رواية أخرى عنه بلفظ: «أكل مع مجذوم وقال له: كل ثقة بالله تبارك وتعالى» إلخ.

وعن عائشة قالت: كان لنا مولى مجذوم، فكان يأكل في صحافي، ويشرب في أقداحي، وينام على فراشي.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني أن اعتمادنا على الله، وتوكلنا عليه سبحانه.

فمن شاء أمرضه، ومن شاء عافاه. لا ينبغي أن نجتنب من الأكل مع مريض، أيَّ مريض كان، ونعتقد أن المرض يُعْدِي من مريض إلى غيره. انتهى.

قال: وقد ذهب عمر وغيره من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ.

والصحيح الذي قاله الأكثرون ويتعين المصير إليه، أنه لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين، وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه الاستحباب والاحتياط.

وأما الأكل معه ففعله لبيان الجواز والله أعلم. كذا في شرح «مسلم» للنووي.

والحديث الذي أشار إليه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل مع المجذوم. أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من حديث يوسف بن محمد عن المفضل بن فضالة، وهذا شيخ مصري، والمفضل بن فضالة شيخ بصري، أوثق من هذا وأشهر.

وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن أبي بريدة: أن عمر رضي الله عنه أخذ بيد مجذوم. وحديث شعبة عنه أشبه عندي وأصح. انتهى.

قال الدارقطني: تفرد به مفضل البصري ـ أخو مبارك ـ عن حبيب بن الشهيد عنه، يعني عن ابن المنكدر.

قال ابن عدي الجرجاني: لا أعلم يرويه عن حبيب بن الشهيد غير مفضل بن فضالة. وقالوا: تفرد بالرواية عنه، يونس بن محمد. انتهى.

والمفضل بن فضالة البصري، كنيته أبو مالك.

قال يحيى بن معين: ليس بذاك. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال القاضي عياض: قال بعض العلماء في هذا الحديث وما في معناه ـ يعني حديث الفرار من المجذوم ـ دليل على أنه يثبت للمرأة الخيار في فسخ النكاح إذا وجدت زوجها مجذوماً، أو حدث به جذام.

قال: وأيضاً قالوا: يمنع من المسجد والاختلاط بالناس.

قال: وكذلك اختلفوا في أنهم إذا كثروا، هل يؤمرون أن يتخذوا لأنفسهم موضعاً منفرداً خارجاً عن الناس، ولا يمنعون من التصرف في منافعهم؟ وعليه أكثر الناس، أو لا يلزمهم التنحي؟.

قال: ولم يختلفوا في القليل منهم، يعني في أنهم لا يمنعون.

قال: ولا يمنعون من صلاة الجمع مع الناس، ويمنعون من غيرها.

قال: ولو استنصر أهل قرية ـ فيهم جذماء ـ بمخالطتهم في الماء، فإن قدروا على استنباط ماء بلا ضرر، أمروا به، وإلا استنبط لهم الآخرون، وأقاموا من يسقي لهم، وإلا فلا يمنعون.

وتقدم كلام النووي على حديث: «لا يورد ممرض على مصح، فراجعه».

وإذا تقرر هذا، فالتوجه على من علم بأن هذا الثوب ونحوه كان لمجذوم، أو مَنْ مرضه يشبه مرضه في العدوى، أنه لا يبيعه إلا بعد البيان للمشتري، أو بعد أن يغسله غسلا يزول به الأثر الذي يخشى تعديه إلى الغير، أو التأذي برائحته.

ولا شك أن البيع بدون بيان، نوع من الغرر الذي ثبت النّهْيُ عنه في الأحاديث الصحيحة، للقطع بأن الغالب من الناس ينفر من السلعة التي يقال: إنها لمجذوم أو نحوه، أشد النفور، ويمتنع من أخذها، ولو بِأَدْوَنِ الأثمان.

وهذا معلوم، مشاهد، موجود في الطبائع، وخلاف ذلك لا يوجد إلا في أندر الأحوال، ولا اعتبار بالنادر.

فأي غرر أعظم من هذا، وأي خداع أشد منه؟.

وقد تقدم عن عياض، عن أكثر الناس، أن المجذومين يتخذون أنفسهم موضعاً منفرداً عن الناس.

ولا شك أن التضرر بذلك أخف من التضرر بلبس ثيابهم، والأكل والشرب في أوانيهم.

ومن حاول الجمع بين الأحاديث بغير ما ذكرناه، فكلامه أيضاً غير مخالف لهذا، فإنه إذا كان الأمر بالفرار من المجذوم لأجل ما يحصل من التأذي برائحته، فثيابه كذلك.

وهكذا إذا كان الأمر بالفرار منه لأجل سد الذريعة، فربما كان عدم البيان ذريعة إلى الاعتقاد، نحو أن يصاب من اشترى ثوب المجذوم ونحوه بمثل عاهته، ثم يعلم بعد ذلك أن الثوب الذي لبسه كان لمجذوم، فإنه ربما كان ذلك سبباً لحصول الاعتقاد. انتهى.

فصل: في رد الإشراك بالاستشفاع بالله على أحد من مخلوقاته

عن جبير بن مُطْعِم رضي الله عنه قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعرابي فقال:

«جُهِدَتِ الأنفس، وجاع العيال ونهكت الأموال ـ أي نقصت ـ وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك».

يقال: استشفعت بفلان على فلان فتشفع لي إليه، وشفّعه، أجاب شفاعته.

ولما قيل: إن الشفاعة انضمام إلى آخر ناصراً له، وسائلاً عنه، إلى ذي سلطان عظيم، منع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يستشفع بالله تعالى على أحد و«قال: سبحان الله. فما زال يسبح حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه.

ثم قال: ويحك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه».

فإنه تعالى رب كل شيء، ومليكه، والخير كله بيده، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا رادَّ لما قضى، وما كان الله ليعجزه شيء في السموات والأرض والخلق وما في أيديهم كله ملكه، يتصرف فيه كيف يشاء.

وهو الذي يشفع الشافع إليه، وليس هو بشافع إلى أحد، ولهذا أنكر على الأعرابي قوله، وسبح الله كثيراً، وعظمه، لأن هذا القول لا يليق بالخالق سبحانه وبحمده «شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سمواته لَهَكَذَا ـ وقال بأصابعه مثل القبة ـ وإنه لَيَئِطُّ به أطيط الرحل بالراكب». رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: إنه وقع القحط في ملك العرب، فجاء أعرابي وذكر الشدة، وطلب الدعاء، وقال: نريد الشفاعة منك عند الله، وشفاعة الله عندك.

فدهش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله هذا، وخاف خوفاً شديداً وصار يسبح الله، وتغير وجوه الناس من تسبيحه صلى الله عليه وآله وسلم، وثنائه على الله، عظمةً له سبحانه.

ثم أفهم الأعرابيَّ أن إذهاب أحد إلى أحد للشفاعة، إنما يكون لكون الشفيع ذا اختيار ودخيلاً عنده، وكون المشفوع إليه يقبل شفاعته لرضاء خاطره، وتطييب قلبه.

فإذا قال: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله، فكأنه اعتقد أن الرسول مختار قادر، والله سبحانه شفيع له إليه. وهذا خلط محض، وفيه كسر لشأن الله الرفيع، لأن شأنه سبحانه أرفع من الجميع.

والأنبياء والرسل كلهم عاجزون لديه، عبيد له.

وعرشه قد أحاط جميع السموات والأرض، كالقبة الحاصرة لما تحته وفيه.

وهو ـ مع هذه العظمة ـ لا يتحمل عظمته تعالى، بل يئط من كمال عظمته، وتمام جلالته، أطيط الرَّحْلِ براكبه.

لا طاقة لأحد من مخلوقاته أن يفصح عن عظمته وبيان كبريائه، أو يجول وهمه وخياله في ميدان جلالته ورفعته.

وإذا كان الحال كذلك ـ والحالة هذه ـ فمن ذاك الذي يكون دخيلاً عنده ويدخل في أمور سلطنته العليا؟

بل هو الملك، ملك الملوك، من دون جنود وعساكر، ووزير ومشير له وظهير، ويفعل في آن واحد آلاف ألوف من الأمور.

فما له وللشفاعة عند أحد؟ ومن يقدر بين يديه أن يجلس مختاراً ويصير دخيلاً في شيء من أمره وخلقه؟.

هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الرسل وخاتمهم، وأشرفهم خلقاً وأكرمهم وجاهة، لما سمع من أعرابي قولاً يخالف عظمته، صار خائفاً دهشاً، وأخذ في التسبيح، وفي بيان جلالته من العرش إلى الفرش.

فقِس على هذا الناس الذين ينطقون بما يشعر كأنهم أقرباء لذلك الملك، ملك الملوك، أو لهم معرفة ومودة كمودة أحدهم لأحد، ويعتدون في الأقوال، ويتجاوزون حدود المقال.

فيقول بعضهم ـ ومعاذ الله منه ـ: إني اشتريت ربي بفلس، ومنهم من يقول: إني أكبر منه سبحانه بسنتين.

ومنهم من يقول: إن تجلى ربي في غير صورة شيخي لا أنظر إليه.

ومنهم من نظم شعراً معناه: أنه جريح الفؤاد من محبة الرسول، فأنا رقيب الله تعالى في هذه المحبة.

وقال بعضهم: كن مع الله مجنوناً، ومع محمد صلى الله عليه وآله وسلم صاحياً.

ومنهم من يفضل الحقيقة المحمدية على حقيقة الألوهية.

إلى غير ذلك مما هو كفر بواح، وضلال صِرْف، وشرك بحت، أعاذنا الله منه.

وقد ثبت من هذا الحديث أن الختم المشهور بين الناس الذي يقولون فيه يا شيخ عبد القادر شيئاً لِلَّهِ، لا ينبغي أن يقال ذلك، لأن فيه الإتيان بالله شفيعاً عند الشيخ.

والشيخ وإن كان كبير الأولياء، ولكن الله سبحانه أكبر من كل كبير، وأعلى من أن يستشفع به لدى أمير، أو فقير.

نعم لو قال: يا الله أعطني شيئاً كذا، وكذا، للشيخ عبد القادر لكان جائزاً عند بعض الفقهاء.

فالذي يجب على كل مسلم، ويحق له، وينبغي أن لا يتلفظ بحرف، فضلاً عن كلمة فيها رائحة الشرك، أو نتن إساءة الأدب مع خالق الكل جل جلاله، وعم نواله، فإن شأنه سبحانه أعظم الشئون، وأنه أغنى الأغنياء، وأَمْلَكُ الملوك قد يأخذ على ذرة ويغفر لذرة.

ومن تفوّه في الظاهر بألفاظ فيها ترك الأدب وإساءته، ثم قال: إن المراد منها غير الظاهر، فهذا خطأ منه فاحش، وغلط واضح، لأن لاستعمال المعماءات(١) والألغاز مواضع أخر كثيرة غير هذا الموضع، ليس هذا بضروري في جنابه الأقدس الأعلى.

ألا ترى أن أحداً من الناس لا يستهزىء بأبيه، ولا بسلطان زمانه ولا يهزأ معه؟

وإنما يصنع هذا مع الأحباب والأصحاب، لا مع الأب والسلطان. انتهى.

والحديث أيضاً دليل على علوه سبحانه على الخلق، واستوائه على عرشه العظيم، وأنه فوق السموات لا تحتها ولا في الأرض.

وفيه تفسير الاستواء بالعلو، كما فسره الصحابة والتابعون والأئمة خلافاً للمعطلة، والجهمية، والمعتزلة، ومن أخذ عنهم، كالأشاعرة ونحوهم من أَلْحَدَ في أسماء الله تعالى وصفاته وصرفها عن المعنى الذي وضعت له، ودلت عليه من إثبات صفات الله تعالى التي دلت على كماله جل وعلا، كما عليه السلف الصالح والأئمة، ومن تبعهم ممن تمسك بالسنة، فإنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من صفات كماله على ما يليق بجلاله وعظمته وجماله وكبريائه إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

وهذه المسألة مما وقعت فيه القلاقل والزلازل الكثيرة قديماً وحديثاً، وجُمعت فيها كتب وصحف كثيرة، أحسنها كتاب «الجوائز والصلاة في بيان الأسامي والصفات» فإنه جامع الأشتات في هذا الباب مفصح بما هو الحق الحقيق بالقبول والصواب.

قاله الشوكاني رحمه الله «في الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد».

التشفع بالمخلوق

وأما التشفع بالمخلوق، فلا خلاف بين المسلمين أنه يجوز طلب الشفاعة من المخلوقين فيما يقدرون عليه، من أمور الدنيا.

---

(١) قوله: المعماءات: الأصح أن يقال: المعميات.

وثبت بالسنّة المتواترة واتفاق جميع الأمة أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هو الشافع المشفع، وأنه يشفع للخلائق يوم القيامة، وأن الناس يستشفعون به، ويطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربه.

ولم يقع الخلاف إلا في كونها لِمَحْوِ ذنوب المذنبين، أو لزيادة ثواب المطيعين ولم يقل أحد من المسلمين بنفيها قط.

وفي سنن أبي داود: أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله فقال: شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه.

فأقره على قوله: «نستشفع بك على الله» وأنكر عليه قوله: «نستشفع بالله عليك».

معنى الاستعانة والاستغاثة والتشفع والتوسل

قال: الكلام على هذه الأطراف يتوقف على إيضاح ألفاظ هي منشأ الاختلاف، والالتباس.

فمنها الاستغاثة، بالغين المعجمة والثاء المثلثة، ومنها التوسل، ومنها الاستعانة بالعين المهملة والنون، ومنها التشفع.

فأما الاستغاثة فهي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار، وهو طلب النصر.

ولا خلاف أنه يجوز أن يستغاث بالمخلوق فيما يقدر على الغوث فيه من الأمور ولا يحتاج مثل ذلك إلى استدلال، فهو في غاية الوضوح، وما أظنه يوجد فيه خلاف.

ومنه ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وكما قال: ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٨]، وكما قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢٥].

وأما ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستغاث فيه إلا به، كغفران الذنوب، والهداية، وإنزال المطر، والرزق ونحو ذلك كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وعلى هذا يحمل ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منافق يؤذي المؤمنين.

فقال أبو بكر رضي الله عنه: قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا المنافق.

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله».

فمراده صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله، وأما ما يقدر عليه المخلوق ليعينه على حمل حجر، أو يحول بينه وبين عدوه الكافر أو يدفع عنه سَبُعاً صائلاً، أو لِصّاً أو نحوه ذلك فهو جائز.

وقد ذكر أهل العلم أنه يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياث ولا مغيث على الإطلاق إلا الله سبحانه، وأن كل غوث من عنده.

وإذا حصل شيء من ذلك على يد غيره، فالحقيقة له سبحانه، ولغيره مجاز.

ومن أسمائه، المغيث والغياث.

قال الحليمي: الغياث، من الغيث، وأكثرنا يقال: غياث المستغيثين، ومعناه المدرك عباده في الشدائد إذا دعوه، ومجيبهم ومخلصهم.

وفي خبر الاستسقاء في الصحيحين: «اللهم أغثنا، اللهم أغثنا».

يقال: أغاثه غياثاً، وهو في معنى المجيب والمستجيب، قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩].

إلا أن «الإغاثة» أحق بالأفعال، و«الاستجابة» بالأقوال، وقد يقع كل منهما موقع الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ما لفظه: «والاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما هو اللائق بمنصبه لا ينازع فيه مسلم. ومن نازع في هذا المعنى، فهو إما كافر وإما مخطىء ضال.

وأما بالمعنى الذي نفاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو أيضاً مما يجب نفيها.

ومن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله، فهو أيضاً كافر، إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها.

ومن هذا الباب قول أبي يزيد البسطامي: استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة الغريق بالغريق، وقول الشيخ أبي عبدالله القرشي: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون.

الاستعانة

وأما الاستعانة، فهي طلب العون، ولا خلاف أنه يجوز أن يستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه من أمور الدنيا.

كأن يستعين به على أن يحمل معه متاعه، أو يعلف دابته، أو يبلغ رسالته.

وأما لا يقدر عليه إلا الله جل جلاله، فلا يستعان فيه إلا به.

ومنه ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥].

فأما التشفع فيأتي الكلام عليه في موضعه.

التوسل

وأما التوسل إلى الله سبحانه من خلقه، في مطلب يطلبه العبد من ربه، فقد قال الشيخ عز الدين: إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن صح الحديث فيه.

ولعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه النسائي في سننه، والترمذي وصححه، وابن ماجه وغيرهم.

«أن أعمى أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني أصبت في بصري فادع الله لي.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: توضأ وصل ركعتين ثم قال: اللهم إني أسألك وأتوجه إليه بنبيك محمد، يا محمد إني أستشفع بك في رد بصري.

اللهم شفع النبي فيَّ. وقال: فإن كان لك حاجة فمثل ذلك، فرد الله بصره».

تحقيق معنى حديث عثمان بن حنيف

وللناس في معنى هذا الحديث قولان:

أحدهما: أن التوسل هو الذي ذكره عمر بن الخطاب، لما قال: «كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبيك إليك فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا» وهو في صحيح البخاري وغيره.

فقد ذكر عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يتوسلون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته في الاستسقاء، ثم توسل بعمه العباس بعد موته.

وتوسلهم هو استسقاؤهم، بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتهم إلى الله تعالى.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في مثل هذا شافعاً وداعياً لهم.

والقول الثاني: أن التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم يكون في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد موته، وفي حضرته، ومغيبه.

ولا يخفاك أنه قد ثبت التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، وثبت التوسل

بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في توسله بالعباس رضي الله عنه.

قال: وعندي لا وجه لتخصيص جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام، لأمرين:

الأول: ما عرفناك به من إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

والثاني: أن التوسل إلى الله بأهل الفضل والعلم، هو في التحقيق توسل بأعمالهم الصالحة، ومزاياهم الفاضلة، إذ لا يكون الفاضل فاضلاً إلا بأعماله.

فإذا قال القائل: اللهم إني أتوسل إليك بالعالم الفلاني، فهو باعتبار ما قام به من العلم.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكى عن الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة أن كل واحد منهم توسل إلى الله بأعظم عمل عمله فارتفعت الصخرة[1].

فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غير جائز، أو كان شركاً كما يزعمه المتشددون في هذا الباب، كابن عبد السلام ومن قال بقوله من أتباعه لم تحصل الإجابة من الله لهم[2] ولا سكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم.

وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل إلى الله تعالى بالأنبياء والصالحين من نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ونحو قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨] ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤] ليس بوارد، بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبي عنه[3].

---

(١) توسل المرء بعمله الصالح مشروع وجائز بالإجماع ولكن المردود هو التوسل بالذوات. لأنه شرك محض ووثنية خالصة. والشوكاني يقول بذلك أيضاً واستدلال الشوكاني بحديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة لا ينتج ما يدعيه من جواز التوسل على الإطلاق، إذ ليس في الحديث إلا توسل المرء بعمله فقط، لا بعمل غيره.

(٢) حصلت الإجابة من الله لهم لأنهم لم يتجاوزوا المشروع الذي هو التوسل بأعمالهم فقط. وأقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عملهم لأنه لم يتجاوز المشروع، لا لأنهم توسلوا بأعمال غيرهم. فقياس الشوكاني جواز التوسل على الإطلاق على توسل المرء بعمله فقط قياس مع الفارق.

(٣) بل هو استدلال على محل النزاع بما هو من صميم الموضوع فإن مشاكلة حال مشركي هذا الزمان باسم التوسل بحال أهل الجاهلية أمر أصبح من البديهيات. بل حال الجاهلية التي في هذا الزمان أسوأ من حال الجاهلية الأولى كما ستعلم قريباً إن شاء الله.

فإن قولهم: ﴿ما نعبدهم﴾ [الزمر: ٣] إلخ مصرح بأنهم عبدوهم لذلك، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يعبده، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم، فتوسل به لذلك[(١)].

وكذلك قوله: ﴿فَلا تدعوا﴾ [الجن: ١٨] إلخ فإنه نَفْيٌ عن أن يدعي مع الله غيره كأن يقول بالله وبفلانٍ.

والمتوسل بالعالم - مثلاً - لم يدع إلا الله، وإنما وقع منه التوسل إليه بعمل صالح عمله بعض عباده كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالح أعمالهم[(٢)].

وكذلك قوله: ﴿والذين يدعون من دونه﴾ [الرعد: ١٤] الآية فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم، ولم يدعوا ربهم الذي يستجيب لهم.

والمتوسل بالعالم - مثلاً - لم يدع إلا الله، ولم يدع غيره دونه، ولا دعا غيره معه.

وإذا عرفت هذا، لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه، كاستدلالهم بقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن هذه الآية الشريفة ليس فيها إلا أنه تعالى هو المتفرد بالأمر في يوم الدين وأنه ليس لغيره من الأمر شيء.

والمتوسل بنبي من الأنبياء، أو عالم من العلماء، هو لا يعتقد أن لمن توسل به مشاركة باللّهِ جل جلاله في أمر يوم الدين.

ومن اعتقد هذا لعبدٍ من العباد، سواء كان نبياً، أو غير نبي، فهو في ضلال مبين.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] وبقوله: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً﴾ [الأعراف: ١٨٨] فإن هاتين الآيتين مصرحتان بأنه ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمر الله شيء، وأنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فكيف يملك لغيره؟.

---

(١) هذه المزية التي يحملها العالم والصلاح الذي هو من مزايا الصالحين كل هذا قاصر على صاحبه لا يتعداه إلى غيره بدليل قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ وقوله: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ والآيات في هذا المعنى كثيرة في القرآن. ولم يجعل الله عمل الغير وما قام به من الامتيازات سبباً عادياً لنجاح الآخرين وفلاحهم كما سيأتي توضيحه إن شاء الله.

(٢) هذا قياس من أغرب الأقيسة. كيف والنص خاص والخاص قطعي الدلالة لا يتجاوز مدلوله؟ ولم يقل أحد من الأصوليين بجواز القياس في العقائد ولا في العبادات. ولا توجد هنا علة يمكن تعديتها إلى الفرع أبداً لعدم وجود الجامع وهو اتحاد المعنى فإن المعنى الموجود في الأصل هو توسل المرء بعمله. والمعنى الموجود في المقيس هو توسل المرء بعمل غيره. ولا شك أن إجراء القياس بينهما - والحالة هذه - يكون عقيماً لعدم الروابط بينهما وبالتالي يكون من أشنع الأقيسة وأفسدها. ولا يذهب إلى هذا القياس من له أدنى معرفة بعلم الأصول فضلاً عن العلماء الراسخين.

وليس فيهما منع التوسل به أو بغيره من الأنبياء، أو الأولياء، أو العلماء.

وقد جعل الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم المقام المحمود مقام الشفاعة العظمى، وأرشد الخلق أن يسألوه ذلك، ويطلبوه منه وقال له: سَلْ تُعْطَ، واشفع تشفع.

وقيد ذلك في كتابه العزيز بأن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه، ولا تكون إلا لمن ارتضى.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ـ لما نزل قوله تعالى ـ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

يا فلان ابن فلان، لا أملك لك من الله شيئاً، يا فلانة بنت فلان، لا أملك لك من الله شيئاً.

فإن هذا ليس فيه إلا التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستطيع نفع من أراد الله ضره، ولا ضر من أراد الله نفعه، وأنه لا يملك لأحد من قرابته فضلاً عن غيرهم شيئاً من الله.

وهذا معلوم لكل مسلم، وليس فيه آنه لا يتوسل به إلى الله، فإن ذلك هو طلب الأمر ممن له الأمر والنهي.

وإنما أراد الطالب أن يقدم بين يدي طلبته ما يكون سبباً[1] للإجابة ممن هو المنفرد بالعطاء والمنع، وهو مالك يوم الدين.

قال: والحاصل أن طلب الحوائج من الأحياء جائز إذا كانوا يقدرون عليها، ومن ذلك الدعاء فإنه يجوز استمداده من كل مسلم، بل يحسن ذلك، وكذلك الشفاعة من أهلها الذين ورد الشرع بأنهم يشفعون.

ولكن ينبغي أن يعلم أن دعاء من يدعو له لا ينفع إلا بإذن الله وإرادته ومشيئته. وكذلك شفاعة من شفع لا يكون إلا بإذن الله، كما ورد بذلك القرآن الكريم فهذا تقييد للمطلق لا ينبغي العدول عنه بحال. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله.

والذي تحصل من كلامه هذا: أن التوسل بالصلحاء من الأنبياء والأولياء والعلماء فيما ورد به الشرع، وفعله سلف هذه الأمة وأئمتها جائز لا يشرك فيه.

ولا منافاة بين هذا وبين ما تقدم من الكلام على الشفاعة في هذا الكتاب ومنع الاستشفاع بالله عند أحد من مخلوقاته.

(١) لم يجعل الله السؤال بصلاح الصالحين سبباً للإجابة ولا مشروعاً في الدعاء. بل الذي أذن الله لنا بأن ندعوه به هو أن نسأله بأسمائه الحسنى وقد أدرك ذلك أول الأئمة أبو حنيفة رضي الله عنه. فقال ـ كما يرويه أبو يوسف عنه ـ لا يسأل الله إلا بالله. والدعاء المأذون فيه ما استفيد من قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ وأجمعت كتب الفقه الحنفي على ذلك. والرواية المذكورة عن أبي يوسف موجودة في «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» للعلائي. ولم يرد عن إمام من الأئمة أن قال بالتوسل أبداً فمن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل.

فكل مسألة من هذه المسائل واقعة موقعها، وإنما ينشأ الخلاف بخلط بعض منها ببعضها.

وقد ورد في بعض أدعية النبوة «اللهم إني أسألك بحق[1] السائلين عليك».

وأحوط الأقوال[2] وأصح الأفعال في هذا الباب القصر على المورد، إن صح، لأن أكثر الخلق لا يعلمون ما يدخل في هذا من الشرك.

كيف والشرك أخفى من دبيب النمل، كما ورد بذلك الحديث.

---

(١) حق السائلين هو الإجابة التي وعدها الله تفضلاً منه لهؤلاء. فيكون سؤال الله بهذا الحق سؤالاً بما هو من صفاته تعالى وهو «المجيب» فلا حجة في ذلك للمتوسلين بذوات المخلوقات وصفاتهم.

(٢) قوله: وأحوط الأقوال إلخ كلام لا يجوز العدول عنه إلى غيره. ولزوم المورد عن الشارع ـ قولاً وعملاً ـ هو الواجب على كل من يحرص على سلامة إيمانه، ثم إن الذين يجوزون التوسل لا سند لهم يصلح للحجة.

وأمضى سلاح يتسلحون به هو حديث الأعمى الذي دندن المؤلف حوله نقلاً عن الشوكاني والحديث له سندان:

أحدهما: غريب كما وصفه الترمذي والغريب من أقسام الضعيف كما هو معروف.

وثانيهما: سند قوي.

وخلاصة معناه هو الدعاء من الأعمى، ودعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والدعاء وطلبه مشروعان. ومن دعا لغيره كان شفيعاً له، ومنه الدعاء للميت كما ورد «وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له» فالأعمى طلب الدعاء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعا له والدعاء شفاعة وهو دعا الله أن يقبل شفاعة النبي فيه ـ أي دعاءه له ـ ولا يمكن لأحد الآن أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا له وشفع فيه حتى يسأل الله أن يقبل شفاعة النبي له ويستجيب دعاءه. ويجمل بنا أن نثبت هنا فتوى الإمام محمد عبده حينما سئل عن التوسل فقال: الأساس الذي بنيت عليه رسالة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو التوحيد كما قال الله له: ﴿قل هو الله أحد * الله الصمد﴾ والصمد هو الذي يقصد في الحاجات ويتوجه إليه المربوبون في معونتهم على ما يطلبون وإمدادهم بالقوة فيما تضعف عنه قواهم. والإتيان بالخبر على هذه الصورة يفيد الحصر كما هو معروف عند أهل اللغة فلا صمد إلا هو.

وقد أرشدنا إلى وجوب القصد إليه وحده بأصرح عبارة في قوله:

﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان﴾ وقال الشيخ محيي الدين بن عربي شيخ الصوفية في صفحة ٢٢٦ من الجزء الرابع من فتوحاته عند الكلام على هذه الآية: إن الله تعالى لم يترك لعبده حجة عليه بل لله الحجة البالغة فلا يتوسل إليه بغيره. فإن التوسل إنما هو طلب القرب منه وقد أخبرنا الله أنه قريب، وخبره صدق اهـ ملخصاً على أن الذين يزعمون جواز شيء مما عليه العامة اليوم في هذا الشأن إنما يتكلمون فيه بالمبهمات ويسلكون طرقاً من التأويل لا تنطبق على ما في نفوس الناس، ويفسرون الجاه والواسطة بما لا أثر له في مخيلات المعتقدين.

فأي حالة تدعوهم إلى ذلك؟ وبين أيديهم القرون الثلاثة الأولى ولم يكن فيها شيء من هذا التوسل ولا ما يشبهه بوجه من الوجوه. وكتب السنة والسيرة بين أيدينا شاهدة بذلك.

فكل ما حدث بعد ذلك ـ أي بعد القرون الثلاثة التي شهد لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيرية ـ فأقل أوصافه أنه بدعة في الدين وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وأسوأ البدع ما كان فيه شبهة الإشراك بالله وسوء الظن به كهذه البدع التي نحن بصدد الكلام فيها. =

= وكأن هؤلاء الزاعمين يظنون أن في ذلك تعظيماً لقدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الأنبياء والأولياء مع أن أفضل التعظيم للأنبياء هو الوقوف عندما جاءوا به وإبقاء الزيادة عليهم فيما شرعه الله للناس على ألسنتهم فبلغوه عنه بإذنه. وتعظيم الأولياء يكون باختيار ما اختاروه لأنفسهم. وظن هؤلاء الزاعمين أن الأنبياء والأولياء يفرحون بإطرائهم وتنظيم المدائح وعزوها إليهم وتفخيم الألفاظ عند ذكرهم واختراع شئون لهم مع الله لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا رضيها السلف. هذا الظن بالأنبياء والأولياء هو أسوأ الظن. لأنهم شبهوهم في ذلك بالجبارين من أهل الدنيا الذين غشيت أبصارهم ظلمات الجهل قبل لقاء الموت. وليس يخطر بالبال أن جباراً لقي الموت وانكشف له الغطاء عن أمر ربه فيه يرضى أن يفخمه الناس بما لم يشرعه الله، فكيف بالأنبياء والصديقين!

إن لفظ «الجاه» الذي يضيفونه إلى الأنبياء والأولياء عند التوسل، مفهومه العرفي هو السلطة، وإن شئت قلت: نفاذ الكلمة عند من يستعمل عليه أو لديه. فيقال: فلان اغتصب مال فلان بجاهه. ويقال: فلان خلص فلاناً من عقوبة الذنب بجاهه لدى الأمير أو الوزير مثلاً. فزعم زاعم أن لفلان جاهاً عند الله بهذا المعنى إشراك جلي لا خفي.

وقلما يخطر ببال أحد من المتوسلين معنى اللفظ اللغوي وهو المنزلة والقدر. على أنه لا معنى للتوسل بالقدر والمنزلة في نفسها لأنها ليست شيئاً ينفع، وإنما يكون لذلك معنى لو أولت بصفة من صفات الله كالاجتباء والاصطفاء. ولا علاقة لها بالدعاء، ولا يمكن لمتوسل أن يقصدها في دعائه، وإن كان الألوسي المسكين بنى تجويز التوسل بجاه النبي خاصة على ذلك التأويل. وما حمله على هذا إلا خوفه من ألسنة العامة وسباب الجهال، وهو مما لا قيمة له عند العارفين.

فالتوسل بلفظ «الجاه» مبتدع بعد القرون الثلاثة، وفيه شبهة الشرك والعياذ بالله، وشبهة العدول عما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلِمَ الإصرار على تحسين هذه البدعة؟

يقول بعض الناس: إن لنا على ذلك حجة لا أبلغ منها وهي ما رواه الترمذي بسنده إلى عثمان بن حنيف رضي الله عنه قال: إن رجلاً ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال: «إن شئت دعوت وإن شئت صبرت فهو خير لك» قال: فادعه، قال فأمره أنْ يتوضأ فيحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي ليقضي لي في حاجتي هذه، اللهم فشفعه في، قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وفي رواية: «وشفعني فيه» أي استجب دعائي في أن تقبل دعاء النبي لي. نقول: أولاً قد وصف الحديث بالغريب وهو ما رواه واحد ثم يكفي في لزوم التحرز عن الأخذ به أن أهل القرون الثلاثة لم يقع منهم مثله وهم أعلم منا بما يجب الأخذ به من ذلك، ولا وجه لابتعادهم عن العمل به إلا علمهم بأن ذلك من باب طلب الاشتراك في الدعاء من الحي كما قال عمر رضي الله عنه في حديث الاستسقاء: «إنا كنا نتوسل إليه بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيك العباس فاسقنا» قال ذلك رضي الله عنه والعباس بجانبه يدعو الله تعالى.

ولو كان التوسل ما يزعم هؤلاء الزاعمون لكان عمر يستسقي ويتوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقول: كنا نستسقي بنبينا والآن نستسقي بعم نبيك.

وطلب الاشتراك في الدعاء مشروع حتى من الأخ لأخيه، بل ويكون من الأعلى للأدنى كما ورد في الحديث. وليس فيه ما يخشى منه، فإن الداعي ومن يشركه في الدعاء وهو حي كلاهما عبد يسأل الله تعالى، والشريك في الدعاء شريك في العبودية، لا وزير يتصرف في إرادة الأمير كما يظنون ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون﴾.

ثم إن المسألة داخلة في باب العقائد، لا في باب الأعمال، ذلك أن الأمر فيها يرجع إلى هذا السؤال: هل يجوز أن نعتقد بأن واحداً سوى الله يكون واسطة بيننا وبين الله في قضاء حاجاته أو لا يجوز؟ =

= أما الكتاب فصريح في أن تلك العقيدة من عقائد المشركين، وقد نعاها الله عليهم في قوله: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ (يونس: ١٠).
وقد جاء في السورة التي تقرؤها كل يوم في الصلاة ﴿وإياك نستعين﴾ فلا استعانة إلا به.
وقد صرح الكتاب بأن أحداً لا يملك للناس من الله نفعاً ولا ضراً، وهذا هو التوحيد الذي كان أساس الرسالة المصطفوية كما بيناه.
ثم البرهان العقلي يرشد إلى أن الله في أعماله لا يقاس بالحكام وأمثالهم في التحول عن إرادتهم بما يتخذه أهل الجاه عندهم، لتنزهه جل شأنه عن ذلك، لأن في هذا القياس تشبيه الله تعالى بالملوك الظالمين، وإذا كان تشبيهه تعالى بأعظم خلقه محظوراً فكيف تشبيهه بشرارهم ﴿ليس كمثله شيء * سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ ولو أراد مبتدع أن يدعو إلى هذه العقيدة فعليه أن يقيم الدليل القطعي الموصل إلى اليقين من كتاب الله وسنة رسوله المتواترة القطعية الدلالة، إما بالمقدمات العقلية البرهانية أو بالأدلة السمعية المتواترة ولا يمكنه ـ في باب العقائد ـ أن يتخذ حديثاً من أحاديث الآحاد دليلاً على العقيدة مهما قوي سنده. فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن (وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) والله أعلم. انتهى قول محمد عبده بتصرف يسير.
يريد الإمام محمد عبده بقوله هذا، أن العقيدة لا تثبت إلا بالأدلة القطعية الثبوت والقطعية الدلالة.
وخلاصة ما يهدف إليه الإمام ابن تيمية والإمام محمد عبده وابن القيم والصنعاني ومن لف لفهم هو تحصين العقيدة الإسلامية من تسرب الشرك في الألوهية واستئصال ما وقر في أذهان الناس من قياسهم الخالق على المتكبرين من الرؤساء الظلمة الذين يتأثرون بجاه الشخصيات البارزة كالوزراء وأعيان الناس. ومن المعلوم أن جاه المخلوق لا يتأتى الانتفاع به إلا إذا قام صاحب الجاه نفسه بعمل للمتوسل به كما كان صاحب الجاه صلى الله عليه وآله وسلم يأتي بعمل للمتوسلين به بأن يدعو لهم كما حصل ذلك حينما شكى الناس هلاك الزرع والضرع وكذلك إذا أراد أحد الانتفاع بجاه ذي الجاه، يقوم صاحب الجاه بعمل، كأن يقابل الأمير أو الوزير أو الرئيس، أو يعطي بطاقة باسمه للمتوسل به أو يرسل رسولاً من طرفه إلى المتوسل إليه، رئيساً كان أو غيره فيحصل المطلوب، وبغير هذا لا يمكن الانتفاع بأصحاب الوجاهات والمنازل الرفيعة وما مثل هؤلاء المتوسلين بجاه الأنبياء والصالحين إلا كمثل من يذهب إلى الرئيس أو الوزير مثلاً ويقول: أسألك يا سيادة الرئيس أو الوزير بجاه الوزير الفلاني أن توظفني، أو كمن يطلب وظيفة الوعظ أو الخطابة ويقول لوزير الأوقاف مثلاً: أسألك بعلم أبي حنيفة أو بجاه الشافعي أن توظفني خطيباً أو واعظاً. ولا شك أن هذه مهزلة لا يقدم عليها عاقل، وأن المتوسل إليه ـ وهو الرئيس مثلاً ـ يستحمقه ويحكم عليه بخلل في العقل. وهكذا مسألة سؤال الله بالجاه حيث لم يباشر المتوسل بالجاه إلى الله الأسباب الكونية التي نصبها الله تعالى. هذه ناحية، وناحية أخرى يهدف إليها الإمام محمد عبده، وهي لفت أنظار الناس إلى قبح ما وقر في قلوب العامة من جواز تحول الإرادة الإلهية تأثراً بأصحاب المنازل والدرجات العالية من الأنبياء وغيرهم، قياساً على رؤساء الدنيا أو أن الدعاء بالجاه أوقع أثراً عند الله من الدعاء بأسمائه وصفاته، فإن هذه هي بعينها عقيدة الجاهلية. ومعلوم من الدين ضرورة أنه لا يعلم ما هو الدعاء الذي له الوقع الحسن عند الله إلا بوحي منه تعالى. كما لا يجوز إعمال القياس في باب العقائد أبداً. هذه خلاصة ما يرمي إليه العلماء المصلحون العارفون بالله، المنكرون للتوسل المبتدع.
والقول السديد الذي لا معدل عنه في حديث الأعمى أنه قضية عين وهي لا تعلم كما هو معلوم من علم الأصول ومعنى هذا أن الحديث ليس فيه إلا التوسل بدعائه وشفاعته، لا التوسل بذاته كما ذكر عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يتوسلون به إذا أجدبوا، ثم إنهم بعد موته عليه الصلاة والسلام إنما توسلوا بغيره من الأحياء بدلاً عنه، فلو كان التوسل به حياً وميتاً مشروعاً لم يميلوا عنه إلى غيره، ممن ليس مثله، لأنه =

= صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلق وأكرمهم على ربه. فعدولهم عن أفضل الخلق إلى العباس ـ مع أنهم السابقون الأولون وهم أعلمنا بالله ورسوله وبحقوق الله ورسوله وما يشرع من الدعاء وما ينفع وما لا يشرع ولا ينفع وما يكون أنفع من غيره وهم في وقت ضرورة ومخمصة يطلبون تفريج الكربات وتيسير العسير وإنزال الغيث بكل وسيلة ـ دليل على أن المشروع ما سلكون دون ما تركوه. ولهذا اقتصر الفقهاء في كتبهم في الاستسقاء على ذكر ما فعله الصحابة ولم يذكروا غيره. وذلك أن التوسل به حياً هو الطلب لدعائه وشفاعته وهو من جنس مسألته أن يدعو. فما زال المسلمون يسألونه أن يدعو لهم في حياته. وأما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن الصحابة يطلبون منه ذلك لا عند قبره ولا عند غيره كما يفعله كثير من الناس عند قبور الصالحين.

ومن زعم أنه لا فرق بين طلب الدعاء والشفاعة منه صلى الله عليه وآله وسلم بين حالي الحياة والممات لأنه حي في قبره فكأنه يدعى أنه أعلم من الصحابة وسائر أئمة السلف لأنهم لم يفطنوا إلى ما فطن إليه، وكأني بهؤلاء المبتدعة لهرعوا إلى قبره ولتشققت حناجرهم بالنداء باسمه الشريف. ولا شك أن هذا من الغباوة بمكان. ولكن الصحابة ـ بحصافة عقولهم ونور إيمانهم وعلمهم الصحيح بحقوق الله ورسوله ومعرفتهم الكاملة بربهم ونبيهم وعقيدتهم ـ فرقوا بين الحالين، وإن شئت فقل: بين الحياتين. والأمور التعبدية ـ ولا سيما العقائد ـ لا تشرع بالعقل. ولا بالقياس. بل لا تثبت العقائد إلا بالأدلة القطعية الثبوت والدلالة من الكتاب أو السنة المتواترة.

ولما كان أمر التوحيد من الخطورة بمكان تصدى العلماء في كل زمان لرد عادية المعتدين وإبعاد ما فيه شبهة الشرك عن العقائد الإسلامية وأول من تصدى للدفاع عن التوحيد ـ على ما نعلم ـ الإمام أبو حنيفة، فقد روى عنه الإمام أبو يوسف فقال: قال أبو حنيفة: لا يسأل الله إلا بالله والدعاء المأذون فيه ما استفيد من قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ وقال أبو حنيفة أيضاً ـ كما نقله جمهور فقهاء الحنفية في باب الحظر والإباحة ـ لا يجوز أن يقول الداعي في دعائه اللهم إني أسألك بحق فلان لأنه لا حق لأحد على الله، والمتأخرون من فقهاء الحنفية يقولون: ويكره أن يقول في دعائه: «اللهم بحق فلان» والكراهة عندهم إذا أطلقت كراهة تحريمية فيكون فاعلها قد ارتكب حراماً لا سيما والكراهة التحريمية والحرام مترادفان عند الإمام محمد.

ثم إن علماء التوحيد لم يذكروا في كتبهم التوسل أبداً، فلو كان التوسل عقيدة إسلامية كما يدعيها هؤلاء المبتدعة لما أجمعوا على إهمالها من كتبهم والقول بأن التوسل من الأسباب العادية قول هراء وما هو إلا كقول من يدعي أن الأكل يكون سبباً لشبع غير الآكل واجتهاد فلان في الأعمال الصالحة يكون سبباً لدخول الجنة للمهمل العاصي. أيقول هذا عاقل يدري ما يقول؟! ألم يقرأ قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه﴾ ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ وأمثالها من الآيات؟!

نعم إن صلاح الصالحين وفي مقدمتهم الأنبياء يكون سبباً لانتفاع الغير به في مسألة الشفاعة في الدنيا بأن يدعوا لمن طلب الدعاء منهم وفي الآخرة عندما يأذن الله لهم بالشفاعة. فهذا هو مدلول النصوص من الكتاب والسنة، ولا اجتهاد في مورد النص.

وقد توسع الناس في أمر التوسل حتى أخرجوه عن مدلوله اللغوي والشرعي ونفذوا منه إلى الاستغاثة الممنوعة بالاتفاق، وجرهم ذلك إلى ترك الطلب من الله، وصاروا ينادون غير الله ويخافونه أكثر من خوفهم من الله، فتراهم يتجرأون على الأيمان الكاذبة بالله، ولكنه إذا استحلفت أحدهم بالسيد البدوي أو بغيره من أرباب القباب امتقع لونه واعترف بالحق. ولا شك أن هذا هو الشرك الأكبر بعينه. وقد شاع الإعراض عن الله والتعلق بغيره في هذا الزمان حتى أصبح أهله يحلفون بغير الله ويستغيثون بالأولياء والصالحين في حالتي الرخاء والشدة فبذلك أصبح شركهم أغلظ من شرك الجاهلية الأولى الذين قال الله عنهم: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ ومشركو =

فصل: في رد الإشراك العادي في التسمية والمشيئة والحلف ونذر المعصية والجدة لغير الله

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ أحب أسمائكم إلى الله عبدالله، وعبد الرحمن». رواه مسلم.

= هذا الزمان شركهم دائم في حالتي الرخاء والشدة. فلا حول ولا قوة إلا بالله، ومع ذلك فالأكثرية من العلماء قد اتخذوا موقفاً غريباً، وذلك بدل أن يعلموا العوام التوحيد الخالص بالغوا في الدفاع عن العوام وبذلوا أقصى ما في وسعهم لاضطهاد من يدعوا الناس إلى العقيدة الصحيحة من العلماء المصلحين المجددين لشباب التوحيد في قلوب الناس. فتراهم يصدون الناس عن سبيل الله ويبغونها عوجاً ويحتجون بالمنامات والتخيلات ويستغيثون بالصالحين ويقدمون لهم القرابين والنذور ويدعونهم لكشف الكربات وقضاء الحاجات فنعى الله عليهم عملهم وقال في شأنهم مبيناً لهم أن هؤلاء الأنبياء والصالحين الذين يدعونهم رغباً ورهباً لا يستجيبون لهم: ﴿إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير﴾ وبين الله أيضاً أن هؤلاء الأنبياء وسائر الصالحين الذين أفضوا إلى ربهم يتبرأون من هؤلاء الذين يدعونهم فقال: ﴿إذا تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب﴾ كما أخبر أنهم مشغولون بأنفسهم عن هؤلاء الذين يدعونهم فقال: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾ يعني أن جميع الصالحين الذين يدعوهم المشركون ويستغيثون بهم، إما توسلاً إلى الله ليقضي حوائجهم، وإما استقلالاً بأن يطلبوا منهم قضاء الحاجة معتقدين بأن الله وهبهم التكوين والتصرف؛ أولئك الصالحون مشتغلون بأنفسهم، يدعون الله لها ويتوسلون إليه بعبادته مخلصين له الدين، خائفين عذابه، راجين رحمته؛ وإذا لم يملكوا لأنفسهم نفعاً ولا ضراً فكيف يملكون لغيرهم نفعاً أو ضراً. بل إنهم مشغولون ـ وهم في عالم البرزخ ـ بأنفسهم يرجون لها النجاة من عذاب الله ويرجون رحمة ربهم، فيمتد انشغالهم بأنفسهم إلى يوم أن يحشر الناس في صعيد واحد ويقول كل واحد: نفسي نفسي حتى يأذن الله لأكرم خلقه وأفضلهم لديه بالشفاعة فيقبل الله شفاعته لإنهاء تلك الوقفة الطويلة التي يقفونها.

فمما تقدم يعلم القارىء انحراف هؤلاء المتوسلين عن الجادة الإسلامية الذين أباحوا لأنفسهم أن يقبلوا الأعتاب والأحجار والإسراج على القبور والتمسح بالجدران وتقبيل النحاس والأحجار مما لو حشر أبو جهل وأشياعه لاشمأزوا منها.

وزد على هذا ما يجعلونه من الأنعام نصيباً كعجل السيد البدوي، ومن يجعلون في أبقارهم وأنعامهم وزروعهم نصيباً لأرباب الأضرحة حتى أعادوها جاهلية جهلاء ومع ذلك فالعلماء يجارون العامة ويتقاعدون عن تقويم عقائد هؤلاء الذين أجرحوا وأشركوا؛ وتركوا الميدان لهؤلاء المتأكلين الدجالين الذين يستغلون بساطة العوام وصفاء طويتهم حتى عم البلاء وطم الشرك ورمانا الأجانب بالوثنية من جراء تلك المناظر الوثنية التي يشاهدونها في ديار الإسلام من أرباب الطرق وسدنة الأضرحة وقصادها مما يتفطر منه قلب الإسلام ويندي له جبين الإيمان. والله ورسوله وصالحو المؤمنين بريئون من ذلك كله ولا كبراءة الذئب من دم يوسف فإنا لله وإنا إليه راجعون.

نسأل الله الكريم أن يأخذ بنواصينا إلى ما يحبه ويرضاه وأن يبعدنا عن مساخطه ويستعملنا فيما يرضيه ويملأ قلوبنا بالإيمان الصحيح الذي ارتضاه لخاتم رسله وصالحي المؤمنين من صحابته حتى يعود للمسلمين ماضي مجدهم وسالف عزهم إنه سميع مجيب.

قال بعض أهل العلم: ويدخل في هذا الحديث، التسمية بعبد القدوس، وعبد الخالق، وخدا بخش، والهديا، وإله داود.

فكل اسم فيه إضافة إلى اسم من أسماء الله الحسنى، بحيث لا يطلق ذلك الاسم على غيره سبحانه، فهو أحب. انتهى.

ولهذا ورد في حديث أبي هريرة عند البخاري يرفعه: «أَخْنَى الأسماء يوم القيامة عند الله، رجل يسمى ملك الأملاك».

وفي رواية لمسلم قال: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه، رجل كان يسمى ملك الأملاك، لا ملك إلا الله».

ومعنى «أخنى» أقبح وأفحش، ومعنى «أغيظ» أكثر من يغضب عليه.

وإنما أخبر عن قبح ذلك، لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى.

فهو مالك الأملاك، لا مالك أعظم ولا أكبر منه، مالك الملك ذو الجلال والإكرام.

وكل ملك يؤتيه الله من شاء من عباده فهو عاريَّة يسرع ردها إلى الْمُعِير، وهو الله تعالى، ينزع الملك ممن ملكه تارة، ويؤتي من شاء تارة، فيصير لا حقيقة له سوى اسم زال مسماه.

وأما رب العالمين، فملكه دائم باق كامل لا انتهاء له، بيده القسط يخفضه ويرفعه، يحفظ على عباده أعمالهم بعلمه المحيط بكل شيء، ويحفظ ما تكتبه الحفظة عليهم، فيجازي كل عامل بعمله، إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً كما ورد في الحديث:

«اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، أسألك من الخير كله، وأعوذ بك من الشر كله».

وفي رواية: «أخنع» مكان «أخنى».

ولفظ «أخبث» يدل على أن هذا اللقب خبيث عند الله، فاجتمعت في حق من لقب به هذه الأمور، أعنى الخنى، والخنع، والغيظ، والغضب، والخبث، لتعاظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بهذه الكلمة التي هي من أعظم التعظيم، فصار أخبث الخلق وأبغضهم إلى الله وأحقرهم، لتعاظمه على خلق الله بنعم الله.

«وأخنع» بمعنى أوضع. قال سفيان بن عيينة: مثل «شاهان شاه» عند العجم.

وإنما مثل به سفيان، لأنه عبارة عن ملك الأملاك بلغة العجم.

ويدخل فيه كل لقب، وكل اسم معناه هذا الاسم، كمهاراج، بالهندية، وما يؤدي معنى ذلك بلغة أخرى.

وقد صرح في الحديث نفسه وجه المنع من هذه التسمية، وهو اختصاص الرب بالملكية، وأنه لا ملك إلا إياه.

حكم التسمية بما فيه تزكية للنفس
أو باسم مضاف إلى غير الله تعالى

فمن سمى ولده باسم فيه تزكية النفس، أو الإضافة إلى غير الله تعالى، فقد جاء بالسيئة، وبعد عن منازل التوحيد.

وقد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الرجال والنساء أقل وَأَدْوَنَ من هذا، كما في حديث زينب بنت أبي سلمة قالت:

سميتُ بَرَّة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم، سموها زينب». رواه مسلم.

وهذا يدل على كراهة التسمية بمثل محيي الدين، وقطب الدين، وفخر الدين وعظيم الدين، ونحوها لوجود التزكية في ذلك.

وفي حديث ابن عباس قال: «كانت جويرية اسمها برة، فحوّل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمها جويرية، وكان يكره أن يقال: خرج من عنده برة». رواه مسلم.

وعن ابن عمر: أن بنتاً يقال له: «عاصية، فسماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميلة». رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد قال: «أُتِيَ بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد، فوضعه على فخذه، فقال: ما اسمه؟ قال: فلان. قال: لا، لكن اسمه المنذر». متفق عليه.

وعن عائشة قالت: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير الاسم القبيح». رواه الترمذي.

وعن عبد الحميد بن جبير بن شيبة قال: «جلست إلى سعيد بن المسيب فحدثني أن جده قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ما اسمك؟ قال: اسمي حَزْن. قال: بل أنت سهل، قال: ما أنا بِمُغَيِّرٍ اسماً سَمَّانِيهِ أبي. قال ابن المسيب: فما زالت فينا الحزونة». رواه البخاري.

وفي الباب أحاديث دالة على أنه ينبغي للمسلم أن يسمى أولاده بالأسماء التي هي أحب إلى الله تعالى، وأرشد إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يسميهم بما فيه التزكية، أو القباحة، أو الأشكال، أو ما فيه رائحة الشرك.

وقد غلا الناس في الأسامي إلى أن جعلوها شركاً خالصاً، فسموا الأولاد «عبد الحسين» وبغلام فلان.

ومعنى الغلام في عرفهم العبد، فصاروا بذلك مشركين، وما قدروا الله حق قدره.

وكذلك أحدثوا ألقاباً دالة على تزكية الملقّب بها وتعظيمه،وأفرطوا في هذا كقولهم: سليمان جاه ونحوه وهذا من بدع الألفاظ ومستكرهها.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبد الرحمن، وأصدقها، حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة». رواه أبو داود، عن أبي وهب الْجُشَمِي.

وفي حديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يك سيداً فقد أسخطتم ربكم». رواه أبو داود.

ومعناه إن يكن سيداً وجب طاعته، وذلك موجب لسخطه تعالى.

وقيل: أراد إنكم بهذا القول أسخطتم ربكم، فوضع الكون موضع القول.

وقيل: معناه إن يك سيداً أي ذا مال وجاه دنيوي، أغضبتم الله، لأنكم عظمتم من لا يستحق التعظيم، وإن يكن كذلك فقد كذبتم. فافهم، كذا في اللمعات.

وكما ورد في النهي عن الأسماء القبيحة، فكذلك ورد النهي عن تسمية الشيء بالاسم المزكي.

فقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تسموا العنب الكرم، ولا تقولوا: يا خيبة الدهر،فإن الله هو الدهر». رواه البخاري.

وهذا يدل على منع تسمية الأشياء المحرمة وغيرها بما لا تستحق من التزكية والتمدح والثناء. وهكذا ورد النهي عن التكني بالكنى القبيحة.

عن شريح بن هانىء عن أبيه «أنه لما وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع قومه سمعهم يكنونه بأبي الحكم».

الكنية ما صُدِّر بأب أو أم ونحو ذلك. واللقب ما ليس كذلك، كزين العابدين ونحوه، «فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن الله هو الحكم» أي أنه سبحانه هو الحكم في الدنيا والآخرة.

يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزل على أنبيائه ورسله.

وما من قضية إلا ولله فيها حكم مما أنزل على نبيه من الكتاب والحكمة. وقد يسر الله معرفة أكثر ذلك لأكثر العلماء من هذه الأمة، فإنها لا تجتمع على ضلالة، فإن العلماء وإن اختلفوا في بعض الأحكام، فلا بد أن يكون المصيب فيهم واحداً.

فمن رزقه الله تعالى قوة الفهم، وأعطاه ملكة يقتدر بها على درك الصواب من أقوال

العلماء، يسر له ذلك بفضله وَمَنِّه عليه، وإحسانه إليه. فما أجلها من عطية! نسأل الله من فضله ﴿ ألا له الْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] أي في الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وقال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] الآية.

فالحكم إلى الله، هو الحكم إلى كتابه، والحكم إلى رسوله، هو الحكم إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

«فلم تكنى أبا الحكم؟ قال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين بحكمي.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما أحسن هذا!!!».

معناه ـ والله أعلم ـ أن أبا شريحٍ لما عرف منه قومه أنه صاحب إنصاف وتحرٍّ للعدل بينهم، ومعرفة ما يرضيهم من الجانبين، صار عندهم مرضياً.

قال في «فتح المجيد»: وهذا هو الأصلح، لأن مداره على الرضا، لا على الإلزام، ولا على أحكام الكهان وأهل الكتاب، من اليهود، والنصارى، ولا على الاستناد إلى أوضاع أهل الجاهلية من أحكام كبرائهم وأسلافهم التي تخالف حكم الكتاب والسنة كما قد يقع اليوم كثيراً، كحال الطواغيت الذين لا يلتفتون إلى حكم الله، ولا إلى حكم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. وإنما المعتمد عندهم ما حكموا به بأهوائهم.

وقد يلتحق بهذا بعض المقلدة لمن لا يسوغ تقليده، فيعتمد على قول من قلده، ويترك ما هو الصواب الموافق لأصل السنة والكتاب والله المستعان.

«فما لك من الولد؟ قال: قال لي شريح ومسلم وعبدالله قال: فمن أكبرهم؟ قال: قلت: شريح. قال: فأنت أبو شريح». رواه أبو داود والنسائي.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: إن فصل المنازعة، ورفع الخصومة، هو شأن الله تعالى في الحقيقة فإنه يفصل بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون وليس ذلك إلى أحد من مخلوقاته، ولا يقدر عليه أحد من دون الله.

فلا ينبغي أن يستعمل لفظاً هو يليق بشأن الله تعالى في حق من هو مخلوق له ومحكوم عليه منه. انتهى.

أي كقولهم: مالك العالمين، وأقضى القضاة، وأرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين، وأبي القضاء والقدر، وأبي الحكم والأمر، وما في معنى ذلك، كالرازق، والرب، والمعبود، والغني المطلق.

وفي الحديث تقديم الأكبر في الكنية وغيرها غالباً، وجاء هذا المعنى في غير حديث. والله أعلم.

تحسين الأسماء

وقد روي أحمد وأبو داود عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تُدْعَوْنَ يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم».

وفي هذا إرشاد الأمة إلى تحسين الأسماء، ولا حسن في اسم إذا كان فيه شيء مما كرهه الشرع، أو نهى عنه، أو منع منه، أو سخط عليه الرب.

ويدل له حديث بشير بن ميمون عن عمه أسامة بن أخدري: «أن رجلاً يقال له أصرم كان في النفر الذين أتوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما اسمك؟ قال: أصرم، قال: بل أنت زرعة». رواه أبو داود.

تغيير الأسماء القبيحة

قال: وغيَّر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسم العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان، والحكم، وغراب، وحباب، وشهاب. قال: وتركت أسانيدها للاختصار. انتهى.

وعن مسروق قال لقيت عمر فقال: «من أنت؟ قلت: مسروق بن الأجدع، قال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: الأجدع شيطان». رواه أبو داود، وابن ماجه.

والحديث دل على النهْيِ عن التسمية باللفظ القبيح.

وتمام الكلام على هذا البحث في كتاب «الجوائزوالصلات»فراجعه، ولعلك لا تجد مثله في الكتب المتداولة إن شاء الله تعالى.

وعن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان» أي لما فيه من التسوية بين الله وبين عباده.

«ولكن قولوا ما شاء الله» كان «ثم شاء فلان» لأن «ثم» للتراخي.

وإنما قدرنا «كان» قبل «ثم» لدفع توهم الاشتراك في الحكم ولو بالتراخي أيضاً، تأمل هذا فإنه مسلك دقيق وبالتحقيق وحقيق.

وفي رواية منقطعاً قال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقولوا ما شاء الله وحده». رواه في شرح السنة.

قال الطيبي فإن قلت. كيف رخص أن يقال: ما شاء الله ثم شاء فلان، ولم يرخص في اسمه صلى الله عليه وآله وسلم؟.

قلت: فيه جوابان:

أحدهما: قاله دفعاً لمظنة التهمة في قولهم: ما شاء الله وشاء محمد.

وثانيهما: أنه رأس الموحدين ومشيئته مغمورة في مشيئة الله تعالى مضمحلة فيها.

قال علي القاري: وأقول أصل السؤال مدفوع لأنه صلى الله عليه وآله وسلم داخل في عموم، فلان يجوز أن يقول ما شاء الله ثم شاء فلان ولا يجوز أن يقال ما شاء الله وشاء محمد.

فجوابه الأول خطأ فاحش، لأنهم لو قالوا: ما شاء الله وشاء محمد، لكان شركاً جلياً لا مظنة للتهمة التي ذكرها.

والجواب الثاني في نفس الأمر صحيح، لكن لا يفيد جواز الإتيان بالواو، مع أن مشيئة غيره صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً مضمحلة في مشيئة الله. انتهى.

قال بعض أهل العلم: معنى هذا الحديث أن كلّ ما يختص بشأن الله، ولا دخل لأحد من المخلوق فيه، فينبغي أن لا يلحق به أحداً من الخلق، وإن كان أعظم، وبلغ من الرتبة العظمى ما بلغ، وكان من التقرب في أعلى مكان.

فلا يجوز أن يقول: إن شاءَ الله ورسوله يكون كذا وكذا من الأمر، لأن مجاري أمور العالم كلها بيد الله تعالى، وهو المتصرف فيها، والمختار لها، لا بيد الرسول، ولا في مشيئته وإرادته، فما لنا ولتشريك الرسول في مثل هذا الموضع؟

وكذلك إن سأل أحد عن أحد وقال: متى يكون عرس فلان؟ وكم من الأوراق في الشجر؟ وكم نجم[1] على السماء؟.

فلا يقول في جوابه: الله ورسوله أعلم بذلك، أو هكذا حكم الله ورسوله في الأمر الفلاني.

لأن الأمر والخلق كل واحد منهما لله وحده لا شريك له ليس شيء منهما إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يعلم الغيب إلا الله.

والعلم بعدد نجوم السماء، وأوراق الأشجار، وتعدد الرمال، وساعة العرس، ونحوها من جملة العلم بالأمور الغيبية التي استأثر الله بها من دون عباده وأن الله تعالى قد علم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أحكام الشرائع، وقضى بها لعباده على لسانه وأمر الأمة بإطاعته لا بعبادته، وإثبات الغيب له وإضافة الغائب والأمور إليه. انتهى.

فمن اعتقد خلاف ذلك، فقد صار من أهل الشرك، وكان من المشركين. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما شاء الله وشئت. قال: أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده». رواه النسائي.

---

(١) الصواب أن يقال: وكم نجماً. لأن كم الاستفهامية يأتي الاسم بعدها منصوباً.

فيه بيان أن من سوّى العبد بالله ولو في الشرك الأصغر؛ فقد جعله نداً لله، شاء أم أبى، وإن كان هذا شركاً لوجود التسوية بين الخالق والمخلوق في العطف بالواو.

وعن قتيلة أن يهودياً أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «إنكم تشركون، تقولون: ماشاء الله وشاء محمد، وتقولون: والكعبة.

فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورَبِّ الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله، ثم شئت». رواه النسائي وصححه.

وفيه قبول الحق ممن جاء به، كائناً من كان.

وفيه بيان النهي عن الحلف بالكعبة، مع أنها بيت الله الحرام التي حجها وقصدها للحج والعمرة فريضة.

وهذا يبين أن النهي عن الشرك بالله عام، لا يصلح منه شيء، لا لملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا للكعبة التي هي بيت الله في أرضه.

وفيه أن العبد، وإن كان له مشيئة، فمشيئته تابعة لمشيئة الله.

ولا قدرة له على أن يشاء إلا إذا كان الله قد شاءه كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨] وقال: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وفي هذه الآيات والأحاديث ردٌّ على القدرية والمعتزلة، نفاة القدر الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله تعالى من العبد وشاءه، وأنهم مجوس هذه الأمة.

وأما أهل السنة والجماعة، فتمسكوا بالكتاب والسنة في هذا الباب وغيره، واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله في كل شيء، ما يوافق ما شرعه الله، وما يخالفه من أفعال العبد وأقوالهم، فالكل بمشيئته وإرادته.

فما وافق شرعه رضيه وأحبه، وما خالفه كرهه من العبد، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

وفيه بيان أن الحلف بالكعبة شرك، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقر اليهودي على قوله: إنكم تشركون.

ولابن ماجه عن أبي الطفيل أخي عائشة لأمها قال: «رأيت كأنّي على نفر من اليهود فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله.

قالوا: وأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

ثم مررت بنفر من النصارى فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله.

قالوا: وأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

قال: فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخبرته، فقال: هل أخبرت بها أحداً؟ قلت: نعم.

قال: فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإن الطفيل رأى رؤيا أخبر بها من أخبر منكم، وأنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله» وحده. انتهى الحديث.

وهذه الرؤيا حق أقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعمل بمقتضاها فنهاهم أن يقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، وأمرهم أن يقولوا: ما شاء الله وحده.

ولا ريب أن هذا أكمل في الإخلاص وأبعد من الشرك من أن يقولوا: ثم شاء فلان.

لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتشريك من كل وجه.

فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص.

ورد في بعض الطرق: أنه كان يمنعه الحياء منهم.

وبعد هذا الحديث الذي حدثه به الطفيل عن رؤياه خطبهم صلى الله عليه وآله وسلم، فنهى عن ذلك نهياً بليغاً.

فما زال صلى الله عليه وآله وسلم يبلغهم حتى أكمل الله له الدين، وأتم له النعمة، وبلغ البلاغ المبين.

وفيه معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة».

والرؤيا وإن كانت مناماً، فهي وَحْيٌ، يثبت بها ما يثبت بالْوَحْيِ، أمراً ونهياً، إذا قبلها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والله أعلم.

حكم الحلف بغير الله

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك». رواه الترمذي.

ومعناه أشرك غير الله به في التعظيم البليغ، فكأنه مشرك إشراكاً جليًّاً، فيكون هذا زجراً بمبالغة. قاله السيد.

وقال ابن الهمام: من حلف بغير الله، كالنبي والكعبة، لم يكن حالفاً. انتهى. أي لا يصح حلفه، لكونه، أتى بالشرك الواضح.

وعن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تحلفوا بالطواغي، ولا بآبائكم». رواه مسلم.

«الطواغي» جمع طاغية، من الطغيان والمراد بها الأصنام، لأنها سبب الطغيان.

وقيل: كل ما عبد من دون الله فهو من الطواغي، وهذا أرجح.

ويدخل فيه الحلف باسم كل معظم من الملوك والرؤساء، والشيوخ، والأولياء والأنبياء وغيرهم.

وإنما نهوا عن ذلك، لئلا يسبق على لسانهم، جرياً على عادة الجاهلية في الحلف بها.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، ومن كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت». متفق عليه.

قال النووي: الحكم في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف تعظيم للمحلوف به، وحقيقة التعظيم مختصة بالله تعالى، فلا يضاهي به غيره.

ويكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته، سواء في ذلك النبي والكعبة والملائكة والإماتة، والحياة والروح وغيرها، ومن أشدها كراهة الحلف بالإماتة.

وأما الله سبحانه، فله أن يحلف بما شاء من مخلوقاته، تنبيهاً على شرفه.

وقد جاء عن ابن عباس: «لأن أحلف بالله تعالى مائة مرة فآثم، خير من أن أحلف بغيره فأبر».

قال عياض: فإن قيل هذا الحديث مخالف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم، أفلح وأبيه[1].

فجوابه أن هذه الكلمة تجري على اللسان لا يقصد بها اليمين، بل هو من جملة ما يزاد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد، ولا يراد به القسم كما يراد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون القصد إلى النداء. انتهى.

والأظهر أن هذا قد وقع قبل ورود النهي أو بعده لبيان الجواز، ليدل على أن النهي ليس في التحريم، كذا في المرقاة.

---

(١) قوله: وأبيه. غير صحيح، فقد أشبع الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» الكلام على عدم صحة «وأبيه» رواية ودراية فليرجع إليه من أراد الاقتناع. وسيرى هناك قيمة ما يستند الخرافيون من استجازة الحلف بغير الله حتى عم البلاء لشيوع الحلف بالنبي وبالحسين وبالبدوي استناداً على هذه الرواية المزيفة. فإذا علم هذا فلا حاجة لما تكلفه المؤلف من الجواب ومن وقوع هذا الحلف من النبي بذلك قبل ورود النهي ومن التأويل الذي لجأ إليه وهو تقدير المضاف حيث قال: «ورب أبيه» لأنه متى انهار الأساس تبعه ما بنى عليه من الأحكام في الانهيار.

وأقول: الأصل في النهي التحريم، وتقدير العبارة: أفلح ورب أبيه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من حلف فقال في حلفه باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله».

«ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليتصدق». متفق عليه.

يحتمل أن يكون معناه أنه سبق لسانه فليتداركه بكلمة التوحيد، لأنه صورة الكفر، وإلا، فإن كان على قصد التعظيم فهو كفر وارتداد، يجب العود عنه بالدخول في الإسلام. قاله في اللمعات.

قال بعض أهل العلم: كانت العرب في الجاهلية تحلف بالأصنام، فمن جرى على لسانه من المسلمين مثل هذا على طريق العادة، فعليه أن يتلفظ بكلمة الإسلام.

وهذا الحديث دل على النهي عن الحلف بغير الله، وإن جرى به اللسان يتوب[1] عنه في الفور.

وكل حلف جرى به الرسم في أهل الشرك والكفر، إذا حلف به أحد، يقع الخلل في إيمانه.

وفي حديث ثابت بن الضحاك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من حلف على ملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال». الحديث متفق عليه.

وظاهر هذا الحديث أنه يصير كافراً، إما بمجرد الحلف، أو بعد الحنث. كذا قال الطيبي.

والظاهر أنه إن حلف على الماضي، يكفر بمجرد الحلف، وإن حلف على المستقبل، يكفر بمجرد الحنث.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون». رواه أبو داود والنسائي.

المراد بالأنداد، الشركاء، أيّ شركاء كانوا، من حيوان، أو جمادٍ حيٍّ، أو ميت.

قال ابن عمر: أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف: «لا، ومقلب القلوب». رواه البخاري.

وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اجتهد في اليمين قال: «والذي نفس أبي القاسم بيده». رواه أبو داود.

---

(١) قول: يتوب. الصواب أن يقال: يتب، بالجزم لأنه جواب الشرط.

وعن أبي هريرة قال: كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إذا حلف: «لا، وأستغفر الله». رواه أبو داود وابن ماجه.

أي أستغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك.

وفي الباب أحاديث، وفيما ذكرناه مقنع، وبلاغ لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وبالجملة، حاصل هذه الأحاديث أن الحلف بغير الله شرك.

والناس في هذا متسامحون، ترى كثيراً منهم يحلفون بكل من يعظمونه في الدين أو الدنيا، أو يعتقدونه من الفقراء والمشائخ، بكل ما عظمه الكفار والمشركون.

وهذا من أبطل الباطلات، وأوضح الإشراكات.

حكم ما يجري على ألسنة الشعراء من الحلف بغير الله

وأما حلف الشعراء في كلامهم المنظوم بأشياء من أنواع الأوراد والرياحين وأعضاء المحابيب، وإشاراتهم، وكناياتهم ونحوها، فهو من لَغْوِ اليمين الذي لا يؤاخذ عليه، لأن القصد لم يتعلق بتعظيمها، وإنما جاءوا بها لمجرد تحسين الكلام وتزويق البيان، هذا هو الظاهر.

والأحوط أن يجتنب من مثل هذا الاستعمال أيضاً، ليبقى سالماً من شوائب الشرك، سليم الفؤاد من روائح الكفر.

حكم نذر المعصية

وعن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟»

قالوا: لا. قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قالوا: لا.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَوْف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم». رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم: دل الحديث على أنه لا ينبغي أن ينذر إلا لله وحده، وإذا نذر له فليوف له.

حكم النذر لغير الله

وأما إذا نذر لغير الله فلا يوف به، لأن النذر لغيره تعالى معصية، والإصرار عليه ذنب آخر.

وكل مكان وموضع يذبح فيه لغير الله، أو يعبد هناك دونه سبحانه، أو كان عيداً لأحد من المشركين والكفار، فلا يذهب هناك، ولا يذبح ثمة، وإن كان هذا الذبح لله تعالى لا لغيره، لأن التقوى[1] من مواضع التشبه بأهل الكفر واجب.

وسواء في ذلك أن تكون النية في ذلك صالحة أو سيئة، حسنة أو قبيحة.

يدل له حديث: «من تشبه بقوم فهو منهم»، ويشير إلى ذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

ومسائل التشبه كثيرة، لا يأتي عليها الحصر في هذا المقام، وقلَّ من نجا منه.

وأحسن الكتب المجموعة لها كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

والمقصود هنا من إيراد هذا الحديث أن في نذر المعاصي شبه الشرك، والتشبه بأهله، فينبغي الاجتناب منه، وفي الباب أحاديث كثيرة، اشتملت عليها دواوين السنة المطهرة.

حكم السجود لغير الله

عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في نفر من المهاجرين والأنصار، فجاء بعير فسجد له.

فقال له أصحابه: يا رسول الله تسجد لك البهائم والشجر، فنحن أحق أن نسجد لك.

فقال: «اعبدوا ربكم وأكرموا أخاكم، ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». الحديث رواه أحمد.

معناه اعبدوا ربكم بتخصيص السجدة له، فإنها العبودية ونهاية العبادة.

وعظموا أخاكم تعظيماً يليق له بالمحبة القلبية، والإكرام المشتمل على الإطاعة لا العبادة.

وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩] إلى قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

وأما سجدة البعير، فخرق للعادة، واقع بتسخير الله تعالى وأمره، فلا مدخل له صلى الله عليه وآله وسلم في فعله.

والبعير معذور، حيث إنه مأمور من ربه كأمر الله تعالى ملائكته أن يسجدوا لآدم عليه السلام.

---

(١) قوله: التقوى إلخ الأصح أن يقال: التوقي.

اطلاق «الأخ» على النبي

وأطلق صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث لفظ «الأخ» على نفسه المقدسة ومثله في الكتاب العزيز في حق الأنبياء كثير طيب.

وليس في هذا الإطلاق استخفاف له صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم بعض الجهلة من الأمة.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني أن بني الإنسان كلهم إخوة فيما بينهم.

وجوب تعظيم الصغير للكبير

فالكبير منهم أخ كبير، ينبغي تعظيمه على حسب كبره.

والله سبحانه أكبر من كلّ، فيختص بالعبادة وغاية التعظيم.

وقد دل هذا الحديث على أن الأنبياء، والأولياء، وأخلاف الأئمة، والمشائخ، والشهداء، وغيرهم من عباد الله المقربين بشر وعباد له سبحانه عاجزون وإخوان لنا مكرمون، أعطاهم الله تعالى الكرامة والفضيلة علينا.

فهم إخوة كبراء لنا، وعلينا إطاعتهم، وامتثال أوامرهم ونواهيهم فيما جاءوا به من عند الله، وقالوا بما شرعه الله لنا.

ونحن أصغر منهم، وعلينا أن نعظمهم تعظيم الإنسان لإنسان آخر أعظم منه مفضل عليه، لا أن نعظمهم تعظيم العبد لله سبحانه وتعالى.

وفي الحديث أن بعض البهائم والأشجار يعظم بعض عباد الله من الأنبياء والصلحاء.

فيأتي الأسد ـ مثلاً ـ على باب أحد، والفيل على عتبة آخر، والذئب على دار صالح منقاداً له.

وهذا لا يصلح للاستناد في عبادة ذلك الصالح وتعظيمه كتعظيم الله تعالى، بل الذي ينبغي أن يعظم عباد الله المقربين المكرمين كما علم الله لنا من إكرامهم وأحل لنا في الشرع فعله.

ولم يرد الشرع بمجاورة القبور والعكوف عليها، والطواف بها والسجدة إليها.

فإن رأى أسداً أنه يجاورها ليلاً ونهاراً، فلا يستند بذلك، لأن الإنسان لا يليق له أن يتخذ فعل الحيوان له خصلة.

«عن قيس بن سعد قال: أتيت الحيرة» بلدة قديمة بظهر الكوفة «فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم» هو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك.

«فقلت: لرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم أحق أن يسجد له».

«فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت أحق بأن يسجد لك».

«فقال لي: أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟ فقلت: لا، فقال: لا تفعلوا».

قال ذلك إظهاراً لعظم الربوبية، وإشعاراً لمذلة العبودية.

والمعنى لا تفعلوا في الحياة كذلك، أي لا تسجدوا لي، فإن السجدة عبادة مختصة بالله تعالى، لا تحل لمخلوق.

قال الطيبي: أي اسجد للحيِّ الذي لا يموت، ولمن ملكه لا يزول، فإنك إنما تسجد لي الآن مهابة. وإجلالاً لي.

فإذا صرت رهين رَمْسٍ امتنعت عنه، فلا ينبغي السجدة إلا للحيِّ الذي لا يموت.

«لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهم لما جعل الله لهم عليهن من حق». رواه أبو داود، ورواه أحمد عن معاذ بن جبل.

قال بعض أهل العلم: معناه، إني أموت يوماً وأقبر تحت التراب، فما وللسجدة؟ إنما السجدة تليق للذات الباقية الدائمة، التي لا تموت ولا تفقد أبداً، ولا تأخذها سنة ولا نوم، وهو الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، له ما في السموات والأرض.

فهذا الحديث دليل على النهي عن السجدة لحيّ وميت، كائناً من كان وكذلك لقبر، أو مكان لأحدهم، لأن كل حيوان مائت يوماً، ومن مات فقد كان حياً في وقت، مقيداً بالبشرية، فكيف يستقيم أنه بعد الممات صار إلهاً مستحقاً للسجدة إليه؟ بل العبد عبد وإن مشى على الدر، والإله إله وإن لم يعرفوا له القدر والأمر.

وإذا تقرر هذا فقد عرفت أن السجدة لغير الخالق شرك في العبادة، وحيث اعتاد بها غالب الناس لملوكهم ورؤسائهم صارت شركاً في العادة أيضاً، وهي لا تجوز للسلطان والأمير، كائناً من كان وكانوايسجدون لملوك الهند المسلمين منهم والهنود.

وكان السلطان «نور الدين جهانگير» ملك الهند من نسل «تيمور» الأعرج يحب السجدة إليه من جميع رعاياه حتى إن الشيخ أحمد السهرندي المعروف بمجدد الألف الثاني لما أبى من السجدة له وأنكر عليه ذلك، وقال: إن السجدة لا تجوز إلا لخالق البشر، غضب عليه السلطان وقيده في قلعة گواليار، وقصته هذه معروفة مرقومة في كتب التواريخ وغيرها.

وسمعت أنهم يسجدون اليوم لملك الصين، ويعظمونه كتعظيم المعبود لهم.

وهذا من الشرك والكفر بمكان لا يخفى على أحد ممن له عقل سليم، وفهم مستقيم.

وفتوى بعض الفقهاء بجواز سجدة التحية للسلاطين، والملوك مردودة عليه، مضروبة بها في وجهه، بنص أحاديث الباب.

ولم يرد قط ما يدل على جوازها في هذا الشرع لغير الله تعالى.

ولا موجب لصرف ظواهر النصوص عن معانيها إلى تأويلات باردة ركيكة لا تستحق الالتفات لمن يصلح للخطاب.

فَـدَعْ كـل قـول دُونَ قـول مـحـمـد　　فـمـا آمِنٌ فـي دينـه كَـمُـخَـاطِـرِ

فصل: في رد الشرك العادي
وفي إطلاق لفظ «العبد» و«الأمة» ونحوها وصنع التصاوير

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي، ولا يقل العبد ربي، ولكن ليقل سيدي. وفي رواية ليقل سيد ومولائي.

وفي رواية: ولا يقل العبد لسيده مولاي، فإن مولاكم الله». رواه مسلم.

قال بعض أهل العلم: معناه، لا يقول[1] مملوك لسيده إنك مالكي، لأن مالك الكل هو الله تعالى وحده لا شريك له.

ولا يقول السيد لمملوكه: إنك عبدي، وأنت أمتي، لأن هذا شأن الله.

وكلهم عبيده وإماؤه، ليس أحد بمالك أحداً، ولا أحد عبداً لأحد.

والحديث دل على النهي عن مثل هذه المحاورة فيما بينهم مع وجود الملك فيما بين السيد والمملوك فضلاً عن أن يصير عبداً لأحد كذباً ومجازاً، فيسمى مثلاً بـ «عبد النبي»، وعبد الرسول، وعبد السلطان، وأمة فلان.

ويقول في مخاطبة أهل الفضل: يا مالك، يا رازق، يا رب، يا مربي المحب ونحوها.

كما يقال بالفارسية مثلاً بندهٔ حضور، وبندگان عالي، وپرستار خاص، وآشنابرست، وغريب پرور، وخداوند خداگَّان.

ومثل ذلك أن يقول لأحد: إنك مالك مالي وروحي، وإني في يدك، افعل ما شئت.

فهذا كله كذب محض، وشرك بحت ينبغي الفرار منه، ومن أتى به، فقد ثبت عليه الشرك، نعوذ بالله منه.

---

(١) قوله: «لا يقل» إلخ هكذا في الأصل. والأصحّ أن يقول: «لا يقل» بجزم الفعل على ما يقتضيه سياق الكلام. وكذا قوله الآتي: ولا يقول.

ولكن هذا الشرك قد عم وطم في هذا الزمان الأخير، إلى غاية لا يتقي منه فقير ولا أمير إلا من رحمه الله.

وجرت عادة الكتاب بتحرير مثل هذه الألفاظ الشركية البدعية في ألقاب الأمراء والملوك، وآدابهم في الطروس والتوقيعات والخطابيات. اللهم غفراً.

والحديث فيه دلالة على النهي عن استعمال لفظ العبد، والأمة، والرب، ورخصة في قول لفظ، الغلام، والجارية، والفتى.

وهذه الألفاظ المنهي عنها وإن كانت تطلق لغة لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها تحقيقاً للتوحيد لما فيها من التشريك في اللفظ، لأن الله تعالى هو رب العباد، وسيدهم، ومولاهم جميعاً.

فإذا أطلق هذا على غيره فكأن المطلق عليه شاركه في هذا الاسم، فنهى عنه لذلك وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية، والسيادة، والولاية التي هي أوصاف الله تعالى حقيقة.

وإنما المعنى أن هذا مالك له، فيطلق عليه اللفظ بهذا الاعتبار.

فالنهي عنه حَسْماً لمادة الشرك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقاً لإخلاص التوحيد المطلوب، وتبعيداً عما يوهم الإشراك، ولو في اللفظ والعبارة.

وهذا من محاسن مقاصد الشريعة الحقة والملة الصادقة، لما فيه من تعظيم الرب وإبعاده عن مشابهة الخلق، وتنزيهه عن التمثيل.

فأرشدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو ما تقدم.

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً﴾ [مريم: ٩٣] ففي إطلاق هذه الألفاظ على غير المعبود بحق، تشريك في اللفظ، وفي العادة الجارية فيما بينهم، فنهاهم عن ذلك تعظيماً له سبحانه، وأدباً معه تعالى وبُعْداً عن روائح الشرك وشوائب الكراهة وأرشد إلى القول بفتاي وفتاتي وغلامي.

وهذا من باب حماية المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم جانب التوحيد وجنابه.

فقد بلغ أمته كل ما لهم فيه نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقص في الدين، ونقص لتوحيد رب العالمين، فلا خير إلا ودلهم عليه، ولا شر إلا حذرهم منه.

والظاهر من الحديث أن النهي عن إطلاق لفظ «السيد» و«المولى» متأخر عن جوازه ومقدم عليه.

وورود لفظ «الغلام» فيه مُشْعِرٌ بجواز إطلاقه، وعلى هذا يصح أن يقال: هذا، أو ذلك غلام لي أوله.

وإنما نهى بعض أهل العلم عن تسمية الصبيان بمثل غلام فلان، كغلام علي، وغلام محيي الدين، وغلام رسول، وغلام النبي، لكون لفظ الغلام - عندهم، وفي اعتقادهم - بمعنى العبد.

ولا عبرة بالمباني، إنما العبرة بالمعاني، ولا تتبدل الحقائق بتبديل الأسماء، بل الحكم الحكم.

ومثاله أن الخمر حرام، فإن سماه أحد كرماً، لا يحل بإطلاق هذا الاسم عليه، وكذا الربا محرمة، وقد يسميها بعض المحتالين منافع، فهذا لا يحللها أبداً، وإن تبدل الاسم والرسم.

نعم يجوز مثل هذا الاستعمال في قوم ليس عندهم معناه العبد مثلاً، بل يفهمون منه المعنى اللغوي، ويطلقونه عليه.

فتأمل في ذلك تجده كلاماً نفيساً فارقاً بين الاستعمال الحق والإطلاق الباطل.

وعن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تطروني كما أَطْرَتِ النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله». متفق عليه.

الإطراء، هو المبالغة في المدح، والغلو في الثناء، ومجاوزة الحد في الوصف، والكذب فيه. قاله ابن الأثير.

قال بعض أهل العلم: معنى الحديث، أن الفضائل والكمالات والمحاسن التي أعطانيها الله تعالى لا مضايقة في بيانها، ولكنها كلها تتحصل إذا قيل: إني رسول الله، لأنه لا مرتبة أفضل وأعلى في حق البشر من الرسالة، وكل ما سواها من المراتب هي أَدْونُ منها ومع ذلك يبقى الرسول آدمياً، ولا يصير إلهاً وإنما فخره في كونه عبداً لله الذي أرسله، فلا يظهر فيه شأن الإله، ولا يتحد معه، فينبغي أن لا يثني على أحد بمثل هذا الثناء، ولا يقول في حقه مثل هذا القول.

ألا ترى أن النصارى إنما كفروا بمثل هذا الإطراء، وصاروا مردودين من حضرة الإله.

فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته عن أن يسلكوا مسلكهم. ويتجاوزوا في وصفه ومدحه وثنائه، الحدّ المضروب له، ويصيروا كالنصارى في الرد.

ولكن التأسف على هذه الأمة اليوم فإنها لم تقبل قول رسولها في هذا الباب وصارت كالنصارى في القول، والخطاب، والْغُلُوّ، لأن النصارى كانوا قائلين بأن الله تعالى تَجَسَّدَ بعيسى عليه السلام، فهو إنسان من وجه، وإله من وجه وبمثل هذا قال بعض هذه الأمة وأفصح به في النظم، كما قال قائلها:

في الجملة يمين بودكه مي آمد ميرفت بهر قرن كه ديدي

در عــاقبت آن شكل عـرب وار بـر آمـد دارای جـهــان شــد

وقال العرفي الشاعر:

تقــديـر بيــك نــاقــه نشـانيــدد ومحمـل سلمــاي حــدوثِ تــو وليــلاي قــدم را
تــا مجمـع إمكــان ووجـوبت ننــوشتنـد مــورد مـتـعـين نــشــد إطــلاق أعم را

بل نسب بعض الجهلة البطلة الكذابين إلى جنابه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال بنفسه: «أنا أحمد بلا ميم»، وكذلك جمع بعضهم عبارات عربية أدرج فيها من جنس هذه الخرافات كثيرة، وسماها خطبة الافتخار وأضافها إلى عليّ المرتضى كرم الله وجهه، سبحانك هذا بهتان عظيم.

أقمى[1] الله هؤلاء الكذابين وسوّد وجوههم، فقد صنعوا مثل مـا صنعت النصارى، وقالوا بقولهم، حتى كما أن النصارى يقولون: إن تدبير هذا العالم، وعالم الآخرة بيد المسيح عليه السلام وفي قدرته واختياره.

ومن آمن به والتجأ إليه لا يحتاج إلى العبادة، ولا يضره ذنب، ولا حاجة له في ميز الحلال من الحرام، بل هو سائبة الله تعالى، فليفعل ما شاء يشفع له عيسى عليه السلام في الآخرة، وينجيه من عذاب الله تعالى وعقابه.

فهكذا قال جهلة هذه الأمة وبطلتهم، وجاءوا بمثل هذه العقيدة في جنابه صلى الله عليه وآله وسلم، بل في حق الأئمة، وأولياء الأمة، بل في حق كل مولوي وشيخ، نعوذ بالله من ذلك. انتهى.

وهذه مقالاتهم في كتبهم المؤلفة في أحوال الأولياء، وهذه قصائدهم في مدح الصلحاء الأصفياء.

اشتملت على إطرائهم إلى غايةٍ فَضَّلُوهم على الله تعالى، وأثبتوا لهم كل قدرة وتَصَرُّفٍ وأمرٍ في الخلق.

قال «الشوكاني» في «الدر النضيد»: فانظر - رحمك الله - ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلو المنهي عنه، المخالف لما في كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما يقوله صاحب البردة رحمه الله:

يــا أكــرم الـخلق مــالـي من ألــوذ بــه ســواك عـنــد حلول الـحـادث الـعـمـم

فانظر كيف نفى كل ملاذٍ ما عدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وغفل عن ذكر ربه، ورب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) أقمى الله إلخ: أي أهلك الله هؤلاء ونظف الأرض منهم.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذا باب واسع قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى تَرَقَّوْا إلى خطاب غير الأنبياء عليهم السلام بمثل هذا الخطاب، ودخلوا من الشرك في أبوابٍ بكثير من الأسباب.

من ذلك قول من يقول مخاطباً لابن العجيل:

هات لي منك يا ابن موسى إغاثة عاجلاً في سيرها حثاثة

فهذا محض الاستغاثة التي لا تصلح لغير الله بميت من الأموات، قد صار تحت أطباق الثرى، منذ مئين من السنين.

ويغلب على الظن أن مثل هذا البيت والبيت الذي قبله، إنما وقعا من قائلهما لغفلة وعدم تيقظ، ولا مقصد لهما إلا تعظيم جانب النبوة والولاية.

ولو نُبِّها لتَنَبَّها ورجعا، وأقرَّا بالخطأ.

وكثيراً ما يعرض ذلك لأهل العلم والأدب والفطنة وقد سمعنا ورأينا.

فمن وقف على شيء من هذا الجنس لَحِيٍّ من الأحياء، فعليه إيقاظه بالحجج الشرعية.

فإن رجع، وإلا كان الأمر فيه كما أسلفناه.

وأما إذا كان القائل قد صار تحت أطباق الثرى فينبغي إرشاد الأحياء إلى ما في ذلك من الخلل.

وقد وقع في البردة والْهَمْزِيَّةِ شيء كثير من هذا الجنس.

ووقع أيضاً لمن تصدر لمدح نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ومدح الصالحين والأئمة الهادين ما لا يأتي عليه الحصر، ولا يتعلق بالاستكثار منه فائدة.

فليس المراد إلا التنبيه والتحذير لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ * رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [الذاريات: ٥٥ وآل عمران: ٨]. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: أبى المشركون إلا مخالفة أمره وارتكاب نهيه، وعظموه بما نهاهم عنه وحذرهم منه، وناقضوه أعظم مناقضة، وضاهوا النصارى في غُلُوِّهِمْ وشركهم، ووقعوا في المحذور، وجرى منهم من الغلو والشرك شِعراً ونثراً، ما يطول عَدُّهُ، وصنفوا فيه مصنفات.

وقد ذكر شيخ الإسلام «ابن تيمية الإمام» عن بعض أهل زمانه أنه جوز الاستغاثة بالرسول

صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما يستغاث فيه بـالله، وصنف في ذلك مصنفاً ردّه شيخ الإسلام، ورَدُّه هذا موجود بحمد الله[1].

وقال: إنه يعلم مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله، وذكر أشياء من هذا النمط، ونعوذ بالله من عمى البصيرة.

وقد اشتهر في نظم البوصيري قوله:

يـا أكـرم الخلق مـا لـي من ألـوذ بـه   ســواك عـنـد حلول الـحـادث الـعـمـم

وما بعده من الأبيات التي مضمونها إخلاص الدعاء، واللياذ، والرجاء، والاعتماد في أضيق الحالات، وأعظم الاضطرار لغير الله.

فناقضوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في ارتكاب ما نهى عنه أعظم منـاقضة، وشاقُّوا الله ورسوله أعظم مُشَاقَّة.

وذلك أن الشيطان أظهر لهم هذا الشرك العظيم في قالب محبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيمه.

وأظهر لهم التوحيد والإخلاص الذي بعثه الله به في شبح تنقيصه.

وهؤلاء المشركون هم المنتقصون الناقصون، أفرطوا في تعظيمه بما نهاهم عنه أشدّ النهي، وفرطوا في متابعته التي كان قد أمرهم بها في كل نقير وقطمير.

فلم يعبأوا بأقواله وأفعاله، ولا رضوا بحكمه، ولا أسلموا له.

وإنما يحصل تعظيم الرسول صلى الله عليه وآلـه وسلم ومحبته بتعـظيم أمره ونهيـه والاهتداء بهديه، واتباع سنته والدعوة إلى دينه الذي دعا إليه، ونصرته، وموالاة من عمل به، ومعاداة من خالفه.

فعكس أولئك المشركون ما أراد الله ورسوله علماً وعملاً، وارتكبوا ما نهى عنـه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً. والله المستعان. انتهى.

قلت: وقد وقع من هذا الجنس (أي الغلو القبيح، والإطراء في ثناء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وثناء المشائخ الصلحاء، والأساتذة الكرام) شيء كثير في اللغة الفارسية والهندية في هذا الزمان من شعراء العصر، وتبع فيه الآخر الأول.

ولم يلتفتوا إلى إيقاظ من أيقظهم، ولم يصغوا إلى كلام من وعظهم في ذلك وزجرهم عن مثل هذا المدح والتوصيف، بل رموه بكل حجر ومدر.

---

(١) المصنف الذي ذكره المؤلف لابن تيمية هو كتاب «الرد على الإخنـائي» وليوسف النبهـاني أيضاً كتـاب «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» وقد رد عليه أحد علمـاء العراق ويقـال: إنه محمـود شكري الآلوسي وسمي كتابه «نيل الأماني في الرد على النبهاني».

وقالوا: إن المانع من جنس هذا الكلام مستخف بالرسول عليه الصلاة والسلام، وهم أشد استخفافاً له صلى الله عليه وآله وسلم، بإحداث مثل هذه الألفاظ المبتدعة، والأوصاف المختلفة، التي لم يرد بها الشرع الشريف قط، ولم يأذن بها الله، وما أنزل الله بها سلطاناً.

هذا شاعر الهند «غلام إمام» المتخلص بالشهيد، قد صار تحت أطباق الثرى، غلا في بيان قصص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومدائحه صلى الله عليه وآله وسلم، نظماً ونثراً بلغة الفرس والهند، وتبعه من الجهلة بالدين، والمسلمة المشركين.

أليس يكفي في مدحه صلى الله عليه وآله وسلم ما وردت به السنة الصحيحة من الخصائص والأوصاف الكمالية، وهي مدونة في دواوين الإسلام؟ وما وصفه به رب العالمين الذي جعله خاتم الرسل وسيد الأولين والآخرين، وقال في كتابه المبين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

لا يبلغ مدح أحد إلى هذا المدح، ولا يتصور المزية فيه على هذا الكلام الجامع الحافل، الصادر من خالق السموات والأرضين.

فعليك يا هذا أن لا تمدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بما مدحه الله تعالى في كتابه العزيز، وأفصحت به دواوين السنة المطهرة الصحيحة الثابتة عند أهل العلم بها والمعرفة لها، ففيها ما يشفي ويكفي.

واجتنب عما جاء به الغالون المطرون وبادر إليه أفكارهم المبتلاة بريب المنون.

فدع عنك نهباً صيح في حجراته ... وهات حديثاً ما حديث الرواحل

عن مطرف بن عبدالله بن الشخير قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيد الله»، تعظيماً لربه وتواضعاً لنفسه، فحوّل الأمر فيه إلى الحقيقة مراعاة لآداب الشريعة والطريقة، أي الذي يملك نواصي الخلق، ويتولى أمرهم ويسوسهم، هو الله سبحانه وهذا لا ينافي سياسته المجازية الإضافية المخصوصة بالأفراد الإنسانية حيث قال: «أنا سيد ولد آدم» أي لا أقول افتخاراً، بل تحدثاً بنعم الله وإخباراً بما أخبرني به الله تعالى.

«فقلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، فقال: قولوا قولكم أو بعض قولكم» أي مجموع ما قلتم، أو هذا القول ونحوه.

يعني اقتصروا على إحدى الكلمتين من غير حاجة إلى المبالغة بها.

ويمكن أن يكون المعنى، بل قولوا بعض قولكم مبالغة في التواضع.

وقيل: قولوا قولكم الذي جئتم لأجله وقصدتموه، ودعوا غيره مما لا يعنيكم.

«وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ». رواه أبو داود.

أي لا يتخذنكم جَرِيًّاً، بفتح الجيم وكسر الراء، وتشديد الياء، أي كثير الجري في طريقه ومتابعة خطواته.

وقيل: هو من الجرأة، أي لا يجعلنكم ذوي شجاعة على التكلم بما لا يجوز.

وفي النهاية، لا يغلبنكم فيتخذكم جرياً، أي رسولاً ووكيلاً.

وعلى الجملة، الحديث يشير إلى المنع من الاشتغال بالمدائح الْمَنْهِيِّ عنها، وينهى عن الغلو والمبالغة والإطراء والإغراق في توصيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن ذلك من خطوات الشيطان.

وإذا ثبت هذا النهي في حقه صلى الله عليه وآله وسلم، فغيره أولى به.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني ينبغي الأدب عند مدح أحد من الكبراء، فلا يوصف إلا بما يوصف به البشر، ويختصر في ذلك، ولا يجول في ميدان المدائح كالفرس الْحَرُونِ، لئلا يقع سوء الأدب في جنابه تبارك وتعالى.

ولفظ «السيد» له معنيان:

أحدهما: أن السيد هو الذي يكون مالكاً مختاراً بنفسه وحده، ولا يكون محكوماً عليه من أحد، بل يكون حاكماً مستقلاً بذاته كشأن الملوك في الدنيا، فهذا الأمر إنما هو شأن الله تعالى، ليس غيره سيداً بهذا المعنى.

وثانيهما: أن السيد، رَعَوِيٌّ لآخر، ولكن له فضل على عامة الرعايا، ممتاز منهم بالمزايا، ينزل إليه حكم الحاكم أولاً، ثم يبلغ إليهم من لسانه وبواسطته كـ «مرزبان» القرى و«قهرمان» المحلات، و «خوانين» السوقة.

فالنبي بهذا المعنى سيد لأمته، والإمام سيد أهل عصره، والشيخ سيد لمريديه، والعالم سيد لتلامذته، والمجتهد لمتبعيه.

فإن هؤلاء الكبار الكرام يتمسكون بحكم الله تعالى أولاً بأنفسهم، ثم يبلغونه إلى أصاغرهم ويعلمونهم.

وهكذا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم سيد أهل العالم أجمعهم، وأكتعهم وأبصعهم، ومرتبته عند الله عز وجل أعلى من الجميع، وأكبر من الكل.

وهو صلى الله عليه وآله وسلم أقوم الخلق وأكبرهم في القيام بأحكام الله تعالى.

وكل الناس محتاجون إليه في تعلم سبل الله وشرائعه.

وعلى هذا يصح أن يقال له سيد العالم، بل يجب أن يعتقد فيه هذه السيادة العامة الشاملة للجميع.

وأما بناء على المعنى الأول، فليس هو صلى الله عليه وآله وسلم سيد نملة واحدة، فضلاً عن غيرها، لأنه عليه السلام لا يقدر على التصرف في نملة من تلقاء نفسه.

وبالجملة، الغلو في مدائح الأنبياء والصلحاء نوع من أنواع الشرك الخفي، ولذلك قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، والغلو هو الإفراط في التعظيم بالقول والاعتقاد.

والمعنى لا ترفعوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله فتنزلوه التي لا تنبغي إلا لله.

والخطاب وإن كان لأهل الكتاب، فإن عام تناول جميع الأمة تحذيراً لهم من أن يفعلوا مثل فعل النصارى في عيسى، وفعل اليهود في عزير عليهما السلام كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحديد: ١٦] الآية.

وتقدم حديث: «لا تطروني كما أطرت النصارى» قريباً، وسيأتي حديث أنس في النهي عن الرفع فوق المنزلة.

فكل من وصف نبياً أو ولياً، بما لم يجز، فقد غلا واتخذه إلهاً، وضاهى النصارى في شركهم، واليهود في تفريطهم.

فإن النصارى غلواً في المسيح، واليهود، عادوه، وسبوه، وتنقصوه.

فالنصارى أفرطوا، واليهود فرطوا.

قال شيخ الإسلام[1]، من تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى، وغلا في الدين بإفراط فيه وتفريط، فقد شابههم.

قال: وعليٌّ عليه السلام حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خُدَّتْ لهم عند باب كندة فقذفهم فيها، واتفق الصحابة على قتلهم.

لكن مذهب ابن عباس، أن يقتلوا بالسيف من غير تحريق، وهو قول أكثر العلماء وجمهور المحدثين.

قلت: وكان هذا التحريق على غلوهم في مدحه رضي الله عنه، حيث اعتقدوا فيه ما ليس بثابت.

فكذلك كل من يغلو في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويطري في وصفه بما ليس بجائز في الشرع، ولم يَرِدْ به دليل، وجاوز فيه إلى حد الغلو والإغراق فهو مستحق للقتل وإزهاق الروح عند العلماء بالاتفاق، ووصفه هذا منهي عنه، قبيح أشد القباحة.

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

وأما أحاديث السكارى فما أحقها بأن تطوى على غرّها، ولا تروي.

وإنما الكلام فيمن يعقل ويأكل ويفهم، ويقول الشعر، ويعرف معناه، ثم لا يجتنب من مثل هذه الكبائر الموصلة له إلى حد الكفر البواح، بل يعتقده حسنة من حسناته، ويفتخر بقوله في المحافل والمجالس، نعوذ بالله من الخذلان.

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني لا أريد أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله تعالى».

هذا نص في محل النزاع، وفيه دلالة على النهي عن الغلو في المدائح والأوصاف التي لم يَرِدْ بها الشرع، ولم يأذن بها الله.

«أنا محمد بن عبدالله، عبده ورسوله». رواه رزين.

هذا بيان المنزلة التي أنزلها الله تعالى رَسُولَهُ الكريم.

أي قولوا لي: عبد الله ورسول الله، ولا ترفعوني فوق هذه المنزلة، كما رفعت النصارى عيسى بن مريم عليهما السلام، وكما رفعت أدباء هذه الأمة وشعراؤها في كلامهم المنثور والمنظوم، وبلغوا به إلى غاية تستلزم إساءة الأدب في حضرة الله عز وجل.

بل منزلتي الرفيعة التي منحنيها سبحانه وتعالى هي هذه العبودية والرسالة منه إلى خلقه.

فمن رفعتي فوق ذلك، وأخرجني عن دائرة العبودية لله تعالى ورسولته، وجاء بما يفيد المزية على هذا، فقد بَعُدَ عن سواء السبيل، وأتى بما هو غير ثابت من الله الجليل، ووقع بسبب ذلك في حبالة الشيطان، وشَرَكِ الشرك.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني كما أن الكبراء والسادة الآخرين يفرحون بالمبالغة في مدائحهم ومناقبهم، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليس كذلك.

لأنهم لا غرض لهم بدين المداحين الواصفين المطرين، بقي أم ذهب.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمته رؤوف رحيم، وعليهم شفيق، ولم يكن له شغل إلا إصلاح دين أمته، وإنجاؤهم مما يهلكهم ويضرهم.

فلما علم أن أمتي له محبة عظيمة بي ويشكرون إحساني[1] إليهم، وقد جرت العادة أن الإنسان إذا مدح محسنه ومحبوبه يبالغ في ثنائه، ويتجاوز الحد في مدحه وإطرائه، فأرشد

---

(١) قوله: فلما علم أن أمتي له محبة عظيمة بي ويشكرون إحساني إليهم. هكذا في الأصل والسياق يقضي أن يكون الكلام هكذا «فلما علم أن أمته لهم محبة عظيمة به ويشكرون إحسانه إليهم».

صلى الله عليه وآله وسلم أمته إلى النَّهْيِ عن التجاوز في مدحه، لأن في هذا إثبات أوصاف الألوهية في رسول الإله، وهو يبطل الإيمان، ويهدم الإسلام، ويهلك الدين، ويجعل المداح عدواً له صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال: إني لا أرضى بهذه المبالغة والإطراء والتجاوز في المديح والثناء، بل اسمي محمد، لا إله، ولا خالق، ولا رازق، ولا متصرف، ولا مالك، ولا شريك الباري في القدرة والعلم والحياة، ونحوها من الصفات الواجبة، التي اختصت به سبحانه.

وقد ولدت من أبويَّ كما تولد الناس من آبائهم وأمهاتهم، وإنما أنا بشر مثلكم، وفخري هو هذه العبودية، وامتيازي من الناس هو علمي بأحكام الله، وغفلة الناس الآخرين منها.

فيلزمهم أن يتعلموا مني شرائع الله تعالى رب العالمين، ولا يرفعوني فوق هذه المرتبة إلى أبد الآبدين.

ويؤيده حديث ابن عباس مرفوعاً: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو». رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال والأقوال. انتهى.

ويزيده إيضاحاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً. رواه مسلم.

«والمتنطع» المتعمق في الشيء، المتكلف للبحث عنه، على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم.

ومن التنطع: الإطالة والإطراء في مدائح الأنبياء والصلحاء.

وقال ابن الأثير: هم المتعمقون الغالون في الكلام، المتكلمون بأقاصي حلوقهم، مأخوذ من «النطع» وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل متعمق، قولاً وفعلاً.

قال النووي: فيه كراهة التقعر في الكلام بالشدق، وتكلف الفصاحة، واستعمال وَحْشِيِّ اللغة، ودقائق الإعراب في مخاطبة العوام ونحوهم. انتهى.

وإنما قال ذلك ثلاثاً، مبالغة في التعليم والبلاغ.

وبالجملة، هذا الحديث كما شمل أهل الكلام، والرأي، والفقه، والقياس، فكذلك شمل الشعراء والناظمين والناثرين، في مدائح الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الآتين بما لم يجز في الدين، من الغلو القبيح، والوصف السوء في ثناء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهم طيور في هواء المعاني، متعمقون في إبداع المباني.

يفتخر أحدهم بإيجاد تركيب، وترتيب مبان ومعان لم يسبق إليهـا، وهي عن الأدب بمراحل، وعن القدر بمعزل.

وقد اشتمل على أوصاف ضاهت أوصاف الله، بل رَبَتْ عليها.

ومنهم من يصفه صلى الله عليه وآله وسلم بسماتٍ اختارها الشعـراء لمعايشتهم من وصف الخط والخال، وتشبيههما بالظلم والكفر، ونحوهما، معاذ الله من الخذلان.

أين هذا من ذاك ﴿تَكَادُ السَّمٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ﴾ [مريم: ٩٠].

هل يصح في عقل أو شرع، أن يجعل رسول الأمة أو نبيها معشوقاً ظالماً، أو محبوباً كافراً، أو قاتلاً لمحبه بالعين الشهلاء، أو ذاهباً ا للبه بالغنج والدلال والفروع السوداء، ونحو ذلك؟ ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠ والمنافقون: ٤].

ولولا أنا رأينا مثل هذا الصنيع في كلام من يدَّعي محبة الرسول، ويلقب نفسه بعاشق النبي صلى الله عليـه وآله وسلم، ويقـول فيه شعـراً، يشتمل على مثـل هـذه الكفـريـات الصريحة، والباطلات الخبيثة، وهو على ألسنة الناس اشتهر، وبه كـل حمار افتخـر، لما تعرضنا بذكر ذلك، والله سبحانه منتقمهم[1] مما هنالك.

حكم التصوير وما ورد فيه

«وعن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نمرقة» بضم النون وفتح الراء، وهي وسادة صغيرة، وقيل: هي مرفقة.

فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام على الباب فلم يدخل، فعرفت في وجهه الكراهية، قالت: فقلت يا رسـول الله: أتوب إلى الله وإلى رسـوله مـاذا أذنبت؟.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما بال هـذه النمرقـة؟» قالت: قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسَّدَها[2].

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أصحـاب هذه الصـور يعذبـون يوم القيامة. يقال لهم: أحيوا ما خلقتم».

وقال: «إن البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة». متفق عليه.

قال بعض أهل العلم: يعني أن المشركين يعبدون الأصنام والأوثان، فلهذا يستقذر الملائكة من الصور المنحوتة، وينفر عنها الرسل والأنبياء عليهم السلام أيضاً.

---

(١) قوله: منتقمهم هكذا في الأصل: الصواب أن يقال: منتقم منهم.

(٢) قوله: وتوسدها: أي وتتوسدها.

والمصورون يعذبون في الآخرة،لأنهم جمعوا أسباب عبادة الأوثان.

فعلم من هذا الحديث أن ما يفعله جهلة المسلمين من تعظيم تصاوير أنبيائهم وأئمتهم وأوليائهم ومشائخهم وأحبابهم وأولادهم ونسائهم وعشائرهم وقبائلهم، ويحفظونها عندهم، رجاء للبركة، أو تذكاراً للأحبة، فذلك ضلال بَحْتٌ وغَرْقٌ في بحر الشرك.

والأنبياء والملائكة ساخطون عليهم، باغضون لهم، بل لا يدخلون في بيت فيه تصوير[1] لأحد من هؤلاء وغيرهم، استقذاراً منه، واحترازاً عن دنسه ورجسه.

فالذي ينبغي للمسلم أن يخرج هذه التصاوير من بيوته، ويبعدها عن نفسه وأهله وآله، ليفرح الرسول عليه السلام، وتدخل الملائكة في بيته على الدوام، وتنتشر بركات قدومهم إليه.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة من قتل نبياً أو قتله نبيٌّ، أو قتل أحد والديه، والمصورون وعالم لم ينتفع بعلمه». رواه البيهقي في شعب الإيمان.

دل الحديث على أن المصورين داخلون في هؤلاء الذين هم أشد الناس عذاباً في اليوم الآخر، فهم أصحاب الكبائر العظمى، بل أهل الشرك الجليِّ الواضح.

ألا ترى أن «يزيد» و «شمر» لم يقتلا رسولاً ولا نبياً، إنما قتلا سِبْطَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإمام وقته الذي كان نائباً عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

فالمصور أسوأ حالاً منهما، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرنه بقاتل الأنبياء.

ويؤيده حديث ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أشد الناس عذاباً عند الله المصورون». متفق عليه.

وفي الحديث أيضاً وعيد شديد لغير المصور من المذكورين فيه، وهم قتيل النبي وقاتله، وقاتل أحد الأبوين، والعالم الغير المنتفع بعلمه، وهو الذي لم يعمل بنفسه بما علم، ولم يعلم غيره ما تعلم، لا باللسان، ولا بالبيان، ولا بكتابة البنان.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: قال الله تعالى: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو شعيرة). متفق عليه.

المراد بالذرة ـ المشددة بالراء ـ النملة الصغيرة.

---

(١) قوله: تصوير هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: صورة لأن التصوير مصدر والمصادر لا وجود لها في الأعيان بل في الأذهان فقط.

وما أفحم هذه الحجة، فإنه لا يقدر أحد من المخلوق أن يخلق شيئاً من ذلك بل لا يمكن أحداً أن يدعيه ويصدق في هذا، بل كلهم محجوجون بهذه الحجة النيرة اللامعة لَمَعَانَ الشمس في نصف النهار.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني أن المصورين يدعون الإِلْهيَّة في هذه السترة، لكونهم يريدون أن يصنعوا أشياء مثل ما صنعه الخالق القدير.

فهم مسيئو الأدب بالله عز وجل، ودعواهم هذه كذب صريح، وحجة داحضة.

كيف وهم عاجزون من أن يخلقوا ذرة، أو يقدروا عليها وليسوا إلا ناقلين لها؟

وهم بذلك واقعون في الشرك الواضح، لإيذانهم بأنهم شركاء الباري في انتزاع هذه الصُّوَر، وقد حشدوا لعابدي الصور أسباباً لعبادة غير الله تعالى.

وأما حكم التصوير على طريقة أهل الفروع وحكمها وقسمتها إلى صور جائزة وغير جائزة فمحل ذلك كتب الفروع. وقد قضى صاحب «دليل الطالب على أرجح المطالب» هذا الوطر فيه، فراجعه.

وإنما مرادنا في هذا الموضع بيان الشرك العادي السائر الدائر في عامة الناس من المسلمين المشركين الغافلين عن مسائل الدين.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صَوَّرها نفساً فيعذبه في جهنم». قال ابن عباس: فإن كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا روح فيه. متفق عليه.

فيه جواز تصوير غير الحيوان، والأولى تركه أيضاً.

ولكن التأسف على أهل هذا الزمان، فقد راجت فيهم التصاوير في كل شيء حتى الأواني والملابس، وظروف الطعام والشراب وغيرهما، والبيوت وآلات الكتابة ونحوها، مما لا يأتي عليه الحصر. وأشكل على أهل الدين الاجتناب منه لعموم البلوى وخصوص الحكومة فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يخرج عنق من النار يوم القيامة له عينان تبصران، وأذنان تسمعان ولسان ينطق، يقول: إني وُكِّلت بثلاثة، بكل جبار عنيد» ـ أي معاند متكبر ـ «وكل من دعا مع الله إلٰهاً آخر» وعبده بعبادةٍ أيَّ عبادة كانت، صغيرة أو كبيرة، جلية أو خفية «وبالمصورين» الذين يصورون الحيوانات في القراطيس والثياب وجميع الأشياء «رواه الترمذي».

وقد قرن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصورين في هذا الحديث، بالمشركين، والظالمين المتكبرين وهذا وعيد عظيم لا يقادر قدره ولا يبلغ مداه.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة جدًّا، وفيما أوردناه كفاية وبلاغ، لمن ألقى السمع وهو شهيد.

باب في ردّ بقية أنواع الشرك مما تقدّم إجمالاً أو لم يتقدّم أصلاً. وفيه فصول

فصل: في شرك لبس «الحلقة» والخيط ونحوهما لرفع البلاء ودفعها ومعنى رفع الشيء إزالته بعد نزوله، ومعنى دفع الشيء منعه قبل نزوله

عن عمران بن حصين رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً في يده حلقة».

وفي رواية الحاكم: «دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي عضدي حلقة من صُفْرٍ» فالمبهم في هذه الرواية هو عمران راوي الحديث.

«قال: ما هذه؟».

يحتمل أن يكون الاستفهام للاستفصال عن سبب لبسها، أو يكون للإنكار وهو أظهر.

«قال: من الواهنة».

قال أبو السعادات: «الواهنة» عرق يأخذ بالمنكب وفي اليد كلها، فيرقى منها. وقيل: مرض يأخذ في العضد، وهي تأخذ الرجال دون النساء.

«قال: انزعها» نهى عنه لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم وفيه اعتبار المقاصد، و«النزع» هو الجذب بقوة.

«فإنها لا تزيدك إلا وهناً» أخبر أنها لا تنفعك بل تضرك وتزيدك ضعفاً وكذلك كل أمر نهى عنه، فإنه لا ينفع غالباً، وإن نفع بعضه في اعتقاده الكاذب فضرره أكبر من نفعه.

«فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً» لأنه شرك استعان صاحبه بغير الله تعالى و«الفلاح» هو الفوز والظفر والسعادة.

وفي هذا شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر وأنه لم يعذره بالجهالة.

وفيه الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك «رواه أحمد بسند لا بأس به».

وله رضي الله عنه عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «من تعلق تميمة» أي علقها متعلقاً بها قلبه في طلب خير، أو دفع شر وضير.

قال المنذري: خرزة كانوا يعلقونها، يرون أنها تدفع عنهم الآفات، وهذا جهل وضلال، إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمائم جمع تميمة وهي خرزة كانت العرب تعلقها على أولادهم يتّقون بها العين في زعمهم فأبطلها الإسلام «فلا أتم الله له» دعاء عليه «ومن تعلق وَدْعَةً» بفتح الواو وسكون المهملة قال في «مسند الفردوس»: الودع شيء يخرج من البحر شِبْهُ الصدف، يتّقون به العين «فلا ودع الله له» بتخفيف الدال، أي لا جعله في دعة وسكون.

قال أبو السعادات: هذا دعاء عليه.

وروى هذا الحديث أيضاً أبو يعلى، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

وفي رواية لأحمد: «من تعلق تميمة فقد أشرك».

وهذا أصرح من الأول، ورواه الحاكم أيضاً بنحوه، ورواته ثقات.

قال ابن الأثير: إنما جعلها شركاً لأنهم أرادوا دَفْعَ المقادير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

قال: ولابن أبي حاتم عن حذيفة أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى فقطعه، وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وفي لفظ: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيراً فقطعه، أو انتزعه، ثم قال: وما يؤمن إلخ.

كان الجهال يعلقون التمائم والخيوط ونحوها، لدفع الْحُمَّى، واستدل حذيفة بالآية على أن هذا شرك.

وفيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزل الله في الشرك الأكبر، لشمول الآية له ودخوله في مسمى الشرك.

وفي رواية عن حذيفة بلفظ: إنه دخل على مريض فَلَمَسَ عضده، فإذا فيه خيط، فقال: ما هذا؟ قال: شيء رُقِيَ لي فيه، فقطعه وقال: لو مِتَّ وهي عليك ما صليت عليك.

وفيه إنكار مثل هذا وإن كان يعتقد أنه سبب، فالأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله ورسوله مع عدم الاعتماد عليها.

وأما التمائم والخيوط والحروز والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهلة البطلة، فهو شرك يجب إنكاره وإزالته بالقول وبالفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه.

وفي هذه الآثار عن الصحابة ما يبين كمال علمهم بالتوحيد، وبما ينافيه من أنواع الشرك، أو ينافي كماله.

فصل: في رد شرك الرقى والتمائم

«عن أبي بشير الأنصاري: أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره.

قال الحافظ بن حجر: لم أقف على تعيينه «فأرسل رسولاً» هو زيد بن حارثة رواه الحارث بن أسامة في مسنده كما قال الحافظ: «أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر» بفتحتين واحد أوتار القوس.

وكان أهل الجاهلية إذا اخلولق الوتر، أبدلوه بغيره، وقلدوا به الدواب، اعتقاداً منهم أنه يدفع عن الدابة العين «أو قلادة إلا قطعت». رواه الشيخان في الصحيحين.

والشك فيه من الراوي، هل قال شيخه: قلادة من وتر، أو قال: قلادة، وأطلق ولم يقيد؟

ويؤيد الأول ما روي عن مالك: أنه سئل عن القلادة فقال: ما سمعت بكراهتها إلا في الوتر.

ولأبي داود، قلادة، بغير شك.

قال البغوي في شرح السنة: تأول مالك أمره عليه السلام بقطع القلائد، على أنه من أجل العين.

وذلك أنهم كانوا يشدون تلك الأوتار والتمائم والقلائد، ويعلقون عليها العود، ويظنون أنها تعصمهم من الآفات.

فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئاً.

وقال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار، لئلا تصيبها العين.

فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإزالتها، إعلاماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً: وكذا قال ابن الجوزي وغيره.

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة المتقدم وهي ما علق من القلائد، خشية العين ونحو ذلك. انتهى.

وعن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الرقي والتمائم والتولة شرك». رواه أحمد، وأبو داود. وفيه قصة.

ولفظ أبي داود عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود: أن عبدالله رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟

قلت: خيط رُقِيَ لي فيه. قالت: فأخذه، ثم قطعه، ثم قال: أنتم آل عبد الله لأَغْنياء عن

الشرك. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إلخ.

فقلت: لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلان اليهودي، فإذ رقي سكنت.

فقال عبدالله: إنما ذلك عمل الشيطان، كان ينخسها بيده، فإذا رقي كف عنها.

إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً». ورواه أيضاً ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح، وأقره الذهبي.

والمراد بالرقي في هذا الحديث هي التي تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك.

فقد رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العين والحمة. يشير إلى أن الرقي الموصوفة بكونها شركاً هي التي يستعان فيها بغير الله.

وأما إذا لم يذكر فيها إلا أسماء الله تعالى وصفاته وآياته والمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذلك جائز حسن، أو مستحب، وليس بشرك.

ويدل له حديث عوف بن مالك عند مسلم قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا عليَّ رقاكم ما لم يكن فيه شرك». وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: كان عليه السلام قد رقى ورقي وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله تعالى فهي مباحة، أو مأمور بها.

وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منهما بغير لسان العرب فإنه ربما كان كفراً، أو قد لا يدخله الشرك.

قلت: ومن ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها وأنها تدفع عنهم آفات يعتقدون ذلك من قبل الجن ومعاونتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: كل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقي به فضلاً أن يدعوا به ولو عرف معناه، لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية.

فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعاراً فليس من دين الإسلام.

وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط:

١ ــ أن يكون بكلام الله، أو بأسمائه وصفاته.

٢ ــ وباللسان العربي، وبما يعرف معناه.

٣ ــ وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى. انتهى.

معنى «التمائم» وحكم تعليقها

والتمائم شيء يعلق على الأولاد عن العين.

وقال الخلخالي: «التمائم» جمع تميمة، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات وعظام، لدفع العين.

وهذا منهي عنه، لأنه لا رافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله وبأسمائه.

قال بعض العلماء: لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه. منهم ابن مسعود رضي الله عنه. انتهى.

أقول: إن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، اختلفوا في جواز تعليق التمائم التي من القرآن وأسماء الله تعالى وصفاته.

فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول ابن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر، وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك. وبه قال ابن مسعود وابن عباس. وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن حكيم. وبه قال جماعة من التابعين.

منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه.

وجزم به المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

قال بعض العلماء: وهذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل.

الأول: عموم النهي، ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق من ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلا بد أن يمتهنه المعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك.

قال: وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف، يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصاً إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة، من تعظيم القبور واتخاذها المساجد، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف الدعوات والرغبات والرهبات وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ * وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٦ و١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن يحصر. انتهى. قلت: غربة الإسلام شيء، وحكم المسألة شيء آخر.

والوجه الثالث المتقدم لمنع التعليق، ضعيف جداً لأنه لا مانع عن نزع التمائم عند قضاء الحاجة ونحوها، لساعة ثم يعلقها.

والراجح في الباب، أن ترك التعليق أفضل في كل حال بالنسبة إلى التعليق الذي جوزه بعض أهل العلم، بناء على أن يكون بما ثبت، لا بما لم يثبت، لأن التقوى له مراتب، وكذا الإخلاص، وفوق كل رتبة في الدين رتبة أخرى، والمحصلون لها أقل.

ولهذا ورد في الحديث في حق السبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب: أنهم هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون مع أن الرقى جائزة وردت بها الأخبار والآثار. والله أعلم بالصواب.

والمتقي من يترك ما ليس به بأس خوفاً مما فيه بأس.

معنى «التولة»

وأما التولة: فهو شيء مصنوع يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته.

وبهذا فسره ابن مسعود راوي الحديث، كما في صحيح ابن حبان، قالوا: يا أبا عبد الرحمن هذه الرقى والتمائم قد عرفناها، فما التولة؟ قال: شيء يصنعه النساء يتحببن إلى أزواجهن.

قال الحافظ: «التولة» بكسر التاء وفتح الواو واللام مخففاً، شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر. والله أعلم.

وإنما كان من الشرك لما يراد به من دفع المضار، وجلب المنافع من غير الله تعالى.

وفي حديث ابن حكيم مرفوعاً: «من تعلق شيئاً وُكِلَ إليه». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والحاكم.

قال بعض العلماء: التعلق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما.

والمعنى: وَكَلَهُ الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه.

فمن تعلق بالله وأنزل حوائجه به والتجأ إليه، وفوض أمره كله إليه كفاه، وقَرَّبَ إليه كل بعيد، ويَسَّرَ له كل عسير.

ومن تعلق بغيره، أو سكن إلى رأيه وعقله، ودوائه، وتمائمه، ونحو ذلك وَكَلَهُ الله إلى ذلك، وخذله. وهذا معروف بالنصوص والتجارب.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

وعن عطاء الخراساني قال: لقيت وهب بن منبه وهو يطوف بالبيت، فقلت: حدثني

حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا، وأَوْجِزْ فقال: نعم، أوحى الله إلى داود عليه السلام: يا داود أما وَعِزَّتي وعظمتي، لا يعتصم بي عبد من عبيدي دون خلقي، أعرف ذلك من نيته، فتكيده السموات السبع ومن فيهن، والأرضون السبع ومن فيهن، إلا جعلت له من بينهن مخرجاً.

أما وعزتي وعظمتي، لا يعتصم عبد من عبيدي بمخلوق دوني، أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه، ثم لا أبالي بأي وادٍ هلك. رواه أحمد بسنده.

وروي أيضاً عن رويفع قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا رويفع، لعل الحياة تطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته أو تقلد وتراً، أو استنجى برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً بريء منه».

فيه دليل على وجوب إخبار الناس، وليس هذا مختصاً برويفع، بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس، وجب عليه إعلامهم به.

فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك، فالبلاغ فرض كفاية. قاله أبو زرعة في شرح سنن أبي داود.

وفيه أيضاً علم من أعلام النبوة، فإن رويفعاً طالت حياته إلى سنة ست وخمسين فمات سنة ٥٣ ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار.

واللحية بكسر اللام لا غير، وجمعها لحاء بالكسر والضم، قاله الجوهري.

معنى «عقد اللحية»

قال الخطابي: أما نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن عقد اللحية فيفسر على وجهين:

أحدهما: ما كانوا يفعلونه في الحرب، كانوا يعقدون لحاهم، وذلك من زَيِّ بعض الأعاجم، يفتلونها ويعقدونها.

قال أبو السعادات: أي تكبراً وعُجباً.

ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر، ليتعقد ويتجعد، وذلك من فعل الجاهلية أهل التأنيث.

قال أبو زرعة: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع، وفيه أن من عقد لحيته في الصلاة.

قلت: هذه الرواية لا تدل على تخصيصه فيها، بل تدل على أن فعله في الصلاة أشد من فعلها خارج الصلاة، والنَّهْيُ وقع على نفس عقدها، أعم من أن يكون في الصلاة، أو في موضع آخر غيرها.

معنى «تقليد الوتر»

وتقليد الوتر هو جعله قلادة في عنق الدابة وفي رواية محمد بن الربيع: أو تقلدوا وتراً يريد تميمة.

فإذا كان هذا منهياً عنه بالحيّ، فكيف بمن تعلق بالميت وقلده، وسأل عنه قضاء الحوائج، وتفريج الكربات.

قال النووي: معنى قوله: فإن محمداً بريء منه، بريء من فعله.

قال بعض العلماء: هذا خلاف الظاهر، والنووي رحمه الله كثيراً ما يتأول الحديث بِصَرْفِهِ عن ظاهره غفر الله له.

فضل قطع «التمائم» أو حكم تعليقها

وعن سعيد بن جبير قال: من قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة. رواه وكيع، وله عند أهل العلم حكم الرفع، لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي.

والخبر مرسل، لأن سعيداً تابعي.

وفيه فضل قطع التمائم لأنها شرك.

ووكيع بن الجراح ثقة إمام، صاحب تصانيف، منها الجامع، روي عنه الإمام أحمد، وطبقته، مات سنة ١٩٢ هـ.

وله عن إبراهيم النخعي: كانوا.

أي أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، يكرهون التمائم كلها من القرآن وغير القرآن.

وهم كعلقمة والأسود، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبدة السلماني، ومسروق، والربيع بن خيثم، وسويد بن غفلة، وغيرهم.

وهم من سادات التابعين وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم، كما بين ذلك الحفاظ منهم العراقي.

فصل: في رد شرك من
يتبرك بشجر أو حجر ونحوهما كبقعة وقبر

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾ [النجم: ١٩ و ٢٠] فيه دلالة على أن التبرك بالأحجار والأشجار شرك.

وكانت «اللات» لثقيف و «العزى» لقريش وبني كنانة و «مناة» في بني هلال.

قال «ابن هشام»: كانت لهزيل وخزاعة.

قرىء اللات بتخفيف التاء وتشديدها. فعلى الأول سموها من الإله، والْعَزَّى من العزيز.

معنى «اللات»

قال ابن كثير: «اللات» كانت صخرة بيضاء منقوشة عليها، بيت بالطائف له أستار وسدنة، وحوله فناء معظم عند أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش.

قال ابن هشام: فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «المغيرة بن شعبة» فهدمها وحرقها بالنار.

وعلى الثاني قال ابن عباس: «اللات» كان رجل يلت السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره. ذكره البخاري.

وفي رواية: كان يبيع السويق والسمن عند صخرة، فلما مات عبد الثقيف[1] تلك الصخرة، إعظاماً لصاحب السويق.

وعن مجاهد نحوه، وقال: فلما مات عبدوه.

ورواه سعيد بن منصور، وكذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أنهم عبدوه. وبنحو هذا قال جماعة من أهل العلم.

ولا منافاة بين القولين، فإنهم عبدوا الصخرة والقبر كليهما، تألُّهاً، وتعظيماً.

ولمثل هذا بنيت المشاهد والقباب في هذه الأمة على القبور واتخذت أوثاناً.

وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين والصخرات.

معنى «العزى»

وأما «العزى» فقال ابن جرير: كانت «شجرة»، عليها بناء وأستار، بنخلة، بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحد: لنا الْعُزَّى ولا عُزَّى لكم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم».

وروى النسائي، وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة، بعث خالد بن الوليد إلى نخلة، وكانت بها «العزى» وكانت على ثلاث سَمُرَات، فقطع السَّمُرَات، وهدم البيت الذي كان عليها.

---

(١) قوله: فلما مات عبد الثقيف إلخ هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: فلما مات عبدت ثقيف تلك الصخرة.

ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالد.

فلما أبصرته السدنة أمعنوا في الجبل، وهم يقولون: يا عزى يا عزى.

فأتاها خالد فإذا امرأة عريانة، ناشرة شعرها، تحث التراب على رأسها، فعممها بالسيف حتى قتلها.

ثم رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأخبره، فقال: تلك العزى.

قال أبو صالح: كانوا يعلقون عليها السيور والعهن. رواه عبد بن حميد، وابن جرير.

قلت: وكل هذا ـ بل ما هو أعظم منه ـ يقع في هذه الأزمنة عند ضرائح الأموات وأشجار المشاهد. فما أشبه الليلة بالبارحة!!

معنى «مناة»

وأما «مناة»، فكانت بالمشلل عند «قُدَيْد» بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة، والأوس، والخزرج يعظمونها ويُهِلُّون منها للحج.

وأصل اشتقاقها من اسم «المنان» وقيل: لكثرة ما يمنى ـ أي يراق ـ عندها من الدماء للتبرك بها.

قال البخاري، في حديث عروة عن عائشة: إنها صنم بين مكة والمدينة.

قال ابن هشام: فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً فهدمها عام الفتح.

وقال ابن كثير: بعث خالد بن الوليد في غزوة بني المصطلق فكسرها.

فمعنى الآية الشريفة ـ كما قال القرطبي ـ: أفرأيتم هذه الآلهة؟ أنفعت أو ضرت حتى تكون شركاءَ لله؟ انتهى.

وبالجملة، فالتبرك بالشجر، والقبر، والحجر، إن كان من الشرك الأكبر، فهو واضح، وإن كان من الشرك الأصغر، فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر.

ومناسبة الدليل بالمدلول عليه من جهة أن عُبَّادَ هذه الأوثان إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها، بتعظيمها، ودعائها والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها ويأملونه ببركتها، وشفاعتها، إلى غير ذلك من الشرك بقبور الصالحين، كاللات، وبالأشجار والأحجار، كالعزى والمناة[1]، فهذه الجملة من أفعال أولئك المشركين مع تلك الأوثان.

---

(١) قوله: والمناة هكذا في الأصل. والصواب. ومناة.بدون الألف واللام حيث لم يسمع هذا الاسم محلى بأل.

فمن فعل مثل ذلك واعتقده، في حجر، أو شجر، فقد ضاهاهم فيما كانوا يفعلون.

على أن الواقع من مشركي هذه الأزمنة مع معبوديهم ومعظميهم من القبور والمشاهد، ذوات القباب والجنابذ، أعظم مما وقع من أولئك.

وفي حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى حُنَيْن ونحن حدثاء عهد بالكفر».

وفي رواية أخرى عن عمرو بن عوف عند أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح، ونحن ألف ونيف، حتى إذا كنا بين حُنَيْن والطائف إلخ.

ومعنى «حدثاء عهد» قريبو العهد بالكفر.

ففيه دليل على أن غيرهم، ممن تقدم إسلامه من الصحابة، لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي يعتاده قلبه، لا يأمن أن يكون فيه بقية من تلك العادة.

«وللمشركين سدرة يعكفون عندها» العكوف هو الإقامة على الشيء في المكان، ومنه قول إبراهيم الخليل عليه السلام «ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟» وكان عكوف المشركين عند تلك السدرة تبركاً بها وتعظيماً لها.

«وينوطون بها أسلحتهم» أي يعلقونها عليها للبركة.

وفي حديث عمر: وكان يناط بها السلاح، فسميت «ذات أنواط» وكانت تعبد من دون الله.

في هذا بيان أن عبادتهم لها هي التعظيم والعكوف والتبرك، وبهذه الأمور عبدت الأشجار ونحوها.

«فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط» قال ابن الأثير: سألوه أن يجعل لهم مثلها، فنهاهم عن ذلك.

«وأنواط» جمع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط، ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، فقصدوا التقرب به إليه سبحانه. وإلاَّ فهم أجل قدراً من أن يقصدوا مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الله أكبر» وفي رواية: «سبحان الله».

المراد تعظيمه تعالى وتنزيهه عن الشرك، بأي نوع كان، مما لا يجوز أن يطلب، أو يراد به إلا الله.

وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستعمل التكبير والتسبيح في حال التعجب،

تعظيماً لله، وتنزيهاً له سبحانه، إذا سمع من أحد ما لا يليق به تعالى؟ مما فيه هضم للربوبية، ونقص في الألوهية.

وهكذا ينبغي لكل من يوحد الله، ولا يشرك به شيئاً، أن يكبر، أو يسبح عند سماع ما لا ينبغي أن يقال في الدين.

«إنها السنن» بضم السين أي الطرق، والمراد بها، تقليد من تقدمهم من أهل الشرك والضلال.

«قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]».

شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، لكونها حَذْوَ النَّعْلِ بالنعل، بجامع أن كلاً طَالَبَ أن يجعل له ما يؤلهه ويعبده من دون الله، وإن اختلفت العبارتان، فالمعنى واحد.

وقد تقرر في محله أن تغيير الاسم لا يغير المسمى، ففيه خوف الشرك.

وفيه أن الإنسان قد يستحسن شيئاً يظنه مُقَرِّباً إلى الله تعالى وهو مُبْعِدُه من رحمته، ومُدْنِيهِ من سخطه.

وإذا كان يقع مثل هذا الحال والقال في سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم، فما ظنك بهذا الزمان الأخير الفاسد، الكثير الآفات؟.

ولا يعرف هذا على الحقيقة إلا من عرف ما وقع في هذه الأزمنة والعصور، من كثير من المسمَّيْنَ بالعلماء والْعُبَّاد، والموالي، والأهالي، مع أرباب القبور، وغُلُوِّهم في تعظيمها، والخضوع لها، والعكوف بها، والبناء عليها، وإلباسها بالثياب الفاخرة وصرف جل الإكرام لها، بالحضور لديها في المواسم والأعراس ونحوها.

ويحسبون أنهم على شيء، وليسوا - في الحقيقة - على شيء إلا على الذنب الأكبر الذي لا يغفره الله تعالى أبداً، والوزر الأعظم الذي هو الشرك الجلي، والكفر الواضح.

قال أبو شامة في كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة، تخليق الحيطان والعمد وَسَرْج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكى لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحداً ممن شهر[1] بالصلاة والولاية، فيفعلون ذلك ويحافظون عليه، مع تضييعهم فرائض الله وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك.

ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وَقْعَ تلك الأماكن في قلوبهم، فيعظمونها، ويرجون

---

(١) قوله: شهر. أي اشتهر.

الشفاء لمرضاهم، والقضاء لحوائجهم بالنذر لها، وهي من عيون، وأشجار وحوائط، وأحجار.

وفي «دمشق» من ذلك مواضع متعددة، كغونية الحمى، خارج باب تولي[1]، والعمود المخلوق داخل الباب الصغير، والشجرة الملعونة خارج باب النصر، في قارعة الطريق، سهّل الله قطعه واجتثاثه[2] من أصلها فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث. انتهى.

وذكر العلامة «ابن القيم» رحمه الله ونحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال:

فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين، تقبل النذر (رأي العبادة) من دون الله تعالى، فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له. انتهى.

وسيأتي في هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ ما يتعلق بهذا الباب.

وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار، والقبور والأحجار، من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك.

ولا اغترار، بفعل العوام، وقول الطغام، وعمل اللئام.

ولا استبعاد في كون الشرك بالله، يقع في هذه الأمة، لأنه إذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، أو طلبوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل، وقال: «إنكم قوم تجهلون» فكيف لا يخفى على من هو دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة، مع غلبة الجهل، وبُعْدِ العهد من آثار النبوة، وقرب الزمان بالساعة؟!.

بل خفي عليهم عظائم الشرك في الإلهية والربوبية فأكثروا من فعله، واتخذوه قربة.

وفيها أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني، لا بالمباني، وبالمسميات، لا بالأسماء.

ولهذا جعل صلى الله عليه وآله وسلم طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها «ذات أنواط».

فالمشرك، وإن سمى شركه ما سماه، فإن ذلك هو الشرك، كمن يسمي دعاء الأموات، والتماس الحاجات منهم، والذبح لهم، والنذر ونحو ذلك، تعظيماً، ومحبة، وحسن اعتقاد. فهذا عين الإشراك بالله، ولا يغني تغيير الاسم شيئاً.

أترى أن الخمر تصير حلالاً بتسميتها بالكرم؟ أم يحل الربا بتسميته نفعاً؟.

وهذا الباب واسع جداً.

---

(١) قوله: باب تولي، المعروف قديماً وحديثاً في دمشق هو «باب توما» ولعل ما هنا من تحريف النساخ.

(٢) قوله: قطعه واجتثاثه. والصواب: واجتثاثها، بتأنيث الضمير فيهما كما هو مقتضى القواعد النحوية.

وكم من مسميات شركية وبدعية، أحدث لها أهلها أسماء حسنة، وألقاباً صالحة، واستعملوها ظناً منهم أنه لا وزر عليهم فيه، وأن هذا التلميع ينجيهم من اعتراض الشرع، بل من عذاب الله.

فما أحق هؤلاء بما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حق سائلي ذات أنواط: إنكم قوم تجهلون!!.

فنص عليهم بالجهل، وسجل عليهم بعدم العلم، ولا أقبح من الجهل، ولا أظلم من الجاهل.

«لَتَركَبُنَّ سنن من كان قبلكم» بضم الباء والسين أي طرقهم ومناهجهم، وقد يجوز فتح السين على الأفراد «رواه الترمذي وصححه».

وفيه أن آخر هذه الأمة يقلد من قبلها من الأمم الضالة، ويأتي بما أتته من الأفعال الشركية والكفرية، التي تخرجهم من النور إلى الظلمات، ومن السنة البيضاء، إلى حلك البدعات والمحدثات.

قال في «فتح المجيد»: هذا خبر صحيح، والواقع من كثير من هذه الأمة يشهد له.

وفيه علم من أعلام النبوة من حيث إنه وقع كما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي الحديث النهي عن التشبه بأهل الجاهلية وأهل الكتاب، فيما كانوا يفعلونه، إلا ما دل الدليل على أنه من شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وفيه أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة، خلافاً لمن ادعى خلاف ذلك.

وفيه أن كل ما ذم الله به اليهود والنصارى فإنه لهذه الأمة، لتحذره.

وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعذرهم بالجهل، بل رد عليهم ردّاً مشبعاً وغضب، وغلّظ الأمر عليهم.

وفيه سدُّ الذرائع، وأن سنة أهل الكتاب ـ يهودهم ونصاراهم ـ مذمومة كسنة المشركين، والمجوس ملحق بأهل الكتاب في غالب الأحكام، كأنهم هم. انتهى.

وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين، فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة ومن بعدهم، لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.

وأفضل الصحابة هم الخلفاء الراشدون، وقد شهد لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة، وكذا البقية العشرة، ولأهل بدر وغيرهم.

ولكن لم يفعل أحد من الصحابة والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة هذه الفعلة، ولا

فعله التابعون مع سادتهم وقادتهم في العلم والدين، ما يفعله هؤلاء الجهلة بالشرع المبين، مع أنهم الأسوة للأمة، والقدوة للأئمة.

ولا يجوز أن يقاس أحد من الأمة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن ذاك الذي يبلغ شأوه؟ قد كان له صلى الله عليه وآله وسلم في حال حياته خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن المنع من ذلك سدٌّ لذريعة الشرك، لأن الشرك أخفى من دبيب النمل.

ومنها: أن الله لا يثيب على فعل لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرشد إليه وإن كان حسناً عند أحد، ولم يرَ فيه قبحاً.

فإن الحسن والقبح شرعيان لا عقليان، ولا دخل للاجتهاد والقياس في كون الشيء محكوماً عليه بالاستحسان والقباحة، إنما ذلك إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فصل: في رد شرك الذبح لغير الله وقد تقدم الكلام عليه في باب الإشراك في العبادة

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢ و١٦٣].

قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله، ويذبحون له، أي أنه أخلص لله صلاته وذبيحته، لأن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها.

فأمره الله تعالى بمخالقتهم، والانحراف عما هم فيه، والانقياد بالقصد، والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى.

قال مجاهد: «النسك» الذبح في الحج والعمرة.

وقال سعيد بن جبير: نسكي، ذبحي، وكذا قال الضحاك.

وقال غيره: أي ما آتيه في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان والعمل الصالح، لله خالصاً لوجهه، لا شريك له.

﴿وَبِذَٰلِكَ﴾ [الأنعام: ١٦٣] الإخلاص ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣] من هذه الأمة، لأن إسلام كل نبي متقدم على إسلام أمته.

قال ابن كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله، كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وذكر آيات في هذا المعنى.

وبالجملة أن الله تعالى تعبد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك كما تعبدهم بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات، فإن الله تعالى أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له من دون كل ما سواه.

فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح أو غيره من أنواع العبادة، فقد جعلوا لله شريكاً في عبادته.

وظاهر قوله: «لا شريك له» نفي أن يكون لله شريكاً في هذه العبادات.

ومنها الذبح، وهو واضح بحمد الله تعالى، وقال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أمره أن يجمع بين هاتين العبادتين وهما الصلاة والنسك، الدالتان على القرب والتواضع والافتقار، وحسن الظن وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله، وإلى عِدَتِه، عكس حال أهل الكبر والأنفة وأهل الغنى عن الله تعالى الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر.

ولهذا جمع بينهما في قوله: «إن صلاتي ونسكي» والنسك الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنهما أجل ما يتقرب به إلى الله.

فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب، لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله من الكوثر، وأجل العبادات البدنية الصلاة، وأجل العبادات المالية النحر.

وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها كما عرفه أرباب القلوب الحية.

وما يجتمع له في النحر ـ إذا قارنه الإيمان والإخلاص من قوة اليقين وحسن الظن ـ أمر عجيب.

وكان صلى الله عليه وآله وسلم كثير الصلاة. انتهى.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأربع كلمات، لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غَيَّرَ منار الأرض». رواه مسلم من طرق، وفيه قصة.

ورواه أحمد عن أبي الطفيل قال: «قلنا لِعَليٍّ: أخبرنا بشيء أسره إليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

ما أسر إليَّ شيئاً كتمه عن الناس، ولكن سمعته يقول: لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من غير تُخُومَ ٱلْأَرْضِ» يعني منارها.

واللعن، البعد عن مظان الرحمة ومواطنها، واللعين والملعون من حقت عليه اللعنة، أو دُعِيَ عليه بها.

قال أبو السعادات: أصل اللعن الطرد، والإبعاد من الله، ومن الخلق السب والدعاء.

قال «ابن تيمية» إن الله يلعن من استحق اللعنة بالقول، كما يصلي على من استحق الصلاة من عباده.

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦٤] إلى قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: ٦١].

والقرآن كلامه سبحانه أوحاه إلى جبريل عليه السلام، وبلغه رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وجبريل سمعه منه.

فالصلاة ثناء الله، والله هو المصلي.

قال: وظاهر قوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] أنه ما ذبح لغيره تعالى، مثل أن يقال هذا ذبيحة لكذا.

وإذا كان هذا هو المقصود، فسواء لفظ به، أو لم يلفظ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم، وقال فيه: باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: باسم الله.

فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح، والزهرة، فَلأَنْ يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح والزهرة، أو قصد به ذلك أولى.

فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة لغير الله.

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم، وإن قال فيه «باسم الله» كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والنحور ونحو ذلك.

وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان:

الأول: أنها مما أهل لغير الله به.

والثاني: أنها ذبيحة المرتدين.

ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة المكرمة من الذبح للجن. ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن ذبائح الجن. انتهى معناه.

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا داراً، أو بنوها، أو استخرجوا عيناً ذبحوا ذبيحة، خوفاً أن تصيبهم الجن، فأضيفت إليهم الذبائح لذلك.

حكم ما يذبح عند استقبال الملوك والسلاطين والرؤساء

وذكر إبراهيم المروزي: أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرباً إليه أفتى أهل بخارى بتحريمه، لأنه مما أهل به لغير الله[1].

والحاصل أن الذابح لغير الله ملعون، والذبيحة ذبيحة مرتد يحرم أكلها.

وأما شرح بقية الحديث، فموضعه غير هذا الموضع.

وحاصله أن ضام المحدث إليه، والحامي له ملعون.

و«الْمُحْدِثُ» روى بالكسر وبالفتح، فعلى الأول معناه نصر جانبه وآواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه.

وعلى الثاني، هو الأمر المبتدع نفسه، ومعناه الرضا به والصبر عليه.

فإنه إذا رضى بالبدعة، وأقر فاعلها، ولم ينكر عليه، فقد آواه.

قال ابن القيم: هذه تختلف باختلاف مراتب الحدث بنفسه، فكل ما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم، انتهى.

وفي هذا من الوعيد على أهل البدعة وذم البدع ما لا يقادر قدره.

وتنكير «المحدث» يعم كل محدث من أي شخص كان، وفي أي مكان كان.

وكذلك مُغَيِّر المنار ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والمراد بالمنار ـ بفتح الميم ـ علامات حدودها ومعالمها، كذا في النهاية.

والمراد بالمعالم، التي يهتدى بها في الطريق. وقيل: هو أن يدخل رجل في ملك غيره فيقتطعه ظلماً.

والظاهر أنه عام لجميع الأرض، وقيل خاصة بحدود الحرم، والأول أرجح.

والتخوم ـ بفتح التاء ـ جمعه: تخم بضمتين. والمعنى أن يقدمها، أو يؤخرها.

فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من ظلم شبراً من الأرض طُوِّقَهُ يوم القيامة من سبع أرضين».

وفي هذا جواز لعن أهل الظلم من غير تعيين.

---

(١) ومثله ما يذبحه الناس على عتبة دار القادمين من الحج أو بين أرجل الرؤساء، لما في ذلك من مظاهر الوثنية، ولوقوع هذا الذبح لغير الله.

وأما الذبح يقصد الشكر على عودة الحاج سالماً وإقامة وليمة للأقارب والأحباب أو التصدق على الفقراء فهذا عمل برّ يثاب عليه فاعله. والخلاصة أن الممنوع في العبادات من صلاة أوذبح أو غيرهما أن يوجد فيها شبه من أعمال الكفار في تعبداتهم.

وأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان:

أحدهما: أنه جائز، اختاره ابن الجوزي وغيره.

والثاني: أنه لا يجوز، واختاره أبو بكر عبد العزيز وشيخ الإسلام[(١)] رحمهم الله تعالى، وهو المتجه إن شاء الله تعالى جمعاً بين الروايات.

وفي الحديث نعي لمن لعن أبويه، وإن علياً[(٢)] بكونه ملعوناً، وهذا الـوعيد لا يبلغ مداه.

وفي الصحيح، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من الكبائر شتم الرجل والديه، قالوا: يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه؟ قال نعم: يسب أب الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه، فيسب أمه».

وعن طارق بن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب» أي من أجله.

وطارق هو البجلي الأحمسي، قال أبو داود: رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو صحابي، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه، فروايته مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح.

وكانت وفاته ـ على ما جزم به ابن حبان ـ سنة ثلاث وثمانين.

«قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله» كأنهم تعجبوا منه، فسألوه عن هذا الأمر العجيب، لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالأعمال الصالحة كما قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وأن النار لا يدخلها أحد إلّا بالأعمال السيئة فكأنهم تَقَالُّوا معه ذلك واحتقروه.

فبين لهم صلى الله عليه وآله وسلم ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيماً، يستحق عليه هذا الجنة، ويستحق الآخر عليه النار.

«قال: مَرَّ رجلان على قوم لهم صنم، لا يجاوزه أحد حتى يُقَرِّبَ له شيئاً» الصنم ما كان منحوتاً على صورة.

والمعنى لا يمر به ولا يتعداه أحد حتى يجعل له قرباناً وإن قلَّ.

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

(٢) قوله: أبويه وإن علياً أي ارتفعا في النسب. مثل الأجداد والجدات.

والظاهر أن هذين الرجلين كانا من بني إسرائيل، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحدثهم عنهم كثيراً.

«فقالوا لأحدهما: قَرِّبْ، قال: ليس عندي شيء، قالوا له: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً، فخلوا سبيله، فدخل النار».

وفيه بيان عظم الشرك، ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

ألا ترى إلى هذا، لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان، وأخسه ـ وهو الذباب ـ كان جزاؤه النار؟ لإشراكه في عبادة الله، إذ الذبح ـ على سبيل القربة والتعظيم ـ عبادة.

والحديث دل على الحذر من الوقوع في الشرك، وعلى أن الإنسان قد يقع فيه وهو لا يدري أنه من الشرك الذي يوجب النار.

وفيه: أن جزاء قليل الشرك كجزاء كثيره، وأن الله قد يؤاخذ عبده على شيء حقير قليل، لا يظنه سبب المؤاخذة عنده.

وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده ابتداء، وإنما فعله تخلصاً من شر أهل الصنم.

وفيه: أن ذلك الرجل كان مسلماً قبل ذلك، وإلا فلو لم يكن مسلماً لم يقل: دخل النار في ذباب.

وفي أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان.

«وقالوا للآخر: قرب، فقال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عزّ وجلّ فضربوا عنقه، فدخل الجنة» رواه أحمد.

فيه بيان فضيلة التوحيد والإخلاص.

وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر على القتل، ولم يوافقهم على طلبهم، مع كونهم لم يطلبوا منه إلا العمل الظاهر.

وهذا الحديث شاهد للحديث الصحيح الآخر «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك».

حرمة تأدية العبادة، من ذبح وغيره، في الأماكن التي تقام فيها رسوم الشرك

وقد استدل بعض أهل العلم على منع الذبح لله، بمكان ذبح فيه لغيره سبحانه بقوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً﴾ [التوبة: ١٠٨].

قال المفسرون: نهى الله رسوله عن الصلاة في مسجد الضرار، وأمته تبع له في ذلك،

ثم حثه على الصلاة بمسجد «قباء» الذي أسس من أول يوم على التقوى.

ووجه الدلالة أن المواضع المعدة للذبح لغير الله، يجب اجتناب الذبح فيها لله، كما أن هذا المسجد لما أعد للمعصية صار محل غضب لأجل ذلك، فلا تجوز الصلاة فيه لله وقد قرن الصلاة والذبح في الكتاب والسنّة، فهذا قياس صحيح.

ويؤيده حديث ثابت بن الضحاك قال:

«نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا، قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟. قالوا: لا.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَوْفِ بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم». رواه أبو داود بإسناد على شرطهما. «بوانة» بضم الباء، وقيل بفتحها. قال البغوي: موضع في أسفل مكة، دون «يَلَمْلَم».

وقال أبو السعادات: هضبة من وراء «ينبع».

وفي الحديث: المنع من الوفاء بالنذر، إذا كان في المكان وثن، ولو بعد زواله.

وفيه: أن المعصية قد تؤثر في الأرض، وكذلك الطاعة.

وفيه: رد المسألة المشكلة إلى المسألة البينة ليزول الإشكال واستفصال المفتي إذا احتاج إليه.

وأن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به، إذا خلا من الموانع، والمنع منها إذا كان فيها عيد من أعيادهم ولو بعد زواله.

وأنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة، لأنه نذر معصية.

وأنه لا نذر في معصية الرب، ولا فيما لا يملكه ابن آدم.

معنى «العيد»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد بعود السنّة أو الأسبوع، أو الشهر ونحو ذلك.

والمراد هنا الاجتماع المعتاد من أهل الجاهلية.

فالعيد يجمع أموراً، منها يوم عائد، كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات.

وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً. وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً.

فالزمان كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة: إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيداً.

والاجتماع والأعمال، كقول ابن عباس: شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والمكان، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تتخذوا قبري عيداً».

وقد يكون لفظ «العيد» اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه، وهو الغالب.

كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «دعهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً». انتهى.

وبالجملة فالحديث دل على الحذر عن مشابهة المشركين في أعيادهم ولو لم يقصده سدًّا للذريعة، والمنع مما هو وسيلة إلى الشرك.

وهذا يرشدك إلى أنه لا يجوز الاجتماع للمسلمين مع المشركين في مراسمهم ومواسمهم وأعيادهم، وإن كانت خالية عن الأعمال الشركية في العبادة والعادة لأن مجرد تكثير سوادهم معصية.

ولكن قد تسامح أهل الزمان في هذا الباب، واجتمعوا معهم في كل شيء مما زينه لهم الشيطان، وسوَّلت لهم أنفسهم الأمّارة بالعصيان، ولم يعلموا أن المعاصي بريد الكفر؟.

وفيه أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره سبحانه، أو في محل أعيادهم وموضع مواسمهم، وموقع اجتماعهم معصية.

وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم أو نُصُبٌ من أنصابهم، مانع من الذبح بها ولو نذره، وكذا عن كل عبادة لله.

وهذا النذر معصية لو وجد في المكان بعض الموانع والعوائق، وما كان كذلك، فلا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء.

واختلفوا، هل تجب فيه كفارة؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: تجب، وهو المذهب المروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه لحديث عائشة مرفوعاً: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين» رواه أحمد وأهل السنن، واحتج به أحمد وإسحاق.

والثاني: لا كفارة عليه. وروي ذلك عن مسروق والشعبي والشافعي.

لحديث الباب. ولم يذكر فيه الكفارة.

وجوابه أن الكفارة ذكرها في الحديث المتقدم، والمطلق يحمل على المقيد.

ومن الشرك النذر لغير الله لكونه عبادة يجب الوفاء به إذا نذر لله.

فيكون النذر لغيره سبحانه شركاً في العبادة، وقد تقدم الكلام عليه في الجملة.

قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ وهذا يدل على وجوب الوفاء به.

ومدح من فعل ذلك طاعة ووفاء بما تقرب به إليه.

والمعنى: أنّ النذر من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً.

فإذا نذر طاعة وجب عليه الوفاء بها، والنذر قربة إلى الله تعالى، ولهذا مدح الموفين به.

فإن نذر لمخلوق تقرباً إليه، وتشفُّعاً منه له عند الله، أو ليكشف ضره ونحو ذلك فقد أشرك في عبادته سبحانه غيره ضرورةً، كما أنه من صلى لله، وصلى لغيره فقد أشرك.

ووجه الدلالة من الآية الشريفة على هذا المعنى: أن الله مدح الموفين بالنذر، والله لا يمدح إلا على فعل واجب، أو مستحب، أو ترك محرم، وذلك هو العبادة.

فمن جاء به لغير الله تقرُّباً به إليه فقد أشرك. فتأمل.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠] قال ابن كثير: يخبر بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين به، ابتغاء وجهه.

وإذا علمت ذلك، فهذه النذور الواقعة من عباد القبور، تقرباً بها إليهم، ليقضوا لهم حوائجهم، أو ليشفعوا لهم، شرك في العبادة بلا ريب، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً﴾ [الأنعام: ١٣٦] الآية، وسبق تفسير هذه الآية في الكتاب فراجعه.

قال شيخ الإسلام(١) رحمه الله: وأما النذر لغير الله، كالنذر للأصنام، والشمس، والقمر: والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات، لا وفاء عليه ولا كفارة، كذلك الناذر للمخلوقات فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله» قال: وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين، لا يجوز الوفاء به.

وكذلك إذا نذر مالاً للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن فيهم شبهاً من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله.

والمجاورون هناك فيهم شَبَهٌ من الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَٰذِهِ

---

(١) هو أحمد بن تيمية رضي الله عنه.

التَّمَاثِيلِ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام وقومه كما قال تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع ،نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها.

حكم النذر للمشاهد، من ذبيحة وغيرها

قال الرافعي في شرح المنهاج: وأما النذر للمشاهد التي على قبر وليٍّ أو شيخ، أو على اسم من حلَّها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الصلحاء.

فإن قصد الناذر بذلك - وهو الغالب أو الواقع من قصود[1] العامة - تعظيم البقعة والمشاهد، والزاوية أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه فهذا النذر باطل غير منعقد.

فإن اعتقد أن لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يدفع به البلاء ويستجلب به النعماء، ويستشفي بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل: إنه استند إليها عبد صالح، وينذرون لبعض القبور السرج، والشموع، والزيت، ويقولون: القبر الفلاني، أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب، أو سلامة مال. أو غير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقاً.

ومن ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبور غيره من الأنبياء، والأولياء.

فإن الناذر لذلك لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر، تبركاً وتعظيماً، ظنًّا أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه.

والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا.

قال الشيخ قاسم في شرح «درر البحار»: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب أو مريض، وله حاجة، فيأتي إلى قبر بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان إن ردَّ الله غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي ،فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع، أو الزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه.

---

(١) قوله: من قصود. هكذا في الأصل. والصواب: من قصد.

منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر له لا يجوز، لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق.

ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك شيئاً.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر، إلى أن قال:

إذًا علمت هذا، فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم، فحرام بإجماع المسلمين.

نقل ذلك عنه «ابن نجيم» في «البحر الرائق» ونقله المرشدي في تذكرته وغيرهما عنه، وزاد: وقد ابتلى الناس بهذا لا سيما في مولد البدوي.

وقال شيخ صنع الله الحلبي الحنفي ـ في الرد على من أجاز الذبح، والنذر للأولياء ـ: هذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان، فهو لغير الله، فيكون باطلاً، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ * قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] والنذر لغير الله إشراك مع الله، كالذبح لغيره. انتهى.

وأقول: كلام العلماء أهل المعرفة بالحق والدليل في هذا الباب كثير، ولا حاجة بنا إلى نقله، فإن الكتاب والسنّة يغنيان عن ذلك.

وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها في الصحيح، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله، فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة بشرط يرجوه كـ «إن شفي الله مريضي فعليَّ أن أتصدق بكذا» ونحو ذلك، وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله، وبه قال الجمهور.

وحكي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يلزمه الوفاء إلا بما جنسه واجب بأصل الشرع كالصوم. وأما ما ليس كذلك كالاعتكاف، فلا يجب عليه الوفاء به اهـ.

وهذا ظاهرية[1] منه رحمه الله، ولكن لفظ السنّة المطهرة أوسع من ذلك.

قال الطحاوي: من نذر أن يعصي الله فلا يعصه، وليكفر عن يمينه.

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ رحمه الله: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية وتنازعوا، هل ينعقد موجباً للكفارة، أم لا؟ وتقدم.

---

(١) قوله: وهذه ظاهرية منه. يريد بذلك أنه قال بظاهر النصوص، شأن داود الظاهري الذي التزم القول بالظاهر من النص فقط.

وقد يستدل بالحديث على صحة النذر في المباح كما هو مذهب أحمد وغيره.

ويؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأحمد، والترمذي عن بريدة أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: أوفي بنذرك.

حكم نذر اللجاج والغضب

وأما نذر اللجاج والغضب، فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله وكفارة يمين.

لحديث عمران بن حصين مرفوعاً «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين» رواه سعيد، وأحمد، والنسائي.

فإن نذكر مكروهاً كالطلاق، استحب أن يكفر، ولا يفعله. هكذا في «فتح المجيد».

وفي «الروضة الندية شرح الدرر البهية»: إنما يصح النذر إذا ابتغى به وجه الله، فلا بدّ أن يكون قربة، ولا نذر في معصية الله، لأنه قد ورد النهي عن النذر، كما في الصحيحين وغيرهما، من حديث ابن عمر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر، وقال: إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من مال البخيل».

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه.

ثم ورد الإذن بالنذر في الطاعة، والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين من حديث عائشة المتقدم.

وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: ﴿يوفون بالنذر﴾ [الإنسان: ٧] قال: كانوا ينذرون طاعة الله من الصلاة والصيام، والزكاة، والحج، والعمرة، وما افترض عليهم، فسماهم الله أبراراً.

وورد بلفظ الحصر «أنه لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله» كما أخرجه أحمد، وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله».

وأخرج مسلم من حديث ابن عباس يرفعه «من نذر في معصية، فكفارته كفارة يمين».

وأخرج أحمد، وأهل السنن من حديث عائشة مرفوعاً «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين» والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قال: ومن النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد، أو مفاضلة بين الورثة، مخالفة لما شرعه الله، وما لم يأذن به الله، كالنذر على المساجد لتزخرف، أو على أهل

المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم.

ومن أوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله، لم يجب عليه، وعلى هذا أهل العلم.

وكذلك إن كان النذر مما شرعه الله وهو لا يطيقه، لم يجب عليه الوفاء به.

ومن نذر نذراً لم يسمه، أو كان معصية، أو لا يطيقه، فعليه كفارة يمين.

ومن نذر بقربة وهو مشرك، ثم أسلم لزمه الوفاء، ولا ينفذ النذر إلا من الثلث، وإذا مات الناذر بقربة، ففعلها عنه ولده أجزأه ذلك. انتهى الحاصل منه وأدلة هذه المسائل مذكورة فيه إن شئت فراجعه.

الاستعاذة بغير الله شرك

ومن الشرك الاستعاذة بغير الله، وقد تقدم الكلام عليها، وهي الالتجاء والاعتصام، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذاً، أو ملجأً.

فالعائذ بالله قد هرب مما يؤذيه أو يهلكه، إلى ربه ومالكه، واعتصم واستجار به، والتجأ إليه، وهذا تمثيل، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب والافتقار إليه، والتذلل لديه، أمر لا تحيط به العبارة. قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله.

الفرق بين العياذ واللياذ

قال ابن كثير: الاستعاذة هي الالتجاء إلى الله والالتصاق بجانبه من شر كل ذي شر.

والعياذ: وهو يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير، انتهى.

قال في «فتح المجيد»: هي[1] من العبادات التي أمر الله تعالى عباده بها، كما قال سبحانه:

﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾[الفلق: ١ والناس: ١].

فمن صرف شيئاً من هذه العبادة لغير الله، فقد جعله شريكاً لله في عبادته، فنازع الرب في إلهيته.

كما أن من صلى لله وصلى لغيره، يكون عابداً لغير الله ولا فرق.

وسيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

---

(١) قوله: هي. أي الاستعاذة.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] وذلك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى بوادٍ قَفْرٍ، وخاف على نفسه، قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه، يريد كبير الجن.

قال مجاهد: كانوا إذا هبطوا وادياً يقولون: نعوذ بعظيم هذا الوادي فزادوا الكفار طغياناً.

قال ابن كثير: لما رأت الجن أن الإنس يعوذون بهم من خوفهم منهم، زادوهم خوفاً، وإرهاباً، وذُعْراً، حتى يبقوا أشد منهم مخافة وأكثر تَعوُّذاً بهم.

كما قال قتادة: كان الرجل يخرج بأهله فيأتي الأرض فينزلها، فيقول: أعوذ بسيد هذا الوادي من الجن أن أضر فيه، أو مالي، أو ولدي، أو ماشيتي.

قال: فإذا عاذ بهم من دون الله، أرهقتهم الجن الأذى عند ذلك.

ذُكِرَ عن عكرمة نحو ذلك. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: قد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله.

وقال علي القاري. بالجن فقد ذم الله الكافرين على ذلك وذكر الآية.

وقال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨] الآية.

فاستمتاع الإنسي بالجنيّ في قضاء حوائجه وامتثال أوامره وإخباره بشيء من المغيبات، هو تعظيمه إياه، واستعاذته به وخضوعه له. انتهى.

وفيه: أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر، أو جلب خير لا يدل على أنه ليس من الشرك.

وعن خولة بنت حكيم قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرحل من منزله ذلك». رواه مسلم.

فيه: أن الله شرع لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن.

قال بعض العلماء: لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك، سواء كان جنًّا أو غيره.

كلام الله وكلماته غير مخلوقة

واستدل العلماء بهذا الحديث على أن كلمات الله غير مخلوقة، لأنها لو كانت مخلوقة لما جازت الاستعاذة بها.

ولأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه استعاذ بها، وأمر بذلك.

ومعنى «التامات» ـ كما قال القرطبي ـ الكاملات التي لا يلحقها نقص ولا عيب، كما يلحق كلام البشر.

وقيل: معناها الكافية الشافية.

وقيل: هي ـ هنا ـ القرآن، فإن الله أخبر عنه أنه هدى وشفاء.

وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى. وحيث كان هذا، استعاذة بصفات الله تعالى، صار هذا الأمر من باب المندوب إليه، المرغَّب فيه.

وعلى هذا فحقٌّ على المستعيذ بالله وبأسمائه الحسنى، وصفاته العليا أن يصدق الله في الالتجاء إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه.

فمتى فعل ذلك، وصل إلى منتهى طلبه ومغفرة ذنبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقد نص الأئمة، كأحمد وغيره، على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق.

ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعويذ التي لا يعرف معناها، خشية أن يكون فيها استعاذة بمخلوق، وذلك شرك.

قال «ابن القيم»: ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يحب، فقد عبده، وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخداماً وصدق، هو استخدام منه للشيطان، فيصير من خَدَمِه، وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان.

لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له، ولا يعبده أبداً، كما يفعله هو به.

قال: وأما قوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] فمعناه: من كل شر، من أي مخلوق قام به الشر، من حيوان أو غيره، إنسيًّا كان، أو جِنِّيًّا، أو هامة، أو دابة، أو ريحاً، أو صاعقة، أي نوع كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة.

و «ما» هنا موصولة، وليس المراد به العموم الإطلاقي، بل المراد التقييدي الوصفي. أي من شر كل مخلوق، فيه شر وضر، لا من شر كل ما خلق الله، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر أصلاً أبداً.

والشر يقال على شيئين، على الألم، وعلى ما يفضي إليه.

قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق، علمنا صدقه دليلاً وتجربة، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت به، فلم يضرني شيء إلى أن تركته، فلدغتني عقرب بالمهدية ليلاً.

فتفكرت في نفسي، فإذا إني قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات. انتهى.

فصل: في أن من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره

والاستغاثة: هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، والاستعانة: طلب العون.

قال بعض العلماء: الفرق بينها وبين الدعاء، أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم منه ومن غيره.

فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة.

فكل استغاثة دعاء، وكل دعاء استغاثة.

والدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعا مسألة، ويراد في القرآن هذا تارة، وتارة هذا، ويراد به مجموعهما أيضاً.

فدعاء المسألة: هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع، أو كشف ضر.

ولهذا أنكر الله على من يدعو أحداً من دونه، ممن لا يملك ضراً ولا نفعاً كقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ [المائدة: ٧٦] وقوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٧١].

قال شيخ الإسلام[1]: كل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ؟ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠ و ٤١] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨] وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤] وأمثال هذا في القرآن في دعاء المسألة أكثر من أن يحصر، وهو يتضمن دعاء العبادة، لأن السائل أخلص سُؤْلَهُ لله، وذلك من أفضل العبادات.

وكذلك الذاكر لله والتالي لكتابه ونحوه، طالب من الله في المعنى، فيكون داعياً عابداً.

فتبين بهذا أن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة مستلزم لدعاء العبادة.

وقد قال الله تعالى عن خليله عليه السلام: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَى أَنْ لَا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيّاً﴾ [مريم: ٤٨] الآية.

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

فصار الدعاء من أنواع العبادة فإن قوله: «وأدعو ربي» إلى قوله: «شقيا» كقول زكريا عليه السلام: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

وقد أمر الله بالدعاء في مواضع من كتابه كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وهذا هو دعاء المسألة المتضمن للعبادة، فإن الداعي يرغب إلى المدعُوِّ، ويخضع له، ويتذلل بين يديه، وغير ذلك مما يصنعه ويفعله له، ولديه.

وضابط هذا، أن كل أمر شرعه الله لعباده، وأمرهم به، ففعله لله عبادة.

فإذا صرف من تلك العبادة شيئاً لغير الله، فهو مشرك، أشرك بالله في العبادة، مصادم لما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه وأرضاه في «الرسالة السنية» فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممن انتسب إلى الإسلام مَن مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم المنتسب إلى الإسلام والسنة بهذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام لأسباب.

منها: الغلو في بعض المشائخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، بل الغلو في المسيح عليه السلام.

فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلٰهيَّة، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، وأغثني، وارزقني، وعافني، أو أنا في حسبك، وحفظك، وحمايتك، ورعايتك ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب، وإلاَّ قُتِلَ.

فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب ليعبدوه وحده لا شريك له، ولا يدعوا معه إلهاً.

والذين يدعون مع الله إلهاً آخر، مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، وتنزل المطر، وتنبت النبات وإنما كانوا يعبدونهم ويعبدون قبورهم، أو يعبدون صُوَرَهُم، ويقولون ﴿ما نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى * وَيَقُولونَ: هٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣ ويونس: ١٨].

فبعث الله سبحانه رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة واستعانة.

قال: ومن جعل بينه وبين الله وسائط، يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم كفر إجماعاً. نقله عنه صاحب «الفروع» وصاحب «الإنصاف» وصاحب «الإقناع» وغيرهم، وذكره ابن تيمية رحمه الله في مسألة الوسائط، ونقلوه منه في الرد على ابن جرجيس.

طلب الحوائج من الموتى شرك

قال ابن القيم: ومن أنواع الشرك طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والاستعانة منهم والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم.

فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به واستعان منه، أو ـ سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده.

حكم المبالغة في مدحه صلى الله عليه وآله وسلم

قال الحافظ: «محمد ابن عبد الهادي» في رده على ابن السبكي في قوله: إن المبالغة في تعظيمه (أي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) واجبة: إن أريد بها المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيماً حتى الحج إلى قبره، والسجود له والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن شاء، ويدخل الجنة من شاء.

فدعوى المبالغة في هذا التعظيم، مبالغة في الشرك وانسلاخ من جملة الدين.

قال في «الفتاوى البزازية» من كتب الحنفية: قال علماؤنا: من قال: إن أرواح المشائخ حاضرة تعلم، يكفر.

كلام نفيس للشيخ صنع الله الحنفي

في الرد على من يدعون أن الأولياء يتصرفون في الحياة وبعد الممات.

قال الشيخ صنع الله الحنفي ـ في كتابه، في الرد على مدعي التصرف للأولياء في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة ما لفظه ـ:

هذا وإنه قد ظهر الآن في ما بين المسلمين جماعات يدَّعون أن للأولياء تصرفات بحياتهم وبعد مماتهم، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على ذلك بأن هذا منهم كرامة وقالوا منهم أبدال ونقباء وأوتاد ونجباء سبعون، أو سبعة وأربعون، وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيها الأجور.

قال: فهذا كلام فيه إفراط وتفريط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمد، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه الأمة.

وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِمَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥].

قال: فأما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، فيرده قوله تعالى: ﴿أَإِلَـهٌ مَعَ اللَّهِ؟﴾ [النحل: ٦٢] ﴿أَلَا لَـهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْـرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤٢] ونحوها من الآيات الدالة على أنه المتفرد بالخلق، والتدبير، والتصرف والتقدير. ولا شيء لغيره بوجه من الوجوه، لا من الخلق، ولا من الأمر.

بل الكل تحت ملكه وقهره، تصرفاً، وإحياء، وإماتة، وخلقاً وملكاً.

وتمدح الرب تبارك وتعالى بملكه في آيات من كتابه، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ؟﴾ [فاطر: ٣] ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] الآية وذكر آيات في هذا المعنى.

ثم قال: فقوله في الآيات كلها «من دونه» معناه من غيره، وهو عام يدخل فيه كل من اعتقدته من وليّ، وشيطان تستمده، فإن من لم يقدر على نصرٍ لنفسه كيف يمد غيره؟.

قال: فكيف يتصور لغيره من ممكن أن يتصرف؟! بل إن هذا القول وخيم، وشرك عظيم.

قال: وأما القول بالتصرف بعد الممات، فهو أشنع وأبدع من القول الأول، وهو التصرف في الحياة، قال جل ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وفي الحديث: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَم انقطع عمله إلى من ثلاث». الحديث.

فجميع ذلك وما هو نحوه، دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم ممسكة، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان.

فدل ذلك على أن ليس للميت تصرف في ذاته، فضلاً عن غيره.

فإذا عجز عن حركة نفسه، فكيف يتصرف في غيره؟.

والله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحدون يقولون: إن الأرواح مطلقة متصرفة ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ؟﴾ [البقرة: ١٤٠].

قال: وأما اعتقاد أن هذه التصرفات لهم من الكرامات، فهو من المغالطة، لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم بها أولياءه، لا قصد لهم فيه، ولا تحدي، ولا قدرة، ولا علم كما في قصة مريم عليها السلام، وأسيد بن حضير، وأبي مسلم الخولاني.

قال: وأما قولهم: فيستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله، وأبدع لمصادمة قوله جل ذكره: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَـهٌ

مَعَ اللَّهِ؟﴾ [النمل: ٦٢] ﴿قُلْ: مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣]، وذكر آيات في هذا المعنى ثم قال:

فإنه جل ذكره قرر أنه الكاشف للضر لا غير، وأنه متفرد بإجابة المضطرين وأنه المستغاث لذلك، وأنه القادر على دفع الضر، والقادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك.

فإذا تعين هو ـ جل ذكره ـ خرج غيره، من مَلَكٍ، ونبيِّ، ووليّ وغيرهم.

قال: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية، في قتال، أو إدراك عدو، أو سبع أو نحوه، كقولهم يا لزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة.

وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق، والضيق، والفقر، وطلب الرزق ونحوه، فمن خصائص الله، لا يطلب فيها غيره.

قال: وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم، كما تفعله جاهلية العرب، والصوفية الجهال، وينادونهم، ويستنجدون بهم، فهذا من المنكرات.

فمن اعتقد أن لغير الله، من نبيّ أو وَلِيّ أو روح، أو غير ذلك في كشف كربه، أو قضاء حاجة تأثيراً، فقد وقع في وادي جهل خطير، فهو على شفا حفرة من السعير.

وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات فحاشا لله أن يكون أولياء الله بهذه المثابة.

فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمن: ﴿شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣].

فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع، ولا دفع الضر من نبي، وولي، وغيره على وجه الإمداد منه إشراك مع الله، إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره.

قال: وأما ما قالوه: إن منهم أبدالاً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين، وسبعة، وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم كما ذكره القاضي المحدث في سراج المؤيدين، و «ابن الجوزي» و «شيخ الإسلام ابن تيمية» رحمهم الله تعالى. انتهى حاصله.

والحاصل أن أهل العلم ما زالوا ينكرون هذه الأمور الشركية التي عمت بها البلوى، واعتقدها أهل الأهواء.

ولو تتبعنا كلام العلماء المنكرين لهذه الأمور الشركية لَطَالَ الكتاب.

والبصير النبيل يدرك الحق من أول دليل، ومن قال قولاً بلا برهان، فقوله ظاهر للبطلان، مخالف لما عليه أهل الحق والإيمان، المتمسكين بمحكم القرآن، المستجيبين لداعي الحق والإيقان.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].

قال ابن عطية: هذا الأمر والمخاطبة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان كذلك فأحرى أن يتحذر من ذلك غيره.

والخطاب خرج مخرج الخصوص، وهو عامٌّ للأمة.

قال «ابن جرير» في هذه الآية: يقول تعالى: ولا تدع يا محمد من دون معبودك وخالقك شيئاً لا ينفعك في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يضرك في دين ولا دنيا، يعني بذلك الآلهة.

يقول: لا تعبدها راجياً نفعها، أو خائفاً ضرها، فإنها لا تضر ولا تنفع، فإن فعلت ذلك ودعوتها من دون الله، فإنك إذاً من الظالمين، أي المشركين بالله.

وهذه الآية لها نظائر، كقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨].

ففي هذه الآيات أن كل مَدْعُوّ يكون إلٰهاً، والإلٰهيَّة حَقٌّ لله، لا يصلح منها شيء لغيره.

ولهذا قال: «لا إله إلا هو» كما قال تعالى: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل لأجله كتبه كما قال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

والدين كل ما يدان الله به، من العبادات الباطنة والظاهرة.

وفسره ابن جرير في تفسيره بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها.

فمن صرف منها شيئاً لقبر، أو صنم، أو وثن، أو غير ذلك، فقد اتخذه معبوداً، أو جعله شريكاً لله في الإلٰهيَّة التي لا يستحقها إلا هو كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلٰهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فتبين بهذه الآية ونحوها أن دعوة غيره تعالى كفر واضح، وشرك جليٌّ، وضلال صريح.

وقد دل قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] على أنه سبحانه هو المتفرد بالملك، والقهر، والعطاء، والمنع، والضر، والنفع دون كل ما سواه.

فيلزم من ذلك أن يكون هو المدعو وحده، المعبود وحده، فإن العبادة لا تصلح إلا لمالك النفع والضر، ولا يملك ذلك ولا شيئاً مما هنالك غيره، كائناً من كان، من أوليائه، وأعدائه، فهو المستحق للعبادة، والدعوة وحده، دون من لا يضر ولا ينفع.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] الآية فهذا مما أخبر الله به في كتابه من تفرده بالإلٰهيَّة والربوبية ونصب الأدلة على ذلك.

وعُبَّادُ القبور قد اعتقدوا نقيض ما أخبر الله به، واتخذوهم شركاء لله في استجلاب النافع ودفع المكاره، بسؤالهم إياهم، والالتجاء إليهم بالرغبة والرهبة والتضرع وغير ذلك من العبادات، التي لا يستحقها إلا الله وحده لا شريك له، واتخذوهم شركاء في ربوبية وإلٰهية[1].

وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى * هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣ ويونس: ١٨]

فإن أولئك يدعونهم ليشفعوا لهم ويقربوهم إلى الله، وكانوا يقولون في تلبيتهم لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك.

وأما هؤلاء المشركون فاعتقدوا في أهل القبور وفي مشاهد الأولياء ما هو أعظم من ذلك.

فجعلوا لهم نصيباً من التصرف في العالم، والتدبير في أهله، وجعلوهم معاذاً لهم وملاذاً في الرغبوت والرهبوت، سبحان الله عما يشركون.

ونفقوا[2] حكايات دالة على تصرفهم وإيصال النفع إلى معتقديهم ومريديهم، وهي كلها من أبطل الباطلات، وأجهل الجهالات.

وقال تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [العنكبوت: ١٧].

أمر عباده بابتغاء الرزق عنده وحده دون ما سواه، ممن لم يملك لهم رزقاً من السموات والأرض.

فتقديم الظرف أفاد الاختصاص «واعبدوه» من عطف العام على الخاص فإن طلب الرزق من الله، من العبادة التي أمر بها.

قال ابن كثير: معناه، ابتغوا عند الله الرزق لا عند غيره، لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئاً من ذلك، وأخلصوا له العبادة وحده لا شريك له، واشركوا له على ما أنعم عليكم ﴿وإِلَيهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧] فيجازي كل عامل بعمله.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ الآيتين:

---

(١) قوله: في ربوبية وإلٰهية: هكذا في الأصول والأصح أن يقال: في الربوبية والألوهية.

(٢) قوله: ونفقوا. أي روجوا تلك الحكايات الخرافية كما يروج التاجر بضاعته.

نفى سبحانه أن يكون أحد أضل ممن يدعو غيره، وأخبر أنه لا يستجيب له ما طلب منه إلى يوم القيامة.

والآية تعم كل ما يدعو من دون الله، كما قال سبحانه: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]

فأخبر في هذه الآية أنه لا يستجيب وأنه غافل عن دعائه: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فتناولت الآية كل داعٍ وكل مَدْعُوّ من دون الله.

قال أبو جعفر بن جرير: يقول تعالى: وإذا جمع الناس ليوم القيامة في موقف الحساب كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء، لأنهم يتبرؤون منهم، وكانت لعبادتهم التي كانوا يعبدونها في الدنيا جاحدين، لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم بعبادتنا، ولا شعرنا بعبادتهم إيانا، تبرأنا إليك منهم يا ربنا كما قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ؟ * قَالُوا: سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٧ و١٨] إلخ قال من دون الله (أي من الملائكة، والإنس، والجن) وساق بسنده عن مجاهد قال: عيسى، وعزير، والملائكة.

قال: يقول الله قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله، وعيسى: تنزيهاً لك يا ربنا مما أضاف إليك هؤلاء المشركون، ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء نواليهم، أنت ولينا من دونهم. انتهى.

استعمالات لفظ «الدعاء»

قال «في فتح المجيد» وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب والسنة واللغة ولسان الصحابة، ومن بعدهم من العلماء، في السؤال، والطلب كما قال أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغة الدعاء.

وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] وقال: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣] وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً﴾ [يونس: ١٢].

وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١] وقال: ﴿وَلَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩].

وفي حديث أنس مرفوعاً: «الدعاء مُخُّ العبادة».

وفي الحديث الصحيح الآخر: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة».

وفي حديث آخر: «من لم يسأل الله غضب عليه».

وفي آخر: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء». رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه.

وقال: الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السموات والأرض. رواه الحاكم وصححه.

وقال: سلوا الله كل شيء، حتى الشسع إذا انقطع.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أفضل العبادة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. رواه ابن المنذر، والحاكم وصححه.

وفي الحديث: اللهم إني أسلك بأنك أنت الحميد، لا إله إلا أنت المنان. الحديث.

وفي آخر: اللهم أني أسألك بأنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. وأمثال هذا في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصى في الدعاء الذي هو السؤال والطلب.

فمن جحد كون السؤال والطلب عبادة، فقد صادم النصوص، وخالف اللغة، واستعمال الأمة، سلفاً وخلفاً.

وأما ما تقدم من كلام ابن تيمية وتبعه ابن القيم رحمهما الله تعالى، من أن الدعاء نوعان، دعاء عبادة، وما ذكر ما بينهما من التلازم، وتضمن أحدهما للآخر، فذلك باعتبار كون الذاكر، والتالي، والمصلي، والمتقرب بالنسك وغيره طالباً سائلاً في المعنى، فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار.

وقد شرع الله تعالى في الصلاة الشرعية من دعاء المسئلة ما لا تصح الصلاة إلا به، كما في الفاتحة، وبين السجدتين، وفي التشهد، وذلك عبادة، كالركوع، والسجود فتدبر هذا المقام، يتبين لك الجاهلين بالتوحيد.

ومما يبين هذا المقام ويزيده إيضاحاً قول العلامة رحمه الله في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

هذا الدعاء المشهور إنه دعاء المسئلة.

قالوا: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو ربه فيقول مرة: يا ألله، ومرة يا رحمن.

فظن المشركون أنه يدعو إلٰهَيْنِ، فأنزل الله هذه الآية. ذكر هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقيل: إن الدعاء، هنا بمعنى التسمية، والمعنى أيَّ اسم سميتموه به، من أسماء الله، إما الله، وإما الرحمن، فله الأسماء الحسنى، وهذا من لوازم المعنى في الآية.

وليس هو عين المراد، بل المراد بـ «ادعو» معناه المعهود المطَّرِدُ في القرآن، وهو دعاء السؤال، ودعاء الثناء.

وإذا عرفت هذا فقوله: ﴿أُدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يتناول نَوْعَيِ الدعاء، لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمن لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه.

وقال الحسن: بين دعاء السر، وبين دعاء العلانية، سبعون ضعفاً.

ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء، ولم يسمع لهم صوت، إن كان إلاَّ هَمْساً بينهم وبين ربهم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نَوْعَيِ الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية.

قيل: أُعْطِيه إذا سألني، وقيل أُثِيبُه إذا عبدني.

وليس هذا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جميعاً.

وهذا يأتي في مسئلة الصلاة، وأنها انقلبت عن مسماها في اللغة، وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازاً للعلاقة بينهما وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان وشرائط.

فعلى ما قررناه لا حاجة لشيء من ذلك، فإن المصلى من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء، إما دعاء عبادة وثناء، وإما دعاء طلب مسئلة، وهو في الحالين داع. انتهى مـ، البدائع ملخصاً.

وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ؟﴾ [النمل: ٦٢] بيّن سبحانه أن المشركين من العرب ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر، ولا يكشف السوء إلا الله وحده.

فذكر ذلك تعالى محتجاً عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه وقال: ﴿ءَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ؟﴾ [النمل: ٦٢] يعني يفعل ذلك.

فإذا كانت آلهتهم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فلا يصلح أن يجعلوها شركاء لله الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء عنه وحده.

وهذا أصح ما فسرت به هذه الآية كسابقها من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] إلى قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١] ولاحقها إلى قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

فتأمل هذه الآيات، يتبيَّن لك أن الله تعالى احتج على المشركين بما أقروا به على ما جحدوه من قَصْرِ العبادة جميعها عليه، كما في فاتحة الكتاب ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال ابن جرير: يقول تعالى: أم ماتشركون بالله خير، أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء النازل به عنه؟ أإلهٌ سواه معه يفعل هـذه الأشياء بكم، ويُنْعِم عليكم هـذه النعم؟ قليلاً ما تعتبرون بحجج الله عليكم، فلذلك أشركتم بالله غيره في عبادته.

روى الطبراني: أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا المنافق.

فقال النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم: «إنه لا يستغـاث بي، وإنما يستغـاث بـالله عز وجل».

هذا المنافق هو «عبدالله بن أبي» كما صرح به ابن أبي حاتم في روايته.

والمراد ببعض الصحابة، أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

وإنما أراد ذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقدر على كف أذاه، فقال صلى الله عليه وآله وسلم ما تقدم.

وفيه النص على أنه لا يستغاث بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فضلاً عن من هو دونه فكره أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان فيما يقدر عليه في حياته، حماية لجناب التوحيد، وجانب التفريد، وسدًّا لذرائع الشرك، وأدباً وتواضعاً لربه، وتحذيراً للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال.

فإذا كان هذا فيما يقدر عليه صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته ومماته، ويطلب منه أمور لا يقدر عليها إلا الله؟ كما جرى على ألسنة كثير من الشعراء، كالبوصيري، والبرعي وغيرهما، من الاستغاثة بمن لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا حياة، ولا موتاً، ولا نشوراً؟ أو يعرضون عن الاستغاثة بالرب العظيم القادر على كل شيء، الذي له الخلق والأمر وحده، وله الملك وحده، لا إله غيره، ولا رب سواه.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللّهُ﴾ [يونس: ٤٩] في مواضع من القرآن: ﴿قُلْ إِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلاَ رَشَداً﴾ [الجن: ٢١]..

فأعرض هؤلاء عن القرآن، ونبذوه وراءهم نَسْياً مَنْسِياً، واعتقدوا نقيض ما دلت عليه هذه الآيات المحكمات.

وتبعهم على ذلك الضلال، والخلق الكثير، والجمع الغفير، والجم الغزير.

فزعموا الشرك بالله ديناً، والهدى ضلالاً، فإنا لله وإنا إليـه راجعون مـا أعظمهـا من

مصيبة، عمت بها البلوى، وطابت بها الدعوى عند أهل الأهواء حتى عاندوا أهل التوحيد وبدَّعوا[1] أهل السنة والتجريد، فالله المستعان، وعليه التكلان.

وقال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ؟﴾ [الأعراف: ١٩١] قال المفسرون: هذه الآية فيها توبيخ وتعنيف للمشركين في عبادتهم مع الله تعالى ما لا يخلق شيئاً وهو مخلوق، والمخلوق لا يكون شريكاً للخالق في العبادة التي خلقهم لها، وبيَّن أنهم لا يستطيعون لهم نصراً ﴿وَلاَ أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] فكيف يشركون به، من لا يستطيع نصر عابديه، ولا نصر نفسه؟

وهذا برهان ظاهر، ودليل باهر على بطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله.

وهذا وصف كل مخلوق، حتى الملائكة، والأنبياء، والصالحين.

وأشرف الخلق محمد صلى الله عليه وآله وسلم كان يستنصر ربه على المشركين ويقول: «اللهم أنت عضدي وأنت نصيري، بك أحول، وبك أصول، وبك أقاتل».

وهذه الآية كقوله سبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * وَلاَ يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرّاً وَلاَ نَفْعاً وَلاَ يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلاَ حَيَاةً وَلاَ نُشُوراً﴾ [الفرقان: ٣].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لاَ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلاَ رَشَداً * قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً * إِلاَّ بَلاَغاً مِنَ اللَّهِ وَرِسَالاَتِهِ﴾ [الجن: ٢١ و٢٢ و٢٣] وهذه الآيات كفت برهاناً على بطلان دعوة غير الله، كائناً من كان.

فإن كان نبياً أو صالحاً، فقد شرفه الله بإخلاص العبادة له، والرضاء به ربّاً ومعبوداً.

فكيف يجوز أن يجعل العابد معبوداً، مع توجيه الخطاب إليه بالنَّهْيِ عن هذا الشرك؟ كما قال: ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال: ﴿أَمَرَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠] وهذا خطاب شامل لجميع العباد من الأنبياء والصلحاء وغيرهم، وأمرٌ لهم بإخلاص العبادة له سبحانه وحده، وَنَهْيٌ لهم عن أن يعبدوا معه غيره، أيَّ عِبَادَةٍ كانت، صغيرة أو كبيرة، ظاهرة أو باطنة، وفي أي حالة تكون، من مَنْشَطٍ وَمَكْرَهٍ، وعسر ويسر، ورخاء وشدة.

هذا هو دينه الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو الإسلام المروي في صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب جبريل عليه السلام:

---

(١) قوله: وبدّعوا أي نسبوا المتمسكين بالكتاب والسنة إلى البدعة مع أنهم هم الذين ابتدعوا أشياء وألصقوها بالدين والدين منه بريء.

«قال: ما الإسلام؟ قال: أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً» الحديث.

وقد أخبر سبحانه في قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] عن حال المدعوين من دونه أنهم لا ينفعون ولا يضرون، وسواء في ذلك الملائكة، والأنبياء، والأصنام وغيرها، فكل من دعا غير الله، ولم يدع الله. فهذا حاله.

فَبَيَّنَ تعالى حال المدعوين من دونه مما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب والشروط، التي لا بد أن تكون في الْمَدْعُوِّ وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته.

فمتى لم يوجد أحد هذه الشروط التامة، بطلت دعوته، فكيف إذا عدمت بالكلية؟ فنفى عنهم الملك بقوله: «ما يملكون من قطمير».

قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء والحسن، وقتادة: «القطمير» اللفافة، التي تكون على نواة التمر.

فلا يملكون من السموات والأرض شيئاً، ولا بمقدار هذا القطمير.

وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً وَلاَ يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] وقال: ﴿لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمٰوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ﴾.

ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأنهم ما بين ميت وغائب عنهم، مشتغل بما خلق له مسخر بما أُمِرَ به كالملائكة.

ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن ذلك ليس إليهم فإن الله لم يأذن لأحد من عباده في دعاء أحد منهم، باستقلال ولا بواسطة، كما تقدم بعض أدلة ذلك في هذا الكتاب.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] وهذا يدل على أن دعوة غير الله شرك جَلِيٌّ.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونَ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً * كَلا سَيَكْفُرونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً﴾ [مريم: ٨١ و٨٢].

هذا إخبار من الله تعالى بإنكار المعبودين عن(١) عابديهم، وكونهم ضداً عليهم في هذه العبادة الشركية.

ولا يخبر بعواقب الأمور، وما لها، وما تصير إليه، مثله سبحانه كما قال: ﴿وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

---

(١) قوله: عن عابديهم. هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: على عـابديهم لأن فعـل «الإنكار» يتعدى بـ «على» فقط.

قال قتادة: يعني نفسه تبارك وتعالى، فإنه أخبر بالواقع لا محالة.

قال بعض أهل العلم: والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم، بل قالوا: إنها تملك وتسمع، وتستجيب وتشفع، وتعطي المرادات، وتقضي الحاجات، وتقبل النذور.

ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به اللطيف الخبير، من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه، وينكر عليه.

وقال مجاهد: في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] يقول ذلك، كل شيء كان يعبد من دون الله.

فالكيِّس يقبل هذه الآيات التي هي الحجة والنور والبرهان بالإيمان وصحيح الإيقان، وبالعمل بها بالقلب الأركان.

فيجرد أعماله لله وحده، دون كل ما سواه، ممن لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً فضلاً عن غيره.

والسفيه يعتقد نقيض هذه الأدلة البينات ويؤولها بما لا يُجْزِي شيئاً، ولا يسمن ولا يغني من جوع، كقوله: إن هذه الآيات وردت في شأن الكفار والمشركين، فما لنا ولها؟

ولا يدري هذا الأحمق أنه قد تقرر في الأصول باتفاق الأئمة الفحول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن الحكم يتعدى بوجود الجامع بينه وبين غيره.

فكل من فعل فعلاً هو من شأن أهل الكفار، وقال قولاً هو من مقالات الكفار، فقد صار بذلك مصداقاً[1] لما ورد في شأنهم وحالهم، إن زعم أنه مسلم.

كما أن الكافر إن جاء بخصلة من خصال الإسلام، أو قال كلمة الإسلام بلسانه ولم يصدق بها بجنانه، فإنه لا يصير بهذا القدر من المسلمين.

فالشرك شيء مشترك بين الإيمان والكفر كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٠٦].

وإخلاص الله بالعبادة لا يشارك فيه أحد من الكفار والمشركين، ولا يتصف به إلا أهل التوحيد والاتباع، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

وعن أنس رضي الله عنه قال شُجَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم «أحد» فقال: كيف يفلح قوم شَجُّوا نبيهم؟ فنـزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. رواه البخاري تعليقاً، ووصله أحمد، والترمذي، والنسائي، ومسلم.

---

(١) قوله: مصداقاً. أي موافقاً.

قال ابن إسحاق في المغازي: حديث حميد الطويل عن أنس، قال: كسرت رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد، وشج وجهه، وجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: «كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم؟» فأنزل الله الآية.

قال أبو السعادات: «الشَّجُّ» في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه ويشقه. ثم استعمل في غيره من الأعضاء.

أسماء الذين شجوا وجه النبي صلى الله عليه وسلم وكسروا رباعيته

وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري، أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم السفلى وجرح شفته السفلى، وأن عبدالله بن شهاب الزهري، هو الذي شجه في وجهه، وأن عبدالله بن قميئة جرحه في وجنته، فدخل حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك ابن سنان مص الدم من وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وازدرده، فقال له: لن تمسك النار.

معنى «الرباعية» وضبط لفظها
وبيان الحكمة مما أصيب به النبي من الجراحة والشج في وجهه

قال القرطبي: «الرباعية» بفتح الراء وتخفيف الياء، هي كل سن بعد ثنية.

قال النووي: وللأسنان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها كسرت، فذهب منها فلقة ولم تُقْلَعْ من أصلها.

قال النووي: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء عليهم السلام، لينالوا جزيل الأجر والثواب، ولتعرف أممهم ما أصابهم من أهل الشرك ويتأسَّوْا بهم.

قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر تصيبهم مِحَن الدنيا، ويطرأ على أجسادهم ما يطرأ على أجسام البشر، ليتيقنوا أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى وغيرهم. انتهى. يعني من الغلو القبيح والعبادة لهم.

قال ابن عطية: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، فقيل له بسبب ذلك: «ليس لك من الأمر شيء» أي عواقب الأمور بيد الله، فامض أنت لشأنك، ودم على الدعاء لربك.

وقال ابن إسحاق: ليس لك من الأمر في عبادي شيء إلا أمرتك به فيهم.

فالحديث دل على نفي الاختيار والتصرف عن غير الله تعالى في العباد. وهذا في حق

النبي، فما ظنك بغيره من أولياء الله تعالى، وأعدائه سبحانه؟!

وقد رويت في سبب نزول الآية روايات.

منها في البخاري عن ابن عمر: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: «اللهم العن فلاناً وفلاناً» بعدما يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. فأنزل الله الآية، ورواه النسائي أيضاً.

وفي رواية: يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام فنزلت: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾

وفيه جواز الدعاء على المشركين بأعيانهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر الصلاة. وهؤلاء كانوارؤوس المشركين يوم «أُحُد».

فما استجيب له صلى الله عليه وآله وسلم فيهم، بل تاب الله عليهم فأسلموا، وحسن إسلامهم.

وفي هذا أن الأمر كله بيد الله، يهدي من يشاء ـ بفضله ورحمته ـ ويضل من يشاء ـ بعدله وحكمته ـ.

وهذه الحجج والبراهين مما يبين بطلان ما يعتقده عُبَّادُ القبور وزُوَّارُهَا في الأولياء والصلحاء، في الطواغيت والجبت، من أنهم ينفعون من دعاهم، ويمنعون من لاذ بحماهم.

فسبحان من حال بينهم وبين فهم الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وذلك عدله سبحانه، كما أن التوحيد فضله على عباده المؤمنين، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، ولا حول ولا قوة إلا به.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل الله عليه: «وأنذر عشيرتك الأقربين»: فصعد الصفا وقال: يا معشر قريش، أو كلمة نحوها، اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً».

أي اشتروها بتوحيد الله تعالى وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما نهى عنه، فإن ذلك هو الذي ينجي من عذاب الله لا الاعتماد على الأنساب والأحساب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب، لا أستطيع أن أنفعكم بشيء.

وفي هذا حجة على من تعلق على الأنبياء والصلحاء، ورغب إليهم ليشفعوا له، وينفعوه، أو يدفعوا عنه، فإن ذلك هو الشرك الذي حرمه الله وأقام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالإنذار عنه كما أخبر عن المشركين أنهم قالوا: «هؤلاء شفعاؤنا عند الله» فأبطل ذلك، ونزه نفسه المقدسة عن هذا الشرك.

«يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أغني عنك من الله شيئاً، يا فاطمة بنت محمد سليني من مالي ما شئت، لا أغني عنك من الله شيئاً». رواه البخاري.

وهذا الحديث قد تقدم في الكتاب في بابه.

وفيه: أنه صلى الله عليه وآله وسلم بَيَّنَ أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمان الخالص، الذي هو التوحيد، والعمل الصالح، الذي هو عدم الشرك.

وأنه لا يجوز أن يُسْأل العبد إلا ما يقدر عليه، من أمور الدنيا.

وأما الرحمة والمغفرة، والفوز بالجنة، والنجاة من النار ونحو ذلك، من كل ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يجوز أن يطلب إلَّا منه سبحانه.

وأن ما عند الله لا ينال إلا بتجريد التوحيد المفيد، وإخلاص العمل السديد له، بما شرعه، ورضيه لعباده أن يتقربوا به إليه.

فإذا كان لا ينفع عمه، وابنته، وعمته، وقرابته إلا بذلك، فمن ذلك الذي ينفعه مع عدم هذا الإيمان والعمل؟ بل غيره أولى بالحرمان عن هذا وأحرى به.

وفي قصة عمه صلى الله عليه وآله وسلم أبي طالب، والد علي كرّم الله وجهه معتبر بالغ، وبلاغ معتبر، وهو الذي أنزل الله تعالى في حقه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وانظر هنا إلى الواقع من كثير من الناس، في العرب والعجم، من أهل الْبَدْوِ وَالْحَضَرِ، من الالتجاء إلى الموتى في القبور، والأموات الذين لا يملكون الحياة لهم ولا النشور، والتوجه إليهم بالرغبات والرهبات، والقرابين والنذور، وما أشبه هذا، من العبادات والأمور، والحال أنهم عاجزون قاصرون لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً فضلاً عن غيرهم.

فمن أين لهم أن ينفعوا دعاتهم، أو يدفعوا عن عابديهم؟.

وبهذا تبين أنهم ليسوا على شيء، ولا شيء لهم، بل «إنهم اتخذوا الشياطين، أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون». أظهر لهم الشيطان الشرك في قالب محبة الصالحين، وكل صالح يبرأ إلى الله من هذا الشرك في الدنيا ويوم القيامة، يوم يقوم الأشهاد.

ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدنيا والدين، ومتابعتهم في طاعة رب العالمين، لا باتخاذهم أنداداً من دون الله، يحبونهم كحب الله، إشراكاً بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾ [المائدة: ١١٦] الآية.

قال «ابن القيم» في هذه الآية: نفى أن يكون قال لهم غير ما أمر به، وهو محض التوحيد، فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة، لا اطّلاع له عليهم، وأن الله عز وجل، هو المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم فقال: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] وصفه ـ سبحانه ـ بأن شهادته فوق كل شهادة وأعم. انتهى.

وفي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسله، توحيده الذي هو دينهم، اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوهم فيه إلا من آمن.

فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله وحده: إنه قد تلعثم بهذا التوحيد الذي أطاع به ربه، واتبع فيه رسله، ونزه به ربه، عن الشرك الذي هو هضم للربوبية، وتنقص للإلهية، وسوء ظن برب العالمين؟.

والمشركون هم أعداء الرسل وخصماؤهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرأوا من كل مشرك، ويكفروا به ويبغضوه، ويعادوه في ربهم ومعبودهم ﴿قل: فلله الحجة البالغة، فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ [الأنعام: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومعنى «فزع» زال الفزع عنها. قاله ابن عباس، وابن عمر، والسلمي، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

قال ابن جبير: الذي فزع عن قلوبهم، الملائكة، وإنما فزع عنهم غَشْيَةٌ تصيبهم عند سماع كلام الله بالوحي. واختاره ابن جرير، وغيره.

قال ابن كثير: وهو الحق الذي لا مرية فيه، لصحة الأحاديث فيه والآثار.

وقال أبو حيان: تظاهرت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن قوله: «حتى إذا أفزع» إنما هي في الملائكة إذا سمعت الوحْيَ إلى جبريل عليه السلام، يأمره إليه به سمعت كجر سلسلة الحديد على الصفوان، فتفزع عند ذلك تعظيماً وهيبة أنهم إذا سمعوا كلام الله صعقوا، ثم إذا أفاقوا أخذوا يسألون.

وله سبحانه العلو الكامل علو القدر وعُلُوُّ الذات من جميع الوجوه، كما قال ابن المبارك لما قيل له: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على عرشه، بائن من خلقه، تمسُّكاً منه بالقرآن، لقول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وهو في سبعة مواضع من

الكتاب، ولهذه الآية ونحوها.

وفي صحيح البخاري[1] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ينفذهم ذلك حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم قالوا: «ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير» فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض» وصفه سفيان بكفه فحرفها وبدَّد بين أصابعه «فيسمع الكلمة فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر، أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء».

المعنى إذا تكلم الله في الأمر الذي يوحيه إلى جبريل عليه السلام بما أراده، كما صرح به في الحديث الآتي، وكما روى سعيد بن منصور، وأبو داود، وابن جرير، عن ابن مسعود:

«إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السموات صلصلة كجر السلسلة على الصفوان».

وروى ابن أبي حاتم، وابن مردوية عن ابن عباس قال: «لما أوحى الجبار إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم، دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوت الجبار يتكلم بالوحي، فلما كشف عن قلوبهم سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وعلموا أن الله لا يقول إلا حقاً».

و «الخضعان» بفتحتين من الخضوع، وفي رواية بضم الأول وسكون الثاني وهو مصدر بمعنى خاضعين.

«والصفوان» الحجر الأملس.

«وينفذ» بفتح الياء وسكون النون، وضم الفاء، وبالذال المعجمة.

والإشارة بذلك إلى القول، والضمير في «ينْفذهم» للملائكة، أي ينفذ ذلك القول الملائكة، أي يخلص ذلك القول ويمضي فيهم، حتى يفزعوا منه.

---

(١) رواية البخاري لهذا الحديث عن أبي هريرة بهذا اللفظ: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كالسلسلة على صفوان» فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير. فيسمعها مسترقو السمع، ومسترقو السمع هكذا، واحد فوق آخر. فربما أدرك الشهاب المستمع قبل أن يرمي به إلى صاحبه فيحرقه، وربما لم يدركه حتى يرمي بها إلى الذي يليه إلى الذي هو أسفل منه حتى يلقوها إلى الأرض، فتلقى على فم الساحر فيكذب معها مائة كذبة فيصدق، فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا، يكون كذا وكذا فوجدناه حقاً؟ للكلمة التي سمعت من السماء».
ورواه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه. كما في «هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري» لعبد الرحيم عنبر الطهطاوي.
وبما ذكرناه يتبين أن نسبة الرواية التي ذكرها المؤلف إلى البخاري ليس كما ينبغي.

وعند ابن مردويه من حديث ابن عباس: «فلا ينزل على أهل السماء إلا صعقوا».

وعند أبي داود وغيره مرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء الدنيا صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل». الحديث.

والمراد بمسترق السمع الشياطين، أي هم يسمعون الكلمة التي قضاها الله، يركب بعضهم بعضاً.

وفي صحيح البخاري عن عائشة مرفوعاً: «إن الملائكة تنزل في العنان ـ وهو السحاب ـ فتذكر ما قضى في السماء فتسترق الشياطين السمع فتوحيه إلى الكهان».

وصف سفيان بن عيينة ركوب بعضهم فوق بعض بالتحريف، والتبديد أي التفريق بين الأصابع.

والمعنى يسمع الفوقاني الكلمة فيلقيها إلى آخر تحته، وهلم جَرّاً، إلى أن يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن.

«والشهاب» هو النجم الذي يرمي به، أي ربما أدرك الشهاب ذلك المسترق.

وهذا يدل على أن الرمي بالشُّهُبِ كان قبل المبعث، كما روى أحمد في المسند «عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً في نفر من أصحابه» زاد في رواية، من الأنصار، «قال: فرمى بنجم عظيم فاستنار، قال: ما كنتم تقولون، إذا كان مثل هذا في الجاهلية؟ قالوا: كنا نقول: لعله يولد عظيم، أو يموت عظيم، قلت للزهري: أكان، يرمي بها في الجاهلية؟ قال: نعم ولكن غلظ حين بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه لا يرمي بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك اسمه إذا قضى أمراً سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح هذه السماء الدنيا، ثم يستخبر أهل السماء الذين يلون حملة العرش، فيقول الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ويخبر أهل كل سماء سماء حتى ينتهي الخبر إلى هذه السماء، ويخطف الجن السمع، فيرمون. فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يفرقون فيه ويزيدون» وزاد في رواية، وينقصون «فيكذب» أي الكاهن أو الساحر «معها مائة كذبة» بفتح الكاف وسكون الذال «قال: فيقال: ألس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟».

وفيه أن الشيء إذا كان فيه شيء من الحق فلا يدل على أنه حق كله، فكثيراً ما يلبس أهل الضلال الحق بالباطل، فيكون أقبل لباطلهم.

وفي هذا الحديث وما بعده وما في معناه، إثبات علوِّ الله على خلقه وعلى ما يليق بعظيم جلاله، وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء الكلام، وكلامه مسموع يسمعه الملائكة. وهذا قول أهل السنة قاطبة، سلفاً عن خلف، وكابراً عن كابر، وأباً عن جد، خلافاً للأشاعرة والجهمية، ونفاة المعتزلة.

فإياك أن تلتفت إلى ما زخرفه أهل التعطيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل ومرادنا بإيراد هذا الحديث وما بعده في هذا المقام، بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عُبِدَ من دون الله.

فإذا كان هذا حالهم مع الله وهيبتهم منه وخشيتهم، فكيف يدعوهم أحد من دون الله؟

فإذا كانوا لا يُدْعَوْنَ مع الله استقلالاً، ولا واسطة بالشفاعة فغيرهم ـ ممن لا يقدر على شيء من الأموات والأصنام والأوثان، والعباد والصلحاء، والطواغيت الطلحاء وغيرهم ـ أولى بأن لا يدعى ولا يعبد.

ففي هـذا، الرد على جميع فِرَق المشركين الذين يـدعون مـع الله، من لا يداني الملائكة، ولا يساويهم في صفة من صفاتهم.

وقد قال تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] إلى قوله: ﴿مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨] فهذه حالهم وصفتهم، وليس لهم من الربوبية والإلهية شيء، بل ذلك لله وحده لا شريك له.

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أراد أن يوحي بالأمر ـ تكلم بالوحي ـ أخذت السموات منه رجفة، أو قال: رَعْدَةٌ شديدة خَوْفاً من الله عز وجل، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجداً فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكـة، كلما مـر بسماء، سأله ملائكتها، ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحقَّ، وهو العلي الكبير، قال: فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي بالوحي إلى حيث أمره الله عز وجل». رواه ابن أبي حاتم بسنده، كما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره.

قـال عكرمـة: إذا قضى الله أمراً (تكلم تبـارك وتعـالى) رجفت السمـوات والأرض والجبال، وخرت الملائكة كلهم سجداً.

ومعنى «أخذت رجفة» أي ارتجفت، وهو صريح في أنها تسمع كلامه تعالى.

وقوله: «رعدة» شك من الراوي، والراء منها مفتوحة.

وذكر خوف الله ظاهر في السموات تخاف الله، بما يجعل الله فيها من الإحساس ومعرفة من خلقها.

وقد أخبر تعالى أن هذه المخلوقات العظيمة تسبحه كمـا قال سبحـانه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَٰوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]. وقال: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

كل شيء يسبح الله بلسان فصيح والدليل على ذلك

وقد قرر العلامة «ابن القيم» رحمه الله أن هذه المخلوقات تسبح الله وتخشاه حقيقة واحتج بهذه الآيات ونحوها.

وفي البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه: «كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل».

وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ في يده حصيات، فسمع لهن تسبيحاً».

وفي الصحيح قصة حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل اتخاذ المنبر، مثل هذا كثير.

وذلك واضح في الدلالة على كونها ذوات حس، ودرك. ولعل ذلك هو المراد بالملكوت في قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨ ويس: ٨٣].

قيل: إن نسمة الحيوان يقال لها روح، وإن نسمة غيره من الجمادات والنباتات يقال لها: ملكوت.

ولكل شيء من الحيوان روح، ولغيره ملكوت، يقوم مقام الروح من الحيوان، به يعرف خالقه، ويسبحه وينزهه، والله على كل شيء قدير، وهو بكل شيء عليم. و «الصعوق» هو الغشي.

وفي الحديث دليل على أن أول من يرفع رأسه عند قضاء الله الأمر هو جبريل عليه السلام، وهو الأمين المأمون على تبليغ الوحي.

وأنه يخبر أهل السموات كلهم بذلك الأمر الصادر، وهم يسألونه عنه.

وأن الغشي يعمهم جميعاً. وأن السموات ترجف وترعد لكلام الله. وأن جبريل هو الذي ينتهي بالوحي إلى حيث أمر الله.

روى ابن جرير وغيره عن علي بن حسين أن اسم جبريل عبدالله واسم ميكائيل عبيد الله، واسم إسرافيل عبد الرحمن. وكل شيء رجع إلى «إيل» فهو معبد الله عز وجل.

وفي الحديث فضيلة جبريل عليه السلام كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١].

قال ابن كثير: معناه! إنه لتبليغ رسول كريم.

قال أبو صالح في الآية: يدخل جبريل في سبعين حجاباً من نور بغير إذن.

ولأحمد ـ بإسناد صحيح ـ عن ابن مسعود قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبريل في صورته، وله ستمائة جناح، كل جناح منها قد سَدَّ الأفق، يسقط من جناحه من الدرر والياقوت ما الله به عليم.

فإذا كان هذا عظم هذا المخلوق فخالقها أعظم وأجل وأكبر وأعلى.

فكيف يصح أن يسوى به غيره في العبادة، دعاء، وخوفاً، ورجاء، وتوكلاً، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى؟

انظر إلى حال هذه الملائكة، وشدة خوفهم من الله، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] إلى قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨] إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

وبالجملة الأحاديث والآيات المذكورة والواردة في هذا الحديث، تقرر التوحيد الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله.

فإن الملك العظيم الذي تصعق الأملاك من كلامه، وترجف السموات من قوله، خوفاً منه، ومهابة، وهو الكامل في ذاته وصفاته، وملكه وغنائه، عن جميع خلقه، وافتقارهم إليه، ونفوذ قدرته وتصرفه فيهم، لعلمه بهم، لا يجوز شرعاً، ولا عقلاً، أن يجعل له شريك من خلقه في عبادته التي هي حقه عليهم، وعلى جميع الكائنات، بحسب حالاتهم وصفاتهم، من القيام، والركوع، والسجود ونحوها، فكيف يجعل المربوب رباً، والعبد معبوداً؟!.

بالله العجب! أين ذهبت عقول هؤلاء المشركين، وفي أي هُوَّةٍ أوقعتهم الشياطين؟! سبحان الله عما يشركون.

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فإذا كان الجميع عبيداً له، فلا يصح أبداً أن يعبد بعض المخلوقات بعضاً بلا دليل ولا برهان، بل بمجرد رأي واختراع وابتداع.

وقد أرسل سبحانه رسله من أولهم إلى آخرهم زاجرين عن الشرك، ناهين عن عبادة ما سوى الله. هكذا في شرح سنن ابن ماجه.

فصل: في رد الشرك في الشفاعة

أي بيان ما أثبته القرآن منها وما نفاه، وحقيقة ما دل القرآن الكريم على إثباته ونفيه

قال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

الإنذار، معناه الإعلام بأسباب المخافة، والتحذير منها.

قال الفضيل بن عياض: ليس كل خلقه عاتب، إنما عاتب الذين يعقلون، وهم المؤمنون باليوم الآخر، أصحاب القلوب المتّعِظَة، والأذُنِ الواعية.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٤٤] أي هو مالكها، وليس لمن تطلب منه شيئاً منها، وإنما تطلب ممن يملكها دون كل ما سواه، لأن ذلك عبادة وتألُّه، لا يصلح إلا لله.

قال البيضاوي: لعله ردٌّ لما عسى أن يجيبوا به، وهو أن الشفعاء أشخاص مقربون. انتهى.

وقبلها: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كَانُوا لاَ يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلاَ يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

بين سبحانه في هذه الآية وأمثالها، أن وقوع الشفاعة على هذا الوجه، منتفٍ وممتنع، وأن اتخاذهم شفعاء، شِرْكٌ يتنزه الرب عنه.

وقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

فيه أن دعواهم أنهم يشفعون لهم بتألّفهم، إفك منهم وافتراء لا أصل له.

ويؤيد بطلان اتخاذ الشفعاء من دونه قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لأنه مالك الملك ودرج في هذا ملك الشفاعة، فإذا كان هو مالكها بطل أن تطلب ممن لا يملكها.

قال ابن جرير: نزلت هذه لما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زلفى.

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي في الدار الآخرة لأن الشفاعة إنما تقع فيها بإذنه، كما قال سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ لاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً﴾ [طه: ١٠٩].

فيه أنها لا تقع لأحد إلّا بشرطين، إذن الرب للشافع بالشفاعة، ورضاه عن المأذون بها.

وهو ـ سبحانه ـ لا يرضى من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة إلا ما أريد به وجهه، وكان العبد لَقِيَ ربه مخلصاً له الدين، غير شاكٍ في رب العالمين، كما يدل لذلك الحديث الصحيح الآتي قريباً.

وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

قال ابن كثير: هذا كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ﴾ [طه: ١٠٩] إلخ.

فإذا كان هذا في حق الملائكة المقربين، فكيف ترجون أيها الجاهلون شفاعة هذه الأنداد عند الله، وهو سبحانه لم يشرع عبادتها، ولا أذن فيها، بل قد نهى عنها على ألسنة جميع رسله، وأنزل بالنَّهْيِ عنها جميع كتبه.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] الآيات.

قال «ابن القيم» في الكلام على هذه الآيات الشريفة: قد قطع الله الأسباب التي يتعلق بها المشركون جميعاً.

فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يحصل له من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع: ١ ـ الملك ٢ ـ والشركة فيه ٣ ـ والإعانة والظهور ٤ ـ والشفاعة.

فإن لم يكن مالكاً، كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له، كان معيناً له وظهيراً، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً، كان شفيعاً عنده.

فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتباً، منتقلاً من الأعلى إلى الأدنى.

فنفى الملك، والشركة فيه، والمظاهرة، والشفاعة التي يطلبها المشرك.

وأثبت شفاعة لا نصيب فيها للمشرك، وهي الشفاعة بإذنه سبحانه.

فكفى بهذه الآية نوراً، وبرهاناً، وتجريداً للتوحيد، وقطعاً لأصول الشرك وموارده، لمن عقلها.

والقرآن العظيم مملوء من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع منهم تحته، وتضمنه له، ونصه في نوع وقوم قد خلوا من قبل ولم يعقبوا وارثاً، وهذا هو الذي يحول بين القلب، وبين فهم القرآن.

ولعمر الله إن كان أولئك قد خلوا فقد ورثهم من هو مثلهم أو شر منهم أو دونهم أو فوقهم في الضلالة والبدعة، وتناول القرآن الكريم لهم كتناوله لأولئك.

طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم شرك

قال: ومن أنواع الشرك طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به وسأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإنه لا يقدر أحد أن يشفع له عند الله إلا بإذنه سبحانه.

والله تعالى لم يجعل استغاثته وسؤاله الشفاعة سبباً لإذنه، وإنما السبب له كمال التوحيد.

فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجته بما يمنع حصولها وهذه حالة كل مشرك.

فجمع المشركون بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبة أهله إلى التنقص بالأموات.

وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين بذمهم وعيبهم ومعاداتهم وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وأنهم يوالونهم عليه.

وهؤلاء هم أعداء الرسل في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم؟!

وما نجا من هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيد الله، وعادى المشركين في الله وتقرب بمقتهم إلى الله، واتخذ الله ـ وحده ـ وليه وإلهه ومعبوده.

فجرد حبه لله، وخوفه ورجاءه وذله له، وتوكله عليه، واستغاثته به، والتجاءه إليه، واستعانته إياه، وقصده له، متبعاً لأمره، متطلباً لمرضاته.

إذا سأل، سأل الله، وإذا استعان، استعان بالله، وإذا عمل، عمل لله، فهو لله، وبالله، ومع الله. انتهى كلامه رحمه الله.

قال في «فتح المجيد»: وهذا الذي ذكره هذا الإمام، هو حقيقة دين الإسلام. كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥]. انتهى.

وأقول: اللهم اسلُكْ بنا مسلك خليلك، إبراهيم عليه السلام في توحيدك وإخلاص العبادة لك، والاجتناب عن الشرك وأهله.

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله، إمام المسلمين، وناصر سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الآيات المتقدمة ونحوها:

نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملك أو قسط منه، أو يكون عوناً له، ولم يبق إلا الشفاعة، فَبَيَّن أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب، كما قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون، هي منتفية يوم القيامة، كما نفاها القرآن، «وأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يأتي، فيسجد لربه، ويحمده، لا يبدأ بالشفاعة أوّلاً، ثم يقال: ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع».

وقال له أبو هريرة رضي الله عنه: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: من قال: «لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه».

فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص بإذن الله، ولا تكون لمن أشرك بالله.

وحقيقتها أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع، ليكرمه وينال المقام المحمود.

فالشفاعة التي نفاها القرآن، ما كان فيها شرك، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع.

وقد بيّن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص. انتهى كلامه.

وفيه صفة الشفاعة المنفية والمثبتة، وذكر الشفاعة الكبرى، وهي المقام المحمود، وبيان ما يفعله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه لا يبدأ بالشفاعة، بل يسجد، فإذا أذن الله له شفع.

وأن أسعد الناس بها الموحدون، وهي لا تكون للمشركين.

وحديث أبي هريرة هذا، عند البخاري، والنسائي، ورواه أحمد، وصححه ابن حبان، وفيه: «وشفاعتي لمن قال لا إله إلا الله مخلصاً، يصدق قلبه لسانه، ولسانه قلبه».

وشاهده في صحيح مسلم عن أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ـ إن شاء الله ـ من مات لا يشرك بالله شيئاً».

وكلام شيخ الإسلام المتقدم قائم مقام الشرح والتفسير لهذا الحديث الأخير، وهو كاف للمجتهد، واف للمقلد، مع الإيجاز البالغ، والاقتصار السابغ.

حقيقة الإخلاص

وقد قيل في تعريف الإخلاص: إنه محبة الله وحده وإرادة وجهه خاصة.

قال «ابن القيم» في معنى هذا الحديث: تأمله كيف جعل أعظم الأسباب التي تنال بها شفاعته تجريد التوحيد، عكس ما عند المشركين أن الشفاعة تنال باتخاذهم شفعاء وعبادتهم وموالاتهم.

فقلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أن سبب الشفاعة هو تجريد التوحيد فقط، فحينئذ يأذن الله للشافع أن يشفع في فلان.

ومن جهل المشرك اعتقاده أن من اتخذه ولياً، أو شفيعاً، أنه يشفع له وينقذه من العذاب عند الله كما يكون خواص للملوك والولاة، تشفع من والاهم ولم يعلموا أنه لا شفيع لهم عنده

إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي قوله وعلمه، كما قال سبحانه في الفصل الأول ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وفي الفصل الثاني ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وبقي فصل ثالث، وهو أن لا يرضى من القول والعمل إلا توحيده، واتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فهذه ثلاثة فصول، تقطع شجرة الشرك من قلب من وعاها وعقلها. انتهى.

أنواع الشفاعة

وقال رحمه الله تعالى أيضاً: إن الشفاعة ستة أنواع:

فالأول: الشفاعة الكبرى التي يتأخر عنها أولو العزم من الرسل عليهم السلام حتى تنتهي إليه فيقول: «أنا لها».

وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يريحهم من مُقَامِهم في الموقف.

وهذه شفاعة يختص بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا يشاركه فيها أحدٌ.

الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها، وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه.

الثالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمته، قد استوجبوا النار، فيشفع لهم أن لا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النار بذنوبهم والأحاديث بها متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد أجمع عليها الصحابة وأهل السنة قاطبة، وبدَّعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانب، ونادوا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفع درجاتهم. وهذا مما لم ينازع فيه أحد.

السادس: شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه. وهذه خاصة بأبي طالب وحده. انتهى.

قلت: لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك، وابتلوا به، لتعلقهم بأذيال الشفاعة، كان ذلك هضماً بحق الربوبية، ونقصاً لعظمة الألوهية، وسوء ظن برب العالمين.

لأن المتخذ بالشفعاء والأنداد، إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر العالم من وزير أو ظهير، أو عوين، فهذا أعظم النقص لمن هو غنيٌّ عن كل ما سواه بذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته.

وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتى يعلمه الشفيع، أو لا يرضى حتى يجعله الشفيع راضياً فيرضى، أو لا يكفي وحده، أو لا يفعل ما يريده العبد حتى يشفع عنده كما يشفع عند المخلوق، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الشفيع أن يرفع حاجاتهم إليه كما هو حال ملوك الدنيا، وهذا أصل شرك الخلق، أو يظن أنه لا يسمع دعاءهم حتى يرفع إليه الشفيع، أو يظن أن للشفيع عليه حقّاً، فهو يُقْسِمُ عليه بحقه، فيتوسل إليه بذلك الشفيع، كما يتوسل الناس إلى الأكابر والملوك بمن يعز عليهم، ولا تمكنهم مخالفته، وهذا هو نقص للربوبية، وهضم لحقها.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ويقولون هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَٰوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

فإن قلت: إنما حكم ـ سبحانه ـ بالشرك على من عبد الشفعاء، وأما من دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون شركاً.

قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزوم للشرك، والشرك لازم له، كما أن الشرك ملزوم لتنقص الرب سبحانه، والتنقص لازم له ضرورة، شاء المشرك أم أبى.

وعلى هذا فالسؤال باطل من أصله، لا وجود له، وإنما هو شيء قدره المشركون في أذهانهم، فإن الدعاء عبادة، بل هو مخ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدهم وأشرك في عبادة الله، شاء أم أبى.

قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] سبب نزول هذه الآية موت أبي طالب على ملة عبد المطلب كما في الحديث الآتي.

قال ابن كثير: يقول تعالى: إنك يا محمّد لا تهدي من أحببت، أي ليس إليك ذلك إنما عليك البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجة الدامغة، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال تعالى: ﴿مَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

والمنفيُّ هنا هداية التوفيق والقبول، فإن أمر ذلك إلى الله، وهو القادر عليه.

وأما الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فإنها هداية الدلالة والبيان، فهو المبين عن الله تعالى، والدال على دينه وشرعه.

وفي الصحيحين عن ابن المسيب، عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعنده عبدالله بن أبي أمية، وأبو جهل، فقال له: «يا عم، قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله».

فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأعادا، فكان آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله.

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك»، فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية. وأنزل الله في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشاء﴾ [القصص: ٥٦].

المراد بحضور الوفاة، حضور علاماتها ومقدماتها.

ويحتمل أن يكون «ابن المسيب» حضر مع الإثنين، فإنهما من بني مخزوم، وهو أيضاً مخزومي، وكان الثلاثة إذ ذاك كفاراً فقتل أبو جهل على كفره، وأسلم الآخران.

ومعنى «قل لا إله إلا الله» أمره أن يقولها، لعلم أبي طالب بما دلت عليه من نفي الشرك بالله، وإخلاص العبادة له وحده، فإن من قالها، بعلم ويقين، فقد برىء من الشرك والمشركين، ودخل في الإسلام، لأنهم كانوا يعلمون ما دلت عليه.

وفي ذلك الوقت لم يكن بمكة إلا الإسلام أو الكفر، فلا يقولها إلا من ترك الشرك وبرىء منه.

ولما هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه إلى المدينة، كان فيها المسلمون الموحدون، والمنافقون الذين يقولونها بألسنتهم، وهم يعرفون معناها، لكن لا يعتقدونه، لما في قلوبهم من العداوة والشك والريب.

فهم مع المسلمين بظاهر الأعمال، دون الباطن.

وفيها اليهود، وقد أقرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما هاجروا، ووادعهم بأن لا يخونوه ولا يظاهروا عليه عدواً، كما هو مذكور في كتب الحديث والسير.

و «أحاج» من المحاجة، والمراد به بيان الحجة.

وفيه دليل على أن الأعمال بالخواتيم، لأنه لو قالها في تلك الحالة، معتقداً ما دلت عليه، لنفعته، وقد ذكراه الحجة الملعونة التي يحتج بها المشركون على المرسلين، كقول فرعون لموسى: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى؟﴾ [طه: ٥١] وكقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وإنما أعاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكلمة، وأعادا، لأنهما عرفا أن أبا طالب لو

قالها لَتَبَرَّأ من ملة عبد المطلب، فإن ملته هي الشرك بالله في الإلٰهيَّة وأما الربوبية فقد أقروا بها لله كما مرَّ مراراً.

وقد قال عبد المطلب لأبرهة: «أنا رب الإبل، والبيت له ربٌّ يمنعه منك».

وهذه المقالة منهما عند قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمه: قل لا إله إلا الله، استكباراً عن العمل بمدلولها، كما قال تعالى عن أمثالهما من أولئك المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ * وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾، فرد عليهم بقوله: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٥ و ٣٦].

ليبين ـ سبحانه ـ أن استكبارهم عن قول لا إله إلا الله، لدلالتها على نفي عبادتهم الآلهة التي كانوا يعبدونها من دون الله.

فإن دلالة هذه الكلمة على نفي ذلك، دلالة تضمن، ودلالتها عليه، وعلى الإخلاص دلالة مطابقة.

ومن حكمة الرب تعالى في عدم هداية أبي طالب إلى الإسلام ليبين لعباده أن ذلك إليه، وهو القادر عليه دون من سواه.

فلو كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أفضل خلقه، من هداية القلوب، وتفريج الكروب، ومغفرة الذنوب، والنجاة من العذاب، والخلاص من النار ونحو ذلك شيء، لكان أحق الناس بذلك، وأولاهم به عمه الذي كان يحوطه ويحميه، وينصره ويؤويه.

فسبحان من بهرت حكمته العقول، وأرشد العباد إلى ما يدلهم على معرفته وتوحيده، وإخلاص العمل له وتجريده.

والظاهر أن أبا طالب قال: «أنا» فغيَّره الراوي استقباحاً للفظ المذكور إلى قوله: «فكان آخر ما قال هو على ملة عبد المطلب».

قال الحافظ ابن حجر: وهي من التصرفات الحسنة.

وفي هذا الحديث رد على من زعم إسلام أبي طالب، أو إسلام عبد المطلب وأسلافه، ومضرة أصحاب السوء على الإنسان، ومضرة تعظيم الأسلاف (أي إذا زاد على المشروع) بحيث تجعل أقوالهم حجة يرفع إليها عند التنازع.

وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك». قال النووي: فيه جواز الحلف من غير استحلاف، وكان الحلف هنا لتأكيد العزم على الاستغفار، تطييباً لنفس أبي طالب.

وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة بقليل.

قال ابن فارس: مات أبو طالب، ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يوماً.

وتوفيت خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها بعد موت أبي طالب بثمانية أيام.

والظاهر أن قوله سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] خبر بمعنى النَّهْيِ، ونازل في أبي طالب.

فإن الإتيان بالفاء المفيدة للترتيب في قوله: «فأنزل» بعد قوله: «لأستغفرن لك» يفيد ذلك.

وقد ذكر العلماء لنزول هذه الآية أسباباً أخر، فلا منافاة، لأن أسباب النزول قد تتعدد.

قال الحافظ ابن حجر: أما نزول الآية الثانية، فواضح في قصة أبي طالب، وأما نزول الآية التي قبلها، ففيه نظر، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عامة في حقه وحق غيره.

يوضح ذلك ما يأتي في التفسير فأنزل الله بعد ذلك: «ما كان للنبي» إلخ.

ونزل في أبي طالب: «إنك لا تهدي» وكله ظاهر في أنه مات على غير الإسلام.

ويضعف ما ذكره السهيلي أنه روى في بعض كتب المسعودي أنه أسلم، لأن مثل ذلك ما يعارض الصحيح. انتهى.

وفي الحديث دليل على تحريم الاستغفار للمشركين وموالاتهم ومحبتهم، لأنه إذا حرم الاستغفار لهم، فموالاتهم ومحبتهم أولى.

وفيه أيضاً ردٌّ على عُبَّادِ القبور الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين، أنهم ينفعون ويضرون، فيسألونهم غفران الآثام، وكشف الكروب، وهداية القلوب، وغير ذلك من أنواع المطالب الدنيوية والأخروية ويعتقدون أن لهم التصرف بعد الموت على سبيل الكرامة. وقد وقفت على رسالة لرجل منهم في ذلك.

ويحتجون بقوله تعالى: ﴿لهم ما يشاءون عند ربهم﴾ [الزمر: ٣٤ والشورى: ٢٢] ويقول قائلهم في حق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا ... وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وقال آخر:

مَا كَانَ يَعْرِفُ أَلْوَاحاً وَلَا قَلَماً ... وَكَانَ يَعْرِفُ مَا فِي اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وقال آخر بالفارسية:

بقلم گر نرسيد انگشتش ... بود لوح وقلم اندرمشتش

فإذا عرف الإنسان معنى هذه الآية، ومن نزلت فيه، تبين له بطلان قولهم، وفساد شركهم:

لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلق، وأقربهم من الله وأعظمهم جاهاً عنده، ومع ذلك حرص واجتهد على هداية عمه أبي طالب في حياته وعند موته، فلم يتيسر ذلك، ولم يقدر عليه، ثم استغفر له بعد موته فلم يغفر له، بل نهاه الله عز وجل.

ففي هذا أعظم البيان، وأوضح البرهان على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا عطاء ولا منعاً.

وأن الأمر كله بيد الله فهو الذي يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ويعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، ويكشف الضر عمن يشاء، ويصيب به من يشاء من عباده.

وهو الذي من جوده الدنيا والآخرة، ومن علمه علم اللوح والقلم، وما كان وما يكون، وهو بكل شيء عليم.

لو كان عنده صلى الله عليه وآله وسلم من هداية القلوب، وغفران الذنوب، وتفريج الكروب شيء لكان أحق الناس به، وأولاهم من قام معه أتم القيام، ونصره وأحاطه من بلوغه ثمان سنين، وإلى ما بعد النبوة بثمان سنين أو أكثر، قال الله تعالى له صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ - إلى قوله -: يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقال: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فهل يجتمع في قلب عبد الإيمان بهذه الآيات والأحاديث وما أشبهها، والإيمان بهذه الأبيات الدالة على كون علم الغيب له صلى الله عليه وآله وسلم وما ضاهاها؟!

قاتل الله أعداء الإسلام وأحِبَّاء الشرك، كيف جاوزوا الحد في إطرائه، والغلو فيه صلى الله عليه وآله وسلم، بأبي هو وأمي، وظنوا أن هذا الكلام استشفاع به عليه السلام، وتوسل به في المقام، ولم يعلموا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يشفع لأحد من المشركين، وإذا شفع لأحد من المؤمنين فلا يشفع إلا بعد إذن الله له.

والله سبحانه لا يأذن له صلى الله عليه وآله وسلم في الشفاعة إلا لمن ارتضى ولا يعلم أحد من العباد أنه سبحانه، هل يرتضيه أم لا، وهل يأذن فيه بالشفاعة لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم أم لا؟

فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً؟

وقد تقدم الكلام على مسألة الشفاعة في أوائل هذا الكتاب، وما يصح منها وما لا يصح، فراجعه، وبالله التوفيق.

فصل: في بيان ما جاء في السحر والكهانة والنشرة وأنها من وادي الإشراك بالله تعالى

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي نصيب، قاله ابن عباس.

قال قتادة: وقد علم أهل الكتاب ـ فيما عهد إليهم ـ أن الساحر لا حَظٌّ له في الآخرة.

وقال الحسن: ليس له دين.

فدلت الآية على تحريم السحر، وكذلك هو محرم في جميع أديان الرسل عليهم السلام، كما قال سبحانه: ﴿وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩].

وقد نص أصحاب «أحمد» أنه يكفر بتعلمه وتعليمه.

والسحر ـ في اللغة ـ عبارة عما خفي ولطف سببه، ولهذا جاء في الحديث: «إن من البيان لسحراً» وسمي السحر سحراً، لأنه يقع خفياً آخر الليل.

قال أبو محمد المقدسي في «الكافي»: السحر عزائم ورقي وعقد، يؤثر في القلوب والأبدان، فيمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه.

وقال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يعني الساحرات اللاتي يعقدن في سحرهن، وَيَنْفُثْنَ في عقدهن، ولولا أن للسحر حقيقة لم يأمر بالاستعاذة منه.

وعن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سُحِرَ حتى لَيُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله» وأنه قال لها ذات يوم: «أتاني مَلَكَان فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رِجْلِي، فقال: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طَبَّه؟ قال: لبيد بن الأعصم في مشط ومشاطة في طلعة ذكر في بئر ذي أروان». رواه البخاري.

وعن زيد بن أرقم قال: «سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل من اليهود فاشتكى، فأتاه جبريل فنزل عليه بالمعوذتين وقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، والسحر في بئر فلان».

«فأرسل عَلِيّاً فجاء به فأمره أن يحل العقد، ويقرأ آية ويحل، حتى قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كأنما نشط من عقال». أخرجه عبد بن حميد في مسنده، وأخرجه ابن مردويه من حديث عائشة مطولاً، وكذلك من حديث ابن عباس.

قيل: وكانت مدة سحره صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوماً، وقيل ستة أشهر، وقيل عاماً، قال الحافظ ابن حجر: وهو المعتمد.

قال الراغب: تأثير السحر في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من حيث إنه نبي، وإنما كان في بدنه، من حيث إنه إنسان أو بشر، كما كان يأكل، ويتغوط، ويبول، ويشتهي، ويمرض، فتأثيره فيه من حيث هو بشر، لا من حيث هو نبي.

وإنما يكون ذلك قادحاً في النبوة لو وجد في السحر تأثير في أمر يرجع للنبوة كما أن جرحه وكسر ثنيته يوم «أحد» لم يقدح في ما ضمن الله لـه من عصمته في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] وكما لا اعتداد بما يقع في الإسلام من غلبة بعض المشركين على بعض النواحي فيما ذكر من كمال الإسلام في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

قال القاضي: ولا يوجب ذلك صدق الكفرة في أنه مسحور، لأنهم أرادوا به أنه مجنون بواسطة السحر. انتهى.

ومذهب أهل السنة، أن السحر حق! وله حقيقة، ويكون بالقول والفعل، ويؤلم، ويمرض، ويقتل، ويفرق بين الزوجين. وتمام الكلام على هذا في حاشية الشيخ سليمان للجمل على الجلالين، فراجعها.

للمعوذتين أثر عظيم في إزالة السحر

وللمعوذتين أثر عظيم في إزالة السحر، فمن داوم على قراءتهما في الأيام والليالي لا يضره السحر بإذن الله تعالى، وإذا قرأهما المسحور زال أثره إن شاء الله تعالى.

وفي حديث عائشة قالت: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذتين، وينفث». الحديث أخرجه مالك في الموطأ، وهو في الصحيحين من طريقه.

وأخرج الترمذي وحسنه، وابن مردويه، والبيهقي عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من عين الجان، ومن عين الإنس، فلما نزلت سورتا المعوذتين أخذ بهما وترك ما سوى ذلك».

قال في «فتح البيان» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] النفاثات هن السواحر.

أي وأعوذ برب الفلق من شر النفوس النفاثات، أو النساء النفاثات. والنفث: النفخ كما يفعل ذلك من يرقى ويسحر، قيل مع ريق، وقيل بدون ريق.

وهو دليل على بطلان قول المعتزلة في إنكار تحقق السحر وظهور أثره، «العقد» جمع عقدة، وذلك أنهن كن ينفثن في عقود الخيوط حين يسحرن بها.

قال أبو عبيدة: «النفاثات» هن بنات لبيد بن الأعصم اليهودي، سحرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال ابن عباس: «النفاثات» الساحرات، وعنه قال: هو ما خالط السحر من الرقى.

وأخرج النسائي، وابن مردويه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وُكِلَ إليه».

وعنه قال: جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوذني فقال: «ألا أرقيك برقية رقاني بها جبريل، فقلت: بلى بأبي أنت وأمي. فقال: بسم الله أرقيك، والله يشفيك، من كل داء فيك، من شر النفاثات في العقد، ومن شر حاسد إذا حسد» فرقى بها ثلاث مرات. أخرجه ابن ماجه، وابن سعد، والحاكم وغيرهم.

حكم النفخ في الرقى

واختلفوا في جواز النفخ في الرقى والتعاويذ الشرعية. فجوزه الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ويدل له حديث عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات». الحديث.

وأنكر جماعة التفل والنفث في الرقى، وأجازوا النفخ بلا ريق.

قال عكرمة: لا ينبغي للراقي أن ينفث، ولا يمسح، ولا يعقد.

قال النسفي: جوز الاسترقاء بما كان من كتاب الله، وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بما كان بالسريانية والعبرانية والهندية، فإنه لا يحل اعتقاد، ولا اعتماد عليه. انتهى كلام فتح البيان.

حكم تعلم السحر وتعاطيه

وأما السحر فروى عبد الرزاق عن صفوان بن سليم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تعلم شيئاً من السحر، قليلاً كان أو كثيراً كان آخر عهده من الله» وهو مرسل.

واختلفوا: هل يكفر الساحر أو لا؟.

فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، وبه قال مالك وأبو حنيفة، وأحمد. قال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين، وسقي شيئاً يضره فلا يكفر.

وقال الشافعي: إذا تعلم السحر قلنا له: صف لنا سحرك، فإن وصفه بما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل، من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها، فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر، فإن اعتقد إباحته كفر. انتهى.

وفي «الروضة الندية شرح الدرر البهية» في باب «من يستحق القتل حداً» ما نصه:

والساحر، لكون عمل السحر نوعاً من الكفر، ففاعله مرتد، يستحق ما يستحقه المرتد.

وقد روى الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم من حديث جندب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حد الساحر ضربة بالسيف».

قال الترمذي: والصحيح عن جندب موقوفاً، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس.

وقال الشافعي: الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر، فلم نر عليه قتلاً.

وفي إسناد هذا الحديث، إسماعيل بن مسلم المكيّ، وهو ضعيف.

وأخرج أحمد، وعبد الرزاق، والبيهقي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب قبل موته بشهرين: «اقتلوا كل ساحر وساحرة».

والأرجح ما قاله الشافعي، لأن الساحر إنما يقتل لكفره، فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجباً للكفر.

قال في «المسوي شرح الموطأ»: السحر كبيرة.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] واختلف في ذلك أهل العلم.

فقال مالك وأحمد: يقتل الساحر:

وقال الشافعي: ما تقدم.

ولو قتل الساحر رجلاً بسحره وأقر: إني سحرته، وسحري يقتل غالباً، يجب عليه القود عند الشافعي، ولا يجب عند أبي حنيفة.

ولو قال: سحري قد يقتل، وقد لا يقتل، فهو شِبْهُ عمد.

ولو قال: أخطأت إليه من غيره، فهو خطأ تجب فيه الدية المخففة، وتكون في ماله، لأنه ثبت ـ باعترافه ـ إلا أن يصدقه العاقلة فتكون عليهم.

أقول: لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعل السحر كافراً مرتدًا، وحَدُّهُ حَدُّ المرتد، وقد تقدم.

وقد ورد في الساحر ـ بخصوصه ـ أن حده القتل.

ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قتل لبيد بن الأعصم الذي

سحره، فقد يكون ذلك قبل أن يتثبت أن حد الساحر القتل، وقد يكون ذلك لأجل خشية معرة اليهود، وقد كانوا أهل شوكة، حتى أبادهم الله، وفل شوكتهم، وأقلهم وأذلهم.

وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل الساحر وشاع ذلك وذاع، ولم ينكره أحد. انتهى.

وفي تفسير «فتح البيان» في قوله سبحانه: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] يعني بالسحر ولم يعمل به.

وفيه تنزيه سليمان عليه السلام عن السحر، ولم يتقدم أن أحداً نسبه إلى الكفر، ولكن لما نسبه اليهود إلى السحر صاروا بمنزلة من نسبه إلى الكفر، لأن السحر يوجب ذلك.

وقالوا: إن سليمان ملك الناس بالسحر، ولهذا أثبت الله سبحانه كفر الشياطين فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢] أي بتعليمهم ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] وهو ما يفعله الساحر من الحيل والتخيلات التي يحصل بسببها للمسحور ما يحصل من الخواطر الفاسدة، الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب فيظنه ماء، وما يظنه راكب السفينة، أو الدابة من أن الجبال تسير.

معنى «السحر» في اللغة

وهو مشتق من «سحرت الصبي» إذا خدعته.

وقيل: أصله الخفا، فإن الساحر يفعله خفية.

وقيل: أصله الصرف، لأن السحر مصروف عن جهته.

وقيل: أصله الاستحالة[1] لأن من سحرك استمالك.

وقال الجوهري: السحر الأخذة، وكل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر، والساحر العالم.

قال الغزالي: السحر نوع يستفاد من العلم بخواص الجواهر، وبأمور حسابية في مطالع النجوم، فيتخذ من تلك الخواص هيكل على صورة الشخص المسحور ويترصد له وقت مخصوص من المطالع، وتقترن به كلمات يتلفظ بها، من الكفر والفحش المخالف للشرع، يتوصل بسببها إلى الاستغاثة بالشياطين.

وتحصل من مجموع ذلك ـ بحكم إجراء الله العادة ـ أحوال غريبة في الشخص المسحور. انتهى.

---

(١) قوله: الاستحالة. هكذا في الأصل: والصواب. الاستمالة. بدليل قوله: لأن من سحرك فقد استمالك.

هل للسحر حقيقة ثابتة؟

وقد إختلف، هل له حقيقة أم لا؟

فذهبت المعتزلة وأبو حنيفة إلى أنه خدع لا أصل له ولا حقيقة.

وذهب من عداهم أن له حقيقة مؤثرة.

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحر، سحره لبيد بن الأعصم اليهودي، حتى كان يخيل إليه أنه يأتي الشيء ولم يكن قد أتاه، ثم شفاه الله سبحانه، والكلام في ذلك يطول.

بيان حكم السحر والساحر
وما ورد في ذلك من زواجر النصوص

وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السحر من الكبائر، وثناه بالشرك كما في الصحيحين. انتهى ما في فتح البيان.

وقد عرفت بهذا أن السحر نوع من أنواع الإشراك، وأن حكم الساحر حكم المشرك المرتد، وتعلمه وتعليمه كبيرة من الكبائر، يبلغ به صاحبه إلى حد الكفر ويخرج عن الإسلام.

وعن ابن مسعود: «من أتى كاهناً أو ساحراً، أو صدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم».

أخرجه البزار بإسناد صحيح، والحاكم وصححه.

وأخرج البزار عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تَطَيَّر أو تُطُيِّر له أو تكهَّنَ أو تُكُهِّنَ له، أو سَحَر أو سُحِرَ له، ومن عقد عقدة، ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أُنْزِلَ على محمد صلى الله عليه وآله وسلم».

وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أبلغ إنذار، وأعظم تحذير، أي أن هذا ذنب، يكون من فعله كافراً، فلا تكفر.

وفيه دليل على أن تعلُّمَ السحر كفر، وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد، وبين من تعلمه ليكون ساحراً، ومن تعلمه ليقدر على دفعه، وبه قال أحمد، إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فيه أن السحر لا يؤثر في أحد بذاته، بل إنما يظهر أثره بإذنه تعالى وإرادته ومشيئته، فإذا لم يرد الله تعالى تأثيره لا يضر المسحور، وإذا شاء ضره.

وحينئذ شأن الموحد أن لا يتعلم السحر، ولا يعلمه، ولا يأتي ساحراً، ولا يصدقه في شيء من فعله وقوله، بل يفوض أمره إلى الله، ويتوكل عليه حق التوكل، ويتعوذ بما أرشده إليه سبحانه في كتابه، وهو سورتا المعوذتين.

ومن خالف هذا فقد صار من أهل الشرك، وعليه ما عليهم، وحكمه حكمهم، نعوذ بالله من غضب الله.

قال أهل العلم في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] أي السحر.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الجبت، السحر، والطاغوت، الشيطان. رواه ابن أبي حاتم وغيره.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» فقالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولِّي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». رواه البخاري ومسلم.

و«الموبقات» بالباء الموحدة، معناها، المهلكات. وسميت بها لأنها تهلك فاعلها في الدنيا بما يترتب عليها من العقوبات، وفي الآخرة من العذاب.

والمراد بالشرك بالله، هو أن يجعل لله نداً يدعوه كما يدعو الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويخافه كما يخاف الله.

وبدأ به لأنه أعظم ذنب عُصِيَ الله به كما في الصحيحين عن ابن مسعود: سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أي الذنب أعظم عند الله؟

قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». الحديث.

وأخرج الترمذي بسنده، عن صفوان بن عسال، وحسنه، قال: قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي، فقال له صاحبه: لا تقل نبي. الحديث.

وفيه: فسألاه عن تسع آيات بينات، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسحروا». إلخ.

قال في «فتح المجيد»: وفي صحيح البخاري عن بجالة بن عبدة قال: كتب عمر بن الخطاب، أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، فقتلنا ثلاث سواحر، قال: ظاهره أن يقتل من غير استتابة، وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك، لأن علم السحر لا يزول بالتوبة.

وعن أحمد: يستتاب، فإن تاب قبلت توبته، وبه قال الشافعي.

لأن ذنبه لا يزيد على الشرك، والمشرك يستتاب وتقبل توبته، ولذلك صح إيمان سحرة فرعون وتوبتهم.

وصح عن حفظة أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها، فَقُتِلَتْ. رواه مالك في الموطأ.

و «حفصة» هي أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماتت في سنة ٤٥ هـ.

وفي تاريخ البخاري عن أبي عثمان النهدي قال: كان عند الوليد رجل يلعب فذبح إنساناً وأبان رأسه فعجبنا، فأعاد رأسه، فجاء جندب الأزدي فقتله.

ورواه البيهقي في «الدلائل» مطولاً، وله طرق كثيرة.

أنواع السحر

وأما أنواع السحر، فمنها الأحوال الشيطانية التي غرَّت كثيراً من العوام والجهال، فاغترَّ بها كثير من الناس وظنوا أنها تدل على ولاية من جرت على يده.

ومنهم من هو من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمن، وفي هذا الباب كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله.

عن قبيصة الهلالي «أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت» أي السحر.

قال عوف: «العيافة» زجر الطير، و «الطرق» الخط يخط في الأرض، و «الجبت» قال الحسن: رنة الشيطان. رواه أحمد وإسناده جيد.

ولأبي داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه المسند منه: والمراد بزجر الطير التفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرها، وهو من عادات العرب، يقال: عاف يعيف عيفاً، إذا زجر وحدس وظن، وهو في كثير من أشعارهم.

وقال أبو السعادات: «الطرق» هو الضرب بالحصى الذي يفعله النساء.

وقال القاضي: «الجبت» في الأصل، الفشل الذي لا خير فيه، ثم استعير لما يعبد من دون الله، وللساحر والسحر.

رنة الشيطان

وأما رنة الشيطان، كما قال الحسن، ففي تفسير ابن مخلد على ما ذكره إبراهيم بن محمد بن مفلح، أن إبليس رن أربع رنات، ١ ـ رنة حين لعن. ٢ ـ ورنة حين أهبط. ٣ ـ ورنة حين ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ٤ ـ ورنة حين أنزلت فاتحة الكتاب.

قال سعيد بن جبير: لما لعن الله إبليس تغيرت صورته عن صورة الملائكة، ورن رنة، فكل رنة منها في الدنيا إلى يوم القيامة. رواه ابن أبي حاتم.

وعن ابن عباس قال: لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة رَنَّ إبليس رنة اجتمعت إليه جنوده.

قال الحافظ أيضاً في المختارة: الرنين، الصوت، وقد رن يرن رنيناً.

وبهذا يظهر معنى قول الحسن.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد. رواه أبو داود بإسناد صحيح، وكذا صححه النووي، والذهبي، ورواه أحمد، وابن ماجه.

قال أبو السعادات: قبست العلم واقتبسته، إذا علمته. انتهى.

و «شعبة» أي طائفة، ومنه الحديث: «الحياء شعبة من الإيمان» أي جزء منه.

قال شيخ الإسلام[1]: صرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن النجوم من السحر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩].

والمعنى كل ما زاد من تعلُّم علم النجوم، زاد في السحر، وأن ما يعتقده في النجوم من التأثير باطل، فكذا تأثير السحر باطل.

وللنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه» وحسنه ابن مفلح.

قال بعض أهل العلم: إن السحرة إذا أرادوا عمل السحر عقدوا الخيوط ونفثوا على كل عقدة حتى ينعقد كل ما يريدون من السحر قال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يعني السواحر التي يفعل ذلك.

و «النفث» وهو النفخ مع الريق، وهو دون التفل، والنفث فعل الساحر.

فإذا تكيفت نفسه بالخبث، والشر الذي يريده بالمسحور، أو يستعين عليه بالأرواح الخبيثة، نفخ في تلك العقدة نفخاً مع ريق، فيخرج من نفسه الخبيثة نفس ممازج للشر والأذى، مقترن بالريق الممازج لذلك وقد تساعد هو والروح الشيطانية على أذى المسحور فيصيبه أثر السحر بإذن الله الكونيّ القدريّ لا الشرعيّ. قاله «ابن القيم» رحمه الله.

والحديث نصٌّ في أن الساحر مشرك. إذ لا يتأتّى السحر بدون الشرك، كما حكاه الحافظ عن بعض أهل العلم.

ومن تعلّق قلبه شيئاً، بحيث يعتمد عليه ويرجوه، وَكَلَهُ الله إلى ذلك الشيء فمن تعلق ربه وإلٰهه وسيده ومولاه ـ رب كل شيء ومليكه ـ كفاه ووقاه، وحفظه وتولاه، فنعم المولى ونعم النصير. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

---

(١) هو ابن تيمية رضي الله عنه.

ومن تعلق على السحرة والشياطين وغيرهم من المخلوقات وكله الله إلى من تعلقه فهلك.

ومن تأمل في أحوال الخلق، ونظر بعين البصيرة، رأى ذلك عياناً، وهذا من جوامع الكلم.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ألا هل أنبئكم ما العضة؟ هي النميمة، القالة بين الناس». رواه مسلم.

العضة بفتح العين وسكون الضاد، قال أبو السعادات: هكذا يروى في كتب الأحاديث، والذي في كتب للغريب العضة بكسر العين وفتح الضاد.

قال الزمخشري: أصلها العضة، فعلة من العض وهو البهت، فحذفت لامه كما حذفت من السنة والشفة، وتجمع على عضين. ثم فسره بقوله: هي النميمة إلخ.

فأطلق عليها العضة لأنها لا تنفك عن الكذب والبهتان غالباً ذكر ذلك القرطبي.

وذكر ابن عبد البر عن يحيى بن أبي كثير قال: يفسد النمام والكذاب في ساعة، ما لا يفسد الساحر في سنة.

قال أبو الخطاب في «عيون المسائل»: ومن السحر السعي بالنميمة والإفساد بين الناس.

قال في «الفروع»[1]: ووجه أن يقصد الأذى في كلامه وعمله، على وجه المكر والحيلة، فأشبه السحر، وهذا يعرف بالعرف والعادة أنه يؤثر وينتج ما يعمله السحر أو أكثر، فيعطي حكمه، تسوية بين المتماثلين أو المتقاربين.

لكن يقال الساحر إنما يكفر بوصف السحر، وهو أمر خاص، ودليله خاص، وهذا ليس بساحر وإنما يؤثر عمله ما يؤثره، فيعطي حكمه إلا فيما اختص به من الكفر، وعدم قبول التوبة. انتهى حاصله.

وهو يدل على تحريم النميمة، وهو مجمع عليه.

قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة، وفيه دليل على أنها من الكبائر.

و «القالة» قال أبو السعادات: أي كثرة القول وإيقاع الخصومة بين الناس، ومنه الحديث: «فشت القالة بين الناس».

---

(١) الفروع: اسم كتاب في فقه الحنابلة ألفه «ابن مفلح» الحنبلي الذي كان شيخ الإسلام ابن تيمية يثني عليه.

بيان معنى قوله عليه الصلاة والسلام:
«إن من البيان لسحراً»

قال: ولهما عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن من البيان لسحراً».

والمراد بـ «البيان» البلاغة والفصاحة.

قال صعصعة بن صوحان: صدق نبي الله، فإن الرجل يكون عليه الحق وهـو ألحن بالحجج من صاحب الحق، فيسحر القوم ببيانه، فيذهب بالحق.

وقال «ابن عبد البر» تأوّله طائفة على الذم، لأن السحر مذموم.

وذهب أكثر أهل العلم، وجماعة من أهل الأدب إلى أن هذا على طـريقة المـدح، لأن الله تعالى مدح البيان.

وقد قال «عمر بن عبد العزيز» ـ لرجل سأله عن حاجة، فأحسن المسألة فأعجبه قوله: ـ هذا والله السحر الحلال، انتهى. والأول أصح.

والمراد بالبيان، الذي فيه تمويه على السامع، كما قال الشاعر:

وفي زُخْـرُفِ الـقـول تَـزْيِـينٌ لِبَـاطِـلِه   وَالحَـقُّ قَـدْ يَـعْـتَرِيـهِ سُـوءُ تَـعْـبِـير

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن من البيان لسحراً» من وادي التشبيه البليغ، لكون ذلك يعمل عمل السحر فيجعل الحق في قالب الباطل، والباطل في قالب الحق، فيستميل به قلوب الجهال، حتى يقبل الباطل، وينكر الحق، نسأل الله الثبات والاستقامة على الهدى.

وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره، ويبطل الباطل، ويبينه، فهذا هو المـدوح..

وهكذا حال الرسل وأتباعهم، ولهذا علت مراتبهم في الفضائل وعظمت حسناتهم.

وبالجملة فالبيان لا يحمد إلا إذا لم يخرج إلى حد الإسهاب والإطناب، وتغطية الحق، وتحسين الباطل.

فإذا خرج إلى هذا، فهو مذموم، وعلى هذا تدل الأحاديث كحديث الباب، وحديث: «إن الله يبغض البليغ من الرجال، الذي يتخلل بلسانه، كما تخلل البقرة بلسانها». رواه أحمد وأبو داود.

والحاصل أن كل فصاحة وبلاغة تكون مقررة للحق، فهو السحر الحلال النافع، وكل كلام مزخرف يقرر الباطل والجزاف فهو السحر المحرم الضار.

ومن الأول كتب أئمة المحدثين وأهل الأدب من العلماء الموحدين كتصانيف الشيخين

العظيمين «ابن تيمية» و «ابن القيم» والحافظين الكريمين «ابن حجر» و «ابن عبد البر» وأمثال هؤلاء من المتأخرين.

ومن الثاني تأليفات أهل البدعة، كالمعتزلة والشيعة ونحوهم ممن زخرفوا القول غروراً.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

حقيقة الكهانة

وأما الكهانة فالكاهن هو الذي يأخذ عن مسترقي السمع، وكانوا قبل البعث كثيراً، وأما بعد البعث فإنّهم قليل، لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب.

وأكثر ما يقع في هذا، ما يخبر به الجن مواليهم من الإنس عن الأشياء الغائبة مما يقع في الأرض من الأخبار فيظنه الجاهل كشفاً وكرامة، وقد اغتر بذلك كثير من الناس، يظنون ذلك المخبر لهم عن الجن، وليًّا لله، وهو من أولياء الشيطان كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِنْ الإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ: النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وروى مسلم في صحيحه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه بما يقول، لم تقبل له صلاة أربعين يوماً».

المراد ببعض الأزواج هنا «حفصة» رضي الله عنها، ذكره أبو مسعود الثقفي، لأنه ذكر هذا الحديث في «الأطراف» في مسندها.

وظاهر الحديث: أن الوعيد مرتب على مجيئه وسؤاله سواء صدقه، أو شك في خبره، فإن بعض روايات الصحيح: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً».

وإذا كان هذا حال السائل فكيف بالمسئول؟.

قال النووي وغيره: معناه أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزية بسقوط الفرض عنه.

ولا بد من هذا التأويل في هذا الحديث، فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العراف إعادة صلاة أربعين ليلة. انتهى.

وفي الحديث النهي عن إتيان الكاهن ونحوه.

قال القرطبي: يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره، أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذلك من الأسواق، وينكر عليهم أشد النكير، وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر يصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينتسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال ما في إتيانهم من المحذور.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم». أبو داود، والأربعة والحاكم، وقال: صحيح على شرطهما.

وعنه: «من أتى عرافاً، وكاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم». رواه أحمد، والبيهقي، والحاكم.

ولا تعارض بين هذا وبين الحديث المتقدم، في عدم قبول الصلاة عند القائل، بكفر دون كفر.

وأما من يقول بظاهر الحديث، فظاهر الحديث أنه يكفر من اعتقد صدقه بأي وجه كان.

وكان غالب الكهان قبل النبوة إنما كانوا يأخذون عن الشياطين.

قال القرطبي: والمراد بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، الكتاب والسنة. انتهى.

وهل الكفر في هذا الموضع كفر دون كفر، فلا ينقل عن الملة، أم يتوقف فيه فلا يقال يخرج؟ وهذا أشهر الروايتين عن أحمد رحمه الله تعالى.

ولأبي يعلى بسند جيد، عن ابن مسعود مثله موقوفاً.

وهذا الأثر، رواه البزاز أيضاً ولفظه: «من أتى كاهناً أو ساحراً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم».

وفيه دليل على كفر الكاهن والساحر، لأنهما يدعيان علم الغيب، وذلك كفر، والمصدق لهما يعتقد ذلك ويرضى به، وذلك كفر أيضاً.

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس منا من يطير أو تُطُيِّر له، أو تكهن أو تُكُهِّن، أو سحر، أو سُحِرَ له». الحديث.

رواه البزار بإسناد جيد، ورواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن عباس.

وفي «ليس منا» وعيد شديد يدل على أن هذه الأمور من الكبائر:

وتقدم أن الكهانة والسحر كفر.

ومعنى «تطير» فعل الطيرة ومعنى «تطير له» قبل قول التطير له وتبعه، وكذلك من عمل الساحر له السحر.

فكل من تلقى هذه الأمور عمن تعاطاها فقد برىء منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لكونها، إما شركاً كالطيرة، أو كفراً، كالكهانة والسحر.

فمن رضي بذلك وتابع، فهو كالفاعل، لقبوله الباطل واتباعه.

قال البغوي: «العراف» الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحو ذلك. انتهى.

وظاهر هذا أنه هو الذي يختبر عن الوقائع كالسرقة وسارقها، والضالة ومكانها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: إن «العراف» اسم للكاهن، والمنجم، والرمال ونحوهم ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق، كالحازر الذي يدَّعي علم الغيب، أو يدَّعي الكشف.

قال: والمنجم يدخل في اسم العراف، وعند بعضهم، هو في معناه.

قال: والمنجم أيضاً يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره من العلماء، وحُكِيَ ذلك عن العرب، وعند آخرين من جنس الكاهن، وأسوأ حالاً منه، فيلحق به من جهة المعنى.

وقال الإمام أحمد: «العراف» طرف من السحر، والساحر أخبث.

وقال أبو السعادات: العراف، والمنجم، والحازر، الذي يدَّعِي علم الغيب، وقد استأثر الله به.

قال «ابن القيم» رحمه الله تعالى: من اشتهر بإحسان الزجر عندهم، سموه عائفاً وعرافاً.

والمقصود من هذا كله من يدعي معرفة شيء من المغيبات، فهو إما داخل اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر في بعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف، ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالفأل، والزجر، والطيرة، والضرب بالحصى، والخط في الأرض، والتنجم، والكهانة، والسحر، ونحو هذا من علوم الجاهلية.

ونعني بـ «الجاهلية» كل من ليس من أتباع الرسل عليهم السلام كالفلاسفة، والكهان، والمنجمين، وجاهلية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فإن هذه علوم القوم، ليس لهم علم بما جاءت به الرسل».

وكل هذه الأمور يسمى صاحبها كاهناً وعرافاً، ومن في معناهم.

فمن أتاهم فصدقهم بما يقولون، لحقه الوعيد.

وقد ورث هذه العلوم عنهم أقوام فادَّعوا بها علم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وادَّعوا أنَّهم أولياء، وأن ذلك كرامة.

ولا ريب أن من ادَّعى الولاية، واستدل بأخباره ببعض المغيبات، فهو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن.

إذ الكرامة أمر يجريه الله على يد بعض عباده المؤمنين المتقين، إما بدعاء، أو أعمال صالحة، لا صنع للوليِّ فيها، ولا قدرة له عليها.

بخلاف من يدَّعي أنه ولي الله ويقول للناس: اعلموا أنِّي أعلم المغيبات، أو أخبر بها، فإن مثل هذه الأمور قد تحصل بما ذكرنا من الأسباب، وإن كانت الأسباب محرمة كاذبة في الغالب، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وصف الكهان: «إنهم يكذبون معها مائة كذبة».

فبين عليه الصلاة والسلام أنهم يصدقون مرة، ويكذبون مائة، وهكذا حال من سلك سبيل الكهان، ممن يدَّعي الولاية والعلم بما في ضمائر الناس، مع أن نفس دعواه دليل على كذبه، لأن في دعوى الولاية تزكية النفس المنهيِّ عنها بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢].

وليس هذا من شأن الأولياء. بل شأنهم الإزراء على نفوسهم، وعيبهم لها، وخوفهم من ربهم، فكيف يأتون الناس فيقولون: اعرفوا أنا أولياء، وأنا نعلم الغيب، وفي ضمن ذلك طلب المنزلة في قلوب الخلق واقتناص الدنيا بهذه الأمور؟

وحسبك بحال الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وهم سادات الأولياء، وقادة الأصفياء، ونخبة الصلحاء، وخلاصة النبلاء، وسلف الأمة وأئمتها.

هل كان عندهم من هذه الدعاوي الطويلة، والشطاحات العريضة شيء؟ لا والله.

بل كان أحدهم لا يملك نفسه إذا قرأ القرآن، كالصديق رضي الله عنه، وكان الفاروق رضي الله عنه يسمع نشيجه من وراء الصفوف، ويبكي في صلاته وكان يمر بالآية في ورده بالليل، فيمرض منها لياليَ يعودونه.

وكان تميم الداري يتقلب في فراشه لا يستطيع النوم إلا قليلاً، خوفاً من النار، ثم يقوم إلى صلاته.

فالأولياء يكونون كذلك، ويكفيك في صفاتهم ما ذكره الله سبحانه وتعالى. في سورة الرعد، والمؤمنين، والفرقان، والذاريات، والطور.

فالمتصفون بتلك الصفات هم الأولياء والأصفياء الذين قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [صٓ: ٤٦] وقال: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، لا هؤلاء الكذابون أهل الدعوى والمنازعة، لرب العالمين، فيما يختص به من الكبرياء، والعظمة، والجبروت، وعلم الغيب، والتصرف في الأمور.

فمجرد دعواهم لعلم الغيب كفر بواح، فكيف يكون المدعي لذلك وليّاً لله؟ بل وليُّ الشيطان، خارج عن دائرة الإيمان.

ولقد عظم الضرر واشتد الخطب بهؤلاء المفترين الذين ورثوا هذه العلوم الشركية، والفنون الكفرية عن طوائف المشركين، وأفراخ الفلاسفة الملاعين، ولبسوا بها على خفافيش القلوب وسفهاء الأحلام، وأضلوا كثيراً من الذين يظنون أنهم من خواص الناس فضلاً عن العوام. نسأل الله سبحانه السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

وقد عد العلامة «الشوكاني» رضي الله عنه في شرح مختصره، الكاهن ممن يستحق القتل حدًّا، فقال: والكاهن، لكون الكهانة نوعاً من الكفر، وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر، فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً بصحة الكهانة. قال: وفي الباب أحاديث. ثم ذكر بعض ما تقدم.

وبالجملة ففيه أنه لا يجتمع تصديق الكاهن مع الإيمان بالقرآن.

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوم يكتبون أبا جاد، وينظرون في النجوم: «ما أرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق». رواه الطبراني مرفوعاً، وإسناده ضعيف، ولفظه: «رب معلم حروف أبي جاد، دارس في النجوم ليس له عند الله خلاق يوم القيامة».

و «أرى» بفتح الهمزة بمعنى «أعلم» وبضمها بمعنى «أظن».

حكم كتابة حروف أبي جاد وتعلمها

وكتابة أبي جاد وتعلمها لمن يدعي بها علم الغيب هو الذي يسمى علم الحرف وهو الذي فيه الوعيد، فأما تعلمها للتهجي وحساب الْجُمَّل فلا بأس به.

والمراد بالنظر في النجوم، اعتقاد أن لها تأثيراً.

وفي هذا الأثر من الفوائد، عدم الاغترار بما يؤتاه أهل الباطل من معارفهم وعلومهم كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

بيان معنى «النشرة» وحكمها

وأما «النُّشرة» بضم النون كما في القاموس، فقال أبو السعادات: ضرب من العلاج والرقية، يعالج به من يظن أن به مسًّاً من الجن، سميت «نشرة» لأنه ينشر بها عنه ما خامره من الداء، أي يكشف ويزال.

قال الحسن: النشرة من السحر، وقد نشَّرت عنه تنشيراً، وفي الحديث. «فلعل طبا أصابه ثم نشَّره بـ «قل أعوذ برب الناس» أي رقاه.

قال ابن الجوزي: النشرة حَلُّ السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر.

وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن النشرة فقال: «هي من علم الشيطان» رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود، وقال: سئل أحمد عنها فقال: قال ابن مسعود: يكره هذا كله، ورواه أيضاً الفضل بن زياد في كتاب «المسائل» قال ابن مفلح: إسناده جيد، وحسنه الحافظ أيضاً.

والمراد النشرة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، ومراد أحمد أن ابن مسعود يكرهها، كما يكره تعليق التمائم مطلقاً.

وفي البخاري عن قتادة، قلت لابن المسيب: رجل به طب، ويؤخذ عن امرأته، أيُحَلُّ عنه، أو ينشر؟ قال: لا بأس. إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم ينه عنه.

«الطب» بكسر الطاء، السحر، يقال طُبَّ الرجل بالضم، إذا سحر، ويقال: كنوا عن السحر بالطب تفاؤلاً، كما يقال للديغ سليم.

وقال ابن الأنباري: «الطب» من الأضداد، يقال للعلاج «طب» وللسحر «طب».

ومعنى «يؤخذ» يحبس عن امرأته ولا يصل إلى جماعها.

«والأُخذة» بضم الهمزة، الكلام الذي يقوله الساحر.

والمراد بالإصلاح إزالة السحر، وهذا محمول على نشرة لا يعلم أنها سحر.

وقال الحسن: لا يحل السحر إلا ساحر. رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد.

قال العلامة «ابن القيم» رحمه الله تعالى: النشرة حل السحر عن المسحور، وهي نوعان، حل مثله بسحر، وهو من عمل الشيطان إلى آخر ما قال.

كيفية مداواة المسحور أو صفة النشرة

ومما جاء في صفة النشرة ما رواه ابن أبي حاتم، وأبو الشيخ عن ليث بن أبي سليم قال: بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر، بإذن الله تقرأ في إناء به ماء، ثم يصب على رأس المسحور.

الآية التي في يونس: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨١ و ٨٢].

وقوله: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨] إلى آخر الآيات الأربع وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩].

علاج من حبس عن امرأته

وقال «ابن بطال» في كتاب وهب بن منبه: إنه يأخذ سبع ورقات من سِدْرٍ أخضر فيدقها

بين حجرين، ثم يضرب به بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل[1] ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به، يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله.

قال في «فتح المجيد» قول العلامة «ابن القيم»: الثاني، النشرة بالرقية والتعوذات، والأدوية المباحة جائزة، يشير إلى مثل هذا، وعليه يحمل كلام من أجاز النشرة من العلماء.

والحاصل أن ما كان من السحر فيحرم، وما كان بالقرآن، والدعوات، والأدوية المباحة فجائز. والله أعلم انتهى.

الآيات التي تزيل السحر وتبطله

وأقول: عقد مسند الوقت الشيخ «أحمد ولي الله» المحدث الدهلوي، فصلاً في كتابه «القول الجميل» في شيء من فوائد سيده الوالد رحمه الله، وذكر فيه أعمالاً مجربة، منها إزالة السحر وغيره، وهو «النشرة» في المعنى.

قال رحمه الله: وسمعته يقول ثلاث وثلاثون آية تنفع من السحر، وتكون حرزاً من الشيطان، واللصوص، والسباع.

أربع آيات من أول البقرة، وآية الكرسي، وآيتان بعدها إلى «خالدون» وثلاث من آخر البقرة، وثلاث عن «الأعراف» إنَّ ربكم الله إلى «محسنين» وآخر بني إسرائيل ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] وعشر آيات من أول «الصافات» إلى «لازب» وآيتان من سورة «الرحمن» يا معشر الجن إلى «تنتصران» وآخر «الحشر» ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ﴾ [الحشر: ٢١] وآيتان من: «قُلْ أُوحِيَ» وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا إلى «شَطَطاً».

فهذه هي الآيات المسماة بثلاث وثلاثين آية، وكان سيدي الوالد يزيد عليها «الفاتحة» و «قل يا أيها الكافرون» و «قل هو الله أحد» و «المعوذتين» ويأخذ من أول السورة «قال أُوحِيَ» إلى «شططا». انتهى.

وقد ذكر صاحب «شفاء العليل» هذه الآيات بعينها، فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه، يجدها متعينة مفصلة.

وكل عمل دعاء ينشر المرض والداء، وينفع من الأسقام والأدواء يصدق أنه نشرة، يجوز الانتفاع به، إن كان من ألفاظ القرآن والسنة، أو من المأثور من السلف الصلحاء، الخالي عن أسماء الشرك وصفاته، باللسان العربي، وإلاَّ كان حراماً أو شركاً.

وفي الباب كتب ومؤلفات لأهل الدعوات، تشتمل على رَطْبٍ ويابس، وعلى ما جاز ولم يجز.

---

(١) قوله: والقواقل. هكذا في الأصول التي بين أيدينا. والمعنى ـ والله أعلم ـ السور المبدوءة بـ «قل» كالإخلاص والمعوذتين.

فَلْيَتَحرَّ المؤمن الموحد عند الاعتمال بما فيها، ما هو ثابت صحيح، مُبَرَّأً من كل شك وشبهة، ولْيَدَعْ ما هو على غير طريقة الإسلام، وإنما هو فعل أهل العزائم والأوفاق، الذين يكتبون التعاويذ في الهندسة، والحروف، والخطوط ونحوها، فإن ذلك لا يصلح لشيء. وكذلك النفث في الخيوط المعقودة.

والله سبحانه كاف لعبده، إن توكل عليه، ولم يتعلق بغيره، واكتفى بالأدعية المسنونة، والأدوية المباحة. ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

وحيث إن الشرك أخفى من دبيب النّمل يجب غاية التحري فيه، والتجنب من أنواعه وأطرافه، وما يشبه ذلك. وبالله التوفيق، وهو المستعان.

فصل: في ذكر عبادة هذه الأمة الإسلامية الأوثان وقد تقدم الكلام على ذلك في الجملة في باب رد الإشراك في العبادات

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عمر الفاروق: «الجبت» السحر، و «الطاغوت» الشيطان، وكذلك قال أبو العالية، ومجاهد، والحسن وغيرهم.

زاد ابن عباس: «الجبت» الشيطان بالحبشية، وعنه أيضاً «الجبت» الشرك، وعنه «الجبت» الأصنام، وعنه «الجبت» حيي بن أخطب.

وعن الشعبي «الجبت» الكاهن.

وقال عكرمة وأبو مالك: «الجبت» الشيطان.

وعن مجاهد «الجبت» كعب بن الأشرف.

قال الجوهري: «الجبت» كلمة تقع على الصنم، والكاهن، والساحر ونحو ذلك.

وعلى هذا كل ما قصد بنوع من أنواع العبادة من دون الله كائناً ما كان، من الأوثان، والأصنام، والأنصاب، والقبور، والمشاهد وغيرها، فهو جبت وطاغوت.

ويؤيده قول الخليل عليه السلام: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً﴾ [العنكبوت: ١٧] مع قوله: قالوا: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١] وقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ؟﴾ [الصافات: ٩٥] فعلم من هنا أن «الوثن» يطلق على الأصنام وغيرها مما عُبِدَ من دون الله و «الوثن» الجبت، والطاغوت.

وفيه أن الإيمان بهما في هذه الآية، هل هو اعتقاد قلب، أو موافقة أصحابها مع بغضها ومعرفة بطلانها، وأن هذا يوجد في هذه الأمة؟.

قال تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] قال أحمد بن يحيى: جمع «عابد» كبازل وبَزَل، وشارف وشَرَف، وكذلك عُبُد جمع عابد، ومثله عباد.

وقال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِداً﴾ [الكهف: ٢١] المراد أنهم فعلوا مع الفتية بعد موتهم ما يذم فاعله، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» أراد تحذير الأمة من أن يفعلوا مثل فعلهم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لتتبُعنَّ سنن من كان قبلكم حذو القُذَّة بالقُذَّة، حتى لو دخلوا حجر ضَبّ لدخلتموه، قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى قال: فمن؟».

أخرجه الشيخان، وهذا سياق مسلم.

«والسنن» بفتح السين، بمعنى الطريق و«القُذَّة» بضم القاف، واحدة القذاذ، وهو ريش السهم.

والمعنى، إنكم تتبعون طريقهم في كل ما فعلوه، وتشبهون بهم فيه كما تشبه قذة السهم القذة الأخرى.

وقد وقع كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي حديث آخر: «حتى لو كان فيهم من يأتي أمه علانية، لكان في أمتي من يفعل ذلك».

أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن أمته لا تدع شيئاً مما كان يفعله أهل الكتاب إلا فعلته كله، لا تترك منه شيئاً.

ومن هنا قال «سفيان بن عيينة»: من فسد علمائنا، ففيه شَبَهٌ من اليهود ومن فسد من عُبَّادِنَا، ففيه شَبَهٌ من النصارى. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: فما أكثر الفريقين: لكن من رحمة الله ونعمته أنْ جعل هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، كما في حديث ثوبان رضي الله عنه الآتي قريباً. انتهى.

قلت: عدم اتباع بعض هذه الأمة لهم صحيح، وإنما الشأن في أكثر هذه الأمة، وإنك إذا تتبعت مراسم القوم ومواسمهم، رأيت أنه لا سنن يؤثر ممن كان قبلنا إلا وقد تلبس به أكثر هذه الأمة بل جميعها، وهو أعم من العبادات والعادات.

هذه المساجد على القبور، والمواليد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، والاحتفال بها وبالأعراس ونحوها للموتى، إنما اشتقوها من سنن هؤلاء المشركين، واتخذوها عبادة وحسنة بين المسلمين.

فما أحسن قول أهل العلم: إن كل كفر مضى عليه الزمان ودَرس صار إسلاماً، فليس في الدنيا شرك من الإشراك، ولا بدعة من البدعات، ولا كفر من الكفريات إلا وأصلها من الأمم الماضية المشركين، وأهل الملل المبتدعين، ثم دب هذا الداء في هذه الأمة كما قيل: الأصول تسري في الفروع.

فيا لله العجب من عدم مبالاة هذه الأمة بهذه الأمة، مع تنبيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، وإخباره عليه السلام أمته بها.

وفي حديث ثوبان عند البرقاني في صحيحه، وأصله في صحيح مسلم مرفوعاً.

إنما أخاف على أمتي الأئمة المضللين، وإذا وقع عليهم السيف، لم يرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان، وأنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون، كلهم يزعم أنه نبيّ، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي.

«ثوبان» هو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مات بحمص سنة ٥٤ هـ و «البرقاني» هو الحافظ الكبير أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي الشافعي ولد سنة ٣٣٦ هـ ومات سنة ٤٢٥ هـ.

قال الخطيب: كان ثبتاً ورعاً، لم نر في شيوخنا أثبت منه، صنف مسنداً، ضمنه ما اشتمل عليه الصحيحان، وجمع حديث الثوري، وشعبة، وطائفة.

والمراد بالأئمة المضلين، الأمراء، والعلماء، والعُبَّاد الذين يحكمون في هذه الأمة بغير علم، فيضلونهم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وكان بعض هؤلاء يقول لأصحابه: من كان له حاجة فَلْيَأْتِ إلى قبري، فإني أقضيها له، ولا خير في رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب، ونحو ذلك.

وهذا هو الضلال البعيد، يدعو أصحابه إلى أن يعبدوه من دون الله، ويسألوه قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم.

وقد قال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ * يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٢ و١٣].

وقال: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [الفرقان: ٣] إلى قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً﴾ [الفرقان: ٣].

وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٧]. وأمثال هذه في القرآن كثيرة، تبين الهدى من الضلال.

ومن هذا الضرب من يَدَّعي أنه يصل مع الله إلى حال تسقط عنه التكاليف ويقول: إن الأولياء يُدْعَوْنَ أو يستغاث بهم في حياتهم وبعد مماتهم، وأنهم ينفعون، أو يضرون، ويدبرون أو يتصرفون، على سبيل الكرامات، وأنه يطلع على اللوح المحفوظ، ويأخذ من المعدن، ولا يحتاج إلى ظاهر هذه الشريعة ويعلم أسرار الناس وما في ضمائرهم، وأن بناء المساجد والقباب على قبور الأولياء والصلحاء، وإيقادها بالسرج ونحو ذلك جائز، وأن تغطية الأجداث الصالحة بالغلف والأردية، ونصب الأحجار المكتوبة عليها، وإيثار الأسفار إلى زيارتها مستحسنة.

فكل هذا من الغلو القبيح والإفراط المذموم، والشرك المردود، لأنه من جنس العبادة لغير الله تعالى، وعبادة غيره سبحانه شرك بواحٌ، وكفر صراح.

ومنهم من يقول لمريديه: إن تصلوا فحسن، وإن لم تصلوا فما عليكم.

ومنهم من يضع عن معتقديه بعض فرائض الله، ويحل لهم ما حرمه الله تعالى، فإنا لله وإنا إليه راجعون على هذا الهذيان والطغيان، فما أكثره.

ومنهم من يقول لأصحابه: إن كل من لا شيخ له لا نجاة له في الآخرة، ولا غوث له في الدنيا. وهذا هو الكفر البحت، والمحادَّة لله ولكتابه ولرسوله.

وهل حاجة لأحد ممن أسلم وجهه لله أن يتخذ شيخاً غير من جعله الله شيخ الأنبياء والرسل، وقضى على لسانه كل ما حرمه وأحل، وبلغ جميع ما أنزل إليه ربه في كتابه العزيز، ولم يغادر صغيراً ولا كبيراً، من بر وإثم إلا أخبر به أمته، وأرشدهم إلى كل خير، وحذرهم عن كل شر كائن إلى يوم القيامة، وهو سيد المرسلين، وخاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم؟.

ولما كان حيًّا كان شيخاً بنفسه المقدسة، ولما توفي فسنته قدوة للمقتدين وأسوة للمسلمين أجمعين

ولا نعني بهذا الكلام إنكار بيعة الإسلام بالسادة الكرام على إرادة الإنابة إلى الله تعالى، واختيار التقوى منه سبحانه، فهذا شأن آخر.

قال في «فتح المجيد» أتى بلفظ «إنما» التي يأتي للحصر، بياناً لشدة خوفه على أمته من الأئمة الضالين، وما وقع ذلك في خلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا على طريق

إطلاع الله تعالى له على بعض غيوبه، من أنه سيقع نظير ما في الحديث قبله من قوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم».

وقد بيّن الله في كتابه، صراط المستقيم، الذي هو سبيل المؤمنين الموحدين.

فكل من أحد حدثاً ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو ملعون، وحدثه مردود عليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

وقال: «من أحدث في أمرنا هذا ليس منه فهو رد» وقال: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

وهذه أحاديث صحيحة، وعليها مدار أصول الدين وأحكامه.

وقد بيّن الله هذا الأصل في مواضع من كتابه العزيز فقال:

﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨] ونظائر ذلك في القرآن كثيرة.

وعن زياد بن حدير قال: قال لي عمر رضي الله عنه: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قلت: لا. قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق في الكتاب، وحكم الأئمة المضلين. ورواه الدارمي.

وقال يزيد بن عميرة: كان معاذ بن جبل رضي الله عنه لا يجلس مجلساً للذكر إلا يقول: الله حكم قسط، هلك المرتابون.

وفيه: واحذروا زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق».

قلت لمعاذ: وما يدريني ـ رحمك الله ـ أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة والمنافق قد يقول كلمة الحق؟.

قال: قال لي: «اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي يقال، ما هذه، ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله يراجع الحق، وتلقَّ الحق إذا سمعته، فإن على الحق نوراً». رواه أبو داود وغيره. انتهى.

قلت: وقد كثر الأئمة المضلون في هذه الأمة منذ زمن طويل، وهم في هذا الزمن أكثر من كل شيء، ولا مُنْجِيَ منهم إلا الله. اللهم أَنْجِ المؤمنين من هؤلاء المضلين المشركين.

وأما وقع السيف في هذه الأمة، فاعلم أن بدايته كان بقتل عثمان رضي الله عنه، ثم لم يرفع إلى هذا الزمان، في عصر من الأعصار، وقطر من الأقطار، ولا يرفع إلى يوم القيامة، ولكن قد يكثر، وقد يقل، ويكون في جملة، ويرتفع عن أخرى.

وأما عبادة هذه الأمة الأوثان فحي، واحد الأحياء، وهي القبائل. وفي رواية أبي داود: «حتى يلحق قبائل من أمتي بالمشركين» والمعنى إنهم يكونون معهم، ويرتدون ـ برغبتهم ـ عن أهل الإسلام، ولحوقهم بأهل الشرك والطغيان.

وهذا مشاهد اليوم، فإنك ترى الناس الكثيرين صاروا مسيحيين في الزي والكلام، وأثروا صحبة الطغام اللئام، يحبون سنن من ليسوا من أهل الإسلام، ويرغبون عن المسلمين وعن أوضاع الدين.

ومعنى «الفئام» ـ مهموزة ـ الجماعات الكثيرة، قاله أبو السعادات.

وفي رواية أبي داود: «حتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان».

والحديث نص في لحوق بعض هذه الأمة أو أكثرها، بالمشركين في آخر الزمان، قبل قيام الساعة.

ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور، الجاحدين لما يقع منهم من الشرك بالله، بعبادتهم الأولياء وقبورهم، وهي الأوثان لهم في الحقيقة، وإن أنكروا على ذلك، لجهلهم بحقيقة التوحيد وما يناقضه من الشرك والتنديد.

فالتوحيد هو أعظم مطلوب، والشرك هو أعظم الذنوب.

وكل مشرك ملحق بعبدة الأوثان، كائناً من كان، وفي أي مكان كان.

فإن «الوثن» يعم كل ما يعبد من دون الرحمن من الجماد والنبات والحيوان.

وفي معنى هذا الحديث في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى تضرب أليات نساء دوس على ذي الخصلة» الحديث.

«وذو الخصلة» طاغية دوس التي كانوا يعبدونها في الجاهلية.

روى ابن حبان عن معمر قال: إن عليه الآن بيتاً مبنيًّاً مغلقاً.

قال العلامة «ابن القيم» رحمه الله في قصة هدم اللات، لما أسلمت ثقيف: فيه أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يوماً واحداً، وكذلك حكم المشاهد التي بنيت على القبور، والتي اتخذت أوثاناً تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد للتبرك والنذر، لا يجوز إبقاء شيء، منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة «اللات» و «العزى» و «مناة» وأعظم شركاً عندها، وبها منها، فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم، وسلكوا سبيلهم، حذو القذة بالقذة، وغلب الشرك على أكثر النفوس، لظهور الجهل، وخفاء العلم، وصار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والسنة بدعة، والبدعة سنة، وطمست الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقلَّ العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

ولكن لا تزال طائفة من العصابة المحمدية، بالحق قائمين، ولأهل الشرك والبدع مجاهدين، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. انتهى.

زاد في «فتح المجيد» قلت: فإذا كان هذا في القرن السابع وقبله، فما بعده أعظم فساداً. انتهى.

وأقول: جاء هذا الفساد من بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخير، ولم يكن زمن من هذه الأزمنة إلى زماننا هذا إلا وقد زاد فيه غربة الإسلام وقوة الشرك والآثام، إلى أن فني في هذا العصر أكثره ولم يبق منه إلا الاسم والرسم.

وصار الملك تحت أيدي غير الإسلام، وصار علماء المسلمين اليوم، يجادلون فيما بينهم، ولا يرفعون رأساً إلى من سواهم، حتى يردوا عليهم، أو يُقَوُّوا ما درس من الملة، بل همتهم النقض على أبناء جنسهم، بمجرد كونهم من أهل الاتّباع، خارجين عن تقليد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، مثلاً.

وإن رد على هؤلاء المجادلين أحد من أهل الكتاب، أو الرافضة مثلاً، فلا يجيبون عليه أبداً، إنما يسارعون إلى أهل الحق وطردهم لساناً وبياناً، وهم في ذلك أطيش من ذباب، وأجهل من تراب.

وأما هدم الطواغيت فكان هذا الفعل من سلف هذه الأمة على الوجه النافذ، حتى إنك ترى آثارهم باقية إلى الآن.

كم هدم ملوك الإسلام من معابد الهنود واليهود، وبنوا هناك مساجد، وكم قلعوا منصة التعزية، وخرقوا الضرائح القرطاسية، وجعلوا مكانها مدارس العلم بخلوص النية، وكم محوا نُصُباً وأحجاراً، وكسروا أوثاناً وأصناماً، وجعلوها مكاناً لعبادة الله ودرس العلم.

وأما الآن فكم من مسجد يهدم أو يهان، ويبني مكانه بِيَعٌ وصوامع، بلا نكير من إنسان.

فهذا كله من آثار حكم الأئمة المضلين وسطوة الفرق الضالين، والله أعلم بما سيكون بعد هذا.

وأين من يستطيع أن يقول عند ذلك: من ذا؟ وماذا؟.

الكذابون الثلاثون

وأما الكذابون الثلاثون فقال القرطبي: وقد جاء عددهم معيناً في حديث حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«يكون في أمتي كذابون دجالون، سبع وعشرون، منهم أربع نسوة». أخرجه أبو نعيم، وقال: هذا حديث غريب. انتهى، وحديث ثوبان أصح من هذا.

قال عياض: عُدَّ من تنبأ من زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الآن فمن اشتهر بذلك وعرف، واتبعه جماعة، فوجد هذا العدد فيهم، ومن طالع كتب الأخبار والتاريخ، عرف صحة هذا.

وقال الحافظ: قد ظهر مصداق ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فخرج «مسيلمة» الكذاب باليمامة، و «الأسود العنسي» باليمن، وفي خلافة أبي بكر «طليحة بن خويلد» في بني أسد بن خزيمة و «سجاح» في بني تميم.

وقتل «الأسود» قبل أن يموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقتل مسيلمة في خلافة أبي بكر، وتاب طليحة ومات على الإسلام، في زمن عمر رضي الله عنه ونقل أن «سجاح» تابت أيضاً.

ثم خرج «المختار بن أبي عبيد الثقفي» وغلب على الكوفة في خلافة «ابن الزبير» وأظهر محبة أهل البيت، ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين فتتبعهم، وقتل كثيراً ممن باشر ذلك وأعان عليه، فأحبه الناس، ثم ادَّعى النبوة، وزعم أن جبريل عليه السلام يأتيه.

ومنهم «الحارث» الكذاب خرج في خلافة «عبد الملك بن مروان» فقتل، وخرج في خلافة بني العباس جماعة.

وليس المراد بالحديث من ادَّعى النبوة مطلقاً، فإنهم لا يحصون كثرة، لكون غالبهم ينشأ عن جنون أو سوداء، وإنما المراد من قامت لهم شوكة وبدا له شبهة كمن وصفنا.

وقد أهلك الله تعالى من وقع له منهم ذلك، وبقي منهم من يلحقه بأصحابه، وآخرهم الدجال الكبير. انتهى.

وأقول ذكر صاحب «حجج الكرامة» أسماء هذه الثلاثين الكذابين غالباً، وعدَّ منهم ذلك الرجل النابغ في هذا العصر، ونص عليه بأنه دجال كذا وضَّاع، زاعم فيه أنه نبي، وهذا يرده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب: «وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي».

قال الحسن: أي الذي ختم به النبوة، أي أنه آخر الأنبياء كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وإنما ينزل عيسى ابن مريم عليهما السلام في آخر الزمان، حاكماً بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، مصلياً إلى قبلته، فهو كأحد أمته، بل هو أفضل هذه الأمة.

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعنَّ الجزية».

وأيضاً في حديث الباب بشارة عظمى ببقاء أهل الحق في هذه الأمة إلى قيام الساعة.

وفيه وعد بكون طائفة منها منصورة، لا يضرها من خذلها ولا من خالفها.

قال يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا هؤلاء أهل الحديث فلا أدري من هم؟

قال ابن المبارك، وعلي المديني، وأحمد، والبخاري، وغيرهم: إنهم أهل الحديث.

وعن ابن المديني أيضاً في رواية: هم العرب، واستدل برواية من روى «هم أهل الغرب» وفسر الغرب بالدلو العظيمة، لأن العرب هم الذين يستقون بها.

قال النووي: يجوز أن تكون هذه الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب، ومحدث وفقيه، ومفسر، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، وأن يكونوا في بعض دون بعض منه.

ويجوز إخلاء الأرض من بعضهم أولاً فأولاً، إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد، فإذا انقرضوا جاء أمر الله. انتهى حاصله مع زيادة فيه، قاله الحافظ.

وقد ذكر بعض أهل العلم في كتابه «حجج الكرامة» جماعة من هذه الطائفة من زمن الصدر الأول إلى زمانه هذا، اسماً باسم، وعينهم بحسب القرائن الحالية، والشهود الصادقة من المنافع والفضائل.

قال القرطبي: وفيه دليل على أن الإجماع حجة، لأن الأمة إذا اجتمعت فقد دخل فيه الطائفة المنصورة. انتهى.

قلت: نعم إذا اجتمعت الأمة، ولكنه عسير جدًّا، ولا نعلم مسألة من المسائل الفروعية كانت الأمة اجتمعت عليها إلا هذه الأصول، أصول الإسلام إجمالاً، من الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والجهاد.

بل افترقت في هذه أيضاً حتى صارت أحزاباً متحزبة، وجنوداً مجندة، منها المؤتلف والمختلف، والمتعارف والمتناكر، وحتى عادت اثنتين وسبعين فرقة.

فالمراد بهذه الطائفة، هم الذين هم على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حياته وحياتهم، وأتباعه بالإحسان بعد مماته ومماتهم، من أي قوم كانوا، وفي أي زيّ ظهروا، أو بأي قول قالوا، وهؤلاء قليل جدًّا كما تشير إلى هذا عبارة الحديث.

قال بعض أهل العلم: فيه الآية العظيمة، أنهم ـ مع قلتهم ـ لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم.

وفيه البشارة بأن الحق لا يزول بالكلية.

واحتج بهذا الحديث «الإمام أحمد» على أن الاجتهاد لا ينقطع ما دامت هذه الطائفة موجودة.

قلت: ووجودها باقٍ إلى أن يأتي الله بأمره كما في الحديث: «حتى يأتي أمر الله».

قال بعض العلماء: الظاهر أن المراد به ما روي من قبض من بقي من المؤمنين بالريح الطيبة، ثم لا يبقى إلا أشرار الناس، كما روى الحاكم: أن عبدالله بن عمرو قال: لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق، هم شر أهل الجاهلية.

قال عقبة بن عامر لعبدالله: أعلم ما تقول، وأما أنا فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله ظاهـرين، لا يضرهم من خذلهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك».

فقال عبدالله: ويبعث الله ريحاً، ريحها ريح المسك، ومسها مس الحرير، فلا تترك أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس، فعليهم تقوم الساعة.

وفي صحيح مسلم: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله».

وعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة وما أشبهه «حتى تأتيهم الساعة» ساعتهم، وهي وقت موتهم بهبوب الريح، ذكره الحاكم.

وقد اختلفوا في محل هذه الطائفة، فقال ابن بطال: إنها تكون في بيت المقدس، كما رواه الطبراني من حديث أبي أمامة قيل: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس».

وقال معاذ بن جبل: هم بالشام.

وفي كلام الطبري ما يدل على أنه لا يجب أن تكون في الشام، أو في بيت المقدس دائماً، بل قد تكون في موضع آخر، في بعض الأزمنة.

قال في «فتح المجيد»: ويشهد له الواقع، وحال أهل الشام، وأهل بيت المقدس من أزمنة طويلة، لا يعرف فيهم من قام بهذا الأمر بعد شيخ الإسلام «ابن تيمية» رضي الله عنه، وأصحابه في القرن السابع، وأول الثامن.

فإنّهم ـ في زمانهم ـ كانوا على الهدى المستقيم، وعلى الحق القويم، يدعون إليه، ويناظرون عليه، ويجاهدون فيه، ويحتملون المشاق والمصائب عليه، ويصبرون على مـا يصيبهم في سبيل الله.

وقد يجيء من أمثالهم، بَعْدُ بالشام، من يقوم مقامهم بالدعوة إلى الحق، والتمسك بالسنة، والله على كل شيء قدير. انتهى.

دلالة الحديث على فضل «ابن تيمية» رحمه الله

قلت: ودلالة هذا الحديث على هذا المعنى على فضيلة شيخ الإسلام أوضح من دلالة حديث: «لو كان الإيمان بالثريا لناله رجال من أبناء فارس» على فضيلة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عرف هذا من عرف، وجهله من جهل.

قال في «فتح المجيد» ومما يؤيد هذا أن أهل الحق والسنة في زمن الأئمة الأربعة ـ مع توافر العلماء في ذلك الزمان وقبله وبعده ـ لم يكونوا في محل واحد، بل هم في غالب الأمصار، في الشام منهم أئمة، وفي الحرمين الشريفين، وفي مصر، وفي العراق، واليمن.

وكلهم على الحق يناضلون ويجاهدون أهل البدع، ولهم المصنّفات التي صارت أعلاماً لأهل السنة، وحجة على كل مبتدع.

وعلى هذا، فهذه الطائفة قد تجتمع، وقد تفترق، وقد تكون في الشام، وقد تكون في غيره.

فإن حديث أبي أمامة وقول «معاذ» لا يفيد حصرها بالشام، وإنما يفيد أنها تكون بالشام في بعض الأزمان لا في كلها.

وكل جملة من هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، فإن كل ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث وقع كما أخبر.

باب في بيان اتخاذ الأنداد من دون الله وما يلي ذلك

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] لما كانت محبته سبحانه هي أصل دين الإسلام الذي يدور عليه قطب رحاه، فبكمالها يكمل، وبنقصانها ينقص توحيد الإنسان، قال ابن القيم في تفسير هذه الآية في شرح «المنازل» أخبر ـ تعالى ـ أن من أحب من دون الله شيئاً كما يحب الله تعالى فهو ممن اتخذ من دون الله أنداداً، فهذا نِدٌّ في المحبة، لا في الخلق والربوبية، فإن أحداً من أهل الأرض لا يثبت هذا الند، بخلاف ند المحبة فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أنداداً في الحب والتعظيم، ثم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وفي تقدير الآية قولان:

أحدهما: والذين آمنوا أشد حباً لله من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم التي يحبونها ويعظمونها من دون الله.

روى ابن جرير عن مجاهد، في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] مباهاة ومضاهاة للحق بالأنداد ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لله﴾ من الكفار لأوثانهم.

ثم روى عن ابن زيد قال: هؤلاء المشركون، أندادهم آلهتهم التي عبدوا مع الله، يحبونهم كما يحب الذين آمنوا الله، والذين آمنوا أشد حباً لله من حبهم آلهتهم.

والثاني: والذين آمنوا حباً لله من المشركين بالأنداد لله.

فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد، قد ذهبت أندادهم بقسط منها. والمحبة الخالصة أشد من المشتركة.

والقولان مرتبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يحبونهم كحب الله﴾ [البقرة: ١٦٥] فإن فيها قولين أيضاً.

أحدهما: يحبونهم كما يحبون الله، فيكون قد أثبت لهم محبة الله، ولكنها محبة أشركوا فيها مع الله تعالى أندادهم.

والثاني: أن المعنى، يحبون أندادهم كما يحب المؤمنون الله.

ثم بيّن ـ تعالى ـ أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد.

وكان شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله يرجح القول الأول، ويقول:

إنما ذموا بأن شركوا بين الله وبين أندادهم في المحبة، ولم يخلصوها لله، كمحبة المؤمنين له.

وهذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عنهم، وهم في النار، أنهم يقولون لآلهتهم، وأندادهم ـ وهي مُحْضَرَةٌ معهم في العذاب ـ ﴿تَا لِلَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ و٩٨].

ومعلوم أنهم لم يسووهم برب العالمين في الخلق والربوبية، وإنما سَوَّوْهُمْ به في المحبة والتعظيم، وهذا أيضاً، هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ٦] أي يعدلون به غيره في العبادة التي هي المحبة والتعظيم.

آية المحبة

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وهذه تسمى آية المحبة.

قال بعض السلف: ادَّعَى قوم محبة الله، فأنزل الله آية المحبة، يعني هذه إشارة إلى دليل المحبة وثمرتها وفائدتها.

فدليلها وعلامتها، اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وفائدتها وثمرتها، محبة المرسل، فما لم تحصل المتابعة، فلا محبتكم له حاصلة، ومحبته لكم منتفية.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] فذكر لهم أربع علامات.

إحداهما وثانيتهما: إنهم أذلة على المؤمنين، قيل: معناه أرقاء رحماء، مشفقين عليهم، عاطفين لهم.

فلما ضمن «أذلة» هذا المعنى عداه بأداة «على».

قال عطاء: للمؤمنين كالولد للوالدة، والعبد لسيده، وعلى الكافرين كالأسد على فريسته «أشداء على الكفار رحماء بينهم».

العلامة الثالثة: الجهاد في سبيل الله، بالنفس، واليد، واللسان، والمال، وذلك يحقق دعوى المحبة.

العلامة الرابعة: أنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم، وهذا علامة صحة المحبة.

فكل محب أخذه اللوم على محبوبه، فليس بمحب على الحقيقة، بل المحب شأنه أن يقول:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً   حُبّاً لِذِكْرِكَ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧] فذكر المقامات الثلاثة للحب، وهو: ١ ـ ابتغاء القرب إليه. ٢ ـ والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. ٣ ـ والرجاء، والخوف يدل على أن ابتغاء الوسيلة أمر زائد على رجاء الرحمة وخوف العذاب.

ومن المعلوم ـ قطعاً ـ أنه لا يتنافس إلا في قرب من يحب قربه، وحب قربه تبع لمحبة ذاته، بل محبة ذاته أوجبت محبة القرب منه.

وعند الجهمية والمعطلة، ما من ذلك كله شيء، فإنه ـ عندهم ـ لا تقرب ذاته من شيء، ولا يقرب من ذاته شيء، ولا يحب لذاته، ولا يحِبُّ.

فأنكروا حياة القلوب، ونعيم الأرواح، وبهجة النفوس، وقرة العيون، وأعلى نعيم الدنيا والآخرة.

ولذلك ضربت قلوبهم بالقسوة، وضرب دونهم ودون الله حجاب على معرفته ومحبته.

فلا يعرفونه، ولا يحبونه، ولا يذكرونه، إلا عند تعطيل أسمائه وصفاته.

فذكرهم أعظم آثامهم وأزارهم ،بل يعاقبون من يذكره بأسمائه وصفاته ونعوت جلاله،

ويرمونهم بالأدواء التي هم أحق بها وأهلها.

وحسب ذي البصيرة وحياة القلب ما يرى على كلامهم من القسوة والمقت والتنفير عن محبة الله تعالى ومعرفته وتوحيده سبحانه، والله المستعان.

وقال رحمه الله تعالى أيضاً: لا تجد المحبة أوضح من وجودها.

فالحدود، لا تزيدها إلا خفاء، فحدها وجودها، ولا توصف المحبة بوصف أظهر من المحبة، وإنما يتكلم الناس في أسبابها وموجباتها، وعلاماتها، وشواهدها، وثمراتها، وأحكامها.

حقيقة المحبة والأسباب الجالبة لها

وأجمع ما قيل في ذلك، ما ذكره أبو بكر الكناني رحمه الله عن سيد الطائفة جنيد البغدادي قدس سره. قال أبو بكر: جرت مسألة في المحبة بمكة ـ أعزها الله ـ في أيام الموسم، فتكلم الشيوخ فيها، وكان الجنيد أصغرهم سناً فقالوا: هات ما عندك يا عراقي؛ فأطرق رأسه ودمعت عيناه، ثم قال:

عبد ذاهب عن نفسه، متصل بذكر ربه، قائم بأداء حقوقه، ناظر إليه بقلبه، أحرق قلبه نور هيبته، وصفا شربه من كأس دموعه، وانكشف له الحياء من أستار هيبته، فإن تكلم فبالله، وإن نطق فعن الله، وإن تحرك فبأمر الله وإن سكن فمع الله، فهو بالله، وعن الله، ومع الله، فبكى الشيوخ وقالوا: ما على هذا مزيد، جبرك الله يا تاج العارفين.

وذكر رحمه الله تعالى أن الأسباب الجالبة للمحبة عشرة.

إحداها: قراءة القرآن، بالتدبُّر والتفهم لمعانيه وما أريد به.

الثاني: التقرب إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض.

الثالث: دوام ذكره على كل حال، باللسان، والقلب، والعمل، والحال، فنصيبه من المحبة على قدر هذا.

الرابع: إيثار محابِّه على محابِّك عن غلبات الهوى.

الخامس: مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومشاهدتها، وتقلبه في رياض هذه المعرفة وميادينها.

السادس: مشاهدة بره وإحسانه، ونعمه الظاهرة والباطنة.

السابع: وهي أعجبها انكسار القلب بين يديه.

الثامن: الخلوة وقت النُّزول الإلهي، وتلاوة كتابه، ثم ختم ذلك بالاستغفار والتوبة.

التاسع: مجالسة المحبين الصادقين، والتقاط أطايب ثمرات كلامهم، ولا يتكلم إلا إذا

ترجحت مصلحة الكلام وعلم أن فيه مزيداً لحاله، ومنفعة لغيره.

والعاشر: مباعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله عز وجل.

فمن هذه الأسباب العشرة وصل المحبوب إلى منازل المحبة ودخل على الحبيب. انتهى.

وكتاب «رياض المرتاض» في باب السلوك والسنن كتاب نفيس جداً، فيه ما تشتهي الأنفس؛ وتلذ الأعين.

وبالجملة فالآية الشريفة المذكورة كما ترشد إلى إيثار محبة الله تعالى على جميع ما سواه، فهكذا تدل على أن محبة ما سواه شرك لا يصح إيمان أحد حتى يبعد عنه، ويحصر محبته فيه سبحانه.

ومحب الغير واقع في شَرَكِ الشرك على قدر المحبة، فليحذر المؤمن الشحيح بدينه، من أن يحب شيئاً من دون الله.

فإن الإنسان إذا أحب غير الله، تركه الله وسلمه إلى ذلك الغير، لأنه سبحانه أغنى الأغنياء عن الشرك.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

أمر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يتوعد من أحب أهله وماله وعشيرته، وتجارته ومسكنه، فآثرها أو بعضها على فعل ما أوجبه الله عليه من الأعمال التي يحبها الله ويرضاها، كالهجرة والجهاد ونحو ذلك.

قال العماد «ابن كثير» رحمه الله: أي إن كانت هذه الأشياء أحب إليكم من الله ورسوله، وجهاد في سبيله فتربصوا، أي انتظروا ماذا يحل بكم من عقابه.

روى أحمد، وأبو داود ـ واللفظ له ـ من حديث ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، سلط الله عليكم ذُلًّا لا ينزعه حتى تراجعوا دينكم».

فلا بد من إيثار ما أحبه الله من عبده وأراده، على ما يحبه العبد ويريده.

فيحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه، ويوالي فيه، ويعادي فيه، ويتابع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما تقدم في آية المحبة ونظائرها.

عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» أخرجاه، وهو متفق عليه.

أي لا يؤمن أحدكم الإيمان الواجب الكامل حتى يكون الرسول أحب إليه مما ذكر ، بل ولا يحصل هذا الكمال إلا بأن يكون الرسول أحب إليه من نفسه.

كما في حديث آخر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «يا رسول الله لأنت أحب إليَّ من كل شيء إلا من نفسي» فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك».

فقال له عمر: فإنك الآن أحب إليَّ من نفسي، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «الآن يا عمر». رواه البخاري.

فمن قال: إن المنفيَّ هو الكمال، فإن أراد الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويعرضه للعقوبة، فقد صدق، وإن أراد أن المنفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم. قاله في «فتح المجيد».

وأقول ظاهر الحديث نفي الإيمان مطلقاً، ولا وجه لصرفه عن الظاهر، وإنما يصرفه عن ظاهره من ليس له هذه المرتبة في المحبة، فيرى نفسه قاصرة عن بلوغ ذروتها، فيحتاج إلى تأويل هذا الحديث، رجاء لبقاء الإيمـان، وإبقاء عليـه، ولم يدر هـذا المسكين أن بعض القصور في العمل لا ينافي الأحبية إن شاء الله عز وجل، وإن كانت الرتبة العليا هي كمال الاتباع، وغاية الاجتناب عن الإشراك والذنوب والابتداع.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» الإمام رحمه الله: من ادَّعى محبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون متابعته وتقديم قوله على قول غيره، فقد كذب.

كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧].

فنفى الإيمان عَمَّنْ تَوَلَّى عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

لكن كل مسلم يكون محبّاً بقدر ما معه من الإسلام، وكل مسلم لا بد أن يكون مؤمناً وإن لم يكن مؤمناً الإيمان المطلق، لأن ذلك لا يحصل إلا لخواص المؤمنين.

قال: وعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو وُلِدُوا على الإسلام، والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، فهم مسلمون، ومعهم إيمان مجمل.

لكن دخول حقائق الإيمان إلى قلوبهم يحصل شيئاً فشيئاً وإن أعطاهم الله ذلك وإلا فكثير من الناس لا يصلون إلى اليقين، ولا إلى الجهاد، ولو شُكِّكُوا لَشَكُّوا. ولو أُمِرُوا بالجهاد لما جاهدوا، إذ ليس عندهم من علم اليقين ما يدرأ عنهم الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ورسوله ما يقدمونه على الأهل والمال.

فهؤلاء إن عرفوا من المحبة وماتوا دخلوا الجنة، فإن ابتلوا بمن يدخل عليهم شبهات

توجب ريبهم، فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب، صاروا مرتابين وانتقلوا إلى أنواع من النفاق. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: وفي هذا الحديث أن الأعمال من الإيمان، لأن المحبة عمل القلب.

وفيه، أن محبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واجبة، تابعة لمحبة الله، لازمة لها، فإنها محبة الله، ولأجلها تزيد محبة الله في قلب المؤمن وتنقص بنقصها.

وكل من كان محبّاً لله فإنما يحب في الله، ولأجله، كما يحب الإيمان والعمل الصالح.

وهذه المحبة ليس فيها شيء من شوائب الشرك، كالاعتماد عليه، ورجائه في حصول مرغوب فيه، أو دفع مرهوب منه.

وما كان فيها ذلك فمحبته مع الله، لما فيها من التعلق على غيره، والرغبة إليه من دونه.

فبهذا يحصل التمييز بين المحبة في الله ولأجله، التي هي من كمال التوحيد، وتمام الإخلاص، وبين المحبة مع الله التي هي محبة الأنداد من دون الله، لما يتعلق بقلوب المشركين من الألْهِيَّة، التي لا تجوز إلا لله وحده.

ولهما عن أنس رضي الله عنه أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: ١ ـ من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ٢ ـ ومن أحب عبداً لا يحبه إلا للّهِ ٣ ـ ومن كره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه ا الله منه، كما يكره أن يلقى في النار». الحديث متفق عليه.

وفي رواية: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان». أخرجه البخاري، وفي اخرى: «كما يكره أن يقذف في النار». الحديث متفق عليه.

والمراد بالثلاث، خصال ثلاث، و «الحلاوة» ـ هنا ـ هي التي يعبر عنها بالذوق، لما يحصل به من لذة القلب ونعيمه وسروره وغذائه، وهي شيء محسوس يجده أهل الإيمان في قلوبهم.

قال السيوطي في «التوشيح»: فيه استعارة تخييلية، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو، وأثبت له لازم ذلك الشيء، وأضافه إليه.

وقال النووي: معنى حلاوة الإيمان، استلذاذ الطاعات، وتحمل المشاق، وإيثار ذلك على أغراض الدنيا، ومحبة العبد لله، بفعل طاعته وترك مخالفته، وكذا محبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

قال يحيى بن معاذ: حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر، ولا يقصر بالجفا. انتهى.

ويعني بـ «سوى» ما يحبه الإنسان بطبعه كمحبة الولد والمال والأزواج ونحوها، فتكون «أحب» هنا، على بابها.

وقال الخطابي: المراد بالمحبة هنا، حب الاختيار لا حب الطبع، كذا قال.

يعني ليس المراد هنا حب الطبع، لأن حب الإنسان نفسه وولده، طبع مركوز غريزي، خارج عن حد الاستطاعة، بل أراد به حب الاختيار، المستند إلى الإيمان الحاصل من الاعتقاد.

وحاصله ترجيح جانبه صلى الله عليه وآله وسلم في أداء حقه، بالتزام دينه، واتباع طريقه على كل من سواه، كذا في «اللمعات شرح المشكاة».

المحبة الشركية

وأما المحبة الشركية التي تقدم بيانها، فقليلها وكثيرها ينافي صدق محبة الله ومحبة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي بعض الأحاديث: «أحبوا الله بكل قلوبكم».

فمن علامات هذه المحبة أن يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله، ويؤثر مرضاته على ما سواه، ويسعى فيما يرضاه ما استطاع، ويبعد عما حرمه الله ويكرهه أشد الكراهة، ويتابع رسوله في كل ما يأتي به ويذر، ويمتثل أمره ويترك نهيه، كما قال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

فمن آثر أمر غيره على أمره، ولو بتأويل مذهبيّ، أو توجيه قياسيّ، وخالف ما نهى عنه، ولو بتكلف عُرفيّ، وتسويل فقهيّ، فذلك عَلَم على عدم محبة الله ومحبة رسوله.

فإن محبة الرسول من لوازم محبة الله، فمن أحب الله وأطاعه، أحب الرسول وأطاعه، ومن لا فلا، كما في آية المحبة ونظائرها، وبالله التوفيق.

وقد أكثر الناس من العلماء والجهلاء، بدعوى محبتهم لله ولرسوله، وصاحوا بها لساناً وبياناً، وهم يقدمون الرأي على الرواية، ويأتون بما يخالف صرائح النصوص القرآنية، والأدلة الحديثية.

ومنهم من يحتفل بالمواليد في شهر ربيع الأول، ومنهم من ينظم غزوات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومنهم من يقول قصائد في مديحه عليه السلام، ويطري فيها بما يخرج عن دائرة الحق ونحو هذا، ويزعم أن هذا الصنيع منه علم للمحبة.

ولا يدري هذا المسكين أن الإتيان بالبدعة، وبما يخالف السنة، ليس بمحبة، بل دليل على بغضه صلى الله عليه وآله وسلم ونعوذ بالله منه.

وكيف يرضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن يخالفه، ليلاً ونهاراً، في الاعتقاد والعمل، ولا يخاف الله عز وجل في مخالفته هذه؟ وهل تصح المحبة بالمخالفة؟ أم هي تكون في الموافقة؟

ألا ترى أنه لا تستقيم المحبة المجازية مع المحبوب المجازي إلا بالوفاق؟ فكيف تستقيم المحبة الحقيقية مع المطلوب الحقيقي في الخلاف.

فإنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ ... وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله: أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن هذه الثلاث، من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان، لأن وجود الحلاوة لشيء يتبع المحبة له، فمن أحب شيئاً واشتهاه ـ إذا حصل له مراده ـ فإنه يجد الحلاوة، واللذة والسرور بذلك.

واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم، الذي هو المحبوب أو المشتهي.

قال: فحلاوة الإيمان المتضمنة للذة والفرح، يتبع كمال محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور:

١ ـ تكميل هذه المحبة، ٢ ـ وتفريعها، ٣ ـ ودفع ضدها.

فتكميلها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فإن محبة الله ورسوله لا يكتفي فيها بأصل الحب، بل لا بد أن يكون الله أحب مما سواهما. انتهى.

محبة الله تستلزم محبة طاعته

ومحبة الله تعالى تستلزم محبة طاعته، فإنه يحب من عبده أن يطيعه، والمحب يحب ما يحبه محبوبه ولا بد.

ومن لوازم المحبة، محبة أهل طاعته، كمحبة أنبيائه، ورسله، والصالحين من عباده.

فمحبة ما يحبه الله، ومن يحبه الله، وعمل يحبه الله، من كمال الإيمان، كما في حديث ابن عباس الآتي قريباً إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الحديث جمع ضمير الله وضمير رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وفيه قولان:

أحدهما: أنه ثنّى الضمير هنا إيماءً إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين، لا كل واحدة، فإنها وحدها لا تعتبر، كيف، ومن قال لا إله إلا الله، ولم يقل محمد رسول الله لا يصح إيمانه؟! لأن الإيمان عبارة عن مجموع الشهادتين، وإلا فيكون الخلق كله موحداً.

فإن منكري الإله قليلون جداً كما أن منكري الرسل كثيرون جداً.

ولا طريق إلى محبة الله، وإلى الاعتراف به إلا بهداية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فوجب أن يجمع بينهما في القول والعمل، ويأتي بمحبّتهما جميعاً، بصميم الجنان، وناطق البيان، حتى يصح له كمال الإسلام وتمام الإيمان.

والثاني: أن حديث الخطيب الذي نهى فيه عن الجمع، كان أولاً في زمن لم يكن الإيمان راسخاً في قلوب أكثرهم، فنهى عن ذلك حَسْماً لمادة الاشتراك والإشراك.

وقيل: نهى على طريقة الأدب وأجاز هذا على طريق الجواز.

وقيل: هذا ورد على الأصل، وحديث الخطيب يؤول، فيكون هذا أرجح والأول أولى.

وفي قوله: «كما يكره أن يقذف في النار» إشارة إلى أن الأمرين عنده يتساويان.

وفيه رد على الغلاة الذين يتوهمون أن صدور الذنب من العبد نقص في حقه مطلقاً، وإن تاب منه.

والصواب أنه إن لم يتب كان نقصاً، وإن تاب فلا، وفي الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» ولهذا كان المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم أفضل هذه الأمة وأشرفها، مع كونهم في الأصل كفاراً مشركين عاصين، فهداهم الله إلى الإسلام، ووضع عنهم إصر الآثام، والإسلام يَجُبُّ ما قبله، وكذلك الهجرة كما صح الحديث بذلك.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: من أحب في الله وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصومه، حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا وذلك لا يجدي على أهله شيئاً، رواه ابن جرير موقوفاً.

وأخرج ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم الجملة الأولى منه فقط، ويؤيده الحديث المرفوع الآتي قريباً.

والمعنى، من أحب أهل الإيمان بالله وطاعته، من أجل ذلك، وأبغض من كفر بالله وأشرك به وفسق عن طاعته لأجل ما فعلوه مما سخط الله، وإن كانوا أقرب الناس إليه، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية.

ومن لوازم محبة العبد لله أن من أحب الله، أحب فيه، ووالى أولياءه، وعادى أهل معصيته، وأبغضهم، وجاهد أعداءه، ونصر أنصاره.

وكلما قويت محبة العبد لله في قلبه، قويت هذه الأعمال المرتبة عليها، يكمل توحيد

العبد ويكون ضعفها على قدر ضعف محبة العبد لربه، فَمُقِلٌ، ومستكثر، ومحروم، ولا تنال ولاية الله إلا بتوليه لعبده.

ولأحمد والطبراني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب في الله، ويبغض في الله، فإذا أحب لله وأبغض لله فقد استحق الولاية لله».

وفي حديث آخر: «أوثق عُرَى الإيمان، الحب في الله، والبغض في الله عز وجل». أخرجه الطبراني.

ومعنى الحديث، لا يحصل لعبد ذوق، ولذة، وسرور ـ وإن كثرت عبادته ـ حتى يحب في الله، ويبغض فيه سبحانه، ويعادي فيه ويوالي فيه.

وفي حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان». رواه أبو داود، ورواه الترمذي عن معاذ بن أنس مع تقديم وتأخير، وفيه: «فقد استكمل إيمانه».

وعن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أفضل الأعمال، الحب في الله، والبغض في الله». رواه أبو داود.

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل الإيمان قال: «أن تحب لله وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله». الحديث رواه أحمد.

قال في «فتح المجيد»: قوله: «وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا» إلخ. معناه لا ينفعهم بل يضرهم، كما قال تعالى: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فإذا كانت البلوى قد عمت بهذا، في زمن ابن عباس رضي الله عنهما، في خير القرون، فما زاد الأمر بعد ذلك إلا شدة، حتى وقعت الموالاة على الشرك والبدع، والفسوق والعصيان.

وقد وقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً».

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار، في عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم، وعهد أبي بكر وعمر، يؤثر بعضهم بعضاً على نفسه، محبة في الله، وتقرباً إليه، كما قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لقد رأيتنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وما منا أحد يرى أنه أحق بديناره ودرهمه من أخيه المسلم». رواه ابن ماجه.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] هي

المودة، رواه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه.

والمراد، المودة التي كانت في الدنيا، فتبرأ بعضهم من بعض يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾ [العنكبوت: ٢٥].

قال «ابن القيم» رحمه الله في قوله سبحانه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] إلخ. هؤلاء المتبوعون، كانوا على الهدى، وأتباعهم ادَّعَوْا أنَّهم على طريقهم ومنهاجهم، وهم مخالفون لهم، سالكون غير طريقهم، ويزعمون أن محبتهم لهم، تنفعهم مع مخالفتهم، فيتبرأون منهم يوم القيامة، فإنهم اتخذوهم أولياء من دون الله.

وهذا حال كل من اتخذ من دون الله وليجة وأولياء، يوالي لهم، ويعادي لهم، ويرضى لهم، ويغضب لهم.

فإن أعماله كلها باطلة، يراها يوم القيامة حسرة عليها مع كثرتها وشدة تعبه فيها ونصبه، إذ لم يجرد موالاته ومعاداته، وحبه وبغضه، وانتصاره وإيثاره لله ورسوله.

فأبطل الله عز وجل ذلك العمل كله وقطع تلك الأسباب، فينقطع يوم القيامة كل سبب، ووصلة، ووسيلة، ومودة كانت لغير الله، ولا يبقى إلا السبب الواصل بين العبد وربه، وهو حظه من الهجرة إليه وإلى رسوله، وتجريده عبادته وحده ولوازمها، من الحب والبغض. والعطاء والمنع، والموالاة، والمعاداة والتقريب والإبعاد، وتجريد متابعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم تجريداً محضاً بريئاً من شوائب الالتفات إلى غيره فضلاً عن الشرك بينه وبين غيره، فضلاً عن تقديم قول غيره عليه.

فهذا السبب هو الذي ينقطع بصاحبه، وهذه هي النسبة التي بين العبد وبين ربه، وهي نسبة العبودية المحضة وهي أخته التي تجول ما يجول وإليها مرجعه، ولا تتحقق إلا بتجريد متابعة الرسل، إذ هذه العبودية إنما جاءت على ألسنتهم وما عرفت إلا بهم، ولا سبيل إليها إلا بمتابعتهم.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣] فهذه هي الأعمال التي كانت في الدنيا على غير سنة رسله وطريقتهم ولغير وجهه، يجعلها الله هباءً منثوراً لا ينتفع منها صاحبها بشيء أصلاً.

وهذا من أعظم الحسرات على العبد يوم القيامة، أن يرى سعيه ضائعاً، وقد سعد أهل السعي النافع بسعيهم. انتهى حاصله.

وحاصل الكلام في هذا المقام، أن محبة الله جالبة للتوحيد والإخلاص، ومحبة ما سواه داعية إلى الشرك واتخاذ الأنداد.

ومن أحب غيره فقد قرب من الإشراك على قدر المحبة والوداد، إن كثيراً فكثيراً، وإن قليلاً فقليلاً.

وليس في الوجود شيء، يساوي في الفضيلة والمنفعة بمحبة الله، ولهذا رتب صلى الله عليه وآله وسلم عليها ما لم يرتبه على غيرها.

بيان أن المحبة الخالصة لله من أصعب الأمور وأندرها

وهنا نكتة لا بد من التنبيه عليها ذكرها العلامة الشوكاني في «الفتح الرباني» وهي هذه.

قال رضي الله عنه فكرت بعض الليالي في حديث: «المتحابين في الله على منابر من نور» فاستعظمت هذا الجزاء مع حقارة العمل، ثم راجعت الفكر فوجدت التحاب في الله من أصعب الأمور وأشدها، ووجوده في الأشخاص الإنسانية أعز من الكبريت الأحمر، فذهب ما تصورته من الاستعظام للجزاء.

وبيان ذلك أن التحابَّ الكائن بين النوع الإنساني راجع ـ عند إمعان النظر ـ إلى محبة الدنيا، لا يبعث عليه إلا غرض دنيويّ.

فإنك إذا عمدت إلى الوداد الكامل من نوع المحبة ـ وهو محبة الولد لوالده، والوالد لولده، وأحد الزوجين للآخر ـ وجدته يئول إلى محبة الدنيا لزواله بزوال الغرض الدنيوي.

مثلاً، لو كان لرجل ولد كامل الأدوات والحواس الظاهرة والباطنة، وجدته في الإشفاق عليه والمحبة له، بمكان يقصر عنه العبارة، لأنه يرجو منه ـ بعد حين ـ أن يقوم بما يحتاج إليه من حوائج الدنيا.

ولو عرض له الموت وهو بهذه الصفة حصل مع والده ما تشاهده ـ فيمن مات ولده ـ من الغم والحزن والتحسر والتلهف والبكاء والعويل.

ولكن هذا، ليس إلا لذلك الغرض الدنيوي.

ويوضح هذا، أنه لو حصل مع الولد عاهة من العاهات التي يغلب على الظن استمرارها، وعجز من كان به عن القيام بأمور الدنيا، كالعمى، والإقعاد، وجدت والده عند ذلك بعد إياسه من عافيته ـ ربما يتمنى موته، وإذا مات كان أيسر مفقود، إن لم يحصل السرور للأب بموته.

فلو كانت تلك المحبة لمحض القرابة ـ مع قطع النظر عن الدنيا ـ لوجدت الاتحاد في الشفقة بين الحالتين، ولكن الأمر على خلاف ذلك بالاستقراء، مع أن القرابة لا تزول بزوال البصر مثلاً، إنما الذي زال ما كان مؤملاً من النفع الدنيوي، وذلك أن المحبوب هو الدنيا لا الولد لذاته ولا لقرابته.

كذلك محبة الولد لوالده، فإنك تجد الولد ـ قبل اقتداره مع كون والده هو القائم بجميع ذلك لبقاء قوته وعدم عجزه عن الاكتساب ـ بمنزلة من محبة والده لا يقادر قدرها، ولا يمكن تصور كنهها.

فإذا عرض موته حينئذ حصل مع الولد من الجزع والفزع ما تشاهده فيمن كان كذلك، وهو ـ عند التحقيق ـ إنما يبكي لما فاته من المنافع التي كانت تصل إليه، وإلى قرابته من والده.

وبرهان هذا، أنه لو بلغ الولد إلى حد لا يحتاج معه في الدنيا إلى أحد، وصار وجود والده كعدمه في إدخال المنافع الدنيوية عليه وعلى من يعول، كان أهون مفقود عليه، بل ربما حصل له بموته السرور، ولا سيما إذا كان للأب شيء من الحطام، وهذا على فرض بقاء قوة الأب وصحته وسلامته، فالأب باق موجود حَي سَوِيٌّ.

فلو كانت المحبة للقرابة لكانت هذه الحالة كالتي قبلها، ولكن المحبة إنما هي للدنيا، فحيث يتعلق بالأب الغرض الدنيوي، كان له من المحبة ما ذكرناه أولاً، وحيث لم يتعلق به ذلك الغرض لم يكن له منها شيء كما ذكرناه ثانياً.

وأما إذا بلغ الأب إلى حد الضعف والقعود، والعجز الكليِّ عن مباشرة الأمور، فربما يتمنى ولده موته، والأبوة والنبوة بحالهما.

فالحاصل أن بكاء الأب على ولده بكاء على فوت دنياه الآجلة، وبكاء الولد على والده بكاء لدنياه العاجلة.

ومن أنكر هذا وكرر النظر فيه وأمعنه، فإنه يجده صحيحاً.

كذلك محبة الزوج لزوجته ليست إلا لما يناله منها من اللذات الدنيوية، فلو أصيبت بمصيبة أذهبت ما يدعوه إلى محبتها من جمال، أو كمال، أو حسن تدبير في الأمور والمعايش، وحرص على مال الزوج، لوجدت الزوج يسمح بها للموت ويعد ذلك من الفرح فإن تطاول عليه الأمر كان صبره عليها من أعظم المروة، وإلا فالغالب تطليقها، فإن أحبها في تلك الحالة ـ لكونها ذات أولاد ـ فذلك أيضاً لأمر يرجع إلى الدنيا.

كذلك الزوجة مثله فيما سلف.

كذلك المحبة بين الأجانب هي ـ عند التحقيق ـ راجعة جميعها إلى غرض دنيوي.

وقد كشف هذا المعنى حكيم الشعراء، أبو الطيب المتنبي حيث يقول:

كُلُّ دَمْعٍ يَسِيلُ مِنْهَا عَلَيْهَا ... وَبِفَكِّ الْيَدَيْنِ مِنْهَا تَخَلَّى

ثم ذكر صفة كل واحد من المتحابين فكأنه راجع إلى غرض دنيوي.

ثم قال: فإن قلت، صَوِّرْ لي صورة يصدق في مثلها الحديث.

قلت: يصدق ذلك في مثل رجلين متحابين لمحض غرض أخروي، كمن يتحابان لكونهما يجتمعان على الجهاد في سبيل الله، والاجتماع على طلب العلم مع خلوص النية وحسن الطوية، والتجرد عن كل غرض فاسد.

فيحب كل واحد منهما الآخر لكونه يستوجب بعمله الجنة، كذلك سائر الطاعات.

ثم ذكر كلاماً طويلاً في ذلك، هذا حاصله والله أعلم. انتهى.

وأقول ملخص القول في هذا الباب أن محبة الأموات الصلحاء من الأنبياء، والأولياء، والآل، والأصحاب، والعلماء، والحفاظ، والقراء، ومن له فضيلة دينية ومزية شرعية، من وادي محبة الله، لكونه يحبهم لوجه الله، وفي الله، ولله.

وظن الغرض الدنيوي في هؤلاء مفقود لأن الموت يقطع العمل والأمل.

ومحبة الأحياء من الأزواج والأولاد والأقارب والأجانب، مظنة للغرض الدنيوي.

وإن لم يتعلق غرض بكل واحد من هؤلاء، فمن أحب أحداً لذلك، فليس له من الإخلاص شيء، ومن أحب واحداً لأجل الله، ولكونه عبداً له مطيعاً، فهذا من حب الله، وعليه يترتب الأجر الموعود، إن شاء الله تعالى، والمرء مع من أحب.

والذي ينبغي لكل موحد، مسلم مؤمن صادق، أن يجعل حبه كله لله، وفي الله.

فإذا حصل له هذا المقام فقد سقط عن قلبه محبة الأنداد وبرىء من الشرك ووصل إلى مقام التوحيد بخالص الوداد، وصار مصداق قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. وقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

اللهم اجعل حبك أحب إليَّ من الماء البارد، وارزقني حب من تحبه وحُبَّ عمل ترضاه.

وفي التنزيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] وبالله التوفيق والله المستعان.

فصل: من أبواب الشرك الرياء

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله هو مشتق من الرؤية، والمراد به إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدون صاحبها.

والفرق بينه وبين السمعة، أن الرياء لما يرى من العمل كالصلاة، والسمعة لما يسمع، كالقراءة، والوعظ، والذكر، ويدخل في ذلك التحدث بما عمله.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فيه النهي والتحذير عن الرياء في العمل، لأن العمل الصالح هو الذي ليس فيه رياء ولا سمعة.

والنكرة في سياق النفي تعم، وهذا العموم يتناول الأنبياء، والملائكة، والصالحين، والأولياء وغيرهم.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» الإمام رحمه الله: أما اللقاء فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة، وقالوا: لقاء الله يتضمن رؤيته سبحانه وتعالى يوم القيامة، وذكر الأدلة على ذلك، محلها غير هذا المقام.

وقال «ابن القيم» رحمه الله في هذه الآية: كما أنه الواحد لا إله سواه، فكذلك ينبغي أن تكون العبادة له وحده لا شريك له.

وكما تفرد بالإلٰهية يجب أن يفرد بالعبودية، فالعمل الصالح هو الخالص من الرياء المقيد بالسنة. انتهى.

زاد في «فتح المجيد» وفي الآية دليل على أن أصل الدين الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمرسلين قبله، هو إفراد الله تعالى بأنواع العبادة كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

والمخالف لهذا الأصل الثابت من هذه الآية أقسام: إما طاغوت ينازع الله في ربوبيته وإلٰهيته، ويدعو الناس إلى عبادته. أو طاغوت يدعو الناس إلى عبادة الأوثان. أو مشرك يدعو غير الله ويتقرب إليه بأنواع العبادة أو بعضها أو شاكٌّ في التوحيد، أهو حق؟ أم يجوز أن يجعل لله شريك في عبادته؟ أو جاهل يعتقد أن الشرك دين يُقَرِّب إلى الله.

قال: وهذا هو الغالب على أكثر العوام، لجهلهم وتقليدهم مَنْ قَبْلَهُمْ لما اشتدت غربة الدين، ونُسِيَ العلم بدين المرسلين. انتهى.

طلب الجاه من الرياء

وأقول: ومن أنواع الرياء والسمعة الشركية، طلب الجاه عند أولي الأمر، وعلماء الزمان، ومشائخ الوقت، والاشتغال بالتأليف في الفروع، ودعوى المجددية، أو الاجتهاد في العلوم، مع عدم البلوغ إلى ذلك المقام، بقبول الفحول الأعلام، وفقدان أسبابها، والرد على أفضل منه، للشهرة بين الجهلة، وتحرير الجواب، ليعتقد الناس فيه أنه عالم كبير.

إجماع أهل العلم على بطلان إطلاق لفظ «عالم» على المقلد

ولا يدري هذا المسكين أن المقلد لا يكون عالماً أبداً، فضلاً عن أن يكون مجدداً أو مجتهداً.

هذا إمام المغرب «ابن عبد البر» نص على أن إطلاق لفظ «العالم» على مقلد مذهب من المذاهب ليس بصحيح، لأن التقليد جهل وسفه، والمقلد جاهل سفيه، ونقل على ذلك إجماع أهل العلم.

ولعل المراد بالأئمة المضلين في الحديث، هؤلاء المقلدون الذين يظنون أنهم مجددون مجتهدون، وهم عن مدارك الشرع ومعالم السنة والكتاب، بمراحل شاسعة، ويزعمون أنهم بالفنون جميعها عالمون.

غاية موادهم أن يشار إليهم بالبنان، ونهاية رجائهم، أن يُعَدُّوا عند الأحمقين في الأعيان، هذا هو الرياء الجلي، والسمعة الواضحة.

والرياء شرك، ويدل عليه حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «بحسب امرىء من الشر أن يشار إليه بالأصابع، في دين أو دنيا إلا من عصمه الله». رواه البيهقي في شعب الإيمان.

قال في اللمعات: أما في الدنيا فظاهر، وأما في الدين، فلأنه مظنة حب الرياسة واعتقاد الناس وتعظيمهم.

والشهوات الخفية النفسانية ومكائد النفس وغوائلها ومكر الشيطان، مما قل أن ينجو منها إلا الصديقون، فالخمول والذهول هو الأولى والأسلم. انتهى.

وأما من لم يرد الجاه ولم يحب الشهرة، لكن طال ثناؤه من الناس على عمل وكان صالحاً، فهذا نعمة من الله عليه.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «قال تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه». أخرجه مسلم.

يعني من قصد بعمله غيره من المخلوقين، كائناً من كان، تركته وشركه.

ولابن ماجه: «فأنا منه بريء، وهو الذي أشرك».

وعن أبي سعيد بن أبي فضالة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا جمع الله الناس يوم القيامة ليوم لا ريب فيه، نادى منادٍ: من كان أشرك في عمل عمله لله أحداً فَلْيَطْلُبْ ثوابه من عند غير الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك». رواه أحمد.

وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن معاذ بن جبل يرفعه: «إن يسير الرياء شرك» إلى قوله: «إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إذا غابوا لم يتفقدوا، وإن حضروا لم يدعوا ولم يقرَّبُوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة». رواه ابن ماجه، والبيهقي في شعب الإيمان.

وعن شداد بن أوس قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من

صلى يرائي فقد أشرك، ومن صام يرائي فقد أشرك، ومن تصدق يرائي فقد أشرك». رواه أحمد.

وعنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أتخوف على أمتي الشرك والشهوة الخفية» قال: قلت: يا رسول الله، أتشرك أمتك من بعدك؟ قال: «نعم، أما إنهم لا يعبدون شمساً ولا قمراً ولا حجراً ولا وثناً، ولكن يُرَاءون بأعمالهم».

والشهوة الخفية أن يصبح أحدهم صائماً، فتعرض له شهوة من شهواته فيترك صومه. رواه أحمد والبيهقي في شعب الإيمان. قال ابن رجب رحمه الله: العمل لغير الله أقسام، فتارة يكون رياءً محضاً، كحال المنافقين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢].

وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن بالله وباليوم الآخر، في فرض الصلاة، والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة، أو الحج، أو غيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة.

وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه، وذكر أحاديث تدل على ذلك، منها هذا الحديث، وحديث شداد بن أوس مرفوعاً: «من صلى يرائي فقد أشرك، ومن صام يرائي فقد أشرك، ومن تصدق يرائي فقد أشرك، وإن الله عز وجل يقول: أنا خير قسيم لمن أشرك بي شيئاً، فإن عمله قليله وكثيره لشريكه الذي أشرك به، أنا غنيّ». رواه أحمد، وذكر أحاديث في المعنى ثم قال:

فإن خالط نية الجهاد ـ مثلاً ـ نية غير الرياء، مثل أخذ الأجرة للخدمة أو أخذ شيء من الغنيمة أو التجارة نقص بذلك أجر جهادهم، ولم يبطل بالكلية.

قال الإمام أحمد: التاجر والمستأجر والمكاري، أجرهم على قدر ما يخلص من نياتهم في غزواتهم، ولا يكونون مثل من جاهد بنفسه وماله في سبيل الله لا يخلط به غيره.

قال أيضاً فيمن يأخذ جُعْلاً على الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم فلا بأس، كأنه خرج لدينه، إن أعطى شيئاً أخذه.

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إذا أجمع أحدكم على الغزو فعوَّضه الله رزقاً فلا بأس بذلك، وأما إن أعطي درهماً غزا، وإن لم يعط لم يغز، فلا خير في ذلك.

وروي عن مجاهد أنه قال في حج الجمَّال، وحج الأجير، وحج التاجر: هو تام لا ينقص من أجرهم شيئاً.

أي لأن قصدهم الأصلي هو الحج، دون التكسب.

قال: وإن كان أصل العمل لله، ثم طرأ عليه نية الرياء، فإن كان خاطراً ودفعه فلا يضره بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يحبط عمله أم لا؟ ويجازى على أصل نيته في ذلك؟ اختلاف بين العلماء من السلف حكاه أحمد، وابن جرير، ورجحا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازي بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن وغيره.

وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن الرجل يعمل العمل من الخير يحمده الناس عليه، فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن». رواه مسلم. انتهى حاصل كلام ابن رجب رحمه الله.

وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه يرفعه: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟ قالوا: بلى، قال: الشرك الخفي، يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته، لما يرى من نظر رجل». رواه أحمد.

ورواه ابن ماجه بلفظ عن أبي سعيد الخدري قال:

خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن نتذاكر المسيح الدجال فقال: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال»، فقلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الشرك الخفي، أن يقوم الرجل فيصلي، فيزيد صلاته، لما يرى من نظر رجل».

قال في اللمعات: هذا على سبيل التمثيل، وليس الرياء منحصراً فيه.

وإنما كان هذا أخوف، لأن في الدجال علامات ظاهرة على كذبه عند أهل العلم، وأما الرياء ففي أمره غاية الخفاء.

قال بعض المشايخ: إدراك الرياء أصعب من دبيب النمل في الليلة الظلماء على الصخرة السوداء، أو كما قال. انتهى.

وروى ابن خزيمة في صحيحه عن محمود بن لبيد قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أيها الناس إياكم وشرك السرائر» قالوا: يا رسول الله وما شرك السرائر؟ قال: «يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته جاهداً، لما يرى من نظر الرجل إليه، فذلك شرك السرائر».

وفي رواية عنه عند أحمد، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» قالوا: يا رسول الله، وما الشرك الأصغر؟ قال: «الرياء».

وزاد البيهقي في شعب الإيمان: «يقول الله لهم، يوم يجازي العباد بأعمالهم اذهبوا إلى الذين كنتم تراءون في الدنيا، فانظروا، هل تجدون عندهم جزاءً أو خيراً. انتهى.

وإنما سماه «خفياً» و «سرائر» لأن صاحبه يظهر، أن عمله لله، وقد قصد به غيره، أو شركه فيه، وزين صلاته لأجله.

قال شداد بن أوس: كنا نعد الرياء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشرك الأصغر، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخلاص، وابن جرير في التهذيب، والطبراني، والحاكم وصححه.

قال العلامة «ابن القيم» رحمه الله: وأما الشرك الأصغر فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف لغير الله، وقول الرجل للرجل: ما شاء الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا.

وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. انتهى.

ولا خلاف في أن الإخلاص شرطلصحّةالعمل وقبوله، وكذلك المتابعة كما قال فضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧ والملك: ٢].

أي أخلصه وأصوبه.

قيل: يا أبا عليّ، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً، لم يقبل، وإذا كان صواباً، ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، فالخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة. انتهى.

وما أجمع هذا القول من هذا الفاضل العارف، وأنفعه، وأخصره، وأحقه بأن تَعِيَه أُذُنٌ واعية.

قال في «فتح المجيد» وفي الحديث من الفوائد شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته، ونصحه لهم، وأن الرياء أخوف ما يخاف على الصلحاء من فتنة الدجال.

فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخاف على سادات الأولياء ـ مع قوة إيمانهم وتمام علمهم ـ فغيرهم ـ ممن هو دونهم بأضعاف أضعاف ـ أولى بالخوف من هذا الشرك الأصغر والأكبر. انتهى.

فتأمل ـ يا هذا ـ في حالك، واعلم أن إلى الله مصيرك، فمن نصيرك؟ وفي القبر مقيلك، فما قيلك؟

فصل: ومن باب الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا وهذا يفارق الرياء بكونه عملاً صالحاً أراد به عرضاً من الدنيا كمن يجاهد ليأخذ مالاً، كما في الحديث الآتي قريباً

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: يعني من كل يريد ثواب الدنيا ومالها، نوف لهم ثواب عملهم بالصحة والسرور، في المال والأهل والولد، وهم لا ينقصون ثم نسخها قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]. رواه النحاس في ناسخه.

ومعنى قوله: «نسخها» قيدها، فلم تبق الآية على إطلاقها.

وقال قتادة: يقول: من كانت الدنيا همه وطلبته ونيته، جازاه الله بحسناته في الدنيا، ثم يُفْضِي إلى الآخرة وليس له حسنة يعطى بها جزاءً.

وأما المؤمن فيجازى بحسناته في الدنيا، ويثاب عليها في الآخرة. ذكره ابن جرير بسنده. ثم ساق حديث أبي هريرة الطويل وفيه:

حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تبارك وتعالى إذا كان يوم القيامة، نزل إلى أهل القيامة لِيَقْضِيَ بينهم وكل أمة جاثية.

فأول من يدعو ربه، رجلٌ جمع القرآن، ورجلٌ قُتِل في سبيل الله، ورجلٌ كثير المال.

فيقول الله للقارىء: «ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي؟» قال: بلى يا رب. قال: «فماذا عملت فيما علمت؟» قال: كنت أقوم آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله: «كذبت» وتقول له الملائكة: كذبت ويقول الله: «بل أردت أن يقال فلان قارىء فقد قيل ذلك».

ويؤتى بصاحب المال، فيقول الله له: «ألم أوسِّعْ عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟» قال: بلى يا رب. قال: «فما عملت فيما آتيتك؟» قال: كنت أصل الرَّحِمَ وأتصدق. فيقول الله: «كذبت» وتقول له الملائكة: كذبت. ويقول الله: «أردت أن يقال فلان جواد، فقد قيل ذلك».

ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله، فيقال له: في ماذا قتلت؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت، فيقول الله له: «كذبت» وتقول له الملائكة: كذبت. ويقول الله له: «بل أردت أن يقال: فلان جريء وقد قيل ذلك».

ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. على ركبتي، فقال: يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم يوم القيامة النار.

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كانت نيته طلب الآخرة جعل الله غناه في قلبه وجمع له شمله، وأتته الدنيا وهي راغبة. ومن كانت نيته طلب الدنيا جعل الله الفقر بين عينيه، وشتت عليه أمره، ولا يأتيه منها إلا ما كتب له». رواه الترمذي، ورواه أحمد والدارمي عن أبان عن زيد بن ثابت.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«يخرج في آخر الزمان رجال، يختلون الدنيا بالدين، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين، ألسنتهم أحلى من السكر، وقلوبهم قلوب الذئاب، يقول الله: «أبي يغترون» أم عليَّ يجترئون؟ فبي حلفت، لأبعثن على أولئك منهم فتنة تدع الحليم فيهم حيران». رواه الترمذي. وفي الباب أحاديث.

ومعنى «يختلون» يخدعون ويطلبون.

وهذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، فقد وقع كما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أخبر بذلك قبل ذلك، عز وجل في كتابه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية.

ففي هذه الآية الشريفة، أن هؤلاء أرادوا ـ بعملهم وعلمهم ـ الدنيا، وهذا هو الشرك.

لأن كل عمل وعلم، لم يقصد به وجه الله، وأريد به متاع الدنيا ورضاء أهلها فهو من الشرك بمكان لا يخفى. أعاذنا الله من ذلك.

قال بعض أهل العلم: ذكر عن السلف في هذا أنواع مما يفعله الناس اليوم، ولا يعرفون معناه.

فمن ذلك العمل الصالح الذي يفعله كثير من الناس ابتغاء وجه الله، من صدقة، وصلاة، وصلة، وإحسان إلى الناس، وترك ظلم وجور، ونحو ذلك مما يعمله الإنسان ويتركه، خالصاً لله في زعمه.

لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة، إنما يريد أن يجازيه الله بحفظه ماله وتنميته، أو حفظ أهله وعياله، أو إدامة النعم عليهم ولا همة له في رضاء الله، ولا في طلب الجنة، ولا في الهرب من النار.

فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس لهُ في الآخرة نصيب. وهذا النوع ذكره ابن عباس فيما تقدم.

الثاني: وهو أكبر من الأول، وأخوف، وهو الذي ذكره مجاهد في الآية أنها نزلت فيه، وهو أن يعمل أعمالاً صالحة، ونيته رياء الناس، لا طلب ثواب الآخرة.

الثالث: أن يعمل عملاً صالحاً يقصد به مالاً، مثل أن يحج لمال يأخذه أو يهاجر لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، أو يجاهد لأجل المغنم، أو يتعلم لأجل مدرسة أهله، أو مكسبهم، أو رياستهم، أو يتعلم القرآن، ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد، كما هو واقع كثير مشاهد في الناس.

الرابع: أن يعمل بطاعة الله، مخلصاً في ذلك لله وحده لا شريك له، لكنه على عمل يكفر كفراً يخرجه عن الإسلام، مثل اليهود والنصارى إذا عبدوا الله، أو تصدقوا، أو صاموا

ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من الذين فيهم كفر، أو شرك، أو رياء وسمعة، يخرجهم من الإسلام بالكلية إذا أطاعوا الله طاعة خالصة، يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة.

لكنهم على أعمال من الشركيات والبدعيات، وفساد الاعتقاد، تخرجهم من دائرة الإسلام والنور، وتدخلهم في الظلمات والديجور، وتمنع قبول أعمالهم، وكان السلف يخافون من هذا أشد الخوف.

قال بعضهُم: لو أعلم أن الله تقبل منِّي سجدة واحدة لتمنيت الموت، لأن الله يقول: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ [المائدة: ٢٧].

بقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات الخمس، وأدى الزكاة، وصام وحج، ابتغاء وجه الله طالباً ثواب الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالاً قصد بها الدنيا مثل أن يحج فرضه لله، ثم يحج بعده للدنيا كما هو واقع، فهو لما غلب عليه منهما.

وقد قال بعضهم: القرآن كثيراً ما يذكر أهل الجنة الخلص، وأهل النار الخلص، ويسكت عن صاحب الشائبتين، وهو هذا وأمثاله. انتهى.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، إن أعطى رضي، وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش، طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه مُغْبرَّة قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة، إن استأذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يشفع».

«تعس» بكسر العين، ويجوز الفتح، بمعنى سقط. والمراد ـ هنا ـ هلك. قاله الحافظ ابن حجر. وقال في موضع آخر: هو الضد «سعد» أي شقي.

وقال أبو السعادات: تعس يتعس، إذا عثر، وانكب وجهه، وهو دعاء عليه بالهلاك.

«والدينار» هو المعروف من الذهب كالمثقال في الوزن، وزنة الدينار، درهم وثمن درهم.

يوجد في الهند درهم مضروب في زمن بني أمية

والدرهم من الفضة، قدره الفقهاء بالشعير وزنا وعندنا منه درهم من ضرب بني أمية، وهو زنة خمسين حبة شعير، وخمسي حبة.

سماه عبداً له، لكونه هو المقصود بعمله، فكل من توجه بقصده لغير الله فقد جعله شريكاً لله في عبوديته، كما هو حال الأكثر.

قال ابن الأثير: «الخميصة» ثوب خز أو صوف معلم، وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة، وتجمع على خمائص.

و «الخميلة» بفتح الخاء المعجمة، ذات الخمل، ثياب لها خمل من أي شيء كان.

قال الحافظ ابن حجر «انتكس» هو بالمهلة أي عاوده المرض.

وقال ابن الأثير: أي انقلب على رأسه، وهو دعاء عليه بالخيبة.

قال الطيبي: فيه الترقي بالدعاء عليه، لأنه إذا تعس انكب على وجهه، فإذا انقلب انتكس على رأسه بعد أن سقط.

ومعنى «شيك» أصابته شوكة، فلا يقدر على إخراجها بالمنقاش، قاله أبو السعادات.

والمراد أن من كان هذا حاله فإنه يستحق أن يدعي عليه بما يسوؤه في العواقب، ومن كانت هذه حالته فلا بد أن يجد أثر هذه الدعوات من الوقوع فيما يضره، في عاجل دنياه وآجل آخرته.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله: سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبدالدينار والدرهم وغيرهما، وذكر فيه ما هو دعاء بلفظ الخبر، وهو قوله: «تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش» وهذه حال من إذا أصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح، لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذه حال من عبد المال.

وقد وصف ذلك بأنه إن أعطى رضي، وإن منع سخط، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

رضاهم لغير الله، وسخطهم لغير الله، وهكذا حال من كان متعلقاً برياسة، أو بصورة ونحو ذلك من أهواء نفسه، إن حصل له رضي، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له.

إذ الرق والعبودية ـ في الحقيقة ـ هو رق القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عبده. إلى أن قال:

هكذا أيضاً طالب المال، فإن ذلك يستعبده ويسترقه.

وهذه الأمور نوعان:

١ ـ منها ما يحتاج إليه العبد، كما يحتاج إلى طعامه وشرابه، ومنكحه ومسكنه، ونحو ذلك.

فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيه.

فيكون المال عنده يستعمله في حاجته، بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه من غير أن يعبده، فيكون هلوعاً.

٢ ــ ومنها ما لا يحتاج إليه العبد، فهذا ينبغي أن لا يعلق قلبه بها.

فإذا تعلق قلبه صار متعبداً لها، وربما صار مستعبداً ومعتمداً على غير الله.

فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله، ولا حقيقة التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكل على غير الله.

وهذا أحق الناس بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار إلخ» وهذا هو عبد لهذه الأمور، ولو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطاه إياها رضي، وإن منعه إياها سخط.

من هو عبدالله الحقيقي؟

وإنما عبد الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما يحبه الله ورسوله، ويبغض ما يبغضه الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله، فهذا الذي استكمل الإيمان. انتهى ملخصاً.

وقد تصدى صاحب «فتح المجيد» لشرح باقي هذا الحديث، فراجعه، فإنه ليس في ذكره هنا مزيد فائدة.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] قال في «فتح المجيد»: الند، المثل والنظير، وجعل الند لله، هو صَرْفُ أنواع العبادة، أو شيء منها لغير الله، كحال عبدة الأوثان الذين يعتقدون فيهن ورجوه أنه ينفعهم، ويدفع عنهم، ويشفع لهم وهذه الآية في سياق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: ٢٢] قال العماد «ابن كثير» في تفسيره: قال أبو العالية: لا تجعلوا لله عدلاء شركاء، وهكذا هذا الربيع بن أنس، وقتادة، والسُّدِّي، وأبو مالك وإسماعيل بن أبي خالد.

قال ابن عباس: «لا تشركوا بالله شيئاً من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر» وأنتم تعلمون أنه ربكم، لا يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم الرسول إليه من توحيده هو الحق لا شك فيه. وكذا قال قتادة.

وعنه، وعن مجاهد: لا تجعلوا له أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله.

وقال ابن زيد: الأنداد الآلهة التي جعلوها معه، وجعلوا لها مثل ما جعلوا له.

وعن ابن عباس: «أنداداً» أشباهاً. وعن مجاهد: وأنتم تعلمون أنه إله واحد في التوراة والإنجيل.

وفي معنى هذه الآية حديث الحارث الأشعري في مسند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بهن، وأن يأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهن، فكأنه أبطأ بهن».

فأتاه عيسى عليه السلام فقال: إن الله أمرك بخمس كلمات أن تعمل بهن، وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهن، فإما أن تبلغهن، وإما أن أبلغهن.

فقال: يا أخي لا تفعل، إني أخشى إن سبقتني بهن أن أعذب أو يخسف بي.

قال: فجمع يحيى بن زكريا بني إسرائيل في بيت المقدس حتى امتلأ المسجد فقعد على الشرفات، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله أمرني بخمس كلمات أن أعمل بهن، وآمركم أن تعملوا بهن.

أولاهن: أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، فإن مثل من أشرك بالله، كمثل رجل اشترى عبداً من خالص ماله بورق، ثم أسكنه داراً فقال:اعمل وارفع إليَّ، فجعل يعمل ويؤدي غلته إلى غير سيده، فأيكم يسره أن يكون عبده كذلك؟ وإن الله خلقكم ورزقكم، فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً.

٢ ــ وآمركم بالصلاة، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده ما لم يلتفت، فإذا صليتم فلا تلتفتوا.

٣ ــ وآمركم بالصيام، فإن مثل ذلك كمثل رجل في عصابة معه صرة من مسك، كلهم يجدون ريح المسك، وإن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

٤ ــ وآمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك كمثل رجل أسره العدو فشدُّوا يده إلى عنقه، وقدموه ليضربوا عنقه، فقال لهم: هل لكم أن أفتدِيَ نفسي منكم؟ فجعل يفتدي نفسه بالقليل والكثير حتى فك نفسه.

٥ ــ وآمركم بذكر الله كثيراً، فإن مثل ذلك كمثل رجل طلبه العدو، سراعاً في أثره، فأتى حصناً حصيناً فتحصن فيه، وإن العبد أحصن ما يكون من الشيطان إذا كان في ذكر الله.

قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وآمركم بخمس، الله أمرني بهن (١) الجماعة (٢) والسمع (٣) والطاعة (٤) والهجرة (٥) والجهاد في سبيل الله فإنه من خرج عن الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجعه، ومن دعا بدعوى الجاهلية فهو من جَثِيِّ جهنم».

قالوا يا رسول الله، وإن صلى وصام؟ قال: «وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم، فادعوا المسلمين بأسمائهم، بل بما أسماهم الله عز وجل، المسلمين، المؤمنين، عباد الله».

قال في «فتح المجيد»: وهذا حديث حسن. والشاهد منه في هذه قوله: «وإن الله

خلقكم ورزقكم فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً». انتهى.

قلت: والمراد بالجماعة، في هذا الحديث، هي جماعة الصحابة، نهاهم عن أن يخرجوا من طريقة هذه الجماعة قيد شبر، لأنها لم تكن ـ إذ ذاك ـ جماعة أخرى، ويدل له حديث: «ما أنا عليه وأصحابي».

وهذه الجماعة هي الفرقة الناجية بنص النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ونظيرها في هذا العصر، وبعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخير، جماعة أهل السنة، وهم أصحاب الحديث، فإنهم سالكون مسالك الأصحاب والآل، ماشون على طريق السلف والصدر الأول.

ومن زعم أن المراد بالجماعة، أهل مذهب خاص، من مقلدي المذاهب الأربعة وغيرهم، فقد أبعد النجعة، وليس بيده دليل يصلح للالتفات إليه، والتعويل عليه.

ثم قال في «فتح المجيد»: وهذه الآية دالة على توحيد الله تعالى بالعبادة له وحده لا شريك له.

وقد استدل بها كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى. والآيات الدالة على هذا المرام في القرآن الكريم كثيرة جداً.

وسئل أبو نواس عن ذلك فأنشد:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ
عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ فَاتِرَاتٌ ... بِأَحْدَاقٍ هِيَ الذَّهَبُ السَّبِيكُ[1]
عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٌ ... بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

وقال ابن المعتز:

فِيَا عَجَبَا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاحِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

وعن ابن عباس في الآية قال: «الأنداد» هو الشرك أخفى من دبيب النّمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن تقول: والله، وحياتك يا فلانة، وحياتي، وتقول: لولا كليبة هذا، لأتانا اللصوص، ما شاء الله وشئت.

وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلان. هذا كله شرك. رواه ابن أبي حاتم.

بيّن رضي الله عنه أن هذا كله من الشرك، وهو الواقع اليوم على ألسن كثير ممن لا يعرف التوحيد ولا الشرك.

---

(١) وفي رواية أخرى:
عيون من لجين شاخصات ... بأحداقٍ كما الذهب السبيك

فتنبه لهذه الأمور، فإنها من المنكرات العظيمة التي يجب النَّهْيُ عنها، والتغليظ فيها لكونها من أكبر الكبائر، ومن أبطل الباطلات. هذا حبر الأمة وبحرها ينبه بالأدنى من الشرك على الأعلى منه.

فصل: ومن أنواع الشرك الحلف بغير الله

وفي ذلك حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من حلف بغير الله فقد كفر، أو أشرك». رواه الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم «أو» شك من الراوي أو بمعنى الواو.

وهذا يكون من الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر كما هو من الشرك الأصغر.

وورد مثل هذا عن ابن مسعود وقال: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليَّ من أن أحلف بغيره صادقاً.

ومن المعلوم أن الحلف بالله كاذباً من الكبائر، لكن الشرك أكبر منها، وإن كان أصغر.

فإذا كان هذا حال الشرك الأصغر فكيف بالشرك الأكبر الموجب للخلود في النار، كدعوة غير الله، والاستغاثة به، والرغبة إليه، والرهبة منه، وإنزال حوائجه به، كما هو حال الأكثر من هذه الأمة في هذه الأزمان وما قبلها، من تعظيم القبور، واتخاذها أوثاناً، والبناء عليها، واتخاذها مساجد، وبناء المشاهد باسم الميت، لعبادة من بنيت باسمه وتعظيمه، والإقبال عليه بالقلوب والأقوال والأعمال؟

وقد عظمت البلوى بهذا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وتركوا ما دل عليه القرآن العظيم، من النَّهْيِ عن هذا الشرك وما يوصل إليه.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ كَـذَّبَ بِآيَـاتِهِ أُولَـئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ٣٧] إلى قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧].

كفرهم تعالى بدعوتهم مَنْ كانوا يدعونه من دونه في الدار الدنيا.

وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَداً * قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَداً﴾ [الجن: ٢٠ و ٢١] وهؤلاء المشركون عكسوا الأمر، فخالفوا ما بلغ به الأمة وأخبر عن نفسه صلى الله عليه وآله وسلم، فعاملوه بما نهاهم من الشرك بالله، والتعلق على غير الله، حتى قال قائلهم:

يَـا أَكْـرَمَ الْـخَلْقِ مَـالِي مَنْ أَلُـوذُ بِـهِ ... سِـوَاكَ عِـنْـدَ حُلُولِ الْـحَـادِثِ الْعَـمِمِ
إِنْ لَـمْ تَكُـنْ فِي مَـعَـادِي آخِـذاً بِيَـدِي ... فَـضْـلاً وَإِلاَّ فَـقُـلْ يَـا زَلَّـةَ الْـقَـدَمِ
فَـإِنَّ مِـنْ جُـودِكَ الـدُّنْيَـا وَضَـرَّتَـهَـا ... وَمِـنْ عُـلُومِـكَ عِـلْمُ اللَّوْحِ وَالْـقَـلَمِ

وانظر إلى هذا الجهل العظيم، حيث اعتقد أنه لا نجاة له إلا بعياذه ولياذه بغير الله، وانظر إلى هذا الإطراء الفخيم المتجاوز عن الحد، الذي نهى عنه من جاء به هذا القائل في حقه، وهو صلى الله عليه وآله وسلم، بأبي هو وأمي، بقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبدالله ورسوله». رواه مالك وغيره.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وانظر إلى هذه المعارضة العظيمة لكتاب الله والسنة، والمحادَّة لله ورسوله.

وهذا الذي قاله هذا الشاعر، هو الذي في نفوس كثير، خصوصاً من يدعي العلم والمعرفة بالفقه والمذهب الفلاني والفلاني، ورأوا قراءة هذه المنظومة ونحوها لذلك، وتعظيمها من القربات، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان». رواه أبو داود بسند صحيح.

وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساوياً للمعطوف عليه، لكونها إنما وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً.

وتسوية المخلوق الذليل، بالخالق الجليل، شرك، إن كان في الأصغر مثل هذا، فهو أصغر، وإن كان في الأكبر، فهو أكبر، كما حكى الله سبحانه عنهم في الدار الآخرة: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ و٩٨].

بخلاف المعطوف بـ «ثم» فإن العطف بها يكون للتراخي عن المعطوف عليه بمهلة، فلا محذور لكونه صار تابعاً.

قال إبراهيم النخعي: يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك، ويجوز أن يقول: أعوذ بالله ثم بك وقد تقدم الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من ذلك.

وهذا إنما هو في الحيّ الخاص الذي له قدرة وسبب في الشيء، وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك.

وأما في حق الأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم، ولا قدرة لهم على نفع ولا ضر، فلا يقال في حقهم شيء من ذلك، فلا يجوز التعلق عليه بشيء مَّا، بوجه من الوجوه.

والقرآن يبين ذلك وينادي بـأنه يجعلهم آلهة إذا سألوا شيئاً منهم أو رغب إليهم أحد، بقوله أو عمله، الباطن والظاهر.

فمن تدبر القرآن، ورزق فهمه، صار على بصيرة من دينه، والقرآن الشريف لا يؤخذ قسراً، وإنما يؤخذ بأسباب، ذكرها بعض الأعلام في قوله:

أَخِـي لَـنْ تَـنَـالَ الْـعِـلْـمَ إلاَّ بِـسِـتَّـةٍ ... سَـأُنْـبِـيـكَ عَـنْ تَـفْـصِـيـلِـهَـا بِـبَـيَـانِ
ذَكَـاءٌ وَحِـرْصٌ وَاجْـتِـهَـادٌ وَبُـلْـغَـةٌ ... وَإِرْشَـادُ أُسْـتَـاذٍ وَطُـولُ زَمَـانِ

وأعظم من هذه الستة من رزقه الله الفهم والحفظ، وأتعب نفسه في تحصيله فهو الموفق لمن شاء من عباده كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [النساء: ١١٣].

وما أحسن ما قال العلامة ابن القيم:

وَالْـجَـهْـلُ دَاءٌ قَـاتِـلٌ وَشِـفَـاؤُهُ ... أَمْـرَانِ فِـي الـتَّـرْكِـيـبِ مُـتَّـفِـقَـانِ
نَصٌّ مِـنَ الْـقُـرْآنِ أَوْ مِـنْ سُـنَّـةٍ ... وَطَـبِـيـبُ ذَاكَ الْـعَـالِـمُ الـرَّبَّـانِـي
وَالْـعِـلْـمُ أَقْـسَـامٌ ثَـلاَثٌ مَـا لَـهَـا ... مِـنْ رَابِـعٍ وَالْـحَـقُّ ذُو تِـبْـيَـانِ
عِـلْـمٌ بِـأَوْصَـافِ الإلَـهِ وَفِـعْـلُـهُ ... وَكَـذَلِـكَ الأَسْـمَـاءُ لِـلـرَّحْـمَـنِ
وَالأَمْـرُ وَالـنَّـهْـيُ الَّـذِي هُـوَ دِيـنُـهُ ... وَجَـزَاؤُهُ يَـوْمَ الْـمَـعَـادِ الـثَّـانِـي
وَالْـكُـلُّ فِـي الْـقُـرْآنِ وَالـسُّـنَـنِ الَّـتِـي ... جَـاءَتْ عَـنِ الْـمَـبْـعُـوثِ بِـالْـقُـرْآنِ
وَالـلَّـهِ مَـا قَـالَ امْـرُؤٌ مُـتَـحَـذْلِـقٌ ... بِـسِـوَاهُـمَـا إلاَّ مِـنَ الْـهَـذَيَـانِ

يدل لما في هذه الآيات، حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «العلم ثلاثة: ١ - آية محكمة ٢ - أو سنة قائمة ٣ - أو فريضة عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل» أو كما قال.

والمراد بالفضل، زيادة لا حاجة إليها، ولكن أكثر الناس في هذه الزيادة حتى أخذوا الزيادة والفضول، وتركوا الأصول، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وبالجملة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تحلفوا بآبائكم، ومن حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض. ومن لم يرض فليس من الله». رواه ابن ماجه بسند حسن.

وفيه النهي عن الحلف بغير الله عموماً، وهذا التصديق مما أوجبه الله على عباده، وحضّهم عليه في كتابه. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. وقال: ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقال: ﴿وَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾ [محمد: ٢١]. وهو حال أهل البر، كما قال سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] الخ.

ومعنى «من حلف له بالله إلخ» أنه إذا لم يكن بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين فأحلفه، فلا ريب أنه يجب عليه الرضاء، وأما إذا كان فيما يجري بين الناس مما قد يقع في الاعتذارات من بعضهم لبعض ونحو ذلك، فهذا من حق المسلم على المسلم أن يقبل منه إذا حلف معتذراً، أو متبرئاً من تهمة.

ومن حقه عليه أن يحسن به الظن إذا لم يتبين خلافه كما في الأثر عن عمر رضي الله عنه: «ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك شراً وأنت تجد لها في الخير محملاً».

وفيه من التواضع، والألفة والمحبة وغير ذلك من المصالح، التي يحبها الله تعالى، ما لا يخفى على من له فهم، وذلك من أسباب اجتماع القلوب على طاعة الله ثم إنه يدخل في حسن الخلق الذي هو أثقل ما يوضع في ميزان العبد كما في الحديث، وهو من مكارم الأخلاق.

فتأمل أيها الناصح لنفسه، ما يصلحك مع الله تعالى، من القيام بحقوقه وحقوق عباده، وإدخال السرور على المسلمين، وترك الانقباض عنهم، والترفع عليهم، فإن فيه من الضرر ما لا يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال.

وبسط هذه الأمور، وذكر ما ورد فيها، مذكور في كتب الأدب وغيرها.

فمن رزق ذلك وعمل بما ينبغي العمل به، وترك ما يجب تركه من ذلك، دل على وفور دينه، وكمال عقله. والله الموفق المعين لعبده الضعيف المسكين ابن المسكين.

إنكار نعمة الله تعالى نوع من الشرك

قال بعض أهل العلم في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] معنى ذلك أن الكفار إذا قيل لهم: من رزقكم؟ أقروا بأن الله هو الذي رزقهم ثم ينكرون ذلك بقولهم: رُزِقْنا ذلك بشفاعة آلهتنا، وروي نحو هذا عن ابن قتيبة.

وعن عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي عن أبيه، وعن عائشة وابن عباس، وقتادة والزهري، وأبي الزبير، قالوا: إنكارهم إياها أن يقول الرجل: لولا فلان ما كان كذا وكذا، ولولا فلان ما أصبت كذا وكذا.

واختار ابن جرير القول الأول، وغيره اختار أن الآية تعم ما ذكره العلماء في معناها، وهو الصواب. ويدخل هذا فيها دخولاً أولياً.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله: وهذا كثير في الكتاب والسنة يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره، ويشرك به فيه.

قال بعض السلف: هو كقولهم: كانت الريح طيبة، وكان الملاح حاذقاً، ونحو ذلك مما هو جار على ألسنة كثير من الناس. انتهى.

فهذا الكلام من شيخ الإسلام، يدل على أن حكم هذه الآية يعم فيمن نسب نعم الله تعالى، أي نعمة كانت ـ قليلة أو كثيرة ـ إلى غيره تعالى.

باب في مكائد الشيطان ومصائده
وفيه فصول

ومن مكائده ومصائده ما فتن به عشاق الصُّوَر.

وتلك ـ لعمر الله ـ الفتنة الكبرى، والبلية العظمى، التي استعبدت النفوس لغير خلافها، وملكت القلوب لمن يسومها الهوان من عشاقها، وألقت الحرب بين العشق والتوحيد، ودعت إلى موالاة كل شيطان مريد، وحالت بين النفوس وبين رشدها، وصرفتها عن طريق قصدها.

فيا حسرة المحب، الذي باع نفسه لغير الحبيب الأول بثمن بخس، وشهوة عاجلة، ذهبت لذتها، وبقيت نقمتها.

فصل:
في بيان أن أصل كل فعل وحركة من المحبة والإرادة

فهما مبدأٌ لجميع الأفعال والحركات، كما أن البغض والكراهة، مبدأ كل كف وترك.

فالمحبة هي التي تحرك المحب في طلب محبوبه الذي يكمل بحصوله له كتحرك محب الرحمن، ومحب القرآن، ومحب العلم والإيمان، ومحب الأوثان، والصلبان، ومحب النسوان والمردان، ومحب الأوطان، ومحب الإخوان فتثير من كل قلب حركة إلى محبوبه من هذه الأشياء، فيتحرك عند ذكر محبوبه منها دون غيره.

ولذا تجد محب النسوان والصبيان ومحب قرآن الشيطان بالأصوات والألحان لا يتحرك عند سماع العلم وتلاوة القرآن، حتى إذا ذكر له محبوبه اهتز له وربا وتحرك باطنه وظاهره، شوقاً إليه وطرباً.

وكل هذه المحاب باطلة مضمحلة، سوى محبة الله وما والاها، من محبة رسوله وكتابه، فهي التي تدوم، وتدوم ثمرتها.

وإذا انقطعت علائق المحبين وأسباب محابهم لم ينقطع سببها. قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

قال «عطاء» عن ابن عباس: المودة، وقال «مجاهد»: تواصلهم في الدنيا وقال «الضحاك»: تقطعت بهم الأرحام، وتفرقت بهم المنازل في النار، وقال أبو صالح: الأعمال.

والكل حق، فإن الأسباب هي الوصل التي كانت بينهم في الدنيا، تقطعت بهم أحوج ما كانوا إليها.

وأما أسباب الموحدين المخلصين لله، فاتصلت بهم ودام اتصالها بدوام معبودهم ومحبوبهم.

فصل: في بيان أصل المحبة المحمودة

إذا تبين هذا فأصل المحبة المحمودة التي أمر الله بها، وخلق خلقه لأجلها، هي محبته وحده لا شريك له، المتضمنة لعبادته دون عبادة ما سواه.

ولا يذوق طعم الإيمان إلا من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولذا اتفقت دعوة الرسل - من أولهم إلى آخرهم - على عبادة الله وحده لا شريك له.

وأصل العبادة وتمامها، هو المحبة وإفراد الرب سبحانه بها.

والمحبة نافعة وضارة، فالمحبة النافعة، هي التي تجلب لصاحبها ما ينفعه من السعادة والنعيم.

والمحبة الضارة، هي التي تجلب لصاحبها ما يضره من السقام والألم.

فالحي العالم الناصح لنفسه، لا يؤثر محبة ما يضره، ولا يقع له ذلك إلا من فساد تصوره ومعرفته، أو من فساد قصده وإرادته، فالأول جهل، والثاني ظلم.

والإنسان خلق - في الأصل - ظلوماً جهولاً، ولا ينفك عن الجهل والظلم إلا بأن يعلمه الله ما ينفعه، ويلهمه رشده.

فمن أراد به الخير علمه ما ينفعه، فخرج به من الجهل، ونفعه بما علمه، فخرج به عن الظلم.

ومن لم يرد به خيراً، أبقاه على أصل الخلقة، كما في المسند من حديث عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضل».

والمقصود أن محبة الظلم والعدوان، سيما[1] فساد العلم، أو فساد القصد، أو فسادهما جميعاً.

وقد قيل: إن فساد القصد من فساد العلم، وإلا، فلو علم ما في الضار من المضرة ولوازمها حقيقة العلم، لما آثره، كمن علم من طعام أنه مسموم، فإنه لا يقدم عليه، ولو كان

---

(١) قوله: سيما، أي علامة فساد العلم.

شهياً، فضعف علمه لما في الضار من وجوه المضرة، وضعف عزمه على اجتنابه يوقعه في ارتكابه.

ولهذا كان الإيمان الحقيقي: هو الذي يحمل صاحبه على فعل ما ينفعه، وترك ما يضره.

فإذا لم يفعل هذا، ولم يترك هذا، لم يكن إيمانه على الحقيقة، وإنما معه من الإيمان بحسب ذلك.

فإن المؤمن بالنار، حقيقة الإيمان حتى كأنه يراها، لا يسلك طريقها الموصلة إليها، فضلاً عن أن يسعى بجهده، والمؤمن بالجنة، حقيقة الإيمان، لا تطاوعه نفسه أن يقعد عن طلبها.

فصل

إذا تبين هذا، فالعبد أحوج شيء إلى معرفة ما يضره ليتجنبه، وما ينفعه ليحرص عليه، فيحب النافع ويبغض الضار.

فتكون محبته وكراهته موافقتين لمحبة الله وكراهته، وهذا من لوازم العبودية.

وها هنا طريقان: العقل، والشرع.

أما العقل، فقد وضع الله سبحانه في العقول استحسان الصدق، والعدل، والإحسان، والبر، والعفة، والشجاعة، ومكارم الأخلاق، وأداء الأمانات، وصلة الأرحام، ونصيحة الخلق، والوفاء بالعهد، وحفظ الجوار، ونصر المظلوم، والإعانة على نوائب الحق، واستقباح أضداد ذلك.

ونسبة هذا الاستقباح والاستحسان إلى العقول والْفِطَر، كنسبة استحسان شرب الماء البارد عند الظمأ، وأكل الطعام اللذيذ النافع عند الجوع، ولبس ما يدفيه عند البرد.

فكما لا يمكنه أن يدفع عن نفسه وطبعه، استحسان ذلك ونفعه، فكذلك لا يدفع عن نفسه وفطرته استحسان صفة الكمال، ونفعها واستقباح أضدادها.

ومن قال بأن ذلك لا يعلم بالعقل والفطرة، وإنما عرف بمجرد السمع فقوله باطل، قد بيّنا بطلانه في كتاب «المفتاح» من ستين وجهاً، وبينًا ـ هناك ـ دلالة القرآن والسنة والعقول والفطر على فساد هذا القول.

الطريق الثاني: لمعرفة الضار والنافع من الأعمال السمع، وهو أوسع، وأبْيَنَ وأصدق من الأول، لخفاء صفات الأحوال وأحوالها ونتائجها.

وإن العالم بذلك ـ على التفصيل ـ ليس هو إلا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فأعلم الناس وأصحهم عقلاً ورأياً واستحساناً، من كان عقله ورأيه، واستحسانه

وقياسه، موافقاً للسنة، كما قال مجاهد: أفضل العبادة الرأْيُ الحسن، وهو اتباع السنة، قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَق﴾ [سبأ: ٦] وكان السلف يسمون أهل الآراء المخالفة للسنة، وما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في مسائل العلم الخبرية، ومسائل الأحكام العملية، أهل الشبهات والأهواء، لأن الرأي المخالف للسنة، جهل لا علم، وهوى لا دين.

فصل: من المحبة النافعة محبة الزوجة وما ملكت يمين الرجل

فمن المحبة النافعة، محبة الزوجة وما ملكت يمين الرجل، فإنها معينة على ما شرع الله له النكاح، وملك اليمين، من إعفاف الرجل نفسه وأهله، فلا تطمح نفسه إلى ما سواها من الحرام، ويعفها فلا تطمح نفسها إلى غيره.

وكلما كانت المحبة بين الزوجين أتم وأقوى، كان هذا المقصود أتم وأكمل.

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. وقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل: «من أحب الناس إليك؟ فقال: عائشة».

فالمحبة النافعة ثلاثة أنواع: ١ ـ محبة الله ٢ ـ والمحبة في الله ٣ ـ ومحبة ما يعين على طاعة الله.

والمحبة الضارة ثلاثة أنواع: ١ ـ المحبة مع الله، ٢ ـ ومحبة ما يبغضه الله، ٣ ـ ومحبة ما يقطع محبته عن محبة الله أو ينقصها.

فمحبة الله، أصل المحاب المحمودة، وأصل الإيمان والتوحيد.

والمحبة مع الله، أصل الشرك والمحاب المذمومة.

ومحبة الصور المحرمة وعشقها، من موجبات الشرك.

وكلما كان العبد أقرب إلى الشرك وأبعد من الإخلاص، كانت محبته لعشق الصور أشد.

ولذا أصاب امرأة العزيز ما أصابها من العشق لشركها، ونجا منه «يوسف الصديق» لإخلاصه.

قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] فـ «السوء» العشق، و «الفحشاء» الزنا.

فصل: في بيان كيد الشيطان للمفتونين بالصور

ومن أبلغ كيد الشيطان أنه يُمَنِّي بعض المفتونين بالصُّوَرِ، أنه إنما يحب ذلك الأمر، أو تلك الأجنبية، لله، لا لفاحشةٍ.

وهذه هي المخادنة المشار إليها في حق النساء بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وفي حق الرجال: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥] وهذا من أعظم الضلال وتبديل الدِّين، وجعل ما كرهه الله سبحانه محبوباً له، وهو أيضاً نوعٌ من الشرك، والمحبوب المتخذ من دون الله طاغوت، وذلك الفعل شرك، كاتخاذ الأوثان.

فصل:
في أقسام المفتونين بالصور الجميلة وفساد تأويلاتهم
وهم أربعة أقسام

١ ــ قوم يعتقدون ذلك لله، كالمنتسبين إلى التصوف، وكثير من الأتراك.

٢ ــ وقوم يعلمون أن ليس هذا لله، ولكن يتسترون بذلك، وهم من وجه ـ أقرب إلى المغفرة، لما يرجى لهم من التوبة.

والقسم الثالث، مقصودهم الفاحشة، وقد يشتد بينهما الاتصال، حتى يسمونه زواجاً، ويقع لمجان الفسقة، عما يجري هذا المجرى شيء كثير، كقولهم للأمرد: هو حبيب الله، والملتحي عدو الله، وترجيح وطء المردان على نكاح النسوان.

وصنف بعضهم كتاباً في هذا الباب، وقال في أثنافه «باب في المذهب المالكي» وذكر فيه جماع الذكور.

وقد علم أن مالكاً من أشد الناس على فاعل ذلك، فإنه يجعل حد اللوطي القتل، بكراً كان أو ثيباً، كما دلت عليه النصوص، واتفق عليه أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وإن اختلفوا في كيفية قتله.

وسبب ذلك أنه قد نقل عن مالك القول بجواز وطْء الرجل زوجته، في دبرها، وهو أيضاً كذب على مالك وأصحابه، وكتبهم مصرحة بتحريمه.

ونظير هذا الظن الكاذب، ظن كثير من الجهال إباحة الفاحشة لمملوك، وأنها أيسر من الفاحشة بغيره، لتوهم أن ذلك مراد بقوله تعالى: ﴿أو ما ملكت أيمانهم﴾ [المؤمنون: ٦] حتى إن بعض النساء لتمكن عبدها من نفسها وتتأول القرآن على ذلك كما رفع إلى عمر رضي الله عنه امرأة تزوجت عبدها وتأوَّلَتْ هذه الآية، ففرق عمر رَضيَ الله عنه بينهما وأدَّبها وقال: ويحك إنما هذا للرجال.

ومنهم من يجعل ذلك موضع نزاع بين العلماء، ويقول: اختلافهم شبهة.

ومنهم من يقول: هو مباح للضرورة.

ومنهم من بلغه خلاف العلماء في الحد عليه، فتوهم أن ذلك خلاف في التحريم، وقد تلاعب الشيطان بأكثر هذا الخلق، كتلاعب الصبيان بالكرة.

مراتب الفاحشة

مراتب الفاحشة متفاوتة بحسب مفاسدها، وقد يقترن بالأيسر إثم مًا، يجعله أعظم إثماً مما هو فوقه كالعشق الذي يوجب اشتغال القلب بالمعشوق وتأليهه وتعظيمه وتقديم طاعته على طاعة الله ورسله بالنسبة إلى فعل الفاحشة، فإن المحبوبات لغير الله قد أثبت الشارع فيها اسم التعبد.

يقول في الحديث الصحيح: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش، إن أعطى رضي، وإن منع سخط». رواه البخاري.

فسمي هؤلاء عبيداً لهذه الأشياء التي إنأعطوهارضوا وإن منعوها سخطوا.

وإذا شغف الإنسان لمحبة صورة لغير الله، بحيث يرضيه وصوله إليها وظفره بها، ويسخطه فوات ذلك، كان فيه من التعبد لها بقدر ذلك.

مراتب الحب

فلذا يجعلون الحب مراتب:

أوله: العلاقة ٢ ـ ثم الصبابة ٣ ـ ثم العزم ٤ ـ ثم العشق ٥ ـ وآخر ذلك التتيُّم، وهو التعبد للمعشوق، فيصير عبداً لمعشوقه.

والله سبحانه إنما حكى عشق الصور في القرآن عن المشركين، كما حكى عن امرأة العزيز، وعن قول لوط فقال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وأخبر بصرفه عن أهل الإخلاص فقال ـ في حق يوسف عليه السلام ـ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

فالزنا بالفرج وإن كان أعظم من الإلمام بالصغيرة كالنظر، والقبلة، واللمس، لكن إصرار العاشق على محبة الفعل، وتوابعه، ولوازمه، وتمنيه له، وحديث نفسه أنه لا يتركه، واشتغال قلبه بالمعشوق، قد يكون أعظم ضرراً من فعل الفاحشة بشيء كثير.

وأيضاً فإنه قد يتخلص من الكبيرة بالتوبة، وأما العشق إذا تمكن فإنه يَعِزُّ عليه التخلص منه كما قيل:

تـالله مَـا أَسَـرتْ لَـواحِـظُكِ امْـرَأً إلاَّ وَعُـزَّ عَـلَى الْـوَرَى اسْـتِـنْـقَـاذُهُ

ومعلوم أن هذا أعظم ضرراً وفساداً من فاحشة يرتكبها مع كراهته لها، وقلبه غير متعبد لمن ارتكبها منه.

وقد أخبر الله سبحانه أن سلطان الشيطان إنما هو على الذين يتولَّوْنَـهُ والذين هم بـه مشركون.

وأن سلطانه إنما هو على من اتبعه من الغاوين و «الغي» اتباع الهوى والشهوات، كما أن «الضلال» اتباع الظنون والشبهات.

وأصل «الغي» من الحب لغير الله، فإنه يضعف الإخلاص، ويقوي الشرك.

فأصحاب العشق الشيطاني، لهم من تولِّي الشيطان والإشراك به، بقدر ذلك، لما فيهم من الإشراك بالله، ولما فاتهم من الإخلاص له.

ففيهم نصيب من اتِّخاذ الأنداد، ولذا ترى كثيراً منهم عبداً لذلك المعشوق، مُتَيَّماً فيه، يصرخ في حضوره ومغيبه أنه عبده.

فهو أعظم ذكراً له من ربه، وحبه في قلبه أعظم من حب الله فيه.

فلو خُيِّر بين رضاه ورضا الله، لاختار رضا معشوقه على رضى ربه.

ولقاء معشوقه أحب إليه من لقاء ربه، وتمنيه لقربه، أعظم من تمنيه لقرب ربه، وهربه من سخطه عليه، أشد من هربه من سخط ربه عليه، ويقدم مصالح معشوقه وحوائجه، على طاعات ربه.

فإن فضل من وقته فضلة، وكان عنده قليل من الإيمان، صرف تلك الفضلة في طاعة ربه.

وإن استغرق الزمان حوائج معشوقه ومصالحه، صرف زمانه كله فيها، وأهمل أمر الله.

ولا ريب في أن هؤلاء من الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله.

وعشقهم يجمع المحرمات الأربع من الفواحش الظاهرة والباطنة، والإثم والبغي بغير الحق، والشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً، والقول على الله ما لم يعلم.

فكثيراً ما يوجد في هذا العشق من الشرك الأكبر والأصغر، ومن قتل النفوس تَغايُراً على المعشوق، وأخذ أموال الناس بالباطل ليصرفها في رضا المعشوق، ومن الكذب والظلم ما لا خفاء به.

وأصل ذلك كله من خُلُوّ القلب من محبة الله، والإخلاص له، ومن التشريك بينه وبين غيره في المحبة، ومن محبة ما يجب لغير الله، فيقوم ذلك بالقلب ويعمل بموجبه بالجوارح، وهذا هو حقيقة اتِّباع الهوى.

قال بعض العلماء: ليس شيء من المحبوبات يستوعب القلب إلا محبة الله، أو محبة بشر مثلك.

أما محبة الله: فهي التي خلق لها العباد، وبها غاية سعادتهم وكمال نعيمهم.

وأما البشر المماثل من ذكر أو أنثى، فإن فيه من المشاكلة والمناسبة بين العاشق وبينه، ما ليس مثله بينه وبين جنس آخر من المخلوقات.

فصل: في بيان أن عشق الصور تنافي أن يكون دين العبد كله لله

والفتنة بعشق الصور تنافي أن يكون دين العبد كله لله، بل ينقص من كون دينه لله، بحسب ما حصل له من فتنة العشق، وربما أخرجت صاحبها من أن يبقى معه شيء من الدين لله.

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] والعبد مفتون في هذه الدار بشهواته، ونفسه الأمارة، وشيطانه المغوي، وما يراه ويشاهده، فيما يعجز صبره.

ويتفق مع ذلك ضعف الإيمان واليقين، وضعف القلب، ومرارة الصبر، وذوق حلاوة العاجل، وميل النفس إلى زهرة الحياة الدنيا، وكون العوض مؤجلاً في دار أخرى غير هذه الدار التي منها خلق، وفيها نشأ، فهو مكلف بأن يترك شهوته الحاضرة المشاهدة، لغيب طلب منه الإيمان به.

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ يُسْعِدُ عَبْدَهُ ... بِتَوْفِيقِهِ وَاللَّهُ بِالْعَبْدِ أَرْحَمُ
لَمَا ثَبَتَ الْإِيمَانُ يَوْماً بِقَلْبِهِ ... عَلَى هٰذِهِ الْعِلَّاتِ فَالْأَمْرُ أَعْظَمُ
وَلَا طَاوَعَتْهُ النَّفْسُ فِي تَرْكِ شَهْوَةٍ ... مَخَافَةَ نَارٍ جَمْرُهَا يَتَضَرَّمُ
وَلَا خَافَ يَوْماً مِنْ مَقَامِ إِلٰهِهِ ... عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْقِسْطِ إِذْ لَيْسَ يَظْلِمُ

فصل:
في أنواع الفتنة

والفتنة نوعان: فتنة الشبهات، وفتنة الشهوات.

ففتنة الشبهات من ضعف البصيرة وقلة العلم، ولا سيما إذا اقترن بذلك فساد القصد وحصول الهوى.

قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وهذه الفتنة مآلها إلى الكفر والنفاق، وهي فتنة المنافقين، وفتنة أهل البدع على حسب مراتبهم في الابتداع.

ولا ينجي من هذه الفتنة إلا تجريد اتّباع الرسول وتحكيمه في دِقِّ الدين وجِلِّه، وظاهره

وباطنه، فالهدى دائر على أقواله وأفعاله، وكلما خرج عنها فهو ضلال.

وأما فتنة الشهوات، فتدفع بالصبر كما تدفع فتنة الشبهات باليقين.

فقوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣] إشارة إلى ما يدفع به الشبهات، وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] إشارة إلى ما يدفع به فتنة الشهوات.

فصل:

إذا سلم العبد من فتنة الشبهات والشهوات حصل له أعظم غايتين مطلوبتين بهما سعادته، وفلاحه، وكماله، وهما الهدى والرحمة

قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْداً مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥] فجمع له بين الرحمة والعلم، وذلك نظير قول أصحاب الكهف: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّىءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً﴾ [الكهف: ١٠].

فإن الرشد هو العلم بما ينفع والعمل به، والرشد والهدى إذا أُفرِدَ كل منهما، تضمن الآخر، وإذا قُرِنَ أحدهما بالآخر، فالهدى هو العلم بالحق، والرشد هو العمل به، وضدهما الغَيُّ واتّباع الهوى.

وقد يقابل الرشد بالضر والشر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً﴾ [الجن: ٢١] وقال مؤمنوا الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ [الجن: ١٠].

والقرآن هو الهدى، والرحمة، والشفاء، والموعظة. قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

والله سبحانه قد هدى خلقه، ولكن المحل القابل للهدى هو قلب العبد المتّقي المنيب إلى ربه، الخائف منه، الذي يبتغي رضاه، ويهرب من سخطه.

فإذا هداه الله، وصل أثره إلى محل قابل فأثّر به، فصار هدى له، وشفاء، ورحمة، وموعظة بالوجود، والفعل والقبول.

وإذا لم يكن المحل قابلاً، وصار إليه الهدى، لم يؤثر فيه، كما يصل الغذاء إلى محل غير قابل للاغتذاء، فإنه لا يؤثر فيه شيئاً، بل لا يزيده إلا ضعفاً، وفساداً إلى فساده.

قال تعالى: ﴿فأمّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤ و ١٢٥].

وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً﴾ [الإسراء: ٨٢].

والرحمة في حق المؤمنين عاجلة وآجلة.

فأما العاجلة، فما يعطيهم الله في الدنيا، من محبة الخير والبر، وذوق طعم الإيمان، ووجدان حلاوته، والفرح والسرور، بأن هداهم الله لما أَضَلَّ عنه غيرهم، ولما اختلف فيه من الحق بإذنه.

وأما الآجلة، فما أعدَّ لهم في دار النعيم.

وههنا نكتة، وهي أن الإنسان قد يسمع ويرى ما يصيب كثيراً من أهل الإيمان في الدنيا من المصائب، وما ينال كثيراً من الفجار في الدنيا من الرياسة والمال، وغير ذلك، فيعتقد أن النعيم في الدنيا لا يكون إلا للكفار والفجار، وأن المؤمنين حظهم من النعيم في الدنيا قليل.

وكذلك، قد يعتقد أن العزة والنصرة في الدنيا قد تستقر للكفار والمنافقين على المؤمنين.

فإذا سمع في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]. وقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]. وقوله: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] ونحو هذه الآيات، وهو ممن يصدق بالقرآن.

حمل ذلك على أن حصوله في الدار الآخرة فقط، وقال:

أما في الدنيا، فإنا نرى الكفار والمنافقين يغلبون فيها، ويظهرون، ويكون لهم النصر والظفر، والقرآن لا يرد، بخلاف الحس.

ويعتمد على هذا الظن إذا أُدِيل عليه، عدوٌّ من جنس الكفار والمنافقين، أو الفجرة الظالمين، وهو ـ عند نفسه ـ من أهل الإيمان والتقوى، فيرى أن صاحب الباطل قد علا على صاحب الحق.

فإذا ذكر بما وعده الله من حسن العاقبة للمتقين قال: هذا في الآخرة، وأما في الدنيا، فصاحب الحق مغلوب مقهور.

وإذا قيل له: كيف يفعل الله تعالى هذا بأوليائه وأهل الحق؟

فإن كان ممن لا يعلل أفعال الله بالحكم والمصالح قال: يفعل الله في ملكه ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون.

وإن كان ممن يعلل الأفعال قال: فعل بهم هذا ليعوضهم بالصبر عليه ثواب الآخرة، وعُلُوَّ الدرجات، وتَوْفِيَةِ الأجر بغير حساب.

ولقد بلغنا وشاهدنا من كثير من هؤلاء من التظليم للرب، واتِّهَامه بما لا يصدر إلا من عدو.

وكان «الجهم» يخرج بأصحابه فيقف بهم على الجذْمَى وأهل البلاء ويقول: انظروا أرحم الراحمين يفعل مثل هذا، إنكاراً لرحمته كما أنكر حكمته.

فليس الله ـ عند «جهم» وأتباعه ـ حكيماً، ولا رحيماً.

وقال بعض كبار القوم: ما على الخلق أضر من الخالق، وكان بعضهم يتمثل:

إِذَا كَــانَ هَــذَا فِــعْــلَهُ فِــي مُــحِــبِّــهِ ... فَـمَــاذَا تَــرَاهُ فِي أَعَــادِيــهِ يَــصْــنَــعُ؟

وقال لي غير واحد: إذا تبت إليه، وأنبت، وعملت صالحاً، ضيَّق على رزقي، ونكَّد معيشتي.

وإذا راجعت معصية، فأعطيت نفسي مرادها، جاءني الرزق.

فقلت لبعضهم: ليرى صدقك وصبرك، وهل أنت صادق في إقبالك عليه، فتصبر على بلائه، فتكون لك العاقبة؟ أم أنت كاذب فترجع على عقبك؟

وهذه الظنون الكاذبة مبنية على مقدمتين:

إحداهما: حسن ظن العبد بنفسه، وتدينه، واعتقاده، وأنه قائم بما يجب عليه، تارك ما نُهِيَ عنه، واعتقاده في خصمه وعدوه خلاف ذلك، وأنه تارك للمأمور، مرتكب للمحظور.

المقدمة الثانية: اعتقاده أن الله سبحانه قد لا يؤيد صاحب الدين الحق، وقد لا يجعل له العاقبة في الدنيا بوجه من الوجوه، بل يعيش عمره مظلوماً مقهوراً مع قيامه بما أمر ظاهراً وباطناً، فهو ـ عند نفسه ـ قائم بشرائع الإسلام وحقائق الإيمان، وهو تحت قهر أهل الظلم والفجور والعدوان.

فلا إله إلا الله. كم فسد بهذا الاغترار من عابد جاهل، ومتدين لا بصيرة له ومنتسب إلى العلم، لا معرفة له بحقائق الدين.

فإنه ـ من المعلوم، أن العبد ـ وإن آمن بالآخرة ـ فإنه طلب في الدنيا ما لا بد منه من جلب النفع ودفع الضرر ـ يعتقد أنه واجب، أو مستحب، أو مباح.

فإذا اعتقد أن الدين الحق، واتِّباع الهدى، والاستقامة على التوحيد، ومتابعة السنة، ينافي ذلك وأنه يعادي جميع أهل الأرض، ويتعرض لما لا يقدر عليه من البلاء وفوات حظوظه، ومنافعه العاجلة، لزم من ذلك إعراضه عن الرغبة في كمال دينه، وتجرده لله ولرسوله.

فيعرض عن حال السابقين المقربين، بل قد يعرض عن حال المقتصدين من أصحاب اليمين، بل قد يدخل مع الظالمين، بل مع المنافقين.

وإن لم يكن هذا في أصل الدين، كان في كثير من فروعه وأعماله، كما قال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم: «بادروا بالأعمال فِتَناً كَقِطَع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً، ويُمسِي كافراً ويُمْسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا».

وذلك أنه إذا اعتقد أن الدين الكامل لا يحصل إلا بفساد دنياه، من حصول ضرر لا يحتمله، وفوات منفعة لا بد له منها، لم يقدم على احتمال هذا الضـرر، ولا تفويت تلك المنفعة.

فسبحان الله!! كم صدَّت هذه الفتنة كثيراً من الخلق، بل أكثرهم عن القيام بحقيقة الدين!!

ولا شك أن أصل المقدمتين اللتين بنيت عليهما هذه الفتنة، الجهل بأمر الله ودينه، ووعده ووعيده، وحقيقـة النعيم الذي هـو غايـة مطلوب النفـوس، وكمالهـا وبه ابتهـاجها والتذاذها.

فيعرض عن القيام بحقيقة الدين، وعن طلب حقيقة النعيم.

ويعتقد ـ لجهله ـ أمر الدين أنه قائم بالدين الحق، فاعل للمأمور ظاهراً وباطناً، تارك للمحظوركذلك، لجهله بالدين الحق، وما لله عليه، وما هو المراد منه.

وإذا اعتقد أن صاحب الحق لا ينصره الله في الدنيا والآخرة، بل تكون العاقبة في الدنيا للكفار والمنافقين، فهذا من جهله بوعد الله ووعيده.

فأما المقام الأول، فإن العبد كثيراً ما يترك واجبات لا يعلم بها ولا بوجوبهـا فيكون مقصراً في العلم.

وكثيراً ما يتركها بعد العلم بها وبوجوبها، إما كسلاً وتهاوناً، وإما لنوع تأويل باطل، أو تقليداً، أو لظنه أنه مشتغل بما هو أوجب منها، أو لغير ذلك.

فواجبات القلوب، أشد وجوباً من واجبات الأبدان وآكد منها.

وكأنها ليست من واجبـات الدين عنـد كثير من النـاس، بل هي من بـاب الفضائـل والمستحبات.

فتراه يتحرَّج من ترك واجب من واجبات البـدن، وقد تـرك ما هـو أهم من واجبات القلوب.

ويتحرَّج من فعل أدنى المحـرمات، وقـد ارتكب من محرمـات القلوب ما هـو أشد تحريماً.

بل أكثر من يتعبد لله بترك ما أوجب عليه فيتخلّى وينقطع عن الأمر بالمعروف والنَّهْيِ عن المنكر مع قدرته عليه، ويزعم أنه متقرب إلى الله بذلك مجتمع على ربه، تارك ما لا يعنيه.

فهذا من أمقت الخلق إلى الله مع ظنه أنه قائم بحق الإيمان وشرائع الإسلام بل أكثر من يتعبد بما حرم عليه، ويعتقد أنه طاعة، وهو في ذلك شر ممن يعتقد ذلك معصية كأصحاب السماع الشعريِّ الـذين يتقربـون به إلى الله ويـظنون أنهم من أوليـاء الرحمن، وهـم ـ في الحقيقة ـ من أولياء الشيطان.

وما أكثر من يعتقد أنه هو المظلوم المحق من كل وجه!!

ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون معه نوع من الحق، ونوع من الباطل والظلم، ومع خصمه، نوع من الحق والعدل، وحبك للشيء يُعْمِي ويُصِمّ.

والإنسان مجبول على حب نفسه، فهو لا يرى إلا محاسنها، ومبغض لخصمه فهو لا يرى إلا مساوئه بل قد يشتد حبه لنفسه حتى يرى مساويها محاسن. قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾ [فاطر: ٨].

والله ـ سبحانه ـ إنما ضمن نصر دينه وحزبه وأوليائه، والعزة، والعلو لأهل الإيمان الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

فإذا أصيب العبد بمصيبة في نفسه، أو ماله، أو بإدالة عَدُوٍّ عليه، فإنما هي بذنوبه، إما بترك واجب أو فعل محرم.

وبهذا يزول الإشكال الذي يورده كثير من الناس على قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١].

ويجيب عنه كثير منهم، بأنه لن يجعل لهم عليهم سبيلاً في الآخرة.

ويجيب آخرون، بأنه لن يجعل الله لهم عليهم سبيلاً في الحجة.

والتحقيق أن انتفاء السبيل، عن أهل الإيمان الكامل، وإذا ضعف الإيمان صار لعدوهم عليهم من السبيل، بحسب ما نقص من إيمانهم، فهم جعلوا لهم عليهم السبيل بما تركوا من طاعة.

فصل

وأما المقام الثاني، فكثير من الناس يظن أن أهل الدين الحق يكونون في الدنيا أذلاء مقهورين، مغلوبين دائماً، بخلاف من فارقهم، فلا يثق بوعد الله، بنصر دينه.

بل إما أن يجعله خاصاً بطائفة دون طائفة، أو بزمان دون زمان، ويجعله متعلقاً بالمشيئة وإن لم يصرح بها، وهذا من عدم الوثوق بوعد الله، وسوء الفهم في كتابه.

والله سبحانه قد بيّن في كتابه أنه ناصر المؤمنين في الدنيا والآخرة قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]. وقال تعالى:

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ * كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢٠ و ٢١] وهذا كثير في القرآن.

وقد بيّن ـ سبحانه ـ فيه، أن ما أصاب العبد من مصيبة، أو إدالة عدوّ صغير، أو كبير، وغير ذلك، فبذنوبه.

فبيّن ـ سبحانه ـ في كتابه المقدمتين، فإذا جمعت بينهما، تبيَّن لك حقيقة الأمور، وزال الإشكال بالكلية، واستغنيت عن تلك التكلفات الباردة، والتأويلات البعيدة.

فقرر ـ سبحانه ـ المقام الأول، بوجوه من التقرير، منها ما تقدم، ومنها أنه ذم من يطلب النصر والظفر من غير المؤمنين، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] إلى قوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ: نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

فأنكر على من طلب النصر من غير حزبه، وأخبر أن حزبه هم الغالبون.

ونظير هذا قوله: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ * أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ؟ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [النساء: ١٣٨ و ١٣٩].

وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

وقال: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] إلى غير ذلك من الآيات.

وأما في المقام الثاني، فقال في قصة «أحد»: ﴿أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا؟ قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥].

وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِينَ عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] وقال: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] وقال: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤].

وقال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [إلى غير ذلك.

فصل: وتمام الكلام في هذا المقام العظيم يبين بأصول جامعة نافعة

الأول: أن ما يصيب المؤمنين من الشرور، والمحن، والأذى، دون ما يصيب الكفار، والواقع شاهد بذلك.

وكذلك ما يصيب الأبرار في هذه الدنيا، دون ما يصيب الفجار والفساق والظلمة.

الأصل الثاني: أن ما يصيب المؤمنين في الله مقرون بالرضاء والاحتساب فإن فاتهم الرضاء، فَمُعَوَّلُهُمْ على الصبر والاحتساب، وذلك يخفف عنهم ثقل البلاء.

الأصل الثالث: أن المؤمن إذا أُوذي في الله، فإنه محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه، وَمُعَانٌ عليه.

الأصل الرابع: أن المحبة كلما تمكنت في القلب ورسخت، كان أذى المحب ـ في رضا محبوبه ـ مستحلًى.

والمحبون يفتخرون بذلك، كما قال قائلهم:

لَئِنْ سَاءَنِي أَنْ نِلْتَنِي بِمَسَاءَةٍ ... لَقَدْ سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكَا

الأصل الخامس: أن ما يصيب الكافر الفاجر، من العز، والنصر، والجاه، دون ما يحصل للمؤمنين، بل باطن ذلك، ذل وكسر.

قال الحسن: إنهم وإن هملجت بهم البغال، وطقطقت بهم النعال، فإن ذل المعصية في قلوبهم، أبى الله إلا أن يذل من عصاه.

الأصل السادس: أن ابتلاء المؤمن كالدواء له، يستخرج منه الأدواء، ويستعد به لتمام الأجر وعلو المنزلة.

ومعلوم أن وجود هذا، خير للمؤمنين من عدمه، ولهذا كان أشد الناس بلاء، الأنبياء، ثم الأقرب إليهم فالأقرب.

يبتلى المرء على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة شدد عليه البلاء، وإن كان في دينه رقة، خفف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على وجه الأرض وما عليه سيئة.

الأصل السابع: أن ما يصيب المؤمن في هذه الدار من إدالة عدوه عليه، وغلبته له في بعض الأحيان، أمر لازم لا بد منه، وهو كالحر الشديد، والبرد الشديد، والأمراض، والهموم، والغموم، لازم للطبيعة والنشأة الإنسانية في هذه الدار، حتى الأطفال والبهائم، لما اقتضته حكمة أحكم الحاكمين.

فلو تجرد الخير في هذا عن الشر، لكان عالماً غير هذا، ونشأة أخرى غير هذه النشأة، وفاتت الحكمة التي مزج ـ لأجلها ـ بين الخير والشر.

وإنما يكون تخليص هذا عن هذا وتمييزه، في دار غير هذه الدار، كما قال تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

الأصل الثامن: أن ابتلاء المؤمنين، بغلبة عدوهم لهم، وقهرهم، وكسرهم لهم أحياناً، فيه حكم عظيمة، لا يعلمها ـ على التفصيل ـ إلا الله.

فمنها: استخراج عبوديتهم وذلهم لله، وانكسارهم له وافتقارهم إليه، وسؤاله نصرهم على أعدائهم، ولو كانوا دائماً منصورين قاهرين، لبطروا، أو أشروا.

فجمع لهم بين كونهم غالبين تارة، وكونهم مغلوبين تارة، فإذا غُلِبُوا، تضرعوا إلى ربهم، وأنابوا إليه.

وإذا غَلَبُوا، أقاموا دينه وشعائره، وأمروا بالمعروف، ونَهَوْا عن المنكر.

ومنها: أنهم لو كانوا دائماً منصورين، لدخل معهم من ليس قصده الدين ومتابعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما انضاف إلى من له الغلبة والعزة.

ولو كانوا مقهورين مغلوبين دائماً، لم يدخل معهم أحد.

فاقتضت الحكمة الإلهية، أن كانت لهم الدولة تارة، وعليهم تارة.

فيتميز بذلك من يريد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن ليس له مراد إلا الدنيا والجاه.

ومنها: أنه سبحانه يحب من عباده تكميل عبوديته، على السراء والضراء، وفي حال العافية والبلاء.

فله ـ سبحانه ـ على العباد ـ في كلتا الحالتين ـ عبودية بمقتضى تلك الحال، لا يحصل إلا بها، ولا يستقيم القلب بدونها، كما لا يستقيم الأبدان إلا بالحر، والبرد، والجوع، والعطش، والتعب، والنصب وأضدادها.

ومنها أن امتحانهم ـ بإدالة عدوهم عليهم ـ يمحضهم ويخلصهم، كما قال تعالى ـ في حكمة إدالة الكفار يوم «أحد» ـ: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] إلى قوله: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ذكر ـ سبحانه ـ أنواعاً من الحكم، التي لأجلها أديل عليهم الكفار بعد أن ثبتهم وقواهم، وبشرهم بأنهم الأعلون بما أعطوا من الإيمان، وسلاّهم بأنهم وإن مسهم القرح في

طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد مس أعداءهم القرح في عداوته وعداوة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم أخبرهم، أنه ـ بحكمته سبحانه ـ يجعل الأيام دولاً بين الناس، فيصيب كلاًّ منهم نصيبه منها، كالأرزاق، والآجال.

ثم أخبرهم أنه فعل ذلك ليعلم المؤمنين منهم، وهو سبحانه بكل شيء عليم قبل كونه، وبعد كونه، ولكنه أراد أن يعلمهم موجودين مشاهدين، فيعلم إيمانهم واقعاً.

ثم أخبر سبحانه أنه يحب أن يتخذ منهم شهداء، فإن الشهادة درجة عالية، ومَنْزلة رفيعة، لا تنال إلا بالقتل في سبيله.

ثم أخبر سبحانه أنه يريد تحميض المؤمنين (أي تخليصهم من ذنوبهم بالتّوبة والرجوع إليه) وأنه يريد أن يمحق الكافرين، ببغيهم وطغيانهم وعدوانهم، إذا انتصروا.

ثم أنكر عليهم، حسبانهم دخول الجنة بغير جهاد ولا صبر، وأن حكمته تأبى ذلك.

الأصل التاسع: أنه سبحانه إنما خلق السموات والأرض، وخلق الموت والحياة، وزين الأرض بما عليها، ابتلاء لعباده، ليعلم من يريده ويريد ما عنده، ممن يريد الدنيا وزينتها.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]. وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧] إلى غير ذلك من الآيات.

والامتحان لا بد منه للمؤمن والكافر.

فالمؤمن ليتبين هل هو صادق في إيمانه؟ وغير المؤمن يمتحن في الآخرة بالعذاب، وهي أعظم المحنتين، هذا إن سلم من امتحانه بعذاب الدنيا ومصائبها.

فلا بد من المحنة في هذه الدار، وفي البرزخ، وفي القيامة، لكل أحد.

ولكن المؤمن أخف محنة، وأسهل بلية، فإن الله يدفع عنه بالإيمان، ويرزقه من الصبر والثبات، والرضاء والتسليم، ما يهون محنته.

وأما الكافر والفاجر، فتشتد محنته وبليته، وتدوم.

الأصل العاشر: هو أن الإنسان مدنيٌّ بالطبع، لا بد له أن يعيش مع الناس.

والناس لهم إرادات واعتبارات، يطلبون منه أن يوافقهم عليها.

فإن لم يوافقهم، آذوه وعذبوه، وإن وافقهم، حصل له الأذى والعذاب من وجه.

فلا بد من الناس ومخالطتهم، ولا ينفك عن موافقتهم، أو مخالفتهم.

وفي الموافقة ألم وعذاب، إذا كانت على باطل، وفي المخالفة ألم وعـذاب إن لم يوافق أهواءهم.

ولا ريب أن ألم المخالفة في باطلهم، أسهل وأيسر من الألم المرتَّب على موافقتهم.

واعتبر هذا بمن يطلبون منه الموافقة على ظلم، أو فاحشة، أو شهادة زور، أو المعاونة على محرم.

فإن لم يوافقهم، آذوه، وظلموه وعادوه. لكن تكون له العاقبة والنصر عليهم، إن صبر واتقى.

وإن وافقهم ـ فراراً من ألم المخالفة ـ أعقبه ذلك من الألم أعظم مما فرَّ منه.

والغالب أنهم يسلطون عليه، فيناله من الألم أضعاف ما ناله من اللذة، أولًا بموافقتهم، فمعرفة هذا ومراعاته من أنفع ما للعبد.

فألم يسير يعقب لذة عظيمة دائمة، أولى بالاحتمال من لذة يسيرة، يعقبها ألم عظيم دائم.

الأصل الحادي عشر: أن البلاء الذي يصيب العبد في الله، لا يخرج عن أربعة أقسام:

١ ـ في نفسه ٢ ـ أو في ماله ٣ ـ أو في عرضه ٤ ـ أو في أهله ومن يحب.

والذي في نفسه، قد يكون بتلفها وبتألمها.

وأشد هذه الأقسام، المصيبة في النفس. ومن المعلوم أن الخلق كلهم يموتون.

وغاية هذا المؤمن أن يستشهد في الله، وتلك أشرف الموتات وأسهلها، فإنه لا يجد الشهيد من الألم إلا مثل ألم القرصة.

فليس في قتل الشهيد مصيبة زائدة على ما هو معتاد لبني آدم.

فمن عد مصيبة هذا القتل أعظم من مصيبة الموت على الفراش، فهو جاهل.

ولكن الفارَّ يظن أنه ـ بفراره ـ يطول عمره فيتمتع بالعيش.

وقد أكذب الله هذا الظن حيث يقول: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذاً لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الأحزاب: ١٦]، إذ لا بد من الموت، فيفوته بهذا القتل ما هو خير منه وأنفع، من حياة الشهيد عند ربه.

ثم قال: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً؟ وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً﴾ [الأحزاب: ١٧] وإذا كان هذا في مصيبة النفس، فهكذا الأمر في مصيبة المال، والعرض، والبدن، وأن من بخل بماله أن ينفقه في سبيل الله،

وإعلاء كلمته، سلبه الله إياه، أو قيِّض له إنفاقه فيما لا ينفعه دنيا ولا أخرى، بل فيما يعود عليه بمضرته عاجْلاً وآجلاً.

وإن حسبه وادَّخره، منع التمتع به، ونقله إلى غيره، فيكون له مهنأة، وعلى مُخَلِّفِه وزره.

وكذلك من رفَّه بدنه، أو عرضه، وآثر راحته على التعب لله وفي سبيله، أتعبه الله سبحانه أضعاف ذلك في غير سبيله ومرضاته، وهذا أمر يعرفه الناس بالتجارب.

قال أبو حازم: لما يلقى الذي لا يتقي الله من معالجة الخلق أعظم مما يلقى الذي لا يتقي الله من معالجة التقوى.

واعتبر ذلك بحال إبليس فإنه امتنع من السجود لآدم فراراً من أن يخضع له ويذل، فطلب إعزاز نفسه فصيَّره الله أذلَّ الأذلين، وجعله خادماً لأهل الفسوق والفجور من ذريته، فلم يرض بالسجود له ورضى أن يخدم هو وبنوه فُسَّاق ذريته.

وكذلك عباد الأصنام، أنِفوا أن يتَّبعوا رسولاً من البشر، ورضوا أن يعبدوا إلهاً من الأحجار.

وكذلك كل من امتنع أن يذل، أو يبذل ماله في مرضاته، أو يتعب نفسه في طاعته، لا بد أن يذل لمن لا يسوى، ويبذل له ماله ويتعب نفسه وبدنه في طاعته ومرضاته عقوبة له، كما قال بعض السلف: من امتنع أن يمشي مع أخيه خطوات في حاجته، أمشاه الله أكثر منها في غير طاعته.

فصل: في خاتمة لهذا الباب وهي الغاية المطلوبة، وجميع ما تقدم كالوسيلة إليها

وهي أن محبة الله سبحانه، والأنس به، والشوق إلى لقائه، والرضاء به وعنه أصل الدين، وأصل أعماله وإرادته، كما أن معرفته والعلم بأسمائه وصفاته وأفعاله أجل الدين.

فمعرفته أجل المعارف، وإرادة وجهه أجل المقاصد، وعبادته أشرف الأعمال والثناء عليه بأسمائه وصفاته ومدحه وتمجيده، أشرف الأقوال، وذلك أساس الحنيفية ملة إبراهيم، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣].

فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوصي أصحابه ـ إذا أصبحوا ـ أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين».

فمحبته ـ سبحانه ـ بل كونه أحب إلى العبد من كل ما سواه على الإطلاق ـ من أعظم واجبات الدين، وأكبر أصوله، وأجل قواعده.

ومن أحب معه مخلوقاً، مثل ما يحبه، فهو من الشرك الذي لا يغفر لصاحبه ولا يقبل معه عمل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وإذا كان العبد لا يكون من أهل الإيمان حتى يكون عبده ورسوله أحب إليه من نفسه وأهله وولده ووالده والناس أجمعين، ومحبته تبع لمحبة الله، فما الظن بمحبته سبحانه؟!

وهو ـ سبحانه ـ لم يخلق الإنس والجن إلا لعبادته التي تتضمن كمال محبته، وكمال تعظيمه، والذل له، ولأجل ذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه.

وكما أنه ـ سبحانه ـ ليس كمثله شيء، فليس كمحبته وإجلاله، وخوفه، محبة، وإجلال، ومخافة.

فالمخلوق كلما خفته، استوحشت منه، وهربت منه.

والله سبحانه، كلما خفته أُنِسْتَ به وفررت إليه، والمخلوق يخاف ظلمه وعدوانه، والرب ـ سبحانه ـ إنما يخاف عدله وقسطه.

وكذلك المحبة، فإن محبة المخلوق إذا لم تكن لله، فهي عذاب للمحب، ووبال عليه، وما يحصل له بها من التألم، أعظم مما يحصل من اللذة. وكلما كانت أبعد عن الله سبحانه، كان ألمها وعذابها أعظم.

هذا إلى ما في محبته من الإعراض عنك، والتجنِّي عليك، وعدم الوفاء لك، إما لمزاحمة غيرك من المحبة له، وإما لكراهته ومعاداته لك، وإما لاشتغاله عنك بمصالحه وما هو أحب إليك منك، وإما لغير ذلك من الآفات.

وأما محبة الرب سبحانه، فشأنها غير هذا الشأن، فإنه لا شيء أحب إلى القلوب من خالقها.

فمحبته نعيم النفوس، وحياة الأرواح، وقرة العيون، وعمارة الباطن.

فليس عند القلوب السليمة، والأرواح الطيبة، والعقول الزاكية، أحلى ولا ألذ ولا أطيب ولا أسر ولا أنعم، من محبته، والأنس به، والشوق إلى لقائه.

والحلاوة التي يجدها المؤمن في قلبه بذلك، فوق كل حلاوة، والنعيم الذي يحصل له بذلك أتم من كل نعيم.

كما أخبر بعض الواجدين عن حاله بقوله: إنه ليمر بالقلب أوقات، أقول فيها: إن كان أهل الجنة في مثل هذا، إنهم لفي عيش طيِّب.

وقال آخر: إنه ليمر بالقلب أوقات يهتز فيها طرباً بأنسه، وحبه له.

وقال آخر: مساكين أهل الغفلة، خرجوا من الدنيا، وما ذاقوا أطيب ما فيها.

وقال آخر: لو علم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه، لجالدونا عليه بالسيوف.

ووجدان هذه الأمور وذوقها، هو بحسب المحبة وضعفها، وبحسب إدراك حال المحبوب في القرب منه.

وكلما كانت المحبة أكمل، وإدراك المحبوب أتم، والقرب منه أوفر، كانت الحلاوة واللذة والسرور والنعيم، أقوى.

فالقلب لا يفلح ولا يصلح إلا بعبادة ربه وحبه.

ولو حصل له جميع ما يلتذ به من المخلوقات، لم يطمئن إليها، بل لا يزيده إلا فاقة وقلقاً حتى يظفر بما خلق وهُيِّىءَ له، من كون الله ـ سبحانه، وحده ـ نهاية وغاية مطالبه، فإن فيه فقراً ذاتيّاً إلى ربه من حيث هو محبوبه ومعبوده، كما أن فيه فقراً ذاتياً إليه من حيث، هو ربه وخالقه ورازقه ومدبره.

فكلما تمكنت محبة الله من القلب، وقويت فيه أخرجت تألهه لما سواه وعبوديته، فأصبح حراً عزة وصيانة، على وجهه أنواره وضياؤه.

وما من مؤمن إلا وفي قلبه محبة لِلّه، وطمأنينة بذكره، وتنعم بمعرفته، وشوق إلى لقائه، وأنس بقربه، وإن لم يُحِسَّ به، لاشتغال قلبه بغيره، وانصرافه إلى ما هو مشغول به، وقوة ذلك وضعفه بحسب قوة الإيمان وضعفه.

فالعبد في حال معصيته واشتغاله عنه بشهوته، تكون تلك اللذة والحلاوة الإيمانية قد استترت وتوارت، أو نقصت أو ذهبت.

فإنها لو كانت موجودة كاملة، لما قدم عليها لذة وشهوة، لا نسبة بينها وبينها بوجه مًّا، بل هي أدنى من حبة خردل، بالنسبة إلى الدنيا وما فيها، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يزني الزاني ـ حين يزني ـ وهو مؤمن».

فإن ذوْق حقيقة الإيمان ومباشرته لقلبه، يمنعه من يؤثر عليه ذلك القدر الخسيس، وينهاه عما يشعثه وينقصه، ولهذا يجد العبد ـ إذا كان مخلصاً لربه، منيباً إليه، مطمئناً بذكره، مشتاقاً إلى لقائه ـ قلبه منصرفاً عن هذه المحرمات، لا يلتفت إليها، ولا يعول عليها. ويرى استبداله بها، كاستبداله البَعْرَ الخسيس بالجوهر النفيس، وبيعه المسك بالرجيع.

فصل: في بيان كيد الشيطان لنفسه قبل كيده للأبوين

ثم لم يقتصر على ذلك حتى كاد ذرية نفسه، وذرية آدم.

فكان مشئوماً على نفسه وعلى ذريته وأوليائه، وأهل طاعته، من الجن والإنس.

أما كيده لنفسه، فإن الله ـ سبحانه ـ لما أمره بالسجود لآدم، كان في امتثال أمره وطاعته سعادته وفلاحه.

فسوَّلت له نفسه أن في سجوده لآدم غضاضة عليه وهضماً، إذ يخضع ويقع ساجداً لمن خلق من طين وهو مخلوق من نار، والنار ـ بزعمه ـ أشرف من الطين وقارن ذلك حسده لآدم، على ما خصه الله به من أنواع الكرامة، فإنه خلقه بيده، ونفخ فيه بروحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، وميَّزه بذلك عن الملائكة، وأسكنه جنته.

وكان عدو الله يُطِيفُ به وهو صلصال كالفخار، فيعجب منه ويقول: لأمر عظيم قد خلق هذا، ولئن سُلِّطَ عَليَّ لأعصينه ولئن سُلِّطْتُ عليه لأهلكنَّه.

فلما تم خلق آدم في أحسن تقويم وأجمل صورة، وكملت محاسنه الباطنة بالعلم والحلم والوقار، وتولَّى الله سبحانه خلقه بيده، فجاء في أحسن خلق وأتم صورة، طوله في السماء ستون ذراعاً، قد أُلْبِسَ رداء الجمال والحسن والمهابة والبهاء، فرأت الملائكة منظراً لم يشاهدوا أحسن منه ولا أجمل، فوقعوا سجوداً له بأمر ربهم تبارك وتعالى، فشقَّ الحسود قميصه من دُبُر، واشتعلت في قلبه نيران الحسد فعارض النص بالمعقول ـ بزعمه ـ كفعل أوليائه من المبطلين، وقال:

«أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين» اعتراضاً على حكمة ربه، وامتنع من السجود.

فجمع بين الجهل والظلم، والكبر والحسد، والمعصية ومعارضة النص بالرأي والعقل.

فأهان نفسه كُلَّ الإهانة، من حيث أراد تعظيمها، وَوَضَعَها، من حيث أراد رفعتها، وأذلَّها من حيث أراد عِزَّها، ففعل بنفسه ما لو اجتهد أعظم أعدائه في مضرته، لم يبلغ منه ذلك المبلغ.

ومن كان هذا غشه لنفسه، فكيف يسمع منه العاقل ويقبل أو يواليه؟

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ؟ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

فصل: وأما كيده للأبوين

فقد قص الله علينا قصته معهما، وأنه لم يزل يخدعهما ويمنيهما الخلود في الجنة حتى حلف لهما بالله جهد يمينه أنه ناصح لهما، فجرى عليهما من المحنة والخروج من الجنة ما جرى.

ورد الله كيده، وتدارك الأبوين برحمته ومغفرته، فأعادهما إلى الجنة، وعاد عاقبة مكره عليه. ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

وظن عدوُّ الله أن الغلبة والظفر له في هذا الحرب، ولم يعلم بكمين جبش: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ولا بإقبال دولة: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢٢].

ظن اللتين ـ بجهله ـ أن الله سبحانه يتخلَّى عن صفيه وحبيبه الذي خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، من أجل أكلة أكلها.

وما علم أن الطبيب قد علَّم المريض الدواء قبل المرض، فلما أحس المرض بادر إلى استعمال الدواء.

ثم كاد أحد وَلَدَيْ آدم ولم يزل يتلاعب به حتى قتل أخاه، وأسخط أباه، وعصى مولاه.

فسنّ للذرية قتل النفوس، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم كِفْلٌ من دمها، لأنّه أول من سن القتل».

ثم جرى الأمر على السداد والأمة واحدة، والدين واحد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩].

قال سعيد، عن قتادة: كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الهدى وعلى شريعة من الحق، ثم اختلفوا، ومثله عن ابن عباس، وهو الصحيح في الآية.

وقد روي عن ابن عباس: كانوا كفاراً، وهذا قول الحسن، وعطاء، وهو منقطع عن ابن عباس، والصحيح عنه خلافه.

وكان أول ما كاد به عباد الأصنام، من جهة العكوف على القبور، وتصاوير[1] أهلها، ليتذكروهم بها كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

قال البخاري في صحيحه عن ابن عباس: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم، عُبِدَتْ.

وقال ابن جرير عن محمد بن قيس قال: كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم كانوا أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، قصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون، دَبَّ إليهم إبليس فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسْقَوْن المطر، فعبدوهم.

---

(١) قوله: وتصاوير. الصواب أن يقال: وتصوير.

وقال هشام بن محمد بن السائب الكلبي. أخبرني أبي قال: أول ما عبدت الأصنام أن آدم لما مات جعلوه[1] بنو شيث ابن آدم في مغارة في الجبل الذي أهبط إليه آدم بأرض الهند، ويقال للجبل «وَد»، وهو أخصب جبل في الأرض.

قال هشام: فأخبرني أبي عن صالح عن ابن عباس قال: فكان بنو شيث يأتون جسد آدم في المغارة فيعظمونه ويترحمون عليه.

فقال رجل من بني قابيل: يا بني قابيل: إن لبني «شيث» دوراً، يدورون حوله ويعظمونه، وليس لكم شيء، فَنَحتَ لهم صنماً، وكان أول من عملها.

قال هشام: فأخبرني أبي قال: كان «ود» و «سواع» و «يغوث» و «يعوق» و «نسر» قوماً صالحين، فماتوا في شهر، فجزع عليهم ذوو أقاربهم، فقال: رجل من بني قابيل: يا قوم هل لكم أن أعمل لكم خمسة أصنام على صورهم، غير أني لا أقدر أن أجعل فيها أرواحاً، قالوا: نعم، فنحت لهم خمسة أصنام ونصبها لهم.

وكان الرجل يأتي أخاه وعمه فيعظمه ويسعى حوله، حتى ذهب ذلك القرن وكانت عملت على عهد يرد بن مهلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم.

ثم جاء قرن آخر عظموهم أشد من تعظيم القرن الأول، ثم جاء من بعدهم القرن الثالث فقالوا: ما عظم أوَّلونا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، فعبدوهم، واشتد كفرهم، فبعث الله إليهم «إدريس» فدعاهم فكذبوه فرفعه مكاناً عَلِيّاً.

ولم يزل أمرهم يشتد، كما قال الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس، حتى أدرك نوح فبعثه الله نبياً وهو ـ يومئذ ـ ابن أربعمائة سنة وثمانين سنة، فدعاهم إلى الله في نبوته عشرين ومائة سنة، فعصوه وكذبوه، فأمر الله أن يصنع الفلك، ففرغ منها، وركبها، وهو ابن ستمائة سنة، وغرق من غرق، ومكث بعد ذلك ثلثمائة سنة وخمسين سنة، فكان بين آدم ونوح ألفا سنة، ومائتا سنة.

فأهبط الماء هذه الأصنام من أرض إلى أرض حتى قذفها إلى أرض «جدة».

فلما نضب الماء، بقيت على الشط، فسفَّت الريح عليها حتى وارتْها.

قلت: ظاهر القرآن يدل على خلاف هذا، وأن نوحاً لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، وأن الله أهلكهم بالغرق بعد أن لبث فيهم هذه المدة.

قال الكلبي: وكان «عمرو بن لُحَيّ» كاهناً، وله رِئِيٌّ من الجن، فقال له: عجِّل السير

---

(١) قوله: جعلوه. الأفصح أن يقال: جعله. كيلا يكون الكلام جارياً على لغة «أكلوني البراغيث» المرجوحة.

والظعن من تهامة، بالسعد والسلامة، إئت «جدة» تجد فيها أصناماً معدة، فأوردها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب إلى عبادتها تُجِبْ.

فأتى «جدة» فاستثارها فحملها، حتى ورد تهامة، وحضر الحج، فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة.

فأجابه «عوف ابن عذرة بن زيد اللات» فدفع إليه «ودّاً» فحمله، وكان بوادي القرى بـ «دومة الجندل» وسمي ابنه «عبد وَدّ» فهو أول من سمي به، وجعل عوف ابنه «عامراً» سادنا، فلم يزل بنوه يسدنونه حتى جاء الله بالإسلام.

قال الكلبي: فحدثني مالك ابن حارثة، أنه رأى «ودّاً» قال: وكان أبي يبعثني باللبن إليه فيقول: اسقه إلهك، فأشربه.

قال: ثم رأيت «خالد بن الوليد» كسره، فجعله جذاذاً.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد لهدمه.

فحالت بينه وبين هدمه «بنو عذرة» و «بنو عامر» فقاتلهم فقتلهم وهدمه وكسره.

قال الكلبي: فقلت لـ «عامر بن حارثة»: صف لي «ودّاً» حتى كأني أنظر إليه، قال: كان تمثال رجل كأعظم ما يكون من الرجال، قد زبر (أي نقش) عليه حلتان، متّزرٌ بحلة، مرتد بأخرى، عليه سيف قد تقلده، وقد تنكّب قوساً، وبين يديه حربة، فيها لواء، وقصة فيها نبل (يعني جعبة).

وأجابت عمرو بن لحي «مضر» و «نزار» فدفع إلى رجل من هذيل، يقال له الحارث ابن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر «سواعاً» كان بأرض يقال لها «وهاط» من بطن نخلة، يعبده من يليه من مضر، وفي ذلك يقول رجل من العرب:

تراهم حول قبلتهم عكوفاً ... كما عكفت هذيل على سواع

وأجابته «مذحج»، فدفع إلى «أنعم» بن عمرو المرادي «يغوث» وكان بأكمة باليمن يعبده «مذحج» ومن والاها.

وأجابت همدان «مالك» بن مرثد ابن خيثم «يعوق» وكان بقرية يقال لها «خيوان»، يعبده «همدان» ومن والاها من اليمن.

وأجابت «حمير» فدفع إلى رجل من ذي رعين يقال له معد يكرب «نسراً» وكان بموضع من «سبأ» يقال له «بلخع» فعبده «حِمْيَر» ومن والاها، فلم يزل حتى هَوَّدَهُمْ ذو نواس.

فلم تزل هذه الأصنام تعبد حتى بعث الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهدمها وكسرها:

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار. وكان أول من سيَّب السوائب». وفي لفظ: «وغير دين إبراهيم».

وقال ابن إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أن أبا صالح السمان حدثه، أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول، لأكتم بن الجون الخزاعي: «يا أكتم رأيت عمرو بن لُحَيّ بن قمعة بن خندف يجر قصبه في النار، فما رأيت رجلاً أشبه برجل منك به، ولا به منك» فقال أكتم: عسى أن يضرني شبهه يا رسول الله قال: «لا. إنك مؤمن وهو كافر، إنه كان أول من غيَّر دين إسماعيل فنصب الأوثان وبحَّر البحيرة، وسيب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمى الحامي».

قال ابن هشام: وحدثني بعض أهل العلم أن «عمرو بن لحي» خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره، فلما قدم مأرب من أرض البلقاء، وبها يومئذ العماليق، وهم ولد عملاق بن لاوذ(1) بن سام بن نوح، رآهم يعبدونم الأصنام فقال لهم: ما هذه الأصنام التي تعبدون؟ فقالوا: نستمطر بها فَنُمْطَر، ونستنصر بها فننصر.

فقال: أفلا تعطوني منها صنماً، فأسير به إلى أرض العرب فيعبدونه؟ فأعطوه صنماً يقال له «هبل» فقدم به مكة، فنصبه، وأمر الناس بعبادته وتعظيمه.

قال هشام: وحدثني أبي وغيره أن «إسماعيل» لما سكن مكة وولد بها أولاده فكثروا، حتى ملأوا مكة، ونَفَوْا من كان بها من العماليق، ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب والعداوات، فأخرج بعضهم بعضاً، فتفسّحوا في البلاد، لالتماس المعاش.

وكان الذي حملهم على عبادة الأوثان والحجارة، أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل حجراً من حجارة الحرم، تعظيماً للحرم، وصبابة بمكة، فحيثما حلوا، وضعوه وطافوا به كطوافهم بالبيت، حباً للبيت وصبابة به، وهم ذلك يعظمون البيت ومكة، ويحجون ويعتمرون على إرث إبراهيم وإسماعيل، ثم عبدوا ما استحسنوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم غيره، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم، واستحرموا ما كان يعبد قوم نوح.

وفيهم ـ على ذلك ـ بقايا من عهد إبراهيم وإسماعيل، يتمسكون بها، من تعظيم البيت، والطواف به، والحج، والعمرة، والوقوف بعرفة، والمزدلفة، وإهداء الْبُدْنِ.

وكانت «نزار» تقول في إهلالها: «لبيك لبيك، لا شريك لك، إلا شريك هو لك تملكه وما ملك».

---

(1) قوله: لاوذ. وفي نسخة أخرى «لاوى» ولعله هو الأصح.

وكان أول من غير دين إسماعيل فنصب الأوثان، وسيَّب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمى الحامي «عمرو بن ربيعة» وهو «لحي بن حارثة» وهو ابن خزاعة، وكانت أم عمرو «فهيرة» بنت عامر بن الحارث، وكان الحارث هو الذي يلي أمر الكعبة.

فلما بلغ «عمرو بن لحي» نازعه في الولاية، وقاتل جرهم بني إسماعيل فظفر بهم وأجلاهم عن الكعبة، ونفاهم من بلاد «مكة»، وتولّى حجابة البيت.

ثم إنه مرض مرضاً شديداً، فقيل له: إن بالبلقاء من الشام «حمة» إن أتيتها برأت(١).

فأتاها، فاستحم فيها، فبرأ، ووجد أهلها يعبدون الأصنام. فقال: ما هذه؟ فقالوا: نستسقي بها المطر، ونستنصر بها على العدو.

فسألهم أن يعطوه منها، ففعلوا، فقدم بها مكة، ونصبها حول الكعبة، واتخذت العرب الأصنام.

وكان أقدمها «مناة» وكان منصوباً على ساحل البحر من ناحية المشلل بـ «قديد» بين مكة والمدينة، وكانت العرب جميعها تعظمه، وكانت «الأوس» و «الخزرج» ومن ينزل «المدينة» و «مكة» وما قارب من المواضع يعظمونه ويذبحون له ويهدون له، ولم يكن أحد أشد إعظاماً له من الأوس، والخزرج.

قال هشام: وحدثنا رجل من قريش عن أبي عبيدة بن عبدالله بن أبي عبيدة، عن محمد بن عمار بن ياسر قال:

كانت الأوس والخزرج، ومن جاورهم من عرب أهل «يثرب» وغيرها، يحجون فيقفون مع الناس المواقف كلها، ولا يحلقون رؤوسهم، فإذا نفروا، أتوه فحلقوا عنده رؤوسهم وقاموا عنده، لا يرون لحجتهم تماماً إلا بذلك.

وكانت «مناة» لـ «هذيل» و «خزاعة» فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً كرم الله وجهه، فهدمها عام الفتح.

ثم اتخذوا «اللات» بالطائف وهي أحدث من «مناة» وكانت صخرة مربعة وكانت سدنتها من ثقيف، وكانوا قد بنوا عليها، وكانت قريش، وجميع العرب تعظمها، وبها كانت العرب تسمى زيد اللات، وتيم اللات، وكانت في موضع منارة مسجد الطائف اليسرى اليوم، فلم تزل كذلك حتى أسلمت ثقيف.

فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغيرة بن شعبة فهدمها، فحرقها بالنار.

---

(١) قوله: برأت. هذا الفعل يجوز في عين ماضيه الكسر ـ وهو الأكثر ـ والفتح وهو لغة أهل الحجاز. وعين مضارعه ـ على كلتا الحالين ـ يكون مفتوحاً.

ثم اتخذوا «العزى» وهي أحدث من «اللات» اتخذها «ظالم بن أسعد» وكانت بوادي نخلة فوق ذات عرق، وبنوا عليها بيتاً، وكانوا يسمعون منه الصوت:

قال هشام: وحدثني أبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: كانت «العزى» شيطانة تأتي ثلاث سمرات ببطن نخلة، فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «مكة» بعث خالد بن الوليد، فقال: «ائت بطن نخلة، فإنك ستجد ثلاث سمرات، فاعضد الأولى، فأتاها فعضدها».

فلما جاء إليه قال: «أرأيت شيئاً؟» قال: لا. قال: «فاعضد الثانية» فأتاها فعضدها، ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «هل رأيت شيئاً؟» قال: لا. قال: «فاعضد الثالثة» فأتاها، فإذا هو بجنية نافشة شعرها، واضعة يدها على عاتقها، تضرب بأنيابها، وخلفها سادنها.

فقال خالد:

كُفْرَانَكِ يَا عُزَّى لاَ سُبْحَانَكِ   إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكِ

ثم ضربها ففلق رأسها فإذا هي حمم، ثم عضد الشجرة، وقتل سادنها.

ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره، فقال: «تلك العزى ولا عزى بعدها للعرب».

قال هشام: وكانت لقريش أصنام في جوف الكعبة وحولها.

وأعظمها ـ عندهم ـ «هبل» وكان ـ فيما بلغني ـ من عقيق أحمر على صورة الإنسان، مكسور اليد اليمنى، أدركته قريش كذلك، فجعلوا له يداً من ذهب.

وكان أول من نصبه «خزيمة» بن مدركة بن إلياس بن مضر، وكان في جوف الكعبة.

وكان قدامة قداح مكتوب في أحدها «صريح» وفي الآخر «ملصق».

فإذا شكّوا في مولود، أهدوا له هدية ثم ضربوا بالقداح، فإن خرج «صريح» ألحقوه، وإن خرج «ملصق» دفعوه.

وكانوا إذا اختصموا في أمر، أو أرادوا سفراً أتوه فاستقسموا بالقداح عنده.

وهو الذي قال له أبو سفيان يوم «أحد»: أُعل «هبل».

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قولوا له: الله أعلى وأجل».

وكان لهم «إساف» و «نائلة» وهما رجل وامرأة، فعلا الفاحشة في البيت فمسخهما الله حجرين، فوضعا عند البيت ليتعظ بهما الناس.

فلما طال مكثهما وعبدت الأصنام، عُبِدَا معها.

وأصنام كثيرة لـ «دَوْس» وبني الحارث و «قضاعة» و «مزينة» و «طي» وحولان.

وكان لبني «ملكان» صنم يسمى سعداً، واتفقت له قصة مع رجل من بني «ملكان» قصده فنفرت منه إبله في كل وجهة، فغضب ورماه بحجر وأنشد:

أَتَيْنَا إِلَى «سَعْدٍ» لِيَجْمَعَ شَمْلَنَا فَشَتَّتَنَا «سَعْدٌ» فَلاَ كَانَ مِنْ سَعْدِ
وَهَلْ «سَعْدُ» إِلاَّ صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ مِنَ الأَرْضِ لاَ يَدعُو لِغَيٍّ وَلاَ رُشْدِ

وكان لعمر بن الجموح صنم اتخذه في داره، فلما أسلم جماعة من قومه، كانوا يذبحون على ذلك الصنم، فيطرحونه في محل العذرات، فيلتمسه، ثم يغسله، ويطيبه فإذا أمسى ونام، فعلوا معه شيئاً من ذلك.

فلما كان ذات ليلة علق عليه سيفاً، وقال له: امتنع بهذا السيف، إن كان فيك خير.

فلما أمسى عَدَوْا عليه، وأخذوا السيف من عنقه، ثم أخذوا كلباً ميتاً، فقرنوه به بحبل، وألقوه في بئر.

فلما رآه لا يدفع عن نفسه، دعاه ذلك إلى الإسلام، وقال في ذلك:

وَاللّهِ لَوْ كُنْتَ إِلهاً لَمْ تَكُنْ أَنْتَ وَكَلْبٌ وَسْطَ بِئْرٍ فِي قَرَن

إلى آخر أبيات له.

فصل: في تلاعب الشيطان بالمشركين في عبادة الأصنام

له أسباب عديدة يلاعب بكل قوم على قدر عقولهم، فطائفة دعاهم إلى عبادتها من جهة تعظيم الموتى الذين صوروا تلك الأصنام على قبورهم.

ولهذا لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتخذين على القبور المساجد والسرج.

ونهى عن الصلاة على القبور، وسأل ربه سبحانه أن لا يجعل قبره وثناً يعبد.

ونهى أمته أن يتخذوا قبره عيداً، وقال: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وأمر بتسوية القبور، وطمس التماثيل، فأبى المشركون إلا خلافه في ذلك كله، إما جهلاً، وإما عناداً لأهل التوحيد وهذا السبب هو الغالب على عوام المشركين، وأما خواصهم، فإنهم اتخذوها ـ بزعمهم ـ على صور الكواكب المؤثرة في العالم عندهم، وجعلوا لها بيوتاً وسَدَنَةً.

فمنها بيت على رأس جبل بأصبهان ومنها ثلاثة بيوت بـ «صنعاء» بناها بعض المشركين على اسم الزهرة، فخربها «عثمان بن عفان».

ومنها بيت بناه «قابوس» الملك على اسم الشمس بمدينة «فرغانة» فخربه المعتصم.

وأشد الأمم في هذا النوع، الهند.

قال يحيى بن بشران: شريعة الهند وضعها لهم رجل يقال له برهمن[1]، ووضع له أصناماً، وجعل أعظم بيوتها بيتاً بمدينة من مدائن السند، وجعل أعظم بيوتها بيتاً بمدينة من مدائن السند، وجعل فيه صنمهم الأعظم، وزعم أنه بصورة الهيولي الأكبر.

وفتحت هذه المدينة في أيام «الحجاج» فأراد المسلمون قلع الصنم، فقيل: إن تركتموه جعلنا لكم ثلث ما يجتمع له من المال، فأمر عبد الملك بتركه.

والهند يحج إليه من نحو ألفي فرسخ، ولا بد لمن يحجه أن يحمل معه من النقد ما يمكنه من مائة إلى عشرة آلاف، فيلقيه في صندوق عظيم هناك.

وأهل هذا المذهب من مشركي الصابئة، وهم الذين ناظرهم «إبراهيم» في بطلان الشرك، وكسر حجتهم بعلمه، وأصنامهم بيده، وهو مذهب قديم وأهله طوائف شتى.

منهم، من يعبد الشمس ويزعم أنها ملك من الملائكة، لها نفس وعقل، وهي أصل نور القمر والكواكب، والموجودات السفلية كلها منها.

واتخذوا لها صنماً بيده جوهرة على لون النار، وله بيت خاص له وقوف كثيرة من القرى والضياع، وله سدنة وحجبة، يأتون البيت، ويصلون فيه، ويستشفون به.

فإذا طلعت الشمس سجدوا كلهم لها، وكذا إذا غربت، أو توسطت في الفلك، ولهذا يقارنها الشيطان في هذه الأوقات ليقع عبادتهم وسجودهم له.

ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تحرِّي الصلاة في هذه الأوقات.

وطائفة أخرى، اتخذت للقمر صنماً، وزعموا أنه المدبر للعالم السفلي.

ومنهم، من يعبد أصناماً اتُّخذُوها على صور الكواكب وروحانيتها بزعمهم.

ومتى أردت الوقوف على هذا، فانظر في كتاب «السر المكتوم في مخاطبة النجوم» المنسوب إلى ابن خطيب الري، تعرف سر عبادة الأصنام وكيفية تلك العبادة وشرائطها.

ومن أسباب عبادتها أيضاً أن الشياطين تدخل فيها وتخاطبهم منها، وتخبرهم ببعض المغيبات. فجهلتهم يظنون أن الصنم نفسه هو المتكلم، وعقلاؤهم يقولون: تلك روحانيات الأجرام العلوية، وهؤلاء، هم أكثر أهل الأرض.

ولذا صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون.

---

(١) قوله: برهمن، وفي نسخة: بهرمن.

فصل: في أن سبب عبادة الأصنام الغلو في المخلوقين

ومن أسباب عبادة الأصنام الغلو في المخلوق، وإعطاؤه فوق منزلته، حتى جعل فيه حظ من الإلهية، وشبه بالله تعالى.

وهذا هو التشبيه الذي أبطله الله وبعث رسله بإنكاره والرد على أهله.

فهو ـ سبحانه ـ ينفي وينهى أن يجعل غيره مثلاً له، وندّاً له، لا أن يشبه هو بغيره.

إذ ليس في الأمم المعروفة أمة جعلته ـ سبحانه ـ مِثْلاً لشيء من مخلوقاته.

وإنما المعروف في طوائف أهل الشرك الغلو فيمن يعظمونه بتشبيهه بالخالق، بل جعلوه هو الإله، وأنه هو المعبود الذي يرجى ويخاف، وكل مشرك فهو شبه لإلهه[1] ومعبوده بالله سبحانه، وإن لم يشبهه من كل وجه.

حتى إن الذين وصفوه بالنقائص والعيوب كقولهم: إن الله فقير، وإن يده مغلولة، وإنه استراح لما فرغ من خلق العالم، والذين جعلوا له ولداً وصاحبة، لم يكن قصدهم أن يجعلوا المخلوق أصلاً، ثم يشبهون به الخالق تعالى بل وصفوا بهذه الأشياء استقلالاً، لا قصداً أن يكون غيره أصلاً فيما هو مشبه به.

ولذا كان وصفه سبحانه بهذه الأمور من أبطل الباطل، لكونها ـ في نفسها ـ نقائص وعيوباً.

ليس جهة البطلان في اتصافه بها، هو التشبيه والتمثيل، فلا يتوقف في نفيها عنه، على ثبوت انتفاء التشبيه، كما يفعله بعض أهل الكلام الباطل، حيث صرح بأنه لا يقوم دليل عقليّ على انتفاء النقائص والعيوب عنه، وإنما ينفي عنه لاستلزامها التشبيه والتمثيل.

وهؤلاء إذا قال لهم الواصفون لله تعالى بهذه الصفات: نحن نثبتها له على وجه لا يماثل فيها خلقه، بل نثبت له فقراً وصاحبة، وإيلاداً، لا يماثل فيها خلقه، كما يثبتون أن له علماً، وقدرة، وحياة، وسمعاً، وبصراً لا يماثل فيه خلقه.

فقولنا في هذا كقولكم فيما أثبتموه سواء.

ولم يتمكنوا من إبطال قولهم، ويصيرون أكفاء لهم في المناظرة.

فإنهم قد أعطوهم أنه لا يقوم دليل عقلي على انتفاء النقائص والعيوب، وإنما ينفي ما ينفي عنه لأجل التشبيه والتمثيل، وقد أثبتوا له صفات على وجه لا يستلزم التشبيه.

فقال أولئك: وهكذا نقول ـ نحن ـ.

---

(١) قوله: شبه لإلهه. هكذا في الأصول. والصواب أن يقال: شبه إلهه.

ولما عرف بعضهم أن هذا لازم له لا محالة، استروح إلى دليل الإجماع، وقال: إنما نفينا النقائص والعيوب عنه بالإجماع، وعندهم أن الإجماع أدلته ظنية لا تفيد اليقين.

فليس عند القوم يقين وقطع بأن الله سبحانه منزَّه عن النقائص والعيوب.

وأهل السنة يقولون: إن تنزيهه سبحانه عن العيوب والنقائص واجب لذاته، كما أن إثبات صفات الكمال والحمد، واجب له لذاته.

وهو أظهر في العقول والفطر، وجميع الكتب الإلهية من كل شيء.

ومن العجب أن هؤلاء جاءوا إلى ما عُلِمَ ـ بالاضطرار ـ أن الرسل جاءوا به وصفوا الله به، ودلت عليه العقول والفطر، والبراهين، وقالوا: إثباته يستلزم التجسيم والتشبيه.

فلم يثبت لهم قدم البتة فيما يثبتونه له ـ سبحانه ـ وينفونه عنه، وجاءوا إلى ما علم بالاضطرار والفطر والعقول، وجميع الكتب الإلهية، من تنزيه الله عن كل نقص وعيب، فقالوا: ليس في أدلة العقل ما ينفيه، وإنما ينفيه بما ننفي به التشبيه.

وليس في الخذلان فوق هذا، بل إثبات هذه العيوب والنقائص مضاد كماله المقدس وهو سبحانه موصوف بما يضادها ويناقضها من كل وجه.

ونفيها أظهر وأبْيَنُ للعقول من نفي التشبيه، فلا يجوز أن نثبت له على وجه لا يشابه فيه خلقه.

والمقصود إنه لم يكن في الأمم من مَثَّله بخلقه، وجعل المخلوق أصلاً، ثم شبهه به، وإنما كان التمثيل والتشبيه في الأمم.

وهذا التشبيه هو أصل عبادة الأصنام فأعرض عنه وعن بيان بطلانه أهل الكلام، وصرفوا العناية إلى إنكار تشبيهه بالخلق الذي لم تعرف أمة من الأمم عليه، وبالغوا فيه حتى نَفَوْا عنه صفات الكمال.

وهذا موضع مُهِمٌّ نافع جدًّا، يعرف الفرق بين ما نزَّه الرب سبحانه نفسه عنه، وذمَّ به المشركين المشبهين العادلين به خلقه، وبين ما تنفيه «الجهمية» المعطلة، من صفات كماله، ويزعمون أن القرآن دلَّ عليه.

والقرآن مملوء من إبطال أن يكون في المخلوقات من يشبه الرب، أو يماثله.

فهذا هو الذي قُصِد بالقرآن، إبطالاً لما عليه المشركون والمشبهون العادلون بالله غيره قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: ١٦٥].

فهؤلاء جعلوا المخلوق مِثْلاً للخالق، فالنِّدُّ: الشِّبْهُ، فلان نِدُّ فلان، ونديده، أي مثله وشبهه، ومنه قول حسان:

أتهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداءُ

ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن قال له: ما شاء الله وشئت: «أجعلتني لله نداً؟» قال جرير:

أءنتم تجعلون إليّ نداً وما أنتم لذي حسب نديد

وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] فنهاهم أن يضربوا مثلاً له من خلقه، ولم ينههم أن يضربوه «هو» مثلاً لخلقه، فإن هذا لم يقله أحد، فإن الله أجل وأعظم وأكبر في نظر الناس كلهم.

ولكن المشبِّهُون المشركون، يفعلون فيمن يعظمونه، فيشبهونه بالخالق.

والله تعالى أجل في صدور جميع الخلق، من أن يجعلوا غيره أصلاً، ثم يشبهونه بغيره.

فإن الذي يشبهه بغيره إن قصد تعظيمه، لم يكن في هذا تعظيم، لأنه مثَّل أعظم العظماء بما هو دونه، بل بما ليس بينه وبينه نسبة في العظمة والجلالة، وعاقل لا يفعل هذا.

وإن قصد التنقص شبهه بالناقصين، المذمومين، لا بالكاملين الممدوحين ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٥] ولم يقل: ولم يكن هو كفواً لأحد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] إنما قصد به نَفْيَ أن يكون معه شريك أو معبود، يستحق العبادة والتعظيم، ولم يقصد به نَفْيَ صفات كماله وعُلُوِّهِ على خلقه، وتكلُّمه بكتبه، وتكليمه لرسله، ورؤية المؤمنين له ـ جهرة ـ بأبصارهم كما يرى الشمس والقمر في الصَّحْوِ.

فإنه ـ سبحانه ـ إنما ذكر هذا في سياق رَدِّه على المشركين الذين اتخذوا من دونه أولياء فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيهم بِوَكِيل * وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ * وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ * أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ * فَاطِرُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٦ ـ ١١].

فانظر، وتأمل، كيف ذكر هذا النَّفْيَ تقريراً للتوحيد، وإبطالاً لما عليه أهل الشرك، من تشبيه آلهتهم وأوليائهم به، حتى عبدوهم فحرَّفها المحرِّفون، وجعلوها تُرساً لهم، في نَفْي صفات كماله، وحقائق أسمائه وأفعاله.

فصل: في بيان تلاعب الشيطان بعباد النار

ومن كيده وتلاعبه، ما تلاعب بعُبَّاد النار، حتى اتخذوها إلهاً معبودة.

وقد قيل: إن هذا من عهد «قابيل» وإنه لما قتل أخاه «هابيل» وهرب من أبيه آدم، أتاه إبليس فقال له: «إن هابيل» إنما قُبِل قربانه وأكلْته النار، لأنه كان يخدمها ويعبدها، فانصب أنت ناراً، تكون لك ولعقبك، فبنى بيت نار.

فهو أول من نصب النار وعبدها.

وسرى هذا المذهب في المجوس، فبنوا لها بيوتاً كثيرة، واتخذوا الوقوف والسدنة والحجاب، ولم يَدَعُوها تخمد لحظة واحدة.

فاتخذ لها «أفريدون» بيتاً بـ «طوس» وآخر بـ «بخارى»، واتخذ لها «بهمن» بيتاً بـ «سجستان» واتخذ لها «قباد» بيتاً بناحية بخارى.

وعُبَّاد النار يفضلونها على التراب، ويُصَوِّبون رَأْيَ إبليس.

وقد رُمِيَ «بشار ابن برد» بهذا المذهب، لقوله في قصيدته:

الأَرْضُ سَافِلَةٌ سَوْدَاءُ مُظْلِمَةٌ وَالنَّارُ مَعْبُودَةٌ مُذْ كَانَتِ النَّارُ

ويقولون: إنها أوسع العناصر حيزاً، وأعظمها جرماً، وأوسعها مكاناً، وأشرفها جوهراً أو ألطفها جسماً، ولا كَوْنَ في العالم إلا بها، ولا نُمُوَّ ولا انعقاد إلا بممازجتها.

ومنهم من يبلغ عبادتهم لها، أن يقربوا أنفسهم لها، فيأتي الرجل بنفسه، أو بولده فيلبسه أحسن اللباس، وأفخر الحلى، ويركب أعلى المراكب، وحوله المعازف والطبول، فيزف إلى النار أعظم من زفاف العروس، حتى إذا قابلها، طرح نفسه فيها، وضجَّ الحاضرون ضجَّة عظيمة بالدعاء له، وغبطةً على ما فعل.

فلا يلبث إلا يسيراً حتى يأتيهم الشيطان في صورته، لا ينكرون منه شيئاً، فيوصيهم بالتمسك بهذا الدين، وأنه لم يمسه من ألم النار شيء، وصار إلى جنة ونعيم.

فصل: في تلاعب الشيطان بعباد الماء

وطائفة أخرى عبدت الماء، وقالت: هو أصل كل شيء، وبه كل ولادة، ونمو، وطهارة، وعمارة، وما من عمل إلا يحتاج فيه إليه.

وتلاعب بعُبَّاد الحيوانات، فعبد بعضهم الخيل، وبعضهم عبد البقر، وبعضهم، البشر الأحياء والأموات.

وتلاعب بقوم فعبدوا الشجر، وبطائفة، فعبدوا الجن كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ

كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ و ٤١]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠ و٦١]. وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ: النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] يعني قد استكثرتم من إضلالهم وإغوائهم.

قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وغيرهم: أضللتم منهم كثيراً، فيجيبه أولياؤهم من الإنس بقولهم: «ربنا استمتع بعضنا ببعض» يعنون استمتاع كل نوع بالنوع الآخر.

فاستمتاع الجن بالإنس، طاعتهم لهم، فيما يأمرونهم به من الكفر والفسوق والعصيان، فإن هذا أكثر أغراض الجن من الإنس.

واستمتاع الإنس بالجن أنهم أعانوهم على معصية الله والشرك به، بكل ما يقدرون عليه من التزيين، والدعاء، وقضاء كثير من حوائجهم، واستخدامهم بالسحر والعزائم وغيرها.

فإطاعتهم الإنس فيما يرضيهم من الشرك والفواحش، وإطاعتهم الجن فيما يرضيهم من التأثيرات والإخبار ببعض المغيبات فتمتع كل من الفريقين بالآخر.

وهذه الآية منطبقة على أصحاب الأحوال الشيطانية، كالصوفية ونحوهم، الذين يحسبهم الجاهل أولياء الرحمن، بما يظهر لهم من الكشوفات والتأثيرات الشيطانية، وإنما هم أولياء الشيطان، يغترُّ بهم الجاهل، فيوالي أعداء الله، ويعادي أولياءه المتبعين بسنته.

فصل: في تزيين الشيطان لقوم عبادة الملائكة

وزين لقوم عبادة الملائكة، وتلاعب بالثنوية، فعبدوا النور، وقالوا: الصانع اثنان: ففاعل الخير، النور. وفاعل الشر، الظلمة. ولهم مقالات في غاية القبح والتناقض.

وقريب منهم «المجوس» يعظمون الأنوار والنيران، والماء، والأرض. وهم فرق شتى ذكر تلاعبه بالصابئين، وهم أمة كثيرة، وهم ينقسمون إلى مؤمنٍ وكافر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[المائدة: ٦٩] الآية.

فذكرهم في الأمم الأربعة، الذين ينقسم كل منهم إلى ناجٍ وهالك.

وذكرهم أيضاً في الأمم الستة، الذين انقسمت جملتهم إلى ناج وهالك، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧] فذكر الأمتين اللتين لا كتاب لهم، ولا ينقسمون إلى شقي وسعيد، وهم المجوس، والمشركون في آية الفصل، ولم يذكرهما في آية الوعد بالجنة، وذكر الصابئين فيهما.

فعلم أن فيهم الشقي والسعيد، وهم قوم إبراهيم، وأهل دعوته، وكانوا بـ «حران» فهي دار الصابئة.

وكانوا قسمين، صابئة حقاً، وصابئة مشركين.

والمشركون منهم، يعظمون الكواكب السبعة والبروج الإثني عشر، ويصورونها فى هياكلهم، ولذلك الكواكب ـ عندهم ـ هياكل مخصوصة، وهي المتعبدات الكبار كالكنائس للنصارى، والبيع لليهود.

ولهذه الكواكب ـ عندهم ـ عبادات ودعوات مخصوصة، ويصورونها في تلك الهياكل ويتخذون لها أصناماً تخصها، ويقربون لها القرابين، ولها صلوات خمس في اليوم والليلة، نحو صلوات المسلمين.

وطوائف منهم يصومون شهر رمضان، ويستقبلون الكعبة، ويعظمون مكة، ويرون الحج إليها، ويحرمون الميتة، والدم ولحم الخنزير، ويحرمون من القرابات في النكاح ما يحرمه المسلمون.

وعلى هذا المذهب كان جماعة من أعيان الدولة بـ «بغداد» منهم هلال بن الحسن الصابئيّ، صاحب الديوان الإنشائي، وصاحب الرسائل المشهورة، وكان يصوم مع المسلمين ويُعيِّد معهم، ويذكي، ويحرم المحرمات.

وكان الناس يعجبون من موافقته للمسلمين، وليس على دينهم.

وأصل دين هؤلاء ـ فيما زعموا ـ أنهم يأخذون ديانات العالم ومذاهبهم، ويخرجون من قبيح ما هم عليه، قولاً وعملاً، ولهذا سموا صابئة، أي خارجين.

فقد خرجوا عن تعبدهم بجملة كل دين وتفصيله إلى ما رأوه فيه من الحق.

ثم منهم: من يُقِرُّ بالنبوات جملة، ويتوقف في التفصيل.

ومنهم: من يُقِرُّ بها، جملة وتفصيلاً.

ومنهم: من ينكرها، جملة وتفصيلاً.

ثم قال المشركون، منهم: ولا سبيل لنا إلى الوصول إلى جلاله إلا بالوسائط فالواجب أن نتقرب إليه بتوسيط الروحانيات القريبة منه، وهم الروحانيون، والمقربون المقدسون. عن المواد الجسمانية.

فهم أربابنا وآلهتنا، فنطهر أنفسنا عن الشهوات الطبيعية، ونهذب أخلاقنا عن علائق الهوى العصبية، حتى تحصل المناسبة بيننا وبين الروحانيات، فحينئذ نسأل حاجتنا منهم، ونَصْبُو ـ في جميع أمورنا ـ إليهم فيحصل لنفوسنا استعداد واستمداد من غير واسطة الرسل، بل أخذ من المعدن الذي أخذت منه الرسل.

قالوا: والأنبياء أمثالنا في النوع، وشركاؤنا في المادة، يأكلون مما نأكل، ويشربون مما نشرب، وما هم إلا بشر مثلنا، يريدون أن يتفضلوا علينا.

وزادت الاتحادية، أتباع «ابن عربي» و «ابن سبعين» و «العفيف التلمساني» وأحزابهم على هؤلاء بما قاله شيخ الطائفة محمد بن عربي: إن الولي أعلى درجة من الرسول، لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إلى الرسول بدرجتين.

وإخوانهم من المشركين، جعلوا أنفسهم في ذلك التلقِّي، بمنزلة الأنبياء، ولم يدَّعوا أنهم فوقهم.

فصل: في ذكر تلاعبه بالدهرية

وهم قوم عطلوا المصنوعات عن صانعها، وقالوا ما حكاه الله عنهم: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] وهم فرقتان:

١ ـ فرقة قالت: إن الخالق سبحانه خلق الأفلاك متحركة أعظم حركة دارت عليه فأخرقته، ولم يقدر على ضبطها، وإمساك حركتها.

٢ ـ وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول البتة، وإنما تخرج من القوة إلى الفعل.

فإذا خرج ما كان بالقوة إلى الفعل، تكونت الأشياء، مركباتها وبسائطها، من ذاتها، لا من شيء آخر.

وقالوا: إن العالم لم يزل ولا يزال، لا يتغير ولا يضمحل، ولا يجوز أن يكون المبدع يفعل فعلاً يبطل ويضمحل إلا وهو يبطل ويضمحل مع فعله، وهذا العالم هو الممسك هذه الأجزاء التي فيه.

وهؤلاء هم المعطلة حقاً، وقد سرى هذا التعطيل إلى سائر فرق المعطلة، على اختلاف آرائهم في التعطيل، كما سرى داء الشرك في سائر فرق المشركين، على اختلاف مذاهبهم فيه.

وكما سرى جحد النبوة في سائر من جحد النبوة، أو صفة من صفاتها، أو أقربها جملة، وجحد مقصودها.

ولم ينج إلا أتباع الرسول العارفون بحقيقة ما جاء به، المتمسكون به دون ما سواه، ظاهراً وباطناً، فداء التعطيل وداء الإشراك، وداء مخالفة الرسول، وجحد ما جاء به أو شيء منه، هو منبع كل شر وفساد في العالم.

فليست فرقة من فرق أهل الإلحاد والباطل والبدع، إلا وقولها مشتق من هذه الأصول، أو من بعضها.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ   وَإِلَّا فَإِنِّي ـ لَا أَخَالُكَ ـ نَاجِياً

فصل

وهذه البلايا ليست عامة لجمع الفلاسفة، فإن الفلسفة من حيث هي، لا تقتضي ذلك.

فإن معناها، محبة الحكمة، والفيلسوف، محب الحكمة.

وقد صار هذا الاسم - في عرف كثير من الناس - مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء، وذهب إلى ما يقتضيه مجرد العقل في زعمه وأخص من ذلك أنه - في عرف المتأخرين - اسم لأتباع «أرسطو» وهم الذين هذب «ابن سينا» طريقتهم، وهم فرقة شاذة من فرق الفلاسفة حتى قيل: إنه لم يقل من الفلاسفة بقدم العالم غير أرسطو، وأصحابه.

بيان انعقاد الإجماع على حدوث العالم
وعلى إثبات صيغة العلو لله تعالى ومباينته لمخلوقاته

والأساطين قبله كانوا يقولون بحدوثه، وإثبات الصانع، ومباينته للعالم، وأنه فوق العالم، وفوق السموات بذاته، كما حكاه أبو الوليد بن زبيد في كتابه «مناهج الأدلة» وهو أعلم الناس - في زمانه - بمقالاتهم، فقال فيه القول في الجهة.

وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخروا الأشاعرة، كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، إلى أن قال:

والشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السموات نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله، والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك.

ثم ذكر تقرير ذلك بالمعقول، وبين بطلان الشبهة التي لأجلها نفتها الجهمية ومن وافقهم، إلى أن قال: فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل، وأن إبطاله إبطال الشرائع.

ولم يزل أساطينهم معظمين للرسل والشرائع، معترفين بأن ما جاءوا طور آخر، وراء طور العقل.

وكانوا لا يتكلمون في الإلهيات ويسلمون باب الكلام فيها إلى الرسل ويقولون: علومنا إنما هي الربانيات، والطبيعيات وتوابعها.

وحكى أرباب المقالات أن أول من عرف منه القول بقدم العالم «أرسطو» وكان مشركاً يعبد الأصنام وله في الإلهيات كلام، كله خطأ، قد رده عليه طوائف المسلمين، حتى

الجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والرافضة، وفلاسفة الإسلام.

وأنكر أن يعلم الله شيئاً من الموجودات، وقال: لو علم شيئاً، لكمل بمعلوماته، ولم يكن كاملاً في نفسه وكان يلحقه التعب من تصور المعلومات.

وتبعه من تَسَتَّرَ باتباع الرسل وهو منحل من كل ما جاءوا به ويسمونه المعلم الأول، لأنه أول من وضع لهم التعاليم المنطقية.

وزعم «أرسطو» وأتباعه أن المنطق ميزان المعاني، كما أن العروض ميزان الشعر.

وقد بيّن نظار الإسلام فساد هذا الميزان، وعوجه، وتخبيطه للأذهان وصنفوا في رده وتهافته، وآخر من صنف في ذلك شيخ الإسلام «ابن تيمية» ألف في رده وإبطاله، كتابين، بيَّن فيهما تناقضه وتهافته، وفساد كثير من أوضاعه، ورأيت فيه تصنيفاً لأبي سعيد السيرافي.

والمقصود، أن الملاحدة درجت على أثر هذا المعلم، حتى انتهت النوبة إلى معلمهم أبي نصر الفارابي.

فوضع لهم التعاليم الصوتية، كما أن المعلم الأول وضع لهم التعاليم الحرفية.

ثم وسع الفارابي الكلام في صناعة المنطق، وشرح فلسفة «أرسطو» وهذبها.

والله ـ عند هؤلاء ـ كما قرره أفضل متأخريهم وقدوتهم الذي يقدمونه على الرسل، أبو علي ابن سينا ـ هو الموجود المطلق، بشرط الإطلاق، وليس له صفة ثبوتية، تقوم به، ولا يفعل شيئاً باختياره، ولا يعلم شيئاً من الموجودات أصلاً، ولا يعلم عدد الأفلاك، ولا شيئاً من المغيبات، ولا كلام له يقوم به.

ومعلوم أن هذا إنما هو خيال مقدر في الذهن، لا حقيقة له، وليس هو الرب الذي دعت إليه الرسل، وعرفه الأمم.

بل الرب الذي دعت إليه الملاحدة، وجردته عن الماهية، وعن كل صفة ثبوتية، وكل فعل اختياري، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلاً به ولا مبايناً له، ولا فوقه ولا تحته، ولا أمامه ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله.

وقول هؤلاء الملاحدة أصلح من قول معلمهم «أرسطو» فإن هؤلاء أثبتوا واجباً وممكناً، وهو معلول له، وصادر عنه، صدور المعلول عن علته.

وأما «أرسطو» فلم يثبته إلا من جهة كونه مبدأ عقلياً للكثرة، وعلة غائية لحركة الفلك فقط، وصرح بأنه لا يفعل شيئاً، ولا يفعل باختياره، وهذا الذي يوجد في كتب المتأخرين من حكاية مذهبه من وضع «ابن سينا» فإنه قربه من دين الإسلام بجهده، وغاية ما أمكنه أن قربه من قول غلاة الجهمية.

وأما الإيمان بالملائكة، فهم لا يعرفون الملائكة، ولا يؤمنون بهم.

وإنما الملك ـ عندهم ـ ما يتصوره النبي من أشكال نورانية هي العقول عندهم، وهي المجردات، ليست داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق السموات، ولا تحتها، ولا هي أشخاص تتحرك، ولا تصعد، ولا تنزل، ولا تتكلم، ولا تكتب أعمال العباد، ولا إحساس لها، ولا حركة.

وربما يقرب بعضهم إلى الإسلام فقال: الملائكة هي القوى الخيِّرة الفاضلة في العبد، والشياطين، هي القوى الشرية الردية.

وكذلك الكتب، ليس لله ـ عندهم ـ كلام أنزله بواسطة الملك، فإنه ما قال شيئاً، ولا يقول.

ومن يقرب منهم إلى المسلمين يقول: الكتب المنزلة فَيْضٌ فاض من العقل الفعال على النفس المستعدة الفاضلة الزكية.

فتصورت تلك المعاني وسلكت في نفسه، بحيث توهمها أصواتاً، وخطاباً، وربما قوي الوهم حتى يراها أشكالاً نورانية، تخاطبه، وربما قوي الوهم حتى يخيلها لبعض الحاضرين، فيرونها ويسمعون خطابها، ولا حقيقة لشيء من ذلك في الخارج.

وللنبوة ـ عندهم ـ ثلاث خصائص من استكملها فهو نبي.

أحدهما: قوة الحدس، بحيث يدرك الحد الأوسط بسرعة.

والثانية: قوة التخيُّل، بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية، تخاطبه، ويسمع الخطاب منها، ويحيلها إلى غيره.

والثالثة: قوة التأثير بالتصرف في هيولي العالم، وهذا، يكون ـ عندهم ـ بتجرد النفس من العلائق، واتصالها بالمفارقات، من العقول، والنفوس المجردة، وهذه الخصائص تحصل بالاكتساب.

ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب هؤلاء، كابن سبعين، وابن هود وأضرابهما.

والنبوة ـ عند هؤلاء ـ صنعة، كالسياسة، وأكثرهم لا يرضى بها ويقول: الفلسفة نبوة الخاصة، والنبوة فلسفة العامة.

وأما الإيمان باليوم الآخر، فهم لا يقرون بانفطار السموات، وانتثار الكواكب، وقيامة الأبدان، ولا يقرون بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأوجد هذا العالم بعد عدمه. فلا مبدأ ـ عندهم ـ ولا معاد.

فصل: والفلاسفة لا تختص بأمة

والفلاسفة لا تختص بأمة، وإن كان الذين اعتنى الناس بحكاية مقالاتهم هم فلاسفة اليونان، وهم أمة لهم مملكة، وعلماؤهم فلاسفتهم.

ومن ملوكهم «الإسكندر المقدوني» وهو ابن فلبس، وليس الإسكندر «ذي القرنين» الرجل الصالح الموحد، الذي قص الله نبأه في القرآن، وبينهما قرون كثيرة.

وأما هذا المقدوني، فكان مشركاً يعبد الأصنام، هو وأهل مملكته، وكان بينه وبين «المسيح» نيف وثلاثمائة سنة.

وكان «أرسطاطاليس» وزيره، وهو الذي غزا داراً، ابن داراب ملك الفرس، وثل عرشه، وفرق جمعه، ثم دخل إلى الصين، والهند، وبلاد الترك.

وكان لليونانيين ـ في دولته ـ عز، وسطوة، بسبب وزيره «أرسطو».

ونشأ فيهم «سقراط» أحد تلامذة «فيثاغورس»، وكان من عبادهم ومتألهيهم،وجاهرهم بمخالفتهم في عبادة الأصنام، وقابلهم بالحجج والبراهين على بطلان عبادتها، فثارت عليه العامة، فاضطر الملك إلى قتله، فأودعه السجن ليكفهم عنه، ثم لم يرض المشركون إلا بقتله، فسقاه السم بعد مناظرات طويلة جرت له معهم.

وكذلك «أفلاطون» كان معروفاً بالتوحيد، وإنكار عبادة الأصنام، وإثبات حدوث العالم، وكان تلميذ «سقراط».

ولما هلك «سقراط» قام مقامه، ولكن لم يواجه قومه بالرد عليهم، وعيب آلهتهم، فسكتوا عنه.

وانتهت نوبة الملاحدة إلى «ابن سينا» وكان ـ كما أخبر عن نفسه ـ قال: أنا وأبي من أهل دعوة الحاكم.

فكان من القرامطة الباطنية الذين لا يؤمنون بمبدأ، ولا معاد، ويتسترون بالتشيع والانتساب إلى أهل البيت، ويبطنون الإلحاد.

وكانوا يقتلون أهل العلم والإيمان، ويَدَعُون أهل الإلحاد.

وفي زمنهم ولخواصهم، وضعت «رسائل إخوان الصفا».

ولما انتهت النوبة إلى نصير الشرك «الطوسي» وزير الملاحدة شفا نفسه من أتباع الرسول، فعرضهم على السيف، فقتل الخليفة، والقضاة، والفقهاء، والمحدثين، واستبقى الفلاسفة، والمنجمين، والسحرة، ونقل أوقاف المساجد إليهم ونص في كتبه(١) قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب، من العلم والقدرة ونحوهما، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين «ابن سينا» مكان القرآن، فلم يقدر على ذلك، فقال: هي قرآن الخواص، وذاك قرآن العوام.

---

(١) قوله: ونص في كتبه قدم العالم. الأصح أن يقال. ونص في كتبه على قدم العالم.

ورام تغيير الصلاة، وجعلها صلاتين، فلم يتم له الأمر، وتعلم السحر في آخر الأمر.

والتعطيل كان متوارثاً بين هؤلاء، من عهد فرعون، إلى أن بعث الله عبده ورسوله المسيح، فجدَّد لهم الدين، وبيّن معالمه، ودعاهم إلى عبادة الله وحده.

فعادوه، وكذبوه، ورموه وأمه بالعظائم، وراموا قتله.

فرفعه الله إليه، وطهره عنهم، فأقام الله له أنصاراً، واستقام أمرهم على السداد، نحو ثلاثمائة سنة ثم أخذ دين المسيح في التغيير[1]، حتى لم يبق في أيدي النصارى منه شيء، حتى كانت لهم مجامع، يرومون بها الاجتماع على دين، فيفترقون على الاختلاف والتلاعن، والاعتقادات الباطلة.

وكان فيهم من دين المسيح بقايا، كالختان، والاغتسال من الجنابة، وتعظيم السبت، وتحريم الخنزير، وتحريم ما حرمته التوراة إلا ما أحل لهم بنصها.

فآل الأمر ـ بعد ذلك ـ إلى أن استحلوا الخنزير، وأحلُّوا السبت، وعوَّضوا منه الأحد، وترك الختان والاغتسال من الجنابة.

وكان المسيح يصلي إلى بيت المقدس، فصلُّوا هم، إلى المشرق.

ولم يعظم المسيح صليباً قط كما عظموه وعبدوه، ولم يصم صومهم هذا أبداً، ولا شرعه، بل هم وضعوه على هذا العدد، ونقلوه إلى زمن الربيع، فجعلوا ما زادوا فيه من العدد، عِوَضاً عن نقله من الشهور الهلالية إلى الشهور الرومية، وتلبسوا بالنجاسات، وكان المسيح في غاية الطهارة، وقصدوا بذلك مراغمة اليهود، وتقربوا إلى أهل الفلسفة وعباد الأصنام، بأن وافقوهم في بعض الأمر، ليستنصروا بهم على اليهود.

وحاصل عقيدتهم التي اتفق عليها أكثرهم، بأن جمعهم ملكهم قسطنطين ما يأتي ذكره.

وكان من أسباب ذلك الاجتماع، أن بطريق الإسكندرية منع أربوس من دخول الكنيسة ولعنه، فخرج إلى قسطنطين مستعدياً عليه، وتناظرا بين يديه.

فقال لأربوس: اشرح مقالتك، فقال: أقول: إن الأب كان إذ لم يكن الابن، ثم أحدث الابن، فكان كلمة له، إلا أنه محدث، ثم فوض الأمر إلى ذلك الابن، فكان هو خالق السموات والأرض وما بينهما، كما قال في إنجيله إذ يقول: وهب لي سلطاناً على السماء والأرض، فكان هو الخالق لهما بما أعطى من ذلك، ثم إن تلك الكلمة اتخذت بعد من مريم العذراء، ومن روح القدس، فصار ذلك مسيحاً واحداً، فالمسيح الآن معنيان، كلمة، وجسد، إلا أنهما جميعاً مخلوقان.

---

(١) قوله: في التغيير. الصواب أن يقال في التغير.

فقال بطريق الإسكندرية: فأيما أوجب علينا عندك، عبادة من خلقنا أو عبادة من لم يخلقنا؟

قال أربوس: بل عبادة من خلقنا.

قال: فعبادة الابن الذي خلقنا، وهو مخلوق أوجب من عبادة الأب الذي ليس بمخلوق، بل يصير عبادة الأب الخالق كفراً وعبادة الابن المخلوق إيماناً.

فاستحسن الملك والحاضرون قول البطريق ومن معه، وأمر الملك أن يلعنوا أربوس وأهل مقالته.

فلما انتصر البطريق، قال للملك: استحضر البطارقة والأساقفة، حتى يكون لنا مجمع نشرح فيه الدين.

فحشرهم قسطنطين من سائر الآفاق، فاجتمع عنده بعد سنة وشهرين، ألفان وثمانية وأربعون أسقفاً وكانوا مختلفي الآراء، متباتين في الأديان، فلما اجتمعوا، كثر اللغط.

فاتفق منهم ثلاثمائة وثمانية عشر أسقفاً على رأي، وناظروا بقية الأساقفة، فظهروا عليهم.

فعقد الملك لهؤلاء الثلاثمائة مجلساً خاصاً، وجلس في وسطه، وأخذ خاتمه، وسيفه، وقضيبه، ودفعها إليهم، وقال لهم: قد سلطتكم على المملكة، فاصنعوا ما فيه قوام دينكم، وصلاح أمتكم.

فباركوه عليه وقلدوه سيفه، وقالوا: أظهر دين النصرانية، وذُبَّ عنه.

ودفعوا إليه الأمانة التي اتفقوا على وضعها، فلا يكون ـ عندهم ـ نصراني، من لم يقرَّ بها ولا يتم له قربان إلا بها وهي هذه.

نؤمن بالله الواحد الأب، مالك كل شيء، صانع ما يرى وما لا يرى، وبالرب الواحد «يسوع» ابن الله الواحد، بكر الخلائق كلها، الذي ولد من أبيه قبل العوالم كلها، وليس بمصنوع، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوامل، وخلق كل شيء، الذي من أجلنا ـ معشر الناس ـ ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس، وصار إنساناً، وحمل به، ثم ولد من مريم البتول، وأولم، وأوجع، وقتل، وصلب، ودفن، وقام في اليوم الثالث، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعد للمجيء تارة أخرى، للقضاء بين الأموات والأحياء، ونؤمن بروح القدس الواحد، روح الحق الذي يخرج من أبيه، روح محيية، وبمعمودية واحدة، لغفران الخطايا، وبجماعة واحدة قدسية، جابلنقية، وبقيامة أبداننا، والحياة الدائمة إلى أبد الآبدين.

وافترقوا على هذه العقيدة، وعلى لعن من خالفها.

ثم ذهب أربوس يدعو إلى مقالته، وينفر النصارى عن أولئك الثلاثمائة فجمع جمعاً عظيماً، وصاروا إلى بيت المقدس.

فلما اجتمعوا قال أربوس: إن أولئك النفر تعدوا عليّ وظلموني، وافقه كثير من الذين معه فوثبوا عليه فضربوه حتى كاد أن يقتل.

ثم كان لهم مجمع ثالث بعد ثمان وخمسين سنة من المجمع الأول اجتمع الوزراء، والقواد، إلى الملك.

وقالوا: إن مقالة الناس قد فسدت، وغلب عليهم مقالة أربوس فجمع الأساقفة.

فاجتمع بقسطنطينية منهم مائة وخمسون، فنظروا في مقالة أربوس.

وكان من مقالته: إن روح القدس مخلوق مصنوع، ليس بإله.

فقال بترك[1] الإسكندرية: ليس لروح القدس عندنا معنى، غير روح الله، وليس روح الله شيء غير حياته.

فإذا قلنا إن روح القدس مخلوق، فقد قلنا: إن روح الله مخلوق، وإذا قلنا: إن روح الله مخلوق، فقد قلنا إن حياته مخلوقة، فقد جعلناه غير حي، ومن جعله غير حيّ، فقد كفر، ومن كفر وجب عليه اللعن.

فلعنوا بأجمعهم، أربوش[2] وأشياخه، وأتباعه.

ثم كان لهم مجمع رابع بعد إحدى وخمسين سنة من هذا المجمع على نسطورس.

وكان مذهبه أن مريم ليست بوالدة الإله على الحقيقة، ولكن ثمة ابنان[3] الإله الذي هو موجود من الأب، والآخر إنسان الذي هو موجود من مريم، وأن هذا الإنسان الذي يقول: إنه المسيح، متوحد مع ابن الإله، وابن الإله، ليس ابناً على الحقيقة، ولكن على سبيل الكرامة، واتفاق الإسمين.

فبلغ ذلك «بتاركة» سائر البلاد، فاتفقوا على تخطئته، وجرت بينهم مراسلات في ذلك.

واجتمعوا، وأرسلوا إليه للمناظرة فامتنع، فأوجبوا عليه اللعن.

فلما لعنوه غضب له «بترك إنطاكية» فجمع أساقفته الذين قدموا معه وناظرهم فقطعهم وتقاتلوا، ووقع الحرب، ثم وقع الصلح وأنفذوا لعن نسطورس.

(١) أي بطريق. وجمعه بطارق.

(٢) عندنا نسختان. في إحداهما «أربوس» والله أعلم.

(٣) وفي نسخة «إنسان».

ولم تزل مجامعهم تشتمل على مثل تلك الأقوال.

وإذا كان هذا حال المتقدمين، مع قرب عهدهم بالمسيح، وكون الدولة لهم، فما ظنك بالمتأخرين منهم؟

وهذه الأمة ارتكبت محذورين عظيمين، لا يرضى بهما ذو عقل.

أحدهما: الغلو في المخلوق، حتى جعلوه شريك الخالق وجزءاً منه، وإلهاً آخر معه.

الثاني: تنقص الخالق وسبه، ورميه بالعظائم.

حيث زعموا أنه ـ تعالى ـ نزل من العرش، ودخل في فرج امرأة، وأقام هناك تسعة أشهر، ثم خرج رضيعاً صغيراً، حتى انتهى الحال إلى أن صفعته اليهود وصلبوه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وعذرهم في ذلك أقبح من قولهم.

فإن أصل معتقدهم أن أرواح الأنبياء كانت في الجحيم في سجن إبليس، من عهد آدم إلى زمن المسيح بسبب خطيئة آدم.

وكان كلما مات واحد من بني آدم، أخذه إبليس وسجنه في النار بذنب أبيه.

فلما أراد الله خلاصهم تحيَّل على إبليس فنزل عن كرسي عظمته، والتحم ببطن مريم حتى ولد، وشب، وصار رجلاً.

فمكن أعداءه اليهود من نفسه حتى صلبوه وقتلوه، فخلص أنبياءه ورسله، وفداهم بنفسه إلا من أنكر صلبه، أو شك فيه، وقال بأن الإله يجل عن ذلك فهو في سجن إبليس معذب، حتى يقر بذلك.

فعجَّزوا الرب، وعطَّلوه عن القدرة على تخليص الأنبياء، ونسبوا إليه الظلم بحبسهم بذنب أبيهم، ونسبوا إليه ما لا يليق بآحاد المخلوقين، فضلاً عن الخالق جل وعز.

وهم يعظمون الصليب، لأنه صلب عليه، ولو كان لهم عقل لما كان الصليب حقيقاً بذلك، بل ـ على تقدير زعمهم ـ يستحق التحريق والإهانة.

فصل

ورهبانهم ليسوا على شيء من الدين، وإنما مدار أمرهم على نصب حبائل الحيل، ليقتنصوا بها عقول العوام، ويستدرُّوا أموالهم.

فمن ذلك ما يفعلونه في عيدهم المسمى «عيد النور» ببيت المقدس.

يجتمعون إلى بيت فيه قنديل معلق، لا نار فيه، فإذا تلا أحبارهم الإنجيل، ورفعوا أصواتهم، وابتهلوا بالدعاء، إذا نار قد نزلت من سقف البيت، فتقع على ذُبالة القنديل، فيشرق ويشتعل، فيضجون ضجة واحدة، ويأخذون في البكاء والشهيق.

قـال أبـو بكـر الـطرطـوسي : فلمـا كـان ببعض السنين نُمِيَ هـذ الخبـر إلى والٍ لبيت المقدس في ذلك العام، يسمى «سقمان» فأنفذ إلى بتاركتهم: إني نازل إليكم في يوم هذا العيد لأكشف حقيقة ما تقولون.

فإن كان حقاً، ولم يتضح لي وجه الحيلة فيه، أقررتكم عليه وعظمته بعلم، وإن كان مخرفة على عوامكم، أوقعت بكم ما تكرهون.

فصعب ذلك عليهم جداً، وسألوه ألا يفعل، فأبى، فحملوا لـه مالاً عـظيماً فـأخذه وأعرض عنهم.

قال الطرطوسي: اجتمعت بأبي محمد بن الأقدم بالإسكندرية فحدثني أنهم يأخذون خيطاً دقيقاً من نحاس، ويجعلونه في وسط قبة البيت إلى رأس الفتيلة التي في القنديـل، ويدهنونه بدهن اللبان، والبيت مظلم، بحيث لا يدرك الناظرون الخيط النحاس.

وقد عظموا ذلك البيت، ولا يمكنون أحداً من دخوله وفي رأس القبة رجل.

فإذا قسموا ودعوا، ألقى على ذلك الخيط النحاس شيئاً من نار النفط، فيجري النار مع دهن اللبان، حتى تلقى الفتيلة.

ومن حيلهم أيضاً أنه كان بأرض الروم في زمن «المتوكل» كنيسة إذا كان في يوم عيدها، يحج الناس ويجتمعون عند صنم فيها، فيشاهدون ثدي ذلك الصنم في ذلك اليوم، يخرج منه اللبن، وكان يجتمع للسادن ذلك اليوم مال عظيم.

فبحث الملك عنها، فانكشف أمرها، فوجدوا القَيِّمَ قد نقب من وراء الحائط نقباً إلى ثدي الصنم، وجعل فيها أنبوبة من رصاص، وأصلحها بالجير ليخفي أمرها، فإذا كان يوم العيد فتحها وصب اللبن فيها، فيجري إلى الثدي فيقطر منه.

فيعتقد الجهال أن هذا سر في الصنم، وأنها علامة من الله لقبول قربانهم.

فلما انكشف له، أمر بضرب عنق السادن، ومحق الصور من الكنائس.

ومن عجائب ما وقع من هذه الأمة أنهم زادوا جمعة في ابتداء صومهم، يصـومونهـا لـ «هرقل» ملك بيت المقدس.

وذلك أن الفرس لما ملكوا بيت المقدس، وقتلوا النصارى، وهدموا الكنائس، أعانهم اليهود، وأكثروا من قتل النصارى معهم، بل كانوا أكثر فتكاً فيهم من الفرس.

فلما سار «هرقل» استقبله اليهود بالهدايا، وسألوه أن يكتب لهم عهداً، ففعل، فلما دخل بيت المقدس شكا، إليه من فيه من النصارى ما فعله اليهود بهم، فقال لهم «هرقل»: وما تريدون مني؟ قالوا: تقتلهم، قال: كيف أقتلهم، وقد كتبت لهم عهداً، وأنتم تعلمون ما في نقض العهد؟ فقالوا: إنك حين أعطيتهم العهد، لم تدر ما فعلوا من قتل النصارى، وهدم

الكنائس. وقتلهم قربان إلى الله ونحن نتحمل عنك هذا الذنب ونسأل المسيح أن لا يؤاخذك به، ونجعل لك جمعة كاملة في بدء الصوم، نصومها ونترك فيها أكل اللحم ما دامت النصرانية، ونكتب بذلك إلى جميع الآفاق.

فأجابهم وقتل من اليهود ـ حول بيت المقدس وجبل الخليل ـ ما لا يحصى كثرة.

وأهل بيت المقدس، وأهل مصر، يصومون تلك الجمعة، وبقية أهل الشام والروم يتركون أكل اللحم فيها، ويصومون الأربعاء والجمعة.

ومن تلاعبه بهم أعيادهم، فإنها ـ كلها ـ موضوعة، محدثة بآرائهم.

فمنها «عيد ميكائيل» سببه أنه كان بالإسكندرية صنم، وكان جميع من بمصر والإسكندرية، يعيدون له عيداً عظيماً، فأراد «بترك» منهم كسره فامتنعوا فاحتال عليهم فقال: إن هذا الصنم لا ينفع ولا يضر، فلو جعلتهم هذا العيد، والذبائح لميكائيل، ملك الله، لشفع لكم عند الله فأجابوه إلى ذلك، وإلى كسر الصنم، فنقلهم من كفر إلى كفر.

وكذا «عيد الصليب» وهو ـ على زعمهم ـ في الوقت الذي ظهر فيه صليب عيسى، الذي صُلِبَ عليه بعد أن خفي عليهم.

وجعل اليهود موضعه مزبلة، لما كان النصارى يترددون إليه ويتبركون به، ويحكون في ذلك حكاية لا أصل لها، ويقضي بفسادها العقل، لطول المدة.

ولا يبقى العود تحت التراب ثلاثمائة وثمانية وعشرين سنة، فإنه يبلى، لدون هذه المدة، ولغير ذلك مما اشتملت عليه تفاصيل هذه الحكاية من النكارة.

وأما تلاعبة بهم في صلاتهم، فمن وجوه:

أحدها: بصلاة كثير منهم بالنجاسة والجنابة، والمسيح بريء من هذه الصلاة.

ومنها: صلاتهم إلى مشرق الشمس، ومعلوم أن عيسى عليه السلام إنما كان يصلي إلى بيت المقدس.

ومنها: تصليتهم على وجوههم عند الدخول في الصلاة.

فصل
تلاعب الشيطان بالأمة الغضبية وهم اليهود

قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]. وقال: ﴿تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ

كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

وقد أمرنا الله سبحانه أن نقول في صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦ و٧].

وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون».

فأول تلاعبه بهم أن قالوا ـ في عهد نبيهم، مع قرب العهد بإنجائهم، وإغراق فرعون، وقد رأوا قوماً يعكفون على أصنام لهم ـ: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة.

ثم عبادتهم للعجل، وقد شاهدوا ما حلَّ بالمشركين من العقوبة، وشاهدوا صانعه يصنعه ويصوغه، ويصليه النار، ويضربه بالمطرقة، ويسطو عليه بالمبرد، وجعلوه إله موسى أيضاً، ونسبوا إليه عبادة الحيوان، بل عبادة أبلد الحيوانات، ونسبوا إليه الخطأ والضلال عنه فقالوا: ﴿هذا إلهكم وإله موسى فنسي﴾ [طه: ٨٨].

قال ابن عباس: أي ضل وأخطأ الطريق. وفي رواية عنه: ذهب يطلب به، فضلَّ ولم يعلم مكانه.

وقال السدي: أي ترك إلهه هاهنا، وذهب يطلبه.

قال محمد بن جرير: وكان سبب اتخاذهم العجل، وما رويناه عن ابن عباس قال: لما هجم «فرعون» على البحر، وكان على فرس أدهم حصان، فهاب، الحصان أن يقتحم في البحر، فتمثَّل له جبريل على فرس أنثى، فلما رآها الحصان تقحمَّ خلفها.

قال: وعرف «السامري» جبريل، فقبض قبضة من أثر فرسه، من تحت حافرها.

وكان السامري من قوم يعبدون البقر، فكان يحب عبادة البقر في نفسه، وكان قد أظهر الإسلام في بني إسرائيل.

ومن تلاعب الشيطان بهم في حياة نبيهم، ما قصه الله في كتابه من قولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] أي عياناً، وكذا قولهم لنبيهم: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وتبديلهم ما أمروا أن يقولوه عند دخول باب «بيت المقدس» ودخولهم على أستاههم، وقد أمروا أن يدخلوه سُجَّداً.

وكذا امتناعهم من العمل بما في التوراة حتى يلقى عليهم الجبل، كأنه ظلة.

فصل

ومن تلاعبه بهم أنهم كانوا في البرية، قد ظلل عليهم الغمام، وأنزل عليهم المنَّ والسلوى.

فملُّوا ذلك، وذكروا عيش الثوم، والبصل، والعدس، والبقل، والقثاء، فسألوا ذلك.

وهذا من سوء اختيارهم لأنفسهم، وقلة بصرهم بالأغذية النافعة، وعدولهم إلى الأغذية الضارة القليلة الغذاء.

ومن تلاعبه بهم، أن ألقى إليهم، أن الرب محجور عليه في نسخ الشرائع.

وكانت هذه الشبهة الشيطانية ترساً إلى جحد نبوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقرروا ذلك، بأن النسخ يستلزم «البداء» وهو على الله محال.

وقد أكذبهم الله سبحانه في نص التوراة كما أكذبهم في القرآن. قال تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣] إلخ الآيات المتضمنة للتصريح بكذبهم.

فإنه أخبر أن الطعام كله، كان حِلًّا لبني إسرائيل، قبل نزول التوراة سوى ما حرم إسرائيل على نفسه منه.

ومعلوم أن بني إسرائيل كانوا على شريعة أبيهم إسرائيل وملته، وأن الذي كان لهم حلالاً إنما هو بإحلال الله على لسان إسرائيل، والأنبياء بعده، إلى حين نزول التوراة.

ثم جاءت التوراة بتحريم كثير من المآكل، التي كانت حلالاً لبني إسرائيل قبل نزول التوراة، وهم يعلمون ذلك.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣] هل تجدون فيها أن إسرائيل حرم على نفسه ما حرمته التوراة عليكم، أم تجدون فيها تحريم ما خصه بالتحريم، وهو لحوم الإبل وألبانها خاصة؟.

وإذا كان إنما حرم هذا وحده، وكان ما سواه حلالاً له ولبنيه، وقد حرمت التوراة كثيراً منه، ظهر كذبكم.

فصل

قالت الأمة الغضبية: قد حظرت التوراة أموراً كانت مباحة من قبل، ولم تأت بإباحة محظور.

والنسخ الذي يمنعه هو ما أوجب إباحة محظور، لا ما أوجب تحريم ما كان مباحاً.

قالوا: وشريعتكم جاءت بإباحة كثير مما حرمته التوراة، مع أنه إنما حرم، لما فيه من المفسدة.

ويبطل شبهتهم هذه، بثبوت رفع البراءة الأصلية، ورفع الإباحة بالتحريم، فإنه تغيير لما كان عليه الحكم الاستصحابي والشرعي، بحكم آخر، لمصلحة اقتضت تغييره.

ولا فرق بين تغيير الإباحة بالتحريم، والتحريم بالإباحة.

والشبهة التي عرضت لهم في أحد الموضعين، هي بعينها في الموضع الآخر.

فإن إباحة الشيء في الشريعة. تابع لعدم مفسدته، إذ لو كانت فيه مفسدة راجحة، لم تأتِ الشريعة بإباحته.

فإذا حرمته الشريعة الأخرى، وجب ـ قطعاً ـ أن يكون تحريمه فيها هو المصلحة كما كان إباحته في الشريعته الأولى هي المصلحة.

فإن تضمن إباحة المحرم في الشريعة الأولى إباحة المفاسد ـ وحاشا لله ـ تضمن تحريم المباح في الشريعة الأولى تحريم المصالح، وكلاهما باطل.

فإذا جاز أن تأتي شريعة بتحريم ما كان إبراهيم، ومن بعده يستبيحه، فجائز أن تأتي شريعة أخرى بتحليل بعض ما كان في التوراة محظور.

وبهذه الشبهة الداحضة، ردت الأمة الغضبية نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ونبوة عيسى.

ويقال لهم أيضاً: لا يخلو المحرم، إما أن يكون تحريمه لعينه، بحيث يمنع إباحته في أي زمان، أو يكون تحريمه لما تضمنه من المفسدة.

فإن كان الأولى، لزم أن يكون ما حرمته التوراة محرماً على جميع الأنبياء، في كل زمان ومكان، من عهد «نوح» إلى خاتم الأنبياء.

وإن كان التحريم والإباحة، تابعين للمصالح، فهي تختلف بالزمان والمكان والحال، فيكون الشيء الواحد حراماً في ملة دون ملة، ووقت دون وقت، وفي مكان دون مكان، وعلى حال دون حال.

قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؟ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٦ و١٠٧] فأخبر ـ سبحانه ـ أن عموم قدرته وملكه وتصرفه في مملكته وخلقه، لا يمنعه أن ينسخ ما يشاء، ويثبت.

ومن العجب أنهم ـ مع حجرهم على الله أن ينسخ ما يشاء من شريعة موسى وغيره ـ قد صار تمسكهم في أكثر ما هم عليه، مما شرعه أحبارهم.

فمن ذلك أنهم يقولون، بتحريم مؤاكلة من لم يكن على دينهم، ومناكحته والأكل من ذبيحته، لأن علماءهم علموا أن دينهم لا يبقى ـ مع كونهم تحت الذلة ـ إلا بتنفيرهم عن مخالطة أهل سائر الأديان.

والتوراة إنما حرمت عليهم مناكحة عبدة الأصنام والشرك، وحرمت عليهم الذبائح التي يتقرب بها للأصنام، لأنها مما لم يذكر اسم الله عليه.

فأما الذبائح التي لم تذبح قرباناً، فلم تحرمها التوراة.

فما بال هؤلاء لا يأكلون ذبائح المسلمين، وهم يذكرون اسم الله عليها؟

وقد ألف علماؤهم كتابين، يسمى أحدهما «المشنا» وقدره نحو ثمانمائة ورقة والآخر يسمى «التلمود» ومقداره نصف جمل بغل.

ولم يكن مؤلفه واحداً، بل ألفه جيل بعد جيل، وهما مشتملان على ما أحدثوه مما لم يكن في التوراة.

واختلقوا أيضاً كتاباً في الذباحة، ووضعوا فيه من التشديدات والآصار، ما لا أصل له.

فمن ذلك أن ينفخ الرئة حتى تمتلىء هواء، ويتأملونها، هل يخرج الهواء من ثقب منها أم لا؟.

فإن خرج منها الهواء حرّموها، وإن كان بعض أطراف الرئة لاصقاً ببعض لم يأكلوه.

وأمروا الذي يتفقد الذبيحة أن يُدخِل يده في بطن الذبيحة، ويتأمل بأصابعه، فإن وجد القلب ملتصقاً إلى الظهر، أو أحد الجانبين ـ ولو كان الالتصاق بعرق دقيق كالشعرة ـ حرموه وسموه «طريفاً» يعنون بذلك أنه نجس، وأكله حرام.

وهذه التسمية هي أصل بلائهم، وذلك أن التوراة حرمت عليهم أكل الطريفا، وهي الفريسة التي يفترسها الأسد، أو الذئب، أو غيرهما، من السباع.

وهو الذي عبر عنه القرآن بقوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣].

والدليل على ذلك أنه قال في التوراة: «ولحم في الصحراء فريسة لا تأكلوا، وللكلب ألقوه».

وأصل لفظة «طريفا» طوارف، وقد جاءت هذه اللفظة في التوراة في قصة «يوسف» لما جاء إخوته على قميصه بدم كذب، وزعموا أن الذئب افترسه.

وإنما قال في التوراة: «ولحم في الصحراء فريسة، لا تأكلوا» والغالب[1] أن الفريسة إنما توجد في الصحراء.

---

(١) قوله: والغالب إلخ الصواب أن يقال: لأن الغالب إلخ ليصح جعل الكلام علة لتقييد كون الفريسة في الصحراء، لأنه إنما ساق هذه العبارة لبيان وجه التقييد المذكور.

وكان سبب نزول هذا عليهم، أنهم كانوا ذوي أخبية يسكنون البر، لأنهم مكثوا يترددون في التيه أربعين سنة، وكانوا لا يجدون طعاماً إلا المنَّ والسَّلْوَى، وهو طائر صغير يشبه السماني، وفيه من الخاصية، أن أكل لحمه يلين القلب، فإن هذا الطائر يموت إذا سمع الرعد، فألهمه الله أن يسكن جزائر البحر التي لا يكون بها مطر ولا رعد.

فكان اغتذاؤهم به كالدواء، لقسوة قلوبهم.

والمقصود هنا تعدّيهم في التسمية بـ «الطريفا»، ووضعهم لها في غير محلها.

والقصد بما ابتدعوه التنفير من سائر الأمم، وإيهام الانفراد بما لم يعرفوه.

وكلما كان الواحد من علمائهم أكثر تكلفاً، كان عندهم هو العالم الرباني.

وما من جماعة منهم في بلدة إلا وإذا قدم عليهم عالم من أهل دينهم من بلاد بعيدة، يظهر لهم الخشونة في دينهم، والمبالغة في الاحتياط، ولا يزال يستنكر شيئاً من أحوالهم، وينسبهم إلى عدم التشدد في الدين.

وقصده، إما الرياسة عليهم، وإما تحصيل شيء من المآرب.

وإذا أراد المقام عندهم تأمل سكين ذبحهم، ويقول: أنا لا آكل إلا من ذبيحة يَدِي، ولا يزال كذلك.

فإذا قدم عليهم قادم، وخاف المقيم أن يعترضه ذلك القادم، تلقاه وأكرمه، وسعى في موافقته وتصديقه.

فيستحسن ما فعله الأول ويقول لهم: لقد أعظم الله ثواب فلان إذ قوَّى ناموس الدين في قلوب هذه الجماعة شَيَّدَ أشباح الشرع عندهم.

وإذا لقيه يظهر من مدحه وشكره والدعاء له، وإن كان القادم الثاني منكراً لما جاء به الأول من التشديد والتضييق، ولم يقع ـ عندهم ـ بموقع، وربما نسبوه إلى الجهل، أو رِقَّة الدين. لأنهم يرون التضييق وتحريم الحلال، هو الدين.

فهم ـ أبداً ـ يعتقدون الصواب والحق، مع من تشدد. هذا إذا كان القادم من فقهائهم.

فأما إذا كان من عبادهم وأخبارهم فهناك ترى العجب العجاب، من الناموس الذي يعتمده، والسنن التي يحدثها، ويلحقها بالفرائض، فتراهم مسلمين له، وهو يحتلب درَّهم، ويجتلب درهمهم.

فصل

ومن تلاعبه بهم، أنهم إذا شق عليهم شيء من التكاليف، طلبوا التخلص منه، بوجوه الحيل. فإن أعيتهم الحيل، قالوا: هذا كان علينا، لما كان لنا الملك والرياسة:

فمن ذلك أن من أحكام شريعتهم، أنه إذا أقام أخوان في موضع، ومات أحدهما، ولم يعقب ولداً، فلا تخرج امرأة الميت إلى رجل أجنبي، بل ولد حموها ينكحها، وأول ولد ينسب إلى أخيه الدارج.

فإن كان مبغضاً لها، أو كانت هي زاهدة في نكاحه، فعلوا حيلة، وهي أن يحضر عند الحاكم، ويلقنوها أن تقول: إن ابن حَمِي، أبى أن يقيم لأخيه مقاماً[1] في بني إسرائيل، لم يرد نكاحي.

فيحضره هناك ويكلفه أن يقول: ما أردت نكاحها، فتتناول المرأة بحقه، فتخرجه من رجله، وتمسكه بيدها، وتبصق في وجهه، وتنادي عليه، كذا فليصنع الرجل الذي لا يبغي بيت أخيه.

ويُدْعَى ـ بعد ذلك ـ بالمخلوع، وبنوه، بـ «ببني المخلوع» فيلزمونها بالكذب عليه، إن أراد نكاحها وكرهته هي.

فإذا لقنوها هذه الألفاظ، قالتها، فيأمرونه بالكذب، ولعل ذلك سؤله ومنيته، فيأمرونه بأن يكذب.

لم يكفهم أن كذبوا عليه، وألزموه أن يكذب حتى سلطوها أن تبصق في وجهه وتخزيه، ويسمون هذه، مسئلة اليتامى والجالنوس.

وقد تقدم من التنبيه على حيلهم في استباحة محارم الله، ما عرفت، فهم بيت الحيل، والكيد، والمكر، والخبث.

وقد أرادوا قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فصعدوا على سطح، وأخذوا رحًى، أرادوا طَرْحها عليه، وهو جالس في ظل حائط، فأتاه الوحي بذلك وظاهروا عليه أعداءه وأرادوا قتله بالسُّم، فأعلمه الله به، فسحروه حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله، ولم يزالوا في الكيد والمكر.

ومن تلاعبه بهم أنهم ينتظرون قائماً من ولد «داود» إذا حرك شفتيه بالدعاء، مات جميع الأمم، وزعموا أنه «المسيح» الذي وُعِدُوا به.

وهم ـ في الحقيقة ـ إنما ينتظرون مسيح الضلالة، وهو الدجال، فهم أكثر أتباعه، وإلا فمسيح الهدى «عيسى بن مريم صلوات الله عليه» يقتلهم ولا يُبْقِي منهم أحداً.

والأمم الثلاث، تنتظر منتظراً، يخرج في آخر الزمان، فإنهم وُعِدُوا به.

والمسلمون ينتظرون المسيح عيسى ابن مريم، وينتظرون خروج «المهديّ» من أهل بيت النبوة، يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جوراً.

---

(١) قوله: مقاماً: وفي نسخة، إثماً.

فصل

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة الغضبية، أنهم ـ في العشر الأولى من الشهر الأول من كل سنة ـ يقولون في صلاتهم: كم تقول الأمم: أين إلههم؟ انتبه، كم تنام يا رب؟ استيقظ من قدرتك.

وإنما أقدموا على هذه الكفريات من شدة ضجرهم من الذل والعبودية، وانتظار فرج، لا يزداد منهم إلا بُعداً، ويظنون أنها تقع من الله بموقع عظيم.

ومن ذلك أنهم ينسبون إلى الله الندم على ما يفعل.

فمن ذلك قولهم في التوراة التي بأيديهم:

وندم الله على خلق البشر، وشق عليه، وعاد في رأيه، وذلك عندهم في قصة نوح.

زعموا أنه لما رأى ـ تعالى ـ فساد قوم «نوح» وأن كفرهم وشرهم قد عظم، ندم على خلق البشر.

وكثير منهم يقولون: إنه بكى على الطوفان حتى رمد، وعادته الملائكة، وأنه عضَّ على أنامله، حتى جرى الدم.

وقد واجهوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، بمثل هذه الكفريات.

فقال قائل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استراح».

فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأنزل الله ـ تكذيباً لهم ـ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ * فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [قٓ: ٣٨ و ٣٩].

فصل: في بيان أن اليهود يقدحون بالأنبياء

ومن تلاعبه بهم، أنهم يقدحون في الأنبياء.

وقد آذوا «موسى» في حياته، ونسبوه إلى ما بَرَّأه الله منه.

ونهى الله عن مثل فعلهم فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: ٦٩].

وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى سَوْأة بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالت بنو إسرائيل: ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر، فذهب موسى يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرَّ الحجر بثوبه، قال: فجمح موسى بأثره يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر،

حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سَوْأته، وقالوا: والله ما بموسى بأس».

وقيل في تفسير الآية: أنه صعد «موسى» و«هارون» الجبل، فمات هارون، فاتّهموه بقتله، فأمر الله الملائكة فحملته وشافهت بني إسرائيل موته.

وقد بالغوا في عداوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقول والفعل، وقدحوا في كثير من الأنبياء.

ومن ذلك ما نسبوه إلى نص التوراة: أنه لما أهلك الله قوم لوط ولم يَنْجُ إلا «لوط» عليه السلام وابنتاه، قالت إحدى ابنتيه للأخرى: هلم نَسْقِ أبانا خمراً، ونضاجعه، لنستبقي من أبينا نسلاً.

وأعجب من ذلك أن في التوراة التي بأيديهم أن يهوذا، ابن يعقوب، زوج ولده الأكبر بامرأة يقال لها «تاما» وكان يأتيها مستديراً، فغضب الله من فعله فأهلكه، فزوج بها «يهوذا» ولده الآخر فكان يعزل عنها، علماً منه بأن أول مولود ينسب إلى أخيه، فكره الله منه ذلك فأماته، فأمرها «يهوذا» باللحاق ببيت أبيها حتى يكبر ولد صغير له ويتم عقله، حذراً من أن يصيبه ما أصاب أخويه، فأقامت في بيت أبيها، وصعد يوماً إلى منزل له فلبست زوجة ابنه زيّ الزّواني، وتعرّضت له، فرادوها، ورهن عندها عصاه وخاتمه بأجرتها، ودخل بها، فعلقت منه فلما أخبر «يهوذا» أن زوجة ابنه علقت من الزنا، أذن بإحراقها فبعثت إليه بخاتمه وعصاه، فاعتذر بأنه لم يعرفها، ولم يستحل معاودتها، قالوا ومن ولدها من ذلك الزنا «داود» عليه السلام.

ومن أكاذيبهم أن الزوج إذا راجع زوجته بعد أن طلقها ونكحت غيره، كان أولادهما أولاد زنا.

قالوا: والمسلمون أولاد زنا بهذه الواسطة، قالوا: وعبدالله بن سلام هو الذي وضع ذلك، قصد به أن يجعل أولاد المسلمين أولاد زنا.

قالوا: وكان «محمد» قد رأى أحلاماً تدل على أنه صاحب دولة، فسافر إلى الشام في تجارة لخديجة، اجتمع بأحبار يهود، وقص عليهم أحلامه، فعلموا أنه صاحب دولة فأصحبوه «عبدالله بن سلام» فقرأ عليه علوم التوراة، ونسبوا الفصاحة والإعجاز اللذين في القرآن إلى «عبدالله بن سلام».

وهذا غير مستنكر من أمة قدحت في معبودها، ونسبته إلى ما لا يليق بجلاله، ورمت أنبياءه بالعظائم كقولهم: عيسى عليه السلام ولد غية، ونسبتهم لأمه إلى الفجور، وقولهم في «لوط» إنه وطىء ابنتيه وهو سكران، ونسبة السحر إلى «سليمان» وأنه ملك ساحر.

وقولهم في «يوسف» إنه حل سراويل سيدته، وقعد منها مقعد الرجل من امرأته، فانشق الحائط، ورأى أباه «يعقوب» عاضاً على أنامله.

فلم يقم حتى نزل عليه «جبريل» فقال: يا يوسف، تكون من الزناة، وأنت ـ معدود عند الله ـ من الأنبياء؟ فلم يرتدع عن الفاحشة إلا بذلك، وفي هذا غاية الذم.

وقولهم: إن عيسى كان يداوي المرضى بالأدوية، ويوهم أن ذلك حصل بدعائه.

ومن العجب أن في التوراة التي بأيديهم لا يزول الملك من آل «يهوذا» إلى أن يأتي المسيح، وفي ضمن هذا إقرارهم بنبوة «المسيح» فإنهم كانوا أصحاب دولة، انقضى ملكهم بظهوره.

قالوا: وهو ولد يوسف النجار لغية لا لرشدة، إلا أنه عرف الاسم الأعظم، مع قولهم بأن موسى عليه السلام اطلع على الاسم المركب، من اثنين وأربعين حرفاً، وبه شق البحر، واتفق له سائر المعجزات.

ولم يجعلوا ذلك قادحاً في نبوته، كما توسلوا به إلى جحد نبوة عيسى عليه السلام.

حتى قال بعضهم: موسى أعلمه الله بذلك، و«عيسى» إنما يعلمه من حيطان بيت المقدس، وهذا من مكابرتهم وبهتهم.

فصل: في الكلام على تبديل التوراة وتحريفه

وقد اختلف في التوراة التي بأيديهم، هل هي مبدلة أم التبديل وقع في التأويل دون التنزيل؟ على ثلاثة أقوال:

١ ــ قالت طائفة: كلها أو أكثرها مبدل، وغلا بعضهم حتى قال: يجوز الاستجمار بها.

٢ ــ وقالت طائفة من أئمة الحديث والفقه والكلام: إنما وقع التبديل في التأويل.

قال البخاري في صحيحه: «يحرفون» يزيلون، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله، ولكنهم يتأولونه على غير تأويله، وهي اختيار الرازي أيضاً.

وسمعت شيخنا يقول: وقع النزاع بين الفضلاء، فأجاز هذا المذهب ووهَّى غيره، فأنكر عليه، فأظهر خمسة عشر نقلاً به.

ومن حجة هؤلاء، أن التوراة قد طبقت مشارق الأرض ومغاربها، وانتشرت جنوباً وشمالاً، ولا يعلم عدد نسخها إلا الله، فيمتنع التواطؤ على التبديل والتغيير في جميع تلك النسخ حتى لا يبقى في الأرض نسخة إلا مبدلة، وهذا مما يحيله العقل.

قالوا: وقد قال الله لنبيه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

قالوا: وقد اتفقوا على ترك فريضة «الرَّجْم» ولم يمكنهم تغييرها من التوراة.

ولذا ـ لما قرأوها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ وضع القارىء يده على آية الرجم.

فقال له «عبدالله بن سلام»: ارفع يدك، فرفعها. فإذا هي تلوح تحتها.

وتوسطت طائفة فقالوا: قد زيد فيها وغُيِّر أشياء يسيرة جدًّا، واختاره شيخنا في «الجواب

الصحيح لمن بدل دين المسيح» قال: وهذا كما في التوراة عندهم: إن الله سبحانه قال لإبراهيم: اذبح لابنك بكرك، أو وحيدك إسحٰق.

قلت: والزيادة باطلة من وجوه عشرة.

الأول: أن بكره، ووحيده إسماعيل باتفاق الملل الثلاث.

الثاني: أنه سبحانه أمر إبراهيم أن ينقل هاجر وابنها إسماعيل عن سارة، ويسكنها في برية «مكة» لئلا تغار «سارة» فأمره بإبعاد السرية وولدها عنها، فكيف يأمر ـ بعد هذا ـ بذبح ابن سارة وإبقاء ابن السرية؟ هذا مما لا تقتضيه الحكمة.

الثالث: أن قصة الذبح كانت بمكة قطعاً، ولذا جعل الله سبحانه ذبح الهدايا والقرابين بمكة، تذكيراً للأمة بما كان من إبراهيم مع ولده هنالك.

الرابع: أن الله بَشَّرَ سارة أم إسحاق بإسحاق، ومن ورائه يعقوب، فَبَشَّرها بهما جميعاً.

فكيف يأمر ـ بعد ذلك ـ بذبح «إسحاق» وقد بشر أبويه بولد ولده؟

الخامس: أن الله لما ذكر قصة الذبح وتسليمه نفسه لله، وإقدام إبراهيم على ذبحه، وفرع من قصته، قال بعدها: ﴿وَبَشَّرْنَاه بِإِسْحٰقَ نَبِيّاً مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] فشكر الله له استسلامه، وَبَذْلَ ولده له، وجعل من آياته على ذلك أن آتاه إسحاق، فنجا إسماعيل من الذبح، وزاد عليه إسحاق.

السادس: أن إبراهيم عليه السلام سأل ربه الولد، فأجاب دعاءه، وبشره به، فلما بلغ معه السَّعْي أمره بذبحه قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ * رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ * فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٩١ ـ ١٠١].

فهذا دليل على أن هذا الولد إنما بُشِّرَ به بعد دعائه وسؤاله ربَّه، أن يهب له ولداً.

وهذا المبشَّرُ به، هو المأمور بذبحه قطعاً، بنص القرآن.

وأما إسحاق، فإنه بَشَّرَ به من غير دعوة منه، بل على كبر السن، وكون مثله لا يولد له، وإنما كانت البشارة به لامرأته «سارَّة» ولذا تعجبت من حصول الولد منها.

وانظر تفاوت سياق البشارتين، فإنه ـ في الأولى ـ قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ * رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ * فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٩١ ـ ١٠١].

وفي الثانية: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ، فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ * فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ * وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً؟ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ * قَالُوا: أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ؟﴾ [هود: ٦٩ ـ ٧٣] وكون مخرج إحدى البشارتين غير مخرج الأخرى والبشارة الأولى كانت له، والثانية كانت لها.

والبشارة الأولى، هي التي أُمِرَ فيها بذبح من بُشِّرَ به فيها، دون الثانية.

السابع: أن إبراهيم لم يقدم بإسحاق إلى مكة البتة، ولم يفرق بينه وبين أمه وكيف يأمر الله أن يذهب بابن امرأته، فيذبحه بموضع ضرتها وفي بلدها، ويدع ابن ضرتها؟.

الثامن: أن الله لما اتخذ إبراهيم خليلاً، والخلة تتضمن أن يكون قلبه كله متعلقاً بربه، ليس فيه سعة لغيره، فلما سأل الولد، وهب له إسماعيل، فتعلق به شعبة من قلبه.

فأراد خليله أن تخلص تلك الشعبة له، فامتحنه بذبح ولده، فلما امتثل، خلصت تلك الخلة لله، فنسخ الأمر بذبحه، لحصول الغرض، وهو العزم، وتوطين النفس على الامتثال.

ومن المعلوم أن هذا، إنما يكون في أول الأولاد، لا في آخرها.

فلما حصل هذا المقصود مع الولد الأول، لم يحتج إلى مثله مع الولد الآخر، فإنه لو زاحمت محبة الولد الآخر الخلة، لأمر بذبحه.

فلو كان المأمور بذبحه هو الولد الآخر، لكان قد أقره في الأول على مزاحمة الخلة به مدة طويلة، ثم أمره بما يزيل المزاحم بعد ذلك، وهُوَ خلاف مقتضى الحكمة، فليتأمل.

التاسع: أن إبراهيم إنما رزق إسحاق على الكبر، وإسماعيل رزقه في عنفوان شبابه. والعادة أن القلب أعلق بالأول.

العاشر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفتخر بأنه ابن الذبيحين، يعني أباه «عبدالله» وجده «إسماعيل».

والمقصود أن هذه اللفظة، مما زادوه في التوراة.

والسبب في ذلك أن موسى عليه السلام صان التوراة عن بني إسرائيل خوفاً من افتراقهم بعده في تأويلها، وتفرقهم أحزاباً.

وإنما دفعها إلى الأئمة بني لبوى الأسودة، واحدة اشتملت على ذم طبائعهم، وأنهم سيخالفون شريعة التوراة، وأن السخط يأتيهم بعد ذلك، لتكون شاهدة عليهم.

ولم يكن حفظ التوراة فرضاً عليهم، ولا سنة، بل كان الواحد يحفظ فصلاً منها، والآخر يحفظ فصلاً آخر.

فلما قتل «بختنصَّر» من يحفظ أكثر التوراة من الأئمة الهارونيين، وأحرق هياكلهم، جمع «عُزَير» من محفوظاته، ما اجتمعت منه هذه التوراة التي بأيديهم وأملى ذلك ـ غيباً ـ عليهم.

ولذا بالغوا في تعظيمه حتى غلوا فيه.

فهذه التوراة الموجودة عندهم من إملاء «عزير» فيها كثير من التوراة، ثم تداولتها أمة قد مزَّقها الله فلحقها أمور ثلاثة:

الأول: بعض الزيادة والنقصان.

الثاني: اختلاف الترجمة.

الثالث: اختلاف التأويل، ويذكر من ذلك أمثلة.

المثال الأول: ما تقدم من قوله: «ولحم في الصحراء فريسة، لا تأكلوا، وللكلب ألقوه» وتقدم بيان تحريفهم له.

المثال الثاني: قوله في التوراة: «نبياً أقيم لهم من وسط إخوتهم» فحرفوا تأويله، وقالوا: «هي بشارة نبي من بني إسرائيل» وهو باطل من وجوه:

الأول: أنه لو أراد ذلك، لقال من أنفسهم.

الثاني: أن المعهود من الإخوة في التوراة، خلاف ما قالوا.

ففي الجزء الأول من السفر الخامس: «أنتم عامرون من لحوم إخوتكم «بني العيص» القدس في «سيعير» وإياكم أن تطمعوا في شيء من أرضهم».

فإذا كان بنو العيص إخوة لبني إسرائيل، فكذلك بنو إسماعيل.

الثالث: أن هذه البشارة لو كانت لـ «شَمْويل» أو غيره من بني إسرائيل لم يصح أن يقال: بنو إسرائيل إخوة بني إسرائيل.

الرابع: أنه قال: «أقيم لهم نبياً مثلك» وفي موضع آخر: «أنزل عليهم توراة مثل توراة موسى».

ومعلوم، أن ليس في بني إسرائيل من نزل عليه توراة مثل توراة موسى إلا محمد، والمسيح، لكن المسيح من أنس بني إسرائيل.

المثال الثالث: قوله في التوراة «جاء الله من طور سينا» وأشرق نوره من «سيعير» واستعلن من جبال «فاران» ومعه ديوان المقدسين».

وهم يعلمون أن جبل «سيعير» جبل السراة الذي يسكنه بنو العيص، الذين آمنوا بعيسى، وأن هذا الجبل كان مقام المسيح، وأن سينا هو جبل الطور.

وأما جبال فاران، فهم يحملونها على جبال الشام تحريفاً، وإلا فإنها جبال مكة.

و «فاران» من أسماء مكة وعليه نص التوراة «أن إسماعيل لما فارق أباه أقام في برية «فاران» وأنكحته أمه امرأة من أرض مصر فثبت بنص التوراة أن جبال «فاران» مسكن ولد إسماعيل.

فإذا كانت التوراة قد أشارت إلى نبوةٍ تنزل على جبال «فاران» لزم أنها تنزل على ولد إسماعيل، لأنهم سكانها.

ومن المعلوم أنها لم تنزل على غير محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فهذه فصول مختصرة في كيد الشيطان وتلاعبه بالأمم، ليعرف بها المسلم قدر رحمة الله عليه، وما منَّ به عليه من العلم والإيمان. انتهى من «إغاثة اللهفان» للحافظ «ابن القيم» رحمه الله تعالى، مُلخّصاً.

الدين الخالص

تأليف

السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري
المتوفى سنة ١٢٥٣هـ

ضبطه وصححه وخرج آياته

محمد سالم هاشم

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٣ ٦٠٢١ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٦٠٢١٣٣ /٩٦١١/ ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

النصيب الثاني

في بيان الاعتصام بالسنّة والاجتناب عن البدعة وهو معنى أشهد أن محمداً رسول الله

وإنك إذا جمعت هذين النصيبين، وأسفر لك الصبح في العينين، عرفت أن هذا الكتاب كالشرح للكلمة الطيبة التي هي: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» اللهم أحينا على هذه الكلمة، وأمتنا عليها.

باب في الاعتصام بالسنة والاجتناب عن البدعة

قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ [آل عمران: ١٠٣] الحبل، لفظ مشترك وأصله - في اللغة - السبب الذي يُتوصَّل به إلى البغية.

وهو إما تمثيل، أو استعارة مصرحة أصلية، تحقيقية.

أمرهم سبحانه بأن يجتمعوا على التمسك بدين الإسلام، أو بالقرآن، وقد وردت أحاديث بأن كتاب الله هو حبل الله، وأن القرآن هو حبل الله المتين.

قال أبو العالية: بالإخلاص لله وحده، وعن الحسن، بطاعته، وعن قتادة بعهده وأمره.

وعن ابن زيد بالإسلام، ولا تفرقوا بعد الإسلام كما تفرقت اليهود والنصارى، أو كما كنتم في الجاهلية متدابرين.

وقيل: لا تحدثوا ما يكون عنه التفرق، ويزول معه الاجتماع.

والمعنى: نهاهم عن التفرق الناشىء عن الاختلاف في الدين، وعن الفرقة لأن كل ذلك عادة الجاهلية.

والنَّهْيُ أصل في التحريم، وقد خالف أكثر الناس هذا النَّهْي، وتفرقوا فِرَقاً، وتحزَّبوا أحزاباً، وتحنَّفوا، وتشفَّعوا، وتملَّكوا، وتَحَنْبَلُوا، وأحدثوا بِدعاً وأقيسة، زال معها الاجتماع والائتلاف، وجلس موضعهما التباين والاختلاف وقد كانوا مسمَّيْنَ بأهل السنّة والجماعة، فصاروا مسمين بأهل البدعة والفرقة ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

أمرهم بأن يذكروا نعمة الله عليهم لأن الشكر على الفعل أبلغ من الشكر على أثره.

وبين لهم من هذه النعمة ما يناسب المقام، وهو أنهم كانوا أعداء مختلفين، يقتل بعضهم بعضاً وينهب بعضهم بعضاً فأصبحوا ـ بسبب هذه النعمة ـ إخواناً في الدين والولاية.

قال ابن عباس: كانت الحرب بين «الأوس» و«الخزرج» عشرين ومائة سنة، حتى قام الإسلام وأطفأ الله ذلك وألَّف بينهم.

قلت: وسياق الآية الشريفة يشير إلى إيثار الائتلاف، والكون على صفة الأخوة، ويرشد سياقها إلى الاعتصام بالكتاب والسنّة، في حكمة، وينهى عن الافتراق.

وكل آفة جاءت في الإسلام، وكل بلاء شمل المسلمين، فإنما هو من هذه الفرقة وترك الاعتصام بالقرآن والحديث، وصار أهل الملة الإسلامية اليوم، يضلل بعضهم بعضاً ويبدِّع أحدهم الآخر، ويكفر بعضهم بعضاً، ويرد بعضهم على بعض في التأليفات، من غير قرآن ولا برهان، وعاد الزمان كما كان في الجاهلية إلا من رحمه الله تعالى.

وهذا من أشراط الساعة وأسباب غربة الإسلام وأهله، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] هم اليهود والنصارى، عند جمهور المفسرين.

فقد تفرق كل منهم فرقاً، واختلف كلٌ منهم باستخراج التأويلات الزائغة وكتم الآيات النافعة وتحريفها، لما أخلدوا إليه من حطام الدنيا.

ويدل له حديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة».

قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي» رواه الترمذي.

وفي رواية أحمد، وأبي داود، عن معاوية «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة الخ».

وهذا الحديث نص في محل النزاع، فإنه يدل على أن الفرقة الناجية هي التي يقال لها اليوم، أهل السنّة والجماعة.

وفي حق هـذه الجماعـة قال رسـول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم: «ويد الله على الجماعة ومن شذ، شذ في النار» أخرجه الترمذي عن ابن عمر. وقال: «وإياكم والشعاب وعليكم بالجماعة والعامة» رواه أحمد عن معاذ بن جبل.

وروى أيضاً أحمد، وأبو داود، عن أبي ذر مرفوعاً «من فارق الجماعة شبراً، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه».

وفي الباب أحاديث، كلها تدل على أن الجماعة هي عصابة أهل الكتاب والسنّة، وأن الفرق غيرها هي الشعاب، كانت ما كانت، وأن هذه الفرقة دخلت في هذه الأمة من جهة تقليد بني إسرائيل، فإن أصل الداء من عندهم، والناس مقتدون بهم.

وفيه إشارة إلى أن المتمذهب بالمذاهب المتفرقة، خلاف مفهوم الجماعة، وأنه يخرج أهلها من الاجتماع الذي هو النور إلى الظلمات التي هي الشعاب، والمذاهب.

وقيل في الآية، هم المبتـدعة من هـذه الأمة، والبـدعة تخـالف الاعتصام بـالقرآن والحديث لأن في الإتيان بها، رفعهما كما في حديث غضيف بن الحارث يرفعه «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنّة، فتمسكٌ بسنّة، خير من إحداث بدعة» رواه أحمد.

وعن حسان قال: «ما ابتدع قوم بدعـة في دينهم إلا نزع الله من سنّتهم مثلهـا، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة» رواه الدارمي.

وقيل: المراد بالآية «الحرورية»، والأول الظاهر، وكذا الثاني.

قال بعض أهل العلم: هذا النَّهْيُ عن التفرق والاختلاف، يختص بالمسائل الأصولية.

وأما المسائل الفروعية الاجتهادية، فالاختـلاف فيها جـائز، ومـا زال الصحابـة فمن بعدهم مختلفين في أحكام الحوادث. انتهى.

وتعقبه في «فتح البيان» وقال: فيه نظر، فإنه ما زال في تلك العصور المنكر للاختلاف مـوجوداً، وتخصيص بعض المسـائل بجـواز الاختلاف فيهـا، دون البعض الآخـر، ليس بصواب. فالمسائل الشرعية متساوية الأقدام في انتسابها إلى الشرع. انتهى.

ويوضحه، أن المذاهب في الأصول ثـلاثة لا غيـر، مذهب المـاتريـدية، ومـذهب الأشعرية، ومذهب الحنابلة. والاختلاف فيما بينهم إلا في مسائل قليلة عديدة. لا تزيد على اثنتي عشرة مسألة أو نحوها.

وإنما الاختلاف الكثير الواقع هو في المسائل الفروعية التي لأجلها صارت الأمة جنوداً متفرقة، وأحزاباً متباينة، وهذا هو المنهي عنه، المذموم على لسان الله ولسان رسوله.

وكم من آياتٍ وأحاديث كثيرة في الأمر بالكون في الجماعة، والنّهي عن الفرقة ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَـاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمـران: ١٠٥] أي الحجج الـواضحات المبينـات للحق،

الموجبات لعدم الاختلاف والفرقة، فعلموها ثم خالفوها.

وهذه حال هذه الأمة الإسلامية اليوم، فإنها علمت ما ورد من الله تعالى ورسوله في ذمها، والنهي عنها ثم خالفت أوامر نبيها ونواهيه، وتمسكت بتقليدات الرجال وآراء الأحبار والرهبان، فكان اختلافها أشد كراهة، لأن العصيان بعد العلم أقبح منه على الجهل.

هذه دواوين السنّة المطهرة من كتب الصحاح الستة ونحوها، قد عمت وطابت، وهي في أيدي أهل الزمان بل في يد كل إنسان، وقد وقف عليه الفقهاء وأصحاب الرأي، وإن كان وقوفهم عليها لتأييد المذهب وتشييد النحلة، فشقاقهم ـ بعد هذا العبور والعثور ـ تفرقة واختلاف بعد مجيء البينات القرآنية والحديثية، وعلى هذا يترتب قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٥] أي لهٰؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] في الآخرة.

قال في «فتح البيان» فيه زجر عظيم للمؤمنين عن التفرقة والاختلاف، ثم ذكر حديث أبي ذر المتقدم.

وقال عن عمر بن الخطاب: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من سره أن يسكن بحبوحة الجنة، فعليه بالجماعة، فإن الشيطان مع الفذ، وهو من الاثنين أبعد» رواه البغوي بسنده. انتهى.

وفيه إشارة إلى أن الاثنين وما فوقهما جماعة.

ومن نعم الله تعالى على هذه الأمة، أن جماعة أهل الحديث قديماً وحديثاً كثيرة أضعاف أضعاف الاثنين بل ثلث الأمة، يصدق ذلك كتب طبقات المحدثين، وأنه لا يزال طائفة منهم ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم وخذلهم، حتى يأتي أمر الله.

اللهم أحينا جماعة، وأمتنا جماعة، واحشرنا في زمرة السلف الصلحاء، وجماعتهم يوم القرار.

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾، قال ابن عباس: يقول تبيض وجوه أهل السنّة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والضلالة، وروى نحوه عن ابن عمر وأبي سعيد.

قيل: إن البياض كناية عن الفرح والسرور، والسواد كناية عن الغم والحزن والشرور.

وقيل: هما حقيقة يحصلان في الوجه، وقيل: المراد وجوه المؤمنين ووجوه الكفار.

ولا مانع من الحمل على الجميع، فيدخل فيه أهل السنّة وأهل البدعة، دخولاً أولياً.

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قيل: هم أهل الكتاب، وقيل: المرتدون، وقيل: المبتدعون، وقيل الكافرون. والعموم أولى.

ويقال لهم: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أمر إهانة

﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي تنكرون السنّة، وتأخذون البدعة، وتشركون لا توحدون.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧] هم المؤمنون المتبعون للكتاب والسنّة، المجانبون عن البدعة والمحدثات ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي مستقرون في الجنة ودار الكرامة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٩] أي تركوه وخرجوا عنه باختلافهم فيه.

يعني جعلوا دينهم متفرقاً، فأخذوا ببعضه، وتركوا بعضه، وتمسكوا بالبدع والمحدثات، من التقليد، والرأي، ورفضوا السنّة والاتّباع.

قيل: المراد بهم أهل الكتاب، وقيل: المشركون.

وقال أبو هريرة: هم أهل الضلالة من هذه الأمة، وقيل: عام في جميع الكفار، وفي كل من ابتدع وجاء بما لم يأمر به الله.

وهذا هو الراجح الأظهر، لأن اللفظ يفيد العموم، فيدخل فيه طوائف أهل الكتاب وأهل الشرك والبدع من أهل الإسلام.

أخرج ابن جرير، والطبراني، وابن مردويه، والحكيم الترمذي، والشيرازي في الألقاب عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الآية قال: «هم أهل البدع والأهواء من هذه الأمة» والصحيح أنه موقوف.

وعن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة: «يا عائشة إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً هم أصحاب البدع، وأصحاب الأهواء وأصحاب الضلالة من هذه الأمة ليست لهم توبة. وهم مني براء» رواه الطبراني، والبيهقي، وأبو نعيم وغيرهم.

قال «ابن كثير»: هو غريب لا يصح رفعه، يعني أنه موقوف.

ولكن مثل هذا لا يقال من الرأي، فله حكم الرفع، ويدل له أحاديث أخرى مرفوعة.

وعلى كل حال، المراد بهذه الآية، الحث على أن تكون كلمة المسلمين واحدة، وأن لا يتفرقوا في الدين، ولا يبتدعوا البدع المضلة.

روى أبو داود، والترمذي عن معاوية قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاثة وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة».

وعن ابن عمرو بن العاص يرفعه: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلها في النار، إلا ملة واحدة» قالوا: ومن هي يا

رسول الله؟ قال: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي» رواه الترمذي.

وقد بين صاحب كتاب «خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان» وكتاب «حجج الكرامة» حال هذه الفرق الثلاثة والسبعين، وسماهم، وعين الفرقة الناجية منهم.

ومن هذا التفريق، هذه المذاهب الأربعة في أهل السنّة، وهذه الجماعات الأربعة في الحرم الشريف، نص على ذلك جماعة من أهل السنّة في مؤلفاتهم ﴿وَكَانُوا شِيَعاً﴾ [الأنعام: ١٥٩] أي فِرَقاً وأحزاباً.

فيصدق على كل قوم، كان أمرهم في الدين واحداً مجتمعون، ثم اتبع كل جماعة منهم رَأْيَ كبير من كبرائهم، يخالف الصواب، وبيان الحق.

وما أبلغ هذه الآية! فإنها تشير إلى ذم التشيُّع، وصحة إطلاق هذه اللفظة على كل مخالف للجماعة وأهل السنّة، ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٩] أي من تفرقهم، أو من السؤال عن سبب تفرقهم، والبحث عن موجب تحزبهم ﴿فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] من الأشياء، فلا يلزمك من ذلك شيء ولا تخاطب به، إنما عليك البلاغ. والمعنى أنت بريء منهم. وقال الفراء: لست من عقابهم في شيء، وإنما عليك الإنذار.

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩] في الجزاء والمكافأة على تشيعهم وتشعبهم ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٩] يوم القيامة، ويخبرهم بما ينزل بهم من المجازاة ﴿بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] من الأعمال التي تخالف ما شرعه الله لهم، وأوجب عليهم من اتّباع الكتاب والسنّة واجتناب البدع والضلالة، وإيثار التوحيد على الشرك والتنديد، واختيار الاعتصام وترك التقليد.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ أي ممن يشرك به تعالى غيره في العبادة ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ [الروم: ٣٢] باختلافهم فيما يعبدونه ﴿وَكَانُوا شِيَعاً﴾ [الروم: ٣٢] «الشيع» الْفِرَق، أي ولا تكونوا من الذين تفرقوا في الدين، يشايع بعضهم بعضاً، من أهل البدع والأهواء، فيصلي بعضهم في مصلى الحنفية، وبعضهم في مصلى الحنبلية، وبعضهم في مصلى المالكية، وبعضهم في مصلى الشافعية في «الحرم الشريف المكي» حيث اختار كل ذي مذهب معين شخصي مقلد لإمامه، مصلى خاصاً له ولأهل جلدته، وهذا من أقبح البدعات.

وكذلك حال من لا يصلي في مسجد أهل الحديث، ولا يترك أهل الحديث يصلون في مساجدهم.

وقرىء ﴿فارقوا دينهم﴾ [الروم: ٣٢] أي الذي يجب اتباعه وهو التوحيد، وهي قراءة سبعية.

﴿كُلُّ حِزْبٍ﴾ [الروم: ٣٢] أي كل فريق من فرق الضلال، والبدع، والأهواء، والآراء، والإشراك، والكفر ﴿بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الروم: ٣٢] من الدين المبنيّ على غير الصواب وجاءهم من الأمهات والآباء والأحبار والرهبان الذين هم لهم أرباب ﴿فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢] أي مسرورون مبتهجون، يظنون أنهم على الحق، وليس بأيديهم منه شيء.

ومعيار ذلك يظهر عند عرض المجتهدات، والأقيسة الباطلات، والآراء الفاسدات، والتأويلات الكاسدات، على نصوص الكتاب العزيز، وأدلة السنّة المطهرة.

وهذا تسجيل من الله عزّ وجلّ، وتوقيع منه ـ سبحانه ـ لتاركي القرآن والحديث.

على أن ظنهم هذا وفرحهم بذلك باطل، وليس لهم من أصل الحق والصواب شيء، ولنعم ما قيل:

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلاً لِلَيْلَى وَلَيْلَى لاَ تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ [الأنعام: ١٥٣] أي ما ذكر في هذه الآيات من الأوامر والنواهي.

قاله مقاتل: وقيل: الإشارة إلى ما ذكر في السورة، فإنها ـ بأسرها ـ في إثبات التوحيد والنبوة، وبيان الشريعة.

و «الصراط» هو طريق دين الإسلام. و «المستقيم» المستوى، الذي لا اعوجاج فيه.

وقد تشعبت منه طرق، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى الطرق، أفضت به إلى النار.

﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أمرهم باتباع جملته وتفصيله ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نهاهم عن اتباع سائر الأديان المتباينة طرقها، والمذاهب المستحدثة سبلها، والأهواء المضلة، والبدع والآراء المختلفة.

﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أي فتميل بكم عن سبيل الله المستقيم، الذي هو اتباع الكتاب والسنّة.

قال ابن عطية: هذه السبل، تعم اليهودية، والنصرانية، والمجوسية وسائر أهل الملل، وأهل البدع والضلالات، من أهل الأهواء والشذوذ، في الفروع، وغير ذلك، من أهل التعمق في الجدل، والخوض في الكلام، وهذه كلها عرضة للزلل، ومظنة لسوء المعتقد.

قال قتادة: اعلموا أن السبيل واحد، جماعة الهدى، ومصيره الجنة، وأن إبليس استبدع سبلاً متفرقة جماعة الضلالة، ومصيره إلى النار.

ثم ذكر حديث «خطَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطاً» وسيأتي.

قال ابن عباس: السبل الضلالات.

قال ابن مسعود: «من سره أن ينظر إلى الصحيفة التي عليها خاتم محمد صلى الله عليه وآله وسلم فليقرأ هؤلاء الآيات»، أخرجه الترمذي، وحسنه.

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أي أكد عليكم الوصية بما تقدم ذكره، من اتباع سبيل واحد، هو اقتداء الكتاب والسنّة، لعلكم تخافون ما نهاكم عنه، من الطرق المختلفة، والسبل البدعية المضلة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] الحب والمحبة، ميل النفس إلى الشيء، لكمال أدركته فيه.

يقال: أحبه فهو محب. وحبه يحبه ـ بالكسر ـ فهو محبوب.

قال: ابن الدهان في «حب» لغتان: حب و «أحب» وقد فسرت المحبة لله سبحانه بإرادة طاعته.

قال الأزهري: محبة العبد لله ولرسوله، طاعته لهما، واتباعه أمرهما.

ومحبة الله للعباد، إنعامه عليهم بالغفران.

قيل: العبد إذا علم أن الكمال الحقيقي ليس إلا لله، وأن كل ما يراه كمالاً من نفسه أو من غيره فهو من الله وبالله، لم يكن حبه إلا لله، وفي الله، وذلك يقتضي إرادة طاعته والرغبة فيما يقر به إليه.

فلذلك فسرت المحبة بإرادة الطاعة، وجعلت مستلزمة لاتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عبادته، والحث على مطاوعته. قاله القاضي.

أخرج ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن الحسن، من طرق قال: قال أقوام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

يا محمد، إنا لنحب ربنا، فأنزل الله هذه الآية.

وفي حديث عائشة عند ابن أبي حاتم، وأبي نعيم في الحلية مرفوعاً «وهل الدين إلا الحب والبغض في الله».

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٣١] الآية. والمعنى، إن كنتم صادقين في ادِّعاء محبة الله، فكونوا منقادين لأوامره وأوامر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مطيعين لهما، فإن اتباع الرسول من محبة الله وطاعته.

وفيه حث على اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإشارة إلى ترك التقليد المشؤوم عند وضوح النص من الكتاب والسنّة، وأن دعوى محبة الله أو محبة الرسول، بدون اتباع القرآن والحديث، وترجيحهما على كل قول قديم وحديث باطلة لا تصح من قائلها، وأن محبة الله لعباده موقوفة على الاعتصام بكتابه وسنّة رسوله.

﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] يغفر ذنوب الموحدين المتبعين، ويرحمهم بفضله وكرمه.

وهذا تذييل مقرر لما قبله «قل أطيعوا الله والرسول» حذف المتعلق مشعر بالتعميم، أي في جميع الأوامر والنواهي.

والمقلد غير مطيع لله وللرسول، بل يطيع من يقلده من الأئمة والكبراء، بل هو مشاقٌّ بهذا لهما، حيث ترك إطاعة الله واتِّباع الرسول، وأطاع غيرهما من غير حجة نيِّرة وبرهان جلي.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] فيه أن الإعراض عن إطاعة الله، واتباع رسوله من شأن الكفار، وأنه ـ سبحانه ـ لا يرضى بفعلهم، ولا يغفر لهم.

والآية دليل على أن الدين المرضي هو الإسلام، وأن محمداً هو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، الذي لا يصح لأحد أن يحب الله إلا باتباعه.

وأن من تعلق بغير كتابه وسنّة رسوله، فهو عن الاتباع المطلوب منه بمعزل.

وفي هذا وعيد عظيم لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه.

تحكيم الكتاب والسنة

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] أي يجعلوك حكماً بينهم في جميع أمورهم، لا يحكمون أحداً غيرك ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] أي اختلف واختلط ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥] الحرج الضيق، وقيل: الشك، وقيل: الإثم. والأول أظهر ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

والظاهر أن هذا شامل لكل فرد في كل حكم، كما يؤيد ذلك قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] فلا يختص بالمقصودين بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠].

وهذا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وأما بعد مماته فتحكيم الكتاب والسنّة تحكيم الحاكم، بما فيها من الأئمة والقضاة، إذا كان لا يحكم بالرأي المجرد، مع وجود الدليل في القرآن والحديث، أو في أحدهما، وكان يعقل ما يرد عليه من حجج الكتاب والسنّة، بأن يكون عالماً باللغة العربية وما يتعلق بها، من نحو وتصريف، ومعانٍ، وبيان، عارفاً بما يحتاج إليه من علم الأصول، بصيراً بالسنّة المطهرة، مميزاً بين الصحيح وما يلحق به، والضعيف وما يلحق به منصفاً، غير متعصب لمذهب من المذاهب، ولا لنحلة من النحل، ورعاً لا يحيف ولا يميل في حكمه.

فمن كان هكذا فهو قائم مقام النبوة، مترحم عنها، حاكم، حكامها.

وفي هذا الوعيد الشديد، ما تقشعر له الجلود، وترجف له الأفئدة.

فإنه ـ أولاً: أقسم ـ سبحانه ـ بنفسه، مؤكداً لهذا القسم، بحرف النفي بأنهم لا يؤمنون.

فنفى عنهم الإيمان الذي هو رأس مال صالحي عباد الله، حتى حصل لهم غاية هي تحكيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم لم يكتف بذلك حتى قال: ﴿**ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت**﴾ [النساء: ٦٥] فضم إلى التحكيم أمراً آخر هو عدم وجود حرج في صدورهم.

فلا يكون مجرد التحكيم والإذعان باللسان كافياً، حتى يكون من صميم القلب، عن رضاء خاطر واطمئنان خلد، وانثلاج قلب وطيبة نفس.

ثم لم يكتف بهذا كله، بل ضم إليه قوله: ﴿**وَيُسَلِّمُوا**﴾ [النساء: ٦٥] أي يذعنوا وينقادوا ظاهراً وباطناً.

ثم لم يكتف بذلك، بل ضم إليه المصدر المؤكد، فقال: ﴿**تسليماً**﴾ [النساء: ٦٥] فلا يثبت الإيمان لعبد، حتى يقع منه التحكيم، ثم لا يجد الحرج في صدره، بما قضى عليه ويسلم لحكمه وشرعه، تسليماً لا يخالطه رد، ولا تشوبه مخالفة.

وهذا يسير لمن وفقه الله بإخلاص الدين، وإنه لكبير على المنافقين.

وقد ذهب هذا التحكيم من بين الأمة، منذ زمن طويل عريض، لقرب أشراط الساعة منها.

فلا ترى أحداً يحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء، من الأمور المختلفة، فيما بينه وبين غيره.

بل قصوى جهدهم في دفع بعضهم دليل بعض في المسائل الاختلافية، والأحكام الفروعية والأصولية، الاستدلال بأقوال الأحبار والرهبان، والأئمة وأتباعهم الذين يقلدون هؤلاء إياهم، والاحتجاج بالآراء والأهواء المدونة، في كتب الفروع والفقهيات، وجر الروايات منها.

وهي لا دليل عليها من كتاب ولا سنّة، بل هي مجرد اجتهادات من أهلها وخيالات، واستخراجات، وقياسات لا تستند إلى نص من الله ولا من رسوله ولم ينزل الله بها من سلطان.

قال الإمام «فخر الدين الرازي» المتكلم الواحد في تفسيره الكبير: ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس، لأنه يدل على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق. وأنه لا يجوز العدول عنه إلى غيره.

ومثل هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية، قلما يوجد في شيء من التكاليف وذلك يوجب تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس.

وقوله: «ثم لا يجدوا» إلى آخره، مشعر بذلك، لأنه متى خطر بباله قياس، يفضي إلى نقيض مدلول النص، فهناك يحصل الحرج، في النفس.

فبين ـ تعالى ـ أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد أن لا يلتفت إلى الحرج ويسلم النص، تسليماً كلياً.

قال في «فتح البيان»: وهذا الكلام قوي حسن، لمن أنصف. انتهى.

ثم ذكر حديث الأنصاري في شراج الحرَّة، قصة «الزبير» وأنها سبب نزول الآية، وحديث رد رجل خصومته إلى عمر، بعد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها، وقتل عمر إياه، وكان منافقاً.

وهذا يدل على أن التخلف والتحرج عن حكم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، نفاق من النفاقات، منافٍ للإيمان، سالب له، نعوذ بالله منه.

فَدَعْ كُلَّ قَوْلٍ دُونَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فَمَا آمِنٌ فِي دِينِهِ كَمُخَاطِرِ

والآيات الشريفة في هذا الباب كثيرة جداً.

الأحاديث الواردة في ذم الابتداع

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا، ما ليس منه، فهو رد» متفق عليه.

قال بعض أهل العلم: في وصف الأمر بهذا إشارة إلى أن أمر الإسلام كمل واشتهر:

فمن رام الزيادة عليه، فقد حاول أمراً غير مرضي. انتهى.

وفي رواية أخرى بلفظ «من عمل عملاً، ليس عليه أمرنا، فهو رد» هذا متفق عليه أيضاً من حديثها.

ولأحمد «من صنع، أمراً على غير أمرنا فهو مردود».

قال في «نيل الأوطار»: المراد «بالأمر» هنا، واحد الأمور، وهو ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه «والرد» اسم بمعنى اسم المفعول، كما بينته الرواية الأخرى.

قال في «الفتح»: يحتج به إبطال جميع العقود المنهية، وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها، وأن النَّهْيَ يقتضي الفساد، لأن المنهيات كلها، ليست من أمر الدين فيجب ردها.

ويستفاد منه، أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر، لقوله: «ليس عليه أمرنا» والمراد به، أمر الدين.

وفيه أن الصلح الفاسد منتقض، والمأخوذ عليه مستحق الرد. انتهى.

وهذا الحديث من قواعد الدين، لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر.

وما أصرحه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء، من تقسيم البدع إلى أقسام، وتخصيص الرد ببعضها، بلا مخصص من عقل ولا نقل!!.

فعليك ـ إذا سمعت من يقول: هذه بدعة حسنة ـ بالقيام في مقام المنع، مسنداً له بهذه الكلية وما يشابهها، من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كل بدعة ضلالة» طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة، التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة.

فإن جاءك به قبلته وإن كاع، كنت قد ألقمته حجراً، واسترحت من المجادلة.

ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث. كل فعل، أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد، متمسكاً بما تقرر في الأصول من أنه لا يقتضي ذلك، إلا عدم أمر يؤثر عدمه في العدم، كالشرط، ووجود أمر يؤثر في العدم، كالمانع، فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه، إلا مجرد وجود أمر يؤثر وجوده في العدم كالمانع، لما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد، من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القبيل، قائلاً: هذا أمر ليس من أمره، وكل أمر ليس من أمره ردٌّ، فهذا ردٌّ وكل، ردّ باطل، فهذا باطل.

فالصلاة مثلاً، التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها ما كان يتركه، ليست من أمره، فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر المفعول، أو المتروك مانعاً ـ باصطلاح ـ أهل الأصول، أو شرطاً، أو غيرهما، فليكن منك هذا على ذُكرٍ.

قال في «الفتح»: وهذا الحديث معدودٌ من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده.

فإن معناه: من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله، فلا يلتفت إليه.

قال النووي: هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك.

وقال الطوفي: هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع، لأن الدليل يتركب من مقدمتين.

والمطلوب بالدليل، إما إثبات الحكم، أو نفيه. وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه، لأن منطوقه مقدمة كلية، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس: هذا ليس من أمر الشرع، وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود. فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وإنما يقع النزاع في الأولى.

ومفهومه أن من عمل عملاً، عليه أمر الشرع فهو صحيح، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه، لاستقلَّ الحديثان بجمع أدلة الشرع، لكن هذا الثاني لا يوجد، فإذن حديث الباب نصف أدلة الشرع. انتهى كلام «النيل»[1] وما أبلغه وأدله على المراد.

أقسام البدعة وأحكامها

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة».

قال في «أشعة اللمعات»: إن كل ما حدث بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدعة.

فما وافق منها أصول السنّة، وقواعدها وقيس عليها، يقال له «البدعة الحسنة» وما خالفها يقال له «بدعة، وضلالة».

وهذه الكلية المذكورة في هذا الحديث، محمولة على ذلك.

وأن من البدع: ما هو واجب كتعلم «الصرف» و «النحو» وتعليمهما، فإنه يحصل بذلك معرفة الآيات والأحاديث، وكحفظ غرائب الكتاب والسنّة وغيرهما، مما يتوقف عليه خط الدين والملة.

ومنها: ما هو مستحسن ومستحب، كبناء الرباطات والمدارس.

ومنها: ما هو مكروه، كزخرفة المساجد والمصاحف على قول البعض.

ومنها: ما هو مباح كالتوسعة في الأطعمة اللذيذة، واللباسات الفاخرة، بشرط كونها حلالاً، غير باعث على الطغيان، والتكبر والمفاخرة.

وكذلك المباحات الأخرى التي لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كالغربال ونحوها.

ومنها: ما هو حرام كمذاهب أهل البدع والأهواء المخالفة للسنّة والجماعة.

الخلفاء الراشدون لم يبتدعوا شيئاً في الدين

وما فعله الخلفاء الراشدون وإن كان بدعة، على معنى أنه لم يكن في عصر النبوة، ولكن ذلك من قسم البدعة الحسنة، بل هو - في الحقيقة - سنّة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدون». انتهى.

---

(١) قوله: انتهى كلام النيل. خطأ لأنه لم يذكر النقل هنا عن «نيل الأوطار» وإنما الذي ذكره إنما هو كلام «الفتح» المعروف بـ«فتح البيان» في تفسير القرآن للمؤلف نفسه.

الرد على من قسم البدعة إلى حسنة وسيئة

وأقول: في هذا الكلام نظر من وجوه:

الأول: إن قوله صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة» كلية عامة شاملة لكل بدعة، أي بدعة كانت، حسنة أو سيئة، ولا يصح حمله على القسمة إلا بدليل يساوي هذا النص، أو يقدم عليه، ولا دليل.

الثاني: إن قسمة البدع إليها قول جمع من الفقهاء، وقد خالفهم جمع آخر من أهل الحديث والفقه والسلوك.

منهم الشيخ، أحمد السهرندي، مجدد الألف الثاني، والعلامة «الشوكاني» وصاحب «رد الإشراك» والسيد العلاّمة حسن الحسيني الْقِنَّوْجِي البخاري، والإمام «محمد بن إسماعيل الأمير» اليماني، وسائر المحدثين، قديماً وحديثاً.

واستدلوا بهذا الحديث وعمومه، وقالوا: لم يرد في حديث صحيح، ولا ضعيف ما يصلح للتخصيص، ولا ملجىء إلى صرف ظاهر النص.

وَهٰذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ   فَدَعْنِي عَنْ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ

الثالث: الذي جعلوه أقساماً للبدعة، منها: ما هو ليس ببدعة - في الحقيقة - فلا معارضة بينه وبين هذا الحديث.

ومنها: ما هو في حكم السنّة، بعموم الأدلة.

ومنها: ما هو على أصل الإباحة والبراءة الأصلية، كما صرح بذلك في «إيضاح الحق الصريح».

الرابع: أن هذا الحديث من أحاديث صحيح مسلم، وهو أرجح من أحاديث غيره، إلا البخاري، فلا يصح معارضته بروايات أخرى على أي حال.

الخامس: أن حديث الباب بِشَرِّيَّةِ الأمور المحدثات، وليس في الشر، خير ولا حسن أبداً، والمحدث يعم البدع الاعتقادية، والقولية، والفعلية.

السادس: أن الحكم بالضلالة على كل بدعة، ينادي - بأعلى صوت - أنه ليس فيها هدى أصلاً، والضلالة لا يكون فيها الحسن.

وبالجملة الحديث، على إطلاقه، لم يرح رائحة التخصيص.

ويزيده إيضاحاً حديث عائشة المتقدم، وما ورد في معناه من الأحاديث الدالة على ذم البدع وأهله، وكون كل ضلالة في النار، وكل ما هو في النار، لا يكون من الإسلام في صَدَرٍ ولا وِرْدٍ.

فتأمل في هذا النص الصريح الصحيح وأنصف إنصاف الفقيه الفحل النبيه، ولا تكن من الممترين، ولا من أبناء المبتدعين، وانظر هذا البحث في كتاب «هداية السائل إلى أدلة المسائل» ففيه شفاء العليل، وإرواء الغليل، إن شاء الله تعالى.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة، ملحد في الحرم».

الإلحاد ـ في اللغة ـ الميل، ولهذا يقال للحفرة التي تكون في جانب من القبر لحد، بهذا المعنى.

وفي الشرع، ميل من الحق إلى الباطل.

والمراد به «في الحرم» ارتكاب الأمور المنهي عنها، في أرضه المحترمة، كالقتل، والجدال، والصيد، أو فعل المعاصي مطلقاً، وإليه ذهب ابن عباس وقال: كما أن الطاعة تضعف في الحرم، كذلك حكم المعصية أيضاً. يعني في المضاعفة، لأن إساءة الأدب في مقام القرب، أشنع وأقبح منها في غيره.

ولهذا كره ـ رضي الله عنه ـ إقامة مكة، صوناً لحرمتها وتعظيمها، وتوطن بالطائف.

لكن الأرجح أن المضاعفة خاصة بالطاعات، وأن السيئات لا تضاعف فيه، لسبق الرحمة على الغضب، ولغير ذلك من الأدلة الدالة على ذلك. فالأول أولى.

«ومبتغ الإسلام سنّة الجاهلية» أي شعارها كالنوحة، وضرب الوجه، وخرق الجيب على الميت، والطيرة ونحوها، من كل ما يصدق عليه أنه من سنن الجاهلية، كائناً ما كان، أو ثبت في الشرع كونه منها، ويدخل فيه كل بدعة ومحدثة، ليس عليه أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فإنها سنّة الجاهلية في الإسلام المخالف لها.

«ومطلب دم امرىء مسلم بغير حق ليهرق دمه» لأن إهراق الدم مطلقاً مذموم وممنوع.

وإذا كان بقصد مجرد الإثخان فهو أشد ذمًّا، وأقبح كراهة، كأن المقصود منه نفس المعصية وذاتها.

قال بعض العلماء: فإذا كان هذا حال طالب المعصية، وهو لم يفعل، فكيف بمن أتى بها وفعلها؟ «رواه البخاري».

استدل بهذا الحديث على أن ابتغاء البدع في الإسلام موجب لبغض الله تعالى لمبتغيه.

والبدعة، هي ما كان من سنّة الجاهلية، وكان خلاف السنّة المطهرة.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي» وفي رواية «في أمة» بالتنوين «إلا كان له من أمته حواريون».

الحواري ـ في اللغة ـ المحب، والمخلص، والناصر، والمعين المبرأ من الكذب، والخلاف، والنفاق.

مشتق من «الحور» وهو البياض الخالص. وبهذا المعنى، قيل لأصحاب «عيسى ابن مريم» عليهما السلام ومخلصيه، الحواريين.

وقيل: هم الأصل في تسمية الأنصار والمخلصين بذلك وكانوا قصّارين.

و «القصّار» يقال له حواري، لأنه يبيض الثياب.

وقيل: لأنهم صفُّوا أنفسهم من دنس الجهل والمعصية، بالعلم والطاعة.

«ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف» جمع «خلف» بسكون اللام، وجمع «خلف» بفتحها، أخلاف.

والخلف ـ في الأصل ـ من جاء بعد أحد، وجلس مجلسه، والغالب في الاستعمال إطلاق «الخلف» بسكون اللام ـ في الشر والفساد، وبفتحها في الخير والصلاح، كما يقال: فلان خَلَفُ صدق لأبيه، وفلان خَلْفُ سوء له.

والمعنى: أن لكل نبي أصحاباً مخلصين، أنصاراً محبين، ثم يأتي من بعدهم من صفتهم كما قال: «يقولون ما لا يفعلون» أي فعلهم خلاف قولهم، وهذا نوع من النفاق «ويفعلون ما لا يؤمرون» وهذا نوع من الفسق.

قال بعض العلماء: هؤلاء هم علماء السوء وأمراؤه. أعاذنا الله من ذلك. انتهى.

ومن كان هذا وصفه، فهو خلف سوء لسلف صالح.

«فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن» والجهاد باليد، هو تغيير المنكر، وكسر المظالم، وهضم الفساد الواقع من البدع، والمحدثات.

«ومن جاهدهم بلسانه» أي يمنعهم، ويسبهم، ويقبحهم، وينصحهم بفمه، فله نصيب من الإيمان كامل «فهو مؤمن».

«ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن» أي ينكره بجنانه ويحزن، ويتألم، ويتغير فؤاده بمشاهدته، فله أيضاً نصيب من الإيمان، وإن كان نازلاً بالنسبة إلى الثاني والأول.

ولهذا قيل: إن الأول فعل الولاة والأمراء، والرؤساء، والملوك والسلاطين.

والثاني: صنيع العلماء والعرفاء والصلحاء، والشيوخ وأحبار الإسلام ورهبانه، الرادّين على أهل البدع بتأليف الكتب، وتقرير الأدلة في الصحف:

والثالث: عمل ضعفاء المسلمين، الذين لا يقدرون على شيء من اليد واللسان.

فهذه ثلاث درجات للإيمان، قوة، وضعفاً، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل.

وفي حديث آخر «وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم.

وفي هذا النفي من الوعيد ما تقشعر له القلوب، وترجف له الأفئدة.

ذم التقليد

والحديث دليل على ذم الخلف المبتدعين المحدثين وأفعالهم وأقوالهم، ومدح السابقين السالفين المتبعين الصالحين.

وفيه إشارة إلى حدوث المحدثات، وشر الأمور، والبدع المنكرات بعد القرون الثلاثة، المشهود لها بالخير.

ومن جملة هذه البدع تقليد الرجال، وترك النصوص، والتمسك بالفقه المصطلح عليه اليوم، ورفض الاتِّباع للكتاب، والاعتصام، بالسنّة وهذا مشاهد في هذه الأمة منذ زمن طويل عريض.

وقد حدثت بعض هذه البدع في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم بالإحسان فما ظنك بأزمان بعده، وبالله التوفيق وهو المستعان.

وعن العرباض بن سارية قال: «صَلَّى بنا رسول الله صلى عليه وآله وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة» وصل مدلولها إلى المقصود والبليغ ما تصل عبارته إلى الضمير «ذرفت منها العيون» أي دمعت.

و «الذرف» جَرْيُ الدمع من العين «ووجلت منها القلوب» أي خافت. و «الوجل» الخوف، والمراد تأثيرها في النفوس.

فقال رجل: «يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع» بالإضافة.

فإن المودِّع ـ بكسر الدال ـ عند الوداع لا يترك شيئاً مما يهم المودَّع ـ بفتح الدال ـ أي كأنك تودعنا بها.

قاله لما رأى من مبالغته صلى الله عليه وآله وسلم في الموعظة «فأوصينا» أي إذا كان الأمر كذلك، فمرنا بما فيه كمال صلاحنا وتمام فلاحنا.

فقال: «أوصيكم بتقوى الله» هذا من جوامع الكلم، لأن التقوى امتثال المأمورات، واجتناب المنهيات «والسمع والطاعة» أي قبول حكم الأمراء وإطاعتهم، فيما يوافق الشرع، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولكن لا يجوز محاربته «وإن كان عبداً حبشياً» قيل: هذا مبالغة في إطاعة الأمراء، وولاة الأمور لأن من شرائط الإمارة الحرية، وهذا كما في حديث

آخر «من بنى مسجداً لله، بنى الله له بيتاً في الجنة، وإن كان كمفحص قطاة» أو كما قال.

أو المراد أن يكون العبد نائب السلطان، فيجب طاعته بأمره.

ويحتمل أن يكون المعنى، إذا تسلط عبد حبشي حقير ذليل على مملكة، لا يجوز المحاربة معه، بل يجب سمعه وطاعته، لأنه لا يجوز تأمير العبيد ـ ابتداء ـ من أهل الحل والعقد، بل لا بدّ من أن يختاروا لها قرشياً متصفاً بأوصاف الإمامة.

وفي هذا الباب كتاب «إكليل الكرامة».

قال على القارىء في «المرقاة»: معناه إن كان المطاع (يعني مَن ولاه الإمام عليكم) عبداً حبشياً فأطيعوه ولا تنظروا إلى نسبه، بل اتبعوه على حسبه.

قيل هذا، على سبيل المثل، إذ لا تصح خلافته لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأئمة من قريش» قلت: لكن تصح إمارته مطلقاً، وكذا خلافته تسلطاً كما هو في زماننا في جميع البلدان. انتهى.

وأقول: وُلِّيَ كثير من العبيد وأرقاء الملوك، على كثير من الممالك الإسلامية قديماً وحديثاً، كما يشهد لذلك كتب التواريخ، وأطاعهم العلماء والعامة تبعاً لهذا الحديث، ويقع مثله في أكثر الرياسات والممالك، من جهة ولاة الأمور.

«فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً» في الناس، يذهب كل واحد منهم إلى مذهب، ويكرع كل واحد من مشرب، ويقع تباين الآراء، وتضاد الأهواء في ولاة الأمور وأهل العلم المشهور.

وهذا عَلَم من أعلام النبوة، فإنه وقع كما أخبر، ووُجِد مصداقه من بعد القرون المشهود لها بالخير، كما دلت عليه السين(١).

وفي إطاعة الأمراء وسمعهم، أمْنٌ من الفتنة التي تنشأ من اختلاف الناس.

ثم أشار إلى حفظ التقوى في الدين وقال: «فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين».

الرشد. والرشاد، خلاف الغيِّ.

والمراد بهؤلاء، الخلفاء الأربعة، ومن هو على سيرتهم، وعامل بالسنّة، لا من يذهب مع هوى نفسه ويحدث البدع. وسنّة الخلفاء هي ـ في الحقيقة ـ سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، التي لم تكن اشتهرت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم، ثم راجت بعد زمان في عصر هؤلاء، وأضيفت إليهم.

---

(١) قوله: السين. هكذا في الأصول التي بأيدينا. ولعل الصواب. السنن.

فلما كانت هذه الإضافة مظنة أن يزعم أحد أنها بدعة ويردها، أو ينكرها وصىً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتّباعها.

قال في «أشعة اللمعات»: وعلى هذا فكل ما حكم به الخلفاء الراشدون، وإن كان اجتهاداً منهم، أو قياساً، هو موافق للسنّة، ولا يجوز إطلاق البدعة عليه كما تقول الفرقة الزائغة. انتهى.

وفي هذا نظر، لأن الخلفاء أنفسهم أطلقوا على اجتهادهم وقياسهم لفظ «البدعة».

هذا عمر الفاروق رضي الله عنه أطلق على صلاة التراويح في ليالي رمضان، أنها نعمت البدعة.

فكل اجتهاد، وقياس منهم يخالف السنّة الصحيحة، لاينبغي أن يتمسك به.

قال في «سبل السلام»: ليس المراد بسنّة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة بطريقته[1] صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الأعداء، وتقوية شعائر الدين ونحوها. فإن الحديث عام لكل خليفة راشد، ولا يخص الشيخين.

ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم إن هذا عمر نفسه ـ الخليفة الراشد ـ سمى ما رآه من تجميع صلاته لياليّ رمضان، بدعة، ولم يقل: إنها سنّة. فتأمل.

على أن الصحابة خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل، فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه، أو فعلوه حجة.

وقد حقق «البرماوي» الكلام في شرح ألفيّته في أصول الفقه، وقال: إنما الحديث يدل على أنهم إذا اتفقوا على قول، كان حجة، لا إذا انفرد واحد منهم، أو منهما.

وفي حديث آخر «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» أخرجه الترمذي وحسنه، وأحمد، وابن ماجه، وابن حبان، وله طرق فيها مقال، إلا أنه يقوي بعضها بعضاً.

قال: والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد، بل هو غيره، كما حققناه في شرح «نظم الكافل» في بحث الإجماع. انتهى كلام السبل.

«تمسكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ» جمع «ناجذة» بالذال المعجمة، قيل: هو الضرس الأخير. وقيل: هو مرادف السن. وقيل: بمعنى مطلق الأنياب.

وعلى كل حال هو كناية عن شدة ملازمة السنّة والتمسك بها «وإياكم ومُحْدَثات الأمور»

---

(١) قوله: بطريقته. الصواب أن يقال: لطريقته.

التي لم تكن في عصر النبوة، ولا في زمن الخلفاء الراشدين «فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» هاتان الكليتان ـ على إطلاقهما وهما تعمان كل فرد من المحدثات، وكل حقير وكبير من البدعات ـ لا دليل على تخصيص شيء منها.

وفيه رد على القائل بتقسيم البدعة إلى أقسام، وهو نصٌّ في محل النزاع عند من يدرك مدارك الشرع، ويعلم بكيفية الاستدلال.

وأما من نشأ على التقليد، وليس له حلاوة الإيمان وذوق الاتباع المأمور به، فلا يكفيه ألف دليل «رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. إلا أنهم لم يذكروا الصلاة» أي لم يوردوا أول الحديث.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «خط لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطاً ثم قال: هذا سبيل الله» أي هذا الخط المستقيم الذي خطته هو دين الله القويم الذي لا اعوجاج فيه «ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله وقال: هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه».

وقرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] الآية، وهي قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

والمراد بالسبل الأديان المختلفة، والطرق الزائغة، ومحدثات الأمور، وبدعات القبور ونحوها، مما لم يجيء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم ينزل الله به من سلطان.

والحديث تفسير لقوله تعالى: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فتقرر بهذا، أن سبيل الله، والصراط المستقيم، هو اتباع ظواهر القرآن والحديث وصرائحهما، وأن ما خالفهما ـ كائناً ما كان ـ فهو من سبل الشيطان «رواه أحمد، والنسائي، والدارمي».

قال في «أشعة اللمعات»: اعلم أن في هذا الحديث وما ورد في معناه في كتب الأحاديث، لم يأت عدد هذه الخطوط إلا في تفسير المدارك، فإنه روى في تفسير هذه الآية حديثاً معناه أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطَّ خطاً مستوياً وقال: «هذا سبيل الرشد وسبيل الله، اتبعوه. ثم خط في كل جانب منه ستة خطوط مائلة وقال: هذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه فاجتنبوه وقرأ الآية».

قال: ثم يصير كل خط من هذه الخطوط الاثني عشر ستة خطوط، فتكون السبل ثنتين وسبعين سبيلاً.

أشهر الفرق الإسلامية وأكبرها

قال صاحب «الأشعة»: وقع افتراق هذه الأمة على هذا العدد في الحديث الصحيح. لكن لا بهذا الطريق الذي ذكره صاحب «المدارك».

بل بما قال في «المواقف»: كبار الفرق الإسلامية ثمانية فرق:

١ ـ المعتزلة.	٣ ـ والخوارج.	٥ ـ والجبرية.	٧ ـ والناجية.
٢ ـ والشيعة.	٤ ـ والمرجئة.	٦ ـ والمشبهة.	٨ ـ والنجارية.

ثم قسم المعتزلة إلى عشرين فرقة، والشيعة اثنتين وعشرين طائفة، والخوارج عشرين فرقة، والمرجئة، خمس فرق، والنجارية، ثلاث فرق.

ولم يفرق الجبرية، والمشبهة، والناجية، وقال: الفرقة الناجية هي أهل السنّة والجماعة، ومجموع ذلك، ثلاث وسبعون فرقة. انتهى.

قال الشيخ «عبد الحق الدهلوي» رحمه الله تعالى في ترجمة «المشكاة»:

إن قيل: كيف علم أن الفرقة الناجية هم أهل السنّة والجماعة، وهذا السبيل هي الصراط المستقيم وسبيل الله، وسائر السبل غيره، سبل النار، مع أن كل فرقة تدَّعي أنها على الطريق السويِّ، وأن مذهبها هو الحق؟.

فالجواب أن هذا شيء لا يتم بمجرد الدعوى، بل لا بدّ عليه من البرهان. وبرهان ذلك أن دين الإسلام جاء نقلاً، وليس مجرد العقل وافياً به.

وقد ثبت بالأخبار المتواترة، وتتبع الأحاديث، وتفحص الآثار أن السلف الصالح من هذه الأمة والتابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم، كانوا على هذا الاعتقاد، وعلى هذه الطريقة.

ولم تحدث هذه البدع والأهواء في المذاهب والأقوال إلا بعد الصدر الأول ولم يكن أحد من الصحابة والسلف المتقدمين عليها، بل كانوا متبرئين منها. وقطعوا رابطة المحبة والصحبة التي كانت معهم، وردوا عليهم.

وقد درج على هذا الأمر، المحدثون، أصحاب الكتب الستة، وغيرها من الكتب المعتمدة عليها، التي وقع مبني الأحكام ومدارها عليها.

وهكذا أئمة الفقهاء، أرباب المذاهب الأربعة وغيرهم ممن كان في طبقتهم، كلهم كانوا على هذا المذهب.

الأشاعرة والمأتريدية ـ الذين هم أئمة الأصول ـ أيدوا مذهب السلف، وأثبتوه بالدلائل العقلية، وأكدوه بسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإجماع السلف. فسموا ـ بهذا الوجه ـ

أهل السنّة والجماعة، وإن كانت هذه التسمية حادثة. لكن مذهبهم واعتقادهم قديم.

وطريقة هؤلاء اتِّباع الأحاديث النبوية، والاقتداء بآثار السلف، وحمل النصوص على الظاهر، إلا عند الضرورة، وعدم الاعتماد على العقول، والآراء والأهواء.

بخلاف المعتزلة، والشيعة، ومن هو على طريقتهم في الاعتقادات، فإن هؤلاء تشبثوا بالفلسفة، واسترسلوا بآرائهم وأوهامهم.

وكذلك مشائخ الصوفية من المتقدمين، ومحققوهم من المتأخرين الذين هم أساتذة الطريقة، وزهاد الناس، وعبادهم، وارتاضوا وتورعوا واتقوا، وتوجهوا إلى جناب الحق، وتبرأوا من حول أنفسهم وقوتها، كلهم مضوا على هذا المذهب كما علم من كتبهم المعتمدة عليها.

وذكر في كتاب «التعرف» الذي هو من الكتب المعتمدة لهذا القوم ـ وقال في حقه شيخ الشيوخ شهاب الدين السهرودي: لولا «التعرف» ما عرفنا التصوف ـ عقائد أهل السنّة والجماعة بلا زيادة ولا نقصان.

ومصداق ما قلنا ها هنا، أنه لو جمع كتب الحديث، والتفسير، والكلام، والفقه، والتصوف، والسير، والتواريخ المشهورة في مشارق الأرض ومغاربها، وفحص فيها، ويأتي المخالفون أيضاً بكتبهم، ظهر الحال، ووضح حقيقة المقال.

وبالجملة فالسواد الأعظم في دين الإسلام هو مذهب أهل السنّة والجماعة.

عرف ذلك من اتصف بالإنصاف، وتجنب عن التعصب والاعتساف، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. انتهى مترجماً.

وقول هذا البيان من هذا الشيخ الرفيع الشأن، ما أحسنه!!.

ومن حاول أن يطلع على تفصيل هذا الإجمال ويعرف القوي من ضعيف الأقوال، فليرجع ـ **أولاً** ـ إلى كتاب «خبيئة الأكوان» وثانياً إلى «حجج الكرامة» فإن ـ في الأول ـ ذكر الفرق الإسلامية كلها، المفترقة على الأديان المختلفة، المخالفة للسنّة الصحيحة.

وفي **الثاني**: تعيين الفرقة الناجية، بما يسقط معه كل شبهة وشك، ويزول كل قيد فضول.

للإسلام أصلان فقط: الكتاب والسنة

وحاصل الكلام هنا، أن كل سبيل يخالف سبيل الله ورسوله، للذين هما عبارتان عن اتباع الكتاب والسنّة، واقتداء الحديث والقرآن، فإنه سبيل النار، وعليه شيطان، ظاهر، أو خفي يدعو إليها.

ومعيار ذلك عرض المجتهدات والقياسات من كل مذهب، مسمى بأي اسم مما اشتهر، أو لم يشتهر، على هذين الأصلين اللذين لا ثالث لهما، فضلاً عن الرابع.

فما وافق منها صرائح الكتاب والسنّة، وظواهر القرآن والحديث، فهو الحقيق بالأخذ، والاتباع، والاهتداء، والاقتداء.

وما خالفها، فهو ردٌّ على صاحبه، مضروب به في وجهه، كائناً من كان، وفي أي محل من الأرض أقام.

وإنما حصرنا الأصول في كتاب الله تعالى وسنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لأن الأمة مأمورة بهما.

والاحتجاج بالإجماع فيه أنظار وأقوال، لأهل العلم. والصحيح عدم وجوده مع الإمكان كما حققه في «إرشاد الفحول وحصول المأمول» وغيرهما.

ولهذا أنكره إمام أهل السنّة والجماعة «أحمد بن حنبل» رضي الله عنه.

فما ظنك بالقياس الذي قاسه واحد من أهل العلم من آحاد الأمة، الذي هو أيضاً متعبد بهما كسائر الأمة؟.

فمن قدم اجتهاداً، فقهياً، أو قياساً فرعياً، أو رأياً فلسفياً، أو هوى بدعياً أو اعتقاداً شركياً، على أدنى سنّة جاءت من صاحب السنّة وشارعها عند أهل السنّة، فليس هو من الفرقة الناجية، وسالكي سبيل الله في وِرْدٍ ولا صَدَر، لأن من خالف كتاب الله، أو سنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم قَدْرَ رأسِ شعرة، فقد ضل ضلالاً بعيداً، وخرج من دائرة الإسلام خروجاً شديداً.

وكيف يصح أن يطلق عليه اسم أهل السنّة والجماعة، وهو تارك السنّة ومفارق الجماعة، سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وجماعة الصحابة والتابعين، ومن بعدهم؟.

وإنما مصداق هذا الاسم مَن هو على سيرة السلف، من اتباع القرآن والحديث، يحب لله ويبغض في الله، ولا يخاف في ذات الإله لومة لائم، ولا يخوض فيما لا يعنيه، ولا يقلد أحداً في خلاف الشارع عليه السلام.

وليس في مدينة قلبه راية إلا راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا لواء إلا لواء كتاب الله، فما أحقه بهذا الاسم الشريف، واللقب المنيف!!.

وقد نفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإيمان عمَّن لا يكون هواه تبعاً لما جاء به، والذي جاء هو به، هو القرآن ومثله معه، بل أكثر منه **﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾** [النجم: ٣].

روي في «محيي السنّة في شرح السنّة» عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» أي من الدين الصادق والشريعة الحقة، لا من الإكراه وخوف السيف، كالمنافقين و«الهوى» هو مَيْل النفس من الحق إلى الباطل.

قال في «أشعة اللمعات»: إن كان المراد بالمتابعة، الاتباع في الاعتقاد، والعمل، والعبادات، والعادات على وجه الكمال، والتسليم، والرضاء، بأحكامه صلى الله عليه وآله وسلم، عند معارضة داعية الحق، وباعثة الهوى، فالمراد نفي الإيمان الكامل.

وإن كان المراد بها التبعية في اختيار دين الإسلام وحقيته، فالمراد نفي أصل الإيمان.

وقال: «تبعاً» ولم يقل منتفياً ولا منعدماً، لأن الانتقاء والانعدام مطلقاً، غير ممكن، وأيضاً ليس بكمال ولا موجب أجر وثواب، بل الكمال أن يكون الهوى، ولكن يكون تابعاً للحق، منقاداً لأمره.

قال النووي في أربعينه: هذا حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

«وعن بلال بن الحارث المزني» بضم الميم، وفتح الزاي، وكسر النون «رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحيا سنّة من سنّتي قد أميتت بعدي» أي تركت وهجرت وضيعت.

والمراد بإحيائها، إظهارها، وإشاعتها بالقول والعمل، كما في «المرقاة».

وفيه أن سنّنه صلى الله عليه وآله وسلم تموت بعده، وقد وقع كذلك، فهذا الحديث علم من أعلام النبوة «فإن له من الأجر، مثل أجور من عمل بها، من غير أن ينقص أجورهم شيئاً» يعني يؤجر العاملون بها أجراً كاملاً تاماً، ويؤجر محييها أيضاً أجراً سابغاً كاملاً، لا يتطرق إلى أجورهم وأجره نقصان، وذلك من آثار رحمة الله على عباده المتبعين وقد سبقت رحمته على غضبه للمسلمين الموحدين، وهذه بشارة، لو أنفق عليها الأنفس والأموال لكان حقيقاً بذلك، اللهم وفقنا بما هنالك «ومن ابتدع بدعة ضلالة، لا يرضاها الله ورسوله».

قال في «المرقاة». قيد به، لإخراج البدعة الحسنة.

وزاد في «أشعة اللمعات»: لأن فيها مصلحة الدين، وتقويته، وترويجه. انتهى.

وأقول: هذا غلط فاحش من هذين القائلين، لأن الله ورسوله لا يرضيان بدعة، أي بدعة كانت.

ولو أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إخراج الحسنة منها، لما قال فيما تقدم من الأحاديث: «كل بدعة ضلالة، وكل محدثة بدعة، وكل ضلالة في النار» كما ورد بهذا اللفظ في حديث آخر، بل هذا اللفظ ليس بقيد في الأصل هو إخبار عن الإنكار على البدع، وأنها مما لا يرضاه الله ولا رسوله.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾.

وأما ظن مصلحة الدين وتقويته فيها، فمن وادي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾.

ولا أدري ما معنى قوله سبحانه: ﴿إن بعض الظن إثم﴾ [الحجرات: ١٢] ولا أدري ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣] إن كانت تلك المصلحة في ترويج البدعات.

يا لله العجب من أمثال هذه القالة. ألم يعلموا أن في إشاعة البدع إماتة السنن وفي إماطتها إحياء الدين وعلومه؟.

والذي نفسي بيده: إن دين الله الإسلام كامل تام، غير ناقص، لا يحتاج إلى شيء في إكماله وإتمامه ونصوصه، مع أدلة السنّة المطهرة كافية وافية شافية، لجميع الحوادث والقضايا إلى يوم القيامة، يعرف ذلك من هو قالٍ لهما مدرس فيها بفهم صحيح، عالم بهما بقلب سليم، له يد طولى في مذاكراتهما.

غير أن أهل الرأي الذين لا يرفعون إليهما رءوسهم، ولا يبالون بالمواعيد[1] التي جاءت بها السنّة على ترك الاعتصام بذيلهما لا يكادون يفقهون حديثاً: «وبأي حديث بعده يؤمنون؟».

فهم ليسوا من أهل العلم عند التحقيق، وإن عُدُّوا من أعلام الدنيا وفحول الفقه، حتى يعتد بهم في هذا الخلاف «كان عليه من الإثم مثل آثام من عمل بها، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً» بل هو وهم متساوون في وِزْرِ الابتداع وعقاب الضلال والإضلال «رواه الترمذي» ورواه ابن ماجه عن كثير بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده.

وفي معناه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر، مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم، مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» رواه مسلم.

والمعنى من دعا بالفعل، أو بالقول. والله أعلم.

عن عمرو بن عوف الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الدين لَيَارِزُ إلى الحجاز» أي ينضم، وفي حديث أبي هريرة «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة، كما تأرز الحيَّة إلى جحرها» بتقديم الميم المضمومة على الحاء المهملة.

والحيَّة أشد فراراً وانضماماً، بالنسبة إلى الدواب الأخرى، فلذا شبَّه الإيمان بها في الجمع والضم.

---

(١) قوله: بالمواعيد. يريد بذلك الزواجر والتهديدات النبوية.

والحجاز يعم «مكة» و «المدينة» وفيه بيان فضيلة الحرمين الشريفين، زادهما الله تعظيماً وتشريفاً «وليعقلن الدين من الحجاز مَعْقل الأزوية من رأس الجبل» يعني يلوذ الدين بأرض الحجاز يأخذها ملجأً ومسكناً، ويرجع إليها حين تظهر الفتن، ويستولي أهل الكفر والفساد في آخر الزمان، عند خروج الدجال «كما تلوذ الشاة الجبلية» وهي الأزوية، وخصها بعضهم بالأنثى من المعز الجبلي.

و «المعقل» مصدر ميمي، بمعنى العقل «إن الدين بدا غريباً» بدا، بلا همزة ـ بمعنى ظهر، لكن قال النووي: ضبطناه بالهمزة من الابتداء؟ كذا نقله الأبقري. حكي ذلك في «المرقاة».

«وسيعود كما بدا» يعني كان أهل الدين في الصدر الأول وابتداء الإسلام غرباء، ينكرهم الناس، ولا يخالطونهم، فكذا يكون في آخر الزمان عند ظهور الفتن.

وهذا الحديث عَلَم من أعلام النبوة، حيث وقع ما أخبر به، ووُجِدَ مصداقه من زمن كثير.

«فطوبى للغرباء، وهم الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنّتي» رواه الترمذي.

وروى مسلم عن أبي هريرة بلفظ «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء» انتهى.

فالمراد بـ «الدين» في حديث الباب، الإسلام، كما قال تعالى: **﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾**.

وفيه بشارة للغرباء، وبيان فضيلتهم، وأنهم مصلحون للسنن التي أفسدها الناس بترك العمل بها، وعدم إشاعتها بإحداث البدع في مقابلتها.

قال السيد: يريد أن الإسلام لما بدأ في أول الوهلة، نهض بإقامته قليلون من أشياع الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فشردهم القبائل عن البلاد، فأصبحوا غرباء، ثم يعود آخراً إلى ما كان عليه، لا يكاد يوجد من العاملين به إلا الأفراد. انتهى.

قلت: وهكذا حال أهل السنّة في هذا العصر، فإنهم أصبحوا غرباء، يرميهم كل مشرك ومبتدع، بكل حجر ومدَرٍ، في كل قطر إلا ما شاء الله: وينالون منهم كل نيل بتأليف الكتب الرادّةِ عليهم، وتقبيحهم باللسان، والقدح فيهم على إصلاح فاسد السنن، وإمامة البدع ودفع الفتن.

إخبار الرسول بأن هذه الأمة ستصاب بالتشبه
والتقليد الأعمى لليهود والنصارى
وستفترق كما افترقوا

وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليأتيَنَّ على أمتي كما أتى عليّ بني إسرائيل حَذْوَ النَّعْل بالنعل» استعارة في التساوي، كمطابقة النعل بالنعل.

وأصل هذا التركيب أنهم إذا يخصفون النعلين يخرصون طاقاتهم، بعضها على بعض، لتتساوى، ويقولون: حذوت النعل بالنعل.

والحذْوُ، بمعنى الخرص، وقطع النعل. ويقال أيضاً: طابق النعل بالنعل أي صارت مثل أخرى في الموافقة.

والمعنى: أن هذه الأمة، توافق الأمة المذكورة في كل شيء حقير، فضلاً عن جليل، وتتساوى بهم كتساوي إحدى النعلين بالأخرى.

«حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية، لكان في أمتي من يصنع ذلك» قيل: المراد بذلك زوج الأب، لأن هذا الفعل مع الأم العينية يمنعه الطبع، ويمكن هذا في زوج الوالد التي ليست بأم الفاعل، لعدم المانع الطبعي من ذلك، والله أعلم بما هنالك.

وهذا عَلَم من أعلام النبوة، وجد مصداقه في بعض هذه الأمة في هذا الزمان وقبله. ونعوذ بالله منه.

«وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة» أي في أصول العقائد، أو مع الفروع.

«كلهم في النار» أي مستحقون لها، لسوء العقيدة.

وأما من جهة العمل، فيمكن أن تدخل الفرقة الناجية أيضاً فيها.

وأما القول، بأن ذنوب الفرقة الناجية مغفورة كلها، فقول لا دليل عليه:

«إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي» رواه الترمذي.

وفي رواية أحمد، وأبي داود، عن معاوية: «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة» أي لاجتماعها على كلمة الحق، وعلى ما أجمع عليه السلف، من سواء السبيل، والصراط المستقيم.

وأخرج أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وصححه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

وعن معاوية مرفوعاً نحوه، عند أحمد، وأبي داود، والحاكم، وزاد: «كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة».

وأخرج الحاكم أيضاً عن ابن عمرو نحوه، وزاد: «كلها في النار إلا ملة واحدة، فقيل له: ما الواحدة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

وأخرج ابن ماجه عن عوف بن مالك نحوه مرفوعاً، وفيه «فواحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار. فقيل: يا رسول الله: فمن هم؟ قال: الجماعة، وأخرجه أحمد من حديث أنس، وفيه «قيل: يا رسول الله من تلك الفرقة؟ قال: الجماعة».

وللحديث ألفاظ وطرق، بعضها يقوِّي بعضاً.

الفرقة الناجية

وهذه الأحاديث أفادت أن الجماعة عبارة عن جماعة الصحابة رضي الله عنهم والفرقة الناجية هي التي على سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وطريقة أصحابه.

ودل قيد «اليوم» أن المعتبر من شرائع الدين ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن بعده ـ عليه السلام ـ اختلف الصحابة أيضاً في مواضع ومسائل، فالتي تستحق للأخذ والتمسك بها هي السنّة الصريحة الصحيحة، الصرفة، المحضة، التي لا يشوبها اجتهاد، ولا رأي، ولا قياس، ولا شيء.

ولا مصداق لذلك إلا طريقة الأئمة المحدثين السابقين، وأصحاب الأمهات الست. ومن حذا حذوهم في التقوى وإصلاح الدين.

وأما من سلك السبل، ودخل في فج عميق، وابتدع بدعاً لا يرضاها الله ولا رسوله، وقلد الكبار من الأمة، وتمسك بأقوال الأحبار والرهبان، وخاض في التفريع الحادث، وبنى عليه مذهبه، واتخذه قدوة، وترك السنن الثابتة في دواوين الإسلام، أو أوَّلها وحرَّفها، وأنزلها على قواعد المذهب، صوناً لمذهبه، وحماية لأهله، وانتصاراً لمن قلده، وقدم القياس والاجتهاد على نصوص الكتاب والسنّة، وتشبث بأذيال أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم إلى هذا اليوم، تقديماً لهم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فقه الأحكام، وفهم معاني في الكتاب والسنّة، فقد حرم حلاوة الإيمان، وخرج من إحاطة الفرقة الناجية بلا شك وارتياب.

وقد أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم عن حال هذا القوم في هذا

الحديث بقوله الشريف «وإنه سيخرج من أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء» أي تدخل وتسري.

والمراد بالأهواء «البدع» ومحدثات الأمور، ودخول الآراء في الدين، وإيثار تقليد الرجال، بلا برهان ولا سلطان.

قال بعض العلماء: واحد الأهواء «هوى» بمعنى إرادة النفس، وشهوتها الداعية إلى تلك المذاهب والمشارب.

«كما يتجارى الكلب بصاحبه» الكلب ـ بفتح اللام ـ داء يعرض للآدميٍّ من عض الكلب، فيصير مجنوناً، ويستولي عليه، ويسري فيه، ولا يستطيع أن ينظر إلى الماء، وإن نظر يصيح، وربما يموت من العطش، ولا يتمكن من شرب الماء وهو شبيه المانيخوليا «لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله».

قال بعض أهل العلم: تشبيه أهل الهوى بصاحب هذه العلة، لاستيلائها عليه، وتولد الأعراض الردية منها، وتعدى ضررها إلى غيره، كما تتعدى علة البدعة في أهل الأهواء.

وكما أن صاحب الكلب يفر من الماء، ولا يتمكن من شربه، ويموت عطشاناً، فكذلك أهل الأهواء يفرون من علم الدين الذي هو اتباع الكتاب والسنّة، ولا يتمكنون من الاستفادة منهما، ويموتون محرومين عنه في بادية الجهل، وهاوية البدعة نسأل الله العافية. هكذا في «أشعة اللمعات».

وإذا عرفت هذا، عرفت أن كل مخالف للسنّة الصحيحة، مقلداً كان، أو مجتهداً، عاميًّا كان، أو خاصيًّا، ذو داء الكلب، إذا أراد خلافها.

وأما من لم تبلغه السنّة، ولم يعلم بها، ونيته الاتباع، والفرار من الابتداع، فأرجو أن لا يكون من هذا القبيل.

ولكن عليه أن يسعى في درك الأحكام على الوجه الثابت من القرآن والحديث، باكتساب العلم من الثقات العارفين بهما، أو بسؤالهم عن نصوصهما وأدلتهما، حتى لا يتوجه إليه اعتراض، ويبقى سليماً من الأهواء المضلة، والآراء الفاسدة.

وليس في الحديث والقرآن ما يشكل فهمه على الإنسان.

بخلاف كتب الفروع والجدل والكلام، وما في معناها، فإنها ـ كلها ـ سفسطة، وجهل، وفضل، وفيها من الأقوال المختلفة، والآراء المتباينة ما لا يأتي عليه الحصر.

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

وإنك إذا تتبعت مذاهبهم ومشاربهم، وجدت أهل كل مذهب يرد على مذهب آخر، ويضلله، ويبدعه، بل يكفره.

وهذا كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

أما قرع سمعك، ما قاله المقلدون: إن الشافعي إذا تحنَّف يخلع عليه، وأن الحنفي إذا تشفع يعزر، وأن اللائق بالحنفي أن يعتقد أن مذهبه صواب، ومذهب غيره خطأ يحتمل الصواب، وكذلك يقول غير الحنفي في حق غيره. وكل ذلك بمعزل عن الدين.

ولا تجدا أبداً أحداً من أهل الحديث. أصحاب السنّة والجماعة المسماة بالفرقة الناجية يبدع غيره من المحدثين، أو يخالفه في أصول الدين، بل في الفروع إلا ما شاء الله تعالى نظراً إلى قوة الدليل، أو ضعفه، والنادر كالمعدوم.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً * وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩] ويؤيد ما قلناه حديث ابن عمر رضي الله عنهما يرفعه:

«إن الله لا يجمع أمتي، أو قال: أمة محمد على ضلالة، ويد الله على الجماعة ومن شذ، شذ في النار» رواه الترمذي.

تأمل في هذا الخبر، وأدرك أن المراد بالجماعة هنا ما قد سبقك، والله حاميها ومؤيدها، والشاذ مستحق للنار.

وقد وجد مصداق هذا الحديث بوجود أهل السنّة المطهرة في كل زمن وقطر، من عصر النبوة إلى يومنا هذا، ولله الحمد.

ولولا هذه الجماعة، لكان الدين، كاد أن يذهب، ولكن الله تعالى مَنَّ على غرباء هذه الأمة بإبقائها، وأخبر رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم بوجودها إلى قيام الساعة، منصورة ظاهرة على غيرها، غير مخذولة من جهة مَن خالفها، ظاهراً وباطناً والله على كل شيء قدير.

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي، وليس في قلبك غِشٌ لأحد فافعل»، الغش ضد النصح الذي هو إرادة الخير للمنصوح له «ثم قال» أي ترغيباً في هذا الفعل ومدحاً له: «يا بني وذلك من سنّتي» السنّية، وطريقتي المرضية، ومن أحب سنّتي: العبادتية والعادية، فقد أحبني لأن حب طريقة أحد وسيرته إنما ينشأ من محبته، وهو الباعث عليها، وعلى التمسك بها.

«ومن أحبني كان معي في الجنة» كما في حديث آخر «المرء مع من أحب وإنك مع من أحببت».

قال في (أشعة اللمعات): في الحديث إشارة إلى أن حب سنّته صلى الله عليه وآله وسلم يورث محبته عليه السلام وموافقته، فكيف إذا عمل بها أيضاً؟ رزقنا الله. انتهى. «رواه الترمذي».

قلت: وفي الحديث أيضاً دلالة على أن علامة حبه صلى الله عليه وآله وسلم اتباع سنّته، ومن ابتدع شيئاً خلاف السنّة، وادعى أنه محب للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فهو كاذب، لأن فعله يكذب قوله، وإنك ترى أكثر الناس حالهم كذلك في دعوى الوداد.

الاحتفال بالمولد النبوي في شهر ربيع الأول بدعة

هؤلاء أهل البدع يحتفلون في شهر ربيع الأول لمولده صلى الله عليه وآله وسلم، وهؤلاء المقلدة يدعون محبته صلى الله عليه وآله وسلم، وهم واقعون في شرك الابتداع والأداء.

كم من بدع أحدثوها ويحدثونها في كل زمن، وكم من داعية إليها في كل قطر وبلد!.

فبالله عليك، هل المحبة تكون كذلك، أم المولدة تدعو إلى ما هنالك، أم المحبة أن لا يخالف المحب محبوبه في نقير وقطمير، ولا يسلك بضده مسلك تأويل، وتحريف، وتفسير؟.

واللّهِ ـ رب الكعبة ـ لا يقول بهذا جاهل أبداً، فضلاً عن عاقل.

فأين أنت يا هذا من الشعور؟ وما هذا الصنيع منك إلا عين القصور، فتب إلى الله تعالى من البدعات، والتقليدات، ومحدثات الأمور، وقصر نفسك الأمارة بالسوء على اتباع الكتاب العزيز والسنّة المطهرة الواضحة الضياء والنور، وبالله التوفق.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تمسك بسنّتي عند فساد أمتي» وخروجها عن دائرة السنّة والتقصير في العمل بها «فله أجر مائة شهيد» كناية عن غاية الجهد والمشقة في هذا، وحصول كمال الفضيلة والثواب عليه، «رواه البيهقي في كتاب الزهد له من حديث ابن عباس، وبيض له في المشكاة» وفي هذا الحديث بشارة عظيمة للعامل بالحديث لأن التمسك عبارة عن الاعتمال.

والمراد بالفساد، غلبة البدع والجهالات، وابتلاء الناس بها.

وإذا كان أجر شهيد واحد، يزيد على أجور غيره، فكيف بمن يعطي أجر مائة شهيد؟!.

وإطلاق الشهيد، يشير إلى أن المراد به، الشهيد في سبيل الله، أي الشهادة الكبرى دون الصغرى، لأن في العمل بالسنّة من الآفات والامتحانات ما لا يساويه إلا مشقة الجهاد في سبيل الله تعالى. والله أعلم.

عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: حين أتاه عمر رضي الله عنه فقال: إنا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا، أفترى أن نكتب بعضها؟ فقال: أي زجراً وإنكاراً، وتوبيخاً، وتقريعاً «متهوكون أنتم!» أي متحيرون في كتابكم وفي دينكم، حتى تأخذوا العلم من غير كتابكم وتستفيدوا منهم «كما تهوكت اليهود والنصارى؟» ووقعوا في تيه الحيرة، ووادي

الاشتباه، حيث نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتبعوا أهواء أحبارهم ورهبانهم، وقدموها على التوراة والإنجيل «لقد جئتكم بها» أي بالملة الحنيفية، بقرينة الكلام «بيضاء نقية» أي واضحة ظاهرة صافية، خالصة، خالية عن الشك، والشبه، والقصور، والفتور فيها، مبرَّأة من الاشتباه والالتباس «ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي» فكيف بقومه وعامة الناس من غيرهم؟ لأن الشرائع كلها قد نسخت بشريعتي هذه، فكيف يجوز لكم أن تطلبوا فائدة أو عائدة من قومه عليه السلام، مع وجودي ووجود ملتي التي هي اتباع القرآن والحديث؟» رواه أحمد والبيهقي في شعب الإيمان.

لا تقليد في الدين الإسلامي

وهذا الحديث نص قاطع وبرهان ساطع على رد التقليد، لأنه إذا لم يسع لموسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلاّ اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذاك الذي يجب تقليده واتباعه في الدين؟

وفي لفظة «البيضاء النقية» إشارة إلى أن أحكامها لا تحتاج إلى مزيد إيضاح بإلحاق الأقيسة والآراء، وضم التفاريع المبينة على الأهواء، لأنها إذاً تكون محتاجة إلى ذلك، فلا يصح القصر عليها.

وإنما يستقيم اتباعها إذا ثبت كونها كاملة تامة واضحة غير خفية. وهي كذلك ولله الحمد.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣].

فهذه الملة الحنيفية السمحة السهلة البيضاء النقية، أدلتها وافية كافية شافية لفصل جميع الخصومات وقطع المنازعات، وقضايا الحوادث الآتيات، بعموماتها وخصوصاتها، لا ملجىء لعارفها إلى إدراك ما قرره أهل الرأي، وحرره أصحاب البدع والأهواء.

ولولا ذلك لما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ثم قيده بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فأفاد أن الرد عند التنازع إلى غيرهما مُنافٍ للإيمان، ولهذا قال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٥٩] أي الرد ﴿خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩].

إنك يا مسكين إذا تأملت في صنائع أهل الرأي والهوى أدركت أن كل آفة وقعت في الإسلام، وكل غربة جاءت فيه إنما نشأت من عدم الرد إلى الله ورسوله. والرد إلى الأحبار والرهبان، وتقديم أقوالهم على الآيات البينات والأحاديث الصحيحات، بنوع من التحريف والتأويل والانتحال. اللهم وفقنا لصالح الأعمال، وجنبنا عما يهلكنا في الحال، أو في المآل.

وفي حديث جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنسخة من التوراة، فقال: يا رسول الله هذه نسخة من التوراة، فسكت، فجعل يقرأ ووجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتغير.

فقال أبو بكر: ثكلتك الثواكل أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فنظر «عمر» إلى وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً».

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفس محمد بيده، لو بدا لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني، لضللتم عن سواء السبيل، ولو كان حياً وأدرك نبوتي لاتبعني»، رواه الدارمي.

وهذا أوضح من الأول، وفيه القضاء بالضلال على من تبع غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولو كان في أعلى مرتبة من النبوة، فكيف باتباع من ليس بنبيّ، ولا برسول؟ بل من آحاد الأمة، ومتعبد بكتاب الله وسنّة رسوله كغيره من العباد، مثل أئمة الملة الأربعة وغيرهم من الأحبار والرهبان.

وهذا يفيد أن تقليد الرجال، واتباع القيل والقال، ضلال وجهل ووبال.

ولا يجوز لأحد أن يقلد أحداً في شيء، حتى يوافق قوله قول الرسول المعصوم عن الخطأ.

فيكون اتباعه له في الحقيقة اتباع الدليل، لا تقليد ذلك الإمام الجليل.

وحيث إن أكثر الناس الجهلة، لا يعلمون الفرق بين التقليد والاتباع، يطعنون في العاملين بالحديث على قبول الدليل الذي ذكره أحد من أئمة الحديث وفقه السنّة، ولا يدرون أن بين قبول الرأي وقبول الرواية بوناً بعيداً. ومن لم يفرق بينهما، فليس أهلاً للخطاب، والله أعلم بالصواب.

ذم الجدل وما جاء فيه من زواجر النصوص في الكتاب والسنّة

وعن أبي امامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه، إلا أتوا الجدل» الجدل ـ بفتحتين ـ الشدة في الخصومة والعناد والتعصب، والمراء لترويج المذهب، من غير أن يكون له نصرة على ما هو الحق وذلك محرم، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية الشريفة الواردة في جدل الكفار وخصومتهم ﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون﴾.

قال في «أشعة اللمعات»: سبب نزولها أنه لما نزل قوله سبحانه: ﴿إنكم وما تعبدون

من دون الله حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] فرح المشركون، وصاحوا: إن آلهتنا ليست بخير من المسيح، فإذا كان عيسى معبود النصارى في النار بحكم هذه الآية فنحن راضون بكون آلهتنا فيها، يعني:

شادم كه أزر قيبان دامن فشان كذشتي   كومشت خاك مم بربا درفته باشد

فأنزل الله: ﴿ما ضربوه لك الخ﴾ [الزخرف: ٥٨] يعني بحثهم هذا معك مبني على الجدل والخصام، وإلا فليس قوله تعالى: ﴿وما تعبدون﴾ [الأنبياء: ٩٨] شاملاً لعيسى عليه السلام، لأن كلمة «ما» لغير ذوي العقول، كما أن كلمة «من» لهم.

وإن هؤلاء الكفار يعلمون أن لغة العرب هكذا فبحثهم بعد هذا العلم، محض الجدل، والتعصب الصرف.

قيل إن ابن الزبعرى من المشتركين، بحث في ذلك، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أجهلك بلسان قومك» انتهى رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه.

والحديث دل على ذم الجدل، وقبحه. وفيه استدلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآية النازلة في شأن المشركين والكفار، على أهل هذه الأمة تحذيراً لهم عن مثل هذا الصنيع، لأن هذه الأمة هي التي أوتيت هدى ثم سرى فيها الجدل والخصام.

ومثل هذا استدلال العلماء الموحدين بالآيات التي وردت في حق الكفار والمشركين من أهل الكتاب وغيرهم، واحتجاجهم بها على مشركي هذه الأمة، وعابدي القبور والأموات.

فكان هذا أيضاً حجة على صحة هذه الطريق الاستدلالي. كيف والعبرة بعموم اللفظ إلا بخصوص السبب، كما تقرر في الأصول، وقال به جماعة من الأعلام الفحول.

فمن زعم أن الاحتجاج بها مقصور على من وردت في حقه، ولا يتعدى حكمها إلى غيره من مشركي هذه الأمة الذين يدَّعون الإسلام ويقولون بالكلمة، ويصلون ويصومون، ويحجون، ويزكون، وهم أهل البدع المضلة، والأهواء الموبقة، فاعلون لأنواع الإشراك في العبادات والعادات، فهو محجوج بهذا الحديث الشريف لأن الذي جاء إلينا بالقرآن، جاء بهذا البيان وليست قرية وراء عبادان، وأيضاً أفاد هذا الحديث أن الجدل خلاف الهدى، وحكمه حكم الضلالة، وصاحبه ضال غير مهديٍ وهذا نص في محل النزاع.

ولكن سَوَّل إبليس لكثير من الناس، حتى زعموا أن العلم هو هذا الجدل.

وطال ذلك منهم إلى أن دونت طوامير كثيرة، ودفاتر عظيمة، حتى دخل في الأصول والفروع كلها ويئس أهل الحق عن أهله أن يؤمنوا بالله ورسوله، ويأخذوا الهدى من الكتاب والسنّة.

ومن عظائم العاهات أن هذا الجدل يزداد كل يوم، في كل جيل وقبيل إلا شرذمة قليلة متبعة للأخبار، وهم غرباء الإسلام أصحاب الحديث والقرآن فطوبى لهم وحسن مآب.

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من ترك المراء وهو محق بني له بيت في ربض الجنة» أو كما قال.

فتقرر أن تارك الجدال من أهل الجنة، إن شاء الله تعالى، وصاحب الجدال من أرباب الضلال اللهم وفقنا.

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «لا تشدِّدوا على أنفسكم»، أي بارتكاب الرياضات الصعبة، والمجاهدات الشاقة، التي لا تطيقها النفس وبالتزامها عليها وتحريم ما أباحه الله وأحله ويسره.

قال في «المرقاة» كصوم الدهر وإحياء الليل كله، واعتزال النساء، انتهى.

قلت: وكما يحكى عن أكثر أهل السلوك المتصوفة الجهلة من هذه الأمة، وكما يحكيها أهل المذاهب عن الأئمة فقد ذكروا في مناقب بعضهم أنه كان يعبد كذا وكذا في اليوم والليلة، وكان يصلي الصبح بوضوء العشاء إلى غير ذلك من أشباه هذه الفضائل، مع أنه ليس لذلك سند متصل إليه حتى يعتمد عليه.

والظاهر أن ذلك حسن ظن من مقلديهم بهم واعتبار بأفواه العامة فيهم.

وإن ثبت أنهم كانوا كذلك في هذه الصنائع فبالله عليك، قل لي هل هذا التشديد مستحسن، يدل عليه دليل من الكتاب والسنّة؟ أم هو منهي عنه على لسان الشارع عليه السلام في هذا الحديث وفي القرآن؟ والأصل في النهي التحريم كما تقرر في الأصول.

وكيف يسوغ لأحد من آحاد الأمة أن يتجرأ على الله ورسوله، ويأتي بما نهى عنه فضلاً عن أن يرتكبه من هو في أعلى مرتبة من العلم والعمل والتقوى؟.

فأين أنت ـ يا قاصر العقل ـ من اعتقاد مثل هذه الخرافات، بل في ذكر نحو هذه المناقب نقص على أصحابها، وموقع ضحك لأعداء الإسلام. والله أعلم بما كانوا يعملون.

﴿فيشدد الله عليكم﴾، أي يفرضها عليكم، فتقعوا في الشدة، أو بأن يفوت عنكم بعض ما أوجب عليكم بسبب ضعفكم من تحمل المشاق.

ويحتمل أن يكون المعنى: فيشدد عليكم في العقاب على ابتداع هذ البدع في العبادات والرياضات، لأنها زيادة على كمال الدين «فإن قوماً شدَّدُوا على أنفسهم، فشدَّد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديار».

الصومعة ـ بفتح الميم ـ معبد النصارى، و«الدير» معبد الرهبان. ونظيرها في الإسلام المساجد والخانقات.

والأول: معبد الأحبار.

والثاني: معبد الرهبان من هذه الملة، وما أشبه الليلة بالبارحة.

﴿رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧] المراد بها المبالغة في العبادة والرياضة وفي الانقطاع من الناس، ولبس المسوح، وتعليق السلاسل في الأعناق وقطع المذاكير والفرار إلى الأودية والجبال ونحوها، مما كان يفعله رهبان أهل الكتاب، وزُهَّادهم.

فقال: إن هذه الأشياء اخترعها هؤلاء، وابتدعوها من تلقائهم، من غير أن كنا كتبناها عليهم.

ثم قال في آخر الآية: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧] هكذا في «الأشعة».

وأقول: قد أحدث رهبان هذه الأمة وزهادها وعبادها ومشائخها رياضات أخرى، وبدعات كثيرة، لا مستند لها في شيء من القرآن والحديث، ولقنوها مريديهم ومعتقديهم، وبالغوا في ذلك حتى خرجوا من الحد الأوسط، ووقعوا في الإفراط.

وقابلهم أحبار هذه الأمة، ففرَّطوا في هذه، حتى زعموا أن العلم عبارة عن الجدل والكلام، والرد على أهل العلم، لا سيما على المعاصرين منهم، والاقتحام في المناظرة والمكابرة، ووهنوا بسبب هذه العاهة عن العمل، كأن العمل عندهم هذا العمل.

ووفق الله تعالى عصابة من أهل الحق، فجاءوا في العبادات بما ثبت عن سيد العابدين، وقصروا عليها، ولم يبالغوا، ولم يشددوا، ولم يرضوا بالرهبانية، وأتوا في العلوم بترك الجدال والقتال والمناظرات والمكابرات، احتساباً عند الله، وهؤلاء هم خلاصة الأمة. والله أعلم، رواه أبو داود.

قال في ترجمة «المشكاة»: جاء أحمد بن الحواري إلى أستاذه أبي سليمان الداراني وقال: ارتاض بنو إسرائيل حتى صاروا كالزقاق البالية، وأوتار القسية ونحن نأكل ونلبس وننعم ويتحلل روحنا ماذا هذا الحال، وكيف يكون المآل؟.

فقال أبو سليمان: كنت أعلم أنك تأتي بهذا. اعلم يا أحمد، أن الذي يطلب منا هو الصدق والإخلاص، لا الحرقة والذوب، وإن عملت عشرة أيام وأخلصت فيه، خير لك من أن تحرق وتذوب عشرة أعوام، إنما المطلوب رضاء الحق تعالى كما قال:

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوِصَالِ أَهْلاً ... فَكُلُّ إِحْسَانِهِ ذُنُوبُ

انتهى. وبالجملة مراد الله سبحانه من عباده في عبادته، إخلاص النية، وصواب العمل.

والإخلاص أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً. والصواب أن تعمل بالسنّة المطهرة، ولا تبتدع شيئاً، ولا تأخذ من بدع غيرك شيئاً.

عن مالك بن أنس مرسلاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله، وسنّة رسوله». رواه في الموطأ.

هو اسم كتاب الإمام مالك، قرىء مقصوراً وممدوداً، وكلاهما صحيح. وهو كتاب قديم مبارك، سابق على جميع الكتب الإسلامية، وصاحبه إمام من أئمة السنّة والجماعة.

والمرسل في الاصطلاح المشهور: رواية التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والأولى أن يقال: «تعليقاً» موضع «مرسلاً».

والحديث دليل على أن عدم الضلال معلق بتمسك الكتاب والسنّة، وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركهما آلة للهداية والرشد في الأمة، ولم يترك شيئاً سواهما يتمسك به أمته بعده.

فتقرر أن أصول الإسلام هي هذان الأصلان، لا ثالث، ولا رابع لهما، وأن المتمسك بهما على هدى، وأن غير المتمسك بهما على ضلال.

وَهٰذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ فَدَعْنِي عَنْ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ

ومن قال: إن الأصل الثالث الإجماع، والرابع القياس، فقد عارض حكمه صلى الله عليه وآله وسلم برأيه، وأساء الأدب معه عليه السلام.

وكيف يكون ما لم يأتِ عن الله ولا عن رسوله، أصلاً للأمة، وقد أتى به من هو من آحادها، ومتعبد بهما كغيره؟.

فيالله للعجب من أقوام قالوا: إن الأصول أربعة، والسنّة تقضي بخلاف قولهم وترشد في مواضع كثيرة إلى التمسك بكتاب الله وسنّة رسوله، وفي القرآن والأحاديث من ذلك كثير طيب، لا يحصره المقام.

وقد وصف الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﴿يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩، وآل عمران: ١٦٤، والجمعة: ٢].

والمراد بالحكمة في الكتاب، والسنّة، كما نصَّ عليه جمع جم من المفسرين وتبعهم جماعة من المحدثين.

وقد قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وهذا صريح في أن الكتاب يكفي الأمة.

ويؤيده رواية ابن عباس رضي الله عنه: «من تعلم كتاب الله ثم اتَّبع ما فيه هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب».

وفي رواية قال: «من اقتدى بكتاب الله لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم تلى هذه الآية: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]». رواه رزين.

وفي الحديث «من رغب عن سنّتي فليس مني» وعن غضيف بن الحارث الثمالي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنّة، فتمسُّكُ بسنّة خير من إحداث بدعة» رواه أحمد.

قال في «المرقاة» في قوله: «فتمسك بسنّة» أي صغيرة أو قليلة، كإحياء آداب الخلاء مثلاً على ما ورد في السنّة أفضل من حسنة عظيمة، كبناء رباط ومدرسة. انتهى.

وقال في ترجمة «المشكاة» التمسك بالسنّة وإن كانت قليلة خير من ابتداع بدعة وإن كانت حسنة.

لأن باتباع السنّة يتولد النور، وبالابتلاء في البدعة تأتي الظلمة.

مثلاً رعاية آداب الخلاء، والاستنجاء على الوجه المسنون، خير من بناء الرباط والمدرسة.

كيف والسالك برعاية آداب السنن يترقى بمقام القرب، وبتركها يتنزل عنه وذلك يؤدي إلى ترك الأفضل منه حتى يصل إلى مرتبة قساوة القلب التي يقال لها «الرَّيْن» «والطبع» «والختم» نعوذ بالله من ذلك. انتهى.

قلت: وما أجلَّ إنصاف هذا الترجمان في هذا الموضع الذي هو مزلة الأقدام من أكثر الأعلام لما نص في هذا الكلام على أن البدعة الحسنة مورثة لقساوة القلب، ومؤدية إلى الرين والطبع والختم، وأن أيسر السنّة وأدناها موجبة لنور الإيمان، وترقى الإنسان إلى مقام القرب من الرحمن.

والرين إشارة إلى قوله سبحانه: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والطبع إشارة إلى قوله: ﴿طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٩٣]، والختم إلى قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] فإذا ثبت أن هذه الثلاثة مرتبة على العمل بالبدعة الحسنة فلا ضرورة تدعو إلى تقسيم البدع إلى السيئة والحسنة، بل الذي ينبغي أن يقال: «إن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار».

ولا ريب أن الختم والطبع والرين من أوصاف الكفار والمشركين.

فإذا حصلت ـ ونعوذ بالله منها ـ لأحد من المسلمين فكأنه خرج عن سمة الإسلام، ودخل في زمرة الكفرة الفجرة.

وأيضاً في هذا الحديث، دليل على أن إحداث البدعة سبب لرفع السنّة مثلها وهذا موجود مشاهد.

انظر إلى هذه الفتاوى الفقهية المتولدة من خالص الرأي، والكتب الفرعية الحاصلة من اجتهادات العلماء وكيف حدثت فرفع مثلها من داودين السنّة، ومجامع الأحاديث ما لا يأتي عليه الحصر، إلى أن فقد درس الحديث والقرآن، وقام مقامه سبق الوقاية والهداية والبرهان.

فهذا الحديث علم من أعلام النبوة، جامع للكلم والحكم الكثيرة، شامل لجميع البدع المشؤومة. مخبر برفع السنن عن الأمة.

وقد قال حسان رضي الله عنه: «ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنّتهم مثلها، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة»، رواه الدارمي.

بدعة التقليد

ونظيره اليوم بدعة التقليد فإنه منذ أحدثه الأقوام، نزع الله منهم سنّة الاتباع الذي أمروا به، ثم لم يُعِدْه إليهم إلى الآن ولا عبرة بشرذمة قليلة من القبائل الشاذة الفاذة، فإن الحكم للأكثر، وللأكثر حكم الكل.

ولا شك أن المقلدين أكثر، والمحدثين أقل: ﴿وقليلٌ مِن عباديَ الشكور﴾ [سبأ: ١٣] ولا تعجبك كثرة الخبيث.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «من كان مُسْتَنًّا ـ أي يريد السلوك على الصراط السوي وسواء السبيل والطريق القويم والهدى المستقيم ـ فليستن بمن قد مات» أي يقتدي بالمائتين عن الدنيا، على الإسلام والعلم والعمل فإن الحيّ لا تؤمن عليه الفتنة.

قال في «الأشعة»: هذا القول قاله ابن مسعود في زمانه للتابعين، ونصحهم.

وأراد بمن مات، الصحابة، وبالحي، أهل زمنه غير الصحابة «أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا أفضل هذه الأمة» ممن سواهم وأبرها قلوباً، وأعمقها علماً أي أكثرها غوراً من جهة العلم النافع، وأدقها فهماً في اتباع الكتاب والسنّة «وأقلها تكلفاً» أي تصنعاً ورياءً وسمعة ومراعاة للرسوم والعادات المتعارفة بين الناس، قال تعالى عن رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وما أنا من المتكلفين﴾ [صٓ: ٨٦].

«اختارهم الله لصحبة نبيه، ولإقامة دينه»، وهذا يدل على أفضليتهم وأكمليتهم، لأن الله لما اصطفاهم من بين الخلق أجمعين، وجعلهم أصحاب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، علم أنهم أفضل الخلائق، وأخيار الأمة، وجواهر نفوسهم أليق وأحرى بانعكاس أنوار الهداية والإيمان.

كما قال تعالى في القرآن: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦].

وقد وردت أحاديث في اصطفاء الصحابة واختيارهم على من سواهم، لصحبة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

فالويل كل الويل، لمن يسبهم ويشتمهم، ولا يعرف فضلهم، كالرافضة ومن ضاهاهم في هذه الصفة الملعونة.

«فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم على أثرهم» أي في العلم النافع والعمل الصالح وإخلاص التوحيد ومحوضة الاتباع السديد.

«وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»، لأنهم كانوا أتباع الرسول الكريم، في كل نقير وقطمير، وحقير وجليل ووضيع وعظيم «رواه رزين».

وفي هذا الحديث دليل على إيثار آثار الصحابة والتمسك بأخلاقهم المرضية، وسيرهم السنّية، المبنية على صرافة السنّة الصحيحة المأثورة.

ولا شك أنهم أحق بذلك بعد الاعتصام بأدلة الكتاب والسنّة، ثم الأمثل فالأمثل.

والتمسك غير التقليد لغةً واصطلاحاً، وكذلك الاقتداء، ولهذا قال تعالى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠].

ولم أقف على قول لعالم يعتمد عليه، أنه فسر هذه الألفاظ بالتقليد، بل فيه إشارة إلى ترك تقليد الرجال، لأن ابن مسعود حصر التمسك فيهم، ولم يرشد إلى التمسك بمن بعدهم من أئمة الأمة.

فخرج بذلك تقليدات الأئمة الأربعة الفقهاء، الكائنين بعد عصر الصحابة.

ولهذا نهى الأربع المذكورون عن تقليدهم، وتقليد غيرهم، لا سيما أعظمهم وأفقههم.

كيف، وهو يقتدي روايات ابن مسعود، في كثير من فتاواه، ولا ينبغي له أن يخالفه في هذه الفتوى.

ولهذا روي عنه رحمه الله تعالى أنه قال: ما جاء عن الصحابة فعلى الرأس والعين، وما جاء عن التابعين زاحمناهم، فإنهم رجال، ونحن رجال.

وهذا القول من ذاك الإمام الأعظم أدل دليل على ترك التقليد، وإرشاد منه لغيره إليه، وهو اللائق بعظمة إمامته، بل هذا من علامات إمامة الأئمة.

وعلى هذا درج سلف هذه الأمة وأئمتها قاطبة ولم يخالفهم أحد إلا من لا يعتد به ولا يلتفت إليه، من أفراخ الرأي، وأبناء البدع، وأصحاب الجدل وأرباب الجهل، ومقلدة دينهم الأحبار والرهبان، عافانا الله منه.

وعن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني فرطكم على الحوض».

«الفرط» بفتحتين الفارط المتقدم إلى المنزل لإصلاح الحياض والدلاء والأرشبة، أي أنا سابقكم المتهيىء لكم «من مر علىّ شرب» من شَرْبِ الحوض «ومن شرب، لم يظمأ أبداً، ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونني قيل: لعلهم الذين قال فيهم أصحابي «ثم يحال بيني وبينهم فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غير بعدي» أي بعداً أو هلاكاً «متفق عليه».

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنَّ ناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال» أي التي يذهبون بالعصاة إليها.

فأقول: «أصيحابي أصيحابي» على صيغة جمع القلة والتصغير، لقلة عددهم «فيقول»: أي الله سبحانه «إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم».

فأقول كما قال العبد الصالح ـ أي عيسى عليه السلام معتذراً واستخلاصاً لقومه ـ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ ـ إلى قوله ـ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ ـ ١١٨] متفق عليه.

وتمام الآية: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنْ تُعَذِّبْهُم فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ ـ ١١٨].

قال في «أشعة اللمعات» قالوا: ليس المراد بهذه خواص الأصحاب، لأنا نعلم ـ يقيناً ـ أنه لم يرتد أحد منهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوم من جفاة العرب من أصحاب «مسيلمة الكذاب» و «أسود العنسي» أو بعض مؤلفة القلوب الذين لم تكن لهم بصيرة بالدين، ولا قوة في الإيمان.

أو المراد بالردة: خروج عن حد الاستقامة في بعض الحقوق، وإصلاح السريرة في بعض الأمور، والرجوع عن مرتبة حسن الأخلاق، وصدق النية، والتقصير في بعض الحقوق، ورعاية أهل البيت في التأدب معهم، للابتلاء بالدنيا والفتن، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا أخاف عليكم الكفر وعبادة الأوثان، إنما أخاف عليكم الدنيا وآفاتها» كذا قالوا، لا رجوعهم عن دين الإسلام. انتهى.

وبالجملة فقد دل الحديث على نفي علم الغيب عنه صلى الله عليه وآله وسلم لقوله:

«لا تدري» ودل على وقوع الأحداث بعده صلى الله عليه وآله وسلم في الأمة، وأي أمة هي أفضل الأمة، لأن الحديث الثاني زاده إيضاحاً بقوله: «أصيحابي».

وحيث إن كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحظة، وأسلم، يطلق عليه لفظ «الصاحب» صح أن بعض من كان صاحباً بهذه الصفة أحدث شيئاً بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعدم رسوخه في الإسلام، وهذا خاص بمثل هذه الأصيحاب.

ومن عمم الحديث فيهم فقد غلط غلطاً بيناً، لأن نفس الحديث يرد عليه مراده هذا، كالرافضة قاتلهم الله، فإنهم تعلقوا بهذا الحديث في إثبات ردة أكابر الصحابة، لا سيما الراشدين منهم، ولا حجة لهم في ذلك.

والحديث دل أيضاً على الدعاء على أهل الإحداث وهو ضد الاتباع. وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ودل الاستشهاد في الحديث الثاني بقول العبد الصالح المذكور، على أن عيسى عليه السلام كان عبداً ولم يكن يعلم الغيب.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» أي امتنع من قبول ما جئت به، كأهل البدع، من التقليد وغيره. فإنهم أبوا أن يتبعوا الكتاب والسنة، وتمسكوا في ـ مقابلته ـ بالتفريعات المحدثة، والتخريجات المبتدعة، واتخذوها ديناً «قيل: ومن أبى؟ قال؛ من أطاعني» باتباع سنّتي والاعتصام بكتاب الله «دخل الجنة، ومن عصاني» ولم يعمل بما جئت به من القرآن والحديث «فقد أبى. رواه البخاري».

قال في الترجمة: أي عصاني بإيثار البدعة واتباع هوى النفس، فقد عتى، ولا يدخل الجنة. انتهى.

وهذا ظاهر في عدم دخول المبتدعة في الجنة. وفي ذلك من الوعيد ما لا يقادر قدره.

وبهذا تقرر أن الابتداع عصيان للرسول، كما أن الاتباع إطاعة له عليه السلام، وقد قال تعالى: ﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول**﴾ [المائدة: ٩٢، والتغابن: ١٢].

وفي حديث أنس مرفوعاً في قصة ثلاثة رهط «أما والله، إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنّتي فليس مني» متفق عليه.

أي من أعرض عن سنّتي استهانة، وزهداً، فليس من أشياعي، وكل من لا يتبع السنّة فإنه مستهين بها زاهد فيها.

وعن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل ما بعثني الله به من

الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان، لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به». متفق عليه.

في «أجادب» روايات أصحها أنها جمع «جدب» وهو الأرض الصلبة الماسكة للماء، التي لا تنبت الكلأ.

و «الكلأ» بالهمز واللام المفتوحتين مقصوراً، هو على زنة جبل، يقع على الرطب واليابس. و «العشب» بالضم و «الكلأ» مقصوراً مختصان بالرطب و «القيعان» جمع «قاع» وهي الأرض المستوية.

ذكر في هذا الحديث أن الناس قسمان منتفع بدينه وغير منتفع به.

وكذلك الأرض على قسمين منتفعة بالماء، وغير منتفعة به.

والمنتفعة نوعان: منبت، وغير منبت.

وكذلك المنتفع بالدين على صنفين أحدهما: عالم عابد، متفقه، متفهم، معلم كالطائفة الطيبة من الأرض التي قبلت الماء وأنبتت الكلأ ونفعت غيرها.

والثاني: عالم معلم غير متعبد بالنوافل لم يتفقه فيما جمع من العلم كالأرض الجدبة التي أمسكت الماء وانتفع به الناس.

وأما من لم يرفع رأسه، ولم يلتفت إلى العلم قطعاً، أو التفت ولم يعمل به مطلقاً ولم يعلم أحداً، سواء دخل في الدين أو لم يدخل، وبقي كافراً، فهو كالقاع لم يمسك ماء، ولم ينبت كلأ. هذا خلاصة ما ذكره شراح صحيح البخاري.

قال في الترجمة: ويمكن أن يقال: إن القسم الأول عبارة عمن تعلم واجتهد، واستنبط المعاني والنكات والأسرار وشرح وبين كالفقهاء المجتهدين، والعلماء المتقنين المحققين، فإنهم كالكلأ النابت من الأرض وثمراتها ونتائجها.

والثاني: عبارة عمن تعلم، وجمع العلم، ووعاه، وحفظه، وأدى الأمانات بعينها وجنسها إلى أهلها، كالمحدثين، وحفاظ الحديث، ووعاته. والله أعلم، انتهى.

وأقول: هذا ما فهمه صاحب الترجمة. والذي فهمه جمع جم من أهل العلم بالقرآن والحديث أن مصداق الطائفة الطيبة من الأرض، هم أهل الحديث، فإنهم قبلوا الهدى والعلم اللذين بعث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بهما، وأنبتوا الكلأ والعشب الكثير، الذي هو عبارة عن تدوين علوم السنّة المطهرة وأصولها وتوفيق الأخبار الصحيحة وتطبيقها، وضبط

فقهها بعد تجريده عن شوائب الآراء والأفكار، وتلاحق البدع والمحدثات به كما في حديث آخر مرفوع عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، ورواه البيهقي في كتاب المدخل مرسلاً.

فمن وجد هذه الأوصاف فيه، فهو هذا القسم الأول ونَفْعهُ له ولغيره كثير.

ولا يوجد ذلك إلا في المحدثين المتبعين الموحدين الذين هم نخبة النخبة من هذه الأمة، وصفوة الصفوة من عصابة أهل الجماعة والسنّة.

ومصداق «الأجادب» سائر الفرق من أهل المذاهب المقلدين للأئمة المجتهدين أو الفرقة المجتهدة نفسها فإنهم أمسكوا الماء في الجملة، فشربوا، وسقوا، وزرعوا.

وإنما قلنا «في الجملة» لأن أهل الأصول الحنفية مثلاً، قالوا إنه يكفي للاجتهاد حفظ خمسمائة آية، وكتاب من كتب السنن، كأبي داود والترمذي ونحوها والتفريع الفقهي، والتخريج القياسي أحق بإطلاق لفظ السقي والزرع من غيره.

ومصداق القيعان طوائف أهل البدعة والمحدثات من سائر الفرق الإسلامية الماضية، والحاضرة، والآتية إلى قيام الساعة فإنهم لم يرفعوا رءوسهم بالهدى والعلم، ولم يقبلوا هدى الله الذي أرسل به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم، بل قدموا بدعهم على السنن، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ولا شيء أشق عليهم من تلاوة آية من كتاب أو ذكر حديث من صحيح، عند المناظرة في المسائل والأحكام وإذا جررت لهم رواية، من كتب الرأي، وصحف الفقه وذكرت قولاً لإمام، برقت أساريرهم، وهذا كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وما أجمع هذا الحديث للفوائد الكثيرة!.

وبالتأمل فيه تظهر الفوائد الغزيرة، لمن رزقه الله فهماً صحيحاً، وقلباً سليماً، وألقى السمع وهو شهيد.

وعن أبي رافع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ألفين أحدكم» أي لا أجدن «متكئاً على أريكته» أي سريره المزين بالحلل والأثواب يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو أنهيت عنه وهي الأوامر والنواهي المدونة في الصحاح الستة وغيرها من دواوين الحديث ومسانيد الأخبار فيقول: «لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» رواه أحمد وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي في «دلائل النبوة».

قال في «المرقاة» المعنى لا يجوز الإعراض عن حديثه صلى الله عليه وآله وسلم لأن المعرض عنه، معرض عن القرآن، انتهى.

وقال: في «الأشعة» أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حال بعض أهل الجهل والفراغ والتكبر أنه يتقاعد ويتكاسل عن العمل بالحديث في الأمر الذي لا يوجد حكمه في القرآن، ويظن أن الأحكام تنحصر في القرآن فقط وهو جاهل، من أن أكثر الأحكام في الأحاديث، وليس في الكتاب.

وكما أن القرآن حجة، فكذلك الحديث أيضاً حجة وكما أن الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطي القرآن فكذلك أعطي أيضاً الأحاديث فكلاهما وحي كما في حديث المقدام بن معد يكرب يرفعه: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه وأن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما حرم الله» الحديث، رواه أبو داود، وروى الدارمي نحوه، وكذا ابن ماجه.

قال: والمماثلة هي في كونهما وحياً، فكما أن القرآن وحي منزل من جناب القدس الإلهي، فكذلك الأحاديث وحي من جانب الحق تعالى.

والشبعان كناية عن بلادة العقل وسوء الفهم، لأن الشبع وشره الطعام سبب لذلك.

أو كناية عن الكبر والحماقة التي يوجبها التنعم والترفه، انتهى.

قلت: قصر التمسك على الكتاب العزيز شعبة من الخروج ونوع من النفاق والخارجية هم القائلون في مقابلة عليّ عليه السلام: «إن الحكم إلا لله» أي لا نقبل شيئاً إلا ما في القرآن والمراد بهذا إنكار الحديث، والقرار عن اتباعه.

فمن لم يقبل السنّة، وقصر على القرآن، ففيه شائبة، بل شيمة الخارجية بلا تفاوت.

ولا يصح إيمان أحد حتى يتبع السنن كما يتبع القرآن، كيف وقد جاءنا بهذه من جاء بالقرآن ولم نعلم بالقرآن إلا ببيان الرسول.

فإذا لم يقبل أحد بيانه صلى الله عليه وآله وسلم فإنه غير قابل للقرآن أيضاً.

وقد روى العرباض بن سارية رضي الله عنه أنه قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن؟ ألا وإني ـ والله ـ قد أمرت ووعظت، ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر» أي بل أكثر منه الحديث، رواه أبو داود.

وفي إسناده أشعث بن شعبة المصيصي قد تكلم فيه، ولكن يشهد له الحديث المتقدم وما ورد في معناه.

وهذا نص في أن الحديث مثل القرآن، وحكم كلام الرسول، هو حكم كلام الله، وأن الاعتصام والعمل بهما جميعاً واجب على الأمة، لا يجوز لأحد أن يترك حديثاً قناعة بالقرآن،

وكذلك القرآن قناعة بالحديث، بل الذي يجب أن يأخذ بهما جميعاً ولا يأخذ بغيرهما فإن أصل الأصول الإسلامية، هو هذان الأصلان لا ثالث لهما ولا رابع، وإنما يستأنس بالإجماع وبالقياس للمتابعة والشهادة لا' أنهما أصلان مستقلان يبنى عليهما شيء من أحكام الإسلام، فإنه لا قائل بذلك أحد ممن يعتد به من العلماء الأعلام، والله أعلم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أكل طيباً وعمل في سنّة، وأمن الناس بوائقه دخل الجنة».

«البائقة» الداهية، وهي المحنة العظيمة. والمراد ـ هنا ـ الشرور.

والمعنى من أكل الحلال، واجتنب الحرام، وعمل على وفق الحديث والقرآن، والناس من شره في أمان، فهو مستحق لدخول الجنان.

قال في الترجمة: أي عمل به لكونه سُنّة وإن كان قليلاً.

فقال رجل: يا رسول الله، إن هذا اليوم لكثير في الناس، قال: «سيكون في قرون بعدي»، المراد بالقرن، أهل العصر، وكل عصر بعد من زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان الصلحاء فيه أقل ممن قبلهم، ولهذا قال: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، والمراد بقوله: «سيكون زمان العمل بالحديث من غرباء الإسلام، وفيه إخبار بأن الخير لا ينقطع من أمته صلى الله عليه وآله وسلم مطلقاً وإن تفاوت بالقلة والكثرة، وأنه يكون في آخر الزمان جماعات تقوم على طريقة التقوى والسنّة المطهرة كما في الترجمة.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك»، وعوقب عليه: «ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا». رواه الترمذي.

أي نجا من من العذاب وأثيب عليه.

وقال في «الترجمة»: وهذا في السنن، ونوافل الخيرات، وإلا، لا وجه للترك في الفرائض والواجبات.

وقال في «المرقاة»: ما أمر به، أي من المعروف والنهي عن المنكر، إذ لا يجوز صرف هذا القول إلى عموم المأمورات، لأنه عرف أن مسلماً لا يعذر فيما يهمل من الفرض الذي تعلق بخاصة نفسه.

والمراد «بهلك» أن الدين اليوم عزيز، والحق ظاهر، وفي أنصاره كثرة، فالترك يكون تقصيراً منكم فلا يعذر أحد منكم في التهاون.

ثم يأتي زمان يضعف فيه الإسلام من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا، لانتفاء تلك المعاني المذكورة. انتهى.

والحاصل أن قليل العمل في زمان كثير الفتن، يوجب النجاة.

ثم بيَّن صلى الله عليه وآله وسلم في حديث آخر، رواه ابن عباس مرفوعاً: «الأمر ثلاثة:

١ ـ أمر بيِّنٌ رشده فاتبعه.

٢ ـ وأمر بيِّنٌ غيه فاجتنبه.

٣ ـ وأمر اختلف فيه فكله إلى الله عزّ وجلّ» رواه أحمد.

والمراد بالأمر البين رشده وغيه، ما علمت كونه حقاً بالنص من الكتاب والسنّة.

وما لم يثبت حكمه به، فلا تقل فيه شيئاً، وفوض أمره إلى الله.

والمراد بالأمر المختلف، ما اشتبه وخفي حكمه، أو ما اختلف الناس فيه من تلقاء أنفسهم.

قال السيد: والأولى أن يفسر هذا الحديث، بما ورد في حديث أبي ثعلبة الخشني يرفعه.

«إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم حرمات فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان ـ أي بل من رحمة وإحسان ـ فلا تبحثوا عنها» أي لا تفتشوا عنها. رواه الدارقطني.

والحاصل أن الأمر المشتبه ينبغي الاحتراز عنه استبراءً للدين والعرض، والمحكم منه واجب العمل.

ويزيده إيضاحاً حديث النعمان بن بشير مرفوعاً «الحلال بيِّن والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات، وقع في الحرام» الحديث. وهو متفق عليه وسيأتي لهذا الحديث شرح مستوفى استقلالاً إن شاء الله تعالى.

تحذير الشارع عن مفارقة الجماعة وهم المتمسكون بالكتاب وبالسنة

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من فارق الجماعة شبراً» أي ولو ساعة، أو في قليل من الأحكام «فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه». رواه أحمد وأبو داود.

«الربقة» بكسر الراء وفتحها، حبل فيه حلق، يجعل كل حلقة منها في عنق الغنم، ويقال لكل حلقة منها «ربقة».

والمراد بالجماعة ـ كما مر فيما سبق ـ جماعة الصحابة، ومن على طريقتهم، وسيرهم في الاتباع، وترك الابتداع، وهي المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر: «اتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار» رواه ابن ماجه من حديث أنس.

قال في «المرقاة» يعبر به ـ أي بالسواد الأعظم ـ عن الجماعة الكثيرة، والمراد ما عليه أكثر المسلمين. انتهى.

وهم أهل السنّة والجماعة، ولأنهم كثيرون بالنسبة إلى سائر الفرق الإسلامية اليوم.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم، يأخذ الشاذة والقاصية والناحية، وإياكم والشعاب، وعليكم بالجماعة والعامة» رواه أحمد عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

و «الشعاب» من الشعب، وهو الوادي، وتجتمع فيه طرق وتفترق منه طرق.

وقال: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذ». أي انفرد عن الجماعة وخرج عن طريقتهم المأثورة «شذ في النار» رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً.

وفي هذه دلالة واضحة على الاعتصام بالكتاب والسنّة، وترك الشعاب المختلفة والطرق المتباينة، الحادثة في دين الإسلام، التي ابتدعها أهل البدع والإشراك، وأصحاب الأهواء والضلالات.

وفيه أن الأمة لا تضل جميعها، بل يكون فيها من يعمل بالهدى. وهذا صحيح موجود بوجود أهل الحديث والسنّة في كل زمن وقطر وأفق، وإن كانوا قليلين، وأن يد الله عليهم لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم.

ومن حمل لفظ الجماعة على غير أهل السنة، فقد أبعد النجعة، ولم يدرك معنى الحديث، والحديث يفسر بعضه بعضاً فتأمل.

نهي الشارع عن توقير المبتدعة

وعن إبراهيم بن ميسرة يرفعه: «من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام» رواه البيهقي في شعب الإيمان مرسلاً.

قال في الترجمة: لأن في توقيره استهانة السنّة، وهذا يجر إلى هدم بناء الإسلام.

وبالقياس على ذلك عمارة بنائه في توقير المتسنن وتبجيله لتعظيم السنّة وترويجها. انتهى.

والحديث يعم كل صاحب بدعة، سواء كانت البدعة صغيرة أو كبيرة، حسنة عند من يقول بها، أو سيئة عند من لا يقيمها.

وبالجملة فالبدعة نقيض السنّة، والمبتدع ضد السنّي، وفي توقير أحدهما تنقيض بالآخر.

وقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حال البدع وحال صاحبها وحذَّرنا منهما، وأرشدنا إلى اتباع الكتاب والسنّة، فكان هذا علماً من أعلام النبوة.

ولكن تهاون الناس في ذلك، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

فانعكست القضية إلى أن صارت السنّة بدعة، والبدعة سنّة، والمعروف منكراً، والمنكر معروفاً، وعاد الإسلام غريباً، بموت العلماء بالسنن، وظهور الجهل والفتن، حتى إنهم يتعجبون ممن يعمل بالسنّة ويترك التقليد، ويرونه مبتدعاً ـ في زعمهم الباطل ـ ويرمونه بكل حجر ومدر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

فأقول لك: يا طالب الحق، ومخلصاً في الدين، ما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إياكم والشِّعاب، وعليكم بالجماعة» وبالله التوفيق.

ومما يدل على مزيد الاهتمام بشأن السنّة واتباعها، حديث ابن عَمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بلغوا عني ولو آية، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري.

والأمر حقيقة في الوجوب، فيكون تبليغ السنن واجباً متحتماً.

أنواع البلاغ

والبلاغ أنواع تصدى له جمع جم من عصابة السنّة.

فمنهم من جمع الصحيح، ومنهم من جمع السنن، ومنهم من جمع المسانيد والمعاجم، ومنهم من أفرد أحاديث الترغيب والترهيب، ومنهم من أفرد أحاديث الأحكام كـ «بلوغ المرام» و «منتقى الأخبار» ومنهم من جمع الجوامع كـ «تيسير الوصول»، و «الجامع الصغير والكبير».

وأحسن المختصرات في هذا الباب كتاب «مشكاة المصابيح» لا سيما مع فصله الرابع.

وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمبلغين، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه: «نَضَّر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها» الحديث.

رواه الشافعي، والبيهقي في المدخل، وأحمد، والترمذي، وأبو داود وابن ماجه، والدارمي عن زيد بن ثابت.

وفي حديث آخر عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «نَضَّر

الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلِّغ أوعى له من سامع» أي أحفظ للحديث، وأفهم، وأتقن له.

رواه الترمذي، وابن ماجه، ورواه الدارمي عن أبي الدرداء.

وقد نصَّ على هؤلاء بالتعديل في حديث إبراهيم العذري فقال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» رواه البيهقي في المدخل مرسلاً.

«والعدول» الثقات، و«النفي» الطرد، و«الغالون» المبتدعة الذين يتجاوزون في كتاب الله وسنّة رسوله عن المعنى المراد فيحرفونهما من جهته كما حرف أهل الكتاب الكلم عن مواضعه والانتحال ادعاء قول، أو شعر، قاله غيره بانتسابه إلى نفسه.

قيل هو كناية عن الكذب.

والمعنى: إن المبطل إذا اتخذ قولاً من علمنا، ليستدل على باطله، أو عزى إليه ما لم يكن منه نفوا قوله عن هذا العلم ونزهوه عما ينتحله.

«والتأويل» صرف معنى القرآن والحديث إلى ما ليس بصواب. كذا في «المرقاة».

القول بوحدة الوجود من الغلو

وأقول الحديث يعم كل ما يخالف صريح الكتاب والسنّة، كائناً ما كان، ويناقض طريق السلف من الصدر الأول.

ومن الغلو القول بوحدة الوجود، وبالعقائد التي لم يأتِ بها من الله، ولا من رسوله برهان ولا سلطان وفي هذا تحريف للأدلة.

والمراد بالانتحال، اتخاذ المذاهب المخالفة للسنّة، نحلة له كمذاهب الحكماء والفلاسفة ومزجها في الإسلام واستعمالها في كتب الأصول والفروع، وبناء الاجتهاد والقياس على براهين العقل وحجج أهله.

والمراد بالجاهلين، المقلدة، والمتصوفة الجهلة، لأن أهل العلم نصوا على أنهم ليسوا بعلماء.

ولا شك أن ضرر هاتين الفرقتين في الإسلام أشد من ضرر الذئاب على قطائع الغنم وكل بلاء يرى في الدين فإنما هو من جهة هؤلاء المبتدعين المبطلين الجاهلين.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «العلم ثلاثة:

١ ـ آية محكمة.

٢ ـ أو سنّة قائمة.

٣ ـ أو فريضة عادلة، وما كان سوى ذلك فهو فضل» رواه أبو داود، وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قال في الترجمة: «الآية» إشارة إلى كتاب الله، وتخصيصه بالمحكمة لأنها أم الكتاب وأصله محفوظة عن الاحتمال والاشتباه، وما سواها مشتبه محمول عليها.

والمراد بالقائمة، الثابتة بحفظ المتون وأسانيدها.

والمراد بالفريضة، الإجماع والقياس المستندان بالكتاب والسنّة.

وإنما قيل لها عادلة،لكونها مساوية لهما في وجوب العمل.

فتحصل من ذلك أن أصول الدين أربعة: الكتاب والسنّة والإجماع والقياس. انتهى.

وأقول: تفسير الفريضة بالإجماع والقياس، خلاف ظاهراً الحديث. بل المراد بالفريضة أنصباء الورثة، وإنما خصها بالذكر، مع كونها داخلة في الآية والسنّة، لإضاعة أكثر الناس لها، ولهذا قال في حديث آخر: «تعلموا الفرائض والقرآن، وعلموا الناس فإني مقبوض» رواه الترمذي عن أبي هريرة.

فذكر الفرائض مع القرآن، دليل على أن المراد بالفريضة ـ في حديث الباب أيضاً ـ هذه الفرائض التي أمر بتعلمها وتعليمها، لا الإجماع ولا القياس.

ولم يأت في لغة ولا شرع إطلاق لفظ «الفريضة» على هذين اللفظين.

فلا ندري من أين جاءوا بهذا التفسير، الذي هو بالتحريف والتأويل أشبه منه.

وعندي أن تفسيرها بمثل هذا الكلام من وادي المغالطة المنهي عنها على لسان الشارع عليه السلام.

فقد روى معاوية «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الأغلوطات» رواه أبو داود.

ويزيده إيضاحاً أن حديث ابن مسعود يرفعه «تعلموا العلم وعلموه الناس، تعلموا الفرائض وعلموها الناس، تعلموا القرآن وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض والعلم سينقبض ويظهر الفتن حتى يختلف اثنان في فريضة لا يجدان أحداً يفصل بينهما» رواه الدارمي، والدارقطني.

والمراد بالفريضة في هذا الحديث هي فرائض الإرث، والمراد بالاختلاف فيها عدم العدل.

فنص على أن الفريضة العادلة السوية التي لا ضرر فيها ولا ضراراً، هي إحدى أنواع العلم.

ولا شك أن العلماء بهذه الفريضة أقل قليل في الدنيا بالنسبة إلى سائر العلوم، وقد

ذهب هذا العلم من أكثر الخلق، ولم يبق منه إلا في أفراد شاذة، لا سيما العمل بها، الذي هو عبارة عن العدل فيها وفق الكتاب والسنّة.

وقد ظهر مصداق قوله صلى الله عليه وآله وسلم على ما رواه عليّ مرفوعاً «يوشك أن يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا يبقى من القرآن إلا رسمه، مساجدهم عامرة، وهي خراب من الهدى، علماؤهم شر من تحت أديم السماء، من عندهم تخرج الفتنة وفيهم تعود»، رواه البيهقي في شعب الإيمان.

تأمل يا هذا في الحديث وانظر في اسم الإسلام، ورسم القرآن، فإن إسلام الاسم كثير في هذا الزمان، وكذلك طبع القرآن في مطابع شتى من العرب والعجم، ويزداد كل يوم طبعه الذي هو الرسم، والعامل به أقل قليل.

وكذلك وجد مصداق باقي الحديث في هذا الزمان الحاضر، وكثر رفع المساجد وبناؤها وزخرفتها بالجدران المنقشة، والثياب المتلونة، والآلات الملمعة، وعمت البلوى والفتن من الذين يسمون علماء، فضلاء، فقهاء وعادت فيهم.

فهم كما في الحديث «شر من تحت أديم السماء»، والله المستعان، وبه التوفيق، وعليه التكلان.

باب في ذكر حقيقة الإيمان

قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥] تقدم تفسير هذه الآية في النصيب الأول من هذا الكتاب.

والمراد بها في هذا الموضع أن الإيمان عبارة عن تحكيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل أمر يشجر بين الأمة، ويختلف فيه الناس مع عدم حرج النفس وضيق الصدر، وتسليمه بصميم القلب، وذلك عبارة عن اتباع السنّة وتقديمها على تحكيم كل إنسان، كائناً من كان، وأن في خلاف هذا الشأن نفي الإيمان.

فمن حكم غيره، وقلد سواه، فقد خرج عن دائرة الإيمان، وفي هذا الوعيد الشديد، ما تقشعر له الجلود، وترجف له الأفئدة كما سبق الإشارة إليه في موضعه فراجعه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] أي فزعت، وخضعت، وخافت، ورقت، استعظاماً له، وهيبة من جلاله.

والمراد أن حصول الخوف من الله، والفزع منه عند ذكره، هو شأن المؤمنين الكاملي الإيمان المخلصين له الدين.

فالحصر باعتبار كمال الإيمان، لا باعتبار أصله.

والظاهر أن مقصود الآية هو إثبات هذه المزية لمن كمل إيمانه من غير تقييد بحال دون حال، ولا بوقت دون وقت، ولا بواقعة دون واقعة.

وعن أم الدرداء قالت: «إنما الوجل في القلب كاحتراق السفعة، يا شهر بن حوشب، أما تجد قشعريرة؟ قال بلى. قالت: فادع عندها، فإن الدعاء يستجاب عند ذلك، ونحوه عن عائشة».

قال السدي: هو الرجل يريد أن يظلم أو يهم بمعصية، فيقال له، اتقِ الله فيجل قلبه.

وعن ثابت البناني قال فلان: إني لأعلم متى يستجاب لي؟ قالوا: ومن أين لك هذا؟ قال: إذا اقشعر جلدي، ووجل قلبي، وفاضت عيناي، فذلك حين يستجاب لي، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾ [الأنفال: ٢] أي تصديقاً قاله ابن عباس، وعن الربيع بن أنس قال: خشية.

والمراد بزيادته انشراح الصدر، وطمأنينة القلب والفلاح الخاطر عند تلاوة الآيات.

وقيل: زيادة العمل لأن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص.

وفيه نظر، لأن الآيات المتكاثرة، والأحاديث المتواترة، ترده وتدفعه، والآية الشريفة صريحة في زيادة الإيمان.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» أخرجه الشيخان.

وفي هذا أعظم دليل على أن الإيمان فيه أعلى وأدنى، وإذا كان كذلك كان قابلاً للزيادة والنقصان، وليس بعد بيان الله وبيان رسوله بيان.

قال الواحدي: عن عامة أهل العلم أن من كانت الدلائل عنده أكثر وأقوى كان إيمانه أزيد.

قال الكرخي: إن نفس التصديق يقبل القوة وهي التي عبر عنها بالزيادة للفرق المميز بين يقين الأنبياء وأرباب المكاشفات، ويقين آحاد الأمة.

ويؤيد ذلك قول عليّ عليه السلام: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً.

وكذا من قام عليه دليل واحد، ومن قامت عليه أدلة كثيرة، لأن تظاهر الأدلة أقوى للمدلول عليه وأثبت لقدمه، وعليه يحمل ما نقل عن الشافعي من أنه يقبل الزيادة والنقص. انتهى.

وأرجع على القاري الحنفي هذا الاختلاف إلى النزاع اللفظي، وقرر الزيادة والنقصان.

وهذا هو الذي عليه جمهور الأعيان من أهل العلم.

وبهذا تحصل أن إيمان المحدثين، ومتبعي الكتاب والسنّة أزيد وأقوى من إيمان المقلدين الفرعيين لزيادة العلم بالأدلة عندهم وفقد الأدلة عن هؤلاء.

فإيمان القسم الأول، إيمان تحقيق، وإيمان القسم الآخر إيمان تقليد.

إيمان المقلّد صحيح

وقد صرح أئمة أصول الفقه والعقائد بصحة إيمان المقلد لأن أكثر المسلمين وهم عامة الناس، لا يعرفون دليلاً، ولا يهتدون سبيلاً، آمنوا بالله ورسوله كما آمن سلفهم وقومهم وكبراؤهم ولم يرفعوا رأساً إلى معرفة أدلته من الكتاب والسنّة.

فهم مؤمنون وإيمانهم صحيح، وإن كان بالنسبة إلى العالم بالنصوص والعارف بالأدلة أنقص وأضعف.

وفي حديث تتغيير المنكر «وذلك أضعف الإيمان».

وبالجملة فزيادة الإيمان عند تلاوة آيات القرآن من علامة الإيمان الكامل الباعث[1] من صميم الجنان المعتنق بصحيح الإيقان وقوى الإذعان فكل من يزيد إيمانه عند تلاوة الآية عليه فهو مؤمن بنص الكتاب وظاهر الفرقان.

معنى التوكل على الله وانه من خصائص المؤمنين وسماتهم

﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢] التوكل: تفويض الأمر إليه في جميع الأمور وقال ابن عباس؛ لا يرجون غيره. قال السمين: تقديم المعمول للحصر، وهو يفيد الاختصاص أي عليه لا على غيره. انتهى.

وهذا الوصف من جملة أوصاف أهل التوحيد، لأن المشركين يثقون على آلهتهم وطواغيتهم وجبتهم، ومنهم يرجون، ومنهم يخافون، وبهم يهتفون وإياهم يستعينون في شدائدهم وحوائجهم، ولا يدعون الله ولا يعبدونه، وإن عبدوه يشركون به غيره، فبهذا السبب كان التوكل على الله من سمات الإيمان وصفات الإحسان.

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [الأنفال: ٣] أي المفروضة المكتوبة عليهم بحدودها وأركانها في أوقاتها المضروبة لها، مع رواتبها من السنن الثابتة، ويدخل فيها النوافل، فإنها يصدق عليها أنها صلاة وأن الإيتان بها بحسب القدرة والفرصة إقامة لها.

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣] يدخل فيه النفقة في الزكاة، والحج والجهاد، وغير ذلك من الإنفاق في أنواع البر، ووجوه القربات، وأسباب الخيرات.

---

(١) الصحيح: المنبعث لأنها من انبعث، لا بعث.

وإنما خص الزكاة والصلاة، لكونها أصل الخير وأس البر ﴿أُولَٰئِكَ﴾ [الأنفال: ٤] المتصفون بهذه الأوصاف ﴿هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤] أي الكاملون الإيمان، البالغون فيه إلى أعلى درجاته وأقصى غاياته، يقيناً لا شك في إيمانهم، وصدقاً لا ريب في إيقانهم وإذعانهم.

قال ابن عباس؛ برئوا من الكفر وخلصوا.

بيان حكم مَن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله

وقد استدل بظاهر هذه الآية الإمام «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى ومن قال بقوله: إنه يجوز أن يقول أنا مؤمن حقاً، ولا يجوز الاستثناء.

وأجيب عنه بأن الاستثناء ليس على طريق الشك، بل للتبرك كقوله: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» مع العلم القطعي أنه لاحق بهم.

والمراد صرف الاستثناء إلى الخاتمة وإنما حكم بكونهم مؤمنين حقاً في هذه الآية إذا أتوا بتلك الأوصاف الخمسة كما يفيده لفظ «إنما»، لأنه للحصر.

فمن أخل بشيء من هذه الأمور، فقد أخل في إيمانه على قدر الإخلال.

١ ـ فإن من ترك الصلاة عمداً فقد كفر.

٢ ـ ومن ترك الزكاة فقد فسق.

٣ ـ ومن لم يتوكل، فقد أشرك.

٤ ـ ومن لم يزد إيمانه بسماع الآية؛ فقد نقص تصديقه.

٥ ـ ومن لم يخش قلبه لذكر الله فهو قاسي القلب، أعاذنا الله من ذلك ورحمنا وغفر لنا ما هنالك.

﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ﴾ [الأنفال: ٤] يعني فضائل ورحمة، وقيل: أعمال رفيعة، وقيل: الجنة وقيل: منازل كرامة وخير وشرف في الجنة، كائنة ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٤]، وفي كونها عنده، زيادة تشريف لهم، وتكريم، وتعظيم، وتفخيم، وتبجيل، ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٤] لذنوبهم، صيغة الجمع تشير إلى غفران الصغائر منها والكبائر مع التوبة، وهو الظاهر، ومع عدمها خرقاً للعادة من الكريم الرحيم الرحمن على عباده المبتلين بالآثام والعصيان والطغيان إن شاء الله تعالى.

وعن ابن زيد قال: مغفرة بترك الذنوب، ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤] دائم مستمر يكرمهم الله تعالى به، ومن واسع فضله، وفائض جوده.

وعن ابن زيد قال: هو الأعمال الصالحة، وعن محمد القرظي قال: إذا سمعتم الله يقول: ﴿ورزق كريم﴾ [الأنفال: ٤] فهو الجنة. انتهى.

وأقول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فيدخل فيه كل نعمة خارجة الجنة وداخلها، وفضل الله أوسع من ذلك. اللهم اجعلنا من أهل فضلك ولا تجعلنا ممن تعدل فيهم فنهلك.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٧٤] أي الكاملون في الإيمان، لأنهم حققوه بتحصيل مقتضياته، من هجرة الوطن، ومفارقة الأهل والسكن، الانسلاخ من المال والدنيا والوطن، لأجل الدين والعقبى، والآخرة الحسنى.

﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٧٤] لذنوبهم في الآخرة، وَفِي الدنيا ﴿رِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤] خالص عن الكدر طيب مستلذ.

والأولى تفسير الرزق بالجنة وما يليها في العقبى من النعم ورحمة الله الواسعة كما تقدم.

ولفظ «الحق» يدل على زيادة الإيمان ويشير إلى أن من ليس متصفاً بهذه الأوصاف في وقت الفرض عليه فإيمانه ناقص ضعيف، غير قوي، بخلاف المتصف بها فإنه كامل في إيمانه، قوي في إيقانه، صميم في إذعانه، صادق بصميم جنانه، عامل بأركانه والمطلوب الأولى من جميع العباد وتمام الأمة هو هذا الإيمان الكامل الذي لا يشوبه نقص، ولا زوال.

والآية الشريفة دالة على أن الهجرة والجهاد في سبيل الله، وإيواء المسلمين ونصر المؤمنين، من فضائل الإيمان الكامل.

والمؤمنون عاملون بها طالبون لها، راغبون فيها نادمون على تقصيراتهم في تحصيلها، وعلى صدور الذنوب منهم، وبهذا استوجبوا للمغفرة، والرزق الكريم اللهم اغفر لي وتب عليَّ إنك أنت التواب الرحيم.

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] الخشوع: جعله بعضهم من أفعال القلوب كالخوف والرهبة، وبعضهم جعله من أفعال الجوارح كالسكون، وترك الالتفات، والعبث، وهو في اللغة: السكون والتواضع والخوف والتذلل.

واختلف: هل هو من فرائض الصلاة أو من فضائلها؟.

وادَّعى ابن زيد إجماع العلماء على أنه ليس للعبد إلا ما عقل من صلاته. ومما يدل على صحة هذا القول قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، والتدبر لا يتصور بدون الوقوف على المعنى، وكذا قوله: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ والغفلة تضاد الذكر، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وقوله: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾

[النساء: ٤٣] نَهْيٌ للسّكران والمستغرق في هموم الدنيا لعدم الخشوع منه.

وعن علي كرم الله وجهه قال: الخشوع في القلب، وأن لا تلتفت في صلاتك وقيل: خاضعون بالقلب ساكنون بالجوارح، وهذا من فروض الصلاة عند الغزالي.

وذهب غيره إلى أنه ليس بواجب.

والحاصل أن المعتبر هو خشوع الظاهر والباطن، وهو الذي أثنى عليه الله تعالى في كتابه فينبغي الاهتمام التام بشأنه ما أمكن.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، اللغو: كل باطل، ولَهْوٍ، وهزل، ومعصية، وما لا يجمل من القول والفعل، وقيل: «اللغو» هنا الشرك، وقال الحسن المعاصي كلها، وقيل: معارضة الكفار بالسب والشتم، وقيل: كل ما كان حراماً، أو مكروهاً أو مباحاً، لم تدع إليه ضرورة ولا حاجة، وقيل: البدع.

والأولى عدم تخصيصه بشيء ونوع من الباطلات، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وتدخل فيه هذه الأشياء دخولاً أولياً.

والمعنى: أن لهم من الجد ما شغلهم من الهزل.

وفي وصفهم بالخشوع أولاً، وبالإعراض ثانياً، جمع لهم الفعل والترك الشاقين على الأنفس، وهما قاعدتا بناء التكليف.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] أي يؤدونها، عبَّر عن التأدية بالفعل.

لأنها مما يصدق عليه الفعل. وقد جمع الله سبحانه الزكاة والصلاة في مواضع من كتابه يعسر عدها في هذا المقام.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] «الفرج» يطلق على فرج الرجل والمرأة، فهو اسم سوأتهما.

والمراد بحفظهما أنهم ممسكون لها بالعفاف عما لا يحل لهم، ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] المراد بذلك الإماء وعبر عنهن بـ «ما» التي لغير العقلاء، لأنه اجتمع فيهن الأنوثة المنبئة عن قصور العقل، وجواز البيع والشراء فيهن كسائر السلعات فأجراهن، لهذين الأمرين، مجرى غير العقلاء ولهذا تباع كما تباع البهائم.

والمراد بالإماء: الجواري.

والآية في الرجال خاصة، لأن المرأة لا يجوز لها أن تستمتع بفرج مملوكها.

والمعنى أنهم حافظون لفروجهم في جميع الأحوال إلا في حال تزوجهم، أو تسريهم، فإنهم غير ملومين في إتيانهن بجماع.

﴿فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧] من الزوجات وملك اليمين ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] أي المجاوزون إلى ما لا يحل لهم.

فسمى ـ سبحانه ـ من نكح ما لا يحل عادياً. وقد دلت هذه الآية الشريفة على تحريم نكاح المتعة.

وإنما ذكر ـ سبحانه ـ هذا الوصف للمؤمنين، لأن حفظ الفروج من مشكلات الأمور قل من ينجو منها.

ولهذا ورد في صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة».

وفي حديث آخر عن عبادة بن الصامت: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة:

١ ـ أصدقوا إذا حدثتم.
٢ ـ وأفوا إذا وعدتم.
٣ ـ وأدوا إذا ائتمنتم.
٤ ـ واحفظوا فروجكم.
٥ ـ وغضوا أبصاركم.
٦ ـ وكفوا أيديكم» رواه أحد والبيهقي في شعب الإيمان.

المعاصي المتعلقة باللسان

ومن المعاصي المتعلقة باللسان الغيبة، والكذب، وشهادة الزور، ويمين الفجور وخلف الوعد، ونقض العهد والنميمة وإفشاء السر، وكون الرجل ذا وجهين، والشعر القبيح، والسجع، والتكلف فيه، والبذاء، والسلاطة، والسخرية، واللعنة والتكفير، والتبديع، والتضليل، والسب، والشتم، والفحش، والتفاحش، وإساءة الأدب مع الأبوين وغيرهما والإطراء، والمدح البالغ، والتملق، والتفاخر، والجدل والمراء، والمكابرة، والمباحثة، والنطق بالكلمات الكفرية.

المعاصي المتعلقة بالفروج

ومن المعاصي المتعلقة بالفروج: الزنا، واللواطة، والمساحقة، والجلق، ووطىء البهيمة.

وأما النظر، والمس، والتقبيل، والمعانقة، وملاحظة الرقص، وسماع الغناء بالمعازف، فمن لواحق السفاح، ومنها عدم ستر العورة.

فهذه أفعال من جاء بأحد منها فهو عادٍ، ومن حفظ فرجه عنها، فإنه غير ملوم وكل ذلك من صفات المؤمنين الكاملين، وخلافه، موجب لنقص الإيمان.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] أي حافظون، والراعي هو القائم على الشيء بحفظ وإصلاح، كراعي الغنم.

والمعنى ما يعاهدون عليه من جهة الله، أو من جهة عباده، والأمانة ما يؤتمنون عليه، وقد جمع العهد والأمانة كل ما يتحمله الإنسان من أمر الدين والدنيا.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩] المحافظة عليها هي إقامتها في أوقاتها بإتمام ركوعها وسجودها وقراءتها والمشروع من أذكارها.

أفردها سبحانه وتعالى بالذكر اهتماماً بشأن حفظها، لأن تركها كفر.

ثم مدح هؤلاء فقال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠] أي الأحقاء بأن يسموا بهذا الاسم الشريف دون غيرهم ممن ليس فيه هذه الأوصاف؛ وضمير الفصل دل على التخصيص، والحصر إضافي لا حقيقي لأنه ثبت أن الجنة يدخلها الأطفال والمجانين، والولدان، والحور، والغلمان، ويدخلها الفساق من أهل القبلة بعد العفو والغفران، لقوله تعالى:

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦] قاله الكرخي.

معنى الفردوس

﴿الَّذِين يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ﴾ [المؤمنون: ١١] لغة رومية معربة، وقيل: فارسية، وقيل حبشية، وقيل: عربية.

وهو أوسط الجنة وأعلى الجنان كما صح تفسيره بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والمعنى: أن من عمل بما ذكر في هذه الآيات فهو الوارث الذي يرث من الجنة ذلك المكان، وهذا بيان لما يرثونه وتقييد للوراثة بعد إطلاقها، وتفسير لها بعد إبهامها، وتفخيم لها، ورفع لمحلها، وهي استعارة لاستحقاقهم الفردوس بأعمالهم، حسبما يقتضيه الوعد الكريم للمبالغة فيه.

وقيل: المعنى أنهم يرثون من الكفار منازلهم فيها، حيث فرقوها على أنفسهم، لأنه سبحانه، خلق لكل إنسان منزلاً في الجنة ومنزلاً في النار.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «يرثون مساكنهم ومساكن إخوانهم التي أعدت لهم لو أطاعوا الله».

فصل في أن لكل فرد من بني الإنسان منزل في الجنة ومنزل في النار

وعنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما منكم من أحد إلا وله منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار. فإذا مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله: ﴿أولئك هم الوارثون﴾ [المؤمنون: ١٠]» أخرجه ابن ماجه، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، والبيهقي وغيرهم.

وأخرج الترمذي، وقال: حسن صحيح، وعبد بن حميد عن أنس فذكر قصة، وفيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الفردوس ربوة الجنة، وأوسطها وأفضلها».

ويدل على هذه الوراثة المذكورة هنا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣]، وقوله: ﴿تِلْكُم الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

وشهد لحديث أبي هريرة هذا، ما في صحيح مسلم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال فيغفرها الله لهم، ويضعها على اليهود والنصارى»، وفي لفظ له، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً، فيقول: هذا فكاكك من النار».

﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] أي أنهم يدومون فيها لا يخرجون منها، ولا يموتون وتأنيث الضمير، مع أنه راجع إلى الفردوس لأنه بمعنى الجنة.

اللهم إن عبدك هذا، جاءك بذنوب أعظم من الجبال، وأكثر من عدد الرمال، فاغفر له يا ذا الكرامة والجلال، واسترها في الآخرة، كما سترتها في الدنيا، يا صاحب الفضل والإفضال، وإني مستغفر نادم، أتوب إليك، من كل ما علمت وعملت، وما لم أعلم ولا أعمل، وأسألك التوفيق والعفو والعافية، مع قصر الأمل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١٥] إيماناً صحيحاً صادقاً خالصاً من مواطأة القلب واللسان، ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥] أي لم يدخل في قلوبهم شيء من الريب، ولا خالطهم شك من الشكوك، أتى بـ «ثم» التي للتراخي للإشارة إلى أن نفي الريب عنهم ليس وقت حصول الإيمان فيهم وإنشائه فقط، بل هو مستمر بعد ذلك فيما يتطاول من الأزمنة، فكأنه قال: ثم داموا على ذلك ﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥] أي في طاعته وابتغاء مرضاته.

ويدخل في الجهاد، الأعمال الصالحة التي أمر الله بها من جملة ما يجاهد المرء نفسه

حتى يقوم به ويؤديه كما أمر الله سبحانه؛ والطاعات كلها كائنة في سبيل الله وجهته وأفضلها القتال.

والمجاهدة بالأموال: عبارة عن العبادات المالية كالزكاة والصدقة.

وقدم الأموال لحرص الإنسان عليها، فإن ماله شقيق روحه ﴿وجَاهدوا﴾ [الحجرات: ١٥] بمعنى بَذَلوا الجهد.

والمجاهدة بالأنفس: عبارة عن العبادات البدنية وأكرمها الغزو في سبيله سبحانه.

﴿أُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ٢٥] أي الجامعون بين الأمور المذكورة ﴿هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ٢٥] في الاتصاف بصفة الإيمان والدخول في عداد أهله، لا من عداهم ممن أظهر الإسلام بلسانه وادعى أنه مؤمن، ولم يطمئن بالإيمان قلبه، ولا وصل إليه معناه، ولا عمل بأعمال أهله، وهم سائر أهل النفاق وأهل البدع.

ويدخل في الآية أيضاً من آمن وعمل، ولكن لم يجمع بين هذه الأمور، فإن كان هذا القصور غفلة منه وتسلطاً من النفس الأمارة بالسوء والشيطان المغوي عليه، فالله غفور رحيم واليأس منه كفر كما أن الأمن منه كفر أيضاً.

وإن كان ارتياباً، أو عناداً، أو تمرداً، وجرأة على الله، فهو من الكاذبين المستحقين للهلاك.

أعاذنا الله منه برحمته ومنّه، وجعلنا ممن لهم لسان صدق في الآخرين، اللهم آمين.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ باللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ذكر ذلك لأن عبدة الأوثان كانوا ينكرون البعث بعد الموت ﴿وَالْمَلاَئِكَةِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي الإيمان بهم كلهم، لأن اليهود قالوا: إن جبريل عدونا، ﴿وَالْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي القرآن، وقيل جميع الكتب المنزلة لسياق ما بعده، وهو قوله: ﴿والنَّبِيِّين﴾ [البقرة: ١٧٧] يعني أجمع، وإنما خص الإيمان بهذه الأمور الخمسة لأنه يدخل تحت كل واحد منها أشياء كثيرة مما يلزم المؤمن أن يصدق بها ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه، أو على حب الله ﴿ذَوِي الْقُرْبى﴾ [البقرة: ١٧٧] يعني أهل قرابته لكون دفع المال إليهم صدقة وصلة، إذا كانوا فقراء ﴿وَالْيَتَامَى﴾ [البقرة: ١٧٧] وهم أولى بالصدقة من الفقراء الذين ليسوا بيتامى، لعدم قدرتهم على الكسب، واليتيم هو الذي لا أب له مع الصغر، ﴿وَالْمَسَاكِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وهو الساكن إلى ما في أيدي الناس لكونه لا يجد شيئاً، ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٧٧] المسافر المنقطع، ﴿وَالسَّائِلِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي الطالبين للإحسان المستطعمين ولو كانوا أغنياء، ﴿وَفي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] يعني المكاتبين، وقيل هو فك النسمة، وعتق الرقبة، وفداء الأسارى ﴿وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] المفروضتين ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] الله أو الناس.

قيل: المراد بالعهد القيام بحدود الله والعمل بطاعته، وقيل: النذر، وقيل: الوفاء بالمواعيد، والبر في الحلف وأداء الأمانات.

والأولى الاعتبار بعموم اللفظ. فكل أمر يصدق عليه أنه عهد، أو نوع منه، فالآية الشريفة تشمله والوفاء به حسن متحتم.

﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] الشدة والفقر ﴿وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] المرض والزمانة ﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي وقت الحرب وشدة القتال في سبيل الله. قالوا: الآية جامعة لجامع الكمالات الإنسانية وهي صحة الاعتقاد وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال الحسن: هذا كلام في الإيمان وحقيقة العمل، فإن لم يكن مع القول عمل فلا شيء.

قال الواحدي: إن الواوات في هذه الأوصاف تدل على أن من شرائط البر استكمالها وجمعها.

فمن قام بواحد منها لا يستحق الوصف بالبر. والآية عامة في جميع المؤمنين.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ [النساء: ١٢٤] أي بعضها، وهي الفرائض.

وقال الطبري: «من» زائدة عند قوم، وهو ضعيف لأن المكلف لا يطيق عمل كل الصالحات.

﴿مَنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤] فيه اشتراط الإيمان في كل عمل صالح، ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾ [النساء: ١٢٤] أي قدر النقير، وهو النقرة في ظهر النواة. وهذا على سبيل المبالغة في نفي الظلم، ووعد بتوفية جزاء أعمالهم من غير نقصان.

وكيف والمجازي أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، وأفضل الأفضلين؟!!.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١٢٥]، أي أخلص نفسه له، عاملاً بالحسنات.

قال ابن عباس: هو محسن، يريد، موحد لله عزّ وجلّ، لا يشرك به شيئاً.

﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [البقرة: ١٢٥] أي مائلاً عن الأديان الباطلة إلى دين الحق وهو الإسلام.

وخص إبراهيم عليه السلام للاتفاق على مدحه من اليهود والنصارى والمجوس والهنود.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

قال ابن عباس: كل «عسى» في القرآن فهي واجبة، كقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩] وهي الشفاعة، قال: يقول: من وحد الله وآمن بما أنزل الله، وأقام الصلوات الخمس ولم يتعبد إلا لله، فهو من المهتدين.

واقتصر على ذكر الصلاة، والزكاة، والخشية، تنبيهاً بما هو أعظم أمور الدين على ما عداه، مما افترضه الله على عباده، لأن كل ذلك من لوازم الإيمان وصفات المؤمنين.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، أي قلوبهم متحدة في التوادد والتحابب والتعاطف واتفاق الكلمة والعون والنصر، بسبب ما جمعهم من أمر الدين، وما ضمهم من الإيمان بالله.

ثم بين أوصافهم فقال: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٧١] أي بما عرف من الشرع غير منكر.

ومن ذلك توحيد الله سبحانه وتعالى، وترك عبادة غيره، ظاهراً وباطناً والدعوة إلى اتباع الحديث، وترك تقليدات الرجال.

﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١] أي عما هو منكر في الدين غير معروف.

ومنه إيثار التقليد، والابتداع على الاتباع والعمل بالسنّة.

والمراد جنس المعروف، وجنس المنكر الشاملين لكل خير وشر.

وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأمر والنهي من الأحاديث ما هو معروف، ﴿ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة﴾ [التوبة: ٧١] المفروضة الواجبة.

خصهما بالذكر من جملة العبادات، لكونهما الركنين العظيمين، فيما يتعلق بالأبدان والأموال، ويطيعون الله ورسوله في جميع ما أمرهم بفعله، أو نهاهم عن الإتيان به، ولا يطيعون أحداً ممن سواهما، كائناً من كان، وأينما كان ومن أطاع غيرهما من الأحبار والرهبان الأئمة والشيوخ، فلا يستحق ما ذكره الرحمن في هذه الآية.

أولئك المتصفون بهذه الأوصاف سيرحمهم الله «السين» للمبالغة والدلالة على على تحقق ذلك وتقرره، بمعونة المقام والتوكيد في إنجاز الوعد، لكونه بشارة امتحضت لتأكيد الوقوع، أي وقوع ما وعد به من الرحمة والرضوان، وما أعد لهم من النعيم المقيم في الجنان.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١] فيه ترغيب وترهيب، وتعليل لقوله: ﴿سيرحمهم الله﴾ فهو لفُ ونشر مشوش.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ﴾ [التوبة: ١١١].

فيه دليل على أن الأمر بالجهاد موجود في جميع الشرائع، ومكتوب على جميع أهل المال، وكل أمة وعدت عليه بالجنة.

وقيل: المعنى، وعداً مذكوراً، كائناً في التوراة. وعلى هذا يكون الوعد بالجنة لهذه الأمة مذكوراً في كتب الله المنزلة.

﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ؟!﴾ [التوبة: ١١١] فيه تأكيد الترغيب للمجاهدين في الجهاد والتنشيط لهم على بذل الأنفس والأموال ما لا يخفى.

﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾ [التوبة: ١١١] فيه دليل على سُنِّيَّة بيعة الجهاد على يد إمام من أئمة الدين، وخليفة من خلفاء المسلمين.

﴿وَذَلِكَ﴾ [التوبة: ١١١] أي الجنة أو نفس البيعة التي ربحوا فيها الجنة، ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١] أي الظفر بالمطلوب.

﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] أي هم التائبون، يعني المؤمنين، والتائب: الراجع إلى طاعة الله عن الحالة المخالفة للطاعة ﴿الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] أي القائمون بما أُمِرُوا به من عبادة الله مع الإخلاص ﴿الْحَامِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] أي الذين يحمدون الله على كل حال في السراء والضراء، ويقومون بشكره على جميع نعمه في الدنيا والآخرة ﴿السَّائِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] السياحة، في اللغة أصلها: الذهاب على وجه الأرض، وهي مما يعين العبد على الطاعة، لانقطاعه عن الخلق، ولما يحصل له من الاعتبار بالتفكر في مخلوقات الله سبحانه.

فالسياحة لها أثر عظيم في تهذيب النفس: وتحسين أخلاقها.

وقيل: السائح، الصائم، وإليه ذهب جمهور المفسرين، وبه قال ابن مسعود.

وقيل: السائحون هم الغزاة والمجاهدون.

وقال عبد الرحمن بن زيد: هم المهاجرون. وقال عكرمة: هم الذين يسافرون لطلب الحديث.

وقيل: هم الحائرون بأفكارهم في توحيد ربهم وملكوته وما خلق من العبر.

وقيل: هم طلبة العلم مطلقاً، المنتقلون من بلد إلى بلد في تحصيله واكتسابه يسيحون في الأرض ويطلبونه من مظانه.

ويدخل فيه طالب علم الكتاب والسنّة دخولاً أولياً.

وقد حصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم في ثلاثة:

١ ـ القرآن.

٢ ـ والحديث.

٣ ـ والمواريث. وقال: وما سوى ذلك زيادة.

﴿الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] أي المصلون المحافظون على الصلوات. وعبر عنها بهما لأنهما معظم أركانها، وبهما يمتاز المصلي من غيره بخلاف غيرهما كالقيام والقعود، لأنهما حالتا المصلي وغيره.

﴿الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ١١٢] أي القائمون بأمر الناس بما هو معروف في الشريعة الحقة ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] أي القائمون بالإنكار على من فعل شيئاً ينكره الشرع الشريف.

والمراد، جنس الأمر، والنهي، فيدخل فيه كل معروف، مثل اتباع القرآن والحديث، وترك الابتداع والتقليد.

فإن الأول معروف، والثاني منكر بنص الكتاب والسنّة.

﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢] أي القائمون بحفظ شرائعه التي أنزلها في كتابه وعلى لسان رسوله.

وهذا شأن المحدثين خاصة، فإنهم قاموا بذلك في كل عصر وقطر.

وأما غيرهم فإنه مضيع لها بإيثار الآراء على الروايات وتقديم المجتهدات على الآيات البينات.

وقيل: المراد طاعة الله. وقال الحسن: فرائض الله، وهم أهل الوفاء بالبيعة. وقيل: حدوده أوامره ونواهيه، أو معالم الشرع.

﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] الموصوفين بالصفات السابقة بالجنة.

قال ابن عباس: من مات على هذه التسع، فهو في سبيل الله، ومن مات وفيه تسع فهو شهيد.

والإظهار في مقام الإضمار للتنبيه على علة الحكم، أي سبب استحقاقهم الجنة هو إيمانهم، وحذف المبشر به، لخروجه عن حد البيان.

والستة الأولى من هذه التسع، تتعلق بمعاملة الخالق، والسابع، والثامن يتعلقان بمعاملة المخلوق، والتاسع يعم القبيلتين. قاله الحفناوي.

وأتى بترتيب هذه الصفات في الذكر على أحسن نظم، وهو ظاهر بالتأمل بأنه قدم التوبة أولاً ثم ثنى بالعباد إلى آخرها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٣].

أي أنابوا إليه وسكنوا. وقيل: خشعوا. وقيل: خضعوا. وقيل: خافوا. وقيل اطمأنوا، والمعاني متقاربة وهذه إشارة إلى أعمال القلوب.

﴿أُولَئِكَ﴾ [هود: ٢٣] الموصوفون بتلك الصفات الصالحة ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [هود: ٢٣] لا انقطاع لنعيمها ولا زوال لأهلها.

وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النحل: ٩٧] جعل الإيمان قيداً في الجزاء المذكور، لأن عمل الكافر لا اعتدد به، لقوله: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣].

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] قيل: المراد بها الرزق الحلال في هذه الحياة الدنيا، وإذا صار إلى ربه جازاه بأحسن ما كان يعمل.

وقيل: التوفيق إلى الطاعة. وقيل: هي حياة الجنة. وقيل: هي السعادة. وقيل: هي المعرفة بالله. وقيل: هي حلاوة الطاعة. وقيل: هي العيش في الطاعة وقيل: رزق يوم بيوم.

وقيل: إنما هي تحصل في القبر، لأن المؤمن يستريح بالموت من نكد الدنيا وتعبها.

وقيل: هي أن ينزع عن العبد تدبير نفسه، ويرد تدبيره إلى الحق. وقيل: هي الاستغناء عن الخلق والافتقار إلى الحق.

وأكثر المفسرين على أن هذا الحياة في الدنيا، لا في الآخرة، لأن حياة الآخرة قد ذكرت بقوله:

﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، ولا مانع من حمل الآية الشريفة على جميع هذه المعاني.

وفيها: أن العمل الصالح صنيع المؤمن، وله من الجزاء الحسن ما ذكر.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، الإشفاق: الخوف.

والمعنى: خائفون من عذاب ربهم ولو من غير فعل خطيئة، وقيل دائمون على طاعته.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٨] أي الآيات التنزيلية. وقيل: هي التكوينية.

وقيل: مجموعهما، وهو الأولى، لأن الاعتبار بعموم اللفظ.

وقيل: ليس المراد بالإيمان بها هو التصديق بوجودها فقط، فإن ذلك معلوم بالضرورة، ولا يوجب المدح، بل المراد التصديق بكونها دلائل وأن مدلولها حق.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩] معه غيره، أي يوحدون الله بأسمائه العليا، وصفاته الحسنى، ويتركون الشرك الجلي والخفي تركاً كلياً ظاهراً وباطناً.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ [المؤمنون: ٦٠] أي يعطون مَا أَعْطَوْا ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، خائفة أشد الخوف من أجل ذلك الإعطاء، يظنون أن ذلك لا ينجيهم من عذاب الله، ﴿إِنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

سبب الوجل هو أن يخافوا أن لا يقبل منهم ذلك على الوجه المطلوب، لا مجرد رجوعهم إليه سبحانه.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قلت يا رسول الله: قول الله ﴿والذين يؤتون ما آتوا، الخ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أهو الرجل يسرق ويزني ويشرب الخمر، وهو ـ مع ذلك ـ يخاف الله؟ قال: لا، ولكن الرجل يصوم ويتصدق، ويصلي، وهو ـ مع ذلك ـ يخاف الله أن لا يتقبل منه» أخرجه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم وصححه، وغيرهم.

﴿أُولَئِكَ﴾ [المؤمنون: ٦١] أي المتصفون بهذه الصفات ﴿يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٦١] أي يبادرون بها ويرغبون فيها أشد الرغبة. وقيل: ينافسون فيها. وقيل: يسابقون.

﴿وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١] قال ابن عباس: أي سبقت لهم السعادة من الله.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٥١] أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١] هذا القول لا قولاً آخر.

وهذا وإن كان على طريقة الخبر، فليس المراد به ذلك، بل المراد به تعليم الأدب الشرعي عند هذه الدعوة من أحد المتخاصمين للآخر.

وهذه الآية ـ على إيجازها ـ حاوية لكل ما ينبغي للمؤمنين أن يفعلوه.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١] أي الناجون الفائزونَ بخيرَي الدنيا والآخرة.

وفيه: أن قبول هذه الدعوة، من الإيمان وأمارته. وفيه: فلاحهم، وأن من لم يقبل هذه الدعوة، وجمد على التقليد، وتحكيم الغير، فليس بمفلح.

﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] هذه الجملة مقررة لما قبلها من حسن حال المؤمنين، وترغيب من عداهم إلى الدخول في عدادهم والمتابعة لهم في طاعة الله ورسوله، في كتابه وسنّته، والخشية من الله، فيما مضى والتقوى له فيما يستقبل.

﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢] بالنعيم الدنيوي والأخروي، لا من عداهم.

وعن بعض الملوك: أنه سأل عن آية كافية فتليت له هذه الآية. وهي جامعة لأسباب الفوز والفلاح الكاملة الشاملة لجميع أنواع الخير والصلاح.

فإنه ليس وراء الكتاب العزيز والسنّة المطهرة شيء والمتمسك بهما ـ على الوجه المطلوب ـ فائز بكل نعمة، وكل الصيد في جوف الفراء.

الآية الجامعة لصفات المؤمنين

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٦٢] أي لا يتم الإيمان ولا يكمل حتى يؤمن بهما ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ﴾ [النور: ٦٢] أي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ [النور: ٦٢] أي طاعة يجتمعون عليها، نحو الجمعة، والجماعة، والنحر، والفطر، والجهاد، أو تشاور في أمر، وأشباه ذلك ﴿لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢] أي لم يتفرقوا ولم ينصرفوا عما اجتمعوا له، لعروض عذر لهم. وهذه الآية الشريفة تشمل اتباع القرآن، والحديث بفحوى الخطاب، وإشارة النص. لأنه يصدق على ذلك أنه أمر جامع.

وقد دلت الأحاديث على فضيلة الجماعة وذم التفرقة.

معنى الجماعة

والجماعة: هي جماعة من كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أصحابه وعترته.

فلا ينبغي لأحد من المؤمنين أن يذهب عن طريقة تلك الجماعة حتى يذهب به نص في شيء.

وقال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٢٣] المخلصين ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي أتوا بالصدق ﴿مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي وفوا بعهدهم مع الرسول عليه الصلاة والسلام في مقاتله من قاتله.

﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي فرغ من نذره، ووفي بعهده، وصبر على الجهاد حتى استشهد.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] قضاء نحبه حتى يحضر أجله، ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي ما غيروا عهدهم الذي عاهدوا الله ورسوله عليه، كما غير المنافقون عهدهم بل ثبتوا عليه ثبوتاً مستمراً.

وهذه الآية، وإن وردت في أمر الجهاد والثبات فيه، ولكنها ـ بعمومها ـ تشمل كل عهد عهده المؤمن مع الله ورسوله.

ومنه عهدهم باتباع الكتاب والسنّة، وإطاعة كل واحد منهما في كل أمر، في المنشط والمكره.

ووصفهم بعدم التبديل، مشعر بأن من شأن المؤمن المخلص أن لا يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، كإبدال الاتباع بتقليد الرأي وإيثار البدعة في مقابلة السنّة الصحيحة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] أي المطيعات العابدات، الدائمات على العبادات والطاعات ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] هما من يتكلم بالصدق، ويتجنب الكذب، ويفي بما عوهد عليه، وبما وعد به، ﴿وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] هما من يصبر عن الشهوات وعلى مشاقّ التكليفات، ﴿وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] أي المتواضعين لله الخائفين منه، الخاضعين له في عباداتهم، ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] هما من تصدق من ماله بما أوجبه الله عليه. وقيل: ذلك أعم من صدقة الفرض والنفل، ﴿وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]قيل: ذلك يختص بالفرض. ولا وجه له، بل هو يعم الفرض والنفل.

﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] عن الحرام بالتعفف والتنزه والاقتصار على الحلال، ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] هما من يذكر الله على جميع أحواله.

وفي ذكر الكثرة دليل على مشروعية الاستكثار من ذكره سبحانه بالقلب واللسان.

والخبر لجميع ما تقدم هو قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾ [الأحزاب: ٣٥] لذنوبهم التي أذنبوها، ﴿وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٣٥] على طاعاتهم التي فعلوها من الإسلام، والإيمان، والقنوت، والصدق، والصبر، والخشوع والتصدق، والصوم والعفاف، والذكر.

ووصف الأجر بالعظم، للدلالة على أنه بالغ غاية المبلغ، ولا شيء أعظم أجراً من الجنة ونعيمها الدائم، الذي لا ينقطع ولا ينفد، اللهم اغفر ذنوبنا وأعظم أجورنا.

مدح المهاجرين

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] قال «النسفي»: فيه دليل على أن الكفار يملكون بالاستيلاء أموال المسلمين، لأن الله سمى المهاجرين فقراء مع أنه كانت لهم ديار وأموال، ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الحشر: ٨] أي حال كونهم يطلبون منه أن يتفضل عليهم بالرزق في الدنيا، وبالرضوان في الآخرة، ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الحشر: ٨] بالجهاد للكفار بأنفسهم، وأموالهم، والمراد نصر

دينه، وإملاء كلمته، ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] الكاملون في الصدق، الراسخون فيه.

مدح الأنصار

ثم لما فرغ من مدحهم، مدح الأنصار بخصال حميدة فقال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] المراد بالدار: المدينة، وهي الهجرة، أي وأخلصوا الإيمان ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي قبل هجرة المهاجرين، ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي يشركونهم في أموالهم ومساكنهم، ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾ [الحشر: ٩] أي حسداً، وغيظاً، وحزازة ﴿مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩] المهاجرون دونهم من الفيء، بل طابت أنفسهم بذلك ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي في كل شيء من أسباب المعاش والحياة.

والإيثار، تقديم الغير على النفس، في حظوظ الدنيا، رغبة في حظوظ الآخرة، وذلك ينشأ عن قوة اليقين، ووكيد المحبة، والصبر على المشقة، ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] أي حاجة ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ﴾ [الحشر: ٩] الشح: البخل مع الحرص، كذا الصحاح. وقيل: هو أشد من البخل.

قال سعيد بن جبير: شح النفس أخذ الحرام، ومنع الزكاة.

وقال ابن عيينة: الشح الظلم. وقال الليث: ترك الفرائض، وانتهاك المحارم ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] الفلاح: هو الفوز والظفر بكل مطلوب.

ما ينبغي أن يكون عليه موقف المؤمنين من المهاجرين والأنصار

ثم لما فرغ سبحانه من الثناء على المهاجرة والأنصار ذكر ما ينبغي أن يقوله من جاء بعدهم، فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠] وهم التابعون بإحسان إلى يوم القيامة لأنه يصدق على الكل أنهم جاءوا بعدهم ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر: ١٠] أي غِشًّا وحقداً وبغضاً، وحسداً ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] أي كثير الرأفة والرحمة، بليغهما لمن يستحق ذلك من عبادك.

أمر الله سبحانه ـ بعد الاستغفار لهم ـ أن يطلبوا منه سبحانه أن ينزع من قلوبهم الغل للذين آمنوا على الإطلاق، فيدخل في ذلك الصحابة دخولاً أولياً لكونهم أشرف المؤمنين ولكن السياق فيهم.

فمن لم يستغفر للصحابة على العموم، ولم يطلب رضوان الله لهم، فقد خالف ما أمر الله به في هذه الآية.

هذا آخر الآيات الواردة في أوصاف المؤمنين، وبيان فضائلهم، وجزائهم.

وفي القرآن الكريم من أمثال هذه البينات، شيء كثير طيب، وفيما ذكرناه ها هنا مقنع وبلاغ لقوم يؤمنون ويعقلون ويفقهون.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بني الإسلام على خمس» أي خمس دعائم «شهادة أن لا إله إلا الله» بجر الشهادة، وهو الأشهر، ويجوز الضم.

وقد تقدم تفسير هذه الجملة في النصيب الأول من هذا الكتاب مفصلاً، بل هو بتمامه وشرح تلك الكلمة.

«وأن محمداً عبده ورسوله» وهذا النصيب الآخر من هذا الكتاب كله شرح لهذه الجملة المباركة وهي أول الخمس التي عليها بناء الإسلام.

والثاني قوله: «إقام الصلاة» والثالث: «إيتاء الزكاة» والرابع: «الحج» والخامس: «صوم رمضان» متفق عليه.

ويزيده إيضاحاً حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام. قال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». قال: صدقت فعجبنا له يسأله ويصدقه.

قال: فأخبرني عن الإيمان: قال: أن تؤمن بالله، وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره. قال: صدقت.

قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك». الحديث.

وفيه قال: فإنه «جبريل أتاكم يعلمكم دينكم». رواه مسلم. وأصله في الصحيحين متفق عليه.

وفيه بيان الإسلام والإيمان، والإحسان، وهذا هو الأصل الأصيل في التفرقة بين هذه الثلاثة المراتب الدينية.

بيان معنى الإسلام والإيمان والإحسان

«والإسلام» هو انقياد الجوارح والأركان، والأعضاء للشرع الشريف.

«والإيمان» هو تصديق القلب والجنان، والفؤاد والخلد، بما ذكر من الأملاك والمعاد وغيرها.

«والإحسان» هو إخلاص الباطن الصادق في أعمال الجوارح وأفعال القلوب.

فمن جمع بين هذه كلها، فقد استكمل الإيمان، ومن أخل بشيء منها، فهو من الإيمان في خسران أو نقصان.

وأصعب هذه الثلاثة اثنان: (١) الإسلام (٢) الإحسان، لأن العاصي غير منقاد، وغير المخلص صاحب رياء أو نفاق.

والعامل بالأول، والآتي بالثاني قليل جداً، عزيز وجوداً، والمؤمنون بالله، ورسله، وكتبه، وملائكته وغيرها كثيرون، وكان منكرو القدر في زمن سالف وأما اليوم فهم في المسلمين أقل، وفي غيرهم أكثر.

قال في «أشعة اللمعات»: «الإسلام» اسم لظاهر الأعمال «والإيمان» اسم لباطن الاعتقاد، و «الدين» عبارة عن مجموعهما.

وما قيل في العقائد: إن الإسلام والإيمان شيء واحد، فهم بمعنى أن كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن، ولا يجوز نفي أحدهما عن الآخر.

وفي الحقيقة «الإسلام» ثمرة الإيمان وفرعه. وهو في اللغة بمعنى الانقياد، وامتثال الأمر، وتسليم الحكم بلا إعراض واعتراض، والتوازيع بالطبوع والرغبة.

وفي الشرع: عبارة من الإطاعة والإتيان بأوامر الله تعالى ونواهيه، والاعتمال بالأركان الخمسة المذكورة هنا. وللعلماء في ذلك كلام طويل، والتحقيق ما ذكرناه.

قال: والظاهر من هذا الحديث أن التكلم بلفظ الشهادة شرط في الإسلام، فإن لم يتلفظ بالشهادة ويقول: أعلم، لا يكون مسلماً.

ولكن علم من الضرورة الدينية أن القول بمجرد لا إله إلا الله محمد رسول الله يصيره مسلماً، وحيث إن صيغة «أشهد» وردت في الأحاديث لا بدّ وأن يكون التلفظ بها أولى وأصوب، كذا قالوا، انتهى.

ولا بد في الإسلام من خمسة أركان.

الركن الأول: التلفظ بالشهادتين.

والركن الثاني للإسلام: هو الصلاة، وكونها ركناً وبناءً له، يفيد أن تاركها غير مسلم.

والمراد بإقامتها، تعديل الأركان، ومحافظة شروطها، ورعاية آدابها وسننها، وقراءة الفاتحة فيها عقب الإمام، والجهر بالتأمين، والرفع لليدين وغيرها، مما جاءت به السنّة الصحيحة المطهرة المحكمة الصريحة.

والركن الثالث: الزكاة المفروضة على كل ذي نصاب وهي في اللغة بمعنى التطهير والزيادة والنماء.

وإيتاؤها سبب لنمو المال، وزيادته، والبركة فيه، وطهارة صاحبها عن رذيلة البخل والإمساك.

وتاركها فاسق بالاتفاق على الإطلاق، بل هو من أعاظم الفساق، لأن الله ذكرها مع الصلاة في مواضع كثيرة، وجعلها ركناً من أركان الدين، وفريضة من فرائض الشرع المبين.

والركن الرابع: صوم رمضان، وهو ـ في اللغة ـ إمساك مطلق، وفي الشرع: عبارة عن إمساك النفس عن الطعام، والشراب، والجماع.

وقال سفيان الثوري وغيره من أهل العلم: إنه يدخل فيه حفظ اللسان عن غيبة الإنسان، وعنده الغيبة مفطرة له، وتارك الصوم له حكم الفاسق.

والصوم الكامل أن يصون جميع أعضائه وحواسه مما نهى عنه الشرع أو كرهه.

والركن الخامس: الحج، وهو قصد بيت الله الكعبة، وتأدية مناسكه، ووجوبه على المستطيع، لا سواه.

أقوال العلماء في بيان معنى الاستطاعة في الحج

والاستطاعة ـ عند أكثر أهل العلم، بل عند جمهورهم ـ عبارة عن الزاد والرحلة.

وعند «مالك» من يقوى على المشي فعليه الحج. والحق الراجح هو الأول لورود الأحاديث بهذا التفسير.

قالوا: ويدخل فيها أمن الطريق أيضاً، والمعتبر في ذلك غالب الأحوال.

وعلى هذا لا يكون وجود البحر المحيط منافياً لأمن الطريق، فإن الغالب فيه السلامة، إن جلس في المركب في الموسم.

وقد ركب الصحابة رضي الله عنهم البحر، وجلسوا في السفينة للغزو، فكذلك يجوز للحج ولا يسقط وجوبه.

وفي الحديث: «إن أفضل الشهداء من غرق في السفينة».

وورد: «إن الله تعالى يقبض أرواحهم بلا واسطة الملك» أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم.

لا يشترط في الإيمان معرفة عدد الرسل

ولا يشترط في الإيمان بالملائكة والرسل والكتب، معرفة عددهم وعددها بل يكفي

الإيمان الجملي، لأن الله تعالى قال: ﴿وَمِنْهُم مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨] وقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهما ساكتان صامتان عن بيان هذا المرام.

فعلينا أن نؤمن، ولا نقول: كيف وكم.

واعتبار رؤية العبد ربه في العبادة، يرشد إلى نهاية الهيبة والتعظيم، والإجلال والخضوع والخشوع، والإخبات والحياء، والشوق والذوق، والمحبة والانجذاب.

وهذا هو مقام المشاهدة والاستغراق في بحر الأذواق والحضور.

ودون هذا المقام مرتبة المراقبة، وهو إدراك ملاحظة الرب تعالى إليه، والاطلاع على علمه سبحانه بحاله.

وهذه الحالة أيضاً تستدعي الخوف، والخشية، والاحتياط في الحركات والسكنات والضبط، ورعاية الأفعال والأحوال، والأدب، والطمأنينة، وعدم الالتفات إلى اليمن والشمال، كما أن أحداً إذا يقوم في حضرة الملك الحافظ، الرقيب المشاهد لأحواله، لا يجد مجالاً لعدم التقيد، وترك الأدب.

وأما من ينظر ويشاهد جمال السلطان في هذا الآن، فلا تسأل عن شأنه، فإن له حالاً آخر، ولذة أخرى، لا مزيد عليها.

وقد قال سيد العرفاء وإمام العباد والعلماء صلى الله عليه وآله وسلم: «وجعلت قرة عيني في الصلاة».

وهذا قاله في المقام الأول، وهو أعلى وأكمل من مقامات جميع العابدين ثُمَّ فَثُمَّ.

مراتب العبادة

وعلى كل حال فالطاعة والعبادة لها مراتب ثلاثة.

أحدها: الإتيان على قدر ما يبرىء الذمة عن أداء الواجب، حتى لا يحتاج إلى قضائه.

والثاني: أن يأتي بأحكامها، وأركانها، وشروطها وآدابها الموجبة لحصول الرضا، وترتب الثواب الجزيل عليها ويمتلىء الباطن أيضاً بذوق العبادة والعبودية.

وأفضل من هذا كله أن يستغرق في مشاهدة المعبود، ويغيب في حضور الأقدس، لأن في الصلاة التي هي أفضل العبادات وأكمل القربات، تحصل محاذاة معنوية بذاته المقدسة تعالى شأنها، فيتنور الباطن بأنوارها.

وهذه كيفية لا يمكن حصولها إلا بالذوق الصحيح، والقلب السليم. رزقنا الله تعالى.

إمكان رؤية الله تعالى في الآخرة

وقد استنبط بعض العلماء من هذا الحديث إمكان رؤيته تعالى في الدار الآخرة لأنها ـ في الدنيا ـ لا تمكن، لكون الحجب الجسمانية متراكمة.

فإذا سقطت تلك الحجب طلعت شمس الجمال وصار كأنك تراه بمنزلة أنك تراه، كما ورد بذلك الحديث الصحيح: «سترون ربكم يوم القيامة الخ».

وقد وصى صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الرؤية بالمحافظة على الصلاة في أول اليوم وآخره، لكونهما ميقات رؤيته تعالى في الجنة.

يعني بذلك حصول الملكة لشهود الذات العالية، والاستعداد لرؤيتها البصرية.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

البعض: بكسر الباء وفتحها، اسم العدد من ثلاث إلى عشر، وشعب الإيمان من الأخلاق والأعمال والواجبات والسنن والمستحبات والآداب، أزيد من أن يأتي عليها الحصر.

وتعين عددها مفوض إلى علم الشارع، ولعل أصول الأحكام وقواعد الإيمان راجعة إلى هذا العدد.

وورد في بعض الروايات «بضع وستون» ولا تعارض بينهما، فإنه يصح رجوعها إلى كلا العدلين.

فاعتبر مرة ستين، وأخرى سبعين، أو أوحى أولاً إليه بالستين، ثم جاء الوحي بالزيادة عليه.

وقال بعض أهل العلم: المراد بهذا العدد، بيان التعدد والتكثر، لا حصر وتعيينه.

وهذا التأويل يصح في عدد السبعين، لأن ذكرها في بيان معنى التكثير متعارف لا في الستين.

مع أن ذكر «البضع» زيادة عليها، لا يخلو عن منافاة لهذا المعنى. اللهم إلا أن يكون المقصود المبالغة في التكثير.

وقد تصدى بعض العلماء لبيان شعب الإيمان بالعدد المعين، وهو تكلف، بقي كثير من أنواعها وأفرادها من حيطة بيانه.

ومجمل هذه الشعب ـ مع تجاوزها من حد الحصر والإحصاء ـ يرجع إلى أصل واحد، هو تكميل النفس، وتحصيل السعادة لها في المبدأ والمعاد، باكتساب الكمال العلمي والعملي، على صحة الاعتقاد والاستقامة في العمل، كما في الكتاب العزيز: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت: ٣٠، والأحقاف: ١٣].

وفي الحديث: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وقد بيَّن صلى الله عليه وآله وسلم مبدأها ومنتهاها بقوله: «فأفضلها لا إله إلا الله» أي القول بهذه الكلمة الطيبة والإيمان بها «وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» أي ما يؤذي الناس من الشوك والحجر والدنس.

والظاهر رفع الأذى عنه بعد الوقوع، فإن لا يلقوه من أول الأمر ويتركوا الطرق صافية، يكون حكم ذلك حكم الإماطة. بل المراد ترك إيذاء الناس مطلقاً من غير حق.

قال في الترجمة: وفي الحقيقة هذا رمز إلىٰ ترك الوجود ودعواه،فإنه مبدأ جملة الشرور والقبائح:

بـردارخـار وسنـــگ زرداين چـه رمــزبـود   يعني وجـــود خـودبيميـه بـــردار ازميـــان

انتهى.

قلت: هذه لطيفة سلوكية صحيحة المراد، لكن ظاهر الحديث لا يساعدها في هذا الموضع.

«والحياء شعبة من الإيمان» يعني الاستحياء من ارتكـاب المناهي والفـواحش شعبة عظمى من شعب الإيمان، وعمود من عَمِدَ الدين، ولهذا أفرده بالذكر، وخصصه بالبيان.

معنى الحياء لغة

والحياء في اللغة: تغير وانكسار يلحق الآدمي من فعل الأمر المعيب، والشيء القبيح.

معنى الحياء شرعاً

وفي الشرع: عبارة عن سيرة باعثة على التقوى مما لم يأمر به الشارع، مـانعة من التقصير في تأدية الحقوق الدينية.

والحياء وإن كان طبيعة وجبلة لكل أحد، ولكن في وجوده الشـرعي دخل لـلإنسان والرياضة، كما هو حال سائر الأخلاق والعادات.

قال سيد الطائفة «جنيد البغدادي» قدس سره: الحياء حالة تتولد من رؤية الآلاء ورؤية التقصير، فإن العبد إذا يرى نعم الله عليه لا تتناهى، ويرى تقصيره في أداء شكرها، يستحي ويظهر منه التغير والانكسار. متفق عليه.

وجوب تقديم محبة الرسول على محبة سائر الخلق

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين». متفق عليه.

قال في الترجمة: علامة الإيمان الكامل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أحب وأعظم من كل شيء ومن كل إنسان عند المؤمن، حتى من الولد والوالد اللذين هما أحب إليه بحكم الطبيعة والجبلة، ومن سائر الخلق الذي له علاقة محبة ومودة به، سواء كان هذا التعلق جبليًّا أو اختياريًّا.

قال: والمحبة قسمان:

أحدهما: جِبِلِيٌّ خارج عن حد اختيار العبد، وينجذب إليه طبعاً وجبلة بالاضطرار.

وهذا القسم خارج عن المبحث فإن الكلام في الإيمان الذي أتى تكليف الشرع في تحصيله وتكميله.

فالمراد بالمحبة ـ هنا ـ المحبة التي فيها مدخل للاختيار، ويجري فيها التكليف.

والمراد بالأحبية، ترجيح الجانب النبوي صلى الله عليه وآله وسلم في أداء حقه، بالتزام دينه، واتباع سنّته، ورعاية أدب جنابه، وإيثار رضائه على كل شيء، وكل بشر، وكل ما سواه من النفس، والولد، والوالد، والأهل، والمال، والمنال، والعيال.

وعلامة هذا، أن يرضى بهلاك نفسه، وفقد كل محبوبه، لا بفوات حقه صلى الله عليه وآله وسلم كما كان حال الأصحاب الكمل.

ولم يذكر ـ هنا ـ النفس، كما ذكرها في الدعاء بقوله: «اللهم اجعل حبك أحب إليَّ من نفسي ومالي وولدي»، لأن في محبة الولد والوالد مدخلاً للاختيار.

بخلاف محبة النفس، فإن في تكليف الأمة بها وفي أحبيته، شدةً وحرجاً، فلم يكلف بذلك، خلافاً لمحبة الحق جلّ وعَلا.

ولهذا ورد في بعض الروايات «ومن الماء البارد للعطشان» ولا مدخل في هذا للاختيار أصلاً وقطعاً.

ويحتمل أن يكون راعى التدريج والترتيب، في التعليم والتربية، ليحصل ـ أولاً ـ مرتبة الأحبية بالنسبة إلى الولد والوالد، ثم يكلف بها بالنسبة إلى النفس كما في قصة عمر الفاروق رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل عمر: «هل تحبني فقط، أم تحب غيري أيضاً؟».

فقال: المحبة مشتركة، أحبك وأحب نفسي وولدي ومالي ومنالي.

فضرب صلى الله عليه وآله وسلم يده على صدره وقال: ماذا الحال الآن، وكيف تجدك؟.

قال: سقطت محبة الأهل والمال، ولكن محبة النفس باقية.

فضرب على صدره مرة أخرى، وسأله فقال: سقطت محبة الجميع إلا محبتك يا رسول الله.

عمرم، ممه صرف دردفايت بادا جان ودل ودين من فدايت بادا
محبوب من أزجان ودل وعمر توئى برجيز من خسته برايت بادا

ومنشأ المحبة، باعث الردة، إما حسن وإما إحسان.

وهاتان الصفتان ـ على وجه الكمال والتمام ـ منحصرتان في ذات سيد الكائنات من بين جميع المخلوقات.

فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أجمل الخلق، وأكملهم.

وهما ـ في الحقيقة ـ مقصورتان على الذات الكاملة وصفات ذات واهب العطيات جل جلاله وعم نواله.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مرآة لجماله وكماله عزّ وجلّ.

فالأحبية ـ سواء نُسِبَتْ إلى حضرة العزة أو إلى جناب الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم ـ صحيحة، وهما ـ في الحقيقة ـ واحدة:

ىم حسن وجمال في نهايت داري ىم جود وكرم بحد غاية داري
بم حسن ترا مسلم ست، بم إحسان محبوب توئى كه، يردوآيت داري

قال في «اللمعات»: لم يرد حب الطبع، لأن حب الإنسان نفسه وولده، طبع مركوز غريزي، خارج عن حد الاستطاعة.

بل أراد به حب الاختيار المستند إلى الإيمان، الحاصل من الاعتقاد، الذي حاصله ترجيح جانبه صلى الله عليه وآله وسلم في أداء حقه، بالتزام دينه، واتباع طريقه على كل من سواه. انتهى.

قلت: وهذا الحديث أدل دليل على إيثار الاتباع، وترك الابتداع، وفيه الإرشاد إلى تقديم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل من سواه في كل شيء من الأشياء.

حال المقلدين تنطق بكذبهم في ادعاء محبتهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

فانظر في حال المقلدين المدعين للأحبية، وهم عن تصديق دعواهم هذه على مراحل شاسعة، لفوات الاتباع الكامل منهم.

وكيف يتصور اجتماع حب الرسول وحب غيره من الأحبار والرهبان الفحول، في قلب واحد؟.

بل كيف يصح تقديم قول الغير وفعله، واجتهاده، وقياسه، على ما جاء به الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟.

فمن اتبع سنّته حق الاتباع، فهو المصداق لهذا الحديث، ومن سلك الشعاب وشذ عن جماعة الأصحاب، فهو ـ في الحقيقة ـ باغض له صلى الله عليه وآله وسلم.

وادِّعاؤه لمحبته ـ فضلاً عن أحبيته ـ كذب واضح.

وقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة في هذا الباب، كلها تدل على هذا المقصود.

ويدل له قوله سبحانه: ﴿قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ومفهوم ذلك، أن من لا يتبع السنن، لا يحب الله أيضاً ولا يحب رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليقين.

اللهم اجعلنا من خدم السنّة المطهرة، واحفظنا من البدع المضلة.

وعنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثلاث من كنّ فيه، وجد بهن حلاوة الإيمان» هي استلذاذ الطاعات، وتحمُّل المشاق في مرضاته تعالى، ورضاء رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم:

١ ـ من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما.

٢ ـ ومن أحب عبداً لا يحبه إلا لله.

٣ ـ ومن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار. متفق عليه.

فيه حث على إيثار حب الله ورسوله، على حب كل من سواهما، وبيان فضيلة الحب في الله، وكراهة العود في الكفر.

وهل الإيمان إلا الحب والبغض لله وفي الله؟!!.

ومن اتصف بهذه الصفات، فقد صار مؤمناً كاملاً. اللهم ارزقنا.

ولا ريب أن محبة الأمة السنّية، والجماعة الحديثية، مع الصحب والعترة والأئمة الماضين، والسلف الصالحين، من المحدثين والمجتهدين، مغمورة في حب الله وحب رسوله.

وتأتي بكل خير لصاحبها إذا كانت على الوجه الوارد، ولا تكون خلاف الشرع.

مثل محبة الروافض أهل البيت، ومحبة أهل البدع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومحبة أهل الشرك أصحاب القبور.

وظني أن من يحب الله ورسوله لا يقدم محبة أحد عليهما.

علامة محبة الله ورسوله

وأمارة هذه المحبة التشمير عن ساق الجد، لاتباع الكتاب والسنّة، والبعد الكلي عن

سلوك سبل البدعة، أيَّ بدعة كانت، وجاءت من أيِّ إنسان، في أي زمان ومكان. لأن البدعة تنافي المحبة.

كيف والمحب لا يؤثر غير المحبوب، ومن آثره، فقد افترى، وخرج عن صدق الدعوى؟.

وعن العباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرفوعاً: «ذاق طعم الإيمان، من رضي بالله رباً» واستسلم لقضائه وعبوديته، «وبالإسلام ديناً» وعمل بما فيه محتسباً مخلصاً لله الدين «وبمحمد» صلى الله عليه وآله وسلم: «رسولاً» وسلك طريق اتباعه، رواه مسلم.

قال في الترجمة: الإشارة إلى أن القلوب السليمة من أمراض الغفلة والهوى تذوق وتتنعم بلذائذ المعاني، كما تتنعم النفوس بلذائذ الأطعمة.

وسلامة القلب وعافيته عن هذه الأمراض، إنما تكون بهذه الأشياء الثلاثة، ومن ليس كذلك، فليس بواحد لحلاوة الإيمان، ولا ذائق للذة الإسلام، بل تنعكس له القضية، ويتنفر من ذلك، كما أن المريض يجد السكر مراً، انتهى.

اللهم إني رضيت بك رباً غفوراً، وبالإسلام ملة حنيفية سمحة سهلة بيضاء، ليلها كنهارها، وبرسولك ـ خاتم الرسل وسيد الكل ـ نبياً مرسلاً، هادياً، مهدياً، شفيعاً.

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من صلى صلاتنا» التي في الإسلام المأثورة عن النبي عليه الصلاة والسلام «واستقبل قبلتنا» التي هي كعبة الإسلام، وبيت الله الحرام، الواقعة في مكة المباركة «وأكل ذبيحتنا» التي هي على الصفة المسنونة والهيئة المأثورة «فذلك المسلم الذي له ذمة الله» أي عهده، وأمانه، وضمانه، وحرمته، وحقه. والمعاني متقاربة «وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا تخفروا الله في ذمته» أي لا تنقضوا عهده سبحانه.

والإخفار، بمعنى الغدر، ونقص العهد، رواه البخاري.

قال في «المرقاة»: أي لا تخونوا الله في عهده، ولا تتعرضوا في حقه من ماله ودمه وعرضه. انتهى.

وقال في «الترجمة»: اكتفى بذكر هذه الثلاثة، ولم يذكر أركان الإسلام من الشهادتين وغيرهما، لأن هذه الثلاثة هي الأمارات الصحيحة الدالة، على تمييز المسلم، لأن صلاة الرجل تدل على اعترافه بنبوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقبوله لما جاء به من عند الله.

وأفرد ذكر القبلة ـ مع كونها داخلة في الصلاة ـ لأن أمرها مشهور، وهي مخصوصة

بصلاتنا، بخلاف القيام، والقراءة، والركوع، فإنه يفعلها أهل الكتاب أيضاً.

وأكل ذبيحة المسلمين أيضاً خاص بأهل الإسلام، واليهود لا يأكلون ذبيحتنا. انتهى.

قلت: إضافة الصلاة، والقبلة، والذبيحة، إلى ضمير جمع المتكلم، تدل دلالة واضحة، على أن المراد به من هو على طريقة السنّة، لا كل من صلّى، وأكل ذبائحنا.

فإن أهل الشرك والبدعة من دين الإسلام أيضاً، يصلون، ويستقبلون، ويأكلون الذبائح، وهم عن الإسلام مارقون، وللسنن الصحيحة، وآيات الكتاب تاركون.

فلا يدخل في مدلول هذا الحديث إلا أهل الاتباع، الذين ليست فيهم بدعة موجبة للكفر، ولا شرك مخرج عن الدين، وهم سالكون مسالك القرآن والحديث، ولا يبالون، بما هو خلاف ذلك، ولا يقلدون أحداً غير من رضوا به رسولاً، واتخذوه ديناً. وبالله التوفيق.

وعن أبي امامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان». رواه أبو داود، ورواه الترمذي عن معاذ بن أنس، مع تقديم وتأخير.

وفيه أن أعماله كلها لله، وكل ما يفعل يطلب به رضاء الحق، ويريد به وجه الله.

فهذا هو الإيمان الكامل، لكون بنائه على الإخلاص التام لله عزّ وجلّ. وذلك مقام الصديقين، رزقنا الله.

ولهذا ورد في حديث آخر عن أبي ذر مرفوعاً «أفضل الأعمال، الحب في الله، والبغض في الله» رواه أبو داود.

قال في «الترجمة»: معنى هذا الحديث، معنى حديث أبي أمامة، وصار هذا العمل أفضل الأعمال، لما أن مبني جميع الخيرات والباعث عليها، هو حب الله سبحانه.

فإذا غلبت محبة الله عليه ـ بحيث لم يذر شيئاً ولا شخصاً محبوباً إليه إلّا لله، ولا مبغوضاً عنده إلّا له سبحانه ـ فلا بدّ أن يكون هذا باعثاً على امتثال جميع أوامره، والانتهاء عن جميع نواهيه.

ومثل هذا الحديث من جوامع الكلم التي جمعت جميع مراتب الإسلام والإيمان والإحسان، وتضمنت تمام أحكام الشريعة، وآداب الطريقة وأسرار الحقيقة.

قال الغزالي: إن أحب أحد طبّاخاً على أنه يطبخ طعاماً طيباً، ويؤكله الفقراء والصلحاء، فهذا الحب هو لله، وفي الله. وإن أحب أستاذه لأنه يعلم، وهو يجعله وسيلة لاكتساب الدنيا، فليس هذا الحب لله وفيه. انتهى.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

قال في «الترجمة»: يعني أن المسلم الكامل، من كان لا يسب المسلمين باللسان، ولا يغتابهم به، ولا يقبحهم، ولا يضربهم بيده، ولا يؤذيهم، ولا يغضب.

وخص «اللسان» و «اليد» بالذكر لأن الإيذاء أكثر أنواعه يصدر من هذين العضوين.

واللسان ترجمان ما في نفس الإنسان، وغالب الأفعال: تأتي باليد.

وقدم اللسان على اليد لكون الإيذاء ـ غالباً ـ منه في الأحياء الحاضرين، والأموات الماضين، وفيمن يأتي من المسلمين. وإيذاء اليد خاص بالحاضرين.

الكتابة في حكم اللسان

والكتابة في حكم اللسان، بل فيها الإيذاء من اليد واللسان كليهما.

وتخصيص المسلمين، وقع اعتباراً بالأغلب لأن أهل الذمة المطيعين للإسلام داخلون في هذا الحكم.

وفي رواية ابن حبان: «من سلم الناس» كذا ذكر السيوطي، وهو يعم المسلم والذمي.

وعلى كل تقدير، المراد ترك الإيذاء باطلاً، وإلا يجوز كل ما ورد به الشرع من الزجر والضرب والشتم، بل يجب ذلك في بعض المواضع:

أبى حكم شـرع آب خـوردن خـطاست وگـرخـون بفتـوى بـريـزى رواسـت

والمقصود أن صفة المسلم أن لا يؤذي مسلماً.

وينبغي أن يكون المسلم على هذه الصفة وأن من ليس على هذا الوصف ليس بمسلم.

ليس المراد بهذا، أن من فيه هذه الصفة هو مسلم كامل، وإن كان في سائر الأحكام وباقٍ أركان الدين قاصراً، كما قيل:

مـبـاش درپـى آزار، وبـرجـه خـواى كـن
كـه در شـريـعـت مـا غـيـرا زيـن گـنـاى نـيـسـت

وفي الحقيقة، المراد أن من يؤدي حقوق الخلق بعد أداء حقوق الخالق، فهو المسلم الكامل. انتهى.

تناقض الحنفية في إثبات الزيادة والنقصان للإيمان ونفيهما عنه

قلت: تقييد أمثال هذا الحديث بالإيمان الكامل، والإسلام الكامل، كما يقع من كثير من علماء الحنفية، رحمهم الله تعالى، دليل واضح على أن الإيمان يكون كاملاً وناقصاً، وهذا هو المراد بقول غيرهم: «الإيمان يزيد وينقص».

وهذا موضع العجب من القائلين بهذا القول، فإنهم ينفون زيادة الإيمان ونقصانه في العقائد والأصول، ويقيدون الآيات والأحاديث الواردة بذلك في كل موضع من حيث

لا يشعرون، فكان هذا من قبيل المثل السائر: «رَمَتْنِي بِدَائِهَا وانْسَلَّتْ».

«والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم» قال في «الترجمة»: أي المؤمن الكامل، هو الذي أمن الناس من تصرفه في الدماء والأموال، بالباطل الذي لم يأتِ به الشرع.

قال: وظاهر الحديث يوهم تغاير الإسلام والإيمان، والمسلم، والمؤمن، واختلاف حكمهما.

ولكن المراد بهما ها هنا، شيء واحد، والجملة الثانية مؤكدة مقررة للأولى.

رتب على الإسلام سلامة الناس، وعلى الإيمان أمن الناس، تفنناً، ورعاية للمناسبة.

واقتصر في الثاني على معاصي اليد، ولم يذكر معاصي اللسان، لأن آفة اللسان ظاهر شائع، لا تحتاج إلى التكرار والتذكار، وآفة اليد محتاجة إلى البيان والتقرير. كذا ذكر الطيبي.

ويمكن أن يقال: لما كان الإيمان الذي هو عبارة عن التصديق، وعمل القلب أقوى وأكمل من الإسلام الذي هو الانقياد والاستسلام في الظاهر، خصص الإيمان بالأمن الذي هو أقوى من السلامة، لأن فيها عدم إصابة الضرر مع توهم إصابته واحتماله، وفي الأمر قطع هذا التوهم والاحتمال مطلقاً.

وأيضاً ليس الأمن والخوف في الدماء والأموال يختص باليد، بل فيه دخل اللسان أيضاً، بالسعاية والنميمة وغيرهما.

ولم يذكر الأعراض مع الدماء وغيرها، اكتفاء بذكر الدماء، فإنها في حكمها، فافهم، وبالله التوفيق.

«رواه الترمذي والنسائي» وزاد البيهقي في شعب الإيمان برواية فضالة: «والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله».

قال في «الترجمة»: أي المجاهد الحقيقي الكامل، من يقاتل مع نفسه الأبِيَّةِ الأمارة بالسوء فيأسره ويجره إلى طاعة الله ورسوله بالقهر والمجاهدة:

سل شيرى دان كه صفها بشكند   شيرآن باشدكه خودرا بشكند

«والمهاجر، من هجر الخطايا والذنوب» صغائرها وكبائرها، عمدها، وخطأها.

قال في «الترجمة»: الهجرة في الشرع، بمعنى الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام، والفرار من فتنة الدين، وهذا هو الهجرة الظاهرة.

وأما الهجرة الباطنة فهي الخروج من الطبيعة ومما تدعو إليه النفس والشيطان، والفرار منه وتركه.

وفي الحقيقة شرعت الهجرة لهذا الغرض. ومن حصل منه هذا فهو مهاجر في المعنى وإن كان في الوطن، إلا أن تجب صورة الهجرة وظاهرها كما اتفق في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنها وجبت على المسلمين من «مكة» إلى «المدينة».

والمقصود من هذا الحديث الحثُّ، وترغيب المهاجرين في ترك المناهي، لئلا يكتفوا بمجرد الاسم والصورة،ويغتروا بها، أو تسلية لهم، بأنهم لما لم يجدوا صورة الهجرة، وجدوا ثوابها، بترك المنهيات. انتهى.

قلت: ويشترط في الهجرة الظاهرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، أمن المهجر، حتى يعبد الله جهاراً، ويتبع الكتاب والسنّة بلا نكر عليه.

وكذلك ينبغي أن يكون في الهجرة المعنوية أمْنُ القلب من الوقوع في الموبقات، باعتمال الحسنات، وترك السيئات.

وفي حديث ابن عمرو، يرفعه: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»، وهذا لفظ البخاري.

ولمسلم «أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أي المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

وعن أنس رضي الله عنه قال: قلّما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا وقال: «لا إيمان» أي على وجه الكمال «لمن لا أمانة له» أي في النفس والأهل والمال «ولا دين لمن لا عهد له» أي على طريق اليقين بأن غدر في العهد واليمين.

قال في «المرقاة» هذا الكلام وأمثاله، وعيد لا يراد به الانقطاع، بل الزجر، ونفي الفضيلة دون الحقيقة. انتهى «رواه البيهقي في شعب الإيمان».

قال في «الترجمة»: الظاهر أن المراد بالأمانة، معناها المتعارف من حفظ الأموال والمجالس، وترك الخيانة. وبالعهد، حفظ الإقرار، وصدق الوعد.

فَنَفْيُ الإيمان والدين تغليظ وتشديد، والمراد بهما ، الدين والإيمان الكاملان.

وإن أريد بالأمانة التكاليف الشرعية التي هي منطوقة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢] وبالعهد عهد الميثاق في يوم الثقة قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾ [الأحزاب: ١٧] قَالُوا: بَلَى فلا إشكال، فإن ذلك يشمل تمام الدين والإيمان، فروعاً وأصولاً.

وعلى هذا فالتكرير، والتأكيد في الكلام، للتحقيق والتقرير، والله أعلم. انتهى.

قلت: وعندي، الأول هو الأولى، والثاني فيه بُعْدٌ.

وعلى كل حال، الحديث دالٌّ على أن حفظ الأمانة، والوفاء بالعهد، من صفات

الإيمان، وأن المحروم منهما، محروم من حلاوة الإسلام، ورفعها من علامات الساعة، وأشراط القيامة، كما في أحاديث أخرى.

وعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ثنتان موجبتان، قال رجل: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ قال: من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» رواه مسلم.

تقدم شرح هذا الحديث في الحصة الأولى من هذا الكتاب، وفيه دلالة على كون المشرك في النار، وكون الموحد في الجنة على الإطلاق.

فتحصل من هذا أن المشرك وإن كان في أعلى رتبة من العبادة والطاعة، والخيرات والحسنات، فعاقبته جهنم، وضاع كل ما أتى به وجهد فيه كما قال تعالى:

﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾ وأن الموحد، وإن كان عاصياً مرتكباً للكبائر، فعاقبته الجنة إن شاء الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥، والشورى: ٣٠]، وما أعظم هذه البشارة! اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وَأَجِرْنا من خزي الدنيا والآخرة.

وعن أبي أمامة «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما الإيمان؟ قال: إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك فأنت مؤمن».

أي إيمانك صحيح لأن هذه علامة وجود التصديق واليقين بالله وأحكامه، وأمارة الإيمان باليوم الآخر وجزاء الأعمال.

أربعة أشياء لا بد للسالك منها

قال الشيخ عبد الوهاب المتقي في كتابه «حبل المتين في تقوية اليقين» أربعة أشياء لا بدّ للسالك هذا السبيل أن يتقنها.

الأول: التوحيد، فيعتقد أن الإله تعالى شأنه واحد متصف بجميع صفات الكمال، وكل ما يقع في العالم، ويجري فيه من النفع والضر، والخير والشر، والمنع والعطاء كل ذلك بتقديره وإرادته ومشيئته. وفائدته عدم الالتفات إلى المخلوقات في هذه الأمور.

الثاني: التوكل على الله، وعلى ضمانه في الرزق. وفائدته الإجمال في الطلب، وعدم التردد والاضطراب عند فقد الأسباب.

الثالث: اليقين بجزاء الأعمال، ثواباً وعقاباً. وفائدته الإقدام على الطاعات، والبعد عن المعصية.

الرابع: اليقين باطِّلاع الله تعالى على أحوال العباد في كل حال. وفائدته السعي في إصلاح الظاهر والباطن، والمبالغة فيه.

علامة موت القلب

«قال ابن عطا الله الإسكندري» في «الحكم» علامة موت القلب عدم التحسر والحزن على فوات الطاعة، وعدم الندامة والخجالة، على وجود الزلات.

قال: «يا رسول الله، فما الإثم؟ قال: إذا حاك في نفسك شيء فدعه» يعني أن هذه الحياكة أمارة لكونه معصيةً، وإثماً، وجريمةً، وجريرةً.

وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «استفت قلبك، ولو أفتاك المفتون».

قال في «الترجمة»: المراد بهذا القلب، الفؤاد القدسي المتحلِّي بحلية التقوى، المتنوِّر بنور الإيمان، الصافي بصفاء اليقين.

فمثل هذا القلب، إذا تردد في فعل شيء ويختلج فيه، فذلك علامة أن في هذا شيئاً من الإثم.

وليس المراد به القلب عامة المؤمنين، المحشوّ بظلمة المعصية والكدورة، الذي ينكر معروفاً، ويعرف منكراً.

وقال: وتعتبر فتوى القلب في موضعٍ، فقدت أو تعارضت فيه دلائل الشرع كما لا يوجد نصٌّ من القرآن، والحديث، والإجماع، وكانت أقوال أهل العلم هناك متعارضة متخالفة، فتعتبر فتوى القلب، وشرح الصدر، لترجيح قول على قول. انتهى.

قلت: وهذا الحديث أيضاً من أحاديث التبشير والترغيب والتسلية «رواه أحمد».

ويوضحه حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أحسن أحدكم إسلامه، فكل حسنة يعملها، تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى لقي الله» متفق عليه.

وعن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: «أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله، من معك في هذا الأمر؟ قال: حر وعبد».

يعني أبا بكر، وبلالاً، وقيل أراد بالعبد «زيد بن حارثة، والأول أصح، لما في رواية أخرى عند مسلم «ومعه أبو بكر وبلال» وقيل: المراد كل الناس من العباد والأحرار، كأنه أخبر من مستقبل الأمر، وفيه تكلف.

«قلت: ما الإسلام» أي خصاله وعلاماته «قال: طيب الكلام، وإطعام الطعام».

الظاهر أن المقصود ذكر مكارم الأخلاق، وحمائد الصفات، لكن اكتفى من جملتها بذكر هذين الوصفين، هما التواضع، والسخاوة، فإنهما أصل، أو هما أدخل وأصلح بحال السائل، وكذلك الكلام في قوله «قلت: ما الإيمان» أي شعبه «قال الصبر والسماحة».

«قيل محصل جملة خصال الإيمان هاتان الصفتـان، لأن في الأولى إشارة إلى تـرك المنهيات كلها، وفي الثانية إيماء بفعل المأمورات جميعها، كما فسـرها الحسن البصـري بقوله: الصبر عن معصية الله، والسماحة على أداء فرائض الله.

«قال: قلت: أي الإسلام أفضل؟» أي أيُّ خلق من أخلاقه، وأي صفة من صفاته خير، وأي المسلم أفضل؟ «قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده» تقدم شرحه قريباً «قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟» أي أيُّ خصلة من خصاله وشعبة من شعبه خير؟ «قال خُلُقٌ حسن» فإنه أصل الأعمال وأصعبها على النفس وأنفعها للخلق «قال: قلت: أي الصلاة أفضل؟» أي أيُّ ركن من أركانها وأي فعل من أفعالها خير «قال: طول القنوت».

معنى القنوت

قال في «الترجمة» له معانٍ متعددة: الطاعة، والخشوع والصلاة والدعاء، والقيـام، والسكوت، والمراد به هنا القيام.

واختلف العلماء في أن طول القيام أفضل، أم الطول في السجدة؟ فذهب بعضهم إلى الأول، وآخرون إلى الآخر.

وقال بعضهم: طول القيام أفضل في صلاة الليل، وطول السجود أفضل في النهار، ودلائل الفريقين مذكورة في شرح «سفر السعادة»، وبعضهم على أن هذين الركنين كلاهما مساويان في الفضل.

ففضيلة القيام بقراءة القرآن، وفضيلة السجود بالهيئة من التذلل والخشوع.

ومذهب الحنفية أن القيام أفضل، لكثرة المشقة، وزيادة الخدمة فيه. انتهى.

قلت: هذا تعليل عقلي، لحكم شرعي، والأولى القصر على ما ورد، من غير خوض في وجه حكمته، وتفويض أمثال هذه المسائل إلى عالمها، وهو الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

«قال: قلت: أي الهجرة أفضل؟ قال: أن تهجر ما كره ربك» ولم يرض به، وهذا في حق من لم تجب عليه الهجرة، من دار الكفر إلى دار الإسلام.

وأما من وجبت عليه مع وجود شرائطها، فعليه أن يجمع بين هذين النوعين، وإلا لم تنفع له هجرته.

«قال: قلت: فأي الجهاد أفضل؟ قال: من عقر جواده» أي قتل فرسه «وأهريق دمه» ولا بدّ أنه سعى غاية السَّعْي، واجتهد غاية الاجتهاد، حتى وصل إلى هذه المرتبة العليا.

وأيضاً استحق ثواب الآخرة فقط، ولم ينل غنيمة ولا مالاً من الدنيا، بل ذهب طاهراً من أن يأكل كل الدنيا بالدين.

«قال قلت: أي الساعات أفضل» أي لصلاة الليل «قال: جوف الليل الآخر» أي الحصة الرابعة، أو الخامسة منه، فإن ضموا إليه الحصة السادسة كان شاملاً للسدس الأخير أيضاً «رواه أحمد».

هذا الحديث قد اشتمل على أوصاف حسنة عديدة، ينبغي تحصيلها لكل مسلم مؤمن، حتى يكون إيمانه كاملاً، وإسلامه تاماً، ويستحق ما لهذه الصفات من الأجور والمثوبات.

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل الإيمان قال: «أن تحب لله، وتبغض لله» تقدم شرح هذه الجملة قريباً «وتعمل لسانك في ذكر الله، قال: وماذا أصنع بعد ذلك يا رسول الله؟ قال: أن تحب للناس ما تحب لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك. رواه أحمد» وهذا من أصعب الأمور عند الجمهور إلا من وفقه الله ورحمه.

ولكن ينبغي لكل مؤمن، أن يجهد في الاتصاف بهذه الصفة، مهما أمكن، ولا يتركها سدى.

وفيه دلالة على أفضلية هذه الخصلة، وبيان فضيلة الذكر، والحث على نصح المؤمنين، بحب ما يحب له، وكراهة ما يكره له في حقهم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله» المراد بالشهادة ـ هنا ـ الإقرار بهذه الكلمة، أو بما هو في حكمها، كقبول الجزية والصلح، والدخول في الأمان، أو كان صدور هذا القول قبل شرعية تلك الأحكام.

﴿ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة﴾ فيه أو وجوب القتال ينتهي بالشهادة.

وذكر هذه العبادات للإشارة إلى تمامها وكمالها، بإتيان أركان الإسلام.

وقال بعض أهل العلم: إن القتال ثابت على ترك الواجبات والفرائض، والإصرار عليه بالتأويل الفاسد، كما قاتل أبو بكر رضي الله عنه مع مانعي الزكاة بل قالوا: إن ترك قوم سنّة من شعائر الإسلام، كالأذان، والختان، ويصرون عليه، فللإمام أن يقاتلهم على ذلك.

وإنما خص الصلاة والزكاة بالذكر، لأنهما أصل العبادات الفاضلة، أو للإشارة إلى قسمي العبادة البدنية والمالية، وهما تذكران في القرآن في موضع واحد كثيراً، أو لعله لم يفرض في ذلك الوقت إلا هاتان العبادتان «فإذا فعلوا ذلك» أي الشهادة والصلاة والزكاة «عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام» وحكم الشريعة كالقصاص في القتل، والحد في الزنا، وكأخذ شطر المال ممن لا يؤدي الزكاة «وحسابهم على الله» أي فيما يسترون من الكفر والمعاصي بعد ذلك، يعني نحن نحكم بظاهر الإسلام، ونترك دماءهم، وأموالهم معصومة.

فإن كانوا أبطنوا الكفر، أو المعصية، فالله حسيبهم يحكم بينهم في الآخرة على حسب باطنهم «متفق عليه» إلا أن مسلماً لم يذكر إلا بحق الإسلام.

قال في «الترجمة»: هذا الحديث دليل على قبول توبة الملحدين والزنادقة.

فإن جاءوا وتابوا، نقبل منهم توبتهم ولا نقتلهم، ونكل باطنهم إلى الله.

وللعلماء في هذه المسألة أقوال، ذكرها الطيبي، أصحها القبول، وأظهرها إن أَلْحَدَ أحدٌ وقال قبيحاً، ثم رجع عنه قريباً، وتاب رغبة في الإسلام، تقبل توبته، وإن أصر وتمرد من خوف الروح، ودفع الوقت، لا تقبل توبته. والله أعلم.

ومن قال: إن تسوية هؤلاء ليست بمقبولة، فمرادهم أنه يقتل، فإن كانت توبته صحيحة في الواقع تنفعه في الآخرة. انتهى.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أتى أعرابيٌّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: دُلَّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً».

لم يذكر ـ هنا ـ الشهادتين، لشهرتهما، أو السؤال عن عملٍ بعدها.

والمراد بالشرك، إما عبادة الأوثان، أو الرياء، فإن فيه تشريك المخلوق بالخالق. ولهذا ورد في الأحاديث: أنه شرك أصغر.

قال في «الترجمة»: والظاهر من الحديث، هو هذا المعنى، انتهى.

قلت: «النكرة» في سياق النفي، وهو يعم كل شيء يصدق عليه شرعاً أنه شرك، ويدخل فيه الرياء دخولاً أولياً «وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة».

قال في «الترجمة»: الزكاة اسم لهذه الفريضة، والمراد بها هنا الصدقة «وتصوم رمضان» إنما خص الفرائض، لأنها في الأصل تكفي للنجاة من النار والدخول في الجنة، ولعل الفرائض لم تكن في ذلك الوقت زائدة على هذا القدر.

وحيث إن الأعرابي كان طالباً لأصل دخول الجنة «قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه» أي لا أزيد عليه شيئاً من النوافل، ولا أنقص من هذه الفرائض.

وصاحب هذا الحال ناج بلا شك وشبهة، وإن كان مسيئاً بترك السنن، وبترك النوافل، محروماً من المراتب والدرجات.

أو المراد، الزيادة على الحد المشروع والنقصان منه، كزيادة الركعة ونقصانها.

أو المراد، لا أزيد في السؤال، ولا أنقص في القبول.

أو كان هذا السائل رسول قوم فحلف على عدم الزيادة والنقصان، في تبليغ الأحكام إليهم.

أو هذا الكلام كناية عن المبالغة والشدة، في الأخذ والاهتمام بأمر الشارع، والأول أولى.

«فلما وَلَّى، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة» يعني الذي يريد أن ينظر رجلاً من أهل الجنة «فلينظر إلى هذا» الرجل ويبصره.

بشّره صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة، لما رأى من صدقه ويقينه وعقيدته بأحكام الدين «متفق عليه».

وهذه البشارة تشمل كل من يعمل مثل عمل هذا الرجل، ويتبع سيد الرسل في أوامره ونواهيه، ولا يزيد عليها ولا ينقص منها.

ومن زاد أو نقص، فهو عن هذه البشارة بمعزل، لأنه أفرط وفرط، كحال سائر الفرق، غير الفرقة الناجية.

فمنهم من زاد، ومنهم من نقص، وخيرهم من تبع، ولم يزد ولم ينقص.

وعن سفيان بن عبد الله الثقفي: «قال: قلت: يا رسول الله قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك» وفي رواية «غيرك». «قال: قل آمنت بالله» أي بجميع ما يجب به الإيمان «ثم استقم. رواه مسلم» يعني أشهد بالتوحيد وصدِّق بالله، وبأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وبما أخبر. وأقبل أمره ونهيه، ثم التزم القيام بذلك كله.

معنى الاستقامة

والاستقامة هي ملازمة الإنسان للصراط السوي.

والمراد بها هنا الدوام والثبات والاعتدال، من دون زيغ وفتور.

قال في «القاموس»: استقام الأمر اعتدال.

وقال في شرح المحكم هي الاستحكام في اتباع الحق على منهج السداد، بلا إفراط وتفريط.

وفي قواعد الطريقة: إنها بعث النفس على أخلاق الكتاب والسنّة، وجعلها مرتبة معتادة، بتحصيل الملكات الراسخة لها من الفضائل والفواضل، وهي مرتبة عظمى، قلَّ من يصيبها من المسلمين، ولهذا قيل: الاستقامة فوق الكرامة.

والحديث مقتبس من قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] يعني على امتثال الأوامر، واجتناب الزواجر، ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

وعن طلحة بن عبيد الله قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

أهل نجد» النجد في الأصل: ما ارتفع من الأرض، وبه سميت الأراضي الواقعة بين تهامة والعراق، والغور ضده «ثائر الرأس» أي منتشر شعر رأسه «نسمع دوي صوته»؛ وهو الصوت الذي لا يفهم منه شيء من دوي الذباب والنحل؛ «ولا نفقه ما يقول» أي لا نفهمه من جهة البعد لضعف صوته؛ «حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا هو يسأل عن الإسلام» أي عن فرائضه لا عن حقيقته، ولهذا لم يذكر الشهادتين، ولكون السائل متصفاً به، فلا حاجة إلى ذكره، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خمس صلوات في اليوم والليلة. فقال: هل عليّ غيرهن؟ فقال: لا إلا أن تطوع. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: وصيام شهر رمضان. فقال: هل عليّ غيره؟ قال: لا. إلا أن تطوع. وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة فقال: هل عليّ غيرها؟ قال: لا. إلا أن تطوع. قال طلحة فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أفلح الرجل إن صدق» أي في هذا القول والعمل به، أو في هذه الرغبة، والاهتمام بشأن الإسلام المفهوم من كلامه. فالفوز والفلاح ـ على هذا المعنى ـ بصدق النية «متفق عليه»، وفي رواية للبخاري «لا أتطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئاً».

قال في «الترجمة»: سأل الرجل عن الفرائض فذكرها له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكأن الحج لم يكن فرض في ذلك الوقت، أو لم يكن الرجل من أهله، وكذلك لم يكن الوتر وجب في ذاك الزمان، أو الوتر ليس بفرض قطعي فلم يذكره لذلك. انتهى.

وأقول: الظاهر أن هذا الحديث غير حديث أبي هريرة المتقدم، وأن الرجل السائل غير الرجل. وفي هذا ذكر التطوع، وليس ذلك في الأول. وفي هذا تصريح بكونه من أهل «نجد» وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه بالفلاح، فهذا يدل ـ بفحوى الخطاب ـ على فضيلة أهل نجد، وأنهم من مبتغى الإسلام ومتبعيه.

وفيه بيان كفاية الاستقامة على الفرائض، للنجاة من النار، والدخول في الجنة ذات الأنهار.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحوله عصابة من أصحابه» أي جماعة وهي من عشر إلى أربعين: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف» عرف في الشرع الشريف حسنه أو قبحه.

قال في «الترجمة» أصل المبايعة من البيع، كأن من يعهد مع أحد، يبيع ذاته بيده، كما يضربون اليد على اليد عند البيع، وقد جرت العادة بهذا في المعاهدة أيضاً.

والمراد بالإشراك هنا عبادة الأصنام، أو الرياء في العمل. انتهى.

وأقول: لا وجه لهذا الحصر، فإن اللفظ أوسع من ذلك، وقد تقدم أن الشرك يكون في

العبادة والعادة، بل في كل شيء. وهو أخفى من دبيب النمل، والحديث دليل على سنّية هذه البيعة ولها أنواع، فمن أنكرها فقد أبعد النجعة، وكأنه لم يقف على دواوين السنّة المطهرة، بل ولا على القرآن الكريم مع سهولة تناوله وعموم تلاوته. في كل مكتب ومدرسة «فمن وفى منكم فأجره على الله» لاستقامته على ما بايع عليه «ومن أصاب من ذلك شيئاً» أي السرقة، والزنا، وقتل الأولاد خشية الإملاق والبهتان المفتري، والعصيان في المعروف، باقتراح المنكر، لا الشرك «فعوقب به في الدنيا» فهو أي العقاب «كفارة له» أي سبب لمحو الحوبة وعفوها ولا عذاب عليه بعد ذلك في الآخرة.

«ومن أصاب من ذلك شيئاً، ثم ستره الله عليه، فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» وهذا هو مذهب أهل السنّة والجماعة. وقالت المعتزلة بوجوب العقاب على العاصي وعدم العفو عنه وهذا الخبر يرد عليهم، والمرجو من الله سبحانه أنه يستر في الآخرة على من ستر عليه في الدنيا، لأن رحمته سابقة على غضبه، ولم يستره في الدنيا إلا شاء أن يستره في الآخرة، اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا «فبايعناه على ذلك. متفق عليه» وفي الحديث دلالة على أن طلب المبايعة من الأصحاب سنّة، وكذلك بيعتهم على ذلك سنّة، والوفاء بها واجب، ونقضها عمداً معصية، والتقصير في الوفاء بها من غير إرادة، مرجو العفو على التفصيل المذكور. والله أعلم.

دلالة حديث أبي ذر على ان المؤمن الفاسق إذا مات على كلمة التوحيد يدخل الجنة

وعن أبي ذر رضي عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك» أي استقام على معناه منذ قال إلى أن مات، ولم يقل ما ينافيه ولم يعتقد ما يخالف «إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق؟ قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق.؟ قال: وإن زنى وإن سرق».

تخصيصهما، لأن الذنب إما حق الله، وهو الزنا، أو حق العباد وهو أخذ مالهم خفية بغير حق، وفي ذكرهما معنى الاستيعاب أعاد أبو ذر السؤال استبعاداً واستغراباً لهذا الحكم، ليتحققه ويثبته على الوجه الكامل.

ويمكن أن التكرار كان من جهة كمال السرور برحمة الله الغفور، وشكراً له ـ سبحانه ـ على هذه النعمة، نعمة غفران، مثل هذا العصيان «على رغم أنف أبي ذر» الرغم: مشتق من الرغام ـ بفتح الراء ـ وهو التراب ورغم الأنف هو إلصاقه بالأرض. والمراد هنا الذلة والانقياد مع الكراهة.

قال السيد: يستعمل مجازاً، بمعنى كره، أو ذل «وكان أبو ذر إذا حدث بهذا» الحديث «قال» تفاخراً «وإن رغم أنف أبي ذر. متفق عليه».

قال في «الترجمة»: يقول أبوذر ذلك، تذكاراً لتلك الحالة، وتأكيداً وتحقيقاً لها، والتذاذاً بها:

كرد وشنام من آن محبوب جاني يكشبي
عمر بگذشت ومنوزم لذت آن دردل ست

قال هذا الحديث وأمثاله يدل، على أن المؤمن وإن فسق، وارتكب الكبيرة، فإنه يدخل الجنة، إن شاء الله تعالى إما بعفو الله، ومغفرته، وكرمه، وفضله. وإما بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو بعد التعذيب بولوج النار على قدر العصيان.

وأما حديث معاذ يرفعه: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار».

فتأويله أن الخلود فيها حرام له، أو المراد بالنار، النار التي أعدت للكافرين.

وقال ابن المسيب: كان هذا الحكم قبل أن تنزل الفرائض، وتفرض الأوامر والنواهي.

وقال الحسن: المراد قول هذه الكلمة بأداء حقها وفريضتها.

وقال بعضهم: المراد تحريمه عليها عند الندم والتوبة، ثم مات عليها. انتهى ما في الترجمة وأقول: يأبى هذه التأويلات آخر الحديث. وهو قوله: «قال معاذ يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذاً يتكلوا فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً. متفق عليه».

فهذا يفيد أن مجرد الشهادتين من صدق القلب وإخلاص النية يوجب حرمة النار على القائل بها.

ولكن هذا عسير جداً إلا من يسر الله عليه، لأن الصدق والإخلاص في أكثر الناس مفقودان.

وليس في هذا أن المعاصي لا تضر، لأن عدم الصدق معصية عظيمة، وعدم الإخلاص يجر إلى الشرك، فلا ينفع القول بها بمجرد اللسان، إذا لم يكن معه تصديق القلب وإخلاص الجنان.

نعم من أتى بها مخلصاً، وصدرت منه الذنوب، فإن عوقب عليها في الدنيا، فقد صار مطهراً، وإن لم يعاقب عليها وبقيت مستورة، فهو في مشيئة الله تعالى.

والله لا يهتك ـ إن شاء الله تعالى ـ ما قد ستره في الدنيا. فرحمته أوسع من ذنوبنا، ومغفرته أرجى عندنا من أعمالنا. والله أعلم.

قال في «الترجمة»: مذهب أهل السنّة والجماعة، أن الفاسق مؤمن، ومآل المؤمن ـ آخراً ـ الجنة.

والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة طيبة جداً، وعليه إجماع سلف الأمة من الصحابة والتابعين.

وكذلك اعتقاد الأمة قبل ظهور أهل البدعة، من المعتزلة وغيرهم.

مذهب المعتزلة ان الفاسق مخلّد في النار

ومذهب هؤلاء أن الفاسق ليس بمؤمن وهو مخلد في النار، وأن العمل داخل في حقيقة الإيمان.

قالوا: إن قلنا: إن العبد يدخل الجنة بمجرد لا إله إلا الله، يكون هذا باعثاً له على الاعتماد والغرور، وارتكاب المعاصي والفجور، وهذا الاعتقاد يخرج الناس عن ربقة الملة، وقيد الشريعة.

الرد على المعتزلة القائلين بخلود المؤمن العاصي في النار

وليس هذا من هؤلاء بصحيح، لأن التهديدات والوعيدات الواردة في شأن العصاة، تكفي للإنذار والانزجار، وإن شاء يعذب على معصية واحدة عذاباً غير مجذوذ، وإن شاء عفا عن معاص لا تتناهى.

وقد ورد أن أدنى مدة عذاب المسلمين الآثمين سبعة آلاف سنة، مثل عمر الدنيا، وفي بعض الروايات: سبعون ألف سنة.

قال: وصدور هذه الكلمة بالصدق والإخلاص، والثبات، والدوام عليها، من غير عروض، منافٍ، ومخالف لها، من الشك والتردد، ليس بسهل. لا سيما من أهل الفسق والفجور، المملوءة قلوبهم بالظلمات، المحشوة بواطنهم من الشبهات، وهم واقعون في ورطة الاستخفاف والاستحلال، فإن حصل التصديق اليقيني مع وجود الفسق ويكون صدور المعصية بغلبة الشهوة والنفس، وكان الخوف والجزع والعزم على التوبة مقارناً بها، فالرجا من الله ـ سبحانه ـ بمقتضى وعده الصادق وكرمه الواثق ـ أن يغفر له، ويعفي عنه، ويدخله الجنة آخراً، ولو بعد الجزاء والعذاب والعقاب لمن يشاء، فإنه يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد. انتهى.

قلت: لا ريب أن الإيمان بين الخوف والرجاء. ولكن ينبغي أن يكون خائفاً غير آيس، وراجياً غير آمن، وأن الله عند ظن عبده به، كما ورد بذلك الحديث الصحيح.

ولا بد من أن يحسن الظن بالله عند الاحتضار خاصة. اللهم بلغت ذنوبي عنان السماء، فاغفر لي كلها، يا رب الأرض والسماء، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ولا ربَّ ولا إله سواك.

الدليل على دخول المؤمن الفاسق الجنة بفضل الله

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وابن أمته وكلمته، ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل حسناً أو سيئاً، قليلاً أو كثيراً» متفق عليه.

قال في «الترجمة»: هذا الحديث صريح في مذهب أهل السنّة والجماعة. انتهى.

يعني يدل على أن الفساق، يُعْفَى عنهم، ويغفر لهم، ويدخلون الجنة بفضل الله ورحمته.

قلت: ولولا ذلك لم ينج أحد قط من النار، فإن الحال كما قيل:

مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطْ   وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ

بل آل الأمر ـ منذ زمن طويل ـ إلى قلة أهل التقوى، وكثرة أصحاب الفتوى، فإن لم يغفر الله لعباده، وإمائه المذنبين والمذنبات، فمن ذا الذي يغفر لهم ويعفو عنهم!!.

وهذا الكلام فيمن تصدر منه الآثام بشامة الأعمال، وأمر النفس، وغلبة الهوى، وإغواء الأبالسة، ثم يندم، ويتوب، ويقلع من الذنوب، ويخاف ويستحي.

وأما من فسق وتمرد، واستخف ولم يبالِ بشيء من الوعيدات والزواجر، وتجرأ على الله، فحكمه آخر وأمره إلى الله، والله أعلم، وفي الحديث دلالة على إخلاص التوحيد وَنَفْيِ الشرك والتنديد.

وفي الشهادة بكون المسيح عبداً له سبحانه، وابناً لأمته، ردٌّ على النصارى، لأنهم يقولون: إن عيسى ابن الله، أو أنه الله.

وفي إثبات الرسالة له ردٌّ على اليهود أيضاً في إنكارهم الرسالة.

قال في «الترجمة»: يقال للمرأة أمة الله كما يقال للرجل عبد الله، لأن الرجال كلهم عباد الله، والنساء كلهن إماء الله. انتهى.

وأقول: ما أحبَّ هذه الألقاب، وما أصدقها عند أولى الألباب!!.

اللهم حققنا بهذه، واجعل ذُكْرَانَنَا من عبادك الصالحين، وأنثانا من إمائك الصالحات، آمين يا رب العالمين.

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: ابسط يمينك فَلأبايعك. فبسط، فقبضت يدي، فقال: مالك يا عمرو، قلت: أردت أن أشترط، قال: تشترط ماذا؟ قلت: أن يغفر لي قال: أما علمت ـ يا عمرو ـ أن الإسلام

يهدم ما كان قبله» من المظالم وغيرها، «وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها» من الذنوب صغائرها وكبائرها «وأن الحج يهدم ما كان قبله» من المعاصي والآثام.

وقال السيد: هدم الإسلام لما كان قبله مطلق، مظلمة كانت، أو غيرها، صغيرة أو كبيرة.

وأما الهجرة، والحج فإنهما لا يكفران المظالم، ولا يقطع فيهما بغفران الكبائر، التي بين العبد ومولاه.

فيحمل الحديث على هدمهما الصغائر. انتهى.

وفي الترجمة: هدم الهجرة والحج، مخصوص بغير المظالم، وورد في الحج قول بهدم المظالم أيضاً، وجاء فيه حديث أيضاً. والله أعلم. انتهى.

قلت: سياق الحديث في الإسلام، وفي الهجرة، والحج واحد، فالقول بعموم الهدم في الأول لا في الأخيرين من باب تحجرت واسعاً.

أليس رحمة الله أوسع من ذلك، لا سيما لمن أسلم، أو هاجر، أو حج، تائباً نادماً، قالعاً فيما يستقبل.

وإن كان لا بدّ من التأويل لمثل هذا الحديث، فالذي يستحسن أن يؤول ما ورد خلاف هذا الحديث، لا هذا الحديث، حمايةً لجانب توسيع الرحمة، ورعاية لسبقها على غضبه سبحانه.

وقد دلت على ذلك دلائل من الأحاديث الصحيحة كما دلت الأدلة، على عدم عَفْوِ الكبائر وهدمها بهما مثلاً، والله أعلم «رواه مسلم».

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة، ويباعدني من النار، قال: لقد سألت عن عظيم» أي شيء عظيم أو سؤال عظيم، «وإنه ليسير على من يسره الله عليه: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت».

هذه خمس أعمال، إذا عمل بها أحد مِمّن يشهد بالشهادتين، فالله يدخله الجنة، ويباعده من النار.

ولكن الحفظ من الشرك لكمال خفائه ودقته، عسير جدًّا وكذا الإتيان بسائر ما ذكر على وجه الاتباع، يعسر جدًّا.

فإن النقص فيها قد سرى منذ ضعف الإسلام، وصار أهله غرباء في الأنام، ودخلت فيها أقسام البدع والفسادات، ولم يعصم منها إلا مَنْ رحمه الله وعصمه، ووفقه لأسوة الكتاب والسنّة، وترك الآراء وأهواء الرجال الشديدة المنة.

«ثم قال: ألا أدلك على أبواب الخير، الصوم جُنَّة» من إصابة سهم المعصية إلى الصائم، لمنعه الشهوات وَسَدّهِ طريقَ الشيطان «والصدقة تطفىء الخطيئة» وتمحو نار العصيان «كما يطفىء الماء النار» لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤].

وسميت صدقة، لدلالتها على صدق دعوى الإيمان، ومحبة الله تعالى لصاحبها، وفيها إيصال النفع إلى الغير، وخير الناس من ينفع الناس «وصلاة الرجل في جوف الليل» لأنها طريق لدخول الفيوض والأنوار، وسبب لإطفاء نائرة الخطيات:

اللَّيْلُ لِلْعَاشِقِينَ سِتْرُ   يَا لَيْتَ أَوْقَاتَهُ تَدُومُ

«ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية» استشهاداً بها على فضيلة صلاة الليل والصدقة، ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦]، حتى بلغ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وحاصلها أن الله تعالى أثنى على الذين يقومون من مضاجعهم، فيصلون في الليل، يتركون الراحة، ويؤثرون المحنة لرضاء الله تعالىٰ، وينفقون المال في سبيله.

«ثم قال: ألا أدلك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟» الذروة ـ بكسر الذال، وضمها ـ المكان المرتفع وأعلى الشيء.

والسنام ـ بفتح السين والنون ـ ما ارتفع من ظهر الجمل قريب عنقه.

«قلت: بلى يا رسول الله، قال: رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد، ثم قال: ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟» الملاك ـ بكسر الميم وفتحها ـ في اللغة، وفي الرواية، بكسر الميم، وهو ما به إحكام الشيء وتقويته قلت: بلى يا نبي الله، فأخذ بلسانه فقال: كُفَّ عليك هذا» أي مما لا يعني «فقلت: يا نبي الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم، أو على مناخرهم، إلا حصائد ألسنتهم؟» أي محصوداتها، شبه ما يتكلم به الإنسان بالزرع المحصود بالمنجل، وهو من بلاغة النبوة أي كأنيقطع ولا يميز بين الرطب واليابس، والجيد والرديء، فكذلك لسان بعض الناس، يتكلم بكل نوع من الكلام، حسناً أو قبيحاً. كذا في المرقاة.

قال في «الترجمة»: هذا باعتبار الأكثر والأغلب، فإن غالب البلايا التي تصيب الإنسان في الدنيا والآخرة، تأتي من طريق اللسان:

مرجيه بر آدمى رسدز زيان   بمه اذ آفت زبان باشد. انتهى

قلت: وفي التنزيل الكريم: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قٓ: ١٨].

وإذا كتب كل لفظ ملفوظ به، من كل إنسان، وأخذ عليه، فالهلاك أقرب من شراك

نعله، إلا من رحمه الله وحفظه من تلك الحصائد «رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه».

وهذا الحديث من جوامع الكلم، وفيه من الفوائد ما لا يأتي عليه الحصر إن ذهبت أشرحه لجاء مؤلفاً مستقلاً، فإن كل جملة من جُمَلِهِ، دفتر من دفاتر الحكمة الإيمانية، وباب وسيع من أبواب الخيرات الإحسانية. والله أعلم بمن يوفق لذلك، ومن يحرم مما هنالك.

«وعن عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله» أي علماً يقينياً، سواء قدر على الإقرار باللسان أو لم يقدر عليه، واكتفى بالقلب، أو جهل وجوبه، أو لم يطالب به، أو أتى به، إذ ليس فيه ما ينفي تلفظه. كذا في «المرقاة».

والمراد، القول بالشهادتين لا بواحدة منهما، كما هنا، لأن التوحيد لا بدّ له من الإقرار بالرسالة.

والكلمة الأولى عنوان للشهادة الأخرى، وهي مشهورة شائعة ذائعة.

فلهذا قد يكتفي بذكر إحداهما، ويكون المراد كلتيهما «دخل الجنة»، وإن دخل النار في مقابلة المعاصي ويرى العذاب.

ويمكن أن يعفى عنه بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يدخل النار أصلاً. قاله في الترجمة.

وعلى كل تقدير، الحديث بشارة عظمى لمن يوحد الله بقلبه ولسانه، أو بقلبه فقط عند عدم القدرة على اللسان والتلفظ به من خرس، وفي حالة حضور الموت ونحوهما «رواه مسلم».

ويؤيده حديث أبي هريرة الطويل مرفوعاً، وفيه: «من لقي يشهد أن لا إله إلا الله، مستيقناً بها قلبه بشره بالجنة. أخرجه مسلم» أيضاً، وفي آخر «فخلهم يعملون» يعني أن العامة إذا بشروا بهذه البشارة يتركون العمل، بخلاف الخاصة فإنهم إذا بشروا يزدادون عملاً.

وبالجملة حاصل الحديث، أن الجنة حصولها موقوف على التوحيد وإخلاصه وعلى الشهادة بالرسالة.

وليس موقوفاً على العمل، حتى يظن أن من ليس له عمل صالح لا يدخل الجنة، وإن كان مستيقناً بها قلبه.

بل مقتضى رحمة الله أن يدخل أهل التوحيد فيها على ما كان منهم من العمل.

وهذه بشارة، لا تساويها نعمة، وفضيلة رحمانية لا توازيها مزية.

اللهم أحينا على إخلاص التوحيد، وأمتنا على صالح العمل، فإن الاعتبار بالخواتيم.

وفي حديث معاذ بن جبل يرفعه: «مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله رواه أحمد» يعني مع محمد رسول الله.

والمعنى أن مفتاح كل أحد من المسلمين والمسلمات لدخول الجنة وفتح بابها، هي هذه الشهادة.

لكن قيل لوهب بن منبه: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك، رواه البخاري في ترجمة الباب.

ويزيده إيضاحاً حديث آخر عن معاذ بن جبل مرفوعاً: «من لَقِيَ الله لا يشرك به شيئاً، ويصلي الخمس، ويصوم رمضان غفر له. قلت: أفلا أبشرهم يا رسول الله. قال: دعهم يعملون» رواه أحمد.

أي يجتهدوا في زيادة العبادة، ولا يتكلوا على هذه الأعمال، ولا يرتكبوا قبائح الأفعال.

باب في ذكر الإيمان بالقدر

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] أي خلقنا كل شيء من الأشياء متلبساً بقدر قدرناه، وقضاء قضيناه، في سابق علمنا، مكتوب في اللوح المحفوظ قبل وقوعه.

والقدر: التقدير. قال الخطابي: وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر، إجبار الله العبد، وقهره إياه على ما قدره وقضاه.

وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه، الإخبار عن تقديم علم الله بما يكون من أكساب العباد وصدورها عن تقدير منه وخلق لها، خيرها وشرها. والقدر اسم لما صدر مقدراً عن فعل القادر والقضاء معناه الخلق كقوله: ﴿فقضاهن سبع سموات﴾ [فصلت: ١٢] أي خلقهن، قلت: وهو بمعنى الحكم أيضاً. قال النووي: إن مذهب أهل الحق إثبات القدر ومعناه أن الله قدر الأشياء في القدم وعلم أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه على صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها الله.

وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه بها، وأنها مستأنفة العلم أي إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله تبارك وتعالى عن أقوالهم الباطلة علواً كبيراً. انتهى.

قال في «فتح البيان»: قد تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنّة، وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد، من السلف والخلف، على إثبات قَدَرِ الله سبحانه.

وقد قرر ذلك أئمة الحديث، وأهل السنّة أحسن تقرير بدلائله القطعية، السمعية والعقلية، ليس هذا موضوع بسطها. والله أعلم.

معنى «ما» الواردة في قوله تعالى :
﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ [الصافات : ٩٦]

وقال تعالى : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات : ٩٥، ٩٦].

«ما» إما موصولة، أي وخلق الذي تصنعونه على العموم، ويدخل فيه الأصنام التي تنحتونها دخولاً أولياً، ويكون معنى العمل ـ هنا ـ التصوير والنحت، ونحوهما عمل الصائغ السوار أي صاغه.

ويرجحه ما قبله أي أتعبدون الذي تنحتون.

أو مصدرية، أي خلقكم وخلق عملكم. وجعلها الأشعرية دليلاً على خلق أفعال العبادة لله تعالى، وهو الحق فإن فعلهم كان بخلق الله فيهم، فكان مفعولهم المتوقف على فعلهم أولى بذلك ويرجح على الأول بعدم الحذف والمجاز.

ويجوز أن تكون «ما» استفهامية. أي أيُّ شيء تعملون. ومعنى الاستفهام التوبيخ والتقريع.

ويجوز أن تكون نافية، أي أن العمل في الحقيقة ليس لكم، فأنتم لا تعملون شيئاً؛ وقد طوَّل الزمخشري في الكشاف في رد قول من قال: إنها مصدرية، ولكن بما لا طائل تحته.

وجعلها موصلة أولى بالمقام، وأوفق بسياق الكلام، كذا في «فتح البيان».

الرد على مذهب القدرية والمعتزلة في أفعال العباد

والمقصود ـ هنا ـ من إيراد هذه الآية، الردُّ على القدرية والمعتزلة القائلين بأن أعمال العباد مخلوقة، لهم لا لله سبحانه، ولا شيء أصرح من هذه على هذا المراد.

والآيات الأخرى تدل له كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ * قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي ليس لكم ولا لغيركم منه شيء.

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] أي الأمر إليه سبحانه لا إليكم، والخير والشر بيده لا بيدكم، لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، فمشيئة العبد مجردة لا تأتي بخير ولا تدفع شراً، وإن كان يثاب على المشيئة الصالحة ويؤجر على قصد الخير، كما في حديث «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى».

قال الزجاج: أي لستم تشاءون إلا بمشيئة الله.

والآية الشريفة، حجة على المعتزلة والقدرية، النفاة لمشيئة الله المثبتة لمشيئة العباد.

وما أجهلهم بكلام الله وكلام رسوله، وأبعدهم عن مدارك الشرع وفهم الكتاب والسنّة!.

معنى كونه تعالى يحول بين المرء وقلبه

وقال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤] قال ابن جرير هذا من باب الإخبار من الله عزّ وجلّ، بأنه أملك لقلوب عباده منهم، وأنه يحول بينهم وبين الأفئدة إذا شاء، حتى لا يدرك الإنسان شيئاً إلا بمشيئته عزّ وجلّ.

قال ابن عباس: يحول بين المؤمن وبين الكفر ومعاصي الله، وبين الكافر وبين الإيمان وطاعة الله.

وقال السُّدِّيُّ: يحول بين الإنسان وقلبه، فلا يستطيع أن يؤمن أو يكفر إلا بإذنه وإرادته.

قيل: هذا القول، هو الذي دلَّت عليه البراهين العقلية، لأن أحوال القلوب اعتقادات، ودواع وإرادات. وتلك الإرادات لا بدّ لها من فاعل مختار وهو الله تعالى فثبت بذلك أن المتصرف في القلب كيف شاء، هو الله.

فالمعنى: أنه يحول بين المرء وخواطر قلبه، أو إدراك قلبه، بمعنى أنه يمنعه من حصول مراده، أو يمنعه من الإدراك والفهم، كما منع المقلِّدين عن دَرْكِ الكتاب، وفهم الحديث المستطاب.

قال مجاهد: يحول حتى يتركه لا يعقل، فهم لا يكادون يفقهون حديثاً، وبأي حديث بعده يؤمنون!.

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وقد ورد في الكتاب العزيز، مما يفيد مفاد هذه الآية كثير، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] وغيرها.

وقد يظن أن هذه الآية تنافي قوله سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

وليس كذلك، فالجمع ممكن، بأن إضافة الأشياء كلها إلى الله حقيقية، وإلى فعل العبد مجازية.

وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، من الموجودات مما تطلق عليه صفة المخلوق ﴿فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢] قدَّر كل شيء مما خلق بحكمته، على ما أراد، وهيأه لما يصلح له، وسوَّاه تسويةً لا اعوجاج فيه ولا زيادة على ما تقتضيه حكمته ومصلحته، ولا نقص على ذلك في بابي الدنيا والدين.

قال في «فتح البيان»: وهذا أوضح دليل على المعتزلة في خلق أفعال العباد. انتهى.

قال تعالى: ﴿وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] أي في اللوح المحفوظ، أو

دواوين الحفظة البررة ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣] أي كل شيء من أعمال الخلق وأقوالهم وأفعالهم، وما هو كائن منهم مستور في اللوح المحفوظ، صغيره وكبيره، جليله وحقيره.

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢٢] من زلزلة، وقحط مطر وجدب، وضعف نبات، وقلته ونقص ثمار وعاهة زرع.

وقيل: أراد بها جميع الحوادث من خير وشر، ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢] من الأوصاب والأسقام. قاله قتادة.

وقال مقاتل: إقامة الحدود. وقال ابن جريج: ضيق المعاش، وقيل: موت الأولاد. وقيل: غير ذلك. واللفظ أوسع مما هنالك ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الحديد: ٢٢] مكتوب في اللوح المحفوظ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] أي نخلقها.

قال ابن عباس: هو شيء قد فرغ منه قبل أن تبرأ الأنفس، وهذا يدل دلالة واضحة على أن القدر، خيره وشره، وحلوه ومره، وقليله وكثيره، من الله، لا فعل للعبد فيه ولا عمل، بل العبد، وعمله، وفعله، وقوله، وكل شيء يصدر منه، فالله خالقه جميعه، لا رب سواه ولا فاطر إلا إياه.

وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣] الأول عدم تعيين فرد أو أفراد مما يصدق عليه «قدر» و «هدى» إلا بدليل يدل عليه.

ومع عدم الدليل يحمل ما يصدق عليه معنى الفعلين، إما على البدل، أو على الشمول.

وعلى كل حال، الآية دليل على أن الخالق لكل شيء، والمقدر له، والهادي إياه، هو سبحانه، لا فعل في ذلك لأحد من مخلوقاته، وهو المراد.

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع» خصال:

١ - «يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» أي يقر بالتوحيد والرسالة، وهو أصل الإيمان وعموده، الذي لا يستقيم لأحد الإيمان إلا باعتراف به، لساناً، وبالتصديق جناناً «بعثني بالحق» أي إلى كافة الخلق.

٢ - «ويؤمن بالموت» أي بفناء الدنيا وهلاكها، بجميع أجزائها، أو المراد أن يعتقد أن الموت يأتي بحكم الله، لا بالطبيعة وفساد المزاج، أو المراد العمل على مقتضى الإيمان بالموت.

٣ ـ «والبعث بعد الموت» أي إحياء الله الموتى بعد الموت، وحشره إياهم من القبور وغيرها.

٤ ـ «ويؤمن بالقدر» أي بتقدير الله الذي قدر الجواهر والأعراض، والذوات والصفات وجميع الكائنات وعينها «رواه الترمذي وابن ماجه».

بيان معنى القضاء والقدر

قال في «أشعة اللمعات» في القاموس: القدر ـ بالتحريك ـ القضاء والحكم. وفي «النهاية» القدر: ما قضى الله وحكم به من الأمور، وقد يسكن وليلة القدر هي التي تقدر وتقضي فيها أرزاق العباد وأعمالهم.

وفي «الصراح» القدر ـ بالسكون، وبالحركة ـ تقدير الله الحكم على العبد.

وبهذا ظهر أن «القضاء» و «القدر» بمعنى واحد، وقد يفرق بينهما، فيقال «القضاء» هو الحكم الأزلي و «القدر» وقوعه في الأزل.

وبهذا المعنى يكون القضاء سابقاً على القدر، كما قال سبحانه: ﴿يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

فالمحو والإثبات، عبارة عن القدر، «وأم الكتاب» عبارة عن القضاء.

وقد يطلق على عكس ذلك فيراد بالقدر، التقدير الأزلي، وبالقضاء الإيجاد على وفقه، كما قال: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] أي خلقهن.

وعلى هذا فقوله: «جف القلم بما هو كائن» عبارة عن التقدير، ﴿وَكُل يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩] عبارة عن القضاء.

قال الغزالي في «المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى»: إن الحكم والقضاء، والقدر، توجيه الأسباب نحو السببات.

فالحكم مطلق، والله سبحانه مسبب لجميع الأسباب، مجملها ومفصلها. ويتشعب ويتفرع من الحكم، القضاء والقدر.

فالتدبير الإلهي لأصل وضع الأسباب، حتى تتوجه إلى جانب المسببات حكم له، وإقامة الأسباب الكلية وإيجادها، كخلق الأرض والسموات والكواكب مع حركاتها المتناسبة لها ونحوها، مما لا يتغير ولا يتبدل، ولا يعدم إلى أجل مسمى هو القضاء.

وتوجيه هذه الأسباب بالأحوال الملائمة، والحركات المتناسبة المحدودة المقدرة المحسوسة، إلى جانب المسببات وحدوثها آناً فآناً، هو القدر.

فالحكم: هو التدبير الكلي لجميع الأوامر كلمح البصر.

والقضاء: هو وضع الكل للأسباب الكلية الدائمة.

والقدر: هو توجيه هذه الأسباب الكلية بالمسببات المعدودة بعدد معين، لا يزيد ولا ينقص.

ومن هنا إنه لا يخرج شيء من الأشياء من قضائه تعالى وقدره، ولا يقبل الزيادة والنقصان. سبحانه ما أعظم شأنه!.

معنى الإيمان بالقدر

والمراد بالإيمان بالقدر، أن يؤمن بأن كل ما يقع في العالم، من الخير والشر وأعمال العباد وغيرها، جميعها بتقدير الله، وأنه تعالى قدر الكائنات في أزل الآزال، إلى أبد الآباد. وكلها بخلقه، وإرادته، ومشيئته. لا تخرج ذرة من تقديره.

ومع هذا للعباد في أفعالهم، اختيار ما يترتب عليه الثواب والعقاب.

وتصوير هذه المسألة وتقريرها، والجمع بين قضية التقدير والاختيار، وترتب الجزاء الحسن والقبيح عليها، ذو إشكال وصعوبة تامة.

والذي ينبغي أن يقال في هذا المقام: هو أن في الآدمي صفة يقال لها الاختيار وأنه على بصيرة منه يرجح أحد جانبي الفعل أو الترك، على الجانب الآخر، بباعثة الشوق أو النفرة.

بخلاف حركة المرتعش، فإنه لا اختيار له فيه أصلاً.

فمذهب الجبرية القائلة، بأن حركات الآدمي مثل حركات الجمادات، فاسد من أبطل الباطلات، وهذا معلوم بالمشاهدة.

وقد علم من الكتاب والسنّة أن الأشياء كلها قدرت في الأزل، وكلها بإرادة الله ومشيئته، وخلقه وإيجاده.

ففسد أيضاً مذهب القدرية القائلة: إن الآدمي خالق لأفعاله، مستقل في أحواله.

وحقيقة الحال: أنه بين الجبر والقدر، كما قال إمام العرفاء «جعفر الصادق» سلام الله عليه وعلى آبائه الكرام: لا جبر ولا قدر، ولكن أمر بين أمرين، وإن الله سبحانه خلق الأسباب والشرائط، في إيجاد الأشياء، على طريق جريان العادة، كما خلق النار، للإحراق والتسخين، والماء للريّ والبل، والطعام للشبع، والسيف للقطع، وذلك كله بخلقه وإيجاده، بمدخلية هذه الأسباب، ولو شاء لخلقها بلا أسباب، وإن شاء لم يوجد مع وجود السبب.

فقصد الآدمي واختياره، سبب لخلق الله الفعل له، وهو الخالق للكل.

ووجود الأسباب والمسببات والشرائط والمشروطات، جميعها واقعة في حيطة القضاء والقدر. ولا تنافيهما والأمر والنهي بحكم الربوبية والعبودية.

والثواب والعقاب تصرف منه سبحانه في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

وقيل: إن القدر سر لم يطلع الله عليه أحداً من الأنبياء والأولياء.

ولا يظهر حقيقة هذا السر إلا في دار الجنة التي هي محل ظهوره. وهذا المشكل لا ينحل إلا هناك.

قال: والظاهر أن سيد الأنبياء، وخلاصة الأصفياء صلى الله عليه وآله وسلم، مستثنى من هذا الحكم، لأن الله أعطاه علوم الأولين والآخرين، وأراه حقائق الأشياء، كما هي. والله أعلم، وعلمه أحكم. انتهى ما في الترجمة.

وأقول: هذا الاستثناء غير صحيح إلى أن يأتي المدعي بدليل صحيح، من كتاب الله العزيز، أو السنّة المطهرة، دال على صحة هذه الدعوى وإلا فالظاهر الذي لا شك فيه ولا ريب، أن سر القدر والقضاء، من جملة علوم الغيب، وهذه العلوم لا يعلمها إلا الله، فإنه المستأثر بذلك.

ولا يعلم الأنبياء والرسل، ولا الأولياء والأصفياء منها إلا ما أخبرهم به سبحانه.

وما أخبرهم به، فقد بلغوه إلى أممهم، ولم يخفوا منه شيئاً، ولم يستثنوا أحداً من أمتهم بأمر خاص خفية.

فادعاء علم القدر والقضاء، لرسولنا صلى الله عليه وآله وسلم، دعوى داحضة وحجة ساقطة، لا يساعدها نص من القرآن، ولا سنّة من سنن الإسلام.

ولعل بعض الصوفية أيضاً، لهجوا بذلك في حقه صلى الله عليه وآله وسلم عند غلبة السكر، وكذلك بعض العلماء.

ولعمرك، إنهم لفي سكرتهم يعمهون، وأحاديث السكارى تطوى ولا تروى.

والشحيح بدينه، والحريص على إيمانه، لا يقدم على مثل هذا الحكم أبداً وإنما يقتصر على ما ورد من الله تعالى أو من رسوله.

وإن كنت ممن لهم قلب سليم، فالحق في هذا الباب عدم الخوض في درك حقائقه ودقائقه، فإن الله ورسوله، إنما دعانا إلى الإيمان به، ولم يكلفه بالخوض فيه.

فما لنا والتعمق في شيء ليس بقدرتنا الاطلاع عليه، ولا العلم به؟

بل صريح الإيمان أن نطويه على غرة، ونكل العلم بذلك إلى عالمه، وهو الله تعالى فقط.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية».

بيان مذهب المرجئة

المرجئة ـ بالهمز ـ من الإرجاء، وهو التأخير قالوا: إن الأفعال كلها بتقدير الله، ليس للعباد فيها اختيار، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

والقدرية ـ بفتح الدال ويسكن ـ هم المنكرون للقدر. والحق ما بينهما كذا في «المرقاة».

وعبارة الترجمة هكذا: المرجئة طائفة قائلة بأن الإيمان قول بلا عمل، وسُمُّوا «مرجئة» لتأخيرهم العمل وإسقاطه عن الإيمان.

والأكثر على أنهم فرقة قائلة، بأنه لا فعل للعبد أصلاً، ولا مدخل ولا اختيار له فيه، ونسبة الفعل إليه كنسبة الفعل إلى الجمادات، كما يقال دار الرحى، وجرى النهر، وسال الوادي، وأنبت الربيع. ويقال لهؤلاء أيضاً المجبرة.

بيان مذهب القدرية

فأما القدرية فمنسوبة إلى القدر، لأنهم منكرون له.

ومذهبهم أن العبد خالق لأفعاله، مستقل في أعماله، ولا قضاء، ولا قدر سبق.

والقدرية ـ بفتح الدال ـ والجبرية ـ بفتح الباء ـ، للمشاكلة، والأصل فيه السكون، نسبة إلى الجبر.

قال: ويسمى صاحب الكشاف أهل السنّة ـ للتعصب الذي له في مذهب الاعتزال والقدر ـ مرجئة وجبرية، لأنهم لا يدخلون العمل في حقيقة الإيمان، ولا يقولون: إن العبد خالق لأفعاله.

قال: وهذا غلط، لأن أهل السنّة والجماعة يقولون: إن الإيمان عبارة عن التصديق والإقرار، وإن العمل سبب لكماله، لا أن الإيمان قول بلا عمل. فمذهبهم هو التوسط بين الجبر والقدر، وليكن أمر بين أمرين، انتهى.

وأقول: الحكم على أهل السنّة بأنهم لا يدخلون العمل في حقيقة الإيمان على الإطلاق، ليس بمستقيم.

أما أولاً: فلأن أهل السنّة والجماعة في الحقيقة، عبارة عن أهل الحديث، وأصحاب الاتباع بالإحسان. وهم كلهم أجمعون يعتبرون العمل في حد الإيمان ورسمه.

وأما ثانياً: فلأن الحنابلة والشافعية، قائلون بدخوله فيه أيضاً، وبه قال بعض الحنفية، واعتبره كما في «ما لا بدّ منه»[1].

---

(1) ما لا بدّ منه: هو اسم كتاب لعارف خوقير أحد العلماء الذين استوطنوا مكة. وكتابه هذا طبع في مصر بمطبعة مصطفى الحلبي وهو ـ على اختصاره ـ مفيد جداً في علم التوحيد.

نعم، المشهور من مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله أن العمل لا يدخل في معنى الإيمان، وهو قول ضعيف.

ولهذا عده، الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى من المرجئة، وتأوله الشيخ أحمد الدهلوي في التفهيمات بقوله: والإمام المذكور مجتهد، والمجتهد يخطىء ويصيب، وعلى الخطأ أجر، كما أنه على الإصابة أجران، لكن الشكوى من مقلديه، كيف يقولون بقوله، بعد ظهور ضعفه أو خطئه، فهم غير معذورين، كما أنه معذور، بل مأجور، والحق أحق بأن يتبع «رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب» والغريب من أقسام الأحاديث الصحيحة، والصحيح يحتج به في الأحكام، بل هو الحجة، ثم الحسن لذاته، ثم الحسن لغيره.

حكم القدرية والمرجئة

قال في الترجمة: هذا الحديث وأمثاله، صريح في تكفير القدرية والمرجئة.

لكن الصواب أن لا يسارع إلى تكفير أهل الأهواء المتأولين، لأن هؤلاء لم يختاروا الكفر، ولم يرضوا به، بل فروا من الكفر بالتأويل، وتمسكوا بالكتاب والسنّة، وبذلوا المجهود في إصابة الحق، فأخطأوا، ولم يصيبوا.

والفرق بين لزوم الكفر، وبين التزامه كائن، وهذا هو القول المختار من علماء الأمة وفيه الاحتياط، وقد نهينا عن تكفير أهل القبلة، وكل ما ورد في شأن هؤلاء مما يدل على كفرهم، فمن باب الزجر والتشديد والمبالغة في التضليل.

وفي صحة هذه الأحاديث الواردة فيهم أيضاً كلام عند العلماء المحدثين انتهى.

وأقول الكفر كفران: كفر التصريح، وكفر التأويل، والأول واضح، والثاني محتمل.

فلا ينبغي لمؤمن مسلم أن يبادر إلى الحكم بالكفر للمتأولين، فإن هذا الحكم يرجع إليه، وهو يبوء به.

وإن مست الحاجة، ودعت الضرورة الشرعية والمصلحة الملية إلى الحكم بذلك، فالطريق الأسلم أن يقول: إن الشرع ورد بكفر هذا الأمر، ولا يكفر معيناً.

وهذا القدر يكفي للزجر والنهي إلا أن يرى من أحد منهم كفراً بواحاً، وإنكاراً صريحاً، لضروري من ضروريات الشرع، وجحداً لعقيدة من العقائد الثابتة بالكتاب والسنّة، فلا مضايقة في الحكم عليه به.

ولكن لا ملجىء إلى تعيين الأشخاص أيضاً ها هنا، كالرافضة القائلين بالوحي إلى أئمة العترة، والخوارج الذين ورد فيهم أنهم من كلاب النار.

وأما المعتزلة والزيدية، ومقلدة المذاهب الأربعة، فلا أعلم محققاً قال بتكفيرهم، بل غاية ما هنالك أنهم أهل بدعة، وهوى، ورأي. والله أعلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يكون في أمتي خسف ومسخ، وذلك في المكذبين بالقدر».

الخسف: هو الغيبوبة في الأرض، والذهاب تحت الثرى «والمسخ» هو تحويل الصورة إلى ما هو أقبح منها.

قال في «الترجمة»: ومن هنا عُلِمَ أن القدرية اسم لجماعة أنكروا القدر، لا اسم لجماعة أثبوته، كما قال هؤلاء: إن هذا الاسم أنسب وأولى بأهل السنّة. خذلهم الله تعالى. انتهى «رواه أبو داود، وروى الترمذي نحوه».

والحديث، دليل على وقوع الخسف والمسخ في هذه الأمة، قبل يوم القيامة، كما وقعا في الأمم السالفة.

وقال بعضهم: المراد إن كان ذلك، فيكون في هذه الفرقة.

والأول أولى، لما ورد الحديث بوقوعهما في آخر الزمان، ولفظه عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يا أنس، إن الناس يمصرون أمصاراً، فإن مصراً منها، يقال له «البصرة» فإن أنت مررت بها، أو دخلتها، فإياك وسباخها وكلأها ونخيلها وسوقها وباب أمرائها، وعليك بضواحيها، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف، وقوم يبيتون ويصبحون قردة وخنازير» بيّض لهذا الحديث في المشكواة.

وقال الجزري: رواه أبو داود من طريق لم يجزم به الراوي، بل قال: لا أعلمه إلا عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك. وفي الباب غير ذلك.

القدرية مجوس هذه الأمة

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «القدرية مجوس هذه الأمة» أي هذه الفرقة المنكرة للقدر، القائلة بخلق العباد، أفعالهم، حالها واعتقادها في ملة الإسلام يشابه حال المجوس وعقيدتهم القائلين بتعدد الإله، وإثبات القادِرين «يزدان» و «أهرمن»، وأن أولهما: خالق الخير وهو الله، والآخر: خالق الشر، وهو الشيطان.

وذهب بعض أهل العلم طريق المبالغة وقال: حال القدرية أسوأ من حال المجوس، لأن هذه الفرقة تثبت شركاء لا تعد ولا تحصى، والمجوس أثبتوا إلهين فقط.

قال في «المرقاة»: المراد بهذه الأمة أمة الإجابة، لأن قولهم يشبه قول المجوس، فإن القدرية يقولون: الخير من الله، والشر من الشيطان ومن النفس. انتهى، وفي الحديث الشريف «والشر ليس إليك، والخير كله بيديك».

«إن مرضوا فلا تعودوهم» من العيادة «وإن ماتوا، فلا تشهدوهم» أي لا تصلوا عليهم صلاة الجنازة.

والمعنى، لا تراعوهم في حقوق الإسلام، لا في حال الحياة، ولا بعد الممات «رواه أحمد، وأبو داود».

وفي حديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة، الذين يقولون: «لا قدر» من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال».

وعن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تجالسوا أهل القدر، ولا تفاتحوهم». أي لا تجعلوهم حاكمين فيكم.

ولفظ المرقاة من الفتاحة ـ بضم الفاء وكسرها ـ أي الحكومة أي لا تحاكموا إليهم. قيل: لا تبتدءوهم بالسلام والكلام. انتهى.

بيان معنى المفاتحة المذكورة في الحديث بقوله «ولا تفاتحوهم»

وفي «الترجمة»: مشتق من الفتح، بمعنى الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] والحاكم يقال له: الفاتح.

وقيل في تفسير الفتَّاح من الأسماء الحسنى هو فاتح أبواب الرزق والرحمة على العباد، والحاكم بينهم بالعدل.

وقال بعضهم: إن المراد بالمفاتحة هنا، الابتداء بالمجادلة والمناظرة معهم، والنزاع في الاعتقاد الباعث على إثارة الشك والشبهة.

ومن هنا عُلم أن السلامة في سدّ باب المجادلة والمباحثة مع أهل البدع المتعصبة المضرة، في الاعتقاد.

ويمكن أن يكون المراد النَّهْيُ عن ابتداء الكلام، والمباسطة معهم. وهذا المعنى أنسب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تجالسوا» وأشد وأغلظ في ترك صحبتهم واختيار المجانبة عنهم، لا سيما من البحث والجدال والقيل والقال. انتهى.

وأقول: هذا هو الأولى في هذا الزمان الأخير، ذي الفساد العريض الطويل والبلاء الكثير.

وقد استحسن مقلدة الأئمة الأربعة، طريقة القدرية في إيثار الجدل والخلاف، واختيار المكابرة والعصبية مقام المناظرة، فالاحتياط للمرء المسلم والسلامة للإنسان المؤمن، أن لا يجالسهم ولا يصاحبهم، ولا يفاتحهم، ولا يجيب على هفواتهم، ولا يبالي بشطحاتهم،

بل يصرف ساعات العمر التي يمضيها في هذه الخرافات، وترهات البسابس، في مطالعة الكتاب والسنّة، والشغل بهما، درساً، وتعليماً، وتعلُّماً، واعتمالاً، وفي ذكر الله، والصلاة على رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، والاستغفار لنفسه، وأهله، وعياله، وإرشادهم إلى الطريقة المثلى، التي هي اتباع القرآن والحديث، والسكوت، ولزوم البيوت وعدم المبارزة مع عبدة الجِبْت والطاغوت، وترك المقابلة مع المرء الجاهل المبهوت الذي لا يهتدي إلى الحق سبيلاً، ولا يبتغي له إلى مرضاة الله دليلاً «رواه أبو داود».

وعن عائشة رضي الله عنها: «ستة لعنتهم، ولعنهم الله، وكل نبي يجاب».

قال في «الترجمة»: هذه جملة دعائية، أو استئنافية كأنه لما لعن، سئل لم لعنت عليهم؟ فقال: لأن الله لعنهم، وكل نبي إلخ، تأكيد وتقرير له.

١ ـ «الزائد في كتاب الله» أي المدخل فيه ما ليس منه، أو المحرف للفظه، ومعناه، كما فعل أهل الكتاب بكتبهم.

وقيل: يحتمل أن يكون المراد، حكم الله. وإرادة الحكم من لفظ الكتاب صحيح شائع، كلفظ «كتب» بمعنى «فرض» والمخاطب بهذه الجملة الأمة.

فخرج من ذلك الأحاديث النبوية الزائدة على كتاب الله بنص الحديث، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه» الخ، رواه أبو داود عن المقدام بن معد يكرب.

وفي حديث العرباض بن سارية: «إنها لمثل القرآن، أو أكثر» الخ رواه أبو داود أيضاً.

وهذا يفيد أن زيادة الحديث على القرآن، لا ينافي القرآن، بل لا يقال له الزيادة، في نفس الأمر، لأنه مثله، لا زائد عليه في الحقيقة والواقع.

٢ ـ «والمكذب بقدر الله» هذا موضع الاستدلال في هذا المقام وقد سبق الكلام عليه، وفيه وَلَهُ.

وفيه أن مكذب القدر والقضاء ملعون، واللعن دليل الحرمان عن خالص الإيمان.

٣ ـ «والمتسلط بالجبروت» أي الإنسان المستولي القوي الغالب على بلاد الإسلام وأهله، من غير حق، والحاكم بالتكبر والعظمة، الناشئان عن الشوكة والولاية.

والجبروت، فعلوت، على المبالغة من الجبر وهو القهر «ليعز من أذله الله، ويذل من أعزه الله» هذا كالنتيجة للتسلط، وقد رأينا وسمعنا كثيراً، من هذا الباب من بعد القرون المشهود لها بالخير، وهكذا تكون الحال فيما يأتي من الزمان.

ولا شكوى من أهل الكفر والطغيان المتسلطين على المسلمين، فإن ذلك دأبهم أبداً مع غيرهم كائنين من كانوا، إنما الشأن كل الشأن، فيمن تسلط من الذين يدعون الإسلام،

غلبوا على بلاد من مملكة الإسلام، جبروتاً، وأعزوا أعداء الله، وأذلوا أولياء الله، وروَّجوا رسوم الشرك، والبدع، والكفر والضلال. ولم يمنعوا الناس عن المنكرات في الإسلام والمهلكات لهم في الدنيا والدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، مع أنهم قادرون على تغييرها بأيديهم وأن غيرهم من غرباء المسلمين وعلمائهم، لا يقدر على إزالة المنكر إلا بلسانه أو بقلبه. فما أدري ماذا يعذرون به غداً يوم الحساب.

٤ ـ «والمستحل لحرم الله» بأن يفعل فيه ما لا يحل، كالصيد، وقطع الشجر ونحوهما.

والحرم هو مكة المكرمة وحواليها، وما وراءها يقال له «الحل» وفي بعض النسخ «الحُرُم» بضمتين ـ جمع حرمة، أي مستحل حرمات الله.

قال «التوربشتي» هذا تصحيف ممن لا مهارة له في العلم، يعني ليست هذه الرواية بصحيحة إنما قالها بقياسه.

٥ ـ «والمستحل من عترتي ما حرم الله» قال في «الترجمة»: يحل من أولادي وقومي وقبيلتي وأهل قرابتي ما حرم الله فعله معهم، كالإيذاء، وترك التعظيم، والتقصير في أداء الحقوق، واستحلال الحرام مطلقاً، سواء كان لحرم الله تعالى وتقدس، أو لعترته صلى الله عليه وآله وسلم، أو غير ذلك، سبب الاستحقاق الزجر والعقوبة. ولكنه أشد وأقبح ها هنا.

فالتخصيص لزيادة الاهتمام، والتأكيد في التحريم، والمبالغة في الوصية، لزيادة شرف أهل البيت، واجتماع الحق والتعظيم والحرمة.

قال الطيبي: «من» في «من عترتي» للبيان، يعني من استحل منهم شيئاً من المحرمات، فالعتاب والعقاب فيه أشد، لأنه مع شرف الولدية والقرابة ارتكب محرماً، كما جاء في «باب نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم»: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ**﴾ [الأحزاب: ٣٠].

بيان ما ينبغي ان يكون عليه موقف الشرفاء من رعاية شرف نسبهم

وهنا تنبيه للشرفاء والسادة بأن لا يحوموا حول المحرمات، ولا يعصوا، ولا يهتكوا حرمة السيادة والقرابة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يغتروا بها. انتهى.

٦ ـ «والتارك لسنّتي» أي السادس من الملعونين، من ترك السنّة، وارتكب البدعة.

قال في «الترجمة»: ترك السنّة، إن كان على طريق الاستخفاف والاستهانة وقلة المبالاة بها، فهو كفر. واللعنة محمولة على الحقيقة.

وإن كان على طريق التقصير والتكاسل، فمعصية، واللعنة محمولة على الزجر والشدة، والبعد عن مقام القرب والعزة.

وإن تُرِكَتْ أحياناً، لم يكن معصية.

وهذا التحصيل يجري في استحلال غيرها من المحرمات ونحوها. انتهى.

وهذا الكلام من صاحب «الترجمة» في غاية الإنصاف، ونهاية الأدب.

فالسنّة المطهرة مرتبتها كذلك في الأخذ والترك، فإن الآخذ بها محروم، كما أن تاركها ـ استخفافاً أو عناداً ـ ملعون، ورافضها تقصيراً، وغفلة عاصٍ.

ومثله في «المرقاة» ولفظه: «التارك لسنّتي» أي المعرض عنها بالكلية، أو بعضها استخفافاً بها، وقلة مبالاة، كافر وملعون، وتاركها، تهاوناً وتكاسلاً لا عن استخفاف عاصٍ. واللعنة عليه من باب التغليظ. انتهى.

وأقول: ومن التاركين لها ـ بعد الثبوت في دواوين الإسلام، كالصحاح الستة ونحوها ـ مقلدة المذاهب الأربعة الموجودون في هذا الزمان.

فإنهم ـ والله رب الكعبة ـ قد ثبت عندهم بالدليل الشافي، والبرهان الكافي والحجة البالغة، والنصوص الناطقة، أن الاتباع هو الحق، وأن تقليد الرجال هو الابتداع، وأن في إيثار بدعة التقليد رفع سنّة الاتباع.

وقد بلَّغ أهل العلم بالحديث السنن الصحيحة الصريحة المحكمة في كل باب من أبواب الفقه إليهم، وبيَّنوا لهم ما أنزل الله تعالى على رسوله، وما قال رسولهم صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يقبلوا ذلك عناداً، واستخفافاً، وقلة مبالاة، وجمدوا على ما أدركوا عليه آباءهم، وأَلْفَوَا عليه مشائخهم وقومهم، من تقديم الرَّأْيِ والاجتهاد، على الرواية والاتباع، وقلّ منهم اليوم من تركها تهاوناً أو تكاسلاً.

فهؤلاء دخلوا تحت هذاالحديثدخولاً أولياً، وما أشد العبرة منهم في هذا الصنيع الملعون! فاعتبروا منه يا أولي الأبصار!.

سخرية المقلدين بالمحدثين ونبذهم بالألقاب القبيحة

وقد بلغ عناد المقلدين مع المحدثين إلى غاية سموهم، لا مذهب، وحشوية، ومجسمة.

وهذه الألقاب منهم لهم بمنزلة ما لقب به المشركون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من الشاعر والمجنون، والمذمَّم، والكاهن، والساحر ونحوها، فما أشبه الليلة بالبارحة!.

وهم ـ بحمد الله تعالى ـ لهم المذهب الذي كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولأصحابه، وعترته.

وليس لهم تلك المذاهب مشارب لهم. معدَّلُونَ على لسان نبي الأمة ورسول الرحمة، دعا لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنصرة، وهم حملة علومه، ونقلة ملته، ووعاة سنّنه، ووعاء دينه. وغيرهم المبطلون والغالون والجاهلون.

وهم ينفون عن دين الحق انتحالهم، وتحريفهم، وتأويلهم. ولله الحمد: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، رواه البيهقي في «المدخل» ورزين في كتابه عن ابن الديلمي، وهو من التابعين رضي الله عنه.

قيل: هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن. وقيل: الضحاك فيروز الديلمي. والله أعلم.

«قال: أتيت أبي بن كعب، فقلت له: قد وقع في نفسي شيء من القدر» أي حزازة واضطرابٍ من الشبهة والشك في أمره، لأن الأمور كلها، إن كانت بالقضاء والقدر، فما هذا الأمر ،والنّهي، والثواب والعقاب.

وأشار بقوله: «في نفسي» أن هذا من قبيل الوسوسة، وحكاية النفس، وحديث الخاطر «فحدثني» أي بحديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو قُلْ لي كلاماً من قبل قلبك «لعل الله أن يذهبه من قلبي» ويدفع عني شره، ويزيل هذا الشك من خاطري.

فقال: «لو أن الله عزّ وجلّ عذب أهل سمواته وأهل أرضه، عذبهم وهو غير ظالم لهم» أي لأنه جل وعلا، مالك الملك على الإطلاق، وكلهم عبيده، وكلها ملكه. وتصرف المالك في ملكه ومماليكه لا يكون ظلماً، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم.

ثم أشار إلى أن الإيمان بالقدر في جميع الكائنات عموماً، وفي أحوال نفس الآدمي خصوصاً، واجب من الواجبات، ولا يساويه عمل من الأعمال الصالحات، وإن كانت أشد عظمة، وخارجةً من قدرة البشر، وهو شرط لدخول الجنة.

«فقال: ولو أنفقت مثل أُحَد ذهباً في سبيل الله، ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر» أحد، جبل بقرب المدينة المنورة، وهو تمثيل على سبيل الفرض، لا تحديد، إذ لو فرض إنفاق ما في السموات والأرض، لكان كذلك «وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك» أي يجاوزك «وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك» فلا تقل لشيء أصابك: إنه أصاب بسعيي وجهدي وما لم يصيبك، فلا تقل لو سعيت وجهدت لأصاب، بل اعلم أن الإصابة والخطأ كليهما بقضاء الله وقدره تعالى شأنه «ولو مت على غير هذا»، الحال والاعتقاد والإيمان بالقدر«لدخلت النار» وإن كنت عاملاً صالحاً.

«قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل ذلك. قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان، صاحب سرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال مثل ذلك. ثم أتيت زيد بن ثابت،

فحدثني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مثل ذلك. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه. والحاكم وصححه».

قال في «الترجمة»: ومن هنا علم أن هذا الحديث هو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حدث به أبي، وابن مسعود وحذيفة. ولكن لم يرفعوه إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يسندوه. ورفعه وأسنده زيد بن ثابت.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله: مذهب أهل السنّة والجماعة أن الله سبحانه خالق كل شيء، وربه، ومليكه، لا رب غيره، ولا خالق سواه. ما شاء كان، وما لم يشأ يكن، وهو على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم.

والعبد مأمور بطاعة الله وطاعة رسوله، مَنْهِيٌّ عن معصية الله، ومعصية رسوله.

فإن أطاع، كان ذلك نعمة من الله أنعم بها عليه، وكان له الأجر والثواب بفضل الله ورحمته.

وإن عصى، كان مستحقاً للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة لأحد على الله، وكل ذلك كائن بقضاء الله وقدره ومشيئته وقدرته.

لكنه يحب الطاعة، ويأمر بها ويثيب أهلها، ويكرمهم. ويبغض المعصية، وينهي عنها، ويعاقب أهلها ويهينهم.

وما يصيب العبد من النعم، فالله أنعم بها عليه. وما يصيبه من الشر، فبذنوبه ومعاصيه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٩] أي خصب ونصر وهدى ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩] أي فالله أنعم به عليك، ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ [النساء: ٧٩] أي من جدب وذل وشر ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] أي فبذنوبك وخطاياك، وكل الأشياء كائنة بمشيئة الله وقدرته وخلقه.

ولا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره، وأن يؤمن بشرع الله، وأمره ونهيه.

أقسام الناس باعتبار تنوع مواقفهم من قضاء الله وقدره

فمن نظر إلى الحقيقة، وأعرض عن الأمر والنَّهْي، والوعد والوعيد، كان مشابهاً للمشركين.

ومن نظر إلى الأمر والنَّهْيِ، وكذَّب القضاء والقدر، كان مشابهاً للمجوس.

ومن آمن بهذا وبهذا فإذا أحسن، حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره، فهذا من المؤمنين.

فإن آدم عليه السلام لما أذنب تاب، فاجتباه وهداه، وإبليس أصر واحتج بالقدر، فلعنه الله وأقصاه.

فمن تاب كان آدمياً، ومن أصر واحتج بالقدر، كان إبليسياً.

فالسعداء يتبعون أباهم آدم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس، فنسأل الله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين. انتهى. اللهم آمين.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه، حتى كأنما فقىء في وجنتيه حب الرمان» فقيء ـ بصيغة المفعول ـ أي شق أو عصر في خديه. فهو كناية عن مزيد حمرة وجهه المبارك، المنبئة عن مزيد غضبه.

وإنما غضب لأن القدر سر من أسرار الله تعالى، وطلب سر الله منهيٌّ عنه. كذا في «المرقاة» «فقال: «أبهذا أُمِرْتُم، أم بهذا أرسلت إليكم»؟ أي بالتنازع في مسألة القدر والقضاء «إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر» أي مسألة القدر والجبر، التي تنازعون فيها وتخوضون «عزمت عليكم، عزمت عليكم» أي أقسمت أو أوجبت «أن لا تنازعوا فيه» بل كلوه إلى عالمه وهو الله عزّ وجلّ «رواه الترمذي». وروى ابن ماجه نحوه عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده.

الفرق بين «نحوه» و«مثله»

والفرق بين نحوه ومثله، أن الأول يقال في موضع يكون الحديثان مُتَّحدَيْن في المعنى متغايرين في اللفظ.

والآخر يقال في موضع يكون فيه الحديثان موافقين في اللفظ والمعنى.

والحديث دليل قاطع على النَّهْيِ عن التنازع في مسألة الجبر؟ «والقدر».

والأصل في النهي التحريم، ولكن خالفت الأمة نبيها صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحكم.

فتنازع متكلموها في «القدر» و «القضاء» تنازعاً طويلاً، واختلفوا اختلافاً عريضاً، حتى صاروا أحزاباً متحزبة، وفِرَقاً متفرقة.

ورحم الله المحدثين وأهل الاتباع، فسكتوا عن البحث عنه، وردوا على من قال فيه قولاً لا يوافق الإسلام رَدًّا مشبعاً، حتى لم يتركوا للمخالف مجالاً ولا لمكابر مقالاً. فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وهكذا شأن أنصار الله، وأنصار رسوله في كل عصر وقطر، في حماية الحق.

وقال ابن عمر: والذي نفس ابن عمر بيده، لو كان لأحدهم مثل «أحد» ذهباً ثم أنفقه في سبيل الله، ما قبله الله منه، حتى يؤمن بالقدر.

ثم استدل بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره» رواه مسلم.

قال في «فتح المجيد» حديث ابن عمر هذا، أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وعن يحيى بن معمر.

أول من تكلم بالقدر وبيان موقف الصحابة في القدر

قال: كان أول من تكلم بالبصرة في القدر «معبد الجهني» فانطلقت أنا، وحميد بن عبد الرحمن الحميري، حاجين، أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر.

فوفّق الله لنا «عبد الله بن عمر» داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا، وصاحبي، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن. إنه قد ظهر قِبَلَنا أناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، يزعمون أن لا قدر، والأمر أنف.

فقال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم إلخ.

ثم قال: حدثني عمر بن الخطاب، فذكر حديث جبريل المشهور في السؤال عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، وفيه ما تقدم من استدلاله به.

ففي هذا الحديث أن الإيمان بالقدر من أصول الإيمان.

فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره، فقد ترك أصلاً من أصول الدين، وجحده وشابه من قال الله فيه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] انتهى.

حكم من تكلم بالقدر ومن أمسك عنه

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من تكلم في شيء من القدر، سئل عنه يوم القيامة ومن لم يتكلم فيه لم يسأل عنه» رواه ابن ماجه.

قال في «الترجمة»: يعني بحث في شيء من مسائل القضاء والقدر وأحكامهما.

والمقصود الزجر والمنع من الخوض فيه والوقوع في هذه المسألة، أي لا فائدة في التكلم والوقوع فيها، إلاّ المسؤولية والعتاب يوم القيامة.

فالأولى أن يؤمن به ويسكت، ويشتغل بالعمل، ولا يبحث عنه. انتهى.

قلت: وهذه المسألة، مما خالف فيه المتكلمون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرفعوا إلى ما قال رأساً، وهم مسؤولون -بنص هذا الحديث- كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وعن نافع «أن رجلاً أتى ابن عمر، فقال: إن فلاناً يقرىء عليك السلام» وسمى رجلاً كان على مذهب القدر، وأحدث هذه البدعة «فقال: إنه بلغني أنه قد أحدث» أي ابتدع في الدين ما ليس منه، وهو التكذيب بالقدر وإنكاره «فإن كان قد أحدث، فلا تقرئه مني السلام» كناية عن عدم قبول السلام، كذا قاله الطيبي.

والأظهر، أن مراده أن لا تبلغه مني السلام، أورده، فإنه - ببدعته - لا يستحق جواب السلام، ولو كان من أهل الإسلام كذا في «المرقاة» فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون في أمتي أو في هذه الأمة، خسف ومسخ أو قذف في أهل القدر» قال في «الترجمة»: ومن هنا علم أن ظهور هذه البدعة، وحدوث هذا المذهب، كان في أواخر زمن الصحابة رضي الله عنهم، انتهى. «رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه وقال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».

قلت: ومن المكذبين بالقدر، الفرقة النابغة في هذا العصر المسماة بالنيفرية وهم الدهرية في الحقيقة، أنكروا القضاء والقدر، واتكلوا على التدبير، تبعاً للطائفة الضالة واستطار شرهم إلى أكثر العوام، وعبد الدراهم والدنانير.

فما أحقهم بترك السلام والكلام!!؟ وإن ادعوا أنهم من أهل الإسلام.

النصوص الدالة على إثبات القدر من الكتاب والسنة

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر، فكتب ما كان وما هو كائن إلى الأبد».

قال في «الترجمة»: إنما قال: «ما كان وما يكون» بالنظر إلى زمنه لا بالنسبة إلى زمان التقدير، لأنه ليس بالنسبة إلى الأزل الذي كتب فيه زمان ماضٍ «رواه الترمذي، قال: هذا حديث غريب إسناداً».

قال في «الترجمة»: قد تقدم في المقدمة أن الغرابة لا تنافي الصحة، إلا أن يراد بها الشذوذ. انتهى.

وفي حديث عبادة بن الوليد بن عبادة، قال: حدثني أبي قال: دخلت على عبادة وهو مريض أتخايل فيه الموت، فقلت: يا أبتاه، أوصني واجتهد لي، فقال: أجلسوني، فقال: يا، بُنَيَّ إنك لن تجد طَعْم الإيمان، ولن تبلغ حقيقة العلم بالله، حتى تؤمن بالقدر خيره وشره.

قلت: يا أبتاه، وكيف أعلم ما خير القدر وشره؟ قال: تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك. يَا بُنَيَّ إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة، يَا بُنَيَّ إن متَّ ولست على ذلك، دخلت النار» رواه أحمد، وأبو داود، ورواه الترمذي بسنده المتصل إلى عطاء بن أبي رباح عن الوليد بن عبادة عن أبيه، وقال: حسن، صحيح، غريب.

قال في «فتح المجيد»: وفي هذا الحديث ونحوه، بيان شمول علم الله تعالى، وإحاطته بما كان وما يكون في الدنيا والآخرة.

كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢].

وقد قال الإمام أحمد ـ حين سئل عن القدر ـ: القدر قدرة الرحمن. واستحسن هذا ابن عقيل عن أحمد.

والمعنى أنه لا يمتنع من قدرة الله شيء، ونفاة القدر، قد جحدوا كمال قدرة الله، وضلوا عن سواء السبيل.

وقد قال بعض السلف: ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خُصِمُوا. وإن جحدوا كفروا.

قال العماد ابن كثير ـ بعد رواية حديث علي المتقدم الذي فيه «حتى يؤمن بأربع» وروى عن ابن عمرو أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله كتب مقادير السموات والأرض بخمسين ألف سنة» رواه مسلم.

وزاد ابن وهب: ﴿وكان عرشه على الماء﴾ [هود: ٧] رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب.

قال: وكل هذه الأحاديث، وما في معناها، وما فيها من الوعيد الشديد على عدم الإيمان بالقدر، هي الحجة على نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم.

ومن مذهبهم تخليد أهل المعاصي في النار، وهذا الذي اعتقدوه من أكبر الكبائر وأعظم المعاصي.

وفي الحقيقة إذا اعتبرنا إقامة الحجة عليهم بما تواترت به نصوص الكتاب والسنة من إثبات القدر، فقد حكموا على أنفسهم بالخلود في النار، إن لم يتوبوا، وهذا لازم لهم على مذهبهم.

هذا وقد خالفوا ما تواترت به أدلة القرآن والحديث من إثبات القدر، وعدم تخليد أهل الكبائر من الموحدين في النار. انتهى.

قال في «الترجمة»: المراد بكتب المقادير إثباتها في اللوح المحفوظ بإجراء القلم عليها، أوامر الملائكة بكتبها.

وقال بعضهم: المراد بالكتب: التقدير والتعيين، حتى لا يكون خلافه. وهذا هو التأويل.

والظاهر من كَتْبِهَا إثبات النقوش والحروف في اللوح ونحوه.

والمراد «بخمسين ألف سنة»: طول المدة والمبالغة في التمادي بين التقدير، وخلق السموات والأرض، لا تعيين هذا العدد وتحديده، لأنه كان تقدير ومقادير الخلق وتعيينها في الأزل، فلا يصح تعيين سبقها بعدد معين من الزمان، كذا قالوا.

وهذا القول مبني على تأويل الكتاب بالتقدير والتعيين.

ولا حاجة في حمل الكتابة على الحقيقية إلى هذا التأويل، لأنه يمكن أن يكون التقدير في الأزل والكتابة في لا يزال، قبل خلق السموات والأرض بمدة مذكورة، كما لا يخفى. انتهى.

قلت: والحق هو الحمل على الحقيقة دون المجاز.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «كل شيء بقدر أي بقدر الله تعالى وقضائه حتى العجز والكيس» اللذين هما من صفات الآدميين.

«والعجز» ضد القدرة «والكيس» خلاف الحمق.

وقال في «الترجمة»: المراد بالعجز: الضعف والقعود عن إمضاء الأمور بسبب ضعف الرَّأْي، وقلة العقل، وفقد التجربة.

والمراد بالكيس: القوة والتعجيل في إمضاء الأمور، بقوة الرأي، وتصميم العزم. وهو بفتح الكاف وسكون الياء التحتية. انتهى.

وعن أبي موسى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله تعالى خلق آدم من قَبْضَةٍ ـ بالضم وبالفتح ـ قبضها من جميع الأرض» ومن كل موضع منها أمر به الملك «فجاء بنو آدم على قدر الأرض» أي مبلغها من الألوان والطباع في الصور والسير «منهم الأحمر، والأبيض، والأسود، وبين ذلك، والسهل» أي اللين والهين «والحزن» بفتح الحاء وسكون الزاي، الغليظ، وهو ضد السهل «والخبيث والطيب» أي النجس، والطاهر، والمكروه، والمحبوب.

والخبيث من الأرض: ما لا ينبت، وضده الطيب.

وهذه الصفات الأربعة، تتعلق بالباطن، كما أن الخصال الأربعة الأول تتعلق بالظاهر «رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود».

والحديث، دليل على صحة القضاء والقدر وأن ما هو كائن، قد سبق به القدر والقضاء، وليس الأمر بأُنُفٍ.

وعن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، فألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضل، فلذلك أقول: جف القلم على علم الله».

قال في «الترجمة»: قيل: المراد خلق الجن والإنس، ويحتمل أن يكون مختصاً بالإنس.

والمراد بالظلمة، ما جبلوا عليه من أهواء النفس وشهواتها الردية الطبيعية، الموجبة للضلال والهلاك.

والمراد بالنور، المضاف إلى الحق، النور الذي خلقه من الآيات البينة، والحجج النيرة المنبثة في الأنفس والآفاق، من الدلائل العقلية والنقلية.

والمراد بإصابة هذا النور، الاعتبار به، والانتفاع، والاستدلال على وجود الباري تعالى وصفاته، وحقية دين الإسلام.

فمن[1] شاء أن يهديه بتلك الأنوار والآيات، وينفعه بها هداه إلى الصراط السوي المستقيم ومن لم يرد هدايته، وأراد حرمانه من ذلك النور ضل عنه وغوى.

كما قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً﴾[الأنعام: ١٢٢]، وقال: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وهذا دليل على أن الهداية والضلالة بمشيئة الحق، وتدبيره جل وعلا «رواه أحمد والترمذي».

قال في«الترجمة»: إن قيل خلق الخلق في الظلمة، في أي وقت كان؟ فإن كان في وقت إخراج الذراري من ظهور بني آدم فكانوا كلهم مهتدين هناك مقرين بربوبية الحق، لم يظهر أثر الضلالة أصلاً.

وإن كانت المراد وقت الولادة، والخروج من بطون الأمهات، فكلهم في تلك الحالة منورون بنور الفطرة.

والجواب: إن في يوم «ألستُ»[2] أقر بعضهم بربوبية الحق طوعاً ورغبة،وبعضهم كرهاً من جهة غلبة سطوة الجلال.

---

(١) قوله: فمن شاء الله أن يهديه بتلك الأنوار والآيات وينفعه بما هداه إلى الصراط السوي المستقيم.
هكذا في الأصول التي بأيدينا من غير ذكر لجواب الشرط ويمكن أن يكون جواب الشرط: «فقد اهتدى ورشد» بدليل المقابلة بما بعده من جواب الشرط الثاني.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى ﴿ألست بربكم﴾.

فمن أقر بالرغبة ألقي عليه نور الهداية، وأصابه. ومن أقر بالكره، حرم من ذلك النور.

معنى «الفطرة» التي يولد عليها الإنسان

والمراد بالفطرة التي ولدوا عليها التهيؤ والتمكن من إصابة الحق عند النظر الصحيح.

وهذا لا ينافي وجود ظلمة النفس، وظلمة الطبيعة، لأن الآدمي، من حيث الروحانية متهيىء للرشد والهداية، ومن حيث النفسانية متهيىء للغي والضلالة.

وبعد الوصول إلى حد البلوغ، يكون إصابة النظر الصحيح بتوفيق الحق وهداية الله، وإلقاء النور، وترجيح جانب الروحانية من حضرته جلت عظمته.

فإن لم يحصل هذا، كان محكوم النفس الأمارة بالسوء، مغموراً في ورطة الظلمة والضلالة.

وقد تقرر أن المقادير السابقة، وراء الفطرة، والحديث يشير إلى سابقة التقدير والعلم، وإرادة الله. ولا ينافي حديث الفطرة. فافهم، وبالله التوفيق.

وعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن عزّ وجلّ فرغ إلى كل عبد من خلقه من خمس».

قال في «الترجمة»: وحيث إن الفراغ محال في حقه عزّ وجلّ، فالمراد به عدم التبديل والتغيير للتقدير.

ثم بين تلك الخمس بقوله: «من أجله، وعمله، ومضجعه، وأثره، ورزقه» يعني فرغ وخلا من أجل كل عبد، وعين مدة عمره، وفرغ من عمل كل عبد ماذا يفعله، من الخير والشر، والحسن والقبيح، وفرغ من مضجع كل عبد.

وأصل «المضجع» ـ بفتح الجيم ـ في اللغة، وضع الجنب على الأرض والمراد به ـ هنا ـ السكون، والمراد بأثره ـ ههنا ـ الحركة.

يعني أن حركات العباد وسكناتهم كلها، مقدرة في الأزل.

أو المراد «بالمضجع» مكان الموت، وبأي أرض يموت هو. والأثر هو حركته في حالة الحياة.

أو المضجع إشارة إلى الإقامة، والأثر ـ الذي هو نقش القدم على وجه البسيطة ـ إشارة إلى المسافرة.

والمراد بالرزق ما يصل إلى العبد من المنافع والمرافق. انتهى. «رواه أحمد».

والحديث دليل ساطع على إثبات القدر، وأن أقدار العباد سابقة في أزل الآزال إلى أبد الآباد، لا تتغير، ولا تتبدل.

فكأنه سبحانه فرغ بعد ما قضى بها وقدرها، وإلا فالله تعالى، كل يوم في شأن، كما نطق بهذا القرآن.

الأحاديث النبوية الدالة على ان الله قضى لأهل الجنة بالجنة ولأهل النار بالنار وهم في عالم الذر

وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «خلق الله آدم حين خلقه فضرب كتفه اليمنى».

قال في «الترجمة». أي ضرب بيد قدرته، أو أمر ملكاً بأن يضرب يمين آدم عليه السلام. انتهى.

وأقول: تأويل اليد واليمين بالقدرة، خلاف ظاهر الكتاب والسنّة.

والحق إمرار مثل ذلك على ما جاء، مع الإيمان به على مراد الله «فأخرج ذرية بيضاء كأنهم الذر» قال في القاموس: الذر، صغار النمل، وفي بعض النسخ الدر ـ بالدال المهملة ـ وهو يناسب البياض، ولكن الأول أولى. والمراد به بيان المقدار «وضرب كتفه اليسرى فأخرج ذرية سوداء كأنهم الحمم» جمع حممة، وهي الفحم «فقال للذي في يمينه: إلى الجنة» أي اذهبوا إليها.

أو خطاب للملائكة أن هذه الفرقة تذهب إلى الجنة وتدخلها، أو اذهبوا بهم إليها «ولا أبالي» أي لا مبالاة في الحكم بدخولهم الجنة من قبل أن يصدر عنهم الأعمال، لأني مالك متصرف مطلقاً، أفعل ما أشاء وأحكم ما أريد.

وقال للذي في كتفه اليسرى: «إلى النار» أي اذهبوا إليها، ونعوذ بالله منها «ولا أبالي» فيما حكمت وقضيت وقدرت في حقهم من دخول النار، لأن الملك ملكي، والعباد عبيدي «رواه أحمد».

وفي الحديث إيماء إلى أنه لا يجب على الله شيء، وأن القدر قد سبق، والقضاء قد مضى، وتعين الفرقة الناجية والطائفة الهالكة. اللهم اغفر لعبدك هذا ولا تبال، فإنك ذو الإكرام والجمال.

وفي حديث أبي نضرة في قصة أبي عبد الله، رجل من الصحابة، يرفعه ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله عزّ وجلّ قبض بيمينه قبضة، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذهِ وهذه لهذه ولا إبالي، ولا أدري في أي القبضتين أنا» رواه أحمد.

قال في «الترجمة»: يعني وإن بشرت من حضرة النبوة صلى الله عليه وآله وسلم بسلامة الإيمان ودخول الجنان، ولكن الله سبحانه غني عن العالمين، قادر على كل شيء، يفعل ما يشاء.

وقد قال: هذه لهذه، وهذه لهذه ولا أبالي، أي هذه الجماعة التي في اليمنى للجنة، وتلك التي في اليسرى للنار ولست بمبالٍ.

ولا يليق بأحد أن يقول: لم فعلت؟ وكيف فعلت؟ فهذا الخوف لا يزول من قلبي وهو الموجب لبكائي.

قال بعض العرفاء: إن الأمن والاطمئنان وإن حصل لنا بمقتضى صدق ووعده، وبشارة الشارع، ولكن خوف «لا أبالي» لا يضع الرِجل من ساحة الصدر خارجة.

وعلى هذا يبتني تمني الصحابة بـ«يا ليت» كذا وكذا مع وجود البشارة.

قال بعضهم: يا ليت[1] كنت غنماً يذبح ويؤكل ويخرج. وقال الآخر: يا ليت كنت كلأ، أو تراباً.

وقال غيرهما: يا ليتني كنت شجرة تعضد. ولهذا الكلام تحقيق وبيان ذكرته في رسالة «تسلية المصاب». انتهى.

قلت: وحاصل حديث الباب، أن المؤمن ينبغي له أن يكون إيمانه بين الخوف والرجاء، وأن الخوف في العيش أجدى، والرجاء عند الأجل أحرى.

فمتى هو في الحياة فعليه أن يخاف الله تعالى، فإن الخوف يمنع من معاصي الله وإذا قرب من الممات، فعليه أن يرجو، فإن الرجاء في هذه الحالة أنفع، كما في الحديث «الصحيح «أنا عند ظن عبدي بي».

وقد صرح أهل العلم بوجوب حسن الظن بالله تعالى، أو استحبابه عند الانتقال من دار الزوال إلى دار البقاء. اللهم ارزقنا.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دُعِيَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنازة صبي من الأنصار» أي ليصلي عليها والجنازة ـ بكسر الجيم وفتحها ـ وقيل: الأول بمعنى الميت، والآخر، بمعنى سريره، أو بالعكس «فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا» أي طيب العيش له «عصفور من عصافير أهل الجنة» أي هو مثله، من حيث إنه لا ذنب عليه، وينزل في الجنة حيث شاء.

أطلقت عليه لفظة العصفور لصغر سنه وحداثة عمره، وحكمت عليه بالجنة، لكونه مغفوراً له في اعتقادها، لم يعمل السوء، ولم يدركه.

«فقال: أو غير ذلك» روي لفظ «أو» بفتح الواو وبسكونها.

والمعنى على الفتح، أوقع كما قلت: إنه من أهل الجنة؟ والحال إن الواقع خلاف ما قلت من أنه ليس من أهلها.

---

(١) قوله: يا ليت الخ أي يا ليتني. وكذا يقال فيما يأتي بدليل تصريحه بما قلنا فيما بعد.

وأما على السكون فالمعنى أواقع ما تقولين، أَو الواقع غير ذلك؟.

ويمكن أن يكون «أو» بمعنى «بل» أي بل الواقع غير ما قلت.

والمقصود أنه لا ينبغي الجزم بقوله من أهل الجنة.

ثم بين صلى الله عليه وآله وسلم وجه ذلك فقال: «يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب أبائهم وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم».

قال في «الترجمة»: ظاهر هذا الحديث أن الدخول في الجنة وفي النار، ليس منوطاً ومربوطاً بالعمل الحسن والعمل السيىء بل بمحض تقدير القادر العزيز، وقضاء القدير الكريم، وأنه ـ تعالى ـ خلق بعض خلقه للجنة، سواء عمل عملاً صالحاً أو لا، وخلق بعضه للنار، سواء عمل سواء، أو لم يعمل.

فهذا الصبي إن كان الله خلقه للنار، فإنه يدخله، وإن كان لم يعمل السوء بل لم يدركه، فكيف جزمت بأنه من أهل الجنة؟.

هذا ولكن الذي علم من ضروريات الدين، بنص الكتاب والسنّة وإجماع أهل الدين عليه، هو أو أطفال المسلمين في الجنة.

حكم أطفال الكفار

وفي أطفال الكافرين ثلاثة أقوال:

أحدها: دخولهم في النار.

والثاني: التوقف.

والثالث: كونهم في الجنة.

وهذا القول الأخير أصح، فإنه علم من الضرورة الدينية أن الله لا يعذب بريًّا من الذنوب.

وقال بعضهم: إن عدم ارتضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول من عائشة، كان لكونه الحكم بالغيب والجزم بإيمان أبويه، لأن الصبي تابع لهما في الحكم بالإيمان.

والصواب: أن صدور هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل الوحي بأن أطفال المسلمين في الجنة، ثم أتى الوحي بكونهم فيها، وأنهم يدخلون آباءهم وأمهاتهم المسلمين والمسلمات فيها كما في الحديث. انتهى.

وأقول: الأخبار والآثار الواردة في تصريح دخول أطفال أهل الشرك والكفر في الجنة، وكونهم خدم أهلها ضيفة جدًّا، ولا يصلح شيء منها للاستدلال به.

وأحسنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم عن زراري المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين» متفق عليه.

وهذا يرشد إلى التوقف، فيكون هو الأولى والأصوب، دون الجزم بكونهم فيها، كما قال صاحب الترجمة: والصواب أن يوقف في شأنهم، ولايجزم بجانب وبقول، لأن الجزم في هذا الباب من غير وصول الخبر من جانب الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنقل صحيح قطعي، لا يصح، وهو غير موجود، ولم يرد حديث قطعي في هذا الباب.

وكل شيء قالوه هو رَأْيٌ وقياس، أو من أخبار ضعيفة واهية فوجب الوقف. كذا قال التوربشتي. انتهى.

وفي حديث عائشة: «قلت يا رسول الله، ذراري المؤمنين؟ قال: من آبائهم. فقلت: يا رسول الله بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين. قلت فذراري المشركين؟ قال: من آبائهم، قلت: بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين» رواه أبو داود.

وهذا نصٌّ في توقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زراري المسلمين والمشركين جميعهم، والأمة أسوته في ذلك.

وفي الباب ثمانية مذاهب ذكرها السيوطي.

وهذا الذي أشرنا إليه أولاها وأصحها إن شاء الله تعالى، رواه مسلم في صحيحه.

وفي حديث عليّ في قصة سؤال خديجة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدين لها ماتا في الجاهلية، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن المؤمنين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار» ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]» رواه أحمد. وما في الصحيحين أصح، وأقوى، وأرجح، وأولى.

وعن ابن مسعود قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو الصادق في جميع ما قال وتكلم وتفوه، «المصدوق» في ما أتى به من الوحي «إن خلق أيديكم» أي مادة خلقه التي هي ماء المني «يجمع في بطن أمه» ورحمها «أربعين يوماً نطفة» مع تغيير يسري فيها من تأثير حرارة الرحم «ثم يكون علقة مثل ذلك» أي دماً غليظاً «ثم يكون مضغة مثل ذلك» أي قطعة لحم قدر ما يمضغ «ثم يبعث الله إليك ملكاً».

قال في «الترجمة»: ظاهر الحديث أن بَعْثَ الْمَلَكِ إلى المضغة. ولكن المراد بعثه بعد خلق العظام والجلود والأيدي والأرجل، وتشكيلة بشكل الآدمي كما يعلم ذلك من آية القرآن، والكلام في هذا المقام يطول جدًا، ذكرنا نبذة منه في الشرح.

الحكمة في خلق الله تعالى الإنسان
من نُطفة ثم من علقة

والنكتة التي يناسب ذكرها في هذا الموضع، هي أن الله تعالى شأنه يقدر على أن يكون الآدمي على صورته في لمحة.

وليس الخلق بهذا الترتيب والتدريج بنقصان في القدرة حاشاه عن ذلك. بل هذا من كمال القدرة له والحكمة منه سبحانه، فإن في خلق الأسباب وترتيب المسببات عليها قدر متعددة، وحكم متنوعة، ليست في الخلق بلا سبب.

وأيضاً في ذلك تعليم للعباد وتلقين لهم في رعاية التأني والتدريج في أمورهم كما في خلق السموات والأرض في ستة أيام.

وقال المحققون: هذه النكتة تنبيه وإعلام للإنسان بأن الوصول إلى الكمال المعنوي، لا يكون إلا بطريق التدريج، مرتبة بعد مرتبة كما يحصل الكمال الظاهر والوصول إليه درجة فدرجة، والانتقال من طور إلى طور.

فهكذا ينبغي أن يسير في مراتب السلوك إلى أن يبلغ النهاية. فسبحان الله القدير الحكيم.

وبالجملة، يبعث الله تعالى ملكاً بعد تمام الخلقة وتسوية البدن، موكلاً على الأرحام ويأمره، انتهى «بأربع كلمات»، وهذه الكتابة غير كتابة المقادير السابقة على خلق السموات والأرض، جرت بذلك سنّة الله، يكتبه تأكيداً وتقريراً للتقدير السابق.

وفي الحديث الآخر: إن هذا الكتب يكون بين العينين، وله يقال، كتاب التقدير.

وفي رواية يكتب في الصحيفة أيضاً «فيكتب عمله» أي ماذا يعمل من الحسنة والسيئة «وأجله» أي كم يحيي وكم يموت.

معنى «الأجل»

والأجل عبارة عن مدة ضربت لأمر، وقد يراد به تمام هذه المدة التي هي تمام عمر الإنسان، وتارة الجزء الأخير من العمر.

ومن هنا يستعمل لفظ «الأجل» بمعنى الموت «ورزقه» أو قدر الرزق الواصل إليه من الطعام والشراب وسائر المنافع والمرافق «وشقي أو سعيد» أي عاقبة أمره ماذا يكون؟.

وقد ورد في بعض الأحاديث ذكر الأثر، والمضجع، والمصائب أيضاً.

ولعل هذه الزيادات أوحيت إليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد هذا البيان.

«ثم ينفخ فيه الروح» ظاهر الحديث أن الكتابة قبل هذا النفخ، وإدخال الروح في البدن.

ولكن في رواية البيهقي، أن الكتابة بعد نفخ الروح، ورواية البخاري ومسلم، أصح وأثبت. والله أعلم.

وكما كان في كتب السعادة والشقاوة، مع كتب العمل خفاء، بين ذلك بقوله: «فهو الذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة» من الإيمان الخالص والعمل الصالح «حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع» كناية عن قرب المسافة ودخول الجنة «فيسبق عليه الكتاب» الذي كتب في التقدير من الشقاوة وهو في بطن أمه «فيعمل بعمل أهل النار» من الكفر والشرك والفساد «فيدخلها» أي النار «وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار» من الشرك والبدع المضلة والفساد «حتى ما يكون بينه وبينها إلّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب» الذي كتب وهو في البطن، من السعادة «فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» أي الجنة.

قال في «الترجمة»: المراد أن هذا يقع على سبيل الندرة، ولكن اقتضى غلبة لطف الله ورحمته أن انقلاب الناس وتحولهم من الشر إلى جانب الخير أكثر، وعكسه في غاية القلة. ونهاية الندرة. والحمد لله على ذلك. انتهى.

وأقول: يا الله، إن كنت كتبتني في الأشقياء، فاكتبني ـ برحمتك ـ في السعداء واختم عملي بالحسنى «متفق عليه».

وهذا الحديث دل على الاعتبار بالخاتمة كما ورد في الحديث الآتي صريحاً واضحاً، لا سترة عليه، ولنعم ما قيل:

حكم مستوری ومستی همه برخاتمت ست
کس ندانست که آخر بچه حالت گذرو

قال: في «الترجمة»: اعلم أن في هذا الحديث حثاً، وترغيباً على مواظبة الطاعات، ومراقبة الأوقات، وحفظها عن المعاصي، خوفاً من أن تكون هذه النفس النفس الأخيرة من العمر، ويختم له بالخير.

غافل زاحتياط نفس يك نفس مباش
شايد همن نفس نفس وابسين بود

وهذا الكلام حسن على رغم من يتقاعد عن العمل بسماع خبر القضاء والقدر، وينكر السعي فيه ويقول: إن السعادة والشقاوة ودخول الجنة والنار، كل ذلك بسابقة القدر والقضاء، وكل ما كتب فيه كائن ففيم العمل؟ كما قال مثل ذلك بعض الصحابة رضي الله عنهم أيضاً، قبل فهم المقصود، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ مجيباً لهم ـ: «اعملوا، فكل ميسر لما خلق».

يعني توقفكم في العمل والإنكار عليه منكم ـ بعد سماع قضية القضاء والقدر ـ لا معنى

له، لأن الأمر والنهي وردا من الشارع، وأوتيتم قوة فهم الخطاب وخُلق فيكم القصد والاختيار، الذي يطيقون العمل به.

فلا بدّ أن يكون ههنا شيء يؤمر به العباد ويطلب له منهم الفعل وينهي لأجله، وإلا فلا فائدة في الأمر والنهي، وبعث الرسل وإنزال الكتب. وهذا سر غامض لا يمكن الوصول إلى كنهه وكم من أسرار لم يطلع الله عليها العباد.

وفي الحقيقة ليس عمل ولا حقيقة بموقوف على كشفه، فإنه تعالى مالك الملك، ومن تصرف في ملكه ومماليكه، لا يكون ذلك منه ظلماً، يعذب من يشاء، ويرحم من يشاء.

ومنتهى كلام المتكلمين في هذا المقام: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال المحققون من أرباب الكشف: إن التكليف بالأمر والنهي، اقتضته صفة الربوبية، وعهد العبودية.

وفائدته إبراز مكنون العلم والإرادة وإظهار حقائق بواطن العباد، ليظهر أيهم سعيد وأيهم شقي، ومن هو مطيع منهم، ومن هو عاصٍ؟.

كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

وفي الحقيقة المقصود من ذلك إظهار مقتضيات الأسماء والصفات والكمالات لذاته المقدسة، وهو المراد من إيجاد هذا العالم «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف». انتهى.

قلت: هذا الكلام من صاحب الترجمة نفيس جداً إلا هذه الجملة الأخيرة، فإن حديث الكنز المخفي، لم يثبت عند العلماء بالحديث، ولا يعلم الغيب إلا الله.

ومن أين لنا أن نعرف السر الإلهي في إيجاد العالم؟ لا سيما إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين لنا من ذلك شيئاً.

فالحق أن نؤمن ونعمل، ونكل العلم بحقائق الأمور إلى باريها، وفي هذا النجاة والأمن من التبعات. والله أعلم بالصواب.

«وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن العبد ليعمل عمل أهل النار، وإنه من أهل الجنة» أي بموجب سابقة الأزل وحكم عاقبة الأمر «ويعمل أهل الجنة وإنه من أهل النار» بحكم القضاء والقدر «وإنما الأعمال بالخواتيم» أي اعتبارها بالخاتمة على ماذا نتفق.

وروي «خواتم» على وزن «مساجد» و«الخواتيم» على زنة «المصابيح» جمع خاتمة.

قال السيد رحمه الله: هذا تذييل للكلام السابق المشتمل على معناه، لمزيد التقرير.

وفيه حث على المواظبة بالطاعات، والحفظ على المعاصي، خوفاً من أن يكون ذلك آخر عمره.

وفيه زجر عن العجب والتفرح، فإنه لا يدري ماذا يصيبه في العاقبة.

وفيه أنه لا يجوز الشهادة لأحد بالجنة ولا بالنار. انتهى «متفق عليه».

قلت: هذا الحديث، والحديث الذي قبل هذا أدلة على ثبوت القدر، وفيه من الترهيب ما لا يقادر قدره. ومن الترغيب ما لا يبلغ مداه.

وها أنا أقول: اللهم إنك أمرتني فعصيت، ونهيتني فأتيت، ولكن لا إله إلا الله، وفقنا لما تحب وترضى، وجنبنا عما تسخط عليه، واجعل خاتمة أمورنا بالحسنى وزيادة.

«وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخمس كلمات» أي خطبنا، ووعظنا، وذكرنا، واهتم بحالنا «فقال إن الله تعالى لا ينام» ولا يغفل عن حال العباد وأحوال تمام الكائنات وهذه كلمة أولى.

والثانية: ـ قوله: «ولا ينبغي أن ينام» يعني أن النوم محال عليه، وبهذا تغاير الكلمة **الأولى**، لأن من عدم النوم لا يلزم عدم إمكانه.

والثالثة: ـ «يخفض القسط ويرفعه» القسط ـ بكسر القاف وسكون السين ـ الرزق، فهو معنى قوله تعالى: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ والقسط: الميزان.

قال في «الترجمة»: وهذا أظهر وأنسب بالحديث الآخر، الذي فيه «بيده الميزان يخفض ويرفع».

ومعنى خفضه ورفعه، وزن أرزاق العباد النازلة من جناب خالق الأغوار والأنجاد، ووزن أعمالهم الصاعدة إلى حضرة العزة، وتعريف مقاديرها للملائكة الموكلة عليها.

وهذا إشارة إلى قوله سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وإلى أنه سبحانه يحكم في خلقه بميزان العدل.

وعلى هذا تكون هذه الكلمة مؤكدة مقررة للكلمة الثانية، وهي قوله: «لا ينبغي له أن ينام»، لأن من كان تصرفه في كل لحظة ولمحة دائماً مستمراً، لا ينبغي له أن يغفل وينام.

وأما الكلمة **الرابعة** فهي قوله: «يرفع إليه عمل الليل، قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل».

قال في «الترجمة»: يعني لم يأت النهار إلى الآن، ولم يقع فيه العمل، وقد صعد عمل الليل، وكذلك لم يجىء الليل إلى الحال، وقد صعد عمل النهار.

وفي هذا مبالغة في مسارعة الملائكة الموكلين على أعمال العباد، في امتثال الأمر

وسرعة العروج، بمحال العرض، ومصاعد السموات، وقدرتهم على رفع الأعمال في الساعة الأدنى.

لأن الفرق بين اليوم والليلة، ليس إلا آنا وجزءاً، لا يتجزأ.

أو المراد أنه يكتب عمل النهار على حدة، وعمل الليل على حدة ثم يعرضونها.

وهذا المعنى من العبارة أظهر، ولكن الجودة والبلاغة هي في المعنى الأول أكثر وهذه الكلمة أيضاً مؤكدة لقوله: «لا ينبغي له أن ينام».

وأما الكلمة الخامسة فهي قوله: «حجابه النور» أي أنوار جلاله وأشعة عظمته، وكبريائه، وجماله التي تدهش العقول والمشاعر، وتحير النفوس والبصائر، عند الملاحظة والمشاهدة.

وهذا الحجاب ـ في الحقيقة ـ راجع إلى الخلق، فإنهم هم المحجوبون لا الحق ـ تعالى شأنه ـ كالعين العمياء بالنسبة إلى الشمس.

ولا يقال له تعالى: إنه محجوب، لأن المحجوب هو مغلوب الحاجب ومقهوره.

بل يقال في حقه سبحانه، محتجب، لكونه مستتراً بذاته المقدسة تعززاً وتمنعاً بالعظمة والجلال والكبرياء.

ويحتمل أن يكون المعنى: إنه سبحانه محتجب من جهة شدة الظهور، وغاية البروز، كما أن الشمس إذا تطلع طلوعاً صافياً تكون العين مظلمة ملتمعة في محسوساتها.

وفي الحقيقة حجابه، هو أنوار الصفات والذات المقدسة، لا ينبغي أن تشاهد إلا في حجب الصفات.

وليس إدراك الذات البحت، بممكن أصلاً. وكل ما يحصل به الإدراك ويصير مشهوداً، فهو نور الصفات والله سبحانه وراءه:

برچه انديشى پذيرائى فناست
أنچه دراند يشرنا يدآن خداست
كچهه أور مرتبة بنى وه فهميدسى پرى
سمجهين بين جكو يا وراه الله بنى بهين

وإن سقط حجاب الصفات من البين، وتجلت الذات البحت لاستهلكت الكائنات بتمامها واضمحلت في أحدية الذات، كما قال: «لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» لأن بصره سبحانه أحاط الكائنات كلها، وبلغ إلى نهايتها.

والسبحات ـ بضمتين ـ جمع، سبحة ـ بالضم والسكون ـ كغرفة وغرفات. والمراد بها نور الوجه.

قال في القاموس: سبحات وجه الله: أنواره.

وإنما قيل للأنوار سبحة، لأن المشاهدين لها يسبحون ويذكرون الله بالتنزيه والتقديس، هيبة ودهشة من جلال ذاته وعظمتها، تعالى شأنه «رواه مسلم».

وما أجل هذا الحديث في بيان صفة الله سبحانه، وعلوه وقدسه!!.

ويزيده إيضاحاً، حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «يد الله مَـلأى، لا تغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق مذ خلق السماء والأرض فإنه لم يغض ما في يده، وكان عرشه على الماء، وبيده الميزان يخفض ويرفع» متفق عليه.

وفي رواية لمسلم «يمين الله مَلأى».

قال ابن نمير: ملآن سحاء، لا يغيضها شيء، الليل والنهار.

وهذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه ذكر اليد، واليمين، فيلزم الإيمان بظاهره، ويجب إمراره على لفظه، من غير تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تشبيه، ولا تمثيل.

وعن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك».

ظاهره أن المراد قلبه الشريف، ولكنه ـ في الحقيقة ـ طلب الدعاء للأمة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم مأمون العاقبة، محفوظ القلب. وكذلك في الأدعية الأخرى.

والمقصود، تعليم الأمة وتلقينها على طريق التعريض والكناية، ولذا قال أنس: «فقلت: يا بني الله، آمنا بك وبما جئت به» من الكتاب والسنّة «فهل تخاف علينا؟» أي زوال الدين والإيمان وتطرق الفتور والنقصان إليه قال: «نعم، إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله، يقلبها كيف يشاء» ويتصرف فيها بما يريد «رواه الترمذي وابن ماجه».

الحديث دليل على ثبوت القضاء والقدر، وهو المراد هنا.

وفيه دلالة على ثبوت صفة الإصبعين له تعالى وعلى هذا، فهو من أحاديث الصفات وحكم إجرائها على ظاهرها مع وجوب الإيمان بها من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تأويل ولا تمثيل ولا تكييف كما هو طريق السلف.

وأما الخلف فيؤولونها، ولا وجه له، فإن التأويل باب واسع، يدخل فيه كل ذي رأي، وعقل، وقياس، واجتهاد. وأي دليل على قبول التأويل لأحد وعدم قبوله من آخر؟.

فالحق عدم الخوض في ذلك، وتفويضه إلى علم الله والإيمان به.

وفي هذا الباب حديث ابن عمر مرفوعاً «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه كيف يشاء. ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«اللهم مُصَرِّفَ القلوب، صرف قلوبنا على طاعتك» رواه مسلم.

وفي حديث أبي موسى يرفعه «مثل القلب كريشة بأرض فلاة، يقلبها الرياح ظهراً لبطنٍ» رواه أحمد.

يعني أن حال القلوب كذلك أيضاً، فإن عروض الخواطر به، وحدوث الحوادث له، من قضاء الله وقدره.

«والفلاة» المفازة الخالية من النبات. ومعنى «ظهراً لبطن» أنه كل ساعة يقلبها على صفة.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي يديه كتابان فقال: أتدرون ما هذان الكتابان وماذا مرقوم فيهما؟».

قال في «الترجمة»: قال أهل التأويل: هذا تمثيل وتصوير وتعبير عن المعنى بالصورة، ومبالغة في تحقيقه والتيقن به.

والمتكلم إذا أراد أن يحقق قوله، ويفهمه غيره، ويظهر المعنى الدقيق الخفي لمشاهدة السامع، يصوره بالصورة الظاهرة، ويشير إليه كالإشارة الحسية إلى المحسوس، وإن لم يكن في الخارج وعالم الحس.

فلما كُشِفَتْ على حضرة[1] الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة هذا الأمر، واطَّلَع عليها، بحيث لم يبق فيها شك ولا شبهة مثَّل وصوَّر المعنى الحاصل في قلبه الشريف، كأنه في يديه مع أنه ليس في الخارج كتاب ولا مكتوب.

وقال أهل الباطن وأرباب المكاشفة إن وجود الكتاب حق، وهو محمول على الحقيقة، من دون شائبة المجاز والتأويل.

قال الإمام حجة الإسلام[2] في «كيمياء السعادة»: امتياز الخواص من العوام بشيئين:

الأول: أن ما يحصل للعوام من العلوم بالكسب والتعلم فهو يحصل لهم من غير تكسب وتعلم من عند الله العليم الحكيم، ويقال له «العلم اللدني».

كما قال سبحانه: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥].

والثاني: أن كل ما يراه العامة في المنام يراه الخواص في اليقظة، وحكايات المشايخ في هذا الباب كثيرة جداً.

وإذا كانت هذه الحالة، وتلك الرتبة، حاصلة لخواص أمته صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف بسيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل المراد: حضرة صاحب الرسالة.

(٢) هو الإمام الغزالي صاحب كتاب «إحياء علوم الدين».

بل ظاهر الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أدى هذين الكتابين للصحابة أيضاً، ولكن لم يعلموا بما كان فيهما من المضمون.

وقال المشايخ: من لا يعتقد ذلك فهو ليس بمؤمن بحقيقة النبوة. انتهى.

قلت: رحم الله صاحب الترجمة فقد أنصف في هذا المقام بترك التأويل وإجراء الحديث على ظاهره، وإمراره على لفظه ومعناه المتبادر منه إلى الذهن القويم، والقلب السليم، والطبع المستقيم.

ولو سلك رحمه الله هذا المسلك في جميع أحاديث الصفات وآياتها، لكان أَصْوَبَ قِيلاً وأحسن مَقِيلاً.

ولا ريب أن سياق الحديث وسباقه يدلان دلالة واضحة على وجود الكتابين وعلى أن ذلك ليس بتمثيل «قلنا: لا يا رسول الله» لا ندري ما في هذين الكتابين «إلا أن تخبرنا» وهذا التماس منه صلى الله عليه وآله وسلم ليخبرهم بحالهما وبما فيهما «فقال للذي في يده اليمنى» أي في شأنه: «هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم» للتعيين والتمييز «ثم أجمل على آخرهم» كما هو عادة أهل الحساب يكتبون العدد المجمل بعد تفصيل الأعداد، ليعلم أنها كذا في المقدار «فلا يزاد فيهم» بعد هذه المبالغة في الضبط والتعيّن والتشخيص لئلا يدخل فيهم من ليس مكتوباً منهم «ولا ينقص منهم» أي لئلا يخرج منهم من كتب فيهم «أبداً» أي إلى أبد الآباد وآخر الآماد.

ثم قال للذي في شماله: «هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل النار، وأسماء آبائهم وقبائلهم. ثم أجمل على آخرهم، فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبداً» تقدم شرح مثل هذه العبارة.

وهذا مقام المستجير العائذ بالله من عقابه وعذابه في ناره، والسائل منه سبحانه أن يكتبه في كتاب أهل الجنة، برحمته وكرمه، اللهم آمين.

«فقال أصحابه: ففيم العمل يا رسول الله إن كان أمر قد فرغ عنه» بصيغة المجهول، أي إذا كان المدار على كتابة، الأزل فأي فائدة في اكتساب العمل. فقال: «سددوا» أي اجعلوا أعمالكم مستقيمة على طريق الحق والصواب «وقاربوا» أي التمسوا قربة الله وأطيعوا له. قاله الطيبي.

معنى كلمة «سددوا» الواردة في الحديث

قال بعضهم. هذا تأكيداً لقوله: «سددوا» أي اطلبوا لعملكم السداد والاستقامة، واقصدوا في العمل ولا تذهبوا بعيدين، ولا تفرطوا.

وقال في «مجمع البحار» اطلبوا السداد يعني الصواب والاعتدال، بين الإفراط

والتفريط، فإن عجزتم عن ذلك، فكونوا قريبين به، وورد في بعض الروايات قـربوا يعني اجعلوا الآخرين قريبين من العمل الصالح. والحاصل أن تعملوا ولا تذكروا القضاء والقدر.

«فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل» في مدة عمره وطول حياتـه من الحسن والسيىء. فـإن ختم عمله يكـون آخـراً عـلى العمـل الحسن إن شـاء الله تعـالى، اللهم اجعلنا منهم وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أي عمل وإن جاء بكل حسنة في الظاهر فإنه لا اعتبار به، إنما العبرة بالخاتمة الحسنى.

«ثم قال» أي أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيديه الكريمتين وكثيراً ما يأتي القولُ بمعنى الإشارة، وقد وقع مثل هذه المحاورة في الأحاديث الشريفة كثيراً نحو «فقال بيده» و«قال برأسه» و«قال برجله» ونحو ذلك «فنبذهما» أي طرحهما من يديه الشريفتين وراء ظهره الكريم.

قال في (الترجمة) «النبذ» طرح الشيء من اليد أمامه أو خلفه. وفسر هنا بما وراء الظهر إشارة إلى أن هذا الأمر قد فرغ عنه، وطرح خلف الظهر.

قال في «المرقاة» أي طرحهما لا بطريق الإهانة، بل نبذها إلى عالم الغيب.

هذا إذا كان هناك كتاب حقيقي.

وأما على التمثيل فيكون المعنى نبذهما أي اليدين. انتهى، والأول أولى.

ثـم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فرغ ربكم من العباد» أي أتم أمرهم «فريق في الجنة وفريق في السعير» رواه الترمذي.

ويزيده إيضاحاً حديث مسلم بن يسار قال: سأل عمر بن الخطاب عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية.

قال عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُسأل عنها فقال: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعملْ أهل الجنة يعملون».

فقـال رجل: ففيم العمل يا رسول الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة. وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار» رواه مالك والترمذي، وأبو داود.

قال في «الترجمة»: يعني يدخل الجنة والنار بحسب عمله، فالعمل علامة عليه، وبه أمر وهو قضاؤه. انتهى، قلت: وما أصدق هذا الحديث في هذا الزمان.

فنحن نرى أناساً كثيراً يقتلون أنفسهم بأيديهم.

ومنهم : ـ من يشرك بالله عند مرض الموت.

ومنهم : ـ من يحتفل بالبدعات.

ومنهم : ـ من يتوسل بالمحدثات في طلب الشفاء.

ومنهم : ـ من يموت في حب الدنيا والتماس الدراهم والدنانير.

ومنهم : ـ من يموت على حب الفرق الضالة، وإعانتهم بالمال واللسان والجنان.

بعض الحالات السيئة والحسنة التي يموت عليها الإنسان

وأنواع الموت الفاسد كثيرة لا يأتي عليها الحصر، وكذلك أصناف الموت الحسن كثيرة، وأهله متفاوتون فيه.

فمنهم : ـ من يموت في سبيل الله تعالى، أي سبيل كان، ثابت في الشريعة الحقة الصادقة.

ومنهم : ـ من يموت ساجداً أو راكعاً.

ومنهم : ـ من يموت متصدقاً بالمال، أو بانياً للمسجد، أو مشيعاً لعلم الدين من الكتاب والسنّة، مذيعاً له بإخلاص الجنان، وتكليف البنان أو غير ذلك من شعب الإيمان، التي هي بضع وستون شعبة.

اللهم أمتنا على عمل الخير، وفعل الحسن، وأحسن عاقبتنا يا ذا الكرم الجزيل وعظيم المنن.

حكم الرقى وتعاطي الأدوية

واتخاذ الوقاية التي يجعلها الإنسان تقاة بينه وبين ما يعرض له من المصائب.

وعن «أبي خرامة» بكسر الخاء المعجمة «عن أبيه» يعمر «قال: قلت: يا رسول الله أرأيت رقى نسترقيها» بضم الراء وفتح القاف، جمع رقية، بالضم والسكون، وهي ما يقرأ لطلب الشفاء. والاسترقاء طلب الرقية.

قال في «الترجمة»: حكمها إن كانت بالقرآن والأدعية المأثورة، أنها تجوز وإلا فتحرم «ودواء نتداوى به في الأمراض والأسقام» والعلل «وتقاة نتقيها» كالدرع وَالْمِجَنّ ومثلهما. قال في المرقاة: تقاة، اسم ما يلتجيء به الناس من خوف الأعداء كالترس «هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: هي من قدر الله» يعني أن الله كما قدر الداء قدر زواله أيضاً بالدواء، فإن شاء وقدر أن يشفى بها ويوقى، يسَّرَهُ، وإن لم يقدر، ولم يشأ، لم يكن.

فالتقدير، لا ينافي الأسباب والشرائط، بل هي داخلة فيه، وهو شامل لها، محيط بها، لا يخرج شيء من إحاطته «رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه».

والحديث يدل على جواز الرقي، والدواء، والتقاة. وإنها يحل بها الالتجاء إذا كانت من الكتاب، أو السنّة، أو الدعاء المأثور، أو باللسان العربي المفهوم معناه، لا باللسان العجمي، ولا بما لا يفهم مبناه ولا معناه، فإن فيه خوف الشرك والكفر.

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار» وعين موضعه من جهنم؛ «ومقعده من الجنة» وموضعه منها يعني أيهم ناريٌّ وأيهم جناني قالوا يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق، أما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة، فييسر لعمل الشقاوة» يعني ليس وجود سابقة القضاء والقدر باعثاً على ترك العمل، لأن الله أمر ونهى بحق الربوبية، وألزم العباد امتثالهما بحق العبودية، وجعل العمل علامة للسعادة والشقاوة، وهو داخل في حد القضاء والقدر.

وكل من قدر له أن يعمل، فإنه يعمل، ومن قدر له أن لا يعمل، فإنه لا يعمل.

والثواب والعقاب، تصرف بفعله في ملكه.

وعلى كل تقدير، فقولكم: إنه إذا ثبت القضاء والقدر، ففيم العمل؟ ليس كما ينبغي.

ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأييداً وإثباتاً لما قال، هذه الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ [الليل: ٥، ٦]. أي من بذل حقوق المال، وأتى بالطاعة مطلقاً، وخاف الله في السر والعلن، وصدق بالكلمة التي هي أحسن الكلمات أي كلمة التوحيد، أو بالملة التي هي أحسن الملل (أي ملة الإسلام) «الآية» أي: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧] أي للأعمال المؤدية المفضية إلى اليسر وهو دخول الجنة.

﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ﴾ [الليل: ٨] أي بالمال أو بأداء ما أمر به، ﴿وَاسْتَغْنَى﴾ [الليل: ٨] أي بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى، ولم يتق الله، وكذب بكلمة التوحيد، أو ملة الإسلام، ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠] أي الأعمال المؤدية إلى العسر، وهو الدخول في النار «متفق عليه».

اللهم إني أسألك اليسرى، وأعوذ بك من العسرى.

احتجاج آدم وموسى

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «احتج آدم وموسى عند ربهما» أي في العالم الآخر، غير هذا العالم، وهو العالم العلوي الروحاني، وعالم الحقيقة بملاقاة الأرواح في السماء، أو بإحياء آدم في زمن حياة موسى عليهما السلام، كما قالوا: والأول أولى «فحج آدم موسى» أي غلب عليه في الحجة.

وتفصيل هذه القصة أنه قال موسى: «أنت موسى آدم الذي خلقك الله بيده» فيه إثبات

صفة اليد له سبحانه، وشرف لآدم حيث خلقه تعالى بيده المقدسة خاصة«ونفخ فيك من روحه» الذي خصصه بالتشريف «وأسجد لك ملائكته» فيه أن المسجود له في هذه الواقعة كان آدم عليه السلام خلافاً لمن قال: إن السجود كان لله، وكان آدم قبلة له «وأسكنك في جنته».

أقوال العلماء في الجنة التي كان يسكنها آدم

اختلف في هذه الجنة، هل هي الجنة التي يدخلها المسلمون الموحدون يوم القيامة، وهي فوق السماء، أم جنة أخرى كانت على الأرض؟.

واستدل كل طائفة بأدلة من الكتاب والسنّة ذكرها الحافظ «ابن القيم» في «حادي الأرواح» ولكل وجه هو موليها.

والذي عليه المحققون من العلماء الراسخين، هو التوقف منه في الجزم بأحد القولين والتفويض إلى عالم الغيب والشهادة.

«ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض» كأن موسى عليه السلام زعم أنه لو لم يوجد منه هذه الخطيئة، لكان آدم في الجنة دائماً وهناك يولد له، ولكن هبط الناس بهبوطه في الأرض، وابتلوا بهذه التكليفات، فلامه على ذلك، وقال: لم يكن ينبغي لك أن تصدر منك هذه الخطيئة، مع هذه المرتبة العليا.

قال آدم: «أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح» وكانت من الزمرد والياقوت، مكتوب فيها كتاب «التوراة» قيل: كانت ضخامته حمل سبعين بعيراً، وكانت تتم قراءة جزء من أجزائه في عام كامل «فيها تبيان كل شيء» من أحكام الدين الكافية لأمته «وقربك نجياً، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً».

قال في «الترجمة»: التوراة قديم، ولكن كتبها في الألواح أو في غيرها كان في هذه المدة.

والمراد بالعام، عام هذا العالم، أو العام الذي عند الله وهو ألف سنة، والله أعلم.

قال آدم: «فهل وجدت فيها **﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾** [طه: ١٢١]؟ قال: نعم» أي وجدت فيها ذكر كونك تعصي ربك قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فحج آدم موسى» أي غلب عليه في الحجة.

أقول: انظر في هذه المناظرة التي وقعت بين نبيين من أولي العزم من الرسل، كيف كانت مختصرة، مبنية على الفصاحة والبلاغة، وقوة الحجة، وصحة الاستدلال، وحسن المقال، وقبول الآخر من الأول حجته، والسكوت على الجواب الحق المستند إلى كتاب الله.

ولو كانت هذه بين المتكلمين من هذه الأمة، أو بين المتبعين والمقلدين للأئمة، لما ختمت إلى يوم القيامة، وإن أتى المستدل بألف دليل من الكتاب والسنّة، ولم يكن للآخر المحجوج دليل واحد منهما. وهذا هو الفرق بين الخواص وغيرهم من الناس.

نعم إذا كان في مقابلة المستدل، من هو من أهل العلم والإنصاف، وطالب الحق، وباغي الصواب، فهو يقبل الدليل، ويسكت عليه، كما وقع من موسى عليه السلام.

فإنه لما سمع دليل آدم، وكان من كتاب الله، أذعن له، ولم يقابله برأي منه، ولا اجتهاد، ولا قياس فقهي، ولا خيال فلسفي، ولا قول من آدمي، ولا برهان عقلي.

وهكذا شأن العالم بالله، والشحيح بدينه إذا تليت له آية؛ أو ذكرت عنده حديثاً في مسألة وحكم، وليس عنده ما يعارضه به من برهان مساوٍ، أو مقدم عليه يذعن له ويقبله، ويترك المكابرة والمجادلة، وإلا فهؤلاء الطوائف من أهل الكلام، وأهل الرأي، وأصحاب التقليد، ومدعي الاجتهاد والتجديد، تراهم يردون أدلة الكتاب والسنّة وإن قبلوها يؤولونها على مذاهبهم، ويعرضون القرآن والحديث على أقوال أئمتهم الذين يقلدونهم ولا يعرضون مجتهداتهم عليهما.

وهذا عكس القضية المستوى. وهو السبب الأعظم لغربة الدين وذهاب الإسلام من بين المسلمين، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعندي لا فرق بين أولئك المشركين الذين حاجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته عند سماع أحاديثه، وسماع كلام الله تعالى من لسانه الشريف وبين هؤلاء الذين يقدمون الرأي على الرواية بعد مماته عند الوقوف عليها في كتب السنّة المطهرة.

ومن هنا قيل: إن من فسد من علمائنا، ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى. والله الهادي وهو المستعان «رواه مسلم».

قال في «الترجمة»: وجود الأسباب والشرائط، والأمر والنهي، والمدح والذم، والعتاب والملامة، لا ينافي سابقة القضاء والقدر، وهما ثابتان، بل ذلك كله داخل فيهما.

فتكلم موسى عليه السلام بمقتضى الظاهر وعالم الأسباب، وموجب الأمر والنهي.

وتكلم آدم عليه السلام بمقتضى الحقيقة والنظر إلى التقدير. وهما على الحق.

لأن هذه المحاجة والمناظرة، كانت بينهما في عالم الحقيقة، بعد ارتفاع مواجب الكسب ورفع التكليف، لا في عالم الأسباب، الذي لا يجوز فيه قطع النظر عن الوسائط.

ولهذا قال آدم عليه السلام أيضاً في زمن حياته: ﴿رَبَّنَا ظَلَمنا أَنْفُسَنَا﴾.

وبهذا ظهر أن حمل ملاقاتهما على إحياء آدم في زمن حياة موسى عليه السلام أنسب.

لأن موسى كان في عالم الظاهر، وآدم كان في عالم الحقيقة. والله أعلم. انتهى.

وأقول: الأظهر أن هذه المحاجة كانت في عالم الأرواح، لأنه لم يرد في إحياء آدم شيء من المرفوع، حتى يصار إليه، وليس هذا موضع اجتهاد واحتمال من عالم.

وإذا علم هذا، فقد ثبت أنه لم تكن المناظرة بينهما من الباب المشار إليه، بل كان في عالم الروح. واستدل كل منهما بما ظهر له في تلك الحالة.

ويؤيد هذا الكلام ما ورد في حديث آخر عن أبي عباس يرفعه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بوادي الأزرق فقال: أي وادٍ هذا؟ فقالوا: هذا وادي الأزرق، قال: كأني أنظر إلى موسى هابطاًمن الثنية، وله جؤار إلى الله بالتلبية، ثم أتى على ثنية هرشاً فقال: أي ثنية هذه؟ قالوا: ثنية هرشاً، قال: كأني أنظر إلى يونس بن متّى على ناقة حمراء جعدة، عليه جبة من صوف، خطام ناقته خلبة، وهو يلبي» رواه مسلم.

قال عياض: أكثر الروايات في وصفهم تدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك ليلة أسري به، وقد وقع ذلك مبيناً في رواية أبي العالية عن ابن عباس.

ثم أجاب القاضي عن حجهم وهم في الدار الآخرة، بأجوبة ذكرها «النووي» في شرح مسلم.

منها: أنهم كالشهداء، بل أفضل منهم، وهم أحياء عند ربهم.

ومنها: أن هذه رؤية منام في غير ليلة الإسراء.

ومنها: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُرِيَ أحوالهم التي كانت في حياتهم، ومثلوا له في حال حياتهم كيف كانوا.

ومنها: أن يكون أخبر عما أوحي إليه من أمرهم، وما كان منهم. انتهى حاصله.

والحاصل أن الظاهر من هذه الأحاديث، أن تلك الوقائع كانت في العالم العلوي لا في العالم السفلي، والله أعلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة» بفتح الميم وتخفيف اللام معناه لا بدّ، والبتة.

يعني أن الله تعالى أثبت للآدمي نصيباً من الزنا، وقدره بخلق الحواس والقوى التي يدرك بها اللذة، وبالإيداع، وتركيب الشهوة فيه، وبالميل إلى النساء، وهو واجده البتة، إلا من شاء الله أن يحفظه ويصونه من حقيقة الزنا، وهي إدخال الفرج في الفرج.

ويوقع من شاء في الزنا المجازي، الذي هو النظر الحرام، والكلام الحرام كما قال:

«فزنا العين النظر، وزنا اللسان النطق» وعلى هذا القياس زنا الأذن واليد، والرجل، والقلب «والنفس تمني وتشتهي، والفرج يصدق ذلك ويكذبه، متفق عليه».

وفي رواية لمسلم قال: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا، مدرك ذلك لا محالة، العينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوى ويتمنى. ويصدق ذلك الفرج ويكذبه».

وهذا الحديث دليل على ثبوت القدر، وحجة على منكريه، وأن كل حسنة وسيئة تقع، إنما تقع حسب قضاء الله وقدره، ولا بدّ من موافقة أعمال العباد بهما، ولا مفر منهما إلا إلى الله.

وفي حديث عمران بن حصين «أن رجلين منمزينة قالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه» أي يجهدون ويسعون أي شيء قضي عليهم، ومضى فيهم، من قدر سبق، أو فيما يستقبلون به. أي يفعلونه بقدرة واختيار منهم، من غير أن مضى عليهم قدر وقضاء «مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم»، بظهور صدق الرسل، من طريق المعجزات.

والمعنى: أنه ليس القدر والقضاء، إنما جاءت الرسل، فأمروا الناس ونهوهم من تلقاء أنفسهم.

والناس في عمل الطاعة والمعصية مختارون قادرون، كما هو مذهب القدرية فقال: لا، أي ليس أمر مستقبل، بل شيء قضى عليهم، ومضى فيهم «وتصديق ذلك في كتاب الله» عزّ وجلّ، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨].

قال في «الترجمة»: تسوية النفس عبارة عن خلقها على وجه السوية والاعتدال بمقتضى الحكمة والمصلحة، بتركيب القوى، والآلات التي استعدت بها للفهم والإفهام، وصارت قابلة للتكلف وصدور الأفعال.

وإلهام الفجور بالأمور الجبلية، والقضايا الطبيعية بتركيب حب الشهوات الحسية فيها.

وإلهام التقوى بالنصوص الشرعية، والأدلة العقلية، بتلقين علم المقدمات اليقينية، وتصديق الحديث في قوله سبحانه: «فسواها» فإنه يدل على أن الكل بخلقه وتقديره. انتهى «رواه مسلم».

والحديث من الأدلة الصريحة على ثبوت القدر والقضاء.

ويدل له حديث أبي هريرة مرفوعاً من البخاري، وفيه «يا أبا هريرة، جف القلم بما أنت لاقٍ، فاختص على ذلك، أو ذر».

يعني أن التقدير مضى وفرغ من كتبها، وما قضى وقدر، كائن لا محاولة، فإن شئت أن

تصير خصياً فكن، وإن شئت، ترضى بالقدر.

قال في «الترجمة»؛ فيه التهديد عليه، على التدبير في مقابلة التقدير، والفرار من القدر بالاختصاء.

وليس هذا بإذن فيه بل توبيخ، وعلامة على الاستيذان في قطع العضو بلا فائدة.

وفي بعض نسخ «المصابيح»، «فاختصر» من اختصار الكلام، وعلى هذا فالتهديد على الأول في الأمر الأول، وعلى الثاني في الثاني. والله أعلم.

وهذا آخر الأحاديث التي ذكرناها في هذا الباب، وفيه أحاديث أخرى لم نذكرها، وفيما ذكرناه كفاية وهداية، وعن إنكار القدر وقاية.

رجوع إلى تقرير العقيدة في القضاء والقدر وذكر بقية الأدلة على ذلك

قال بعض أهل العلم: أما قولكم: هل سبق الكتاب من الله في المعاصي أنها ستقع؟.

فنقول: نعم سبق بذلك الكتاب، وجرى بذلك القلم، وعلم سبحانه من خلقه ما هم عاملون، قبل أن يعملوه، وتواترت بذلك الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين، والسنن، والمسانيد وغيرها، ودل عليه أيضاً الكتاب. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ - وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [القمر: ٤٩، والفرقان: ٢] وهذا يعم الجواهر والأعراض والهيئات كلها.

وهذا الأصل هو أحد أصول الإيمان التي في حديث جبريل عليه السلام، وهو مجمع عليه عند أهل السنّة والجماعة.

ولا يخالف ذلك إلا مجوس هذه الأمة القدرية، فأنكروا أن يكون الله قدر أفعال العباد، أو شاء وقوعها منهم.

وزعموا أن الأمر «أُنُفٌ» أي مستأنف. وزعموا أن الله لا يهدي من يشاء، ولا يضل من يشاء، وإنما ذلك إلى العباد.

وقد خرجوا في آخر زمن الصحابة فتبرءوا منهم، وتبرأ منهم ابن عمر، لما ذكروا له مذهبهم، وكذلك غيره من الصحابة، والقصة بذلك مشهورة في صحيح مسلم. وممن قال هذا القول «معبد الجهني» بالبصرة.

والله سبحانه يخلق ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا يسأل عما يفعل، ولا معقب لحكمه. ولا راد لقضائه، وهو الحكم العدل، المنزه عن الظلم والفحشاء، كما قال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف: ٤٩] وقال في أهل النار: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾

[الزخرف: ٧٦]، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ [طه: ١١٢].

وفي حديث أبي ذر، وعمران بن حصين، عند مسلم، جواب على هذا السؤال بعينه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بما شفي وكفي. انتهى. والحديثان قد تقدما.

قال: وأجمع أئمة السلف من أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن حلوه ومره، قليله وكثيره، بقضاء الله وقدره، لا يكون ذلك إلا بإرادته ومشيئته، خلق من شاء للسعادة واستعمله بها فضلاً، وخلق من أراد للشقاوة واستعمله بها عدلاً.

فهو سر استأثر الله به، وَعِلْمٌ حجبه عن خلقه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأعراف، ١٧٩] الآية، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

وفي السنة المطهرة من الأدلة ما لو استقصيناه لأدّى إلى الطول. انتهى.

من أعظم أنواع البر الإيمان بالقدر

قال في «الحجة البالغة» في «باب الإيمان بالقدر» من أعظم أنواع البر، الإيمان بالقدر، ذلك أنه به يلاحظ الإنسان التدبير الواحد، الذي يجمع العالم.

ومن اعتقده على وجهه، يصير طامح البصر إلا ما عند الله.

يرى الدنيا وما فيها كالظل له، ويرى اختيار العباد من قضاء الله، كالصورة المنطبعة في المرآة، وذلك يعد له، لانكشاف ما هنالك من التدبير الوحداني، ولو في المعاد أتم إعداد.

وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على أعظم أمره، من بين أنواع البر حيث قال: «من لم يؤمن بالقدر، خيره وشره، فأنا بريء منه» وقال: «لا يؤمن بالقدر» الخ.

قال: واعلم أن الله تعالى، شمل علمه الأزلي الذاتي، كل ما وجد أو سيوجد من الحوادث، محال أن يتخلف علمه عن شيء أو يتحقق غير ما علم، فيكون جهلاً لا علماً.

وهذه مسألة شمول العلم، وليست بمسألة القدرة ولا يخالف فيها فرقة من الفرق الإسلامية.

إنما القدر الذي دلت عليه الأحاديث المستفيضة، ومضى عليه السلف الصالح، ولم يوفق له إلا المحققون، ويتجه عليه السؤال بأنه متدافع مع التكليف، وأنه فيم العمل؟ هو القدر الملزم الذي يوجب الحوادث، قبل وجودها، فيوجد بذلك الإيجاب، لا يدفعه هرب، ولا تنفع منه حيلة[1].

---

(١) قوله: منه. الأصح أن يقال: معه.

وقد وقع ذلك خمس مرات.

فأولها: أنه أجمع في الأزل أن يوجد العالم على أحسن وجه ممكن، مراعياً للمصالح، مؤثراً لما هو الخير النسبي حين وجوده، وكان علم الله ينتهي إلى تعيين صورة واحدة من الصور، لا يشاركها غيرها، فكانت الحوادث سلسلة مرتبة، مجتمعاً وجودها، لا تصدق على كثيرين.

فإرادة إيجاد العالم ممن لا يخفي عليه خافية، هو بعينه، تخصيص صورة وجوده إلى آخر ما ينجر إليه الأمر.

وثانيها: أنه قدر المقادير، ويروى أنه كتب مقادير الخلائق كلها، والمعنى واحد، قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

وذلك أنه خلق الخلائق حسب العناية الأزلية في خيال العرش، فصور هنالك، جميع الصور، وهو المعبر عنه بالذكر في الشرائع.

فتحقق هنالك مثلاً، صورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وبعثه إلى الخلق في وقت كذا وإنذاره لهم، وإنكار أبي لهب، وإحاطة الخطيئة بنفسه في الدنيا، ثم اشتعال النار عليه في الآخرة.

وهذه الصورة سبب لحدوث الحوادث على نحو ما كانت هنالك كتأثير الصورة المنقشة في أنفسنا في زلق الرجل على الجذع الموضوع فوق الجدران، ولم تكن لتزلق، لو كانت على الأرض.

وثالثها: أنه لما خلق آدم عليه السلام، أباً للبشر، ويبدأ منه نوع الإنسان، أحدث في عالم المثال صور بنيه، ومثل سعادتهم وشقاوتهم، بالنور والظلمة، وجعلهم بحيث يكلفون، وخلق فيهم معرفته والإخبات له، وهو أصل الميثاق المدسوس في فطرتهم، فيؤاخذون به وإن نسوا الواقعة.

إذ النفوس المخلوقة في الأرض، إنما هي ظل الصور الموجودة يومئذٍ فمدسوس فيها ما دس يومئذٍ.

ورابعها: حين نفح الروح في الجنين.

فكما أن النواة إذا ألقيت في الأرض في وقت مخصوص، وأحاط بها تدبير مخصوص، علم المطلع على خاصية نوع النخل وخاصية تلك الأرض، وذلك الماء والهواء، أنه يحسن نباتها ويتحقق من شأنها على بعض الأمر.

فكذلك تتلقى الملائكة المدبرة يومئذٍ، وينكشف عليهم الأمر في عمره ورزقه، وهل

يعمل عمل من غلبت مليكته على بهيمته، أو بالعكس؟: وأي نحو تكون سعادته وشقاوته؟.

وخامسها: قبيل حدوث الحادثة، فينزل الأمر من حظيرة القدس إلى الأرض، وينتقل شيء مثاليٌّ فتنبسط أحكامه في الأرض. وقد شاهدت ذلك مراراً.

منها: أن ناس تشاجروا فيما بينهم وتحاقدوا.

فالتجأت إلى الله، فرأيت نقطة مثالية نورانية نـزلت من حظيـرة القدس إلى الأرض فجعلت تنبسط شيئاً فشيئاً، وكلما انبسطت زال الحقد عنهم.

فما برحنا المجلس حتى تلاطفوا، ورجع كل واحد منهم إلى ما كان من الألفة وكان ذلك من عجيب آيات الله عندي.

ومنها: أن بعض أولادي كان مريضاً وكان خاطري مشغولاً به.

فبينما أنا أصلي الظهر شاهدت موته نزل فمات في ليلته.

وقد بينت السنّة بياناً واضحاً أن الحوادث يخلقها الله تعالى قبل أن تحدث في الأرض خلقاً ما، ثم ينزل في هذا العالم، فيظهر فيه كما خلق أول مرة، سنة من الله تعالى.

ثم قد يمحي الثابت، ويثبت المعدوم بحسب هذا الوجود.

قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، مثل أن يخلق الله البلاء خلقاً مّا، فينزله على المبتلي، ويصعد الدعاء فيرده، وقد يخلق المـوت، فيصعد البر، ويرده.

والفقه فيه أن المخلوق النازل سبب من الأسباب العادية، كالطعام والشراب، بالنسبة إلى بقاء الحياة، وتناول السم والضرب بالسيف، بالنسبة إلى الموت.

وقد دل أحاديث كثيرة على ثبوت عالم يتجسم فيه الأعراض، وينتقل المعاني ويخلق الشيء قبل ظهوره في الأرض.

مثل كون «الرحم» معلقاً بـالعرش، ونـزول الفتن، كمواقـع القطر، وخلق «النيـل» و«الفرات» في أصل السدرة، ثم إنزالهما إلى الأرض، وإنزال الحـديد والأنعـام، وإنزال القرآن إلى السماء الدنيا مجموعاً، وحضور الجنة والنار، بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبين جدار المسجد، بحيث يمكن تناول العنقود ويأتي حر النار، وكتعالـج البلاء والدعاء، وخلق ذرية آدم، وخلق العقل وأنه أقبل وأدبر، وإتيان الزهراوين كأنهما فـرقان، ووزن الأعمال، وحفوف الجنة بالمكاره، والنار بالشهوات، وأمثال ذلك، مما لا يخفى على من له أدنى بصيرة ومعرفة بالسنّة.

واعلم أن القدر لا يزحم سببية الأسباب لمسبباتها، لأنه إما تعلق بـالسلسلة المرتبـة

جملة، مرة واحدة، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقي، والدواء، والتقاة «هل ترد شيئاً من قدر الله؟ قال: هي من قدر الله» وقول عمر في قصة سرغ: أليس إن رعيتها في الخصب، رعيتها بقدر الله؟ الخ.

وللعباد اختيار أفعالهم، نعم لا اختيار لهم في ذلك الاختيار، لكونه معلولاً بحضور صورة المطلوب ونفعه، ونهوض داعية وعزم، مما ليس له علم بها، فكيف الاختيار فيها؟ وهو قوله: «إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن، يقلبها كيف شاء». والله أعلم، انتهى كلام الحجة.

باب في بيان العلم وأنواعه

المراد بالعلم هنا، العلم بالكتاب والسنّة وقد تقدم في أول هذا النصيب الآخر، باب الاعتصام بهما.

قال في «الترجمة»: المراد بالعلم هنا، علم الدين المتعلق بالكتاب والسنّة وهو على قسمين: مبادٍ، ومقاصد.

والمبادىء: علوم يتوقف معرفة الكتاب والسنّة عليها، كاللغة، والنحو، والصرف، وغيرها من العلوم العربية.

والمقاصد: ما هو متعلق بالأعمال، والأخلاق، والعقائد. وهذه علم المعاملة.

وأما علم المكاشفة: فهو نور يقذف في القلب بعد سلوك طريق الحق. وصدق المعاملة، ينكشف به معرفة حقائق الأشياء كما هي، ومعرفة ذات الله وصفاته وأفعاله. ويقال له: علم الحقيقة، وعلم الوراثة، ويدل له حديث «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم».

وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهذا هو المراد بالعلم الظاهر والباطن. ونسبة أحدهما إلى الآخر نسبة الروح والجسد واللب والقشر.

والأحاديث والآيات الواردة في شأن العلم وفضيلته، تشمل هذه الأقسام كلها، على تفاوت المراتب ودرجاتها. انتهى.

وأقول: العلم الظاهر: عبارة عن أحاديث صفات الإسلام، وشعب الإيمان وآياتها.

وعلم الباطن: عبرة عن مدارج الإحسان الوارد في حديث جبريل عليه السلام.

ولكل واحد من هذين المعلمين حد ومطلع، والباطن تابع للظاهر.

فكل علم باطن، خالف العلم الظاهر، فلا حجة فيه، وميزان الاعتبار له، عرضه على ظاهر القرآن والحديث، فما وافقهما فهو حق، وما خالفهما فهو باطل، وإن قال من الأكابر،

لأن الحق أكبر من كل شيء، ولا حق إلا في كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهما أصول الشريعة الصادقة، وعليهما تدور رحى الإسلام والإيمان والإحسان، والله أعلم بالصواب.

عـن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «العلم ثلاثة» أي علم أصول الدين الحق، والشريعة الصادقة ثلاثة:

١ - «آية محكمة» هذا إشارة إلى كتاب الله.

وإنما خص الآية المحكمة، لأنها أمُّ الكتاب وأصله المحفوظ من الاحتمال والاشتباه، وما سواه من المتشابهات محمول عليه، ويدخل فيه علوم المبادىء كالصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، فإن بذلك يظهر إعجاز القرآن.

٢ - «أو سنّة قائمة» أي ثابتة بحفظ المتون والأسانيد، وعمدتها ما في الصحاح الستة، وعليها مدار الأحكام والمسائل، وفيها كل شيء من العبادة، والمعاملة، والعادة، وما مضى، وما يأتي.

وهي مع الكتاب العزيز كافية وافية لمن اعتصم بها في الدين ولا يحتاج عند وجودها وحصولها إلى علم آخر من علوم القوم، خلافاً لمن زعم أن الكتاب والسنّة لا يفيان بأحكام الحوادث.

وهـذا محجوج بـالآية المحكمـة، وهي قولـه سبحانـه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣٥].

وإكمال الدين مشعر بأنه لا يحتاج إلى زيادة عليه من عند غير الله، كائناً من كان، وأينما كان، وفي أي عصر وقطر كان.

وإتمام النعمة مشعر بأن طلب المزيد عليها كفران لها، ونقص فيها، وما أبلغ هذا الدليل إفحاماً للقال والقيل، وإلزاماً لجيل بعد جيل!!.

فإن من يقول: إن القرآن والحديث لا يفي بأحكام الحوادث، فإنه كالمكذب للقرآن والسنّة، ولا أعظم من هذه الجرأة.

٣ - «أو فريضة عادلة» أي علم المواريث.

وإنما أفردها بالذكر مع كونها داخلة في الآية المحكمة والسنّة القائمة، لعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بأن الأمة تقصر في ذلك وتضيعها، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة.

وإرادة الإجماع والقياس منها بعيد جداً، لأن البحث في إمكان الإجماع، ووقوعه، ووجوده كائن.

والقياس وإن بلغ من الجلاء مبلغاً عظيماً، فإنه لا يكون فريضة أبداً، لأن الله تعالى لم يتعبدنا بوجوب التمسك به في شيء من كتابه، ولا رسوله في سنّته.

غاية ما في الباب، أنه يجوز استعماله عند الضرورة، ودعاية الحاجة، بشرائطه المعتبرة، لا على الإطلاق.

وغالب الأقيسة من أهل الرأي والاجتهاد، يخالف ظواهر الآية المحكمة، والسنّة القائمة، كما يظهر من الرجوع إلى كتاب «أعلام الموقعين» للحافظ «ابن القيم» رحمه الله.

ومن عرض المجتهدات على الكتاب والسنّة، كما يلوح من دواوين الإسلام المختصة بفقه السنّة المطهرة.

وهذه فتاوي المذاهب الأربعة، قد ملأت الدنيا، وطبقت الأرض، وفيها من الأقوال المختلفة والمسائل المبنية على الآراء، ما لا يأتي عليها الحصر.

ولا تجد كتابين من كتب الفقه موافقين في جملة الأحكام: ﴿وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لوجدُوا فيهِ اختلافاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

بخلاف كتب السنّة المطهرة، فإن بعضها يعانق بعضاً، ويشد من عضده، ويصدق بعضها بعضاً كيف وهي مثل القرآن أو أكثر.

والحاصل أن أصول الدين اثنان: الكتاب، والسنةّ. لا ثالث لهما ولا رابع

وإنما ظن من ظن أنهما لا يفيان بأحكام جميع الحوادث المستقبلة والحاجة إلى الفقه المصطلح ماسة، لقصوره في علم السنّة القائمة، والآية المحكمة، وعدم إحاطته بمفاهيم ألفاظها، وعطفها، وعدم القدرة على التمسك بها حجاباً من الطبيعة، أو من الرسم، أو من القوم، أو من أهل مذهبه، وأهل بلده وإقليمه، أو سلطانه وولى أمره، ونحو ذلك.

وأما من رزقه الله علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، فهو يشتغل بها ليله ونهاره ويقضي بها في كل حادثة، بخصوص النصوص أو بعموم الأدلة، كما فعل سلف هذه الأمة وأئمتها، ومن تبعهم بإحسان.

النجاة في اتباع طريقة المحدثين

انظر في مؤلفات المحدثين القدماء والمتأخرين منهم الذين هم على منهاج الصدر الأول في الزمان الآخر، كشيخ الإسلام «ابن تيمية الإمام» وتلاميذه، والسيد محمد ابن الوزير، والسيد محمد بن إسماعيل الأمير، والقاضي «محمد الشوكاني» وتلاميذه، وأهل اليمن وجماعة ذكرها صاحب كتاب «التاج المكلل» وهم عصابة عظيمة من الأمة المحمدية على صاحبها الصلاة والتحية.

وهؤلاء اقتصروا في الديانة على الكتاب والسنّة، ولم يؤثر عنهم الأخذ بالرأي، فإنه في الشريعة تحريف، وقد نفي من الدين انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين وكلهم عدول، عدلهم سيد المرسلين.

بخلاف غيرهم، فإن بعضهم عدل بعضاً، وجرح بعضاً، وهم سواسية في الحكم والفعل والتعبد بما جاء به الكتاب والسنّة لا ترجيح لأحد على أحد إلا في زعم المعتقدين فيهم، والمريدين لهم، والمقلدين إياهم.

«وما كان سوى ذلك» من مواد العلوم؛ عقليةً كانت أو نقليةً، جاءت من عند غير الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم «فهو فضل» أي زيادة غير محتاج إليها.

قال في «الترجمة»: غلب هذا اللفظ في ما لا يعني وما لا خير فيه، والفضولي من اشتغل بما لا يعنيه. انتهى.

قلت: وقد ذكر صاحب «أبجد العلوم» في الكتاب المذكور علوماً جمة، وذكر أسماءها، ومباديها، وغاياتها، وأغراضها، وما ألف فيها من الكتب؛ ومن ألفه. وهي تزيد على أربعمائة علم، منها ما هو من وسائل علم الدين، ومنها ما هو داخل في الفضل، وقد جمعها لكشف هذا المعنى، «رواه أبو داود، وابن ماجه».

والحديث دليل على أن ما سوى الكتاب والسنّة من العلوم فضلة زائدة.

ومن محاسن الإتفاق أن من يشتغل بهذه الفضول يقال له، الفاضل، وجمعه فضلاء.

وغالب فضلاء الزمان المدعين لفضلهم في العلم كذلك، لاشتغالهم في علوم الفلسفة والأوائل، وتقديمهم لها على الاشتغال بعلم الدين.

حتى إن سفهاء الأحلام منهم صرحوا بأن الذي يعلم القرآن والحديث فقط، ولا يدري علومنا هذه، الحكمة، والمنطق، وما يليهما، فإنه ليس في عداد أهل الفضل.

وإنما الفاضل من يحسن دراسة العلوم العقلية المأثورة عن حكماء اليونان وكفارهم المنكرين للرسالة.

ولا ريب أن هذه كلمة حق، أريد بها الباطل، لأن العارف بالكتاب والسنّة يقال له: القاري، والعالم.

والعامل بهما يقال له: المتبع والسنّي.

والداري بعلوم الأوائل يقال له الفاضل، من الفضل المذكور في حديث الباب.

والعامل بها يقال له: الفيلسوف والمنطقي ونحوهما.

وبهذا تقرر أن من اشتغل بما سوى علم الآية المحكمة، والسنّة القائمة، والفريضة العادلة، فهو فاضل.

ومن اشتغل بعلوم القرآن والحديث، فهو عالم، ولا يصح إطلاق العلم والعالم على غير ما ذكر.

ولهذا أنكر جماعة من العلماء إطلاق العالم على المقلد لأحد في دينه، ونصوا على أن المقلدين جهلة لا علماء وإن بلغوا ـ في زعمهم أو زعم أهل محلتهم ونحلتهم ـ من الفضل غايته ونهايته، فإن الزيادة في هذا الفضل زيادة في الجهل وبعد عن منازل العلم.

فإن ثبت أن بعضهم أطلق لفظ العلم على مثل هذا الفضل، فذلك من باب المجاز، دون الحقيقة، ومن وادي الخيال دون اليقين.

وفي مثل هذا الموضع قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن من العلم جهلاً».

فهل الذي زعموه أنه علم هو جهل بتنصيص الشارع عليه السلام.

فتأمل أيها السنّي في هذا الكلام، ونسأل الله تعالى لنا ولك الوصول إلى العلم الحقيقي الموصل إلى دار السلام.

ومن ثم ترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ذكر العلم، قيده بالعلم النافع كما في الأدعية المأثورة. وهذا أفاد أن من العلم ما هو غير نافع، وهو الفضل المذكور في حديث الباب، وإطلاق العلم في بعض المواضع، وعدم تقيده بالنافع للعلم به، والمطلق يحمل على المقيد.

والكلام على هذه المسألة يطول جداً، وفيما أشرنا إليه كفاية لمن هداه الله. اللهم ارزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وتوبة خالصة عن النكس والعود إلى الذنوب.

الأعمال التي يدوم ثوابها في الحياة وبعد الممات

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله» الذي كان يعمله في الحياة الدنيا، التي هي مزرعة الآخرة من الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، ودرس العلم: علم السنّة والكتاب، والاشتغال بهما تعلماً وتعليماً، وبلاغاً لقوم آخرين، إلى غير ذلك من الأعمال الصالحة، والأقوال الحسنة، والأفعال الطيبة.

«إلا من ثلاثة: صدقة جارية» بعده دائمة باقية مستمرة، كالأوقاف وسبل الخير من الآبار، والحياض، والمساجد، والرباط، والمدارس ونحوها، وسيأتي بيان ذلك في حديث أبي هريرة قريباً إن شاء الله تعالى «أو علم ينتفع به».

قيد العلم بالانتفاع، ليعلم أن المراد به علم الكتاب والسنّة، دون علم آراء الرجال، ومقالات الأقوام.

ويدخل في هذا، تعليم العلم باللسان، وتصنيف الكتب المتبعة بها في إخلاص

الإسلام، ونسخها بالبنان، وإشاعتها في نوع الإنسان، وتركها في الأخلاف والأحباب، مريداً بذلك وجه الله تعالى، لا الشهرة في الفضلاء والجهلاء رياء وسمعة، فإنهما شرك ويذهبان ببركة العلم.

«أو ولد صالح يدعو له» بعد ذهابه من هذا العالم الفاني، إلى العالم الروحاني.

قال في «الترجمة»: عد الولد من عمل الوالد، لأنه ولد منه، وجاء في الوجود ورتب عليه وصول الثواب إليه. انتهى «رواه مسلم».

والحديث دليل على أن الدعاء من الحي ينفع الميت، والقيام به من الولد من صلاحه، ومن لا يدعو لأبويه، فإنه غير صالح في نفسه، وغير بارٍّ بهما.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته، علماً علمه ونشره» فيه فضيلة التعلم والتعليم، والمراد بالعلم: علم الكتاب والسنّة كما تقدم، لا غير. فإن غيره فضل ولا يعني، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

قال في «الترجمة»: وروى «علّمه» بالتشديد، وعلى هذا يكون النشر تفسيراً وبياناً له، أو المراد كثرة التعليم والإشاعة. انتهى.

وقد علم عصابة السنّة من هذه العلوم السنّية والفنون السنّية ما لم يكن بحساب وعلموها ونشروها إلى غاية لا يتصور المزيد عليها في كل زمان وهدى الله من شاء من عباده إلى الاعتصام بها وترك التقليد ومنهم من علم، ومنهم من نشر وأشاع وأذاع. كلٌّ على حسب إمكانه وقدرته، ومنهم من جمع بين التعليم والنشر بالتأليف والتصنيف.

قال في «المرقاة»: النشر يعم التعليم والتأليف، ووقف الكتب. انتهى. والله المستعان وبه التوفيق.

«وولداً صالحاً تركه» تقدك الكلام عليه وصلاحه أن يكون داعياً لوالده بعد مماته، عالماً، عاملاً بالسنّة، في السر والعلن «أو مصحفاً ورّثه» بتشديد الراء، أي ترك المصحف، أو وقفه في حال حياته على أهله.

وفيه أن نشر القرآن الكريم على قاريه من الولدان، والشبان، والشيوخ ومن يلوذ به، بحمل تكاليف الكتابة، أو الطباعة من الصالحات الباقيات بعده.

وقد رأينا أناساً كثيراً صالحين، ورثوا المصاحف الكثيرة البالغة إلى آلاف في البلاد القريبة والبعيدة ومنهم من ترجمها في الألسن المختلفة، تسهيلاً لدرك معانيها، وترويجاً لما فيها من الآيات والزُّبر والبينات، ونشرها إلى أقصى ما بلغت إليه قدرته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

«أو مسجداً بناه» وفي حديث آخر: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة» ولا فرق في ذلك بين مسجد كبير ومسجد صغير، لورود الحديث فيه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كمفحص قطاة» وفضل الله أوسع من ذلك.

«أو بيتاً لابن السبيل» ينزلون فيه ليلاً أو نهاراً، ويستريحون فيه «أو نهراً أجراه» وسَبَّله على المسلمين وفي حكمه حفر البئر لهم والحياض والجداول ونحوها، مما ينتفع به الناس والدواب أو صدقة أخرجها من ماله، في صحته وحياته ويشملها إخراجها في المرض المرجو صحته.

والظاهر أن المراد بهذا صدقة التطوع والخيرات النافلات.

ولا فرق في ذلك بين صدقة كثيرة وصدقة قليلة. فإن المتصدق إنما يتصدق على قدر ملكه وسعته، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وأفضلها جهد المقل.

وقد يثيب الله تعالى الفقير على صدقته القليلة، ما لا يثيب الغني على صدقته العظيمة.

والشرط فيها أن يكون من المال الحلال، وفي سبيل الله، خالص مخلصاً له، لقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

وإني ـ والله ـ أرى ناساً كثيراً من الأغنياء يتصدقون بأموال كثيرة على عامة الناس، لكن من دون امتياز[1] بين المال الحلال والحرام منه، ومن غير فرق بين محلها وغير محلها.

ولو أنهم أنفقوا على وجه ورد به الكتاب والسنّة، وفي محالها الصالحة، لكانت شيئاً آخر تلحقه من بعد موته. يعني تلحق هذه الأشياء من العمل الصالح، أي أجرها مسلماً بعد وفاته، فضلاً من الله عليه.

وكرر لفظة «بعد موته» تأكيداً لما سبق، أو هي متعلقة بالصدقة خاصة اهتماماً بشأنها.

وقيل: المراد أن تبقى هذه الصدقة بعد موته حتى تدخل في الصدقة الجارية.

وفي الحديث زيادة على ما في الحديث المتقدم، للعلم بها بعده «رواه ابن ماجه، والبيهقي في شعب الإيمان».

وورد في أحاديث أخرى ما يزيد على ذلك العدد حتى بلغه السيوطي وغيره، إلى عشرة أشياء، ونظمه بعضهم، ويقال لهذه، الباقيات الصالحات، اللهم ارزقنا.

الأحاديث الواردة في فضل العلم وعظيم ثواب طلبه

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله عز وجلّ أوحى إليّ أنه من سلك مسلكاً في طلب العلم سهلت له طريق الجنة».

---

(١) قوله: من دون امتياز، الصحيح: دون تمييز.

فيه فضيلة لطالب علم الدين، لا علم المبتدعين والمشركين، وبشارة له وأي بشارة لمن يطلب ذلك.

«ومن سلبت كريمتيه، أثبته عليهما الجنة» المراد، بالكريمة هنا: العين، وهو في الأصل كل عضو شريف. وكانت الجنة جزاءه لشدة المكاره للأعمى، وكثرة المشاق والمحن والتكاليف الظاهرة والباطنة له عند فقدها.

«وفضل في علم، خير من فضل في عبادة» أي الزيادة في علم الكتاب السنّة، وإن كانت قليلة، فهي خير من الزيادة في العبادات، وإن كانت كبيرة، لأن الأول متعدٍ نفعه إلى الغير، والآخر لازم له خاصة. خير الناس من ينفع الناس.

وفيه فضيلة العالم على العابد، وليس المراد ترك العبادة بأسرها، بل المقصود، أن الفضل في العالم بعد العمل بالفرائض والواجبات، وترك الكبائر والذنوب الموبقات، أكثر من الفضل في العبادات النافلات، والطاعات التطوعات.

فمن جاء بهذه على القدر المفروض، وزاد في العلم، هو خير ممن زاد في النوافل غير العلم. اللهم كما رزقتنا علماً ذا فضل، فارزقنا عملاً على موجبه.

«وملاك الدين الورع» أي قوام بيوتات الدين ونظامها، وسبب استحكامها وقوتها، هو الورع والتقوى.

وعند البعض، الورع أعلى رتبة من التقوى، لأن التقوى اجتناب عن الحرام، والورع احتراز عن الشبهة.

وفي اصطلاح بعضهم، التقوى أكمل، وأقوى من الورع، وأتم منه.

قال في «الترجمة»: والصحيح أنهما بمعنى واحد. انتهى «رواه البيهقي في شعب الإيمان».

ويؤيده حديث ابن عباس موقوفاً قال: «تدارس العلم ساعة من الليل، خير من إحيائها» رواه الدارمي.

قال في «الترجمة»: معناه أن ليلة العيد لم يقم فيها ولم يصل فيها، كانت كالميت، فإذا غمرها بالطاعة والعبادة، فكأنه أحياها.

والمراد إحياء نفسه، لأن من نام في ليله كله، وبقي معطلاً مغفلاً عن الطاعة، فهو في حكم الموتى. انتهى، والأول أولى وأظهر.

المقارنة بين محب العلم ومحب المال

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «منهومان لا يشبعان»

أي حريصان لا يشبع بطنهما من شدة الشره والحرص منهوم في العلم أي أحدهما الحريص في طلب علم الدين لا علم الدنيا، وهو علم القرآن والحديث، لا يشبع منه، بل كلما يزيد في كسبه زاد تعطشه:

شَرِبْتُ الْعِلْمَ كَأْساً بَعْدَ كَأْسٍ فَمَا نَفَدَ الشَّرَابُ وَلاَ رَوِيتُ

ومن هنا قيل: «زمن العلم من المهد إلى اللحد» رب زدني علماً، وعلمني ما ينفعني في الدنيا والآخرة.

ومنهوم في الدنيا لا يشبع منها، أي هالك في جمعها، حريص على طلبها، لا يشبع بطنه منها وإن ظفر بنقيرها وقطميرها «رواه البيهقي في شعب الإيمان».

ومقابلة طالب العلم بطالب الدنيا، تقتضي أن طلب المال يخالف طلب الكمال، وأنهما شيئان مفترقان.

ويزيده إيضاحاً حديث عون عن ابن مسعود موقوفاً «منهومان لا يشبعان، صاحب العلم، وصاحب الدنيا، ولا يستويان» أي في القدر، والرتبة، وحسن العاقبة وقبحها.

«أما صاحب العلم، فيزداد رضى الرحمن (يعني يطلب العلم النافع) ومن زاد الله في حسناته».

وأما صاحب الدنيا، فيتمادى في الطغيان (أي في الإثم والعصيان والعدوان) ثم قرأ عبد الله هذه الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٦، ٧].

قال: قال في الآخر: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [فاطر: ٢٨] رواه الدارمي.

أخبر رضي الله عنه عن حال صاحبي العلم والمال مستدلاً بالقرآن عليهما.

وفضل العالم على المتمول، لأن العلم يدعو إلى رضى الرب، والمال يجر إلى سخطه:

علم دادند بادريس وبقارون زروسيم
شديكى فوق سماك ودكرى تحت سمك

المراد بصاحب العلم في الحديث

والمراد بصاحب العلم في هذا الحديث، من هو عامل بعلمه، لا من علم وعلَّم للدنيا لغير وجهه سبحانه، فإنه ليس من العلم في شيء، بل علمه ذلك جهل له وبال عليه، كما في حديث آخر عن ابن مسعود موقوفاً قال: لو أن أهل العلم صانوا العلم، لسادوا به أهل زمانهم، ولكنهم بذلوه لأهل الدنيا، لينالوا به من دنياهم، فهانوا عليهم. سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من جعل الهموم هماً واحداً، هم آخرته، كفاه الله تعالى هم دنياه، ومن

تشعب به الهموم أحوال الدنيا، لم يبال الله في أي أوديتها هلك» رواه ابن ماجه، ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر من قوله: «من جعل الهموم» إلى آخره.

ويؤيد هذا ما ورد عن سفيان «أن عمر بن الخطاب قال لكعب الأحبار: من أرباب العلم؟ قال: الذين يعملون بما يعلمون. قال: فما أخرج العلم عن قلوب العلماء؟ قال: الطمع» رواه الدارمي.

وفيه أن حب المال يصير العالم من الجهال ويخرجه من أسماء الرجال.

وفي حديث الأحوص بن حكيم يرفعه: «ألا إن شر الشر، شرار العلماء، وأن خير الخير، خيار العلماء» أخرجه الدارمي.

وفي حديث أبي الدرداء قال: «من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه» رواه الدارمي.

وهذا في حق العلماء، فما ظنك بالفضلاء!.

وفي خبر زياد بن حدير قال: قال لي عمر: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين» رواه الدارمي.

وعو الحسن قال: «العلم علمان:

١ ـ فعلم في القلب، فذلك العلم النافع.

٢ ـ وعلم على اللسان، فذلك حجة الله عزّ وجلّ على ابن آدم» أخرجه الدارمي.

ومن هنا قيل: «إن للجاهل ويلاً واحداً، والعالم سبعون ويلاً» لأنه ضل على بصيرة.

قال الشيخ المحقق العارف «أحمد بن عطاء الله الإسكندري» في كتاب «الحكم»: العلم النافع هو الذي يبسط في الصدر شعاعه، ويكشف عن القلب قناعه.

ولأهل العلم في بيان العلم النافع والضار أقوال، أرجحها أنه علم القرآن والحديث، وما يتوصل به إليه، والضار ما لم يرد به شرع، ولا يفيد في الدين شيئاً، بل يوقع الشكوك والشبهات، كعلوم الأوائل من الفلسفة وفنون الأواخر من المقلدة. اللهم غفراً وصوناً، عما لا ترضاه.

بيان فضيلة السعي لطلب العلم

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً».

قال في «الترجمة» أي علماً من علوم الدين، وإن كان قليلاً، أو المراد أن يكون في طريق العلم بوجه من الوجوه، أو سبب من الأسباب المحصلة له، كإنفاق المال، والتعلم،

والتعليم، والتصنيف، والتأليف «سهل الله له به طريقاً إلى الجنة» بسبب السلوك في طريق العلم، ويدخله فيها جزاءً لطلبه، أو يوفقه لعمل صالح يكون سبباً لدخول الجنة، «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله» التي أعدها لمذاكرة العلم كالمدارس، أو المساجد، أو بيوت الإقامة، فإن هذا كله بيت الله، لأنه ـ سبحانه ـ أعطاه ذلك. والأول أولى وأظهر «يتلون كتاب الله» على طريق الورد والوظيفة، مع التدبر في مبانيه ومعانيه «ويتدارسونه بينهم» أي يقرئونه الناس، ويعلمونهم، ويبحثون في تحقيق معانيه، وتصحيح ألفاظه.

قال في «الترجمة»: الدرس بمعنى القراءة، والتدارس القراءة فيما بينهم.

وأصل الدرسة ـ بالضم ـ «والدراسة» بالكسر: الرياضة.

«إلا نزلت عليهم السكينة» أي راحة الباطن واطمئنان القلب الذي يخرج الميل إلى شهوات الدنيا، وخوف ما سوى الحق، ويعطي الحضور مع الله، والصفاء والنورانية.

وفي شرح الصحيح لمسلم المختار، أن السكينة شيء من المخلوقات، فيها الطمأنينة والرحمة، ومعها الملائكة، وقد تنزل في صورة الغمام «وغشيتهم الرحمة من أرحم الراحمين، وحفتهم الملائكة من كل جانب، وذكرهم الله فيمن عنده» يعني الملأ الأعلى من الملائكة المقربين في جناب القدس، مباهاة ومفاخرة بعباده، وإلزاماً للحجة على الملائكة الطاعنين في البشر بالعصيان.

يزم وصل خودم خواندياردر خلوت
كنون رقيب حسد بيشيه كوبسوزازرشك

«رواه مسلم»، والحديث دليل على أن عاقبة طالب العلم، وسالك طريقه، محمودة. وأن لدرس القرآن فضيلة عظمى، لا يساويها فضيلة، والسنّة في حكمه.

فالدارس لهما، ذو سكينة ورحمة وذكر عند الله وعند خاصته، من الملائكة.

وفي حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورَّثوا العلم، فمن أخذه، أخذ بحظ وافر». رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي.

وسماه الترمذي «قيس بن كثير» والصحيح كثير بن قيس كما في المشكاة، وأورده البخاري في تاريخه في باب كثير لا في باب قيس.

والحديث فيه دلالة عظيمة على فضيلة طالب العلم والعالم.

ووضع الجناح: كناية عن لين الجانب والانقياد، والرجوع بالرحمة والانعطاف.

ويحتمل أن يكون المراد، بسط الجناح تواضعاً للطالب الذي يسعى في طريق الوصول بقرب الحق، لا سيما من كان سائر أحواله موافقاً لطريقة طلب العلم، مطابقاً لرضاء الحق.

وقال الطيبي: المراد بوضع الأجنحة: الامتناع من الطيران، والنزول لاستماع العلم، كما يشعر بذلك نزول السكينة، وطواف الملائكة لتُلاة القرآن.

وهذا الوضع منهم لهم، وفي الدنيا، أو في الآخرة، أو فيهما.

والمراد بمن في السموات الملائكة، وبمن في الأرض، الجن والإنس، والملائكة الأرضية.

قيل: المراد بالحيتان، جميع الحيوانات.

وإنما خصها بالذكر، لأن الماء إنما ينزل من السماء ببركة العلماء. وفيه معيشة الحيتان، كما ورد «بهم يمطرون، وبهم يرزقون».

والسبب في دعاء أهل العالم للعالم، أن صلاح العالم بالعلم، ولا شيء من أصناف أهل العالم إلا وصلاحه ووجوده وبقاؤه مقصود منوط بالعلم.

فكتب الله تعالى عل كل صنف منهم الاستغفار للعالم، جزاء لما يصل إليه منهم.

قال في «الترجمة»: علم من هذا الحديث أن ذنوب أهل العلم مغفورة باستغفار أهل الأرض والسماء، إن شاء الله تعالى، وهو الغفور الرحيم.

قال: والمراد بالعالم، من اكتفى بالعبادة الضرورية من الفرائض والسنن المؤكدات، بعد تحصيل العلم، وصرف سائر الأوقات باشتغال العلم بالتعليم والتصنيف ونحوهما، وفعله نشر العلم وترويج الدين.

والمراد بالعابد: من اشتغل بالعبادة، وعَمَّر أوقاته بها، بعد ما استحصل العلم.

بيان وجه أفضلية العالم على العابد

وحيث إن فائدة نشر العلم والاشتغال به أكثر وأوفر، ونفعها للخلائق أعم وأشمل، لا جرم زاد فضل العلم على العبادة، كما يفهم من الأحاديث الأخرى.

ولم يكن للأنبياء إرث إلا هذا العلم، ولم يتركوا من مال الدنيا شيئاً، إنما الذي تركوه هو هذا العلم الموروث منهم. فالأخذ به، أخذ بالنصيب الأوفر، والحظ الأكبر من الدين والسعادة.

أو المراد، أن من أراد تعلم العلم، فعليه أن يأخذ النصيب التام منه، ولا يقنع بالقليل منه. انتهى.

قلت: والحديث يدل ـ بفحوى الخطاب ـ على أن العالم ينبغي له أن لا يبتلى بآفات المال، وزهرة الحياة الدنيا، لأنه جلس مجلس النبي، في تعليم العلم والاتصاف به.

فالعالم الذي يطلب بعلمه الدنيا وما لها، فليس هو خليفة الأنبياء ولا ولدت علمهم.

بيان فضل «العالم» على سائر الناس

وعن أبي أمامة الباهلي قال: ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان أحدهما عابد، والآخر عالم، أي أيهما أفضل من الآخر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فضل العالم على العابد، كفضلي على أدناكم».

قال في «الترجمة»: تأمل ما هذه المبالغة! فالأول فضله صلى الله عليه وآله وسلم على الأنبياء والمرسلين، ثم على الصحابة، لا سيما على من هو أدنى من جميعهم. انتهى.

قلت: الحديث يدل على أنه ينبغي للمرء أن يسعى في كسب العلوم، فوق سعيه في العبادة، لأن نفع العلم مُتَعَدٍّ إلى الغير، ونفع العبادة لازم لنفسه، والمُتَعَدِّ يفضل على اللازم.

ولا شك أن المراد بهذا العالم، من هو على طريقة الأنبياء من العمل الصالح والأمر بالمعروف والنَّهْي عن المنكر، لا هؤلاء الفضلاء الذين هم منهمكون في علوم غير الأنبياء، وينظرون إلى العلماء بالكتاب والسنّة بعين الازدراء، بل أولئك بمعزل عن مصداق هذا الحديث.

والجهلة إذا سمعوا أن فلاناً عالم، علموا أن كل ما يقوله هو صواب وحق، ولا يميزون بين العالم بالله ولله، وبين العالم السوء طالب العلم للدنيا.

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله وملائكته، وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت» أي في الماء «ليصلون على معلم الناس الخير» أي العلم والحكمة.

وفيه إشارة إلى علة تفضيل العالم على العابد، وإلى أن المفضل، عالم يعلم الناس، تعدية لنعمة العلم إلى الغير، وتفضيلاً له على العبادة الغير المتعدية «رواه الترمذي، ورواه الدارمي عن مكحول مرسلاً، ولم يذكر رجلان، وقال: «فضل العالم على العابد، كفضلي على أدناكم، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]» وسرد الحديث إلى آخره.

وقد دلت تلاوة الآية الشريفة على أن المراد بالعالم وفضله على العابد، من كان خاشياً، والخاشي لا بدّ أن يأتي بالواجبات، ويجتنب الكبائر، وإن لم يزدد في العبادة.

وقد ورد في حديث ابن عباس يرفعه: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد» رواه الترمذي وابن ماجه.

قال في «الترجمة»: إن كان المراد بالفقيه، من أعطي فهماً في الدين، وتفطناً بمداركه وموارده، فهو رجل عارف بمكائد الشيطان ومداخله. وعلم الخواطر، وإن كان المراد به العالم بأحكام الدين والشريعة وتفاصيلها مما يجوز ولا يجوز، فلا بدّ أن يكون على حذر من الوقوع في المحرمات.

وأقل القليل أن لا يقع في استخفاف المعصية واستحلالها، ولا يصير كافراً، بخلاف المتعبد الذي ليس في درجته في هذين الأمرين. انتهى.

معنى الفقه

وأقول: الفقه في اللغة: الفهم. وفي الشرع: فهم الكتاب والسنّة، على وفق مراد الله ومراد رسوله، لا هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه اليوم، فإنه ـ في الحقيقة ـ رَأْيٌ بحت، أو اجتهاد من الفضلاء.

وكان لفظ «الفقيه» يطلق في الصدر الأول على الزاهد التارك للدنيا، المؤثر للآخرة عليها.

ثم تبدل استعماله، وصار يطلق على من قرأ مسائل النكاح، والبيع، والشراء، والعتاق، والأملاك وليس هذا من المراد في شيء.

ويزيده إيضاحاً ما في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «خصلتان لا تجتمعان في منافق:

١ ـ حسن سمت.

٢ ـ ولا فقه في الدين. رواه الترمذي».

قال في «الترجمة»: المراد به الفهم والفطانة في درك أحكام الدين.

والمقصود بذلك ترغيب المسلمين، وتحريضهم على أن يكونوا جامعين لهاتين الصفتين، وتغليظ وتشديد عليهم لئلا يقعوا في خلاف ذلك.

والمراد بحسن السمت: سلوك طريق الخير، فإن «السمت» معناه الطريق المستقيم، ثم استعير لهيئات الصلحاء، ومسالك الخير.

وبالجملة، الفقيه كل الفقيه، من كان شديداً على الشياطين، وأما من كانت الشياطين عليه مسلطين، وهو يسعى كل يوم في إماتة السنن وإحياء البدع، من تقليدات الرجال، والديانة بالأراء، فهو ليس بفقيه، بل هو سفيه وأي سفيه!.

والدليل على أن المراد بالفقه في هذا الحديث وما ورد في معناه من الأخبار الأخرى، فهم الكتاب والسنّة لا غير، أن الفقه المصطلح عليه اليوم، لم تكن له رائحة في الصدر الأول، ولم يكن يعرف أحد من سلف هذه الأمة إياه.

وإنما حدث هذا بعد القرون الفاضلة المشهود لها بالخير ولما حدث نهى أئمة الفقه من المجتهدين الأربع وغيرهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم فيه، كما هو مصرح في كتب مقلديهم.

ومن العجائب، أن مقلدي الأئمة يوجبون تقليدهم عليهم، ثم لا يقلدونهم في هذا القول، بل يخالفونهم في ذلك خلافاً أشد من خلاف المتبعين للمقلدين.

وغلطت، بل هؤلاء يخالفون أئمتهم في كثير من المسائل كمسألة سماع الموتى ونحوها.

وكم من مسائل لغيرهم، من الشافعية، والمالكية أخذوها وهم يدعون أنهم على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

وإذا صنع غيرهم من أهل الاتباع مثل صنيعهم في هذا الأمر وأنكر بعض مسائل فقههم مما قال به إمامهم، أو لم يقل، بل قال أحد من مقلديه، قاموا عليه ورموه بكل حجر ومدر. وهذا من العجب العجاب. وما أحسن ما قيل: «رمتني بدائها وانسلت».

وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع» أي إلى بيته ومسكنه وبلده.

ولا يقال: إنه إذا رجع انقطع الثواب، لأن ثواب الكون في سبيل الله تَمَّ، وثواب التعليم والتكميل والنشر، بالتأليف والتصنيف، باقٍ إلى زمن الاشتغال بذلك.

والحديث يدل على جواز السفر، وندب الرحلة في طلب العلم، ولهذا تجد المحدثين قد أكثروا في الرحلات والطلبات، وجاهدوا في جمع الروايات والدرايات، فكانوا أحق بهذا الحديث وأهله «رواه الترمذي والدارمي».

وفي حديث سخبرة الأزدي مرفوعاً: «من طلب العلم، كان كفارة لما مضى» أخرجه الترمذي، وقال هذا حديث ضعيف الإسناد، وأبو داود الراوي يضعف، ورواه الدارمي أيضاً.

وهذا غير أبي داود صاحب السنن، فإنه من كبار أهل الحديث.

قال في «الترجمة»: أكثر ما يراد في أمثال هذه المواضع مغفرة صغائر الذنوب كما في الوضوء، والصلاة ونحوهما، إلا في الحج، فقد ورد أنه يهدم الكبائر أيضاً.

قال: ولعله يكون في طلب العلم أيضاً كذلك، أي كفارة الكبائر.

وفي حديث أبي سعيد الخدري يرفعه: «لن يشبع المؤمن من خير يسمعه حتى يكون منتهاه الجنة» رواه الترمذي.

معناه يبقى في طلب العلم إلى آخر عمره، فيدخل ـ ببركته ـ الجنة.

وفيه بشارة لطالب العلم بأن يذهب من الدنيا على الإيمان إن شاء الله تعالى.

وقد بقي بعض أهل الله لدرك هذه البشارة والسعادة في طلب العلم وتحصيله إلى آخر العمر مع حصول المرتبة الأعلى من العلم رضي الله عنهم.

وحيث إن دائرة العلم وسيعة جداً، فمن اشتغل بالتعليم والتصنيف، كان طالباً للعلم ومكملًا له. هكذا في الترجمة.

التحذير من طلب العلم لغير الله

نعم، من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، أدخله الله النار.

هكذا ورد مرفوعاً في حديث كعب بن مالك.

قال في «الترجمة»: أي يبحث مع أهل العلم، ويسوي نفسه بهم. ويباهي بذلك ويفاخر، أو يجادل مع الجهلاء وينازعهم، ليوقعهم في الشكوك، ويحصل المال من الناس، ويصرفه في أمور الدنيا وشهوات النفس، فإنه يدخل النار أي إن كان طلب العلم لمجرد هذه الأغراض.

وأما إن شابه رياء وداعية النفس، بحكم الطبيعة والجبلة، فهو معذور، والاحتراز عنها ليس في مقدوره فلا يكون حكمه هذا الحكم، كما وقعت الإشارة إلى ذلك في حديث أبي هريرة الآتي قريباً.

قيل: إن الله تعالى إذا أراد أن يحدث أمراً شريفاً عزيزاً متضمناً للحكمة، يقع من الآدمي داعية النفس من غير اختيار منه، ليحصل ذلك الأمر بلا تكلف وتردد منه، كما خلق في وجود الولد داعية الشهوة في الرجل والمرأة، فيميل أحدهما إلى الآخر، ويرغب فيه من دون اختيار، فكذلك يخلق داعية النفس في وجود العلم، ليوجد بالقوة الباعثة، فإن نصر حال العبد توفيق الله وعنايته، يخرج العبد من هذه الدواعي كما قيل: تعلمنا العلم لغير الله فأبى العلم إلا أن يكون لله. انتهى.

قلت: هذا الأثر في تعلم علم الدين، لا في تحصيل الفضل، فإنه يأبى ـ غالباً ـ إلا أن يكون لغير الله.

قد طال في هذا العصر من فضلاء الزمن لا من علمائه، مجاراة العلماء ومماراة السفهاء، وصرف وجوه الناس إليهم لكسب الشهرة في عامة الناس، وجرى قلمهم برد العلماء والقدح فيهم إلى غاية لا يأتي عليها الحصر، حتى جمع من ترهاتهم البسابس، ما لا يحمله إلا بعير أو عير.

وحيث إن الحديث مشعر بما سيقع في الأمة بين من تسمى بالعلم، كان علماً من أعلام النبوة.

فإن عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم عن مثل هذه المجاراة والمماراة على اليقين. والله أعلم.

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة» يعني ريحها. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه.

قال في «الترجمة»: فيه تنبيه على أن ما ينبغي أن يراد به وجه الله، لا ينبغي أن يجعل في طلب متاع الدنيا المحقرة.

يار مفروش بدنياكه بسى سودنكرد
آنكه يوسف بزرنا سره بفروخته بود

أو المراد، إن كان علماً ـ لكن لا من علوم الدين وجعله وسيلة إلى الدنيا وكسبها ـ فلا يكون مذموماً، بعد أن كان تعلمه مباحاً، ولم يكن من العلوم البِدْعِيَّة المحرمة والمكروهة، كان طالباً للعلم، يجد ويجتهد في تحصيل المعمى، والعروض، والقافية، وأقسام الشعر، ويقول: أحب أن أجعل هذه العلوم وسيلة إلى الدنيا لا علوم الدين. وقد نقل الطيبي مثل هذا الكلام عن بعض الزهاد والعلماء.

وبالجملة، الذم متوجه إلى من لا يتعلم العلم إلا لإصابة الدنيا وعرضها، وهو المحروم من السعادة، لحصره طلب العلم في ذلك.

وأما إن كان مشوباً، مخلوطاً به، وله نية العمل، وترويج الدين، فله الأجر، على قدرها.

نعم يحرم من مرتبة الكمال، وإليه الرمز في حديث «إنما الأعمال» ونفي العرف عنه، مبالغة في حرمانه من دخول الجنة مع المقربين المخلصين، الذين لا يرون العذاب أصلاً ويدخلون الجنة في أول وهلة. وقد ورد مثل هذا التأويل في أحاديث أخرى.

قال بعضهم: إذا جاءوا بالعباد في المحشر، يصل العرف الطيب من الجنان، إلى مشامهم، استراحه لهم من هموم الموقف ووحشته، وتقوية لقلوبهم؛ وهذا الرجل يحرم منه ويصير في حكم المزكوم، بغلبة بخار المعصية وحب الدنيا. انتهى.

بيان ان النبي أمر أمته بأن تبلغ عنه وحذّرهم من الكذب عليه

وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بلغوا عني ولو آية» الحديث رواه البخاري.

قال في «الترجمة»: أي بلغوا الأمة من جانبي، الدين والشريعة، وإن كان آية.

والظاهر من الآية، آية القرآن، ولكنها تدل على تبليغ الأحاديث، لأن القرآن منتشر مشتهر، كثير حاملوه. والله سبحانه متكفل لحفظه.

فإذا أمرنا بتبليغه، فأولى أن نكون مأمورين بتبليغ الأحاديث.

وأراد بعضهم من الآية، كلاماً مفيداً بفائدة شريفة، فإنه علامة على عظم المعنى المراد به، كالأحاديث التي هي من قبيل جوامع الكلم، بل أحاديثه صلى الله عليه وآله وسلم كلها من هذا القبيل. فالمعنى: بلغوهم عني وإن كان حديثاً واحداً.

ووجه تخصيص الحديث بالتبليغ، أن القرآن لا يحتاج إليه لما ذكر. انتهى.

قلت: المراد بالآية هنا، الحديث قطعاً، لقوله: «بلغوا عني» ولم يقل عن الله.

وإنما أطلق هذا اللفظ عليه لأن منطوقه صلى الله عليه وآله وسلم في حكم الوحي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣ و ٤] وفي الحديث «أوتيت القرآن ومثله معه» فأطلق على الحديث لفظ المثل.

فإذا ثبت أن الحديث مثل القرآن، صدق عليه أنه آية كآية القرآن.

وهذا دليل واضح بأن الاحتجاج في دين الإسلام مقصور على هاتين الآيتين اللتين هما الحديث والقرآن.

ولو لم يكن المراد بالآية في هذا الحديث حديثه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل بعد ذلك في آخر الحديث: «من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار».

وهذا مبالغة في المنع من وضع الحديث والتقول عليه صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان للترغيب أو للترهيب، فإن ذلك حرام. وكبيرة باتفاق العلماء.

وأدخله الإمام الجويني في الكفر، وحكم على القائل به بخلود النار، وهذا هو الحق، لأن في وضع الحديث والكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم تحريفاً للشريعة، وإفساداً في الدين، ومزجاً للحق بالباطل.

وقد قال تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] وجوَّز قوم وضعه، ترغيباً وترهيباً.

قال في «الترجمة»: وهذا المذهب خطأ، والحق أن وضعه وروايته حرام، إلا مع بيان الوضع. انتهى.

قلت: قيد التعمد في هذا لكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم يخرج من رواه من غير تعمد، جهلاً منه بوضعه، ولكن الشأن فيمن ثبت عنده أن الحديث الفلاني موضوع، ثم يرويه بأن يحتج به، ولا يسمع قول أئمة الحديث في الحكم بوضعه، وهم أعرف به من هذا الفقيه

المصطلح، أو الصوفي الجاهل، أو الفلسفي العاطل بل يتحيل لإثباته، من كلام من ليسوا بعارفين بعلم السنّة المطهرة، كحال أكثر الفقهاء وأحاديثهم المروية في كتب الفروع من «الهداية» ونحوها، وكأحاديث وجوب السفر لزيارة الأموات من الأنبياء عليهم السلام وغيرهم، وكأحاديث فضائل «نعمان بن ثابت الإمام» رضي الله عنه، وكأحاديث فضائل الأعمال غالباً مع ضعفها ونكارتها وشذوذها.

وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كذب من حدَّث عنه حديثاً كذباً كما في حديث سمرة بن جندب، والمغيرة بن شبعة رفعاه «من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين» رواه مسلم.

قال في «الترجمة»: يرى بضم الياء، معناه ظن. وبفتحها، معناه علم، والعلم ـ هنا ـ بمعنى ظن، لأنه لا يشترط في منع رواية الحديث اليقين، بل يكفي فيه ظن الكذب.

وقال بعضهم: لا يجوز على احتمال الكذب والشك والشبهة فيه.

والصواب أنه لا ينبغي أن يترك على مجرد الاحتمال.

وتفصيل الكلام، إن كان الظن غالباً في جانب الصدق، يجوز التحديث، وإن كان في جانب الكذب، فلا يجوز. وفي صورة الشك، جوازه وعدم جوازه سواء. والظاهر من كلام الشيخ ابن حجر، الجواز.

وروي «كاذبين» بصيغة الجمع والتثنية، وعلى الثاني، المراد الراوي والمروي عنه. انتهى.

قلت: والراجح أن مجرد احتمال الكذب مانع من روايته، وفيه الاحتياط، ولهذا اختاره أئمة هذا العلم قديماً وحديثاً، كابن الجوزي، وصاحب القاموس، ومن نحا نحوهما، ومن تساهل فقد وقع في الكذب، واستحق الوعيد الشديد.

بيان فضل التفقه في الدين والتحذير من الأخذ بالرأي

وعن معاوية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

أي من أراد به العلم وكونه عالماً، يرزقه الفهم والفطانة، والدرك لمباني القرآن والحديث ومعانيهما، ويفتح عين البصيرة الصادقة له، ليدري به معاني الكتاب والسنّة ومبانيهما فيصل إلى حقيقة المراد منهما.

قال في «الترجمة»: الفقه ـ في الأصل ـ بمعنى الفهم والفطنة، وغلب ـ في عرف الشرع ـ على العلم بالأحكام العملية. انتهى.

قلت: هذا صحيح، لكنه عرف حادث من أهل الاجتهاد والرأي.

وليس المراد به في هذا الحديث هذا العرف، بل معناه اللغوي والعرف السلفي، لأن الأصل في تفسير القرآن وشرح الحديث بعد المرفوع، هو اللغة العربية، فلا يفسران ولا يشرحان إلا بها، ولأن هذا الفقه المصطلح عليه لم يكن في ذلك الزمان الفاضل، بل كان فقه السلف، الاحتجاج بالآية أو الحديث الشريف، في كل واقع وحادث.

ولم يكونوا يجتهدون إلا عند عدم وجود الدليل وفقد البرهان، من السنّة والقرآن. وأما مع وجوده فيهما، فلا.

ويدل لما قلنا، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وإنما أنا قاسم والله معطي» أي فعلى هذه القسمة فقط، ومعطي الفقه والفهم في الدين هو الله سبحانه حقيقة.

بيان ان التمسك بآراء المتأخرين من الفقهاء ضلال وخروج عن صراط الله المستقيم

ولا شك أن ما قسمه صلى الله عليه وآله وسلم فينا، هو هذا القرآن، وهذه السنّة، دون ما جمعه أهل الرأي من الفتاوى الضخيمة؛ والطوامير الفروعية التي لا مستند لأكثر ما فيها من الحلال والحرام والجائز وغير الجائز.

وقد ابتلى بهذه البلية كثير من متأخري المقلدة للمذاهب الأربعة المشهورة.

فأبرزوا من التفريعات والتخريجات، ما لا تظله السماء؛ ولا تقله الأرض.

ومنذ حدثت هذه البدع، رفعت من السنّة غالبها، وجلست المنكرات مجالس المعروفات، وعكست القضية في أمور الديانات، حتى إن الجاهل من هؤلاء يزعم أن كل مسألة في كل كتاب فقهي من المذهب الحنفي، والشافعي مثلاً، هي في أم الكتاب.

ويتحرج عن العمل بما ثبت من القرآن والحديث صراحة ونصاً، وظاهراً، ولا يتحرج عن العمل بما قاله إمامه، بل قال مقلد إمامه في كتاب من كتبه: «وهذا من أشراط الساعة».

ومنهم من يؤول الحديث إلى مؤدي المذهب، ولا يصرف المذهب إلى مدلول الحديث.

فاليوم يعرض الكتاب والسنّة على مجتهدات الأئمة والفضلاء، فإن وافقاها فهما صالحان، فإن لم يوافقاها، فالترجيح للاجتهاد والرأي عليهما. ﴿تَكَادُ السَّمٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ ـ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [مريم: ٩٠، والشعراء: ٢٢٧] «متفق عليه».

وفي حديث ابن عمرو يرفعه «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم، اتخذ الناس رءوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا» متفق عليه.

وقد رأينا وسمعنا من هذا الباب، ما لم يكن بحساب: قبض العلم، ومات العلماء منذ زمن طويل، وقام مقامه ومقامهم الفضل والفضلاء، الذين لا مساس لهم بعلم الكتاب والسنّة. مبلغهم من العلم، الافتاء بما في كتب الرأي وفقه أهل الأهواء أو الاجتهاد من تلقاء النفس، زعماً منهم أن هذا تجديد للدين، وفضيلة على جماعة المقلدين، وكل يعمل على شاكلته، ولكل امرىء ما نوى.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الناس لكم تبع» الخطاب الصحابة الحاضرين، أو لكل من يصلح له من العلماء العاملين بالكتاب والسنّة،المتمسكين بهما «وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض» عربها وعجمها، وأكثر الصحابة من العرب، وأكثر التابعين من العجم «يتفقهون في الدين» أي حال كونهم طالبين الفهم في الدين والعلم به.

كما قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]. «فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً» أي افعلوا بهم الخير وأحسنوا إليهم، وعلموهم علم الدين الذي جاءوا إليكم لطلبه، وكسبه، وتعلمه، وتحصيله» رواه الترمذي.

الحديث فيه الترغيب في طلب العلم باختيار السفر من قطر إلى قطر، ومن أفق إلى أفق، وحث للمعلمين على قبول هذه الوصية في حقهم، وأن النفر كفائي لا فرض عين على كل واحد منهم، وأن الفقه هو هذا الحديث الشريف يرحلون لطلبه من كل فج عميق.

وقد وقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم في سالف هذه الأمة كثيراً وبعدها، وإن كان على القلة، ولله الحمد.

حث الشارع على تقبل الحكمة من أي شخص صدرت والإعراض عن قبولها ضرب من الكبر

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «الكلمة الحكمة ضالة الحكيم، فحيث وجدها فهو أحق بها» رواه الترمذي، وابن ماجه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وإبراهيم بن الفضل الراوي يضعف في الحديث.

وفي لفظ «ضالة المؤمن»مكان ضالة الحكيم.

وعلى كل تقدير، فالمراد بالكلمة الحكمة: علم السنّة المطهرة، لقوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١].

وقد فسر جمع جمٌّ من أهل العلم لفظ «الحكمة» في هذه الآية بالحديث وفي الكتاب العزيز: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩] وتقدم أن الخير يراد به العلم في مثل هذا الموضع، ففيه حث على وجدان علم الحديث من حيث يوجد، في الشام،

أو في اليمن، أو في ملك آخر مما فيه أهل المعرفة بهذا العلم الشريف، وأصحاب العلم بالحديث المنيف، والله يؤتي الحكمة من يشاء.

قال في «الترجمة»: إن الحكيم يسمع كلام الدين من كل موضع، ويقبله ويعمل به، ولا ينظر إلى أن القائل به فقير حقير.

قال بعض الأكابر: إن سمع أحد قولاً حقاً من أبي يزيد البسامي ثم يسمعه من أمته فلا يقبل، كان متكبراً.

مرد بايدكه بندبر گيرد ورنوشت ست بندبرديوار

وجوب مخاطبة الناس بما يفهمون ومراعاة حال السائل في الجواب

قال: وهذا الحكم كما يختلف باختلاف أشخاص المتعلمين والطلبة أيضاً، يختلف باختلاف أنواع العلم.

فأحكام الشريعة المتعلقة بالمعاملات الظاهرة، ينبغي أن تبذل عموماً لجميع الناس.

والحقائق والدقائق لا يضعها بينهم، وكذا حال ذكر اختلاف العلماء في المسائل والمذاهب مع العوام، لا سيما في زماننا هذا، الذي يطلبون الحيلة في الإنكار عليه، والتردد فيه، وكذا يراعي حال السائل في الجواب.

قيل لجنيد رضي الله عنه: يأتي إليك رجلان ويسألانك عن مسألة واحدة وأنت تجيب كل واحد منهما بجواب آخر، مع أنه ينبغي أن يكون الجواب على المسألة واحداً، فما ذلك؟.

قال: الجواب على قدر السائل، كلموا الناس على قدرعقولهم .انتهى ما في الترجمة.

بيان فضيلة المحدثين وحكم رواية الحديث بالمعنى

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «نضّر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها» أي بلغها الناس، كما كان سمعها بعينها مع الأمانة والصدق والضبط «فرب حامل فقه» أي علم «غير فقيه» أي لا يفهمه حق الفهم «ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، فيجب أن يبلغ الحديث بعينه حتى يفهمه الذي بلغ إليه.

قال في «الترجمة»: الحديث يدل على نقل الحديث بلفظه وفي النقل بالمعنى خلاف للعلماء، والمختار جوازه من عارف بموارد كلماته وخواص تراكيب عباراته وحاذق بمعرفة مقتضيات المقام والأسرار والنكات والإشارات.

ومع ذلك، النقل باللفظ أولى وأحوط، كما يشير إلى هذا قوله: «نضر الله» ولا كلام في وقوع النقل بالمعنى، لأنا نرى كتب الأحاديث من الكتب الستة وغيرها أنها اتفقت على حديث واحد، وألفاظه مختلفة. انتهى.

«رواه الشافعي، والبيهقي في المدخل، ورواه أحمد، والترمذي، وأبو داود وابن ماجه، والدارمي عن زيد بن ثابت».

الحديث دليل على فضل أئمة الحديث وفرسان ميدانه، على آحاد الرواة له، وأنهم أعرف منهم بمعناه وفهم مبناه وليس فيه أن حامليه كلهم غير فقير أو المحمول إليهم كلهم فقهاء.

والمراد بالفقه هنا، هو الفهم والتدبر في معاني كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ويدل له حديث آخر عنه رضي الله عنه مرفوعاً «نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ، أوعى له من سامع» رواه الترمذي، وابن ماجه، ورواه الدارمي عن أبي الدرداء.

قال في «الترجمة»: قالوا: لو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدة إلا رجاء بركة هذا الدعاء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان كافياً في الدنيا والآخرة. اللهم ارزقنا.

قال: ومآل معنى هذا الحديث، مضمون الحديث السابق مع قليل التفاوت في بعض الألفاظ، انتهى.

أقول: الحديث يدل على فضل الرواة وفضل المروي لهم، وهم أهل الحديث النبوي، وأصحاب الخبر المصطفوي. وكم من فضائل لهذا القوم ذكرها جماعة من أولى العلم.

منها ما هو مذكور في «الحطة بذكر الصحاح الستة» ومنها ما هو مرقوم في «سلسلة المسجد من ذكر مشائخ السند».

ولا أفضل ـ في الواقع ونفس الأمر وفي الحقيقة ـ ممن فضله الله أو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على غيره.

وقد قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] هي إسناد الحديث.

وقد ذكر الله في كتابه في مواضع «الحكمة» والمراد بها السنة، فثبت فضل هذا العلم الشريف وفضل أهله على غيره وغيرهم من الكتاب والسنّة، وكفي بذلك شرفاً.

ذم التقليد والمقلدين

وذم الله سبحانه في كتابه التقليد والمقلدين في مواضع عديدة. فتقرر أن علومهم المبنية على الآراء المؤسسة على الحيل والأهواء ليس مما يستحق التبليغ والتدوين..

وما أحقها بأن تمحى من بطون الدفاتر بالإحراق والإغراق، ويعفى أثرها من صفحات الآفاق!!.

والحديث يحث على سماع الحديث وروايته وتبليغه إلى الأمة، لكن مع الاجتناب عن الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم.

وكما في حديث ابن عباس مرفوعاً: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم. فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه الترمذي.

ورواه ابن ماجه، عن ابن مسعود وجابر، ولم يذكر «اتقوا» الحديث وقد سبق الكلام على مثله وهذا في باب رواية الحديث.

تحذير الشارع عن القول في القرآن بالرأي

وأما الكتاب فعنه رضي الله عنه يرفعه: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه الترمذي. وفي رواية عنده «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ» الخ.

قال في «الترجمة» أي من قال فيه بعقله وقياسه الذي لا مستند له من النقل، فحكمه مما ذكر.

وفي حديث جندب البجلي مرفوعاً «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» رواه الترمذي وأبو داود.

قال في «الترجمة»: يعني وإن كان في الواقع حقاً وصواباً، ولكن من حيث إنه أخطأ في القصد والطريق، فهو في حكم الخطأ وهذا على عكس حال المجتهد، فإنه وإن أخطأ، فهو على الصواب، أي يؤجر بأجر واحد ويناله على خطئه.

قال: والمجمل أن التفسير ما جزم فيه أنه المراد للحق، وهذا لا يتأتى إلا بنقل من الأئمة أهل التفسير، واصلٍ إلى حضرة الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يجوز إلا إذا كان كذلك.

والتأويل ما يقول فيه على طريق الاحتمال: يمكن أن يكون المراد كذا وكذا، وهذا لا يجوز إلا بشرط موافقته بالقواعد العربية وقوانين الشرع الشريف. انتهى.

وعن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المراء» بكسر الميم ممدود «في القرآن كفر» أي كاد أن يجر إلى الكفر.

وقال بعضهم: المراد بالمراء هنا: الشك والتشكيك. وعلى هذا يكون المراد حقيقة الكفر «رواه أحمد وأبو داود».

والحديث حجة على الطائفة المتكلمين في الكتاب بالجدل والمكابرة في مسائل

الاعتقاد ومسائل الأحكام، وهم أئمة أهل الشك والتشكيك، خاضوا فيما لم يؤمروا بالخوض فيه، بل بالكلام عليه، فضلوا وأضلوا.

«وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوماً يتدارءون في القرآن» التدارؤ، التدافع، والتناقض، والجدال والنزاع فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض» أي بإيجاد التناقض بين الآيات، فقالوا: هذه الآية تخالف الآية الفلانية وتلك تخالف هذه. أو المراد خلط بعض الآيات ببعضها، وعدم التمييز بين محكمها ومتشابهها، ومجملها مبينها، وناسخها ومنسوخها.

قال في «الترجمة»: والمعنى الأول أنسب بقوله: «وإنما نزل الكتاب يصدق بعضه بعضاً» وقد ألف بعض أهل العلم كتاب تفسير القرآن بالقرآن وجمع منه آيات يصدق بعضها بعضاً في موضع واحد، تفسيراً لها، وتسهيلاً على المستدل بها، وتيسيراً للواعظ، إلى غير ذلك من الفوائد.

«فلا تكذبوا بعضه ببعض» بقولكم: هذه الآية تعارضها الآية الفلانية وتلك تعارض هذه مثلاً «فما علمتم منه فقولوا» أي ما بلغ إليه علمكم من فهمه ودركه وفقهه فبينوه وقولوه للناس؛ كآيات الأحكام والمحكمات البينات «وما جهلتم فكلوه إلى عالمه» أي ما لم يبلغ إليه علمكم، لكونه من المتشابهات والخفيات المشكلات، فكلوه إلى الله تعالى الذي هو عالمه، أو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقيل: إلى عالم الكتاب وتفسيره «رواه أحمد وابن ماجه».

أنزل القرآن على سبعة أحرف وله ظهر وبطن وبيان معناهما

وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً «أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن، ولكل حد مطلع» رواه في شرح السنّة.

وهذا يرشد إلى أن علم القرآن واسع جداً ومشكل جداً، وليس كل أحد أهلاً له حتى يقول فيه ما شاء، ويؤوله على ما شاء، ويفسره على ما شاء.

وفي معنى هذا الحديث كلام للعلماء يطول جداً؛ حاصله أن المراد بالأحرف السبعة لغة سبع قبائل، وهم قريش، وطيىء، وهوازن، وأهل اليمن، وثقيف، وهذيل، وبنو تميم. وبه قال أكثر أهل العلم.

والمراد بالظهر: ما يفهمه كل أحد من أهل اللسان، وبالبطن: ما يدركه خواص العلماء، من نكات المعاني والبيان.

وقيل: الظهر القراءة والتلاوة، والبطن التفهم والتدبر، أو المراد بالظهر اللفظ، وبالبطن

المعنى، وقيل قصص القرآن في الظاهر أخبار، وفي البطن اعتبار، وقيل: الظهر: الإيمان به باللسان مع تصديق الجنان، والبطن: العمل من الأركان.

ومعنى الحد الطرف والنهاية، أي لكل من الظهر والبطن حد ونهاية، ولكل نهاية وغاية له مطلع، بضم الميم وفتح الطاء المشددة، أي موضع مرتفع يصعدون عليه، فيطلعون من هناك إلى ما هو في الحضيض منه.

قال في «الترجمة»: فمطلع الظهر تعلم العربية والعلوم التي يتعلق بها ظاهر معنى القرآن الكريم كمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ وأمثالها.

ومطلع البطن الرياضة واتباع الظاهر والعمل بمقتضاه، وتزكية النفس وتصفية القلب، وتجلية الروح، وتخلية السر، التي يحصل الاطلاع بعد حصولها على بطون القرآن كما قيل:

جمال شابد قرآن نقاب أنگاه بكشايد

كه دار الملك إيمان رابيا بدخالي ازغوغا

وقال بعضهم: المراد بالحد، أحكام الشرع التي عينها وحددها، ولكل حكم موضع يتأتى الاطلاع منه عليه.

وأما حصول الاطلاع على جميع الحدود والأحكام والمواضع، فليس ذلك إلا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما العلماء فلهم في ذلك طبقات، ومنازل، ومقامات، بعضها فوق بعض. وقيل غير ذلك. وما ذكرناه أولى وأرجح. انتهى.

بيان من له حق القص والوعظ

ولهذا ورد في حديث عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً: «لا يقص إلا أمير أو مأمور، أو مختال». رواه أبو داود، ورواه الدارمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي رواية «أو مراء، أو مختال».

أصل القص، إعلام الأخبار وبيانها. والقصة مشتق منه. و «القاص» من يؤدي القصة على وجهها. والقص: الوعظ والنصح، وهو المراد هنا.

أي لا يعظ إلا والٍ مسلم، يخبر الناس بالأخبار الماضية ليعتبروا ويأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر.

وفيه أن القص من أوصاف الأمراء والولاة، وهم المستحقون به وبتبليغه إلى الخلق، فإن قصروا في ذلك فليقص من هو مأمور من جهته، مأذون، مجاز من الأمير لا من ليس بمأذون من جهة الحاكم والأمير.

وذلك لأن الأمير لا يؤذن[1] إلّا لمن يراه عالماً كاملاً وعاملاً صالحاً، أهلاً للنصيحة والوعظ، وهداية الناس إلى الحق والصواب.

والثالث: رجل متكبر معجب، يقص لطلب الرياسة واتباع الهوى، يرائي الناس ويسمعهم ويتصدر، كأحوال الوعاظ في زماننا هذا.

فإنه إذا قرأ طفل شيئاً من أوائل العلم، تصدر للتدريس وتصدى للوعظ من غير أن يأمره أمير أو رئيس، ومراده أن يشتهر في العوام ويأكل الطعام ويعد في العلماء الأعلام، وهو أجهل خلق الله بالقرآن وبالحديث.

وما مبلغه من العلم إلا كتب الرأي والقصص المكذوبة، والحكايات المختلفة، فَيضِل ويُضِّل، عصمنا الله من ذلك.

وروي «محتال» من الحيلة، وهو أصح وأولى عند بعضهم. والله أعلم.

قال في «الترجمة»: وفي الحديث زجر من القص والوعظ من غير إذن الإمام، لأن الإمام أعلم بمصالح الرعية ومهيمن عليهم.

فإن لم يقص بنفسه يقص بنفسه يجتهد في تحصيل امرىء من بين العلماء، متصف بالعلم والتقوى والديانة والصيانة، وترك الطمع وحسن العقيدة، بعيد عن الجهل والفسق والخيانة والبدعة.

قال: ومن هنا يستنبط أنه لا يجوز التصدر على سجادة المشيخة، للوعظ والإرشاد والهداية، من دون إذن له المشائخ والإجازة واستلافهم إياه، كما يفعل بعض المشيخة من أهل الجهل والهوى.

وقال بعض الشراح: إن ورود هذا الحديث في باب الخطبة، فإنها مفوضة إلى الإمامة، أو من يأمره الإمام بها نيابة عنه. انتهى.

وعلى كل حال، الحديث دليل على منع الجهل عن القص. والخطبة، تدخل فيه دخولاً أولياً، لأن وعظ السلف كان ـ غالباً ـ في الخطب، ولم يكن على هذه الطريقة المروجة اليوم بعينها، وهم كانوا أهل علم وتقوى.

وهؤلاء الوعاظ في زماننا، أكثرهم جهلة متصوفة، أو مبتدعة قصاص لا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً.

ومنهم من يرائي، والرياء شرك. ومنهم من هو مختال، أي يرى نفسه معظماً في خياله.

وكل هؤلاء ليسوا من الدين والإيمان في شيء:

---

(١) قوله: لا يؤذن: الصواب لا يأذن.

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أُنَاسٍ تَشَيَّخُوا قَبْلَ أَنْ يَشِيخُوا
إِخْشَوْشَنُوا وَاحْدَوْدَبُوا رِيَاءً فَاحْذَرْهُمْ إِنَّهُمْ فُخُوخُ

وهذا الجنس قد كثر في هذه الأمة، منذ أزمان، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أفتى بغير علم، كان إثمه على من أفتاه».

المراد بالعلم ـ كما مر مراراً ـ علم الكتاب والسنّة، أي من ليس له علم بهما واستفتاه أحد فأفتى بغير هذا العلم، كان إثم ذلك على المستفتي، لأن الباعث على هذه الفتوى وهذا على رواية «أفتى» بصيغة المعلوم، بمعنى «استفتى»، يعني أنه سأله عمداً مع وجود الأعلم منه.

وروي «أفتي» على صيغة المجهول، والمعنى، إثم هذه الفتوى على المفتي، لا على من استفتاه.

قال في «الترجمة»: وهذا المعنى أظهر. انتهى.

قلت: لا يخلو أحد منهما من الإثم، أما المستفتي فبسبب الاستفتاء من هذا الجاهل وترك الذي هو أعلم منه، والمفتي بسبب الإفتاء على جهل.

وهذه البلوى قد عمت في هذا الزمن، لأن أكثر الناس يستفتون المسائل ممن لا علم له بالكتاب والسنّة، والمفتون ـ أكثرهم ـ مقلدون، لا يعرفون من العلم والدين إلا جاءهم عن إمامهم. وهم غير عارفين بكونه حقاً أو باطلاً، فيفتون بالرأي دون الرواية، وبالفروع دون الأصول، فيضلون ويُضلّون «الحديث رواه أبو داود».

حال القضاة في العصور الأخيرة

وهكذا حال القضاة في هذا العصر فأكثرهم جهلة، لا يعرفون آية، ولا سنّة، ولا فريضة عادلة، يقضون في الخصومات والقضايا بما يشاءون من قوانين الطواغيت، ودساتير الجبت، لا بما قضى به الله في كتابه، وقضى به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه.

ولهذا ورد في حديث بريدة مرفوعاً: «إن القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة، فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم» أي عالماً به، متعمداً له «فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار، رواه أبو داود، وابن ماجه».

والمراد بالقاضي: الحاكم، وبالمفتي: العالم.

والحديثان يدلان على منع الفتوى والقضاء على جهل بالكتاب والسنّة، وفيهما من الوعيد ما لا يقادر قدره ولا يبلغ مداه.

ولكن تساهل الناس في الاستفتاء والإفتاء، والاستقضاء والقضاء، واتخذوا الجهال رؤساء فضلوا وأضلوا.

وقد جمع من جنس هذا الإفتاء والقضاء مسائل ورسائل، عليها تدور رحى ديانة العوام والخواص، نبذت دواوين الإسلام من كتب السنّة المطهرة.

حتى لو أن واحداً من ألف، أفتى على وفق آية محكمة، أو سنّة قائمة، أقاموا عليه القيامة، ونسبوه إلى جهل، ورأوا ما أفتى به منكراً، وما أفتى به طاغوتهم معروفاً: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

بيان ان الشارع نهى عن الأغلوطات

وعن معاوية رضي الله عنه قال: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الأغلوطات» جمع أغلوطة، بضم الهمزة وسكون الغين، وهي الكلام الذي يلقى به أحداً في الغلط ويقال لها أيضاً: المغالطات.

فإن كان قصداً لإظهار الفضيلة لنفسه، ونقص الغير وفضيحته وندمه، وباعثاً على تهيج الفتن والشرور موجباً للعداوة والإيذاء فهو حرام.

وإن كان على طريق الجزاء والمكافأة، فهو جائز عند البعض لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، كما فعل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى مع أبي يوسف في مجلس الهارون. والله أعلم. كذا في الترجمة.

وبالجملة، فكل كلام ومسألة يصدق عليها أنه أغلوطة أو مغالطة فالحديث يشملها.

وفي الفقه والفلسفة من هذا الباب شيء كثير، بل عندي أن علوم الأوائل كلها أغلوطات ومغالطات، منهي عنها في دين الإسلام.

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد غضب على عمر لأجل النظر في التوراة التي هي كتاب الله المنزل على نبيه المرسل موسى عليه السلام، وقال: «لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي» فما ظنك بكتب جاءت عن فلاطن وأرطاليس، وجالينوس ونحوهم من كفار يونان، وأدخلها المسلمون في الدين، ومزجوها في الأصول والفروع، من زمن هارون الرشيد الخليفة العباسي إلى أن آل الأمر الآن إلى أن من لا يعرف هذه الأغلوطات، ولا يتقيد بتلك المغالطات، فهو ليس بعالم عندهم، وإن كان بلغ في علم الدين من القرآن والحديث مبلغاً عظيماً، وصار إماماً من أئمة الإسلام، وشيخاً كبيراً من شيوخ الإيمان؟!!.

ينابيع البدع والخرافات والضلالات

وغالب البدع والضلالات التي حدثت في الإسلام، قديماً وحديثاً، فسببها هذا المزج والخلط.

ولو بقي الدين على صرافته، والإسلام على محوضته، كما كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لما كان لهذه البدع والمحدثات، مدخل في فساد الملة وأهلها.

ولكن جاء البرد والجبـات فأصيب الإسـلام وأهله بهذه الفنـون العقلية والكمـالات الفلسفية، التي هي ـ في الحقيقة ـ نقص وجهل بحت، مصيبة لا يساويها مصيبة، وابتلى برزية لا يرجى الإياب منها لأحد إلا من رحمه الله وحفظه وصانه بمنه وكرمه، وكانت سهامها فيه مصيبة ولم ينج منها إلا شرذمة من أهل السنة: **﴿ثلة من الأولين وقليل من الآخرين ـ وقليل ما هم ـ وقليل من عبادي الشكور﴾** [الواقعة: ١٣ و ١٤ وسبأ: ١٣].

وقد خدع علم هؤلاء الكفار آخر هذه الأمة كما خدع أولها من بعد القرون المشهود لها بالخير.

وأنت خبير بأن الشيء لا يكون شيئاً حقيقة، إلا إذا كان باقياً على حالته الحقيقيـة، لا يشوبه غيره.

فإذا شابه غيره، فقد خرج عنه ودخل في ذلك الغير.

ولا يصح أن يقال له: إنه على حاله، كالماء إذا مزجته بالورد يسمى ماء الورد، لا الماء المطلق.

فالإسلام إنما يسمى إسلاماً إذا كان على صرافته التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والإيمان إنما يسمى إيماناً إذا بقي على محوضته التي وردت السنة بتعريفه.

وكذلك الإحسان، لا يكون إحساناً إلا إذا صدق عليه ما ورد فيه من الحديث الصحيح الذي يقال له حديث جبريل.

وكل شيء زاد عليه فقد نقص به الإسلام وسقط به قوله تعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾** [المائدة: ٣].

فإن الشيء المكمل لا يحتاج إلىٰ الزيادة فيه، فإن زيد فيه، فهو ـ في الحقيقة ـ نقص له، ويلزم منه الكذب في قوله تعالى، حاشاه عن ذلك.

وقد كفي هذا القرآن الصرف، والحديث المحض، أهل الصدر الأول فما ندري كيف لا يكفيان لآخر هذه الأمة، ومن لم يسعه ما وسعهم، فلا وسع الله عليه، ولا بارك له فيه.

وهذا التقرير إن كان يثقل على أهل هذا الزمان من العامة والأعيان، فنحن مأمورون بالقول به، طلباً لرضاء الرحمن، وإيضاحاً للحق بواضح البيان.

فإن كنت ممن بقي فيهم بقية من الحياء، الذي هو شعبة من الإيمان، فأنت تقبله إن شاء الله تعالى.

وإن كنت ممن لهم عدول عن الحق، وفضول من العلم الـذي هو ـ في الحقيقـة ـ جهل، فإنك تنكره باللسان، بل بالجنان، وإنما المهدي من هداه الله، وبه التوفيق، وهـو المستعان.

ابتداء ذهاب العلم واختلاسه

وفي حديث أبي الدرداء قال: «كنا معَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشخص ببصره إلى السماء» أي كأنه ينتظر الوحي، فجاء الوحي باقتراب أجله، وقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: «هذا أوان أن يختلس فيه العلم من الناس، حتى لا يقدروا منه على شيء. رواه الترمذي» وهذا يدل على ذهاب العلم من الناس، وأن ابتداء ذلك من وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وانقطاع الوحي، وقد كان كما أخبر.

فهذا الحديث علم من أعلام النبوة، والناس لم يقدروا بعده صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من العلم والوحي.

والـذي قدروا عليـه، هو هـذا الجهل الـذي أتى من الفلاسفـة الطغـام، والملاحـدة اللئـام، وذلك ليس من علم الدين في ورد لا صَدَر، وليس عليه أثارة من علم، وإن ظنوه علماً، أو سموه فضلاً:

فَمَـا الْـعِـلْـمُ إلاَّ فِـي كِـتَـابٍ وَسُـنَّـةٍ   وَمَـا الْـجَهْـلُ إلاَّ فِـي كَـلَامٍ وَمَـنْـطَقٍ

وعن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

قال في «الترجمة»: يعني علم الكتاب والسنّة، يحمله من كل جماعة آتية بعد السلف، أهل العدل منهم، الراوون له «ينفون عنه تحريف الغالين» أي تغيير المتجاوزين عن الحد في أمر الدين.

والتحريف: تبديل الحق بالباطل بتغير في اللفظ، أو في المعنى. كذا في الترجمة.

«وانتحال المبطلين» أي يدفعون كذب أهل الباطل.

والانتحال: أن يدعي شيئاً لنفسه كذباً من الشعر، أو القول، وهو لغيره. وهنا كناية عن الكذب، كذا في الترجمة.

«وتـأويل الجـاهلين» أي يذبـون تأويلهم الـذي أولـوه من غير علم وفهم لـلآيـات والأحاديث، وصرفوه عن ظاهره «رواه البيهقي في كتاب المدخل مرسلاً من حديث بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة».

تعديل أهل الحديث

والحديث دليل واضح على تعديل أهل الحديث على لسان رسول الأمة، وبنى الرحمة

صلى الله عليه وآله وسلم. وهذه فضيلة وشرافة لا يساويها شيء من الفضائل. ولكن هذا الفضل مشروط بالأوصاف المذكورة في هذا الحديث.

وقد وجدت هذه الصفات في عصابة الحديث، وجماعة المحدثين، قديماً وحديثاً، ولله الحمد.

وما أجمع هذا الحديث لأوصاف أهله واختصاصهم بها!! فإن تلك الصفات لا توجد ـ على وجه الكمال ـ إلا في أهل السنّة المطهرة.

ويدخل في هذا الحديث، كل من هو عالم به، وبالكتاب، وفيه هذه الأوصاف.

وكذا كل من يصدق عليه أنه غالٍ، أو مبطل، أو جاهل فهو داخل في هؤلاء المنفيين.

بيان الفرق التي غالت في الدين

فمن الغالين الطائفة القائلة بوحدة الوجود مستدلة ـ بزعمها ـ ببعض القرآن والحديث.

فهذا الاستدلال منهم بالكتاب والسنّة، تحريف لهما، لأنهما قاضيان على كفر من قال بهذه المقالة، دلالة من النص، وإشارة منها.

ومنهم الطائفة الرافضة، المدعية لحب أهل البيت، وهم عن حبهم بمعزلة، وفتنتهم أشد الفتن الباقية في الإسلام.

ومنهم الخوارج الغالون في كتاب الله، النافون للحديث والاحتجاج به.

ومنهم المعتزلة، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، ومن في معناهم من شعبهم ومن غيرهم.

بيان من انتحل الباطل في الدين

وأما المبطلون فهم فلاسفة الإسلام وحكماء هـذه الملة، الذين انتحلوا أديـان أهل اليونان، ومسائلهم، ومقالاتهم، في كتبهم القديمة والجديدة، وتكلموا على بنائها في الأحكام الشرعية، وأسسوا قواعد عقلية، وافتخروا بهذا الانتحال وباهوا بذلك القيل والقال، وهم ـ في الحقيقة ـ أعداء الإسلام، ومبطلو دين خير الأنام. وعلمهم هـذا انتحال لـدين اليونان، وإبطال للملة المحمدية.

ومن جملة هؤلاء، كان «ابن سينا» وأضرابه، وبعض الرافضة، كالنصير الطوسي وغيرهما.

الجاهلون في الدين هؤلاء المقلدون للمذاهب

وأما الجاهلون فمنهم مقلدة المذاهب، جهلوا كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، واتخذوا مقالات الأئمة الكرام ديانة لهم، ومنهاجاً ينهجون إليه وشرعة يسلكونها.

إذا وقفوا على آية محكمة، أو سنّة قائمة، أو فريضة عادلة تخالف مذهبهم، صاروا يؤولونها على غير تأويلها، ويصرفونها عن ظاهرها إلى ما تقرر عندهم من المذاهب والمشارب، وطفقوا يطعنون على من عمل بفحواها الظاهر، ومبناها الباهر، كان الدين ـ عندهم ـ هو ما جاء عن آبائهم وأسلافهم، دون ما جاء عن الله في كتابه، أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنّته.

مع أن كتاب الله العزيز سابق على وجود إمامهم ومقالاته، وسنّه رسوله المطهرة سباقة على هذه المجتهدات والآراء المحدثات، وهذا واضح بحمد الله تعالى لا يشك فيه إلا جاحد، يرى الشمس مظلمة، والليلة نيرة.

زمان تدوين الحديث وسبب اجتهاد الأئمة

بيان ذلك أن زمان تدوين الحديث في الأمهات الست كان قريباً من زمان الأئمة الأربعة المجتهدين رضي الله عنهم.

وإنما ألجأ للمجتهدين إلى الاجتهاد وعدم تدوين السنّة في ذلك الوقت. ومع ذلك اجتهادهم قليل بالنسبة إلى ما نسب إليهم من المذاهب في الأحكام.

هذا الإمام الأعظم «أبو حنيفة» الكوفي رضي الله عنه، ليس له كتاب في الفقه، إلا ما يقال إن «الفقه الأكبر» منه، وهو في العقائد، لا في الفروع وإلا «مسنده» وهو في الحديث، لا في الفقه، مع أنه ليس من جمعه، وفيه ما فيه.

وهذا الإمام «مالك» عالم المدينة رضي الله عنه، له كتاب «الموطأ» وهي في الحديث لا في الفقه المصطلح عليه اليوم.

وكتابه هذا كتاب قديم مبارك، صحيح غاية الصحة، عالٍ في السند نهاية العلو، وأخباره وآثاره مضمونة في الصحيح وغيره.

وقد وصى مسند الوقت الشيخ «أحمد» المحدث الدهلوي في بعض مؤلفاته بالعمل به في هذه الدورة الأخيرة، وقال: إن رضاء الحق أن يعمل به، ويترك ما دونه من التفريعات والتخريجات.

وهذا الإمام «محمد بن إدريس الشافعي» رضي الله عنه ليس له كتاب مستقل في علم الفروع. وكتابه «الأم» ورسالته في أصول الفقه.

وكان رضي الله عنه لا يجتهد إذا وجد الحديث. وكان يقول: للإمام «أحمد»: أنت أجمع للحديث منا فإذا وجدت كلاماً لي ورد الحديث بخلافه، فأخبرني أذهب إليه.

وظهر في متبعيه مجتهدون كثيرون في كل عصر وقطر إلى الآن.

ومذهبه أقرب المذاهب بمفاهيم الحديث والقرآن.

وهذا إمام أهل السنّة بالإجماع، من مخالف وموالف «أحمد بن حنبل رضي الله عنه» لم يكتب حرفاً واحداً في الفتاوى والفروع، وإن جمع من فتاواه نحو من ثلاثين مجلداً.

وكان فتواه، الحديث والقرآن فقط، وكان شديد الاتباع، رأس المحدثين ونبراس المتقين، ولولاه لم تبق السنّة وأهله في الدنيا وحوادثه مشهورة، مذكورة في كتب الطبقات وتراجمه.

نعم له مسند كبير يقال: إن فيه أربعين ألف حديث. فهو كتاب من كتب السنّة.

والكلام هنا في تدوين الرأي على خلاف الحديث.

وقد ظهر في أتباعه من لا نظير لهم في الأمة، علماً، وعقلاً وزهداً وتقوى، وطاعة. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

قال في «الترجمة»: ومن أقوى الحجج، وأسنى البراهين على علو مقام هذا الإمام الأجل الأكرم، ورفعة مكانه، وقوة مذهبه واجتهاده، أن شيخ، الشيوخ، قدوة الأولياء، وقطب الأقطاب، وفرد الأحباب «الشيخ محيي الدين عبد القادر الجيلاني» رضي الله عنه وأرضاه، حامل لمذهبه، تابع لأقواله.

قال في «بهجة الأسرار» في مناقبه: وكان يفتي على مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل.

ومن هنا يظهر أنه كان له اجتهاد، ويوافق أحد المذهبين والمشهور المقرر أنه كان على المذهب الحنبلي. وثبت ذكره، ووقع اسمه في الحنابلة. والله أعلم. انتهى.

وأقول: لو ثبت كونه ـ رحمه الله تعالى ـ مجتهداً ـ ولعل الأمر كذلك ـ فموافقة اجتهاده بالمذهبين المذكورين اللذين مبناهما على اتباع الحديث والكتاب من محاسن الاتفاق، وعدم موافقته بمذهبه الحنفية والمالكية في غالب الأحوال من غرائب الآفاق.

ولعل من هنا قال من قال من أهل السلوك: إنه لم يكن في أهل الرأي ولي الله، ولم يتفق ذلك فيهم. والله أعلم.

ما ينبغي ان يكون عليه موقف المؤمن من الائمة المجتهدين وبيان سمو أحوالهم

وعلى كل حال، فاعتقادنا في الأئمة الأربعة المجتهدين وغيرهم، من مجتهدي هذه الأمة ومجدديها إلى يومنا هذا الذين اتفق أهل العلم على علمهم وفضلهم وتقواهم وخشيتهم لله، وزهدهم وإخلاصهم في الدين وتركهم للبدع والمحدثات، أنهم أكرم هذه الأمة، وسلف متأخري الأئمة، وخلاصة الإسلام، وقدوة الدين وأفضل العباد ـ إن شاء الله ـ عند رب العالمين.

وكانوا على الهدى المستقيم، من اتباع السنّة والكتاب، وترك المحدثات والبدعات.

نهوا أهل زمانهم، ومن كان استفاد منهم، عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وأرشدوهم إلى الاعتصام بالآية والحديث، كما هو مأثور عن أولئك الكرام في كتب مقلديهم، فضلاً عن غيرهم.

وهذا هو شأن أئمة الإسلام، في كل زمان.

ومن تخيل أنهم كانوا على سيرة المقلدة اليوم، أو زعم أنهم أوجبوا، أو استحبوا التقليد للقوم، فهو جاهل عن علو مكانتهم في الدين، غير عارف بسمو كعبهم في إيثار الحق الأبلج على الباطل اللجلج على اليقين.

وكذلك من تفوه في شأنهم بحرف يزدريهم، وأتى بكلام لا يليق بفضلهم فهو عن الإسلام بمكان بعيد، وعن الإنصاف على مرحلة شاسعة، يصدق عليه حديثه صلى الله عليه وآله وسلم: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» ولولا هؤلاء أولياء الله، فليس لله وليٌّ أبداً: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩].

مغالطة المقلدين للمتبعين للكتاب والسنة واتهامهم باحتقار الأئمة المجتهدين

ولكن ها هنا مغالطة وقعت لأكثر الناس، وهي من يرد قول بعضهم، الذي يراه مخالفاً لنص القرآن، أو دليل السنّة، ولا يجد له برهاناً من الله ولا من رسوله ولا سلطاناً فيزعم من يقف عليه أو يسمعه، أن هذا الراد يبغض ذلك البعض لأنه رجح القرآن والحديث على قوله، ولم يقلده، ولم يقدم حكمه على ما فيهما.

وهذا الظن إثم من الظان، لا شك فيه ولا شبهة، لأن المجتهد يخطىء ويصيب، هذه مسألة متفق عليها بين أهل السنّة وأهل المذاهب الأربعة.

وأي مجتهد في الدنيا لم يخطىء، سواء كان من السلف، أو من الخلف، وسواء كان من الصحابة، أو من التابعين، أو من تبعهم.

وليس في ترك الخطأ، وإيثار الصواب شين عليهم، بل هذا عين تقليدهم واتباعهم في قولهم الناهي عن التقليد.

فإن زعم أحد أنه لا خطأ لهم أصلاً، وكل ما قالوه هو الصواب نفسه وعينه وإن خالفه ظاهر الكتاب والسنّة، فهذا من أبطل الباطلات، لأنه لا عصمة لأحد سوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذه طائفة الشيعة لهم هذا الاعتقاد بعينه، في أئمتهم أهل البيت.

فما الفرق بين الأئمة وإمام الأئمة؟ وما الفائدة في كون القرآن باقياً إلى آخر الدهر وكذلك السنّة، إذا لم تبق إليهما حاجة بعد هذه المجتهدات والآراء والأهواء والقيل والقال؟.

بالله عليك، قل لي: هل المقصود من هذا التنزيل، وهذه السنّة أن يقبلهما الرجال ويضعوهما على الرأس والعين، ولا يفهمونهما، ولا يدرسونهما، ولا يعملون بشيء منهما، ولا يذرون ما خالفهما، كائناً ما كان، أم المقصود منهما أن يتمسك بهما العباد، في كل منشط ومكره، وعسر ويسر، وحلال وحرام، ومحظور ومباح، ولا يتجاوزون عنهما في كل نقير وقطمير، ولا يقبلون ما خالفهما، سواء جاء عن أحد من آحاد الأمة، أو من إمام من الأئمة؟.

فإن العامة، والخاصة كلهم متعبدون بما جاء من عند الله، وعند رسوله، سواسية في ذلك، صغارهم وكبارهم، ليس أحد من هؤلاء مخصوصاً بشيء ليس لغيره.

فإن كنت آدمياً فاهماً نطقت بالحق، وإن كنت حيواناً أخرس سكت على الباطل.

وانظر أيها السني في حديث الباب هذا، وتأمل في ألفاظه الشريفة، ماذا مؤدي لفظ التحريف، والانتحال والتأويل.

وأي معنى للفظ «الغالين» و«المبطلين» و«الجاهلين»؟ ومن مصداق هذه المباني والمعاني، لولا يكون مصداقها هؤلاء الذين أشير إليهم من الفرق الباطلة، الضالة المضلة، الحادثة المبتدعة في دين الإسلام الحق، وشريعة الإيمان الصادقة.

والكلام على هذا الحديث يطول جداً، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ لقوم يعلمون.

فضيلة طلب العلم

وعن الحسن مرسلاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من جاءه الموت وهو يطلب العلم» أي علم الكتاب والسنّة «ليحيي به الإسلام» ويقوي به الدين الحق الذي جاء به الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا ليحصل المال والجاه، ولذات الدنيا والشهوات النفسانية «فبينه وبين النبيين درجة واحدة في الجنة».

قال في «الترجمة»: هذه مبالغة في قربة من حضرة الأنبياء عليهم السلام ولهذا أكد الدرجة بلفظ الواحدة «رواه الدارمي».

وقد عمل السلف من أهل الأثر بهذا الحديث حق العمل فماتوا وهم على طلب علم الحديث ودرسه، وتعليمه وسماعه، مرة بعد أخرى، وكرة بعد أولى.

يشهد لذلك كتب الطبقات وتراجمهم.

ذكر «علي القاري» أن الغزالي مات والبخاري على صدره. انتهى.

وذلك أنه امتنع في آخر عمره عن الاشتغال بعلم الكلام، وأقبل على علم الحديث.

ولا غرو أن منح الله المحدثين هذه المرتبة العليـا لأن هذا العلم، ميـراث الأنبياء، والعلماء وراثهم.

وعنه رضي عنه ـ مرسلاً ـ قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجلين كانا في بني إسرائيل، أحدهما كان عالماً يصلي المكتوبة، ثم يجلس يعلم الناس الخير، والآخر يصوم النهار ويقوم الليل، أيهما أفضل؟.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضل هذا العالم الذي يصلي المكتـوبة، ثم يجلس فيعلم الناس الخير على العابد الذي يصوم النهار ويقوم الليل، كفضلي على أدناكم» رواه الدارمي.

وفي حديث علي عليه السلام يرفعه: «الـرجل الفقيه في الدين، إن احتيج إليه نفع، وإن استغنى عنه أغنى نفسه» رواه رزين.

قال في «الترجمة»: حاصل المعنى، أن اللائق بحال العالم، أن لا يحوج إلى الخلق ولا يميل إلى مصاحبتهم، ولا يطمع في منافعهم، ولا يترك إفادة العلم.

فإن احتاج الناس إليه، واضطروا إليه، لعدم وجود عالم آخر مفيد، يدخل فيهم، بحكم الضرورة، وينفع الناس، ويفيدهم.

وإن لم يحتاجوا إليه ولم يستفيدوا منه، يستغني عنهم ويشتغل بعبادة المولى وخدمة العلم ومطالعة الكتب الدينية والتصنيف ونشر العلم. انتهى.

وفي حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً: «من طلب العلم فأدركه كان له كِفْلَانِ من الأجر، فإن لم يدركه كان له كِفْلٌ من الأجر» رواه الدارمي.

قال في «الترجمة»: وعلى كل تقدير، ينبغي أن يكون في طلب العلم، فإن حصل، فنور على نور،وإلا فالموت في طلبه هو السعادة.

تعلم العلم وتعليمه أفضل من الانقطاع للعبادة

وفي حديث عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مر بمجلسين في مسجد، فقال: كلاهما على الخير، وأحدهما أفضل من صاحبه».

«أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم».

«وأما هؤلاء فيتعلمون الفقه، أو العلم، ويعلمون الجاهل، فهم أفضـل وإنما بعثت معلماً فجلس فيهم» رواه الدارمي. أي جلس في قوم كانوا في مذاكرة العلم.

قال في «الترجمة»: وأي فضيلة أعلى وأزيد من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معهم، وعد نفسه الشريفة منهم؟!!:

گــدا يــانــرا ازينمعنى خبــر نيت گـه سلطان جهان بـايـاست امـروز

وفي حديث أنس بن مالك يرفعه: «هل تدرون من أجود جوداً؟ قالوا: الله ورسولـه أعلم، قال: الله أجود جوداً، ثم أنا أجود بني آدم، وأجوده من بعدي رجل علم علماً فنشره، يأتي يوم القيامة أميراً وحده، أو قال أمة وحده» رواه البيهقي في شعب الإيمان.

وفيه من فضيلة العالم النافع، والعلم النافع ونشره في الناس، ما لا يقادر قدره. اللهم ارزقنا.

ولولا فيه إلا أن العالم وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدرجة الثالثة من الجود وأشركه في ذلك معه ومع الله سبحانه، لكان كافياً وافياً شافياً.

قال في «الترجمة»: يعني نشر العلم بالتعليم والتصنيف، بالكتابة أيضاً. انتهى.

وقد ألف أهل الآثار في السنن، وكتبوا من الأحاديث ما لا يأتي عليه الحصر، وبقوا في ذلك إلى آخر أعمارهم على كل وجه، فكانوا أجود الناس جميعاً في الجود والكرم الفياض.

ذم علماء السوء

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أناساً من أمتي سيتفقهون في الدين ويقرءون القرآن، يقولون نـأتي الأمراء فنصيب من دنيـاهم، ونعتزلهم بديننا، ولا يكون ذلك كما لا يجتبى من القتاد إلا الشوك قال محمد بن الصباح: كأنه يعني الخطايا» رواه ابن ماجه.

فيه ذم العلماء طالبي الدنيا، ملازمي الأمراء لأنهم جعلوا العلم وسيلة إلى اكتسابها. وهذا الجنس كثير في الناس الفضلاء اليوم.

وقيل: ذلك منذ زمن كثير، وأكثرهم الفقهاء والقراء.

وأما أهل الحديث فلا تجد واحداً من ألفهم ابتلى بهذا، بل كان غالبهم مجتنبين عن صحبة الأمراء، محترزين عن مجالسهم، قانعين على المقسوم، مقتصرين على العلم، رواية ودراية، وعلى العمل صواباً وإخلاصاً.

ومن أنكر ذلك فعليه بكتب التواريخ والسير وبالموازنـة بين الفريقين في وجـود هذا الاختلاط وعدمه، وكثرتهم والقلة.

ويدل لهذا الحديث، ما روي عن سفيان، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قـال لكعب: من أرباب العلم؟ قال: الذين يعملون بما يعملون قال: فما أخرج العلم عن قلوب العلماء؟ قال: الطمع» رواه الدارمي.

قـال في «الترجمـة»: قـال الشيـخ أبـو العبـاس المـرسي: وقعت في ابتـداء الأمـر

بالإسكندرية، واشتريت من رجل كان، شيئاً بنصف درهم، فخطر بالبال أن هذا الثمن قليل، لعله لا يأخذه مني، فهتف هاتف «السلامة في الدين بترك الطمع في المخلوقين» انتهى.

وفي حديث الأحوص بن حكيم مرفوعاً: «ألا إن شر الشر، شرار العلماء، وإن خير الخير، خيار العلماء» رواه الدارمي.

وفي حديث أبي الدرداء قال: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة عالماً لا ينتفع بعلمه» أخرجه الدارمي.

وبالجملة هذه الأحاديث دلت على أن العلماء قسمان:

١ ـ قسم منهم هو شر.

٢ ـ وقسم آخر خير.

وفي هذا ردٌّ على من زعم أن العلم لا يكون إلا خيراً، والعلماء كلهم خيار.

بل منهم من هو شر، وهذا الشر هو في الفضلاء المبتدعين أكثر من غيرهم. ومنهم المقلدة.

وفي حديث علي كرّم الله وجهه مرفوعاً: «يوشك أن يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا يبقى من القرآن إلا رسمه، مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى، علماؤهم شر من تحت أديم السماء، من عندهم تخرج الفتنة، وفيهم تعود» رواه البيهقي في شعب الإيمان.

وهذا الزمان قد أتى، ووجد مصداق الحديث على الوجه الأتم، لا تزال الفتن تخرج من عند هؤلاء، وفيهم تعود بعد الابتلاء.

وفي حديث زيادة بن لبيد قال: ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فقال: «ذلك عند أوان ذهاب العلم» قلت: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا، ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ فقال: «ثكلتك أمك يا زياد إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أو ليس هذه اليهود والنصارى يقرءون التوراة والإنجيل، لا يعملون بشيء مما فيهما؟» رواه أحمد وابن ماجه، وروى الترمذي عنه نحوه، وكذا الدارمي عن أبي أمامة.

والحديث دليل على أن ذهاب العلم بذهاب العمل. ولا ريب أن العمل قد ذهب منذ أيام وليالي طوال وعراض، وإنما بقي منه الاسم والرسم في طالبي الدنيا، ومن ثَمَّ لا بركة فيه.

تراهم يعظون في المساجد والمحلات أعواماً ولا يظهر أثره في أحد بل في أنفسهم خاصة:

واعظان كين جلوه بر محراب ومنبر ميكنند
چون نجلوت ميروند آن كارديگر ميكنند

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «إن أول الناس يقضي عليه يوم القيامة، رجل تعلم العلم وعلّمه وقرأ القرآن، فأُتيَ به، فعرَّفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال: إنك عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارىء، فقد قيل، ثم أُمِرَ به فسُحِب على وجهه حتى أُلقِيَ في النهار»، الحديث رواه مسلم.

وفي الباب أحاديث، لكلها دلالة على أن عذاب العلماء الذين لا يعملون بما علموا أشد، وخزيهم في العقبى أزيد.

المجددون لأمر الدين وبيان المراد من التجديد

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله عزّ وجلّ يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة من يجدد لها دينها» رواه أبو داود.

قال في «الترجمة»: أكثر الناس فهموا من هذا الحديث، أن المراد به شخص واحد من الأمة، امتاز من بين أهل الزمان بالتجديد ونصرة الدين وترويجه، وتقوية السنّة، وقلع البدعة وقمعها، ونشر العلم وإعلاء كلمة الإسلام إلى أن عينوا من كان كذلك في المائة الأولى، ثم المائة الأخرى، وهلم جرا.

وقال بعضهم: الأولى حمله على العموم، سواء كان رجلاً واحداً، أو جمعاً، فإن كلمة «مَن» تقع على الواحد وعلى الجمع.

وأيضاً ليس هذا التجديد مختصاً بالعلماء والفقهاء، بل يشمل الملوك والأمراء والقراء، وأصحاب الحديث، والزهاد، وعلماء النحو، وأرباب السير والتواريخ، والأغنياء والأسخياء الباذلين أموالهم وأشياءهم على العلماء والصلحاء، وفي مصارف الخير، الباعثين على ترويج الدين وتقويته، وجميع الطوائف التي يحصل للدين قوة، وكمال، ورواج منهم.

قال: وإن اعتبر عموم البلاد والديار أيضاً لموجود واحد، أو جماعة في بلد أو بلاد على هذه الصفة، فليس ببعيد. انتهى.

وأقول: هذا البيان مع اختصاره جامع للمراد، وتمام الكلام على هذا المرام في كتاب «حجج الكرامة» وقد ذكر فيه من كان كذلك من زمن السلف إلى هذا الزمان.

وخلاصة القول: إن المراد بالتجديد في هذا الحديث، تجديد الدين. والدين عبارة عما جاء به سيد المرسلين من عند رب العالمين، لا ما جاء به جماعة من المبتدعين، أو اتفق عليه طائفة من المقلدين.

والذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هو هذا القرآن وهذا الحديث.

فمن روج القرآن في الأمة، تلاوة، أو درساً، أو ترجمة، أو تحريراً للتفسير له، أو نشراً،

أو توريثاً، وأحيا السنن المأثورة فيهم، تدريساً، وتشريحاً، وطباعة، وكتابة، وتبليغاً، وتحقيقاً لأحكامها ومسائلها، وتنقيحاً لمسائلها على طريقة السلف الصالحين، من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بالإحسان إلى آخر الدهر، وأخمد العلوم الأخرى، والكتب المفرعة عليها، مما لا حاجة إليه في الدين، ومحل أسفار الملحدين، والمقلدين، والمبتدعين، والمشركين من طوائف الإسلام وغيره، مما يضاد الكتاب والسنّة، ويشاقق القرآن والحديث، وسعى في ذلك غاية ما أمكنه من السعي في إهمال البدع والفتن، وإحياء السنن، وإماتة الآراء والأهواء، وإقامة الآثار البيضاء السمحة السهلة الحنيفية الغراء، سواء كان من الملوك، أو من المماليك، ومن الأمراء، أو من الصعاليك، ومن أرباب الأقلام، أو أصحاب الأعلام، وسواء كان في العرب، أو في العجم، أو يكون واحد بهذه الصفة، أو جماعة في بلد، أو في بلاد، وفي زمن، أو أزمان وفي العباد أهل الباطن، أو في العلماء أهل الظاهر، وفي أهل الحرف والعساكر، أو في السوقة وغيرهم ممن أتسم بسمة الإسلام، والإيمان، والإخلاص، في الباطن والظاهر، فهو لا شك من أهل التجديد من كان، وأينما كان.

وأما من شمر عن ساق الجد لترويج البدعات، وإشاعة المحدثات، ودعابة الناس إلى تقليدات الرجال، والتمسك بأقاويل الأجيال والأقيال، وقام بالرد والقدح في علماء الآثار، وألف في ذلك الأسفار، ما بين الطول والاختصار، وانتصر لأئمة الأمصار، فيما خالف من قولهم أو فعلهم ظاهر السنّة والكتاب، وصار يدرس الكتب البدعية، والطوامير العقلية، ويطرح دواوين الحديث وراء ظهره، ولا يرفع إليها رأساً، ولا يضيء لها في بيته نبراساً.

وغايته من دعوى التجديد والاجتهاد له هي الشهرة، وفعله يكذب قوله، فهو مغرور، غره إبليس اللعين، واقع في شرك الجهل والضلالة، يخبط فيما يأتي به ويذر، خبط العشواء، بل مجنون من جملة المجانين.

وإنما قلنا ذلك لما رأينا جماعة نبغت في هذا الزمان، وسمعنا بها تدعي لها التجديد والاجتهاد، وليس عليها أثارة من علم ولا عقل ولا إنصاف ولا إخلاص بل هي الطالبة لجاه الدنيا ومعيشتها عند من هو عن الدين بمعزل، وعن الإسلام على طرف الثمام. والعوام تبع لكل ناعق، والناس مقلدون بكل ناهق.

فسبحان الله من هذا التجديد وذلك الاجتهاد وبحمده، رأينا ذلك بأعيننا وسمعناه بأسماعنا.

ونرى الدنيا قد انصرمت وأظلت للفناء، والقيامة جاءت، وآذنت بالمحن والعناء، وظهر من أشراطها ما لا يجحده إلا مكابر جاهل عن العقل عاطل، وعن العلم غافل.

فرحم الله امرأً نصح نفسه في هذه الآفة، ووقاها عن مثل هذه الشرافة، ولزم البيت، وسكت عن كيت وذيت، والله يختص برحمته من يشاء.

بحث في معرفة أصول العلم وحقيقته

وما الذي يقال عليه اسم العلم والفقه مطلقاً

تقدم حديث «العلم ثلاثة» في الباب الماضي، وهو عند أبي داود، وابن ماجه، وهو نص على أن العلم عبارة عن كتاب الله وسنّة رسوله لا ثالث لهما.

والمراد بالفريضة العادلة، في هذا الحديث، هو علم المواريث دون الإجماع والقياس، كما زعم بعض أهل العلم.

ويدل لهذا الحديث ابن مسعود مرفوعاً: «تعلموا العلم وعلموه الناس تعلموا الفرائض، وعلموها الناس، تعلموا القرآن وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، والعلم سيقبض ويظهر الفتن، حتى يختلف اثنان في فريضة، لا يجدان أحداً يفصل بينهما» رواه الدارقطني والدارمي.

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «تعلموا الفرائض والقرآن وعلموا الناس فأنى مقبوض» رواه الترمذي.

وهذا نص في محل النزاع، فما أبعد حملها على غير ذلك.

قال العلامة «الشيخ صالح بن محمد الفلاني» في «إيقاظ الهمم»: عن ابن عمر رضي الله عنه «العلم ثلاثة أشياء:

١ ـ كتاب ناطق. ٢ ـ وسنّة ماضية. ٣ ـ ولا أدري».

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس موقوفاً، وكذا أبو نعيم، والطبراني في الأوسط، والخطيب في رواة مالك، والدارقطني في غرائبه.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: الموقوف حسن الإسناد. انتهى.

قلت: ويدل له حديث ابن مسعود بلفظ «يا أيها الناس من علم شيئاً فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلم، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [صٓ: ٨٦] متفق عليه.

وفيه «أن لا أدري»، و«لا أعلم» من العلم، ولم يقل: إن الرأي، والقياس، أو الإجماع علم ثالث رابع.

ويزيده إيضاحاً حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عون عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما:

١ ـ كتاب الله.
٢ ـ وسنّة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم».

وروى مالك في الموطأ عن أنس بن مالك مرفوعاً: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما. كتاب الله، وسنّة رسوله».

وهذان الحديثان حجة على من قال بأن أصول الشرع أربعة، لأن فيهما القصر في الأمرين، وهما القرآن والحديث.

وقال ابن وهب: قال مالك: الحكم حكمان: حكم جاء به كتاب الله، وحكم أحكمته السنّة، فذلك الحكم الواجب، وذلك الصواب.

وقال: العلم نور يهدي به الله من يشاء، وليس بكثرة المسائل.

وفي رواية: ليس الفقه بكثرة المسائل، ولكن الفقه نور يؤتيه الله من يشاء من خلقه.

وقال «ابن وضاح»: وسُئِلَ سحنون، أيسع العالم أن يقول: لا أدري فيما يدري؟ فقال: أما ما فيه كتاب قائم، أو سنّة ثابتة فلا يسعه ذلك، وأما ما كان من هذا الرأي فإنه يسعه ذلك، لأنه لا يدري، أمصيب هو، أم مخطىء؟ ثم ذكر حديث «نضر الله عبداً» إلخ وقال: فسمي الحديث فقهاً مطلقاً. وذكر حديث أبي هريرة وفيه «لما رأيت من حرصك على العلم».

وفي آخر «لما رأيت من حرصك على الحديث».

قال ابن عبد البر: فسمي الحديث علماً على الإطلاق.

وفي حديث أبي بن كعب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبا المنذر أي آية معك في كتاب الله أعظم قال: فقلت: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ [البقرة: ٢٥٥، وآل عمران: ٢] قال: «فضرب في صدري وقال: ليهنك العلم أباالمنذر»الحديث، وسنده صحيح. وفيه إطلاق العلم على القرآن.

وفي حديث أبي سلمة في قصة المتوفى عنها زوجها، فقلت: إن عندي من هذا علماً أو ذكر حديث سبيعة الأسلمية.

وفي حديث ابن عباس في قصة الوبا، جاء عبد الرحمن بن عوف فقال: «إن عندي من هذا علماً» ثم ذكر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فهذه الأحاديث والآثار، تدل دلالة واضحة على أن اسم العلم إنما يطلق على ما في كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا على ما لهج به أهل التقليد، وأرباب الرأي والعصبية، من حصرهمالعلم في ما دوِّن من كتب الرأي المذهبية، مع مصادمة بعضها، وأكثرها، لنصوص الأحاديث النبوية.

وقد قال الشعبي: وما قالوا فيه برأيهم فبل عليه.

وهذه المقالة منه كانت في عصر التابعين الذين شهد لهم سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم بالخيرية.

فما بالك بمن بعدهم من ذلك القرن إلى هذا القرن الثالث عشر، الذي جعل أهله دينهم الحمية والعصبية، وانحصروا في طوائف.

فطائفة منهم «خليليون» ادعوا أن جميع ما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم محصور في «مختصر خليل» ونزلوه منزلة كتاب الله العزيز الجليل، فصاروا يتبعون مفهومه ومنطوقه، وكل دقيق فيه وجليل.

وطائفة منهم «كنزيون» أو «دريون» ادعوا أن ما في «الكنز» و «الدر المختار» هو العلم وأنهما معصومان من الخطأ والوهم.

فإن شذ شيء عن هذين من علم، فالعمدة على ما في «الأسعدية» و «الخيرية».

وما في هذه الكتب عند علمائهم مقدم - في العمل - على ما نزل بِهِ جبريل عليه السلام على خير البرية.

وطائفة منهم «منهجيون» أو «منهاجيون» فيبحثون عن منطوقهما ومفهومهما، وبما فيهما يتعبدون، فإن لله وإنا إليه راجعون.

وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال عطاء: أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال ميمون بن مهران: إلى الله، أي إلى كتابه، وإلى الرسول، أي ما دام حياً، فإذا قبض، فإلى سنّته.

وعن ابن عون «ثلاث أحبأهن لي ولإخواني:

١ - هذا القرآن، يتدبره الرجل ويتفكر فيه، فيوشك أن يقع على علم لم يكن يعلمه.
٢ - وهذه السنّة، يطلبها المرء ويسأل عنها.
٣ - ويذر الناس إلا من خير».

قال أحمد بن خالد: هذا هو الحق الذي لا شك فيه. قال: وكان «ابن وضاح» يعجبه هذا الخبر، ويقول: جيد جيد.

وعن عطاء في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] قال: هي اتباع الكتاب والسنّة ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قال: هم أولو العلم والفقه. وبه قال مجاهد.

وقد تقدم أن العلم والفقه هو ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، من القرآن والأحاديث.

خوف السلف من التكلم في الدين بالرأي

وقال طلق بن غنام: أبطأ حفص بن غياث في قضية، فقلت له: قل، فقال: إنما هو رأي ليس فيه كتاب ولا سنّة، وإنما أجر في لحمي فما عجالتي؟.

وقال عاصم الأحول: كان ابن سيرين إذ سئل عن شيء قال: ليس عندي فيه إلا رأي أتهمه، فيقال له: قل فيه برأيك، فيقول: لو أعلم أن رأيي يثبت لقلت فيه، ولكني أخاف أن أرى اليوم رأياً، وأرى غداً غيره، فأحتاج أن أتبع الناس في دورهم.

وعن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، أن رجلاً سأله عن شيء، فقال له: لم أسمع في هذا بشيء، فقال له الرجل: إني أرضى برأيك، فقال له سالم: لعلي أن أخبرك برأيي، ثم تذهب فأرى بعدك رأياً غيره فلا أجدك.

وعن ابن عمر رضي الله عنه، أنه كان إذا سئل عن شيء لم يبلغه فيه شيء قال: إن شئتم أخبرتكم بالظن.

ذهاب العلم وقبضه في آخر الزمان

وعن أبي السمح قال: يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى تقعد شحماً، ثم يسير عليها في الأمصار حتى تصير نقضاً، يلتمس من يفتيه بسنة قد عمل بها، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن.

قلت: ولعل أبا السمح أخذ ذلك من حديث «اتخذا الناس رءوساً جهالاً، فيسألوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا» والحديث بطوله صحيح روي عن ابن عمر.

وأخرج ابن عبد البر بسنده عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن لكل شيء إقبالاً وإدباراً، وإن من إقبال هذا الدين، ما بعثني الله به، حتى إن القبيلة لتتفقه من عند أسيرها، أو قال: آخرها، حتى لا يكون فيه إلا فاسق أو فاسقان، فهما مقموعان ذليلان، إن تكلما أو نطقا، قمعاً وقهراً واضطهدا».

ثم ذكر «أن من إدبار هذا الدين أن تجفو القبيلة كلها العلم من عند أسيرها، حتى لا يبقى إلا فقيه أو فقيهان، فهما مقموعان ذليلان، إن تكلما أو نطقا، قمعاً، وقهراً، واضطهدا». الحديث.

وقد وقع كل ذلك، وصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد تقدم أن اسم «الفقيه» في السنّة السنية، وجماعة السلف المرضية، إنما يقع على من علم الكتاب والسنّة، وآثار الصحابة، ومن تبعهم بالإحسان.

وأما من اشتغل بالرأي والظن، واتخذهما ديناً ومذهباً، ونبذ كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقضايا السلف من الصحابة والتابعين، وآثارهم المستندة إليهما من وراء ظهره، فلا يطلق عليه اسم «الفقيه» بل هو باسم أهل الهوى والعصبية أولى وأحرى.

ولقد شاهدنا في زماننا هذا ما قاله أبو السمح، فقد طفت من أقصى المغرب ومن أقصى السودان إلى الحرمين الشريفين زاد الله شرفهما، فلم ألق أحداً يسأل عن نازلة فيرجع إلى كتاب رب العالمين، وسنّة سيد المرسلين، وآثار الصحابة والتابعين، إلا ثلاثة رجال، كل واحد منهم كان مقموعاً محسوداً، يبغضه جميع من في بلده من المتفقهين والظانين، وغالب من فيه، العوام، والمتسمون بسيم الصالحين.

وموجب العداوة بهم والحسد معهم، هو تمسكهم بالكتاب والسنّة، وتركهم كلام الطائفة العصبية والمقلدين.

روى أبو عمرو بن عبد البر بسنده إلى عطاء عن أبيه قال: سئل بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء فقال: إني لأستحي من ربي أن أقول في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم برأيي.

قال عطاء: أضعف العلم، علم النظر، أن يقول الرجل: رأيت فلاناً يفعل كذا ولعله فعله ساهياً، أو خاطئاً.

وقال ابن المقفع: «لعمري إن لقولهم: ليس الدين بالخصومة» أصلاً يثبت.

وصدقوا، فما الدين بالخصومة، ولو كان خصومة، لكان موكولاً إلى الناس يثبتونه بآرائهم وظنونهم.

وكل موكول إلى الناس، رهين ضياع.

وما ينقم أهل البدع إلا أنهم اتخذوا الدين رأياً، وليس الرأي ثقة ولا حتماً، ولم يجاوز الرأي منزلة الشك والظن إلا قريباً، ولم يبلغ أن يكون يقيناً ولا ثبتاً ولستم بسامعين أحداً يقول الأمر قد استيقنه وعلمه، أنه يرى كذا وكذا.

فلا أجد أحداً أشد استخفافاً بدينه، ممن اتخذ رأيه ورأي الرجال ديناً مفروضاً.

قال ابن عبد البر: وإلى هذا المعنى ـ والله أعلم ـ أشار «مصعب بن الزبير» في قصيدة، حيث قال:

أَأَقْعُدُ بَعْدَ مَا رَجَعَتْ عِظَامِي ... وَكَانَ الْمَوْتُ أَقْرَبَ مَا يَلِينِي
أُجَادِلُ كُلَّ مُعْتَرِضٍ خَصِيمٍ ... وَأَجْعَلُ دِينَهُ عِرْضاً لِدِينِي
فَأَتْرُكُ مَا عَلِمْتُ لِرَأْيِ غَيْرِي ... وَلَيْسَ الرَّأْيُ كَالْعِلْمِ الْيَقِينِ
وَمَا أَنَا وَالْخُصُومَةُ وَهِيَ لَبْس ... تُصَرِّفُ فِي الشِّمَالِ وَفِي الْيَمِينِ
وَقَدْ سُنَّتْ لَنَا سُنَنٌ قِوَامٌ ... يَلِجْنَ كُلَّ فَجٍّ أَوْ وَجِينِ(١)
وَكَانَ الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ ... أَغَرَّ كَغُرَّةِ الْفَلَقِ الْمُبِينِ

---

(١) قال في القاموس الوجين. شط الوادي ١٢.

وَمَا عِوَضٌ لَنَا مِنْهَاجُ جَهْمٍ ... بِمِنْهَاجِ ابنِ آمِنَةَ الْأَمِينِ
فَأَمَّا مَا عَلِمْتُ فَقَدْ كَفَانِي ... وَأَمَّا مَا جَهِلْتُ فَجَنِّبُونِي
فَلَسْتُ بِمُكْفِرٍ أَحَداً يُصَلِّي ... وَلَمْ أُخْبِرْكُمُو أَنْ تُكْفِرُونِي
وَكُنَّا إِخْوَةً نَرْقَى جَمِيعاً ... فَنَرْقَى كُلَّ مُرْتَابٍ ظَنِينِ
وَمَا بَرِحَ التَّكَلُّفُ أَنْ رُمِيْنَا ... لِشَأْنٍ وَاحِدٍ فَوْقَ الشُّؤُونِ
فَأَوْشَكَ أَنْ يَخِرَّ عِمَادُ بَيْتٍ ... وَيَنْقَطِعَ الْقَرِينُ مِنَ الْقَرِينِ

قال: ولا أعلم بين متقدمي هذه الأمة وسلفها، خلافاً في أن الرأي ليس بعلم حقيقة.

أصول العلم وبيان حكم الأخذ والعمل بالأحاديث المتواترة والآحاد

وأما أصول العلم، فهي الكتاب والسنّة وتنقسم السنّة إلى قسمين.

أحدهما: خبر متواتر، ينقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار كلها، إذ لم يوجد هناك خلاف.

ومن رد مثل هذا الخبر منهم، فقد رد نصاً من نصوص الله تعالى، يجب استتابته عنه، وإراقة دمه إن لم يتب، لخروجه مما أجمع عليه جميع المسلمين قاطبة بلا خلاف، وأن هذا قد سلك غير سبيل جميعهم.

والضرب الآخر من السنّة، خبر الآحاد، ورواية الثقات الأثبات بالسند المرفوع المتصل الصحيح الحسن.

فهذا أيضاً يوجب العمل عند جماعة من علماء الأمة وسلفها، الذين هم القدوة في الدين، والحجة الأسوة في الشرع المبين.

ومنهم من قال: إنه يوجب العلم والعمل جميعاً، وهو الحق، وعليه درج سلف هذه الأمة وأئمتها.

لأن المتواترات ـ على حسب اصطلاحات القوم ـ قليل جداً. وغالب السنة الشريفة آحاد، والعمل بها واجب حتم.

وآحاد هذه الأخبار أعلى درجة وأكمل صحة من آحاد الآراء بلا ريب ولا شك، فإن سند الرأي منقطع، وسند الخبر متصل، فأين هذا من ذاك؟.

التحذير من تقديم الرأي على الكتاب والسنة

قال بشر بن السري السقطي: نظرت في العلم، فإذا هو الحديث، والرأي.

فوجدت في الحديث ذكر النبيين والمرسلين، وذكر الموت وما بعده، وذكر ربوبية الحق

وألوهيته وجلالته وعظمته، وذكر الجنة والنار، وذكر الحلال والحرام، والحث على صلة الأرحام، وإفشاء السلام، وإطعام الطعام، وجماع الخير.

ونظرت في الرأي فإذا فيه المكر والخديعة، والجهل والشحناء، واستقصاء الحق والمماكسة في الدين، واستعمال الحيل، والبعث على قطع الأرحام، والتجري على الحرام[1].

وروي مثل هذا الكلام عن يونس بن أسلم أيضاً.

ذكر ابن عبد البر بسنده عن محمد بن جعفر الأخباري قال: أنشدنا عبد الله بن أحمد بن حنبل رضي الله عنهم:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الْآثَارُ
لَا تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى أَثَرَ الْهُدَى ... وَالشَّمْسُ بَازِغَةٌ لَهَا أَنْوَارُ

ولبعض أهل العلم:

الْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ ... قَالَ الصَّحَابَةُ لَيْسَ خُلْفٌ فِيهِ
مَا الْعِلْمُ نَصْبُكَ لِلْخِلَافِ سَفَاهَةً ... بَيْنَ النُّصُوصِ وَبَيْنَ رَأْيِ سَفِيهِ
كَلَّا وَلَا نَصْبُ الْخِلَافِ جَهَالَةً ... بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْنَ رَأْيِ فَقِيهِ
كَلَّا وَلَا رَدُّ النُّصُوصِ تَعَمُّداً ... حَذَراً مِنَ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ
حَاشَا النُّصُوصَ مِنَ الَّذِي رُمِيَتْ بِهِ ... مِنْ فِرْقَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْوِيهِ

قال ابن عبد البر رحمه الله، وقلت أنا:

عِقَالَةُ ذِي نُصْحٍ وَذَاتُ فَوَائِدٍ ... إِذَا مِنْ ذَوِي الْأَلْبَابِ كَانَ اسْتِمَاعُهَا
عَلَيْكَ بِآثَارِ النَّبِيِّ فَإِنَّهُ ... مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الرَّشَادِ اتِّبَاعُهَا

انتهى حاصل ما في «الإيقاظ».

ومثل هذه الأبيات أشعار كثيرة لجماعة من أهل العلم قديماً وحديثاً، ذكرها صاحب كتاب «الحطة في ذكر الصحاح الستة» فيه وفي كتاب «الجنة بالأسوة الحسنة بالسنّة».

وكلها تدل على أن المقصود الأصلي في الشرع، والمراد الحقيقي للشارع، أن تعمل الأمة بالكتاب والسنّة، ولا تلتفت إلى غيرهما، سواء كان رأياً أو ظناً أو تقليداً لأحد من أهل المذاهب.

وعلى أن الرأي والتقليد ليسا من العلم والفقه في شيء.

---

(١) قوله: التجري، يعني التجرؤ.

وإن أصحاب الرأي وتقليدات الرجال، هم السفهاء الجهال في نفس الأمر، وإن ظنوا بهم أنهم علماء، أو ظن بهم ذلك بعض الحمقاء، فإن الاعتبار بالمسميات لا بالأسماء، وإن الأشياء لها حقائق لا يعتد بها إلا بها.

فهؤلاء الفقهاء، أصحاب العصبية والهوى، وأرباب الاجتهاد والآراء، ليسوا على أثارة من علم، ولا من الفقه السنّي في ورد ولا صَدَر، وإن ادعوا أنهم مالكون لأزمة الفقه المصطلح عليه اليوم في أولئك القوم، أو مؤلفون فيه متوناً وشروحاً لكتب الفروع المذهبية الحادثة بعد عصر الصحابة والتابعين، لأن الرأي ليس بمستحق للتدوين.

وإنما جمعت هذه الفتاوى الفقهية من كثرة الآراء واختلافها، مع ضم الأهواء وطبقت تلك الدفاتر العالم من الأرض إلى السماء، ومع ذلك لا تجد أبداً أحداً أحاط بجميع ما فيها من الخرافات، أو جمعها عنده للعلم بكل ما فيها من الترهات.

وأما القرآن والحديث، فهذا كتاب الله بين يدي كل طفل وحالم، في دفتي مصحف فقط، وهذه السنّة دواوينها هي الصحاح الستة، مع الموطأ مثلاً لأن مدار الأحكام على هذه غالباً. وهي أصح الكتب في هذا العلم الشريف ومحبة النخبة من مؤلفات هذا الفن المنيف.

والغالب أن العارف بها وعالمها، لا يحتاج معها إلى كتاب آخر في إيثار العمل بالسنّة الصحيحة المنتقاة، المتلقاة بالقبول في عصابة العلماء الأعلام الفحول.

حدود الديانات وسائر العلوم وبيان الفرق بين التقليد والاتباع

وأما حدود الديانات وسائر العلوم المتصرفة بحسب تصرف الحاجات، فقال ابن عبد البر: حد العلم عند المتكلمين في هذا المعنى هو ما استيقنته وتبينته، وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه وعرفه.

وعلى هذا من لم يستيقن الشيء وقال به تقليداً، فإنه ـ في الحقيقة ـ لم يعلم بل جهل ما علم به غيره.

والتقليد عند جماعة العلماء، غير الاتباع: هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله، وصحة روايته، بعد معرفة الدليل، وترك القال والقيل.

والتقليد: أن تقول بقوله، وأنت لا تعرفها، ولا وجه للقول بها وتأبى ما سواه.

أو تبين لك خطؤه فقلدته، ومشيت وراءه مخافة خلافه وإنك قد بان لك فساد قوله، لكونه مخالفاً لقول الله تعالى، أو قول رسوله الثابت بالسند الصحيح عنه، المرفوع إليه، المتصل به، وهذا محرم القول به في دين الله.

ويا لله العجب من أحلام هؤلاء السفهاء المسلمين بالأعلام! لا يتركون تقليد الأموات مخافة خلافهم، مع أنهم من آحاد الأمة، وهم متعبدون، لا معبودين، و مُتَّبِعون لا مُتَّبَعون،

ويذرون اتباع السنّة والكتاب، ولا يخافون خلاف نبيهم ورسولهم صلى الله عليه وآله وسلم، مع أنه سيد الأمة، ومطاع الأئمة، والأمتي[1].

ـ وإن بلغ في العلم والعمل أي مبلغ لا يقدر أن يبلغ أحداً من أصحابه في رتبته فضلاً عن سيد المرسلين.

فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً، وبأي حديث بعده يؤمنون اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون واهدِ المقلدين، فإنهم قوم جاهلون، ونعوذ بالله أن أكون من الجاهلين، وما أنا من المتكلفين.

العلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة

قال «الفلاني»: والعلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة:

علم أعلى وهو ـ عندهم ـ علم الدين الذي لا يجوز لأحد الكلام فيه بغير ما أنزل الله تعالى في كتابه، وعلى ألسنة أنبيائه نصاً.

وعلم أوسط، وهو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها بمعرفة نظائره وأشباهه، ويستدل عليه بأجناسه وأنواعه، كعلم الطب والحساب والهندسة.

وعلم أسفل، وهو علم بأحكام الصناعات وضروب الأعمال، كالسباحة والفروسية، والرمي، والتزويق، والخط، وما أشبه ذلك من الأعمال التي هي أكثر من أن يجمعها، أو يأتي عليها وصف وحساب، وإنما تحصل بتدريب الجوارح فيها، ويكون الحذق فيها ـ غالباً ـ لمن كان سفيهاً.

والعلم الأوسط، علم الأبدان، وإليه حاجة لكل إنسان.

والعلم الأسفل، ما دربت على تعلمه الجوارح والبنان.

والحاصل أنه اتفق أهل الملل والنحل والأديان، على أن العلم الأعلى هو علم الدين.

واتفق المسلمون منهم، على أن الدين يكون معرفته على ثلاثة أقسام:

أولها: معرفة الإيمان والإسلام والإحسان خاصة، وذلك هو معرفة التوحيد والإخلاص وإيثار الانقياد.

ولا يصل إلى علم هذا المعنى إلا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو المؤدي عن الله، والمبين لمراده تعالى، وبما في القرآن الكريم من الأمر بالاعتبار في خلق الله سبحانه بالفكر، في دلائل صنعته، وآياته في بريته على وحدانيته وفردانيته وأزليته وأوليته وآخريته،

---

(١) قوله: والأمتي: يعني من يكون من أمة النبي. نسبة إلى أمه.

والإقرار والتصديق بكل ما في القرآن والحديث، من ذكر ملائكته، وكتبه، ورسله، والحشر، والنشر، وما أشبه ذلك من أحوال الحياة الدنيا، وما جريات البرزخ.

والقسم الثاني: معرفة مخارج الشرائع، ومعادن أخبار الدين. وذلك لا يكون إلا بمعرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الذي شرع الله لنا الدين على لسانه، وأجراه على يده. ومعرفة ما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم، من عند الله. ومعرفة أصحابه وأهله الذين أدوا ذلك عنه، كما سمعوه. ومعرفة الرجال الذين حملوا هذا العلم، وطبقاتهم إلى زمانك هذا. ومعرفة الخبر الذي يقطع العذر في العمل به، لتواتره وظهوره، وتلقي الأمة، أو أئمتها إياه بالقبول، كالأحاديث المدونة في الصحيحين الشريفين، وما يليهما من سائر كتب السنّة. فإن الأمة المرحومة المتبعة أذعنت لها، بصميم الجنان، ومستقيم اللسان، ودندنت حولها، من كمال قوة الإيمان، وحلاوة الإيقان، وتمام الإحسان.

وقد وضع عصابة الحديث والقرآن في كتب علومهما وأوصولهما ما يكفي الناظر فيها، ويشفي الإنسان ولا يحتاج معه إلى هذه الطوامير المحدثة، والدفاتر المطولة، والفتاوى العريضة، التي أتى بها أبناء الزمان، على رغم اتباع السنّة، واقتداء القرآن.

اللهم ارحم أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأنقذهم من هذه الجهالات الموبقات وخلصهم عن تلك التقاليد التي هي من أبطل الباطلات.

والقسم الثالث: هو معرفة السنن السنّية، فرائضها، وواجباتها، وسننها، وآدابها، ونافلتها، وسائر أحكامها، على وجهها الوارد.

وفي هذا يدخل خبر الخاصة العدول، الحملة للعلم المنقول من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومعرفة مخارج الحقوق، والتداعي، والإجماعات، والشاذات، وما يلي ذلك من أنواع البر والإثم، المشتملة عليها شرائع العبادات والمعاملات والعادات.

قالوا: ولا يصل إلى الفقه إلا بمعرفة ذلك. انتهى.

وفي هذا الكلام دلالة على أن الرجل لا يكون فقيهاً، أي عالماً حتى يكون عارفاً يعلم السنن المأثورة المدونة في كتب الأحاديث.

وأما من قرأ كتب الفروع، وكان على بصيرة منها، وصار يقضي ويفتي بما فيها، ولا يعرف القرآن والحديث وعلومهما، ولا يعلم بما فيهما من الآيات المبينات، والأدلة الواضحات، والنصوص الصريحات، والبراهين النيرات، وإنما مبلغ علمه هذه المشار إليها، فليس هو بفقيه، وإن أجمع عليه العوام، واعتقده جملة الأنام، فرب مشهور لا أصل له!.

وعامة الناس خلقهم اتباع كل ناعق، والمشي وراء كل ناهق، وكذلك حال الخواص في هذا الزمان، فإنهم أجهل خلق الله بالله، وأبعدهم عن فهم الدين وحقائقه، وأشد بوناً من

قبول الحق وأسوته، فهم الأنعام بـل هم أضل منهـا سبيلاً وهكـذا وجدنـاهم، ورأيناهم، وسمعناهم منذ دهر طويل جيلاً وقبيلاً.

من يستحق ان يسمّى فقيهاً ومَن أعلم الناس؟

وأما من يستحق أن يسمى فقيهاً أو عالماً حقيقة لا مجازاً، ومن يجوز له الفتيـا عند العلماء، فأخرج أبو عمرو بن عبد البر بأسانيد رجال بعضها ثقات عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك يا رسول الله ثلاث مرات، قال: أتدري أي الناس أعلم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل، وإن كان يزحف على أسته».

قال «أبو يوسف» القاضي: وهذه صفة الفقهاء. وفي رواية «أفضلهم علماً، أفضلهم عملاً».

وأخـرج بسنـد فيـه إسحق بن أسيـد عن عـلي بن أبي طـالب رضي الله عنــه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ألا أنبئكم بـالفقيه كـل الفقيه، قـالوا: بلى يـا رسول الله، قال: من لم يقنط الناس من رحمة الله، ومن لم يؤيسهم من روح الله، ولم يؤمنهم من مكر الله، ولا يدع القرآن رغبة عنه إلى ما سواه. ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفقه، ولا علم ليس فيه تفهم، ولا قراءة ليس فيها تدبر».

قال ابن عبد البر: لا يأتي هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وأكثرهم يوقفونه على عليّ كرم الله وجهه.

وقال الحارث بن يعقوب: إن الفقيه من فقه في السنّة والقرآن، وعرف مكائد الشيطان.

وعن ابن القاسم قال: سئل مالك لمن يجوز الفتـوى؟ قال: لا يجـوز إلا لمن علم اختلاف الناس فيها، قيل: له: اختلاف أهل الرأي؟ قال لا، بل اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلم الناسخ والمنسوخ، وحديث الرسول صلى الله عليـه وآله وسلم، فذلك يفتي.

وقال ابن الماجشون: لا يكون إماماً في الفقه، من لم يكن إماماً في القرآن والآثار، ولا يكون إماماً في الآثار من لم يكن إماماً في الفقه، أي في علم القرآن.

وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أنه من غلب عليه نقصه ذهب فضله.

وقال غيره: لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلاً وأصاب كثيراً، فهو عالم، ومن أصاب قليلاً وأخطأ كثيراً، فهو جاهل.

وفي المثل السائر «الفاضل من عدت سقطاته، وأحرزت ملتقطاته».

باب في وجوب طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واتباع الكتاب والسنّة وذم الرأي وما يليه

قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩] ﴿وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فيه أن القرآن رحمة وهداية، وفيه تبيان كل شيء يحتاج إليه الناس من أحكام العبادة والمعاملة والعادة، والمواعظ والزواجر، والآداب، والقصص، والأمثال.

ويشهد لصحة هذه الدعوى، تفسير الكتاب العزيز، من سلف الأمة وأئمتها، وكل من أعطي فهماً فيه، فقد رزق علماً كثيراً يفتي به ويقضي به في الناس.

وفيه الأمر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببيانه لهم، والأئمة أسوته في ذلك.

وهذا يدل على أن الله فرض عليهم اتباع ما نزل إليهم، وأنه سبحانه لم يجعل لهم إلا اتباعه واتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن ترك القرآن والحديث، فقد حرم من العلم وبعد عن الرحمة، وخلى عن الهداية.

وقد قال سبحانه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَلٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. وفيه أن الكتاب نور، وأن الحديث صراط مستقيم.

وقال: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾، وهذا نص في اتباع الكتاب، وقد ندب إليه رسوله وأمره به فما ظنك بغيره؟.

وقال: ﴿أَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّٰه وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩] والمراد به: كتاب الله، والمراد بالأهواء: آراء الرجال.

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣] وهذا ظاهر في أن دين الإسلام كامل لا نقص فيه، والكامل لا يحتاج إلى كمال.

فمن زعم أن الأمة تحتاج إلى رأي الرجال وتقليد المذاهب، فقد ظن أن الدين ناقص لا يتم إلا بضم ذلك إليه. وهذا إنكار لهذه الآية الناطقة بكماله وتمامه.

ثم من على الناس بما آتاهم من العلم، وأمرهم بالاقتصار عليه، وأن لا يقولوا غير ما

علمهم، فقال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَكَذٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ ٱلإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذٰلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣].

وقال: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

الآيات فيها دلالات على أن الإيمان هو ما جاء في القرآن وأن الاستثناء لا بدّ منه في فعل الشيء، وأنه لا ينبغي اتباع ما في غير الكتاب والسنّة.

فإن العلم عبارة عما فيهما، وما سواهما فضل أو جهل.

فكأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هو المعبر عن كتاب الله، الدال على معانيه.

وكأن أصحابه نقلوا ذلك عنه، فكانوا أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبما أراد الله من كتابه.

فعبروا عنها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبلغوا سنّته، وأدوا ما سمعوه، وهكذا حال من تبعهم بالإحسان إلى هذا الآن.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مبيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

هذا صريح في أن مخالفة الكتاب والسنّة في أمر من الأمور ـ عبادة كانت أو عقيدة، أو معاملة ـ توجب الضلال البعيد.

ولا شك أن من علم في أمر أن حكم الله وحكم رسوله فيه، كذا وكذا، ثم أفتى بما يخالف أمرهما تقليداً للمذهب، وتأييداً للمشرب، وتمسكاً بالرأي، وأخذاً بالهوى، فهو ضال بعيد الضلالة. وهذا الجنس كثير في أهل المذاهب والتقليدات، لا يأتي عليه حصر.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

فيه النهي عن تقديم الرأي، والهوى، والقياس، وغيرها على أمر الرسول والخطاب للمؤمنين.

ففيه دلالة على أن هذا التقديم ينافي الإيمان ولذا أكده بتقوى الله وخشيته وأنه سبحانه يسمع ما يفعلون في تقديم الرأي على الرواية، وتقديم فروعهم على السنن الثابتة، ويعلم بصنيعهم هذا، لا يخفى عليه من ذلك خافية.

والنهي أصل في التحريم. فمن قدم قولاً لأحد من الأمة، أو رأياً لأحد من أهل العلم،

أو قياساً لمجتهد في المذهب، أو استحساناً لفقيه، أو بدعة لمحدث، أو عقيدة لفلسفي، أو مشرك خفي، فقد أتى بالمحرم، ولم يتقِ الله، والله عالم بحاله، سامع لمقاله. وفي هذا من الوعيد ما لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

سجل سبحانه لأهل الإيمان المطيعين لله وللرسول الفلاح، وأرشدهم إلى السمع والطاعة.

ومفهومه أن من سمع وأطاع غيرهما، فليس من المؤمنين، ولا من المفلحين.

فيا أيها السنّي المسكين، انظر في حال المقلدة، كيف تركوا الكتاب والسنّة في جانب، وسمعوا وأطاعوا أحبارهم ورهبانهم في ما أفتوا به، وقضوا عليهم من المذاهب المفتعلة، والمشارب المنتحلة، الشاملة[1] على تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، الحاوية لفروع، لا مستند لها أصلاً من صرائح القرآن والسنّة.

وإنما هو قيء الزنانير، أو قراطيس المشاهير، أو ظلم الدياجير، أو مكاتب الطوامير، وبالجملة: هي ظلمات بعضها فوق بعض.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥].

فيه الأمر بالحكم بينهم بالكتاب والسنّة، لأنه يصدق على كل واحد منهما أنه مما أراده الله، سواء كان رؤية بصرية، كما للقرآن، أو رؤية قلبية، كما للحديث.

وفيه النهي عن الخصومة مع أهل الخيانة. وهذه اللفظة تشمل كل خيانة وخائن.

ولا ريب أن المتمسكين بالتقليد، الرافضين للاتباع، خائنون لله ولرسوله.

وهذا واضح بين، لأن القرآن والحديث أمانة تركهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته، وسماهما الثقلين، وقال: «لن تضلوا ما تمسكتم بهما».

وغالب المقلدة أضاعوا هذه الأمانة بإيثار الفتاوى على فقه السنن، فكانوا خائنين.

وقد بين سبحانه في هذه الآية الشريفة وما في معناها، أن المقصود من إنزال الكتاب، الحكم به بين الخلق، لا مجرد تقبيله ووضعه على الرأس والعين، وعدم الأمر بما أراه الله.

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ من ربِّكم وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] هذا خطاب للأمة أجمعين.

---

(١) قوله: الشامله على، الصحيح المشتملة على.

وفيه الأمر باتباع القرآن المنزل إليهم، والنهي عن اتباع دونه[١].

والأمر حقيقة في الوجوب كما أن النهي حقيقةٌ في التحريم، ولا صارف هنا عن معناهما الحقيقي.

وفيه التسجيل بقلة تذكرهم بهذا الواجب والمحرم.

وإنك إذا تأملت في المقلدة، وجدتهم غير متبعين لهذا الأمر والنهي.

هل سمعت قط: أن أحداً من علمائهم أفتى بآية من كتاب، أو بسنّة من حديث؟.

بل متى راجعت فتاواهم ألفيتها تحكي أقوال أكابرهم وأصاغرهم، وليس فيها الاحتجاج بشيء من القرآن والحديث أبداً.

إنما هو أن هذا جائز، أو لا يجوز، لما في شرح «الوقاية»، أو في «الهداية» أو في الشامي حاشية الدر، أو «بحر الرائق» أو «الفتاوى الهندية» أو في «المنهاج» و «تحفة المحتاج» وغيرها كذا وكذا.

ثم ينقلون عبارات تلك الكتب الفرعية ويسكتون ولا يذكرون على مسأله واستفتاء، آية من القرآن، وحديثاً من السنن. مع أن أكثر المسائل مما فيه، كتاب دال، وحديث ناطق. ولكن أني لهم التناوش من مكان بعيد.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] هذه الآية الشريفة ما أوضحها في رد التقليد والنهي عنه، وذم الرأي والهوى، والدعاية إلى صراط الهدى، وأن هذا وصية من رب العالمين لقوم مؤمنين.

فبالله عليك، أيها العادل المنصف، قل لي. هذه المذاهب المبتدعة، والمشارب المستحدثة في ملة الإسلام، البالغة إلى اثنتين وسبعين فرقة، هل يصدق عليها أنها سبل؟ وأن أصحابها أتباع لتلك السبل، أم هذه كلها سبيل واحد، يصدق عليه أنه صراط الله، أو صراط الرسول المستقيم؟.

وهل تفرقت تلك الفروع بهم عن سبيله تعالى، ورسوله، أم جمعتهم على طريق واحد، هو اتباع الكتاب والسنّة؟.

وهل عمل المقلدة للمذاهب الأربعة وغيرها، بهذه الوصية العليا، النازلة من السماء، أم خالفوها باختيار التقليدات، وإيثار المجتهدات، لا سيما فيما طريقه ظهور الأدلة القرآنية الشريفة، والنصوص الحديثية المنيفة؟.

---

(١) قوله اتباع دونه أي اتباع ما دونه.

وهل في الدنيا من يصدق عليه أنه متمسك بمنطوق هذه الآية الكريمة غير عصابة المحدثين، وجماعة الأثريين؟.

ألا ترى ماذا وقع في المذاهب الأربعة من الاختلاف في أحكام العبادات والمعاملات؟.

يرد أحدهم على غيره في كل رسالة وكتاب ويؤيد كل منهم فرعه وأصله بكل حشيش وحطب، ويقول ـ بعد ما حرر مذهبه ـ: خلافاً لمالك، خلافاً للشافعي، خلافاً لأحمد وكذا من يخاصمه من غير أهل مذهبه.

فما هذا إلا اتباع السبل، وقد نهى الله سبحانه عنه نهياً لا سترة عليه ولا غبار فيه.

فإن كنت ممن فيه بقية من الحياء، فاختر لنفسك الإنصاف باتباع السبيل الواحد الذي كان عليه سلف هذه الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين، والأربعة المجتهدين، وسائر المحدثين المتبعين.

ولا تتبع هذه السبل الحادثة في الدين، منذ زمن كثير فتفرق بك عن سبيل الله المستقيم، وصراطه القويم.

واتقِ الله يا هذا في قبول هذه الوصية، من مالك يوم الدين، لعلك تفلح، وحالك يصلح، في يوم يقوم فيه الناس لرب العالمين.

وإن كنت ممن لا خلاق له من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه، فالأمر إليك، والوزر عليك، وما علينا إلا البلاغ.

وقال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].

وقال: ﴿وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ٢٦] وحكم الله سبحانه يشمل حكم الرسول، بنص الكتاب: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣ و ٤] وبنص السنّة الصحيحة «أوتيت القرآن ومثله معه».

فإذا كان الحديث مثل القرآن فالأمر بالكتاب أمر بالحديث، وكذلك الأمر بالاعتصام بالسنّة أمر بالتمسك بالقرآن، فإنهما لا يفترقان أبداً في محل.

وعدم الإشراك في حكم الكتاب والحديث، يقتضي رد جميع ما هو غيرهما من الآراء والتفريعات، المبنية على أقوال الأحبار والرهبان، واجتهادات الأعلام والأعيان.

فإن من قلد أحداً، وقال بقوله، وأفتى برأيه، وقضى باجتهاده، فقد أشركه بالله وبرسوله في التشريع.

ولهذا أدخل جمع جم من أهل العلم تقليد الرجال، في الإشراك بالله.

وقد ذكر الله ـ سبحانه ـ هذه التقليدات في سياق الذم والرد على المشركين والكفار، ولم يذكرها في موضع واحد من كتابه، في مقام المدح، أو الاعتبار.

وشنع بها على المخاصمين الفجار، وحكي عنهم أن عمدة أدلتهم في بطر الحق وطرده، وهو الاستدلال بما ألفوا عليه آباءهم، ووجدوا عليه أكابرهم، وإن كانوا جاهلين، وعن حلي العقل والعلم عاطلين.

وقد آل الأمر في هذه الأمة أيضاً، إلى هذه الحال، كما أخبر به الصادق المصدوق في كثير من الأخبار، ووردت به صحاح الآثار.

فكرة التقليد فكرة يهودية

وأصل هذا الداء العضال، واس هذا المرض، مرض تقليدات الرجال، جاء من اليهود المغضوب عليهم، كما أوضح ذلك صاحب «دليل الطالب على أرجح المطالب».

وفي تفسير «فتح البيان» ـ تحت قوله سبحانه: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾ [المائدة: ٤٤] ـ لفظ «من» من صيغ العموم، فيفيد أن هذا غير مختص بطائفة معينة، بل لكل من ولي الحكم، وهو الأولى، وبه قال السدي.

وقيل: إنها مختصة بأهل الكتاب. وقيل بالكفار مطلقاً، لأن المسلم لا يكفر بارتكاب الكبيرة، وبه قال ابن عباس، وقتادة والضحاك.

وقيل: في خصوص بني قريظة والنضير.

وعن البراء بن عازب قال: «أنزل الله هذه الآيات في الكفار» أخرجه مسلم.

وقال ابن مسعود، والحسن، والنخعي: هذه الآيات الثلاث، عامة في اليهود، وفي هذه الأمة.

فكل من ارتشى، وحكم بغير حكم الله، فقد كفر وظلم وفسق. وهو الأولى لأن الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

وقيل: هو محمول على أن الحكم بغير ما أنزل الله، وقع استخفافاً، أو استحلالاً، أو جحداً. قاله أبو السعود.

والإشارة بقوله: «فأولئك» إلى «من» والجمع باعتبار معناها، وكذلك ضمير الجماعة في قوله: ﴿**هم الكافرون**﴾.

وذكر الكفر هنا مناسب لأنه جاء عقب قوله: ﴿**وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً**﴾ [البقرة: ٤١] وهذا كفر، فناسب ذكر الكفر هنا. قاله أبو حيان.

قال ابن عباس: يقول: من جحد الحكم بما أنزل الله، فقد كفر. ومن أقر به ولم يحكم، فهو ظالم فاسق.

وعنه قال: إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفر ينقل من الملة، بل كفر دون كفر.

وقال عطاء: هم الظالمون، هم الفاسقون، هم الكافرون، كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق.

وعن ابن عباس قال: نزلت في اليهود خاصة: وقد روى نحو هـذا عن جماعـة من السلف.

وعن حذيفة بسند صحيح أن هذه الآيات ذكرت عنده، ،فقـال رجل: إن هذا في بني إسرائيل.

فقال حذيفة: نعم الأخوة لكم بنو إسرائيل، إن كان لكم كل حلوة، ولهم كل مرة، كلا والله لتسلكن طريقهم، قد الشِّراك. وعن ابن عباس ونحوه.

وأقول: هذه الآية، وإن نزلت في اليهود، لكنها ليست مختصة بهم، لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب. وكلمة «مَن» وقعت في معرض الشرط فتكون للعموم.

فهذه الآية الكريمة متناولة لكل من لم يحكم بما أنزل الله، وهو الكتاب والسنّة.

والمقلد لا يدعي أنه حكم بما أنزل الله، بل يقر أنه حكم بقول العالم الفلاني، وهو لا يدري هل ذلك الحكم الذي حكم به هو من محض رأيه أم من المسائل التي استدل عليها بالدليل؟.

ثم لا يـدري أهو أصـاب في الاستدلال أم أخـطأ، وهل أخـذ بالـدليـل القـوي أم الضعيف؟.

فانظر يـا مسكين، مـاذا صنعت بنفسك، فـإنك لم يكن جهلك مقصـوراً عليك، بـل جهلت على عبـاد الله، فأرقت الـدماء، وأقمت الحـدود، وهتكت الحرم، وأحللت الفـروج بمـا لا تدري.

فقبح الله الجهل بما أنزله، ولا سيما إذا جعله صاحبه شرعاً وديناً له وللمسلمين كما فعل كثير من المتفقهين، والمتصوفين، والمتفلسفين، والمتكلمين.

فإنه طاغوت وجبت عند التحقيق وإن ستر من التلبيس بستر رقيق، وحجب منه بحجاب دقيق.

فيا أيها المقلد، أخبرنا أي القضاة أنت؟ أمِنَ الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «القضاة ثلاثة، واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة، فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحقَّ فجار في الحكم، فهو في النـار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» أخرجه أبو داود، وابن ماجه، عن بريدة.

فبالله عليك، هل قضيت بالحق وأنت تعلم أنه الحق؟.

إن قلت: نعم، فأنت وسائر أهل العلم يشهدون بأنك كاذب، لأنك معترف، بأنك لا تعلم ما الحق، وكذلك سائر الناس يحكمون عليك بهذا، من غير فرق بين مجتهد ومقلد.

وإن قلت: بل قضيت بما قاله إمامي، ولا تدري أحق هو، أم باطل، كما هو شأن كل مقلد على وجه الأرض؟ فأنت ـ بإقرارك هذا ـ أحد رجلين:

إما قضيت بالحق ولا تعلم أنه الحق، أو قضيت بغير الحق، لأن ذلك الحكم الذي حكمت به، هو لا يخلو عن أحد الأمرين:

١ ـ إما أن يكون حقاً.

٢ ـ وإما أن يكون غير حق.

وعلى كلا التقديرين فأنت من قضاة النار، بنص الصادق المختار.

وهذا ما أظن يتردد فيه أحد من أهل الفهم، لأمرين:

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل القضاة ثلاثة، وبين صفة كل واحد منهم ببيان، يفهمه المقصر والكامل، والعالم والجاهل.

الثاني: أن المقلد لا يدعي أنه يعلم ما هو حق من كلام إمامه، وما هو باطل يقر على نفسه أنه يقبل قول الغير ولا يطالبه بحجة، وأنه لا يعقل الحجة إذا جاءته فأفاد هذا، أنه حكم بشيء لا يدري ما هو؟ فإن وافق الحق، فهو قضى بالحق، ولا يدري أنه الحق. وإن لم يوافق الحق، فهو قضى بغير الحق. وهذان هما القاضيان اللذان في النار.

فالقاضي المقلد على كل حال يتقلب في نار جهنم كما قال قائل:

خُـذَا بَطْنَ هِـرْشـاً أَوْ قِفَـاهَـا فَـإِنَّـهُ ... كِـلاَ جَـانِبَـيْ هِـرْشَـا لَـهُنَّ طَـرِيـقُ

وكما تقول العرب: «ليس في الشر خيار» ولقد خاب وخسر من لا ينجو على كل حال من النار.

فيا أيها القاضي المقلد ما الذي أوقعك في هذه الورطة، وألجأك إلى هذه العهدة التي صرت فيها على كل حال من أهل النار؟.

وإذا دمت على قضائك ولم تتب، فإن أهل المعاصي والبطالة ـ على اختلاف أنواعهم ـ هم أرجى لله منك، وأخوف له، لأنهم على عزم التوبة والإقلاع، ويلومون أنفسهم على ما فرط منها.

بخلاف هذا القاضي المسكين، فإنه ربما دعا الله في خلواته و بعد صلواته، أن يديم عليه تلك العهدة، ويحرسها عن الزوال، حتى لا يتمكنوا من فصله، ولا يقدروا على عزله.

وقد يبذل في استمراره على ذلك نفائس الأموال، ويدفع الرشا والبراطيل، لمن كان له في أمره مدخل، فيجمع بهذا الافتعال، بين خسران الدنيا والآخرة، وتسمح نفسه بهما جميعاً في حصول ذلك القضاء، فيشتري بهما النار، ولا يخرج عن هذه الأوصاف إلا القليل النادر.

والآيات الكريمة في هذا المعنى، والأحاديث الصحيحة في هذا المبنى، كثيرة جداً.

ولو لم تكن من الزواجر عن هذا، إلا هذه الآية وهذا الحديث المتقدم، لكفت.

بيان من يصلح قاضياً ومن لا يصلح

فالمقلد لا يصلح للقضاء، وإنما يصح قضاء من كان مجتهداً، متورعاً عن أموال الناس، عادلاً في القضية، حاكماً بالسوية، ويحرم عليه الحرص على القضاء وطلبه، ولا يحل للإمام تولية من كان كذلك.

ومن كان متأهلاً للقضاء فهو على خطر عظيم وله مع الإصابة أجران، ومع الخطأ أجر، إن لم يَألُ جهداً في البحث.

ويحرم عليه الرشوة والهدية التي أهديت إليه لأجل كونه قاضياً.

ولا يجوز له الحكم حال الغضب، وعليه التسوية بين الخصمين، إلا إذا كان أحدهما كافراً، والسماع منهما قبل القضية، وتسهيل الحجاب بحسب الإمكان.

ويجوز له اتخاذ الأعوان مع الحاجة، والشفاعة، والاستيضاع والإرشاد إلى الصلح، وحكمه ينفذ ظاهراً فقط.

فمن قضى له بشيء فلا يحل له، إلا إذا كان الحكم مطابقاً للواقع هذا ما ذكره القاضي العلامة «محمد بن علي الشوكاني» رضي الله عنه في «القول المفيد» والمختصر المسمى بـ «الدرر البهية».

بيان من يصلح مفتياً ومن لا يصلح

فإن قلت: إذا كان المقلد لا يصلح للقضاء، ولا يحل له أن يتولى ذلك، ولا لغيره أن يوليه، فما تقول في المفتي المقلد؟.

قلت: إن كنت تسأل عن القيل والقال، ومذاهب الرجال، فالكلام في شروط المفتي وما يعتبر فيه مبسوط في كتب الأصول والفقه.

وقد أوضحها الشوكاني رحمه الله تعالى في «إرشاد الفحول» و«نيل الأطار» والحافظ ابن القيم رحمه الله في «أعلام الموقعين عن رب العالمين» بما يشفي العليل، ويروي الغليل.

فإن شئت الاطلاع والاستيفاء، فارجع إلى هذه الكتب، يتضح لك الحق من الباطل،

والخطأ من الصواب، ولا تكن من الممترين. هذا آخر كلام «فتح البيان» تحت هذه الآية تفسيراً لها.

وأقول: تمام الكلام وخلاصته في أحكام القضاء وآداب الإفتاء مذكور في «ظفر اللاضي» و «ذخر المحتي».

وما نقلناه هنا من تفسير «فتح البيان» فهو مسوق في حق القضاة والمفتين الذين هم منصوبون على هذه العهدة من جهة الأئمة والولاة.

الحكام ملزمون بأن يحكموا بالكتاب والسنة

وأما الحكام من أهل الرياسة والدولة، فحكمهم أيضاً حكم هؤلاء في إمضاء الأوامر والنواهي بما أنزل الله، وهو الكتاب المنزل من السماء على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والحديث المنزل من قلب الرسول ولسانه على الأمة.

ولكن فسد الزمان فساداً بالغاً، وظهر الشر في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

فلا يوجد واحد في ألف من الولاة والقضاة وأهل الفتوى، يحكم بذلك، أو يعرفه أو يعلمه بل أكثر الرؤساء تابعون للفرق الضالة، لا يجدون بدًّا من طاعتهم في الحكم الطاغوتي، والقضاء الجبتي وإن كان بعضهم عالماً بما أنزل الله والآية الشريفة تنادي عليهم بالكفر، وتتناول كل من لم يحكم بما أنزل الله، اللهم إلا أن يكون الإكراه لهم عذراً في ذلك، أو يعتبر الاستخفاف أو الاستحلال لأن هذه القيود إذا لم تعتبر فيهم، لا يكون أحد منهم ناجياً من الكفر والنار أبداً.

فالحاصل من مجموع الكلام على هذا المقام، أن الحكم بالكتاب والسنّة الصحيحة واجب مفترض، متحتم على كل أحد من الولاة والرؤساء والملوك والحكام، وعلى أتباعهم المأمورين من قبلهم على القضاء والفتيا، بعد معرفة الحق.

ومن لم يحكم بهما في الأمور العبادية والأحوال السياسية وما يليها مع العلم بها من الكتاب والسنّة ومع القدرة على إمضائها في الأقوياء والضعفاء، فهو من أهل هذه الآية، أعاذنا الله منه.

حكم الولاة والحكم المكرهين على الحكم بالقوانين الوضعية

وأما من لا يقدر على ذلك وهو مكره من جهة المالك، ومقهور في مجاري أمور الممالك، ولا يجد بُدًّا لنفسه ولأتباعه لمصالح هناك ومفاسد في مخالفة ذلك، ولا يستخف ولا يستحل شيئاً مما أنزله الله، وجاء به رسول الله، فالله ارحم الراحمين وسيد الغافرين.

وأما من رأى أن الحكم بالطاغوت والقضاء بالجبت أوفق بحال الخلق وأحسن في

السياسة مع القدرة على خلاف، والمماشاة مع ما أنزله الله من الكتاب، ووردت به السنّة من حضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، كحال الفقهاء الحاضرين في الزمن، الخائضين في أنواع من الفتن بما في كتب الفروع، التاركين لما في الصحاح الستة، القاضين بما في قوانين ملوك الديار ودساتير الصناديد من الكفار الأشرار مع تمكنهم من القضاء والإفتاء بما أنزل الله في كتابه العظيم، وجاء به الرسول الكريم، فنعوذ بالله من حال أهل النار.

بالله عليك قل لي: هل تقدر على مطالعة الصحيحين وما يليهما من دواوين السنّة المتيسرة في هذا الوقت في كل قطر، وأفق ومصر، بل قرية وقصبة، وتتمكن من إمضاء الأحكام بموجب ما فيها؟ أم لا تقدر إلا على معرفة هذه المدونات الفرعية والتخريجات الفقهية، المشتملة على الرأي المجرد، والهوى البحت؟ مع أن تلك الدواوين في لسان عربي مبين، كما أن هذه الطوامير والدفاتر الطويلة العريضة من الفتاوى المتداولة بين الفقهاء أيضاً جمعت في اللغة العربية، وهي عويصة العبارات مشكلة الإشارات، دقيقة الفهم، عسيرة الفقه، حتى يقال: إن فلاناً في البلد الفلاني يعرف الكتاب الفلاني في العلم الفلاني، أحسن من غيره، وما هذا إلّا لعسر فهمه على كل أحد من العلماء وطلبة العلم.

بخلاف الكتاب العزيز، فإنه يستوي في تلاوته وقراءته ودراسته وفهم مبانيه وفقه معانيه، كل من يعرف اللسان العربي والنحو والبيان.

وكذلك حال السنّة المطهرة، في سهولة دركها، ومعرفتها،وحصول العلم بها، بأدنى توجه، وأيسر التفات.

فكيف يستقيم أن المقلدة يقدرون على القضاء والإفتاء من تلك الفتاوى والدفاتر الفرعية، مع إشكال عبارتها، وطول مداها، وإعضال مرامها، وكثرة اختلافها، وتباين آرائها، وتعارض أهوائها، ولا يقدرون على الحكم بما أنزل الله في كتابه، وأخبر به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في خطابه؟ مع كونهما آيات بينات وأحاديث واضحات؟.

يكفي قليل المعرفة باللغة العربية، في فهم مبانيهما ومعانيهما، مع أن المفسرين والمحدثين، قد قضوا الوطر عنهما على أحسن تدريب، وأقرب تقريب، بتحرير الشروح، وتدوين الأصول، وتأليف غريب اللغات، وتحقيق أسماء الرواة، وتبييض كل ما يحتاج إليه في علم السنّة، من نقير وقطمير، وجليل وحقير.

وهذه الكتب والعلوم ميسرة لكل أحد من أهل العلم وطلبته، في كل بلدة وقرية، بلا محنة ومشقة زائدة على تحصيل الكتب الفرعية الفقهية العرفية.

فأنصف يا هذا من نفسك ، ولا تلم إلا شخصك ، هل ما قلناه حق عدل ، أم اعتساف وعصبية؟.

وما الفائدة في إبقاء ما أنزل الله إلى قيام الساعة وإقامة الحجة به على الخلق إلى يوم القيامة؟.

أتقبيله بالشفتين؟ أو وضعه على الرأس والعين فقط؟ أم التدبر في ألفاظه، والتفكر في معانيه، والاعتمال بموجب ما فيه، وترك جميع ما يخالفه وإن جاء من فقيه شهير، أو سفيه حقير؟.

وهل أنت من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي ختم الله به سلسلة الرسالة، أم من أمة الأحبار والرهبان، الذين كانوا من آحاد الأمة ومثلك في اتباع أحكام الملة؟.

اللهم يا من أنعم على كف من التراب بالإيمان، اهدنا إلى سواء الطريق، واجعل خير توفيقك لنا خير رفيق.

نعي المؤلف على القضاة والحكام المقلدين

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] قال في «فتح البيان»: قيل نزلت هذه الآية حين اصطلحوا على أن لا يقتل الشريف بالوضيع، ولا الرجل بالمرأة.

قال: وضمير الفصل مع اسم الإشارة، وتعريف الخبر يستفاد منها أن هذا الظلم الصادر منهم، ظلم عظيم بالغ إلى الغاية.

وذكر الظلم هنا مناسب، لأنه جاء عقب أشياء مخصوصة من أمر القتل والجرح، فناسب ذكر الظلم المنافي للقصاص، وعدم التسوية فيه.

قال: وهذه الآية من الأدلة على اشتراط الاجتهاد، فإنه لا يحكم بما أنزل الله إلا من عرف التنزيل، وعلم التأويل.

ومما يدل على ذلك حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن، يعني قاضياً، قال ـ أي امتحاناً له ـ: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فإن لم تجد في سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: أجتهد رأيي، ولا آلو ـ أي لا أقصر في الاجتهاد والتحري للصواب ـ قال ـ أي الراوي ـ: فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضى به رسول الله» رواه الترمذي، وأبو داود، والدارمي.

وهو حديث مشهور، بيَّن القاضي العلامة طرقه، ومن خرجه، في بحث مستقل، وبيَّن صاحب «ظفر اللاضي» صحة الاحتجاج به على هذا المقصود، وتلقي الفحول له بالقبول.

ومعلوم أن المقلد لا يعرف كتاباً ولا سنّة ولا رأي له، بل لا يدري أن الحكم موجود في الكتاب والسنّة فيقضي به، أو ليس بموجود فيجتهد رأيه.

فإذا ادعى المقلد أنه يحكم برأيه، فهو يعلم أنه يكذب على نفسه لاعترافه بأنه لا يعرف كتاباً وسنّة.

فإذا زعم أنه حكم برأيه، فقد أقر على نفسه بأنه حكم بالطاغوت.

وقد سئل «الشوكاني» رحمه الله، هل الراجح جواز قضاء المقلد أم لا؟ فأجاب بما نصه.

الأوامر القرآنية، وليس فيها إلا أمر الحاكم، بأن يحكم:

١ ـ بالعدل.
٢ ـ والحق.
٣ ـ وما أنزل الله.
٤ ـ وما أراه الله.

ومن المعلوم لكل عارف أنه لا يعرف هذه الأمور، إلا من كان مجتهداً إذ المقلد إنما هو قابل قول الغير دون حجته، وليس الطريق إلى العلم، بكون الشيء، حقاً أو عدلاً إلا الحجة.

والمقلد لا يعقل الحجة إذا جاءته، فكيف يهتدي إلى الاحتجاج بها، وهكذا لا علم عنده بما أنزل الله، إنما عنده علم بقول من قلده.

فلو فرض أن يعلم ما أنزل الله، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علماً صحيحاً، لم يكن مقلداً، بل هو مجتهد، وهكذا لا نظر للمقلد.

فإذا حكم بشيء، فهو لم يحكم بما أراه الله، بل بما أراه إمامه، ولا يدري، أذلك القول الذي قاله إمامه موافق للحق أم مخالف له؟.

وبالجملة فالقاضي هو من يقضي بين المسلمين بما جاء عن الشارع، كما جاء في حديث معاذ المتقدم.

وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال، فقد جمع طرقه وشواهده الحافظ ابن كثير في جزء، وقال: حديث حسن مشهور اعتمد عليه أئمة الإسلام، وقد أخرجه أيضاً أحمد، وابن عدي، والطبراني، والبيهقي. ولأئمة الحديث فيه كلام طويل.

والحق أنه من الحسن لغيره، وهو معمول به عند الجمهور.

وقد دل هذا الحديث على أنه يجب على القاضي أن يقدم القضاء بكتاب الله تعالى ثم إذا لم يجد فيه، قضى بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم إذا لم يجد فيها، اجتهد رأيه.

والمقلد لا يتمكن من القضاء في كتاب الله سبحانه، لأنه لا يعرف الاستدلال، ولا كيفيته، ولا يمكنه القضاء بما في سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك، ولأنه لا يميز بين الصحيح والموضوع، والضعيف المعلل بأي علة، ولا يعرف الأسباب ولا يدري

المتقدم والمتأخر، والعام، والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، بل لا يعرف مفاهيم هذه الألفاظ، ولا يتعقل معانيها، فضلاً عن أن يتمكن من أن يعرف اتصاف الدليل بشيء منها.

وبالجملة، فالمقلد إذا قال: صح عندي، فلا عند له، وإن قال: صح شرعاً، فهو لا يدري ما هو الشرع.

وغاية ما يمكنه أن يقول: صح هذا من قول فلان، وهو لا يدري، هل هو صحيح في نفس الأمر، أم لا، فهو لا ريب أحد قضاة النار.

لأنه إما أن يصادف حكمه الحق، فهو حكم بالحق، ولا يعلم أنه الحق، أو يحكم بالباطل، وهو لا يعلم أنه باطل، وكلا الرجلين في النار، كما ورد بذلك النص من المختار.

وأما قاضي الجنة فهو الذي يحكم بالحق، ويعلم أنه الحق، ولا شك أن من يعلم الحق فهو مجتهد لا مقلد، هذا يعرفه كل عارف.

فإن قال المقلد: إنه يعلم أن ما حكم به من قول إمامه حق، لأن كل مجتهد مصيب.

نقول له: هل أنت مقلد في هذه المسألة، أم مجتهد؟ فإن كنت مقلداً في هذه المسألة، فقد جعلت ما هو محل النزاع دليلاً لك، وهو مصادرة باطلة، فإنك لا تعلم أنها حق في نفسها، فضلاً أن تعلم زيادة على ذلك.

وإن كنت مجتهداً فيها، فكيف خفي عليك أن المراد بكون كل مجتهد مصيباً، هو من الصواب، لا من الإصابة كما أقر بذلك القائلون، بتصويب المجتهدين وحرروه في مؤلفاتهم المعروفة الموجودة بأيدي الناس.

وإذا كان ذلك من الصواب، لا من الإصابة، فلا يستفاد من المسألة ما تزعمه من كون مذهب إمامك حقاً، فإنه لا ينافي الخطأ، وبهذا صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد وأصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد وأخطأ، فله أجر واحد» أخرجه الشيخان عن أبي هريرة وابن عمر، وهذا لا يخفى إلا على أعمى.

وإذا لم تتعقل الفرق بين الصواب والإصابة، فاستر نفسك بالسكوت، ودع عنك الكلام في المباحث العلمية، وتعلم ممن يعلم، حتى تذوق حلاوة العلم، فهذا حاصل ما لدي في هذه المسألة، وإن كانت طويلة الذيل، والخلاف فيها مدوَّن في الأصول والفروع، ولكن السائل لم يسأل عن أقوال الرجال إنما سأل عن تحقيق الحق. انتهى كلامه رحمه الله تعالى في «إرشاد السائل إلى أدلة المسائل».

وقد حققنا ذلك المقام في كتابنا «الجنة في الأسوة الحسنة بالسنّة» وكشفنا القناع، عن

وجه التقليد والاتباع، فارجع إليه وعول في معرفة الصواب الحق عليه، وبالله التوفيق، وهو المستعان. انتهى كلام تفسير «فتح البيان».

وأقول: والمقصود من إيراد هذه الآية في هذا الموضع أن الحاكم بما لم ينزل الله به سلطانٌ ظالم.

وحيث إن الأشياء تتفاوت في الرتب، من الحرمة، والكراهة، والشرك، والكفر والحكم فيها أيضاً يتفاوت بحسبها، سجل سبحانه في الآية الأولى الكفر على من حكم بغير ما أنزل الله، ولم يحكم بالكتاب والسنّة، وهذا يكون فيما سبيله مشاقة الله والرسول.

وسجل في هذه الآية عليه الظلم، وقد يطلق الظلم على أشد الكفر، وهو الشرك، وعلى الكبير، وهو الفسق.

فلا فرق بين إطلاق الكفر، وإطلاق الظلم، على من لم يحكم بالقرآن والحديث.

فإن أريد بالظلم هنا، ما هو دون الكفر، فالمراد الحكم بما هو دون أنواع الكفر، وهو ظلم لا شك فيه. كيف وقد قيل: «إن المعاصي بريد الكفر»؟.

وفي آية ثالثة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

قال في «فتح البيان»: أي من لم يقض بما في الكتاب العزيز والسنّة المطهرة لقوله سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» رواه أبو داود، والدارمي، وابن ماجه، عن المقدام بن معد يكرب، فأولئك هم الخارجون عن الطاعة.

قال: وذكر الفسق هنا مناسب، لأنه خروج عن أمر الله، إذ تقدمه قوله: ﴿وَلْيَحْكُم أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧] وهو أمر، قاله أبو حيان.

وفي هذه الآية والآيتين المتقدمتين من الوعيد، والتهديد ما لا يقادر قدره.

وقد تقدم أن هذه الآيات، وإن نزلت في أهل الكتاب، فليست مختصة بهم، بل هي عامة لكل من لم يحكم بما أنزل الله، اعتباراً بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، ويدخل فيه السبب دخولاً أولياً.

وفيها دلالة على اشتراط الاجتهاد في القضية وإشارة إلى ترك الحكم بالتقليد.

حكم الترافع إلى القضاة المقلدين

فإن قلت: إذا كان التخاصم ببلدة، لا يوجد فيه مجتهد، هل يجوز للخصمين الترافع إلى من بها من القضاة المقلدين، والمفتين الجامدين على تقليد المجتهدين؟.

قلت: إذا كان يمكن وصولهما إلى قاض مجتهد، لم يجز للمقلد أن يقضي ويفتي بينهما، بل يرشدهما إلى القاضي المجتهد، والمفتي المتبع، أو يرفع القضية إليه ليحكم فيها بما أنزل الله، أو بما أراه الله.

فإن كان الوصول إلى القاضي المجتهد والمفتي المتبع، متعذراً، أو متعسراً، فلا بأس بأن يتولى ذلك القاضي والمفتي المقلدان فصل خصوماتهما، لكن يجب عليهما أن لا يدعيا علم ما ليس من شأنهما.

فلا يقولان: صح أو لم يصح شرعاً، بل ينبغي أن يقولا: قال إمامهما كذا ويعرفان الخصمين أنهما لم يحكما بينهما إلا بما قاله الإمام الفلاني.

وفي الحقيقة هو محكم، لا حاكم، وقد ثبت التحكيم في هذه الشريعة المطهرة كما جاء ذلك في القرآن الكريم في شأن الزوجين وأنه يوكل الأمر إلى حَكَمٍ من أهل الزوج وحكم من أهل المرأة.

وكما في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وكما وقع في زمن النبوة والصحابة في غير قضية، ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب، والعور خير من العمى.

ولا يغتر العاقل بما يزخرفه المقلدون للمذاهب، ويموهون به على العامة، من تعظيم شأن من يقلدونه، ونشر فضائله ومناقبه، والموازنة بينه وبين من يبلغ رتبة الاجتهاد في عصر هؤلاء المقلدين.

فإن هذا خروج عن محل النزاع، ومغالطة قبيحة.

وما أسرع نفاقها عند العامة، لأن أفهامهم قاصرة عن إدراك الحقائق، والحق - عندهم - يعرف بالرجال، وللأموات في صدورهم جلالة وفخامة. وطباع المقلدين قريبة من طبائعهم، فهم إلى قبول أقوالهم أقرب منهم، إلى قبول أقوال العلماء المجتهدين، لأن المجتهدين قد باينوا العامة وارتفعوا إلى رتبة تضيق أذهان العامة على تصورها.

فإذا قال المقلد مثلاً: أنا أحكم بمذهب الشافعي، وهو أعلم من هذا المجتهد المعاصر لي، وأعرف بالحق منه، كانت العامة إلى تصديق هذه المقالة والإذعان لها أسرع من السيل المنحدر، وتنفعل أذعانهم بذلك أكمل انفعال.

فإذا قال المجتهد مجيباً على ذلك المقلد أن محل النزاع هو الموازنة بيني وبينك، لا بيني وبين الشافعي فإني أعرف العدل والحق، وما أنزل الله، وأجتهد رأيي إذا لم أجد في كتاب الله وسنّة رسوله نصاً. وأنت لا تعرف شيئاً من ذلك، ولا تقدر على أن تجتهد رأيك، إذ لا رأي لك ولا اجتهاد لأن اجتهادالرأي هو إرجاع الحكم إلى الكتاب والسنّة بالمقايسة، أو بعلاقة يسوغها الاجتهاد، وأنت لا تعرف كتاباً ولا سنّة، فضلاً عن أن تعرف كيفية الإرجاع

إليهما بوجوه مقبولة. كان هذا الجواب الذي أجابه المجتهد مع كونه حقاً بحتاً بعيداً عن أن يفهمه العامة أو تذعن لصاحبه.

ولهذا ترى في هذه الأزمان الغريبة الشأن ما ينقله المقلد عن إمامه، أوقع في النفوس مما ينقله المجتهد من كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإن جاء من ذلك بالكثير الطيب.

وقد رأينا وسمعنا، ما لا يشك فيه أنه من علامات القيامة، على أن كثيراً من المقلدين قد ينقل في حكمه أو فتواه، عن مقلد مثله قد صار تحت أطباق الثرى، وإمامه منه براء فيجول ويصول، وينسب إلى ذلك مذهب الإمام، وينسب من يأتي بما يخالفه من كتاب أو سنّة، إلى الابتداع، ومخالفة المذهب، ومباينة أهل العلم وهو لو ارتفعت رتبته عن هذا الحضيض قليلاً لعلم أنه المخالف لإمامه لا الموافق له.

ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجهل المركب، الذي لا يستحق أن يخاطب.

بل على كل صاحب علم أن يرفع نفسه عن مجادلته، ويصون شأنه عن مقاولته إلا أن يطلب منه أن يعلمه مما علمه الله وبالله التوفيق. انتهى ما في «فتح البيان».

وقد وجدت صاحب هذا التفسير عمل بما قال فيه، من رفع النفس عن مجادلة المتفقهة الجهلة، وصان شأنه عن مقاولة المقلدة الجدلية، ولله الحمد.

وبالجملة فالآية الكريمة دلت دلالة واضحة مع أختيها، على أن من لا يحكم بكتاب الله تعالى وبسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي هي تلو القرآن الكريم، وصنوه، فهو محكوم عليه بالكفر والظلم والفسوق، ولا أعظم تحذيراً من ذلك، ولا أكبر وعيداً مما هنالك.

فليتفكر المؤمن المسلم في شأنه والشحيح بإيمانه في أن القضاة والمفتين، هل يقضون ويفتون له أو عليه بما أنزل الله من الآيات والأحاديث، وبما أراهم الله تعالى من أدلة الكتاب ونصوص السنّة، أم يفتون ويقضون له أو عليه بما لم ينزل الله به سلطاناً، من كتب الآراء وفتاوي الأهواء تقليداً للرجال، وتأييداً للمذهب والمقال، جهلاً منهم بواضح البرهان من القرآن، وظاهر الدليل من سنّة سيد ولد عدنان، أو عناداً منهم للأصول المؤصلة المنزلة، واقتصاراً منهم على الفروع المستحدثة المفتعلة؟.

وهل ذلك إلا مشاقة الله والرسول، وعدم تَلَقِّي ما فيهما بالقبول؟: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَالرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينِ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً**﴾ [النساء: ١١٥].

قال بعض أهل العلم: أكد هذا التأكيد، وكرر هذا التكرير في موضع واحد من الكتاب

العزيز، لعظم مفسدة الحاكم بغير ما أنزله الله، وعموم مضرته للحكام وشمول بليته للأمة من الخاص والعام. انتهى.

اللهم ارحم أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ووفقهم للعمل بما تحبه وترضاه.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فيه دلالة على تحريم الأمور المذكورة ونهى عن الشرك به سبحانه بالحكم بما لم ينزل، وعدم الحكم بما أنزل، وعن التقول على الله جهلاً.

ومفهومه وجوب الاجتناب عن الأشياء المشار إليها، وإخلاص التوحيد، والأمر بموجب الكتاب والسنّة، وأن إضافة حكم من الأحكام إلى الله تعالى، المتولد من الرأي المجرد، تقوُّلٌ عليه سبحانه.

وقد أنكر تعالى على من حاج في دينه بما ليس له به علم فقال: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وإنك إذا نظرت فيما حاجَّ به أهل الرأي وأهل الضلالة، وأهل البدع، وأجابوا به على أهل السنّة والجماعة، وجدت محاجتهم على غير علم وفهم.

وجلُّ ما يأتون به عند المحاجة والمناظرة هي أقوال سخيفة، وتقارير ليس عليها أثارة من علم، يستحي منها أهل العلم في كل عصر وقطر، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً، ويفحمون خصماً.

وهو ـ في الحقيقة ـ لا يستحق الخطاب ولا الجواب، فإن الجواب على الجهلة المقلدة، والفرقة الجاهلة، هو السكوت عنهم، وعدم مخاطبتهم بالكلام والسلام والأقلام والإقدام.

وإن ردوا على أصحاب الحق ألف مرة وألفوا فيه مائة تأليف، فما كل أحد من الناس يستحق المكالمة والمناظرة.

وقال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦، وفصلت: ٣٤] وفي الحديث «من ترك المراء وهو محق، بني له بيت في ربض الجنة» أو كما قال.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦ و١١٧] نهي في هذه الآية عن أن يقول أحد من أهل العلم: هذا حلال، وهذا حرام، لما حرمه، ولما لم يحرمه الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، تنصيصاً، والأصل في النهي التحريم.

وهـذه الفتـاوى العـراض الـطوال، قـد اشتملت على ذلـك. وسببـه عـدم عـرض المجتهدات، والأقيسة الباطلات على كتاب الله وسنّة رسوله، ولو عرضوها عليهما لبان لهم أن فيها ما يخالف ظاهر القرآن، وصريح السنّة، وفيها ما لا يحتاج إليه إنسان، وفيها أغلوطات كثيرة، وآراء لا يأتي عليها الحصر، وتفريعات لا تقع في الخارج.

وما يقع فيه من الحوادث الجديدة والكوائن الحاضرة، أو المستقبلة فليس فيها حكمها.

وإذا عرضها المستفتي على المفتي، أو المستقضي على القاضي طلباً للحكم، يفتي أهل الفتوى، ويقضي أصحاب القضاء بما يظهر لهم من الأقيسة على المسائل الفرعية الآتية، من جهة أكابرهم، ولا يفحصون فيها كتاباً ولا سنّة أبداً.

فانظر في هذا البناء الفاسد على الفاسد، واعتبر بحال هؤلاء.

ولو ردوها إلى الله وإلى الرسول، وطلبوا حكمها من الأدلة الخاصة، والنصوص العامة، لوجدوا عندهما ما يشفي العليل، ويروي الغليل.

فإنه لا يفوت شيء من الأشياء عن كتاب الله سبحانه وحديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وهما كافلان لحكم جميع الحوادث الحالية والاستقبالية، وإنما على أهل العلم النظر فيهما، والتمسك بهما.

وقد نص سبحانه في هذه الآية على أن هذا الوصف من لسانهم، افتراء الكذب على الله، وأن الكاذب غير مفلح، ومتاع الدنيا التي لأجلها ارتكبوا هذا الوصف، جاءوا بحكم الحلال والحرام، والجواز وعدم الجواز على شيء قليل، فانٍ عن قريب. ثم هم يعذبون على هذا الافتراء عذاباً وجيعاً.

وفي هذا الوعيد ما لا يقادر قدره.

والآية دليل على رد التقليد، وعلى أنه يوجب العقاب على المقلدة، لأن هذا الوصف لا يوجد إلا فيه وفيهم، وأن المتبعين لا تصف ألسنتهم هذا الكذب لأنهم إنما يقولون بما قاله الله، أو قاله رسوله، فلا وصف لهم أصلاً.

الآيات القرآنية الدالة على وجوب طاعة الله ورسوله والاقتصار على تحكيمهما

والآيات الدالة على وجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله كثيرة طيبة.

منها قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]. وفيه أن المرحومين هم المطيعون لهما. والمراد بإطاعتهما إطاعة الكتاب والسنّة.

ومعلوم أن إطاعة الفتاوى والدفاتر المجموعة في الآراء ليست بإطاعة لهما، بل هي إطاعة لمن ألفها وجمعها كيفما كان.

وقوله: ﴿قل أَطِيعُوا ٱللَّهَ والرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] ومفهوم هذا، أن غير المطيع لهما في عداد الكفار، ونعوذ بالله من ذلك.

ولا يستطيع أحد من المقلدة أن يقول: أنا مطيع لحكم الله وحكم رسوله.

فإن قال ذلك، كان كاذباً صريحاً، لأن ما في كتب مذهبه من الأصول والفروع، ليس هو حكم الله، ولا حكم رسوله، بل هو بُصَاق الفضلاء، ومخاط الفقهاء، وقذر القياس، ودنس الرَّأْي.

ولا يفيده اتفاق بعض ما فيه من الأحكام والمسائل، بما فيهما، لأن للأكثر حكم الكل، والأكثر فيها ما يخالف الكتاب، وصرائح السنّة.

وإن كنت في ريب من هذا، فاعرض هذه الطوامير الطويلة، والدساتير العريضة على كتب التفاسير من السلف، وعلى دواوين السنّة من أهل الحديث، يسفر لك صبح اليقين.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ ٱللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩] الخ فيه بشارة للمطيعين، وفضيلة للمتبعين الذين أطاعوا الله ورسوله فيما أنزل وجاء به، وهم من لا يقلدون أحداً في دين الله، ولا يطيعون رجلاً وإن بلغ في العلم والعمل غاية منتهاه، لأن كل واحد يؤخذ قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٠] فيه أن طاعة أحدهما، هي طاعة الآخر بعينها.

وفيه إشارة إلى العمل بالحديث، لأن طاعة الرسول لا تتحقق إلا إذا عمل بقوله واقتدى بفعله، وذلك لا يتأتى إلا باتباع سنّته والاعتصام بحديثه.

فالقرآن داع إلى العمل بالسنّة، كما أن السنّة تدعو إلى العمل بالقرآن والاعتصام به.

وقد تقدم تفسير قوله سبحانه: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء: ٥٩] في موضعه، وهو نص في محل النزاع، وبرهان ساطع على رد التقليد المشؤوم.

ومفهومه أن من لا يرد التنازع إليهما، لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، وأي وعيد أعظم من ذلك في شأن المقلدين، فقد خرجوا عن الإيمان، وصاروا كمنكر المعاد، أعاذنا الله وإخواننا وأخلافنا، عن تبعات هذه التقليدات، ووفقنا للعمل بكتابه وبسنّة رسوله سيد الكائنات، عليه أفضل الصلوات والتسليمات.

وقوله: ﴿وَمَنْ يِطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ﴾ [الفتح: ١٧] الآية.

فيه وعد لأهل الإطاعة بدخول الجنة، ولا تتأتى الإطاعة إلا بالتمسك بالكتاب والسنّة.

ومن زعم أن العامل بكتب المذاهب مطيع لهما، فقد أخطأ خطأً فاحشاً، وأين الثريا من الثرى، والشمس من السهل، بل أُوتيَ هو من قبل نفسه، وعلى نفسها براقش تجنى.

وقوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤] ومعلوم أن من ترك الكتاب والسنّة، وهما موجودان في عصره، وفي بلده، وعند أهل نحلته وجلدته، وأقبل على دفاتر الرَّأي والكتب المذهبية، المحتوية على أنواع من الأقيسة والبدع والأهواء، فهو عاص لله ولرسوله، وليس بمطيع لهما، لأنه تعدى حدود الله، وجاوز بها إلى تقليد الأحبار والرهبان، فلهذا حكم عليه بخلود النار، ونعوذ بالله منها.

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] فيه التحذير عن عصيان الله ورسوله، بأي نوع كان، من أي إنسان وقع، والأمر بطاعتهما على الإطلاق.

فكل ما يصدق عليه أنه عصيان لهما، فالحذر منه واجب، لأن الأصل فيه الوجوب.

ولا شك أن في إيثار التقليد والعمل بغير القرآن والحديث ـ عصياناً لله ولرسوله ـ واضحاً جلياً، لا يجحده إلا مكابر غبيٌّ، أو جاهل شقيٌّ، وقد بلغ إليه الرسول ما كان حقاً واضحاً، وليس عليه، ولا على رسله من العلماء العارفين بالسنّة، والمحدثين الفحول، إلا هذا البلاغ.

فهذه الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم، من آثار بلاغهم، قبلوا ذلك أم أَبَوْا، والمهديُّ من هداه الله.

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١] هذه الشرطية فيها من الوعيد ما تقشعر له الجلود.

والمقلدة في مغالطة منهم فإنهم يظنون أن هذه الكتب الفقهية المذهبية إنما أخذت مسائلها ورسائلها من الكتاب والسنّة، وأن الأئمة استنبطوها منهما، فهي عين المراد لله وللرسول ونحن لقصور أفهامنا، وقلة علومنا، لا نصل من مبانيهما ومعانيهما إلى ما وصلوا إليه، وليس العمل بتلك الأسفار غير العمل بالقرآن والحديث.

وهذا سوء فهم منهم، لأن الله نص على أن آيات كتابه بينات، وأن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «تركتكم على الواضحة البيضاء، ليلها كنهارها» وكما قال.

فإذا تقرر أن القرآن والسنّة، ليس فهمهما بمشكل على أحد، فلا ندري ما الذي يمنعهم عن النظر فيهما بدل النظر في تلك الكتب المفرعة؟ وأي شيء يعوقهم عن العمل بظاهر ما في الكتاب وما في الصحاح الستة؟.

وهل يرضى عاقل بإيثار المشكل، وترك السهل، واختيار المبهم على المبين، وتقديم

الـرأي على الروايـة، وتقديم الجهـل على العلم، والفرع على الأصـل، والمنقـطع على الموصول، والموقوف على المرفوع؟.

والله لا يقول بذلك من له أدنى إلمام باللب، فضلاً عمن له عقل قويم، وقلب سليم.

فانظر في حال نفسك من أي هذين الفريقين أنت، يا تارك الخير، وباغي الشر، وفقك الله للاتباع والتوحيد، وصانك عن مفاسد التقليد.

وقوله: ﴿يَـا أَيُّهَا الَّـذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُـوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَـاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفـال: ٢٤] الأمر للوجوب، والاستجابة لهما، هي قبول ما أمرا به ونهيا عنه في الكتاب والسنّة، والعمل بمقتضاهما.

ولا ريب أن الله ورسوله، دعيا الأمة جميعها، حاضرها وغائبها، إلى التمسك بالثقلين، والاعتصام بهذين الأصلين النيرين.

وكذلك دعيا حملة علومهما، ونقلة أحكامهما، سائر الأمة، من العصر الأول إلى هذا الزمان، في كل قطر وأفق، من العرب والعجم، إلى الأتباع، وصاحوا به في كل محل ومكان وأقاموا على ذلك ألوفاً من البرهان، وصنوفاً من التأليفات المشتملة على الأدلة الناطقة بالحق والصواب، في كل أمر وشأن.

ولكن لم يستجب أكثرهم لكونهم مأسورين في شرك التقليد، إلا من رحمه الله تعالى، من نزاع القبائل والأجيال، وأفراد العشائر والرجال.

وهم كثيرون تارة، وقليلون أخرى، ولكن لا يخلو زمان منهم، وعـداً منه سبحـانه للمؤمنين بالنصر والفتح المبين، ومن رسوله الأمين بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين منصورين» الحديث. اللهم اجعلنا من هذه الجماعة.

وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦] فيه النهي عن التنازع في أمور الدين والدنيا، وأصل النهي التحريم، وفرع على ذلك، الفشل وذهاب الريح.

وقد وقع كما في هذه الآية، فإن الناس تركوا إطاعة الله ورسوله، بترك العمل بالكتاب والسنّة، وتنازعوا في أدلتهما الواضحة، وقدموا عليهما، ما بلغهم من أحبارهم ورهبانهم، وآثروا التقليد، ونبذوا الاتباع وراء الظهور، ففشلوا عن التصلب في الـدين، والجهاد في الإسلام مع المخالفين، المغضوب عليهم والضالين، وذهبت ريحهم التي كانت في قلوب أعداء الملة، وفني رعبهم الذي كان على سائر الأمم، حتى أدى بهم هذا التقليد إلى غربة الإسلام، وإدبار شوكته، وإقبال أعدائه عليهم، وتسلطهم على جميع الأمة إلى أن آل الأمر في هذا الزمان إلى فقد الدين بأسره، وفناء التوحيد بكله، وذهاب الإخلاص بتمامه.

ولم يبق إلا الرياء والسمعة واسم الإسلام ورسم الإيمان.

وانهمك أهل الفضل في طلب الجاه باشتهارهم بأسماء الموالي والفقراء والمشائخ ورضوا بهذا عوضاً عما عند الله للمخلصين له الدين، المطيعين له ولرسوله الأمين، المتبعين لكتابه وحديث نبيه الكريم، فإنا لله وإنا إليه راجعون: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾؟.

ولقد صدق الله تعالى فيما أخبرنا به في كتابه العزيز: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

اللهم رد إلينا ريحنا، واذهب بفشلنا، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنا واغفر لنا، وانصرنا على القوم الكافرين.

وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٥١] فيه فضيله أهل الاتباع، وبشارة لهم على السمع والطاعة لحكم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

والآية عامة في كل من دعا الناس إلى كتاب الله وسنّة رسوله عليه الصلاة والسلام، وفي كل من أجاب ذلك الداعي.

ولا شك أن أول من دعا إلى هذا هو الله سبحانه، دعاهم إلى طاعته التي هي طاعة كتابه، وامتثال أوامره ونواهيه، ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته الحاضرة في ذلك الوقت بلا واسطة، أو بواسطة، إلى اتباع القرآن والحديث، ثم دعت الصحابة رضي الله عنهم أتباعهم إلى ذلك، ثم دعا تابعوهم بالإحسان سائرهم إليه، ثم دعا أهل الحديث والقرآن في كل عصر وزمن، من عهد الصدر الأول في كل أفق وجهة، كل إنسان كائن في مكان، أي مكان كان، إلى الاعتصام بالكتاب والسنّة، وصاحوا به على المنابر وفي الأسواق، وسائر الآفاق، هذه كتبهم تشهد لهم بذلك.

فمن علم الله أنه يوفق للهداية قبل منهم هذا الدعاء، ومن قدر الله أنه لا يصلح باله، لم يستجب لهم، فلم يفلح.

وقد أفلح المؤمنون الموفقون للاتباع، المتأهلون لترك الإشراك والابتداع، ولله الحمد.

وقد رأينا وسمعنا أنه لا يخلو زمان ممن يستجيب لله ولكتابه ولرسوله ولسنّته في أفق من الآفاق، وإن كانوا على قلة أو كثرة، بحسب تفاوت الأحوال والأشخاص والأمصار. وهذا من نعم الله تعالى علينا، وله الفضل والمنّة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

والآية فيها دلالة على أن السمع والطاعة لهما، عند الأمر والحكم، والنهي والدعاء إليها، من أي داعٍ كان، وفي أي محل وقع، من شأن أهل الإيمان، وعلامة الفلاح لهم.

ومفهومه المخالف أن خلاف هذا من أمارة الهلاك، وذهاب الإيمان. عافانا الله من ذلك، ووفقنا بما هنالك.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَى ٱللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥]. فيه الإخبار بفوز متبعي الكتاب والسنّة، والإشارة إلى أن المتبعين هم الخاشون لله، والمتقون منه.

فمن لم يطع القرآن والحديث، وأخذ بالتقليد والهوى والعصبية، وقدم الرَّأْيَ على النص والرواية، فكأنه لم يخش الله ولم يتقه ولم يفز، وحرم من هذه الفضيلة والنعمة العظيمة.

وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] فيه وعد المرحومية على طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا طاعة له إلا إذا عمل بسنّته، ورفض بدعة غيره، وإن كان إمام الوقت ومجتهد العصر، وبلغ من الفضل منتهاه، ومن الكمال مداه، فإنه «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

سوء عاقبة المقلدين في الدنيا والآخرة

وقوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] الآية.

فيه أن وبال التولِّي عن اتِّباع الكتاب والسنّة، على المتولين، لا على غيرهم.

ولا ريب أن التقليد يورث الوبال لصاحبه في الدنيا والآخرة.

أما في الدنيا، فالحرمان عن بركات الإسلام وحلاوة الإيمان، والابتلاء بالحِيَل والخديعة، والمجادلة والمكابرة لا على طريقة الحق والإنصاف، بل على شيمة التحاسد والرعونة والرياء والاعتساف، وما يتبع ذلك من المفاسد والآفات.

وأما في الآخرة، فذلك واضح مما تقدم من الآيات الدالة، على كون غير المطيعين لله وللرسول في النار وإعدامهم للفلاح، والفوز والرحمة.

وقوله: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذاً فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فيه أن دعاء الرسول عليه السلام ليس كدعاء آحاد الأمة، بل هو أعظم خطراً، وأجل قدراً من دعواتِ سائر الحق فإذا دَعَى أحداً تعين عليه الإجابة.

ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد دعا أمته إلى التمسك بكتاب الله وسنّته في غير موضع منهما، فتعين على جميع الأمة أن يجيبوه، ولا يقعدوا عن استجابته.

ودعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم إياهم، باقٍ إلى يوم بقاء الأحاديث في الأمهات الست وغيرها، وبقاء القرآن في الدنيا إلى قيام الساعة لا يبرىء ذمة أحد من الأمة من إجابة دعوته في أي عصر وقطر، عند وجود هذه الكتب بين ظهراني العلماء، من سائر أصنافهم، على اختلاف مذاهبهم، وتباين مشاربهم فمن لم يجب داعيَ الله فهو الخاسر في الدنيا والآخرة.

وإنك ترى أن مجاميع المحدثين وإشاعتها تدعو كل مقلد، في كل زمن وأفق، إلى اتباع القرآن والحديث، والعمل بمدلولاتها، فلا يجيب أحد لها، بل يظن ذلك الدعاء، كدعاء بعضهم بعضاً، إن شاء قبل، وإن شاء أبى.

ومنهم من يتسلل من هذا الدعاء، كأكثر المقلدين والمتكلمين أهل المذاهب المختلفة، وأصحاب المشارب المتباينة، بل لا دعاء عندهم إلا دعاء أئمتهم إلى دراسة تلك الفروع، والإقبال على مؤلفهم الموضوع، ومصنفهم المرقوع.

وأما دعاء المحدثين بتلاوة آيات الكتاب المبين، ورواية أحاديث الرسول الأمين، فلا يستحق ـ عندهم ـ للالتفات، وفي آذانهم عنه وَقْرٌ، وهذا من غربة الدين، وفساد الشرع بمكان لا يخفى.

والله عليم بحال هؤلاء المتعصبين الجامدين على تقليدات مذاهب المجتهدين مع أنهم قد نهوهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم، كائناً من كان، ودعوا الأمة إلى اتباع النصوص والأدلة الثابتة في الحديث والقرآن.

وفي الآية وعيد شديد، وتهويل عظيم، وتحذير جليل عن مخالفة أمر الرسول عليه الصلاة والسلام.

ولا شك أن التدوين الذي في كتب الفروع والعقائد، من جماعة من المقلدة والمتكلمة، والمتصوفة، والمتفلسفة والمتفقهة، يخالف كثيراً من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخالفة ظاهرة واضحة، لا سترة عليها.

ومن أنكر هذا، فليعرض ما فيها على ما في الكتاب العزيز والسنّة المطهرة يتضح له هذا اتِّضاحاً لا حجاب عليه.

واللّهِ لا يقدر أحد من هؤلاء على أن يثبت كل قول وحكم في هذه الأسفار الطويلة

العريضة، بدليل من أدلة القرآن والحديث، أو يربطه بنص وبرهان منهما، بل ولا نصف ما فيها، بل ربع ما فيها، بل سائرها إلا ما شاء الله.

وإذا لم يقدر على ذلك هو بنفسه بل إمامه الذي مضى وهو يقلده في كل ما يأتي ويذر، فإنه ليس برأي بحت، وظن مجرد وحدس غير صائب، ووهم ثابت، فماذا هو؟ وما الذي منعهم عما في الصحاح الستة الذي كل لفظ منه دليل برأسه، وكل رواية حجة بنفسها، وألجأهم إلى القضاء والفتيا بالذي في هذه الملفقات الكبرى، والفتاوات العظمى، التي لا مستند لها في الدين، ولا مرجع إليها في الشرع المبين.

فما أحق هؤلاء القوم بما قال سبحانه في هذه الآية: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢] الآية.

فيه دلالة على منع الجماعة من الافتراق والإجماع منهم على كلمة الاتفاق.

ومعلوم أن في اتباع الكتاب والسنّة اجتماعاً على أمر جامع، لا ينبغي الذهاب عنه.

وفي اختيار التقليد افتراق للجماعة، وقد وردت أحاديث كثيرة في ذم الفرقة ومدح الألفة، ومنع الأمة عن الشذوذ، وحثهم على الجمعية.

هذه كتب القوم وسفائن أهل المذاهب، لا تكاد تجد اثنين منها يوافق الآخر في سائر مبناه ومعناه.

وكلما جمعت من تلك الكتب وقابلت بعضها ببعض زدت اختلافاً وتبايناً في مسائلها ورسائلها، ووجدت لأصحابها أقوالاً ومذاهب شتى، لا تنحصر في «إلى» و«حتى».

وهذا شأن ما ليس من عند الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِن عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ومن يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليك بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين» الحديث.

وهذه دواوين السنّة المطهرة لا تجد فيها أبداً ـ إن شاء الله ـ رائحة من الاختلاف، وكذلك حال الكتاب العزيز، فإن بعض ما فيهما يقوي بعضاً ويصدق بعضها بعضاً.

ولا يزال يزداد آيات القرآن، وروايات الأحاديث توفيقاً وتطبيقاً عند الخوض فيها.

بخلاف الفقه المصطلح عليه، والرأي المتعارف، فإنه يزداد خلافاً واختلافاً، مع جنسه، عند حدوث قول جديد من فقيه طري، ومتكلم جري.

يأتي أحدهم بعد أحد، ويدعي كل واحد منهم لنفسه دعاوى عريضة طويلة كلها داحضة، والجهل فيها يزيد ساعة فساعة، ويترقى الحسد فيما بينهم يوماً فيوماً، ويكثر التأليفات في الرد والطرد، والقدح والطعن والتشنيع، والتضليل، والتبديع، والتكفير، يصرح بعضهم بذلك لبعضهم.

وقد صان الله أهل العلم بالكتاب وأصحاب المعرفة بالحديث المستطاب، من هذه الوصمة والخصلة الشنيعة.

فما ترى أحداً منهم رد على أحد من المحدثين، ولا خالفه في الأصول الحديثية، والفروع السنّية رد المقلدة بعضهم على بعض وخلاف المشركة المبتدعة أحدهم بآخرهم، ولله الحمد.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧١] فيه الحث على اتباع الكتاب والسنّة، والتسجيل له بالفوز العظيم، وهو الدخول في الجنة.

وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] هذا يدل على أن الأسوة في الرسول، أي في العمل بسنّته، هي الحسنة وأن الأسوة في غيره لا حسنة فيها.

ففيه الحث على اتباع السنّة، والعمل بالحديث والإشارة إلى أن ذلك من خصال الراجعين، وشيم الصالحين الذاكرين.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] فيه أن الأعمال تصير باطلة إذا لم تكن على طاعة الله ورسوله، وهي اتباع الكتاب والسنّة.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. هذه الآية وإن كانت خاصة برفع الصوت والجهر بالكلام، لكنها ـ تشمل بفحوى الخطاب وإشارة النص ـ على منع تقديم فعل وقول لأحد، على قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله.

فمن رفع صوته بالتقليد على الاتباع، وجهر بالرأي مقدماً له على الرواية، فهو داخل في هذا النهي بلا شك وريب.

وقد تقدم مراراً أن الأصل في النهي التحريم، فيحرم على المؤمنين أن يتفوهوا بشيء فيه الرفع على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي شيء كان.

والمقلد إذا أفتى بخلاف الكتاب والسنّة، وفاه به، وجهر بكتبه، فقد رفع صوته على

صوت الرسول، الذي هو عبارة عن سنّته الصحيحة الواضحة، وجهر بالقول الفاسد. وهذا يوجب حبط العمل.

ولهذا مدح الله في آخر هذه الآية من يغض صوته عنده صلى الله عليه وآله وسلم وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣]، وهذا يرشد إلى أن من قضى أو أفتى بالرأي، وذكر أحد عنده أن الحديث ورد بخلافه، ثم لم يخضع له، فإنه لم يغض صوته عند رسول الله، أي عند حديثه بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، ومن غض فقد اتقى وصار من أهل المغفرة والأجر.

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾ [الحجرات: ٤ و ٥] فيه تعليم الأدب للناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإنك إذا تأملت في صنيع القوم المتفقهة، دريت أن هؤلاء لا يصبرون في إمضاء الأحكام الفروعية حتى يخرج إليهم حديث من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدونة في الصحاح والمسانيد، بل ظنهم أنها مأخوذة من القرآن والحديث، أخذها منهما أكابرهم، وإن لم يعلموها نداءً له صلى الله عليه وآله وسلم من وراء الحجرات، وقد نص الله عليهم بعدم العقل.

ولا شك أن التقليد والعمل بالرأي والتمسك بالهوى، جهل، وصاحبه جاهل غير عاقل.

ولو كان عاقلاً، لم يفعل ما فعل، من تقديم الفقه على الحديث، فإن السنّة أصل، والاجتهاد فرع.

ولا يرضى فاهم فقيه حق الفقه، بترك الأصل الموجود الميسر، وإيثار الفرع المقيس المشتبه أبداً، فإن الصباح يغني عن المصباح.

وقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً﴾ [الفتح: ١٧] فيه بيان ثواب المتبعين، وعقاب المتولِّين، بإيثار التقليد، وترك التحقيق.

وقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٣ ـ ٥] وهذا تنصيص على أن الحديث مثل القرآن في كونه وحْياً معلَّماً من جهة صاحب القوة الشديدة.

فمن أنكر الحديث، فقد أنكر القرآن، ومن أنكر القرآن فهو للحديث أشد إنكاراً.

وإذا كان الحديث مثل القرآن، وجب التمسك به في كل شأن، وليس هذا مقام الرأي والقياس، فإنهما ليس بوحي ولا في حكمه. وقد قيل: إن أول من قاس إبليس.

والرأي في الدين عذرة قذرة وفيه تحريف الكلم عن مواضعها. وقد وردت أحاديث في أن الحديث مثل الكتاب. بل هو أكثر ولهذا كانت السنّة قاضية عليه.

ويا لله العجب من قوم ظنوا، أن السنّة لا تقضي على الرأي، وجعلوا الرأي قاضياً عليها وهذا عكس القضية كأن الرأي عندهم أعظم رتبة من القرآن، حيث إن القرآن ـ مع كونه كلام الله ووحيه ـ يقضي عليه حديث من نزل القرآن عليه ورأى إمامهم واتباعه، مما لا سبيل للسنّة بالقضاء عليه، وهذا عين الظلم والجهل البسيط، ومثل هذا القائل لا يستحق الخطاب ولا الجواب.

وقد قال سبحانه في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا آللَّهَ إِنَّ آللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] وهذا الأمر أفاد وجوبَ العمل بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونهيه.

وهذه أوامره ونواهيه مدونة في كتاب البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، وجامع الترمذي، وابن ماجه، والموطأ، وغير ذلك من دواوين الإسلام.

ولا حاجة معها إلى الرجوع إلى كتب الفروع أصلاً.

فمن ترك هذه وأخذ هذه، فقد خالف أمر الله مخالفة صريحة، واستحق العقاب الشديد.

وما أبلغ هذه الآية، وأعظم إجمالها في باب وجوب الاتباع، والنهي عن التقليد.

لأن التقليد مما نهى عنه الله في كتابه بألفاظ وعبائر، ونهى عنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث بمعاني ومباني جامعة، وما حكاه الله إلا عن أهل الشرك والكفر.

وإنما وصف المؤمنين باتباع الأحسن وإطاعة الله وإطاعة رسوله، وكذلك حث رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم على السنّة، ونهى عن البدعة.

فأقل درجات التقليد الكذائي أنه إن لم يكن كفراً وحراماً، كان بدعة سيئة، لا يرضاها الله ورسوله، وكفي بهذا القدر ذماً وشناعة.

فأنصف لنفسك أيها السنّي، وتأمل أنك أخذت ما أتاك الرسول، وانتهيت عما نهاك عنه، أم تركت ما أتاك من السنن المأثورة الصحيحة المرفوعة المتصلة إليه صلى الله عليه وآله وسلم، وأخذت بدله الرأي وتقليد الرجال، في قيلهم وقالهم، وفعلت ما نهيت عنه على لسانه، من الائتمار بالبدع والمحدثات، والاعتمال بالرسوم الجاهلية الأولى والأخرى، ورفضت الأحاديث والسنن في جانب، حباً للمجتهدات المبنية على الرأي المجرد، وانتصاراً

للمذاهب والمشارب، وإن كانت مخالفة لما في الكتاب والسنّة، مضادة لحكم الله وحكم رسوله.

فما ندري ما جوابك عليٍ هذا غداً، بين يدي رب العالمين.

اعلم أن إلى الله مصيرك، فمن نصيرك؟ وفي القبر مقيلك، فما قيلك؟.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٨ و ٩] ولا يرتاب مسلم أبداً في أن تعزيره وتوقيره صلى الله عليه وآله وسلم في قبول ما جاء به من الله في الكتاب وفي السنّة.

ومن لم يقبله فلم يعزره ويوقره، بل استخف به صريحاً، حيث قدم على الرواية منه رأي غيره، من آحاد أمته وأفراد ملته.

وأي إساءة الأدب أعظم من أن يقدم أحد قول أحد، على قول رسول الأمة، ونبي الرحمة؟ وأي استخفاف أجل من أن يترك العمل بالحديث والقرآن ويعتمد على كتب الآراء وفروع الأهواء؟.

فهل هذا إلا جهل بقدر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟.

وأي مؤمن بالله واليوم الآخر، يرضي نفسه أن لا يعزر ولا يوقر من آمن به واهتدى بسببه، ويعزر علماء أمته، ويوقر فضلاء ملته في مصادمة أقوالهم النصوص والأدلة؟ اللهم اهدَ قومي فإنهم لا يعلمون.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ؟﴾ [هود: ١٧].

قال ابن عباس: هو جبريل، وقال مجاهد: هو كتاب موسى.

ويحتمل أن يكون المراد بالبينة: القرآن، وبالشاهد: الحديث.

وقال تعالى: ﴿يُعَلِّمُهُم الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩، وآل عمران: ١٦٤، والحجر: ٢] قال أكثر المفسرين: المراد بالكتاب هذا المصحف، وبالحكمة السنّة.

والحكمة وإن كانت لها معاني كثيرة في اللغة، لكنها في القرآن بمعنى السنّة أكثر وأظهر.

وقد منَّ الله على المسلمين ببيانْ الرسول، يعلمهم إياهما، فوجب علينا أن نؤمن بذلك ونعتصم بما هنالك، ونعتقد أن أصل الأصول، هو اتباع كتاب الله والعمل بحديث الرسول، وأنه لا ثالث لهما، ولا رابع، وإن قال به قائل، أو فاه به كبير، فإن الحق أكبر منه.

والآيات الكريمات في وجوب اتباع الكتاب العزيز والسنّة المطهرة كثيرة لا يحصيها المقام، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ لقوم يعلمون.

الأحاديث النبوية الدالة على وجوب العمل بالكتاب والسنة والابتعاد عن غيرهما

وأما الأحاديث الدالة على وجوب العمل بهما فأكثر من أن تحصر.

فمنها حديث ابن عباس في الصحيحين في مسألة اللعان في قصة «هلال بن أمية» وفيه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن» قال «الفلاني» يريد، والله أعلم، بكتاب الله قوله سبحانه: ﴿وَيَدْرَأُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٨] ويريد بالشأن ـ والله أعلم ـ أنه كان يجدها لمشابهة ولدها بالذي رُميت به.

ولكن القرآن العظيم فصل الحكومة وأسقط كل قول وراءه، ولم يبق للاجتهاد بعده موضع، انتهى.

وأخرج الشافعي في «الرسالة» بسنده عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من «زهرة» كان يسكن دارنا، فذهبت معه إلى عمر، فسأل عن وليدة من ولائد الجاهلية فقال: أما الفراش فلفلان، وأما النطفة فلفلان.

فقال عمر رضي الله عنه: صدقتَ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفراش.

وقال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم، ثم ذكر قصة غلام حكم فيه «عمر بن عبد العزيز» برأيه، فأخبره عروة بحديث عائشة مرفوعاً «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا، أن الخراج بالضمان، فقال: ما أيسر عليّ من قضاء قضيته، الله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق، فبلغني فيه سنّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأرد قضاء عمر، يعني نفسه، فأنفذ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وقال الشافعي أيضاً: وأخبرني من لا أُتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأخبرته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضيت به.

فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك.

فقال سعد: واعجباً، أنفذ قضاء سعد ابن أم سعد، وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ بل أرد قضاء سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فدعا سعد بكتاب القضية فشقه، فقضى للمقضى عليه، أي بما قضى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال الشافعي: أخبرنا أبو حنيفة بن سماك، قال: حدثني ابن أبي ذئب عن المقري عن ابن سريج الكعبي، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ـ عام الفتح ـ «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، إن أحب أخذ العقل، وإن أحب فله القود».

قال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: أتأخذ هذا يا أبا الحارث فضرب صدري وصاح عليّ صياحاً كثيراً، ونال مني، وقال: أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول: أتأخذ به؟ نعم آخذ به، وذلك الفرض عليّ وعلى من سمعه، إن الله تعالى اختار محمداً من الناس، فهداهم به، وعلى يديه، واختار لهم ما اختار له على لسانه، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين داخرين، لا مخرج لمسلم من ذلك.

قال: وما سكت حتى تمنيت أن يسكت. انتهى.

قال «الفلاني» رحمه الله: تأمل فعل عمر بن الخطاب، وفعل عمر بن عبد العزيز، وفعل سعد بن إبراهيم، وقول ابن أبي ذئب، يظهر لك أن المعروف عند الصحابة والتابعين ومن تبعهم بالإحسان، وعند سائر علماء المسلمين من السلف الصالحين، أن حكم الحاكم المجتهد إذا خالف نص الكتاب العزيز أو سنّة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم، وجب نقضه ومنع نفاذه.

ونص الكتاب ودليل الحديث لا يعارضان بالاحتمالات العقلية، والخيالات النفسانية، وأوهام العصبة الشيطانية، بأن يقال: لعل هذا المجتهد قد اطلع على النص وتركه لعلة ظهرت له، أو أنه اطلع على دليل آخر، ونحو هذا مما نهج به فرق الفقهاء المتعصبين وأطبق عليه جهلة المقلدين.

قال أبو النصر، هاشم بن القاسم، بسنده عن هاشم بن يحيى المخزومي: إن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت، وقد كانت زارت البيت يوم النحر، ألها أن تنفر قبل أن تطهر؟ فقال عمر: لا، فقال له الثقفي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفتاني في هذه المرأة بغير ما أفتيت به.

فقام عمر يضربه الدرة ويقول: لم تستفتين في شيء قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟.

قال الفلاني: وروى بنحوه أبو داود. انتهى.

قلت: وفي هذه الرواية دلالة على أن كل أحد يخطىء ويصيب، وإن بلغ في الفضل غايته، ومن العلم نهايته، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا جاز الخطأ على مثل عمر الفاروق، فما ظنك بغيره من المجتهدين؟.

قال عمر بن عبد العزيز: «لا أرى لأحد مع سنّة سنها رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم» رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسنده.

وفي صحيح مسلم في قصة المتوفى عنها الحامل - رجوع ابن عباس عن اجتهاده فيها إلى السنّة.

قال محمد بن إسحق بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة لا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إذا صح الخبر عنه.

قال «الفلاني»: وكان ابن خزيمة له أصحاب ينتحلون مذهبه، ولم يكن يقلد أحداً، بل كان إماماً مستقلاً، كما ذكر البيهقي في المدخل، وقال: طبقات أهل الحديث جمة، المالكية، والشافعية، والحنبلية، والراهوية، والخزيمية، أصحاب محمد بن خزيمة، انتهى.

قلت: ولم يسم الحنفية، لأنهم قليل المعرفة، بل أقلها بالحديث، ولهذا سموا بأصحاب الرأي لغلبته عليهم.

وذكرهم بهذا الاسم جمع جم من قدماء العلماء ومتأخريهم في كتبهم، كأن ذلك علم لهم بين الإسلام وأهله.

وفي كون الإمام ابن خزيمة مستقلاً بالإمامة، غير مقلد لأحد، دليل على أن الاجتهاد والبلوغ إلى رتبته، لم يحتم على المجتهدين الأربعة، بل بلغ إلى هذه الرتبة جماعة كثيرة عظيمة في هذه الأمة، كما ذكر ذلك العلامة «الشوكاني» في كتاب «البدر الطالع» وسماهم اسماً باسم، وغيره في «التاج المكلل».

وكذلك لم يكن في القرون الشهود لها بالخير، من يقلد أحداً من الأمة، وكذلك حال الأئمة الأربعة؛ فإنهم لم يقلدوا أحداً بل نهوهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم كما سيأتي في هذا الكتاب مفصلاً إن شاء الله تعالى في موضعه.

وكذلك حال عصابة المحدثين، فإنهم جميعاً لم يروجوا رائحة التقليد، ولم يعرفوا ما هو، ومن علم به اتفاقاً صاح بالإنكار عليه.

وبالجملة لم تحدث هذه البدعة إلا في أوائل المائة الرابعة، وكان الآخذون بها العوام، ثم سرت بعد ذلك في الخواص الذين هم في حكم العامة باعتبار قلة الشعور وعدم الفهم، وقنع الجاهلون بما بلغهم من آراء المجتهدين وقالهم وقيلهم، ورأوا أن فهم الكتاب والسنّة تختص بهم، وهؤلاء عن دركهما محجوبون.

وهذه مغالطة فاسدة، أوقعهم فيهما إبليس اللعين، منعاً لهم عن اتباع سيد المرسلين، وهو أول من قاس. وجاء بفاسد القياس: فطرده الله عن باب الرحمة.

وعلى كل حال لا يصح دعوى التقليد من المقلدة للائمة إلا إذا كان قولهم موافق

فعلهم، وفعلهم مطابق قول إمامهم، مع أنهم يخالفون الإمام في نهيه عن التقليد.

فكانت هذه الدعوى منهم كذباً واضحاً، لأنهم لو كانوا صادقين في ادعاء تقليده، لما خالفهم في هذا القول والفعل منه، فإذا خالفوه لم يكونوا مقلدين له عند كل من له أيسر تمييز بين الصواب والخطأ.

وإنما مقلد الأئمة على الوجه الصحيح، من قبل قولهم، وسلك سبيلهم، ومشى على أثرهم في الاتباع والاقتداء بالكتاب والسنّة، وترك الآراء والأهواء.

فلله الحمد على موافقتنا بالإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي، وبالإمام محمد بن إدريس الشافعي وأستاذه الإمام مالك بن أنس، وتلميذه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وبالأئمة قبلهم وبعدهم، فإنهم جميعاً قادتنا وسادتنا في الدين، وبهم هدانا الله إلى مدارك الشرع المبين، وجنبنا بالاقتداء بهديهم عن الابتداع، وتقليد الرجال، والأسوة بالقيل والقال.

قال الشافعي رضي الله عنه. قال لي قائل ذات يوم: إن «عمر» عمل شيئاً، ثم صار إلى غيره لخبر نبوي.

قلت له: حدثني سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر كان يقول: «الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً».

حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته.

فرجع إليه عمر رضي الله عنه.

وأخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وابن طاوس، أن عمر قال: أذكر الله امرأً سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنين شيئاً.

فقام حمل بن مالك الحديث وفيه فقال عمر: لو لم نسمع فيه هذا لقضينا فيه بغير هذا.

وقال غيره: إن كدنا لنقضي فيه برأينا.

قال «الفلاني»: فترك اجتهاده للنص، وهذا هو الواجب على كل مسلم، إذا اجتهاد الرأي إنما يباح عند الضرورة ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وكذلك القياس إنما يصار إليه عند الضرورة، والضرورة تبيح المحظور.

قال الإمام أحمد: سألت الشافعي عن القياس، فقال: عند الضرورة. نقله البيهقي في كتابه المدخل.

وقال ابن عمر رضي الله عنه: كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً، حتى زعم رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها، فتركناها من أجل ذلك.

وعن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجمرة.

فقالت عائشة: طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت، وسنّة رسول الله أحق.

قال الشافعي: فترك سالم قول جده لروايتها.

قال ابن عبد البر وشيخ الإسلام «ابن تيمية»: وهذا شأن كل مسلم، لا كما تصنع فرقة التقليد. انتهى.

وأقول: في هذا دلالة على أن الصحابة والتابعين وتبعهم، لم يبلغ إليهم بعض الأحاديث مع قرب المجلس والعهد، ولما بلغهم قدموه على الرَّأْي والاجتهاد.

وكذلك الأئمة الأربعة لم يبلغهم بعض السنن، فقالوا فيما كان سبيله كذا، بالقياس والرأي، ثم إذا بلغهم فيه نص من الخبر، أو الأثر، تركوا رأيهم وصاروا إليه.

وهكذا ينبغي لكل من يؤمن بالله ورسوله وباليوم الآخر.

وليس عدم علمهم ببعض الأخبار نقصاً فيهم، بل هو من كمال علمهم، وقوة يقينهم، وتمام إخلاصهم.

وإنما يعده نقصاً من هو مقلد لهم، ماشٍ على اجتهادهم، آخذ برأيهم في مقابلة الأدلة الكتابية والحديثية.

وإذا قال أحد من أهل الإنصاف: إن هذا الحديث لم يبلغ إلى الإمام أبي حنيفة، أو صاحبيه، وهو بلغنا، فعلينا اتباعه لا اتباعهم في المسألة الفلانية، يظن المقلد الجاهل أن هذا القول من ذلك القائل طعن في الإمام، وردٌّ لقوله.

وهذا ـ في زعمه ـ لا ينزل من مرتبة الكفر والارتداد، ونعوذ بالله من الجهل.

ولو رد أحد آية من كتاب الله، أو حديثاً جاء به رسول الله تأييداً لمذهبه، ومذهب إمامه، لم يكن ذلك ـ عنده ـ عيباً ولا نقصاً، مع أن هذا الرد كفر بواح لا شك فيه ولا ريب.

ولم يدر هذا السفيه المسمى بالفقيه، أن هذا القول من ذلك القائل بيان للواقع ولما في نفس الأمر، وليس من طعن ولا تشنيع في شيء، وقد شركه في ذلك أكابر الصحابة وغيرهم من المجتهدين، وليس هذا خاصاً به.

ومعاذ الله من أن يطعن أحد من المسلمين في إمام من أئمة الدين، الذي ثبت علمه،

وورعه، وتقواه لله، ونهيه عن تقليده من سواه، أو يظن للسوء به في أمر من الأمور، من غير بصيرة بأحواله وأقواله وأفعاله.

وإنما ذلك صنع من عَمِيَ بصره عن الحق، وصار أصم وأبكم عن النصفة، قاتل الله من نظر إلى الأئمة المجتهدين الأربعة وغيرهم من سلف الأمة، ومحدثيها بعين الازدراء، وأباد من رأى جواز الاستخفاف بهم والنَّيْلِ منهم واستهانتهم لغلبة الأهواء.

نعم إنما الاعتراض عن المقلدة، وعلى من يقدم قولهم على قول الله وقول رسوله، على بصيرة منه بهما، وبعد بلوغ الآية والحديث إليه، وظهور الحق وضعف الباطل، من الرأي والقياس. فــإن هذا مذموم على لسان الله ولسان رسوله، فنروي ما جاء عنهما كما جاء عنهما، ونقول به كما قالاه، رضي منا المقلدون المتفقهون، أو سخطوا علينا، وهم عن العلم عاطلون.

ومَنْ هؤلاء السفهاء حتى يلتفت إليهم؟ وأي شيء هذه الجهلة حتى يعتمد عليهم ويبالي بهم؟ أولئك كالأنعام بل هم أضل سبيلاً، ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين.

قال الحافظ ابن عبد البر في كتاب العلم :باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس وعيب الإكثار من المسائل.

وأخرج بسنده عن ابن عمرو بن العاص يرفعه: «إن الله لا ينتزع العلم من الناس بعد إذْ أعطاهموه انتزاعاً، ولكن ينتـزعه منهم مـع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى النـاس جهـالاً، يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويُضلون».

وفي سنده ابن لهيعة، وفيه مقال، وله طرق.

والحديث دل على أن المفتي بالرأي جاهل ضال مضل للناس.

وقد كثر مثل هؤلاء المفتين في هذا الزمان كثرة لا يأتي عليها حصر.

ثم روي بسنده أيضاً عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة، قوم يقيسون الدين برأيهم، يحرمون به ما أحل الله، ويحللون به ما حرم الله».

وفي رواية أخرى «يقيسون الأمور برأيهم، فيحللون الحرام ويحرمون الحلال» انتهى.

أخرجه البيهقي بسنده في المدخل، إلى نعيم بن حماد أيضاً وقال: تفرد هو به، وساقه عنه جماعة من الضعفاء.

وفي هذا ذم القياس وذم أهله، وكم نطق سلف هذه الأمة وأئمتها بذمه في كتبهم، ونقل عنهم من جاء بعدهم.

ولكن أرى الجهلة من جماعة التقليد، وفرقة الرأي أنهم إذا ذكرت لهم مثل هذه الأخبار والآثار قالوا: مراد الذاكر من هذه الطعنُ في الإمام الأعظم خاصة، ظناً منهم أن مصداق تلك الأحاديث هو مذهبه لبنائه على الرأي في غالب المسائل.

ولم يدرهؤلاءالحمقاء أن الرأي لا يخلو منه مذهب من المذاهب المتداولة ولا مشرب من المشارب المتعارفة، وإنما التفاوت بينها باعتبار قلة الرأي وكثرته.

فمنها ما فيه الرأي أكثر، والرواية أقل؛ ومنها ما فيه الرواية أكثر، والرأي أقل.

ومنها ما هو كثير الاجتهاد، وما هو قليله في الاعتداد، كمذهب الحنفية والشافعية.

وأما أهل السنّة الخالصة، والجماعة الناجية ـ أعني أصحاب الحديث وحملة الأخبار ونقلة الآثار الذين هم عصابة الإسلام وبرك الإيمان وخلاصة الإحسان وأئمة الدين ـ فليس لهم مذهب أصلاً حتى يندرج فيه الرأي، أو يدخل فيه القياس.

بل مشربهم كوثر الحديث النبوي وحوض الخبر المصطفوي، فهم يكرعون من سلسبيل الإسلام الخالص، ويشربون من عين الإيمان الصِّرف، ولهم استنكاف من أن يتشبثوا كالغريق بكل حشيش، أو يلذوا من الموائد بكل خسيس. عافاهم الله تعالى عن التدنس بأدناس التقاليد، ومدَّ لهم على لسان رسوله، فهم لأبواب الخير مقاليد.

شروط من تقبل روايته

والحديث المتقدم في ذم القياس أخرجه أيضاً «ابن القيم» بأسانيده، ثم قال في حق رجاله: هؤلاء كلهم أئمة ثقات حفاظ، إلا حريز بن عثمان، فإنه كان منحرفاً عن علي رضي الله عنه، ومع هذا احتج به البخاري في صحيحه. وقد روي عنه أنه يتبرأ مما نسب إليه من الانحراف عن علي كرم الله وجهه.

وأما نعيم بن حماد، فكان إماماً جليلاً، سيفاً بتاراً على الجهمية المعطلة، وروى عنه البخاري في صحيحه.

وإنما جازت الرواية عن مثل هؤلاء، لأنهم كانوا أئمة في الصدق والضبط.

ويكفي هذان الوصفان في الراوي، ولا حاجة مع ذلك إلى اشتراط العدالة المصطلح عليها فيه، فإنه مفهوم لا وجود له في الخارج إلا نادراً، والنادر كالمعدوم.

وإنما المعتبر عند المحققين، من علماء أصول الحديث وفحوله، الضبط والصدق فقط.

فسقط اعتراض الرافضة على أصحاب الصحيحين بأن في رجالهم من كان مرجياً أو قدرياً، أو معتزلياً، أو خارجياً ونحوهم، لأن تلك الحالة لا تضرهم مع وجود الصدق، وظهور الضبط، وتمام الحفظ، وعدم النسيان، وفقدان الكذب.

اشدد يديك على هذه الفائدة، وكن من الشـاكرين، فـإنك لا تجـد مثلها في عـامة الكتب، وبها ينحل كثير من الإشكالات والإيرادات الآتية من أهل البدع والرأي على أهل الحق.

قال ابن عبد البر تحت الحديث المتقدم: هذا هو القياس على غير أصل، والكلام في الدين بالخرص والظن.

ألا ترى إلى قوله في الحديث: «يحللون الحرام ويحرمون الحلال»؟.

ومعلوم أن الحلال هو ما في كتاب الله وسنّة رسوله تحليله، والحرام ما فيهما تحريمه.

فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم، أي كتاب وسنّة، وقاس برأيه ما خرج به من السنّة، فهذا هو الذي قاس الأمور برأيه، فضلّ وأضل.

وأما من رد الفروع في علمه إلى أصولها، فهو لم يقل برأيه. انتهى.

قال «الفلاني»: هكذا أخرجه الحافظ أبو عمرو، يعني «ابن عبد البر»، وأورده في مقام الاحتجاج على ذم الرأي فصنيعه يدل على أن الحديث صالح للاحتجاج به. قال: وفي غيره من الأحاديث الصحاح الواردة في معناه كفاية. انتهى.

قلت: ولعل المراد بذلك، الأخبار الواردة في ذم الرأي واستعمال القياس في موضع النص.

ولأصل الحديث شاهد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد في مسنده، من حديث أبي هريرة مرفوعاً، في افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، وله طرق وألفاظ، وقد تقدم في موضعه من هذا الكتاب، ونحو حديث «تجاري الكلب» وسبق في باب العلم.

وإنك إذا عرضت كتب الظن والخرص، التي يقال لها كتب الفقه على هذا الحديث، وفحصت عن مصداقه فيها، وجدتها مصداقاً صحيحاً له، لا يشك فيه إلا من حرم من الإنصاف، واتصف بالاعتساف.

هذه كتب الفقه الحنفية فيها جواز دفع الزكاة المفروضة إلى بني هاشم أهل البيت النبوي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الزمان، لعدم الخمس، وغيره من الأدلة.

وهذا تحليل لما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة.

ومثله مسائل كثيرة تظهر عند تتبع الفتاوى والفروعات.

ومن مذهبهم، كراهة إشعار الهدى مثلًا، والكراهة في اصطلاح السلف بمعنى التحريم، مع أنه حلال، سنّة سنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخبر الصحيح.

ومنها رفع اليدين في المواضع الأربعة من الصلاة ثبت حلتها بكثير من الأحاديث

الصحيحة المحكمة الصريحة. وهو - عندهم - حرام، وفي لفظ مكروه، وهذا تحريم الحلال بعينه ومثله مسائل أخرى واضحة لمن نظر في صحائفهم ودفاترهم. وهكذا وقع لإخوانهم الآخرين من مقلدة المذاهب أيضاً، وليس هذا مختصاً بهم.

فلا نجاة من هذا الوعيد إلا لمن هو على سواء الطريق، وهو سلوك سبيل الكتاب والسنّة، والاجتناب من بدع الرأي والقياس، وترك الظن والتخمين في الدين، وعدم المبالاة بما جاء من المقلدين والمجتهدين، على خلاف كتاب الله وسنّة رسوله خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أجمعين.

أخرج ابن عبد البر بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله، وبرهة بسنّة رسول الله، ثم يعملون بالرأي، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا».

وفي رواية أخرى بلفظ «تعمل هذه الأمة بكتاب الله، ثم تعمل برهة بسنّة رسول الله، ثم تعمل بعد ذلك بالرأي، فإذا عملوا بالرأي ضلوا». انتهى.

وفي سنده جبارة، تكلم فيه غير واحد، وهو من رجال ابن ماجه.

وهذه الأحاديث دليل على صحة رسالته صلى الله عليه وآله وسلم، حيث وقع ما أخبر به طابق النعل بالنعل. فهذا علم من أعلام النبوة، ومعجزة من معجزته عليه الصلاة والسلام.

وعن ابن شهاب، أن عمر رضي الله عنه قال - وهو على المنبر -: يا أيها الناس، إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصيباً، لأن الله كان يريه وإنما هو منا الظن والتكلف.

وفيه انقطاع، لأن ابن شهاب لم يدرك عمر بن الخطاب، وأخرجه البيهقي أيضاً في المدخل بالسند المذكور، وقال: هذه الآثار عن عمر كلها مراسيل: انتهى.

والمرسل إذا لم يخالف المسند حجة عند أكثر أهل العلم.

وعن محمد بن إبراهيم التيمي، أن عمر رضي الله عنه قال: أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يردوها فاستبقوا الرأي.

وزاد «صدقة» وفي رواية «واستحيوا حين يسألوا أن يقولوا: لا نعلم»، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم.

وفي رواية أخرى عن عمرو بن حرب «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا».

وفي رواية أخرى عن محمد التيمي بلفظ «فقالوا في الدين برأيهم».

وعنه رضي الله عنه «اتقوا الرأي في دينكم».

وهذه الآثار دليل واضح على أن تسمية المتفقهة بأهل الرأي، وأصحاب الرأي من الفاروق رضي الله عنه، وفيه تنصيص على كون هؤلاء أعداء السنّة المطهرة، ولله در عمر فقد أظهر الكرامة العظيمة في هذا الباب، وما أصدقه تحقيقاً في أهل الزمان، ولا غرو فإنه الذي وافق رأيه الوحي الإلهي في غير موضع، وكان الشيطان يفر منه ويسلك غير سبيله.

ثم رأيت في غير كتاب من كتب علماء الأمة وفضلائها أنهم يذكرون الحنفية بهذه اللفظة في مطاوي فحاويهم، كالنووي في شرح مسلم، وغيره في غيره.

وقد صار هذا اللقب علماً لهم من غاية شهرتهم بإيثار الرأي في الدين، وعدم مبالاتهم بالرواية الحديثية.

وإن توجه أحد منهم إلى الحديث، توجه لتأييد مذهبه، لا للأخذ به في خلاف المذهب.

وهذا من الشناعة في مكان لا يخفى، وفيه عكس القضية.

لأن من حق التفريعات أن تعرض على السنّة، لا أن تعرض السنّة عليها.

فما كان منها موافقاً لأقوال أهل الرأي يقبل، وما كان يخالفها يرد أو يؤول.

وما أحسن ما قال أبو بكر بن أبي داود في قصيدة في السنة:

وَدَعْ عَنْكَ آرَاءَ الرِّجَالِ وَقَوْلَهُمْ فَقَوْلُ رَسُولِ اللّهِ أَزْكَى وَأَشْرَحُ

وإنما سميت الحنفية بهذا الاسم الشؤم لأجل مزيد خوضهم في الرأي بالنسبة إلى غيرهم من المذاهب الثلاثة، وإلا ليس مذهب من المذاهب المتعارفة إلا وفيه دخل للرأي على الجملة، وإنا العبرة بالكثرة، لأن الأكثر في حكم الكل، والأقل النادر في حكم المعدوم.

أوفق المذاهب بالسنة

وأوفق المذاهب بالسنّة مذهب إمام أهل السنّة أحمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنه لم يقل شيئاً برأيه قط، إنما أفتى بالحديث، وبعده بأقوال الصحابة. حتى إن كان جاء منهم في المسألة قولان قال بهما، ولم يقل من عنده بشيء.

ولولاه لم يبق مذهب السنّة ولا العمل بالحديث في الدنيا. فمنّته على هذه الأمة كمنة سائر علمائها عليها. ومن لم يعرف له قدره فهو محروم من بركات الدين وحلاوة الإيمان.

ثم مذهب الشافعية، فإن فيه أيضاً عملاً بالسنّة، ثم مذهب المالكية، فإن كتاب الموطأ اشتمل على الأحاديث الصحيحة العالية السند، وهو عمدتهم في المذهب وإن كان فيه بعض بلاغاته.

أكثر المذاهب إعمالاً للرأي

أكثر المذاهب رأياً هو هذا المذهب الذي ينسب إلى أبي حنيفة رضي الله عنه، وهو رحمه الله تعالى كان مجتهداً، ولم يصنف شيئاً في الفقه المبني على الرأي، وإنما جمعت هذه الفتاوى من علوم من كانوا ينسبون إليه ومن أقوالهم، فزادت كل يوم في الرأي، وبعدت عن السنن بعداً عظيماً، وبانت منها بوناً بائناً، وإن أنكر ذلك الاسم والرسم فرقة المذهب الحنفي، ولا يجديهم ذلك، فإن إخوانهم من أهل المذاهب الباقية يذكرونهم بهذا اللقب، وبهذه العلامة.

وعن مسروق عن عبد الله قال: «لا يأتي زمان إلا وهو شر من الذي قبله، أما إني لا أقول: أمير خير من أمير، ولا عام أخصب من عام، ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منكم خلفاً، ويجيء أقوام يقيسون الأمور برأيهم».

وفي رواية أخرى عنه رضي الله عنه قال: «ليس عام إلا الذي بعده شر منه، لا أقول عام أمطر من عام، ولا عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب خياركم وعلماؤكم، ثم يحدث قدم يقيسون الأمور برأيهم، فيهدم الإسلام ويثلم» أخرجه البيهقي بسند رجاله ثقات.

وعنه «قراؤكم وعلماؤكم يذهبون، ويتخذ الناس رءوساً جهالاً، يقيسون الأمور برأيهم».

هذه الآثار لها دلالة على أن أهل الرأي جاهلون، وأن الرأي جهل وسفه في الدين، وليس بعلم، ولا أهله بعالمين، وهذا هو الحق الواضح.

فإنك إذا فتشت عن كتب الإسلام في هذا الزمن، بل في الأزمان الخالية التي كانت بعد القرون المشهود لها بالخير، وجدت أكثرها مشتملة على الآراء والفروع المستخرجة والأقيسة المستحدثة، والظنون المظنونة، وهي المتعارفة المتداولة بين الناس للإفتاء والقضاء، مع أنها ليس فيها ذكر لآية ولا لحديث، إلا ما شاء الله.

وما ذكر فيها من الأخبار، فغالبها مما لم يصح عند العارفين بعلم السنّة والنقاد له، بل هي ضعاف، أو موضوعات، أو ما فيه علل وشذوذ ونكارة.

تركوا الأحاديث الصحيحة الصريحة المحكمة، التي لا شك فيها ولا ريب، في بطون الإخمال والإهمال، وجاءوا بما هو في الحقيقة قيل وقال، وهذا واضح بحمد الله المتعال، لا يخفى إلا على أعمى عن حقيقة الحال ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢].

وأما استدلالهم في بعض المسائل الواضحة الصريحة، ببعض الآيات والأحاديث

فلا عبرة فيه، لأن الأمة اتفقت على ضروريات الأحكام من الإسلام.

إنما الشأن في مسائل خروجها بوجوه من الأقيسة والظنون، وتركوا فيها الأحاديث الناطقة الدالة عليها، والأدلة العامة الشاملة لها.

وفي حديث أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله فرض عليكم فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وعفا عن أشياء رحمة لكم، لا نسياناً فلا تبحثوا عنها».

وهذه الفرق قد بحثوا عنها بحثاً شديداً، وخرجوا مسائل كثيرة لا يأتي عليها حصر، وأجابوا عليها بالرأي، ودونوها في كتب الفتاوى والقضايا، مع نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الفعل، وذمه له.

فتأمل من هذا الذي عصوه في صنيعهم هذا، وأتوا بها على خلاف حكمه ومن يعص الله ورسوله فقد ضل وغوى، كما أن من أطاعهما فقد رشد واهتدى.

قال ابن عباس رضي الله عنه: إنما هو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن قال بعد ذلك برأيه فما أدري، أفي حسناته، أم في سيئاته؟.

وهذا تصريح منه رضي الله عنه بأن أصول الإسلام في القرآن والحديث ولا رأي معهما لأحد.

والرأي هو القياس والظن، وهو في سيئات الرائي والظان، لا في حسناته.

وقال عمر: السنّة ما سنّه الله تعالى ورسوله، لا تجعلوا خطأ الرأي سنّة للأمة.

المراد بما سنّه الله ورسوله، الكتاب والحديث، وفيه النهْيُ عن جعل الاجتهاد سنّة للأمة مع وجود القرآن والسنّة.

فرحم الله «عمر الفاروق» كأنه علم بوقوع ذلك فحذّر منه، ولكن كان كما قال.

وكيف لا يكون وهو محدث ـ بالفتح ـ من هذه الأمة ومحدث ـ بالكسر ـ من جماعة السنّة؟.

قال «الفلاني»: لقد شاهدنا في هذه الأعصار رأياً مخالفاً لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مصادماً لما في كتاب الله عزّ وجلّ، قد جعلوه سنّة، واعتقدوه ديناً يرجعون إليه عند التنازع، وسموه مذهباً.

ولعمري، إنها مصيبة وبلية، وحمية وعصبية، أصيب بها الإسلام، وابتلى بها أهله، فإنا لله وإنا إليه راجعون. انتهى.

وأقول: إني شاهدت في هذه الأمصار والأعصار بدعاً كثيرة، وشركاً جلياً، رأوه ديناً

قيماً، وتوحيداً خالصاً حتى صار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، عند طائفة من المتمذهبين، ووجد مصداق قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، دع عنك ذكر بدعة التقليد، فإنها أخف من البدع التي اتخذوها لهم إسلاماً، وقاتلوا عليها قتالاً شديداً، وهي تزداد فيهم كل يوم، وترفع من السنّة مثلها كل زمان، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وأي مصيبة أعظم من أن يكون القرآن والحديث موجودين بين ظهرانيهم وأهلهما يصيحون في الكتب، وفي المساجد، وعلى المنابر بالدعوة إلى التمسك بهما، وهم عنهما معرضون، وللدعاة إليهما خاذلون، وعلى كتب القوم مقبلون، وبها يفتون ويقضون؟.

عن هشام بن عروة أنه سمع أباه يقول: لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى أدرك فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم، فأخذوا فيهم بالرأي فأضلوا بني إسرائيل.

وقال الشعبي: إياكم والمقايسة، فوالذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام، ولتحرمن الحلال، ولكن ما بلغكم ممن حفظ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحفظوه (يعني بذلك، العمل بالأحاديث).

وعنه رحمه الله قال: إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقائس.

وعن مسروق قال: لا أقيس شيئاً بشيء. قيل: لم؟ قال: أخاف أن تزل رِجْلِي.

وقال ابن سيرين: كانوا يرون أنه على الطريق ما دام على الأثر.

وعن ابن المبارك قال الرجل: إن ابتليت بالقضاء فعليك بالأثر.

وقال سفيان: إنما الدين الآثار.

وعنه: ليكن الذي تعتمد عليه هذا الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الأحاديث.

وعن شريح قال: إن السنّة سبقت قياسكم، فاتبعوا ولا تبتدعوا، فإنكم لن تضلوا ما أخذتم بالأثر.

والمراد بالأثر والآثار في هذه الآثار، أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وقد يطلق الأثر على قول الصحابي، ولكن المراد به هنا هو الأول.

قال الشعبي: إن السنّة لم توضع بالمقائس.

وعن الحسن قال: إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار، وقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا.

فيا هذا، قل لي رحمك الله، هل هذه المذاهب يصدق عليها، أنها تشعب السبل أم لا؟ أليس المذهب الحنفي سبيل، والشافعي سبيل، والمالكي سبيل؟ أم هذه طريق واحدة؟.

فإن كانت سبيلاً واحدة، فما هذه التفرقة في جماعات الصلوات والمصلات في الحرم الشريف المكي، فضلاً عن غيره؟ وما هذه الكتب المؤلفة في مذهب خاص، والتقليد الشخصي في المتمذهبين حتى لا ينظر مقلد المذهب المعين في كتاب المذهب الآخر ولا يتمسّك به في الفتيا والقضاء؟ وإن نظر يوماً من الدهر، نظر لأجل الردّ عليه والطرد عنه.

بعض فظائع المتمذهبين

وقد نصوا على أن من يصير حنفياً مثلاً يخلع عليه، وإن صار الحنفي شافعياً يعزر.

وقد قالوا: إن الحق دائر بين هذه المذاهب الأربعة للفرقة السنّية. وقال بعضهم: منحصر فيها.

فما هذا التفاوت يا عباد الله، في المباني والمعاني؟ وما هذا الهذيان في كتب الإسلام وصحائف الإيمان؟.

والله، ثم والله، ما شاهدنا في آية، ولا في خبر قط، أن الحق دائر عليها، أو منحصر فيها، بل الذي شاهدنا في الحديث أن الفرقة الناجية هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه.

فوازن بين هذه المذاهب وبين ما كان عليه الصدر الأول من هذه الأمة، يتضح عليك صدق الدعوى وكذبها، وستقف على أن أيّنا على هدى، وأيّنا على ضلال؟ وهل تنفع هذه الحيل والمكائد في دين الله عنده سبحانه يوم الحساب أم هذه كلها نوم وسراب؟.

قال مسروق: من رغب برأيه عن أمر الله ضل.

وعن رجل من قريش أنه سمع ابن شهاب يقول ـ وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن ـ فقال: إن اليهود والنصارى إنما استحلوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استيقوا الرأي، وأخذوا فيه.

بيان ان التقليد تسرب إلى المسلمين من اليهود

قلت: وقد ذكر «الشوكاني» رحمه الله في «الفتح الرباني» أن التقليد دخل في الإسلام من جهة أهل الكتاب، لا سيما اليهود منهم.

وأوضحه صاحب «دليل الطالب» أيضاً، فراجعهما؛ يظهر لك أن الرأي دين اليهود، وليس من الإسلام في شيء أبداً، وأن الإسلام قد أصيب به وعاد غريباً كما كان، أخبر بذلك الصادق المصدوق وأصحابه.

وقال عروة: السنن السنن، فإن السنن قوام الدين.

وعن هشام بن عروة أنه قال: إن بني إسرائيل لم يزل أمرهم معتدلاً، حتى نشأ فيهم

مولودون أبناء سبايا الأمم، وأخذوا فيهم بالرأي، فضلوا وأضلوا.

وقال الزهري: إياك وأصحاب الرأي، أعيتهم الأحاديث أن يعوها.

فأقول: قد وقع في هذه الأمة ما وقع قبلها في بني إسرائيل.

ولا تظن أن المراد بأصحاب الرأي وأهله، الفرق الضالة غير أهل السنّة والجماعة لأن المصداق عام، والعبرة بعموم اللفظ.

وليس أن كل أهل مذهب سوى هذه المذاهب الأربعة أهل رأي أو بدعة أو كفرة فجرة، فإن هذا القول مشؤوم مردود عليه، مضروب به في وجه قائله، لأن المعتزلة والزيدية، والتفضيلية، ونحوهم، ليسوا بكفار عند أحدهم، وإن كانوا أهل بدعة وضلالة.

وإن أهل الحديث والظاهرية ومن نحا منحاهم من تاركي التقليد، وآخذي السنّة، كالصوفية المتقدمين أصحاب العلم واليقين، هم قدوة الإسلام، وبرك الإيمان، وسادة الأمة وقادتها، وخلاصة الأفراد ونخبة الأمجاد، وأفضلهم علماً وعملاً، وعقلاً وزهداً، وأعظمهم إيثاراً للحق الأبلج على الباطل اللجلج، أولئك الذين قال الله تعالى في حقهم: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

مذاهب أخرى غير الأربعة

وقد كانت في الدنيا مذاهب أخرى، غير هذه المذاهب لأربعة المقتصر عليها في هذا العصر، كمذهب ابن خزيمة الملقب بإمام الأئمة، ومذهب ابن جرير الطبري، وسفيان الثوري، وغيرهم وهم من قدماء أهل السنّة، يعترف بفضلهم أهل هذه المذاهب أيضاً.

فما أدري من أين جاء حصر الحق وقصره ودوره، في تقليد هذه المذاهب الأربعة: الحنفية، والشافعية، وغيرهما، وأي دليل على أن ما سواها من المذاهب والمشارب كلها باطل أو ضلال، ونعوذ بالله من سوء الفهم وإساءة الأدب بالسلف.

وهل دليل على أنه كان للصحابة مذهب، أو للتابعين وتبعهم بالإحسان؟.

ومن ذاك الذي كانوا يقلدونه في الدين وفي رأيه؟ أم كانوا جميعاً على اتباع ظواهر الكتاب وصرائح السنن، ويدعون الخلق إلى ذلك، وينهون عن الرأي والقياس، وقد سبقهم إلى ذلك رسولهم صلى الله عليه وآله وسلم، فنهاهم عن محدثات الأمور، وحضهم على التمسك بالسنّة، وعض النواجذ عليها.

بيان الرأي المذموم في الأحاديث والآثار المتقدمة

قال ابن عبد البر: اختلف العلماء في الرأي المقصود إليه بالذم والعيب، في هذه الآثار المذكورة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن أصحابه وعن التابعين لهم بإحسان.

فقال جمهور أهل العلم: إن الرأي المذموم المذكور، وهو القول في أحكام الشرع وشرائع الدين الاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع والنوازل بعضها إلى بعض قياساً، دون ردها إلى أصولها والنظر في عللها واعتبارها.

فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل، وفرعت وشققت قبل أن تقع، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظنون.

قالوا: وفي الاشتغال بهذا، والاستغراق فيه تعطيل السنن، والبعث على الجهل منها، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها، ومن كتاب الله عزّ وجلّ ومعانيها. واحتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من هذا بأشياء.

منها ما رواه طاوس عن ابن عمر أنه قال: «لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر يلعن من سأل عما لم يكن».

وعن معاوية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نهى عن الأغلوطات» وفسرها الأوزاعي بصعاب المسائل.

وعن الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنهم ذكروا المسائل عنده، فقال: أما تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن عضل المسائل؟.

وفي حديث سهل بن سعد وغيره. أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كره المسائل وعليها وقال: «إن الله يكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال».

وفي حديث «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعليها» هكذا ذكره أحمد بن زهير بسنده، وهو خلاف لفظ الموطأ. ولفظه عنه «أنه كره المسائل وعليها».

روى الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة قال: وددت أن حظي من أهل هذا الزمان أن لا أسألهم عن شيء، ولا يسألوني عن شيء، يتكاثرون بالمسائل، كما يتكاثر أهل الدراهم بالدراهم.

وفي رواية الحجاج بن عامر الثمالي، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إياكم وكثرة السؤال».

وفي سماع أشهب عن مالك عنه صلى الله عليه وآله وسلم «أنهاكم عن قيل وقال وكثرة السؤال» ثم قال: أما كثرة السؤال، فلا أدري أهو ما أنتم فيهي مما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعليها.

وقال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَلَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] فلا أدري أهو هذا، أم السؤال في مسألة الناس في الاستعطاء؟ انتهى.

قلت: عموم اللفظ يشمل كلا المرادين، ولا مانع من إرادتهما في هذه الأخبار وفي

غيرها، والقرآن يساعد ذلك، وكذلك الروايات الأخرى الواردة في هذا الباب.

قال أبو عمرو: واحتج الجمهور أيضاً بحديث سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعظم المسلمين في المسلمين جرماً، من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين، فحرم عليهم من أجل مسألته» والحديث له طرق ثابتة.

وبحديث أبي هريرة يرفعه: «ذروني ما تركتكم، وإنما أهلك الذين قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء، فخذوا منه ما استطعتم». والحديث له طرق وأسانيد.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر: أحرج بالله على كل امرىء سأل عن شيء لم يكن، فإن الله قد بين ما هو كائن.

وعن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض، كلهن في القرآن: ﴿١ - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ. ٢ - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ. ٣ - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٢٢، ٢١٧، ٢٢٠]. ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم.

قال أبو عمرو: ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة إلا ثلاث.

وأقول: إن أراد تعداد ما في القرآن من الأسئلة، كما هو ظاهر كلامه رضي الله عنه، فمنها قوله: ﴿٤ - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ. ٥ - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ. ٦ - يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْأَهِلَّةِ. ٧ - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ. ٨ - يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ. ٩ - يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةً﴾ [البقرة: ٢١٩ - ٢١٥، ١٨٩، والمائدة: ٤، والأحزاب: ١٦٣، والنساء: ١٥٣] انتهى.

وبقي في هذا التعداد مسائل أربعة لم يذكرها ابن عمرو رحمه الله.

وأما في السنّة، فهي أكثر، وقد جمعها الحافظ «ابن القيم» رحمه الله في «أعلام الموقعين» وغيره في «بلوغ السول من أقضية الرسول» وهي في أربع كراريس، أو نحوها.

بخلاف تلك المسائل التي هي في كتب القوم المؤلفة في الفروع، فقد جاوز عددها آلاف آلاف.

وجميعها، أو أكثرها، مما لم يكن، ولا يكون، وأما ما كان، أو يكون غالباً، فليس فيها من حكمها شيء غالباً.

وإذا يعرضهم أمر من هذه الأمور يعدون كل جانب ويستخرجون له حكماً من قال العلماء وقيلهم، ويقيسون على آرائهم، ثم يفتون به المسائل ويقضون به عليه، وهم في ذلك أبعد الخلق من كتاب الله وسنّة رسوله.

ومن أعلام النبوة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بما سيكون في أمته، من كثرة السؤال والمسائل، وكثرة القال والقيل، ثم وقع كما أخبر.

هذه كتب الفروع من أهل الرأي وغيره، انظر فيها، تجد فيها من هذا الباب ما لا يحصيه العقل الفعال، فضلاً عن غيره وفيها من لفظة «قيل» و «قال» و «إن قيل كذا، قيل كذا» خاصة ما لا يحصره إلا الله تعالى.

فهذا من نفائس المعجزات وغرائب الكرامات لسيد الكائنات عليه من الصلاة أفضلها، ومن السلام أكمله.

وإنك لو وقفت يوماً من الدهر، بل آنا من الزمان للنظر في كتب السنّة والقرآن، رأيت أنه لا وجود لهذا السؤال، ولهذا القيل والقال في شيء منهما أبداً، وإن الله تعالى صانهما عن خلط الرأي، ودخل الظن، وولوج الجهل فيهما ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، وبالله التوفيق.

قال ابن عبد البر: قالوا: ومن تدبر الآثار المروية في ذم الرأي المرفوعة، وآثار الصحابة والتابعين في ذلك، علم أنهم كانوا يكرهون الجواب في مسائل الأحكام، ما لم تنزل.

فكيف يوضع الاستحسان، والظن، والتكلف، وتسطير ذلك واتخاذه ديناً؟.

وذكروا من الآثار أيضاً، ما روي عن معاذ بن جبل مرفوعاً «لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها، فإنكم إن تفعلوا ذلك، أو شك أن يكون فيكم من إذا قال سدد، أو وفق، وإنكم إن عجلتم تشتت بكم الطرق ههنا وههنا.

وقال عمر رضي الله عنه: إنه لا يحل لأحد أن يسأل عما لم يكن، إن الله تعالى قد قضى فيما هو كائن.

وسئل مسروق، وأبي بي كعب عن مسألة فقالا: أكانت هذه بعد؟ قلت: لا، قالا: فأجمنا حتى تكون.

وعن زيد بن ثابت أنه كان لا يقول برأيه في شيء، حتى يسأل عنه حتى يقول: أنزل أم لا؟ فإن لم يكن نزل، لم يقل فيه، وإن وقع تكلم فيه.

وكان إذا سئل عن مسألة يقول: أوقعت؟ فيقال له: ما وقعت، ولكنها نعدها، فيقول: دعوها، إن كانت وقعت أخبرهم.

عن هشام بن عروة قال: ما سمعت أبي يقول في شيء قط برأيه، قال: وربما سئل عن شيء فيقول: هذا من خالص السلطان.

وقال ابن عيينة: من أحب أن يسأل وليس بأهل أن يسأل، فما ينبغي أن يسأل.

وعن ابن هرمز قال: أدركت أهل المدينة وما فيها، إلا الكتاب والسنّة، والأمر ينزل فينظر فيه السلطان.

قال: وقال لي مالك: أدركت أهل هذه البلاد وإنهم يكرهون هذا الإكثار الذي في الناس اليوم.

قال ابن وهب: يريد المسائل قال: وقال مالك. إنما كان الناس يفتون بما سمعوا وعلموا، ولم يكن هذا الكلام الذي في الناس اليوم.

وعن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعقبة بن عمرو: ألم أنبأ أنك تفتي الناس ولست بأمير؟ وَلِّ حارها من تولّى قارها.

قال: وكان يقول: إياكم وهذه العضل، فإنها إذا نزلت بعث الله إليها من يقيمها ويفسرها.

وعن يزيد بن أبي حبيب أن عبد الملك بن مروان سأل ابن شهاب عن شيء، فقال له ابن شهاب: أكان هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: لا، قال: فدعه فإنه إذا كان أتى الله له بفرج.

وعن مجاهد عن ابن عمر قال: يا أيها الناس، لا تسألوا عما لم يكن، فإن عمر كان يلعن من سأل عما لم يكن.

وعن موسى بن علي عن أبيه قال: كان زيد بن ثابت إذا سأله إنسان عن شيء قال: آلله أكان هذا، فإن قال: نعم، نظر وإلا لم يتكلم، وأتاه قوم فسألوه، فأخبر فكتبوها، ثم قال: أخبرناه قال: فأتوه فأخبروه فقال: أغدراً؟ لعل كل شيء حدثتكم به خطأ، إنما اجتهدت لكم رأيي.

وعن عمرو بن دينار قال: قيل لجابر بن زيد. إنهم يكتبون منك ما يسمعون، قال: إنا لله وإنا إليه راجعونَ، أيكتبون رأياً أرجع عنه غداً؟.

وعن المسيب بن رافع قال: كان إذا جاء الشيء من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنّة سمي صوافي الأمراء، فيرفع إليهم، فجمعوا له أهل العلم، فما اجتمع عليه رأيهم فهو الحق.

وذكر الطبري في كتاب «تمهيد الآثار» بسنده عن إسحق بن إبراهيم الحنيني قال: قال مالك: قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يتبع الرأي، فإنه متى اتبع الرأي، جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك فاتبعته. فأنت كلما جاء رجل اتبعه، أرى هذا لا يتم.

وقال عبدان: سمعت ابن المبارك يقول: ليكن الذي يعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر به الحديث.

وعن يحيى بن سعيد قال: جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فسأله عن شيء فأملاه عليه، ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتب الرجال، فقال رجل من جلساء سعيد: أيكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل: ناولنيها، فناوله الصحيفة فخرقها.

وعن عبد الله بن موهب أن رجلاً جاء إلى القاسم بن محمد، فسأله عن شيء فأجابه. فلما ولى الرجل دعاه فقال له: لا تقل إن القاسم زعم أن هذا هو الحق، ولكن إن اضطررت إليه عملت به.

وقال الأوزاعي: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول. وفي لفظ: وإن زخرفوه بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم.

وذكر البخاري عن ابن بكير عن الليث قال: قال ربيعة لابن شهاب: يا أبا بكر، إذا حدثت الناس برأيك، فأخبرهم أنه رأيك، وإذا حدثت الناس بشيء من السنّة فأخبرهم أنه سنّة، لا يظنون أنه رأيك.

قال ابن وهب: قال لي مالك بن أنس ـ وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل ـ يا عبد الله ما علمته فقل به ودل عليه، وما لم تعلم، فاسكت عنه. وإياك أن تتقلد للناس قلادة سوء.

وعن عبد بن مسلمة القعنبي قال: دخلت على مالك فوجدته باكياً، فسلمت عليه فرد عليّ، ثم سكت عني يبكي، فقلت له: يا أبا عبد الله، ما الذي يبكيك؟ فقال لي: يا ابن قعنب، إنا لله على ما فرط مني، ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر بسوط ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل وقد كانت لي سعة فيما سبقت إليه، انتهى.

قلت: وهذا من كمال تقواه وتمام خشوعه لله، وإلا فليس لمالك رأي كما لهم.

وكان مالك مجتهداً والمجتهد مأجور على خطئه بأجر واحد، وقد روى آثاراً مرفوعة وموقوفة وقال بها، ولم يقل بشيء من عند نفسه، إلا ما شاء الله. فهذا البكاء منه رحمه الله، دليل على صدقه وإنصافه.

وإنما العبرة بمن كان مداره على الرأي، ولم يرفع إلى تحصيل السنن رأساً. انتهى.

قال سحنون بن سعيد: ما أدري ما هذا الرأي، سفكت به الدماء، واستحلت به الفروج، واستحقت به الحقوق، غير أنا رأينا رجلاً صالحاً فقلدناه.

قال الأوزاعي: إذا أراد الله أن يحرم عبده بركة العلم، ألقى على لسانه الأغاليط.

وروينا عن الحسن البصري، أنه قال: إن شرار عباد الله الذين يجيبون بشرار المسائل ويفتون بها عباد الله. انتهى.

المراد بهذه المسائل، ما خالف منها كتاب الله وسنّة رسوله، من أحكام الرأي، والبدع والظنون، والاستحسان.

قال حماد بن زيد: قيل لأيوب: ما لك لا تنظر في الرأي؟ فقال: قيل للحمار مالك لا تجتر؟ فقال: أكره مضغ الباطل.

وعن رقبة بن مصقلة، أنه قال لرجل، رآه يختلف إلى صاحب الرأي: يا هذا يكفيك من رأيه ما مضغت، وترجع إلى أهلك بغير ثقة.

قال الشعبي: والله لقد بغض هؤلاء القوم إليَّ المسجد، حتى لهو أبغض إليّ، من كناسة داري.

قلت: من هم يا أبا عمرو؟ قال الآرائيون. قلت: ومن هم؟ قال الحكم، وحماد، وأصحابهما.

قال الربيع بن خثيم: إياكم أن يقول الرجل لشيء: إن الله حرم هذا ونهى عن هذا، فيقول الله: كذبت، لم أحرمه، ولم أنه عنه، أو يقول: إن الله أحل هذا وأمر به. فيقول: كذبت، لم أحله ولم آمر به.

وذكر ابن وهب، وعتيق بن يعقوب، أنهما سمعا مالك بن أنس يقول: لم يكن من أمر الناس ولا من أمر من مضى من سلفنا، ولا أدركت أحداً اقتدى به يقول في شيء: هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسناً، ونتقي هذا، ولا نرى هذا.

وزاد عتيق «ولا يقولون هذا حلال وحرام، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً؟ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ؟﴾ [يونس: ٥٩] الحلال: ما أحله الله ورسوله. والحرام: ما حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال ابن عبد البر: معنى قول مالك هذا، أن ما أخذ من العلم رأياً واستحساناً لم يقل فيه حلال أو حرام. والله أعلم.

وقد روي عن مالك أنه قال في بعض ما كان ينزل فيسأل عنه، فيجتهد فيه رأيه: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] وما أحسن قول أبي العتاهية:

وَمَا كُلُّ الظُّنُونِ تَكُونُ حَقًّا وَمَا كُلُّ الصَّوَابِ عَلَى الْقِيَاسِ

وقال أبو وائل: لا تقاعدوا أصحاب «أرأيت» وقال الشعبي: ما كلمة أبغض إليَّ من «أرأيت» وقال داود الأودي: قال الشعبي: احفظ على ثلاثاً:

الأولى: إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها، فلا تتبع مسألتك «أرأيت» فإن الله تعالى

يقول في كتابه: «أرأيت من اتخذ إلهه هواه» حتى فرغ من الآية.

الثانية: إذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئاً بشيء، فربما حللت حراماً أو حرمت حلالاً.

الثالثة: إذا سئلت عما لا تعلم، فقل: لا أعلم، وأنا شريكك.

قال: وإنما هلك من كان قبلكم في «أرأيت»، انتهى.

قلت: وما أصدق هذا المقال فإن آخر هذه الأمة ـ بعد الصدر الأول ـ هلكت في «أرأيت» وعاد الإسلام غريباً، إلى أن لم يبق بيده ملك، ولا دولة ولا شوكة، ولا صولة. وصار أهله مقهورين ممقوتين، صاغرين في أعين أعداء الله ورسوله، حتى إنه ليس في الدنيا اليوم، قوم أذل من المسلمين عند المشركين الضالين، وهم غالبون عليهم، قاهرون لهم.

قال ليث بن سعد: رأيت ربيعة بن عبد الرحمن في المنام، فقلت له: يا أبا عثمان ما حالك؟ قال: صرت إلى خير إلا أني لم أحمد على كثير مما خرج مني من الرأي. انتهى.

قلت: وإذا كان عاقبة هذا الرأي الذي كان من سلف الأم وأكابرها في الملة، فما ظنك برأي من جاء بعدهم؟ وماذا تكون عاقبته؟ اللهم احفظنا.

قال يحيى بن أيوب: بلغني أن أهل العلم كانوا يقولون: إذا أراد الله تعالى أن لا يعلم عبده خيراً شغله بالأغاليط.

وسئل رقبة بن مصقلة عن أصحاب الرأي، فقال: هم أعلم الناس بما لم يكن وأجهلهم بما كان؛ يريد أنهم لم يكن لهم علم بآثار من مضى.

قال الفلاني: وهذا الأمر مشاهد في الطائفة المقلدين والعصابة المعتصبين.

فإنك إذا قلت لواحد منهم: أرأيت لو نسي المصلي فسلم في ثلاثة من الرباعية لبادر أن يقول: مذهبنا كذا وكذا. وإذا قلت له: لم أسألك عن مذهبك، إنما أسألك عن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة، وقف حمار الشيخ في العقبة، وغضب واحمار، واصفار. انتهى.

وأقول ـ مع قطع النظر عن غضب المقلدة وأهل الرأي ـ على السائل المتبع: جهلهم بالآثار أمر واضح كالشمس في رابعة النهار، وهذا الجهل منهم هو الباعث لهم على هذا الإنكار، ولو علموها لتواضعوا لله الجبار.

قال الإمام أحمد: رأيُ الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة، كله رأي وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار، يعني الأحاديث.

وفيه أن الرأي لا حجة فيه وإن جاء عن أكابر، فإن الحق أكبر من كل كبير.

وقال سهل بن عبد الله التستري: ما أحدث أحد في العلم شيئاً، إلا سئل عنه يوم القيامة، فإن وافق السنة، وإلا فهو العطب أي الهلاك. انتهى كلام ابن عمرو.

وزاد البيهقي في المدخل إلى علم السنن، فقال: «باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص» وذكر آية التنازع، والرد إلى الله والرسول.

قال: وقال الشافعي: هو الرد إلى ما قال الله وقال رسوله. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، قال مجاهد: هي البدع والشبهات، وأقول: البدع في كلام الفقهاء، أهل الرأي، والشبهات في كلام المتكلمين في العقائد. وقد نهى الله عن اتباع هذه كلها في هذه الآية.

ثم ذكر بسنده إلى جابر بن عبد الله حديث الخطبة. وفيه «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» ورواه مسلم أيضاً، وأخرجه الثوري عن جعفر وقال فيه: «وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

قلت: وما أجمع هذا الحديث لأنواع المحدثات وأقسام البدعات، وللحكم على كلها بالضلالة!!.

فكل رأي في الدين من أي رجل كان، وفي أي مسألة كان، بدعة وشر وضلالة، وعاقبتها النار.

ولو جدّ أهل الرأي واجتهدوا في كسب الحديث، وجمع الآثار، ما جدوا، واجتهدوا في تدوين هذا الرأي المشؤوم، والظن المبتدع، والقياس المحدث، لكان خيراً لهم وأحسن أثاثاً ورِئيًا.

ولكن حَبَّبَ إليهم إبليس اللعين الرأْيَ والإحداث والابتداع، وزينها في أعينهم وأوقعهم فيها، لئلا يتوبوا عنها أبداً، لأنهم يستحسنونها ولا يرونها سيئة، وهذا من مكائده ـ لعنه الله ـ وتلاعبه بهذه الأمة، فهم ذلك من فهم، وغفل عنه من غفل.

قال ابن مسعود: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون بعدي رجال يعرفون منكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله، ولا تعملوا برأيكم».

وفي حديث ابن عَمرو يرفعه: «لن يستكمل مؤمنٍ إيمانه حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» أخرجهما البيهقي بسنده. وقال في الآخر: تفرد به نعيم بن حماد.

قلت: قال «الفلاني»: إن نعيماً ثقة صدوق، وزاد في التقريب يخطىء كثيراً ولكن له

شاهد عند أهل السنن وغيرهم.

وعن عمر الفاروق: «اتقوا الرأْيَ في دينكم» قال الشعبي: هؤلاء الرائيـون أصحاب الـرأي، لما أعيتهم أحـاديث رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم، أن يحفـظوها جـاءوا يجادلون. وعن الزهري مثله.

وعن عمر رضي الله عنه ـ بسند رجاله ثقات ـ أنه قال: «يا أيها الناس اتَّهموا الرأْيَ على الدين، فلقد رأيتُني أردُّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأيي اجتهاداً فوالله، ما آلوا على الحق، وذلك يوم أبي جندل، والكتاب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل مكة، فقال: «اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم» فقالوا: ترانا قد صدقنـاك بما تقـول؟ ولكنك تكتب «باسمـك اللهم» قال: فـرضي رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم وأبيت عليهم، حتى قال لي رسول الله صلى الله عليـه وسلـم: «تراني أرضى وتـأبى أنت؟ قال: فرضيت».

وفيه الاتهام على الرأي وإن كان بعد الاجتهاد فيه، وأن الاجتهاد مـردود عند وجـود النص.

وعن عليّ كرّم الله وجهه: «لو كان الدين بالرأي، لكان باطن الخفين، أحق بالمسح من ظاهرهما، ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يمسـح على ظاهـرهما» أي فتركت الرأي للرواية. وهذا هـو الحق الواضـح المبين ومن خالف ذلـك، فهو من عمـل الشياطين.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا يزال الناس على الطريق، ما اتَّبعوا الأثر.

وعن عروة بن الزبير قال: «اتباع السنن قوام الدين».

قال البيهقي ـ بسنده إلى ابن سيرين ـ أنه قال: أول من قاس إبليس اللعين، **﴿قَالَ أنا خيـر منه خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾** [الأعـراف: ١٢] وإنما عبـدت الشمس والقمر بالمقاييس.

وأقول: كل كفر وشرك وبدعة وضلالة في الدنيا والدين، فإنما هو من الرأي والظن والقياس والتخمين، ورثه أهله من عزازيل الرجيم، والله تعالى قال في كتابه: **﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾** [البقـرة: ١٦٨] وهذا في غيـر موضـع من التنزيـل العظيم.

فاعتبر يا مسلم بهذه الآية، وتأمل فيما صنع أهل الرأي بالرواية، كيف اتبعوا خطوات إبليس، وأتوا ـ بسببه ـ بكل تدليس وتلبيس، فإنا لله على أصحاب الرأي والاستحسان، وأهل البدع والطغيان.

قال الحسن: اتهموا أهواءكم وآراءكم على دين الله، وانتصحوا كتاب الله وسنّة رسوله على أنفسكم ودينكم.

وعن عامر بن يساف عن الأوزاعي قال: إذا بلغك عن رسول الله حديث فإياك ـ يا عامر ـ أن تقول بغيره، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مبلغاً عن الله تبارك وتعالى.

وعن سفيان الثوري قال: إنما العلم كله العلم بالآثار.

وقال الشافعي: المراء في العلم، يقسي القلب، ويورث الضغائن.

قلت: وقد شاهدت أهل المراء من المقلدة، قست قلوبهم، فهي كالحجارة أو أشد قسوةً، ووجدتهم يرون المجادلة والمكابرة والمكاتبة، أحسن الأعمال لهم، وإنهم يُلْجِئُونَ أصحاب الهداية والسنّة إلى الرد عليهم، وهم عنها مبعدون، وعن الالتفات إليها معرضون.

اللهم إلا أن تدعو الضرورة الشديدة إلى الذب عن أهل الحق، فيحررون الجواب في غاية من الإكراه والاستنكاف، امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] لحا الله هذا الرأي الشؤم، ماذا فعل بأهله وبغيرهم؟ وأباده وحفظ عنه الدين.

قال أبو الأسود: قلت لابن المبارك: ما ترى في كتابة الرأي؟ قال: إن تكتبه لتعرف به الحديث فنعم، وأما أن نكتبه فتتخذه ديناً، فلا.

قلت: وقد وقع خلاف ما أفتى به هذا المبارك بن المبارك، فإنهم كتبوه ليتخذوه ديناً، ودونوه شريعة، وجمعوا منه ما لا يعلم غايته إلا الله، فإنا لله على ذهاب الآثار وكتابة الآراء.

هذه كتبهم المدونة في آراء الرجال وأقوال العلماء، صارت سبباً عظيماً لاندراس السنّة وانطماس الآيات، وباعثاً لهم على اتخاذ البدع والضلالات صراطاً مستقيماً.

فما آفة في الدين ولا مصيبة على أهله، ولا بلية في الشرع، ولا داهية على أصحابه، إلا وقد صدر من هذا الرأي والظن والاستحسان، وابتلى بها كل فرد من نوع الإنسان، إلا من رحمه الله، وعصمه من اتباع خطوات الشيطان.

قال عبد العزيز بن أبي سلمة: لما جئت العراق، جاء في أهله فقالوا: حدثنا عن ربيعة الرأي، فقلت: يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأي، لا والله ما رأيت أحداً أحفظ للسنّة منه. انتهى.

قلت: «ربيعة» من التابعين، وكان من مذهبه، الجمع بين الصلاتين تأخيراً بلا عذر، وفيه قال بعضهم:

جَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ تَأْخِيراً بِلَا مَرَضٍ ... وَغَيْرِ عُذْرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ مَشْهُورُ
عَنِ ابْنِ سِيرِينَ رَأْسِ التَّابِعِينَ وَعَنْ ... رَبِيعَةَ الرَّأْيِ وَالْقَفَّالِ مَذْكُورُ

والحق أن الجمع بينهما بلا عذر وردت به السنّة غير جائز بنص الكتاب العزيز: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ [النساء: ١٠٣] وتمام البحث على هذه المسألة في «دليل الطالب»، وليس هذا موضع بسط الكلام عليها فراجعه.

وإذا لم يثبت هذا الجمع، فما الرأي وربيعته، في مقابلة القرآن والحديث؟ وإن صح عنه هذا المذهب بألف سند وطريق.

قال سفيان: قال ربيعة: إذا بشع القياس فدعه.

وقال وكيع: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من القياس ما هو أقبح من البول في المسجد.

وقال «الفلاني» وصدق الإمام الأعظم، وذلك هو القياس المصادم لنص كتاب أو سنّة.

قلت: ولم يعظم هذا الإمام الأعظم إلا لقوله بالحق، وهكذا شأن الإمام الكائن في الدين. أي إمام كان.

وإنما جاء التقصير، من جهة المدعين للتقليد بهم، الكاذبين في دعواهم هذه.

فالأئمة الكرام، براء منهم، وهم ينسبون أنفسهم إليهم جزافاً ومجاناً، مع مباينة طريقهم عن طريق هؤلاء الجهلة.

فإنهم ـ رضي الله عنهم ـ قد نهوا عن الرأيِ والتقليد، وصرح بعضهم بأن لاستحسان بدعة في الدين.

ولكن مقلدوهم باللسان دون الجنان، لم يرضوا بهذا النهي منهم، وقالوا: نحن مقلدوكم، شئتم أو أبيتم. وهم ـ والله يعلم ـ إنهم لكاذبون، لأنه لا يستقيم تقليد أحد لأحد إلا إذا قلده في كل ما قاله وأفتى به.

وأما إذا أخِذ المقلد ـ بالكسر ـ من قول المقلد وفعله ـ بالفتح ـ ما وافق رأيه، وترك ما خالف ذلك، فهو ـ في الحقيقة ـ مشاقق له، رادٌّ عليه، ما قاله، مقلد لنفسه، متخذ لهواه كما قال سبحانه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣].

وإني أقسم بالله سبحانه: إن هؤلاء المقلدة للأئمة، ليسوا بمقلدين لهم، وإن حلفوا ألف مرة، وجاءوا بألف يمين لأني شاهدتهم يخالفون الأئمة فيما لا يوافق رأيهم، في كثير من المسائل، ويقلدون غير ذلك الإمام فيما يطابق ظنهم وقياسهم، فأين التقليد، وأنى لهم التناوش من مكان بعيد؟.

نعم يتفوهون بمناقب الإمام، ويدَّعون أنهم مقلدوه في الكلام، كما أن كل فرقة تدَّعي أنها ناجية، والأمر ـ في نفس الواقع ـ خلاف ذلك:

وكلٌّ يَدَّعِي وَصْلاً لِلَيْلَى وَلَيْلَى لاَ تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا

قال يحيى بن حريس: سمعت سفيان، وأتاه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول: آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنّة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، أخذت بقول أصحابه من شئت منهم، وأدع قول من شئت، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم.

فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، وابن سيرين، والحسن، والعطاء، وسعيد بن المسيب، وعدَّد رجالاً، فهم قوم اجتهدوا، فاجتهدُ كما اجتهدوا.

قال: فسكت سفيان طويلاً، ثم قال: كلمات برأيه ما بقي في ا لمجلس أحد إلا كتبه، نسمع الشديد من الحديث فنخاف، ونسمع اللين فنرجوه، ولا نحاسب الأحياء، ولا نقضي على الأموات، نسلم ما سمعناه، ونكل ما لا نعلم إلى عالمه، ونتهم رأينا لرأيهم.

قال البيهقي: قد ذكرنا في الصحابة، إذا اختلفوا كيف يرجح قول بعضهم على بعض، وبماذا يرجح، وليس له في الأخذ بقول بعضهم اختيار شهوة من غير دلالة.

والذي قال سفيان: من أنانتهم رأينا لرأيهم، إن أراد به الصحابة إذا اتفقوا على شيء، أو الواحد منهم إذا تفرد بقول ولا مخالف له منهم نعلمه، فكما قال.

وإن أراد التابعين إذا اتفقوا على شيء، فكما قال.

وإن أراد الواحد منهم إذا تفرد بقول لا مخالف له نعلمه منهم، فقد قال كذلك بعض أصحابنا. وإن اختلفوا فلا بدّ من الاجتهاد في اختيار أصح أقوالهم، انتهى.

وعن محمد بن إسحاق يقول: سمعت أبا الوليد، وحدث بحديث مرفوع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقيل له: ما رأيك؟ فقال: ليس لي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي:

وقال يحيى بن آدم: لا تحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قول أحد، وإنما يقال: سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر، ليعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مات وهو عليها.

قال «الفلاني»: وعلى هذا ينبغي أن يحمل حديث «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين من بعدي»، فلا يبقى إشكال في العطف لأنه ليس للخلفاء سنّة تتبع إلا ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن مجاهد: ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك من قوله، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وروى معناه عن الشعبي.

وقال الشعبي: ما حدثوك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ به، وما قالوا فيه برأيهم فَبُلْ عليه.

قال ابن عبد البر: يريد به الرأي المخالف للأثر. انتهى.

وأقول: هذا آخر هذا الباب، وإذا تأملت في مبانيه ومعانيه، وجدت الأدلة من المرفوعات والموقوفات طافحة بذم الرأي وأهله، داعية إلى اتباع القرآن والحديث، ناهية عن إيثار البدعات والمحدثات، ناصة على أن الأصل في الدين هو الكتاب والسنّة لا ثالث معهما ولا رابع، وأن الاجتهاد في مقابلة النص لا يصح، وأن السلف كانوا ينكرون على الرَّأْيِّ وأهله أشد إنكار، ويحذرون الأمة عنه تحذيراً بالغاً.

حتى نبغت نابغة في الإسلام فضربت أيديها بأذيال القياس والاستحسان فظهرت بدع كثيرة وآراء غزيرة، وأصيب الإسلام بها مصيبة شديدة وابتلى بها الدين بآفاتها، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

باب في ذكر الصحابة وأهل البيت رضي الله عنهم أجمعين

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] من المكلفين وغيرهم.

قال جمع من المفسرين: لما نزلت هذه الآية تطاول إبليس إليها وقال: وأنا من ذلك الشيء، فنزعها الله من إبليس. قاله السدي، وابن جريج. وعن قتادة نحوه.

قال أهل العلم: هذه الآية من العام الذي أريد به الخاص، فرحمة الله عمت البر والفاجر، في الدنيا، وهي للمؤمنين خاصة في الآخرة ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] الشرك والذنوب. قاله ابن عباس ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] المفروضة عليهم ﴿الَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] أي يصدقون ويذعنون لها، فأيس إبليس.

وقالت اليهود: نحن نتقي ونؤتي الزكاة، ونؤمن بآيات ربنا، فنزعها الله من اليهود وأثبتها لهذه الأمة.

عن ابن عباس قال: سأل موسى ربه مسألة فأعطاها، وأعطى محمد صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء سأل موسى عليه السلام ربه في هذه الآية.

وقالت المقلدة للمذاهب: نحن أهل التقوى والإيمان بالله، نقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة.

وهم مشركون في النبوة بإيثار التقليد، فنزعها الله عنهم وأثبتها لأهل الاتباع.

وبين الذين كتب لهم هذه الرحمة بياناً أوضح ما قبله وأصرح فقال: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦] هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم بإجماع المفسرين واتفاقهم على ذلك.

فخرجت اليهود والنصارى وسائر الملل، والمقلدة من هذه الأمة، لأنهم ليسوا بمتبعين للرسول الأمي.

إنما هم يقلدون الرجال في آرائهم، ويقولون بما قالوه، قياساً، وظناً، واستحساناً، ولا يبالون بمصادمة ذلك سنّة الرسول الأمي.

والكلام في «الأمي» نسبة ومعنى، لا يأتي في هذا المقام بكثير فائدة، فإن محله كتب التفسير، راجع «فتح البيان».

﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي يجدون[1] أهل الكتاب نعته ﴿مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وهما مرجعهم في الدين.

وهذا الكلام منه سبحانه مع موسى، وهو قبل نزول الإنجيل فهو من باب الإخبار بما سيكون ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي بكل ما تعرفه القلوب، ولا تنكره، من الأشياء التي هي من مكارم الأخلاق ومحاسن الأحكام.

ويدخل فيه اتباع الكتاب والسنّة، دخولاً أولياً، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بذلك: ﴿وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي عما تنكره القلوب ولا تعرفه، وهو ما كان من مساوي الأخلاق ومحدثات الأمور.

ويدخل فيه التقليد للرجال، دخولاً أولياً، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن البدع والأمور المستحدثة وهو من ذلك ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي المستلذات التي تستطيبها الأنفس ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي المستخبثات، وهو كل ما يستخبثه الطبع، وتستقذره النفس، فإن الأصل في المضار الحرمة إلا ما له دليل متصل بالحل.

وفيه ردٌّ على من يترك أكل الطيبات التي أحلها الله للناس من المتصوفة، مخالفة لشهوة النفس، ومجاهدة في الزهد، وهذا ليس بشيء، فإن مراد الشارع عليه السلام في كل أمر من الأمور، موافقة الحق، لا مخالفة النفس على الإطلاق.

ومن الفقراء من يأكل الخبيث، ويزعم أن هذا كمال في النفس الناطقة، وجمال في الناس.

والآية الشريفة ترد على كلا الفريقين ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي التكاليف الشاقّة الثقيلة، أو العهد الذي أخذ عليهم أن يعملوا بما في التوراة من الأحكام، وعلينا أن نعمل بما في القرآن من البيان ﴿وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

---

(١) يجدون. الصحيح أن يقال: يجد. ابتعاداً عن لغة «أكلوني البراغيث».

مثل قتل النفس في التوبة، وقطع الأعضاء الخاطئة، وقرض النجاسة عن البدن والثوب بالمقراض، وتعيين القصاص في القتل، وتحريم أخذ الدية، وترك العمل في السبت، وأن صلاتهم لا تجوز إلا في الكنائس. إلى غير ذلك من التكاليف الشاقة، التي كانوا قد كلفوا بها.

﴿فالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وَاتَّبَعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فيما جاء به من الشرائع الحقة ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي عظموه ووقروه، قاله الأخفش: ﴿وَنَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي قاموا بنصره على من يعاديه في الدنيا والدين، ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي القرآن الكريم والفرقان العظيم.

قال في «فتح البيان» أي اتبعوا القرآن المنزل إليه مع اتباعه بالعمل بالسنّة، مما يأمر به وينهي عنه. ﴿أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] إشارة إلى المتصفين بهذه الأوصاف ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] أي الناجون الفائزون بالخير والفلاح والهداية، لا غيرهم من الأمم.

استدلال العلماء بالآية المتقدمة على فضل الصحابة

هذه الآية الشريفة استدل بها أهل العلم على فضل الصحابة والعترة.

ووجه الدلالة أنهم أول من اتصف بهذه الصفات، وسائر الناس أتباعهم في هذا الشأن. فلهم الفضل الأكمل على الأمة الأخيرة بلا شك ولا شبهة. وأيضاً هم قدوة فرقة الاتباع، ولا يفلح إلا من اتبع.

وإذا نظرت في قوله: ﴿الذين يتبعون النبي الأميَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ولفظ ﴿واتبعوا النور الذي أنزل معه﴾ [الأعراف: ١٥٧] دريت أن المراد الأصل في الدين هو اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أي التمسك بهديه وسمته ودله، والعمل بسنّته، واتباع الكتاب أي العمل بنصوصه البينات وعموماته المكرمات.

ومن اتبع هذين الأصلين، فهو عن تقليد الرجال على مراحل بعيدة.

وفيها أن القرآن نور، وأن هذا الأمي رسول ونبي، وعلينا إتباعهما، ومن لم يتبعهما فقد حُرِم من هذا النور، ووقع في ظلمة الرأي.

ولا شك أن المتبعين لهما مغررون ناصرون لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إقراراً باللسان، وتصديقاً بالجنان، وقياماً للعمل به بالأركان.

وإن أهل الرأي المقلدين للمذاهب وللرجال، مستخفون به صلى الله عليه وآله وسلم، مسيئون الآداب معه، في إيثار التقليد، وتقديم القياس على السنة، وأخذ الاستحسان

والرأي، وترك الآثار والهدى والنور.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] وهم اللذين صلوا للقبلتين، أو للذين شهدوا بيعة الرضوان، أو أهل «بدر».

ولا مانع من حمل الآية على هذه الأصناف كلها.

قال محمد بن كعب القرظي: هم جميع الصحابة، لأنهم حصل لهم السبق بصحبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

قال أبو منصور البغدادي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم لخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون، ثم البدريون، ثم أصحاب أحد، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

وقال: ﴿والذين أتبعوهم﴾ [التوبة: ١٠٠] أي السابقين المذكورين، وهم المتأخرون من الصحابة، فمن بعدهم إلى يوم القيامة.

وليس المراد بهم التابعين، اصطلاحاً، وهم كل من أدرك الصحابة، ولم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل هم من جملة من يدخل تحت الآية.

فتكون «من» في قوله: «من المهاجرين» على هذا،للتبعيض. وقيل: إنها للبيان، فيتناول المدح جميع الصحابة. ويكون المراد بالتابعين، من بعدهم من الأمة إلى يوم القيامة.

وقال ابن زيد: هم من بقي من أهل الإسلام إلى أن تقوم الساعة.

قال جماعة من الصحابة: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هذه لأمتي كلهم وليس بعد الرضاء سخط».

وعن حميد بن زياد قال: قلت لمحمد بن كعب القرظي: أخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما أريد الفتن، قال: إن الله قد غفر لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأوجب لهم الجنة في كتابه، محسنهم ومسيئهم.

قلت له: وفي أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابه؟ قال: ألا تقرأون قوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون﴾ [التوبة: ١٠٠] الآية؟.

أوجب لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة والرضوان، وشرط التابعين شرطاً لم يشرطه فيهم.

قلت: وما اشترط عليهم ، قال: اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان، يقول: يقتدون بهم في أعمالهم الحسنة، ولا يقتدون بهم في غير ذلك.

قال: أبو صخر فوالله لكأني لم أقرأها قبل ذلك، ولا عرفت تفسيرها حتى قرأها عليّ محمد بن كعب.

وقوله: «بإحسان» قيد للتابعين رضي الله عنهم، أي قبل طاعتهم وتجاوز عنهم ولم يسخط عليهم. ورضوا عنه بما أعطاهم من فضله.

مناظرة بين سني ورافضي في شأن الصحابة

قيل: سأل رافضي سنّياً: ما تقول في حق الصحابة؟ فأجاب: أقول فيهم ما قال الله تعالى في كتابه، عنى به قوله هذا، «رضي الله عنهم ورضوا عنه».

فقال إنهم بدلوا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن الله يقول: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣] ونحن لا نقول بإله يخبر بشيء ولا يعلم أنه يتغير بعد ذلك.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ﴾ في الدار الآخرة ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

في هذه الآية الشريفة دلالة أوضح من شمس النهار، على فضل الصحابة الكبار، وعلى أنهم كلهم مغفورن، أصحاب الجنات والأنهار.

فمن نال منهم، أو طعن فيهم، أو سبهم فلا شك ولا ريب أنه من أصحاب النار، لأنه عارض الله في كتابه، وأخباره بمزيد فضلهم، برأيه الفاسد، ولم يقبل دليل القرآن.

ومن أنكر حرفاً من القرآن فقد خرج عن الإسلام، ودخل في الكفر بلا ارتياب.

فسحقاً للرافضة اللاعنين لهم، والسابين إياهم.

وقد قال سبحانه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] وقد نص جمع جم من أهل السنّة والعلم بالحديث والقرآن، أن الرافضة كفار لإنكارهم ضروريات الدين، وما علم من شرع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالقطع واليقين، وتكفيرهم للصحابة السابقين والآخرين، وهم أفضل الأمة وأبرها وأكرمها على الله بأدلة من الكتاب والسنّة.

فمن خالف الله ورسوله في إخبارهما وعصاهما بسوء العقيدة في خُلَّص عباده، ونخبة عُبَّاده فكفره بُوَاح، لا سترة عليه.

قال في «فتح البيان»: اختلف أهل العلم في أول الناس إسلاماً ـ بعد اتفاقهم على أن خديجة أول الخلق إسلاماً ـ على أقوال يطول ذكرها.

قال إسحاق بن إبراهيم: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي، ومن العبيد زيد بن حارثة. فهؤلاء الأربعة سباق الخلق إلى الإسلام.

وأسلم على يد أبي بكر: عثمان، والزبير، وابن عوف، وسعد بن أبي وقاص وطلحة.

ثم تتابع الناس بعدهم في الدخول في الإسلام.

فهؤلاء السابقون الأولون من المهاجرين.

وأما من الأنصار، فهم الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة العقبة، وهي العقبة الأولى، وكانوا خمسة نفر: سعد، وعوف، ورافع، وقطبة، وجابر.

ثم أصحاب العقبة الثانية، وكانوا اثني عشر رجلاً.

ثم أصحاب العقبة الثالثة وكانوا سبعين رجلاً.

فهؤلاء سابقوا الأنصار. وقيل غير ذلك، مما ليس في ذكره كثير فائدة، انتهى.

وقد تقدم أن منهم السابقين، ومنهم التابعين لهم بالإحسان. فشملت الآية كلتا الفرقتين، وهما الصحابة والتابعين.

وفي الحديث «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم».

قال بعض الأعلام: المراد به «قرني» عصر النبوة وبـ «ثم» الأولى عصر الصحابة وبه بـ «ثم» الأخرى عصر التابعين.

وعلى هذا اتفق الحديث بالقرآن في المراد، وثبت فضلهما على سائر الأمة بالكتاب والسنّة ولله الحمد.

فمن لم يقر بهذه الفضيلة لهم، وينقصهم في شيء، فهو مارق من الدين، خارق لإجماع المفسرين والمحدثين.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي في كتاب داود عليه السلام وقيل المراد جنس الكتب المنزلة، لأن الزبور، لغة: الكتاب، ﴿مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي اللوح المحفوظ، كما في «البيضاوي» «والخازن» «وأبي السعود» «وأبي حيان».

وقيل: هو القرآن، قاله ابن عباس، وقيل: التوراة، ﴿أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] اختلف في معناها، فقيل: المراد: أرض الجنة، قاله ابن عباس. وقيل: هي الأرض المقدسة. وقيل: هي أرض الأمم الكثيرة الكافرة، يرثها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمته بفتحها.

وقال في «فتح البيان»: الظاهر أن هذا تبشير لأمته صلى الله عليه وآله وسلم بوراثة أرض الكافرين، وعليه أكثر المفسرين.

قال ابن عباس: أخبر سبحانه في التوراة والزبور، وسابق علمه قبل أن تكون السموات والأرض أن يورث أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدخلهم الجنة، وهم الصالحون.

قلت: ولا مانع من حمل الأرض على أرض الدنيا وأرض الآخرة، فإن رحمة الله قريب من المحسنين، وأوسع من جميع الأرضين.

وقد وقع في الخارج ما أخبر به تعالى في هذه الآية.

فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ورثوا أرض العرب والعجم، وتسلطوا على أكثر الأمم.

هذه فتوح زمن عمر الفاروق رضي الله عنه وفتوح من بعده إلى آخر دولة العباسية تأمل فيها وأدرك، كيف كان وراثتهم للأرض، وفيها التنصيص على الصحابة، بكونهم عباداً صالحين.

فمن اعتقد فيهم خلاف هذا الصلاح، الذي لا مرتبة أعلى منه بعد النبوة، فقد خاب وخسر، كالرافضة، والشيعة الشنيعة.

وفيها بيان مزية فضلهم، حيث كتب الله لهم ذلك قبل وجودهم في الدنيا.

فمن ذاك الذي ينقصهم ويزدري بهم، ولا يحفظ لهم منصبهم عند الله وعند رسوله، ولا يكف لسانه عن ذكر مساويهم مع هذه المحاسن؟ قاتلهم الله أنى يؤفكون.

﴿إِنَّ فِي هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ١٠٦] أي فيما جرى ذكره من مناقب الصحابة وأوصافهم الحسنة وصفاتهم الكاملة، ونعوتهم الجليلة، وما في هذه السورة من المواعظ ﴿لَبَلَاغًا﴾ [الأنبياء: ١٠٦] أي كفاية ووصولاً إلى البغية ﴿لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦] أي مشغولين بعبادة الله مهتمين بها. قيل: هم العالمون الموحدون المتبعون.

وقال الرازي: الأولى أنهم الجامعون بين الأمرين، لأن العلم كالشجرة، والعمل كالثمرة، والشجر بدون ثمر غير مفيد، والثمر بدون الشجر غير كائن، انتهى.

وأقول مصداق هذه اللفظة جماعة أهل السنّة فقط، فإنهم يعبدون الله كما أمرهم.

وأما الرافضة فعمدة عبادتهم سبُّ الصحابة، والازدراء بهم، فلا إيمان لهم بهذه الآية، ورأس العبادة الصلاة.

وفي حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآية وقال: هي «الصلوات الخمس في المسجد الحرام جماعة» أخرجه ابن مردويه.

وعن أبي هريرة قال: الصلوات الخمس.

وما أبعد الرافضة من هذا المعنى!! فتأمل.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٤١] المراد بهم المهاجرون والأنصار، والتابعون لهم بإحسان.

وقيل: أهل الصلوات الخمس. وقيل: ولاة العدل، وقيل: غير ذلك.

وبالجملة هو إخبار من الله بالغيب عما سيكون عليه سيرتهم أنهم إن مكن لهم في الأرض.

وعن عثمان رضي الله عنه: هذا ـ والله ـ ثناء قبل بلاء.

قال في «فتح البيان»: يريد أن الله أثنى عليهم قبل أن يحدثوا من الخير ما أحدثوا.

فتباً لمن يطعن فيهم من أهل البدع والرفض بعد ذلك، وتعساً لهم. انتهى.

قال زيد بن أسلم: المراد بالأرض أرض المدينة. وقيل: جميع الأرض. والعموم أولى.

قال في «فتح البيان»: وقد أنجز الله تعالى وعده، بأن سلط المهاجرين والأنصار على صناديد العرب، وأكاسرة العجم، وقياصرة الروم، وأورثهم أرضهم وديارهم. انتهى.

﴿أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤١] فيه إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على من مكنه الله في الأرض وأقدره على القيام بذلك.

قال عثمان رضي الله عنه: فينا نزلت هذه الآية «أُخْرِجْنَا» من ديارنا بغير حق، ثُمَّ مَكَّننا الله في الأرض فأقمنا الصلاة، وآتينا الزكاة، وأمرنا بالمعروف، ونهينا عن المنكر، فهي لي ولأصحابي. انتهى.

يريد بذلك: جميع الصحابة من الخلفاء وغيرهم.

والآية دليل ساطع على فضيلة الأصحاب والآل، وفضل التابعين لهم بالإحسان.

وهم ولاة الإسلام وملوكه من أهل الجماعة، فقد شهدت كتب السير والتواريخ بأن أولئك فعلوا هذه الأمور، قاموا بها وأقاموها، وكل قطر تسلط عليه غيرهم لم يوجد في تلك الأرض هذه الفعلة.

ألا ترى ديار الرافضة والإمامية، والشيعة الشنيعة يدعون محبة أهل البيت وهم يسبون الصحابة، ولم يقيموا أبداً في أرض من الأراضي المملوكة لهم الصلاة، ولا أدوا الزكاة على وجهها، بل أشاعوا فيما ملكوه من الممالك البدع المستخبثة، من التعزية وترويج السب على الصحابة، وترك الجماعة في الصلاة، إلى غير ذلك من المنكرات، فضلاً عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

كيف يأتي ذلك منهم وهم آمرون بالمنكر ناهون عن المعروف، واقعون في الضلال والإضلال، وسوء الاعتقادات، وفساد الإرادات، يتبعون خطوات الشيطان، ويفرون من شرائع الإسلام وأحكام الإيمان؟!!.

وهذه الآية وما في معناها حجة عليهم واضحة، في كونهم تاركي الحق، متمسكي الباطل.

﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١] أي مرجعها إلى حكمه وتدبيره، دون غيره،

فيجازي كلا بعمله، من حسن الإرادة والنية في حق أصحاب رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم وسوء العقيدة بهم وسبهم.

وإنما يرجع السب على السَّاب إذا لم يكن المسبوب له أهلاً لذلك.

ومن ثم قيل: «إن الرافضي فوارة اللعنة» أي لعنته على صالح عباد الله ترجع إليه وتقع عليه لا على غيره، فاعتبروا منه يا أولي الأبصار.

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [النور: ٥٥] الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولمن معه ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] بدلاً عن الكفار، وهو وعد يعم جميع الأمة. وقيل: هو خاص بالصحابة، ولا وجه لذلك، فإن الإيمان وعمل الصالحات لا يختص بهم، بل يمكن وقوع ذلك من كل واحد من هذه الأمة، ممن عمل بكتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم. نعم يدخل فيه الصحابة دخولاً أولياً، لكون الخطاب معهم.

والمعنى ليجعلنهم فيها خلفاء، يتصرفون فيها تصرف الملوك في مملوكاتهم.

وقد أبعد من قال: إنها مختصة بالخلفاء الأربعة، بل هي تعم جميع الصحابة، وسائر ملوك الإسلام وبرك الإيمان.

وكذلك ليس المراد بالأرض هنا، أرض مكة خاصة، لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

قال ابن العربي: إنها بلاد العرب والعجم. وهو الصحيح، لأن أرض مكة محرمة على المهاجرين ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]، ولفظ الاستخلاف يشير إلى الخلفاء الراشدين، لأنهم داخلون في هذا، دخولاً أولياً.

والمراد كل من استخلفه الله في أرضه، فلا يخص ذلك بني إسرائيل؛ ولا أمة من الأمم، دون غيرها.

﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٥٥] المراد بالتمكين هنا: التثبيت والتقرير.

أي يجعله ثابتاً مقرراً لهم في البلاد، فيملكونها، ويظهر دينهم على جميع الأديان.

والمراد بالدين هنا: الإسلام، كما في قوله: ﴿رضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة: ٣].

ذكر سبحانه الاستخلاف لهم أولاً، وهو جعلهم ملوكاً، ثم ذكر التمكين ثانياً.

فأفاد ذلك أن الملك ليس على وجه العرض والطرو، بل على وجه الاستقرار والثبوت، بحيث يكون الملك لهم ولعقبهم من بعدهم.

وهذا الدين هو طريقة أهل السنّة والجماعة، لأنهم المتصفون بهذا الوصف دون غيرهم.

ولم يبلغ ملك الرافضة، ومن في معناهم، من الزيدية، والخارجية قط، ما بلغ إليه ملك أهل السنّة والكتاب.

فثبت بهذا، أن الدين المرضي هو هذه الطريقة المثلى، وإياها مكن الله تعالى في الأرض.

ففي الآية على هذا، تسجيل على حَقِّية صراط السنّة النبوية، ودليل على ضلالة الفرقة الرافضة، ورد عليهم فيما زعموه من النقص والردة وغيرهما في الصحابة، فإنه لا مصداق لهذه الآية إلا هذه الجماعة السنّية.

﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾ [النور: ٥٥] أي يجعل لهم مكان ما كانوا فيه من الخوف والخشية والدهشة من الأعداء أمناً؛ ويذهب عنهم أسباب الخوف الذي كانوا فيه، بحيث لا يخشون إلا الله، ولا يرجون غيره.

قال في «فتح البيان»: وقد كان المسلمون قبل الهجرة وبعدها بقليل، في خوف شديد من المشركين، لا يخرجون إلا في السلاح، ولا يمسون ولا يصبحون إلا على ترقب لنزول المضرة بهم من الكفار، ثم صاروا في غاية من الأمن والدعة والراحة والنعومة، وأذل الله لهم شياطين المشركين وأبالس الكفار، وفتح عليهم البلاد، ومهد لهم في الأرض، ومكنهم منها. ولله الحمد. انتهى.

وقد فصل أهل السير والتاريخ هذا الإجمال في كتبهم وذكروا فتوح الإسلام وغلبته على سائر الأمم. وإن عاد الإسلام في هذه الأيام غريباً، وهذا لا يعارض الآية.

فإن من جاءنا بهذا، جاءنا ببيان غربة الدين، وقلة المؤمنين في آخر الزمان المخبر عنه في كثير من الأحاديث وفي القرآن.

قال في «فتح البيان»: وقد أنجز الله وعده، فأظهرهم على جزيرة العرب، وافتتحوا أبعد بلاد المشرق والمغرب، ومزقوا ملك الأكاسرة، وملكوا خزائن القياصرة، واستولوا على الدنيا، وأذلوا جميع أهلها.

قال: وفي الآية أوضح دليل على صحة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والخلفاء الراشدين بعده، لأن المستخلفين الذين آمنوا وعملوا الصالحات، هم هم، وفي أيامهم كانت تلك الفتوحات العظيمة، وفتحت كنوز كسرى وغيره من الملوك، وحصل الأمن والتمكين وظهور الدين.

﴿يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ [النور: ٥٥]، وهذا الوصف لا يصدق إلا على

الصحابة والتابعين لهم بالإحسان إلى يوم القيامة، وهم فرقة التوحيد، وعصابة السنّة، المتبعون للكتاب والحديث، دون الرافضة، والمقلدة.

فإن هاتين الطائفتين لا يعبدون الله إلا وهم مشركون، والله يقول: ﴿يعبدونني﴾ [النور: ٥٥] غير مشركين بي في العبادة.

أما الرافضة، فشركهم واضح جليٌّ ليس بخاف على أحد.

وأما المقلدة فلأن التقليد شرك بلا شك، لأن قبول قول الحبر الراهب، من دون علم بدليله ومعرفة بسبيله، تقليد له، وهو اتخاذ ذلك الإمام رباً دون الله، ومن اتخذ من دون الله رباً فقد أشرك به سبحانه، ومن أنزل أحداً من الأحبار والرهبان والأئمة والمشائخ، في منزلة الشارع، في امتثال أوامره، من دون التفات إلى كونها موافقة لما في الكتاب العزيز، والسنّة المطهرة، أو مخالفة لما فيهما، فقد أشرك في النبوة.

وهذا أمر مشاهد من هؤلاء في أقوالهم وأفعالهم ودفاترهم ودساتيرهم وطواميرهم، ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [النور: ٥٥] هذه النعم بعد ذلك الوعي الصحيح، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] أي الكاملون في الخروج عن الطاعة.

ابتداء انفتاح باب الفتنة في هذه الأمة

قال أهل التفسير: أول من كفر بهذه النعمة، وجحد حقها، الذين قتلوا عثمان بن عفان الخليفة الثالث رضي الله عنه، فلما قتلوه غيَّر الله ما كان بهم من الأمن وأدخل عليهم الخوف، حتى صاروا يقتتلون، بعد أن كانوا إخواناً، والقصة معروفة.

وأقول: فتح باب الفتنة في هذه الأمة منذ شهادته رضي الله عنه فلم يغلق، وازداد كل يوم إلى أن وقعت هذه الفتن متجاوزة من الخلفاء والملوك في أهل العلم والدين.

فعمت البلوى في المسلمين، وقام كل فرقة من فرق الباطل بالرد على أهل الحق إلى أن بلغت النوبة إلى رد المقلدة الجاهلين على أهل السنّة المتّبعين، ورد الرافضة المارقين من الدين، على جماعة المسلمين المؤمنين.

لا ترى أهل الرأي والتقليد يردون على الفرقة الضالة أبداً، وتراهم يردون على أصحاب الحديث.

وكذلك لا يقدحون(١) هؤلاء في الرافضة، وفي كتبهم الرادة على أكابرهم إنما يقدحون على المحدثين، فإنهم أشد عليهم من كل شديد، وأبغض إليهم، ما هذا إلا رد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن الحديث قوله أو فعله أو تقريره. لا قول أحد من أمته، ولا فعله، ولا تقريره.

---

(١) قوله: لا يقدحون: الأصح: لا يقدح، جرياً على سنن اللغة الفصحى.

ومن لم يؤمن بما جاء الرسول به صلى الله عليه وآله وسلم، أو عارضه برأي فاسد، أو قياس فلسفي، أو فرع فقهي، أو حكم سياسي، أو قياس خيالي، أو ظن كذبي، أو أوَّله على غير تأويله مما أنزله السلف الصالح عليه وقالوا به وقرروا مبناه واتفقوا عليه، أو رجحوه، أو وجهوه أو قدموه، فهو معارض بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا شك ولا شبهة. وهذا الذي كبهم في نار الضلال وأوقعهم في صحراء الإضلال. أعاذنا الله منه.

وقال تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ [الأحزاب: ٦] أي هو أحق بهم وأشفق في كل ما دعاهم إليه من أمور الدين والدنيا.

فإن نفوسهم تدعوهم إلى ما فيه هلاكهم، ويدعوهم إلى ما فيه نجاتهم، فيجب عليهم أن يؤثروه بما أراده من أموالهم، وإن كانوا محتاجين إليها، ويجب عليهم أن يحبوه زيادة على حبهم أنفسهم، ويجب عليهم أن يقدموا حكمه عليهم على حكمهم لأنفسهم.

قال في «فتح البيان»: وبالجملة، فإذا دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء، ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه، ويؤخروا ما دعتهم أنفسهم إلى غيره، وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه ويؤخروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه، فوق طاعتهم لأنفسهم ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم. انتهى.

وأقول: ومن جملة ذلك أن أنفسهم تدعوهم إلى التقليد، وإلى الاعتقاد بوجوبه.

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم يدعوهم إلى اتباع الكتاب والسنّة. فيجب على الأمة أن تقدم دعوته على دعوة أنفسهم.

أخرج البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة» اقرءوا إن شئتم:

﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] الحديث.

ولا شك أن الأحبار والرهبان، والأئمة المجتهدين والمشايخ المتصرفين، ومن هو في معناهم ومغناهم، كلهم من أنفس الأمة، ومن مؤمني هذه الملة.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بهم من أنفسهم في الدارين.

وعلى هذا لا يصح لأحد، تقليد أحد في مقابلة سنّنه صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قلد وقدم قول إمام من الأئمة، أو صوفي من الصوفية، على قوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه لم يقر بأولويته على حسب ما ورد به القرآن، وكأنه أنكر هذا البرهان الجليّ الواضح الشأن.

فتأمل في معنى هذا الحديث، وهذه الآية من القرآن، يتضح عليك[1] الخطأ من الصواب، والغلط من الصحيح إن كان أراد الله هدايتك، وإلا، فأنت أنت.

﴿وَأَزْوَاجُهُ﴾ [الأحزاب: ٦] سواء دخل بهن أو لا، وسواء مات عنهن أو طلقهن ﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أي مثلهن في الحكم بالتحريم، ومنزلة منزلتهن في استحقاق التعظيم.

فلا يحل لأحد أن يتزوج بواحدة منهن، كما لا يحل له أن يتزوج بأمه.

قال القرطبي: الذي يظهر لي أنهن أمهات الرجال والنساء، تعظيماً لحقهن على الرجال والنساء كما يدل عليه قوله:

﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] وهذا يشمل الرجال والنساء جميعاً بالضرورة. انتهى.

والآية دليل على فضيلة أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى أن شأنهن أرفع من شأن نساء جميع الأمة.

ومن جملتهن عائشة الصديقة رضي الله عنها، وحفصة بنت الفاروق.

وقد أساءت الرافضة الأدب فيهما، وقالوا في حقهما، ما هم مستحقون به، لا هما.

وأهل السنّة يحرمون الكل، ويعظمونهن حق العظمة، وهو الحق البحت. وكذلك يعترفون بعظمة أولاده صلى الله عليه وآله وسلم، من فاطمة الزهراء رضي الله عنها، ويذكرونهم جميعاً بالخير والدعاء والثناء.

فمن لم يراع هذه الحرمة لأزواجه المطهرات، وعترته الطاهرات، فقد خالف ظاهر الكتاب، وصريح النص منه.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] يعني أنه يكون لهن من الأجر على الطاعة مِثْلَا ما يستحقه غيرهن من النساء. إذا فعلن تلك الطاعة.

قيل: الحسنة بعشرين حسنة، وتضعيف ثوابهن لرفع منزلتهن.

قال في «فتح البيان»: فيه إشارة إلى أنهن أشرف نساء العالمين.

﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا﴾ [الأحزاب: ٣١] زيادة على الأجر مرتين ﴿رِزْقاً كَرِيماً﴾ [الأحزاب: ٣١] جليل القدر، رفيع الأمر. قال المفسرون: هو نعيم الجنة.

---

(١) قوله: عليك. الصواب: لك. لأنه يقال: اتضح له. ولا يقال اتضح عليه، ولا حاجة إلى القول بالتضمين.

الآية دليل على شرف أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم، وهم أزواجه عليه السلام، وكلهن سواسية في هذا الشرف والكرامة.

ومن فرق بينهن، وقال بشرف بعضهن، ولم يقل بأخرى، فهو رافضي خبيث رجس، لأنه سبحانه ساقهن في مساق واحد، ولم يفرق بينهن بشيء وماذا بعد الحق إلا الضلال؟!!.

ومن هذا الذي يجوز له التفريق، بعدما اتفق الله على كل واحدة منهن بهذا التنصيص الشريف؟.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أي إنما أوصاكن الله بما أوصى من التقوى وغيرها ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أي الإثم والذنب المدنسين للأعراض، الحاصلين بسبب ترك ما أمر الله به، وفعل ما نهى عنه ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] النصب على النداء والمدح ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣] من الأرجاس والأدناس ﴿تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣] كاملاً.

من هم أهل البيت؟

قال في «فتح البيان: وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت من هم في هذه الآية.

فقيل: هم زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة، والمراد بالبيت، بيت النبي ومساكن زوجاته الشريفة لقوله:

﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وأيضاً السياق في الزوجات.

وقيل: هم علي وفاطمة، والحسن، والحسين خاصة، لأن الخطاب في الآية بما يصلح للذكور، لا الإناث وهو قوله: «عنكم، ويطهركم».

وقد توسطت طائفة ثالثة بين الطائفتين فجعلت هذه الآية شاملة لهن ولهم.

وقد رجح هذا القول جماعة من المحققين، منهم القرطبي، وابن كثير، وغيرهما. انتهى حاصله.

والكلام على هذه الآية يطول جداً، وللشيعة، والسنية فيها مباحث طويلة ومقالات عريضة، وقلاقل، وزلازل كثيرة لا يحصيها هذا المقام، وليس إيرادها من مرادنا في هذا الكتاب، فإن محله كتب المناظرة.

وإنما المراد هنا إثبات فضيلة أهل البيت وعترته صلى الله عليه وآله وسلم.

وهو ـ بحمده سبحانه ـ مدلول هذه الآية دلالة واضحة، فمن أنكرها فقد أنكر القرآن.

وأجهل الناس في هذه المسألة «الخوارج» قاتلهم الله، فإنهم أعداء أهل البيت، والعترة الطاهرة.

كما أن الرافضة هم أعداء الصحابة من المهاجرين والأنصار.

وأما أهل السنّة فهم مقرون بفضائلهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين، لا ينكرون على أهل البيت من الأزواج والأولاد، ولا يقصرون في معرفة حق الصحابة الأمجاد، قائمون بالعدل والإنصاف، حائدون عن الجور والاعتساف، فهم الأمة الوسط بين هذه الفرق الباطلة الكاذبة الخاطئة.

بيعة الرضوان

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وهي بيعة الرضوان وكانت بالحديبية. وهذه الشجرة هي سُمَرَةٌ، وقيل: سِدْرَةٌ.

وكانت البيعة على أن يقاتلوا قريشاً، ولا يفروا، والقصة مبسوطة في كتب الحديث والسير.

والآية فيها دلالة على فضل هؤلاء الصحابة الكرام البررة، وإخبار برضاء الله عنهم، وما بعد الرضاء شيء.

فمن سخط عليهم بعد هذا الرضاء من الله، سخط الله عليه وأعد له عذاباً أليماً ﴿فعلم ما في قلوبهم﴾ [الفتح: ١٨] من الصدق والوفاء ﴿فأنزل السكينة﴾ [الفتح: ١٨] أي الطمأنينة وسكون النفس والأمن. وقيل: الصبر ﴿عليهم﴾ [الفتح: ١٨].

قال في «فتح البيان»: الآية تشير إلى أن أهل «بيعة الرضوان» من أهل الجنة، لأن رضوان الله موجب لدخولها. والأحاديث الصحيحة تدل لذلك. انتهى.

فمن حكم عليهم بكونهم في النار ـ ومعاذ الله عنه ـ فهو نفسه في النار بهذا الإنكار.

وقد ابتلى بهذا فرقة الرفض والتشنيع، لحاهم الله وأبادهم. ﴿وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ١٨] هو فتح «خيبر» عند انصرافهم من «الحديبية». وقيل: «فتح مكة» والأول أولى.

فيها الإخبار بحلول الرضاء، ونزول السكينة، وإثابة الفتح. ولا أعظم من ذلك نعمة وإحساناً وإكراماً وإجلالاً.

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] من المؤمنين، وهم جميع الصحابة، حملاً لها على العموم، وهو الأولى عند أهل الفهوم، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي غلاظ عليهم، كما يغلظ الأسد على فريسته. وهو جمع «شديد» لا تأخذهم بهم رأفة، لأن الله أمرهم بالغلظة عليهم، فلا يرحمونهم، ولا ينبغي لهم الرحمة على أعداء الله وأعداء رسوله ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] أي متوادون متعاطفون كالوالد مع الولد. وهو جمع «رحيم».

والمعنى أنهم يظهرون لمن خالف دينهم الشدة والصلابة، ولمن وافقهم الرحمة والرأفة. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

قال الحسن: بلغ من تشديدهم على الكفار أنهم كانوا يتحرزون من ثيابهم أن تلزق بثيابهم وتمسها، ومن أبدانهم أن تمس من أبدانهم وتلزق بها.

وبلغ من ترحمهم فيما بينهم: أنه كان لا يرى مؤمن مؤمناً إلا صافحه وعانقه.

ومن حق المسلمين في كل زمان أن يراعوا هذا التشدد وهذا التعطف، فيشددوا على ما ليس من دينهم، ويعاشروا إخوانهم المؤمنين في الإسلام متعطفين[1] بالبر والصلة، وكف الأذى والاحتمال منهم ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾ [الفتح: ٢٩] أي تشاهدهم وتبصرهم حال كونهم راكعين ساجدين.

أخبر ـ سبحانه ـ عن كثرة صلاتهم ومداومتهم عليها ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الفتح: ٢٩]، أي يطلبون ثواب الله لهم ورضاه عنهم.

وفيه لطيفة أن المخلص بعمله لله، يطلب أجره من الله، والمرائي بعمله لا يبتغي له أجراً.

وذكر بعض أهل العلم في الآية ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] أبوبكر الصديق ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] عمر بن الخطاب رضي الله عنه ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] عثمان بن عفان ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً﴾ [الفتح: ٢٩] علي بن أبي طالب ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الفتح: ٢٩] بقية الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي تظهر علامتهم في جباههم من أثر السجدة في الصلاة، لكثرة التعبد بالليل والنهار.

وقال الضحاك: إذا سهر الرجل أصبح مصفراً، فجعل هذا هو «السيما».

وقال الزهري: مواضع السجود أشد وجوههم بياضاً.

وقال مجاهد: هو الخشوع والتواضع.

وبالأول ـ أعني كونه ما يظهر في الجباه من كثرة السجود ـ قال سعيد بن جبير، ومالك.

وقال ابن جريج: هو الوقار.

وقال الحسن: إذا رأيتهم، رأيتهم مرضى وما هم بمرضى.

وقيل: هو البهاء في الوجه، وظهور الأنوار عليه. وبه قال سفيان الثوري.

---

(١) قوله: متعطفين. الأولى أن يقال «متعاطفين».

وقال ابن عباس: أما إنه ليس الذي ترونه، ولكنه سيما الإسلام، وسمته، وخشوعه، وعنه قال: هو السمت الحسن.

وعن أبي بن كعب يرفعه: هـو النور يـوم القيامـة. أخرجـه الطبـراني في الأوسط، والصغير، وابن مردويه، قال السيوطي: بسند حسن.

وعن ابن عباس قال: بياض يغشى وجوههم يوم القيامة.

قال عطاء الخراساني: دخل في هذه الآية كل من حافظ على الصلوات الخمس.

قال البقاعي: ولا يظن من السيماء، ما يصنعه بعض المرائين من أثر هيئة السجود في جبهته، فإن ذلك من سيماء الخوارج.

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إني لأبغض الرجل وأكرهه، إذا رأيت بين عينيه أثر السجود»: ذكره الخطيب، ولينظر في سنده.

قلت: وقد شاهدت في «الهند» بعض الناس على جبهتهم أثر السجود إشعاراً بأنهم كثير الصلوات، شديد العبادات[1] وذلك هو الرياء، والرياء شرك خفي، ﴿ذَٰلِكَ﴾ [الفتح: ٢٩] أي ما تقدم من هذه الصفات الجليلة ﴿مَثَلُهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] أي وصفهم العجيب الشأن الذي وصفوا به، ﴿فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] الذي وصفوا به ﴿فِي الْإِنجِيلِ﴾ [الفتح: ٢٩]، تكرير ذكر المثل لزيادة تقريره، وللتنبيه على غرابته، وأنه جار مجرى الأمثال في الغرابة.

قـال ابن عباس: أي نعتهم مكتـوب فيهمـا، قبـل أن يخلق الله السمـوات والأرض ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، كلام مستأنف، أي هم كزرع.

وقيل: هو تفسير لذلك، على أنه إشارة مبهمة، لم يرد به ما تقدم من الأوصاف:

وقيل: هو خبر لقوله: ﴿مثلهم في الإنجيل﴾ [الفتح: ٢٩] أي ومثلهم في الإنجيل، كزرع.

ومعنى ﴿شطأه﴾ [الفتح: ٢٩]: طرفه، يقال شطا الزرع إذا خرج. وقيـل: شطأه، نباته. وقيل: الشطأ، سوى السنبل. وقيل: هو السنبل ﴿فَآزَرَهُ﴾ [الفتـح: ٢٩] أي قواه، وشده، وأعانه.

قيل: المعنى، إن الشطأ قوي الزرع. وقيل: الزرع قوي الشطأ.

قال النسفي: وهو أنسب فإن العادة أن الأصـل يتقوى بفـروعه، فهي تعينـه وتقويـه

---

(١) قوله: كثير الصلوات شديد العبادات. الأصح أن يقال: كثيرو الصلوات شديدو العبادات ليحصل التطابق بين اسم «إن» وخبرها.

﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾ [الفتح: ٢٩] صار ذلك الزرع غليظاً بعد أن كان دقيقاً، فهو من باب «استحجر الطين»، أو المراد، المبالغة في الغلظة، كما في «استعصم» ونحوه ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي فاستقام على أعواده، والسوق جمع ساق ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ﴾ [الفتح: ٢٩] أي يعجب هذا الزرع زراعه، لقوته، وحسن منظره: وهنا تم المثل، قاله السمين.

قلت: وهذا مثل ضربه الله سبحانه لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنهم يكونون في الابتداء قليلاً، ثم يزدادون ويكثرون ويقوون، كالزرع، فإنه يكون في الابتداء ضعيفاً، ثم يقوي حالاً بعد حال، حتى يغلظ ساقه.

قال قتادة: أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الإنجيل، مكتوب فيه: [إنه سيخرج من قوم ينبتون نبات الزرع، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر].

وعن عكرمة: أخرج شطأه، بأبي بكر، فآزره بعمر، فاستغلظ بعثمان، فاستوى على سوقه بعلي. وهذا ونحوه مما تقدم ليس بتفسير للقرآن، بل من لطائف الكلام.

وعن بعض الصحابة أنه لما قرأ هذه الآية قال: تم الزرع، وقد دنا حصاده.

ثم ذكر سبحانه علة تكثيره لأصحاب نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وتقويته لهم وتشبيههم بالزرع فقال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] أي إنما كثرهم وقواهم، ليكونوا غيظاً للكفار.

قيل: هي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل مكة بعد ما أسلم: «لا يعبد الله سراً بعد اليوم».

قال مالك بن أنس: من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد أصابته هذه الآية.

قلت: أصبحت الرافضة كلهم في العرب والعجم، وفي قلوبهم وبواطنهم غيظ شديد، وغصة عظيمة على الصحابة، وشجى في حلوقهم. فالآية شملتهم، وكفي بها دليلاً على كفرهم، لأن الغيظ بهم، والسخط عليهم بالسب وإطلاق اللسان بمساويهم المكذوبة عليهم، من أمارات الكفر والطغيان.

وهذه الأمارة وجدت فيهم وجداناً صحيحاً، نطقت به كتبهم بذكر مطاعن الصحابة، وفاهت به ألسنتهم بالسب والطعن والقدح، فهم أجهل خلق الله بحقوق السلف، وأعظمهم عناداً بهم، ونعوذ بالله من ذلك.

وقد وردت أحاديث كثيرة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخصوص والعموم، وسيأتي بعضها في هذا الباب.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الفتح: ٢٩].

أي وعد سبحانه هؤلاء الذين مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهم جميع أصحابه من المهاجرين والأنصار والعترة وأهل البيت أن يغفر ذنوبهم ويجزل أجرهم، بإدخالهم الجنة التي هي أكبر نعمة، وأعظم منة، و «من» هنا لبيان الجنس، لا للتبعيض.

الرد على الرافضة الزاعمين بأن الصحابة كفروا بعد النبي

قال في «فتح البيان»: وهذه الآية ترد قول الروافض أنهم كفروا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

إذ الوعد لهم بالمغفرة والأجر العظيم، إنما يكون لو أن ثبتوا على ما كانوا عليه في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، قال المحلي: وهما أي المغفرة والأجر لمن بعدهم أيضاً في آيات، أي من بعد الصحابة، من التابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، كقوله تعالى:

﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١] إلى قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١] ونحو ذلك من الآيات. انتهى.

وأقول: هذه المغفرة وهذا الأجر، لمن بعدهم ممن سلك سبيلهم واتبعهم بالإحسان، وهم الفرقة الناجية، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أنا عليه وأصحابي اليوم».

فكل من ليس على طريقتهم، سواء كان رافضياً، أو خارجياً، أو معتزلياً، أو قدرياً، أو مرجياً، أو غير هؤلاء. وسواء كان يدعي لنفسه أنه من أهل السنّة والجماعة، وهو ماش غير سبيلهم[1] المدون في كتب الحديث وصحائف الآثار وخارج عن هذا الوعد الشريف، بلا شك ولا شبهة، وإن أتى بألف تقرير، وعذر بارد.

فإن أمارة الفرقة الناجية، أن تكون عاملة بالسنّة، مقتدية بآثار الصحابة وهديهم المبينة لسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا مقلدة لآراء الرجال، ماشية خلف أقوال الأحبار والرهبان، متمسكة بمحدثات المتصوفة الجهلة، سامعة لأباطيل الرافضة، قامعة لآثار السنن، رافعة لها بأحداث المبتدعات، مشركة بالله في العبادة والألوهية، بالاعتقاد في الأموات والنذور لقبورهم والسفر إلى مشاهدهم، والاعتمال بالبدع والاعتمال بالرياء والسمعة، والرد على أهل الحق في مقالاتهم الصادقة الصحيحة الموافقة بالكتاب العزيز، والسنّة المطهرة.

وأسوأ الناس اعتقاداً في الأصحاب طائفة الرفض، أفناهم الله تعالى وأبادهم.

قال القاضي العلامة «محمد بن علي الشوكاني» دل في «نثر الجوهر على حديث أبي ذر» بعد ما ذكر جملة صالحة من الأحاديث الواردة في ذم الشتم واللعن وغيرهما ما نصه:

فهذه الأحاديث قد اشتملت على أن السب والغيبة واللعن من أشد المحرمات، وأنه

---

(١) قوله: وهو ماش غير سبيلهم الخ، الصواب أن يقال وهو ماش على غير سبيلهم الخ.

حرام على فاعله ولو كان الذي وقع اللعن عليه من غير بني آدم، بل ولو كان من أصغر الحيوانات جرماً كالبرغوث، مع ما يحصل منه الأذى والضرر.

فانظر ـ أرشدك الله ـ ما حال من يسب أو يغتاب، أو يلعن مسلماً من المسلمين؟ وماذا يكون عليه من العقوبة؟.

فكيف بمن يفعل ذلك بخيار عباد الله من المؤمنين!! بل كيف من يسب أو يغتاب خير القرون كما وردت بذلك السنّة المتواترة!!.

فأبعد الله الروافض، عمدوا بسبهم الخبيث وفحشهم المتبالغ إلى من يعدل مد أحدهم أو نصيفه أكبر من جبل «أحد» من إنفاق غيرهم.

وورد في الكتاب والسنّة من مناقبهم وفضائلهم التي امتازوا بها ولم يشاركهم فيها غيرهم ما لا يفي به إلا مؤلف بسيط مع ورود الأحاديث الصحيحة في النهي عن سبهم على الخصوص.

بل ثبت في الصحيح النهي عن سب الأموات على العموم وهم خير الأموات، كما كانوا خير الأحياء. لا جرم فإنه لم يعادهم.

ولم يتعرض لأعراضهم المصونة إلا أخبث الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، وشر من على وجه الأرض من أهل هذه الملة، وأقل أهلها عقولاً، وأحقر أهل الإسلام علوماً وأضعفهم حلوماً.

بل أصل دعوتهم لكياد الدين، ومخالفة شريعة المسلمين، يعرف ذلك من يعرفه، ويجهله من يجهله.

والعجب كل العجب من علماء الإسلام وسلاطين هذا الدين، كيف تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح إلى غايته ونهايته، فإن هؤلاء المخذولين لما أرادوا رد هذه الشريعة المطهرة ومخالفتها، طعنوا في أعراض الحاملين لها، الذين لا طريق لنا إليها إلا من طريقهم، واستزلوا أهل العقول الضعيفة والإدراكات الركيكة بهذه الذريعة الملعونة والوسيلة الشيطانية، فهم يظهرون السب واللعن لخير الخليقة، ويضمرون العناد للشريعة ورفع أحكامها عن العباد.

وليس في الكبائر ولا في معاصي العباد أشنع ولا أخنع ولا أبشع من هذه الوسيلة إلى ما توسلوا بها إليه، فإنه أقبح منها لأنه عناد الله عزّ وجلّ، ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولشريعته.

فكان حاصل ما هم فيه من ذلك أربع كبائر، كل واحدة منها كفر بواح:

الأولى: عناد الله عزّ وجلّ.

والثانية: ـ العناد لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

والثالثة: ـ العناد للشريعة المطهرة وكيادها، ومحاولة إبطالها.

والرابعة: ـ تكفير الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، الموصوفين في كتاب الله بأنهم أشداء على الكفار، وأن الله سبحانه يغيظ بهم الكفار، وأنه قد رضي عنهم.

مع أنه قد ثبت في هذه الشريعة المطهرة أن من كفَّر مسلماً كفر، كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي ذر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من دعا رجلاً بالكفر، أو قال عدو الله، وليس كذلك، إلا حال عليه».

وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما».

وأخرج ابن حبان في صحيحه، من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أكفر رجل رجلاً إلا باء أحدهما بها، إن كان كافراً، وإلا كفر بتكفيره».

فعرفت هذا أن كل رافضي خبيث على وجه الأرض يصير، كافراً بتكفيرهم الصحابي، لأن كل واحد منهم قد كفَّر ذلك الصحابي، فكيف بمن كفّر كل الصحابة، واستثنى أفراداً يسيرة، تنفيقاً لما هو فيه من الضلال على الطغام الذين لا يعقلون الحجج ولا يفهمون البراهين ولا يفطنون بما يضمره أعداء الإسلام من العناد لدين الله، والكياد لشريعته؟!!.

فمن كان من الرافضة كما ذكرنا فقد تضاعف كفره من جهات أربع كما سلف.

بيان طوائف الروافض

وهم طوائف، منهم الباطنية، والقرامطة، وأمثالهم من طوائف العجم، ومن قال بقولهم، فإنهم غلوا في الكفر حتى أثبتوا الإلهية لمن يزعمون أنه المهدي المنتظر، وأنه دخل السرداب وسيخرج منه في آخر الزمان.

وبلغ تلاعبهم بالدين، أنهم يجعلون في كل مكان نائباً عن الإمام المذكور الموصوف بأنه إلههم، ويسمون أولئك النواب حجاباً للإمام المنتظر، ويثبتون لهم الإلهية، وهذا مصرح به في كتبهم، وقد وقفنا منها على غير كتاب.

فانظر إلى هذا الأمر العظيم، وإلى أي مبلغ بلغ هؤلاء الملاحدة من كياد الدين، والتلاعب بضعاف العقول من الداخلين في الدعوة الإسلامية حتى أخرجوهم منها إلى أكفر الكفر، واتخاذ إله غير الله عزّ وجلّ، وتعالى وتقدس، وخدعوهم من جهة ما يظهرونه من المحبة الكاذبة لأهل البيت رضي الله عنهم، وهم أشد الأعداء لهم.

قد جنوا على ربهم فلم يجعلوه إلهاً، بل جعلوا الإله فرداً من أفراد البشر، الذين قد صاروا تحت أطباق الثرى زيادة على ألف سنة، ثم جنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأخرجوه من الرسالة، وكذبوه فيما يدعيه من النبوة، وهو الذي لم يشرف أهل البيت إلا بشرفه، ولا عظموا إلا لكونهم أهل بيته.

سبب تسمية غلاة الشيعة بالرافضة

وقد ثبت في كتب اللغة، وشرح الحديث، وكتب التاريخ، أن الرافضة إنما ثبت لهم هذا اللقب، لما طلبوا من الإمام «زين بن علي بن الحسين بن علي» رضي الله عنهم أن يتبرأ من أبي بكر وعمر.

فقال: هما وزيرا جدي، فرفضوه وفارقوه، فسموا حينئذٍ «الرافضة».

فانظر كيف كان ثبوت هذا اللقب الخبيث لهم، بسبب خذلهم لنصرة ذلك الإمام العظيم.

وروي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي كرّم الله وجهه: «إنه سيكون في آخر الزمان قوم لهم نبز، يعرفون به، يقال لهم الرافضة، فاقتلهم، قتلهم الله، إنهم مشركون».

فالحاصل أن من صدق عليه هذا اللقب، فأقل أحواله أن يكون معادياً للصحابة، لاعناً لهم، مكفراً لغالبهم.

هذا على تقدير عدم تفطنه لما هو العلة الغائية للرافضة، من العناد لله سبحانه ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وللشريعة المطهرة.

فتقرر لك بهذا أن من يقدر على إنكار صنيع الرافضة ولم يفعل، فقد رضي بأن تنتهك حرمة الإسلام وأهله، وسكت على ما هو كفر منضاعف كما سلف.

وأقل أحواله أن يكون كفر بتكفير الأكثر من الصحابة.

ومن سكت عن إنكار الكفر مع القدرة عليه، فقد أهمل ما أمر الله به في كتابه، من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وترك الإنكار على ما هو كفر بواح، وأهمل ما هو أعظم أعمدة الدين وأكبر أساطينه، وهو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

فلا بكتاب الله عمل، ولا بسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتدى.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما، من حديث عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة» الحديث.

وفيه «وأن لا ننازع في الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله براهاناً، وعلى

أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» في الباب أحاديث كثيرة. انتهى.

وأقول: ما أصدق هذا الكلام من هذا الإمام، وما أبلغه في أداء المرام!!.

فإنه دل دلالة واضحة صريحة، لا سترة عليها، على أن الرافضة كفار كفراً بواحاً، بدليل الكتاب العزيز: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] وكأن هذه الآية نص في محل النزاع.

وبدليل السنن الواردة في كفر من كفر مسلماً كما سلف.

وقد صرح في هذا المقال بأن جميع أنواع الرافضة من القرامطة وغيرهم، كافرون مشركون، وهذا هو الحق الأبلج المبين الظاهر ظهور الشمس في رابعة النهار.

وقد رأينا رافضة الهند، وهم يسمون أنفسهم بالإمامية والشيعة، يعتقدون كفر الأصحاب، ويسبونهم صريحاً ـ بلا ارتياب ـ في كتبهم وبألسنتهم، ويلعنونهم لعناً ساطعاً. وكذلك «جال البواهر» في الهند وغيره، فإنهم القرامطة في الأصل.

وإذا ثبت بالقرآن والحديث، أن هؤلاء كفار، فينبغي أن يجري حكم الكفار عليهم في جميع المسائل والأحكام، من ترك المناكحة بهم، والجهاد معهم، والرد على مذهبهم، والإنكار على صنيعهم، والاعتقاد بعدم إسلامهم، وبكونهم أخبث الطوائف في الدنيا.

وما ذكر من انتظارهم المهدي السرداني هو بعينه اعتقاد الإمامية، مصرح به في كتبهم.

ويرون أن سبَّ الصحابة ولعنهم وشتمهم عبادة فاضلة، حتى إن بعض الرؤساء والرعية، صنعوا في بعض البلاد صورهم الخيالية المنحوتة على شكل ما في ذهنهم، وفعلوا به ما ينبغي أن يفعل بالكافر وبالعدو.

وهذا أدل دليل على أن اعتقادهم وقولهم في الأصحاب أنهم كفار مرتدون، ونعوذ بالله من ذلك.

وإذا كان هذا اعتقادهم، وكان هذا صنيعهم بتماثيلهم القرطاسية والخشبية ونحوها، فأي عاقل ممن له أدنى تمييز، يقف في الإفتاء بكفرهم؟!!.

وقد بلغت فتنتهم في هذا الزمان الأخير إلى غايتها، ورأينا بعضهم أن الله أخرجه من مسقط رأسه، وأنزل عليه سخطه، وأزال ملكه ودولته بشؤم هذه الأفعال، ولكنه لم يتنبه، ومضى في غيه وإبرازه. فاعتبروا منه يا أولي الألباب.

سريان خصال الرافضة إلى المقلدين في المذاهب

وإني أقول في هذا المقام قولاً حقاً، وإن ثقل على أسماع السامعين وأنكره أعداء الدين، وهو أن المقلدين للمذاهب المتداولة في هذا العصر، سرت فيهم أيضاً هذه الخصلة

الشنيعة، أعني السب واللعن والتكفير والشتم، وإزالة الأعراض بالقول والقلم فيما بينهم عند التشغيل[1]، في التأليف على أهل الحق والمتبعين.

هذه رسائلهم ومسائلهم، إن كنت تريد الاطلاع على ما ذكرناه، فراجعها تجد فيها تكفيرهم لأهل السنّة على أدنى مسألة جزئية، وتبديعهم وتضليلهم لهم، والتعرض بأعراضهم على الكذب البحت، والسب والشتم، على رد القول وعدم قبول تحقيق التقليد، وانتصار السنّة، وعلى إشاعتها، والتأليف في فقهها، وهم قد غَلَوْا في التقليد غلوًّا عظيماً، حتى صرحوا بوجوبه على كل فرد من أفراد الأمة[2] عالماً كان، أو جاهلاً عامياً، وقالوا فيه بوجوب الشخصي، وكفَّروا من لا يقول به، أو ينكره ويدعو إلى اتباع السنّة.

وهذا الداء العضال دخل في الدين من جهة هذه الرافضة، لأن الرفض، دخل في الدين من قبل اليهود، وما فسدت اليهود في دينهم إلا بعد ما حدث فيهم هذا التقليد.

وقد تقدم أن الرافضي مشرك فكذلك شرك أهل التقليد بالله في جعلهم أئمتهم نازلين منزلة الإله الرب في قبول حكمهم، كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] ودخلوا في كل باب دخل فيه الرافضة واليهود، وما أشبه الليلة بالبارحة!.

مع أنك إن بذلت عمرك العزيز، ووقتك النفيس في مطالعة الكتاب والسنّة، لم تجد أبداً حرفاً واحداً يدل على جواز هذا التقليد المشؤوم، فضلاً عن استحبابه، فضلاً عن وجوبه.

بل وجدت القرآن والحديث، طافحين بذمِّ التقليد والرأي.

لكن أهله يرونه واجباً متحتماً، ويدعون الناس المنتسبين إلى الإسلام إليه، جهاراً وسراً، ويكيدون به أهله وإياه ويزخرفون القول في إيجابه للجهلة السفهاء.

وهم ـ لعمري ـ أشد الناس جهلاً، وأضعفهم لُبًّا، شابهوا نسوان هذه الأمة، في سخافة العقول، وضاهوا بالفرق الباطلة الضالة على رغم أصحاب الرسول والعلماء الفحول، حتى فاه بعض متعصبيهم بأن قال: قال كثير: ومَنْ هذا الشافعي، أو مالك يخالف أبا حنيفة الإمام الأعظم؟ وهذا القول منهم كفر بواح، وكبيرة من الكبائر، لأن في الأول ردٌّ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الثاني استخفاف بمن هو من أسلاف هذه الأمة وخيارها.

---

(١) قوله: التشغيل: يعني بذلك الاشتغال، ولو قال: عند الاشتغال لكان أولى.

(٢) وقال في كتاب الجوهرة في علم التوحيد الذي يدرس في الأزهر:

واجب تقليد حبر منهم ... كذا حكى القوم بلفظ يفهم

وقد فصلنا القول في التقليد وذمه، وبينا أنه من أنواع الشرك في مقدمة «الرسالة التدمرية» لابن تيمية. فليراجعها من أراد المزيد من التبصر.

ولهم أقوال وأدلة من هذا الجنس كثير، يستحي اليراع من حكاياتها، وهم لا يستحيون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ماذا فعلت الآراء بأصحابها، وصنعت الأهواء بأربابها، وفي أي هوة أوقعتهم، وبأي وادٍ أهلكتهم؟!! اللهم أصلح أمة رسولك، واهدنا إلى سواء الطريق، بجاه[1] عريض الجاه محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي قبل فتح مكة، وبه قال أكثر المفسرين، أو قبل فتح الحديبية وهو الراجح قاله الكرخي: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠] مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال عطاء: درجات الجنة تتفاضل، فالذين أنفقوا من قبل الفتح، هم في أفضلها.

قال الزجاج: لأن المتقدمين نالهم من المشقة، أكثر ما نال مَنْ بعدهم، وكانت بصائرهم أنفذ.

وقد أرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الفضيلة بقوله فيما صح عنه: «لو أنفق أحدكم مثل «أُحد» ذهباً، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

وهذا خطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم للمتأخرين صحبة، كما يرشد إلى ذلك سبب ورود الآية: ﴿وكلًّا﴾ [الحديد: ١٠] أي كل واحد من الفريقين ﴿وَعَدَ اللهُ﴾ [الحديد: ١٠] المثوبة ﴿الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] وهي الجنة مع تفاوت درجاتهم فيها.

فالآية نصٌّ على غفران جميع الصحابة، أولهم وآخرهم، كبارهم وصغارهم ولا مجال ـ بعد هذا التنصيص ـ لأحد أن يكفر أحدهم فضلاً عن جميعهم.

ومن كفر أحداً منهم بعد ذلك، فهو كافر صريح، لا شك في هذه ولا شبهة.

ومن شك فهو منقوص في إيمانه، مبتدع في دينه، يخشى عليه أن يكون منهم لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] قيل: نزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأنه أول من أسلم، وأول من أنفق في سبيل الله، وهذا يدل على فضله وتقدمه.

والرافضة أشد عداوة به من غيره، وبعمر الفاروق، يغيظون من اسمهما الشريف،

(١) قوله: بجاه الخ قد سبق القول في منع الدعاء والسؤال بغير أسماء الله تعالى في تعليقنا في الجزء الثاني صحيفة ١٨٤ فليراجعها من أراد الحرص على سلامة إيمانه وعقيدته والبعد عن الشرك ووسائله.

فضلاً من أن يسمعوا فضائلهما ومناقبهما، وكذا بعائشة بنت الصديق و «حفصة» بنت عمر، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] أي الذين هاجروا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغبة في الدين، ونصرة له.

قال قتادة: هؤلاء هم الذين تركوا الديار والأموال والأهلين، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] أخرجهم كفار مكة منها، واضطروهم إلى الخروج، وكانوا مائة رجل.

قلت: هذه قصة الزمن السالف الماضي، وأما قصة الحال، فمن غرائب الزمان، وهي أن أهل مكة يخرجون كل من يسمعون أنه يعمل بالحديث، وينكر التقليد، ويضطرونه إلى الخروج والجلاء، مع أنه مهاجر غريب الدار والأهل والوطن والسكن، هاجر من ماله وأهله حُبًّا لله ورسوله، وسكن أشرف البلاد، وهو ليس بمشغول في رد أحد من أهل المذاهب، ولا في الجهاد، يصلي الصلاة في الحرم الشريف المكي، ويطوف ويدرس في بيته مختفياً، إن كان من أهل العلم، وإلا يسكت عن الجميع، إن كان عامياً.

ومع ذلك إذا سمعوا في حق أحد من هؤلاء المهاجرين، من بلاد الهند وغيره أنه لا يقلد إماماً من الأئمة الأربعة، ويتبع السنن ويقتدي بكتاب الله ذي المنن، سخطوا عليه ورموه بكل حجر ومدر، وسعوا به إلى الحكام وألزموه ما لا يلزمه من الآثام، وتعاقبوه إلى أن أخرجوه من مكة إلى جدة، ومن جدة إلى الغربة.

وهذا من فتن آخر الزمن، ولا تخرج هذه الفتنة إلا من عند علمائها وكبرائها، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تخرج الفتنة من عندهم، وفيهم تعود».

حتى سمعنا أن بعضهم أفتى بقتل المتبعين وقال: يقتل سياسة، وإن لم يستحق القتل.

وهذا حال مكة المكرمة حرسها الله تعالى، فما مقام الشكوى من بلاد أخرى ليست هي في الشرف والفضيلة معشار عشرها؟ ولم يظهر الإسلام ولا الإيمان من إحداها إلا من هذه، ومن المدينة المنوّرة، ولكن ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس﴾ [الروم: ٤١].

ولا ريب أن ذلك كله من شوم أعمالنا، وسيئات أفعالنا ﴿وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير﴾ [الحشر: ٨] اللهم غفراً.

﴿يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الحشر: ٨] بالجهاد للكفار بأنفسهم وأموالهم، والمراد نصر دينه وإعلاء كلمته، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] أي الكاملون في الصدق، الراسخون فيه. قال قتادة: هم المهاجرون.

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] المراد بالدار: المدينة، حرسها الله تعالى وهي دار الهجرة ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي قبل هجرة المهاجرين، لأنهم سبقوهم في تبوىء الدار، وأسلموا في ديارهم، وآثروا الإيمان، وابتنوا المساجد قبل قدوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩] وذلك أنهم أحسنوا إلى المهاجرين، وأشركوهم في أموالهم ومساكنهم ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾ [الحشر: ٩] أي حسداً وغيظاً وحزازة ﴿مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩] أي مما أوتي المهاجرون دونهم من الفيء، بل طابت أنفسهم بذلك ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] في كل شيء من أسباب المعاش ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] أي حاجة وفقر ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ﴾ [الحشر: ٩] أي البخل مع الحرص، وقيل: الشح أشد من البخل ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] الفائزون الظافرون بكل مطلوب.

أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أوصى الخليفة بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان، من قبلهم، أن يقبل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم».

والآية الشريفة فيها دلالة عظيمة على فضل المهاجرين من الأصحاب والأنصار منهم، وحجة قوية على من لا يرضى منهم من الرافضة والخارجة ونحوهما.

فكل من لا يحفظ لهم أجمعين أكتعين أبصعين، حرمتهم ويسيء الأدب معهم، أو يسبهم أو يلعنهم، أو يشتمهم، أو يفسقهم، أو يكفرهم، فهو كذلك وهم عنه وعن هذيانه براء، والله حسيبه.

ثم لما فرغ سبحانه من الثناء على الفريقين منهم، ذكر ما ينبغي أن يقوله من جاء بعدهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠] وهم التابعون لهم بإحسان إلى يوم القيامة، وقيل: هم الذين هاجروا بعد ما قوي الإسلام.

قال في «فتح البيان»: والظاهر شمول الآية لمن جاء بعد السابقين من الصحابة المتأخر إسلامهم في عصر النبوة.

ومن تبعهم إلى من المسلمين بعد عصر النبوة إلى يوم القيامة لأنه يصدق على الكل أنهم جاءوا بعد المهاجرين الأولين والأنصار.

الناس على ثلاثة منازل باعتبار موقفهم من الصحابة

قال «سعد بن أبي وقاص»: الناس على ثلاث منازل، قد مضت منزلتان، وبقيت منزلة.

فأحسن ما أنتم كائنون عليه، أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت، ثم قرأ هذه الآية: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] المراد بالأخوة هنا،

إخـوة الدين، أمـرهم الله أن يستغفروا لأنفسهم، ولمن تقـدمهم من المهاجـرين والأنصار ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر: ١٠] أي غِشًّا وحقداً وبغضاً وحسداً ﴿لِّلَّذِينَ آمَنُوا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] كثير الرأفة والرحمة، بليغهما لمن يستحق ذلك من عبادك.

أمر الله سبحانه ـ بعد الاستغفار للمهاجرين والأنصـار ـ أن يطلبوا من الله سبحانه أن ينزع من قلوبهم الغل للذين آمنوا على الإطلاق، فيدخل في ذلك الصحابة دخولاً أوليـاً، لكونهم أشرف المؤمنين، ولكون السياق فيهم.

فمن لم يستغفر للصحابة على العموم، ولم يطلب رضوان الله لهم، فقد خالف ما أمر الله به في هذه الآية.

فإن وجد في قلبه غلاً لهم، فقد أصابه نزغ الشيطان وحلّ به نصيب وافر من عصيان، بعداوة أوليائه وخير أمة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وانفتح له باب من الخذلان يفد به على نار جهنم إن شاء الله تعالى، إن لم يتدارك نفسه باللجأ إلى الله سبحانه والاستغاثة به، بأن ينزع عن قلبه ما طرقه من الغل لخير القرون وأشرف هذه الأمة.

فإن جاوز ما يجده من الغل إلى شتم أحد منهم، فقد انقاد للشيطان بزمام، ووقع في غضب الله وسخطه.

قال في «فتح البيان» بعد هذا التبيان: وهذا الداء العضال، إنما يصاب به من ابتلى بمعلم من الرافضة، أو صاحب من أعداء خير الأمة، الذين تلاعب بهم الشيطان وزين لهم الأكاذيب المختلفة، والأقاصيص المفتراة، والخرافات الموضوعة، وصرفهم عن كتاب الله الذي: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت: ٤٢] وعن سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنقولة إلينا بروايات الأئمة الأكابر، في كل عصر من العصور، فاشتروا الضلالة بالهدى، واستبدلوا الخسران العظيم بالربح الوافر.

وما زال الشيطان الرجيم ينقلهم من منزلة إلى منزلة، ومن رتبة إلى رتبة، حتى صاروا أعداء كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخير أمته، وصالحي عباده، وسائر المؤمنين.

وأهملوا فرائض الله، وهجروا شعائر الدين، وسعوا في كيد الإسلام وأهله كل السعي ورموا الدين وأهله، بكل حجر ومدر، والله من ورائهم محيط. ا هـ.

قالت عائشة رضي الله عنها في هذه الآية: «أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسبُّوهم، ثم قرأت هذه الآية».

وقيل لسعيد بن المسيب: ما تقول في عثمان وطلحة والزبير؟ قال: أقول ما قوَّلَنيه الله، وتلا هذه الآية.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر: أنه سمع رجلاً وهو يتناول بعض المهاجرين، فقرأ عليه ﴿للفقراء المهاجرين﴾ [الحشر: ٨]، ثم قال: هؤلاء المهاجرون، أفمنهم أنت؟ قال: لا، ثم قرأ عليه: ﴿والذين تبوأوا الدار من قبلهم﴾ [الحشر: ٩] الآية. ثم قال: هؤلاء الأنصار، أفأنت منهم؟ قال: لا، ثم قرأ عليه: ﴿والذين جاءوا من بعدهم﴾ [الحشر: ١٠] الآية ثم قال: أفمن هؤلاء أنت؟ قال: أرجو. قال: ليس من هؤلاء من سبَّ هؤلاء.

والحاصل: أن هذه الكريمة دالة على رد مذهب الرفض، دلالة كافية شافية وافية للمقصود، لأنه ليس في الدنيا رافضي إلا وهو يسب الصحابة، وإن لم يلعنهم صحيحاً، أو يكفرهم واضحاً.

والسب منه على خلاف هذه الآية، فإن فيها الأمر بالاستغفار لهم.

فكان هذا السب الرافضي جاء بالسب على رغم أمر الله سبحانه، وهو كفر بواح، وعناد مع الله سبحانه، وعداوة به تعالى.

وكذلك الخوارج، الذين هم كلاب النار على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام، يسبون أهل البيت والعترة الطاهرة.

ولا ريب في أن هؤلاء من الصحابة ولهم مناقب وفضائل كثيرة، كفضائل الصحابة ومناقبهم، بل أزيد منها، خصوصاً وعموماً.

فمن سبهم، فهو كمن سب الصحابة، ومن سب الصحابة، بغضاً لدينهم وحسداً من فضائلهم، فقد خرج عن حيز الإسلام، ودخل في دائرة الكفر.

وأرى أنه ليس في الإسلام فرقة من الفرق الباطلة المبتدعة الضالة المضلة، إلا ولها بعض ما مع الصحابة أو مع صحابي وصحابية على اختلاف القلة والكثرة منهم في ذلك، كالتفضيلية، والزيدية ومن ضاهاهم.

فإن منهم من ينقصهم أو بعضاً منهم، ومنهم أيضاً من لا يسب أحداً منهم ولكن يفضل بعضهم على بعض من قبل نفسه، من دون برهان من الله، أو سلطان من الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

إلا الفرقة الناجية الملقبة بأهل السنّة والجماعة، وهم المحدثون المتبعون الموحدون المقتدون بكتاب الله العزيز، وسنّة رسوله المطهرة.

فإنهم وسط بين الإفراط والتفريط، وعلاوة بين العدلين، والصراط المستقيم بين السبل.

وهم الذين امتثلوا أمر الله سبحانه لهم في هذه الآية، فيستغفرون للمهاجرين والأنصار كلهم، وللسلف الصالحين جميعهم، ويعرفون للعلماء العرفاء بالكتاب والسنّة الآمرين

بالمعروف والناهين عن المنكر حقوقهم، ويذكرونهم بالدعاء لهم والثناء عليهم، سواء كانوا في المتقدمين، أو هم من المتأخرين، وليس في قلوبهم غل أصلاً، لا للصحابة والتابعين وتبعهم، ولا لأحد من الموحدين المحدثين المتبعين السنّيين، من كانوا، وأينما كانوا.

بل سيرتهم فحص السنن من أماكنها، وجمع الآثار من معادنها، ثم عرض الفقهيات والمجتهدات من أي رجل كان، إمام أو مأموم عليها وعلى الكتاب، وقبول ما ظهر موافقته بهما، ورد ما لم يظهر موافقته بهما، والدعاء للسلف الحاملين لها، المبلغين إياها إلينا، وكف اللسان عن الجرح والطعن والشتم واللعن على أحد، وإن كان من الفرق المخالفة لهم في الاعتقاد والعمل.

وأما تسجيلهم على بعضها بأن عقيدتها كفر، والقول الفلاني كفر، ويصير المرء بالقول الفلاني كافراً مثلاً، فهذا رواية منهم لما ورد عن الله، عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم.

وهم ـ مع ذلك ـ مقتصرون على ما ورد، لا يزيدون فيه ولا ينقصون منه، ولا يُفرِطون ولا يُفرِّطون، ولا ينصون على شخص واحد ورجل خاص أنه كافر، أو في النار.

بل قولهم في مثل هذه المواضع، كقوله صلى الله عليه وسلم: «من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر»، «ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» ونحو ذلك من العبارات.

وما بال أقوام يفعلون كذا وكذا، أو يقولون كذا وكذا. وفي هذا الإجمال منهم ما يكفي عن الإيضاح، ويغني عن التفصيل.

بيان ان الكفر على ضربين: كفر تصريح وكفر تأويل

كيف والكفر على ضربين: كفر تصريح، وكفر تأويل:

فالأول: كفر بواح، وعليه تحمل الأدلة الواردة في ذلك.

والثاني: لا ينبغي أن يصرح بالتكفير لصاحبه لأحاديث وردت في هذا الباب.

وقد حقق ذلك بركة الليالي والأيام «الشوكاني» الإمام ـ قدس سره ـ في مؤلفاته، تحقيقاً شريفاً، فراجعه، ولا تكن من الرافضة السابين، والمقلدة الشاتمين، والمبتدعة الضالين، والمشركة المضلين، والمتصوفة الجاهلين، والفقهاء المنتحلين، والعصابة الغالين.

بل امتثل ما أمرك الله به في كتابه الكريم في هذه الآية في حق الأنصار والمهاجرين، ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين.

وإني أقول في هذا المقام وأسأل الله ذا الجلال والإكرام أن يتقبل مني هذا الدعاء والاستغفار، ولا يحرمنا من غفرانه ورضوانه، وإن جئنا بكثير الأوزار، وهو هذا الدعاء:

«اللهم ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾ [الحشر: ١٠]، وهم الصحابة والعترة وجميع سلف الأمة وأئمتها من أهل الحديث والقرآن، ومن تبعهم من آبائنا وأبنائنا ونسائنا وأمهاتنا بالإحسان مغفرة ظاهرة وباطنة،لا تغادر ذنباً ولا تذر إثماً، ﴿ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا﴾ [الحشر: ١٠] سواء تقدموا أو تأخروا ﴿ربنا إنك رءوف﴾ [الحشر: ١٠] بنا وبهم ﴿رحيم﴾ [الحشر: ١٠] إيانا وإياهم، واحشرنا في زمرة المحدثين تحت لواء سيد المرسلين، واجعله لنا شافعاً ومشفعاً يا أرحم الراحمين».

وقال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ [الحشر: ١٠] أي سيباعد عنها المتقي للكفر اتقاءً بالغاً.

قال الواحدي: الأتقى: أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قول جميع المفسرين.

وعن عروة أن أبا بكر الصديق أعتق سبعة، كلهم يعذب في الله، وفيه نزلت هذه الآية، وفي الباب روايات، ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ﴾ [الحشر: ١٠] أي يعطيه ويصرفه في وجوه الخير ﴿يَتَزَكَّى﴾ [الحشر: ١٠] أي حال كونه يطلب أن يكون عند الله زكياً، لا يطلب رياء ولا سمعة ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [الحشر: ١٠] أي من شأنها أن تجازى وتكافىء، وإنما يبتغي بصدقته وجه الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَى﴾ [الحشر: ١٠] أي لكن ابتغاء وجه ربه، ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ [الحشر: ١٠] اللام هي الموطئة للقسم، أي وتالله لسوف يرضى بما نعطيه من الكرامة والجزاء العظيم، وهو وعد من الكريم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، بنيل جميع ما يبتغيه على أكمل الوجوه وأجلها، إذ به يتحقق الرضاء. قاله أبو السعود.

والآية نص قاطع للنزاع في أن أبا بكر هو المخبر عنه في هذه الآية، ومن أخبر الله بإخلاصه في العمل وإرضائه، فليس لأحد أن يقول فيه ما لا يجوز شرعاً وعقلاً. قاتل الله الرافضة، قد تجاوزوا الحد في حقه، وقالوا فيه، نالوا منه ما لم يكن بحق.

ففي الآية رد عليهم، وعلى كل من يسيء الظن فيه ويذكره بسوء، ويسيء الأدب به، والله مجازيه ومحاسبه يوم القيامة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥ ـ ١٧] أي من تلك المستلزمات، ومتاع الدنيا، وإبهام الخبر للتفخيم. ثم بينه بقوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [آل عمران: ١٥ ـ ١٧] قال ابن عباس: يريد المهاجرين والأنصار.

قلت: ويدخل فيه كل من اتقى الشرك، ودخل الصحابة فيه دخولاً، أولياً، والعبرة بعموم المباني لا بخصوص المعاني، ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾

[آل عمران: ١٥ ـ ١٧] هذه صفات الصحابة أصلاً بالذات، ويدخل فيها كل من اتصف بها، تبعاً وبالعرض.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] ذكر في «الكشاف» أن إحدى عشرة فرقة من العرب ارتدت: ثلاث في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسبع في زمن الصديق، وفرقة واحدة في زمن عمر، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] المراد بهم، أبو بكر الصديق وجيشه من الصحابة والتابعين، الذين قاتل بهم أهل الردة.

وقال بعض الصحابة: ما ولد بعد النبيين أفضل من أبي بكر، لقد قام مقام نبي من الأنبياء في قتال أهل الردة.

وقال السُّدِّيُّ: نزلت في الأنصار لأنهم هم الذين نصروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأعانوه على إظهار الدين، ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]، فيه بيان أوصاف الصحابة، وبيان فضيلتهم.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]. عن ابن عباس قال: تصدَّق علي بن أبي طالب بخاتم وهو راكع، فأنزل الله فيه هذه الآية، وعن عليّ نحوه، أخرجه أبو الشيخ وأبو عساكر.

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] أي بالحجة والبرهان، فإنها مستمرة أبداً، لا بالدولة والصولة، وإلا فقد غلب حزب الله غيره مرة حتى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قاله الكرخي.

وبالجملة الآية دالة على فضيلة المرتضى كرّم الله وجهه.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧] هي «غزوة تبوك».

قال بعض أهل العلم: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سار إلى «تبوك» في سبعين ألفاً، ما بين راكب وماش من المهاجرين والأنصار وغيرهم من سائر القبائل.

فالمراد بالساعة: أوقات جميع تلك الغزاة. والجيش الذي سار، يسمى جيش العسرة، لأنه كان عليهم عسرة في الزاد، والظهر، والماء ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا﴾ [التوبة: ١١٧ و ١١٨] وهم «كعب بن مالك» و «مرارة بن الربيع» أو ابن ربيعة العامري، «وهلال بن أمية الواقفي» وكلهم من الأنصار إلى قوله ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] بالقول والرحمة ﴿لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ

﴿التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨] فيه تسجيل بقبول التوبة، ومحو الحوبة، من هؤلاء الصحابة، وهذا فضيلة لهم عظيمة.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١١٩] أي في مخالفة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] قال سعيد بن جبير: كونوا مع أبي بكر وعمر. وزاد الضحاك: وأصحابهما.

وعن ابن عباس: مع علي بن أبي طالب. وعن جعفر قال: مع الثلاثة الذين خلفوا.

وقال ابن جرير: مع المهاجرين، وقيل: مع الذين جرحوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك.

وعلى كل تقدير، فيه الأمر بالكون مع أهل الصدق، وهم جميع الصحابة من المهاجرين والأنصار وأهل البيت الأطهار.

واحتج أبو بكر بهذه الآية على الأنصار يوم السقيفة حين قالوا: منا أمير ومنكم أمير.

فقال: إن الله يقول في كتابه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] فمن هؤلاء؟ قال الأنصار: أنتم هم، فقال: إن الله يقول: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] فأمركم أن تكونوا معنا، ولم يأمرنا أن نكون معكم.

وبالجملة، في الآية دلالة على فضل الصحابة، ونص على كونهم صادقين.

فمن أبغضهم ونسبهم إلى سوء في القول أو في العمل فهو غير عارف بمدارك الآيات الشريفة في شأنهم، وبمعزل عن الصدق والإنصاف، مغمور في الجهل والاعتساف.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [النور: ٢٢] أي لا يحلف ﴿أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا﴾ [النور: ٢٢] أي لا يؤتوا ﴿أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

هذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قصة رمي عائشة بالقبيح، اتفاقاً من أهل العلم، وجمهور المفسرين، وفيه فضيلة له عظيمة، ودلالة على غفران الله له.

وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [السجدة: ١٦]، فيه دليل على صحة العبادة، والدعاء بالخوف والطمع، وقد حققه في «هداية السائل إلى أدلة المسائل» مؤلفه.

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦و١٧] هذه الآية نزلت في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الجمهور من أهل التفسير.

عن أنس بن مالك قال: كانوا لا ينامون حتى يصلوا العشاء.

وعن بلال قال: كنا نجلس في المسجد وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلون بعد المغرب العشاء ﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع﴾ [السجدة: ١٦] وعن أنس نحوه.

وفي الباب آثار كثيرة، وفيه بيان فضيلتهم وجزائهم الجزاء الأوفى.

والآية وإن نزلت فيهم، فعمومها يشمل كل ما اتصف بهذه الأوصاف وهم داخلون فيها دخولاً أولياً.

وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ ٱلآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، قُـلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]. عن ابن عمر أنه تلا هذه الآية، وقال: ذلك عثمان بن عفان، وفي لفظ: نزلت في عثمان. وعن ابن عباس: نزلت في عمار بن ياسر. والأول أظهر.

وفيه بيان فضيلة الخليفة الثالث، ودلت بفحوى الخطاب، على كونه عالماً لبيباً، كما دلت على كونه عابداً، فهو من الجامعين بين العلم والعبادة والعقل.

وزعمت الشيعة الشنيعة فيه ما لم يكن فيه ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠، والمنافقون: ٤].

وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦] قال ابن عباس: نزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق.

قال: نزلت فيه أيضاً: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] إلى آخر السورة.

قال النسفي: نزلت فيه وفي أبيه أبي قحافة، وأمه أم الخير، وفي أولاده. ولم يكن أحد من الصحابة، من المهاجرين منهم والأنصار، أسلم هو ووالداه، وبناته، غير أبي بكر رضي الله عنه.

وبالجملة، الآية دالة على فضيلته وفضيلة أهل بيته رضي الله عنهم، وفيها تسجيل على كونهم من أهل الجنة، وكفي بهذا شرفاً.

لحا الله قوماً قالوا فيه ما لا يستحق القول به، وخالفوا كتاب الله وسنّة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك. وهل بعد بيانهما بيان، أو قرية بعد عبادان!.

وقال تعالى: ﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

عن ابن مسعود قال: يعني أبا عبيدة بن الجراح، وأبا بكر الصديق، ومصعب بن عمير، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، قتلوا أقاربهم يوم «بدر» فنزلت فيهم، أي ثناء عليهم: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ذكر القلوب، لأنها موضعه ﴿وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [المجادلة: ٢٢] فيه وعدٌ بإدخالهم الجنة ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] فيه نصٌّ على الترضِّي عنهم، وكفاهم هذا فضيلةً على غيرهم من سائر المسلمين ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ٢٢] أي جنده الذين يمتثلون أوامره، ويقاتلون أعداءه، وينصرون أولياءه.

وفي إضافتهم إلى الله تشريف لهم، وتعظيم، وتكريم فخيم، ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أي الفائزون بسعادة الدنيا والآخرة، الكاملون في الفلاح، الذين صار فلاحهم هو الفرد الكامل، حتى كان فلاح غيرهم بالنسبة إلى فلاحهم، كلا فلاح.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] عن جابر بن عبيد الله قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأقبل عليٌّ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة» ونزلت هذه الآية.

فكان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقبل علي قالوا قد: «جاء خير البرية» أخرجه ابن عساكر. وفي الباب أخبار وآثار كثيرة.

﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾ [البينة: ٨] والآية وإن كان لها سبب خاص، فالعبرة بعمومها، فيدخل فيها كل من اتصف بالإيمان والاعتمال بالأعمال الصالحات.

ويدخل فيها من نزلت فيه، دخولاً أَوَّلِيًّا ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] أي ذلك الجزاء والرضوان، لمن وقعت منه الخشية لله سبحانه في الدنيا، وانتهى عن معاصيه بسببها.

لا مجرد الخشية من الانهماك في معاصي الله، فإنها ليست بخشية في الحقيقة. والله أعلم.

وهذه آيات قليلة ذكرناها في هذا الباب، إشارة إلى أن في القرآن مثلها كثيراً جداً، طيب، بل كل ما في القرآن من بيان فضائل المؤمنين والمسلمين ومواعيدهم بالجنة، وما يتصل بها، هو نازل ـ حقيقة ـ في شأن الصحابة، على اختلاف قبائلهم وبيوتهم، من المهاجرين والأنصار وغيرهم.

وإنما يدخل فيه سائر الأمة باعتبار عموماته، كما تقرر في الأصول.

فالأصول في هذه الفضائل والمناقب هم، الصحابة رضي الله عنهم جميعهم.

والفروع هم، التابعون لهم بإحسان إلى آخر الدهر.

فتأمل في حال أقوام ممن أساءوا الأدب، وممن نالوا بلسانهم الكذب.

أليس هذا القرآن عندهم بكتاب الله، أم ليس ما فيه بحق، حتى خالفوا صرائحه وشاققوا ظواهره. قطع الله دابرهم وقلل أمثالهم، وبدد شملهم، وأنزل بهم بأسه، الذي لا يرده عن القوم المجرمين.

مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن من أمنِّ الناس عليّ في صحبته وماله، أبو بكر» هكذا بالرفع في صحيح مسلم. وعند البخاري بالنصب وهو الظاهر. والحديث متفق عليه.

«ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام ومودته» الظاهر أنه من «الخلة» بضم الخاء، بمعنى الصداقة والمحبة المتخللة، في باطن قلب المحب، الداعية إلى الاطلاع المحبوب على سره.

أي لو جاز لي أن أتخذ صديقاً من الخلق، يتخلل محبته في باطن قلبي، يكون مطلعاً على سري، لاتخذت أبا بكر خليلاً، لكن ليس لي محبوب بهذه الصفة إلا لله.

ويجوز أن يكون من «الخلة» بالفتح، بمعنى الحاجة. أي لو اتخذت صديقاً أرجع إليه في حاجاتي، وأعتمد عليه في مهماتي، لاتخذت أبا بكر. ولكن اعتمادي ـ في جميع أموري ـ على الله.

قال في «اللمعات»: وهذا المعنى أنسب، انتهى، وزاد في «الترجمة» وأقرب بسياق الحديث. ولكن حكم القومُ بأن المعنى الأول أوجه وأولى. انتهى.

وأقول: لا مانع من حمل الحديث على كلا المعنيين، وفيه بيان فضيلة أبي بكر، والتنصيص على كونه أمن الناس، وكونه أخاً في الإسلام وودوداً فيه «لا تبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر» بالفتح وهي كوة تؤدي الضوء إلى البيت، وقيل: باب صغير ينصب بين بيتين أو دارين، فيدخل من أحدهما إلى الآخر.

وهذا الكلام كان في مرضه الذي توفي فيه.

قال في «الترجمة»: البيوت الملاصقة بالمسجد الشريف، كانت فيها خوخات يدخلون منها في المسجد، أو ينظرون هل جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد أم لا، فأمرهم بسدها إلا هذه الخوخة، تكريماً لأبي بكر، وتفضيلاً له على غيره، قيل: فيه تعريض بخلافته رضي الله عنه وسد لمقالة الآخرين في هذا الباب.

ولما تكلم الناس في هذا قال: «لم أفعله من قبل نفسي، ما فعلته إلا بأمر الله»، وفي رواية: «لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي، لاتخذت أبا بكر خليلاً» وفيه إشارة إلى أن اللائق بحال العبد أن لا يتخذ أحداً خليلاً إلا الله، كما في الكتاب ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] متفق عليه».

وفي حديث «سعد بن أبي وقاص» ما معناه: «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسد الأبواب التي كانت إلى المسجد إلا باب علي كرّم الله وجهه، رواه أحمد والنسائي وإسناده قوي.

وليس بين هذا وبين حديث الباب تعارض بحمد الله تعالى، فإن استثناء علي كان عند بناء المسجد الشريف، وكان هذا الحديث في آخر خطبة خطبها عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي حديث آخر عن ابن مسعود يرفعه: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكنه أخي وصاحبي» رواه مسلم. وزاد أحمد في روايته: «أخي في الدين، وصاحبي في الغار وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً».

قال في «الترجمة»: فيه أن الصادق في الصحبة يترقى إلى مرتبة المحبوبية ﴿**يحبهم ويحبونه**﴾ [المائدة: ٥٤] وإنما نشأ الجذب والمحبة أولاً من جانبه تعالى، وأثره الانجذاب من هذا الجانب.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جامعاً بين الحب والخلة، وكانت خلته أتم وأكمل من خلة إبراهيم عليه السلام، قاله الغزالي. انتهى.

إطلاق لفظ الأخ والصاحب من النبيّ على أبي بكر الصديق

وأقول: فيه صحة إطلاق لفظ «الأخ» و«الصاحب» على الصِّدِّيق الصَّدِّيق رضي الله عنه، وهو يقتضي صحة إطلاقهما من جانبه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولهذا قال بعض الصحابة، منهم أبو هريرة في غير حديث قال: خليلنا، وأراد به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذا أطلقوا عليه لفظ «الصاحب».

فمن زعم أن في إطلاق هذه الألفاظ ولفظ الأخ عليه صلى الله عليه وآله وسلم إساءة أدب معه، فقد أخطأ وأبعد.

وعن عائشة قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه: «ادعى لي أبا بكر أباك وأخاك» أي عبد الرحمن «حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ ويقول قائل: «أنا ولا».

أي أنا أستحق للخلافة، ولا يكون مستحقاً لها مع وجود أبي بكر كما يدل عليه قوله: «ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» خلافاً للمنافقين والرافضة في أمر الخلافة «رواه مسلم».

وفي كتاب الحميدي «أنا أولى» بدل «أنا ولا». قال عياض: هذه الرواية أولى وأجود..

وفي حديث جبير بن مطعم قال: «أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فكلمته في شيء فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله، أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: فإن لم تجديني فأْتي أبا بكر». متفق عليه.

فيه الإشارة إلى خلافته رضي الله عنه، ولكن ليس نصًا قطعياً، ولكنه يدل على فضله ومنقبته.

وجمهور العلماء على أنه لا نص في الاستخلاف في جانب، وصحت خلافة الصديق بإجماع الصحابة.

ولكن ادعى الشيخ «ابن الهمام» في «المسايرة» التنصيص على خلافته وأثبته، والله أعلم.

وأقول: يكفي في صحتها أن الله اختاره بعد نبيه، ولا يقع شيء إلا بإرادته ومشيئته.

ومن زعم أن الله لم يرد ذلك، وهو صار خليفة بإرادة نفسه وغصب حق أحد فيها، فهو أجهل من حمار أهله، وأحمق من ذباب داره.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: «ما لأحد عندنا يد ـ أي نعمة وإحسان ـ إلا وقد كافيناه ـ من المكافأة والمجازاة ـ ما خلا أبا بكر، فإن له عندنا يداً، يكافئه الله بها يوم القيامة».

قال في «الترجمة»: هذا غاية المبالغة في التكريم والامتنان منه صلى الله عليه وآله وسلم، له رضي الله عنه، وإلا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منته ونعمه على كل أحد لا يستطيع أحد أن ينكرها، وما حقيقة الخدمات والنعم من الأمة في جنبها؟ «وما نفعني مال أحد قط ما نفعني مال أبي بكر» لأنه جاء بكل مال كان في بيته، ولم يغادر شيئاً. الحديث رواه الترمذي.

وفي حديث عمر الفاروق قال: «أبو بكر سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» أخرجه الترمذي أيضاً.

وعن ابن عمر يرفعه: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر: «أنت صاحبي في الغار ـ أي غار ثور ـ وصاحبي على الحوض» أخرجه الترمذي.

فمن أنكر هذا الحديث، وأصله في القرآن، فقد أنكر الكتاب والسنّة، وكذب الله ورسوله في قولهما. ونعوذ بالله منه.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب ـ والغريب من أقسام الصحيح.

وفيه دليل على فضله رضي الله عنه في الدين على جميع الصحابة، فكان تقديمه في الخلافة أيضاً أولى وأفضل، ولهذا قال سيدنا علي المرتضى: قدمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمر ديننا، فمن الذي يؤخرك في دنيانا؟ قال في الترجمة قاله في مرض الموت.

وعنها قالت: بينما رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجري، في ليلة ضاحية، إذ قلت: يا رسول الله، هل يكون لأحد من الحسنات عدد نجوم السماء؟ قال: نعم. عمر، قلت: فأين حسنات أبي بكر؟ قال: «إنما جميع حسنات عمر كحسنة واحدة من حسنات أبي بكر» رواه رزين.

وهذه فضيلة لا يساويها فضيلة، ومزية لا توازيها مزية.

ويوضحه حديث عمر رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نتصدق، ووافق ذلك عندي مالاً، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر، إن سبقته يوماً، قال: فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أبقيت لأهلك؟ فقلت: مثله، وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال: يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك؟ فقال: أبقيت لهم الله ورسوله، قلت: لا أسبقه إلى شيء أبداً» رواه الترمذي وأبو داود.

وفي حديث عائشة: أن أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أنت عتيق الله من النار، فيومئذٍ سمي عتيقاً» رواه الترمذي.

معنى العتيق

قال الراغب: العتيق: المتقدم في الزمان والمكان وفي الرتبة، ولذا قيل: للقديم عتيق، وللكريم عتيق، ولمن خلص عن الرق عتيق.

قال في «الترجمة»: العتق: الحسن والجمال والكرم والنجابة والحرية. وهذا الحديث صريح في أن المراد به هنا المعتق من النار. وقيل: سمته به أمه. والله أعلم. انتهى.

والحديث نص في كونه من أهل الجنة، فقاتل الله الروافض المعتقدين بكونه من غير أهلها.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أتاني جبريل فأخذ بيدي فأراني باب الجنة الذي يدخل منه أمتي، فقال أبو بكر: يا رسول الله، وددت أني كنت معك حتى أنظر إليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي» رواه أبو داود.

فيه فضيلة عظمى للصديق رضي الله عنهعلى جميع الأمة الإسلامية، ولمثل هذه استحق الخلافة واختارها الله له:

أَتَتْهُ الْخِلاَفَةُ مُنْقَادَةً تُجَرِّرُ إِلَيْهِ بِأَذْيَالِهَا
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلاَّ لَهُ وَلَمْ يَكُ يَصْلُحُ إِلاَّ لَهَا

قال في «الترجمة»: الأحاديث في مناقبه وفضائله، من الصحاح، والحسان، والضعاف، كثيرة جداً. انتهى.

قلت: ولمعتمد خان البدخشي كتاب في هذا الباب نفيس جداً، أسماه «تحفة المحبين بمناقب الخلفاء الراشدين» جمع فيه أكثر هذه الأحاديث، ببيان أحوالها، ولا حاجة هنا إلى التطويل بذكرها، لأن المقصود وهو إثبات مزيته وفضيلته على الصحابة، فضلاً عن سائر الأمة. وهذا القدر يكفي له، عند من يؤمن بالله واليوم الآخر.

وأما الجاحد المنكر لها فلا ينفعه الكتاب، ولا الدفتر.

مناقب عمر الفاروق رضي الله عنه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لقد كان فيما قبلكم من الأمة محدثون» بفتح الدال المشددة، أي ملهمون.

قال االتوربشتي: المحدث، في كلامهم: هو الرجل الصادق الظن، وهو ـ في الحقيقة ـ من أُلْقِيَ في روعه شيء من قبل الملأ الأعلى، فيكون كالذي حُدِّث به.

«فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر» لم يرد هذا القول مورد التردد، فإن أمته صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأمم. وإذا كانوا موجودين في غيرها من الأمم فبالحرى[1] أن يكونوا في هذه الأمة أكثر عدداً وأعلى رتبة.

وإنما ورد مورد التأكيد والقطع به. ولا يخفى على ذي الفهم محله من المبالغة كما يقول الرجل: «إن يكن لي صديق فإنه فلان» يريد بذلك، اختصاصه بالكمال في صداقته لا نَفْيَ الأصدقاء. كذا في «المرقاة» ونحوه في «الترجمة» متفق عليه.

وفيه بيان فضيلة «الفاروق» وأنه من محدِّثي الأمة، ولهذا كان يوافق رأيه الوحْيَ الإلهي في غير موضع.

ثم المحدثون ـ بالفتح ـ بعده في هذه الأمة إن كانوا، فإنهم المحدِّثون ـ بالكسر ـ لأنهم حملة علوم الرسول، ونخبة العلماء الفحول، وهم ـ في المعنى ـ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن لم يروه بعين البصر، فقد رأوه بعين البصيرة والخبر.

---

(١) قوله: فبالحرى، الأولى أن يقال: فبالأحرى.

أَهْـلُ الْـحَـدِيثِ هُـمُ أَهْـلُ النَّـبِيِّ وَإِنْ   لَمْ يَصْحَبُـوا نَفْسَـهُ أَنْفَـاسَـهُ صَحِبُـوا

وعن سعد بن أبي وقاص يرفعه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إيه يا ابن الخطاب» كلمة استزادة واستنطاق كذا في القاموس «والذي نفسي بيده، ما لقيت الشيطان سالكاً فجًا قط» الفج الطريق الواسع في الجبلين «إلا سلك فجًا غير فجك» متفق عليه.

وفي حديث آخر «إن الشيطان يفر من ظل عمر».

وفيه دليل واضح على أن الروافض شياطين، يفرون من اسمه الشريف، ويسلكون غير فجه.

وهذا مشاهد، ونفرتهم عنه وعداوتهم له شيء لا يخفى على أحد، ومخالفتهم لطريقه أوضح من كل واضح.

وعن جابر قال: قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذلك، فلقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب.

قال في «الترجمة»: وجه التطبيق أن وجوه الخيرية تتعدد وتختلف، فلا منافاة بين كون كل واحد منهما خير الناس. فأبو بكر خيرهم من جهة كثرة الثواب، وهذا الوجه يرفع الإشكال من أكثر الأحاديث.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كان بعدي نبي، لكان عمر بن الخطاب» رواه الترمذي واستغربه.

قال ذلك على طريق الفرض والتقدير، وتستعمل هذه العبارة في محل الاستحالة مبالغة.

وكأنه رضي الله عنه كان كذلك لكونه ملهماً محدثاً، فله مناسبة بعالم الوحي.

وفيه غاية فضله على سائر الأمة لأنه تأهل لذلك دون غيره، ولم يمنعه عن بلوغ تلك الرتبة التي لا رتبة فوقها إلا كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين، لا نبي بعده إلى يوم الدين.

وعن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت حتى إني لأرى الري يخرج في أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم» متفق عليه.

قالوا: إن العلم صورته المثالية في ذلك العالم هي اللبن، فمن رأى في المنام أنه يشربه فتعبيره العلم الخالص النافع، ووجوه المناسبة بين العلم واللبن كثيرة كما لا يخفى.

قال في «الترجمة»: رأى كاتب الحروف عفا الله عنه مرة في النوم، أن جرة من اللبن الطري اللطيف العذب، موضوعة بين يديه، فشربها كلها والحمد لله. انتهى.

وبالجملة الحديث دليل على فضيلة الفاروق من حيث إنه أعطاه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فضله، وعلى أن له علماً كاملاً، خلافاً للروافض القائلين بقلة علمه، الطاعنين فيه بذلك.

وقد كان رضي الله عنه من العلم في رتبة عالية حتى جمعت فتاواه في مؤلف مستقل، فلعنة الله على الكاذبين الظالمين.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله جعل الحق».

أي أجراه وأظهره «على لسان عمر وقلبه» رواه الترمذي.

وفي رواية أبي داود عن أبي ذر «إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به»».

ويزيده إيضاحاً حديث علي «ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر» رواه البيهقي في دلائل النبوة.

والسكينة: هي ما تسكن إليه النفوس، وتطمئن به القلوب، وأنه أمر غيبيٌّ ألقي على لسانه.

ويحتمل أن يكون المراد بها: الملك الذي يلهمه ذلك القول.

وعلى كل حال، فهذه الأحاديث تدل على فضله، وتشهد لكون الحق ناطقاً على لسانه، وأن لسانه وجنانه موافقان للحق.

فقول أهل الباطل فيه بطعن أو جرح، مردود عليهم مضروب به في وجوههم.

وفي حديث متفق عليه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بينما أنا نائم، رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قُمُصٌ، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما دون ذلك وعرض عليَّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره، قالوا: فما أوَّلْتَ ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين».

وفي هذا إخبار لصحة دينه رضي الله عنه، كما في الأحاديث السابقة إخبار بكونه ملهماً محدثاً عالماً ناطقاً بالحق والصواب، أهلاً للنبوة إن لم تنقطع.

فمن قطع نظره عن هذه الصفات العليا التي له وجازاه بالسب والشتم والطعن في دينه والغيبة، فهو خاسر الدنيا والدين.

وفي حديث عائشة ترفعه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني لأنظر إلى شياطين الجن والإنس قد فروا من عمر، رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وفي حديث بريدة «إن الشيطان ليخاف منك يا عمر» أخرجه الترمذي وحسنه وصححه واستغربه.

وهذان الحديثان علمان من أعلام النبوة، لأنه وقع كما أخبر به الصادق المصدوق.

وهذه طوائف الرافضة يفرون منه ومن سماع اسمه، وذكر فضله، وعلمه، وصدقه، وحقه، وتدينه، وشدته في الأمر.

وقد جرت العادة بأن المرء إذا لم يقدر على شيء أو رجل يريد إيصال الأذية إليه، يفر منه ويسبه ويلعنه، تنفيقاً للسخط، وعجزاً عن القدرة عليه.

فالروافض، إذا لم يقدروا عليه رضي الله عنه بشيء من ذلك أظهروا غضبهم عليه بالنَّيْلِ منه.

ولو كان عمر حيًّا في زمانهم، فلا شك في أنهم يَفِرُّون من صورته وشكله فراراً عظيماً، ولا يلبثون ساعة في أرضه، خوفاً منه، كما فرَّت الشياطين منه ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن أهل الجنة ليتراءون أهل عليين» أي يرى بعضهم بعضاً «كما ترون الكوكب الدري في أفق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما» أي زاد فضلاً أو صار إلى نعيم «رواه في شرح السنّة، وروى نحوه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه».

والحديث دليل على مزيد فضلهما وشرفهما، حيث صارا من أهل عليين، ولا مرتبة فوقه.

فمن أنكر بعد هذا كونهما من أهل الجنة، مع خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حقهما بذلك، فهو جاحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، منكر لخبره. ونعوذ بالله منه.

وأقدم الطوائف في الإنكار عن ذلك، الروافض الذين هم شياطين الإنس.

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين»، رواه الترمذي ورواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه.

قال في القاموس: «الكهل» من وخطه الشيب، أي خالطه، أو فشا شيبه، أو من جاوز الثلاثين، أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين.

وفي «مجمع البحار» الكهل: من انتهى شبابه، يقلل: اكتهل النبت، تم طوله. وهو من الرجال، من زاد على ثلاثين سنة إلى أربعين، وقيل: من ثلاث وثلاثين إلى خمسين.

وصفهما بالكهولة باعتبار ما كانوا في الدنيا حال هذا الحديث، وإلا فلا كهل في الجنة:

وإذا كانا سيدا الكهول، فأولى أن يكونا سيدَيْ الشباب. انتهى.

ولا أعظم من هذا الاستغراق والاستثناء في الدلالة على الفضائل العظمى، والمناقب العليا. فلحا الله قوماً خالفوا نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم في قبول ما في هذه الأحاديث، ثم يزعمون أنهم في أمته ومن تابعيه، ولسانهم يكذبهم! فاعتبروا منه يا أولي الأبصار.

وعن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» رواه الترمذي.

هذا الحديث ورد على مثال قوله تعالى مخاطباً للرسول صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾.

معنى الاقتداء

الاقتداء هو الاتباع، وبينه وبين التقليد العرفي المصطلح عليه تفاوت وبون بعيد.

وإنما أرشد الأمة إلى الاقتداء بهما، لأنهما كانا أتبع الناس باقتداء الكتاب والسنّة، لا يخالفون القرآن والحديث رأس شعرة.

فهذا الأمر ـ في الحقيقة ـ هو أمر بالعمل بالقرآن والحديث.

ومثله في المعنى، قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث آخر: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين».

فإن المراد بسنّتهم هي السنّة المطهرة، لأنهم مُبيِّنون لها للناس، مقيمونهم عليها ذابُّون عنها جامدون عليها، ليس لهم سنّة غير سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن زعم أن لهم سنّة غيرها، فقد أبعد النجعة، وأتى بالقول الحديث المبتدع الذي لا مستند له ولا سلف.

وعن عبد الله بن حنطب «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى أبا بكر وعمر، فقال: هذان السمع والبصر» رواه الترمذي مرسلاً.

معناه أنهما ـ من بين هذه الأمة وأهلها المسلمين ـ كالسمع والبصر في الجسد، بالنسبة إلى سائر الأعضاء في الشرف والنفاسة.

ويقرب منه، ما قيل: إن منزلتهما في الدين، منزلة السمع والبصر، أو هما مني كالسمع والبصر، أسمع وأبصر بهما، ويرجع إلى معنى الوزارة والوكالة. أو المراد، شدة حرصهما على استماع الحق واتباعه، ومشاهدة الآيات في الأنفس والآفاق. كذا في «اللمعات».

قلت: ولا مانع من جهل الخبر على جميع هذه المعاني، وعلى كل ما يصدق عليه مفهوم هذين اللفظين من خير وصلاح وفلاح وبر، ولا فضيلة أعلى من هذه الفضيلة، ولا أدل منهما على كمال الاتحاد.

فمن فرق بينهما وبين الرسول، وفاه بما لم يأتِ به المنقول من الله ومن رسوله، وأساء الأدب فيهما، فهو من أجهل خلق الله، وقوله ذلك من أبطل الباطلات في دين الله.

قال في «الترجمة»: مناقبه رضي الله عنه كثيرة جداً، ويكفيه منقبة أن الله تعالى أيد الدين به، وألهم من جهة رب العالمين بالصواب، ووافق رأيه الوحي والكتاب، وهو أكثر من عشرين موضعاً، ذكرها السيوطي، وذكرته أنا في الشرح، يعني اللمعات، ورأيه دليل على حقية خلافة الصديق، كما أن قتل عمار بن ياسر دليل على صدق المرتضى كرّم الله وجهه. انتهى.

وفي كتاب «معتمد خان البدخشي» أحاديث في فضله صحيحة وحسنة، لا نذكرها لئلا يطول المقام، وبالله التوفيق.

مناقب عثمان رضي الله عنه

عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكل نبي رفيق، ورفيقي، يعني في الجنة»، من كلام الراوي فهمه من القرينة «عثمان» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي وهو منقطع.

وللحديث دلالة على كون عثمان من أهل الجنة، وهو من العشرة المبشرة بها، فلا يضر انقطاع سند هذا الخبر، بل هو كالشاهد والمتابع له.

وفي حديث عائشة ترفعه: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة؟» رواه مسلم.

وفيه دليل ظاهر على توقير عثمان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن عبد الرحمن بن سمرة قال: «جاء عثمان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بألف دينار في كمه حين جهز جيش العسرة».

وسميت به، لأنها كانت في زمان اشتداد الحر والقحط، وقلة الزاد والماء والمركب، بحيث يعسر عليهم الخروج من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم «نشرها في حجره، فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقلبها في حجره ويقول: ما ضمر عثمان ما عمل بعد اليوم، مرتين» رواه أحمد.

وفي رواية أخرى عن عبد الرحمن بن حباب في قصة الجيش المذكور، وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم قال: «شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يحث على جيش العسرة، فقام عثمان فقال: يا رسول الله عليّ مائة بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله، ثم حض على الجيش، فقام عثمان فقال: عليّ مائتا بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله، ثم حض فقام عثمان فقال: عليّ ثلاثمائة بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله، فأنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل عن المنبر، وهو يقول: «ما على عثمان ما عمل بعد

هذه، ما على عثمان ما عمل بعد هذه» رواه الترمذي.

أي ما بأس عليه الذي عمله من الذنوب بعد هذه العطايا، وهذا على أن «ما» موصولة، وقيل: مصدرية، أي ما على عثمان عمل من النوافل، لأن تلك الحسنة تنوب عن جميع النوافل.

والأحلاس، جمع حلس ـ بالكسر، وسكون اللام ـ، وهو كساء رقيق، يجعل تحت البردعة.

والأقتاب، جمع قتب ـ بفتحتين ـ وهو رحل صغير على قدر سنام البعير، وهو للجمل كالإكاف لغيره.

يريد، على هذه الإبل بجميع أسبابها وأدواتها.

والحديثان فيهما دلالة على أن عثمان نصر هذا الجيش، وأمده بالنقد من الدينار، وبالبعير من الأجناس، واستحق على هذا العمل عفو الآثام إن صدرت منه بمقتضىٰ البشرية، على الفرض والتقدير.

قال في «الترجمة»: علم من هنا، أن من صار مقبولاً من حضرة الإله، وثبت كونه من المقبولين في ديوانه عزّ وجلّ فتقصيره في العمل يغفر بكرم الله تعالى.

قلت: ورحمة الله أوسع من ذلك ﴿مَا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧] وأي شكر أعظم من أن يصرف الرجل ما أنعم الله به عليه من المال في سبيله، بعدما كان مؤمناً به سبحانه وبرسوله صلى الله عليه وآله وسلم؟!.

حكم لبس الطيلسان

وعن مرة بن كعب رضي الله عنه قال: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذكر الفتن فقربها أي ذكر أنها قريبة.

«فمر رجل مقنع في ثوب» أي مستتر في ثوب جعله كالقناع.

قال في «الترجمة»: جعله فوق رأسه، ويقال له: التطلس، من الطيلسان، وقد وردت أخبار وآثار كثيرة في التطلس، وكرهه بعضهم، وجعلوه من سيماء اليهود.

والصواب استحبابه واستحسانه، وهذا الحديث وأمثاله تؤيد ذلك «فقال: هذا يومئذٍ على الهدى، فقمت إليه فإذا هو عثمان بن عفان، قال: فأقبلت إليه بوجهه» أي أدرت وجهه، ليتبين الأمر عليه «فقلت: هذا» أي هذا هو الذي يومئذٍ على الهدى «قال: نعم». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه أيضاً.

فيه أن عثمان على الحق، والفتنة التي وقعت في زمنه، أهلها على الباطل، ولنعم ما قيل:

* إِنَّكَ حَقٌّ وَهُمُ الْبَاطِلُ *

وفيه فضيلة له رضي الله عنه عظيمة.

وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال: «ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتنة فقال: يقتل هذا فيها مظلوماً، لعثمان» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب إسناداً.

وفيه حجة على أنه قتل مظلوماً ولم يقتل ظالماً. وقصة شهادته رضي الله عنه مذكورة في «الإشاعة»، وفي حج «الكرامة».

والحديث عَلَم من أعلام النبوة، حيث أخبر فيه بما سيكون، وقد وقع كما أخبر، فلله الحجة البالغة.

وعن أنس رضي الله عنه قال: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببيعة الرضوان، كان عثمان رسول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة، فبايع الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن عثمان في حاجة الله» أي نصرة دينه «وحاجة رسوله» «فضرب بإحدى يديه على الأخرى» أي في البيعة من جهة عثمان، على فرض أنه حاضر في المكان والزمان.

والمعنى أنه جعل إحدى يديه نائبة عن يد عثمان، فقيل: هي اليسرى، وقيل: اليمنى، وهو الصحيح، «فكانت يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان، خيراً من أيديهم لأنفسهم» رواه الترمذي.

وقال في «الترجمة»: كان عثمان يقول: شمال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، خير من يميني.

وهذه فضيلة خاصة لعثمان، لا يشارك فيها معه أحد.

قلت: وكم له من فضائل خاصة، منها اشتراء بئر «رومة»، وهو بئر عظيم شمالي مسجد القبلتين، بوادي العقيق، ماؤه عذب لطيف في غاية العذوبة واللطافة يسميها ـ الآن ـ العامة بئر الجنة، لترتب دخول الجنة لعثمان على شرائها، كما في حديث ثمامة بن حزن القشيري، عن عثمان، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة، وليس بها ماء يستعذب، غير بئر رومة، فقال: «من يشتري بئر رومة، يجعل دلوه مع دلاء المسلمين، بخيرٍ له منها في الجنة» الحديث.

ومنها أنه اشترى بقعة آل فلان، فزادها في المسجد «بخير له منها في الجنة» كما في الحديث المذكور أيضاً.

وعنه رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صعد «أُحُداً» وأبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم» أي تحرك اهتزازاً «فضربه برجله فقال: أثبت «أحد» فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان» رواه البخاري، أي عمر وعثمان.

وفيه الشهادة بكونه شهيداً، ولا رتبة أعظم من الشهادة بعد الرسالة والصدق فهذا الحديث من عظيم فضائله رضي الله عنه.

وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أرى الليلة» أي أبصر البارحة «رجل صالح كان أبا بكر نيط».

أي علق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة الأمر الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، رواه أبو داود.

هذا الحديث علم من أعلام النبوة، وفيه إشارة إلى ترتيب الخلافة الراشدة بعده صلى الله عليه وآله وسلم، وقد فهم ذلك من قوله هذا، راوي الحديث، وكان كما قال.

ومن شواهده حديث ابن عمر قال: «كنا نقول ـ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيٌّ ـ أبو بكر وعمر وعثمان» رواه الترمذي.

وهذا يشير إلى أن الله تعالى ألهمهم وألقى في روعهم، ما كان صانعه بعد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، من أمر ترتيب الخلافة.

وفي حديث أبي موسى الأشعري قال: «كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حائط من حيطان المدينة، فجاء رجل فاستفتح، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «افتح له وبشره بالجنة. ففتحت له فإذا أبو بكر، فبشرته بما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فحمد الله. ثم جاء رجل فاستفتح، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «افتح له وبشره بالجنة، ففتحت له فإذا عمر، فأخبرته بما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله، ثم استفتح رجل فقال لي: افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه، فإذا عثمان، فأخبرته بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فحمد الله ثم قال: الله المستعان» متفق عليه.

وفيه ذكر الثلاثة على ترتيب الخلافة، وإخبار عن بلوى تصيب عثمان، فالحديث علم من أعلام النبوة، وفيه الإشارة إلى كونه شهيداً.

ويزيده إيضاحاً، حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يا عثمان، إنه لعل الله يقمصك قميصاً، فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه لهم» رواه الترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: في الحديث قصة طويلة.

فيه الإشارة إلى الخلافة واستعارة القميص لها، وذكر الخلع ترشيح، أي سيجعلك الله خليفة، فإن قصد الناس عزلك، فلا تعزل نفسك عنها لأجلهم، لكونك على الحق، وكونهم على الباطل.

وفي قبول العزل إيهام وتهمة، فلذا كان عثمان، ما عزل نفسه حين حاصروه يوم الدار. وقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عهد إليّ عهداً وأنا صابر عليه» رواه الترمذي عن أبي سهلة عن أبي عثمان، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وبالجملة، دل الحديث على صحة خلافته، فمن أنكر خلافته، ولم يره من أهل الجنة والشهداء، وأساء الأدب فيه باللسان أو الجنان، فهو خارج عن دائرة الإيمان وحيز الإسلام.

والأحاديث في مناقبه كثيرة جداً، تصدى لذكرها «المرزا محمد بن رستم» المخاطب، بمعتمد خان الحارثي البدخشي، المحدث الهندي رحمه الله تعالى.

مناقب علي كرم الله وجهه

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» متفق عليه.

قال في «اللمعات» قاله صلى الله عليه وآله وسلم حين استخلفه على المدينة في غزوة «تبوك» فقال علي: أتخلفني في النساء والصبيان؟ كأنه استنقص تركه وراءه، فقال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟» يعني، حين استخلفه عند توجهه إلى الطور إذ قال له: ﴿اخلفني في قومي وأصلح﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وهذا الحديث مما تعلقت به الشيعة في أن الخلافة كان حقاً لعلي، وأنه وصّى بها إليه.

وقال أصحابنا: لا حجة لهم فيه، بل ظاهر الحديث أن علياً خليفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة غيبته بتبوك، كما كان هارون خليفة عن موسى في قومه مدة غيبته عنهم.

ولم يكن هارون خليفة بعد موسى، لأنه توفي قبل وفاة موسى بأربعين سنة.

وقد استخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ابن أم مكتوم» في هذه المدة على إمامة الناس، فلو كانت الخلافة مطلقاً، لكان استخلفه علىٰ الإمامة أيضاً. انتهى.

زاد في «الترجمة» أن «الآمدي» من علماء الأصول، تكلم في صحة هذا الحديث، ولكنه أخطأ، لأن أئمة الحديث متفقون على صحته، وقولهم عليه الاعتماد.

وقال بعضهم: إن جملة «إلا أنه لا نبي بعدي» ليست في بعض الطرق، فإن كانت، فهي لا تدل على حصر الخلافة فيه رضي الله عنه. وعلى وجودها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة. انتهى.

وأقول: الحديث مع الجملة المذكورة ثابت في الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله. ثم بعد اتفاقهما عليه ـ وهو أعلى أقسام الحديث ـ لا معنى لإنكاره.

ولعل «الآمدي» ذهب خياله إلى تعلق الروافض به، ولم يجد لهم جواباً شافياً، فنحا إلى عدم صحته، ومع أن هذا الحديث له دلالة على فضيلة عليّ، ولا يدل على مراد الشيعة الشنيعة أصلاً.

ولو دل عليه، لقلنا به بلا ريب، لأن ترك العمل بالحديث لا يجوز، لكونه موافقاً لمن ليس من أهل مذهبنا، بل إن صح الحديث في باب من أبواب الدين، وجب العمل به، وإن لم يعمل أحد من الأمة، ولم يذهب إليه أحد من الأئمة.

ولم يرد صلى الله عليه وآله وسلم تشبيه علي بهارون من كل وجه، لأن هارون كان أكبر من موسى عليهما السلام في السن، وأقدم عليه في الموت. إنما أراد خلافته في الأهل والعيال.

فإن الخلافة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ وإن كان في الظاهر في شيء حقير، أو قليل ـ خير من خيور كثيرة، وفضيلة لا تساويها فضيلة. وقد أجاب على هذا الحديث للشيعة صاحب «كشف الالتباس» فراجعه.

وعن زِرّ بن حُبَيْش قال: قال علي رضي الله عنه: «والذي فلق الحبة ـ أي شقها وأخرج النبات منها ـ وبرأ النسمة ـ أي خلق كل ذات روح ـ إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق». رواه مسلم.

قال في «الترجمة»: فمحبة عليّ علامة الإيمان، وعداوته أمارة النفاق، أعاذنا الله.

قلت: وأكثر الناس حبًّا له وكرامة له، أهل السنّة عموماً، وأعظمهم انتساباً إليه وتعلقاً به الصوفية الصافية الكرام البررة، فإن سلاسلهم جميعاً ـ إلا ما شاء الله تعالى ـ تنتهي إليه رضي الله عنه.

والنفاق أسوأ درجة في الدين بل في الدنيا أيضاً، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار.

والشاهد العدل على محبته من يدعي الحب أن يسلك سبيله، ويتبع أثره، ويتشكل بشكله عليه السلام. وهذا في أهل الحديث والسنّة كثير.

بطلان محبة الشيعة لعلي كرم الله وجهه

وأما دعوى الرافضة لحبه، فهي منقوضة بمخالفتهم له رضي الله عنه في العلم، والعمل، والزي والشكل.

ألا تراهم يحلقون اللحى ويعفون الشوارب، ويفعلون أشياء لم تؤثر عنه في شيء من دواوين الإسلام؟ فدعواهم هذه نفاق في الحقيقة.

وقد استحقوا بهذا النفاق ما استحق المنافقون من الولوج في الدرك السافل من النار ونعوذ بالله من سوء الفهم وشامة[1] الأعمال، ونفاق الأفعال والأقوال.

وفي حديث أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحب علياً منافق ولا يبغضه مؤمن» رواه أحمد والترمذي، وقال: هذا حديث غريب إسناداً.

قلت: وفيه أن من لا يحبه كالخوارج والنواصب منافق، وحكم المنافق معلوم.

فالرافضة والخارجة كلهم - في الحقيقة - أعداؤه فليسوا بمؤمنين لبغضهم إياه عليه السلام، وإن ادعى بعضهم أنه يحبه فإن الفعل منه يكذب قوله. ومن قال ولم يفعل، فهو المنافق، وعليه الذم في الكتاب والسنّة.

وقد ورد في حق الخوارج أنهم كلاب النار، وكيف لا يكونون كذلك وهم أشد بغضاً لعلي عليه السلام من بين جميع الأنام؟!!.

وعن زيد بن أرقم: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كنت مولاه، فعليٌّ مولاه»، رواه أحمد والترمذي.

وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل بغدير خم، أخذ بيد علي فقال: ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، فقال: اللهم من كنت مولاه ،فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعاد من عاداه، فلقيه عمر بعد ذلك فقال له نبينا: يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة» رواه أحمد.

قلت «غدير خم» - بضم المعجمة وتشديد الميم - اسم لغيضة على ثلاثة أميال من الجحفة، بها غدير ماء.

قال في «القاموس»: موضع بين الحرمين.

الدليل الذي تمسك به الشيعة على أحقية علي بالخلافة ورد أهل السنّة عليهم

قال في «المرقاة»: تمسك الشيعة بأن هذا الحديث من النص الصريح بخلافة علي رضي الله عنه حيث قالوا: معنى المولى الأولى بالإمامة، وإلا لما احتاج إلى جمعهم كذلك، وهذه أقوى شبههم.

ودفعها علماء أهل السنّة بأن المولى بمعنى المحبوب، وهو - كرم الله وجهه - سيدنا وحبيبنا. وله معانٍ أخر، ومنه الناصر وأمثاله فخرج عن كونه نصاً فضلاً عن أن يكون صريحاً.

ولو سلم أنه بمعنى الأولى بالإمامة، فالمراد به المآل، وإلا لزم أن يكون هو الإمام مع

---

(١) قوله: وشامة. أي سوء أعمالهم وقبحها.

وجوده عليه الصلاة والسلام، فتعين أن يكون المقصود، حين يوجد عقد البيعة له فلا ينافيه تقديم الخلفاء الثلاثة الأئمة عليه، لانعقاد إجماع من يعتد به، حتى من علي رضي الله عنه نفسه.

ثم سكوته عن الاحتجاج به إلى أيام خلافته قاض على من له أدنى مسكة بأنه علم منه أنه نص فيه على خلافته عقب وفاته عليه السلام، مع أن علياً كرم الله وجهه صرح ـ نفسه ـ بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص عليه ولا غيره. انتهى حاصله.

قلت: ولو كان صلى الله عليه وآله وسلم أراد بذلك خلافته لم يكن له مانع من التصريح به.

فلما لم يصرح واختار لفظاً له معانٍ كثيرة، سقط الاحتجاج به على مراد الشيعة، فإن الاحتمال يسقط الاستدلال.

ولو فرض أن له دلالة على الخلافة، فأين دلالته عليها بلا فضل؟ هل فيه لفظ يدل على ذلك؟ قل لي، إن كان بقي فيك بقية من الحياء والإنصاف.

ولا منكر لخلافته في زمن بيعته، وسياق الحديث يأبى هذا الاحتجاج المنكر، المخالف للأدلة الصحيحة.

لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم والِ من والاه، وعاد من عاداه» نص واضح جلي على أن المراد بالمولى المحبوب لا غير، لوقوع الموالاة في محاذاة المعاداة.

فقد فسر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثه بنفسه الشريف وعين مراده بذكر التولي والتبري، فهو في معنى الحديث المتقدم «لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق».

ويدل له رواية أخرى في حديث الباب بلفظ «وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار».

وكل ذلك دعاء له كرم الله وجهه، ولمن والاه وأحبه، ونصره ولم يخذله.

وقد امتثل ذلك ـ أولاً ـ عمر بن الخطاب، حيث هنأه بهذا الحديث، ثم تتابع عليه أهل السنّة والجماعة.

وأما الرافضة فخذلوه ولو يوالوه ولا نصروه ولا أحبوه كما هو ظاهر من صنائعهم وبدائعهم، وإن كان بعضهم ألف في إثبات المولى بمعنى الأولى كتاباً صحيحاً في أجزاء كبار، حكى فيه أقوال الفقهاء وغيرهم من أهل السنة، وهذا لا ينفعه أبداً.

فإن من معاني المولى الأولى أيضاً ـ نسلمه ـ ولكنه لا دلالة له على مراد الشيعة.

فإن الأولوية لا تقتضي الخلافة بلا فصل ولا تقديم صاحبها على غيره، لا عقلاً ولا شرعاً.

فأين هذا من ذاك؟ وأين السمك من السماك؟.

وقد وقفت على كتاب في هذا الباب، فوجدت أن مؤلفه قلع الجبل وأخرج الكلأ، وأضحك أهل المعرفة بكيفية الاستدلال عليه في الخلا والملأ.

قال في «الترجمة»: هذا الحديث أقوى متمسك للشيعة في ادعائهم النص التفصيلي على خلافة علي المرتضى عليه السلام.

قالوا: المولى ها هنا، بمعنى الأولى بالإمامة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألست أولى بكم؟» بمعنى الناصر والمحبوب، وإلا لم تكن الحاجة ماسة إلى جمعهم وخطابهم بهذه المبالغة، ومثل هذا الدعاء لا يكون إلا لإمام معصوم مفروض الطاعة، فيكون له رضي الله عنه من الولاء ما كان له صلى الله عليه وآله وسلّم منه على الأمة.

قال: ولا شك أن هذا الحديث صحيح، رواه جماعة، منهم الترمذي، والنسائي، وأحمد، وطرقه كثيرة، وروي من ستة عشر صحابياً، وسمعه منه صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه وشهدوا به لعلي عند النزاع والخلاف معه في أيام خلافته وأكثر أسانيده، صحاح وحسان ولا التفات إلى قول من تكلم في صحته، ولا إلى قول من قال: إن زيادة «اللهم والِ من والاه» موضوعة، لأنها وردت. من طرق عديدة، صححها الذهبي كما قال ابن حجر المكي في الصواعق».

ولكن نقول في جواب الشيعة الشنيعة على طريقة الإلزام: إنهم اتفقوا على اعتبار التواتر في دليل الإمامة.

وقالوا: متى لم يكن الخبر متواتراً، لا يستدل به على صحة الإمامة، وقد تيقن أن هذا الحديث ليس بمتواتر مع وجود الخلاف فيه وإن كان مردوداً، بل الطاعن فيه بعض أئمة الحديث وعدولهم، الذين إليهم المرجع في هذا الباب.

منهم أبو داود السجستاني وأبو حاتم الرازي وغيرهما، ولم يروه أحد من أهل الحفظ والإتقان، الراحلين في طلب الحديث إلى أقصى البلدان، كالبخاري، ومسلم، والواقدي ونحوهم من أكابر الحديث.

وهذا وإن لم يكن مخلاً في صحة الحديث، ولكن دعوى التواتر في مثله من أعجب العجائب.

والشيعة اعتبروه في حديث الإمامة فتدبر، وقد رد أهل السنّة والجماعة عليهم وكلامهم يطول جداً، وهو مذكور في «الصواعق المحرقة».

وحاصله أنا لا نسلم أن «المولى» هنا بمعنى الحاكم والوالي، بل هو بمعنى المحبوب والناصر، كيف وهذه اللفظة مشتركة بين معانٍ عديدة، منها ـ المعتق و «العتيق» و «المتصرف

في الأمر» وغيرها، ولا اعتبار بتعيين بعض المعاني المشتركة بلا دليل.

ونحن وهم متفقون على صحة إرادة معنى المحبوب والناصر، وسياق الحديث أيضاً ناظر في ذلك وكون المولى بمعنى الإمام المعهود والمعلوم، لم يثبت من لغة ولا من شرع، ولم يذكر أحد من أئمة اللغة أن «مَفْعَلاً» أتى بمعنى أفعل.

ويقال: هذا الشيء أولى من الشيء الفلاني، ولا يقال: مولى منه.

فالغرض من التنصيص على موالاته، لاجتناب من بغضه، فإن التنصيص على ذلك أوفى وآكد، ولمزيد شرفه رضي الله عنه، ولهذا صدر الحديث بقوله: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ودعا أيضاً لهذا السبب.

وقد ورد في بعض طرقه ذكر أهل بيت النبوة عموماً، وذكر علي خصوصاً كما عند الطبراني وغيره بسند صحيح.

وهذا يدل على أن المراد بذلك، الحث والترغيب والتأكيد على محبتهم.

وورد أن سببه أن بعض الصحابة كانوا في اليمن، وشكوا عنه، كرّم الله وجهه، وأنكروا عليه في بعض الأمور كبريدة الأسلمي، وهو في البخاري، وصححه الذهبي أيضاً، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: «يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» الحديث، وجمع الصحابة وأكدهم[1] في ذلك.

وقال ابن حجر المكي: سلمنا أن مولى بمعنى الأولى، ولكن من أين يستلزم لأن يكون المراد به أولى بالإمامة؟ بل المراد به، الأولى بالقرب والاتباع كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨] وليس عندنا دليل قاطع ظاهر يدل على نفي هذا الاحتمال.

سلمنا أن المراد به أولى بالإمامة، ولكن أين الدليل على إمامته في الحال؟ بل في المآل وقت البيعة معه رضي الله عنه.

تقديم الأئمة الثلاثة بإجماع من الصحابة، وعليٌّ رضي الله عنه داخل في هذا الإجماع منهم، وبقرينة الأمور الأخرى المصرحة بخلافة أبي بكر بعده صلى الله عليه وآله وسلم.

وكيف يكون حجة ونصاً على الإمامة، ولم يحتج به علي ولا العباس رضي الله عنهما به، ولا غيرهما عند مس الحاجة إليه؟ بل استدل به علي في زمن خلافته.

فسكوته عن الاحتجاج به إلى أيام الخلافة، دليل بيِّن على أنه علم أن هذا ليس بنص منه صلى الله عليه وآله وسلم على خلافته بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) قوله: وأكدهم، الصواب أن يقال: وأكد لهم.

وفي البخاري «أن علياً والعباس، خرجا من عنده صلى الله عليه وآله وسلم في مرض الموت، فقال العباس لعلي: أطلب هذا الأمر يكون فينا، فقال علي: لا أطلب».

ولو كان هذا الحديث نصاً في إمامته كرّم الله وجهه، لم تكن الحاجة إلى المراجعة إليه صلى الله عليه وآله وسلم والسؤال عنه. ولم يقل العباس: «أطلب هذا الأمر يكون فينا» مع قرب العهد بغدير خم نحو شهرين أو أقل أو أكثر.

ولا يُجَوِّزُ العقل نسيان الصحابة كلهم أجمعين لهذا الخبر، وكذلك كتمانهم إياه مع العلم به.

بل كانوا ذاكرين لهذا الحديث في حالة البيعة بأبي بكر الصديق رضي الله عنه، عالمين به.

وقد خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد يوم «غدير خم» وأظهر حق أبي بكر وعمر، وقال: «لا يكون أحد أميراً عليكم» كما في الأخبار.

وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم حثَّ وخصَّ على مودة أهل بيته ومحبتهم وموالاتهم في هذا الحديث وغيره، وبين الموالاة والخلافة، فرق وضح.

وقالت الشيعة: إن الصحابة علموا بهذا النص، ولكن لم يتبعوه ولم ينقادوا له، ظلماً وعناداً ومكابرة، وترك عليٌّ الطلب والاحتجاج تَقِيَّةً.

وهذا كذب وافتراء، لأنه رضي الله عنه كان شديد القوة، كثير العدد، شجاعاً.

وقد سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا النص، فلا يمكن أن لا يحتج به ولا يعمل به، بل هذا محال منه.

ولما احتج أبو بكر الصديق رضي الله عنه بحديث «الأئمة من قريش» لم لم يقل: إن النص واقع في خصوصه؟ فكيف تحتج بهذا العموم؟.

أصل عقيدة الشيعة تضليل الصحابة

وذكر البيهقي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: أصل عقيدة الشيعة تضليل الصحابة.

والروافض قائلون بتكفيرهم، قالوا: كفر كلهم إلا أشخاصاً عديدة.

قال أبو بكر الباقلاني: وفيما ذهب إليه الرافضة إبطالٌ لدين الإسلام بتمامه، لأنه لما وقع منهم وصدر عنهم كتمان النصوص، ووقع الظلم والافتراء والكذب في أول أحكام الإسلام، بالغرض النفساني، فسائر ما روي عن هؤلاء من الأحاديث والأخبار يكون زوراً وباطلاً، بل هذه المنقصة ترجع إلى رسول الأمة ونبي الرحمة، لصيرورتهم كذلك في صحبته

صلى الله عليه وآله وسلم، بل إلى علي أيضاً، لأنه تهاون وقصَّر في طلب الحق وتأييده، وجبن في تحصيله. هذا كلام الشيخ ابن حجر في صواعقه، وهو طويل، وفيما ذكرناه كفاية. انتهى كلام الترجمة.

وأقول: مرادنا من إيراد هذا الحديث وأمثاله ها هنا بيان فضيلة عليّ لا الرد على الروافض والخوارج فإن له محلاً آخر وهذا المراد حصل من هذا الخبر على أحسن الأسلوب ولله الحمد.

وعن أنس رضي الله عنه قال: كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم طير فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي هذا الطير، فجاء عليٌّ فأكل معه» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب.

قال «ابن الجوزي»: موضوع، وقال الحاكم: ليس بموضوع.

قال في «الترجمة»: يدل هذا الحديث على أن المرتضى أحب الخلق إلى الله، والشراح خصصوه وقيدوه بأشياء، فقالوا: المراد بخلق الله الأمة، أو بنو أعمامه، أو قرابته القريبة، أو الأولى والأقرب والأحق بالإحسان إليه.

والغالب أن هذه التخصيصات إنما جاءوا بها، لئلا يلزم أحبيته على أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق رضي الله عنهما، ولا حاجة ـ في الحقيقة ـ إليها، لأن من المعلوم يقيناً، أنه ليس تمام الخلق على العموم مراداً بذلك.

فإن الأحب المطلق، هو سيد المحبوبين، وأفضل المخلوقين صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن خصص بعض الصحابة بالأحبيَّة، ببعض الوجوه والحيثيات، فلا مضايقة فيه.

والأفضلية من جهة كثرة الثواب لا تنافيه، لأنه ليس المراد به الأحبية من جميع الوجوه والجهات كما قال بهذا بعض العلماء في مسألة الأفضلية والأحبية، والمقام وسيع، ولا حاجة إلى هذا التضييق فافهم وبالله التوفيق. انتهى كلام الترجمة.

قلت: وقد يأتي «أفعل» ولا يراد به التفضيل، بل معنى الفاعلية أو المفعولية فقط فـ «أحب» هنا، يحتمل أن يكون بمعنى المحبوب كما في «أولى» و «مولى».

وقد استدل بهذا الخبر أيضاً سفهاء الشيعة على تنصيص الخلافة له رضي الله عنه، وما أبعد هذا الاستدلال من موضع النزاع، وما أجهل من احتج به!!.

ومن العجائب، أنه ليس في الدنيا قوم ولا مذهب أسفَه في دينه من الهنود والروافض.

فهم سفهاء الأحلام، نسوان الأمة في الأنام، لا عقل لهم ولا دين، ولا فهم لهم ولا لب على اليقين.

وأطال بعضهم في الكلام على هذا الحديث سنداً ومتناً واحتجاجاً، بما لا طائل تحته ولا حاجة إليه، بل هو من فضول الأبحاث، سواء صح سنده أم لا، فإن الخلافة الراشدة والإمامة العظمى في الدين، ليست بشيء يثبت بخبر الطيور، أو ليتمسك به الجمهور من العلماء العارفين بكيفية الاحتجاج بالأدلة.

ومن أعمى الله بصر بصيرته في الدنيا، فهو أعمى في الآخرة، ومن تطيَّر فقد أشرك.

نعم الحديث له دلالة واضحة على كمال قربه وحبه صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام. وهو كذلك، والله أعلم بما هنالك.

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها» قال في «المرقاة»: أي باب من أبوابها ولكن التخصيص يفيد نوعاً من التعظيم، وهو كذلك، لأنه ـ بالنسبة إلى بعض الصحابة ـ أعظمهم وأعلمهم.

ومما يدل على أن جميع الأصحاب بمنزلة الأبواب قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم» انتهى.

قلت حديث «النجوم» ضعيف جداً ولم يصح عند أهل التحقيق، وكذلك حديث الباب هذا، فيه كلام وسيع.

قال في «الترجمة»: لا شك أن العلم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاء من جهة الصحابة الآخرين أيضاً، وليس بمخصوص بالمرتضى، فيكون لتخصيصه هنا، وجه خاص، وهو أنه أوسعهم علماً، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أقضاكم علي» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب، وقال: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات.

قال في «الترجمة»: أصل هذا الخبر من أبي الصلت، عبد السلام بن الصلاح الهروي الشيعي، ولكن هو صدوق لا يقصر في تعظيم الأصحاب. انتهى.

قلت: ليس فيه ـ على فرض صحة سنده ثبوته ـ نَفْيٌ لعلم عن غير علي عليه السلام حتى يحتاج له إلى التأويل والتوجيه.

غايته أن الباب من الوسائل، والدار من المقاصد.

والمراد بالحكمة، إن كان السنّة المطهرة، فالمراد بكونه رضي الله عنه بابها، أنه كان باب العمل بالحديث وقد اشتركه[1] في ذلك سائر الخلفاء الراشدين.

وإن كان المراد أعم منها ففيه إشارة إلى أنه حكيم هذه الشريعة.

---

(١) قوله: اشتركه. الصواب أن يقال: شركه أو شاركه.

والدار، قد تكون لها أبواب فـ «عَلِيٌّ» واحد منها، وسائر الأصحاب أيضاً أبواب لهذه الدار.

ويشهد لذلك مجيء العلم الكثير عن غيره من الصحابة، هذه مسانيدهم، ومعاجمهم، وجوامعهم في علم الحديث، تدل على هذا، دلالة أوضح من شمس النهار. والحديث خبر لا حصر.

وإنما خصه عليه السلام، بهذا اللفظ، لقرب قرابته، وكونه ابن عمه ومن أهل داره وعترة بيته. والله أعلم.

وعن عطية قالت: «بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشاً، فيهم علي، قالت: فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو رافع يديه يقول: «اللهم لا تمتني حتى تريني علياً». رواه الترمذي.

قال في «اللمعات» لعله كان في آخر عمره صلى الله عليه وآله وسلم حيث كمل الدين، وإلا فكان بقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم إلى كمال الدين، حتماً مقضياً، أو كان قبل أن يوحي إليه ذلك، أو كان مكثُ علي رضي الله عنه إلى مدة عمره صلى الله عليه وآله وسلم محتملاً، وذلك بعيد.

وفيه الدعاء ممن غاب حبيبه بالرجوع سالماً. انتهى.

وزاد في «الترجمة»: فيه دلالة على غلبة محبته صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام، والتألم بفراقه رضي الله عنه. انتهى.

قلت: وفيه دلالة على جواز الدعاء لنفسه بعدم الموت إلى أجل قريب.

وعن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سب علياً فقد سبني». رواه أحمد.

قال بعض أهل العلم: وذلك لما بينهما من نسبة القرابة، ما لم يكن بين أحد من الصحابة.

زاد في «الترجمة»: لما يلزم من سبه سبِّي. انتهى.

قلت: وفيه دلالة على أن سب عليّ كفرٌ، لأنه إذا صار سبه كسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسبُّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفر، فسب علي يكون كفراً، وفي هذا من الفضيلة ما لا يقادر قدره.

قطع الله دابر الخوارج، فقد خالفوا هذه السنّة، وسبُّوه بما لم يكن أهله قط، وكذا نال منه بنو أمية، حتى جاء «عمر بن عبد العزيز» فنهاهم عن ذلك وكان ـ رحمه الله تعالى ـ من أفاضل خلفاء بني أمية في عهده.

وعن علي كرم الله وجهه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فيك مثل من عيسى، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وقالوا فيها ما لم يكن بحق» وهي نسبتها عليها السلام إلى الزنا، ونعوذ بالله منه «وأحبته النصارى حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليست له» وقالوا: إنه ابن الله، وهذا غاية الكفر ثم قال: يهلك فيَّ رجلان، محب مفرط، يقرظني بما ليس في، أي يمدحني.

والتقريظ، مدح الحي، وصفه. وفي القاموس موافقاً للصحاح «التقريظ» مدح الإنسان وهو حي، بحق أو باطل «ومبغض يحمله شنآني على أن يبهتني» لم يقل هنا مفرط لأن البغض ـ بأصله ـ ممنوع، بخلاف أصل الحب، فإنه ممدوح «والشنآن» بالمد، العداوة، وقيل: شدة البغض «رواه أحمد».

قال في «الترجمة»: علم من هنا أن المحبة المحمودة، هي التي لا يتجاوز صاحبها الحد، وتكون وفق قاعدة الشرع والعقل.

وإذا أفرط فيها جرت إلى الضلال وأخرجت عن الطريق المستقيم العدل، وعزت إلى الضلالة.

قال: والمتصف بهذه الصفة أهل السنّة والجماعة، المحفوظون عن الإفراط والتفريط، لا سيما من لم تقع على وجوههم بؤغاء التعصب ـ أي غباره ـ وسلكوا الطريق الوسط.

وبالجملة فمتاع السعادة ونجاح النجاح أمران:

١ ـ محبة أهل البيت.

٢ ـ وتعظيم الأصحاب.

ينبغي أن يُسعى في جمعهما، ويعتدل في اختيارهما، رزقنا الله. انتهى.

قلت: مصداق من أبغضه في هذه الأمة، فرقة الخوارج والنواصب، ففيهم شَبَهُ اليهود، وقد مرقوا من الدين، كما مرق اليهود من العمل بدينهم.

ومصداق من أحبه بالإفراط، طائفة الرافضة، ففيهم شَبَهُ النصارى، لا سيما «النصيرية» منهم، فإنهم يقولون بألوهيته رضي الله عنه كما قالت النصارى: إن المسيح ولد الله.

فهاتان الفرقتان هالكتان، بنص هذا الخبر والأثر.

وبقي أهل السنّة والجماعة، وهم عن هذين الطرفين بمعزل، وهم يحبونه ولا يبغضونه.، وحبهم إياهم علاوة بين العدلين، ووجود بين القدمين، ولله الحمد.

وعنه رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله، من نؤمر من بعدك أي نجعله أميراً علينا قال: «إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة» فيه فضيلة الصديق، واتصافه بهذه الأوصاف على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم: «وإن تؤمروا عمر تجدوه

قوياً أميناً، لا يخاف في الله لومة لائم» فيه فضيلة الفاروق ووصفه بالشدة والصلابة في دين الله، وهذا من أعظم الفضائل.

وفيه إشارة إلى أن هذين يتأهلان للإمارة بعدي، بل صراحة بذلك.

فالحديث يرد على من لا يراهما أهلاً بما هنالك، وهم الشيعة الشنيعة، على اختلاف أصنافهم.

«وإن تأمروا علياً ولا أراكم فاعلين، تجدوه هادياً مهدياً، يأخذ بكم الصراط المستقيم» فيه أن علياً أهل للإمارة، ومتصف بهذه الصفات العلية، كأن كل واحد من هؤلاء الثلاثة يستحق للخلافة الراشدة، وليس فيه نص على خلافة أحد، بل فوض الأمر إليهم، وثبت ذلك بالإجماع من المهاجرين والأنصار، وأخبر أنهم لا يجعلونه أميراً بعد عمر رضي الله عنه حتى يأتي زمن خلافته المقدرة في علم الله.

فهذا الحديث علم من أعلام النبوة، حيث وقع كما أخبر، وكان كما قال.

ولم يذكر في الحديث «عثمان»، فقيل: ذكره صلى الله عليه وآله وسلم، ونسيه الراوي.

وفيه إشارة إلى أنه المتقدم على علي، وأن علياً يتأخر عنهم.

قال في «الترجمة»: في الحديث دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على الخلافة لأحد، ولم يعين أحداً، والظاهر أن المراد بالأمير بعده صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة. انتهى.

قلت: وسياق الكلام يدل على الترتيب في الجملة، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر أبا بكر أولاً ثم ذكر عمر، ثم ذكر علياً، ولم يذكر عثمان.

فلهذا قال بعض أهل العلم بتقديم علي على عثمان، ولكن المختار هو ترتيب الخلافة الواقع في الخارج، وهو الراجح، لأن ما شاء الله وأراد كان، وما لم يشأ، ولم يرد لم يكن.

وعنه كرّم الله وجهه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رحم الله أبا بكر، زوجني ابنته، وحملني إلى دار الهجرة، وصحبني في الغار، وأعتق بلالاً من ماله» وتركه في خدمتي.

فيه بيان فضائل الصديق رضي عنه، فضيلة هذه الأعمال الصادرة منه في سبيل الله وسبيل رسوله، وذكر الغار، وذكر ابنته في القرآن.

فمن أنكر فضله فقد أنكر القرآن وكذب الرحمن، ويا لذلك من شناعة وطغيان!.

«رحم الله عمر يقول الحق وإن كان مراً» فيه فضل قول الحق، وإن جاء في مذاق الناس مراً.

وفي حديث آخر «قل الحق وإن كان مراً».

«تركه الحق، وماله من صديق» أي صيره قول الحق بهذه الحالة وهي أنه لا صديق له ولا حميم، اكتفاء برضى الله ورسوله «رحم الله عثمان، تستحي منه الملائكة» فيه دلالة على أن الحياء فضيلة عظيمة.

وفي حديث آخر «الحياء شعبة من الإيمان»، وفي آخر «الحياء خير كله».

«رحم الله علياً، اللهم أَدِرْ الحق معه حيث دار» ونحوه حديث آخر رواه السيوطي في جمع الجوامع «القرآن مع علي وعليٌّ مع القرآن» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب.

قلت: في الحديث ترتيب الذكر، وهو يدل بفحوى الخطاب على ترتيب الخلافة.

وفيه فضيلة عليٍّ عليه السلام وأي فضيلة، وهي كون الحق والقرآن معه، وكونه معهما.

ولا شك أنه رضي الله عنه كان كذلك في عهد خلافته، وكان المخالفون له علي، وهم الخارجة، والمارقة، والناكسة.

وله ـ كرّم الله وجهه ـ مناقب كثيرة، وفضائل غزيرة لا يحصيها المقام.

وللسيد العلامة «محمد بن إسماعيل بن الصلاح الأمير اليماني» رحمه الله قصيدة بليغة في مناقبة لها خمسة وخمسون بيتاً، ذيلها ولده رحمه الله بسبعة عشر بيتاً، فكان الجملة من الأصل والذيل، اثنتان وسبعون بيتاً، ثم شرحه السيد في مجلد لطيف، سماه «الروضة الندية في شرح الأبيات المرسومة بالتحفة العلوية»، وقد وقفت على هذا الشرح ووجدته أنه اعتمد فيه على «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، ولأبي جعفر «أحمد بن عبد الله الطبري و «جمع الجوامع» للسيوطي، وربما نقل من غيرهما من كتب الحديث، ونقل شيئاً يسيراً من «محاسن الأزهار» للفقيه الشهيد «حميد بن أحمد المحلي» رحمه الله.

وحيث إن المآخذ لا تخلو عن ضعاف، اشتمل هذا الشرح على رطب ويابس.

وسبب ذلك، أن الناس تساهلوا في باب الفضائل، فأخذوها حيث وجدوها.

ومسلك أهل التحقيق أن الحكم بفضيلة أحد، حكم شرعي، وأحكام الشرع الشريف متساوية الأقدام، فلا وجه للتمسك بالضعاف فيها، بل لا بدّ أن يكون الخبر صحيحاً لذاته أو لغيره، وكذا الحسن، لا يحتج بالضعيف إلا على طريق الشهادة والمتابعة إذا كان موافقاً لهما.

وكذلك ألف «معتمد خان البدخشي» كتاباً في مناقب أهل البيت، ذكر فيه علياً وغيره، وجمع فيه روايات من كل صنف، وسماه «نزل الأبرار بما صح من مناقب أهل البيت الأطهار» وقفت عليه أيضاً، وهما عندي في خزانة الكتب، وما أحقهما بأن يجردا عن الضعاف وما في معناها، ويقتصر فيهما عن علي الروايات الصحيحة اللائقة بالاحتجاج!! وهي أيضاً على قدر

الكفاية فأي حاجة معها إلى ما لا يبلغ مداها والصباح يغني عن المصباح، والحق أبلج والباطل لجلج؟.

إنما دخل الفساد وسوء الاعتقاد في الأمة، من طريق هذه الأخبار المختلفة، والآثار المفتعلة، جاء بها قوم سوء، من الروافض وأهل البدع، وأشاعوها في الناس الجهلة، والعامة الذين لا تمييز لهم أصلاً بين الصحيح والسقيم، والحسن والقبيح، وذكر بها الوعاظ الجاهلون، فصارت ـ بعد زمان ـ كأنها الدين والعقيدة، ودسوا موضوعات كثيرة فيها، فعاد الإسلام وأهله غريباً وغرباء.

ولولا عصابة المحدثين، لقال من شاء ما شاء، ولكن الله حافظ دينه، ورقيب أمره، صان الدين عن انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بإظهار جماعة السنّة، وظهور المحدثين على فرق المبتدعين.

قال في «الترجمة» مناقبه رضي الله عنه خارجة عن هذا الحصر والإحصاء، وهي مذكورة في كتب الحديث زيادة على ما لغيره من الصحابة رضي الله عنهم، وتطرق إلى بعضها الوضع أيضاً.

قال الشيخ «مجد الدين الشيرازي»: وضعوا في مناقبه أحاديث لا يأتي عليها الحصر، كما قال في الصديق رضي الله عنه، أنهم وضعوا في مناقبه أحاديث كثيرة، علم بطلانها ببداهة العقل.

ثم قال هنا: ومن أفضح الأحاديث ما جمع في كتاب يسمى بالوصايا، وفي أول كل حديث منها لفظ «يا علي»، ولم يثبت منها حديث غير هذا الحديث الواحد «يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى». انتهى.

وبالجملة، فلا ريب في وقوع الأحاديث من الطرفين على جهة التعصب والغلو، الحاصلين بينهما، وتطرق حكم الوضع إليها من الجانبين على جهة التعصب والمكابرة، والله أعلم بحقيقة الحال. انتهى حاصل الترجمة.

بعض الأحاديث الواردة في مناقب علي رضي الله عنه

قلت: ومن الأحاديث الواردة في مناقبه ما في «مشكاة المصابيح» مفردة وداخلة في مناقب غيره.

منها حديث سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر: «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ـ الحديث ـ أعطاها علياً» وفي آخر هذا الحديث «فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم» متفق عليه. دلالته على المراد واضح.

ومنها حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن ـ أي حبيبه وناصره» إشارة إلى قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥]، وهذه نزلت فيه كرم الله وجهه «رواه الترمذي».

ويزيده إيضاحاً حديث زيد بن أرقم يرفعه: «من كنت مولاه فعلي مولاه» رواه أحمد.

في حديث حبشي بن جنادة مرفوعاً: علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي» رواه الترمذي، ورواه أحمد عن أبي جنادة.

وفي حديث ابن عمر يرفعه: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب.

وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً: «يا علي، لا يحل لأحد يجنب فيهذا المسجد غيري وغيرك» رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب.

قال علي بن المنذر قلت لضرار بن صرد: ما معنى هذا الحديث؟ قال: لا يحل لأحد يستطرقه جنباً غيري وغيرك.

قلت: ذلك لأنه كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولعلي باب وممر في المسجد.

ويجوز لمن كان له باب في المسجد مروره منه جنباً، ولهذا قيده بقوله: «هذا المسجد» احترازاً عن سائر المساجد.

وفي حديث أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحب علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن» رواه أحمد والترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب إسناداً.

«وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بسد الأبواب إلا باب علي» رواه الترمذي واستغربه.

وقد تقدم وجه التوفيق بين هذا الحديث وحديث سد الخوخات جميعاً إلا خوخة أبي بكر.

وقال الترمذي: غريب (أي إسناداً أو متناً، أو معاً) وذلك حديث متفق عليه، وكان هذا متقدماً على ذاك، وكان ذلك في المرض إشارة إلى خلافة الصديق رضي الله عنه.

منقبة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

عن جابر رضي الله عنه قال: «نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى طلحة بن عبيد الله قال: من أحب أن ينظر إلى رجل يمشي على وجه الأرض وقد قضى نحبه» أي وفي طلحة بنذره، أو أنه ممن ذاق الموت، وإن كان حياً «فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله». وفي

رواية «من سره أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض فلينظر إلى طلحة بن عبيد الله» رواه الترمذي.

فيه دليل على كونه من أهل الجنة قطعاً، لخبر الصادق المصدوق عنه.

وقال في «الترجمة»: وهذا ـ في الحقيقة ـ إشارة إلى الموت الاختياري الحاصل لأهل السلوك وأرباب الفناء، والمراد به الغيبوبة عن عالم الشهادة بالاستغراق في ذكر الله ومشاهدة الملكوت والانجذاب إلى جناب القدس، وهو نتيجة الموت الاختياري.

ولسيدي «الشيخ علي المتقي» رسالة مسماة بـ «هداية ربي عند فقد المربي» ذكر فيها الموت الاختياري. انتهى.

وأقول: هذا المعنى وإن كان صحيحاً، لكن حصل الحديث على ما تقدم أولى والحديث يفسر بعضه بعضاً.

فرواية الشهادة، توضح معنى قضاء النحب. والله أعلم.

منقبة الزبير رضي الله عنه

عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يأتيني بخبر القوم؟ يوم الأحزاب، قال الزبير: أنا، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن لكل نبي حوارياً وحواريي الزبير» متفق عليه.

قال في «الترجمة»: المراد بالقوم «قريش» أتوا مع يهود بني قريظة وبني النضير، واتفقوا على المحاربة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والأحزاب عبارة عن هؤلاء.

و «الحواري» بكسر الراء وتشديد الياء، بمعنى المخلص، الصافي القلب، والناصر.

والزبير هو ابن عمته صلى الله عليه وآله وسلم التي اسمها الشريف «صفية» رضي الله عنها.

والحديث دليل على مزية خصوصيته وفضيلته.

وعن علي رضي الله عنه قال: سمعت أذني من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «طلحة والزبير جاراي في الجنة» رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب.

قلت: هما من العشرة المبشرة بالجنة، وفيه فضيلتهما وأي فضيلة!.

وأما خلافهما في خلافة عليٍّ، فله وجوه وأعذار، والمجتهد يخطىء ويصيب وعلى الخطأ مأجور بأجر واحد.

وهذا الحديث جاء من رواية علي نفسه، فماذا تريد بعد ذلك؟ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وعن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان على جزاء» جبل بمكة المكرمة، يقال له الآن «جبل النور» وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعبد فيه قبل نزول الوحي عليه، ويشتغل بالعبادة «هو وأبو بكر وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير. فتحركت الصخرة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اهدأ» أي اسكن «فما عليك إلا نبي أو صديق، أو شهيد» وزاد بعضهم «وسعد بن أبي وقاص لم يذكر علياً» رواه مسلم.

وكلهم استشهدوا، وكانت شهادة طلحة والزبير في حرب الجمل، لا في الحرب نفسه بل خارجة عنه.

قال صاحب «المراقاة». في الحديث معجزات له صلى الله عليه وآله وسلم لإخباره بأن هؤلاء شهداء.

فقتل عمر وعثمان وعلي مشهور، وقتل الزبير بوادي السباع بقرب البصرة في «وقعة الجمل» منصرفاً، تاركاً للقتال، وكذلك طلحة، اعتزل الناس تاركاً للقتال فأصابه سهم فقتله.

وقد ثبت أن من قتل ظلماً فهو شهيد. انتهى.

وفي الحديث إشكال لأن سعداً مات في قصره الواقع في وادي العقيق ولم يستشهد، وجيء به إلى البقيع فدفن فيه، إلا أن يدخل في لفظ الصديق، أو المراد بالشهيد، من له أجر الشهادة كالمبطون وأمثاله.

منقبة أبي عُبيدة بن الجراح رضي الله عنه

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح» متفق عليه.

خصه بالأمانة لغلبتها فيه بالنسبة إليهم، أو بالنسبة إلى سائر صفاته. وهذا أولى وفي وصفه بالأمين وصفه بالإيمان.

لما ورد في الحديث «لا إيمان لمن لا أمانة له» فله دلالة على أن هذه الصفة كانت فيه على وجه الكمال.

«وعن ابن أبي مليكة قال: سمعت عائشة وسئلت ـ من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، قيل: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح» لأنه كان أميناً، وأهلاً لهذا الأمر.

وقد قال أبو بكر: ما لي وللخلافة، هذا عليٌّ، وعمر، وأبو عبيدة استخلفوا منهم من شئتم، فقالوا: لا أليق منك، قدمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمر ديننا، فمن

ذاك الذي يؤخرك في أمر الدنيا؟ «رواه مسلم» وفيه فضيلة عظمى له رضي الله عنه، حيث قرنوه مع الخلفاء، وأسلكوه في مسالكهم.

منقبة سعد بن مالك رضي الله عنه

عن علي رضي الله عنه قال: «ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع أبويه لأحد إلا سعد بن مالك» المراد سعد بن أبي وقاص، ومالك اسم لأبي وقاص «فإني سمعته يوم «أحد» يقول: يا سعد، ارم فداك أبي وأمي».

قال في «الترجمة»: كأنَّ علياً لم يعلم تفدية الزبير ولم يسمعه فقال: ما سمعت. انتهى.

قال في «المرقاة»: قيل الجمع بينه وبين خبر الزبير، أن علياً لم يطلع على ذلك، أو أراد بذلك تقييده بيوم «أحد»، انتهى.

قال في «اللمعات»: والظاهر أن الإطلاق المقيد، بنفي السماع بلا واسطة وهو لا ينافي أنه اطلع على تفدية الزبير بواسطة الغير. انتهى «متفق عليه».

والحديث يدل على عظيم فضل سعد، وإن شركه غيره فيها.

وعن سعد قال: «إني لأول العرب رمى بسهم في سبيل الله» متفق عليه.

وأما حديث الزبير، بلفظه مرفوعاً عنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من يأتي بني قريظة، فيأتيني بخبرهم؟» فانطلقت، فلما رجعت، جمع لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبويه فقال: «فداك أبي وأمي» والحديث متفق عليه أيضاً.

وبنو قريظة، طائفة من اليهود، من سكان حوالي المدينة.

منقبة عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه

عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لنسائه: إن أمركن يهمني من بعدي، أي ماذا يكون حالكن، وماذا يعامل الناس معكن هل يتكفلون ويتصدقون لمهمات معيشتكن؟ ويوفقون لذلك أم لا؟ «ولن يصبر عليكن» أي على بلاء مئونتكن «إلا الصابرون الصديقون» أي لا يصبر عليكم ولا يتفقد أحوالكن إلا من هو كامل في الصبر، والصبر عادته. ومن هو كامل في صدق المعاملة وأداء الحقوق قالت عائشة: «يعني المتصدقين» تعني أن المراد بالصديقين الذين يؤتون الصدقة ويفعلون الخير، لأن الكلام سيق

في نفقاتهن، ثم قالت عائشة لأبي سلمة بن عبد الرحمن: سقي الله أباك من سلسبيل الجنة - اسم عين في الجنة.

وفي القاموس هو خمر الجنة، ومعناه الماء البارد العذب السائغ، والخمر الخالص الصافي من الأكدار والأقذار.

قال الطيبي: زيدت الياء فيه لتصير الكلمة خماسية، وتدل على غاية السلاسة.

وكان ابن عوف، قد تصدق على أمهات المؤمنين بحديقة بيعت بأربعين ألفاً من الدراهم أو الدينار. رواه الترمذي.

والحديث دل على فضيلة عبد الرحمن، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفه بهذين الوصفين:

١ - الصبر.

٢ - والتصدق لمرضاة الله.

وفي حديث أم سلمة قالت. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأزواجه: «إن الذي يحثو عليكن - أي يعطيكن بيديه، ويجود وينثر أموالاً بعدي - هو الصادق البار، اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسبيل الجنة» رواه أحمد.

قيل: هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم، ومعجزة له، والظاهر أنه من كلام أم سلمة. والله أعلم.

وعن عمر رضي الله عنه قال: «ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راضٍ، فسمي علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن».

أي عدَّ بأسمائهم، ولم يذكر أبا عبيدة بن الجراح الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه أمين هذه الأمة» لأنه قدمات قبل ذلك، ولا «سعيد بن زيد» لقرابته منه، لأنه ابن عمه، وزوج أخته، مبالغة في التبرِّي مع أنه - وكذا أبو عبيدة - من العشرة المبشرة بالجنة، والمقصود استخلاف أحد من هؤلاء.

وقيل: إن «عمر» ذكره فيمن رضي عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن لم يدخله في أهل الشورى «رواه البخاري».

وفيه فضيلة ظاهرة لعبد الرحمن، وأي فضيلة.

منقبة العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم

عن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أبو بكر

في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»، رواه الترمذي، ورواه ابن ماجه، عن سعيد بن زيد.

ومن هذا الحديث لقب هؤلاء عشرة مبشرة، فعلى كل مسلم أن يؤمن بهذا.

ولا يقول لأحد: إنه في الجنة، أو في النار إلا من صرح النص له بذلك. وبه قال علماء أصول الدين، وذكروه في كتب الإيمان واليقين.

منقبة أبي ذرّ ومقداد وسلمان رضي الله عنهم

عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تبارك وتعالى أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبهم، قيل: يا رسول الله سَمِّهِمْ لنا، قال: عليٌّ منهم، يقول ذلك ثلاثاً».

وإنما قال ثلاثاً تأكيداً، لأن بريدة كان فيه شيء من عليٍّ لما رأى منه في قضية إمارة اليمن بالسوءة، قاله في «اللمعات».

وقال في «الترجمة» قوله: «علي منهم» فيه إفادة الاعتناء والاهتمام بشأنه، وأنه الفرد الكامل من الجماعة، ولهذا لم يعده مع الثلاثة الآخرين «وأبو ذر، والمقداد، وسلمان».

قال في «الترجمة»: عليٌّ ماذا أصفه! وكان أبو ذر أصدق الصحابة، وأزهدهم، ومقتداهم، وقديم الإسلام سادسهم فيه، حضر «بدراً» و «أحداً» وجملة المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان من النجباء الخيار، والفضلاء الكبار، روى عنه أمير المؤمنين علي عليه السلام، وصلى عليه عثمان رضي الله عنه.

وسلمان معدود من أهل البيت النبوي طاف ثلاثمائة سنة في طلب نبي آخر الزمان إلى أن رأى وجه المقصود، وكان زاهداً ينسج الحصير ويقوت ويعطي وظائفه الفقراء «أمرني بحبهم وأخبرني أنه يحبهم»، كرره للتقرير والتأكيد، وأخبر أن له معهم محبة خالصة. رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب حسن.

منقبة النقباء الأربعة عشر رضي الله عنهم

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن لكل نبي سبعة نجباء ورقباء»، جمع «نجيب» وهو الكريم المختار، الحسيب، و «الرقيب» هو الحارس الحافظ «وأعطيت أنا أربعة عشر. قلنا: من هم؟ قال: أنا، وابناي، وجعفر، وحمزة، وأبو بكر، وعمر، ومصعب بن عمير، وبلال، وسلمان، وعمار، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر، والمقداد» رواه الترمذي.

قال في «الترجمة»: عُلم من هذا الحديث أن في هؤلاء - بحسب النجابة والرقابة - خصائص ليست في غيرهم، وفي آخرين أيضاً فضائل وكمالات مخصوصة بهم.

قالوا: إن في كل واحد من أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم كان جهة وخصوصية وصفة اختص بها.

منقبة والد جابر رضي الله عنه

عن جابر قال: لقيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا جابر، ما لي أراك منكسراً - أي حزيناً مغموماً - قلت: استشهد أبي وترك عيالاً ودَيْناً، قال: أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك» أي لا تحزن من جهة الدنيا، فإن هذا يسير ذاهب فإنه لا يبقى، ولكن كن فرحاً بما فيه قرب وكرامة منه سبحانه.

قال في «الترجمة»؛ فيه إشارة إلى أن فضل الآباء وكرامتهم تسري في الأبناء، على تقدير كونهم على الصراط السويِّ، وأنه ينبغي أن يبشر الأبناء بفرحة الآباء.

قلت: بلى يا رسول، قال:«ما كلم الله أحداً قط إلا من وراء حجاب ، وأحيي أباك فكلمة كفاحاً» أي مواجهاً عياناً بلا حجاب ولا سترة.

وتطبيقه مع قوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩] بأن الله جعل أرواحهم في جوف طير خضر، فقد أحيي تلك الطير بتلك الأرواح، فصح الإحياء.

وقيل: أراد بالإحياء إعطاء زيادة قوة لروحه، يشاهد الحق بتلك القوة قال: يا عبدي، تمنَّ عليَّ أُعطِك، قال: يا رب، تحييني فأقتل فيك ثانية، قال الرب تبارك وتعالى: إنه قد سبق مني أنهم لا يرجعون، فنزلت ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً﴾ [آل عمران: ١٦٩] الآية، رواه الترمذي.

وعنه رضي الله عنه قال: «استغفر لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وعشرين مرة» رواه الترمذي.

وما أعلى هذه المنقبة له ولوالده رضي الله عنهما!!!.

منقبة سعد بن معاذ رضي الله عنه

عن جابر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ» بن نعمان الأنصاري الأشهلي الأوسي.

كان من أجلة الصحابة وأكابرهم، أسلم في المدينة على يد «مصعب بن عمير» حين أرسله صلى الله عليه وآله وسلم قبل قدومه الشريف بها.

وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل، ولقبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سيد

الأنصار»، حضر معه صلى الله عليه وآله وسلم «بدراً» وثبت في «أحد»، ويوم «الخندق» رمي بسهم في الأكحل فلم يرقأ دمه حتى مات.

وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه نزل عند موته سبعون ألف ملك، واهتز لموته عرش الرحمن».

وفي رواية قال: «اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ» متفق عليه.

قيل: اهتزازه، كناية عن فرحه ونشاطه بقدوم روحه إليه، وذلك إما حقيقة أو مجازاً، والأول هو الصواب.

فقد جعل الله في الجمادات علماً وتمييزاً.

وقيل: المراد فرح أهله. وقيل: جعل حركته علامة للملائكة على موته.

وقيل: هو كناية عن عظم شأن موته، كما يقال: قامت القيامة بموت فلان.

وقيل: اهتزازه لفقده ومصيبته ـ كذا في «الممات» ومثله في «الترجمة» وزاد: تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الكتاب في الفصل الثالث من إثبات عذاب القبر. انتهى.

وفي حديث البراء قال: «أهديت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة حرير، فجعل أصحابه يمسونها ويتعجبون من لينها فقال: أتعجبون من لين هذه؟ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير منها وألين» متفق عليه.

منقبة الأنصار رضي الله عنهم

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله»، متفق عليه.

فيه فضيلة للأنصار عظمى، وقد ورد مثله في حق علي عليه السلام، وهو من المهاجرين.

وفي حديث أنس مرفوعاً «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»، متفق عليه.

وفي حديث طويل عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «(أي للأنصار: إني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر، أتألفهم، أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعون إلى رحالكم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قد رضينا»، متفق عليه.

ولا شك أن الرجعة بخاتم الرسل وسيد الكل، أفضل من جميع الفضائل، والرضا بها فضيلة أخرى خص الله تعالى بها جماعة الأنصار.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار» أي لولا فضيلة الهجرة وشرافة نسبتها، لانتسبت إلى الأنصار، أو ديارهم، وانتقلت عن اسم المهاجرين إلى اسم الأنصار.

وفيه بيان إكرامهم، وفضل نسبة النصرة، ومع ذلك فيه إشارة إلى أفضلية الهجرة وجلالة رتبة أهلها، لأنهم هجروا الأوطان، وتركوا الأموال والأولاد والأهل والمسكن، نصرة لله ورسوله.

والنصرة والإيثار والإيواء فضيلة كاملة، لكنهم ساكنون في أوطانهم وأحيائهم، فالفضيلة هي بعد الهجرة للنصرة.

وقيل: المراد إني لا أمتاز عنهم إلا بالهجرة، ولولا الهجرة لكنت واحداً منهم مساوياً لهم. وفيه تواضع لله ورفع لمنزلتهم.

«ولو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار وادياً وشعباً، لسلكت وادي الأنصار وشعبها».

قال في «الترجمة»: يعني إن اختلف الناس في الآراء والمذاهب، لاخترت رأيهم ومذهبهم.

فالمقصود حسن موافقتهم ومرافقتهم لمشاهدة حسن وفائهم وجوارهم، لا اتباعهم واقتفاؤهم، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم متبوع مطلق، والكل تابعوه. انتهى.

«الأنصاز شعار، والناس دثار» الشعار ـ بالكسر ـ الثوب المتصل الملتصق بالجسد والشعر، شبههم به لكمال الاتصال والقرب.

ـ والدثار ـ بالكسر، الثوب الخارج الذي يلبسونه على فوق، كالرداء ونحوه «إنكم سترون بعدي أثرة» بفتحتين، وبضم الهمزة وسكون المثلثة وقد يفتح اسم من الاستيثار بمعنى الاستبداد والاختيار.

والمعنى: يؤثر الناس عليكم في الإمارة وغيرها، مع أنكم أفضل منهم.

قال في «الترجمة»: وقد وقع كما أخبر سيما في زمن عثمان رضي الله عنه وبعض الأعصار الأخرى، حين غلب بنو أمية «فاصبروا حتى تلقوني على الحوض» فيه بشارة لهم بدخول الجنة جزاء لصبرهم.

قال في «الترجمة»: جاء بعض الأنصار عند معاوية في زمن إمارته، فشكوا عن بعض المهاجرين فلم يزل شكواه ولم يعالجه.

فقال الأنصاري: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنهم يرون بعده أثرة».

فقال «معاوية»: فيم أمركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: بالصبر، فقال: اصبروا فإنه أمركم بهذا» رواه البخاري.

قلت: إن صحت هذه الحكاية ففيه شائبة سوء أدب من معاوية رحمه الله تعالى في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وجراءة قبيحه، بل الذي كان يجب عليه أن يزيل شكواه ويعدل في أمره وفحواه. والله أعلم.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ أي للأنصار ـ «كلا إني عبد الله ورسوله، هاجرت إلى الله وإليكم» أي إلى ثوابه سبحانه وإلى دياركم «المحيا محياكم، والممات مماتكم» أي لا أفارقكم حياً وميتاً بل أحيا وأموت معكم.

فيه فضل الأنصار وأي فضل! يكون حياته ومماته صلى الله عليه وآله وسلم معهم، ولا أفضل من ذلك.

«قالوا: والله ما قلنا إلا ضناً بالله ورسوله».

«الضن» و «الضنة» بالكسر، البخل من «ضن يضن» بالكسر والفتح قال: «فإن الله ورسوله يصدقانكم ويعذرانكم» رواه مسلم، والحديث بتمامه مذكور في «المشكاة» فراجعه.

وعن أنس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى صبياناً ونساء، مقبلين من عرس، فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: اللهم أنتم من أحب الناس إليّ، اللهم أنتم من أحب الناس إليّ، يعني الأنصار» متفق عليه.

العرس ـ بضم العين ـ طعام الوليمة، وفي القاموس: الإقامة في الفرح.

والمعنى: اللهم أنت تعلم صدقي فيما أقول في حق الأنصار.

وعنه رضي الله عنه قال: «مر أبو بكر والعباس بمجلس من مجالس الأنصار وهم يبكون، فقالا: ما يبكيكم؟ فقالوا: ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم منا فدخل أحدهما» روي أنه العباس «على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد عصب على رأسه حاشية برد، فصعد المنبر ولم يصعد بعد ذلك اليوم، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أوصيكم الأنصار، فإنهم كَرِشي وعَيْبتي» الكرش ـ بفتح الكاف وكسر الراء ـ لكل مجتر، بمنزلة المعدة للإنسان «والعيبة» ـ بفتح العين وسكون الياء، ما يجعل فيه الثياب.

وفي القاموس، زنبيل من أديم، ومن الرجل موضع سره ومعتمده.

«وقد قضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم، فاقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم» رواه البخاري.

وفي حديث آخر عن ابن عباس قال: «خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه، حتى جلس على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد فإن الناس يكثرون ويقل الأنصار، حتى يكونوا في الناس بمنزلة الطعام، فمن ولي منكم شيئاً يضر فيه قوماً وينفع فيه آخرين، فليقبل من محسنهم، وليتجاوز عن مسيئهم» رواه البخاري.

قال في «المرقاة» الأنصار، هم الذين آووا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصروه في حال الضعف والعسر، وهذا أمر قد انقضى زمانه، لا يلحقهم اللاحق، فكلما مضى منهم واحد مضى من غير بدل. انتهى.

وأقول: لا شك أن هذا الأمر ورد في حق أولئك الماضين، ولكن فضائل الآباء تسري في الأبناء، فمن رعى هذا الأمر النبوي في أبنائهم فقد أحسن.

وبالمراد بالتجاوز عن مسيئهم، التجاوز عنهم في زلاتهم الصغائر، دون الإغماض عن الكبائر، كما ورد: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم».

وهكذا ينبغي أن يراعى فضائل المهاجرين في أخلاقهم، مهما أمكن، وكذلك لا ينسى حقوق أهل البيت النبوي وعترته وتعظيمهم، كما ورد. فالأصل يسري في الفرع، وإن كان قليلاً في كثير. والله أعلم.

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار». رواه مسلم.

قال في «الترجمة»: ظاهر الحديث تخصيص المغفرة بالمرتبتين، وإن حمل على آخر مراتب الأبناء الباقي منهم، لم يكن بعيداً، بل إن حمل الأبناء على معنى الأولاد لا يكون مستبعداً. انتهى.

قلت: هذا الاحتمال يصح، والأولى أولى.

وفي حديث أبي أُسَيْد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير دور الأنصار، بنو النجار، ثم بنو عبد الأشهل، ثم بنو الحارث بن الخزرج، ثم بنو ساعدة، وفي كل دور الأنصار خير» متفق عليه.

والخبر الأول للتفضيل، والآخر بمعنى أصل الخيرية، وفيه تعميم بعد التخصيص.

منقبة أهل بدر والحديبية وأهل بيعة الرضوان

عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة»، وفي رواية «فقد غفرت لكم» الحديث بطوله، متفق عليه.

وفيه قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، والمعنى: اعملوا ما شئتم من الأعمال الصالحة، والأفعال النافلة، قليلة أو كثيرة. كذا في «المرقاة».

وقال في «الترجمة»: الأقرب أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لعل» ورد لأجل أن لا يعتمدوا ويتكلوا ويقعدوا عن العمل.

وقوله: «اعملوا ما شئتم» لأجل إظهار الكرم والعناية، لا للرخصة فيفعلوا ما شاءوا انتهى.

وقوله: «لعل» في كلام الله وكلام رسوله تأتي للتحقيق لا للشك، والترغيب، فالمراد به الإخبار بكونهم من أهل الجنة قطعاً. والمراد بـ«اعملوا ما شئتم» أنكم لا تؤاخذون على ما يصدر منكم من الذنوب الصغائر لسبق حكم المغفرة فيكم.

ويدل له قصة «حاطب» رضي الله عنه، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عفا زلته في الكتابة إلى ناس من المشركين من أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

واعتذر «حاطب» بقوله: وما فعلت كفراً ولا ارتداداً عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه صدقكم».

وعلى هذا حمل الحديث على العمل الصالح والنفل، ليس كما ينبغي، بل فيه بشارة عظمى وفضيلة كبرى، حيث عفا الله عنهم المعاصي الصادرة عن جهل وعذر، إن فرض وقوعها منهم، ولا يساوي ذلك فضيلة أخرى، فليس بعد غفران الله ورضوانه شيء.

وعن رفاعة بن رافع رضي الله عنه قال: «جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأل: ما تعدون أهل «بدر» فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين، أو كلمة نحوها؟ قال: وكذلك من شهد «بدراً» من الملائكة» رواه البخاري.

فيه أن أهل بدر أفضل أهل الإسلام، والملائكة الحاضرون في تلك الوقعة، أفضل ملائكة الرحمن.

وعن حفصة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«إني لأرجو أن لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ أحد شهد بدراً والحديبية، قلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أي يمر عليها ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً﴾ [مريم: ٧١] قال: فلم تسمعيه يقول: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيّاً﴾ [مريم: ٧٢]، قال النووي: الصحيح أن المراد بالورود: المرور على الصراط، وهو جسر منصوب على جهنم، فيقع فيها أهلها، وينجو الآخرون.

قال الطيبي: وأقول هو الوجه على ما ظهر بأدنى تأمل. انتهى.

وفي رواية «لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»، رواه مسلم.

فيه بشارة عظيمة، وفضيلة فخيمة لأهل «بدر» و «الحديبية»، وأهل بيعة الرضوان، وأنهم من أصحاب الجنة يقيناً، إن شاء الله تعالى، ورجاء الرسول له حكم القطع.

وعن جابر رضي الله عنه: «كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنتم خير أهل الأرض». متفق عليه.

والخيرية، تدل على كونهم من أهل الجنة. وفي عدد أهلها خلاف بين أهل العلم، منهم من أكثر، ومنهم من أقل.

منقبة فاطمة رضي الله عنها

عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها أغضبني».

استدل بهذا السبكي على أن من سبها كفر، كما في «الترجمة».

قلت: وتقدم أن من سب علياً فقد سبني.

ولا ريب أن لفاطمة خصوصية مع أبيها، ليست لغيرها.

وإذا كان سب بعلها كَسَبِّ الرسول، وسب الرسول كفر فسب بضعة الرسول ـ بالأولى ـ يكون كفراً، فالاستدلال صحيح.

وفي رواية: «يريبني ما أرابها» أي يسوءني ويقلقني ما أساءها «ويؤذيني ما أذاها» متفق عليه.

والحديث دليل على فضيلة سيدة النساء البتول الزهراء.

وقد ذكر ترجمتها، صاحب «الفرع النامي من الأصل السامي»، وما أحسنها مبنى ومعنى!.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا فاطمة

ألا ترضين أن تكون سيدة نساء أهل الجنة، أو نساء المؤمنين؟» الحديث بطوله متفق عليه.

قال في «الترجمة»: هذا الحديث يدل على فضل «فاطمة» على جميع النساء المؤمنات، حتى مريم، وآسية، وخديجة، وعائشة. هكذا قال السيوطي.

ورد في بعض الأحاديث استثناء مريم بنت عمران، من عموم النساء اللاتي فضلت عليهن فاطمة.

وفي رواية: «فضل فاطمة في هذه الأمة مثل فضل مريم في قومها».

ويمكن أن يكون اختلاف هذه الأخبار لأجل تدرج اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فضيلتها بالوحي، وإعلام الله تعالى حتى كان آخراً، فضلها على نساء العالم جميعهن، وفضل بعضهم عائشة عليها.

قال السيوطي في فتاواه: وفيه ثلاثة مذاهب، أصحها أن فاطمة أفضل من عائشة، وذهب بعضهم إلى المساواة، وبعضهم توقف، وإليه نحا الأستروشي من الحنفية، وبعض الشافعية.

وسئل مالك عن ذلك فقال: فاطمة بضعة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أُفَضِّل على بضعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً.

وقال السبكي: الذي اخترناه، وهو ديننا، أن فاطمة أفضل، ثم أمها خديجة، ثم عائشة، انتهى، وما أحسن قول الشاعر الفارسي:

دى كسى گفت عائشة در فضل بهتراز بنت سيد البشرست
مصرعى در جواب اوخواندم رشته ديگررگ جگر دگرست

واختلفوا أيضاً في خديجة وعائشة، والحق أن الحيثيات مختلفة.

وقال بعضهم: الأفضلية بمعنى كثرة الثواب، ولكن لا يبلغ أحد بحسب شرف الذات وطهارة الطينة وتقدس الجوهر، بفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم. انتهى كلام الترجمة:

جوهر حام جم ازطينت كان دگرست توتوقع زگل كوزه گران ميدارى

وعن جُمَيع بن عمير قال: دخلت مع عمتي على عائشة فسألت: أي الناس كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها» رواه الترمذي.

قال في «الترجمة»: انظر في هذا المقام في إنصاف عائشة وصدقها، ماذا قالت، وكان المحل أن تقول: أنا وأبي.

ولا يستبعد[1] أنه سئلت عن فاطمة عليها السلام لقالت عائشة وأباها على رغم أهل الزيغ والتعصب الذين يزعمون المخالفة والمعاندة فيما بينهما، وحاشاهما عن ذلك، مع وجود الفرق بين المحبة والفضيلة. انتهى.

منقبة الإمامين الهمامين الحسن والحسين رضي الله عنهما

عن البراء رضي الله عنه: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحسن بن عليّ على عاتقه يقول: «اللهم إني أحبه فأحبه»، متفق عليه.

فيه فضل ظاهر، وكرامة باهرة له رضي الله عنه، وليس فوق حب الله عبده شيء، اللهم ارزقنا.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من النهار حتى أتى خباء فاطمة فقال: «أثَمَّ لكع، أثم لكع؟ يعني حسيناً، فلم يلبث أن جاء يسعى حتى اعتنق كل واحد منهما صاحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه»، متفق عليه.

فيه الدعاء له ولنا، اللهم ارزقنا.

وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر، والحسن بن علي إلى جانبه، وهو يقبل على الناس مرة، وعليه أخرى يقول: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» رواه البخاري.

فيه إخبار عن تفرق المسلمين فرقتين، فرقة مع الحسن، وفرقة مع معاوية.

وكان الحسن أحق بذلك، وقد بقي ستة أشهر من ثلاثين سنة، التي بها يتم ما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة» فدعاه رضي الله عنه شفقته علي أمة جده، إلى ترك الملك، رغبة فيما عند الله.

ودل الحديث على أن كلا الفريقين كانا على ملة الإسلام، مع كون أحدهما مصيباً والآخر مخطئاً.

وصلح الحسن مع معاوية، واستقراره ودوامه على ذلك، دليل على صحة إمارته. قاله في «اللمعات».

قلت: وفيه تلقيبه رضي الله عنه بالسيد، ولهذا يقال لبني فاطمة، السادات، والأشراف.

---

(١) قوله: ولا يستبعد الخ. في العبارة شيء من الركاكة. وحق العبارة - كما يستفاد من السياق والسباق - أن يقال: ولا يستبعد أنه لو سئلت فاطمة عليها السلام لقالت: عائشة وأباها الخ.

وعن يعلى بن مرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حسين مني، وأنا من حسين، أحب الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط» رواه الترمذي.

السبط ـ بكسر السين ـ ولد الولد، مأخوذ من «السبط» بالفتح، وهو شجرة لها أغصان كثيرة وأصلها واحد.

ويطلق على القبيلة، إشارة إلى أن نسله يكون أكثر وأبقى.

وقيل في تفسيره: إنه أمة من الأمم. قاله في «اللمعات» و «المرقاة» قلت: وقد وقع كما قاله، ولله الحمد.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاملاً الحسين بن علي على عاتقه، فقال رجل: نعم المركب ركبت يا غلام، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ونعم الراكب هو»، رواه الترمذي.

فيه ثناء على الحسين من جده عليه السلام، وفضيلة له رضي الله عنه، مع صغر سنه في ذلك الوقت.

وعنه أنه قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرى النائم ذات يوم بنصف النهار، أشعث، أغبر، بيده قارورة فيها دم، فقلت: بأبي أنت وأمي، ما هذا؟ قال: هذا دم الحسين وأصحابه، ولم أزل ألتقطه منذ اليوم فأحصى ذلك الوقت».

هذا من كلام ابن عباس، أي أحفظ تاريخ ذلك الوقت من زمن الرؤيا «فأجد قتل ذلك الوقت» أي فوجدته.

والعدول عن الماضي إلى المضارع، لاستحضار الحال الغريبة. رواه البيهقي في دلائل النبوة وأحمد.

وفيه عَلَمٌ من أعلام النبوة، وفضيلة للحسين رضي الله عنه.

وعن أسامة بن زيد قال: «طرقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة في بعض الحجة، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشتمل على شيء، لا أدري ما هو، فلما فرغت من حاجتي، قلت: ما هذا الذي أنت مشتمل عليه؟ فكشفه فإذا الحسن والحسين على وركيه، فقال: هذان ابناي» أي حكماً «وابنا ابنتي» أي حقيقة «اللهم إني أحبهما فأحبهما، وأحب من يحبهما» رواه الترمذي.

فيه بيان محبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهما والدعاء لهما ولمن أحبهما. اللهم اجعلنا من محبيهما، واخذل من لا يحبهما، أو يبغضهما. آمين.

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هذا ملك لم ينزل الأرض قط قبل هذه الليلة، استأذن ربه أن يسلم عليَّ ويبشرني بأن فاطمة سيدة نساء أهل

الجنة» هذا يشمل كل نسوة من أهلها كائنة ما كانت «وأن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، رواه الترمذي. وقال: هذا حديث غريب.

وفي حديث آخر عن أبي سعيد يرفعه: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» رواه الترمذي.

قال المظهر: يعني هما أفضل من مات شابًّا في سبيل الله من أصحاب الجنة، أو لم يرد به سن الشباب لأنهما ماتا وقد كهلا، بل ما يفعله الشباب من المروءة، كما يقال: فلان فتى، وإن كان شيخاً، يشير إلى مروءتهما وفتوتهما، أو أنهما سيدا أهلها سوى الأنبياء والخلفاء الراشدين. وذلك لأن أهل الجنة كلهم في سن واحد وهو الشباب، وليس فيهم شيخ ولا كهل. كذا في «المرقاة».

وللشيخ العلامة «عبد الخالق المزجاجي» ـ رحمه الله ـ رسالة في معنى هذا الحديث سماها «حياة النفوس المطمئنة في شرح حديث الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» والله أعلم.

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين: «أنا حرب لمن حاربهم، وسلم لمن سالمهم» رواه الترمذي.

قوله: «حرب» بفتح الحاء وسكون الراء، أي محارب و«السلم» بالكسر والفتح، الصلح، أي مصالح، وما في هذا الحديث من علو مرتبتهم لا يقادر قدره.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة، وعليه مرط مرحل المرط ـ بالكسر ـ كساء من صوف أو خَزّ يؤتزر به، وربما تلقيه المرأة على رأسها.

«والمرحل» هو الذي نقش فيه من تصاوير الرحال، وقد يروى بحيم، وهو ما عليه صورة المراجل، (أي القدور) والأول هو المشهور.

وأما ما قيل: المرجل ما فيه صورة الرجال، فأبعد، إلا أن يكون ذلك قبل تحريم التصاوير.

«من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً»، رواه مسلم.

فيه إطلاق أهل البيت على الحسن والحسين وفاطمة، استدلالاً بالآية الكريمة، ويدخل فيها الأزواج المطهرة دخولاً أولياً، لأن نزول الآية فيهن.

وعن سعد بن أبي وقاص قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران:

[٦١] دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي» رواه مسلم.

قال في «الترجمة»: هذه والآية الشريفة ويقال لها آية المباهلة، وهي الملاعنة.

وكانت عادة العرب إذا اختلف القوم فيما بينهم، وكذب بعضهم بعضاً، وظلم بعضهم بعضاً، يلعنون بينهم ويقولون: لعنة الله على الكاذب والظالم.

فأمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يباهل مع النصارى ونزلت الآية: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاملاً للحسن والحسين في إبطه لكونهما صغيرين، وفاطمة خلفهما، وعليٌّ خلفها. فسبحان الله ما هذا الوقت؟!! وما ناس هذا الوقت!!.

وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء بأن يؤمنوا إذا دعا على النصارى.

فلما رأى كبيرهم قال: يا قوم ويل لكم ألا ترون هذه الوجوه؟ إن سألوا الله أن يزيل الجبال من مواضعها يزيلها سبحانه.

ماذا تجلى من الأنوار عليهم في هذا الوقت حتى أدركه الكافر الأجنبي، وخاف، فكيف بالمؤمن المحب القريب العارف بهذا النور، ماذا يكون حاله!! عرفه من ذاق.

فقال كبيرهم: لا تباهلوا مع هؤلاء تهلكون وتستأصلون فانقادوا جبراً وقهراً، وقبلوا الجزية ولم يسلموا، لفقد المناسبة الباطنية:

معجزه ازبهر قول دشمن ست بوى جنسيت پىء دل بردن ست

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو باهلوا مسخوا قردة وخنازير، ويملأ الوادي عليهم ناراً، ويستأصلوا ويحترقوا حتى الطير على الأشجار» انتهى.

قلت: وقد باهل بعض أهل العلم والمعرفة بالحق في دين الإسلام قوماً مخالفين في صحاح المسائل والأحكام، ولم يثبت أحد منهم.

والآية عامة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وبه قال جمع جم من العلماء القدماء والمتأخرين.

ومن قال: إنها خاصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست لغيره من بعده، فقد أبعد النجعة ولم يأت بدليل يصار إليه.

طلب المؤلف مباهلة من قال بوجوب التقليد

وإني ـ والله ـ اليوم أباهل من يقول: إن التقليد الشخصي واجب، وأن العمل بالكتاب والسنّة لا يجوز بعد تدوين هذه الآراء والفروع الفقهية المصطلحة عليها، بطلاقة الوجه،

وسعة الجبين، ولكن لا أجد أحداً منهم يقوم بهذا الأمر، وإن أدعوهم ألف مرة.

وبالجملة حديث الباب له دلالة واضحة على أن هذه الثلاثة من أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم بنص الحديث، وكتاب الله.

فمن أخرجهم منهم، وخص الآية والخبر بغيرهم، وأخرج الأزواج المطهرة من أهل البيت، وحصرهم في هؤلاء الثلاثة فهو عن مدارك الشرع بمعزل، وعن كيفية الاستدلال بالأدلة جاهل، ولا يستحق على هذيانه جواباً ولا التفاتاً به، وفي فضائل هذه الثلاثة أحاديث كثيرة.

معاني لفظ «أهل البيت»

قال في «الترجمة»: يطلق لفظ أهل البيت على معان:

١: ـ منهم ـ من يحرم عليهم أخذ الزكاة وهم ـ بنو هاشم، وفيهم آل عباس، وآل جعفر، وآل علي، وآل عقيل، وآل حارث رضي الله عنهم.

٢: ـ ومنهم أهله صلى الله عليه وآله وسلم وعياله، وفيهم الأزواج المطهرات، وإخراجهن منهم مكابرة ومخالفة لسياق الآية الكريمة: ﴿إنما يريد الله﴾ [الأحزاب: ٣٣] لأن الخطاب معهن في أولها وآخرها، فإخراجهن مما وقع في البين، إخراج للكلام من الإتساق والانتظام.

قال الرازي: هذه الآية تشمل نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن سياقها ينادي عليه، فإخراجهن منها وتخصيصها بغيرهن، لا يصح قال: والأولى أن يقال: أهل البيت هم أزواجه والحسن والحسين منهم، وعليٌّ أيضاً منهم لمعاشرته بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وملازمته إياها، انتهى.

٣: ـ وقد يطلق لفظ أهل البيت بحيث يفهم منه اختصاصه بفاطمة وعلي وحسن وحسين.

قال أنس: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمر ببيت فاطمة عند الإتيان إلى المسجد وقت صلاة الفجر فيقول: «الصلاة يا أهل البيت ﴿إنما يريد الله﴾ [الأحزاب: ٣٣] الآية». رواه الترمذي وابن أبي شيبة. وفي معناه روايات عن أم سلمة.

وبالجملة إطلاق هذا اللفظ صلى هذه الأربعة الطاهرة المطهرة شائع شهور.

وقال العلماء ـ في تطبيق هذه الأقوال وتوجيه هذه الإطلاقات ـ: إن البيت ثلاث بيوت:

١ ـ بيت النسب.

٢ ـ وبيت السكنى.

٣ ـ وبيت الولادة.

فبنو هاشم اولاد عبد المطلب أهل بيت له صلى الله عليه وآله وسلم من جهة النسب.

ويقال لأولاد الجد القريب: بيت، ويقال بيت فلان كريم شريف.

وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيت له من جهة السكنى، وإطلاق هذا اللفظ على نساء الرجل أخص وأعرف بحسب العرف والعادة.

وأولاده صلى الله عليه وآله وسلم، هم أهل بيته من جهة الولادة.

ومع شمول هذا اللفظ لجميع أولاده صلى الله عليه وآله وسلم فعَلَيٌّ وفاطمة وابناهما سلام الله عليهم أجمعين، يمتازون من بينهم بمزيد الفضل والكرامة، وتعلق المحبة والمودة، حتى إن المتبادر من إطلاق لفظ «أهل البيت» هؤلاء الكرام.

وفي فضائلهم ومناقبهم وكرامتهم، أحاديث لا تعد ولا تحصى. انتهى كلام الترجمة مترجماً.

قلت: ومن هذه الأحاديث المشار إليها:

١: ـ حديث ابن عمر يرفعه «هما ريحاناي من الدنيا»، رواه البخاري.

٢: ـ وحديث أنس قال: لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحسن بن علي. وقال في الحسين أيضاً: «كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، رواه البخاري.

٣: ـ وعنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أي أهل بيتك أحب إليك؟ قال: الحسن والحسين، وكان يقول لفاطمة: «ادعي لي ابني، فيشمهما ويضمهما إليه»، رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب.

٤: ـ وعن بريدة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطبنا إذ جاء الحسن والحسين، عليهما قميصان أحمران، يمشيان ويعثران، فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المنبر، فحملهما ووضعهما بين يديه، ثم قال: صدق الله ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥] نظرت إلى هذين الصبيين يمشيان ويعثران، فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما» رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي.

٥: ـ وعن عليّ قال: الحسن أشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه بالنبي، ما كان أسفل من ذلك رواه الترمذي.

إلى غير ذلك من الأخبار الصحيحة، والآثار الثابتة، وكلها تدل على عظم فضلهم، وعلو مكانهم عند الله، وعند رسوله.

وفي هذه الأحاديث صراحة بأسماء هؤلاء.

وأما الأحاديث الواردة في فضيلة أهل البيت مطلقاً، فسيأتي بعضها، وهي أيضاً كثيرة، والمراد بهم، هؤلاء المذكورون على القطع.

منقبة العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

عن عبد المطلب بن ربيعة، أن العباس دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مغضباً وأنا عنده، فقال: ما أغضبك؟ قال: يا رسول الله، ما لنا ولقريش؟ إذا تلاقوا بينهم، تلاقوا بوجوه مبشرة، وإذا لقونا، لقونا بغير ذلك، فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى احمَّر وجهه ثم قال: «والذي نفسي بيده لا يدخل قلب الرجل الإيمان حتى يحبكم ولرسوله» ثم قال: «يا أيها الناس، من آذى عمِّي فقد آذاني، فإنما عم الرجل صِنْوُ أبيه» رواه الترمذي، وفي المصابيح عن المطلب.

والحديث دليل على فضله، وعلي أنه بمنزلة الوالد له صلى الله عليه وآله وسلم في التعظيم والإكرام، والمحبة والمودة. وهذه فضيلة لا تساويها فضيلة!.

وفي حديث آخر عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «العباس مني وأنا منه» رواه الترمذي.

وعنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العباس: «إذا كان غداة الاثنين، فأتني أنت وولدك» أي أولادك «حتى أدعو لكم بدعوة ينفعك الله بها وولدك» فغدى، وغدونا معه، وألبسنا كساءه ثم قال: «اللهم اغفر للعباس وولده مغفرة ظاهرة وباطنة لا تغادر» أي لا تترك ولا تذر «ذنباً، اللهم احفظه في ولده» أي أكرمه وراع أمره، لئلا يضيع في شأن ولده، يقال: حفظه نفسه، أي لم يضيعه ولم يتبذله «رواه الترمذي» وزاد رزين «واجعل الخلافة باقية في عقبه» قال الترمذي: هذا حديث غريب.

والحديث دليل على فضيلة عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وولده عبد الله بن عباس.

وفيه الدعاء لهما، ويقال خلافة الإسلام في عقبهما، وقد كان كما أخبر، ولله الحمد.

وعلى هذا، الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، وقد انقرضت الخلافة من قريش، بانقراض عقبه، وتسلط عليها من لم يكن أهلاً لها، ولا مستحقاً إياها، من أقوام شتى، عجمية وغيرها، وعاد الإسلام غريباً بهذه الأمور، حتى إن الدولة خرجت منه، ودخلت في ديار الكفار إلا ما شاء الله، وأصيب الإسلام وأهله مصيبةً ليست في حساب، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

اللهم انصر من نصر الدين، واخذل من خذل المسلمين، ولا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين.

منقبة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ضمني النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى صدره، فقال: «اللهم علمه الحكمة» وفي رواية «علمه الكتاب» رواه البخاري.

قيل: المراد بالحكمة، إتقان العلم والعمل، والصواب أن المراد بها علم السنّة ويدل له الرواية الأخرى عنه مرفوعة «اللهم فقهه في الدين»، متفق عليه.

وفي حديث آخر عنه أنه قال: «دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤتيني الله الحكمة مرتين» رواه الترمذي.

وعنه «أنه رأى جبريل مرتين، ودعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين» أخرجه الترمذي أيضاً.

قيل: مرة بلفظ «الحكمة» ومرة بلفظ «الفقه» وهذا يدل على أن المراد بها وبالفقه، علم الحديث.

وإذا جمعت بين هذه الأخبار، عرفت أن الدعاء بلغ الإجابة، ولهذا يقال له «ترجمان القرآن» و «حبر الأمة».

كان عَلَماً من أعلام الأئمة، عارفاً بالقرآن والحديث، عاملاً بهما، ولم يكن يعرف هذا الفقه المرسوم.

وقد تقدم في هذا الكتاب أن المراد بالفقه في أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبالحكمة في القرآن والسنّة، هو الحديث.

وأن لفظ الفقه مما بدل معناه في اصطلاح المتأخرين والسلف، لا يفهمون منه إلا فهم الكتاب والسنّة، فافهم ولا تكن من الممترين، والله أعلم.

منقبة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأيت جعفراً يطير في الجنة مع الملائكة» رواه الترمذي. وقال: هذا حديث غريب.

ومن هنا سمي بجعفر الطيار، وبذي الجناحين، والحديث نص في كونه من أهل الجنة، وهو أخو علي عليه السلام. استشهد في سبيل الله، وبلغ إلى هذه المرتبة العليا.

وعن ابن عمر «أنه كان إذا سلم عليّ ابن جعفر قال: السلام عليك يا ابن ذي الجناحين»، رواه البخاري.

منقبة زيد بن حارثة رضي الله عنه

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم، ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد صلى الله عليه وآله وسلم، حتى نزل القرآن ﴿ادعوهم لآبائهم﴾ [الأحزاب: ٥] متفق عليه.

قال النووي: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبنى زيداً، ودعاه ابنه، وكانت العرب تتبنى مواليهم وغيرهم، فيصير ابناً له يوارثه وينسب إليه، فلما نزل القرآن، ارتفع ذلك. انتهى.

والحديث دليل على فضيلة زيد، وأنه كان في منزلة الولد له صلى الله عليه وآله وسلم، وما أعلى هذه الفضيلة!.

منقبة أسامة بن زيد رضي الله عنهما

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينحى مخاط أسامة» أي يزيل ما كان يخرج من أنفه من الماء. والمخاط ـ بضم الميم ـ ما يسيل من الأنف كذا في «اللمعات».

قالت عائشة: دعني حتى أنا الذي أفعل. قال: «يا عائشة أحبيه فإني أحبه» رواه الترمذي.

فيه أنه كان رضي الله عنه محبوباً إليه صلى الله عليه وآله وسلم، وماذا يقال فيمن يكون حبيباً لحبيب الله؟!.

قال في «الترجمة» في معنى الحديث: إن كنت لا تحبيبه بالطبع، فأحبيه لأجل أني أحبه، ومحبوب المحبوب محبوب.

وفي الحقيقة، كمال المحبة أنْ يتجاوز الحب من المحبوب إلى متعلقيه، ويسري فيهم في كل شيء من أصحابه ودياره:

وَمِنْ مَذْهَبِي حُبُّ الدِّيَارِ لأَهْلِهَا ... وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ. انتهى

قلت: ومن هذا الوادي حب أهل الحديث، ومتبعي السنّة، فإن المحبة معهم[1] شعبة من محبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنهم خاصته في الدنيا والدين:

أَيَا حَامِلِي عِلْمِ الْمَدِينَةِ ... إِنَّكُمْ إِلَى الْقَلْبِ مِنْ أَجْلِ الْحَبِيبِ حَبِيبُ

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: كنت جالساً، إذ جاء علي والعباس يستأذنان، فقالا لأسامة: استأذن لنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله علي والعباس يستأذنان، فقال: أتدري ما جاء بهما؟ قلت: لا، قال: لكني أدري، ائذن لهما، فدخل، فقالا: يا رسول الله جئناك نسألك، أي أهلك أحب إليك؟ قال: فاطمة بنت محمد،

---

(١) قوله: فإن المحبة معهم. الصواب فإن محبتهم.

قالا: ما جئناك نسألك عن أهلك» أي من أولادك وأزواجك، بل نسألك عن أقاربك ومتعلقيك «قال: أحب أهلي إلى من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه، أسامة بن زيد، قالا: ثم من؟ قال: ثم علي بن أبي طالب، فقال العباس: يا رسول الله، جعلت عمك آخرهم، قال: «إن علياً سبقك بالهجرة»، رواه الترمذي.

قال في «الترجمة» إنعام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن بالنسبة إلى زيد، ونسبه هنا إلى أسامة، لأن الإنعام على الأب يستلزم الإنعام على الابن.

فبهذا الاعتبار جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسامة مصداق الآية وأنزلها عليه.

قلت: الأصل يسري في الفرع.

قال: وكان إسلام العباس بعد وقعة «بدر» وقيل: كان قد أسلم بمكة ولكن يستره من المشركين، ولم يهاجر إلا بعد ذلك.

قال: هذا الحديث إن لم يلحظ فيه تعدد الوجوه، كان تقدم أسامة على علي عليه السلام في الأحبية مشكلاً.

فلا بدّ في هذا المقام من اعتبار الوجوه وتعدد الحيثيات. انتهى.

وعن عبد الله بن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثاً وأمَّر عليهم أسامة بن زيد» أي جعله أميراً عليهم فطعن بعض الناس في إمارته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن كنتم تطعنون في إمارته، فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه» أي زيد بن حارثة في غزوة «مؤتة» من قبل.

وفي رواية للنسائي عن عائشة: لم يرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم زيداً في عسكر إلا أمَّره عليهم هذا معناها «وأيم الله، إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليَّ وإن هذا لمن أحب الناس إليَّ بعده»، متفق عليه.

وفي رواية لمسلم نحوه، وفي آخر «أوصيكم به، فإنه من صالحيكم، فاستوصوا به خيراً».

قال في «الترجمة»: لما استشهد زيد في غزوة «مؤتة» أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسامة ليذهب وينتقم لأبيه منهم، وكان في هذه السرية المهاجرون والأنصار، منهم أبو بكر وعمر.

فتكلم في ذلك قوم ومرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أثناء هذا الحال وعرض له صداع في الرأس.

فلما سمع مقاولة الناس هذه، خرج وصعد على المنبر وخطب وقال: أيها الناس الخ.

وغلب عليه صلى الله عليه وآله وسلم وجع الرأس، ولم يتم الأمر، وتوفي إلى رحمة الله تعالى، وجواره المقدس.

وفي الحديث دليل على جواز إمارة المولى، وتولية الصغار على الكبار، والمفضول على الفاضل لأجل المصلحة. انتهى.

قلت: ومن هنا أن الموالي الكثيرة صاروا ولاة وحكاماً، وأولى أمر من جهة الخلفاء على البلاد، مع وجود كثير من أهل العلم والفضل فيها، ولفظ القرآن الكريم ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، يشمل جميع الأمراء، سواء كانوا أحراراً أو موالي، وعبيداً أو مماليك.

ويزيده إيضاحاً حديث أم الحصين قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أُمِّر عليكم عبد مجدع، يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا» رواه مسلم.

وفي حديث أنس يرفعه قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة»، رواه البخاري.

وفي الحديث دليل على فضيلة أسامة وأبيه، وأنهما كانا أحب الناس إليه صلى الله عليه وآله وسلم، وخليقاً للإمارة، والله أعلم.

وفي فضائله أحاديث أخرى، منها حديث أسامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذه والحسن فيقول: «اللهم أحبهما، فإني أحبهما».

وفي رواية «كان يأخذني فيقعدني على فخذه، ويقعد الحسن بن علي على فخذه الأخرى، ثم يضمهما، ثم يقول: «اللهم ارحمهما فإني أرحمهما»، رواه الترمذي.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فرض لأسامة في ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفرض لعبد الله بن عمر في ثلاثة آلاف، فقال لأبيه: لم فضلت أسامة عليَّ؟ فوالله ما سبقني إلى مشهد، قال: لأن زيداً كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أبيك، وكان أسامة أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك، فآثرت حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حبي رواه الترمذي. الحب ـ بالكسر، وقد يضم ـ المحبوب.

وانظر في عدل عمر في هذا المقام، فإنه حقيقي لا تقديري، وأبصر إنصافه وحفظه لرتب أحباء النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا كان هذا معاملته مع أسامة ـ وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وابن مولاه ـ فما ظنك بمن هو في أعلى درجات القرب منه صلى الله عليه وآله وسلم، كفاطمة وابنيها وعلي؟.

دمر الله على أعداء الإسلام، من الروافض وغيرهم، ممن يظن أن الشيخين غصبا حق

أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم - كما هنا - عشاق قرابة الرسول ومواليه. فأين هذا من ذاك؟ ﴿وأَنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

منقبة خديجة عليها السلام

عن علي قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة بنت خويلد» أم فاطمة الزهراء رضي الله عنها «متفق عليه».

قال القرطبي: الضمير عائد إلى غير مذكور، ولكنه يفسره الحال والمشاهدة يعني بها «الدنيا».

وقال الطيبي: الضمير الأول للأمة التي كانت مريم فيها، والثاني إلى هذه الأمة.

والذي يظهر لي أن قوله: «خير نسائها» خبر مقدم، والضمير لمريم. فكأنه قال، مريم خير نساء زمانها. انتهى.

قال في «اللمعات»: ولا يخفى أن الوجه الأول - وهو عود الضمير إلى الدنيا - لا يظهر منه وجه وجيه للتكرار. انتهى.

وفي رواية قال أبو كريب: «وأشار وكيع إلى السماء والأرض»: وأياً ما كان وإلى أي شيء يعود الضمير، فالحديث دليل على فضلها عليها السلام، وأنها مثل مريم في هذه الخيرية اوالكرامة.

وفي حديث أبي هريرة قال: «أتى جبريل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، هذه خديجة قد أتت، معها إناء فيه إدام وطعام، فإذا أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني، وبشرها ببيتٍ في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب» متفق عليه.

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة فرعون»، رواه الترمذي.

وكم لها- رضي الله عنها- من فضائل عالية وفواضل، لا يحصيها المقام، ولولا منها إلا أنها أم الزهراء البتول، وزوج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكفي.

منقبة عائشة رضي الله عنها

عن عائشة رضي الله عنها «أن جبريل عليه السلام جاء بصورتها في خرقة حرير خضراء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة» رواه الترمذي.

قال في «الترجمة» ها هنا بشارة لعائشة بالجنة وكذلك جميع الأزواج المطهرات من أهلها، كما يعلم من الأحاديث الأخرى.

وعائشة خصت من بينهن بهذا التنصيص، قبل أن تدخل في زمرتهن بالنكاح، فكانت هذه فضيلة ومزية لها.

ويزيده إيضاحاً، ما ورد في حديث آخر عنها قالت: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُرِيتك في المنام ثلاث ليال، جاء بك الملك في خرقة من حرير، فقال لي: هذه امرأتك، فكشفت عن وجهك الثوب، فإذا أنت هي، فقلت: إن يكن هذا من عند الله يمضه» متفق عليه.

وفي حديث أم سلمة: أن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام، قالت: وعليه السلام ورحمة الله، قالت: وهو يرى ما لا أرى» متفق عليه.

وعنها رضي الله عنها قالت: «إن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقالت: إن نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كن حزبين. فحزب فيه عائشة وحفصة، وصفية، وسودة: والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلم حزب أم سلمة فقلن لها: كلمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يكلم الناس فيقول: من أراد أن يهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليهده إليه حيث كان، فكلمته فقال لها: لا تؤذيني في عائشة، فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة، قالت: أتوب إلى الله من ذاك يا رسول الله، ثم إنهن دَعَوْنَ فاطمة، فأرسلن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمته، فقال: يا بنية ألا تحبين ما أحب؟ قالت: بلى، قال: فأحِبِّي هذه» متفق عليه.

فيه فضيلة عائشة وأي فضيلة لا تتصور فوقها للنساء! وهي إتيان الوحي في يومها، وإرشاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته الشريفة بحبها، بإثبات حبه لها.

وهذه فرقة الرافضة، لحاهم الله تعالى، كيف يسيئون الأدب فيها، ويذكرونها بما هم أحق به منها، وقد نزل القرآن ببراءتها، مما رماه به جماعة.

فمن اعتقد فيها سوءاً، وذكرها بسوء، فهو كافر بنص الكتاب، وأدلة السنّة الصحيحة الصريحة المحكمة، لا شك في كفره وضلاله، نعوذ بالله منه.

وعن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» متفق عليه.

فيه أن لها فضلاً على سائر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد خديجة عليها السلام، لأنها توفيت قبل نكاحها، وبعد فاطمة عليها السلام لأنها من البنات لا من

نسائه صلى الله عليه وآله وسلم، ويدل لذلك لفظ الحديث وسياقه، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم شبه فضلها بفضل الثريد، الذي هو من جنس الأطعمة، والنساء طعام الرجال، وليست هذه الحالة لغير الأزواج، فالتشبيه مقصور فيهن بعدهما، وهو الراجح الصحيح، وبه قال أهل العلم، وإليه نحا السيد غلام «على آزاد الحسيني البلجرامي» رحمه الله في رسالته «سند السعادات في حسن خاتمة السادات»، والله أعلم بالصواب.

وقد اختلف أهل العلم في تعداد أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وترتيبهن وعدد المتوفيات منهن قبله صلى الله عليه وآله وسلم وبعده، واللاتي دخل بهن ولم يدخل بهن، ومن خطبها ولم تمكن، ومن عرضت نفسها عليه فقبل أو لم يقبل.

قال في «الترجمة»: أولاهن خديجة، ثم «سودة» بنت زمعة، ثم عائشة الصديقة، ثم حفصة، ثم زينب بنت خزيمة، ثم أم سلمة، ثم زينب بنت جحش ثم أم حبيبة بنت أبي سفيان، أخت معاوية، ثم جويرية، ثم ميمونة، ثم صفية ثم ريحانة، ثم مارية أم إبراهيم. انتهى.

وأحوال هذه النساء المباركات مع تحقيق أسمائهن وأسماء آبائهن مذكورة في كتاب «الجوائز والصِّلات في بيان الأسماء والصفات» و«المواهب المدنية» وغيرهما.

مناقب أهل البيت الكرام عليهم السلام

عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: «قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فينا خطيباً، بماء يدعى خُمًّا، بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكَّر، ثم قال: أما بعد، ألا أيها الناس إنما أنا بشر، يوشك أن يأتيني رسول ربي» يعني ملك الموت «فأجيب» وكان أجله صلى الله عليه وآله وسلم في الواقع قريباً، وكانت هذه الخطبة بذي الحجة عند الرجوع من حجة الوداع، واتفق الوفاة في شهر ربيع الأول، «وأنا تارك فيكم الثقلين» الثقل كل شيء نفيس مصون، ومتاع المسافر، سميا بهما، لأن الأخذ بهما، والعمل بهما ثقيل، أولهما «كتاب الله، فيه الهدى والنور» أي طريق إلى سعادة الدنيا والآخرة، وبيان أعمال يتجلى بها سبيل الوصول إلى منزل المقصود، «فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» الأمر يفيد الوجوب، والمراد بالكتاب، القرآن مع السنّة، لأن في الكتاب ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] فيه أيضاً أمر بإطاعة الرسول في غير موضع.

ولا يستقيم العمل بالكتاب إلا مع السنّة، فإنها مثله أو أكثر.

فلا يقال: ليس في هذا الحديث ذكر الحديث، إنما فيه الإرشاد إلى العمل بالقرآن فقط. فهذا من سوء فهم من فهم.

فحث على كتاب الله ورغب فيه، ويدخل فيه علم السنّة والعمل بها دخولاً أولياً.

ثم قال: «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» كرر هذه الكلمة للمبالغة والتأكيد، وقد تقدم معنى أهل البيت، وحمله على جميع تلك المعاني صحيح، لا سيما على المعنى الأخير، وهو محبتهم وتعظيمهم، ورعاية حقوقهم وآدابهم.

قال في «الترجمة»: وهذه إشارة إلى أخذ السنة، كما أن الأول إشارة إلى العمل بالكتاب، وبهذا المعنى جميع المؤمنين مطيعون لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الحكيم الترمذي رحمه الله: البيت بيتان، بيت البدن، وبيت الذكر.

وأهل هذين البيتين سبب عمران العالم ظاهراً وباطناً، وصلاح ديان الدنيا والدين.

فسكنه بيت الجسم، أهله صلى الله عليه وآله وسلم وعياله وأولاده الصورية، وسكنة بيت الذكر، العلماء الأتقياء، الذين هم أولاده المعنوية، وهم سبب عمارة دار الدين، وأساس بناء الشريعة.

ويصدق في شأنهم مثل سفينة نوح ومن كان جامعاً بين الصفتين، نسبة الدين، ونسبة الطين، كان أتم وأكمل من غيره، كبعض الأولياء، الجامع بين العلم والسيادة والولاية.

ومع هذا رعاية الأدب والتعظيم والتقديم، وأداء الحقوق نظراً إلى نسبة الطين، واجب لازم. هكذا قال الحكيم في «نوادر الأصول»، انتهى كلام الترجمة.

وأقول: حمل هذه الجملة على الإشارة إلى أخذ السنّة يبعد جداً، بل السنّة والعمل بها داخلة في الجملة الأولى، وهي قوله: «فخذوا بكتاب الله»، كما تقدم تقريره.

والمراد بهذه الجملة الثانية، عترته صلى الله عليه وآله وسلم، وأولاده وأزواجه، لا ريب في ذلك ولا شك.

والمراد بالتذكير فيهم، حفظ رتبتهم في الإسلام، وتعظيمهم، وحبهم في الدين، وصون عظيم عزهم في الأمة، وتقديمهم على غيرهم في المجلس، والكلام، والخطاب، والمشي، والقعود، والقيام، وبذل الأموال لهم، ونصرتهم في مقابلة أعدائهم، والتمسك بهم إن كانوا أهل العلم والتقوى.

وقول الحكيم: «يصدق مثل حديث السفينة على العلماء من غير أهل البيت» أبعد من القول، وأشبه بالتحريف من التأويل، لأن الحديث ورد في العترة خاصة، ولا محمل له إلا هم.

ويكفي العلماء الأتقياء كونهم عالمين مُتَّقِينَ لله، وليست فضيلة العلم والتقوى بأقل من فضيلة أخر.

وفي رواية «كتاب الله هو حبل الله» الحبل في اللغة، السبب والعهد، والأمان والوصلة.

والمعنى أن القرآن العظيم عهد الله وأمانه، من تمسك به أمن من عذابه تعالى، وأنه سبب الوصلة والقربة بجناب الحق، وسبب الترقي إلى معارج القدس «من اتبعه كان على الهدى» أي من عمل بما فيه فهو مهتدٍ إلى الصراط المستقيم والسبيل السواء «ومن تركه كان على الضلالة» أي من لم يعمل به وبالسنّة التي فيه الأمر باتباعها، كان على ضلالة واضحة.

ولا أنه لا يتمسك بهما إلا من آمن إيماناً خالصاً، وتيقن باليوم الآخر وأحث الله ورسوله، وهم أهل السنّة وأصحاب الحديث.

وأما مقلدة الآراء والمذاهب، فهم بمعزل عن اتباع القرآن والحديث، وصنيعهم هذا، ليس بخاف على أحد ممن مارسهم ومارس فتاواهم. وكذلك جميع الفرق الباطلة والمبتدعة الضالة، تاركون لهما تركاً بيناً.

وما أدري، ما الفائدة في إبقاء القرآن في الدنيا إلى قرب قيام الساعة، إذا لم يكن المقصود منه العمل به، وبالسنّة الصحيحة؟.

ولا أدري ما جواب القوم غداً يوم الحساب إذا سئلوا عن ترك العمل بها مع وجودهما بين أظهرهم؟.

وما التأويل لهم في العكوف على كتب الفتاوى، والرأي، والقياس، والاجتهاد مع قدرتهم على دراستهما والإفتاء والقضاء بهما في كل شيء.

أليس ذلك كله من محدثات الأمور، وهي شرها على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم؟ وقد قال: «وإياكم ومحدثات الأمور، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، رواه مسلم.

هذا الحديث فيه فضيلة أهل البيت، وبيان عظم حقهم في الإسلام، وأنهم قرين القرآن في التعظيم والإكرام، وليس بعد هذا البيان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيان، ولا قرية بعد عبادان.

وعن جابر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس، إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا» فيه إخبار بعدم ضلال من أخذ بالكتاب والسنّة والعترة، وهو نص في فضيلتهما.

الخطبة به، في أخر أيام العمر بعرفة، دليل على مزيد الاهتمام بشأنه، وتمام الحث عليه «كتاب الله وعترتي» فسرها بقوله الشريف «أهل بيتي» روي معاً بالنصب والرفع، على تقدير هو أهل بيتي.

قال في «الترجمة»: عترة الرجل قومه وقرابته والأدنون منه. أشار هنا بأن المراد بالعترة

أخص القوم والأقرباء، وهو أولاده صلى الله عليه وآله وسلم وذريته الشريفة. رواه الترمذي.

ويا لها من فضيلة لا تساويها فضيلة! قرنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكتاب الله، وأرشد إلى الأخذ بهم.

والمراد بهم من هو على طريقة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسمته ودله، وهديه.

ولا يستقيم المقارنة بكتاب الله، إلا إذا كانوا موافقين له، عاملين به.

فمعيار الأخذ بالعترة، اتفاقهم بالقرآن، في كل نقير وقطمير، وما أبلغ هذا البيان في إيضاح المراد!! والكناية أبلغ من التصريح، نعم كلام الملوك ملوك الكلام!.

وأما من عاد منهم مبتدعاً في الدين، فالحديث لا يشمله، لعدم المقارنة، هذا أوضح من كل واضح، لا يخفى إلا على الأعمى.

وكم من رجال ينسبونهم إليه صلى الله عليه وآله وسلم في اتحاد الطين، قد خرجوا من نسبة الدين، ودخلوا في عداد المنتحلين والغالين والجاهلين، وسلكوا سبيل المبتدعين المشركين، كالسادة الرافضة، والخارجة، والمبتدعة، ونحوهم. فليسوا[1] هؤلاء مصداق هذا الحديث أصلاً وإن صحت نسبتهم الطينية إليه صلى الله عليه وآله وسلم فقد فارقوه في النسبة الدينية.

فالحاصل أن نفس هذا الحديث يخرج الخارجين عن الطريقة المثلى المأثورة، التي جعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمارة للفرقة الناجية في حديث الافتراق، وقال: «هم ما أنا عليه وأصحابي».

فمن كان من أهل البيت على هذه الشيمة الشريفة، فهو المستحق لما في الحديث. ومن لم يكن كذلك، فليس أهلاً بما هنالك، والله أعلم.

قال في «الإدراك لتخريج أحاديث رد الإشراك»: قلت عترة الرجل، أهل بيته ورهطه الأدنون.

ولاستعمالهم العترة على أنحاء كثيرة، بينها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «أهل بيتي» ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين، وأزواجه.

والمراد بالأخذ بهم، التمسك بمحبتهم، ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم، كما صنع أهل الحديث، كثر الله سوادهم.

---

(١) قوله: فليسوا، الصواب أن يقال: فليس، ابتعاداً عن لغة «أكلوني البراغيث».

وهو لا ينافي أخذ العلم من غيرهم لعموم قوله تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إن كنتم لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، انتهى.

«والذكر» اسم من أسماء القرآن، والمعنى: اسألوا أهل القرآن والسنّة، من كانوا؛ وأينما كانوا. والله أعلم.

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض» ليضربوا به أيديهم، ويصعدوا على سماء القدس، فإنه عهد وأمان للعباد كلهم «وعترتي أهل بيتي» تفسير لها من جناب الرسالة، وحضرة النبوة.

وفي الحكم بأعظمية أحدهما من الآخر تشريف لهما، وأي تشريف!.

وفي كتاب «ذخيرة الخير فيما سأل عنه أبا قيس وأبا عمير» كلام بسيط على معنى هذين اللفظين، وهو أحسن كتاب جمع في هذا الباب، اشتمل على مقاصد نفيسة، لخص منه ما يتعلق بهذا الحديث في كتاب «هداية السائل إلى أدلة المسائل»، فراجعه.

«ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض» وهذا هو معنى مقارنتهم بالكتاب وفيه بيان كمال قربهم واتحادهم واتفاقهم مع القرآن، والمرء مع من أحب «فانظروا كيف تخلفوني فيها» أي في الكتاب والعترة، أي كيف تعاملون بهما، وتمسكون بهديهما بعدي.

والحديث يدل على أن من أحسن المعاملة معهما، فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وسبحان الله ما هذه الرتبة!! رزقنا الله ووفقنا بذلك، بمنه وكرمه.

والتجربة شاهدة بأنه ليس في الدنيا من خلفهم خلافة حسنة، كما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا عصابة السنّة وأهل الحديث.

بخلاف الخوارج، فإنهم خذلوا العترة، وكذلك الروافض، فإنهم نافقوهم مع ادعاء المحبة والتعظيم، وقد كذب فعلهم قولهم: «رواه الترمذي».

المراد بالعترة وأهل البيت

بقي هنا الكلام في أن المراد بالعترة وأهل البيت، وما في معناهما، هل الذين كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أم من يكون منهم إلى قيام الساعة من بني فاطمة عليها السلام؟.

فالجمهور على أن المراد جميع أولاده صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر الدهر.

وعندي أن المراد بهم، هم الموجودون منهم في عصر النبوة أولاً بالذات، ولكن يدخل

فيهم أيضاً من وجد بعدهم من السادة القادة إلى العلم والعبادة، كالأئمة الاثني عشر من العترة، وبعض العلماء الصلحاء الأتقياء، الماشين على طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبعاً وبالعرض، ورحمة الله تعالى أوسع من ذلك.

وليس الحديث مطلقاً في كل من هو من نسل فاطمة رضي الله عنها، سواء كان رافضياً، أو خارجياً، أو معتزلياً، أو زيدياً، أو إمامياً، أو قدرياً، أو مرجياً، أو مبتدعاً، أو مشركاً، أو ملحداً، أو داعية إلى بدعة من البدع.

وأما قول بعض الصوفية: إن السادات كلهم ناجون، فقول لا يساعده نقل ولا عقل، بل حالهم حال سائر الأمة في العذاب والثواب، بل لهم العذاب المضاعف على فعل المنكرات، لأن التعزيز على قدر الشرافة.

قال العلامة الشوكاني رحمه الله في «الفتح الرباني»: في جواب ما قيل، من إن العصاة من أهل البيت لا يعاقبون على ما يرتكبونه من الذنوب، بل هم من أهل الجنة على كل حال تكريماً وتشريفاً، هل ذلك صحيح أم لا؟.

أقول: لا شك ولا ريب، أن أهل هذا البيت المطهر لهم من المزايا والخصائص والمناقب ما ليس لغيرهم. وقد جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية شاهدة لهم بما خصهم الله به من التشريف والتكريم، والتبجيل والتعظيم.

وأما القول برفع العقوبات عن عصاتهم، وأنهم لا يخاطبون بما اقترفوه من المآثم، ولا يطالبون بما جَنَوْهُ من العظائم، فهذه مقالة باطلة، ليس عليها أثارة من علم، ولم يصح في ذلك عن الله، ولا عن رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم بحرف واحد.

وجميع ما أورده علماء السوء، المتقربون إلى المتعلقين بالرياسات من أهل هذا البيت الشريف، فهو إما باطل موضوع، أو خارج عن محل النزاع.

بل القرآن أعدل شاهد، وأصدق دليل على ردِّ قول كل مكابر جاحد، فإنه قال عزّ وجلّ في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب:٣٠]، وليس ذلك إلا لما لهن من رفعة القدر، وشرافة المحل، بالقرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وذريته الأطهار، هم أحق منهن بهذا المضمار، فإنهم أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأشرف قدراً، وأعلى محلاً، وأكرم عنصراً، وأفخم ذكراً.

ولو كان الأمر كما زعمه هذا الزاعم، لم يكن لقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] معنًى، ، ولا كثير فائدة.

وإذا كان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم يقول لفاطمة البتول، التي هي بضعة

منه، يغضبه ما يغضبها، ويرضيه ما يرضيها: «يا فاطمة بنت محمد، لا أُغْني عنك من الله شيئاً» فليت شعري من هذا، من أولادها الذي خصه الله بما لم يخصها به، ورفعه إلى درجة قَصُرَتْ هي عنها؟!!.

فأبعد الله علماء السوء، وقلَّلَ عددهم.

فإن العاصين من أهل البيت الشريف المطهر إذا لم يكونوا مستحقين على معصية مضاعفة العقوبة، فأقلُّ الأحوال أن يكونوا كسائر الناس.

فيا من شرَّفه الله بهذا النسب إياك أن تغتر بما ينمِّقه لك أهل التبديل والتحريف. انتهى كلامه الشريف، وهو الذي وافقه الكتاب والسنّة الصحيحة ولا حجة في غيرهما.

وإنما استرسل في هذا جمع من السادة الجهلة، الذين لهم صحبة من الروافض والشيعة، أو الذين تصوفوا بغير علم، واعتقدوا فيهم ما لم يكن لهم أن يعتقدوه، غُلُوًّا منهم في محبة أهل البيت وسُكْراً بمودتهم، وأحاديث السكارى تطوى ولا تروى، اللهم إنك جعلتنا من ذرية نبيك صلى الله عليه وآله وسلم، فارحم علينا، واستر عوراتنا، وآمن روعاتنا، واغفر لنا إنك أنت التواب الرحيم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أحبوا الله لما يغذوكم من نِعمِهِ، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي» رواه الترمذي.

هذا الحديث كالتفسير للأحاديث المتقدمة، التي فيها الحثُّ على الأخذ بالعترة، والتذكير فيهم.

والمعنى اختيار حبهم لحب الرسول، كما أن حبه صلى الله عليه وآله وسلم يكون لحب الله، وحب الله للتغذية إياكم، ويدل له القرآن: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

وهذه المحبة لهم واجبة متحتمة على كل فرد من أفراد الأمة، ومن حرمها، فقد حرم خيراً كثيراً.

ولكن لا بدّ فيها من لفظ الإفراط والتفريط، فإن قوماً غلوا فيها فهلكوا وفرط فيها قوم فهلكوا، وإنما الحق بين العافي والجافي، والغالي والخالي.

وعن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال ـ وهو آخذ بباب الكعبة ـ: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم، مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»، رواه أحمد.

فيه تصريح بأن المحب لهم، والآخذ بهم ناجٍ، والمتخلف عنهم، يترك حبهم، وتعظيمهم، وتقديمهم على غيرهم، هالك.

والمراد بأهل البيت ـ هنا ـ العترة الطاهرة، والذرية المطهرة خاصة، دون أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد وردت فيهن أحاديث أخرى تكفيهن، وهن هن.

وحمل هذا الحديث على أهل العلم من أمته صلى الله عليه وآله وسلم بعيد جداً، ولا حاجة إلى هذا الحمل، فإن لهم أيضاً فضائل أخرى غير هذه، وهم هم، والله أعلم.

منقبة الصحابة رضي الله عنهم

عن أبي بردة رضي الله عنه عن أبيه، هو أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال: رفع ـ يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ رأسه إلى السماء، فقال: «النجوم أمنة للسماء» أي سبب أمن لها «فإذا ذهبت النجوم، أتى السماء ما توعد» أي من الانشقاق والطي.

كما قال تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ـ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ـ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [التكوير: ١ و٢، والانفطار: ١، والانشقاق: ١] «وأنا أمنة لأصحابي» الأَمَنَةُ ـ بفتحات ـ بمعنى الأمن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً﴾ [الأنفال: ١١] أو جمع «أمين» بمعنى الحافظ، كسفير وسَفَرة، أو جمع «آمن» كـ «بار»، وبَرَرَة ويروى بسكون الميم، مرَّة من الأمن.

وعلى كل تقدير، لفظ الجمع بالنسبة إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قبيل ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، «فإذا ذهبت أنا أتى أصحابي ما يوعدون» من الفتن والحروب والآفات والدواهي «وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون» من غربة الإسلام، وفساد الأمة، وافتراقها على فرق وأحزاب متحزبة، وجموع متبائنة ومن البدع والحوادث، وذهاب الخير ومجيء الشر «رواه مسلم».

هذا الحديث علم من أعلام النبوة، وفيه بيان فضيلة الصحابة، وأنهم أمنة للأمة، وإخبار بما سيكون بعدهم، من ترك العمل بالكتاب والسنّة، وحدوث البدع المضلة، وقد وقع كما أخبر به الصادق المصدوق.

هذا الخليفة الرابع لما استشهد، تمت الخلافة الراشدة.

وهذه القرون المشهود لها بالخير لما انقرضت، رفعت الفلاسفة رءوسهم، وحدثت البدع الكثيرة، وازدادت كل يوم إلى يومنا هذا، إلى أن صار المعروف من الدين منكراً، والمنكر معروفاً، والسنّة بدعة، والبدعة سنّة.

قامت كتب الرأي والقياس، مقام زبر الحديث، وجلست علوم الأوائل مجلس دراسة الكتاب العزيز، وقالت أفراخ اليونان من متكلمي الإسلام ومتفلسفة هذه الأمة: إن العلم هو هذا العلم، وأما المعرفة بالقرآن والحديث فليس من العلم في شيء ورموا أهل السنّة والكتاب

بكل حجر ومدر، واستهزءوا بهم وسخروا منهم، وضحكوا عليهم، وسجلوا لهم بالجهل والسفه. وجاءوا بكل شبهة في الإسلام وعقائده، وبكل رذيلة لأهله.

ولم يكن من هذا شيء في زمن الصحابة إلى أن ذهبوا من الدنيا، وبقي هذه الحثالة من الناس. فذهب الأمن بذهابهم، وأتى ما وعده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياهم.

فَلْيَبْكِ على الإسلام من كان باكياً، فإن القضية قد انعكست، والمواعيد قد وقعت، اللهم ثبت قلوبنا على دين الإسلام، واختم لنا بالخير.

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام، لا يصلح الطعام إلا بالملح؟» قال الحسن: فقد ذهب ملحنا، فكيف نصلح؟!! رواه في شرح السنّة.

قال في «الترجمة»: نأسف على ذهاب بعض الصحابة مع وجود أكثرهم في زمنه، لأن الحسن البصري مات في سنة ١٠٣، انتهى.

قلت: وإذا كان هذا التأسف من هذا التابعي، مع عدم ذهاب جميعهم، فنحن بالأولى بهذا التحسر والأسف.

فقد فُقِد ملحنا، وذهب من زمن طويل عريض، وفسد طعامنا الذي كان عبارة عن العلم بالكتاب والسنّة والعمل بهما جميعاً، دون غيرهما من البدع المحدثة والآراء المختلفة، والقياسات المؤتلفة، والتقليدات المشؤومة.

وعن عبد بن بريدة رضي الله عنه عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بعث قائداً ونوراً لهم يوم القيامة»، رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب. فيه صفة الصحابة وفضيلتهم، وأنهم قادة، وأنوار لمن تبعهم بالإحسان يوم الجزاء.

وهذا كما ورد في المأثور فإن الله جعلهم أنصار دينه، وأعوان ملة رسوله، وبهمتهم ظهر الإسلام وغلب الدين على جميع الأديان، وهدى الله بهم أمماً لا تحصى، وأجيالاً لا تستقصى، في مشارق الأرض ومغاربها.

وهذه فتوحاتهم في كتب السير والتاريخ شاهدة لذلك.

ومن هنا علم أن حقهم على رقاب الأمة عظيم جداً، يجب لحاظه كل وقت في كل زمان، وما يتذكر إلا أولو الألباب.

وعن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تمس النار مسلماً رآني أو رأى من رآني» أي ومات على الإسلام «رواه الترمذي».

وفيه منقبة الصحابة، ومنقبة التابعين لهم بالإحسان.

قال في «الترجمة»: خصص هذا الحديث هذه البشارة بالصحابة والتابعين اتفاقاً منهم، ولا يختص به العشرة المبشرة، ولا من بشرهم بدخول الجنة من غيرهم، بل يشمل جميع المؤمنين والمسلمين، ولكن الصحابي والتابعي والمسلم هو من مات على الإسلام.

وهذا الخبر لا يعلم إلا من بيان المخبر الصادق وتبشيره به ومن هذه الجهة، خصصت جماعة يقال لها المبشرة.

ويمكن أن يكون هذا إشارة إلى الموت على الإيمان كما في حديث آخر: «من زار قبري وجبت له الجنة». انتهى كلام الترجمة.

وأقول ظاهر الحديث تخصيص الصحابة والتابعين بهذه البشارة، وليس في لفظه ما يدل على شمول سائر المسلمين إلى يوم الدين، بل قصر تبع التابعين أيضاً عن الدخول فيه.

والحديث أفاد أن البشارة خاصة بمن رأى الصحابي، فمن لم يره وكان في زمنه، فالحديث لا يشمله. والله أعلم.

وعن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أكرموا أصحابي، فإنهم خياركم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يظهر الكذب». الحديث بطوله رواه النسائي، وإسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح، إلا إبراهيم بن الحسن الخثعمي، فإنه لم يخرج له الشيخان، وهو ثقة ثبت، ذكره الجزري، كذا في «المرقاة»، و «اللمعات».

قال في «الترجمة»: وكيف لا يكونون خيارهم، وقد صحبوه ولازموا حضرته، وحضروها غُدُوًّا وعشياً، وصبحاً ومساءً، وتعلموا منه صلى الله عليه وآله وسلم العلم والعمل والحال، وهم نظار جماله، ومشاهدو طلعته الكاملة!!.

قال أبو طالب المكي: النظرة الواحدة على جمال المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم تُرِي شيئاً، وتفتح أمراً لا يرى ولا يفتح في الأربعينات والخلوات، لا شركة لأحد من الأمة بهم في الإيمان العياني واليقين الشهودي انتهى.

وهذا الحديث دل على مزيد فضل الصحابة والتابعين وتَبَعِهم، وعلى أن هذه الطوائف الثلاثة خيار الأمة وسادتها، محكوم عليها بالعدالة، إلا نادراً من جهة عدم العصمة، والأمر بعدها بالعكس، كما قال: «إن الكذب يظهر، وتشيع الخيانة في الدين والدنيا».

قال في «الترجمة»: أي بظهور البدع وشيوع الأهواء، وإن كان حدوث بعض هذه الأمور كالقدر والاعتزال والإرجاء في أواخر هذه القرون، ولكن كان ظهورها وشيوعها بعدهم. انتهى.

قلت: ومن هنا يظهر أن التمسك في الدين، لا بدّ أن يكون بهؤلاء، ويكون السلوك

بسبيلهم، فإنهم أهل عدل، ولا ينبغي أن يتمسك برأي من جاء بعدهم، فإنه لا يأمن من الوقوع في البدع والأهواء، ومفاسد الآراء.

وهذا يجتث التقليد من أصله وفرعه، ويحث على الاتباع والتقوى، والاقتداء بالسلف الصالح. اللهم ارزقنا.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبوا أصحابي» الظاهر أن الخطاب لمن بعد الصحابة، نُزِّلُوا منزلة الموجودين الحاضرين.

وقيل: الخطاب للموجودين من القوم في ذلك الزمان، الذين لم يصاحبوه صلى الله عليه وآله وسلم، ويفهم خطاب من بعدهم بدلالة النص.

قال السيوطي: الخطاب بذلك للصحابة، لما ورد أن سبب الحديث أنه كان بين خالد بن الوليد، وبين عبد الرحمن بن عوف شيء فسبَّه خالد، فالمراد بهم هم السابقون على المخاطبين في الإسلام. والله أعلم.

قلت: ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وإذا الصحبة نهوا عن هذا فيما بينهم مع اشتراكهم في فضيلة الصحابة، فغيهرم ممن ليس بصحابي ولا في رتبة أدنى منهم، أولى بهذه النهي.

«فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»، متفق عليه.

المد: كيل يسع رطلاً وثلثه «وأحد» جبل بالمدينة. ومن هنا قالوا: إن فضيلة الصحابة بمعنى كثرة الثواب. «والنصيف» النصف، وقيل: مكيال وزن المد، وعلى الأول ضمير نصيفه للمد، وعلى الثاني، لأحدكم.

قال في شرح مسلم: اعلم أن سبَّ الصحابة حرام، ومن أكبر الفواحش، ومذهبنا ومذهب الجمهور، أنه يُعزَّر.

وقال بعض المالكية: يقتل، وقال عياض: سب أحدهم من الكبائر، وقد صرح بعض علمائنا بأنه يقتل من سبَّ الشيخين.

ففي «الأشباه»: كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة، إلا جماعة الكافر بسَبِّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسبِّ الشيخين، أو أحدهما، أو بالسحر أو بالزندقة، ولو امرأة إذا أخذ قبل توبته، انتهى ما في المرقاة. وأقول: في الحديث سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر، وهذا يدل على أن سب أحد من آحاد المسلمين كبيرة، فما ظنك بمن هو من خيار المسلمين ولا يبلغ أحدهم مده ولا نصيفه؟! فمن سب أحداً من الصحابة فإنه لم يسبه إلا لغيظ في قلبه منه، والغيظ به من أمارة الكفر، والكافر يقتل عند الردة، فما أحق سابهم بالقتل

إلا أن يتوب! قال تعالى: ﴿ليغيظ بهم الكفار﴾ [الفتح: ٢٩] والحديث عام في جميع الصحابة ليس فيه ذكر أحد منهم خاصة، فيشمل الأصحاب كلهم أجمعين، سواء كانوا من المهاجرين أو الأنصار ومن السابقين الكبار أو المتأخرين الصغار.

وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله الله» بالنصب بتقدير: اتقوا الله، وأذكركم الله «في أصحابي» أي في حقهم وشأنهم وأمرهم وحالهم، لا تذكروهم إلا بخير. أو أنشدكم الله في حقهم «لا تتخذوهم غرضاً من بعدي» ترمونهم بسهام سبابكم. فيه النهي عن ذلك.

وقد خالف هذا النهي، قوم روافض ونواصب، فإن الأولى: سبت الصحابة، والثانية: سبت أهل البيت، وهم من الصحابة فما أَصْبَرَهُمْ على النار!! «فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم، فببغضي أبغضهم» يعني محبتهم مستلزمة لمحبتي، وبغضهم مستلزم لبغضي. فجعل حبهم حبه، وبغضهم بغضه في هذا الباب.

وهذا يدل على أن باغضهم باغض النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ومعلوم أن باغض النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافر مرتد خارج عن دائرة الإسلام، فباغضهم أيضاً كذلك، وإذا كان كذلك وجب قتله رِدَّةً، أعاذنا الله من ذلك.

قال في «الترجمة»: قيل علامة صحة المحبة وأمارة الوداد، أن يسري الحب من المحبوب إلى متعلقيه ويتجاوز زمنه إليهم.

فعلامة محبة الله عزّ وجلّ، محبة الرسول، وأمارة محبته صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه.

«ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه ويعذبه عذاباً أليماً»، رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب. وقد تقدم أن الغرابة من أقسام الصحة.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يسبون أصحابي فقولوا: لعنة الله على شركم»، رواه الترمذي.

قال في «اللمعات»: أي لعنة الله عليكم بناء على شركم، أو هو احتياط باللعن على فعله دون ذاته ورعاية للإنصاف، وإن كان ـ في الحقيقة ـ راجعاً إلى الفاعل. انتهى. ومثله في «الترجمة».

وأقول: نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اللعنة في حق كل أحد من المسلمين، بل على كل شيء من الأشياء وجوَّزها في حق سابِّ الصحابة، فذلك غاية في تقبيح السَّابِّين، ونهاية في تشنيعهم، والنص يدل على أن السب شيء يوجب اللعن لصاحبه.

وإذا كان الحال هكذا، فما بال القوم صار السب عبادة لهم، وصاروا ـ بسببه ـ مستحقين للعنة الله؟.

قاتل الله الروافض، وأباد النواصب، وقطع دابر الخوارج، كيف اجترءوا على سب خيار هذه الأمة وسلفها، وأئمتها وقادتها، وسادتها، وحملة علومها، ونقلة ملتها، في مخالفة هذا النَّهْيِ المفيد للتحريم والتكبير، وخالفوا الله ورسوله في مرادهما!!!.

وإنما دعاهم إلى هذه الفاحشة الشنعاء، خوضهم في مشاجرات الصحابة، وسعيهم في ميدان الآراء بالقضاء عليهم في هذه الأمور، واشتغالهم بحكايات الحروب والفتن الواقعة فيهم، وتركهم التدبر والتفكر في آيات الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وبعدهم عن مدارك الشرع، وقنوعهم على قصص كتب السير والتواريخ مع اشتمالها على كل رطب ويابس، وصدق وكذب، وإفراط وتفريط، وقول سقيم وصحيح، وكون مؤلفيها من كل فرقة ومذهب.

فجاء كل مؤرخ بما كان اعتقاده، وكل إناء يترشح بما فيه.

وجاء بعدهم أقوام جاهلون، سفهاء الأحلام، فنظروا فيها واعتقدوا أن ما هو مسطور فيها، هو الوحي من السماء، فساءت عقيدتهم في سلف هذه الأمة، وصلحائها، وهاديها، ونعوذ بالله من ذلك.

والحق في هذه المسألة، أن الإمساك عن الكلام فيها أولى، وسدُّ هذا الباب الذي لا يستفاد من فتحه إلا ما لم يتعبد الله به عباده أسلم، وكلام الطوائف ومقالات الناس. في ذلك معروفة ومشهورة، وكل حزب بما لديهم فرحون.

والحق الحقيق بالاتباع، ما بين المقصر والغالي. والصواب البحت، في المتوسط بين جانبي الإفراط والتفريط.

والحديث الثابت في الصحيح أن عماراً تقتله الفئة الباغية، قد دلَّ أكمل دلالة على المراد، وقد كان بايع علياً من بايع أبا بكر وعمر، وشذ عن بيعته من شذ بلا حجة شرعية وطلبوا أن يمكنهم من قتلة عثمان، فقال: إن الحكم فيهم إلى الإمام، وهو إذ ذاك الإمام.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين».

وبالجملة فلا يأتي التطويل في مثل هذا بفائدة، وقد قدموا على ما قدَّموا، ولم يكلفنا الله بشيء من هذا، بل أرشدنا إلى ما قصه علينا في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] فرحم الله امرأ قال خيراً وصمت.

وقد سئل الإمام العلامة الرباني «محمد بن علي الشوكاني» رضي الله عنه عن المذاهب الحق في شأن ما شجر بين الصحابة في الخلافة وما يترتب عليها، فقال:

أقول: إن كان هذا السائل طالباً النجاة، مستفهماً عن أقرب الأقوال إلى مطابقة مراد مولاه، وكما يشعر بذلك تصرفه في سؤاله، فليدع الاشتغال بهذا الأمر ويترك المرور في هذا السبيل، الذي تاهت فيه الأفكار، وتحيرت عنده أبصار أهل الأبصار، فإن هؤلاء الذين يبحث عن حوادثهم ويتطلع لمعرفة ما شجر بينهم، قد صاروا تحت أطباق الثرى، ولقوا ربهم تعالى في المائة الأولى من البعثة، وها نحن الآن في المائة الثالثة عشر، فما لنا والاشتغال بهذا الشأن، الذي لا يعنينا ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؟ وأي فائدة لنا في الدخول في الأمر التي فيها ريبة، وقد أرشدنا الله إلى أن ندع ما يربينا إلى ما لا يريبنا.

ويكفينا من تلك القلاقل والزلازل، أن نعتقد أنهم خير القرون وأفضل الناس، وأن الخارجين على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجه، المحاربين له، المصرين على ذلك، الذين لم تصح توبتهم بغاة، وأنه على الحق وهم المبطلون.

وما زاد على هذا المقدار، فمن الفضول الذي يشتغل به من لا يبالي بدينه.

وقد تلاعب الشيطان بكثير من الناس، فأوقعهم في الاختلاف في خير القرون الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شأنهم لبعض من هو جملتهم، لكن تأخر إسلامه عنهم: «لو أنفق أحدكم مثل «أحد» ذهباً، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» فإذا كان مثل «أحد» ذهباً من المتأخرين من الصحابة، المخاطبين بهذا الخطاب مد أحد متقدميهم فما أظنه يبلغ مثل «أحد» ذهباً منا مقدار حبة من أحدهم ولا نصيفها!.

فرحم الله امرأ اشتغل بالقيام بما أوجبه الله عليه، وطلبه منه، وترك مالاً يعود عليه بنفع، لا في دنياه ولا أخراه، بل يعود عليه بالضر.

ولو لم يكن من الضر إلا مجرد مخالفة ما أرشدنا إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» فهذا ـ والله ـ مما لا يعنينا.

ومن ظن خلاف هذا فهو مغرور ومخدوع، قاصر الباع عن إدراك الحقائق، ومعرفة الحق على وجهه، كائناً من كان.

والله لو جاء أحدهم يوم القيامة بما يملأ الدنيا من الحسنات، ما كان لنا من ذلك شيء.

ولو جاء أحدهم ـ وصانهم الله ـ بما يملأ الدنيا من السيئات، ما كان علينا من ذلك شيء.

ففيم التعب، وعلام تضييع الأوقات في هذه الترهات؟ انتهى كلام الشوكاني رضي الله عنه.

وما أبلغه وأحسنه وأجزؤه وأجمعه، وأقطعه للخصام في هذا المرام، عند من له بمدارك الدين إلمام، وبشأن الإسلام اهتمام!!!.

وأما من ذهبت بصيرته، وعمي بصره فلا ينفعه كتاب، وإن كان كتاب الله تعالى، ولو تلوته عليه ألف مرة.

ألا ترى هذه الطوائف المبتدعة من الرافضة، لا يرفعون إلى هذا رأسهم، ولا يسمعونه بسمع الرضا؟ وقد أطلقوا ألسنتهم الكاذبة بسنّهم وشتمهم ولعنهم واستطالوا في إزالة أعراضهم المصونة عن كل وصمة، بما لا يأتي عليه الحصر.

هتك الأعراض والطعن فيها من أعظم الجرائم

قال في «الفتح الرباني»: إن من أقبح أنواع الظلم، ما يرجع إلى الأعراض من غيبة أو نميمة، أو شتم، أو قذف، أو سب، أو لعن، وقد ثبت جعل العرض مقترناً بالدم والمال في التحريم، وما أكثر الظلمة للأعراض!!.

فإن الظلمة في الدماء والأموال قليلون بالنسبة إلى من يظلم الناس في أعراضهم، لأن غالب الناس لا يستطيعون أن يظلموا الناس في دمائهم وأموالهم.

بخلاف الظلم في الأعراض فإنه لما كان مقدوراً لكل أحدٍ تتابع فيه كثير من الناس، ووقع فيه كثير من أهل العلم والفضل، زين ذلك لهم الشيطان، حتى صاروا في عداد الظلمة للدماء والأموال، بل أشر منهم عدم النفع لهم.

فإن الظلمة في الدماء، شفوا أنفسهم بالوقوع في هذه المعصية، وكذلك الظلمة في الأموال قد انتفعوا بما أخذوه من الأموال.

وأما الظلمة في الأعراض، فليس لهم إلا مجرد المعصية المحضة، والذنب العظيم والظلم الخالي عن النفع، مع أنه أشد على الهمم الشريفة والأنفس الكريمة، من ظلم الدم والمال، كما قال الشاعر:

يَهُونُ عَلَيْنَا أَنْ تُصَابَ جُسُومُنَا ... وَتَسْلَم أَعْرَاضٌ لَنَا وَعُقُولُ

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي بكرة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟». وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وعرضه، وماله».

وأخرج أبو يعلى بإسناد رجاله رجال الصحيح، من حديث عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه: «أتدرون أربى الربا عند الله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإن أربى الربا عند الله تعالى، استحلال عرض امرىء مسلم»، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] الآية.

وأخرجه أيضاً البزار بإسناد قوي من حديث أبي هريرة، وأخرجه أيضاً أبو داود من حديث سعيد بن زيد.

وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب «ذم الغيبة» من حديث أنس بن مالك قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أمر الربا وعظَّم شأنه، وقال: «إن الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ست وثلاثين زنية يزنيها الرجل، وإن أربى الربا، عرض الرجل المسلم».

وفي حديث البراء بن عازب عند الطبراني بإسناد لا بأس به يرفعه: «الربا اثنان وسبعون باباً، أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا، استطالة الرجل في عرض أخيه».

وفي حديث ابن عباس مرفوعاً: «وأشد الربا وأربى وأخبث الربا، انتهاك عرض المسلم، وانتهاك حرمته».

وقد ثبت النهي القرآني عن الغيبة، وتمثيل ذلك بأكل الميتة.

نهي الشارع عن السبَب والشتم واللعن حتى للبهائم

قال: ومن الظلم في الأعراض، الشتم، والسب، واللعن، ففي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سباب المسلم فسق، وقتاله كفر».

وأخرج مسلم، وأبو داود، والترمذي من حديث أبي هريرة يرفعه: «المُسْتَبَّان ما قالا، فعلى البادي منهما حتى يعتدي المظلوم».

وفي البخاري ومسلم أيضاً من حديثه مرفوعاً: «لعن المسلم كقتله».

وعند مسلم وغيره من حديثه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا ينبغي لصديق أن يكون لعَّاناً».

وفي حديث أبي الدرداء مرفوعاً «لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة»، أخرجه مسلم وغيره.

وأخرج نحوه الترمذي وحسنه من حديث ابن مسعود.

وأخرج أحمد، والطبراني، وابن أبي حاتم وصححه، من حديث جرموز الجهني، قال: «قلت يا رسول الله، أوصني، قال: أوصيك لا تكون لعاناً».

وعن سلمة بن الأكوع قال: «كنا إذا رأينا الرجل يلعن أخاه، رأينا أن قد أتى باباً من الكبائر»، أخرجه الطبراني بسند جيد.

وأخرج أبوداود من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن العبد إذا لعن شيئاً صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها، فإن لم تجد مساغاً، رجعت إلى الذي لعن، فإن كان أهلاً، وإلا رجعت إلى قائلها».

وأخرج نحوه أحمد بإسناد جيد من حديث ابن مسعود.

وورد النهي عن لعن الناقة، والبعير، والديك، والبرغوث في أحاديث كثيرة صحيحة.

قال: فهذه الأحاديث قد اشتملت على أن السب، والغيبة، واللعن من أشد المحرمات، وأنه حرام على فاعله، ولو كان الملعون من غير بني آدم.

فما حال من يسب، أو يغتاب، أو يلعن مسلماً؟!.

فكيف بمن يفعل ذلك بخيار عباد الله من المؤمنين؟! فكيف بمن يسب أو يلعن خيرة الخيرة من العالم الإنساني، وهم الصحابة؟!، انتهى حاصله.

وأقول: إن من أكثر الناس غيبة وسباً ولعناً على خيار الأمة، طائفة الروافض وشعبها.

وقد سمعت ورأيت ما ورد في هذا الباب، فقس ما حال قول يؤذون الله ورسوله بسبّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشتمهم ولعنهم، والظلم في أغراضهم.

مع أن هذه كلها ترجع إلى قائلها، لا إلى من أوصلها ـ بزعمه ـ إليه، وحيث إن جزاء سيئة سيئة مثلها كما في القرآن، أرشد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب إلى قول «لعنة الله على شركم» بلا تعيين كما تقدم قريباً تقريره، فراجعه.

وبالجملة، فالرافضة السابة اللاعنة المغتابة لخيار الناس وسلف هذه الأمة وأئمتها، مصداق لهذه الأحاديث، وهم من شرار الخلق. أعاذنا الله من شرورهم وصاننا عن سيئاتهم.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: سألت عن اختلاف أصحابي من بعدي فأوحى إليَّ: يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أقوى من بعض، ولِكُلٍّ نور، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم، فهو عندي على هدى». قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»، رواه رزين.

الحديث له طرق وسبل، كلها ضعاف، فإن صح سنده، دل على أن قبول الرواية من كل صحابي صحيح، واختلافهم فيها لا يضر، لأن كل واحد منهم مبلغ لما سمع كم سمع، وإن لم يكن أوعى له من مبلغ إليه ولم يعلم بنسخه.

أو المراد بالاقتداء المماشاة على دلهم وسمتهم وهديهم، التي عملوا بها، مأخوذة عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله، وكل ما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم فهو سنّة.

وبين الاقتداء والتقليد بون بائن في المعنى اللغوي، والعرفي الاصطلاحي.

أو المراد، العمل بآثارهم فيما ليس فيه نص من كتاب، ولا سنّة صحيحة.

وكذلك حديث «اختلاف أمتي رحمة»، لم يثبت عند المحققين من المحدثين.

فإن ثبت، كان المراد بلفظ الأمة، الصحابة دون سائر الأمة إلى آخر الدهر.

والبحث في هذين الحديثين يطول جداً، قضى عنهما الوطر صاحب «دليل الطالب على أرجح المطالب»، فراجعه.

قال في «الترجمة»: لا يخلو صحابي عن نور، فالاعتداء به على قدر العلم، والفقه مع تفاوت مراتبه.

فإن كان أحدهم ذهب مذهباً غير صواب في بعض المواضع من جهة البشرية وعدم العصمة، كالبغي على إمام الحق، أو الخلاف معه، فليس حكم الاقتداء في خصوصه بصحيح، فإنه خارج عن المبحث، مستثنى منه. انتهى.

منقبة العرب

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحبوا العرب لثلاث:

١: ـ لأني عربي.

٢: ـ والقرآن عربي.

٣: ـ وكلام أهل الجنة عربي»، رواه البيهقي في شعب الإيمان.

فيه الأمر بمحبة العرب لوجوه ذكرها، والأمر حقيقة في الوجوب.

والحديث يدل على فضيلة العرب على العجم، وفي ذلك خلاف طويل بين الطوائف.

والذي يظهر من النظر في أدلة الكتاب والسنّة، أنه لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، وهذا يفيد المساواة بينهما.

وقد ذهب الشعوبية إلى التسوية، واستدلوا بدلائل.

منها: ـ أن الناس كلهم من طينة واحدة، وسلالة رجل واحد، وأم واحدة.

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «المؤمنون إخوة، تتكافأ دمائهم، ويسعى بذمتهم أدناهم».

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع «أيها الناس، إن الله أذهب عنكم نخوة

الجاهلية، ألا كلكم لآدم، وآدم من تراب، ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى».

ومنها: حجة عقلية، وهي، إن قالت العجم الفخر كله، أن يكون لأحد ملك أو نبوة.

فإن زعمت العرب أنه ملك، فإن لنا ملوك الأرض كلها، من الفراعنة، والنمارد والعمالقة، والأكاسرة، والقياصرة.

وهل ينبغي لأحد أن يكون له مثل ملك «سليمان» عليه السلام؟ وإنما هو رجل منا، أم لأحد مثل ملك «اسكندر» الذي ملك الأرض كلها، وبلغ مطلع الشمس ومغربها؟ وليس لأحد من ولد آدم مثل آثاره في الأرض.

ومنا ملوك الهند، كتب أحد منهم إلى عمر بن عبد العزيز: من ملك الأملاك الذي هو ابن ألف ملك، وتحت ابنه ألف ملك، إلى قوله: إلى ملك العرب الذي، لا يشرك بالله شيئاً.

أما بعد فإني أردت أن تبعث إليّ رجلاً يعلمني الإسلام، ويوقفني على حدوده، والسلام.

وإن زعمت أنه نبوة فإن منا الأنبياء والرسل كلهم قاطبة، ما خلا أربعة، هود، وصالح، وإسماعيل، ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنا المصطفيان على العالمين، آدم، ونوح عليهما السلام، وهما العنصران اللذان تفرع منهما نوع البشر، وجنس أشرف الحيوان.

فنحن الأصل والفرع وإنما أنتم غصن من أغصاننا.

فقولوا بعدها ما شئتم ولم تزل الأمم من الأعاجم، في كل شق من الأرض ملوكاً تجمعها ومدائن تضمها وأحكاماً تدين بها، وفلسفة تنتجها، وبدائع تقتنصها في الأدوات والصناعات.

وللروم أشعار عجمية، قائمة الوزن والعروض.

فما الذي يفتخر به العرب على العجم؟ وإنما هي كالذباب العادية، والوحوش النافرة، يأكل بعضها بعضاً، وأعار ابن بجير العرب باختلافها في النسب واستخلافها للأدعياء.

هذا تقرير الشعوبية، وفيه الرطب واليابس، ولهذا رد ابن «قتيبة» عليها في كتاب «تفضيل العرب».

وأما أدلتهم السابقة من السنّة فالمعنى في تلك وأمثالها، أن الناس كلهم من المؤمنين، سواء في طريق الأحكام المنزلة من عند الله، وفي الدار الآخرة، ولو أنهم كانوا سواسية في أمور الدنيا، أيضاً، ولم يكن لأحد على أحد فضل، لم يكن في الدنيا شريف ولا مشروف ولا فاضل ولا مفضول، ولا يكون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في قيس بن عاصم: «هذا سيد أهل الوبر».

وأجاب «ابن قتيبة» عن هذا كله، ورد عليهم في تباين الناس وتفاضلهم والسيد منهم والمسود، والشريف والمشروف، وقال:

لكنا نزعم أن تفاضل الناس فيما بينهم ليس بأبآئهم وأحسابهم، ولكنه بأفعالهم وأخلاقهم، وشرف أنفسهم، وبعد هممهم.

ألا ترى أن من كان دني الهمة، ساقط المروءة، لم يشرف وإن كان من «بني هاشم» في روايتها، ومن «أمية» في أرومتها، ومن «قيس» في أشرف بطنها؟!.

وإنما الكريم، من كرمت أفعاله، والشريف من شرفت خصاله، وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أتاكم كريم قوم» الخ، وفي الحديث «حَسَبُ الرجل ماله، وكرمه دينه».

وأقول: ما رأيت أعجب من «ابن قتيبة» في كتاب «فضل العرب» ذهب فيه كل مذهب من فضائل العرب، ثم ختم كتابه بمذهب الشعوبية، فنقض في آخره كل ما بني في أوله حيث قال: «أعدل القول عندي في هذا الباب، أن الناس كلهم لأب وأم، خلقوا من تراب، وأعيدوا إلى تراب، وجروا إلى مجرى البول، ووطئوا على الأقدام، فهذا نسبهم الأعلى الذي يردع أهل العقول عن التعظيم والكبرياء، والفخر بالآباء، ثم إلى الله مرجعهم فتنقطع الأنساب، وتبطل الأحساب إلى من كانت له تقوى الله وطاعته» انتهى حاصله.

وأقول: ليس مذهب الشعوبية في المساواة بين العرب والعجم بغلط، إنما خطؤهم في تقرير هذه المسألة وتحريرها، بإيراد أشياء ليست من أدلة الشرع في ورد ولا صدر، إذ هي أجنبية عن محل النزاع.

والذي ختم به «ابن قتيبة» كتابه، هو صحيح في نفس الأمر.

والذي دل عليه القرآن والحديث وتلخص منهما، أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وهم الأشراف الكرام، والذلة هي لغيرهم، ولو كانوا من الملوك العظام.

وحيث إن العرب كلها أسلمت، صارت في أعلى رتبة النسب والحسب، وأن العجم لما لم يسلم منها إلا بعضها، ففيها الشريف والوضيع، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية، خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»، رواه مسلم عن أبي هريرة.

فتقرر بهذا، أن العرب حبهم واجب لما مر، وأن العجم حبها مقصور على وجود الإسلام والعلم.

وبهذا الوجه، للعرب جهة مزية ما، ولولا لها شيء[1] لكان ظهور خاتم الرسل وسيد

---

(١) قوله: ولولا لها شيء. يريد: ولو لم يكن للعرب شيء الخ، فـ «لا» نافية ليست جزءاً من «لو» التي تكون «لولا» الشرطية المشهورة عند النحاة بأنها حرف امتناع لوجود. يفهم ما قلناه من فحوى الكلام، ومن سياقه.

الأنبياء من العرب، وكون القرآن نزل بلغتهم، ولغة أهل الجنة هي العربية لكفت هذه بدلاً عن جميع الفضائل والمناقب.

وقد جعل الله لكل شيء قدراً.

ولولا مخافة الإطالة، وخشية طول المقالة من غير فائدة زائدة، وأنه ليس فيهـا كثير عائدة، لأرخيت عنان القلم، ولأتيت لك بما لا تعلم.

وفيما حررناه كفاية للمعتبر، ومقنع للمختبر، وبالله التوفيق، وهو المستعان.

منقبة أهل الحديث النبوي رضي الله عنهم

تقدمت جملة صالحة من أحاديث هذا الباب، في «باب الاعتصام بالكتاب والسنّة».

الذي ينبغي تحريره هنا إيجازاً هو، أحاديث عديدة يسيرة.

منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة قالوا: من هي يا رسـول الله؟ قال: «مـا أنا عليه وأصحابي»، رواه الترمذي.

وفي رواية، وهي للجماعة «وفي أخرى: ما أنا عليه اليوم»، وهذه الروايات دلت دلالة واضحة، تامة كاملة، على أن المراد بهذه الفرقة الناجية، هي جماعة السنّة وعصابة الحديث، لأن سياقها لا يصدق إلا على هذه الجماعة من بين جميع فرق الإسلام.

فإنها ليست فرق من فرقه إلا وفيها بدع من المحدثات، وأمور ليس عليها أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما خلا جماعة المحدثين، فإنهم - في دينهم وعلمهم وعلمهم وسمتهم ودلهم وهـديهم - على طريقـة السلف الصالحين، الـذين هم عبارة عن عصـابـة الصحابة والتابعين لهم بالإحسان.

ومن زعم أنه على سبيل الصحابة، فكاد أن يكذب فعله قوله، ويرده مذهبه المدون في أسفار أهل نحلته من مقلدة المذاهب، ومبتدعة المشارب.

ومنها حديث بلال بن حارث المزني يرفعه «من أحيا سنّة من سنتي قد أميتت بعدي، فإن له من الأجر مثل أجور من عمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن ابتدع بدعة ضلالة» الحديث، رواه ابن ماجه، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

ومعلوم أن مصداق هذا الحديث في هذا العصر، وفي الأعصار المتقدمة عليه، هم أصحاب الحديث لا غير، فإن كل واحد منهم سعى في وقته في إحياء السنن المائتة، بلغت إليه قدرتهم.

وغيرهم ابتدع بدعة في الدين، فلا تخلو فرقة من فرق الإسلام من بدعة من البدع.

إلا فرقة التوحيد، وجماعة الحديث، فإن طريقتهم خالية عنها، وهم مشمرون عن ساق الجد في إحياء السنن.

ومنها حديث عمرو بن عوف مرفوعاً: «إن الدين بدأ غريباً وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء» أي أولاً وآخراً، «وهم الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنّتي»، رواه الترمذي.

وهذا الإصلاح لما أفسد، لم يأت إلا من فرقة الحديث وأهل السنّة، وهم على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في ابتداء الإسلام، فاتفقوا معهم في الغربة، وهذه الصفة لا توجد إلا فيهم.

وهم ـ في كل زمان ـ غرباء في الدين، وغيرهم في دعة وترف من جهة إيثار الرأي والبدع والقياس والإفساد في الإسلام.

ومنها حديث ابن عمر يرفعه: «إن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة، ومن شذ، شذ في النار»، رواه الترمذي.

فيه أن أهل الحديث هم على هداية، في فرق هم على ضلالة، وأن يد الله عليهم.

ولو لم تكن هذه الجماعة في الدنيا، لصدق أن الأمة اجتمعت على ضلالة. ولكن الله صانها عن ذلك، حماية لدينه، وصيانة للإسلام، ولله الحمد.

والشاذ منهم محكوم عليه بكونه في النار، وهم الفرق الباطلة، والطوائف الضالة.

غير أهل السنّة والجماعة، الذين هم الفرقة الناجية بنص الشارع عليه السلام. ومثله حديث آخر عنه مرفوعاً: «اتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذَّ في النار»، رواه ابن ماجه، من حديث أنس. والسواد الأعظم يعبر به عن الجماعة الكبيرة، والمراد ما عليه الصحابة.

فمصداق هذا الحديث هم أهل الحديث، وهم الذين يقال لهم «أهل السنّة والجماعة».

فمن لم يعلم السنّة ولم يعمل بها فليس من هذه الجماعة، وإن ادعى أنه سنّي، كيف ولا يكون المرء سُنِّيًّا إلا إذا تمسك بالسنّة؟ ومن تمسك بغيرها من الرَّأي والقياس والتقليد، فإنه أهل الرأي وغيره، لا أهل السنّة.

وهذا أوضح من كل واضح، ولا يلتبس على جاهل، فضلاً عن عالم.

ومنها حديث أنس يرفعه «ومن أحب سنّتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة»، رواه الترمذي.

وحب أهل الحديث للحديث، معلوم لكل من له بصر أو بصيرة، ولا ترى أحداً غيرهم

من المنتسبين إلى الإسلام يحب حديثاً قط، بل يرده، ويؤيد المذهب ويحميه، ويتمسك في مقابلة السنّة الصحيحة والآية الناطقة بالحق والصواب، بأقاويل الأحبار والرهبان، ويدرس الرأي وكتب التقليد في مواجهة الحديث والقرآن.

ففي هذا الحديث بشارة لمحبي السنّة بدخول الجنان، ومعية سيد الإنس والجان.

ويؤيده حديث آخر صحيح «المرء مع من أحب، وأنت مع من أحببت» وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ومنها حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تمسك بسنّتي عند فساد أمتي، فله أجر مائة شهيد»، رواه البيهقي في كتاب الزهد له، من حديث ابن عباس.

وظاهر أنه ليس يتمسك بالسنّة في هذا الفساد الحاضر إلا أهل الحديث.

وفساد الأمة ظاهر منذ انقراض القرون المشهود لها بالخير بنص الشارع عليه السلام «ثم يظهر الكذب» إلى آخره.

وكل فرقة في الدنيا، بعد الصدر الأول إلى هذا الآن، لا تراها إلا متمسكة بالرأي أو البدعة، ومنهم تخرج الفتنة في الدين، وفيهم تعود.

ما خلا أهل السنّة والتوحيد، فقد عضوا عليها بالنواجذ، وفروا عن شر الأمور ـ وهي المحدثات في دين الإسلام ـ فكانوا أحق بهذه البشارة من بين الفرق الكثيرة، ولله الحمد.

ومنها حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أكل طيباً، وعمل في سنّة وَأَمِنَ الناس بوائقه، دخل الجنة» فقال رجل: يا رسول الله إن هذا، اليوم يكثر في الناس، قال: وسيكون في قرون بعدي»، رواه الترمذي.

فيه بيان ثلاثة صفات لأهل الحديث:

الأول: ـ أنهم يأكلون الحلال، ويجتنبون الحرام.

ومفهومها المخالف، أن غيرهم بخلاف ذلك، وهذا مشاهد في الناس لكل أحد، فإن أهل الحديث أكثرهم غرباء، لا يقدرون على أكل الحرام، ولا يستطيعون اكتسابه، بخلاف أهل الرأي والبدع، فإنهم مشاركون مع أهل الترفهِ والدعة، ولهم وظائف من جهة الولاة والرؤساء، والخدمات العالية الجالية لهم الأموال.

والثاني: ـ العمل بالحديث، وهو خاص بأهل التوحيد، فإن المقلدة للمذاهب، وطائفة الرأي والقياس، وفرقة البدع والمحدثات، ناكبون عن السنّة، منهوكون فيما هم فيه من

المشارب المختلفة، والآراء المضلة والأهواء المبتدعة، لا يرفع أحد من ألف رأسه إلى السنّة ولا إلى معرفتها فضلاً عن العمل بها.

والثالث: ـ أمن الناس من شرورهم، وهذا الوصف على ـ وجه الكمال ـ لا يوجد إلا في فرقة التوحيد وجماعة السنّة، فإن المقلدة والمبتدعة شرهم عَمَّ السماء والأرض، لساناً وبياناً:

وَمَا أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَعُلَمَاءُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا[1]

پرخس وخاره در راه تمودی دارد آخر اى باد صبا اين، ممه آورده، تست

وهم المجادلون، المتكلمون، المتفلسفون، المتفيهقون، الثرثارون.

بخلاف أهل السنّة والحديث، فإنهم أقل الناس جدلاً، وأكثرهم صبراً وسكوتاً، وفي الحديث بشارة لهم.

ولا شك أنه ليس في قرون بعده صلى الله عليه وآله وسلم من جمع بين الأوصاف الثلاثة إلا هذه العصابة المحمدية والجماعة السُّنية السُّنية، فطوبى لهم وحسن مآب!.

ويدل لهذا حديث أبي أمامة يرفعه «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] رواه الترمذي، وابن ماجه.

وما أصرح من هذا في ذم الجدليين، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وهذا الجدل ليس إلا فرقة التقليد، وأهل الرَّأي والبدع، على اختلاف أنواعهم، وتباين أقسامهم.

وأما أهل الحديث فغاية ما في الباب أنهم إذا اضطروا إلى نصرة السنّة وحماية الدين، ذبُّوا عنها وجادلوا بالتي هي أحسن، ولا يبتدئون مع أحد في الجدل، ولا في الرد عليه والقدح فيه.

وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خروج من فارقهم من الإسلام فقال: «من فارق الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، رواه أحمد وأبو داود عن أبي ذر.

والجماعة هي أهل السنّة، و«السنّة» هي الحديث لا سنّة زيد وعمر. فمن فارق جماعة السنّة فهذا حاله، ونعوذ بالله من جميع ما كرهه الله.

ومنها حديث مالك بن أنس مرسلاً يرفعه «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله، وسنّة رسوله» رواه في الموطأ.

---

(١) وفي رواية: وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها؟.

والمتمسك بهذين الأمرين ليس إلا أهل الحديث، فهم على هدى وبصيرة من دينهم.

وأما المتمسك بغيرهما من الآراء والأهواء، التي ليس عليها أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو التارك لهذين الأمرين.

وتركهما في العلم والعمل، يوجب الضلالة، وقد شاهدنا تاركيهما فوجدناهم ضُلَّالًا مضلين، ولم نجد فيهم من يهدي إلى الرشد.

ومنها حديث ابن عباس «من تعلم كتاب الله ثم اتبع ما فيه» أي من الأمر والنهي وإطاعة الرسول، واتباع السنّة «هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب».

هذه بشارة وأي بشارة، لمتبع القرآن والحديث، والعامل بهما في القديم والحديث.

وفي رواية قال: «من اقتدى بكتاب الله، لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم تلا هذه الآية: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]»، رواه رزين.

والعمل بكتاب الله مستلزم للعمل بالسنّة، فإن القرآن شامل لها بدلالة النص، وإشارته وظاهره.

ومنها حديث ابن عمرو يرفعه: «بلغوا عني ولو آية» إلى قوله: «ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، أخرجه البخاري.

وهذا واضح بحمد الله، لأنه ليس في الأمة من يصدق عليه هذا الحديث إلا أهل الحديث، فإنهم المبلغون للآية عنه صلى الله عليه وآله وسلم والمراد بالآية ـ هنا ـ الحديث.

وغيرهم من المقلدة والمبتدعة ـ على تباين طرائقهم ـ لم يبلغوا قط إلى أحد بل الذي بلغوه إلى الناس، هو إيجاب التقليد، وإيثار البدع على السنن، وإحياء المحدثات من الأمور، وإماتة الآثار المأثورة في الزبور.

ومنهم من تمسك في كتبه بأحاديث موضوعة، وأخبار ضعيفة مكذوبة، وإذا نبّه عليها لم ينتبه، بل سعى في تصحيحها بالتشبث بأقوال ضعيفة تأييداً للمذهب، وتقوية للمشرب، ولم يقبل الأحاديث الصحيحة المخالفة لمذهبه، جموداً على تقليدات الرجال.

ومنهم من نَصَّ على تسوية كتب الحديث، ولم يميز بين الصحيح والأصح والحسن والضعيف، ترويجاً لآراء الفقهاء، وتصحيحاً لاجتهادات المجتهدين النبلاء وخرق ـ بهذا ـ إجماع سلف هذه الأمة وأئمتها على تلقي الصحيحين بالقبول، وترجيحهما على ما سواهما من كتب النقول.

ومنها حديث ابن مسعود يرفعه: «نضَّر الله عبداً سمع مقالتي، فحفظها ووعاها، وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، رواه الشافعي،

والبيهقي في المدخل، ورواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

فيه الدعاء لأهل الحديث، وقد استجاب الله هذا الدعاء الشريف من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقهم، فأعطاهم نضرة تامة في الدنيا، وسوف يعطيهم في الآخرة ما يرضيهم.

وفي حديث آخر عنه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: نضر الله امرأ سمع مني شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلِّغٍ أوعى له من سامع»، رواه الترمذي، وابن ماجه، ورواه الدارمي عن أبي الدرداء.

فيه وصف المحدثين بالحفظ والضبط.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله عزّ وجلّ يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنّة من يجدد لها دينها»، رواه أبو داود.

قال أهل العلم: «الرأس» يحتمل أول المائة وآخرها، وفيه إشارة للأمة إلى قبول هذا التجديد، ولا يتصور التجديد إلا من عارف بالكتاب والسنّة، ومن ادعاه من غير أهلهما، فهو بمعزل عن الالتفات والخطاب.

نعم، ليس التجديد منحصر في صنف من أصناف الناس، بل يوجد في كل نوع من أهل العلم، سواء كانوا من الأمراء أو الفقراء، أو أهل الجند والمنعة.

ولكن لا بدّ من أن يكون صاحب هذه المرتبة عالماً بالقرآن والحديث، عارفاً بهما على الوجه الصحيح المعتبر عند أهلهما، وإلا كان تجديده هذا، تجديد بدعة وضلالة وما للمقلدة ولهذا التجديد، فأين الثريا من الثرى؟!

وقد وجد ـ بحمد الله ولطفه ـ في كل مائة إلى مائتان، هذه من جدد لهذه الأمة دينها، لو شئنا لسميناهم اسماً باسم، ولعل بعض أهل العلم سماهم كذلك في «حجج الكرامة»، وغيرها.

وكان من مجددي هذه المائة الحاضرة على رأسها، القاضي العلامة «محمد بن علي الشوكاني» في صنعاء اليمن.

ولا مانع من تعدد المجددين في زمن واحد في أقطار متفرقة، وبلاد شاسعة، لأن الحديث لم يفصل.

ومنها حديث إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يحمل هذا العلم» أي علم الكتاب والسنّة الحاضر في ذلك الوقت «من كل خلف عدوله»، وهم أهل الحديث والسنّة وفرقة التوحيد «ينفون عنه تحريف الغالين»، هذا شرع في

بيان وصفهم الذين يعرفون به ويمتازون فيه عن غيرهم من فرق الإسلام.

وفيه أن الغلاة يحرفون هذا العلم كما حرف متكلمو الإسلام ومتفلسفيه أصول الدين، وأدخلوا فيه ما لم يكن منه قط، ولم ينزل الله به سلطاناً.

وكذا بعض المقلدة حرف فيه، اتباعاً لرأي الأحبار والرهبان، وغلا في القول بوجوب التقليد الشخصي وما في معناه «وانتحال المبطلين»، وهم أهل البدع المضلة من الفرق الإسلامية على تباين مسالكهم، وتفاوت مناهجهم، «وتأويل الجاهلين»، وهم الصوفية الجهلة، والمقلدة والسفهاء، وعامة الأمة الذين لا علم لهم بشيء من القرآن والحديث، وإنما مبلغهم من العلم، ما دعا إليه رأي الآباء والمشائخ، وأئمتهم وهم لا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً، ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون.

وقد تقدم منا الكلام على هذا الحديث مبسوطاً في هذا الكتاب، فلا نرى الحاجة إلى إعادته.

وإنك إذا تأملت في مباني هذا الحديث وبلاغة معانيه، أيقنت أنه ليس له محمل يحمل عليه إلا أهل الحديث وعصابة السنّة وجماعة التوحيد، وأن هذه الأوصاف ما وجدت قط إلا فيهم، ولا توجد إلا فيمن كان على سبيلهم السوي، وصراطهم القوي، وأن جميع من سواهم من أي فرقة كان، وفي أي مذهب قام وقعد، داخل تحت هذه الألفاظ الثلاثة الجامعة لكل من عداهم، لا يخرج عنها خارج من المقلدة، ولا من المتكلمة والمبتدعة، على اختلاف أنواعها، وتباين شوارعها فهذا علم من أعلام النبوة.

وفيه بشارة لأهل الحديث، بكونهم معدلين على لسان نبي الأمة رسول الرحمة، وهذه خصيصتهم لا يشاركهم فيها أحد من العالمين.

والناس الآخرون، إنما عدلهم أبناء جنسهم وهم الصادقون والكاذبون.

وفيه نعى علي سائر الفرق، غير الفرقة الناجية التي هب عبارة عن عصابة السنّة، بكونهم غالين، ومبطلين، وجاهلين.

فتدبر أيها السنّي في هذا الخبر الشريف، واعتبر بمفهومه اللطيف، لعل الله يهديك إلى صراطه المستقيم، وهو المستعان «رواه البيهقي» في كتاب المدخل مرسلاً. وفي الباب أحاديث لا نطول بذكرها.

وكل حديث ورد في فضل العلم والعلماء، فالمراد به علم الكتاب والسنّة، وعلماء القرآن والحديث، بدليل أنه لم يكن ـ إذ ذاك ـ علم إلا هذا العلم الشريف.

وقد عقد صاحب «كتاب الحطة في ذكر الصحاح الستة» فصلاً مستقلاً في بيان شرف علم الحديث، وفضيلة المحدثين وقال:

فالحاصل أن أهل السنَّة ـ كثَّر الله سوادهم، ورفع عمادهم ـ لهم نسبة خاصة ومعرفة مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا يشاركهم فيها أحد من العالمين. ثم ذكر حديث «نضَّر الله»، وذكر عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم ارحم خلفائي، قلنا: يا رسول الله ومن هم خلفاؤك؟ قال: الذين يروون أحاديثي، ويعلمونها الناس»، رواه الطبراني في الأوسط.

الحديث فيه دليل على أن المحدثين خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وما أشرف هذه المنقبة وما أعلى مقامها!! فقد أبان قدر المحدثين، وعلو مرتبتهم في العالمين.

ومن شرفهم ما رويناه عن ابن مسعود يرفعه: «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة»، قال الترمذي: حسن غريب.

قال ابن حبان في صحيحه: وفيه بيان أن أولى الناس في القيامة أصحاب الحديث، إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم.

وقال غيره: المخصوص بهذا الحديث، نقلة الأخبار الذين يكتبون الأحاديث ويذبون عنه الكذب آناء الليل، وأطراف النهار.

وقال الخطيب في كتابه «شرف أصحاب الحديث»، قال لنا أبو نعيم: هذه منقبة شريفة، يختص بها رواة الآثار ونقَلَتُها، لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ما يعرف لهذه العصابة، نَسْخاً وذكراً.

وقال أبو اليمن ابن عساكر: ليَهْنَ أهل الحديث بهذه البشرى، فقد أتم الله تعالى نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى، فإنهم أولى الناس بنبيهم، وأقربهم ـ إن شاء الله تعالى ـ وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنهم يخلدون ذكره في طروسهم، ويجددون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات، في مجالس مذاكرتهم ودروسهم، فهم الفرقة الناجية، جعلنا الله منهم، وحشرنا في زمرتهم، انتهى.

وعن مطر الوراق في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال: إسناد الحديث رواه الحاكم.

وعن أنس بن مالك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ قال: هو قول الرجل، حدثني أبي عن جدي.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يزال الناس من أمتي منصورين، لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة»، رواه ابن ماجه.

سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: هم أهل الحديث، ولولاهم[1] فلا أعلم من هم.

---

(١) قوله: ولولاهم الخ. أي إن لم يكن الناس المذكورون في الحديث هم أهل الحديث فلا أعلم من هم.

قلت: وفي حديث معاوية بن قرة عن أبيه يرفعه: «لا يزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة». قال ابن المديني: هم أصحاب الحديث، رواه الترمذي. وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقد تقدم الكلام على معناه في موضعه من هذا الكتاب.

وفيه بشارة لأصحاب الحديث، حديثاً وقديماً بكونهم منصورين، وعدم خذلهم.

وقد وجدنا كما في هذا الخبر، في كل زمان إلى هذا العصر، فإن الله نصرهم في مقابلة أعداء السنن وأهل الرأي في كل موطن، ولم يضرهم خذل المقلد والمبتدعة قط، بل كلما ازداد أعداء الحديث في ردهم، ازدادوا في الدنيا عَدَداً وعُدَداً، حتى في هذا الزمان الحاضر.

وهذا من صدق الله وصدق رسوله في وعدهما، كما قال سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

ومن شرف المحدثين قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن من أشد أمتي لي حُبًّا، من يكونون بعدي، يود أحدهم لو رآني بأهله وماله»، رواه مسلم عن أبي هريرة.

ويزيده إيضاحا، حديث أنس مرفوعاً: «مثل أمتي مثل المطر، لا يدري أوله خير أم آخره»، رواه الترمذي.

وفي معناه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «إن أعجب الخلق إليَّ إيماناً لَقَوْمٌ يكونون من بعدي، يجدون صحفاً، فيها كتاب يؤمنون بما فيها»، رواه البيهقي في دلائل النبوة.

وهذا نص في أن المراد بهذا القوم في هذه الأخبار، أصحاب الحديث والقرآن، لأن الكتاب إذا أطلق يراد به كتاب الله.

والصحف، هي صحف دواوين السنّة، من الجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء ونحوها. لأن صيغة الجمع ظاهرة في ذلك.

وإن احتمل أن المراد بها القرآن، فإن كان المراد بها القرآن، فالإيمان بالقرآن عين الإيمان بالسنّة، لأن القرآن أرشدنا إلى اتباعها والإيمان بها في غير موضع.

والسنّة لا تفارق القرآن، كما أن القرآن لا يفارقها، فهما كالشيء الواحد في العلم والعمل، والتمسك والاعتصام. والله أعلم بالصواب، وهو الهادي إليه، وإليه المآب.

منقبة الفقهاء رحمهم الله

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة» أي فيهم الأخلاق الفاضلة والمفضولة، فمن كان استعداده أقوى،

كانت فضيلته أتم «خيارهم في الجاهلية، خيارهم في الإسلام إذا فقهوا» يعني إذا صاروا علماء الكتاب والسنّة، فإن التفاوت في الجاهلية بحسب الأحساب[1] في الإسلام، ولا يعتبر الأول إلا بالثاني.

قال في «المرقاة»: المعنى خيارهم بمكارم الأخلاق في الجاهلية، خيارهم في الإسلام أيضاً بها، إذا استووا في الفقه. انتهى «رواه مسلم» والفقه، هو الفهم لغة.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الناس لكم تبع، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم، فاستوصوا بهم خيراً»، رواه الترمذي.

الخطاب للصحابة، والوصية لهم بالخير مع طلبة علم الحديث والقرآن بعده صلى الله عليه وآله وسلم، لأنهم أخذوا أقواله وأفعاله.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فقيه واحد، أشد على الشيطان من ألف عابد»، رواه الترمذي وابن ماجه.

وذلك لأن العالم بالكتاب والسنّة وفاهمهما، لا يقبل إغواءه، ويأمر الناس بالخير، ويصونهم من تلبيسه وتزيينه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

وليس المراد بالفقيه هنا، الفقيه المصطلح عليه عند أرباب الرأي، وأصحاب الهوى، فإنه في حبالة إبليس، وليس بشديد عليه، لقبوله ما سول له وزينه، وهذا واضح.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خصلتان لا يجتمعان في منافق، حسن سمعت، ولا فقه في الدين»، رواه الترمذي.

فيه: أن اجتماع هاتين الخصلتين لا يكون إلا في أهل الحديث، والمنافق محروم منهما، كأن من ليس بمحدث فيه شعبة من النفاق.

وعن علي رضي الله عنه يرفعه: «نعم الرجل الفقيه في الدين، إن احتج إليه نفع، وإن استغنى عنه أغنى نفسه»، رواه رزين.

فيمدح أهل الحديث، وأن حاله كله حسن، سواء كان محتاجاً إليه أو مستغنى عنه.

وعن ابن عمرو رضي الله عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بمجلسين في مسجده، فقال: كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه؛ أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم. وأما هؤلاء، فيتعلمون الفقه أو العلم،

---

(١) وفي نسخة: الأنساب. ولعله صح.

ويعلمون الجاهل، فهم أفضل، وإنما بعثت معلماً، ثم جلس فيهم»، رواه الدارمي.

وفيه إطلاق لفظ «الفقه» أو «العلم» على علم الكتاب والسنّة، وبيان فضيلة المحدث على العابد.

والدليل على أن المراد بالفقه في هذه الأحاديث وما ورد في معناها، علم الكتاب والسنّة، أن أبا الدرداء قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما حد العلم، الذي إذا بلغه الرجل كان فقيهاً؟ فقال: من حفظ على أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها، بعثه الله فقيهاً، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً»، رواه البيهقي في شعب الإيمان.

تحريف في الأسامي المحمودة

ويزيد ذلك إيضاحاً ما نقله في «الجنة بالأسوة الحسنة بالسنّة»، عن حجة الإسلام الغزالي في «إحياء علوم الدين» أن منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تحريف الأسامي المحمودة وتبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معانٍ غير ما أرادها السلف الصالح والقرن الأول، وهي خمسة ألفاظ:

الفقه، والعلم، والتوحيد، والتذكير، والحكمة.

فهذه أسامي محمودة، والمتصف بها أرباب المناصب في الدين.

ولكنها نقلت الآن إلى معانٍ مذمومة، فصارت القلوب تنفر عن مذمة من يتصف بمعانيها، لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم.

قال: الأول: الفقه، تصرفوا فيه بالتخصيص لا بالنقل والتحويل، إذ خصصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى، والوقوف على دقائق عللها، واستكثار الكلام فيها، وحفظ المقالات المتعلقة بها.

فمن كان أشد تعمقاً فيها، أو أكثر اشتغالاً بها، يقال: هو الأفقه.

وكان اسم الفقه في العصر الأول مطلقاً على علم الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس، ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا، وشدة التطلع إلى نِعَم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب.

ويدلك عليه قوله عزّ وجلّ: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وعلى ما يحصل به الإنذار والتخويف.

هذا هو الفقه، دون تفريعات الطلاق، والعتاق، واللعان، والسَّلَم، والإجارة، فذلك لا يحصل به إنذار ولا تخويف، بل التجرد له على الدوام يُقَسِّي القلب، وينزع الخشية، كما نشاهد الآن من المتجردين له.

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وأراد معاني الإيمان دون الفتاوى.

ولعمري إن الفقه والفهم في اللغة، اسمان بمعنى واحد، وإنما يتكلم في عادة الاستعمال به قديماً وحديثاً، إلى قوله:

ولست أقول: إن اسم الفقه لم يكن متناولاً للفتوى، ولكن كان بطريق العموم أو الاستتباع، فثار من هذا التخصيص، تلبيس بعض الناس على التجرد له، والتوصل به إلى طلب الولاية والقضاء والجاه والمال. انتهى كلامه.

ثم ذكر سائر الألفاظ وبين حال تبديلها وتحريفها، وهي في أصل الكتاب مبسوط، فراجعه.

قلت: أهل القرآن في الصدر الأول كان يقال لهم «القراء»، وعلماء السنّة يقال لهم «الفقهاء».

وكذلك لفظ «التوحيد» كان يطلق على الإيمان بما في القرآن من أصول الدين، ثم جعل عبارة عن معرفة صنائع الكلام، ومعرفة طريق المجادلة والمكابرة، والإحاطة بمناقضات الخصوم والقدرة على التشدق فيها، بتكثير الأسئلة، وإثارة الشبهات، وتقويم الباطلات المخالفة للسنّة والكتاب.

وهكذا لفظ «الذكر» كان يطلق على دراسة الكتاب والحديث، وبيان معانيهما للناس الطالبين والسامعين، ثم صار عبارة عن القصص والأشعار، وحكايات الأموات والشطح والطامات، وتلفيق البدعات.

وكذلك لفظ «الحكمة» كان يراد بها حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الذي هو تلو القرآن في كونها دليلاً مستقلاً، وحكماً مقضياً، ونصاً قاطعاً، ومتبعاً جلياً، وحجة نيرة، ومعرفة فناء الدنيا وبقاء الآخرة، وما يرشد إلى ذلك من الآيات والأحاديث.

ثم جعل بمعنى معرفة علوم الأوائل، وفنون الكفار من بلاد يونان وغيرها، وقيل للمشتغل بها هو حكيم، أو فيلسوف، أو فلسفي، أو منطقي.

فانظر إلى ماذا نقل، وقس بقية الألفاظ على ذلك، واحترز عن غرة تلبيسات العلماء السوء، فإن شرهم على الدين أعظم من شر الشياطين.

وإليك الخيرة في أن تنظر لنفسك فتقتدي بالسلف أو تتدلى بحبل الغرور، فتتشبه بالخلف.

فكل ما ارتضاه سلف هذه الأمة وأئمتها من العلوم، علوم القرآن والحديث، قد اندرس وطمس، وما أكب عليه الناس منذ زمن طويل وجعلوه علامة للفضيلة وأمارة للكمال، ووجهاً

لحصول الجاه والمال، وشهرة بين العوام والجهال، ومصيدة لهم لأكل باطل الأموال، فأكثره، بل كله، بدعة ومحدث، وجهل وضلال.

وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوجود هذه الحال في هذه الأمة وقال: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء، قيل: ومن الغرباء؟ قال: الذين يصلحون ما أفسده الناس من سنّتي».

وفي خبر آخر «هم المتمسكون بما أنتم عليه اليوم».

وقد صارت تلك العلوم غريبة، وأهلها غرباء، بحيث يمقت ذاكرها والعالم بها، والمنتمي إليها، والمعول عليها في القضايا والرزايا، ويرد عليه كل جاهل لئيم، بكل قول فاسد، وعقل ناقص، وفهم كاسد في خرافاته المؤلفة، ويزعم أنه غَلَبَ، وأن خصمه غُلِب.

وهذا من أشراط الساعة، وآثار القيامة التي قد اقترب زمانها: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ
وَأَيَّ غَرِيمٍ فِي التَّقَاضِي غَرِيمُهَا

بوقت صبح شود، بمجور روز معلومت
كه باكه باخته درشب ديجور

اللهم أصلح قومي فإنهم جاهلون، واهدهم فإنهم ضالون مضلون، واختم لنا بالخير والحسنى، واحشرنا في نصرة السنّة وعصابة القرآن، وأمتنا على حبهم في السر والإعلان، ولا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لك يا رب العالمين.

باب في ذكر رد بدعات القبور

قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

هذه الآية الشريفة فيها بيان اختيار التوحيد، وترك الشرك، وعدم اتخاذ غيره تعالى رباً.

فهي ـ بفحوى خطابها العام ـ يرد على عباد القبور والمشاهد والضرائح والنصب والأوثان والأصنام كلهم.

فإنهم اتخذوها أرباباً لهم من دون الله، وأنزلوا بها كل حاجة لهم في الدنيا والدين، وأغمضوا عن الله الواحد رب العالمين.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

شملت هذه الآية ـ بعمومها ـ كل من عبد غير الله، سواء كان ذلك الغير قبر الولي، أو جدث النبي، أو مرقد الرسول، أو مزار الشيخ، أو غيرهما، مما يصدق عليه أنه دون الله.

وفيه أن العلماء والحكام والأنبياء، ليس من شأنهم أن يستعبدوا الناس، ويهدوهم إلى عبادتهم بالخضوع والتذلل لهم، أو لقبورهم، وآثارهم، إنما مرادهم أن يكون الناس كلهم أهل الله، عالمين به، سبحانه، من جهة العلم بالكتاب، ودراسته.

ولا ريب أن من وفقه الله بعلم الكتاب الناص على اتباع الله واتباع رسوله، لا يعبد غير الله أبداً، كائناً من كان، وفي أي منزلة من العلم والفضل والعبادة وقع، فضلاً عن أن يعبد القبور ويسافر إليها، متصلاً بأنواع من المفاسد والشرور، التي لا ملجأ له منها.

وقال تعالى: ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ: سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٦ ـ ١١٨].

فيه بيان إنكار المسيح عليه السلام من دعوة الناس إلى عبادته وعبادة أمه الشريفة مريم عليها السلام، مع تنزيهه سبحانه عن الشرك، وتفويض العلم إليه سبحانه، ونفي علم الغيب عن نفسه، وعدم العلم بحالهم بعد الرفع من الدنيا إلى السماء.

وهذا يدل على أن الأنبياء لم يدعو الناس إلى عبادتهم، ولم يكن ذلك من شأنهم.

وإذا لم يستحق أهل النبوة للعبادة التي هي عبارة عن غاية الخضوع والتذلل لغيره فمن هذا الذي يصح استحقاقه للعبادة من غيرهم، من الأولياء، والمشايخ الأصفياء، والعلماء النبلاء؟ وإن كان في أعلى مرتبة من العلم والعبادة.

وأي رتبة تفوق رتبة الأنبياء!.

وإذ ليس لهم علم بعد الوفاة والرفع من بين أظهرهم، فمن هذا الولي أو الشيخ والفقير، أو الصوفي، أو العالم، أو العارف، له علم بأحوالهم بعد الوفاة والممات حتى يعبده الناس وينزلوا حوائجهم إليه، ويدعونه لكشف الضر، وجلب النفع، وينذروا له، ويسافروا إلى قبره

ومضجعه من أقطار شاسعة، وبلاد بعيدة ويختاروا له الأسفار الشاقة في البر الأعظم والبحر المحيط، ويصح ذلك منه؟.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ؟ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

فيه إخبار عن صنيعهم السوء، وتنصيص على عدم حصول الضرر والنفع منهم لهم، وإنكار عليهم، في كونهم شافعين لهم يوم القيامة، وتنزيه له، سبحانه، عن شرك المشركين.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فيه بيان ضلالة القوم، والنهي عن اتباعهم في الباطل وعن الغلو في الدين.

والخطاب، وإن كان لأهل الكتاب، لكن يدخل فيه كل غالٍ في الدين، وتابع لهوى القوم الضالين.

وهذه الآيات الشريفة ليس فيها ذكر القبور وبداعاتها، ولا ذكر عابديها لكنها ـ بعمومها ـ تشمل كل عبادة ودعاء لغير الله، سواء كان قبراً، أو غيره.

ولا ريب أن عباد القبور في هذه الأمة، ومعتقديها، والمسافرين إليها، والناذرين لها بأنواع، من نذور الحيوانات والأجناس، والآتين فيها بأقسام من البدعات والمنكرات، أكثر من غيرهم وأعظم سواداً ممن سواهم، الذين لا يعبدون من دون الله شيئاً.

فهذه الآية ترد عليهم رداً واضحاً صريحاً، أظهر من الشمس وأبين من الأمس، ليس على ذلك سترة ولا خفاء ولا حجاب.

ولهذا استدل بها صاحب رد الإشراك على رد بدعات القبور وغيرها نظراً إلى القاعدة الأصولية المقبولة عند الفحول «أن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب»، وأن الاعتبار بشمول المباني، لا بخصوص المعاني.

وقد تقدم تفسير هذه الآيات في هذا الكتاب في مواطن الرد على المشركين وإثبات التوحيد للمسلمين.

وفي القرآن الكريم، والفرقان العظيم من هذا الجنس كثير طيب، ولجميعه دلالة ظاهرة على نفي عبادة غير الله تعالى.

قال في «تطهير الاعتقاد عن درن الإلحاد»[١]: قد عرفت من هذا كله أن من اعتقد في

---

(١) قوله: تطهير الاعتقاد عن درن الإلحاد. هو اسم كتاب ألفه الأمير الصنعاني صاحب «سبل السلام» من علماء اليمن، وهو كتاب نفيس جداً، بين فيه عوار القبوريين، وبه هدم الشرك من أساسه.

شجر، أوحجر، أوملك، أوجني، أوحي، أوميت، أنه ينفع، أويضر، أويقرب إلى الله، أو يشفع عنده حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع والتوسل إلى الله، فإنه قد أشرك مع الله غيره، واعتقد ما لا يحل اعتقاده، كما اعتقد المشركون في الأوثان، فضلاً عمن ينذر بماله وولده، لميت أوحي، يطلب بذلك، ما لا يطلب إلا من الله من الحاجات، من عافية مريضة أو قدوم غائبه، أو نيله مطلب من المطالب، فإن هذا هو الشرك بعينه، الذي كان عليه عباد الأصنام.

والنذور بالمال على الميت ونحوه، والنحر على قبره، والتوسل به، وطلب الحاجات منه، هو بعينه الشرك الذي كان يفعله الجاهلية.

وإنما الجاهلية يسمون ما يعبدونه صنماً، أو وثناً، وهؤلاء يسمونه ولياً، أو قبراً، أو مشهداً، والأسماء لا ثمرة لها، ولا تغير المعاني ضرورة لغوية وعقلية وشرعية.

فإن من شرب الخمر وسماه ماء، فهو لم يشرب إلا خمراً.

وقد ثبت في الأحاديث أنه يأتي أقوام يشربون الخمر، ويسمونه بغير اسمها.

وصدق صلى الله عليه وآله وسلم فإنه قد أتى طوائف من الفسقة، يشربون الخمر ويسمونها نبيذاً.

وأول من سمي ما فيه غضب الله وعضيانه بالأسماء المحبُّوبة عند السامعين، هو إبليس اللعين، فإنه قال لأبي البشر: ﴿يا آدمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى؟﴾ [طه: ١٢٠] فسمى الشجرة التي نهى الله عن قربانها، غروراً له، تدليساً عليه بالاسم الذي اخترعه لها، كما يسمي إخوانه المقلدون له، الحشيشة بلقمة الراحة، وكما يسمي الظلمة ما يقبضونه من أموال عباد الله ظلماً وعدواناً أدباً، فيقولون: أدب القتل، وأدب السرقة، وأدب التهمة، بتحريف اسم الظلم إلى الأدب، كما يحرفونه في بعض المقبوضات إلى اسم النفاعة، وفي بعضها إلى اسم السياقة، وفي بعضها أدب المكاييل والموازين.

وكل ذلك اسمه عند الله ظلم وعدوان، كما يعرفه من شم رائحة الكتاب والسنّة.

وكل ذلك مأخوذ من إبليس، حيث سمي الشجرة المنهي عنها، شجرة الخلد.

فكذلك تسمية القبر، مشهداً، ومن يعتقدون فيه ولياً، وهذا لا يخرجها عن اسم الصنم والوثن، إذ هم حاملون بها معاملة المشركين بالأوثان والأصنام، ويطوفون طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويستلمونها استلامهم لأركان البيت، ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية من قولهم: على الله ثم عليك[1] ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها. وكل قوم له رجل ينادونه.

---

(١) قوله: ثم عليك: الصحيح الذي يلهج به هؤلاء: على الله وعليك. وكلمة «ثم» لا محظور فيها بالنسبة الأحياء واستعمالها بالنسبة للأموات ضلال أيضاً إلا أنه أخف من واو العطف التي تدل على الشرك المحض.

فأهل العراق والهند، يدعون «عبد القادر الجيلي».

وأهـل التهائم، لهم في كـل بلد ميت يهتفـون بـاسمـه ويقـولـون: يـا زيلعي، يـا ابن العجيل.

وأهل مكة والطائف: يا ابن عباس.

وأهل مصر: يا رفاعي، والسادة البكرية وأهل الجبال: يا أبا طير، وأهـل اليمن: يا ابن علوان.

وفي كل قرية أموات يهتفون بهم، وينادونهم، ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر. وهذا ـ بعينه ـ فعل المشركين في الأصنام، انتهى.

قلت: وفي الهند رجال كثيرون من هذا الوادي.

منهم السيد معين الدين الجشتي، والشيخ قطب الدين الكاكي، والسيد بديع الدين المدار، والمسعود الغازي السلار، والشيخ نظام الدين أولياً، والسيـد قطب عـالم، إلى غيرهم ممن يطول بذكرهم الكتاب.

بل لا بلد من بلاده، ولا قصبة من قصباته، ولا قرية من قراه إلا وفيه قبر ولي، أو صالح، يعبدونه جهاراً، ويلقون عليه أردية ورياحين، ويوقدون عليه السرج، ويسافرون إليه في شهر معين من كل سنة، زرافات ووحدانا، وينذرون له بأنواع من النذر، ويبذلونه لسدنة القبور ومجاوري المقبور.

فإذا وصلوا إليه ـ بعد مشقة ـ من شقة بعيدة فعلوا به، من الطواف والتقبيل والاستلام، والقيام بالأدب التمام في محاذاة قبور الكرام ونحوهما، مما هو شرك بحت في الإسلام.

وذلك كله ـ بعينه ـ صنائع المشركين الماضيين، وبدائعهم التي جاء الرسل لمحوها، ولأجلها نزلت الكتب، ونهى عنها سلف هذه الأمة وأئمتها.

ولكن زين لهم الشيطان أعمالهم! فاتبعوا خطواته وأصغوا بسمع الرضاء خـطباتـه، فدخلوا بهذه الأعمال تحت حكم الآيات المتقـدمة، واستحقـوا كل مـا استحقه الجـاهلية المنصرمة.

بيان شبهات عباد القبور والرد عليها

قال في «التطهير» فإن قال[1] ـ أي عابد القبور ـ: إن ما نحرت، ذكرت اسم الله عليه.

فقل: إن كان النحر لله فلأي شيء، قربت ما تنحره في باب مشهد من تفضله وتعتقد فيه؟! هل أردت بذلك تعظيمه أم لا؟.

---

(١) قوله: قال في التطهير. يريد بذلك كتاب «تطهير الاعتقاد من درن الإلحاد» للصنعاني.

فإن قال: نعم، فقل: هذا النحر لغير الله، أشركت معه غيره، وإن لم ترد تعظيمه فهل أردت توسيخ باب المشهد وتنجيس الداخلين إليه؟ فأنت تعلم ـ يقيناً ـ أنك ما أردت ذلك أصلاً ولا أردت إلا الأول، ولا خرجت من بيتك إلا لقصد. ثم كذلك دعائهم له.

فهذا الذي عليه هؤلاء شرك بلا ريب.

قال: وقد يعتقدون في بعض فسقة الأحياء، وينادونه في شدتهم والرخاء، وهو عاكف على الفضائح، لا يحضر حيث أمر الله عباده المؤمنين بالحضور هناك، ولا يحضر جمعة ولا جماعة، ولا يعود مريضاً ولا يشيع جنازة، ولا يكتسب حلالاً، ويضم إلى ذلك دعوى التوكل والغيب، ويجلب إليه إبليس جماعة قد عشش في قلوبهم وباض وأفرخ، يصدقون هؤلاء بهتانه، ويعظمون شأنه، ويجعلونه ندًّا لرب العالمين، ومثلاً له عزّ وجلّ.

فيا للعقول أين ذهبت، ويا للشرائع كيف جُهِلَتْ!: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

فإن قلت: أيصبر هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء والفسقة الخلفاء مشركين كالذين يعتقدون في الأصنام؟.

قلت: نعم، قد حصل منهم ما حصل من أولئك، فساووهم في ذلك، بل زادوا في الاعتقاد والانقياد والاستعباد، فلا فرق بينهم.

فإن قلت: هؤلاء القبوريون يقولون: نحن لا نشرك بالله، ولا نجعل الله ندًّا، والالتجاء إلى الأولياء والاعتقاد فيهم ليس بشرك.

قلت: نعم، يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وهذا جهل منهم، فإن تعظيمهم الأولياء ونحرهم النحائر لهم شرك، والله تعالى يقول: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] أي لا لغيره كما يفيده تقديم الظرف، ويقول: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨]، وقد سمي الرياء شركاً، فكيف بما ذكر؟!.

فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعله المشركون، وصاروا به مشركين ولا ينفعه قوله: أنا لا أشرك بالله شيئاً، لأن فعله يكذب قوله.

وقد صرح الفقهاء في كتب الفقه في «باب الردة» أن من تكلم بكلمة الكفر، يكفر وإن لم يقصد معناها.

وهذا دال على أن هؤلاء لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا ـ حينئذٍ ـ كفاراً، كفراً أصلياً.

ومن نادى معه سبحانه، فقد أشرك في العبادة، والدعاء من العبادة.

وقد ذهب طائفة من أئمة العلم إلى جهادهم، فقالت: يجب أولاً دعائهم إلى التوحيد،

وأن ما هم عليه شرك، ولا يتم الإيمان بما جاءت به الرسل إلا بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد، اعتقاداً وعملاً، فإذا أبانه(١) العلماء وجب على الأئمة والملوك بَعْثُ دعاتهم إلى إخلاص التوحيد فإن رجع وأقر، حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباحه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم من المشركين.

ولا يقال قد صح في الحديث أن العباد يوم القيامة يستغيثون بآدم وغيره من الأنبياء إلى أن ينتهوا إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا استغاثة بالمخلوقين، وقد قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥].

لأنا نقول: هذا ـ أعني طلب الدعاء لله تعالى من بعض عباده لبعض ـ جائز، بل قال صلى الله عليه وآله وسلم لعمر ـ لما خرج معتمراً ـ: «لا تنسانا يا أخي من دعائك»، وأمر الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو ويستغفر لهم.

وقد قالت أم سليم: يا رسول الله، خادمك أنس، ادع الله له.

وكان الصحابة يطلبون الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم، وهو حيٌّ، وهذا أمر متفق على جوازه.

وإنما الكلام في استغاثة القبوريين وغيرهم بأوليائهم، وطلب أمورٍ، لا يقدر عليها إلا الله.

بل أعجب من هذا أن القبوريين وغيرهم قد يجعلون لهم حصة من الولد إن عاش، ويشترون منه الحمل في بطن أمه ليعيش لهم، ويأتون بمنكرات ما بلغ إليها المشركون.

وهذه النذور بالأموال وجعل قسط منها للقبر، كما يجعلون شيئاً من الزرع يسمونه «تلماً» في بعض الجهات اليمينة للميت، وكذلك يجعلون لهم نصيباً من أنعامهم، وهو بعينه الذي كان يفعله المشركون، الذين حكى الله تعالى ذلك عنهم.

فهؤلاء القبوريون والمعتقدون في جهال الأحياء وضلالهم، سلكوا مسالك المشركين حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ فاعتقدوا فيهم ما لا يجوز أن يعتقدوه إلا في الله تعالى، وجعلوا لهم جزءاً من المال، وقصدوا قبورهم من ديارهم، مسافرين للزيارة، وطافوا حول قبورهم، وقاموا خاضعين عند قبورهم، وهتفوا بهم عند الشدائد، ونحروا تقرُّباً إليهم.

ولا أدري هل فيهم من سجد لهم؟ ولا يستبعد أن فيهم من يعمل ذلك، بل أخبرني من أثق به أنه رأى من يسجد على عتبة باب مشهد الوَلِيِّ، الذي يقصده تعظيماً له وعبادة.

---

(١) قوله أبانه أي بينه ووضحه.

ويقسمون بأسمائهم، بل إذا حلف من عليه حق بأسماء الله تعالى لم يقبل، فإذا حلف بأحد الأولياء، قبلوه وصدقوه.

وهكذا كان عباد الأصنام: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

وفي الحديث الصحيح: «من حلف فليحلف بالله أو ليصمت»، وسمع صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يحلف باللات والعزى فأمره أن يقول: «لا إله إلا الله».

وهذا يدل على أنه قد ارتد بالحلف بالصنم، فأمره أن يجدد إسلامه، فإنه قد كفر بذلك، كما قررناه في «سبل السلام»، و «منحة الغفار» ولم تنفعهم كلمة الشهادة، فإنها لا تنفع إلا مع التزام معناها، ولم ينفع اليهود قولها، لإنكارهم بعض الأنبياء.

وكذلك من جعل غير من أرسله الله نبياً، لم تنفعه كلمة الشهادة، فكيف من يجعل للوليّ خاصية الإلهية، ويناديه للمهمات؟!!.

وهذا أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حرَّق أصحاب عبد الله بن سبأ، وكانوا يقولون «لا إله إلا الله».

لكنهم غَلَوْا فيه كرّم الله وجهه، واعتقدوا فيه ما يعتقده القبوريون وأشباههم.

وقد وقع إجماع الأمة: أن من أنكر البعث كفر وقتل، ولو قال الكلمة[1] فكيف من يجعل لله نِدًّا!!.

وهكذا كل من أظهر التوحيد وجب الكف عنه إلى أن يتبين عنه ما يخالف ذلك.

فإذا تبين، لم تنفع هذه الكلمة بمجردها، ولذلك لم تنفع اليهود، ولا نفعت الخوارج، مع ما انضموا[2] إليها من العبادة التي احتقرت الصحابة عبادتهم إلى جنبها.

أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم وقال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» وذلك لما خالفوا بعض الشريعة، وكانوا أشر القتلى تحت أديم السماء، كما ثبتت به الأحاديث.

فثبت أن مجرد قول كلمة التوحيد، غير مانع عن ثبوت شرك من قالها، لارتكاب ما يخالفها من عبادة غير الله ونحوها.

قال: وقد ذكر العلماء أن من تزي بزي الكفار، صار كافراً، ومن تكلم بكلمة الكفر، صار كافراً. فكيف من بلغ هذه الرتبة اعتقاداً وقولاً وفعلاً؟!.

---

(١) قوله: الكلمة أي نطق بالشهادتين.

(٢) قوله: انضموا: الصواب: ضموا. لأن «انضم» فعل لازم مطاوع وتعديته بنفسه غلط.

بيان حكم النذر للأموات

فإن قلت: هذه النذور والنحائر، ما حكمها؟.

قلت: يجب تعريف من أخرج النذر بأنه إضاعة للمال، وأنه لا ينفعه ما أخرجه، ولا يدفع عنه ضرراً.

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إن النذر لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به مال البخيل»، فيجب رده إليه.

وأما القابض للنذر، فإنه حرام عليه قبضه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بينكم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨، والنساء: ٢٩]، ولأنه تقرير للناذر على شركه وقبح اعتقاده، ولأنه رضي بذلك.

ولا يخفى حكم الراضي بالشرك، فهو مثل «حلوان الكاهن»، و«مهر الْبَغِيّ»، ولأنه تدليس على الناذر، وإبهام له أن الولي ينفعه ويضره.

فأي تقرير لمنكر أعظم من قبض النذر على الميت، وأي تدليس أعظم، وأي رضا بالمعصية العظمى أبلغ من هذا، وأي تصيير للمنكر معروفاً أعجب من هذا؟!!.

وما كانت النذور للأصنام والأوثان إلا على هذا الأسلوب وهذه الأفعال، هي التي بعث الله الرسل لإزالتها وإمحائها وإتلافها والنهي عنها.

والتحقيق أن إبليس وجنوده، من الجن والإنس، أعظم العناية في إضلال العباد.

وقد مكنه الله من الدخول إلى الأبدان والوسوسة في الصدور،والتِقَام القلب بخرطومه.

فكذلك يدخل في أجواف الأصنام، ويلقي الكلام في أسماع الأفدام[1] ومثله يصنعه في عقائد أهل القبور.

فإن الله قد أذن له أن يجلب على بني آدم بِخَيْلِهِ ورجله، وأن يشاركهم في الأموال والأولاد.

وثبت في الأحاديث أن الشياطين تسترق السمع بالأمر الذي يحدثه الله عزّ وجلّ، فيلقيه إلى الكهان، وهم الذين يخبرون بالمغيبات، ويزيدون فيما يلقيه الشيطان من عند أنفسهم، مائة كذبة، ويقصدون شياطين الإنس من سدنة القبور، بذلك البهتان والزور، فيقولون للقبوريين: إنه الولي فعل وفعل، ويرغبونهم فيه، ويحذرونهم منه.

---

(١) الأفدام: أي الحقماء البلداء. قال في القاموس: الفدم: العي عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم، والغليظ الأحمق الجافي. وفي أساس البلاغة للزمخشري: هو قدم بين القدامة وهي البلادة والعي ا هـ.

وترى العامة مُلُوكَ الأقطار، وولاة الأمصار معززين لـذلك، ويـولون العمـال لقبض النذور.

وقد يتولاها من يحسنون الظن فيه من عالم أو قاض، أو مفتٍ، أو شيخ صوفي، فيتم التدليس لإبليس وتقر عينه بهذا التلبيس.

فإن قلت: هذا أمر عم البلاد، واجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد، وطبق الأرض شرقاً وغرباً، ويمناً وشاماً، وجنوباً، بحيث لا بلدة من بلاد الإسلام، ولا قرية من قراه، إلا وفيها قبور ومشاهد وأحيـاء، يعتقدونهـا ويعظمـونها، وينـذرون لها، ويهتفـون بأسمـائها، ويحلفون بها، ويطوفون بفناء القبر ويسرجونه، ويلقون عليه الأوراد والرياحين، ويلبسونـه الثياب، ويصنعون كل أمر يقدرون عليه من العبادة لها وما في معناها، والتعظيم، والخضوع، والخشوع، والتذلل، والافتقار إليه، بل هذه مساجد المسلمين غالبها لا يخلو عن قبر أو قرب منه، أو مشهد يقصده المصلون في أوقات الصلاة، يصنعون ما ذكر، أو بعضاً مما ذكـر، ولا يسع عقل عاقل أن هذا منكر يبلغ إلى ما ذكرت من الشناعة والقباحة، ويسكت عنه علماء الإسلام الذين ثبتت لهم الوطاءة في جميع جهات من الدنيا.

قلت: إن أردت الإنصاف، وتركت متابعة الأسلاف، وعلمت أن الحق ما قـام عليه الدليل، لا ما اتفق عليه العوالم، جيلاً بعد جيل، وقبيلاً بعد قبيل.

فاعلم أن هذه الأمور التي ندندن حول إنكارها، ونسعى في هدم مناورها، صادرة من العامة، الذين إسلامهم تقليد الآباء بلا دليل، ومتابعة لهم من غير فرق بين دني ومثيل، ينشأ الواحد فيهم، فيجد أهل قريته وأصحاب بلدته، يلقنونه في الطفولية[1] أن يهتف باسم من يعتقدونه، ويراهم عليه، ويعظمون، ويرحلون به إلى محل قبره، ويلطخونه بترابه، ويجعلونه طائفاً على قبره، فينشأ وقد قر[2] في قلبه عظمة ما يعظمونه، وقد صار أعظم الأشياء عنده من يعتقدونه.

فنشأ على هذا، الصغير، وشاخ عليه الكبير، لا يسمعون من أحد عليهم من نكير، نرى من يتسمى[3] بـالعلم ويدعي الفضـل، وينتصب للقضاء، والفتيـا، والتدريس، والـولايـة والمعرفة، والإمارة والحكومة، معظماً لما يعظمونه، مكرماً لما يكرمونه، قابضاً للنذور، وآكلاً لما ينحر على القبور، فيظن أن هذا دين الإسلام، وأنه رأس الدين والسنّة.

ولا يخفى على أحد يتأهل للنظر ويعـرف بارقـة من علم الكتاب والسنّـة والأثر، أن سكوت العالِم والعالَم، على وقوع منكر، ليس دليلاً على جواز ذلك المنكر.

(١) قوله: في الطفولية: الصواب أن يقال: الطفولة.
(٢) قوله: وقد قر. أي ثبت واستقر. كما يفهم من القاموس.
(٣) قوله: من يتسمى. أي يعرف بأنه من أهل العلم. ولو قال: يتسم لكان أوضح.

تحريم الضرائب في الإسلام

ولنضرب لك مثلاً، من ذلك هذه المكوس المسماة بالمجابي، المعلوم من ضرورة الدين تحريمها، قد ملأت الديار والبقاع، وصارت أمراً مأنوساً، لا يلج إنكارها إلى سمع من الأسماع.

وقد امتدت أيدي المكاسين في أشرف البقاع في «مكة» أم القرى، يقبضون من القاصدين لأداء فريضة الإسلام، ويلقون في البلد الحرام كل فعل حرام، وسكانها من فضلاء الأنام، والعلماء، والحكام ساكتون عن الإنكار معرضون عن إيراده وإصداره.

فيكون السكوت من العلماء، بل من العالم دليلاً على جوازها وأخذها، وإحرازها؟.

هذا لا يقوله من له أدنى إدراك.

بيان ما أحدثه ملوك الشراكسة من البدع في الكعبة المشرفة

بل أضرب لك مثلاً آخر، هذا حرم الله، الذي هو أفضل بقاع الدنيا بالاتفاق وإجماع العلماء، أحدث فيه بعض ملوك الشراكسة الجهلة الضلال، هذه المقامات الأربعة[1] التي وقتت لعبادات العباد، اشتملت على ما لا يحصيه إلا الله من الفساد، وفرقت عبادات المسلمين، وصيرتهم كالملل المتخالفة الدين بدعة قرت بها عين إبليس اللعين، وصيرت المسلمين ضحكة للشياطين، وقد سكت الناس عليها ووفد علماء الآفاق والأبدال والأقطاب إليها، وشاهدها كل ذي عينين، وسمع بها كل ذي أذنين.

أفهذا السكوت دليل على جوازها؟ هذا لا يقوله إلا من ليس له إلمام بشيء من المعارف، وكذلك سكوتهم على هذه الأفعال الصادرة من القبوريين.

فإن قلت: يلزم من هذا أن الأمة قد اجتمعت على ضلال، حيث سكتت عن إنكارها لأعظم جهالة.

قلت: الإجماع حقيقته، اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على أمر بعد عصره، وفقهاء المذاهب الأربعة يحيلون الاجتهاد من بعد الأئمة الأربعة، وإن كان هذا قولاً باطلاً، وكلاماً لا يقوله إلا من كان للحقائق جاهلاً.

فعلى زعمهم لا إجماع أبداً من بعد الأربعة الأئمة، فلا يرد السؤال.

وهذا الابتداع والفتنة بالقبور لم يكن على عهد أئمة المذاهب، فالإجماع وقوعه محال.

---

(١) قوله: المقامات الأربعة: أي جعل محراب خاص لكل مذهب من المذاهب الأربعة.

فإن الأمة المحمدية قد ملأت الآفاق، وصارت في كل أرض وتحت كل نجم.

فعلماؤها المحققون لا ينحصرون، ولا يتم لأحد معرفة أحوالهم.

فمن ادعى الإجماع، بعد انتشار الدين، وكثرة علماء المسلمين، فإنها دعوى كاذبة. كما قاله أئمة التحقيق.

ثم لو فرض أنهم اعلموا بالمنكر وما أنكروه، بل سكتوا عن إنكاره، لما دل سكوتهم على جوازه.

أنواع إنكار المنكر وحتى يسوغ للمرء ترك الإنكار باليد وباللسان

فإنه قد علم من قواعد الشريعة أن وظائف الإنكار ثلاث:

أولها: ـ الإنكار باليد وذلك بتغيير المنكر وإزالته.

ثانيها: ـ الإنكار باللسان مع عدم استطاعة التغيير باليد.

ثالثها: ـ الإنكار بالقلب عند عدم استطاعة التغيير باليد واللسان.

فإن انتفى أحدهما لم ينتف الآخر.

ومثاله مرور فرد من أفراد العلماء بأحد المكاسين، وهو يأخذ أموال المظلومين.

فهذا الفرد من علماء الدين، لا يستطيع التغيير باليد على هذا الذي يأخذ أموال المساكين، ولا باللسان لأنه إما يكون سخرة لأهل العصيان.

فانتفى شرط الإنكار بالوظيفتين، فلم يبق إلا الإنكار بالقلب، الذي هو أضعف الإيمان.

فيجب على من رأى ذلك العالم ساكتاً عن الإنكار مع مشاهدة ما يأخذ ذلك[1] الجبارون أن يعتقد أنه تعذر عليه الإنكار باليد واللسان، وأنه قد أنكر بقلبه فإن حسن الظن بالمسلمين، أهل الدين، واجب، والتأويل لهم ـ ما أمكن ـ لا زب.

فالداخلون إلى الحرف الشريف، والمشاهدون لتلك الأبنية الشيطانية التي فرقت شمل الدين، وشتت صلاة المسلمين، معذرون عن الإنكار إلا بالقلب، كالمارين على المكاسين، وعلى القبوريين.

ومن هنا يعلم اختلال ما استقر عند أئمة الاستدلال من قولهم في بعض ما يستدلون عليه بالإجماع: «إنه وقع ولم ينكر، فكان إجماعاً».

---

(١) قوله: ذلك الجبارون. الصواب أن يقال: هؤلاء الجبارون.

ووجه اختلاله، أن قولهم: «ولم ينكر» رجم بالغيب، فإنه قد يكون أنكرته قلوب كثيرة، تعذر عليها الإنكار باليد واللسان.

وإنك تشاهد في زمانك، أنه كم من أمر يقع، لا تنكره بلسانك ولا بيدك وأنت منكر له بالقلب، ويقول الجاهل إذا رآك تشاهده سكت فلان عن الإنكار بقوله، إما لائماً أو متأسياً بسكوته.

فالسكوت لا يستدل به عارف.

وكذا يعلم اختلال قولهم في الاستدلال: «فعل فلان كذا أو سكت الباقون، فكان إجماعاً»، وهذا مختل من جهتين:

الأولى: دعوى أن سكوت الباقين تقرير لفعل فلان، لما عرف من عدم دلالة السكوت على التقرير.

والثانية: ـ قولهم: فكان إجماعاً، فإن الإجماع اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والساكت لا ينسب إليه وفاق ولا خلاف، حتى يعرب عنه لسانه.

قال بعض الملوك، وقد أثنى الحاضرون على شخص من عماله، وفيهم رجل ساكت: ما لك لا تقول كما يقولون؟ فقال: إن تكلمت خالفتهم.

فما كل سكوت رضا، فإن هذه المنكرات أسسها بيده السيف والسنان ودعاء العباد وأموالهم تحت لسانه وقلمه، وأعراضهم تحت قوله وكلمه، فكيف يقوي فرد من الأفراد على دفع ما أراد؟!.

هذه القباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه، غالب بل كل من يعمرها، هم الملوك والسلاطين، والرؤساء، والولاة، إما على قريب لهم، أو على من يحسنون الظن فيه، من عالم، أو فاضل، أو صوفي، أو فقير، أو شيخ، أو كبير، ويزوره الناس الذين يعرفونه زيارة الأموات، من دون توسل به، ولا هتف باسمه، بل يدعون له ويستغفرون، حتى ينقرض من يعرفه أو أكثرهم.

فيأتي من بعدهم من يرى قبراً قد شيد عليه البناء، وسرجت عليه الشموع وفرش بالفراش الفاخر، وأرخيت عليه الستور، وألقيت عليه الأوراد والزهور، فيعتقد أن ذلك لنفع أو دفع ضر، ويأتيه السدنة، يكذبون على الميت بأنه فعل وفعل، وأنزل بفلان الضرر، وبفلان النفع، حتى يغرسوا في جبلته كل باطل.

ولهذا الأمر ثبت في الأحاديث اللعن على من سرج على القبور، وكتب عليها، وبنى عليها وأحاديث ذلك واسعة معروفة.

فهذا في نفسه منهي عنه، ثم هو ذريعة إلى مفسدة عظيمة.

فإن قلت: هذا قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عمرت عليه قبة عظيمة، أنفقت فيها الأموال.

بيان أول من بنى القبة على قبر الرسول

قلت: هذا جهل عظيم بحقيقة الحال، فإن هذه القبة ليس بناؤها منه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا من صحابته، ولا من تابعيهم وتبع التابعين، ولا من علماء أمته، وأئمة ملته، بل هذه القبور المعمورة على قبر سيد الأنبياء وخير الرسل صلى الله عليه وآله وسلم، من أبنية بعض ملوك مصر المتأخرين وهو «قلاوون» الصالحي المعروف بالملك المنصور في سنّة ثمان وسبعين وستمائة، ذكره في «تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة».

وهذا آخر ما أردناه مما أوردناه لما عمت البلوى واتبعت الهوى، وأعرض العلماء عن التنكير الذي يجب عليهم، ومالوا إلى ما مالت العامة إليه، وصار المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، ولم نجد من الأعيان ناهياً عن ذلك ولا زجراً. انتهى كلام تطهير الاعتقاد تلخيصاً.

هدم النجديين للقباب والمشاهد أول استيلائهم على الحجاز

وأقول: بلغنا أن أهل نجد لما غلبوا على الحرمين الشريفين، وحكموا فيهما مدة معتداً بها هدموا المشاهد التي كانت في «المعلى» مقبرة مكة المكرمة، وكذلك القباب التي كانت ببقيع الغرقد في المدينة المنوّرة، وسورها بالأرض، ولم يغادروا أثراً من آثارها إلا قبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، خوفاً من إثارة الضلال.

ثم لما ذهب سلطانهم عن هاتين البقعتين، أحدث الناس المبتدعة قباباً أو مشاهد في الحرمين، وأعادوها فيهما، لكن في مواضع مظنونة لهم، لا على الحقيقة في مواطن صحيحة، فالله أعلم هل وقعت في أماكنها السابقة أم تخلفت عنها؟.

والناس العامة، بل الخاصة، التي هم كالأنعام، إنما يزورون هذه المزارات المستحدثة على خيالي بأنها لأصحابها، وفيها أجسادهم وأبدانهم، أو ترابها، مع أن ذلك ليس بصحيح.

نعم كون المقبورين في تلك الأرض يصح لا على التعيين من المواضع، بل على الظن والتخمين.

هدم الخليفة العباسي المتوكّل لقبر الحسين، وبقية المشاهد في كربلاء

ومن هذا القبيل حال المشاهد الواقعة المعمورة في أرض «كربلاء»، فإن المتوكل العباسي هدم قبورها، وأمر الناس بالزراعة فيها فزرعوا إلى آخر عهده الطويل العريض، ولم يبق لقبر من القبور أثر في العين ولا أمارة لقبر الإمام الحسين رضي الله عنه، ثم أحدثوا هناك

بعده تلك القبور، وبنوا عليها العمائر، وأرخوا عليها الستور، وقالوا: هذا قبر الحسين عليه السلام، وهذا قبر فلان والله أعلم هل في ذلك الموضع الخاص المشار إليه قبر ذلك الإمام، وأولئك المأمومين من أهل بيته ومن غيرهم، أم تبدل الأرض؟.

والجهلة من الروافض، عاكفون عليه، سادنون له، مجاورون فيه، ليس في الدين من بدعة إلا وقد تأتي من القوة في الفعل هناك، ولا منكر من المنكرات إلا يرتكبونه إذ ذاك، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

أين ذهبت عقول هؤلاء الطغام وأحلامهم وفيما أوقعهم إبليس الرجيم، حتى غاب عنهم إسلامهم، والإسلام كفراً، والسنّة نهي، والنهي سفهاً، والعلم جهلاً، والجهل علماً، والدنيا حلوة خضرة والآخرة مرة بشعة، والعاجل نعمة، والآجل نقمة، والفاني راحة، والباقي جراحة؟! والله هذا عكس القضية.

فليبك على الإسلام من كان باكياً، وليلزم المؤمن المتبع الشحيح بدينه البخيل لإسلامه، خاصة نفسه في مثل هذا الزمن، الكثير الفتن، الشديد المحن، القريب من الساعة الكبرى، البعيد عن الهداية العظمى.

قال في «تطهير الاعتقاد» فإن قلت: قد يتفق للأحياء أو للأموات، اتصال جماعة بهم، يفعلون خوارق من الأفعال يتسمون بالمجاذيب، فما حكم ما يأتون به من تلك الأمور؟.

عدم مشروعية الذكر بالاسم المفرد «الله»

قلت: أما المسمون بالمجاذيب الذين يلوكون لفظ الجلالة بأفواههم ويقولونها بألسنتهم، ويخرجونها عن لفظها العربي، فهم من أجناد إبليس اللعين، ومن أعظم حمر الكون، الذين ألسنتهم حلل التلبيس والتزيين، لما أن إطلاق لفظ الجلالة مفرداً عن إخبار عنها بقولهم: «الله الله» ليس بكلام ولا توحيد، وإنما يلعب بهذا اللفظ الشريف بإخراجه عن لفظه العربي، ثم إخلاؤها عن المعنى.

ولو أن رجلاً عظيماً صار مسمى بزيد، وصار جماعة يقولونه «زيد زيد» يعد ذلك استهزاء وإهانة وسخرية لا سيما إذا زادوا إلى ذلك تحريف اللفظ.

ثم انظر هل أتى في لفظة من الكتاب والسنّة ذكر الجلالة بانفرادها وتكريرها؟ إذ الذي فيهما هو طلب الذكر والتوحيد والتسبيح والتهليل.

وهذه أذكار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، خالية عن هذا الشهيق، والنهيق، والنعيق، التي اعتادها من هو عن هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسمته ودله، في مكان سحيق.

ثم قد يضيفون إلى الجلالة الشريفة أسماء جماعة من الموتى والمقبورين، مثل

«ابن علوان» و «أحمد بن الحسين» «وعبد القادر» و «عيد روس» بل قد انتهى الحال إلى أنهم يفدون إلى أهل القبور من أهل الظلم والجرأة «كعلي رومان» «وعلي الأحمر» وأشباههما.

ولقد صان الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل الكساء وأعيان الصحابة عن إدخالهم في أفواه هؤلاء الجهلة الضلال، فيجمعون أنواعاً من الجهل والشرك والكفر. انتهى.

حجج القائلين بمشروعية الذكر بالاسم المفرد والرد عليها

قلت: وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حتى لا يبقى على الأرض من يقول: الله الله» أو كما قال، فليس من هذا الوادي، ولا من جملة الأذكار المأمور بها، بل هما في سياق آخر، والمراد بهما قول: «لا إله إلا الله» على طريق الرمز والإيجاز، والإشارة إلى المحذوف المقدر. فتدبر.

الخوارق التي يأتي بها الذين يهتفون بالاسم المفرد «الله» ويهتفون بالأموات ليست من كرامات الأولياء

ثم قال صاحب التطهير: فإن قلت: إنه قد ينفق من هؤلاء الذين يلوكون الجلالة ويضيفون إليها أهل الخلاعة والبطالة خوارق عادات وأمور تظن كرامات، كطعن أنفسهم وحملهم لمثل الحنش، والحية، والعقرب، وأكلهم النار، ومسهم إياها بالأيدي، وتقلبهم فيها بالأجسام.

قلت: هذه أحوال شيطانية، وإنك لملبوس عليك إن ظننتها كرامات للأموات، أو حسنات للأحياء، لما هتف هذا الضال بأسمائهم جعلهم أنداداً لله، وشركاء له في الخلق والأمر.

تنزيه الأنبياء والأولياء مما ينسبه إليهم الدجالون من المجاذيب ونحوهم من المتصوفة

فهؤلاء الموتى والمقبورون أنت تفرض أنهم أولياء الله تعالى، فهل يرضى ولي الله أن يجعله المجذوب، أو السالك شريكاً لله تعالى، ونداً.

إن زعمت ذلك فقد جئت شيئاً إداً، أو صيَّرت هؤلاء الأموات، مشركين، وأخرجتهم ـ وحاشاهم عن ذلك ـ عن دائرة الإسلام والدين، حيث جعلتم ـ بجعلهم أنداداً لله ـ راضين فرحين.

قلت: وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

وتقدم قوله تعالى في أول الباب من هذا الكتاب: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُم تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

وقد شمل لفظ «الكتاب» أهل العلم جميعاً، ولفظ «الحكم» الحكام والملوك والولاة كلهم، ولفظ «النبوة» الأنبياء، والرسل أجمعين.

فتقرر أنه ليس لأحد من هؤلاء الثلاثة الأصناف، التي لا أفضل منهم في الخلق، أن يقول هذه المقالة الشنيعة المذكورة، لأن في القول بها، وفي الأمر بقولها، يثبت الشرك.

فالأولياء، والعلماء، والولاة، والأنبياء عليهم السلام أَبْعَدُ عباد الله من ذلك وإن اعتقد أحد من الجهلة، أنهم كانوا ذلك، وحاشاهم عن ذلك. انتهى قولي.

أو تزعم أن هذه كرامات لهؤلاء المجاذيب الضلال المشركين، التابعين لكل باطل، المنغمسين بين بحار الرذائل، الذين لا يسجدون لله سجدة، ولا يذكرون الله وحده؟!.

عود إلى إبطال القول بأن ما يحصل من الخوارق
على أيدي المجاذيب والدجالين من المتصوفة بأنها من كرامات الأولياء

فإن زعمت هذا، فقد أثبتَّ الكرامات للمشركين الكافرين المجانين وهدَمْتَ بذلك، ضوابط الإسلام، وقواعد الدين المبين، والشرع المتين.

وإذا عرفت بطلان هذين الأمرين، علمت أن هذه أحوال شيطانية، وأفعال طاغوتية، وأعمال إبليسية، يفعلها الشياطين لإخوانهم من هؤلاء الجهلة الضالين، معاونة من الفريقين على إغواء العباد.

وقد ثبت في الأحاديث أن الشياطين والجان، يتشكلون بأشكال الحيَّة والثعبان، وهذا أمر مقطوع بوقوعه.

فهم الثعابين التي يشاهدها ـ في أيدي المجاذيب ـ الإنسان.

وقد يكون ذلك من باب السحر، وهو أنواع، وتعلمه ليس بالعسير، بل باب لأعظم الكفر بالله تعالى، وإهانة عظيمة من جعل المصحف في «كنيف» ونحوه.

فلا يغتر من يشاهد ما يعظم في عينيه من أحوال المجاذيب من الأمور التي يراها عنده خوارق، فإن للسحر تأثيراً عظيماً في الأفعال.

وهكذا الذين يقلبون الأعيان بالأسحار وغيرها، وقد ملأ سحرة فرعون الوادي بالثعابين، والحنشان حتى أوجس في نفسه خفيةً موسى عليه السلام، وحتى وصفه الله بأنه سحر عظيم.

حكاية ما شاهده الرحالة ابن بطوطة من خوارق العادات في الهند

والسحر يفعل أعظم من هذا، فإنه قد ذكر ابن بطوطة وغيره، أنه شاهد في بلاد الهند قوماً توقد لهم النار العظيمة، فيلبسون الثياب الرقيقة، ويخوضون في تلك النار ويخرجون، وثيابهم كأنها لم يمسها شيء، انتهى.

قلت: ويقال لهذا القوم - في اصطلاحهم وعرفهم - الأبدال،وكان منهم في زماننا هذا في بلدة «قُنّوج» من بلاد الهند، ثم انقرضوا. انتهى.

ثم ذكر ابن بطوطة أنه رأى إنساناً عند بعض ملوك الهند، أتى بولدين معه، ثم قطعهما عضواً عضواً، ثم رمى بكل عضو إلى جهة فِرَقاً، حتى لم ير أحد شيئاً من تلك الأعضاء، ثم صاح وبكى، فلم يشعر الحاضرون إلا وقد نزل كل عضو على انفراده، وانضم إلى الآخر حتى قام كل واحد على عادته حيًّا سوياً. ذكر هذا في رحلته، وهي رحلة بسيطة قد اختصرت، طالعتها بمكة عام ست وثلاثين ومائة وألف، وأملاها علينا العلامة مفتي الحنفية في المدينة المنوّرة «السيد محمد أسعد» رحمه الله تعالى، انتهى.

قلت: وقد وقفت عليها أيضاً وهي في خزانة كتبنا ولله الحمد.

ثم قال: وفي الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني بسنده أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة، فجعل يدخل في جوف بقرة ويخرج، فرآه جندب رضي الله عنه فذهب إلى بيته فاشتمل على سيفه فلما دخل الساحر في البقرة قال: ﴿**أفتأتون السحر وأنتم تبصرون**﴾ [الأنبياء: ٣]؟ ثم ضرب وسط البقرة فقطع الساحر، فانذعر الناس، فسجنه الوليد،وكتب بذلك إلى عثمان رضي الله عنه.

وكان على السجن رجل نصراني، فلما رأى جُنْدُباً يقوم الليل ويصبح صائماً قال النصراني: والله إن قوماً هذا شرهم لقوم صدق.

فوكل السجن رجلاً، ودخل الكوفة، وسأل عن أفضل أهلها، فقالوا الأشعث بن قيس، فاستضافه فرأى الأشعث ينام الليل، ثم يصبح فيدعو بغدائه.

فخرج من عنده وسأله أهل الكوفة فقالوا: جرير بن عبد الله فوجده ينام الليل، ثم يصبح فيدعو بغدائه.

فاستقبل القبلة فقال: ربِّي رب جندب، وديني دين جندب.

وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى بمغايرة في القصة، فذكر بسنده إلى أبي الأسود: أن الوليد بن عقبة كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر، فكان يضرب رأس الرجل، ثم يصيح فيقوم خارجاً، فيرد إليه رأسه، فقال الناس: سبحان الله، يحيي الموتى؟!.

ورآه رجل من صالحي المهاجرين، فلما كان من الغد اشتمل على سيفه والساحر يلعب لعبه ذلك، فاخترط الرجل سيفه وضرب عنقه وقال: إن كان صادقاً فليحيي نفسه، فأمر به الوليد دمار السجن فسجنه. انتهى.

بل أعجب من هذا ما أخرجه الحافظ «أبو بكر» بإسناده في قصة طويلة وفيها: أن امرأة تعلمت السحر من الملكين ببابل هاروت، وماروت، وأنها أخذت قمحاً فقالت ـ بعد أن ألقته في الأرض ـ: اطلع، فطلع، فقالت: أحقل فأحقل ثم تركته، ثم قالت: ايبس، فيبس، ثم قالت: اطحن، فطحن، ثم قالت: اختبز فاختبز، وكانت لا تريد شيئاً إلا كان، انتهى.

وأقول الحكايات والواقعات من هذا الجنس كثير، وأهلها في الهند وغيره أيضاً كثيرون.

أنواع السحر والمشعوذين

والسحرة والمشعبذون[1] وأهل النيرنجات، أصناف كثيرة.

منهم: يقال لهم في الفارسية «صورت باز» وفي الهندية «بهروبيا» وهو كالغول في الفعل بالعربية.

ومنهم: من يقال لهم بالهندية «نط» وفارسيه «رسن بازو غازى».

وحدث في هذا الزمن أنواع أخرى.

منهم: من يعمل عمل المغناطيس الحيواني ويخبر عن الغيب.

ومنهم: من يقال لهم «فرامشن» بالنصرانية، وهم من جنس الساحرين.

ومنهم: من يدعي الكلام مع الموتى، إلى غير ذلك من أنحاء الكفرة.

وما يوم من أيام الدنيا إلا ويحدث فيه لعب أو لهو جديد «لم يكن قبله» ولم يعلم به أحد.

والناس مولعون به، ولكن أين «جندب» أو مثله في هذا العصر حتى يدفع شر ذلك بالسيف، ويمكن الإسلام مكانه؟ بل إن فاه أحد من أهل العلم بذم هذه الأفعال، وصرح بتحريمه أو كفره أو شركه، في كتاب من كتبه فذاك غنيمة وإن لم يقبله أحد، لأنه لما قصر يده ولسانه عن تغيير المنكر سارع الغريب المسكين إلى بيان قبحه في الكتاب، وفاه به فوه وكتبه بقلمه ويده، وهذا غاية المقدور منه في هذا العصر الجامع لجميع أنواع الفتن وأقسام المحن والرجاء من الله سبحانه أن يعذره ويعفو عنه، وقال في كتبه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾

---

(١) المشعبذون، والمشعوذون بمعنى واحد، والشعبذة والشعوذة: خفة في اليد وأخذ كالسحر. كما يفهم من القاموس.

[البقرة: ٢٨٦] فهذا وسعه الذي بذله، وليس له ـ بعد هذا ـ طاقة بالتغيير من اليد أو اللسان في مجالس أبناء الزمان، ومحافل الإمكان، وبالله التوفيق، وهو المستعان في كل شأن وآن.

شرح حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»، متفق عليه.

«الرحال» جمع «رحلة» وهي كور البعير، والمراد نفي فضيلة شدها ومربطها إلا إلى هذه المساجد الثلاثة.

قيل: هذا نفي بمعنى النهي، أي لا ترحلوا إلى غيرها، لأن ما سواها متساوٍ في الرتبة، غير متفاوت في الفضيلة، وكان الترحل إليه ضائعاً تعباً.

قال النووي في شرح مسلم: قال أبو محمد: يحرم شد الرحال إلى غير الثلاثة وهو غلط، وفي الإحياء ذهب بعض العلماء إلى الاستدلال به على المنع من الرحالة لزيارة المشاهد وقبور العلماء والصالحين وما تبين لي أن الأمر ليس كذلك بل الزيارة مأمور بها، بخبر «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها».

والحديث إنما ورد نهياً عن الشد لغير الثلاثة من المساجد لتماثلها، بل لا بلد إلا وفيه مسجد، فلا معنى للرحلة إلى مسجد آخر.

وأما المشاهد فلا تساوي، بل بركة زيارتها على قدر درجاتهم عند الله.

ثم ليت شعري، هل يمنع ذلك القائل شد الرحال إلى قبور الأنبياء كإبراهيم وموسى ويحيى، والمنع من ذلك في غاية الإحالة، وإذا جوز ذلك لقبور الأنبياء والأولياء في معناهم، فلا يبعد أن يكون ذلك من أغراض الرحلة كما أن زيارة العلماء في الحياة من المقاصد، هكذا في هامش المشكاة.

حكم شد الرحال إلى قبور الأنبياء والأولياء

وأقول: مسألة السفر والرحلة وشد الرحال إلى زيارة القبور من المسائل التي اختلف فيها قول العلماء قديماً وحديثاً، بل قامت عليها القيامة بين أئمة الحنابلة وغيرهم، ووقعت لها قلاقل وزلازل في كل قطر وعصر إلى يومنا هذا في العرب والعجم جميعاً، وذهب كل ذاهب من أهل المذاهب الأربعة إلى ما دعته إليه شكيمته، ودندن كل واحد من أصحاب المشارب حول فكرته، وجاء كل امرىء بما بدا له فيها، ولم يهتد ـ فيما علمت في هذه المسألة ـ إلا أصحاب الحديث وعصابة المتبعين له، وللقرآن الكريم.

وطال البحث عنها في رسائل مستقلة ومسائل مفردة، وفي كتب شروح الحديث، حتى ضاق نطاق التحرير من ضبط هذه الإطالة.

والحق ما حققه صاحب «الصارم المنكي» وصاحب «عون الباري» وغيرهما من أهل التحقيق.

وقد تقرر في موضعه، أنه إذا وقع الخلاف بين الناس في كون الشيء جائز، يجب الرد فيه إلى كتاب الله سبحانه، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بنص الكتاب نفسه.

فهذه المسألة من هذا القبيل لأنه وقع فيها الخلاف بين العلماء منذ زمن طويل عريض، فوجب الرد فيه إلى القرآن والحديث، ليتبين المصيب من المخطىء، ومن بيده الحق، ومن بيده غيره، حتى يعرف لك حق معرفته، ويتضح لك غاية الاتضاح.

فإن الشيء إذا ضربت له الأمثلة، وصورت له الصور بلغ من الوضوح والجلاء إلى غاية لا يخفى على من له فهم صحيح وعقل رجيح، فضلاً عمن يكون له في العلم نصيب، ومن العرفان حظ، وهي مسألة الزيارة والرحلة لها.

تحقيق القول في معنى حديث شد الرحال

فنقول: إن هذا الحديث ـ أي حديث شد الرحال ـ ورد في المنع من السفر إلى غير هذه الثلاثة المساجد، لقصد العبادة فيها، لكون جميعها ـ سوى هذه ـ متساوية الأقدام في الفضيلة.

ففي أي مسجد عبد الله جاز، ومن عبده في أحد هذه المساجد فله الفضل على العابد في غيرها.

وفيه أيضاً إشارة إلى فضيلة هذه المساجد على غيرها، كما ورد في حديث آخر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «صلاة الرجل في بيته بصلاة، وصلاته في مسجد القبائل بخمسة وعشرين صلاة، وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه، بخمسمائة صلاة، وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة، وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة»، رواه ابن ماجه.

وعن أبي هريرة يرفعه «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»، متفق عليه. وفي الباب أحاديث.

ووردت الأخبار أيضاً في فضيلة مسجد «قباء».

منها حديث ابن عمر قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي مسجد «قباء» كل سبت ماشياً وراكباً، ويصلي فيه ركعتين»، متفق عليه.

وقد نزلت الآية الكريمة: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨] في شأن هذا المسجد ومسجد المدينة معاً، فثبت بهذا أن الحديث ورد مورد الحث على الترحل إلى أحد هذه المساجد الثلاثة خاصة، حتى إن مسجد «قباء» لم يرغب في شد الرحال إليه، مع كونه ذا فضيلة عظيمة.

وهذا يدل على أن المستثنى منه هو المساجد دون المواضع، لأنها لو كانت مرادة لم يصح السفر إلى موضع غير المساجد، مع أن السفر للهجرة، ولطلب العلم، وللتجارة وغيرها، ثبت في الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، فلا معنى لمنع السفر لغرض من أغراض الدين والدنيا، استدلالاً بهذا الحديث، فإنه ليس فيه من هذا رائحة، إنما فيه بيان فضيلتها، وجواز السفر إليها، لعبادة الله تعالى، لأن المساجد بنيت لهذه كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

ونهى عن السفر إلى المساجد الأخرى لهذه الحسنة، حتى إلى مسجد «قباء».

وأما استنباط منع السفر لزيارة القبور فظهر إلى أنه بعيد عن سباقه وسياقه وإن استدل به بعض أئمة العلم، نعم لمنع شد الرحل إلى زيارة الموتى أدلة أخرى تكفي له، كما نشير إليها، بل لا حاجة إلى ذكر الأدلة على ذلك تكون يكفي فيه أنه لم يثبت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسفر إلى مشاهد الموتى الخالية ومقابرهم البالية، ولم يسافر أحد من الصحابة وأهل البيت وتابعيهم بالإحسان إلى قبر من القبور البعيدة عن بلادهم، الواقعة في قطر من أقطار الأرض، أو مصر من أمصارها.

وما ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو مردود في الدين، كما في الحديث الصحيح «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، فهذا السفر مردود لأنه لم يرد به أمر الرسول عليه السلام.

ولا ريب أن السفر لأغراض أخرى قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه وتابعيهم، ثبوتاً لا شك فيه.

فلو كان هذا السفر جائزاً في الشرع لا بدّ أن يقع من أحدهم.

وهذا يدل على أنهم لم يروا هذا السفر جائزاً، ولم يكن هذا فيهم شائعاً مأثوراً وهذا الكلام في السفر لزيارة القبور عموماً.

حكم شد الرحال لزيارة قبر الرسول عليه الصلاة والسلام

وأما خصوصاً كالسفر لزيارة سيد الرسل صلى الله عليه وآله وسلم ففيه مذهبان:

١ ـ قالت جماعة: هو أيضاً مندرج في النهي عن السفر إليها.

٢ ـ وقالت طائفة: إن السفر جائز. ثم اختلفوا فيها، فقالت: طائفة: مستحب، وقالت أخرى: قريبة من الواجب.

واستدلوا بأحاديث وردت في فضائل زيارته صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي الاستدلال بها من وجهين:

الأول: أنه ليس فيها ذكر السفر للزيارة حتى يصح الاحتجاج بها، ونفس الزيارة لا يقول أحد بمنعها، بل هي مستحبة مندوبة، أو سنّة صحيحة بالنسبة إلى جميع القبور، فكيف بقبر هو سيد القبور؟!.

والثاني: أن تلك الأحاديث تكلم فيها أهل الحديث ولم يصح منها إلا شيء يسير حكموا عليه أيضاً بالضعف واللين، ولا حجة بالضعاف في مثل هذه المسائل.

وعلى هذا، دخلت زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأمر بمطلق زيارة القبور.

وحيث إن قبره الشريف، ومرقده الكريم أفضل القبور وأكملها، وأبرك المراقد وأشرفها، لا بدّ وأن يكون في زيارته لمن حضر المدينة المكرمة مزيد شرف وبركة. والحضور يحصل بطرق:

أحدهما: أن الزائر ساكن بها، فالزيارة عليه سهلة.

الثاني: أنه ورد بها ناوياً للمسجد الشريف، فإذا حضر المسجد، تيسر له الزيارة.

الثالث: أنه كان مكارياً، أو ملازماً لأحد في التجارة أو غيرها وجاء بها تبعاً وحضرها بالعرض، فعليه أن يزوره صلى الله عليه وآله وسلم، ويستشرف بالصلاة عليه والدعاء له.

فإن حرم من ذلك فقد حرم خيراً كثيراً.

ولا خلاف بين أهل العلم في سنّية زيارته صلى الله عليه وآله وسلم، إنما الخلاف في السفر لها، بناءً على أنه لم يرد في حديث أصلاً، ولم يؤثر عن الصحابة الذين كانوا عشاق حضرته وخدمة عتبته إماماً حكي عن بلال ونحوه في السفر إليها فقد نص بعض المحققين على وضعه وأيضاً ليس المنام من أحكام الدين في شيء، إنما الحجة في قول الله، وقول الرسول.

ولو فرض أن بعض الصحابة سافر لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو لقبر غيره عليه السلام، لا يكون فعله هذا حجة أصلاً بل ولا قوله، حتى يجمعوا على شيء، وأين الإجماع في المسألة؟.

بل إنك لو تصفحت الكتب الآثارية لم تجد فيها من ذهب إلى هذا، قدر ما تجد منهم ذاهبين إلى رفع اليدين في المواضع الأربعة في الصلاة والجهر بـ «بآمين» وقراءة «الفاتحة» خلف الإمام، ونحوها من المسائل.

والاحتجاج بالوقائع الشاذة النادرة والأقوال الضعيفة الفاذة ليس من شأن أهل العلم بالحديث والقرآن.

ولهذا ترى كل من ذهب إلى جواب السفر لزيارته صلى الله عليه وآله وسلم تمسك بكل حشيش كالغريق، وتشبث بكل نهيق جاء من كل فريق.

وأهل السنّة والجماعة ردوا هذه المسألة إلى كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وبحثوا عنها، فلم يجدوا في آية من كتاب الله حرفاً واحداً له دلالة على السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو زيارة غيره من الأنبياء والأولياء.

بل ليس لهذه المسألة فيه ذكر أصلاً، فضلاً عن ذكر شد الرحل لها.

ولم يجدوا في حديث من الأحاديث أمراً للرسول صلى الله عليه وآله وسلم في السفر لزيارته الشريفة، أو لزيارة غيره من أهل الصلاح، أو الفلاح، والعلم، والفضل.

بل وجدوا في السنّة الصحيحة ما يدل ـ بفحوى الخطاب ـ على المنع من الاجتماع على قبره الشريف، والاجتماع يعم المقيم والمسافر.

فإذا كان هذه الجمعية على مضجعه الشريف بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، ممنوعة، فمن ذاك الذي يجوِّزها على قبر غيره، ويجوز هذا الاجتماع المسمى بالعرس ونحوه عليه، والسفر إليه من شقة بعيدة في مدة مديدة؟!.

الأئمة والعلماء الذين قالوا بمنع شد الرحال لزيارة القبور

وقد ذهب إمام دار الهجرة «مالك بن أنس» رضي الله عنه والقاضي «عياض» من أئمة المالكية إلى منع السفر لزيارة القبور وكرهوها، وبه قال «شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني»، والحافظ «ابن القيم الجوزية»؛ وقبلهما «ابن عقيل» و «ابن بطة» من الحنابلة، وإليه ذهب إمام الحرمين «أبو محمد الجويني».

وتغليط الغزالي إياه غلط لعدم تفرده بذلك، وكذلك القاضي «حسين» من الشافعية، وجماعة من الحنفية المتأخرة، الكائنة في هذه المائة الثالثة عشر من الهجرة الشريفة.

وقد عرفت بهذا أن الله يجمع أمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على ما ليس بهدى.

وقد حقق بعض أهل العلم هذه المسألة في كتابه «جلاء العينين في المحاكمة بين أحمدين»[1] وذهب إلى ما هو الصواب فيها إن الله تعالى.

وحققها أيضاً صاحب «مسك الختام» في كتب ورسائل عديدة منها «عون الباري»

(١) هو كتاب قيم ألفه الألوسي، وقد طبع في مصر، وأصبحت نسخة نادرة جداً.

و «السراج الوهاج» و «رحلة الصديق إلى البيت العتيق» وغيرها، وهي مذكورة أيضاً في «النهج المقبول» و «البنيان المرصوص» ونحوهما راجع ذلك.

وقد ذب جماعة من المحققين عن شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة، منهم الشيخ «أحمد ولي الله» المحدث الدهلوي ومن تبعه من علماء السنّة من أهل الهند وصاحب «الصارم المنكي»، وصاحب «القول الجلي»، وغيرهما.

ولا شك في أن ما ذهب إليه شيخ الإسلام ومن تبعه فيه ليس هو مذهبه خاصة، بل قال به قبله وبعده جماعة من أهل العلم، فالطعن عليه رحمه الله خاصة في هذه المسألة وما في معناها، طعن لا يصيب إلا صاحبه، وسب لا يرجع إلا إلى قائله، وكيف يجوز هذا في شأنه؟! وإن هذا لا يجوز في حق أحد من المسلمين، كما قال: صلى الله عليه وآله وسلم: «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، ومن قال لأخيه كافراً فقد باء به إن لم يكن كذلك».

فالحذر الحذر من سب المسلم، أي مسلم كان، لا سيما المسلم الذي هو أتقى لله من كثير من عباده، وأعلمهم به سبحانه، وأعقلهم لمدارك الشرع من أكثر الخلق.

فسب مثل ذلك الرجل وتكفره وتضليله خروج بالمرة عن دائرة الإسلام لأنه ليس بيد مخالفه حجة من الحديث، ولا برهان من القرآن.

وأما هو، فهو مجتهد، معه أدلة على دعواه من السنّة الصحيحة ولو فرض أنه أخطأ في هذه المسألة، أو في غيرها من المسائل التي كفروه لأجلها، وضللوه بسببها، فإنه مأجور في خطئه هذا بلا شك أجراً واحداً، وليس عليه وزر في ذلك.

إنما الوزر على الذي أساء الأدب في حقه لأجل هذه المسائل التي له سلف فيها. وليس للمسيء دليل عليها.

فاتقق الله يا هذا، ولا تقع في أئمة المسلمين.

وأما استدلال «ابن تيمية» رحمه الله، بحديث الباب المنع من السفر إلى زيارة القبور، فقد وافق هذا منه فهم بعض السلف ولا مضايقة من ذلك، وإن لم يكن صريحاً في ما هنالك.

قال في فتح المجيد ـ تحت حديث شد الرحال ـ: دخل في النهي شدها لزيارة القبور والمشاهد.

فإما أن يكون نهياً أو نفياً، وجاء في رواية بصيغة النهي، ولهذا فهم منه الصحابة المنع كما في الموطأ والسنن عن بصرة بن أبي بصرة الغفاري أنه قال لأبي هريرة، وقد أقبل من الطور: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه لما خرجت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

وروى الإمام أحمد وعمرو بن شبية في «أخبار المدينة» بإسناد جيد عن قزعة قال: أتيت ابن عمر فقلت: إني أريد الطور، فقال: إنما تشد الرحال إلى ثلاثة، مسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى، فدع عنك الطور ولا تأته.

فابن عمر وبصرة رضي الله عنهما جعلا الطور مما نهى عن شد الرحال إليه، لأن اللفظ الذي ذكره، فيه النهي عن شدها إلى غير الثلاثة مما يقصد به القربة.

فعلم أن المستثنى منه عام في المساجد وغيرها، وأن النهي ليس خاصاً بالمساجد، ولهذا نهياً عن شدها إلى الطور مستدلين بهذا الحديث.

والطور إنما يسافر من سافر إليه لفضيلة البقعة، فإن الله سماه «الوادي المقدس» و «البقعة المباركة»، وكلم كليمه «موسى عليه السلام» هناك.

وهذا هو الذي عليه الأئمة الأربعة «وجمهور العلماء»، ومن أراد بسط القول في ذلك، والجواب عما يعارضه، فعليه بما كتبه شيخ الإسلام مجيباً «لابن الإخنائي» فيما اعترض به عليه على ما دلت عليه الأحاديث، وأخذ به العلماء.

وأما النهي عن زيارة غير المساجد الثلاثة فغاية ما فيه أنه لا مصلحة في ذلك توجب شد الرحال، ولا مزية تدعو إليه.

وقد بسط القول في ذلك الحافظ محمد بن عبد الهادي في كتابه «الصارم المنكي على نحر ابن السبكي»، وذكر فيه علل الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وذكر هو وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه لا يصح منها حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا عن أحد من الصحابة، مع أنها لا تدل على محل النزاع، إذ ليس فيها إلا مطلق الزيارة، وذلك لا ينكره أحد بدون شد الرحال، فتحمل على الزيارة الشرعية التي ليس فيها شرك ولا بدعة، انتهى كلامه.

قلت: وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منسكه آداب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلو كان منكراً لها لما ذكرها، ولكنه إنما ينكر السفر وشد الرحل لها، وهو في هذا على الصواب.

فإنه لم يدل دليل عليه قط.

ومن كان عنده في ذلك دليل صحيح، صريح، مرفوع متصل به صلى الله عليه وآله وسلم فليتفضل به علينا.

وأما فهم «ابن عمر» و «بصرة» الصحابيين، منع السفر من حديث الباب إلى محل من محال القربة، فصحيح لا خلل في الاستدلال به عليه، لأنهما منعاً عن السفر إلى الطور،

بجامع كونه في معنى المساجد، وهذا بخلاف القبور فإنها ليست في معناها وإن كان قبر نبي أو صالح.

فالاستدلال به على منع السفر للزيارة ليس بقوي عندنا، فإنه على المنع منه تدل أدلة أخرى، ولو قلنا بعموم المستثنى منه للزم أن يكون كل سفر لأي أمر كان من أمور الدارين منهياً عنه، وهذا لا دليل عليه، فتقرر أن الحديث مختص بالمساجد وبما في معناها من محل القربات، ومكان العبادات، وشريف الأمكنة، وليس بعام لجميع المواضع من القبور وأنواع الدور، حتى يدخل فيه شد الرحل إليها[1] بل الدليل على منع السفر لزيارة الموتى من أمد بعيد، ومكان سحيق، ما تقدم، وما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»، رواه النسائي، ورواه أبو داود بإسناد حسن، رجاله ثقات.

---

(١) الحق الذي لا معدل عنه في هذه المسألة (في معنى حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد») أن المستثنى منه عام، وهو كلمة «موضع» والأصل في المستثنى منه أن يكون عاماً في المعنى الذي سيق لأجله. ولما رأى المؤلف أن هناك أموراً ورد الشرع بالترغيب في شد الرحال إليها كالسفر لطلب العلم حيث يقول الله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ وكالسفر لصلة الأرحام أو لزيارة الإخوان في الله وغير ذلك، مما ورد فيه نص خاص، أو كا ن السفر مباحاً كالسفر لشتى الأقطار للاطلاع على أحوال الأمم ومجتمعاتهم أو للاستشفاء أو لمجرد التنزه ونحوها من المباحات توهم المؤلف ما توهمه حتى لجأ إلى تأويل الحديث بتخصيص المستثنى منه، ولما اعترض النهي عن الذهاب إلى الطور الثابت عن الصحابيين الجليلين الذي أورده في كلامه زعم أنه في معنى المسجد وأن حرمة شد الرحال إلى القبور جاء من أدلة أخرى، وفاته أن الحديث وارد لتقرير عقيدة. فكأنه يقول: لا تعتقدوا أن في مكان ما مزية على سائر الأمكنة تتنزل فيه الرحمات الإلهية والتجليات الربانية وتفوزون بالتعبد فيه على مزيد الأجر والمضاعفة في الثواب إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد الرسول بالمدينة، والمسجد الأقصى. والعقائد الإسلامية ـ بطبيعتها ـ تحاط بسياج مكين وحصن حصين يمنع من تسرب ما يفسدها من أنواع الشرك ووسائله. وما النهي الوارد في الحلف بغير الله إلا للمحافظة على عقيدة التوحيد والوقوف عند مراسم الدين الحنيف.

والذي يتأمل معنى الحديث المذكور حق التأمل يدرك أنه يدل ـ بفحواه ـ على ما ذكرناه وينطق بلسان حاله قائلاً: لا تعتقدوا أن في موضع من المواضع مزية خاصة ليست في غيرها وأنكم تحصلون على مضاعفة الثواب في القربات التي لا يمكن الحصول عليها في أماكنكم إلا في هذه المساجد.

ولا شك أن الذين يشدون الرحال لزيارة غير هذه المساجد كالسفر لزيارة القبور والمشاهد ونحوها. لا يسافرون إلا للتقرب في تلك الأمكنة اعتقاداً منهم أن القربات يتضاعف فيها الثواب، أو أن لها مزية لا توجد في غيرها ونحو ذلك من النظريات الكاسدة والعقائد الفاسدة التي تجافي عقيدة الإسلام كل المجافاة. فاحرص أيها المؤمن على تدبر ما قلناه حتى تسلم من خطر الشرك الذي دهم قلوب الكثيرين، لتلقى الله على معنى «لا إله إلا الله» وبالله التوفيق.

قال شيخ الإسلام[1]: معناه لا تعطلوها من الصلاة فيها، والدعاء، والقراءة، فتكون بمنزلة القبور.

فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى، ومن تشبه بهم من هذه الأمة.

معنى العيد

«والعيد» اسم لم يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد، إما بعود السنة، أو بعود الأسبوع، أو الشهر، ونحو ذلك.

وقال «ابن القيم رحمه الله» العيد: ما يعتاد مجيئه وقصده، من زمان، ومكان. مأخوذ من المعاودة والاعتياد.

فإذا كان اسماً للمكان، فهو المكان الذي يقصد فيه الاجتماع والانتياب بالعبادة وبغيرها، كما أن المسجد الحرام و «منى»، و «مزدلفة» و «عرفة» والمشاعر، جعلها الله تعالى عيداً للحنفاء، ومثابة للناس، كما جعل أيام العيد منها عيداً.

وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية.

فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوَّض الحنفاء منها عيد الفطر، وعيد النحر، كما عوضهم عن أعياد المشركين المكانية بدار الكعبة، و «منى» و «مزدلفة» و «عرفة» وسائر المشاعر.

قال شيخ الإسلام «ابن تيمية»: الحديث يشير إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام، يحصل مع قربكم من قبري، وبعدكم عنه، بلا حاجة بكم إلى اتخاذه عيداً. انتهى.

قلت: والحديث دليل على منع السفر لزيارته صلى الله عليه وآله وسلم، لأن المقصود منها هو الصلاة والسلام عليه، والدعاء له صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يمكن استحصاله من بعد، كما يمكن من قرب، وأن من سافر إليه وحضر مع ناس آخرين، فقد اتخذه عيداً، وهو منهي عنه بنص الحديث.

فثبت منع شد الرحل لأجل ذلك بإشارة النص، كما ثبت النهي عن جعله عيداً بدلالة النص.

وهاتان الدلالتان معمول بهما عند علماء الأصول.

ووجه هذه الدلالة على المراد، قوله: «تبلغني حيث كنتم» فإنه يشير إلى البعد، والبعيد

---

(١) هو العارف بالله ابن تيمية رضي الله عنه.

عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يحصل له القرب إلا باختيار السفر إليه، والسفر يصدق على أقل مسافة من يوم، فكيف بمسافة باعدة؟! ففيه النهي عن السفر لأجل الزيارة. والله أعلم.

والحديث حسن جيد الإسناد، وله شواهد كثيرة، يرتقي بها إلى درجة الصحة، قاله الحافظ محمد بن عبد الهادي.

وقال في «فتح المجيد» رواته مشاهير، لكن قال أبو حاتم الرازي فيه عبد الله بن نافع ليس بالحافظ نعرف وننكر. وقال ابن معين: هو ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

قال ابن تيمية رحمه الله: ومثل هذا إذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ، وهذا له شواهد متعددة. انتهى.

قلت: ومن شواهده الصادقة، ما روي عن علي بن الحسين عليهما السلام، أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، وقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم»، رواه في المختارة، ورواه أبو يعلى والقاضي إسماعيل وغيرهم.

قال شيخ الإسلام[1]: نظر هذه السنّة كيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت الذين لهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرب النسب، وقرب الدار، لأنهم إلى ذلك أحرج من غيرهم، فكانوا له أضبط. انتهى.

وقال سعيد بن منصور في سنّته: «حدثنا عبد العزيز بن محمد، أخبرني سهل بن سهيل، قال: رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عند القبر، فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال: هلم إلى العشاء، فقلت: لا أريده، فقال: ما لي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر وصلوا عليَّ، فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم، لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء.

قال سعيد أيضاً بسنده عن أبي سعيد مولى المهري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني».

قال شيخ الإسلام[1]: فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين، يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما وقد احتج به من أرسله، وذلك يقتضي ثبوته عنده. هذا لو لم يروه من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسنداً؟ انتهى.

---

(١) هو الشيخ الأكبر العارف بالله: ابن تيمية رضي الله عنه.

المراد بعلي بن الحسين الإمام زين العابدين، وهو أفضل التابعين من أهل بيته عليه السلام، وأعلمهم.

و «الفرجة» ـ بضم الفاء، وسكون الراء ـ هي الكوة في الجدار، والخوخة ونحوها.

والحديث دل على النهي عن قصد القبور والمشاهد، لأجل الدعاء والصلاة عندها، لمن هو في المدينة المنوّرة على ساكنها الصلاة والتحية، فكيف بمن قصدها من مسافة طويلة، واختار لها السفر وشد إليها الرحل.

قال شيخ الإسلام(١): ما علمت أحداً رخص فيه، لأن ذلك نوع من اتخاذه عيداً، ويدل أيضاً على أن قصد القبر للسلام إذا دخل المسجد منهي عنه، لأن ذلك لم يشرع.

مذهب الإمام كراهة ارتياد القبر الشريف لأهل المدينة

وكره مالك لأهل المدينة، كلما دخل الإنسان المسجد أن يأتي قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

وكان الصحابة والتابعون يأتون إلى مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فإذا قضوا الصلاة قعدوا وخرجوا، ولم يكونوا يأتون القبر للسلام، لعلمهم أن الصلاة والسلام [عليه]، عليه السلام والصلاة في الصلاة أكمل وأفضل.

وأما دخولهم عند قبره للصلاة والسلام عليه هناك، أو للصلاة والدعاء، فلم يشرع لهم، بل نهاهم عنه في قوله: «لا تتخذوا قبري عيداً وصلوا عليَّ، فإن صلاتكم تبلغني» فبين أن الصلاة تصل إليه من بُعد، وكذا السلام، ولعن من اتخذ قبور الأنبياء مساجد.

وكانت الحجرة في زمانهم يدخل إليها من الباب، إذا كانت عائشة رضي الله عنها فيها، وبعد ذلك إلى أن بني الحائط الآخر، وهم مع ذلك التمكن من الوصول إلى قبره صلى الله عليه وآله وسلم، لا يدخلون إليه، لا لسلام ولا لصلاة، ولا لدعاء لأنفسهم ولا لغيرهم، ولا لسؤال عن حديث أو علم، ولا كان الشيطان يطمع فيهم حتى يسمع كلاماً، أو سلاماً، فيظنون أنه كلمهم وأفتاهم وبين لهم الأحاديث، أو أنه قد رد عليهم السلام بصوت يسمع من خارج، كما طمع الشيطان في غيرهم فأضلهم عند قبره الشريف، وقبر غيره، حتى ظنوا أن صاحب القبر يأمرهم وينهاهم، ويفتيهم ويحدثهم في الظاهر، وأنه يخرج من القبر، ويرونه خارجاً من القبر، ويظنون أن نفس أبدان الموتى خرجت تكلمهم.

فإن روح الميت تجسدت لهم فرأوها كما رآهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج.

---

(١) هو العارف بالله. أحمد بن تيمية رضي الله عنه.

والمقصود أن الصحابة لم يكونوا يعتادون الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله وسلم عند قبره الشريف كما يفعله من بعدهم من الخلوف.

وإنما كان يأتي أحدهم من خارج فيسلم عليه إذا قدم من سفر، كما كان ابن عمر رضي الله عنه يفعله.

عن نافع قال: كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه، ثم ينصرف.

قال عبيد الله بن عمر: ما نعلم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك إلا ابن عمر.

وهذا يدل على أنه لا يقف عند القبر للدعاء إذا سلم كما يفعله كثير من الناس.

قال: لأن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة، فكان بدعة محضة.

آراء العلماء في كيفية زيارة قبر النبي ﷺ

وفي «المبسوط» قال مالك: لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن يسلم ويمضي.

ونص الإمام أحمد على أنه يستقبل القبلة ويجعل الحجرة عن يساره لئلا يستدبره.

وبالجملة فقد اتفق الأئمة على أنه إذا دعا لا يستقبل القبر، وتنازعوا، هل يستقبله عند السلام أم لا؟ انتهى.

قلت: وأما الآن فرأيت الناس في المسجد الشريف إذا سلم الإمام عن الصلاة[1] قاموا في مصلاهم مستقبلين القبر الشريف، راكعين له، ومنهم من يلتصق بالسرادق ويطوف حوله، وكل ذلك حرام باتفاق أهل العلم، وفيه ما يجر الفاعل إلى الشرك.

ومن أعظم البدع المحرمة هجوم النسوة حول حجرة المرقد المنور، وقيامهن هناك في أكثر الأوقات، وتشويشهن على المصلين بالسؤال، وتكلمهن مع الرجال كاشفات الأعين والوجوه، فإنا لله إلى ما ذهب بهم إبليس العدو، وفي أي هوة أوقعهم في لباس الدين، وزي الحسنات.

قال شيخ الإسلام[2]: وفي الحديث دليل على منع شد الرحل إلى قبره صلى الله عليه

---

(١) قوله: إذا سلم الإمام عن الصلاة، معناه فرغ من الصلاة.

(٢) هو العارف بالله أحمد بن تيمية رضي الله عنه.

وآله وسلم، وإلى قبر غيره من القبور والمشاهد، لأن ذلك من اتخاذها أعياداً، بل من أعظم أسباب الشرك بأصحابها.

قال في «فتح المجيد»: وهذه هي المسألة التي أفتى فيها شيخ الإسلام، أعني من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء الصالحين، ونقل فيها اختلاف العلماء.

فمن مبيح لذلك، كالغزالي، وأبي محمد المقدسي.

ومن مانع لذلك كابن بطة، وابن عقيل، وأبي محمد الجويني، والقاضي عياض.

وهو قول الجمهور، نص عليه مالك، ولم يخالفه أحد من الأئمة، وهو الصواب، لحديث شد الرحال إلى ثلاثة مساجد كما في الصحيحين. انتهى.

وأقول هذه الطوائف الجمة التي تجتمع بعد فريضة الحج إلى مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتدخل المسجد الشريف النبوي، ثم تزور قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هاجمة، هي التي تتخذه عيداً، بلا شك ولا شبهة.

ومنهم من يفعل هناك أفعالاً ليس عليها أثارة من دين ولا علم.

فيالله من هذه المخالفة الظاهرة لأمره صلى الله عليه وآله وسلم، ولسيرة سلف هذه الأمة وأئمتها!!.

ومما تقدم تبين لك أن مذهب مالك أقوى المذاهب في هذا الباب.

ومن فضل الله تعالى أنه لم يخالفه أحد من الأئمة المجتهدين، ولم تجمع الأمة على هذا السفر الزيارة الكدائية، ولا على اتخاذه عيداً ولا مسجداً.

ولكن العامة أحدثوا كل منكر، واستحسنه أهل الأهواء والبدع والإشراك فشاعت بدعتهم في كل بلدة، واتخذها الناس سنّة، ورأوها موجبة للأجر والثواب، ولم يعلموا أنها توجب العذاب والعقاب.

لأن الإتيان بما لم يأمر به الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرد به نصٌّ في الكتاب والسنّة، بل نهيا عنه نهياً صريحاً مؤكداً مشدداً أشد التشديد لا يأتي إلا بشر وبلية وسيئة، وإن كان في الظاهر والمنظر حسناً.

وقد ورد في الأحاديث أن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فمن زعم في هذه البدعة أنه يؤجر عليها، فإنه ملبوس عليه، مغرور به من جهة عدو الله إبليس الرجيم.

وما أحسن الاقتصار في أمثال هذه المسائل على الطريقة المأثورة عن سلف هذه الأمة، وأولها فإنهم كانوا أعلم بالله، وبعظمة رسوله من سائر الأمة إلى يوم القيامة، ومن أراد أن يزيد

عليهم في الحسنات، وفي محبة الله، و تعظيم رسوله، فهو محلى بالجهل، مخلى عن العلم، معزولٌ عن الدين، مخذول من جهة رب العالمين لا يعرف معروفاً، ولا ينكر منكراً، وليس في يده من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه، وهذا لا يغنيه عن شيء أصلاً لا في الدنيا ولا في الدين.

والاستدلال بهذا الحديث على النهي عن اتخاذ قبره الشريف عيداً والنهي عن شد الرحال إلى مشاهد الصلحاء والأولياء والأنبياء أوضح شيء بخلاف حديث شد الرحال، فإن في الاحتجاج به على هذا المراد نوع خفاء[1] والله أعلم.

حكم زيارة النساء للقبور

وعن أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور» رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قال: قد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصة الرجال والنساء.

وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن، وكثرة جزعهن. انتهى.

وهذا إنما يصح إذا صح تاريخ الحديث، وإذ ليس فليس، واللعنة تدل على كونها محرمة في حق النساء دون كونها مكروهة.

ولا سبيل إلى قبول هذا التأويل إلا إذا ساعده النقل، مع أن النقل يدل على خلافه لما في حديث ابن عباس «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه أبو داود، والترمذي وابن ماجه، والنسائي.

وبهذا عرفت أن قول بعضهم: إن اللعنة على الكثيرة الزيارة لقوله: «زوارات» بصيغة المبالغة دون على الزائرة بلا كثرة، كلام دفعه لفظ «الزائرات» الوارد في هذا الحديث.

ولو سلم أن هذين الحديثين كانا قبل الرخصة، للزم أن يكون حكم اتخاذ القبور مساجد وإيقاد السرج عليها قبلها مع أنه علم بالضرورة الدينية أن الاتخاذ المذكور لم يكن جائزاً في الشرائع، ولا رخص فيه الشارع أبداً، وهذا ناظر في منع النساء عن زيارات المشاهد والمقابر.

وقد جرت عادة نساء الإسلام منذ زمن طويل في غالب بلاده بأنهن لا يخرجن للزيارة إلا نادراً شاذاً.

---

(١) لا خفاء في ذلك أبداً، ارجع إلى التعليق في صحيفته.

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اتباع النساء الجنائز، والزيارة أبلغ منه في الفساد.

نعم جوزها أهل البدعة والفسق، واعتادها نسوة بعض البلاد، كالحرمين الشريفين، ومصر القاهرة، وغيرهما. فقد رأينا من ذلك وسمعنا، ما لا يسع ذكره هنا، ووجدناهن على القبور زرافات ووحدانا، وفيه من المفاسد ما لا يحصى، عرف ذلك من عرف الناس واختبرهم.

قال في «فتح المجيد»: حديث ابن عباس هذا في إسناده أبو صالح مولى أم هانىء، وقد ضعفه بعضهم، ووثقه بعضهم، وقال علي ابن المديني عن يحيى القطان: لم أرَ أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه «شعبة» ولا «زائدة» ولا «عبد الله بن عثمان».

قال ابن معين: ليس به بأس، ولهذا أخرجه «ابن السكن» في صحاحه، كذا في «الذهب الإبريز» للحافظ المزي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريقين، عن أبي هريرة بلفظ «زوارات القبور»، وعن ابن عباس بلفظ «زائرات القبور» قال: ورجال هذا ليسوا رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، ومثل هذا حجة بلا ريب، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه «الترمذي» فإنه جعل الحسن، ما تعدد طرقه ولم يكن فيه متهم ولا شاذ، أي مخالف لما أثبت بنقل الثقات، وهذا الحديث كذلك، وهذا لو كان عن صاحب واحد، فكيف إذا كان هذا رواه عن صاحب، وذاك عن آخر؟! فهذا كله يبين أن الحديث معروف في الأصل.

والذين رخصوا في الزيارة، اعتمدوا على ما روي عن عائشة أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن، وقالت: لو شهدت ما زرتك. وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء كما تستحب للرجال، إذ لو كان كذلك لاستحبت زيارته، سواء شهدته أم لا.

قلت: فعلها هذا لا حجة فيه أصلاً لمن قال بالرخصة.

وأما حديثها عند الترمذي عن رواية ابن أبي مليكة بلفظ «إن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها: يا أم المؤمنين، أليس نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن زيارة القبور؟ قالت: نعم نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها».

فأجاب شيخ الإسلام (١) عنه بقوله : ولا حجة فيه فإن المحتج عليها احتج بالنهي

---

(١) هو العارف بالله أحمد بن تيمية.

العام، فدفعت ذلك بأن النهي منسوخ، ولم يذكر لها المحتج عليها النهي الخاص بالنساء الذي فيه لعنهن على الزيارة.

يبين ذلك قولها: «قد أمر بزيارتها» فهذا يبين أنه أمر بها أمراً يقتضي الاستحباب، إنما هو ثابت للرجال خاصة، ولو كانت تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال، ولم تقل لأخيها «ما زرتك»، واللعن صريح بالتحريم.

والخطاب بالإذن في قـوله: «وزوروهـا» لم يتناول النسـاء، فلم يدخـل في الحكم الناسخ.

والعام إذا عرف أنه بعد الخاص، لم يكن ناسخاً له، عند جمهور العلماء، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، إذ قد يكون قوله: «لعن الله زوارات القبور» بعد إذنه للرجال في الزيارة، يدل على ذلك أنه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرج.

ومعلوم أن اتخاذها المنهي عنه محكم، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة.

والصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه:

أحدها: ـ أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فزوروها» صيغة التذكير، وإنما يتناول النساء على سبيل التغليب، لكن هذا فيه قولان:

١ ـ قيل: إنه يحتاج إلى دليل منفصل، وحينئذٍ فيحتاج تناول ذلك النساء إلى دليـل منفصل.

٢ ـ وقيل: إنه يحتمل ذلك عند الإطـلاق، وعلى هذا فيكـون دخول النسـاء بطريق العلموم الضعيف، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة، ولا ينسخها عند جمهور العلماء.

ولو كان النساء داخلات في هذا الخطاب، لاستحب لهن زيارة القبور، وما علمنا أحداً من الأئمة استحب لهن زيارتها، ولا كان النساء على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور.

ومنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علل بالإذن للرجال بأن ذلك يذكِّر الموت، ويرقق القلب، ويدمع العين، هكذا في مسند أحمد.

ومعلوم أن المرأة إذا فتح لها هذا الباب أخرجها إلى الجزع، والندب والنياحة، لما فيها من الضعف وقلة الصبر.

وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسبب للأمور المحرمة، فإنه لا يمكن أن يحد المقدار الذي لا يفضي إلى ذلك، ولا يتميز بين نوع ونوع.

ومن أصول الشريعة أن الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة، علق الحكم بمظنتها، فيحرم

هذا الباب سداً للذريعة، كما حرم النظر إلى الزينة الباطنة، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير ذلك، وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض المفسدة، فإنه ليس فيه إلا دعاؤها للميت، وذلك ممكن في بيتها.

ومن العلماء من يقول: التشييع كذلك، ويحتج بقوله: «أرجعن مأزورات غير مأجورات، فإنكن تفتن الحي، وتؤذين الميت»، وقوله لفاطمة: «أما إنك لو بلغت معهم الكدي لم تدخلي الجنة».

يؤيده ما صح في الصحيحين أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز.

ومعلوم أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان» أدل على العموم من التذاكير فإن لفظ «من» يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس.

وقد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء لنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهن عن اتباع الجنائز، فإذا لم يدخلن في هذا العموم، فكذلك في ذلك بطريق الأولى، انتهى حاصله.

وما أحسن هذا التحرير والجواب من هو عارف بكيفية الاستدلال.

وفذلكة[1] الكلام في هذا المقام أن الأمر بالزيارة بعد النهي عنها للرجال خاصة لا تدخل فيه النسوة، واللعن على الزائرات خاص بالنساء، لا يشمل الرجال، لهم أجر في اتباع الجنائز، والنساء لهن وزر في ذلك.

ولا يعارض للوقوف، قولاً كان أو فعلاً ما صح مرفوعاً، فلا حجة فيما جاء عن عائشة.

وكانت رضي الله عنها مجتهدة، فلعل هذا من اجتهادها وهي مأجورة على تقدير الخطأ أيضاً فيه.

ويزيد ذلك إيضاحاً، ما في «فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد» قال رحمه الله: وعما استدل به القائلون بالنسخ أجوبة أيضاً.

منها أن ما ذكروه عن عائشة وفاطمة رضي الله عنهما، معارض بما ورد عنهما في هذا الباب، فلا يثبت به نسخ.

ومنها أن قول الصحابي وفعله ليس حجة على الحديث بلا نزاع.

وأما تعليمه عائشة كيف تقول إذا زارت القبور ونحو ذلك، فلا يدل على نسخ ما دلت

---

(١) قوله: فذلكة: أي وخلاصة الكلام.

عليه الأحاديث الثلاثة، من لعن زائراتها، لاحتمال أن يكون ذلك قبل هـذا النهي الأكيد، والوعيد الشديد. والله أعلم. انتهى.

وأقول: الظاهر من سياق الحديث أن تعليم دعاء الزيارة لعائشة كان ـ في الحقيقة ـ تعليماً لرجال الأئمة.

فإنهم يقولونه كذلك عند زيارتها، وليس فيه الأمر لها أو لغيرها من النساء بزيارة القبور، فالاستدلال بهذا على هذا أجنبيٌّ عن المقام، وخارج عن محل النزاع.

قال ابن القيم: اتخاذ القبور مساجد وإيقاد السرج عليها من الكبائر «زاد أبـو محمد المقدسي»: لو أبيح إيقاد السرج عليها لم يلعن من فعله، لأن فيه تضييع المال من غير فائدة وإفراطاً في تعظيم القبور يشبه تعظيم الأصنام والأوثان.

وعن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» رواه مالك مرسلاً، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن زيد بن أسلم، ولم يذكر عطاء، رواه البزار عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وله شاهد عند أحمد بسنده عن أبي هريـرة يرفعـه «اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

فيه الدعاء من الله بأن لا يجعل قبره الشريف وثناً، أي مثله في كونه القبلة للعبادة، يصلون إليه، ويتخذونه مسجداً كما اتخذ آخر هذه الأمة قبور صلحائها مساجد، يجتمعون إليها ويصلون عندها، ويفعلون الأعراس لأهلها بالاجتماع المشابه بالاجتماع من غير أهل الإسلام، على الوثن وعنده، فما أشبه الليلة بالبارحة!.

قال في «فتح المجيد»: وقد استجاب الله دعاءه صلى الله عليه وآله وسلم هذا، فلم يجعل مرقده الكريم وثناً يعبد من دون الله، قال ابن القيم في النونية:

فَـأَجَـابَ رَبُّ الْـعَـالَـمِـيـنَ دُعَـاءَهُ   وَأَحَـاطَـهُ بِـثَـلَاثَـةِ الْـجُـدْرَانِ
حَـتَّـى غَـدَتْ أَرْجَـاؤُهُ بِـدُعَـائِـهِ   فِـي عِـزَّةٍ وَحِـمَـايَـةٍ وَصِـيَـانِ

قال: ودل الحديث على أن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو عبد، كان وثناً، لكن حماه الله بما حال بينه وبين الناس، فلا يوصل إليه، ودل الحديث على أن الوثن هو ما يباشره العابد من القبور، والتوابيت، التي عليها.

وقد عظمت الفتنة بالقبور، بتعظيمها، وعبادتها، وفي مثل هذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: كيف أنتم إذا ألبستكم فتنة، يهرم فيها الكبير، وينشأ فيها الصغير، تجري على الناس، يتخذونها سنّة، إذ غُيِّرتْ، قيل: غُيِّرتِ السنّة.

ونهى عمر رضي الله عنه عن تتبع آثار النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال «ابن وضاح» سمعت عيسى بن يونس يقول: أمر عمر بن الخطاب بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقطعها، لأن الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها فخاف عليهم الفتنة.

وقال المعرور بن سويد: صليت مع عمر بن الخطاب بطريق مكة صلاة الصبح، فرأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهم يصلون فيه فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعاً، فمن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا، فليمضِ ولا يتعمدها.

قال: وفي الحديث دليل على تحريم البناء على القبور، وتحريم الصلاة عندها، وأن ذلك من الكبائر.

وللطبراني عن مالك أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلل ذلك بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد» الحديث.

كره إضافة هذا اللفظ إلى القبر لئلا يقع التشبه بفعل أولئك سداً للذريعة.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: ومالك أدرك التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة، فدل ذلك على أنه لم يكن معروفاً عندهم لفظ «زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم»، لأن هذا اللفظ، قد صار كثير من الناس، يزيد به الزيارة البدعية، وهي قصدُ الميت لسؤاله، ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة.

فكره مالك أن يتكلم بلفظ مجمل، يدل على معنى فاسد، بخلاف الصلاة والسلام عليه، فإن ذلك مما أمر الله به.

أما لفظ الزيارة في عموم القبور، فلم يفهم منها مثل هذا المعنى، ألا ترى إلى قوله: «فزوروا القبور فإنها تذكرة الآخرة»، مع زيارته لقبر أمه، فإن هذا يتناول قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه رسوله، والاستغاثة به ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك، والبدع بخلاف ما إذا كان المزور معظماً في الدين كالأنبياء والصالحين، فإن كثيراً ما يعني بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشركية، فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا، وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة. انتهى.

وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعذ إلا مما خاف وقوعه.

قلت: ويدخل في هذا الحديث هذه المساجد التي فيها قبور المسلمين عموماً، أو بعض الصالحين، سواء كان المسجد بني أولاً، ثم دفن فيه أحد من الأمراء أو الغرباء أهل

الإسلام، أو بني القبر أولاً ثم أُحْدِث عنده مسجد من المساجد، فالصلاة في مثل هذه المساجد يشملها حديث الباب، ويسجل على المصلين فيها باشتداد غضب الله الذي هو جالب لأليم العذاب. اللهم احفظنا.

وإذا كان هذا الغضب يشتد على من اتخذ قبر نبي من الأنبياء مسجداً، فما ظنك بقبور غيرهم من آحاد الأمة التي لا تبلغ شأوه كيف يكون اشتداد هذا الغضب على متخذيه، ولكن أرى أن هذه البلوى قد عمت، وأنها إذا عمت طابت، وقلَّ من ينجو من هذه البلايا والرزايا، إلا من حفظه الله ورحمه. اللهم ارحمنا.

بيان حكم البناء على القبور واتخاذها مساجد وحكم الصلاة فيها

وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، متفق عليه.

قال في «اللمعات»: لما أعلم الله بقرب أجله خشي أن يفعل بعض أمته بقبره الشريف ما فعله أهل الكتاب بقبور أنبيائهم، فنهى عن ذلك.

قال «التوربشتي»: هو مخرج على الوجهين:

أحدهما: كانوا يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لهم وقصد العبادة في ذلك.

وثانيهما: أنهم كانوا يتحرون الصلاة في مدافن الأنبياء، والتوجه إلى قبورهم في حالة الصلاة والعبادة لله، نظراً منهم أن ذلك الصنيع أعظم موقعاً عند الله، لاشتماله على الأمرين:

١ ـ عبادة الله.

٢ ـ والمبالغة في تعظيم الأنبياء، وكلا الطرفين غير مرضي.

أما الأول فشرك جلي.

وأما الثاني لما فيه من معنى الإشراك بالله عزّ وجلّ وإن كان خفياً، والدليل على ذم الوجهين الحديث السابق «اللهم لا تجعل قبري وثناً...» الخ، والوجه الأول أظهر وأشبه به، كما قال التوربشتي في شرحه: فعلم منه أنه يحرم الصلاة إلى قبر نبي أو صالح تبركاً وإعظاماً.

قال: وبذلك صرح النووي، وقال التوربشتي: فأما إذا وجد بقربها موضع بني للصلاة، أو مكان يسلم فيه المصلي عن التوجه إلى القبور فإنه في فسحة من الأمر، وكذلك إذا صلى في موضع قد اشتهر بأن فيه مدفن نبي ولم يرَ القبر فيه علماً، ولم يكن قصده ما ذكرناه من العمل المتلبس بالشرك الخفي.

وفي شرح الشيخ مثله حيث قال: وخرج بذلك اتخاذ مسجد بجوار نبي أو صالح، والصلاة عند قبره لا لتعظيمه والتوجه نحوه، بل لحصول مدد منه حتى يكمل ببركة مجاورته

لتلك الروح الطاهرة فلا حرج في ذلك، لما ورد أن قبر إسماعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب، وأن بين الحجر الأسود ومزم قبر سبعين نبياً ولم ينه أحد عن الصلاة فيه. انتهى. وكلام الشارحين مطابق في ذلك.

وأقول: ما أبرد هذا التحرير والاستدلال عليه بذلك التقرير، لأن كون قبر إسماعيل عليه السلام وغيره من الأنبياء سواء كانوا سبعين أو أقل أو أكثر ليس من فعل هذه الأمة المحمدية. ولا هو، وهم دفنوا لهذا الغرض هناك، ولا نبه على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا علامات لقبورهم منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تحرى نبينا عليه الصلاة والسلام، قبراً من تلك القبور على قصد المجاورة بهذه الأرواح المباركة، ولا أمر به أحداً ولا تلبس بذلك أحد من سلف هذه الأمة وأئمتها.

بل الذي أرشدنا إليه وحثنا عليه، أن لا نتخذ قبور الأنبياء مساجد، كما اتخذت اليهود والنصارى، وقد لعنهم على هذا الاتخاذ.

فالحديث برهان قاطع لمواد النزاع، وحجة نيرة على كون هذه الأفعال جالبة للعن، واللعن أمارة الكبيرة المحرمة أشد التحريم.

فمن اتخذ مسجداً بجوار نبي أو صالح، رجاء بركته في العبادة، ومجاورة روح ذلك الميت، فقد شمله الحديث شمولاً واضحاً، كشمس النهار.

ومن توجه إليه، واستمد منه، فلا شك أنه أشرك بالله وخالف أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث وما ورد في معناه.

ولم يشرع الزيارة ـ في ملة الإسلام ـ إلا للعبرة والزهد في الدنيا، والدعاء بالمغفرة للموتى.

وأما هذه الأغراض التي ذكرها بعض من يعزي إلى الفقه والرأي والقياس، فإنها ليست عليها أثارة من علم، ولم يقل بها ـ فيما علمت ـ أحد من السلف، بل السلف أكثر الناس إنكاراً على مثل هذه البدع الشركية.

وعن جندب بن عبد الله يرفعه «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»، رواه مسلم.

النهي أصل في التحريم، والحديث دليل على حرمة اتخاذها مواضع للعبادة، لكونها مظنة للشرك.

قال في «فتح المجيد»: ثم إنه لعن على فاعل ذلك كما في حديث عائشة، فكيف يسوغ ـ مع هذا التغليظ ـ أن تعظم القبور، ويبني عليها ويصلي عندها وإليها؟! هذا أعظم مشاقة ومحادة لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كانوا يعقلون. انتهى.

فقال ابن «القيم» رحمه الله: وبالجملة فمن له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه، وفهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقاصده، جزم جزماً لا يحتمل النقض أن هذه المبالغة واللعن والنهي بصيغة «لا تتخذوا» وصيغة «إني أنهاكم عن ذلك» ليس إلا لأجل النجاسة الشركية اللاحقة بمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه، واتبع هواه، ولم يخش ربه ومولاه، وقل نصيبه أو عدم من قول «لا إله إلا الله» فإن هذا وأمثاله من النبي صلى الله عليه وآله وسلم صيانة لحمى التوحيد من أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريد له وغضب لربه تعالى أن يعدل به سواه.

فأبى المشركون إلا معصية لأمره، وارتكاباً لنهيه، وغرهم الشيطان بأن هذا تعظيم لقبور المشائخ والصالحين، وكلما كنتم لها أشد تعظيماً، أو أشد فيهم غلواً كنتم بقربهم أسعد، ومن أعدائهم أبعد.

ولعمر الله، من هذا الباب دخل الشرك على عباد «يغوث»، و «يعوق» و «نسر»، ودخل على عباد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة.

فجمع المشركون بين الغلو فيهم، والطعن في طريقتهم.

فهدى الله أهل التوحيد لسلوك طريقتهم، وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها من العبودية، وسلب خصائص الألوهية عنهما.

قال في «فتح المجيد»: وممن علل ذلك بخوف فتنة الشرك، الإمام الشافعي وأبو بكر الأثرم الحافظ، وأبو محمد المقدسي، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم، وهو الحق الذي لا ريب فيه، فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجداً فضلاً عن قبر غيره، لما علموا من تشديد صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وتغليظه، ولعن من فعله وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً، وإن لم يبين هناك مسجد، بل كل مكان يصلى فيه يسمى مسجداً وإن لم يقصده بذلك كما إذا عرض لمن أراد أن يصلي، فأوقع الصلاة في ذلك الموضع الذي حانت الصلاة عنده من غير أن يقصد ذلك الموضع بخصوصه فصار يفعل الصلاة مسجداً، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، انتهى.

وأقول: لأحمد بسند جيد عن ابن مسعود مرفوعاً «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد، ورواه أيضاً أبو حاتم بن حيان في صحيحه.

وفيه دلالة على أن متخذ القبر مسجداً، من شرار الخلق عند الله، وحاله حال من تقوم الساعة عليه وهو من شرارهم، نعوذ بالله من ذلك. اللهم صوناً.

والمعنى النهي عن اتخاذها مساجد بالصلاة عندها، وقربها، وإليها، وبناء المساجد عليها، أو بنائها في المساجد، وتقدم في الأحاديث الصحيحة، أن هذا من عمل المغضوب عليهم والضالين.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لعنهم على ذلك تحذيراً للأمة أن يفعلوا مع نبيهم وصالحيهم مثل فعلهم.

فلم يرفع أكثرهم بذلك رأساً، ولم يبالوا لها بالاً، بل اعتقدوا أن هذا الأمر قربة إلى الله.

والحال أنه مما يبعدهم منه سبحانه، ويطردهم عن باب رحمته ومغفرته، وما يقربهم إلا إلى لعنته، وما يدنيهم إلا من سخطه وغضبه.

قال في «فتح المجيد»: والعجب أن أكثر من يدعي العلم، ممن هو من هـذه الأمة لا ينكرون ذلك، بل ربما استحسنوه ورغبوا في فعله.

فلقد اشتدت غربة الإسلام، وعاد المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والسنّة بدعة، والبدعة سنّة، نشأ على هذا الصغير وهرم عليه الكبير.

وجوب هدم القباب والمساجد المتخذة على القبور

قال شيخ الإسلام: أما بناء المساجد على القبور فقد صرح عامة الطوائف بالنهي عنه، متابعة للأحاديث الصحيحة، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريمه.

قال: ولا ريب في القطع بتحريمه، ثم ذكر الأحاديث في ذلـك، ثم قال: وهـذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين، أو الملوك والسلاطين وغيرهم، تتعين إزالتها بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين.

النهي عن الجلوس على القبور والصلاة عندها وإليها

وعن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»، رواه مسلم.

النهي عن الجلوس عليها لكون فيه استخفافاً، والنهي عن الصلاة إليها، لكون فيه تعظيماً بليغاً.

ويؤيده حديث أبي هريرة مرفوعاً «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر»، رواه مسلم.

وهذا يدل على أن المراد بالجلوس على القبور، هو الجلوس المعتاد في المجالس.

وقال بعضهم: المراد به البراز عليها، والأول: أظهر، والثاني: أشد في الاستخفاف.

ويزيده إيضاحاً حديث عمرو بن حزم قال: «رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم متكئاً على قبر، فقالّ لا تؤذوا صاحب هذا القبر، أو لا تؤذه»، رواه أحمد.

وفي حديث جابر «نهى أن توطأ»، رواه الترمذي، والمعنى: توطأ بالأرجل. والنعال.

قال بعضهم: يستحب أن يمشي في القبور حافياً، كأنه أخذ ذلك من لفظ «توطأ»، والله أعلم.

وعن علي رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة، فقال: أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره، ولا قبراً إلا سواه، ولا صورة إلا لطخها؟ فقال رجل: أنا يا رسول الله، فانطلق فهاب أهل المدينة، فرجع، فقال عليٌّ: أنا أنطلق يا رسول الله، فانطلق ثم رجع، فقال: يا رسول الله لم أدع بها وثناً إلا كسرته، ولا قبراً إلا سويته، ولا صورة إلا لطختها، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من عاد بصيغة شيء من هذا، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم»، رواه أحمد في المسند.

فيه بيان حكم الوثن، والقبر، والصورة، وقرنها في الحكم، وحكم بالعائد إليها بالكفر، وهذا الوعيد لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه.

وفيه فضيلة علي عليه السلام، ويدخل فيها كل من فعل مثل فعله في هذا الكسر، والتسوية، واللطخ إن شاء الله تعالى.

وإنما أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك سداً لذريعة الشرك بالله، فإن الشرك إنما دخل في الأمم الخالية وهذه الأمة، من هذا الباب، وعبدت لأجله القبور والمقبور، وعظمت الصور والتماثيل، وهي الأصنام والأوثان، والأمر بالتسوية قاضٍ بمنع التسليم.

ولا يعارضه ما رواه البخاري عن سفيان التمار، من كبار أتباع التابعين أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنماً، لأن ما في حديث الباب هو قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مخاطبة الأمة اهتماماً بشأنه، ،وهذا الذي رآه سفيان فعل بعض أمته بقبره الشريف، ولا حجة في قولهم، فضلاً عن فعلهم، والقول المرفوع مقدم على الفعل الموقوف، ويؤيده الحديث الآتي.

وعن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، رواه مسلم وأبو داود، والترمذي.

أي قبراً عالياً إلا جعلته مسوى مع التراب، حتى لا يبقى له سنام ولا رفعة وعلوٌ أصلاً.

قال القاضي العلامة الرباني محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في «شرح الصدور بتحريم رفع القبور»: اعلم أنه قد اتفق الناس، سابقهم ولاحقهم، وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى هذا الوقت، أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها، واشتد وعيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاعلها، كما يأتي بيانه، ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين أجمعين.

لكنه وقع لبعضهم مقالة تدل على أنه لا بأس بالقباب والمشاهد على قبور الفضلاء والملوك، ولم يقل بذلك غيره، ولا روي عن أحد سواه.

ودليله الذي استدل به هو استعمال المسلمين مع عدم التكبر، وهذا خلاف واقع بينه وبين سائر العلماء من الصحابة والتابعين، وأهل المذاهب الأربعة وغيرها، ومن جميع المجتهدين، أولهم وآخرهم.

ولا يعترض هذا بحكاية من حكى قول ذلك للبعض، ممن جاء بعده من المؤلفين، فإن مجرد حكاية القول لا يدل على أن الحاكي يختاره، ويذهب إليه.

فإن وجدت قائلاً من بعده من أهل العلم يقول بقوله هذا ويرجحه، فإن كان مجتهداً، كان قائلاً بما قاله ذلك البعض، ذاهباً إلى ما ذهب إليه بذلك الدليل الذي استدل به.

وإن كان غير مجتهد فلا اعتبار بموافقته، لأنها إنما تعتبر في أقوال المجتهدين لا أقوال المقلدين.

فإذا أردت أن تعرف، هل الحق ما قاله ذلك البعض، أو ما قاله غيره من أهل العلم؟ فالواجب عليك رد هذا الاختلاف إلى ما أمرنا الله بالرد إليه، وهو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قلت: بيِّن لي العمل في هذا الرد حتى تتم الفائدة، ويتضح الحق من غيره، والمصيب من المخطىء في هذه المسألة.

قلت: افتح لما لك وله سمعاً، وتشحذ له فهماً وأرهف له ذهناً، وها أنا أوضح لك الكيفية المطلوبة، وأبين لك ما لا يبقى عندك بعده ريب، لا يصاحب ذهنك وفهمك عنده لبس فأقول:

قال الله سبحانه: ﴿مَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فهذه الآية فيها الإيجاب على العباد بالائتمار بما أمر به، والانتهاء عما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتركه.

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ففي هذه الآية تعليق محبة الله الواجبة على كل عبد من عباده، باتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن ذلك هو المعيار الذي يعرف به محبة العبد لربه على الوجه المعتبر، وأنه إيتاء السبب الذي يستحق به العبد أن يحبه الله.

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ففي هذه الآية أن إطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إطاعة الله.

وقال تعالى: ﴿ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩]، الآية.

فأوجب هذه السعادة لمن أطاع الله ورسوله، وهي أن يكون مع هؤلاء الذين هم أرفع العباد درجة، وأعلاهم منزلة.

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣ و ١٤]، وفيه إيجاب الجنة للمطيع المتبع لهما، وإيجاب النار للعاصي المتجاوز عن الحدود، والواقع في البدع المردد عليها.

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فيه التسجيل بالفوز للطائع الخاشي المتقي من الله، ومفهومه المخالف هلاك غير المتصف بهذه الصفات.

وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، قرن فيه طاعته بطاعة رسوله، وأنزل على رسوله أن يقول: ﴿فاتقوا الله وأطيعون﴾ [الشعراء: ١١٠، ١٢٦، ١٤٤، ١٦٣، ١٧٩ والزخرف: ٦٣]. والآيات الدالة على هذا المعنى في الجملة أكثر من ثلاثين آية.

والمستفاد من جميع ما ذكرناه أن ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ونهى عنه، كان الأخذ به واتباعه واجباً بأمر الله، وكان الطاعة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك طاعة الله، وكان الأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الله.

وسنوضح لك ما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم في غير حديث من النهي عن رفع القبور والبناء عليها، ووجوب تسويتها، وهدم ما ارتفع منها.

ولكنا ـ هنا ـ نبتدىء بذكر أشياء في حكم التوطئة والتمهيد لذلك، ثم ننتهي إلى ذكر ما هو المطلوب، حتى يعلم من اطلع على هذا البحث أنه إذا وقع الرد على ما قاله ذلك البعض وما قال غيره في القباب والمشاهد إلى ما أمر الله بالرد إليه، وهو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كان في ذلك ما يكفي ويشفي، ويقنع ويغني ذكر بعضه، فضلاً عن ذكر جميعه، وعند ذلك يتبين لكل من له فهم، ما في رفع القبور من الفتنة العظيمة لهذه الأمة، ومن المكيدة البالغة التي كادهم الشيطان بها، وقد كاد بها من كان قبلهم من الأمم السالفة، كما حكى الله سبحانه ذلك في كتابه العزيز، وكان أول ذلك قوم نوح.

قال سبحانه: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَاراً * وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً * وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً * وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ

وَنَسْراً﴾ [نوح: ٢١ ـ ٢٣]، وكانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصورهم. فلما ماتوا وجاء آخرون، ذهب إليهم إبليس فقال: إنما كانوا يعبدونهم وهم يسقون المطر، فعبدوهم، ثم عبدتهم العرب بعد ذلك. وقد حكي معنى هذا في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه.

وقال قوم من السلف: إن هؤلاء كانوا قوماً صالحين من قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم.

ويؤيد هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما، عن «عائشة» أن أم سلمة ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنيسة رأتها بأرض الحبشة، وذكرت له ما رأت فيها من الصور فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوَّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله».

وفي رواية عنها بلفظ «قالت: لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر بعض نسائه كنيسة يقال لها «مارية»، وكانت أم سلمة وأم حبيبة أتت أرض الحبشة فذكرتا من حسنها وتصاوير فيها، فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بَنَوْا على قبره مسجداً، ثم صوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار خلق الله»، متفق عليه.

وأخرج ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالعُزَّى﴾ [النجم: ١٩] قال: كان اللات يَلُتُّ لهم السويق، فعكفوا على قبره.

وتقدم حديث جندب عند مسلم، وفيه: «إني أنهاكم عن ذلك»، ثم ذكر حديث اللعن على اليهود والنصارى على اتخاذهم القبور مساجد، وهو من حديث عائشة، وذكر الأحاديث المتقدمة عن أبي هريرة، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، في لعن الزائرات، وحديث أبي الهياج الأسدي، وقال: وفي صحيح مسلم أيضاً عن ثمامة بن شفي نحو ذلك.

قال: وفي هذا أعظم دلالة على أن تسوية كل قبر مشرف، حيث يرتفع زيادة على القدر المشروع واجبة متحتمة.

قال: ومن إشراف القبور أن يرفع سمكها، أو يجعل عليها القباب والمساجد، فإن ذلك من المنهي عنه بلا شك ولا شبهة، ولهذا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهدمها أمير المؤمنين، ثم إنه رضي الله عنه بعث لهدمها أبا الهياج الأسدي في أيام خلافته.

بيان حكم تجصيص القبور والكتابة عليها

وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أن يجصص القبر، وأن يبنى عليه، وأن يقعد عليه»، وفي رواية أخرى «وأن يوطأ»، وزاد هؤلاء المخرجون لهذا الحديث عن مسلم أن «يكتب عليها».

قال الحاكم: النهي عن الكتابة على شرط مسلم، وهي صحيحة غريبة، وفي هـذا التصريح بالنهي عن البناء على القبور.

وهو يصدق على من بنى على جوانب حفرة القبر، كما يفعله كثير من الناس، من رفع قبور الموتى ذراعاً فما فوقه، ولأنه لا يمكن أن يجعل نفس القبر مسجداً، فذلك مما يدل على أن المراد بعض ما يقربه مما يتصل به.

ويصدق على من بنى قريباً من جوانب القبر كذلـك، كما في القبـاب، والمشاهـد الكبيرة، على وجه يكون القبر في وسطها أو في جانب منها، فإن هذا بناءً على القبر، لا يخفى ذلك على من له أدنى فهم، كما يقال: بنى السلطان على مدينة كذا أو قرية كذا، سوراً.

وكما يقال: بنى فلان في المكان الفلاني مسجداً، مع أن سمك البناء لم يباشر إلا جوانب المدينة، أو القرية، أو المكان.

ولا فرق بين أن تكون تلك الجوانب التي وقع وضع البناء عليها قريبة من الوسط، أو بعيدة من الوسط، كما في المدينة الكبيرة، والقرية الكبيرة، والمكان الواسع.

ومن زعم أن في لغة العرب ما يمنع من هذا الإطلاق فهو لا يعرف لغة العرب، ولا يفهم لسانها، ولا يدري بما استعملته في كلامها.

وإذا تقرر لك هذا علمت أن رفع القبور، ووضع القباب والمساجد والمشاهد مثلها، قد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله، تارة كما تقدم، وتارة قالَ «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد» فدعا عليهم بأن يشتد غضب الله عليهم بما فعلوه من هذه المعصية، وذلك ثابت في الصحيح.

وتارة نهى عن ذلك، وتارة بعث من يهدمه، وتارة جعله من فعل اليهود والنصارى، وتارة قال: «لا تتخذوا قبري وثناً»، وتارة قال: «لا تتخذوا قبري عيداً» أي موسماً يجتمعون فيه، كما صار يفعله كثيـر من عباد القبـور، يجعلون لمن يعتقدونـه من الأموات أوقـاتاً معلومـة يجتمعون عند قبورهم، ويعكفون عليها كما يعرف ذلك كل أحد من الناس من أفعال هؤلاء المخذولين الذين تركوا عبادة الله الذي خلقهم ورزقهم، ثم يميتهم ويحييهم، وعبدوا عبداً من عباد الله الذي صار تحت أطباق الثرى، لا يقدر على أن يجلب لنفسه نفعاً، ولا يدفع عنها ضراً، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمره الله أن يقول: «قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعاً».

فانظر كيف قال سيد البشر، وصفوة الله من خلقه في أنه لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً.

وكذلك قال فيما صح عنه: «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً».

فإذا كان هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه وفي أخص قرابته به وأحبهم إليه، فما ظنك بسائر الأموات الذين لم يكونوا أنبياء معصومين، ولا رسلاً مرسلين؟!!.

بل غاية ما عند أحدهم أنه فرد من أفراد هذه الأمة المحمدية، وواحد من أهل هذه الملة الإسلامية، فهو أعجز وأعجز أن ينفع، أو يدفع عنها ضراً.

وكيف لا يعجز عن شيء قد عجز عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخبر أمته كما أخبر الله عنه، وأمره بأن يقول للناس: بأنه لا يملك لنفسه شيئاً من ضر ولا نفع، وأنه لا يغني عن أخص قرابته من الله شيئاً؟!!.

فيا عجباً كيف يطمع من له أدنى نصيب من علم، أو أقل حظ من عرفان أن ينفعه أو يضره فرد من أفراد أمة هذا النبي الذي يقول عن نفسه هذه المقالة، والحال أنه فرد من التابعين له، المقتدين بشرعه!!.

فهل سمعت أذناك ـ أرشدك الله ـ بضلال عقل أكثر من هذا الضلال الذي وقع فيه أهل القبور؟ إنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد أوضحنا هذا أبلغ إيضاح في رسالتنا التي سميناها «الدر النضيد في إخلاص التوحيد»، وهي موجودة في أيدي الناس.

المفاسد الناشئة من اتخاذ القباب والأضرحة المزخرفة على القبور

فلا شك ولا ريب أن السبب الأعظم الذي نشأ معه هذا الاعتقاد في الأموات هو ما زينه الشيطان للناس من رفع القبور، ووضع الستور عليها، وتجصيصها، وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسين.

فإن الجاهل إذا وقعت عينه على قبر من القبور بنيت عليه قبة، فدخلها ونظر على الستور الرائقة، والسرج المتلألئة، وقد صدعت حولها مجامر الطيب، فلا شك ولا ريب أنه يمتلىء قلبه تعظيماً لذلك القبر، ويضيق ذهنه عن تصور ما لهذا الميت من المنزلة، ويدخله من الروعة والمهابة له ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين، وأشد وسائله إلى إضلال العباد، وما يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلاً، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر ما لا يقدر عليه إلا الله الواحد سبحانه، فيصير في عداد المشركين.

وقد يحصل له هذا الشرك بأول رؤية لذلك القبر الذي على تلك الصفة وعند أول ذروة له بأن يخطر بباله أن هذه العناية البالغة من الأحياء لمثل هذا الميت لا تكون إلا لفائدة يرجونها

منه، إما دنيوية أو أخروية، ويستصغر نفسه[1] بالنسبة إلى من يراه زائراً لذلك القبر عاكفاً عليه، متمسحاً بأركانه، قد يجعل الشيطان طائفة من إخوانه من بني آدم يقفون على ذلك القبر، يخادعون من يأتي إليه من الزائرين يهولون عليهم الأمر، ويصنعون أموراً من أنفسهم، وينسبونها إلى الميت على وجه لا يفطن لها من كان من المغفلين.

وقد يضعون أكاذيب مشتملة على أشياء يسمونها كرامات لذلك الميت، ويبثونها في الناس، ويكررون ذكرها في مجالسهم عند اجتماعهم بالناس، فتشيع وتستفيض، ويتلقاها من يحسن الظن بالأموات، ويقبل عقله ما يروى عنهم من الأكاذيب، فيرويها كما سمعها، ويتحدث بها في مجالسه، فيقع الجهال في بلية عظيمة من الاعتقاد، وينذرون على ذلك الميت بكرائم أموالهم، ويحبسون على قبره من أملاكهم ما هو أحبها إلى قلوبهم، لاعتقادهم أنهم ينالون بذلك بجاه ذلك الميت خيراً عظيماً وأجراً بليغاً، ويعتقدون أن ذلك قربة عظيمة، وطاعة نافعة، ونافلة حسنة، وعبادة متقبلة، فيحصل بذلك مقصود أولئك الذين جعلهم الشيطان من إخوانه من بني آدم على ذلك القبر.

فإنهم إنما فعلوا تلك الأفاعيل وهولوا على الناس بتلك التهاويل، وكذبوا بتلك الأكاذيب، لينالوا جانباً من الحطام من أموال الطغام والأيتام.

وبهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الإبليسية تكاثرت الأوقاف على القبور وبلغت مبلغاً عظيماً، حتى بلغت غلّات ما يوقف على المشهورين منهم، ما لو اجتمعت أوقافه يقتاته أهل قرية كبيرة من قرى المسلمين.

ولو بيعت تلك الحبائس[2] الباطلة أغنى الله بها طائفة عظيمة من الفقراء، وكلها من النذر في معصية الله.

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا نذر في معصية الله».

وهي أيضاً من النذر الذي لا يبتغي به وجه الله، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «النذر ما يبتغي به وجه الله»، بل كلها من النذور التي يستحق فاعلها غضب الله وسخطه، لأنها تفضي بصاحبها ـ في الغالب ـ إلى ما يفضي به الاعتقاد في الأموات من تزلزل قدم الدين، إذ لا يسمح بأحب أمواله إليه، وألصقها بقلبه إلا وقد زُرع الشيطان في قلبه من محبة ذلك القبر وصاحبه والمغالاة في الاعتقاد فيه ما لا يعود به إلى الإسلام سالماً، نعوذ بالله من الخذلان.

ولا شك أن غالب هؤلاء المفرقين المخدوعين، لو طلب منهم طالب أن ينذر بذلك الذي نذر به لقبر ميت، على ما هو طاعة من الطاعات وقربة من القربات لم يفعل ولا كاد.

---

(١) قوله: ويستصغر نفسه: أي يجدها صغيرة. (٢) الحبائس: الأوقاف.

فانظر إلى أين بلغ تلاعب الشيطان بهؤلاء، فكيف رمى بهم في هـذه الهوة البعيـدة القعر، المظلمة الجوانب.

فهذه مفسدة من مفاسد رفع القبور، وتشييدها، وزخرفتها، وتجصيصها.

ومن المفاسد البالغة إلى حدٍّ يرقى بصاحبه إلى وراء حائط الإسلام، ويلقيه على أم رأسه من أعلى مكان من الدين أنه يأتي كثير منهم بأحسن ما يملكه من الأنعام، ويحوزه من المواشي فينحره عند ذلك القبر متقرباً به إليه، راجياً ما يضمر حصوله له منه، فيُهل به لغير الله، ويتعبد به لوثن من الأوثان، لأنه لا فرق بين نحر النحائر لحجر منصوبة يسمونها وثناً، وبين قبر لميت يسمونه قبراً.

ومجرد الاختلاف في التسمية لا يغني من الحق شيئاً، ولا يؤثر تحليلاً ولا تحريماً.

فإن من أطلق على الخمر غير اسمها وشربها، كان حكمه حكم من شرب الخمر وهو يسميها باسمها بلا خلاف بين المسلمين أجمعين.

ولا شك أن النحر نوع من أنواع العبادة التي تعبد الله العباد بها كالهدايا، والفـدايا، والضحايا المتقرب بها إلى القبر، والناحر لها عنـده لم يكن له غـرض بذلـك إلا تعظيمـه وكرامته، واستجلاب الخير منه.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا عُقْرَ في الإسلام»، قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر، يعني بقرة أو شاة، رواه أبو داود بـإسناد صحيـح عن أنس بن مالـك، ويستدفع الشر به، وهذه عبادة. وكفاك من شرٍّ سمـاعه، ولا حـول ولا قوة إلا بـالله العلي العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وبعد هذا كله تعلم أن ما سقناه من الأدلة، وما هو كالتوطئة لها، وما هو كالخلقة، نختم بها البحث يقضي أبلـغ قضاء، وينادي أرفع نداء، ويدل أوضح دلالة، ويفد أجل مفاد، أن ما روي عن ذلـك البعض، وهو الإمـام «يحيى بن حمزة الـزبدي اليمني» غلط من أغـاليط العلماء، وخطأ من جنس ما يقع للمجتهدين، وهذا شأن البشر، والمعصوم من عصمه الله، وكل عالم يؤخذ من قول ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

مع كونه ـ رحمه الله تعالى ـ من أعظم الأئمة إنصافاً، وأكثرهم تحرياً للحق وإرشاداً، أو تأثيراً له.

ولكنا لما رأيناه خالف من عداه بما قاله، من جواز بناء القباب على القبور رددنا هذا الاختلاف إلى ما أوجب الله الرد إليه، وهو كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فوجدنا في ذلك ما قدمنا ذكره من الأدلة الدالة أبلغ دلالة، والمنادية بأعلى صوت بالمنع من ذلك، والنهي عنه، واللعن لفاعله، والدعاء عليه، واشتداد غضب الله عليه، مع ما في ذلك

من كونه ذريعة إلى الشرك، ووسيلة إلى الخروج عن الملة، كما أوضحناه.

فلو كان القائل بما قاله «الإمام يحيى» بعض الأئمة، وأكثرها، لكان قولهم ردًّا عليهم كما قدمنا في أول هذا البحث، فكيف والقائل به فرد من أفرادهم؟!.

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد».

ورفع القبور، وبناء القباب عليها، ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما عرفناك بذلك، فهو رد على قائله، أي مردود عليه.

والذي شرع للناس هذه الشريعة الإسلامية هو الرب سبحانه بما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فليس لعالم وإن بلغ من العلم إلى أرفع رتبة وأعلى منزلة أن يكون بحيث يقتدي به فيما خالف الكتاب والسنّة، أو أحدهما، بل ما وقع منه الخطأ بعد توفية الاجتهاد حقه، يستحق به أجراً، ولا يجوز لغيره أن يتابعه وقد أوضحنا هذا في أول البحث، بما لا يأتي التكرار له بمزيد فائدة.

وأما ما استدل به الإمام يحيى رحمه الله، حيث قال: «لاستعمال المسلمين» فهذه أدلة النهي تذكر في مدارسهم، ومجالس حفاظهم، فيرويها الآخر عن الأول، والصغير عن الكبير، والمتعلم من العالم، من لدن أيام الصحابة إلى هذه الغاية، وأوردها المحدثون في كتبهم المشهورة من الأمهات، والمسندات، والمصنفات، وأوردها المفسرون في تفاسيرهم وأهل الفقه في كتبهم الفقهية، وأهل الأخبار والسير في كتبها.

فكيف يقال: إن المسلمين لم ينكروا على من فعل ذلك، وهم يرون أدلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واللعن لفاعله، خلفاً عن سلف في كل عصر؟!.

ومع هذا فلم يزل علماء الإسلام منكرين لذلك، مبالغين في النهي عنه.

وقد حكى «ابن القيم» عن شيخه تقي الدين، وهو الإمام المحيط بمذاهب سلف هذه الأمة وخلقها أنه قد صرح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد على القبور.

ثم قال: وصرح أصحاب أحمد، ومالك، والشافعي بتحريم ذلك.

وطائفة أطلقت الكراهة، لكي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بهم، وأن لا يظن بهم أن يجوز، وإما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لعن فاعله والنهي عنه. انتهى.

فانظر كيف حكى التصريح عن عامة الطوائف، وذلك يدل على أنه إجماع من أهل العلم على اختلاف طوائفهم ـ ثم بعد ذلك ـ جعل أهل العلم ثلاثة مذاهب، مصرحين بالتحريم، وجعل طائفة مصرحة بالكراهة، وحملها على كراهة التحريم.

فكيف يقال: إن بناء القباب والمشاهد لم ينكِره أحد؟.

ثم انظر كيف يصح استثناء أهل الفضل برفع القباب على قبورهم، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ كما قدمنا أنه قال: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً؟» ثم لعنهم بهذا السبب.

فكيف يسوغ من يستثني أهل الفضل بفعل هذا المحرم الشديد على قبورهم مع أن أهل الكتاب الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحذر الناس بما صنعوا، لم يعمروا المساجد إلا على قبور صلحائهم؟.

ثم هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر، وخير الخليقة، وخاتم الرسل، وصفوة الله من خلقه، ينهي أمته أن يجعلوا قبره الشريف مسجداً، ووثنا، وعيداً، وهو القدوة لأمته ولأهل الفضل من القدوة به والتأسي بأفعاله وأقواله الحظ الأوفر، وهم أحق الأمة بذلك وأولاهم به.

وكيف يكون فضل بعض الأمة وصلاحه مسوغاً لفعل هذا المنكر على قبره؟ وأصل الفضل ومرجعه هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟.

وأي فضل ينسب إلى فضله أدنى نسبة، أو يكون له بجنبه أقل اعتبار.

فإن كان هذا محرماً منهياً عنه، ملعوناً فاعله في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما ظنك بقبر غيره من أمته؟.

وكيف يستقيم أن يكون الفضل مدخل في تحليل المحرمات، وفعل المنكرات؟ اللهم غفراً. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله في «شرح الصدور».

وقد وجدت في «شرح سفر السعادة» للشيخ عبد الحق الترك الدهلوي رحمة الله تعالى، قد قال بمثل قول الإمام يحيى، وعلل ذلك ـ بعد العلم بالأحاديث الواردة في النهي عن هذا ـ بأن فيه ـ أي في بناء القباب والمشاهد على القبور شوكة ـ للإسلام في أعين الكفار، أو كما قال.

وهذا التعليل أشد نكارة من تعليل الإمام يحيى، وقد سبق الجواب عنه، أيضاً بما أجاب به الشوكاني الإمام المذكور في هذه الرسالة، وأجاب عنه بعض أهل العلم في كتابه «هداية السائل إلى أدلة المسائل» والمسألة أوضح من كل واضح وأحاديث الباب تدل على النهي عنه بالمرة.

ولكن خالف ملوك الأمة وولاتها ا لأمر الشريف النبوي، فبنوا على قبور صالحيها وأوليائها وبعض علمائها قباباً لا يأتي عليها الحصر، وعمت بها وبالمشاهد البلوى، عامتها وخاصتها، إن من لم يبن قبة لصفر اليدين من المال بنى منصة له، ورفع سمكها فسواها إلى

ذراع أو أقل أو أكثر، أو أحاطه بالحائط، وهذا لا يخلو منه أحد في قطر من الأقطار، أو مصر من الأمصار.

وأكثر الناس به ابتلاء، هؤلاء الأمراء الجهلة، والرؤساء السفهاء، والفقراء الخالية عن فضيلة العلم.

ولو أنهم لم يقنعوا على هذا المنكر، جهلاً وسفاهة، بل تابوا عنه توبة نصوحاً، ولكني أراهم زادوا على البناء أشياء كثيرة يأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها، ومن شمالها ومن يمينها، نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

منها تجصيصها، وصنع التعاويذ عليها، وإيقاد السرج على جدار بنى عند رأسها، واتخاذ الأعراس والأعياد عندها، والكتابة عليها بالعربية والفارسية وغيرهما، بعبارات تنبىء عن فضائل المقبورين أو عن تواريخ رحلتهم من الدنيا إلى الآخرة، أو عن مراثيهم.

واعتياد النسوة لزورتها في الحرمين الشريفين وغيرهما من بلاد العجم، وإيقاف الأبكار والبنات الصغار عليها، كما سمعنا بذلك في ديار المصر القاهرة:

وفي كل مصر مثل مصر وإنما لكل مسمى والجميع ذياب

وهذا قبر الشيخ «أحمد البدوي» رحمه الله في المصر، يرى عليه، وعنده نساء عاتقان، شابات، كاعبات، مطلقات غير مقيدات، يفعلن ما شئن، لا يد لأحد عليهن إلا في الفسوق واللعوب، ويكون عنده مجمع كبير واجتماع طويل عريض في كل شهر، أو سنة، أو أسبوع، فتختلط به الرجال بالنساء، وهن بهم ويكون ما يكون. ونعوذ بالله في الدين من ريب المنون.

وبالجملة لم تأت هذه الفتن في الملة الإسلامية إلا بدولة هذه البدع الطاغوتية، وتسامح العلماء السوء في استعمالها، والسكوت على النهي عنها.

وقد تقدم قريباً عرض هذه المسائل على أدلة الكتاب والسنّة، ووضح لك مثال ما ذكره القاضي العلامة «الشوكاني» رحمه الله من حكم الرد في المسألة المختلفة فيها بين أهل العلم إلى كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وتبين لك المصيب من المخطىء في ذلك، ومن بيده الحق، ومن بيده غيره.

وما أحسن هذا الرد إلى الله وإلى رسوله، أصلاً وقاعدة في كل مسألة وقع فيها الخلاف بين المسلمين من العامة والخاصة، فأشدد يديك عليه، وكن من الباطل اللجلج على جانب، فإن الله قد أثنى على من يقتدي بأحسن الأقوال كما قال سبحانه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧ و١٨].

أعظم الفتن التي ابتليت بها الأمة الإسلامية

وإنك إذا تأملت في أحوال الناس، أيقنت أن من أعظم الفتن في الإسلام فتنتين: فتنة القبور، وفتنة تقليد الرجال، وكل بلاء في الدين، فإنما تولد من هاتين الفتنتين وكل الصيد في جوف الفرا، وصار الإسلام والمسلمين مدة طولى[1] تحت أطباق الثرى.

أما فتنة التقليد المذهبي الشخصي، فقد أدت إلى هجران الكتاب العزيز والسنّة المطهرة.

وهجرهما أدى إلى اختيار كل باطل زاهق، على كل حق ثابت فيهما، وصار الناس - بسببه - أحزاباً متحزبة، وجموعاً متفرقة، وصدق المثل السائر، كل نفس ودينها، وعلى نفسها براقش تجنى.

وتفرقت جماعة المسلمين في الديار العربية والعجمية كلها، وجاء مصداق الحديث المستفيض «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا ملة واحدة» الحديث. وهي جماعة أهل السنّة.

والمراد بالسنّة حديثه صلى الله عليه وآله وسلم المروي في دواوين الإسلام، بواسطة الرواة الثقات، دون أهل المذاهب الأربعة، المقلدة في الفروع والأصول لأئمتهم المجتهدين، فإنهم ليسوا مصداق ذلك باليقين، لعدم صدق الأحاديث الواردة في تعيين الفرقة الناجية عليهم، كما ينبغي.

بيان الأسباب التي دفعت العلماء إلى تقليد المذاهب

ولا أقول: إنهم كلهم ضلال ومبتدعة، فإن منهم من كان على هدى مستقيم.

ومنهم من تفطن للحق، ولكن اتقى تقاة، وعاقه عن إظهاره، حجاب الرسم أو الطبع أو القوم.

ومنهم من نُسِبَ، أو نسبوه إلى مذهب من هذه المذاهب، فصبر عليه مصلحة ووقاية عن الآفات، ولم يكن - في الحقيقة - من أرباب التقليد، ولا سيما أوائل أهل هذه المذاهب الأربعة، فإنهم لم يقلدوا أحداً من المجتهدين إلا تسمية فقط، وكانوا يتحرون الحق في كل باب من أبواب الدين، ويفتون فيما بان لهم من الصواب، ومتابعة السنّة والكتاب، غير مبالين بأحد من المخالفين.

ومنهم من يقول في العلانية: إنه حنفي، أو شافعي، أو غيرهما.

ومنهم من تحول من مذهب إلى مذهب، وانتقل من مشرب إلى مشرب، لما رأى أن

---

(١) طولى: الصواب: طويلة.

القضاء والإفتاء، والتدريس لا يحصل إلا بأن يكون في المذهب الفلاني.

وهذا دليل واضح أن تقليد المذهب الخاص، والمشرب المخصوص لم يكن عنده شيئاً، إلا لم يتحول مما نسب إليه قديماً إلى ما نسب إليه حديثاً، لأن التلاعب بالدين حرام، إلى غير ذلك من الوجوه الصادقة، والأسباب الباعثة على اختيار التقليد، والانتماء إلى أحد من المذاهب المعروفة، أو الحاملة على تركه في الشر والباطن، وعدم الإنكار منه في الظاهر والعلانية، لمصلحة عارضة، أو لفتنة أراد الحفظ عنها، وإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى.

الأئمة المجتهدون لم يدعوا إلى تقليدهم

ولا ريب أن المجتهدين الأربعة كانوا سلف هذه الأمة وأئمتها، وكانوا على طريق قويم، وصراط مستقيم من العلم والعمل، والفضل والقبول، وإنما افترى عليهم ما افترى، من انتمى إليهم من المتأخرين أهل الرأي والفضول، وقلدوهم عصبية وحمية للجاهلية، وهم ناهون لهم عن ذلك.

فمن زعم أن الأمر بالتقليد جاء من عندهم، أو كانوا راضين به، فقد أعظم عليهم الفِرْيَة.

ولا يستطيع أحد من مقلديهم أن ينقل حرفاً واحداً منهم، دالاً على هذه الدعاوى الباطلة المنتنة.

ومن أساء الظن في أحد من الأئمة المجتهدين أو السلف الصالحين، فهو مُؤْذَن بالحرب مع الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما في الحديث الصحيح: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب».

فتنة القبور وبيان فتاوى العلماء في تجصيصها واتخاذ القباب والمساجد عليها

وأما فتنة القبور فقد أدت إلى الشرك بالله في صفاته الخاصة به عزّ وجلّ، وطال ذيولها، وسالت سيولها، وأولدت فتناً كثيرة لا يحصيها إلا الله تعالى إلى أن هُجِر عبادة الرب، وجعلوه معطلاً، وصارت العبادة كلها للأموات، واعتقدوا فيهم ما لا يجوز اعتقاده إلا في خالق الكائنات، وأثبتوا لهم أنواع التصرفات في العالم، وابتلى بذلك كل جاهل في الدنيا والعالم، وصارت القبور قبلة الحاجات، وكعبة المرادات، واستراحوا في الاستعانة والاستغاثة لغير رب الأرباب، وجعلوا للموتى المشاهد، وبنوا لهم ألواناً من القباب.

ولم يعلموا أن هذه الافتعالات مضادة للشريعة الحقة، ماحية للسنن الصادقة. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال الحافظ «ابن القيم» رحمه الله: يجب هدم القباب التي بنيت على القبور، لأنها أسست على معصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أفتى جماعة من الشافعية بهدم ما في القرافة من الأبنية، منهم ابن الجميزي، والظهير التزمنني وغيرهما.

وقال القاضي ابن كبح: ولا يجوز أن تجصص القبور، ولا أن يبنى عليها قباب ولا غير قباب، والوصية بها باطلة.

وقال الأذرعي: أما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية وإنفاق الأموال الكثيرة عليها، فلا ريب في تحريمه.

وقال القرطبي: في حديث جابر: «نهى أن يجصص القبر، أو يبنى عليه» بظاهر هذا الحديث.

قال مالك: وكره البناء، والجص على القبور، وقد أجازه غيره، وهذا الحديث حجة عليه.

وقال ابن رشد: كره مالك البناء عليها وجَعْل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطَّول أحدثوه إرادة الفخر والمباهاة والسمعة، وهو مما لا اختلاف في تحريمه.

وقال «الزيلعي» في شرح الكنز: ويكره أن يبنى على القبر، وذكر قاضي خان، أنه لا يجصص القبر، ولا يبنى عليه، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه نهى عن التجصيص والبناء فوق القبر.

والمراد بالكراهة عند الحنفية، كراهة التحريم، وقد ذكر ذلك «ابن نُجَيْم» في شرح الكنز.

وقال الشافعي: أكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه، وعلى من بعده من الناس.

قال في «فتح المجيد»: وكلام الشافعي يبين أن المراد بالكراهة كراهة التحريم، وجزم النووي في شرح المهذب بتحريم البناء مطلقاً، وذكر في شرح مسلم نحوه.

وقال ابن قدامة صاحب المغني: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن اليهود والنصارى على ذلك.

وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات واتخاذ صورهم، والتمسح بها والصلاة عندها، انتهى. ولو تتبعنا كلام العلماء في ذلك لاحتمل عدة أوراق.

وقد تبين بهذا أن العلماء - رحمهم الله - بينوا أن علة النهي ما يؤدي إليه من الغلو فيها وعبادتها من دون الله كما هو واقع. انتهى.

وأقول: لا حاجة إلى نقل الأقوال من أهل العلم في مسألة من مسائل الشرع إلا لتبكيت

المقلدين، أو لبيان معاني النصوص، وإلا فإذا ثبت حديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه المعتبر عند أهله، فسواء قال به أحد من الأمة وذهب إليه أو لم يقل، ولم يذهب إليه، فالقول به واجب، والعمل به لازب، قَبَله الناس أو أَبَوْا.

فالشرع شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والدين دين الله، وليس لأحد من الأمة وأئمتها ـ وإن بلغ في العلم والفضل أي مبلغ ـ إن يشرع شيئاً من تلقاء نفسه، لا سيما إذا كان تشريعه هذا، مصادماً لآية الكتاب، أو دليل الحديث المستطاب.

وقد ثبت في موضعه أن لفظ «الكراهة»، كان في عرف السلف يطلق على التحريم، وكذلك لفظ «لا ينبغي» في محاورة الكتاب والسنّة.

ثم جاء قرن آخر فحملوهما على غير معناهما من النزاهة، وترك الأولى. وهذا غلط فاحش، يدفعه كلام الأئمة القدماء، والعلماء الفقهاء، المعتد بهم في الإسلام، المعول عليهم في الأحكام.

قال في «فتح المجيد»: وقد أحدث ـ بعد الأئمة، ومن يعتد بقولهم ـ أناس كثير في أبواب العلم بالله، اضطرابهم، وغلط عن معرفة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الهدى والعلم حجابهم، فقيدوا نصوص الكتاب والسنّة بقيود أوهنت الانقياد، وغيروا بها ما قصده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالنهي عنه، وأراد.

فقال بعضهم: النهي عن البناء على القبور، يختص بالمقبرة المسبلة، والنهي عن الصلاة فيها لتنجسها بصديد الأموات، وهذا كله باطل لوجوه:

منها: أنه من القول على الله بلا علم، وهو حرام بنص القرآن العظيم.

ومنها: أن ما قالوه لا يقتضي لعن قائله والتغليظ، وما المانع له صلى الله عليه وآله وسلم من أن يقول: «من صلى في بقعة نجسة فعليه لعنة الله؟».

ويلزم على ما قاله هؤلاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يبين العلة، وأحال الأمة في بيانها على من يجيء بعده صلى الله عليه وآله وسلم، بل بعد القرون المفضلة، والأئمة الفاضلة، وهذا باطل قطعاً عقلاً وشرعاً، لما يلزم عليه من أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عجز عن البيان، وقصر في البلاغ، وهذا من أبطل الباطل، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بلغ البلاغ المبين، وقدرته في البيان والتبيين، فوق قدرة كل أحد، وإذا بطل اللازم فالملزوم مثله.

ويقال أيضاً: هذا اللعن والتغليظ الشديد، إنما هو في من اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وجاء في بعض النصوص ما يعم الأنبياء وغيرهم.

فلو كانت هذه هي العلة، لكانت منتفية في قبور الأنبياء، لكون أجسادهم طرية،

لا يكون لها صديد، فكيف يمنع من الصلاة عند قبورهم؟.

فإذا كان النهي عن اتخاذ المساجد عند القبور، يتناول قبور الأنبياء عليهم السلام بالنص، علم أن العلة ليست ما ذكره هؤلاء الناس. والحمد لله على ظهور الحجة، وبيان الحجة. انتهى ما في «فتح المجيد».

قلت: النهي عن البناء والجص على القبر، يشمل النهي عن بناء المساجد على القبور أيضاً، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، يشمل النهي عن البناء على القبور كذلك.

والحاصل: أنه لا ينبغي البناء، سواء كان بناء المسجد أو غيره من القباب، والحظائر، والحاطات، والمنصات على القبر أصلاً، ولا يجعل مسنماً، بل يسوي بالأرض.

فإن دعت الحاجة إلى معرفته فنصب حجر عند رأس الميت المقبور يكفي لهذا العرفان.

ولكن لا يكتب عليه شيء، ولا يوقد عليه سراج، ولا يلقي عليه رداء، ولا يوضع عنده عمامة، ولا قميص ولا سيف، ولا غيرها، فإن هذا كله مما جاء النهي عنه، واللعن عليه، والوعيد فيه.

قال في «فتح المجيد»: فكيف يسوغ ـ مع هذا التغليظ من سيد المرسلين ـ أن تعظم القبور، ويبنى عليها، ويصلي عندها وإليها؟ هذا أعظم مشاقة ومحادة لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو كانوا يعقلون.

قال: ولما وقع التساهل في هذه الأمور، وقع المحذور، وعظمت الفتنة بأرباب القبور، وصارت محطاً لرحال العابدين المعظمين لها،.فصرفوا جُلَّ العبادة من الدعاء، والاستغاثة، والاستعانة، والتضرع لها، والذبح لها، والنذور وغير ذلك من كل شرك محظور.

وقال: «ابن القيم» رحمه الله: ومن جمع بين سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبور وما أمر به ونهى عنه، وما كان عليه أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم، رأى أحدهما مضاداً للآخر، مناقضاً له، بحيث لا يجتمعان أبداً.

فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة إلى القبور.

وهؤلاء يصلون عندها وإليها، ونهى عن اتخاذها مساجد وهؤلاء يبنون عليها، أو عندها المساجد، ويسمونها مشاهد، مضاهاة لبيوت الله، ونهى عن إيقاد السرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف على إيقاد القناديل عليها، ونهى أن تتخذ عيداً، وهؤلاء يتخذونها أعياداً ومناسك وأعراساً، ويجتمعون إليها كاجتماعهم للعيد أو أكثر أمر بتسويتها كما في مسلم عن أبي الهياج الأسدي وتقدم، وعن ثمامة بن شفي، وهو عند مسلم أيضاً، وفيه «فأمر فضالة بقبره فسوى، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها».

وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، ويرفعونها من الأرض كالبيت، ويبنـون عليها القباب.

ونهى عن تجصيص القبر، والبناء عليه، والكتابة كما في مسلم عن جابر، وفي أبي داود عنه، وهو حديث صحيح.

وهؤلاء يتخذون عليها الألواح، ويكتبون عليها القرآن وغيره.

ونهى أن يزاد عليها غير ترابها كما في حديث جابر عند أبي داود، ونهى أن يجصص القبر، أو يكتب عليه، أو يزاد عليه.

وهؤلاء يزيدون عليه الآجر والأحجار، والجص.

قال: إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الأجر على قبورهم.

والمقصود أن هؤلاء المعظمين للقبور، المتخذين إياها أعياداً وأعراساً، الموقدين عليها السرج، البانين عليها المساجد والقباب، مناقضون لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، محادون لما جاء به.

وأعظم ذلك اتخاذها مساجد وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر، قد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد، وغيرهم بتحريمه.

قال أبو محمد المقدسي: ولو أتيح اتخاذ السرج عليها، لم يلعن من فعله، ولأن فيه إفراط في تعظيم القبور، شبه تعظيم الأصنام، ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر المأثور.

ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لعن اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيـائهم مساجد، يحذر ما صنعوا»، متفق عليه.

ولأن تجصيص القبور، وتعظيم المقبور يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها، والتقريب إليها.

وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام كانت هي تعظيم الأموات باتخاذ صورهم والفسح بها، والصلاة عندها. انتهى.

وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال إلى أن شرعوا للقبور حجًّا وطوافاً وسجدة، وصنعوا لها مناسك حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً، وسماه «مناسك حج المشاهد» مضاهاة منه بالقبور للبيت الحرام، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام.

فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبر، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه.

ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز عن حصره منها تعظيمها الموقع في الافتتان بها.

ومنها اتخاذها أعياداً، ومنها السفر إليها من مسافات قليلة أو كثيرة بعيدة، أو قريبة.

ومنها مشابهة عباد الأوثان بما يفعل عندها من العكوف عليها والمجاورة عندها، مثل المجاورة عند المسجد الحرام، فيرون سدنتها أفضل من خدمة المساجد، والويل لمجاورها ليلة يطفأ القنديل المعلق عليها.

ومنها النذر لها ولسدنتها، ومنها اعتقاد المشركين بها، أنها تكشف البلاء، وتنصر على الأعداء، وتنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضي الحوائج، وتنصر المظلوم، وتجير الخائف، وتعين الملهوف إلى غير ذلك.

ومنها الدخول في لعنة الله ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

ومنها أن المسيح عليه السلام وكذلك غيره من الأنبياء الكرام والأولياء والمشائخ العظام، يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى ونظائر اليهود عند قبورهم ويكرهونه، ويوم القيامة يتبرءون منهم، كما دلت على هذا آيات من القرآن.

ومنها إماتة السنن، وإحياء البدع، ومنها تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم، والاحترام، والخشوع، ورقة القلب، والعكوف بالهمة على الموتى ما لا يفعلونه في المساجد ولا قريباً منه.

ومنها أن الذي شرعه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إنما هو تذكر الآخرة والإحسان إلى المزور بالدعاء والترحم عليه والاستغفار له، وسؤال العافية فيكون الزائر محسناً إلى نفسه، وإلى الميت.

وقلب هؤلاء المشركون الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ودعاءه، والدعاء به، وسؤاله حوائجهم، واستنزال البركة منه، ونصره لهم على الأعداء والاستعانة بهم، واستغاثتهم في البلاء، والسفر إليهم في الشدة والرخاء، ونحو ذلك فصاروا مسيئين إلى أنفسهم وإلى الميت.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى الرجال عن زيارة القبور سداً للذريعة، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه ونهاهم أن يقولوا هجراً، ومن أعظم الهجر، الشرك عندها، قولاً وفعلاً.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «زوروا القبور فإنها تذكر الموت».

كيفية الزيارة الشرعية

وعن ابن عباس قال: مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، ونحن بالأثر»، رواه أحمد، والترمذي وحسنه.

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته، وعلمهم إياها، هل تجد فيها شيئاً مما يعتمده أهل الشرك والبدع والآراء، أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟.

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رحمه الله: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

ولكن كما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم ونقص إيمانهم عوضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك.

بيان ما كان يفعله السلف الصالح عند زيارة قبر النبي

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد، وحَمَوْا جانبه، حتى كان أحدهم إذا سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم أراد الدعاء استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر ثم دعا، ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء حتى لا يدعو عند القبر فإن الدعاء عبادة كما في الترمذي وغيره مرفوعاً فجردوا العبادة لله، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الدعاء لأصحابها والاستغفار لهم، والترحم عليهم.

ونهى عن تحري النافلة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم.

ثم إن في تعظيم القبور واتخاذها أعياداً وأعراساً من المفاسد العظيمة، التي لا يعلمها إلا الله، ما يغضب لأجله كل من في قلبه وقار لله، وغيرة على التوحيد، وتهجين وتقبيح للشرك.

ومن المفاسد اتخاذها أعياداً وأعراساً والصلاة إليها أو عندها، والطواف بها وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الوجوه على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم، وسؤالهم النصر، والرزق، والولد، والعافية، وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الظلمات التي كاد عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيداً وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من كل مكان بعيد فوضعوا لها الجباه، وكشفوا الرءوس، وارتفعت أصواتهم بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يُبْدِي ولا يعيد،

ونادوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا دنوا منها صلوا، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر ولا أجر من صلى إلى القبلتين.

فتراهم حول القبر ركعاً وسجداً يبتغون فضلاً من الميت ورضواناً، وقد ملأوا أكفهم خيبة وخسراناً.

فلغير الله ـ بل للشيطان ـ ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة ذوي العاهات والبليات.

ثم انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين تشبيهاً له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركاً، وهدى للعالمين.

ثم أخذوا في التقبيل والاستلام، أرأيت الحجر وما يفعل به وفد البيت الحرام.

ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود التي يعلم الله أنها لن تعفر كذلك بين يديه في السجود.

ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن إذا لم يكن لهم عند الله من خلاق، وقد يعطى لذلك الوثن القرابين وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين.

فلو رأيتهم يهنىء بعضهم بعضاً، ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجراً وافراً.

فإذا رجعوا يسألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحجج المتخلف إلى البيت الحرام، فيقول: لا ولا بحجك كل عام.

ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال أو يدور في الخيال. وهذا بدء عبادة الأصنام في قوم نوح عليه السلام.

وكل من شم أدنى رائحة من العلم والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد الذريعة إلى هذا المحذور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه، وما يؤول إليه وأحكم في نهيه عنه وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته. انتهى كلام الحافظ العارف بالشريعة المحمدية «ابن قيم الجوزية»، رحمه الله.

وأقول: إن الوقوف على كلام هذا الإمام، أوقفنا على أن هذه الفعلات شاعت في هذه الأمة منذ زمان طويل عريض، لأنه ـ رحمه الله ـ كان في المائة الثامنة من الهجرة، ولها إلى هذا اليوم خمسمائة سنة، فما ظنك بعباد القبور اليوم بعد مُضِيِّ هذه الأعوام الكثيرة الأعداد والشهور؟!.

ونحن ـ والله ـ في هذا العصر بأقوام زادوا على هذه الأمور بدعاً أخرى، وشركاتٍ غير الشرك المذكور.

أرأيت هل سمعت ما يفعل أهل الهند بقبور صلحائها في بلدة «اجمير ودهلي» و «بهرائج» و «مكن فور»؟ ازدادوا ـ والله ـ عليهم في القبائح والشرور، وسودوا وجوههم بعبادات المقبور المرموس المهجور، وشاركهم في ذلك بعض من ينمي إلى الشرافة، وعلو النسب، وفضيلة العلم المأثور، وقد كان عليهم أن ينتهوا وينهوا غيرهم عن تلك الأمور ومفاسدها المؤثرة في الجمهور، المروجة بلا نكير عليها في هذه الدهور والعصور، ولكن أنّى لهم التناوش من مكان بعيد.

والذي نفسي بيده إن هذا الكلام المذكور من هذا الإمام المشهور، وإن ثقل على أكثر عباد القبور، ولكن يتلألأ عليه من الله النور، ومن السنّة المطهرة له ظهور.

لولا أن هذه البدع والإشراك خرجت عن ضبط المحصور، لذكرت لك منها ما وقفت عليها بلا فتور فيها ولا قصور، ولكن الوقت ضاق عن إحصائها، واستقصائها، ومع ذلك إذا رجعت إلى هذا الكتاب المسطور، في رق منشور، وأراد الله هدايتك، كفاك ما فيه إن شاء الله تعالى، وهديت، إلى الصراط السوي، وبخلت بدينك القوي، ولا ترضى أبداً بذهاب إيمانك لا كذهاب إيمان البلعم الباعور.

وها أنا أقول: يا أسفي على ما فرط هؤلاء في جنب الله الرحيم الغفور، وأضاعوا دينهم الذي جاءهم من سلف هذه الأمة وأئمتها، وهو كله نور على نور، فأخرجهم الشيطان المغرور من ذلك النور إلى ظلمات الديجور، وعبادة غير الله من القبور وأحدث فيهم بدعاً وأنواعاً من الشرك يعتقدونها عين الإيمان، وكمال الإحسان، وتمام الإسلام المبرور.

ومن ينهاهم عن ذلك، يرمونهم بكل حجر ومدار، وسوط، وإيذاء، وتكليف ورد، وقدح وافتراء، وبهتان، ونميمة وحسد، وبغض وعداوة، وشحناء وسوء ظن، وزور.

ويسعون إلى الحكام في أذيته مع مزيته عليهم في العلم المبارك المأثور.

ويجهدون كل الجهد في إتلاف عرضه وماله ونفسه، وهو فيهم مقهور ومجبور، كأن سنّته بدعة، وبدعة هؤلاء هي السنّة، وقد صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً منذ حدث هؤلاء المشركون المبتدعون في بلاد الإسلام، وهجروا الكتاب، ونبذوا السنّة وراء الحجاب، وهم يزعمون أنهم مسلمون، ويظنون أنهم مؤمنون:

شَكَوْتُ وَمَا شَكْوَى لِمِثْلِي عَادَةٌ ... وَلَكِنْ تَفِيضُ الْكَأْسُ عِنْدَ امْتِلَائِهَا

والجهل من أعظم أسباب العداوة، وقد أظل على كل العالم وأهله، فسبوا الأتقياء العلماء، على خلاف ظهر منهم لهم في هذه المراسم والمواسم، وفعلوا وفعلوا، والله هو

المنتقم لهم منهم إن شاء الله تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٧].

هذا الكتاب كل ما سطرت فيه من رد الشرك والبدعة، قد قال به جمهور العلماء السابقين، والأئمة المجتهدون، وأصحاب الآثار المتقون، والصوفية الصافية المحسنون، ولم يخالف في ذلك ـ فيما علمت ـ أحد من علماء المسلمين من السلف الصالحين.

وكل ما حررته فيه من مسائل التوحيد والسنّة، فقد ذهب إليه أولئك المذكورون. ولو شئت لجئت منهم بقول لا حصر لها.

ولكن كلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم يغني عن الاحتياج إلى الاحتجاج بها، فإنهم جميعاً متعبدون بما فيهما كتعبدنا به، وليسوا بشارعين ومتبوعين، بل ممتثلين وتابعين.

وإنما يستدل بآراء الرجال وأقوال الأجيال والأقيال، وبنقول العلماء، وفتاوى الفقهاء من لا علم له بأصول الدين، ولا يعرف قدر الاحتجاج بكلام الله تعالى رب العالمين، وسنّة رسوله خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما من وفقه الله لعلوم الإسلام، وهداه إلى اتباع الكتاب العزيز والسنّة المطهرة، فهو بمعزل عن هذا الصنيع المستهام، ولا يرى منزله إلا الاستشهاد به والمتابعة، وإنما يأتي به في بعض المقام إلزاماً لألد الخصام، لا استدلالاً به على الأنام.

فاشدد يديك على هذا الكلام، ينفعك ـ إن شاء الله تعالى ـ في كثير من المواضع الصعاب، والله الهادي إلى الصواب.

الدين الخالص

تأليف

السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري
المتوفى سنة ١٢٥٣هـ

ضبطه وصححه وخرّج آياته
محمد سالم هاشم

الجزء الرابع

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٣ ٢١ ٦٠٢ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٣٣ ٢١ ٦٠٢ /٩٦١١/ ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في سؤال عن زيارة القبول والاستنجاد بالمقبور

أجاب عليه شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرّاني قدس الله سره

قال السائل: ماتقول السادة العلماء، أئمة الدين والعلماء المسلمين، رضوان الله عليهم أجمعين، في من يزور القبور، ويستنجد بالمقبور، في مرض به أو بفرسه، أو بعيره، يطلب إزالة المرض الذي بهم، ويقول: يا سيدي، أنا في حيزتك، أنا في حسبك، فلان ظلمني، فلان قصد أذيّتي. ويقول: إن المقبور يكون واسطة بينه وبين الله تعالى.

وفي من ينذر للمساجد والزوايا والمشائخ، حيهم وميتهم، بالدراهم، والإبل، والغنم، والشمع، والزيت وغير ذلك، يقول: إنْ سَلم ولدي، للشيخ[1] عليّ كذا وكذا، وأمثال ذلك.

وفي من يستغيث بشيخه، يطلب تثبت[2] قلبه من ذلك الواقع.

وفي من يجيء إلى شيخه ويستلم القبر، ويمرغ وجهه عليه، ويمسح القبر بيديه، ويمسح بهما وجهه، وأمثال ذلك.

وفي من يقصد حاجته ويقول: يا فلان ببركتك، فيقول: قضيت حاجتي ببركة الله، وبكرة الشيخ.

وفي من يعملُ السماع ويجيء إلى القبر فيكشف، ويحط وجهه بين يدي شيخه على الأرض ساجداً.

وفي من قال: إن ثَمَّ قطباً غوثاً جامعاً في الوجود؟ أفتونا مأجورين، وابسطوا القول في ذلك؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين. الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، هو عبادة

---

(١) قوله: للشيخ الخ الصواب أن يقال: فللشيخ لأن جواب الشرط هنا جملة اسمية فيجب اقترانها بالفاء.
(٢) قوله: تثبت. الصواب أن يقال: تثبيت.

الله وحده لا شريك له، واستعانته والتوكل عليه، ودعاؤه لجلب المنافع ودفع المضار، كما قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ١ - ٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلاً * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾ [الإسراء: ٥٦ و٥٧].

قالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح، وعزيراً، والملائكة قال الله تعالى: هؤلاء الذين تدعونهم عبادي كما أنتم عبادي، ويرجون رحمتي، كما ترجون رحمتي ويخافون عذابي، كما تخافون عذابي ويتقربون إليّ كما تتقربون إليّ.

فإذا كان هذا حال من يدعو الأنبياء والملائكة، فكيف بمن دونهم؟

وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلاً﴾ [الكهف: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ و٢٣].

فبيَّن سبحانه أن من دعا من دون الله من جميع المخلوقات من الملائكة والبشر وغيرهم، أنهم لا يملكون مثقال ذرة في ملكه، وأنه ليس له شريك في ملكه، بل هو سبحانه، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيءٍ قدير، وأنه ليس له عون يعاونه، كما يكون للملك أعوان وظهراء، وأن الشفعاء عنده لا يشفعون إلا لمن ارتضى. فينتفي بذلك وجوه الشرك.

وذلك أن من يدعو من دونه، إما أن يكون مالكاً وإما أن لا يكون.

وإذا لم يكن شريكاً، فإما أن يكون معاوناً، وإما أن يكون سائلاً طالباً.

فالأقسام الأول الثلاثة منتفية، وأما الرابع فلا يكون إلا من بعد إذنه كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٣ و٤٤].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى

عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ شَفِيعٍ أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩ و ٨٠].

فإذا جعل من اتخذ الملائكة والنبيين أرباباً كافراً، فكيف من اتخذ من دونهم من المشائخ وغيرهم أرباباً؟!

وتفصيل القول: أن مطلوب العبد، إن كان من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى، مثل أن يطلب شفاء مرضه من الآدميين والبهائم، أو وفاء دَيْنِه من غير جهة معينة، أو عافية أهله، وما به من بلاء الدنيا والآخرة، وانتصاره على عدوه، وهداية قلبه، وغفران ذنبه، أو دخوله الجنة أو نجاته من النار، أو أن يتعلم العلم أو القرآن، أو أن يصلح قلبه ويحسن خلقه، ويزكّيَ نفسه، وأمثال ذلك.

فهذه الأمور كلها لا يجوز أن تطلب إلا من الله تعالى ولا يجوز أن يقول لِمَلَك، ولا نبي، ولا شيخ ـ سواء كان حياً أو ميتاً ـ: اغفر ذنبي، ولا انصرني على عدوِّي، ولا اشفِ مريضي، ولا عافني، أو عاف أهلي، أو دابَّتي وما أشبه ذلك.

ومن سأل ذلك مخلوقاً ـ كائناً من كان ـ فهو مشرك بربه، من جنس المشركين الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والتماثيل التي يصورونها على صورهم، ومن جنس دعاء النصارى للمسيح و أمه.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] الآية.

وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وأما ما يقدر عليه العبد، ويجوز أن يطلب منه في بعض الأحوال دون بعض، فإن مسألة المخلوق قد تكون جائزة، وقد تكون منهيًا عنها.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ * وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧ و ٨].

وأوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله».

وأوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أصحابه أن لا يسألوا الناس شيئاً، فكان سَوْطُ أحدهم يسقط من كفه، فلا يقول لأحد: ناوِلني إياه.

وثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون».

والاسترقاء: طلب الرقية، وهو من أنواع الدعاء، ومع هذا فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ما من رجل يدعو له أخوه بظهر الغيب دعوة إلا وكّل الله بها مَلَكاً، كلما دعا لأخيه دعوة قال الملك: ولك مثل ذلك».

ومن المشروع في الدعاء إجابة غائب لغائب، ولهذا أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة عليه وطلبنا الوسيلة له وأخبر بما لنا في ذلك من الأجر إذا دعونا بذلك، فقال في الحديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليَّ، فإنه من صلّى عليَّ مرة، صلى الله عليه عشراً، ثم اسألوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة، لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون ذلك العبد، فمن سأل الله لي الوسيلة، حلّتْ له شفاعتي يوم القيامة».

ويشرع للمسلم أن يطلب الدعاء ممن هو فوقه، وممن هو دونه.

فقد روي طلب الدعاء من الأعلى والأدنى(١) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودَّع عمر إلى العمرة وقال: «لا تنسنا من دعائك يا أخي».

لكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمرنا بالصلاة عليه وطلب الوسيلة له، ذكر أن من صلّى عليه مرة صلّى الله عليه بها عشراً، وأن من سأل له الوسيلة حلّت له شفاعته يوم القيامة، فكان طلبه منا لمنفعتنا في ذلك.

وفرق بين من طلب من غيره شيئاً من المنفعة المطلوب منه، ومن يسأل غيره لحاجته إليه فقط.

وثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم، ذكر «أويس القرني» وقال لعمر: «إن استطعت أن يستغفر لك فافعل».

وفي الصحيحين أنه كان بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما شيء فقال أبو بكر لعمر: «استغفر لي» لكن في الحديث أن أبا بكر ذكر أنه حنق على عمر.

وثبت أن أقواماً كانوا يسترقون وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرقيهم.

---

(١) قوله: طلب الدعاء من الأعلى والأدنى. الصواب أن يقال: طلب الأعلى الدعاء من الأدنى، وطلب الأدنى الدعاء من الأعلى.

وثبت في الصحيحين أن الناس لما أجدبوا سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستسقي لهم، فدعا الله لهم، فَسُقُوا.

وفي الصحيحين أيضاً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس، فدعا فقال: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»، فَسُقُوا.

وفي الحديث أن أعرابياً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: جهدت الأنفس وجاع العيال، وهلك المال، فادع الله لنا، فإنا نستشفع بالله عليك، وبك على الله، فسبَّح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه وقال: «ويحك، إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك».

فأقره على قوله: «إنا نستشفع بك على الله» وأنكر عليه «نستشفع بالله عليك» لأن الشافع يسأل المشفوع إليه، والعبد يسأل ربه ويستشفع إليه، والرب تعالى، لا يسأل العبد، ولا يستشفع به.

كيفية الزيارة الشرعية للقبور

وأما زيارة القبور المشروعة، فهو أن يسلم على الميت ويدعو له، بمنزلة الصلاة على جنازته، كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «سلام عليكم أهل ديار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنَّا بعدهم».

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ما من رجل يَمُرُّ بقبر رجل كان يعرفه في الدنيافيسلم عليه إلا ردَّ الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام».

والله تعالى يثيب الحيَّ إذا دعا للميت المؤمن، كما يثيبه إذا صلى على جنازته، ولهذا نُهِيَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل ذلك بالمنافقين، فقال ـ عزَّ مِنْ قائل ـ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].

فليس في الزيارة الشرعية حاجة الحيِّ إلى الميت، ولا مسألته، ولا توسله به، بل فيها منفعة الحيِّ للميت كالصلاة عليه، والله تعالى يرحم هذا بدعاء هذا وإحسانه إليه، ويثيب هذا على عمله.

فإنه ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث:

١ ـ صدقة جارية.

٢ ـ أو علم ينتفع به من بعده.

٣ ـ أو ولد صالح يدعو له».

فصل في بيان أحوال الزائرين لقبور الأنبياء والصالحين

وأما من يأتي إلى قبر نبيٍّ، أو صالح، أو من يعتقد فيه أنه قبر نبيّ، أو رجل صالح وليس كذلك، ويسأله ويستنجده، فهذا على ثلاث درجات:

أحدها: أن يسأله حاجته، مثل أن يسأله أن يزيل مرضه، أو مرض دوابه، أو يقضي دَيْنَه، أو ينتقم له من عدوه، أو يعافي نفسه وأهله ودوابه ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله عزّ وجلّ، فهذا شرك[1] صريح، يجب أن يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

وإن قال: أنا أسأله لكونه أقرب إلى الله مني ليشفع لي في هذه الأمور، لأني أتوسل إلى الله به، كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه، فهذا من أفعال المشركين والنصارى، فإنهم يزعمون أنهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم شفعاء، يستشفعون بهم في مطالبهم، وكذلك أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: **﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾** [الزمر: ٣].

وقال سبحانه وتعالى: **﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾** [الزمر: ٤٣ و ٤٤].

وقال تعالى: **﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾** [السجدة: ٤].

وقال تعالى: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾** [البقرة: ٢٥٥] فبيَّن الفرق بينه وبين خلقه.

فإن من عادة الناس أن يستشفعوا إلى الكبير من كبرائهم بمن يكرم عليه، فيسأله ذلك الشفيع، فيقضي حاجته، إما رغبة، وإما رهبة، وإما حياء، وإما مودة، وإما غير ذلك.

والله سبحانه، لا يشفع عنده أحد، حتى يأذن هو للشافع، فلا يفعل إلا ما شاء الله، وشفاعة الشافع من إذنه، فالأمر كله له، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: **«لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ولكن لِيَعْزِمِ المسألة، فإن الله لا مُكرِه له»**.

فبيَّن أن الرب سبحانه يفعل ما يشاء، لا يكرهه أحد على ما اختاره، كما قد يكره الشافع المشفوع إليه، وكما يكره السائل إذا ألحَّ عليه وأذاه بالمسألة.

فالرغبة تجب أن تكون إليه كما قال تعالى: **﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ * وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾** [الشرح: ٧ و ٨].

---

(١) وفي نسخة: فهذا شرك صحيح.

والرهبة تكون من الله، كما قال تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠، والنحل: ٥١].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤] وقد أمرنا أن نصلِّيَ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء، وجعل ذلك من أسباب إجابة دعائنا.

وقول كثير من الضلال: هذا أقرب إلى الله مني، وأنا بعيد من الله لا يمكنني أن أدعوه إلا بهذه الواسطة، ونحو ذلك من أقوال المشركين، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

وقد روي «أن الصحابة قالوا: يا رسول الله، رَبُّنَا قريب فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله هذه الآية».

وفي الصحيح أنهم كانوا في سفر، وكانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، بل تدعون سميعاً قريباً أقرب إليكم، أو إلى أحدكم من عنق راحلته».

وقد أمر الله تعالى العباد كلهم بالصلاة له ومناجاته، وأمر كُلًّا منهم أن يقولوا(١): ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقد أخبر عن المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

ثم يقال لهذا المشرك: أنت إذا دعوت، فإن كنت تظن أنه أعلم بحالك، وأقدر على عطاء سؤالك، أو أرحم بك، فهذا جهل وضلال وكفر.

وإن كنت تعلم أن الله أعلم وأقدر وأرحم، فَلِمَ عدلت عن سؤاله إلى سؤال غيره؟ ألا تسمع إلى ما خرجه البخاري وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: «إذا همَّ أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاقدره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني به» قال: ويسمي حاجته».

---

(١) قوله: يقولوا. الصواب: يقول وعلى تعبيره يكون الأمر للمجموع لا لكل واحد ليكون الكلام نصاً في أن الصلاة والمناجاة المذكورة فرض على كل مكلف.

فأمر العبد أن يقول: أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم.

وإن كنت تعلم أنه أقرب إلى الله منك وأعلى درجة عند الله منك، فهذا حق، لكن كلمة حق أريد بها باطل، فإنه إذا كان أقرب منك وأعلى درجة منك، فإنما معناه أن يثيبه ويعطيه أكثر مما يعطيك، ليس معناه أنك إذا دعوته كان الله لا يقضي حاجتك أعظم مما يقضيها له إذا دعوت أنت الله تعالى، فإنك إن كنت مستحقاً للعقاب ورد الدعاء مثلاً، لما فيه من العدوان، فالنبي، والصالح لا يعين على ما يكرهه الله، ولا يسعى فيما يبغضه الله، وإن لم يكن كذلك، فالله أولى بالرحمة والقبول.

وإن قلت: هذا إذا دعا الله أجاب دعاءه أعظم مما يجيبه إذا دعوته، فهذا هو القسم الثاني: وهو أن لا تطلب منه الفعل ولا تدعوه، ولكن تطلب أن يدعو لك كما تقول للحيِّ: ادع لي، وكما كان الصحابة رضوان الله عليهم يطلبون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء، فهذا مشروع في الحيِّ كما تقدم.

عدم مشروعية سؤال الأموات والتوسل بهم والدعاء عند قبورهم

وأما الميت من الأنبياء والصالحين وغيرهم، فلم يشرع لنا أن نقول: ادع لنا ولا اسأل لنا ربك، ولا نحو ذلك.

ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أمر به أحد من الأئمة، ولا ورد فيه حديث.

بل الذي ثبت في الصحيح أنهم لما أجدبوا زمن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»، فيسقون.

ولم يجيئوا إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائلين: يا رسول الله ادع الله لنا، واستسق لنا، ونحن نشتكي إليك ما أصابنا ونحو ذلك، لم يفعل ذلك أحد من الصحابة قط، بل هو بدعة ما أنزل الله بها من سلطان.

بل كانوا إذا جاءوا عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يسلمون عليه، فإذا أرادوا الدعاء، لم يدعوا الله مستقبلي القبر الشريف، بل ينحرفون ويستقبلون القبلة ويدعون الله وحده لا شريك له، كما يدعونه في سائر البقاع.

وذلك أن في الموطأ وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا عليَّ حيث ما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني».

وفي الصحيح عنه أنه قال في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها وعن أبويها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً.

وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي سنن أبي داود عنه قال: «لعن الله زَوَّارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج».

ولهذا قال علماؤنا: لا يجوز بناء المسجد على القبور، وقالوا: إنه لا يجوز أن ينذر لقبر، ولا المجاورين عند القبر شيئاً من الأشياء، لا من درهم، ولا من زيت ولا من شمع، ولا من حيوان، ولا غير ذلك، كله نذر معصية.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

واختلف العلماء ـ هل على الناذر كفارة يمين؟ ـ على قولين.

ولهذا لم يقل أحد من أئمة السلف أن الصلاة عند القبور، وفي مشاهد القبور مستحبة، أو فيها فضيلة، ولا أن الصلاة هناك والدعاء، أفضل من الصلاة في غير تلك البقعة والدعاء.

بل اتفقوا كلهم على أن الصلاة في المساجد والبيوت أفضل من الصلاة عند القبور، قبور الأنبياء والصالحين، سواء سميت مشاهد، أو لم تسم.

وقد شرع الله ورسوله في المساجد دون المشاهد أشياء فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، ولم يقل المشاهد.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولم يقل في المشاهد.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩].

وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه، بخمس وعشرين ضعفاً».

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من بنى لله مسجداً، بنى الله له بيتاً في الجنة».

بيان تاريخ ابتداء وجود الشرك والنهي عن اتخاذ المساجد والقباب على القبور والتمسح بها وبالجمادات ما عدا الحجر الأسود

وأما القبور، فقد ورد نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذها مساجد، ولعن من يفعل ذلك.

وقد ذكره غير واحد من الصحابة والتابعين، كما ذكره البخاري في صحيحه والطبراني وغيره في تفاسيرهم، وذكره وثيمة وغيره في قصص الأنبياء في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعاً * وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾ [نوح: ٢٣]. قالوا: هذه أسماء قوم صالحين كانوا من قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم طال عليهم الأمد فاتخذوا تماثيلهم أصناماً، وكان العكوف على القبور والتمسح بها وتقبيلها والدعاء عندها وفيها، ونحو ذلك، هو أصل الشرك وعبادة الأوثان.

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد».

واتفق العلماء على أن من زار قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين، أو الصحابة وأهل البيت وغيرهم، فإنه لا يتمسح به ولا يقبِّله، بل ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود.

وقد ثبت في الصحيحين أن عمر رضي الله عنه قال: والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبِّلك ما قبَّلتك».

ولهذا ـ لا يسن باتفاق الأئمة ـ أن يقبل الرجل، أو يستلم ركني البيت، اللذين يليان الحجر، ولا جدران البيت، ولا مقام إبراهيم، ولا صخرة بيت المقدس، ولا قبر أحد من الأنبياء والصالحين.

حتى تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان موجوداً ، فكرهه مالك وغيره، لأنه بدعة، وذكر أن مالكاً لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم.

ورخص فيه أحمد وغيره، لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله.

إجماع الأئمة على عدم مشروعية التمسح بقبر النبي ﷺ

وأما التمسح بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيله، فكلهم كره ذلك، ونهى عنه،

وذلك أنهم علموا ما قصده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حَسْمِ مادة الشرك، وتحقيق التوحيد، وإخلاص الدين لله رب العالمين.

وهذا ما يظهر به الفرق بين سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والرجل الصالح في حياته، وبين سؤاله بعد موته وفي مغيبه. وذلك أنه في حياته لا يعبده أحد بحضوره.

فإذا كان الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ والصالحون أحياءً، لا يتركون أحداً يشرك بهم بحضورهم، بل ينهونهم عن ذلك ويعاقبونهم عليه.

ولهذا قال المسيح عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

وقال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلتني لله نداً؟ قل ما شاء الله وحده».

وقال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد.

ولما قالت الجويرية:

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِ

قال: «دَعِي هذا، وقولي بالذي كنتِ تقولين».

وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله».

ولما صلَّوْا خلفه قياماً قال: «لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضهم بعضاً» وقال أنس: لم يكن شيء أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك.

ولما سجد له معاذ، نهاه وقال: إنه لا يصلح السجود إلا لله، ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها.

ولما أُتِي عَلِيٌّ بالزنادقة الذين غَلَوْا فيه، واعتقدوا فيه الإلهية، أمر بتحريقهم بالنار.

فهذا شأن أنبياء الله وأوليائه، وإنما يقر على الغلو فيه وتعظيمه بغير حق من يريد علواً في الأرض وفساداً كفرعون ونحوه، ومشائخ الضلال الذين غرضهم العلوّ في الأرض والفساد.

والفتنة بالأنبياء والصالحين واتخاذهم أرباباً، والإشراك بهم، مما يحصل في مغيبهم، وفي مماتهم، كما أُشرك بالمسيح وعزير.

فهذا مما يبين الفرق بين سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصالح في حياته وحضوره، وبين سؤاله في مماته ومغيبه.

لم يكن أحد من السلف يقصد قبور الأنبياء للدعاء والصلاة عندها

ولم يكن أحد من سلف الأمة في عصر الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين، يتخيرون الصلاة والدعاء عند قبور الأنبياء ويسألونهم، ولا يستغيثون بهم، لا في مغيبهم ولا عند قبورهم، وكذلك العكوف.

ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل بميت، أو غائب كما ذكره السائل، ويستغيث به عند المصائب: يا سيدي فلان، كأنه يطلب منه إزالة ضره أو جلب نفعه. وهذا حال النصارى في المسيح وأمه، وأحبارهم ورهبانهم.

ومعلوم أن خير الخلق وأكرمهم على الله نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأعلم الناس بقدره وحقه أصحابه، ولم يكونوا يفعلون شيئاً من ذلك، لا في مغيبه، ولا بعد مماته. وهؤلاء المشركون يضمُّون إلى الشرك الكذب، فإن الكذب مقرون بالشرك.

وقد قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج: ٣٠، ٣١].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله. مرتين أو ثلاثاً».

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]. وقال الخليل عليه السلام: ﴿أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ * فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٦، ٨٧].

فَمِنْ كذبهم أن أحدهم يقول عند شيخه: إن المريد إذا كان بالمغرب وشيخه بالمشرق، وانكشف غطاؤه، رَدَّ عليه، وأن الشيخ إن لم يكن كذلك، لم يكن شيخاً.

وقد تغويهم الشياطين كما تغوي عباد الأصنام، كما كان يجري في العرب في أصنامهم، ولعباد الكواكب وطلاسمها، من الشرك والسحر، كما يجري للترك، والهند، والسودان وغيرهم من أصناف المشركين، من إغواء الشياطين ومخاطبتهم، ونحو ذلك.

فكثير من هؤلاء قد يجري له نوع من ذلك، لا سيما عند سماع المكاء والتصدية، فإن الشياطين قد تنزل عليهم، وقد يصيب أحدهم كما يصيب المصروع من الإرغاء، والإزباد، والصياح المنكر، ويكلمه بما لا يعقل هو والحاضرون، وأمثال ذلك مما يمكن وقوعه في هؤلاء الضالين.

حكم التوسل بجاه الأنبياء والصالحين

وأما القسم الثالث، وهو أن يقول: اللهم بجاه فلان عندك، أو ببركة فلان، أو بحرمة

فلان عندك، افعل بي كذا وكذا. فهذا يفعله كثير من الناس، لكن، لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء، ولم يبلغني عن أحد من العلماء في ذلك ما أحكيه إلا ما رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد بن عبد السلام، فإنه أفتى أنه لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك إلا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، إن صح الحديث في النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومعنى الاستفتاء أنه قد روى النسائي والترمذي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم بعض أصحابه أن يدعو فيقول: «اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك نبي الرحمة، يا محمد يا رسول الله، إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها لي، اللهم فشفعه فيَّ».

فإن هذا الحديث قد استدل به طائفة على جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وبعد مماته.

قالوا: وليس في التوسل دعاء المخلوقين، ولا استغاثة بالمخلوق،. وإنما هو دعاء واستغاثة به، لكن فيه سؤال بجاهه، كما في سنن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ذكر في دعاء الخارج للصلاة أن يقول: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[1].

قالوا: ففي هذا الحديث أنه سأل بحق السائلين عليه، وبحق ممشاه إلى الصلاة، والله تعالى قد جعل على نفسه حقاً.

قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ونحو قوله: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْداً مَسْئُولاً﴾ [الفرقان: ١٦].

وفي الصحيح عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ فإن حقهم عليه أن لا يعذبهم».

وقد جاء في غير حديث «كان حقاً عليَّ كذا وكذا» كقوله: «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوماً، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة، كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال، قيل: وما طينة الخبال؟ قال: عصارة أهل النار».

---

(١) بينا فساداً استدلال القائلين بالتوسل استناداً على هذا الحديث في تعليقنا على هذا الحديث في الجزء الثاني ص ١٨٤.

بيان كيفية توسل المخلوق بالمخلوق

[وهو التوسل الشرعي]

وقالت طائفة: ليس في هذا جواز التوسل به في مماته وبعد مغيبه، بل إنما فيه التوسل في حياته بحضوره، كما في صحيح البخاري «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس فقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم ا نبينا فاسقنا فيسقون».

وقد بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنهم كانوا يتوسلون به في حياته فيسقون، وذلك التوسل به أنهم كانوا يسألونه أن يدعو الله لهم، فيدعو لهم ويدعون معه فيتوسلون بشفاعته ودعائه، كما في الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان بجوار دار القضاء، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب، فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله لنا أن يمسكها عنا، قال: فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه، ثم قال: اللهم حوالينا لا علينا، اللهم على الآكام والظراب، وبطون الأودية، ومنابت الشجر» قال: وأقلعت فخرجنا نمشي في الشمس.

ففي هذا الحديث: أنه قال: ادع الله لنا أن يمسكها عنا.

وفي الصحيح أن عبد الله بن عمر قال: إني لأذكر قول أبي طالب في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

فهذا كان توسلهم به في الاستسقاء ونحوه، ولما مات توسلوا بالعباس رضي الله عنه، كما كانوا يتوسلون به، ويستسقون.

وما كانوا يستسقون به بعد موته، ولا في مغيبه، ولا عند قبره، ولا عند قبر غيره.

وكذلك معاوية بن أبي سفيان استسقى بـ «يزيد الأسود الجرشي» وقال: اللهم إنا نستشفع إليك بخيارنا، يا يزيد، ارفع يديك إلى الله. فرفع يديه، ودعا ودعَوْا فَسُقُوا.

فلذلك قالت العلماء: يستحب أن يستسقى بأهل الصلاح والخير، فإذا كانوا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أحسن.

إجماع السلف على عدم مشروعية التوسل والاستسقاء بالأنبياء والصالحين بعد موتهم وفي مغيبهم

ولم يذكر أحد من العلماء أنه يشرع التوسل والاستسقاء بالنبي والصالح بعد موته ولا في مغيبه، ولا استحبوا ذلك في الاستسقاء ولا في الانتصار، ولا غير ذلك من الأدعية.

والدعاء مخ العبادة، والعبادة مبناها على السنة والاتِّباع، لا على الأهواء والابتداع، وإنما يعبد الله بما شرع، لا يعبد بالأهواء والبدع.

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوالَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَالَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[الشورى: ٢١].

وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يَعْتَدُون في الدعاء والطهور.

وأما الرجل إذا أصابته نائبة، أو خاف شيئاً، فاستغاث بشيخه، يطلب تثبيت قلبه من ذلك الواقع، فهذا من الشرك، وهو من جنس دين النصارى فإن الله هو الذي يصيب بالرحمة ويكشف الضر.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [الأنعام: ١٧].

وقال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُم السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضرِّ عَنْكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِم الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

فبيَّن أن من يُدْعَى من الملائكة والأنبياء وغيرهم، لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً.

من استغاث بالأموات زعماً منه انهم يشفعون به في الدنيا فقد سلك سبيل اليهود والنصارى

فإذا قال قائل: أنا أدعو الشيخ ليكون شفيعاً لي، فهو من جنس النصارى والأحبار والرهبان.

والمؤمن من يرجو ربه ويخافه، ويدعوه مخلصاً له الدين.

وحق شيخه أن يدعو له، ويترحم عليه، فإن أعظم الخلق قدراً، هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأصحابه أعلم الناس بأمره وقدره، وأطوع الناس له.

ولم يكن يأمر أحداً منهم ـ عند الفزع والخوف ـ أن يقول: يا سيدي يا رسول الله، ولم يكونوا يفعلون ذلك في حياته ولا بعد مماته، بل كان يأمرهم بذكر الله ودعائه والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وآله وسلم.

الاستغاثة الشرعية

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ * فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٣، ١٧٤].

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن هذه الكلمة قالها إبراهيم عليه السلام حين أُلْقِيَ في النار، وقالها محمد صلى الله عليه وآله وسلم ـ يعني وأصحابه ـ حين قال لهم الناس: «إن الناس قد جمعوا لكم».

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله الله ربِ العرش الكريم، لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش العظيم»، وقد روي أنه علَّم نحو هذا الدعاء بعض أهل بيته.

وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: كان إذا حَزَبَه أمرٌ قال: «يا حيُّ يا قيوم برحمتك أستغيث».

وروي أنه علَّم ابنته فاطمة أن تقول: «يا حيُّ يا قيوم، يا بديع السموات والأرض، لا إله إلا أنت برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين، ولا إلى أحد من خلقك».

وفي مسند الإمام أحمد وصحيح أبي حاتم البستي عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ما أصاب عبداً قط، همٌّ ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك ماضٍ فيَّ حكمك، عَدْلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمِّي، إلا أذهب الله همّه وغمّه، وأبدله مكانه فرجاً. قال يا رسول الله: «أفلا نتعلمهن؟ قال: ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن».

وقال لِأُمَّتِهِ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكن الله يخوف بهما عباده، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة، وذكر الله، والاستغفار».

فأمرهم عند الكسوف بالصلاة والدعاء، والذكر، والعتق، والصدقة. ولم يأمرهم أن

يدعوا مخلوقاً، ولا مَلَكاً، ولا نبياً ولا غيرهم. ومثل هذا كثير في سنّته.

لم يشرع للمسلمين عند الخوف إلا ما أمر الله به من دعاء الله وذكره والاستغفار، والصلاة، والصدقة ونحو ذلك.

فكيف يعدل المؤمن بالله ورسوله عما شرع الله ورسوله، إلى بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، تضاهي دين المشركين والنصارى؟!

فإن زعم أحد أن حاجته قضيت بمثل ذلك، وأنه مُثِّل له شيخه ونحو ذلك، فعباد الكواكب والأصنام، ونحوهم من أهل الشرك، يجري لهم مثل هذا كما قد تواتر ذلك عمن مضى من المشركين، وعن المشركين في هذا الزمان، فلولا ذلك ما عبدت الأصنام ونحوها، وقال الخليل عليه السلام:

﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦].

بيان أول من أظهر عبادة الأوثان بمكة

ويقال له: أول ما ظهر الشرك في أرض مكة بعد إبراهيم الخليل من جهة «عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي» الذي رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يَجُرُّ أمعاءه في النار، وهو أول من سيّب السوائب، وغيّر دين إبراهيم.

قالوا: إنه ورد الشام، فوجد فيها أصناماً بالبلقاء، يزعمون أنهم ينتفعون بها في جلب منافعهم، ودفع مضارهم، فنقلها إلى مكة، وسنّ للعرب الشرك، وعبادة الأصنام.

الدوافع التي تدفعُ المجرمين إلى ارتكاب المحظورات مع بيان حكمة الأوامر والنواهي

والأمور التي حرمها الله ورسوله من الشرك والسحر، والقتل والزنا وشهادة الزور، وغير ذلك من المحرمات، قد يكون للنفس فيها حظ مما تعدُّه منفعة، أو دفع مضرة، ولولا ذلك ما أقدمت النفوس على المحرمات التي لا خير فيها بحال، وإنما يوقع النفوس في المحرمات الجهل أو الحاجة.

فأما العالم بقبح الشيء والنَّهي عنه فكيف يفعله؟!

والذين يفعلون هذه الأمور جميعها، قد يكون عندهم جهل بما فيه من الفساد، وقد تكون بهم حاجة إليها، مثل الشهوة إليها، وقد يكون فيها من الضرر أعظم مما فيها من اللذة، ولا يعلمون ذلك لجهلهم، أو تغلبهم أهواؤهم حتى يفعلوها.

والهوى ـ غالباً ـ يجعل صاحبه كأنه لا يعلم من الحق شيئاً، فإن حبك للشيء يعمي ويصم، ولهذا كان للعالم أن يخشى الله.

وقال أبو العالية: سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾إلخ [النساء: ١٧].

وليس هذا موضع البسط لبيان ما في المنهيات من المفاسد الغالبة، وما في المأمورات من المصالح الغالبة، بل يكفي المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة، وما نهى الله عنه، فهو لمفسدة محضة، أو غالبة، وأن الله لا يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم ونهاهم عن ما فيه مفاسدهم.

ولهذا وصف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليه الخبائث.

النهي عن التمسح بالقبور وتقبيلها

وأما التمسح بالقبر ـ أيَّ قبر كان ـ وتقبيله وتمريغ الخد عليه، فمنهيٌّ عنه باتفاق المسلمين، ولو كان ذلك من قبور الأنبياء، ولم يفعل هذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هذا من الشرك.

قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً * وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً﴾ [نوح: ٢٣، ٢٤] وقد تقدم أن هؤلاء أسماء قوم صالحين كانوا من قوم نوح، وأنهم عكفوا على قبورهم مدة ثم طال عليهم الأمد، فصوروا تماثيلهم.

لا سيما إذا اقترن بذلك دعاء الميت والاستغاثة به وقد تقدم ذكر ذلك، وبيان ما فيه من الشرك، وبيَّنا الفرق بين الزيارة البدعية التي تشبه أهلها بالنصارى.

بيان حكم الانحناء وتقبيل الأرض ووضع الرأس والقيام والسجود لغير الله

وأما وضع الرأس عند الكبراء من الشيوخ وغيرهم، أو تقبيل الأرض ونحو ذلك، فإنه مما لا نزاع فيه بين الأئمة في النَّهْيِ عنه، بل مجرد الانحناء بالظهر لغير الله عزّ وجلّ منهيٌّ عنه.

ففي المسند وغيره: أن معاذ بن جبل رضي الله عنه لما رجع من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «ما هذا يا معاذ؟ فقال: يا رسول الله رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم. فقال: «كذبوا يا معاذ، لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، من عِظَم حقه عليها، يا معاذ، أرأيت إن مررت بقبري أكنت ساجداً؟ قال: لا، قال: لا تفعل هذا» أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

بل قد ثبت في الصحيح من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه قاعداً، من مرض كان به، فصلوا قياماً، فأمرهم بالجلوس وقال: «لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضهم بعضاً».

وقال: «من سره أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

فإذا كان قد نهاهم مع قعوده وإن كانوا قاموا في الصلاة، حتى لا يتشبهوا بمن يقومون لعظمائهم، وبيّن أن من سره القيام له كان من أهل النار، فكيف بما فيه السجود له، ومن وضع الرأس وتقبيل الأيادي؟!

وقد كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو خليفة على الأرض كلها، قد وكّل أعواناً يمنعون الداخل من تقبيل الأرض، ويؤدبهم إذا قبّل أحد الأرض.

فبالجملة فالقيام والقعود، والركوع والسجود، حق للواحد المعبود، خالق السموات والأرض.

وما كان حقاً خالصاً لله لم يكن لغيره فيه نصيب، مثل الحلف بغير الله عزّ وجلّ.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كان حالفاً، فليحلف بالله أو ليصمت»، متفق عليه.

وقال أيضاً: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

فالعبادة كلها لله وحده لا شريك له، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً:

١ ـ أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً.

٢ ـ وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا.

٣ ـ وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم».

حث الشارع على إخلاص العبادة لله
وتحذيره من الشرك ووسائله

وإخلاص الدين لله، هو أصل العبادة، ونبينا صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرك، دقه وجله، وحقيره وكبيره، حتى إنه قد تواتر عنه أنه نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس، ووقت غروبها بألفاظ متنوعة، تارة يقول: «لا تَحَرَّوْا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» وتارة ينهى عن الصلاة بعد طلوع الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وتارة يذكر أن الشمس إذا طلعت، طلعت بين قَرْنَيْ شيطان، وحينئذٍ يسجد لها الكفار.

حكمة النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها

ونهى عن الصلاة في هذا الوقت، لما فيه من مشابهة المشركين في كونهم يسجدون للشمس في هذا الوقت، وأن الشيطان يقارن الشمس حينئذٍ، ليكون السجود له، فكيف بما هو شرك ومشابهة للمشركين؟!!

وقد قال الله تعالى فيما أمر به أن يخاطب به أهل الكتاب: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وذلك لما فيه من مشابهة أهل الكتاب، من اتخاذهم بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، ونحن منهيون عن مثل هذا.

ومن عدل عن هدى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهدى أصحابه والتابعين لهم بإحسان، إلى ما هو من جنس هذي النصارى، فقد ترك ما أمر الله به ورسوله.

نهى الشارع عن نسبة حصول الخير أو التوكل على الله وعلى غيره

وأما قول القائل: انقضت حاجتي ببركة الله وبركتك، فمنكرٌ من القول، فإنه لا يقارن بالله في مثل هذا غيره، حتى إن قائلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده».

وقال لأصحابه: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد».

وفي الحديث، أن بعض المسلمين رأى قائلاً يقول: نعم القوم أنتم لولا أنكم تنددون (أي تجعلون لله نداً يعني تقولون، ما شاء الله وشاء محمد)، فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك[1].

وفي الصحيح عن زيد بن خالد قال: «صَلَّى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر بالحديبية، في أثر سماء من الليل، فقال: أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: قال: أصبح من عبادي مؤمن بي كافر بالكواكب، ومؤمن بالكواكب وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب».

والأسباب التي جعلها الله تعالى أسباباً لا تجعل مع الله شركاء وأنداداً وأعواناً.

---

(١) وإنما نهاهم عن ذلك لما فيه من التشريك بينه وبين غيره في الحكم، والنسبة الوقوعية والكلامية، وهذا يقتضي التسوية بين الله وبين غيره. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

بيان الوجوه المحتملة في قول القائل: حصل كذا ببركة الشيخ

وقول القائل: ببركة الشيخ، قد يعني بها دعاءه وأسرع الدعاء إجابة دعاء غائب لغائب.

وقد يعني بها بركة ما أَمَرَة به وعلمه من الخير.

وقد يعني بها بركة معاونته له على الحق وموالاته في الدين ونحو ذلك. وهذه كلها معانٍ صحيحة.

وقد يعني بها دعاءه للميت والغائب، إذ استقلال الشيخ بذلك التأثير ـ أو فعله لما هو عاجز عنه، أو غير قادر عليه، أو غير قاصد له متابعته أو مطاوعته على ذلك ـ من البدع المنكرات من هذه المعاني الباطلة.

والذي لا ريب فيه أن العمل بطاعة الله تعالى ودعاء المؤمنين بعضهم لبعض ونحو ذلك، هو نافع في الدنيا والآخرة، وذلك بفضل الله ورحمته.

بطلان القول بوجود مراتب للأولياء كالغوث والقطب ونحوهما

وأما سؤال السائل عن القطب الغوث الفرد فهذا قد يقوله طوائف من الناس ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام.

مثل تفسير بعضهم: أن الغوث هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إن مدد الملائكة، وحيتان البحر بواسطته.

فهذا من جنس قول النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في عليٍّ رضي الله عنه. وهذا كفر صريح يُسْتَتاب منه صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

فإنه ليس من المخلوقات، لا مَلَكٌ ولا بشر، يكون إمداد الخلائق بواسطته، .

ولهذا كان ما يقول الفلاسفة في العشرة الذين يزعمون أنها الملائكة، وما يقوله النصارى في المسيح ونحو ذلك كفراً باتفاق المسلمين.

وكذلك ـ أعني بالغوث ـ ما يقوله بعضهم من أن في الأرض ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، يسمونهم النجباء فينتقي منهم سبعون، هم النقباء، ومنهم أربعون، هم الأبدال، ومنهم سبعة، هم الأقطاب، ومنهم أربعة، هم الأوتاد، ومنهم واحد، وهو الغوث، وأنه مقيم بمكة، وأن أهل الأرض إذا نابهم نائبة، في رزقهم ونصرهم، فزعوا إلى الثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، وأولئك يفزعون إلى السبعين، والسبعون إلى الأربعين، والأربعون إلى السبعة، والسبعة إلى الأربعة والأربعة إلى الواحد.

وبعضهم قد يزيد في هذا وينقص في الأعداد والأسماء في المراتب، فإن لهم فيها مقالات متعددة، حتى يقول بعضهم: إنهم ينزل من السماء على الكعبة ورقة خضراء باسم

غوث الوقت، واسم خضرة على قول من يقول منهم: إن الْخَضِر هو مرتبة، وإن لكل زمان خَضِرا، فإن لهم في ذلك قولين.

وهذا كله باطل لا أصل له في كتاب الله ولا سنّة رسوله، ولا قاله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولا من المشائخ الكبار المتقدمين الذين يصلحون للاقتداء بهم.

ومعلوم أن سيدنا رسول رب العالمين وأبا بكر، وعمر، وعثمان وعلياً رضي الله عنهم، كانوا خير الخلق في زمنهم وكانوا بالمدينة، ولم يكونوا بمكة.

وقد روى بعضهم حديثاً في بلال غلام المغيرة بن شعبة، وأنه أحد السبعة، والحديث باطل باتفاق أهل المعرفة، وإن كان قد روى بعضَ هذه الأحاديث أبو نعيم في حلية الأولياء، والشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في بعض مصنفاته فلا تغتر بذلك، فإن فيه الصحيح والحسن، والضعيف، والموضوع، والمكذوب الذي لا خلاف بين العلماء في أنه كذب موضوع.

وتارة يرويه على عادة بعض أهل الحديث الذين يروون ما سمعوا، ولا يميزون بين صحيحه وباطله.

وكان أهل الحديث لا يروون مثل هذه الأحاديث، لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من حدَّث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

وبالجملة فقد علم المسلمون كلهم أن ما ينزل بالمسلمين من النوازل في الرغبة والرهبة، مثل دعائهم عند الاستسقاء لنزول الرزق، ودعائهم عند الكسوف، والاعتداد لرفع البلاء،وأمثال ذلك إنما يدعون في ذلك الله وحده لا شريك له لا يشركون به شيئاً، لم يكن للمسلمين قط أن يرجعوا بحوائجهم إلى غير الله عزّ وجلّ بلا واسطة فيجيبهم.

فتراهم بعد التوحيد والإسلام لا يخيب دعاؤهم إلا بهذه الواسطة التي ما أنزل الله بها من سلطان.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ٱلضُرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمْ الضُرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ *

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢، ٤٣].

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى لأصحابه بصلاة وبغير صلاة، وصلى بهم للاستسقاء، وصلاة الكسوف، وكان يقنت في صلاته فيستنصر على المشركين، وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده، وكذلك أئمة الدين، ومشائخ المسلمين، وما زالوا على هذه الطريقة.

ولهذا يقال: ثلاثة أشياء ما لها من أصل:

١ ـ باب النصارى.

٢ ـ ومنتظر الرافضة.

٣ ـ وغوث الجهال.

فإن النصارى تدعي في الباب الذي لهم، ما هو من هذا الجنس أنه الذي يقيم العالم، فذاك شخصه موجود ولكن دعوى النصارى فيه باطلة.

وأما «محمد بن الحسن» المنتظر، والغوث المقيم بمكة ونحو هذا، فإنه باطل ليس له الوجود.

وكذلك ما يزعمه بعضهم من أن القطب الغوث الجامع يمد أولياء الله ويعرفهم كلهم ونحو هذا، فهذا باطل.

فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما، لم يكونوا يعرفان جميع أولياء الله، ولا يمدانهم، فكيف بهؤلاء الضالين، المغترين، الكذابين؟!!

ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد ولد آدم، إنما عرف الذين لم يكن رآهم من أمته بسيماء الوضوء، وهو الغُرّة والتحجيل.

ومن هؤلاء من أولياء الله ما لا يحصيه إلا الله عزّ وجلّ، وأنبياء الله الذين إمامهم وخطيبهم، لم يكن يعرف أكثرهم، بل قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وموسى لم يكن يعرف الخضر، والخضر لم يكن يعرف موسى، بل لما سلم عليه موسى قال له الخضر: وأنّى بأرضك السلام؟ فقال له: أنا موسى، قال: أموسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. وقد كان بلغه اسمه وخبره، ولم يكن يعرف عينه.

ومن قال: إنه نقيب الأولياء أو أنه يعلمهم كلهم، فقد قال الباطل.

بطلان القول بحياة الخضر وأنه حي ممتد الحياة إلى آخر الدنيا

والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجوداً في

زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره. ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار لِيُرَقِّعَ لهم سفينتهم، ولم يكن مختفياً عن خير أمة أخرجت للناس، وهو قد كان بين المشركين، ولم يحتجب عنهم.

ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة، لا في دينهم. ولا في دنياهم فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمِّي صلى الله عليه وآله وسلم الذي علمهم الكتاب والحكمة وقال لهم نبيهم: «لو كان موسى حيًّا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم».

وعيسى ابن مريم عليه السلام إذا نزل من السماء إنما يحكم فيهم بكتاب ربهم، وسنّة نبيهم.

فأي حاجة لهم ـ مع هذا ـ إلى الْخَضِر وغيره؟

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبرهم بنزول عيسى من السماء وحضوره مع المسلمين، وقال: «كيف تهلك أمة أنا أولها، وعيسى في آخرها».

فإذا كان النبيان الكريمان، اللذان هما مع إبراهيم وموسى ونوح أفضل الرسل، ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم سيد ولد آدم، ولم يحتجبوا عن هذه الأمة، لأعوانهم، ولا خواصهم، فكيف يحتجب عنهم من ليس مثلهم؟!!

وإذا كان الخضر حياً دائماً فكيف لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك قط، ولا أخبر به أمته ولا خلفاؤه الراشدون؟!

وقول القائل: إنه نقيب الأولياء، فيقال له: من ولّاه النقابة؟ وأفضل الأولياء أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وليس فيهم الخضر.

وغاية ما يحكى في هذا الباب من الحكايات، بعضها كذب، وبعضها مبنيٌّ على ظن رجال، مثل شخص رأي رجلاً ظن أنه الخضر، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصاً تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك.

وروى الإمام أحمد بن حنبل أنه قال ـ وقد ذكر له الخضر ـ: من أحالك على غائب فما أنصفك، وما أَلْقَى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان!

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

وأما إن قصد القائل بقوله: القطب الغوث، الفرد الجامع، أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه، فهذا ممكن.

لكن من الممكن أن يكون في الزمان متساويان في الفضل، وثلاثة وأربعة، وقد تكون جماعة، بعضهم أفضل من بعض من وجه، وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية.

ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان، فتسميته بالقطب الغوث الجامع، بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها.

وما زال السلف يظنون في بعض الناس أنه أفضل، أو من أفضل أهل زمانه ولا يطلقون عليه هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان لا سيما من المنتحلين بهذا الاسم، من يدعي أن هؤلاء الأقطاب هو «الحسن بن علي بن أبي طالب» رضي الله عنهم، ثم تسلسل الأمر إلى ما دونه، إلى بعض مشائخ المتأخرين، وهذا لا على مذهب أهل السنّة، ولا على مذهب الرافضة.

فأين أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار؟.

والحسن عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد قارب سن التمييز والاحتلام.

وقد حكي عن بعض الأكابر من الشيوخ المنتحلين لهذا، أن القطب الفرد الجامع ينطلق علمه على علم الله تعالى، وقدرته على قدرة الله تعالى، فيعلم ما يعلم الله، ويقدر ما يقدر عليه الله.

وزعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كذلك، وأن هذا انتقل عنه إلى الحسن، وتسلسل إلى شيخه.

فبينت أن هذا كفر صريح، وجهل قبيح، وأن دعوى هذا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفر، دَعْ ما سواه، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] الآية، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية. وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٤] وقال تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ * لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٧، ١٢٨] وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦].

والله سبحانه وتعالى أمرنا أن نطيع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وأمرنا أن نتبعه فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأمرنا أن نعزره، ونوقره، وننصره، وجعل له من الحقوق ما بينه في كتابه، وسنّة رسوله، حتى أوجب علينا أن يكون أحب الناس إلينا من أنفسنا وأهلينا فقال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ

﴿وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [التوبة: ٢٤].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده، والناس أجمعين».

وقال له عمر رضي الله عنه: يا رسول الله لأنت أحب إليَّ من كل شيء إلا نفسي، فقال: «لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك» قال: فلأنت أحب إليّ من نفسي، قال: «الآن يا عمر».

وقال: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان:

١ ـ من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما.

٢ ـ ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله.

٣ ـ ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار».

وقد بين في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلا له، وحقوق رسله، وحقوق المؤمنين بعضهم على بعض، كما بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فالطاعة لله والرسول، والخشية والتقوى لله وحده.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فالإيتاء لله والرسول، والرغبة لله وحده.

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، لأن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله.

وأما التحسُّب فهو لله وحده، كما قال: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل حسبنا الله ورسوله.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] أي يكفيك الله، ويكفي من اتبعك من المؤمنين، وهذا هو الصواب المقطوع به في هذه الآية. ولهذا كانت كلمة إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام «حسبنا الله ونعم الوكيل».

والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فصل في بيان حكم اتخاذ الستائر في البيوت

عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في غزاة فأخذت نمطاً فسترته على الباب، فلما قدم فرأى النمط، فجذبه حتى هتكه ثم قال: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين»؛ متفق عليه.

النمط: ضرب من البسط، له خمل رقيق يلقى على الهودج، ويتخذ منه الستر، جمعه أنماط.

وفي الحديث دليل على النهي عن إرخاء الستور على أبواب الدور. وإذا لم يجز هذا مع باب الدار، لم يجز كسوة القبور بها بالأولى.

وهذه العبارة أبلغ في النهي من صيغته.

فهذه الثياب التي يكسوها أهل الرفاهية بيوتهم، ويتكلفون في زخرفتها، ويلبسونها الديار والأبواب ومغانيها، ومدارجها، كلها منهيٌّ عنها أشد النهي بهذا النص الصحيح، الصريح، المحكم. والناس فيه على أنحاء شتى.

قال في «الترجمة» وقيل: كانت فيه صور الأفراس فأتلفها ومحاها.

ولكن سيأتي الحديث ينظر في أن المنع منه وهتكه، لم يكن من جهة الصورة بل من جهة كراهية إلباس الباب والجدار الثياب.

وقال الطيبي: هذه كراهة تنزيهية لا تحريمية، لأن عدم الأرم الإلهي به لا يدل على النهي، ولكن مع هذا غيَّره وغضب عليه وهتكه، من جهة عِظَم شأن أهل البيت الشريف النبوي، من أن يقعوا في أمر مكروه. قال: ولم يذكر في هذا الحديث الوسائد. انتهى.

قلت: والأول أولى، كما قررناه.

وأما إذا كان في ثوب تماثيل حيوان فهتكه معين، وإرخاؤه على باب ونحوه منهيٌّ عنه لحديثها الآخر قالت: «إنها كانت قد اتخذت على سهوة لها ستراً، فيها تماثيل، فهتكه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فاتخذت منه نمرقتين، وكانتا في البيت يجلس عليهما»، متفق عليه.

قالوا: لم تكن هذه التماثيل صور الحيوانات، وإنما هتكها لأن سَتْرَ الباب والدار بالثياب غير مأمور به.

ولو فرض أنها كانت فيه الصورة المحرمة، فالظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع رؤوسها، ثم جُعل نمرقة.

وقال بعضهم: معنى «الهتك» و«القطع» محو الصور التي كانت فيه. كذا قال الطيبي.

وعلى كل حال إلباس الجدران والأبواب منهيٌّ عنه، سواء كان ذلك بدور السكنى، أو بديار الموتى، وبالبيوت أو بالقبور، والقبور أشد كراهة وحرمة في هذا الأمر.

ولفظ «السهوة» يشمل الكوة بين الدارين، والصُّفَّة التي تكون بين يدي البيت، وبيتاً صغيراً منحدراً في الأرض، سمكه مرتفع منها، شبيه بالخزانة، يكون فيها المتاع.

وقيل: شبيه بالرَّف، أو الطاق يوضع فيها شيء، كأنها سميت بذلك لأنها يُسْهَى عنها لصغرها وخفائها.

وبهذا تقرر أن إلباس هذه كلها وما في معناها من الأحجار، والخشب، والطين ونحوها، لا يجوز في الدين، وأن الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر الناس بذلك.

وعدم الأمر به دليل على النهي عنه، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ».

وعن مالك رضي الله عنه: «أنه بلغه أن علياً بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع إليها»، رواه في الموطأ.

وهذا لا حجة فيه، لكونه موقوفاً معارضاً بالأحاديث الصحيحة المرفوعة الواردة في النهي عن القعود والجلوس على القبور، اللهم إلا أن يفرق بين الوسادة والاضطجاع، وبين الجلوس والقعود.

والذي يظهر لي أن الاحتياط في كل ذلك هو الأولى.

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة، والحمام» رواه أبو داود، والترمذي والدارمي.

استثنى المقبرة من مواضع الصلاة، لأن الصلاة فيها تؤدي إلى تعظيم الموتى، وتعظيمهم يُفْضِي إلى اعتقاد الشرك.

ولهذا نهى في أحاديث أخرى عن اتخاذ القبور مساجد، وعن الصلاة إليها، لئلا يجر إلى الاستعانة بها، والاستعانة بأهلها، فيصير مشركاً بالله.

والحمام موضع اجتماع الخبث والخبائث، فنهى عن الصلاة فيها أيضاً، ونص على أن هذين الموضعين ليسا بمسجد فيصلى فيه.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تزهد في الدنيا، وتذكر الآخرة»، رواه ابن ماجه.

وعن بريدة مرفوعاً، مثله إلى قوله: «فزوروها»، رواه مسلم.

والحديث عام في زيارة كل ميت، سواء كان مسلماً أو غيره. ويزيده إيضاحاً حديث أبي

هـريرة قـال: «زار النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم قبر أمـه فبكى وأبكى مَنْ حولـه فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت»، رواه مسلم، ورواه الترمذي وصححه بلفظ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور وقد أُذِنَ لمحمد في زيارة قبر أمه، فزوروها، فإنها تذكر الآخرة» وأخرجه أيضاً أبو داود، وابن حبان، والحاكم.

قال في «نيل الأوطار»: فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب الذي لم يدرك الإسلام.

قال عياض: سبب زيارته صلى الله عليـه وآله وسلم قبـرها أنـه قصد قـوة الموعـظة والذكرى لمشاهدة قبرها.

ويؤيده قوله في آخر الحديث: «فزوروها فإنها تذكركم الموت»، انتهى.

والحاصل: أن المقصود من زيارة الأموات ـ سواء كانوا أقرباء، أو غرباء، وسواء كانوا من المسلمين أو من غيرهم ـ هو العبرة وتذكر الموت.

فإن كان الميت مسلماً، يستحب التسليم عليه، والدعاء له بالعافية، وبالمأثور أولى. وإن كان غير مسلم، فالزيـارة فقط، لِنَهْيِ الله سبحانـه عن الاستغفار للمشـركين، وانتهاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه لأمه، لكونها لم تدرك الإسلام، وكذلك لم يدركه أبوه صلى الله عليه وآله وسلم.

والمسألة محققة في موضعها، دلت عليها الأحـاديث الصحيحة الـواردة في صحيح مسلم، فلا يعارضها تلك الأخبار الضعيفة الشاذة الفاذة، الواردة في إسلام أبويه صلى الله عليه وآله وسلم.

وتمسكُ بعضِ أهل العلم بها، من باب السكر والمغلوبية. وما أحسن الاقتصار على ما ورد وعدم الخوض في أمثال هذه المسائل التي لا يتوقف عليها أوامر الدين ونـواهيه، ولم يخض فيها أحد من سلف هذه الأمة وأئمتها، فبهداهم اقتده.

قال في هامش «المشكاة»: زيارة القبور مستحبة، فـإنها تـورث رقة القلب، وتـذكر الموت والبلى، إلى غير ذلك من الفوائد، والعمدة في ذلك، الدعاء للموتى، والاستغفار لهم، وبذلك وردت السنّة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي البقيع، ويسلم على أهلها ويستغفر لهم.

عدم مشروعية طلب المدد من الأموات مطلقاً

وأما الاستمداد بأهل القبور في غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأنبيـاء عليهم السلام، فقد أنكره كثير من الفقهاء، وأثبته مشـائخ الصـوفية قـدس الله أسرارهم، وبعض الفقهاء رحمهم الله تعالى، وذلك أمر مقرر عند أهل الكشف والكمال منهم، ولا شك في ذلك

عندهم، حتى عند كثير منهم، حصل لهم الفيوض من الأرواح، وتسمى هذه الطائفة «أويسية» في اصطلاحهم.

قال الشافعي: قبر موسى الكاظم ترياق مجرب لإجابة الدعاء.

وقال الغزالي: من يستمد به في حياته، يستمد به بعد مماته. انتهى.

وأقول: مسألة الاستمداد بأهل القبور مما كثرت فيه الزلازل والقلاقل من متأخري هذه الأمة، وصار الناس فيه أحزاباً متحزبة، وفرقاً متفرقة، وكل فرقة اعتقدت شيئاً وقالت قولاً، وجاءت - في زعمها - بدليل يدل لها، وآل الأمر إلى أن كفرت طائفة قائلة به طائفة أخرى لم تقل بذلك، واشتد الأمر وصعب الخطب، وجهل الجاهلون فيه جهلاً كثيراً، ﴿**وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً**﴾ [الكهف: ٥٤].

والحق البحت الذي لا محيص عنه أن المراد بزيارة القبور هو ما تقدم، لا هذه الأمور التي يقول بها الجمهور من أهل الرأي، والفقه، والتصوف، فإنه لم يرد في ذلك حديث أصلاً. لا مرفوع، ولا موقوف.

وما نسبوه إلى الشافعي سنده منقطع لا يصح، ولو صح لا يكون فيه دليل أبداً، لأن قوله رحمه الله، ليس من أدلة الشرع في صَدَر ولا ورد، وكذا قول غيره من الأئمة المجتهدين إذا لم يكن معتمداً على برهان من السنّة، أو من القرآن.

فما ظنك بآحاد العلماء من المقلدين؟ فإنهم بمعزل عن أن يسمع منهم حرف، أو يلتفت إليهم، أو يصح الخطاب معهم، أو يبالى بهم في أحكام الملة الإسلامية ومسائل الأمة المحمدية.

وهكذا ليس لكشف الأولياء وإلهامهم وقع في هذا الباب، وإن كان جاء هذا من ألف وليٍّ كامل.

وقول الغزالي المتقدم، وكذا استثناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو الأنبياء عليهم السلام، قول بلا دليل، ومثل هذا القول يرد ولا يقبل.

وقد صان الله سبحانه رسله وأنبياءه من استمداد الناس بهم في قضاء الحاجات.

ولشيخ شيوخنا الإمام الرباني «محمد بن علي الشوكاني» رضي الله عنه، جواب سؤال في هذه المسألة، حرره رسالة مستقلة وسماها: «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» ذكر فيها كل ما له تعلق ما بمسألة القبور والاستمداد بأهلها، وفي مطاوي فحاويها مسائل أخرى ترشد إلى الحق، وتنهى عن الباطل فاستحسنت أن أذكرها في هذا المقام في باب مستقل، لعل الله يصلح به بين الفئتين، ويسفر الصبح منه لذي العينين، وتعيها أُذُنٌ واعية، وتصبح القلوب إليها داعية.

باب في السؤال عن التوسل بالأموات

وكذلك الأحياء والاستغاثة بهم، مناجاتهم عند الحاجة، وتعظيم قبورهم، واعتقاد أن لهم قدرة على قضاء حوائج المحتاجين، وإنجاح طلبات السائلين، وما حكم من فعل شيئاً من ذلك؟ وهل يجوز قصد قبور الصالحين لتأدية الزيارة، ودعاء الله عندها، من غير استغاثة بهم، بل التوسل بهم فقط؟.

والجواب عليه، قال رضي الله عنه فأقول مستعيناً بالله:

أعلم أن الكلام على هذه الأطراف يتوقف على إيضاح ألفاظ هي منشأ الاختلاف والالتباس.

فمنها: الاستغاثة بالغين المعجمة والمثلثة.

ومنها: الاستعانة، بالعين المهملة والنون.

ومنها: التشفع.

ومنها: التوسل.

بيان معنى الاستغاثة

فأما الاستغاثة، بالمعجمة والمثلثة، فهي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار وهو طلب النصر.

ولا خلاف أنه يجوز أن يستغاث بالمخلوق فيما يقدر على الغوث فيه من الأمور، ولا يحتاج مثل ذلك إلى استدلال، فهو في غاية الوضوح، وما أظنه يوجد فيه خلاف، ومنه ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، كما قال: ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وكما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وأما ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستغاث فيه إلا به، كغفران الذنوب، والهداية، وإنزال المطر والرزق ونحو ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وعلى هذا يحمل ما أخرجه الطبراني في معجمة الكبير: أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منافق يؤذي المؤمنين، فقال أبو بكر رضي الله عنه قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا المنافق.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله».

فمراده صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله.

وأما ما يقدر عليه المخلوق، فلا مانع من ذلك، مثل أن يستغيث المخلوق بالمخلوق ليعينه على حمل حجر، أو يحول بينه وبين عدوه الكافر، أو يدفع عنه سبعاً صائلاً، أو لصاً، أو نحو ذلك.

وقد ذكر أهل العلم أنه يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياث ولا مغيث على الإطلاق إلا الله سبحانه، وأن كل غوث من عنده، وإذا حصل شيء من ذلك على يد غيره، فالحقيقة له سبحانه، ولغيره مجاز، ومن أسمائه «المغيث، والغياث».

قال أبو عبد الله الحليمي: الغياث هو المغيث، وأكثر ما يقال: غياث المستغيثين. ومعناه المدرك عباده في الشدائد إذا دعوه، ومجيبهم ومخلصهم، وفي خبر الاستسقاء في الصحيحين «اللهم أغثنا، اللهم أغثنا».

إغاثة، غياثة، وغوثاً، وهو في معنى المجيب والمستجيب قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، إلا أن الإغاثة أحق بالأفعال، والاستجابة بالأقوال. وقد يقع كل منهما موقع الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاواه ما لفظه: والاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما اللائق بمنصبه، لا ينازع فيه مسلم، ومن نازع في هذا المعنى، فهو إما كافر وإما مخطىء ضال.

وأما بالمعنى الذي نفاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أيضاً مما يجب نفيها، ومن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله فهو أيضاً كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها.

ومن هذاالباب قول أبي يزيد البسطامي: «استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة الغريق بالغريق.

وقول الشيخ أبي عبد الله القرشي: «استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة المسجون بالمسجون».

بيان معنى الاستعانة وحكمها

وأما الاستعانة، بالنون، فهي طلب العون، ولا خلاف أنه يجوز أن يستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه من أمور الدنيا، كأن يستعين على أن يحمل معه متاعه، أو يعلف دابته، أو يبلغ رسالته.

وأما ما لا يقدر عليه إلا الله جل جلاله فلا يستعان فيه إلا به، ومنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

بيان معنى التشفع وحكمه

وأما التشفع بالمخلوق، فلا خلاف بين المسلمين أنه يجوز طلب الشفاعة من المخلوقين فيما يقدرون عليه من أمور الدنيا.

وثبت بالسنّة المتواترة، واتفاق جميع الأمة أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هو الشافع المشفع، وأنه يشفع للخلائق يوم القيامة وأن الناس يستشفعون به، ويطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربه ولم يقع الخلاف إلا كونها لمحو ذنوب المذنبين أو لزيادة ثواب المطيعين، ولم يقل أحد من المسلمين بنفيها قط.

وفي سنن أبي داود أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله، فقال: «شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه».

فأقره على قوله: «نستشفع بك على الله» وأنكر عليه قوله: «نستشفع بالله عليك» وسيأتي تمام الكلام في الشفاعة.

بيان معنى التوسل بالمخلوق وحكمه

وأما التوسل إلى الله سبحانه بأحد من خلقه، وفي مطلب يطلبه العبد من ربه، فقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، إن صح الحديث فيه.

ولعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه النسائي في سننه، والترمذي وصححه، وابن ماجه وغيرهم: أن أعمى أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني أصبت في بصري، فادع الله لي، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «توضأ وصلِ ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد، يا محمد إني أستشفع بك في رد بصري اللهم شفع النبي فيّ». وقال: فإن كان لك حاجة فمثل ذلك، فرد الله بصره.

وللناس في معنى هذا قولان:

أحدهما: أن التوسل هو الذي ذكره عمر بن الخطاب لما قال: «كنا إذا أجدبنا نتوّسل بنبينا إليك فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا» وهو في صحيح البخاري وغيره.

فقد ذكر عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يتوسلون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته في الاستسقاء، ثم توسل بعمه العباس بعد موته.

وتوسلهم هو استسقاؤهم بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتهم إلى الله تعالى.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في مثل هذا شافعاً وداعياً لهم[1].

والقول الثاني: أن التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم يكون في حياته، وبعد موته، وفي حضرته ومغيبه.

ولا يخفاك أنه قد ثبت التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، وثبت التوسل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في توسله بالعباس رضي الله عنه.

وعندي أنه لا وجه لتخصيص جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام لأمرين:

الأول: ما عرفناك به من إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

والثاني: أن التوسل إلى الله بأهل الفضل والعلم هو ـ في التحقيق ـ توسل بأعمالهم الصالحة ومزاياهم الفاضلة، إذ لا يكون الفاضل فاضلاً إلا بأعماله.

فإذا قال القائل: اللهم إني أتوسل إليك بالعالم الفلاني، فهو باعتبار ما قام به من العلم[1].

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكى عن الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة، أن كل واحد منهم توسل إلى الله بأعظم عمل عمله فارتفعت الصخرة.

فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غير جائز، أو كان شركاً كما يزعمه المتشددون في هذا الباب، كابن عبد السلام، ومن قال بقوله من أتباعه لم تحصل الإجابة من الله لهم، ولا سكت[2] النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم.

وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل إلى الله بالأنبياء والصلحاء من نحو قوله تعالى: **﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾** [الزمر: ٣] ونحو قوله تعالى: **﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾** [الجن: ١٨]، ونحو قوله تعالى: **﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ**

---

(١) هذا القول هو الفهم الذي لا معدل عنه لأنه موافق كل الموافقة لروح ما جاء به الإسلام من إخلاص التوحيد لله رب العالمين.

(٢) والعلم الذي قام بالعالم نفعه قاصر عليه لا تتعدى فائدته إلى غيره. راجع التعليق في صحيفة ١٨٠ من الجزء الثاني.

(٣) سكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم توسلوا بأعمالهم لا بأعمال غيرهم فالاستدلال على مشروعية التوسل بعمل الغير بحديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة استدلال في غير محله راجع التعليق في الجزء الثاني صحيفة ١٨٠.

﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ ليس بوارد، بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبي عنه[1].

فإن قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] مصرح بأنهم عبدوهم لذلك.

والمتوسل بالعالم مثلاً، لم يعبده، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم، فتوسل به لذلك.

وكذلك قوله: ﴿فلا تَدْعُوا مَعَ ٱللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨] فإنه نهى عن أن يدعى مع الله غيره، كأن يقول: «بالله وبفلان» والمتوسل بالعالم مثلاً، لم يدع إلا الله، وإنما وقع منه التوسل إليه بعمل صالح عمله بعض عباده، كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالح أعمالهم.

وكذلك قوله: «والذين يدعون من دونه» الآية، فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم ولم يدعوا ربهم الذي يستجب لهم، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله، ولم يدع غيره دونه، ولا دعا غيره معه.

وإذا عرفت هذا، لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه، كاستدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٩] فإن هذه الآية الشريفة ليس فيها إلا أنه تعالى المنفرد بالأمر في يوم الدين، وأنه ليس لغيره من الأمر شيء.

والمتوسل بنبي من الأنبياء أو عالم من العلماء، هو لا يعتقد أن لمن توسل به مشاركة لله جل جلاله في أمر يوم الدين، ومن اعتقد هذا لعبد من العباد سواء كان نبياً أو غير نبي، فهو في ضلال مبين.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ * قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرًّا﴾ [آل عمران: ١٢٨، والأعراف: ١٨٨] فإن هاتين الآيتين مصرحتان بأنه ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمر الله شيء، وأنه لا يملك لنفسه نفعاً

---

(١) بل هو استدلال في صميم الموضوع فإن الأموات لا يدعون للمتوسلين بهم أبداً والأمور الاعتقادية لا تثبت إلا بالوحي الناطق لا بالأقيسة الخيالية فلو كان الأموات يدعون لحصلت الاستجابة لا سيما وفيهم الأنبياء الذين لا ترد دعوتهم، ومن أراد الإصرار على المعاندة بأن الأموات يدعون للمتوسلين بهم فليدع هو ومن في الأرض جميعاً على أن يهلك الله الكفار ولينظر هل يحصل ذلك؟ وكم أرسل الخطباء على المنابر صيحاتهم بالدعاء على الكفار متوسلين بالأنبياء والصالحين فلم يتحقق شيء مما طلبوه.

ولا ضراً، فكيف يملك لغيره؟! وليس فيهما منع التوسل به أو بغيره من الأنبياء، أو الأولياء، أو العلماء.

وقد جعل الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم المقام المحمود، مقام الشفاعة العظمى، وأرشد الخلق إلى أن يسألوه ذلك ويطلبوه منه، وقال له: «سل تعطه، واشفع تشفع» وقيد ذلك في كتابه العزيز بأن الشفاعة لا تكون إلاّ بإذنه، ولا تكون إلا لمن ارتضى، ولعله يأتي تحقيق هذا المقام إن شاء الله تعالى.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله صلى الله عليه وآله وسلملما نزل قولهتعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، «يا فلان ابن فلان لا أملك لك من الله شيئاً، يا فلانة بنت فلان لا أملك لك من الله شيئاً» فإن هذا ليس فيه إلا التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستطيع نفع من أراد الله تعالى ضره، ولا ضر من أراد الله تعالى نفعه، وأنه لا يملك لأحد من قرابته - فضلاً عن غيرهم - شيئاً من الله.

وهذا معلوم لكل مسلم، وليس فيه أنه لا يتوسل به إلى الله، فإن ذلك هو طلب الأمر ممن له الأمر والنَّهْيَ(١).

وإنما أراد الطالب أن يقدم بين يَدَيْ طلبه ما يكون سبباً للإجابة، ممن هو المنفرد بالعطاء والمنع، وهو مالك يوم الدين.

تشنيع الشوكاني على القبوريين وبيان سوء اعتقادهم
ويتفرع عن ذلك عناوين متنوعة

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن الرزية كل الرزية، والبلية كل البلية أمر غير ما ذكرنا من التوسل المجرد، والتشفع بمن له الشفاعة، وذلك ما صار يعتقده كثير من العوام وبعض الخواص في أهل القبور، وفي المعروفين بالصلاح من الأحياء من أنهم يقدرون على ما لا يقدر عليه إلا الله جلّ جلاله، ويفعلون ما لا يفعله إلا الله عزّ وجلّ، حتى نطقت ألسنتهم بما انطوت عليه قلوبهم، فصاروا يدعونهم تارة مع الله، وتارة استقلالاً، ويصرحون بأسمائهم ويعظمونهم تعظيم من يملكالضر والنفع، ويخضعون لهم خضوعاً زائداً على خضوعهم عند وقوفهم بين يدي ربهم في الصلاة والدعاء، وهذا إذا لم يكن شركاً، فلا ندري ما هو الشرك، وإذا لم يكن كفراً، فليس في الدنيا كفر.

---

(١) جميع ما أرحف به الشوكاني إنما هو تشغيب وخبط عشواء وتخليط لا يخفى على من له دربة في علم الاستدلال أنه يبعد كل البعد،بالنصوص التي أوردها. إذ المتأمل في معانيها يدرك مدى ابتعاد الشوكاني عن مفادها. والشكوى التي يئن منها من جراء أعمال من يقصد القبور ويستغيث بهم، ويحيي شعائر الجاهلية، إنما نبعت من وادي القول بالتوسل بالجاه. راجع التعليق في الجزء الثاني صحيفة ١٨٤ فقد بسطنا القول فيها.

وها نحن نقص عليك أدلة في كتاب الله سبحانه، وفي سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فيها المنع مما هو دون هذا بمراحل، وفي بعضها التصريح بأنه شرك، وهو بالنسبة إلى هذا الذي ذكرناه يسير حقير، ثم بعد ذلك نعود إلى الكلام على مسألة السؤال.

فمن ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده بإسناد لا بأس به، عن عمران بن حصين «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً بيده حلقة من صفر[1] فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً، ولو مِتَّ وهي عليك ما أفلحت».

وأخرج أيضاً عن عقبة بن عامر مرفوعاً «من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»، وفي رواية «من تعلق تميمة فقد أشرك».

ولابن أبي حاتم عن حذيفة أنه رأى رجلاً في يده خيط للحمى فقطعه، وتلا: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وفي الصحيح عن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره فأرسل رسولاً: «أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر إلا قطعت».

وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك».

وأخرج أحمد والترمذي عن عبد الله بن حكيم مرفوعاً: «من تعلق شيئاً وُكِلَ إليه».

وأخرج أحمد عن رويفع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلد وتراً، أو استنجى برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً بريء منه».

فانظر كيف جعل الرقى والتمائم والتولة شركاً، وما ذلك إلا لكونها مظنة لأن يصحبها اعتقاد أن لغير الله تأثيراً في الشفاء من الداء، وفي المحبة والبغضاء، فكيف بمن نادى غير الله وطلب منه ما لا يطلب إلا من الله، واعتقد استقلاله بالتأثير أو اشتراكه مع الله عزّ وجلّ؟!!

ومن ذلك ما أخرجه الترمذي وصححه، عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر وللمشركين سدرة يعكفون عليها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها «ذات أنواط» فمررنا بسدرة فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الله أكبر، قلتم ـ والذي نفسي بيده ـ كما قالت بنو إسرائيل: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لتركبن سنن من كان قبلكم».

---

(١) قوله: من صفر أي من نحاس.

فهؤلاء إنما طلبوا أن يجعل لهم شجرة ينوطون بها أسلحتهم كما كانت الجاهلية تفعل ذلك، ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة، أو يطلبوا منها مايطلبه القبوريون من أهل القبور، فأخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك بمنزلة الشرك الصريح، وأنه بمنزلة طلب آلهة غير الله تعالى.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه قال: «حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأربع كلمات:

١ ـ لعن الله من ذبح لغير الله.
٢ ـ لعن الله من لعن والديه.
٣ ـ لعن الله من آوى محدثاً.
٤ ـ لعن الله من غيّر منار الأرض.

وأخرج أحمد عن طارق بن شهاب: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «دخل رجل الجنة في ذباب ودخل النار رجل في ذباب» قالوا: كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «مر رجلان على قوم لهم صنم، لا يجوزه أحد حتى يقرب إليه شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرب ولو ذباباً فقرب ذباباً فخلوا سبيله، فدخل النار، وقالوا للآخر: قرب فقال: ما كنت أقرب لأحد غير الله عزّ وجلّ، فضربوا عنقه فدخل الجنة».

فانظر لعنه صلى الله عليه وآله وسلم لمن ذبح لغير الله، وإخباره بدخول من قرَّب لغير الله النار، وليس في ذلك إلا مجرد كون ذلك مظنة للتعظيم، الذي لا ينبغي إلا لله، فما ظنك بما كان شركاً بحتاً.

قال بعض أهل العلم: إن إراقة دماء الأنعام عبادة، لأنها إما هَدْيٌ، أو أضحية أو نسك، وكذلك ما يذبح للبيع لأنه مكسب حلال، فهو عبادة.

ويتحصل من ذلك شكل قطعي[1] هو أن إراقة دماء الأنعام عبادة. وكل عبادة لا تكون إلا لله، فإراقة دماء الأنعام لا تكون إلا لله.

ودليل الكبرى[2] قوله تعالى: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ ـ إِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ـ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ـ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ـ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [المؤمنون: ٣٢، العنكبوت: ٥٦، الفاتحة: ٥، الإسراء: ٢٣، والبينة: ٥].

ومن ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحلف بغير الله وقال: «من حلف

---

(١) قوله شكل، أي شكل منطقي من الشكل الأول. والشكل هو سوق الدليل بصفة خاصة تكفل ببيانها علم المنطق.

(٢) قوله: الكبرى. يريد الجملة الأولى من الدليل وهو قوله: إراقة الدماء عبادة.

فليحلف بالله أو ليصمت»، وقال: «من حلف بملة غير الإسلام لم يرجع إلى الإسلام سالماً» أو كما قال.

وسمع رجلاً يحلف باللات والعزى، فأمره أن يقول: لا إله إلا الله.

وأخرج الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، من حديث عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

وهذه الأحاديث في دواوين الإسلام، وفيها أن الحلف بغير الله يخرج به الحالف عن الإسلام، وذلك لكون الحلف بشيء مظنة تعظيمه، فكيف بما كان شركاً محضاً يتضمن التسوية بين الحالف والمحلوف، في طلب النفع، أو استدفاع الضر؟!!

وقد يتضمن تعظيم المحلوف زيادة على تعظيم الحالف، كما يفعله كثير من المخذولين، فإنهم يعتقدون أن لأهل القبور من جلب النفع ورفع الضر، ما ليس لله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

فإن أنكرت هذا فانظر أحوال كثير من هؤلاء المخذولين، فإنك تجدهم كما وصف الله سبحانه: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

الأدلة الشرعية على حرمة بناء القباب
واتخاذ المساجد والسرج على القبور

ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند موته أنه كان يقول: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

وأخرج مسلم عن جندب بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك».

وأخرج أحمد بسند جيد، وأبو حاتم في صحيحه عن ابن مسعود مرفوعاً «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد».

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيها التصريح بلعن من اتخذ القبور مساجد، مع أنه لا يعبد إلا الله، وذلك لقطع ذريعة التشريك، ودفع وسيلة التعظيم.

وورد ما يدل على أن عبادة الله عند القبور، بمنزلة اتخاذها أوثاناً تعبد.

أخرج مالك في الموطأ: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وبالغ في ذلك حتى لعن زائرات القبور، كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن عباس قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج».

ولعل وجه تخصيص النساء بذلك ما في طبائعهن من النقص المفضي إلى الاعتقاد والتعظيم بأدنى شبهة.

ولا شك أن علة النهي عن جعل القبور مساجد وعن تسريجها وتجصيصها ورفعها وزخرفتها هي ما ينشأ عن ذلك من الاعتقادات الفاسدة، كما ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها: أن أم سلمة ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنيسة رأتها بأرض الحبشة، وما فيها من الصور فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل، أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله».

ولابن خزيمة عن مجاهد: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ [النجم: ١٩] قال: كان يَلُتُّ لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره.

ما تورثه القباب والقبور المشيدة المزخرفة من الأوهام في نفوس القبوريين

وكل عاقل يعلم أن لزيادة الزخرفة للقبور وإسبال الستور الرائعة عليها وتسريجها والتأنق في تحسينها، تأثيراً في طبائع غالب العوام، ينشأ عنه التعظيم والاعتقادات الباطلة، وهكذا إذا استعظمت نفوسهم شيئاً مما يتعلق بالأحياء. وبهذا السبب اعتقدت كثير من الطوائفُ الإلهيةَ في أشخاص كثيرة.

ورأيت في بعض كتب التاريخ: أنه قدم رسول لبعض الملوك على بعض خلفاء بني العباس، فبالغ الخليفة في التهويل على ذلك الرسول، وما زال أعوانه ينقلونه من رتبة إلى رتبة، حتى وصل إلى المجلس الذي يقعد الخليفة في برج من أبراجه، وقد جمل ذلك المنزل بأبهى الآيات، وقعد فيه أبناء الخلفاء، وأعيان الكبراء، وأشرف الخليفة من ذلك البرج، وقد انخلع قلب ذلك الرسول مما رأى.

فلما وقعت عيناه على الخليفة قال لمن هو قابض على يده من الأمراء: أهذا الله؟، فقال ذلك الأمير: بل هذا خليفة الله.

فانظر ما صنع ذلك التحسين بقلب هذا المسكين!

وروي لنا أن بعض أهل جهات القبلة وصل إلى القبة الموضوعة على قبر الإمام أحمد بن الحسين صاحب ذي بين رحمه الله، فرآها وهي مسرجة بالشمع والبخور ينفح في

جوانبها، وعلى القبر الستور الفائقة، فقال ـ عند وصوله إلى الباب ـ: أمسيت بالخير يا أرحم الراحمين.

بيان ابتداء نشأة الوثنية

وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعاً * وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾ [نوح: ٢٣]، قال: هذه أسماء رجال من قوم نوح، لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون عليها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم يعبدوا، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم، عبدت.

وقال غير واحد من السلف: لما ماتوا عكفوا على قبورهم.

رجوع إلى بيان الشرك ووسائله

ومن ذلك ما أخرجه أحمد بإسناد جيد عن قبيصة عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن العيافة، والطرق، والطيرة، من الجبت» وأخرجه أبو داود، والنسائي، وابن حبان أيضاً.

وأخرج أبو داود بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر».

وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من عقد عقدة، ثم نفث فيها، فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وُكِلَ إليه».

وهذه الأمور إنما كانت من الجبت والشرك، لأنها مظنة للتعظيم الجالب للاعتقاد الفاسد.

ومن ذلك ما أخرجه أهل السنن، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أتى كاهناً، أو عرافاً فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد».

وأخرج أبو يعلى، بسند جيد مرفوعاً: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد».

وأخرج نحوه الطبراني من حديث ابن عباس بسند حسن.

والعلة الموجبة للحكم بالكفر ليست إلا اعتقاد أنه مشارك لله تعالى في علم الغيب، مع أنه ـ في الغالب ـ يقع غير مصحوب بهذا الاعتقاد، ولكن «من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما، عن زيد بن خالد قال: «صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح على أثر سماء من الليل، فلما انصرف، أقبل على الناس بوجهه الشريف فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكواكب».

ولا يخفى على العارف أن العلة في الحكم بالكفر، هي ما في ذلك من إيهام المشاركة.

وأين هذا ممن يصرح في دعائه عند أن يمسه الضر بقوله: «يا الله يا فلان، وعلى الله وعلى فلان». فإن هذا يعبد رَبَّيْنِ، ويدعو اثنين.

وأما من قال: «مطرنا بنوء كذا» فهو لم يقل أمطره ذلك النوء، بل قال: أمطر به، وبين الأمرين فرق ظاهر.

ومن ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يقول الله عزّ وجلّ: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري، تركته وشركه».

وأخرج أحمد عن أبي سعيد مرفوعاً: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال؟ قالوا: بلى. قال: الشرك الخفيّ، يقوم الرجل فيزين صلاته لما يراه من نظر رجل».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ١١٠]، فإذا كان مجرد الرياء الذي هو فعل الطاعة لله عزّ وجلّ، مع محبة أن يطلع عليها غيره، أو يثني بها، أو يستحسنها، شركاً، فكيف بما هو محض الشرك؟!!

ومن ذلك ما أخرجه النسائي «أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إنكم تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة.

فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم ما شئت».

وأخرج النسائي أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً «أن رجلاً قال: ما شاء الله وشئت، قال: أجعلتني لله ندًّا؟ قل: ما شاء الله وحده».

وأخرج ابن ماجه عن الطفيل قال: رأيت كأني أتيت على نفر من اليهود فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله.

وقالوا: وأنتم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

ثم مررت بنفر من النصارى فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون المسيح ابن الله. وقالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

فلما أصبحتُ أخبرت بها من أخبرت، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته.

قال: فهل أخبرت بها أحداً؟ قلت نعم. قال: فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد فإن طفيلاً، رأى رؤيا أخبر بها من أخبر منكم، وأنكم قلتم كلمة، كان يمنعني كذا وكذا، أن أنهاكم، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا: ما شاء الله وحده».

والوارد في هذا الباب كثير، وفيه أن التشريك في المشيئة بين الله ورسوله، أو غيره من عبيده، فيه نوع من الشرك، ولهذا جعل ذلك في هذا المقام الصالح، كشرك اليهود والنصارى، بإثبات ابن الله عزّ وجلّ، وفي تلك الرواية السابقة أنه إثبات نِدٍّ لله عزّ وجلّ.

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى: «بئس خطيب القوم أنت» وهو في الصحيح.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، أنه قال: الأنداد أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن يقول: «والله وحياتك يا فلان وحياتي» ويقول: «لولا كلبه هذا لأتانا، ولولا البط في الدار لأتى اللصوص «وقول الرجل لصاحبه: «ما شاء الله وشئت»، وقول الرجل: «لولا الله وفلان».

هذا كله شرك. انتهى.

ومن ذلك ما ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يقل أحدكم: أطعم ربك وأرض ربك، ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي».

ووجه هذا النهي ما يفهم من مخاطبة السيد بمخاطبة العبد لربه، والرب لعبده، وإن لم يكن ذلك مقصوداً.

بيان حكم التصوير

ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قال الله تعالى: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، وليخلقوا حبة أو شعيرة».

ولهما عن عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة، الذين يضاهون خلق الله».

ولهما عن ابن عباس رضي الله عنهما: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صوَّرها نفساً، عذب بها في جهنم».

ولهما عنه مرفوعاً: «من صوَّر صورة في الدنيا، كلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ».

وأخرج مسلم عن أبي الهياج قال: قال لي عليٌّ: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ ألا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته».

فانظر إلى ما في هذه الأحاديث من الوعيد الشديد للمصورين، لكونهم فعلوا فعلاً يشبه فعل الخالق، وإن لم يكن ذلك مقصوداً لهم.

وهؤلاء القبوريون قد جعلوا بعض خلق الله شريكاً له، ومثلاً، ونداً فاستغاثوا به فيما لا يستغاث فيه إلا بالله، وطلبوا منه مالا يطلب إلا من الله مع القصد والإرادة.

ومن ذلك ما أخرجه النسائي بسند جيد عن عبد الله بن الشخير قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقلنا: أنت سيدنا، قال: «السيد الله تبارك وتعالى» قلنا: وأفضلنا وأعظمنا طولاً، قال: «قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان» وفي رواية «لا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عزّ وجلّ».

رجوع إلى التشنيع بالقبوريين
وبيان المماثلة بين عقائدهم وعقائد عباد الأصنام

وبالجملة، فالوارد عن الشرع من الأدلة الدالة على قطع ذرائع الشرك، وهدم كل شيء يوصل إليه، في غاية الكثرة.

ولو رمت حصر ذلك على التمام لجاء في مؤلف بسيط، فلنقتصر على هذا المقدار، ونتكلم على حكم ما يفعله القبوريون من الاستغاثة بالأموات ومناداتهم، لقضاء الحاجات وتشريكهم مع الله في بعض الحالات، وإفرادهم بذلك في بعضها فنقول:

اعلم أن الله لم يبعث رسله، ولم ينزل كتبه لتعريف خلقه بأنه الخالق لهم، والرازق لهم، ونحو ذلك، فإن هذا يُقِرُّ به كل مشرك قبل بعثة الرسل: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمٰوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ: أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧، ٩٤،

ويونس: ٣١، والمؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩] ولهذا تجد كل ما ورد في الكتاب العزيز في شأن خالق الخلق ونحوه في مخاطبة الكفار، معنوناً باستفهام التقرير، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ * أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ * أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ * أَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [فاطر: ٣، وإبراهيم: ١٠، والأنعام: ١٤، ولقمان: ١١].

بل بعث الله رسله، وأنزل كتبه لإخلاص توحيده، وإفراده بالعبادة: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ ـ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ * أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ * قَالُوا: أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا * اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ * وَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأعراف: ٥٩، وهود: ٢، ونوح: ٣، وهود: ٦٢، والمؤمنون: ٣٢، والعنكبوت: ٥٦].

وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله، والنداء، والاستغاثة والرجاء، واستجلاب الخير، واستدفاع الشر له ومنه، لا لغيره، ولا من غيره: ﴿فلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً * لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ * وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ * وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الجن: ١٨، والرعد: ١٤، والتوبة: ٥١، والمائدة: ٢٣] وقد تقرر أن شرك المشركين الذين بعث الله إليهم خاتم رسله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن إلا باعتقادهم أن الأنداد التي اتخذوها تنفعهم، وتضرهم، وتقربهم إلى الله، وتشفع لهم عنده، مع اعترافهم بأن الله سبحانه هو خالقها وخالقهم، ورازقها ورازقهم، ومحييها ومحييهم، ومميتها ومميتهم، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى * فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ*إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ * هٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣، والبقرة: ٢٢، والشعراء: ٩٧، ٩٨، ويوسف: ١٠٦، ويونس: ١٨].

وكانوا يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك.

وإذا تقرر هذا فلا شك أن من اعتقد في ميت من الأموات، أو حيٍّ من الأحياء أنه يضره، أو ينفعه إما استقلالاً، أو مع الله تعالى، وناداه، أو توجه إليه، أو استغاث به في أمر من الأمور، التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفرده بالعبادة، إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه، ودفع الضر عنه، هو نوع من أنوع العبادة.

ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله، أو معه، حجراً، أو شجراً أو ملكاً، أو شيطاناً، كما كان يفعل ذلك الجاهلية، وبين أن يكون إنساناً من الأحياء، أو الأموات، كما يفعله الآن كثير من المسلمين، وكل عالم يعلم هذا ويقرُّ به فإن العلة واحدة، وعبادة غير الله تعالى وتشريك غيره معه يكون للحيوان كما يكون للجماد، وللحيِّ كما يكون للميت.

فمن زعم أن ثَمّ فرقاً بين من اعتقد في وثن من الأوثان، أنه يضر وينفع، وبين من اعتقد

في ميت من بني آدم، أو حي منهم أنه يضر أو ينفع، . أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فقد غلط غلطاً بيِّناً، وأقر على نفسه بجهل كثير.

فإن الشرك هو دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره، فيما لا يقدر عليه سواه، والتقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه.

ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكاً، بالصنم، والوثن، والإله لغير الله زيادة على التسمية بالوليِّ والقبر، والمشهد، كما يفعله كثير من المسلمين.

بل الحكم واحد، إذا حصل لمن يعتقد في الولي، والقبر، ما كان يحصل لمن كان يعتقد في الصنم والوثن.

إذ ليس الشرك هو بمجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات، بل الشرك، هو أن يفعل لغير الله شيئاً يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير ماكان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسماً آخر، فلا اعتبار بالاسم قط، ومن لم يعرف هذا فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به أهل العلم.

وقد علم كل عالم أن عبادة الكفار للأصنام، لم تكن إلا بتعظيمها، واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بها عند الحاجة والتقرب لها في بعض الحالات بجزء من أموالهم.

وهذا كله قد وقع من المعتقدين في القبور، فإنهم قد عظَّموها إلى حد لا يكون إلا لله سبحانه، بل ربما يترك العاصي منهم فعل المعصية، إذا كان في مشهد من يعتقده، أو قريباً منه، مخافة تعجيل العقوبة من ذلك الميت، وربما لا يتركها إذا كان في حرم الله، أو في مسجد من المساجد، أو قريباً من ذلك، وربما حلف بعض غُلَاتِهم بالله كاذباً، ولم يحلف بالميت الذي يعتقده.

فأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع، فلولا اشتمال ضمائرهم على هذا الاعتقاد لم يدع أحد منهم ميتاً أو حياً، عند استجلابه لنفع، أو استدفاعه لضر قائلاً: «يا فلان افعل لي كذا وكذا، وعلى الله وعليك، وأنا بالله وبك».

وأما التقرب للأموات فانظر ما يجعلونه من النذور لهم، وعلى قبورهم في كثير من المَحلات.

ولو طلب الواحد منهم أن يسمح بجزء من ذلك لله تعالى لم يفعل، وهذا معلوم يعرفه من عرف أحوال هؤلاء.

فإن قلت: إن هؤلاء القبوريين يعتقدون أن الله هو الضار النافع، والخير والشر بيده، وإن استغاثوا بالأموات قصداً لنجاز ما يطلبونه من الله سبحانه.

قلت: وهكذا كانت الجاهلية، فإنهم يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر

بيده، وإنما عبدوا أصنامهم لتقربهم إلى الله زلفى، كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز.

نعم إذا لم يحصل من المسلم إلا مجرد التوسل الذي قدمنا تحقيقه، فهو كما ذكرناه سابقاً.

ولكن من زعم أنه لم يقع منه إلا مجرد التوسل، وهو يعتقد من تعظيم ذلك الميت ما لا يجوز اعتقاده في أحد من المخلوقين، وزاد على مجرد الاعتقاد فتقرب إلى الأموات بالذبائح والنذور، وناداهم مستغيثاً بهم عند الحاجة، فهذا كاذب في دعواه أنه متوسل فقط، فلو كان الأمر كما زعمه، لم يقع منه شيء من ذلك المتوسل به، لا يحتاج إلى رشوة، بنذر، وذبح، ولا تعظيم، ولا اعتقاد، لأن المدعو هو الله سبحانه، وهو أيضاً المجيب، ولا تأثير لمن وقع به التوسل قط، بل بمنزلة التوسل بالعمل الصالح.

فأي جدوى في رشوة من قد صار تحت أطباق الثرى بشيء من ذلك؟ وهل هذا إلا فعل من يعتقد التأثير اشتراكاً، أو استقلالاً؟ ولا أعدل من شهادة أفعال جوارح الإنسان على بطلان ما ينطق به لسانه من الدعاوى الباطلة العاطلة.

بل من زعم أنه لم يحصل منه إلا مجرد التوسل، وهو يقول بلسانه: يا فلان، منادياً لمن يعتقده من الأموات، فهو كاذب على نفسه.

ومن أنكر حصول النداء للأموات، والاستغاثة بهم، استقلالاً، فليخبرنا ما معنى ما سمعه في الأقطار اليمنية من قولهم: يا ابن العجيل، يا زيلعي، يا ابن علوان، يا فلان، يا فلان؟ وهل ينكر هذا منكر، أو يشك فيه شاك؟

وما عدا ديار اليمن، فالأمر فيها أطم وأعم، ففي كل قرية ميت يعتقده أهلها، وينادونه، وفي كل مدينة جماعة منهم، حتى إنهم في حرم الله ينادون يا ابن عباس، يا محجوب، فما ظنك بغير ذلك؟.

فلقد تلطف إبليس وجنوده ـ أخزاهم الله ـ لغالب أهل الملة الإسلامية، بلطيفة تزلزل الأقدام عن الإسلام، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

أين من يعقل معنى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ * فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً * لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤، والجن: ١٨، والرعد: ١٤].

وقد أخبرنا الله سبحانه أن الدعاء عبادة في محكم كتابه بقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]، وأخرج أبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح، من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الدعاء هو العبادة» وفي رواية «مخ العبادة» ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآية المذكورة.

أخرج أيضاً النسائي وابن ماجه، والحاكم، وأحمد، وابن أبي شيبة باللفظ المذكور.

وكذلك النحر للأموات عبادة لهم، والنذر لهم بجزء من المال عبادة لهم والتعظيم عبادة لهم، كما أن النحر للنسك، وإخراج صدقة المال، والخضوع، والاستكانة عبادة لله عزّ وجلّ بلا خلاف.

ومن زعم أن ثم فرقاً بين الأمرين، فليهده إلينا.

شبهات القبوريين والرد عليها

ومن قال: إنه لم يقصد بدعاء الأموات، والنحر لهم، والنذر عليهم، عبادتهم، فقل له: فلأي مقتض صنعت هذا الصنيع؟ فإن دعاءك للميت عند نزول أمر بك، لا يكون إلا لشيء في قلبك عبر عنه لسانك، فإن كنت تهذي بذكر الأموات عند عروض الحاجات من دون اعتقاد منك لهم، فأنت مصاب بعقلك، وهكذا إن كنت تنحر لله وتنذر لله، فلأي معنى جلعت ذلك للميت وحملته إلى قبره؟ فإن الفقراء على ظهر البسيطة في كل بقعة من بقاع الأرض، وفعلك ـ وأنت عاقل ـ لا يكون إلا لمقصد قد قصدته، أو أمر قد أردته، وإلا فأنت مجنون قد رفع عنك القلم، ولا نوافقك على دعوى الجنون إلا بعد صدور أفعالك وأقوالك في غير هذا على نمط أفعال المجانين، فإن كنت تصدرها مصدر أفعال العقلاء، فأنت تكذب على نفسك في دعواك الجنون في هذا الفعل بخصوصه، فراراً عن أن يلزمك ما لزم عباد الأوثان الذين حكى الله عنهم في كتابه العزيز، ما حكاه بقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالأَنْعَامِ نَصِيباً فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦] وبقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾[النحل:٥٦].

فإن قلت: إن المشركين كانوا لا يقرون بكلمة التوحيد، وهؤلاء المعتقدون في الأموات يقرون لها.

قلت: هؤلاء إنما قالوا بألسنتهم وخالفوها بأفعالهم، فإن من استغاث بالأموات، أو طلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، أو عظمهم، أو نذر عليهم بجزء من مال، أو نحر لهم، فقد نزَّلهم منزلة الإلهية التي كان المشركون يفعلون لها هذه الأفعال، فهو لم يعتقد معنى «لا إله إلا الله» ولا عمل به، بل خالفها، اعتقاداً وعملاً، فهو في قوله: «لا إله إلا الله» كاذب على نفسه، فإنه قد جعل إلهاً غير الله، يعتقد أنه يضر وينفع، فعبده بدعائه عند الشدائد، والاستغاثة به عند الحاجة، وبخضوعه له، وتعظيمه إياه، ونحر له النحائر وقرَّب إليه نفائس الأموال.

وليس مجرد قوله: «لا إله إلا الله» من دون عمل بمعناها، مثبتاً للإسلام. فإنه لو قالها أحد من أهل الجاهلية، وعكف على صنمه يعبده، لم يكن ذلك إسلاماً.

فإن قلت: قد أخرج أحمد بن حنبل، والشافعي في مسنديهما، من حديث عبد الله بن عدي بن الخيار، أن رجلاً من الأنصار حدثه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مجلسه فسارَّه يستأذنه في قَتْل رجل من المنافقين، فجهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟ قال الأنصاري: بلى يا رسول الله ولا شهادة له. قال: أليس يشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: بلى، ولكن لا شهادة له، قال: أليس يصلي؟ قال: بلى، ولا صلاة له، قال: «أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم».

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد في قصة الرجل الذي قال: يا رسول الله اتقِ الله، وفيه فقال خالد بن الوليد رضي الله عنه: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: «لا، لعله أن يكون يصلي» فقال خالد: كم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق قلوبهم».

ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأسامة بن زيد رضي الله عنه، لما قتل رجلاً من الكفار بعد أن قال: لا إله إلا الله، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم: «فما تصنع بـ «لا إله إلا الله؟» فقال: يا رسول الله؟ إنما قالها تقية، فقال: «هل شققت عن قلبه؟» هذا معنى الحديث، وهو في الصحيح.

قلت: لا شك أن من قال: لا إله إلا الله، ولم يتبين من أفعاله ما يخالف معنى التوحيد فهو مسلم، محقون الدم والمال، إذا جاء بأركان الإسلام المذكورة في حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ويحجوا البيت، ويصوموا رمضان»، وهكذا من قال: «لا إله إلا الله» متشهداً بها شهادة الإسلام، ولم يكن قد مضى عليه من الوقت ما يجب فيه شيء من أركان الإسلام، فالواجب حمله على الإسلام عملاً بما أقر به لسانه، وأخبر به من أراد قتاله، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لأسامة بن زيد، ما قال.

وأما من تكلم بكلمة التوحيد وفعل أفعالاً تخالف التوحيد، كاعتقاد هؤلاء المعتقدين في الأموات، فلا ريب أنه قد تبين من حالهم خلاف ما حكته ألسنتهم من إقرارهم بالتوحيد.

ولو كان مجرد التكلم بكلمة التوحيد موجباً للدخول في الإسلام والخروج من الكفر، سواء فعل المتكلم بها ما يطابق التوحيد أو يخالفه، لكانت نافعة لليهود، مع أنهم يقولون: عزير ابن الله، وللنصارى مع أنهم يقولون: المسيح ابن الله، وللمنافقين مع أنهم يكذبون بالدين، ويقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وجميع هذه الطوائف الثلاث يتكلمون بكلمة التوحيد.

بل لم تنفع الخوارج فإنهم من أكمل الناس توحيداً وأكثرهم عبادة، وهم كلاب النار.

وقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم، مع أنهم لم يشركوا بالله، ولا خالفوا معنى «لا إله إلا الله» بل وحّدوا الله توحيده.

وكلك المانعون الزكاة، هم موحدون لم يشركوا، ولكنهم تركوا ركناً من أركان الإسلام.

ولهذا أجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتالهم، بل دل الدليل الصحيح المتواتر على ذلك، وهو الأحاديث الواردة بألفاظ:

منها: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويحجوا البيت، ويصوموا رمضان، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

فمن ترك أحد هذه الخمس فلم يكن معصوم الدم ولا المال.

وأعظم من ذلك تارك معنى التوحيد، أو المخالف له بما يأتي به من الأفعال.

فإن قلت: هؤلاء المعتقدون في الأموات لا يعلمون بأن ما يفعلونه شرك، بل لو عرض أحدهم على السيف لم يقر بأنه مشرك بالله، ولا فاعل لما هو شرك، ولو علم أدنى علم، أن ذلك شرك لم يفعله.

قلت: الأمر كما قلت، ولكن لا يخفى عليك ما تقرر في أسباب الردة أنه لا يعتبر في ثبوتها العلم بمعنى ما قاله من جاء بلفظ كفريّ، أو فعل فعلاً كفريًّا.

وعلى كل حال، فالواجب على كل من اطّلع على شيء من هذه الأقوال والأفعال، التي اتصف بها المعتقدون في الأموات أن يبلغهم الحجة الشرعية، ويبين لهم ما أمره الله ببيانه، وأخذ عليه الميثاق، أن لا يكتمه كما حكي ذلك لنا في كتابه العزيز.

فيقول لمن صار يدعو الأموات عند الحاجات ويستغيث بهم عند حلول المصيبات، وينذر لهم النذور، وينحر لهم النحور، ويعظمهم تعظيم الرب سبحانه: «إن هذا الذي يفعلونه هو الشرك الذي كانت عليه الجاهلية، وهو الذي بعث الله رسوله بهدمه، وأنزل كتبه في ذمه، وأخذ على النبيين أن يبلغوا عباده أنهم لا يؤمنون حتى يخلصوا له التوحيد، ويعبدوه وحده».

فإذا علموا بهذا علماً لا يبقى معه شك ولا شبهة، ثم أصروا على ما هم فيه من الطغيان والكفر بالرحمن، وجب عليه أن يخبرهم بأنهم إذا لم يقلعوا عن هذه الغواية، ويعودوا إلى ما جاءهم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهداية، فقد حلت دماؤهم وأموالهم.

فإن رجعوا، وإلا فالسيف هو الحكم العدل، كما نطق به الكتاب المبين وسنّة سيد المرسلين في إخوانهم من المشركين.

فإن قلت: فقد ورد الحديث الصحيح بأن الخلائق يوم القيامة يأتون آدم فيدعونه

ويستغيثون، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمداً صلى الله عليه وآله وسلم.

قلت: أهل المحشر إنما يأتون هؤلاء الأنبياء يطلبون منهم أن يشفعوا لهم إلى الله سبحانه، ويدعوا لهم بفصل الحساب والإراحة من ذلك الموقف، وهذا جائز. فإنه من طلب الشفاعة والدعاء المأذون فيهما، وقد كان الصحابة يطلبون من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته أن يدعو لهم كما في حديث: «يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم»، لما أخبرهم بأنه يدخل الجنة سبعون ألفاً.

وحديث «سبقك بها عكاشة»، وقول أم سليم: «يا رسول الله، ادع الله لي»، وقول امرأة أخرى سألته الدعاء بأن لا تنكشف عند الصرع، فدعا لها.

ومنه إرشاده صلى الله عليه وآله وسلم لجماعة من الصحابة بأن يطلبوا من أويس القرني الدعاء إذا أدركوه، ومنه ما ورد في دعاء المؤمن لأخيه بظهر الغيب، وغير ذلك مما لا يحصر.

حتى إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر لما خرج معتمراً: «لا تنساني يا أخي من دعائك».

فمن جاء إلى رجل صالح واستمد منه أن يدعو له، فهذا ليس من ذلك الذي يفعله المعتقدون في الأموات، بل هو سنّة حَسَنَةٌ، وشريعة ثابتة.

وهكذا طلب الشفاعة ممن جاءت الشريعة المطهرة بأنه من أهلها، كالأنبياء.

ولهذا يقول الله لرسوله يوم القيامة: «سل تعطه، واشفع تشفع». وذلك هو المقام المحمود الذي وعده الله به كما في كتابه العزيز.

والحاصل أن طلب الحوائج من الأحياء جائز، إذا كانوا يقدرون عليها، ومن ذلك الدعاء، فإنه يجوز استمداده من كل مسلم، بل يحسن ذلك. وكذلك الشفاعة من أهلها الذين ورد الشرع بأنهم يشفعون.

ولكن ينبغي أن يعلم أن دعاء من يدعو له لا ينفع إلا بإذن الله وإرادته ومشيئته، وكذلك شفاعة من شفع لا تكون إلا بإذن الله كما ورد بذلك القرآن العظيم، فهذا تقييد للمطلق، لا ينبغي العدول عنه بحال.

واعلم أن من الشُّبَهِ الباطلة التي يوردها المعتقدون في الأموات أنهم ليسوا كالمشركين من أهل الجاهلية، لأنهم إنما يعتقدون في الأولياء والصالحين، وأولئك اعتقدوا في الأوثان والشياطين.

وهذه الشبهة داحضة تنادي على صاحبها بالجهل، فإن الله سبحانه لم يقرر من اعتقد في عيسى عليه السلام وهو نبي من الأنبياء، بل خاطب النصارى بتلك الخطابات القرآنية.

ومنها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٧١].

وقال لمن كان يعبد الملائكة: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلاَئِكَةِ أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، ولا شك أن عيسى والملائكة أفضل من هؤلاء الأولياء والصالحين، الذين صار هؤلاء القبوريون يعتقدونهم، ويغلون في شأنهم، مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو أكرم الخلق على الله، وسيد ولد آدم، وقد نهى أمته أن يغلوا فيه، كما غلت النصارى في عيسى عليه السلام، ولم يمتثلوا أمره، ولم يمتثلوا ما ذكره الله في كتابه العزيز من قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ومن قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٩].

وما حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، وما قاله صلى الله عليه وآله وسلم لقرابته الذين أمره الله بإنذارهم بقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، فقام داعياً لهم ومخاطباً لكل واحد منهم قائلاً: يا فلان بن فلان لا أغنى عنك من الله شيئاً، يا فلانة بنت فلان، لا أغنى عنك من الله شيئاً، يا بني فلان لا أغنى عنكم من الله شيئاً.

فانظر ـ رحمك الله ـ ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلو المنهي عنه، المخالف لما في كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما يقوله صاحب البردة رحمه الله تعالى:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَالِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ ... سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمِمِ

فانظر كيف نفي كل ملاذ، ما عدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وغفل عن ذكر ربه، ورب رسول الله. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذا باب واسع، قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى ترقوا إلى خطاب غير الأنبياء بمثل هذا الخطاب، ودخلوا من الشرك في أبواب بكثير من الأسباب.

من ذلك قول من يقول مخاطباً لابن العجيل:

هَاتِ لِي مِنْكَ يَا ابْنَ مُوسَى إِغَاثَةً ... عَاجِلاً فِي سَيْرِهَا حَثَّاثَةً

فهذا محض الاستغاثة، التي لا تصلح لغير الله بميت من الأموات قد صار تحت أطباق الثرى، منذ مئين من السنين.

ويغلب على الظن أن مثل هذا البيت والبيت الذي قبله إنما وقعا من قائليهما لغفلة وعدم

تيقظ، ولا مقصد لهما، إلا تعظيم جانب النبوة والولاية، ولو نُبِّهَا لتنبها ورجعا، وأقرًّا بالخطأ.

وكثيراً ما يعرض ذلك لأهل العلم والأدب والفطنة، وقد سمعنا ورأينا.

فمن وقف على شيء من هذا الجنس لحيٍّ من الأحياء، فعليه إيقاظه بالحجج الشرعية، فإن رجع وإلا كان الأمر فيه كما أسلفناه.

وأما إذا كان القائل قد صار تحت أطباق الثرى، فينبغي إرشاد الأحياء إلى ما في ذلك الكلام من الخلل.

وقد وقع في «البردة» و «الهمزية» شيء كثير من هذا الجنس، ووقع أيضاً لمن تصدى لمدح نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ولمدح الصالحين والأئمة الهادين، ما لا يأتي عليه الحصر ولا يتعلق بالاستكثار منه فائدة.

فليس المراد إلا التنبيه والتحذير لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ * رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [الذاريات: ٥٥، وآل عمران: ٨].

واعلم أن ما حررناه وقررناه، من أن كثيراً مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركاً، قد يخفي على كثير من أهل العلم، وذلك لا لكونه خفياً في نفسه بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وكونه قد شاب عليه الكبير وشبَّ الصغير، وهو يرى ذلك ويسمعه، ولا يرى ولا يسمع من ينكره، بل ربما يسمع من يرغب فيه، ويندب الناس إليه.

تلاعب سدنة الأضرحة والشياطين في عقول القبوريين وبيان سبب تمسكهم في اعتقادهم بالأموات

وينضم إلى ذلك ما يظهره الشيطان للناس، من قضاء حوائج من قصد بعض الأموات الذين لهم شهرة، وللعامة فيهم اعتقاد.

وربما يقف جماعة من المحتالين على قبر، ويجلبون الناس بأكاذيب يحكونها عن ذلك الميت، ليستجلبوا منهم النذور، ويستدروا منهم الأرزاق، ويقتنصوا النحائر، ويستخرجوا من عوام الناس، ما يعود عليهم، وعلى من يعولونه، ويجعلوا ذلك مكسباً ومعاشاً.

وربما يهولون على الزائر لذلك الميت، بتهويلات، ويجملون قبره بما يعظم في عين الواصلين إليه، ويوقدون في مشهده الشموع، ويوقدون فيه الأطياب، ويجعلون لزيارته مواسم مخصوصة، يجتمع فيها الجمع الجم، فينبهر الزائر، ويرى ما يملأ عينه وسمعه، من ضجيج الخلق وازدحامهم، وتكالبهم على القرب من الميت، والتمسح بأحجار قبره وأعواده،

والاستغاثة به، والالتجاء إليه، وسؤاله قضاء الحاجات، ونجاح الطلبات، مع خضوعهم واستكانتهم، وتقريبهم له نفائس الأموال ونحرهم أصناف النحائر.

فمجموع هذه الأمور، مع تطاول الأزمنة، وانقراض القرن بعد القرن، يظن الإنسان في مبادىء عمره، وأوائل أيامه أن ذلك من أعظم القربات وأفضل الطاعات.

ثم لا ينفعه ما تعلمه من العلم بعد ذلك، بل يذهل عن كل حجة شرعية تدل على أن هذا هو الشرك بعينه.

وإذا سمع من يقول ذلك، أنكره، ونبا عنه سمعه، وضاق به ذرعه، لأنه ببعد كل البعد أن ينقل ذهنه دفعة واحدة، في وقت واحد، عن شيء يعتقده من أعظم الطاعات إلى كونه من أقبح المقبحات، وأكبر المحرمات، مع كونه قد درج عليه الأسلاف، ودب فيه الأخلاف، وتعاودته العصور، وتناوبته الدهور، وهكذا كل شيء يقلد الناس فيه أسلافهم ويحكمون العادات المستمرة.

وبهذه الذريعة الشيطانية، والوسيلة الطاغوتية، بقي المشرك والجاهلية على شركه، واليهودي على يهوديته، والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته.

وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وتبدلت الأمة بكثير المسائل الشرعية غيرها، وألفوا ذلك وتمرنت عليه نفوسهم، وقبلته قلوبهم وأَنِسُوا إليه، حتى لو أراد من يتصدى للإرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية، التي تبدلوا بها غيرها، لنفروا عن ذلك، ولم تقبله طباعهم، ونالوا ذلك المرشد بكل مكروه، ومزقوا عرضه بكل لسان، وهذا كثير موجود في كل فرقة من الفرق، لا ينكره إلا من هو منهم في غفلة.

أكبر بلية أصيب بها المسلمون هي فتنة التقليد

وانظر إن كنت ممن يعتبر ما ابتليت به هذه الأمة من التقليد للأموات في دين الله حتى صارت كل طائفة تعمل في جميع مسائل الدين بقول عالم من علماء المسلمين، ولا تقبل قول غيره، ولا يرضى به.

وليتها وقفت عند عدم القبول والرضاء، لكنها تجاوزت ذلك إلى الحطِّ على سائر علماء المسلمين، والوضع من شأنهم، وتضليلهم، وتبديعهم، والتنفير عنهم.

ثم تجاوزوا ذلك إلى التفسيق والتكفير، ثم زاد الشر، حتى صار أهل كل مذهب كأهل ملة مستقلة، لهم نبيٌ مستقل، وهو ذلك العالم الذي قلدوه، فليس الشرع إلا ما قال به دون غيره.

وبالغوا وغَلَوْا، فجعلوا قوله مقدماً على قول الله ورسوله، وهل بعد هذه الفتنة و المحنة شيء حَقُّ الفتن والمحن.

فإن أنكرت هذا، فهؤلاء المقلدون على ظهر البسيطة، قد ملأوا الأقطار الإسلامية، فاعمد إلى أهل كل مذهب، وانظر إلى مسألة من مسائل مذهبهم، هي مخالفة لكتاب الله، أو لسنّة رسوله، ثم أرشدهم إلى الرجوع عنها إلى ما قاله الله، ورسوله، وانظر بماذا يجيبونك؟

فما أظنك تنجو من شرهم، ولا تأمن من مضرتهم، وقد يستحلون لذلك دمك، ومالك، وأَوْرَعَهُمْ يستحل عرضك وعقوبتك. وهذا يكفيك، وإن كان لك فطرة سليمة، وفكرة مستقيمة.

فانظر كيف خصُّوا بعض علماء المسلمين واقتدوا بهم في مسائل الدين، ورفضوا الباقين، بل جاوزوا هذا إلى أن الإجماع ينعقد بأربعة من علماء هذه الأمة، وأن الحجة قائمة بهم، مع أن في عصر كل واحد منهم، من هو أكثر علماً منه، فضلاً عن العصر المتقدم على عصره، والعصر المتأخر عن عصره، وهذا يعرفه، كل من يعرف أحوال الناس.

ثم تجاوزوا في ذلك إلى أنه لا اجتهاد لغيرهم، بل هو مقصورٌ عليهم، فكأن هذه الشريعة كانت لهم، لا حظ لغيرهم فيها، ولم يتفضل الله على عباده بما تفضل عليهم.

وكل عاقل يعلم أن هذه المزايا التي جعلوها لهؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى، إن كانت باعتبار كثرة علمهم، وزيادة على علم غيرهم، فهذا مدفوع عند كل من له اطلاع على أحوالهم وأحوال غيرهم، فإن في أتباع كل واحد منهم، من هو أعلم منه، لا ينكر هذا إلا مكابر أو جاهل، فكيف بمن لم يكن من أتباعهم من المعاصرين لهم والمتقدمين عليهم، والمتأخرين عنهم؟!

وإن كانت تلك المزايا بكثرة الورع والعبادة فالأمر كما تقدم، فإن في معاصريهم، والمتقدمين عليهم، والمتأخرين عنهم من هو أكثر عبادة وورعاً منهم، لا ينكر هذا إلا من لا يعرف تراجم الناس بكتب التواريخ.

وإن كانت تلك المزايا بتقدم عصورهم فالصحابة رضي الله عنهم والتابعون، أقدم منهم عصراً بلا خلاف، وهم أحق بهذه المزايا ممن بعدهم لحديث «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

وإن كانت تلك المزايا لأمر عقلي، فما هو؟ أو لأمر شرعي، فأين هو؟

ولا ننكر أن الله قد جعلهم بمحل من العلم والورع، وصلابة الدين، وأنهم من أهل السبق في الفضائل والفواضل، ولكن الشأن في المتعصب لهم من أتباعهم القائل[1] إنه لا يجوز تقليد غيرهم، ولا يعتد بخلافه[2] إن خالف، ولا يجوز لأحد من علماء المسلمين أن

---

(١) قوله: القائل الصواب: القائلين. ليطابق ما قبله.

(٢) الأولى أن يقال: بخلافهم. ليوافق ما قبله وما بعده.

يخرج عن تقليدهم، وإن كان عارفاً بكتاب الله وسنّة رسوله، قادراً على العمل بما فيهما متمكناً من استخراج المسائل الشرعية منهما.

فلم يكن مقصودنا إلا التعجب لمن كان له عقل صحيح، وفكر رجيح، وتهوين الأمر عليه فيما نحن بصدده من الكلام على ما يفعله المعتقدون للأموات، وأنه لا يغتر العاقل بالكثرة، وطول المهلة مع الغفلة، فإن ذلك لو كان دليلاً على الحق، لكان ما زعمه المقلدون المذكورون حقاً، ولكان ما يفعله المعتقدون للأموات حقاً.

وهذا عارض من القول، أوردناه للتمثيل، ولم يكن من مقصودنا.

رجوع إلى التنديد والتشنيع بالقبوريين

والذي نحن بصدده، هو أنه إذا خفي على بعض أهل العلم ما ذكرناه وقررناه، في حكم المعتقدين للأموات لسبب من أسباب الخفا التي قدمنا ذكرها ولم يتعقل ما سقناه من الحجج البرهانية القرآنية والعقلية، فينبغي أن تسأله ما هو الشرك؟.

فإن قال: هو أن تتخذ مع الله إلهاً آخر كما كانت الجاهلية تتخذ الأصنام آلهة مع الله سبحانه.

قيل له: وماذا كانت الجاهلية تصنعه لهذه الأصنام، التي اتخذوها حتى صاروا مشركين؟

فإن قال: كانوا يعظمونها، ويقربون لها، ويستغيثون بها، وينادونها عند الحاجات، وينحرون لها النحائر ونحو ذلك من الأفعال الداخلة في مسمى العبادة، فقل له: لأي شيء كانوا يفعلون لها ذلك؟

فإن قال: لكونها الخالقة الرازقة، أو المحيية، أو المميتة، فاقرأ عليه ما قدمنا لك من البراهين القرآنية، المصرحة بأنهم مقرون بأن الله الخالق الرازق المحيي المميت، وأنهم إنما عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى، وقالوا: «هم شفعاؤهم عند الله» ولم يعبدوها لغير ذلك، فإنه سيوافقك ولا محالة إن كان يعتقد أن كلام الله حق.

وبعد أن يوافقك، أوضح له أن المعتقدين في القبور قد فعلوا هذه الأفعال أو بعضها على الصفة التي قررناها وكررناها في هذه الرسالة، فإنه ـ إن بقي فيه بقية من إنصاف، وبارقة من علم، وحصة من عقل ـ فهو ـ لا محالة ـ يوافقك وتنجلي عنه الغمرة، وتنقشع عن قلبه سحائب الغفلة، ويعترف بأنه كان في حجاب عن معنى التوحيد، الذي جاءت به السنّة والكتاب.

فإن زاغ عن الحق، وكابر، وجادل، فإن جاءك في مكابرته ومجادلته بشيء من الشبه،

فادفعه بالدفع الذي قد ذكرناه فيما سبق، فإنا لم ندفع شبهة يمكن أن يدعيها مدع إلا وقد أوضحنا أمرها.

وإن لم يأت بشيء في جداله، بل اقتصر على مجرد الخصام والدفع المجرد لما أوردته عليه من الكلام فاعدل معه عن حجة اللسان، بالبرهان والقرآن، إلى محجة السيف والسنان، فآخر الدواء الكيّ، هذا إذا لم يكن دفعه بما دون ذلك من الضرب والحبس والتعزير، فإن أمكن وجب تقديم الأخف على الأغلظ، عملاً بقوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وبقوله تعالى: ﴿إِدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦، وفصلت: ٣٤].

ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم، ما جزم به السيد العلامة «محمد بن إسماعيل الأمير» رحمه الله تعالى في شرحه لأبياته التي يقول في أولها:

رَجَعْتُ عَنِ النَّظْمِ الَّذِي قُلْتُ فِي النَّجْدِي

فإنه قال: إن كفر هؤلاء المعتقدين للأموات، هو من الكفر العملي لا الكفر الجحودي.

ونقل ما وَرَدَ في كفر تارك الصلاة، كما ورد في الأحاديث الصحيحة، وكفر تارك لحج، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وكفر من لم يحكم بما أنزل الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ونحو ذلك من الأدلة الواردة فيمن زنا، ومن سرق ومن أتى امرأة حائضاً، أو امرأة في دبرها، أو أتى كاهناً، أو عرَّافاً، أو قال لأخيه: يا كافر.

قال: فهذه الأنواع من الكفر، وإن أطلقها الشارع على فعل هذه الكبائر، فإنه لا يخرج به العبد عن الإيمان، ويفارق به الملة، ويباح به دمه وماله وأهله، كما ظنه من لم يفرق بين الكفرين، ولم يميز بين الأمرين.

وذكر ما عقده البخاري في صحيحه من «كتاب الإيمان» في كفر دون كفر، وما قاله العلامة «ابن القيم» أن الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة، من الكفر العمليّ.

بيان أنواع الكفر وانحراف الصنعاني عن الحق

وتحقيقه أن الكفر كفر عمل، وكفر جحود وعناد.

فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله، جحوداً وعناداً.

فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه.

وأما كفر العمل، فهو نوعان:

١ ـ نوع يضاد الإيمان. ٢ ـ ونوع لا يضاده.

ثم نقل عن ابن القيم كلاماً في هذا المعنى، ثم قال السيد المذكور:

قلت، ومن هذا ـ يعني الكفر العملي ـ من يدعو الأولياء، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويقبل جدرانها، وينذر لها شيئاً من ماله، فإنه كفر عملي، لا اعتقادي، فإنه مؤمن بالله، وبرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وباليوم الآخر.

لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون، فاعتقدوا ذلك كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام.

لكن هؤلاء مثبتون التوحيد لله، لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار، إنكاراً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لما دعاهم إلى كلمة التوحيد: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهاً وَاحِداً﴾ [صۤ: ٥]، فهؤلاء جعلوا لله شركاء حقيقة، فقالوا في التلبية: «لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك»، فأثبتوا للأصنام شركة مع رب الأنام، وإن كانت عباراتهم الضالة قد أفادت أنه لا شريك له، لأنه إذا كان يملكه وما ملك، فليس شريكاً[1] له تعالى، بل مملوك.

فعباد الأصنام، الذين جعلوا لله أنداداً، واتخذوا من دونه شركاء، وتارة يقولون: شفعاء يقربونهم إلى الله زلفى.

بخلاف جهلة المسلمين، الذين اعتقدوا في أوليائهم النفع والضر، فإنهم مقرون لله بالوحدانية، وإفراده بالإلهية، وصدقو رسله.

فالذي أتوه من تعظيم الأولياء كفر عمل لا اعتقاد.

فالواجب وعظهم، وتعريفهم جهلهم، وزجرهم ولو بالتعزير، كما أمرنا بحد الزاني والشارب والسارق من أهل الكفر العملي، إلى أن قال:

فهذه كلها قبائح محرمة من أعمال الجاهلية، فهو من الكفر العملي، وقد ثبت أن هذه الأمة تفعل أموراً من أمور الجاهلية هي من الكفر العملي كحديث «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن:

١ ـ الفخر في الأحساب.

٢ ـ والطعن في الأنساب.

٣ ـ والاستسقاء بالنجوم.

٤ ـ والنياحة»، أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري.

فهذه من الكفر العملي لا تخرج بها الأمة عن الملة، بل هم ـ مع إتيانهم بهذه الخصلة الجاهلية ـ أضافهم إلى نفسه فقال: «من أمتي».

---

(١) قوله: شريكاً. وفي نسخة بشريك.

فإن قلت: الجاهلية تقول في أصنامها: إنهم يقربونهم إلى الله زلفى كما يقوله القبوريون، ويقولون: ﴿هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ [يونس: ١٨] كما يقوله القبوريون.

قلت: لا سواء، فإن القبوريين مثبتون التوحيد لله، قائلون إنه لا إله إلا هو، ولو ضربت عنقه على أن يقول: إن الوليَّ إله مع الله لما قالها،بل عنده اعتقاد جهل أن الولي لما أطاع الله، كان له بطاعته عنده تعالى جاه، به تقبل شفاعته، ويرجى نفعه، لا أنه إله مع الله.

بخلاف الوثني فإنه امتنع عن قول: «لا إله إلا الله» حتى ضربت عنقه، زاعماً أن وثنه إله مع الله، ويسميه رباً وإلهاً قال يوسف عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، سماهم أرباباً لأنهم كانوا يسمونهم بذلك، كما قال الخليل: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ في الثلاث الآيات، مستفهماً لهم، مبكتاً متكلماً على خطابهم، حيث يسمون الكواكب أرباباً، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهاً وَاحِداً﴾ [صَ: ٥]، وقال قوم إبراهيم: ﴿مَنْ فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا * أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ؟﴾ [الأنبياء: ٥٩، ٦٢].

وقال إبراهيم: ﴿ءَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦].

ومن هنا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الإلهية والربوبية كما توهمه من توهم من قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ * ولئن سألتهم مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[الزخرف: ٨٧، ٩، ويونس: ٣١]، فهذا إقرار بتوحيد الخالقية والرازقية ونحوهما، إلا أنه إقرار بتوحيد الإلهية، لأنهم يجعلون أوثانهم أرباباً كما عرفت.

فهذا الكفر الجاهلي كفر اعتقاد، ومن لازمه كفر العمل.

بخلاف من اعتقد في الأولياء النفع والضر مع توحيد الله والإيمان به وبرسله وباليوم الآخر، فإنه كفر عمل.

فهذا تحقيق بالغ، وإيضاح لما هو الحق من غير إفراط ولا تفريط. انتهى كلام السيد المذكور رحمه الله.

الرد على الصنعاني الذي دافع عن القبوريين

وأقول: هذا الكلام في التحقيق، ليس بتحقيق بالغ، بل كلام متناقض متدافع.

وبيانه أنه لا شك أن الكفر ينقسم إلى كفر اعتقاد، وكفر عمل.

لكن دعوى أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد، فإنه قد ذكر في هذا البحث أن كفر من اعتقد في الأولياء، كفر عملي، وهذا عجيب.

كيف يقول: كفر من يعتقد في الأولياء، ويسمى ذلك اعتقاداً، ثم يقول: إنه من الكفر العمليّ، وهل هذا إلا التناقض البحت، والتدافع الخالص؟.

انظر كيف ذكر في أول البحث أن كفر من يدعو الأولياء، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويُقَبِّل جدرانها، وينذر لها بشيء من ماله هو كفر عملي؟!!

فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة، وتقبيل الجدارات. ونذر النذورات، هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون، أم الباعث عليه الاعتقاد في البيت؟.

فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد، الذي لولاه، لم يصدر فعل من تلك الأفعال؟!!.

ثم انظر كيف اعترف ـ بعد أن حكم على هذا الكفر بأنه كفر عمل، لا كفر اعتقاد ـ بقوله: لكن زيَّن له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين، ينفعون، ويشفعون. فاعتقد ذلك جهلاً، كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام.

فتأمل كيف حكم بأن هذا كفر اعتقاد، ككفر أهل الجاهلية، وأثبت الاعتقاد، واعتذر عنهم بأنه اعتقاد جهل.

وليت شعري، أي فائدة لكونه اعتقاد جهل؟ فإن طوائف الكفر بأسرها، وأهل الشرك قاطبة، إنما حملهم على الكفر، ودفع الحق والبقاء على الباطل، الاعتقاد جهلاً.

وهل يقول قائل: إن اعتقادهم، اعتقاد علم، حتى يكون اعتقاد الجهل عذراً لإخوانهم المعتقدين في الأموات.

ثم تمم الاعتذار بقوله: لكن هؤلاء مثبتون للتوحيد، إلى آخر ما ذكره. ولا يخفاك أن هذا عذر باطل.

فإن إثباتهم التوحيد، إن كان بألسنتهم فقط، فهم مشتركون في ذلك، هم واليهود، والنصارى، والمشركون، والمنافقون.

وإن كان بأفعالهم، فقد اعتقدوا في الأموات، ما اعتقده أهل الأصنام في أصنامهم.

ثم كرر هذا المعنى في كلامه، وجعله السبب في رفع السيف عنهم، وهو باطل. فما ترتب عليه مثله، باطل، فلا نطوِّل برده.

بل هؤلاء القبوريون، قد وصلوا إلى حدٍّ في اعتقادهم في الأموات، لم يبلغه المشركون في اعتقادهم في أصنامهم.

وهو أن الجاهلية كانوا إذا مسهم الضر، دعوا الله وحده، وإنما يدعون أصنامهم مع عدم نزول الشدائد من الأمور، كما حكاه الله عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُوراً﴾ [الإسراء: ٦٧]، وبقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. وبقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا

خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [الزمر: ٨]، وبقوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢].

بخلاف المعتقدين في الأموات، فإنهم إذا دهمتهم الشدائد، استغاثوا بالأموات، ونذروا لهم النذور، وقلّ من يستغيث بالله سبحانه في تلك الحال، وهذا يعلمه كل من له بحث عن أحوالهم.

شرك القبوريين في هذا الزمان أغلظ من شرك عباد الأوثان

ولقد أخبرني بعض من ركب البحر للحج، أنه اضطرب اضطراباً شديداً، فسمع من أهل السفينة من الملاحين، وغالب الراكبين معهم، ينادون الأموات، ويستغيثون بهم، ولم يسمعهم يذكرون الله قط.

قال: ولقد خشيت في تلك الحال الغرق، لما شاهدته من الشرك بالله.

وقد سمعنا عن جماعة من أهل البادية المتصلة بصنعاء، أن كثيراً منهم، إذا حدث له ولد، جعل قسطاً من ماله لبعض الأموات المعتقدين، ويقول: إنه قد اشترى ولده من ذلك الميت الفلاني بكذا، فإذا عاش حتى يبلغ سن الاستقلال، دفع ذلك الجعل لمن يعتكف على قبر ذلك الميت من المحتالين لكسب الأموال.

وبالجملة فالسيد المذكور ـ رحمه الله ـ قد جرَّد النظر في بحثه السابق إلى إلى الإقرار بالتوحيد الظاهري، واعتبر مجرد التكلم بكلمة التوحيد فقط، من دون نظر إلى ما ينافي ذلك من أفعال المتكلم بكلمة التوحيد، ويخالفه من اعتقاده الذي صدرت عنه تلك الأفعال المتعلقة بالأموات.

وهذا الاعتبار لا ينبغي التعويل عليه، ولا الاشتغال به.

فالله سبحانه إنما ينظر إلى القلوب، وما صدر من الأفعال عن اعتقاد، لا إلى مجرد الألفاظ، وإلا لما كان فرق بين المؤمن والمنافق.

وأما ما نقله السيد المذكور ـ رحمه الله ـ عن «ابن القيم» في أول كلامه، من تقسيم الكفر إلى عملي، واعتقادي، فهو كلام صحيح، وعليه جمهور المحققين.

ولكن لا يقول «ابن القيم» ولا غيره: إن الاعتقاد في الأموات على الصفة التي ذكرها، هو من الكفر العملي.

وسننقل ها هنا كلام «ابن القيم» في أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من الشرك الأكبر، كما نقل عنه السيد ـ رحمه الله ـ في كلامه السابق، ثم نتبع ذلك بالنقل عن بعض أهل العلم، فإن السائل ـ كثَّر الله فوائده ـ قد طلب ذلك في سؤاله فنقول:

نص كلام «ابن القيم» في تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر

قال «ابن القيم» في شرح المنازل في «باب التوبة»: وأما الشرك فهو نوعان شرك: أكبر، وأصغر.

فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو أن يتخذ من دون الله نداً يحبه، كما يحب الله، بل أكثرهم يحبون آلهتهم أعظم من محبة الله، ويغضبون لمنتقص معبودهم من المشائخ، أعظم مما يغضبون إذا انتقص أحدٌ رب العالمين وقد شاهدنا هذا، نحن وغيرنا منهم جهرة.

ونرى أحدهم قد اتخذ ذكر معبوده على لسانه، إن قام، وإن قعد، وإن عثر. وهو لا ينكر ذلك، ويزعم أنه باب حاجته إلى الله، وشفيعه عنده وهكذا كان عُبَّاد الأصنام سواء.

وهذا القدر هو الذي قام بقلوبهم، وتوارثه المشركون بحسب اختلاف آلهتهم.

فأولئك كانت آلهتهم من الحجر، وغيرهم اتخذها من البشر، قال الله تعالى حاكياً عن أسلاف هؤلاء: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، فهكذا حال من اتخذ من دون الله ولياً، يزعم أنه يقربه إلى الله تعالى.

وما أعز من تخلص من هذا!! بل ما أعز من يعادي من أنكره!!.

والذي قام بقلوب هؤلاء المشركين: أن آلهتهم تشفع لهم عند الله، وهذا غير الشرك، وقد أنكر الله ذلك في كتابه، وأبطله، وأخبر أن الشفاعة كلها له.

ثم ذكر الآية التي في سورة سبأ، وهي قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] وتكلم عليها، ثم قال:

والقرآن مملوء من أمثالها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته، ويظنه في قوم قد خَلَوْا ولم يعقبوا وارثاً.

تحذير عمر بن الخطاب من الجهل بعقائد الجاهلية

وهذا هو الذي يحول بين القلب وبين فَهْمِ القرآن، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عُرَى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية».

وهذا لأنه إذا لم يعرف الشرك وما عابه القرآن وذمه، وقع فيه وأقره، وهو لا يعرف أنه الذي كان عليه أهل الجاهلية، فتنتقض بذلك عُرَى الإسلام، ويعود المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والبدعة سنّة، والسنّة بدعة، ويكفر الرجل بمحض الإيمان، وتجريد التوحيد، ويبتدع بتجريد متابعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومفارقة الأهواء والبدع، ومن له

بصيرة وقلب، حتى يرى ذلك عياناً، والله المستعان. ثم قال في ذلك الكتاب[1].

فصل في بيان الشرك الأصغر وأنواعه

وأما الشرك الأصغر فكيسير الرياء، والحلف بغير الله، وقول: هذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا أنت لم يكن كذا وكذا.

وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده.

ثم قال «ابن القيم» رحمه الله في ذلك الكتاب، بعد فراغه من ذكر الشرك الأكبر والأصغر والتعريف لهما.

ومن أنواع الشرك، سجود المريد للشيخ، ومن أنواعه التوبة للشيخ، فإنها شرك عظيم.

ومن أنواعه، النذر لغير الله، والتوكل على غير الله، والعمل لغير الله، والإنابة والخضوع، والذل لغير الله، وابتغاء الرزق من عند غير الله، وإضافة نعمه إلى غيره.

ومن أنواعه طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم.

وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به، أو سأله أن يشفع له إلى الله وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده، فإن الله تعالى لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه.

والله لم يجعل سؤال غيره سبباً لإذنه، وإنما السبب كمال التوحيد. فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن.

والميت محتاج إلى من يدعو كما أوصانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ونسأل الله لهم العافية والمغفرة.

فعكس المشركون هذا، وزاروهم زيارة العبادة، وجعلوا قبورهم أوثاناً تعبد.

فجمعوا بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبتهم إلى التنقص بالأموات.

وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين بذمهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، أو أنهم أمروهم به.

وهؤلاء أعداء الرسل في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم!! ولله درُّ خليله إبراهيم حيث يقول: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦].

---

(١) أي كتاب «مدارج السالكين».

وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر، إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله، انتهى كلام ابن القيم.

فانظر كيف صرح بأن ما يفعله هؤلاء المعتقدون في الأموات هو شرك أكبر بل أضل شرك العالم، وما ذكره من المعاداة لهم فهو صحيح: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] إلى قوله: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

إجماع علماء المذاهب الأربعة على كفر من يدعو غير الله وبطلان النذور والذبائح للأضرحة

وقال شيخ الإسلام تقي الدين في «الإقناع»: إن من دعا ميتاً، وإن كان من الخلفاء الراشدين، فهو كافر، وأن من شك في كفره فهو كافر، وقال أبو الوفا بن عقيل في الفنون: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم ـ عندي ـ كفار بهذه الأوضاع مثل تعظيم القبور وخطاب الموتى بالحوائج وكتب الرقاع فيها: يا مولاي، افعل لي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى. انتهى.

وقال «ابن القيم» رحمه الله في «إغاثة اللهفان» في «إنكار تعظيم القبور»: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين إلى أن صنف بعض غلاتهم كتاباً سماه «مناسك المشاهد»، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام. انتهى.

وهذا الذي أشار إليه هو «ابن المفيد».

وقال في «النهر الفائق»: اعلم أن الشيخ قاسم قال في «شرح درر البحار»: إن النذر الذي يقع من أكثر العوام، بأن يأتي إلى قبر بعض الصلحاء قائلاً: يا سيدي فلان، إن رُدَّ غائبي، أو عوفي مريضي، فلك من الذهب، أو الفضة أو الشمع، أو الزيت كذا، باطل إجماعاً، لوجوه، إلى أن قال: ومنها ظنُّ أن الميت يتصرف في الأمر، واعتقاد هذا كفر. انتهى.

وهذا القائل هو من أئمة الحنفية، وتأمل ما أفاده من حكاية الإجماع على بطلان النذر المذكور، وأنه كفر عنده، مع ذلك الاعتقاد.

وقال صاحب «الروض»: إن المسلم إذا ذبح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، كفر. انتهى. وهذا القائل من الشافعية.

وإذا كان الذبح لسيد الرسل صلى الله عليه وآله وسلم كفراً عنده، فكيف بالذبح لسائر الأموات؟!!

وقال «ابن حجر» في شرح الأربعين له: من دعا غير الله فهو كافر، انتهى.

وقال شيخ الإسلام تقي الدين - رحمه الله تعالى - في «الرسالة السنّية»: إن كل من غلا في نبيٍّ، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني، أو انصرني، أو ارزقني، أو اجبرني، وأنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل.

فإن الله إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده، لا يجعل معه إلهاً آخر.

والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو صورهم، ويقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ويقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فبعث الله رسله تنهى أن يُدْعَى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧] الآية.

قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح، وعزيراً، والملائكة.

ثم قال في ذلك الكتاب: وعبادة الله وحده لا شريك له، هي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحقق التوحيد، ويعلمه أمته، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت، قال: «أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده».

ونهى عن الحلف بغير الله، وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

وقال صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذّر ما فعلوا.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد».

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً وصلوا عليَّ حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني».

ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المساجد على القبور، ولا الصلاة عندها.

وذلك لأن من أكثر الأسباب لعبادة الأوثان، كان تعظيم القبور.

ولهذا اتفق العلماء على أنه من سلَّم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند قبره أنه لا يتمرغ بحجرته، ولا يقبلها، لأنه إنما يكون لأركان بيت الله، فلا يُشبِّه بيت المخلوق ببيت الخالق.

-كل هذا تحقيق التوحيد، الذي هو أصل الدين، ورأسه الذي لا يقبل الله عملاً إلا به، ويغفر لصاحبه، ولا يغفر لمن تركه، كما قال تعالى: **﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾** [النساء: ٤٨].

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، وأعظم آية في القرآن آية الكرسي: **﴿اللّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾** [البقرة: ٢٥٥].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة».

و «الإله» هو الذي يألهه القلب، عبادة له، واستغاثة به، ورجاء له، وخشية وإجلالاً. انتهى.

وقال أيضاً شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» في الكلام على قوله: **﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ﴾** [البقرة: ١٧٣]، وأن[1] ظاهره أنه ما ذبح لغير الله، سواء لفظ به أو لم يلفظ.

وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه، وقال فيه باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله، كان أزكى مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: باسم الله.

فإن عبادة الله بالصلاة والنسك له، أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور والعبادة لغير الله أعظم من الاستعانة بغير الله.

فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرم، وإن قال فيه: «بسم الله»، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة.

وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن تجتمع في الذبيحة مانعات، ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها من الذبح.

بيان علة النهي عن الصلاة في المساجد التي بنيت على القبور

ثم قال في موضع آخر من هذا الكتاب: إن العلة في النهي عن الصلاة عند القبور ما

---

(١) قوله: وأن. الصواب. إن.

يفضي إليه ذلك من الشرك، ذكر ذلك الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ وغيره، وكذلك الأئمة من أصحاب أحمد، ومالك كأبي بكر الأثرم، عللوا بهذه العلة. انتهى[1].

وكلامه في هذا الباب واسع جداً، وكذلك كلام غيره من أهل العلم.

وقد تكلم جماعة من أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم، ومن أتباعهم رحمهم الله في هذه المسألة، بما يشفي ويكفي، ولا يتسع المقام لبسطه، وآخر من كان منهم، نكالاً على القبوريين، وعلى القبور الموضوعة على غير الصفة الشرعية مولانا «الإمام المهدي العباس بن الحسين بن القاسم» رحمه الله، فإنه بالغ في هدم المشاهد التي كانت فتنة للناس، وسبباً لضلالهم، وأتى على غالبها، ونهى الناس عن الاجتماع والعكوف عليها، فهدمها.

ومن كان في عصره من أكابر العلماء ترسلوا إليه برسائل، وكان ذلك هو الحامل له على نصرة الدين بهدم طواغيت القبوريين.

وبالجملة فقد سردنا من أدلة الكتاب والسنّة فيما سبق، ما لا يحتاج معه إلى الاعتضاد بقول أحد من أهل العلم، ولكنا ذكرنا ما حررناه من أقوال أهل العلم مطابقة لما طلبه السائل كثَّر الله فوائده.

وبالجملة، فإخلاص التوحيد، هو الأمر الذي بعث الله لأجله رسله وأنزل به كتبه، وفي هذا الإجمال ما يغني عن التفصيل، ولو أراد رجل أن يجمع ما ورد في هذا المعنى من الكتاب والسنّة، لكان مجلداً ضخماً.

سورة الفاتحة متضمنة لإخلاص التوحيد

انظر فاتحة الكتاب التي تكرر في كل صلاة مرات، من كل فرد من الأفراد، ويفتتح بها التالي لكتاب الله، والمتعلم له، فإن فيها الإرشاد إلى إخلاص التوحيد في مواضع.

١ ـ فمن ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإن علماء المعاني والبيان ذكروا أنه يقدر المتعلق متأخراً، ليفيد اختصاص البداية باسمه تعالى لا باسم غيره، وفي هذا ما لا يخفى من إخلاص التوحيد.

٢ ـ ومنها في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فإن التعريف يفيد أن الحمد مقصور على الله، واللام في «لله» يفيد اختصاص الحمد له.

ومقتضى هذا أنه لا حمد لغيره أصلاً، وما وقع منه لغيره، فهو في حكم العدم، وقد

---

(١) ولأخينا العلامة محدث الديار الشامية ـ بل محدث هذا ـ العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ كتاب أسماه (تحذير الساجد من اتخاذ القبور على المساجد) أتى فيه بالكلام الشافي الوافي، وأورد من الأدلة على حرمة الصلاة في المساجد المتخذة على القبور ما لا يحتاج الباحث بعد الاطلاع على الكتاب المذكور إلى كلام آخر، ولولا ضيق المقام لأوردنا خلاصته.

تقرر أن الحمد هو «الثناء باللسان على الجميل الاختياري لقصد التعظيم» فلا ثناء إلا عليه، ولا جميل إلا منه، ولا تعظيم إلا له. وفي هذا من إخلاص التوحيد ما ليس عليه مزيد.

٣ ـ ومن ذلك قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] أو ﴿ملك يوم الدين﴾ على القراءتين السبعيتين.

فإن كونه المالك ليوم الدين، يفيد أنه لا ملك لغيره، فلا ينفذ إلا تصرفه، لا تصرف أحد من خلقه من غير فرق بين نَبِيٍّ مرسل، وملك مقرب، وعبد صالح، وهذا معنى كونه «ملك يوم الدين» فإنه يفيد أن الأمر أمره، والحكم حكمه، ليس لغيره معه أمر ولا حكم، كما أنه ليس لغير ملوك الأرض معهم أمر ولا حكم، ولله المثل الأعلى.

وقد فسر الله هذا المعنى الإضافي المذكور في فاتحة الكتاب في موضع آخر من كتابه العزيز فقال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلّهِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٩].

ومن كان يفهم كلام العرب ونكته وأسراره، كَفَتْهُ هـذه الآية عن غيـرها من الأدلـة، واندفعت لديه كل شبهة.

٤ ـ ومن ذاك ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن تقدم الضمير قد صرح أئمة المعـاني والبيان، وأئمة التفسير، أنه يفيد الاختصاص، فالعبادة لله سبحانه، ولا يشاركه فيها غيره، ولا يستحقها.

وقد عرفت أن الاستغاثة، والدعاء، والتعظيم، والذبح، والتقرب، من أنواع العبادة.

٥ ـ ومن ذلك قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن تقدم الضمير ها هنا يفيد الاختصاص كما تقدم.

وهو يقتضي أنه لا يشاركه غيره في الاستعانة به، في الأمور التي لا يقدر عليها غيره.

فهذه خمسة مواضع في فاتحة الكتاب، يفيد كل منها إخلاص التوحيد، مع أن فاتحة الكتاب ليست إلا سبع آيات، فما ظنك بما في سائر الكتاب العزيز؟!!

فذكرنا لهذه الخمسة المواضع في فاتحة الكتاب، كالبرهان على ما ذكرناه، من أن في الكتاب العزيز من ذلك ما يطول تعداده، وتتعسر الإحاطة به.

ومما يصلح أن يكون موضعاً سادساً لتلك المواضع الخمسة في فاتحة الكتاب قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وقد تقرر لغة وشرعاً، أن «العالم» ما سوى الله سبحانه.

وصيغ الحصر إذا تتبعتها من كتب المعاني، والبيان، والتفسير، والأصـول بلغت[1]

---

(١) قوله: بلغت. الأصح. تبلغ.

ثلاثة عشرة صيغة فصاعداً، ومن شك في هذا فليتتبع «كشاف الزمخشري» فإنه سيجد فيه ما ليس له ذكر، في كتب المعاني والبيان، كالقلب، فإنه جعله من مقتضيات الحصر، ولعله ذكر ذلك عند تفسيره للطاغوت، وغير ذلك مما لا يقتضي المقام بسطه.

ومع الإحاطة بصيغ الحصر المذكورة تكثر الأدلة الدالة على إخلاص التوحيد وإبطال الشرك بجميع أقسامه.

واعلم أن السائل ـ كثَّر الله فوائده ـ ذكر في جملة ما سأل عنه أنه لو قصد الإنسان قبر رجل من المسلمين، مشهور بالصلاح، ووقف لديه، وأدى الزيارة، وسأل الله بأسمائه الحسنى، وبما لهذا الميت من المنزلة، هل تكون هذه البدعة عبادة لهذا الميت، ويصدق عليه أنه قد دعا غير الله، وأنه قد عبد غير الرحمن، وسلب عنه اسم الإيمان، ويصدق على هذا القبر أنه وثن من الأوثان، ويحكم بردة ذلك الداعي، والتفريق بينه وبين نسائه، واستباحة أمواله، ويعامل معاملة المرتدين؟ أو يكون فاعلاً معصية كبيرة أو مكروهاً؟

وأقول: إنا قد قدمنا في أوائل هذا الجواب أنه لا بأس بالتوسل بنَبيٍّ من الأنبياء، أو وليٍّ من الأولياء، أو عالم من العلماء[1] وأوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه.

فهذا الذي جاء إلى القبر زائراً، ودعا الله وحده، وتوسل بذلك الميت، كأن يقول: اللهم إني أسألك أن تشفيني من كذا، وأتوسل إليك بما لهذا العبد الصالح من العبادة لك، والمجاهدة فيك، والتعلم والتعليم، خالصاً لك، فهذا لا تردد في جوازه.

لكن لأي معنى قام يمشي إلى القبر؟ فإن كان لمحض الزيارة، ولم يعزم على الدعاء والتوسل إلا بعد تجريد القصد إلى الزيارة، فهذا ليس بممنوع[2] فإنه إنما جاء ليزور، وقد أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بزيارة القبور، بحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها»، وهو في الصحيح.

---

(١) راجع التعليقات في الجزء الثاني ابتداءاً من ١٨٠ إلى ١٩٠ تدرك كيف انحرف المؤلف في الاستدلال وأتى بالمعاني التي تنبو عنها تلك النصوص وتجافيها كل المجافاة.

(٢) لا يوجد أحد يزور قبور الأنبياء والصالحين لمحض الزيارة أبداً كما يزور قبر من لم يشتهر صاحبه بالولاية. بل الواقع من هؤلاء الزوار أنهم يقصدون تلك المشاهد والأضرحة على اعتقاد أن هناك بركة ومزية خاصة لا توجد في غيره من الأمكنة. بل وللاستغاثة به وسؤاله مكافحة والإقسام به على الله عند قبره.

والعاقل الذي أوتي الحكمة إنما يعالج الأمور ناظراً إلى الواقع وإلى ما هو مستقر في أذهان الناس.

وأما الانجراف مع الخيالات والفرضيات التي يفرضها العلماء فيما بينهم، متبعين فيها الاحتمالات والتجويزات العقلية، من غير نظر للواقع والدوافع التي دفعت الفاعل لأن يعمل هذا العمل، فهذا ليس من شأن الحكماء الذين يوكل إليهم معالجة أمراض القلوب وتنقيتها من أدران الشرك.

ولله در الإمام محمد عبده حيث لاحظ الواقع وأتى بالدواء الناجع: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً». راجع التعليق في الجزء الثاني صحيفة ١٨٤ إلى ١٩٠ تجد جواب الإمام محمد عبده لمن استفتاه في التوسل.

وخرج لزيارة الموتى ودعا لهم، وعلمنا كيف نقول إذا نحن زرناهم وكان يقول: «السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا بكم - إن شاء الله - لاحقون، وأتاكم ما توعدون، نسأل الله لنا ولكم العافية»، وهو أيضاً في الصحيح بألفاظ وطرق.

فلم يفعل هذا الزائر إلا ما هو مأذون له به، ومشروع، لكن بشرط أن لا يشد راحلته، ولا يعزم على سفر، ولا يرحل، كما ورد تقييد الإذن بالزيارة للقبور بحديث «لا تشد الرحال إلا لثلاثة»، وهو مُقَيِّد لمطلق الزيارة، وقد خصص بمخصصات منها زيارة القبر الشريف النبوي المحمدي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم، وفي ذلك خلاف بين العلماء وهي مسألة من المسائل التي طالت ذيولها، واشتهرت أصولها، وامتحن بسببها من امتحن، وليس ذكر ذلك ههنا من مقصودنا.

وأما إذا لم يقصد مجرد الزيارة، بل قصد المشي إلى القبر ليفعل الدعاء عنده فقط، وجعل الزيارة تابعة لذلك، أو مشى لمجموع الزيارة والدعاء، فقد كان يغنيه أن يتوسل إلى الله بذلك الميت من الأعمال الصالحة، من دون أن يمشي إلى قبره.

فإن قال: إنما مشيت إلى قبره لأشير إليه عند التوسل به، فيقال له: إن الذي يعلم السر وأخفي، ويحول بين المرء وقلبه، ويطلع على خفيات الضمائر وتنكشف لديه مكنونات السرائر، لا يحتاج منك أُى هذه الإشارة التي زعمت أنها الحاملة لك على قصد القبر، والمشي إليه، وقد كان يغنيك أن تذكر ذلك الميت باسمه الْعَلَم، أو بما يتميز به عن غيره، فما أراك مشيت لهذه الإشارة، فإن الذي تدعوه في كل مكان، مع كل إنسان، بل مشيت لتسمع الميت توسلك به، وتعطف قلبه عليك، وتتخذ عنده يداً بقصده وزيارته والدعاء عنده، والتوسل به، وأنت إن رجعت إلى نفسك، وسألتها عن هذا المعنى، فربما تقر لك به، وتصدقك الخبر.

فإن وجدت عندها هذا المعنى الدقيق، الذي هو بالقبول منك حقيق، فاعلم أنه قد علق بقلبك، ما علق بقلوب عباد القبور.

ولكنك قهرت هذه النفس الخبيثة عن أن تترجم بلسانك عنها، وتنشر ما انطوت عليه من محبة ذلك القبر، والاعتقاد فيه، والتعظيم له، والاستغاثة به فأنت مالك لها منه هذه الحيثية مملوك لها من الحيثية التي أقامتك من مقامك، ومشت بك إلى فوق القبر.

فإن تداركت نفسك بعد هذا، وإلا كانت المسؤولية عليك، المتصرفة فيك، المتلاعبة بك في جميع ما تهواه، مما قد وسوس به لها الخناس، الذي يوسوس في صدور الناس، من الجنة والناس.

فإن قلت: قد رجعت إلى نفسي، فلم تجد عندها شيئاً من هذا، وفتشتها فوجدتها صافية عن ذلك الكدر، فما أظن الحامل لك على المشي إلى القبر إلا أنك سمعت الناس

يفعلون شيئاً ففعلته، ويقولون شيئاً فقلته، فاعلم أن هذه أول عقدة من عقود توحيدك، وأول محنة من محن تقليدك، فارجع تؤجر، ولا تتقدم تنحر، فإن هذا التقليد الذي حملك على هذه المشية الفارغة العاطلة الباطلة، ستحملك على أخواتها فتقف على باب الشرك أولاً، ثم تدخل منه ثانياً، ثم تسكن فيه وإليه ثالثاً، وأنت في ذلك كله تقول: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، ورأيتهم يفعلون أمراً ففعلته.

وإن قلت: إنك على بصيرة في عملك وعلمك، ولست ممن ينقاد إلى هوى نفسه، كالأول، ولا ممن يقهرها، ولكنه يقلد الناس كالثاني، بل أنت صافي السر، نقي الضمير، خالص الاعتقاد، قوي اليقين، صحيح التوحيد، جيد التميز[1] كامل العرفان، عالم بالسنّة والقرآن، فلا لمراد نفسك اتبعت، ولا في هوة التقليد وقعت، فقل لي ـ بالله ـ: ما الحامل لك على التشبه بعباد القبور، والتغرير على من كان في عداد سليمي الصدور؟

فإنه يراك الجاهل والخامل، ومن هو عن علمك وتميزك[1] عاطل، فيفعل كفعلك، يقتدي بك، وليس له بصيرة مثل بصيرتك، ولا قوة في الدين مثل قوتك، فيحكي فعلك صورة، ويخالفه حقيقة، ويعتقد أنك لم تقصد هذا القبر إلا لأمر، ويغتنم إبليس اللعين غربة هذا المسكين، الذي اقتدى بك، واستن بسنّتك، فيستدرجه حتى يبلغ به إلى حيث يريد.

فرحم الله امرأً هرب بنفسه عن غوائل التقليد، وأخلص عبادته للحميد المجيد.

وقد ظهر بمجموع هذا التقسيم: أن يقصد القبر ليدعو عنده، هو أحد ثلاثة:

١: ـ إن مشى لقصد الزيارة فقط وعرض له الدعاء ولم يحصل بدعائه تغرير على الغير، فذلك جائز.

٢: ـ وإن مشى لقصد الدعاء فقط، أوله مع الزيارة، وكان له من الاعتقاد ما قدمنا، فهو على خطر الوقوع في الشرك، فضلاً عن كونه عاصياً.

٣: ـ وإذا لم يكن له اعتقاد في الميت على الصفة التي ذكرنا، فهو عاص آثم. وهذا أقل أحواله، وأحقر ما يربحه في رأس ماله.

وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية، والله ولي التوفيق.

باب في رد بدعات التقليد

وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، المجيء بالنون في الفعلين، لقصد الإخبار عن سائر الموحدين.

---

(١) قوله: التميز. الصواب. التمييز.

وفيه إشعار على التزام جماعة السنة وإطلاق العبادة والاستعانة، لقصد التعميم، ليتناول كل معبود به، ومستعان فيه، واستحسنه الزمخشري.

أفادت الآية الشريفة تخصيص العبادة لله، والاستعانة بالله، وترك التقليد، لأن التقليد العرفي المصطلح عليه، إذا تأملت فيه، وجدته نوعاً من أنواع العبادة لغير الله، والاستعانة بدونه سبحانه وتعالى، لكونه اتِّباعاً للهوى، ومن اتبع هواه، فقد اتخذها معبوداً له.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وإطلاق «الهوى» على التقليد، مشعر بكونه من أبواب الشرك، المخالف للتوحيد، ولهذا جزم ابن حزم رحمه الله بكون التقليد شركاً، وأنه حرام على الإطلاق.

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «يقول الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل» إلى قوله: فإذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] قال: «هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل» الحديث، أخرجه مسلم.

فهذه الآية الكريمة، كما دلت على التوحيد ونَفْي الشرك، فهكذا دلت بالإشارة إلى نَفْيِ التقليد.

ويا لله العجب من أقوام يقرؤون هذه الآية في سورة الفاتحة، كل يوم خمس مرات فصاعداً، في كل صلاة، ويقرون بتخصيص العبادة لله والاستعانة به، ثم يشركون خارج الصلوات، ويقلدون في الشرائع الأموات، ولا يخطر ببالهم أن ذلك يقع منهم موقع الكذب بين يدي الله سبحانه، فما أعظم إثم ذلك!! أعاذنا الله مما هنالك.

وهذه أول آية في القرآن الشريف ترد الشرك والتقليد.

والثانية: ـ قوله تعالى في هذه السورة: ﴿إِهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

قال ابن كثير: أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعاً، على أن الصراط المستقيم، هو الطريق الواضح، الذي لا اعوجاج فيه، وهو كذلك في لغة العرب جميعاً، وهي الملة الحنيفية السمحة المتوسطة بين الإفراط والتفريط. انتهى.

والتقليد العرفي، من وادي الإفراط أو التفريط، على حسب مفاهيمه عند القائلين به.

ففيه سؤال لإيثار الحق وترك الباطل.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «هو كتاب الله» وقيل: السنّة.

قلت: ولا مانع من إرادتهما معاً.

وقال ابن عباس: معناه ألهمنا دينك الحق. انتهى.

وهو اتّباع القرآن والحديث، في كل نقير وقطمير، وحقير وجليل، وصغير وكبير.

ومن ترك اتباعهما وقلَّد الناس ـ أيّ ناس كانـوا ـ فقد بعـد عن الصراط المستقيم، والتنصيص على أن صراط المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة والاستواء على آكد وَجْهٍ وأبلغه، بحيث لا يذهب الوهم عند ذكره إلا إليه.

والمراد بالموصول، هم الأربعة المذكورة في سورة النساء حيث قال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ والرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ والصديقينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

وهذا يرشدك إلى أن المطيع لله ولرسوله، هو الذي يتبع الكتاب العزيز والسنّة المطهرة، دون من يطيع الأحبار والرهبان، فإنه ليس من هذه الإطاعة المشار إليها في شيء.

وفيه أن معية هؤلاء الأربعة إنما تحصل في إطاعة الله أي إطاعة كتابه وإطاعة الرسول (أي اتباع أحاديثه) ومفهومه أنها لا تحصل لمن قلد غيرهما.

فالآية الشريفة حاملة لهم على سؤال اتباع الكتاب والسنّة، ومشيرة إلى ترك التقليد، وكذا ما بعدها وهو قوله سبحانه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، لأن المراد بهم، اليهود، والنصارى، كما ورد بذلك الحديث.

الدليل من السنة على أن معنى «المغضوب» عليهم هم اليهود، و«الضالين» هم النصارى

أخرج أحمد، وعبد بن حميد، والترمذي وحسنه، وأبو حيان وصححه مرفوعـاً «أن المغضوب عليهم، هم اليهود، وأن الضالين النصارى» ورواه أبو الشيخ عن عبد الله بن شقيق وابن مردويه عن أبي ذرٍّ مثله، وبه قال ربيع بن أنس، ومجاهد، وابن جبير، وإنما سموا بها لاختصاص كل منهما بما غلب عليه.

قال أهل العلم: أراد المغضوب عليهم بالبدعة، والضالين عن السنّة، قاله القرطبي.

وأي بدعة أعظم من بدعة التقليد؟!

بل لم تحدث هذه البدعة في الدنيا إلا من اليهود، كما حققه الشوكاني في «الفتح الرباني».

وأي ضلالة أكبر من ترك السنّة؟!! ولم يأت في العالم إلا من قبيل النصارى، فصاروا ـ بسبب ذلك ـ مغضوبين ضالين.

فمن سلك في الدين مسلكهم هذا، فهو في حكمهم إلى يوم الدين.

وقد حكى الله سبحانه عن هؤلاء المغضوبين الضالين تقليدهم للأحبار والرهبان في

كتابه العزيز فقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] الآية وسيأتي تفسيرها في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وإذا عرفت هذا، فقد تقرر أن التقليد شيء لم يرد كتاب ولا سنّة إلا بسؤال تركه، وطلب الاستقامة على الصراط المنعم على أهله، وهو اتباعهما والفرار عن خلاف ما فيهما.

ومجيئه في فاتحة الكتاب مُؤْذِنٌ(١) بعظم موقعه في الدين.

وإنك إذا تتبعت القرآن والحديث من أولهما إلى آخرهما، لم تجد فيهما حرفاً واحداً يدل على جواز التقليد فضلاً عن وجوبه.

وهذا كتاب الله بين يديك، وهذه سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ظهرانيك، راجعهما، وتفضل علينا بآية واحدة أو حديث واحد يفيد ذلك وإلا فَتُبْ إلى الله تعالى من هذه المحدثات والضلالات التي جاءت إليك من أهل الكتاب، وهم الذين لعنهم الله، وغضب عليهم، وأضلهم، وأرشدنا الاستعاذة(٢) من الكون على ديدنهم وطريقتهم الجالية للغضب والضلالة. والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: ٢٢] جمع «ند» وهو «المثل» و «النظير».

قال في «فتح البيان»: وفي الآية دليل على وجوب استعمال الحجج وترك التقليد.

وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٦] أي إن السادة والرؤساء تنزهوا، وتباعدوا، ممن اتبعهم على الضلالة عند العروض والمسألة في الآخرة.

قال في «فتح البيان»: احتج جمع من أهل العلم بهذه الآية على ذم التقليد وهو مذكور في موطنه. انتهى.

قلت: وهذا واضح، لا سترة عليه، فإن براءة المبتدعين من التابعين لا يتصور إلا بأنهم قلدوهم فيما لا يغني عنهم شيئاً. ولو كان تقليدهم لهم صواباً لم يكن للتبري وجه. وسيأتي الكلام عليه في موضع آخر.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

قال العلماء: في هذه الآية من الذم للمقلدين، والنداء بجهلهم الفاحش، واعتقادهم الفاسد، ما لا يقادر قدره، حيث عارضوا الدلالة بالتقليد.

---

(١) مؤذن: أي مشعر.

(٢) قوله: وأرشدنا الاستعاذة: الصواب: وأرشدنا إلى الاستعاذة.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤] الآية. يعني من التحريم والتحليل.

وفي ذلك دليل على قبح التقليد، والمنع منه، والبحث في ذلك يطول.

قال الرازي: في هذه الآية تقرير هذا الجواب من وجوه:

أحدها: ـ أنه يقال للمقلد: هل تعترف بأن شرط جواز تقليد الإنسان أن يعلم كونه محقاً أم لا؟

فإن اعترفت بذلك، لم تعلم جواز تقليده إلا بعد أن تعرف كونه حقاً، فكيف عرفت أنه محق؟

فإن عرفته بتقليد آخر لزم التسلسل، وإن عرفته بالعقل، فذلك كافٍ، فلا حاجة إلى التقليد.

وإن قلت: ليس من شرط جواز تقليده أن يعلم كونه محقاً، فإذن قد جوزت تقليده.

وإن كان مبطلاً، فإذن أنت على تقليدك لا تعلم أنك محق أو مبطل.

وثانيها: ـ هب أن ذلك المتقدم كان عالماً بهذا الشيء، إلا أنا لو قدرنا ذلك المتقدم ماكان عالماً بذلك الشيء قط، وما اختار فيه ألبتة مذهباً، فأنت ماذا كنت تعمل؟

فعلى تقدير أن(١) لا يوجد ذلك المتقدم، ولا مذهبه، كان لا بدّ من العدول إلى النظر، فكذا ههنا.

وثالثها: ـ أنك إذا قلدت من قبلك، فذلك المتقدم كيف عرفته؟ أعرفته بتقليد أم لا؟

فإن عرفته بتقليد لزم، إما الدور، وإما التسلسل.

وإن عرفته لا بتقليد، بل بدليل.

فإذا أوجبت تقليد ذلك المتقدم، وجب أن تطلب العلم بالدليل لا بالتقليد، لأنك لو طلبت بالتقليد لا بالدليل، مع أن ذلك المتقدم طلبه بالدليل لا بالتقليد، كنت مخالفاً له.

فثبت أن القول بالتقليد يفضي ثبوته إلى نفيه فيكون باطلاً.

وإنما ذكر تعالى هذه الآية عقيب الزجر عن اتباع خطوات الشيطان، تنبيهاً على أنه لا فرق بين متابعة وساوس الشيطان، وبين متابعة التقليد.

وفيه أقوى دليل على وجوب النظر والاستدلال، وترك التعويل على ما يقع في الخاطر من غير دليل، أو على ما يقوله الغير من غير دليل، انتهى.

---

(١) قوله: فعلى تقدير أن الخ وفي نسخة: فعلى تقديرين.

ومثله في «فتح العزيز» بالفارسية، للشيخ «عبد العزيز» المحدث الدهلوي رحمه الله.

وكم من آية بينة وأثر جليٍّ، وخبر صحيح، تدل على ذم التقليد وأهله ،ولكن مفاسد الجهل والتعصب كثيرة لا يأتي عليها الحصر.

هذه فقهاء زماننا منهم من أوجب التقليد، ومنهم من قال: مستحب، ومنهم من يقول: جائز. وكل في فلك يسبحون.

والقائل منهم بالحق ـ وهو ترك متابعته وإيثار اتباع الكتاب والسنّة ـ نادر جداً، ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

قال «البيضاوي» في تفسير آخر هذه الآية: هو دليل على المنع من التقليد، لمن قدر على النظر والاجتهاد. انتهى.

وعندي أن شرط القدرة عليهما زائد لا يأتي بفائدة، ولا يعود بعائدة، لأن من لا يقدر عليهما، فعليه أن يترك التقليد بسؤال أهل الذكر من الحكم الثابت بالكتاب والسنّة، كما كان يفعلُ عامة الصحابة، وكان المسؤولون يتلون آية، أو يذكرون حديثاً للسائل في المسألة.

وهذا القدر كاف في عدم إيثار الرأي على الرواية، ومن لم يسعه ما وسع سلف هذه الأمة، فلا وسَّع الله عليه.

قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٧١] أي في اتباعهم آباءهم وتقليدهم لهم.

وفي ذلك نهاية الزجر والردع، لمن يسمعه عن أن يسلك مثل طريقتهم في التقليد.

وفيه أيضاً إشعار بأن التقليد من شعائر أهل الكفر والطغيان، وليس من آداب أهل الإسلام والإيمان.

﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، ولا تفهم ما يقول.

قال البيضاوي: المعنى، أن الكفرة ـ لإنهماكهم في التقليد ـ لا يلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم، فهم ـ في ذلك ـ كالبهائم، التي ينعق عليها، فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه، وتحس بالنداء ولا تفهم معناه، انتهى.

ولقد صدق فيما قال، فإن أهل العلم قد نصوا على أن التقليد ليس من العلم في ورد ولا صدر.

وأن لفظ «العَالِم» لا يطلق على المقلد، وإن زعم أنه من العلم في درجة عالية، صرح بذلك ابن عبد البرّ ـ رحمه الله ـ كما حكاه عنه «الفُلّاني» في «إيقاظ الهمم»، وغيره في غيره.

والحاصل: أن المقلدين حكمهم حكم البهائم.

و«النعيق»: زجر الغنم والصياح بها، والعرب تضرب المثل براعي الغنم في الجهل، ويقولون: أجهل من راعي ضأن.

قال ابن عباس: ﴿مثل الذين كفروا﴾ [البقرة: ١٧١]: أي تقليداً لمن قبلهم، مثل البقر والحمار، والشاة، إن قلت لبعضها كلاماً، لم يعلم ما تقول، غير أنه يسمع صوتك، وكذا الكافر، إن أمرته بخير، أو نهيته عن شهر، أو وعظته لم يعقل ما تقول، غير أنه يسمع صوتك ونحوه.

قال مجاهد: وهذا شأن المقلدين اليوم، لو عرضت عليهم ألف دليل من الكتاب العزيز والسنّة المطهرة، في ذم التقليد، والحث على الاتباع، لم يعلموا ما تقول. غير أنهم يسمعون صوتك فقط: ﴿صُمٌّ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

هذا نتيجة ما قبله، ورفع على الذم أي «صُمٌّ» عن سماع الحق ودعاء الرسول، «بُكْمٌ» عن النطق بالحق، «عُمْيٌ» عن طريق الهدى. والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [البقرة: ١٠٤] أي إلى كتاب الله العزيز. وسنّة رسوله المطهرة وحكمهما، ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وهذه أفعال آبائهم وسنّتهم التي سنوها لهم.

وصدق الله سبحانه حيث يقول: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ [البقرة:١٧٠] جهلة ضالين، سفهاء ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٧٠] قال هنا: ما «وجدنا» وقال في «البقرة»: «ما ألفينا» و: «لا يعلمون» هنا، و: «لا يعقلون» هناك، للتحقيق بأساليب من التعبير والتفنن، هذا ما استحسنه أبو حيان، والسمين.

والمعنى أن الاقتداء إنما يصح بالعالم المهتدي، الذي يبني قوله على الحجة والبرهان، والدليل، وأن آباءهم، ما كانوا كذلك، فكيف يصح الاقتداء بهم، والتقليد لهم؟!

قال في «فتح القدير»: وقد صارت هذه المقالة التي قالها الجاهلية نصب أعين المقلدة، وعصاهم التي يتوكؤون عليها.

إن دعاهم داعي الحق، وصرخ بهم صارخ الكتاب والسنّة، فاحتجاجهم بمن قلدوه، ممن هو مثلهم في التعبد بشرع الله، مع مخالفة قوله لكتاب الله، أو لسنّة رسوله، هو كقول هؤلاء، وليس الفرق إلا في مجرد العبارة اللفظية، لا في المعنى الذي عليه تدور الإفادة والاستفادة. اللهم غفراً.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨]، أي ما يبالغ في فحشه وقبحه من الذنوب، اعتذروا عن ذلك بعذرين:

الأول: ـ ﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ [الأعراف: ٢٨] أي إنهم فعلوا ذلك تقليداً لآبائهم، واقتداء لمَّا وجدوهم مستمرين على فعل تلك الفاحشة.

والثاني: ـ ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨] أي إنهم مأمورون بذلك من جهة الله سبحانه.

وكلا العذرين في غاية البطلان، ونهاية الفساد، لأن وجود آبائهم على القبيح لا يسوغ لهم فعله، بل ذلك محض تقليد باطل لا أصل له.

والأمر من الله سبحانه لهم لم يكن بالفحشاء، بل أمرهم باتباع الأنبياء والعمل بالكتب المنزلة، ونهاهم عن مخالفتهما.

ومما نهاهم عنه فعل الفواحش، ولهذا رد الله سبحانه عليهم، بأن أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فكيف تدَّعون ذلك عليه؟!

والحاصل: أن الأمرين المذكورين باطلان، لأن الأول: تقليد للرجال، والثاني: افتراء على ذي الجلال.

قال «سليمان الجمل»: رد عليهم في المقالة الثانية، ولم يتعرض لرد الأولى لوضوح فسادها، لما هو معلوم أن تقليد مثل الآباء ليس بحجة.

ثم أنكر عليهم ما أضافوه إليه فقال: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨] وهو من تمام ما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يقول لهؤلاء المقلدة لآبائهم في فعل الفواحش.

وفيه من التقريع، والتوبيخ، أمر عظيم، فإن القول بالجهل، إذا كان قبيحاً في كل شيء، فكيف إذا كان في التَّقَوُّل على الله؟

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية الشريفة لأعظم زاجر، وأبلغ واعظ للمقلدة، الذين يتبعون آباءهم في المذاهب المخالفة للحق، فإن ذلك من الاقتداء بأهل الكفر، لا بأهل الحق.

فإنهم القائلون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، والقائلون: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

والمقلد، لولا اغتراره بكونه وجد آباءه على ذلك المذهب، مع اعتقاده بأنه الذي أمر الله به، أنه الحق، لم يبق عليه.

وهذه الخصلة هي التي بقي بها اليهودي على اليهودية، والنصراني على النصرانية، والمبتدع على بدعته، والمشرك على شركه، فما أبقاهم على هذه الضلالات إلا كونهم وجدوا

آباءهم في اليهودية، والنصرانية، أو البدعة والشرك.

وأحسنوا الظن بهم، بأن ما هم عليه هو الحق الذي أمر الله به، ولم ينظروا لأنفسهم ولا طلبوا الحق كما يجب، ولا بحثوا عن دين الله كما ينبغي.

وهذا هو التقليد البحت، والقصور الخالص.

فيا من نشأ على مذهب من هذه المذاهب الإسلامية أنا لك النذير العريان، المبالغ في التحذير من أن تقول هذه المقالة، وتستمر على الضلالة، فقط اختلط الشر بالخير، والصحيح بالسقيم، وفاسد الرأي بصحيح الرواية، ولم يبعث الله إلى هذه الأمة إلا نبياً واحداً، أمرهم باتِّباعه، ونهاهم عن مخالفته، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

ولو كان محض آراء أئمة المذاهب وأتباعهم حجة على العباد، لكان لهذه الأمة رسل كثيرون متعددون، بعدد أهل الرأي، المكَلِفون للناس بما لم يكلفهم الله به.

وإنّ من أعجب الغفلة، وأعظم الذهول عن الحق، اختيار المقلدة لآراء الرجال، مع وجود كتاب الله، ووجود سنّة رسوله بين ظهرانيهم، ووجود من يأخذونهما عنه بين أيديهم، ووجود آلات لفهم ما لديهم، وملكة العقل عندهم. انتهى.

والاحتجاج بمثل هذه الآية على منع التقليد مع كونها نازلة في الكفار والمشركين، لما تقرر في الأصول «أن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب».

معنى الأحبار والرهبان

وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] الأحبار، جمع «حبر» بفتح الحاء، وهو الذي يحسن القول، ومنه ثوب محبر. وقيل: جمع حبر ـ بكسر الحاء ـ وقال يونس: لم أسمعه إلا بكسر الحاء، وقال الفراء: الفتح والكسر لغتان.

قال الليث: «الحبر» العالم، ذمياً كان أو مسلماً، بعد أن يكون من أهل الكتاب.

والرهبان جمع «راهب» مأخوذ من الرهبة، وهم علماء النصارى، كما أن «الأحبار» علماء اليهود. وقيل: «الرهبان» أصحاب الصوامع. وقيل: النساك.

وبالجملة معنى الآية: لما أطاعوهم فيما يأمرونهم به، وينهونهم عنه، كانوا بمنزلة المتخذين لهم أرباباً، لأنهم أطاعوهم كما تطاع الأرباب.

قال الربيع: قلت لأبي العالية: كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟

قال: إنهم ربما وجدوا في كتاب الله تعالى ما يخالف أقوال الأحبار والرهبان، فكانوا يأخذون بأقوالهم، وما كانوا يقبلون حكم كتاب الله تعالى.

قال الرازي في تفسيره: قال شيخنا رضي الله عنه: قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله تعالى في بعض المسائل وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات، فلم يقبلوا تلك الآيات، ولم يتلفتوا إليها، وبقوا ينظرون إليّ كالمتعجب، يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات، مع أن الرواية عن سلفنا، وردت على خلافها.

ولو تأملت حق التأمل، وجدت هذا الداء سارياً في عروق الأكثرين من أهل الدنيا.

قال: والقول الثاني في تفسير هذه الربوبية: أن الجهال والحشوية إذا بالغوا في تعظيم شيخهم وقدوتهم، فقد يميل طبعهم إلى الحلول والاتحاد.

وذلك الشيخ إذا كان طالباً للدنيا بعيداً عن الدين، كان يأمر أتباعه وأصحابه بأن يسجدوا له، وكان يقول لهم: أنتم عبيدي، فكان يلقي إليهم من حديث الحلول والاتحاد أشياء، ولو خلا ببعض الحمقاء من أتباعه فربما ادعى الإلهية.

فإذا كان ذلك مشاهداً في هذه الأمة، فكيف يبعد ثبوته في الأمم السالفة؟!.

وحاصل الكلام أن تلك الربوبية، تحتمل أن يكون المراد منها أنهم أطاعوهم فيما كانوا فيه مخالفون لحكم الله.

وأن يكون المراد منها أنهم قبلوا أنواع الكفر، فكفروا بالله، فصار ذلك جارياً مجرى أنهم اتخذوا أرباباً من دون الله.

ويحتمل أنهم أثبتوا في حقهم الحلول والاتحاد.

وكل هذه الوجوه الأربعة مشاهد وواقع في هذه الأمة. انتهى كلامه.

قلت: وهذا يفيدك أن الآية الشريفة رد على المقلدة، وعلى الوجودية كليهما، وفيها صراحة أن تقليدهم هذا للعلماء والمشائخ، مما لم يأمرهم به الله. وهو المطلوب.

﴿وَالْمَسِيحَ﴾ [التوبة: ٣١] ابن مريم الذي اتخذه النصارى ربًّا معبوداً.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية ما يزجر من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، عن التقليد في دين الله وتأثير[1] ما يقوله الأسلاف على ما في الكتاب العزيز، والسنّة المطهرة.

فإن طاعة المتمذهب لمن يقتدي بقوله، ويستن بسنّته من علماء هذه الأمة، مع مخالفته لما جاءت به النصوص، وقامت به حجج الله وبراهينه، ونطقت به كتبه وأنبياؤه، هو كاتخاذ

---

(١) قوله. وتأثير: أي وتقديم.

اليهود والنصارى للأحبار والرهبان أرباباً من دون الله، للقطع بأنهم لم يعبدوهم، بل أطاعوهم وحرّموا ما حرموا، وحللوا ما حللوا.

وهذا هو صنيع المقلدين من هذه الأمة، وهو أشبه به من شبه البيضة بالبيضة، والتمرة بالتمرة، والماء بالماء.

فيا عباد الله ويا أتباع محمد بن عبد الله، ما بالكم تركتم الكتاب والسنّة جانباً، وعمدتم إلى رجال، هم مثلكم في تعبد الله لهم بهما، وطلبه للعلم منهم بما دلا عليه وأفاداه؟! فعملتم بما جاءوا به من الآراء التي لم تعمد بعماد الحق، ولم تعضد بعضد الدين، ونصوص الكتاب والسنّة تنادي بأبلغ نداء، وتصوت بأعلى صوت بما يخالف ذلك ويباينه، فأعرتموها آذاناً صماً، وقلوباً غلفا، وأفهاماً مريضة، وعقولاً هيضة[٢]، وأذهاناً كليلة، وخواطر عليلة؟!!

وأنشدتم بلسان الحال:

وَمَا أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

فدعوا ـ أرشدكم الله وإياي ـ كتباً كتبها لكم الأموات من أسلافكم، واستبدلوا بها كتاب الله، خالقهم وخالقكم، ومتعبدهم ومتعبدكم، ومعبودهم ومعبودكم، واستبدلوا بأقوال من تدعونهم بأئمتكم، وما جاءوكم به من الرأي بأقوال إمامكم وإمامهم، وقدوتهم وقدوتكم، وهو الإمام الأول، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم:

دَعُوا كُلَّ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فَمَا آمِنٌ فِي دِينِهِ كَمُخَاطِرِ

اللهم هاديَ الضال، مرشد التائه، موضح السبيل، اهدنا إلى الحق، وأرشدنا إلى الصواب، وأوضح لنا منهج الهداية.

﴿وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا إلٰهاً وَاحِداً﴾ أي والحال أنهم ما أمروا في الكتب القديمة المنزلة عليهم على ألسنة أنبيائهم إلا بعبادة الله وحده.

أو ما أمر الذين اتخذوهم أرباباً من الأحبار والرهبان إلا بذلك، فكيف يصلحون لما أهّلوهم له من اتخاذهم أرباباً؟! **﴿لاَ إلٰهَ إلاَّ هُوَ﴾** [التوبة: ٣١]، استئناف مقرر للتوحيد، **﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** [التوبة: ٣١] أي تنزيهاً له عن الإشراك في طاعته وعبادته.

وقد أخرج ابن سعد، وعبد بن حميد، والترمذي وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في سننه، عن عدي بن حاتم، قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأ في سورة براءة: **﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾** [التوبة: ٣١] فقال: أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً

---

(٢) قوله: هيضة: لعل الصواب. مهيضة.

استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه»، وأخرجه أيضاً أحمد، وابن جرير.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣] أي إبراهيم عليه السلام لأبيه «آزر» وقومه «نمرود» ومن اتبعه: ﴿مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣] وهي الصور والأصنام ﴿الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣] فقلدناهم، واقتدينا بهم.

أجابوه بهذا الجواب، الذي هو العصا، التي يتوكأ عليها كل عاجز، والحبل الذي يتشبث به كل غريق، وهو التمسك بمجرد تقليد الآباء.

أي وجدنا آباءنا يعبدونها فعبدناها اقتداء بهم، ومشياً على طريقتهم.

وهكذا يجيب هؤلاء المقلدة من أهل هذه الملة الإسلامية.

فإن العالم بالكتاب والسنّة، إذا أنكر عليهم العمل بمحض الرأي المدفوع بالدليل، قالوا: هذا قد قال به إمامنا الذي وجدنا آباءنا له مقلدين، وبرأيه آخذين.

قال «الحفناوي»: أي فلم يكن جوابهم إلا التقليد. انتهى.

وجوابهم هو ما أجاب به الخليل عليه السلام ها هنا، قال: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أي في خسران واضح ظاهر، لا يخفى على أحد، ولا يلتبس على ذي عقل.

قال النسفي: أراد أن المقلِّدِينَ والمقلَّدِينَ منخرطون في سلك ضلال ظاهر. انتهى.

أقول: وهؤلاء المقلدة من أهل الإسلام استبدلوا بكتاب الله تعالى، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كتباً قد دُوِّنَتْ فيها اجتهادات عالم من علماء الإسلام، زعم أنه لم يقف على دليل يخالفها، إما لقصور منه، أو لتقصير في البحث فوجد ذلك الدليل من وجده وأبرزه واضح المنار، كأنه عَلَمٌ في رأسه نار، وقال: هذا كتاب الله، أو هذه سنّة رسوله.

فَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ ... وَهَاتِ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

وما أحسن ما قيل:

يَأْبَى الْفَتَى إِلَّا اتِّبَاعَ الْهَوَى ... وَمَنْهَجُ الْحَقِّ لَهُ وَاضِحُ

قال البيضاوي: والتقليد، وإن جاز، فإنما يجوز لمن علم ـ في الجملة ـ أنه على الحق.

وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، القائل هو إبراهيم عليه السلام، إلى قوله: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤] فقلدناهم.

قال «أبو السعود» المفسر الحنفي: هذا الجواب منهم، اعتراف بأنها بمعزل عما ذكر من السمع، والمنفعة، والمضرة بالمرة، واضطروا إلى إظهار أن لا مستند لهم سوى التقليد.

أي ما علمنا، ولا رأينا منهم ما ذكر من الأمور، بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون، فاقتديناهم[1]. انتهى.

قال الخازن: وفي الآية دليل على إبطال التقليد في الدين وذمه، ومدح الأخذ بالاستدلال. انتهى.

قال في «فتح البيان»: وهذا الجواب هو العصا التي يتوكأ عليها كل عاجز، ويمشي بها كل أعرج، ويغتر بها كل مغرور، وينخدع لها كل مخدوع.

فإنك لو سألت الآن هذه[2] المقلدة للرجال، التي طبقت الأرض بطولها والعرض، وقلت لهم: ما الحجة لكم على تقليد فرد مِن أفراد العلماء، والأخذ بكل ما يقوله في الدين، ويبتدعه من الرأي المخالف للدليل؟.

لم يجدوا غير هذا الجواب، ولا فاهوا بسواه، وأخذوا يعدون عليك من سبقهم إلى تقليد هذا من سلفهم، واقتدى بقوله وفعله، وهم قد ملأوا صدورهم هيبة، وضاقت أذهانهم عن تصورهم، وظنوا أنهم خير أهل الأرض، وأعلمهم وأورعهم، فلم يسمعوا لناصح نصحاً، ولا لداع إلى الحق دعاء.

ولو فطنوا لرأوا أنفسهم في غرور عظيم، وجهل شنيع، وأنهم كالبهيمة العمياء، وأولئك الأسلاف كالعمي الذين يقودون البهائم العمي، كما قال الشاعر:

كَبَهِيمَةٍ عَمْيَاءَ قَادَ زِمَامَهَا   أَعْمَى عَلَى عِوَجِ الطَّرِيقِ الْحَائِرِ

فعليك، أيها العامل، بالكتاب والسنّة، المبرأ من التعصب والتعسف: أن تورد عليهم حجج الله، وتقيم عليهم براهينه، فإنه ربما انقاد لك منهم، من لم يستحكم داء التقليد في قلبه.

وأما من قد استحكم في قلبه هذا الداء العضال، فلو أوردت عليه كل حجة، وأقمت عليه كل برهان، لما أعارك إلا أُذُناً صماء، وعَيْناً عمياء، ولكنك قد قمت بواجب البيان، الذي أوجبه عليك القرآن، والهداية بيد الخلّاق العليم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [لقمان: ٢١] أي لهؤلاء المجادلين ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢١] على رسوله من الكتاب، تمسكوا بمجرد التقليد البحت، ﴿وَقَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [لقمان: ٢١] أي نمشي في الطريق التي كانوا يمشون فيها في دينهم.

---

(١) قوله فاقتديناهم: الأصح: أن يقال: فاقتدينا بهم.
(٢) الأصح: هؤلاء.

ثم قال على طريق الاستفهام، للاستبعاد والتبكيت: ﴿أَوَ لَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [لقمان: ٢١] قال في «فتح البيان» تحت هذه الآية:

وما أقبح التقليد، وأكثر ضرره على صاحبه، وأوخم عاقبته، وأشأم عائدته على من وقع فيه!!

فإن الداعي له إلى ما أنزل الله على رسوله، كمن يريد أن يذود الفَرَاش عن لهب النار لئلا تحترق، فتأبى ذلك، وتتهافت في نار الحريق وعذاب السعير. انتهى.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصافات: ٧٠] أي صادفوهم كذلك، فاقتدوا بهم تقليداً وضلالة، لا لحجة أصلاً.

قال «أبو السعود»: أي بتقليد آبائهم في الدين، من غير أن يكون لهم أو لآبائهم شيء يتمسك به أصلاً.

﴿فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات: ٧٠] أي من غير أن يتدبروا أنهم على الحق أولاً، مع ظهور كونهم على الباطل بأدنى تأمل.

والإهراع: الإسراع الشديد، وقال الفراء: الإسراع برعدة.

وقال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢] أي على طريقة ومذهب.

قال أبو عبيدة: هي الطريقة والدين، وبه قال ابن عباس، وقتادة. يقال: فلان لا أمة له، ولا نحلة، أي لا دين له ولا مذهب.

﴿وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢] بهم، اعترفوا بأنه لا مستند لهم من حيث العيان، ولا من حيث العقل، ولا من حيث السمع والبيان، سوى تقليد آبائهم.

قال الخازن: جعلوا أنفسهم مهتدين باتباع آبائهم وتقليدهم من غير حجة. انتهى.

وقال «أبو السعود»: لم يأتوا بحجة عقلية ولا نقلية، بل اعترفوا بأنه لا مستند لهم سوى تقليد آبائهم الجهلة مثلهم. انتهى.

﴿وَكَذَلِكَ﴾ [الزخرف: ٢٣] أي الأمر كما ذكر من عجزهم عن الحجة وتمسكهم بالتقليد ﴿مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، فيه دلالة على أن التقليد فيما بينهم ضلال قديم، ليس لأسلافهم أيضاً مستند غيره. قاله أبو السعود.

والمترفون: الأغنياء والرؤساء المتنعمون.

قال الكرخي: هذا تسلية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودلالة على أن التقليد

في نحو ذلك ضلال قديم، وأن من تقدمهم أيضاً لم يكن لهم مستند منظور إليه.

وتخصيص المترفين، للإشعار بأن التنعم هو الذي أوجب البطر، وصرفهم عن النظر إلى التقليد. انتهى.

وقال النسفي: هذه تسلية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبيان أن تقليد الآباء داء قديم. انتهى.

قال الرازي في تفسيره: لو لم يكن في كتاب الله إلا هذه الآيات، لكفت في إبطال القول بالتقليد، وذلك لأنه - تعالى - بيّن أن هؤلاء الكفار لم يتمسكوا في إثبات ما ذهبوا إليه، لا بطريق عقلي، ولا بدليل نقلي. ثم بيَّن أنهم إنما ذهبوا إليه بمجرد تقليد الآباء والأسلاف.

وإنما ذكر تعالى هذه المعاني في معرض الذم والتهجين، وذلك يدل على أن القول بالتقليد باطل.

ومما يدل عليه أيضاً - من حيث العقل - أن التقليد أمر مشترك فيه، بين المبطل وبين المحق، وذلك أنه كما حصل لهذه الطائفة قوم من المقلدة، فكذلك حصل لأضدادهم أقوام من المقلدة.

فلو كان التقليد طريقاً إلى الحق، لوجب كون الشيء ونقيضه حقاً.

ومعلوم أن ذلك باطل، وأنه - تعالى - بين أن الداعي إلى القول بالتقليد والحامل عليه إنما هو حب التنعم في طيبات الدنيا، وحب الكسل والبطالة، وبغض تحمل مشاق النظر والاستدلال، لقوله: ﴿إِلَّا مُتْرَفُوهَا﴾ [الزخرف: ٢٣]. والمترفون هم الذين أترفتهم النعمة، أي أبطرتهم، فلا يحبون إلا الشهوات والملاهي، ويبغضون تحمل المشاق في طلب الحق. انتهى.

قال العلامة «الشوكاني» رضي الله عنه: وهذا من أعظم الأدلة على بطلان التقليد وقبحه، فإن هؤلاء المقلدة في الإسلام، إنما يعملون بقول أسلافهم، ويتبعون آثارهم، ويقتدون بهم.

فإذا رام الداعي إلى الحق أن يخرجهم من ضلالة، أو يدفعهم عن بدعة قد تمسكوا بها وورثوها عن أسلافهم بغير دليل نيِّر، ولا حجة واضحة، بل لمجرد «قيل» و«قال» لشبهة داحضة، وحجة زائفة، ومقالة باطلة، قالوا بما قاله المترفون من هذه الملل: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] أتوا بما يلاقي معناه معنى ذلك.

فإن قال لهم الداعي إلى الحق: قد جمعنا الملة الإسلامية، وشملنا هذا الدين المحمدي، ولم يتعبدنا الله ولا تعبدكم ولا تعبد آباءكم من قبلكم إلا بكتابه الذي أنزله على رسوله، وبما صح عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه المبين لكتاب الله، الموضح

لمعانيه، الفارق بين محكمه ومتشابهة، فتعالوا نرد ما تنازعنا فيه إلى كتاب الله، وسنّة رسوله.

كما أمرنا الله بذلك في كتابه بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فإن الرد إليهما أهدى لنا ولكم من الرد إلى ما قاله أسلافكم، ودرج عليه آباؤكم، نفروا نفور الوحش، ورموا الداعي لهم إلى ذلك بكل حجر ومدر، كأنهم لم يسمعوا قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، إلى قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

فإن قال لهم القائل: هذا العالم الذي تقتدون به وتتبعون أقواله، هو مثلكم في كونه متعبداً بكتاب الله وسنّة رسوله، مطلوب منه ما هو مطلوب منكم، وإذا عمل برأيه عند عدم وجدانه للدليل، فذلك رخصة له، لا يحل له أن يتبعه غيره عليها، ولا يجوز له العمل بها، وقد وجد الدليل الذي لم يجده، وها أنا أوجدكموه في كتاب الله، أو فيما صح من سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك أهدى لكم مما وجدتم عليه آباءكم.

قالوا: لا نعمل بهذا، ولا سمع لك ولا طاعة. ووجدوا في صدورهم أعظم الحرج من حكم الكتاب والسنّة، ولم يسلموا لذلك، ولا أذعنوا له.

وقد وهب لهم الشيطان عصاً يتوكأون عليها عند أن يسمعوا من يدعوهم إلى الكتاب والسنّة، وهي أنهم يقولون: إن إمامنا الذي قلدناه واقتدينا به، أعلم بكتاب الله وسنّة رسوله، وذلك لأن أذهانهم قد تصورت من يقتدون به تصوراً عظيماً، بسبب تقدم العصر، وكثرة الأتباع.

وما علموا أن هذا منقوض عليهم، مدفوع به في وجوههم، فإنه لو قيل لهم: إن في التابعين من هو أعظم قدراً، وأقدم عصراً من صاحبكم.

فإن كان لتقدم العصر وجلالة القدر، مزية توجب الاقتداء، فتعالوا حتى أريكم من أقدم عصراً وأجل قدراً.

فإن أبيتم ذلك، ففي الصحابة رضي الله عنهم من هو أعظم قدراً من صاحبكم، علماً وفضلاً وجلالة.

فإن أبيتم ذلك، فها أنا أدلكم على من هو أعظم قدراً وأجل خطراً، وأكثر أتباعاً، وأقدم عصراً، وهو محمد بن عبد الله نبينا ونبيكم صلى الله عليه وآله وسلم، ورسول الله إلينا وإليكم.

فتعالوا، فهذه سنّته موجودة في دفاتر الإسلام ودواوينه، التي تلقتها جميع فحول هذه الأمة، قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر.

وهذا كتاب ربنا، خالق الكل، ورازق الكل، وموجد الكل، وإله الكل، بين أظهرنا موجود في كل بيت، وبيد كل مسلم، لم يلحقه تغيير ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقصان، ولا تحريف ولا تصحيف.

ونحن وأنتم ممن يفهم ألفاظه،ويتعقّل معانيه.

فتعالوا لنأخذ الحق من معدنه، ولنشرب صفو الماء من منبعه، فهو مما وجدتم عليه آباءكم.

قالوا: لا سمع ولا طاعة، إما بلسان القال، أو بلسان الحال.

فتدبر هذا وتأمله، إن بقي فيك بقية من إنصاف، وشعبة من خير، ومزعة من حياء، وحصة من دين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد أوضحت هذا غاية الإيضاح في كتابي الذي سميته «أدب الطلب ومنتهى الأرب» انتهى كلام الشوكاني.

وقد شاع ملخص هذا الكتاب بالطبع في هذا العصر، سماه صاحب التلخيص بـ «طلب الأدب من أدب الطلب».

وفي الباب كتب مستقلة كثيرة ممتعة نافعة، لمن رام أن تنجلي عنه ظلمات التعصب، وتنقشع له سحائب التقليد المشؤوم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧].

قال الرازي في تفسيره: المقصود من هذه الآية، ذكر وجه آخر، يدل على فساد القول بالتقليد، وتقريره من وجهين:

الأول: ـ أنه تعالى حكى عن إبراهيم عليه السلام أنه تبرأ عن دين آبائه، بناءً على الدليل.

فنقول: إما أن يكون تقليد الأديان في الآباء محرماً أو جائزاً.

فإن كان محرماً، فقد بطل القول بالتقليد.

وإن كان جائزاً، فمعلوم أن أشرف آباء العرب، هو إبراهيم عليه السلام، وذلك لأنه ليس لهم فخر ولا شرف إلا بأنهم من أولاده، وإذا كان كذلك فتقليد هذا الأب الذي هو أشرف الآباء أولى من تقليد سائر الآباء.

وإذا ثبت أن تقليده أولى من تقليد غيره، فنقول: إنه ترك دين الآباء، وحكم بأن اتباع الدليل أولى من متابعة الآباء.

وإذا كان كذلك، وجب تقليده في ترك تقليد الآباء، ووجب تقليده في ترجيح الدليل على التقليد.

وإذا ثبت هذا فنقول: فقد ظهر أن القول بوجوب التقليد يوجب المنع من التقليد، وما أفضى ثبوته إلى نفيه كان باطلاً، فوجبَ أن يكون القول بالتقليد باطلاً.

فهذا طريق دقيق في إبطال التقليد، وهو المراد من هذه الآية.

الوجه الثاني: - في بيان أن ترك التقليد، والرجوع إلى متابعة الدليل أولى في الدنيا والدين، أنه تعالى بين أن إبراهيم عليه السلام، لما عدل عن طريقة أبيه إلى متابعة الدليل، لا جرم، جعل الله دينه ومذهبه باقياً في عقبه إلى يوم القيامة.

وأما أديان آبائه، فقد اندرست وبطلت، فثبت أن الرجوع إلى متابعة الدليل يبقى محمود الأثر إلى قيام الساعة، وأن التقليد والإصرار، ينقطع أثره، ولا يبقى منه في الدنيا خبر ولا أثر.

فثبت من هذين الوجهين أن متابعة الدليل وترك التقليد أولى، فهذا بيان المقصود الأصلي من هذه الآية. انتهى.

وقال تعالى: ﴿**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ**﴾ [آل عمران: ٣٢] قال في «فتح البيان»: حذف المتعلق مُشْعِرٌ بالتعميم، أي في جميع الأوامر والنواهي.

والمقلد غير مطيع لله وللرسول، بل مشاق لهما، حيث ترك إطاعة الله ورسوله، وأطاع غيرهما من غير حجة نيِّرة وبرهان جَلِيٍّ.

﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ**﴾ [آل عمران: ٣٢] أي لا يرضى بفعلهم، ولا يغفر لهم، ونفي المحبة كناية عن البغض والسخط. انتهى.

والآية أفادت أن التقليد من شيم أهل الكفر دون أهل الإسلام، وهذا هو الصواب، لأن الله تعالى لم يحكه في كتابه في أي موضع كان، إلا من المشركين والكفار، فعار على الموحدين والمسلمين أن يختاروا ما هو من خصال غيرهم، فيستحقوا بما استحقوا، ويعاملوا بما عوملوا.

وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾ [النساء: ٥٩]، المراد بذلك اتباع الكتاب العزيز، والسنّة المطهرة، فيما أمرا به، ونهيا عنه.

قال عطاء: طاعة الله والرسول، اتباع الكتاب والسنّة: ﴿**وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩]، وهم الأئمة، والسلاطين، والقضاة، والولاة، وأمراء الحق، وولاة العدل، كالخلفاء الراشدين، ومن يقتدى بهم من المهتدين، وكل من كانت له ولاية شرعية، لا ولاية طاغوتية.

والمراد: طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه، ما لم تكن معصية ومخالفة لكتاب الله،

وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال جابر بن عبد الله، ومجاهد: إن أولي الأمر هم أهل القرآن والعلم به، وبه قال مالك والضحاك. وقيل: إنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن ابن عباس: هم العلماء الذين يعلمون الناس معالم دينهم، أي بمقتضى الكتاب والسنّة.

والراجح القول الأول لصحة الإخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأمر بطاعة الأئمة والولاة، فيما كان لله وللمسلمين مصلحة، فإذا زال عن الكتاب والسنّة، فلا طاعة له، وإنما يجب طاعته، فيما وافق الحق.

قال في «فتح البيان في مقاصد القرآن»: ومن جملة ما استدل به المقلدة هذه الآية، قالوا: وأولوا الأمر: هم العلماء.

والجواب: أن للمفسرين في تفسيرها قولين: أحدهما: أنهم الأمراء، والثاني: أنهم العلماء كما تقدم.

ولا يمتنع إرادة الطائفتين من الآية الكريمة، ولكن أين هذا من الدلالة على مراد المقلدين، فإنه لا طاعة لأحدهما إلا إذا أمروا بطاعة الله على وفق سنّة رسوله وشريعته.

وأيضاً العلماء إنما أرشدوا غيرهم إلى ترك تقليدهم، ونهوهم عن ذلك، كما روي عن الأئمة الأربعة وغيرهم، فطاعتهم ترك تقليدهم.

ولو فرضنا أن في العلماء من يرشد الناس إلى التقليد، ويرغبهم فيه، لكان يرشد إلى معصية الله، ولا طاعة بنص الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإنما قلنا أنه يرشد إلى معصية الله، لأن من أرشد هؤلاء العامة، الذين لا يعقلون الحجج، ولا يعرفون الصواب من الخطأ إلى التمسك بالتقليد، كان هذا الإرشاد منه مستلزماً لإرشادهم إلى ترك العمل بالكتاب والسنّة إلا بواسطة آراء العلماء الذين يقلدونهم، فما عملوا به، عملوا به، وما لم يعملوا به لم يعملوا به، ولا يلتفتون إلى كتاب وسنّة، بل من شروط التقليد الذي أصيبوا به أن يقبل من إمامه رأيه، ولا يعول على روايته، ولا يسأله عن كتاب ولا سنّة، فإن سأله عنهما خرج عن التقليد، لأنه قد صار مطالباً بالحجة.

ومن جملة ما يجب فيه طاعة أولي الأمر، تدبير الحروب التي تدهم الناس، والانتفاع بآرائهم فيها وفي غيرها، من تدبير أمر المعاش، وجلب المصالح، ودفع المفاسد الدنيوية.

ولا يبعد أن تكون هذه الطاعة في هذه الأمور التي ليست من الشريعة، هي المرادة بالأمر بطاعتهم، لأنه لو كان المراد طاعتهم في الأمور التي شرعها الله ورسوله، لكان ذلك

داخلاً تحت طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا يبعد أيضاً أن يكون الطاعة لهم في الأمور الشرعية في مثل الواجبات المخيرة، وواجبات الكفاية.

فإذا أمروا بواجب من الواجبات المخيرةوألزموابعض الأشخاص الدخول في واجبات الكفاية، لزم ذلك، فهذا أمر شرعي وجب فيه الطاعة.

وبالجملة فهذه الطاعة لأولي الأمر المذكورة في الآية، هي الطاعة التي ثبتت في الأحاديث المتواترة في طاعة الأمراء ما لم يؤمروا بمعصية الله، أو يرى المأمور كفراً بواحاً.

فهذه الأحاديث مفسرة لما في الكتاب العزيز، وليس ذلك من التقليد في شيء، بل هو في طاعة الأمراء، الذين غالبهم الجهل والبعد عن العلم في تدبير المحاربات وسياسة الأجناد، وجلب مصالح العباد.

وأما الأمور الشرعية المحضة، فقد أغنى عنها كتاب الله العزيز، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا الذي سقناه هو عمدة أدلة المجوزين للتقليد، وقد أبطلناه كما عرفت، ولهم شُبَّهٌ غير ما سقناه، وهي دون ما حررناه. انتهى.

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩] المنازعة: المجاذبة، والنزع: الجذب، كأن كل واحد ينتزع حجة الآخر ويجذبها. والمراد بها الاختلاف والمجادلة.

والظاهر أنه خطاب مستقل مستأنف موجه للمجتهدين، ولا يصح أن يكون لأولي الأمر إلا على طريق الالتفات، وليس المراد، فإن تنازعتم أيها الرعايا مع أولي الأمرالمجتهدين،لأن المقلد ليس له أن ينازع المجتهد في حكمه، قاله أبو السعود، والأولى ما قدمناه.

وظاهر قوله: ﴿فِي شَيْءٍ﴾ [النساء: ٥٩] يتناول أمور الدنيا والدين، ولكنه لما قال: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، تبين به أن الشيء المتنازع فيه يختص بأمور الدين، دون أمور الدنيا.

والمعنى في شيء غير منصوص نصاً صريحاً من الأمور المختلف فيها، كندب الوتر، وضمان العارية ونحوهما.

والرد إلى الله، هو الرد إلى كتابه العزير، والرد إلى الرسول، هو الرد إلى سنّته المطهرة بعد موته، وأما في حياته فالرد إليه سؤاله، هذا معنى الرد إليهما.

وقيل: معنى الرد أن يقول لما لا يعلم: «الله ورسوله أعلم»، وهو قول ساقط، وتفسير بارد.

وليس الرد في هذه الآية، إلا الرد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، والرد إلى كتاب الله، وسنّة رسوله واجب.

فإن وجد ذلك الحكم في كتاب الله أخذ به، فإن لم يوجد فيه ففي سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لم يوجد فيها، فسبيله الاجتهاد، ولا يلتفت عند وجود الحكم فيهما، أو في أحدهما إلى غيرهما من آراء الرجال وغيرهم، فإنه مُشَاقَّةٌ لله ولرسوله، من بعد ما تبين له الهدى.

وفي قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٥٩] دليل على أن هذا الرد متحتم على المتنازعين، وأنه شأن من يؤمن ﴿بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

وفي الآية دليل على أن من لا يعتقد وجوب متابعة الكتاب والسنّة، والحكم بالنصوص القرآنية، والأدلة الحديثية الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا يكون مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر.

ومن لم يكن مؤمناً بهما، فليس من المسلمين، بل من المشركين الكافرين الضالين، وإن زعم أنه مسلم، أو زعمه الناس مسلماً.

﴿ذلك﴾ [النساء: ٥٩] أي الرد المأمور به ﴿خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] أي خير مرجعاً، وأحمد عاقبة من الأول.

يقال: آل يؤول إلى كذا، أي صار إليه.

والمعنى: أن ذلك الرد، خير لكم ـ في حد ذاته ـ من غير اعتبار فضله على شيء يشاركه في أصل الخيرية، من التنازع، والقول بالرأي، وأحسن ما لا ترجعون إليه.

ويجوز أن يكون المعنى: أن الرد أحسن تأويلاً من تأويلكم الذي صرتم إليه عند التنازع.

وقال قتادة: ذلك أحسن ثواباً، وخير عاقبة. وقال مجاهد: أحسن جزاء.

قال في «فتح البيان»: وقد وردت أحاديث كثيرة في طاعة الأمراء،ثابتة في الصحيحين وغيرهما، مقيدة بأن يكون ذلك في المعروف، وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، انتهى.

وقد استدل بهذه الآية على أن أصول الشرع أربعة:

١ ـ الكتاب. ٢ ـ والسنّة. ٣ ـ والإجماع. ٤ ـ والقياس.

وتقرير ذلك مرقوم في الفتح وغيره. وفيه نظر، لأن الثابت المتقرر في موضعه أن أصول الدين اثنان لا ثالث لهما ولا رابع، وهما:

١ ـ القرآن. ٢ ـ والحديث.

وأما الإجماع، ففي إمكانه، ثم في ثبوته، ثم في حجيته اختلاف بين أهل العلم.

والراجح إمكانه في نفسه، وعدم ثبوته في الخارج، وعدم حجيته لذلك، وبه قال إمام أهل السنّة والجماعة «أحمد بن حنبل»، ومن تبعه، وهو الحق.

وأما القياس، فهو من وادي الاعتبار، لا من باب الاحتجاج إن كان جليًّا واضحاً.

والنزاع في تعديد هذه الأصول، وبيان أدلتها يطول جداً، وموضعه كتب علم «أصول الفقه» وقد قضى الوطر العلامة الشوكاني في «إرشاد الفحول» وغيره: وغيره في «حصول المأمول» و«الطريقة المثلى» و«والإقليد» ونحوها مما أُلِّفَ في هذا الباب، فراجعها تجدها شافيةً كافيةً وافيةً إن شاء الله تعالى، إن كنت من المتلبسين بالإنصاف، الناكبين عن الاعتساف، وإلا فكفى بالله حسيباً.

وما أحسن تحرير القاضي، الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابه «شرح الصدور في تحريم رفع القبور» المتعلق بهذا المقام، قال رضي الله عنه:

اعلم إذا وقع الخلاف بين المسلمين في كون هذا الشيء بدعة أو غير بدعة، أو مكروهاً، أو غير مكروه، أو محرماً، أو غير محرم، أو غير ذلك، فقد اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم، من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا ـ وهو القرن الثالث عشر منذ البعثة المحمدية ـ أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين، هو الرد إلى كتاب الله سبحانه، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، الناطق بذلك الكتاب العزيز، ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومعنى الرد إلى الله سبحانه الردُّ إلى كتابه، ومعنى الردِّ إلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، الردُّ إلى سنّته بعد موته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين.

فإذا قال مجتهد من المجتهدين: هذا حلال، وقال الآخر: هذا حرام، فليس أحدهما أولى بالحق من الآخر وإن كان أكثر منه علماً، أو أكبر منه سناً، أو أقدم منه عصراً، لأن كل واحد منهما فرد من أفراد عباد الله، متعبَّدٌ بما في الشريعة المطهرة في كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ومطلوب منه، ما طلب الله من غيره من العباد.

وكثرة علمه، وبلوغه درجة الاجتهاد، أو مجاوزته لها، لا يسقط عنه شيئاً من الشرائع، التي شرعها لعباده، ولا يخرجه من جملة المكلفين من العباد.

بل العالم، كلما ازداد علماً، كان تكليفه زائداً على تكليف غيره، ولو لم يكن من ذلك إلا ما أوجبه الله عليه في البيان للناس، كما كلفه به من الصدع بالحق وإيضاح ما شرعه الله لعباده ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ * إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧، والبقرة: ١٥٩].

فلو لم يكن لمن رزقه الله طرفاً من العلم إلا كونه مكلفاً بالبيان للناس، لكان كافياً فيما ذكرناه، من كون العلماء لا يخرجون عن دائرة التكليف، بل يزيدون بما علموه تكليفاً.

وإذا أذنبوا، كان ذنبهم أشد من ذنب الجاهل، وأكثر عقاباً كما حكاه الله سبحانه عمَّن عمل سوء بجهالة، ومن عمله بعلم، وكما حكاه في كثير من الآيات عن علماء اليهود، حيث أقدموا على مخالفة ما شرعه الله لهم، مع كونهم يعلمون الكتاب، ويدرسونه، ونعى ذلك عليهم في مواضع متعددة، وبكَّتَهُم أشد تبكيت.

وكما ورد في الحديث الصحيح أن أول ما تُسَعَّرُ به جهنم، العالم الذي يأمر الناس ولا يأتمر، وينهاهم ولا ينتهي.

وبالجملة فهذا أمر معلوم، أن العلم وكثرته، وبلوغ حامله إلى أعلى درجات العرفان، لا يُسقِط عنه شيء من التكاليف الشرعية، بل يزيدها عليه شدة، ويُخاطب بأمورٍ لا يخاطب بها الجاهل، ويكلف بتكاليف غير تكاليف الجاهل، ويكون ذنبه أشد، وعقوبته أعظم، وهذا لا ينكره أحد ممن له أدنى تمييز بعلم الشريعة.

والآيات والأحاديث الواردة في هذا المعنى لو جمعت، لكانت مؤلفاً مستقلاً، ومصنفاً حافلاً، وليس ذلك من غرضنا في هذا البحث، بل غاية الغرض من هذا ونهاية القصد، هو بيان أن العالِم كالجاهل في التكاليف الشرعية، والتعبد بما في الكتاب والسنّة، مع ما أوضحناه لك من التفاوت بين الرتبتين ـ رتبة العالم ورتبة الجاهل ـ في كثير من التكاليف، واختصاص العالم منهما بما لا يجب على الجاهل.

وبهذا يتقرر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان، بل الواجب عليه ـ إن كان ممن له فهم، وعلم، وتمييز ـ أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن كان دليل الكتاب والسنّة معه، فهو المُحِقُّ، وهو الأولى بالحق.

ومن كان دليل الكتاب والسنّة عليه لا له، كان هو المخطىء، ولا ذنب عليه في هذا الخطأ، وإن كان قد وفّى الاجتهاد حقه، بل هو معذور، بل مأجور كما ثبت في الحديث الصحيح أنه «إذا اجتهد فأصاب، فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ، فله أجر»، فناهيك بخطأ يؤجر عليه، ولا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره، بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ، ويرجع إلى الحق الذي دل عليه دليل الكتاب والسنّة.

وإذا وقع الردُّ لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنّة، كان مَنْ معه دليل الكتاب

والسنّة، هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحداً، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنّة، هو الذي لم يصب الحق، بل أخطأه وإن كان عدداً كثيراً.

فليس لعالم ولا متعلم، ولا لمن يفهم وإن كان مقصراً أن يقول: إن الحق بيد مَنْ يقتدي به من العلماء إن كان دليل الكتاب والسنّة بيد غيره، فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب شديد، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة، لأن الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال يعرفون بالحق.

وليس أحد من العلماء المجتهدين، والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوماً، فهو يجوز عليه الخطأ، كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة، ويخطىء أخرى.

ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنّة، فإن وافقهما، فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطىء.

ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، جليلهم وحقيرهم.

وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان.

ومن لم يفهم هذا ويعترف به، فليتَّهِمْ نفسه، ويعلم أنه قد جنى على نفسه بالخوض فيما ليس من شأنه، والدخول في ما لا تبلغ إليه قدرته ولا ينفذ فيه فهمه.

وعليه أن يمسك قلمه ولسانه، ويشتغل بطلب العلم، ويفرغ نفسه لطلب علوم الاجتهاد، التي يتوصل بها إلى معرفة الكتاب والسنّة، وفهم معانيهما، والتمييز بين دلائلهما، ويجتهد عن البحث في السنّة وعلومها، حتى يتميز صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، وينظر في كلام الأئمة الكبار، من سلف هذه الأمة وخلفها، حتى يهتدي بكلامهم إلى الوصول إلى مطلوبه.

فإنه إن فعل هذا، تقدم الاشتغال بما قدمنا، ندم على ما فرط منه قبل أن يتعلم هذه العلوم غاية الندم، وتمنى أنه أمسك عن التكلم بما لا يعنيه، وسكت عن الخوض فيما لا يدريه.

وما أحسن ما أدبنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما صح عنه من قوله: «رحم الله امرأ قال خيراً أو صمت» وهذا في الذي تكلم في العلم قبل أن يفتح الله عليه بما لا بدّ منه، وشغل نفسه بالتعصب للعلماء، وتصدر للتصويب والتخطئة، في شيء لم يعلمه ولا يفهمه حق فهمه، لم يقل خيراً ولا صمت؛ فلم يتأدب بالأدب الذي أرشد إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا قد تقرر لك من مجموع ما ذكرناه، وجوب الرد إلى كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بنص الكتاب العزيز، وإجماع المسلمين، أجمعين عرفت أن من

زعم من الناس أنه يمكن معرفة المخطىء من العلماء من غير هذه الطريق، عند اختلافهم في مسألة من المسائل فهو مخالف لما في كتاب الله، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين.

فانظر ـ أرشدك الله ـ إلى جنابة من جنى على نفسه بهذا الزعم الباطل؛ وأي مصيبة وقع فيها بهذا الخطأ الفاحش، وأي بلية جذبها عليه القصور، وأي محنة شديدة ساقها إليه التكلم فيما ليس من شأنه!! انتهى كلامه رحمه الله.

وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] قيل: يستمعون القرآن وغيره فيتبعون القرآن، ويتركون غيره.

وقيل: هو الرجل يسمع الحسن والقبيح، فيتحدث بالحسن، يَنْكَفُّ عن القبيح، وقيل غير ذلك، والأول أولى.

ويدخل في هذه الآية، كل قول سوى القرآن والحديث، سواء كان من إمام أو مقتد، أو مقلد، أو مجتهد، أو صوفي، أو متكلم، أو عالم.

فالسامع له يتبع أحسن هذه الأقوال، وهو القول الذي وافق الكتاب والسنّة، ويذر ما ليس منه بأحسن.

وقد أثنى الله تعالى على هؤلاء المستمعين فقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ﴾ [الزمر: ١٨] أي المتبعون لأحسن القول مهديون، وهم الذين أوصلهم الله إلى الحق والصواب ﴿وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨] أي أصحاب العقول الصحيحة، لأنهم انتفعوا بعقولهم، ولم ينتفع من عداهم بعقولهم.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية إشارة إلى إيثار الاتباع، وترك التقليد، لأن الله قد أثنى على المتبعين بكونهم مهديين، وسماهم أولي الألباب، ولم يثن على التقليد، ولا على أهله في موضع من القرآن الكريم، بل ذمَّه وذمهم في غير موضع كما تقدم مراراً. انتهى.

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى﴾ [النساء: ٦٥] أي ينتفي عنهم الإيمان إلى أن ﴿يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] أي يجعلوك حكماً بينهم في جميع أمورهم، لا يحكمون أحداً غيرك، كائناً من كان ﴿فِيمَا شَجَرَ﴾ [النساء: ٦٥] أي اختلف ﴿بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] واختلط، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥] الحرج: الضيق. وقيل: الشك، وقيل: الإثم. أي إثماً بإنكارهم ما قضيت به ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥] أي ينقادوا لأمرك وقضائك، انقياداً لا يخالفونه في شيء بظاهرهم وباطنهم.

والظاهر أن هذا شامل لكل فرد، في كل حكم، كما يؤيد ذلك قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] فلا يختص بالمقصودين بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، وهذا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما بعد موته فتحكيم الكتاب والسنّة، تحكيم الحاكم بما فيهما من الأئمة والقضاة، إذا كان لا يحكم بالرأي المجرد والتقليد المحض، مع وجود الدليل في الكتاب والسنّة أو في أحدهما، وكان يعقل ما يرد عليه من حجج الكتاب والسنّة، بأن يكون عالماً باللغة العربية وما يتعلق بها، من نحو، وتصريف، ومعان، وبيان. عارفاً بما يحتاج إليه من علم الأصول، بصير بالسنّة المطهرة، مميزاً بين الصحيح وما يلحق به، والضعيف وما يلحق به، منصفاً غير متعصب لمذهب من المذاهب، ولا لنحلة من النحل، ولا لملة من الملل، ولا لمشرب من المشارب، وَرِعاً لا يحيف ولا يميل في حكمه.

فمن كان هكذا، فهو قائم في مقام خلافة النبوة مترجم عنها، حاكم بأحكامها.

وفي هذه الآية الشريفة من الوعيد الشديد، ما تقشعر منه الجلود، وترجف له الأفئدة.

فإنه ـ أولاً ـ أقسم سبحانه بنفسه مؤكداً لهذا القسم بحرف النفي، بأنهم لا يؤمنون، نفى عنهم الإيمان، الذي هو رأس مال صالحي عباد الله، حتى تحصل لهم غاية، هي تحكيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم لم يكتف بذلك، حتى قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥] فضم إلى التحكيم أمراً آخر، هو عدم وجود حرج، أي حرج في صدورهم، فلا يكون مجرد التحكيم والإذعان كافياً، حتى يكون من صميم القلب عن رضى واطمئنان وانثلاج قلب، وطيب نفس.

ثم لم يكتف بهذا كله، بل ضم إليه قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا﴾ [النساء: ٦٥] أي يذعنوا وينقادوا ظاهراً وباطناً.

ثم لم يكتف بذلك، بل ضم إليه المصدر المؤكد فقال: ﴿تَسْلِيماً﴾.

فلا يثبت الإيمان لعبد حتى يقع منه هذا التحكيم، ثم لا يجد الحرج في صدره بما قضى عليه، ويسلم لحكمه وشرعه، تسليماً لا يخالطه رد ولا تشوبه مخالفة.

قال الرازي: ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس، لأنه يدل على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق، وأنه لا يجوز العدول منه إلى غيره.

ومثل هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية، قلما يوجد في شيء من التكاليف، وذلك يوجب تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا﴾ [النساء: ٦٥] إلخ. مشعر بذلك، لأنه متى خطر بباله قياس يفضي إلى نقض مدلول النص فهناك يحصل الحرج في النفس، فبين تعالى أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد أن لا يلتفت إلى ذلك الحرج ويسلم النص تسليماً كلياً.

وهذا الكلام قوي حسن، لمن أنصف. انتهى.

وبالجملة الأمر بالتحكيم يرد الأمر بالتقليد، وينعي عليه أعظم نَعْيٍ.

فيا خسران من تمسك وترك هذا التحكيم عند اختلاف العلماء في شيء ونزاعهم فيه!!

وقد وردت هذه الآية بعد الآية المتقدمة، التي فيها الأمر بالرد إلى الله ورسوله.

فإذا جمعت بين هاتين الآيتين، وتأملت في مبانيهما ومعانيها، عرفت أن المطلوب للشارع منا، الاعتصام، والتمسك بالقرآن والحديث، وترك ما سواهما رأساً وأن الإيمان هو هذا، لا غير، وبالله التوفيق.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] المراد بهم، هم الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا ويقلدونهم في الدين.

قال في «فتح البيان» وفي هذا زجر عن تقليد شديد(١) وكم في الكتاب العزيز من التنبيه على هذا، والتحذير منه والتنفير عنه، ولكن لمن يفهم معنى كلام الله تعالى، ويقتدي به، وينصف من نفسه، لا لمن هو من جنس الأنعام، ونوع البهائم، وفصل الحشرات في سوء الفهم، وكثرة البلادة، وقلة الشعور، وشدة الغضب المشهود من الحيوانات الصائلة.

﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، أي عن السبيل، بما زيَّنوا لنا من الكفر بالله وبرسوله، ومن التقليد لهم.

والسبيل: هو التوحيد والاتباع، وهذا حال جماعة من الفقهاء وأهل الرأي ومن نحا نحوهم، فإنهم دعوا الناس إلى ترك الاعتصام بالكتاب والسنّة، وحثوهم على التقليد، وصرحوا بوجوبه على خاصة الخلق وعامتهم، ونصوا على ذلك في كتب الأصول والفروع، وتبعهم في هذا الآخر الأول، فضلوا وأضلوا، وكان وزر الجميع على أعناق هؤلاء الدعاة، مع أنه ليس في يد أحد من هذه(٢) المقلِّدين والمقلَّدين ـ بالكسر والفتح ـ دليل يدل على جواز التقليد فضلاً عن الاستحباب، فضلاً عن الوجوب، ولكن هذا شأن المتأخرين من مقلدة الأئمة.

وأما المجتهدون الأربعة فقد نهوا عن تقليدهم، وتقليد غيرهم، وصرحوا به على ما نقل ذلك مقلدوهم عنهم في كتبهم، وهكذا كان ينبغي لهم، فإنهم نقلة الدين إلينا، والمتفضلون بإبلاغ الكتاب والسنّة علينا.

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]

---

(١) قوله: في هذا زجر عن تقليد شديد. لعلها: وفي هذا زجر شديد عن التقليد.
(٢) قوله: من هذه. الصواب أن يقال: من هؤلاء.

هذه الآية ـ بعمومها ـ تشمل كل شيء لم يأمر به الله سبحانه، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فيدخل فيه التقليد لأنه مما لم يأذن به الله في موضع من مواضع كتابه، ولا على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، في حديث من أحاديثه، التي هي في حكم الوحي، بل ذمه سبحانه في كتابه في غير موضع، وحكاه عن المشركين والكفار، ومخالفي الرسل الأبرار، ولم يحكه عن أحد من الأنبياء، ولا من أتباعهم المحقين الأخيار، بل الذين حكى عنهم الجمود على ذلك، هم البهائم والحشرات في نظر الاعتبار.

وكذلك لم يأذن به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا إمام من أئمة الدين ولا مجتهد من المجتهدين، ولا أحد من سلف الأمة وسادتها وقادتها، بل نهى عنه المجتهدون الأربعة، ومن كان بعدهم من أهل العلم والحق برك الإيمان وتبعة السنّة المطهرة، وإنما أحدثه من أحدث من الكسالى والجهلاء، والعامة السفهاء بعد القرون المشهود لها بالخير، حين فشا الكذب، وعمت البلوى، ورفع الفلاسفة رؤوسهم، وحدثت البدع والمحدثات في الدين، واغترب الإسلام.

فرحم الله امرأً سمع الحق فاتبعه وتمسك به، ووجد الباطل فتركه ومحقه وأدمغه ﴿**قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً**﴾ [الإسراء: ٨١].

ومن لم يسعه ما وسع الأولين من سلف هذه الأمة، فلا وسَّع الله عليه.

وقال تعالى: ﴿**اِتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف: ٣] يعني الكتاب العزيز ومثله السنّة المطهرة لقوله: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧]، ونحوها من الآيات.

قال الرازي قوله: ﴿**ما أنزل إليكم**﴾ [الأعراف: ٣] يتناول الكتاب والسنّة، بمعنى أنه خطاب للكل.

وقال الحسن: يا ابن آدم، أمرت باتباع كتاب الله، وسنّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وقيل: هو خطاب للكفار، أي اتبعوا أيها المشركون ما أنزل إليكم من ربكم، واتركوا ما أنتم عليه من الكفر والشرك، ويدل عليه قوله: ﴿**وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ**﴾ [الأعراف: ٣]، والأول أولى.

قال الزمخشري: لا تتولوا أحداً من شياطين الإنس والجن، ليحملوكم على الأهواء والبدع.

ويجوز أن يكون المعنى: لا تتبعوا من دون كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أولياء، تقلدونهم في دينكم، كما يفعله أهل الجاهلية، من طاعة الرؤساء فيما يحللونه لهم، ويحرمونه عليهم.

قال الرازي: هذه الآية تدل على أن تخصيص عموم القرآن بالقياس لا يجوز، لأن عموم القرآن منزل من عند الله تعالى، والله تعالى أوجب متابعته، فوجب العلم بعموم القرآن.

ولما وجب العلم به امتنع بالقياس، وإلا لزم التناقض. انتهى.

قلت: وهذا المقال يجري أيضاً في عموم السنّة، فإنها أيضاً منزلة من الله تعالى، بدليل قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤]، فوجب العمل بعمومها.

ولما وجب بها العمل امتنع بالأقيسة المعتلة، والآراء المختلة، وإلا لزم النقض، وسقط العمل بهما.

وإذا سقط العمل بالقرآن والحديث، لم تبق الشريعة في يد أحد من الناس وصاروا مشركين كافرين بلا ريب ولا شبهة، وصارت ديانتهم هي ديانة غير ملة الإسلام من الفرق الباطلة، المغضوب عليها أو الضالة عن الهدى.

وقال تعالى: ﴿وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال في «فتح البيان»: وإزراء على من قلد الرجال في دين الله، فحلل ما حللوه، وحرم ما حرموه عليه، فإن من فعل ذلك فقد اتخذ من قلده ربًّا.

ومنه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، ويقال: إن تلك الربوبية أن يطيع الناس سادتهم وقادتهم، في غير عبادة وإن لم يصلوا لهم وقال عكرمة سجود بعضهم بعضاً[1].

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] موحدون متبعون لما لزمتكم الحجة، فاعترفوا بأنا منقادون للتوحيد واتباع السنّة دونكم.

دل إشارة النص على أن المشركين، ومقلدي الآباء، ليسوا بمسلمين، وكفى بذلك زجراً عن الشرك والتقليد.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠] أوقع السماع على الآيات، والمراد سماع الكفر والاستهزاء ﴿فَلاَ تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ ما داموا كذلك ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠].

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية ـ باعتبار عموم لفظها الذي هو المعتبر دون خصوص السبب ـ دليل على اجتناب كل موقف يخوض فيه أهله بما يفيد التنقص والاستهزاء للأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة، كما يقع كثيراً من أسراء التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال بالكتاب والسنّة، ولم يبق في أيديهم سوى «قال: إمام مذهبنا كذا»، و «قال فلان من أتباعه بكذا».

---

(١) قوله: بعضاً. الصواب أن يقال: لبعض.

وإذا سمعوا من يستدل على تلك المسألة بآية قرآنية، أو بحديث نبوي، سخروا منه، ولم يرفعوا إلى ما تلاه أو رواه رأساً، ولا بالوا به بالة، وظنوا أنه قد جاء بأمر فظيع، وخطب شنيع، وخالف مذهب إمامهم الذي نزلوه منزلة معلم الشرائع.

بل بالغوا في ذلك، حتى جعلوا رأيه القائل، واجتهاده الذي هو عن منهج الحق مائل، مقدماً على الله وعلى كتابه، وعلى رسوله وحديثه، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما صنعت هذه المذاهب بأهلها.

والأئمة الذين انتسب هؤلاء المقلدة إليهم براء من فعلهم، فإنهم قد صرحوا بالنهي عن تقليدهم، كما أوضح «الشوكاني» رحمه الله ذلك في «القول المفيد»، و«أدب الطلب» اللهم انفعنا بما علمتنا، واجعلنا من المقتدين بالكتاب والسنّة وباعد بيننا وبين آراء الرجال، المبنية على شفا جرف هار يا مجيب السائلين.

قال ابن عباس: دخل في هذه الآية كل محدث في الدين، وكل مبتدع إلى يوم القيام.

﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] في الكفر واستتباع العذاب.

قيل: وهذه المماثلة ليست في جميع الصفات، ولكنه إلزام، شبه بحكم الظاهر، كما في قول القائل.

وَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي(١)

وهذه الآية محكمة عند جميع أهل العلم.

قال المفسرون: هذا يدل على أن من رضي بالكفر، فهو كافر، ومن رضي بمنكر، أو خالط أهله، بمنزلتهم إذا رضي به وإن لم يباشره.

فإن جلس إليهم ولم يرض بفعلهم، بل كان ساخطاً له، وإنما جلس على التقاوة(٢) والخوف، فالأمر فيه أهون من المجالسة مع الرضا.

وإن جلس مع صاحب بدعة أو منكر، ولم يخض في بدعته أو منكره، فيجوز الجلوس معه مع الكراهة الشديدة، وقيل: لا يجوز بحال، والأول أولى.

فليحذر المتبعون للكتاب، والمقتدون للسنّة، من أن يجالسوا(٣) مع المقلدين الجامدين على آراء الرجال، المتخذين لغير الله أرباباً من دونه، فإنهم مبتدعون في دين الله،

---

(١) هذا عجز بيت. وصدره «عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه، ونص البيت هكذا: عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدي. وابتداء الشطر الثاني بالفاء أولى لأن اقتداء المرء بغيره متسبب عن الاقتران به ومصاحبته. فكان المناسب الإتيان برابط.

(٢) قوله: التقاوة الصواب. تقاة. ومنه قوله تعالى: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾.

(٣) قوله: يجالسوا الصواب. يجلسوا.

مخالفون لأمره سبحانه وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن يبتلى بذلك ولا يجد سبيلاً إلى الخلاص، فالله عاف عنه، إن شاء الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠] قال «في فتح البيان»: هذا داخل في جملة ما استنكروه، وهكذا يقول المقلدة لأهل الاتباع والمبتدعة لأهل السنّة. انتهى.

أي يقولون: أجئتم لنتبع القرآن والسنّة، ونذر، ونترك ما كان عليه أئمتنا، الذين نحن نقلدهم وقلدهم آباؤنا؟ فما أشبه الليلة بالبارحة.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] قال في «فتح البيان»: ويستدل بهذا الأمر بالاستجابة، على أنه لا بدّ من الإجابة في كل ما دعا الله ورسوله في حكم من الأحكام الشرعية، أن يبادر إلى العمل به، كائناً ما كان، ويدع ما خالفه من الآراء، وأقوال الرجال.

وفي هذه الآية الشريفة أعظم باعث على العمل بخصوص الأدلة، وترك التقليد بالمذاهب، وعدم الاعتداد بما يخالف ما في الكتاب والسنّة. كائناً ما كان. انتهى.

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] قال في «فتح البيان»: هي تشمل العقائد، والأعمال، والأخلاق، فإنها في العقائد اجتناب، التشبيه والتأويل، والتعطيل، والصرف عن الظاهر.

وفي الأعمال، الاحتراز عن الزيادة والنقصان، والبدع والمحدثات، والتغيير لكتاب الله، والتبديل للسنن، والتقليد للرجال، وللآراء.

وفي الأخلاق، التباعد عن طريق الإفراط والتفريط. وهذا في غاية العسر، وبالله التوفيق، وهو المستعان. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قال في «فتح البيان»: وقريب من هذا من يقتدي بآراء الرجال، المخالفة لما في كتاب الله، ولما في سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ويؤثرها على ما فيهما:

فإنه قد استجاب للباطل، الذي لم تقم عليه حجة، ولا دل عليه برهان، وترك الحجة والبرهان خلف ظهره، كما يفعله كثير من المقلدين بالرجال، المقتدين لهم(١)، المتنكبين عن طريق الحق بسوء اختيارهم. اللهم غفراً.

---

(١) قوله: لهم: الصواب. بهم.

وقال تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] الذكر: اسم من أسماء القرآن، أي اسألوا أهل القرآن، وهم التالون له، العاملون به.

قال في «فتح البيان»: قد استدل مجوزو التقليد بهذه الآية، وقالوا: أمر سبحانه من لا علم له أن يسأل من له علم.

والجواب: أن هذه الآية الشريفة واردة في جواب سؤال خاص، خارج عن محل النزاع، كما يفيده السياق المذكور قبل هذا اللفظ، الذي استدلوا به، وبعده.

وبه قال ابن جرير، والنووي، وأكثر المفسرين، واستوفاه السيوطي في «الدر المنثور». وهذا هو المعنى الذي يفيده السياق والسباق.

وعلى فرض أن المراد السؤال العام، فالمأمور بسؤالهم هم أهل الذكر، والذكر هو كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غيرهما.

ولا أظن مخالفاً يخالف في هذا، لأن الشريعة المطهرة، هي إما من الله عزّ وجلّ، وذلك هو الذكر الحكيم والقرآن العظيم، أو من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك هو السنّة المطهرة، ولا ثالث لذلك.

وإذا كان المأمور بسؤالهم، هم أهل القرآن والحديث، فالآية الكريمة حجة على المقلدة في رد التقليد، لا لهم على إثباته، لأن المراد أنهم يسألون أهل الذكر فيخبرونهم بما فيهما.

والجواب من المسؤولين أن يقولوا: قال الله كذا، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا، فيعمل السائلون بذلك. وهذا، هو غير ما يريده المقلدة المستدلة بها.

فإنهم إنما استدلوا بها على جواز ما هو فيه من الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل.

تعريف التقليد

فإن هذا هو التقليد، ولهذا رسموه بأنه قبول قول الغير، من دون مطالبة بحجة.

فحاصل التقليد أن المقلد لا يسأل عن كتاب الله، ولا عن سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل يسأل عن مذهب إمامه فقط.

فإذا جاوز ذلك إلى السؤال عن الكتاب والسنّة، فليس بمقلد، وهذا يسلمه كل مقلد عاقل ولا ينكره إلا جاهل صرف.

وإذا تقرر أن المقلد إذا سأل أهل الذكر عن كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأجابه المسؤول بما فيهما، أو ما في أحدهما، لم يكن مقلداً، علمت أن هذه الآية

الشريفة ـ على تسليم أن السؤال ليس عن الشيء الخاص، الذي يدل عليه السياق، بل عن كل شيء في الشريعة، كما يزعمه المقلد ـ تدفع في وجهه، وترغم أنفه، وتكسر ظهره.

فإن معنى هذا السؤال الذي شرعه الله تعالى، هو السؤال عن الحجة الشرعية وطلبها من العالم، فيكون هو تالياً، أو راوياً، وهذا السائل مستروياً.

والمقلد يقر على نفسه بأنه يقبل قول العالم، ولا يطالبه بالحجة. فالآية هي دليل الاتباع، لا دليل التقليد.

وبهذا ظهر لك أن هذه الحجة، التي احتج بها المقلد، هي حجة داحضة على فرض أن المراد المعنى الخاص، وهي عليه، لا له على فرض أن المراد المعنى العام. انتهى.

وسيأتي الكلام على هذه الآية الشريفة الهادية إلى الاتباع، الناهية ـ بمفهومها المخالف ـ عن التقليد والابتداع، في ضمن نقل كلام «القول المفيد» إن شاء الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] المراد بالكتاب هنا، القرآن، ومثلها قوله سبحانه: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ومعنى كونه تبياناً، أن فيه البيان البليغ لكثير من الأشياء، والإحالة فيما بقي منها على السنّة المطهرة، وأمرهم باتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يأتي به من الأحكام وطاعته، كما في الآيات القرآنية الدالة على ذلك.

وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أوتيت القرآن ومثله معه».

قال ابن مسعود: «تبياناً لكل شيء»، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا في القرآن.

وعنه قال: «من أراد العلم فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين».

وفيه أن من استدل بلفظ، أو آية منه، على معنى موافق للخبر الصحيح المرفوع، فاستدلاله صحيح، وفيه تبيان لما استدل به عليه.

وإنما قلنا ذلك، لأن كل مبطل، ومحرف وغال، ومبتدع، ومحدث، ومقلد ونحوهم، أيضاً يستدل بالقرآن على مطلوبه، لكن لا بموافقة ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يكون استدلاله بهذه الآية على مدعاه.

قال في «فتح البيان»: وقد احتج بهذه الآية جمع من أهل العلم على منع التقليد. انتهى.

قلت: كونه تبياناً يرشد إلى أن القرآن يكفي لأحكام جميع الحوادث إلى يوم القيامة، وكذلك السنّة المطهرة، فإنها تِلْوه في هذا الأمر.

ومن زعم من أسراء التقليد، وعبيد الآراء، أن القرآن والحديث، لا يكفيان لذلك، وأن الحاجة ماسة إلى الفقه المصطلح عليه اليوم، من المقلدة، ومن شابههم، فقد أساء الظن بالله وبكتابه، وبالرسول وبسنّته.

وآية إكمال الدين تدفعه، وترد عليه، والمسألة منقحة في «حصول المأمول»[1] «وإرشاد الفحول»[2] وغيرهما.

﴿وَهُدًى﴾ [النحل: ٨٩] للعباد من الضلالة، أي ضلالة كانت من تقليد وغيره ﴿وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩] لهم، للمتبعين للسنّة، والمقتدين بالكتاب ﴿وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] خاصة دون غيرهم، لأنهم المنتفعون بذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] اختلف أهل العلم في معناهما، على أقوال كثيرة.

منها: أن العدل اتباع الكتاب، والإحسان: اتباع السنّة.

وعلى هذا القول يلزم ترك تقليد الرجال، فإنه يخالف ظاهر الكتاب، لآيات في هذا الباب، ويخالف الحديث، فإن في الأخذ بالرأي إساءة واضحة والله أعلم.

والأولى تفسيرهما لغة، فيدخل فيهما كل ما يصدق عليه لفظ «العدل والإحسان» كائناً ما كان، ويدخل فيه اتباع الحديث والقرآن، دخولاً أولياً.

وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلاَلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] عن أبي نضرة قال: قرأت هذه الآية في سورة «النحل» فلم أزل أخاف الفتيا إلى يومي هذا.

قال في «فتح البيان»: صدق ـ رحمه الله ـ فإن الآية تتناول ـ بعموم لفظها ـ فتيا من أفتى بخلاف ما في كتاب الله، أو سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، كما يقع لكثير من المؤثرين للرأي، المقدمين له على الرواية، والجاهلين بعلم الكتاب والسنّة، كالمقلدة للمذاهب المنقولة عن الأئمة والرجال، وإنهم لحقيقون بأن يحال بينهم وبين فتاواهم، ويمنعوا من جهالاتهم، فإنهم أفتوا بغير علم من الله، ولا هدى ولا كتاب منير، وَدَوَّنوا الآراء والأهواء في دفاتر ضخمة حمل بعير، فضلوا وأضلوا، فهم ومن يستفتيهم كما قال القائل:

كَبَهِيمَةٍ عَمْيَاءَ قَادَ زِمَامَهَا ... أَعْمَى عَلَى عِوَجِ الطَّرِيقِ الْحَائِرِ

أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال: عسى رجل يقول: إن الله أمر بكذا أو نهى عن كذا.

فيقول الله عزّ وجلّ: كذبت.

أو يقول. إن الله حرم كذا، أو أحل كذا. فيقول الله كذبت. انتهى.

---

(١) حصول المأمول: اسم كتاب في علم أصول الفقه. تأليف حسن صديق خان.
(٢) إرشاد الفحول: اسم كتاب في علم أصول الفقه للشوكاني.

ولا شك أن المقلدة الجامعين لكتب الفتاوى هذه، التي طبقت الأرض، مشارقها، ومغاربها، يزعمون أن كل ما فيها هو أمره ونهيه، وحلاله وحرامه، عزّ وجلّ، كأن هذا كله في فاتحة الكتاب.

وإنك إذا فتشت مسائلها ورسائلها، لا تجدها إلا مبنية على آراء الرجال وأقيستهم، لا على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنها عنهما بعيدة جداً، وفيها الافتراء عليه سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦] بنوع من أنواع الفلاح، والفوز بالمطلوب، لا في الدنيا ولا في الآخرة، بدليل ما بعده ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٧].

رحم الله امرأً تأمل في هذه الآية، وجهد في مَحْوِ هذا الافتراء الكثير المتجاوز عن الحد، وأفناه عن وجه البسيطة ما استطاع.

وقال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. تقدمت هذه الآية الشريفة، وتكرارها أفاد رد العلم إلى القرآن والسنّة، فإنهما ذكرٌ.

قال في «فتح البيان»: استدل بهذه الآية على أن التقليد جائز، وهو خطأ ولو سلم، لكان المعنى سؤالهم عن نصوص الكتاب والسنّة، لا عن الرأيِ البحت ومذهب الإمام وتلاميذه. وليس التقليد إلا قبول قول الغير، دون حجته.

والمقلد إذا سائل أهل الذكر عن كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن مقلداً.

قال الرازي: فأما ما تعلق كثير من الفقهاء بهذه الآية، في أن للعامي أن يرجع إلى فتيا العلماء، وفي أن للمجتهد أن يأخذ بقول مجتهد آخر، فبعيد.

لأن هذه الآية خطاب مشافهة، وهي واردة في هذه الواقعة المخصوصة، ومتعلقة باليهود والنصارى على التعيين. انتهى.

وقد قدمنا في سورة «النحل» أن سياق هذه الآية يفيد أن المراد بها السؤال الخاص.

وبه يظهر أن هذه الآية دليل الاتباع، لا دليل التقليد. انتهى.

ولا يصح إطلاق «أهل الذكر» على الفقهاء المقلدة لكونهم غير ممارسين للذكر، بل هم التاركون له، والناكبون عنه،فيما يدونونه من الآراء والأهواء، ويسودون وجوه الطروس والقراطيس بزبر الأقيسة المختلة، والاجتهادات المعتلة إنما الذكر، هو هذه التفاسير السُّنية، ودواوين الأحاديث النبوية، على صاحبها الصلوات والتحية.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٣] فقلدناهم واقتدينا بهم.

قال في «فتح البيان»: أجابوه بهذا الجواب، الذي هو العصا التي يتوكأ عليها كل

عاجز، والحبل الذي يتشبث به كل غريق، وهو التمسك بمجرد تقليد الآباء، وهكذا يجيب هؤلاء المقلدة من أهل هذه الملة الإسلامية.

فإن العالم بالكتاب والسنّة إذا أنكر عليهم العمل بمحض الرَّأْي المدفوع بالدليل، قالوا: هذا قد قال به إمامنا، الذي وجدنا آباءنا له مقلدين، وبرأيه آخذين.

قال الحفناوي: أي فلم يكن جوابهم إلا التقليد. انتهى.

وجوابه، هو ما أجاب به إبراهيم الخليل عليه السلام ههنا ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] أي في خسران واضح ظاهر، لا يخفى على أحد، ولا يلتبس على ذي عقل.

قال النسفي: أراد أن المقلِّدين والمقلَّدين، منخرطون في سلك ضلال ظاهر.

وأكد بـ «أنتم» ليصح العطف لأن العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع انتهى.

ودلت الآية على تسمية المقلدة بـ «الضالين»، فمن سماهم بذلك الاسم، فما أساء، بل تبع في ذلك ظاهر الكتاب، وصريح النص.

وهؤلاء المقلدة من أهل الإسلام، استبدلوا بكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كتباً ودفاتر وأساطير ودساتير قد دُوِّنَتْ فيها اجتهادات عالمٍ من علماء الإسلام وفتاواه أنه لم يقف على دليل يخالفها، إما لقصور منه، أو لتقصير في البحث، أو إنكارٍ على من أظهره، تعصباً واعتسافاً، أو صرف له عن ظاهره بلا موجب، أو تأويل له بما أضمره من الجمود على التقليد، والأخذ بالرَّأْيِ، وعبادة الهوى، واتخاذ الإمام ربًّا له، إلى غير ذلك من الأسباب المشهودة الموجودة، في طائفة التقليد، وزمرة أهل الرَّأْيِ.

فوجد ذلك الدليل، من وجد، وأبرزه واضح المنار كأنه عَلَم في رأسه نار وقال: هذا كتاب الله، وهذه سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنشد:

دَعُوا كُلَّ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ ... فَمَا آمِنٌ فِي دِينِهِ كَمُخَاطِرِ

فقالوا كما قال الأول:

وَمَا أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ ... غَوَيْتُ وَإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

ولقد أحسن من قال:

يَأْبَى الْفَتَى إلاَّ اتِّبَاعَ الْهَوَى ... وَمَنْهَجُ الْحَقِّ لَهُ وَاضِحُ

قال البيضاوي: والتقليد إن جاز فإنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على الحق، انتهى.

العلماء من المفسرين والمحدثين لم يكونوا مقلدين

ومن هنا علم أن العلماء الذين ذموا التقليد، وفاهوا بقبحه في تفسير الكتاب العزيز، وفي غيره من الكتب المؤلفة منهم، لم يكونوا ـ في نفس الأمر ـ مقلدين للأئمة، كحالة هؤلاء المقلدة اليوم، المتسمة بالعلماء، المتحلية بكل لوم.

وإنما نسبهم إلى هذه المذاهب المعروفة هؤلاء المقلدة الجهلة، من عند أنفسهم لما رأوا موافقتهم مع إمامهم في المسائل، أكثرها، أو أقلها، وهم عن ذلك مبعدون.

والموافقة لا تستلزم التقليد، ولا التعريف به، لا سيما مع إنكاره عنه، ورده عليه، وذمة له، وتقبيحه إياه.

وهذه مغالطة عظيمة وغفلة صريحة، أو حمية عصبية، أوقعت كثيراً من الناس في مهاوي الاعتساف، وأبعدهم عن باب الإنصاف، وصارت سبباً للقتال والجدال، وطال فيه القيل والقال، من الفضلاء الذين هم ـ في الحقيقة ـ جهال وضلال.

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] أي ليس الخلل في مشاعرهم وحواسهم، وإنما أصابت الآفة عقولهم باتباع الهوى، والانهماك في تقليد الرأي، بترك الكتاب والسنّة والعمل بهما، أي لا تدرك عقولهم مواطن الحق، ومواضع الاعتبار، ومحال الصواب.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٤٨] أي الرسول ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [النور: ٤٨] عن المحاكمة إلى الله والرسول، وعن الإجابة والمجيء إليه في حياته، وإلى سنّته بعد مماته.

قال في «الفتح»: وهكذا هو شأن مقلدة المذاهب بعينه، منذ حدثت هذه البدعة، يعرضون عن إجابة الداعي إلى الله وإلى رسوله، وعن التحاكم إلى كتابه، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ويرمونه بكل حجر ومدر، ويسيبونه، ويشتمونه، ويذمونه، ويقبحونه، ويعادونه، ويفترون عليه بكل افتراء، ويكذبون فيه كل كذب.

هذه رسائلهم ومسائلهم بين أيدي مقلدة المقلدة، وعبيد العبيد، وأرقاء الأهواء، وملك يمين الأهواء في بلادهم تشهد لما قلنا: ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩، ٥٠] طلباً لحقهم، لا رِضًى بحكم الرسول.

﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [النور: ٤٩، ٥٠] الهمزة للتوبيخ والتقريع لهم.

والمرض: النفاق. وقيل: كفر ومَيْل إلى الظلم ﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ [أي شكوا في أمر عدله في الحكم ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ [النور: ٤٩، ٥٠] في الحكومة، و «الحيف» الميل في الحكم.

ثم أضرب سبحانه عن هذه الأمور، وقال: ﴿بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور: ٤٩، ٥٠] أي ليس شيء مما ذكر، بل لعنادهم وظلمهم.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية دليل على وجوب الإجابة إلى القاضي العالم بحكم الله، العادل في حكمه، لأن العلماء ورثة الأنبياء.

والحكم من قضاة الإسلام العالمين بحكم الله، العارفين بالكتاب والسنّة، العادلين في القضاء، هو حكم بحكم الله ورسوله.

فالداعي إلى التحاكم إليهم، داع إلى الله ورسوله، أي إلى حكمهما.

قال القرطبي: في هذه الآية دليل على وجوب إجابة الداعي إلى الحاكم لأن الله ذم من دُعِيَ إلى رسوله ليحكم بينه وبين خصمه بأقبح ذم، فقال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [النور: ٥٠] الآية. انتهى.

القضاة الذين تجب طاعتهم وإجابتهم والخضوع لما يحكمون به

فإن كان القاضي مقصراً لا يعلم بأحكام الكتاب والسنّة، ولا يعقل حجج الله ومعاني كلامه، وكلام رسوله، كان جاهلاً، جهلاً بسيطاً، وهو من لا علم له بشيء من ذلك، أو جهلاً مركباً، وهو من لا علم عنده بما ذكر، ولكنه قد عرف بعض اجتهادات المجتهدين، واطلع على شيء من علم الرأي.

فهذا ـ في الحقيقة ـ جاهل وإن اعتقد أنه يعلم بشيء من العلم، فاعتقاده باطل.

فمن كان من القضاة هكذا، فلا تجب الإجابة إليه، لأنه ليس ممن يعلم بحكم الله ورسوله، حتى يحكم به بين المتخاصمين إليه، بل هو من قضاة الطاغوت، وحكام الجبت، فإن ما عرفه من علم الرأي إنما رخص له في العمل به للمجتهد، الذي هو منسوب إليه عند عدم الدليل من الكتاب والسنّة، ولم يرخص قيه لغيره ممن يأتي بعده.

وإذا تقرر لديك هذا، وفهمته حق فهمه، علمت أن التقليد والانتساب إلى عالم من العلماء دون غيره، والتعبد بجميع ما جاء به من رواية ورأي، وإهمال ما عداه، من أعظم ما حدث في هذه الملة الإسلامية من البدع المضلة، والفواقر الموحشة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد أوضح هذا صاحب كتاب «الجنة في الأسوة الحسنة بالسنّة».

وهكذا حكم أهل الفتيا سواء بسواء.

ولا يخفاك أن قضاة العدل، وحكام الشرع، ومفتي المسائل، هم الذين هم على طريقة الكتاب والسنّة، لا من هو على أمة التقليد، وسبيل الهوى، وصراط الرأي.

فمن كان كذلك فهم سلاطين الدين، المترجمون عن كتاب رب العالمين، وسنّة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم، المبينون للناس ما نزل إليهم.

وأما الذين هم على خلاف هذه الحالة، فإنهم ليسوا، كما تقدم، بل هم الشياطين في زي السلاطين، والسوقة في لباس الأساطين.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بترك العمل بمقتضاه، ويذهبون سمتاً خلاف سمته: ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] أيُّ فتنة كانت.

وقيل: القتل، وقيل: تسلط سلطان جائر، وقيل: الطبع على قلوبهم، وقيل: محنة في الدنيا: ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] في الآخرة.

وقال القرطبي: احتج الفقهاء على أن الأمر للوجوب بهذه الآية، إلى قوله، فيجب امتثال أمره، ويحرم مخالفته.

والآية تشمل كل من خالف أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ويدخل فيها الجامدون على ضلالة التقليد، من بعد ما تبين لهم الهدى، وظهر الصواب من الخطأ.

قلت: وقد رأيت بعينيَّ هاتين، وسمعت أذناي، أن مخالفي أمره صلى الله عليه وآله وسلم من المقلدة أصابتهم الفتن المذكورة في تحت الآية، ولا تكون فتنة إلا منهم، ثم تعود فيهم، وهم لا يزالون مفتونين مختلفين، وسيصيبهم عذابه سبحانه في الآخرة، فكانوا خاسرين فيهما، نعوذ بالله من الخذلان.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] أي قدوة صالحة.

والمعنى: اقتدوا به اقتداءً حسناً، ولا تتخلفوا عنه في شيء من الأشياء، أمراً كان، أو نهياً، واستنوا بسنّته.

قال في «فتح البيان»: هذه الآية، وإن كان سبيلها خاصاً، فهي عامة في كل شيء، ومثلها: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وفيها دلالة على لزوم الاتباع، وترك التقليد الحادث المشئوم، الذي أصيب به الإسلام أي مصيبة.

قال القرطبي: يحتمل أن تحمل هذه الأسوة على الإيجاب في أمور الدين، وعلى الاستحباب في أمور الدنيا. انتهى.

﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب: ٢١]، جمع بين الرجاء والذكر له، لأن بذلك تتحقق الأسوة الحسنة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ

﴿الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال القرطبي: لفظ «ما كان» و«ما ينبغي» ونحوهما، معناه الحظر والمنع من الشيء، والإخبار بأنه لا يحل شرعاً أن يكون.

قال في «الفتح»: دلت الآية على اتباع قضاء الكتاب والسّنة، وذم التقليد والرأي وعدم خيرة الأمر في مقابلة النص من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان السبب خاصاً، فإن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ﴾ عن طريق الحق، ﴿ضَلَالاً مبيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦] ظاهراً واضحاً، لا يخفى.

فإن كان العصيان عصيان رد وامتناع عن القبول، كما يشاهد من علماء المعقول، والمقلدة الجهول، فهو ضلال كفر.

وإن كان عصيان فعل، مع قبول الأمر واعتقاد الوجوب، فهو ضلال خطأ وفسق، كما يشاهد من الفساق.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] قيل معنى «أذية الله» الإلحاد في أسمائه وصفاته.

وأما «أذية رسوله» فهي كل ما يؤذيه من الأقوال والأفعال، ومنه ترك الاتباع، وفعل التقليد لآراء الرجال، وإيثاره على سنّته، كما في الفتح، بل هذا أشد الإيذاء لهما ونعوذ بالله من ذلك، ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] بحيث لا يبقى وقت من أوقات محياهم ومماتهم إلا واللعنة واقعة عليهم مصاحبة لهم ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٧] مع ذلك اللعن ﴿عَذاباً مُهِيناً﴾ [الأحزاب: ٥٧] يصيرون به في الإهانة في الدار الآخرة.

وهذه الآية فيها من الوعيد ما تقشعر منه الجلود، وترجف له الأفئدة في الصدور، وترتعد له الفرائص.

ولا يرتاب أحد ممن له أدنى شعور، وأيسر عقل، أن في التقليد الحادث مخالفة ظاهرة مع الله ورسوله، وإيذاء لهما في ترك امتثال أمرهما ونهيهما، والإتيان بما يضاد ذلك، والإيذاء المذكور مستجلب للعنة، ولا قرية بعد عبادان.

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ [القلم: ٣٧] أي تقرؤون فيه فتجدون المطيع كالعاصي، والمتبع كالمقلد، والموحد كالمشرك.

﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٨] أي تختارون وتشتهون.

ومثله قوله سبحانه: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥٦، ١٥٧].

﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩] أي عهود مؤكدة بالإيمان، موثقة استوثقتم بها في أن يدخلكم الجنة وإن عشتم على التقليد، ومُتُّمْ عليه، وتركتم الاتِّباع، وسلكتم سُبُلَ الابتداع ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] به أنفسكم.

﴿سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠] أي كفيل لهم بأن لهم في الآخرة ما للمتبعين الموحدين المخلصين له الدين؟

قال ابن كيسان: الزعيم ـ هنا ـ القائم بالحجة والدعوى.

﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾ [القلم: ٤١] غيرهم يشاركونهم في هذا القول ويوافقونهم فيه، ويذهبون مذهبهم فيه ﴿فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [القلم: ٤١] فيما يقولون إذ لا أقل من التقليد، وهو أمر تعجيز.

قال في «فتح البيان»: قد نبه سبحانه في هذه الآيات على نَفْي جميع ما يمكن أن يتشبثوا به لدعواهم، من عقل فاسد أو نقل كاسد، أو فعل حاسد، أو محض تقليد على الترتيب، تنبيهاً على مراتب النظر، وتزييفاً لما لا سند له من الفعل والقول.

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، تقدمت هذه الآية الشريفة.

وعمومها يشمل كل شيء لم يأمر به الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فيدخل فيه التقليد، لأنه من هذا الوادي، بل هو مما ذمه الله في كتابه في غير موضع، ولم يأذن به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، أمته، ولا فرداً واحداً منها، ولا قال به إمام من أئمة الدين، ولا أحد من سلف هؤلاء المسلمين، بل نهى الله عنه، ورسوله، وكل مجتهد من مجتهدي هذه الملة الإسلامية، لا سيما الأربعة منهم، الذين يتهالك الضُلَّالُ في تقليدهم، ويفتخر الجهال باختيار مذاهبهم لهم.

وكذلك نهى عنه كل من كان بعدهم، من أهل الديانة والعلم بالكتاب والسنّة، وهم سائر المفسرين، وجمهور المحدثين، وجميع الصالحين.

كيف ولم يحدث التقليد إلا بعد القرون المشهود لها بالخير، ولم يحدثه إلا العامة الأكَّالون الباطلون، محبو الدنيا، ومبغضو الآخرة، أبناء البطون، وعبيد الدراهم والدنانير والمجون؟!!

ولو أراد أحد من نوع الظلوم الجهول أن ينقل حرفاً واحداً في إثباته أو جوازه فضلاً عن استحبابه، فضلاً عن وجوبه من الكتاب والسنّة، أو من قول أحد من سلف هذه الأمة وأئمتها، لا يمكنه ذلك وإن سافر إلى أقصى الصين.

نعم شحن هذه الطائفة المتأخرة من المقلدة، كتبهم بوجوبه، بل بفرضيته على سائر

الأمة، وادَّعت دعاوى طويلة عريضة، ليس عليها أثارة من علم، وجاءت بأدلة هي أشأم من طويس، وأثقل على الراجي من «لا» و «ليس»، وسودت وجوه قراطيس، لمسوها بأيديهم.

وقد أجاب على ذلك كله جماعة منصورة ظاهرة على الحق، بما هو موجود فيهم.

ولكن أنَّى لهم التناوش من مكان بعيد.

وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٦، ١٦٧].

قال في «فتح البيان»: احتج جمع من أهل العلم بهذه الآية الشريفة على ذم التقليد، وهو مذكور في موطنه. انتهى.

قلت: فيها ذكر ما يجري بين المقلِّدين ـ بالكسر ـ والمقلَّدِين ـ بالفتح ـ وهذا يدل على أن المتبوعين يتبرءون من التابعين، لأنهم لم يدعوهم إلى تقليدهم، وكان تقليد هؤلاء لهم من عند أنفسهم.

وإذا ظهر لهم ضرر هذا التقليد تبرأ التابعون أيضاً من متبوعيهم، وتمنوا الرجعة إلى الدنيا، والعود إليها ليتركوا تقليدهم بعد ذلك.

وهذه الآية، وإن نزلت في المقلدة الكفار، لكن عمومها يشمل كل مقلِّد لكل مقلَّد.

ولا شك أن الأئمة الأربعة وغيرهم من مجتهدي هذه الملة، قد صاحوا بالنَّهْي عن تقليدهم وتبرأوا في هذه الدار، وكذلك يتبرأون من هؤلاء في الدار الأخرة.

والمقلدة لهم لا يسمعون نهيهم هنا، وإنما يسمعون هناك، ويتمنون لو أنهم لم يقلدوا مذهبهم لهم، ولم يكونوا تابعين لهم، ويندمون حيث لا ينفع الندم.

ومن رحمة الله سبحانه أنه صان أئمة الملة المحمدية عن الدعوة إلى هذه التقليدات، ووقاهم عن تلك السيئات، إنما الوزر على من قلدهم على نهيهم عن ذلك «ولا تزر وازرة وزرة أخرى».

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] هذا يدل على أن فصل الحكومة على ما في كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم هو العدل، لا الحكم بالرأيِ المجرد، فإن ذلك ليس من العدل في شيء.

قال عليٌّ عليه السلام: على الإمام أن يحكم بما أنزل الله

﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] أي نعما شيء الذي يعظكم به، وهو الحكم بالعدل على وفق الكتاب والسنّة، دون الرأي البحت، والاجتهاد الصرف تقليداً للأحبار والرهبان، من غير حجة نيِّرة، وبرهان واضح.

ولا شك أن الولاة، والقضاة، والمفتين بالرأي، المقلدين للأئمة المجتهدين لم يقبلوا من الله هذه العظة، وخالفوها خلافاً ظاهراً، فحكموا في المسائل، والأحكام، والخصومات، بما أراهم عقلهم، وأدَّى إليه رأيهم، ولم يبالوا بما في هذين الأصلين الكريمين، من فصل القضايا، وحكم الرزايا بالةً، ولم يرفعوا إليها رأساً أصلاً.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [المائدة: ١٠٤] أي إلى الكتاب والسنّة الناطقة بالحق والصواب ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤]، وهذه أفعال آبائهم وسننهم التي سنّوها لهم.

وقد صدق الله حيث قال: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ [المائدة: ١٠٤] جهلة ضالين ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤] تقدم مثل هذه الآية، وتقدم الكلام عليه.

والمعنى أن الاقتداء إنما يصح بمن كان عالماً مهتدياً هادياً راشداً، داعياً إلى الكتاب والسنّة، اللّذيْنِ هما البرهان والدليل، لا بمن كان ضد ذلك.

فكيف يكون تقليده صحيحاً جائزاً، وقد صارت هذه الكلمة الباطلة، التي قالتها الجاهلية، عُمْدَةَ مقلدي الأئمة ومتكأهم، يستندون إليه إن دعاهم داعي الحق، وطالبهم مطالب الإنصاف.

فاحتجاجهم بالمقلَّدين ـ بالفتح ـ ممن هو نظيرهم ومثيلهم في التعبد بكتاب الله وسنّة رسوله، مع خلافه بما فيهما، هو كمقالة هؤلاء الضالة.

وليس الفرق إلا في مجرد المباني، دون المعاني التي تدور عليها الإفادة والاستفادة، ولا أثر لتبديل العبارة في تبديل الحكم، فإن العبرة بالمسميات دون الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ أي ذنباً قبيحاً متبالغاً في القبح، اعتذروا عن ذلك بعذرين:

الأول: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ [الأعراف: ٢٨] أي نحن نفعله تقليداً بالآباء[1]، كما يقول المبتدعة إنما نفعل هذه الأفعال البدعية كالاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوه، لما وجدنا أكابرنا مستمرين على فعل هذه الفعلة.

والثاني: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨] أي أنهم مأمورون من جهة الله سبحانه، كما قالت طائفة البدع: نحن مأمورون من جهة الله ورسوله، بحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا فيه إظهار لمحبتنا له صلى الله عليه وآله وسلم.

وكلا العذرين في غاية البطلان والفساد، لأن وجود آبائهم على الذنب، لا يسوغ لهم فعلهم، بل ذلك تقليد باطل محض، لا أصل له.

---

(١) قوله: بالآباء: الصواب للآباء.

والأمر من الله لهم لم يكن بذلك إنما أمرهم الله أن يتبعوا النبي الأمي، ويعملوا بكتابه، ونهاهم عن مخالفتهما.

﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨] تقدمت هذه الآية، وتقدم تفسيرها.

قال قتادة: والله ما أكرم الله عبداً قط على معصية، ولا رضيها له، ولا أمر بها، ولكن رضي لكم بطاعته، ونهاكم عن معصيته.

وفيه أن القول بالتقليد تقوُّل على الله، وافتراء عليه سبحانه، وما أعظم هذه الإساءة في حضرته سبحانه، في إضافة الأمر بالفحشاء إليه!!

والآيات البينات في ذم التقليد أكثر مما ذكر هنا، وإنما نبهنا بذلك على ما هنالك.

ما جاء في ذم التقليد من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء

وأما أقوال أهل المعرفة بالحق في ذم التقليد فهي أكثر من أن تحصر فنذكر منها هٰهنا قليلاً كما قيل «ما لا يدرك كله لا يترك كله».

قال صالح بن محمد الفلّاني في «إيقاظ همم أولى الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار» في «باب فساد التقليد ونفيه، والفرق بين التقليد والاتِّباع» ما عبارته:

قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

أخرج البيهقي في المدخل، وابن عبد البر في كتاب العلم، بأسانيدهما إلى حذيفة بن اليمان أنه قيل في الآية: أكانوا يعبدونهم؟ فقال: لا، ولكن كانوا يحلون لهم الحرام فيحلونه، ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه، فصاروا بذلك أرباباً.

قال البيهقي: وقد روي هذا عن عدي بن حاتم مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فساقه بسنده، وفيه قصة الصليب في عنقه، وفيه فقلت: يا رسول الله إنا لسنا نعبدهم.

فقال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتستحلونه؟» قلت: نعم. قال: «فتلك عبادتهم».

هذا لفظ حديث إسحق بن محمد السوسي.

وفي رواية الحافظ فقال: «أليس كانوا يحلون لكم الحرام فتحلونه، ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه؟ قلت: بلى، قال: فتلك عبادتهم».

وروى ابن عبد البر عن أبي البختري في الآية قال: أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من

دون الله ما أطاعوهم، ولكن أمروا فجعلوا حلال الله حراماً، وحرامه حلالاً فأطاعوهم، فكانت تلك الربوبية.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي مثل هؤلاء وأمثالهم قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢] وقال عائباً لأهل الكفر، وذامًّا لهم: ﴿مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢، والشعراء: ٧٤]، وقال: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ومثل هذا في القرآن كثير، من ذم تقليد الآباء والرؤساء والسادة والكبراء.

وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، إنما وقع بين التقليدين بلا حجة للمقلد، كما لو قلد رجل فكفر وقلد آخر فأذنب، وقلد آخر في مسألة ونهاه فأخطأ وجهها، وكان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً، وإن اختلفت الآثام فيه.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وفيه دليل على بطلان التقليد.

فإذا بطل، وجب التسليم للأصول، وهي الكتاب والسنّة، أو ما كان في معناهما بدليل جامع بين ذلك. انتهى كلام ابن عبد البرّ.

وقال البيهقي بسنده عن ابن عباس مرفوعاً: «مهما أوتيتم من كتاب الله، فالعمل به، لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنّة مني ماضية، فإن لم يكن سنّة مني فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم، فأيما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة».

قال البيهقي: هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد. انتهى.

قال ابن مسعود: «ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً، إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر» وهذا كله نَفْيٌ للتقليد وإبطال له.

قال ابن المعتَز: لا فرق بين بهيمة تنقاد وإنسان يقلد.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قلت لأبي: الرجل تنزل به النازلة، وليس يجد إلا قوماً من أصحاب الحديث والرواية، ولا علم لهم بالفقه، وقوماً من أصحاب الرأي، لا علم لهم بالحديث؟

قال: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، فإن الحديث الضعيف خير من الرأي القوي.

والآثار عن الصحابة، والأقوال من السلف في هذا كثيرة جداً.

ومن تأمل في مقالات الأئمة الأربعة في الحث على أن لا يُسْتَفْتَى إلا العالم بالكتاب والسنّة، عرف صدق ما ذكرنا.

الفرق بين التقليد والاتباع

قال تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. قال ابن زيد: أراد بالذكر القرآن، وليس فيه دليل على جواز التقليد واتخاذ الرأي ديناً ومذهباً ومرجعاً، بل فيه إشارة - كما قال الأصفهاني - إلى أن وظيفة الجاهل بمعاني الكتاب والسنّة، إذا نزل عليه نازلة، أن يفزع إلى العالم بالكتاب والسنّة، فيسأله عن حكم الله تعالى ورسوله في هذه النازلة، فإذا أخبره عالم بحكم الله ورسوله بما فيهما، يعمل بما أخبره في هذه النازلة، متبعاً للكتاب والسنّة في الجملة مصدقاً للعالم بهما في إخباره في الجملة، وإن لم يكن عالماً بوجه الدلالة، فلا يصير بهذا المقدار مقلداً، ألا ترى لو ظهر له أن ما أخبره العالم ليس موافقاً لهما لرجع إليهما ، ولا يتعصب لهذا المخبر.

بخلاف المقلد، فإنه لا يسأل عن حكم الله ورسوله، وإنما يسأل عن مذهب إمامه، ويفتيه المفتي به، ولو ظهر له أن مذهب إمامه مخالف لكتاب الله وسنّة رسوله لم يرجع إليهما.

والمتبع إنما يسأل عن حكم الله ورسوله، ولا يسأل عن رأي آخر ومذهبه، ويفتيه العالم بما فيهما، فيتبعه، وهذا قبول الرواية منه لا قبول الرأي.

والأول: - هو الاتباع، **والثاني**: هو التقليد والابتداع.

ولو وقعت له نازلة أخرى لا يلزمه أن يسأل العالم الأول عنه، بل أي عالم لقيه ووجده.

ولا يلزم أن يتعبد برأي الأول، أو يتعصب له وينصره، بحيث لو علم أن نص كتاب أو سنّة خالف ما أفتاه به لا يلتفت إليه.

فهذا هو الفرق بين التقليد الذي عليه المتأخرون وبين الاتِّباع الذي كان عليه السلف الصالح الماضون.

تحذير المحققين من المحدثين من أحاديث الفقهاء وتحميلات الشيوخ

قال الإمام محمد بن أحمد المقري في قواعده: حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المقلدين.

وقال بعض العلماء: احذر أحاديث عبد الوهاب، والغزالي، وإجماعات ابن عبد البر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلافات اللخمي. ا هـ.

وقد احتج جماعة من الفقهاء، وأهل النظر على إبطال التقليد بحجج نـظرية وأدلـة عقلية.

وأحسن ما رأيت من ذلك قول «المزني» رحمه الله فساقه فراجعه.

قال ابن خواز منداد المالكي: التقليد معناه الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وذلك ممنوع منه في الشريعة، والاتِّباع، ما ثبت عليه حجة.

وقال في موضع آخر: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله، لدليل أوجب ذلك عليك، فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح.

وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ حق.

قال محمد بن حارث ـ بعد ما نقل عن سحنون نفي التقليد، وإثبات الاتباع ـ: في حكاية هذا ـ والله ـ الدين الكامل، والعقل الراجح، لا كمن يأتي بالهذيان. ويريد أن ينزل من القلوب منزلة القرآن.

ولا خلاف بين أئمة الأمصار وعلماء الأقطار في فساد التقليد إلا من لا يعتد به، وذلك يغني عن الإكثار.

وفي الحديث «طوبى للغرباء، قيل: يا رسول الله ومن الغرباء؟ قال: الـذين يحيون سنّتي، ويعلمونها عباد الله»، أخرجه ابن عبد البر بسنده.

وقال: وكان يقال للعلماء غرباء لكثرة الجهال. انتهى.

ومما يحض على لزوم السنّة والاقتصار عليها، ما أخرجه ابن عبـد البر بـإسناده عن ابن مسعود مرفوعاً «إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى، هدْيُ محمد، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين» وذكر حديث عرباض بن سارية بسند رجاله رجال الصحيح وفيه «فقلنا: يا رسول الله إن هذه لموعظة مُودعٍ، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلا هالكٌ» الحديث.

قال أبو بكر البزار: حديث العرباض حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسناداً من حديث حذيفة «اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر»، لأنه يختلف في إسناده ويتكلم فيه من أجل «مولى ربعي» وهو مجهول عندهم.

قال ابن عبد البرّ: هو كما قال البزار، حديث صحيح، وحديث حذيفة حسن.
وقد روي عن مولى ربعي عبد الملك بن عمير وهو كبير.

ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدث إذا لم يرو عنه رجلان فهو مجهول. انتهى.

قلت: فإن ثبت فليس فيه الحجة على التقليد، لأن الاقتداء في معنى الاتّباع، أي اتبعوهما فيما روياه عني، فإنهما أعلم بسنّتي، كما قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا هو المراد أيضاً بسنّة الخلفاء الراشدين، لا أن لهم سنّة أخرى[1] غير سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بل هم المبينون لها للناس، ومبلغوها إليهم كما في الحديث «بلغوا عني ولو آية».

ويزيده إيضاحاً ما روي عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا أيها الناس إنه قد سُنَّتْ لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وَتُرِكْتُمْ على الواضحة إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً.

وعنه أنه خطب الناس فقال: «ردّوا الجهالات إلى السنّة».

وكان إبراهيم التيمي يقول: اللهم اعصمني بدينك وبسنّة نبيك من الاختلاف في الحق، ومن اتباع الهوى، ومن سبل الضلالة، ومن شبهات الأمور، ومن الزيغ والخصومات.

وقال ابن مسعود: القصد في السنّة، خير من الاجتهاد في البدعة.

قال الفلاّني: ثم اعلم أن السنّة مبينة للكتاب، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وعن عبد الرحمن بن يزيد: أنه رأى محرماً عليه ثياب، فنهاه. فقال: ائتني بآية من كتاب الله تنزع ثيابي، فقرأ عليه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أمرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وعن جابر يرفعه: «يوشك بأحدكم يقول: هذا كتاب الله، ما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من حرام حرمناه، ألا من بلغه عني حديث، فكذب به، فقد كذب الله ورسوله، والذي حدثه».

وعن المقدام بن معد يكرب مرفوعاً: «يوشك رجل منكم متكئاً على أريكته، يحدَّث

---

(١) قوله: لا أن لهم سنة أخرى إلخ. لا حاجة إلى ما قاله من التأويل، لأن الحديث ـ بمبناه ومعناه ـ يدل على أن لا سنّة إلا سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بدليل ذكر الضمير مفرداً حيث قال: عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها الخ.

فلو كان للخلفاء سنّة غير سنّته صلى الله عليه وآله وسلم لقال: تمسكوا بهما بتثنية الضمير. وبهذا البيان يتضح للقارىء أنه لا لزوم لتأويل الحديث والتكلف للتقديرات فالحديث موضح للمقصود، وهو أنه لا سنّة إلا سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

بحديث عني، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا من بلغه عني حديث فكذب به، فقد كذب الله ورسوله، وإن ما حرم رسول الله، مثل الذي حرم الله» أخرجهما ابن عبد البر بأسانيده.

أنواع البيان الوارد عن النبي ﷺ

والبيان منه صلى الله عليه وآله وسلم على ضربين:

١ ـ بيان لمجمل ما في الكتاب العزيز، كالصلوات الخمس في مواقيتها المضروبة لها، وسجودها وركوعها، وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزكاة وتحديدها وتوقيتها، والأجناس التي فرضت فيها، وما الذي يؤخذ من أموالها ويترك.

وبيانه لمناسك الحج، وقوله لهم: «خذوا عني مناسككم» لأن القرآن إنما ورد بجملة الفرائض من ذلك دون تفصيلها، والحديث مفصل لها.

٢ ـ والآخر: بيان لما زاد على حكم الكتاب، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذي ناب من السباع إلى أشياء يطول ذكرها.

وقد أمر الله سبحانه بطاعته، وأسوته، واتباعه، واقتداء هديه، أمراً مطلقاً، لم يقيد بشيء ولم يقل: ما وافق كتاب الله، أو لم يزد عليه، كما قال بعض أهل الزيغ والرأي.

الحديث الذي وضعته الزنادقة والخوارج

قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج، وضعوا حديث «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فأنا قلته، وإن خالفه فلم أقله أنا، وكيف أخالفه وبه هداني الله؟!».

وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه.

وقد عارض هذا الحديث قوم من العلماء وقالوا: نحن عرضنا هذا الحديث على كتاب الله، فوجدناه مخالفاً له، لأنا لم نجد فيه أن لا يقبل من حديثه صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما وافقه، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسِّي به، والأمر بإطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال، فتركنا هذا الحديث.

قال الشافعي: ما روى في هذا أحد يثبت حديثه في شيء كبير ولا صغير. قال: وهي رواية منقطعة عن رجل مجهول.

قال البيهقي: أسانيده كلها ضعيفة لا يحتج بمثلها. وقال في موضع آخر: هذا خبر باطل.

قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنّة، من السنّة إلى الكتاب.

قال ابن عبد البرّ: يريد أنها تقضي عليه وتبين المراد منه.

وقال يحيى بن كثير: السنّة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً عليها.

وقال الإمام أحمد: ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكني أقول: إن السنّة تفسر الكتاب وتبينه. وما أحسن هذا الأدب منه في العبارة!.

قال ابن عبد البرّ: الآثار في بيان السنّة لمجملات التنزيل، قولاً وعملاً، أكثر من أن تحصى. وفيما لوحناه به كفاية وهداية. ولله الحمد.

قال: أهل البدع أجمع، أعرضوا عن السنن وتأولوا الكتاب على غير ما بينته السنّة، فضلوا وأضلوا. نعوذ بالله من الخذلان.

قال الحسن: عمل قليل في سنّة، خير من كثير في بدعة.

قال صفوان المازني: سئل ابن عمر عن الصلاة في السفر، فقال: ركعتان، ومن خالف السنّة كفر.

وقال سعيد بن جبير: قال ابن عباس: تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أي في الحج، فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر عنها.

فقال: أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويقولون: قال أبو بكر وعمر؟!

وعن أبي الدرداء قال: من يعذرني من معاوية، أحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويخبرني برأيه، لا أساكنك بأرض أنت فيه[1].

وعن عبادة بن الصامت، مثله بمعناه.

وعن بلال بن عبد الله بن عمر قال يوماً: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد» قال: فقلت: أما أنا فسأمنع أهلي، فمن شاء فليسرح أهله، فالتفت إليه وقال: لعنك الله، ثلاثاً، تسمعني أقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن لا يمنعن، وقام مغاضباً.

هذا خلاصة ما في كتاب «العلم» و«التمهيد» و«الاستذكار» و«والاستيعاب» لابن عبد البرّ، وما عداه من كلام البيهقي، وقليل من رسالة الشافعي، وكلها مروي[2] بأسانيد

---

(١) قوله: أنت فيه. الصواب. أنت فيها، لأن كلمة «الأرض» وردت واستعملت مؤنثة في جميع آي الذكر الحكيم في القرآن الكريم.

(٢) قوله: مروي: الصواب: مروية.

جياد، حذفتها للاختصار، انتهى كلام الفلاني.

وقد أوجزته بحذف غالب الآثار، فإن شئت أن تطلع عليه، فلترجع إليه فإنه موجود عندنا في خزانة الكتب.

شيء من ترجمة «الفلاني»

وهذا الفلاني إمام المحدثين في زمنه وخاتمتهم في مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ذكره الشوكاني بالخير والسلامة في «الفتح الرباني»، وأثنى عليه، وكان أستاذ الشيخ محمد عابد السندي، والسندي هو أيضاً تلمذ[1] على العلامة الشوكاني «والفلاني» تلمذ على الشيخ المعمر المحقق محمد بن محمد بن سنة العمري الفلاني رحمهم الله تعالى.

وعقد في كتابه «إيقاظ الهمم» أربعة مقاصد، في كل مقصد نقول عن كل واحد من الأئمة الأربعة المجتهدين المقتدى بهم في الدين، دالة على النهي عن التقليد وعن أصحابهم.

فالمقصد الأول: ـ فيما قاله الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه.

فلنحرر ها هنا قول الإمام فقط، وترك مقالات أصحابه لعدم الحاجة إليها، وإن كان لا حاجة بنا إلى هذا النقل أيضاً، بعد ما ثبت ذم التقليد والمنع منه، والنهي عنه بأدلة الكتاب والسنّة. وإنما ارتكبنا هذا، لإلزام الخصم بقول إمامه، وإلا فالمتبع لا يشتري مثل ذلك بشعير.

الإمام أبو حنيفة يذم التقليد وينهى عنه

قال الإمام الأعظم، عظمه الله تعالى: إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه فاتركوا قولي بكتاب[2] الله، فقيل: إذا كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لخبر الرسول، فقيل: إذا كان قول الصحابي يخالفه؟ قال: اتركوا قولي لقول الصحابي. حكاه في «خزانة الرواية» عن «روضة العلماء، الرندويسية».

وعنه قال: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا، ما لم يعلم من أين قلناه.

حكاه الفقيه أبو الليث السمرقندي، وحكاه في «خزانة الرواية» عن «السراجية» وغيرها.

وفي هذين القولين نَهْيٌ التقليد.

وحكى الشيخ محمد حياة، عن ابن الشحنة أنه قال، في «نهاية النهاية»: قد صح أنه قال أبو حنيفة: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

---

(١) قوله: تلمذ: معناه تتلمذ أي تلقى العلم على من ذكر.

(٢) قوله: بكتاب. الصواب. لكتاب. بدليل ما بعده.

وقال ابن العز: إن أبا حنيفة وأبا يوسف قالا: لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه. انتهى.

وهذا في إفادة النهي عن التقليد صريح.

وقد هذى بعض المقلدة في هذا الموضع فقال: أين نهى إمامنا عن التقليد؟ كأنه - من قلة العلم وكثرة الجهل - لم يفهم من هذه العبارات التي رويت عنه أنها تفيد النَّهْيَ.

قال الفلاني: ومن جملة أسباب تسليط[1] الفرنج على بعض بلاد المغرب، والتتر على بلاد المشرق، كثرة التعصب، والتفرق، والفتن بينهم، في المذاهب وغيرها.

وكل ذلك من اتباع الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى انتهى.

وقلت: ومن أسباب هذا[2] على إقليم الهند تقديم التقليد على الاتباع، وتفضيل البدع على السنن.

وقد وقع فيه من الآفات وزوال الشوكة من أهل الإسلام ما ليس بخافٍ على مختبر.

قال: ولا يخفى أن الانتقال من مذهب إلى مذهب لم يكن ملوماً ولا مقدوحاً في الصدر الأول.

وقد انتقل كبار العلماء من مذهب إلى مذهب، وهكذا كان من كان من الأصحاب والتابعين، والأئمة الأربعة المجتهدين، كانوا ينتقلون من قول إلى قول.

والحاصل أن العمل بالحديث - بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم والقلب السليم من المصالح الدينية - هو المذهب عند الكل.

وهذا إمامهم الهمام «أبو حنيفة» رحمه الله، كان يفتي ويقول: هذا ما قدرنا عليه في العلم، فمن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب. كذا في «تنبيه المغترين».

وعنه أنه قال: لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب والسنّة، أو إجماع الأمة، أو القياس الجليّ في المسألة.

قال «علي القاري» في رسالته: وأما ما اشتهر بين الحنفية من أن الحنفي إذا انتقل إلى مذهب الشافعي يُعَزَّر، وإذا كان بالعكس يخلع[3]، فقول مبتدع مخترع، لا دليل عليه. انتهى.

وحاصل الكلام: أنه لو لم يوجد نص من الإمام على وجوب العمل بما صح عن

---

(١) قوله: تسليط. الصواب: تسلط.

(٢) أي تسلط الأفرنج.

(٣) قوله: يخلع أي يخلع عليه أفضل الثياب ويعطي من خيار المال مكافأة له على انتقاله إلى مذهب أبي حنيفة.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لوجب على المتبعين له من العامة والخاصة والعلماء والعوام أن يعملوا بما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم، ويقولوا به.

فكيف مع وجود النصوص منه على ذلك والحض عليه، والوصية به؟!!.

فالعمل بمقالاته هذه واجب على أتباعه ومقلديه، بموجب ما ثبت عنه من الحث عليه والتوصية به، وكذلك على مقلدة الأئمة الباقية، وسيأتي أقوالهم.

فمن لم يعمل بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم، فقد خالف إمامه، وكذب في دعوى تقليده له.

وإنما مقلدوه من هم على سمته، ودَلِّه وهديه في اتباع الكتاب والسنّة، وهجر الرأي والتقليد.

فتأمل كيف عكست القضية، وخالف آخر هذه الأمة أولها في أمر الحق، وباينوهم مع ادِّعائهم الموافقة بهم.

والله سبحانه لعن الكاذبين في كتابه، ونعى على الظالمين في شريف خطابه.

قال البيهقي في المدخل، بسنده: قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم.

وقال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا، حتى يعلم من أين قلناه.

قال الشيخ محمد حياة: لو تتبع الإنسان النقول لوجد أكثر مما ذكر، ودلائل العمل بالخير أكثر من أن تذكر، وأشهر من أن تحصر.

لكن لبَّس إبليس على كثير من البشر فحسن لهم الأخذ بالرأي، لا بالأثر، وأوهمهم أن هذا هو الأول والأخير، فجعلهم ـ بسبب ذلك ـ محرومين عن العمل بحديث خير البشر، وهذه البلية من البلايا الْكُبَرِ، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال: وتراهم يقرؤون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها، لا ليعملوا بها بل ليعلموا دلائل من قلدوه، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل، قالوا: من قلدناه هو أعلم منا بالحديث.

أَوَ لا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله عليهم بذلك؟! ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة.

وإذا مر عليهم حديث يوافق قول من قلدوه انبسطوا، وإذا مر عليهم حديث يخالف قوله، أو يوافق مذهب غيره، انقبضوا.

ألم يسمعوا قول الله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. انتهى.

الإمام «مالك» يذم التقليد وينهى عنه

والمقصد الثاني: ـ فيما قاله مالك بن أنس رضي الله عنه إمام دار الهجرة، وما ذكره أتباعه، ولنقتصر هنا على ذكر قوله.

قال محمد بن محمد بن سنّه بسنده إليه أنه قال: إنما أنا بشر، أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه، وكل ما لم يوافق فاتركوه. وروى مثله عنه، أحمد بن مروان المالكي.

قال «الفلاني»: القرن الثالث كان فيه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل.

فإن مالكاً توفي سنة تسعة وسبعين ومائة، وتوفي أبو حنيفة سنة ست وخمسين ومائة، وفي هذه السنة ولد الشافعي، وولد ابن حنبل في سنة أربع وستين ومائة.

وكانوا على منهاج من مضى، لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه، وعلى قريب منهم كان أتباعهم.

ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، والحديث في البخاري.

فالعجب من أهل التقليد كيف يقولون: هذا هو الأمر القديم، وعليه أدركنا الشيوخ، وهو إنما حدث بعد مائتي سنة من الهجرة، وبعد فناء القرون التي أثنى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال مالك: ليس كل ما قال رجل قولاً ـ وإن كان له فضل ـ يُتّبع عليه، لقول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨].

وقال الباجي: لا أعلم قولاً أشد خلافاً على مالك من أهل الأندلس، لأن مالكاً لا يجيز تقليد الرواة عنه، عند مخالفتهم الأصول، وهم لا يعتمدون غير ذلك. انتهى.

قال عثمان بن عمر: جاء رجل إلى مالك بن أنس فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا. فقال الرجل: أرأيت؟ فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال مالك: لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك، ويرى هو نفسه أهلاً له (يريد أهليته بالكتاب والسنّة).

قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: الزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في

حجة الوداع «أمران تركتهما فيكم، لن تضلوا ما تمسكتم بهما.

١ : ـ كتاب الله.

٢ : ـ وسنّة نبيه». قاله ابن القيم.

وللعلماء المالكية أقوال كثيرة في رد التقليد والرأي، وإثبات العمل بالخبر، ذكرها الفلاني، ولا نطول بذكرها.

وكتاب الموطأ له شاهد عدل على اتباع السنّة، ونفي التقليد، وهو كتاب مبارك قديم، وصّى بعضهم بالعمل به، وترك ما سواه من الفروع، والقصرعليه.

الإمام الشافعي يذم التقليد وينهى عنه

والمقصد الثالث: ـ فيما قاله الشافعي رحمه الله وأصحابه.

روى محمد بن محمد بن سنه بسنده إلى الشافعي أنه سأله رجل عن مسألة فقال: يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال كذا وكذا.

فقال له السائل: يا أبا عبد الله أتقول بهذا؟ فارتعد الشافعي واصفر، وحال لونه وقال: ويحك أي أرض تُقِلُّنِي وأي سماء تُظِلُّنِي، إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ولم أقل: نَعَمْ على الرأس والعين؟!!

وقال: ما من أحد إلا ويذهب عليه سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعزب عنه، فمهما قلت من قول، أو أصّلت من أصل، فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو قولي. وجعل يردد هذا الكلام.

وروى البيهقي بسنده عنه رضي الله عنه أنه قال: إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله، فقولوا بسنّته، ودعوا ما قلت.

وعنه إذا حدث الثقة عن الثقة، حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو ثابت عنه، لا يترك له حديث أبداً.

وعنه: إذا كان الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا مخالف له عنه، وكان يروى عمن دونه صلى الله عليه وآله وسلم حديث يوافقه، لم يزده قوة، وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مستغنٍ بنفسه.

وإذا كان يروى عمن دونه صلى الله عليه وآله وسلم حديث يخالفه، لم يلتفت إلى ما خالفه، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخذ به، ولو علم من روى عنه خلاف سنّته اتبعها.

وعنه قال: أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تفرقوا فيها نصير منها إلى ما وافق الكتاب والسنّة.

وقال: ما كان الكتاب والسنّة موجودين، فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا اتباعهما.

قال: ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنّة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من الأعلى.

وقال: إذا قال الرجلان في شيء قولين مختلفين، نظرت.

فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله، أو أشبه بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أخذت به لأن معه شيئاً يقوى بمثله، وليس مع الذي يخالفه مثله.

قال الإمام أحمد: قال لي الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح، فأعلموني به، أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً، أو شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً.

قال البيهقي: ولهذا أكثر أخذه بالحديث، وأنه جمع علم أهل الحجاز، والشام، واليمن، والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه ولا ميل إلى ما استحلاه من مذهب أهل بلده، مهما بان له الحق في غيره.

قال: وقال الشافعي: ليس للحاكم أن يولي الحكم أحداً، ولا لمولّى الحكم أن يقبله، ولا للوالي أن يولي أحداً، ولا للمفتي أن يفتي، حتى يجمع أن يكون عالماً بالكتاب، وبالسنن وبأقاويل العلماء، قديماً وحديثاً، عالماً بلسان العرب.

وقال: حكم الله، ثم حكم رسوله، ثم حكم المسلمين، دليل على أنه لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً، أو مفتياً أن يحكم أو يفتي إلا من جهة خبر لازم، وذلك، الكتاب، ثم السنّة، وما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه، ولا يجوز أن يحكم، أو يفتي بالاستحسان.

وعنه قال: إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله، فقولوا بسنّته صلى الله عليه وآله وسلم، ودعوا ما قلت.

قال الربيع: روى الشافعي حديثاً فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب، وأشار بيده على رؤوس الجماعة.

وعنه قال: أجمع الناس على أن من استبانت له سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن له أن يدعها لقول أحد.

وقد صح عنه أنه قال: لا قول لأحد مع سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

حكاها البيهقي في كتاب «المدخل».

وفي «أعلام الموقعين» عنه قال: أنا أعطيتك جملة تغنيك ـ إن شاء الله تعالى ـ لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله حديث خلافه، فتعمل بما قررت لك في الأحاديث إذا اختلفت.

وعنه قال: إذا وجدتم سنّة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف قولي فإني أقول بها.

وقال: كل مسألة فيها صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث عند أهل النقل، بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

وعن حرملة بن يحيى قال الشافعي: ما قلت وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي، فما صح من حديث النبي أولى، ولا تقلدوني.

وقال الحميدي: سأل رجل الشافعي عن مسألة فأفتاه وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كذا وكذا.

فقال الرجل: أتقول بهذا يا أبا عبد الله؟

فقال الشافعي: أرأيت في وسطي زناراً؟!! أتراني خرجت من الكنيسة أقول: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتقول لي: أتقول بهذا؟!

روي هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أقول به؟!!

قال الربيع: قال الشافعي: لم أسمع أحداً نسبته إلى العلم، أو نسبته العامة إلى العلم، أو نسب نفسه إلى العلم يحكي خلافاً في أن فَرَض الله تعالى اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم لحكمه، فإن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول رجل قال، إلا بكتاب الله وسنّة رسوله، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن الله فرض علينا وعلى ما بعدنا وقبلنا، قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى.

قال أحمد: قال لنا الشافعي: إذا صح عندكم الحديث فقولوا لي، أذهب إليه.

قال: وكان أحسن أمر الشافعي عندي أنه كان إذا سمع الخبر لم يكن عنده، قال به، وترك قوله.

قال الربيع: قال الشافعي: لا تترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه لا يدخله القياس، ولا موضع له مع السنّة.

وأما كلام الأئمة الشافعية فكثير جداً، ذكر جملة صالحة منها «الفلاني» في «إيقاظ الهمم» فراجعه.

الإمام أحمد يذم التقليد وينهى عنه

المقصد الرابع: فيما قاله إمام أهل السنّة على الإطلاق «أحمد بن حنبل» رضي الله عنه، وأصحابه.

قال أبو داود: قلت لأحمد: الأوزاعي أتبع من مالك؟ فقال لي: لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فخذ به، ثم التابعين، وبعدُ فالرجل فيه مخير.

وقال أيضاً لأبي داود: لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا.

وقال: من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال.

قال ابن القيم: ولأجل هذا لم يؤلف أحمد كتاباً في الفقه، وإنما دون مذهبه أصحابُه من أقواله، وأفعاله. انتهى.

قلت: وكتابه «المسند» يغني عن الجميع.

قال ابن القيم: هذا الشافعي نهى أصحابه عن تقليده، ويوصيهم بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه، وهذا الإمام أحمد منكر على من كتب فتاواه، ودوَّنها، ويقول: لا تقلدني، ولا فلاناً، وفلاناً، وخذ من حيث أخذوا.

قال: وكان أحمد شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جداً. انتهى.

وقال: قد كذَّب أحمد من ادَّعى الإجماع، ولم يمتنع من تقديمه على الحديث الثابت.

وكذلك نص الشافعي أيضاً في رسالته الجديدة، على أن ما لا يعلم فيه الخلاف لا يقال له إجماع.

وقال أحمد: ما يدَّعِي فيه الرجل الإجماع فهو كذب على من ادَّعى عليه، لعل الناس اختلفوا، ما يدريه؟ ولم ينته إليه فليقل: لا نعلم الناس اختلفوا، ولم يبلغني ذلك. هذا لفظه.

ونصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنده، وسائر أئمة الحديث، أجلُّ من أن يقدم عليها توهم إجماع، مضمونه عدم العلم بالمخالف.

ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص.

فهذا هو الذي أنكره أحمد والشافعي من دعوى الإجماع، لا ما يظنه الناس أنه استبعد وجوده. انتهى ما في «أعلام الموقعين».

قال «الفلاني»: والحاصل أن السلف كلهم على ذم الرأي والقياس المخالف للكتاب والسنّة، وأنه لا يحل العمل به لا فتياً ولاً قضاءً.

وقد جمع «ابن دقيق العيد» المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة فيها الحديث الصحيح انفراداً واجتماعاً، في مجلد ضخيم.

وذكر في أوله أن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام، وأنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها، لئلا يعزوها إليهم فيكذبوا عليهم.

هكذا نقله عنه تلميذه الأدفوي، نقلته من تذكرة الشيخ عيسى الثعالبي الجعفري الجزائري منشأ، المكي وفاة رحمه الله. انتهى.

قلت: ويمكن جمع ذلك اليوم لمن له عبور على مؤلفات الإمام الرباني القاضي «محمد بن علي الشوكاني» في الفقه اليماني، لكن المحنة في مطالعتها وكتابتها على حدة.

وقد عم فقه السنّة الصحيحة المحكمة الصريحة في هذا الزمان بعناية بعض خدام الحديث والقرآن بكل لسان، وتم الأمر الذي كان لا بدّ منه في هذا الشأن، ولم يبق عذر لعاذر في العمل به إلا التقليد المشؤوم، الذي زينه في قلوبهم الشيطان، فتحيلوا الترك العمل به بأنواع من الاحتيال، وخاضوا - على رغم أنف الإسلام - في كل قيل وقال إلا من رحمه الله.

وحيث إن عداوة التقليد بالاتباع واضحة، وفي إيثاره عليه ضياع الدين، رأينا أن نطول الكلام عليه في هذا الكتاب، ونقضي الوطر عنه[1]، لعل واحداً من ألف يوفقه الله سبحانه لاختيار الحق، وترك الباطل، ونحن نشاركه لأجل ذلك في الأجر الآجل.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لأن يهدي الله بك رجلاً خير لك من حمر النعم».

ومن العجب العجاب أن سفهاء هذا العصر، إذا رأوا أحداً يرد التقليد، ويرد على أهله، ظنوا أن مراده بذلك هو استخفاف بالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، والرد على مقلديه خاصة.

ولم يدر هؤلاء المساكين أنه إذا تقرر أن التقليد حرام، ومؤد إلى الإشراك، وموقع لأهله في البدعة، بل في هوة الهلاك،فهو مذموم، سواء كان لأبي حنيفة أو لمالك، أو للشافعي، أو لأحمد، أو لغيرهم.

وأنه حيث ما وجد، مذكور بالذم والشؤم، والقبح، ولم يرح قط رائحة المدح، أو القبول أبداً.

فما له وللتخصيص بأحد من الأئمة المجتهدين الأربعة، بل عند القائل بتحريمه حكم تقليد جميعهم سواء.

---

(١) قوله: عنه. الصواب: منه.

والراد عليه لا يخطر بباله أبداً استخفاف واحد[1] منهم، ولا يدور في خياله ما يدور في خيال هؤلاء الموجبين له.

وكيف يظن به ذلك والأئمة المقلَّدون ـ بفتح اللام ـ موافقون له في هذا الكلام والمرام، أعني النهي عن تقليد الرجال، والهداية إلى اتباع الكتاب والسنّة على كل حال وفي كل حال، وهو موافقهم ومتبعهم ومقتديهم[2] في هذه الحال والمقال؟

فما معنى الاستخفاف منه في حقهم المنيع، وشأنهم الرفيع؟!

بل إنما الحط منه على الذين يدعون تقليد الأئمة ويخالفونهم في الطريقة والأمة عياناً وجهراً، ولا يستطيع أحد أن ينكر مخالفته هذه مع إمامه.

فإن تفوه بخلاف ذلك فهذا الفرس، وهذا الميدان، واليوم يوم رهان.

ها نحن مستعدون لإثبات مخالفته في مسائل كثيرة، أصولاً وفروعاً بإمامه[3] الذي يدعي تقليده بلسانه، ويضاده بجنانه.

وهذه كتب فقه الحنفية وغيرهم، قد اشتملت على مسائل وأحكام لم يبلغ اسمها إلى أذن الإمام، ولم يقل به ذلك الهمام، إنما افتريت عليه، وقد خاب من افترى بين الأنام.

ونسبتها إليه رضي الله عنه، وإلى غيره من الأئمة، كذب بحت، وبهت صرف، لا يجترىء عليه إلا من لا خلاق له من الإيمان، أو لا نصيب له من الإنصاف أو ليس له أدنى حياء من الرحمن.

وأما الأئمة فهم مبرؤون عن ذلك يوم القيامة، ولو كانوا أحياء في هذا الزمان ورأوا ما عزوه إليهم من هذه التفريعات، والمسائل، والأقيسة، والحمائل، لصاحوا بأعلى صوت على رؤوس الأشهاد: إن ذلك افتراء عليهم، وهم لم يقولوا به يوماً من الدهر، لا في الأغوار، ولا في الأنجاد، وقالوا: سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولا ريب أن شأنهم الرفيع، وفضلهم الكبير، لا يقتضي إلا الإنكار عن تلك[4] الآراء والأفكار.

ولو أنهم رضوا بذلك، لم يكونوا أبا حنيفة، ولا مالك، ولا شافعي، ولا أحمد «ع جو كفراز كعبه برخيز دكجا ماند مسلماني».

والسبب أن هؤلاء المقلدة قاسوا الأئمة على أنفسهم في الجمود على التعصب الباطل، والحمية الجاهلية، قياس الغائب على الشاهد، ففاهوا فيهم بما فاهوا، وبالسفهاء ضاهوا.

---

(١) قوله: واحد. الصواب أن يقال: بواحد.
(٢) قوله: ومقتديهم. الصواب. ومقتد بهم.
(٣) قوله: بإمامه. الصواب. لإمامه.
(٤) قوله: عن تلك. الصواب: لتلك.

ولم يعلموا ـ من قلة العقل، وكثرة الجهل ـ أن الاستخفاف بهم إنما يلزم من قول هؤلاء فيهم، لا من قول من يرد التقليد، ويثبت الاتباع.

بل هؤلاء المتبعون الكتاب والسنّة هم المقلدون[1] لهم في الحقيقة، والماشون على آثارهم في الطريقة، لقبول أولئك قولهم في العمل بالسنّة، وترك تقليد الأئمة.

وأما تلك المقلدة السفهاء الأحلام، فغير مقلدين لهم، لكون هؤلاء مخالفين لهم فيما جاء عنهم من الأمر بأسوة الكتاب والسنّة، وأن ما صح منهما، فهو مذهبهم، وما خالفهما فهم راجعون عنه في الحياة وبعد الممات، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، فانعكست القضايا وطابت للضالة المضلة الرزايا.

وهذا مثال واحد لخفة عقول المقلدة وجهلهم بحقائق الأمور، وبُعْدِهم عن إدراك دقائق المأثور.

ولو ذهبنا نذكر كل جهالة من جهالاتهم، أو باطلة من باطلاتهم، أو نذكر أدلتهم على وجوب التقليد عموماً، وعلى تقليد الشخص المعين خصوصاً، ثم طولنا الذَّيْل بتحرير ردّ كل مقالة لهم، والجواب على كل هذيان منهم، لجاء مؤلف مستقل حافل.

ولكن أيّ فائدة في بيان اللهو واللعب، وتضييع الوقت العزيز في الاشتغال برد خرافات كل مذهب؟

بل الأولى أن تماط البدع والضلالات بعدم ذكرها في كتب الهدايات.

---

(١) قوله: هم المقلدون لهم إلخ تقدم في كلامه في صحيفة ١٧٢ أن هذا من باب الاتباع لا من باب التقليد، فحرمة التقليد في الفروع تابعة لحرمة التقليد في الأصول. قال في الجوهرة: فكل من قلد في التوحيد * إيمانه لم يخل من ترديد. ويقول السنوسي في «الكبرى» أكبر كتاب له في التوحيد، وإيمان المقلد لا ينجيه من الخلود في النار. فإذا ثبتت حرمة التقليد في أصول الدين ثبتت حرمته في الفروع أيضاً لأنه قد علم بالضرورة «أن ما يثبت للأصل يثبت للفرع» ويكفي أن الصدر الأول لم يكن مقلداً في دينه أبداً وحسبك النصوص التي أوردها المؤلف في ذم التقليد والنهي عنه عن الأئمة الأربعة وخواص أصحابهم، وما قضى على شوكة الإسلام وأذهب قوته وسلطانه وأزال مجده إلا التقليد. وحسبك شاهداً على ذلك ما في كتب الفقه من أنه: هل يجوز اقتداء الحنفي بالشافعي؟ وهل يجوز التزوج بالشافعيات؟

والذي استقر عليه متأخرو الفقهاء أن الاقتداء بالمخالف لا يخلو من كراهة.

وقد صرح صاحب «كفاية الأخيار» من الشافعية. أن الصلاة منفرداً أفضل من الاقتداء بحنفي.

أبعد هذا يقال: إن التقليد حسن؟ اللهم أنت تعلم أنه لم يقض على قوة الإسلام المادية والمعنوية، ولم تحتل القوانين الوضعية محل قرآنك في الحكم إلا من جراء هذا التقليد وتقديم آراء الرجال والتعبد بها، على كتابك وسنّة نبيك.

أقول هذا وأنا عارف تماماً أن كلامي هذا سيغضب المقلدين ولكن الواقع ملموس ليس له من دافع «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» وفقنا الله للاهتداء بهدى كتابه، والسير على سنة نبيه.

وقد رأينا جماعة من المعاصرين وغيرهم، ألفوا مؤلفات موجزة ومبسوطة في هذا الشأن، أَتَوْا فيها بكل هذيان لهم وخذلان.

وأجاب الآخرون عليها بأجوبة واضحة البرهان، كاشفة البيان، وأفحموا المقلدة وألقموهم بالأحجار ولكنهم ـ لكونهم غير أهل الحياء والعفة، وكونهم أصحاب الرأي والسفه ـ لم يقبلوا ما بُيِّن لهم من أدلة الكتاب والسنّة، ومن نقول أئمة الأمة، وأصروا على ما استكبروا وجمدوا على ما كانوا زيادة على الحال الأول.

ثم أجابوا أهل الحق بتدليس المقال وتلبيس الأحوال، وزعموا أن الجواب تم وعم، ولم يعلموا أنه ـ في الحقيقة ـ عليهم مأتم، لأنهم فروا مما أفحموا فيه إلى ما لم يكن عليهم جوابه عند السفيه، فضلاً عن الفقيه، وإذا لم تستحْيِ فاصنع ما شئت.

ومن صفات هؤلاء المبتدعة، بداية الرد على المتبعة، إنفاقاً لبدعهم، ونفاقاً مع أهل الحق، ثم الكيادة في جواب الجواب، ثم النطق بالشتم والسباب، ثم الاستعانة بأهل نحلتهم المبطلين والاستمداد منهم في رجعان أهل الدين[1] ثم التفاخر بمنزلتهم من الاجتهاد والتجديد في الشرع المبين، ثم الإيراد على سلف هذه الأمة وأئمتها كـ «مالك بن أنس» وشيخ الإسلام «ابن تيمية» وتلميذه «ابن القيم» والقاضي «الشوكاني» وأضراب هؤلاء البررة من المتقدمين والمتأخرين، والتفاضل على أبناء جنسهم في الاستفادة من الملاحدة المتفلسفين في المنام.

ولا شك أن هذه الطائفة أشد في هدم بنيان الإسلام من التتار، وأضر على المسلمين في مصائب الدين من بعض الكفار.

ومن كان صنعه تأييد المذهب وتخريب الملة والتعاون على الإثم والعدوان، والتحامل على أهل التقوى والإيمان، ويذهب أيامه ولياليه في مثل هذا الشأن، وشغله كل يوم السعي في إزالة الأعراض التي حكمها حكم الأنفس والأموال في التحريم. فماذا يقال عنه ويكشف عنه؟

ولكن مِنْ مَنِّ الله سبحانه على عباده المؤمنين أن سَعْيَ هؤلاء الذين كشفت القناع عن بعض صنائعهم يضيع كل ما يزدادون فيه، والله يزيد المتبعين في كل بلد وقرية وقصبة، بمزيد فضل منه وبركة، على رغم أنف هؤلاء المنتحلين المبطلين ويعلو أمرهم كل يوم في كل مكان، على قدر بغضهم لأهل الحق واليقين.

كيف وهذا وعد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! والله مصدق وعده في عباده

---

(١) قوله: في رجعان أهل الدين: يريد أن هؤلاء المبطلين من المقلدين يستعينون بأمثالهم ومن هو على شاكلتهم من جهلة الحكام وغيرهم على إعادة المتبعين للكتاب والسنّة إلى حظيرة التقليد.

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله، وتقوم الساعة»؟!!

فالحمد لله على ما أنجز وعده، وصدق عبده، وهزم الأحزاب وحده، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين.

وقد طبع لهذا العهد من كتاب السنّة القديمة، العزيزة الوجود وفقهها المحمود المسعود، ما يكثر تعداده، وانتشرت في طلبة الحق، وسارت بها الركبان من بلد إلى بلدان، ونفع الله به من شاء من عباده، وذلك في ازدياد، وكل يوم هو في شأن، ولله الحمد، وعليه الثناء الجميل على ما يكون وعلى ما كان.

ولا غرو أن يجعل الله هذه المحنة في ذاته المقدسة، والمجاهدة في نصرة سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم توطئة لما يأتي به المهدي المنتظر الموعود، وتمهيداً لما يحكم به عيسى ابن مريم عليهما السلام عند نزوله من السماء إلى الأرض، لأن الأحاديث قد تواترت بذلك، وقارب الزمان بما هنالك إن شاء الله تعالى.

وقد صرح بعض أهل العلم والمعرفة بأن المهدي يكون أعداؤه مقلدة المذاهب ويريدون قتله لأمره باتباع ظاهر الكتاب وصريح السنّة، ولكن لا يتمكنون منه على هذا، لمكان السيف بيده، ولكونه مستمداً من العزيز الجبار وأن المسيح عليه السلام يأمر بالقرآن والحديث لا بمذهب النصارى، ويكون حكماً عدلاً، كما ورد بذلك صحيح الحديث.

وحينئذٍ يعاديهما المقلدون لمذاهب الرجال من الأئمة وغيرهم ويبغضونهما طائفة المحرفين للدين، والجاهلين المؤولين، والله غالب على أمره.

وإذا ثبت أن التقليد يغيب في ذلك الزمان من كل قريب وبعيد، ويبقى الإسلام خالصاً مخلصاً، والدين صافياً نقياً، ويظهر الاتباع والقدوة بسيد الأنبياء والأسوة بكتاب الله، فهذه الكتب المؤلفة في انتصار الشريعة الحقة، والذب عن السنن، وإثبات الأحكام الأثرية، وتحقيق الفقه السُّنّي من أدلة خير البرية وكلام علماء الأمة الأمية إن كانت موطئة لهذا الخطب العظيم والأمر الفخيم، ممهدة لأهل السعادة الحاضرين في هذا العصر، والآتين بعده، طرائق اتباع السنّة والكتاب، فليس ذلك على الله بعزيز.

ومن بقي منا ـ إن شاء الله تعالى ـ إلى زمن ظهور المهدي، ونزول المسيح وخروج الدجال، المرجو على رأس المائة الرابع عشر فسيرى ما ذكرناه ههنا، عياناً لا حجاب عليه ولا سترة به، ويصدق قولنا، ويذكرنا، ويدعو لنا بخالص الجنان، وصميم الإيمان.

وحيث إن بدعة التقليد عمت الآفاق والأقطار، وابتلى به الكبار والصغار رأينا أن نتكلم عليها بما يشفي السقيم.

والكتب المؤلفة في هذه المسألة المستقلة في بابها كثيرة جداً، لو ذهبنا نحكي ما في جميعها، لجاءت مجلدات تساوي الفتاوى الطويلة العريضة، والمختصرات منها قد كثرت وشاعت.

ففي الإجمال الذي ههنا مندوحة عن تفصيل يؤدي إلى إملال، ولهذا اقتصرنا في تقريرها على ما مهده صاحب «القول المفيد» وأتى به مؤلف «أعلام الموقعين» ولم نُبالِ بتكرير بعض المطالب الجليلة والاحتجاجات الجميلة، تثبيتاً للحق في مسامع أهله، وتبكيتاً لمن بغي على أصحاب النصفة في حَزْنِهِ وسهله.

فأما «القول المفيد» فقد قال مؤلفه رحمه الله: وبعد فإنه طلب بعض المحققين من أهل العلم، أن أجمع له بحثاً يشتمل على تحقيق الحق في التقليد، أجائز هو أم لا؟ على وجه لا يبقى بعده شك، ولا يقبل عنده تشكيك.

ولما كان هذا السائل من العلماء المبرزين، كان جوابه على نمط علم المناظرة، فنقول وبالله التوفيق.

لما كان القائل بعدم جواز التقليد، قائماً في مقام المنع، وكان القائل بالجواز مدعياً، كان الدليل على مدعي الجواز.

أدلة القائلين بجواز التقليد والرد عليها

وقد جاء المجوزون بأدلة منها قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، قالوا: فأمر سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه.

والجواب: أن هذه الآية الشريفة واردة في سؤال خاص، خارج عن محل النزاع، كما يفيد ذلك السياق المذكور قبل هذا اللفظ، الذي استدلوا به، وبعده. قال ابن جرير، والبغوي، وأكثر المفسرين: إنها نزلت رداً على المشركين لما أنكروا كون الرسول بشراً، وقد استوفى ذلك، السيوطي في «الدر المنثور»، وهذا هو المعنى الذي يفيده السياق.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩].

وعلى فرض أن المراد السؤال العام، فالمأمور بسؤالهم هم أهل الذكر و «الذكر» هو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غيرهما.

ولا أظن مخالفاً يخالف في هذا، لأن هذه الشريعة المطهرة هي، إما من الله عزّ وجلّ،

وذلك هو القرآن الكريم، أو من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك هو السنّة المطهرة، ولا ثالث كذلك.

وإذا كان المأمور بسؤالهم، هم أهل القرآن والسنّة، فالآية المذكورة حجة على المقلدة، وليست بحجة لهم، لأن المراد أنهم يسألون أهل الذكر ليخبروهم به.

فالجواب من المسؤولين أن يقولوا: قال الله كذا، قال رسوله كذا، فيعمل السائلون بذلك.

وهذا هو غير ما يريده المقلد المستدل بالآية الكريمة، فإنه إنما استدل بها على جواز ما هو فيه من الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل، فإن هذا هو التقليد ولهذا رسموه، بأنه قبول قول الغير من دون مطالبة بحجة.

فحاصل التقليد، أن المقلد لا يسأل عن كتاب الله ولا عن سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل يسأل عن مذهب إمامه فقط، فإذا جاوز ذلك إلى السؤال من الكتاب والسنّة، فليس بمقلد. وهذا يسلمه كل مقلد، ولا ينكره.

وإذا تقرر بهذا أن المقلد إذا سأل أهل الذكر عن كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن مقلداً، علمت أن هذه الآية الشريفة ـ على تسليم أن السؤال ليس عن الشيء الخاص، الذي يدل عليه السياق، بل عن كل شيء من الشريعة كما يزعمه المقلد ـ تدفع في وجهه، وترغم أنفه، وتكسر ظهره كما قررناه.

ومن جملة ما استدلوا به: هل[1] ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال في حديث صاحب الشجة «ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ إنما شفاء العيّ السؤال» وكذلك حديث العسيف الذي زنى بامرأة مستأجره، فقال أبوه: إني سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة، وأن على امرأة هذا الرجم.

وهو حديث ثابت في الصحيح. قالوا: فلم ينكر عليه تقليد من هو أعلم منه.

والجواب أنه لم يرشدهم صلى الله عليه وآله وسلم في حديث صاحب الشجة إلى السؤال عن آراء الرجال، بل أرشدهم إلى السؤال عن الحكم الشرعي الثابت عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولهذا دعا عليهم لما أفتوا بغير علم، فقال: «قتلوه، قتلهم الله» مع أنهم أفتوا بآرائهم.

فكان الحديث حجة عليهم لا لهم، فإنه اشتمل على أمرين:

أحدهما: ـ الإرشاد لهم إلى السؤال عن الحكم الثابت بالدليل.

---

(١) قوله: هل ثبت. الصواب أن يقال: ما ثبت.

والآخر: ـ الذم لهم على اعتماد الرأي والإفتاء به، وهذا معلوم لكل عالم.

فإن المرشد إلى السؤال، هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو باقٍ بين أظهرهم، فالإرشاد منه إلى السؤال، وإن كان مطلقاً، ليس المراد به إلا سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم، أو سؤال من قد علم هذا الحكم منه.

والمقلد ـ كما عرفت سابقاً ـ لا يكون مقلداً، إلا إذا لم يسأل عن الدليل، أما إذا سأل عنه، فليس بمقلد، فكيف يتم الاحتجاج بذلك على جواز التقليد؟ وهل يحتج عاقل على ثبوت شيء بما ينفيه، وعلى صحة أمر بما يفيد فساده؟.

فإنا لانطلب منكم ـ معشر المقلدة ـ إلا ما دل عليه ما جئتم به، فنقول لكم: اسألوا أهل الذكر عن الذكر ـ وهو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ـ واعملوا عليه، واتركوا آراء الرجال، والقيل والقال.

ونقول لكم كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ألا تسألون، فإنما شفاء العي السؤال عن كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لا عن رَأْيِ فلان، ومذهب فلان.

فإنكم إذا سألتم عن محض الرأي، فقد قتلكم من أفتاكم به كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث صاحب الشجة: «قتلوه قتلهم الله».

وأما السؤل الواقع من والد العسيف، فهو إنما سأل علماء الصحابة عن حكم مسألة من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يسألهم عن آرائهم ومذاهبهم. وهذا يعلمه كل عالم.

ونحن لا نطلب من المقلد إلا أن يسأل كما سأل والد العسيف، ويعمل على ما قام عليه الدليل الذي رواه العالم المسؤول.

ولكنه قد أقر على نفسه أنه لا يسأل إلا عن رَأْيِ إمامه، لا عن روايته، فكان استدلاله بما استدل به ههنا، حجة عليه لا له، والله المستعان.

ومن جملة ما استدلوا به ما ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه قال في «الكلالة»: أقضي فيها، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ، فمني ومن الشيطان، والله بريء منه، وهو ما دون الولد والوالد.

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكر. وصح أنه قال لأبي بكر: رأْيُنَا تبع لرأيك.

وصح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يأخذ بقول عمر.

وصح: أن الشعبي قال: كان ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُفْتُونَ الناس.

١: ـ ابن مسعدو.
٢: ـ وعمر بن الخطاب.
٣: ـ وعلي بن أبي طالب.
٤: ـ وزيد بن ثابت.
٥: ـ وأُبَيّ بن كعب.
٦: ـ وأبو موسى رضي الله عنهم.

وكان ثلاثة منهم يَدَعُون قولهم لقول ثلاثة:

١: ـ كان عبد الله يدع قوله لقول عمر.
٢: ـ وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي رضي الله عنه.
٣: ـ وكان زيد يدع قوله لقول أبيّ بن كعب.

بيان ما خالف فيه عمر أبا بكر رضي الله عنهما

والجواب عن قول عمر رضي الله عنه أنه قد قيل: إنه يستحيي عمر من مخالفة أبي بكر في اعترافه بجواز الخطأ عليه، وإن كلامه ليس كله صواباً مأموناً عليه الخطأ.

وهذا وإن لم يكن ظاهراً، لكنه يدل عليه ما وقع من مخالفة عمر لأبي بكر في غير مسألة، كمخالفته له في سَبْيِ أهل الردة، وفي الأرض المغنومة، فقسمها أبو بكر رضي الله عنه، ووقفها عمر رضي الله عنه.

وفي العطاء، فقد كان أبو بكر يرى التسوية، وعمر يرى المفاضلة، وفي الاستخلاف، فقد استخلف أبو بكر، ولم يستخلف عمر، بل جعل الأمر شورى وقال: إن استخلف فقد استخلف أبو بكر، وإن لم أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف.

قال ابن عمر: فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلمت أنه لا يعدل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً، وأنه غير مستخلف. وخالفه أيضاً في الجد والإخوة.

فلو كان المراد بقوله: إنه يستحيي من مخالفة أبي بكر في مسألة «الكلالة» هو ما قالوه، لكان منقوضاً عليهم بهذه المخالفات، فإنه صح خلافه له، ولم يستحِي منه.

فما أجابوا في هذه المخالفات، فهو جوابنا عليهم في تلك الموافقة.

وبيانه أنهم إذا قالوا: خالفه في هذه المسائل، لأن اجتهاده كان على خلاف اجتهاد أبي بكر. قلنا: ووافقه في تلك المسألة، لأن اجتهاده كان موافقاً لاجتهاده وليس من التقليد في شيء.

وأيضاً، قد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر عند موته بأنه لم يقضِ في

الكلالة بشيء واعترف أنه لم يفهمها فلو كان قد قال بما قال به أبو بكر رضي الله عنه تقليداً له لما أقر بأنه لم يقضِ فيها بشيء ولا قال: إنه لم يفهمها.

ولو سلمنا أن عمر قلد أبا بكر في هذه المسألة، لم يقم بذلك حجة، لما تقرر من عدم حجة أقوال الصحابة.

وأيضاً، غاية ما في ذلك تقليد علماء الصحابة في مسألة من المسائل التي يخفى فيها الصواب على المجتهد، مع تسوية المخالفة فيما عدا تلك المسألة.

وأين هذا مما يفعله المقلدون، من تقليد العالم في جميع أمور الشريعة، من غير التفات إلى دليل، ولا تعريج على تصحيح أو تعليل؟!!

وبالجملة، فلو سلمنا أن ذلك تقليد من عمر، كان دليلاً للمجتهد إذا لم يمكنه الاجتهاد في مسألة، وأمكن غيره من المجتهدين الاجتهاد فيها أنه يجوز لذلك المجتهد أن يقلد المجتهد الآخر، ما دام غير متمكن من الاجتهاد فيها إذا تضيقت عليه الحادثة.

وهذه مسألة أخرى غير التي يريدها المقلد، وهي تقليد عالم من العلماء في جميع مسائل الدين، وقبول رأيه دون روايته، وعدم مطالبته بدليل، وترك النظر في الكتاب والسنّة، والتعويل على ما يراه من هو أحقر الآخذين بهما، فإن هذا هو عين اتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً، كما سيأتيك بيانه.

وأيضاً لو فرض ما زعموه من الدلالة، لكان ذلك خاصاً بتقليد علماء الصحابة في مسألة من المسائل، فلا يصح إلحاق غيرهم بهم، لما تقرر من المزايا التي للصحابة، البالغة إلى حدٍّ يقصر عنه الوصف، حتى صار مثل جبل «أُحد» من متأخري الصحابة، لا يعدل المد من متقدميهم ولا نصيفه. وصح أنهم خير القرون، فكيف نلحق بهم غيرهم؟!

وبعد اللُّتَيَّا والتي، فما أوجدتمونا نصًّا في كتاب الله ولا في سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وليست الحجة إلا فيهما.

ومن ليس بمعصوم لا حجة لنا، ولا لكم في قوله، ولا في فعله، فما جعل الله الحجة إلا في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، عرف هذا من عرفه، وجهله من جهله، والسلام.

وأما ما استدلوا به من قول عمر لأبي بكر رضي الله عنهما: «رأينا لرأيك تبع»، فما هذه بأول قضية جاؤوا بها على غير وجهها.

فإنهم لو نظروا في القصة بكمالها، لكانت حجة عليهم لا لهم.

وسياقها في صحيح البخاري هكذا: عن طارق بن شهاب قال: جاء وفد من أسد، وغطفان إلى أبي بكر رضي الله عنه، فخيَّرهم بين الحرب المجلية، والسلم المخزية.

فقالوا: هذه المجلية قد عرفناها، فما المخزية؟

فقال: ننزع منكم الحلقة والكراع، ونغنم ما أصبنا منكم، وتردون علينا ما أصبتم منا، وتدون[1] لنا قتلانا ويكون قتلاكم في النار، ويتركون أقواماً يتبعون أذناب الإبل، حتى يُرِيَ الله خليفة رسوله والمهاجرين أمراً يعذرونكم به.

فعرض أبو بكر رضي الله عنه ما قال على القوم، فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: قد رأيت رأياً وسنشير عليك.

أما ما ذكرت من الحرب المجلية والسلم المخزية، فنعم ما ذكرت.

وأما ما ذكرت أن نغنم ما أصبنا منكم، وتردون ما أصبتم منا، فنعم ما ذكرت.

وأما ما ذكرت: تدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار، فإن قتلانا قاتلت فَقُتِلَتْ على أمر الله، أجورها على الله، ليس لها ديات. فتتابع القوم على ما قال عمر.

ففي هذا الحديث ما يرد عليهم، فإنه قرر بعض ما رآه أبو بكر رضي الله عنه، وردّ بعضه.

وفي بعض ألفاظ هذا الحديث: «قد رأيت رأياً، ورأينا لرأيك تبع».

فلا شك أن المتابعة في بعض ما رآه، أو في كله، ليس من التقليد في شيء، بل من الاستصواب ما جاء به في الآراء والحروب، وليس ذلك بتقليد.

و أيضاً قد يكون السكوت عن اعتراض بعض ما فيه مخالفة من آراء الأمراء لقصد إخلاص الطاعة للأمراء التي ثبت الأمر بها، وكراهة الخلاف الذي أرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى تركه.

نعم هذه الآراء إنما هي في تدبير الحروب، وليست في مسائل الدين، وإن تعلق بعضها بشيء من ذلك فإنما على طريق الاستتباع.

وبالجملة، فاستدلال من استدل بمثل هذا على جواز التقليد، تسلية لهؤلاء المساكين من المقلدة، بما لا يسمن ولا يغني من جوع.

وعلى كل حال فهذه الحجة التي استدلوا بها، عليهم لا لهم، لأن عمر رضي الله عنه، قرر من قول أبي بكر رضي الله عنه، ما وافق اجتهاده، وردّ ما خالفه.

وأما ما ذكروه من موافقة ابن مسعود لعمر رضي الله عنهما وأخذه بقوله، وكذلك رجوع بعض الستة المذكورين من الصحابة إلى بعض، وليس[1] هذا ببدع ولا مستنكر، فالعالم

---

(١) تدون: أي تدفعون الدية.

(٢) قوله: وليس. الصواب: فليس، لأنه جواب «أما».

يوافق العام في أكثر مما يخالفه فيه من المسائل، ولا سيما إذا كانا قد بلغا إلى أعلى مراتب الاجتهاد فإن المخالفة بينهما قليلة جدًّا.

وأيضاً قد ذكر أهل العلم أن ابن مسعود خالف عمر في نحو مائة مسألة، وما وافقه إلا في نحو أربع مسائل.

فأين التقليد من هذا، وكيف صلح مثل ما ذكر للاستدلال به على جواز التقليد؟!

وهكذا رجوع بعض الستة المذكورين إلى أقوال بعض، فإن هذا موافقة لا تقليد وقد كانوا جمعاؤهم[1] وسائر الصحابة إذا ظهرت لهم السنّة لم يتركوها لقول أحد كائناً من كان، بل كانوا يعضون عليها بالنواجذ، ويرمون بآرائهم وراء الحائط، فأين هذا من جمع المقلدين الذين لا يعدلون بقول من قلدوه كتاباً ولا سنّة، ولا يخالفونه قط، وإن تواتر لهم ما يخالفه من السنّة؟!

ومع هذا فإن الرجوع الذي كان يقع من بعض الصحابة إلى قول بعض إنما هو - في الغالب - رجوع إلى روايته، لا إلى رأيه، لكونه أخص بمعرفة ذلك المروي منه بوجه من الوجوه، كما يعرف هذا من عرف أحوال الصحابة.

وأما مجرد الآراء المخطئة، فقد ثبت عن أكابرهم النهي عنها، والتنفير منها، كما سيأتي بيان طرف من ذلك إن شاء الله.

وإنما كانوا يرجعون إلى الرأي إذا أعوزهم الدليل وضافت عليهم الحادثة، ثم لا يبرمون أمراً إلا بعد التراود والمفاوضة، ومع ذلك فهم على وجل، ولهذا كانوا يكرهون تفرد بعضهم برأي يخالف جماعتهم، حتى قال أبو عبيدة السلماني لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: «لرأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك».

واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»، وهو طرف من حديث العرباض بن سارية وهو حديث صحيح.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر»، وهو حديث معروف مشهور ثابت في السنن وغيرها.

والجواب: أن ما سنّه الخلفاء الراشدون من بعد، فالأخذ به ليس إلا لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالأخذ به.

فالعمل بما سنوه، والاقتداء بما فعلوه، هو لأمره صلى الله عليه وآله وسلم لنا بالعمل بسنّة الخلفاء الراشدين، والاقتداء بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

---

(١) قوله: جمعاؤهم. الأوضح: جميعهم.

ولم يأمرنا بالاستنان بسنّة عالم من علماء الأمة، ولا أرشدنا إلى الاقتداء بما يراه مجتهد من المجتهدين.

فالحاصل أنا لم نأخذ بسنّة الخلفاء، ولا اقتدينا بأبي بكر وعمر إلا امتثالاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وبقوله: «اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر».

فكيف يساغ[1] لكم أن تستدلوا بهذا الذي ورد فيه النص، على ما لم يرد فيه؟!

فهل تزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «عليكم بسنّة أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل» حتى يتم لكم ما تريدون؟.

فإن قلتم: نحن نقيس أئمة المذاهب على هؤلاء الخلفاء الراشدين.

فيا عجباً لكم، كيف ترتقون إلى هذا المرتقى الصعب، وتقدمون هذا الإقدام في مقام الإحجام؟!!

فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما خص الخلفاء الراشدين وجعل سنّتهم كسنّته في اتباعها لأمر يختص بهم ولا يتعداهم إلى غيرهم.

ولو كان الإلحاق بالخلفاء الراشدين سائغاً، لكان إلحاق المشاركين لهم في الصحبة والعلم مقدماً على من لم يشاركهم في مزية من المزايا، بل النسبة بينه وبينهم كالنسبة بين الثرى والثريا.

فلولا أن هذه المزية خاصة بهم، مقصورة عليهم، لم يخصهم بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون سائر الصحابة.

فدعونا من هذه التمحلات التي يأباها الإنصاف.

وليتكم قلدتم الخلفاء الراشدين لهذا الدليل، أو قدمتم ما صح عنهم على ما يقوله أئمتكم.

ولكنكم لم تفعلوا، بل رميتم بما جاء عنهم وراء الحائط، إذا خالف ما قاله من أنتم أتباع له وهذا لا ينكره إلا مكابر، معاند.

بل رميتم بصريح الكتاب، ومتواتر السنّة إذا جاء بما يخالف من أنتم متبعون له.

فإن أنكرتم هذا، فهذه كتبكم ـ أيها المقلدة ـ على ظهر البسيطة، عرفونا من تتبعون من العلماء حتى نعرفكم بما ذكرناه.

ومن جملة ما استدلوا به حديث: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

---

(١) قوله: يساغ: الصواب: يسوغ.

والجواب أن هذا الحديث قد روي من طرق عن جابر وابن عمر رضي الله عنهما، وصرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لا يصح منها شيء، وأن الحديث لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تكلم عليه الحفاظ، بما يشفي ويكفي، فمن رام البحث عن طرقه وعن تضعيفها فهو ممكن بالنظر في كتاب من كتب هذا الشأن.

وبالجملة، فالحديث لا تقوم به حجة.

ثم لو كان مما تقوم به، فما لكم - أيها المقلدون - وله؟ فإنه تضمن منقبة للصحابة، ومزية لا توجد لغيرهم، فماذا تريدون منه؟

فإن كان من تقلدونه منهم، احتجنا إلى الكلام معكم، وإن كان من تقلدونه من غيرهم، فاتركوا ما ليس لكم، ودعوا الكلام على مناقب خير القرون، وها أنتم بصدد الاستدلال عليه.

فإن هذا الحديث لو صح، لكان الأخذ بأقوال الصحابة، ليس إلا لكونه صلى الله عليه وآله وسلم، أرشدنا إلى أن الاقتداء بأحدهم أهدى.

فنحن إنما امتثلنا إرشاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعملنا على قوله، وتبعنا سنّته، فإن ما جعله محلاً للاقتداء، يكون ثبوت ذلك له بالسنّة، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فلم نخرج عن العمل بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا قلدنا غيره، بل سمعنا الله يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] وسمعناه يقول: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

وكان هذا القول من جملة ما آتانا به فأخذناه واتبعناه فيه، ولم نتبع غيره، ولا عولنا على سواه.

فإن قلتم: تثبتون لأئمتكم هذه المزية قياساً، فلا أعجب مما افتريتموه وتقولتموه، وقد سبق الجواب عنكم في البحث الذي قبل هذا.

ومثل[1] هذا الجواب يجاب عن احتجاجهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن معاذاً قد سن لكم سنّة»، وذلك في شأن الصلاة، حيث أخر قضاء ما فاته مع الإمام.

ولا يخفى عليك أن فعل معاذ هذا، إنما صار سنّة بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا بمجرد فعله.

فهو إنما كان السبب بثبوت السنّة، ولم تكن تلك السنّة إلا سنّة[2] بقول رسول الله

---

(١) قوله: ومثل. الصواب: وبمثل.

(٢) قوله: ولم تكن تلك السنّة إلا سنّة الخ. الصواب أن يقال. ولم تكن تلك السنّة سنّة إلا بقول رسول الله الخ.

صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا واضح لا يخفى.

وبمثل هذا الجواب على حديث: «أصحابي كالنجوم» يجاب عن قول ابن مسعود في وصف الصحابة: «فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

ثم ها هنا جواب شمل ما تقدم من حديث: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين»، وحديث: «اقتدوا باللذين من بعدي»، وحديث: «أصحابي كالنجوم» وقول ابن مسعود.

وهو أن المراد بالاستنان بهم والاقتداء، هو أن يأتي المستن والمقتدي بمثل ما أتوا به، ويفعل كما فعلوا، وهم لا يفعلون فعلاً، ولا يقولون قولاً إلا على وفق فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله.

فالاقتداء بهم، هو اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والاستنان بسنّتهم، هو استنان بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإنما أرشد الناس إلى ذلك لأنهم المبلغون عنه، الناقلون شريعته إلى من بعده من أمته.

فالفعل وإن كان لهم، فهو على طريق الحكاية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كأفعال الطهارة، والصلاة، والحج ونحو ذلك، فهم رواة له، وإنما كان منسوباً إليهم لكونه قائماً بهم.

وفي التحقيق هو راجع إلى ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فالاقتداء بهم اقتداء به، والاستنان بسنّتهم، استنان بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا خفي عليك هذا، فانظر ما كان يفعله الخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة في عباداتهم، فإنك تجده حكاية لما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا اختلفوا في شيء من ذلك، فهو لاختلافهم في الرواية، لا في الرأي.

وقلَّ أن تجد فعلاً من تلك الأفعال، صادراً عن أحد منهم لمحض رَأْي رآه، بل قد لا تجد ذلك، لا سيما في أفعال العبادات، وهذا يعرفه كل من له خبرة بأحوالهم.

وعلى هذا، فمعنى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أصحابه أن يقتدوا بما يشاهدونه بفعله من سنّته، وبما يشاهدون من أفعال الخلفاء الراشدين، فإنهم المبلغون عنه، العارفون بسنّته، المقتدون بها، فكل ما يصدر عنهم في ذلك صادر عنه.

ولهذا صح عن جماعة من أكابر الصحابة ذم الرَّأْي وأهله، وكانوا لا يرشدون أحداً إلا

إلى سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا إلى شيء من آرائهم، وهذا معروف لا يخفى على عارف.

وما نسب إليهم من الاجتهادات، وجعله أهل العلم رأياً لهم، فهو لا يخرج عن الكتاب والسنّة، إما بتصريح، أو بتلويح.

وقد يظن خروج شيء من ذلك، وهو ظن مدفوع لمن تأمل حق التأمل.

وإذا وجد نادراً، رأيت الصحابي يتحرج أبلغ تحرج، ويصرح بأنه رأيه، وأن الله بريء من خطئه، وينسب الخطأ إلى نفسه وإلى الشيطان، والصواب إلى الله، كما تقدم عن الصديق في تفسير «الكلالة»، كما يروى عنه وعن غيره في فرائض الحد، وكما كان يقول عمر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١].

وهذا البحث نفيس فتأمله حق تأمله تنتفع به.

ومن جملة ما استدلوا به قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قالوا: وأولوا الأمر، هم العلماء، وطاعتهم تقليدهم فيما يفتون به.

والجواب: أن للمفسرين في تفسير أولي الأمر» قولين:

أحدهما: أنهم الأمراء.

والثاني: العلماء.

ولا تمتنع إرادة الطائفتين من الآية الكريمة.

ولكن أين هذا من الدلالة على مراد المقلدين؟! فإنه لا طاعة للعلماء، ولا للأمراء إلا إذا أمروا بطاعة الله على وفق شريعته، وإلا فقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وأن العلماء إنما أرشدوا غيرهم إلى ترك تقليدهم، ونهوا عن ذلك كما سيأتي بيان طرف منه عن الأئمة الأربعة وغيرهم، فطاعتهم ترك تقليدهم.

ولو فرضنا أن في العلماء من يرشد الناس إلى التقليد، ويرغبهم فيه، لكان مرشداً إلى معصية الله، ولا طاعة له بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإنما قلنا: إنه مرشد إلى معصية الله، لأن من أرشد هؤلاء العامة، الذين لا يعقلون الحجج، ولا يعرفون الصواب من الخطأ، إلى التمسك بالتقليد، كان هذا الإرشاد منه مستلزماً لإرشادهم إلى ترك العمل بالكتاب، إلا بواسطة آراء العلماء الذين يقلدونهم، فما عملوا به عملوا، وما لم يعملوا به لم يعملوا، ولا يلتفتون إلى كتاب ولا سنّة.

بل من شرط التقليد الذي أصيبوا به أن يقبل من إمامه رأيه، ولا يعتزل عن روايته، ولا يسأله عن كتاب ولا سنّة، فإن سأله عنهما، خرج عن التقليد، لأنه قد صار مطالباً بالحجة.

بيان معنى طاعة أولي الأمر الواجبة على الرعية

ومن جملة ما تجب فيه طاعة أولي الأمر، تدبير الحروب التي تدهم الناس، والانتفاع بآرائهم فيها وفي غيرها من تدبير أمر المعاش، وجلب المصالح، ودفع المفاسد الدنيوية.

ولا يبعد أن تكون هذه الطاعة في هذه الأمور التي ليست من الشريعة، هي المرادة بالأمر بطاعتهم، لأنه لو كان المراد طاعتهم في الأمور التي شرعها الله ورسوله، لكان ذلك داخلاً تحت طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا يبعد أيضاً أن تكون الطاعة لهم في الأمور الشرعية في مثل الواجبات المخيرة، وواجبات الكفاية، أو ألزموا بعض الأشخاص بالدخول في واجبات الكفاية لزم ذلك، فهذا أمر شرعي وجبت فيه الطاعة.

وبالجملة فهذه الطاعة لأولي الأمر المذكورة في الآية هذه، هي الطاعة التي ثبتت في الأحاديث المتواترة في طاعة الأمراء، ما لم يأمروا بمعصية الله، أو يرى المأمور كفراً بواحاً.

فهذه الأحاديث مفسرة لما في الكتاب العزيز، وليس ذلك من التقليد في شيء، بل هو في طاعة الأمراء ـ الذين غالبهم الجهل والبعد عن العلم ـ في تدبير الحروب، وسياسة الأجناد، وجلب مصالح العباد.

وأما الأمور الشرعية المحضة، فقد أغنى عنها كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

واعلم أن هذا الذي سقناه هو عمدة أدلة المجوزين للتقليد، وقد أبطلنا ذلك كله كما عرفت ولهم شبه غير ما سقناه، وهي دون ما حررناه كقولهم: «إن الصحابة قلدوا «عمر» في المنع من بيع أمهات الأولاد»، وفي «أن الطلاق يتبع الطلاق».

وهذه فرية ليس فيها مرية، فإن الصحابة مختلفون في كلتا المسألتين.

فمنهم من وافق عمر اجتهاداً لا تقليداً، ومنهم من خالفه.

وقد كان الموافقون له يسألونه عن الدليل ويستروونه النصوص.

وشأن المقلد أن لا يبحث عن دليل، بل يقبل الرأي، ويترك الرواية، ومن لم يكن هكذا، فليس بمقلد.

ومن جملة ما تمسكوا أن الصحابة كانوا يفتون والرسول صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهرهم، وهذا تقليد لهم.

ويجاب عن ذلك بأنهم كانوا يفتون بالنصوص من الكتاب والسنّة، وذلك رواية منهم.

الفرق بين قبول الرواية وقبول الرأي

ولا يشك من يفهم أن قبول الرواية ليس بتقليد، فإن قبول الرواية هو قبول للحجة، والتقليد إنما هو قبول للرأي.

وفرق بين قبول الرواية، وقبول الرأي.

فإن قبول الرواية ليس من التقليد في شيء، بل هو عكس رسم المقلد، فاحفظ هذا، فإن مجوزي التقليد يغالطون بمثل ذلك كثيراً فيقولون مثلاً:

إن المجتهد هو مقلد لمن روى له السنّة.

ويقولون :إن من التقليدقبول قول المرأة: إنها قد طهرت، وقبول قول المؤذن: إن الوقت قد دخل، وقبول الأعمى لقول من أخبر بالقبلة.

بل وجعلوا من التقليد قبول شهادة الشاهد، وتعديل المعدل، وجرح الجارح.

ولا يخفى عليك أن هذا ليس من التقليد في شيء، بل هو من قبول الرواية لا من قبول الرأي.

إذ قبول الراوي للدليل، والمخبر بدخول الوقت، وبالطهارة، وبالقبلة، والشاهد، والجارح، والمزكّي هو من قبول الرواية.

إذ الراوي إنمنا أخبر المرويَّ له بالدليل الذي رواه، ولم يخبره بما يراه من الرأي.

وكذلك المخبر بدخول الوقت إنما أخبر بأنه شاهد علامة من علامات الوقت ولم يخبر بأنه قد دخل الوقت برأيه.

وكذلك المخبر بالطهارة، فإن المرأة مثلاً، أخبرت أنها قد شاهدت علامة الطهر من القصة البيضاء ونحوها، ولم تخبر بأن ذلك رَأْيٌ رأته.

وهكذا المخبر بالقبلة أخبر أن جهتها أو عينها ها هنا حيثما تقضيه المشاهدة بالحاسة ولم يخبر عن رأيه.

وهكذا الشاهد، فإنه أخبر عن أمر يعلمه بأحد الحواس، ولم يخبر عن رأيه في ذلك الأمر.

وبالجملة فهذا أوضح من أن يخفى، والفرق بين الرواية والرأي أبين من الشمس.

ومن التبس عليه الفرق بينهما فلا يشغل نفسه بالمعارف العلمية، فإنه بهيميٌّ الفهم، وإن كان في مسلاخ إنسان.

قال ابن خواز منداد البصري المالكي: «التقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه»، وذلك ممنوع منه في الشريعة.

والاتباع، ما ثبت عليه الحجة، إلى أن قال: والاتباع في الدين متبوع، والتقليد ممنوع، وسيأتي مثل هذا الكلام لابن عبد البرّ وغيره.

وقد أورد بعض أسراء التقليد كلاماً يريد به دعواه الجواز، فقال ما معناه: «لو كان التقليد غير جائز، لكان الاجتهاد واجباً على كل فرد من أفراد العباد، وهو تكليف ما لا يطاق، فإن الطباع البشرية متفاوتة، فمنها ما هو قابل للعلوم الاجتهادية، ومنها ما هو قاصر عن ذلك، وهو غالب الطباع.

وعلى فرض أنها قابلة له جميعها، فوجوب تحصيله على كل فرد يؤدي إلى تبطيل المعايش، التي لا يتم بقاء النوع بدونها، فإنه لا يظفر برتبة الاجتهاد إلا من جرد نفسه للعلم في جميع أوقاته، على وجه لا يشتغل بغيره.

فحينئذٍ يشتغل الحراث، والزراع، والنساج، والعمار ونحوهم بالعلم، وتبقى هذه الأعمال شاغرة معطلة، فيبطل المعايش بأسرها، ويفضي ذلك إلى انخرام نظام الحياة، وذهاب نوع الإنسان.

وفي هذا من الضرر والمشقة، ومخالفة مقصود الشارع ما لا يخفى على أحد.

ويجاب عن هذا التشكيك الفاسد، بأنا لا نطلب من كل فرد من أفراد العباد أن يبلغ رتبة الاجتهاد، بل المطلوب هو أمر دون التقليد.

وذلك بأن يكون القائمون بهذه المعايش، والقاصرون إدراكاً وفهماً، كما كان عليه أمثالهم في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهم خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

وقد علم كل عالم أنهم لم يكونوا مقلدين، ولا منتسبين إلى فرد من أفراد العلماء.

بل كان الجاهل يسأل العالم عن الحكم الشرعي الثابت في كتاب الله، أو بسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فيفتيه به، ويرويه له لفظاً أو معنى، فيعلم بذلك من باب العمل بالرواية لا بالرأي، وهذا أسهل من التقليد، فإن تفهم دقائق علم الرأي، أصعب من تفهم الرواية بمراحل كثيرة.

فما طلبنا من هؤلاء العوام إلا ما هو أخف عليهم مما طلبه منهم الملزمون لهم بالتقليد.

وهذا هو الهدى الذي درج عليه خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم حتى استدرج الشيطان بذريعة التقليد، من استدرج، ولم يكتف بذلك حتى سول لهم الاقتصار على تقليد فرد من أفراد العلماء، وعدم جواز تقليد غيره.

ثم توسع في ذلك، فخيل لكل طائفة أن الحق مقصور على ما قاله إمامها، وما عداه باطل.

ثم أوقع في قلوبهم العداوة والبغضاء، حتى إنك تجد من العداوة بين أهل المذاهب المختلفة، ما لم تجده بين أهل الملل المختلفة. وهذا يعرفه كل من عرف أحوالهم.

فانظر إلى هذه البدعة الشيطانية التي فرقت أهل هذه الملة الشريفة، وصيرتهم على ما تراه من التباين، والتقاطع، والتخالف.

فلو لم يكن من شؤم هذه التقليدات والمذاهب المبتدعات، إلا مجرد هذه الفُرْقة بين أهل الإسلام، مع كونهم أهل ملة واحدة، ونبي واحد، وكتاب واحد، لكان ذلك كافياً في كونها غير جائزة.

فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهي عن الفرقة، ويرشد إلى الاجتماع، ويذم المتفرقين في الدين، حتى إنه قال في تلاوة القرآن، وهو من أعظم الطاعات: «إنهم إذا اختلفوا تركوا التلاوة، وأنهم يتلون ما دامت قلوبهم مؤتلفة».

وكذا ثبت ذم التفرق والاختلاف في مواضع من الكتاب العزيز معروفة.

فكيف يحل لعالم أن يقول بجواز التقليد، الذي كان سبب فرقة أهل الإسلام، وانتثار ما كان عليه من النظام، والتقاطع بين أهله، وإن كانوا ذوي أرحام؟!!

وقد احتج بعض أسراء التقليد ومن لم يخرج عن أهله، وإن كان عند نفسه قد خرج منه، بالإجماع على جوازه.

وهذه دعوى لا تصدر من ذي قدم راسخة في علم الشريعة، بل لا تصدر من عارف بأقوال أهل العلم، بل لا تصدر من عارف بأقوال أئمة أهل المذاهب الأربعة، فإنه قد صح عنهم المنع من التقليد.

قال ابن عبد البر: إنه لا خلاف بين أئمة أهل الأمصار في فساد التقليد.

وأورد فصلاً طويلاً في محاججة من قال بالتقليد وإلزامه بطلان ما يزعمه من جوازه، فقال:

يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به وخالفت السلف في ذلك، فإنهم لم يقلدوا؟

فإن قال: قلدت لأن كتاب الله تعالى لا علم لي بتأويله، وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحصها، والذي قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم مني.

قيل له: أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو اجتمع رأيهم على شيء، فهو الحق لا شك فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعض دون بعض، وكلهم عالم؟

ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه؟.

فإن قال: قلدته لأني علمت أنه صواب.

قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب الله، أو سنّة، أو إجماع؟.

فإن قال: نعـم، فقد أبطل التقليد، وطولب بما ادَّعاه من الدليل.

وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني.

قيل له: فقلدت كل من هو أعلم منك؟ فإنك تجد من ذلك خلقاً كثيراً، ولا تخص من قلدته، إذ علمك فيه أنه أعلم منك.

فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس.

قيل له: فهو إذاً أعلم من الصحابة، وكفى بقول مثل هذا قبحاً. انتهى ما أردت نقله من كلامه وهو طويل.

وقد حكي في أدلة الإجماع على فساد التقليد، فدخل فيه الأئمة الأربعة دخولاً أولياً.

وحكي «ابن القيم» عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهما. قالا: لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه. انتهى.

وهذا هو تصريح بمنع التقليد، لأن من علم بالدليل، فهو مجتهد مطالب بـالحجة، لا مقلد، فإنه الذي يقبل القول ولا يطالب بحجة.

وحكي ابن عبد البر أيضاً عن معن بن عيسى بإسناد متصل به قال: سمعت مالكاً يقول: إنما أنا بشر، أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنّة فاتركوه. انتهى.

ولا يخفى عليك أن هذا تصريح منه بالمنع من تقليده، لأن العمل بما وافق الكتاب والسنّة من كلامه، هو عمل بالكتاب والسنّة، وليس بمنسوب إليه.

وقد أمر أتباعه بترك ما كان من رأيه، غير موافق للكتاب والسنّة.

وقال سند بن عنان المالكي في شرحه على مدونة سحنون المعروفة بـ«الأم» ما لفظه: أما مجرد الاقتصار على محض التقليد فلا يرضى به رجل رشيد.

وقال أيضـاً: نفس المقلد ليس على بصيرة، ولا يتصف من العلم بحقيقة، إذ ليس التقليد بطريق إلى العلم بوفاق أهل الوفاق، وإن تورعنا في ذلك أيدينا برهانه، فنقول:

قال الله تعالى: **﴿فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾** [صٓ: ٢٦] وقال: **﴿بِمَـا أَرَاكَ اللَّهُ﴾** [النساء: ١٠٥] وقال: **﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾** [الإسراء: ٣٦] وقال: **﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة: ١٦٩، والأعراف: ٣٣].

ومعلوم أن العلم هو معرفة المعلوم على ما هو به، فنقول للمقلد:

إذا اختلفت الأقوال، وتشعبت، من أين تعلم صحة قول من قلدته دون غيره، أو صحة قربة على قربة أخرى؟

ولا يبدر كلاماً في ذلك إلا انعكس عليه في نقيضه، سيما إذا عرض له ذلك في مزية لإمام مذهبه الذي قلده، أو قربة يخالفها لبعض أئمة الصحابة، إلى أن قال:

أما التقليد فهو قبول قول الغير من غير حجة، فمن أين يحصل به علم، وليس له مستند إلى قطع؟ وهو أيضاً في نفسه بدعة محدثة؟

لأنا نعلم ـ بالقطع ـ أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معين يدرك ويقلد، وإنما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنّة، أو إلى يتمحض بينهم من النظر عند فقد الدليل.

وكذلك تابعوهم أيضاً يرجعون إلى الكتاب والسنّة، فإن لم يجدوا نظروا إلى ما أجمع عليه الصحابة، فإن لم يجدوا، اجتهدوا، واختار بعضهم قول صحابي فرآه الأقوى في دين الله تعالى.

ثم كان القرن الثالث، وفيه كان أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل.

فإن مالكاً توفي سنة تسع وسبعين ومائة، وتوفي أبو حنيفة سنّة خمسين ومائة، وفي هذه السنة ولد الإمام الشافعي، وولد ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة وكانوا على منهاج من مضى، لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه.

وعلى قريب منهم كان ابتداعهم، فكم من قولة لمالك ونظرائه خالفه فيها أصحابه.

ولو نقلنا ذلك لخرجنا عن مقصود ذلك الكتاب، ما ذاك إلا لجمعهم آلات الاجتهاد، وقدرتهم على ضروب الاستنباطات، ولقد صدق الله نبيه في قوله: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» ذكر بعد قرنه قرنين، والحديث في صحيح البخاري.

فالعجب لأهل التقليد، كيف يقولون: هذا هو الأمر القديم، وعليه أدركنا الشيوخ، وهو إنما حدث بعد مائتي سنة من الهجرة، وبعد فناء القرون الذين أثنى عليهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم!! انتهى.

وقد عرفت بهذا أن التقليد لم يحدث إلا بعد انقراض خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأن حدوث التمذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض الأئمة الأربعة، وأنهم كانوا على نمط من تقدمهم من السلف في هجر التقليد، وعدم الاعتداد به، وأن

هـذه المذاهب إنمـا أحدثهـا عوام المقلدة لأنفسهم من دون أن يـأذن بها إمـام من الأئمة المجتهدين.

وقد تواترت الرواية عن الإمام مالك أنه قال له الرشيد: إنه يريد أن يحمل الناس على مذهبه، فنهاه عن ذلك.

وهذا موجود في كل كتاب فيه ترجمة الإمام مالك، ولا يخلو من ذلك إلا النادر.

وإذا تقرر أن المحدث لهذه المذاهب، والمبتدع لهذه التقليدات، هم جملة المقلدة فقط، فقد عرفت مما تقرر في الأصـول أنه لا اعتـداد بهم في الإجماع، وأن المعتبـر في الإجماع إنما هم المجتهدون، وحينئذٍ لم يقل بهذه التقليدات عالم من العلماء المجتهدين.

أما قبل حدوثها فظاهر، وأما بعد حدوثها، فما سمعنا عن مجتهد من المجتهدين أنه يسوغ صنيع هؤلاء المقلدة، الذين فرقوا دين الله، وخالفوا بين المسلمين.

بل أكابر العلماء بين منكر لها وساكت عنها سكوت تقية، لمخافة ضرر، أو لمخافة فوات نفع، كما يكون مثل ذلك كثيراً، لا سيما من علماء السوء.

وكل عاقل يعلم أنه لو صرح عالم من علماء الإسلام المجتهدين في مدينة من مدائن الإسلام في أي محل كان، بأن التقليد بدعة محدثة لا يجوز الاستمرار عليه ولا الاعتداد به، لقام عليه أكثر أهلها، إن لم يقم عليه كلهم، وأنزلوا به الإهانة والإضرار، بماله، وبدنـه، وعرضه، ما لا يليق بمن هو دونه.

هذا إذا سلم من القتل على يد أول جاهل من هؤلاء المقلدة ومن يعضدهم من جهلة الملوك والأجناد، فإن طبائع الجاهلين بعلم الشريعة متقاربة، وهم لكلام من يجانسهم في الجهل أَقْبَلُ من كلام من يخالفهم في ذلك من أهل العلم، ولهذا طبّقت هذه البدعة جميع البلاد الإسلامية، وصارت شاملة لكل فرد من أفراد المسلمين.

فالجاهل يعتقد أن الدين ما زال هكذا، ولن يـزال إلى الحشر، ولا يعرف معروفاً، ولا ينكر منكراً.

وهكذا من كان من المشتغلين بعلم التقليد، فإنه كالجاهل بل أقبح منه، لأنه يضم إلى جهله وإصراره على بدعة وتحسينها في عيـون أهل الجهل، الازدراء بالعلمـاء المحققين، العارفين بكتاب الله، وبسنّة رسولـه صلى الله عليه وآلـه وسلم، ويصول عليهم ويجـول. وينسبهم إلى الابتداع ومخالفة الأئمة، والتنقص بشـأنهم فيسمع ذلـك منه الملوك، و من يتصرف بالنيابة عنهم من أعوانهم، فيصدقونه ويذعنون لقوله، إذ هو مجانس لهم في كونه جاهلاً، وإن كان يعرف مسائل قلد فيها غيره، لا يدري أهو حق أم باطل؟

لا سيما إذا كان قاضياً أو مفتياً، فإن العامي لا ينظر إلى أهل العلم بعين مميزة بين من هو

عالم على الحقيقة، ومن هو جاهل، وبين من هو مقصر، ومن هو كامل، لأنـه «لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهله».

وأمـا الجاهـل، فإنـه يستدل على العلم بـالمناصب والقـرب من الملوك، واجتماع المدرسين من المقلدين، وتحرير الفتاوى للمتخاصمين.

وهذه الأمور إنما يقوم بها رؤوس هؤلاء المقلدة في الغالب كما يعلم ذلك كل عالم بأحوال الناس، في قديم الزمن وحديثه، وهذا يعرفه الإنسان بالمشاهدة لأهل عصره وبمطالعة كتب التاريخ الحاكية لما كان عليه من قبله.

وأما العلماء المحققون المجتهدون، فالغالب على أكثرهم، الخمول، لأنه لما كثـر التفاوت بينهم وبين أهل الجهل، كانوا متباعدين، لا يرغب هذا في هذا، ولا هذا في هذا.

ومنزلة الفقيه من السفيه، كمنزلة السفيه. من الفقيه، فهذا زاهد في حق هذا، وهذا فيه أزهد منه فيه.

بيان أسباب عدم إقبال الناس على المجتهدين واغترار العامة وجهلة الحكام والأمراء بالمقلدين

ومما يدعو العلماء إلى مهاجرة أكابر العلماء ومقاطعتهم، أنهم يجدونهم غير راغبين في علم التقليـد، الـذي هـو رأس مـال فقهـائهم وعلمـائهم والمفتين منهم، بـل يجـدونهم مشتغلين بعلوم الاجتهاد، وهي ـ عند هؤلاء المقلدة ـ ليست من العلوم النافعة، بل العلوم النافعة ـ عنـدهم ـ هي التي يتعجلون نفعها بقبض جـرايات التـدريس وأجرة الفتـاوى، ومقـررات القضاء.

ومع هذا، فمن كان من هؤلاء المقلدة متمكناً من تدريسهم في علم التقليد إذا درسهم في مسجد من المساجد، أو في مدرسة من المدارس، اجتمع عليه منهم جمع جم يقارب المائة أو يجاوزها، من قوم قد ترشحوا للقضاء والفتيا، وطمعوا في نيل الرياسة الدنيوية، أو أرادوا حفظ ما قد ناله سلفهم من الرياسة وبقاء مناصبهم والمحافظة على التمسك بها، كما كان عليه أسلافهم.

فهم ـ لهذا المقصد ـ يلبسون الثياب الرفيعة، ويديرون على رؤوسهم عمائم كالروابي.

فإذا نظر العامي، أو السلطان، أو بعض أعوانه إلى تلك الحلقة البهية، المشتملة على العدد الكثير، والملبوس الشهير، والدفاتر الضخمة، لم يبق عنده شك أن شيخ تلك الحلقة ومدرسها أعلم الناس.

فيقبل قوله في كل أمر يتعلق بالدين ويؤهله لكل مشكلة، ويرجو منه من القيام بالشريعة

ما لا يرجوه من العالم على الحقيقة، المبرز في علم الكتاب والسنّة وسائر العلوم، التي يتوقف فهم المعلمين عليها.

ولا سيما غالب المبرزين من العلماء تحت ذيل الخمول.

إذا درسوا في علم من علوم الاجتهاد فلا يجتمع عليهم ـ في الغالب ـ إلا الرجل والرجلان والثلاثة لأن البالغين من الطلبة إلى هذه الرتبة، المستعدين لعلم الاجتهاد، وهو أقل قليل، لأنه لا يرغب في علم الاجتهاد إلا من أخلص النية وطلب العلم لله عزّ وجلّ، ورغب عن المناصب الدنيوية، وربط نفسه برباط الزهد، وألجم نفسه بلجام القنوع.

فلينظر العاقل أين يكون محل هذا العالم على التحقيق، عند أهل الدنيا إذا شاهدوه في زاوية من زوايا المسجد، وقد قعد بين يديه رجل ورجلان، من محل ذلك المقلد الذي اجتمع عليه المقلدون فإنهم ربما يعتقدون أنه كواحد من تلامذة المقلد، أو يقصر عنه لما يشاهدونه من الأوصاف التي قدمنا ذكرها ومع هذا فإنهم لا يقفون على فتوى من الفتاوى، أو سجل من الأسجال إلا وهو بخط أهل التقليد، ومنسوب إليهم، فيزدادون لهم ـ بذلك ـ تعظيماً، ويقدمونهم على علماء الاجتهاد في كل إصدار وإيراد.

فإذا تكلم عالم من علماء الاجتهاد ـ والحال هذه ـ بشيء يخالف ما يعتقده المقلدة، قاموا عليه قومة جاهلية، ووافقهم على ذلك أهل الدنيا وأرباب السلطان.

فإذا قدروا على الإضرار به في بدنه وماله، فعلوا ذلك.

وهم ـ بفعلهم ـ مشكورون عند أبناء جنسهم، من العامة والمقلدة.

لأنهم قاموا بنصرة الدين ـ بزعمهم ـ وذبُّوا عن الأئمة المتبوعين، وعن مذاهبهم التي قد اعتقدها أتباعهم.

فيكون لهم بهذه الأفعال ـ التي هي عين الجهل والضلال ـ من الجاه والرفعة عند أبناء جنسهم ما لم يكن في حساب.

وأما ذلك العالم المحقق المتكلم بالصواب، فبالحريِّ أن ينجو من شرهم[1]، ويسلم من ضرهم.

وأما عرضه فيصير عرضة للشتم، والتبديع، والتجهيل، والتضليل.

فمن ذا ترى ينصب نفسه للإنكار على هذه البدعة، ويقوم في الناس بتبطيل هذه الشنعة، مع كون الدنيا مؤثرة، وحُبّ الشرف والمال يميل بالقلوب على كل حال؟!!

---

(١) قوله: فبالحري أن ينجو من شرهم. الصواب: فبالحري أن لا ينجو من شرهم. كما يفيد سياق الكلام وسباقه.

فانظر أيها المنصف بعين الإنصاف، هل يعد سكوت علماء الاجتهاد عن إنكار بدعة التقليد مع هذه الأمور موافقة لأهلها على جوازها؟!!

كلا والله، فإنه سكوت تقية، لا سكوت موافقة مرضية.

ولكنهم ـ مع سكوتهم عن التظاهر بذلك ـ لا يتركون بيان ما أخذ الله عليهم بيانه، فتارة يصرحون بذلك في مؤلفاتهم، وتارة يلوحون به، وكثير منهم يكتم ما يصرح به من تحريم التقليد إلى ما بعد موته.

كما روى الأدفوي عن شيخه الإمام «ابن دقيق العيد» أنه طلب منه ورقاً وكتبها في مرض موته، وجعلها تحت فراشه. فلما مات أخرجوها، فإذا هي في تحريم التقليد مطلقاً.

ومنهم من يوضح ذلك لمن يثق به من أهل العلم، ولا يزالون متوارثين لذلك بينهم طبقة بعد طبقة، يوضحهالسلف والخلف[1]،ويبينه الكامل للمقصر.

وإن انحجب ذلك عن أهل التقليد، فهو غير محتجب عن غيرهم.

وقد رأينا في زمننا مشايخنا المشتغلين بعلوم الاجتهاد، فلم نجد فيهم واحداً منهم يقول: إن التقليد صواب.

ومنهم من صرح بإنكار التقليد من أصله، وأنكر في كثير من المسائل التي يعتدها المقلدون، فوقع بينه وبين أهل عصره قلاقل وزلازل، ونالهم من الامتحان ما فيه توفير أجورهم، وهكذا حال أهل سائر الديار في جميع الأعصار.

وبالجملة فهذا أمر يشاهده كل أحد في زمنه، فإنا لم نسمع بأن أهل مدينة من المدائن الإسلامية أجمعوا أمرهم على ترك التقليد واتباع الكتاب والسنّة، لا في هذا العصر، ولا فيما تقدمه من العصور بعد ظهور المذاهب.

بل أهل البلاد الإسلامية أجمع أكتع، مطبقون على التقليد.

ومن كان منهم منتسباً إلى العلم، فهو إما أن يكون غلب عليه معرفة ما هو مقلد فيه، وهذا هو ـ عند أهل التحقيق ـ ليس من أهل العلم.

وإما أن يكون قد اشتغل ببعض علوم الاجتهاد ولم يتأهل للنظر، فوقف تحت ربقة التقليد ضرورة لا اختياراً.

وإما أن يكون عالماً مبرزاً، جامعاً لعلوم الاجتهاد، فهذا الذي يجب عليه أن يتكلم بالحق، ولا يخاف في الله لومة لائم إلا لمسوغ شرعي.

---

(1) قوله: والخلف. الصواب: للخلف. بدليل السياق والسباق.

وأما من لم يكن منتسباً إلى العلم، فهو إما عاميٌّ صِرْفٌ لا يعرف التقليد ولا غيره، وإنما هو ينتمي إلى الإسلام جملة، ويفعل كما يفعله أهل بلده في صلاته وسائر عباداته ومعاملاته، فهذا قد أراح نفسه من محنة التعصب التي يقع فيها المقلدون، وكفى الله أهل العلم شره، فهو لا وازع له من نفسه يحمله على التعصب عليهم، بل ربما نفخ فيه بعض شياطين المقلدة، وسعى إليه بعلماء الاجتهاد، فحمله على أن يجهل عليهم بما يوبقه في حياته وبعد مماته.

وإما أن يكون مرتفعاً من هذه الطبقة قليلًا، فيكون غير مشتغل بطلب العلم لكنه يسأل أهل العلم عن أمر عبادته ومعاملته، وله بعض تميز، فهذا هو تبع لمن يسأله من أهل العلم.

إن كان يسأل المقلدين، فهو لا يرى الحق إلا في التقليد، وإن كان يسأل المجتهدين، فهو يعتقد أن الحق ما يرشدونه إليه، فهو مع من غلب عليه من الطائفتين.

وإما أن يكون ممن له اشتغال بطلب علم المقلدين، وإكباب على حفظه وفهمه، ولا يرفع رأسه إلى سواه ولا يلتفت إلى غيره، فالغالب على هؤلاء التعصب المفرط على علماء الاجتهاد، ورميهم بكل حجر ومدر، وإيهام العامة بأنهم مخالفون لإمام المذهب الذي قد ضاقت أذهانهم عن تصور عظيم قدره، وامتلأت قلوبهم من هيبة من تقرر عندهم أنه في درجة لم تبلغها الصحابة، فضلاً عمن بعدهم.

وهذا وإن لم يصرحوا به، فهو مما تكن صدورهم ولا تنطق به ألسنتهم فمع ما قد صار عندهم من هذا الاعتقاد في ذلك الإمام إذا بلغهم أن أحد علماء الاجتهاد الموجودين يخالفه في مسألة من المسائل، كأن هذا المخالف قد ارتكب أمراً شنيعاً، وخالف عندهم شيئاً قطعياً، وأخطأ خطأً لا يكفِّره شيء.

وإن استدل على ما ذهب إليه بالآيات القرآنية، والأحاديث المتواترة، لم يقبل منه ذلك، ولم يرفع لما جاء به رأساً، كائناً من كان.

ولا يزالون متنقصين له بهذه المخالفة، انتقاصاً شديداً، على وجه لا يستحلونه من الفسقة، ولا من أهل البدع المشهورة، كالخوارج، والروافض. ويبغضونه بغضاً شديداً، فوق ما يبغضون أهل الذمة من اليهود والنصارى.

ومن أنكر هذا فهو غير محقق لأحوال هؤلاء.

وبالجملة فهو عندهم ضال مضل، ولا ذنب له إلا أنه عمل بكتاب الله، وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واقتدى بعلماء الإسلام في أن الواجب على كل مسلم تقديم كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، على قول كل عالم، كائناً من كان.

ومن المصرحين بهذا الأئمة الأربعة، فإنه قد صح عن كل واحد منهم هذا المعنى من طرق متعددة.

كلام الأئمة الأربعة وأصحابهم في ذم التقليد

قال صاحب الهداية: في روضة العلماء أنه قيل لأبي حنيفة: إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه؟ قال: اتركوا قولي بكتاب الله.

فقيل: إذا كان خبر الرسول يخالفه؟ قال: اتركوا قولي بخبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فقيل: إذا كان قول الصحابي يخالفه؟ فقال: اتركوا قولي بقول الصحابي. اهـ.

وقد روى عنه هذه المقالة جماعة من أصحابه وغيرهم.

وذكر نور الدين السنهوري نحو ذلك عن مالك قال: قال ابن مدي[١] في منسكه، روينا عن معن بن عيسى قال، سمعت مالكاً يقول: إنما أنا بشر أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي، كل ما وافق الكتاب والسنّة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنّة فاتركوه. انتهى.

ونقل الأجهوري والجوشي[٢] هذا الكلام وأقراه في شرحيهما على مختصر خليل. وقد روى ذلك عن مالك جماعة من أهل مذهبه وغيرهم.

وأما الإمام الشافعي، فقد تواتر ذلك عنه، تواتراً لا يخفى على مقصر، فضلاً عن كامل.

فإنه نقل ذلك عنه غالب أتباعه، ونقله عنه أيضاً جميع المترجمين له إلا من شذ.

ومن جملة من روى ذلك، البيهقي.

فإنه ساق إسناداً إلى الربيع قال: سمعت الشافعي ـ وسأله رجل عن مسألة ـ فقال: يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: كذا وكذا.

فقال له السائل: يا أبا عبد الله، فتقول بهذا؟ فارتعد الشافعي واصفر، وحال لونه، وقال: ويحك وأي أرض تُقِلُّني، وأي سماء تُظِلُّني إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ولم أقل به: نَعَم على الرأس والعين، نعم على الرأس والعين؟

وروى البيهقي أيضاً عن الشافعي أنه قال: إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقولوا بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودعوا ما قلت.

وروى البيهقي عنه أيضاً قال: إذا حدَّث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث أبداً، إلا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه.

---

(١) وهكذا في الأصل ولعله: مديني.

(٢) قوله: والجوشي: الصواب: والخرشي.

وروى البيهقي أيضاً عنه أنه قال له رجل ـ وقد روى حديثاً ـ: أتأخذ به؟ فقال: متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب.

وحكى «ابن القيم» في «أعلام الموقعين» أن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: كل مسألة يصح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي.

وقال حرملة بن يحيى: قال الشافعي: ما قلت، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي، فما صح من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى، ولا تقلدوني.

وقال الحميدي: سأل رجل الشافعي عن مسألة فأفتاه وقال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا.

فقال الرجل: أتقول بهذا يا أبا عبد الله؟: فقال الشافعي رحمه الله أرأيت في وسطي زناراً؟ أتراني خرجت من الكنيسة؟ أقول: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتقول لي: أتقول بهذا؟!!.

أروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أقول به؟ انتهى.

ونقل إمام الحرمين في نهايته عن الشافعي أنه قال: إذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه، واعلموا أنه مذهبي. انتهى.

وقد روى نحو ذلك، الخطيب، وكذلك الذهبي في تاريخ الإسلام والنبلاء، وغير هؤلاء ممن لا يأتي عليه الحصر.

وقال الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس»: قد اشتهر عن الشافعي «إذا صح الحديث فهو مذهبي». وحكي عن السبكي أن له مصنفاً في هذه المسألة.

وأما الإمام، أحمد بن حنبل، فهو أشد الأئمة الأربعة تنفيراً عن الرأي، وأبعدهم عنه، وألزمهم للسنّة، وقد نقل عنه «ابن القيم» في مؤلفاته كـ «أعلام الموقعين» ما فيه التصريح بأنه لا عمل على الرأي أصلاً. وهكذا نقل عنه ابن الجوزي وغيره من أصحابه.

وإذا كان من المانعين للرأي، المنفرين عنه، فهو قائل بما قاله الأئمة الثلاثة، المنقولة نصوصهم، على أن الحديث مذهبهم ويزيد عليهم بأنهم سوغوا الرأي فيما لا يخالف النص، وهو منعه من الأصل.

وقد حكى الشعراني في الميزان: أن الأئمة الأربعة كلهم قالوا: إذا صح الحديث فهو مذهبنا، وليس لأحد قياس ولا حجة، انتهى.

المقلدون قد خالفوا الله ورسوله وأئمة المسلمين

وإذا تقرر لك إجماع أئمة المذاهب الأربعة على تقديم النص على آرائهم، عرفت أن العالم الذي عمل بالنص وترك قول أهل المذاهب، هو الموافق لما قاله أئمة المذاهب.

والمقلد الذي قدم أقوال أهل المذاهب على النص هو المخالف لله ولرسوله، ولإمام مذهبه، ولغيره من سائر علماء الإسلام.

ولعمري إن القلم جرى بهذه النقول على وجل وحياء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فيالله العجب!! أيحتاج المسلم في تقديم قول الله، أو قول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، على قول أحد من علماء أمته إلى أن يعتضد بهذه النقول؟!!

يالله العجب! أي مسلم يلتبس عليه مثل هذا حتى يحتاج إلى نقل هؤلاء العلماء رحمهم الله، في أن أقوال الله وأقوال رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمة على أقوالهم؟!!

فإن الترجيح فرع التعارض، ومن ذاك الذي يعارض قوله قول الله، أو قول رسوله حتى نرجع إلى الترجيح والتقديم؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

الباعث الذي دفع الأئمة الأربعة وخواص أتباعهم إلى ذم التقليد وبيان سبب إطالة المؤلف الكلام في التشنيع على التقليد

فلا حيًّا الله هؤلاء المقلدة، هم الذين ألجأوا الأئمة إلى التصريح بتقديم أقوال الله ورسوله على أقوالهم، لما شاهدوهم عليه من الغلو المشابه لغلو اليهود والنصارى في أحبارهم ورهبانهم.

وهؤلاء الذين ألجأوا إلى نقل هذه الكلمات، وإلا فالأمر واضح، لا يلتبس على أحد.

ولو فرضنا ـ والعياذ بالله ـ أن عالماً من علماء الإسلام يجعل قوله كقول الله أو قول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لكان كافراً مرتداً، فضلاً عن أن يجعل قوله أقدم من قول الله ورسوله. فإنا لله وإنا إليه راجعون. ما صنعت هذه المذاهب بأهلها، وإلى أي موضع أخرجتهم؟!!

نعي المؤلف على قلة إدراك المقلدين وسوء فهمهم وانحرافهم عن طريق الإسلام

وليت هؤلاء المقلدة الجناة الأجلاف نظروا بعين العقل إذ حرموا النظر بعين العلم، ووازنوا بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبين أئمة مذاهبهم وتصوروا وقوفهم بين يَدَيْ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فهل يخطر ببال من بقيت فيه بقية من عقل هؤلاء المقلدين أن هؤلاء الأئمة المتبوعين عند وقوفهم المفروض بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا يردون عليه قوله، أو يخالفونه بأقوالهم؟ كلا والله، بل هم أتقى لله، وأخشى له.

فقد كان أكابر الصحابة يتركون سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من الحوادث، هيبة وتعظيماً، وكان يعجبهم الرجل العاقل من أهل البادية إذا وصل يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستفيدوا بسؤاله، كما ثبت في الصحيح، وكانوا يقفون بين يديه كأنَّ على رؤوسهم الطير، ويرمون بأبصارهم إلى ما بين أيديهم ولا يرفعونها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، احتشاماً وتكريماً.

وكانوا أحقر وأقل عند أنفسهم من أن يعارضوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بآرائهم.

وكان التابعون يتأدبون مع الصحابة بقريب من هذا الأدب. وكذلك تابعو التابعين، كانوا يتأدبون بقريب من آداب التابعين مع الصحابة.

فما ظنك أيها المقلد، لو حضر إمامك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!!

فإذا فاتك - يا مسكين - الاهتداء بهَدْي العلم، فلا يفوتنك الاهتداء بهدي العقل. فإنك إذا استضأت بنوره، خرجت من ظلمات جهلك إلى نور الحق.

رجوع إلى حكاية أقوال الأئمة الأربعة في إنكار التقليد والنهي عنه

فإذا عرفت ما نقلناه عن أئمة المذاهب الأربعة، من تقديم النص على آرائهم فقد قدمنا لك أيضاً حكاية الإجماع على منعهم من التقليد، وحكينا لك ما قاله الإمام «أبو حنيفة»، وما قاله إمام دار الهجرة «مالك بن أنس» من ذلك، أو لاح لك مما نقلناه قريباً ما يقول الإمام «محمد بن إدريس الشافعي» من منع التقليد.

وقد قال المزني في أول مختصره ما نصه: اختصرت هذا من علم الشافعي، ومن معنى قوله لأقرأه على من أراده مع إعلانه بنهيه عن تقليده، وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه، ويحتاط فيه لنفسه. انتهى.

فانظر ما نقله هذا الإمام الذي هو من أعلم الناس بمذهب الشافعي رحمه الله، من تصريحه بمنع تقليده، وتقليد غيره.

وأما الإمام «أحمد بن حنبل» فالنصوص عنه في منع التقليد كثيرة.

قال أبو داود: قلت لأحمد: الأوزاعي هو أتبع من مالك؟ فقال: لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فخذ به.

وقال أبو داود: سمعته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: الاتِّباع، أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ثم من هو من التابعين بخير. انتهى.

فانظر كيف فرَّق بين التقليد والاتِّباع؟!

وقال لي أحمد: لا تقلِّدني، ولا مالك[1]، ولا الشافعيَّ، ولا الأوزاعيَّ، ولا الثوري. وخذ من حيث أخذوا.

وقال: من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال.

قال «ابن القيم»: ولأجل هذا لم يؤلف الإمام أحمد كتاباً في الفقه، وإنما دوَّن أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك.

وقال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»: اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلد، وفي التقليد إبطال منفعة العقل، ثم أطال الكلام في ذلك.

وبالجملة فنصوص أئمة المذاهب الأربعة في المنع من التقليد، وفي تقديم النص على آرائهم وآراء غيرهم، لا تخفى على عارف من أتباعهم وغيرهم.

كلام أئمة أهل البيت النبوي في إنكار التقليد

وأما نصوص سائر الأئمة المتبوعين على ذلك، والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فهي موجودة في كتبهم معروفة، قد نقلها العارفون بمذاهبهم عنهم. ومن أحب النظر في ذلك فليطالع مؤلفاتهم.

وقد جمع منها السيد العلامة الإمام «محمد بن إبراهيم الوزير» في مؤلفاته ما يشفي ويكفي، لا سيما في كتابه المعروف بـ «القواعد» فإنه نقل الإجماع عنهم وعن سائر علماء الإسلام على تحريم تقليد الأموات، وأطال في ذلك وأطاب.

وناهيك بالإمام «الهادي يحيى بن الحسين» عليه السلام، فإنه الإمام الذي صار أهل الديار اليمنية مقلدين له متبعين لمذهبه، من عصره ـ وهو آخر المائة الثالثة ـ إلى الآن، مع أنه قد اشتهر عند أتباعه، والمطلعين على مذهبه أنه صرح تصريحاً ـ لا يبقى عنده شك ولا شبهة ـ بمنع التقليد له وهذه مقالة مشهورة في الديار اليمنية يعلمها مقلدوه فضلاً عن غيرهم.

انحراف أتباع أئمة أهل البيت وارتكابهم جريمة التقليد مع نهي أئمتهم عنه

ولكنه قلدوه، شاء أم أبى وقالوا: قد قلدوه وإن كان لا يجوز ذلك عملاً بما قاله بعض

---

(١) قوله: ولا مالك. الصواب: ولا مالكاً.

المتأخرين أنه يجوز تقليد الإمام «الهادي» وإن منع من التقليد، وهذا من أغرب ما يطرق سمعك إن كنت ممن ينصف.

وبهذا تعرف أن مؤلفات أتباع الإمام «الهادي» في الأصول والفروع، وإن صرحوا في بعضها بجواز التقليد، فهو على غير مذهب إمامهم. وهذا كما وقع لغيرهم من أهل المذاهب.

وقد كان أتباع هذا الإمام في العصور السابقة، وكذلك أتباع الإمام الأعظم «زيد بن علي» عليه السلام فيهم إنصاف، لا سيما في فتح باب الاجتهاد وتسويغ دائرة التقليد، وعدم قصر الجواز على إمام معين، كما يعرف ذلك من مؤلفاتهم.

بخلاف غيرهم من المقلدة، فإنهم أوجبوا على أنفسهم تقليد المعيَّن، واستروحوا إلى أن باب الاجتهاد قد انسد، وانقطع التفضل من الله به على عباده، ولقنوا العوام الذين هم مشاركون لهم في الجهل بالمعارف العلمية، ودونوا لهم في معرفة مسائل التقليد، بأنه لا اجتهاد بعد استقرار المذاهب، وانقراض أئمتها:

فضموا إلى بدعتهم بدعة، وشنعوا شنعتهم بشنعة، وسجلوا على أنفسهم بالجهل[1].

فإن من يجاري[2] على مثل هذه المقالة، وحكم على الله سبحانه بمثل هذا الحكم، المتضمن بتعجيزه عن التفضل على عباده بما أرشدهم إليه من تعلم العلم وتعليمه، لا يعجز عن التجاري[3] على أن يحكم على عباده بالأحكام الباطلة ويجازف في إيراده وإصداره.

استفظاع المؤلف للتقليد وأهله وانتهائه من تحليل القول بذمه إلى منافاته لدين الإسلام

ويا لله العجب؟؟ ما قنع هؤلاء الجهلة النوكاء[4] بما هم عليه من بدعة التقليد التي هي أم البدع ورأس الشنع، حتى سدوا على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم باب معرفة الشريعة، من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه لا سبيل إلى ذلك، ولا طريق، حتى كأن الأفهام البشرية قد تغيرت والعقول الإنسانية قد ذهبت.

وكل هذا حرص منهم على أن تعم بدعة التقليد كل الأمة، وأن لا يرتفع عن طبقتهم السالفة أحد من عباد الله.

وكأن هذه الشريعة التي بين أظهرنا من كتاب الله وسنّة رسوله، قد صارت منسوخة،

---

(١) قوله: بالجهل. الصواب. الجهل.
(٢) قوله: من يجاري. معناه: من يتجرأ.
(٣) قوله: التجاري: معناه: التجرؤ.
(٤) قوله: النوكاء هكذا في الأصول التي بين أيدينا، والصواب: النوكي. كحمقى وزناً ومعنى. ومفرده «أنوك» كأحمق ومؤنثه «نوكاء» كحمقاء.

والناسخ لها ما ابتدعوه من التقليد في دين الله، فلا يعمل الناس بشيء مما في الكتاب والسنّة، بل لا شريعة لهم إلا ما قد تقرر في المذاهب ـ أذهبها الله ـ فإن يوافقها ما في الكتاب والسنّة، فبها ونعمت، والعمل على المذاهب، لا على ما وافقها منهما وإن يخالفها أحدهما أو كلاهما، فلا عمل عليه ولا يحل التمسك به.

هذا حاصل قولهم ومفاده وبيت قصيدهم، ومحل نشيدهم.

ولكنهم رأوا التصريح بمثل هذا يستنكره قلوب العوام فضلاً عن الخواص وتقشعر منه جلودهم، وترجف له أفئدتهم، فعدلوا عن هذه العبارة الكفرية، والمقالة الجاهلية إلى ما يلاقيها في المراد، ويوافقها في المفاد، ولكن[1] ينفق على العوام بعض نفاق فقالوا: قد انسد باب الاحتهاد.

ومعنى هذا الانسداد المفترى والكذب البحت أنه لم يبق في أهل هذه الملة الإسلامية من يفهم الكتاب والسنّة، وإذا لم يبق من هو كذلك لم يبق سبيل إليهما، وإذا ا نقطع السبيل إليهما، فكل حكم فيهما لا عمل عليه ولا التفات إليه، سواء وافق المذهب، أو خالفه، لأنه لم يبق من يفهمه ويعرف معناه إلى آخر الدهر.

فكذبوا على الله، وادَّعوا عليه سبحانه، أنه لا يتمكن من أن يخلق خلقاً يفهمون ما شرعه لهم وتعبدهم به، حتى كان ما شرعه لهم من كتابه وعلى لسانه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ليس بشرع مطلقاً، بل شرع مقيد موقت إلى غاية، هي قيام هذه المذاهب، وبعد ظهورها، لا كتاب، ولا سنة، بل قد حدث من يشرع لهذه الأمة شريعة جديدة، ويحدث لها ديناً آخر، وينسخ.

بما رآه من الرأْيِ، وما ظنه من الظن، ما يقدمه[2] من الكتاب والسنّة.

وهذا وإن أنكروه بألسنتهم، فهو لازم لهم، لا محيص لهم عنه ولا مهرب، وإلا فأي معنى لقولهم: قد انسد باب الاجتهاد؟ ولم يبق إلا مخرج التقليد.

فإنهم إن أقروا بأنهم قائلون بهذا لزمهم الإقرار بما ذكرناه، فعند ذلك نتلو عليهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وإن أنكروا القول بذلك، وقالوا: باب الاجتهاد مفتوح، والتمسك بالتقليد غير حَتْمٍ، فقل لهم: فما بالكم يا نوكاء[3] ترمون كل من عمل بالكتاب والسنّة، وأخذ دينه منهما، بكل

---

(١) قوله: ولكن الخ تعبير ركيك لا يفهم القارىء المراد منه. وحق العبارة هكذا: ولكي ينفق كلامهم على العوام بعض نفاق، قالوا: قد انسد باب الاجتهاد.

ومعنى: «ينفق» يروج. ومعنى «نفاق» رواج.

(٢) قوله: ما يقدمه. الصواب. ما تقدمه. (٣) الصحيح: يا نوكي، كما تقدم.

حجر ومدر، وتستحلون عرضه وعقوبته، وتجلبون عليه بخيلكم ورجلكم؟

وقد علموا ـ وعلم كل من يعرف ما هم عليه ـ أنهم مصممون على تغليق باب الاجتهاد، وانقطاع السبيل إلى معرفة الكتاب والسنّة، فلزمهم ما ذكرناه بلا تردد.

فانظر ـ أيها المنصف ـ ما حدث بسبب بدعة التقليد من البلايا الدنية، والرزايا الشيطانية، فإن هذه المقالة بخصوصها ـ أعني انسداد باب الاجتهاد ـ لو لم يحدث من مفاسد التقليد إلا هي، لكان فيها كفاية ونهاية، فإنها حادثة رفعت الشريعة بأسرها، واستلزمت نسخ كلام الله ورسوله، وتقديم غيرهما، واستبدال غيرهما بهما:

يَا نَاعِيَ الإِسْلَامِ قُمْ وَانْعَهُ قَدْ زَالَ عُرْفٌ وَبَدَا مُنْكَرُ

وما ذكرنا فيما سبق من أنه كان في الزيدية والهادوية في الديار اليمنية إنصاف في هذه المسألة بفتح باب الاجتهاد، فذلك إنما هو في الأزمنة السابقة كما قررناه فيما سلف.

شدة وطأة المقلدين من أتباع أئمة أهل البيت على المجتهدين الآخذين بالكتاب والسنة

وأما في هذه الأزمنة فقد أدركنا منهم من هو أشد تعصباً من غيرهم.

فإنهم إذا سمعوا برجل يدَّعِي الاجتهاد ويأخذ دينه من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، قاموا اليه قياماً تبكي عليه عيون الإسلام؛ واستحلوا منه ما لا يستحلونه من أهل الذمة من الطعن، واللعن، والتفسيق، والتنكير والهجم عليه إلى دياره، ورجمه بالأحجار، والاستظهار، وتهتك حرمته.

وتعلم يقيناً لولا ضبطهم سوط هيبة الخلافة ـ أعز الله أركانها وشيد سلطانها ـ لاستحلوا إراقة دماء العلماء المنتمين إلى الكتاب والسنّة، وفعلوا بهم، ما لا يفعلونه بأهل الذمة. وقد شاهدنا من هذا، ما لا يتسع المقام لبسطه.

بيان سبب سريان التعصب الذميم والتقليد الأعمى إلى أتباع أئمة أهل البيت وتنكليهم بالعلماء المجتهدين مع تصريح أئمتهم بأن باب الاجتهاد مفتوح إلى قيام الساعة

والسبب في بلوغهم إلى هذا المبلغ ـ الذي ما بلغ غيرهم ـ أن جماعة من شياطين المقلدين، الطالبين لفوائد الدنيا بعلم الدين، يوهمون العوام الذين لا يفهمون، من الأجناد والسوقة ونحوهم، بأن المخالف لما قد تقرر بينهم من المسائل التي قد قلدوا فيها، هو من المنحرفين عن أمير المؤمنين «علي بن أبي طالب» كرّم الله وجهه، وأنه من جملة المبغضين له، الدافعين تفضيله وفضائله، المعاندين له وللأئمة من أولاده.

فإذا سمع منهم العاميُّ هذا، مع ما قد ارتكز في ذهنه من كون هؤلاء المقلدة هم العلماء المبرزون، لما يبهره من زيهم، والاجتماع عليهم، وتصدرهم للفتيا والقضاء، حسب ما ذكرناه سابقاً، فلا يشك أن هذه المقالة صحيحة، وأن ذلك العالم العامل بالكتاب والسنّة من أعدى القرابة.

فيقوم بحمية جاهلية صادرة عن واهمة دينية، قد ألقاها إليه من قدمنا ذكرهم ترويجاً لبدعتهم، وتنفيقاً لجهلهم وقصورهم، على من هو أجهل منهم.

وإنما أوهموا على العوام بهذه الدقيقة الإبليسية لما يعلمونه، من أن طبائعهم مجبولة على التشيع إلى حد يقصر عنه الوصف. حتى لو أن أحدهم، لو سمع التنقص بالجناب الإلهي، والجناب النبوي، لم يغضب له، عشر معشار ما يغضبه إذا سمع التنقص بالجناب العلوي، بمجرد الوهم والإبهام، الذي لا حقيقة له.

فبهذه الذريعة الشيطانية، والدسيسة الإبليسية، صار علماء الاجتهاد في القطر اليمني في محنة شديدة بالعامة.

والذنب كل الذنب على شياطين المقلدة، فإنهم هم الداء العضال، والسم القتال.

ولو كان للعامة عقول، لم يخف عليهم بطلان تلبيس شياطين المقلدة عليهم.

فإن من عمل في شيء من عباداته ومعاملاته، بنص الكتاب والسنّة، لا يخطر ببال من له عقل أن ذلك يستلزم الانحراف عن علي رضي الله عنه.

وأين هذا من ذاك؟ ولكن العامة قد ضموا إلى فقدان العلم فقدان العقل، لا سيما في أبواب الدين، وعند تلبيس الشياطين، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما للعامة الذين قد أظلمت قلوبهم لفقدان نور العلم وللاعتراض على العلماء والتحكم عليهم؟ وما بال هذه الأزمنة جاءت بما لم يكن في حساب؟ فإن المعروف من خلق العامة في جميع الأزمنة أنهم يبالغون في تعظيم العلماء إلى حد يقصر عنه الوصف، وربما يزدحمون عليهم للتبرك بتقبيل أطرافهم، ويستجيبون منهم الدعاء، ويقرون بأنهم حجج الله على عباده في بلاده، ويطيعونهم في كل ما يأمرونهم به ويبذلون أنفسهم وأموالهم بين أيديهم.

لا جرم حملهم على هذه الأفاعيل الشيطانية، والأخلاق الجاهلية، أباليس المقلدة بالذريعة التي أسلفنا بيانها.

فانظر هل هذه الأفعال الصادرة من مقلدة «اليمن» هي أفعال من يعترف بأن باب الاجتهاد مفتوح إلى قيام الساعة، وأن تقليد المجتهدين لا يجوز لمن بلغ رتبة الاجتهاد، وأن رجوع العالم إلى اجتهاد نفسه بعد إحرازه للاجتهاد ولو في فن واحد ومسألة واحدة، كما صرح لهم بذلك المؤلفون لفقه الأئمة، وحرروه في الكتب الأصولية والفروعية؟

كلا والله، بل صنع من يعادي كتاب الله وسنّة رسوله والطالب لهما والراغب فيهما، ويمنع الاجتهاد، ويوجب التقليد، ويحول بين المتشرعين والشريعة ويحيلها عليهم، فهماً وإدراكاً، كما صنعه غيرهم من مقلدة سائر المذاهب. بل زادوا عليهم في الغلو أو التعصب بما تقدم ذكره.

ومع هذا فالأئمة قد صرحوا في كتبهم الفروعية والأصولية بتعداد علوم الاجتهاد، وأنها خمسة، وأنه يكفي المجتهد في كل فن مختصر من المختصرات.

وهؤلاء المقلدة، يعلمون أن كثيراً من العلماء العالمين بالكتاب والسنّة، المعاصرين لهم، يعرفون من كل فن من الفنون الخمسة أضعاف القدر المعتبر، ويعرفون علوماً غير هذا العلوم.

وهم وإن كانوا جهالاً لا يعرفون شيئاً من المعارف، لكنهم يسألون أهل العلم عن مقادير العلماء، فيفيدونهم ذلك.

وبهذا تعرف أنه لا حامل لهم على ذلك إلا مجرد التعصب لمن قلدوه وتجاوزوا الحد في تعظيمه، وامتثال رأيه على حد لا يوصف عندهم للصحابة، بل لا يوجد عندهم لكلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

أخرج البيهقي، وابن عبد البر، عن حذيفة ابن اليمان «أنه قيل له في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، أكانوا يعبدونهم؟

فقال: لا، ولكن يحلون لهم الحرام فيحلونه، ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه، فصاروا بذلك أرباباً».

وقد روي نحو ذلك مرفوعاً من حديث ابن حاتم كما قال البيهقي.

وأخرج نحو هذا التفسير ابن عبد البر عن بعض الصحابة بإسناد متصل به قال: أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم ما أطاعوهم، ولكنهم أمروهم، فجعلوا حلال الله حراماً، وحرامه حلالاً، فأطاعوهم، فكانت تلك الربوبية.

ومن قوله تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ * قالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٣، ٢٤] فآثروا الاقتداء بآبائهم، حتى قالوا: ﴿إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤].

وقال عزّ وجلّ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذٰلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٦، ١٦٧].

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿مَا هٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣]. وقال: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، فهذه الآيات وغيرها مما ورد في معناه، ناعية على المقلدين ما هم فيه.

وهي، وإن كان تنزيلها في الكفار، لكنه قد صح تأويلها في المقلدين، لاتحاد العلة.

وقد تقرر في الأصول أن «الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب» وأن «الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً».

وقد احتج أهل العلم بهذه الآيات على إبطال التقليد، ولم يمنعهم من ذلك كونها نازلة في الكفار.

ما ورد في التحذير من البدع واستعمال الرأي في دين الله

وأخرج ابن عبد البر بإسناد متصل بمعاذ رضي الله عنه أنه قال: إن وراءكم فتناً يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتى يقرؤه المؤمن والمنافق، والمرأة والصبي، والأسود والأحمر، فيوشك أحدهم أن يقول: قد قرأت في القرآن فما أظن يتبعوني حتى أبتدع لهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن كل بدعة ضلالة.

وأخرج أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ويل للأتباع من عثرات العالم، قيل: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم شيئاً برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه فيترك قوله، ثم يمضي الأتباع.

وأخرج أيضاً عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: يا كُمَيْل «إن هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعى للخير، والناس ثلاثة:

١ - فعالم رباني.

٢ - ومتعلم على سبيل نجاة.

٣ - وهمج رعاع، أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق».

وأخرج عنه أيضاً أنه قال: «إياكم والاستنان بالرجال، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة، ثم ينقلب - لعلم الله فيه - بعمل أهل النار، فيموت وهو من أهل النار».

وأخرج عن ابن مسعود أنه قال: «ألا لا يقلدن أحدكم دينه، إن آمن، آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر».

وروى ابن عبد البر بإسناده إلى عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة، قوم يقيسون الدين برأيهم، يحرمون ما أحل الله ويحلون به ما حرم الله» وأخرجه البيهقي أيضاً.

قال «ابن القيم» بعد إخراجه من طرق ـ: وهؤلاء بعين رجال إسناده، كلهم ثقات حفاظ، إلا جرير بن عثمان، فإنه كان منحرفاً عن عليّ رضي الله عنه، ومع هذا احتج به البخاري في صحيحه، وقد روى غنه أنه تبرأ مما نسب إليه من الانحراف.

وروى ابن عبد البر بإسناده إلى أبي هريرة رضي الله عنه فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله، وبرهة بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يعملون بالرَّأْيِ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا»، وأخرجه أيضاً بإسناد آخر، فيه جبارة بن المغلس، وفيه مقال، وروي أيضاً بإسناد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ـ وهو على المنبر ـ: «يا أيها الناس، إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيناً، لأن الله كان يريه، وإنما هو مِنّا بالظن والتكلف»، وأخرجه أيضاً البيهقي في المدخل.

وروى ابن عبد البر بإسناده إلى عمر أيضاً أنه قال: أهل الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت عنهم أن يرووها، فاتقوا الرَّأْي.

وروى ابن عبد البر بإسناده إليه أيضاً قال: اتقوا الرأي في دينكم.

وروى عنه أيضاً قال: إن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم أن يحفظوها، وتفلتت عنهم أن يعوها، واستحيوا حين يُسْأَلُوا أن يقولوا: لا نعلم. فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم.

وأخرج ابن عبد البر بإسناده إلى ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «ليس عام إلا والذي بعده شر منه، لا أقول: عام أبتر من عام، ولا عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيهدم الإسلام وينثلم» وأخرجه البيهقي بإسناد، رجاله ثقات.

وأخرج أيضاً ابن عبد البر، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إنما هو كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن قال بعد ذلك برأيه، فما أدري، أفي حسناته أم في سيئاته؟» وأخرج أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما عن المتعة، فقال ابن عباس: «أراهم سيهلكون نقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتقول قال: أبو بكر وعمر».

وأخرج أيضاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: «من يعذرني من معاوية؟ أحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويخبرني برأيه» ومثله عن عبادة رضي الله عنه.

وأخرج أيضاً عن عمر رضي الله عنه. قال: السنّة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لا تجعلوا خطأ الرأي سنّة للأمة.

وأخرج أيضاً عن عروة بن الزبير أنه قال: لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى أدركت فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم، فأخذوا فيهم بالرأي فأضلوا بني إسرائيل.

وأخرج أيضاً عن الشعبي أنه قال: إياكم والمقايسة، فوالذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام، ولتحرمن الحلال، ولكن ما بلغكم ممن حفظ عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحفظوه.

وروى ابن عبد البر أيضاً في ذم الرأي والتبرؤ منه، والتنفير عنه بكلمات تقارب هذه الكلمات عن مسروق، وابن سيرين، وعبد الله بن المبارك، وسفيان وشريح، والحسن البصري، وابن شهاب.

وذكر الطبري في كتاب «تهذيب الآثار» له بإسناده إلى مالك قال: قال مالك: قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل فإنما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تتبع الرأي، فإنه متى اتبع الرأي، جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك فاتَّبعته، فأنت كلما جاء رجل عليك اتبعته، أرى هذا لا يتم.

وروى ابن عبد البر عن مالك بن دينار أنه قال لقتادة: أتدري أي علم رعوت قمت بين الله وعباده؟ فقلت: هذا، لا يصلح وهذا يصلح؟

وروى ابن عبد البر أيضاً عن الأوزاعي أنه قال: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول.

وروى أيضاً عن مالك أنه قال: ما علمته فقل به ودُلَّ عليه، وما لم تعلم فاسكت، وإياك أن تقلد الناس قلادة سوء.

وروى أيضاً عن القعنبي أنه دخل على مالك، فوجده يبكي، فقال: ما الذي يبكيك؟ فقال؛ يا ابن قعنب إنا لله على ما فرط مني، ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الأمر سوطاً، ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأْي وهذه المسائل، وغداً كان لي سعة فيما سبقت إليه.

وروى أيضاً عن سحنون أنه قال: ما أدري ما هذا الرأي، سفكت به الدماء، واستحلت به الفروج، واستحقت به الحقوق.

وروى أيضاً عن أيوب أنه قيل له: مالك لا تنظر في الرأي؟ فقال أيوب: قيل للحمار: ما لك لا تجتر؟ قال: أكره مضغ الباطل.

وروى عن الشعبي أيضاً أنه قال: والله لقد بغَّض إليَّ هؤلاء القوم المسجد، حتى لهو أبغض من كناسة داري.

قيل له: من هم؟ قال: «هؤلاء الآرائيُّون» وكان في ذلك المسجد الحكم، وحماد، وأصحابهما.

وذكر ابن وهب أنه سمع مالكاً يقول: لم يكن من أمر الناس، ولا من مضى من سلفنا، ولا أدركت أحداً اقتدى به يقول في شيء: هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسناً، وينبغي هذا، ولا نرى هذا.

وزاد بعض أصحاب مالك عنه في هذا الكلام أنه قال: ولا يقولون: هذا حلال وهذا حرام، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً قُلْ آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]؛ الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله.

وروى ابن عبد البر أيضاً عن أحمد بن حنبل أنه قال: رَأْيُ الأوزاعي، ورَأْيُ مالك، ورَأْيُ أبي حنيفة، كله رَأْيٌ، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار.

وروى أيضاً عن سهل بن عبد الله القشيري أنه قال: ما أحدث أحد في العلم شيئاً إلا سئل عنه يوم القيامة، فإن وافق السنّة سلم، وإلا فهو العطب.

وقال الشافعي في تفسير البدعة المذكورة في الحديث الثابت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور مُحدثاتها، وكل بدعة ضلالة»:

إن المحدثات من الأمور ضربان:

أحدهما: ما أحدث يخالف كتاباً، أو سنّة، أو أثراً، أو إجماعاً. فهذه البدعة الضلالة.

والثانية: ما أحدث من الخير، لا خلاف فيه لواحد من هذه الأمة. وهذه محدثة غير مذمومة.

وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: نعمت البدعة هذه!

وأخرج البيهقي في المدخل، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم.

وأخرج أيضاً عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله ولا تعملوا برأيكم.

وأخرج عن عمر رضي الله عنه أنه قال: اتقوا الرأي في دينكم.

وأخرج عنه أيضاً بسند رجاله ثقات أنه قال: يا أيها الناس، اتّهموا الرَّأْيَ على الدين.

وأخرج أيضاً عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخفين أحق بالمسح من ظاهرهما، ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهرهما»، وهو أثر مشهور أخرجه غير البيهقي أيضاً.

وأخرج البيهقي أيضاً ما يفيد الإرشاد إلى اتباع الأثر والتنفير عن اتباع الرأي، عن ابن عمر، وابن سيرين، والحسن، والشعبي، وابن عون والأوزاعي، وسفيان الثوري، والشافعي، وابن المبارك، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وأبي حنيفة، ويحيى بن آدم، ومجاهد.

وأخرج أبو داود، وابن ماجه، والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العلم ثلاثة، فما سوى ذلك فضل:

١ ـ آية محكمة. ٢ ـ وسنّة قائمة. ٣ ـ وفريضة عادلة».

وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، وعبد الرحمن بن رافع، وفيهما مقال.

قال ابن عبد البر: «السنّة القائمة» الثابتة الدائمة، المحافظ عليهما[1] معمولاً[2] عليها، لقيام إسنادها.

و «الفريضة العادلة» المساوية للقرآن في وجوب العمل بها وفي كونها صدقاً وصواباً.

وأخرج الديلمي في مسند الفردوس، وأبو نعيم، والطبراني في الأوسط، والخطيب، والدارقطني، وابن عبد البرّ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما موقوفاً: «العلم ثلاثة أشياء:

١ ـ كتاب ناطق. ٢ ـ وسنّة ماضية. ٣ ـ ولا أدري»، وإسناده حسن.

وأخرج ابن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنما الأمور ثلاثة:

١ ـ أمر تبين لك رشده فاتبعه. ٢ ـ وأمر تبين لك زيغه فاجتنبه.

٣ ـ وأمر اختلف فيه فَكِلْهُ إلى عالمه».

والحاصل أن كون الرأي ليس من العلم، لا خلاف فيه بين الصحابة والتابعين وتابعيهم.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم بين متقدمي علماء هذه الأمة وسلفها، خلافاً، أن الرأي ليس بعلم حقيقة. وأما أصول العلم فالكتاب والسنّة. انتهى.

---

(١) قوله: عليهما. الصواب. عليها. (٢) قوله: معمولاً الخ. الصواب. معولاً.

وقال ابن عبد البر: حد العلم عند العلماء والمتكلمين في هذا المعنى، هو ما استيقنته وتبينته، وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه.

وعلى هذا، من لم يستيقن الشيء وقال به تقليداً، فلم يعلم.

والتقليد ـ عند جماعة العلماء ـ غير الاتباع، لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك، من فضل قوله، وصحة مذهبه.

والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفها(١)، ولا وجه القول ولا معناه، وتأبى من سواه. أو إن تبين لك خطؤه فتتبعه مهابة خلافه، وأنت قد بان لك فساد قوله.

وهذا يحرم القول به في دين الله سبحانه. انتهى.

ومما يدل على ما أجمع عليه السلف، من أن الرَّأْي لَيس بعلم، قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قال عطاء بن أبي رياح، وميمون بن مهران وغيرهما: الرد إلى الله، هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هو الرد إلى سنّته بعد موته.

وعن عطاء في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] قال: طاعة الله ورسوله، اتباع الكتاب والسنّة، ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ قال: أولو العلم والفقه. وكذا قال مجاهد.

ويدل على ذلك من السنّة حديث العرباض بن سارية، وهو ثابت في السنن، ورجاله رجال الصحيح قال: «وعظنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موعظة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله إن هذه لموعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنّتي، وسنّة الخلفاء المهديين الراشدين، وعليكم بالطاعة وإن كان عبداً حبشياً، عضوا عليها بالنواجذ، إنما المؤمن كالجمل الأنف، كلما قيد، انقاد».

وأخرجه أيضاً ابن عبد البر بإسناد صحيح وزاد: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة» وفي رواية «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة». والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً.

ويكفي في دفع الرَّأْيِ، وأنه ليس من الدين قول الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فإذا كان الله قد أكمل

---

(١) قوله: وأنت لا تعرفها. الصواب: وأنت لا تعرفه.

دينه قبل أن يقبض نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فما هذا الرأي الذي أحدثه أهله، بعد أن أكمل الله دينه؟.

إن كان من الدين في - اعتقادهم - فهو لم يكمل عندهم إلا برأيهم، وهذا فيه رَدٌّ للقرآن.

وإن لم يكن من الدين، فأيُّ فائدة في الاشتغال بما ليس من الدين؟

وهذه حجة قاهرة، ودليل عظيم، لا يمكن صاحب الرأي أن يدفعه بدافع أبداً.

فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تَصُكُّ به وجوه أهل الرأي، وترغم به آنافهم، وتدحض به حججهم.

فقد أخبرنا الله في محكم كتابه أنه أكمل دينه، ولم يمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد أن أخبرنا بهذا الخبر عن الله عزّ وجلّ.

فمن جاءنا بالشيء من عند نفسه، وزعم أنه من ديننا، قلنا له: الله أصدق منك، فاذهب، فلا حاجة لنا في رأيك.

وليت المقلدة فهموا هذه الآية حق الفهم، حتى يستريحوا ويتركوا.

ومع هذا فقد أخبرنا في كتابه أنه أحاط بكل شيء، فقال: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩]. ثم أمر عباده بالحكم بكتابه فقال: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]. وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥]. وقال: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]. وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧]؛ وأمر عباده أيضاً في محكم كتابه باتباع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٧، وآل عمران: ٣١]؛ وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]. وقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]. وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [النساء: ٨٠]؛ وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً * وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ٥٩، ١٣، ١٤]؛ وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]؛ وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]. وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]؛ وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧١] وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]. وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]. وقال ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. والاستنكار على الاستدلال على وجوب طاعة الله ورسوله لا تأتي بفائدة زائدة.

فليس أحد من المسلمين يخالف ذلك. ومن أنكره فهو كافر، خارج عن حزب المسلمين.

وإنما أوردنا هذه الآيات الشريفة لقصد تليين قلب المقلد، الذي قد جمد وصار كالجلمد.

فإنه إذا سمع مثل هذه الأوامر ربما امتثلها، وأخذ دينه عن كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، طاعةً لأوامر الله سبحانه.

فإن هذه الطاعة، وإن كانت معلومة لكل مسلم كما تقدم، لكن الإنسان يذهل عن القوارع القرآنية، والزواجر النبوية.

فإذا ذكرتها ذكر، ولا سيما من نشأ على التقليد، وأدرك سلفه ثابتين عليه غير متزحزحين عنه، فإنه يقع في قلبه أن دين الإسلام هو هذا الذي هو عليه، وما كان مخالفاً له، فليس من الإسلام في شيء فإذا راجع نفسه رجع.

ولهذا تجد الرجل إذا نشأ على مذهب من هذه المذاهب، ثم سمع قبل أن يتمرن بالعلم، ويعرف ما قاله الناس خلافاً يخالف ذلك المألوف، استنكره، وأباه قلبه، ونفر عنه طبعه.

وقد رأينا، وسمعنا من هذا الجنس من لا يأتي عليه الحصر.

ولكن إذا وازن العاقل بعقله، بين من اتَّبع أحد أئمة المذاهب في مسألة من مسائله التي رواها عنه المقلد، ولا مستند لذلك العالم فيها، بل قالها بمحض الرأي، لعدم وقوفه على الدليل، وبين من تمسك في تلك المسألة، بخصوصها، بالدليل الثابت في القرآن أو السنة، أفاده العقل أن بينهما مسافات، ينقطع فيها أعناق الإبل بل لا جامع بينهما.

إن من تمسك بالدليل أخذ بما أوجب الله عليه الأخذ به واتبع ما شرعه الشارع بجمع الأمة أولها وآخرها، وحيها وميتها، وأخذهم هذا العالم الذي تمسك المقلد له بمحض رأيه هو محكوم عليه بالشريعة، لا أنه حاكم فيها، وهو تابع لها، لا متبوع فيها، فهو كمن تبعه في أن كل واحد منهما، فرضه الأخذ بما جاء عن الشارع، لا فرق بينهما إلا في كون المتبوع عالماً والتابع جاهلاً.

فالعالم يمكنه الوقوف على الدليل من دون أن يرجع إلى غيره، لأنه قد استعد لذلك بما اشتغل به من الطلب والوقوف بين يدي أهل العلم، والتحرج لهم في معارف الاجتهاد.

والجاهل يمكنه الوقوف على الدليل بسؤال علماء الشريعة على طريقة طلب الدليل واسترواء النص، وكيف حكم الله في محكم كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المسألة.

فيفيدونه النص إن كان ممن يعقل الحجة إذا دل عليهما، أو يفيدونه مضمون النص بالتعبير عنه بعبارة يفهمها، فهم رواة، وهو مستروي، وهذا عامل بالرواية لا بالرأي.

والمقلد عامل بالرأي، لا بالرواية، لأنه قبل قول الغير من دون أن يطالبه بحجة.

وذلك[1] هو في سؤاله له مطالب بالحجة لا بالرأي، فهو قبل رواية الغير لا رأيه وهما ـ من هذه الحيثية ـ متقابلان، فانظرْ كم الفرق بين المنزلتين.

فإن العالم الذي قلده غيره إذا كان قد اجتهد نفسه في طلب الدليل ولم يجده، ثم اجتهد رأيه، فهو معذور.

وهكذا إذا أخطأ في اجتهاده فهو معذور بل مأجور للحديث المتفق عليه «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد»، فإذا وقف بين يدي الله وتبين خطؤه، كان بيده هذه الحجة الصحيحة.

بخلاف المقلد فإنه لا يجد حجة يدلي بها عند السؤال في موقف الحساب، لأنه قلد في دين الله من هو مخطىء.

---

(١) قوله: وذلك: أي العامل بالرواية.

وعدم مؤاخذة المجتهد على خطئه لا يستلزم عدم مؤاخذة من قلده في ذلك الخطأ لا عقلاً، ولا شرعاً، ولا عادة.

معنى حديث «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران الخ»

فإن استروح المقلد إلى مسألة تصويب المجتهد، فالقائل بها إنما قال: «إنما المجتهد مصيب» بمعنى أنه لا يأثم بالخطأ، بل يؤجر على الخطأ بعد توفية الاجتهاد حقه، ولم يقل: إنه مصيب للحق الذي هو حكم الله في المسألة، فإن هذا خلاف ما نطق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث، حيث قال: «إن اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد».

فانظر في هذه العبارة النبوية في هذا الحديث الصحيح المتفق عليه عند أهل الصحيح والمتلقّى بالقبول بين جميع الفرق، فإنه قال: «وإن اجتهد فأخطأ».

فتم ما يصدر عن المجتهد في الاجتهاد في مسائل الدين إلى قسمين.

أحدهما: هو فيه مصيب، والآخر: هو فيه مخطىء.

فكيف يقول قائل: إنه مصيب للحق، سواء أصاب أو أخطأ، وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخطئاً؟!

فمن زعم أن مراد القائل بتصويب المجتهد من الإصابة للحق مطلقاً، فقد غلط عليهم غلطاً بيناً، ونسب إليهم ما هم عنهم براء، ولهذا أوضح جماعة من المحققين مراد القائلين بتصويب المجتهدين، بأن مقصودهم أنهم مصيبون من الصواب الذي لا ينافي الخطأ، لا من الإصابة التي هي مقابلة للخطأ.

فإن تسمية المخطىء مصيباً، هي باعتبار قيام النص على أنه مأجور في خطئه، لا باعتبار أنه لم يخطىء، فهذا لا يقول به عالم.

ومن لم يفهم هذا المعنى فعليه أن يتهم نفسه، ويحيل الذنب على قصوره، ويقبل ما أوضحه له من هو أعرف منه بفهم كلام العلماء.

الرد على مغالطة المقلدين في احتجاجهم بقوله تعالى «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون»

وإن استروح المقلد إلى الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] فهو يقتصر على سؤال أهل العلم عن الحكم الثابت في كتاب الله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يبينوه له، كما أخذ الله عليهم من بيان أحكامه لعباده.

فإن معنى هذا السؤال الذي شرع الله، هو السؤال عن الحجة الشرعية وطالبها من العالم، فيكون راوياً، وهذا السائل مسترويا.

والمقلد يقر على نفسه بأنه يقبل قول العالم ولا يطالب بالحجة.

فالآية هي دليل الاتباع، لا دليل التقليد، وقد أوضحنا الفرق بينهما فيما سلف.

هذا على فرض أن المراد بها السؤال العام وقد قدمنا أن السياق يفيد أن المراد بها السؤال الخاص، لأن الله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وقد قدمنا طرفاً من تفسير أهل العلم لهذه الآية.

وبهذا يظهر لك أن هذه الحجة التي احتج بها المقلد هي حجة داحضة على فرض أن المراد المعنى الخاص. وهي عليه لا له على أن المراد المعنى العام.

إبطال التقليد بطريقة المناظرة

ثم نقول للمقلد أيضاً: أنت في تقليدك للعالم في مسائل العبادات والمعاملات، إما أن تكون في أصل مسألة جواز التقليد، مقلداً أو مجتهداً.

إن كنت مقلداً، فقد قلدت في مسألة لا يجيز إمامك التقليد فيها، لأنها مسألة أصولية، والتقليد إنما هو في مسائل الفروع، فماذا صنعت بنفسك يا مسكين؟ وكيف وقعت في هذه الْهُوَّة المظلمة وأنت تجد عنها فرجاً ومخرجاً؟!

وإن كنت في أصل هذه المسألة مجتهداً فلا يجوز لك التقليد، لأنك لا تقدر على الاجتهاد في مثل هذه المسألة الأصولية المتشعبة المشكلة، إلا وأنت ممن علمه الله علماً نافعاً تخرج به من الظلمات إلى النور.

فما بالك توقع نفسك في ما لا يجوز، وتقلد الرجال في دين الله بعد.أن أراحك الله منه وأقدرك على الخروج منه؟! هذا على ما هو الحق من أن الاجتهاد لا يتبعض وأنه لا يقدر على الاجتهاد في بعض المسائل إلا من قدر على الاجتهاد في جميعها، لأن الاجتهاد هو ملكة تحصل للنفس عند الإحاطة بمعارفه المعتبرة، ولا ملكة لمن لم يعرف إلا الوعظ من ذلك.

فإن استروحت إلى أن الاجتهاد يتبعض، أعدنا عليك السؤال فنقول:

هل عرفت أن الاجتهاد يتبعض بالاجتهاد أم بالتقليد؟

فإن كنت عرفت ذلك بالتقليد فالمسألة أصولية، لا يجوز التقليد فيها باعترافك واعتراف إمامك.

وإن كنت عرفت ذلك بالاجتهاد فهذه أيضاً مسألة أخرى من مسائل الأصول أقدرك الله على الاجتهاد فيها.

فهلا صنعت هذا الصنيع في مسائل الفروع، فإنك على الاجتهاد فيها أقدر منك على الاجتهاد في مسائل الأصول، فاصنع في مسائل الفروع هكذا، واستكثر من علوم الاجتهاد حتى تصير من أهله ويفرج الله عنك هذه الغمة، ويكشف الله عنك ـ بما علمك ـ هذه الظلمة.

فإنك إذا رفعت نفسك إلى الاجهاد الأكبر، فالمسافة قريبة، ومن قدر على البعض، قدر على الكل، ومن عرف الحق في المعارك الأصولية، عرفه في المسائل الفروعية.

وستعرف ـ بعد أن تعرف علوم الاجتهاد كما ينبغي ـ بطلان ما تظنه الآن من جواز التقليد، ومن تبعض الاجتهاد.

بل لو طرحت عنك العصبية، وجردت نفسك لفهم ما حررته في هذه الورقات من أدلة إلى آخره، لقادك عقلك وفهمك، إلى أنه الصواب، قبل أن تجمع معارف الاجتهاد.

فالفهم قد تفضل الله به على غالب عباده والحق لا يحتجب على[1] أهل التوفيق والإنصاف شاهد صدق على وجدان الحق.

ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس» وهو حديث أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه، وأخرجه أيضاً غيره.

فإن طال بك اللجاج، وسلكت ـ من جهالتك ـ في فجاج، وتوقحت ـ غير محتشم ـ وأقدمت غير محجم، فقلت: إن مسألة جواز التقليد، هي وإن كانت مسألة أصولية، وقد أطبق الناس على أنه لا يجوز التقليد في مسائل الأصول، وصار هذا معروفاً عند أبناء جنسي من المقلدين، لكني أقول بأن التقليد فيها، وفي سائر مسائل الأصول جائز.

فنقول: ومن أين عرفت جواز التقليد في مسائل الأصول؟ هل كان هذا منك تقليداً أو اجتهاداً؟

فإن قلت: تقليداً، فنقول: ومن ذاك الذي قلدته؟

فإنا قد حكينا لك ـ فيما سبق ـ أن أئمة المذاهب يمنعون التقليد كما يمنعوه[2] غيرهم في مسائل الفروع، فضلاً عن مسائل الأصول.

فإن قلت: قلدتهم، أو قلدت واحداً منهم، وهو الذي التزمت مذهبه في جميع ما قاله، من دون أن تطالبه بحجة، فقد كذبت عليه، وعللت نفسك بالأباطيل، فإن غيرك ممن هو أعلم منك لمذهبه، وأعرف بنصوصه، قد نقل عنه أنه يمنع التقليد.

---

(١) قوله: على. الصواب. «عن» لأنه لا يقال: احتجب عليه، بل احتجب عنه.
(٢) قوله: يمنعوه. الصواب: يمنعه.

وإن قلت: قلدت غيره، فمن هو؟ ثم كيف سمحت نفسك - في هذه المسألة بخصوصها - بالخروج عن مذهبه وتقليد غيره؟.

وبالجملة فمن تلاعب بنفسه وبدينه إلى هذا الحد، فهو بالبهيمة أشبه.

وليت أن هؤلاء المقلدة قلدوا أئمتهم في جميع ما تقولوه، فإنهم لو فعلوا كذلك، لزمهم أن يقلدوهم في مسألة التقليد، وهم يقولون بعدم جوازه كما عرفت سابقاً وحينئذٍ يقتدون بهم في هذه المسألة ولا يتم لهم ذلك إلا بترك التقليد في جميع المسائل، فيريحون أنفسهم، ويخلعون من هذه الشبكة بالوقوع في حبل من حبالها.

ثم نقول لهذا المقلد أيضاً: من أين عرفت أنه جامع لعلوم الاجتهاد؟ فنقول له: ومن أين لك هذه المعرفة يا مسكين؟ فأنت تقر على نفسك بالجهل وتكذبها في هذه الدعوى، ولولا جهلك لم تقلد غيرك.

وإن قال: عرفتها بإخبار أهل العلم أن إمامي قد جمع علوم الاجتهاد.

فنقول: هذا الذي أخبرك، هل هو مقلد أم مجتهد؟

إن قلت: هو مقلد، فمن أين للمقلد هذه المعرفة، وهو مقر على نفسه بما أقررت به على نفسك من الجهل؟

وإن قلت: أخبرك بذلك رجل مجتهد، فنقول لك: من أين عرفت أنه مجتهد وأنت مقرٌّ على نفسك بالجهل؟ ثم نعود[1] عليك السؤال الأول إلى ما لا نهاية له.

ثم نقول للمقلد: من أين عرفت أن الحق بيد الإمام الذي قلدته، وأنت تعلم أن غيره من العلماء قد خالفه في كل مسألة من مسائل الخلاف؟

إن قلت: عرفت ذلك تقليداً، فمن أين للمقلد معرفة الحق والمحقين وهو مقر على نفسه بأنه لا يطالب بالحجة ولا يعقلها إذا جاءته؟

فما لك - يا مسكين - والكذب على نفسك بما يشهد عليك - ببطلانه لسانك، بل يشهد عليك كل مجتهد ومقلد بخلاف دعواك؟

وإن قلت: عرفت ذلك بالاجتهاد. فلست حينئذٍ مقلداً، ولا من أهل التقليد، بل التقليد عليك حرام، فمالك تغمط نعمة الله، عليك شكرها؟ والله يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» وأثر نعمة العلم أن يعمل العالم بعلمه، ويأخذ ما تعبده الله به من الجهة التي أمره الله بالأخذ منها، في محكم كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) قوله: نعود. الصواب: نعيد.

وتلك الجهة هي الكتاب والسنّة، كما تقدم سرد أدلة ذلك، وهو أمر متفق عليه لا خلاف فيه.

وعلى كل حال فأنت ـ بتقليدك، مع كونك قاصراً ـ ممن عمل في دين الله بغير بصيرة، وترك ما لا شك فيه إلى ما فيه الشك، تستبدل بالحق شيئاً لا تدري ما هو؟.

وإن كنت مجتهداً فأنت ممن أضله الله على علم، وختم على سمعه وبصره، فلم ينفعه علمه، وصار ما علمه حجة عليه، ورجع من النور إلى الظلمات، ومن اليقين إلى الشك، ومن الثريا إلى الثرى فلا لعا لك بل لليدين وللفم.

هذا إن كان ذلك المقلد يدعي أن إمامه على حق في جميع ما قاله.

وإن كان يقر أن في قوله الحق والباطل، وأنه بشر يخطىء ويصيب، لا سيما في محض الرأي الذي هو على شفا جرف هار، فنقول له:

إن كنت قائلاً بهذا، فقد أصبت، وهو الذي يقوله إمامك لو سأله سائل عن مذهبه، وجميع ما دونه من مسائله.

ولكن أخبرنا، ما حملك أن تجعل ما هو مشتمل على الحق والباطل، قلادة في عنقك، وتلتزمه، وتدين به غير تارك لشيء منه.

فإن الخطأ من إمامك قد عذره الله فيه بل جعل له أجراً في مقابلته، كما تقدم تقريره، لأنه مجتهد، وللمجتهد ـ إن أخطأ ـ أجر، كما صرح بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فأنت من أخبرك بأنك معذور في اتباع الخطأ، وأي حجة قامت لك على ذلك؟

فإن قلت: إنك لو تركت التقليد وسألت أهل العلم عن النصوص، لكنت غير قاطع بالصواب، بأن يحتمل أن الذي أخذت به وسألت عنه هو حق، ويحتمل أنه باطل.

فنقول: ليس الأمر كذلك، فإن التمسك بالدليل الصحيح كله حق، وليس شيء منه بباطل.

والمفروض أنك ستسأل عن دينك، في عباداتك، ومعاملاتك، علماء الكتاب والسنّة، وهم أتقى لله من أن يفتوك بغير ما سألت عنه، فإنك إنما سألتهم عن كتاب الله، أو سنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الحكم، الذي أردت العمل به، وهم ـ بل جميع المسلمين ـ يعلمون أن كتاب الله، وسنّة رسوله، حق لا باطل، وهذا لا أصل له:

ولو فرضنا أن المسؤول قصر في البحث فأفتاك مثلاً بحديث ضعيف، وترك الصحيح، أو بآية منسوخة وترك المحكمة لن يكن[1] عليك في ذلك بأس.

---

(١) قوله: لن يكن. الصواب: لن يكون.

فإنك قد فعلت ما هو فرضك، واستروبت أهل العلم عن الشريعة المطهرة، لا عن آراء الرجال، وليس للمقلد أن يقول كمقالك هذا، فيزعم أن إمامه أتقى لله من أن يقول بقول باطل.

لأنا نقول: هو معترف أن بعض رأيه خطأ، ولم يأمرك بأن تتبعه في خطئه، بل نهاك عن تقليده، ومنعك عن ذلك كما تقدم تحريره عن أئمة المذاهب، وعن سائر المسلمين.

بخلاف من سألته عن الكتاب والسنّة، فأفتاك بذلك، فإنه يعلم أن جميع ما في الكتاب والسنّة حق وصدق، وهدى ونور. وأنت لم تسأل إلا عن ذلك.

ثم نقول لك: أيها المقلد، ما بالك تعترف في كل مسألة من مسائل الفروع، التي أنت مقلد فيها، بأنك لا تدري ما هو الحق فيها؟

ثم لما أرشدناك إلى أن ما أنت عليه من التقليد غير جائز في دين الله، أقمت نفسك مقاماً لا تستحقه، وقصدت نفسك في منصب لم تتأهل له، فأخذت في المخاصمة والاستدلال، بجواز التقليد، وجئت بالشبهة الساقطة، التي قدمنا دفعها في هذا المؤلف.

فهلا نزلت نفسك في هذه المسألة الأصولية العظيمة المتشعبة، تلك المنزلة التي كنت تنزلها فيها في مسائل الفروع؟

فما لك وللنزول في منازل الفحول، والسلوك في مسالك أهل الأيدي المتبالغة في الطّوْل؟

فما هلك امرؤ عرف قدر نفسه

فقل ها هنا: لا أدري إنما سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

فنقول: هكذا سيكون جوابك لنكير ومنكر، بعد أن تقبر، ويقال لك: لا دريت ولا تليت، كما ثبت بذلك النص الصحيح.

وإذا كنت معترفاً بأنك لا تدري فشفاء العيّ السؤال، فسل من تثق بدينه وعلمه وإنصافه في مسألة التقليد، حتى تكون على بصيرة.

ولو كان إمامك الذي تقلده حياً، لأرشدناك إليه وأمرناك بالتعويل عليه، فإنه أول ناهٍ لك عن التقليد كما عرفناك فيما سبق، ولكنه قد صار رهين البلى، وتحت أطباق الثرى، فاسأل غيره من العلماء الموجودين وهم ـ بحمد الله ـ في كل صقع من بلاد الإسلام، فالله سبحانه حافظ دينه بهم، وحجته قائمة على عباده بوجودهم، وإن كتموا الحق في بعض الأحوال، إما لتقية مسوغة كما قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨] أو بمداهنة، أو طمع في جاه أو مال

ولكنهم ـ على كل حال ـ إذا عرفوا من هو طالب للحق راغب فيه، سائل عن دينه، سالك مسلك الصحابة والتابعين وتابعيهم، لم يكتموا عليه الحق ولا زاغوا عنه.

فإن كنت لا تثق بأحد من العلماء وثوقك بإمامك الذي نشأت على مذهبه،فارجع إلى نصوصه التي قدمنا لك الإشارة إلى بعضها، وفيها ما ينقع الغلة ويشفي العلة.

واعلم ـ أرشدك الله ـ أيها المقلد أنك إن أنصفت من نفسك، وخليت بين عقلك وفهمك، وبين ما حررناه في هذا المؤلف، لم يبق معك شك في أنك على خطر عظيم.

هذا إن كنت مقتصراً في التقليد على ما تدعو إليه حاجتك، مما يتعلق به أمر عبادتك ومعاملتك.

أما إذا كنت ـ مع كونك في هذه الرتبة الساقطة ـ مرشحاً نفسك لفتيا السائلين، وللقضاء بين المتخاصمين، فاعلم أنك ممتحن، وممتحن بك، ومبتلًى، ومبتلًى بك، لأنك تريق الدماء بأحكامك، وتنقل الأملاك والحقوق من أهلها، وتحلل الحرام، وتحرم الحلال، وتقول على الله ما لم يقل، غير مستند إلى كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، بل بشيء لا تدري، أحق هو أم باطل؟ باعترافك على نفسك بأنك كذلك. فماذا يكون جوابك بين يدي الله؟

فإن الله إنما أمر حكام العباد أن يحكموا بينهم بما أنزل الله.

وأنت لا تعرف ما أنزل الله على الوجه الذي يراد به، وأمرهم أن يحكموا بالحق.

وأنت لا تدري بالحق، وإنما سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

وأمرهم أن يحكموا بينهم بالعدل.

وأنت لا تدري بالعدل من الجور، لأن العدل هو ما وافق ماشرع الله، والجور ما خالفه.

فهذه الأوامر لم تتناول مثلك، بل المأمور بها غيرك، فكيف قمت بشيء لم تؤمر به ولا ندبت إليه؟

وكيف أقدمت على أصول في الحكم بغير ما أنزل الله، حتى تكون ممن قال فيه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٥، ٤٧، ٤٤]. فهذه الآيات الكريمة متناولة لكل من لم يحكم بما أنزل الله.

وإنك لا تدعي أنك حكمت بما أنزل الله، بل تقر أنك حكمت بقول العالم الفلاني، ولا تدري، هل ذلك الحكم الذي حكم به، هل هو محض رأيه أم من المسائل التي استدل عليها بالدليل؟

ثم لا تدري، أهو أصاب في الاستدلال أم أخطأ، وهل أخذ بالدليل القوي أم الضعيف؟

فانظر يا مسكين، ما صنعت بنفسك، فإنك لم يكن جهلك مقصوراً عليك بل جهلت على عباد الله، فأرقت الدماء، وأقمت الحدود، وهتكت الحرم بما لا تدري.

فقبح الله الجهل، ولا سيما إذا جعله صاحبه شرعاً وديناً له وللمسلمين، فإنه طاغوت عند التحقيق، وإن ستر من التلبيس ستر رقيق.

فيا أيها القاضي المقلد، أخبرنا: أي القضاة الثلاثة أنت؟ الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «القضاة ثلاثة، قاضيان في النار وقاض في الجنة».

«فالقاضيان اللذان في النار:

١ ـ قاض قضى بغير الحق.

٢ ـ وقاض قضى بالحق وهو لا يعلم أنه الحق.

والذي في الجنة، قاضٍ قضى بالحق، وهو يعلم أنه الحق».

فيا لله عليك، هل قضيت بالحق وأنت تعلم أنه الحق؟.

إن قلت: نعم، فأنت وسائر أهل العلم يشهدون بأنك كاذب، لأنك معترف بأنك لا تعلم بالحق، وكذلك سائر الناس يحكمون عليك بهذا، من غير فرق بين مجتهد ومقلد.

وإن قلت: إنك قضيت بما قاله إمامك، ولا تدري أحق هو أم باطل كما هو شأن كل مقلد على وجه الأرض، فأنت ـ بإقرارك هذا ـ أحد رجلين:

إما قضيت بالحق وأنت لا تعلم بأنه الحق، أو قضيت بغير الحق، لأن ذلك الحكم الذي حكمت به، هو لا يخلو عن أحد الأمرين:

١ ـ إما أن يكون حقاً. ٢ ـ وإما أن يكون غير حق.

وعلى كلا التقديرين فأنت من قضاة النار بنص المختار. وهذا ما أظنه يتردد فيه أحد من أهل الفهم بأمرين.

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل القضاة ثلاثة، وبين صفة كل واحد منهم ببيان يفهمه المقصر والكامل، والعالم والجاهل.

الثاني: أن المقلد لا يدَّعي أنه يعلم بما هو حق من كلام إمامه ولا بما هو باطل. بل يقر على نفسه أنه يقبل قول الغير ولا يطالبه بحجة، ويقر عن نفسه أنه لا يعقل الحجة إذا جاءته.

فأفاد هذا أنه حكم بشيء لا يدري ما هو، فإن وافق الحق، فهو قضى بغير علم، وإن لم يوافق، فهو قضى بغير الحق، وهذان هما القاضيان اللذان في النار.

فالقاضي المقلد ـ على كل حالتيه ـ يتقلب في نار جهنم، فهو كما قال الشاعر:

خُــذَا بَـطْنَ هِــرْشَــا أَوْ قِفَــاهَــا فَــإِنَّــهُ كِــلاَ جَــانِبَيْ هِــرْشَــا لَـهُـنَّ طَـرِيــقُ

وكما تقول العرب: ليس في الشر خيار، ولقد خاب وخسر من لا ينجو على كل حال من النار.

فيا أيها القاضي المقلد، ما الذي أوقعك في هذه الورطة، وألجأك إلى هذه العهدة، التي صرت فيها ـ على كل حال ـ من أهل النار؟

إذا دمت على قضائك ولم تتب، فإن أهل المعاصي والبطالة ـ على اختلاف أنواعهم ـ هم أرجى لله منك وأخوف له، لأنهم يُقدمون على المعاصي وهم على عزم التوبة والإقلاع والرجوع، وكل واحد منهم يسأل المغفرة والتوبة، ويلوم نفسه على ما فرط منه، ويجب أن لا يأتيه الموت إلا بعد أن تطهر نفسه من أدران كل معصية.

ولو دعا له داع بأن الله يبقيه على ما هو متلبس به من البطالة والمعصية إلى الموت، يعلم ـ هو وكل سامع ـ أنه يدعو عليه، لا له.

ولو علم أنه يبقى على ما هو عليه إلى الموت ويلقى الله وهو متلبس به لضاقت عليه الأرض بما رحبت، لأنه يعلم أن هذا البقاء هو من موجبات النار.

بخلاف هذا القاضي المسكين، فإنه ربما دعا الله في خلواته وبعد صلواته أن يديم عليه تلك النعمة، ويحرسها عن الزوال، ويصرف عنه كيد الكائدين، وحسد الحاسدين، حتى لا يقدروا على عزله، ولا يتمكنوا من فصله.

وقد يبذل هذا المخذول ـ في استمراره على ذلك ـ نفائس الأموال ويدفع الرُّشَى والبراطيل، والرغائب، لمن كان له في أمره مدخل، فيجمع بين خسران الدنيا والآخرة، وتسمح نفسه بهما جميعاً في حصول ذلك، فيشتري بهما النار.

والعلة الغائية والمقصد الأسنى، والمطلب الأبعد لهذا المغبون، ليس إلا اجتماع العامة عليه وصراخهم بين يديه.

ولو عقل، لعلم أنه لم يكن في رياسة عالية، ولا في مكان رفيع، ولا في مرتبة جليلة، فإنه يشاركه في اجتماع هؤلاء العوام وتطاولهم إليه، وتزاحمهم عليه، كل من يراد إهانته، إما بإقامة حدٍّ عليه، أو قصاص، أو تعزير. فإنه يجتمع على واحد من هؤلاء، ما لا يجتمع على القاضي عشر معشاره.

بل يجتمع على أهل اللعب والمجون والسخرية وأهل الزمر والرقص والضرب بالطبل، أضعاف أضعاف من يجتمع على القاضي.

وهو إذا زهى لركوب دابة أو مشى خادم أو خادمان في ركابه، فليعلم أن العبد المملوك،

والجندي الجاهل، والولد من أبناء اليهود والنصارى تركب دواب أنزه من دابته، ويمشي معه من الخدم أكثر ممن يمشي معه.

وإذا كان وقوعه في هذا العمل الذي هو من أسباب النار على كل حال، من طلب المعاش، واستدرار ما يدفع إليه من الجراية من السحت، فيعلم أن أهل المهن الدنية، كالحائك، والحجام، والجزار، والإسكاف، أنعم منه عيشاً، وأسكن منه قلباً. لأنهم أمنوا من مرارة العزل، غير مهتمين بتحول الحال، فهم يتلذذون بدنياهم ويتمتعون بنفوسهم، ويتقلبون في تنعمهم. هذا باعتبار الحياة الدنيا.

وأما باعتبار الآخرة، فخواطرهم مطمئنة، لأنهم لا يخشون العقوبة بسبب من الأسباب، التي هي قوام المعاش ونظام الحياة، لأن مكسبهم حلال وأيديهم مكفوفة عن الظلم، فلا يخافون السؤال عن دم أو مال، بل قلوبهم متعلقة بالرجاء، كل واحد منهم يرجو الانتقال من دار شقوة وكدر، إلى دار نعمة وتفضل.

وأما ذلك القاضي المقلد، فهو منغص العيش، منكد النعمة، مكدر اللذة، لأنه لا يرد عليه من خصومة الخصوم، ومعارضة المعارضين، ومصادرة المتنعمين من قبول أحكامه وامتثال حله وإبرامه في هموم وغموم، ومكايدة و مناهدة ومجاهدة، ومع هذا فهو متوقع لتحويل الحال والاستبدال به وغروب شمسه، وركود ريحه، وذهاب سعده عند نحسه، وشماتة أعدائه، ومساءة أوليائه.

فلا تصفو له راحة، ولا تخلص له نعمة، بل هو ـ ما دام في الحياة ـ في أشد الغم، وأعظم النكد كما قال المتنبي:

أَشَدُّ الْغَمِّ عِنْدِي فِي سُرُورٍ   تَيَقَّنَ عَنْهُ صَاحِبُهُ انْتِقَالاً

ولا سيما إذا كان محسوداً معارضاً من أمثاله، فإنه لا يطرق سمعه إلا ما يكمده.

فحيناً يقال له: الناس يتحدثون أنك غلطت وجهلت. وحيناً يقال له قد خالفك القاضي الفلاني أو المفتي الفلاني، فنقض حكمك، وهدم علمك، وغض من قدرك، وحط من رتبتك.

وقد يأتيه المحكوم به منه، فيقول له ـ جهاراً ـ وكفاحاً: فلان قال: لا عمل على حكمك، ونحو ذلك من العبارات الخشنة.

فإن قام وناضل عن حكمه ودافع، فهي قومة جاهلية، ومدافعة شيطانية طاغوتية، قد تكون لحراسة المنصب، وحفظ المرتبة، والفرار من انحطاط القدر وسقوط الجاه، ومع ذلك فهو لا يدري، هل الحق بيده أم بيد من نقض عليه حكمه؟ لأن المسكين لا يدري بالحق، بإقراره.

وجميع المتخاصمين إليه بين متسرع إلى دمه والتشكي منه، وهو المحكوم عليه، يدعي أنه حكم عليه بالباطل وارتشى من خصمه أو داهنه، ويتقرر هذا عنده بما يلقيه إليه من ينافر هذا المقلد من أبناء جنسه من المقلدة، الطامعين في منصبه، أو الراجين لرفده، أو النيابة عنه في بعض ما يتصرف فيه، فإنه يذهب يستفتيهم ويشكو عليهم، فيطلبون غرائب الوجوه، ونوادر الخلاف، ويكتبون له خطوطهم بمخالفة ما حكم به القاضي وقد يعبرون في مكاتبتهم بعبارات، تؤلم القاضي، وتوحشه، فيزاد لذلك ألمه، ويكثر عنده همه وغمه. هذا يفعله أبناء جنسه من المقلدين.

وأما العلماء المجتهدون، فهم يعتقدون أنه مبطل في جميع ما يأتي به، لأنه من قضاة النار.

فلا يرفعون لما يصدر عنه من الأحكام رأساً، ولا يعتقدون أنه قاض، لأنه قد قام الدليل عندهم على أن القاضي لا يكون إلا مجتهداً، أو أن المقلد، وإن بلغ في الورع والعفاف والتقوى إلى مبالغ الأولياء، فهو ـ عندهم، بنفس استمراره على القضاء ـ مصر على المعصية، وينزلون جميع ما يصدر عنه منزلة ما يصدر عن العامة، الذين ليسوا بقضاة ولا مفتين.

فجميع سجلاته التي يكتب عليها اسمه ويحلل فيها الحرام ويحرم الحلال باطلة، لا تعد شيئاً، بل لو كانت موافقة للصواب، لم تعد ـ عندهم ـ شيئاً لأنها صارت[1] من قاضٍ حكم بالحق وهو لا يعلم به، فهو من أهل النار في الآخرة، وممن لا يستحق اسم القضاء في الدنيا، ولا يحل تنزيله منزلة القضاة المجتهدين في شيء.

وبعد هذا كله فهذا القاضي المشئوم يحتاج إلى مداهنة السلطان وأعوانه المقبولين لديه، ويهين نفسه لهم، ويخضع لهم، ويتردد إلى أبوابهم، ويتمرغ على عتباتهم.

وإذا لم يفعل ذلك على الدوام والاستمرار، ناكدوه مناكدة تخرج عذره، وترهن[2] قدره.

ومع هذا فأعوانه الذين هم المستدرون لفوائده، والمقتنصون للأموال على يده، وإن عظموه، وفخموه، وقاموا بقيامه، وقعدوا بقعوده، أضر عليه من أعدائه، لأنهم يتكالبون على أموال الناس ويتم لهم ذلك بقوة يده، ولا سيما إذا كان مغفلاً غير حازم ولا متطلع للأمور، فتعظم المقالة على القاضي وينسب دينهم إليه، ويحمل جورهم عليه.

فتارة ينسب إلى التقصير في البحث، وتارة إلى التغفيل وعدم التيقظ، وتارة إلى أن ما

---

(١) قوله: صارت. الأوضح أن يقال: صادرة. (٢) قوله: وترهن. الصواب: توهن.

أخذه الأعوان، فله فيهم منفعة تعود إليه، ولولا ذلك لم يطلق لهم الرسن، ولا خلا بينهم وبين الناس.

وأيضاً أعظم من يذمه ويستحل عرضه، هؤلاء الأعوان، فإن كل واحد منهم يطمع في أن يكون كل الفوائد له، فإذا عرضت فائدة فيها نفع لهم، من قسمة تركة أو نظر مكان مشتجر فيه، فالقاضي المسكين لا بدّ أن يصيره إلى أحدهم، فيوغر بذلك صدور جميعهم، ويخرجون، وصدورهم قد ملئت غيظاً فينطقون بذمه في المحافل، ولا سيما بين أعدائه، والمنافين[1] له، وينعون عليه ما قضى فيه من الخصومات الواقعة لديه بمحضرهم، ويحرفون الكلام، وينسبونه إلى الغلط تارة، والجهل أخرى، والتكالب على المال حيناً، والمداهنة حيناً.

وبالجملة فإنه لا يقدر على إرضاء الجميع، بل لا بدّ لهم من ثلبه على كل حال، وهؤلاء يستغني عنهم، فيناله منهم محن وبلايا.

هذا وهم أهل مودته وبطانته، والمستفيدون بأمره ونهيه، والمنتفعون بقضائه.

وما أحقهم بما كان يقول بعض القضاة والمتقدمين، فإنه كان لا يسميهم إلا مناصل منهم.

ولا يخرج من هذه الأوصاف إلا القليل النادر منهم، فإن الزمن قد يتنفس في بعض الأحوال بمن لا يتصف بهذه الصفة.

فهذا حال القاضي المقلد في دنياه.

وأما حاله في أخراه فقد عرفت أنه أحد القاضيين اللذين في النار ولا مخرج له عن ذلك بحال من الأحوال، كما سبق تحقيقه وتقريره.

فهو في الدنيا ـ مع ما ذكرناه سابقاً من القلاقل والزلازل ـ في نقمة باعتبار ما يخافه من الآخرة من أحكامه في دماء العباد وأموالهم، بلا برهان، ولا قرآن، ولا سنّة، بل مجرد جهل وتقليد، وعدم بصيرة في جميع ما يأتي ويذر، ويصدر ويورد، مع ورود القرآن الصحيح الصريح بالنهي عن العمل بما ليس بعلم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. والآيات في هذا المعنى وفي النهي عن اتباع الظن، كثيرة جداً. والمقلد لا علم له ولا ظن صحيح.

ولو لم يكن من الزواجر إلا ما قدمنا من الآيات القرآنية في قوله: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿**الفاسقون**﴾ [المائدة: ٤٧] ﴿**الظالمون**﴾

---

(١) قوله: والمنافين. لعل الصواب: والمنافسين.

[المائدة: ٤٥]، مع ما في الآيات الأخر من الأمر بالحكم بما أنزل الله، وبالحق، وبالعدل، ومع ما ثبت من أن من حكم بغير الحق أو بالحق، وهو لا يعلم أنه الحق، أنه من قضاة النار.

فإن قلت: إذا كان المقلد لا يصلح للقضاء ولا يحل له أن يتولى ذلك، ولا لغيره أن يوليه، فما تقول في المفتي المقلد؟

أقول: إن كنت تسأل عن القيل والقال، ومذاهب الرجال فالكلام في شروط المفتي وما يعتبر فيه مبسوط في كتب «الأصول» و«الفقه».

وإن كنت تسأل عن الذي أعتقده وأراه جواباً، فعندي أن المفتي المقلد لا يحل له أن يفتي من سأله عن حكم الله، أو حكم رسوله، أو عن الحق، أو عن الثابت في الشريعة، أو عما يحل له أو يحرم عليه.

لأن المقلد لا يدري بواحد من هذه الأمور على التحقيق، بل لا يعرفها إلا المجتهد.

وهكذا إن سأله السائل سؤالاً مطلقاً من غير أن يقيده بأحد الأمور المتقدمة، فلا يحل للمقلد أن يفتيه بشيء من ذلك، لأن السؤال المطلق ينصرف إلى الشريعة المطهرة، لا إلى قول قائل، أو رَأْيِ صاحب رَأْي.

وأما إذا سأله سائل عن قول فلان، أو رأي فلان، أو ما ذكره فلان، فلا بأس بأن ينقل له المقلد ذلك، ويرويه له إن كا ن عارفاً بمذهب العالم الذي وقع السؤال عن قوله أو رأيه أو مذهبه، لأنه سئل عن أمر يمكنه نقله، وليس ذلك من التقول على الله بما لم يقل، ولا من التعريف بالكتاب والسنّة.

وهذا التفصيل هو الصواب الذي لا ينكره منصف.

فإن قلت: هل يجوز للمجتهد أن يفتي من سأله عن مذهب رجل معين وينقله له؟.

قلت: يجوز ذلك بشرط أن يقول ـ؛ بعد نقل ذلك الرأي أو المذهب، إذا كانا على غير الصواب ـ مقالاً يصرح به أو يلوح، أن الحق خلاف ذلك، فإن الله أخذ على العلماء البيان للناس.

وهذا منه ـ لا سيما إذا كان يعرف أن السائل سيعتقد ذلك الرأي المخالف للصواب.

وأيضاً في نقل هذا العالم لذلك المذهب المخالف للصواب، وسكوته عن اعتراضه، إيهام للمغترِّين بأنه حق، وفي هذا مفسدة عظيمة.

فإن كان يخشى على نفسه من بيان فساد ذلك المذهب، فليدع الجواب ويحيل على غيره، فإنه لم يسأل عن شيء يجب عليه بيانه.

فإن ألجأته الضرورة، ولم يتمكن التصريح بالصواب، فعليه أنْ يصرح تصريحاً لا يبقى

فيه شك لمن يقف عليه أن هذا مذهب فلان، أو رأى فلان الذي سأل عنه السائل ولم يسأل عن غيره. انتهى.

باب في تفصيل القول في ردّ التقليد

فصل ذكر تفصيل القول في التقليد، وانقسامه إلى ما يحرم القول فيه والإفتاء به، وإلى ما يجب المصير إليه وإلى ما يسوغ من غير إيجاب

والإفتاء به، وإلى ما يجب المصير إليه وإلى ما يسوغ من غير إيجاب.

أما النوع الأول فهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ـ الإعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه، اكتفاء بتقليد الآباء.

الثاني: ـ تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله.

الثالث: ـ التقليد بعد قيام للحجة، وظهور الدليل على خلاف قول المقلد.

والفرق بين هذا وبين النوع الأول، أن الأول قلد قبل تمكنه من العلم والحجة، وهذا قلد بعد ظهور الحجة له، فهو أولى بالذم ومعصية الله ورسوله.

وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير موضع من كتابه كما في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾** [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالى: **﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ * قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾** [الزخرف: ٢٣، ٢٤]. وقال: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا: حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾** [المائدة: ١٠٤].

وهذا في القرآن كثير يذم فيه من أعرض عما أنزله وقنع بتقليد الآباء.

فإن قيل: إنما ذم من قلد الكفار وآباءه الذين لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، ولم يذم من قلد العلماء المهتدين.

بل قد أمر بسؤال أهل الذكر، وهم أهل العلم، وذلك تقليد لهم.

فقال تعالى: **﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** [النحل: ٤٣] وهذا أمر لمن لا يعلم بتقليد من يعلم.

فالجواب: أنه سبحانه ذم من أعرض عما أنزله إلى تقليد الآباء وهذا القدر من التقليد، هو مما اتفق السلف والأئمة الأربعة على ذمه وتحريمه.

وأما تقليد من بذل جهده في اتباع ما أنزل الله، وخفي عليه بعضه، فقلد فيه من هو أعلم

منه، فهذا محمود غير مذموم، ومأجور غير مأزور كما سيأتي بيانه عند ذكر التقليد الواجب والسائغ إن شاء الله.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] والتقليد ليس بعلم باتفاق أهل العلم كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] فأمر باتباع المنزل خاصة.

والمقلد ليس له علم أن هذا هو المنزل، وإن كان قد تبينت له الدلالة في خلاف قول من قلده، فقد علم أن تقليده في خلافه اتباع الغير المنزل.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩].

فمنعنا سبحانه من الرد إلى غيره وغير رسوله، وهذا يبطل التقليد.

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦]. ولا وليجة ممن جعل رجلاً ـ بعينه ـ مختاراً على كلام الله وكلام رسوله وكلام سائر الأمة يقدمه على ذلك كله.

ويعرض كتاب الله وسنّة رسوله وإجماع الأمة على قوله، فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله، وما خالفه منها تلطف في رده، وتطلب له وجوه الحيل، فإن لم تكن الوليجة، فلا ندري ما الوليجة.

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا * وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٧].

وهذا نص في بطلان التقليد.

فإن قيل: إنما فيه ذم من قلد من أضله السبيل، أما من هداه السبيل فأين ذم الله تقليده؟.

قيل: جواب هذا السؤال في نفس السؤال، فإنه لا يكون العبد مهتدياً حتى يتبع ما أنزل الله على رسوله.

فهذا المقلد إن كان يعرف ما أنزل الله على رسوله، فهو مهتدٍ وليس بمقلد، وإن كان

لم يعرف ما أنزل الله على رسوله، فهو جاهل ضال بإقراره على نفسه. فمن أين يعرف أنه على هدى في تقليده؟

وهذا جواب كل سؤال يوردونه في هذا الباب، وأنهم إنما يقلدون أهل الهدى فهم في تقليدهم.

فإن قيل: فأنتم تقرون أن الأئمة المقلَّدين في الدين على هدى، فمقلدوهم على هدى قطعاً، لأنهم سالكون خلفهم.

قيل: سلوكهم خلفهم مبطل لتقليدهم لهم قطعاً، فإن طريقتهم كانت اتباع الحجة، والنهي عن تقليدهم، كما سنذكره عنهم إن شاء الله.

فمن ترك الحجة وارتكب ما نهوا عنه ونهى الله ورسوله عنه قبلهم، فليس على طريقهم، وهو من المخالفين لهم.

وإنما يكون على طريقتهم، من اتبع الحجة، وانقاد للدليل، ولم يتخذ بعينه سوى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بجعله مختاراً على الكتاب والسنّة يعرضهما على قوله.

وبهذا يظهر بطلان فهم من جعل التقليد ابتاعاً، وإيهامه وتلبيسه، بل هو مخالف للاتباع.

وقد فرق الله، ورسوله، وأهل العلم، بينهما، كما فرقت الحقائق بينهما.

فإن الاتباع سلوك طريق المتبع والإتيان بمثل ما أتى به.

قال أبو عمر في الجامع «باب فساد التقليد ونفيه والفرق بينه وبين الاتباع» قال أبو عمر: قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٣١] روى عن حذيفة وغيره قال: لم يعبدوهم من دون الله، ولكنهم أحلُّوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم.

وقال عديٌّ بن حاتم: أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي عنقي صليب، فقال: يا عدي أَلْقِ هذا الوثن من عنقك» وانتهيت إليه، وهو يقرأ سورة «براءة» حتى أتى على هذه الآية: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٣١] قال: فقلت يا رسول الله: إنا لم نتخذهم أرباباً.

قال: «بلى، أليس يحلون لكم ما حُرِّم عليكم فتحلونه، ويحرمون عليكم ما أُحِلَّ لكم فتحرمونه؟» فقلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم».

قلت: الحديث في المسند، والترمذي مطولاً.

وقال أبو البختري في قوله عزّ وجلّ: ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**﴾ [التوبة: ٣١] قال: أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكنهم

أمروهم، فجعلوا حلال الله حرامه، وحرامه حلاله فأطاعوهم، فكانت الربوبية.

وقال وكيع: ثنا سفيان والأعمش جميعاً، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري قال: قيل لحذيفة في قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾: أكانوا يعبدون؟ فقال: لا، ولكن كانوا يحلون لهم الحرام فيحلونه، ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه.

وقال تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ * قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٣، ٢٤] فمنعهم الاقتداء بآبائهم من قبول الاهتداء: ﴿فَقَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤].

وفي هؤلاء ومثلهم، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٦، ١٦٧].

وقال تعالى ـ عائباً لأهل الكفر، وذامًّا لهم: ﴿مَا هٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ * قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣].

وقال: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] ومثل هذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء.

وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين المقلدين بغير حجة للمقلد، كما لو قلد رجلاً فكفر، وقلد آخر فأذنب، وقلد آخر في مسألة فأخطأ وجهها، كان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة، لأن كل تقليد يشبه بعضه بعضاً، وإن اختلفت الآثام فيه.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] قال:

فإذا بطل التقليد بكل ما ذكرنا، وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها، وهي الكتاب والسنّة، وما كان في معناهما بدليل جامع.

ثم ساق من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:

«إني لا أخاف على أمتي من بعدي إلا من أعمال ثلاثة، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال:

«١ : ـ أخاف عليهم زلة العالم. ٢ : ـ ومن حكم جائر. ٣ : ـ ومن هوًى متَّبع».

وبهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا إن تمسكتم بهما.

١ : ـ كتاب الله.

٢ : ـ وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم».

قلت: والمصنفون في السنّة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله، وبيان زلة العالم، ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بدّ، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزلة قول المعصوم.

فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلدون العالم فيما يزل فيه، وفيما لم يزل.

وليس لهم تمييز بين ذلك فيأخذون الدين بالخطأ ولا بدّ، فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بدّ لهم من ذلك، إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولا بدّ.

وقد ذكر البيهقي وغيره من حديث كثير هذا، عن أبيه، عن جده مرفوعاً «اتقوا زلة العالم وانتظروا فيئته».

وذكر من حديث مسعود بن سعد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

إن أشد ما أتخوف على أمتي ثلاث:

١ : ـ زلة عالم. ٢ : ـ وجدال منافق بالقرآن. ٣ : ـ ودنيا تقطع أعناقكم.

ومن المعلوم أن المخوف في زلة العالم، تقليده فيها، إذ لولا التقليد لم يخف من زلة العالم على غيره، فإذا عرف أنها زلة، لم يجز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين، فإنه اتِّباع للخطأ على عمد، ومن لم يعرف أنها زلة، فهو أعذر منه، وكلاهما مفرط فيما أمر به.

وقال الشعبي: قال عمر رضي الله عنه: يفسد الزمان ثلاث:

١ : ـ أئمة مضلون.

٢ : ـ وجدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق.

٣ : ـ وزلة العالم.

وقد تقدم أن معاذاً كان لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال حين يجلس: الله حكم قسط، هلك المرتابون. الحديث.

وفيه «وأحذركمْ زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق، قلت لمعاذ: ما يدريني ـ رحمك الله ـ أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟

قال لي: اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي يقال: ما هذه؟ ولا يَثْنِيَنَّك ذلك عنه، فإنه لعله يراجع ويلقي الحق إذا سمعه، فإن على الحق نوراً.

وذكر البيهقي من حديث حماد بن زيد، عن المثني بن سعيد عن أبي العالية قال: قال ابن عباس: «ويل للأتباع من عثرات العالم».

قيل: وكيف ذاك يا ابن عباس؟

قال: «يقول العالم من قبل رأيه، ثم يسمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيدع ما كان عليه».

وفي لفظ «فيلقى من هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه، فيخبره فيرجع ويقضي الأتباع بما حكم».

وقال تميم الداري: «اتقوا زلة العالم» فسأله عمر: ما زلة العالم؟ قال: يزل بالناس فيؤخذ به، فعسى أن يتوب العالم، والناس يأخذون به.

وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال: قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: يا معشر العرب، كيف تصنعون بثلاث:

«١: ـ دنيا تقطع أعناقكم.

٢: ـ وزلة عالم.

٣: ـ وجدال منافق بالقرآن؟» فسكتوا.

فقال: أما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم، وإن افتتن فلا تقطعوا منه إياسكم، فإن المؤمن يفتتن ثم يتوب.

وأما القرآن فله منار كمنار الطريق، فلا يخفى على أحد، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه، وما شككتم فَكِلُوه إلى عالمه.

وأما الدنيا، فمن جعل الله الغنا في قلبه فقد أفلح، ومن لا، فليس بنافعته دنياه.

وذكر أبو عمرو، من حديث الجعفي، عن زائدة، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري قال: قال سلمان: «كيف أنتم عند ثلاث:

١ :ـ زلة عالم. ٢ : ـ وجدال منافق بالقرآن. ٣ : ـ ودنيا تقطع أعناقكم.

فأما زلة العالم، فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم.

وأما مجادلة منافق بالقرآن، فإن للقرآن مناراً كمنار الطريق، فما عرفتم منه فخذوه، وما لم تعرفوه فَكِلُوه إلى الله.

وأما دنيا تقطع أعناقكم، فانظروا إلى من هو دونكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم».

قال أبو عمر: وتشبيه زلة العالم بانكسار السفينة، لأنها إذا غرقت، غرق معها خلق كثير.

قال: إذا صح وثبت أن العالم يزل ويخطىء، لم يجز لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه.

وقال غير أبي عمر: وكما أن القضاة ثلاثة، قاضيان في النار وواحد في الجنة، فالمفتون ثلاثة، ولا فرق بينهما إلا في كون القاضي يلزم بما أفتى به، والمفتي لا يلزم به.

وقال ابن وهب: سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، أنه كان يقول: «اغد عالماً، أو متعلماً، ولا تغد إمَّعَةً فيما بين ذلك.

قال ابن وهب: فسألت سفيان عن الإمَّعة، فحدثني عن أبي الزناد، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: كنا ندعو الإمعة في الجاهلية، الذي يُدْعَى إلى الطعام فيأتي معه بغيره، وهو فيكم المحقب دينه الرجال.

وقال أبو زرعة عبد الرحمن بن عمر البصري: ثنا أبو مسهر، ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن عبيد الله، عن السائب بن يزيد بن أخت نمر، أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول:

«إن حديثكم شر الحديث، إن كلامكم شر الكلام، فإنكم قد حدثتم الناس حتى قيل: قال فلان وقال فلان، ويترك كتاب الله. «من كان منكم قائماً فليقم بكتاب الله، وإلا فليجلس».

هذا قول عمر لأفْضَلِ قَرْنٍ على وجه الأرض، فكيف لو أدرك ما أصبحنا فيه من ترك كتاب الله، وسنّة رسوله، وأقوال الصحابة، لقول فلان وفلان؟! فالله المستعان.

قال أبو عمر: وقال علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه في الجنة لكميل بن زياد النخعي، وهو حديث مشهور عند أهل العلم، يستغنى عن الإسناد لشهرته عندهم.

يا كميل إن هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعاها للخير، والناس ثلاثة:

١ ـ فعالم ربَّانيّ.

٢ ـ ومتعلم على سبيل نجاة.

٣ ـ وهمج رعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل صايح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق.

ثم قال: آه إن ههنا علماً ـ وأشار بيده إلى صدره ـ لو أصبت له حَمَلَةً ،بلى قد أصبت لقنا غير مأمون، يستعمل آلة الدين للدنيا، ويستظهر بحجج الله على كتابه، وبنعمه على معاصيه، وحامل حق لا بصيرة له في أحيائه، ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة، لا يدري أين الحق، إن قال أخطأ، وإن أخطأ لم يدر، مشغوف بما لا يدري حقيقته، فهو فتنة لمن فتن به، وإن من الخير كله من عرفه الله دينه، وكفى بالمرء جهلاً أن لا يعرف دينه.

وذكر أبو عمر عن أبي البختري عن عليّ قال: «إياكم والاستنان بالرجال، فإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، ثم ينقلب ـ لعلم الله فيه ـ فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، فينقلب ـ لعلم الله فيه ـ فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة. فإن كنتم لا بدّ فاعلين فبالأموات لا بالأحياء.

وقال ابن مسعود: لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً، إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر.

قال أبو عمر: وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يذهب العلماء ثم يتخذ الناس رؤساءً جهالاً، يسألون، فيفتون بغير علم، فيضلون ويضلون».

وقال أبو عمر: وهذا كله نفي للتقليد وإبطال له لمن فهمه وهدى لرشده.

ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الأعلى، ثنا سفيان بن عيينة قال: اضطجع ربيعة مقنعاً رأسه وبكى.

فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: رياء ظاهر، وشهوة خفية، والناس عند علمائهم كالصبيان في إمامهم ما نهوهم عنه انتهوا، وما أمروهم به ائتمروا.

وقال عبد الله بن المعتمر: «لا فرق بين بهيمة تنقاد، وإنسان يقلد».

ثم ساق من حديث جامع بن وهب: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن بكر بن عبد الله، عن عمرو بن أبي نعيمة، عن مسلم بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشار أخاه فأشار عليه بغير رشده فقد خانه، ومن أفتى بفتياً بغير ثبت، فإنما إثمها على من أفتاه» وقد تقدم هذا الحديث من رواية أبي داود.

وفيه دليل على تحريم الإفتاء بالتقليد، فإنه أفت بغير ثبت، فإن الثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس كما قال أبو عمر.

رد الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد
بحجج نقلية وعقلية

وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية لعلة ما تقدم.

فأحسن ما رأيت قول المنزل، وأنا أورده قال:

يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فيما حكمت به؟

فإن قال: نعم، بطل التقليد، لأن الحجة أوجبت ذلك عنده، لا التقليد.

وإن قال حكمت به بغير حجة. قيل له: فَلِمَ أرقت الدماء، وأبحت الفروج، وأتلفت الأموال، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة؟

قال الله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهٰذَا﴾ أي من حجة بهذا.

فإذا قال: أنا أعلم إني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة، لأني قلدت كبيراً من العلماء، وهو لا يقول إلا بحجة خفيت عليَّ.

قيل له: إذا جاز تقليد معلمك، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك، فتقليد معلم معلمك أولى، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك.

فإن قال: نعم، ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن أبى ذلك، نقض قوله، وقيل له: كيف يجوز تقليد من هو أصغر وأقل علماً، ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علماً؟ وهذا تناقض.

فإن قال: لأن معلمي ـ وإن كان أصغر ـ فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه، فهو أبصر بما أخذ، وأعلم بما ترك.

قيل له: وكذلك من تعلَّم من معلمك، فقد جمع علم معلمك، وعلم من فوقه إلى علمه، فيلزمه تقليده، وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك، لأنك جمعت علم معلمك، وعلم من هو فوقه إلى علمك.

فإن قلد قوله، جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الصاحب عنده، يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلى للأدنى أبداً.

وكفى بقولٍ يؤول إلى هذا، تناقضاً وفساداً.

قال أبو عمر: قال أهل العلم والنظر: حد العلم التبيين وإدراك المعلوم على ما هو به، فمن بان له الشيء فقد علمه.

قالوا: والمقلد لا علم له، لم يختلفوا في ذلك.

ومن ههنا ـ والله أعلم ـ قال البحتري:

عَرَفَ الْعَالِمُونَ فَضْلَكَ بِالْعِلْـ ـمِ وَقَالَ الْجُهَّالُ بِالتَّقْلِيدِ
وَأَرَى النَّاسَ مُجْمِعِينَ عَلَى فَضْـ ـلِكَ مِنْ بَيْنِ سَيِّدٍ وَمَسُودِ

تعريف التقليد والاتباع

وقال أبو عبد الله بن خواز منداد البصري المالكي: التقليد معناه في الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله، وذلك ممنوع منه في الشريعة.

والاتِّباع، ما ثبت عليه حجة.

وقال في موضع آخر من كتابه: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله، بدليل يوجب ذلك، فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح.

وكل من أوجب الدليل عليك اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ، والتقليد ممنوع.

قال: وذكر محمد بن حارث في أخبار سحنون بن سعيد عنه، قال: كان مالك، وعبد العزيز بن أبي سلمة، ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرمز، فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما، وإذ سأله ابن دينار وذووه لم يجبهم.

فتعرض له ابن دينار يوماً فقال له: يا أبا بكر لم تستحل منِّي ما لا يحل لك؟.

فقال له: يا ابن أخي، وما ذاك؟ قال: يسألك مالك، وعبد العزيز فتجيبهما، وأسألك أنا وذويَّ، فلا تجيبنا.

فقال: أوقع ذلك ـ يا ابن أخي ـ في قلبك؟ قال: نعم.

قال: إني قد كبرت سني، ودقَّ عظمي، وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل الذي خالطني في بدني. ومالك، وعبد العزيز، عالمان فقيهان، إذا سمعا مني حقاً، قبلاه، وإن سمعا خطأً تركاه. وأنت وذووك، ما أجبتكم به قبلتموه.

قال ابن حارث: هذا ـ والله ـ الدين الكامل، والعقل الراجح، لا كمن يأتي بالهذيان، ويريد أن ينزل قوله من القلوب منزلة القرآن.

قال أبو عمر: يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به وخالفت السلف في ذلك فإنهم لم يقلدوا؟

فإن قال: قلدت لأن كتاب الله لا علم لي بتأويله، وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحصها، والذي قلدته قد علم ذلك، فقلدت من هو أعلم مني.

قيل: له أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب وحكاية عن سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واجتمع رأيهم على شيء، فهو الحق لا شك فيه.

ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه، بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعضهم دون بعض، وكلهم عالم؟ ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه؟

فإن قال: قلدته لأني أعلم أنه صواب.

قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب الله، أو سنّة، أو إجماع؟

فإن قال: نعم،أبطل التقليدوطولب بما ادَّعاه من الدليل.

وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني.

قيل له: فقلِّد كل من هو أعلم منك، فإنك تجد من ذلك خلقاً كثيراً، ولا تختص من قلدته، إذ علَّتُكَ[1] فيه أنه أعلم منك.

فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس.

قيل له: فإنه إذاً أعلم من الصحابة. وكفى بقول مثل هذا قبحاً.

فإن قال: أنا أقلد بعض الصحابة.

قيل له: فما حجتك في ترك من تقلد منهم؟ ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله؟

على أن القول لا يصح لفضل قائله، وإنما يصح بدلالة الدليل عليه.

وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار، قال عن ابن القاسم عن مالك قال: ليس كلما قال رجل قولاً ـ وإن كان له فضل ـ يتبع عليه، لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**﴾ [الزمر: ١٨].

فإن قال: قصري وقلة علمي، يحملني على التقليد.

قيل: أما من قلَّد فيما ينزل به من أحكام شرعية، عالماً يتفق له على علمه، فيصدر في ذلك عما يخبره فمعذور، لأنه قد أدى ما عليه، وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله، ولا بدّ له من تقليد عالم فيما جهله، لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يثق بخبره في القبلة، لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك.

---

(١) قوله: علتك، أي دليلك وسندك.

ولكن من كانت هذه حالته، هل يجوز له الفتيا في شرائع دين الله، فيحمل غيره على إباحة الفروج، وإراقة الدماء، واسترقاق الرقاب، وإزالة الأملاك، ويصيرها إلى غير من كانت في يديه، لقول لا يعرف صحته، ولا قام له الدليل عليه، وهو مقر أن قائله يخطىء ويصيب، وأن مخالفه في ذلك، ربما كان المصيب فيما خالفه فيه؟.

فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع، لزمه أن يجيزه للعامة. وكفى بهذا جهلاً وردًّا للقرآن.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨، ويونس: ٦٨].

وقد أجمع العلماء على أن ما لم يتبين ولم يستيقن، فليس بعلم، وإنما هو ظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً.

ثم ذكر حديث ابن عباس: «من أفتى بفتيا وهو يعمى عنها، كان إثمها عليه»، موقوفاً ومرفوعاً[1].

قال وهب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث». قال: ولا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التقليد.

ثم ذكر من طريق ابن وهب: أخبرني يونس عن ابن شهاب، أخبرني أبو عثمان بن مسند: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن العلم بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

ومن طريق كثير بن عبد الله عن جده: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

قيل: يا رسول الله، وما الغرباء؟ قال: «الذين يحيون سنّتي ويعلمونها عباد الله».

وكان يقال: العلماء غرباء، لكثرة الجهال.

ثم ذكر عن مالك عن زيد بن أسلم في قوله: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣، ويوسف: ٧٦] قال: بالعلم.

وقال ابن عباس رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، قال: يرفع الله الذين أوتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يؤتوا العلم درجات.

---

(١) قوله: موقوفاً ومرفوعاً: يعني. روي هذا الحديث عن ابن عباس بطريقين، موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وروى هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم في قوله: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، قال: بالعلم.

وإذا كان المقلد ليس من العلماء باتفاق العلماء، لم يدخل في شيء من هذه النصوص. وبالله التوفيق.

فصل في بيان أن الأئمة الأربعة نهوا عن التقليد

وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم، وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة.

فقال الشافعي: «مثل الذي يطلب العلم بلا حجة، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري»، ذكره البيهقي.

وقال إسماعيل بن يحيى المزني، في أول مختصره: «اختصرت هذا من علم الشافعي، ومن معنى قوله: لا فرية على من أراده مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: الأوزاعي هو أتبع من مالك؟ قال: لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، فخذ به ثم التابعين بعدُ[1]، الرجل فيه مخير.

الإمام أحمد يفرق بين التقليد والاتباع

وقد فرق أحمد بين التقليد والاتباع فقال أبو داود: سمعته يقول: الاتِّباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه، ثم هو من بعد في التابعين مخير.

وقال أيضاً: لا تقلدني ولا تقلد مالكاً، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا. وقال: من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجل.

وقال بشر بن الوليد: قال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا، حتى يعلم من أين قلنا.

وقد صرح مالك بأن من ترك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقول إبراهيم النخعي أنه يستتاب.

فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هو دون إبراهيم أو مثله؟!

وقال جعفر العرباني: حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثني الهيثم بن جميل قال: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوماً وضعوا كتباً يقول أحدهم: ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بكذا وكذا وفلان عن إبراهيم بكذا، ويأخذ بقول إبراهيم؟

(١) قوله: بعد الخ يعني. إن الرجل يختار قول من يشاء من التابعين، كما يفهم من كلامه الآتي.

قال مالك: وصح عندهم قول عمر؟.

قلت: إنما هي رواية كما صح عندهم قول إبراهيم.

فقال مالك: هؤلاء يستتابون.

فصل في عقد مجلس مناظرة بين مقلد وبين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان

في عقد مجلس مناظرة بين مقلد وبين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان.

قال المقلد: نحن معاشر المقلدين، ممتثلون قول الله تعالى: ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فأمر سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، وهذا نص قولنا.

وقد أرشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا يعلم، إلى سؤال من يعلم، فقال في حديث صاحب الشجة: «ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ إنما شفاء العيّ السؤال».

وقال أبو العسيف الذي زنى بامرأة مستأجره: «وإني سألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم». فلم ينكر عليه تقليد من هو أعلم منه.

وهذا عالم الأرض «عمر» قد قلد أبا بكر، فروى شعبة عن عاصم الأحول عن الشعبي: أن أبا بكر قال في الكلالة: أقضي فيها، فإن يكن صواباً، فمن الله وإن يكن خطأ فمنّي ومن الشيطان، والله منه بريء، هو ما دون الولد والوالد».

فقال عمر بن الخطاب: إني لأستحيي من الله، أن أخالف أبا بكر.

وصح عنه أنه قال له: «رأينا لرأيك تبع».

وصح عن ابن مسعود: أنه كان يأخذ بقول عمر.

وقال الشعبي عن مسروق. «كان ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتون الناس:

١ ـ ابن مسعود. ٢ ـ وعمر بن الخطاب. ٣ ـ وعليّ.
٤ ـ وزيد بن ثابت. ٥ ـ وأُبيٌّ بن كعب. ٦ ـ وأبو موسى.

وكان ثلاثة منهم يَدَعُون قولهم لقول ثلاثة:

١ ـ كان عبد الله يدع قوله لقول عمر.
٢ ـ وكان أبو موسى يدع قوله لقول عليّ.
٣ ـ وكان زيد يدع قوله لقول أبيّ بن كعب.

وقال جندب: ما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس.

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن معاذاً قد سن لكم سنّة، فكذلك فافعلوا»، في شأن الصلاة حيث أخر، فصلى ما فاته مع الإمام إلى بعد الفراغ، وكانوا يصلون ما فاتهم أولاً، ثم يدخلون مع الإمام.

قال المقلد: وقد أمر الله تعالى بطاعته، وطاعة رسوله، وأولى الأمر، وهم العلماء والأمراء.

وطاعتهم، تقليدهم فيما يفتون به، فإنه لولا التقليد، لم يكن هناك طاعة تختص بهم.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وتقليدهم، اتباع لهم، ففاعله ممن رضي الله عنهم.

ويكفي في ذلك الحديث المشهور: «أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم».

وقال عبد الله بن مسعود: من كان منكم مستناً، فليستن بمن قد مات، فإن الحيّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «عليكم بسنّتي، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» أبي بكر وعمر «واهتدوا بِهَدْي عمار» «وتمسكوا بعهد أم عبد».

وقد كتب عمر إلى شريح: أن اقضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله، فبسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لم يكن في سنّة رسول الله فاقضِ بما قضى به الصالحون.

وقد منع عمر من بيع أمهات الأولاد، وتبعه الصحابة.

وألزم بالطلاق الثلاث، واتبعوه أيضاً.

واحتلم امرؤ فقال له عمرو بن العاص: خذ ثوباً غير ثوبك، فقال: لو فعلتها صارت سنّة.

وقد قال أبيُّ بن كعب وغيره من الصحابة: ما استبان لك فاعمل به، وما اشتبه عليك فَكِلْهُ إلى عالمه.

وقد كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حَيٌّ بين أظهرهم، وهذا تقليد لهم قطعاً، إذ قولهم لا يكون حجة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ

﴿إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وهذا تقليد منهم للعلماء.

وصح عن ابن الزبير أنه سئل عن الجد والإخوة، فقال: «أما والذي قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذته خليلاً، فإنه أنزله أباً» وهذا ظاهر في تقليده له.

وقد أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد، وذلك تقليد له.

وجاءت الشريعة بقبول قول القائف، والخارص، والقاسم، والمقوِّم للمتلفات وغيرها، والحاكمين بالمثل في جزاء الصيد. وذلك تقليد محض.

وأجمعت الأمة على قبول قول المترجم، والرسول، والمعرِّف، والمعدِّل، وإن اختلفوا في جواز الاكتفاء بواحد، وذلك تقليد محض لهؤلاء.

وأجمعوا على جواز شراء اللُّحمان، والثياب، والأطعمة وغيرها، من غير سؤال عن أسباب حلها وتحريمها، اكتفاء بتقليد أربابها.

ولو كلف الناس كلهم الاجتهاد، وأن يكونوا علماء، لضاعت مصالح العباد، وتعطلت الصنائع والمتاجر، وكان الناس كلها علماء مجتهدين وهذا لا سبيل إليه شرعاً، والقدر قد منع من وقوعه.

وقد أجمع الناس على تقليد الزوج للنساء اللاتي يهدين إليه زوجته، وجواز وطئها، تقليداً لهن في كونها هي زوجته.

وأجمعوا على أن الأعمى يقلد في القبلة.

وعلى تقليد الأئمة في الطهارة، وقراءة الفاتحة، وما يصح به الاقتداء.

وعلى تقليد الزوجة، مسلمة كانت أو ذمية، أن حيضها قد انقطع، فيباح للزوج وطؤها بالتقليد، ويباح للمولى تزويجها، بالتقليد لها في انقضاء عدتها.

وعلى جواز تقليد الناس للمؤذنين في دخول أوقات الصلوات، ولا يجب عليهم الاجتهاد، ومعرفة ذلك بالدليل.

وقد قالت الأمة السوداء لعقبة بن الحارث: أرضعتك وأرضعت امرأتك.

فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفراقها، وتقليدها فيما أخبرته به من ذلك.

وقد صرح الأئمة بجواز التقليد، فقال حفص بن غياث: سمعت سفيان يقول: إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى تحريمه فلا تتهمه.

وقال محمد بن الحسن: يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه، ولا يجوز له تقليد من هو مثله.

وقد صرح الشافعي بالتقليد، وفي الصلع بغير قلته تقليداً لعمر.

وقال في مسأله بيع الحيوان بالبراءة من العيوب: قلته تقليداً لعثمان.

وقال في مسألة الجد مع الإخوة: إنه يقاسمهم. ثم قال: وإنا قلت بقول زيد، وعنه قلنا أكثر الفرائض.

وقد قال في موضع آخر من كتابه الجديد: قلته تقليداً لعطاء.

وهذا أبو حنيفة رحمه الله قال في مسائل الآبار: ليس معه ما فيها إلا تقليد من تقدمه من التابعين فيها.

وهذا مالك، لا يخرج عن عمل أهل المدينة، ويصرح في موطئه بأنه أدرك العمل على هذا، وهو الذي عليه أهل العلم ببلدنا.

ويقول في غير موضع: ما رأيت أحداً اقتدى به يفعله. ولو جمعنا ذلك من كلامه لطال.

وقد قال الشافعي في الصحابة: رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا.

ونحن نقول ونصدق، أن رأي الشافعي والأئمة معه لنا، خير من رأينا لأنفسنا.

وقد جعل الله سبحانه في فِطَرِ العباد تقليد المتعلمين للأستاذين والمعلمين، ولا يقوم مصالح الخلق إلا بهذا، وذلك عام في كل علم وصناعة.

وقد فاوت الله سبحانه بين قوى الأذهان، كما فاوت بين قوى الأبدان.

فلا يحسن في حكمته، وعدله، ورحمته، أن يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله، والجواب عن معارضيه في جميع مسائل الدين، دقيقها وجليلها.

ولو كان كذلك لتساوت أقدام الخلائق، في كونهم علماء: بل جعل سبحانه هذا عالماً، وهذا متعلماً، وهذا مُتَّبعاً للعالم، مؤتماً به، بمنزلة المأموم مع الإمام، والتابع مع المتبوع.

وأين حرم الله تعالى على الجاهل أن يكون متبعاً للعالم، مؤتماً به، مقلداً له بسيره، وينزل بنزوله، وقد علم سبحانه أن الحوادث والنوازل كل وقت، نازلة بالخلق؟

فهل فرض على كل منهم فرض عين، أن يأخذ حكم نازلة من الأدلة الشرعية، بشروطها ولوازمها؟

وهل ذلك في إمكان أحد، فضلاً عن كونه مشروعاً؟

وهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتحوا البلاد، وكان الحديث العهد بالإسلام يسألهم فيفتنونه، ولا يقولون له: عليك أن تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل. ولا يعرف ذلك عن أحد منهم ألبتة.

وهل التقليد إلا من لوازم التكليف، ولوازم الوجود؟ فهو من لوازم الشرع والقدر.

والمنكرون له مضطرون إليه ولا بدّ وذلك فيما تقدم بيانه من الأحكام وغيرها.

ونقول لمن احتج على إبطاله: كل حجة أثرية ذكرتها فأنت مقلد لِحَمَلَتِهَا ورواتها، إذا لم يقم دليل قطعي على صدقهم، فليس بيدك إلا تقليد الراوي والشاهد ومنعنا من تقليد العالم، وهذا سمع بأذنه ما رواه، وهذا عقل بقلبه ما سمعه، فأدى هذا مسموعه، وأدَّى هذا معقوله، وفرض على هذا تأدية ما عقله، وعلى من لم يبلغ منزلتهما، القبول منهما.

ثم يقال للمانعين عن التقليد: أنتم منعتموه خشية وقوع المقلد في الخطأ، بأن يكون من قلده مخطئاً في فتواه، ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق.

ولا ريب أن صوابه في تقليده للعالم، أقرب من صوابه في اجتهاده هو لنفسه. وهذا كمن أراد شراء سلعة لا خبرة له بها، فإنه إذا قلد عالماً بتلك السلعة خبيراً بها أميناً ناصحاً، كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه، وهذا متفق عليه بين العقلاء.

الرد على القائلين بالتقليد وإبطال شبههم وتزييف أدلتهم التى أوردوها

قال أصحاب الحجة: عجباً لكم معاشر المقلدين، الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله، ولا معدودين في زمرة أهله.

كيف أبطلتم مذهبكم بنفس دليلكم؟ فما للمقلد وما للاستدلال!.

وأين منصب المستدل؟ وهل ما ذكرتم من الأدلة إلا ثياباً استعرتموها من صاحب الحجة، فتجملتم بها بين الناس، وكنتم ـ مع ذلك ـ متشبعين بما لم تعطوه، ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تؤتوه؟ وذلك ثوب زور لبستموه، ومنصب لستم من أهله غصبتموه.

فأخبرونا: هل صرتم إلى التقليد لدليل قادكم إليه، وبرهان دلَّكم عليه، فنزلتم به من الاستدلال أقرب منزل، وكنتم به عن التقليد بمعزل؟ أم سلكتم سبيله اتفاقاً وتخميناً من غير دليل، وليس الى خروجكم عن أحد هذين القسمين من سبيل؟

وأيهما كان فهو بفساد مذهب التقليد حاكم، والرجوع إلى مذهب الحجة فيه لازم.

ونحن إن خاطبناكم بلسان الحجة، قلتم: لسنا من أهل هذه السبيل، وإن خاطبناكم بحكم التقليد، فلا معنى لما أقمتموه من الدليل.

والعجب أن كل طائفة من الطوائف وكل أمة من الأمم تدَّعي أنها على حق حاشا فرقة التقليد، فإنهم لا يدعون ذلك، ولو ادَّعوه، لكانوا مبطلين، فإنهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليلٍ قادهم إليه، وبرهانٍ دلهم عليه، وإنما سبيلهم محض التقليد، والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل.

وأعجب من هذا أن أئمتهم نهوهم وخالفوهم عن تقليدهم، فعصوهم وخالفوهم، وقالوا: نحن على مذاهبهم، وقد دانو بخلافهم في أصل المذهب الذي بنوا عليه، فإنهم بنوا على الحجة، ونهوا عن التقليد وأوصوهم ـ إذا ظهر الدليل ـ أن يتركوا أقوالهم ويتبعوه، فخالفوهم في ذلك كله، وقالوا: نحن من أتباعهم.

تلك أمانيهم، وما أتباعهم إلا من سلك سبيلهم، واقتفى آثارهم في أصولهم وفروعهم.

وأعجب من هذا أنهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه، وأنه لا يحل القول به في دين الله.

ولو اشترط الإمام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين، لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط.

وكذلك المفتي يحرم عليه الإفتاء بما لم يعلم صحته باتفاق في الناس.

والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده، إذ طريق ذلك مسدودة عليه.

ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لمتبوعه، لا يفارق قوله، ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنّة، أو قول صاحب، أو قول من هو أعلم من متبوعه، أو نظيره، وهذا من أعجب العجب.

وأيضاً فإنا نعلم ـ بالضرورة ـ أنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد، اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله، فلم يسقط منها شيئاً، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئاً.

ونعلم ـ بالضرورة ـ أن هذا لم يكن في التابعين ولا تابعي التابعين.

فليكذبنا المقلدون برجل واحد سلك سبيلهم الوخيمة في القرون المفضلة، على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإنما حدثت هذه البدعة في القرن الرابع، المذموم على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم.

فالمقلدون لمتبوعهم في جميع ما قالوه، يبيحون به الفروج، والدماء، والأموال، ويحرمونها ولا يدرون، أذلك صواباً أم خطأ على خطر عظيم؟

ولهم بين يدي الله موقف شديد، يعلم فيه من قال على الله ما لا يعلم أنه لم يكن على شيء.

وأيضاً فنقول لكل من قلد واحداً من الناس دون غيره: ما الذي خص صاحبك أن يكون أولى بالتقليد من غيره؟.

فإن قال: لأنه أعلم أهل عصره، وربما فضله على من قبله مع جزمه الباطل أنه لم يجيء بعده أعلم منه.

قيل له: وما يدريك ـ ولست من أهل العلم بشهادتك على نفسك ـ أنه أعلم الأمة في وقته، فإن هذا إنما يعرفه من عرف المذاهب وأدلتها، وراجحها ومرجوحها، فما للأعمى ونقد الدراهم؟

وهذا أيضاً باب آخر من القول على الله بلا علم.

ويقال له ثانياً: فأبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعليّ، وابن أبي مسعود، وأبيُّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، أعلم من صاحبك بلا شك، فهلا قلدتهم وتركته؟

بل سعيد بن المسيب، والشعبي، وعطاء، وطاووس وأمثالهم، أعلم وأفضل بلا شك. فلم تركت تقليد الأعلم الأجمع لأدوات الخير والعلم والدين، ورغبت عن أقواله ومذهبه إلى من هو دونه؟.

فإن قال: لأن صاحبي ومن قلدته أعلم بـه مني، فتقليدي له أوجب عليّ مخالفة قوله لقول من قلدته، لأن وفور علمه ودينه، يمنعه من مخالفة من هو فوقه وأعلم منه إلا بدليل صار إليه، هو أولى من قول كل واحد من هؤلاء.

قيل له: ومن أين علمت أن الدليل الذي صار إليه صاحبك الذي زعمت أنت أنه صاحبك، أولى من الدليل الذي صار إليه من هو أعلم منه وخير منه، أو هو نظيره؟.

وقولان معاً متناقضان، لا يكونان صواباً، بل أحدهم هو الصواب ومعلوم أن ظفر الأعلم الأفضل بالصواب أقرب من ظفر من هو دونه .

فإن قلت: علمت ذلك بالدليل.

فههنا إذاً فقد انتقلت عن منصب التقليد إلى منصب الاستدلال وأبطلت التقليد.

ثم يقال لك ثالثاً: هذا لا ينفعك شيئاً البتة فيما اختلف فيه، فإن من قلدته، ومن قلده غيرك، قد اختلفا، وصار من قلده غيرك إلى موافقة أبي بكر وعمر، أو علي وابن عباس، أو عائشة وغيرهم، دون من قلدته.

فهلا نصحت نفسك، وهديت لرشدك، وقلت: هذان عالمان كبيران، ومع أحدهما من ذكر من الصحابة، فهو أولى بتقليدي إياه؟

ويقال له رابعاً: إمام بإمام، ويسلم قول الصحابي فيكون أولى بالتقليد.

ويقال خامساً: إذا جاز أن يظفر من قلدته بعلم خَفِيَ على عمر بن الخطاب، وعلى عليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود. دونهم، فأحق وأحق أن يظفر نظيره، ومن بعده بعلم خفي عليه هو فإن النسبة بين من قلدته وبين نظيره ومن بعده، أقرب بكثير من النسبة بين من قلدته وبين الصحابة. والخفاء على من قلدته أقرب من الخفاء على الصحابة.

ويقال سادساً: إذا سوغت لنفسك مخالفة الأفضل الأعلم لقول المفضول، فهلا سوغت لها مخالفة المفضول لمن هو أعلم منه؟ وهل كان الذي ينبغي ويجب إلا عكس ما ارتكبت؟

ويقال سابعاً: هل أنت في تقليد إمامك وإباحة الفروج والدماء والأموال ونقلها عمن هي بيده إلى غيره، موافق لأمر الله، أو رسوله، أو إجماع أمته، أو قول أحد من الصحابة؟

فإن قال: نعم، قال ما يعلم الله ورسوله وجميع العلماء بطلانه.

وإن قال: لا، فقد كفي مؤنته، وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله، وأهل العلم عليه.

ويقال ثامناً: تقليدك لمتبوعك يحرم عليك تقليده، فإنه نهاك عن ذلك وقال: لا يحل لك أن تقول بقوله حتى تعلم من أين قاله، ونهاك عن تقليده وتقليد غيره من العلماء.

فإن كنت مقلداً له في جميع مذهبه، فهذا من مذهبه، فهلا اتبعته فيه؟

ويقال تاسعاً: هل أنت على بصيرة في أن من قلدته أولى بالصواب عن سائر من رغبت عن قوله من الأولين والآخرين أم لست على بصيرة.

فإن قال: أنا على بصيرة، قال ما يعلم بطلانه. وإن قال: لست على بصيرة، وهو الحق، قيل له: فما عذرك غداً بين يدي الله، حين لا ينفعك من قلدته بحسنة واحدة، ولا يحمل عنك سيئة واحدة إذا حكمت وأفتيت بين خلقه بما لست على بصيرة منه، هل هو صواب أو خطأ؟

ويقال عاشراً: هل تدَّعِي عصمة متبوعك، أو تجوِّز عليه الخطأ؟

والأول لا سبيل إليه بل يقر ببطلانه، فتعين الثاني.

وإذا جوَّزت عليه، فكيف تحلل، وتحرم، وتوجب، وتريق الدماء، وتبيح الفروج، وتنقل الأموال، وتضرب الأبشار، بقول من أنت مقرٌّ بجواز كونه مخطئاً؟

ويقال حادي عشر: هل تقول ـ إذا أفتيت وحكمت ـ بقول من قلدته: إن هذا هو دين الله الذي أرسل به رسوله، وأنزل به كتابه وشرعه لعباده، ولا دين له سواه؟ أو تقول: إن دين الله الذي شرعه لعباده خلافه؟

أو تقول: لا أدري؟ ولا بدّ لك من قولٍ من هذه الأقوال.

ولا سبيل لك إلى الأول قطعاً، فإن دين الله الذي لا دين له سواه، ولا يسوغ مخالفته، وأقل درجات مخالفه أن يكون من الآثمين.

والثاني لا تدعيه، فليس لك ملجأ إلا الثالث.

فيا لله العجب!! كيف تستباح الفروج والدماء والأموال والحقوق، وتحلل وتحرم بأمرٍ، أحسن أحواله وأفضلها، لا أدري؟

فَــإِنْ كُنْتَ لَا تَــدْرِي فَتِـلْكَ مُـصِيبَــةٌ   وَإِنْ كُنْتَ تَــدْرِي فَــالْمُصِيبَــةُ أَعْــظَمُ

ويقال ثان عشر: على أي شيء كان الناس قبل أن يولد فلان وفلان وفلان، الذين قلدتموهم، وجعلتم أقوالهم بمنزلة نصوص الشارع، وليتكم اقتصرتم على ذلك! بل جعلتموها أولى بالاتباع من نصوص الشارع.

فأكان الناس قبل وجود هؤلاء، على هدى، أو في ضلالة؟

فلا بدّ من أن تقروا بأنهم كانوا على هدى.

فيقال لهم: فما الذي كانوا عليه، غير اتباع القرآن والسنن والآثار، وتقديم قول الله ورسوله وآثار الصحابة على ما يخالفها والتحاكم إليها، دون قول فلان؟ وإذا كان هذا هو الهدى، فماذا بعد الحق إلا الضلال، فأنّى تؤفكون؟

فإن قالت كل فرقة من المقلدين ـ وكذلك يقولون ـ: صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى عليه السلف واقتفى منهاجهم، وسلك سبيلهم.

قيل لهم: فمن سواه من الأئمة، هل شارك صاحبكم في ذلك، أو انفرد صاحبكم بالاتباع وحرمه من عداه؟ فلا بدّ من واحد من الأمرين.

فإن قالوا بالثاني، فهم أضل سبيلاً من الأنعام، وإن قالوا بالأول، فكيف وقفتم لقول صاحبكم ورد قول من هو مثله، أو أعلم منه كله، فلا يرد لهذا قول، ولا يقبل لهذا قول حتى كان الصواب وقفاً على صاحبكم، والخطأ وقفاً على من خالفه.

ولهذا أنتم موكلون على نصرته في كل ما قاله، وبالرد على من خالفه في كل ما قاله، وهذه حال الفرقة الأخرى معكم.

ويقال ثالث عشر: فمن قلدتموه من الأئمة فقد نهوكم عن تقليدهم، فأنتم أول مخالف لهم.

قال الشافعي؛ مثل الذي يطلب العلم بلا حجة، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه.

وقال أحمد؛ لا تقلد دينك أحداً.

ويقال رابع عشر: هل أنتم موقنون بأنكم غداً موقفون بين يَدَيِ الله، وتسألون عما قضيتم به في دماء عباده، وفروجهم، وأبشارهم، وأموالهم، وعما أفتيتم به في دينه، محرمين ومحللين، وموجبين؟

فإن قلتم: نحن موقنون بذلك، فيقال لهم: فإذا سألكم: من أين قلتم ذلك فماذا جوابكم؟

فإن قلتم: جوابنا إنا حللنا وحرمنا، وقضينا بما في كتاب الأصل لمحمد بن الحسن، مما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله، وأبي يوسف من رأيٍ واختيار، وبما في «المدونة» من رواية سحنون عن أبي القاسم، من رأيٍ واختيار، وبما في «الأم» من رواية الربيع من رأي واختيار، وبما في جوابات غير هؤلاء من رأيٍ واختيار.

وليتكم اقتصرتم على ذلك، أو صعدتم إليه، أو سمت همتكم نحوه، بل نزلتم عن ذلك طبقات.

فإذا سئلتم: هل فعلتم ذلك عن أمري أو أمر رسولي؟ فماذا يكون جوابكم إذاً؟

فإن أمكنكم حينئذٍ أن تقولوا: فعلنا ما أمرتنا به وأمرنا به رسولك فزتم وتخلصتم، وإن لم يمكنكم ذلك فلا بدّ أن تقولوا: لم تأمرنا بذلك، ولا رسولك، ولا أئمتنا. ولا بدّ من أحد الجوابين، وكأنْ قَدِ.

ويقال خامس عشر: إذا نزل عيسى ابن مريم إماماً عدلاً، وحكماً ومقسطاً، فبمذهب من يحكم، وبرأي من يقضي؟ ومعلوم أنه لا يحكم ولا يقضي إلا بشريعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم التي شرعها الله لعباده، فذلك الذي يقضي به أحق وأولى الناس به عيسى ابن مريم، هذا الذي أوجب عليكم أن تقضوا به وتفتوا، ولا يحل لأحد أن يقضي، ولا يفتي بشيء سواه ألبتة.

فإن قلتم: نحن وأنتم في السؤال سواء، قيل: أجل، ولكن نعترف في الجواب فنقول: يا ربنا إنك لتعلم أنا لم نجعل أحداً من الناس عياراً على كلامك، وكلام رسولك، ونرد ما تنازعنا فيه إليه ونتحاكم إلى قوله، ونقدم أقواله على كلامك وكلام رسولك وكلام أصحاب رسولك، وكان الخلق عندنا أهون من أن نقدم كلامهم وآراءهم على وحيك، بل أفتينا بما وجدناه في كتابك، وبما وصل إلينا من سنّة رسولك، وما أفتى به أصحاب نبيك، وإن عدلنا عن ذلك فخطأ منا لا عمد، ولم نتخذ من دونك ولا رسولك ولا المؤمنين وليجة، ولم نفرق ديننا ونكون شيعاً، ولم نقطِّع أمرنا بيننا زبراً، وجعلنا أئمتنا قدوة لنا ووسائط بيننا وبين رسولك في نقلهم ما بلغوه إلينا عن رسولك، فاتبعناهم في ذلك وقلدناهم فيه، إذ أمرتنا أنت وأمرنا رسولك بأن نسمع منهم، ونقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك، فسمعاً لك ولرسولك وطاعة، ولم نتخذهم أرباباً نتحاكم إلى أقوالهم، ونخاصم بها ونعادي عليها، بل عرضنا أقوالهم على كتابك وسنّة رسولك، فما وافقهما قبلناه، وما خالفهما أعرضنا عنه وتركناه، وإن كانوا أعلم منا بك وبرسولك.

فمن وافق قوله قول رسولك كان أعلم منهم في تلك المسألة. فهذا جوابنا.

ونحن نناشدكم الله، هل أنتم كذلك، حتى يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبدل القول لديه، ولا يروج الباطل عليه؟

ويقال سادس عشر: كل طائفة منكم ـ معاشر المقلدين ـ قد أنزلت جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم، وجميع التابعين من أولهم إلى آخرهم، وجميع علماء الأمة من أولهم إلى آخرهم ـ إلا من قلدتموه ـ في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه، ولا يشتغل بها، ولا يعتد بها.

ولا وجه للنظر فيها إلا للتمحل وإعمال الفكر، وكده في الرد عليهم أو خالف قولهم قول متبوعه. وهذا هو المسوغ للرد عليهم عندهم.

فإذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله، فالواجب التمحل والتكلف في إخراج ذلك النص عن دلالته، والتحيل لدفعه بكل طريق، حتى يصح قول متبوعهم.

فيالله!! لدينه وكتابه وسنّة رسوله، ولبدعة كادت تثل عرش الإيمان، وتهد ركنه، لولا أن الله ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بإعلامه ويذب عنه.

فمن أسوأ ثناءً على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين، وأشد استخفافاً بحقوقهم، وأقل رعاية لواجبها، وأعظم استهانة بهم، ممن لا يلتفت إلى قول رجل واحد منهم ولا إلى فتواه غير صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله ورسوله؟.

ويقال سابع عشر: من أعجب أمركم ـ أيها المقلدون ـ أنكم اعترفتم وأقررتم على أنفسكم بالعجز عن معرفة الحق بدليله، من كلام الله ورسوله مع سهولته، وقرب مأخذه، واستيلائه على أقصى غايات البيان، واستحالة التناقض والاختلاف عليه، فهو نقل مصدق عن قائل معصوم.

وقد نصب الله سبحانه الأدلة الظاهرة على الحق، وبيَّن لعباده ما يتقون.

فادعيتم العجز عن معرفة ما نصب عليه الأدلة وتولى بيانه، ثم زعمتم أنكم قد عرفتم بالدليل أن صاحبكم أولى بالتقليد من غيره، وأنه أعلم الأمة وأفضلها في زمانه، وهلم جرا.

وغلاة كل طائفة منكم توجب اتباعه، وتحرم اتباع غيره، كما هو في كتب أصولهم.

فعجباً كل العجب، لمن خفي عليه الترجيح فيما نصب الله عليه الأدلة من الحق، ولم يهتد إليها، واهتدى إلى أن متبوعه أحق وأولى بالصواب ممن عداه، ولم ينصب الله على ذلك دليلاً واحداً!!

ويقال ثامن عشر: ـ أعجب من هذا كله من شأنكم ـ معاشر المقلدين ـ أنكم إذا وجدتم آية من كتاب الله، توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنكم تأخذون بها. والعمدة في نفس الأمر على ما قاله لا على الآية.

وإذا وجدتم آية نظيرها، تخالف قوله، لم تأخذوا بها، وتطلبتم لها وجوه التأويل، وإخراجها عن ظاهرها، حيث لم توافق رأيه.

وهكذا تفعلون في نصوص السنّة سواء. إذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله أخذتم به، وقلتم لنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: كيت وكيت.

وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل أكثر، يخالف قوله، لم تلتفتوا إلى حديث منها، ولم يكن لكم منها حديث واحد، فتقولون لنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: كذا وكذا.

وإذا وجدتم مرسلاً قد وافق رأيه، أخذتم به، وجعلتموه حجة هناك.

فإذا وجدتم مائة مرسل يخالف رأيه، اطّرحتموها كلها من أولها إلى آخرها، وقلتم: لا نأخذ بالمرسل.

ويقال تاسع عشر: ـ أعجب من هذا، أنكم إذا أخذتم بالحديث، مرسلاً كان أو مسنداً، لموافقته رأي صاحبكم، ثم وجدتم فيه حكماً يخالف رأيه، لم تأخذوه به في ذلك الحكم، وهو حديث واحد، وكان الحديث حجة فيما وافق رأي من قلدتموه، وليس بحجة فيما خالف رأيه.

بيان تلاعب المقلدين
بالنصوص وتأويلها حسب مشتهياتهم تعصباً لمذاهبهم

ولنذكر من هذا طرفاً فإنه من عجيب أمرهم.

فاحتج طائفة منهم: في سلب طهورية الماء المستعمل في رفع الحدث، بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وَضُوء المرأة، والمرأة بفضل وضوء الرجل. وقالوا: الماء المنفصل عن أعضائهما هو فضل وَضُوئهما.

وخالفوا نفس الحديث، فجوزوا لكل منهما أن يتوضأ بفضل طهور الآخر، وهو المقصود بالحديث.

فإنه نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة إذا خلت بالماء، وليس عندهم للخلوة أثر، ولا لكون الفضلة فضلة امرأة، أثر.

فخالفوا نفس الحديث الذي احتجوا به، وحملوا الحديث على غير محمله، إذ فضل الوضوء ـ بيقين ـ هو الماء الذي فضل منه، ليس هو الماء المتوضي به فإن ذلك لا يقال له، فضل الوضوء.

فاحتجوا به فيما لم يرد به، وأبطلوا الاحتجاج به فيما أريد به.

ومن ذلك، احتجاجهم على نجاسة الماء بالملاقاة وإن لم يتغير، بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يبال في الماء الدائم.

ثم قالوا: لو بال في الماء الدائم، لم ينجسه حتى ينقص عن قلتين.

واحتجوا على نجاسته أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً».

ثم قالوا: لو غمسها قبل غسلها، لم يتنجس الماء، ولا يجب عليه غسلها، وإن شاء أن يغمسها قبل الغسل فعل.

واحتجوا في هذه المسألة، بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بحفر الأرض التي بال فيها البائل، وإخراج ترابها.

ثم قالوا: لا يجب حفرها، بل لو تركت حتى يبست بالشمس والريح، طهرت.

واحتجوا على منع الوضوء بالماء المستعمل، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا بني عبد المطلب إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس» (يعني الزكاة) ثم قالوا: لا تحرم الزكاة على بني عبد المطلب.

واحتجوا على أن السمك الطافي إذا وقع في الماء ينجسه، بخلاف غيره من ميتة البر، فإنه ينجس الماء بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

ثم خالفوا هذا الخبر بعينه، وقالوا: لا يحل ما مات في البحر من السمك، ولا يحل شيء مما فيه أصلاً غير السمك.

واحتج أهل الرَّأْي على نجاسة الكلب وولوغه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات».

ثم قالوا: لا يجب غسله سبعاً بل يغسل مرة، ومنهم من قال: ثلاثاً.

واحتجوا على تفريقهم في النجاسة المغلظة، بين قدر الدرهم وغيره، بحديث لا يصح، من طريق غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه: «تعاد الصلاة من قدر الدرهم».

ثم قالوا: لا تعاد الصلاة من قدر الدرهم.

واحتجوا بحديث علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه في الزكاة، في زكاة الإبل على عشرين ومائة: أنها ترد إلى أول الفريضة، فيكون في كل خمس شاة وخالفوه في اثني عشر موضعاً منه، ثم احتجوا بحديث عمرو بن حزم أن ما زاد على مائتي درهم فلا شيء فيه حتى يبلغ أربعين، فيكون فيها درهم. وخالفوا الحديث بعينه في نص ما فيه، في أكثر من خمسة عشر موضعاً.

واحتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام بحديث الْمُصَرَّاة، وهذا من إحدى العجائب، فإنهم من أشد الناس إنكاراً له، ولا يقولون به، فإن كان حقاً، وجب اتباعه، وإن

لم يكن صحيحاً لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثلاث، مع أنه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط.

فالذي أريد بالحديث ودل عليه، خالفوه، والذي احتجوا عليه به، لم يدل عليه.

واحتجوا لهذه المسألة أيضاً بخبر حبان بن منقذ الذي كان يُغْبَنُ في البيع، فجعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار ثلاثة أيام، وخالفوا الخبر كله، فلم يثبت الخيار بالغبن ولو كان يساوي عشر معشار ما بذله فيه، وسواء قال المشتري: «لا خلابة» أو لم يقل، وسواء غبن قليلاً أ كثيراً، لا خيار له في ذلك كله.

واحتجوا في إيجاب الكفارة على من أفطر في نهار رمضان بأن في بعض ألفاظ الحديث، بأن رجلاً أفطر فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفر، ثم خالفوا هذا اللفظ بعينه، فقالوا: إن استفَّ دقيقاً أو بلع عجيناً، أو أهليلجاً، أو طيناً، أفطر ولا كفارة عليه.

واحتجوا على وجوب القضاء على من تعمد القيء بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا: إن تقيأ أقل من ملء فيه، فلا قضاء عليه.

واحتجوا على تحديد مسافة الفطر والقصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام إلا مع زوج، أو ذي محرم».

وهذا ـ مع أنه لا دليل فيه ألبتة على ما ادَّعوه ـ فقد خالفوه نفسه، فقالوا: يجوز للمملوكة، والمكاتبة، وأم الولد، السفر مع غير الزوج ومحرم.

واحتجوا على منع المحرم من تغطية وجهه، بحديث ابن عباس في الذي وَقَصَتْهُ ناقته، وهو محرم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تخمروا رأسه ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

وهذا من العجب فإنهم يقولون: إذا مات المحرم، جاز تغطية رأسه ووجهه وقد بطل إحرامه.

واحتجوا على إيجاب الجزاء على من قتل صيداً في الإحرام بحديث جابر: أنه أفتى بأكلها وبالجزاء على قاتلها، وأسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا: لا يحل أكلها.

واحتجوا فيمن وجبت عليه ابنة مخاض، فأعطى ثلثي ابنة لبون، فساوى ابنة مخاض، أو حماراً يساويها، أنه يجزيه، بحديث أنس الصحيح.

وفيه: «من وجبت عليه ابنة مخاض ليست عنده، وعنده ابنة لبون فإنها تؤخذ منه، ويرد عليه الساعي شاتين، أو عشرين درهماً».

وهذا من العجب، فإنهم لا يقولون بما دل عليه الحديث، من تعيين ذلك ويستدلون على ما لم يدل عليه بوجه، ولا أريد به.

واحتجوا على إسقاط الحدود في دار الحرب إذا فعل المسلم أسبابها بحديث: «لا تقطع الأيدي في الغزو»، وفي لفظ: «في السفر»، ولم يعمل بالحديث، فإن عندهم لا أثر للسفر ولا للغزو في ذلك.

واحتجوا في إيجاب الأضحية بحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالأضحية وأن يطعم منها الجار والسائل. فقالوا: لا يجب أن يطعم منها جار ولا سائل.

واحتجوا في إباحة ما ذبحه غاصب أو سارق، بالخبر الذي فيه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دُعِيَ إلى طعام مع رهط من أصحابه، فلما أخذ لقمة قال: «إني أجد لحم شاة أخذت بغير حق» فقالت المرأة: «يا رسول الله إني أخذتها من إمرأة فلان بغير علم زوجها» فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تطعم الأسارى».

وقد خالفوا هذا الحديث، فقالوا: ذبيحة الغاصب حلال، ولم تحرم على المسلمين.

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «جرح العرجاء[1] جُبَار» في إسقاط الضمان بجناية المواشي، ثم خالفوه فيما دل عليه وأريد به، فقالوا: من ركب دابة أو قادها، أو ساقها، فهو ضامن لما عضت بفمها، ولا ضمان عليه فيما أتلفت برجلها.

واحتجوا على تأخير القَوَد إلى حين البرء بالحديث المشهور «أن رجلاً طعن آخر في ركبته بقرن، فطلب القود، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حتى يبرأ، فأبى فأقاده قبل أن يبرأ» الحديث.

وخالفوه في القصاص من الطعنة، فقالوا: لا يقتص منها.

واحتجوا على إسقاط الحد على الزاني بأمة ابنه وأم ولده، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت ومالك لأبيك»، وخالفوه فيما دل عليه، فقالوا: ليس للأب من مال ابنه شيء البتة، ولم يبيحوا له من مال ابنه عودَ أراك فما فوقه وأوجبوا حبسه في دينه وضمان ما أتلفه عليه.

واحتجوا على أن الإمام يكبر، إذا قال المقيم: «قد قامت الصلاة»، بحديث بلال أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يسبقني بآمين»، وبقول أبي هريرة لمروان «لا تسبقني بآمين».

ثم خالفوا الخبر جهاراً فقالوا: لا يُؤَمِّنُ الإمام، ولا المأموم.

---

(١) قوله: العرجاء الخ. الصواب: العجماء.

واحتجوا على وجوب مسح ربع الرأس بحديث المغيرة بن شعبة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بناصيته وعمامته»، ثم خالفوه فيما دل عليه فقالوا: لا يجوز المسح على العمامة ولا أثر للمسح عليها ألبتة، فإن الفرض سقط بالناصية، والمسح على العمامة غير واجب ولا مستحب عندهم.

واحتجوا لقولهم في استحباب مسابقة الإمام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» قالوا: والائتمام به يقتضي أن يفعل مثل فعله سواء، ثم خالفوا الحديث فيما دل عليه، فإن فيه: «فإذا كبَّر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون».

واحتجوا ـ أولاً ـ أن الفاتحة لا تتعين في الصلاة، بحديث المسيء في صلاته حيث قال له: «اقرأ ما تيسر معك من القرآن»، وخالفوه فيما دل عليه صريحاً في قوله: «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً»، وقوله: «ارجع فصل فإنك لم تصل».

فقالوا: من ترك الطمأنينة فقد صلى، وليس الأمر بها فرضاً لازماً. مع أن الأمر بها وبالقراءة سواء في الحديث.

واحتجوا على إسقاط جلسة الاستراحة بحديث أبي حميد، حيث لم يذكرها فيه، وخالفوه في نفس ما دل عليه، من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه.

واحتجوا على إسقاط فرض الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والسلام في الصلاة، بحديث ابن مسعود «فإذا قلت ذلك، فقد تمت صلاتك».

ثم خالفوه في نفس ما دل عليه فقالوا: صلاته تامة، قال ذلك، أو لم يفعله.

واحتجوا على جواز الكلام، والإمام على المنبر يوم الجمعة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للداخل: «أصليت يا فلان؟ قال: لا، قال: قم فاركع ركعتين».

وخالفوه في نفس ما دل عليه، فقالوا: من دخل والإمام يخطب جلس ولم يصل.

واحتجوا على كراهية رفع اليدين في الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما بالهم رافعي أيديهم كأنها أذناب خيل شُمُس؟».

ثم خالفوه في نفس ما دل عليه.

فإن فيه «إنما يكفي أحدكم أن يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله، السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله».

فقالوا: لا يحتاج إلى ذلك، ويكفيه غيره من كل منافٍ للصلاة.

واحتجوا في استخلاف الإمام إذا أحدث بالخبر الصحيح «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وأبو بكر يصلي بالناس، فتأخر أبو بكر، وتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فصلى بالناس».

ثم خالفوه في نفس ما دل عليه فقالوا: من فعل مثل ذلك بطلت صلاته.

وأبطلوا صلاة من فعل مثل فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر، ومن حضر من الصحابة.

فاحتجوا بالحديث فيما لم يدل عليه، وأبطلوا العمل به، في نفس ما دل عليه.

واحتجوا لقولهم: إن الإمام إذا صلى جالساً لمرض، صلى المأمومون خلفه قياماً بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنه خرج فوجد أبا بكر يصلي بالناس قائماً، فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس، فصلى بالناس وتأخر أبو بكر».

ثم خالفوا الحديث في نفس ما دل عليه وقالوا: إن تأخر الإمام لغير حدث، وتقدم الآخر، بطلت صلاة الإمامين، وصلاة جميع المأمومين.

واحتجوا على بطلان صوم من أكل بظنه ليلاً، فبان نهاراً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا، حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

ثم خالفوا الحديث في نفس ما دل عليه، فقالوا: لا يجوز الأذان للفجر بالليل، لا في رمضان، ولا في غيره. ثم خالفوا من وجه آخر، فإن في نفس الحديث «وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى، لا يؤذن حتى يقال له: أصبحت أصبحت» وعندهم، من أكل في ذلك الوقت بطل صومه.

واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها».

وخالفوا الحديث نفسه، وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبول.

واحتجوا على شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر: «أنه نذر في الجاهلية أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوفي بنذره».

وهم لا يقولون بالحديث، فإن عندهم أن نذر الكافر لا ينعقد ولا يلزم الوفاء به بعد الإسلام.

واحتجوا على الرد، بحديث «تحوز المرأة ثلاث مواريث: عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت عليه»، ولم يقولوا بالحديث في حيازتها مال لقيطها، وقد قال به عمر بن الخطاب، وإسحاق بن راهويه، وهو الصواب.

واحتجوا في توريث ذوي الأرحام بالخبر الذي فيه: «التمسوا له وارثاً، أو ذا رحم» فلم يجدوا، فقال: «أعطوه الكبير من خزاعة»، فلم يقولوا به في أن من لا وارث له يعطي ماله الكبير من قبيلته.

واحتجوا في منع القاتل ميراث المقتول بخبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «لا يرث قاتل، ولا يقتل مؤمن بكافر» فقالوا بأول الحديث دون آخره.

واحتجوا على جواز التيمم في الحضر مع وجود الماء للجنازة، إذا خاف فوتها بحديث أبي جهم بن الحارث في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام، ثم خالفوه فيم دل عليه في موضعين:

أحدهما: أنه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه.

والثاني: أنهم لم يكرهوا رد السلام للمحدث، ولم يستحبوا التيمم لرد السلام.

واحتجوا في جواز الاقتصار في الاستنجاء على حجرين، بحديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب لحاجته وقال له: «إيتني بأحجار» فأتاه بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: «هذه ركس».

ثم خالفوه فيما هو نص فيه، فأجازوا الاستجمار بالروث، واستدلوا به على ما لا يدل عليه، من الاكتفاء بحجرين.

واحتجوا على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاملاً أمامة بنت أبي العاص بن الربيع، إذا قام حملها، وإذا ركع أو سجد، وضعها.

ثم قالوا: من صلى كذا، بطلت صلاته، وصلاة من ائتمَّ به.

قال بعض أهل العلم: ومن العجب إبطالهم هذه الصلاة، وتصحيحهم الصلاة بقراءة «مدهامتان» بالفارسية، ثم يركع قدر نفس، ثم يرفع قدر حد السيف أولاً يرفع، بل يخر ـ كما هو ـ ساجداً، ولا يضع على الأرض يديه ولا رجليه، وإن أمكن أن لا يضع ركبتيه، صح ذلك، ولا جبهته، بل يكفيه وضع رأس أنفه، كقدر نفس واحد، ثم يجلس مقدار التشهد، ثم يفعل فعلاً ينافي الصلاة من فساء، أو ضراط، أو ضحك أو نحو ذلك.

واحتجوا على تحريم وطء المسبية والمملوكة قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة».

ثم خالفوا صريحه فقالوا: إن أعتقها وزوجها وقد وطئها البارحة، حلَّ للزوج أن يطأها الليلة.

واحتجوا في ثبوت الحضانة للخالة، بخبر بنت حمزة، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها لخالتها.

ثم خالفوه فقالوا: لو تزوجت الخالة بغير محرم للبنت، كابن عمها، سقطت حضانتها.

واحتجوا على المنع من التفريق بين الأخوين بحديث علي رضي الله عنه، في نهيه عن التفريق بينهما، ثم خالفوه فقالوا: لا يرد البيع إذا وقع كذلك، وفي الحديث الأمر برده.

واحتجوا على جريان القصاص بين المسلم والذميّ، بخبر روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقاد يهودياً من مسلم لطمه.

ثم خالفوه فقالوا: لا قَوَد في اللطمة والضربة، لا بين المسلمين، ولا بين مسلم وكافر.

واحتجوا على أنه لا قصاص بين العبد وسيده بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من لطم عبده فهو حر».

ثم خالفوه فقالوا: لا يعتق بذلك.

واحتجوا أيضاً بالحديث الذي فيه «من مثَّل بعبده عتق عليه»، فقالوا: لم يوجب عليه القود، ثم قالوا: لا يعتق عليه.

واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب: «في العين نصف الدية»، ثم خالفوه في عدة مواضع منه.

منها: وفي العين العائمة السادة لموضعها ثلث الدية.

ومنها: قوله: «في السن السوداء ثلث الدية».

واحتجوا على جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض، بحديث النعمان بن بشير وفيه: «أشهد على هذا غيري»، ثم خالفوه صريحاً، فإن في الحديث نفسه «أن هذا لا يصلح»؛ وفي لفظ «إني لا أشهد على جور».

فقالوا: بل هذا يصلح وليس بجور، ولكل أحد أن يشهد عليه.

واحتجوا على أن النجاسة تزول بغير الماء من المائعات بحديث: «إذا وطىء أحدكم الأذى بنعليه، فإن التراب لهما طهور».

ثم خالفوه فقالوا: لو وطىء العذرة بخفيه لم يطهرهما التراب.

واحتجوا على جواز المسح على الجبيرة بحديث، صاحب الشجة.

ثم خالفوه صريحاً فقالوا: لا يجمع بين الماء والتراب، بل إما أن يقتصر على غسل الصحيح إن كان أكثر ولا يتيمم، وإما أن يقتصر على التيمم إن كان الجريح أكثر، ولا يغسل الصحيح.

واحتجوا على جواز تولية أمراء، أو حكام، أو متولين مرتين، واحداً بعد واحد، بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أميركم زيد، فإن قتل فعبد الله بن رواحة، فإن قتل فجعفر.

ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا: لا يصح تعليق الولاية بالشرط.

ونحن نشهد بالله، أن هذه الولاية من أصح ولاية على وجه الأرض، وأنها أصح من كل ولاياتهم، من أولها إلى آخرها.

واحتجوا على تضمين المتلف ما أتلفه، ويملك هو ما أتلفه بحديث القصعة التي كسرتها إحدى أمهات المؤمنين، فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحبة القصعة نظيرها.

ثم خالفوه جهاراً، فقالوا: إنما يضمن بالدراهم والدنانير، ولا يضمن بالمثل.

واحتجوا على ذلك أيضاً بخبر الشاة، التي ذبحت بغير إذن صاحبها وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يردها على صاحبها.

ثم خالفوه صريحاً، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يملكها الذابح، بل أمر بإطعامها الأسارى.

واحتجوا في سقوط القطع بسرقة الفواكه وما يسرع إليه الفساد، بخبر: «لا قطع في ثمر ولا كَثَر».

ثم خالفوا الحديث نفسه في عدة مواضع:

أحدها: أن فيه: «فإذا آواه إلى الجرين ففيه القطع»، وعندهم: لا قطع فيما آواه إلى الجرين أو لم يؤوه.

الثاني: أنه قال: «إذا بلغ ثمن المجن»، وفي الصحيح أن ثمن «المجن» كان ثلاثة دراهم، وعندهم لا يقطع في هذا القدر.

الثالث: أنهم قالوا: ليس الجرين حرزاً، فلو سرق منه ثمراً يابساً، ولم يكن هناك حافظ، لم يقطع.

واحتجوا في مسألة الآبق يأتي به الرجل، أن له أربعين درهماً بخبر فيه:

«أن من جاء بآبق، من خارج الحرم، فله عشرة دراهم أو دينار».

وخالفوه جهرة، فأوجبوا أربعين.

واحتجوا على خيار الشفعة على الفور بحديث ابن البيلماني: «الشفعة كحل العقال، ولا شفعة لصغير، ولا لغائب، ومن مُثِّلَ به فهو حر».

فخالفوا جميع ذلك إلا قوله: الشفعة كحل العقال.

واحتجوا على امتناع القود، بين الأب والابن، والسيد والعبد، بحديث «لا يقاد والد بولده، ولا سيد بعبده».

وخالفوا الحديث نفسه، فإن تمامه «من مثَّل بعبده فهو حر».

واحتجوا على أن الولد يلحق بصاحب الفراش دون الزاني، بحديث ابن وليدة زمعة، وفيه: «الولد للفراش».

ثم خالفوا الحديث نفسه صريحاً فقالوا: الأمة لا تكون فراشاً، وإنما كان هذا القضاء في أمة.

ومن العجب أنهم قالوا: إذا عقد على أمه وابنته وأخته ووطئها، لم يحد للشبهة، وصارت فراشاً بهذا العقد الباطل المحرم، وأم ولده وسريته التي يطؤها ليلاً ونهاراً، ليست فراشاً له.

ومن العجائب أنهم احتجوا على جواز صوم رمضان بنية ينشئها من النهار قبل الزوال، بحديث عائشة: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كان يدخل عليها فيقول: «هل من غداء؟» فتقول: لا، فيقول: «فإني صائم».

ثم قالوا: لو فعل ذلك في صوم التطوع لم يصح صومه. والحديث إنما هو في التطوع نفسه.

واحتجوا على المنع من بيع المدبَّر، بأنه قد انعقد فيه سبب الحرية، وفي بيعه إبطال لذلك.

وأجابوا عن بيع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدبر، بأنه باع خدمته.

ثم قالوا: لا يجوز بيع خدمة المدبر أيضاً.

واحتجوا على إيجاب الشفعة في الأراضي والأشجار التابعة لها، بقوله: «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك، في ربعة أو حائط».

ثم خالفوا نص الحديث نفسه، فإن فيه: «ولا يحل له أن يبيع قبل إذنه، ويحل له أن يتحيل لإسقاط الشفعة، وإن باع بعد إذن شريكه، فهو أحق أيضاً بالشفعة ولا أثر للاستئذان ولا لعدمه.

واحتجوا على المنع من بيع الزيت بالزيتون إلا بعد العلم، بأن ما في الزيتون من الزيت أقل من الزيت المفرد، بالحديث الذي فيه النهي عن بيع اللحم بالحيوان.

ثم خالفوه نفسه، فقالوا: يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغير نوعه.

واحتجوا على أن عطية المريض المنجزة كالوصية، لا تنفذ إلا في الثلث، بحديث عمران بن حصين «أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته، لا مال له سواهم، فجزأهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرقَّ أربعة».

ثم خالفوه في موضعين، فقالوا: لا يقرع بينهم ألبتة ويعتق من كل واحد سدسه، وهذا كثير جداً.

والمقصود أن التقليد حكم عليكم بذلك، وقادكم إليه قهراً.

ولو حكّمتم الدليل على التقليد، لم تقعوا في مثل هذا.

فإن هذه الأحاديث، إن كانت حقاً، وجب الانقياد لها والأخذ بما فيها.

وإن لم تكن صحيحة، لم يؤخذ شيء مما فيها، فإما أن تصح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتبوع وتضعف، أو ترد إذا خالفت قوله، أو تؤول. فهذا من أعظم الخطأ والتناقض.

فإن قلتم: عارض ما خالفناه منها، ما هو أقوى منه، ولم يعارض ما وافقناه منها ما يوجب العدول عنه واطراحه.

قيل: لا تخلو هذه الأحاديث وأمثالها أن تكون منسوخة، أو محكمة.

فإن كانت منسوخة، لم يحتج بمنسوخ ألبتة، وإن كانت محكمة لم يجز مخالفة شيء منها ألبتة.

فإن قيل: هي منسوخة فيما خالفناها فيه، ومحكمة فيما وافقناها فيه.

قيل: هذا ـ مع أنه ظاهر البطلان ـ يتضمن لما لا علم لمدعيه به، قائل ما لا دليل عليه.

فأقل ما فيه أن معارضاً لو قلب عليه هذه الدعوى بمثلها سواء، لكانت دعواه من جنس دعواه، ولم يكن بينهما فرق، ولا فرق وكلاهما مدَّعٍ ما لا يمكنه إثباته.

فالواجب اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحكيمها، والتحاكم إليها، حتى يقوم الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها، أو تجمع الأمة على العمل بخلاف شيء منها، وهذا الثاني محال قطعاً.

فإن الأمة ـ ولله الحمد ـ لم تجمع على ترك العمل بسنّة واحدة إلا سنّة ظاهرة النسخ، معلوم للأمة ناسخها وحينئذٍ يتعين العمل بالناسخ دون المنسوخ.

وأما أن يترك السنن لقول أحد من الناس، فلا، كائناً من كان، وبالله التوفيق.

رجوع إلى ذكر بقية الوجوه من الأدلة العقلية والنقلية على بطلان التقليد

الوجه العشرون: أن فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر الله وأمر رسوله، وهدْي أصحابه، وأحوال أئمتهم وسلكوا ضد طريق أهل العلم.

أما أمر الله، فإنه أمر بردِّ ما تنازع فيه المسلمون إليه وإلى رسوله.

والمقلدون قالوا: إنما نرده إلى من قلَّدنا.

وأما أمر رسوله، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر ـ عند الاختلاف ـ بالأخذ بسنّته وسنّة خلفائه الراشدين المهديين، وأمر أن يتمسك بها، ويعض عليها بالنواجذ.

وقال المقلدون: بل عند الاختلاف نتمسك بقول من قلدناه ونقدمه على كل ما عداه.

وأما هدى الصحابة فمن المعلوم ـ بالضرورة ـ أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلاً في جميع أقواله، ويخالف من عداه من الصحابة، بحيث لا يرد من أقواله شيئاً، ولا يقبل من أقوالهم شيئاً، وهذا من أعظم البدع، وأقبح الحوادث.

وأما مخالفتهم لأئمتهم، فإن الأئمة نهوا عن تقليدهم، وحذروا منه كما تقدم ذكر بعض ذلك عنهم.

وأما سلوكهم ضد طريق أهل العلم، فإن طريقهم طلب أقوال العلماء وضبطها، والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأقوال خلفائه الراشدين.

فما وافق ذلك منهم، قبلوه ودانوا الله به وقضوا به وأفتوا به.

وما خالف ذلك منها، لم يلتفتوا إليه، وردوه.

وما لم يتبين لهم، كان عندهم من مسائل الاجتهاد، التي غايتها أن تكون سائغة الاتباع، لا واجبة الاتباع، من غير أن يلزموا بها أحداً، ولا يقولوا: إنها الحق دون ما خالفها. هذه طريقة أهل العلم سلفاً وخلفاً.

وأما هؤلاء الخلف، فعكسوا الطريق، وقلبوا أوضاع الدين، فزيفوا كتاب الله، وسنّة رسوله، وأقوال خلفائه، وجميع أصحابه، فعرضوها على أقوال من قلدوه.

فما وافقها منها قالوا: لنا، وانقادوا له، مذعنين، وما خالف أقوال متبوعهم منها، قالوا: احتج الخصم بكذا وكذا، ولم يقبلوه ولم يدينوا به.

واحتال فضلاؤهم في ردها بكل ممكن، وتطلبوا لها وجوه الحيل التي تردها.

حتى إذا كانت موافقة لمذاهبهم، وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها، شنعوا على منازعهم، وأنكروا عليه ردها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا: لا ترد النصوص بمثل هذا.

ومن له همة تسمو إلى الله ومرضاته، ونصر الحق الذي بعث به رسوله، أين كان، ومع من كان، لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم، والخلق الذميم.

الوجه الحادي والعشرون: ـ أن الله سبحانه ذم: ﴿**الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون**﴾ [الروم: ٣٢]، وهؤلاء هم أهل التقليد بأعيانهم بخلاف أهل العلم، فإنهم ـ وإن اختلفوا ـ لم يفرقوا دينهم، ولم يكونوا شيعاً، بل شيعة واحدة، متفقة على طلب الحق، وإيثاره عند ظهوره، وتقديمه على كل ما سواه.

فهم طائفة واحدة، قد اتفقت مقاصدهم وطريقهم، فالطريق واحد، والقصد واحد.

والمقلدون بالعكس، مقاصدهم شتى، وطرقهم مختلفة،فليسوا مع الأئمة في القصد، ولا في الطريق.

الوجه الثاني والعشرون: ـ أن الله سبحانه ذمَّ الذين تقطعوا أمرهم بينهم زبراً، كل حزب بما لديهم فرحون.

و «الزبر»: الكتب المصنفة، التي رغبوا بها عن كتاب الله،وما بعث به رسوله، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥١ ـ ٥٣].

فأمر تعالى الرسل بما أمر به أممهم، أن يأكلوا من الطيبات، وأن يعملوا صالحاً، وأن يعبدوه وحده ويطيعوا أمره وحده، وأن لا يتفرقوا في الدين.

فمضت الرسل وأتباعهم على ذلك، ممتثلين لأمر الله، قابلين لرحمته.

حتى نشأت خلوف، قطَّعوا أمرهم بينهم زبراً، كل حزب بما لديهم فرحون.

فمن تدبر هذه الآيات، ونـزلها على الـواقع، تبين لـه حقيقة الحـال، وعلم من أي الحزبين هو، والله المستعان.

الوجه الثالث والعشرون: أن الله سبحانه قال: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فخص هؤلاء بالفلاح دون من عداهم.

والداعون إلى الخير هم الداعون إلى كتاب الله وسنّة رسوله، لا الداعـون إلى رأي فلان.

الوجه الرابع والعشرون: أن الله سبحانه ذمَّ من إذا دُعِيَ إلى الله ورسوله أعرض ورضي بالتحاكم إلى غيره. وهذا شأن أهل التقليد.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً﴾ [النساء: ٦١].

فكل من أعرض عن الداعي لـه إلـى ما أنزل الله ورسوله إلى غيره، فله نصيب من هذا الذم، فمستكثر ومستقل.

الوجه الخامس والعشرون: ـ أن يقال لفرقة التقليد:

دين الله ـ عندكم ـ قول واحد، أو هو في القول وضده؟ فدينه هو الأقوال المتضادة التي تناقض بعضها بعضاً، ويبطل بعضها بعضاً، كلها دين الله؟.

فإن قال: بل هذه الأقوال المتضاد المتعارضة، التي تناقض بعضها بعضاً كلها دين الله، خرجوا عن نصوص أئمتهم، فإن جميعهم على أن الحق في واحد من الأقوال، كما أن القبلة في جهة من الجهات.

وخرجوا عن نصوص القرآن، والسنّة، والمعقول الصريح، وجعلوا دين الله تابعاً لآراء الرجال.

وإن قالوا: الصواب الذي لا صواب غيره، أن دين الله واحد، وهو ما أنزل الله به كتابه، وأرسل به رسله، وارتضاه لعباده، كما أن نبيه واحد، وقبلته واحدة، فمن وافقه فهو المصيب وله أجران، ومن أخطأه فله أجر واحد على اجتهاده، لا على خطئه.

قيل لهم: فالواجب إذاً طلب الحق، وبذل الاجتهاد في الوصول إليه بحسب الإمكان، لأن الله سبحانه أوجب على الخلق تقواه، بحسب الاستطاعة، وتقواه فعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه.

فلا بدّ أن يعرف العبد ما أمر به ليفعله، وما نهى عنه ليجتنبه، وما أبيح له ليأتيه.

ومعرفة هذا، لا يكون إلا بنوع اجتهاد، وطلب، وتحر للحق.

فإذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الأمر ويلقى الله، ولما يقض ما أمره.

الوجه السادس والعشرون: ـ أن دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عامة لمن كان في عصره، ولمن يأتي بعده إلى يوم القيامة.

والواجب على مَنْ بعد الصحابة، هو الواجب عليهم بعينه، وإن تنوعت صفاته وكيفياته، باختلاف الأحوال.

ومن المعلوم ـ بالاضطرار ـ أن الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه صلى الله عليه وآله وسلم على أقوال علمائهم، بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله، ولم يكن أحد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقة موافق أو رأْيِ ذي رَأْيٍ أصلاً، وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الإيمان إلا به.

وهو ـ بعينه ـ الواجب علينا وعلى سائر المكلفين إلى يوم القيامة.

ومعلوم أن هذا الواجب لم ينسخ بعد موته، ولا هو مختص بالصحابة، فمن خرج عن ذلك، فقد خرج عن نفس ما أوجبه الله ورسوله.

الوجه السابع والعشرون: أن أقوال العلماء وآراءهم، لا تنضبط ولا تنحصر، ولم يضمن لها العصمة إلا إذا اتفقوا ولم يختلفوا، فلا يكون اتفاقهم إلا حقاً.

ومن المحال أن يحيلنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر، ولم يضمن لنا عصمته من الخطأ، ولم يقم لنا دليلاً على أن أحد القائلين أولى بأن نأخذ قوله كله من الآخر، بل يترك قول هذا كله ويأخذ قول هذا كله، محال أن يشرعه الله، أو يرضى به إلا إذا كان أحد القائلين رسولاً، والآخر كاذباً على الله، فالفرض حينئذٍ، ما يعتمده هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفيهم.

الوجه الثامن والعشرون: ـ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ».

وأخبر أن العلم يقل، فلا بدّ من وقوع ما أخبر به الصادق.

ومعلوم أن كتب المقلدين قد طبَّقت شرق الأرض وغربها، ولم يكن في وقت قط أكثر منها في هذا الوقت، ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة، والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحروفه.

وشهرتها في الناس خلاف الغربة، بل هي المعروف الذي لا يعرفون غيره.

فلو كانت هي العلم الذي بعث الله به رسوله، لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة، والعلم في شهرة وظهور، وهو خلاف ما أخبر به الصادق.

الوجه التاسع والعشرون: ـ أن الاختلاف كثير في كتب المقلدين وأقوالهم.

وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه، بل هو حق يصدق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

الوجه الثلاثون: أنه لا يجب على العبد أن يقلد زيداً دون عمرو، بل يجوز له الانتقال من تقليد هذا إلى تقليد الآخر عند المقلدين.

فإن كان قول من قلده ـ آولا ـ هو الحق لا سواه، فقد جوزتم له الانتقال عن الحق إلى خلافه وهذا محال.

وإن كان الثاني هو الحق وحده، فقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق.

وإن قلتم: القولان المتضادان المتناقضان حق، فهو أشد حالة، ولا بدّ لكم من قسم من هذه الأقسام الثلاثة.

الوجه الحادي والثلاثون: ـ أن يقال للمقلد: بأي شيء عرفت أن الصواب مع من قلدته دون من لا تقلده؟

فإن قال عرفته بالدليل، فليس بمقلد، وإن قال عرفته تقليداً له، فإنه أفتى بهذا القول، ودان به وعلمه دينه وحسن ثناء الأمة عليه، يمنعه أن يقول غير الحق.

قيل له: أفمعصوم هو عندك، أم يجوز عليه الخطأ؟

فإن قال بعصمته، أبطل، وإن جوَّز عليه الخطأ قيل له: فما يؤمنك أن يكون قد أخطأ فيما قلدته فيه، وخالف فيه غيره؟

فإن قال: وإن أخطأ فهو مأجور، قيل: أجل هو مأجور لاجتهاده، وأنت غير مأجور لأنك لم تأت بموجب الأجر، بل قد فرَّطت في الاتباع الواجب فأنت ـ إذاً ـ مأزور.

فإن قال: كيف يأجره الله على ما أفتى به ويمدحه عليه، ويذم المستفتي على قبوله منه، وهو يعقل هذا؟

قيل: المستفتي إن قصَّر وفرَّط في معرفة الحق مع قدرته عليه، لحقه الذم والوعيد.

وإن بذل جهده ولم يقصر فيما أُمِرَ به واتَّقى الله ما استطاع، فهو مأجور أيضاً.

وأما المتعصب الذي جعل قول متبوعه عياراً على الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة، يزنها بها، فما وافق قول متبوعه منها قِبَلَهُ، وما خالفه رَدَّهُ، فهذا إلى الذم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والثواب.

وإن قال ـ وهو الواقع: ـ اتبعته وقلدته، ولا أدري، أعلى صواب هو، أم لا؟ فالعهدة على القائل، وأنا حاكٍ لأقواله.

قيل له: فهل تتخلص بهذا من الله عند السؤال لك عما حكمت به بين عباد الله وأفتيتهم به؟

فوالله إن للحكام والمفتين لموقفاً للسؤال، لا يتخلص فيه إلا من عرف الحق، وحكم به وعرفه وأفتى به.

وأما من عداهما فسيعلم ـ عند انكشاف الحال ـ أنه لم يكن على شيء.

الوجه الثاني والثلاثون: ـ أن نقول: أخذتم بقول فلان، لأن فلاناً قاله، أو لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله؟

فإن قلتم: لأن فلاناً قاله، جعلتم قول فلان حجة، وهذا عين الباطل.

وإن قلتم: لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله،كان هذا أعظم وأقبح فإنه ـ مع تضمنه للكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقويلكم[1] عليه ما لم يقله وهو أيضاً كذب على المتبوع، فإنه لم يقل: هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) قوله: تقويلكم. الصواب، تقولكم.

فقد دار قولكم بين أمرين لا ثالث لهما:

١ ـ إما جعل قول غير المعصوم حجة.

٢ ـ وإما تقويل المعصوم ما لم يقله، ولا بدّ من واحد من الأمرين.

فإن قلتم بل منهما بُدٌّ وبقي قسم ثالث، وهو أنا قلنا كذا، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا أن نتبع من هو أعلم منا، ونسأل أهل الذكر إن كنا لا نعلم، ونرد ما لم نعلمه إلى استنباط أولى العلم، فنحن في ذلك متبعون ما أمرنا به نبينا.

قيل: وهل ندندن إلا حَوْلَ اتباع أمره صلى الله عليه وآله وسلم؟ فَحيهًلاً بالموافقة على هذا الأصل الذي لا يتم الإيمان والإسلام إلا به.

فنناشدكم بالذي أرسله، إذا جاء أمره، وجاء قول من قلدتموه، هل تتركون قوله لأمره صلى الله عليه وآله وسلم، وتضربون به الحائط، وتحرمون الأخذ به والحالة هذه حتى تتحقق المتابعة كما زعمتم؟ أم تأخذون بقوله وتفوضون أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله وتقولون: هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا، ولم يخالف هذا الحديث إلا وعنده منسوخ أو معارض بما هو أقوى منه، أو غير صحيح عنده، فتجعلون قول المتبوع محكماً، وقول الرسول متشابهاً؟

فلو كنتم قائلين بقوله، لكون الرسول أمركم بالأخذ بقوله لقدمتم قول الرسول أين كان.

ثم نقول في الوجه الثالث والثلاثين: وأين أمركم الرسول بأخذ قول واحد من الأئمة بعينه، وترك قول نظيره؟ ومن هو أعلم منه وأقرب إلى الرسول؟

وهل هذا إلا نسبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنه أمر بما لم يأمر به قط.

يوضحه الوجه الرابع والثلاثون: أن مما ذكرتم بعينه، حجة عليكم.

فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر، والذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ فهذا هو الذكر الذي أمرنا باتباعه، وأمر من لا علم عنده أن يسأل أهله.

وهذا هو الواجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزله على رسوله ليخبروه به.

فإذا أخبروه به، لم يسعه غير اتباعه، وهذا كان شأن أئمة أهل العلم، لم يكن لهم مقلَّد معين يتبعونه في كل ما قال.

فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو فعله، أو سنّه، لا يسألهم عن غير ذلك.

وكذلك الصحابة كانوا يسألون أمهات المؤمنين، خصوصاً عائشة، عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته.

وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبيهم فقط.

وكذلك أئمة الفقه كما قال الشافعي لأحمد: يا أبا عبد الله، أنت أعلم بالحديث مني، فإذا صح الحديث فأعلمني حتى أذهب إليه، شاميًّا كان أو كُوفِيًّا، أو بصرِيًّا.

ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأيِ رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالف له ما سواه.

الوجه الخامس والثلاثون: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أرشد المستفتين كصاحب الشجة، بالسؤال عن حكمه وسننه، فقال: «قتلوه قتلهم الله» فدعا عليهم حين أفتوا بغير علم.

وفي هذا تحريم الإفتاء بالتقليد فإنه ليس علماً باتفاق الناس، فإن ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله، فهو حرام وذلك أحد أدلة التحريم.

فما احتج به المقلدون هو من أكبر الحجج عليهم والله الموفق.

وكذلك سؤال أبي العسيف الذي زنى بامرأة مستأجره لأهل العلم، فإنهم لما أخبروه بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر الزاني، أقرَّه على ذلك، ولم ينكره، فلم يكن ثَمَّ سؤالهم عن رأيهم ومذاهبهم.

الرد على القائلين بمشروعية التقليد

استناداً إلى قول عمر: «إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكر».

الوجه السادس والثلاثون: ـ قولهم: إن عمر قال في الكلالة «إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكر»، وهذا تقليد منه له. فجوابه من خمسة أوجه:

أحدها: أنهم اختصروا الحديث، وحذفوا منه ما يبطل استدلالهم، ونحن نذكره بتمامه.

قال شعبة عن عاصم الأحول، عن الشعبي: إن أبا بكر قال في الكلالة: «أقضي فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله منه بريء، هو ما دون الولد والوالد».

فقال عمر بن الخطاب: «إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكر».

فاستحيى عمر من مخالفة أبي بكر فياعترافه بجواز الخطأ عليه، وأنه ليس كلامه كله صواباً، مأموناً عليه الخطأ.

ويدل على ذلك أن عمر بن الخطاب أقر عند موته أنه لم يقضِ في الكلالة بشيء، وقد اعترف أنه لم يفهمها.

الوجه الثاني: أن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يذكر كما خالفه في سبي أهل الردة، فسباهم أبو بكر، وخالفه عمر، وبلغ خلافه إلى أن ردهن حرائر إلى أهلهن إلا من ولدت لسيدها منهن، ونقض حكمه، ومن جملتهن خولة الحنفية أم محمد بن علي، فأين هذا من فعل المقلدين لمتبوعهم؟

وخالفه في أرض العنوة، فقسمها أبو بكر، ووقفها عمر.

وخالفه في المفاضلة في العطاء، فرأي أبو بكر التسوية، ورأي عمر المفاضلة.

ومن ذلك مخالفته له في الاستخلاف، وصرح بذلك فقال: «إن أستخلفُ فقد استخلَف أبو بكر، وإن لم أستخلف، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يستخلف.

قال ابن عمر: فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعلمت أنه لا يعدل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً، وأنه غير مستخلف.

فهكذا يفعل أهل العلم حين يتعارض عندهم سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول غيره، لا يعدلون بالسنّة شيئاً سواها، لا كما يصرح به المقلدون صراحاً.

وخلافه له في الجد، والإخوة معلوم أيضاً.

الثالث: ـ أنه لو قدِّر تقليد عمر لأبي بكر في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح لمقلدي من هو بعد الصحابة والتابعين، ممن لا يداني الصحابة ولا يقارنهم فإن كان ـ كما زعمتم ـ لكم أسوة بعمر، فقلدوا أبا بكر، واتركو تقليد غيره، والله ورسوله وجميع عباده يحمدونكم على هذا التقليد، ما لا يحمدونكم على تقليد غير أبي بكر.

الرابع: ـ أن المقلدين لأئمتهم لم يستحيوا مما استحيى منه عمر، لأنهم يخالفون أبا بكر وعمر معه، ولا يستحيون من ذلك، لقول من قلدوه من الأئمة.

بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض الكتب الأصولية وأنه[1] لا يجوز تقليد أبي بكر وعمر، ويجب تقليد الشافعي.

فيالله العجب!! ما الذي أوجب تقليد الشافعي، وحرم عليكم تقليد أبي بكر وعمر؟.

ونحن نشهد الله، شهادة نسأل عنها يوم نلقاه، أنه إذا صح عن الخليفتين الراشدين اللذين أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتباعهما والاقتداء بهما، قول، وأطبق أهل

---

(١) قوله: وأنه. الصواب أن يقال: بأنه لا يجوز إلخ.

الأرض على خلافه، لم نلتفت إلى أحد منهم.

ونحمد الله أن عافانا مما ابتلى به من حرَّم تقليدهما، وأوجب تقليد متبوعه من الأئمة.

وبالجملة، فلو صح تقليد عمر لأبي بكر لم يكن في ذلك راحة لمقلدي من لم يأمر الله ولا رسوله بتقليده، ولا جعله عياراً[1] على كتابه وسنّة نبيه، ولا هو جعل نفسه كذلك.

الخامس: أن غاية هذا، أن يكون عمر قد قلد أبا بكر في مسألة.

فهل في هذا دليل على جواز اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع، لا يلتفت إلى أقوال من سواه، بل ولا إلى نصوص الشارع، إلا إذا وافقت أقواله؟.

فهذا ـ والله ـ هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة.

الوجه السابع والثلاثون: ـ قولهم: إن عمر قال لأبي بكر: «رأينا لرأيك تبع» فالظاهر أن المحتج بهذا، سمع الناس يقولون كلمة تكفي العاقل، فاقتصر من الحديث على هذه الكلمة، واكتفى بها، والحديث من أعظم الأشياء إبطالاً لقوله.

ففي صحيح البخاري عن طارق بن شهاب قال: جاء وفد بزاحة من «أسد» و «غطفان» إلى أبي بكر، يسألون الصلح، فخيرهم بين الحرب المجلية، والسلم المخزية.

فقالوا: هذه المجلية قد عرفناها، فما المخزية؟.

قال: ننزع منكم الحلقة والكراع، ونغنم ما أصبنا لكم[2]، وتردون لنا ما أصبتم منا، وتدون[3] لنا قتلانا، ويكون قتلاكم في النار، وتتركون أقواماً يتبعون أذناب الإبل حتى يُرِي الله خليفة رسوله والمهاجرين أمراً يعذرونكم به.

فعرض أبو بكر ما قال على القوم، فقام عمر بن الخطاب فقال: قد رأيت رأياً، وسنشير عليك.

أما ما ذكرت من الحرب المجلية والسلم المخزية، فنعم ما ذكرت.

وأما ما ذكرت «يدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار» فإن قتلانا قاتلت فقتلت على أمر الله، أجورها على الله، ليس لها ديات، فتتابع القوم على ما قال عمر. فهذا هو الحديث الذي في بعض ألفاظه: «قد رأيت رأياً، ورأينا لرأيك تبع». فأي مستراح في هذه الفرقة التقليد[4]؟

---

(١) قوله: عياراً: الأوضح أن يقال: معياراً. أي ميزاناً.

(٢) قوله: لكم. الصواب: منكم.

(٣) قوله: وتدون. أي تدفعون دية قتلانا.

(٤) قوله: في هذه الفرقة التقليد. تعبير ركيك. والصواب أن يقال: فأي مستراح في هذا الفرقة التقلّيد؟

الوجه الثامن والثلاثون: ـ قولهم: إن ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر، فخلاف ابن مسعودلعمر أشهر من أن يتكلف إيراده، وإنما كان يوافقه كما يوافق العالم العالم. وحتى لو أخذ بقوله تقليداً، فإنما ذلك في نحو أربع مسائل نعدها، أو كان من عماله، وكان عمر أمير المؤمنين، وأما امخالفته ففي نحو مائة مسألة.

منها: ـ أن ابن مسعود صح عنه أن أم الولد تعتق من نصيب ولدها.

ومنها: ـ أنه كان يطبق[1] في الصلاة إلى أن مات، وعمر كان يضع يديه على ركبتيه.

منها: ـ أن ابن مسعود كان يقول في «الحرام» هي يمين، وعمر يقول طلقة واحدة.

ومنها: ـ أن ابن مسعود كان يحرم نكاح الزانية على الزاني أبداً، وعمر كان يُتَوِّبُهمَا وينكح أحدهما الآخر.

ومنها: ـ أن ابن مسعود كان يرى بيع الأمة طلاقها، وعمر يقول: لا تطلق بذلك. إلى قضايا كثيرة.

والعجب أن المحتجين بهذا، لا يرون تقليد ابن مسعود،ولا تقليد عمر.

وتقليد مالك، وأبي حنيفة، والشافعي أحب إليهم وآثر عندهم.

ثم كيف ينسب إلى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول: لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني أعلمهم بكتاب الله! ولو أعلم أن أحداً أعلم مني، لرحلت إليه.

قال شقيق: فَجُلْتُ في حلقة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما سمعت أحداً يَرُدُّ ذلك.

وكان يقول: والذي لا إله إلا هو، ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الإبل، لركبت إليه.

وقال أبو موسى الأشعري: كنا جئنا، وما نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من كثرة دخولهم ولزومهم له.

وقال أبو مسعود البدري: ـ وقد قام عبد الله بن مسعود: ـ ما أعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائم.

فقال أبو موسى: لقد كان يشهد إذا ما غبنا، ويؤذن له إذا حجبنا.

وكتب عمر إلى أهل الكوفة: إني بعثت إليكم عمّاراً أميراً، وعبد الله معلماً ووزيراً،

---

(١) قوله: يطبق. معناه أنه كان يضع باطن كفيه على بعضهما، ويجعلها بين ركبتيه في الركوع.

وهما من النجباء، من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بدر، فخذوا عنهما، واقتدوا بهما، فإني آثرتكم بعبد الله على نفسي.

وقد صح عن ابن عمر أنه استفتى ابن مسعود في «ألبتة» وأخذ بقوله، ولم يكن ذلك تقليداً له، بل لما سمع قوله فيها تبين له أنه الصواب.

فهذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة من أقوال بعضهم بعضاً.

وقد صح عن ابن مسعود أنه قال: «أغْدُ عالماً، أو متعلماً، ولا تكونن إمَّعة» فأخرج الإمعة ـ وهو المقلد ـ من زمرة العلماء والمتعلمين.

وهو كما قال رضي الله عنه، فإنه لا مع العلماء، ولا مع المتعلمين للعلم والحجة كما هو معروف ظاهر لمن تأمله.

الوجه التاسع والثلاثون: قولهم: إن عبد الله كان يدع قوله لقول عمر، وأبو موسى كان يدع قوله لقول عليٍّ، وزيد كان يدع قوله لقول أُبيّ بن كعب.

فجوابه أنهم لم يكونوا يدَّعون ما يعرفون من السنّة تقليداً لهؤلاء الثلاثة: كما يفعله فرقة التقليد.

بل من تأمل سيرة القوم، رأى أنهم كانوا إذا ظهرت لهم السنّة لم يكونوا يَدَعُونها لقول أحد، كائناً من كان.

وكان ابن عمر يدع قول عمر إذا ظهرت له السنّة، وابن عباس ينكر على من يعارض ما بلغه من السنّة بقوله: قال أبو بكر، وعمر. ويقول: يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء أقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتقولون قال: أبو بكر وعمر؟.

فرحم الله ابن عباس ورضي الله عنه، فوالله لو شاهد خلفنا هؤلاء الذين إذا قيل لهم: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قالوا: قال فلان وفلان، لمن لا يداني الصحابة، ولا قريباً من قريب، وإنما كان يدعون أقوالهم لأقوال هؤلاء، لأنهم يقولون القول، ويقول هؤلاء، فيكون الدليل معهم، فيرجعون إليهم، ويدعون أقوالهم، كما يفعل أهل العلم الذين هو أحب إليهم مما سواه.

وهذا عكس طريقة فرقة أهل التقليد من كل وجه، وهذا هو الجواب عن قول مسروق: ما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس.

الوجه الأربعون: ـ قولهم: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قد سنَّ لكم معاذ فاتبعوه».

فعجباً لمحتج بهذا على تقليد الرجال في دين الله؛ وهل صار ما سنّه معاذ سنّة إلا بقوله

صلى الله عليه وآله وسلم: «فاتبعوه»؟ كما صار الأذان سنّة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وإقراره وشرعه، لا بمجرد المنام؟.

فإن قيل: فما معنى الحديث؟.

قيل: معناه أن معاذاً فعل فعلاً جعله الله لكم سنّة؛ وإنما صار سنّة لنا، حين أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا لأن معاذاً فعله فقط.

وقد صح عن معاذ أنه قال: كيف تصنعون بثلاث:

١ ـ دنيا تقطع أعناقكم.

٢ ـ وزلة عالم.

٣ ـ وجدال منافق بالقرآن.

فأما العالم، فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم، وإن افتتن فلا تقطعوا منه إياسكم، فإن المؤمن يفتتن به، ثم يتوب.

وأما القرآن فإن له مناراً كمنار الطريق، لا يخفى على أحد، فما علمتم منه فلا تسألوا عنه أحداً، وما لم تعلموه، فَكِلُوه إلى عالمه.

وأما الدنيا فمن جعل الله غناه في قلبه فقد أفلح، ومن لا، فليست بنافعته دنياه.

فصدع رضي الله عنه بالحق، ونهى عن التقليد في كل شيء، وأمر باتباع ظاهر القرآن، وأن لا يبالي بمن خالف فيه، وأمر بالتوقف فيما أشكل. وهذا كله، خلاف طريقة المقلدين، وبالله التوفيق.

الوجه الحادي والأربعون: قولكم: إن الله سبحانه أمر بطاعة أولي الأمر وهم العلماء، وطاعتهم تقليدهم فيما يفتون به.

فجوابه: أن أولي الأمر قد قيل: هم الأمراء، وقيل: هم العلماء. وهما روايتان عن الإمام أحمد.

والتحقيق: أن الآية تتناول الطائفتين، وطاعتهم من طاعة الرسول.

لكن خفي على المقلدين أنهم إنما يطاعون في طاعة الله، إذا أمروا بأمر الله ورسوله، فكان العلماء مبلغين لأمر الرسول، والأمراء منفذين له، فحينئذٍ تجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله؟

فأين في الآية تقديم آراء الرجال على سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإيثار التقليد عليها؟

الوجه الثاني والأربعون: أن هذه الآية من أكبر الحجج عليهم وأعظمها إبطالاً للتقليد، وذلك من وجوه:

أحدها: الأمر بطاعة الله التي هي امتثال أمره واجتناب نهيه.

الثاني: طاعة رسوله، ولا يكون العبد مطيعاً لله ورسوله حتى يكون عالماً بأمر الله.

ومن أقر على نفسه بأنه ليس من أهل العلم بأوامر الله ورسوله، وإنما هو مقلد فيها لأهل العلم، لم يمكنه تحقيق طاعة الله ورسوله ألبتة.

الثالث: أن أولي الأمر قد نهوا عن تقليدهم، كما صح ذلك عن معاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهم من الصحابة، وذكرناه نصًّا عن الأئمة الأربعة وغيرهم.

وحينئذٍ فطاعتهم في ـ ذلك إن كانت واجبة ـ بطل التقليد، وإن لم تكن واجبة، بطل الاستدلال.

الرابع: أنه سبحانه قال في الآية نفسها: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾ [النساء: ٥٩]، وهذا صريح في إبطال التقليد، والمنع من رد المتنازع فيه إلى رأيٍ، أو مذهب، أو تقليد.

فإن قيل: فما هي طاعتهم المختصة بهم؟ إذ لو كانوا إنما يطاعون فيما يخبرون به عن الله ورسوله، كانت الطاعة لِلّهِ ورسوله لا لهم.

قيل: وهذا هو الحق، وطاعتهم إنما هي تبعٌ لااستقلال، ولهذا قرنها بطاعة الرسول، ولم يعِدِ العامل.

وأفرد طاعة الرسول، وأعاد العامل، لئلا يتوهم أنه إنما يطاع تبعاً، كما يطاع أولو الأمر تبعاً، وليس كذلك.

بل طاعته واجبة استقلالاً، كان ما أمر به ونهى عنه في القرآن، أو لم يكن.

الوجه الثالث والأربعون: قولهم: إن الله سبحانه وتعالى أثنى على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وتقليدهم هو اتباعهم بإحسان، فما أصدق المقدمة الأولى، وما أكذب الثانية!

بل الآية من أعظم الأدلة ردًّا على فرقة التقليد، فإن اتباعهم هو سلوك سبيلهم ومنهاجهم، وقد نهوا عن التقليد، وكون الرجل إمَّعَة، وأخبروا أنه ليس من أهل البصيرة.

ولم يكن فيهم ـ ولله الحمد ـ رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين.

وقد أعاذهم الله وعافاهم، مما ابتلى من يرد النصوص لآراء الرجال وتقليدها، فهذا ضد متابعتهم وهو نفس مخالفتهم.

فالتابعون لهم بإحسان حقًّا، هم أولوا العلم والبصائر، الذين لا يقدمون على كتاب الله

وسنّة رسوله، رأياً، ولا قياساً، ولا معقولاً، ولا قول أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عياراً على القرآن والسنن، فهؤلاء أتباعهم حقاً، جعلنا الله منهم بفضله ورحمته.

يوضحه الوجه الرابع والأربعون: أن أتباعهم لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقرون على أنفسهم، وجميع أهل العلم، أنهم ليسوا من أولي العلم، لكان سادات العلماء الدائرين مع الحجة ليسوا من أتباعهم، والجهال أسعد باتباعهم منهم، وهذا عين المحال، بل من خالف واحداً منهم للحجة، فهو المتبع له، دون من أخذ قوله بغير حجة، وهكذا القول في اتباع الأئمة رضي الله عنهم.

معاذ الله أن يكونوا هم المقلدين لهم الذين ينزلون آراءهم منزلة النصوص، بل يتركون لها النصوص، فهؤلاء ليسوا من أتباعهم.

وإنما أتباعهم من كان على طريقهم، واقتفى منهاجهم.

ولقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام [ابن تيمية] في تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي، وهي وقف على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم.

فقال: إنما أتناول ما أتناوله منها على معرفتي بمذهب أحمد، لا على تقليدي له.

ومن المحال أن يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الأئمة دون أصحابهم الذين لم يكونوا يقلدونهم.

فأتبعُ الناس لـ «مالك»، ابن وهب وطبقته، ممن يحكم بالحجة، وينقاد للدليل أين كان.

وكذلك أبو يوسف ومحمد، أتبع لأبي حنيفة من المقلدين له مع مخالفتهما له.

كذلك البخاري، ومسلم، وأبو داود، والأثرم، وهذه الطبقة من أصحاب أحمد، اتبعُ له من المقلدين المحض في المنتسبين إليه.

وعلى هذا، فالوقف على أتباع الأئمة، أهل الحجة، والعلم أحق به من المقلدين في نفس الأمر.

الوجه الخامس والأربعون: قولهم: يكفي في صحة التقليد الحديث المشهور «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»، جوابه من وجوه:

أحدها: أن هذا الحديث قد روي من طريق الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، ومن حديث سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، ومن طريق حمزة الحرري، عن نافع عن ابن عمر، لا يثبت شيء منها.

قال ابن عبد البر: ثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد: أن أبا عبد الله بن مفرج حدثهم، ثنا محمد بن أيوب لصموت قال: قال لنا البزار:

وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: أن يقال لهؤلاء المقلدين: فكيف استجزتم ترك تقليد النجوم التي يهتدى بها، وقلدتم من هو دونهم بمراتب كثيرة؟

فكان تقليد مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، آثر عندكم من تقليد أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ.

فما دل عليه الحديث خالفتموه صريحاً، واستدللتم به على تقليد من لم يتعرض له بوجه.

الثالث: أن هذا يوجب عليكم تقليد من ورَّث الجد مع الإخوة منهم، ومن أسقط الإخوة به معاً، وتقليد من قال: الحرام يمين، ومن قال: هو طلاق.

وتقليد من حرم الجمع بين الأختين بملك اليمين، ومن أباحه.

وتقليد من جوَّز للصائم أكل البَرَد، ومن منع منه، وتقليد من قال: تعتد المتوفى عنها [زوجها] بأقصى الأجلين، ومن قال بوضع الحمل.

وتقليد من قال: يحرم على المحرم استدامة الطيب، وتقليد من أباحه.

وتقليد من جوز بيع الدرهم بالدرهمين، وتقليد من حرمه.

وتقليد من أوجب الغسل من الإكسال، وتقليد من أسقطه.

وتقليد من ورَّث ذوي الأرحام، ومن أسقطهم.

وتقليد من رأى التحريم برضاع الكبير، ومن لم يره.

وتقليد من منع تيمم الجنب، ومن أوجبه.

وتقليد من أباح لحوم الحمر الأهلية، ومن منع منها.

وتقليد من رأى النقض بمس الذكر، ومن لم يره.

وتقليد من رأى بيع الأمة طلاقها، ومن لم يره.

وتقليد من وقف المولى عند الأجل، ومن لم يقفه.

أضعاف أضعاف ذلك مما اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن سوغتم هذا، فلا تحتجوا لقول[1] على قول، ومذهب على مذهب.

بل اجعلوا الرجل مخيراً في الأخذ بأي قول شاء من أقوالهم، ولا تنكروا على من خالف مذاهبكم، واتبع قول أحدهم.

---

(١) قوله: فلا تحتجوا لقول. الصواب: فلا تحتجوا بقول على قول.

وإن لم تسوِّغوه، فأنتم أول مبطل لهذا الحديث، ومخالف له، وقائل بضد مقتضاه، وهذا مما لا انفكاك لكم منه.

الرابع: أن الاقتداء بهم، يحرم عليكم التقليد، ويوجب الاستدلال، وتحكيم الدليل كما كان عليه القوم رضي الله عنهم، وحينئذٍ فالحديث من أقوى الحجج عليكم، وبالله التوفيق.

الوجه السادس والأربعون: قولكم: قال عبد الله بن مسعود: «من كان مستناً، فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد».

فهذا من أكبر الحجج عليكم من وجوه:

١ : ـ فإنه نهى عن الاستنان بالأحياء، وأنتم تقلدون الأحياء والأموات.

والثاني: أنه عيَّن المستن بهم، بأنهم خير الخلق، وأبر الأمة، وأعلمهم، وهم الصحابة رضي الله عنهم.

وأنتم ـ معاشر المقلدين ـ لا ترون تقليدهم، ولا الاستنان بهم، وإنما ترون تقليد فلان وفلان، ممن هو دونهم بكثير.

الثالث: أن الاستنان بهم هو الاقتداء بهم، وهو بأن يأتي المقتدي بمثل ما أتوا به، ويفعل كما فعلوا، وهذا يبطل قبول قول أحد بغير حجة كما كان الصحابة عليه.

الرابع: أن ابن مسعود قد صح عنه النَّهْيُ عن التقليد، وأن لا يكون الرجل إمَّعة لا بصيرة له، فعلم أن الاستنان عنده غير التقليد.

الوجه السابع والأربعون: قولكم: قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «عليكم بسنّتي، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وقال: «اقتدوا باللذين من بعدي».

فهذا من أكبر حججنا عليكم، في بطلان ما أنتم عليه من التقليد، فإنه خلاف سنّتهم.

ومن المعلوم بالضرورة أن أحداً منهم لم يكن يدع السنّة ـ إذا ظهرت ـ لقول غيره، كائناً من كان، ولم يكن له معها قول ألبتة، وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك.

يوضحه الوجه الثامن والأربعون: ـ أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرن سنّتهم بسنّته، في وجوب الاتباع، والأخذ بسنّتهم ليس تقليداً لهم، بل اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

كما أن الأخذ بالأذان لم يكن تقليداً لمن رآه في المنام، والأخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته بعد سلام الإمام، لم يكن تقليداً لمعاذ، بل اتباعاً لمن أمرنا بالأخذ بذلك.

فأين التقليد الذي أنتم عليه من هذا؟

يوضحه الوجه التاسع والأربعون: ـ أنكم أول مخالف لهذين الحديثين، فإنكم لا ترون الأخذ بسنّتهم والاقتداء بهم واجباً، وليس قولكم عندكم حجة وقد صرح بعض علمائكم أنه لا يجوز تقليدهم، ويجب تقليد الشافعي، فمن العجائب احتجاجكم بشيء أنتم أشد الناس خلافاً له، وبالله التوفيق.

يوضحه الوجه الخمسون: ـ أن الحديث ـ بجملته ـ حجة عليكم من كل وجه، فإنه أمر ـ عند كثرة الاختلاف ـ بسنّته، وسنّة خلفائه، وأمرتم ـ أنتم ـ برأي فلان ومذهب فلان.

الثاني: ـ أنه حذَّر من محدثات الأمور، وأخبر أن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ومن المعلوم بالاضطرار أن ما أنتم عليه من التقليد الذي ترك له كتاب الله وسنّة رسوله، وتعرض القرآن والسنّة عليه، ويجعل معياراً عليهما، من أعظم المحدثات والبدع، التي برّأ الله سبحانه القرون التي فضلها، وخيَّرها على غيرها.

وبالجملة فما سنَّه الخلفاء الراشدون أو أحدهم للأمة،فهو حجة لا يجوز العدول عنها، فأين هذا من قول فرقة التقليد: ليست سنّتهم حجة، ولا يجوز تقليدهم فيها. يوضحه الوجه الحادي والخمسون: ـ أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في نفس هذا الحديث: «فإنه من يعش من بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً»؛ وهذا ذم للمختلفين، وتحذير من سلوك سبيلهم، وإنما كَثَر الاختلاف، وتفاقم أمره بسبب التقليد وأهله، الذين فرقوا الدين، وصيروا أهله شيعاً، كل فرق تنصر متبوعها، وتدعو إليها، وتذم من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم، حتى كأنهم ملة أخرى سواهم، يدأبون ويكدحون في الرد عليهم، ويقولون: كتبهم وكتبنا، وأئمتهم وأئمتنا، ومذهبهم ومذهبنا.

هذا والنبي واحد، والقرآن واحد، والدين وا حد، والرب واحد.

فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سواء بينهم كلهم،وأن لا يطيعوا إلا الرسول، ولا يجعلوا معه من يكون أقواله كنصوصه، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً.

فلو اتفقت كلمتهم على ذلك، وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله، وتحاكموا كلهم إلى السنّة، وآثار الصحابة، لقلَّ الاختلاف، وإن لم يعدم من الأرض.

ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً أهل السنّة والحديث، فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً، وأقل اختلافاً منهم، لما بنوا على هذا الأصل.

وكلما كانت الفرقة عن الحديث أبعد، كان اختلافهم في أنفسهم أشد وأكثر.

فإن من ردَّ الحق، مَرَجَ عليه أمره واختلط عليه، والتبس عليه وجه الصواب فلم يَدْرِ أين يذهب، كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق: ٥].

الوجه الثاني والخمسون : ـ قولكم : إن عمر كتب إلى شريح : أن اقضِ بما في كتاب الله ، فإن لم يكن في كتاب الله فبما في سنّة رسول الله ، فإن لم يكن في سنّة رسول الله ، فبما قضى به الصالحون؟

فهذا من أظهر الحجج على بطلان التقليد ، فإنه أمر أن يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه ، فإن لم يجده في الكتاب ، ووجده في السنّة لم يلتفت إلى غيرها ، فإن لم يجده في السنّة ، قضى بما قضى به الصحابة .

ونحن نناشد الله فرقة التقليد ، هل هم كذلك ، أو قريباً من ذلك؟ وهل إذا نزلت بهم نازلة حدَّث أحد منهم نفسه ، أن يأخذ حكمها من كتاب الله ، ثم ينفذه ، فإن لم يجدها في كتاب الله ، أخذها من سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن لم يجدها في السنّة ، أفتى بها بما أفتى به الصحابة؟

والله يشهد عليهم ، وملائكته ، وهم شاهدون على أنفسهم بأنهم إنما يأخذون حكمها من قول من قلدوه .

وإن استبان لهم في الكتاب ، أو السنّة ، أو أقوال الصحابة ، خلاف ذلك لم يلتفتوا إليه ، ولم يأخذوا بشيء منه إلا بقول من قلدوه .

فكتاب عمر من أبطل الأشياء ، وأكسرها لقولهم . وهذا كان سير السلف المستقيم ، وهديهم القويم .

فلما انتهت النوبة إلى المتأخرين ، ساروا عكس هذا السير ، وقالوا : إذا نزلت النازلة بالمفتي أو الحاكم ، فعليه أن ينظر أولاً : ـ هل فيها اختلاف أم لا؟

فإن لم يكن فيها اختلاف ، لم ينظر في كتاب ولا في سنّة ، بل يفتي ويقضي فيها بالإجماع .

وإن كان فيها اختلاف اجتهد في أقرب الأقوال إلى الدليل فأفتى به ، وحكم به ، وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ ، وكتاب عمر ، وأقوال الصحابة .

والذي دل عليه الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة ، أولى ، فإنه مقدور مأمور .

فإن عِلْمَ المجتهد بما دل عليه الكتاب والسنّة ، أسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الأرض ، وغربها على الحكم .

هذا إن لم يكن متعذراً فهو أصعب شيء وأشقه ، إلا فيما هو من لوازم الإسلام .

فكيف يحيلنا الله ورسوله على ما لا وصول لنا إليه ، ويترك الحوالة على كتابه وسنّة رسوله ، اللذين هدانا بهما ، ويسرهما لنا ، وجعل لنا إلى معرفتهما طريقاً سهلة التناول من قرب .

ثم ما يدريه؟ فلعل الناس اختلفوا، وهو لا يعلم وليس عدم العلم بالنزاع، علماً بعدمه.

فكيف يقدم عدم العلم على أصل العلم كله؟ ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم إلى أمر لا علم له به؟.

وغايته أن يكون موهوماً، وأحسن أحواله أن يكون مشكوكاً فيه شكاً متساوياً أو راجحاً؟

ثم كيف يستقيم هذا على رأي من يقول: انقراض عصر المجمعين شرط في صحة الإجماع، فما لم ينقرض عصرهم فلمن شاء في زمنهم أن يخالفهم.

فصاحب هذا السلوك لا يمكنه أن يحتج بالإجماع حتى يعلم أن العصر انقرض، ولم ينشأ فيه مخالف لأهله.

وهل أحال الله الأمة في الاقتداء بكتابه وسنّة رسوله على ما لا سبيل لهم إليه ولا اطلاع لأفرادهم عليه، وترك إحالتهم على ما هو بين أظهرهم حجة عليهم، باقية إلى آخر الدهر، متمكنون من الاهتداء به، ومعرفة الحق منه؟.

هذا من أمحل المحال.

وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنهامعارضةالنصوص بالإجماع المجهول، وانفتح باب دعواه.

وصار من لم يعرف الخلاف من المقلدين، إذا احتج عليه بالقرآن والسنّة، قال: هذا خلاف الإجماع. وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام، وعابوا ـ من كل ناحية ـ على من ارتكبه، وكذبوا من ادعاه.

فقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله: «من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا. هذه دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن لا لقول لا يعلم الناس اختلفوا، أو لم يبلغه».

وقال في رواية المروزي: «كيف يجوز للرجل أن يقول: أجمعوا؟ إذا سمعتهم يقولون: أجمعوا فاتهمهم، لو قال: إني لم أعلم مخالفاً كان».

وقال في رواية أبي طالب: هذا كذب، ما علمه أن الناس مجمعون؟ ولكن يقول: ما أعلم فيه اختلافاً، فهو أحسن من قوله: إجماع الناس.

وقال في رواية أبي الحارث: لا ينبغي لأحد أن يدعي الإجماع في المرتبة الثالثة.

قال الشافعي: الحجة كتاب الله، وسنّة رسوله، واتفاق الأئمة.

وقال في كتاب اختلافه مع مالك: والعلم طبقات، الأولى الكتاب، والسنّة **الثانية**: ـ ثم الإجماع فيما ليس كتاباً ولا سنّة، **الثالثة**: ـ أن يقول الصحابي، فلا يعلم له مخالف من

الصحابة، **الرابعة**: ـ اختلاف الصحابة، **الخامسة**: ـ القياس، فقدم النظر في الكتاب والسنّة على الإجماع، ثم أخبر أنه إنما يصير إلى الإجماع فيما لم يعلم فيه كتاباً وسنّة، هذا هو الحق.

وقال أبو حاتم الرازي: العلم ـ عندنا ـ ما كان عن الله تعالى، من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ، وما صحت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مما لا معارض له، وما جاء عن الأولياء من الصحابة ما اتفقوا عليه، فإذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم، فإذا أخفى ذلك ولم يفهم، فعن التابعين، فإذا لم يوجد عن التابعين فعن أئمة الهدى من أتباعهم، مثل أيوب السجستاني، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي، والحسن بن الصالح.

ثم ما لم يوجد عن أمثالهم، فعن مثل عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن آدم، وابن عيينة، ووكيع بن الجراح.

ومن بعدهم، محمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبي عبيد القاسم. انتهى.

فهذا طريقة أهل العلم وأئمة الدين، جعل أقوال هؤلاء بدلاً عن الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة، بمنزلة التيمم، إنما يصار إليه عند عدم الماء.

فعدل هؤلاء المتأخرون المقلدون إلى التيمم والماء بين أظهرهم أسهل من التيمم بكثير.

ثم حدثت بعد هؤلاء فرقة هم أعداء العلم وأهله، فقالوا: إذا نزلت بالمفتي أو الحاكم نازلة، لم يجز أن ينظر فيها، في كتاب الله، ولا سنّة رسوله، ولا أقوال الصحابة، بل إلى ما قاله متبوعه، ومن جعله عياراً على القرآن والسنّة.

فما وافق قوله أفتى به وحكم به، وما خالفه لم يجز له أن يفتي ولا يقضي به وإن فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم.

واستفتى له ما يقول السادة والفقهاء، فيمن ينتسب إلى مذهب إمام معين يقلده دون غيره، ثم يفتي أو يحكم بخلاف مذهبه، هل يجوز له ذلك أم لا؟

وهل يقدح ذلك فيه أم لا؟

فينغض المقلدون رؤوسهم ويقولون: لا يجوز ذلك ويقدح فيه.

ولعل القول الذي عدل إليه هو قول أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل وأمثالهم.

فيجيب هذا الذي انتصب للتوقيع عن الله ورسوله، بأنه لا يجوز له مخالفة قول متبوعه

لأقوال من هو أعلم بالله ورسوله منه، وإن كان مع أقوالهم كتاب الله وسنّة رسوله.

وهذا من أعظم جنايات فرقة التقليد على الدين.

ولو أنهم لزموا حدّهم ومرتبتهم، وأخبروا إخباراً مجرداً، عما وجدوه من السواد في البياض، من أقوالٍ لا علم لهم بصحيحهما من باطلها، لكان لهم عذراً مًّا عند الله.

ولكن هـذا مبلغهم من العلم، وهو معاداتهم لأهله، وللقائمين لله بحججه، وبالله التوفيق.

الوجه الثالث والخمسون: ـ قولكم: منع عمر من بيع أمهات الأولاد، وتبعه الصحابة وألزم بطلاق الثلاث وتبعوه أيضاً، جوابه من وجوه:

أحدها: ـ أنهم لم يتبعوه تقليداً له، بل أداهم اجتهادتهم في ذلك إلى ما أداه إليه اجتهاده، ولم يقل أحد منهم قط: إني رأيت ذلك تقليداً لعمر.

الثاني: ـ أنهم لم يتبعوه كلهم، فهذا ابن مسعود يخالفه في أمهات الأولاد، وهذا ابن عباس يخالفه في الإلزام بالطلاق الثلاث، وإذا اختلف الصحابة وغيرهم، فالحاكم هو الحجة.

الثالث: ـ أنه ليس في اتباع قول عمر رضي الله عنه في هاتين المسألتين وتقليد الصحابة ـ لو فرض له في ذلك ـ ما يسوغ تقليد من هو دونه بكثير، في كل ما يقوله، وترك قول من هو مثله، ومن هو فوقه، وأعلم منه.

فهذا من أبطل الاستدلال وهو تعلق ببيت العنكبوت. فقلدوا عمر، واتركوا تقليد فلان وفلان.

فأما أنتم تصرحون بأن عمر لا يقلَّد، وأبو حنيفة، والشافعي، ومالك يقلَّدون، فلا يمكنكم الاستدلال بما أنتم مخالفون له، فكيف يجوز للرجل أن يحتج بما لا يقول به؟

الوجه الرابع والخمسون: قولكم: إن عمرو بن العاص قال لعمر ـ لما احتلم ـ: خذ ثوباً غير ثوبك، فقال: لو فعلت صارت سنّة.

فأين في هذا من الإذن من عمر في تقليده، والإعراض عن كتاب الله، وسنّة رسوله.

وغاية هذا أن تركه لئلا يقتدي به من يراه يفعل ذلك ويقول: لولا أن هذا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعله عمر.

فهذا هو الذي خشيه عمر. والناس مقتدون بعلمائهم شاءوا، أو أبوا، فهذا هو الواقع، وإن كان الواجب فيه تفصيل.

الوجه الخامس والخمسون: ـ قولكم قد قال أُبَيٌّ: ما اشتبه عليك فَكِلْهُ إلى عالمه، فهذا حق.

وهو الواجب على مَنْ سِوَى الرسول.

فإن كل أحد ـ بعد الرسول ـ لا بدّ أن يشتبه عليه بعض ما جاء به، وكل من اشتبه عليه شيء، وجب عليه أن يكله إلى من هو أعلم منه.

فإن تبين له، صار عالماً مثله، وإلا وكله إليه، ولم يتكلف ما لا علم له به، فهذا هو الواجب علينا في كتاب ربنا وسنّة نبينا، وأقوال أصحابه، وقد جعل الله ـ سبحانه ـ فوق ذي كل علم عليم.

فمن خفي عليه بعض الحق فَوَكَلَهُ إلى من هو أعلم منه، فقد أصاب.

فأي شيء في هذا من الإعراض عن القرآن، والسنن، وآثار الصحابة واتخاذ رجل بعينه معياراً على ذلك، وترك النصوص لقوله، وعرضها عليه، وقبول كل ما أفتى به، ورد كل ما خالفه؟!.

وهذا الأثر نفسه، من أكبر الحجج على بطلان التقليد، فإن أوله «ما استبان لك فاعمل به، وما اشتبه عليك فكله إلى عالمه».

ونحن نناشدكم الله إذا استبانت لكم السنّة، هل تتركون قول من قلدتموه لها، وتعملون بها، وتفتنون أو تقضون بموجبها، أم تتركونها وتعدلون عنها إلى قوله، وتقولون: هو أعلم بها منا؟ فأبيٌّ رضي الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية، وهي مبطلة للتقليد قطعاً، وبالله التوفيق.

ثم يقول: هلا وكلتم ما اشتبه عليكم من المسائل إلى عالمها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إذ هم أعلم الأمة وأفضلها؟ ثم تركتم أقوالهم وعدلتم عنها؟

فإن كان من قلدتموه ممن يوكل ذلك إليه، فالصحابة أحق أن يوكل ذلك إليهم.

الوجه السادس والخمسون: ـ قولكم: كان الصحابة يفتون، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيٌّ بين أظهرهم، وهذا تقليد للمستفتين لهم.

فجوابه أن فتواهم إنما كانت تبليغاً عن الله ورسوله، وكانوا بمنزلة المخبرين فقط، لم يكن فتواهم تقليداً لرأي فلان وفلان، وإن خالفت النصوص فهم لم يكونوا يقلدون في فتواهم ولا يفتون بغير النصوص، ولم يكن المستفتي لهم يعتمد إلا على ما يبلغونهم إياه عن نبيهم، فيقولون: أمر بكذا، وفعل كذا، ونهى عن كذا.

هكذا كانت فتواهم، فهي حجة على المستفتين، كما هي حجة عليهم.

ولا فرق بينهم، وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الواسطة بينهم وبين الرسول وعدمها.

والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم؛ وأن مستفتيهم لم يعلموا إلا بما علموه عن نبيهم، وشاهدوه. وسمعوه منه، هؤلاء بواسطة، وهؤلاء بغير واسطة.

ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأمة، يحلل ما حلله، ويحرم ما حرمه، ويستبيح ما أباحه.

وقد أنكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من أفتى بغير السنّة منهم، كما أنكر على أبي السنابل وكذبه، وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر.

وأنكر على من أفتى باغتسال الجريح حتى مات، وأنكر على من أفتى بغير علم، كمن يفتي بما لم يعلم صحته، وأخبر أن إثم المستفتي عليه.

فإفتاء الصحابة في حياته نوعان:

أحدهما: كان يبلغه، ويقرهم عليه، فهو حجة بإقراره، لا بمجرد إفتائهم.

الثاني: ما كانوا يفتون به، مبلغين له عن نبيهم، فهم فيه رواة لا مقلِّدون ولا مقلَّدون.

هدم المؤلف لأقوى مستند يتوكأ عليه المقلدون
وتحقيق القول في معنى قوله تعالى:
﴿فلولا نفر من كل فرقة طائفة﴾ [التوبة: ١٢٢] الآية

الوجه السابع والخمسون: ـ قولكم: وقد قال تعالى: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ**﴾ [التوبة: ١٢٢] فأوجب قبول نذارتهم، وذلك تقليد لهم.

جوابه من وجوه:

أحدها: ـ أن الله سبحانه إنما أوجب عليهم قبول ما أنذروهم به من الوحي، الذي ينزل في غيبتهم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد.

فأين في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم آراء الرجال على الوحي؟

الثاني: ـ أن الآية حجة عليهم ظاهرة، فإنه سبحانه نوع عبوديتهم وقيامهم بأمره إلى نوعين:

أحدهما: ـ نفير الجهاد.

والثاني: ـ التفقه في الدين.

وجعل قيام الدين بهذين الفريقين، وهم الأمراء والعلماء، أهل الجهاد، وأهل العلم.

فالنافرون يجاهدون عن القاعدين، والقاعدون، يحفظون العلم للنافرين.

فإذا رجعوا من نفيرهم استدركوا ما فاتهم من العلم بإخبار من سمعه من رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم، وهنا للناس في الآية قولان:

أحدهما: أن المعنى: فهلّا نفر من كل فرقة طائفة تتفقه وتنذر القاعدة، فيكون المعنى في طلب العلم. وهذا قول الشافعي وجماعة من المفسرين، واحتجوا به على قبول خبر الواحد، لأن الطائفة لا يجب أن يكون عدد التواتر.

والثاني: أن المعنى: فلولا نفر من كل فرقة طائفة تجاهد لتتفقه القاعدة، وتنذر النافرة للجهاد إذا رجعوا إليهم، ويخبرونهم بما نزل بعدهم من الوحي.

وهذا قول الأكثرين، وهو الصحيح، لأن النفير إنما هو الخروج للجهاد، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «وإذا استنفرتم فانفروا».

وأيضاً فإن المؤمنين، عام في المقيمين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والغائبين عنه.

والمقيمون مرادون ولا بدّ، فإنهم سادات المؤمنين، فكيف لا يتناولهم اللفظ؟.

وعلى قول أولئك، يكون المؤمنون خاصاً بالغائبين عنه فقط.

والمعنى: وما كان المؤمنين لينفروا إليه كلهم، فلولا نفر إليه من فرقة منهم طائفة.

وهذا خلاف ظاهر لفظ «المؤمنين»، وإخراج للفظ «النفير» عن مفهومه في القرآن والسنّة.

وعلى كلا القولين، فليس في الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد المذموم، بل هي حجة على فساده وبطلانه، فإن الإنذار إنما يقوم بالحجة، فمن لم يقم عليه الحجة، لم يكن قد أنذر، كما أن النذير من أقام الحجة، فمن لم يأت بحجة، فليس بنذير، فإن سميتم ذلك تقليداً، فليس الشأن في الأسماء.

ونحن لا ننكر التقليد بهذ المعنى، فسموه ما شئتم، وإنما ننكر نصب رجل معين، يجعل قوله عياراً على القرآن والسنن، فما وافق قوله منها قبل، وما خالفه لم يقبل، ويقبل قوله بغير حجة، ويرد قول نظيره أو أعلم منه والحجة معه، فهذا الذي أنكرناه، وكل عالم على وجه الأرض يعلن بإنكاره وذم أهله.

الوجه الثامن والخمسون: قولكم: إن ابن الزبير سئل عن الجد والإخوة، فقال:

أما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذته خليلاً» يريد أبا بكر رضي الله عنه، فإنه أنزله أباً.

فأي شيء في هذا مما يدل على التقليد بوجه من الوجوه؟ وقد تقدم من الأدلة الشافية التي لا مطمع في رفعها مما يدل على أن قول الصديق في الجد أصح الأقوال على الإطلاق.

وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليداً، بل أضاف المذهب إلى الصديق، لينبه على جلالة قائله، وأنه ممن لا يقاس غيره به، لا ليقبل قوله بغير حجة، ويترك الحجة من القرآن، والسنّة لقوله.

فابن الزبير وغيره من الصحابة، كانوا أتقى الله، وحجج الله وبيناته أحب إليهم من أن يتركوها لآراء الرجال ولقول أحد كائناً من كان.

وقول ابن الزبير: «إن الصديق أنزله أباً» متضمن للحكم والدليل معاً.

الوجه التاسع والخمسون: قولكم: وقد أمر الله بقبول شهادة الشاهد. ذلك تقليد له، فلو لم يكن في آفات التقليد غير هذا الاستدلال، لكفى به بطلاناً.

وهل قبلنا قول الشاهد إلا بنص كتاب ربنا، وسنّة نبينا، وإجماع الأمة على قبول قوله؟ فإن الله سبحانه نصبها حجة يحكم الحاكم بها، كما يحكم بالإقرار.

وكذلك قول المقر أيضاً، حجة شرعية، وقبوله تقليد له، كما سميتم قبول شهادة الشاهد تقليداً.

فسموه ما شئتم، فإن الله سبحانه أمرنا بالحكم بذلك، وجعله دليلاً على الحكام، فالحاكم بالشهادة والإقرار، منفذ لأمر الله ورسوله. ولو تركنا تقليد الشاهد، لم يلزم به حكماً.

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقضي بالشاهد وبالإقرار، وذلك حكم بنفس ما أنزل الله لا بالتقليد، فالاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للإعراض عن الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة، وتقديم آراء الرجال عليها، وتقديم قول الرجل على من هو أعلم منه، واطِّراح قول من عداه جملة، من باب قلب الحقائق، وانتكاس العقول والأفهام.

وبالجملة، فنحن إذا قبلنا قول الشاهد، لم نقبله لمجرد كونه شهد به، بل لأن الله سبحانه أمرنا بقبول قوله.

فأنتم ـ معاشر المقلدين ـ إذا قبلتم قول من قلدتموه، قبلتموه بمجرد كونه قاله، أو لأن الله أمركم بقبول قوله، وطرح قوله من سواه.

الوجه الستون: قولكم: وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف، والخارص، والقاسم، والمقوِّم، والحاكمين بالمثل في جزاء الصيد، وذلك تقليد محض، أتعنون به أنه تقليد لبعض العلماء في قبول أقوالهم، وتقليد لهم فيما يخبرون به؟

فإن عنيتم الأول فهو باطل، وإن عنيتم الثاني، فليس فيه ما تستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه.

وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر المخبر والشاهد، لا من باب قبول الفتيا في

الدين[1] غير قيام دليل على صحتها، بل بمجرد إحسان الظن، يقابلها[2] مع تجويز الخطأ عليه.

فأين قبول الأخبار، والشهادات والأقارير، إلى التقليد في الفتوى؟

والمخبر بهذه لأمور يخبر عن أمر حسي، طريق العلم به إدراكه بالحواس، والمشاعر الظاهرة، والباطنة.

وقد أمر الله سبحانه بقبول خبر المخبر به، إذا كان ظاهر الصدق والعدالة، وطرد هذا.

ونظيره قبول خبر المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه قال أو فعل، وقبول خبر المخبر عمن أخبر عنه بذلك وهلم جرا، فهذا حق لا ينازع فيه أحد.

وأما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه، فليس فيه أكثر من العلم بأن ذلك ظنه واجتهاده.

فتقليدنا له في ذلك، بمنزلة تقليدنا له فيما يخبر به عن رؤيته وسماعه، وإدراكه.

فأين في هذا ما يوجب علينا أو يسوغ لنا، أن نفتي بذلك أو نحكم به، وندين الله به، ونقول: هذا هو الحق، وما خالفه باطل، ونترك له نصوص القرآن والسنّة، وآثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم؟

ومن هذا الباب تقليد الأعمى في القبلة، ودخول الوقت، لغيره.

وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر، ويقال له: «أصبحت أصبحت».

وكذلك تقليد الناس للمؤذن في دخول الوقت، وتقليد من في المطمورة لمن يعلمه بأوقات الصلاة، والفطر والصوم، وأمثال ذلك.

ومن ذلك، التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديل والجرح.

كل هذا من باب الأخبار التي أمر الله بقبول المخبر بها، إذا كان عدلاً صادقاً.

وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية، وإدخال الزوجة على زوجها، وقبول خبر المرأة ذِمِّيَّةً كانت أو مسلمة، في انقطاع دم حيضها لوقته، وجواز وطئها، وإنكاحها بذلك.

وليس هذا تقليداً في الفتيا والحكم، وإذا كان تقليداً لها، فالله سبحانه شرع لنا أن نقبل قولها ونقلدها فيه، ولم يشرع لنا بِتَلَقِّي أحكامه عن غير رسوله، فضلاً عن ترك سنّة رسوله،

---

(١) قوله: غير قيام. الصواب: من غير قيام.

(٢) قوله: يقابلها. الصواب: بقائلها.

لقول واحد من أهل العلم، وتقدم[1] قوله على قول من عداه من الأمة.

الوجه الحادي والستون: قولكم: وأجمعوا على جواز شراء اللحمان والأطعمة والثياب، وغيرها من غير سؤال حلها، اكتفاءً بتقليد أربابها.

جوابه: أن هذا ليس تقليداً في حكم من أحكام الله ورسوله من غير دليل.

بل هو اكتفاء بقبول قول الذابح والبائع، وهو اقتداء واتباع لأمر الله ورسوله.

حتى لو كان الذابح والبائع يهودياً، أو نصرانياً، أو فاجراً، اكتفينا بقوله في ذلك، ولم نسأله عن أسباب الحل، كما قالت عائشة رضي الله عنها:

«يا رسول الله إن ناساً يأتوننا باللحمان، لا ندري، أذكروا اسم الله عليها أم لا؟ فقال: سموا أنتم وكلوا».

فهل يسوغ لكم تقليد الكفار والفساق في الدين، كما تقلدونهم في الذبائح والأطعمة؟.

فدعوا هذه الاحتجاجات الباردة، وادخلوا معنا في الأدلة الفارقة بين الحق والباطل، لنعقد معكم عقد الصلح اللام[2] على تحكيم كتاب الله، وسنّة رسوله، والتحاكم إليهما وترك أقوال الرجال لهما، وأن ندور مع الحق حيث كان، ولا نتحيز إلى شخص معين غير الرسول، نقبل قوله كله، ونرد قول من خالفه كله، وإلا فاشهدوا بأنا أول منكر لهذه الطريقة، وراغب عنها، داع إلى خلافها، والله المستعان.

الوجه الثاني والستون: قولكم: لو كلف الناس كلهم الاجتهاد، وأن يكونوا علماء، ضاعت مصالح العباد، وتعطلت الصنائع والمتاجر، وهذا مما لا سبيل إليه شرعاً وقدراً، فجوابه من وجوه:

أحدها: أن من رحمة الله سبحانه بنا ورأفته، أنه لم يكلفنا بالتقليد.

فلو كلفنا به، لضاعت أمورنا، وفسدت مصالحنا، لأنا لم نكن ندري من نقلد من المفتيين والفقهاء، وهم عدد فوق المئين، ولا يدري عددهم - في الحقيقة - إلا الله.

فإن المسلمين قد ملأوا الأرض، شرقاً وغرباً، وجنوباً وشمالاً، وانتشر الإسلام - بحمد الله وفضله - وبلغ مبلغ الليل.

فلو كلفنا التقليد، لوقعنا في أعظم العنت والفساد، وتكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه، وإيجاب الشيء، وإسقاطه معاً، إن كلفنا بتقليد كل عالم.

---

(١) قوله: وتقدم. الصواب: تقديم.
(٢) قوله: اللام. أي الجامع. اسم فاعل من «لم» يلم. بمعنى جمع.

وإن كلفنا بتقليد الأعلم فالأعلم، فمعرفة ما دل عليه القرآن والسنن من الأحكام، أسهل بكثير كثير من معرفة الأعلم الذي اجتمعت فيه شروط التقليد.

ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلاً عن المقلد الذي هو كالأعمى.

وإن كلفنا بتقليد البعض، وكان جعل ذلك إلى تشهيِّنا واختيارنا، صار دين الله تبعاً لإرادتنا واختيارنا وشهواتنا، وهو عين المحال.

فلا بدّ أن يكون ذلك راجعاً إلى أمر الله باتباع قوله، وتلقّي الدين من بين يديه..

وذلك «محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله»، وأمينه على وحيه، وحجته على خلقه، ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده أبداً.

الثاني: أن بالنظر إلى الاستدلال، صلاح الأمور لا ضياعها، وبإهماله وتقليد من يخطىء ويصيب، إضاعتها وفسادها، كما أن الواقع شاهد به.

الثالث: أن كل واحد منا مأمور بأن يصدق الرسول فيما أخبر، ويطيعه فيما أمر، وذلك لا يكون إلا بعد معرفة أمره وخبره.

ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الأمة إلا ما فيه حفظ دينها ودنياها، وصلاحها في معاشها ومعادها، وبإهمال ذلك تضيع مصالحها، وتفسد أمورها.

فما خراب العالم إلا بالجهل، ولا عمارته إلا بالعلم.

وإذا ظهر العلم في بلد أو محلة، قلَّ الشر في أهلها، وإذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد، ومن لم يعرف هذا فهو ممن لم يجعل الله له نوراً.

قال الإمام أحمد: لولا العلم، كان الناس كالبهائم.

وقال: الناس أحوج إلى العلم منهم إلى الطعام والشراب؛ لأن الطعام والشراب محتاج إليه في اليوم مرتين أو ثلاثاً، والعلم يحتاج إليه في كل وقت.

الرابع: أن الواجب على كل عبد أن يعرف ما يخصه من الأحكام، ولا يجب عليه أن يعرف ما لا تدعوه الحاجة إلى معرفته، وليس في ذلك إضاعة لمصالح الخلق، ولا تعطيل لمعاشهم.

فقد كان الصحابة قائمين لمصالحهم ومعاشهم وعمارة حروثهم، والقيام على مواشيهم، والضرب في الأرض لمتاجرهم، والصفق بالأسواق، وهم أهدى العلماء الذين لا يشق غبارهم.

الخامس: أن العلم النافع هو الذي جاء به الرسول، دون مقدَّرات الأذهان، ومسائل الخرص والألغاز، وذلك ـ بحمد الله ـ أيسر شيء على النفوس، تحصيله وحفظه وفهمه، فإنه

كتاب الله الذي يسره للذكر، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧ و٢٢، ٣٢، ٤٠].

قال البخاري في صحيحه: قال مطر الوراق: هل من طالب علم فيعان عليه.

ولم يقل: فتضيع عليه مصالحه، وتتعطل عليه معايشه.

وسنّة رسوله ـ وهي بحمد الله ـ مضبوطة، محفوظة. أصول الأحكام التي يدور عليها خمسمائة حديث، وفروعها وتفاصيلها، نحو أربعة آلاف.

وإنما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدَّرات الأذهان، وأغلوطات المسائل والفروع والأصول، التي ما أنزل الله بها من سلطان، التي كل مالها في نموٍّ وزيادة وتوليد، والدين كل ماله في غربة ونقصان، والله المستعان.

الوجه الثالث والستون: ـ قد أجمع الناس على تقليد الزوج لمن يهدى إليه زوجته ليلة الدخول، وعلى تقليد الأعمى في القبلة والوقت، وتقليد المؤذنين وتقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة، وتقليد الزوجة في انقطاع دمها ووطئها وتزويجها.

فجوابه ما تقدم، أن استدلالكم بهذا من باب المغاليط، وليس هذا من التقليد المذموم ـ على لسان السلف والخلف ـ في شيء.

ونحن لم نرجع إلى أقوال هؤلاء لكونهم أخبروا بها، بل لأن الله ورسوله أمر بقبول قولهم، وجعله دليلاً على ترتب الأحكم، فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار.

فأين في هذا، ما يسوغ التقليد في أحكام الدين، والإعراض عن القرآن والسنن، ونصب رجل بعينه ميزاناً على كتاب الله، وسنّة رسوله؟

الوجه الرابع والستون: ـ قولكم: أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن الحارث، أن يقلد المرأة التي أخبرته بأنها أرضعته وزوجته.

فيالله العجب: فأنتم لا تقلدونها في ذلك، ولو كانت إحدى أمهات المؤمنين، ولا تأخذون بهذا الحديث، وتتركونه تقليداً لمن قلدتموه دينكم.

فأي شيء في هذا، مما يدل على التقليد في دين الله؟ وهل هذا إلا بمنزلة قبول المخبر عن أمرٍ حسيٍّ يخبر به، وبمنزلة قبول الشاهد؟

وهل كان مفارقة «عقبة» لها تقليداً لتلك الأمة، أو ابتاعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حيث أمره بفراقها؟

فمن بركة التقليد أنكم لا تأمرونه بفراقها، وتقولون: هي زوجتك، حلال وطؤها.

وأما نحن فمن حقوق الدليل علينا أن نأمر من وقعت له هذه الواقعة، بمثل ما أمر به

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعقبة بن عامر سواء، ولا يترك الحديث تقليداً لأحد.

الوجه الخامس والستون: ـ قولكم: قد صرح الأئمة بجواز التقليد، كما قال سفيان: إذا رأيت الرجل يعمل العمل وأنت ترى غيره، فلا تتهمه.

وقال محمد بن الحسن: يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه، ولا يجوز له تقليد مثله.

وقال الشافعي في غير موضع: قلته تقليداً لعثمان، وقلته تقليداً لعطاء. جوابه من وجوه:

أحدها: أنكم إن ادَّعيتم أن جميع العلماء صرحوا بجواز التقليد، فدعوى باطلة.

فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام في ذم التقليد وأهله والنَّهْيِ عنه ما فيه كفاية.

وكانوا يسمون المقلد الإمَّعة، ومحقب دينه، كما قال ابن مسعود: «الإمعة الذي يحقب دينه الرجال».

وكانوا يسمونه الأعمى الذي لا بصيرة له، ويسمون المقلدين أتباع كل ناعق، يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق، كما قال فيهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه في الجنة، وكما سماه الشافعي حاطب ليل، ونهى عن تقليده وتقليد غيره، فجزاه الله عن الإسلام خيراً، لقد نصح لله ورسوله والمسلمين ودعا إلى كتاب الله وسنّة رسوله. أمر بإتباعهما دون قوله وأمر بأن تعرض أقواله عليهما، فيقبل منها ما وافقهما، ويرد ما خالفهما.

فنحن نناشد المقلدين: هل حفظوا في ذلك وصية وأطاعوه، أم عصوه وخالفوه؟

وإن ادَّعيتم أن من العلماء من جوَّز التقليد، فكان ما رأى الثاني أن هؤلاء الذين حكيتم عنهم أنهم جوزوا التقليد لمن هو أعلم منهم، هم من أعظم الناس رغبة عن التقليد واتباعاً للحجة، ومخالفة لمن هو أعلم منهم.

فأنتم مقرون أن أبا حنيفة أعلم من محمد بن الحسن، ومن أبي يوسف، وخلافهما له معروف.

وقد صح عن أبي يوسف أنه قال: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا، حتى يعلم من أين قلنا.

الثاني: ـ أنكم منكرون أن يكون من قلدتموه من أئمةٍ مقلداً لغيره، أشد الإنكار، وقمتم وتقدمتم في قول الشافعي: «قلته تقليداً لعثمان، وقلته تقليداً لعطاء»، واضطربتم في حمل كلامه على موافقة الاجتهاد أشد الاضطراب، وادَّعيتم أنه لم يقلد «زيداً» في الفرائض.

وإنما اجتهد فوافق اجتهادُه اجتهادَه، ووقع على الخاطر حتى وافق اجتهاده في مسائل

المعادة(١) حتى في الأكدرية(٢) وجاء الاجتهادان حَذْوَ الْقُذَّةِ بالقذة، فكيف نصبتموه مقلداً

---

(١) المعادة: مفاعلة: من «عاده» بمعنى أن العد ـ وهو الحساب ـ وقع من طرفين، الجد والإخوة الأشقاء.

وتوضيحه أن الميت إذا مات عن إخوة أشقاء وإخوة لأب فهنا يقاسم الجد الإخوة (أي يحسب كأخ واحد من الإخوة) فالجد يريد أن يعد معه الإخوة الأشقاء فقط، والأشقاء يعدون على الجد ـ مع أنفسهم ـ الإخوة لأب، ثم يعد أن يأخذ الجد خير الأمور له من ثلث التركة أو المقاسمة أو ثلث الباقي، أو السدس ويترك الباقي للأخوة الأشقاء وللأخوة لأب يرجع الإخوة الأشقاء على الإخوة لأب فيأخذون ما بأيديهم لأنهم محجوبون بالأشقاء.

والسبب في عد بني العلات (الإخوة لأب) على الجد، هو أنهم يرثون مع الجد بطريق المقاسمة عند عدم وجود الأشقاء.

فلا بدّ من اعتبار إرثهم في حق الجد، واعتبار سقوطهم مع وجود الأشقاء، فيعدون في القسمة تقليلاً لنصيب الجد ومضايقة له، ثم لا يأخذون شيئاً. وبيان هذا أن الشقيق يقول للجد: لو لم أكن وانفرد الإخوة لأب لورثوا معك ولم يكن لك سبيل لإسقاطهم، وأنا الذي أسقطتهم فإذاً أنا آخذ نصيبهم وأستبد بما يجب لهم لأن من قتل قتيلاً فله سلبه (أي جميع ما عليه من السلاح والثياب)، فالأخ لأب وإن كان محجوباً بالشقيق لكنه يحجب الجد حجب نقصان.

(٢) يتوقف فهم «الأكدرية» على أربعة أمور:

١ ـ فيما تنسب إليه.

٢ ـ سبب اشتهارها بالأكدرية.

٣ ـ في أركانها.

٤ ـ في بيان حكمها.

١ ـ فيما تنسب إليه «الأكدرية» أقوال عديدة منها: أن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً من «أكدر» فأخطأ فيها، ومنها: أن امرأة من أكدر ماتت وخلفتهم، ومنها أن الزوج اسمه أكدر.

٢ ـ سبب اشتهارها ووجه تسميتها بالأكدرية. لأنها كدرت على زيد مذهبه من ثلاثة أوجه:

١ ـ أعال بالجد.

٢ ـ فرض للأخت معه.

٣ ـ جمع سهام الفرض وقسمها بالتعصيب.

أو لأن الجد كدر على الأخت ميراثها حيث أخذت النصف ثم عاد عليها ليقاسمها فيكون للجد ضعف الأخت لما سيأتي في كيفية تقسيم التركة في هذه المسألة.

٣ ـ أركانها. أربعة زوج وأم وجد وأخت ش أو لأب مجموعة في قول صاحب «كفاية الطلاب في علم الفرائض» عباس رضوان المدني:

أركانها أربعة زوج وجد ... أم وأخت لا لها تم العدد

٤ ـ في بيان حكمها. وذلك إنما يتضح بذكر صورتها وهي ما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وجد وأخت ش أو لأب.

فالمسألة من ٦ للزوج والنصف ٣ وللأم الثلث ٢ وللجد السدس فرضاً ١ وللأخت النصف فرضاً ٣ فعالت المسألة إلى ٩ للزوج ٣ ثم نضم نصيب الأخت إلى نصيب الجد فنقسمهما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن المقاسمة خير له من السدس ومن ثلث الباقي وبالنظر نجد أن مجموع نصيب الجد والأخت ٤ وهو لا يستقيم على ٣ وهي عد الرؤوس (الأخت والجد كأختين) فنضرب عدد الرؤوس وهو ٣ في المسألة مع عولها وهو ٩ ينتج ٢٧ للزوج ٩ وللأم ٦ وللجد ٣ وللأخت ٩ ثم نضم نصيب الجد إلى نصيب الأخت، فيصير المجموع ١٢ للجد ٨ وللأخت ٤.

ها هنا؟ ولكن هذا التناقض جاء من بركة التقليد، ولو اتبعتم العلم من حيث هو، واقتديتم بالدليل وجعلتم الحجة إماماً، لما تناقضتم هذا التناقض، وأعطيتم كل ذي حق حقه.

الثالث: ـ أن هذا من أكبر الحجج عليكم، فإن الشافعي قد صرح بتقليد عمر، وعثمان، وعطاء، مع كونه من أئمة المجتهدين وأنتم ـ مع إقراركم بأنكم من المقلدين ـ لا ترون تقليد واحد من هؤلاء.

بل إذا قال الشافعي: وقال الشفاعي، وقال عمر، وعثمان، وابن مسعود، فضلاً عن سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، تركتم تقليد هؤلاء، وقلدتم الشافعي، وهذا عين التناقض. فخالفتموه من حيث زعمتم أنكم قلدتموه، فإن قلدتم الشافعي، فقلدوا من قلده الشافعي.

فإن قلتم: بل قلدناهم فيما قلدهم فيه الشافعي.

قيل: لم يكن ذلك تقليداً منكم لهم، بل تقليداً له، وإلا فلو جاء عنهم خلاف قوله لم تلتفوا إلى أحد منهم.

الرابع: ـ أن من ذكرتم من الأئمة، لم يقلدوا تقليدكم، ولا سوغوه ألبتة.

بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة، لم يظفروا فيها بنص عن الله ورسوله، ولم يجدوا فيها سوى قول من هو أعلم منهم فقلدوه.

وهذا فعل أهل العلم، وهو الواجب.

فإن التقليد إنما يباح للمضطر.

وأما من عدل عن الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة، وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه، إلى التقليد، فهو كمن عدل إلى الميتة مع قدرته على المذكى[١].

فإن الأصل أن لا يقبل قول الغير إلا بدليل إلا عند الضرورة.

فجعلتم، أنتم، حال الضرورة، رأس أموالكم.

الوجه السادس والستون: ـ «قولكم: قال الشافعي: رأي الصحابة لنا خير من رأينا لأنفسنا».

ونحن نقول ونصدق رأي الشافعي: «ورأي الأئمة لنا خير من رأينا لأنفسنا» جوابه من وجوه.

أحدها: أنكم أول مخالف لقوله، ولا ترون رأيهم لكم خيراً من رأي الأئمة لأنفسهم.

بل تقولون: رأي[٢] لأنفسهم خير لنا من رأي الصحابة لنا.

---

(١) المذكى: أي المذبوح.

(٢) قوله: رأي، الصحيح: رأيهم.

فإذا جاءت الفتيا عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسادات الصحابة، وجاءت الفتيا عن الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، تركتم ما جاء عن الصحابة، وأخذتم بما أفتى به الأئمة.

فهلا كان رأي الصحابة لكم خيراً من رأي الأئمة لكم، لو نصحتم أنفسكم؟

الثاني: ـ أن هذا لا يوجب صحة تقليد من سوى الصحابة، لما خصهم الله به من العلم، والفهم، والفضل، والفقه عن الله ورسوله، وشاهدوا الوحي، والتلقي عن الرسول بلا واسطة، ونزول الوحي بلغتهم، وهي غضة محضة لم تشب، ومراجعتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيما أشكل عليهم من القرآن والسنّة، حتى يجليه لهم.

فمن له هذه المزية بعدهم، ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلد كما يقلدون، فضلاً عن وجوب تقليده، وسقوط تقليدهم أو تحريمه، كما صرح به غلاتهم؟

وتالله، إن بين علم الصحابة وعلم من قلدتموه، من الفضل، كما بينهم وبينهم في ذلك.

قال الشافعي في «الرسالة القديمة» بعد أن ذكرهم وذكر من تعظيمهم وفضلهم: وهم فوقنا في كل علم، واجتهاد وورع، وعقل وأمر استدرك به علم،وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا.

قال الشافعي: وقد أثنى الله على الصحابة في القرآن، والتوراة، والإنجيل، وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم. ما ليس لأحد بعدهم.

وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته».

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

وقال ابن مسعود: إن الله نظر في قلوب عباده، فوجد قلب «محمد» خير قلوب العباد، ثم نظر في قلوب الناس بعده، فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فاختارهم لصحبته، وجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحاً، فهو عند الله قبيح.

وقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتباع سنّة خلفائه الراشدين وبالاقتداء بالخليفتين.

وقال أبو سعيد: كان أبو بكر أعلمنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وشهد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن مسعود بالعلم، ودعا لابن عباس بأن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل.

وضمه إليه مرة، وقال: «اللهم علمه الحكمة».

وناول عمر في المنام، القدح الـذي شرب منـه، حتى رأى الرِّيَّ يخـرج من تحت أظفاره، وأوَّله بالعلم.

وأخبر أن القوم إن أطاعوا أبا بكر، وعمر، يرشدوا.

وأخبر أنه لو كان بعده نبي، لكان عمر.

وأخبر أن الله جعل الحق على لسانه وقلبه وقال: «رضيت لكم ما رضي لكم ابن أم عبد» (يعني عبد الله بن مسعود).

وفضائلهم ومناقبهم وما خصهم الله به من العلم والفضل أكثر من أن يذكر.

فهل يستوي تقليد هؤلاء، وتقليد من بعدهم، ممن لا يدانيهم ولا يقاربهم؟

الثالث: ـ أنه لم يختلف المسلمون أنه ليس قول من قلدتموه حجة.

وأكثر العلماء، بل الذي نص عليه من قلدتموه، أن أقوال الصحابة حجة يجب اتباعها ويحرم الخروج منها، كما سيأتي حكاية ألفاظ الأئمة في ذلك.

وأبلغهم فيه الشافعي ونبين أنه لم يختلف مذهبه: أن قول الصحابة حجـة، ونذكـر نصوصه في الجديد على ذلك إن شاء الله، وأن من حكى عنه قولين في ذلك، فإنما حكى ذلك بلازم قوله لا بصريحه.

وإذا كان قول الصحابي حجة فقبول قوله واجب متعين، وقبول قول من سواه، أحسن أحواله أن يكون سائغاً.

فقياس أحد القائلين على الآخر، من أفسد القياس وأبطله.

الوجه السابع والستون: ـ قولكم: وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للمعلمين والأستاذين، في جميع الصنائع والعلوم. إلى آخره.

فجوابه: أن هذا حق لا ينكره عاقل، ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله، وقبول قول المتبوع بغير حجة توجب قبول قوله، وتقديم قوله على قول من هو أعلم منه، وترك الحجة لقوله، وترك أقوال أهل العلم جميعاً من السلف والخلف لقوله، فهل جعل الله ذلك في فطرة أحد من العالمين؟!

ثم يقال: بل الذي فطر الله عليه عباده، طلب الحجة، والدليل المثبت لقول المدَّعِي.

فركَّز سبحانه في فطر الناس، أنهم لا يقبلون قول من لم يُقِم الدليل على صحة قوله.

ولأجل ذلك أقام الله سبحانه البراهين القاطعة، والحجج الساطعة، والأدلة الظاهرة، والآيات الباهرة على صدق رسله، إقامة للحجة، وقطعاً للمعذرة.

هذا وهم أصدق خلقه، وأعلمهم وأبرُّهُمْ، وأكملهم، فأتوا بالآيات والحجج والبراهين مع اعتراف أممهم لهم بأنهم أصدق الناس.

فكيف يقبل قول مَنْ عداهم بغير حجة توجب قبول قوله؟!

والله تعالى إنما أوجب قبول قولهم بعد قيام الحجة، وظهور الآيات المستلزمة لصحة دعواهم، لما جعل في فطر عباده من الانقياد للحجة، وقبول صاحبها.

وهذا أمر مشترك بين جميع أهل الأرض، مؤمنهم وكافرهم، وبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة، وتعظيم صاحبها، وإن خالفوه عناداً وبغياً، فلفوات أغراضهم بالانقياد، ولقد أحسن القائل:

أَيْنَ وَجْهُ قَوْلِ الْحَقِّ فِي قَلْبِ سَامِعٍ ... وَدَعْهُ فَنُورُ الْحَقِّ يَسْرِي وَيُشْرِقُ

سَيُؤْنِسُهُ رُشْداً وَيَنْسَى نِفَارَهُ ... كَمَا نَسِيَ التَّوْثِيقِ مَنْ هُوَ مُطْلَقُ

ففطرة الله وشرعه من أكبر الحجج على فرقة التقليد.

الوجه الثامن والستون: قولكم: إن الله سبحانه فاوت بين قُوَى الأذهان كما فاوت بين قوى الأبدان.

فلا يليق بحكمته وعدله، أن يفرض على كل أحد معرفة الحق بدليله في كل مسألة، إلى آخره.

فنحن لا ننكر ذلك، ولا ندعي أن الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق، بدليله في كل مسألة مسألة من مسائل الدين دِقِّهِ وَجُلِهِ.

وإنما أنكرنا ما أنكره الأئمة، ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين، وما حدث في الإسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من نصب رجل واحد، وجعل فتاواه بمنزلة نصوص الشارع، بل يقدمها عليه ويقدم قوله على أقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جميع علماء أمته، والاكتفاء بتقليده عن تلقي الأحكام من كتاب الله، وسنّة رسوله.

وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد، والقول بلا علم، والإخبار عمن خالفه وإن كان أعلم منه أنه غير مصيب للكتاب والسنّة، ومتبوعي هو المصيب أو يقول: كلاهما مصيب للكتاب، والسنّة، وقد تعارضت أقوالهما فيجعل أدلة الكتاب والسنّة متعارضة متناقضة، والله ورسوله يحكم بالشيء وضده في وقت واحد، ودينه تبع لآراء الرجال وليس له في نفس الأمر حكم معين.

فهو إما أن يسلك هذا المسلك أو يخفي من خالف متبوعه، ولا بدّ له من واحد من الأمرين، وهذا من بركة التقليد عليه.

إذا عرفت هذا، فنحن نقول: إن الله تعالى أوجب على العباد أن يتقوه بحسب استطاعتهم، وأصل التقوى معرفة ما يتقي من العمل به.

فالواجب على كل عبد أن يبذل جهده في معرفة ما يتقيه، مما أمر الله به ونهاه عنه، ثم يلتزم طاعة الله ورسوله، وما خفي عليه فهو فيه أسوة أمثاله ممن عدا الرسول.

فكل أحد سواه، قد خفي بعض ما جاء به ولم يخرجه ذلك عن كونه من أهل العلم، ولم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه.

قال أبو عمر: وليس أحد ـ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ إلاوقد خَفِيَ عليه بعض أمره.

فإذا أوجب الله سبحانه على كل أحد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق، وعذره فيما خَفِيَ عليه منه، فأخطأه أو قلد فيه غيره، كان ذلك هو مقتضى حكمته، وعدله ورحمته.

بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاءوا من العلماء، وأن يختار كل منهم رجلاً ينصبه معياراً على وحيه، ويعرض عن أخذ الأحكام واقتباسها من مشكاة الوحي، فإن هذا ينافي حكمته، ورحمته، وإحسانه، ويؤدي إلى ضياع دينه، وهجر كتابه، وسنّة رسوله، كما وقع فيه من وقع، وبالله التوفيق.

الوجه التاسع والستون: قولكم: إنكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الإمام، والمتبوع مع التابع، والركب خلف الدليل.

جوابه: إنا ـ والله ـ حولها ندندن، ولكن الشأن في الإمام، والدليل، والمتبوع الذي فرض الله على الخلائق أن تأتم به، وتسير خلفه.

وأقسم سبحانه بعزته، أن العباد لو أتوه من كل طريق، أو استفتحوا من كل باب، لم يفتح لهم حتى يدخلوا.

فهذا ـ لعمر الله ـ هو إمام الخلق ودليلهم وقائدهم حقاً، ولم يجعل الله منصب الإمامة بعده إلا لمن دعا إليه، ودل عليه، وأمر الناس أن يقتدوا به، ويأتموا به ويسيروا خلفه، وأن لا ينصبوا لنفوسهم متبوعاً، ولا إماماً، ولا دليلاً غيره، بل يكون العلماء مع الناس بمنزلة أئمة الصلاة مع المصلين، كل واحد يصلي طاعة لله، وامتثالاً لأمره، وهم في الجماعة متعاونون متساعدون، وبمنزلة الوفد مع الدليل كلهم يحج طاعة لله وامتثالاً لأمره.

لا أن المأموم يصلي لأجل كون الإمام يصلي، بل هو يصلي، صلى إمامه أو لا.

بخلاف المقلد، فإنه إنما ذهب إلى قول متبوعه، لأنه قاله، لا لأن الرسول قاله.

ولو كان كذلك، لَدَارَ مع الرسول أين كان، ولم يكن مقلداً.

فاحتجاجهم بإمام الصلاة، ودليل الحاج، من أظهر الحجج عليهم.

يوضحه الوجه السبعون: أن الإمام قد علم أن هذه الصلاة التي فرضها الله سبحانه على عباده، وأنه وإمامه في وجوبها سواء، وأن هذا البيت هو الذي فرض الله حجه على كل من استطاع إليه سبيلاً، وأنه هو والدليل في هذا الفرض سواء.

فهو لم يحج تقليداً للدليل، ولم يصل تقليداً للإمام.

وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دليلاً يدله على طريق المدينة لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه.

وصلى خلف «عبد الرحمن بن عوف» مأموماً، والعالم يصلي خلف مثله، ومن هو دونه.

بل خلف من ليس بعالم، وليس من تقليده في شيء.

يوضحه الوجه الحادي والسبعون: أن المأموم يأتي بمثل ما يأتي به الإمام سواء، والركب يأتي بمثل ما أتوا به سواء من معرفة الدليل، وتقديم الحجة وتحكيمها حيث كانت، ومع من كانت، فهذا يكون متبعاً لهم.

وأما من أعرض عن الأصل الذي قامت عليه إمامتهم ويسلك غير سبيلهم ثم يدَّعي أنه مؤتم بهم، فتلك أمانِيُّهُمْ، ويقال لهم: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١، والنمل: ٦٤].

الوجه الثاني والسبعون: ـ قولكم: إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فتحوا البلاد، وكان الناس حديثي عهد بالإسلام، وكان يفتونهم، ولم يقولوا لأحد منهم: عليك أن تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل.

جوابه: أنهم لم يفتوهم بآرائهم، وإنما بلَّغوهم ما قاله نبيهم، وفعله، وأمر به، فكان ما أفتوهم به هو الحكم، وهو الحجة، وقالوا لهم:

«هذا عهد نبينا إلينا، وهو عهدنا إليكم» فكان ما يخبرونهم به هو نفس الدليل، وهو الحكم.

فإن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هو الحكم، وهو دليل الحكم، وكذلك القرآن.

وكان الناس إذ ذاك، إنما يحرصون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله، وأمر به. وإنما يبلغهم الصحابة ذلك.

فأين هذا من زمان، إنما يحرص الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر.

وكلما تأخر الرجل أخذوا كلامه، وهجروا، أو كادوا يهجرون، كلام من فوقه، حتى تجد أتباع الأئمة أشد الناس هجراً لكلامهم.

وأهل كل عصر إنما يقضون ويفتون بقول الأدنى إليهم.

وكلما بَعُدَ العهد، ازداد كلام المتقدم هجراً ورغبة عنه، حتى إن كتبه لا تكاد تجد فيهم منها شيئاً بحسب تقدم زمانه.

ولكن أين قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتابعين: «لِيَنْصِبْ كل منكم لنفسه رجلاً يختاره ويقلده دينه، ولا يلتفت إلى غيره، ولا يتلقى[1] الأحكام من الكتاب والسنّة، بل من تقليد الرجال فإذا جاءكم عن الله ورسوله شيء، وعن من نصبتموه إماماً تقلدونه، فخذوا بقوله، ودعوا ما بلغكم عن الله ورسوله»؟!

فوالله لو كشف الغطاء لكم، وحقت الحقائق، لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة، كما قال الأول:

نَزَلُوا بِمَكَّةَ فِي قَبَائِلِ هَاشِمٍ وَنَزَلْتُ بِالْبَيْدَاءِ أَبْعَدَ مَنْزِلِ
سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّباً شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

* * *

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

الوجه الثالث والسبعون: قولكم: إن التقليد من لوازم الشرع والقدر، والمنكرون له مضطرون إليه ولا بدّ كما تقدم بيانه من الأحكام.

جوابه: أن التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع، وإن كان من لوازم القدر، بل بطلانه وفساده من لوازم الشرع، كما عرف بهذه الوجوه التي ذكرناها، وأضعافها، وإنما الذي من لوازم الشرع، المتابعة.

وهذه المسائل التي ذكرتم أنها من لوازم الشرع، ليست تقليداً، وإنما هي متابعة وامتثال للأمر.

فإن أبيتم إلا تسميتها تقليداً، فالتقليد بهذا الاعتبار حق وهو من الشرع.

ولا يلزم من ذلك أن يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع، و لا من لوازمه، وإنما بطلانه من لوازمه. يوضحه.

---

(١) قوله: ولا يتلقى. الصواب: ولا يتلق.

الوجه الرابع والسبعون: ـ أن ما كان من لوازم الشرع، فبطلان ضده من لوازم الشرع.

فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع من لوازم الشرع، لكان بطلان الاستدلال، واتباع الحجة في موضع التقليد من لوازم الشرع، فإن ثبوت أحد النقيضين يقتضي انتفاء الآخر، وصحة أحد الضدين يوجب بطلان الآخر.

ونحرره دليلاً فنقول: لو كان التقليد من الدين لم يجز العدول عنه إلى الاجتهاد والاستدلال، لأنه يتضمن بطلانه.

فإن قيل: كلاهما من الدين، وأحدهما أكمل من الآخر، فيجوز العدول من المفضول إلى الفاضل.

قيل: إذا كان قد انسدَّ باب الاجتهاد عندكم، وقطعت طريقه، وصار الفرض هو التقليد، فالعدول عنه إلى ما قد سد بابه، وقطعت طريقه، يكون ـ عندكم ـ معصية، وفاعله آثم.

وفي هذا من قطع طريق العلم، وإبطال حجج الله وبيناته، وخُلُوِّ الأرض من قائم لِلّهِ بحججه، ما يبطل هذا القول ويدحضه.

وقد ضمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه «لا تزال طائفة من أمته على الحق لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة».

وهؤلاء هم أولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله، فإنهم على بصيرة دينه[1].

بخلاف الأعمى الذي قد شهد على نفسه بأنه ليس من أولي العلم، والبصائر.

والمقصود أن الذي هو من لوازم الشرع، فالمتابعة والاقتداء، وتقديم النصوص على آراء الرجال، وتحكيم الكتاب والسنّة في كل ما تنازع فيه العلماء.

وأما الزهد في النصوص، والاستغناء عنها بآراء الرجال، وتقديمها عليها، والإنكار على من جعل كتاب الله وسنّة رسوله، وأقوال الصحابة نصب عينيه، وعرض أقوال العلماء عليها، ولم يتخذ من دون الله، ولا رسوله وليجة، فبطلانه من لوازم الشرع، ولا يتم الدين إلا بإنكاره وإبطاله. فهذا لون، والاتباع لون. والله الموفق.

الوجه الخامس والسبعون: ـ قولكم: كل حجة أثرية احتججتم بها على بطلان التقليد، فأنتم مقلدون لحملتها ورواتها، وليس بيد العالم إلا تقليد الراوي، ولا بيد الحاكم إلا تقليد الشاهد، ولا بيد العاميِّ إلا تقليد العالم إلى آخره.

جوابه: ما تقدم مراراً، من أن هذا الذي سميتموه تقليداً، هو اتباع أمر الله ورسوله.

---

(١) قوله: على بصيرة دينه. الصواب: على بصيرة من دينه.

ولوكان هذا تقليداً، لكان كل عالم على وجه الأرض ـ بعد الصحابة ـ مقلداً، بل كان الصحابة الذين أخذوا عن نظرائهم مقلدين.

ومثل هذه الاستدلال لا يصدر إلا من مشاغب أو ملبس، يقصد لبس الحق بالباطل.

والمقلد ـ لجهله ـ أخذ نوعاً صحيحاً من أنواع التقليد. واستدل به على النوع الباطل منه، لوجود القدر المشترك، وغفل عن القدر الفارق.

وهذا هو القياس الباطل، المتفق على ذمه، وهو أخو هذا التقليد الباطل، كلاهما في البطلان سواء.

وإذا جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة، وشهادة العدل حجة، لم يكن متبع الحجة مقلداً، وإذا قيل: إنه مقلد للحجة فحيَّهلا بهذا التقليد وأهله، وهل ندندن إلا حوله؟! والله المستعان.

الوجه السابع والسبعون: ـ قولكم: منعتم من التقليد خشية وقوع المقلد في الخطأ، بأن يكون من مقلده مخطئاً في فتواه، ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق.

ولا ريب أن صوابه في تقليده لمن هو أعلم منه أقرب من اجتهاده هو لنفسه.

كمن أراد شارء سلعة لا خبرة له بها فإنه إذا قلد عالماً بتلك السلعة، خبيراً بها، أميناً، ناصحاً، كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه.

جوابه: ـ من وجوه:

أحدها: أنا منعنا التقليد طاعة لله ورسوله، والله منع منه وذم أهله في كتابه، وأمر بتحكيمه وتحكيم رسوله، ورد ما تنازعت فيه الأمة إليه وإلى رسوله، وأخبر أن الحكم له وحده، ونهى أن يتخذ من دونه أو دون رسوله وليجة.

وأمر أن يعتصم بكتابه، ونهى أن يتخذ من دونه أولياء وأرباباً يحل من اتخذهم ما أحلوه، ويحرم ما حرموه، وجعل من لا علم له بما أنزله على رسوله بمنزلة الأنعام، وأمر بطاعة أولي الأمر إذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله، بأن يكونوا متبعين لأمره مخبرين به، وأقسم بنفسه ـ سبحانه ـ أنا لا نؤمن حتى نحكم الرسول خاصة فيما شجر بيننا، لا نحكم غيره، ثم لا نجد في أنفسنا حرجاً مما حكم به كما يجده المقلدون إذا جاء حكمه خلاف قول من قلدوه، وأن نسلم لحكمه تسليماً كما يسلم المقلدون لأقوال من قلدوه، بل تسليماً أعظم من تسليمهم وأكمل. والله المستعان، وذم من حاكم إلى غير الرسول.

وهذا كما أنه ثابت في حياته، فهو ثابت بعد مماته.

فلو كان حيًّا بين أظهرنا وتحاكمنا إلى غيره، لكنا من أهل الذم والوعيد.

فسنّته، وما جاء به من الهدى ودين الحق لم يمت، وإن فقد بين الأمة شخصه الكريم، فلم يفقد من بيننا سنّته ودعوته وهديه.

والعلم والإيمان ـ بحمد الله ـ مكانهما، من ابتغاهما وجدهما.

وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي أنزله عن رسوله، فلا يزال محفوظاً بحفظ الله، محميًّا بحمايته، يقوم حجة الله على العباد قرناً بعد قرن، إذ كان نبيهم آخر الأنبياء ولا نبي بعده.

فكان حفظه لدينه وما أنزله على رسوله مغنياً عن رسول آخر بعد خاتم الرسل.

والذي أوجبه الله سبحانه وفرضه على الصحابة، من تَلَقِّي العلم والهدى من القرآن والسنّة دون غيرهما، هو ـ بعينه ـ واجب على من بعدهم، وهو محكم لم ينسخ ولا يتطرق إليه النسخ حتى ينسخ الله العالم ويطوي الدنيا.

وقد ذم الله تعالى من إذا دُعِيَ إلى ما أنزل الله وإلى رسوله، صدَّ وأعرض، وحذره أن تصيبه مصيبة ـ بإعراضه عن ذلك ـ في قلبه ودينه ودنياه، وحذر من خالف عن أمره واتبع غيره، أن تصيبه فتنة، أو يصيبه عذاب أليم.

فالفتنة في قلبه، والعذاب الأليم، في بدنه وروحه، وهما متلازمان.

فمن فتن في قلبه ـ بإعراضه عما جاء به ومخالفته له إلى غيره ـ أصيب بالعذاب الأليم ولا بدّ.

وأخبر سبحانه أنه إذا قضى أمراً على لسان رسوله، لم يكن لأحد من المؤمنين أن يختار من أمره غير ما قضاه، فلا خيرة ـ بعد قضائه ـ لمؤمن ألبتة.

ونحن نسأل المقلدين: هل يمكن أن يخفى عليه ذلك أنزلوه فوق منزلة أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ والصحابة كلهم، فليس أحد منهم إلا وقد خفي عليه بعد ما قضى الله ورسوله به.

فهذا الصديق أعلم الأمة به، خفي عليه ميراث الجدة، حتى أعلمه به محمد بن مسلمة، والمغيرة بن شعبة.

وخفي عليه أن الشهيد لا دية له حتى أعلمه به عمر، فرجع إلى قوله.

وخفي على «عمر» تيمم الجنب فقال: لو بقي شهراً لم يصلِّ حتى يغتسل.

وخفي عليه دية الأصابع فقضى في الإبهام والتي تليها بخمس وعشرين، حتى أخبر أن في كتابه إلى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بعشر عشر، فترك قوله ورجع إليه.

وخفي عليه شأن الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى وأبو سعيد الخدري، وخفي عليه توريث المرأة من دية زوجها، حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان الكلابي وهو أعرابيّ من أهل البادية: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها».

وخفي عليه حكم إملاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المغيرة بن شعبة.

وخفي عليه أمر المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من مجوس هجر.

وخفي عليه سقوط طواف الوداع عن الحائض، فكان يردهن حتى يطهرن ثم يطفن، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك فرجع عن قوله.

وخفي عليه التسوية بين دية الأصابع وكان يفاضل بينها حتى بلغه السنّة في السنّة كذا، فرجع إليها.

وخفي عليه شأن متعة الحج وكان ينهى عنها حتى وقف على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بها، فترك قوله وأمر بها.

وخفي عليه جواز التسمِّي بأسماء الأنبياء فنهى عنه، حتى أخبره به طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كناه أبا محمد، فأمسك ولم يتماد على النهي.

هذا وأبو موسى ومحمد بن مسلمة وأبو أيوب من أشهر الصحابة، ولم يمر بباله رضي الله عنه أمر هو بين يديه حتى نهى عنه.

وكما خفي عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، حتى قال: والله كأني ما سمعتها قط قبل وقتي هذا.

وكما خفي عليه حكم الزيادة في المهر على أمهور أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبناته حتى ذكرته تلك المرأة بقوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [النساء: ٢٠] فقال: كل أحد أفقه من عمر حتى النساء؟

وكما خفي عليه أمر الجد والكلالة، وبعض أبواب الربا، فتمنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد إليهم فيها عهداً.

وكما خفي عليه يوم «الحديبية» أن وعد الله لنبيه وأصحابه بدخول مكة، مطلق لا يتعين لذاك العام، حتى بينه له النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وكما خفي عليه جواز استدامة الطيب للمحرم وتطيبه بعد النحر وقبل طواف الإفاضة، وقد صحت السنة بذلك.

وكما خفي عليه أمر القدوم على محل الطاعون أو الفرار منه، حتى أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا منها فراراً منه».

هذا، وهو أعلم الأمة بعد الصديق على الإطلاق، وهو كما قال ابن مسعود لو وضع علم «عمر» في كفة ميزان، وجعل علم أهل الأرض في كفة، لرجح علم عمر.

قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: والله إني لأحسب «عمر» ذهب بتسعة أعشار العلم.

وخفي على عثمان بن عفان أقل مدة الحمل، حتى ذكره ابن عباس بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، مع قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فرجع إلى ذلك.

وخفي على أبي موسى الأشعري، ميراث بنت الابن مع البنت السدس، حتى ذكر له أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثها ذلك.

وخفي على ابن مسعود حكم المفوضة، وترددوا إليه فيها شهراً، فأفتاهم برأيه، ثم بلغه النص بمثل ما أفتى به.

وهذا باب لو تتبعناه، لجاء سفر كبير.

فنسأل حينئذٍ فرقة التقليد: هل يجوز أن يخفى على من قلدتموه بعض شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما خفي ذلك على سادات الأمة أو لا؟

فإن قالوا: لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم، بلغوا في الغلُوِّ مبلغ مدعي العصمة في الأئمة.

وإن قالوا: بل يجوز أن يخفى عليهم ـ وهو الواقع ـ وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة.

قلنا: فنحن نناشدكم الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه، إذا قضى الله ورسوله أمراً خفي على من قلدتموه، هل يبقى لكم الخيرة بين قبول قوله ورده أم تنقطع خيرتكم، وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله، لا يجوز سواه؟

فأعدوا لهذا السؤال جواباً، وللجواب صواباً، فإ السؤال واقع، والجواب لازم.

والمقصود أن هذا هو الذي منعنا من التقليد، فأين معكم حجة واحدة تقطع العذر، وتسوغ لكم ما ارتضيتموه لأنفسكم من التقليد؟

الوجه الثاني: ـ أن قولكم: صواب المقلد في تقليده لمن هو أعلم منه أقرب من صوابه

في اجتهاده، دعوى باطلة، فإنه إذا قلد من قد خالفه غيره ممن هو نظيره، أو أعلم منه، لم يدر على صواب هو من تقليده أو على خطأ، بل هو كما قال الشافعي: حاطب ليل.

إما أن يقع بيده عود أو أفعى تلدغه، وأما إذا بذل اجتهاده في معرفة الحق، فإنه بين أمرين:

إما أن يظفر فله أجران، وإما أن يخطئه فله أجر، فهو مصيب للأجر ولا بدّ.

بخلاف المقلد المتعصب فإنه إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ لم يسلم من الإثم، فأين صواب الأعمى، من صواب البصير الباذل جهده؟!

الوجه الثالث: ـ أنه إنما يكون أقرب إلى الصواب إذا عرف أن الصواب مع من قلده دون غيره، وحينئذٍ فلا يكون مقلداً له، متبعاً للحجة.

وأما إذا لم يعرف ذلك ألبتة، فمن أين لكم أنه أقرب إلى الصواب من باذل جهده ومستفرغ وسعه في طلب الحق؟!!

الوجه الرابع: ـ أن الأقرب إلى الصواب عند تنازع العلماء، من امتثل أمر الله، فردَّ ما تنازعوا فيه إلى القرآن والسنّة.

وأما من رد ما تنازعوا فيه إلى قول متبوعه دون غيره، فكيف يكون أقرب إلى الصواب؟!.

الوجه الخامس: ـ أن المثال الذي مثلتم به، من أكبر الحجج عليكم.

فإن من أراد شراء سلعة، أو سلوك طريقة حين اختلف عليه اثنان أو أكثر، وكل منهم يأمره بخلاف ما يأمر به الآخر، فإنه لا يقدم على تقليد واحد منهم، بل يبقى متردداً، طالباً للصواب من أقوالهم.

فلو أقدم على قبول قول أحدهم مع مساواة الآخر له في المعرفة والنصيحة والديانة، أو كونه فوقه في ذلك، عُدَّ مخاطراً مذموماً، ولم يمدح إن أصاب.

وقد جعل الله في فطر العقلاء في مثل هذا، أن يتوقف أحدهم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج، حتى يستبين له الصواب، ولم يجعل في فطرهم الهجم على قبول قول واحد واطِّراح قول من عداه.

الوجه السابع والسبعون: أن نقول لطائفة المقلدين: هل تسوغون تقليد كل عالم من السلف والخلف، أم تقليد بعضهم دون بعض.

فإن سوغتم تقليد الجميع، كا ن تسوغيكم لتقليد من انتميتم إلى مذهبه، كتسويغكم لتقليد غيره سواء.

فكيف صارت أقوال هذا العالم مذهباً لم[1] تفتون وتقضون بها وقد سوغتم من تقليداً هذا ما سوغتم من تقليد الآخر؟

فكيف صار هذا صاحب مذهبكم دون هذا، وكيف استجزتم أن تردوا أقوال هـذا، وتقلدوا أقوال هذا، وكلاهما عالم يسوغ اتباعه؟

فإن كانت أقواله من الدين، فكيف ساغ لكم دفع الدين؟ وإن لم تكن أقواله من الدين فكيف سوغتم تقليده؟ وهذا لا جواب لكم عنه، يوضحه.

الوجه الثامن والسبعون: ـ أن من قلدتموه إذا روي عنه قولان وروايتان، سوغتم العمل بهما، وقلدتم مجتهداً له قولان، فيسوغ لنا الأخذ بهذا وهذا، وكان القولان جميعاً مـذهباً لكم، فهلا جعلتم قول نظيره من المجتهدين بمنزلة قوله الآخر، وجعلتم القولين جميعاً مذهباً لكم، وربما كان قول نظيره، ومن هو أعلم منه، أرجح من قوله الآخر، وأقرب إلى الكتاب والسنّة؟ يوضحه.

الوجه التاسع والسبعون: ـ أنكم ـ معاشر المقلدين ـ إذا قال بعض أصحابكم ممن قلدتموه قولاً خلاف قول المتبوع، أو خرجه على قول جعلتموه وجهاً وقضيتم، وأفتيتم بـه وألزمتم بمقتضاه، فإذا قال الإمام الذي هو نظير متبوعكم، أو فوقه، قولاً يخالفه، لم تلتفتوا إليه ولم تعدوه شيئاً.

ومعلوم أن واحداً من الأئمة، الذين هم نظير متبوعكم أجل من جميع أصحابه، من أولهم إلى آخرهم، فقدروا أسوأ التقادير أن يكون قوله بمنزلة وجه في مذهبكم.

فيالله العجب، صار من أفتى أو حكم بقول واحد من مشائخ المذهب، أحق بالقبول ممن أفتى بقـول الخلفاء الـراشـدين، وابن مسعـود، وابن عبـاس، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل؟!.

وهذا من بركة التقليد عليكم، وتمام ذلك بـ:

الوجه الثمانين: ـ أنكم إن رمتم التخلص من هذه الخلطة، وقلتم: بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض، وقالت كل فرقة منكم: يسوغ أو يجب تقليد من قلدناه دون غيره من الأئمة الذين هم مثله أو أعلم منه، كان أقل ما في ذلك معارضة قولكم بقول الفرقة الأخرى في ضرب هذه الأقوال بعضها ببعض.

ثم يقال: ما الذي جعل متبوعكم أولى بالتقليد من متبوع الفرقة الأخرى. وأي كتاب، أو بأية سنّة؟

---

(١) قوله: لم، الصواب «لكم» كما يدل عليه سياق الكلام وسباقه.

وهل تقطَّعت الأمة أمرها بينها زبراً، وصار كل حزب بما لديهم فرحون إلا بهذا السبب؟!.

فكل طائفة تدعو إلى متبوعها، وتنأى عن غيره، وتنهي عنه، وذلك مفضٍ إلى التفريق بين الأمة، وجعل دين الله تابعاً للتشهِّي والأغراض، وعرضة للاضطراب والاختلاف.

وهذا كله يدل على أن التقليد ليس من عند الله، للاختلاف الكثير الذي فيه.

ويكفي في فساد هذا المذهب تناقض أصحابه، ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض.

ولو لم يكن[1] فيه من الشناعة إلا إيجابهم تقليد صاحبهم، وتحريمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم.

الوجه الحادي والثمانون: ـ أن المقلدين حكموا على الله، قدراً وشرعاً، بالحكم الباطل جهاراً، المخالف لما أخبر به رسوله، فأخْلَوُا الأرض من القائمين لله بحججه، وقالوا: لم يبق في الأرض عالم منذ الأعصار المتقدمة.

فقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة وأبي يوسف، وزفر بن الهذيل، ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد اللولوي، وهذا قول كثير من الحنفية.

وقال بكر بن العلاء القشيري المالكي: ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة.

وقال آخرون: ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي، وسفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك.

وقالت طائفة: ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي.

واختلف المقلدون من أتباعه فيمن يؤخذ بقوله من المنتسبين إليه، ويكون له وجه يفتي ويحكم به، ومن ليس كذلك، وجعلوهم ثلاث مراتب:

١: ـ طائفة أصحاب وجوه، كابن شريح، والقفال، وأبي حامد.

٢: ـ وطائفة أصحاب احتمالات لأصحاب وجوه، كأبي المعالي.

٣: ـ وطائفة ليسوا أصحاب وجوه ولا احتمالات، كأبي حامد وغيره.

واختلفوا، متى انسد باب الاجتهاد؟ على أقوال كثيرة، ما أنزل الله بها من سلطان، وعند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم لله بحججه، ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ولم[2]

---

(١) قوله: ولو لم يكن إلخ، جواب «لو» لم يذكره المؤلف، ويمكن استخلاصه من السياق هكذا «لكان ذلك كافياً في الشناعة».

(٢) قوله: ولم. الصواب. ولن. لاختصاصها بالدلالة على استغراق المستقبل. وهذا ما يريده المؤلف بكلامه.

يحلُّ لأحد بعدُ أن ينظر في كتاب الله ولا سنّة رسوله لأخذ الأحكام منها، ولا يقضي ويفتي بما فيها، حتى يعرضه على قول مقلّده ومتبوعه، فإن وافقه، حكم بـه وأفتى به، وإلاَّ رده ولـم يقبله.

وهذه أقوال ـ كما ترى ـ قد بلغت من الفساد والبطلان والتناقض والقـول على الله بلا علم، وإبطال حججه، والزهد في كتابه وسنّة رسوله وتَلقِّي الأحكام منهما مبلغها. ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ويصدق قول رسوله: إنه لا تخلو الأرض من قائم لله بحجته، ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به، وأنه لا يزال أن[1] يبعث على رأس كل مائة سنّة لهذه الأمة من يجدد لها دينها ويكفي في فساد هذه الأقوال لأربابها.

فإذا لم يكن لأحد أن يختار بعد من ذكرتم، فمن أين وقع لكم اختيار تقليدهم دون غيرهم؟

وكيف حرمتم تقليد من سواه، ورجحتموه على تقليد من سواه؟

فما الذي سوغ لكم هذا الاختيار الذي لا دليل عليه من كتاب، ولا سنّة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب، وحرمتم اختيار ما عليـه الدليـل من الكتاب والسنّـة، وأقوال الصحابة؟

ويقال لكم: فإذا كان لا يجوز الاختيار بعد المائتين عندك ولا عند غيرك، فمن أين يسوغ لك ـ وأنت لم تولد إلا بعد المائتين بنحو ستين سنة ـ أن تختار قول مالك، دون من هو أفضل منه من الصحابة والتابعين، أو من هو مثله من فقهاء الأمصار، أو ممن جاء بعده؟

وموجب هذا القول، أن أشهب، وابن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وإصبغ بن الفرج، وسحنون بن سعيد، وأحمد بن المعدل، ومن في طبقتهم من الفقهاء، كان لهم أن يختاروا إلى انسلاخ ذي الحجة من سنة مائتين.

فما استهل هلال المحرم من سنة إحدى ومائتين، وغابت الشمس من تلك الليلة، حرم عليهم في الوقت بلا مهلة، ما كان مطلقاً لهم من الاختيار.

ويقال للآخرين: أليس من المصائب، وعجائب الدنيا تجويزكم الاختيار والاجتهاد، والقـول في دين الله بالـرأي والقياس، لمن ذكـرتم من أئمتكم، ثم لا تجيـزون الاختيـار والاجتهاد لحفاظ الإسلام، وأعلم الأمة بكتاب الله وسنّة رسوله وأقوال الصحابة وفتاواهم، كأحمد بن حنبل، والشافعي وإسحق بن راهويه ومحمد بن إسماعيـل البخاري، وداود بن علي، ونـظرائهم، على سعة علمهم بالسنن، ووقـوفهم على الصحيـح منهـا والسقيم،

---

(١) قوله: أن يبعث الخ، تعبير ركيك. والصواب أن يقال: ولا يزال الله يبعث الخ.

وتحرِّيهم في معرفة أقوال الصحابة والتابعين ودقة نظرهم، ولطف استخراجهم للدلائل.

ومن قال منهم بالقياس فقياسه من أقرب القياس إلى الصواب، وأبعده عن الفساد، وأقربه إلى النصوص، مع شدة ورعهم، وما منحهم الله من محبة المؤمنين لهم، وتعظيم المسلمين علماءهم وعامتهم لهم.

فإن احتج كل فريق منهم بترجيح متبوعه بوجه من وجوه الترجيح، في تقدم زمان أو زهد أو ورع، أو لقاء شيوخ وأئمة، لم يلقهم من بعده أو فوقه، وأمكن غير هؤلاء كلهم أن يقولوا لهم جميعاً قولكم هذا، إن لم تأنفوا من التناقض، يوجب عليكم أن تتركوا قول متبوعكم لقول من هو أقدم منه من الصحابة والتابعين، وأعلم وأورع، وأزهد، وأكثر اتباعاً وأجل.

فأين أتباع ابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، بل أتباع عمر وعليّ، من أتباع الأئمة المتأخرين في الكثرة والجلالة؟!!

وهذا أبو هريرة، قال البخاري: حمل العلم عنه ثمان مائة رجل، ما بين صاحب وتابع. وهذا زيد بن ثابت من جملة أصحاب عبد الله بن عباس.

وأين في أتباع الأئمة مثل عطاء وطاووس، ومجاهد، وعكرمة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وجابر بن زيد؟!

وأين في أتباعهم مثل السعيدين، والشعبي، ومسروق، وعلقمة، والأسود وشريح؟!

وأين في أتباعهم مثل نافع، وسالم، والقاسم، وعروة، وخارجة بن زيد، وسليمان بن ياسر، وأبي بكر بن عبد الرحمن؟!

فما الذي جعل الأئمة بأتباعهم أسعد من هؤلاء بأتباعهم؟.

ولكن أولئك وأتباعهم على قدر عصرهم، فعظمتهم، وجلالتهم، وكبرتهم منع المتأخرين من الاقتداء بهم، وقالوا بلسان قالهم وحالهم: هؤلاء كبار علينا، لسنا من رسومهم، كما صرحوا وشهدوا على أنفسهم، فإن أقدارهم تتقاصر عن تلقي العلم من القرآن والسنّة.

وقالوا: لسنا أهلاً لذلك، لا لقصور الكتاب والسنّة، ولكن لعجزنا - نحن - وقصورنا. فاكتفينا بمن هو أعلم بهما منا.

فيقال لهم: فلم تنكرون على من اقتدى بهما وحكمهما وتحاكم إليهما، وعرض أقوال العلماء عليهما، فما وافقهما قبله، وما خالفهما رده؟

فهب أنكم لم تصلوا إلى هذا العنقود، فلم تنكرون على من وصل إليه وذاق حلاوته؟

وكيف تحجرتم الواسع من فضل الله، الذي ليس على عقول العالمين ولا اقتراحاتهم؟!

وهم وإن كانوا في عصركم ونشأوا معكم، وبينكم وبينهم نسب قريب، فالله يمن على من يشاء من عباده.

وقد أنكر الله سبحانه على من رد النبوة بأن الله صرفها عن عظماء القرى، ومن رؤسائها، وأعطاها لمن ليس كذلك بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أمتي كالمطر، لا يدري أوله خير أم آخره».

وقد أخبر الله سبحانه عن السابقين بأنهم: ﴿ثُلَّةٌ من الأولين. وقليل من الآخرين﴾ [الواقعة: ١٣].

وأخبر سبحانه أنه: ﴿بعث في الأميين رسولاً منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ [الجمعة: ٢] ثم قال: ﴿وآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ٣]، ثم أخبر أن: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

وقد أطلنا الكلام في القياس والتقليد، وذكرنا من مأخذهما وحجج أصحابهما، وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول، ما لا يجده الناظر في كتاب من كتب القوم، من أولها إلى آخرها، ولا يظفر به في غير هذا الكتاب أبداً، وذلك بحول الله وقوته، ومعونته وفتحه، فله الحمد والمنّة.

وما كان فيه من صواب، فمن الله هو المانُّ به، وما كان فيه من خطأ، فمني ومن الشيطان، وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه، وبالله التوفيق.

فصل

في تحريم الإفتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر إجماع العلماء على ذلك

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].

وقال تعالى: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ [الكهف: ٢٦]. وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧].

فأكد هذا التأكيد، وكرر هذا التكرير في موضع واحد، لِعِظَم مفسدة الحكم بغير ما أنزله، وعموم مضرته، وبلية الأمة به.

وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأنكر تعالى على من حاجَّ في دينه بما ليس له به علم فقال: ﴿هَا أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِي مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦].

ونهى أن يقول أحد: هذا حلال وهذا حرام، لما لم يحرمه الله ورسوله نصًّا، وأخبر أن فاعل ذلك مفتر على الله الكذب، فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هٰذَا حَلَالٌ وَهٰذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧].

والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وأما السنّة، ففي الصحيحين من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن سحماء عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر حديث اللعان، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الإليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك ابن سحماء، وإن جاءت به كذا وكذا، فهو لهلال بن أمية».

فجاءت به على النعت المكروه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن».

يريد ـ والله ورسوله أعلم ـ بكتاب الله قوله: ﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٨].

ويريد بالشأن ـ والله أعلم ـ أنه كان يحدُّها لمشابهة ولدها للرجل الذي رميت به، ولكن كتاب الله فصل الحكومة وأسقط كل قول وراءه، ولم يبق للاجتهاد بعده موقع.

وقال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من زهرة كان يسكن دارنا، فذهبت معه إلى عمر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال: أما الفراش لفلان، وأما النطفة فلفلان.

فقال عمر: صدقت، ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفراش.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال: أخبرني مخلد بن خفاف قال: اتبعت غلاماً فاستغللته ثم ظهرت منه على عيب، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فقضى لي برده، وقضى عليَّ برد غلته.

فأتيت عروة فأخبرته فقال: أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا، أن الخراج بالضمان.

فعجلت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني به عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال عمر: فما أيسر هذا علي من قضى قضية، اللهم إنك تعلم أني لم أُرِدْ فيه إلا الحق، فبلغني فيه سنّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأرد قضاء عمر وأنفذ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فراح إليه عروة، فقضى أن أخذ الخراج من الذي قضى به عليَّ له.

قال الشافعي: وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأي ربيعة بن عبد الرحمن فأخبرته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به.

فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضيت به.

فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك. فقال سعد: واعجبا!! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد، وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فدعا سعد بكتاب القضية فشقَّه وقضى للمقضيِّ عليه، فيوحشنا المقلدون، ثم أوحش الله منهم.

وقال أبو النصر هاشم بن القاسم: حدثنا محمد بن أبي راشد عن عبدة بن أبي لبابة، عن هشام بن يحيى المخزومي: أن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر: ألها أن تنفر؟ فقال عمر: لا، فقال له الثقفي: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به.

فقام إليه عمر يضربه بالدرة ويقول: «لم تستفتيني في شيء قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، ورواه أبو داود بنحوه.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا صالح بن عبد الله بن سفيان بن عامر عن عتاب بن منصور قال: قال عمر بن عبد العزيز: «لا رأيَ لأحد مع سنّة سنّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وقال الشافعي: أجمع الناس على أن من استبانت له سنّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له أن يَدَعَها لقول أحد.

وتواتر عنه أنه قال: «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط».

وصح عنه أنه قال: «إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ولم آخذ به فاعلموا أن عقلي قد ذهب».

وصح عنه أنه قال: لا قول لأحد مع سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال إسرائيلي عن أبي إسحق، عن سعد بن إياس، عن ابن مسعود: أن رجلاً سأله عن رجل تزوج امرأة، فرأى أمها فَأعجبته، فطلّق امرأته ليتزوج أمها فقال: لا بأس، فتزوجها الرجل.

وكان عبد الله على بيت المال فكان يبيع جباية فضة بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل، حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: «لا يحل لهذا لرجل هذه المرأة، ولا تصلح الفضة إلا وزناً بوزن».

فلما قدم عبد الله انطلق إلى الرجل فلم يجده، ووجد قومه، فقال: إن الذي أفتيت به صاحبكم لا تحل.

وأتى الصيارفة فقال: يا معشر الصيارفة، إن الذي كنت أبايعكم لا يحل، لا تحل الفضة إلا وزناً بوزن.

وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار «أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة، تذاكروا المتوفّى عنها، الحامل، تضع عند وفاة زوجها، فقال ابن عباس: «تعتد آخر الآجلين، فقال أبو سلمة: تحل حين تضع، فقال أبو هريرة: وأنا مع ابن أخي.

فأرسلوا إلى أم سلمة فقالت: قد وضعت سبيعة بعد وفاة زوجها بيسير، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تتزوج».

وقد تقدم من ذكر رجوع عمر رضي الله عنه، وأبي موسى، وابن عباس عن اجتهادهم إلى السنة ما فيه كفاية.

وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل: إنما نأخذ بالرأي ما لم نجد الأثر، فإذا جاء الأثر تركنا الرأيَ وأخذنا بالأثر.

وقال محمد بن إسحق بن خزيمة، الملقب بإمام الأئمة: «لا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صح الخبر عنه».

وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى، له أصحاب ينتحلون مذهبه، ولم يكن مقلداً بل إماماً مستقلاً، كما ذكر البيهقي في مدخله عن يحيى بن محمد العنبري قال:

طبقات أصحاب الحديث خمسة:

١ ـ المالكية. ٢ ـ والشافعية. ٣ ـ والحنبلية. ٤ ـ والراهوية.

٥ ـ والخزيمية، أصحاب ابن خزيمة.

وقال الشافعي: إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو ثابت، ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث أبداً إلا حديثاً وجد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخر يخالفه.

وقال في كتاب اختلافه مع مالك: ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا بإتيانهما.

وقال الشافعي: قال لي قائل: دُلَّنِي على أن عمر عمل شيئاً، ثم صار إلى غيره لخبر نبوي.

قلت له: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب: أن عمر كان يقول: «الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب إليه أن يورِّثَ امرأة الضبابي من ديته، فرجع إليه عمر».

وأخبرنا ابن عيينة عن عمرو وابن طاووس: أن عمر قال: «أذكِّر الله امرأً سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجنين شيئاً».

فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: «كنت بين جاريتين لي، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغرة»[1].

(١) قوله: بغرة. أي بعبد أو أمة. والمعنى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل دية الجنين عتق عبد أو أمة.

فقال عمر: لو لم نسمع فيه هذا لقضينا فيه بغير هذا، وقال: إن كدنا لنقضي فيه برأينا.

فترك اجتهاده رضي الله عنه للنص، وهذا الواجب على كل مسلم، إذ اجتهاد الرأي إنما يباح للمضطر كما تباح له الميتة والدم عند الضرورة: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وكذلك القياس إنما يصار إليه عند الضرورة.

قال الإمام أحمد: سألت الشافعي عن القياس فقال: عند الضرورة، ذكره البيهقي في مدخله.

وكان زيد بن ثابت «لا يرى للحائض أن تنفر حتى تطوف طواف الوداع، وتناظر في ذلك هو وعبد الله بن عباس، فقال له ابن عباس: أما لا، فاسأل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فرجع زيد يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت» ذكره البخاري في صحيحه بنحوه.

وقال ابن عمر: كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً، حتى زعم رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فتركناها من أجل ذلك.

وقال عمر بن دينار عن سالم بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجمرة.

فقالت عائشة: طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت، وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحق.

قال الشافعي؛ فترك سالم قول جده لروايتها.

قلت: لا كمايصنع فرقة التقليد.

وقال الأصم: أنا الربيع بن «سليمان لنعطيك جملة تغنيك إن شاء الله، لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافه، فتعمل بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت.

قال الأصم: وسمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما قلت.

قال أبو محمد الجارودي: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: إذا وجدتم سنّة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف قولي فخذوا بالسنّة ودعوا قولي، فإني أقول بها.

وقال أحمد بن علي بن عيسى بن ماهان الرازي: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: كل مسألة تكلمت فيها، صح الخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي، وبعد موتي.

وقال حرملة بن يحيى: قال الشافعي؛ ما قلت وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي مما يصح، فحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى، لا تقلدوني.

وقال الحاكم: سمعت الأصم يقول: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: وروى حديثاً فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟

فقال: متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب، وأشار بيده إلى رؤوسهم.

وقال الحميدي: سأل رجل الشافعي عن مسألة فأفتاه وقال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا.

فقال الرجل: تقول بهذا؟ قال: أرأيت في وسطي زناراً؟ أتراني خرجت من الكنيسة؟ أقول: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول لي: أتقول بهذا؟ روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أقول به؟

وقال الحاكم: أنبأني أبو عمرو السماك مشافهة، أن أبا سعيد الجصاص حدثهم قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول ـ وسأله رجل عن مسألة ـ فقال: روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال كذا وكذا، فقال له السائل: يا أبا عبد الله: أتقول بهذا؟

فارتعد الشافعي واصفر، وحال لونه وقال: ويحك أي أرض تُقِلُّني وأي سماء تُظِلُّني إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فلم أقل به؟: نعم على الرأس والعينين، نعم على الرأس والعينين؟

قال: وسمعت الشافعي يقول: ما من أحد إلا وتذهب عليه سنّة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعزب عنه، فمهما قلت من قول، أو أصّلت من أصل، فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو قولي. وجعل يرد هذا الكلام.

وقال الربيع: قال الشافعي: لم أسمع أحداً نسبته عامة، أو نسب نفسه إليَّ فلم يخالف في أن فرض الله اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم لحكمه، فإن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله وسنّة رسوله، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا، في قبول الخبر عن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم، واحد لا يختلف فيه الفرض، وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفرقاً متبايناً، ولفرق عنهم من نسبته العامة إلى الفقه لفرقاً أتى بعضهم فيه، فيه أكثر من التقليد أو التحقيق من النظر، والغفلة والاستعجال بالرياسة.

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: قال لنا الشافعي: إذا صح لكم الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا لي حتى أذهب إليه.

وقال الإمام أحمد: كان أحسن أمر الشافعي عندي، أنه كان إذا سمع الخبر لم يكن عنده، قال به، وترك قوله.

وقال الربيع: قال الشافعي: لا نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا يدخله القياس، ولا موضع للقياس لموقع السنّة.

قال الربيع: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم -بأبي هو وأمي- أنه قضى في بروع بنت واشق، ونكحت بغير مهر، فمات زوجها، فقضى لها بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث.

فإن كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا في قياس؛ ولا في شيء إلا طاعة الله بالتسليم له.

وإن كانت لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت، ولم أحفظه من وجه ثبت مثله، هو مرة عن معقل بن يسار، ومرة عن معقل بن سنان، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى.

وقال الربيع: سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة، فقال: يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، رفعهما كذلك، ولا يفعل ذلك في السجود.

قلت له: فما الحجة في ذلك؟

فقال: أنبأنا ابن عيينة، عن الزهري عن سالم، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل قولنا.

قال الربيع: فقلت: فإنا نقول: يرفع في الابتداء ثم لا يعود.

قال الشافعي: أنا مالك عن نافع، أن ابن عمر كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك.

قال الشافعي: وهو -يعني مالكاً- يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك، ثم خالفتم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وابن عمر، فقلتم: لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة، وقد رويتم عنهما أنهما رفعهما في الابتداء، وعند الرفع من الركوع، أفيجوز لعالم أن يترك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وابن عمر لرأيِ نفسه، أو فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرأيِ ابن عمر، ثم القياس على قول ابن عمر؟ ثم يأتي موضع آخر تصيب فيه، فترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لم ينهه بعض هذا عن بعض؟

أرأيت إذا جاز له أن يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرفع يديه في مرتين أو ثلاثاً، وعن ابن عمر فيه اثنتين، أن نأخذ بواحدة وترك واحدة؟

أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك؟ أو يجوز لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

فقلت له: فإن صاحبنا قال: فما معنى الرفع؟ قال: معناه تعظيم لله واتباع لسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومعنى الرفع في الأولى، معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع، ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وابن عمر معاً، ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة عشر رجلاً أو أربعة عشر رجلاً، وروي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه، ومن تركه فقد ترك السنّة.

قلت: وهذا تصريح من الشافعي بأن تارك رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه تارك السنّة. ونص أحمد على ذلك أيضاً في إحدى الروايتين عنه.

وقال الربيع: سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبقى ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجمرة والحلاق، وقبل الإفاضة فقال: جائز وأحبه ولا أكرهه، لثبوت السنّة فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأخبار عن غير واحد من الصحابة.

فقلت: وما حجتك فيه؟ فذكر الأخبار فيه والآثار ثم قال:

أنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار عن سالم قال: قال عمر فيمن رمى الجمرة: فقد حلَّ له ما حرم عليه إلا النساء والطيب.

قال سالم: وقالت عائشة: طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي، وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحق أن تتبع.

قال الشافعي: وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم، فأما أن يذهبوا إليه من ترك السنّة وغيرها وترك ذلك لغير شيء بل لرأي أنفسكم فالعلم إذاً إليكم، تأتون منه ما شئتم وتدعون ما شئتم.

وقال في الكتاب القديم رواية الزعفراني ـ في مسألة بيع المدبر[1] في جواب من قال له: إن بعض أصحابك قد قال خلاف هذا ـ قال الشافعي: فقلت له من تبع سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وافقته، ومن غلط فتركها خالفته، صاحبي الذي لا أفارق، اللازم، الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن بَعُدَ، والذي أفارق من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن قَرُبَ.

وقال في خطبة كتابه «إبطال الاستحسان»: الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، بعثه بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فهدي بكتابه، ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أنعم عليه، وأقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩].

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وفرض عليهم اتّباع ما أنزل الله إليهم، وسنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِم وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فاعلم أن معصيته في ترك أمره وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يجعل لهم إلا اتباعه وكذلك قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] الآية، مع ما علم الله نبيه ثم فرض اتباع كتابه فقال: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [الزخرف: ٤٣]، وقال: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

وأعلمهم أنه أكمل لهم دينهم فقال عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣] إلى أن قال:

ثم منَّ عليهم بما آتاهم من العلم، فأمرهم بالاقتصار عليه، وأن لا يقولوا غيره إلا ما علمهم، فقال لنبيه: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]. وقال لنبيه: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] وقال لنبيه: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣].

---

(١) قوله: المدبر. أي العبد الذي قال له سيده: أنت ـ بعد موتي ـ حر.

ثم أنزل على نبيه أنه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، يعني ـ والله أعلم ـ «ما تقدم من ذنبه» قبل الوحي «وما تأخر» أن يعصمه، فلا يذنب.

فعلم ما يفعل به من رضاه عنه، وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة، وسيد الخلائق.

وقال لنبيه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وجاءه صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة رجل رماها بالزنا فقال له يرجع، فأوحى الله إليه آية اللعان، فلاعن بينهما، وقال: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النحل: ٦٥] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية.

وقال لنبيه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢، ٤٣] فحجب عن نبيه علم الساعة، وكان من عدا ملائكة الله المقربين وأنبيائه المصطفين من عباد الله، أقصر علماً من ملائكته وأنبيائه.

والله عزّ وجلّ فرض على خلقه طاعة نبيه، ولم يجعل لهم من الأمر شيئاً.

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ردَّ فيه على من احتج بظاهر القرآن، في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وترك الاحتجاج بها فقال ـ في أثناء خطبته ـ: إن الله جلّ ثناؤه، وتقدست أسماؤه بعث محمداً بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه، وما قصد له الكتاب، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو المعبر عن كتاب الله، الدال على معانيه، شاهده في ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه، واصطفاهم ونقلوا ذلك عنه، فكانوا هم أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبما أراد الله من كتابه بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال جابر: ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بين أظهرنا عليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا.

ثم ساق الآيات الدالة على طاعة الرسول فقال: قال جل ثناؤه في آل عمران: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣١، ١٣٢]. وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].

وقال في النساء: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

وقال: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً * مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [النساء: ٧٩، ٨٠].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩].

وقال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣، ١٤].

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥].

وقال في المائدة: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ: الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥١، ٥٢]. وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]؛ وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤] وقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذاً فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]؛ وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُبِيناً﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلاَ تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

فكان الحسن يقول: لا تذبحوا قبل ذبحه.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٢ ـ ٥].

وقال: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ١ ـ ٥].

وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] وَقَالَ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢] وَقَالَ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الأَلْبَابِ * الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] وَقَالَ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفتح: ٨، ٩]، وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ [هود: ١٧] قال ابن عباس: هو جبريل، وقاله مجاهد: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ﴾ [هود: ١٧] قال سعيد بن جبير: الأحزاب، الملل: ﴿فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلاَ تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٧]، ثم ذكر حديث يعلى بن أمية «طفت مع عمر، فلما بلغنا الركن الغربيّ الذي يلي الأسود[1] جررت بيده ليستلم، فقال: ما شأنك؟ فقلت: ألا تستلم؟

---

(١) قوله: الأسود. يعني الحجر الأسود.

فقال: ألم تطف مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقلت: بلى.

قال: أفرأيته يستلم هذين الركنين الغربيين؟ قال: لا.

قال: أليس لك فيه أسوة حسنة؟ قلت: بلى، قال: فانفذ عنك.

قال: وجعل معاوية يستلم الأركان كلها، فقال ابن عباس: لم تستلم هذين الركنين، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمهما؟

فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجوراً.

فقال ابن عباس: ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾ [الأحزاب: ٢١].

فقال معاوية: صدقت.

ثم ذكر «أحمد» الاحتجاج على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن، وردها بذلك.

وهذا فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في رد المحكم، فإن لم يجدوا لفظاً متشابهاً غير المحكم يردونه، استخرجوا من المحكم وصفاً متشابهاً وردوه به، فلهم طريقان في رد السنن:

أحدهما: ـ ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن.

الثاني: ـ جعلهم المحكم متشابهاً، ليعطلوا دلالته.

وأما طريقة الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، كالشافعي، والإمام أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، والبخاري وإسحاق، فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فيتفق دلالته مع دلالة المحكم، ويوافق النصوص بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، فلا اختلاف فيه، ولا تناقض.

وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره.

باب في رد بدعات الرسوم

قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٠].

قال بعض العلماء: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يرشد الناس إلى العمل بالقرآن ويهديهم إليه ويقول لهم؛ اتركوا رسوم الشرك والبدع الرائجة فيكم.

فيقولون: لو اتبعنا هذا القرآن، لذهب منا أتباع أسلافنا، بل نسلك مسلك الآباء في الإتيان بالرسوم والمواسم، لأن هذا الطريق لو كان قبيحاً لما سلكه أكابرنا.

فأنزل الله هذه الآية ورد فيها عليهم، وسفَّههم، وسجل عليهم بالحماقة، بأن لو كان

آباؤهم جاهلين، لا يشعرون شيئاً ولا يفهمون قولاً، أفهؤلاء يسلكون مسلكهم والحال هذه، مع أنهم لا يختارون سبل الآباء في أمور دنياهم فيما فيه نقصانهم، كما أن أبا أحد لو اتَّجر البُنَّ فلم يربح فيه، لا يؤثر ولده هذه التجارة قطعاً، علماً منه بأن فيها ضرراً، وكذا لو وقع والد أحد في البئر لا يقع ولده فيه أبداً، ظناً منه أن في هذا هلاكه.

فيالله العجب من هذا القوم كيف يتبع الآباء في أمور الدين ولا يتبعهم في أمور الدنيا مع أن أمر الدين أهم وأعظم وأحرى بالتحقيق والتدقيق، وأمر الدنيا هين لين، لا يعود بضرر في الإيمان، إن لم يقع كما أراد.

فلا أدري ما هذا الإسلام؟ يتركون الرسوم التي جاء بها الرسول وأمر بها الله تعالى، ويختارون رسوم الآباء والأجداد..

فهل رسوم الأسلاف أحق بالاتباع، أم شرائع الله ورسوله؟ انتهى.

فهذه الآية دليل على رد الرسوم المبتدعة، والمواسم المحدثة، والأمور الموضوعة التي راجت في الناس، وجاءت من أسلافهم السفهاء، كما تدل على رد التقليد فيها، وقد تقدم تفسيرها في محلها من الكتاب.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤]، الآية.

يعني من التحليل والتحريم.

وفي ذلك دليل على قبح التقليد، والمنع منه. والبحث في ذلك يطول.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

فيه أنه ما من قرية إلا وقد أرسل إليها نذير، أنذر أهلها، لكنهم لم يقبلوا نذارته، وردوا عليه بقولهم: «إنا مقتدون بآثار آبائنا».

وكان هذا الجواب من جهة أهل الترف، وذلك يشير إلى أن التقليد والاقتداء بالأسلاف شيمة أهل الغنا والثروة، وهم الذين يتمسكون بالآثار الآبائية والرسوم الماضية.

ومثل[١] قوله سبحانه: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

اعترفوا بأنه لا مستند لهم من حيث العيان، ولا من حيث العقل، ولا من حيث السمع والبيان، سوى هذا الاقتداء المذموم، والتقليد المشؤوم.

---

(١) قوله: ومثل. الصواب: ومثله.

قلت: وهذا الحال قد وجد في كل زمان، وفي هذا العصر هو في ازدياد عظيم.

ألا ترى الأمراء أصحاب الرفاهية والترف، كيف جمعوا ـ عندهم ـ آثار الصلحاء من الأنبياء وغيرهم، وعظموها غاية التعظيم؟

ومنهم من يدعي أن عنده أثر قدم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الحجارة.

ومنهم من يقول: لديه شعر من شعوره صلى الله عليه وآله وسلم، أو خيط من خيوط فاطمة عليها السلام، أو جبة من ملابس الكبير الفلاني، أو قلنسوة من قلانس الشيخ الفلاني، ونحو ذلك مما يكثر تعداده.

فديانتهم هي تكريم هذه الآثار، وأمانتهم هي الاقتداء في ذلك بالآباء الكبار، دون اتباع الكتاب الذي أنزله الله، والسنّة التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

﴿قالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤]، فيه إقرار منهم بالكفر على أنفسهم، بإنكار ما أرسل به الرسل.

وهذه ـ بعينها ـ مقالة المقلدة من هذه الأمة، فإنهم إذا قيل لهم: «تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى ما جاء به رسوله» قالوا: إنا وجدنا أئمتنا على أمة وإنا لأقوالهم وفتاواهم مقلدون، وأنكروا الآيات والأحاديث المدونة في مصاحف الإيمان وصحائف الإسلام، وأقروا على أنفسهم بإنكارها مع إقرار التقليد.

والتقليد لا يتصور إلا إذا اقتدى أحد أثر أحد من الآباء والأسلاف، وترك كلام الله، وحديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على طاق النسيان.

فكل من وجد فيه هذا الوصف، فقد صدقت هذه الآية عليه صدقاً، طابق فيه النعل بالنعل، ووافق عليه القذة بالقذة، سواء كان هذا القائل مع عشيرة الفقهاء وأهل الرأي، أو من قبائل المتكلمين والمتصوفين وغيرهم، ممن ينسب إلى لإسلام.

﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِين﴾ [الزخرف: ٢٥]. فيه وعيد شديد وتهديد عظيم لأهل البدع من أرباب الرسوم وأصحاب التقليد المشؤوم، لأن هذه الآية الشريفة، وإن كانت حكاية عن من كان قبلنا، فهي عامة في جميع الأمم وسائر الفرق الإسلامية، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

قال في «فتح البيان»: وذلك الانتقام ما أوقعه الله بقوم «نوح» و «عاد» و «ثمود» بما استحقوه على إصرارهم على التقليد. انتهى.

والحاصل أن عاقبة الرسوم وأهلها، هي عاقبة أولئك الناس إذا فعلوا مثل فعلهم، أو قالوا مثل قولهم.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٣] أي في دين

الله، أي أنه يخاصم في شأن الله وصفاته وآياته، وسنن رسوله أيضاً، وهم أهل البدع والأهواء، وأصحاب الرسوم المرسومة وأرباب المخاصمة، والتقليدات للأئمة والآباء.

والآية دليل على أن هؤلاء جدليُّون متكلمون متفيهقون، لكن لا بعلم لهم حتى يخرجوه بل بِحِيل، فمجادلتهم هذه سفاهة منهم واضحة.

﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ [الحج: ٣] أي متمرد متجرد للفساد.

والمراد، إما إبليس وجنوده، أو رؤساء الشرك والبدع، الذين يدعون أشياعهم إلى الكفر.

وقد عمت البلوى من المبتدعة في هذا الزمان، فكل بِدْعِيٍّ يرفع رأسه في قرية، أو قصبة، أو بلدة يدعو غيره إلى بدعها، ويضم إليه كل عبد لله فمن وقع في شَرَكِه، فقد هلك، ومن نجا منه، فقد فاز.

ودعوتهم هذه تعم اللسان والبنان، ونعوذ بالله من الخذلان.

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: ٤] أي على الشيطان ﴿أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤] أي اتخذه ولياً واتَّبعه ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤] عن طريق الحق والصدق الموصلة إلى الجنان، ﴿وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤] أي يحمله على مباشرة ما يصير به في العذاب.

وفي الآية زجر عن اتباع خطوات الشيطان، وهي الرسوم التي يفعلها أهل البدع، والفسوق، والعصيان.

والآيات في هذا الباب كثيرة طيبة جداً، وقد تقدم شطر صالح منها في هذا الكتاب في مواضع عديدة، من بيان رد التقليد وغيره.

وإذا تقرر أن القرآن ينعى على أهل الرسوم ويذمهم بالإجمال المغني عن التفصيل.

فقد قال في «رد الإشراك»: إن ما عض الناس عليه من الرسوم بنواجذهم كثيرة. فلنذكر طرفاً منها:

فمنها: ما أكب الناس عليه من استماع الغناء، وضرب المزامير على القبور وفي الأعراس ومجالس اللهو ومحافل اللعب، حتى إن منهم من يظنه عبادة.

بيان حكم الغناء واستعمال آلات اللهو والطرب

قال تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]، فسر ابن عباس، والحسن «لهو الحديث» بالملاهي، و«الملاهي» يطلق على الغناء والمزامير غالباً. انتهى.

قال في «فتح البيان»: لهو الحديث، كل باطل يلهي ويشغل عن الخير، من الغناء،

والملاهي، والأحاديث المكذوبة، والأضاحيك، والسمر بالأساطير التي لا أصل لها، والخرافات الكلامية، والقصص المختلقة، والمعازف، والمزامير وكل ما هو منكر من القول.

والإضافة بيانية «أي اللهو من الحديث» لأن اللهو يكون حديثاً وغيره، وهذا أبلغ من حذف المضاف.

وقيل: المراد شراء القينات المغنيات والمغنين، فيكون التقدير: من يشري أهل لهو الحديث.

قال الحسن: هو المعازف والغناء وروي عنه أنه قال: «هو الكفر والشرك» وفيه بُعْدٌ.

والمراد بـ «الحديث»، الحديث المنكر، المعنى: يختارون حديث الباطل على الحديث الحق.

قال القرطبي: إن أولى ما قيل في هذا الباب هو تفسير «لهو الحديث» بالغناء قال: وهو قول الصحابة والتابعين.

قال ابن عباس: «لهو الحديث» باطله، وهو النضر بن الحارث بن علقمة، اشترى أحاديث الأعاجم وأخبار الأكاسرة وصنيعهم في دهرهم، وكان يكتب الكتب من الحيرة إلى الشام، ويحدث بها قريشاً ويكذب القرآن.

وعنه قال: هو الغناء وأشباهه. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

وعنه قال: الجواري الضاربات.

وعن ابن مسعدو قال: هو ـ والله ـ الغنا. وفي لفظ قال: هو الغنا،والله الذي لا إله إلا هو، يرددها ثلاث مرات.

وعن عكرمة، وسعيد بن جبير، قالا: هو الغناء، والآية نزلت فيه.

وقيل: هو كل لَهْوٍ ولعب.

والمعنى: يستبدل ويختار الغنا، والمزامير، والمعازف، على القرآن والحديث. مع أن خير الحديث كتاب الله، وخير الْهَدْيِ هَدْيُ محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن، ولا خير في تجارة فيهن، وثمنهن حرام، في مثل هذا أنزلت هذه الآية»، أخرجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والطبراني، والبيهقي وغيرهم.

وفي إسناده عبيد بن زحر، عن عليّ بن زيد، عن القاسم بن عبد الرحمن. وفيهم ضعف.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»، وابن مردويه عن عائشة قالت: قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله حرم القينة، وبيعها، وثمنها، وتعليمها، والاستمتاع بها، ثم قرأ: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾ [لقمان: ٦].

وعن ابن مسعود يرفعه: «الغناء ينبت النفاق، كما ينبت الماء البقل» أخرجه البيهقي في السنن، وابن أبي الدنيا، وابن مردويه. وروى عنه موقوفاً.

وأخرج ابن أبي الدنيا، وابن مردويه عن أبي أمامة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما رفع أحد صوته بغناء إلا بعث الله إليه شيطانين يجلسان على منكبيه، يقربان بأعقابهما على صدره حتى يمسك».

وأخرج الترمذي عنه مرفوعاً نحوه. وفي الباب أحاديث، في كل حديث منها مقال.

وقال ابن مسعود: «لَهْوُ الحديث»: الرجل يشتري جارية تغنيه ليلاً ونهاراً.

وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في: «لَهْوِ الحديث»: «إنما ذلك شراء الرجل اللعب والباطل»، أخرجه ابن مردويه.

وعن نافع قال: كنت أسير مع عبد الله بن عمر في طريق، فسمع زمارة فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول: يا نافع أتسمع؟ قلت: لا، فأخرج أصبعيه من أذنيه وقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع.

وعن ابن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنما نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين:

١ ـ صوت عند نغمة لَهْوٍ، ومزامير شيطان.

٢ ـ وصوت عند مصيبة، خمش وجوه، وشقّ جيوب، ورنَّة شيطان».

واللام في قوله: «ليضل» للتعليل، أي ليضل غيره عن طريق الهدى، ومنهج الحق، وهذا على قراءة ضم الياء.

والمعنى على فتحها، لِيَضِلَّ هو في نفسه، ويدوم، ويستمر، ويثبت على الضلال، وهما سبعيتان.

فأفاد هذا التعليل أنه إنما يستحق الذم من اشترى لَهْوَ الحديث لهذا المقصد، ويؤيده سبب النزول.

قال ابن عباس: نزلت في رجل من قريش، اشترى جارية مغنية.

قال الطبري: قد أجمع علماء الأمصار على كراهة الغناء والمنع منه، وإنما فارق الجماعة إبراهيم بن سعد، وعبد الله العنبري.

قال ابن العربي المالكي: يجوز للرجل أن يسمع غناء جاريته، إذ ليس شيء منها عليه

حراماً، لا من ظاهرها، ولا من باطنها، فكيف يمنع من التلذذ بصوتها؟!

وقال في «نيل الأوطار» بعد ذكر الاختلاف فيه مع الأدلة: لا يخفى على الناظر أن محل النزاع إذا خرج عن دائرة الحرام، لم يخرج عن دائرة الاشتباه، والمؤمنون وقافون عند الشبهات، كما صرح به الحديث الصحيح «ومن تركها فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر القدود، والخدود، والجمال، والدلال، والهجر، والوصال، ومعاقرة العُقَار، وخلْع العذار والوقار، فإن سامع ما كان كذلك لا يخلو عن بلية، وإن كان من التصلب في ذات الله على حد يقصر عنه الوصف، وكم لهذه الوسيلة الشيطانية من قتيل، دمه مطلول، وأسير الهموم غرامه وهيامه مكبول، نسأل الله السداد والثبات. انتهى.

قال ابن القيم رحمه الله:

تُلِيَ الكِتَابُ فَأطْرَقُوا لَا خِيفَةً ... لَكِنَّهُ إطْرَاقَ سَاهٍ لَاهِي

* * *

وَأَتَى الْغِنَاءُ فَكَالْحَمِيرِ تَنَاهَقُوا ... وَاللّهِ مَا رَقَصُوا لأَجْلِ اللّهِ

يَا فِرْقَةً مَا ضَرَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... وجَنَى عَلَيْه وَحَله إلَّا هِي

دُفٌّ وَمِزْمَارٌ وَنَغْمَةُ شَادِنٍ ... أرأَيْتَ قَطُّ عِبَادَةً بِمَلَاهِي

وفي الآية دليل على أن شراء لَهْوِ الحديث، للإضلال عن سبيل الله، وبغير علم بحال ما يشتريه مهزواً به.

وهي وإن نزلت في المنع من الغناء، لكنها عامٌّ في كل باطل ولهو، أيَّ باطل كان، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فكل حديث يشتريه رجل أو امرأة من القصص المكذوبة، والحكايات المفتعلة، والفنون الغير الإسلامية، والكلمات الهازلة، والعلوم الفلسفية ونحوها، بأيّ لسان كان ويكون، شعراً نظماً، أو نثراً، حكمها حكم لَهْو الحديث.

وقد ملئت الدنيا بهذه الأساطير والدساتير، وعمت بها البلوى في الديار والمقاصير، واستشكل على أهل العلم دفعها، والمنع منها.

وكذلك يدخل في هذه الآية كل مزمور، صغيراً كان أو كبيراً، وبأي اسم سُمِّيَ، وبأي لقب لُقِّبَ.

وهو أيضاً كثيرا جدًّا، لا يحصيه إلا الله، وشاع في الأعراس وفي الأفواج، وفي المجالس البيوتية، ومحافل الرفاهة، والدعة.

وابتلى بها الولاة، والأمراء، وأهل الترف من الرعايا وغيرهم.

ولكل قوم، وجيل، ورهط، وقبيل، مزامير ومعازف خاصة، وكذلك إيقاعات الغناء أنواع، لهم بها شغف، لا يخلو أحدهم منها إلا من رحمه الله تعالى.

وأكثر الناس به ابتلاء من المسلمين، من ينتسب إلى الفقر والسلوك، ويدَّعي الوصول إلى مقامات العارفين، والعامة مقلدة لهم، ومستندة بهم في جوازها، وهذا من عمل الشيطان، ليس عليه من الحديث برهان، ولا من القرآن سلطان.

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، أي استزعج واستعجل واستزِلَّ واستخفَّ ﴿مِنْهُمْ﴾ [الإسراء: ٦٤] أي من بني آدم ﴿بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤] داعياً لهم إلى معصية الله وقيل: هو الوسوسة، والغناء، واللهو، واللعب، والمزامير ﴿وَأَجْلِبْ﴾ [الإسراء: ٦٤] أي الجلبة وهي الصياح أي صِحْ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٦٤] أي اجمع كل ما تقدر عليه من مكائدك وحبائلك واحثهم على الإغواء، أي استعن عليهم، وتصرَّفْ فيهم بكل ما تتمكن منه، والأمر للتهديد ﴿بِخَيْلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤] أي بركبان جندك ﴿وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤] أي مشاتك ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: ٦٤].

أما المشاركة في الأموال، فهي كل تصرف فيها يخالف وجه الشرع، سواء كان أخذًا من غير حق، أو وضعاً في غير حق، كالغصب، والسرقة، والربا، وإنفاقها في الرقص، والتصوير، وبناءٍ لا حاجة إليه، وتبذير في الملابس والمآكل والمشارب، والمناكح، والرشا، ونحو ذلك.

قال في «فتح البيان»: ومن ذلك تَبْتِيكُ آذان الأنعام، وجعلها بحيرة، وسائبة. انتهى.

وجعلها لغير الله بالإهلال والذبح، وبذلها في البدع، والمحدثات، ومعاصي الله.

وأما المشاركة في الأولاد، فَدَعْوَى الولد بغير سبب شرعي، وتحصيله بالزنا، وتسميتهم إضافةً إلى غيره سبحانه، كعبد الرسول، وعبد النبي، وعبد الحسين ونحوها، والإساءة في تربيتهم على وجه يألفون فيه خصال الشعر[1]، وأفعال السوء.

ويدخل فيه ما قتلوا من الأولاد خشية إملاق وَوَأْدِ البنات، وتصيير الأولاد على الملة الكفرية، والشركية، والبدعية، التي هم عليها من الأديان الزائغة والحِرَفِ الذميمة، والأفعال القبيحة. ومن ذلك مشاركته للمجامع إذا لم يُسَمِّ.

وعن ابن عباس أنه سأله رجل: «إن امرأتي استيقظت وفي فرجها شعلة نار» قال: ذلك من وَطْءِ الجن.

﴿وَعِدْهُمْ﴾ [الإسراء: ٦٤] بأنهم لا يبعثون. وقال الفراء: قل لهم لا جنة ولا نار.

---

(١) قوله: الشعر. الصواب: الشر.

وقيل: «وعدهم» المواعيد الكاذبة الباطلة، من النصرة على من خالفهم، وشفاعة الآلهة، والكرامة على الله بالأنساب الشريفة، والاتكال عليها، وتأخير التوبة لطول الأمل، وإيثار العاجل على الآجل، وإراءة البدع الباطلة والآراء الفاسدة والأقيسة الكاسدة، حقًا في أعينهم وخيالاتهم، وتحسين التقليدات، وتقبيح الاتِّباع، وتزيين الأعمال السيئة، والخطوات، وتذميم الصالحات والحسنات عندهم، ونحو ذلك مما يكثر تعداده، وهذا على طريق التهديد.

﴿وَمَا يَعِدُهُمْ الشَّيْطَانُ إلاَّ غُرُوراً﴾ [الإسراء: ٦٤] أي باطلاً.

وأصل الغرور: تزيين الخطأ بما يوهم الصواب.

وبالجملة، الآية دالة على هذه المعاني كلها.

والمقصود منها ـ هٰهنا ـ أن الغناء من صوت الشيطان، وهو عدّو الإنسان في كل زمان ومكان، لا يخلص من شركه إلا من رحمه الله. كما قال سبحانه بعد هذه الآية: ﴿إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

والمراد بالعباد، المؤمنون المتقون عن الغناء، وعن كل عصيان لله، حتى الإمكان، وما أشرف هذه الإضافة!!.

وقيل: المراد، الأنبياء، وأهل الصلاح، والفضل، لأنه لا يقدر على إغوائهم.

وقيل: المراد جميع العباد، بدليل الاستثناء في غير هذا الموضع ﴿إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] ويدخل في الغُواة أهل الطرب، والغناء، والسماع مع المزامير.

وقد فسر الصوت في هذه الآية مجاهد، بالغناء والمزمار.

وقد تقدم حديثاً جابر في كون الغناء منبتاً للنفاق، وكونه من جملة صوتين أحمقين، وفي رواية أخرى عنه «ورنة شيطان»، والمراد به الغناء.

وعن بريدة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض مغازيه، فلما انصرف جاءته جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله، إني كنت نذرت ـ إن ردَّك الله سالماً ـ أن أضرب بين يديك بالدف والغناء.

فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا».

فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل عليٌّ وهي تضرب ثم دخل عثمان وهي تضرب، ثم دخل عمر، فألقت الدف تحت أستها، ثم قعدت عليها.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالساً وهي تضرب، فدخل أبوبكر وهي تضرب، ثم دخل عليٌّ وهي تضرب، ثم دخل عثمان

وهي تضرب، فلما دخلت ـ أنت يا عمر ـ ألقت الدف»، رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن، صحيح، غريب.

قال في كتاب «الإدراك»: والمراد به، الدف الذي كان في زمن المتقدمين، وأما ما فيه الجلاجل، فينبغي أن يكون مكروهاً بالاتفاق، وتقدم حديث نافع عن ابن عمر، وله ألفاظ وطرق.

وفي بعضها قال ابن عمر: «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فسمع صوت يراعٍ، فصنع مثل ما صنعت، قال نافع: وكنت إذا ذاك صغيراً» رواه أحمد، وأبو داود.

وفي حديث ابن عباس يرفعه قال: «إن الله حرَّم الخمر والميسر والكوبة» رواه البيهقي في شعب الإيمان.

قيل: «الكوبة» بضم الكاف، الطبل.

قال صاحب «رد الإشراك»: قد فسرها بعض العلماء بأنها «طَبْلٌ» طرفاه واسعان، ووسطه ضيق، فالظاهر أنها هي التي يقال لها باللسان الهندي دَوْرُدْ، انتهى. زاد في «الإدراك»: وقد فسرها صالح بن مهدي المقبلي، بأنها، هي النرد، وقيل: «البربط» وقيل: «الشطرنج» وقيل: «الطبل الصغير».

وزاد في حديث ابن عمر مرفوعاً: «نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغبيراء» رواه أبو داود.

«الغبيراء»: شراب تعمله الحبشة من الذرة يقال له: «السُّكُرْكَة» بضم السين والكاف الأولى، وسكون الراء.

وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرن الكوبة مع الخمر والميسر، كان حكمها جميعاً، حكم واحد، وهو التحريم.

وعن أبي أمامة قال؛ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله بعثني رحمة للعالمين، وهدًى للعالمين، وأمرني ربي بمحق المعازف والمزامير، والأوثان والصلب، وأمر الجاهلية»، الحديث رواه أحمد.

قال في «الإدراك»: المراد بالمعازف آلات اللهو والغناء.

وفي «النهاية»: هي الدفوف وغيرها مما يضرب.

والمزامير: جمع «مزمار»، وهي القصبة التي يزمر منها.

و «الصلب» جمع صليب، زاد في «رد الإشراك»: والمراد بالجاهلية هي التي دارت بين المسلمين. انتهى.

وقيل: هو النياحة، والحمية للعصبية، والفخر بالأنساب.

والأولى: أن المراد بها كل أمر جاهلي من دون تخصيص، فيشمل جميع أمورها، سواء جرت وشاعت في المسلمين اليوم أم لا، ولكن قرب القيامة أتى بكل أمر منها، حتى لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه

وفي حديث أبي عامر، أو أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخز، والحرير، والخمر، والمعازف» الحديث. رواه البخاري.

وفي بعض نسخ «المصابيح» الحر، بالحاء والراء المهملتين وهو تصحيف، وإنما هو بالخاء والزاي المعجمتين، نص عليه الحميدي، وابن الأثير في هذا الحديث.

والحديث دليل على تحريم المعازف، وهي تصدق على كل آلة للغناء بأي شكل كان، وبأي اسم يسمى.

وفيه من أعلام النبوة حيث أخبر بما سيكون في أمته، وقد كان كما أخبر.

وابتلى به عامة الناس من أمته اليوم، وأحدثوا من أنواعها ما لا يأتي عليه الحصر.

حتى إنك ترى الصبيان في الدور، يشترون لَهْو الحديث وهذه الآلات الخبيثة، وهي في أيديهم يلعبون بها في الدار وفي صحنه، وفي الأسواق والسكك، وينفخون فيها، فيظهر أصوات مختلفة فيستريحون إليها، وإلى تصاوير للحيوان من الإنسان وغيره، كأنه لم يبق لهم إلا هذه الملاهي والملاعب، وترى آباءهم وأبناءهم يأتون بها من السوق ويشرونها[1] لهم، وهم مسلمون عالمون بتحريم ذلك كله، لكن سامحوا في هذا حِبًّا للولد والبنات، وزعموا أنها ليست معظمة عندهم حتى تكون معصية، وذلك زعم منهم باطل.

بل الذي يجب عليهم، أن يمحوا التصاوير، ويكسروا المعازف، حيث وجدوها، ويقدموا أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على محبة الأولاد والبنات، ويذكروا قوله سبحانه في مثل هذا المقام: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، و ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾ [التحريم: ٦]، و ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٤] هذا حكم المعازف والمزامير.

حكم سماع الغناء

وأما السماع بدونها، ففيه خلاف واسع بين السلف والخلف.

والذي يظهر من الرجوع إلى مقالاتهم ودلالاتهم، أن السماع المجرد عن الزمر مباح، ليس بمكروه ولا حرام، ولا أجمع أهل العلم على تحريمه، كما زعم بعضهم.

---

(١) يشرونها: الصحيح، يشترونها.

ولكن المراد به، سماع شعر رائق، أو نثر فائق، فيه ذكر الله، أو ذكر رسوله، أو كلمة حكمة، أو مقالة نصيحة، أو ترجمة حديث أو آية، أو تشبيه نفيس، أو استعارة لطيفة لم تبلغ إلى حد يكره في الإسلام.

وأما الذي اشتمل على غير ذلك فالأولى والأحوط الاجتناب مما هنالك، كما أوضحه صاحب «دليل الطالب على أرجح المطالب» و «هداية السائل إلى أدلة المسائل»، فراجعهما.

وللعلامة الشوكاني ـ رحمه الله ـ رسالة اشتملت على أقوال أهل العلم في مسألة السماع، وعلى ما استدل به محللوه ومحرموه حقق فيها هذه المسألة بما لا يحتاج بعده إلى كتاب آخر، ورسالة أخرى وسماها «إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع»، وقال في آخرها السماع: لا شك ـ بعد ما ذكرنا من اختلاف الأقوال والأدلة ـ أنه من الأمور المشتبهة، والمؤمنون وقّافون عند الشبهات، كما ثبت ذلك في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن ترك الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر الخدود والقدود، والإدلال والجمال، والهجر والوصال، والضم والرشف، والتهتك والكشف، ومعاقرة العقار، وخلع العذار والوقار.

فإن سامع هذه الأنواع في مجامع السماع، لا ينجو من بلية، ولا يسلم من محنة، وإن بلغ من التصلب في ذات الله إلى حد يقصر عنه الوصف.

وكم لهذه الوسيلة الشيطانية من قتيل دمه مطلول، وأسير بهموم غرامه وهيامه مكبول، ولا سيما إذا كان المغنّي حسن الصورة والصوت، كالمرأة الحسناء، والغلام الجميل.

وما كان من الغناء الواقع في زمن العرب ـ في الغالب ـ إلا بالأشعار.

فيها ذكر الحرب، وصفات الطعن والضرب، ومدح صفات الشجاعة والكرم، والتشبيب بذكر الديار، ووصف أصناف النعم.

فليحذر المتحفظ لدينه، الراغب في إسلامه عن ذلك، فإن الشيطان له حبائل ينصب لكل إنسان منها، ما يليق به. وربما كان الغناء على الصفة التي وصفناها من أعظم خدائع اللعين الخبيث، ولا سيما لمن كان في زمن السيئة فإن نفسه تميل إلى المستلذات الدنيوية بالطبع.

وأيضاً السماع من أعظم الأسباب الجالبة للفقر، المذهبة للأموال وإن كانت عظيمة القدر.

وقد قال بعض الحكماء: إن السماع من أسباب الموت.

فقيل: كيف ذلك؟

فقال: كان الرجل يسمع فيطرب، فينفق فيسرف، فيفتقر فيغتم، فيعتل فيموت. انتهى.

وقد رأينا من ذلك وسمعنا، ما لا يسع في هذا المقام.

وليس في ذكرها وذكر أهلها بالأسماء والصفات كثير فائدة، لأن المقصود هنا، بيان النَّهْي عن المعازف والغناءات، بالتسجيل عليها، بأنها سيئات.

فالشحيح بدينه والبخيل بإيمانه، تكفيه الإشارات عن طول العبارات، وما أحسن ما قيل:

كسانيكه يزدان پرستي كنند برآو ازدولاب ستي كنند

ولله در القائل:

وَمَنْ يَكُ وَجْدُهُ وَجْداً صَحِيحاً فَلَمْ يَحْتَجْ إلَى قَوْلِ الْمُغَنِّي
لَهُ مِنْ ذَاتِهِ طَرَبٌ قَدِيمٌ وَسُكْرٌ دَائِمٌ مِنْ غَيْرِ دَنِّ

وإني أقول ـ والله شهيد على ما نقول ـ: إن في نفسي وجداً بألفاظ القرآن وكلمات الحديث، وطرباً بالكلام الإلهيّ والمباني السنية، لا أتمكن من بيانه ولا أقدر على كشفه لغيري، ليس بي وجد مثله، ولا طرب في شيء من هذه المنكرات، أو المشتبهات.

إذا تلوت آية، وخضت في لطف مبانيها وحسن معانيها، أسكر سُكْرَ الشارب بلا مبالغة.

وإذا وقفت على حديث، واستلذذت بفصاحة عبارتها وبلاغة إشارتها، أطرب طَرَبَ السامع، ولم أجد قط ذاك الحال في غيرهما من المقال، وإن كان بليغاً في نفسه، فصيحاً في نظمه ونثره.

يهز القلب هذا القرآن، ما لا يهز مثله نظم جمان البيان من إنسان، ويطرب الجنان هذا الحديث من سيد ولد عدنان، ما لا يطرب مثله كلام أحد من الأعيان.

فمن كان حالته هذه فأنَّى له أن يميل إلى ذاك القال والقيل؟!!

وإن مال، فهو يعلم أنه عند هذه الطربات الربانية شيء ذاهب قليل:

فَدَعْ صَاحِبَ الْمِزْمَارِ وَالدُّفِّ وَالْغِنَا وَمَا اخْتَارَهُ مِنْ طَاعَةِ اللّهِ مَذْهَبا
وَدَعْهُ يَعِشْ فِي غَيِّهِ وَضَلاَلِهِ إلَى الْجَنَّةِ الْحَمْرَاءِ يُدْعَى مُقَرَّبا
سَيَعْلَمُ يَوْمَ الْعَرْضِ أيَّ بِضَاعَةٍ أضَاعَ وَعِنْدَ الْوَزْنِ مَا خَفَّ أوْ رَبَا
وَيَعْلَمُ مَا قَدْ كَانَ فِيهِ حَيَاتَهُ إذَا حُصِّلَتْ أعْمَالُهُ كُلُّهَا هَبَا

فيا هذا إن كنت ممن لهم عبودية للحق، وخلوص بالرب، واستقامة بالشريعة الصادقة،

واتباع للسنّة البيضاء، واقتداء بالكتاب المنزل من السماء فكن عن هذه الأسكار الفانية والأشعار الزانية على طرف الثمام، والزم التقوى والعمل الصالح مع صحيح الإسلام، تدخل - إن شاء الله تعالى - دار السلام بالأمن والإيمان، والسلامة والإكرام:

فَحَيِّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فَإِنَّهَا مَنَازِلُكَ الْأُوْلَى وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ
وَلٰكِنَّنَا سَبْيُ الْعَدُوِّ فَهَلْ لَنَا نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلَّمُ

اللهم يا رب النفس الناطقة، اهدها لما ترضى عنه، وصُنها عما تسخط عليه وتب علينا واغفر لنا فرطاتنا في الزمان الأول إلى أن تجذبنا إليك من خوخة حسن الخاتمة، فأنت أنت، وأنا أنا.

بيان حكم الافتخار بالأنساب

ومنها الافتخار بالأنساب، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ هما آدم وحواء.

والمقصود أنهم متساوون لاتصالهم بنسب واحد، وكونهم يجمعهم أب واحد وأم واحدة، وأنه لا موضع للتفاخر بينهم بالأنساب.

وقيل: المعنى أن كل واحد منكم من أب وأم، فالكل سواء.

قال ابن أبي مليكة: لما كان يوم الفتح رَقِي «بلال» فأذَّن على الكعبة، فقال بعض الناس: أهذا العبد الأسود يؤذِّن على ظهر الكعبة؟.

وقال بعضهم: «إن سخط الله هذا يغيره» فنزلت هذه الآية. أخرجه ابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في الدلائل.

وعن الزهري قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني بياضة أن يزوجوا أبا هند امرأة منهم، فقالوا: يا رسول الله أتزوج بناتنا موالينا؟ فنزلت هذه الآية. أخرجه أبو داود في مراسيله، وابن مردويه، والبيهقي في سننه. قال الزهري: نزلت في أبي هند خاصة.

وعن عمر بن الخطاب أن هذه الآية هي مكية وهي للعرب خاصة، الموالي أيّ قبيلة لهم، وأيّ شعاب.

والحاصل أنه لما كان أصل جميع بني آدم من أب واحد، وأم واحدة فلا فخر لأحد على أحد، كائناً من كان، ومن أي نسب كان.

بيان حكم الكفاءة في الزواج

ولا عار في تزويج البنات بالموالي الصلحاء، والعبيد النبلاء إذا اتحدوا في الإسلام، وبه قال مالك.

وذهب غيره من الفقهاء إلى اعتبار الكفاءة في الحرفة والحرية وغيرهما والأرجح في المسألة هو مذهب إمام دار الهجرة، وهو العبرة بكفاءة الإسلام.

وبه تظاهرت الأحاديث الصحيحة، والآيات القرآنية:

اعتبار شرف آدميان از حسب ست   بهر تحقيق نسب آدم وحواكا في ست

وقال بعضه المحققين: فإن كان ولا بدّ من اعتبارها، فالعلم أولى ما يعتبر به في هذا الباب، فإنه لا شرف أعظم للمرء من العلم، وإن كان وضيعاً في النسب ولا عبرة بالنسب المجرد إذا كان صاحبه عارياً عن الفضل.

فالعمدة في الباب هي الاتصاف بالدين والعلم لا ثالث لهما.

﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: ١٣] الشعب - بالفتح - الحي العظيم مثل «مضر» و«ربيعة». و«القبيلة» دونه، كبني بكر من ربيعة، وبني تميم من مضر «لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] أي خلقناكم كذلك ليعرف بعضكم بعضاً.

والفائدة في التعارف أن ينتسب كل واحد منهم إلى نسبه ولا يعتري إلى غيره، ويصل رحمه، وتقع الدية على العاقلة ونحوها.

والمقصود من هذا أن الله سبحانه خلقهم كذلك لهذه الفائدة، لا للتفاخر بالأنساب، ودعوى أن هذا الشعب أفضل من هذا الشعب، وهذه القبيلة أكرم من هذه القبيلة، وهذا البطن أشرف من هذا البطن.

ثم علل - سبحانه - ما يدل عليه الكلام من النهي عن التفاخر فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] أي إن التفاضل بينكم إنما هو بالتقوى، فمن تلبَّس بها فهو المستحق لأن يكون أكرم ممن لم يتلبس بها وأشرف وأفضل، فدعوا ما أنتم فيه من التفاخر بالأنساب، فإن ذلك لا يوجب كرماً، ولا يثبت شرفاً، ولا يقتضي فضلاً.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أي الناس أكرم؟ قال: «أكرمهم عند الله أتقاهم» إلى قوله: «خيارهم في الجاهلية، خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»، أخرجه البخاري وغيره.

وفيه دلالة على أن المعتبر في الإكرام عند العليم العلام، التقوى في الإسلام، والفقه فيه، (أي العلم بأدلة الكتاب، والسنّة مع العمل بهما).

فلم يعتبر الله ورسوله في الكرامة والشرافة والخيرية إلا الدين، وإلا العلم، وقد وردت أحاديث في الصحيح وغيره أن التقوى هي التي تتفاضل بها العباد.

وإذا تقرر هذا أن أكثر الناس تقاوة في هذه الملة الإسلامية، هم الصحابة والتابعون لهم

بالإحسان، فإنهم كانوا على ذروة علياء من الطهارة والتقوى، وفيهم أصناف من الشعوب، وأنواع من القبائل فلم يمنع كونهم منها، من البلوغ إلى معارج التقاوة، حتى صاروا بحيث إن أنفق أحد منا مثل «أحد» ذهباً، لا يبلغ مُدَّ أحدهم، أو نصيفه.

فلم يحصل هذه الفضيلة لهم إلا بالتقوى، وقوة الإيمان، والصلابة في الدين.

وهكذا حال من جاء بعدهم، وكان على سَمْتِهم، ودَلِّهم، وهديهم في الإسلام والإيمان والإحسان وهم في هذه الأمة يعرفون بأهل الحديث وأهل السلوك فقد كانوا في أعلى مكان من التمسك بالكتاب والسنّة، والاعتصام بهما في كل مسرة، وغمة، وأكثرهم من العجم، من الأنساب المختلفة والأحساب المتنوعة وفيهم الموالي وأهل الحرف والصناعة والتجارة والزراعة فالله أكرمهم بالتقوى وفضلهم على أهل البقوى وشرفهم على أصحاب الأنساب والمفتخرين بالأحساب، وجعلهم أئمة الدين، وصيرهم مجددين ومجتهدين في الشرع المبين.

وأكثر من علا نسباً وافتخر حسباً، حُرِمَ من الفضائل الدينية، والفواضل اليقينية، وهلك فيمن هلك من أبناء الدنيا وآبائها، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

وحكى عن أنبيائه عليهم السلام أن منهم من قال: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾ [الفرقان: ٧٤] وهذا محل غاية الاعتبار ونهاية الافتكار، حيث عز الذليل، وذل العزيز ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٣] بكل معلوم، ومن ذلك افتخاركم بالأنساب ﴿خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣] بما تسرون في أنفسكم من التعلّي[١] بالنسب، والتفاخر بالحسب، وما تعلنون[٢] من ذلك، لا يخفى عليه خافية.

ومن أكثر الناس ابتلاء بهذا الداء العضال أبناء العلماء، وأولاد المشائخ الفقراء، فقد فاهوا بهذا الفخر في المجالس والمحافل، واحتفلوا به في الرسائل والمسائل، إلى أن ليس في أيديهم إلا هذه الدعوى فقط، وهم محرومون عن الفضائل التي كانت حاصلة لأسلافهم الذين يفتخرون بهم اليوم.

فأي شرف لمثل هذا الجاهل من ذلك الأب الفاضل؟ سواء كان قريباً، أو بعيداً.

أليست[٣] بنو آدم كلهم من نسل أبي البشر النبي خليفة الله في الأرض؟ أليست اليهود من فروع الأنبياء؟ أليست قريش من صلب إسماعيل؟ وعلى هذا جميع البشر من أولاد الأنبياء والصلحاء.

---

(١) قوله: التعلي. الأوضح أن يقال: التعالي.

(٢) قوله: وما تعلنون. معطوف على قوله: تسرون.

(٣) قوله: أليست. الصواب: أليس.

غاية ما في الباب أن بعضهم قريب منهم في النسب، وبعض آخر بعيد منهم.

ولا أثر لهذا القرب والبعد في إثبات الشرف ونَفْيِ النسب.

فكلهم ـ باعتبار أصولهم ـ شرفاء نسباء.

ولكن الذي عليه اعتماد الإسلام، وتعويل الدين، هو التقوى والعلم.

فمن اتصف بهما فقد فاز فوزاً عظيماً، وهو الشريف، بل أشرف الأشراف عند الله تعالى، و عند رسوله، وعند علماء الأمة.

ومن لم يتصف بهما، فقد خسر خسراناً مبيناً، وإن كان من نسل النبي بلا واسطة، كابن نوح عليه السلام:

بنده دين شدى ترك نسب كن جامي
كه درين راه فلان ابن فلان چيزي نيست

إنه عمل غير صالح، ألا ترى أن الإيمان نفع امرأة فرعون مع كونه كافراً، ولم ينفع الاتصال بالرسول امرأة لوط عليه السلام؟.

فثبت أن العبرة بالحسب لا بالنسب، والمراد بالحسب التقوى والعلم، وبالنسب، كون الرجل من بيت عال، وجيل شرافةٍ ماضيةٍ، فالاعتبار في دين الإسلام، هوبالأول، لا بالثاني.

وقد غلب الجهل على عامة الخلق، فعضوا بالثاني بنواجذهم، وتركوا الأول رأساً، فضلوا وأضلوا، وهلكوا وخسروا، وزين لهم الشيطان أعمالهم، فاتبعوا خطواته، فلم يكترثوا بالدين، واعتصموا بالطين، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [المؤمنون: ١٠١] قيل: هذه هي النفخة الأولى. قاله ابن عباس. وقيل: الثانية. قاله ابن مسعود، وهذا أولى. وهي النفخة التي بين البعث، والنشور.

﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١] يتفاخرون بها، أو تنفعهم لزوال التراحم والتعارف، أي لا يذكرونها لما هم فيه من فرط الحيرة، واستيلاء الدهشة، وهو جمع «نسب»، وهو القرابة.

﴿وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] أي لا يسأل بعضهم بعضاً عنها، فإن لهم ـ إذ ذاك ـ شغلاً شاغلاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٧]، وقوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً﴾ [المعارج: ١٠].

عن ابن مسعود قال: إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين، وفي لفظ: «يؤخذ

بيد العبد أو الأمة يوم القيامة على رؤوس الأولين والآخرين، ثم ينادي منادٍ: ألا إن هذا فلان ابن فلان، فمن كان له حق فليأت إلى حقه.

والآية دليل على عدم نفع الأنساب يوم الحساب، وعلى عدم السؤال عن النسب، وإنما يسألون عن الحقوق والحسب.

وأخرج أحمد، والطبراني، والحاكم، والبيهقي في سننه، عن مسور بن مخرمة وهو من رجال الصحيح للبخاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأنساب تنقطع يوم القيامة، غير نسبي وسببي وصهري».

وأخرج البزار والطبراني، وأبو نعيم، والحاكم، والضياء في المختارة، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي».

وأخرج ابن عساكر، عن ابن عمر مرفوعاً: «كل نسب وصهر ينقطع يوم القيامة، إلا نسبي وصهري».

وأخرج أحمد عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر: «ما بال رجال يقولون: إنَّ رَحِمَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفع قومه، يلي - والله - إن رحمي موصولة في الدنيا والآخرة، وإني - أيها الناس - فَرَطٌ لكم».

فإن ثبتت هذه الأحاديث، دلّت على نفع نسبه صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في أهل بيته رضي الله عنهم، ولا منافاة بين الخاص والعام.

والمراد نفعه لأهل الإيمان منهم، لا لجميعهم لمجرد النسب والسبب، فإن منهم من تشيع، ومنهم من خرج، ومنهم من تنصر، فكيف يعمهم وهم عن الإسلام بمعزل؟

فإن قيل: بالعموم، كان المعنى تخفيف العذاب في أهل الخلود منهم، لا نجاتهم من النار.

والذين يفتخرون بالأنساب، إنما يفتخرون بها على زعم أن أسلافهم تنجيهم من عذاب الله.

ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا شفاعة لأحد عند الله. إلا بإذنه، ولا نجاة لفرد إلا بفضله.

وهذا النسب وهذا الفخر به لا ينفعهم في الدنيا عند الناس أصلاً، فكيف في الآخرة عند رب الناس؟!

بل أصحاب الأنساب العالية، إذا فعلوا سيئات، صاروا أحقاء بتضعيف العقاب بنص السنّة، والكتاب.

أما نص السنّة، فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا فاطمة بنت محمد لا أُغني عنك من الله شيئاً».

وأما نص الكتاب، فقوله سبحانه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، فالتعزير على قدر التكبير.

فأين أنت ـ يا مسكين ـ من المعرفة بهذه المسألة؟

اعلم أنه لا ينفعك إلا تقوى الله، والعلم النافع، والعمل الخالص.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وهذا نص في محل النزاع.

وفيه ردٌّ على المفتخرة بالأسلاف الكرام، والآباء، فإن أوزار الأبناء لا تحمله الأباء، حتى ينفعهم اتصالهم بهم في النسب والقرابة، فهذا الفخر ضائع، والمفاخر به نفسه بالخسران بائع.

قال في «فتح البيان» في معنى هذه الآية: أي لا تحمل نفس حاملة، حمل نفس أخرى، أي لا تؤخذ نفس بذنب غيرها.

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩، ٤٠]، قيل: هذا من جملة ما في صحف موسى، وإبراهيم.

والمعنى: ليس له أجر إلا سعيه، وجزاء عمله، ولا ينفع أحداً عمل أحد: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ [النجم: ٣٩، ٤٠] أي يعرض عليه، ويكشف له، ويبصره في الآخرة في ميزانه من غير شك، ﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٤١] أي يجزي الإنسان سعيه إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً.

ولا ينفعه شرافة الآباء، وكرامة الأسلاف، والفخر بالأنساب على عادة الجاهلية الجهلاء.

وأما نفع دعاء الأحياء للأموات، فهو مسألة أخرى صحيحة، ذكرها في «فتح البيان».

وليس بينها وبين هذه الآية معارضة أو مخالفة في التبيان، فراجعه، لأن المقصود هنا، أن مجرد النسب مع عدم الكسب ـ أعني كسب الخير ـ لا ينفع، وذلك النفع مع صحة الإيمان، فأين هذا من ذاك؟!.

وعن أبي هريرة في حديث طويل يرفعه: «من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه»، رواه مسلم.

وهذا صريح في عدم مسارعة النسب إلى النجاة مع بطء العمل.

وعن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن:

١ ـ الفخر في الأحساب بأن يقول: أنا ابن فلان العالم، أو الشيخ، أو الولي، أو النبي، أو الملك، أو الرئيس.

٢ ـ والطعن في الأنساب بأن يقول: فلان كذا وكذا، في ذاته، وأصله، وينسبه إلى حرفة، أو فقر، أو ذلة، أو دناءة في الكفاءة، كعادة الجهلة في الازدراء بأبناء السراري والجواري، مع كونهم فاضلين في الدين والعلم، وإلصاق العار بأولاد أمهات الأولاد، والنظر إلى الأقوام الوضيعة بالحقارة، وإلى أنفسهم بالشرافة والعلو، ولكونهم من أصول السادة، أو الشيوخ أو غيرهما، ممن لهم اسم في الدنيا بين أبنائها. «الحديث. رواه مسلم».

وفيه دلالة على كون هذه الخصال من أمر الجاهلية، لا من أمر الإسلام، واضحة لا شك فيها.

وهذه الشيمة قد وجدت في آخر هذه الأمة على الوجه الأتم لغربة الإسلام وأهله، وعاد زمان الجاهلية بعينه في هذا العصر.

فالبدار ـ البدار ـ إلى الاحتراز عن الجاهلية الجهلاء، والنجاء ـ النجاء ـ من هذه الرسوم الظلماء.

وقد تقدم قريباً حديث: «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام»، وهو متفق عليه، وله دلالة على أن الاعتبار في الشرافة والقرابة بالخيرية في الإسلام، والعلم فيه.

وعن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»، رواه مسلم.

فيه النَّهْي عن الفخر بالنسب، والأصل فيه التحريم، فالمفتخر به واقع في الكبيرة المنهي عنها.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا، إنما هم فحم من جهنم»، المراد بهم الكفار، وإن كانوا في الدنيا ذوي عزة واعتبار.

«أو ليكونن أهون على الله من الجُعَل الذي يدهده الخِراءَ بأنفه»، أي يدحرجه.

والخرء ـ بالضم ـ العذرة، وهذا غاية في الذلة، ونهاية في الحقارة، لا يتصور فوقه خزي.

«إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّةِ الجاهلية» أي نخوتها «وفخرها بالآباء» فيه أن هذه المفاخرة كانت من عادة الجاهلية، وهي تفارق الإسلام مفارقة ظاهرة، وتباينه مباينة و اضحة،

فإذا وجدت فيه، كان في الإسلام نقص وثلمة، على قدر الوجود والابتلاء بها.

«إنما هو مؤمن تقي، أو فاجر شقي» هذا تقسيم للناس نبويّ، اعتبر فيه التقوى والفجور، ولم يتعرض للنسب والحسب أصلاً، بل سجل عليهما بأنهما من شيم الجاهلين الذين لم يكونوا مسلمين، فما له وللإسلام؟.

«الناس كلهم بنو آدم، وآدم من تراب»، دليل آخر على نَفْيِ الفخر بالأنساب والنَّهْي عن التكبر في الذوات.

وإذا كان أصلهم - جميعهم - هذا التراب المحقر الضعيف، والطين الوضيع الذليل، فالتكبر والتفاخر مَنْفِيٌّ بكل حال.

وقد شبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث المفتخرين بالآباء، الذين ماتوا في الجاهلية، ودرجوا في خبر كان، بالجعل، وآباءهم المفتخر بهم بالعذرة، وافتخارهم بهم بالدهدهة بالأنف، وسماها عبية الجاهلية. وليس بعد هذا البيان بيان، ولا قرية بعد عباداان.

فتأمل في مبناه ومعناه، يا أيها الإنسان، إن بقي فيك بقية من الإيمان، أو خوف من الرحمن «رواه الترمذي، وأبو داود».

قلت: والفحم بالفارسية «انكشت» و «الجعل» بضم الجيم وفتح العين دويبة سوداء تدير الغائط يقال له الخنفساء.

وعن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسب المال، والكرم التقوى»، رواه الترمذي، وابن ماجه.

وفي سماع الحسن البصري عن سمرة خلاف ومقال معروف.

والحديث دل على أن الكرامة هي التقاوة، وأن المال هو الحسب، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] فأطلق الإكرام على التقوى.

والمعنى: الحسب ينحصر في المال، وهذا عند الناس، إذ لا حسب للفقير عندهم، وإن بلغ في الكمال أيَّ مبلغ.

والكرم منحصر في التقوى، وهذا عند الله، وما عند الله خير للأبرار، وما عند الناس يعد من التفاخر في الأشرار.

وعن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنسابكم ليست بمسبة على أحد» أي محل سب وسبب عار، «كلكم بنو آدم طفُّ الصاع بالصاع» أي ملابساً اه، مقابلاً به.

وطفه وطفافه، قربه من أن يمتلىء ولم يمتلىء، و «التطفيف النقصان في المكيل.

أي كلكم بمنزلة وحدة في النقص والتقاصر عن غاية التمام، لكونكم أولاد من هو مخلوق من التراب، كالمكيل الذي لم يبلغ أن يملأ مكيالاً. كذا في النهاية.

قال «علي القاري»: معناه كلكم متساوون في النسبة إلى أب واحد، متقاربون كتقارب ما في الصاع وتساويه للصاع، إذا لم يملأ مَلْئاً تاماً حتى يزداد عليه. هذا معنى قوله لم تَملأوه فيكون من باب التشبيه البليغ.

«ليس لأحد على أحد فضل إلا بدين وتقوى».

وهذا قول فصل، نطق به رسول الأمة، ونبي الرحمة، وكفى به فصلاً للخصومة، كما قيل: «لا عطر بعد عروس».

فمن لم يقبل هذه العدالة منه صلى الله عليه وآله وسلم وأثبت الفضل بالنسب فهو مشاقق[1] لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

نعم إذا جمع أحد بين فضيلة النسب والحسب، وشرافة الذات، وكرامة الصفات، فهو أفضل من غيره، باعتبار هذه الإضافات دون العبرة بأصل الحقيقة والذات.

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر هذا الحديث: «كفى بالرجل أن يكون بذيئاً فاحشاً بخيلاً» رواه أحمد، والبيهقي في «شعب الإيمان» وفيه ذم اللسان الطويل، الناطق بالفخر بالنسب الجليل، والحسب الجميل، وغيرهما بالإجمال والتفصيل، وذم الرجل الفاحش البخيل.

وقد دل الحديث على أن أنواع البشر كلهم سواسية في النسب، وفي الذات وفي الأصل، وليس النسب بآلة السباب على أحد منهم، كائناً من كان، وفي أي زمان ومكان كان.

وحاصل الكلام في هذا المقام على هذا المرام، أن الإنسان نسبهم[2] واحد لا اختلاف فيه عند أحد من أهل الملل والنحل، والنُّهىَ والعقول.

وإنما تفرقوا من جهة الله وكانوا شعوباً وقبائل، لحكم ومصالح، لا بدّ منها في هذه الدار، وهي صلة الأرحام وتأدية الديات، والاحتفال بذوي القرابة من الأقوام، لا لأن يفتخر أحد على أحد، ويزدري بعضهم بعضاً في النسب، فإن هذا من عادة الجاهلية، والإسلام جاء لمحوها وعفوها، لا لإثباتها وإبقائها.

---

(١) قوله: مشاقق. الصواب. مشاق لوجوب الإدغام إذا كان الحرفان المتجانسان متحركين. كما هو مقرر في علم الصرف.

(٢) قوله: أن الإنسان نسبهم: الصواب أن يقال: أن بني الإنسان الخ.

فأهل العلم والتقوى، عملوا بهذه الأحاديث، وتركها أهل الدعاوى الطويلة العريضة من أولاد المشائخ والصلحاء، والعلماء، والملوك والأمراء.

فبنوا امتياز الناس بعضهم عن بعض على مدارج الأنساب، ومعارج الذوات ولم يبالوا بإيثار العلم والتقاوة والطهارة، التي جعلها الله سبحانه، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، معياراً لفضيلة المرء والمرأة على غيرهما وشرافتهما وكرامتهما.

فكان هذه شيمة الجاهلية دخلت في الإسلام من بعد الصدر الأول والقرون المشهود لها بالخير.

هؤلاء العباسية خلفاء الأرض، كان أكثرهم أولاد الإماء.

وهؤلاء أئمة العترة، لا سيما الاثنا عشر منهم، كانت والدتهم سراري.

وهؤلاء علماء الإسلام ولدتهم الجواري.

وهؤلاء رواة الأخبار، ورجال الآثار، غالبهم الموالي، وأهل الحرفة.

فالمسلمون كلهم كذلك، إلا ما شاء الله تعالى.

وليس في الدنيا سيد من السادات، أو عباسيّ من العباسية، أو أموي من بني أمية، أو قرشي من قريش إلا وفي أنسابه من آبائه وأمهاته، من هو دَعِيٌّ أو دخيل، أو مملوكة، أو عجمية أو تركية، أو غيرها من نسوة العالم.

فكيف تصح هذه الدعاوى الباطلة من هؤلاء المفتخرين بها، والحال هذه؟!.

وقد تكلم على هذه المسألة صاحب «دليل الطالب» فيه، وفي غيره من مؤلفاته. بما يشفي، ويكفي.

ومنها: إفراط التعظيم فيما بينهم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] أي لا تمدحوها، ولا تثنوا عليها خيراً، ولا تنسبوها إلى زكاء العمل، وزيادة الخير والطاعات، وحسن الأعمال، واهضموها.

فإن ترك تزكية النفس أبعد من الرياء، وأقرب إلى الخشوع.

قال الحسن: علم الله من كل نفس ما هي صانعة، وإلى ما هي صائرة، فلا تبرئوها من الآثام، ولا تمدحوها بحسن الأعمال.

وقيل: لا تزكوها رياءً وخيلاءً، ولا تقولوا لمن لم تعرفوا حقيقته: أنا خير منك، وأنا أزكى منك، أو أتقى منك، أو أعلم منك، فإن العلم عند الله.

وفيه إشارة إلى وجوب خوف العاقبة، فإن الله يعلم عاقبة من هو على التقوى.

أخرج أحمد، ومسلم، وأبو داود، عن زينب بنت أبي سلمة: أنها سميت بَرَّةً فقال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تزكوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر منكم، سموها زينب».

﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢] منكم ومن غيركم، قبل أن يخرجكم من صلب أبيكم آدم.

فمن جاهد نفسه، وخلصت منه التقوى، فهو يوصله فوق ما يؤمل من الثواب في الدارين، فكيف بمن صارت له التقوى وصفاً ثانياً، وهو الذي ينتفع بها، ويثاب عليها؟!.

وقيل: نزلت في ناس كانوا يعملون أعمالاً حسنة، ثم يقولون: صلاتنا، وصيامنا، وحجنا.

وعلى كل حال، فالآية دالة على النهي عن تزكية النفس بأي طريق كان، بالتسمية والألقاب، كالإمام الأعظم، وإمام الأئمة، وفخر الإسلام، وشمس الإسلام، وصدر الشريعة، وما في معنى ذلك.

وبالتمدح والفضيلة دعاءً لنفسه، والتعظيم لها، وإظهار عِظَمِهَا على غيرها.

وقال تعالى: ﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِناتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] أي هم سواسية في الولاية، لا فوقية لأحدهم على أحد، حتى يعظم ذاته ويحقر أخاه المسلم.

وفي «فتح البيان» قلوبهم متحدة في التوادد، والتحابب، والتعاطف، واتفاق الكلمة، والعون، والنصر بسبب ما جمعهم من أمر الدين، وضمهم من الإيمان بالله. انتهى.

وقال تعالى: ﴿إِنَّما الْمُؤْمِنُون إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١]، قال الزجاج: الدين يجمعهم، فهم إخوة إذا كانوا متفقين في دينهم، فرجعوا بالاتفاق في الدين إلى أصل النسب، لأنه لآدم وحواء، قال بعضهم:

أَبِـي ٱلإِسْـلَامُ لَا أَبَ لِـي سِـوَاهُ ... إِذَا افْـتَـخَـرُوا بِـقَـيْسٍ أَوْ تَـمِـيـمِ

وكان «سلمان الفارسي» إذا سئل عن الأب يقول: أنا ابن الإسلام.

وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سلمان منا أهل البيت» ولنعم ما قيل:

ٱلْقَـوْمُ إِخْـوَانُ صِـدْقٍ بَيْنَهُـمْ سَبَبٌ ... مِـنَ الْـمَـوَدَّةِ لَـمْ يُـعْـدَلْ بِـهِ نَـسَـبُ

وذلك أن الإيمان قد عقد بين أهله من السبب القريب، والنسب اللاصق، ما إن لم يفضل الإخوة، لم ينقص عنها.

ثم قد جرت العادة على أنه إذا نسب مثل ذلك بين الأخوين ولاداً، لزم السائر، أن يتناهضوا في رفعه وإزاحته بالصلح بينهما، فالإخوة في الدين أحق بذلك.

﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] أي بين كل مسلمين تخاصما وتقاتلا، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٠] في كل أموركم ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠] بسبب التقوى.

والمقصود من إيراد هذه الآية هنا، أن علاقة الأخوة ثابتة بين جميع المسلمين، لَا تَرَفُّعَ لأحد على أحد، حتى يحقر بعضهم بعضاً.

وكيف يمكن الاحتقار، وهم من أب واحد، وأم واحدة؟!.

وإنما يستنكف عن مثل هذه المماثلة، من ليس له عقل ولا دين، ونعوذ بالله من أن أكون من الجاهلين.

وفي الآية إثبات الأخوة على حد واحد، سواء كانوا عظماء في هذه الدار، أو أذلة في نظر الأغيار، حتى صح إطلاق لفظ «الأخ» في حق الأنبياء عليهم السلام بالنسبة إلى أممهم، كما في الكتاب العزيز: ﴿أَخَاهُمْ هُوداً * أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾ [الأعراف: ٦٥، وهود: ٥، والأعراف: ٧٣، وهود: ٦١] إلى غير ذلك.

ويؤيده حديث: «أكرموا أخاكم».

وفي الباب أدلة كثيرة صحيحة واضحة، لا سترة عليها، وإن أباها أهل البدعة الزائغة.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]. قال في «الفتح». أي إن تابوا عن الشرك وعن نقض العهد، إلى الوفاء به.

وقال قتادة: يقول: إن تركوا «اللات» و«العزى» وشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والتزموا أحكام الإسلام المفروضة، فهم إخوانكم في دين الإسلام، لهم مالكم، وعليهم ما عليكم. انتهى.

أي فهم وأنتم سواء، لا مزية لكم عليهم، ولا لهم عليكم.

وفيه: أن التفاوت بينهم مقيد بعدم التوبة، وعدم إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة.

فإذا جاءوا بهذه الأشياء المطلوبة منهم، فلا فرق بينهم، وبين من كان عليها من أول الأمر.

وبهذا علم أن مدار التفرقة، التقوى والفجور، لا أنساب الجمهور.

ولهذا أثبت الأخوة في الدين، لا في الطين، لأن المعتبر هو هذا، لا ذاك.

وفيه نَفْيُ التعاظم والإفراط فيه، ورؤية نفسه أعظم من أخيه.

بيان حكم الانحناء لغير الله ومعانقة الرجل وتقبيله

وعن أنس قال: «قال رجل: يا رسول الله الرجل يلقى أخاه أو صديقه، أينحني له؟

قال: لا، قال: أفيلتزمه، ويقبله؟ قال: لا».

استدل بهذا الحديث على كراهة الانحناء، والمعانقة، والتقبيل.

وقيل: لا يكره التقبيل لثبوته في الحديث الآخر، ويكون لزهد، وعلم، وكبر سن.

قال النووي: حَنْيُ الظهر مكروه، للحديث الصحيح في النهي عنه، ولا تعتبر كثرة من يفعله ممن ينسب إلى علم، وصلاح.

والمعانقة وتقبيل الوجه لغير القادم من سفر ونحوه مكروهان، صرح به البغوي وغيره، للحديث في النهي عنهما كراهة تنزيه. كذا في «المرقاة».

قلت: ولا وجه لحمل الكراهة هنا على النزاهة، فإن الأصل فيه الحرمة، ولكن الراجح أن العناق والقبلة، خصصا بأدلة أخرى، ولم يخص الانحناء، لكون فيه تعظيم مفرط، لا ينبغي إلا لله تعالى، فإنه يشبه الركوع في الصلاة، ولا يجوز الركوع إلا للمعبود بحق، وهو الله سبحانه.

ومن هنا ظهر أن ما يفعله الناس في المسجد النبوي، من الانحناء إلى القبر الشريف المصطفوي بعد التسليم من الصلاة، بدعة محرمة، وفيها مشاقّة للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه هو الذي نهى عن ذلك وقد فُعِلَ ذلك به عليه السلام، فاشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وقبره الشريف وثنا يعبد دون الله.

قال: «أفيأخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم» رواه الترمذي.

وفيه استحباب التصافح وهو يكون بيد واحدة من الطرفين، ولم يرد في مرفوعٍ قط هذا الشكل الكذائي المروج في هذا العصر من المصافحة باليدين من الجانبين والصاحبين، ولا حجة في أثر، ولا موقوفٍ على صحابي.

وفي هذا الباب رسالة وجيزة لبعض شيوخنا، وجواب على سؤال في كتاب «هداية السائل»، فراجعه.

بيان حكم القيام للقادم

وعنه قال: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكانوا إذا رأوه، لم يقوموا لما يعلمون من كراهيته لذلك، أي لقيامهم تواضعاً لربه، مخالفة لعادة المتكبرين والمتجبرين، بل اختار الثبات على عادة العرب في ترك التكلف في قيامهم، وجلوسهم، وأكلهم، وشربهم، ولبسهم، ومشيهم، وسائر أفعالهم وأخلاقهم.

ولذا روى: «أنا وأتقياء أمتي برآء من التكلف»، كذا في «المرقاة».

«رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح».

فيه أن القيام للتعظيم مكروه، والمكروه في عرف السلف الصالح، بمعنى التحريم. فدل الحديث على المنع منه لأحدٍ، كائناً من كان.

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي هو سيد العظماء والنبلاء يكرهه لنفسه المقدسة، فمن ذاك الذي ينبغي له القيام تعظيماً وتكريماً؟!.

ويزيده إيضاحاً حديث أبي أمامة قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، متكئاً على عصا، فقمنا له، فقال: «لا تقوموا، كما يقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضاً» رواه، أبو داود.

وفيه صريح النَّهْيِ عن القيام التعظيميّ، وأنه من خصال الأعاجم، ويدخل فيهم النصارى واليهود.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، شديد المخالفة لهم، ويحث على هذه المخالفة.

والأصل في النهي، التحريم، وقد صرح في الحديث بأن هذا القيام من بعضهم لبعض، كان تكريماً وتعظيماً، فنهى عنه.

ويؤيده حديث سعيد بن أبي الحسن قال: «جاءنا أبو بكرة في شهادة، فقام له رجل من مجلسه، فأبى أن يجلس فيه، وقال: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نهى عن ذا»، الحديث. رواه أبو داود. وهذا صريح في النهي عن القيام التعظيمي.

وعن معاوية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سره أن يتمثل له الرجال قياماً، فليتبوأ مقعده من النار»، رواه الترمذي وأبو داود.

قال في «المرقاة»: هو أن يقفوا بين يديه قائمين لخدمته وتعظيمه، من قولهم مَثَلَ بين يديه مثولاً، أي انتصب قائماً. كذا ذكره بعض الشراح.

والظاهر أنهم إذا كانوا قائمين للخدمة لا للتعظيم، فلا بأس به، كما يدل عليه حديث سعد. انتهى.

قلت: المراد بحديث سعد ما روي عن أبي سعيد الخدري قال: «لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد، بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليه، وكان قريباً منه، فجاء على حمار، فلما دنا من المسجد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار: «قوموا إلى سيدكم» متفق عليه.

وحمله النووي على جوز القيام التعظيمي في رسالة مستقلة له في هذه المسألة، وما أبعد حمله على ذلك!! ويأباه السياق والسباق.

بل المراد قوموا لإعانته في النزول عن الحمار، إذ كان به مرض وأثر جرح أكحله يوم

الأحزاب، ولو أراد تعظيمه لقال: قوموا لسيدكم.

ومما يؤيده تخصيص الأنصار والتنصيص على السيادة المضافة.

وقد تقدم أن أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم، ما كانوا يقومون تعظيماً له مع أنه سيد الخلق، لما يعلمون من كراهته لذلك.

قال التوربشتي ـ بعد ما قال نحو هذا ـ: وما ذكر في قيامه صلى الله عليه وآله وسلم لعكرمة بن أبي جهل عند قدومه عليه، وما يروى عن عدي بن حاتم: ما دخلت عليه صلى الله عليه وآله وسلم إلا قام لي أو تحرك، فإن ذلك مما لا يصح الاحتجاج به لضعفه، والمشهور عن عدي: إلاَّ وسع لي.

ولو ثبت، فالوجه فيه أن يحمل على الترخيص حيث يقتضيه الحال.

وقد كان عكرمة من رؤساء قريش، وكان عدي سيد بني طيِّ فرأى تأليفهما بذلك على الإسلام على حسب ما يقتضيه حب الرياسة. انتهى.

قلت: والظاهر أن النهي عنه كان بعد هذا القيام، إن صح، ولكن لم يصح.

قال بغض أهل العلم في قوله: قوموا لسيدكم أي لتعظيمه، ويستدل به على عدم كراهته، فيكون الأمر للإباحة، أو لبيان الجواز. انتهى.

ويدفعه التخصيص والتنصيص المذكوران، فلا حجة فيه على المطلوب، واللام تجيء بمعنى «إلى» وكذا «إلى» تجيء بمعنى اللام، فالجواب بها ليس كما ينبغي، والأولى الاحتجاج بحديث أنس، ومعاوية، وأبي أُمامة المتقدم.

قال العلامة «الشوكاني» في «الفتح الرباني»: ليعلم أولاً، أن محل النزاع القيام المقيد بالتعظيم لا المطلق، وقد دل على تحريم الأول حديث أبي أمامة المذكور، ولا يخفى عليك أن مناط النَّهْي هٰهنا، هو التعظيم المصرح به، وقد شهد لهذا الحديث حديث مسلم، ولهذا أورده المنذري في هذا البحث، لا بيان أن القيام محمول على القيام في حال القعود، فإنه يأباه لفظ «خرج» المقيد بـ «متوكئاً» المعلق عليه «فقال» بالفاء التي هي غالبة في الفور.

وشهد له أيضاً حديث التمثُّل، فإنه محمول على التعظيم حمل المطلق على المقيد.

لا يقال: الوعيد هٰهنا؛ للمقوم له لا للقائم، وليس مما نحن فيه.

لأنا نقول: الوعيد على المسرة بالفعل قاض بعدم جوازه، إذ المسرة بالجائز جائزة بلا نزاع.

فإن قلت: هذا الحديث وارد في القيام على القاعد، لا في القيام إلى الوارد.

قلت: التقييد بحال القعود، خلاف ما دل عليه الحديث، للقطع باندراج القيام للقائم تحته.

فإن قلت: التقييد بحديث مسلم، بلفظ: «يقومون على ملوكهم وهم قعود».

قلت: قد عرفت حديث أبي أمامة، ودلالته على المنع مع القيام تعظيماً، وحكاية أن ذلك من فعل الأعاجم، فليس أحد الحديثين بالتقييد أولى من الآخر، فالحق منع القيام لمجرد التعظيم مطلقاً.

وقد شهدت هذه الشواهد من حديث أبي أمامة، فصلح للاحتجاج على تحريم ذلك القيام المقيد بالتعظيم.

ونحن نقول بموجب ما احتج به على الجواز من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفعل طلحة، وأمر قوم سعد بالقيام إليه، وقيامه إلى فاطمة، وقيامها إليه صلى الله عليه وآله وسلم، لأن هذه الأدلة خالية من ذلك القيد الذي جعلناه مناط النَّهْي، وهي أدلتنا على جواز القيام الخالي عن التعظيم، سواء كان الباعث عليه المحبة، أو الإكرام، أو الوفاء بحق القاصد، كالقيام للمصافحة، أو غير ذلك، على أنه قد قيل في حديث سعد، أن أمره أصحابه بالقيام، كان لإعانته عن النزول عن ظهر مركوبه، لضعفه عن النزول بسبب الجراحة التي أصابته.

وهذا وإن كان خلاف الظاهر[1] إلا أنه يعين على قبوله تخصيص هذه الحالة التي صار فيها جريحاً بأمر أصحابه بالقيام إليه دون غيرها وغيره.

سلمنا أن هذا القيام ليس لهذا الباعث، فقصر الغرض منه على التعظيم الذي هو محل النزاع ممنوع، والسبب تعدد المقتضيات، وانتفى المقتضي للتعيين، والنهي عنه بخصوصه.

وكلام العامري مسلم، لأن القيام للكرامة والسرور والمحبة والبر، جائز. إنما النزاع في قيام التعظيم الذي هو سنة الأعاجم.

وقد أفاد العامري في كلامه هذا، الذي نقله شيخنا، فائدة قد أشرنا إليها فيما سبق، وهي تعميم القيام في قوله: من سره أن يتمثل» سواء كان أقيم له قائماً أو قاعداً ولهذا حل ذلك القيام الذي ورد الوعيد عليه، على القيام للمتكبرين ومن يغضب أن يقام له، لا قيام المحبة ونحوها، كما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة رضي الله عنها، ومنها له.

ولا شك أن قيام كل واحد منهما ليس في حال قعود الآخر، فتدبر.

وبهذا تعرف أن قول شيخنا: «إن حديث أبي أمامة لا يقوى على معارضة ما في

---

(١) قوله: هذا وإن كان خلاف الظاهر الخ. فهم صحيح واستنباط جيد يدل على حدة ذكاء المؤلف، ولو وقف المؤلف رحمه الله على ما رواه الإمام أحمد بسند حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قوموا إلى سيدكم فأنزلوه» لأراح نفسه وغيره من هذه التكلفات، لأن زيادة «فأنزلوه» الواردة في مسند الإمام أحمد، نص قاطع، يجتث جذور عناد المعاندين، وخلاف المخالفين.

الصحيحين إلخ غير مناسب، إذ لا تعارض بين مطلق ومقيد، إذ هو يحمل أحدهما على الآخر عند استلزام حكم المطلق أمراً منافياً لحكم المقيد، بأن يقيد المطلق بضد قيدالمقيدكما تقرر في الأصول، وما نحن فيه من هذا القبيل، فإن الأمر بالقيام المطلق ينافي المنهي عنه، مقيداً بالتعظيم إلا عند تقييده بضد قيد المقيد، وهو عدم التعظيم.

قال المحقق ابن الإمام في شرح الغاية في بحث الإطلاق والتقييد ما لفظه: إلا إذا استلزم حكم المطلق بالاقتضاء أمراً ينافيه حكم المقيد، إلا عند تقييده بضد قيده، نحو أعتق عني رقبة مع لا لمُلكَين رقبة كافرة، فإنه يجب تقييد المطلق حينئذٍ بضد قيد المقيد، وهو الإيمان. انتهى.

ووازن هذا وزان ما نحن فيه.

وخلاصة البحث أن القيام جائز مطلقاً إلا لقصد التعظيم سواء كان للوارد، أو للقاعد مما ورد من الأدلة قاضياً بالجواز، خالياً عن ذلك القيد، كحديث طلحة وسعد، فهو دليل الجواز فيما عداه، تقييداً للمطلق بضد قيد المقيد كما سبق.

وما ورد منها قاضياً بالمنع، خالياً عن ذلك القيد كحديث: «من أحب أن يتمثل له الناس» إلخ، فهو محمول على ذلك المقيد بقيد التعظيم، حمل المطلق على المقيد، تقييداً له بمثل قيده، لاتفاقهما سبباً وحكماً.

وما ورد منها دالاً على الجواز، كحديث قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة رضي الله عنها، وقيامها له مقيداً بقيد الإكرام ونحوه، فهو كذلك لذلك، وما ورد منها دالاً على المنع مقيداً بقيد التعظيم، كحديث أبي أمامة، فهو أيضاً كذلك لذلك.

هذا ما ظهر لي، ولا أقول إلا ما ثبت وتقرر. انتهى كلام الشوكاني رضي الله عنه.

وقد حصل به التوفيق بين الأدلة التي استدل بها كل فريق.

وإذا ثبت أن القيام التعظيمي حرام للأحياء، فالقيام لأرواح الموتى ـ على اعتقاد مجيئها ـ أشد تحريماً وسفاهة وجهلاً.

وقد سمعنا أن المحتفلين بمولده صلى الله عليه وآله وسلم إذا بلغوا إلى ذكر ولادته عليه الصلاة والسلام، قاموا قياماً واسعاً، لتعظيم روحه صلى الله عليه وآله وسلم، زعماً منهم أنه حاضر في هذا الوقت. ونعوذ بالله من الجنون والخبط.

وهذا الاعتقاد منهم ـ مع هذا القيام التعظيمي ـ يشبه الشرك عند من يعرف الأدلة وهو عالم بكيفية الاستدلال بها.

وأما من خبطهم الشيطان بالمس، فهذا عندهم غاية التبجيل، وكمال العقيدة الحسنة به صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا ريب أن هؤلاء أعظم حمر الكون[1] في خفة العقول والنهى، وأشدها جهلاً في تقليد الأهواء، أعاذنا الله من الحمق والطيش، ورزقنا في دار نعيمه رغد العيش.

وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يقيم الرجل الرجلَ من مجلسه. ثم يجلس فيه، ولكن تفسحوا وتوسعوا»، متفق عليه.

وفي حديث واثلة بن الخطاب قال: دخل رجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد قاعد، فتزحزح له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال الرجل: يا رسول الله، إن في المكان سعة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن للمسلم حقاً إذا رآه أخوه أن يتزحزح له»، رواه البيهقي في شعب الإيمان. والمراد بالتزحزح، التنحِّي من مكان هو فيه.

فالحديث الأول، يدل على النهي عن إقامة الرجل من مجلسه لتعظيم نفسه عليه.

والثاني: يدل على جواز التنحي إكراماً للوارد، لا على القيام للتعظيم.

قال الشوكاني في «الفتح الرباني»: قد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، أن يقعد الواصل منهم إلى مجلس من المجالس حيث ينتهي به المجلس.

وورد الأمر في الكتاب العزيز بأن يتفسح الجالسون لمن ورد إليهم إذا لم يبق له مجلس يجلس فيه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١١].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يقيم الرجلُ الرجلَ» الحديث. وهو في الصحيحين وغيرهما.

والمنْهِيُّ عنه إنما هو أن يقيم الرجل الرجل من مجلسه ويجلس فيه.

وأما القيام ممن كان في صدر المجلس لمن يرد إليه بعده إكراماً له لكونه من أهل الفضل، أو العلم، أو كان أباً له، أو جدًّا، أو عمًّا، أو أسن منه، فليس في هذا بدعة، ولا مكروه، ولا إثم على القائم، ولا على الذي كان القيام له، بل هو من الآداب الحسنة، والعادات المستحسنة.

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقدم الأكبر سناً في أمور:

منها: ـ التكلم، كما ثبت في الصحيح، أنه لما جاء إليه حويصة ومحيصة يكلمانه في شأن المقتول بخيبر، فأراد الأصغر منهما أن يبتدىء بالكلام، فقال له: «كبر كبر»، والقصة مشهورة معروفة.

---

(١) قوله: أعظم حمر الكون الخ. يعني أنهم بلغوا الغاية والنهاية في البلادة حتى فاقوا أعظم أنواع الحمير بلادة، في صنيعهم هذا.

فهذا إرشاد منه صلى الله عليه وآله وسلم، إلى تأدُّب الصغير للكبير.

وقد كان السلف الصالح من الصحابة، ومن بعدهم، يقدمون كبارهم، وساداتهم، وأمراءهم في كثير من الأمور، ويقتدون بهم، ويكلون ما ينوبهم إليهم، فلا يكون في القيام من المجلس لمن له فضيلة غير موجودة فيمن قام له كراهة، ولا إثم إذا قام طيبة بذلك نفسه غير مكره، ولا محمول على ذلك، فإن فعَلَ هذا كان متأدباً بأدب حَسُنَ، وإن ترك فهو أحق بمجلسه الذي سبق إليه، لا يجوز لإحد أن يقعد فيه.

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أنه إذا قام الرجل من مجلسه ورجع إليه، أنه أحق به، كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة مشروطاً بأن لا يكون الذي وقع التأثير له بصدر المجلس، راغباً في ذلك، ومحباً له، فإن كان كذلك فهو غير ناجٍ من الإثم.

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب أن يتمثل الناس له صفوفاً، فليتبوأ مقعده من النار».

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقوموا، كما يقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضاً»، أخرجه أبو داود.

وهذا القيام الذي تقومه الأعاجم، هو قيامهم على رؤوس ملوكهم، وأكابرهم.

فالنَّهْي منه صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا القيام، ووعيد من أحبه، وتكالب عليه، ليس إلا لكون فيه نوعاً من محبة الشرف والترفع والتكبر.

ومن أحب القعود في صدور المجالس، وتنحِّي الناس له عنها، هو لا يكون منه ذلك إلا لهذه الأغراض الفاسدة، التي زجر الشارع عنها، وتوعد فاعلها.

وقد أخرج مسلم عن ابن عمر أنه كان إذا قام له رجل من مجلسه، لم يجلس فيه، وهذا باب من ورعه، رضي الله عنه، ولا يلزم غيره. انتهى كلام الشوكاني، رحمه الله.

بيان حكم إطلاق كلمة «السيد» على غير الله تعالى

وعن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقلنا: أنت سيدنا، فقال: السيد الله». الحديث، رواه أبو داود. وقد تقدم بشرحه في هذا الكتاب.

وفي أخره: «ولا يستجرينكم الشيطان».

وبالجملة، فيه دلالة على المنع من إفراط التعظيم فيما بينهم، ولكن ورد من الأدلة بعد

هذا، ما يدل على جواز إطلاق هذا اللفظ. ذكره الشوكاني في «الفتح الرباني»، وأقام عليه أربع عشرة حجة، لا نطول بذكرها جميعاً.

منها: ما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أنا سيد ولد آدم»، وهذا يفيد أنه سيد الأحياء والأموات منهم.

والمراد بما في حديث الباب أن الفرد المطلق في السيادة، هو الله تعالى، كما يدل على ذلك آلة التعريف في «السيد» فإنها في مثل هذا المقام تفيد الحصر، والحصر ادّعائيٌّ لقصد المبالغة، لا حقيقي.

وإنما قال هذا لوفد بني عامر، لأنه قد فهم من مقصدهم أنهم أرادوا بالسيد، المعنى الذي لا يصح إطلاقه على البشر، ولم يريدوا به المعنى الذي يطلقه البشر على الأنبياء وغيرهم، ويؤيده ما قاله لهم من بعد: «ولا يستجرينكم الشيطان»، وفي رواية: «ولا يستهوينكم الشيطان».

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم، في الحسن والحسين: «إنهما سيدا شباب أهل الجنة» و «أبو بكر وعمر، سيدا كهول أهل الجنة»، و «إن ابني هذا سيد، يصلح الله به بين الفئتين» و «قوموا إلى سيدكم»، وقال لقيس بن عاصم: «هذا سيد أهل الوبر» وهو ـ إذا ذاك ـ مشرك.

وقوله: «كل بني آدم سيد، فالرجل سيد أهل بيته، والمرأة سيدة أهل بيتها».

وقوله للأوس: «انظروا إلى سيدكم ما يقول» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقولوا للمنافق سيد».

ومن تتبع، وجد أضعاف ذلك، بل قد صرح بذلك الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿وَسَيِّداً وَحَصُوراً﴾ [آل عمران: ٣٩]، فهذا فيه إطلاق لفظ «السيد» على البشر.

وقد جرى على ألسُن الصحابة والتابعين وتابعيهم من إطلاق ذلك على البشر نظماً ونثراً، ما لا يأتي عليه الحصر.

قال في النهاية: «السيد» يطلق على الرب، والمالك، والشريف، والفاضل والكريم، والحليم، ومتحمل أذى قومه، والزوج، والرئيس، والمقدم. والله أعلم.

وبالجملة، لا شك في جواز إطلاقه على غيره سبحانه.

وأما إذا أراد به معنى لا يصح في حق البشر، كما في حديث الباب فهو من باب الإفراط في التعظيم المنْهِيِّ عنه.

بيان حكم الإطراء والمدح والثناء وحكم بذل المال للمداحين وحكم مدح الإنسان أخاه بحضرته

وعن عمر فال: قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تطروني، كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله»، متفق عليه.

قد تقدم الكلام على هذا الحديث في محله، وهودليل على ترجمة الباب، وفيه النَّهيُ عن الإطراء، والنَّهيُ أصل في التحريم، فيكون مدحه صلى الله عليه وآله وسلم بالإغراق والمبالغة، نظماً ونثراً، من وادي التحريم.

وقد أفرط الناس في ذلك حتى في كتب التصلية[1] والتسليم، فوصفوه إطراءً مكروهاً، وجاءوا بألفاظ لا تستقيم على قاعدة الشرع، نحو «قنديل عرش الله» ونحوه، ومثل ذلك كثير في «دلائل الخيرات» و «شقاء الأسقام» وغيرهما فليحترز الشحيح بدينه، الحريص على إيمانه، من استعمال هذه الأجناس الكلامية وجعلها وظيفة وورداً له، وطاعة عند الله.

وقد جعل الله له مندوحة عن ذلك بالصيغ التي وردت في الأحاديث الصحيحة، وبلغت إلينا مأثورة مستفيضة، ولا أبرك من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أصدق منه ولا أكثر مدحاً منه له، فتدبر.

وعن المقداد بن الأسود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب»، رواه مسلم.

قال في «المرقاة»: مداحين، أي مبالغين متوجهين إليكم، سواء يكون نثراً، أو نظماً.

والمعنى: يؤخذ التراب ويرمي به في وجهه، عملاً بظاهر الحديث.

وقيل: أمر بدفع المال إليهم، إذ المال حقير، كالتراب بالنسبة إلى العرض في كل باب أعطوهم إياه، واقطعوا به ألسنتهم لئلا يهجوكم.

وقيل: أعطوهم عطاءً قليلاً، شبهه لقلته بالتراب.

وقيل: الراد منه أن يخيب المادح ولا يعطيه شيئاً لمدحه.

والمقصود زجر المادح من المدح لأنه يجعل الشخص مغروراً متكبراً. انتهى.

وأقول: الأوْلَى، هو المعنى الأول أو الآخر لكونه ألصق بمحاورة الحديث، وفيه دلالة على ذم المدح والإفراط في التعظيم والثناء.

ولكن خالف أكثر الناس، فوصفوا الملوك والأمراء والأنبياء والعلماء والمشائخ

---

(١) قوله: التصلية، معناه: الصلاة.

والأولياء، بقصائد ورسائل، اشتملت على ما يسخط الله ويغضبه، وهي شائعة ذائعة بينهم، يفتخرون بها في مجالسهم، ويرتفعون بها على أقرانهم وأمثالهم.

وكل ذلك حرام محرم، أشد التحريم، مضر للمادحين والممدوحين، إذ رضوا بذلك.

وما أحق مثل هذه المدونات بالمحو والإمحاق، بل بالغرق والإحراق!!

وهل في الكون من يستحق الحمد، أو المدح، أو الثناء الجميل إلا الله سبحانه، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وكتاب الله وسنّة رسوله؟!!

فالحمد جميعاً لله رب العالمين، ثم لرسوله، وقرآنه، وحديثه. لكن على وجه لا يجاوز فيه الحد والثغر والمنارة.

وأما بذل المال لأجل حفظ العرض فلا بأس به، لكن هذا المال حرام في حق آخذه، سائغ بذله في حق باذله كرهاً، وكذا ما يأخذه المرء من غيره مستحيياً إياه. فكل هذا ونحوه من باب الأكل بالباطل.

وعن أبي بكرة قال: أثنى رجل على رجل عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «ويلك قطعت عنق أخيك، ثلاثاً» أي أهلكته لوقوعه في الكبر والعجب، «من كان منكم مادحاً لا محالة فليقل أحسب» أي أظن «فلاناً، والله حسيبه إن كان يرى أنه كذلك، ولا يزكي على الله أحداً» أي لا يثني أحداً ولا يظهره حاكماً على الله، وموجباً عليه، كأنه لما مدحه وجزم بمدحه، حكم على الله، وأوجب عليه، وأي إساءة أعظم من هذا في جناب الحق تعالى شأنه.

والحديث دليل على منع الثناء وتفويضه إليه تعالى، فإنه عالم الغيب والشهادة، وهو أعلم بمن اتقى، وصار مستحقاً للثناء، وأن ضرر هذا المدح يعود قريباً إلى الممدوح ويهلكه، ويقطع عنقه.

وإذا كان هذا حال الثناء مطلقاً، فما ظنك بثناءٍ يأتي به الشعراء في كلماتهم ويبلغون به إلى ما فوق العرش، ونعوذ بالله منه قال قائلهم:

نه كرسىء فلك نهداند يشه زيرپاى تابوسه بر ركاب قزل ارسلان دهد

ولله در السعدي في جواب ذلك حيث قال:

چه حاجت كه نه كرسىء آسمان نهى زير پائى قزال أرسلان
مگو پائى عزت برا فلاك نه بگو روئى إخلاص برخاك نه

وأمثال هذه الخرافات فيهم كثيرة جداً، لا يأتي عليها الحصر ولا الإحصاء.

فإياك أن تغتر بمديح هؤلاء الأبالسة، الذين لا دين لهم ولا أمانة، إلا من هداه الله فلم يبتل بهذه البلية كبعض الشعراء لم يقرب من مدح أهل الدنيا ولم يبدل قوة فكره، وجولان طبعه

إلا في مدح الله، ومدح رسوله، أو مدح كتاب الله وسنّة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، كالسيد المتخلص بالعتيق، والشريف المسمى بالصديق رحمه الله وحفظه، ومن حذا حذوهما في القديم والحديث.

وبالجملة، المقصود هنا، النَّهْيُ عن الإفراط في التعظيم بنظم لآلى المدائح، والأثنية في النثر، ونثرها في التعظيم.

بيان حكم مدح الفاسق والثناء عليه

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مدح الفاسق غضب الرب تعالى، واهتز له العرش»، رواه البيهقي في شعب الإيمان.

المعنى: أن الله يغضب على المادح، وكاد العرش أن يترك فيدك من هيبة أثر عظمة سخطه سبحانه.

قال السيد في هامش المشكاة: اهتزاز العرش عبارة عن وقوع أمر عظيم، لأن ذلك المدح رضا بما فيه سخط الله، بل يقرب أن يكون كفراً، لأنه يكاد يفضي إلى استحلال ما حرمه الله تعالى، وهذا هو الداء العضال، لأكثر العلماء، والشعراء، والقراء المرائين. انتهى.

قلت: وفي الحديث لفظ الفاسق دون الكافر، فأفاد أن مدح المؤمن إذا كان فاسقاً يوجب سخط الله، وهز عرشه العظيم الذي استوى عليه.

فكيف إذا مدح الكافر الصريح الكفر، الواضح الشرك؟!!

فاعتبر أيها ـ السُّنيُّ ـ بحال هؤلاء، الذين يمدحون أهل الكتاب، ويثنون على أولئك الكفرة الفجرة بلا ارتياب، كيف تكون عاقبتهم، وإلى ما يصير مآلهم.

وقد عمت بذلك البلوى في أهل الزمان منذ أزمان، حتى في أوائل كتب الهداية، وصحف الإيمان المطبوعة في المطابع الحجرية والرصاصية في كل بلد من بلاد الإسلام، فضلاً عن بلاد الكفر والحرب والطغيان والعدوان.

فإنا لله، وإنا إليه راجعون.

وليست الشكوى في هذا الباب من الذين هم من غير ملة الإسلام، كالهنود، والمجوس ونحوهما، بل المصيبة كل المصيبة، أن المبتلي بذلك من هم في عداد المسلمين، وهم مدعوه بألسنتهم.

وإنما خدعتهم، هذه الدنيا الفانية، وحبها الراسخ في قلوبهم، وحب الدنيا رأس كل خطيئة، وحب الشيء يعمي ويصم.

ومن الناس من ينتصر لهم بكل طريق تصل إليه قدرته، من المدح باللسان، والعون

بالبيان، وبذل المال من خلوص الجنان، ويزعمون أنهم يحسنون صنعاً ومؤمنون حقاً، والحال هذه.

فيالله العجب من هذه العقول، أين ذهبت، وما للأفهام في أي ظلمة وقعت!!

وقد كثرت الدفاتر المشتملة على هذا الثناء الفاجر، فما أحقها بأن تمحى وتحرق، أو تحرق وتغرق!!

بيان أقبح الألقاب والأسماء عند الله تعالى

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله، رجل يسمى ملك الأملاك»، رواه البخاري. تقدم هذا الحديث بشرحه إلى موضعه من هذا الكتاب، وفيه النهي عن تسمية تنبىء عن عظمة المسمى وتعظيمه.

وفي رواية لمسلم «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه، رجل كان يسمى ملك الأملاك، لا ملك إلا الله».

وفي معناه بالفارسية «شاهشناه» وبالهندية «مهاراج».

والراجح أن كل اسم، ورسم، ولقب، وعرف فيه معنى هذا الألفاظ، فهو منهيٌّ عنه، محرم على المسلمين أن يسموا به أحداً منهم، لأن العبد ليس من شأنه أن يساوي مليكه وربه، كما قيل: «ما للتراب ورب الأرباب»، هذا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما ملوك الأرض والناس والرؤساء والولاة والأمراء، قد اختاروا لهم ألقاباً وأسماء وأعرافاً، تقشعر من سماعه الجلود، ويذوب عندها صم الصخور والجلمود، كأنهم رب الناس ورازقهم ومليكهم، ومالكهم في الحقيقة، وغيرهم من بني آدم عبيد لهم، ومماليك.

دع عنك ذكر هؤلاء القوم، عشاق الدنيا وعبيدها، وانظر إلى أولئك الذين يعدون من علماء الدين، وفقراء المسلمين، ومجتهدي الشرع المبين، كيف لقبوهم هذه، الجاهلون بألقاب لا تصح في شرع ولا عقل؟

ولهذا روينا عن النووي رحمه الله أنه قال: «لا أجعل أحداً في حلٍّ مني، سمّاني محيي الدين».

فاعتبر - يا أيها المسكين - بغربة الإسلام إلى أين وصلت، وعلام حصلت، وكيف صار حالها، وإلى ما آل مآلها!!!

اللهم ثبت قلوبنا على دينك، وأمتنا على الإسلام.

نهي الشارع عن ان يقول الرجل لمملوكه أو مملوكته: عبدي وأمتي وعن قولهما لمالكهما: مولاي

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي، كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي».

وفي رواية «ليقل: سيدي ومولاي»، وفي رواية: «لا يقل العبد لسيده: مولاي، فإن مولاكم الله» رواه مسلم.

تقدم الكلام على هذا الحديث في موضعه من هذا الكتاب.

والمقصود من إيراده هنا، الاحتجاج على المنع من إفراط التعظيم فيما بينهم، والاقتصار على ما ورد به الحديث، وعدم مجاوزة الحد في الثناء والوصف.

وتمام هذا البحث في كتاب «الجوائز والصلات»، فراجعه.

وعن حذيقة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان» رواه أحمد، وأبو داود.

وفي رواية منقطعة قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، وقولوا: ما شاء الله وحده»، رواه في شرح السنّة.

والحديث تقدم في النصيب الأول من هذا الكتاب، ومعناه واضح.

وفيه نهْيٌ عن القول بمشيئة غيره تعالى، لأن فيه تعظيمه مفرطاً، وهو منهيٌّ عنه، فلا يجوز أن يتقول في حق أحد بما يدل على غاية تعظيمه وتذلل القائل به فإن ذلك شأن الله العليِّ العظيم، لا شأن أحد من مخلوقاته، عزّ الخالق، ذلّ المخلوق.

وعنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يك سيداً، فقد أسخطتم ربكم»، رواه أبو داود.

وفيه النهي عن مدح أهل النفاق، لأن ذلك يدخل في إفراط التعظيم، وهو يوجب سخط الرب، ونعوذ بالله من سخط الله.

وإذا وجب سخط الله على مدح المنافق والثناء غليه، فكيف بمن يمدح الكفار على تباين أنواعهم، واختلاف أصنافهم؟!! فإنه أشد في السخط من ذلك.

وإنما أوردنا هذه الأحاديث في هذه المقامة، تبعاً لصاحب «رد الإشراك» فإنه أوردها في القسمين من كتابه، وإلا فقد تقدم كثير منها، ومع ذلك لا تخلو عن فائدة زائدة:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

وما أحق كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالتكرار.

وما أسعد من أتى بهما في معارك الرهبان والأحبار محتجاً بالكتاب والسنّة، محترزاً، عن غيرهما في كل أمر من أمور الدين، وفي كل مسلة من مسائل الشرع المبين!!

اللهم وفقنا لذلك، وجعل لنا لسان صدق في الآخرين.

بيان حكم المغالاة في المهور والإسراف في ولائم الأعراس

ومنها المغالاة في المهور، والإسراف في الولائم، بل وفي كل ما يتعلق بالأعراس.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً﴾ [الإسراء: ٢٦، ٢٧].

قال في «فتح البيان»: التبذير، وهو تفريق المال، كما يفرق البذر كيفما كان، من غير تعمد لمواقعه، وهو الإسراف المذموم لمجاوزته للحدّ المستحسن شرعاً في الإنفاق. أو هو الإنفاق في غير الحق، وإن كان يسيراً.

قال الشافعي: التبذير إنفاق المال في غير حقه، ولا تبذير في عمل الخير.

قال القرطبي: وهذا قول الجمهور.

قال مالك: التبذير: هو أخذ المال من حقه، ووضعه في غير حقه، وهو الإسراف، وهو حرام.

والمراد بالإخوة، المماثلة التامة، وتجنب مماثلة الشيطان، ولو في خصلة واحدة من خصاله واجب، فكيف فيما هو أعم من ذلك!!

كما يدل عليه إطلاق المماثلة والإسراف في الإنفاق من عمل الشيطان.

فإذا فعله أحد من بني آدم، فقد أطاع الشيطان واقتدى به، وهذا غاية المذمة، لأنه لا أشر من من الشياطين.

والعرب تقول لكل من هو ملازم سنة قوم: هو أخوهم.

قال ابن مسعود: التبذير إنفاق المال في غير حقه.

وعنه: كنا ـ أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ـ نتحدث أن التبذير، النفقة في غير حقه.

وعن ابن عباس قال: هم الذين ينفقون المال في غير حقه.

وعن عليٍّ قال: ما أنفقت على نفسك وأهل بيتك في غير سرف ولا تبذير وما تصدقت، فلك، وما أنفقت رياء وسمعة فذلك حظ الشيطان.

وقيل: هو إنفاق المال في العمارة على وجه السرف.

وقيل: لو أنفق الإنسان ماله كله في الحق، لم يكن مبذراً، ولو أنفق درهماً أو مدًّا في باطل، كان مبذراً.

قيل: إن بعضهم أنفق نفقة في خير وأكثر، فقال له صاحبه: لا خير في السرف. فقال: لا سرف في الخير.

ولا مانع من حمل الآية على الجميع، والعموم أولى.

وفي هذه الآية تسجيل على المبذرين بمماثلة الشيطان، ثم التسجيل على جنس الشيطان بأنه كفور، فاقتضى ذلك أن المبذر مماثل له، وكل مماثل للشيطان، له حكم الشيطان، وكل شيطان كفور، فالمبذر كذلك، لأنه موافق للشيطان في الصفة والفعل. انتهى ما في الفتح.

وأقول: مواضع الصرف معلومة من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة على وجوه التفاصيل.

فمن صرف ماله في تلك المواضع، فهو عن السرف أبعد، ومن بذله في غيرها، مما اصطلح عليه أهل الزمان وصار عرفاً لهم في المواسم والمراسم، والأعراس والجموع، فهو مبذر مماثل لعدوِّ الله.

ولم نقف في آية ولا حديث على موضع يحسن الصرف فيه إلا وليمة النكاح، وعقيقة الصبيّ، وقرى الأضياف، وسائر المصارف مقصورة على ما هو من سبيل الله تعالى، كالبذل في الغزو، وتجهيز الجيوش، والحج والهجرة، وتسبيل الآبار، وعمارة المساجد، وإعانة المكاتب، وطلبة العلم، والعتق، وفك الأسير، وإعطاء الفقير وغيرها من الباقيات الصالحات، والحسنات المنجيات، وهي كثيرة يطول ذكرها.

بيان معنى الإسراف

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١، والأعراف: ٣١] قال في «فتح البيان»: أصل الإسراف في اللغة: الخطأ، والإسراف في النفقة: التبذير.

وقال سفيان: ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف، وإن كان قليلاً.

قال السُّدِّيُّ: معناه لا تعطوا أموالكم، وتقعدوا فقراء.

قال الزجاج: وعلى هذا لو أعطى الإنسان كل ماله، ولم يُوصِلْ إلى عياله شيئاً، فقد أسرف، لأنه قد صح الحديث: «ابدأ بمن تعول».

وقال سعيد بن المسيب: «معناه لا تمنعوا الصدقة».

أي لا تجاوزوا الحد في البخل، والإمساك حتى تمنعوا الواجب من الصدقة.

وعلى هذين القولين، المراد بالإسراف، مجاوزة الحد، إلا أن الأول، في البذل والإعطاء. والثاني، في الإمساك والبخل.

وقال مقاتل: معناه لا تشركوا الأصنام في الحرث والأنعام.

وقال الزهري: لا تنفقوا في معصية الله.

وقال ابن زيد: هو خطاب للولاة.

يقول لهم: لا تأخذوا فوق حقكم من رب المال.

وقيل: المعنى لا تأخذوا الشيء بغير حقه، وتضعونه في غير مستحقه.

وفي الآية زجر عن الإسراف في كل شيء، ووعيد شديد عليه، لأن من لا يحبه الله، فهو من أهل النار.

وعن ابن جرير قال: «نزلت في ثابت بن قيس» جدَّ نخلاً فقال: لا يأتيني اليوم أحدٌ إلا أطعمته فأطعم حتى أمسى، وليس له تمرة، فأنزل الله هذه الآية».

وعن مجاهد قال: لو أنفقت مثل أبي قبيس ذهباً في طاعة الله، لم يكن إسرافاً، ولو أنفقت صاعاً في معصية الله، كان إسرافاً.

وللسلف في هذا، مقالات طويلة، انتهى ما في الفتح.

قلت: وإذا تأملت في صنائع أهل الدولة، وأصحاب الثروة والرفاهية، من الملوك والأمراء والولاة ونحوهم، وجدت أكثرهم مسرفين، لا يبذلون أموالهم إلا في معاصي الله، من إحداث العمائر المرتفعة، وجمع الملابس الفاخرة وتزويج المناكح المتجاوزة عن الحد، وتزيين الأفراس، والأفيال، والبغال بالْحُلِيِّ، وتربية الطيور والسباع والدواب، وتجهيز العساكر للموكب لا لغرض شرعي، وتكثير الحدائق، وإقراء الخلق رياء وسمعة وشهرة ورفعة للاسم، وكل ذلك سرف لا خير فيه.

ومنهم من يصرف في الخير، لكن على ما دعته إليه نفسه، لا على الوجه الواجب والطريق المأثور، ومن[1] يرزق النمل، ويوكل[2] الفساق والكلاب والسِّنَّوْر ونحوها، ويربِّي الأجانب ويحرم الأقارب.

---

(١) فإذا لم تكن فيه نية الأجر، وإلا فلا، كما روي عن عدي بن حاتم الصحابي رضي الله عنه أنه كان يفت الخبز للنمل ويقول: إنهن جارات، ولهن علينا حقوق.
نقله صاحب «الرياض المستطابة»، رضي الله عنه.

(٢) قوله: ويوكل. يعني، يطعم.

ومنهم من يصرف في الأعراس وشرب الخمور، ويبقى صِفْرَ اليدين.

ومنهم من يُذْهِبُ ماله في شغل الرقص والأطراب، وسماع الملاهي والمعازف وسفاح المومسات، إلى غير ذلك من المنكرات التي يعرفها كل ذي بصيرة، بل ذي بصر، ولا يأتي عليه الحصر.

والحاصل: أن كل نفقة ليست على أساس الملة الحقة، أو لم يأذن بها الله ورسوله. ولم يرد دليل، فهو السرف.

وما كان منها في طاعة الله على الوجه المأمور به، أو فيما أباحه الشرع وجوَّزه الإسلام، فهو خارج عن السرف.

ولكن أين مثل هؤلاء في هذا الزمان، وقد فسد الحال، وظهرت الفتن في جميع الأجيال والأقيال، وعاد الإسلام غريباً، وصار الطبيب مريضاً، وأنكر كل معروف، وعرف كل منكر؟!!

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

بيان أعظم أنواع الزواج بركة
وبيان حكم دفع المهر في الزواج ومقداره

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أعظم النكاح بركة، أيسره مؤنة»، رواه البيهقي في شعب الإيمان.

قيل: معناه أحسن الزوجة، أرضى باليسير.

وفيه دلالة على أن عظم البركة في الزواج أن يكون بذل المال فيه قليلاً، ولا يسرف فيه ولا يبذر، كما يفعل الأعاجم، رفعة للاسم، وشهرة في الرسم.

وعن أبي سلمة رضي يالله عنه قال: سألت عائشة رضي الله عنها: كم كان صداق النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ قالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية»، وهي أربعون درهماً «ونش». قالت: أتدري ما النش؟ قلت: لا.

قالت: نصف أوقية، فتلك خمسمائة درهم»، رواه مسلم.

ونش، بالرفع، في شرح السنّة، وفي جميع الأصول.

وهو ـ بالفتح، وتشديد المعجمة ـ النصف من كل شيء، ونصف الرغيف، نشه.

وفي الحديث: دليل على تقليل مقدار المهور، وإشارة إلى أن المغالاة فيه مكروه.

قال في «الروضة الندية»: المهر واجب، ودليله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسوِّغ نكاحاً بدون مهر أصلاً، وفي الكتاب: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

وفي حديث ابن عباس عند أبي داود، والنسائي، والحاكم وصححه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، منع عليًّا أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً».

قال: ويكره المغالاة فيه، أي يحرم، لحديث «خير الصداق أيسره» أخرجه أبو داود، والحاكم وصححه، من حديث عقبة بن عامر.

وقال فيمن تزوج على أربعة أواق: «كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل»، أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

ولهذا، يصح ولو خاتماً من حديد، أو تعليم قرآن.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «ألا لا تغالوا صدقة النساء فإنها» أي المغالاة «لو كانت مكرمة في الدنيا» أي مما يحمد به فيها «وتقوى عند الله، لكان أولاكم به نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما علمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نكح شيئاً من نسائه، ولا أنكح شيئاً من بناته على أكثر من اثنتي عشرة أوقية» رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي - فيه نهى عن غلى الصداق[1].

وأما ما روي: أن صداق أم حبيبة كانت أربعة آلاف درهم، فهو مستثنى منه، لأنه أصدقها النجاشي في الحبشة من غير تعيين منه صلى الله عليه وآله وسلم. كذا قيل.

وعندي: أن حدَّ المهر هو ما حدَّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أزواجه وبناته، فهو أفضل أنواع الصداق بلا ريب.

وأما سكوته صلى الله عليه وآله وسلم على صداق أم حبيبة، وتقريره إياها عليها، ففي هذا دلالة على أن إباحة الأكثر منه إلى هذا الحد وما زاد على ذلك فهو داخل في المغالاة والسرف بفحوى الخطاب.

قال في «المرقاة»: فإن قلت: نهيه عن المغالاة مخالف لقوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً﴾ [النساء: ٢٠].

قلت: النص يدل على الجواز لا على الفضيلة، والكلام فيها، لا فيه، انتهى.

قلت: وقد جوز الفقهاء المغالاة فيه عند القدرة عليه، ولكن الحق هو قلة الصداق.

ومن مفاسد المغالاة، ما يرى في أهل الزمن، من عدم الوفاء بها أبداً، وطلب العفو من الزوجة، فإن شاءت عفت، وإن شاءت أبت، وبقي الحق على الزوج، وصار رهيناً به عند الله.

ومنهم من يزعم أن المهر شيء صار عرفاً، ولا يلزم عليه، بل هو على رضاه، إن شاء

---

(١) قوله: عن غلى الصداق. يعني المغالاة فيه.

أعطى، وإن لم يشأ لم يعط، فيسارع إلى إيثار المغالاة فيه، بلغ ما بلغ، ظناً منه أنه لا يؤديه أبداً، مع أن الوفاء به واجب.

ولا جبر عليها في العفو، بل لها أن تمتنع من القربة إلا إذا أخذت صداقها كما حققه صاحب «دليل الطالب» وهو أول شيء يقضى به لها بعد وفات الزوج، ويقدم على غيره من الحقوق والأقراض.

وتساهل الناس في ذلك معصية، وعدم مبالاتهم في مغالاته بدعة محرمة، وعاقبة ذلك وخيمة، يؤدي الزوج وغيره إلى هلكة المال والبيت، وضياع كل شيء في يده، ويفضي إلى فقر الأولاد، وتنازع الأقارب وغيرها من المفاسد، التي يعرفها كل عارف بأحوال الناس.

عن أم حبيبة «أن كانت تحت عبد الله بن جحش، فمات بأرض الحبشة، فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمهرها عنه أربعة آلاف» وفي رواية «أربعة آلاف درهم. وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع شرحبيل ابن حسنة» رواه أبو داود والنسائي.

فيه جواز زيادة المهر على مهور الأزواج والبنات النبوية، لكن إلى هذا الحد، ويكره المغالاة فيه فوق هذا المقدار.

والأول أفضل وأعظم بركة، والآخر مباح سائغ، لأن الأول فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختياره.

ويؤيده قوله في الحديث المتقدم: «أيسر مؤنة».

والآخر تقريره فقط، والتقرير إنما يدل على الجواز، دون الأفضلية.

والكلام على هذه المسألة مبسوط في المبسوطات، كـ «الروضة الندية»، ونحوها.

مشروعية الوليمة في الأعراس وبيان حكمها

وعن أنس قال: «أَوْلَمَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حين بَنى بزينب بنت جحش، فأشبع الناس خبزاً ولحماً»، رواه البخاري.

فيه: أن هذه الوليمة كانت أعظم الولائم، ويدل له حديث أنس في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أولم على شيء من نسائه، ما أولم على زينب، أولم بشاة»، وهذا يشير إلى النهي عن الإسراف في الأعراس، وأن أقصى ما يبذله المرء في ذلك، هذا القدر، وإن كانت الزيادة عليه جائزة مباحة بمقتضى الحال، والشخص والزمان، ولكن الكلام في الأفضل دون المفضول.

وقد أولم على صفية بحيس فقط، كما في حديث متفق عليه عن أنس، وهو طعام يتخذ من الأقط والسمن وغيرهما. ويزيده إيضاحاً حديث آخر عنه قال:

«أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليالٍ، يبني عليه بصفية، فدعوت المسلمين إلى وليمته، وما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع فبسطت فألقي عليه التمر والأقط والسمن»، رواه البخاري.

وعن صفية بنت شيبة قالت: «أَوْلَمَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بِمُدَّيْنِ من شعير»، رواه البخاري أيضاً.

قال في «رد الإشراك» المراد «بمدين» مدان من سويق شعير، كما يدل عليه بعض الروايات. انتهى.

قلت: يعني به، ما جاء عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولم على صفية بسويق وتمر»، رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه.

وكل ذلك يدل على عدم التكلف في الولائم وعلى القناعة على الحاضر، فإن تكلف يُؤْكِلُ لحماً وخبزاً، ولا يسرف، ولا يبذر، كما هو عادة العجم في ذلك، شهرة لهم في الناس.

ولا أقول: إن الزيادة على هذا لا تجوز، بل المراد اختيار الأمثل فالأمثل.

فإن ديننا هذا، هو التقوى، والعاقبة للمتقين، ولا يحب الله المسرفين، وكان المسرفون إخوان الشياطين.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنّة، وطعام يوم الثالث سمعة، ومن سمَّع سمَّع الله به»، رواه الترمذي.

قال في «المرقاة» طعام أول يوم حق، أي ثابت لازم فعله، وإجابته، أو واجب.

وهذا عند من ذهب، إلى أن الوليمة واجبة، أو سنّة مؤكدة، فإنها في معنى الواجب، حيث يسيء بتركها. ويترتب عتاب، وإن لم يجب عقاب.

وطعام يوم الثاني، سنّة. لجبر نقصان وقع في الأول وتكميله.

وطعام يوم الثالث، سمعة. يُسمع الناس به ويرائيهم.

ومن شهر نفسه بكرم وغيره، فخراً ورياء، أشهره الله يوم القيامة بين أهل العرصات، بأنه مراءٍ كذاب، فيفتضح بينهم.

وفيه ردٌّ صريح على أصحاب «مالك» حيث قالوا باستحباب سبعة أيام لذلك. انتهى.

وأقول: إن الوليمة واجبة عند «مالك»، و«أحمد»، وبعض الشافعية، وأهل الظاهر.

وقال الجمهور: إنها سنّة غير واجبة، وقال «الشوكاني»: مشروعة.

والأول أولى، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف: «أَوْلِمْ ولو بشاة»، وهو في الصحيحين عن أنس.

والأصل في الأمر، الوجوب، ولا صارف له منه ههنا، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه تركها قط، أو تركها أصحابه، بل أَوْلَمَ، وإن كان قليلًا، وهذا ناظر في وجوبها.

ثم تجب الإجابة إليها، وذلك دليل على وجوبها أيضاً.

نعم لا يجب حضورها، إذا اشتملت على معصية، وحكمها حكم الضيافة، فتجوز إلى ثلاثة أيام.

وأما حديث الباب، فمعناه أن يولم أول يوم، ويؤكِّل من شاء في هذا اليوم، أو في اليوم الثاني، ولا يؤكلهم اليوم الثالث، فإن في إطالة الولائم إلى الأيام مظنة رياء، ومئنة سمعة.

وليس معناه أن الوليمة في اليوم الثالث ممنوعة، كما زعم أكثر الناس.

فإن كان معناه ما فهمه الجمهور، فالجواب: أن في هذا الحديث مقالاً، وحديث الضيافة أرجح منه، لكونه في الصحيح.

وليست الوليمة إلا ضيافة، فلها حكمها كما حققه صاحب «دليل الطالب»، والعلامة «الشوكاني» رحمه الله في مؤلفاته.

وعن عكرمة، عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، نهى عن طعام المتباريين أن يوكل». رواه أبو داود.

وقال البغوي: والصحيح أنه عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً، ويؤيده حديث أبي هريرة مرفوعاً «المتباريان لا يجابان، ولا يؤكل طعامهما».

قال الإمام أحمد: يعني المتعارضين بالضيافة، فخراً أو رياءً.

قلت: وهذا عام في كل طعام يكون على هذه الصفة، ويدخل فيه طعام الوليمة دخولاً أوّليًّا.

وحاصل جميع هذه الأخبار أن المغالاة في المهور وإسراف المال في الولائم، وإضاعة ذات اليد في الأعراس، مكروه حرام.

والسنّة في ذلك ما ذكر في الأحاديث المذكورة، وخلافها بدعة، والبدعة تنافي السنّة وترفعها.

وقد رفعت هذه البدع السنن المأثورة في الصداق، والعرس، والوليمة. والناس سرعان إلى اتباع الهوى، ومعصية الله، ومخالفة الرسول.

فمن أحب الاتباع، وكره التقليد، فعليه أن يقتدي بأفعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله، وأحواله، وسيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ولا يغتر بما يزخرفه أهل الزمن وأبناء الدهر، من الأعراف القبيحة، والمصارف الشنيعة، والإسرافات الممنوعة، والتبذيرات المكروهة ولْيَخْشَ الله ويتقه في ذات يده، التي هي معايشه في الدنيا، وبُلْغَتُه إلى الآخرة، ويجعل المراسم، ومواسم الجاهلية، بمعزل عن بيته، وعلى ساحل من داره، ويعلم أن الله سائله عن ذلك كله، ومن أين أخذ المال، وأين وضعه، وفيما بذله، وهو حسيبه على ذرة ذرة من أعماله الظاهرة والباطنة، فيكشف عن ساق، وإلى ربك يومئذٍ المساق.

اللهم وفِّقنا لما تحب وترضى، وجنبنا عما تكرهه.

بيان حكم منع المرأة من الزواج بآخر أو بزوجها
بعد انقضاء عدة طلاقها

ومنها ممانعة عن النكاح الثاني، مع أنه ثابت بالكتاب والسنّة.

أما الكتاب العزيز، فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

قال في «فتح البيان»: الخطاب في هذه الآية إما أن يكون للأزواج، ويكون معنى العضل منهم، أن يمنعوهن من أن يتزوجن من أردن من الأزواج بعد انقضاء مدتهن لحمية الجاهلية، كما يقع كثيراً من الخلفاء والسلاطين، غَيْرةً على من كُنَّ تحتهم من النساء أن يصرن تحت غيرهم، لأنهم لما نالوه من رياسة الدنيا، وما صاروا فيه من النخوة والكبرياء، يتخيلون أنهم قد خرجوا من جنس بني آدم، إلا من عصمه الله منهم بالورع والتواضع.

وإما أن يكون الخطاب للأولياء. ويكون معنى إسناد الطلاق إليهم، أنهم سبب له، لكونهم المزوجين للنساء المطلقات من الأزواج المطلقين لهن.

وبلوغ الأجل المذكور هنا، المراد به المعنى الحقيقي، أي نهايته، لا كما سبق في الآية الأولى.

ولهذا قال الشافعي. اختلاف الكلامين على افتراق البلوغين.

«والعضل»: الحبس، وقيل: التضييق والمنع، وهو راجع إلى معنى الحبس والمعنى: إذا تراضى الْخُطَّاب والنساء.

و «المعروف» هنا، ما وافق الشرع من عقد حلال، ومهر جائز.

وقيل: هو أن يرضى كل واحد منهما بما التزمه لصاحبه بحق العقد، حتى تحصل الصحبة الحسنة، والعشرة الجميلة.

ذلكم أنمى وأنفع لكم وأطهر من الأدناس، وأطيب عند الله، لما يخشى على الزوجين من الريبة، بسبب العلاقة بينهما.

وبالجملة، الآية دليل على جواز النكاح الثاني، وفيها نهي للأولياء عن عضلهن، والنهي صل في التحريم، فالعضل حرام، والنكاح الثاني حلال.

حكم الزواج والتزويج، وبيان مذاهب الأئمة في ذلك

وقال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا ٱلْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

الأيِّم ـ بالتشديد ـ التي لا زوج لها، ومن ليس له زوجة، فيشمل الرجل والمرأة الغير المتزوجين، والجمع «أيامى»، والأصل «أيايم».

والخطاب في الآية للأولياء والسادة، وقيل للأزواج، والأول أرجح.

وفيه دليل على أن المرأة لا تنكح نفسها.

واختلف أهل العلم في هذا النكاح، هل هو مباح، أو مستحب، أو واجب؟.

فذهب إلى الأول، الشافعي وغيره، وإلى الثاني، مالك، وأبو حنيفة، وإلى الثالث بعض أهل العلم على تفصيل لهم في ذلك.

فقالوا: إن خشي على نفسه الوقوع في المعصية، وجب عليه، وإلا فلا.

والظاهر أن القائلين بالإباحة والاستحباب، لا يخالفون في الوجوب مع تلك الخشية.

وبالجملة، فهو ـ مع عدمها ـ سنّة من السنن المؤكدة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح بعد ترغيبه في النكاح: «ومن رغب عن سنّتي فليس مني». ولكن مع القدرة عليه، وعلى مئونة.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»، أخرجه البخاري ومسلم.

قال ابن عباس: أمر الله سبحانه بالنكاح، ورغّبهم فيه، وأمرهم أن يزوجوا أحرارهم وعبيدهم، ووعدهم في ذلك الغناء.

وعن أبي بكر الصديق قال: أطيعوا الله فيما أمركم من النكاح، يُنْجِزْ لكم ما وعدكم من الغنى.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «انكحوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال»، أخرجه البزار، والدارقطني، وأخرجه أبو داود في مراسيله.

والمراد بـ «الأيامى» ها هنا، الأحرار والحرائر.

وأما المماليك، فقد بيّن ذلك بقوله: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] والصلاح هو الإيمان، وقيل: القيام بحقوق النكاح، حتى يقوم العبد بما يلزم لها، وتقوم الأمة بما يلزم للزوج.

أو المراد بالصلاح، أن لا تكون صغيرة لا تحتاج إلى النكاح.

وخص الصالحين بالذكر، ليحصن دينهم، ويحفظ عليهم صلاحهم، ولأن الصالحين منهم، هم الذين مواليهم يشفقون وينزلونهم منزلة الأولاد في المودة وكانوا مظنة التوصية، والاهتمام بهم.

ومن ليس بصالح، فحاله على العكس من ذلك، وذكر سبحانه الصلاح في المماليك دون الأحرار، لأن الغالب في الأحرار الصلاح، بخلاف المماليك.

وفيه دليل على أن المملوك لا يزوِّج نفسه، وإنما يزوجه ويتولى تزويجه مالكه وسيده.

وقد ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للسيد أن يكره عبده وأَمَتَهُ على النكاح.

وقال مالك: لا يجوز. هكذا في «فتح البيان».

والآية الشريفة، حجة واضحة على جواز النكاح الثاني، بل على استحبابه، بل على وجوبه، لأن الأصل في الأمر الوجوب، ولا صارف له ـ هنا ـ إلى الاستحباب، ولا إلى الجواز.

وفي النكاح الآخر من الفوائد ما يطول ذكره، وفي المنع منه من المفاسد ما لا يأتي عليه الحصر، يعرف ذلك كل من يعرف أحوال النساء.

والعار منه سنة الجاهلية وشيمة الهنود، وطريقة أهل الملل الباطلة، وأصحاب الكفر والجحود.

ومن يستنكف عما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو قاله، أو قرره أو رغَّب فيه، فهو عن الدين على جانب بعيد، ومن الكفر على جانب قريب.

وقد غلا جهلة الإسلام ـ من العامة والخاصة ـ في النهي عنه، والمنع منه للنساء غلوًّا قبيحاً، أو غرقوا في ذلك إغراقاً شنيعاً، كأنهم ليسوا على ملة الإسلام، وأصبحوا غير مؤمنين بالله، واليوم الآخر.

وأيُّ عار للمسلم، في اتباع السنّة؟! إنما العار في اختيار البدعة.

ومن زعم أن هذا الأمر يخالف الشرافة، فشرافته هذه، شرٌّ وآفة، لا سيادة ولا سعادة.

كيف وإنما الشرف في طاعة الله، وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، والوضع [أي. الضعة والمهانة] ليس إلا في مخالفتهما؟!!

وقد ثبت فعله من الذين لا أحد أشرف منهم، بل مِنْ سيد الرسل الذي هو أشرف الأشراف على الإطلاق، فمن ذاك الشريف الذي يلحقه عار منه، بل من تكبر عن ذلك، واعتقد المنع منه، فهو أرذل الأراذل بلا ريب وشك.

وعاره عنه وإنكراه عليه يفضي إلى إنكار سنّة عظيمة صحيحة محكمة صريحة مستفيضة، جاءت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ووافقها القرآن في غير موضع.

نعم الهنود، ومن ينحو نحوهم، يستنكفون عن النكاح الثاني، وهم كفار، عن الإسلام برآء، فما لنا ولهم؟!!

وأما السنّة فهي كثيرة في هذا الباب. منها:

عن عليّ عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يا عليّ ثلاث لا تؤخرها.

١ ـ الصلاة إذا أتت.

٢ ـ والجنازة إذا حضرت.

٣ ـ والأيّم إذا وجدت لها كفؤاً» رواه الترمذي.

و «الأيم» من لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيّباً، ويسمى الرجل الذي لا زوجة، له أيِّماً أيضاً.

والحديث دل على مزيد الاهتمام بشأن النكاح الثاني عند وجود الكفؤ للمرأة، والكفاءة هي الإسلام ـ على الأرجح ـ وحسن الأخلاق.

لا ما اعتبره الفقهاء من الأمور الأخرى، التي لا مستند لها من الكتاب والسنّة، ولم يشهد لها دليل منهما، ولم يعتبرها السلف الصالح.

فإذا وجد لها مماثل في السن، والخلق الحسن، والإسلام، وجب التعجيل، وكره التأخير.

واقتران هذا الأمر بالصلاة، يدل على غاية العناية به.

ومعلوم أن الصلاة لا يساويها فرض من فرائض الدين، حتى إن من تركها عمداً، بلا عذر، يكفر على لسان الشارع.

فإذا قرن به الأمر بالنكاح الثاني، علم أنه واجب عليهم وعليهن، ولا يجوز التساهل والتأخير فيه.

قال صاحب «رد الإشراك»: إن المكرمات من نساء العرب، اللاتي تزوجن ما فوق الواحد، كثيرات طيبات جداً.

منها: رقية، وأم كلثوم، بنتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانت تحت عتبة وعتيبة، ابني أبي لهب، ثم تحت عثمان رضي الله عنه.

ومنها: أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانت تحت عمر، ثم تحت واحد من أبناء جعفر، ثم تحت آخر منهم.

ومنها: أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كانت تحت عليٍّ، ثم تحت مغيرة بن نوفل.

روي أن عليًّا أوصى عند وفاته بأن أمامة، إن شاءت أن تنكح بعدي فلتنكح مغيرة بن نوفل، فنكحته.

ومنها: أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كلهن ما خلا عائشة.

ومنها: «أم رومان» زوجة أبي بكر الصديق ـ والدة عائشة ـ كانت تحت عبد الله بن سنجرة، ثم تحت أبي بكر.

ومنها: أسماء بنت عميس زوجته أيضاً، التي ولدت له محمد بن أبي بكر، كانت تحت جعفر بن أبي طالب، ثم تحت أبي بكر، ثم تحت عليّ. انتهى.

قلت: وإنك لو تتبعت كتب الحديث والسير، وجدت منهن جماعات عظيمة، نكحن نكاحاً ثانياً، ولم يلحقهن، ولا أهلهن، عار، واستنكاف أصلاً قط.

وكم من السادات، والأكابر، والرؤساء، والملوك، والشيوخ، والأولياء، والأصفياء، ولدتهم النساء بالنكاح الآخر، والثالث، والرابع.

فَلَوْ كَانَ رُمْحاً وَاحِداً لاتَّقَيْتُهُ   وَلٰكِنَّهُ رُمْحٌ وَثَانٍ وَثَالِثُ

وهؤلاء هم أصول عظماء المسلمين، وهن أمهات أكابر المؤمنين.

فمن يرى في ذلك عاراً عليه أو على أهل بيته، فهو غريق في بحر الجهل المحيط، جاهل بالجهل المركب والبسيط، خارج عن العقل السليم، ضالٌّ عن الصراط المستقيم، طاعن على الله، وعلى رسوله الكريم، عائب على السلف الصالح الفخيم. ونعوذ بالله مما كرهه الله وعاداه.

وقد ألف جماعة من أهل العلم في إثبات هذه المسألة، رسائل مستقلة، ولا حاجة بنا إلى نقل ما فيها، فإن الكتاب والسنّة، ينوب عنها جميعاً، والصباح يغني عن المصباح. وفيما ذكرناه مقنع، وبلاغ لقوم يعقلون.

ومن أضله الله على علم، فإنه لا ينفعه أساطير الأولين.

بيان حكم النياحة والإحداد

ومنها النوحة والإحداد: وهي من المنكرات العظمى، والمهلكات الكبرى.

قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣].

فيها الإرشاد إلى الاستعانة بالصبر عن المعاصي، وحظوظ النفس، واختيار الصبر عند البلايا والمصائب، والتحمل على الرزايا والمصاعب، وينافي ذلك، النوحة، والفزع الأكبر، ورفعُ الصوت برنَّة الشيطان، وترك الزينة.

وأيضاً، فيها الأمر بالصلاة التي هي عماد الدين، ومعراج المؤمنين، فإن من جمع بين ذكر الله وشكره، واستعان بالصبر والصلاة على تأدية ما أمر الله به، ودفع ما يرد عليه من المحن والفتن، فقد هدي إلى الصواب، ووفق للخير المستطاب.

والصبر حبس النفس على احتمال المكاره في ذات الله، وتوطينها على تحمل المشاق في العبادات، وسائر الطاعات، وتجنب الجزع والفزع عند المصيبات، والله سبحانه معهم في ذلك، وما أشرف هذه المعية وأكرمها!! اللهم ارزقنا.

والآية تدل ـ بفحوى الخطاب ـ على أن من لا يصبر على المحن والطاعات، ولا يستعين في الشدائد والآفات بالصلوات، فهذه المعية ليست له.

ولا أعظم من هذا الحرمان، الذي حصل من اتباع خطوات الشيطان، ونعوذ بالله من الخذلان بعد التلبس بالإيمان.

وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦] هي واحدة «المصائب»، وهي النكبة التي يتأذى بها الإنسان وإن صغرت، ﴿قالوا﴾ [البقرة: ١٥٦] أي باللسان والقلب، لا باللسان فقط، فإن التلفظ بذلك مع الجزع والنياحة قبيح وسخط للقضاء، وذلك أن يتصور ما خلق لأجله، وأنه يرجع إلى ربه، ويتذكر نِعَمَ الله عليه، ليرى أن ما أبقى الله عليه أضعاف ما استرده منه، فيهون عليه ويستسلم: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] أي في الآخرة فيجازينا.

وصفهم بأنهم المسترجعون عند المصيبة، لأن ذلك تسليم، ورضاء.

وفيه: أن هذه الكلمات الطيبات، ملجأ للمصابين، وعصمة للممتحنين، فإنها جامعة بين الإقرار بالعبودية لله، والاعتراف بالبعث والنشور والرجوع، والتفويض إلى الله، والرضاء بكل ما نزل به من المصائب.

وفي الحديث: «من استرجع عند المصيبة، جبر الله مصيبته، وأحسن عقباه، وجعل له خلفاً صالحاً يرضاه».

وأخرج الطبراني وابن مردويه مرفوعاً: «أعطيت أمتي شيئاً لم يعطه أحد من الأمم، أن يقولوا عند المصيبة: ﴿إنا لِلّهِ وإنا إليه راجعون﴾ [البقرة: ١٥٦] ألا تسمع إلى قول يعقوب عند فقد يوسف: ﴿يا أسفي على يوسف﴾».

وقد ورد في فضل الاسترجاع عند المصيبة أحاديث كثيرة لا فائدة في ذكرها هٰهنا.

﴿أُولَئِكَ عَلَيهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] الصلاة هنا: المغفرة. قاله ابن عباس. أو الثناء الحسن. قاله الزجاج. وعلى هذا، فذكر الرحمة لقصد التأكيد.

قال في «الكشاف»: الصلاة الرحمة والتعطف، فوضعت موضع الرأفة، وجمع بينها وبين الرحمة، كقوله: رأفة ورحمة، رؤوف رحيم.

والمعنى: عليهم رأفة بعد رأفة، ورحمة بعد رحمة.

وعبَّر عن المغفرة بلفظ الجمع، للتنبيه على كثرتها وتنوعها، قاله البيضاوي، وأبو السعود.

وقيل: المراد، بالرحمة كشف الكربة، وقضاء الحاجة.

وإنما وصفوا هنا بذلك لكونهم فعلوا ما فيه الوصول إلى طريق الصواب، من الاسترجاع، والتسليم.

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ المُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]، يعني إلى الاسترجاع. وقيل: إلى الجنة. وقيل: إلى الحق والصواب. ولا مانع من الحمل على الكل، بل هو الأولى.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: نعم العدلان، ونعمت العلاوة، فالعدلان، الصلاة والرحمة، والعلاوة، الهداية.

وقد وردت أحاديث كثيرة في ثواب أهل البلايا، وأجر الصابرين على الرزايا، ذكرها المفسرون وغيرهم، لا نطول الكلام بذكرها، فإنها معروفة في كتب الآثار، وإنما المقصود هنا إثبات أن الصبر على المصائب واجب، والجزع منها والفزع عليها منهِيٌّ عنه، يفضي إلى سخط الله.

ومن الجزع «النياحة»، و «الرنة»، ورفع الأصوات، وشق الجيوب، وضرب الخدود، وغير ذلك من الأفعال الدالة على فَقْدِ الصبر، وحصول الاضطراب، فإن هذا كله ليس من الدين في شيء، إنما هو من خصال الجاهلية، وشيمة الكفرة الفجرة الفسقة، المتجاوزين عن الحد.

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢٢] أي من زلزلة، وقحط مطر، وجدب، وضعف نبات، وقلته، ونقص ثمار، وعاهة زرع، وجائحة فاكهة ونحوها.

و «المصيبة» غلبت في الشر. وقيل: المراد بها، جميع الحوادث من خير وشر.

وعلى الأول، إنما خصت بالذكر دون الخير، لأنها أهم على البشر.

﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]، قال قتادة: بالأوصاب، والأسقام. وقال مقاتل: إقامة الحدود. وقال ابن جريج: ضيق المعاش. وقيل: موت الأولاد.

واللفظ أوسع من ذلك، فيشمل كل مصيبة، قلَّتْ أو كثرت.

﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الحديد: ٢٢] أي مكتوب في اللوح المحفوظ، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] أي نخلقها. والضمير عائد إلى المصيبة، أو إلى الأنفس، أو إلى الأرض، أو إلى جميع ذلك. قاله المهدي، وهو حسن.

قال ابن عباس: هو شيء قد فرغ منه قبل أن تبرأ الأنفس.

﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، غير عسير، ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٢] أي تحزنوا ﴿عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] من الدنيا وسعتها، ومن العافية وصحتها، ﴿وَلَا تَفْرَحُوا﴾ [الحديد: ٢٣] أي لا تبطروا بطر المختال الفخور، ﴿بِمَا آتَاكُمْ﴾[الحديد: ٢٣] منها أي أعطاكم، وقيل: جاءكم. فإن ذلك يزول عن قريب، لا يستحق أن يفرح بحصوله، ولا يحزن على فوته.

قيل: الفرح والحزن المنهيّ عنهما، هما اللذان يتعدى فيهما إلى ما لا يجوز، وإلا فليس من أحد إلا وهو يحزن ويفرح، ولكن ينبغي أن يكون الفرح شكراً، والحزن صبراً، وإنما يلزم من الحزن الجزع المنافي للصبر، ومن الفرح الأشر المُطْغِي الْمُلْهِي عن الشكر، كما قال ابن عباس: ليس أحد إلا وهو يحزن ويفرح، ولكن من أصابته مصيبة، جعلها صبراً، ومن أصابه خير جعله شكراً.

وعنه قال: يريد مصائب المعاش، ولا يريد مصائب الدين، أمرهم أن يأسوا على السيئة، ويفرحوا بالحسنة.

قال جعفر الصادق عليه السلام: يا ابن آدم، مالك تأسف على مفقود لا يرده إليك الفوت؟ ومالك تفرح بمورود، لا يتركه في يديك الموت؟

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] أي لا يحب من اتصف بهاتين الصفتين، وهما الاختيال، والافتخار.

وقيل: هو ذم الفرح الذي يختال فيه صاحبه ويبطر.

وقيل: إن من فرح بالحظوظ الدنيوية، وعظمت في نفسه، اختال وافتخر بها.

وقيل: «المختال»، الذي ينظر إلى نفسه، و «الفخور» الذي ينظر إلى الناس بعين الاستحقار.

والأولى تفسير هاتين الصفتين بمعناهما الشرعي، ثم اللغوي، فمن حصلتا فيه، فهو الذي لا يحبه الله. هكذا في «فتح البيان».

والمقصود هنا إثبات الصبر على المصيبة، وعدم الجزع منها، والفزع عليها، لأن من ذلك هذه النوحة والإحداد المنهي عنهما.

بعض الأحاديث الواردة في النهي عن النياحة
وبيان عقوبة النائحات في الآخرة

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النائحة، والمستمعة»، رواه أبو داود.

أي التي تنوح على الموتى برفع صوتها، وبيان فضائلهم، والتي تقصد السماع ويعجبها.

واللعنة عليهما دليل البعد عن رحمة الله، وأن النوح وسماعه من الكبائر المنهي عنها.

ويزيده إيضاحاً، حديث ابن عمر قال: «اشتكى سعد بن عبادة شكوى له، فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوده مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، فلما دخل عليه وجده في غاشية» أي شدة من الأمراض، فقال: قد قضى، قالوا: لا يا رسول الله، فبكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم» أي رحمة عليه «فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا، فقال؛ ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا ـ وأشار إلى لسانه ـ أو يرحم، وإن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»، متفق عليه.

وفي حديث المغيرة بن شعبة قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من نيح عليه فإنه يعذب بما نيح عليه يوم القيامة»»، متفق عليه.

ويتضح من هذا، معنى الحديث السابق.

ولكن قالت عائشة في حديث ابن عمر: «لكنه نسي وأخطأ، إنما مرَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية تبكى، فقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها»، متفق عليه.

قلت: إنما يمشي هذا في حديثه الآخر، وأما حديث الباب، فليس فيه قصة اليهودية أصلاً، والحديث مخرج في الصحيحين، ويؤيده حديث عمر بن الخطاب بلفظ «إن الميت ليعذب ببعض بكائه عليه»، ولكن أنكرته عائشة أيضاً، كما في الحديث المتفق عليه، ولهذا اختلف العلماء فيه.

فذهب الجمهور على أن الوعيد في حق من أوصى بأن يبكى عليه، ويناح بعد موته، فنفذت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحتهم عليه، لأنه سببه.

وأما من بكوا عليه، وناحوا من غير وصية منه فلا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وقيل: أراد بالميت المشرف على الموت، فإنه يشتد عليه الحال ببكائهم، وصراخهم، وجزعهم، وصياحهم عنده.

وقيل: هذا في بعض الأموات، كان يعذب في زمان بكائهم عليه.

وهذا الوجه، وما قبله ضعيف. لما في رواية «يعذب في قبره بما نيح عليه»، وفي الأخرى «الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة: واعضداه، واناصراه، قيل له: أنت عضدها، وأنت ناصرها».

ثم أجمعوا على أن المراد بالبكاء، البكاء بصوت ونياحة، لا بمجرد الدمعة. ذكره «عليُّ القاري» في «المرقاة».

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»، متفق عليه.

ويزيده إيضاحاً حديث أبي بردة قال: «أُغْمِيَ على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة» أي بصوت فيه البكاء، مع ترجيع، «ثم أفاق فقال: ألم تعلمي؟ وكان يحدثها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: أنا بريء ممن حلق» أي شعره، «وصلق» أي رفع الصوت بالبكاء، والنوحة «وخرق» أي قطع ثوبه في المصيبة «متفق عليه»، ولفظه لمسلم.

وفي حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب»، رواه مسلم.

وعد النياحة في هذا الحديث من أمر الجاهلية.

والمعنى: يسلط على أعضائها الجرب والحكة، فيطلى مواقعه بالقطران ليداوى به، فيكون الدواء أَدْوَى من الداء، لاشتماله على لذعة، وحرقة وإسراع النار إليه، ونتن الريح.

«والقطران» ما يتحلب من شجر يسمى «أبهل» فيطبخ، فيطلى به موضع الجرب فيحرقه بحره وحدته، وقد يبلغ حرارته الجوف.

«والسرابيل» قميص لا يختص بالنساء، «والدرع» قميص النساء.

وهذه الأحاديث تدل على المنع من هذه الأمور المتقدمة، وعلى أنها من الكبائر، وأنها مخرجة الفاعلة عن دائرة أهل الإسلام، وأنها من خصال الجاهلية التي نفاها النبي صلى الله

عليه وآله وسلم، ونهى عنها نهياً كثيراً في مواضع عديدة، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريء من أهل هذه الأفعال. وهذا وعيد شديد جداً، لا يقادر قدره.

وقد تنجرُّ، هذه المنكرات إلى عذاب الميت المسكين الغريب، فتعود هذه المحبة من النائحات، عداوة في حقه، كما يدل له حديث أبي موسى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:

«ما من ميت يموت، فيقوم باكيهم فيقول: واجبلاه، واسيداه ونحو ذلك إلا وكَّل الله به ملكين يلهزانه ويقولان: أهكذا كنت؟» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب، حسن.

وهذا القول منهم يقال له في عرف النساء: بيان وأنه ـ في الحقيقة ـ لها قطران، ولمن نيح عليه خسران، وليس إلا بيان أنه ذهب الإيمان، وحصل لهما نقصان.

فيا أيها المسكين الْمَدْعُوُّ بالإنسان، عليك أن توصي أهل بيتك بأن لا ينوحوا عليك بعدما صرت في التراب، وغبت عن الخطاب، فإن ضرر ذلك عائد عليك، كما أنه يعود عليهم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فبكت النساء، فجعل عمر يضربهن بسوطه، فأخره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال: مهلاً يا عمر، ثم قال: إياكن ونعيق الشيطان».

سمي النياحة، هنا بالنعيق، وقد سماها فيما تقدم برنة الشيطان، وكل ذلك ليكشف عن حقيقتها، وينبي عن طريقتها.

فالفاعلة لها أخت الشيطان، والشيطان أخوها «ثم قال: إنه مهما كان من العين ومن القلب، فمن الله عزّ وجلّ ومن الرحمة، وما كان من اليد ومن اللسان، فمن الشيطان» أي من إغوائه وإضلاله»، «رواه أحمد».

فيه جواز البكاء بلا نوح، وإسالة الدمع من العين بلا صوت.

وفي البخاري تعليقاً «لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة على قبره سنّة، ثم رفعت، فسمعت صائحاً يقول: الأهل وجدوا ما فقدوا، فأجابه آخر: بل يئسوا فانقلبوا».

وعن ابن عمر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن تتبع جنازة معها رانَّة» أي نائحة، صائحة «رواه أحمد، وابن ماجه».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن النوائح يجعلن يوم القيامة صفَّيْنِ في جهنم، صف عن يمينهم، وصف عن يسارهم، فينبحن على أهل النار، كما ينبح الكلاب»، رواه الطبراني في الأوسط.

هذا بعض الأحاديث الواردة في وعيد النياحة وأهلها، والمقام لا يسع الكل.

وهذا المنكر أيضاً مما شاع في عامة المسلمين وخاصتهم، والمانعون منه، الناهون عنه، قليل جدًّا.

وقد رفع هذا الأمر الملعون، السنن المأثورة في هذا الباب، من الصبر والصلاة، والاستعانة بهما، والبكاء بالدمع فقط، والاسترجاع ونحوها، فرحم الله امرأً عرف الحق وأجراه في ملكه، فإن لم يقدر، ففي بلده، فإن لم يقدر، ففي محلته، وإلا فلا يعذر إذا لم يمحه من داره وبيته، فإنه مسؤول عن ذلك لا محالة، لأنه أمير منزله وأهله، بلا ريب وشبهة.

بعض الأحاديث الواردة في بيان مدة الإحداد على الميت

وعن زينب قالت: «دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبوها، أبو سفيان بن حرب، فدعت بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره، فدهنت به جارية، ثم مست بعارضيها، ثم قالت: والله مالي بالطيب من حاجة، غير أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»، متفق عليه.

فيه تحديد الإحداد بغير الزوج بثلاث ليال، وله بما ذكر.

ويزيده إيضاحاً حديث أم عطية: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط، أو أظفار»، متفق عليه. وزاد أبو داود، «ولا تختضب».

فالإحداد الشرعيّ، هو هذا المذكور في هذه الأخبار، وما زاد عليه، فحرام لم يأمر به الشرع، ولم يأذن به الله.

وما أكثر ما أحدثه الأكّالون البطالون، والمبتدعة الجاهلون، من الرسوم القبيحة، والفنون الشنيعة في هذا الأمر!!.

ولم يعلموا[1] أن كل أمر ليس عليه أمر الله، أو أمر رسوله، فهو ردٌّ على صاحبه، مضروب به في وجهه؟

وهذه الرسوم كثيرة يعرف بها كل مبتلى بها، وكل من اختبر الناس، واطّلع على حالهم، ووقف على كيفية غلبة النساء على الرجال في ذلك، وعدم انتهائهن مما هنالك، وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي والمنع من هذا كله.

---

(١) قوله: ولم يعلموا، الخ الأوضح أن يقال: أو لم يعلموا الخ، لأن المقام مقام توبيخ، وتشنيع. والتوبيخ بصيغة الاستفهام من أبلغ أساليب الكلام.

النهي عن اتخاذ شعار خاص في تشييع الجنائز

وعن لبس السواد أياماً معدودة

وعن عمران بن حصين، وأبي هريرة قالا: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنازة فرأى قوماً قد طرحوا أرديتهم يمشون في قمص، فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبقول الجاهلية تأخذون، وبصنع الجاهلية تشبهون؟ لقد هممت أن أدعو عليكم دعوة ترجعون في غير صوركم»، قال: «فأخذوا أرديتهم، ولم يعودوا لذلك»، رواه ابن ماجه.

فيه تسجيل على أن طرح الرداء جزعاً على الميت، من فعل الجاهلية. وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، غضب على هؤلاء، وأراد أن يدعو عليهم حتى يمسخوا، لكنهم لم يعودوا له،، فلم يَدْعُ عليهم.

والحاصل أن الهمَّ، والغمَّ، والحزن، والجزع، والفزع، والنوح، والإحداد فوق ما أجازه الشارع، لا يجوز، وأن ذلك محرم على الرجال والنساء جميعاً.

ومنهم: من يلبس الثوب الأسود، أمارةً لذلك.

ومنهم: من يكتب الكتاب وأطراف قرطاسه سوداء إلى أيام معدودة إظهاراً للغم على من مات من قرباه، وهذا عادة النصارى.

ومنهم: من يحد إلى أيام كثيرة، ويزيد في الإحداد أشياء من قبل نفسه اتّباعاً لخطوات الشيطان.

والله أمر عباده أن يصبروا في المصائب والأحزان، ولا يقلقوا ولا يضطربوا، بل يستعينوا بالله فيها، ويسترجعوا، ولا يختالوا ويفخروا، ولا يأتوا بفعل الجاهلية في شيء من الإسلام، ولا يحدثوا بدعات لا يرضاها الله ولا رسوله عليه الصلاة والسلام.

اللهم وفقنا للخير، واحفظنا عن المكاره والضَّيْرِ.

باب في بيان الإفراط في التزين

قال الله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ [آل عمران: ١٤].

هذه الآية، فيها بيان حقارة ما تستلذه الأنفس في هذه الدار، وتزهيد الناس فيها، وتوجيه رغباتهم إلى ما عند الله.

والمزيِّن هو الله سبحانه، وبه قال عمر، كما حكاه عنه البخاري وغيره.

ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ﴾ [الكهف: ٧] ويؤيده قراءة مجاهد ﴿زَيَّنَ﴾ [النمل: ٢٤، والعنكبوت: ٣٨] على البناء للفاعل.

وقيل: المزيِّن هو الشيطان، وبه قال الحسن.

وقد جاء صريحاً في قوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤، والعنكبوت: ٣٨] والآية في معرض الذم، وهو قول طائفة من المعتزلة، والأول أولى.

والمراد بـ «الناس»، الجنس. و «الشهوات» جمع شهوة، وهي نزوع النفس إلى ما تريده، وتَوَقَان النفس إلى الشيء المشتهى.

والمراد هنا، المشتهيات، عبر عنها بالشهوات، مبالغة في كونها مرغوباً فيها، أو تحقيراً لها، لكونها مسترذلةً عند العقلاء من صفات الطبائع البهيمية.

والشهوة إما كاذبة كقوله تعالى: ﴿أَضَاعُوا الصَّلَوَاتِ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ [مريم: ٥٩] أو صادقة كقوله: ﴿فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]، قاله الكرخي.

ووجه تزيين الله لها، ابتلاء عباده، كما صرح به في الآية الأخرى.

وبدأ بالنساء، لكثرة تشوق النفوس إليهن والاستيناس والالتذاذ بهن، لأنهن حبائل الشيطان وأقرب إلى الافتتان.

وخص «البنين» دون البنات لعدم الاطِّراد في محبتهن، ولأن حب الولد الذكر أكثر من حب الأنثى.

أقوال السلف في بيان مقدار القنطار ومعنى الخيل المسومة والأنعام والحرث والمتاع

و «القنطار» اسم للكثير من المال، وقد اختلف في تقديره على أقوال للسلف وأخرج أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: «القنطار اثنا عشر أوقية».

وفي حديث أنس يرفعه «القنطار ألف أوقية»، رواه ابن أبي حاتم.

وفي أخرى «ألف دينار»، أخرجه ابن جرير عنه.

وفي رواية أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً: «القنطار ألف أوقية، ومائتا أوقية»، وبه قال معاذ بن جبل، وابن عمر. وأبو هريرة، وجماعة من العلماء.

قال ابن عطية: وهو أصح الأقوال، ولكن يختلف ـ باختلاف البلاد ـ قدرها.

وعن أبي سعيد الخدري قال: «القنطار ملء مسك الثور ذهباً»، إلى غير ذلك.

و «المقنطرة» المكملة كما يقال: بدرة مبدرة، وألوف مؤلفة.

وإنما بدأ بالذهب والفضة من بين سائر أصناف الأموال، لأنهما قِيَمُ الأشياء.

واختلفوا في معنى «المسوَّمة» فقيل: هي المرعية في المروج، والمسارح.

وقيل: هي الْمُعَدَّة للجهاد. وقيل: المعلمة.

وفي المجمل: هي المرسلة، وعليها ركبانها.

وقال ابن عباس: هي الراعية والمطهمة الحسان.

و «الأنعام» هي الإبل، والبقر، والغنم. و «الحرث» اسم لكل ما يحرث.

قال ابن الأعرابي: «الحرث» التفتيش، و «المتاع» ما يتمتع به، ثم يذهب ولا يبقى. و «المآب» المرجع.

وفي الآية تزهيد في الدنيا، وترغيب في الآخرة، وإشارة إلى النهي عن الإفراط في التزين.

بعض الآيات والأحاديث الدالة على حقارة الدنيا

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

معناها: أن مثل الدنيا في سرعة الذهاب، والاتصاف بوصف يضاد ما كانت عليه ويباينه، مثل ما على الأرض من أنواع النبات، في زوال رونقه، وذهاب بهجته، وسرعة تقضّيه، بعد أن كان غضًّا: مخضرًّا طريًّا، قد تعانقت أغصانه المتماثلة، وزهت أوراقه المتصافحة، وتلألأت أنوار نَوْرِه، وحاكت الزهر أنواع زهره.

«وإنما» ليست للحصر، لأنه تعالى، ضرب للحياة أمثالاً غير هذا.

و «الزخرف» الذهب، ثم يشبه به كل مموه مزور.

شبهها بالعروس التي تلبس الثياب الجيدة المتلونة ألواناً كثيرة.

وطوَّل في «فتح البيان» في بيان معنى هذه الآية، فراجعه.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَاباً وَسُرُراً عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ * وَزُخْرُفاً﴾ [الزخرف: ٣٣ ـ ٣٥] معناها، لولا أن يجتمعوا على الكفر، ميلاً إلى الدنيا وزخرفها، أو يرغبوا فيه إذا رأوا الكفار في سعة وتنعم، لجعلنا وأعطينا في الدنيا ما وصفناه، لهوان الدنيا عندنا.

همه اندر زمن بتوايـن سـت كه تو طفلى وخانه رنگين ست

أخرج الترمذي وصححه، وابن ماجه، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة، ما سقي كافراً منها شربة ماء»، وعن المسور بن شداد قال: كنت في الركب الذين وقفوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السخلة الميتة، فقال: «أترون هذه هانت على أهلها حين ألقوها؟ قالوا: من هوانها ألقوها يا رسول الله. قال: «فإن الدنيا أهون على الله من هذه الشاة على أهلها»، رواه الترمذي وحسنه.

وعن قتادة بن النعمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«إذا أحب الله عبداً، حماه من الدنيا، كما يظل أحدكم يحمي سقيمه الماء».

أخرجه الترمذي، وقال: حسن غريب.

وعن أبي هريرة يرفعه: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر» أخرجه مسلم.

قال البقاعي: ولا يبعد أن يكون ما صار إليه الفسقة والجبابرة، من زخرفة الدنيا، وأبنيتها، وتذهيب السقوف وغيرها، من مبادىء الفتنة، بأن يكون الناس أمة واحدة في الكفر، قُرْبَ الساعة، حتى لا تقوم الساعة إلا على من لا يقول: الله الله، أو في زمن الدجال، لأن من يبقى إذ ذاك على الحق، في غاية القلة، بحيث إنه لا عداد له في جانب الكفرة، لأن كلام الملوك لا يخلو عن حقيقة، وإن خرج مخرج الشرط، فكيف بملك الملوك سبحانه؟! انتهى.

قلت: وقد وُجِد ما قاله البقاعي في هذا الزمن، فقد سمعنا أن بعضهم بني داراً، بذل عليها سبعين لكاً، ومنهم من أقل أو أكثر، وهذا من أشراط الساعة.

وهذه السنّة هي المائة الثالثة عشر من سنين الهجرة، والناس انهمكوا في الزخرف، وزخرفوا كل شيء من الدور والثياب وغيرها، وصاروا أمة واحدة في الفسوق والعصيان، وشيدوا المساجد والحرمين الشريفين، بما لم يكن في السلف، وظهرت الأمارات الصغرى جميعها فيهم، ولم يبق منها إلا ظهور المهدي، ونزول المسيح، وخروج الدجال ولعل يظهر ذلك في أوائل المائة الرابعة عشر، أو أواسطها، أو أواخرها.

تدل على هذا قرائن كثيرة، والله أعلم بحقائق الأمور، وإليه مصير الجمهور.

﴿وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، أي ما كل ذلك إلا ما يتمتع به في الدنيا الفانية فقط.

﴿وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٥] أي لمن اتقى الشرك والمعاصي، وآمن بالله وحده، وعمل بطاعته، وترك الدنيا وزخرفتها، وبدعها، وضلالاتها، وآثر الآخرة فإنها الباقية، التي لا تفنى، ونعيمها الدائم، لا ينقطع.

﴿وَمَنْ يَعْشُ﴾ [الزخرف: ٣٦] أي يعرض، أو يعدل ﴿عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف:

٣٦] ولم يخف عقابه، ولم يرد ثوابه. وقيل: يولي ظهره عن القرآن وعن السنّة.

﴿نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦] أي ملازم له في الدنيا، يمنعه من الحلال، ويبعثه على الحرام، وينهاه عن الطاعة والاتباع، ويأمره بالمعصية والابتداع، ولا يفارقه.

وقيل: في الآخرة إذا قام من قبره وقيل: فيهما. قال القشيري: وهو الصحيح.

وقال الزجاج: معنى الآية أن من أعرض عن القرآن والحديث وما فيهما من الحِكَم والحُكم، إلى أباطيل المضلين، يعاقبه الله بشيطان يقيضه له، حتى يضله ويلازمه قريناً، فلا يهتدي، مجازاة له حين آثر الباطل على الحق البين.

إرشاد الشارع إلى إيثار الزهد على الرفاهية وتنفيره عن الإغراق في التزين

وعن أبي أمامة ـ إياس بن ثعلبة ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا تسمعون ألا تسمعون؟ إن البذاذة من الإيمان، إن البذاذة من الإيمان»، رواه أبو داود.

المراد بـ«البذاذة» لبس الثوب الخَلِق، وعدم التكلف في الثياب.

يعني: إن من يريد الآخرة، ويهوى نعيمها، لا يختار التزين في الدنيا، ويراه لا فائدة فيه، فيلبس ما يجد من الثياب، رثة كانت أو خلقة أو مرقعة، ومن يريد الدنيا يتكلف لها. والأول من الإيمان، والآخر من علامة الخذلان.

ويزيده إيضاحاً حديث سويد بن وهب، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عن أبيه يرفعه: «من ترك لبس ثوب جمال وهو يقدر عليه»، وفي رواية «تواضعاً، كساه الله حلة الكرامة»، الحديث رواه أبو داود.

وروى الترمذي منه، عن معاذ بن جبل حديث اللباس، وجهالة الصحابي لا تضر. والحديث يصلح للاحتجاج به.

وفيه فضيلة «البذاذة» وترك اللباس الفاخر مع القدرة، وأن صاحبه يلبس حلة الإكرام يوم القيام.

وهذا يشير إلى أن الإفراط في التزين ينافي الكرامة عند الله تعالى.

قال في «المرقاة»: البذاذة، رثاثة الهيئة، وترك ما يدخل في باب الزينة.

والمراد بالحديث أن التواضع في اللباس، والتوقِّي عن الفائق في الزينة من أخلاق أهل الإيمان، وهو الباعث عليه.

ففيه اختيار الفقر والكسر، فلبس الخلق من الثياب من خلق المؤمنين بالكتاب، انتهى.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قـال رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم: «كلوا، واشربوا، وتصدقوا، والبسوا، ما لم يخـالط إسراف ولا مخيلة»، أخـرجه أحمد، والنسائي، وابن ماجه.

يعني يجوز الأكل، والشرب، والصدقة، واللباس، إذا خلت عن السرف، والكبر.

وهذا إذا لم يتلف حق أحد في الدنيا والدين، وإلاَّ لم يجز ذلك، ويكون عاصياً لله، مستحقاً لما عليه من العقاب.

ويؤيده حديث عبد الله بن بريدة قال: «قال رجل لفضالة بن عبيد: مالي أراك شعثاً؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهانا عن كثير من الإرفاه. قال: ما لي لا أرى عليك حذاء؟ (أي نعلاً) قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يـأمرنـا أن نحتفي أحياناً»، رواه أبو داود.

فيه الإرشاد إلى الزهد، وإيثاره على الرفاهية، لأن الإرفاه علامة حب الدنيا، وحبها يحرم الآدمي عن نعيم الآخرة.

فينبغي ألا يسترسل فيه، ويقدم البذاذة على التكلف في اللباس، ويحتفي أحيـاناً، اتباعاً للسنّة السنيّة، وإزالةً لعادة الإرفاه.

وقد قال تعالى ـ حكاية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ـ: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [صٓ: ٨٦]، وكان لا يرتضي زِيّ أهل الترف، ويحب عدم التكلف في كل شيء.

فمن التزم التزين في كل حال، فقد خالف السنّة.

ومن ترك الصفا والطهارة بالكلية، فقد خالف السنّة أيضاً، كما يفعله الفقراء الجهلة، والصوفية المبتدعة، من التزام لبس الخشن، وأكل الطعام الرديء، بل الحق بين الغـالي والمقصر:

* كِلَا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمُورِ ذَمِيمُ *

وعن سفينة مولى أم سلمة: «أن رجلاً أضاف عليَّ بن أبي طالب» أي نزل عليه شخص ضيف «فصنع له طعاماً فقالت فاطمة: لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكـل معنا، فدعوه، فجاء، فوضع يديه على عضادتي الباب، فرأى القرام قـد ضرب في نـاحية البيت، فرجع. قالت فاطمة: فتبعته فقلت: يا رسول الله، ما ردَّك؟ قـال: إنه ليس لي، أو لنبي، أن يدخل بيتاً مزوَّقاً» أي مزيناً منقشاً، «رواه أحمد، وابن ماجه».

القرام: ثوب رقيق من صوف، فيه ألوان من الصور، والرقوم، والنقوش، يتخذ ستراً يغشى به الأقمشة والهوادج، كما في كتاب «الإدراك».

تأمل في هذا الحديث، وأدرك أن سيد الرسل لم يدخل في بيت سيدة النساء، لكون

هذا الثوب المنقش في ناحية منه، فثبت بهذا، أن تزويق البيوت، وتعليق الأقمشة الزجاجية، وإرخاء الستور المزينة، والسرادق الفاخرة، والبسط النفيسة، والكراسي الملمعة، والفوانيس اللامعة، والأشجار المزينة ونحوها فيها، ليس من أخلاق أهل الدين، ولا يرتضيها سيد المرسلين.

ينبغي للمتقي أن لا يدخل بيتاً فيه كذا وكذا، وقد كسيت جدرانها وعمادها باللباس وأنواع الثياب.

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نكسوا الحجارة والطين، سواء كان هذا البيت بيت السكنى، أو الديوان، أو المقبرة، أو المسجد، أو دار الفقير، أو مجلس الأمير.

ومما ينعى به على الإسلام اليوم، إفراط الناس في تزيين الأمكنة والأمتعة، حتى المساجد التي بنيت للذكر والعبادة، فقد بالغوا في تشييدها وزخرفتها، كما كانت اليهود والنصارى تفعل.

وعمت بهذه البدعات، والمنكرات البلوى في الملة الإسلامية، أخذاً من أهل الكتاب، ومن الهنود الذين يزوقون معابدهم الكفرية، ويحلونها بأنواع من الحلل والزينة. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

يا أيها المسلمون: بالله عليكم، قولوا لنا: هل هذا هو الإسلام الذي جاء به رسولكم من عند الله، أم هذا مشاقة صريحة، ومضادة واضحة، مع الله ورسوله؟

وهل وقفتم على دليل يدل على جواز هذه المهلكات الموبقات، أم هذه دواوين الإسلام في السنة المطهرة تنادي بأعلى صوت، بأن هذه كلها من المنكرات والمحدثات، وفيه من سرف المال وبذل ذات اليد، والتبذير في معاصي الله، ما لا يقادر قدره.

هؤلاء غرباء الإسلام، وفقراء المسلمين، من العلماء، والصلحاء، يبيتون جائعين عاطشين، لا يقدرن على قوت في اليوم والليلة، ولا يجدون ما يسترون به سوءاتهم، وأنتم ترون أولئك، والحالة هذه[1] فلا تعطونهم ما يتمكنون به من شبع البطن، وريّ الكبد، وغطاء البدن العاري، وإنما تبذلون ما فضل من أموالكم في تحسين الديار والبيوت، وتكلف اللباس والقوت، وتزيين الحياة الدنيا، التي تفنى وتموت.

كيف تكون عاقبة أمركم، ونهاية صنعكم؟ ألستم مصداق قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ [الكهف: ١٠٤].

---

(١) قوله: والحالة هذه إلخ. الأوضح أن يقال: على هذه الحالة إلخ.

أليس إلى الله مصيركم، فمن نصيركم، وفي القبر مقيلكم، فما قيلكم؟.

اقرؤوا كتاب الرقاق من كتب السنّة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه خيرة الأمة، وعترته صفوة الملة، من العيش.

وتذكروا، فإن الذكرى تنفع المؤمنين، إن كان بقي فيكم بقية من الحيا والإيمان، وإلا، فالله هو المستعان.

وعن عائشة قالت: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عائشة إن أردت اللحوق بي، فيكفيك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء» أي فضلاً من أن تكون من أرباب الدنيا، لأن مجالستهم تجر إلى محبة الشهوات واللهوات، ولذا قيل: «لا تنظر إلى أرباب الدنيا، فإن بريق أموال الأغنياء يذهب بروق حلاوة الفقراء» وفيه تحريض لها على القناعة باليسير.

«ولا تستخلقي ثِوباً حتى ترقعيه» أي تخيطي عليه رقعة، ثم تلبسيه.

وفيه حث لها على الاكتفاء بالثوب الحقير، والتشبه بالمسكين الفقير.

«رواه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان».

«قال محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه: صالح منكر الحديث».

وفي الجملة: فيه دلالة على إيثار الزهد في الدنيا، والبعد عن مصاحبة أهلها الأغنياء، وإرشاد إلى ترقيع الثوب، وأنه لا يخلق إلى أن يرقع، فإذا رقع فقد صار خلقاً.

قال بعض أهل العلم: دل الحديث على أن جمع أسباب الدنيا والاستنكاف من لبس الثوب الخلق المرقع، والجلوس عند أهل الثروة والغناء، ليس بفضيلة لا سيما في حق العلماء والمشائخ الصلحاء.

بعض أنواع الزينة التي نهى الشارع عنها

قال في «رد الإشراك»: وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الغلو في التزين، وله أبواب، كالتشبه بالكفار، ولبس الحرير والمعصفر، واستعمال التصاوير والإسبال، ولباس الشهرة، واللباس الرقيق، والتحلي بالذهب واتخاذ الأواني منه، وتشبه الرجال بالنساء، والنساء بالرجال.

وقد يكون الغلول في التزين في السلاح، والمراكب، والتطيب، والفراش، وتزيين الشعور.

وقد يكون الغلو في التزين للنساء أيضاً ممنوعاً على بعض الوجوه.

انقسام ورود نهي الشارع عن الغلو في التزين
إلى أسلوب إجمالي وآخر تفصيلي
(الأسلوب الإجمالي)

وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى نهي الغلو في تلك الأبواب إجمالاً مرة، وتفصيلاً أخرى.

أما النهي الإجمالي: ـ فلما روي عن أبي ريحانة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عشر:

١ ـ عن الوشر.
٢ ـ والوشم.
٣ ـ والنتف.
٤ ـ وعن مكامعة الرجل للرجلَ بغير شعار.
٥ ـ وعن مكامعة المرأة للمرأة بغير شعار.
٦ ـ وأن يجعل الرجل في أسفلِ ثيابه حريراً مثل الأعاجم.
٧ ـ أو يجعل على منكبيه حريراً مثل الأعاجم.
٨ ـ وعن النهي.
٩ ـ وعن ركوب النمور.
١٠ ـ ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان»، أخرجه أبو داود، والنسائي.

هذه عشرة أشياء نهى عنها رسول الرحمة ونبي الأمة، فينبغي لكل من علم بها، أو سمعها، أن يأتمر بهذا النهي، فينتهي عنها امتثالاً للأمر، وابتاعاً للسنّة.

و «الوشر»: تحديد الأسنان، وترقيق أطرافها، تفعله المرأة الكبيرة متشبهة بالشواب.

و «الوشم»: أن يغرز الجلد بإبرة، ثم يحشى بكحل أو نيل[1] فيرزقُّ أثره أو يخضر.

و «النتف»: هو نتف النساء الشعور من وجوههن، أو نتف اللحية والحاجب، بأن ينتف البياض منهما، أو نتف الشعر عند المصيبة، أو نتف اللحى والحواجب والشوارب معاً، كما يفعله شياطين الإنس من الفقراء السائلين، والجهلة المترفين.

والنهي عن هذه الثلاثة، لما فيها من تغيير خلق الله تعالى.

والمراد بـ «المكامعة» مضاجعة الرجل صاحبه في ثوب واحد، لا حاجز بينهما ولا حائل، بأن يكونا عاريين.

---

(١) قوله: أو «نيل» ومعناه: «الزهرة» في لغة المصريين وأما في الديار الشامية وكذا العراق فلا يقولون «زهرة» بل يقولون «نيل»، وهو يستعمل لتزريق الأقمشة البيضاء. واللهجة الشامية التي جرى عليها المؤلف هي الأقرب إلى اللغة الفصحى.

حكم لبس الحرير

ولبس الحرير حرام على الرجال، سواء كان تحت الثياب أو فوقها، وسواء كان قليلاً أو كثيراً، إلا ما ورد من أربع أصابع.

وعادة العجم أنهم يلبسون تحت الثياب ثوباً قصيراً من الحرير، ليلين أعضاءهم.

وقد جوَّز الفقهاء لبس ثوب فيه خيط وإبريسم، وفرقوا بين اللحمة والسدى.

ولكن الراجح أن مثل هذا الثوب أيضاً لا يجوز لبسه كما حقق العلامة «الشوكاني» رحمه الله وأثبته صاحب «الهداية والدليل» وهو الحق إن شاء الله تعالى، وإليه نحا «ابن دقيق العيد»، وهو الإمام المعول عليه في التحقيق، والتدقيق.

و «النهبي» إغارة مال المسلمين بلا موجب شرعي.

و «ركوب النمور» أن يلقى على الرحل أو السرج جلدها، ويركب عليه، بها من زي العجم أو لما فيه من الزينة والخيلاء.

ولا يبعد أن يدخل فيه الجلوس على جلود الأسد وغيره من السباع، فإن المصداق واحد.

و «النمور» صيغة جمع، يجمع كل ما كان جنسه، أو نوعه، والله أعلم.

حكم لبس الخاتم

والنهي عن لبس الخاتم لغير السلطان والوالي، والحاكم والأمير والقاضي والمفتي ونحوهم ممن له سلطان وولاية، لما فيه من الزينة.

والزينة إذا تجاوزت الحد، لم تجز، وليس كل أحد في لبسه ضرورة إلا لذي سلطان، من ملك، أو نائب ملك، أو قاض، كما تقدم، فإنه محتاج إليه لختم الكتاب ونحوه.

فتحصل من ذلك أنه كره التختم للزينة المحضة، التي لا يشعر بها، أمر من باب المصالح الدينية، وإذا كره التختم ـ وهو جائز لذي سلطان ـ كره لبس غيره من الرجال بالأولى والقياس الجليّ.

فهذه الحلية التي ترى في أيدي الرجال، وفي أعناقهم، وعضدهم، وساعدهم كلها مكروه منهيٌّ عنه، لكون فيهامن التزين المحض الذي لا حاجة إليه.

وأيضاً فيه مشابهة لهم بالنساء، وقد نهوا عنه نهياً صريحاً.

نعم الزينة التي وردت بها السنّة، كتعليق السيف بالعاتق، وربط النطاق في الخصر ونحوهما، فهي سائغة.

والأولى أن لا يزيد على ما ورد، بل يقتصر عليه، ويكون عبداً خالصاً لله، وأمة صالحة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكره عشر خلال:

١ ـ الصفرة، يعني الخلوق. ٢ ـ وتغيير الشيب.

٣ ـ وجر الإزر. ٤ ـ والتختم بالذهب.

٥ ـ والتبرج لغير محلها. ٦ ـ والضرب بالكعاب.

٧ ـ والرقى إلا بالمعوذات. ٨ ـ وعقد التمائم.

٩ ـ وعزل الماء لغير محله.

١٠ ـ وفساد الصبي غير محرمه»، رواه أبو داود، والنسائي.

أفاد الحديث تحريم هذه الأمور، وأنها مكروهة منهيٌّ عنها.

و «الخلوق» طيب مركب من الزعفران وغيره، وأنه من طيب النساء.

و «تغيير» الشيب بالخضاب بحيث يبلغ به إلى السواد.

و«جر» الإزار هو إسباله، و«التختم» بالذهب للرجال، و«التبرج» إظهار المرأة زينتها ومحاسنها لغير زوجها ومحارمها من الرجال.

و «الكعاب» جمع كعب، وهو بالفارسية نرد، الذي يلعبون به في المجالس والمحافل، ويدخل فيه كل لعب يكون على زيه وشكله، وفي حكمه وشأنه.

و «الرقى» جمع رقية، و«التمائم» جمع تميمة، والمراد بها التعاويذ التي تحتوي على رقى الجاهلية من أسماء الشياطين والجن، وعلى الكلمات الشركية الكفرية، التي أحدثها الكهنة وإخوانهم، ولها ألفاظ لا يعرف معناها.

وأما ما كان خلاف ذلك، من آيات القرآن، أو السنّة، أو الكلم العربية التي يعرف معناها، وليس فيها ما هو شرك أو كفر، فهو جائز.

لكن إن اتقى منها كان أحسن وأفضل، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصف السبعين ألفاً، الداخلين في الجنة بغير حساب، بأنهم لا يرقون ولا يسترقون.

وقيل «التمائم»: خرزات كانت العرب في الجاهلية تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام، لأنه لا ينفع.

وتمام الكلام على مسألة التمائم في «دليل الطالب» فراجعه، فإنه نفيس جداً.

وعزل الماء ـ أي إخراج المنيّ عن الفرج وإراقته خارجاً عنه ـ ومحله الإماء دون الحرائر، وهو في الحرة محمول على عدم إذنها.

وقيل: تعريض بالإتيان في الدبر. والأول أولى، والثاني أيضاً حرام. لكنه مسألة أخرى غير هذه المسألة.

وفساد الصبي: أن يطأ المرأة المرضعة، فإذا حملت فسد لبنها، وكان في ذلك فساد الصبي، ومعنى غير محرمة كان يكرهه غير محرم إياه.

وقيل: يكره جميع هذه الخصال، ولم يبلغ حد التحريم، وقيل: عائد إلى فساد الصبي، فإنه أقرب. والله أعلم.

الأسلوب التفصيلي

أما النهي التفصيلي عن كل واحد من الأبواب فعن التشبه بالكفار، فلما روي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من تشبه بقوم فهو منهم»، رواه أحمد، وأبو داود.

أي من شبه نفسه بالكفار مثلاً، في اللباس وغيره، أو بالفساق والفجار، أو بأهل التصوف والصلحاء الأبرار، فهو منهم، أي في الإثم والخير.

قال الطيبي: هذا عام في الخَلق والخُلق، والشعار والدثار، وإذا كان الشعار أظهر في التشبه ذكر في هذا الباب.

قال «علي القاري»: بل الشعار هو المراد بالتشبه، لا غير.

فإن الخلق الصوري، لا يتصور فيه التشبه، والخلق المعنوي لا يقال فيه التشبه، بل هو التخليط، انتهى.

وأقول: هذا الحديث من جوامع الكلم ويوانع الثمار، لأنه قد عم المشبه والمشبه بهم، من كان، وأينما كان. ولم يخص نوعاً من أنواع التشبيه، ولا قوماً من الأقوام المشبه . بها.

فتحصل من ذلك أن كل متشبه بآخر في كل شيء، حقيراً كان أو جليلاً، ظاهراً كان أو باطناً، له حكم المتشبه به في الكراهة والحرمة، والكفر.

وتفصيل ذلك يطول جداً لا يحصيه المقام.

وقد كفل لبيان بعضها «شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني» رحمه الله في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»، وأتى فيه بأشياء تشابهت هذه الأمة فيها، غير الملة الإسلامية، والأمة المحمدية، واستوعب غالبها، ولعله فاته أشياء كثيرة لم تكن حدثت في زمنه الشريف، وظهرت بعده في هذه الأزمنة المتأخرة.

فرحم الله امرأً يجتهد لضبطها، ويصرح بأساميها، لمن يريد الله والدار الآخرة.

وأما أنا، ففي شغل شاغل عن ذلك، وقلة فرصة مما هنالك.

وقد أفرط الناس المسلمون في هذا العصر الخالي عن التقوى والدين، في التشبه بالمبتدعين والفاسقين والكافرين، إلا ما شاء الله، وهم قليل جداً في كثير، وعم بذلك البلاء، حتى لم يبق شخص ولا دار، ولا محلة ولا بلد، ولا إقليم إلا وقد دخل فيه هذا الداء العضال، وَعَدُّوه من أسباب الجمال والكمال، فعرفوا مناكير، وأنكروا معاريف، وصارت القضية عكساً، ودخلت من هذا الباب في الإسلام غربة غريبة، وثلمة عجيبة.

وَلَنْ يُصْلِحَ العَطَّارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ

وحيث أن الظاهر عنوان الباطن، فالمتشبه بقوم، في زيهم، وشكلهم، ولباسهم، وكلامهم، وطعامهم، ومجلسهم، وإيابهم وذهابهم، متشبه بهم في بواطن أموره بلا شك وشبهة.

لا يقال: إن ظاهره هذا لمصلحة دنيوية، وليس هكذا في السر.

لأن المؤمن ولى الله، وولى رسوله، لا يختار شيم أعداء الله وأعداء رسوله.

وإن فاته ألف مصلحة من مصالح هذه الدار الفانية.

بل إنما دعته إلى هذا التشبه الواقع منه بهم، محبة أولئك، ومحبة مراسمهم ومواسمهم، ومودة خصالهم وأخلاقهم وشمائلهم.

وهي كلها مضادة للشريعة الحقة مشاقّة للملة الصادقة، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟.

والناس على دين ملوكهم، والدولة فتنة عظيمة لهم، وحب الدنيا رأس كل خطيئة.

ولا يتشبه أحد بأحد إلا للدنيا واكتسابها، فإذا حصلت له الدنيا بهذا التشبه والتماثل، ذهبت عنه آخرته بالقطع واليقين، لأنهما ضرتان، فإذا رضيت إحداهما، سخطت الأخرى.

وهذا الحديث، كما يفيد ذم هذا التشبه إذا كان بأهل غير الإسلام، من أهل الكتاب، والمجوس، والهنود وغيرهم، فهكذا يفيد ـ بمفهومه المخالف ـ أن المتشبه بالصلحاء، وبأهل الله ورسوله، من المحدثين النبلاء، والصوفية الأولياء، والفقهاء، والقراء، ونحوهم إذ لم يكن ذلك منه رياءً، وسمعة، وشهرة في الناس، ورفعة للاسم، وترويجاً للرسم، بل كان هذا منه إخلاصاً بالدين لله عزّ وجلّ، وإيثاراً لسنّة سيد المرسلين، في اللباس، والطعام، والفراش، والصلاة، والصيام وغير ذلك، مما ورد به الشرع الشريف ـ كان[1] هذا المتشبه في عداد من تشبه بهم، ونفعه[1] ذلك، ولنعم ما قيل:

---

(١) قوله: كان. الصواب أن يقال: يكون. وكذا «ينفعه» بدل «نفعه» لأن «المتشبه» اسم فاعل وهو حقيقة في الحال مجاز في غيره. والإتيان بـ «كان» الماضي لا يتفق مع اسم إن «المتشبه» الذي هو للحال، لأن الزمن من الحالات التي يجب مطابقة الخبر المبتدأ فيه.

وَتَشَبَّهُوا إنْ لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ ... إنَّ التَّشَبُّهَ بِالْكِرَامِ فَلاَحُ

وإني ـ والله ـ أقول، وبه ـ سبحانه وتعالى ـ أجول وأصول:

أُحِبُّ الصَّالِحِينَ وَلَسْتُ مِنْهُمْ ... لَعَلَّ اللّهَ يَرْزُقُنِي صَلاَحاً

وعن ركانة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس»، رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب إسناده، وليس بالقائم. انتهى.

وفيه دلالة على أن الكفار والمشركين يستعملون العمائم بلا قلنسوة، وأن المسلمين زيّهم أن يلبسوها عليها.

وليس فيه أن لبس القلانس ممنوع، بل فيه فضيلة العمامة عليها، وأن لا يكون الاقتصار على واحد منهما أبداً، بل يجمع بينهما، ويتميز عن أقوام لا يلبسون العمائم أصلاً، ويقنعون على القلانس فقط، كالنصارى، ومن ضاهاهم من أجيال أخرى وعن أرهاط لا يلبسون القلانس، بل يستعملون العمائم فقط، كالهنود.

ومنهم من لا يلبس قلنسوة، ولا عمامة، بل يبقى مكشوف الرأس أبداً كأناس «بنجالة» في الهند.

ومنهم من يجمع بينهما، لكن على زي الأعاجم دون العرب.

ومراده صلى الله عليه وآله وسلم بالعمائم في هذا الحديث، هي التي كان يلبسها هو وأصحابه وتابعوهم، وهي مضبوط مصرح بها في كتب السنّة المطهرة، طولاً وعرضاً، مع بيان شأن الربط، ومايتصل به.

قال الجزري: قد تتبعت الكتب لأقف على قدر عمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أقف، حتى أخبرني من أثق به أنه وقف على كلام النووي، أنه ذكر: كان له صلى الله عليه وآله وسلم عمامة قصيرة، هي سبعة أذرع، وعمامة طويلة مقدارها، اثنا عشر ذراعاً.

قال في «المرقاة»: المعنى، نحن نتعمم على القلانس، وهم يكتفون بالعمائم. انتهى.

وأما اليوم، فإني رأيت العرب، ومن يساكنهم في الحرمين الشريفين ـ زاد الله شرفهما ـ أحدثوا لها أشكالاً، غير الشكل المأثور، وأفرطوا فيها، وفي غيرها من اللباس والثياب، حتى خرجوا عن زي الإسلام السالف، واختاروا ما شاءوا من القلانس، والعمائم.

قال «علي القاري» في حق أهل مكة في زمنه: عمائم كالأبراج، وكمائم كالأخراج، انتهى.

وما أصدقه في هذه المقالة!! فقد وجدناهم كذلك، بل وجدناهم فوق ذلك، لأنه مضى على زمنه مئون، وللدهر في كل عصر فنون وشئون كما قيل: إن في كل بلد ومن بلادهم مائة مشية، ومائة لسان، ولا يقف عند أحد أحدٌ من نوع إنسان، وما شاء الله كان.

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم» متفق عليه.

أي فاصبغوها أنتم بالحناء، المراد اللحى، وتحميرها به.

والحديث يرشد إلى مخالفة أهل الكتاب ومن في حكمهم، كالمجوس في تغيير الشيب.

وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخالفهما في أكثر الأمور والشرائع والأشياء، ويحث الأمة على ذلك، ويحضهم عليها، ويرغبهم في ترك خصال هؤلاء المغضوب عليهم والضالين.

فأبى آخر الأمة إلا الموافقة بهم[1] في غالب الأحوال والأفعال، والأعمال، والأقوال، طمعاً في المال.

واختارت زيهم، وارتضت مرضيهم، في الملابس، والمآكل، والمساكن، والمشارب، إلى أن لو قيل فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] لصَدق على أولئك النفر.

وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

وكم من آية بينة في القرآن الكريم تدل على الحث لنا على مخالفتهم، وكم من حديث صحيح يفيد ذلك إفادة واضحة لا غبار عليها!!.

وأخبرنا سبحانه وتعالى عن حالهم فقال: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصارَى حَتى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ثم نهانا عن اتِّباعهم فقال: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فيا أيها الذين آمنوا بالله، واليوم الآخر، وأسلموا لحكم الكتاب والسنّة، أين أنتم من هذه المخالفة حتى بدلتموها بالموافقة؟! أبفعل الجاهلية تأخذون، أو بصنيع الجاهلية تشبهون؟!.

والله الذي لا إله غيره، لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم بين

---

(١) قوله: الموافقة بهم الخ. الصواب. الموافقة لهم.

ظهرانيكم، لدعا عليكم دعوة، في غير صوركم ترجعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

الأحاديث الواردة في تحريم لبس الحرير

وعن لبس الحرير، فلما روي عن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُحل الذهب والحرير للإناث من أمتي، وحرم على ذكورها» رواه الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد صححه أيضاً ابن حزم.

وروي من حديث عليّ، عند أحمد وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان قال: «أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريراً، فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»، زاد ابن ماجه «حلٌّ لإناثهم»، وهو حديث حسن. وفي الباب أحاديث.

قال المهدي في «البحر الزخار»: إنه مجمع على تحريم الحرير للرجال، وخالف في ذلك ابن علية، وانعقد الإجماع بعده على تحريمه.

وتمام الكلام على هذه المسألة في كتاب «الروضة الندية».

وعن عليٍّ قال: أهديت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حلة سيراء، فبعث بها إليَّ فلبستها، فعرفت الغضب في وجهه، فقال: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، أنا بعثت بها لتشققها خمراً بين النساء»، متفق عليه.

اختلف أهل العلم في تفسير هذه الحلة ما هي؟فقيل: إنها ذات الخطوط، وقيل: المختلفة الألوان.

وهذان التفسيران، لا يدلان على مطلوب من استدل بهذا الحديث على منع لبس المشوب.

على أنه قد قيل: إنه الحرير المحض.

واستدل من لم يقل بتحريم المشوب، بل حرم الخالص فقط، بمثل حديث ابن عباس عند أحمد، وأبي داود قال: «إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عن الثوب المصمت من قز»، وفي إسناده خصيف بن عبد الرحمن، وفيه ضعف، و«المصمت» هو الذي جميعه حرير، ولا يخالطه قطن ولا غيره، والبحث طويل الذيول، كثير السيول.

والذي ها هنا به أقول: إنمسألة تحريم مشوب الحرير، من المعارك التي تحمل البسط.

قال الشوكاني في «وبل الغمام»: وقد طالت المراجعة فيها، بيني وبين شيخي المجتهد المطلق «السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني» رحمه الله، أيام قراءتي عليه، فكان جميع ما

حرره وحررته نحو سبع رسائل، وقد لخصت ما ظهر لي في المسألة في شرح «المنتقى» باختصار، فليرجع إليه. انتهى.

قلت: وحاصله ترجيح تحريم المشوب، كما قرره صاحب «هداية السائل».

وعن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرير، إلا هكذا ورفع إصبعيه، الوسطى، والسبابة، وضمهما»، متفق عليه.

وفي رواية لمسلم: أنه خطب بالجابية فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين، أو ثلاث، أو أربع».

وفي هذا إباحة الأعلام من الحرير، والطراز منه في الثياب، إذا لم يزد على أربعة أصابع.

قال في «حجة الله البالغة»: أباح هذا المقدار، لأنه ليس من باب اللباس، وربما تقع الحاجة إلى ذلك.

ونهى عن لبس الحرير والديباج والقسي، والمياثر والأرجوان، انتهى.

والحاصل أن لبس الحرير حرام على الرجال، إذا كان فوق أربع أصابع، إلا للتداوي، وكذلك يحرم افتراشه في البيوت.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»، متفق عليه.

أي لا حظ له في الاعتقاد بأمر الآخرة.

وفيه من الوعيد ما لا يقادر قدره.

وقيل: معناه لا يلبسه في الآخرة من لبسها في الدنيا، بل يبقى محروماً، والأول أظهر.

حكم لبس الثوب المصبوغ بالعصفر

وعن المعصفر: فلما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليَّ، ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسهما».

وفي رواية: «قلت: أغسلهما؟ قال: بل أحرقهما»، رواه مسلم.

وفي رواية عنه قال: «مر رجل وعليه ثوبان أحمران، فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرد عليه»، رواه الترمذي، وأبو داود.

وفي حديث عليٍّ عند مسلم قال: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التختم بالذهب، وعن لباس المعصفر»، وفي الباب أحاديث.

و «العصفر» يصبغ الثوب صبغاً أحمر على هيئة مخصوصة.

فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الأحمر، كما في الصحيحين من حديث البراء «رأيته ـ يعني صلى الله عليه وآله وسلم ـ في حلة حمراء، لم أرَ شيئاً قط أحسن منه».

وفي الباب روايات يجمع بينها، بأن الممنوع منه هو الأحمر الذي صبغ بالعصفر، والمباح هو الأحمر الذي لم يصبغ به.

وهذا أرجح الأقوال، وقواه الشوكاني رحمه الله.

وقد وهم من قال: إن الحلة الحمراء كانت مخططة، لا أحمر صرفاً، فإن اللغة والآثار تخالفه، والبحث منقح في موضعه.

بيان حكم المصورين واستعمال التصاوير ووضعها في المحلات والبيوت

وعن استعمال التصاوير، فلما روي عن عائشة: «أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية قالت: فقلت يا رسول الله: أتوب إلى الله وإلى رسوله، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما بال هذه النمرقة؟!» قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسدها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم».

وقال: «إن البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة» متفق عليه.

النمرقة ـ بضم النون وفتح الراء ـ وسادة صغيرة، وقيل: هي مرفقة.

والحديث أفاد أمرين:

الأول: تعذيب المصورين، والآخر: عدم جواز استعمال التصوير، وعلله في عدم دخول ملائكة الرحمة في بيت فيه ذلك.

فتقرر أن كلا الأمرين مذموم مكروه محرم.

وكيف لا يكون كذلك، وفيه تشبيه بالرب تعالى، الذي هو المستأثر بالتصوير، ومن أسمائه العليا، المصور؟!.

فمن صنع التصوير فقد تشبه بالخالق القدير، في أمر ليس لغيره، ومن استعمله فكأنما رضي بفعل المصور.

والحديث وإن ورد في «النمرقة»، لكنه يشمل كل شيء فيه تصوير، سواء كان من جنس الثياب والوسائد والمرافق، أو من جنس الأواني، أو السلاح أو الكتب، وسواء صنعه بعمل

اليد، أو بذريعة آلة له لصدق إطلاق التصوير على ما حصل بأعمال الآلات، فحكمه حكم التصوير، واستعماله استعمال التصوير.

وهذه البلية أيضاً قد طبقت الأرض مشارقها ومغاربها، وبلغت إلى حد لم يبق شيء من الأشياء المحتاجة إليها في التمدن إلا وفيه تصاوير الإنسان وغيره من الحيوان، حتى الأطعمة، والأقلام، والقراطيس، والرياش كله، وعظم الخطب في التجنب عنها وهذا على ضد الإسلام من أعدائه، وتضعيف الإيمان.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود: «إن أشد الناس عذاباً عند الله المصورون»، متفق عليه.

وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب «أي تصاوير» إلا نقضه أي أزال ذلك الشيء أو قطعه، رواه البخاري.

والحديثان يدلان على تحريم فعل التصوير واستعماله، وعلى أن لا يترك شيء منها في البيت.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أتاني جبريل عليه السلام قال: أتيتك البارحة، فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت قرام ستر، فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فَمُرْ برأس التمثال الذي على باب البيت فيقطع، فيصير كهيئة الشجرة، ومُرْ بالستر فليقطع، فليجعل وسادتين منبوذتين توطآن، ومُرْ بالكلب فليخرج، ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، رواه الترمذي، وأبو داود.

دل الحديث على ذم التماثيل الإنسانية في الثياب، ودل على أنه إذا قطع الرأس منه، ويوطأ، يجوز إبقاؤه في الاستعمال، وبه قال الفقهاء، وجمهور العلماء.

والجواز للبيان، وإلا فالأفضل محوها وإخراجها من البيت مطلقاً، لأحاديث تقدمت.

وعنه في حديث آخر «يخرج عنق من النار يوم القيامة، لها عينان تبصران وأذنان تسمعان، ولسان ينطق، يقول: إني وكلت بثلاثة:

١ ـ بكل جبار عنيد (أي ظالم معاند، متكبر).

٢ ـ وكل من دعا مع الله إلهاً آخر.

٣ ـ و «بالمصورين» رواه الترمذي، وفي الباب أحاديث.

واقتران المصور مع الظلمة والمشركين، دليل على عظم تحريم التصاوير واستعمالها.

ولم يشع الشرك في الأمم، ولم يدخل فيهم، إلا من هذا الباب.

فكان الأصل في عبادة الأصنام والأوثان، هذه التصاليب والتصاوير: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢].

فالتسامح في فعلها واستعمالها يفضي إلى العناية بها، والعناية بها تفضي إلى تعظيمها، وتعظيمها يفضي إلى عبادتها، تدريجاً وترويجاً، ويخرج العباد من النور إلى الظلمات، ومن عبادة خالق البريات إلى عبادة الجبت والطاغوت.

والناس مسامحون في استعمالها يشترون التماثيل الطينية، والتصاليب الصينية، والتصاوير اللندنية للأطفال والصبيان، في كل موسم وأعياد، ولا يبالون بها بالاً، فيدخلونها في بيوتهم، وهي في أيدي الأولاد الصغار، ويلعبون بها، ويصبحون ويمسون، فلا تدخل في دورهم ملائكة الرحمة، ولا تحصل فيها بركة الإيمان، فيقسو قلوب أهلها، ويزيد فيهم الضعف في الإسلام، ويفشو الفسوق والعصيان، فيؤول الأمر إلى ما كان في الجاهلية الأولى، ويفرح بذلك الشيطان، ويتم دَسْتُه على الإنسان.

قال في «فتح المجيد» في باب «ما جاء في المصورين»: قد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلة، وهي المضاهاة بخلق الله، وهو الذي صور جميع المخلوقات، وجعل فيها الأرواح، التي تحصل بها الحياة، كما قال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩].

فالمصور لما صوَّر الصورة على شكل ما خلقه الله، من إنسان أو بهيمة، صار مضاهياً لخلق الله، فصار ما صوره عذاباً له يوم القيامة، وكلف أن ينفخ فيه الروح، وليس بنافخ، فكان أشد الناس عذاباً، لأن ذنبه من أكبر الذنوب.

فإذا كان هذا فيمن صوَّر صورة على مثال ما خلقه الله تعالى، من الحيوان، فكيف بحال من سوَّى المخلوقات برب العالمين، وشبه بخلقه، وصرف له شيئاً من العبادة، التي خلق الله الخلق لأجلها، وليعبدوه وحده، بما لا يستحقه غيره من كل عمل يحبه من العبد، ويرضاه؟!!

فتسوية المخلوق من الخالق(١) بصرف حقه لمن يستحقه من خلقه، وجعله شريكاً له فيما اختص به، أعظم ذنب عُصِيَ الله تعالى به.

ولهذا أرسل رسله وأنزل كتبه، لبيان هذا الشرك، والنهي عنه، وإخلاص العبادة له بجميع أنواعها.

فنجَّى رسله، ومن أطاعهم، وأهلك من جحد التوحيد، واستمر على الشرك والتنديد. فما أعظمه من ذنب!.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

---

(١) قوله: فتسوية المخلوق من الخالق، الصواب: فتسوية المخلوق بالخالق.

وفي حديث أبي الهياج الأسدي مرفوعاً: «أن لا تدع صورة إلا طمستها» الحديث، وهو عند مسلم، وفيه تصريح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عليًّا لذلك، وعليٌّ بعث أبا الهياج له.

فصرف الهمم إلى هذا وأمثاله من مصالح الدين، ومقاصده، وواجباته. انتهى كلامه.

حكم تطويل الثياب وبيان معنى الإسبال

وعن الإسبال، فلما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من جر ثوبه خيلاء، لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، متفق عليه.

ويزيده بياناً حديث أبي هريرة مرفوعاً: «ما أسفل من الكعبين من الإزار فهو في النار»، رواه البخاري (أي صاحبه في النار، عقوبة له).

وعن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الإسبال في الإزار، والقميص، والعمامة، من جر منها شيئاً خيلاء، لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

وفي حديث أبي سعيد الخدري يرفعه: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرَّ إزاره بطراً»، رواه أبو داود، وابن ماجه.

وهذه الأحاديث دالة على النَّهْي عن إسبال الثوب، أيِّ ثوب كان.

والمراد به إطالته على مقداره المعروف في الشرع الشريف، وزيادته عليه.

وقد غلا الناس منذ زمن طويل عريض في الإسبال، فقطعوا ثياباً عظيماً طالت ذيولها، وسالت سيولها في مجالس الأرض وممرها، وافتخروا في ذلك على من ليس عنده هذه الثياب من الفقر، أو الزهد، أو العلم ونحوها.

وليس هذا بأول قارورة كسرت في الإسلام، فقد عاد الدين الحنيفيّ، والشرع المحمدي غريباً، كما كان بدأ غريباً، وصار المسلمون تحت أطباق الثرى، وبقي الإسلام في قراطيس يبدونها.

حكم لباس الشهرة وبيان معناه

وعن لباس الشهرة فلما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة» رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، ورجال إسناده ثقات.

قال في «المرقاة»: ثوب شهرة، أي ثوب تكبر وتفاخر وتجبر، أو ما يتخذه المتزهد ليشهر نفسه بالزهد، أو ما يشعر به المتعبد من علامة السيادة كالثوب الأخضر، أو ما يلبسه

المتفقه من لبس الفقهاء، والحال أنه من جملة السفهاء، انتهى.

ومن هذا الوادي المثل السائر: «عهدي بك سفيهاً فمتى صرت فقيهاً»؟

وقال في «الروضة الندية»: المراد به، الثوب الذي يشهر لابسه بين الناس.

ويلحق بالثوب غيره من اللبوس ونحوه مما يشهر به اللابس له، لوجود العلة. انتهى.

والظاهر أن كل ثوب لم يرد به شرع، ولم يثبت به لبس السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وليس من زِيّ العرب ولا زيّ الإسلام، ففيه الشهرة بين الأنام، وهو مصداق، هذا الحديث، وكم مضت من مدة طولى[1] على الإسلام وأهله، تُرك فيهم اللباس الأول، الذي كان للمسلمين وكانوا عليه وخلقت منه ثياب غريبة الأشكال عجيبة الألوان من زِيّ الأعاجم، وأهل الكتاب، ويزيد لونه وشكله كل يوم في البلاد، ويتخذها الناس سنّة ورونقاً وريشاً، ويذرون موضعه لباساً من اللباسات التي كانت لهم معتادة من جهة الملة الإسلامية من قديم الزمان وهذا من أشراط الساعة: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً﴾ [الأحزاب: ٣٨].

حكم اتخاذ الألبسة الرقيقة

وعن اللباس الرقيق، فلما روي عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليها ثياب رقاق جمع «رقيق، ولعل هذا كان قبل الحجاب» فأعرض عنها وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض، لن يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه» رواه أبو داود.

قال في «الترجمة»: هذا ستر العورة، والحجاب أن لا تخرج من البيت بين يدي الناس وإن كانت ساترة لها، وهذا من خصائص أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يعني كان الحجاب عليهن واجباً).

وأما سائر نساء الأمة فهو في حقهن مستحب، لا واجب.

قال: وعلم من هذا الحديث أن البدن في الثوب الرقيق له حكم العاري. ا هـ.

قلت: ويؤيده حديث «رب كاسيات عاريات الخ».

والحديث دليل على المنع من لبس اللباس الرقيق، الذي يصف ما تحته من البدن.

ولهذا ورد في حديث علقمة عن أمه قالت: «دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة، وعليها خمرا رقيق، فشقته عائشة، وكستها خماراً كثيفاً»، رواه مالك. و «الخمار» - بالكسر - هو ما تغطي به المرأة رأسها.

---

(١) قوله: طولى. الصواب: طويلة. لأن وصف المؤنث بوزن «فعلى» خاص بما إذا كان مذكره على وزن «أفعل».

وعن التحلي بالذهب، فلما روي عن عبد الله بن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى خاتماً من ذهب في يد رجل، فنزعه فطرحه، فقال: «يعمد أحدكم إلى جمرة من نار، فيجعلها في يديه؟!، فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: خذ خاتمك انتفع به، فقال: لا والله لا آخذه أبداً، وقد طرحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، رواه مسلم.

فيه إزالة المنكر باليد لمن قدر عليه.

وفيه مبالغة في امتثال أمر الرسالة، وعدم الترخص فيه بالتأويلات الضعيفة.

وكان ترك الرجل أخذ خاتمه إباحة لمن أراد أخذه من الفقراء، فمن أخذه جاز تصرفه فيه. قاله الطيبي.

قلت: وفيه دليل على تحريم التحلي بالذهب في حق الرجال، دون النساء، لحديث عليٍّ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي»، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي.

ويؤيده حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار، فليحلقه حلقة من ذهب، ومن أحب أن يطوق حبيبه طوقاً من نار، فليطوقه طوقاً من ذهب، ومن أحب أن يسوِّر حبيبه سواراً من نار، فليسوره سواراً من ذهب، ولكن عليكم بالفضة، فالعبوا بها»، رواه أبو داود.

وفيه من الوعيد والتشديد ما لا يقادر قدره.

قال الطيبي: فيه إشارة إلى أن التحلية المباحة معدودة في اللهو واللعب، والأخذ بما لا يعنيه.

وقال ابن الملك: اللعب بالشيء، التصرف فيه كيف شاء أي اجعلوا الفضة في أي نوع شتئم من الأنواع للنساء، دون الرجال إلا التختم، وتحلية السيف وغيره من آلات الحرب. انتهى.

وفيه نظر ظاهر، فإن الحديث ورد في حلية الفضة للرجال، وليس مختصاً بالنساء فتخصيصه بالنساء خلاف ظاهر الحديث.

وقد رجع العلامة «الشوكاني» ما دل عليه الحديث، وردّ على من خالفه. وفي رواية «العبوا بها كيف شئتم»، والخطاب للرجال، فلا وجه لصرفه عن الظاهر.

نعم يحرم الذهب على الرجال مطلقاً، سواء كان قليلاً أو كثيراً، وأما الفضة فلا.

وعن اتخاذ الأواني من الذهب والفضة، فلما روي عن حذيفة قال: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشرب في آنية الفضة والذهب، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه»، متفق عليه.

وفي حديث ابن عمر يرفعه «من شرب في إناء ذهب وفضة أو إناء فيه شيء من ذلك، فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، رواه الدارقطني.

وظاهره، منع استعمال الظرف المموه من ماء الذهب، والورق.

قال النووي: أجمعوا على تحريم الأكل والشرب في إنائهما على الرجل والمرأة، ولم يخالف في ذلك أحد إلا الشافعي في قوله القديم: إنه يكره، ولا يحرم. وداود الظاهري، إنه يحرم الشرب لا الأكل، وسائر وجوه الاستعمال.

وهما باطلان بالنصوص، فيحرم استعمالهما في الأكل، والشرب، والطهارة، والأكل بالملعقة من أحدهما، والتجمير بمجمره، والبول في الإناء منه، وسائر استعمالهما.

قالوا: وإن ابتلي بطعام فيه، فليخرجه إلى إناء آخر من غيرهما.

وإن ابتلي بالدهن في قارورة فضة، فليصبه في يده اليسرى، ثم يصبه في اليمنى ويستعمله. كذا في «المرقاة» وغيرها.

وأقول: هذا كلام قليل الجدوى، لا مستند له من كتاب، ولا سنّة.

والذي ورد في الخبر أن المحرم منهما الأكل والشرب في إنائهما دون سائر الاستعمالات.

وكان الشارع يعلم أنهما يستعملان في غير هذين الأمرين، لكن لم ينه إلا عن الشرب والأكل في أوانيهما.

فثبت أن استعمال الذهب والفضة في غير تلك الأواني المعدة للأكل، والشرب، مباح.

والبراءة الأصلية والظاهر تستصحبه، ولا دليل أصلاً على المنع في غيرهما.

وعلى هذا يجوز استعمال الظروف التي أعدت للطيب وللكحل، ولوضع الْحُلِيِّ ونحوها مثلاً.

ومن كان يزعم أن سائر وجوه الاستعمال منهما منهيٌّ عنه فليتفضل علينا بالدليل المقدم أو المساوي، ولا يكلفنا بالتأويل البارد، ولا بالقياس الفاسد، ولا بالرأي الكاسد، بل بحجة نيرة كالشمس في رابعة النهار، وأنى له مثل هذا الدليل؟!

وقد قرره العلامة «الشوكاني» في مؤلفاته تقريراً شافياً كافياً، والحق أحق أن يتبع.

ونظير هذه المسألة مسألة «الربا» في الأشياء الستة المنصوص عليها، فإن «الربا» مقصور في تلك الأجناس، ولا يتعدى حكمه إلى غيرها، لعدم الدليل الواضح، والبرهان المبيِّن، والحجة الساطعة.

وقد قال بها أهل الظاهر، وهم فرقة سنّية من فرق الإسلام.

وأما ترك ما ليس به بأس خوف البأس، أو ما ليست فيه ريبة إلى ما لا ريبه فيه، فمن باب التقوى، دون وادي الفتوى، ولكن الكلام في ثبوت الحكم بالدليل المحكم، وإذ ليس، فليس.

بيان حكم المخنثين والمترجلات

وعن تشبه الرجال بالنساء، فلما روي عن ابن عباس قال: «لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المخنثين من الرجال» أي المتشبهين بالنساء في اللباس، والكلام، وهيأت القعود والقيام، وفي كل شيء مخصوص بهن، كالغنج، والدلال ونحوها من الخَلْقِ وَالخُلُقِ «والمترجلات من النساء» أي المتشبهات بالرجال في كل شيء يختص بهم، من هيئة الثوب، وركوب الخيل، وربط العمامة، والتنعل، والتكلم ونحوها «وقال أخرجوهم من بيوتكم»، رواه البخاري.

فيه أنه ليس على هؤلاء وتلك، حدٌّ يُحَدُّون به إلا هذا التعزيز، وهو الإخراج من الديار، والمساكن. وأنهم مبعدون عن رحمة الله، ملعونون على أفعالهم، وأفعالهن هذه.

وعنه رضي الله عنه يرفعه بلفظ «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»، وهو عند البخاري أيضاً.

ويزيده إيضاحاً، ما روي عن أبي هريرة قال: «أُتِيَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخنث، قد خضب يديه ورجليه بالحناء، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما بال هذا؟ قالوا: يتشبه بالنساء، فأمر به فَنُفِيَ إلى النقيع ـ بالنون، موضع بالمدينة كان حمى ـ فقيل: يا رسول الله ألا نقتله؟ فقال: إني نهيت عن قتل المصلين»، رواه أبو داود.

وهذا يدل على أن إخراجهم من البيوت يكفي ولا ينفون عن البلد، وأنه ليس عليهم قصاص ولا حدٌّ، إلا ما ذكر في الحديث.

وعنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل»، رواه أبو داود.

وعن ابن مليكة قال: «قيل لعائشة: إن امرأة تلبس النعل؟ قالت: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجلة من النساء»، أخرجه أبو داود.

وفيه صراحة بأن لبس المرأة نعال الرجال سبب للعنة، وكذا حكم سائر التشبه من الزينة بالحناء، ولبس الثياب الملونة الخاصة بهن.

والحاصل أن تشبه الرجال بهن، وتشبههن بهم حرام محرم، كبيرة من الكبائر، لا يجوز لأحد منهما بحال. فمن فعل، فما أحقه بالإخراج من الدار، وباللعنة من الله القهار. اللهم احفظنا ونساءنا.

وأسباب التشبه فيما بينهم كثيرة جداً، لا تخفى على مختبر عارف بأحوال الخلق.

والمخنثون من الرجال، والمترجلات من النساء، كثيراً ما يوجدون في البلاد الهندية وغيرها، ولا علاج لذلك.

لكن العجب من الذين يتبؤونهم الدار، ويخالفون السنّة المطهرة، مع أن الواجب على كل من يقدر على شيء من هذه، أن يمتثل هذا الأمر الشريف، ولا تأخذه رأفة في دين الله، ولا عصبية جاهلية في ذوي القربى.

بيان ما يتخذ من السلاح

وفي باب السلاح ما روي عن عليٍّ قال: «كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوس عربية، فرأى رجلاً بيده قوس فارسية قال: ما هذه؟ ألقها وعليكم بهذه وأشباهها، ورماح القنا فإنها يؤيد الله لكم في الدين، ويمكن لكم في البلاد»، رواه ابن ماجه.

أفاد الحديث أن الأفضل والأولى، اتخاذ السلاح على هيئة سلاح العرب أيَّ أسلحة كانت، بل فيه الأمر بإلقاء سلاح الفرس، والأمر باختيار أسلحة العرب، وفيه إشارة للمسلمين إلى إيثار زي العرب، ونهى لهم عن التشكل بشكل الأعاجم في كل خلق، وأدب.

ولا ريب أن من علامات كمال الإيمان، وتمام الإسلام، أن يحب الرجل هيئات العرب في كل شيء، لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عربي، وقد دعا إلى زي العرب، والقرآن عربي، والحديث عربي، وسلف الأمة أكثرهم عربيون، ومن العرب جاءنا هذا الدين الشريف، فسعادتنا أن نجتهد في إبقاء ما أبقاه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من مراسمهم في الزي، والسلاح، والرماح وغيرها، ولا نختار مراسم العجم، ولا نرتضي بها أبداً، ولا نتخذها لنا ديناً ومنهجاً. مهما يمكن لنا ونقدر عليها ونستطيعها، فعربية النسب واللسان، شرف لنا وأي شرف. اللهم لا تحرمنا.

بيان حكم اتخاذ المراكب

وفي باب المراكب ما روي عن سعيد بن هند عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تكون إبل للشياطين، وبيوت للشياطين، فأما إبل الشياطين فقد رأيتها، يخرج أحدكم بنجيبات معه قد أسمنها، فلا يعلو بعيراً منها، ويمر بأخيه قد انقطع به،

فلا يحمله، وأما بيوت الشياطين، فلم أرها».

كان سعيد يقول: لا أراها إلا هذه الأقفاص التي يستر الناس بالديباج»، رواه أبو داود.

النجيبات، جمع «نجيبة» وهي الناقة المختارة، ومعنى «يعلو»: يركب.

والمراد أنها تكون معدة للتفاخر والتكاثر لم يقصد به الركوب، وإعانة الغير. كذا في «اللمعات».

والحديث يشمل كل مركب يكون كذلك، لا يختص بالإبل، ولا بالفرس، بل الخيل، والبغال. والحمير، والإبل، كلها سواسية في هذا الحكم.

والناس الأمراء كثيراً ما يعدون مثل هذا الحشم فخراً ورياء وسمعة، ويزينونها بأنواع من الزينة والحلي وغيره، وهي تمشي بين أيديهم عند خروجهم من دور الإمارة، وبيوت الدولة، إلى التفرج في الحدائق، والذهاب إلى الأعياد والمواسم، واستقبال أمثالهم عند القدوم، وغير ذلك من الأوقات الخاصة المعينة لذلك، وليس على ظهورها أحد من الإنسان، بل يقودها الإنسان بالعنان، ويجتمع لمشاهدتها جمع جمٌّ من الرجال العامة، والنسوان والصبيان والغلمان، على كل شارع وطريق وسكة نافذة في البلدان، وهذه هي التي سماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإبل الشيطان.

وأما بيوته ففسرها راوي الحديث بالأقفاص. قال في «اللمعات»: يريد به هذه الهوادج، والمحامل المستورة بالديباج، يأخذه أهل الإسراف في الأسفار. ا هـ.

قلت: ولا ضرورة إلى تقييد ذلك بالأسفار، فإن الإسراف والإفراط في التزين، منهيٌّ عنه، سواء كان في الحضر أو في السفر.

فمن ستر من ذلك شيئاً بالثياب الغالية الثمن وألبسه اللباس الحسن، وأبرزه في الوطن، واستعمله في موطن العيش والعشرة والتفاخر والتكاثر، فهو مصداق هذا الخبر، وهي بيوت الشيطان بلا مرية، ويدخل في هذه الأقفاص كل ما يصدق عليه أنه قفص أو بيت، ثم ستر بالديباج والحرير ونحوهما، وطلي بالذهب والفضة، وعبيء بالدرر واللآليء والجواهر.

والحديث يدل على أن إعداد مثل هذه العدة، ليس بفضيلة ولا شرف، بل هي سرف وتبذير منهي عنه، لمكان الرياء والمخيلة فيها، ولكن إن حمل عليها أخاه المسلم عند حاجته إليها، ويبذلها له يخف الإثم، وإن لم يذهب كله. والله أعلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث طويل يرفعه «قال: قيل يا رسول الله، فالخيل؟ قال الخيل ثلاثة:

١ ـ هي لرجل وزر. ٢ ـ وهي لرجل ستر. ٣ ـ وهي لرجل أجر.

فأما التي هي له وزر، فرجل ربطها رياء، وفخراً ونواء[1] على أهل الإسلام فهي له وزر.

وأما التي هي له ستر، فرجل ربطها في سبيل الله، ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها، فهي له ستر.

وأما التي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام، في مرج وروضة، فما أكلت من ذلك المرج، أو الروضة من شيء إلا كتب له عدد ما أكلت حسنات، وكتب له عدد أرواثها وأبوالها حسنات»، الحديث بطوله رواه مسلم.

وفيه بيان أنواع ربط الخيول وأن منها ما هو إثم لصاحبه، أو ستر له، أو أجر.

وقد فُقِدَ ربطها للأجر منذ ذهبت دولة الإسلام، حتى لا يرى له أثر ولا عين.

والغالب على أبناء الزمن، ربطها للوزر. وأما الستر فأهله أقل قليل، واحد في آلاف.

والحاصل أن الإباحة في المراكب بناؤها على حسن النية، وإخلاص الإسلام، واستعمالها في مواضعها، التي أرشد إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإذا لم يكن هذا، فهو وبال على صاحبه، وهو مسؤول، عنه وهو عليه لا له، والله أعلم.

بيان الأحكام الخاصة باتخاذ المساكن

وفي باب المساكن، فلما روي عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء، فلا خير فيه» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب.

المراد البناء الزائد على قدر الحاجة. ويوضحه حديث خباب عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما أنفق مؤمن من نفقة إلا أجر فيها، إلا نفقته في هذا التراب» (أي البناء فوق الاحتياج) رواه الترمذي، وابن ماجه.

ويزيده إيضاحاً، ويكشفه بياناً، حديث أنس عند أبي داود «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوماً ونحن معه فرأى قبة مشرفة» أي بناء أو داراً عالية «فقال: ما هذه؟ قال أصحابه: هذه لفلان، رجل من الأنصار، فسكت وحملها في نفسه» أي أضمر تلك الفعلة في نفسه غضباً عليه، أو الضمير للكراهة المفهومة من المقام، أو للقبة، أو للكلمة التي قال أصحابه: «حتى جاء صاحبها فسلم عليه في الناس فأعرض عنه، صنع ذلك مراراً، حتى عرف

---

(١) قوله. ونواء: أي معاداة.

الرجل الغضب فيه والإعراض عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه، وقال: والله إني لأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

في القاموس: أنكره، واستنكره، وتناكره جهله، والمنكر ضد المعروف.

أي لا أعرف منه صلى الله عليه وآله وسلم العادة المعهودة من حسن التوجه والإقبال، وأرى ما لم أعهده من العنف والكراهية.

قالوا: خرج فرأى قبتك، فرجع الرجل إلى قبته فهدمها حتى سواها بالأرض فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فلم يرها، قال: ما فعلت القبة؟ قالوا: شكى إلينا صاحبها إعراضك، فأخبرناه فهدمها، فقال: أما إن كل بناء وبال على صاحبه إلا ما، إلا ما»، (يعني إلا ما لا بدّ منه).

دل الحديث على أن البناء فوق الحاجة ثقل وحمل على صاحبه، والإنفاق فيه لا يؤجر عليه لأنه يؤذن بتعلق القلب بالدنيا والإخلاد فيها، والدنيا دار فناء لا بقاء لها فما لها ولإضاعة المال في البناء فيها.

ولفظ «القبة» يرشد إلى أن البناء المرتفع، والأساس العالي، منهيٌّ عنه.

وإذا لم يجز النفقة في «القباب» التي يبينها الرجل لراحته ودعته، فما ظنك بنفقة المال في «القباب» التي تبنى على القبور؟! فإنها سرف محض، ووبال صِرْف، وتبذير خالص، ووِزْرٌ واضح، وهو أشد وبالاً على من بناها أو رضي بها، له بعد الموت.

وفيه إرشاد إلى اختيار المسكن الضروري، ويدل له حديث عثمان «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال، بيت يسكنه، وثوب يواري به عورته، وجلف الخبز والماء»، رواه الترمذي.

و «الجلف» بالكسر، الخبز وحده، لا أدام معه، وقيل: هو الخبز اليابس الغليظ، ويروى بفتح اللام جمع «جلفة» وهي الكسرة من الخبز، وعن ابن الأعرابي: «الجلف»: الظرف، مثل الخرق، والجوالق.

قال القاضي: ذكر الظرف، وأراد المظروف، أي كسرة خبز، وشربة ماء. انتهى، وأراد بالحق، ما وجب له من الله من غير تبعة في الآخرة، وسؤال عنه وإذا اكتفى بذلك من الحلال لم يسأل عنه، لأنه من الحقوق التي لا بدّ للنفس منها.

وأما ما سواه من الحظوظ كالأطعمة اللذيذة النفيسة، والدور الرفيعة، والغرف المشرفة ونحوها، فيسأل عنه، ويطالب بشكره.

قلت: ويدخل في هذا الحديث غير القباب، من الحدائق والبساتين، التي يبذل أصحاب الثروة أموالهم عليها، ويصرفون فيها ألوفاً من النفقة، لحظ النفس منها ساعات من

الدهر، وكذلك الأمكنة التي يبنونها للطيور والدواب من الأقفاص وغيرها، ونحوها مما لا حاجة لهم إليه.

فكل ذلك وبال على أهلها وما أنفقوا عليها هو سرف والله لا يحب المسرفين، أو تبذير والمبذرون هم إخوان الشياطين، وكان الشيطان لربه كفوراً.

ومن الملوك، والأمراء، مَنْ يبني كل عام مكاناً يسكن فيه، ومنهم من بنى ديواناً، وصرف عليه لكوكاً من الأموال، لا يحصيها إلا الله، وشيده بالجواهر والدرر، وزوقه بماء الذهب، والله أعلم إلى أين يكون وباله، وفي ممالكه من المسلمين آلاف يبيتون طاوين؛ لا يملكون قوت يوم ولا ليلة.

فانظر إلى هذا الحال، وإلى ما يكون لهم المآل، وهذا الوعيد الشديد في المساكن التي يبنونها للسكونة.

وأما البيوت التي لا يجلسون فيها إلا في بعض الأيام، وفي بعض الأوقات، فقد تقدم حكمها في حديث سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً، وقد سماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بيوت الشياطين، ولم يفسرها، والإبهام يفيد شدة الكراهة، وعموم البلوى.

وفسرها راوي الأحاديث بالأقفاص، والراوي أعلم بمراد رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإياك أن تغتر بهذه الديار، والبيوت لأهل الرفاهية والرياسة، فإنها من أشراط الساعة الكبرى، لما في حديث جبريل عليه السلام من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وأن ترى الحفاة العراة العالة، رعاء الشاء، يتطاولون في البنيان» أي يتفاضلون في ارتفاعه وكثرته، ويتفاخرون في حسنه.

و «الحفاة» جمع الحافي، وهو من لا نعل له، و «العراة» جمع العاري، وهو من لا ثوب له، و «العالة» جمع عائل، وهو الفقير الذي لا مال بيده، و «الرعاء» جمع راعٍ و «الشاء» جمع شاة.

والمراد أن المفاليس والأراذل الذين لا يعبأ بهم، يصيرون أغنياء عند قرب الساعة، فيبنون الأمكنة الرفيعة والدواوين المشرفة العالية. ويسكنونها ويتفاخرون فيما بينهم بها على المسلمين الفقراء، الذين ليس لهم إلا الدين.

وقد وجد مصداق ذلك في الأرض من مئين من السنين، فإن غالب من يتسلط على الأرض من غير قريش على اختلاف قبائلهم، كانوا كذلك، وتلك بقاياهم في بعض الأقاليم من «الهند» وغيره وكذلك حال النصارى ـ حكام اليوم ـ فإنهم كانوا قبل ذاك أذلة في الدنيا، ثم

صاروا أعزة، وصارت الدولة لهم في أكثر الممالك، واضمحلت دولة الإسلام وأهله منها، وذلك من أمارات القيامة.

وبالجملة، الإنفاق في تحسين المسكن وتزويق المكان، ليس من خصال أهل الإيمان، بل هو من شنشنة أهل الكفر والطغيان، وأصحاب الفسق والعصيان.

بيان حكم استعمال الطيب

وفي باب الطيب: ما روي عن أنس قال: «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزعفر الرجل»، متفق عليه.

أي يستعمل الزعفران في ثوبه، وبدنه، لأنه عادة النساء.

ونبه بالزعفران. على النهي عن كل الطيب يختص بالنسوة، إلا ما لا لون له، فإنه يجوز استعماله للرجل.

ويزيده كشفاً، حديث يعلى بن مرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى عليه خلوقاً، فقال: ألك امرأة؟ قال: لا. قال: فاغسله، ثم اغسله، ثم لا تعد»، رواه الترمذي، والنسائي.

يعني إن كان لك امرأة أصابك من بدنها وثوبها خلوق من غير قصد فأنت معذور،وإلا فأنت مأزور، لأن مثل هذا الطيب لا ينبغي أن يستعمله الرجل.

و «الخلوق» نوع من الطيب، يجعل فيه الزعفران.

فأفاد الحديث أن كل نوع من الطيب له لون من الألوان، هو منهي عنه في حق الرجال، حتى ورد في حديث أبي موسى مرفوعاً: «لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق»، رواه أبو داود.

وعن عمار بن ياسر، قال: قدمت على أهلي من سفر، وقد تشققت يداي،فخلّقوني بزعفران، فغدوت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه،فلم يرد عليّ وقال: إذهب فاغسل هذا عنك»، رواه أبو داود.

ويزيده بياناً، ويوضحه كشفاً، حديث أبي هريرة يرفعه «طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه»، رواه الترمذي، والنسائي.

وفيه إرشاد إلى أن النساء لا ينبغي لهن أن يستعملن من الطيب ما يظهر ريحه.

ولكن خالفت النسوة هذا الإرشاد، واستعملن كل طيب له رائحة وأكثرن منه، وأين من يمنعهن من ذلك؟!.

وفي باب الفراش: ما روي عن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له: فراش للرجل، وفراش لامرأته، والثالث للضيف، والرابع للشيطان» رواه مسلم.

أفاد الحديث كراهة الزيادة في جمع الملابس، وأرشد إلى المحتاج إليها منها وهو ثلاثة فرش فقط، وما زاد على ذلك، ففيه حظ للشيطان، لأنه يجر إلى التفاخر والمخيلة، والسرف، والرياء، والسمعة.

هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذلك، ويرشد أمته إليه.

والناس غلوا في قطعها حتى يجمع أحدهم عنده من الثياب، ما لا يأتي عليه من الحصر، ويكون لكل واحد من الرجال والنساء ـ أهل الترف والسعة ـ أثواب كثيرة، مزوقة بأصناف التكلفات، يصرفون في إعدادها ألوفاً من الأموال، وصنوفاً من التمويه والتطريز، حتى فات الحصر لها، وذلك في هذا الزمان كثير.

ولا ريب أن هذه العناية منهم في تحسين الزي بلغ بهم إلى حد السرف والتبذير، وأدخلهم في عداد المسرفين المبذرين إخوان الشياطين.

وهؤلاء يبذلون مالهم الحلال أو الحرام في هذا، والناس الفقراء المسلمون في عظيم فاقة، وحاجة إلى ستر السوءة، وتغطية العورة منهم.

فلو أنفقوا هذه الزيادة من الدولة، وهذا الفضل من المال عليهم، لكان لهؤلاء أجر، واستحقوا الثواب العظيم، وكانوا في عداد من قال الله فيهم: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، ولكن أنَّي لهم التناوش من مكان بعيد.

بيان الأحكام المتعلقة بشعر الرأس واللحى والشوارب

وفي باب تزيين الشعر: ما روي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خالفوا المشركين، أوفروا اللحى وأحفوا الشوارب».

وفي رواية «أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللحى»، متفق عليه.

معنى «أوفروا» أكثروا، و«أحفوا» أي بالغوا في جزه، و«أنهكوا» أي بالغوا في قصّه.

والمراد بالخلاف، أنهم يقصون اللحى ويتركون الشوارب حتى تطول، والأمر يفيد الوجوب.

ولكن الناس خالفوا هذا الخلاف فأحفوا اللحى، وأوفروا الشوارب، لا سيما رافضة الهند وعوامها من الرذالة، وهم يدَّعون أنهم على سيرة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وعلى طريقة الإسلام، وشتان ما بينه وبينهم ولا غَرْوَ فإن البدعة وترك السنّة تأتي بمفاسد كثيرة إنما العجب من العرب الساكنين بالحرمين الشريفين فإنا رأيناهم خالفوا هذه السنّة خلافاً ظاهراً، وفعلوا باللحى ما لم نرَ مثله في مملكة أخرى. وأحدثوا لها أشكالاً غرائب، بالقصر، والقطع، وتخفيفها في العرض والطول، وتحليقها من أطرافها العالية والسافلة مع أنهم في

محل ينبغي لأهله غاية التيقظ، لإيثار شرائع الدين، والتحفظ لشعائر الإسلام، ولكن تم دست الشيطان، واستتب في كل موضع مقدسٍ ومكان، ولم ينج منه إلا من قال سبحانه فيه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥].

وعن عبد الله بن مغفل قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجل والأغباب»، رواه الترمذي، وأبو داود، والنسائي، و«الغب» أن يفعل يوماً، ويترك يوماً، والنهي للمبالغة في التزيين، والتهالك في التحسين.

ولكن الضرورة خارجة عن هذا النهي، ومع هذا إن اتبع السنّة الصريحة المحكمة الصحيحة، فالأجر على قدر النصب.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تنتفوا الشيب، فإنه نور المسلم».

فيه النهي عن نتف الشيب، استحصالاً لهيئة الشباب وغيره، وعلله بأنه ضياء للمسلم، ونور له في الإسلام.

«من شاب شيبة في الإسلام كتب الله له حسنة، وكفر عنه بها خطيئة ورفعه بها درجة»، رواه أبو داود.

فيه بيان فضيلة الشيب في الإسلام، وما أعظم هذه الفضيلة!!

وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى صبياً قد حلق بعض رأسه، وترك بعضه، فنهاهم عن ذلك وقال: احلقوا كله، أو اتركوا كله»، رواه مسلم.

أفاد الحديث أن حلق بعض الرأس، وترك بعضه ـ على أي شكل كان، من قبل ودبر ـ منهيٌّ عنه، وأن الجائز في حق الصبيان أن يحلق رؤوسهم كلها، أو يترك كلها.

وهذا الحديث كالمخصص لحديث فيه، أن حلق الرأس من علامات الخوارج وسيماهم، لأن ذلك في حق الشباب والشيوخ، وهذا في حق الصبي.

وعلم منه أن إبقاء الشعور على رؤوس الغلمان جائز، وإن أدى إلى الزينة، لكن ما لم يوصل إلى الفتنة بهم، فإن أوصل إليها، فالترك وحلقها مستحب، بل لا زب، إزالةً للمنكر والفحشاء، وإماطة للفتنة الظلماء العمياء، كيف والفسق بهم شاع في الفساق وعبيد الأهواء؟!

وعن الحجاج بن حسان قال: «دخلنا على أنس بن مالك، فحدثتني أختي المغيرة قالت: وأنت يومئذٍ غلام ولك قرنان أو قصتان، فمسح رأسك، وبرَّك عليك وقال: احلقوا هذين أو قصوهما، فإن هذا زي اليهود» رواه أبو داود.

والحديث دل على أن التلوين في شعور الرأس من شيمة اليهود وليس من سنّة الإسلام،

وينبغي اجتناب الصبيان عنه بحلق رؤوسهم.

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحلق رؤوس أبناء «جعفر الطيار»، كما ثبت في بعض الأخبار.

فالأفضل للصبي الحلق، والإبقاء يجوز كما تقدم.

وعن ابن الحنظلية ـ رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «نعم الرجل خُريم الأسدي، لولا طول جمته، وإسبال إزاره، فبلغ ذلك خريماً، فأخذ شفرة فقطع بها جمته إلى أذنيه، ورفع إزاره إلى أنصاف ساقيه»، رواه أبو داود.

- وفيه دليل على أن طول الجمة مذموم مكروه، وإذا لم يجز ذلك، لم يجز ما يزيد عليها بالأولى.

وقد تسامح الناس في ذلك إلى أن اختار بعضهم لرأسه ضفائر كالنساء وأطال شعوره إلى نصف الظهر، وهذا أشد في الكراهة، بل يدخل في باب التشبه بهن، والمتشبه بهن ملعون على لسان الشارع، كما تقدم.

ولله در أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كيف كانوا يمتثلون أمره عليه السلام بلا تأنٍّ وتأخير، ويسارعون إليه بإيماء، وإشارة.

وهكذا ينبغي لكل مسلم، إذا بلغه حديث من أحاديثه، فيه أمر من أوامره صلى الله عليه وآله وسلم، ونَهْيٍ من نواهيه؛ سابق إليه في الساعة، وسارع إلى إيثاره على مراد الطبيعة، حباً وكرامة للإسلام، وسمعاً وطاعة، لسنّة خير الأنام. اللهم ارزقنا.

حكم خضاب الشعر بالسواد

وعن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يجدون رائحة الجنة»، رواه أبو داود، والنسائي.

فيه النهي عن خضاب السواد، والمسألة فيها كلام بسيط، ذكره صاحب «هداية السائل».

والحق الحقيق بالاتباع، الانتهاء من هذه الفعلة الظلماء، والبلية السوداء، والاقتصار على ما ورد في ذلك من سيد الأنبياء، وهو الصبغ بالحناء.

ولكن عمت بهذا السواد البلية، وطابت لكل رجل، ولا شك أنه سواد الوجه في الدارين.

أما الدنيا فظاهر، وأما الآخرة فحرمان من رائحة الجنة، وإذا حرم من رائحتها، فقد حرم

منها قطعاً، وأي حرمان أعظم من هذا الحرمان، وأي خذلان أكبر من هذا الخذلان؟! ولا سيما إذا كان هذا التسويد لاغترار البليد من النساء، فإنه أشد في القبح، وأدعى إلى الوزر.

ما يحظر على النساء من أنواع الزينة

وفي الوجوه الممنوعة من تزين النساء: ـ ما روي عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة»، متفق عليه.

والواصلة: هي التي توصل شعرها شعر آخر، زوراً؛ و «المستوصلة» التي تطلب هذا الفعل من غيرها، وتأمر من يفعل بها ذلك، وهي تعم الرجل والمرأة، فأنّث إما باعتبار النفس، أو لأن الأكثر، أن المرأة هي الآمرة والراضية.

«والوشم»: هو غرز الإبرة أو نحوها في الجلد حتى يسيل الدم، ثم يحشوه بالكحل، والنيل، والنورة، فيخضر. و «المستوشمة» من أمر بذلك.

والحاصل أن تحصيل التزين بالوصل والوشم، من الأفعال الملعونة المحرمة.

ويؤيده حديث آخر، عن عبد الله بن مسعود بلفظ قال: «لعون الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله، فجاءته امرأة فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت».

فقال: ما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن هو في كتاب الله؟!»

فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول:

قال: لئن كنت قرأته لقد وجدته، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه»، متفق عليه.

و«المتنمص»: هي التي تطلب إزالة الشعر من الوجه بالمنماص، أي المنقاش.

و«المتفلجة»: هي التي تطلب الفلج، وهي بالتحريك: فرجة ما بين الثنايا، والرباعيات، والفرق بين الشيئين.

والمراد بها، النساء اللاتي يفعلن ذلك بأسنانهن، رغبة في التحسين، وتحصيلاً للتزيين.

وقيل: هي التي تباعد ما بين الثنايا والرباعيات، بترقيق الأسنان بنحو المبرد.

وكذا ورد اللعن على الرجلة من النساء كما تقدم، وهو في حديث عائشة عند أبي داود.

بيان حكم دخول الحمام للرجال والنساء

وعنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، نهى الرجال والنساء عن دخول الحمامات ، ثم رخص للرجال أن يدخلوا بالمآزر» ، رواه الترمذي ، وأبو داود.

لم تكن الحمامات على عهد الرسالة ، ولكن أخبر عنها معجزة، فكان هذا الحديث عَلَماً من أعلام النبوة.

وقيد دخول الرجال فيها بالإزار، وفيه أنه لا يدخل فيه عرياناً، لأن ستر العورة واجب متحتم على كل رجل وامرأة، إلا على الزوجة وما ملكت يمينه.

ويؤيده حديث ابن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ستفتح لكم أرض العجم ، وستجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات، فلا يدخلها الرجال إلا بالأزر، وامنعوه النساء ، إلا مريضة أو نفساء» ، رواه أبو داود.

فيه نهى النساء عن الدخول فيها على الإطلاق إلا للضرورة المذكور.

ولعل السر في ذلك ، أن النساء لا يسترن عن النساء غالباً، مع أن سترهن لعوارتهن من جنسهن أيضاً واجب.

و«الحمام» محل العري ، والحفظ هناك عسير ، وقد يدخل فيه الرجل بغتة وهذا مظنة الفساد، فينبغي أن يمنعن من دخولها رأساً، سداً للذريعة.

قال صاحب «رد الإشراك» :وفي هذه الأبواب كلها أحاديث كثيرة وهذه أبواب من التزين قد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها ، وأبواب أخر منه تركناها مخافة التطويل. انتهى.

وفيما ذكره مقنع ، وبلاغ لقوم عابدين ، والذين يريدون وجه الله ، ويؤمنون باليوم الآخر.

وكان يمكننا أن نزيد على هذه الأبواب ، وهذه الأحاديث أبواباً، وأحاديث، فإنها بين أيدينا وبين أظهرنا . لكن رأينا أن الكتاب قد طال، وأن همم الطلبة قد قصرت، وأن الإسلام قد عاد غريباً كما كان بدأ، والفتن في ازدياد، والمحن كثيرة، والفرصة قليلة، والقلب عليل بأسقام البدع والهوى، والأمة رافلة في حلل الرأي ، والأتقياء صاروا تحت أطباق الثرى، وكثرت الأشرار في الورى، وكل صيد في جوف الفرا.

فاقتصرنا على ما ذكرناه، وقاربنا أن نختم هذه المقالة، ونستريح من إطالتها بالقصر على ما لا بدّ من ذكره ههنا، ضبطاً للأطراف، مما يحسن تحريره في هذا الكتاب.

بيان حكم سبّ الأيام والدهر

فمن ذلك أن من سب الدهر فقد آذى الله ، قال الله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَـى وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية : ٢٤].

قال ابن كثير في تفسيره: يخبر تعالى عن دهرية الكفار، ومن وافقهم من مشركي العرب، في إنكار المعاد، وقالوا: «ما هي إلا حياتنا الدنيا إلخ». ما ثم إلا هذه الدار، يموت قوم ويعيش آخر، وما ثم معاد ولا قيامة.

وهذا يقوله مشركو العرب والمنكرون للمعاد، ويقوله الفلاسفة الدهرية المنكرون للصانع، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى، وكابروا المعقول وكذبوا المنقول، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا يُهلِكُنَا إلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، قال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إنْ هُمْ إلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أي يتوهمون، ويتخيلون.

وأما الحديث الذي أخرجه في الصحيح، ورواه أبو داود، والنسائي عن أبي هريرة يرفعه: «يقول الله: يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار»، وفي رواية: «لا تسبوا الدهر، فإني أنا الدهر» وفي أخرى: «يقول ابن آدم: يا خيبة الدهر، وإني أنا الدهر، أرسل الليل والنهار، فإذا شئت قبضتهما».

قال في شرح السنّة: حديث متفق على صحته، أخرجاه من طريق معمر من أوجه عنه رضي الله عنه.

ومعناه: أن العرب كانت من شأنها ذم الدهر وسبه عند النوازل، لأنهم كانوا ينسبون إليه ما يصيبهم من المصائب والمكاره، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فإذا أضافوا إلى الدهر، ما نالهم من الشدائد سبوا فاعلها، فكان مرجع سبها إلى الله عزّ وجلّ، إذ هو الفاعل ـ في الحقيقة ـ للأمور التي يصنعونها، فنهوا عن سب الدهر. انتهى باختصار.

وقد أورده ابن جرير بسياق غريب جداً بهذا الطريق، وقال: كان أهل الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار، وهو الذي يهلكنا ويميتنا.

فقال الله في كتابه الآية المتقدمة.

ويسبون الدهر، فقال عزّ وجلّ: «يؤذيني ابن آدم» الحديث.

وروى ابن أبي حاتم عن ابن عيينة مثله.

ثم روي عن أبي هريرة مرفوعاً يقول الله: «يسب ابن آدم الدهر، وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار»، وأخرجه محمد بن إسحق عنه يرفعه، يقول الله عزّ وجلّ: «استقرضت عبدي فلم يعطني، وسبني عبدي وادهراه، وأنا الدهر».

قال الشافعي، وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة في تفسير قوله: «لا تسبوا الدهر»: كانت العرب في جاهليتها، إذا أصابتهم شدة، أو بلاء، أو ملامة قالوا: يا خيبة الدهر! فيسندون تلك الأفعال إلى الدهر ويسبونه، وإنما فاعلها هو الله فكأنهم إنما سبوا الله سبحانه، لأنه فاعل ذلك في الحقيقة.

فلهذا نهى عن سبِّ الدهر بهذا الاعتبار، لأن الله هو الذي يعنونه ويسندون إليه تلك الأفعال.

هذا أحسن ما قيل في تفسيره، وهو المراد، والله أعلم.

وقد غلط ابن حزم، ومن نحا نحوه من الظاهرية، في عَدّ الدهر من الأسماء الحسنى أخذاً من هذا الحديث. انتهى.

قلت: ولم يغلط، بل أخذ اسم الدهر منه يصح، لأن الحديث صحيح.

نعم إدخاله في الأسماء الحسنى ليس كما ينبغي، لأن تلك الأسماء لم تصح رفعاً، وعلى هذا لا مانع من إدخاله أيضاً فيها.

ومعنى تقليب الليل والنهار، أن ما يجري فيهما من خير وشر، فهو بإرادة الله وتدبيره، بعلم منه سبحانه وحكمه، لا يشاركه في ذلك غيره، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

ونسبة الفعل إلى الدهر وسبُّه، كثير في أشعار المولدين كابن المعتز، و«المتنبي» وغيرهما، قال بعضهم:

إنَّ اللَّيَالِيَ لِلأَنَامِ مَنَازِلٌ تُطْوَى وَتُنْشَرُ بَيْنَهَا الأَعْمَارُ
فَقِصَارُهُنَّ مَعَ الْهُمُومِ طَوِيلَةٌ وَطِوَالُهُنَّ مَعَ السُّرُورِ قِصَارُ
عمر گرخوش گذرد زندگی خضركم ست
وربنا خوش گرزدنيم نفس بسيارست

وقال الآخر:

أَعْوَامُ وَصْلٍ كَادَ يُنْسِي طِيبُهَا ذِكْرَ النَّوَى فَكَأَنَّهَا أَيَّامُ
ثُمَّ انْبَرَتْ أَيَّامُ هَجْرٍ أَعْقَبَتْ نَحْوِي أَسًى فَكَأَنَّهَا أَعْوَامُ
ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامُ

ومن الشعراء من ينسب الحوادث إلى الفلك والسماء، ويسبه.

ومنهم من يشكو الزمان ويشتمه وهو في حكم سب الدهر، لأن الأفلاك، والسموات والأزمنة، ليس إليها شيء، إنما الفاعل للكل، هو الله سبحانه.

فسبهن وشتمهن يرجع إلى الفاعل، ونعوذ بالله من كيادة الشيطان، كادهم في الإسلام بما لا يسبق إلى أذهانهم أنه سب له. تعالى شأنه عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ولا شك أن سب كل شيء من الكائنات، وإضافة السب إليها يؤول إلى الصانع القديم.

فإياك أن تقلد هؤلاء الدهرية المنكرة للمعاد، ومنهم «النيفيرية» في هذه البلاد، وإياك أن تهلك فيمن هلكوا، بسباب الزمن والفلك ونحوهما.

سلمنا أن اعتقاد القائلين بهذه الأشعار ليس كذلك.

ولكن أي حاجة تدعو إلى تلك المحاورة الملعونة الآيلة إلى إساءة الأدب بحضرة الباري جل جلاله، وعظم نواله؟

أليس الإيمان بالقدر، خيره وشره، وحلوه ومره، ينوب عن التقول بهذه الأقوال السخيفة المحرمة؟!

ومنهم من يسب الدهر في تكلمه، نثراً، ويشتم في هذا الشكل الرب تعالى وهو لا يدري ماذا قال، وفي أي هوة وقع من الكفر والضلال؟! تَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِنْدَ اللّهِ عَظِيمٌ.

بيان حكم الاستهزاء بشيء يتعلّق بالدين

ومن ذلك الهزل بشيء فيه ذكر الله، أو الرسول أو القرآن، أو السنّة.

وهذا الهزل كفر بواح، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] أي بهذا المقال الذي استهزأتم به.

قال شيخ الإسلام: أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم، مع قولهم: إنا قد تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له، بل إنما كنا نخوض ونلعب، وبيّن أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلا ممن شرح صدره بهذا الكلام. ولو كان الإيمان في قلبه، لمنعه من أن يتكلم به.

والقرآن يبين أن إيمان القلب، يستلزم العمل الظاهر بحسبه، كقوله: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [النور: ٤٧] الآية.

فَنَفَى الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم، سمعوا وأطاعوا، فبيّن أن هذا من لوازم الإيمان، انتهى.

وفيه بيان أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها، أو عمل يعمل به.

وأشدها خطراً، إرادة القلوب، فهي كالبحر الذي لا ساحل له، ويفيد الخوف من النفاق الأكبر، فإن الله تعالى، أثبت لهؤلاء إيماناً قبل أن يقولوا ما قالوه، كما قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كلهم يخاف النفاق على نفسه. نسأل الله العفو والعافية.

وأكثر الناس ابتلاءً بهذا الاستهزاء، الشعراء، فهزلهم بالشريعة وبأهلها من النصحاء

والوعاظ، والفقهاء، والمحتسبين، والعلماء الصالحين، فوق ما يحصره الأقلام، أو يحيط به ضبط الأرقام.

وبعدهم زمرة أهل الرأي، والفقه المصطلح عليه اليوم، فإنهم هازلون بالكتاب والسنّة هزلاً عظيماً، لا سيما حين المناظرة والبحث مع المتبعين.

وأما أهل الكتاب، ومن نحا نحوهم، فلا تسأل عن أصحاب الجحيم، فهم المستهزئون بالله ورسوله في كل قطر وعصر.

وقد زاد هزلهم واستهزاؤهم في هذا الزمان الحاضر، باللسان والبيان، وشاركهم في ذلك منافقو الإسلام، وأعداء الملة الإسلامية من كل صنف من الناس، المجوس، والهنود وغيرهم.

ومن جاء بهذا، فلا شك في كفره، بل في كفر من شك في ذلك.

وما هذا الإيمان الذي يضحك مدعيه عليه، ويهزل به في الناس؟ وهل هذا إلا مصداق قوله سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْواً وَلَعِباً﴾ [الأنعام: ٧، والأعراف: ٥١]. اللهم حفظاً.

حكم من سأل بالله

ومن ذلك: أن لا يرد من سأل بالله؛ ظاهر الحديث الوارد في هذا الباب النَّهْيُ عن رد السائل إذا سأل بالله.

لكن قال في «فتح المجيد»: هذا العموم يحتاج إلى تفصيل، بحسب ما ورد في الكتاب والسنّة.

فيجب إذا سأل السائل ماله فيه حق، كبيت المال فيعطى منه على قدر حاجته وما يستحقه، وكذلك إذا سأل المحتاج مَنْ في ماله فضل، فيجب أن يعطيه على حسب حاله ومسألته.

وأما إذا سأل من لا فضل عنده، فيستحب أن يعطيه على قدر حال المسؤول ما لا يضره ولا يضر عائلته. وإن كان مضطراً، وجب أن يعطيه ما يدفع ضرورته.

ومقام الإنفاق من أشرف مقامات الدين، وتفاوت الناس فيه بحسب ما جبلوا عليه من الكرم والجود وضدهما، من البخل والشح.

فالأول، محمود في الكتاب والسنّة، والثاني، مذموم فيهما.

وقد حث الله تعالى عباده على الإنفاق، لعظم نفعه، وكثرة ثوابه.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً﴾ [البقرة: ٢٦٧، ٢٦٨].

وقال: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧] وذلك الإنفاق من جملة خصال البر المذكورة في قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فذكره بعد ذكر أصول الإيمان، وقبل ذكر الصلاة، ذلك ـ والله أعلم ـ لتعدي نفعه.

وذكره أيضاً في الأعمال التي أمر بها عباده، وتعبدهم بها، ووعدهم عليها الأجر العظيم فقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، إلى قوله: ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، الآية.

وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يحث أصحابه على الصدقة حتى النساء، نصحاً للأمة، وحثًا لهم على ما ينفعهم، عاجلاً وآجلاً.

وقد أثنى الله على الأنصار بالإيثار، فقال: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

والإيثار من أفضل خصال المؤمن، كما تفيده هذه الآية الكريمة.

وقد قال سبحانه: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨]، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً﴾ [الإنسان: ٩].

والآيات، والأحاديث في فضل الصدقة كثيرة جدًا.

ومن كان سعيه للدار الآخرة، رغب في هذا وَرَغَّبَ. وبالله التوفيق. انتهى.

وأقول: لا شك في فضيلة النفقة والصدقة في سبيل الله، أي باب كان منه.

الفساد الذي دخل على الباذلين والسائلين

ولكن ما ورد به الكتاب أو السنّة، لا ما تخيله الباذل.

فإن كثيراً من الأسخياء يبذلون أموالهم بلا خطر ولا نهاية لها، في سبل لا يرتضيها الله، وهم في ذلك مأزورون، لا مأجورون.

وكذلك دخل الفساد في السائلين فأكثرهم كفار، والمسلمون منهم مسلمون اسماً لا حقيقة.

ومنهم: من عنده ما يكفيه للحاجة، وهم سائلون.

ومنهم: من يسأل ويصرف ما سأله في معصية الله.

ومنهم: من يأخذ المال على الاستحياء من المعطي.

ومنهم: من لا يميز في أخذه الحلال من الحرام.

ومن الباذلين من لا يبالي، أبذل الحرام على السائلين وغيرهم أو الحلال؟

وزادت الآفات في كلٍّ من المعطي والآخذ، وبلغت إلى حد لا يستقيم لغريب من المسلمين أن يوقعه على الوجه الصحيح. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكما أن السنّة وردت في عدم رد السائل، فكذلك جاءت في ذم السؤال، والتسجيل عليهم بالعقاب والذلة.

فلا السائلون ينتهون، ولا الباذلون يوجدون.

وإنما يوجد منهم، من لا يؤمن بالله واليوم الآخر. يسرف فيما في يده من المال، ويأخذ من يأخذه بالكيادة والاحتيال ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١].

وللسُّؤَّال طرائق غريبة في هذا الزمان، ولاختطاف الأموال وجوه كثيرة عند أهلها.

وليس الجواد إلا من صرف المال على وجهه الثابت في الملة الحقة، ولا البخيل إلا من بخل في الحقوق الواجبة في الشريعة الصادقة. والناس في ذلك على أنواع.

وعند العامة السَّخِيُّ من يسرف إسرافاً كثيراً، والبخيل، من لا يصرف في معاصي الله. ونعوذ بالله من عكس القضايا.

تحذير الشارع من أن يحكم أحد على أحد بأنه من أهل الجنة أو النار قطعاً ـ ومن آفات اللسان

ومن ذلك: ـ ما جاء في الإقسام على الله، وحفظ اللسان.

«عن جندب .بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «قال رجل: والله، لا يغفر الله لفلان، قال الله عزّ وجلّ: من ذا الذي يتألّى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له وأحبطت عملك»، رواه مسلم.

معنى «يتألّى» يحلف، و«الألية» بالتشديد، الحلف.

وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند البغوي، وأبي داود، وذلك يفيد خطر اللسان.

وفي حديث معاذ: «وهل يكب الناس في النار على وجوههم ـ أو قال: على مناخرهم ـ إلا حصائد ألسنتهم»؟!

وكثيراً ما يقول أحدهم هذه الكلمة، أو ما في معناها لبعض أهله إذا غضب أو لزوجته، أو لخادمه، أو لعدوه في الدنيا، وهم مسلمون، فيعود وبالها على قائلها، ويرجع المقول له بالخير والعافية.

ومن هذا الوادي، حديث أبي هريرة يرفعه: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله،

لا يلقى لها بالاً، يهوي بها في جهنم»، رواه البخاري بطوله.

وفي رواية لهما: «يهوي بها في النار، أبعد ما بين المشرق والمغرب».

حكم من يرمي غيره بالكفر أو الفسوق أو بأنه عدوّ الله

وعن ابن عمر مرفوعاً: «أيما مسلم قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما» متفق عليه.

وفي حديث أبي ذر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك»، رواه البخاري.

وعنه مرفوعاً: «من دعا رجلًا بالكفر، أو قال: عدو الله وليس كذلك، إلاّ حار عليه» متفق عليه. أي رجع عليه ما نسب إليه.

وورد في حديث حذيفة مرفوعاً: «لا يدخل الجنة قتات»، أخرجه البخاري ومسلم، وفي رواية: «نمام». وآفات اللسان كثيرة لا يحصيها هذا المقام.

وقد جمع الحافظ عبد العظيم المنذري ـ رحمه الله ـ كتاباً في «الترغيب والترهيب» طبع لهذا الزمن في بلدة «دهلي» من بلاد الهند، بعناية بعض الولاة الصلحاء ـ فيه من هذا الجنس كثير طيب.

وإذا انجرَّ الكلام بنا إلى هذا الموضع، رأينا أن نختم هذا الكتاب بخاتمةٍ شارحةٍ لحديث «المشتبهات»، فإنه حديث عظيم الفوائد، كثير النفع، أصل كبير من أصول الدين، وعماد رفيع من عمد الإسلام على اليقين.

وكلام أهل العلم في بيان معناه قليل جدًّا، ولم يوفَّ حقه ـ فيما علمت ـ إلا الإمام الشوكاني في «الفتح الرباني»، فلنحرر جوابه على السؤال عن معناه، ولنكتف على ذكر مبناه، وبالله التوفيق، وهو المستعان، وإليه المرجع، وعليه التكلان.

خاتمة الكتاب وتوفية الحساب
في بيان معنى حديث «الحلال بيّن الحرام بيّن وبينهما مشتبهات»
والحمد لِلّهِ الذي بنعمته تتم الصالحات

قلت: محصل السؤال: هل المراد بالحلال والحرام والشبهة، هو ما يتعلق بأفعال الآدميين، وسائر ما يباشرونه من المأكولات، والمشروبات، والمنكوحات: وسائر ما يتعلق به الإنشاءات والمعاملات، أو غير ذلك؟

وما المراد، بالاتّقاء عن الشبهة مما هنالك؟ أو يكون اتّقاء الشبهة بأنه لا يقدم على الفعل المباح أو المندوب، خوفاً من عدم القيام بالواجب، أو غير ذلك؟

فأقول: الجواب ـ بمعونة الملك الوهاب ـ يشتمل على أبحاث:

الأول: لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهة، فمن ترك ما يشتبه عليه من الإثم، كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما شك فيه من الإثم، أوشك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه».

وفي لفظ للبخاري: «لا يعلمها كثير من الناس»، وفي لفظ للترمذي: «لا يدري كثير من الناس، أمن الحلال هي أم من الحرام؟».

وفي لفظ لابن حبان: «اجعلوا بينكم وبين الحرام ستراً من الحلال، من فعل ذلك، استبرأ لعرضه ودينه».

وللحديث ألفاظ كثيرة، ولم يثبت في الصحيح إلا من حديث النعمان بن بشير فقط.

وقد ثبت في غير الصحيح من حديث عمار، وابن عمر، عند الطبراني، في «الأوسط»، ومن حديث ابن عباس، عنده في الكبير، ومن حديث واثلة، عند الأصبهاني في التغريب، وفي أسانيدها مقال.

وقد ادَّعى أبو عمرو الداني: أن هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، غيرُ النعمان بن بشير، وهو مردود بما تقدم. ولعله يريد أنه لم يثبت في الصحيح إلا من طريقه كما سلف.

البحث الثاني: ـ في ذكر كلام أهل العلم في تفسير الشبهات، وبيان ما هو الراجح لدى المجيب غفر الله له.

فقيل: إنها، ما تعارضت فيه الأدلة. وقيل: إنها ما اختلف فيه العلماء.

وقيل: المراد بها قسم المكروه؛ لأنه يجتذبه جانباً الفعل والترك.

وقيل: هي المباح.

ويؤيد الأول والثاني، ما وقع في رواية البخاري بلفظ: «لا يعلمها كثير من الناس»، وفي رواية للترمذي: «لا يدري كثير من الناس، أمن الحلال هي أم من الحرام؟».

ومفهوم قوله: «كثير» إن معرفة حكمها ممكن، لكن، القليل من الناس، وهم المجتهدون، فالشبهات على هذا، في حق غيرهم. وقد يقع لهم، حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين.

ويؤيد الثالث والرابع، ما وقع في رواية لـ «ابن حبان»، بلفظ «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال، من فعل استبرأ لعرضه ودينه».

فعلى هـذين، قد تضمن الحـديث، تقسيم الأحكام إلى ثـلاثة أشيـاء، وهو تقسيم صحيح.

لأن الشيء.

١ ـ إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه.

٢ : ـ أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله.

٣ : ـ أو لا ينص على واحد منهما.

فالأول: الحلال البيِّن.

والثاني: الحرام البيِّن.

والثالث: المشتبه لخفائه، فلا يُدْرَى، أحلال هو أم حرام؟

وما كان على هذا، ينبغي اجتنابه؛ لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً، فقد برىء من التبعة، وإن كان حلالاً، فقد استحق الأجر على الترك بهذا القصد.

ونقل ابن المُنَيِّر عن بعض مشائخه أنه كان يقول: المكروه عقبة بين العبد والحرام، فمن استكثر من المكروه، يطرق إلى الحرام.

والمباح عقبة بينه، وبين المكروه، فمن استكثر منه يطرق إلى المكروه.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «والذي يظهر لي رجحان الأول يعني أن المشتبهات هي ما تعارضت فيه الأدلة».

ثم قال: ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

فالعالم الفطن، لا يخفى عليه تمييز الحكم، فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح، أو المكروه.

ومن دونه، يقع له الشبهة في جميع ما ذكر، بحسب اختلاف الأحوال.

ولا يخفى أن المستكثر من المكروه، يصير فيه جرأة على ارتكاب المنهيٍّ عنه في الجملة، أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهيٍّ عنه غير الحرم، على ارتكاب المنهي المحرم، أو يكون ذلك لسرٍّ فيه، وهو أن من تعاطي ما نهى عنه، يصير مظلم القلب، لفقدان نور الورع، فيقع في الحرام، ولو لم يجتر الوقوع فيه.

ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: «فمن ترك ما يشتبه عليه من الإثم»، إلى آخر الحديث. انتهى ما ذكره الحافظ في الفتح.

ولا يخفى عليك، أن تفسير المشتبهات بكل واحد من التفسيرين الأولين، صحيح لأنه يصدق على كل واحد منهما، أنه مشتبه.

وبيانه، أن ما تعارضت فيه الأدلة، ولم يتميز للناظر فيها، الراجح من المرجوح لا يصح أن يقال: هو من الحلال البيِّن، ولا من الحرام البيِّن؛ لأن الأمر الذي تعارضت أدلته وخَفِيَ راجحه من مرجوحه، لم يتبين أمره بلا ريب، إذ المتبين هو ما لم يبق فيه إشكال.

وما تعارضت أدلته، فيه أعظم الإشكال، وهكذا ما اختلف فيه العلماء، لكن بالنسبة إلى المقلد، لأنه لا يعرف الحق والباطل، ولا يميز بينهما إلا بواسطة أقوال أهل العلم الذين يأخذ عنهم ويقلدهم، وليس له من الملكة العلمية ما يقتدر به على الوصول إلى دلائل المسائل، ومعرفة العالي منها، والسافل.

فإذا اختلف عالمان في شيء، فقال أحدهما: إنه حلال، وقال الآخر: إنه حرام، وكان كل واحد منهما بمحل من العلم، يساوي الآخر في اعتقاد المقلد، فلا شك ولا ريب، أن هذا الشيء الذي اختلف فيه العالمان، فقال أحدهما: حلال. وقال الآخر: حرام، لا يصح أن يقال: هو من الحلال البين، ولا من الحرام البيِّن، بالنسبة إلى ذلك المقلد.

وكل شيء لا يصح أن يكون أحد هذين الأمرين، لا ريب أنه من المشتبهات.

فإن قلت: فماذا يصنع هذا المقلد عند هذا الاختلاف؟

إن قلت: يتورع ويقف عند الشبهة، استلزم ذلك أن يترك أكثر الأحكام الشرعية، بل جميعها إلا القليل النادر، إذ أكثر المسائل الشرعية قد وقع الاختلاف فيها بين أهل العلم، فهذا يثبت هذا الحكم، وهذا ينفيه، وهذا يحله، وهذا يحرمه.

قلت: ليس المراد بالوقوف عند الشبهات، أن يترك القولين جميعاً.

بل المراد، الأخذ بما لا يعد حرجاً عند القائلين كليهما.

مثلاً، لو قال أحدهما: لحم الخيل أو الضبع، حلال، وقال الآخر: لحم الخيل أو الضبع، حرام.

وقال أحدهما: شراب النبيذ، أو المثلث حلال، وقال الآخر: حرام، أو قال أحدهما: بيع النساء حلال، وقال الآخر: حرام، ونحو ذلك من الأحكام، فالوقف الذي هو من شأن أهل الإيمان أن يترك المقلد أكل لحم الخيل، ولحم الضبع، وشرب النبيذ، والمثلث، ولا يعامل ببيع النساء.

فهذا الوقفغ، مسلك مرضيٌّ به لكل واحد من العالمين المختلفين.

أما القائل بالتحريم، فظاهر، وأما القائل بالحِلِّ، فإنه لا يقول: يجب على الإنسان أن يأكل لحم الخيل، أو لحم الضبع، أو شرب النبيذ، أو المثلث، أو يعامل ببيع النساء.

بل غاية ما يقول به، أن ذلك حلال، يجوز فعله، ويجوز تركه.

فالتارك ـ عند كل من القائلين ـ مصيب.

إنما يختلف الحال عندهما، أن القائل بالتحريم، يقول: يثاب التارك ثواب من ترك الحرام.

والقائل بالتحليل، لا يقول بالإثابة في الترك؛ لأنه فعل أحد الجائزين.

وكما أن الوقف المحمود للمقلد هو ما ذكرناه، كذلك الوقف للعالم المجتهد عند تعارض الأدلة، هو أنه يترك ما فيه البأس إلى ما لا بأس به.

مثلاً إذا تعارضت عنده أدلة تحليل لحم الخيل والضبع والتحريم، وأدلة تحليل شرب النبيذ والمثلث، وبيع النساء، والتحريم، ولم يهتد إلى الترجيح، ولا إلى الجمع بين الأدلة، فالورع المحمود، هو الوقف الذي أرشد إليه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أن لا يأكل لحم الخيل والضبع، ولا يشرب النبيذ والمثلث، ولا يعامل ببيع النساء، ولا يفتي بحل شيء من ذلك.

ولا ريب أنه إذا وفد إلى عرصات القيامة ووقف بين يَدَيِ الرب سبحانه وجد صحائف سيئاته خالية عن ذكر هذه الأمور، لأن تركها ليس بذنب، فإن الله تعالى لا يحاسب أحداً من عباده على ترك مثل هذه الأمور، بل ربما وجد ما وقع منه الكف للنفس عن هذه الأمور المشتبهة في صحائف حسناته، لأنه قد وقف عندما أمر بالوقوف عنده، واستبرأ لعرضه ودينه.

والله سبحانه لا يضيع ترك تارك، كما لا يضيع عمل عامل: **﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾** [الزلزلة: ٧، ٨].

وكما أن الورع قد يكون في الترك، فقد يكون في الفعل.

مثلاً، لو تعارض عند العالم الأدلة القاضية بوجوب الغسل يوم الجمعة، والأدلة القاضية بعدم الوجوب، فإن الورع والوقوف عند المشتبهات، هو أن يغتسل، لأن الأدلة القاضية بعدم الوجوب، ليس فيها المنع من الغسل، بل فيها الترغيب إليه، كحديث: «من توضأ يوم الجمعة فَبِهَا ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل».

وهكذا المقلد إذا سمع أحد الْعَالِمِيْنِ، يقول بوجوب الغسل، والآخر يقول: لا يجب، فالورع والوقوف عند المشتبهة، هو أن يغتسل، لأن القائل بعدم، الوجوب، لا يقول بعدم الجواز، بل يقول بأن الغسل مسنون أو مندوب.

والضابط لذلك ـ بالنسبة إلى المجتهد ـ: أن الدليلين المتعارضين، إذا كان أحدهما يدل على الوجوب أو الندب، والآخر، على الإباحة، فالورع الفعل.

وأما إذا كان أحدهما يدل على التحريم أو الكراهة، والآخر يدل على الوجوب أو الندب، فهذا هو المقام الضنك، والموطن الصعب.

ومثاله ما ورد من النهي عن الصلاة في أوقات الكراهة، وما ورد من الأمر بصلاة التحية،

والنهي عن تركها، فإن ظاهر النهي عن الصلاة، يعم صلاة التحية وغيرها.

وظاهر الأمر والنهي عن تركها عند دخول المسجد، يعم الأوقات المكروهة وغيرها.

وبين الدليلين عموم وخصوص من وجه، وليس أحدهما بالتخصيص، أولى من الآخر في مادة الاجتماع، لأن كل واحد منهما صحيح مشتمل على النهي، ولم يبق إلا الترجيح، بدليل خارج عنهما، ولم يوجد ـ فيما أعلم ـ دليل خارج عنهما، يستفاد منه ترجيح أحدهما على الآخر، وقد قال قائل: إن الترك أرجح لأوقع الأمر بالصلاة، والأوامر مقيدة بالاستطاعة، «فاتقوا الله ما استطعتم» «إذا أمرتم بأمر، فأْتُوا منه ما استطعتم».

وأقول: إنما يتم هذا لو كان الوارد في صلاة التحية ليس إلا مجرد الأمر بها عند دخول المسجد فقط، وليس الأمر كذلك، بل قد ورد النهي عن الترك في الصحيح بلفظ «فلا يجلس حتى يصلي ركعتين».

إذا عرفت هذا، فظاهر حديث الأمر بصلاة التحية أنها واجبة، وظاهر حديث النهي عن تركها، أن الترك حرام، وظاهر حديث النهي عن الصلاة في الأوقات المكرهة ـ كبعد صلاة العصر، وبعد صلاة الفجر ـ أن فعلها حرام.

فقد تعارض عند العالم العارف بكيفية الاستدلال، دليلان، أحدهما، يدل على تحريم الفعل، والآخر، يدل على تحريم الترك.

فلا يكون الورع والوقوف عند المشتبهة إلا بترك دخول المسجد في تلك الأوقات.

فإن ألجأت الحاجة إلى الدخول، فلا يقعد، وهذا على فرض أنه لم يوجد عند العالم، ما يدل على عدم وجوب صلاة التحية، وعلى أن الأمر فيها للندب، والنهي عن الترك للكراهة.

أما إذا وجد عنده ذلك كحديث «ضمام بن ثعلبة» حيث قال له صلى الله عليه وآله وسلم: «هل عليَّ غيرها؟ قال: لا. إلاّ أن تطوَّع» ونحوه، فلا يصلح ما ذكره للمثال.

وقد حررت في ذلك رسالة مستقلة، وأبحاثاً مطولة في شرحي للمنتقي، وفي «طيب النشر في الجواب على المسائل العشر» وغير ذلك. وليس المقصود ها هنا إلا مجرد المثال لما نحن بصدده.

وكما أن الورع للعالم في تعارض الأدلة على الصفة التي قدمنا، هو ما ذكرناه كذلك الورع للمقلد إذا اختلف عالمان، فقال أحدهما: هذا الشيء يحرم تركه وقال الآخر: يحرم فعله.

أو قال أحدهما: هذا الشيء يكره فعله، وقال الآخر: يكره تركه، فالورع له أن يفعل مثل ما ذكرناهفي صلاة التحية.

وإذ قد فرغنا من بيان كون التفسير الأول والثاني ـ أعني ما تعارضت أدلته، وما اختلف فيه العلماء ـ كلاهما من المشتبهات، وإن اختلف الحال. فإن الأول منهما مشتبه باعتبار المجتهد، والثاني مشتبه باعتبار المقلد فليبين هل التفسير الثالث والرابع ـ أعني المباح والمكروه ـ من المشتبهات أم لا؟

اعلم أنا قد وزنا أن الحلال البيِّن، هو ما وقع النص على تحليله، والحرام البيِّن، هو ما وقع النص على تحريمه.

ولا ريب أن المباح، إن وقع النص من الشارع على كونه مباحاً أو حلالاً فهو من الحلال البيِّن.

وهكذا إن سكت عنه ولم يخالف دليل العقل، ولا شرع من قبلنا، فهو أيضاً من الحلال البَيِّن، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم، قد أخبرنا أن ما سكت عنه، فهو عَفْوٌ.

فمثل ما ذكرناه من المباح، إذا لم يكن فعله ذريعة للوقوع في الحرام، لا شك أنه لا يصح إدراجه في المشتبهات ولا تفسيرها به، بل من المباح، فبم يصح أن يكون من جملة ما يفسر به الشبهات المذكورة في الحديث، وهو ما كانت العادة تقتضي أن الاستكثار منه يكون ذريعة إلى الحرام، ولو نادراً.

وذلك كالاستمتاع من الزوجة بما عدا الْقُبُل والدُّبُر، فإن الشارع قد أباحه ولكنه ربما يدرج به بعض من لا يملك نفسه إلى الحرام، وهو الوقوع في القبل والدبر، ولهذا تقول أم المؤمنين عائشة: وأيكم يملك إربه، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يملك إربه؟!

فإن هذا النوع من المباح وما شابهه، وإن كان حكمه معلوماً من الشريعة، وأنه من الحلال البين، ولكنه يدخل تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المذكور: «والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه».

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال، من فعل، استبرأ لعرضه ودينه».

فهذا الدليل، يدل على أن ما كان من المباحات ذريعة إلى الحرام ولو نادراً، فالورع الوقوف عنده وتركه.

ولهذا قال بعض السلف: إن الورع ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس، وقد كان السلف الصالح يأخذون من ذلك بأوفى نصيب خير.

كان كثير منهم تمر عليه السنون الكثيرة فلا يرى متبسماً.

ومن هذا الجنس ما حكاه صاحب «النبلاء»، عن محمد بن سيرين رحمه الله: أنه

اشترى زيتاً ليتجر به بـأربعين ألف درهم، فوجـد في زق منه فـأرة، فظن أنهـا وقعت في المعصرة، فأراق الزيت كله ولم ينتفع بشيء منه.

وروي عنه أيضاً أنه اشترى شيئاً، فأشرف فيه على ربح بمائتي ألف درهم، فعرض في قلبه شيء فتركه.

قال هشام: ما هو ـ والله ـ بِرِباً.

ومثله ما يروى عن بعض الأئمة من أهل البيت رضي الله عنهم: أنه كان له دجاج فمر بهن حب لبيت المال، فانتثر منه شيء يسير، فثابت إليه الدجاج فأكلت منه حبات، فأخرجها رضي الله عنه عن ملكه، وجعلها بيت مال.

وهذا الإمام هو المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون رحمه الله.

ويروى عنه أيضاً أنه كان ينظر في بعض الأمور المتعلقة ببيت المال في ضوء الشمعة، فجاءت امرأته في تلك الحال فأطفأ الشمعة، ففطنت المرأة أنه كره النظر إليها فأخبرها أن الشمعة لبيت المال، وأنه إنما ينظر بها ما كان من الأشغال يختص ببيت المال، ولا يجوز له أن ينظر بها إلى وجه امرأته.

وكذلك روي عنه أن كان يكتب الأمور المتعلقة ببيت المال في دروج، ويغرم لبيت المال ما يبقى من البياض بين السطور بقدره ويسلم قيمته.

ويحكى عن النووي رحمه الله: أنه كان لا يأكل من ثمرات «دمشق»، فقيل لـه في ذلك، فقال: إنها كانت في الأيام القديمة بأيدي جماعة من الظلمة، ولا يدري كيف كان دخولها إليهم، وخروجها عنهم، أو نحو هذا العبارة.

وبالجملة، فالسلف قد كان لهم في الورع مسالك، يعجز عن سلوكها الخلق.

وقد أرشد الشارع إلى ذلك فقال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أخرجه الترمذي، والحاكم، وابن حبان، من حديث الحسن السبط رضي الله عنه، وصححوه جميعاً.

وحديث: «استفت قلبك، وإن افتاك المفتون» أخرجه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، وأبو نعيم، من حديث وابصة مرفوعاً.

وفي الباب عن واثلة، والنواس، وغيرهما.

وحديث «ازهد في الدنيا، يحبك الله، وازهد فيما عند الناس يحبك الناس».

أخرجه ابن ماجه والحاكم، وصححه من حديث سهل بن سعد مرفوعاً.

وأخرجه أبو نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات.

ومن ذلك حديث «الإثم ما حاك في صدرك، وكرهت أن يـطلع عليه النـاس»، وهو معروف.

ولو لم يرد إلا حديث «الشبهات» المسؤول عنها، فإنه قد شمل ما لا يحتاج معه إلى غيره في هذا الباب.

ولهذا أعظم العلماء أمر هذا الحديث، فعدوه رابع أربعة، يدور عليها الأحكام، كما نقل عن أبي داود وغيره، وقد جمعها من قال:

عُمْدَةُ الدِّينِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ مُسْنَدَاتٌ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ البَرِيَّة
أُتْرُكِ الشُّبُهَاتِ وَازْهَدْ وَدَعْ مَا لَيسَ يَعْنِيكَ وَاعْمَلَنَّ بِنِيَّة

والإشارة بقوله: «ازهد» إلى الحديث المذكور قريباً، وكذلك قوله: «ودع ما ليس يعنيك»، أراد به الحديث المشهور بلفظ «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وأشار بقوله: «واعملن بنية» إلى حديث «إنما الأعمال بالنيات».

والمشهور عند أبي داود أنه عد حديث «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه»، مكان حديث «ازهد» المذكور.

وعد حديث «الشبهات» بعضهم، ثالث ثلاثة، وحذف الثاني.

وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن ينتزع من الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، جميع الأحكام.

قال القرطبي: لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب.

فمن هنا يمكن أن يرد جميع الأحكام إليه.

فعرفت مما أسلفنا أن الورع الذي يعد الوقوف عنده زهداً واتقاء للشبهة، ليس هو ترك جميع المباحات، لأنها من الحلال المطلق، بل ترك ما كان منها مدخلاً للحرام، ومدرجاً للآثام، كالصورة التي قدمناها وما يشابهها، لا ما كان ليس كذلك، فلا وجه لجعله شبهة.

وأما المكروه، فجميعه شبهة، لأنه لم يأت عن الشارع أنه الحلال البيِّن، ولا أنه الحرام البيِّن، بل هو واسطة بينهما، وهو أخف شيء بإجراء اسم الشبهات عليه.

والمجتهد يعرفه بالأدلة، كالنَّهي الذي ورد ما يصرفه عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي.

وكذلك ما تركه صلى الله عليه وآله وسلم وأظهر تركه، ولم يبين أنه حلال ولا حرام.

ويدخل تحت هذا كثير من الأقسام.

ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات، ما لم يتبين أنه مباح، بل حصل الشك فيه،

لا لتعارض الأدلة ولا لاختلاف أقوال العلماء، بل لمجرد التردد، هل سكت عنه صلى الله عليه وآله وسلم، أو بينه؟

ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات، ما ورد في النَّهي عنه حديث ضعيف لم يبلغ إلى درجة الاعتبار، ولا ظهر فيه الوضع، وإنما كان من جملة الشبهات، لأن العلة التي ضعف بها، لا توجب الحكم عليه أنه ليس من الشريعة، فإن العلة إن كانت ـ مثلاً ـ ضعف الحفظ، أو الإرسال أو الإعضال، أو نحو ذلك من العلل الخفية، فضعيف الحفظ لا يمتنع أن يحفظ في بعض الأحوال.

و «المرسل» و «المعضل» قد يكون صحيحاً، وكذلك ما كان فيه التدليس.

ونحوه، ومثل ذلك أحاديث أهل البدع.

فهذا القسم، والذي قبله، وإن لم أقف على من يقول: إنهما من جملة الشبهات فهما ـ عندي ـ من أعظمها، لأن أقل أحوال الحديث الضعيف، لعلة من تلك العلل، أن يكون مشكوكاً فيه، ومثله الشك في الإباحة.

وقد ثبت في الحديث، الذي نحن بصدد الكلام عليه، أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن اجترأ على ما شك فيه من الإثم، أو شك أن يواقع ما استبان».

فالحاصل أن المشتبهات التي قال فيها صلى الله عليه وآله وسلم: «والمؤمنون وقّافون عند الشبهات» هي أقسام:

الأول: ما تعارضت فيه الأدلة ولم يظهر الجمع، ولا الترجيح، وهذا بالنسبة إلى المجتهد.

القسم الثاني: ما اختلف فيه العلماء على وجه يوقع الشك في قلب المقلد، لا ما كان قد اتفق عليه جمهور أهل العلم، وشذ فيه المخالف، على وجه لا يكون بخلافه تأثير في اعتقاد المقلد، وهذا القسم إنما يكون في المقلد كما سبق.

القسم الثالث: بعض المباح، وهو ما يكون في بعض الأحوال ذريعة إلى الحرام، أو وسيلة إلى ترك الواجب، أو مجاوزاً إلى أحد منهما، على وجه يكون الإكثار منه مفضياً إليَّ فعل الحرام، أو ترك الواجب ولو نادراً، وهذا يكون من الشبهات للمقلد، والمجتهد.

لكن المجتهد يعرف كونه مباحاً، ووسيلة إلى فعل محرم، أو ترك واجب بالدليل. والمقلد يعرف ذلك بأقوال العلماء.

القسم الرابع: المكروهات بأسرها، فإنها مشتبهات بالنسبة إلى المجتهد، وبالنسبة إلى المقلد بالاعتبارين المذكورين في القسم الثالث.

القسم الخامس: ما حصل الشك في كونه مباحاً أم لا.

القسم السادس: ما ورد في النَّهْي عنه حديث ضعيف.

وهذان القسمان كما يكونان شبهة للمجتهد، يكونان أيضاً شبهة للمقلد، بتنزيل شك إمامه بمنزلة شكه، وتنزيل الرواية الضعيفة عن إمامه، بمنزلة الرواية الضعيفة في الحديث، بالنسبة إلى المجتهد.

وقد تقدم الوجه لكل واحد من هذه الصور التي فسرنا بها المشتبهات.

ومن جملة ما يكون بمنزلة الحديث الضعيف باعتبار القياس إذا كان بمسلك من المسالك التي لم يقل بها إلا بعض أهل العلم وكثر النزاع فيها، تصحيحاً، وإبطالاً، واستدلالاً، وردًّا.

فإنه إذا اقتضى مثل هذا القياس تحريم شيء مثلًا، وكان المجتهد متردداً في وجوب العمل بهذا المسلك، فلا ريب أن ذلك التحريم الثابت به من جملة الشبهات، وكذلك التحليل الثابت به على التفصيل الذي قدمنا.

فإذا كان الاحتياط في الترك، فهو الورع، وإن كان الاحتياط في الفعل فكذلك، ومثل ذلك الأحكام المستفادة من تعميم بعض الصيغ التي وقع النزاع في عمومها، كالمصدر المضاف.

وبالجملة فالعالم المحقق العارف بعلوم الاجتهاد، لا يخفى عليه الفرق بين الأحكام المأخوذة من المدارك القوية، والأحكام المأخوذة من المدارك الضعيفة فهذا الذي ذكر يلحق بالقسم السادس، وكانت الأمور المشتبهة منحصرة في هذه الأقسام التي ذكرناها.

ومن أمعن النظر، وجد ما عداه لا يخرج عن كونه، إما من الحلال البيِّن، أو الحرام البيِّن.

فاحرص على هذا التحقيق فإنه بالقبول حقيق، وما أظنك تجده في غير هذا الموضع، واضمم إليه ما قدمنا في الضابط، في كيفية الورع والوقوف عند الشبهة، إذا كان أحد الدليلين يدل على التحريم، أو الكراهة، والآخر على الجواز إلى آخر ما تقدم هناك.

فإنك إذا ضممته إلى هذه الأقسام الستة المذكورة ههنا، وتذكرت ما سبق من الاستدلال على كل قسم منها، أنه من المشتبه، لم يبق معك ريب في معرفة الفرق بين الحلال والحرام، والمشتبه.

البحث الثالث: في الكلام على الصور التي ذكرها السائل دامت فوائده.

قال: هل المراد بالحلال والحرام والمشتبه فيما يتعلق بأفعال الآدميين، وسائر ما يباشرونه، من المأكولات، والمشروبات، والمنكوحات، وسائر ما يتعلق به من المعاملات؟

أقول: نعم، الشبهة تكون في جميع هذه الأمور التي ذكرها، وقد تقدم التمثيل للمأكولات، والمشروبات، بلحم الخيل، والضبع، والنبيذ، والمثلث.

ومثاله في المنكوحات للمجتهد، إذا تعارض عليه الأدلة في تحريم نكاح الرضيعة، التي أخبرت بوقوع الرضاع بينها وبين من أراد نكاحها مرضعها نفسها، فلم يبرح لديه أخذ الدليلين ـ أعني دليل قبول قولها، ووجوب العمل به ـ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كيف وقد قيل؟»، ودليل عدم العمل تقرير شهادتها، لكونها لتقرير فعلها.

وكذلك المقلد، إذا اختلف قول من يقلده في العمل بذلك، وعدم العمل به.

فلا شك أن الإقدام على النكاح ههنا، إقدام على أمر مشتبه، والورع الوقوف عند الشبهات.

ومثله في الإنشاءات، العقود الفاسدة، إذا تعارض على المجتهد أدلة جواز الدخول فيها، وأدلة عدم الجواز. وكذلك المقلد، إذا اختلف قول من يقلده.

فلا شك أن الدخول في العقود الفاسدة ـ من هذه الحيثية ـ إقدام على أمر مشتبه، والورع الوقوف.

وكذلك المعاملات، كالمعاملة ببيع النساء، إذا تعارضت الأدلة في جوازه على المجتهد، واختلفت على المقلد أقوال من يقلده، فالأمر كذلك.

وقال: وما المراد باتِّقاء الشبهة في ذلك، وما تمثيله؟

فهل المراد ـ مثلاً ـ ما وقع لبعض العلماء أنه وقع نهب أموال في جهة من جهات الإسلام بالقرب من بلده، فترك جميع المأكولات من اللحم والحب، وسائر ما جلب إلى محله، واقتصر على أكل العشب سنّة، وقد مقت عليه كثير من علماء عصره، ذكر ابن القيم معناه في «الكلم الطيب»، انتهى.

أقول: لا شك أن ما كان مظنة للاختلاط بمثل تلك الأمور المنهوبة واجتنابه، من اجتناب الشبه الذي هو شأن أهل الورع، والإقدام عليه، من الإقدام على الأمور المشتبهة، ولكن مع تجويز الاختلاط.

وليس مثل ذلك من الغلو في الدين، ولا مما يكون ممقوتاً على فاعله.

لكن عدول هذا المتورع إلى أكل العشب لا شك أنه من الغُلُوِّ في الدين، والتضييق على النفس، لأنه إذا كان في مدينة من المدائن، أو قرية من القرى، فلا ريب أن الحلال موجود غير معدوم، يمكن استخراجه بإحفاء السؤال والمبالغة في البحث.

ولا بدّ أن يوجد من هو بمحل من العدالة، فيكون قوله مقبولاً إذ قال: ليس هذا الطعام الذي عندي، أو الذي عند فلان، من المال المنهوب.

ثم لو فرضنا أنه لم يبق في ذلك المحل من يعمل بقوله، وكان المال المنهوب قد دخل منه على كل أحد نصيب، فلا يعدم الإنسان في غير ذلك المحل ما يسد رمقه، مما لم يختلط بالطعام المنهوب، كما كان يفعل «النووي» رحمه الله، فإنه كان يتقوت مما يرسل به إليه والده من بلاده، التي هي وطنه ومنشؤه.

نعم إذا لم يكن لهذا المتورع قدرة على استخراج ما هو خالص عن شائبة الحرام من أهل بلده، ولا يتمكن من استخراجه من غير بلاده، واختلط المعروف بالإنكار. ولم يبق له إلى الحلال ألطف سبيل، وكان ذلك الاشتباه والاختلاط واقعاً في نفس الأمر على مقتضى الشرع، ولم يكن ناشئاً عن الوسوسة التي هي من مقدمات الجنون، كما نشاهده في وسوسة من ابتلي بالشك في الطهارة - فلا بأس بعدوله إلى أكل العشب، بشرط عدم تجويز الضرر والاقتدار على سد الرمق منه. ولا ريب أن هذا هو ورع الورع، وزهد الزهد.

وأما مع تجويز الضرر، أو مع عدم الاقتدار على سد الرمق منه، فقد أباح له الشرع أن يتناول من المال الحرام البحت ما يسد رمقه. فكيف بما لم يكن من الحرام البحت، بل كان حلالاً مختلطاً بالحرام؟

قال: ومثلاً لو علم أنه له في صنعاء محرماً أو رضيعة، فيقول: لا يجوز له الإقدام على تزويج امرأة على ظاهر الحديث، وإن غلب على الظن كونها غير رحمه. انتهى.

أقول: إذا كانت الرضيعة المذكورة في تلك البلدة بيقين، وكذلك المحرم.

فإن كان من فيها من النساء منحصرات بحيث يضطرب الظن ويختلج الشك، في كون المرأة التي أراد نكاحها قد تكون هي المحرم أو الرضيعة، فالتجنب لنكاح نسوة ذلك المحل ليس من اتّقاء الشبهة، بل من اتّقاء الحرام المجوز، فلا يجوز الإقدام.

وإن كان في ذلك المحل من النساء غير منحصرات، بحيث لا يحصل للناكح ظن أن المنكوحة هي المحرم أو الرضيعة، فالاجتناب للنكاح من ذلك المحل هو الورع، وهو نفس اتّقاء الشبهة.

لأن الحلال البيِّن، هو نكاح من عدا الرضيعة، أو المحرم من نساء البلد. والحرام البيِّن، هو الرضيعة، أو المحرم.

فبجموع من في البلد من الرضيعة وغيرها، والمحرم وغيرها، واسطة بين الحلال والحرام.

وما كان واسطة، فهو المشتبه الذي يقف المؤمنون عنده.

فهذا المثال هو من جملتها، يصلح للتمثيل به لما نحن بصدده.

قال: أو يكون تمثيل اتقاء الشبه بأنه لا يقدم على الفعل المباح أو المندوب، خوفاً من

عدم القيام بالواجب، أو فعل المحظور، كلو ترك التزوج بزائد على الواحدة خوفاً من الميل إلى إحدى الضرتين، لأنه لا يأمن تعدِّيَ الحمى الوارد في متن الحديث: «ألا وإن حمى الله محارمه».

فنقول: على هذا ينبغي عدم التزوج بزيادة على الواحدة، لا سيما مع ورود الدليل القرآني بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٩] الآية. انتهى.

أقول: نكاح ما فوق الواحدة من النساء إلى حد الأربع، هو من الحلال البيِّن بنص القرآن الكريم. وتجويز عدم العدل في الجملة، حاصل لكل فرد من أفراد العباد، ولهذا يقول: ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء﴾ [النساء: ١٢٩].

ولكن المحرم، هو أن يميل كل الميل، وهذا لا يجوزه الإنسان من نفسه قبل الوقوع فيه، لأن أسباب الميل متوقفة على الجمع بين الزوجين فصاعداً، إذ لو كان مجرد إمكان الميل شبهة من الشبهات التي يتقيها أهل الإيمان، لكان نكاح الواحدة أيضاً ينبغي اجتنابه، لإمكان أن لا يقوم بما يجب لها من حسن العشرة، وكذلك إمكان الافتنان بما يحصل له منها من الأولاد.

ولكان أيضاً ملك المال الحلال من هذا القبيل، لإمكان أن لا يقوم بما يجب عليه فيه من الزكاة ونحوها. ونحو ذلك من الصور، التي لا خلاف في كونها من الحلال الذي لا شبهة فيه.

نعم إذا كان الرجل ـ مثلاً ـ قد جمع بين الضرائر، وعرف من نفسه أنه يميل كل الميل، ثم فارقهن جميعاً، أو بقيت واحدة تحته، ثم أراد بعد ذلك أن يجمع بين اثنتين فصاعداً، فلا ريب أن ذلك من المباح أو المندوب الذي يكون ذريعة إلى الحرام، فهو مندرج تحت القسم الثالث من الأقسام الستة، التي أسلفنا ذكرها. وهذا على فرض أن الواحدة تعفه وتحصن فرجه.

فإن كان لا يعفه إلا أكثر من واحدة، مع تجويزه للميل الذي قد عرفه من نفسه، فعليه أن يفعل ما هو أقل مفسدة لديه في غالب ظنه، فاعتبار الشرع.

وبعد هذا، فلا أحب لمن كان لا يحتاج إلى زيادة على الواحدة أن يضم إليها أخرى، إلا إذا كان واثقاً من نفسه بعدم الميل، وعدم الاشتغال عما هو أولى به من أفعال الخير، وعدم طموح نفسه إلى التكثر من الاكتساب، واستغراق الأوقات فيه، أو الاحتياج إلى الناس.

فلا ريب أن اتساع دائرة الأهل والوالد، وكثرة العائلة، من أعظم أسباب إجهاد النفس في طلب الدنيا، والاحتياج إلى ما في يد أهلها، ولا سيما في هذه الأزمنة التي هي مقدمات القيامة، بل قد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يفيد أولوية التعزب والاعتزال في آخر الزمان.

وقد جمع الإمام «محمد بن إبراهيم الوزير» في ذلك مصنفاً نفيساً، ذكر فيه نحو خمسين دليلاً.

ولا بدّ من تقييد هذه الأولوية بالأمن من الفتنة، التي هي أشد من فتنة التعزب، كالوقوع في الحرام.

قال: أو يكون اتقاء الشبهة عامًّا في الأفعال، والاعتقادات، والعبادات، لعدم تفسير المتشابه مثلاً، ورده إلى المحكم، خوفاً من الدخول في شبهة من فسر القرآن برأيه، الوارد النهي عنه، والتوقف عن الخوض في الصفات ونحوها، مما يتعلق بأفعال المكلفين من القدر والإرادات والحكم فيها، هل هي مخلوقة للخالق، أو محدثة من المخلوق؟ وغيرها من سائر ما ذكره المتكلمون من أهل هذه المقالات، انتهى.

أقول: اتقاء الشبهة هو عام في جميع ما ذكر، أما في الأفعال والعبادات فظاهر، وقد سبق مثاله.

وأما في الاعتقادات، فكذلك، فإن الأدلة إذا تعارضت على المجتهد في شيء من مسائل الاعتقاد، ولم يترجح له أحد الطرفين، ولا أمكنه الجمع، كان الاعتقاد بشبهة، «والمؤمنون وقافون عند الشبهات».

ومن هذا القبيل، المسائل المدونة في علم الكلام، المسمى بأصول الدين، فإن غالب أدلتها متعارضة.

ويكفي المتقي المتحري لدينه، أن يؤمن بما جاءت به الشريعة إجمالاً، من دون تكلف لقائل، ولا تعسف لقال وقيل.

وقد كان هذا المسلك القويم، هو مسلك السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

فلم يكلف الله أحداً من عباده أن يعتقد أنه ـ جل جلاله ـ متصف بغير ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن زعم أن الله سبحانه، تعبّد عباده بأن يعتقدوا أن صفاته الشريفة كائنة على الصفة التي يختارها طائفة من طوائف المتكلمين فقد أعظم على الله الفرية.

بل كلف عباده أن يعتقدوا أنه ليس كمثله شيء، وأنهم لا يحيطون به علماً.

ولقد تعجرف بعض علماء الكلام بما ينكره عليه جميع الأعلام، فأقسم بالله: إن الله لا يعلم من نفسه غير ما يعلمه هذا المتعجرف.

فيا لله هذا الإقدام الفظيع، والتجاري[1] الشنيع.

وأنا أقسم بالله: أنه قد حنث في قسمه، وباء بإثمه، وخالف قول من أقسم به في محكم، كتابه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

---

(١) قوله: والتجاري. يعني. التجرؤ.

بل أقسم بالله أن هذا المتعجرف لا يعلم حقيقة نفسه، وماهية ذاته على التحقيق، فكيف يلم بحقيقة غيره من المخلوقين، فضلاً عن حقيقة الخالق تبارك وتعالى؟!

وهكذا سائر المسائل الكلامية، فإنها مبنية ـ في الغالب ـ على دلائل عقلية، هي ـ عند التحقيق ـ غير عقلية.

ولو كانت معقولة على وجه الصحة، لما كانت كل طائفة تزعم أن العقل يقضي بما دبت عليه، ودرجت واعتقدته، حتى ترى هذا يعتقد كذا، وهذا يعتقد نقيضه.

وكل واحد منهما يزعم أن العقل يقتضي ما يعتقده. وحاشا العقل الصحيح السالم عن تغير ما فطره الله عليه، أن يتعقل الشيء ونقيضه، فإن اجتماع النقيضين محال عند جميع العقلاء.

فكيف تقضي عقول بعض العقلاء أحد النقيضين، وعقول البعض الآخر، النقيض الآخر بعد ذلك الاجتماع؟!.

وهل هذا الأمر إلا الغلط البحت، الناشيء عن العصبية، ومحبة ما نشأ عليه الإنسان؟!!.

ومن الافتراء البيِّن على دليل العقل، ما هو عنه بريء.

وأنت إن كنت تشك في هذا، فراجع كتب «الكلام»، وانظر المسائل التي قد صارت عند أهله معدودة من المراكز، كمسألة «التحسين والتقبيح» و«خلق الأفعال» و«تكليف ما لا يطاق» ومسألة «خلق القرآن» ونحو ذلك، فإنك تجد ما حكيته لك بعينه إن لم تقلد طائفة من الطوائف، بل تنظر كلام كل طائفة من كتبها التي دونتها.

فاجمع ـ مثلاً ـ بين مؤلفات المعتزلة، والأشعرية، والماتريدية، وانظر ماذا ترى.

ومن أعظم الأدلة الدالة على خطر النظر في كثير من مسائل الكلام، أنك لا ترى رجلاً أفرغ فيه وسعه، وطول في تحقيقه باعه، إلا رأيته ـ عند بلوغ النهاية، والوصول إلى ما هو فيه الغاية ـ يقرع على ما أنفق في تحصيله من الندامة، ويرجع على نفسه ـ في غالب الأحوال ـ بالملامة، ويتمنى دين العجائز، ويفر من تلك الهزاهز.

كما وقع من «الجويني»، و«الرازي»، و«ابن أبي الحديد»، و«السهروردي»، و«الغزالي»، وأمثالهم، وممن لا يأتي عليه الحصر.

فإن كلماتهم ـ نظماً ونثراً ـ في الندامة، على ما جنوا به على أنفسهم، مدونة في مؤلفات الثقات.

هذا، وقد خضع لهم في هذا الفن الموالف[1] والمخالف، واعترف لهم بمعرفته القريب والبعيد.

نعم أصول الدين الذي هو عمدة المتقين، ما في كتاب الله تعالى، الذي: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، وما في السنّة المطهرة.

فإن وجدت فيهما، ما يكون مختلفاً في الظاهر، فليسعك ما وسع خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وهو الإيمان بما ورد كما ورد، وردّ علم المتشابه إلى علام الغيوب.

ومن لم يسعه ما وسعهم، فلا وسَّع الله عليه.

ولتعلم ـ أرشدني الله وإياك ـ أني لم أقل هذا تقليداً لبعض ما أرشد إلى ترك الاشتغال بدقائق هذا الفن، كما وقع لجماعة من محققي العلماء.

بل قلت هذا بعد تضييع برهة من العمر في الاشتغال به، وإخفاء السؤال لمن يعرفه، والأخذ عن المشهورين به، والإكباب على مطالعة كثير من مختصراته ومطولاته، حتى قلت عند الوقوف على حقيقته من أبيات منها:

وَغَايَةُ مَا حَصَّلْتُهُ مِنْ مَبَاحِثِي ... وَمِنْ نَظَرِي مِنْ بَعْدِ طُولِ التَّدَبُّرِ
هُوَ الْوَقْفُ مَا بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ حَيْرَةً ... فَمَا عِلْمُ مَنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَ التَّحَيُّرِ
عَلَى أَنَّنِي قَدْ خُضْتُ مِنْهُ غِمَارَه ... وَلَمْ أَرْتَضِي[2] فِيهِ بِدُونِ التَّبَحُّرِ

وأقل أحوال النظر في ذلك، أن يكون من المشتبهات التي أُمِرْنَا بالوقوف عندها.

ومن جملة المشتبهات النظر في المتشابه، من كتاب الله وسنّة رسوله، وتكلف علمه، والوقوف على حقيقته.

على أنه لا يبعد أن يقال: قد بَيَّن اللّه في كتابه، وعلى لسان رسوله: أنه مما لا يحل الإقدام عليه، وأنه مما استأثر الله بعلمه.

وقد كان السلف الصالح يتحرجون من ذلك، ويتغيرون على من اشتغل به «وخير الهَدْيِ هَدْيُ محمد» صلى الله عليه وآله وسلم. والصحابة الذين هم خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، من الكلام المشتمل على التنفير من ذلك، ما لو جمع، لكان مؤلفاً حافلاً.

قال: وكعدم سجود التلاوة في الصلاة، حيث يقول الشافعي: سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتلاوة في صلاة الفجر.

---

(١) قوله: الموالف. يعني: الموافق.
(٢) قوله: أرتضي. لم يحذف الياء للضرورة.

فيقول المخالف له: زيادة على القطعي، وهي لا تقبل إلا بدليل قطعي، كحكم النقصان من المقطوع به، فإنه لم ينقص عنه إلا بدليل قطعي، كقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١].

فهل هذا الذي يقول بعدمه، ممن اتَّقى الشبهة أم لا؟

وهل يدخل في ذلك المقلد بتقليد إمامه أنه ـ مثلاً ـ قد اتقى الشبهة بسنّية السجود أو عدمه، أم هو باقٍ فيمن لم يتق هذه الشبهة؟ انتهى.

أقول: قد قدّمنا في ذكر الأقسام التي فسرنا بها المتشابه أن اختلاف أقوال أهل العلم، لا تكون شبهة إلا في حق المقلد، لا في حق المجتهد، فالشبهة عند تعارض الأدلة على وجه لا يمكنه الجمع ولا الترجيح.

فهذه المسألة المذكورة، إن تعارضت أدلتها على المجتهد، على وجه لا يمكنه ترجيح أدلة فعل السجود، وأدلة الترك، وتعذَّر عليه الجمع، فلا ريب أنه يقف عند ذلك ويترك السجود، لأنه لا يكون مستوياً في حقه إلا بعد انتهاض دليله الخالص عن شوب المعارض المساوي، فلا يكون تاركاً لمسنون، ولو فعل، لم يأمن أن يكون مبتدعاً، والمبتدع آثم، فالورع الترك.

وأما إذا كان مقلداً، فإن كان لاختلاف العلماء تأثير في اشتباه الأمر عليه، كما هو شأن أهل التمييز من المقلدين، فلا شك أن الورع الترك، لأن ترك سنّة مجوزة أحب من ارتكاب بدعة.

وإن كان هذا المقلد لا يخالجه الشكوك عند الاختلاف، بل يعتقد صحة قول إمامه، وفساد قول من يخالفه، كائناً من كان، كما هو شأن من قلَّ تمييزه من المقلدين، فهذا لا يتأثر معه الاشتباه.

بل قول إمامه في معتقده بمنزلة الدليل الخالي عن المعارض في اعتقاد المقلد، فلا يكون الأمر مشتبهاً في حقه.

قال: وهل يجوز ـ مثلاً ـ مع تضييق الحادثة، كتركة رجل لا تكفي إلا دَيْنَهُ أو تكفينه؟.

فماذا يصنع ـ مثلاً ـ من يرجح تقديم الكفن على الدَّيْن كونه كالمستنن له من حال حياته، أو تقديم قضاء الدين على الكفن، بتقديم الدليل القطعيِّ على قول من يقول به، لأنه لا تضرر من الميت في تلك الحالة، بخلاف صاحب الدين والتضرر معه حاصل؟

فكيف يجوز اتقاء الشبهة مع تضييق الحادثة، والاتقاء يؤدي إلى حرمان الميت وأهل الدَّيْنِ جميعاً؟ انتهى.

أقول: إن كان التردد الناشيء عن تعارض الأدلة حاصلاً للمجتهد، فالمقام مقام شبهة بلا شك.

وعليه أن يقف عند ذلك. ولم يكلفه الله أن يفتي بلا علم. إنما تعبد بالفتيا والحكم، من كان يعلم الحق.

وهذا المتردد، لا يعلم الحق ولا يظنه، لتعارض الأدلة، فلم يحصل له مناط الاجتهاد.

وليست هذه الحادثة بمتضيقة عليه، لأنه في حكم من لا يعلم.

هذا إذا كان يوافي اجتهاده عدم جواز التقليد لمثله.

وإن كان يرى جواز التقليد إذا عرض مثل ذلك، عمل باجتهاده في جواز التقليد له، وقلد من يراه أولى بالتقليد من المختلفين في المسألة من العلماء، فإنه لا يخفى على مثله مَنْ هو أولى بالتقليد.

وإن كان لا يرى جواز التقليد لمثله، فلا يجوز له الإقدام على مثل ذلك الأمر، لأن إن أقدم، أقدم بلا علم.

ولم يكلف الله من لا علم عنده أن يقدم على ما لا يعلم، بل نهاه عن ذلك في كتابه العزيز، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وليست تلك الحادثة بمضيقة عليه، بما يتضيق على من يجد منها فرجاً ومخرجاً.

وأما من لا فرج عنده ولا مخرج، فوجوده ـ بالنسبة إليها ـ كعدمه.

وهذا الكلام لا بدّ من اعتباره في الحوادث المضيقة، فليحفظ.

وأما إذا كان من تضيقت عليه الحادثة مقلداً، فإن كان لا يرى الحق إلا ما يقول إمامه، ولا يعتد بمن يخالفه، فعليه أن يفتي، أو يقضي بمذهب إمامه، ولا يضره من يخالفه.

وإن كان يتبع أقوال العلماء، ويحجم عند اختلافهم، فالإقدام شبهة، بل من التقوُّل على الشريعة بما ليس منها. ولم يكلف الله تعالى بذلك ولا تضيقت عليه الحادثة، فيدع حبل هذه الحادثة على غاربها، ويترك الإقدام على ما ليس من شأنه، ويرفعها إلى من هو أعلم بها منه، إن كان موجوداً، أو إن لم يوجد فلا يجني على نفسه بجهله، وفي الناس بقية يعلمون بعقولهم، وهو عن إثمهم بريء.

على أن تقديم الكفن على الدَّين قد صار معلوماً من هذه الشريعة في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد موته، فلم يسمع سامع أن رجلاً مديوناً سلب أهل الدَّيْنِ كفَنَهَ.

وقد مات في زمن النبوة جماعة من المديونين، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأخذ أكفانهم في قضاء الدَّيْن. وما زال ذلك معلوماً بين المسلمين قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر.

قال: فوت الجماعة وحصل له مدافعة الأخبثين أو الريح. انتهى.

أقول: ليس هذا من المشتبهات، فإنه قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن الدخول في الصلاة حال مدافعة الأخبثين.

فدخول المدافع في صلاة الجماعة ليس بمشروع.

والجماعة إذا فاتته ـ وهو على تلك الحال ـ فلا نقص عليه في فوتها، لأنه تركها في حال قد نهاه الشارع عن مراعاتها، فهو ـ بامتثاله النهي ـ أسعد منه بالحرص على طلب فضيلة الجماعة.

قال: وكاستعمال الماء مع خروج الوقت أو التيمم وإدراك الصلاة في الوقت.

فيقول: لا يبرأ عن الشبهة إلا من صلى صلاتين، واحدة بالتيمم، والأخرى بعد خروج الوقت بالوضوء، كقول المرتضى أو الناصر. انتهى.

أقول: إن كان من اتفق له ذلك مجتهداً، فالاعتبار بما يترجح لديه.

فإن كان يرى في اجتهاده وجوب التيمم، بخشية خروج الوقت، كان فرضه التيمم، وإن كان يرى وجوب الوضوء وإخراج الوقت كان فرضه ذلك.

وإن تردد لتعارض الأدلة، كان المقام بالنسبة إليه من المشتبهات، يفعل ما يراه أحوط، لكن لا يفعل الصلاة مرتين، فإنه قد صح النهي عن أن يصلي صلاة في يوم مرتين.

وإذا كان من اتفق له ذلك مقلداً، ففرضه العمل بقول من يقلده، إذا كان لا يحصل معه التردد بسبب خلاف من يخالف إمامه، وإلا كان المقام مقام شبهة في حقه على التفصيل المقدم.

قال: وكامرأة خطبها معيب بما تفسخ به، عالم ورع، وصحيح جاهل فاسق، فيقول بترك الكل، أم يكون الخروج من الشبهة بتزويج المعيب أو الصحيح، الموصوفين بما ذكر؟ انتهى.

أقول: الصحيح، الفاسق ليس ممن ترضى المرأة خلقه ودينه، فلا يجب عليها قبول خطبته، بل لا يجوز، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أمرنا بقبول خطبة من نرضى دينه وخلقه.

وأما المؤمن المعيب فإجابته متوقفة على اغتفار المخطوبة بعيبه.

فإن لم تغتفر ذلك، كان لها الامتناع، ولا يجب عليها الإجابة.

فليس المقام من المشتبهات التي ينبغي الوقوف عندها، لأن المانع في الخاطب الأول ـ أعني الفاسق ـ راجع إلى الشرع، فلا يحل الإجابة له شرعاً، والمانع من الخاطب

لثاني ـ أعني المؤمن ـ راجع إلى المخطوبة، فيجوز لها إجابته مع الرضى بعيبه.

قال: فهذه أطراف ذكرتها لكم، على جهة التنبيه، وكيف يكون الحكم فيمن هذا حاله؟ وما هو المشتبه منها، وما لا؟

ومثل المسألة التي نحن بصددها في الحدود المحدودة بين القبائل، وشجار الزكاة والحرفة والمعاش، هل يكون الإجمال في ذلك، والوصف للواقع من دون جزم، بأن هذا الوجه الشرعي اتقاء للحرام أو الشبهة، أم يكون الإجمال في ذلك ليس اتقاء؟ انتهى.

قد قدمنا في البحث الثاني من أبحاث الجواب، في تحقيق الشبهة، وما هو الذي ينبغي لمن اشتبه عليه أمر من الأمور، ما لا نحتاج إلى إعادته هنا.

ومسألة الحدود وما ذكر بعدها، إن كان المجتهد يرى عدم ثبوتها وبطلانها فلينظر لنفسه المخرج، إذا ابتلي بشيء منها وألجىء إلى الفتيا فيها، أو الحكم بشيء ولم يجد بدًّا من ذلك.

وأقل الأحوال ـ إذا لم يمكنه الصدع بالحق، والقضاء بأمر الشرع ـ أن يتخلص عن ذلك بالإحالة على غيره.

فإن لم يتمكن من ذلك ـ كأن يفوت بترك الخوض في مثل هذه الأمور مصالح دينية، أو ينشأ عن هذا الترك مفاسد في أمور أخروية ـ فعليه أن يحكي ما جرت به الأعراف، واستمرت عليه العادات، ويحيل الأمر على ذلك.

ولا يحيله على الشرع المطهر، فيكون قد أعظم الفرية على الدين الحنيف، وخلط أحكام العادة بأحكام الوضع والتلكيف.

وإذا كان قد تقدمه من يجوز تقرير ما فعله من الأئمة، والحكام الأعلام، فليقل في مثل هذه الأمور التي لا تجري على مناهج الشرع قال بهذا فلان، وحكم به فلان، وأفتى به فلان وبينه، على أن مسلك الشرع معروف، ومنار الدين مكشوف، ومنهج الحق مألوف.

مثلاً إذا اضطر إلى فصل بعض الخصومات المتعلقة بالحدود، التي بين أهل البوادي، ووجدنا بأيديهم ما يفيد بأن الواضع لذلك بينهم، أحد المرجوع إليهم في العلم والدين، وأنه لا سبيل إلى الحكم بالشركة الذي هو المنهج الشرعي، فليقل في مرقومه: قال فلان كذا، ومنهج الشرع الاشتراك في الماء والكلأ.

ولكنه قد حكم بما رآه صواباً، ولا سبيل إلى نقض حكمه، أو نحو ذلك من المعاريض التي فيها ـ لمن وقع في مثل هذه الأمور ـ مندوحة. وهكذا سائر ما ذكره السائل، دامت فوائده.

وإلى هنا انتهى الجواب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام

على رسوله وخاتم أنبيائه، محمد سيد ما في الكائنات، وعلى آله وصحبه معاشر الحسنات ومعادن المكرمات، آمين.

تم - بحمده سبحانه وتعالى - في الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٠٤ الهجرية.